



مَجْلَمَةُ النِّقَضِ

المكتب الفنى

مجموعة
القواعد القانونية
التي قدرتها
محكمة النقض

الهيئة العامة للمواد الجنائية
الدائرة الجنائية

في المدة من أول يناير سنة ١٩٥٦ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠

الجزء الثالث

الطبعة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

رؤساء محكمة النقض ونوابهم ومستشارو المحكمة
في المدة من ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى تاريخ صدور هذه المجموعة

رقم	الاسم	من	الى	ملاحظات
١	الأستاذ عبد العزيز محمد	١٩٥٤/١٢/١	١٩٥٩/٦/٣٠	من الإقليم الشمالي
٢	» مصطفى فاضل	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦١/٩/٢٩	
٣	» عبد القادر الأسود	١٩٦١/١٠/١		
٤	» حافظ عبد الهادي سابق ..	١٩٦٢/٢/١٨	١٩٦٢/٩/٤	
٥	» محمود عياد	١٩٦٢/٩/٢٤	١٩٦٤/٦/٣٠	
٦	» محمد فؤاد جابر	١٩٦٤/٩/١٩	١٩٦٥/٦/٣٠	
٧	» عادل يونس	١٩٦٥/٨/٢٦		

وكلاء المحكمة ونواب الرئيس

١	الأستاذ مصطفى فاضل	١٩٥٥/٧/١٨	١٩٥٩/٢/٢٣	من الإقليم الشمالي
٢	» عبد العزيز سليمان	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٠/٧/١٣	
٣	» عبد القادر الأسود	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦١/١٠/١	
٤	» عادل حناحت	١٩٥٩/٢/٢٣		
٥	» حسن داود سليمان	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦١/٦/٣٠	من رئيسا لمحكمة النقض
٦	» محمود إبراهيم اسماعيل ..	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٢/٦/٣٠	
٧	» محمود عياد	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٢/٩/٢٤	
٨	» محمد فؤاد جابر	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٤/١٠/٩	
٩	» محمد عبد الرحمن يوسف ..	١٩٦١/١٠/١	١٩٦٣/٩/٤	غير رئيسا لمحكمة النقض
١٠	» محمد متولى عظم	١٩٦٢/٨/٢٥	١٩٦٤/٣/٣١	
١١	» إبراهيم عثمان يوسف ..	١٩٦٣/٨/٢٥	١٩٦٣/٩/٢٣	
١٢	» محمد زعفراني سالم	١٩٦٣/١١/٥	١٩٦٤/٦/٣٠	
١٣	» الحسيني حسن الموضي ..	١٩٦٣/١١/٥	١٩٦٤/٦/٣٠	
١٤	» عادل يونس	١٩٦٤/٦/٤	١٩٦٥/٨/٢٦	
١٥	الدكتور عبد السلام مرسى بليغ ..	١٩٦٤/٧/١		
١٦	الأستاذ محمود عبد يوسف الفاضل ..	١٩٦٤/٧/١	١٩٦٦/٦/٣٠	
١٧	» توفيق أحمد الخشن	١٩٦٤/٩/٢٧	١٩٦٦/٧/٢٥	
١٨	» محمود اسماعيل	١٩٦٥/٥/٣	١٩٦٥/٦/٣٠	

(د)

رقم	الاسم	من	إلى	ملاحظات
١٩	الأستاذ أحمد زكي عبد	١٩٦٥/٨/٢٥	١٩٦٧/٦/٣٠	
٢٠	» محمود توفيق إسماعيل	١٩٦٥/٩/٨		
٢١	» حسين صفوت السركي	١٩٦٦/٨/٢٥		
٢٢	» غفار مصطفى رضوان	١٩٦٧/٩/٢٠		

المستشارون

١	الأستاذ أحمد العروسي	١٩٥١/٦/٣	١٩٥٧/٢/٢١	عين نائباً لرئيس محكمة النقض .
٢	» حسن داود	١٩٦٣/١/١	١٩٥٩/٢/٢٣	» » » » »
٣	» محمود إبراهيم إسماعيل	١٩٥٣/١/١	١٩٦٠/١٠/١	» » » » »
٤	» محمود عياد	١٩٥٣/١/١	١٩٦٠/١٠/١	» » » » »
٥	» مصطفى كامل	١٩٥٣/١/٥	١٩٦١/٦/٣٠	
٦	» صبحي الصباغ	١٩٥٩/٢/٢٣		
٧	» نورس الجندي	١٩٥٩/٢/٢٣		من الإقليم الشمالي .
٨	» زهدى الإمام	١٩٥٩/٢/٢٣		
٩	» إحسان وصفي	١٩٥٩/٢/٢٣		
١٠	» محمد فؤاد جابر	١٩٥٤/٩/٢٣	١٩٦١/٩/١٦	عين نائباً لرئيس محكمة النقض .
١١	» إسماعيل عبد السيد	١٩٥٤/١٢/١	١٩٦١/٩/١٦	
١٢	» عبد عبد الرحمن يوسف	١٩٥٤/١٢/١	١٩٦١/١٠/١٢	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
١٣	» عبد الواحد حل	١٩٥٥/١/١	١٩٦٠/٧/١	
١٤	» محمود عبد مجاهد	١٩٥٥/١/٢٦	١٩٦١/٦/٣٠	
١٥	» محمد عبد حسين	١٩٥٥/٣/٢٣	١٩٥٧/٥/٣١	
١٦	» عثمان رمزي	١٩٥٥/٧/١٨	١٩٦١/٧/١٣	
١٧	» أحمد عبد قوشة	١٩٥٥/٧/١٨	١٩٦٠/٦/٣٠	
١٨	» فهمي يسى جندى	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٠/٦/٣٠	
١٩	» عبد متولى عظم	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٢/٨/٢٥	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٢٠	» أحمد زكي كامل	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٣/٦/٣٠	
٢١	» السيد أحمد عفيفي	١٩٥٥/١١/٣٠	١٩٦٣/٦/٣٠	
٢٢	» إبراهيم عثمان يوسف	١٩٥٥/١٢/٢١	١٩٦٣/٨/٢٥	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٢٣	» منير الملالى	١٩٥٦/١/١	١٩٥٧/٦/٣٠	

رقم	الامم	من	إلى	ملاحظات
٢٤	الأستاذ عبد عطية إسماعيل	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٢/٢/١٨	عين نائباً عاماً في ١٨ / ٢ / ١٩٦٢
٢٥	« محمود حلمي خاطر »	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٣/١١/٥	
٢٦	« عبد زعفراني سالم »	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٣/١١/٥	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٢٧	« الحسيني حسن العوضي »	١٩٥٧/١٠/١	١٩٦٣/١١/٥	» » » » »
٢٨	« عبد رافت »	١٩٥٨/١٠/١	١٩٦٠/١١/٢	
٢٩	« عباس حلي سلطان »	١٩٥٨/١٠/١	١٩٦٢/٨/٤	
٣٠	« حازم يونس »	١٩٥٨/١٠/١	١٩٦٤/٦/٤	عين نائباً لرئيس محكمة النقض والآن رئيساً لها
٣١	« رشاد القنسي »	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣٢	« عبد علي يقوب »	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣٣	« محسن الببائي »	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣٤	« سري شومان »	١٩٥٩/٢/٢٣		من الإقليم الشمالي
٣٥	« رشيد غازي »	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣٦	« عبد الحبيب مدي »	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣٧	« عبد علي الطنطاوي »	١٩٥٩/٢/٢٣		
٣٨	« عبد السلام مرمي بلع »	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦٤/٧/١	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٣٩	« محمود عبد يوسف القاضي »	١٩٥٩/٢/٢٣	١٩٦٤/٧/١	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٤٠	« عبد السلام »	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٣/٨/٢٥	عين نائباً عاماً في ٢٥ / ٨ / ١٩٦٣
٤١	« توفيق أحمد الحشن »	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٤/٩/٢٧	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٤٢	« عبد الحليم اليطاش »	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٣/٨/٧	
٤٣	« محمود إسماعيل »	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٥/٥/٣	
٤٤	« حسن خالد »	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٢/٣/٩	
٤٥	« أحمد زكي عبد »	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٥/٨/٢٥	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٤٦	« محمود توفيق إسماعيل »	١٩٦٠/١٠/١	١٩٦٥/٩/٨	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٤٧	« أديب نصر حنين »	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٥/٦/٣٠	
٤٨	« أحمد أحمد الشامي »	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٤/٧/٤	
٤٩	« حسين صفوت الميركي »	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٦/٨/٢٥	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٥٠	« أحمد شمس الدين حل »	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٧/٦/٣٠	
٥١	« عبد الحميد البركي »	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٣/٦/٣٠	
٥٢	« مختار مصطفى رضوان »	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٧/٩/٢٠	عين نائباً لرئيس محكمة النقض
٥٣	« عبد اللطيف مرمي »	١٩٦١/٩/١٦	١٩٦٧/٧/٣٠	

(ج)

رقم	الاسم	من	إلى	ملاحظات
٥٤	السيد الأستاذ عبد الحميد يوسف القنايش	١٩٦٢/٨/٢٥	١٩٦٦/٦/٣٠	
٥٥	» محمد صبرى	١٩٦٢/٨/٢٥		
٥٦	» اميل جبران	١٩٦٢/٨/٢٥	١٩٦٦/٩/٢١	
٥٧	» أحمد حسين موافى	١٩٦٢/٨/٢٥	توفى في سنة ١٩٦٨	نائب رئيسا للكتب الفنية
٥٨	» قطب عبد الحميد فراج	١٩٦٢/٨/٢٥		
٥٩	» لطفى علي أحمد	١٩٦٢/٨/٢٥		نائب وكيل لوزارة العدل
٦٠	» محمد ممتاز نصار	١٩٦٢/٨/٢٥		
٦١	» حافظ محمد بلوى	١٩٦٢/٨/٢٥	توفى في ماي سنة ١٩٦٨	
٦٢	» جمال صادق محمد المرفاوى	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٣	» ابراهيم جبر الجلائى	١٩٦٣/٨/٢٥	١٩٦٦/٦/٣٠	
٦٤	» محمد محفوظ	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٥	» محمد عبد الوهاب خليل	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٦	» محمد عبد المنعم حمزاوى	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٧	» ابراهيم محمد عمر هندي	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٨	» صبرى أحمد فراحات	١٩٦٣/٨/٢٥		
٦٩	» بطرس عوض الله زغلول	١٩٦٣/٨/٢٥		
٧٠	» محمد نور الدين عويس	١٩٦٣/٨/٢٥		
٧١	» أحمد حسن هيكل	١٩٦٤/١٠/١		
٧٢	» محمد صادق الرشيدى	١٩٦٤/١٠/١		
٧٣	» دكتور محمد حافظ هريدى	١٩٦٤/١٠/١		
٧٤	» محمود عزيز الدين سالم	١٩٦٤/١٠/١	توفى في أغسطس سنة ١٩٦٧	
٧٥	» حسين سعد سابع	١٩٦٤/١٠/١		
٧٦	» محمود عياس المعراوى	١٩٦٤/١٠/١		
٧٧	» نصر الدين حسن عزام	١٩٦٤/١٠/١		
٧٨	» امين أحمد محمد فتح الله	١٩٦٤/١٠/١		
٧٩	» السيد عبد المنعم الصراف	١٩٦٤/١٠/١		
٨٠	» عباس حلمى عبد الجواد	١٩٦٤/١٠/١		نائب مديرا عاما للتفتيش القضائي بوزارة العدل
٨١	» ابراهيم حسن علام	١٩٦٥/٨/٢٥		

(ط)

رقم	الاسم	من	إلى	ملاحظات
٨٢	السيد الأستاذ سعد الدين عطية ..	١٩٦٥/٨/٢٥		نائب مدير عامًا للتسريح بوزارة العدل
٨٣	» عثمان زكريا علي عبد ..	١٩٦٥/٨/٢٥		
٨٤	» سليم راشد أبو زيد ..	١٩٦٥/٨/٢٥		
٨٥	» عبد أبو الفضل حفي مسعود	١٩٦٥/٨/٢٥		
٨٦	» عبد شبل عبد المقصود ..	١٩٦٥/٨/٢٥		
٨٧	» عبد أبو حمزة أحمد منصور ..	١٩٦٦/٨/٢٥		
٨٨	» أنور أحمد عبد إبراهيم خلف	١٩٦٦/٨/٢٥		
٨٩	» حسن أبو الفتوح علي الشربيني	١٩٦٦/٨/٢٥		
٩٠	» محمد صدق محمد حسين ..	١٩٦٦/٨/٢٥		
٩١	» محمود كامل عطيفه ..	١٩٦٦/٨/٢٥		
٩٢	» محمد سيد أحمد حماد ..	١٩٦٧/٩/٢١		

(٥)

كشف

باسماء رئيس وأعضاء المكتب الفنى وقت إصدار المجموعة

المستشار عثمان زكريا	رئيس المكتب
الأستاذ قنصى عبد الصبور	رئيس محكمة
الأستاذ السيد محمد مصرى شرمان	رئيس محكمة
الأستاذ ثروت ابراهيم قنصاح	قاض
الأستاذ أحمد مهدى الديوانى	وكيل بمنازة
الأستاذ محمد ابراهيم خليل	قاض
الأستاذ محمد رفيع البسطويسى	قاض

(1)

اتلاف

موجز القواعد :

رقم القاعدة

(أ) إتلاف الأوراق الحكومية :

- ١ - تحقق جريمة الإتلاف المنصوص عليها في م ١٥٢ عقوبات بمجرد وقوع تعدد مادي على الورقة من شأنه تغييرها أو تشويهها أو إعدامها
- ٢ - التصد الخائى في هذه الجريمة قصد عام هو تعمد الإتلاف. لا أهمية للبائع
- ٣ - محضر تحقيق البوليس من الأوراق التي نصت عليها م ١٥١ ع. متى سلم إلى شخص مأمور بحفظه

(ب) إتلاف المتقولات :

- ١ - التصد الخائى في جريمة م ٣٦١ ع. هو قصد عام. عبارة « قصد الإساءة » الواردة بهذه المادة لم تصف جديداً
- ٢ - التصد الخائى العام في جرائم الإتلاف المدنية
- ٣ - المنازعة في قيمة الضرر المالى المترتب على فعل التخريب. لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة القضا

٣ - يدخل محضر تحقيق البوليس ضمن الأوراق التي نصت عليها المادة ١٥١ من قانون العقوبات متى سلم إلى شخص مأمور بحفظه .

(الفرن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ من ١١٨٥)

اتلاف المتقولات :

٤ - لا تستلزم المادة ٣٦١ من قانون العقوبات قصدا جنائيا خاصا ، إذ أن القصد الجنائي في جرائم التخريب والاتلاف المدنية يطابق فيها اعتبره القانون من الجنابات كالمادة ٣٦٦ عقوبات ، وما اعتبره في عداد الجنب كالمادة ٣٦١ عقوبات ، وهو ينحصر في تعمد ارتكاب الفعل الجنائي المنهي عنه بأركانه التي حددها القانون ، ويتلخص في اتجاه إرادة الجاني الى إحداث الإتلاف أو غيره من الأفعال التي عدها النصوص مع علمه بأنه يعدهه بغير حق ، وواقع الأمر أن عبارة « قصد الإساءة » التي تضمنتها نص المادة

القواعد القانونية :

اتلاف الأوراق الحكومية :

١ - تحقق جريمة الاتلاف المنصوص عليها بالمادة ١٥٢ من قانون العقوبات بمجرد وقوع تعدد مادي (تمزيق) على ورقة من الأوراق المنصوص عليها في تلك المادة بنية إتلافها وأن يكون من شأن هذا الاتلاف تشويه أو تشويه أو إعدام تلك الورقة .

(الفرن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ من ١١٨٥)

٢ - يكفي لقيام التصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٥٢ عقوبات وهو تعمد الاتلاف أن يكون عاما ومستغادا من سياق الحكم ما دام أن ما أورده فيه ما يكفي لاستظهاره دون نظر الى البواعث .

(الفرن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ من ١١٨٥)

والذي طلب التيازة العامة تطبيق المادة ٣٦١ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية - بالنسبة اليه ودارت المرافعة على هذا الأساس ، فانه لا يقبل منه أن يثير هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلق الأمر بسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى والفصل فيها .
(المن رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ ص ١١٠ ص ٩٤٧)

٣٦١ عقوبات لم تأت بجديد يمكن أن يضاف الى القصد الجنائي العام في جرائم الائتلاف المعدية المبنية في القانون ، لأن تطلبية الاضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو تحصيل لحاصل .
(المن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ ص ٨٥ ص ١٨٥)
٥ - اذا كان الثابت أن المتهم أو المدافع عنه لم ينازع ايضاً في قيمة الضرر المالي المترتب على فعل التخريب

آثار

دفع القاطنة

موجز اقواله :

- عدم تحقيق الحق دفاع المتهم المؤسس على انتفاء نية النصب لديه في جريمة الاعتداء على أرض أثرية . دفع جوهرى
- جريمة التمدى على أرض أثرية . جريمة مستمرة متجددة . لا تبدأ مدة التقادم إلا عند انتهاء حالة الإستمرار ...
- توافر المجرمة بوقوع التمدى على أرض أثرية طالما أن الأرض لم تخرج عن ملك الدولة بالطريق الذى رسمه القانون . دفع المتهم مقابل انتفاعه بهذه الأرض لا يحوى المجرمة ... ٢

اقواله التآزرية :

٣ - اذا تناول الحكم دفاع المتهم - بجريمة التمدى على أرض أثرية - ورد عليه بما ذكره من أنه « لا يجدى المتهم قوله انه يدفع ايجارا الى الصراف لأن قيامه بذلك مقابل انتفاعه بأرض أثرية لا يحوى جريمته » فان هذا الرد سليم لا غبار عليه من ثاجة القانون وكاف لتفديد دفاع المتهم أمام المحكمة ، ما دام القدر الذى ثبت تميمه عليه لم يخرج عن ملك الدولة ولم تنفك عنه صفة تخصيصه للخدمة العامة بالطريق الذى رسمه القانون لذلك ، فهذا القدر ما زال داخلاً في المنطقة الأثرية والتمدى عليه واقع تحت طائلة العقاب .

(المن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ ص ١٠ ص ٩٢٢)
(المنادى رقم ٥٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ ص ٩٢٣)

١ - اذا كان المتهم بالاعتداء على أرض الآثار قد دفع ائتمه المستند اليه بأنه لم ينتصب الأرض وعطل وجودها في وضع يده بأن جده كان مستأجرها من الحكومة ولما ترقى وضع يده عليها بنفس السبب وقدم مستنداً لاثبات دفاعه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع المؤسس على انتفاء نية الغصب لديه ولم تشر اليه في حكمها ولم تبد رأيها فيه مع أنه دفاع جوهرى لو صح لا يمكن أن يتشير وجه رأى في الدعوى ، فان الحكم يكون ميباً بما يستوجب حقه .

(المن رقم ١٤٤١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ ص ٧ ص ١٨٤)

٢ - جريمة التمدى على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التى لا تبدأ سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية فيها الا عند انتهاء حالة الاستمرار .
(المن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ ص ١ ص ١٠٣)

إببات

الفصل الأول - الإببات بوجه عام

الفرع الأول - افقاعة الدليل :

أرقام تتواءم

١٨-١	١- صلاحية الدليل
٥٩-١٩	٢- تكوين المحكمة عقيدتها
٨١-٦٠	الفرع الثاني - تقدير الدليل
٨٣-٨٢	الفرع الثالث - تساند الأدلة

الفصل الثاني - الاعتراف والافتراء

٩٠-٨٤	الفرع الأول - الاعتراف اللاحق لتفتيش أو قبض باطل
١٢٠-٩١	الفرع الثاني - سلطة المحكمة في تقدير الاعتراف
١٢١	الفرع الثالث - الافتراء في المواد المدنية

الفصل الثالث - الأوراق

١٤٨-١٢٢	الفرع الأول : حجية الأوراق بوجه عام
١٥٣-١٤٩	الفرع الثاني : الادعاء بالتزوير
١٥٨-١٥٤	الفرع الثالث : { أوراق ذات حجية خاصة... "أوراق الطعن وأسبابه" }
١٦٢-١٥٩	الفرع الرابع : سلطة المحكمة في تفسير الأوراق
١٦٨-١٦٣	الفرع الخامس : مراعاة قواعد الإثبات المدنية

الفصل الرابع - الخبرة

١٧٩-١٦٩	الفرع الأول : تدب الخبرة
١٨٥-١٨٠	الفرع الثاني : اجراء المضاهاة

دفع القاضية

الفرع الثالث : سلطة المحكمة في تقدير رأى الخبير

١- مناقشة الخبير ... ١٨٨-١٨٦

٢- الأخذ بتقرير الخبير أو الالتفات عنه ... ٢١٠-١٨٩

الفصل الخامس - الشهادة

الفرع الأول : سماع الشهادة :

١- بالنسبة للدعوى الجنائية ... ٢٣٥-٢١١

٢- بالنسبة للدعوى المدنية ... ٢٣٨-٢٣٦

الفرع الثاني : سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود ... ٢٦٤-٢٢٩

الفرع الثالث : تسيب الأحكام بالنسبة للشهادة ... ٢٨٢-٢٦٥

الفصل السادس - القوانين

الفرع الأول : القوانين القضائية ... ٢٩٧-٢٨٢

الفرع الثاني : القوانين القانونية :

١- في افتراض العلم بالفنش ... ٢٩٩-٢٩٨

٢- قرينة قوة الأمر المقضي :

(أ) حجة الأحكام الجنائية ... ٣٠٨-٣٠٠

(ب) حجة الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم ... ٣٠٩

(ج) حجة الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية ... ٣١١-٣١٠

(د) حجة الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ... ٣١٧-٣١٢

الفصل السابع - المعاينة

للمعاينة ... ٣٢٥-٣١٨

الفصل الأول - الإثبات بوجه عام

موجز القواعد :

الفرع الأول - افتناعية الدليل

(أ) صلاحية الدليل :

رقم القاعدة

- ١ - محال الأدلة التي يبينها الحكم الصادرين بحكمة الجنائيات بعد التفتيش على المتهم المحكوم عليه غاييا مع الأدلة التي يبينها الحكم الجنائي ونقله بعض عبارات الحكم الجنائي وأسبابه والاعتقاد عليها لا يضره
- ٢ - بطلان الدليل للمستند من التخلي إذا كان وليد إجراء غير مشروع
- ٣ - واقعة الإقرار بالربا الفاحش والاختياد عليها - جواز إثباتها بكل الطرق
- ٤ - فصل الجنحة عن الجنابة - واجب المحكة في أن تحقق الواقعة برمتها بما فيها واقعة الجنحة بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المطروحة في صدد دفاع التهم
- ٥ - حرية القاضي في تكوين عقيدته - المطلقاته إلى ثبوت الواقعة على مضمون من دليل يبينه عدم مطالبة الأخذ بهذا الدليل قبل مضمون آخر
- ٦ - عدم تقدم تناقض الدليل إلى المحكة بالدليل على صحة وقائع التفتيش - عدم التزام المحكة بإجابه إلى طلب تولى هذا الإثبات
- ٧ - تأخير التبليغ عن الواقعة - لا أثر له في اقتناع المحكة بصحتها ونسبتها للمتهم
- ٨ - استناد القاضي الجنائي في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده - ليس له أن يؤسس حكمه على رأي غيره - مثال في تقليد علامة تجارية
- ٩ - الطلب الذي لم يقصد منه التهم إلا إثارة شبهة في دليل - عدم اعتباره طلبا جوهريا
- ١٠ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يباطل التفتيش مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش
- ١١ - أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو أي هيئة أخرى كلجنة الكسب غير المشروع لا يقيده المحكة عند نظر دعوى البلاغ الكاذب - طلبا استيفاء التحقيق لاستخلاص ما تطلب من إليه
- ١٢ - الأصل عدم تقييد القاضي الجنائي في تكوين عقيدته بقواعد الإثبات المدنية - لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون دليل
- ١٣ - واجب المحكة في فحص الدليل قبل الأخذ به وقبوله في الإثبات أمامها - ليس هناك من الأدلة ما يعرّم عليها المعرض فيه

رقم المادة

- ١٤ - تكملة حكمة الموضوع للدليل بالعقل والمنطق واستخلاصها منه ما ترى أنه لا بد مود إليه
- ١٥ - جواز الأخذ بنتيجة التفتيش الذي يجريه الأفراد على من تلحقه شبه الاتهام كدليل من أدلة الإثبات متى وضح به التهم
- ١٦ - صحة الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش أجراه أحد الأفراد برضاء التهم بعد علمه بأن مجريه لا يتصف بصفة مأمور النبط القضائي
- ١٧ - جواز إثبات واقعة الاختلاس وهي الواقعة الختامية في جريمة خيانة الأمانة بكافة طرق الإثبات
- ١٨ - صحة الخصص بإصدار إذن التفتيش . العبرة فيها بالواقع وأن تراخي ظهوره إلى وقت المحاكمة
- (ب) تكوين المحكمة عقيدتها :
- ١٩ - جواز الاستناد في الحكم إلى ماورد بالتحقيقات والتاثير الطبية وعناصر المعاينة وأقوال الشهود الذين لم يسمروا بالجلسة متى كان ذلك مروضاً على بساط البحث
- ٢٠ - فصل الجلسة عن الختامية لا يمنع حكمة الختاميات في سبيل تكوين عقيدتها من مناقشة عناصر الدعوى كافة التي جعلها التحقيق الابتدائي . ذلك لا يبعد قضاء منها في الجلسة
- ٢١ - حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من مجموع الأدلة المطروحة
- ٢٢ - تقدير جلية التحريات وكثافتها لإصدار الإذن بالتفتيش مترك لسلطة التحقيق تحت رقابة حكمة الموضوع
- ٢٣ - نية القتل . جواز استخلاصها من نوع السلاح ومكان الإصابة ودرجة جسامتها وظروف الملازمة
- ٢٤ - سلطة حكمة الموضوع في تقدير الخطأ . اختلافه بحسب زمان ومكان وظروف الحادث . مثال . السرعة في جرمي الإصابة والقتل الخطأ
- ٢٥ - استنباط صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . صحيح
- ٢٦ - ضبط التهم بدخن الحشيش . ذلك يكفي لاعتباره محرزا لهذا الغندر ولو لم يضبط معه عنصر من عناصر الحشيش
- ٢٧ - قضاء المحكمة المدنية ببرد وطلان السند المدعى بتزويره لا يكفي وحده لثبوت علم التهم بالتزوير كركن في جريمة استعمال السند المزور
- ٢٨ - مجرد اتساق بالورقة الزوردة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير كركن جوهري في جريمة الاستعمال
- ٢٩ - إثبات الحكم أن المتهمين قارفوا القتل إشتاداً إلى أدلة مقولة . علم وجود خصومه شخصية بين المتهمين عليه وبين بعض المتهمين لا أثر له

رقم الفقرة

- ٣٠ - إثبات علم المتهم بقيام الحيز بأدلة سائلة مؤدية هو شرط للعقاب على جريمة المادتين ٣١٨ ، ٣٢٣ ، عقوبات
- ٣١ - تشكل القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . ذلك يمكن للحكم بالإقامة ، مادام أن الحكم قد أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة
- ٣٢ - المخور مع المتهم على آثار دون الوزن من المخدر . كفاية ذلك لإثبات احرازه للمخدر وعلمه به
- ٣٣ - طول مدة العلاج أو قصرها لا تؤثر في ثبوت توفيقية القتل
- ٣٤ - إدانة المتهم استنادا إلى أدلة الدعوى بعد استبعاد الاعتراف . جوازه
- ٣٥ - عدم جواز الاستناد إلى دليل ظني . أحكام الإدانة يجب أن تبنى على حجيح قطعية الثبوت
- ٣٦ - عدم تحقيق المحكمة - بصدد جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها - العلم باليوم المحدد للبيع من أوراق الحيز أو غير ذلك من طرق التحقيق قصورا
- ٣٧ - للمحكمة أن تستدل على حصول التهديد من أي عنصر من عناصر الدعوى
- ٣٨ - سلطة المحكمة في الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي تؤدي إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التحقيق الباطل . جواز الأخذ بالاعتراف اللاحق
- ٣٩ - تقدير الجنون أو العاقة في العقل . أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب عليه
- ٤٠ - صورة واقعة يتوفر فيها ثبوت الخطأ في جريمة قتل خطأ
- ٤١ - إثبات الحكم بأدلة سائلة مقبولة علم المتهم - وقت إصدار الشيك - بأن ليس له مقابل وقاء وقابل للحب مما يثبت به سوء النية كفاية ذلك في ثبوت توافر عناصر الجريمة
- ٤٢ - وجوب استظهارية القتل في الحكم وإيراد أدلتها والمظاهر الخارجية التي تكشف عنها
- ٤٣ - ثبوت قصد الاتجار في المخدر بأدلة سائلة . لا يلزم بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم
- ٤٤ - لفت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض التدرج المتين لا يمنع المحكمة من تكوين عقيدتها بذلك بما تلمعن إليه من عناصر الدعوى
- ٤٥ - بيان تاريخ وتفرع الجرائم أمر موضوعي متى أقيم الدليل عليه
- ٤٦ - الإحراز للمادى للمخدر غير لازم لاعتبار الشخص حائرا له . يمكن أن تثبت بأدلة سائلة أن سلطان المتهم مبسوط على المخدر
- ٤٧ - إيراد الحكم الأدلة على ثبوت ركن الخطأ بالنسبة للطبيب باعتباره خطأ طبيًا وتقصيرا من جانبه لا يقع من طبيب يفتقر يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت به . تسبب كاف
- ٤٨ - حرية القاضي في تكوين عقيدته في شأن حقيقة الواقعة . بما يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها بأسباب سائلة متفقة مع الأدلة المطروحة مادام ذلك ليس فيه انشاء واقعة جديدة أو دليل مبتدأ

رقم القاعدة

- ٤٩ - احراز الخدو بقصد التعاطي . ضبط مقص وميزان لدى المتهم لا يقتطعان في ذاتهما بثبوت واقعة الاتجار في الخدو
- ٥٠ - عدم العثور على المحجوز في موعد البيع لا يفيده التصرف فيه ولا يوفرنية عرقلة التنفيذ
- ٥١ - تقدير ظروف الجريمة والمدة بين ارتكابها واكتشافها لاستخلاص قيام حالة التلبس أمر موضوعي بشرط الاستناد إلى ماله أصل في الأوراق لأسباب موضوعية
- ٥٢ - عدم جواز مصادرة المحكمة في تكوين عقيدتها من الأدلة السانقة
- ٥٣ - جواز استخلاص توافر ظرف سبق الاصرار من وقائع الدعوى وظروفها بأسباب سانقة موضوعية
- ٥٤ - عدم العثور على جثة المني عليه أو ضبط الوسائل التي استعملت في الحادث ، لا أثر لذلك في ثبوت جريمة القتل العمد
- ٥٥ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع
- ٥٦ - تحريات الشرطة . جواز الاستناد إليها لتعزيز باقي الأدلة
- ٥٨، ٥٧ - عدم جواز مصادرة المحكمة في عقيدتها من الأدلة السانقة
- ٥٩ - إثبات أو نفي علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية

الفرع الثاني - تقدير العليل

- ٦٠ - إيراد الأدلة التي اطمانت إليها المحكمة على وقوع الجريمة في التاريخ المحدد بوصف الهمة . عدم تحديد الحكم بتاريخ وقوع الجريمة . لا أثر لذلك على ثبوت الواقعة
- ٦١-٦٢ - القصد الخاص في إحراز الخدو يكفي استيفاء المحكمة للدليل عليه من وقائع الدعوى ، واستنباطه من عناصر وظروف نتجه
- ٦٣ - مستولية الوالد عن رقابة ولده الذي في كفه . مستولية مفرضة يجوز اثبات عكسها . عبء ذلك على كاهل للسورل . المادة ١٧٣ م.ق.
- ٦٤ - سلطة غرفة الإلهام في تمحيص الأدلة وتقديرها . المادة ١٧٩ إجراءات
- ٦٥ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام حالة التلبس
- ٦٦ - التقيود الواردة على حرية القاضي الجنائي في تقدير الدليل
- ٦٧ - حضور المتهم إلى مكان المعركة حاملا سلاحا . لا يلزم عنه القول بأنه كان متورطا الاعتداء لا الدفاع
- ٦٨ - ثبوت واقعة إحراز المتهم للسلاح لا يلزم عنه حتى ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح
- ٦٩ - قصد الإذاعة في جريمة القتل . البحث في توفره . موضوعي
- ٧٠ - سلطة المحكمة في التحقق من الحالة الاجتماعية للمتهم الصغير . المادة ٣٤٧ إجراءات
- ٧١ - ضرورة واقعة يتوفر فيها ثبوت الركن المادي لجناية حثك العرض

رقم القاع

- ٧٢ ... استخلاص المحكة وتوقيع السرة . كفايته في توفير فعل الاختلاس
- ٧٣ ... حق المحكة في تحديد معنى حالة الحرب على ضوء مآقصد المشرع الجنائي .
- ٧٤ ... قيام حالة اللطاع الشرعي أو إنتفاؤها . تقديرها موضوعي
- ٧٥ ... سلطة محكمة الموضوع في تقدير سلامة إجراءات التحريز
- ٧٦ ... تقدير صحة التبليغ من كلبه أمر متروكة لمحكمة الموضوع
- ٧٧ ... الصور المحتمة الواقعة وإثباتها . جواز إدانة المتهم على أي صورة منها
- ٧٨ ... ضالة كية الخطر أو كبرها من الأمور النسبية التي تقدرها محكمة الموضوع
- ٧٩ ... عدم قبول المبادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة أمام محكمة التقض
- ٨٠ ... سلطة قاضي الموضوع في بحث حصول الضرر أو احتماله في جريمة التبييد
- ٨١ ... الفصل التاسع عشر غير الملحق " جريمة المادة ٢٧٩ عقوبات . سلطة محكمة الموضوع في الفصل نهائياً
- في مسألة رضاه الجنى عليها ...

الفرع الثالث - تساعد الأدلة

- ٨٣، ٨٢ ... الأدلة في المبادئ الجنائية مساندة ربما مجمعة . تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة

الفصل الثاني - الاعتراف والاقرار

الفرع الأول - الاعتراف اللاحق لتفتيش أو قبض باطل

- ٨٥-٨٤ ... اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس والنيابة باقرار الخسر . جواز الاستناد إليه كدليل مستقل عن الدليل الذي أسفر عنه التفتيش الباطل
- ٨٦ ... - بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بالاعتراف اللاحق للمتهم بمجازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه
- ٨٧ ... - بطلان الاعتراف الصادر في أعقاب التفتيش الباطل لرجل الضبط
- ٨٨ ... - الاعتراف اثر قبض باطل . وجوب التحدث عنه في الحكم كدليل قائم بملكه ومتفصل عن إجراءات القبض
- ٨٩ ... - بطلان التفتيش لا يحول دون لعد القاضي باعتراف المتهم اللاحق على أساس أنه مستقل عن الإجراء الباطل

ردم القائمة

٩٠ - توافق صلة السببية بين القَبْضِ الباطل وبين الاعتراف والفتيش تُوضِبُ الشيءَ موضوعَ الجُرْعَةِ . بطلان ...

الفروع الثماني - سلطة المحكمة في تقدير الاعتراف

- ٩١ - سلطة المحكمة في التصويل على اعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق ولو أنكر أمامها ...
- ٩٢ - إدانة المتهم أعنفًا باعترافة وبأنوال الشهود في التحقيقات الأولية . ذلك حق المحكمة المقرر في المادة ٢٧١ إجراءات ...
- ٩٣ - سلطة المحكمة في التصويل على اعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق ولو أنكر أمامها ، متى اطمأنت إلى سلامة الاعتراف ...
- ٩٤ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم أمر موضوعي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيه ...
- ٩٥ - أعنف المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى .
- ٩٦ - لاخطأ ...
- ٩٧ - اعتراف المتهم طوعية واختياريا . لاجل القطع على الدليل المستمدة .
- ٩٨ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم على أثر فتيش باطل .
- ٩٩ - براءة المتهم لبطلان الفتيش مع إغفال التمرض في الحكم لاعتراف المتهم بأجلسته بخيأته عليه القسور .
- ١٠٠ - تصور واجب المحكمة متأنفة هذا الدليل ومدى علم المتهم بمحتويات العلبة .
- ١٠١ - اعتراف المتهم باحدى التهم المسندة إليه لايفنى عن مباح الشهود بالقسبة لباقي التهم ...
- ١٠٢ - الأخذ باعتراف المتهم يفنى عن الرد على الدفع ببطلان الفتيش .
- ١٠٣ - الاعتراف يجب أن يكون اختياريا . اعتباره غير اختيارى إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف نتيجة أمر غير مشروع ...
- ١٠٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير نتيجة الاعتراف اللاحق لفتيش باطل ولو كان قد صدر أمام نفس الضابط الذى أجراه مادام أنه مستقل عنه .
- ١٠٥ - إدانة المتهم أعنفًا باعترافه دون مباح الشهود . ذلك حق المحكمة المقرر في المادة ٢٧١ إجراءات .
- ١٠٦ - استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى اعترافه . في محضر ضبط الواقعة دون مباح هذا الاعتراف أو مباح شاهد الايات الذى تملك المتهم بسماحه . بطلان الاجراءات .
- ١٠٧ - تحقق ركن الحيازة في جريمة الإخفاء إذا أقر المتهم بأنه اشترى الأشياء المسروقة التى وجدت لديه .
- ١٠٨ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم في التحقيق الادارى . موضوعي
- ١٠٩ - دخول رجال البوليس منزل المتهم لتنفيذ إذن الفتيش . اعترافه بعد ذلك أمام وكيل النيابة لا يكون وليد
- ١١٠ - اكراه ...

رقم المادة

- ١٠٩ - استناد الحكم في الادانة على اعتراف المتهم . عدم تعرضه لما قاله المتهمة من أن الاعتراف وليد إكراه. ...
- ١١٠ - انضمام المعارض بين ما أبطلتكم نقلا عن التقرير الطبي من وجود إصابة بكل من المتهمين لأمر عارض وبين ما انتهى إليه في خصوص نفي وقوع تعذيب عليهما بناء على استخلاص سائق وغسل الأوراق من دليل التعذيب. ...
- ١١١ - الاعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقا - إذا كان وليد إكراه كما كان قد مره
- ١١٢ اعتراف المتهم بعد تلاوة أمر الإحالة وسؤاله عن التهمة يميز الأخذ به عند الإلمستان إليه
- ١١٣ - لا يكفي كدليل على ثبوت جريمة التزوير الاعتراف الذي اتصب على بيانات المجرم دون التوقيعات ...
- ١١٤ - تقدير الاعتراف وبحث كيفية صدوره وبواعثه . أمر موضوعي. ...
- ١١٥ - الخطأ في تسمية أموال المتهم اعترافا . لا يبيح الحكم طالما أن المحكمة لم تربي عليه وحده الأمر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به
- ١١٦ - سلطة محكمة الموضوع في التحويل في إدانة المتهم على إقراره في محضر ضبط الواقعة بارتكابه الجريمة ولو لم تسمعه بالجلسة
- ١١٧ - تقدير الدليل المستند من الاعتراف موكل محكمة الموضوع متى اطمأنت إليه وكان نصا في اعتراف المتهم بالجريمة ولم يكن وليد إكراه
- ١١٨ - التمس على الاعتراف بأنه كان وليد إكراه أو تعذيب . لا يقبل إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ...
- ١١٩ - خطأ الحكم في سرد بواعث الاعتراف لا أثر له فيها انتهى إليه من سلامة الاعتراف ذاته ...
- ١٢٠ - جواز تجزئة الاعتراف ...

الفرع الثالث - للإقرار في المواد الجنائية :

- ١٢١ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الإقرار القضائي أو غير القضائي هولانج - في المواد الجنائية - من كونه مجرديا لأن موضوعه يتصب دائما على مسألة لا يملك المقر تصريفها أو التصالح عليها ...

الفصل الثالث - الأوراق

الفرع الأول - حجية الأوراق بوجه عام

- ١٢٢ - حجية محضر الجلسة بما هو ثابت فيه . لا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير ...

رقم القاطعة

- ماهية الشهادة التي يصح الاعتماد بها في إثبات علم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره .
مايرد في إعلان الإبداع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميادان المتصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٢
- ١٢٣ لا صفة به
- الرافض المقدمة إلى جهات الحكومة في حق موظف وتداولها بين اليد مخلفة . تتوافر فيها العلية ...
- ١٢٤
- الشكاوى والبرقيات التي تحوى عبارات القذف . ثبوت لوسالمان المتهم . اعتبارها دليل الحرمة ...
- ١٢٥
- جواز اعتبار ورقة الصلح المقدمة من المتهم للمحكمة قريبة ضده ولولم يوقع عليها ...
- ١٢٦
- الشهادة الرضية من أدلة الدعوى وتخضع لتقدير محكمة الموضوع . لمحكمة النقض أن تراقب أسباب محكة الموضوع في رفضها التحويل عليها ...
- ١٢٧
- إحالة إذن التفتيش في بيان أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم إلى المحضر المرفق الموقع عليه من وكيل النيابة جائرة ولا تستل الإذن ...
- ١٢٨
- الشهادة السلية التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تدل على عدم توقيع وتوقيع ولإداعه قلم الكتاب يوم طلبه ورعاً من مضي ثلاثين يوماً على تاريخ صدوره ...
- ١٢٩
- الشهادة السلية الدالة على عدم ختم الحكم في الميادان . عدم جواز تحسك الباعن بما تضمنته إعلان طاعن آخر بإبداع الحكم في مياد معين ...
- ١٣٠
- قضاء المحكمة في الدعوى يكون بناء على الأوراق المطروحة عليها ...
- ١٣١
- إفراز محضر بالتفتيش ليس بلام لازم لصحة ...
- ١٣٢
- إثبات علم المتهم باختلاس الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع . إعلانه في مواجهة شيخ البلدة . خطأ اعتباره صحيحاً مع غلو الحكم مما يفيد اتباع إجراءات المادة ١٧ مرافعات وحتى تعتبر دليلاً على حصوله قانوناً ...
- ١٣٣
- معارض جم الاستدلالات ولو بعد تولى النيابة التحقيق عنصر من عناصر الدعوى . حق المحكمة في الاستناد إلى ماورد بها متى كانت قد عرضت على بساط البحث والتحقيق بالجلسة ...
- ١٣٤
- طلب ضم أوراق تحقيق دفاع المتهم . هو طلب جوهرى . وجوب الرد عليه في الحكم بما يبرر طرحه ...
- ١٣٥
- اكتساب محضر الجلسة فيما ثبت به حجية لا يخل بإدخالها بالمحكمة أن تطرحه . الحكم لا يعتبر مكلاً لمحضر الجلسة إلا في إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى ...
- ١٣٦
- عدم اشتراط الكتابة عند تدب الضابط المأذون بالتفتيش لغيره متى غوله الإذن المكتوب حق التنب .
- ١٣٧
- علة ذلك أن من يجري التفتيش إنما يجريه باسم النيابة العامة لا باسم من تدب له ...
- ١٣٨
- وجوب ضم الأوراق التي تكون جسم الحرمة . مثال في عدم اداء رسم دفعة ...
- ١٣٩
- الشهادة الرضية دليل من أدلة الدعوى تخضع في تقديرها لمحكمة الموضوع . عدم التحويل عليها لأسباب مائنة . لا صفة ...
- ١٤٠ و ١٣٩

رقم المادة

- ١٤١ — الشهادة السلبية هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون
- ١٤٢ — الشهادة السلبية الصادرة في اليوم الثلاثين في نهاية ساعات العمل لا تنطبق لإدراج الحكم بعد ذلك
- ١٤٣ — عناصر جمع الاستدلالات عنصر من عناصر الدعوى تحقق النيابة مآثرى وجوب تحقيقها . للمحكمة أن تستند إليها في حكمها متى كانت قد طرحت على بساط البحث بالحلقة
- ١٤٤ — وسيلة إثبات السوابق هي مضاهاة بصيات الأصابع
- ١٤٥ — حق رئيس النيابة في تدب أحد أعضاء دائرته — شفاها — القيام بعمل عضو آخر عند الضرورة . وجوب الإشارة لهذا التدب في أوراق الدعوى
- ١٤٦ — لاصد شهادة سلبية إشارة وكيل النيابة على كتاب لمحة معينة بعدم ورود القضية
- ١٤٧ — إذن التفتيش الشفوى . صحته . شرط ذلك . أن يكون له أصل ثابت في أوراق الدعوى
- ١٤٨ — ثبوت حصول التفتيش بعد الإذن بالتفتيش وقبل تقاد أجله . إغفال إثبات ساعة إصدار الإذن . لا يؤثر

الفرع الثاني — الادعاء بالتزوير

- ١٤٩ — جواز ادعاء التهم بتزوير ورقة مقلدة في الدعوى دون أن يسلك طريق العطن بالتزوير فيا عنا ماورد بشأنه نص خاص كافي المادة ٤٢٠ إجراءات جنائية
- ١٥٠ — التزوير في إعلام شرعى . حكم المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . لاشأن لما بتزوير الإعلام الشرعى بتغيير حقيقته بسوء قصد
- ١٥١ — وجوب ترقيب القاضى للمنى أو قاضى الأحوال الشخصية فصل القاضى الجنائى نهائيا في أمر الورقة للدعى بتزويرها متى كانت هذه الورقة مقدمة إلى المحكمة المدنية كدليل على الإثبات
- ١٥٢ — حق النيابة العامة وسائر الخصوم في العطن بالتزوير في أية ورقة من أوراق الدعوى الجنائية . ذلك بخلاف عن دعوى التزوير الفرعية المدنية في الإجراءات
- ١٥٣ — المضاهاة . حربة المحكمة في الاطمئنان إلى صحة التوقيع على أوراق الاستكتاب . جواز إجراء المضاهاة على استكتاب تم أمام الموقى القضاى بأولة أجنبية متى اطمأنت المحكمة إلى صحته

الفرع الثالث — أوراق ذات حجية خاصة

أوراق العطن وأسبابه :

- ١٥٤ — التأثير بجدول النيابة بحصول الاستكتاب . اعتباره دليلا على التقرير به طبقا لقانون وذلك عند القدورة التقرير
- ١٥٥ — صحة الشهادة المستعينة من واقع جدول النيابة فيما تضمنته من حصول التقرير بالاستكتاب

رسم القاعة

- توقيع الطامن على تقرير الطعن. لا يلزم . يكفي لصحة التقرير "التوقيع عليه من الكاتب المختص بحريته". ... ١٥٦
- إثبات إيداع أسباب الطعن في المحامد . وجوب اتباع ما رجع القانون من أوضاع في إثبات حصول هذا الإجراء بقلم الكاتب . لا يفي عن ذلك أية تأشيرة من خارج هذا القلم ... ١٥٨، ١٥٧

الفرع الرابع - سلطة المحكمة في تفسير الأوائل

- استخلاص نية الطرفين وتحديد النتائج المتبناة من الصلح أمر موضوعي مادام الاستخلاص سائفا تحمله عبارات عقد الصلح وملابساته ... ١٥٩
- اعتماد الحكم على الخطابات المتبادلة بين التهم ووالدته والتي لم يطلع عليها الدفاع لتقليل على واقعة لا أثر لها في الحكم بإدانة التهم . لا إخلال بحق الدفاع ... ١٦٠
- حكمة الموضوع لن تفسر المحررات على ما يفهم من عباراتها ما دامت عبارات المحرر تحمل التفسير أو تؤيده ... ١٦١
- دلالة إثبات أمر التعب لتحقيق على إشارة الحادث ... ١٦٢

الفرع الخامس - مراعاة قواعد الإثبات المعنية :

- شهادات الوفاة الصادرة من المحامدنة وجواز الاستناد إليها في الإثبات متى خلت السجلات الرسمية للمدة لإثبات الوفيات من أي بيان مخالف ... ١٦٣
- حجية الأوراق الرسمية وقواعد الطعن فيها . عمه الإجراءات المدنية والتجارية فحسب . جواز إثبات المحكمة عن تاريخ شهادة ميلاده عند اقتناعها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع ... ١٦٤
- قيام مانع الأدبي يكفي لجواز الإثبات بالنية . تقديره متروك لتأني الموضوع ... ١٦٥
- كشف الحساب المخصصة لإثبات عملية صرف أجور العمال بطريق الوكالة تعد في حكم الدفاتر التجارية تصلح للاستدلال قبل كل من يمتنع أمر البيانات التي أعدت لإثباتها . كل تغيير فيها يعد تزويرا . . . ١٦٦
- جواز الاستشهاد بشهادات القيد بدفاتر المواليد بشأن إثبات النسب على قدر ما للدفاتر قيد المواليد من قوة في الإثبات لا هو مفترض من صحة ما سجل فيها من بيانات ... ١٦٧
- سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بالصور الفوتوغرافية للأوراق كدليل عند الاطمئنان إلى مطابقتها للأصل . مثال . شيك بدون رصيد ... ١٦٨

الفصل الرابع - الخبرة

الفرع الأول - تدب الخبرة

- جواز الاستناد إلى تقرير الطبيب الممن في التحقيق والذي استعان في تكوين رأيه بتقارير أطباء آخرين لم يفتواهم ... ١٦٩

درم القاعدة

- ١٧٠ - نذب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على التهم . قيام طبيب شرعى آخر بالمأورية تحت إشرافه . لا ترويب
- ١٧١ - طلب التهم نذب الخبير لإبداء الرأى فى عدم تخلف عامة عن إصابة الفنى عليه . قضات المحكمة عن إجابته والرد عليه بيبالحكم
- ١٧٢ - رفض المحكمة طلب التهم نذب خبير هتملى للتحقق من سلامة العقار فى جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بترميم عقار . يعيب الحكم
- ١٧٣ - المسائل الفنية - لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها فيها على الخبير الفنى
- ١٧٤ - تنفيذ رأى الخبير الفنى فى الشهادة الرضوية يجب أن يقدم على أسباب فنية تحمله
- ١٧٥ - إضغال الدليل الفنى . استظهار العلم بحقيقة المادة المضيوبة من ناحية الواقع . لا يبنى
- ١٧٦-١٧٨ - القطع فى مسألة فنية يجب يتوقف على استطلاع رأى أهل الخبرة
- ١٧٩ - إدراك معنى إشارات الأسم الأيكى . موضوعى . عدم التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب تعيين وسيط مادام التهم لم يدع أن ما فهمته المحكمة يخالف ما أراده

الفرع الثانى - اجراء المضاهاة :

- ١٨٠ - إثبات التقليد أو التزوير . لم يجعل له القانون طريقا خاصا . لا يشترط لإجراء المضاهاة . اعتراف التهم بالبصمة المأخوذة من اللعوم المضيوبة بمحله أو البصمة الصحيحة للخن المقلد
- ١٨١ - عدم تنظيم الشارع المضاهاة فى نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان
- ١٨٢ - إلفات المحكمة عن إجابة طلب المضاهاة . متى لا يؤثر فى سلامة الحكم
- ١٨٣ - لم يفرض القانون طريقا مينا يجرى عليه المضاهاة إلا ماتتوله فى قانون المرافعات للإرشاد والرجيه
- ١٨٤ - المضاهاة . حرية المحكمة فى الاطمئنان إلى صحة الاستكتاب
- ١٨٥ - جواز صحة اتخاذ ورقة استكتاب تم أمام موثق قضائى بدولة أجنبية أساسا للمضاهاة متى اطمأنت المحكمة إلى صحة توقيع المستكتب

الفرع الثالث - سلطة المحكمة فى تقدير رأى الخبير :

١ - مناقشة الخبير :

- ١٨٦ - اطمئنان المحكمة إلى تقرير المهندس الفنى . رفضها طلب إعادة مناقشته بأسباب مقبولة . لا خطأ
- ١٨٧ - رفض المحكمة طلب التهم بمناقشة الخبير لأسباب تبرره . لا إخلال بحج الدفاع
- ١٨٨ - عدم التزام المحكمة بمناقشة الخبير فى نتيجة تقريره الى لم تأخذ بها مادامت ظروف الدعوى لا تدعو إلى هذا الإجراء

دع القاعدة

٢ - الأخذ بتقرير الخبير أو الاتفاقات عنه :

- ١٨٩-١٩٠ تقدير رأي الخبراء . موضوعي
- ١٩١ حق المحكمة في إلزام بصحة ما روجه الطبيب الشرعي
- ١٩٢ حق المحكمة في الأخذ بتقرير الصفة التشريعية عن المسافة بين الجاني عليه والهم
- ١٩٣ عدم عقيد المحكمة بما قد يعرض له تقرير الطبيب من توفر نية القتل
- ١٩٤ - اطمئنان المحكمة إلى البينة المضبوطة - ولو كانت واحدة - وإلى نتيجة التحليل . لا خطأ . اشتراط
للادة ١٧ ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ أخذ خمس عينات إجراء قصده به التحرز لا عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار
التحليل
- ١٩٥ - مخالفة تقرير المحكمة من واقع الدعوى لا رآه التقرير القضي . لا عيبه
- ١٩٦ - سلطة المحكمة في عدم الاستمانة برأي الطبيب أمر تنبئه من عناصر الدعوى
- ١٩٧ - وجوب التعرض للخلاف بين الدليل القول والدليل القضي بما يزيل التعارض بينهما
- ١٩٨ - صحة الحكم عند رده تناقض الظاهري فيما ورد بتقريرين طبيين
- ١٩٩ - فهم المحكمة التقرير الطبي لفحص السلاح على غير ما يؤدى إليه محصله واعتباره دليلاً على الإذاعة .
فساد في الاستدلال
- ٢٠٠ - عدم تعرض الحكم لأوصاف أوردتها التقرير الطبي في مقام التدليل على شخصية صاحبها . قصور
- ٢٠١ - تقدير رأي الخبير من حيث صلته بالتسبيب
- ٢٠٢ - اطمئنان المحكمة إلى أقوال الشاهد بقيد ضمان إقرارها ما تضمنه تقرير الخبير الاستشاري
- ٢٠٣ - تحصيل المحكمة الواقعة على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي وإيرادها ذلك في أسبابها . تناقض يعيب
الحكم
- ٢٠٤ - حق المحكمة في إلزام بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول إليه استناداً إلى وقائع الدعوى وأدلتها
- ٢٠٥ - سلطة محكمة الموضوع في إخراج تقرير الخبير لأسباب سائفة . عدم إلزامها بتدب غير آخر
لفحص الحساب ما دامت ظروف الدعوى لا تدعو لذلك
- ٢٠٦ - عدم إنشاء المحكمة الأسباب التي جعلتها تدر قيمة شهادة مرضية على أنها لم تكن لتحول بين التهم
وحضور الجلسه . قصور
- ٢٠٧ - كفاية تحليل جزم من مجموع ما ضبط
- ٢٠٨ - سلطة محكمة الموضوع في إخراج تقرير الخبير لأسباب سائفة . عدم إلزامها بتدب غير آخر
لفحص الحساب ما دامت ظروف الدعوى لا تدعو لذلك

رقم القاطعة

- ٢٠٩ ... سلطة محكمة الموضوع في إبطاح ما تضمنته الشهادة الرضوية لأسباب سائلة ...
 ٢١٠ ... له محكمة الموضوع أن تورّد في حكمها من تقرير الصفة التشريعية وعوض للمابة ما يكفي لاقتناعها ...

الفصل الخامس - الشهادة

الفرع الأول - سماع الشهود

(١) بالنسبة للدعوى الجنائية :

- ٢١١ ... - شقوة المرافعة . الاكتفاء بتلاوة أقوال الشهود في التحقيقات في حالة تعذر سماعهم . مجرد تخلف الشاهد عن الحضور لا يفيد أن سماعه أصبح متعلّفا ...
 ٢١٢ ... - شقوة المرافعة . عدم تمسك التهم بسماع المني عليه أو الشهود . لا تريب على المحكمة الاستثنائية إذا حكمت على مقتضى الأوراق ...
 ٢١٣ ... - سلطة المحكمة في سماع من لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله ...
 ٢١٤ ... - حق الخصم في الاعتراض على سماع الشهود اللتين لم يمان بأسمائهم في المياد المحدد المادتان ١٨٧ و ٣٧٩ إجراءات ...
 ٢١٥ ... - حق المحكمة في الأخذ بأقوال المني عليه وهو يحضر متى اطمانت إليها ...
 ٢١٦ ... - الاكتفاء بتلاوة أقوال الشهود الفاتين بطل الحكم مادام سماعهم كان ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ التي أجاز للمحكمة بتلاوة أقوال الشهود الفاتين كلما قبل التهم أو للدافع عنه ذلك ...
 ٢١٧ ... - جواز سماع شهادة التهم في جنحه بعد فصلها عن الجناية مع تحليفه إثنين ...
 ٢١٨ م ٣٣٣ إجراءات ... - عدم اعتراض التهم على سماع شهادة المدعى اللذين بدون حلف يمين . سقوط حقه في النفع بطلانها ...
 ٢١٩ ... - فصل المحكمة في الدعوى دون سماع شهادة المني عليه بعد عجز النيابة والدفاع عن الاعتناء إليه . لاجب ...
 ٢٢٠ ... - تلاوة أقوال الشاهد الغائب عند تعذر سماعه لأي سبب من الأسباب من الإجازات وليس من الإجراءات الواجبة الاتباع ولا تريب على مخالفتها بطلان ...
 ٢٢١ ... - استناد الحكم على أقوال شاهد في قضية أخرى دون سماع شهادته في الدعوى أو ضم القضية المذكورة بطلان ...
 ٢٢٢ ... - التصريح للمتهم بإعلان شهود تقي . عدم حضور الشهود ، غم إعلامهم . تمسك التهم بسماعهم . وجوب اجابته إلى طلبه ...
 ٢٢٣ ... - عدم جواز إبداء الرأي في أقوال شاهد قبل سماعه ...

رقم القاعدة

- ٢٢٤ - عدم سماع الشهود أمام درجتي التقاضي رغم تمسك التهم بسماحهم أمام محكمة ثاني درجة . بقاء حقه في العطن طبقاً للمادة ٣٣٣ إجراءات مدام لم يعرضه عام يمكن أن يتبرأ بالحلقة
- ٢٢٥ - عدم اشتراط تحقق شغوية للرافعة في مواد الخلفات بحسب وصف المحكمة. المادة ٣٠١ إجراءات. البعرة في ذلك بحقيقة الواقعة ووصفها القانوني الذي تفضيه عليها المحكمة
- ٢٢٦ - سماع المحكمة الجزئية الشهود في أحوال الحكم المحضوري الاختياري . عدم التزام المحكمة الاستثنائية بسماحهم
- ٢٢٧ - عدم سلوك التهم مارسة القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات لإعلان الشهود لا تريب على محكمة الجنايات إن هي اخرجت عن طلب سماحهم
- ٢٢٨ - شغوية للرافعة . عدم تمسك التهم بسماح المعنى عليه أو الشهود . لا تريب على المحكمة الاستثنائية إذا حكمت على مقتضى الأوراق
- ٢٢٩ - الشاهد المحكوم عليه بالحبس في جنائية لا يسقوية جنائية . لا يسرى في حقه نص المادة ٢٥ عقوبات
- ٢٣٠ - الكفاءة بتلاوة أقوال الشهود الغائبين يعطل الحكم مدام سماحهم ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الذي أجاز للمحكمة تلاوة أقوال الشهود الغائبين كلما قبل التهم أو المدافع عنه ذلك
- ٢٣١ - تلاوة أقوال الشهود من الإجازات الممنوحة للمحكمة فلا يترتب على مخالفتها البطلان
- ٢٣٢ - جواز شهادة الشاهد بما رآه أو سمعه، ولو كان من شهد عليه قريبا أو زوجا له . إلا أنه يفتى من أداء الشهادة إذا أراد . المادة ٢٨٦ ج. نص م ٢٠٩ مرافعات يمنع أحد الزوجين من افتشاء ما أبلغه به الآخر أثناء الزوجية ولو بعد انفصالها إلا في حالة رفع الدعوى من أحدهما على الآخر
- ٢٣٣ - تعيين مسلك الشاهد في التحقيق أمر يحصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض
- ٢٣٤ - حق المحكمة في استكمال النقص الناشئ عن قدح محضر المعاينة يستلزم وكيال النيابة الذي أجراها
- ٢٣٥ - عدم التزام المحكمة الاستثنائية بالتحقيق عند تنازل التهم أمام محكمة أول درجة عن سماح شهود الإثبات وانضاء حجة محكمة ثاني درجة إلى انقضاء هذا الإجراء . م ٢٨٩ إجراءات معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧

(٢) بالنسبة للدعوى المدنية :

- ٢٣٦ و ٢٣٧ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالية . وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع
- ٢٣٨ - قيام المانع الأدنى وحده يكفي لجواز الإثبات بالبينة . المادة ٤٠٣ مدنى . انضاء مصلحة التهم في التحلى بعدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة عند توافر المانع الأدنى

رقم القاعة

الفرع الثاني - سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود

- ٢٣٩ ... سلطة المحكمة في تجزئة الدليل والأخذ بما تعلّم من إليه من أقوال الشهود ...
- ٢٤٠ ... حرية المحكمة في تقدير الأدلة والإعتماد على أقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها ...
- ٢٤١ ... حق المحكمة في الأخذ بأقوال شهود الإثبات دون شهود النفي عدم التزامها ببيان السبب في حكمها ...
- ٢٤٢ ... تناقض الشهود واستخلاص الحكم الأدلة من أقوالهم استخلاصاً سافراً لا تناقض فيه . لا يجب ...
- ٢٤٣ ... التي يفرغ خطأ في اسم أحد شهود الإثبات أدى إلى عدم إعلانه . عدم وجود أثر لذلك في الأوراق وعدم إثباته أمام محكمة الموضوع . التسلك به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل ...
- ٢٤٤ ... مدى حق المحكمة في التوصل على أقوال شاهد في التحقيق ولو لم تسمعه مادام التهم لم يطلب محاامه أو تلاوة أقواله ...
- ٢٤٥ ... تحق ضابط البوليس في عمل المفتي عليه وبناء على طلبه ليسع اعتراف التهم بتناصر جريمة الاقراض بالربا القاض . التمسع هنا بالنسبة لرجال البوليس لا ينال الأخلاق . مهمتهم الكشف عن المحرم ...
- ٢٤٦ ... أطراح المحكمة أقوال المفتي عليه عن المسافة بينه وبين التهم . أعلنها بما ورد بتقرير الصفة التشريعية وبما قرره بعض شهود الإثبات . لا خطأ ...
- ٢٤٧ ... الشهادة المنقولة عن شخص آخر . سلطة المحكمة في الأخذ بها ...
- ٢٤٨ ... سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة ...
- ٢٤٩ ... سلطة المحكمة في الأخذ بقول الشاهد ولو خالف قول آخر له ...
- ٢٥٠ ... الاستناد إلى أقوال شاهد في قضية أخرى . وجوب اطلاع المحكمة على تلك القضية لبيان مدى صلة تلك الشهادة بموضوع الدعوى المنظورة ووجه الارتباط بين القضيتين ...
- ٢٥١ ... سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال شاهد ولو كان بينه وبين التهم عصبومة قائمة ...
- ٢٥٢ ... سلطة المحكمة في التوصل على أقوال شاهد . لم يعلن بالحضور لأداء الشهادة أمامها مادامت أقواله مطروحة على صراط البحث بالحسنة ...
- ٢٥٣ ... حرية المحكمة في تقدير الأدلة والإعتماد على أقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها دون بيان العلة في ذلك ...
- ٢٥٤ ... سلطة المحكمة في تجزئة الدليل والأخذ بما تعلّم من إليه من أقوال الشهود دون أن تفرّم بتحليل موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها ...
- ٢٥٥ ... قد أوراق التحقيق يدور في القضية أمام المحكمة التزام المحكمة بتحقيق الواقعة بنفسها . أعادها بصمة أصلية بإدانة التهم على أقوال شاهد من واقع صورة الطلاع محرر بالقلم الرصاص . إخلال بحق الطلاع ...

رقم القاعدة

- ٢٥٦ - جواز إسناد الحكم الاستثنائي إلى أقوال شهود مطلوا في تحقيق البوليس بعد الحكم ابتدائيا في الدعوى عند طرح هذا التحقيق بالجلسة وعدم مطالبة الطاعن بوسائله وتحقق شقوق المرافعة أمام أول درجة
- ٢٥٧ - حق المحكمة في الأخذ بأقوال شاهد وترجيحها على تقرير استشاري
- ٢٥٨ - شهادة السامع والشيعة لا ترتفع إلى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها وهي الشهادة التي لها في ذاتها قوة الإقناع
- ٢٥٩ - سلطة المحكمة في ترجيح أقوال الشاهد أمامها على أقواله في التحقيق الابتدائي
- ٢٦٠ - لا يجوز تكذيب الشاهد في قول اعتداه على قول آخر بغير دليل. إدانة المتهم في جريمة شهادة الزور بمجرد اختلاف روايته أمام المحكمة الاستئنافية عما قاله أمام المحكمة غير صحيح
- ٢٦١ - سلطة المحكمة في تقدير الدليل والأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأطراح ما عداه
- ٢٦٢ - حق المحكمة في تقدير قيام حالة التلبس من أقوال الشهود
- ٢٦٣ - حق المحكمة في الأخذ بأقوال شهود الإثبات دون شهود النفي
- ٢٦٤ - سلطة المحكمة في وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف تأديتهم الشهادة

الفرع الثالث - تسبيب الأحكام بالنسبة للشهادة :

- ٢٦٥ - تحديد موضع الدليل المستمد من الشهادة بالأوراق . لا يلزم مادام له أصل فيها
- ٢٦٦ - خطأ الحكم في الإسناد بالنسبة لأقوال أحد الشهود خلاف الثابت بالأوراق . عدم اتخاذ هذه الأقوال دليلا يستند إليه . عدم اشتغالها على واقعة جوهرية . لا عيب
- ٢٦٧ - غلو محضر الجلسة عما نسب الحكم إلى شاهد أدل بأقواله بالجلسة . إسناد الحكم إلى هذه الأقوال . خطأ في الإسناد
- ٢٦٨ - خطأ الحكم في ذكر مصدر الدليل لا تأثير له على سلامته
- ٢٦٩ - وجوب بيان مؤدى الشهادة التي يعتمد عليها الحكم وإلا كان قاصرا
- ٢٧٠ - تشكك المحكمة في صحة إسناد البينة إلى المتهمين . كفايته لسلامة الحكم بالبراءة
- ٢٧١ - عدم بيان الحكم فحوى الشهادة التي يعتمد عليها . قصور
- ٢٧٢ - سلطة المحكمة في أطراح شهادة الشهود دون بيان سبب ذلك . مرد الأمر إلى اطمئنانها أو عدم اطمئنانها إلى الأخذ بما شهدوا به
- ٢٧٣ - عدم التزام المحكمة بالإشارة في حكمها إلى شهادة شهود النفي . نقضها بالإدانة يفيد دلالة أطراحها تلك الشهادة
- ٢٧٤ - خطأ الحكم في الإسناد بالنسبة لأقوال أحد الشهود خلاف الثابت بالأوراق . عدم اتخاذ هذه الأقوال دليلا في ادانة المتهم وأخله بأدلة مؤيدة . لا عيب

رقم القاعدة

- ٢٧٥ ... الخاطئ في بيان مصدر الدليل لا يوضح أثره
- ... غلو الأوراق بما نسبته الحكم إلى الشاهد. إقامة المحكمة قضائيا بالإدانة على دليل لا يستدل به من الأوراق
- ٢٧٦ ... يوجب الحكم
- ٢٧٧ ... لا يوجب الحكم إirاده مؤدى شهادة شهود الإثبات حلة ثم نسبها إليهم جميعا
- ٢٧٨ ... الخاطئ في بيان سبب وجود الشهود بمكان الحادث . لا يوجب الحكم متى كان الأمر لا يتعلق بنى وجودهم في هذا المكان
- ٢٧٩ ... جواز اعتماد الحكم على الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال
- ٢٨٠ ... قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب إصابته واقعة لا تعتبر ولا تقبل التجربة
- ٢٨١ ... الخاطئ في الإسناد إلى الشهود يوجب الحكم عند تناوله أدلة تؤثر في عقيدة المحكمة
- ٢٨٢ ... إحالة الحكم في بيان مؤدى أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر عند اتفاق أقوالهم فيما استند إليه منها . لا يجب

الفصل السادس - القرائن

الفرع الأول - القرائن القضائية :

- ٢٨٣ ... استعراض الكلاب البوليسية . قرينه يصح الاستناد إليها في تمييز الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسي على ثبوت التهمة
- ٢٨٤ ... إمكان الاستدلال على الاشتراك بالتحريض أو الإغراق استنتاجا من القرائن
- ٢٨٥ ... ورقة الصلح للقمعة من المthem . جواز اعتبارها قرينة ضده ولو لم يوقع عليها
- ٢٨٦ ... الاقرار بتوبع القضاة وغير القضاة لا يخرج عن كونه مجرد قرينة مترك تقديرها لمحكمة الموضوع
- ٢٨٧ ... استدلال الحكم على إمكان الروية من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي. هذه قرينة صحيحة القرائن من طرق الإثبات في المواد الجنائية
- ٢٨٨ ... استنباط صورة الواقعة بطريق الإستنتاج والاستقراء . جاز مادام يتفق مع حكم العقل والمنطق
- ٢٨٩ ... الاشتراك في التزوير فيما حيا علم المthem بأن الورقة التي استعمالها مزورة
- ٢٩٠ ... استعمال سلاح قاتل وتعدد الضربات لا يكتفى بذاته لثبوت نية القتل
- ٢٩١ ... إمكان الاستدلال على الاشتراك بالتحريض أو بالإغراق استنتاجا من القرائن
- ٢٩٢ ... اعتبار حيازة المنقول قرينه على ملكيته . جاز
- ٢٩٣ ... يكتفى في إثبات واقعة اختلاس المجهوزات أن تنتج المحكمة من أي دليل أو قرينه بغيرها

رقم الفقرة

- ٢٩٤ إمكان الاستدلال على الاشتراك بالتحريض أو بالاتفاق إستنتاجاً من القرائن .
- ٢٩٥ امتناع التهم من الإيجابية في التصديق لا يجوز اتخاذ قرينه على ثبوت التهمة ...
- ٢٩٦ إمكان الاستدلال على الاشتراك بالتحريض أو بالاتفاق إستنتاجاً من القرائن ...
- ٢٩٧ إدراج الحكم النهائي في صحيفة الحالة الجنائية لا يعد قرينه قاطعة على نياتيه ...

الفرع الثاني - القرائن القانونية :

١ - إقراض العلم بالقتل :

- ٢٩٨ قرينة إقراض العلم بالقتل المقررة بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية رفع الشارع فيها عبء إثبات العلم بالقتل أو بالفساد عن كامل النيابة العامة ...
- ٢٩٩ قرينة إقراض العلم بالقتل المقررة بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قابلة لإثبات العكس ولا تحس الركن المعنوي في جنحة القتل المؤتممة ونهكة الموضوع سلطة استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ...
- ٢ - قرينة قوة الأمر المقضى .

(١) حجية الأحكام الجنائية :

- ٣٠٠ العلم في الحكم الصادر بعدم قبول استئناف التهم شكلاً . عدم جواز توجيه العلم إلى الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة والذي أصبح نهائياً . المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ...
- ٣٠١ صدور حكم بالإدانة بمس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية التقاضي المدني . عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ...
- ٣٠٢ رفع الدعوى على التهم باعتباره سارقاً والنقض ببراءته جواز رفع الدعوى من جديد بوصفه مخفياً ...
- ٣٠٣ العلم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . إدانة التهم دون الترضي لهذا الدفاع الجوهرى . نصير ...
- ٣٠٤ فقد و. ق. من نسخة الحكم الابتدائية . عدم تبين الحصول على صير. ق. من نسخة . عدم إلتزام ق. ق. ق. من نسخة . عدم تبين حصوله . عدم إلتزام ق. ق. ق. من نسخة ...
- ٣٠٥ العلم بالنقض في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً . قس. التهم عليه وحده . اعين الحكم الابتدائي حائراً لقوة الشيء المحكوم فيه إذا تبين أن الاستئناف رفع بعد الميعاد عدم جواز الترضي لما يشوبه من عيوب أو نقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها ...
- ٣٠٦ حجية الأحكام . مداه . عدم ورود الحجية إلا على المنطوق ...
- ٣٠٧ دلالة الحكم برفض العلم بالنقض : صدوره بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى . حيازة هذا الحكم قوة الشيء المقضى واعتباره عنواناً للحقيقة بما جاء فيه ...
- ٣٠٨ واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية بتأثير واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى ...
- (ب) حجية الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم :
- ٣٠٩ اعتبار قرار التحكيم بمثابة حكم نهائي . الرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ...

رقم الصفحة

(ج) حماية الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية :

- ... الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام القضائية . مباشرة المحكمة العسكرية إجراءات
المحاكمة وإصدارها أحكاماً نهائية . حيازة هذا الحكم قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة . عدم جواز طرح الدعوى
من جديد أمام جهة قضائية أخرى ... ٢١٠ ...
- ... مبدأ حقية الأحكام : اقتراضه وحدة الموضوع والسبب والمقصود . ثبوت أن الواقعة المادية التي تطلب
النيابة عمالة المتهم منها سبق طرحها على المجلس العسكري المختص وحكم فيها نهائياً . على المحكمة الاستئناف عن إعادة
نظرها حتى ولو تغير الوصف القانوني طبقاً لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء إعادة ... ٢١١ ...

(د) حماية الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية :

- ... لا حقية للأحكام الصادرة من المحكمة المدنية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبها إلى فاعلها أمام المحاكم الجنائية .
المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ... ٢١٢ ...
- ... عدم تقييد القاضي الجنائي بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائياً . اعتياده على أسباب متفقة مع تلك
التي أتمدها عليها القاضي المدني . لا يضيره ... ٢١٣ ...
- ... الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول استئناف المتهم شكلاً . عدم جواز توجيه الطعن إلى الحكم الابتدائي
القاضي بالإدانة والتي أصبح نهائياً . المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ... ٢١٤ ...
- ... سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من الحكم الصادر من المحكمة المدنية بردد بطلان العقد المطعون فيه ... ٢١٥ ...
- ... اعتبار المجلس الحسبي الحساب في غيبة المتهم . انكار حق المتهم بالتبديد في مناقشة الحساب . قصور ... ٢١٦ ...
- ... دلالة الحكم برفض الطعن بالنقض . صدوره بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى . حيازة هذا
الحكم قوة الشيء المقضي واعتباره عنواناً للحقيقة بما جاء فيه ... ٢١٧ ...

الفصل السابع - المراقبة

- ... وكيل شيخ الخفرء من مرموس مأمور بالضبط القضائي . جواز استناد الحكم إلى المراقبة التي أجراها ... ٢١٨ ...
- ... يعتبر طلب المراقبة دفاعاً موضوعياً لا يستلزم من المحكمة رداً صريحاً . متى كان لا يتجه إلى نفي العمل المكون
للمعركة ولا إثبات استحالة حصول الواقعة ... ٢١٩ ...
- ... وجوب ابراد موذى المراقبة في الحكم التي استند إليها في الإدانة ... ٢٢٠ ...
- ... حق المحكمة في الاطشنان إلى المراقبة التي أجريت في غيبة المتهم ... ٢٢١ ...
- ... طلب إجراء المراقبة . عدم ايجابته أو الرد عليه ودا مقبولاً يطل الحكم الصادر بالإدانة ... ٢٢٢ ...
- ... المراقبة إجراء من إجراءات التحقيق للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذا لم يتسنى حضوره . سلطة محكمة
الموضوع في تقرير ما شاب المراقبة من نقص أو عيب ... ٢٢٣ ...
- ... اعتبار طلب المراقبة دفاعاً موضوعياً لا يستلزم من المحكمة رداً صريحاً ، متى كان لا يتجه إلى نفي العمل المكون للمعركة
ولا إثبات استحالة حصول الواقعة ... ٢٢٤ ، ٢٢٥ ...

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الإثبات بوجه عام

الفرع الأول - القناعة العقلية

(١) صلاحية الدليل :

١ - لا يهم في صحيح القانون أن تكون أدلة الثبوت التي استند إليها الحكم الصادر من محكمة الجنائيات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيائيا منها ، ماثلة للأدلة التي بينها الحكم النهائي أو أن تكون المحكمة قد هتلت من هذا الحكم بعض عباراته وأسبابه واتخذت منها أسبابا جعلتها قواما لحكمها ما دامت قد رأت أن تلك الأسباب المتقولة تبرير تمييزا صادقا عما قرر في وجدانها واستقر في قنيتها من معان وحقائق .

(الفرن رقم ١١٧٩ لسنة ٢٥ ق ٢٧/٢/١٩٥٦ ص ٧٣ ١٦٤)

٢ - يشترط في التخلي الذي يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة وطوعية واختيار فإذا كان وليد اجراء غير مشروع فإن الدليل المستند منه يكون باطلا لا أثر له . واذا فُتِي كانت الواقعة الناتجة بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عما معه من القماش المسروق الا عندما هم الضابط بتفتيشه دون أن يكون مأمورا من سلطة التحقيق بهذا الاجراء فانه لا يصح الاعتداد بالتخلي ويكون الدليل المستند منه باطلا .

(الفرن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٥ ق ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧٣ ٢٢٤)

٣ - واقعتا الاقتراض بالريا القاضى والاعتقاد عليها يجوز اثباتهما بكافة الطرق القانونية ومنها البيينة ولو زادت القروض على ألف قرش .

(الفرن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق ١٥/٢/١٩٥٦ ص ٧٣ ٢٤٠)

٤ - فصل تهمة الجنيحة المسندة الى متهمين آخرين عن الجنيحة المسندة الى الطائن ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى بزمها بما فيه واقعة الجنيحة التي فصلت على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع الطائن ، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المروضة عليها في صدد دفاع انطاعن لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها .

(الفرن رقم ١٨ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٢/١٩٥٦ ص ٧٣ ٤٥١)

٥ - يقوم القضاء في المواد الجنائية على حرية القاضي في تكوين عقيدته فاذا كان القاضي قد اطمأن الى ثبوت الواقعة على متهم من دليل يمينه فهو غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة الى متهم آخر .

(الفرن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق ١٠/١٢/١٩٥٦ ص ٧٣ ١٢٦١
والفرن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق ٢٠/١٢/١٩٥٨ ص ٩٨ ١١٤٨)

٦ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم تقدم ويده خالية من الدليل على صحة وقائع القذف ، فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تتولى عنه هذا الإثبات .

(الفرن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٢/١٩٥٧ ص ٨٣ ١٢٢)

٧ - لم يقصد المشرع حين أوجب على مأموري الضبط القضائي المبادرة الى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث الا تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ولم يرتب على مجرد الإهمال في ذلك أى بطلان . اذ العبرة بما تقتضيه من المحكمة في شأن صحة الواقعة وصحة نسبتها الى المتهم ، وان تأخر التبليغ عنها .

(الفرن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٧ ق ٥/٢/١٩٥٧ ص ٨٣ ٤٥٩)

٨ - يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ومن ثم فإن خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن يبان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستناده في ثبوت توفر التقليد على كتاب ادارة العلامات التجارية أو رأيها من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوبا بالقصور لأن القاضي في المواد الجنائية انما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتضيه به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأي غيره .

(الفرن رقم ٤١٣ لسنة ٢٧ ق ٦/٢/١٩٥٧ ص ٨٣ ٥٧٢)

٩ - متى كان المتهم لم يقصد من وراء طلبه الا اثاره شبهة في الدليل وليس من شأنها - بفرض قيامها - أن تنهض بصلاحيته القانونية للإثبات - فان مثل هذا الطلب في مثل هذه الظروف - لا يعتبر من الطلبات الجوهرية التي تلزم المحكمة بتنفيذها أو الرد عليه صراحة ، ورفض المحكمة اياه ولو ضمت لا يعتبر اخلافا بحق الدفاع .

(الفرن رقم ٤٤٤٢ لسنة ٢٧ ق ١١/٢/١٩٥٧ ص ٨٣ ١٦٦٦)

ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(العدد ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق بلة ١٢/١١/١٩٥٩ ص ١٠٨٩٦)

١٥ - تفتيش المنازل أو الأشخاص هو بحسب الأصل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به إلا سلطة من سلطاته لمناسبة جريمة - جنابة أو جنحة - ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتعرض لجريمة المتهم الشخصية أو لجرمة مسكنه - ذلك هو حكم التفتيش الذي نظم القانون قواعده وضبط حالاته وجعل لرجال الفسط القضائي ولبن خولهم سلطة التحقيق حق مباشره في حدود القانون ، والتفتيش بهذا المعنى القانوني هو بطبيعة الحال غير التفتيش الذي يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الاتهام بجنابة أو جنحة إجرامية غير مشروعة ، فهو ليس تفتيشاً ينزل منزلة التفتيش الذي خاطب الشارع المحقق بأحكامه وإنما هو نوع من البحث والاستقصاء أو هو نوع من التتبع عن الأشياء الخاصة بجريمة تحقق وقوعها ، وإذا رضى به المتهم كان دليلاً يصح استناد قضاء الاتهام وقضاء الحكم إليه على السواء ، فإذا ثبت لحكمة الموضوع سلامة هذا الإجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التتبع كدليل من أدلة الإثبات في الدعوى .

(العدد ١٢٨١ لسنة ٢٩ ق بلة ١٨/١/١٩٦٠ ص ١١٧٠)

١٦ - التفتيش بمعناه القانوني والتفتيش بمعناه في اصطلاح اللغة وإن كانا يتفاريقان تمايزاً لا يقتضى صحة التشبيه بينهما إلا أنهما يأتلفان على النتيجة المستمدة من كل منهما فيصح الاستدلال بأيهما في مقام الإثبات ، ومتى تقرر ذلك فلا يسوغ اطراح الدليل المستمد من تفتيش يجريه الأفراد لمجرد أنهم ليسوا من رجال الفسط القضائي أو من رجال سلطة التحقيق ، ذلك بأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا تيمد القانون بدليل معين ينص عليه ، ومتى اقتنع القاضي من الأدلة التي أوردوها بأن المتهم ارتكب الجريمة المطروحة بها الدعوى وجب عليه أن يدينه ويوقع عليه العقاب ، وهذا هو أصل في الاستدلال في المواد الجنائية - فإذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم قد وافق على التفتيش على الصورة التي تم بها ورضى به ، وكان على علم بأن من أجره ليس له صفة مأمور الفسط القضائي ، فإن القول بطلان هذا الإجراء وما ترتب عليه لا يكون سديداً - بل هو إجراء

١٥ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يعطل التفتيش ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(العدد ١٥٨ لسنة ٢٨ ق بلة ١٦/٦/١٩٥٨ ص ٩٦٢٢)

١١ - لا تنقيد المحكمة التي تنظر بدعوى البلاغ الكاذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة ، ومن باب أولى لا تنقيد بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى « كلجنة الكسب غير المشروع » ، بل عليها أن تعيد تحقيق الوقائع بمعرفتها وتستوفي كل ما تراه قصداً في التحقيق لتستخلص ما تظنن إليه فتحكم به .

(العدد ١٥١ لسنة ٢٨ ق بلة ١٢/١٠/١٩٥٨ ص ٩١٢٦)

١٢ - العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي تتم في الدعوى بإدانة المتهم أو ببراءته ، فلا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل ، أو بالتقيد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة بالقانون لإثبات الحقوق والتخلص منها في المواد المدنية والتجارية - فمتى اقتنع القاضي من الأدلة المطروحة أمامه - بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وجب عليه أن يدينه وينزل به العقاب ، بمعنى أن يكون في حل من عدم الأخذ بدليل انتهى به ولو تضمنت ورقة رسمية - مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ، ويصح في العقل أن يكون مخالفاً للحقيقة .

(العدد ١٢٢ لسنة ٢٩ ق بلة ٢١/٤/١٩٥٩ ص ١٠٧٢٢)

١٣ - العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة والمطئناها إلى الدليل المقدم إليها ، فإذا كانت قد تعرضت - بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح - إلى بحث مأخذ الدليل والنظر في قوله في الإثبات أمامها - وهي في ذلك لا تنقيد بوجهات نظر الخصوم أنفسهم - فلا يصح التمسك عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها ، لأن واجبا في فحص الدليل قبل الأخذ به ينتص معه القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها التوض فيه .

(العدد ٥٨٨ لسنة ٢٩ ق بلة ١٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠٢٨٥)

١٤ - لحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وترددها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، وهي ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة ، بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة - ولو كانت غير مباشرة - متى كان

٢١ - لحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وإن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها دون أن تثبت في هذا التصوير بدليل بينه أو بأقوال شهود بذواتهم .

(الظن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٥ ق جلة ١/١٨/١٩٥٦/٧ ص ١٢٣)
(والظن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١/١٠/١٩٥٨/٧ ص ١٥٤)

٢٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش وإن كان موكولا لسلطة التحقيق إلا أن الأمر في ذلك خاضع لرعاية محكمة الموضوع فهي الرقابة على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش . فإذا هي في حدود سلطاتها التفسيرية أصدرته نتيجة عدم المصناتها إلى ما تم من تحريات أو تشكيكها في صحة قيامها أصلا أو أنها في تقديرها غير جدية ، فلا تشرع عليها في ذلك .

(الظن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٥ ق جلة ٢/٢٠/١٩٥٦/٧ ص ٢٠٤)
(والظن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٨ ق جلة ١/١٦/١٩٥٨/٧ ص ١٧٢)

٢٣ - متى كان الحكم قد تحلت عن نية القتل في جريمة القتل العمد المسندة للمتهم واستظهرها في قوله « وحيث أنه عن توفر نية القتل عند المتهم أنه استل سكيما ذات حد واحد مدب الطرف طولها ١٥ سم ملين بها المجني عليه طعنة شديدة وسدها بقوة إلى مواضع قاتلة للقلب والحجاب الحاجز والكبد والدافع له على إقرار جريمة القتل سابقة اتهام أخ القاتل في قتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث يومين » . فإن هذا الذي قاله الحكم سائق في استخلاص نية القتل لدى المتهم وصحيح في القانون .

(الظن رقم ٨٨ لسنة ٢٦ ق جلة ٤/٢/١٩٥٦/٧ ص ٤٧٨)

٢٤ - السرعة التي تعتبر خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للمسائلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الأصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعي يبت تقديره محكمة الموضوع في حدود سلطاتها دون معقبه .

(الظن رقم ٢٢١ لسنة ٢٦ ق جلة ٤/٢/١٩٥٦/٧ ص ١٦٠)

٢٥ - لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي تترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على ألسنة بعض الشهود ، وإنما يكفي أن يكون مستتباً بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المسكنات العقلية ، ما دام ذلك سليما متشفا مع حكم العقل والمنطق .

(الظن رقم ١١٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٤/٥/١٩٥٦/٧ ص ٧٢٢)

صحيح على المعنى الذي سبق بيانه - وإذا كان قد عثر في أثناء هذا البحث الذي رضى به المتهم على الورقة المالية المسروقة فانه يصح الأخذ في حقه بهذا الدليل من أدلة الاتبات .

(الظن رقم ١٣٨١ لسنة ٢٩ ق جلة ١/١٨/١٩٦٠/١١ ص ٧٠)

١٧ - للمحكمة - عملا بحريتها المقررة للاستدلال في المواد الجنائية - أن تثبت واقعة الاختلاس - وهي الواقعة الجنائية التي تتألف منها جريمة خيانة الأمانة بكافة طرق الاتبات .

(الظن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق جلة ١/١١/١٩٦٠/١١ ص ٧٥١)

١٨ - صفة مصدر الاذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الاذن بالتفتيش - ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الاذن كان مختصا بإصداره - والبررة في ذلك إنما تكون بالواقع - ولأن تراخي ظهوره إلى وقت المحاكمة .

(الظن رقم ١٣٤٩ لسنة ٣٠ ق جلة ٢/٢٠/١٩٦٠/١١ ص ٩٢٣)
(الظن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١/٢١/١٩٥٧/٨ ص ٥٢)

راجع : اثبات القاعدة رقم ٢٤٥ وإختصاص القاعدة رقم ٨٧
(الظن ١٢٤٠ لسنة ٣٠ ق جلة ٢/٢١/١٩٦٠/١١ ص ٧٤٢)

(ب) تكوين المحكمة عقليتها :

١٩ - انه وإن كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها ما دام سماعهم ممكنا إلا أنه ليس ما يمنع المحكمة من أن تستند في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسمعو بالجلسة ما دام كل ذلك كان معروضا على بساط البحث وكان في وسع الدفاع أن يناقشها ويرد عليها ، وإذا فاد أن كان المتهم لم يطلب من المحكمة تلاوة هذه التقارير والمحاضر ولا الانتقال لأجراء المعاينة فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الظن رقم ١١٣٥ لسنة ٢٥ ق جلة ١/٢٤/١٩٥٦/٧ ص ٦٨)

٢٠ - أن فصل محكمة الجنابات الجنبه عن الجنابة لا يمنحها في سبيل تكوين عقيدتها في الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى كافة التي شملها التحقيق الابتدائي ولا يعد ذلك منها قضاء في الجنبه بل يبقى موضوعا سليما حتى يقضى فيه من المحكمة التي أحلت إليها

(الظن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق جلة ١/٢٥/١٩٥٦/٧ ص ٨٥)

٣٢ - متى كان الحكم قد أقام قضاءه في ادانة المتهم بجريمة احرار مخدر على أنه عثر معه على ورقة نتيجة ملفوفة بداخلها ورقة سلوفان أبيض وظهر من نتيجة تقرير العمل الكيماوي أن كلا من الورقتين تحتوي على آثار دون الوزن من مادة سمراء ثبت من التحليل أنها حشيش وأن هذه الآثار تدل على أن المتهم كان يحزر مادة الحشيش ، فان ما أورده الحكم من ذلك يكون كافيا للدلالة على أن المتهم كان يحزر المخدر وأنه يعلم بأن ما يحزره مخدر ، ولا على المحكمة اذا لم تحدث استقلا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اكتفاء بما تكشف عنه حكمها من توافر هذا الركن (الطن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١٨/١٩٥٧ ص ٨٠٤٠)

(الطن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٨ ص ٩٧٨٢)

٣٣ - متى كان الحكم قد استخلص توافر نية القتل استخلاصا سائما وصحيحا في القانون ، فلا يؤثر في ذلك طول مدة علاج المجنى عليه أو قصرها .

(الطن رقم ١٥٨٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٥٧ ص ٨٠١٠٦)

٣٤ - متى كان الحكم اذ استبعد الاعتراف الذي ادلى به المتهم أمام ضابط المباحث من عداد أدلة الدعوى ، قد أفصح عن كفاية باقي الأدلة للقضاء بادانته وكان ما أورده الحكم من ذلك سائما في العقل والمنطق وكافيا للعمل ، فان ما استطرده اليه الحكم تزيد من القول بإمكان الأخذ بالدليل الذي يكشف عنه الاعتراف غير الاختياري - وهو تقرير قانوني خاطئ - لا يتفق وقفه قانون الاجراءات الجنائية - لا ييبس الحكم ولا يؤثر على سلامته .

(الطن رقم ١٨٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/١٠/١٩٥٨ ص ٩١٦٦)

٣٥ - متى كان الدليل الذي ساقه الحكم وعول عليه في ادانة المتهم هو دليل ظني مبني على مجرد الاحتمال ، مع أن الأحكام الصادرة بالادانة يجب ألا تبنى الا على حجج قطعية الثبوت تفيد الجرم واليقين فان الحكم يكون معيبا مستوجبا للقضاء .

(الطن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٣/١٧/١٩٥٨ ص ٩٢٩٤)

٣٦ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون التهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتصد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ، فإذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع الى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق ، فان الحكم يكون قاصرا قصورا يبيسه .

(الطن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٣/١٧/١٩٥٨ ص ٩٢٩٦)

٣٦ - من أثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط وهو يسخن الحشيش ، فان هذا يكفي لاعتبار المتهم محرزا لتلك المادة من غير أن يقبض معه فعلا عنصر من عناصرها .

(الطن رقم ١٦٨٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٦/١٠/١٩٥٦ ص ٧٨١٩)

(الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٧ ص ٨١٤٤)

٣٧ - متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان السند المدعى بتزويره دليلا على أنه مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم . فان هذا الذي أورده الحكم قاصر عن التدليل على توافر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم .

(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٦/١٠/١٩٥٦ ص ٧٨٤٤)

٣٨ - مجرد التسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهرى من أركان جريمة الاستعمال المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة الا بثبوتها .

(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٦/١٠/١٩٥٦ ص ٧٨٤٤)

٣٩ - متى أثبت الحكم أن المتهمين الأربعة هم الذين قاتلوا القتل استنادا الى الأدلة المقولة التي أوردها فلا يقدح في سلامته كون بعضهم ليس خصما شخصيا للمجنى عليه وأن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط .

(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٥٧ ص ٨٠٥٣)

٣٠ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس المالك للأشياء المحجوز عليها المنصوص عليها في المادتين ٣١٨ ، ٣٣٣ من قانون العقوبات أن يكون الجاني عالما بالحجز ، فإذا تازع في قيام هذا العلم وجب على المحكمة أن تحقق هذه المنازعة فان ظهر لها عدم جديتها تمين عليها اثبات العلم عليه بأدلة سائمة مؤيدة الى ادانته .

(الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٥٧ ص ٨٧٩٢)

٣١ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكن يقضى له بالإبراء ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل من دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٧١٢٠)

(الطن رقم ١٨١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٣/١٧/١٩٥٩ ص ١٠٣٢٤)

بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب مما يتحقق به سوء النية فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النية على الحكم بالتصور على غير أساس .
(المن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/٧ ص ١٩٥٨/٩ ص ٧٨٦)

٤٢ - جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي اتواء القتل وإزهاق الروح ، وهذه تختلف عن قصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ، ومن الواجب أن ينشأ الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا المنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه .
(المن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/١٧ ص ١٩٥٨/٩ ص ٩٣٠)

٤٣ - بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم ليس جوهرياً ما دام أن الحكم قد استخلص ثبوت قصد الاتجار في حق التهم استخلاصاً سائناً وسليماً .
(المن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/١٨ ص ١٩٥٨/٩ ص ٩٥٠)

٤٤ - قيام المحكمة بلفظ نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر المتيقن لا يمنحها من أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تلمس إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
(المن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/٢٤ ص ١٩٥٨/٩ ص ٩٧٧)

٤٥ - تعيين وقوع الجرائم عموماً - ومنها جريمة خيانة الأمانة - هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، وعلى قاضي الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى ، وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي واستخلاص هذا التاريخ منها ومتى أقام الدليل عليه فهو يعزل عن كل رقابة .
(المن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٣٠ ص ١٩٥٨/٩ ص ١١٤٨)

٤٦ - لا يشترط لاعتبار الشخص حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه ميسوفاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً آخر قائماً عنه ، فليس يجب الحكم أن يعتبر المتهمين جميعاً حائزين ومعرزين للمواد المخدرة المضبوطة مع التهم الأول ما دام أنه قد استخلص من الأدلة السائفة التي أوردها أن المتهمين جميعاً قد اتهموا كلتهم على تهريب المواد المذكورة بالسيارة التي أعلوها لهذا الغرض .
(المن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/٢٦ ص ١٩٥٩/١ ص ١٠ ص ٧٢)

٣٧ - لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبيدها ، إذ للمحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها وفي أن تستدل على حصول التبيد من أي عنصر من عناصر الدعوى .
(المن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/٨ ص ١٩٥٨/٩ ص ٣٧٢)

٣٨ - أن بطلان التفتيش - بفرض صحته - لا يحول دون أخذ قاضي الموضوع بنصائر الإثبات الأخرى التي تؤدي إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، وأن تستمد في ثبوت حيازة التهم لما ضبط في مسكنه اعترافه اللاحق بوجوده فيه .
(المن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/٥ ص ١٩٥٨/٩ ص ٤٥٠)

٣٩ - أن الجنون أو العاهة في العقل اللذان أشارت إليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات ودرجت عليهما الإغناء من المسؤولية ، هما اللذان يميلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقداً للشعور أو الاختيار فيما يعمل ، وتقدير ذلك أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع دون مقب عليه .
(المن رقم ٥١٠ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/٩ ص ١٩٥٨/٩ ص ٦٢٤)

٤٠ - إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائفة التي أوردها أن التهم هو الذي صدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا تمتد بأن سار بسيارته في شارع مزدحم بالمسافة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن يبه المسافة فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من التهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها والذي لولاه لما وقع الحادث مما يبرر ادانته في جريمة القتل الخطأ .
(المن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/٦ ص ١٩٥٨/٩ ص ٦٥٥)

٤١ - لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره بل يتحقق الجريمة ولو تقدم به المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون لكي يجري مجرى النقود ويكون مستحق الأداء بمجرد الإطلاع دائماً - فإذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ وقدمه للمستفيد للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لصرف قيمته فلم يعد له رصيداً قائماً قابلاً للسحب وكان الحكم قد أثبت على التهم بأدلة سائفة مقبولة علمه وقت إصدار الشيك

٤٧ - إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند إلى المتهم الثاني (طبيب) بقوله « انه طلب الى الممرضة والتورجى أن تقدم له بنجا موضعا بنسبة ١/١ دون أن يبين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة التي وضع فيها ليتحقق مما اذا كان هو المخدر الذي يريد أم غيره ، ومن أن الكمية التي حقنت بها المجنى عليها حقوق الى أكثر من ضعف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون أن يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليتبرغ هو الى مباشرة العملية ، ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله وعدم تحرزه بأن حقن المجنى عليها بمطول « البوتوكاين » بنسبة ١/١ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتسببت وماتت » -

(الفرن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٨٩)

٥٠ - عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على نسياد البيع لا يفيد التصرف فيها ، أو يفيد عرقلة التنفيذ .

(الفرن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٦٧)

٥١ - تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها الى وقت اكتشافها للفصل فيما اذا كانت الجريمة متلبسا بها أو غير متلبس بها موكول الى محكمة الموضوع ولا يعقب عليها في خصوصه ، مادامت الأسباب التي استندت اليها لها أصولها في الأوراق وتؤدي قانونا الى النتيجة التي انتهت اليها .

(الفرن رقم ٧٣٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٢٩)

٥٢ - لا يصح للمتهم أن يصادر المحكمة فيما اطاعت اليه وعولت فيه على الأدلة السائلة التي أوردتها ، فما يقوله المتهم من أن المحكمة لم تأخذ بدفاعه عن هلاك الدابنتين المحجوزتين من قبل اليوم المحدد للبيع ، واطراحها بالشهادتين اللتين قدمهما الى المحكمة تحيدان ذلك ، مردود بما أثبتته الحكم من أن أوصاف الدابنتين الميئنة بالشهادتين لا تتفق وتلك الأوصاف الميئنة في مظهر الحجز .

(الفرن رقم ١١١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٢٢)

٥٣ - سبق الاصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، واذا كان هذا الظرف من الأمور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضي أن يستجني من وقائع الدعوى وظروفها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطئ في تقدير هذا الظرف كما عرّفه القانون - فإذا استند الحكم على سبق الاصرار بقوله : « انه متوافر من الظروف السابقة كلها التي شرحتها المحكمة تفصيلا ، ومن حاجة المتهم الملحة الى المسال وجشمه واستدائته من أمه وغيرها ومفترته في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أماته وشرف وظيفته - وما وصل اليه حاله في الشهر الأخير

٤٧ - إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند الى المتهم الثاني (طبيب) بقوله « انه طلب الى الممرضة والتورجى أن تقدم له بنجا موضعا بنسبة ١/١ دون أن يبين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة التي وضع فيها ليتحقق مما اذا كان هو المخدر الذي يريد أم غيره ، ومن أن الكمية التي حقنت بها المجنى عليها حقوق الى أكثر من ضعف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون أن يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليتبرغ هو الى مباشرة العملية ، ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله وعدم تحرزه بأن حقن المجنى عليها بمطول « البوتوكاين » بنسبة ١/١ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتسببت وماتت » - فان ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليها - أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتفصيل يعفيه من أن يستوفى من نوع المخدر وصلاحيته وأنه ما دام ذلك المخدر قد أعد من موقعه فني مختص وأودع غرفة العمليات ، فانه في حل من استعماله دون أي بحث - هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تزم المحكمة بالرد عليه ، بل ان الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة على خطأ المتهم وأسست عليها ادائته ، وهو ما أولته المحكمة - بحث - على أنه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المشغول بما يفيد أنه وقد حل محل اختصاصي التخدير ، فانه يتحمل التزاماته ومنها الاستيثاق من نوع المخدر .

(الفرن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

٤٨ - للقاضي أن يستخلص من وقائع الدعوى وظروفها ما يؤيد به اعتقاده في شأن حقيقة الواقعة ، ما دام ما استخلصه سابقا متفقا مع الأدلة المطروحة وليس فيه انشاء لواقعة جديدة أو دليل مبتدأ ليس له أصل في الأوراق ، مما يصح أن يوصف بأنه قضاء يعلم القاضي .

(الفرن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٦٩)

٤٩ - وجود القصد والميزان لا يقطعان في ذاتهما ولا يلزم عنهما حتما ثبوت واقعة الاتجار في المخدر ، مادامت المحكمة

٥٦ - للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها بمنزلة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث .

(الجن رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٤ قـ جلة ١٠/٢ لسنة ١٩٦٠ ص ١١١ ص ١٥٢)

٥٧ - لا سبيل الى مصادرة محكمة الموضوع في اقتناعها بالأدلة التي اطاعت اليها ومن حقها الاخذ بها في تكوين عقيدتها بشأن اثبات نوع السلاح وصلاحته للاستعمال ، سواء في ذلك أن يكون تقرير فحص السلاح المبسوط تقريرا فنيا ، أو محضرا حرره مأمور الضبط القضائي الذي تولى فحص السلاح مع لجنة شكلت لهذا الغرض .

(الجن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٠٠٢ قـ جلة ١١/١٤ لسنة ١٩٦٠ ص ١١١ ص ٧٨٢)

٥٨ - متى بينت محكمة الموضوع واقعة الدعوى وأقامت قضاها على عناصر سائلة اتقن بها وجدها فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

(الجن رقم ١٣٠٨ لسنة ٢٠٠٢ قـ جلة ١١/١٥ لسنة ١٩٦٠ ص ١١١ ص ٧٩٦)

٥٩ - علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية المنوعية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا أتاه عبدا أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة البصر بالعواقب العسادية لسلوكه والتصور من أن يلحق عمله ضررا بالغير ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية يحتمل تقاضى الموضوع تقديرها ، ومتى فصل في شأنها اثباتا أو نفي فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاها في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه - فاذا كان الحكم قد دلل بأدلة مؤيدة على اتصال فعل المتهم بحصول الجرح بالجنى عليه اتصال السبب بالمسبب ، فانه لا يقبل من المتهم المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الجن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٠٠٢ قـ جلة ١٢/١٣ لسنة ١٩٦٠ ص ١١١ ص ٩٠٤)

(الجن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٠٠٢ قـ جلة ١٢/٢٧ لسنة ١٩٦٠ ص ٩١٠ ص ٩١١)

الفرع الثاني - تغيير الدليل

٦٠ - تحديد التاريخ الذي تمت فيه الجريمة لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطاعت بالأدلة التي أوردتها على حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة دون ما اعتراض من الطاعن بالبطشة .

(الجن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٠٠٢ قـ جلة ١٢/٢٠ لسنة ١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٩١٥)

(الجن رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٠٠٢ قـ جلة ١٢/٢١ لسنة ١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٩١٧)

من الضيق المالي - مع كثرة مطالب الحياة ومع اعتقاده أن أمه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك فانها تنص عليه ببعض هذا المال ما لها من معاش واستحقاق في الوقف ورصيد بالبنك - فضلق ذرعا بكل ذلك وطلن أن هذا منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له الا في الاجاز عليها ، ولا مخلص لها هو فيه الا أن يتخلص منها فيرثها في الوقف وفي أموالها ويأخذ ما لديها ، فدير الأمر وفكر فيه وتروى منذ أن أغلقت بابها دونه في الصباح ورفضت أن تمليه ما طلب أو بضه فذهب يرب جريمته ويدير لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لزوجه ولا لأخها - الذي لقيه مصادفة - شيئا عن ذهابها لها لأنه أعد للأمر عدته وسلك سبيل التخفى في ذهابها اليها وفي الوصول اليها وفي كيفية قتلها ، بل دير أمر كيفية اغناء آثا جريمته ، بما يقطع كله في أنه انما فكر وسمم وتروى قبل مقارفته جريمة قتل أمه بما يتوافر منه سبق الاصرار - فأن ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها وربت عليه قيام ظرف سبق الاصرار يكون استخلاصا سليما متققا مع حكم القانون

(الجن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٠٠٢ قـ جلة ١١/١٧ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٨٩٦)

٥٤ - اذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتا كافيا ، كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين ، كما استخلصت أن المتهمين استعملوا في الجريمة بقصد القتل - القاس والجارية - وهي وسائل على الصورة التي أوردتها الحكم - تحدث الموت - بل وتحقق بها القتل فعلا - فلا يقدح في هذا الثبوت عدم العثور على جثتي المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل التي استعملت في الحادث .

(الجن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٠٠٢ قـ جلة ١٢/٢١ لسنة ١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٥٢١)

٥٥ - تقدير جدية التحريات وما اذا كانت تتصل بشخص المتهم ، أو أنها مقصورة على منزله وكثافتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - فتى كانت المحكمة قد اتقنت بجدي الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكثافتها لتسوين اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا مقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(الجن رقم ١١١ لسنة ٢٠٠٢ قـ جلة ١٢/١٣ لسنة ١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٥٤٨)

معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها.

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق/٤/١٩٥٧/٨ ص ٢٢٦)

(الطن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٩ ق/١٢/١٩٥٩/١٠ ص ٥٢٨)

٦٦ - أساس الأحكام الجنائية هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، إلا أنه يرد على ذلك قيود منها أن يدلل القاضي على صحة عقيدته في أسباب حكمه بأدلة تؤدي إلى ما رتب عليه لا يشوبها خطأ في الاستدلال أو تناقض أو تخالف .

(الطن رقم ١١٠ لسنة ٢٧ ق/٤/١٩٥٧/٨ ص ٢٥٢)

٦٧ - حضور المتهم إلى مكان الحركة حاملاً سلاحاً لا يستلزم حتماً القول بأنه هو الذي بدأ بإطلاق النار . وأنه كان متنبهاً للاعتداء لا للدفاع .

(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق/٤/١٩٥٧/٨ ص ٣١٢)

٦٨ - أن ثبوت واقعة إحراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتماً ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ما دامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي يبينها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى أن اليار الناري انطلق في الهواء من القرد الذي كان يحمله المتهم ولم تكن لديه نية القتل .

(الطن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٧ ق/٢٨/١٠/١٩٥٧/٨ ص ٨٢١)

٦٩ - البحث في توافق قصد الإذاعة في جريمة القذف أمر موكل إلى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .

(الطن رقم ١١٨ لسنة ٢٧ ق/١١/١٩٥٧/٨ ص ٩١٠)

٧٠ - أن التحقق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية كما نصت بذلك المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية كما متروك كله للمحكمة فإن حصلت هي بنفسها ما ناط بها الشارع تحصيلاً من التحقيق الذي تجريه بنفسها أو من أوراق الدعوى كان لها أن تكتفي بذلك دون معقب عليها وأن تعذر عليها ذلك كان لها أن تستعين في ذلك بوظفئ وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم .

(الطن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢٧ ق/٢٧/١٩٥٧/٨ ص ١٠٥)

٧١ - متى كان الفعل المبادئ الذي قارفه المتهم هو مباحة المجنى عليها بوضع يدها المددودة على قلبه من خارج الملابس ، فإن هذا الفعل هو مما يبخش حياة المجنى عليها

٦١ - ليس لازماً أن يكون استدلال المحكمة على القصد الخاص من إحراز المائدة المخدرة مصدره الدليل الذي يقدمه المتهم المحرز بنفسه ، بل يكفي في ذلك أن تستقي المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لاتجاهه .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق/١٦/٤/١٩٥٦/٧ ص ٥٧٥)

٦٢ - متى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملمة بهذا الدليل المأما شاملاً بمعنى لها أن تنحصر التخصيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا تجد معه محكمة النقض مجالاً لتبين صحة الحكم من فساد . فإن هذا الحكم يكون ميباً بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٥ ق/١٧/٤/١٩٥٦/٧ ص ٥٨٥)

٦٣ - مقتضى نص المادة ١٧٣ مدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها ، وكان في كنف والده ويقيم من ذلك مسئولية مفترضة في حق من وجبت عليه الرقابة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد ما لم يتم به حاجة تدعو إلى استمرار الرقابة عليه ، أو إلى أن يفصل في معيشة مستقلة وهي بالنسبة للولد تقوم على قرينة الإخلال بواجب الرقابة وعلى افتراض أنه أساء تربية ولده أو على الأمرين معاً ، على أن هذه المسئولية المفترضة يمكن إثبات عكسها وعقب ذلك يقع على كاهل المسئول الذي يجب لكى يتخلص من مسئوليته طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية .

(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٦ ق/٥/٤/١٩٥٦/٧ ص ٧١٨)

٦٤ - أضفت المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية على غرفة الاتهام سلطة تخصيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الاتبات والنفي من غير أن تكون سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره .

(الطن رقم ١٤٢٣ لسنة ٢٦ ق/٢٩/١٢/١٩٥٧/٨ ص ١٠٢)

٦٥ - تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتخطيطها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون

٧٧ - لا تثريب على المحكمة في أن تفترض حصول الواقعة على صورها المحتملة ، وأن تثبت مع ذلك ادانة المتهم عنها على أى صورة من الصور التي افترضتها •
(الفرن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٦/٢٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٢)

٧٨ - مسألة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير محكمة الموضوع •
(الفرن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٦/٢٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٨٩)

٧٩ - لا حبل المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للادلة فإذا كان الطاعنون لا يدعون أن القتل المخطوف الذي أخذت المحكمة بشهادته لم يكن يستطيع التمييز وانما اقتصروا على القول بعدم الاطشأن الى أقواله لفسر سته وجواز التأثير عليه ، فإن ذلك التول منهم يكون غير مقبول •
(الفرن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٦/٢٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٩٢)

٨٠ - يكفي لتكوين جريمة التبيد احتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع ، ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض •
(الفرن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦٩٤)

٨١ - مسألة رضاه المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٣٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بمد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي الى ما اتبني اليه الحكم فإذا استند الحكم في براءة المتهم الى قوله : > ... أن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضاه المجنى عليها غير متوافر ، ذلك أن الظاهر لمتهم من أن المجنى عليها راضية عن الواقعة ، فضلا عن أنها سمحت له برضاها للدخول لمسكنها والبلوس بصحبتهما ... ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضاه المجنى عليها من قولها بحضر جمع الاستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للايقاع بالمتهم ، أي أنها كانتراضية عن الفعل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمي اليها ... •
فإن ما أثبت الحكم ينطوي على رضاه المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل معالته •
(الفرن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٣٤)

المرضى وقد استطال الى جسما وبلغ درجة من الفحش يتوافر بها الركن المادي لجناية هتك العرض •
(الفرن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٧ ق. جلة ٣/١٧/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٩٨)

٧٢ - يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة الى التحدث عنه صراحة •
(الفرن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ ق. جلة ٤/٢٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٣٨)

٧٣ - للمحكمة الجنائية في تحديد معنى حالة الحرب وزمن الحرب أن تهدى بقصد المشرع الجنائي تحقيقا للهدف الذي هدف اليه وهو حماية المصالح الجوهرية للجماعة متى كان ذلك مستندا الى أساس من الواقع الذي رآته في الدعوى وقامت الدليل عليه •
(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق. جلة ٥/١٣/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٠)

٧٤ - ان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو اتقافها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي ردت عليها •
(الفرن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٤/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٩٢)

٧٥ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة اجراءات التحريز بشرط أن يكون تقديرها مبنيا على استدلال سائق - فإذا كان ما ذكره الحكم لا يكفي في جلته لأن يستخلص منه أن حرز العينة التي أخذت هو بعينه الحرز الذي أرسل لمصلحة الطب الشرعي لتحليل محتوياته لاختلاف وزنيهما ووصفيهما اختلافا يينا لا يكفي في تبريره افتراض عدم دقة الميزان أو من قام بالوزن مما كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ولأن الاحكام في المواد الجنائية يجب أن تبني على الجرم واليقين لا على الظن والاحتمال فإن الحكم يكون ميبا بما يوجب نقضه •
(الفرن رقم ١٥٠٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٥٥)
(والفرن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ٤/١٠/١٩٦٠)

٧٦ - تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تتل في دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوب الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بضمومها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليطلع ان كان من الأمور التي يربب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا أم لا •

(الفرن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٠/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٢٦)

راجع: تحقيق (القاضى رقم ١٠٣)

الفرع الثالث - مساند الأدلة

٨٢ - أن الاعتراف يجب ألا يحول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره ، ومن ثم فانه يتعين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود اصابات بالمتهم أن تتولى هي تحقيق دفاعه من أن الاعتراف المسند اليه في التحقيقات والذي استندت اليه المحكمة في حكمها قد صدر نتيجة تعذيبه من رجال البوليس بأن تبحث هذا الاكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم - فان هي تكلت عن ذلك واكتفت بقولها ان هذا الادعاء لم يتم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فان حكمها يكون قاصرا متعينا قهضه ، ولا يثنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى اذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع معاجاه الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٨ ق. ٢٨٨/١٢/٢٤ - جلة ١٩٥٨/١٠/١٧ ص ٩٠)

٨٣ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم يثبى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى - اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بمينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة - بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ، ومنتجة في اكتمال قناعة المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

(الطن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق. ١١٠/١١/١٥ - جلة ١٩٦٠/١١/١٠ ص ١١٠) (الطن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٠ ق. ١٠/٣١/١٩٦٠ م. بتر)

الفصل الثانى

الاعتراف والاقرار

الفرع الأول - الاعتراف اللاحق لتفتيش او قبضى باطل

٨٤ - لا جوى للمتهم من الطعن بطلان التفتيش اذا كان الحكم قد استند ضمن ما استند اليه - كدليل مستقل

خلاف الدليل الذى أسفر عنه التفتيش - الى اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس والنيابة بإخراجه للمادة المضرة .

(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٥ ق. ١/٤/١٩٥٦ - جلة ١٧ ص ١٠٧) (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق. ٤/٢٩/١٩٥٧ - جلة ٨ ص ٢٨٨) (الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٨ ق. ٦/٩/١٩٥٨ - جلة ٩ ص ٢٣٨)

٨٥ - من حق محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير ، أن تصول على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة وتأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش متى استظهرت صحته واطمأنت اليه باعتبارات سائفة .

(الطن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٦ ق. ٣/٢٦/١٩٥٦ - جلة ٧ ص ٤٤٦)

٨٦ - بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى لجميع عناصر الاتبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التى أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم ببحارته ذات الأشياء التى ظهر من التفتيش وجودها لديه .

(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٢٦ ق. ١٠/١٠/١٩٥٦ - جلة ٧ ص ١٠٣) (الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق. ٥/١٦/١٩٥٧ - جلة ٨ ص ٤٤٦) (الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق. ٥/١٥/١٩٥٨ - جلة ٩ ص ٤٥٠)

٨٧ - متى كان التفتيش الذى وقع في جيب المتهم قد تجاوز به مأمور الضبط القضائى حدوده ، وفيه انتهاك لحرمة شخص المتهم وحرمة الشخصية فهو باطل هو وما ترتب عليه من اعتراف صدر في أعقاب له لرجال الضبطه

(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق. ٦/١٩/١٩٥٧ - جلة ٨ ص ٦٨١)

٨٨ - متى كانت المحكمة قد عولت أيضا فيما عولت لادانة المتهم على الاعتراف المنسوب اليه اثر القبض الباطل الذى وقع عليه دون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن تلك الاجراءات الباطلة ولا هي كشفت عن مدى استقلاله عنها فان الحكم يكون معيبا .

(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق. ٨/١٠/١٩٥٧ - جلة ٨ ص ٦٦٥)

٨٩ - متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقا لما أثبتت بحكمها على لسان المخبر تحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه بمرية القطار يسير في مرمرها ويحتك بالركاب فأعرض سبيله ومنعه من السفر طالبا اليه النزول من القطار فلما رفض جذبته الى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه في المتهم ويرغب التحرر عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لكتب الضابط القضائى أخذ يستمطقه ولما يش منه رجاء في أن يأخذ ما معه ويضلى سبيله فلما استوضحه الصول

٩٣ - لقاضي الموضوع - متى تحقق أن الاعتراف سليم ما يشوبه ومطابقت له نفسه - أن يأخذ به في ادانة المتهم المعترف سواء أكان هذا الاعتراف قد صدر أمامه أو في أثناء التحقيق مع المتهم وسواء أكان المتهم مصرا على هذا الاعتراف أم أنه عدل عنه في مجلس القضاء أو في إحدى مراحل التحقيق ، وهذا من سلطة قاضي الموضوع غير خاضع في تقديره لرقابة محكمة النقض .

(الفرن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧١٩)

٩٤ - تقدير الدليل المستمد من الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها .

(الفرن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢٢/٢/١٩٥٦ ص ٧١٩)

٩٥ - الاعتراف في المسائل الجنائية - بوصفه طريقا من طرق الاستدلال ، هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجته وقيمتها في الإثبات ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة .

(الفرن رقم ١٤٢ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٠/٤/١٩٥٦ ص ٧٠٠)

٩٦ - إذا أخذت المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس وأثبتت إلى صفته ومطابقتها الحقيقة بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى فلا تترتب عليها في ذلك .

(الفرن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧٨٤)

٩٧ - لا يعتبر تعريض المتهم في مكنون سره والافشاء بذات نفسه وجها للظن على الدليل المستمد من اعترافه طواعية واختيارا .

(الفرن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٢/٦/١٩٥٦ ص ٨٧٩)

٩٨ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها ولها أن تمتنع في حكمها عليه رغم المدول عنه .

(الفرن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٠/٦/١٩٥٦ ص ١٠٠٩)

٩٩ - متى كان الحكم حين قضى بقبول الدفم وبطلان التفتيش وكل ما ترتب عليه من اجراءات وبرائة المتهم قد أغفل ما اعترف به المتهم بجلسته المحاكمة من حيازته للعبة التي وجد بها المخدر ولم يتعرض بشيء لهذا الدليل المستقل عن الاجراءات التي قضى ببطلانها فانه يكون قاصرا .

عما يحمله أفضى اليه أنه مخدر فاقطاده لمكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فعثر معه على المادة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الرب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله في غير الأحوال التي يجيزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما أنه لا يجوز الاستناد في ادانة المتهم إلى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا هذا الاجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون أن كل ما بني على الباطل فهو باطل .

(الفرن رقم ١٠٢٠ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢١/١٠/١٩٥٨ ص ٨٢٩)

٩٠ - لا تترتب على المحكمة ان هي عولت بصفة أصلية في ادانة المتهم على اعترافه الصادر منه أمام النيابة وفي الجلسة وانخفضت منه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش على أساس أنه لم يقله متأثرا بأجراءه القبض المدعى ببطلانه ولا محل لتسكي المتهم فيما أجمله الحكم من أقوال الشهود بشأن واقعة القاء المخدر وأن اللغافة التي عثر عليها هي بذاتها التي ألقاها - إذ أن الاستدلال بأقوالهم انسا انصب على الوقائع التي شاهدها بأنفسهم فذكرها الحكم تأييدا لهذا الاعتراف لما بينهما من نوع اتصال جعلها تأخذ بهذا الاعتراف كدليل أساسي لصدوره من المتهم في جميع مراحل التحقيق وهو ما يستفاد من عبارة الحكم (الفرن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٦ ق. جلة ١١/٤/١٩٦٠ ص ٢٢٨)

الفرع الثاني - سلطة المحكمة في تقدير الاعتراف

٩١ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تتول على اعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق متى اطاعت اليه وعلى الرغم من انكاره أمامها بجلسته المحاكمة .

(الفرن رقم ١١٣١ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢٤/١٢/١٩٥٦ ص ٧٠٤)

٩٢ - اذا دانت المحكمة متهما أخذا باعترافه واستنادا إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فانها تكون قد استعملت حقا مقرررا لها بالمادة ٣٧١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧٠٤)

١٠٥ - متى كان الحكم قد استند في القضاء بإدانة المتهم الى اعترافه في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في القمع المحجوز عليه دون أن تسمع هذا الاعتراف سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو تحقق شقوية المرافعة بسماع شاهد الإثبات في الدعوى ، الذي تمسك الطاعن بسماعه ، فإن الحكم يكون مشوباً بيلان في الاجراءات مما يبيحه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٦/٢ ص ٨٠ ص ٥٧٩)

١٠٦ - متى أثبت الحكم في حق المتهم أنه اشترى الأسلحة المسروقة التي وجدت في حيازته ، وأنه أقر بذلك ، فقد تمتع ركن الحيازة على ما هو معروف به في القانون .

(الطن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٦/١ ص ٨٠ ص ٦٢٧)

١٠٧ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم في التحقيق الاداري هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها .

(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٦/١٧ ص ٨٠ ص ١٦٠)

١٠٨ - متى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة الى منزل التهمة مشروعا ، وكانت قد أدلت باعتراضها أمام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش بوضع ساعات وفي وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فانه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بقوله أنه تولد عنه نوع اكرام يشتل فيها تملك التهمة من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها .

(الطن رقم ١٨١١ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ ص ١٥١)

١٠٩ - متى كان الحكم قد استند في الادانة على اعتراف المتهم في تحقيق النيابة دون أن يتعرض لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد اكرام وأنه لم يترف تلقائيا - وهو دفاع جوهرى كان يجب على المحكمة أن تتحققه لتبين مدى صحت وأن تمنى بأن تضمن حكمها ردا عليه - فإن الحكم يكون مشوباً بالنقص .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٨ ق . جلة ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ ص ١٥٦)

١١٠ - اذا كان الحكم اذ عرض لدفاع الطاعن بشأن بطلان اقرار المتهمين الثاني والثالث عليه ونفى وقوع اكرام أو تعذيب من رجال البوليس عليها قد استند في ذلك الى التقرير الطبي الشرعي والى مطابقة نصوى اقرارها لما استظهرته المحكمة من وقائع الدعوى وملابسها ، والى ترديد المتهمين المذكورين لهذه الأقوال في مراحل التحقيق

ولا يغير من الأمر ما ذهب اليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم بحتويات هذه العملية فإن ذلك مما كان يتبين منه على المحكمة أن تقول لعلها فيه .

(الطن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/١٢/٣١ ص ٧ ص ١٣٤٧
(الطن رقم ١٨١١ لسنة ٢٨ ق . جلة ١٩٥٩/٣/١٧ ص ١٠ ص ٢٢٤)

١٠٠ - اعتراف المتهم أمام المحكمة بإحدى التهم المسندة اليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقي التهم التي دين بها دون سماع الشهود في مواجهته .

(الطن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨٠ ص ١٨٠)

١٠١ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف بضبط الملابس المسروقة في مسكنه ، ولم ينازع المتهم في صحة هذا الاعتراف ، فإن اغفال الحكم الرد على الدفع ببطلان التفتيش لا يؤثر في سلامته .

(الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٢/١٩ ص ٨٠ ص ٢٧٠)

١٠٢ - الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا - ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول اذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف انما يجب أن يكون التهديد والخوف وليد أمر غير مشروع فلا يكتفى بالتذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحمل المقر من اقراره اذا كان القبض والحبس قد وقعا صحيحين وفقا للقانون .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨٠ ص ٢٨٨)

١٠٣ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتعبيد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجرى التفتيش الباطل ما دام قد صدر مستقلا عنه وفي غير الوقت الذي أجرى فيه .

(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٥/٢٦ ص ٨٠ ص ٤٤٦)

١٠٤ - متى كانت المحكمة قد دانت المتهم في جريمة اختلاس أشياء مسجورة أخذاً باعترافه ببيع المصولات المحجوز عليها ، دون أن تسمع شهود الواقعة ، فانها تكون قد استعملت حقا مقرا في المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/٥/٢٧ ص ٨٠ ص ٥٤٥)

١١٤ - اعتراف المتهم ويبحث كيفية صدوره والبواعث عليه وتقدير وقائمه هو أمر موضوعي ، فلا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الفرن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ ق . مجلة ١٩٥٩/٢٩ ص ١٠١ ص ٧٠١)

١١٥ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بشير سماع الشهود .
(الفرن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٩ ق . مجلة ١٩٥٩/١١ ص ١٠١ ص ٧٨٦)

١١٦ - لا يعيب الحكم أنه عول في ادانة المتهم على اقراره في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في المحجوز دون أن تسمعه المحكمة ، ذلك لأنه من حقا أن تتزود لحكمها من أدلة الدعوى بما تطعن اليه ما دام أن الدليل له أصله الثابت في الأوراق وكان مطروحا على بساط البحث بالجلسة .
(الفرن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق . مجلة ١٩٦٠/٢٨ ص ١١١ ص ٢١٢)

١١٧ - تهديد الدليل المستند من اعتراف المتهم موكول الى محكمة الموضوع - فتمسك أدلة اليه ، وكان نصا في اعتراف المتهم الجريمة ، ولم يكن وليد اكراه فلا مقب عليها في ذلك .
(الفرن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق . مجلة ١٩٦٠/٥١ ص ١١١ ص ٤٤١)

١١٨ - لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن اعترافه بالتهمة كان وليد اكراه أو تمذيب .
(الفرن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ ق مجلة ١٩٦٠/١٧ ص ١١١ ص ٧٥٦)

١١٩ - خطأ الحكم في سرد بواعث اعتراف المتهم والظروف التي حملته عليه لا يؤثر في منط الحكم والنتيجة التي انتهى اليها - وهي سلامة الاعتراف ذاته بصرف النظر عما تقدمه من ظروف وملايسات .
(الفرن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق . مجلة ١٩٦٠/١١ ص ١١١ ص ٧٩٦)

١٢٠ - لا تلتزم المحكمة في اخذها باعتراف المتهم بنصه وظاهره - بل أن لها في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزيه الاعتراف وتأخذ منه بما تراه مطابقا للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايرا لها .
(الفرن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق . مجلة ١٩٦٠/١١ ص ١١١ ص ٩٦٦)

وأمام النيابة ، فإن ما انتهى اليه الحكم من عدم وقوع تمذيب على المتهمين يكون مبنيا على استخلاص سائق من وقائع الدعوى وليس ثمة تناقض بين ما أثبت الحكم قولا عن التقرير الطبي من وجود اصابة بكل من المتهمين لأمر عارض وبين ما انتهى اليه ما دام أنه لم يقيم دليل على التمذيب .

(الفرن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٨ ق مجلة ١٩٥٨/١١ ص ١٠٩ ص ٩٦٥)

١١١ - إن الاعتراف يجب ألا يمول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه كأنما ما كان قدوره ، ومن ثم فانه يمتنع على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود اصابات بالتهمة أن تتولى هي تحقيق دفاعه من أن الاعتراف المسند اليه في التحقيقات والذي استندت اليه المحكمة في حكمها قد صدر نتيجة تمذيبه من رجال البوليس بأن تبحث هذا الاكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم - فإن هي نكلت عن ذلك واكتفت بقولها ان هذا الادعاء لم يقيم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فإن حكمها يكون قاصرا متينا ههنا ، ولا ينبغي في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحاكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(الفرن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٨ ق . مجلة ١٩٥٨/١٢ ص ٩١ ص ١٠٧)

١١٢ - ما ورد بمحضر الجلسة من تلاوة أمر الاحالة ومن أن المتهم سئل عن التهمة المسندة اليه فاعترف بها ما يصح به الأخذ بهذا الاعتراف واعتباره حجة على الطاعن متى أمكنت اليه المحكمة .

(الفرن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٨ ق مجلة ١٩٥٩/١٢ ص ١٠١ ص ١٥٠)

١١٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه - حين دان المتهم بتهمة تزوير شهادتي الميلاد - قد استند الى مجرد اعترافه بتحرير البيانات الواردة بها وما ثبت من تزوير التوقيعين المنسوبين الى نائب العمدة والقابلة دون أن يثبت في حقه أنه هو الذي زور هذين التوقيعين - اما بنفسه أو بواسطة غيره - فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب ههنا .

(الفرن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٨ ق . مجلة ١٩٥٩/٢٤ ص ١٠٩ ص ٢٤٥)

الفرع الثالث - الاقرار في المواد الجنائية

١٢١ - لم يتعرض القانون الجنائي بنصوص صريحة لتنظيم الاقرار ويلائم مواضع بطلانه - كما هو الحال في القانون المدني - الا أن الاقرار ينوبه - القضائي وغير القضائي بوصفه طريقا من طرق الاثبات - لا يخرج عن كونه مجرد قرينة لأن موضوعه ينصب دائما على مسألة لا يملك المقر التصرف فيها أو الصلح عليها وهو على هذا الاعتبار متروك تقديره دائما لمحكمة الموضوع .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٦/٣/١٩٥٧ ص. ٨٨ ص. ٢٨٨)

الفصل الثالث

الأوراق

الفرع الأول - حجية الأوراق بوجه عام

١٢٢ - محضر الجلسة يعتبر حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به الا عن طريق الطعن بالتزوير .

(الفرن رقم ٢٤ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢٦/٣/١٩٥٧ ص. ٧٨ ص. ٢٥٤)

١٢٣ - الشهادة التي يصح الاعتداد بها في اثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره انما هي التي تثبت أن الطالب قد توجه الى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجده به رغم مضي هذا الميعاد على صدوره فلا عبرة في هذا المقام بما يرد في اعلان الابداع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢٦/٤/١٩٥٦ ص. ٧٨ ص. ٥١٧)

١٢٤ - المرائض التي تقدم الى جهات الحكومة المتعددة بالظن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الاذاعة ، ووقوع الاذاعة فلا تتداولها بين أيدي مختلفة .

(الفرن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢٦/٢/١٩٥٧ ص. ٨٨ ص. ١٢٢)

١٢٥ - متى كانت العبارة التي اعتبرتها المحكمة قذفا وسبا ، قد أوردتها المتهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي

بث بها لأكثر من جهة حكومية ، والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بأرسالها ، فإن دليل الجريمة يكون بلا حاجة الى سماع شهادة المجنى عليه .

(الفرن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢٦/٢/١٩٥٧ ص. ٨٨ ص. ١٢٢)

١٢٦ - لا حرج على المحكمة من أن تتخذ من ورقة الصلح التي قدمها المتهم للمحكمة تمسكا بمضمونها ، قرينة مؤيدة لأدلة الاثبات القائمة ضده ولو لم يكن موقعا عليها منه .

(الفرن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٧/٣/١٩٥٧ ص. ٨ ص. ٢٤٧)

١٢٧ - الشهادة المرفوعة لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة الا أن المحكمة متى أبطلت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة قان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

(الفرن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٧/٤/١٩٥٧ ص. ٨ ص. ٤٣٣)

١٢٨ - متى كان الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش قد نص على أنه يشمل الأشخاص الموضحة أسماؤهم بالحضر المرفق ، وكان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام سلسلة وعلى صورة منظمة خالية من أى أثر مريب ، وقد وقع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذي أصدر فيه أمر التفتيش وأحال عليه في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم ، فإن الدفع ببطلان أمر النيابة بالتفتيش لعدم اثبات أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم لا يكون له محل .

(الفرن رقم ١٧٠ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٧/٤/١٩٥٨ ص. ٩ ص. ٢٣٠)

١٢٩ - الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره هي الشهادة الدالة على أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب يوم طلبه ربما عن مضي ثلاثين يوما على تاريخ صدوره .

(الفرن رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٧/٤/١٩٥٨ ص. ٩ ص. ٦٤٤)

١٣٠ - ان مفاد نص المادتين ٤٢٤ و ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الميعاد القانوني انما هي الشهادة التي تثبت أن الطاعن قد توجه الى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لمناسبة تحضير أوجه طعنه فلم يجده به فاذا هو أهمل في حق نفسه ولم يحصل على الشهادة الدالة على عدم ايداع الحكم

الإيضاحات ويعبروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم أو التي يملكون بها أية كيفية كانت ، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية لتسكين من ثبوت تلك الوقائع ، وقيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود هؤلاء المأمورين عن القيام إلى جانبها بهذه الواجبات في الوقت ذاته الذي تباشر فيه عملها ، وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجبة على أولئك المأمورين تحررها بما وصل إليه بحثهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(الفرن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ ق. مجلة ١/٥ ١٩٥٩ . ١٠ ص. ٥)

١٣٥ - إذا كان دفاع الطاعن يقوم على أنه سلم المحني عليه الاتعاب التي استلها من الموككين ، وطلب من المحكمة الاستئنافية ضم أجنحة المكتب عن سنة معينة ، وقال « أنه ثابت فيها كل شيء » ، وكان هذا الطلب من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها ، وكانت المحكمة لم ترد على هذا الطلب بما يبرر طرحه ، بل اكتفت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يبيح ووجوب نقضه .

(الفرن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٨ ق. مجلة ١/٢ ١٩٥٩ . ١٠ ص. ٢٢)

١٣٦ - إذا كان ما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهد واعتمدت عليه في حكمها يناقض الثابت على لسانه بمحضر الجلسة الذي اعتمدته رئيسها وكتبها بالتوقيع عليه - فاكسب بذلك حجة لا يحل بعدها للمحكمة أن تطرحه وتتعند في قضائها على ما سمعت هي دون الثابت في المحضر ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التي رسمها القانون - وكان الحكم لا يعتبر مكملًا لمحضر الجلسة إلا في إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق فإن الحكم اذ قضى في جريمة - عدم تنفيذ المتهم قرار الهدم الصادر اليهم من لجنة الشؤون الهندسية القائمة على أعمال التنظيم - بالناء الهدم استنادا إلى ما سمعت المحكمة الاستئنافية من أن الشاهد قرر أمامها أنه لا يخشى خطرا من بقاء الدور الأرضي المنزل بعد أن هدم المتهمين الدورين العلويين وهو عكس ما أثبت بمحضر جلسة المحكمة الاستئنافية على لسان هذا الشاهد - اذ قضى الحكم بذلك يكون مشوبا بخطأ الاستناد مما يستحق منه نقضه .

(الفرن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٨ ق. مجلة ٢/٢ ١٩٥٩ . ١٠ ص. ١٦٣)

في الميعاد فإن طعنه لا يكون مقبولا لأن الأمر في ذلك ليس بعدم ختم الحكم في ميعاد معين بل هو بعدم تمكنه من الإطلاع عليه فينتسلي له تقديم أسبابه في الميعاد واذن فلا يجوز للطاعن أن يتسكبا بما جاء في إعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب في ميعاد معين .

(الفرن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٨ ق. مجلة ١٠/٧ ١٩٥٨ . ٩ ص. ٧٥٨)

١٣١ - إذا كانت النيابة لا تدعى في طعنها ما يخالف ما أثبتته المحكمة من خلو أوراق الدعوى من استمارة تفيد حيازة المتهم للأرض التي يتحقق بها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول قمع سنة ١٩٥٢ ولم تطلب من المحكمة الدرجة الأولى التأجيل لتقديمها ولم تقدم لمحكمة ثاني درجة بما يفيد وجود هذه الاستمارة وإنما اكتفت بطلب « الحكم بالطلبات » فإن قضاء محكمة الموضوع في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بحالتها يكون صحيحا في القانون .

(الفرن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٨ ق. مجلة ١٠/٢ ١٩٥٨ . ٩ ص. ٨٢٦)

١٣٢ - أفراد محضر بالتفتيش ليس بلامر لصحته ، ولا يترتب على مخالفته البطلان .

(الفرن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٨ ق. مجلة ١٢/٩ ١٩٥٨ . ٩ ص. ١٠٦٤)

١٣٣ - أن المادة ١٢ من قانون المرافعات قد أوجبت على المضر في حالة عدم وجود الشخص المطلوب اعلانه في موطنه أن يسلم الورقة المطلوب اعلانه إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقائه ، فإذا لم يجد منهم أحدا أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال لأموال القسم أو البلبر أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، كما أوجبت على المضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا موصى عليه يفيد فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وعليه أيضا أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته ، فإذا كان الحكم - في جريمة اختلاس أشياء معجوز عليها قضائيا - قد خلا مما يفيد أن هذه الاجرامات قد اتبعت ، فإن المحكمة اذ عدت الاعلان في مواجهة شيخ البلد صحيحا وأسست عليه ثبوت علم المتهم باليوم المحدد للبيع تكون قد أخطأت خطأ يوجب حكمها بما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١١٤٤ لسنة ٢٨ ق. مجلة ١٢/١٦ ١٩٥٨ . ٩ ص. ١٠٨٧)

١٣٤ - من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي وعلى مرسومهم أن يحصلوا على جميع

١٤١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن الشهادة السلبية التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون .

(الفرن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٢/٧ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ٩٨١)

١٤٢ - الشهادة السلبية الصادرة في اليوم الثلاثين - حتى نهاية ساعات العمل - لا تنفي ايداع الحكم بعد ذلك، لأن تحديد مياد العمل في أقاليم الكتاب ليس معناه أن هذه الأقاليم يتمتع عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء المياد .

(الفرن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٢/٧ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ٩٨١)

١٤٣ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام الى جانبها في الوقت ذاته بواجبهم التي فرض الشارع عليهم أداها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر الى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند في حكمها الى ما ورد في هذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالطلبة .

(الفرن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٢/٧ - ١٩٦٠ م. ١١ ص ٩٢١)

١٤٤ - مجرد شك المحكمة في صحة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء - بالصورة التي أوردتها الحكم - لا يصلح لاستبعادها ، ما دام أنه كان في مقدور المحكمة أن تتحقق من كون السابقة للمتهم أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهي الطريقة الفنية التي تستخدمها إدارة تحقيق الشخصية في ادراج سوابق المجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .

(الفرن رقم ١٥٣١ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٢/٧ - ١٩٦٠ م. ١١ ص ٩٢٢)

١٤٥ - لرئيس النيابة حق تدب عضو في دائرته لقيام بعمل عضو آخر بترك الدائرة عند الضرورة علما بنص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء - وهذا التدب يكفي فيه أن يتم شفاها عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا التدب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى - فإذا كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الاذن بالتفتيش قد وقعه باعتباره متدبرا لقيام بأعمال نيابة أخرى، فإن هذا الذي أثبت يكفي لاتخاذ الاذن صحيحا صادرا ممن يملك اصداره قانونا ، ومن ثم يكون سديدا ما رآه المحكمة من عدم وجود وجه لضم دفتر الاتعاب بالنيابة الكلية .

(الفرن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٢/٧ - ١٩٦٠ م. ١١ ص ٩٨٢)

١٣٧ - لا محل لاشتراط الكتابة في أمر التدب الصادر من المدوب الاصيل مادام أمر النيابة بالتدب ثابتا بالكتابة لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة انما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة لا باسم من تدبه له - فإذا كان الثابت أن مأموري الضبطية القضائية الذي تدبته النيابة للتفتيش قد أجازت له النيابة أن يسحب غيره من رجال الضبطية القضائية لاجرائه - فإن قضاء المحكمة بطلان التفتيش على أساس عدم اثبات التدب الصادر من المدوب من النيابة كتابة للضابط يكون غير صحيح في القانون .

(الفرن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٢/٧ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ١٦٧)

١٣٨ - ان الطلب الذي تقدم به الدفاع عن المتهم بشأن ضم المحررات المنسوبة موضوع جريمة - عدم أداء رسم الدفعة المقررة عليها - يعد طلبا هاما تعلقه بجسم الجريمة ذاتها واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية ، فكان يمتنع على المحكمة اجابة لظهور وجه الحق في الدعوى ، ولا يقبل من المحكمة تدليل رفض اجابة تدليلا يعد تسليبا مقدما بنتيجة دليل لم يطرح عليها وقضاء في أمر لم يعرض لتظهر ما يعيب الحكم بالقصور ويجوز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والقرار برأي في شأن ما أثاره المتهم في طلبه من خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(الفرن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٣/٢ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ٢٤٤)

(والفرن رقم ١٨١٢، ١٨٥١، ١٨٦١، ١٩١٢، ١٩٣١ - ٢٩ ق. جلة ٢٣/٢ - ١٩٥٩ م.)

١٣٩ - لا تعدو الشهادة المرضية أن تكون دليلا من أدلة الدعوى تخضع في تقديرها محكمة الموضوع كسائر الأدلة - فإذا كانت المحكمة قد تحدثت في حكمها عن الشهادة الطيبة التي استند اليها المتهم في تبرير عذره في التخلف عن الاستئناف في المياد - ولم تعمل عليها للأسباب الساعفة التي أوردتها في حدود سلطتها التقديرية - فالجدل في هذا الخصوص يرد في حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

(الفرن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٢/٧ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ٩٤٨)

١٤٠ - لا يعيب الحكم تمويله على واقعة خاطئة متى كان مشتملا على أدلة أخرى كافية بذاتها لإقامة الحكم في شأن عدم اطمئناؤه للشهادة المرضية التي قدمها المتهم .

(الفرن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٢/٧ - ١٩٥٩ م. ١٠ ص ٩٤٨)

المادة ان هو الا استدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالأعلام نتيجة سهو أو خطأ تاتر به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث اليهم أو اغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالأعلام الذي أثبت الحكم الجنائي أنه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التي تضمنها الأعلام الشرعى الصحيح .

(المن رقم ١٧ لـ ٢٨ ق. جـ ١٩٥٨/٥/٦ ص ٩١ ص ٤٦١)

١٥١ - ان الواجب يقتضى بأن يترقب القاضى المدني أو قاضى الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضى الجنائى فائيا في أمر ورقة مدعى بتزويرها متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة الى المحكمة المدنية كدليل على الإثبات .

(المن رقم ٧٩٢ لـ ٢٨ ق. جـ ١٩٥٨/٦/٢٢ ص ٩١ ص ٦٩٣)

١٥٢ - مؤدى القواعد التى نص عليها قانون الاجراءات الجنائية في خصوص دعوى التزوير الفرعية أن النيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أمام القضاء الجنائى أن يعلنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية بشرط أن تكون قد قدمت فيها فعلا ، وهو غير الشأن في دعوى التزوير الفرعية التى نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية اجراءاتها .

(المن رقم ٤٨٧ لـ ٢٨ ق. جـ ١٩٦٠/٦/٢٧ ص ١١ ص ٦٠٠)

١٥٣ - لم تنظم المضاهة - سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية - في خصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها ، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهة التى أجراها خبير الخطوط بين استكتاب المجنى عليها الذى تم أمام الموقى القضائى بدولة أجنبية وبين التوقيع المنسوب اليها على الأوراق المزورة - صحيحة ولا مخالفة فيه للقانون ، ما دامت المحكمة قد اطاعت الى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من المجنى عليها أمام الموقى القضائى .

(المن رقم ١٥٤٤ لـ ٢٠ ق. جـ ١٩٦٠/١٢/٢٢ ص ١١ ص ٨٩١)

الفرع الثالث - أوراق ذات حجية خاصة

أوراق الطعن وأسبابه :

١٥٤ - ثبتت التأشير بجدول النيابة بحصول الاستئناف يشتر دليلا على التزوير به طبقا للشكل المقرر في القانون أخذا بما استقر عليه العمل .

(المن رقم ١١٤٦ لـ ٢٨ ق. جـ ١٩٥٨/١٢/٢٢ ص ٩١ ص ١٠٦٠)

١٤٦ - الشهادة السلبية التى تثبت تأخير توقيع الحكم في ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية هي الشهادة التى يحررها قلم الكتاب بناء على طلب صاحب الشأن والتي تنفي عدم ايداع الحكم في خلال تلك المدة - فإذا كانت الشهادة التى يستند اليها الطاعن هي اشارة من وكيل نيابة على كتابه لجهة معينة بأن القضية لم ترد بعد ، فإن هذه الاشارة لا تعتبر شهادة سلبية في نظر القانون ولا تنفي عنها .

(المن رقم ١٧٧٩ لـ ٢٩ ق. جـ ١٩٦٠/٦/٢٨ ص ١١ ص ٦٣١)

١٤٧ - لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن بالتفتيش - شأنه في ذلك شأن سائر أعمال التحقيق ثابتا بالكتابة - ولأن حالة الاستعجال قد يكون ابلاغه بالمسرة أو ببرقية أو بغير ذلك من وسائل الاتصال ، ولا يلزم وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائى المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة اجراءات التحقيق - وهي بطليعتها تقتضى السرعة ، وانما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بقصى الاذن أصل ثابت في أوراق الدعوى .

(المن رقم ١٢٣٦ لـ ٢٤ ق. جـ ١٩٦٠/١٠/٣١ ص ١١ ص ٧٢٠)

١٤٨ - اثبات ساعة اصدار الاذن بالتفتيش انما يلزم عند احتماس ميعاده لفرقة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه - وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بعد صدور الاذن به وقبل هاد أجله فلا يؤثر في صحة الاذن عدم اشتماله على ساعة صدوره .

(المن رقم ١٣٤٩ لـ ٢٠ ق. جـ ١٩٦٠/١٢/٢٠ ص ١١ ص ٩٣٣)

الفرع الثاني - الادعاء بالتزوير

١٤٩ - ان التهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبة - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرته الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيا عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(المن رقم ١١٥٥ لـ ٢٧ ق. جـ ١٩٥٨/٣/١٠ ص ٩١ ص ٢٥٣)

١٥٠ - اذا كانت التهمة المنسوبة للتهم هي التزوير في اعلام شرعى ، فانه لا محل للنقل بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انقضت في الاعلام ، ذلك أن حكم هذه

منها يكون غير مقبول شكلا ، ولا ينير من ذلك أن تكون الأسباب قد ارتقت بأوراق الطعن بعد موافقة المحامي العام على التقرير بالظن في اليوم الذي قررت بالظن فيه لأن هذا لا يدل بذاته على حصول تقديم الأسباب الى قلم الكتاب في الميعاد لظهور ما يدل على ذلك .

(العدد ١٤٦٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٩٦٠/٢/١١ ص. ١٢١)
(والعدد ١٥٣٣ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٩٦٠/٢/١٥)
(والعدد ١٥٤٤ و ١٥٤٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٩٦٠/٢/٢٩)
(والعدد ١٥٦٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٩٦٠/٢/٧)

الفرع الرابع - سلطة المحكمة في تفسير الأوراق

١٥٩ - من المقرر أن الصلح عقد ينجم به النزاع بين الطرفين في أمر معين وبشروط معينة ، ولهذا يجب ألا يتوسع في تأويله ، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حقه في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج المبتغاه من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باقتضاهما عليه - شأنه في ذلك شأن باقي العقود - إذ أن ذلك من سلطته ، ولا رقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد والملازمات التي تم فيها تحتل ما استخلص منها - فإذا استخلص الحكم من عقد الصلح والظروف التي تم فيها أن القصد من إجراءاته كان تهدئة الخواطر وأنه لا يصلح في طياته تنازلا من المجنى عليه عن حقوقه المدنية ، وكان هذا الاستخلاص سائقا في العقل وتحتمله عبارات الصلح وملازماته ، فيكون ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - لسبق تنازل المدعي بالحقوق المدنية عن حقوقه - صحيحا في القانون .

(العدد ٥٩٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٩٦٠/٢/١١ ص. ٨٢٩)

١٦٠ - لا يقدح في سلامة الحكم اعتماده على الخطابات المحررة بلغة أجنبية التي تبادلها المتهم ووالده والتي لم يطلع عليها الدفاع ، لأن ما استخلص منها مقصور على التلليل على حسن العلاقة بين المتهم ووالده وقت تحرير تلك الخطابات ، وهي واقعة لا أثر لها في الحكم بإدانة المتهم .

(العدد ١٩٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٩٥٩/١١/١٧ ص. ٨٩٦)

١٦١ - لمحكمة الموضوع أن تحصر المحررات على ما يتبادر من عباراتها الى الفهم ولا مقب عليها في ذلك ما دامت عبارات المحرر تحتل التفسير الذي أخذت به أو تؤيده - فإذا كان مفاد ما أثبتته المحكمة أن المتهم وإن وقع على القاتورة بطلب بضماع معدد منها إلا أنه لم يوقع على

١٥٥ - إذا طسأت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية الى قيمة الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة واعتبرت أن لها حجية فيما تضمنته من حصول التقرير بالاستئناف من النيابة ومن المدعي الذي ووجدت فيها بحت غناء عن الاطلاع على الجدول - ما دامت قد برئت من الظن - فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى اليه من قبول الاستئناف .

(العدد ١١٤٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٩٥٨/١٢/٩ ص. ١٠٩)

١٥٦ - التقرير بالظن ما هو الا عمل اجرائي يباشره موظف مختص بتحريره هو الكاتب المعين لتحرير التقرير به ، فتمت أثبت الكاتب رغبة الطاعن في الظن فانه يكفي لصحة التقرير التوقيع عليه من الكاتب المختص بتحريره ، فيكون الحكم الاستئنافي اذ قضى ببيان تقرير الاستئناف استنادا الى أنه غير موقع عليه بأعضاء من قرر بالاستئناف غير صحيح في القانون .

(العدد ١٨٩١ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٩٥٩/٢/١١ ص. ١٠٩)

١٥٧ - القانون وإن لم يشترط طريقا معينا لإثبات تقديم أسباب الظن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني الا أن ما يجري عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموقف من موظفي القلم المذكور لاستلام أسباب الظنون ورصدها حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متسامة مع اثبات تاريخ ورقم الإيداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها أيضا من واقع السجل مثبتا للإيداع اصطيانا لهذه العملية الاجرائية من كل عبث ، يساير مرامي الشارع من اثبات حصول هذا الاجراء بالأوضاع التي رسما لذلك .

(العدد ١٤٦٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٩٦٠/٢/١١ ص. ١٢١)

١٥٨ - الأصل أنه طالما أن القانون قد اشترط لصحة الظن - بوصفه علا اجرائيا - أن يتم في زمان ومكان معينين ، فانه يجب أن يستوفى هذا العمل الاجرائي بذاته شروط صحة الشكلية دون تكملة بوقائع أخرى خارجة عنه ، والممول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الإيداع ، ولا يقوم مقام هذا الاقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم - ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة على اختلاف درجاتهم لانعدام ولايتهم في هذا الخصوص - فإذا كانت النيابة العامة وإن قررت بالظن في الميعاد القانوني بشهادة رضى في قلم الكتاب ، إلا أنها لم تراعى في تقديم أسباب ظنها الأصول المعتادة المثبتة لحصول الإيداع بقلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع واليقين بحصوله في التاريخ الذي قالت به ، فإن الظن

فيما يثيره حول عدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة ، لأن في قيام المسامح الأدبي وحده ما يكفي لجواز الإثبات بالبينة .
(الفرن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩٩٠ - جلة ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠١٣١)

١٦٦ - كشوف الحساب المخصصة لإثبات عملية صرف أجور العمال هي في حكم الدفاتر التجارية ولها قوة في الإثبات ، وكل تضيير للحقيقة في البيانات التي أعدت لإثباتها يعتبر تزويرا ، ما دامت هذه الكشوف المتلاحقة قد أعدت أصلا لإثبات حقيقة العمليات التي تدون فيها لتكون أساسا للمحاسبة بمقتضاها بين أطرافها ، ولضبط العلاقات المالية التي تربط بعضهم ببعض ، وقد اتفقوا فيما بينهم على تحريرها لضبط العمليات التي يقوم بها بعضهم بطريق الوكالة في صرف أجور العمال وسائر تفتقات العمل - كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - وهي عمليات تجرى دوريا ، فلا ريب أن هذه الأوراق - كشوفا كانت أو دفاتر - تكون مما يصلح في باب الاستدلال ، فيحتاج بها كاتبها أو غيره قبل كل من يبينه أمر هذه البيانات ، وهي هذه المثابة مما يجوز الاستناد إليه أمام القضاء ، وكل تضيير في هذه الأوراق هو تزوير معاقب عليه - كما انتهى إليه بحق رأي محكمة الموضوع .

(الفرن رقم ٣٤ لسنة ٢٩٩٠ - جلة ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠٧٥٧)

١٦٧ - ما جاء بقوانين الأحوال الشخصية من أحكام ثبوت النسب التي ترفع إلى محاكم الأحوال الشخصية إنما قصد منه الشارع أن يضبط سير الدعاوى التي ترفع إلى تلك المحاكم بضوابط حددها ، وهذه الضوابط لا تحول دون إمكان الاستشهاد بالنسب أمام تلك المحاكم أو غيرها بشهادات القيد على قدر ما لدفاتر قيد المواليد من قوة في الإثبات لما هو مفترض من صحة ما سجل فيها من بيانات .

(الفرن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩٩٠ - جلة ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠٦٥٨)

١٦٨ - عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات متى قام الدليل على سبق وجوده مستوفيا شرائط القانونية - وللحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيد بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني ، فيحتمل لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى إذا ما طمأنها إلى مطابقتها للأصل .

(الفرن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٩٩٠ - جلة ١١/٢٢/١٩٦٠ ص ١١٣٠٢٧٢)

الجزء الخاص باستلام الضائع ، وأن المحكمة بدت بحث أسلوب التعامل بين الطرفين ، وأخذت بالتأنيب هذه القاتورة قد خلصت بحق - إلى أن الضائع لم يسلمها المتهم ، فإن ما يثيره المدعي بالحقوق المدنية من أن المحكمة لجأت لإثبات عكس ما هو مدون بالقاتورة بتضيير الدليل الكتابي غير صحيح ، ويكون ما انتهى إليه الحكم من أن المتهم لم يستلم الضائع التي زعم المدعي بالحقوق المدنية أنه سلمها إليه - للأسباب التي أوردتها - هو استخلاص سليم .

(الفرن رقم ١١٨٣ لسنة ٢٩٩٠ - جلة ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠٣٨٥)

١٦٩ - كتابة أمر التلبس على ذات إشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على انصرافه إلى تحقيق العاد المتهم فيه الطاعن والنسب إليه فيه تهمة احراز المخدر .

(الفرن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩٩٠ - جلة ١١/٢٢/١٩٦٠ ص ١١٣٠٥٨٥)

الفرع الخامس - مراعاة قواعد الإثبات المعنوية

١٧٣ - متى كانت المحكمة قد أخذت بشهادة الوفاة الصادرة من المالحضات بعد أن تبين من الشهادات السلية التي قمت خلو السجلات الرسمية المعلقة لإثبات الوفاة من أي بيان مخالف لما ورد بها ، فأما لم تخطئ ، ذلك أن المادة ٣٠ من القانون المدني وقوانين المواليد والوفيات افترضت إمكان السكون عن التبليغ عن الولادة أو الوفاة لعله أو لأخرى .

(الفرن رقم ٣٧٧ لسنة ٢٩٩٠ - جلة ١١/٢٢/١٩٥٧ ص ٨٠٨ ص ١٠)

١٧٤ - ما جاء في القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للظن فيها مطة الإجراءات المدنية والتجارية فحسب ، حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضي بأن يجري في قضائه على مقتضاها ، فلا تريب على المحكمة إذ هي لم تأخذ بتاريخ شهادة ميلاد « ابنه القتيل » لاقتناعا من الأدلة التي أوردتها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع .

(الفرن رقم ١٣٢ لسنة ٢٩٩٠ - جلة ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠٤٧٣)

١٧٥ - تبيح المادة ٤٠٣ من القانون المدني الإثبات بالبينة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعاً لوقائع كل دعوى وملاستها ، ومتى أقام قضاءه بذلك - كما هو الحال في الدعوى - على أسبابه المؤيدة إليه فلا يجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض ، ولا مصلحة للمتهم بعد ذلك

الفصل الرابع

الغلبة

الفرع الأول - نيب الخير

١٦٩ - للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته فإذا كان الطبيب الشرعي الذي نذب في الدعوى قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب اختصاصي ثم أقر هذه الآراء وتبناها وأبدى رأيه في الحادث على ضوءها ، فليس يعيب الحكم الذي يستند إلى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الأطباء الذين رجع إليهم لم يعطوا اليقين .

(الفرن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق.ج. ٢٨/١/٢٨ - ١٩٥٧/١٠.٨.٨٠)

١٧٠ - قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بتوقيع الكشف على الشبهة غير رئيسه الذي نذته المحكمة ، لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أن المحكمة قد اطّاعت إلى عمله ، وإلى ما ذكره كبير الأطباء الشرعيين من أن توقيع الكشف الطبي على المتهم كان بحضوره وتمت اشرافه ، وما دام تقدير الدليل موكولا إليها .

(الفرن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق.ج. ٢٨/١/٨ - ١٩٥٧/١٠.٨.٨٠)

١٧١ - متى كان الدفاع عن المتهم بأحداث الباعثة قد طلب « اعتبار الواقعة جنحة ضرب لأن الإصابات بسيطة وإزالة مستتير من العظم لا يعتبر عاهة وكبير الأطباء الشرعيين يمكنه تقدير هذا الجزء البسيط الذي أزيل من العظم بلا من التسبب اللبني » وصمم على طلب عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لإبداء الرأي ، ولكن الحكم لم يجب المتهم إلى ما طلب ولم يناقش الأساس الذي بنى عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من أثر في تحديد مسئولية المتهم ، فإنه يستين هض الحكم .

(الفرن رقم ٨٠ لسنة ٢٨ ق.ج. ٢٨/٤/٢٨ - ١٩٥٨/١٠.٩.٩٠)

١٧٢ - إذا كان الحكم - في جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بترميم عقار - حين رد على طلب الطاعن نذب خير هنسي للتقن من سلامة العقار قال « إن اجابة الطلب غير مقبولة قانونا لأنها بمثابة تعقيب من المحكمة على قرار من جهة مختصة الزم القانون من تعلق به بتنفيذه » فإن هذا الذي قاله الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن ، لأنه فضلا عما ينطوي عليه من الاخلال بحق الدفاع فإن

فيه تعطيلاً لسلطة المحكمة عن ممارسة حقها في تمحيص واقعة الدعوى وأدلتها لأفهام الحقيقة فيها ، وهو أمر لا يقره القانون بحال .

(الفرن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٨ ق.ج. ٢٨/١/٢٠ - ١٩٥٩/١٠.٨.٨٠)
(والفرن رقم ١٦٩٨ لسنة ٢٨ ق.ج. ٢٨/١/٢٠ - ١٩٥٩/١٠.٨.٨٠)

١٧٣ - لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخير الفني في مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد استند - بين ما استند إليه - في ادانة المتهمين إلى أن المجني عليه قد تكلم بعد اصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع في قدرة المجني عليه على التمييز والادراك بعد اصابته ، فإنه كان يستين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعي - ، أما وهي لم تهمل فإن حكمها يكون معيبا لاخلاله بحق الدفاع مما يستين معه هضه .

(الفرن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ ق.ج. ٢٨/١/٢٧ - ١٩٥٩/١٠.٨.٨٠)

١٧٤ - إذا كانت المحكمة قد أقرحت الشهادة المرضية لجحد قولها أنه من المعروف أن مثل المرض المشار إليه بها لا يستمر من تاريخ تحريره حتى تاريخ نظر المعارضة ، وهي إذ فعلت ذلك لم تأت بسند مقبول لما اتعت إليه ، فهي لم ترجع فيه إلى رأي فني يقوم على أساس من العلم أو من الحسب الطبي ، فيكون الحكم الصادر في معارضة المتهم باعتبارها كأن لم تكن معيبا بما يوجب هضه .

(الفرن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ ق.ج. ٢٩/١/١٦ - ١٩٥٩/١٠.٨.٨٠)

١٧٥ - الكشف عن كنه المادة المضبوطة والتطلع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكفي فيه بالرائحة ، ولا يجدي في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع - فإذا خلا الحكم من الدليل الفني المستقيم به قضائه فإنه يكون معيبا متعينا هضه .

(الفرن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٩ ق.ج. ٢٩/١/٢٣ - ١٩٦٠/١٠.٨.٨٠)

١٧٦ - لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخير الفني في مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد اعتقد في ادانة المتهمين على أقوال المجني عليه التي أدلى بها في التحقيق الابتدائي بعد اصابته من العيار التاري الذي نشأ عنه اصابته بالأصابات الجسيمة التي أثبتتها التقرير الطبي ، وكان الدفاع قد نازع في قدرة المجني عليه على الكلام بتقل عقب اصابته ، فإنه كان يستين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعي - أما وهي

الفرع الثاني - اجراء المضاهاة

١٨٠ - لم يجعل القانون لآليات التقليد أو التزوير طريقاً خاصاً فليس يشترط لاجراء المضاهاة أن يكون المتهم معترفاً بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة ببعده أو البصمة الصحيحة للخبث المقلد ما دامت المحكمة قد اطأأت من الأدلة السائفة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة في حقه .
(الطن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٠٢٢ جلة ٥/١٤/١٩٥٦ ص ٧٣٠ ص ٧١٥)

١٨١ - لم ينظم المشرع المضاهاة سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطالان ، ومن ثم فلا محل للنس على الحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها .

(الطن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٠٢٦ جلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٣٠ ص ١٢٤٣)

١٨٢ - متى كان لا يؤثر في موقف المتهم أن يزداد عدد الجناة واحداً . يفرض أن مضاهاة البصمات التي طالب بها كدفت عن وجود آخر في مكان الحادث في جريمة رأى الحكم أنها وقعت من أكثر من شخص وقد أخذه فيها ، وهو في ختام حديثه عن الأدلة بصفة أساسية ، بأقواله هو وبما نسبته المتهم الأول اليه وبما ضبط لديه من متحصلات الجريمة فأن التفات المحكمة عن اجابة طلب المضاهاة - في واقعة هذه الدعوى - وعن الرد عليه ليس ما يؤثر في سلامة الحكم وهو لا يعيبه .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٠٢٨ جلة ٤/٨/١٩٥٨ ص ٩٠٣ ص ٢٧٥)

١٨٣ - لم يفرض القانون طريقاً معيناً تجري عليه المضاهاة الا ما تتاوله الشارع في بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية وقصد به مجرد الارشاد والتوجيه دون أن يفرض ذلك قرصاً تستوجب مخالفة البطالان .

(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٠٢٠ جلة ٦/١٢/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٥٥٢)

(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٢٠٢٩ جلة ١١/١٢/١٩٥٩ ص ١٠١٠ ص ٧٢٠)

١٨٤ - العبرة في المسائل الجنائية انما تكون باقتناع قاضي الموضوع بأن اجراء من الاجراءات صبح أو لا صبح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة - فإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التي اتفدها الغير أساساً للمضاهاة هي أوراق تؤدي هذا الغرض ، وأن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة - اطأأت اليها المحكمة للأسباب المقبولة الواردة في تقرير الغير ، فإن ما يدعاه المتهم على الحكم من قصور يكون على غير أساس .

(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٠٢٠ جلة ٦/١٢/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٥٥٢)

لم تجب التمهين الى طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما تقدم ، فإن حكمها يكون معيلاً للاخلال بحق الدفاع بما يستوجب قفقه .

(الطن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٠٢٣ جلة ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٨٤٨)

١٧٧ - اذا كان الثابت أن التقرير الطبي الذي أئمت أن اصابة المجنى عليه - وهي الاصابة القاتلة - يمكن أن تحدث من المدس المضبوط قد خلا مما يدل على أن الطبيب الشرعي كان عندما أبدى هذا الرأي على بينة من مسافة الاطلاق بحيث لا يمكن القول بأن هذه المسافة كانت في تقديره عندما انتهى الى امكان حصول الاصابة القاتلة من المدس المضبوط ، فأنما أورد الحكم من رأى الطبيب الشرعي لا يصلح بصورته سنداً لرفض دفاع المتهم المبني على أن الاصابة القاتلة لا تحدث من هذا المدس من مثل المسافة التي كانت بينه وبين المجنى عليه عند اصابته ، والقطع في هذه المسألة الفنية البحث متوقف على استطلاع رأى أهل الخبرة .

(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠٢٣ جلة ٢٩/١١/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٨٥٤)

١٧٨ - ما أثبتته المحقق في محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن طبيب أول المستشفى أخبره بإمكان سؤاله - وإن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق ، الا أنه لا يعني أن حالته الصحية كانت تسمح له بالاجابة بتقبل على ما يوجه اليه من الأسئلة وأنه يمي ما يقول .

(الطن رقم ١٤٥٤ لسنة ٢٠٢٣ جلة ١٩/١٢/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٩١٨)

١٧٩ - ادراك المحكمة لمعاني اشارات الأصم الأبيكم أمر موضوعي يرجع اليها وحدها - فلا تعقيب عليها في ذلك ، لا تترتب أن هي رفضت تمين خير ينقل اليها معاني الاشارات التي وجهها المتهم اليها رداً على سؤاله عن الجريمة التي يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة أن تبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم في طعنه أن ما فهمته المحكمة مخالف لما أرواده من انكار التهمة المسندة اليه ، وفضلا عن ذلك فإن حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفي في ذاته لانظام أمور الدفاع عنه وكهالتها - فهو الذي يتبع اجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنحه المحكمة من ابدائها ، ومن ثم لا تلزم المحكمة بالاستجابة الى طلب تمين وسيط .

(الطن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٠٢٠ جلة ١٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٩١٨)

١٩٠ - لمحكمة الموضوع بما لها من حق التقدير كامل الحرية في الأخذ بما تطعن إليه من التقارير الفنية والاتلاف عما لا تطعن إليه منها .
(المن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٥ ق بلة ١٤/٢/١٩٥٦ ص ١٧٨ ص ٧)

١٩١ - لا تثرب على المحكمة ان هي جزت بصحة ما رجحة الطبيب الشرعي بشأن كيفية اصابة المجنى عليه على اعتبار أنه هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها .
(المن رقم ٩٠١ لسنة ٢٦ ق بلة ١٥/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٤)

١٩٢ - لا جناح على المحكمة اذا هي أخذت بما ورد بتقرير الصفة التشريعية ، وبما قرره بعض شهود الإثبات عن المسافة بين المتهم والمجنى عليه ، وأطرح ما قرره المجنى عليه عن هذه المسألة .
(المن رقم ٧٣٨ لسنة ٢٦ ق بلة ١٠/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٤)

١٩٣ - للمحكمة في حدود ما لها من حق استظهار عناصر الجريمة ألا تنقيد بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من توفر نية القتل اذ أن ما مورته قاصرة على حد ابداه وأيه القنى في وصف الاصابات وسبب القتل .
(المن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٦ ق بلة ١٤/١٤/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٣)

١٩٤ - ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات الا أن القساوون انما قصد بهذا الاجراء التهرز لما عسى أن تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الأمر في ذلك الى تقدير محكمة الموضوع ، فمتى اطأنت الى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليها والاطأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تثرب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .
(المن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق بلة ٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٨١)

١٩٥ - متى كانت المحكمة قد انتهت في منطق سليم الى عدم توافر ركن التقليد لأن العلامة التي وضعت على الحوم لا يمكن أن يتخضع بها أحد سواء من يعرف القراة والكتابة أو من لا يعرفها ، وهو من الواقع الذي استيقنته المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديرية ، فانه لا يتقدم في سلامة هذا التقدير أن يكون الخبير القنى قد رأى غير ما رآه المحكمة .
(المن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٧ ق بلة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٢٢)

١٩٥ - لم تنظم المضاهاة - سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية - في خصوص أمره بترتب البطلان على مخالفتها ، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجازها خبير الخطوط بين استكتاب المجنى عليها الذي تم أمام الموقت القضائي بدولة أجنبية وبين التوقيع المنسوب اليها على الأوراق الزوررة - صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون ، ما دامت المحكمة قد اطأنت الى صحة صدور التوقيع على ورقة من المجنى عليها أمام الموقت القضائي .
(المن رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٠ ق بلة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٩١)

الفرع الثالث - سلطة المحكمة في تقدير رأى الخبير

١ - مناقشة الخبير:

١٩٦ - لا تثرب على المحكمة ان هي اطأنت الى تقرير المهندس القنى المقدم في الدعوى ، ورفضت طلب إعادة مناقشته من جديد ، ما دامت قد عللت هذا الرفض تعليلًا مقبولا .
(المن رقم ١١١٣ لسنة ٢٦ ق بلة ١٠/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٥)

١٩٧ - متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها السبب الذي رفضت من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رآه - وهي على بينه من دفاع المتهم من عدم لزومه للفصل في الدعوى ورجحت في حدود سلطتها التقديرية رواية من اطأنت الى أقوالهم من الشهود على دفاع المتهم ، فانها لا تكون قد أخلت بصفه في الدفاع .
(المن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٧ ق بلة ٢/١٠/١٩٥٨ ص ٧ ص ٧٢)

١٩٨ - لا تلتزم محكمة الموضوع بأن تحصى الحساب بنفسها ، أو أن تناقش الخبير في النتيجة التي لم تأخذ بها ، ما دام أنها لم تجد من ظروف الدعوى ، وملاسلها ما يدعو الى هذا الاجراء .
(المن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ ق بلة ٧/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٦٤)

٢ - الأخذ بتقرير الخبير أو الالفاظات عنه

١٩٩ - الأمر في تقدير رأى الخبراء والقصل فيما يوجب الى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضى الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يطعن اليه منها .
(المن رقم ١١٣٠ لسنة ٢٥ ق بلة ٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٨١)
(المن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ ق بلة ٢/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٤٢)
(المن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق بلة ٩/٩/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٢٧)

فاتحة اللون ، وأن جدار البطن خال من التشققات ومن عدم وجود خط أسمر بمنصفه ، ولم يشر كذلك إلى ما اظهره التشريح من أن « فتحة عنق الرحم مستديرة وملساء » ، فأغفل بذلك الإشارة إلى هذه المشاهدات ، ولم يستظهر ما يمكن أن يكون لها من أثر في تمييز شخصية القاتل ، ولم يتجه إلى الكشف عن دلالتها ، وهل يصح أن تكون لامرأة متكررة الولادة كزوجة المتهم ، أم لا تكون ، بحيث يجلى النظر بمدئذ إلى باقي ما ذكر من أوصاف ، وتقدير ما يمكن أن يكون لها من أثر في تمييز شخصية القاتل ، صاحبة الجثة التي فازع الدفاع بالجلسة في أنها الزوجة المدعى بقتلها . إذا كان ما تقدم فإن الحكم يكون في تدليله على أن الجثة - التي سبق أن نسبت خطأ لامرأة على قيد الحياة - هي زوجة المتهم قاصرا ومميا ويتمثل لذلك قهقهه . (الفرن رقم ١٦٦٠ لـ ٢٨ ق بلة ١٢/٢ ١٩٥٨ م ٩٨ ص ١٠٣٣)

٢٠١ - إذا كان الحكم - في جريمة الواقع - قد دلل على الإكراه بأدلة سائفة في قوله « أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها من فرأعيا ، وأدخلها عنوة زمانة القطن قوامته إلا أنه تمكن بقوة المضية من التغلب عليها وألقاها على الأرض وهدهها بطوافة كان يحملها وضربها برأسه في وجهها عند مقاومتها له » فإن هذا الذي ورد بالحكم لا يعارض مع تقرير الطبيب الشرعي الذي أثبت وجود كدم بعجبة المجنى عليها وأن ببيان المتهم الجسائي فوق المتوسط وأنه يمكنه مقاومة المجنى عليها بنير رضاهما بقوة المضية . أما ما ورد بالتقرير بعد ذلك من أن خلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الإصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يشير إلى أن المجنى عليها لم تبد مقاومة جسمانية فعلية في درء المتهم عنها ، هذا الذي ورد بالتقرير لا ينفي أن المجنى عليها استسلمت تحت تأثير الإكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التي دان الحكم بها المتهم وتوافر به ركن الإكراه وعدم الرضاء في جريمة الواقع . (الفرن رقم ١٦٨٣ لـ ٢٨ ق بلة ١٩/١ ١٩٥٩ م ١٠ ص ٤٧)

٢٠٢ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا مقب عليها فيه - فإذا كان الحكم قد أطمأن إلى أقوال مهندس التنظيم واستند إليها في ادانة الطاعن ، فذلك فيد أنه قد أطرح التقرير الاستشاري ، ولا يلزم أن يرد عليه استقلالا . (الفرن رقم ٢١٥٤ لـ ٢٨ ق بلة ٢/٢ ١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٦٦)

١٩٦ - متى كانت المحكمة قد رأت وهي تقدر الواقع المروضة عليها في حدود حقها أن ما طلبة الدفاع من إحالة موكله إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية أو السماح له بتقديم تقرير استشاري - لا يستند إلى أساس جلي للأسباب السائفة التي أوردتها ، فأنها لا تكون في حاجة إلى أن تمتعين برأى طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تبيته من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الاجراءات بالجلسة .

(الفرن رقم ٤٠ لـ ٢٨ ق بلة ٨/٤ ١٩٥٨ م ٩٨ ص ٢٧٥)

١٩٧ - إذا كان الحكم لم يتعرض للخلاف بين الدليل القولي والدليل القني بما يزيل التضارب بينهما ، فانه يكون قاصرا قصورا يمينه .

(الفرن رقم ١٢٤٧ لـ ٢٧ ق بلة ٨/٤ ١٩٥٨ م ٩٨ ص ٢٦٣)

١٩٨ - متى كان الحكم فيما أوردته من أسباب صحيحة مستمدة من ذات الكشوف الطبية قد رفع التناقض الظاهري فيما جاء بالتقريرين الطبيين عن اصابة المجنى عليه فان الحكم يكون صحيحا في القسانون .

(الفرن رقم ١٠٠٧ لـ ٢٨ ق بلة ١٤/١٠ ١٩٥٨ م ٩٨ ص ٧٩٢)

١٩٩ - متى كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد فهمت التقرير الطبي بفحص السلاح على غير ما يؤدي إليه محصله الذي أثبتته في الحكم واستخلصت منه ما لا يؤدي إليه واعتبرته دليلا على الادانة فان الحكم يكون فاسدا الاستدلال - فإذا كان المستفاد من الحكم أن البندقية وجدت مصدأة وأن جهاز إطلاقها يعمل في عسر تبعا لتصنع هذه الأجزاء بالمادة الصدئة ، وأنه لا يشتم من ماسورة هذه البندقية قبل وبعد اجراء التنظيف - « أي واثقة البارود محترق » فإن ما قاله الحكم من أن البندقية وجدت صالحة للاستعمال لا يصلح ردا على ما تمسك به المتهمون من أن البندقية لم تكن مطلقة كما يدل على ذلك الكشف الطبي وأن العلاقة بينها وبين الحادث مقطوعة وكان على المحكمة أن تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها وتفصل هي في ثبوتها لديها .

(الفرن رقم ١١٠٦ لـ ٢٨ ق بلة ٤/١١ ١٩٥٨ م ٩٨ ص ٨٨٦)

(الفرن رقم ٢١٤٩ لـ ٢٨ ق بلة ٢/٢ ١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٦٧)

٣٠٠ - إذا كان الحكم لم يتعرض فيما تعرض له من الأوصاف التي أوردتها التقرير الطبي الشرعي للجنة التي ما أثبتته الطبيب « من أن حلمتي الثديين غير بارزتين ، وأن الهاتقولهما

الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها - فإذا كانت المحكمة - وهي في سبيل تبيان وجه عدم اطمئنانها الى الشهادة المرضية - قد اقتضت على القول بأن مثل المرض الذي ورد بها ما كان يحول بين المتهم والمثول أمامها دون أن تستظهر درجة جسامته مرضية ، وهل هو من الشدة بحيث تمنحه من المثول أمام المحكمة ، فتقول المحكمة على النحو المشار اليه آتاه يجعل حكمها قاصر البيان لعدم ابداء الأسباب التي عولت عليها مقدمة لما انتهت اليه من أن المتهم رغم مرضه الثابت بالشهادة كان يستطيع حضور المحاكمة .

(المن رقم ١٠٩١ - ٢٩٩ ق. ج ٢٩ / ١ - ١٠٩٠٩ / ١٠ ص ١١٧)

٢٠٧ - ما أثبتت تحليّل الميتات من أنها من الحشيش والأفيون يكفي لحمل الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة لحراره مواد مخدرة ، ما دام المتهم لا ينازع في أن تلك الميتات هي جزء من مجموع ما ضبط .

(المن رقم ٢٤٧ - ٢٩٩ ق. ج ٢٩ / ١٢ - ١٠٩٠٩ / ١٠ ص ١٠٢١)

٢٠٨ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التبديلية لتقرير التغيير المقدم اليها دون أن تكون ملزمة بتدب خير آخر ما دام استنادها الى الرأي الذي انتهت اليه هو استناد سليم لا يشوبه خطأ .

(المن رقم ١١٥٢ - ٢٩٩ ق. ج ٢٩ / ١ - ١٠٩٠٩ / ١٠ ص ١١٧)

٢٠٩ - لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، فلا تترتب عليها أن هي المرحتها لما أرتأته من عدم جديتها للأسباب السائفة التي أوردتها .

(المن رقم ١٤٠٢ - ٢٩٩ ق. ج ٢٩ / ١٢ - ١٠٩٠٩ / ١٠ ص ١١٧)

٢١٠ - لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها - من تقرير الصفة التشريعية ومضهر المانية - ما يكفي لتبرير اقتناعها بالأدلة ، وما دامت المحكمة قد اطمأنت الى هذه الأدلة واعتضدت عليها في تكوين عقيدتها ، فلا انفالها ايراد بعض تفصيلات معينة يعتبر اطرافاً لها .

(المن رقم ١٠٤١ - ٢٩٩ ق. ج ٢٩ / ١٢ - ١٠٩٠٩ / ١٠ ص ١١٧)

(المن رقم ١٩٥٢ - ٢٩٩ ق. ج ٢٩ / ١٢ - ١٠٩٠٩ / ١٠ ص ١١٧)

(المن رقم ٢٢٨١ - ٢٩٩ ق. ج ٢٩ / ١٢ - ١٠٩٠٩ / ١٠ ص ١١٧)

٢٠٣ - اذا كان بين ما أثبتته الحكم - عند تحصيله للواقعة - ما يفيد أن المتهم أطلق على المجنى عليه عياراً واحداً أراد به قتيلاً ، وهذا على اختلاف ما أثبتته التقرير الطبي من أن المجنى عليه أصيب من أكثر من عيار واحد ساهمت جميعاً في احداث الوفاة فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر ، بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة لاضطراب العناصر التي أوردتها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، مما يستحيل عليها منه أن تتصرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، ويكون الحكم معيماً متيناً قضاه .

(المن رقم ٢٢٧٢ - ٢٨ ق. ج ٢٨ / ٩ - ١٠٩٠٩ / ١٠ ص ١١٧)

(المن رقم ١١٦٩ - ٢٧ ق. ج ٢٧ / ١٨ - ١٠٩٠٩ / ١٠ ص ٨٨)

٢٠٤ - لمحكمة الموضوع - بما لها من حرية مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة - أن تأخذ في قضائها بما تظنن اليه من أقوال الشهود ، فلا تترتب عليها أن هي حيزت بصحة ما عيّر الطبيب عن الوصول اليه في تقريره بشأن حالة اضرار العين قبل الإصابة على اعتبار أنه هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المروحة عليها .

(المن رقم ٢٩٦ - ٢٩ ق. ج ٢٩ / ٤ - ١٠٩٠٩ / ١٠ ص ٤١١)

(المن رقم ٢٠٢٢ - ٢٩ ق. ج ٢٩ / ١٤ - ١٠٩٠٩ / ١٠ ص ١١٧)

٢٠٥ - اطراح المحكمة لتقدير الخير وعدم التحويل عليه - لأسباب سائفة أوردتها - أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا مقب عليها في ذلك ، إذ الأمر يرجع في حقيقتها الى اطمئنانها هي ، وليست بمد مكلفة بأن تخصص الحساب بنفسها أو أن تدب خيراً آخر لفحصها ما دام انها لم تجد في ظروف الدعوى وملابستها ما يدعو الى هذا الاجراء .

(المن رقم ١٠٠٤ - ٢٩ ق. ج ٢٩ / ١٩ - ١٠٩٠٩ / ١٠ ص ٨٠٢)

٢٠٦ - الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج من كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التحويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤثر

الفصل الخامس

الشهادة

الفرع الأول - سماع الشهود

(١) بالنسبة للدعوى الجنائية :

٢١١ - الأصل في الأحكام أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً، وتلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي هي من الاجازات التي رخص بها الشارع في حالة تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب ، ومجرد تخلف الشاهد عن الحضور لا يفيد أن سماعه أصبح متعذراً .
(الفرن رقم ١١٢٣ لسنة ٢٥٠ ق. جلة ١٦/١/١٩٥٦ م. ٧٣. ٦١١)

٢١٢ - تحكم المحكمة الاستئنافية - بحسب الأصل - على مقتضى الأوراق في الدعوى دون أن تجري أى تحقيق فيها الا ما ترى هي لزوما تحقيقه أو تستكمل به النقص في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فاذا كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الاثبات ولم يطلب منها المتهم استماعه المجنى عليه لسماع أقواله ، فليس له أن ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دامت هي لم تر ما يدعى الى ذلك .
(الفرن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٥/١/١٩٥٦ م. ٧٣. ١٧٧)

٢١٣ - من حق المحكمة أن تستلعي وتسمع أقوال أى شخص لم يكن قد سبق اعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها ولا جناح عليها ان هي أخذت بأقواله واستندت اليها في قضائها .
(الفرن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٥٨ ق. جلة ١٥/١/١٩٥٦ م. ٧٣. ٨٠٣)

٢١٤ - مخالفة الاجراءات التي تضمنتها المادة ١٨٧ من قانون الاجراءات لا يترتب عليها الا الأثر الذي نصت عليه المادة ٣٧٩ من هذا القانون وهو حق الخصم الذي لم يملن بإسداء الشهود في الميعاد المحدد أن يمارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق اعلانه بأسمائهم .
(الفرن رقم ١٠٤٥ لسنة ٢٦ ق. جلة ١١/٢/١٩٥٦ م. ٧٣. ١١٧٧)

٢١٥ - لا تثرب على المحكمة ان هي أخذت بأقوال المجنى عليه وهو يحتضر ما دامت قد اطاعت اليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها .
(الفرن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٧/١١/١٩٥٦ م. ٧٣. ١٢١٢)

٢١٦ - متى كانت المحكمة قد أسست قضاءها على أقوال شهود لم تسمعهم وكان سماعهم ممكناً ودون أن تجري أى تحقيق في الدعوى مكتفية بما هو مدون بمحضر الجلسة من أن الدفاع اكتفى بأقوال هؤلاء الشهود الغائبين في التحقيقات وأمرت بتلاوتها - فإن حكمها يكون باطلاً .
(الفرن رقم ١٠٨٧ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٢/٢/١٩٥٦ م. ٧٣. ١٢٢٦)

٢١٧ - لا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادة المتهم في جنحة مع تطليغه اليين - بعد أن قررت محكمة الجنائيات فصلها عن الجناية - ما دام هذا الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة عليه الدعوى الجنائية كتمهم في ذات الواقعة محل المحاكمة .
(الفرن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٤/١/١٩٥٧ م. ٨٣. ٢٣)

٢١٨ - متى كانت المحكمة قد سمعت شهادة المدعى المدني بدون حلف يمين في حضور محامي المتهم دون أن يعترض على ذلك ، فإن حقه في الدفع بطلان شهادة المدعى المدني يسقط طبقاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .
(الفرن رقم ١٦٨ لسنة ٢٧ ق. جلة ٤/١/١٩٥٧ م. ٨٣. ٢٢٢)

٢١٩ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاستدعاء الشهود ، وسماع شهادتها وأقست المجال للنياحة العامة وللدفاع عن المتهمين لاعلانها والارشاد عنها ولكنهما عجزا عن الاهتداء اليها فصار سماعها غير ممكن فانه لا تثرب على المحكمة اذا هي فصلت في الدعوى دون أن تسمع شهادتها ولا تكون قد أخطأت في الاجراءات ، ولا أخلت بحق الدفاع .
(الفرن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/٥/١٩٥٧ م. ٨٣. ٥٥٠)

٢٢٠ - من المقرر أن تلاوة أقوال الشاهد هي من الاجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة عند تعذر سماعه لأي سبب من الأسباب وليست من الاجراءات التي أوجب عليها اتباعها ولا يترتب على مخالفتها البطلان .
(الفرن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٠/١/١٩٥٧ م. ٨٣. ٨٢٢)
(الفرن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٥/١/١٩٥٩ م. ١٠١)

أنها جنحة واعتبرتها المحكمة مخالفة أو أنها رفعت في الأصل بوصف الواقعة مخالفة إذ العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقعة ووصفها القانوني الذي تشفيه عليها المحكمة .

(الفرن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق. ب. ١٢/٥/١٩٥٨ م. ٥٤٠)

٢٢٦ - أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على المحكمة في أحوال الحكم الحضورى الاعتبارى أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فإذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذى حضر أمامها فلا تترتب على المحكمة الاستئنافية إذا هي لم تسمع من جانبها شهودا مكثفة بالتحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة .

(الفرن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق. ب. ٢٠/٥/١٩٥٨ م. ٩٠٦)

٢٢٧ - إذا لم يسلك المتهم الطريق الذى رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج غرفة الاتهام أسماءهم في قائمة الشهود فلا تترتب على المحكمة أن هي أعرضت عن طلب سماعهم .

(الفرن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق. ب. ٢٣/٦/١٩٥٨ م. ٦٨٨)

٢٢٨ - لقاضى الموضوع في المواد الجنائية الحرية في تكوين اقتناعه من الأدلة المطروحة أمامه ، كما أن له أن يعتمد على أى دليل منها يستخلص منه ما هو مؤد إليه فإذا كانت أقوال الشهود الذين استند اليهم الحكم الاستئنافية مطروحة على بساط البحث وقد أتيح للخصوم الاطلاع عليها ومناقشتها في الجلسة ولم يطلب المدعى بالعقوق المدنية الى المحكمة الاستئنافية استدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم ، فإنه لا يصح له أن ينهى على المحكمة أنها استلقت في حكمها الى أقوال وردت في تحقيق البوليس - بناء على شكوى قدمها المتهم بتبديد عقد - بعد إحالة الدعوى الى المحكمة والحكم فيها ابتدائيا ما دامت قد حققت شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الإثبات في الدعوى .

(الفرن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ ق. ب. ١٠/٦/١٩٥٨ م. ٧٥٤)

٢٢٩ - إذا كان الثابت من الحكم أن الشاهد لم يحكم عليه بقوة جنائية ، وإنما حكم بحبسجه في جنابة ، فإن المادة ٢٥ من قانون العقوبات لا ينطبق حكمها عليه .

(الفرن رقم ١١١٤ لسنة ٢٨ ق. ب. ٣/١١/١٩٥٨ م. ٨٧٤)

٢٣١ - متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على شهادة شاهد في قضية أخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا أثر لأقواله في أوراها ولم تأمر بضم قضية الجنحة المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم ، فإن الدليل الذى استمدته على هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون باطلا ، والاستناد اليه يجعل حكمها معيبا بما يطله .

(الفرن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢٧ ق. ب. ٢/٢/١٩٥٨ م. ٩٠٨)

٢٣٢ - متى كانت المحكمة قد صرحت للمتهم بإعلان شهود تقي فأعلنت اثنين منهم ولكنهما لم يحضرا وتمسك الدفاع بسماعهما مبدئيا في مراقبته أهمية أقوالهما بالنسبة لمركز موكلته في الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تجبه لطلبه تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة غير ملزمة أصلا بإجابة التهمة الى طلب سماع شهادتها لأنها لم تقدم بها في الميعاد القانوني ما دام أن المحكمة قد صرحت لها بإعلانها وقامت فعلا بذلك .

(الفرن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ ق. ب. ١٧/٣/١٩٥٨ م. ٢٩١)

٢٣٣ - أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وعندئذ يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته .

(الفرن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ ق. ب. ١٣/٣/١٩٥٨ م. ٢٩١)

٢٣٤ - متى كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا وأن الدفاع طلب أمام محكمة ثانية درجة سماع شهود الواقعة فأجلت المحكمة نظر الدعوى لسماعهم فلما كانت الجلسة التي صدر فيها الحكم اكتفت بسؤال الجنى عليها بغير حلف يمين عما يدعيه المتهم من صلتها بمطلقته دون أن تسألها في موضوع الدعوى وأصدرت حكمها في مواجهة المتهم المنكر للتهمة مستندة الى أقوال هذه الشاهدة وكان المتهم لم يحضر معه محام يمكن أن يعترض بالجلسة على ما تم من إجراءات فيها ، فإن حقه في الطعن يكون باقيا طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٨ ق. ب. ١٢/٥/١٩٥٨ م. ٥٠٠)

٢٣٥ - لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود لأن لمحاظر المخالفات بنص المادة ٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية جبهة خاصة توجب اعتماد ما دون فيها الى أن ثبت ما ينفيه ، يستوى في ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت ابتداء بوصف

٢٣٣ - ما يثيره المتهم فيما يسس مسلك الشاهد في التحقيق واتصاله بالشهود حينذاك وجدارته بالشهادة أمر يتصل بالاجراءات السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه طرحة القانون .

(الفرن رقم ١٣٠٨ لسنة ٢٠٠٣، جلسة ١٥/١١/١٩٩٠، ١١ ص. ٧٩٦)

٢٣٤ - اذا كان الثابت أن المحاكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذي قام بإجراء المائدة نظرا الى فقد محضرها، فإن المحاكمة بذلك تكون قد استكملت النقص الذي نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذي أرآته أخذا بما يجري به نص المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢٠٠٣، جلسة ٢٦/١٢/١٩٩٠، ١١ ص. ٩٤٧)

٢٣٥ - اذا كانت المحاكمة بدوحيها قد جرت في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاثبات ، وكانت محكمة ثاني درجة انما تحقضي على مقتضى الأوراق - وهي لاتسمع من شهود الاثبات الا من ترى لزوما لسماعهم ، فانه لا يبيح للمتهم أن ينشئ بيطلان اجراءات المحاكمة .

(الفرن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢٠٠٣، جلسة ٢٢/١٢/١٩٩٠، ١١ ص. ٩٥٤)

(الفرن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٠٠٣، جلسة ١١/١/١٩٩١)

(الفرن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٠٠٣، جلسة ١/١/١٩٩١)

(٢) بالنسبة للدعوى المدنية

٢٣٦ - القيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الاثبات لم توضع للمصلحة العامة وانما وضعت لمصلحة الأفراد ، فللدفع بعدم جواز اثبات الحق المدني به بالبيئة يجب على من يريد التمسك به أن يقدم به الى محكمة الموضوع فإذا لم يثر شيئا من ذلك أمامها فانه يعتبر متنازلا عن حقه في الاثبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يكون له من بعد أن يتسكك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٠٠٣، جلسة ٢٢/١/١٩٥٩، ٧ ص. ١٩٥٥)

٢٣٧ - اذا كان المتهم لم يترض على سماع شهود الاثبات ولم يتسكك قبل سماعهم بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبيئة ، فقد سقط حقه في التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوتهم عن الاعتراض يفيد تنازلا عن حقه المستند من القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية وهي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .

(الفرن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٧ ق. ١١/١٨ لسنة ١٩٥٧، ٨ ص. ٩١٤)

٢٣٨ - ان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، فإذا كان الثابت أن اجراءات المحاكمة قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٧ الذي عدل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بما يعيز للمحكمة تلاوة أقوال الشهود الغائبين كلما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن المحكمة المطعون في حكمها اذ لم تسمع الشاهد الذي اعتضدت على شهادته دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه يكون حكمها مشوبا بالبطالان في الاجراءات مما يبيحه ويستوجب حقه .

(الفرن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٠٠٣، جلسة ١١/١١/١٩٥٨، ٩ ص. ٨٨٢)

(الفرن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٧ ق. ١٢/١/١٩٥٨، ٩ ص. ١٦٦)

٢٣٩ - صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بما يعزل المحكمة الاستثناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ومستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا تصرف المتهم أو المدافع بما يدل عليه ، على ما جاء في المذكرة الايضاحية لهذا لأول مرة على محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٠٠٣، جلسة ١/١/١٩٥٩، ١٠ ص. ١١٣)

٢٤٠ - مفاد نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها - ولو كان من يشهد ضده قريبا أو زوجا له وانما اعفى من أداء الشهادة اذا أراد ذلك - أما نص المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فانه يمنع أحد الزوجين من أن يغشى غيره رضاه الآخر ما عساه يكون أبلغه به أثناء قيام الزوجة ولو بعد انفصامها الا في حالة رفع دعوى من أحدهما على صاحبه أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر - فإذا كان الثابت ما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة المتهم الأول وزوجة أخيه لم يبلغ اليهما من زوجيهما - بل شهدتا بما وقع عليه بصرهما واتصل بسمعهما - فإن شهادتهما تكون بمنأى عن البطالان ويصح في القانون استناد الحكم الى أقوالهما .

(الفرن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٢ ق. ٢/١/١٩٩٠، ١١ ص. ١٢٨)

استخلاصا سائفا بما لا تناقض فيه ، إذ مرجع ذلك الى عقيدة المحكمة والمستهنا الى صحة الدليل الذي تأخذ به .
(الفرن رقم ٨٤ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/٤/٢٠ ص ٧٠٧-٧٤٤)
(الفرن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧٤١)
(الفرن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٠ ق . جلة ١٩٦٠/١/٣١ ص ٧٣٠)

٢٤٣ — متى كان ما ينداه المتهم من وقوع خطأ في اسم أحد شهود الاثبات أدى الى عدم اعلانه لا أثر له في الأوراق ولم يثره المتهم أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .
...
(الفرن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/٤/٢٠ ص ٧٤٧-٣٩٨)

٢٤٤ — للمحكمة بمقتضى القانون أن تمول في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم تسمح له في الجلسة ما دام المتهم لم يطلب سماعه أو ثلاثة أقواله ، وما دامت المحكمة قد حققت شغوة المرافعة بسامعها من حضر من شهود الواقعة في مواجهة للمتهم .
(الفرن رقم ١٦٥ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧٠٧-٥٥٧)

٢٤٥ — متى كان الثابت أن الضابط وزميله انما اقتلا الى محل المجنى عليه واستخفيا فيه بناء على طلب صاحبه ليسما اقرار المتهم بأجل الدين وحقيقة الفائدة التي يحصل عليها في القرضين الربويين فانه لا يصح أن يعاب التسمع هنا بالنسبة لرجل البوليس ببنافذة الأخلاق لأن من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم للتوصل الى معاقبة مرتكبها .
...
(الفرن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٥ ق . جلة ١٩٥٦/١/١٢ ص ٧٠٧-٨٧٩)

٢٤٦ — لا جناح على المحكمة اذا هي أخذت بما ورد بتقرير الصفة التشريعية ، وبما قرره بعض شهود الاثبات عن المسافة بين المتهم والمجنى عليه ، وأطرح ما قرره المجنى عليه عن هذه المسافة .
...
(الفرن رقم ٧٣٨ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/١٢/١٠ ص ٧٠٧-٢٤٨)

٢٤٧ — لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى اطاعت اليها ورائت أنها صدرت حقيقة عن رواها وكانت تمثل الواقع في الدعوى .
(الفرن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٨٠٨-١٤٥)
(الفرن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق . جلة ١٩٦٠/٢/١٥ ص ٧٤٢)
(الفرن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق . جلة ١٩٦٠/١/١٥ ص ٧٥٩)

٢٣٨ — تبين المادة ٤٠٣ من القانون المدني الاتبات بالينة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملابسها ، ومتى أقام قضاؤه بذلك — كما هو الحال في الدعوى — على أسباب مؤيدة اليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض ، ولا مصلحة للمتهم بعد ذلك فيما يثيره حول عدم توافر مبدأ التثبت بالكتابة ، لأن في قيام المانع الأدبي وحده ما يكفي لجواز الاتبات بالينة .
(الفرن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٥ ق . جلة ١٩٥٩/١/٢٢ ص ١٠١-٦٥١)

الفرع الثاني — سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود

٢٣٩ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم اليها وأن تأخذ بما تظنن اليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تتن فيه ولا تظنن الى صحة روايته ، وهي إذ تقبل ذلك لا تكون ملزمة ببيان الالة لأن الأمر مرجعه الى اقتناعها هي وحدها ولا يعيب حكمها ما وقع بين الشهود من خلاف ما دام استخلاصها للحقيقة القانونية التي اطاعت اليها هو استخلاص سائغ له أصله في الأوراق .
...
(الفرن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق . جلة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧٠٧-٣٠٧)

٢٤٠ — تقوم الأحكام الجنائية على أساس من حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها وللمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها ما دامت قد اطاعت اليها دون أن تطالب ببيان السبب متى كانت هذه الأقوال تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم .
...
(الفرن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧٠٧-٤٤١)
(الفرن رقم ١٤٥٨ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/٤/٩ ص ٨٠٨-٣٧٩)

٢٤١ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شهود الاثبات وتطرح أقوال شهود النفي دون أن تازم ببيان السبب ما دام الرد على أقوال الآخرين مستنادا من الأخذ بأدلة التثبت التي أوردتها الحكم .
...
(الفرن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧٠٧-٤٤١)

٢٤٢ — ان التناقض في أقوال الشهود يفرض قيامه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الاداة من أقوالهم

على معنى أنها مدونة بلف القضية الذي كان تحت نظر الدفاع .

(الفرن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٧ ق/١٨/١١/١٩٥٧/٨ ص ٩١)
(الفرن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ج/٢٢/١٩٥٨/٩ ص ٦٩٨)

٢٥٣ - لا حرج على المحكمة إذا هي أخذت بقول الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى وهي غير ملزمة بأن تعرض لكل من القولين أو تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الأخرى ، ذلك بأن أخضعها بما أخذت به معناه أنها اطاعت الى صحته .

(الفرن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٧ ج/٢٥/١١/١٩٥٧/٨ ص ٩٢٨)

٢٥٤ - للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ولها أن تأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها .

(الفرن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ ج/٢٧/١١/١٩٥٧/٨ ص ١٢٠٦)

٢٥٥ - دلت المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطتي الادعاء والمحكمة يقتضي حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي - دون غيرها - ماتراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها والمبرة تكون بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ومن ثم فإذا اعتملت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم - على أقوال الشاهد الغائب - من واقع صورة الاطلاع المحررة بالقلم الرصاص وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فانها تكون قد أدخلت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك اكتفاء المتهم بتلاوة أقوال الشاهد مما يمد تسليمها منه بصحة صورة الاطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

(الفرن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ ج/٨/١٩٥٨/٩ ص ٣٩٤)

٢٥٦ - لقاضي الموضوع في المواد الجنائية الحرية في تكوين اقتناعه من الأدلة المطروحة أمامه ، كما أن له أن يستمد على أي دليل منها يستخلص منه ما هو مؤيد اليه فإذا كانت أقوال الشهود الذين استند اليهم الحكم الاستثنائي مطروحة على بساط البحث وقد أتيح للخصوم الاطلاع عليها ومناقشتها في الجلسة ولم يطلب المدعي بالحقوق المدنية الى المحكمة الاستثنائية استدعاء هؤلاء الشهود

٢٤٨ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادة منقولة عن شاهد أنكر صحتها وصدورها عنه ، إذ المرجح في تقدير قيمة الشهادة لو كانت منقولة هو الى محكمة الموضوع وحدها .

(الفرن رقم ١٩٦ لسنة ٢٧ ق/٩/١٩٥٧/٨ ص ٣٩١)
(والفرن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٧ ق/٢/١٩٥٨/٩ ص ١١٨)

٢٤٩ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول الشاهد أدلي به في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة ، ولو خالف قولاً آخر له أباداه في مرحلة أخرى ، دون أن تبين العلة ، إذ المرجح في ذلك الى ما تقتضيه وبطمنن اليه وجدانها كما أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يوجب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائما لا تناقض فيه .

(الفرن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق/٢٨/١٠/١٩٥٧/٨ ص ٨٣٢)

٢٥٠ - متى كانت المحكمة الاستثنائية قد قضت بإدانة المتهم الذي كان محكوما ببراءته من محكمة أول درجة دون أن تسمع شهادة الصراف مستندة الى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة يشهد به في قضية أخرى دون أن تطلع على أقوال الصراف في تلك القضية التي استندت منها الدليل الوحيد الذي عولت عليه ، ولم تبين كذلك ماهية الصلة بين القضيتين ولا كيف تناول الصراف في شهادته في القضية الأخرى موضوع القضية الحالية ، وكان لا يظهر من الأوراق أن المحكمة نظرت القضيتين معا كما لا يظهر منها وجه الارتباط بينهما ، فإن الحكم يكون قاصرا .

(الفرن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٧ ق/٤/١٩٥٧/٨ ص ٨٥٦)

٢٥١ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت سماعية منقولة عن شاهد آخر كما أن لها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، إذ المبرة في تقدير الشهادة والاعتداد بها هي بما تقتضيه المحكمة به وتطمئن الى صحته .

(الفرن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٧ ق/١١/١١/١٩٥٧/٨ ص ٨٨١)

٢٥٢ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تمول في حكمها على أقوال شاهد أو أكثر أدلي بها في التحقيق الابتدائي ولو لم يمل بالضرورة لإدلاء الشهادة أمام المحكمة ما دامت أقواله في ذلك التحقيق كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ،

٢٦٠ - لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لأن ما يقوله كذباً في حالة وما يقرره صدقاً في حالة أخرى انما يرجع الى ما تفعل به نفسه من العوامل التي تلاعبه في كل حالة ، مما يستتبع معه أن لا يؤخذ بروايته له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى - فادانة المتهم في جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها

(المن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق جلة ١٢/٧ ص ١٠٩٩٠ ص ١٢٨١)

٢٦١ - لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطعن اليه وتطرح ما عداه إذ الأمر في ذلك مرجعه الى المحكمة ، فلا تشرّب عليها إذا هي أسست قضاها بإدانة المتهم على أقوال الشهود الذين أوردت مؤدى شهادتهم واعتمدت عليها في خصوص واقعة القتل التي قارضا المتهم وأمرحتها في شأن أداة القتل - لها من سلطة تقدير الدليل

(المن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٩ ق جلة ٢/٢١ ص ١٩٦٠ ص ١١٨٢)

٢٦٢ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطاتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشهود من مشرّعة المخدر منبئة من السيارة التي في حوزة المتهمين وتجميع العامة حولها مع صياحهم بأن بالسيارة مخدراً وشتم شرطى المرور هذه الرائحة وانهاه ذلك الى الضابط الذي تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصياح ورؤيته اياها على تلك الحال وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هي معرفة به قانوناً .

(المن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق جلة ٤/٤ ص ١٩٦٠ ص ٢٠٨١)

٢٦٣ - إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتسكع بسماع شاهد النفي بل اقتصر على قوله « انه لم تسمع شهادة شاهد من المتهم ولا تكفى شهادة شهود الإثبات » وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تعمل عليها مطلته لشهادة شاملي الإثبات ولا لسباب التي ذكرتها في حكمها ولم تر بفسد ذلك

لنقضهم ، فانه لا يصح أن ينسب على المحكمة أنها استندت في حكمها الى أقوال وردت في تحقيق البوليس - بناء على شكوى قسمها المتهم بتبديد عقد - بعد إحالة الدعوى الى المحكمة والحكم فيها ابتدائياً ما دامت قد حققت شفوياً المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الإثبات في الدعوى .

(المن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ ق ج ١٣ ص ٢٥٤ ص ٨٥ جلة ١٠/٦ ص ٥٨)

٢٥٧ - إذا كان الحكم - في جريمة إقامة بناء غير قانوني وبدون ترخيص - قد خلص الى أن البناء شيد حديثاً مستنداً في ذلك الى ما شهد به مهندس التنظيم من أن الطاعن بدأ في البناء بتاريخ معين ، وهو ما يلخص ما ورد بالشهادة الادارية والتقرير الاستشاري للمهندسين منه ، فان ما ذهب اليه الحكم يكون سائماً في الرد على ما دفع به المتهم من قدم البناء واقتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

(المن رقم ٢١٥٥ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/٢ ص ١٩٥٩ ص ٢٧١١)

٢٥٨ - الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لا لبثائها على عيان الشاهد وبقينه من جهة وتقابليتها للتحقق والتحقيق من صحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التي لا ترجع الا الى مجرد التسامع والشهرة فلا تعد شهادة بالمعنى المقصود في القانون لتضدّر التحقق من صحتها ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسامع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية فان هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ولا يرفعه الى مرتبة الشهادة التي فرض القانون المقاب على الكذب فيها - فإذا كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهدان - على ما هو ثابت بالحكم - ليست إلا أنباء بما اتصل بملهما ، أو نقل لهما فان شهادتهما لاتتوافر فيها أركان جريمة شهادة الزور

(المن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق جلة ١/٢ ص ١٩٥٩ ص ١٠ ص ١١٢)

٢٥٩ - عماد الإثبات في المواد الجنائية هو التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها وتوجهه الوجهة التي تراها موصلة للحقيقة أما التحقيق الابتدائي فليس الا تمهيداً لذلك التحقيق الشفوي ، ولا يبدو أن يكون من عناصر الدعوى التي يتزود منها القاضي في تكوين عقيدته ما لا يخرج على المحكمة اذا هي أخذت بشهادة الشهود في الجلسة دون أن تأخذ بأقوالهم في التحقيقات الأولى .

(المن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٩ ق جلة ١/٢٢ ص ١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٦٨١)

٢٦٩ - متى كان الحكم حين أوود الأدلة على المتهم قد اعتد فيها على أقوال المجنى عليها في الحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئاً مما جاء في هذه الأقوال حتى يتضح وجه الاستدلال بها ، فانه يكون قاصر البيان بما يبيحه ويستوجب قصصه .

(الفرن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٧ ق. جنة ١٠/١٠٧/١٩٥٧ ص ٨٣٥)

٢٧٠ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكل المحكمة في صحة استناد التهمة الى المتهمين ، وأن يدل حكمها على عدم اقتناعها بإداتهم وإرتياها في أقوال الشهود ، إذ المرجح في ذلك الى ما تطعن الىه في تقدير الدليل .

(الفرن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٧ ق. جنة ١١/١٠٧/١٩٦٥ ص ٨٦٦)

٢٧١ - متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم ضمن ما استند اليه الى شهادة الضابط ورجلى البوليس اللذين رافقاه ، وبين الحكم مؤدى شهادة الضابط المذكور دون أن يذكر فعوى شهادة الشاهدين الآخرين اكتفاء بقوله ان شهادتهما تؤيد روايته ، فإن الحكم يكون مشوباً بيب القصور لأنه خلا من بيان مؤدى الدليل المستند من شهادة الشاهدين المذكورين فلا يعرف منه كيف أنه يؤيد شهادة الضابط .

(الفرن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٧ ق. جنة ١٢/١١/١٩٥٧ ص ٨٣٥)

٢٧٢ - ان محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتعقب المتهم في دفاعه الموضوعي فترد على كل شبهة يثيرها أو جزئية يتسك بها وترد عليها استقلالاً إذ الرد مستفاد من قضائها بالادانة للأسباب التي تفننها حكماً وهي ليست ملزمة كذلك بأن تبين سبب طرحها لأقوال شهود لم تر الأخذ بشهادتهم إذ مرجح الأمر الى اطمئنانها أو عدم اطمئنانها الى الأخذ بما شهدوا به .

(الفرن رقم ١٢٣ لسنة ٢٧ ق. جنة ٢٥/١١/١٩٥٧ ص ٨٣١)

٢٧٣ - ان المحكمة غير ملزمة بأن تشير في حكمها الى شهادة شهود التني والرد عليها رداً صريحاً لأن فضائها بالادانة اعتماداً على عناصر الإثبات التي يبينها يفيد دلالة أنها اطرحت تلك الشهادة ولم تروجها للأخذ بها .

(الفرن رقم ١٢٤ لسنة ٢٧ ق. جنة ٩/١٢/١٩٥٧ ص ٨٦٤)

٢٧٤ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسج على خلاف التات بالأوراق الى بعض الشهود واقعة معينة ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتباراً في ادانة المتهم وما دام حكمها مقاماً على أدلة مؤدية الى ما رتب عليها .

(الفرن رقم ١٢٥ لسنة ٢٧ ق. جنة ١٢/١٢/١٩٥٧ ص ٨٧٥)

محل لاستدعائه لسماعه ، فيكون ما ينهه الطاعن على الحكم من اخلال بحق الدفاع على غير أساس .
(الفرن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق. جنة ١٧/١٠/١٩٦٠ ص ١١٤٤)

٢٦٤ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٣٨ لسنة ٣٠ ق. جنة ١٥/١١/١٩٦٠ ص ٧٩٦)

الفرع الثالث - تسبب الاحكام بالنسبة للشهادة

٢٦٥ - لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها . وإذن فلا تريب على الحكم أن أطلق القول بأن بعض اللاعبين قرروا بأن المتهم يتقاضى جعلاً نظير لعب القمار في مسكنه دون أن يشير الى أسماهم ما دام قد أوود مضمون أقوالهم في مدوناته وما دام المتهم لا ينازع في نسبة هذه الأقوال اليهم .

(الفرن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ ق. جنة ٢٠/٣/١٩٥٦ ص ٧٣٠)

٢٦٦ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد عرض لدفاع المتهم ونسب خطأ الى أحد شهود فيه أنه لم يذكر لشاهدين آخرين من الشهود أن الضارب للمجنى عليه شخص آخر غير المتهم على خلاف التات في الأوراق ما دام لم يتخذ هذه الأقوال دليلاً من بين الأدلة التي استند اليها ولا هي تتضمن واقعة جوهرية اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة وكان لها أثرها في تكوين عقيدتها .

(الفرن رقم ٧٠١ لسنة ٢٦ ق. جنة ٢٦/١١/١٩٥٦ ص ٧٣٠)

٢٦٧ - اذا استند الحكم في ادانة المتهم ضمن ما استند الى ما نسب الى شاهد أنه رواه بالجلسة مع خلو محضر جلسة المحاكمة ما نسب الحكم الى الشاهد المذكور وأثبت على لسانه أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث . فإن الحكم يكون قد أخطأ في الاستناد بما يبيحه .

(الفرن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٦ ق. جنة ٢٦/١١/١٩٥٦ ص ٧٣٠)

٢٦٨ - لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها ، ومجرد الخطأ في ذكر مصدر الدليل في صدر الحكم لا تأثير له على سلامته خصوصاً اذا كان المتهم لا يدعي أن هذه الأقوال لم تصدر من الشهود في موطن آخر من الأوراق .

(الفرن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق. جنة ٢١/١٢/١٩٥٧ ص ٢٨٨)

لم تحول على أقوال شهود النفي - بل أخذت بأدلة الثبوت التي أضافت إليها وكوت عقيدتها منها ، فإن خطأ الحكم بنسبته إلى شهود النفي وقائع لا سند لها من الأوراق لم يكن له تأثير في سلامة الحكم ، ولا في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة ، فلا يضير الحكم خطؤه في هذا الخصوص .

(المن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٨ / ١١ / ١٩٦٠ ص ١٨٨٨)
(المن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠٠٧ ج ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٧)
(المن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٠٠٨ ج ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩)

٢٨٢ - لا يعيب الحكم أن يعيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر - مادامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم منها ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في تفاصيل معينة لم يوردها الحكم - ذلك لأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تمتد على ماتطنن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد اطرأه لها .

(المن رقم ١٥٤١ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ١٩٢٢)
(المن رقم ٧٣٩٩ لسنة ٢٠٠٩ ج ٢٨ / ١١ / ١٩٥٩)

الفصل السادس

القرآن

الفرع الأول - القرآن القصصية

٢٨٣ - استعراق الكلاب البوليسية لا يبدو أن يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تميز الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسي على ثبوت التهمة على المتهم .

(المن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٠٠٠ ج ٢٧ / ٢ / ١٩٥٩ ص ٣٩٤)
(المن رقم ١١٧٥ لسنة ٢٠٠٧ ج ٢٧ / ١١ / ١٩٥٩ ص ١٠٠٧)

٢٨٤ - الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من اتحاد نسبة أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه - وهذه النتيجة أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ويكون للقاضي الجنائي إذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما له أن يستنتج حصوله من أعمال لاشقة له .

(المن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٠٠٦ ج ٢٦ / ٥ / ٢١ / ١٩٥٩ ص ٧٣٩)
(المن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٠٠٧ ج ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٩ ص ٨٨٥)

٢٨٥ - لا ينال من سلامة الحكم أنه نسب أقوال الشاهد إلى تحقيق النيابة في حين أنه أدلى بها في جلسة المحاكمة إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يفسح أثره .

(المن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٠٠٧ ج ٢٧ / ٢ / ١٩٥٨ ص ١٠٩٦)

٢٨٦ - متى كان ما أثبتته المحكمة وقبى إلى الشاهد ليس له أصل في الأوراق فإن المحكمة تكون قد أقامت قضاءها بالإدانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يبيح بما يوجب قضاؤه .

(المن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٠٠٧ ج ٢٧ / ٤ / ١٩٥٨ ص ٣٤٩)

٢٨٧ - لا بأس على الحكم أن هو أورد مؤدى شهادة شهود الأثبات جملة ثم نسبها إليهم جميعاً تقليدياً من التكرار الذي لا موجب له .

(المن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٠٠٨ ج ٢٨ / ١١ / ١٩٥٨ ص ٢٨٣٣)

٢٨٨ - خطأ الحكم - على فرض حصوله - في بيان سبب وجود شهود الواقعة في مكان الحادث لا يؤثر في نتيجته ، وهو لا يبيح ما دام الأمر لا يتعلق بنفى وجودهم في هذا المكان .

(المن رقم ١٣٤٧ لسنة ٢٠٠٨ ج ٢٨ / ١٢ / ١٩٥٨ ص ١١٣٢)

٢٨٩ - لا يحظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا مبرر ، بل للمحكمة متى اقتضت بصحتها أن تأخذ بها وتمتد عليها .

(المن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٠٠٨ ج ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩ ص ١٠٩٢)

٢٩٠ - واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب إصابته هي واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل التجزئة - سواء أخذ بها الحكم أو فاضاها - فإذا كان الحكم المظنون فيه بعد أن أثبت أنه اقتنع بأن المجنى عليه استطاع أن يتكلم عقب الإصابة وأنه أفضى لأخيه الشاهد بأسماء الجناة واتخذ من هذه الواقعة دليل إثبات على الطاعنين ، عاد وقرر في موضع آخر ما يفيد أن المجنى عليه عجز عن النطق عقب الإصابة ، واتخذ الحكم من هذا العجز دليل قتي للمتهمين الثاني والثالث الملقى ببراهنهما ، فانه يكون قد تناقض وشابه الفساد في الاستدلال بما يبيح ويستوجب قضاؤه .

(المن رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٠٠٨ ج ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩ ص ١٠٢٣)

٢٩١ - الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة - فإذا كانت المحكمة

الجنى عليه . غانه يكون مشوباً بالقصور ، إذ أن ما أثبتته الحكم لا يفيد سوى مجرد تصد المتهم ارتكاب الفعل المادى وهو ضربات مطواة .
(الغدر رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨٨ ق. ج ١١/١٧٧ ص ٩٣٠)

٢٩١ - من حق القاضى ، فيما عدا الحالات الاستثنائية التى قبله القانون فيها بنوع معين من الأدلة - إذا لم يقيم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة أو شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه ، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول التعريض أو الاتفاق من فعل لا حق للجريمة يشهد به - فإذا كان ما ساقه الحكم من أدلة على الاشتراك يؤدى الى ما رتبته عليه من أن الطاعن كان على اتفاق سابق مع المحكوم عليهما الآخرين على ارتكاب جريمة الخطف ، ولم تستخلص المحكمة هذه النتيجة من مجرد تسلمه الجبل واحصار الغلام المخطوف فحسب ، بل من مساومته في قيمة الجبل انخفاضاً وارتفاعاً - على حد ما قال به الحكم - دون الرجوع الى أى أحد آخر ، مما يدل على أنه هو صاحب الراى الأول والأخير في الأمر فاتها بذلك لم تتجاوز سلطتها في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى .

(الغدر رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٨٨ ق. ج ٢/٢٤ ص ١٠٩٩)

٢٩٢ - إذا كان ما يؤخذ من مجموع أسباب الحكم المطعون فيه أنه اتجه الى اسناد حيازة المقتولات للزوجة ، ثم اتخذ من ذلك بحق قرينة على ملكيتها لها معززة بما ساقه من قرائن أخرى فلا مخالفة في ذلك القانون .
(الغدر رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق. ج ٢/٢١ ص ١٠٩٩)

٢٩٣ - لا يشترط في إثبات جريمة اختلاس المحجوز أن يحضر المضر أو الصراف محضراً يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها ، بل يكفي - كما هو الحال في سائر الجرائم - أن تثبت المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم اليها ، وما دامت المحكمة قد أثبتت على المتهم مقارفته لجريمة التبيد ، وأنه قد قطع البرسيم المحجوز عليه أكثر من مرة ، وذكرت الأدلة التى استخلصت منها ذلك - وهى أدلة يستقيم معها ما انتهت اليه من ادانة المتهم - فإن عدم تحرير محضر التبيد ، أو عدم ذكر مكان الحجز في محضر التأجيل لا يجدى المتهم ولا يؤثر في سلامة الحكم .
(الغدر رقم ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق. ج ١٩٥٩/٦/٨ ص ١٢٢٢)

٢٨٨ - لا حرج على المحكمة من أن تتخذ من ورقة المصلح التى قدمها المتهم للمحكمة تمسكاً بنفسه ، قرينة مؤيدة لأدلة الإثبات القائمة ضده ولو لم يكن موقفاً عليها منه .

(الغدر رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق. ج ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٨٣٢٤٧)

٢٨٦ - لم يتعرض القانون الجنائى بنصوص صريحة لتنظيم الاقرار وبيان مواضع بطلانه - كما هو الحال في القانون المدنى - إلا أن الاقرار بنوعيه - القضائى وغير القضائى يوصفه طريقاً من طرق الإثبات - لا يخرج عن كونه مجرد قرينة لأن موضوعه ينصب دائماً على مسألة لا يملك المقر التصرف فيها أو المصلح عليها وهو على هذا الاعتبار متروك تقديره دائماً لمحكمة الموضوع .

(الغدر رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق. ج ٢/٢٩/١٩٥٧ ص ٨٣٢٨٨)

٢٨٧ - لا تثير على المحكمة اذ هى اتخذت من وقوع الحادث في منتصف الشهر المرمى قرينة على أن القدر في مثل هذه الحالة يكون في المادة ساعماً وذلك في سبيل التبدل على إمكان الرؤية ، إذ أن القرائن تمد من طرق الإثبات في المواد الجنائية .

(الغدر رقم ٣٠١ لسنة ٢٧ ق. ج ١٩٥٧/٦/٤ ص ٨٣٥٩٥)

٢٨٨ - لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على ألسنة بعض الشهود وانما يكفي أن يكون مستتباً بطريق الاستنتاج والاستقراء ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق .

(الغدر رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٧ ق. ج ١٨/٢/١٩٥٨ ص ٩٢٠٩)

٢٨٩ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اشترك مع مجهول في تزوير شهادة ميلاده واورد على ذلك أدلة كافية ، وكان اشترائه في التزوير يفيد حتماً علمه بأن الورقة التى استعملها مزورة ، فلا ييب الحكم عدم تحدته عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة .

(الغدر رقم ٧٢٢ لسنة ٢٨ ق. ج ٢/٢٣/١٩٥٨ ص ٩٦٦٦٦)

٢٩٠ - استعمال سلاح قاتل بطبيعته وتعدد الضربات لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب في التدليل على نية القتل وإزهاق الروح الى القول « ان نية القتل متوافرة من استعمال المتهم لسلاح قاتل بطبيعته هو مطواة ومن انه ياله بالطعنات المتعددة على

والعناصر التي استخلص منها وجود الاشتراك لا تؤدي إلى ما انتهى إليه مفسدنا. يكون لمحكمه النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تدخل وتصصح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .
(العدد رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق. ج ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١١٦٧)

٢٩٧ - من المقرر أنه إذا كانت صحيفة الحالة الجنائية التي قدمتها النيابة العامة بين منها أن الحكم الذي تستند إليه في اعتبار المتهم عايداً حكم غير نهائي ، ولم تدم النيابة إلى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإن المحكمة إذ نفتت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها يكون حكمها بريئاً من حالة التصور والصادق في التبدل - أما ما تثيره النيابة من أن ورود هذا الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطة للدعوى الجنائية التي يبد الحكم النهائي مبداً لها بعد قرينة على نهائيتها - والا كانت النيابة قد أخطرت إدارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملاً بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل القرار الوزاري رقم ١٩١١/١٠/٢ ، فانه قول لا سند له من القانون ، ذلك أن مجرد ادراج الحكم النهائي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيتها ما دام ورودها بعد قد يرد إلى الإهمال .

(العدد رقم ١٣٧٧ لسنة ٣٠ ق. ج ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ٨٤٥)
(العدد رقم ٩٠٥ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/١١/١٩٥٦ ص ٧)
(العدد رقم ٧٥٤ لسنة ٢٦ ق. ج ١٢/١١/١٩٥٧ ص ٨٠)

الفرع الثاني - القرائن القانونية

(١) افتراض العلم بالنش :

٢٩٨ - أورد الشارع بالقانون رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية حين افتراض العلم بالنش أو بالصادق إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين - تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عبء إثبات العلم بالنش أو بالصادق كاهل النيابة العامة تحقيقاً للمصلحة العامة ، ومحافظة منه على مستوى الألبان - على ما أنصَح عنه في المذكرة الإيضاحية - وهو ما يعطف أثره لعموم النص على كافة الأغذية والمقايير الطبية والحصائل الزراعية أو الطبيعية المشار إليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والنش .

(العدد رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩ - ج ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٢٧٥)
(العدد رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٠ ق. ج ١٢/١١/١٩٦٠ ص ١١٣)

٢٩٤ - الاشتراك بطريق الانساق كما هو معرّف به في القانون هو اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه، ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال عليها ، وإذ كان القاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من واقع الدعوى فإن له إذا لم يطمح على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما أشبه أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائماً وله من ظروف الدعوى ما يبرره - فإذا تحدث الحكم عن اتفاق المتهمين على مقارفة الجريمة بقوله : « ... أن عدم توافر ظرف سبق الاصرار لا ينفي أن المتهمين قد اتفقوا فيما بينهم وبعد علمهم بما وقع من تعدد على والد الأولين وعم الثالث اتفقوا على ضرب المجنى عليه وتوجيهوا حاملين المص من مساكن العزبة إلى حيث يوجد المجنى عليه ... يدل على ذلك تسلسل الحوادث ... وما قرره الشاهدان من أنهما رأيا المتهمين وهم مقبّلون معاً من جهة مساكن العزبة حاملين المص وأنها لرا في وقت واحد على رأس المجنى عليه ضربا المص وبغير أن يجد سبب مباشر يدعو إلى هذا الضرب ، الأمر الذي يفيد حتماً أن المتهمين الثلاثة لم يقبلوا من مساكن العزبة إلى حيث كان يوجد المجنى عليه ... الا بعد أن اتفقوا على ضربه انتقاماً لضرب والد المتهمين الأولين وعم اتفقوا المتهمين على مقارفة الجريمة سائق في القفل ويتوافر به الاشتراك بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة .
(العدد رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٩ ق. ج ١٨/٢/١٩٦٠ ص ١١٢)

٢٩٥ - من المقرر قانوناً أن المهم إذا شاء أن يستمع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يعد هذا الامتناع قرينة ضده ، وإذا تكلم فانما ليدى دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التي يبدى بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع المتهم عن الإجابة في التحقيق الذي يشرته النيابة العامة بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات وقد تملك لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .

(العدد رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق. ج ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١١٦٧)

٢٩٦ - منطاً جواز اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استناداً إلى القرائن أن تكون القرائن متصلة على واقعة التحريض أو الاتفاق في ذاته وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستند منها سائماً لا يحتاج مع المنطق أو القانون - فإذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في إدانة المتهم

٣٠٢ - إذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقاً للأشياء المضيوبة وحكم ببراءته ، فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفياً لها لاختلاف الواقعتين ، ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شركاً في السرقة .

(الطن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/١٩٥٧ ص ٨٣ ص ٦٢٧)

٣٠٣ - متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإحشاء الدعوى الجنائية بفضي المدة ولكن المحكمة قضت بإدائته دون أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهري وتفصل فيه فإن حكمها يكون معيباً ولجأً قهضه .

(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤/١٩٥٧ ص ٨٣ ص ٦٩٥)

٣٠٤ - متى تبين أنه قد قُلت ورقة من نسخة الحكم الأصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فإن مثله لا تنفي بفضي الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ إذ أن فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر بفقدانها كاملة .

(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨/١٩٥٧ ص ٨٣ ص ٧٨١)

٣٠٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم القلبي بعدم قبول الاستئناف شكلاً - فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه - إذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد ، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

(الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٣/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٧٨)

٣٠٦ - إذا قرر الحكم المستأنف أن العبرة في حجية الحكم بمنطوقه لا بأسمائه وأنه لا يمكن القول بأن محكمة أول درجة قد عدلت في حكمها الذي قبلت فيه المعارضة شكلاً لجرد الإشارة في الأسباب إلى ما شابه من قصور من الناحية القانونية البحتة فإن هذا التقرير يكون صحيحاً في الواقع سديلاً في القانون .

(الطن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٦/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٢٧)

٢٩٩ - قرينة القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ القابلة لإثبات العكس لم تمس الركن المعنوي في جنحة النش المثمنة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي يلزم توافره للقطاب عليها ، ولم تنل من سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ، ولم تستلزم أدلة معينة لبعض تلك القرينة - فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم طرحة للبيح « ملبناً » فاصلاً لتجره وعدم صلاحية للاستهلاك الأدنى ، والمطامير المحككة إلى أن المتهم لم يقع منه غش عن طريق قيامه بنفسه بفعل إيجابي معين من شأنه إحداث ضرر بالمادة المضبوطة لديه واستشفت حسن نيته وجهله بالتجهر الذي طرأ على تلك المادة ، واستندت لذلك بالأدلة الساندة التي أوردتها الحكم ، فإن ذلك كان يقتضي من المحكمة إزال حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الواقعة - أما وهي لم تفعل - فإن حكمها يكون مختطفاً في القانون متيناً قهضه وتصحيحه واعتبار الواقعة مخالفة طبقاً للمادتين الثانية والسابعة من قانون قمع التلبس والنش .

(الطن رقم ١٤٥٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩١٢)

(٢) قرينة قوة الأمر المقضي :

(١) حجية الأحكام الجنائية .

٣٠٠ - متى كان الطعن في الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلاً فإنه لا يجوز للمتهم أن يوجه طعنه إلى الحكم الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بإدائته والذي أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه علائق المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات التي لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٢٣)

٣٠١ - حق المحكمة الجنائية في الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية أساساً يقيد حرية القاضي المدني .

(الطن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٣/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٢٥)

الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجردا من هذه الصفة وبني على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يفرض القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني - إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكما وأصبح هذا الحكم نهائيا ، فإن الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يحوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يعرجه القانون ويتأذى به العدالة ، إذ من التواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تقتضى بآلية لتناقض الأحكام ، فضلا عن تجديد الخصومة مما يزعزع عن الأحكام ما يبني لها من الثبات والاستقرار .

(الفرن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٤/٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٦٧)
(والفرن أرقام ١٢٥٣ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٤/٦/١٩٦٠)

٣١١ - مبدأ حجية الأحكام يفترض وحده الموضوع والسبب والخصوم - فإذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي حولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يتمتع بمد الحكم النهائي الصادر منها إعادة نظرها - حتى ولو تأخر الوصف القانوني طبقا لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء الاعادة ، وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التي أسندت إلى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكري المختص هي ذات الواقعة التي قدم بها إلى محكمة الجنايات - على ما استظهره الحكم بأسباب سائلة وبأدلة لها أصلها الثابت في أوراق المحاكم العسكرية ، فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليما لا يخالف القانون .

الفرن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٤/٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٦٧

٣٠٧ - أجازت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ولغير الأسباب التي بني عليها الطعن في أي حالة من الحالات المشار إليها فيه - فيكون قضاء محكمة النقض برفض الطعن معناه بالضرورة أنها أصدرت حكما بمد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى ولم ترف ذلك عيبا - ومثل هذا الحكم بمد هذه المرحلة يحوز قوة الشيء المقضي ويعتبر عنوانا للحقيقة بما جاء فيه .

(الفرن رقم ١١٨ لسنة ٣٠ ق جلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

٣٠٨ - واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تحقق بها الغيرة التي يستتبع معها القول بوحدة الواقعة في الدعوى .

(الفرن رقم ١٨٧ لسنة ٣٠ ق جلة ٢٧/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٠٠)

(ب) حجية الأحكام الصادرة من هيئة التحكيم :

٣٠٩ - قرار التحكيم الصادر وفقا لأحكام المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوفيق والتحكيم هو بمثابة حكم انتهائي له قوة الأحكام الاتهامية ومن ثم فإنه يكون قابلا للتنفيذ بمجرد اعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به .

(الفرن رقم ١٣٢٦ لسنة ٢٦ ق جلة ١٤/١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢١)

(ج) حجية الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية :

٣١٠ - قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظا من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية - ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشترك المحاكم العادية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق الفاظ هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون

(د) حجية الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية :

٣١٢ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تخوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها كما تقتضي بذلك المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات .

(الفرن رقم ٦٦١ لسنة ٢٦ ق ٦/٤ لسنة ١٩٥٦/٧ ص ٨٢٤)

٣١٣ - القاضي الجنائي لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً ، وعدم تقيد القاضي الجنائي بحكم القاضي المدني ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التي اقتنع بها هذا الأخير إذ لا يضيره مطلقاً أن تكون الأسباب التي يعتمد عليها متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني .

(الفرن رقم ٧٦٦ لسنة ٢٦ ق ٦/١ لسنة ١٩٥٦/٧ ص ٩٥٢)

٣١٤ - متى كان الطعن في الحكم الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول استئناف التهم شكلاً فإنه لا يجوز للمتهم أن يوجه طعنه إلى الحكم الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بإدائته والذي أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه علائاً بنص المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات التي لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

(الفرن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦ ق ٢/١ لسنة ١٩٥٦/١٢ ص ١٢٢٣)

٣١٥ - محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى تطمئن إليه بدون مقرب عليها بما فيها الحكم الصادر من المحكمة المدنية يرد وبطلان القصد المظنون عليه بعد أن تبين سبب اقتناعها بهذا الرأي باعتباره من الأدلة المقدمة إليها في الدعوى المطلوب منها الفصل فيها .

(الفرن رقم ٣١٧ لسنة ٢٦ ق ٥/١ لسنة ١٩٥٧/٨ ص ٤٥٦)

٣١٦ - أن ما تقتض به المجالس الحسبية قبل التأهل أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتماد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهي المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العائلية الصيقة بشخص الإنسان والتي رتب القانون عليها آثاراً في حياته الاجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز الحكم فيها قوة

الشيء المقضي به أمام المحاكم الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المروضة عليها ومن ثم فإنه يجب على المحكمة أن تحكمها أن تفتش بنفسها ، ملاحظات المتهم ، بالتبديد على الحساب غير مقيدة في ذلك بقرار المجلس الحسبي الذي صدر في غيبه فإذا هي لم تفتش وأكثرت على التهم حقه في مناقشة الحساب ، بعد اعتاده من المجلس الحسبي ، فإن حكمها يكون قاصراً .

(الفرن رقم ١٩٣ لسنة ٢٦ ق ٦/٢ لسنة ١٩٥٧/٨ ص ٧٢٣)

٣١٧ - أجازت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لمحكمة النقض أن تفتش الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها لتبرير الأسباب التي بنى عليها الطعن في أي حالة من الحالات المشار إليها فيه - فيكون قضاء محكمة النقض برفض الطعن معناه بالضرورة أنها أصدرت حكمها بعدم بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى ولم تر في ذلك عيباً - ومثل هذا الحكم بعد هذه المرحلة يجوز قوة الشيء المقضي به ويعتبر عنواناً للحقيقة بما جاء فيه .

(الفرن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق ٢/٤ لسنة ١٩٦٠/١١ ص ٣٨٠)

راجع : إثبات

(القاملتورق ١٤٩)

الفصل السابع

المعينة

٣١٨ - لا يعيب الحكم أن يكون قد استند فيها استند إليه من أدلة إلى المعينة التي أجزاها وكيل شيخ الضراء ، فإن ذلك مما يفعله له نص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار وكيل شيخ الضراء من بين المرؤوسين لمأموري الضبط القضائي .

(الفرن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٥ ق ٦/٣ لسنة ١٩٥٦/٧ ص ١١٦)

٣١٩ - متى كان طلب المتهم إعادة المعينة لا يتجه إلى تقي القمل المكون للجريمة ولا إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً منه إثارة الشبهة في الدليل الذي أضافته إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً .

(الفرن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ ق ٦/١ لسنة ١٩٥٧/٢ ص ١٤٠)

٣٢٠ - متى كان الحكم قد استند في أدلة التهم - بين ما استند إليه - إلى معارضة محل الحادث دون أن يورد مؤيداً هذه المعارضة أو يذكر شيئاً عنها ليؤسسوجه اتخاذها دليلاً مؤيداً لإدلة الإثبات الأخرى التي بينها بالرغم من أن

إجاب . أجاب

الدعوى التي تستقل المحكمة بتقديره ، ومجرد غياب المتهم عند اجراء المأينة ليس من شأنه أن يبطلها .

(الفرن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق.ج.١٢/٧ ص ١٠ ص ٩٧٧)

٣٣٤ - اذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن المتهم حين تقدم الى المحكمة بطلب معانة وتجربة رؤية لمكان الحادث لم يقصد الا اثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطاعت اليها المحكمة ، ولم ينازع في قوة ابصار شهود الرؤية ، فإن مثل هذا الطلب يشتر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة - بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة استنادا الى أقوال الشهود الذين اطاعت اليهم المحكمة .

(الفرن رقم ١٤٢٨ لسنة ٣٠ ق.ج.١٢/١٢ ص ١١ ص ٨٨٧)
(الفرن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق.ج.١٤/٢ ص ١٩٦١)

٣٣٥ - من المقرر أن طلب المأينة متى كان لا يتجه الى نفي الفصل المكون للجريمة ولا الى اثبات استتاعة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصود به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطاعت اليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يشتر دفاعا موضوعيا ولا يلتزم المحكمة بإجابته - فإذا كانت محكمة الموضوع قد اطاعت الى أقوال محقق الواقعة وخلصت منها - لأسباب سائقة - الى امكان مشاهدته شاهد الرؤية للمتهمين وقت مقارنتهما الاعتداء على المجنى عليه ، فانه لا يجوز مصادرتهما في عقيدتهما ، ولا محل للنفي عليها لعدم توليها إعادة المأينة بمقرنتها .

(الفرن رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ ق.ج.٢١/١٢ ص ١١ ص ٩٤٧)

المتهم استشهد بهذه المأينة نفسها على براءته مما أسند اليه ، فانه يكون قاصر البيان .

(الفرن رقم ١٧٥ لسنة ٢٧ ق.ج.١٢/٢ ص ٨ ص ٣٥٥)

٣٣٦ - لا ييبس الحكم أن يطمئن الى المأينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة المتهم .

(الفرن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٧ ق.ج.١٢/٢ ص ٩ ص ٦٨)

٣٣٧ - ان طلب المأينة اذا كان من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى اظهارا لوجه الحق فيها ، فان عدم اجابته أو الرد عليه ردا مقبولا يبطل الحكم الصادر بالادانة ، فإذا كانت المحكمة - في جريمة احراز مخدر - قد رفضت طلب الدفاع عن التهم الانتقال لمأينة المتهم وكان هذا الرفض قائما على ما قالته من أن معانة النيابة أثبتت ضيق المشرب اما عرض الحشيش في مكان مكشوف فيدل على جراءة المتهمين ، في حين أن المتهم يبنى هذا الطلب على أنه كان يستطيع وهو يجلس بالمقهى أن يرى أفراد القوة قبل دخولهم لفصله ، وكانت المأينة التي استندت اليها المحكمة خلوا ما أسس عليه التهم بطله فان الحكم الصادر بإدانة المتهم يكون باطلا متعينا تقضه .

(الفرن رقم ١٣٤٠ لسنة ٢٨ ق.ج.١٩/١٢ ص ٩ ص ١١١٩)

٣٣٨ - للمأينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تخوم به في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره - وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما قد يكون في المأينة من قص أو عيب ، فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف المأينة دليلا من أدلة

رقم القاعدة

أجاب

موجز القاعدة :

— التزام القروى بالبلغ عن الأجنبي مستقل في طبيع عن التزام الأجنبي بالانضار . حكمة الشارع من ازدواج الانضار .

القاعدة القانونية :

الأجاب - المعدل بالقانون ٢٧٤ لسنة ١٩٥٥ أن الالتزام المنصوص عليه في المادة السابعة مستقل عن الالتزام المنصوص عليه في المادة الرابعة ولا تنافي بينهما ، فلا يؤثر أحدهما في الآخر من جهة وجوبه على صاحبه عند وجود سببه ،

— بين من نص المادتين الرابعة والسابعة من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ - في شأن جوازات السفر وإقامة

تبا لمقتضيه مصلحة الأمن العام ، وهذه الرقابة لا تتوافر إلا بقيام المؤدى بما فرضه عليه القانون من التزام بالتبليغ ارتأى الشارع لأهميته جعل العقوبة على مخالفة أشد وطأة من العقوبة التي توقع على الأجنبي إذا هو لم يتم بالالتزام المفروض عليه في المادة الرابعة .
(العدد رقم ١٣٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٥)

فالاختار المنصوص عليه في المادة السابقة من الرسوم بقانون المذكور واجب على كل من وجه الشارع اليهم الشطب في المادة المذكورة ، وكذلك الحال بالنسبة الى حكم المادة الرابعة ، وكل ذلك تحقيقا للحكمة التي توخاها الشارع من ازدواج التبليغ ، وهي احكام الرقابة على الأجنبي بمد دخوله الأراضي المصرية وأثناء اقامته بها

إجراءات

الفصل الأول - إجراءات التحقيق « حالة »

الفصل الثاني - إجراءات المحاكمة :

الفرع الأول : حضور المصوم :

١- حضور المصوم ، وحضوره إختيارا ... من ١-٧

٢- حضور وكيل المصوم ... من ٨-١١

الفرع الثاني : نظر الدعوى أمام المحكمة :

١- شغوبة المرافعات ... من ١٢-٤٩

٢- إبداء النيابة والنيهم الطلبات ... من ٥٠-٦٣

٣- ثلاثة تقرير التخصيص ... من ٦٤-٧٢

٤- تأجيل الدعوى واعادتها للمرافعة ... من ٧٣-٨٠

٥- الإطلاع على المحررات ... ٨١

٦- الطعن بالزوير أمام المحكمة الجنائية ... من ٨٢-٨٧

٧- إجراءات الإدعاء للمنفى ... من ٨٨-١٠٠

٨- الإجراءات بالنسبة لوقف تنفيذ العقوبة ... ١٠١

الفرع الثالث : جرائم الخلسة ... من ١٠٢-١٠٥

الفرع الرابع : الإجراءات أمام غرفة الإنعام ... من ١٠٦-١١١

الفرع الخامس : الإجراءات أمام محكمة الجنايات ... من ١١٢-١٣٩

الفرع السادس : الإجراءات أمام محكمة الأحداث ... ١٤٠

الفرع السابع : الإجراءات أمام محكمة النقض ... ١٤١-١٥٥

الفرع الثامن : تحقيق الدعوى أمام المحكمة :

١- استجواب المصوم ... من ١٥٦-١٦٢

٢- سلطة المحكمة في التحقيق ... ١٦٣

- ٣- تقرير وصف الجهة... من ١٦٤-١٨٤
٤- الأمثلة بالخبراء... من ١٨٥-١٩٣
٥- نطاق الخصومة... من ١٩٤-٢١١
٦- المدول من القرارات التصديرية... ٢١٢، ٢١٣

الفرع التاسع : تدوين الإجراءات :

- ١- بيانات حضر الجلسة... من ٢١٤-٢٣٤
٢- بيانات الحكم : التوقيع على مسودة الحكم... من ٢٣٥-٢٣٩
٣- قند نسخة الحكم وحضر المعاينة وأوراق التحقيق... من ٢٤٠-٢٤٢

الفصل الثالث : بطلان الاجراءات والدفع به

الفرع الأول : أسباب بطلان الإجراءات :

- ١- ما لا يترتب عليه البطلان... من ٢٤٣-٢٦٠
٢- ما يترتب عليه البطلان... من ٢٦١-٢٦٧

الفرع الثاني : التمسك بالبطلان... من ٢٦٧-٢٧٠

الفرع الثالث : تقسيات البطلان :

- (١) البطلان المتعلق بالنظام العام... ٢٧١
(٢) البطلان غير المتعلق بالنظام العام... ٢٧٢

الفرع الرابع : آثار البطلان... من ٢٧٣-٢٧٩

الفصل الرابع :

- مسائل منوعة... ٢٨٠-٢٨٢

موجز القواعد :

الفصل الأول - اجراءات التحقيق

راجع : تحقيق (١) (القواعد من ٤٠ إلى ٥٤)

الفصل الثاني - اجراءات المعاملة

الفرع الأول : حضور الخصوم

١ - حضور المتهم وحضوره اعتبارا

رقم القاعدة

١

حضور المتهم بجملة المرافعة أو لإعلانه لما إعلانا صحيا . إعلانه بالجلسة المحددة لصدور الحكم . غير لازم

رقم القاعدة

- تمجيل الدعوى من التأييد دون إعلان التهم . عدم حضور التهم الإجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى . عدم
٢ اعتباره حكما حضوريا
- مناط اعتبار الحكم حضوريا وقا المادة ١٢٣٩ ج
- ٣ المقصود بالحضور في نظر المادة ٢٣٨ أ
- ٤ كفاية حضور التهم بجلسة المرافعة لأعتبار الحكم حضوريا لإعلانه بالجلسة المحددة للتعلق بالحكم . غير لازم ...
- ٥ امتناع تطبيق حكم المادة ١٢٣٩ ج عند حضور التهم بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة .
٦ وحيزت فيها الحكم إلا عند الادعاء بالمالع القهري الذي حال دون حضور هذه الجلسة
- شرط اعتبار الحكم حضوريا عند تخلف التهم عن حضور الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى من بعد مثوله
ياحداها : أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة . تخلف هذا الشرط يسقط جلسة من الجلسات . يقتضي
٧ إعلان التهم إعلانا جديدا . الحكم الصادر دون حصول هذا الإجراء هو حكم غيابي قابل للمعارضة ...

٢ - حضور وكيل التهم

- ٨ إضمار الخاضع إلى زميلة . دلالته ؟ عدم قيد أحدهما بجعل الآخر الخاضع . إعتبار التهم مستوفيا دفاعه
- ٩ شرط توجيه طلب التوضيح أمام المحكمة الجنائية : حضور التهم بنفسه . حضور عاين التهم لا يفي عن إعلانه
بالدعوى للمنية إذا كان متها في جنحة معاقب عليها بالحبس
- استبعاد اسم الخاضع من الجنود لعدم سنده الاشتراك . عدم زوال صفته كحامي . توليه الدفاع عن التهم .
١٠ لا بطلان . القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤
- ١١ للتهم أن يعرض علره بأي طريق دون وجوب توكيل غيره في إبداء العلو

الفرع الثاني - نظر الدعوى أمام المحكمة

١ - شفوية المرافعات

- ١٢ الاكتفاء بطلوة الشهادة التي أيدت في التحقيق الابتدائي . جوازها في حالة تعذر سماع الشاهد
- المحكمة الاستناد في حكمها إلى ماورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال
١٣ الشهود الآخرين الذين لم يسموا بالجلسة مادام كل ما تقدم كان مروضا على بساط البحث
- التوصل على ماورد في التحقيقات من أقوال الخاضع عليها التي لم تحضر بالجلسة . جوازها للمحكمة ذلك إذا استبان
١٤ علر الأخيرة في عدم الحضور وحققت المحكمة شفوية المرافعة
- ١٥ إعادة التهم أخذها بأمره واستنادا إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . جازم . ١٢٧١ م . ج
- ١٦ مواد المخالفات . عدم اشتراط التأتون أن تبين أجبكها علي التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة

رقم الفقرة

- ١٧ يطلب مباحه أو تلاوة أقواله حن عمكة الموضوع في التحويل في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق بالابتدائي ولو لم تسمعه مادام المهم لم
- ١٨ التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ١٩ سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٢٠ متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٢١ الأولى . لا إخلال بمن الدفاع متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٢٢ التحويل في إدانة المهم ابتدائيا على أقوال شاهد الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة الغيابية . التزام المحكمة الاستئنافية بإجابة طلب المهم هذا الشاهد في حضوره متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٢٣ تأسيس المحكمة قضائيا على أقوال شهود لم تسمعهم وكان مباحهم ممكنات دون إجراء أي تحقيق في الدعوى . اكتشاف الدفاع بتلاوة أقوال الشهود الثانيين . بطلان الحكم متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٢٤ جبر تخلف الشاهد عن الحضور . عدم إقاده أن مباحه متعلق متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٢٥ إدانة المهم بناء على ما أثبتته مقتضى العمل في محضره دون مباحه . وهو الشاهد الوحيد في الدعوى . مباح المحكمة الاستئنافية بشهود تسمى المهم . عدم تحقق شقوة المرافعة . بطلان الحكم متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٢٦ مباح شهادة المهم في جنحة بعد فصلها عن الجناية مع تخليفه اليمين . جائز متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٢٧ اعتراف المهم بارسال الشكاوى والبرقيات التي احتوت على العبارات التي اعتبرتها المحكمة قلها وسيا . قيام دليل البرية بلا حاجة إلى مباح المبنى عليه متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٢٨ اعتراف المهم بأحدى المهم المستند إليه . الحكم عليه في باقي المهم دون مباح الشهود في مواجهته . خطأ متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٢٩ عدم اعتراف المهم على مباح شهادة المدعى المدعى بدون حلف يمين . سقوط حقه في الدفع ببطلانها . م ٣٣٣ . ا.ج متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٣٠ سلطة المحكمة في عدم مباح شهود الواقعة وأخذها بالمهم باعتراقة . م ٢٧١ . ا.ج متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٣١ فصل المحكمة في الدعوى دون مباح شهادة المبنى عليها بعد عجز النيابة والدفاع عن الاعتناء بها . لا عيب متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .
- ٣٢ استناد المحكمة في إدانة المهم إلى اعترافه في محضر ضبط الواقعة دون مباح هذا الاعتراف أو مباح شاهد الإثبات في الدعوى . بطلان الإجراءات متى يسوغ للمحكمة الأخذ بالتدليلتين . إذا كان إعلان التهمة قد فجعله ودارت المحاكمة عليه . مثال سلطة عمكة للروض في مباح أقوال أي شخص لم يسبق لإعلانه والأخذ بأقواله التي أمام المحكمة الاستئنافية بعدم مباح المبنى عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم ترميدهو إلى ذلك قيام عمكة أول درجة مباح من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب المهم استدعاء المبنى عليه لمباح أقواله .

رقم القاعده

- ٢٣ تأسيس المحكمة قضاءها بأداة التهم على ماورد على لسان المدعى عليه دون سماع شهادته في التزجيج لإخلال بمن
النظام
- ٢٤ عدم التزام المحكمة بجلالة أقوال الشاهد الثالث
- ٢٥ سلطة المحكمة في التصديق على أقوال شاهد لم يبين بالحضور لأداء الشهادة أمامها . ما دامت أقواله مطروحة على
بساط البحث بالجلسة
- ٢٦ إصرار التهم على حضور الشاهد . عدم إجابة المحكمة لهذا الطلب واستنادها إلى أقواله في إدانة التهم . خطأ ...
- ٢٧ استناد الحكم على أقوال شاهد في قضية أخرى دون سماع شهادته في الدعوى أو ضم القضية المذكورة . بطلان
- ٢٨ عدم سماع الشهود أمام حرجي التفاضل رغم تمسك التهم بسامعهم أمام محكمة ثاني درجة . بقاء حقه في الطعن
مادام لم يحضره عام يمكن أن يترس بالجلسة
- ٢٩ عدم اشتراط تحقق شغوية المرافعة في مواد الحقائق . م ١٣٠١ . ج .
- ٤٠ سماع محكمة أول درجة الشهود في أحوال الحكم المحضوري الاعتباري . عدم التزام المحكمة الاستثنائية بماع
الشهود
- ٤١ الاعتماد على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي دون سماعه بالجلسة يصح إذا كانت أقواله مطروحة بالجلسة
وقد وسع التهم مناقشتها أو طلب سماع شهادته
- ٤٢ جواز استناد الحكم الاستثنائي إلى أقوال شهود سئلوا في تحقيق البوليس بعد الحكم الابتدائي الدعوى عند طرح
هذا التحقيق بالجلسة وعدم مطالبة الطاعن بسؤاله وتحقيق شغوية المرافعة أمام محكمة أول درجة
- ٤٣ تحقق شغوية المرافعة عند استجواب المحكمة للشهدين في شأن ماوقع عليهما من اعتداء وذلك بعد اكتفاء النيابة
والتهم بجلالة أقوال شهود الايات
- ٤٤ عدم سماع المحكمة للشاهد الذي اجتمعت على شهادته دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه قبل العمل
بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يظل الحكم لا يفتأه على إجراءاته باطله

رقم النقطة

- ١٥ ... عدم تمسك المتهم بطلبه مباح للشاهد في الجلسة الأخيرة . دلالة . التنازل عنه . لا يثير من هذه الدلالة طلب المبالغ عن المتهم في جلسة سابقة لإعمال حكم القانون في الشاهد المتخلف عن الحضور . علة ذلك ؟ ...
- ١٦ ... للمحكمة الاستئناف من مباح للشهود عند قبول المتهم أو المبالغ عنه ذلك صراحة أو دلالة . للمادة ١٢٨٩ ج . للجلسة بقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ...
- ١٧ ... ثلاثة أقوال للشهود هي من الاجازات المقررة للمحكمة فلا يترتب على مخالفتها البطلان ...
- ١٨ ... سلطة محكمة الموضوع في ترجيح أقوال الشاهد بالصحيح الذي أجبرته ، وهو عماد الإثبات ، على أقواله في الصحيح الابتدائي ...
- ١٩ ... مبدأ شغوية الرافعة في ظل المادة ١٢٨٩ ج . معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لا تلزم المحكمة الاستئنافية بإجراء التحقيق الذي أغفلته محكمة أول درجة عند تنازل المتهم أمام هذه المحكمة عن مباح شهود الإثبات وانتهاء حاجة محكمة ثاني درجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ...

٢ - إيداء النيابة والمتهم الطلبات

- ٢٠ ... طلب النيابة تطبيق أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة التي أعلن المتهم بها (٢٤٢ ع) . هذا لا يثير طلبا جديدا . حصوله في غيبة المتهم . جاز . الحكم بعدم جواز استئناف النيابة لعدم إعلان المتهم بذلك الطلب . خطأ ...
- ٢١ ... التزام محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما يقدم إليها من طلبات إذا كانت متعلقة بالموضوع ولازمة لفصل فيه ...
- ٢٢ ... طلب النيابة بالجلسة توقيع أقصى العقوبة في جريمة تبديد . إيداء هذا الطلب في غيبة المتهم ودخوله في نطاق المواد الواردة في ورقة التكييف بالحضور . الحكم بحبس المتهم شيئا وهو دون ما يطلبه النيابة . جواز الاستئناف الذي يرفع عن النيابة عن هذا الحكم ؟ ...
- ٢٣ ... إلزام المحكمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه إذا كان طلبا جازما ...
- ٢٤ ... إلزام المحكمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها إذا كان الفصل فيه لازما لفصل في الموضوع ...
- ٢٥ ... تصريح المحكمة للمتهم بإعلان شهود ني . عدم حضور الشهود رغم إعلانهم وتمسك المتهم بسماحهم . عدم إجابته إلى طلبه . إخلال بحق الدفاع ...
- ٢٦ ... طلب مباح شهود ني . وجوب تعلقه بموضوع الدعوى ...
- ٢٧ ... كفاية الإذن من النائب العام أو الخاضع العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الحثائية ضد الموظف ومن في حكمة عند ارتكابه جريمة أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة دون استنزام مباشرتها من أحد هؤلاء ...
- ٢٨ ... طلب النيابة توقيع أقصى العقوبة . شرط الاعتداد بهذا الطلب . هو إيداءه بجلسة أعلن لها المتهم أو حضرها ...

رقم القاعة

- وجوب ضم الأوراق التي تكون جسم الجريمة . مثال في جريمة عدم أداء رسم الضريبة المقرر على المهرجات
- ٥٩ المضمومة
- وجوب تحقيق طلبات المتهم عند الإصرار عليها منه من بعد تنازله عنها ما دامت المرافعة مازالت دائرة . مثال
- ٦٠ في طلب سماع شهود
- صورة واقعة يضمن فيها إجابة الطلب المطلبه الأحياطي
- ٦١
- الذكرات الضخمية : مجرد عدم تقديمها من المتهم لا يمس سلامة الإجراءات مادام لا يدعى أن المحكمة منته
- من ذلك . سكوت المتهم عن التقيب يدل على أنه لم ير مأسأله الرد على المذكرة المقدمة من المدعى
- ٦٢ بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لذلك
- ٦٣ حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية ...

٣ - تلاوة تقرير التلخيص

- تقرير التلخيص الذي نصت عليه المادة ١٤١١ ج. تأجيل القضية بعد تلاوته . تقرير الهيئة . وجوب تلاوته من
- ١٤ جديد . ذلك إجراء جوهري لازم لصحة الحكم
- إذ بات عكس الثابت بمحضر الجلسة والحكم بشأن تلاوة تقرير التلخيص والتعلق بالحكم بجلسته علنية . لا يقبل
- ٦٥ إلا باقناع إجراءات الطعن بالتزوير
- وجود خلاف بين محضر الجلسة والحكم فين تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة . لا عيب
- ٦٦
- الاكتفاء في قرار التلخيص بالقدر الذي يطلبه الفصل في شكل الاستئناف . لا خطأ
- ٦٧
- تقرير التلخيص . عدم جواز الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض على ماورد في التقرير من قصور أو
- ٦٨ مخالفة الثابت في الأوراق
- وجود عيب أو خطأ في تقرير التلخيص . لا بطلان
- ٦٩
- غلو تقرير التلخيص من الإشارة إلى إحدى وقائع الدعوى لا يرتب البطلان
- ٧٠
- ورود البيان المتعلق بتلاوة تقرير التلخيص بدياجة الحكم المطبوعة عند التوقيع على الحكم من رئيس الباترة
- ٧١ وكتابتها . لا يندفع في سلامة الإجراءات
- ٧٢ تلاوة التقرير من بعد سماع دفاع المتهم . لا بطلان
- راجع استئناف (القاعة رقم ٤٤)

٤ - تأجيل الدعوى وإعادتها للمرافعة

- ٧٣ إنهاء المرافعة وحجز القضية للحكم . طلب إعادتها بعد ذلك للمرافعة . إيجابه أو الرد عليه . غير لازم
- طلب التأجيل للاستعداد . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرطه : أن يكون للمتهم قد أعلن إعلاناً صحيحاً ولم يدع
- ٧٤ عكس ذلك

رقم القاعة

- ٧٥ حضور المأى بالحسنة وطلب التأجيل لرض المأم وتقديم شهادة مرضية . رفض المحكمة هذا الطلب دون
التحقق من صحة هذا المدعى . إخلال بحق الدفاع
- ٧٦ طلب فتح باب المرافعة . عدم التزام المحكمة بإجابته أو الرد عليه بعد حجب القضية للحكم
- ٧٧ عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد متى كان المأم قد أعان إعلانا صحيحا
- ٧٨ إعادة القضية إلى المرافعة وإجراء تحقيق فيها دون حضور المأى الذى حضر التحقيق الأول . إخلال بحق
الدفاع
- ٧٩ التفتت المحكمة عن طلب المأم تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل واكتفاؤها بحضور المأى المتدرب
دون بيان علة عدم إجابة هذا الطلب وأن الفرض منه عرقلة سير الدعوى يظل إجراءات المحاكمة للإخلال
بحق الدفاع
- ٨٠ عدم التزام المحكمة بفتح باب المرافعة لتحقيق طلب ضمه الدعوى مذكرة

٥ - الإطلاع على المحررات

- ٨١ عدم إطلاع المحكمة على المحررات المضبوطة وانتهائها إلى أنها عقود مما يستحق عليه رسم دعة اتساع دون
بيان أساسه ذلك . تصور

٦ - الطعن بالتزوير أمام المحكمة الجنائية

- ٨٢ إغفال المحكمة الإطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . بطلان الإجراءات
- ٨٣ سلطة المحكمة في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية . م ١٢٩٧ ج . إحالة الأوراق للنيابة إن
رأت وجها لسير التحقيق ووقف الدعوى إن كان الفصل فيها يتوقف على الورقة
- ٨٤ يجوز ادعاء المأم بتزوير ورقة مقبلة في الدعوى ولو لم يسلك طريق الطعن بالتزوير
- ٨٥ النيابة وسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية المقدمة
فيها . اختلاف البطن عن دعوى التزوير القرعية للمدنية
- ٨٦ القاضي المختار غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية بشأن تزوير عقد بيع حتى يفصل في دعوى نفاذ العقد
أمام القاضي المدني . علة ذلك ؟
- ٨٧ إيقاف الدعوى الجنائية حتى الحكم في الطعن بالتزوير . يجوز لاوجوب

٧ - إجراءات الادعاء المدني

- ٨٨ دعوى جنائية . تدخل للمسئول عن الحقوق المدنية فيها في جميع الأحوال . جاز . وجود دعوى مدنية مرفوعة
بالتهمة للدعوى الجنائية . غير لازم . (م ١٢٥٤ ج)

رقم القاعة

- دعوى مدنية . رفعها أمام المحاكم الجنائية . خضوعها للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية .
الرجوع إلى قانون المرافعات . عمله علم وجود نص في قانون الإجراءات ٨٩
- الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية دون إعلان المدعى للخصم أمام المحكمة الابتدائية
بطلان الحكم . ١٤٠٨م . ج ٩٠
- دعوى مدنية . عدم جواز رفعها على المتهم القاصر بصفته الشخصية . ١٢٥٣م . ج ٩١
- دعوى مدنية . رفعها على المتهم القاصر : غير جائز . ١٢٥٣م . ج ٩٢
- حضور ممثلي الشركة للشركة عن المحقوق المدنية جميع جلسات المحاكمة الجنائية والإستئنافية دون أن يذكر
شيئا عن تغيير صفة مدير الشركة . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز ٩٣
- إستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد التعلق بالحكم . خطأ ٩٤
- الأصل اتباع قانون الإجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه نص خاص . الرجوع إلى قانون آخر عمله سد نقص
أو الاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . مسئولية المدعى بالمحقوق المدنية عن مصاريف الدعوى
المدنية . ١٣٩٩م . ج . تنظيم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها . الرجوع فيه إلى القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ٩٥
- مقروط حق المدعى اللقي في اختيار الطريق الجنائي لاختياره الطريق المدني أولا . وجوب اتخاذ موضوع ،
الدعويين . صورة واقعة تتوافر فيها المفاهيم بين موضوع الدعويين ٩٦
- علم سداد رسوم الدعوى المدنية لا يتصل بأجراءات المحاكمة من حيث الصحة أو البطلان ٩٧
- خضوع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي لقواعد قانون الإجراءات الجنائية المنصوص عليها فيه . (م ٢٦٦
١ ج .) ٩٨
- وجوب اتباع الإجراءات التي رسمها القانون في الادعاء بحقوق مدنية أمام القضاء الجنائي ٩٩
- وقفت سير العلمن المرفوع من للسؤل عن المحقوق المدنية في الحكم الصادر حضورا بالنسبة إليه وبالنسبة إلى
المدعى بالحق المدني إلى حين فصل محكمة المرفوع في المرافعة المرفوعة من المتهم . علة ذلك ؟ ١٠٠
- ٨ - الإجراءات بالنسبة لوقف تنفيذ العقوبة
- صدور أمر الإنهاء ووقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد إعلان المتهم دون إجراء أى تحقيق ١٠١
- الفرع الثالث - جرائم الجلسات**
- ... ملحة المحكمة في توجيه تهمة شهادة الزور والقبض على المتهم في الجلسة ١٠٢
- ... وجوب حصول تحريك جرائم الجلسة أثناء انعقاد الجلسة وقبل قتل باب المرافعة في كل قضية ١٠٣
- ... علة وجوب حصول تحريك جرائم الجلسة أثناء انعقاد الجلسة وقبل قتل باب المرافعة في كل قضية ١٠٤
- ... وقترع جريمة شهادة الزور بمجرد ابداء الشهادة الزورة . عدول الشاهد عن شهادته قبل قتل باب المرافعة يحسب
أقراء الأولى كأن لم تكن ١٠٥

رقم القاعدة

راجع : استئناف (القاعدة رقم ٣٥) وجريدة (القاعدة رقم ١٠٢)

الفرع الرابع - الإجراءات أمام غرفة الاتهام

- ١٠٦ — غرفة الاتهام . حقها في إجراء تحقيق تكليل وحققها في التصديق للدعوى . حقان مستقلان غير مرتبطين ومو كولا لتقديرها
- ١٠٧ — عدم إعلان التهم للحضور أمام غرفة الاتهام . عدم تمسك عاى التهم أمام محكمة الجنايات بذلك وعدم طلبه أجلا لتحضير دفاعه . لإخلال بحق الدفاع
- ١٠٨ — التمسك بيطلان أمر الإحالة إلى محكمة الجنايات لعدم إعلان التهم بالحضور أمام غرفة الاتهام . لأصل له
- ١٠٩ — الدفع بيطلان قرار غرفة الاتهام بالإحالة إلى محكمة الجنايات لتلوم من بيان المية الى أصدرته . عدم جواز لإثارة لأول مرة أمام محكمة النقض
- ١١٠ — ناية عامة . سلطة عليها في أن يندى لثقة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهم المستدة إلى التهم
- ١١١ — سلطة غرفة الاتهام في تكييف الجريمة المطروحة أمامها . م ١٧٩ أ ج .
- راجع أيضا : اختصاص " اختصاص غرفة الاتهام " . (القاعدتين رقمى ٣٣ و ٣٧)

الفرع الخامس - الإجراءات أمام محكمة الجنايات

- ١١٢ — تول عام واحد الدفاع عن متهمين متطدين في جنابة واحدة عند عدم التعارض بين مصلحة كل منهم وبين الآخرين . لإخلال بحق الدفاع
- ١١٣ — تعارض دفاع متهم مع دفاع متهم آخر . تول عام واحد المرافعة عن المتهمين . إخلال بحق الدفاع . مثال في قضية تزوير
- ١١٤ — فصل الجنحة عن الجنابة . واجب المحكمة في أن تحقق الواقعة يرتبها عاقبا واقعة الجنحة على الوجه الذى يكتل إستيفاء دفاع التهم
- ١١٥ — محكمة الجنايات . تأجيلها التعلق بالحكم إلى ما بعد دور الاستئناف . لأخطا
- ١١٦ — فصل الجنحة عن الجنابة . عدم الاعتراض على ذلك أمام محكمة الموضع . إثارة الاعتراض أمام محكمة النقض غير جائزة
- ١١٧ — تقصير التهم في إعلان شهود التى طبقا المادة ١٨٦ أ ج . رفض طلب التأجيل لإعلانهم . لإخلال بحق الدفاع

رقم القاعة

- ١١٨ حق محكمة الجنايات في فصل الجناية عن الخسعة قبل تحقيقها إذا رأت ألا وجه للارتباط
- ١١٩ تولى محام واحد الدفاع عن متهمين عند تحقق قيام التضارب بين مصلحتها ، نقض الحكم بالنسبة للمتهمين معاً
- ١٢٠ مخالفة الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨٧ . أ . ج . حق الخصم الذي لم يعلن باسماء الشهود في الميعاد في المعارضة في طلبها المادة ٣٧٩ . أ . ج
- ١٢١ توجيه النيابة تهمة الرشوة إلى المتهم في الجلسة على اساس ارتباطها بتهمة إحرار المختبرات المرفوعة بها الدعوى .
نقض محكمة الجنايات في الدعويين ولو لم يترسّ الدفاع . خطأ
- ١٢٢ لانعراض لمصلحة المتهمين إذا كانت الأدلة التي استند اليها الحكم في حق أحد المتهمين لاتؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة
- ١٢٣ محكمة الجنايات . عدم اتباع التهم الإجراءات التي رتبها المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ . أ . ج . عدم استجابة المحكمة إلى طلب التهم شهود وعدم ردعها على دفاعه المستند إلى هذا الأساس . لا يجب
- ١٢٤ عدم سارك التهم الطريق المرسوم قانونا في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإعلان الشهود . الالتفات عن طلب سماعهم . لا إخلال بحق الدفاع
- ١٢٥ تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهم عن الآخر اكفاء المحكمة بمذافع واحد عنهم جميعا يعيب إجراءات المحاكمة . مثال
- ١٢٦ تولى محام واحد الدفاع عن متهمين . القضاء بإدانة أحدهما لا يترتب عليه براءة الآخر . لا إخلال بحق الدفاع
- ١٢٧ مناط تعارض مصلحة المتهمين الفصل بحق الدفاع أن يقادلا الإلزام
- ١٢٨ حق محكمة الجنايات ومكة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية في إقامة الدعوى على غير التهم أو عن وقائع أخرى
- ١٢٩ إستعمال حق التصدي للدعوى الجنائية . حرية النيابة العامة والمستشار المتدب لتحقيق في التصرف في الدعوى .
وجوب أن تكون الإحالة لدائرة أخرى

رقم لقاعدة

- ١٣٠ تصدى محكمة الجنايات الواقعة الجديدة والحكم فيها دون إحالتها للنيابة . مخافة ذلك للنظام العام
- ١٣١ مناط تعارض مصلحة المتهم الذى يستلزم فصل دفاع كل منها عن الآخر أن تكون أقوال أحدهما شهادة إثبات ضد الآخر . تولي عام واحد الدفاع عنها يوفّر الإخلال بحق الدفاع الميطل للحكم
- ١٣٢ العبرة في شأن سقوط الأحكام النهائية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذى أقيمت به الدعوى أى الواردة في قرار الإحالة
- ١٣٣ لا يلتزم محكمة الجنايات بإجابة طلب الدفاع بسياح شامد في الدعوى عند عدم سلوك المهم الطريق الذى رسمه القانون في المواد من ١٨٥ إلى ١٨٧ . أ. ج
- ١٣٤ محكمة الجنايات . ما يبطل إجراءات المحاكمة أمامها . المرافعة عن المهم أمام محكمة الجنايات من عام غير مقرر للمرافعة أمام المحكمة الابتدائية
- ١٣٥ حضور مدافع عن المهم بجناية تنظرها محكمة الجنايات . يتحقق غرض الشارع من حضوره بسياح الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلاً في نائبه
- ١٣٦ عقوبة الإعدام . أخذ رأى المفتي قبل إصدار الحكم بها . عدم لزوم بيان رأى المفتي في الدعوى . المادة ١٢٣٨ . ج
- ١٣٧ عدم اشتراط انعقاد محكمة الجنايات ببلد المبنى الذى تجرى فيه جلسات المحكمة الابتدائية . صدور قرار من وزير العدل . محله : انعقاد المحكمة خارج المدينة التى يقع بها مقرها
- ١٣٨ — إحالة قضايا الجنايات التى لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها بعد إلغاء الأحكام العرفية إلى محكمة الجنايات —
لاغرة الإتهام . م ٢٠ ق ٢٧٠ سنة ١٩٥٦
- ١٣٩ — محكمة الجنايات . إعادة الإجراءات : هى محكمة متبيلة وليست نظالاً . أثر ذلك : سلطة محكمة الإعادة في الفصل في الدعوى بكمال حريتها . لما أن تشدد العقوبة في غير وطن من النيابة على الحكم النهائي
- الفرع السادس — الإجراءات أمام محكمة الأحداث
- ١٤٠ — سلطة المحكمة في التحقق من حالة المهم الصغير الاجتماعية . م ٣٤٧ . أ . ج . لما أن تحصله بنفسها من التحقيق الذى تجريه أو أوراق الدعوى ولما الاستماع بمعظي الشئون وغيرهم

رقم لقائمة

الفرع السابع - الإجراءات أمام محكمة النقض

- ١٤١ - الدفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائزة
- ١٤٢ - المحكمة التي يحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها هي المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين . استثناء جنح الجلسة التي صدر حكمها من محكمة استئنافية أو من محكمة الخنايات
- ١٤٣ - بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم احسك به أمام المحكمة الإستئنافية . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل
- ١٤٤ - نقض الحكم بعد الدعوى إلى حالها الأولى
- ١٤٥ - نقض . الععن . بطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل من لاشأن له بالبطلان
- ١٤٦ - الدفع بطلان إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل
- ١٤٧ - إعادة الدعوى إلى حالها الأولى على أساس أمر الإحالة الأصل عند نقض الحكم
- ١٤٨ - بطلان الحكم لعدم التلقي به في جلسة علنية . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز
- ١٤٩ - اعتراض التهم على الإجراءات التي تحت أمام محكمة أول درجة . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض
- ١٥٠ - نقض . أثره . سلامة محكمة الإحالة بعد نقض الحكم . عدم تقييدها بالحكم الأول ولا بحكم النقض في إعادة تقدير الوقائع
- ١٥١ - دفع الكفالة وقت التفرير بالظن . غير لازم
- ١٥٢ - التفرير بالظن من مناه اتصال محكمة النقض بالظن تكليف الطاعن بالحضور أمام محكمة النقض ليس شرطاً لازماً لاتصال المحكمة بالظن
- ١٥٣ - نقض الحكم والإحالة . إعادة الدعوى إلى حالها الأولى وجريان المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصل . عدم جواز توجيه تهم جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الخائية بالطريق الذي رصمه القانون
- ١٥٤ - اتصال محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . فصلها فيها لتستبين عيوب الحكم سواء قدمت النيابة مذكرة أو لم تقدم
- ١٥٥ - شرط طلب تعيين الجهة المختصة في حالة التنازع السامي على الاختصاص أن يكون هو السبيل الوحيد للحل فيها . إمكان إعادة طرح الدعوى على غرفة الإتهام في حالة لا يكون لها فيها أن تقضى . بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها مما يقتضي قيام هذا التنازع . أثر ذلك : انتهاء موجب اعتبار الظن عند رفضه طلباً بتعيين الجهة المختصة

الفرع الثامن - تطبيق الدعوى أمام المحكمة

١ - استجواب التهم .

- ١٥٦ - استجواب التهم . حصوله بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع بطلان الإجراءات المبني على هذا العيب (٣٣٣ أ ج)

رسم قائمة

- ١٥٧ ... استجواب التهم أمام محكمة الدرجة الأولى بواقعة الدفاع ودون اعتراف من التهم بذلك بأنها استجوبت .
لا عمل له .
- ١٥٨ ... استجواب التهم أمام محكمة الدرجة الأولى بحضور محامي التهم بغير اعتراف من معقود الحق في الدفاع بيطلان
الإجراءات في هذه الحالة ...
- ١٥٩ ... عدم سؤال التهم عن التهمة لا يطل الحاكمة ...
- ١٦٠ ... إجابة التهم بمحض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون اعتراف للدفاع عنه . دلالة ذلك على أن
مصلحته لم تنفسر ...
- ١٦١ ... إجابة التهم بمحض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة . عدم اعتراف للدفاع عنه دفعه بعد ذلك
بطلان الإجراءات . غير جائز ...
- ١٦٢ ... إدراك معنى إشارات الأسم الأيمن . هذا الإدراك أمر موضوعي . عدم التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب
تعيين وسيط ما دام التهم لم يدع أن ما فهمته المحكمة مخالفت ما أراده . حضور المحامي يحق تفعيل إجراءات :
الحاكمة وتقديم ما يشاء من أوجه دفاع ...
- ٢ — سلطة المحكمة في التحقيق :
- ١٦٣ ... عدم تنفيذ المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأسباب لحفظ المصالح من التباينة العامة أو من أية هيئة أخرى
- ٣ — تقرير وصف التهمة :
- ١٦٤ ... — إسالة التهم إلى محكمة الخطابات بتهمة الاختلاس للتطبيق على المادة ١١٢ ع . استبعاد المحكمة هذه التهمة لعدم
توافر أركانها القانونية . إستادها جنة السرعة إلى التهم . وجوب تلبية التهم إلى هذا التغيير . عدم مراعاة ذلك
يوجب الحكم بما يستوجب نقضه ...
- ١٦٥ ... معاقبة التهم من ذات الجريمة المرفوعة من أجلها الدعوى بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار . تلبية الدفاع غير لازم ...
- ١٦٦ ... لا تلزم المحكمة بتلبية الدفاع إلى تقرير وصف التهمة إذا كانت الواقعة المادية التي تنسبها الوصف الجليد
مطروحة بالحسنة وتاولها تحقيق المحكمة ودارت عليها المرافعة ...
- ١٦٧ ... تهمة شروع في قتل عمد . تغييرها إلى ضرب نشأت عنه عامتة مستديرة . ذلك تعطيل في التهمة . عدم لفت الدفاع إليه
يوجب نقض الحكم .
- ١٦٨ ... تعطيل الوصف من زور إلى إثباته إضافة واقعة لم ترد بأمر الإحالة . عدم تلبية التهم إلى ذلك . إخلال بمن
الدفاع ...
- ١٦٩ ... مراعاة التباينة على أساس أن التهم وحده هو محدث إصابات الجاني عليه يسكن . مراعاة الدفاع على هذا الأساس
ذاته . تحقق القرض الذي توخاه الشارع من تلبية الدفاع ...
- ١٧٠ ... إستبعاد سبق الإصرار والرمد . عدم تلبية التهم إلى ذلك . عدم الحكم بقوة أشد من المقررة قانونا للجريمة
المستندة إلى التهمين . لإخلال بمن الدفاع ...

رقم المادة

- ١٧١ جرمية ضرب أقصى إلى الموت. تعديل المحكة وصف الجريمة فيها بما يتضمن إستبعاد مسؤولية المتهم عن القرية التي انتجت الواقعة ومسأله عن باقي ما وقع منه من اعتداء على المني عليه وهو ما كان داخلأ أصلاً الوصف الذي أحيل به المتهم من غرة الاتهام. لا خطأ ولا إخلال بمن الدفاع ...
- ١٧٢ حق محكمة الموضوع في الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى من غير سبق تعديل في الجريمة أو لفت نظر الدفاع ...
- ١٧٣ إستناد النيابة إلى المتهم وصفاً جديداً للجريمة. طرح الواقعة التي تضمنها هذا الوصف بالجلسة وتحقيقها بمعرفة المحكة وقام مرافعة الدفاع عليها. تنبيه الدفاع بعد ذلك لمسا التغيير. غير لازم ...
- ١٧٤ تعديل المحكة وصف الجريمة بالنسبة للمتهم من قتل عمد مقترن بجناية سرقة بمحمل سلاح إلى اشتراك في جريمة قتل عمد وقت تقييد عملة لجناية سرقة بمحمل سلاح دون أن تنبه إلى هذا التغيير. إخلال بمن الدفاع ...
- ١٧٥ وصف الجريمة. تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاعة لا تخلك المحكة إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم لتضمنت واقعة جديدة ...
- ١٧٦ تعديل وصف الجريمة من قتل عمد إلى ضرب أقصى إلى الموت دون تنبيه المتهم. لإخلال بمن الدفاع ...
- ١٧٧ إعلان المتهم بورقة التكليف بالحضور بتهمة حيازة « سنج » غير مضبوطة. إدانته أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط إستناداً إلى ماورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعايرة وإقرار المتهم. معارضته في الحكم ثم إستئنافه إعتباره عالماً بحقيقة الجريمة ...
- ١٧٨ إستناد الحكم واقعة جديدة إلى المتهم وإدانته على أساسها دون أن تنبه إلى هذا التعديل. بطلان الإجراءات ...
- ١٧٩ وصف الجريمة. مايلك عليه نص للمادة ١٣٠٨. ج. مايجرى من تغيير في الوصف أو تعديل في الجريمة. ممسا يترقب عليه تشديد العقوبة. لا تخلك المحكة إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ...
- ١٨٠ عدم تقييد المحكة بوصف النيابة. مدى تكيف الواقعة. اعتبار المتهم شريكاً في الجريمة بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه فاعلاً. الواقعة المادبة التي اختلفت المحكة أساساً للوصف الجديد هي يمينها التي كانت مبنية بأمر الإحالة ومطروحة بالجلسة. دخول ذلك في سلطة المحكة ...
- ١٨١ لفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساس القدر المتين لايمنح المحكة من أن تكون عقبتها بعد ذلك بما تطعن إليه. بين أدلة وعناصر في الدعوى ...
- ١٨٢ تغيير الجريمة من شروع في قتل عمد إلى جنحة إصابة خطأ. وجوب تنبيه المتهم ...
- ١٨٣ حصول التعديل في حدود عناصر الوصف السابق الذي شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة نتيجة استبعاد أحد عناصره. تعديل لوصف الجريمة. لا وجوب لفت نظر الدفاع ...
- ١٨٤ تنبيه الدفاع إلى تغيير الوصف أو تعديل الجريمة. شكله: كفاية التنبيه الضمني. مثال: مواجهة المتهم بالسابقة في الحالات التي يجر توافرها نظراً شديداً للقوة ...

رقم لقاعدة

٤ — الاستماع بالخبراء

- ١٨٥ ... غيراء . تلاوة تقاريرهم بالجلسة . غير لازم
- ١٨٦ ... المحدثان المحكة إلى تقرير المهتمس القى . رفضها طلب إعادة مناقشته . تعليلها هذا الرفض تعليلًا مقبولًا . لا خطأ
- ١٨٧ ... غلو الملف المطروح من ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجعت بلباس المتهم . لا إخلال بين الدفاع
- ١٨٨ ... تأسيس المحكة حكمها بإدانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون سماع أي شاهد في الدعوى . بطلان الحكم
- ١٨٩ ... رفض المحكة طلب المتهم مناقشة الخبر لأسباب تيرده . لا إخلال بين الدفاع
- طلب الدفاع إحالة المتهم إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحصه . انتهاء المحكة إلى أن هذا الطلب لا يستند إلى أساس جدى . سلطتها في عدم الاستماع برأى الطبيب
- ١٩٠ ...
- ١٩١ ... تخليف الخبر أمين غير لازم . كفاية التبين إلى أداها عند مباشرته وظيفته
- بطلان الإجراء . تصحيحه : يستقرط الحق في التمسك به إذا تم الإجراء بحضور عمای المتهم ودون اعتراض منه . مثال في سماع أقوال الطبيب الشرعى والمترجم بغير حلف
- ١٩٢ ...
- أداء الخبر أمينًا عند مباشرته وظيفته بثنى عن تخليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم
- ١٩٣ ...

٥ — نطاق الخصومة

- حكم باطل صدر من محكة أول درجة . التزام المحكة الاستثنائية بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى دون إعادة القضية إلى محكة أول درجة . عدم التزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكة أول درجة من جديد.
- ١٩٤ م ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية
- استئناف . عدم تقديم 'الهم' للتنفيذ قبل جلسة سابقة لم ينظر فيها . تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها .
- ١٩٥ ... عدم سقوط استئناف
- حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم . التزام المحكة الاستثنائية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى . إعادة القضية لمحكة أول درجة إذا قضت بعدم الاختصاص أو بقول دفع يرتب عليه منع السير في الدعوى .
- ١٩٦ ...
- لا يجوز للمحكة الاستثنائية إعادة القضية لمحكة أول درجة إلا في الحالتين المنصوص عليهما في المادة ١٢/٤١٩ ج .
- ١٩٧ ... مثال
- المقصود من عرض الدعوى على المحكة الاستثنائية تصحيح ما قد يقع من خطأ في الحكم المتألف بعد نقل الموضوع برمته .
- ١٩٨ ...
- الالتزام المحكة الاستثنائية بإعادة القضية لمحكة أول درجة في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم . التزامها بإعادة القضية في حالة الحكم من محكة أول درجة بعدم الاختصاص أو بقول دفع فرعى يرتب عليه منع السير في الدعوى
- ١٩٩ ...
- تأجيل المحكة الاستثنائية نظر الدعوى لاجمور دون انقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا
- ٢٠٠ ...

رقم المادة

- ٢٠١ - يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم ...
- ٢٠٢ - يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة في حالة حكم المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ...
- ٢٠٤ - حكم حضوري اعتياري صادر في دعوى وجائز استئنافه قانونا . القضاء خطأ من محكمة أول درجة يقبل معارضة التهم شكلا . إستفاد المحكمة ولايتها بالتوصل في المارضة . استئناف الحكم الحضوري الاعتياري التي على الحكم الاستئنافي يرفض إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لا عمل له ...
- ٢٠٥ - التقيد بما جاء بتقرير الاستئناف وبالأوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية . ليس لمحكمة ثاني درجة أن تنظر في واقعة جديدة لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تقل فيها كلمتها ...
- ٢٠٦ - عدم جواز محاكمتهم أمام محكمة الاستئناف مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة أول درجة ...
- ٢٠٧ - تهمة صناعة الدخان ينير ترخيص واقعة جديدة تغاير تهمة عدم تقديم إقرار قبل الشروع في صناعة التي كانت على محاكمة التهم أمام محكمة أول درجة ...
- ٢٠٨ - إستفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم بسقوط الدعوى الجنائية بغض المدة ...
- ٢٠٩ - إقامة الدعوى ضد التهم من لا يملك رخصها . لانتماء المحكمة الإستئنافية للتصديق للموضوع ...
- ٢١٠ - منع القاضي من نظردعوى سبق له أن نظرها واصل فيها . عمله : أن يكون ذلك القاضي لهولاية النظر فيها ابتداء ...
- ٢١١ - لمحكمة الاستئناف تغيير الوصف القانوني للفعل المستند إلى التهم دون إضافة فعل جديد ...
- ٦ - الملوك عن القرارات التحضيرية :
- ٢١٢ - صدور قرار عن المحكمة لتجهيز الدعوى وضع الأدلة فيها . سلطة المحكمة في الملوك عنه
- ٢١٣ - حق المحكمة في الملوك من حكم تحضيري عند انتهاء حاجة الدعوى اليه . مثال في قرار إعلان الطيب ، الكشف والطيب الشرعي ...
- راجع : تحقيق .
- (القاعد رقم ٥٤)

الفرع التاسع - تدوين الاجراءات

١ - بيانات محضر الجلسة :

- ٢١٤ - عدم توزيع رئيس المحكمة والكاتب على كل صفحة من محضر الجلسة في اليوم التالي على الأكثر . لا بطلان ...
- ٢١٥ - محضر الجلسة يتكلم الحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة ...
- ٢١٦ - محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه . القول بعكس ما جاء به . لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير ...
- ٢١٧ - غلو محضر الجلسة من تدوين دفاع التهم بالتفصيل . لا يجب الإجماع ...

- رقم القائمة
- ٢١٨ الحكم لا يكل بمحضر الجلسة إلا في الإجراءات دون أدلة الدعوى
- ٢١٩ اعتبار محضر الجلسة مكملاً للحكم في الإجراءات التي تمت
- ٢٢٠ محضر الجلسة . عدم توقيع رئيس المحكمة عليه . عدم الادعاء بما يخالف الثابت فيه . لا بطلان
- ٢٢١ عدم جواز القول بمكس ما جاء بمحضر الجلسة الا عن طريق الطعن بالزورير كما رسمته ١٢٩٦ ج .
- ٢٢٢ اعتبار الحكم مكملاً لمحضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة
- ٢٢٣ قصور محضر الجلسة عن ذكر من الشهود وعمال إقامتهم . لا عيب
- ٢٢٤ عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يرقب بطلانه
- ٢٢٥ محضر الجلسة بكل الحكم في إسقاطه القرض المحاصل في ديباجة لعدم إثبات أسماء جميع أعضاء القاعة التي أصدرت الحكم عند عدم الادعاء بأن أحد هؤلاء لم يسمع المرافعة في الدعوى
- ٢٢٦ لا يجب الحكم بعدم تلوين دفاع التهم تفصيلاً في محضر الجلسة . على التهم أن يطلب صراحة إثبات ما يجه من دفاع فيه . عدم جواز التحلى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض
- ٢٢٧ علو محضر الجلسة من توقيع شاهدي الإثبات لا يطل الإجراءات . المادة ١١٤ . ج نصت على إجراءات تنظيمية
- ٢٢٨ إضراف التهم بعد تلاوة أمر الإحالة وسوائه عن التهمة يميز الأخذ به عند الاستئذان إليه
- ٢٢٩ اكتساب محضر الجلسة الذي اعتمده رئيسه وكتابتها بالتوقيع عليه حجية لا يخل بعدها للمحكمة أن تطرحه ، وتضد في قضائها على ما سمعته هي دون الثابت في المحضر ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التي رسمها القانون . الحكم بكل محضر الجلسة في الإجراءات دون أدلة الدعوى
- ٢٣٠ البرة في إثبات طلبات الخصوم هي حقيقة الواقع لا عما يجهه سبوا كاتب الجلسة سلطة القاضي الموضوع في إسلياد عبارة أمثها الكاتب بمحضر الجلسة غشاً عن تنازل المدعية بالحق للفق عن دعواها بناء على أسباب مؤدية . عدم قبول الجدل في ذلك أمام محكمة النقض
- ٢٣١ إثبات حقيقة الإجراءات التي تمت عليها المحاكمة . الحكم بكل محضر الجلسة في ذلك

رقم لقاعدة

- ٢٣٢ ... الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات نقت نظر الدفاع
- وجوب بيان الحكم ذاته اسم المدعى وعلاقته بالمتني عليه وصفته في المطالبة بالتعويض وأساس المستوية المدنية والتضامن فيها. اغفال ذلك يعيب الحكم بالنقص. إجراءات المحاكمة. قاعدة محضر الجلسة يكمل الحكم في إثبات إجراءات المحاكمة. عدم إمتدادها إلى العناصر الأساسية للدعوى ...
- ٢٣٣ ... الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير المتني ...
- ٢٣٤ ...
- ٢ — بيانات الحكم : التوقيع على المسودة :
- قاض لم يسمع المرافعة في الدعوى. إثتراسة في المناقولة وتوقيعة على مسودة الحكم. بطلان الحكم .
- ٢٣٥ م ٣٣٩مرافعات ...
- ٢٣٦ ... القول ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة. لاعل له ...
- عدم إثتراسة القاضي الذي سمع المرافعة في الهيئة التي نطقت بالحكم. عدم توقيعة على مسودة الحكم أو على قائمة الحكم. بطلانه ...
- ٢٣٧ ...
- مطابقة بيانات الحكم لثابت بالأوراق. عدم تقديم النيابة مايعتاف ذلك. لاجب ...
- ٢٣٨ ...
- عدم إثتراسة أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة في الهيئة التي نطقت بالحكم. عدم توقيعه على مسودته أو على قائمة الحكم. بطلانه. م ٣٤٢مرافعات ...
- ٢٣٩ ...
- ٣ — فقد نسخة الحكم ومحضر المماينة وأوراق التحقيق :
- فقد نسخة الحكم الأصلية. وجوب القضاء بإعادة المحاكمة. م ٥٥٤ و ٥٥٧. ج ...
- ٢٤٠ ...
- فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة. التزام المحكمة بتولي التحقيق بنفسها. اعترافها في إدانة المتهم على أقوال شاهد من واقع صورة إطلاق محررة بالقلم الرصاص. إحلال بمن الدفاع ولو أكتفى المتهم بتلاوة أقوال الشاهد ...
- ٢٤١ ...
- فقد محضر المماينة في قضية مرفوعة أمام المحكمة : سؤال المحكمة وكيل النيابة بجرى المماينة يتحقق به إستكمال النقص الناشئ عن فقد محضرها. م ٥٥٨. ج ...
- ٢٤٢ ...

الفصل الثالث - بطلان الإجراءات والدفع

الفرع الأول - أسباب البطلان

أولا - مالا يترتب عليه البطلان :

- إجراءات. الأجل بها البصحة ...
- ٢٤٣ ...

رقم القاعده

- إيجابه المهم بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض المدافع عنه . دلالة ذلك على أن مصالحته لم تنضار ٢٤٤
- منع الضابط الحاضرين من ممارسة عمل الواقعة أو الإبتعاد عنه حتى يتم محضره . لإجراء مشروع ٢٤٥
- لم يرتب القانون الإعلان على عدم إتيان مانصت عليه المادتان ١٢، ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ٢٤٦
- عدم التزام المحكمة بملأه أقوال الشاهد العائى . هذا الإجراء ليس من الإجراءات التى أوجب التشريع إتباعها ٢٤٧
- إسناد الحكم إلى المعاينة التى أجريت فى التحقيق فى غيبة المهم . لا عيب ٢٤٨
- تسليم الموقوفات للمجى عليه بعد معاينتها وقبل الحكم فى الدعوى . لا عيب ٢٤٩
- استدعاء النيابة الشاهد لساع أقواله بناء على طلب المهم . اعتباره بإشارة تليفونية لعدم وجود معلومات لديه . لا عيب ٢٥٠
- قيام الطبيب بإخراج الممنوع من المكان الذى اختاره فيه المهم الأفون بضمته . صحيح ٢٥١
- إسقاط التحقيق أو البدء فيه بتنشيز منزل المهم . جائز ٢٥٢
- اختصاص بالشاويش بتحقيق حادث فى قسم معين يعمل فيه يقتضى متابعة التحقيق فى قسم آخر يتبع المحافظة الى نعم القسمين . صحة الإجراء الذى يقوم به ٢٥٣
- عدم إثبات مأمور الضبط القضائى كل ماجرية فى الدعوى من استدلالات . لا يرتب عليه الإعلان . المادة ٢٤ أ ج . مانص عليه القانون فى ذلك ورد على سبيل التظلم والتوجيه ٢٥٤
- الأصل فى الإجراءات الصحية . عدم التزام المحكمة بتحرى صفة الضابط الذى أجرى التنشيز وأنه مستدبا رئيسا لمكتب المختبرات أو ماوثاله غير ذلك دون تقديم الدليل عليه ٢٥٥
- مخالفة مانصت عليه المادة ٥٥ ومايلها من قانون الإجراءات الجنائية لا يرتب عليه الإعلان ٢٥٦
- إجراء المعاينة فى غيبة المهم الذى لم يحضر حضوره . لا بطلان . اختصار حق المهم على التمسك بقصص المعاينة أو عيبها ٢٥٧
- قواعد تحريز المصروفات . إجراءات تنظيمية لا يرتب على الامثال فيها أى بطلان ٢٥٨
- عدم إشتراط القانون تحرير محضر تحريات رجل الضبط القضائية ٢٥٩
- تجهيل شخصية المرشد وعدم الإفصاح عنها من مأمور الضبط القضائى . لا عيب فى الإجراءات بالإعلان ٢٦٠

راجع استئناف (القاعده رقم ٦٢)

ثانيا — ما يرتب عليه الإعلان :

- استناد الحكم واقعة جديدة إلى المهم وادعائه على أساسها دون أن تنبه المحكمة إلى هذا التعديل . بطلان الإجراءات ٢٦١

رقم القاعده

- ٢٦٢ - حالات دخول المنازل لغیر التفتيش ليس منها دخول الغير منزل المتهم للحفاظ عليه . بطلان هذا الإجراء
لايصححه أن يكون الدخول بأمر من الضابط المأخوذ بالتفتيش . إمتداد البطلان إلى ما تلاه من ضبط ...

الفرع الثاني - التمسك بالبطلان

- ٢٦٣ - الدفع بعدم إعلان التهم بالحسنة الجديدة لنظر الإستئناف . سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة المعارضة .
م ٣٣٣ أ ج ...
٢٦٤ - بطلان تكليف التهم بالحضور أمام محكمة الجنايات . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول ...
٢٦٥ - إجابة التهم ببعض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة . عدم اعتراض المدافع عنه . دفعه بعد ذلك
ببطلان الإجراءات . غير جائز ...
٢٦٦ - الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراءات التحريز . غير جائز ...
٢٦٧ - حضور التهم جلسة المحاكمة بفسخ مانع له من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور م ٣٣٤ . أ ج ...
٢٦٨ - الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة لايجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . وجوب اثاره
هذا البطلان بداية أمام محكمة الموضوع ...
٢٦٩ - الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التمسك به قبل سماع الشهود . مثال في الدفع ،
ببطلان إجراءات إعلان التهم وبطلان الحكم لعدم حصول الإعلان ...
٢٧٠ - الأصل في الإجراءات الصمة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفة في حدود اختصاصه . المنازعة في اختصاص
مصدر الإذن بالتفتيش وبطلان تنفيذها يقتضي تحقيقا موضوعيا . عدم جواز اثاره ذلك لأول مرة
أمام محكمة النقض ...
راجع : إجراءات (القواعد أرقام ٢٩ و ١٤١ و ١٤٣ ، ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٨)

الفرع الثالث - تقسيمات البطلان

أولا - البطلان المتعلق بالنظام العام :

- ٢٧١ - أحوال البطلان المتعلقة بالنظام العام لم ترد على سبيل المحصر في المادة ٣٣٢ أ ج ...

ثانيا - البطلان غير المتعلق بالنظام العام :

- ٢٧٢ - أوجه البطلان المتعلقة بتكليف التهم بالحضور ليست من النظام العام . وجوب التمسك بها قبل سماع أحد
من الشهود ...

الفرع الرابع - آثار البطلان

- ٢٧٣ - أثر بطلان الاجراء طبقا للمادة ٣٣٦ إجراءات . لا أثر لهذا البطلان على ما سبقه من إجراءات ...

درج التاعده

- ٢٧٤ بطلان الحكم صحيح . بطلان الحكم
- ٢٧٥ في ذيل التقرير بالمعارضة يعلمه بالجلسة وتمهده بأخطار موكله . عدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن
- ٢٧٦ عقيد المحكمة بوقائع الدعوى كما وردت في أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور . ٣٠٧٠ . أ ج ...
- ٢٧٧ اتصام العمل الإجرائي اتصاما قانونيا . وجوب فصل المحكمة في الدعوى عند إعادة رفعها على الوجه الصحيح . اتصال القاضي بالدعوى بالطريق القانوني . لأصغر ما ياتل مائاته
- ٢٧٨ أثر البطلان . اختصاره على الإجراء الذي تقرر بطلانه وما ترتب عليه من آثار مباشرة دون ساس بالإجراءات الصحيحة السابقة عليه . عدم تأثير بطلان التحقيق في قرار إحالة القضية إلى محكمة الجنايات ...
- ٢٧٩ بطلان المحاكمة عند عاكسة غير من أتمت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضد م ٣٠٧ أ ج ...
- راجع استئناف (القواعد أرقام ٧٥ و ٧٦ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢)

الفصل الرابع - مسائل متنوعة

- ٢٨٠ رفع الدعوى العمومية قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد . بقاؤها خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم ...
- ٢٨١ إستئناف القانون الاعلان لاتخاذ إجراء أو بدميصاد . لا يثنى عنه أى إجراء آخر ...
- ٢٨٢ وجوب ترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية فصل القاضي الجنائي في أمر الورقة المدعى ، بتزويرها والمقدمة إليه كدليل على الإثبات ...

الفصل الثاني

إجراءات المحاكمة

الفرع الأول - حضور الخصوم

١ - حضور المتهم وحضوره اختيارا :

- ١ - لا يوجب القانون اعلان المتهم للجلسة التي حددت لصدور الحكم متى كان حاضرا بجلسة المرافعة أو مملنا لها اعلانا صحيحا .
- (الفن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق بلة ١٩٥٦/٤ ص ٧٧ ص ٤٩٨)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

إجراءات التحقيق

حالة

راجع تحقيق (القواعد من ٤٠ - ٥٤)

٦ - أن حضور الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجرت فيها للحكم يتمتع منه تطبيق حكم المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يغير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم مادام لم يدع أن غيابه عنها كان لمانع قهري ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضي بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم النطق بالحكم المستأنف فانه يكون قد صدر صحيحا .

(الفرن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/١٠/١٠٥٨ ص ٨٥٢)

٧ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا - انما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة - أما اذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط احدها ، فانه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

(الفرن رقم ٦٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/١٠/١٩٦٠ ص ١١٥٧٢)
(والفرن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٥٧ ص ١١١٨)
(الفرن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ١٣١٢)

٢ - حضور وكيل الممهم .

٨ - انضمام المحامي الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد في مراعاة الأخير واعتبارها من وضعه ما يفي به عن تكرارها ، ومن ثم فإذا كانت اجراءات المحاكمة قد بوشرت في مواجهة محامين أحدهما موكل عن المتهم والآخر متدب - وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامي الموكل الذي تراقب عنه غير مقيد بجداول المحامين وانضم الآخر اليه فان المتهم يكون قد استوفى دفاعه .

(الفرن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٢٢٥)

٩ - يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عند ما يوجه اليه طلب التمثيل والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعي بالحق المدني باعلان المتهم بطلانيته ولا يبنى عن ذلك حضور محاميه اذا كان متهما في جنحة معاقب عليها بالحبس .

(الفرن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٩٠)

٢ - لا يمكن اعتبار الحكم الذي يصدر في الدعوى بعد تمجيها من النيابة دون اعلان المتهم - حضوريا بالنسبة الى المتهم ما دام هو لم يكن في الواقع حاضرا الاجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها .

(الفرن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ١٣١٢)

٣ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، انما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة ، أما اذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فانه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانا قانونيا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بدل الجلسة التي لم تتمتع فيها المحكمة .

(الفرن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ١١٨)

٤ - المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٣٣٨ من قانون الاجراءات هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك - في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة - حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه . فإذا كان المتهم قد حضر جلسة أو جلسات سابقة ثم تخلف عن الحضور في جلسة المرافعة أو كان قد حضر عند النداء عليه في الجلسة ثم انسحب قبل أن تنظر قضيتة فحصلت المحاكمة والمرافعة في غيبتها فان الحكم يعتبر غائبا - الا أن الشارع لاعتبارات سامية تملق بالمدة في ذاتها اعتبر الحكم الصادر في الجنحة أو المخالفة في بعض الحالات حضوريا بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٣٩ اجراءات ، كما أجاز للمحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا في حالتين أشارت إليهما المادتان ٢/٣٣٨ و ٢٤٠ اجراءات بشرط أن تبين المحكمة في هاتين الحالتين الأسباب التي استندت إليها في ذلك .

(الفرن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٠٩)

٥ - انه وإن كان المقصود بالحضور في نظر القانون هو وجود المتهم في الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم أو يدافع عن نفسه الا أنه يكفي لوصف الحكم بأنه حضوري أن يكون المتهم قد شهد الجلسة التي حصلت فيها المحاكمة وأتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه ما دام أن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصورا على النطق بالحكم .

(الفرن رقم ١١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٠٦)

١٤ — للمحكمة بمقتضى القانون أن تتولّى أن تحكمها على أقوال المجنى عليها في التحقيقات بعد أن استبان لها غيرها في عدم الحضور لمرضاها ، وتقدم زوجها الشهادة الطبية الدالة على ذلك واكتفى محامي المتهم بتلاوة أقوالها ولم يصر على طلب حضورها ، وكانت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماع من حضر من شهود الاثبات .

(الفرن رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٥ قـ ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٧٤)

١٥ — إذا دانت المحكمة منها أخذا باعتراقه واستنادا إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فإنها تكون قد استعملت حقا مقررا لها بالمادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢٥ قـ ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٢٥٤)

١٦ — لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود .

(الفرن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ قـ ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٤١٣)

١٧ — للمحكمة بمقتضى القانون أن تتولّى أن تحكمها على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم تسمه في الجلسة ما دام المتهم لم يطلب سماعه أو تلاوة أقواله ، وما دامت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسامعها من حضر من شهود الواقعة في مواجهة المتهم .

(الفرن رقم ١٦٥ لسنة ٢٦ قـ ١٠/٤/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٥٥٧)

١٨ — تحكم المحكمة الاستئنافية — بحسب الأصل — على مقتضى الأوراق في الدعوى دون أن تجري أى تحقيق فيها إلا ما ترى من لزوما لتحقيقه أو ما تستكمل به النص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإذا كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الاثبات ولم يطلب منها المتهم استدعاء المجنى عليه لسماع أقواله فليس له أن يبنى على المحكمة الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دانت هي لم تر ما يدعى إلى ذلك .

(الفرن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٦ قـ ٥/١/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٦٧٧)

١٩ — من حق المحكمة أن تستدعي وتسمع أقوال أى شخص لم يكن قد سبق إعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها ولا جناح عليها أن هي أخذت بأقواله واستندت إليها في قضائها .

(الفرن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٦ قـ ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٨٠٣)

١٠ — إن المشرع بما أفصح عنه في المادتين ٢٠ من قانون المعاقبة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لتقابة المحامين ، فقد دل على أنه لم يرد أن ينزع من المحامي الذي لم يقيم بسداد الاشتراك في الميساد للتقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد منعه مباشرة أعمال المعاقبة إلا أن القانون لم يربط على إجرائه على مزاولتها إلا المحاكمة التأديبية ومن ثم فإن دفع المتهم ببيان إجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلًا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام المحكمة الجنائية كان اسمه مستبعدًا من الجدول يكون في غير منطه ما دام مقبولًا للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنائيات .

(الفرن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ قـ ٢٥/١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٠٠)

١١ — لا يوجب القانون على المتهم أن يوكل غيره في ابداء غيره في عدم الحضور ، بل أن له أن يعرضه بأي طريق يكفل إبلاغه إلى المحكمة .

(الفرن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٩ قـ ٢٦/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨١٧)

الفرع الثاني — نظر الدعوى أمام المحكمة

١ — شفوية المرافعة .

١٢ — الأصل في الأحكام أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سامعهم ممكنًا ، وتلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي هي من الاجازات التي رخص بها الشارع في حالة تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب ، ومجرد تخلف الشاهد عن الحضور لا يفيد أن سماعه أصبح متعذرًا .

(الفرن رقم ١١٢٣ لسنة ٢٥ قـ ١٦/١/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٦١)

١٣ — انه وإن كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها مادام سامعهم ممكنًا إلا أنه ليس ما يمنع المحكمة من أن تستند في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسموا بالجلسة ما دام كل ذلك كان معروضًا على بساط البحث وكان في وسع الدفاع أن يناقشها ويرد عليها ، وإذًا فإذا كان المتهم لم يطلب من المحكمة تلاوة هذه التقارير والمحاضر ولا الانتقال لإجراء المعاينة فإن ما يشير في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الفرن رقم ١١٣٥ لسنة ٢٥ قـ ٢٤/١/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٦٨)

في عدم سماعه بالجلسة في أي من درجتي التقاضي فإن سماع المحكمة الاستئنافية لأقوال شهود تفي التهم لا تتحقق به شقوية المرافعة ويكون الحكم باطلاً .

(الفرن رقم ٩٦ - سنة ٢٦ ق.ج ١/١٢/١٩٥٦ ص ٧٨١٠١)

٢٦ - لا يوجد في القانون ما يعزل دون سماع شهادة المتهم في جلسة مع تحليفه اليقين - بعد أن قررت محكمة الجنايات فصلها عن الجناية - ما دام هذا الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة عليه الدعوى الجنائية كسهم في ذات الواقعة محل المحاكمة .

(الفرن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٦ ق.ج ١/١٤/١٩٥٧ ص ٨٣٢)

٢٧ - متى كانت العبارات التي اعترفتها المحكمة كذفاً وسياً ، قد أوردتها التهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي بثت بها لأكثر من جهة حكومية ، والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بأrsالها ، فإن دليل الجريمة يكون قائماً بلا حاجة إلى سماع شهادة المجنى عليه .

(الفرن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق.ج ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨١٢٢)

٢٨ - اعتراف المتهم أمام المحكمة بأحدى التهم المسندة إليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقي التهم التي دين بها دون سماع الشهود في مواضعه .

(الفرن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٦ ق.ج ٢/٢٦/١٩٥٧ ص ٨١٨٠)

٢٩ - متى كانت المحكمة قد سمعت شهادة المدعى المدني بدون حلف يمين في حضور محامي التهم دون أن يعترض على ذلك ، فإن حقه في الدفع ببطلان شهادة المدعى المدني يسقط طبقاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٦٨ لسنة ٢٧ ق.ج ٤/١/١٩٥٧ ص ٨٣٢٢)

٣٠ - متى كانت محكمة قد دانت التهم في جريمة اختلاس أشياء محجوزة أخذاً باعتراعه ببيع المحصولات المحجوز عليها ، دون أن تسمع شهود الواقعة ، فإنها تكون قد استعملت حقاً مقرراً في المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ ق.ج ٥/٢٧/١٩٥٧ ص ٨٥٤٥)

٣١ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاستدعاء المجنى عليها ، وسماع شهادتها وأقنعت المجال للنابية العامة وللدفاع عن المتهمين لإعلانها والارشاد عنها ولكنها عجزا عن الاهتمام بها فصار سماعها غير ممكن فإنه لا تثير على المحكمة إذا هي فصلت

٣٠ - متى استبعدت المحكمة أصابتي العامة لعدم حصولها من المتهمين ، فلا يصح لها أن تسد اليها أحداث أصابات أخرى بالمجنى عليها وأخذها بالقدر المتيقن في حقها ، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله ، وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

(الفرن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق.ج ١/١٢/١٩٥٦ ص ٧٧١٢)

٣١ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر هي لزوماً لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ولذا فإن المحكمة إذ لم تجب التهم إلى تأجيل الدعوى لسماع الشاهدين اللذين طلب الدفاع سماعهما لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق المتهم في الدفاع ما دامت محكمة الدرجة الأولى قد حققت شقوية المرافعة ولم يطلب إليها الدفاع سماع شهود آخرين في الدعوى .

(الفرن رقم ٧٠٦ لسنة ٢٦ ق.ج ٢/٢٦/١٩٥٦ ص ٧١٢٢)

٣٢ - الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على ما تجريه المحكمة بنفسها من تحقيق على الجلسة ، فإذا كان الحكم المستأنف قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد عوّن في أدائه التهم على أقوال شاهد الاتبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة العادية دون أن يسأل في مواجهة المتهم فإنه كان يمتنع على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الإجراءات بإجابة التهم إلى ما يطلبه من سماع أقوال شاهد الاتبات في حضوره .

(الفرن رقم ٧٥٨ لسنة ٢٦ ق.ج ١/٨/١٩٥٦ ص ٧٩٩٩)

٣٣ - متى كانت المحكمة قد أسست قضاءها على أقوال شهود لم تسمعهم وكان سماعهم ممكناً ودون أن تجري أي تحقيق في الدعوى مكتفية بما هو مدون بمحضر الجلسة من أن الدفاع أكتفى بأقوال هؤلاء الشهود الغائبين في التحقيقات وأمر بتلاوتها - فإن حكمها يكون باطلاً .

(الفرن رقم ١٠٨٧ لسنة ٢٦ ق.ج ١/٢/١٩٥٦ ص ٧١٢٢٦)

٣٤ - مجرد تخلف الشاهد عن الحضور لا يعتبر أن سماعه أصبح متعذراً .

(الفرن رقم ١٠٧٧ لسنة ٢٦ ق.ج ٢/٣/١٩٥٦ ص ٧١٢٢٦)

٣٥ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها بإدانة المتهم على ما أثبتته مفتش العدل في محضره - وهو الشاهد الوحيد في الدعوى - من غير أن تبين السبب

مناقشته ولكن المحكمة ضربت صفحا عن طلبه وقضت بإدانة المتهم استنادا الى أدلة من بينها شهادة الشاهد المذكور فان حكما يكون معينا مستوجبا للنقض .
(الطن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٤٨)

٣٧ - متى كانت المحكمة قد بنت حكما على شهادة شاهد في قضية أخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا اثر لأقواله في أوراقها ولم تأمر بضم قضية الجثة المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم ، فان الدليل الذي استمدته على هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون باطلا ، والاستناد اليه يجعل حكما معيا بما يبطله .
(الطن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ١٠٨)

٣٨ - متى كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا وأن الدفاع طلب أمام محكمة ثاني درجة سماع شهود الواقعة فأجلت المحكمة نظر الدعوى لسماهم فلما كانت الجلسة التي صدر فيها الحكم اكتفت بسؤال المجني عليها بغير حلف بين عما يدعيه المتهم من صلتها بمطلقة دون أن تسألها في موضوع الدعوى وأصدرت حكما في مواجهة المتهم المنكر للتمهة مستندة الى أقوال هذه الشاهدة وكان المتهم لم يحضر معه معام يمكن أن يترضى بالجلسة على ما تم من إجراءات فيها ، فان حقه في الطعن يكون باقيا طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .
(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٥٠٠)

٣٩ - لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود لأن لحاضر المخالفات بنص المادة ٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية حجية خاصة توجب اعتماد ما دون فيها الى أن يثبت ما ينفي ، يستوى في ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت ابتداء بوصف أنها جنحة واعتبرتها المحكمة مخالفة أو أنها رفعت في الأصل بوصف الواقعة مخالفة اذ البررة في ذلك هي حقيقة الواقعة ووصفها القانوني الذي تضيفه عليها المحكمة .
(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٥٠٠)

٤٠ - أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على المحكمة في أحوال الحكم العضوي الاعتباري أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فاذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر

في الدعوى دون أن تسمع شهادتها ولا تكون قد أخطأت في الإجراءات ، ولا أخلت بحق الدفاع .
(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٥٥٠)

٣٣ - متى كان الحكم قد استند في القضاء بإدانة المتهم الى اعترافه في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في التمتع المحجوز عليه دون أن تسمع هذا الاعتراف سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو تحقق شتوة المرافعة بسماع شاهد الاثبات في الدعوى ، فان الحكم يكون مشوبا ببطالان في الإجراءات مما يعيه ويستوجب نقضه .
(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١/٣/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٥٧٩)

٣٣ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل قص آخر في إجراءات التحقيق علا بنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فاذا أسست المحكمة قضاءها بإدانة المتهم على ما ورد على لسان المجني عليه دون أن تسمع شهادته في أي من الدرجتين ، فان حكما يكون باطلا لخلاله بحق المتهم في الدفاع .
(الطن رقم ٥١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٧٥٤)

٣٤ - من المقرر أن تلاوة أقوال الشاهد هي من الاجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة عند تعدد سماعه لأثر سبب من الأسباب وليست من الإجراءات التي أوجب عليها اتباعها .
(الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٨٢٢)

٣٥ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تعول في حكما على أقوال شاهد أو أكثر أدلى بها في التحقيق الابتدائي ولو لم يعلن بالحضور لإدلاء الشهادة أمام المحكمة ما دامت أقواله في ذلك التحقيق كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ، على معنى أنها مدونة بلف القضية الذي كان تحت نظر الدفاع .

(الطن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١٨/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٩٠١)

٣٦ - متى كان محامي المتهم قد طلب بجلسة المحاكمة سماع الشاهد الذي تخلف عن الحضور لمرضه فلم تمتد المحكمة بهذا الطلب فأمر الدفاع في مرافعته على وجوب

المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما يميز المحكمة تلاوة أقوال الشهود الغائبين كلما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن المحكمة المطلون في حكمها إذ لم تسمع الشاهد الذي اعتمدت على شهادته دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه يكون حكمها مشوباً بالبطالان في الإجراءات مما يبيحه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/٤/١٩٥٨ م ٩ ص ٨٨٣)

٤٥ - إذا كان المتهم لم يتسك بطلي في الجلسة الأخيرة، بل ترفع في الدعوى دون إشارة منه الى طلب سماع الشاهد، فإن ذلك يفيد تزوله ضمناً عن هذا الطلب، ولا يغير من هذا النظر ما أشار اليه المدافع عن المتهم في محضر جلسة سابقة من طلب اعمال حكم القانون في الشاهد المتخلف عن الحضور، ذلك أن القانون قد ترك الأمر في هذه الحال لمطلق تقدير المحكمة، أن شاعت حكمت على الشاهد المتخلف بالترامة المقررة قانوناً أو أجلت الدعوى لاعادة تكليفه بالحضور، أو أمرت بالتبضي عليه واحضاره إذا رأت أن شهادته ضرورية، ومن ثم فاقول بأن الحكم المطلون فيه قد أخل بحق الدفاع وشابه بطلان في الإجراءات لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٣/١٩٥٨ م ٩ ص ١١٢٨)

٤٦ - خول القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، وبسوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً يتصرف المتهم أو المدافع بما يدل عليه، على ما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون (الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥/٥/١٩٥٨ م ١ ص ١٠)

٤٧ - أن تلاوة أقوال الشهود هي من الاجازات المخولة للمحكمة بحكم القانون ولا يترتب على مخالفتها البطلان . (الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥/٥/١٩٥٨ م ١ ص ١٠)

٤٨ - عماد الاتبات في المواد الجنائية هو التحقيق الشغوى الذى تجريه المحكمة بنفسها وتوجهه الوجهة التى تراها موصلة للحقيقة، أما التحقيق الابتدائى ليس بالتمهيد لذلك التحقيق الشغوى، ولا يعمد أن يكون من عناصر الدعوى التى يتروى منها القاضى في تكوين عقيدته - فلا خرج على المحكمة اذا هي أخذت بشهادة الشهود في الجلسة دون أن تأخذ بأقوالهم في التحقيقات الأولى .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٣/١٩٥٩ م ١٠ ص ٦٨١)

أمامها فلا تترتب على المحكمة الاستئنافية اذا هي لم تسمع من جانبها شهوداً مكثية بالتحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة .

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٦)

٤١ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ الى جانب أقوال من سمعتهم أمامها بأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة في الجلسة على بساط البحث وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال أو يطلب من المحكمة سماع أقوالهم بصرتها .

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٥٨ م ٩ ص ٦٩٨)

٤٢ - لقاضى الموضوع في المواد الجنائية العربة في تكوين اقتناعه من الأدلة المطروحة أمامه، كما أن له أن يعتمد على أى دليل منها يستخلص منه ما هو مؤد اليه فإذا كانت أقوال الشهود الذين استند اليهم الحكم الاستئنافى مطروحة على بساط البحث وقد أتيح للخصوم الاطلاع عليها ومناقشتها في الجلسة ولم يطلب المدعى بالحقوق المدنية الى المحكمة الاستئنافية استدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم، فإنه لا يصح له أن ينسب على المحكمة أنها استندت في حكمها الى أقوال وردت في تحقيق البوليس - بناء على شكوى قدمها المتهم بتبديد عقد - بعد احالة الدعوى الى المحكمة والحكم فيها ابتدائياً ما دامت قد حققت شغوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الاتبات في الدعوى .

(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٦/١٩٥٨ م ٩ ص ٧٥٤)

٤٣ - إذا كان الشاهد من محضر جلسة المحاكمة أزع الحاضر عن المتهم وكذلك النيابة لم يتسك بسماع شهود الاتبات وطلبوا الانكفاء بثلاوة أقوالهم وكانت المحكمة قد ناقشت المتهمين في تفاصيل الاعتداء الواقع عليهما على النحو الواضح بمحضر الجلسة وكان كل منهما يعتبر شاهداً فيما وقع عليه من اعتداء فإن مناقشة المحكمة لهما تتحقق بها شغوية المرافعة .

(الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٨١٠)

٤٤ - أن الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات الشغوية التى تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً، فإذا كان الثابت أن إجراءات المحاكمة قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٧ الذى عدل

٥٣ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه إلا إذا كان طلباً عاجزاً ، أما الطلبات التي تبدي من باب الاحتياط فالمحكمة إن شامت أن يجيبها ، وإن رفضت أن تفرحها من غير أن تكون ملزمة بالرد عليها .

(الغن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ ص ٧ ص ٨١٩)

٥٤ - يشترط لكي تكون المحكمة ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها حتى ولو كان من الطلبات الأصلية أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع الدعوى المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها أن تلتفت عن الطلب وأن تفعل الرد عليه .

(الغن رقم ٣١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٦ ص ٨ ص ٤٤٨)

٥٥ - متى كانت المحكمة قد صرحت للتمتعة بإعلان شهود ضي فأعلنت اثنين منهم ولكنها لم يحضروا وتمسك الدفاع بمساعها مبدئياً في مراعات أهمية أقوالهما بالنسبة لمركز موكلته في الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تجبه لطلبه تكون قد أخلت بحق التمتعة في الدفاع ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة غير ملزمة أصلاً بإجابة المتهم إلى طلب سماع شاهدها لأنها لم تتقدم بمسأله في المبدأ الاستثنائي مادام أن المحكمة قد صرحت لها بإعلانها وقامت فعلاً بذلك .

(الغن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ ص ٩ ص ٢٩١)

٥٦ - إن طلب سماع شهود النفي هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أي أن يكون الفصل فيه لازماً لفصل في الموضوع ذاته ، وإلا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة إلى هذا الطلب ، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها .

(الغن رقم ١١١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٣ ص ٩ ص ٨٧٤)

٥٧ - رفع الدعوى الجنائية ضد الموقوف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ في فقرتها الثالثة - لا يشترط فيه أن يباشر النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي أن يكلف

٥٨ - إذا كانت المحاكمة بدرجةها قد جرت في ظل المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ، وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاتبات ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تقضي على مفتضى الأوراق - وهي لا تسع من شهود الاتبات إلا من ترى لزوماً لمساعهم ، فإنه لا يحق للمتهم أن يضمن بيطان إجراءات المحاكمة .

(الغن رقم ١٤٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ ص ١١ ص ٩٥٤)

٢ - إبداء النيابة والمهم الطلبات :

٥٩ - طلب توقيع أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة المطلوب تطبيقها لا تعتبر طلباً جديداً مما يجب أن يتم في مواجهة المتهم أو أن يعلن به في حالة غيابيه لأنه يدخل في نطاق المادة المطلوب تطبيقها والتي أعلن بها . وإذن فمتى كانت النيابة قد طلبت في غيبة المتهم الحكم عليه بأقصى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات السابق إعلانه بما تقتضت المحكمة بتفريم المتهم مائة قرش فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد أخطأت إذ قضت بعدم جواز استئناف النيابة الذي تم صحيحاً وفقاً لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الغن رقم ٥٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٧ ص ٤٥٤)

٥١ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها ، حتى ولو كان من الطلبات الأصلية ، أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازماً لفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها ألا تلتفت إلى الطلب وألا ترد عليه .

(الغن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧ ص ٥٤٢)

٥٢ - متى كانت النيابة العامة قد حددت بالجلسة التقدير الذي تطلبه من العقوبة تحديداً صريحاً بأن طلبت الحكم بأقصى العقوبة فإن إبداء هذا الطلب في غيبة المتهم لا يعتبر طلباً جديداً يستلزم إعلاناً جديداً ما دام يدخل في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالحضور التي أعلن بها المتهم فإذا قضت المحكمة في هذه الحالة في جريمة التبديد المسندة للمتهم بحبس شهر أو وهو دون ما طلبته النيابة فإن استئنافها يكون جائزاً أصلاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك لعدم الحكم بما طلبته النيابة .

(الغن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٣ ص ٧ ص ٦٧٥)

والنسبة للتشاور الضمني من سماع شهود الاتبات :

والغن ١٥٦٢ ، ١٥٦٣ ، ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٩

راجع الحكم في الغن ١٧٤٣/٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٠

٦٢ - إذا كان المتهمان لا يدعيان في طعنهما أنهما طلبا إلى المحكمة التفتيش على المذكرة المقدمة من المدعي بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لتقديمها ولم يطلبوا أن تكون لهما الكلمة الأخيرة ، ولا يدعيان أن أحدا منهما من ذلك ، فلا يحق لهما التمسك على الحكم شيئا في هذا الصدد - إذ أن سكوتهما عن ذلك دليل على أنهما لم يجدا فيما أبداه المدعي بالحقوق المدنية ما يستوجب ردا من جانبهما مما لا يبطئ المحاكمة .

(الفرن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ قجلة ٧ / ١١ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٦٤)

٦٣ - مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعي بالحقوق المدنية .

(الفرن ١٣٦٩ لسنة ٣٠ قجلة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٩٤٢)

(الفرن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٤ - قجلة ١١ / ١١ / ١٩٥٠ ص ٦ ص ٤١٦)

٣ - تلاوة تقرير التلخيص :

٦٤ - إذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لظرفها فتعير الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(الفرن ١٣٥٦ لسنة ٢٥ قجلة ٢١ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٤٧)

٦٥ - متى بان من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قد قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى ، وأن الحكم قد نقل به في جلسة علنية ، فلا يقبل من المتهم إثبات عكس ذلك الا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير .

(الفرن ٣٢٤ لسنة ٢٦ قجلة ١ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٠١)

٦٦ - ان وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة لا يعيب الحكم ما دام الثالث أن التقرير قد تلى فعلا .

(الفرن ٣٢٤ لسنة ٢٦ قجلة ١ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٠١)

٦٧ - ذكر البيانات الواردة في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية بتقرير التلخيص واجب اذا اتصلت

بذلك أحد أمواته بأن يأذن له برفع الدعوى فإن اذن بإقامتها ضد الموقف المسمى فلا تريب على وكيل النيابة المختص ان هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي يطرح أمامها النزاع .

(الفرن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ قجلة ١٥ / ١٢ / ١٩٥٨ ص ٩٨ ص ١٠٧٨)

٥٨ - اذا كان طلب النيابة الحكم بأقصى العقوبة قد حصل بجلسة لم يعلن لها المتهمان ولم يحضراها فانه لا يعتد بهذا الطلب عليهما - فاذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بجسبي المتهمين في حدود مادة الاتهام المطلوبة ، فانها تكون قد أجابت النيابة الى طلباتها وبالتالي يكون استئنافها غير جائز ويكون ما انتهى اليه الحكم من ذلك صحيحا في القانون .

(الفرن رقم ١٣١٩ لسنة ٢٨ قجلة ٢ / ٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٦١)

٥٩ - ان الطلب الذي تقدم به الدفاع عن المتهم بشأن ضم المحررات المسبوبة موضوع جريمة - عدم أداء رسم الدفعة المقرر عليهما - يعد طلبا هاما لتعلقه بجسم الجريمة ذاتها واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية ، فكان ينبغي على المحكمة اجابته لاظهار وجه الحق في الدعوى ، ولا يقبل من المحكمة تعطيل رفض اجابته لتعيلها بعد تسليما مقدما بنتيجة دليل لم يطرح عليها وتضاء في أمر لم يعرض لنظرها مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى في شأن ما أثاره المتهم في ثمنه من خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(الفرن رقم ١٩٦ لسنة ٢٩ قجلة ٢ / ٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣٤٤)

٦٥ - تنازل المتهم في أول الأمر عن تحقيق طلب معين لا يسلبها حقها في المدول عن هذا التنازل والتسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائرة ، فتنازل المتهم في مستهل المرافعة عن طلب التأجيل لسماح شهود النفي لا يعول دون أن تتوجه الى المحكمة من جديد بهذا الطلب لبيان محاميهما الذي يمثلها والذي أصر على التسك به وأكده في ختام مرافحته وهو لاشك أدري بصلحته موكلته .

(الفرن رقم ٧٤٤ لسنة ٢٩ قجلة ١ / ١٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٦٨)

٦٦ - اذا كان الثالث أن الدفاع عن المتهم قد طلب أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماح شهود الاتبات ، فإن هذا يعتبر بشبهة طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

(الفرن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٩ قجلة ١ / ٢٦ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ١١٠)

٤ — تأجيل الدعوى وإحاديث الرافعة :

٧٣ — المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة لإجراء تحقيق فيها أو الرد على هذا الطلب مادامت المرافعة قد انتهت وحجرت القضية للحكم .

(قلمن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٥ قجلة ٢١ / ٢ / ١٩٥٦ م ٢٤٣)

٧٤ — المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل للاستعداد ما دام المتهم قد أعلن إعلانا صحيحا ولم يدع عكس ذلك .

(قلمن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ قجلة ١ / ٥ / ١٩٥٦ م ٧ م ٦٦٦)

٧٥ — متى كان المحامي الحاضر عن المتهم قدم بالجلسة شهادة مرضية للمتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقدر صحة ذلك العذر ، فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(قلمن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٦ قجلة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٦ م ٧ م ١٠٤٥)

٧٦ — متى كانت المرافعة قد انتهت وأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم فانها لا تكون ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة أو بالرد على هذا الطلب .

(قلمن رقم ٥١٣ لسنة ٢٧ قجلة ٧ / ١٠ / ١٩٥٧ م ٧ م ٧٥١)

٧٧ — متى كان المتهم قد أعلن بالدعوى إعلانا صحيحا فان المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد .

(قلمن رقم ٥١٣ لسنة ٢٧ قجلة ٧ / ١٠ / ١٩٥٧ م ٨ م ٧٥١)

٧٨ — متى كانت المحكمة بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستعنت الى دفاع المتهم بإعادتها الى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الأول من مبدئه أو ترفع في الدعوى على أساسه فانها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ولا يقضى عن ذلك ما أثبت بمحضر الجلسة من حضور محام عن المحامي الأصل ما دامت المحكمة لم تتبين ما اذا كان الأخير قد أخطأ بقرارها الصادر بعد اتمام المرافعة وحجز القضية للدعوى ، ولم توضح كيف كانت نيابة المحامي الحاضر عن المحامي الأصل وهل كان ذلك بناء على تكليف منه أو من المتهم أو كان من قبيل التطوع وهل اطلع المحامي الحاضر أو لم يطلع على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامي الأصل .

(قلمن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٧ قجلة ٢ / ٢ / ١٩٥٨ م ٩ م ١١٣)

الحكمة بموضوع الدعوى . أما اذا كانت بصدد الفصل في الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول الاستئناف فليس ثمة ما يمنع من أن يكتفى في قرار التلخيص بالقدر الذي يتطلبه الفصل في شكل الاستئناف .

(قلمن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ قجلة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ م ٧ م ١١٩١)

٦٨ — متى كان المتهم لم يمترض على ما ورد في التقرير الذي تلاه أحد أعضاء الهيئة ، فليس له من بعد أن يعيب على هذا التقرير القصور ومخالفته للثابت في الأوراق .

(قلمن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ قجلة ١٢ / ٣ / ١٩٥٧ م ٨ م ٢٤٧)

٦٩ — تقرير التلخيص المشار اليه في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية الذي يتلوه القاضي على زملائه بالجلسة ، ان هو الا مجرد بيان يتبع للقضاة الايام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وبما تم فيها من التحقيقات والاجراءات ولم يرتب القانون على ما قد يشوب التقرير من عيب أو خطأ أي بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى .

(قلمن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ قجلة ١٢ / ٣ / ١٩٥٧ م ٨ م ٢٤٧)

٧٠ — خلو تقرير التلخيص من الاشارة الى واقعة من وقائع الدعوى لا يترتب عليه أي بطلان ، وعلى المتهم اذا رأى من مصلحته أن تلم المحكمة بهذه الواقعة أن يوضحها في دفاعه الذي يقدم به اليها .

(قلمن رقم ١٥٩ لسنة ٢٨ قجلة ١٤ / ٤ / ١٩٥٩ م ١٠ م ٤٣٤)

٧١ — ما رسمه القانون في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات في الجلسة فلا يترتب على مخالفته البطلان — فاذا كان الثابت من محضر الجلسة أن تقرير التلخيص قد تم بها ولم يمترض المتهم على تلاوته بعد دفاعه ، وكان غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة ، فانه لا يجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة التقص .

(قلمن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ قجلة ٢٥ / ١ / ١٩٦٠ م ١١ م ١٠٦)

٧٢ — لا يقدح في سلامة الاجراءات أن يكون اثبات تلاوة تقرير التلخيص قد ورد في ديباجة الحكم المطبوعة ، ما دام أن رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، بما يفيد إقراره ما ورد به من بيانات .

(قلمن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ قجلة ٢٩ / ٦ / ١٩٦٠ م ١١ م ٧١١)

٨٣ - للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أن تبطل الأوراق الى النيابة العامة أن رأت وجها للسير في تحقيق التزوير ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة اذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة الملعون فيها .

(الفن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ ق/١٠ / ٦ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٦٢٥)

٨٤ - ان المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبة - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ ق/٣ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٥٣)

٨٥ - مؤدى القواعد التي نص عليها قانون الاجراءات الجنائية في خصوص دعوى التزوير الفرعية أن للنيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أمام القضاء الجنائي أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية بشرط أن تكون قد قدمت فيها فعلا ، وهو غير الشأن في دعوى التزوير الفرعية التي نظم قانون المرافعات المدنية والتجارة اجراءاتها .

(الفن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق/٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٦٠٠)

٨٦ - ماينعاه المتهمون على الحكم من سيرة في دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة وفها هذا العقد أمام القضاء المدني مردود بأنه فضلا عن أن المتهمين أو المدافع عنهم لم يثيروا هذا الدفع - فلا يقبل منهم طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فانه من المقرر أن القاضي الجنائي غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية في هذه الحال لخروجها عن نطاق المسائل الفرعية التي عنها الشارح بالايقاف في المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولعدم اتصالها بأركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أو بشروط تحقق وجودها .

(الفن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق/٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٦٠٠)

٨٧ - الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي لا يجوز أن تقف في سبيل حرية النيابة العامة في مباشرة الدعوى الجنائية في حدود القانون ، أو أن تمطل الأفراد

٧٩ - من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له - فإذا كان مفاد ما أبداه المتهم بانجلسة أنه يعترض على السير في الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأنه يطلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه المذكور أن يحضر للدفاع عنه ، فان التفت المحكمة عن طلب التأجيل ومضيها في نظر الدعوى وحكمها عليه بالمقوبة - مكتفية بحضور المحامي المنتدب - دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابته ، أو أن تشير الى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى ، يعتبر اخلافا بحق الدفاع مبطلا لاجراءات المحاكمة وموجباً لنقض الحكم .

(الفن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٨ ق/١٢ / ١ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٩٩٨)

٨٠ - من المقرر أنه ما دامت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة أمرت باقتال بابها وحجرت القضية للحكم ، فهي بعد غير ملازمة باجاية طلب فتح بابها من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة .

(الفن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق/٢٨ / ٦ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٦٣٨)

٥ - الاطلاع على المحررات :

٨١ - متى كان الثابت أن المحكمة بدرجيتها لم تطلع على المحررات المضبوطة والتي ينازع المتهم في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم دفعة الاتساع ، وكان هذا الاطلاع لازما لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما انتهى اليه من أن تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين العملاء لم يورد الأسانيد التي تبرر ما انتهى اليه ، فانه يكون مشوبا بالقصور ، ويتعذر معه على محكمة النقض أن ترأب صحة تطبيق القانون .

(الفن رقم ١٤٣١ لسنة ٢٦ ق/٩ / ١ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٢٧٧)

٦ - الطعن بالتزوير أمام المحكمة الجنائية

٨٢ - اغفالت المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

(الفن رقم ١٥٤٤ لسنة ٢٦ ق/٩ / ٤ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٢٨١)

٩١ - متى كانت الدعوى المدنية وجهت الى المتهم القاصر بصفته الشخصية مع أن له من ينثله قانونا وهو في هذه الدعوى والده ولم ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فان المحكمة اذ قبلتها على الصورة التي رفعت بها تكون قد أخطأت في القانون رغم ما اتخذته الحكم من جانب من تعيينه ممثلا للقاصر في غير الحالة التي توجب ذلك .

(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٧ قـ ١٤/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٥٠٩)

٩٢ - أوجب الشارع بالنص الصريح في المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالنا ، فاذا كان مازال قاصرا ، فانها توجه على من ينثله قانونا ، ومن ثم فاذا كان المتهم عندما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصرا ، فان الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في خصوص الدعوى المدنية .

(الطن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ قـ ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩١ ص ١٦٢)

٩٣ - متى كان الثابت أن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية حضر عنها من يمثلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية من غير أن يذكر شيئا عن تضيعة مدير الشركة ، فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام محكمة التقص .

(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ قـ ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩١ ص ٢٥٦)

٩٤ - ان صدور الحكم والتعلق به ينهي النزاع بين الخصوم ويخرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود الى نظرها بما لها من سلطة قضائية كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو اصلاحه ابناء بناء على الطعن بالطرق المقررة أو بطرق تصحيح الخطأ المادى النصصوص عليه في المادة ٣٣٧ ج١ . ومن ثم فاذا كانت المحكمة قد أمرت باستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد الحكم فيها فانها تكون قد أخطأت .

(الطن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ قـ ١٠/٦/١٩٥٨ ص ٩١ ص ٦٤٤)

٩٥ - الأصل أن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة في التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع الى نصوص قانون آخر الا لاسد قص أو للاستئانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن « يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى » ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية » وكان قانون الاجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين

عن ممارسة الحق المخول لهم قانونا في التبليغ عن الجرائم أو الاتجاه الى الطريق الجنائي المباشر عند الاقتضاء ، وهو من جهة أخرى يمد تطبيقا خاصا لحالة توقف الفصل في الدعوى الجنائية المطروحة على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقا للاجراءات التي رسمها القانون ، وفي نطاق هذه الاجراءات تدون التوسع فيها أو القياس عليها وقد جعل القانون هذا الايقاف جوازيا لا وجوبيا - اذ قد ترى المحكمة أن التزوير واضح ، أو أن الورقة قسما لا لزوم لها للفصل في الدعوى ، أو أن الدفع بالتزوير غير جدى .

(الطن ٤٨٧ لسنة ٣٠ قـ ٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٠٠)

٧ - إجراءات الادعاء المدنى :

٨٨ - استحدث الشارع نص المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية وأباح به للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال وبصرف النظر عما اذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالنتيجة لها أم لم تكن . وذلك استثناء من القاعدة العامة التي تقتضها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ قـ ٦/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٨٨)

٨٩ - وفقا للمادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، أما اذا لم يوجد نص في قانون الاجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات .

(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ قـ ١٦/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٦١)

٩٠ - متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدنى وقضى بالناء الحكم المستأنف أو برفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدنى للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسع دفاعه في الدعوى اعمالا لنص المادة ٤٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية فان الحكم يكون قد بنى على مخالفة اجراء مهم من اجراءات المحاكمة مما يبيطه .

(الطن رقم ١٣٣٣ لسنة ٢٦ قـ ٢٦/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٨٣)

١٠٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً بالنسبة إلى الطعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية والنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية، ولكنه غيابه بالنسبة إلى المتهم - وقد عارض فيه ولم يفصل في المعارضة - فيكون من المتعين وقف السير في الطعن حتى يفصل في المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الصادر بإداته، إذ أن طرح الدعوى العمومية في المعارضة على بساط البحث أمام محكمة الموضوع قد يؤدي إلى القضاء فيها ببراءة المتهم، ويكون الطعن غير صالح للحكم فيه طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أساس المسؤولية المدنية لا تزال موضع البحث.

(الظن رقم ٧٠١ س ٢٩ ق ٢٢/٣/١٩٦٠/١١ ص ٢٩٠)

٨ - الإجراءات بالنسبة لوقف تنفيذ العقوبة :

١٠١ - لم تضع الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات إجراءات خاصة لانقضاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة وكل ما اشترطته أن يصدر أمر الانقضاء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور ولم توجب إجراء أي تحقيق.

(الظن رقم ١٨٤ س ٢٧ ق ٢٦/٥/١٩٥٧/٨ ص ٥٢٩)

الفرع الثالث : جرائم الجلسة

١٠٢ - للمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه، وذلك على اعتبار أن شهادة الزور هي من جرائم الجلسة، ومن ثم فإنه لا محل للنسبة إلى الحكم بأن المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور إلى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تسمع دفاع المتهم.

(الظن رقم ٥٢٨ س ٢٧ ق ٢٦/٥/١٩٥٧/٨ ص ٨٢٢)

١٠٣ - ينتهي انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند قفل باب المرافعة فيها، فلا يستقيم قانوناً القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهي من جرائم الجلسة - قبل قفل باب المرافعة لأن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تهم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقاً للقواعد العادية على ما تفتى به المادة ٢٤٦ من قانون الإجراءات.

(الظن رقم ٥٩١ س ٢٩ ق ٢٦/٥/١٩٥٩/١٠ ص ٥٨٣)

الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصارف دعواه فأوجب أن يكون هو المسئول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي يرفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن، ومن ثم فقد امتنع إعصال أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية فيما يخالفه، ولم يبق لتقوانين الرسوم في هذا الشأن إلا أن تنظم تقدير المصارف وكيفية تحصيلها كما جاء بصريح المادة ٣٩٩ ساقطة الذكر.

(الظن رقم ٣٥٨ س ٢٨ ق ٢٨/١١/١٩٥٨/٩ ص ٩٣٩)

٩٦ - إذا كان المدعون بالحق المدني لم يطلبوا في الدعوى المدنية المرفوعة منهم أمام المحكمة المدنية إلا بطلان عقد الإيجار الصادر من الطاعن الأول للطاعن الثاني بسبب صورته فقتضى لهم بذلك، وكان المدعون لم يطلبوا في دعواهم المباشرة أمام محكمة الجنيح إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد أموالهم، فإن الدفع المقدم من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لأن المدعين لجأوا إلى القضاء المدني يكون على غير أساس.

(الظن رقم ١٣٣٧ س ٢٨ ق ٢٠/١٢/١٩٥٨/٩ ص ١١٤٨)

٩٧ - عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها.

(الظن رقم ١٦٥٥ س ٢٨ ق ٢٠/١٢/١٩٥٩/١٠ ص ٢٢)

٩٨ - تخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي - على ما نصت عليه المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية - للقواعد الواردة في هذا القانون، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في ذلك القانون نصوص خاصة بها، وبذلك لا يصح الاستناد إلى ما هو مقرر في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات.

(الظن رقم ١٩٩٩ س ٢٨ ق ٢٠/١٦/١٩٥٩/١٠ ص ٢٠٤)

٩٩ - نظم القانون إجراءات الادعاء بحقوق مدنية أمام القضاء الجنائي بحيث لا يكتب المضرور أو من انتقل إليه حقه هذا المركز القانوني بما يترتب عليه من حقوق وآثار إلا إذا باشر الادعاء بحقوق مدنية وفقاً لما هو مرسوم قانوناً.

(الظن رقم ٢٠٣٣ س ٢٩ ق ٢٠/٢/١٩٦٠/١١ ص ١٤٢)

إجراءات

حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات طبقاً للمادة ١٩١ إجراءات ولأن القانون لم يتناول للمتهم الطعن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بأحالة إلى محكمة الجنايات .

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ١٢١٧)

١٠٩ - الدفع ببيان قرار الاحالة الى محكمة الجنايات كخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع ببيان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل من المتهم اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ١ ص ٢٩)

١١٠ - من المقرر أن النيابة العامة حق ابداء ما يعلن لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة مباشرة إجراءات الدعوى العمومية وهي في ذلك لا تتجزأ ومن حق مثلهما أن يبدى لفرقة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المطلق للتهمة المسندة الى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تعال به الدعوى الى المحكمة .

(الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٧١)

١١١ - لم يقيد الشارع غرفة الاتهام بالوصف المقتضية به الدعوى بل أجاز لها كما هو مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تكييف الجريمة المطروحة لنظرها واحالتها بالوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك - حتى بغير طلب من سلطة الاتهام - أن تجري أى تعديل في هذا الوصف .

(الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩/٢٣/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٧١)

الفرع الخامس : الإجراءات أمام محكمة الجنايات :

١١٢ - اذا كانت الواقعة التي أسندت الى المتهم جميعاً هي قتل انفجى عليه وكان ثبوت الفصل المكون للجريمة في حق واحد منهم لا يؤدي الى تبرئة الآخرين من التهمة - فان ذلك يجعل مصلحة كل منهما غير متعارضة مع مصلحة الآخر ولا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به .

(الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢٥/١٩٥٦ ص ١ ص ١٦١)

١١٣ - اذا نسب لعدمتهم الاشتراك مع موظف عمومي حسن النية - مأذون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلاً من أخرى ، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للمأذون هي بذاتها المقصودة بالزواج بينما دفع منهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي انمقد عليها الزواج فان دفاع كل من هذين المتهمين يكون

١٠٤ - توجيه تهمة شهادة الزور ينطوي في ذاته على معنى تبيي الخصم الذي تتلصق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قتل باب المرافعة .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٨٣)

١٠٥ - اذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انقضاء الجلسة - عملاً بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الاجراءات - وجب عليها أن توجه اليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تمجّل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن الملة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، اذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة ، كلاً لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم الا باقتال باب المرافعة ، فاذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٨٣)

الفرع الرابع : الإجراءات أمام غرفة الاتهام

١٠٦ - حق غرفة الاتهام في اجراء تحقيق تكميلي وحققا في التصدي للدعوى هما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم أحدهما عن الآخر وكلاهما من السلطات غرفة الاتهام موكل لتقديرها وخاضع لسلطانها مباشرة متى رأت لذلك وجها وتدعم اذا لم تر من مباشرته جدوى كما هو المستفاد من نصوص المواد ١٧٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٣٥)

١٠٧ - متى تبين أنه حضر مع المتهم أمام محكمة الجنايات محاميان أحدهما موكل والآخر مندوب وأبدى المحاميان دفاعهما دون أن يشير أحدهما في مرافعته الى عدم اعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة الجنايات ودون أن يطلب أجلاً لتحضير دفاعه - فان دعوى المتهم بأن المحكمة أخلت بمقتضى الدفاع لا يكون لها أساس عملاً بالمادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ١٢١٧)

١٠٨ - لا محل للتسك ببيان اجراءات الأمر الصادر بإحالة المتهم الى محكمة الجنايات لعدم اعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام اذ لم يستوجب قانون الاجراءات الجنائية

قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنبه وتحيلها الى المحكمة الجزئية .

(الفرع رقم ٧٩٩ لسنة ٢٢٦ . جلة ١٢/٢١/١٩٥٦ ص ٧٨٢٧)

١١٩ - اذا استندت المحكمة فيما استندت اليه في ادانة الطاعن الى اقوال المتهم الأول فقد تحقق قيام التمازس بين مصلحتها في الدعوى ومن ثم فان تولي محام واحد الدفاع عنهما يوجب الحكم وقضه ونظرا للارتباط وتحقيقا لحسن سير العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الأول معا .

(الفرع رقم ٨٩٢ لسنة ٢٢٦ جلة ١١/٥/١٩٥٦ ص ٧٨١٣٨)

١٢٠ - مخالفة الاجراءات التي تضمنتها المادة ١٨٧ من قانون الاجراءات لا يترتب عليها الا الاثر الذي نصت عليه المادة ٣٧٩ من هذا القانون وهو حق الخصم الذي لم يعلن باسماء الشهود في المبدأ المحدد أن يمارس في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق اعلاؤه بأسمائهم .

(الفرع رقم ١٠٤٥ لسنة ٢٢٦ جلة ١١/٢٠/١٩٥٦ ص ٧٨١١٧)

١٢١ - متى كانت محكمة الجنابات قد نظرت الدعوى التي اقامتها النيابة العامة على المتهم امامها بجنابة الرشوة على اساس ارتباطها بالدعوى الأصلية المنظورة امامها وهي جنابة احرار المخدر ثم حكمت فيها هي نفسها دون أن تحيل الدعوى الى النيابة لتحقيق ان كان له محل ودون أن تترك للنيابة حرية التصرف في التحقيقات التي تجري يصدد تلك

الجنابة المرتبطة ، فانها تكون قد أخطأت بمخالفتها نص المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يؤثر في ذلك عدم اعتراض الدفاع عن المتهم على توجيه التهمة الجديدة اليه اذا ما وقع من المحكمة مخالف للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة الجنائية . ومن ثم يتعين نقض الحكم واعادة المحاكمة على ما يقضى به القانون عن التمتين معا .

(الفرع رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٢٦ جلة ١٢/٤/١٩٥٦ ص ٧٨١٢٤٢)

١٢٢ - متى كان الواضح من الأدلة التي استند اليها الحكم في حق أحد المتهمين الأول والثاني لا يؤدي الى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت اليه ، فان مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ولا يوجب اجراءات المحاكمة تولي الدفاع عنهما محام واحد .

(الفرع رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٢٦ جلة ١٢/٢٠/١٩٥٦ ص ٨١٠٠١)

١٢٣ - رسم قانون الاجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ منه طريق اعلان الشهود الذين تطلب النيابة العمومية والمدعي بالمقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم

متعارضا مع دفاع الآخر مما يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل امام محكمة الجنابات محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها - فانها سمحت المحكمة لمحام واحد بالرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب اجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه .

(الفرع رقم ١١٥٦ لسنة ٢٢٥ . جلة ١٢/٢١/١٩٥٦ ص ٧٨١٠٤)

١١٤ - فصل تهمة الجنبه المستندة الى متهمين آخرين عن الجنابة المستندة الى الطاعن ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيه واقعة الجنبه التي فصلت على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع الطاعن ، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة عليها في صدد دفاع الطاعن لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها .

(الفرع رقم ١٤٨ لسنة ٢٢٦ . جلة ٢٧/٣/١٩٥٦ ص ٧٨٤٥١)

١١٥ - لم ينص قانون الاجراءات الجنائية على البطلان الا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، فان قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم الى ما بعد دور الانقضاء لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(الفرع رقم ٣٩٩ لسنة ٢٢٥ . جلة ١٠/٤/١٩٥٦ ص ٧٨٥٢٦)

١١٦ - ما دام المتهم في الجنابة لم يعترض على فصل الجنبه منها ولم يطلب الى المحكمة ضم أوراق للاطلاع عليها ولم تره من جانبها ما يدعوى ذلك فلا يجوز له أن يثير امام محكمة النقض اعتراضه على هذا الفصل خصوصا اذا لم ينفوت هذا الفصل عليه أية مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع فهو غير ممنوع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيه واقعة الجنبه التي فصلت .

(الفرع رقم ١٧ لسنة ٢٢٦ . جلة ١٠/٥/١٩٥٦ ص ٧٨٦٦٣)

١١٧ - اذا قصر المتهم في اعلان شهوده كما قضى بذلك المادة ١٨٩ من قانون الاجراءات ، مع ما كان في الوقت من فسحه فلا جناح على المحكمة اذا لم تجبه الى طلب التأجيل لاعلاؤه .

(الفرع رقم ٣٢٢ لسنة ٢٢٦ جلة ١٠/٥/١٩٥٦ ص ٧٨٠٠٨)

١١٨ - أجازت المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية لمحكمة الجنابات اذا أحيلت اليها جنبه مرتبطة بجنابة ورأت

من المحكمة بقيام اتفاق سابق ، كما أن أهما لا يضار بقيام سبق الاصرار أو انتفائه ، ما دام الحكم قد اعتبرها فاعلين أصليين وأخذ كل منهما بفعله .

(الفرن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق جلة ١/٢٧ س ١٩٥٩ س ١١٦٦)

١٢٧ — لا محل لاقتراض قيام التعارض اذا كان الطاعن لم يتبادلا الاتهام والتزما جانب الإنكار .

(الفرن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق جلة ١/٢٧ س ١٩٥٩ س ١١٦٦)

١٢٨ — الأصل هو الفصل بين سلتى الاتهام والمحكمة حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمة الجنائية ، الا أنه أجيئ من باب الاستثناء لكل من المحاكمة الجنائية وللدائرة الجنائية بمحاكمة القبض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية لدواعي المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه — وهي بصد الدعوى المروضة عليها أن تقيم الدعوى الجنائية على غير ما أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير — المسندة فيها اليهم أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها .

(الفرن رقم ٢١٤٣ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/٢٧ س ١٩٥٩ س ١٠٢٥)

١٢٩ — لا يترتب على استعمال « حق التصدي للدعوى الجنائية » غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام استشار المندوب تحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي فصلت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يراها لها ، فاذا رأت النيابة أو المستشار المندوب إحالة الدعوى الى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون الى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

(الفرن رقم ٢١٤٣ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/٢٧ س ١٩٥٩ س ١٠٢٥)

١٣٠ — اذا كانت الواقعة التي دين بها المتهمان هي غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة ، وكانت محكمة الجنائيات حين فصلت الواقعة المذكورة وحكمت فيها بنفسها دون أن تحيل الدعوى الى النيابة للتحقيق — ان كان لمحل — ودون أن تترك للنيابة حرية التصرف في التحقيقات التي تجري بصد تلك الواقعة قد أخطأت ببطلانها صريح نص القانون ، فلا يؤثر في ذلك القول بأن الدفاع عن المتهم قبل المرافعة على أساس التهمة الجديدة ولم يحصل منه اعتراض على توجيهها بالبلغة ، لأن ما أجرته المحكمة — على ما سلف

أمام محكمة الجنائيات ، فاذا لم يتبع المتهم هذا الطريق ، فلا على المحكمة اذا هي أعرضت عن طلبه سماع شاهد ولم تستجب اليه ، ولا عليها كذلك اذا هي لم ترد على دفاعه المستند على هذا الأساس .

(الفرن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/٢٧ س ١٩٥٨ س ١٢٤)

١٢٤ — اذا لم يسلك المتهم الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدرج غرفة الاتهام أسماءهم في قائمة الشهود فلا تترتب على المحكمة ان هي أعرضت عن طلب سماعهم .

(الفرن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/٢٧ س ١٩٥٨ س ٦٨٨)

١٢٥ — اذا كانت الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة أهم شرعوا في قتل المجنى عليه مع سبق الاصرار والترصد بأن أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثوا به الاصابات البينتين بالترتيب الطبي ، وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعا محام واحد أقام دفاعه على أن المجنى عليه أصيب من عيار واحد ، وتبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة أن الطاعن هو الذى أطلق العيار الذى أصاب المجنى عليه ، وأن الأعيرة التى أطلقها بالوقوف انا أطلقوها للارهاب وجاء التقرير الطبي الشرعى مؤيدا لهذا النظر ، فأثبت أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد ، واستبعد الحكم ظرفي سبق الاصرار والترصد ، ودان الطاعن بتهمة الشروع في القتل ، وقضى ببراءة الباقيين ، فانه بين ما تقدم أن مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، فقد تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهم معا ، مما كان يمتنع منه أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به ، فاذا كانت المحكمة قد اكتفت بدفاع واحد عنهم جميعا ، فانها تكون قد أخطأت خطأ يجب اجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

(الفرن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/٢٧ س ١٩٥٨ س ٨٥٩)

١٢٦ — اذا كان الحكم قد انتهى الى أن الطاعنين ارتكبا فعل التملقا ، واعتبرها فاعلين أصليين لهذه الجريمة ، وكان القضاء بإدانة أحدهما — كما يستفاد من أسباب الحكم — لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر ، وهو مناط التعارض المخل بحق الدفاع ، فانه لا يجب الحكم أن تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ، وليس فيما تم تسليم

ذكره - وقع مخالفة للنظام العام تعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لأعتبارات سامية تصل بتوزيع العدالة على ما يقضى به القانون .

(المنذر رقم ٢١٤٢ لسنة ٢٨ ق.ج. ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٢٥٧)

١٣١ - إذا كان مؤدى أقوال الطاعن الثاني - التى استند الحكم إليها فى أداة الطاعن - أن تجعل مقرها شاهد اثبات ضد الطاعن الأول ، مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما تعارض مصلحتها وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لحامى الطاعن الثاني بالرافعة عن الطاعن الأول فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يوجب الحكم وبطله بالنسبة للطاعنين الأول والثاني - ونظرا لوجودة الواقعة ولحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الثلاثة .

(المنذر رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ ق.ج. ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٢٦٩)

١٣٢ - مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو الوصف الذى ترفعه الدعوى ، فإذا رقت بوصفها جريمة سرى فى حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور وببطل حتما الحكم الصادر فيها فى غيبة المتهم الذى لا يجوز له عند إعادة محاكمته أن يتسكك بالعقوبة المقررة بما فيها ، بل أن المحكمة تفصل فى الدعوى فى مثل تلك الحالة بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء فى الحكم المذكور ، لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل إنها شرعت للمصلحة العامة ، ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام النائية فى مواد الجنابات على حالة المعارضة فى الأحكام النائية الصادرة فى مواد الجنب والى يسرى فى حقها نص المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة .

(المنذر رقم ٥٩٦ لسنة ٢٩ ق.ج. ١٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٥٣١)

١٣٣ - إذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنابات سماعهم ولم تدرج غرفة الاتهام أسماءهم فى قائمة الشهود ، فلا تبرير على المحكمة أن هى لم تجب طلب الدفاع سماع الطبيب الذى كان يعالج والدته المتهم .

(المنذر رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق.ج. ١٧/١١/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٨٩٦)

١٣٤ - تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحامين القبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالرافعة أمام محكمة الجنابات - فإذا كان الثالث أن المحامى الذى ياتر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنابات غير مقرر للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطله .

(المنذر رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٩ ق.ج. ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١٠ ص ١٢٦)

١٣٥ - أوجب الشارع حضور مدافع عن كل منهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنابات ، ولا يتحقق هذا الفرض الا اذا كان المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من اولها حتى نهايتها - فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة ووجوده أو شخصه أو ممثلا من يوجب عنه .

(المنذر رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٩ ق.ج. ٢/٨/١٩٦٤ ص ١١٠ ص ٢١٨)

١٣٦ - لا يوجب القانون عند الحكم بالإعدام بعد أخذ رأى المفتى أن تبين المحكمة هذا الرأى فى حكمها ، وكل ما أوجبه المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية هو أن تأخذ رأيه قبل إصدار الحكم بالإعدام .

(المنذر رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق.ج. ١٥/٣/١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٢٤٢)

١٣٧ - المادة السابعة من قانون السلطة القضائية وإن اشترطت أن تعتمد محكمة الجنابات فى كل مدينة بمحاكمة ابتدائية الا أنها لم تشترط أن تعتمد المحكمة فى ذات المبنى الذى تجرى فيه جلسات المحاكم الابتدائية - وما دامت محكمة الجنابات التى نظرت الطلب قد انقضت فى مقرها وهو مدينة القاهرة ، فإن انعقادها يكون صحيحا .

(المنذر رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق.ج. ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٢٨٠)

١٣٨ - مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ - بشأن إلغاء الأحكام العرفية أن احاطة القضايا الجنابات التى لم تبدأ المحاكم العسكرية فى نظرها انما يكون الى محكمة الموضوع المختصة - وهى محكمة الجنابات - فتستقل القضية من المحكمة التى كانت مختصة بنظرها الى المحكمة التى انقعد لها الاختصاص الجديد .

(المنذر رقم ١١٨٦ لسنة ٣٠ ق.ج. ١٧/١٠/١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٦٧٨)

١٣٩ - مفاد النص الصريح للمادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السورى أنه يترتب على حضور المحكوم عليه أو القبط عليه سقوط الحكم العسائى حتما وبقوة القانون ، وعلة ذلك أن إعادة الإجراءات لم تبين على نظم مرفوع من المحكوم عليه - بل هى بحكم القانون محاكمة مبتدأة ، وترتبا على ذلك جاء نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصورا على تحويل الطعن فى مثل هذا

الصورة وحدها تماد الدعوى الى المحكمة الجزئية المختصة أصلاً بنظرها - لأن المحكمة الأخرى انما فصلت فيها استثناء من قواعد الاختصاص - على أساس أن المتهم قد قارف جريمة أمامها بالجلسة ، أما عبارة « ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها الى محكمة أخرى » التي أضيفت الى عجز الفقرة الثانية ، خلافاً لهذا الأصل فمحطه على ما يظهر من روح التشريع ألا يكون هناك قضية آخرون يمكن قانوناً أن ينظروا الدعوى عند إحالتها .

(الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٠/٢/١٩٥٦ ص ٧٢١٤)

١٤٣ - متى كان المتهم لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئاً في شأن بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلة ١٧/٤/١٩٥٦ ص ٧٢١٩)

١٤٤ - ان قضى الحكم بعيد الدعوى أمام المحكمة التي تماد أمامها المحاكمة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم النقض .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٧/٤/١٩٥٦ ص ٧٢١٤)

١٤٥ - الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان .

(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٣/٤/١٩٥٦ ص ٧٢١٣)

١٤٦ - الدفع ببطلان اجراء من اجراءات التحقيق الابتدائي يجب أبداؤه أولاً أمام محكمة الموضوع والتسك به من صاحب الحق فيه ولا يقبل اثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق جلة ٨/١٠/١٩٥٦ ص ٧١٠٠٩)

١٤٧ - قضى الحكم بعيد الدعوى أمام محكمة الاحالة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم النقض وتعود الدعوى الى حالتها الأولى وتجرى المحاكمة فيها على أساس أمر الاحالة الأصلي .

(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٧ ق جلة ٦/٤/١٩٥٧ ص ٨٠٢٠٢)

١٤٨ - متى كان المدعى بالحق المدني قد تنازل أمام محكمة الموضوع عن الدفع ببطلان الحكم الابتدائي لمشا شابه من بطلان في الإجراءات لعدم النطق به في جلسة عليه ، فلا يسوغ له التسك به أمام محكمة النقض لانه دفاع يتطلب تحقيقاً موضوعياً لا يختص به هذه المحكمة .

(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٧ ق جلة ١٧/٦/١٩٥٧ ص ٨٠٦٢٣)

الحكم للنيابة العامة والمدعى بالحق المدني والمستول عنها - كل فيما يخص به - وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنات في جنائية عن الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجناح والمخالفات - فقد أجاز القانون المعارضة في الحكم الأخير ، ولم يجوز أن يفسار معارض بناء على معارضة رفضها - أما الحكم الأول فلا يتعلق به حق للمتهم ولا يجوز له التسك بقبوله - وانما هو يسقط حتماً بحضوره أو قبض عليه ، ومتى تقرر ذلك فانه لا يقبل من المتهم الذي قبض عليه بعد حكم غيابي صادر عليه في جنائية من محكمة الجنات أن يتمسك بالقوة المقضى بها غيابياً - بل ان محكمة الاعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها - غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم النيابي ، فلها أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم المذكور ، كما أن لها أن تخفف العقوبة - وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانوناً - الأمر الذي ترى معه الهيئة العامة للوادر الجزائية ، المدول عما يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر - والفصل في الدعوى المحالة اليها على هذا الأساس .

(الطن رقم ١ لسنة ٣٠ ق جلة ١٧/١٢/١٩٦٠ ص ١١٠٢٤٣)

الفرد السادس : الاجراءات أمام محكمة الاحداث

١٤٥ - ان التحقن من حالة المتهم الصغير الاجتماعية كما نصت بذلك المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية متروك كله للمحكمة فان حصلت هي بنفسها ما فاط بها الشارع تحصيله من التحقيق الذي تجر به نفسها أو من أوراق الدعوى كان لها أن تكتفي بذلك دون معقب عليها ، وان تعذر عليها ذلك كان لها أن تستعين في ذلك بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم .

(الطن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٧/١/١٩٥٨ ص ٩١٠٥)

الفرد السابع : الاجراءات أمام محكمة النقض

١٤١ - الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق جلة ٢/٢/١٩٥٦ ص ٧١٨٥)

١٤٢ - احالة الدعوى بعد قضى الحكم الصادر فيها على مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية يجب أن تكون في الأصل الى ذات المحكمة التي أصدرته لتسك فيها من جديد مشكلة من قضية آخرون ، الا اذا كان الحكم قد صدر من محكمة استئنافية أو من محكمة الجنات في جنحة وقتت في جلستها ففي هذه

الى المتهمين أمام محكمة الاحالة قد أسندت اليهم همما جديدة لم ترد في أمر الاحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس وانتهت بادانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة اليهم في أمر الاحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطالان مما يبيح وبوجوب نقضه ، ولا يثير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بعد تعديل الوصف ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهم الجديدة الى المتهمين بالجلسة ، لأن هذا التعديل وقع مخالفا للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لاتصاله بأصل من أصول المحاكمات الجنائية أرمى التشريع قواعدها على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(الفرن رقم ١٠٧٢ لـ ٢٧ ق. ١/٢٠ ١٩٥٨ م ٩ ص ٩٢)

١٥٤ * - تصل محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتعمل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة براءتها أو لم تقدم - وسواء قدمت هذه المذكرة قبل قوات المياد المحدد للطعن أو بعده ، وذلك دروا للشبهة بين حق النيابة وواجبها - حكما في انطعن بطريق النقض في الحكم بوصف أنها خصم عام - وواجبها في أن تعرض القضية طبقا للمادة ٤٦ المذكورة .

(الفرن رقم ١٧٤٤ لـ ٢٩ ق. ٢/٢٦ ١٩٦٠ م ١١ ص ٣٦٥)

١٥٥ - شرط قيام تنازع سلبى على الاختصاص أن يكون التنازع منصبا على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة ، ولا سبيل للتدخل منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة - فإذا كان السبيل لم ينشأ أمام النيابة العامة لاعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام في حالة ليس لها فيها أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها ، فانه لا محل للقول بقيام تنازع سلبى على الاختصاص في حكم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويكون ماطلته النيابة العامة من اعتبار الطعن على سبيل الاحتياط بمثابة طلب تعيين الجهة التي تتولى السير في الدعوى غير سديده (الفرن ١٣٦٧ لـ ٣٠ ق. ١/٢٨ ١٩٦٠ م ١١ ص ٨٢٢)

١٥٩ - اذا كان ما يشكو منه التهم يصدد عدم اعلاته بجلسة المعارضة هو اعتراضه على الاجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة وقد حضر أمام محكمة ثاني درجة ومعه معام فمكتته من ابداء دفاعه وصرحت له بتقديم مذكرات لكنه لم يثر أمامها شيئا مما اعترض به في أوجه الطعن ، فلا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٧٢٠ لـ ٢٧ ق. ١/٢٠ ١٩٥٨ م ٩ ص ٩٢)

١٥٠ - ان نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاحالة الى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتجري فيها المحاكمة على أساس أمر الاحالة الأصل فلا تنقيد المحكمة بما ورد في حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في اعادة تقديرها لأن مداره هو القانون وليس الواقع ، ومن ثم فان القول بالتزام محكمة الاحالة بتصحيح العيب الذى نقض الحكم الأول من أجله والاقصار على التصحيح يكون على غير أساس من القانون .

(الفرن رقم ١٨٧٢ لـ ٢٧ ق. ٢/٢٤ ١٩٥٨ م ٩ ص ١٩٤)

١٥٢ - لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالطعن انما له أن يتقدم بها عند نظره بالجلسة . (الفرن رقم ٨٣٨ لـ ٢٧ ق. ١/٨ ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٥٨)

١٥٣ - لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالظهور أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنافية تميز عمل قاضى الموضوع وانما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، ومتى تقرر ذلك فان التقرير بالطعن في قلم الكتاب تصحب بمحكمة النقض متصلة بالطعن اتصالا قانونيا صححا متى قدم التقرير في المياد .

(الفرن رقم ١٠٩٢ لـ ٢٩ ق. ٢/٢٦ ١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٢٠)

١٥٣ - قضى الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاحالة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ويقتضى ذلك أن تجرى المحاكمة في الدعوى على أساس أمر الاحالة الأصل - فإذا كانت النيابة العامة حين علقت التهم المسندة

* المبدأ ذاته في الطعن ٤٧١/٣٠ ق. - (جلسة ١٦٦٠/٤/١٩٦٠) ، الطعن ١٥٧٢/٢٩ ق. (جلسة ١٦٦٠/٤/١١) ، الطعن ١٧١٥ لسنة ٢٩ ق. (جلسة ١٦٦٠/٤/١٢) ، والطعن ١٨٠٠ لسنة ٢٩ ق. (جلسة ١٦٦٠/٤/٢٥) ، والطعن ٣٠/٥٣ ق. (جلسة ١٦٦٠/٦/١٤) .

الفرع الثامن - تحقيق الدعوى أمام المحكمة

١ - استجواب المتهم :

١٥٦ - إذا كان استجواب المتهم قد تم بموافقة الدفاع عنه ودون اعتراض منه فإن حقه في الدفع يظلان لأجراءات المبنى على هذا العيب يسقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطن ١٢٤٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٨٩)

١٥٧ - متى ثبت أن استجواب المتهم أمام محكمة أول درجة تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له أن ينعى عليها من بعد أنها استجوبته .

(الطن ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٦٧)

١٥٨ - حق المتهم في الدفع يظلان لأجراءات المبنى على استجوابه أمام محكمة الدرجة الأولى يسقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٣٣ من قانون الإجراءات إذا حصل بحضور محامي المتهم بدون اعتراض منه عليه .

(الطن ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٧٧)

١٥٩ - عدم سؤال المتهم عن التهمة لا يبطئ المحاكمة ما دام في مقطورة أن يتكلم عند ما يكون ذلك في صالحه .

(الطن ٧٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٨٦)

١٦٠ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم إذا أجاب ببعض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة ، دون أن يعترض المدافع عنه ، فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب .

(الطن ١٤٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٩٠)

١٦١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم عند ما يجيب ببعض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه ، فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى بالظلم في الإجراءات .

(الطن ١٧٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١١)

١٦٢ - ادراك المحكمة لعانى اشارات الأصم الإبهام أمر موضوعي يرجع إليها وحدها - فلا تعقيب عليها في ذلك ،

* راجع في سلطة المحكمة في ادراك معاني الإبهام الطن ٢/٨ ق - (جلسة ١١/١٤/١٩٢٢) - البند ٢٢٤ ٢٢٥ - المفهرس المختص والمشرى ج ١ ص ٦٢ .

ولا تريب أن هي رفضت تعيين خبير ينقل إليها معاني الاشارات التي وجهها المتهم إليها ردا على سؤال عن الجريمة التي يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة أن تتبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم في طعنه أن مافهمته المحكمة مخالف لما أرادته من أنكار التهمة المسندة إليه ، وفضلا عن ذلك فإن حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفي في ذاته لاتظام أمور الدفاع عنه وكما أنها - فهو الذي يتبع إجراءات المحاكمة ويقدم مايشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من إبدائها ، ومن ثم لا تلتزم المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط * .

(الطن ١٣٧٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٤٨)

٢ - سلطة المحكمة في التحقيق :

١٦٣ - لا تتقيد المحكمة التي تنظر دعوى الإبلاغ الكتاب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة ، ومن باب أولى لا تتقيد بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى « كلجنة الكسب غير المشروع » ، بل عليها أن تعيد الواقع بمعرفتها وتستوفي كل ما تراه قصا في التحقيق لتستخلص ما تطمئن إليه فتحكم به .

(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٢٦)

٣ - تغيير وصف التهمة :

١٦٤ - إذا كانت التهمة التي أحيل المتهم بها الى محكمة الجنائيات هي جناية الاختلاس المنطوقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وأسندت إليه جريمة أخرى هي جنحة السرقة وأدخلت بذلك عنصر جديدا في التهمة ، فانه يكون من حق المتهم أن يحاط به علما ليبدى رأيه فيه قبل أن يبدان بمقتضاه ، فإذا كانت المحكمة قد أغفلت تنبيهه الى الوصف الجديد للرافعة على أساسه طبقا لما تقضى به المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن حكمها يكون معيبا با بطله ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١/٩/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٤)

١٦٥ - إذا كانت المحكمة لم تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم كما لم تعدل التهمة بإضافة ظروف مشددة ، وإنما عاقبت في حدود حقيها عن ذات الجريمة التي رفضت بها الدعوى بعد أن استبعدت ظرف سبق الاصرار ، فهي في حل من عدم اتباع الأحكام

١٧٠ - استبعاد سبق الاصرار والترصد من التهمة أمر يستفيد منه المتهمون فلا يصح أن يكون سببا لفنهم في الحكم الصادر عليهم استنادا الى أنهم لم ينهوا الى هذا التعديل قبل اجرائه ما دام لم يحكم عليهم بمقوعة أشد من المنصوص للجريمة الموجهة اليهم .
(الفرن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٥ ق بلة ١٢/١٩٠٦/٧ ص ٧١)

١٧١ - متى كان تعديل وصف تهمة الضرب المفضي الى الموت حسبما انتهى اليه الحكم قد تضمن استبعاد مسئولية المتهم عن الضربة التي انتهت الوفاة وساءلته عن باقي ما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه وهو ما كان داخلًا في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرفة الاتهام ، وكانت الواقعة يرمتها مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف المحكمة شيئاً ، فإن المحكمة اذ قفلت ذلك فانها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الدفاع .
(الفرن رقم ٨٣ لسنة ٢٦ ق بلة ٢/١٩٠٦/٧ ص ٧١)

١٧٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة زلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، وذلك كله من غير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع .
(الفرن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق بلة ٤/١٦/١٩٠٦/٧ ص ٧٠)

١٧٣ - متى كانت واقعة الانسراك في التزوير التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة الى المتهم قد مرحت بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها كما دارت عليها كذلك مراعاة الدفاع ، فلا جناح على المحكمة اذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتبني الدفاع لهذا التغير .
(الفرن رقم ٣٣١ لسنة ٢٦ ق بلة ٥/١/١٩٠٦/٧ ص ٧١)

١٧٤ - اذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة الى المتهم من قتل عدد مقترن بجناية أخرى - جناية السرقة - بجعل سلاح الى اشتراك في جريمة قتل عدد وقت تبعة محتلة لجناية سرقة بجعل سلاح - دون أن تبني الى هذا التغير - فإن المحكمة تكون قد أضافت بهذا التعديل عنصرا جديدا لم ترفع به الدعوى هو وقوع جناية القتل كنتيجة محتلة لجناية السرقة ويكون حكمها معيا لاخلاله بحق الدفاع .
(الفرن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٦ ق بلة ٦/٢٦/١٩٠٦/٧ ص ٧٠)

١٧٥ - تغير الرصف من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاعة مستديرة ليس مجرد تغير في وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة ، مما يجوز للمحكمة اجرائوه عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات بغير سبق تعديل في التهمة ، وانما

المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية لعدم قيام المقضى لتبنيها .

(الفرن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٥ ق بلة ١٢/١٩٠٦/٧ ص ٧١)

١٦٦ - اذا كانت الواقعة المادية التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة الى المتهم ، مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها ، كما دارت عليها كذلك مراعاة الدفاع ، فلا تشرى على المحكمة اذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتبني الدفاع الى هذا التغير .
(الفرن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٥ ق بلة ٧/٢/١٩٠٦/٧ ص ٧٠)

١٦٧ - التغير الذي تجرته المحكمة في التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاعة مستديرة ليس مجرد تغير في وصف الأفعال المسندة الى المتهم في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنائيات اجراءه بغير سبق تعديل في التهمة عللا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد علية استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل تجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن موجودة في أمر الاحالة وهي الواقعة المكونة للعاعة والتي قد يثير المتهم جدلا في شأنها . واذا فالحكم الذي يعاقب المتهم عن هذه الواقعة دون أن يلفت الدفاع الى ذلك يكون قد بنى على اجراء باطل يعيبه ويوجب نقضه .
(الفرن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٥ ق بلة ٢/٢٠/١٩٠٦/٧ ص ٧١)

١٦٨ - اذا عدلت المحكمة وصف التهمة من تزوير الى اشتراك فيه ونسبت الى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة في أمر الاحالة دون أن تبني الى هذا التعديل كي يؤسس عليه دفاعه ، فانها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهم في الدفاع لعدم مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٥ ق بلة ٢/٢٨/١٩٠٦/٧ ص ٧١)

١٦٩ - متى تبين أن مثل الادعاء ترافع في جلسة المحاكمة على أساس أن المتهم هو وحده الذي أحدث اصابات المجنى عليه بسكين كما ترافع معامى المتهم على هذا الأساس ذاته فإن مؤدى ذلك أن الغرض الذي تخواه الشارع من تبني الدفاع وهو أن يدفع المتهم عن نفسه تهمة طعن المجنى عليه بالسكين التي رأت المحكمة أن تدبته بها طبقا لما تكتسفت عنه واقعة الدعوى امامها ، هذا الغرض يكون قد تحقق .

(الفرن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق بلة ٢/١٩/١٩٠٦/٧ ص ٧١)

التي بُنيت من التحقيق أو من المرافعة بالجلسة متى قربت عليه تشديد العقوبة عن الحد المنصوص عنه. في أمر الإحالة أو في ورقة التكليف بالظهور - ما يجري من تغيير في الوصف أو تعديل في التهمة - لا يمكن للمحكمة أن تجريه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة، وإنما هو تعديل في التهمة ذاتها لا تملكه المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى.

(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩٨ ص ٥٧٨)

١٨٠ - للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تمد المتهم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرفوعة بها الدعوى ما دامت المحكمة لم تعتمد إلا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة دون أن تتقيد بالوصف الذي وصفت به النيابة العامة الفعل المنسوب للمتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحصيلها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم.

(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٤ ص ٩٨ ص ٧١٦)

١٨١ - قيام المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض التقدر المتعين لا يمنعها من أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى.

(الطن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٢٤ ص ٩٦ ص ٩٧٦)

١٨٢ - التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من شروع في قتل إلى جرحه أصابة خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات اجراءه بغير سبق تعديل في التهمة علائق الماددة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة، وهي واقعة الإصابة الخطأ التي قد يثير المتهم جدلاً في شأنها، مما كان يقتضي من المحكمة أن تلتفت الدفاع إلى ذلك التعديل، إلا أنه لا مصلحة للمتهم في التمسك بهذا الوجه من الطعن ما دام الحكم قد عقبه على جرمته الإصابة الخطأ والقتل المدع مع سبق الإصرار والترصد بعقوبة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب معاقبته عليها، ولم يستند الحكم إلى الواقعة الجديدة في ثبوت التهمة التي دان المتهم بها.

(الطن رقم ٢٠٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٣ ص ١٠ ص ٢٤٠)

١٨٣ - إذا كان المتهمون الثلاثة قد قدموا إلى المحاكمة بتهمة أنهم والمتهم الرابع قتلوا المجنى عليه عدداً ومع سبق

هو تعديل في التهمة نفسها لا تملكه المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الإحالة هي الواقعة المكونة للعامة، خصوصاً إذا كانت تهمة الشروع في القتل قد خلّت من أية إشارة إلى العامة المستديمة.

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٨ ص ٨٨ ص ٣١٧)

١٧٦ - متى كانت المحكمة قد عدلت وصف التهمة دون تنبيه سابق من قتل الممد إلى الضرب المفق إلى الموت لعدم قيام الدليل على توفر نية القتل وكانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإنه لا يحق للمتهم إثارة دعوى الإخلال بحقه في الدفاع.

(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٣ ص ٨٨ ص ٩٤٤)

١٧٧ - متى كان الحكم الابتدائي قد استند في أدانة المتهم إلى ما ورد بحضر ضبط الواقعة وتقرير المسابقة وإقرار المتهم بضبط الميزان لديه الأمر الذي يفيد أدانته عن حيازة الميزان وليس «السنج» كما ورد خطأ بورقة التكليف بالظهور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنفه، فإنه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة إليه ويكون استأنافه في الواقع منصفاً عليها.

(الطن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩٨ ص ٣١٧)

١٧٨ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث مرات متوالية عنصراً من عناصر الأبحاث التي تدخلت في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ونسبت في الوقت نفسه إلى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات بالمجنى عليه، مع أن الواقعة التي شملها أمر الإحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر، فإنه كان يجب على المحكمة وقد انتهت إلى تعديل التهمة باسناد واقعة جديدة إلى المتهم، ثم أدانته على أساسها أن تبني إلى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه، فإذا لم تفعل فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بسبب جوهرى أثر في الحكم بما يظله.

(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ ص ٩٨ ص ٤٧١)

١٧٩ - دل الشارع بما نص عليه في المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أن التهمة في المواد الجنائية إنما تتحدد بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالظهور وأن ما يجريه المحكمة من تغيير في حكمها للوصف القانوني للفعل المسند للمتهم أو من تعديل للتهمة بإضافة الظروف الشددة

مناقشته من جديد ، ما دامت قد علقت هذا الرفض تعليقاً مقبولاً .

(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٢٦ ق بلة ١٠/١٢/١٩٥٦ ص ٧ من ١٢٥٩)

١٨٧ - اذا كان الملف المطبوع قد اغفل ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجلت بملايس المتهم فانه لا يجوز النسي على المحكمة بأنها أخلت ببقه في الدفاع ، ذلك أنه كان في وسع مطامى المتهم - وقد لاحظ هذا النقص أن يستوفيه بطلب الاطلاع على أصل التقرير المودع بملف القضية .

(الطن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢٧ ق بلة ١٧/١٢/١٩٥٨ ص ٩ من ١١)

١٨٨ - متى كانت المحكمة قد أسست حكمها بإدانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون أن تسمع أى شاهد في الدعوى أو تجري تحقيقاً فيها في أى من درجتي التقاضي وذلك في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ ، فإن الحكم يكون باطلا لعدم بياحه السبب في عدم اجراء التحقيق .

(الطن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٧ ق بلة ١٢/١٢/١٩٥٨ ص ٧ من ٦٦)

١٨٩ - متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها السبب الذي رفضت من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رآه - وهي على بينة من دفاع المتهم من عدم لزومه للفصل في الدعوى ورجحت في حدود سلطتها التقديرية رواية من المأثرت الى أقوالهم من الشهود على دفاع المتهم ، فانها لا تكون قد أخلت ببقه في الدفاع .

(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٧ ق بلة ١٢/١٢/١٩٥٨ ص ٧ من ٧٣)

١٩٠ - متى كانت المحكمة قد رأت وهي تقدر الوقائع المعروضة عليها في حدود حقها أن ما طلبه الدفاع من إحالة موكله الى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية أو السماح له بتقديم تقرير استشاري - لا يستند الى أساس جدي للأسباب السائغة التي أوردتها ، فانها لا تكون في حاجة الى أن تستعين برأى طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تبيينته من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الاجراءات بالجلسة .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٨ ق بلة ٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ من ٢٧٥)

١٩١ - لا يعيب الحكم أن يستند في قضائه الى أقوال الطبيب الشرعي التي أدلى بها بالجلسة - باعتباره خبيراً في الدعوى - بغير حلف يمين ، ما دام قد أدى يميناً عند مباشرته لوظيفته يفي عن تحليله في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم .

(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ ق بلة ٢١/٤/١٩٥٩ ص ١٠ من ٤٧٩)

الاصرار بأن أطلقوا عليه عيارين فارين واعتدوا عليه بالضرب بالصماقاصدين قتل - ثم تبينت المحكمة من التحقيق الذي أجرته أن المتهم الرابع أطلق أحد العيارين ولم توصل التحقيقات الى معرفة من من المتهمين الآخرين هو الذي ساهم في الاعتداء بالبنادقة الأخرى أو الصماق فاعتبرتهم جميعاً شركاء المتهم الرابع بالاعتاق والمساعدة على أساس ما تضمنته الوصف الأصلي وما شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة من أن اطلاق العيارين والضرب بالصماق كان بناء على اتفاق سابق بين المتهمين ، فان هذا الذي أجرته المحكمة لا يبدو أن يكون تعديلاً لوصف التهمة لا للتهمة ذاتها ، اذ هي لم تزد شيئاً على الواقعة المعروضة عليها ، بل أنها استبعدت جزءاً منها لعدم ثبوته - فلا تثرىب عليها اذا هي لم تلتفت نظراً للدفاع الى ذلك .

(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق بلة ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١ من ٢٤٢)

١٩٤ - لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتبنيه المتهم الى تغيير الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي ثبتت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، وكل ما يشترطه هو تبنيه المتهم الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة معقنة لهذا الرض سواء كان التبنيه صريحاً أو بطريق التضمن أو باتخاذ اجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله اليه - فاذا كان الثابت أن المحكمة قد استوضحت المتهم بإحراز سلاح ناري بما استبان لها أثناء نظر الدعوى بعد اطلاعه على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم من سابقة الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة في جنسية شروعي قتل - فاعترف - بها في حضور محاميه ، فان ذلك يكون كافياً في تبنيه المتهم وتبنيه الدفاع عنه الى الطرف المشدد المستند من صحة حالته الجنائية التي كانت ملحقمة بملف الدعوى ، وتكون المحكمة قد قامت باتباع أمر القانون في المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة .

(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ ق بلة ١٨/١٠/١٩٦٠ ص ١١ من ٩٢٣)

٤ - الاستامته بالبراءة :

١٨٥ - قانون الاجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء بالجلسة .

(الطن رقم ١٤٢١ لسنة ٢٥ ق بلة ١٥/٢/١٩٥٦ ص ٧ من ٣٥١)

١٨٦ - لا تثرىب على المحكمة ان هي المأثرت الى تحرير المهندس الفني المقدم في الدعوى ، ورفضت طلب اعادة

الجناية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(الطن رقم ٨٤١ لسنة ٢٠٢٢ ق. جلة ١٠/٢٢ لسنة ١٩٥٩ ص ٧٥٤٩)

١٩٧ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بالناء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم وأسست قضائها على أن محكمة أول درجة حكمت في الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائزة إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم يتعين نقض الحكم .

(الطن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠٢٦ ق. جلة ١١/٢ لسنة ١٩٥٩ ص ٧٥٤٤)

١٩٨ - المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح ما قد يقع في الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من خطأ - فمن حقها بل من واجبها وقد قل الموضوع برته اليها أن ترجع الأمور الى نصابها الصحيح وتفصل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي ومن واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها .

(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٠٢٦ ق. جلة ١١/٢ لسنة ١٩٥٧ ص ٨٥١٤٠)

١٩٩ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تميز القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بدمم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٢٠٢٧ ق. جلة ١٢/٢ لسنة ١٩٥٧ ص ٨٥٨١٠)

٢٠٠ - لا يحول تأجيل نظر الدعوى دون القضاء بدمم قبول الاستئناف شكلا لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفقا للقانون قبل النظر في موضوعه .

(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٢٠٢٧ ق. جلة ١٤/١٠ لسنة ١٩٥٧ ص ٨٥٧٨٣)

٢٠١ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تميز القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بدمم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات

١٩٢ - ما ينهائ المتهم على الحكم من سماعه أقوال الطبيب الشرعي والمترجم الذي تولي ترجمة أقوال الشاهدة دون تطبيقها بين القانونية مردود بأن هذا الاجراء قد تم بحضور محامي المتهم في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه عليه مما يسقط الحق في الدفع ببطلانه .

(الطن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠٢٩ ق. جلة ١٧/١١ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٨٩٦)

١٩٣ - لا يلزم الخبير بحلف اليمين قبل سماع أقواله أمام المحكمة بوصفه خبيراً لا شاهداً ، ما دام قد أدى يميناً عند مباشرته لوظيفته مما يفي عن تعليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم .

(الطن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠٢٩ ق. جلة ١٧/١١ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٨٩٦)

٥ - نطاق الخصومة :

١٩٤ - اذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، وذلك وفقا لما تقتضيه المادة ٤١٩/١ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد ، اذ أن البطلان إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يمتد الى اجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون طالما أن محكمة الدرجة الأولى كانت مختصة بنظر الدعوى ، وكانت الدعوى قد رفعت أمامها على وجه صحيح .

(الطن رقم ١٣٩٣ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٠/٤ لسنة ١٩٥٦ ص ٧٥٣٨٠)

١٩٥ - متى تقدم المتهم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها استئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه تلك الجلسة .

(الطن رقم ٥٤١ لسنة ٢٠٢٦ ق. جلة ١٠/٥ لسنة ١٩٥٦ ص ٧٥١٩٣)

١٩٦ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تميز القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بدمم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات

في الاجراءات بطلان فإن المحكمة الاستئنافية بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تصحح البطلان وتحكم في الدعوى .

(الفرن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق بلة ١٢/٣ من ٨ ص ٩٥٥)

٢٠٢ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(الفرن رقم ١٣٦ لسنة ٢٨ ق بلة ٢٤/٢ من ٩ ص ٢٣٩)

٢٠٣ - أوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية في المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن تصحح كل بطلان مادي في الاجراءات أو في الحكم المستأنف وتحكم في الدعوى ولم يجر لها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بالناء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وبنظر الدعوى .

(الفرن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٧ ق بلة ٨/٤ من ٩ ص ٢٣٧)

٢٠٤ - لا تقبل المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز اصلا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية فاذا كان الثابت أن الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في الدعوى من الأحكام الجائز استئنافها قانونا وكان المحكوم عليه قد عارض في هذا الحكم فانه يتعين على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول معارضته فاذا كانت قد أخلت وحكمت بقبولها شكلا فإن هذا الحكم لا يكسب المحكوم عليه حقا لأنه صدر بالمخالفة لما يقضى به القانون فإن كان المحكوم عليه قد استأنف الحكم الحضورى الاعتبارى أيضا وكانت المحكمة قد قضت فملا في معارضته واستأنفت ولايتها فإن القول بتبوت درجة من درجات التقاضى عليه والنسب على الحكم الاستئنافى برفضه اعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة لا يكون له محل .

(الفرن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق بلة ٩/٩ من ٩ ص ٦٢٧)

٢٠٥ - تتصل محكمة ثاني درجة بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف - فهي تتقيد بما جاء به والوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية فاذا دانت المحكمة الاستئنافية المتهم في واقعة تختلف عن واقعة التهم الأخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها - فإن هذا منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون وفيه حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضى ولو كان للواقعة أساس من التحقيقات ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يمد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول المتهم له ، فقضاؤها على تلك الصورة باطل .

(الفرن رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ ق بلة ٢/٢ من ١٠ ص ٢٧٩)

٢٠٦ - لا يجوز محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يمد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام .

(الفرن رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ ق بلة ٢/٢ من ١٠ ص ٢٧٩)

٢٠٧ - يستنع على محكمة الاستئناف منعا بان أن تعدل التهمة المسندة الى المتهم وتقييمها على أساس من الوقائع غير التي رفعت بها الدعوى عليه - فاذا كان الفعل الذى نسبته النيابة للمتهم ورفعت من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية وحكم فيه من تلك المحكمة لا يشمل سوى عدم تقديمه اقرارا قبل شروعه في صناعة الدخان ، وكانت مسألة وجود الدخان في محل ملوك لتعير المتهم ، انما وردت في الحكم بيانا للبائع على التفتيش ، ولم تقل النيابة أن المتهم قام بصناعة الدخان فعلا ، ولم ترفع عنها الدعوى ، فلا تجوز - والوقائع منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض - أن يوجه الى المتهم أمام محكمة ثاني درجة أية تهمة على أساسها .

(الفرن رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ ق بلة ٢/٢ من ١٠ ص ٢٧٩)

٢٠٨ - الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بعضى المدة هو في الواقع حقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى إذ أن معناه برائة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال لمحكمة الاستئنافية أن تتخطى عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استأنفت هذه كل ما لها من سلطة فيها .

(الفرن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق بلة ٣/٣ من ١٠ ص ٣٧٧)

٢٠٩ - الأصل أنه اذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم الابتدائى تصحح البطلان وتحكم في الدعوى عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون

حاجة الدعوى الى هذا الاجراء طالما أوردت الأسباب
المسماة التي تدل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت غير
مفترقة اليه .

(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٥٨ ص ٩٥ ص ٧٩٢)

الفروع التاسع : تدوين الاجراءات

١ - بيانات محضر الجلسة :

٢١٤ - المادة ٢٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية وان
نصت في الفقرة الأولى منها على وجوب تحرير محضر بما
يجرى في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس
المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر الا أن مجرد
عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات .
(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ ق. جلسة ٢٧/٢/١٩٥٦ ص ٧٨ ص ١٤٢)

٢١٥ - محضر الجلسة يكمل الحكم في اثبات ما يتم أمام
المحكمة من اجراءات .

(الطن رقم ١٤٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١/٣/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٣٣٤)

٢١٦ - محضر الجلسة يعتبر حجة بما هو ثابت فيه ،
ولا يقبل القول بعكس ما جاء به الا عن طريق الطعن
بالتزوير .

(الطن رقم ٣٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٢٥٤)

٢١٧ - خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم
بالتفصيل لا ييبب الاجراءات اذ أن على المدافع أن يطلب
تدوين ما يريد إثباته من أوجه دفاعه .

(الطن رقم ٨٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤/٢/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٤٧٢)

٢١٨ - لا يكمل الحكم محضر الجلسة الا في خصوص
اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون
لها مصدر ثابت في الأوراق .

(الطن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٣/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٠٩٧)

٢١٩ - محضر الجلسة يكمل الحكم في اثبات ما يتم أمام
المحكمة من اجراءات .

(الطن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١١٩١)

٢٢٠ - مجرد عدم توقيع رئيس المحكمة على محضر
الجلسة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات مادام المتهم لا يدعى
أن شيئاً مما دون في المحضر قد جاء مخالفاً للحقيقة .

(الطن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٧٦١)

الاجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون
الدعوى مدخلة تحت ولاية المحكمة ورفعت اليها على وجه
صحيح - فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم من
لا يملك رفعها قانوناً ، وعلى خلاف ما تنص به المادة ٦٣
من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى
يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها ،
فإن هي فعلت كأن حكمها وما بني عليه من اجراءات مدعوم
الأمر ، ولا تملك المحكمة الاستئناف عند رفع الأمر اليها
أن تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يضمن عليها
أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم
قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ،
الا أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤/٢٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٥١)

٢١٠ - منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها
وفصل فيها . محله أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر فيها
ابتداءً - فإذا نظرها مرة أخرى كان قضاءه باطلاً يفتح له
التأويل باب الطعن بالطريق المادي أو بطريق النقض .
(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤/٢٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٥١)

٢١١ - استئناف الحكم الابتدائي - ولو كان مرفوعاً
من المتهم وحده - يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة
الدرجة الثانية التي تملك اعطاء الوقائع الثابتة بالحكم
الابتدائي الوصف القانوني الصحيح ، دون أن توجه الى
المتهم أفعالا جديدة أو أن تشدد عليه العقوبة المقضى عليه بها .
(الطن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٦/٢٩/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧١١)

٦ - المدول عن القرارات التحضيرية :

٢١٢ - ان قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز
الدعوى وجميع الأدلة لا يبعد أن يكون قراراً تحضيرياً لا تولد
عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً
لهذه الحقوق ، فإذا ما ترفع الدفاع في الدعوى دون الاشارة
الى هذا القرار أو التمسك بتنفيذه ، فإنه لا يحق له بعد ذلك
التمسك على المحكمة بأنها أخلت بحق المتهم في الدفاع .

(الطن رقم ٦٣ لسنة ٢٨ ق. جلسة ٤/٢٨/١٩٥٨ ص ٩٩ ص ٤١٩)

٢١٣ - ان قرار المحكمة باعلان الطبيب الكشاف والطبيب
الشرعي هو من قبيل الأحكام التحضيرية التي لا تولد عنها
حقوق للخصوم ، ومن حق المحكمة أن تعمل عنها عند عدم

الاجراءات الجنائية انما هو من قبيل الاجراءات التنظيمية التي لم يرب القانون البطلان على مخالفتها .

(الفرن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٨ ق/١٢/١٩٥٩/١٠ ص ١٥)

٢٢٨ - ما ورد بمحضر الجلسة من تلاوة أمر الاحالة ومن أن المتهم سئل عن التهمة الممندة اليه فاعترف بها ما يصح به الأخذ بهذا الاعتراف واعتباره حجة على الطاعن متى اطمأت اليه المحكمة .

(الفرن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٨ ق/١٢/١٩٥٩/١٠ ص ١٥)

٢٢٩ - اذا كان ما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهد واعتمدت عليه في حكمها يناقض الثابت على لسانه بمحضر الجلسة الذي اعتمدته رئيسها وكاتبها بالتوقيع عليه - فاكسب بذلك حجة لا يحل بعدها للمحكمة أن تطرحه وتعمد في قضائها على ما سمعت هي دون الثابت في المحضر ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتغل عليه بالطريقة التي رسمها القانون - وكان الحكم لا يعتبر مكملا لمحضر الجلسة الا في اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق فان الحكم اذ قضى في جريمة - عدم تنفيذ التهمين قرار الهم الصادر اليهم من لجنة الشؤون الهندسية القائمة على أعمال التنظيم - بالقاء الهم استنادا لي ماسمته المحكمة الاستثنائية من أن الشاهد قرر أمامها أنه لا يخفى خطرا من بقاء الدور الأرضي المنزل بعد أن هدم التهمين الدورين العلويين وهو عكس ما أثبت بمحضر جلسة المحكمة الاستثنائية على لسان هذا الشاهد - اذ قضى الحكم بذلك يكون مشوبا بخطا الاسناد مما ينعين معه نقضه .

(الفرن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٨ ق/٢/١٩٥٩/١٠ ص ١٠٣)

٢٣٠ - البيرة في اثبات طلبات الخصوم هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته الكاتب سهوا - فاذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق - قد ذكرت الأدلة والاعتبارات التي اعتمدت عليها في قضائها باستبعاد عبارة « تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواها » ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها - خصوصا اذا كانت المدعية بالحق المدني قد حضرت في الجلسة التالية لهذا التنازل المدعى به وأبدت طلباتها دون اعتراض من الطاعن - فالجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق/٢٩/١٩٥٩/١٠ ص ١٩٤)

٢٣١ - الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حقيقة الاجراءات التي تمت عليها المحاكمة .

(الفرن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٩ ق/٢٦/١٩٥٩/١٠ ص ٨١٠)

٢٣١ - يعتبر محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل التول بعكس ما جاء به الا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يخفى عن ذلك ابلاغ النيابة بأمر هذا التزوير .

(الفرن رقم ٢٣١ لسنة ٢٧ ق/١٠/١٩٥٧/١٠ ص ٢٢٥)

٢٣٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات اجراءات المحاكمة وما يتم أمام المحكمة من اجراءات لم تذكر في محضر الجلسة .

(الفرن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٧ ق/٢/١٩٥٨/١٠ ص ١١٨)

٢٣٣ - ان قصور محضر الجلسة عن ذكر سن التهود أو محال اقامتهم لا يعيب الحكم لأن هذا القصور لا يجاهلهم عند التهم وهم بينهم الذين عرفهم بأسمائهم ومحال اقامتهم وأعمارهم الثانية بمحضر التحقيق الابتدائي .

(الفرن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ ق/١٠/١٩٥٨/١٠ ص ٩١٢)

٢٣٤ - مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه بطلانه .

(الفرن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق/١١/١٩٥٨/١٠ ص ٩٠٢)

٢٣٥ - محضر الجلسة يكمل انحكم - فاذا تضمن أسماء جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته ، فانه ثبت بذلك استيفاء الشكل ويزيل كل شك في هذا الصدد ، ويسد الطريق على إمكان الادعاء بالبطلان ، لخلو الحكم من اسمي عضوين من الهيئة التي أصدرته ، طالما أن الطاعن لا يدعى أن أحدا من أعضاء الدائرة التي اشتركت في الحكم لم يسمع المرافعة .

(الفرن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٨ ق/١٢/١٩٥٨/١٠ ص ١٠٦٤)

٢٣٦ - الأصل في اجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت ، فلا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، واذا كان التهم معه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة اثباته به ، فان هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٨ ق/١٥/١٩٥٨/١٠ ص ١٠٨١)

٢٣٧ - خلو محضر الجلسة من توقيع شاهدي الاثبات لا يبطل الاجراءات ولا يؤثر في سلامة الحكم الذي أخذ بأثوابها ، ذلك أن ما نصت عليه المادة ١١٤ من قانون

ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات - فإن الحكم يكون مشوباً بالبطالان .

(الفرن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٦ ق/٢٦/١٩٥٦ ص ٧٧ س ٩٢٥)

٣٣٨ - متى كانت البيانات التي أوردتها الحكم صحيحة ومطابقة للواقع ، وكانت النيابة لم تقدم إلى المحكمة قبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا الثابت في الأوراق ، ولم تلفت إليها نظرها حتى يتسنى لها تحقيق هذا الغرض ، فإن المحكمة أذقت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها لا تكون قد خالفت القانون .

(الفرن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٦ ق/٤/١٩٥٧ ص ٨ س ٤٢٥)

٣٣٩ - متى كان أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى لم يشترك في الهيئة التي نظرت بالحكم ومع ذلك لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات فإن الحكم يكون مشوباً بالبطالان .

(الفرن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٧ ق/١١/١٩٥٧ ص ٨٠ س ٨٩٠)

٣ - فقد نسخة الحكم ومعرض المائدة وأوراق التحقيق :

٢٤٠ - إذا قفلت نسخة الحكم الأصلية وكانت الإجراءات المقررة للظمن بالنقض قد استوفيت ، ولم يتيسر الحصول على صورة الحكم ، فإنه يتعين عملاً بالمبادئ ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

(الفرن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق/٨/١٩٥٧ ص ٨٨ س ٧٨١)

٢٤١ - دلت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلتي الاتهام والمحكمة يقتضي حرصاً على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي - دون غيرها - ما تراه من التحقيق في حالة قفد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها والبررة تكون بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ومن ثم فإذا اعتمدت محكمة الجنابات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم - على أقوال الشاهد الغائب - من واقع صورة الاطلاع المحررة بالقلم الرصاص - وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك اكتمال المتهم بتلاوة أقوال الشاهد ما بعد تسليما منه بصفة صورة الاطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

(الفرن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٨ ق/٤/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٩٤)

٢٣٣ - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة وما يتم منها أمام المحكمة - فإذا أثبت الحكم أن المحكمة لقتت نظر الدفاع إلى ما استيفتته من تصوير الحادث ، فإن هذا يكفي لإثبات حصوله ، ولا يقدح في ذلك خلو محضر الجلسة من الإشارة إليه .

(الفرن رقم ١٨٣٤ لسنة ٢٩ ق/٥/١٩٦٠ ص ١١ س ٢٩٤)

٢٣٣ - إذا كان الثابت من الحكم أنه قضى بالزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعي بالحق المدني مبلغ دون أن يبين ادعاء المدعي المذكور أساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها - وهي من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم - أما وهي تعمل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه فيما يختص بالدعوى المدنية ، ولا يقدح في ذلك ما ورد في محضر الجلسة من الإشارة إلى ادعاء والد القاتيل مدنياً قبل المتهمين متضامين وحضور مدافع ومرافعة عنه ، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في اثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر الأساسية في الدعوى .

(الفرن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ ق/٩/١٩٦٠ ص ١١ س ٤٠٧)

٢٣٤ - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التفتيش .

(الفرن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق/١١/١٩٦٠ ص ١١ س ٧٥١)

٢ - بإثبات الحكم: التوقيع على المسودة .

٢٣٥ - متى تبين أن القاضي الذي اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم لم يسمع المرافعة في الدعوى فإن الحكم يكون باطلاً طبقاً للمادة ٢٣٩ من قانون المرافعات .

(الفرن رقم ٨٠٣ لسنة ٢٥ ق/١٢/١٩٥٦ ص ٧ س ٢٦)

٢٣٦ - لم يحدد قانون الإجراءات أجلاً للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدورها دون التوقيع عليها . وعلى ذلك فلا محل للنقض ببطالان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوماً من سماع المرافعة .

(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ٢١٥)

٢٣٧ - متى كان القاضي ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة ولم يشترك في الهيئة التي نظرت بالحكم ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب

٢٤٧ - متى كان الضابط بعد أن شاهد حالة تلبس المتهم الأول بجريمة احرار المخدر أمر مراقبيه من رجال القوة بمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الاعتماد عنه حتى يتم محضره ، فإن هذا الاجراء منه يكون مشروعا يخوله له القانون ، فان تخلى آخر على أثر ذلك عما يعرضه من مخدر بالقائه على الأرض للتخلص منه طواعية واختيارا ، تقوم به حالة التلبس بالجريمة .

(الطن رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٤/١٩٥٧ ص ٨٥١)

٢٤٨ - لا يعيب الحكم أن يطمئن الى المانية التي أجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة المتهم .

(الطن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٥٨ ص ٩٦٨)

٢٤٩ - ان تسليم القطن المسروق للشركة المجنى عليها بعد ممانئته واثبات حالته لا يؤثر في سلامة الاجراءات التي تمت في الدعوى .

(الطن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٥٨ ص ٩٦٨)

٢٥٠ - ان استدعاء النيابة الطبيب لسماع أقواله بناء على طلب المتهم ورده بإشارة تليفونية تعيد اعتذاره عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه تعيد المتهم ، ليس فيه ما يشوب الاجراءات في شيء .

(الطن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٥٨ ص ٩٦٩)

٢٥١ - ان قيام الطبيب باخراج المخدر من المكان الذي أخفاه فيه المتهم المأذون بتفتيشه لا تأثير له على سلامة الاجراءات ، ذلك أن الطبيب انما قام به بوصفه خبيراً ولا يلزم في القانون أن يكون الخير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله تحت اشراف أحد .

(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢/١٧/١٩٥٨ ص ٩٣٠)

٢٥٢ - ليس في القانون ما يوجب على المحقق بده التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، وينبى على ذلك جواز استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش مسكن المتهم وبإشارة هذا الاجراء اما بواسطة سلطة التحقيق نفسها أو بمن تدبه لذلك من مأموري الضبط القضائي .

(الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣/٣/١٩٥٨ ص ٩٦٢)

٢٥٣ - لا يؤثر في صحة الاجراء الذي قام به « باشجاوش » بدائرة قسم معين كونه تابعا لقسم آخر مادام أنه يعمل في المحافظة التي تضم القسمين وطالما أنه مختص أصلا بتحقيق الحادث مما يقتضى اختصاصه بتابعة تحقيقه في غير القسم الذي يعمل فيه .

(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٢٠/١٩٥٨ ص ٩٥١)

٢٤٢ - اذا كان الثابت أن المحكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذي قام باجراء المانية نظرا الى فقد محضرها ، فان المحكمة بذلك تكون قد استكملت النقص الذي نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذي ارفأته أخذا بما يجرى به نص المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٠ ص ١١٤٧)

الفصل الثالث

بطلان الاجراءات والرفع به

الفرع الأول : اسباب البطلان .

أولا : ما لا يقرب عليه البطلان :

٢٤٣ - الأصل في الاجراءات الصحة .

(الطن رقم ١٦٦٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧٢٠)

٢٤٤ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم اذا أجاب بمحض اختياره على ما توجه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يمترض المدافع عنه ، فان ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب .

(الطن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢/٢٦/١٩٥٧ ص ٨١٩٠)

٢٤٥ - ان غرض الشارع مما نص عليه في المادتين ١٢٤١ ، ١٢٥١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بقمع النفس والتدليس من اتخاذ اجراءات معينة لكيفية أخذ العينات وتحرير المحاضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الاجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمنتهى القانون الامم من رجال الضبط القضائي ، ولم يقصد أن يربط أى بطلان على عدم اتباع أى اجراء من تلك الاجراءات الواردة به .

(الطن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٨/١٩٥٧ ص ٧٧٧)

٢٤٦ - من المقرر أن ثلاثة أقوال الشاهد هي من الأجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة عند تمعذر سماعه لأي سبب من الأسباب وليست من الاجراءات التي أوجب عليها اتباعها .

(الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٣٢)

٢٥٩ - لا يشترط القانون تحرير محضر بالتحريات من رجل الضبط القضائية، وما دام هو قد قرر في التحقيق أنه قام مباشرة التحريات وأدلى بما أسفرت عنه - فإن ما ينمعه المتهم من أن الحكم أسس على إجراءات باطلة يكون على غير أساس .

(الفرن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ١/٤ لسنة ١٩٦٠ ص ١١ ص ٧)

٢٦٠ - لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته .

(الفرن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ١/٤ لسنة ١٩٦٠ ص ١١ ص ٧)

ثانياً - ما يترتب عليه البطلان :

٢٦١ - متى كانت المحكمة اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث مرات متوالية عنصرا من عناصر الاثبات التي تتدخل في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ونسبت في الوقت نفسه الى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات بالمجنى عليه ، مع أن الواقعة التي شملها أمر الاحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فانه كان يجب على المحكمة وقد انتهت الى تعديل التهمة بإسناد واقعة جديدة الى المتهم ، ثم أداته على أساسها أن تنبه الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فاذا لم يفعل فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بيبب جوهرى اثر في الحكم بما يطله .

(الفرن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق. جلة ٥/٦ لسنة ١٩٥٨ ص ٩ ص ١٧١)

٢٦٢ - دخول المخبر منزل المتهم بوجه غير قانوني لا يصححه الأمر الصادر اليه من رئيسه - الضابط المأذون له بالتفتيش - بدخول المنزل ، بدعوى التفتيش على المطلوب فتشيه تحقيقا للغرض من التفتيش لخروج هذا الأمر عن نطاق الأفعال المرخص بها قانونا نظرا الى مساسه بحرية المنازل ، مما يصم هذا الاجراء بالبطلان الذي يمتد أثره الى ما أسفرت عنه من ضبط .

(الفرن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق. جلة ١/١٨ لسنة ١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٩)

٢٥٤ - لا يترتب البطلان اذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدعوى من استدالات ، وما ينص عليه القانون من ذلك لم يرد الا على سبيل التنظيم أو الارشاد .

(الفرن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٨ ق. جلة ١/٢ لسنة ١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٦٦)

٢٥٥ - الأصل في الاجراءات الصحة ، فتى يباشر رجل الضبط القضائي أعماله في حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحا ما يقوله المتهم من أن المحكمة كان عليها أن تتحرى حقيقة صفة الضابط الذي أجرى التفتيش بتحقيق تجريه ، وذلك بارفاق ما يدل على اعتدائه رئيسا لمكتب المخدرات ، أو معاونا منتدبا له لمجرد قول المتهم ذلك ودون أن يقوم الدليل عليه .

(الفرن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٢٨ ق. جلة ٥/١١ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥١٧)

٢٥٦ - لم يرب قانون الاجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها - في شأن تحرير المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم - مما يجعل الأمر فيها راجعا الى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .

(الفرن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٩ ق. جلة ٥/٢ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٧٠)

٢٥٧ - الماينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للماينة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره بوكيل ما يكون للمتهم هو أن يتسلل لدى المحكمة بما قد يكون في الماينة من هض أو عيب ، فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف الماينة دليلا من أدلة الدعوى التي تستقل المحكمة بتقديره ، ومجرد غياب المتهم عند اجراء الماينة ليس من شأنه أن يطلها .

(الفرن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٢/٧ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٧٧)

٢٥٨ - القانون حين أوجب المبادرة الى وضع المضبوطات في احراز مغلقة انما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الاثبات ، ولكن لم يرب على مجرد الاحمال في ذلك أى بطلان ، فالأمر مرجعه الى إطمئنان المحكمة الى سلامة هذا الدليل ككثيره من عناصر الدعوى .

(الفرن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ١/٤ لسنة ١٩٦٠ ص ١١ ص ١١)

٢٧٠ - الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظفته في حدود اختصاصه . ولما كان ما أورده الطاعن في أسباب طعنه بشأن عدم اختصاص من أصدر الأذن بالتنشيط وبطلان تنفيذ مما يقتضى تحقيقا موضوعيا عند إبدائه أمام محكمة الموضوع ، فإن لا يقبل من المتهم ما يشيره من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ ق ١٢/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٦)

الفرع الثالث : تقسيمات البطلان

أولا : البطلان المتعلق بالنظام العام :

٢٧١ - أن الشارع حاول تنظيم أحوال البطلان فيما أورده من قواعد عامة في المادة ٣٣١ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن هذه النصوص تدل في عبارتها الصريحة على أن الشارع لم يحصر - وما كان في مقدوره أن يحصر - والقوانين السياسية والإدارية والمالية والجنائية أبدا متغيرة - المسائل المتعلقة بالنظام العام فذكر البعض من هذه المسائل في المادة ٣٣٣ وترك للقاضي استنباط غيرها وتمييز ما يعتبر منها من النظام العام وما هو من قبيل المصالح الخاصة التي يملك الخصوم وحدهم فيها أمر القبول من علمه .

(الفرن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق ١٢/٣/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٠٩)

ثانيا : البطلان غير المتعلق بالنظام العام :

٢٧٢ - أوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ليست من النظام العام ، ويسقط الحق في الدفع بها لعدم التمسك بها قبل سماع أحد الشهود .

(الفرن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٩ ق ١٢/٣/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣٠٨)

الفرع الرابع : آثار البطلان

٢٧٣ - أن البطلان - طبقا للمادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لا يُلحق إلا بالإجراءات المحكوم ببطلانها والآثار المترتبة عليه مباشرة ، وهو لا يُلحق بما سبقه من إجراءات ، كما أنه لا يؤثر في قرار النيابة بأحالة الواقعة الى غرفة الاتهام أو قرار غرفة الاتهام بأحالة الدعوى الى محكمة الجنابات ، ولا يسكن أن يترتب على مثل هذا البطلان أن تصبح إعادة القضية الى النيابة بل يكون للتحكم أن تصحح الاجراء الباطل طبقا للمادة ٣٣٥ اجراءات .

(الفرن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ ق ١٥/٣/١٩٥٩ ص ٧ ص ٣٦١)

الفرع الثاني : التمسك بالبطلان

٢٦٣ - أن حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف يسقط اعمالا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات اذا لم يعترض عليه بجلسة المعارضة .

(الفرن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق ١٦/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٧٠)

٢٦٤ - أن تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنابات هو من الاجراءات السابقة على المحاكمة ولا يقبل من المتهم اثاره الدفع ببطلان هذا الاجراء لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧ ق ٢٧/١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٤)

٢٦٥ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم عند ما يجيب بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه ، فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى بالبطلان في الاجراءات .

(الفرن رقم ١٧٥٥ لسنة ٢٧ ق ٢/٣/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١١)

٢٦٦ - متى كان المتهم لم يدفع ببطلان اجراءات التحريز أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ ق ٤/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٢٨)

٢٦٧ - أن مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة يمنعه من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور على ما تنص به المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق ١٣/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٤٠)

٢٦٨ - اذا كان ما ينهيه المتهمون على الحكم هو دفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر الجلسة أن التهمين أو المدافعين عنهم أثاروا هذا الدفع أمام محكمة الجنابات فإنه لا يقبل منهم اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق ١٦/٣/١٩٥٩ ص ١ ص ١٩٢)

٢٦٩ - بطلان الحكم لعدم اعلان المتهم أمر يتعلق بالإجراءات التي تحصل قبل المحاكمة ، ومن الواجب ابداءه بالجلسة قبل سماع أحد من الشهود والا سقط الحق فيه .

(الفرن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٩ ق ١٦/٣/١٩٥٩ ص ١ ص ٣٠٨)

٢٧٨ - البطلان المشار اليه في المادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية لا يلحق الا الاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون ما يسبقه من اجراءات تمت صحيحة ، وليس من شأنه أن يؤثر في قرار احالة القضية على محكمة الجنايات .
(الفرن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٦٠ ص ١١٨)

٢٧٩ - الأمل في المحاكمة أن تجري في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الاجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم القائمة عليه الدعوى بمقتضى أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية-فإذا كان الثابت من التحقيق الذي أجرته النيابة أثناء التنفيذ أن المتهم الذي حوكم هو غير من اتخذت اجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده ، فإن ذلك يبطل اجراءات المحاكمة التي تمت ويبطل معها الحكم الذي بني عليها،ويتعين قصص الحكم واعادة المحاكمة.
(الفرن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٠ ص ١١٦) (٤١٦)

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

٢٨٠ - إذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم قبل المصل بقانون الإجراءات الجديد تقتل الدعوى خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم .
(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤/١٧/١٩٥٦ ص ٧٦٠)

٢٨١ - متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بده ميعاد ، فإن أي طريقة أخرى لا تقوم مقامه .
(الفرن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٧ ص ١١٨)

٢٨٢ - ان الواجب يقتضي بأن يترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضي الجنائي نهائيا في أمر ورقة مدعى بتزويرها متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة الى المحكمة المدنية كدليل على الاثبات .
(الفرن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٣/٦/١٩٥٨ ص ٩٦٣)

٢٧٤ - متى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تمثرت في الطريق واقطعت عن السير بأن لم تنظر في الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تمجلت فجأة من جانب النيابة فانه كان من الواجب أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كيما يترتب عليها أثرها فإذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن أصلا فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى فإن هي فعلت كان حكمها باطلا .

(الفرن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٣٣) (١٢١٢)

٢٧٥ - اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لجهة الادارة أو في مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن بل يجب أن يكون الاعلان لشخص المحكوم عليه غائبا أو في محل اقامته ، ولا يبنى عن ذلك تأشيرة وكيه على تقرير المعارضة بعلم بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وتمهده باخطار المعارض اذ أن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير .

(الفرن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٥/١٩٥٧ ص ٨٢٩)

٢٧٦ - تنقيد المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى - كما وودت في أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالخضور وفقا للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا دانت محكمة أول درجة الطاعن بتهمة - لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها أمامها بل صرف النظر عنها ولم تر النيابة تقديمها اليها - فانها تكون قد أخطأت لأنها عاقبت الطاعن عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه مما يقتضي بطلان الحكم الابتدائي المستأنف ، وهذا تمدد الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل أن يصدر فيها الحكم .

(الفرن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٩ ص ٤٠١)

٢٧٧ - اذا كان عمل القاضى لموا وباطلا بطلانا أصليا لأن الدعوى سعت الى مساحته من غير طريقها القانوني فلا عبرة باطل ما أتاه أو أجراه ، وهو من بعد اذا اتصل بالدعوى اتصالا صحيحا مطابقا للقانون فله أن يفصل فيها وتكون اجراءات المحاكمة عندئذ هي اجراءات مبتدأة .
(الفرن رقم ٨٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٥٩ ص ١٠٠) (٤٥١)

رقم القاعدة

أحكام عرفية

موجز القاعدة :

— إذن النيابة بتفتيش مسكن متهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية . إعتباره صحيحا ولو لم يسيقه تحقيق . لا يمنع من ذلك أن يكون إلغاء الأحكام العرفية لاحقا لواقعة الدعوى

القاعدة القانونية :

الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ١٠/٣١/١٩٥٢ يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره ما دام قد اقتنع ببغدية التهربات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقا لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجميعها منتجة لأثارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية الذي صدر لاحقا لواقعة الدعوى .
(الفرن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ ص ٩٨٨)

رقم القاعدة

أحوال شخصية

موجز القواعد :

— حق المقيم بالتبديد في مناقشة الحساب الذي إعتلته المحكمة الحسبية في غيبته . اختصاصا بمسائل الولاية على المال ليس من حالات الأحوال الشخصية في حكم م ٢٢٢ و ٤٥٨ إجراءات جنائية

— جواز الاستشهاد في إثبات النسب أمام محاكم الأحوال الشخصية وغير هابشهادات القيد في دفاتر المواليد على قدر ما لا من قوة في الإثبات

الاجراءات الجنائية والتي يحوز الحكم فيها قوة الشيء المقضى به أمام المحاكم الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المروضة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة أن تفحص بنفسها ملاحظات المتهم بالتبديد على الحساب غير متقيدة في ذلك بقرار المجلس الحسبي الذي صدر في غيبته فإذا هي لم تفعل وأتكرت على المتهم حقه في مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس الحسبي ، فإن حكمها يكون قاصر .

(الفرن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٥ ص ٩٢٢)

القواعد القانونية :

١ - أن ما تختص به المجالس الحسبية قبل النائية أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتماد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهي المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العائلية للصيقة بشخص الانسان والتي رتب القانون عليها أثرا في حياته الاجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون

٢ - ما جاء بقوانين الأحوال الشخصية من أحكام ثبوت النسب التي ترفع إلى محاكم الأحوال الشخصية إنما قصد منه الشارع أن يضبط سير الدعاوى التي ترفع إلى تلك المحاكم بضوابط حددها ، وهذه الضوابط لا تحول دون

امكان الاستشهاد بالنسب أمام تلك المحاكم أو غيرها بشهادات القيد على قدر ما لدفاتر قيد المواليد من قوة في الإثبات لما هو مقترض من صحة ما سجل فيها من بيانات .

(العدد رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٠٦)

رقم القاعدة

اختراع

موجز القاعدة :

- يكفي لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في قانون براءات الاختراع ، وجود تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يثدع المتعاملين

راجع علامات تجارية (الفواعد ٣٦ و ٤) وملكية صناعية

القاعدة القانونية :

يكنف تحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والتمازج الصناعية ، أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يثدع المتعاملين بالسلعة التي قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

(العدد رقم ٧٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢/٢١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٣٦)

اختصاص

الفصل الأول - الاختصاص المتعلق بالولاية

الفرع الأول : القوانين المعدلة للاختصاص من ٣-١

الفرع الثاني : امتداد الاختصاص للارتباط :

(أ) امتداد الاختصاص لدعاوى من اختصاص محاكم استئنائية من ٤-٦

(ب) أثر اختصاص المجالس العسكرية على اختصاص المحاكم من ٧-٩

الفرع الثالث : الاختصاص بالدعوى المدنية :

(أ) مناهة اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية من ١٠-١٧

(ب) الفصل في الدعوى المدنية مع الدعوى الجنائية من ١٨-٢٠

(ج) شرط لحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية من ٢١-٢٣

(د) سقوط حق للدعي المدني في اختيار الطريق الجنائي من ٢٤

رقم القاعدة

الفرع الرابع : مسائل متنوعة :

- (أ) في دعاوى الكسب غير المتروع ٢٥
- (ب) في دعاوى تنظيم صناعة البتخان ٢٦
- (ج) في المعارضة في قرارات اللجان العمركية ٢٧
- (د) استنفاد المحكمة ولايتها ٢٨

الفصل الثاني - الاختصاص النوعي

الفرع الأول : اختصاص المحكمة الاستئنافية من ٢٩-٣٠

الفرع الثاني : اختصاص غرفة الأهم :

- (أ) سلطاتها في التصرف في الجنائيات ٣١
- (ب) سلطاتها في التفتيش من ٣٢-٣٨
- (ج) استئناف أوامر قاضي التحقيق من ٣٩، ٤٠

الفرع الثالث : أثر زوال الارتباط على الاختصاص النوعي :

- (أ) فصل محكمة الجنائيات بلجنة عن الجنائية المرتبطة بها من ٤١-٤٣
- (ب) أثر التقرير بالأوجه لإقامة الدعوى في الجنائية على اللجنة المرتبطة ٤٤

الفرع الرابع : المحكمة المختصة نوعياً في أحوال معينة :

- (أ) الاختصاص بطلب النفاء وقف تنفيذ العقوبة ٤٥
- (ب) دعوى رد القضاة من ٤٦-٤٧
- (ج) المحكمة المختصة بالإحالة بعد تنقض الحكم ٤٨

الفصل الثالث - الاختصاص المحلي

الفرع الأول : المحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى من ٤٩-٥٣

الفرع الثاني : تعلق الاختصاص المحلي بالنظام العام ٥٤

الفصل الرابع - تنازع الاختصاص

- الفرع الأول : التنازع بين محكمة عادية ومحكمة استئنافية ٥٥
- الفرع الثاني : التنازع بين جهات الحكم وجهات التحقيق من ٥٦-٦١
- الفرع الثالث : شرط التنازع الإيجابي أو السلبي من ٦٢-٦٤

رقم القاعدة

الفصل الخامس - اختصاص سلطات التحقيق والاستدلال

الفرع الأول : اختصاص أعضاء النيابة العامة :

- (أ) اختصاص النائب العام والمحامي العام ... من ٦٦-٦٥
(ب) الاختصاص المكاني لمضو النيابة وإمتداده ... من ٧٢-٦٧
(ج) اختصاص وكيل النيابة الكلية ... من ٧٦-٧٣
(د) إختصاص وكيل النيابة العسكرية ... من ٧٩-٧٧

الفرع الثاني : إختصاص مأموري الضبط القضائي :

- (أ) الاختصاص الخاص لرجال الضبط القضائي ... من ٨١-٨٠
(ب) الاختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي ... من ٨٧-٨٢

موجز القواعد :

الفصل الأول - الاختصاص المنطبق بالولاية

الفرع الأول - القوانين المدللة للاختصاص

- اختصاص المحاكم الجنائية - بمجرد سريان القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ من تاريخ نشره في ١٩٥٥.١٢.٢٥ -
١ بالفصل في مسائل التهرب الجنائي التي تمت قبل ذلك ...
- إحالة قضايا الجنائيات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية تنظرها بعد إلغاء الأحكام العرفية إلى محكمة الجنائيات
٢ لاغرة الأهم. وجوب إنتقال القضية من المحكمة التي كانت غرضه إلى المحكمة التي امتد لها الاختصاص الجديد
- القوانين المدللة لاختصاص المحاكم . نفاذها فوراً على الدعاوى القائمة أمام المحكمة التي عدل إختصاصها
٣ مدامت لم تنته بحكم بات . مثال : لجان جرائم دولة القطن وري البرسيم ...

الفرع الثاني - امتداد الاختصاص للاتصاف

(١) امتداد الاختصاص لدعاوى من اختصاص محاكم استثنائية :

- إرتباط جريمة من الجرائم العامة بجريمة من اختصاص محكمة إستثنائية إرتباطاً حتمياً يوجب اختصاص المحاكم
٤ الجنائية العادية بنظر الدعوى واتصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ...
- بقاء اختصاص المحكمة العادية في حالة الإرتباط الجنسي ولو قضى في الجريمة الإساءة التي هي من اختصاص
٥ بالبرامة أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وذلك لعدم نص م ١٨٣ أ.ج ...
٦ - إختصاص المحاكم العادية أصلاً بالفصل في الجرائم التي يحول القانون للمحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها

رقم القاعة

(ب) أثر اختصاص المجالس العسكرية على اختصاص المحاكم :

- ٧ - التزام المحاكم العادية عند تقدير العقوبة على المحكوم عليه من المجلس العسكري عند محاكته من جديد بمراعاة المدة التي تقلت عليه فعلا
- ٨ - صدور حكم من المجلس العسكري بقوة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي. جواز محاكمة الجنائي من جديد أمام المحاكم العادية
- ٩ - اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المشتركة المنصوص عليها في قانون العقوبات والأحكام العسكرية اختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد. مباشرة المحاكم العسكرية لإجراءات المحاكمة. صيرورة حكمها نهائيا فيحوز قوة الأمر المقضي ولا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى

الفرع الثالث - الاختصاص بالدعوى المدنية

(١) مناهة اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية :

- ١٠ - دعوى الحقوق المدنية. اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها والفصل فيها متى كان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعوى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية
- ١١ - رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية. شرطه: أن يكون الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية جنائية أو جنحة أو مخالفة
- ١٢ - دعوى مدنية. القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليه. عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالقضاء بالتعويض على المستول عن الحقوق المدنية
- ١٣ - طلب المدعى التعويض عما لحقها من أضرار من جراء مصرع ابنها. استقرار المحكمة على أن الفعل الجنائي من هذه الناحية منعدم من الأصل. عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية
- ١٤ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة مما يتعلق بالنظام العام. جواز الدفع به ولو أمام محكمة النقض
- ١٥ - شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية
- ١٦ - عدم ثبوت ملكية الموقوفات للدعوى بالحقوق المدنية. عدم إعتباره الشخص الذي أصابه ضرر من الجريمة. عدم قبول الدعوى الجنائية وبالتالي عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها
- ١٧ - إنباء الحكم إلى أن إخلال المتهم بالتعاقد لا يكون جريمة الغش. القضاء في الدعوى المدنية بالرفض. هو قضاء من المحكمة الجنائية في أمر خارج عن اختصاصها

(ب) الفصل في الدعوى المدنية مع الدعوى الجنائية :

- ١٨ - وجوب الفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الصادر بالبراءة في الدعوى الجنائية

رقم القاعة

- ١٩ - دعوى مدنية . رفعها صحيحة فيما للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيما مما يحكم واحد . إصدار المحكمة الجنائية حكمها في الدعوى الجنائية وحدها يمنع معه بعدئذ الحكم في الدعوى المدنية لزوال ولايتها . يستثنى من ذلك حالسقوط الدعوى الجنائية بالتقادم
- ٢٠ - دعوى مدنية . رفعها صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية مما يحكم واحد . ١٣٩٠م . ج

(ح) شرط إحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية :

- ٢١ - إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية بمقولة إن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيئ ضها نطاق الدعوى . غير جائز
- ٢٢ - صدور حكم بالبراءة بحسب أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضي المدني . عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . ١٣٩٠م . ج
- ٢٣ - شرط إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية أن تكون هذه الدعوى داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية وأن تكون في حاجة إلى تحقيق تكليفي قد يؤدى إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية

(د) سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي :

- ٢٤ - الانتجاع إلى الطريق المدني يرفع دعوى التعويض أمام المحاكم المدنية يسقط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي

الفرع الرابع - مسائل متنوعة

(١) في دعاوى الكسب غير المشروع :

- ٢٥ - تقدم دعوى كسب غير مشروع إلى إحدى دوائر محكمة الاستئناف . ثبوت أن هذه الدائرة هي من دوائر الجنائيات طبقاً لكشف توزيع العمل . هذا لا يمنع من ولايتها بنظر الدعوى

(ب) في دعاوى تنظيم صناعة الدخان :

- ٢٦ - اختصاص المحكمة الجنائية بالتصديق في مخالفة أحكام في ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان

(ج) في المعارضة في قرارات اللجان الجزئية :

- ٢٧ - إختصاص المحكمة المدنية والتجارية بنظر المعارضة في قرارات اللجان الجزئية

(د) استنفاد المحكمة ولايتها :

- ٢٨ - صدور الحكم والتعلق به يخرج الدعوى من يد المحكمة . لا ولاية لها بعد ذلك بالنظر في تعديله أو إصلاحه إلا بالطرق المقررة قانوناً . استبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد التعلق بالحكم خطأ

رقم القاعد

الفصل الثاني - الاختصاص النوعي

الفرع الأول - اختصاص المحكمة الاستئنافية

- ٢٩ - محكمة استئنافية . م ٤١٤ أ . ج . مجال تطبيقها
- صورة واقعة تتوفر فيها جناية الاختلاس المنصوص عليها في م ١١٣ ع . على المحكمة الاستئنافية الحكم
- ٣٠ بعدم الاختصاص

الفرع الثاني - اختصاص غرفة الاتهام

(١) سلطتها في التصرف في الجنايات :

- اختصاص غرفة الاتهام بالتصرف في الجنايات اختصاص أصيل . التعديل للدخل على المادة ٢١٤ أ . ج . بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لم يلبس حقها في هذا الشأن وإنما أضفى ولاية جديدة على كل من النيابة العامة وقاضي التحقيق بالنسبة للجرائم التي عيها التعديل . لا أثر لذلك عند إحالة جناية مما ذكر إلى غرفة
- ٣١ الاتهام

(ب) سلطتها في التجنيح :

- تجنيح الجناية . لا يجوز لغرفة الاتهام إحالة الجناية إلى محكمة الجنب لفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه إلا إذا كانت العقوبة المقررة مما يجوز الزول بها إلى عقوبة الحبس طبقاً للمادة ١٧ ع
- ٣٢
- جناية . قضاء محكمة الجنبه بعدم اختصاصها بنظرها . عدم جواز إحالتها إليها من جديد
- ٣٣
- الحكم نهائياً من محكمة الجنبه بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية . تقرير غرفة الاتهام بمد ذلك بإحالتها إلى محكمة الجنبه لفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه . خطأ . م ١٨ أ . ج .
- ٣٤
- قضاء المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . التزام غرفة الاتهام بإحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات
- ٣٥ م ١٨ أ . ج
- شرط إحالة الجناية من غرفة الاتهام إلى محكمة الجنبه لفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه أن تكون العقوبة المقررة أصلاً للجناية مما يجوز الزول بها إلى عقوبة الحبس . عدم جواز إحالة جناية الاختلاس المنصوص عليها في م ١١٢ / ٢ ع مبدلة بـ ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ إلى المحكمة الجزئية ورغم إغفال النيابة الإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة متى كان الواضح من تقرير الاتهام أن وصف الجنبه مما ينطبق عليه الفقرة الثانية المشار إليها
- ٣٦ إليها
- إحالة الجناية من غرفة الاتهام إلى محكمة الجنبه . نتائج التجنيح . سلطة محكمة الجنبه في القضاء بعدم الاختصاص . عموم إحالة نص م ١٧٩ - ٢ أ . ج . على المادة ١٥٨ أ . ج . القوية في سلطة التجنيح بين غرفة الاتهام وقاضي التحقيق تستلزم التسوية بينهما في آثار التجنيح
- ٣٧
- سريان نص المادة ١٨٠ إجراءات على حالتي الحكم من محكمة الجنبه بعدم الاختصاص للخلاف في تكيف

رقم القاعدة

الواقعة أو انتفاء مبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الخنث .

— ليس لفرقة الإتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الخنث أن تقضى بعدم جواز نظرهما لسبق الفصل فيها . وجوب إحالتها — إن رأيت وجهاً لذلك — إلى محكمة الجنايات ... ٣٨

(ج) استئناف أوامر قاضي التحقيق :

— استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام فرقة الإتهام . جوارزه بالنسبة لأوامر قاضي التحقيق دون الثانية . م ١٦٣ ج ٣٩

— عدم جواز الطعن بالنقض من المهم في أوامر غرفة الإتهام المتعلقة بمسائل الاختصاص . مثال في دعوى أحييت المحكمة سبيلاً للمحكمة ... م ١٩٣ ، ١٩٥ ج ٤٠

الفروع الثالث — أثر زوال الارتباط على الاختصاص النوعي

(١) فصل محكمة الجنايات الجنحة عن الجنابة المرتبطة بها :

— فصل محكمة الجنايات الجنحة عن الجنابة . جواز استنادها إلى عناصر الدعوى كافة التي شملها التحقيق الابتدائي لتكوين عقبتها . عدم اعتبار ذلك قضاءً في الجنحة ... ٤١

— حق محكمة الجنايات في فصل الجنابة عن الجنحة قبل تحقيقها ... ٤٢

— حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنابة . فهو له الخنث المرتبطة بالجنابة . زوال هذا الارتباط وقت إعادة عرض هذه الجنحة على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجنابة بعد صدور قرار محكمة الجنايات بالاقتصاص . ظل نظر واقعتها يقتضي فصل المحكمة الجزئية في الجنحة المستندة إلى التهمين فيها . الحكم منها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . خطأ في القانون ... ٤٣

(ب) أثر التبرير بالوجه لإقامة الدعوى في الجنابة على الجنحة المرتبطة :

— زوال الارتباط بين الجنابة والجنحة بعد تقرير النيابة ألا وجه لإقامة الدعوى في الجنابة . وجوب فصل المحكمة الجزئية في الجنحة عند إعادة طرحها عليها . لا يمنع من ذلك سبق حكمها بعدم الاختصاص بالنسبة للجنابة . عدم قبول هذا الحكم الجنحة المرتبطة إلا بحكم الارتباط ... ٤٤

راجع ارتباط (القاعدة رقم ٣٥)

الفروع الرابع — المحكمة المختصة نوعياً في أحوال معينة

(١) الاختصاص بطالب الناء وقف تنفيذ العقوبة :

— طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة الصادرة من محكمة أول درجة والتي تأيد حكمها استئنافياً هو من اختصاص محكمة أول درجة . م ٥٧ ح ٤٥

(ب) دعوى رد القضاة :

— اختصاص محكمة الجنايات المنظورة أمامها الدعوى الجنابة بالفصل في طلب رد القضاة ... ٤٦

— اختصاص المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بالفصل في طلب الرد . قصد الشارع من نص م ١٢/٢٥٠ ج . هو بيان الجهة التي تفصل في طلب رد القاضي الجزئي الجنائي ... ٤٧

رقم القاعدة

(ج) المحكمة المختصة بعد نقض الحكم والإحالة :

- المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها هي المحكمة التي أصدرته. يستثنى من ذلك حالة الحكم الصادر من محكمة استئنافية أو محكمة جنابات في جنحة وقت في جلسها . إحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة أصلاً في هذه الحالة .
- ٤٨

الفصل الثالث : الاختصاص المحلي

الفرع الأول - المحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى

- المحكمة المختصة بنظر دعوى الكسب غير المشروع هي محكمة الاستئناف الكائن بدائرتها محل عمل الشخص المرفوعة عليه الدعوى . مكان انعقاد جلسات محكمة الاستئناف المذكورة . لا يؤثر ما دامت قد انعقدت في المدينة التي بها مقرها
- ٤٩
- غاية أمانة . احتجاز المتهم وهو مقيم بالاسكندرية جزءاً من المبلغ المختص . اختصاص محكمة عليا بنظر الدعوى
- ٥٠
- احتجاز المتهم المقيم بالاسكندرية تقوداً وهو بها بنية تملكها . اختصاص محكمة الاسكندرية بنظر الدعوى في هذه الحالة
- ٥١
- اختصاص المحكمة التي بدأت الجريدة بدائرتها بنظر الدعوى . مثال في إحراز غدر
- ٥٢
- شياك بدون رصيد . المحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى هي المحكمة التي حصل تسليم الشيك إلى المستفيد بدائرتها أو التي يقيم بها المتهم أو التي يقبض عليها بها . اعتبار الحكم مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذي يحدد الاختصاص خطأ في القانون . خطأ الحكم في الدفع والموضوع
- ٥٣

الفرع الثاني : تعاقب الاختصاص المحلي بالنظام العام

- الاختصاص المحلي . تعلقه بالنظام العام . شرط انقضاء بعدم الاختصاص المحلي لأول مرة أمام محكمة النقض . عند عدم استزاده تحقيقاً موضوعياً
- ٥٤

الفصل الرابع : تنازع الاختصاص

الفرع الأول - التنازع بين محكمة عادية ومحكمة استئنافية

- انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بالتوصل في طلب تعيين المحكمة المختصة عند قيام التنازع ولو كان واقعا بين محكمتين إحداهما عادية والأخرى استئنافية . م ٢٢٦ و ٢٢٧ . ج
- ٥٥

الفرع الثاني : التنازع بين جهات الحكم وجهات التحقيق

- تنازع الاختصاص بين غرفة الإتهام ودائرة الجنتع للمساعدة . اختصاص محكمة النقض بالتوصل فيه . م ٢٢٦ و ٢٢٧ . ج
- ٥٦

رقم القادة

- وقوع تنازع بين جهة من جهات الحكم وجهة من جهات التحقيق . اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه
م ٢٢٧ ج ١ ٥٧
- انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة عند قيام نزاع بين غرفة الاحكام
ومحكمة الجناح المتألفة ٥٨
- التنازع السلي على الاختصاص . قيامه بين غرفة الاحكام ودائرة الجناح المتألفة . انعقاد الاختصاص لمحكمة
النقض بالفصل فيه . م ٢٢٦ و ٢٢٧ ج ١ . اعتبار محكمة النقض الطعن في الحكم طلبا بتعيين الجهة التي
تفصل في الدعوى . جواز ذلك ٥٩
- التنازع بين الحكم النهائي من محكمة الجناح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية وقرار التجنيح الصادر من
غرفة الاحكام . تنازع سلمي بين غرفة الاحكام ومحكمة الجناح . طلب تعيين المحكمة المختصة من محكمة النقض
لم يقبله القانون بمبدأ ٦٠
- الطالب بتعيين المحكمة المختصة لا يبعد طعنا بتحديد فيه محكمة النقض بقاعدة أن الطاعن لا يضار بطلعه . وجوب
إحالة الواقعة إلى محكمة الجنائيات لسبق الفصل فيها نهائيا من محكمة الجناح بعدم الاختصاص لأنها جنائية
وإن كان التهم هو الذي استأنف وحده الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بادانته عن الواقعة المحالة إليها
خطأ من غرفة الاحكام . م ١٨٠ ج ١ .
- حالات التنازع السلمي على الاختصاص والجهة المختصة بالنقض فيه . التنازع السلمي يصح أن يقع بين جهتين
إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم . محكمة النقض هي صاحبة الولاية بالفصل في
هذا التنازع . م ٢٢٧ ج ١ ٦١

الفرع الثالث : شروط التنازع الإيجابي والسلي

- التنازع السلمي هو تغل كل من المحكمتين عن اختصاصها دون الفصل في الموضوع . فصلهما في الموضوع
يقضي رفض الطلب المقدم من النيابة لتحديد الجهة المختصة لانتهاء التنازع السلمي في الاختصاص ٦٢
- مناط توافر شرط التنازع في الاختصاص هو وقوعه بين أكثر من جهة من جهات التحقيق أو الحكم إيجابا
أو سلبا . صدور حكم من جهة واحدة هي محكمة الجناح المتألفة بعدم الاختصاص والقول بأن محكمة
الجنائيات لو عرضت عليها الدعوى ستقضي حتما بعدم الاختصاص . عدم قيام التنازع بصورتيه في
هذه الحالة ٦٣
- شرط قيام التنازع السلمي على الاختصاص من أواخر أو أحكام نهائية متعارضة . أن يكون طلب تعيين الجهة
المختصة هو السبيل الوحيد لتحل منها . إمكان إعادة طرح الدعوى على غرفة الاحكام في حالة لا يكون لها فيها
أن تقضي بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بما يقتضي به قيام هذا التنازع . انتهاء موجب اعتبار
الطعن عند رفضه طلبا بتعيين الجهة المختصة ٦٤

رقم القاعده

الفصل الخامس - اختصاص سلطات التحقيق والاستدلال

الفرع الأول : اختصاص اعضاء النيابة العامة

أ - اختصاص النائب العام والمحامي العام :

- ٦٥ - حق المحامي العام في مباشرة الاختصاصات النافية لقولة النائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها على ألا يمس ذلك بما للنائب العام من حق الاشراف على جميع اعضاء النيابة
- ٦٦ - عدم قابلية تصرف المحامي العام بدائرة عمله في الاختصاصات النافية لقولة النائب العام للالغاء أو التعديل من النائب العام بخلاف تصرفه في الاختصاصات العامة إذ يخضع فيها لأشراف النائب العام من ناحيتين القضائية والإدارية . النائب العام سلطة إلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة بالرغم من موافقة المحامي العام عليه

ب - الاختصاص المكاني لمعضو النيابة وامتداده :

- ٦٧ - إتمام وكيل النيابة المحقق ما بدأه من إجراءات التحقيق قبل إنتقاله إلى مقر عمله الجديد وشروعه فيه وهو غرض باجرائه قانونا . لا بطلان
- ٦٨ - العبرة في إختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع
- ٦٩ - امتداد الإختصاص المكاني لوكيل النيابة بسبب الضرورة التي أوجدها المجهان . مثال في تنفيذ إذن التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه
- ٧٠ - التحقيق التكميلي . جواز مباشرة من المحقق في غير مقر العمل الذي يباشر اختصاصه فيه
- ٧١ - حق رئيس النيابة في ندب أحد أعضاء دائرته للقيام بعمل عضو آخر بطلب الدائرة عند الضرورة ويمكن أن يتم ذلك الندب شفاهيا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا الندب التفهيم ما يفيده حصوله في أوراق الدعوى
- ٧٢ - بدء وكيل النيابة إجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكاني تخضع متابعة التحقيق في تعقب المأم في تجاوز هذه الدائرة بنهائ على ظروف التحقيق ومتنصياته

(ج) اختصاص وكيل النيابة الكلية :

- ٧٣ - اختصاص وكيل النيابة الكلية باصدار إذن التفتيش في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها
- ٧٤ - اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق بدائرة المحكمة الكلية دون حاجة إلى ندبه من رئيس النيابة بنفسه
- ٧٥ - اختصاص وكيل النيابة الكلية باصدار أمر التفتيش في دائرة المحكمة الكلية التي يعمل في دائرتها بغیر حاجة إلى الحصول على تفويض بذلك من رئيس النيابة
- ٧٦ - اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة التي يعمل بها

رقم القامدة

(د) اختصاص وكيل النيابة العسكرية :

- ٧٧ - صدور الإذن بتفتيش من وكيل نيابة في جريمة مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية . عدم إجراء تحقيق قبل صدور الإذن لا يقدح في صحة
- ٧٨ - صدور إذن من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم بجريمة . إحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية دون تحقيق قبل إصداره . صحیح
- ٧٩ - إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لایسلبه اختصاصه بعمله الأصلي مالم یخصص فی أمر التلب بأعمال النيابة العسكرية وحدها

الفروع الثانی - اختصاص مأموری الضبط القضائي

(أ) الاختصاص الخاص لرجال الضبط القضائي :

- ٨٠ - رجال الضبطية القضائية ذوو الاختصاص الخاص : ضباط البوليس الحربي . شرط انصافهم بصفة الضبط القضائي بالنسبة إلى ما يرتكبه الأفراد من جرائم . وجوب تكليفهم بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة القانون ٨٤ لسنة ١٩٥٣
- ٨١ - لرجال البوليس الحربي صفة الضبطية القضائية . عله منحهم صفة الضبطية القضائية بالقانون ٨٤ لسنة ١٩٥٣ أن يكون للأجراءات التي يتخلونها بالنسبة للجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة آثارها القانوني أمام جهات القضاء العادية . أثر ذلك : صحة صدور الإذن بقبض وتفتيش أحد أفراد القوات المسلحة بناء على تحريات تولاهها ضابط البوليس الحربي

(ب) الاختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي :

- ٨٢ - اختصاص مأمور الضبط القضائي التابع للقسم الذي وقعت في دائرته الجريمة بتعقب المتهم في أي مكان
- ٨٣ - اختصاص باشجاویش بتحقيق حادث في قسم معين يعمل فيه يقتضى متابعته التحقيق في قسم آخر يتبع المحافظة التي تضم القسمين
- ٨٤ - الاختصاص المكاني بإجراء التحقيق بمرقة مأمور الضبط القضائي . امتناعه بسبب ظرف اضطرابي . مثال في تنفيذ مأمور الضبط القضائي بالإذن بتفتيش متهم
- ٨٥ - اختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي . قصره على الجهة التي يؤدي فيها وظيفته . مباشرته لإجراء خارج دائرة اختصاصه للمكان . غير جائز إذ يعتبر مأمور الضبط القضائي في هذه الحالة من رجال السلطة العامة فحسب . امتناع اختصاصه مع ذلك بسبب الضرورة التي أوجدها المتهم صحة الإجراء الذي يقوم به . مثال في تنفيذ إذن التفتيش
- ٨٦ - الاختصاص الإقليمي لمأموري الضبط القضائي . هل التنفيذ بقواعده . عند القبض على مرتكبي الجريمة . البحث عن متهم هارب من تنفيذ حكم يقتضى تعقبه لتنفيذ العقوبة عليه
- ٨٧ - الأصل أن يباشر مأمور الضبط القضائي أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه . عدم التزام محكمة الموضوع بتعري حقيقة اختصاصه . هل المتهم اثبات مخالفة الاختصاص . لاعترة في ذلك شهادة إدارية تقدم لأول مرة أمام محكمة النقض

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الاختصاص المتعلق بالولاية

الفرع الأول : القوانين المعدلة للاختصاص :

١ - قل القانون رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجمركية - المنصوص عليها في اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ - الى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية ، ولم يعد للجان الجمركية اختصاص قضائي في مسألة التهريب بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ نشره في الموقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥ ، فيسكون صحيحا اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥ * .

(الفرن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ ق. ج. ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠١٠ ص ٤٩٩)

٢ - مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ - بشأن إلغاء الأحكام الرغية أن إحالة قضايا الجنابات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها انما يكون الى محكمة الموضوع المختصة - وهي محكمة الجنابات - فتستقل القضية من المحكمة التي كانت مختصة بنظرها الى المحكمة التي انتقلت لها الاختصاص الجديد .

(الفرن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٣ ق. ج. ١٩٦٠/١٠/١٧ ص ١١٧٨)

(الفرن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٧ ق. ج. ١٩٥٧/٦/١٩ ص ٨٨ ص ١٨٩)

٣ - الأصل أن قوانين الاجراءات تسرى من يوم نفاذها على الاجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الاجراءات - فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم الى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد - ولو كانت الدعوى قد رفعت اليها بالفصل طالما أنها لم تنته بحكم بات - وذلك كله ما لم ينص الشارع

(*) قررت محكمة النقض جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ - المبدأ ذاته في الفرع من ٢٢٧٨ الى ٢٢٨٦ و ٢٢٨٧ لسنة ٢٨ القضائية .

على أحكام وقائية تنظم مرحلة الانتقال - كما فعل عند صدور القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٩ - بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات - فهي وحدها التي تطبق . ولما كان القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ اذ جعل الاختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن اعمال مقاومة دودة القطن وري الرسم بعد الميعاد القانوني في المحافظات والمديريات للجان ادارية مشكلة لهذا الغرض لم يرد به حكم خاص في شأن الدعاوى القائمة أمام القضاء وقت نفاذه ، فانه يتعين على المحاكم أن تقضى بعدم اختصاصها .

(الفرن رقم ١٢٧٢ و ١٢٧٣ لسنة ٢٣ ق. ج. ١٩٦٠/١١/٢٨ ص ١١١ ص ٨٣٦)

الفرع الثاني : امتداد الاختصاص للاتبات

(١) امتداد الاختصاص لدعاوى من اختصاصها كاستثنائية :
٤ - قررت المادة « ١٨٣ » من قانون الاجراءات الجنائية قاعدة عامة أصيلة من قواعد تنظيم الاختصاص هي أنه اذا ارتبطت جريمة من الجرائم العادية بجريمة من اختصاص محكمة استثنائية - كجريمة عسكرية - ارتباطاً حتماً تتوافر به شروط المادة ٣٣ من قانون العقوبات اختصت بنظرها والفصل فيها المحاكم الجنائية العادية ، وذلك تطبيقاً للاختصاص بالمحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الأصل الا في الأحوال التي يتناولها القانون بنص خاص .

(الفرن رقم ٦١ لسنة ٢٨ ق. ج. ١٩٥٨/١٢/٢٢ ص ١٠١ ص ١١٠)

٥ - يظل اختصاص المحكمة العادية بمسوطا على الجريمتين المرتبطتين الى أن يتم الفصل في موضوعهما ولا ينفك عنها هذا الاختصاص ولو قضى في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بحسب الأصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وذلك لورود النص بصيغة عامة ، والعبرة بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب .

(الفرن رقم ٦١ لسنة ٢٨ ق. ج. ١٩٥٨/١٢/٢٢ ص ١٠١ ص ١١٠)

٦ - صدور الحكم بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى وإحالتها الى المحكمة العسكرية المختصة هو قضاء يخالف التأويل الصحيح للقانون من أن المحاكم العادية هي صاحبة اختصاص أصيل في نظر الجرائم التي تخول المحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها ، وما كان لها أن تتدخل عن ولايتها هذه وتقضى بعدم اختصاصها دون الفصل في موضوع الدعوى التي أحيلت اليها من النيابة العامة قبل أن يصدر فيها حكم نهائي من المحكمة العسكرية - الا أن

الأفراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة ، وينبني على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم المدنية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني - إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائياً ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً بإصداره يجوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الأزدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة ،

إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جاني عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تنتهك باباً لتناقض الأحكام ، فضلاً عن تجدد القضية مما ينزع عن الأحكام ما ينبغي لها من الثبات والاستقرار .

(الفرن رقم ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١٢٥٧ و ١٢٨٩ و ١٢٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/١٤/١٩٦٠ ص ٥٦٦)

الفرع الثالث - الاختصاص بالدعوى المدنية

(١) مناهة اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية :

١٠ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق للمدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر ولو كان متصلاً بها سقطت تلك الأباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإذاً فإذا قضت المحكمة المذكورة فيها بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية وهو أساس آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها .

(الفرن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٦/١٦/١٩٥٦ ص ٧٨٩)

١١ - الأصل في الدعوى المدنية أن ترفع أمام المحكمة المدنية ، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية - جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن جريمة انتفت علة الاستثناء واتسعى الاختصاص .

(الفرن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٥٦ ص ٨٧١)

محكمة التقاضي لا تستطيع أن تنقض الحكم لهذا الخطأ طبقاً لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية - ذلك بأن تطبيق هذه الفقرة مشروط بقيام مصلحة للمتهم ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية براءة المتهم وقد صودق على هذا الحكم من المحاكم العسكرية ، فلا مصلحة في نقض الحكم ويصبح الطعن بذلك غير ذي موضوع .

(الفرن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١٥٢)

(ب) أثر اختصاص المجالس العسكرية على اختصاص المحاكم :

٧ - أن ما نصت عليه المادة ٣٩ من قانون الأحكام العسكرية من أنه « يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون المتهم قد قضاه » (تنفيذاً للحكم العسكري) لا يمنع المحاكم العادية من السير في الدعوى من جديد ومعاينة المتهم بالمعقوبة التي تراها - على أن تراعى حين تصدر المعقوبة - مدة الجزاء التي نفذ بها على المتهم فعلاً لا مدة المعقوبة المقضى بها منها بلفت .

(الفرن رقم ١٣٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢/٢/١٩٥٧ ص ٨٨١٦٠)

٨ - إذا صدر حكم من المجلس العسكري بمعقوبة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي فإنه لا يجوز قوة الشيء المقضي به ولا يمنع من محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم العادية وذلك أصلاً لنص المادتين ٢ ، ١٦٩ من قانون الأحكام العسكرية .

(الفرن رقم ١٣٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢/٢/١٩٥٧ ص ٨٨١٦٠)

٩ - قصد الشارع بنص المادة الأولى من القوانين رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية - ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا السدد بالبرادة التي اختارها الشارع عنواناً لهذا القانون ، ولا بعدم الإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تترك المحاكم العادية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يرسى على جميع

١٦ - لا تقضي المحكمة الجنائية في الدعوى الا اذا كانت تابعة للدعوى الجنائية ومتفرعة من ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى العمومية ، وما دامت ملكية الشروقات لم تثبت للمدعى بالحقوق المدنية ، فهو اذن لم يكن الشخص الذي أصابه ضرر شخصي ومباشر من الجريمة ، واذا كانت الدعوى العمومية قد قضى فيها بعدم القبول فقد صح ما قضت به المحكمة من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .
(الفرن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق . جلة ٢١/٢/١٩٥٩ ص ١٠٧٩)

١٧ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق للمدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فاذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة ، سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، فمتى كان الواضح ما أثبتته الحكم المطعون فيه أن إخلال المتهم بالتعاقد الذي يدعيه الطاعن لا تتكون به جريمة النش المرفوعة بها الدعوى ، فإن قضاءه بالبراءة اعتدادا على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية ، أما وقد تعرضت لها وفصلت في موضوعها فانها تكون قد قضت في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية ولا شأن للمحاكم الجنائية به ، ما يقتضى قضي الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
(الفرن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٨ ق . جلة ٢٥/٢/١٩٥٩ ص ١٠٦٤)

(ب) الفصل في الدعوى المدنية مع الدعوى الجنائية :

١٨ - يتعين على المحكمة الجنائية أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته بالبراءة في الدعوى الجنائية المتبوعة ما دامت لم تر أن الفصل في التوفيقات - موضوع الدعوى المدنية - كان يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه تعطيل الفصل في الدعوى العمومية .
(الفرن رقم ١١١٢ لسنة ٢٥ ق . جلة ١٧/٢/١٩٥٩ ص ١٠٧٦)

١٩ - الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية مما يحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية بحيث اذا أصدرت المحكمة الجنائية حكما في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بمدئذ

١٢ - متى كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية فيقبل لعدم ثبوت نسبة الواقعة اليهم ، وكانت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع الا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التي قضى فيها بالبراءة فانه يستنع على المحكمة الجنائية أن تقضى بالتعويض في هذه الدعوى التابعة بحالتها التي رفعت بها ما دام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

(الفرن رقم ٨٣ لسنة ٢٧ ق . جلة ١١/٢/١٩٥٧ ص ٨٣)

١٣ - أباح القانون بصفة استثنائية رفع دعاوى الحقوق المدنية الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق للمدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فاذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ومن ثم فإن قضاء المحكمة بالزام المتهمين بتعويض المدنية بالحق المدني عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها من جراء مصرع ابنها في الوقت الذي استمرت فيه على أن الفعل الجنائي من هذه الناحية منعدم الأصل - فالتصديق المطالب به يكون اذن عن ضرر غير مباشر ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٦/٢/١٩٥٧ ص ٨٣)

١٤ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة وهو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة التقض .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٦/٢/١٩٥٧ ص ٨٣)

١٥ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق للمدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فاذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان ناشئا عن فعل آخر ولو كان متصلا بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

(الفرن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩٤)

الى القول بانتفاء الجريمة - الا أن تفضي برفضها وما كان في مقدورها أن تحصيل الدعوى المدنية بعاتها الى المحاكم المدنية لأن شرط الاحالة - كفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية - أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أي تكون

ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى في حاجة الى تحقيق تكليلى قد يؤدي الى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية .
(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٢/٥/١٩٥٧ ص ٨٨٦)

(د) سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي .

٢٤ - الاتجاه الى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي انما يكون برفع دعوى التوضيح فعلا أمام المحاكم المدنية وهي لا تتميز مرفوعة الا بإعلان عرضتها إعلاناً صحيحاً أمام جهة مختصة ومن ثم فإن يرتستو عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي .
(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق جلة ١٤/٥/١٩٥٧ ص ٨٨٦)

الفرع الرابع : مسائل منوعة

(١) في دعاوى الكسب غير المشروع :

٢٥ - متى تبين أن لجنة فحص الاقاربات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالمرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بقوانين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ وإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة استئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية الى إحدى دوائرها مشكلة من ثلاثة مستشارين ، فانها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يثير من ذلك أن هذه الدائرة هي أصلاً إحدى محاكم الجنائيات طبقاً لكشف توزيع العمل الذي أقرته الجمعية العمومية لمستشاري محكمة استئناف القاهرة .
(الطن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق . جلة ٢٠/٥/١٩٥٦ ص ٧٤٠)

(ب) في دعاوى تنظم صناعة الدخان :

٢٦ - المحاكم الجنائية هي المختصة بالفصل في مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان .
[الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق جلة ١٠/٥/١٩٥٦ ص ٧٧٢]

الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثناءها القانون ، ومن بينهما حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها كالانقادم .
(الطن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٥ ق . جلة ٢٤/٥/١٩٥٦ ص ٧٢٦)

٢٠ - الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية بحيث اذا أصدرت المحكمة الجنائية حكماً في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بدئاً بالحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها وذلك فيما عدا الأحوال التي نص عليها القانون استثناء من هذه القاعدة .
(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٤/٥/١٩٥٧ ص ٨٨٦)

(ج) شرط إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية :

٢١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يعن لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستند وسائل التحقيق الممكنة ولا يبنى لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بقوله أن الأمر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيّق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيّق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم .
(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨٢٥)

٢٢ - حق المحكمة الجنائية في الاحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجب أن يسار حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة اذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساساً يقيد حرية التقاضي المدني .
(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨٢٥)

٢٣ - عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن جريمة هو ما يتعلق بولايتها القضائية فهو من النظام العام ، ومن ثم فنتى كانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة التبديد التي رفعت بها الدعوى فليس في وسع المحكمة - وقد انتهت

(ج) في المعارضة في قرارات اللجان الجزئية :

ضد التمهين فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تفضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .
(الفرن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق. ج ١٩/٥/١٩٥٨ ص ٩٠٣)

الفرع الثاني : اختصاص غرفة الاتهام

(١) سلطتها في التصرف في الجنابات :

٣١ - ان غرفة الاتهام هي صاحبة الاختصاص الأصلي في التصرف في الجنابات التي تحال اليها من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة ، كما أن التعديل للمخل على المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لم يسلب غرفة الاتهام حقها في هذا الشأن ولم يرد به أي نص يحرم عليها التصديق لهذا النوع من الجرائم التي عينها التعديل أو يقض النيابة العامة وقاضي التحقيق برفع الدعوى الجنائية مباشرة على استقلال ، وغاية ما في الأمر أن هذا التعديل أضفى ولاية جديدة على كل من النيابة العامة وقاضي التحقيق بالنسبة الى هذه الجرائم فإذا لم يستعمل أحدهما الرخصة وأجملت جنابة ما ذكر الى غرفة الاتهام فانها لا تكون مجاوزة اختصاصها اذا ما هي فصلت في هذه الدعوى .

(الفرن رقم ١٢٧٣ و ١٢٧٤ لسنة ٢٨ ق. ج ١٣/١/١٩٥٩ ص ١٠٤٤)

(ب) سلطتها في التجنيح :

٣٢ - المادة ١٧٩/٢ التي تحيل على المادة ٢/١٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، لم تطلق لفرقة الاتهام احالة الجنابة الى محكمة الجنب للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة اذ هذه الاحالة غير جائزة الا اذا كانت المقسوبة المقررة أصلاً للجنابة مما يجوز النزول بها الى عقوبة الجنب بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١١٩١ لسنة ٢٥ ق. ج ٢/٦/١٩٥٦ ص ٧٢٥)

٣٣ - مؤدى نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يتعين على سلطة الاحالة سواء أكان قاضي التحقيق أم غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة الى محكمة الجنابات ما دام قد سبق لمحكمة الجنب أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها اذ من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ، ولا يفتر من ذلك أن تحيل غرفة الاتهام الدعوى الى محكمة الجنب بوصف كونها جنابة لتحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة .

(الفرن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٥ ق. ج ٢/٢٠/١٩٥٦ ص ٧٤٠)

٣٧ - اللجان الجزئية ليست محاكم جنائية وانما هي لجان ادارية ذات اختصاص خاص والمعارضة في قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية والتجارية .
(الفرن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٦ ق. ج ٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧٧٢)

(د) إستنفاد المحكمة ولايتها :

٣٨ - ان صدور الحكم والنطق به ينهى النزاع بين الخصوم ويخرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود الى نظرها بما لها من سلطة قضائية كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو اصلاحه الا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة أو بطريق تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه في المادة ١٣٣٧ ج . ومن ثم فاذا كانت المحكمة قد أمرت باستيفاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد الحكم فيها فانها تكون قد أخطأت .

(الفرن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق. ج ١٠/٣/١٩٥٨ ص ٩٤٤)

الفصل الثاني

الاختصاص النوعي

الفرع الأول : اختصاص المحكمة الاستئنافية

٣٩ - المادة ٤١٤ من قانون الاجراءات الجنائية انما تنطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لا بعد أن يكون قد صدر حكم اتهائى بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظرها .
(الفرن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٥ ق. ج ٢/٢٠/١٩٥٦ ص ٧٤٠)

٣٥ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن رجل البوليس شاهد سقوط شجرة مملوكة لمصلحة البلديات على الطريق فأبلغ بذلك وأثناء عودته الى مكان الشجرة لم يبعدها وأبصرها فوق عربة يقودها المتهم الأول ويركب على العربة ويحوز الشجرة المتهم الثاني « وهو جاويز بالبلدية » ، فإن الواقعة على هذه الصورة وهي استيلاء موقوف عمومي بغير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات تكون جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ ، فاذا كانت القضية قد استوفت من النيابة العامة

النيابة العامة من أن إحالة المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية مقصورة فقط على الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ - التي تنول قاضي التحقيق سلطة تجنيح الجنابات - دون أن تمتد الإحالة إلى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٨ - التي تجيز لمحكمة الجنج أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنج - ما تقسوله النيابة من ذلك هو تخصيص للنص بغير مخصص ، ويخالف الفهم الصحيح للقانون الذي لا يفرق بين الأمر الصادر في هذا الخصوص من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام التي هي بلا شك من سلطات التحقيق .

(الفرن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٢٣)

٣٨ - لا محل للقول بقصر حكم المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية في حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الاتهام حول التكيف القانوني للواقعة - ذلك أن علة الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى واحدة في التالين - حالة الخلاف في تكيف الواقعة من حيث كونها جنابة أو جنحة ، وحالة عدم وجود مبرر من ظروف الدعوى لتخفيض العقوبة إلى حدود الجنج ، ما يتعين معه على غرفة الاتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنج - في الصورة الأخيرة - أن تحيلها - إذا رأت محلا للمسير فيها - إلى محكمة الجنابات ، وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(الفرن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ٧ ص ٥٤٨)

(ج) استئناف أوامر قاضي التحقيق :

٣٩ - جواز استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام مقصور بنص المادة ١٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أوامر قاضي التحقيق دون النيابة .

(لبنان ٢٠١٠-٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٤/١٠/١٩٦٠ ص ٧ ص ٤٤٨)

٤٠ - الأوامر التي تصدرها غرفة الاتهام والمتعلقة بمسائل الاختصاص ليست من بين ما خول الشارع للنهيم حق الطعن فيه بطريق النقض . وعلى ذلك فإذا قضت غرفة الاتهام في الاستئناف المرفوع من المتهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى محكمة سينا العسكرية للاختصاص - بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا - فإن الطعن بطريق النقض في هذا الأمر يكون غير جائز .

(لبنان ٢٠١٠-٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٤/١٠/١٩٦٠ ص ٧ ص ٥٤٨)

٣٤ - متى كانت غرفة الاتهام قد قررت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنج للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لأعمالها جنابة ومع تقريرها هي أن الواقعة جنابة ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان واجبا عليها إحالتها إلى محكمة الجنابات اعمالا لنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٣٤٤)

٣٥ - أن محكمة الجنج العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة جزئية اختصت بالتفصل في بعض الجرائم التي خولتها الأوامر العسكرية الحكم فيها ومن ثم فإذا قضت المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنابة وصدق الحاكم العسكري على هذا الحكم فإنه يتعين على غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنابات تطبيقا لأحكام المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٨ ص ١٣ ص ١٢٦)

٣٦ - أن المادة ١٧٩/٢ التي تحيل على المادة ٢/١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية لم تطلق لفظة الاتهام إحالة الجنابة إلى محكمة الجنج للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة فهذه الإحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة المقررة أصلا للجنابة مما يجوز الزول بها إلى عقوبة الحبس ، وإذن فإن قرار غرفة الاتهام إذ قضى بإحالة المتهم إلى محكمة الجنج لمحاكمة على الجرائم المسندة إليه في حدود عقوبة الجنحة مع أن إحدى هذه الجرائم هي أنه اختلس مالا مسلما إليه بسبب وظيفته وبصفته من مأموري التحصيل وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ والمقاب عليها بالإشغال الشاقة المؤبدة يكون قد خالف القانون ، ولا يتغير من ذلك كون النيابة العامة أوردت في تقرير الاتهام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ضمن المواد التي طلبت تطبيقها دون أن تشير إلى الفقرة الثانية منها ، متى كان الواضح من تقرير الاتهام أن وصف تهمة الاختلاس ما ينطبق عليه نص الفقرة الثانية المشار إليها .

(الفرن ١٠١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٩)

٣٧ - ساوى الشارع بين غرفة الاتهام وقاضي التحقيق فيما خولهما من سلطة تجنيح الجنابات ، ومؤدى ذلك أنه يترتب على الأمر الصادر بإحالة الجنابة إلى محكمة الجنج للفصل فيها في حدود عقوبة الجنج النتائج التي نص عليها القانون - بصرف النظر عن الهيئة التي أصدرته ، وما قوله

الفرع الثالث : أثر زوال الارتباط على الاختصاص النوعي

(١) فصل محكمة الجنابات الجنبية عن الجنابة المرتبطة بها :

٤١ - أن فصل محكمة الجنابات الجنبية عن الجنابة لا يمنحها في سبيل تكوين عقيدتها في الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى كافة التي شملها التحقيق الابتدائي ولا يعد ذلك منها قضاء في الجنبية بل يبقى موضوعها سليما حتى يقضى فيه من المحكمة التي أحيلت إليها .
(الفرن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٥ ق جنة ١٩٥٦/١ ص ٧ ص ٨٥)

٤٢ - أجازت المادة ٣٨٣ لمحكمة الجنابات من قانون الاجراءات الجنائية اذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجنابة ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنبية وتحيلها الى المحكمة الجزئية .

(الفرن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٦ ق جنة ١٩٥٦/١/٢٦ ص ٧ ص ٩٢٧)

٤٣ - اذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصودا على تهمة الجنابة المسندة الى المتهم الأول فقط بعد أن تظف لدى المجني عليها علة مستدبة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنبية المسندة الى المظنون ضدهم الا يحكم ارتباطها بواقعة الجنابة ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت اعادة عرض هذه الجنبية على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجنابة المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنابات بقصر نظرها للجنابة

فانه لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنبية المسندة الى المظنون ضدهم من محكمة الجنبية بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجنابة التي قضت فيها محكمة الجنابات وبين الجنبية المسندة الى المظنون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئا في القانون - مما يتعين معه قضاة وحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

(الفرن رقم ١٤٥٠ لسنة ٧٠ ق جنة ١٩٦٠/١٢/٢٠ ص ١١ ص ٩٣٨)

(ب) أثر التقرير بالالوجه لاقامة الدعوى في الجنابة على اللجنة المرتبطة

٤٤ - اذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قاصرا على تهمة المسندة الى المتهم الأول فقط بعد أن أصبحت جنابة بتخلف الماعة لدى المجني عليه فيها ، ولم يشمل هذا الحكم تهمة الجنبية المسندتين الى المتهمين الثاني والثالث الا يحكم ارتباطهما

بواقعة الجنابة ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت اعادة عرضهما على المحكمة الجزئية منفصلتين عن الجنابة المذكورة بعد صدور قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، فانه لم يكن هناك ما يحول دون الفصل فيهما من محكمة الجنبية بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجنابة التي تقرر فيها بالا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة الى المتهم الأول ، وبين تهمة الجنبية المسندتين الى المتهمين الثاني والثالث ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية « بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها » مخطئا في القانون .

(الفرن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٠ ق جنة ١٩٦٠/١٢/٢٠ ص ١١ ص ٩٥٥)

الفرع الرابع : المحكمة المختصة نوعيا في احوال معينة

(١) الاختصاص بطلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة :

٤٥ - متى كان المتهم قد قضى عليه ابتدائيا غيابيا بالحبس شهرين مع الشغل فعارض وحكم في المعارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأييد هذا الحكم استئنافا ، فان الاختصاص بالفصل في طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة اما يكون لمحكمة الدرجة الاولى وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون العقوبات لأن تأييد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يجعلها بمثابة أنها هي التي أصدرته مباشرة بل يعتبر الحكم الابتدائي قائما ومنتجا لتأنيده من وقت صدوره .

(الفرن رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ ق جنة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨ ص ٥٤٣)

(ب) دعوى رد القضاء :

٤٦ - طلب الرد متى كان متعلقا بدعوى جنائية تنظرها محكمة جنابات فان نظره والفصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنابات المنظورة أمامها الدعوى .

(الفرن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٦ ق جنة ١٩٥٧/١٢/٢٥ ص ٧ ص ١٢٢٥)

٤٧ - لم يقصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٥ اجراءات أن يخالف القاعدة الأصلية التي وضعا في الفقرة الاولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة بالفصل فيه ، وانما أراد بيان الجهة التي تفصل في هذا الطلب ما دام القاضي الجزئي بمجرد انتقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء في طلب هو خصم فيه .

(الفرن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق جنة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ ص ٢٠٢)

المتهم بدائرتها والتي وجد بها عند اتخاذ الإجراءات ضده هي المختصة محليا بنظر الدعوى .

(الفرن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٥ ق جلة ٤/٢٤ من ١٩٥٦/٧ ص ٦٥٤)

٥١ - اذا كان المتهم قد دل حين احتجز تقودا وهو بالاسكندرية بنية تملكها فلن جريمة خيانة الأمانة تكون قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التي يقيم بها والتي وجد بها عند اتخاذ الإجراءات ضده ، وينعقد الاختصاص لتلك المحكمة وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات .

(الفرن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥/١ من ١٩٥٦/٥ ق ١٨٢ من ٢٤٧ ص ٦٥٤)

٥٢ - اذا كان الشايب من الحكم أن احراز التهمين للمخدرات بدأ بدائرة مديرية الشرقية - قبل أن يهربا بالسيارة التي كانا يركباها الى حدود مديرية الدقهية - فان محكمة جنابات الإقازيق تكون مختصة بنظر الدعوى .

(الفرن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٢/٨ من ١٩٥٩/١٠ ص ١٠٠٤)

٥٣ - تتم جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بمجرد اعطائه الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب - اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول تنتطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالمقابل على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات - أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتند من قبيل الأعمال التحضيرية ما دام الشيك لم يسلم بعد الى المستفيد - فاذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لحكمتها ، ولم يكن للمتهم محل اقامة بدائرة قسم السيدة زينب ، ولم يقبض عليه في دائرتها ، فان الاختصاص ينعقد لمحكمة بولاق ، ويكون مذهب اليه الحكم من اجل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه بدائرتها قد بنى على خطأ في تأويل القانون امتد أثره الى الدفع والى الموضوع - حين تناولته المحكمة ، ومن ثم يتعين تقض الحكم والقضاء بالناء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى .

(الفرن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠ ق جلة ١١/٢٢ من ١٩٦٠/١١ ص ٨١١)

الفرع الثاني - تعلق الاختصاص المحلي بالنظام العام

٥٤ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة وإن كان من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى - إلا أن

(ج) المحكمة المختصة بنظر الدعوى الحالة بعد تقض الحكم :

٤٨ - احالة الدعوى بعد تقض الحكم الصادر فيها على مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٤٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن تكون في الأصل الى ذات المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها مشكلة من قضاة آخرين ، إلا اذا كان الحكم قد صدر من محكمة استئنافية أو من محكمة الجنابات في جنحة وقعت في جلستها ففي هذه الصورة وجدها تباد الدعوى الى المحكمة الجزئية المختصة أصلا بنظرها - لأن المحكمة الأخرى انما فصلت فيها استثناء من قواعد الاختصاص - على أساس أن المتهم قد قارف جريمته أمامها بالجلسة ، أما عبارة « ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها الى محكمة أخرى » التي أضيفت الى عجز الفقرة الثانية ، خلافا لهذا الأصل فحل على ما يظهر من روح التشريع ألا يكون هناك قضاة آخرون يمكن قانونا أن ينظروا الدعوى عند إحالتها .

(الفرن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/٢٠ من ١٩٥٦/٧ ص ٢١٤)

الفصل الثالث

الاختصاص المحلي

الفرع الأول - المحكمة المختصة محليا بنظر الدعوى

٤٩ - متى كان المتهم في دعوى الكسب غير المشروع يعمل بمصلحة الأملاك بمدينة القاهرة فان محكمة استئناف القاهرة تكون وحدها هي المختصة بنظر الدعوى ، وما دامت قد انتقلت فعلا في مقر المحكمة وهو مدينة القاهرة فانه لا يؤثر على سلامة هذا الاجراء أن تكون قد عقدت جلساتها في بناء محكمة القاهرة الابتدائية بدلا من دار القضاء السالى .

(الفرن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق جلة ٢/٢٠ من ١٩٥٦/٧ ص ٤٠٠)

٥٥ - الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير العاثر حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك . ولما كان الاختصاص يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ إجراءات . وكان المتهم قد احتجز لنفسه وهو بالاسكندرية جزءا من المبلغ المسلم اليه على سبيل الوكالة بنية تملكه وبمقتضى يبقى المبلغ الى المرسل اليه بالقاهرة فان جريمة التبيد تكون قد وقعت منه بالاسكندرية وتكون محكمة الاسكندرية - التي يقيم

٥٨ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام قرارات الجنتين المتنازعتين - واذا كانت غرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطن في قراراتها أمام دائرة الجنح المستأفة التي هي احدى دوائر هذه المحكمة فان الاختصاص بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة ينمقد لمحكمة التقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أها الدرجة التي يطن في قرارات غرفة الاتهام امامها - وهي احدى الجنتين المتنازعتين - عندما يصح الطعن قانونا (الطن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥/١١/١٩٥٨ س ٩ ص ٩٩٢)

٥٩ - اذا كان الحكم الصادر من محكمة ثاني درجة بتأييد عدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى «المقصود عدم جواز نظر الدعوى لاستنفاد المحكمة الأخيرة ولايتها لسبق الفصل فيها» قد أصبح نهائيا - كما أصبح نهائيا من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة التهمة الى محكمة الجنح المختصة لمحاكمتها عن تهمة العامة على أساس عقوبة الجنحة - فان التنازع السلبى في الاختصاص يكون قد قام - بعدم قبول طعن النيابة في هذا القرار بطريق التقض في الدعوى بين قضاء الجنح وقضاء غرفة الاتهام ، وهذا التنازل لن يزل بتقديم القضية لغرفة الاتهام مرة أخرى لانه يجب عليها بمقتضى القانون أن تقضى فيها هي أيضا بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منها ، والتنازع على هذه الصورة لا يمكن أن يوصف بأنه حاصل بين جنتين من جهات التحقيق والحكم المتابعين لمحكمة ابتدائية واحدة لأن الطعن في الحكم الصادر في أى من الجنتين لا يكون أمام المحكمة الابتدائية وليست هي جهة عليا بالنسبة لهما فينتهى الأمر بأن يطلب الى محكمة التقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص طبقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، واذا كان الالتجاء الى طلب تعيين المحكمة المختصة لم يحدد له القانون ميعادا بل يشترط فيه أن يكون الحكم لم يعد قابلا للطعن بطريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية فان محكمة التقض يكون لها ما دامت الظروف - على ما جاء في الحكم الملغوز - في الصادر من محكمة الجنح المستأفة بعدم اختصاصها بنظر طلب تعيين الجهة التي تفصل في الدعوى - لتدعى أن تعيينها حاسما في غرفة الاتهام بحكم آخر بعدم جواز نظر الدعوى أن تتمتع الطعن بالتقض المقدم اليها طلبا بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبل على أساس ما وقع من خطأ ظاهر وذلك وضعا للأمر في نصها ، ومتى تقرر ذلك وكانت

الدفعة بعدم الاختصاص المطلى لأول مرة أمام محكمة التقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .
(الطن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٢٤)

الفصل الرابع

تنازع اختصاص

الفرع الأول - التنازع بين محكمة عادية ومحكمة استئنافية

٥٥ - محكمة التقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع ولو كان واقعا بين محكمتين احدهما عادية والأخرى استئنافية .

(الطن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥/١١/١٩٥٧ س ٩ ص ٩٩٢)

الفرع الثاني - التنازع بين جهات الحكم وجهات التحقيق

٥٦ - ان مؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين الجهة المختصة يرفع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام وقرارات الجنتين المتنازعتين ، وغرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطن في قراراتها أمام دائرة الجنح المستأفة التي هي الأخرى احدى دوائر هذه المحكمة ومن ثم فان طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام ودائرة الجنح المستأفة ينمقد لمحكمة التقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أها الدرجة التي يطن في قرارات غرفة الاتهام امامها .

(الطن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٥٧ س ٩ ص ٢٢٦)
(والطن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٤١٩)

٥٧ - لا يشترط لاعتبار التنازع قائما ومتجا اثره أن يقع لزاما بين جنتين من جهات الحكم أو جنتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جنتين احدهما من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق ، فاذا حدث ذلك ، كانت محكمة التقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية في تعيين الجهة المختصة .

(الطن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٤١)
(والطن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٤١٩)

الولاية طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يتعين قبول الطلب وتمتين المحكمة المختصة وإحالة القضية الى محكمة الجنايات للفصل فيها - ولو أن المتهم هو الذي استأثف وحده الحكم الصادر بإدانة من المحكمة الجزئية عن الواقعة المالة اليها خطأ من غرفة الاتهام - ذلك بأن المقام في الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص ، وليس ملنا من المحكوم عليه وحده يمنع القانون اساءة مركزه بهذا الطعن - ولا سبيل للفصل في الطلب المقدم من النيابة الا تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب الاحالة الى محكمة الجنايات في جميع الأحوال .

(الفرن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٠ ق/٢٨/١١/١٩٦٠ ص ١١) (الفرن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٩ ق/١٠/٥/١٩٦٠ ص ١١)

الفرع الثالث - شرط التنازع الإيجابي أو السلبي

٦٢ - المقصود بالتنازع السلبي في الاختصاص أن تتخلل كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل في الموضوع - وإذ كان كل من الحكم الاستثنائي الصادر بالبراءة والإمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية - استنادا الى هذا الحكم - هو قضاء فاضل في الموضوع ، فإن دعوى التنازع السلبي في الاختصاص تكون منطمة وعلى غير أساس مما يتعين معه رفض الطلب المقدم من النيابة العامة لتحديد الجهة المختصة .

(الفرن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ ق/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦٠٨)

٦٣ - إذا كانت الحالة المروضة لا تمدو أن تكون حكما صدر من جهة واحدة - هي محكمة الجنب المستأنفة في الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها - وأصبح هذا الحكم نهائيا وليس ثمة جهة أخرى تنازع هذا الاختصاص لا سلبا ولا إيجابيا فيكون الطلب المقدم من النيابة العامة لتعيين جهة الاختصاص - بقوله أن هذه الدعوى إذا عرضت على محكمة الجنايات فستتقضى أيضا بعدم اختصاصها بنظرها - على غير أساس من التنازع لافتاء العلة ما يتعين معه رقصه .

(الفرن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢٩ ق/١٠/١٢/١٩٦٠ ص ١٠ ص ٧٩٠)

٦٤ - شرط قيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع منصبا على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة ، ولا سبيل للتدخل منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة - فإذا كان السبيل لم يعلق أمام النيابة العامة لاعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام في حالة ليس لها فيها أن يحكم

غرفة الاتهام قد أخطأت بأحالة القضية الى محكمة الجنب فانه يكون من المتعين قبول الطعن وإحالة القضية الى محكمة الجنايات المختصة بالفصل في الدعوى .

(الفرن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٨ ق/١٢/١٩٥٨ ص ٩٩ ص ١٠٥٢)

٦٥ - إذا كان الحكم بعدم الاختصاص لشبهة الجنابة بحسب البيانات الواردة فيه يدل بذاته على خطأ غرفة الاتهام في إعادة أوراق القضية الى محكمة الجنب - إذ كان يجب عليها أن تحيلها الى محكمة الجنايات ما دامت محكمة الجنب لا تستطيع أن تنظر الدعوى بعد التحقيق الذي قامت به النيابة وتثبت منه أن الواقعة جنابة منطقة على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ولسبق صدورحكم منها بعدم الاختصاص كما لا تستطيع غرفة الاتهام هي الأخرى - فيما لو قدمت اليها القضية - أن تتمد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قرارا فيها ، فكلتا الجهتين متخيلتان حتما عن نظر القضية ، فإن محكمة النقض - حرصا على العدالة أن يتدخل سيرها - لا يكون في وسعها أن تقضى بعدم قبول الطعن شكلا - لعدم ثبوت تقديم أسباب الطعن في المبدأ - بل يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب بتعين المحكمة المختصة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهو طلب لم يقبده القانون ببعد ، وقبل محكمة النقض هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين غرفة الاتهام التي تخلت عن الدعوى بإصدار قرار فيها وبين محكمة الجنب التي قضت فيها بعدم الاختصاص .

(الفرن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٩ ق/١٠/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤١٩)

٦٦ - إذا كان الحكم الصادر من محكمة الجنب المستأنفة بإلغاء حكم محكمة أول درجة وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا ، كما أصبح نهائيا من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة المتهم الى المحكمة الجزئية لملاعبة عن تهمه العامة بمقربة الجنب ، فمحكمة الجنب قد فصلت في الدعوى بحكم نهائي ولا تستطيع أن تعود الى نظرها ، كما لا تستطيع غرفة الاتهام أن تنظر الدعوى ما دام قد سبق أن أصدرت فيها أمرا بالإحالة أصبح نهائيا كذلك - وبذلك يقوم التنازع السلبي بين محكمة الجنب وبين غرفة الاتهام وهذا التنازع لا يشترط لاعتباره قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع ذلك بين جهتين احدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم ، ولما كانت غرفة الاتهام هي دائرة المحكمة الابتدائية ومحكمة الجنب المستأنفة هي الأخرى احدي دوائر تلك المحكمة ، فإن الفصل في التنازع ينتمد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة

والمذكرة الإيضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بالناء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا منتجا لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على أمر الحفظ .
(المن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق جلة ١٨/١١/١٩٥٨ م ٩ ص ٩٤٣)

(ب) الاختصاص المكانى لعضو النيابة وانه اده :

٦٧ - لا تبطل اجراءات التحقيق اذا كان وكيل النيابة المحقق قد اتم ما بداه منها قبل انتقاله الى مقر عمله الجديد وما دام قد شرع في هذا التحقيق وهو مختص باجرائه قانونا .

(المن رقم ١٩٤ لسنة ٢٦ ق جلة ١٦/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٧٧)

٦٨ - العبرة في اختصاص من يملك اصدار اذنتفتيش انما تكون بالواقع وان تراخى ظهوره الى وقت المظاكة .
(المن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٢/٢١/١٩٥٧ م ٨ ص ٥٢)

٦٩ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص باجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها الى خارج تلك الدائرة ، فان هذه الاجراءات منه أو من ينوبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها - فاذا كانت محاولة المتهين الهرب - بما معها من المواد المخدرة - بعد صدور اذن النيابة بضبطهما وتفتيشهما - هي التي اوجدت حالة الضرورة ودعت الضابط ومن معه الى مجاوزة حدود اختصاصهم المكانى للقيام بواجبهم المكلفين به من قبل النيابة العامة ، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الأمر غير ملاحقة المتهين وضبطهما ، فيكون صحيحا ما انتهى اليه الحكم من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

(المن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٢/٨/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٠٠٤)

٧٠ - وكيل النيابة الذى وقع الحادث في دائرة اختصاصه متى كان قد أجرى التحقيق فيه من بادى الأمر يفقر عمله الذى يباشر اختصاصه فيه ثم أوجب عليه استكمال أن ينتقل الى مكان آخر في بلد آخر ، فان هذا الانتقال من حقه بصفته مباشرة لسلطة التحقيق مهيئا على مصلحت .
(المن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٩ ق جلة ٢/٩/١٩٦٠ م ١١ ص ١٥٨)

٧١ - لرئيس النيابة حق ندب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة علا نص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من

بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فانه لا محل للقول بقيام تنازع سلبى على الاختصاص في حكم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويكون ما طلبته النيابة العامة من اعتبار الظن على سبيل الاحتياط بمثابة طلب لتعيين الجهة التى تتولى السير في الدعوى غير سديد .
(المن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ ق جلة ١١/٢٨/١٩٦٠ م ١١ ص ٨٢٣)

الفصل الخامس

اختصاص سلطات التحقيق والاستدلال

الفرع الأول - اختصاص اعضاء النيابة العامة

(١) اختصاص النائب العام والمحامي العام :

٦٥ - ان المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء اذ نصت على أن « يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين » انما حددت للمحامين العامين اختصاصا قضائيا يستند الى أساس قانوني يجعل تصرفاتهم القضائية في مأمن من الظن ، فقول كلا منهم في دائرة اختصاصه كافة الحقوق والاختصاصات القضائية التى للنائب العام ليصبح من سلطته الناء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة والظن بالاستئناف في المياد الطويل والظن في قرارات غرفة الاتهام على ألا يس ذلك ما للنائب العام من حق الاشراف باعتباره صاحب الدعوى والقائم على شئونها كما بين من نص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء والمادة ٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والتي تنص على أن « للنائب العام حق الرقابة والاشراف على جميع أعضاء النيابة .. » .
(المن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق جلة ١٨/١١/١٩٥٨ م ٩ ص ٩٤٣)

٦٦ - للمحامي العام بعد صدور القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء حق مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التى يعمل بها وتصره فيها غير قابل للاتناء أو التحيل من النائب العام ، أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التى خص القانون بها النائب العام وحده ، كالأمر الصادر بالأ وجه لاقامة الدعوى ، فيكون شأن المحامي العام في هذا النوع من الاختصاص شأن باقي أعضاء النيابة يخضع لاشراف النائب العام وهو لا يتحقق الا اذا شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء كما تنص عنه نصوص القانون

من يملكه بغير حاجة الى الحصول على تفويض بذلك من رئيس النيابة .

(الفرن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٢٥ ص ١٠ ص ٥٧٠)

٧٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وذلك بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطيع نفيه الا اذا كان هناك نهي صريح .

(الفرن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢ ص ١١ ص ٢٩٢)

(د) اختصاص وكيل النيابة العسكرية :

٧٧ - الأمر الصادر من وكيل نيابة الصف بتفتيش منزل متهم بجريمة احراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر ١٥ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ، هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحا وصادرا من يملكه قانونا ، ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره ما دام قد اقتنع بجدية التحريرات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع ، وذلك طبقا لأحكام الماد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية و ١ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢

(الفرن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢١ ص ٧ ص ١٠٠)

(والفرن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ ص ٩ ص ٦٨٨)

٧٨ - الأمر الصادر من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم بجريمة احراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية - هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحا وصادرا من يملكه قانونا ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره وما دام قد اقتنع بجدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس الحربي .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٥ ص ٨ ص ٢١٤)

٧٩ - إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه اختصاصه بعمله الذي لا أن يباشره دائما ما لم يمنع من ذلك منعا صريحا ولم يخصف من أمر النائب الصادر اليه أعمال النيابة العسكرية وحدها .

(الفرن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢ ص ١١ ص ٢٩٢)

قانون استقلال القضاء - وهذا التنب يكفى فيه أن يتم شفاها عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا التنب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى - فاذا كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة عند ما أصدر الاذن بالتفتيش قد وقعه باعتباره منتدبا للقيام بأعمال نيابة أخرى ، فإن هذا الذي أتيه يكفى لاعتبار الاذن صحيحا صادرا من يملك إصداره قانونا ، ومن ثم يكون سديدا ما رآه المحكمة من عدم وجود وجه لضم دفتر الانتداب بالنيابة الكلية .

(الفرن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١٤ ص ١١ ص ٥٨٢)

٧٢ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات واستاداءها الى خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات التي بدأت على يد سلطة مختصة بسلطان الجريمة تجيز للمحقق أن يتقبط التزم وأن يتابع التحقيق في أي مكان آخر غير الذي بدأ فيه - ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني .

(الفرن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٤ ص ١١ ص ٧٠٦)

(ج) اختصاص وكيل النيابة الكلية :

٧٣ - صلور اذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الاذن باعتباره مختصا بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه الا بنهي صريح .

(الفرن رقم ١١٤٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧ ص ١٢٨٣)

٧٤ - ان وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها دون حاجة الى تدب منه بذلك .

(الفرن رقم ٧٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ ص ٩ ص ٤٨)

(والفرن رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٦/٥/١١ ص ٨ ص ٧٠٨)

٧٥ - من المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يمارسون أعمال وظائفهم مع رئيس النيابة مختصون بمباشرة إجراءات التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية، فالأمر بالتفتيش الصادر من وكيل النيابة الكلية لتنفيذه في دائرة اختصاص المحكمة الكلية يكون صحيحا صادرا

الفرع الثاني - اختصاص مأموري الضبط القضائي

(١) الاختصاص الخاص لرجال الضبط القضائي :

٨٠ - بين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ - بتحويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي - أنه ليس لضباط البوليس الحربي صفة الضبط القضائي بالنسبة إلى ما يرتكبه الأفراد من جرائم طالما أنهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن ضابط البوليس الحربي إذا أمر اثنين من رجاله بتسليم المتهم إلى البوليس دون أن يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى أمرا خارجا عن اختصاصه ولا يكون ملزومًا بتسليمه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر .

(الفرن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ قجلة ١٠٥٩/٦/١ ص ٨٩١)

٨١ - مفاد الأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ٩ من بوية سنة ١٩٥٣ أن رجال البوليس الحربي مكلفون أصلا وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة إلى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على حدة - وما استحدثه القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في هذا الشأن هو أنه أسخ على رجال البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للإجراءات التي يتخذونها في ضبطها وتحقيقها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء العادية ما للإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة - فإذا كان الثابت أن المتهم وهو جواشير بالقوات المسلحة قد نسب إليه احرار مواد مخدرة ، فإن أمر الضبط والتفتيش صدر من وكيل النيابة المحقق بعد اطلاعه على التحريات التي أجراها ضابط البوليس الحربي وسؤاله بشأنها يكون قد صدر صحيحا ، وبالتالي تكون إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها الضابط المذكور تنفيذا لاذن النيابة صحيحا كذلك .

(الفرن رقم ٥١٢ لسنة ٣٠ قجلة ١٩٦٠/٥/٣١ ص ٥٤١)

(ب) الاختصاص المكاني لمأموري الضبط القضائي :

٨٢ - متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فلا بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه إلى المتهم في بناء محكمة شبرا الواقع

في اختصاص قسم روض الفرج ، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا بإجراء كل ما خوله إياه القانون من أعمال التحقيق - كالتفتيش - لتعقب المتهم في أي مكان في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقى الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الأولى .

(الفرن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٨ قجلة ١٩٥٨/٦/٣ ص ٦٢١)

٨٣ - لا يؤثر في صحة الاجراء الذي قام به «باشجواشير» بدائرة قسم معين كونه تابعا لقسم آخر ما دام أنه يعمل في المحافظة التي تضم القسمين وطالما أنه مختص أصلا بتحقيق الحادث مما يقتضى اختصاصه بمتابعة تحقيقه في غير القسم الذي يعمل فيه .

(الفرن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٨ قجلة ١٠/٦/١٩٥٨ ص ٩٠١)

٨٤ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو من يندب لها تكون صحيحة لا بطلان فيها ، وإذا كان التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق ، وقد صدر الأمر به من وكيل نيابة في حدود اختصاصه ، ونذب لإجرائه مفتش مكتب مكافحة المخدرات أو من يندب فنذب هذا الأخير ضابط مباحث لتنفيذ الأمر ، وكان الظرف الاضطراري المفاجيء - وهو محاولة المتهمين « اللذين صدر الأمر بضبطهما وتفتيشهما » الهرب بما معهم من المواد المخدرة - هو الذي دعا الضابط إلى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ملاحقتهما وضبطهما ، فإن هذا الإجراء منه يكون صحيحا موافقا للقانون .

(الفرن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٩ قجلة ١٩٥٩/٦/٣ ص ٧٣١)

(والفرن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ قجلة ١٩٥٩/١٢/٨ ص ١٩٠٩)

(الفرن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ قجلة ١٩٦٠/١٠/٢٤ ص ١٩١٠)

٨٥ - الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار اليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، ونذب من

٨٦ — ما يشير المتهم من تجاوز المخبر حدود اختصاصه الاقليمي مردود بأن الحال لا يمت بصلة الى اجراء القبض على مرتكبي الجريمة — وهو اجراء من اجراءات التحقيق — وانما بالبحث عن متهم هرب من التنفيذ يستلزم القانون تعقبه لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه .
(المن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ١١٥٨)

٨٧ — الأصل أن ضابط البوليس انما يباشر أعماله وظيفته في دائرة اختصاصه — فاذا كان المتهم قد دفع بطلان اجراءات التفتيش على أساس أن الضابط الذي باشرها لم يكن مختصا بحسب المكان ، ولم يقدم الدفاع دليلا على ذلك — فانه ليس على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريمه بناء على ذلك القول المجرد ، ولا عبء بالشهادة الادارية التي قدمها المتهم أمام محكمة النقض ، ما دام قد فاته أن يقدمها لمحكمة الموضوع لتبدي رأيها فيها .

(المن رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ٣١/١٠/١٩٦٠ ص ١١٥٨)
(والمن رقم ١٨٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٢)
(والمن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/٥/١٩٥٩)

النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسوغ له أن يقوم بعمل كلف به بمقتضى وظيفته أو ندب اليه ممن يملك حق التدب وأن يجريه خارج دائرة اختصاصه ، هذا هو الأصل في القانون — الا أنه اذا صادف مأمور الضبط القضائي المأذون له قانونا بتفتيش المتهم في دائرة اختصاصه — ذلك المتهم في أثناء توجهه لتنفيذ اذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبدا له من المتهم المذكور من المظاهر والأفعال ماينم على اعرازه جوهرًا مخدرا ومحاولة التخلص منه — فإن هذا الظرف الاضطرابي المفاجيء — وهو محاولة المتهم التخلص من الجوهر المخدر بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه — هو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط الى ضبط المتهم في غير دائرة اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الاجراء منه صحيحا موافقا للقانون — اذ لا يسوغ في هذه الحال أن يقف الضابط معلول اليدين ازاء المتهم المنوط به تفتيشه اذا صادفه في غير دائرة اختصاصه ، وفي ظروف تؤكد اعرازه للجواهر المخدرة .

(المن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٠ ص ١١٤١)

إختلاس

رقم القائمة

الفصل الأول — إختلاس الاشياء المحجوزة

الفرع الأول — أشياء محجوزة عليها	٢١-١
الفرع الثاني — الإختلاس	٢٢-٢٣
الفرع الثالث — القصد الجنائي	٣٤-٤٥
الفرع الرابع — مسائل متنوعة	٤٦-٤٧

الفصل الثاني — إختلاس الأموال الاميرية

الفرع الأول — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات :

(أ) الإختلاس	٤٨-٥٦
(ب) المسال الخفص	٥٧-٦٠
(ج) الموظف العمومي	

رقم القاعدة

- ١ - تسليم الخافي المال بسبب وظيفة ٦١-٦٧
- ٢ - أثناء الودائع ومأموري التحصيل ٦٨-٧١
- ٣ - المكلف بخدمة عامة ٧٢-٧٣
- الفرع الثاني - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات ٧٤-٧٨
- الفرع الثالث - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات ٧٩-٨٢
- الفصل الثالث - إختلاس السندات الحكومية المودعة ٨٣-٨٥

موجز القواعد :

الفصل الأول - إختلاس أشياء محجوزة

الفرع الأول - أشياء محجوز عليها

- ١ - إختلاس أشياء محجوزة . السداد اللاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر في قيامها ١
- دفع المتهم بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله . لا تأثير له في مسئولية عن التبديد مادام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس ٢
- عدم تعيين حارس للأشياء المحجوزة إدارياً . عدم انعقاد الحجز الإداري . لا عمل لتطبيق أي من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ ع . مجال المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات مقصور على الحجز القضائي ٣
- تبديد أشياء توقع الحجز عليها لمصلحة الضرائب . قيام النزاع بشأن الضريبة التي وقع الحجز من أجلها . قيام مسئولية المتهم عن جريمة التبديد . المادة ٣ من قانون الحجز الإداري الصادر في ٢٥-٣-١٨٨٠ ٤
- حكم المادة ٥١٩ مرافعات مقصور على الحجز القضائي . عدم سرية على الحجز الإداري ٥
- نص المادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . عدم سرية على إجراءات الحجز والبيع التي تمت قبل صدوره ، عدم إجتياز هذا النص من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قانوناً أصحح لتهتم إذ لا شأن له بقواعد التجريم وال عقاب ٦
- نص المادة ٢٠ من قانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري . عدم سرية على إجراءات الحجز والبيع التي تمت قبل صدوره ٧
- تعيين حارس على الأشياء المحجوزة شرط انعقاد الحجز الإداري . لا عمل للأخذ بنصوص قانون الرافعات في هذا الصدد ٨

رقم المادة

- ٩ - إختلاس أشياء محجوزة. م٣٢٣ع. عناصر الواقعة الإجرامية أشياء محجوزة حجز تحفظي وجوب إحرام الحجز التحفظي ولولم يحكم بتثبيته أو لم يعلن به ذوو الشأن في المبادىء القانونية مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانه
- ١٠ - صورية الحجز أو كونه شكلي لا يبرر الاعتداء عليه مادام لم يقض من جهة الاختصاص بطلانه
- ١١ - عدم بيان الحكم تاريخ الحجز . عدم بيان أهمية هذا التصور أمام المحكمة الإستئنافية وذكر الحكم تاريخ التلييد . لا حجب
- ١٢ - إدانة المتهم عن تلييد أشياء حجز عليها إداريا وحدد ليحبسها - في ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - يوم بسبب إنتضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه . خطأ في القانون لإعتبار الحجز كأن لم يكن . عدم قيام الجريمة بسبب تخلف ركبتها
- ١٣ - بطلان الحجز نتيجة سقوطه لعدم تمام إجراءات البيع خلال ستة أشهر من من تاريخ توقيعه يقع بقوة القانون ولا يتعلق بالنظام العام . تعلقه بمصلحة المدين . م٥١٩مرافعات
- ١٤ - أسباب تصحيح هذا البطلان . التنازل الضمني . قبول استمرار الحجز والحراسة أو إيجابته بالأصاغر على إجراءات التنفيذ . م٢٦مرافعات
- ١٥ - بطلان الحجز لسقوطه عملا بنص المادة ٥١٩مرافعات مقرر في القانون لمصلحة المدين دون الحارس
- ١٦ - وجوب إحترام الحجز ولو كان مشوبا بما يبطله مادام لم يقض بطلانه بخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو البيع لا تبطل إختلاس المحجوزات
- ١٧ - وجوب إحترام الحجز إلى أن يقضى بطلانه . توقيع الحجز بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كإخراجه القانون لا يبرر الإعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة التنفيذ
- ١٨ - حق المدين في بيع المحجوز . داريا نظير الأموال الأميرية يتسلم بالحجز على ذات المحصول قضائيا . بيع لهم المحجوزات لسداد ثمنها للصراف لا يفيقه من المسؤولية الختافية عن جريمة الإختلاس
- ١٩ - إعلان المدين أو تعهيد يوم الحجز خلال الستة أشهر لا شأن لأيهما في إنتطاع المدة المتصوص عليها في المادة ٥١٩مرافعات . وجوب تمام البيع في مبادىء الستة شهور من تاريخ توقيع الحجز إلى تمام البيع مالم تقف الإجراءات لسبب من الأسباب التي أشارت إليها المادة ٥١٩ ساقطة الذكر
- ٢٠ - إدانة المتهم عن جريمة إختلاس أشياء محجوزة رغم زوال قيد الحجز بإقاله المتهم من الفراسة المنضبطة قبل حصول التلييد . خطأ
- ٢١ - تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوزات وأحلال غيرها محلها لا يؤثر على قيام الحجز الذي وقع بأمر السلطة القضائية
- ٢٢ - بطلان الحجز نتيجة سقوطه عملا بالمادة ٥١٩مرافعات يقع بقوة القانون ولكنه مقرر لمصلحة المدين . سقوط حق المدين في الدفع به إذا تزل عنه بعد اكتسابه

رقم القاعدة

الفرع الثاني - الاختلاس

- ٢٢ - تم جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة بمجرد عدم تقديمها في اليوم المحدد لبيع بقصد عرقلة التنفيذ ولو كان المثل لم يصرف لها بالمثل
- ٢٣ - تمسك المثل بتحديد البيع ببلدة أخرى خلاف التي توقع الحجز بها وبأنه غير مكلف بنقل المحبوزات. عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه في الحكم. قصور
- ٢٤ - تم جريمة تهديد المحبوزات متى تصرف المحبوز عليه فيها إنشراحا بالحاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد لبيع
- ٢٥ - استناد الحكم في إدانة المثل بجريمة التهديد على مجرد عدم نقله المحبوزات إلى السوق. عدم استظهاره تصرف المثل في الأشياء المحبوزة بقصد عرقلة التنفيذ. قصور
- ٢٦ - اختلاس محبوزات. سلطة المحكمة في عدم سماح شهود الواقعة وأخذها المثل باعتباره م ٢٧١ ج
- ٢٧ - استناد الحكم في إدانة المثل بالتهديد إلى عدم نقله المحبوزات إلى السوق بناء على تعهده بذلك. خطأ
- ٢٨ - وجوب رد الحكم على الوجه الدفاع القانوني والدفاع الموضوعي العام. اغفال ذلك بسبب الحكم بالقصور. مثال في جريمة اختلاس أشياء محبوزة
- ٢٩ - عدم التزام الحارس بتقديم المحبوز قبل اليوم المحدد لبيع
- ٣٠ - عدم ظهور على المحبوز قبل موعد البيع لا يفيد التصرف فيه ولا يوفر عرقلة التنفيذ
- ٣١ - عدم لزوم تحرير محضر بالاختلاس يوم حصوله. يكفي اقتناع المحكمة ببيوت الواقعة من أي دليل أو قربة. عدم ذكر مكان الحجز في محضر التأجيل لا يؤثر في الحكم
- ٣٢ - قيام جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة بالامتناع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ
- ٣٣ - عدم تقديم الحارس المحبوزات يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ تنافيها بجريمة اختلاس الأشياء المحبوزة. لا يفي المنع من الاحتجاج بملكية الغير للمحبوزات حتى يلجأ الأخير للقضاء لإلغاء الحجز
- الفرع الثالث - التصد الجنائي
- ٣٤ - اعتماد الحكم على علم المثل بتهديد الأشياء المحبوزة باليوم المحدد لبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي قيد لتأجيل البيع. قصور
- ٣٥ - متازعة المثل في قيام علمه بالحجز. التزام المحكمة بتحقيق هذه المتازعة وإثبات العلم عليه
- ٣٦ - استناد الحكم على علم المثل بالحجز من أقواله في التحقيقات دون بيان مدى هذه الأقوال. قصور

رقم القاعة

- ٣٧ — قصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة: علم الجنائي باليوم المحدد للبيع وقيام نية خاصة هي نية مرقة التفتيد . مطالبة التهم بتقديم المحجوزات في يوم لم يكن له به علم وعجزه عن تقديم بعضها مع ثبوت عدم تصرفه فيها لا يقتضي به قصد الجنائي
- ٣٨ — ذكر الحكم أن التهم لم يقدم المحجوزات في يوم البيع مع علمه بالحجز . تحمله بعد ذلك عن نية التبتيد استغلا . لا يلزم
- ٣٩ — وجوب تحقق الفكرة من علم التهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع إلى أوراق الحجز أو بنظر ذلك من طرق التحقيق
- ٤٠ — انقضاء براءة التهم لعدم علمه باليوم المحدد للبيع رغم اعترافه بتصرفه فيها . خطأ
- ٤١ — اختلاس أشياء محجوزة . نية عرقلة التفتيد . صورة إجراءات التفتيد . تدليل فاسد على قيامها في جانب التهمين . مثال
- ٤٢ — ثبوت استيلاء الماترة على المحجوز بغير علم الحارس أو رضاه يمنع معه قصد عرقلة التفتيد
- ٤٣ — مناط الدفع بجمالة يوم البيع هو وجود المحجوز وعدم تبليده
- ٤٤ — استناد الحكم إلى إعلان التهم بالحجز في مواجهة كاتب داتره دون التدليل على ثبوت علم التهم اليقيني حصول الحجز . استئلال فاسد
- ٤٥ — الإعلان القانوني بمحصول الحجز لا يصلح دليلا قاطعا على العلم به . كذلك الشأن عند استخلاصه من إبلاغ التهم به من الحارس بعد عودته من الخارج دون استجلاء ما إذا كان هذا الإبلاغ تم قبل وقوع التبتيد أو بعده

الفرع الرابع — مسائل متنوعة

- ٤٦ — اختلاس الأشياء المحجوزة "جريمة" من "نوع" خاص ليست بطبيعتها سرقة ولكنها أخذت حكمها بإرادة الشارع وما أفضت عنه وفي هذه الحدود . سبق ارتكاب التهم بإحراز سلاح جريمة اختلاس محجوزات للمقاب عليها بالسادة ٣٧٣ ع . عدم تطبيق الطرف للشدد المنصوص عليه في م ٢٦-٣ من ق ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ الخاص بإحراز سلاح
- ٤٧ — تصور وقوع الجريمة من الحارس دون المحجوز عليه المالك

الفصل الثاني — اختلاس الأموال الأميرية

الفرع الأول — الجريمة المنصوص عليها في السادة ١١٢ عقوبات

(١) الاختلاس :

- ٤٨ — الاختلاس المذكور في م ١١٢ ع . معناه : تصرف الخاتر في الشيء المملوك للغير متروا إضافة للملك
- ٤٩ — قيام التهم بسداد المبلغ المختلس لا يمنع من وجوب الحكم ببراءة مساوية لقيمة ما اختلس وإن كان ينفي من الحكم بالرد

رقم القاطعة

- ٥٠ - النص في لائحة النقل المشترك لإندثار المختلس أو منحه مهلة . لائحه في قيام الجريمة متى توافرت عناصرها .
- ٥١ - تتحقق جريمة الاختلاس المنصوص عليها في م ١١٢ ع متى ثبت تصرف الموظف في المال الذي يبعثه على إعتبار أنه مملوك له
- ٥٢ - تم جريمة الاختلاس بمجرد إخراج الموظف العمومي المهمات الحكومية من المكان الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها
- ٥٣ - عقوبة الغرامة النسبية في جريمة الاختلاس . إنطباقها على الجريمة التامة دون الشروع فيها
- ٥٤ - تم جريمة المادة ١١٢ ع بنشر نية الحائز وتحويل حيازته التامه إلى حيازة كاملة بنية التملك ولو لم يتم التصرف فعلا بعد تحويل الحيازة لا أثر لذلك في المسؤولية عن الجريمة
- ٥٥ - استلام كاتب التحقيق للمادة المخدرة ليحرزها . استبداله بها غيرها بغير علم المحقق . فعل يتحقق فيه جريمة اختلاس حرز للمادة المخدرة وجنائية إحراز المخدر في غير الأحوال التي يبينها القانون
- ٥٦ - لا يصح بحدى التهم في جريمة اختلاس أموال أميرية ينص المادة ٦٣ ع . أداء الموظف لواجبه لا يمتد إلى الجريمة

(ب) المال المختلس :

- ٥٧ - اعتبار المال الذى يتسلمه مأمور التحصيل لتوريده سواء كان خاصا أو عاما من الأموال الأميرية
- ٥٨ - عدم تفرقة نص م ١١٢ ع بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية متى سلمت الأموال للتهم ووجدت في عهده بسبب وظيفته
- ٥٩ - منشور بنك التسليف رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ في إحتساب نسبة العجز في القمع المسلم . لا محل للتحدى به متى أثبت الحكم وقرع اختلاس من أمين شئونة بنك التسليف في ولوات ومعه عين صائى المقدار المختلس
- ٦٠ - إنطباق نص م ١١٢ ع على اختلاس القمع المسلم إلى التهم بصفة أمين شئونة بنك التسليف وحساب الحكومة . يستوى في ذلك أن يكون القمع من محصول سنة ١٩٥٤ أو من السنوات السابقة المينة بالقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن

(ج) الموظف العموى :

١ - تسليم الجاني المال بسبب وظيفته :

- ٦١ - مريان حكم م ١١٢ ع على كل موظف أو مستخدم عموى اختلس مالا تحت يده سلم إليه بسبب وظيفته
- ٦٢ - مجال تطبيق م ١١٢ ع معدلة في ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عموى يختلس مالا تحت يده ومسلما إليه بسبب وظيفته سواء كان تسليما ماديا ووجد بين يديه بمقتضى وظيفته

رقم القاعة

- ٦٣ — تحقق جريمة المادة ١١٢ ع متى كان المال المختلس قد سلم إلى المتهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك في دفتاره
- ٦٤ — متدوب التحصيل في حكم المادة ١١٢ ع هو من يוכל إليه عادة أو عرضا تحصيل الأموال
- ٦٥ — خضوع جندي الجيش وهو من المكلفين بخدمة عامه لحكم م ١١٢ ع عند اختلاسه مالا عاما أم خاصا — سلم إليه بسبب وظيفته
- ٦٦ — تسليم المال المختلس . شرطه أن يكون من منصفيات العمل ودخوله في اختصاص المتهم الوظيفي استناداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين والوائح . عدم استظهار الحكم من عمل المتهم واختصاصه الوظيفي تقتضي نزلاء الحيز بقسم البوليس وتسليم أمواله الخاصة والصرف فيها على نحو معين طبقاً للائحة الموضوعه . يعيب الحكم بالتقصير
- ٦٧ — تسليم الشيء المختلس إلى جاني . يكفي أن يكون ذلك بناء على أمر من رؤسائه . تلازم تسليم المال إلى المتهم مع كونه أميناً عليه في بعض الصور

٢ — أسماء الدواعي وأمورى التحصيل :

- ٦٨ — لا يشترط في أمورى التحصيل والأسماء على الدواعي المذكورين في م ١١٢ ع أن يكونوا من الموظفين العتيق
- ٦٩ — احياء كاتب قيودات مأمورية الضرائب بالنسبة إلى الأوراق التي يسلمها بمقتضى عمله من الأسماء على الدواعي في حكم م ١١٢ ع قبل تعديلها ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣
- ٧٠ — عدم إشتراط تدب كتابي رسمي للموظف لاختياره من أمورى التحصيل
- ٧١ — الأمين على الدواعي هو كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو من سبب وظيفته أو عمله على مال . لا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الامانات والدواعي . يكفي أن يكون ذلك من منصفيات أعمال وظيفته أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون مهنته التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو إداري

٣ — المكلف بخدمة عامة :

- ٧٢ — اختيار المكلف بخدمة عامة في حكم الموظف العمومي م ١١١ و ١١٩ ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣
- ٧٣ — اختيار أمين شؤنة بنك التسليف في استلامه حصة الحكومة من القرض في حكم الموظفين ويقوم بخدمة عامة م ١١١ و ١١٩ ع . هو في ذلك من الأسماء على الدواعي

رقم القادة

الفرع الثاني - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات

- ٧٤ - إغناء سيالك في معمل كلية المتنة قطعة من الرصاص ومحاولة الخروج بها . إعتبار الواقعة جناية اختلاس بالمادة ١١٢ أو ١١٣ ع بحسب الأحوال
- ٧٥ - استيلاء موظف عمومي بغير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات يكون جناية الاختلاس المنصوص عليها في م ١١٣ ع
- ٧٦ - لا تقتصر المادة ١١٣ ع صفات خاصة في الموظف العمومي كما تفعل المادة ١١٢ ع . محمول نص م ١١٣ ع جميع صور للسال
- ٧٧ - يمكن في جريمة الاختلاس في حكم م ١١٣ ع للمدة في ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن تمتد للموظف بغير حق إلى مال الدولة ولو لم يكن في حيازته
- ٧٨ - سرقة موظف عمومي التيار الكهربائي الذي تنتجه وتوزعه إدارة الكهرباء والغاز . انطبقا للمادة ١١٣ عقوبات .

الفرع الثالث - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات

- ٧٩ - التزاعا للمنصوص عليها في م ١١٨ ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ غرامة نسبية
- ٨٠ - العقوبة الواجبة التطبيق على المم بالاختلاس . م ١١٨ ع . وجوب الحكم بالزول في هذه الجريمة
- ٨١ - عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في حالة الشروع في جرائم اختلاس الأموال الأميرية م ٤٦ ، ١١٨ ع
- ٨٢ - اتمام المم نفسه فيا هو خارج عن نطاق وظيفة التي لا تقتضي تحصيل الرسوم المقتضية بحول دون اتصافه بصفة مأمور التحصيل أو متدوبه مها استئصال به الزمن . وجوب معاقبته في هذه الحالة بالمادة ١١٨ ع قبل تصديها . لا يمكن عليه في هذه الحالة بالزول والغرامة والرد ولو كانت تمة اختلاس ورقة متعلقة بالحكومة من بين المم التي أدنين بها المم

الفصل الثالث - اختلاس السندات الحكومية للدولة

- ٨٣ - سرقة السندات الحكومية . صورة واقعة سرقة تامة طبقا للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ ع
- ٨٤ - تناول المادة ١٥٤ عقوبات المكاتب والطرقات على السواء
- ٨٥ - إغناء محضر الجلسة لإبداء آخر مژور بدلا منه . تحقق الجريمة للمنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ ع إعادة المحضر بعد ذلك لا يؤثر في قيامها

راجع أيضا : إتلاف

(التواعد من ١ - ٣)

الموافقات من اعتبار المحبوز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقصور على المحبوز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها للقانون ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى المحبوز الإداري الذي نطقه الشارع بتشريعات خاصة .

(الفرن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق ٢١/٥/١٩٥٧ م ٨ ص ٥٢٥)
(مثل هذا المبدأ عرفت الفن ١٠٢٨ ق ٢٦ لسنة ٢٥/١٢/١٩٥٦ م ٨ ص ٥٢٥)

٦ - لا يعتبر القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الذي أورد حكم المادة ٥١٩/١ من قانون المرافعات قانوناً أصلاً للمتهم إذ لا شأن له بقواعد التجريم والعقاب وإنه هو نص جزائي أورد حكماً خاصاً باعتبار المحبوز كأن لم يكن إذا مضت ستة شهور من تاريخ توقيعه قبل أن تتم إجراءات البيع ولم يدر بخلد المشرع حين وضعه أن يسرى على المحبوز الماضية والوقائع السابقة على صدوره .

(الفرن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق ٢١/٥/١٩٥٧ م ٨ ص ٥٢٥)

٧ - أن المادة ٣٠ من قانون المحبوز الإداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والصادر في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٥ والتي اعتبرت المحبوز الإداري كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص إجرائي لا شأن له بقواعد التجريم فلا يسرى حكمه إلا بأثر مفسر على إجراءات المحبوز والبيع التي تمت بعد صدوره .

(الفرن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٦ ق ٢٥/١٢/١٩٥٦ م ٧ ص ١٣١٧ ف)

٨ - أوجب الشارع دائماً لانتقاد المحبوز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحبوزة تنتقل إلى عهده بمجرد تصفيه من مندوب المحبوز ومن ثم يصبح أميناً مسؤولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجر ، ولا يسوغ في حقه المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقضي باعتبار الأشياء محبوزة بمجرد ذكرها بمحضر المحبوز أو ببند الحراسة المفترضة المشار إليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون مادام المشرع قد أوجب لانتقاد المحبوز الإداري عناصر وشروطاً مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحبوزة .

(الفرن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٧ ق ٢٥/١٢/١٩٥٨ م ٩ ص ٦٠)
(والفرن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٧ ق ٢٥/١٢/١٩٥٨ م ٩ ص ٦٠)

٩ - أن الحجر التحفظي الذي توقع صحيحاً ولجب الاحترام ولو لم يحكم بتعيينه أو لم يعلن به ذوو الشأن في المحاد القانوني ما دام لم يصدر حكم بطلانه .

(الفرن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٨ ق ٢٥/١١/١٩٥٨ م ٩ ص ٦٣٧ ف)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

إختلاس أشياء محبوزة

الفرع الأول - أشياء محبوزة عليها

١ - السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة إختلاس الأشياء المحبوز عليها لا يؤثر في قيامها .

(الفرن رقم ١١٤٣ لسنة ٢٥ ق ٢٤/١/١٩٥٦ م ١٤ ص ٧٤)

٢ - أن دفع المتهم بتبديد المحبوزات بأن له شركاء في الدين المحبوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر في مسئولية عن فعله مادام المحبوز ضده الوحيد والحارس على ما حيز عليه .

(الفرن رقم ١٣٩٥ لسنة ١٥ ق ٢/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٨١)

٣ - مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٥٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحجر القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها هذا القانون وبهذا الحجر القضائي يصبح الشيء بمجرد أمر القاضي بحجزه محتبساً على ذمة السلطة القضائية خاضعاً لتصرفها طبقاً لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى الحجر الإداري الذي نطقه الشارع بتشريعات خاصة وحده لشروطاً نص عليها فأوجب دائماً لانتقاد المحبوز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحبوزة لتنتقل لعهده بمجرد تصفيه من مندوب المحبوز ويصبح أميناً مسؤولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجر ، أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم إليه الأشياء المحبوزة إدارياً تسليمياً فعلياً أو حكماً بعدم قبوله الحراسة فإن الحجر الإداري لا يتقصد ويكون العيب الذي يلحق مضروفاً هذه الصورة هو عيب جوهري يبطله ، مما لا محل منه لتطبيق أي المادتين ٣٣٣ و ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٥ ق ٢٥/٤/١٩٥٧ م ٧ ص ٥٣٢)

٤ - لا يبدى في دفع مسؤولية المتهم عن جريمة تبديد الأشياء المحبوز عليها لصالح مصلحة الضرائب قوله بأن الضريبة التي أوقعت الحجر من أجلها غير واجبة الأداء فوراً ما دام الحجر قائماً وفقاً لحكم المادة الثالثة من قانون الحجر الإداري الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠

(الفرن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٦ ق ٢١/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٧٣٣)

٥ - أن مجال الأخذ بحكم المادة ٥١٩ من قانون

١٥ - يجب دائما احترام الحيز - ولو كان مشوبا بما يبطله - ما دام لم يقض ببطلته ، فمخالفة الاجراءات المقررة للحيز أو لبیع المحجوزات - برفض وقوعها - لا تبیح إختلاس هذه المحجوزات .

(الفرن رقم ٦٤١ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩/٥/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٥٥٨)

١٦ - من المقرر أن توقيع الحيز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا آثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم ببطلته من جهة الاختصاص ، فكون الحيز قد وقع بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة اجراءات التنفيذ على المحجوزات .

(الفرن رقم ١٨٩ لسنة ٢٨ ق بلة ١٠/٦/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٧٥٨)

١٧ - من المقرر قانونا أن حق المدين في بيع المحصول المحجوز اداريا نظير الأموال الأميرية يندمج بالحيز على ذات المحصول حيزا قضائيا ، ذلك لأن هذا الحيز الأخير يقتضى من الحارس ألا يتصرف في المحجوز احتراماً لأمر القضاء - فيكون ما ذهب إليه الحكم من أن بيع المحصول بالحيازات المحجوزة وسداد ثمنها للصراف لا يعفيه من المسؤولية الجنائية صحيح في القانون .

(الفرن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق بلة ٣/٨/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٢١٢)

١٨ - بين من نص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارة أن إعلان المدين أو تحديد يوم للبيع في خلال الميعاد لا شأن لأيهما في اقطاع المدة - وانما مراد الشارع أن يتم البيع فعلا في خلال الستة الأشهر محسوبة من تاريخ توقيع الحيز الى تمام البيع اللهم الا أن تقف الاجراءات لسبب من الأسباب التي أشار إليها النص .

(الفرن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق بلة ٣/٨/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٢١٢)

١٩ - لا تقوم جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها اذا زال قيد الحيز عن المحجوز عليه قبل حصول التبديد ، ولما كانت اقالة المتهم من الترامة السابق الحكم بها عليه هي تصرف قانوني تم به براءة ذمته من الالتزام بالوفاء بمبلغ الترامة المنفذ بها قبل ثبوت التبديد ، فإن المال المحجوز عليه يصبح خالسا لمالهكة يتصرف فيه كما شاء ، ويكون الحكم حين ذاك المتهم بجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائيا قد خالف التطبيق السليم للقانون وذلك لاتفاء المسؤولية الجنائية .

(الفرن رقم ١٥٩ لسنة ٢٩ ق بلة ٣/٨/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٢٢٣)

١٠ - الدفع بأن الحيز شكلي وصورى لا يبرر الاعتداء على الحيز ما دام لم يقض من جهة الاختصاص ببطلته .
(الفرن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٨ ق بلة ١٢/١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٠)

١١ - لا يشترط ذكر تاريخ الحيز في الحكم الصادر بالعقوبة ما دام تاريخ التبديد مذكورا فيه ، وما دام المتهم لم يترض لدى المحكمة الاستئنافية على ذلك وبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في القضاء بالادانة أو البراءة .

(الفرن رقم ٢٠٢٨ لسنة ٢٨ ق بلة ٤/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٥٧)

١٢ - جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحيز الاداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحيز كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه - فإذا كان التأييد من الأوراق أن اليوم الذي حدد للبيع كان بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه ما يجعل الحيز الذي توقع كأن لم يكن، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة المتهم عن جريمة التبديد يكون مخالفا في القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانونا بسبب تخلف أركانها ، مما يعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم .

(الفرن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق بلة ٤/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٢٧)

١٣ - البطلان طبقا للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وان كان يقع بقوة القانون الا أنه لا يتعلق بالنظام العام فهو لمصلحة المدين ويسقط حقه في التسك به اذا زل عنه بعد اكتساب الحق فيه أو اذا رد على الاجراءات بما يدل على أنه اعتبرها صحيحة عملا بنص المادة ٢٩ من قانون المرافعات . فإذا تضمنت المخالصة - المقدمة من المتهم - قبوله استمرار الحيز والحراسة فهذا يعني تروله عن التسك بسقوط الحيز الذي كان قد اكتسب الحق فيه طبقا للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات . كما أن في اجابة المتهم بالإعصار على اجراءات التنفيذ ما يدل على أنه اعتبرها صحيحة فيكون الحيز قائما ومنتجا لآثاره .

(الفرن رقم ٢١٥٧ لسنة ٢٨ ق بلة ٤/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٣٠)

١٤ - الدفع باعتبار الحيز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقرر في القانون لمصلحة المدين دون الحارس .

(الفرن رقم ٦٤١ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٥٨)

ولم يستظهر أن المتهم تصرف في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ ، فانه يكون قاصر البيان متيناً نقضه .

(الفرن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢٨ / ١ / ١٩٥٧ ص ٨٣٧)

٢٦ - متى كانت المحكمة قد دانت المتهم في جريمة اختلاس أشياء محجوزة أخذاً باعترافه بيع المحصولات المحجوز عليها ، دون أن تسمع شهود الواقعة ، فانه يكون قد استعملت حقاً مقرراً في المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٧ ص ٨٥٥)

٢٧ - متى كان الحكم قد أسس قضائه بإدانة المتهم في جريمة التبديد المسندة اليه على مجرد عدم قله المحجوز الى السوق في اليوم المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك - وقد خلا ما ثبت تصرف الحارس في الأشياء المحجوزة - فانه يكون قد أخطأ ، ذلك أن مثل هذا التعهد - ان صحب لا يعدو أن يكون إخلالاً باتفاق لا يوجب فرضه القانون فلا يكون عدم احترامه مكوناً لجريمة .

(الفرن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٧ / ٢ / ١٩٥٨ ص ٩٠٠)

٢٨ - اذا لم يعرض الحكمان الابتدائي والاستئناف لبيان مقدار القمح المحجوز عليه وقيمته وبيان قيمة ماورده المتهم لبنك التسليف عينا وما سدده للصراف تقداً قبل التاريخ المحدد للبيع أخيراً وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة المحصول المحجوز عليه أو يتعادل معها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي يخلص في أنه قام بتوريد القمح المحجوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٠٤ ج في اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع في قيام جريمة التبديد أو انتفاهاً فإن الحكم اذ لم يمن بإيراد هذا البيان يكون مشوباً بالقصور مما يبيحه ويوجب نقضه .

(الفرن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق . جلة ٢٨ / ١ / ١٩٥٨ ص ٩٣٦)

٢٩ - لا يلزم الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع ، وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها .

(الفرن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٨ ق . جلة ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩ ص ٩٦٧)

٣٠ - عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها ، أو يفيد عرقلة التنفيذ .

(الفرن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩ ص ٩٦٧)

٣٠ - اتفاق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء المحجوزة وإحلال غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحجز الذي وقع بأمر السلطة القضائية - وأوامرها واجبة الاحترام - فيكون الحجز قائماً لا يفيده تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوزات على أن يقدم ضماناً للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله .

(الفرن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩ / ٥ / ١٩٦٠ ص ١١٤٩)

٣١ - البطلان المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون الا أنه مقرر لصحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ، وعلى ذلك يقتض حق المدين في الدفع به اذا نزل عنه بعد اكتسابه طبقاً لنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات - فاذا كان المتهم يعلم في أوجه طمأنه بأن الحكم ببطلان الحجز قد استؤنف وانتهى الاستئناف صلحاً وقبل المتهم تثبيت الحجزين ، فإن ذلك يلزم عنه صحة الاجراءات واستمرار الحجز .

(الفرن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩ / ٥ / ١٩٦٠ ص ١١٤٩)

الفرع الثاني - الاختلاس

٣٢ - جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديمها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ولو كان المتهم لم يتصرف فيها بالفعل .

(الفرن رقم ١١٤٣ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٥ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧٤١)

٣٣ - متى دفع المتهم بتبديد محجوزات أمام محكمة ثاني درجة بأن الحجز توقع ببلدة القصير وأنه تعدد للبيع ببلدة القوصية مشيراً بذلك الى أنه غير مكلف بنقل المحجوزات الى المكان الذي تحدث للبيع الأمر الذي يجعله غير مسئول عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تمن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب تنحيه والرد عليه ، فإن حكماً يكون قاصراً .

(الفرن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦ / ١ / ١٩٥٦ ص ١١٨٠)

٣٤ - تتم جريمة تبديد المحجوزات متى ثبت تصرف المحجوز عليه فيها اضراراً بال عاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع .

(الفرن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦ / ١ / ١٩٥٦ ص ٧٤٢)

٣٥ - متى كان الحكم قد أسس قضائه بإدانة المتهم في جريمة التبديد المسندة اليه على مجرد عدم قله المحاصيل الزراعية المحجوز عليها الى السوق في اليوم المحدد للبيع

قد علم بالبيع علما حقيقيا ، فإن هذا الامتناع وحده لا يؤدي الى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاصرا ومشوبا بفساد الاستدلال .

(الطن رقم ١٥٠٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١١/٢/١٩٥٧ ص ٨٣١)

٣٥ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس المالك للأشياء المحجوز عليها المنصوص عليها في المادتين ٣١٨ ، ٣٣٣ من قانون العقوبات أن يكون الجاني عالما بالبيع ، فإذا نازع في قيام هذا العلم وجب على المحكمة أن تحقق هذه المنازعة فإن ظهر لها عدم جديتها تعين عليها إثبات العلم بأدلة سائفة مؤيدة الى ادعائه .

(الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٧ ق جلة ٢١/١٠/١٩٥٧ ص ٨٣٨)

٣٦ - إذا كان ما ساقه الحكم ردا على دفاع المتهم بأنه لا يعلم بالبيع الى أن أقواله في التحقيقات تؤكد فساد هذا الدفاع ، فإن هذا الرد لا يكفي لتفنيد دفاعه وإثبات العلم فضلا عن أنه لم يبين مؤدى أقوال المتهم في التحقيقات التي يرى أنها تؤكد فساد هذا الدفاع ، فإن الحكم يكون قاصرا .

(الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٧ ق جلة ٢١/١٠/١٩٥٧ ص ٨٣٨)

٣٧ - يتطلب القصد الجنائي في جريمة تبديد المحجوزات فوق توفر العلم باليوم المحدد للبيع قيام نية خاصة هي نية عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن مطالبة المتهم بتقديم المحجوزات للبيع في يوم لم يكن له به علم سابق وعجزه عن تقديم بعضها في ذلك اليوم مع ثبوت عدم تصرفه فيها لا يتحقق به القصد الجنائي كما ينطويه القانون ولا يدل بذاته على انصراف نية المتهم الى عرقلة التنفيذ .

(الطن رقم ١٥٧٥ لسنة ٢٠ ق جلة ٢٠/١٢/١٩٥٧ ص ١٠١١)

٣٨ - متى كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن المحجوز عليه في يوم البيع مع علمه بالبيع ، فإن في ذلك ما يكفي لإثبات توافر نية التبديد دون حاجة بعد ذلك الى التحدث استقلا عن هذه النية .

(الطن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٤/٢/١٩٥٨ ص ٩١٢)

٣٩ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ، فإذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع الى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا بعييه .

(الطن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٧ ق جلة ١٧/٢/١٩٥٨ ص ٩٢٩)

٣١ - لا يشترط في اثبات جريمة اختلاس المحجوز أن يجر المضر أو الصرفاء محضرا يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها ، بل يكفي - كما هو الحال في سائر الجرائم - أن تنتهك المحكمة بشبوت الواقعة من أي دليل أو قرينة تقدم اليها ، وما دامت المحكمة قد أثبتت على المتهم مقارفته لجريمة التبديد ، وأنه قد قطع البرسيم المحجوز عليه أكثر من مرة ، وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ذلك - وهي أدلة يستقيم معها ما انتهت اليه من اداعة المتهم - فإن عدم تحرير محضر التبديد ، أو عدم ذكر مكان الحجز في محضر التأجيل لا يجدي المتهم ولا يؤثر في سلامة الحكم .

(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٩ ق جلة ٨/١٨/١٩٥٩ ص ١٠٣٢٢)

٣٢ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبددها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يستع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضارا بال دائن الحجز - فإذا أثبت الحكم أن الصرفاء انتقل الى مكان الحجز وبحث عن المحجوزات فلم يجدها وتنازل مع الحارس وطلب منه تقديمها فلم يرشدها عنها ، فإن هذا يكفي لاعتباره مبددا لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقيل في سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبديد سواء بسواء .

(الطن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٥/١/١٩٦٠ ص ١١٠٦)

٣٣ - تتم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده الى المالك يبيعا في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوي عليه هذا الفعل من الاضرار بمصلحة الدائن الحاجر ، ومن مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقفته - ولا يعني الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز عليه مملوك لآخر - إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يستع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة بإلغاء الحجز .

(الطن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٠ ق جلة ٣١/١٠/١٩٦٠ ص ١١٤٨)

الفرع الثالث - القصد الجنائي

٣٤ - متى كانت المحكمة قد اعتدت في حكمها على ثبوت علم المتهم بتبديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي تصدر تأجيل البيع الى يوم آخر ، دون أن تبحث فيما إذا كان

الفرع الرابع : مسائل متوعة

٤٦ — أن جريمة إختلاس المحجوزات — وهى جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وانما صارت في حكمها بارادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة النقص الذى فرض من أجله وترتبا على ذلك فانه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٣٣ عقوبات بطريق القياس على الطرف المشدد النصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ معدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص بإحراز السلاح .

(المن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٥/١٩٥٨ ص ٩٠١٠٨٢)

٤٧ — رفع الدعوى العمومية على الحارس عن تهمة تبديد الأشياء المحجوز عليها — التى كانت تحت حراسته — لا يستتبع حتما رفعها على المدين المالك لتصور وقوع الجريمة من أحدهما دون الآخر .

(المن رقم ١١٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/١١/١٩٥٩ ص ١٠٨٦٢)

الفصل الثانى

إختلاس أموال أميرية

الفرع الأول — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات

(١) الإختلاس

٤٨ — الإختلاس المذكور في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٥٣ يعنى تصرف الحائز في الشيء المملوك لغيره منتويا اضافته الى ملكه . ويقع الإختلاس تاما متى وضعت فية المختلس في أنه يتصرف في الشيء المملوك بحفظه تصرف لحرمان صاحبه منه .

(المن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/١١/١٩٥٩ ص ٨٥٣)

٤٩ — تعفى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بوجود الحكم ببراءة مساوية لقيمة ما إختلس ولا يؤثر في ذلك قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس ، فان ذلك يعفيه من الحكم بالرد الذى يلزم به طبقا لنص المادة المذكورة .

(المن رقم ١٥١١ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/١١/١٩٥٧ ص ٨١٢٣)

٥٠ — لا يؤثر في مسئولية المتهم في جنابة الإختلاس مبادرته بسداد المجر ، كما لا يفيد الاستناد الى ما ورد بلائحة النقل المشترك — وهى لائحة ادارية تنظيمية — من انفاد المختلس ومنحه مهلة — لا يفيد الاستناد الى ذلك

٥٠ — أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تنحقق بإختلاس الأشياء أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فاذا كان الحكم قد قضى بالبراءة لعدم علم المتهم باليوم المحدد لبس المحجوزات مع اعترافه بتصرفه فيها فانه يكون قد أخطأ في القانون .

(المن رقم ١٤ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٣/١٩٥٨ ص ٩٣٣٧)

٤١ — عدم اخبار الطاعة الأولى — وهى زوجة الطاعن الثانى — المحضر الذى يباشر اجراءات المزاو الذى رسا عليها بأن ثمة حزين آخرين أوقفهما المدعى المدني على الأشياء نفسها التى تناولها البيع ، لا يؤدي في ذاته الى أنها اتفقت مع الطاعن الثانى على عرقلة التنفيذ أو أنها ساهمت معه في التواطؤ على تسخيرها لعاقة التنفيذ في شكل اجراءات صورية .

(المن رقم ١١٨١ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/١٢/١٩٥٨ ص ١١٣٤١)

٤٢ — ما دفع به المتهم من عدم مسئوليته عن تبديد المحجوزات استنادا الى أن الدائرة قد استولت عليها بغير علم منه أو رضى هو دفع — لو صح — لامتنع به القول بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ ، ولما كان ما ذكره الحكم لا يصلح ردا على هذا الدفع فان الحكم يكون مشوبا بالقصور الموجب لنقضه .

(المن رقم ١٥٨٧ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/٣/١٩٦٠ ص ١١٠٢١٠)

٤٣ — محل دفع المتهم بعدم اعلانه يوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد .

(المن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/٥/١٩٦٠ ص ١١٠٤٤٩)

(المن رقم ١١١٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/١١/١٩٥٩ ص ١٠٨٦٢)

٤٤ — استناد الحكم الى اعلان المتهم بالحجز في مواجهة كاتب دائرته بقر الدائرة دون الدليل على ثبوت علم المتهم بحصول الحجز عن طريق اليقين يعيب استدلال الحكم بالنسب ، اذ مثل هذه الاعتبارات ان صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فانه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(المن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/٥/١٩٦٠ ص ١١٠٩٢٣)

٤٥ — استخلاص الحكم علم المتهم بالحجز من مجرد قوله بأن الحارس أبلغه به بعد عودته من الخارج دون أن يحدد تاريخ هذا العلم ، أو أن يستجلى تاريخ وقوع التبديد وهل وقع قبل ابلانته بالحجز أو بعده ، غير سائق ولا يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه .

(المن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/٥/١٩٦٠ ص ١١٠٩٢٣)

له ، ومتى تضررت هذه النية لدى الحائز وحول جيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك وجسدت جريمة الاختلاس تامة - وإن كان التصرف لم يتم فلا - فإذا قال

الحكم « أن المتهم وزميلة بصفتها مستغلعين عموميين بإدارة البوليس الحربي بالقوات المسلحة قتلا فلا جزاء من البطاريات - المسلمة اليها بسبب وظيفتهما لنقلها من التل الكبير الى ادارة البوليس الحربي بالقاهرة - والتي كانت موجودة أصلا في السيارة الى منزل شقيق المتهم الأول ، وهذا التصرف من جانب المتهمين واضح الدلالة في أنهم اتوا اختلاسها وتملكها والاحتفاظ بها لنفسهما وقد كاشف أولهما الشاهد الأول بذلك وطلب اليه مشاركة أخيه في التصرف فيها واقتسام ثمنها وقد رفض هذا الشاهد العرض » ما قاله الحكم من ذلك يكفي لثبوت التضرير الطارئ على نية الحيازة ويكون الحكم صحيحا اذ وصف الواقعة بأنها اختلاس تام لا ينفي فيها المدلول بمد تمام الجريمة وتام تحققها المسؤولية ولا يمنع من العقاب .

(المن رقم ١١٦٦ لسنة ١٥٨٤ جلة ١١/١٧ - ٩٢٥٨/١١ - ٩٢٥٨/١١ - ٩٢٥٨/١١)

٥٥ - اذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائفة التي أوردناه أن المتهم الأول - وهو يشغل وظيفة سكرتيرية - تسلم بحكم وظيفته وبصفته كاتبا للتحقيق الذي يجري في جنسية - من المحقق المادة المخدرة لتحريرها فاختلسها بأن استبدل بها غيرها بغير علم المحقق وسلمها للمتهم الثاني الذي أسرع في الخروج بها وأخفاها ، فإن هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان : جنسية اختلاس حرز المادة المخدرة - وجنسية احراز المخدر في غير الأحوال التي ينهها القانون .

(المن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٩ ق . جلة ١٢/١٢ - ١٩٦٠/١٢ - ١٩٦٠/١٢ - ١٩٦٠/١٢)

٥٦ - ما يقوله الطاعن خاصا بعدم مسؤوليته عن جريمة اختلاس أموال أميرية طبقا لنص المادة ٩٣ من قانون العقوبات لأنه انصاع لرغبة رئيسه المتهم الأول - وهذا القول مردود بأن فعل الاختلاس الذي أسند اليه وداته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الاجرام فيه واضحة كما لا يشع للطاعن قريبا يدعيه من عدم مسؤوليته - بل ان اقدامه على ارتكاب هذا الفعل يجعله أسوة المتهم الأول في الجريمة ، وفضلا عن ذلك فالذي بين من الاطلاع على معضر الجلسة أن الطاعن لم ير هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع حتى تستطيع التثبت من حقيقة الصلة التي تربطه بالمتهم الأول بصفة هذا الأخير رئيسا له .

(المن رقم ١٧٧٥ لسنة ٢٩ ق جلة ١١/١١ - ١٩٦٠/١١ - ١١٣٧)

لأنه ليس من شأن ما جاء بتلك اللاحقة أن يؤثر في مسؤولية المتهم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقه .

(المن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق . جلة ٥/٥ - ١٩٥٨/٥ - ٩٥٠٨/٥)

٥٦ - تتحقق جنسية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى ثبت أن الموظف تصرف في المال الذي يبعده على اعتبار أنه مملوك له ولا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه .

(المن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق . جلة ٢٣/٢٣ - ١٩٥٨/٢٣ - ١٩٥٨/٢٣)

٥٧ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تخلص في أن الطبيب شاهد المتهم وهو مريض بالمستشفى يحصل في يديه لقافتين في طريقه نحو باب الخروج فاستراب في الأمر وأمره بفتحها فوجد بداخلها بعض الادوات والمهمات الطبية ، فإن جريمة الاختلاس تكون قد تمت ، ذلك أن جريمة الاختلاس تتم بمجرد اخراج الموظف أو المستخدم العمومي للمهمات الحكومية من المخزن أو المكان الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .

(المن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق . جلة ٢٤/٢٤ - ١٩٥٨/٢٤ - ٧٤٣)

(المن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٢٤ - ١٩٥٨/١٢ - ١٠٢٠)

٥٣ - أعلن الشرع صراحة بإيراد المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بمقوبة غير عقوبة الجريمة الأصلية ، ولو شاء أن يلحق بالمحكوم عليه في الجريمة المشروعة فيها عقوبة الترامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ مسالفة الذكر ، ومن ثم فإن جريمة الشروع في الاختلاس لا تقتضي توقيع عقوبة الترامة على مرتكبها .

(المن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٤/٢٤ - ١٩٥٨/٢٤ - ٧٤٣)

(المن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ ق جلة ٣١/٣١ - ١٩٦٠/٣١)

٥٤ - كان مراد الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ عقوبات هو فرض العقاب على عبث الموظف بالاكتفاء على حفظ الشيء الذي وجد بين يديه بمقتضى وظيفته - وهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة - لا شبهة بينها وبين الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة - فالاختلاس هناك يتم باتزاع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه - أما هنا فالشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ثم تصرف نية الحائز الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك

إختلاس أموال أميرية

(ب) المال المختلس :

٥٧ - كل مبلغ يتسلمه مأمور التحصيل لتوريده في الأموال الأميرية سواء أكان خاصاً أم عاماً يعتبر بمجرد تسليمه إياه من الأموال الأميرية .
(الفرن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٧ ق جلة ٤/١٥ ص ٨ س ٤١٨)

٥٨ - نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات صرح في عدم التفرقة بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية ، وجعل العبرة بتسليم الأموال إلى المتهم ووجودها في عهده بسبب وظيفته - فإذا كان الحكم حين أدان المتهم « مساوئ المحلة » - في جريمة الاختلاس - قد أثبت أن الأختساب التي اختلسها كانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته، فلا يكون الحكم قد أدخل بحق المتهم في الدفاع - إذ هو لم يتحرر صفة هذه الأختساب - هل هي ملوكة للحكومة أم للأفراد .
(الفرن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩ ق جلة ١/٢٩ ص ١٠ س ٧٠١)

٥٩ - إذا أثبت الحكم بأدلة منطقية أن اختلاس القمح المسلم للتمهم بصفته أميناً لشوكة بنك التسليف وقع في أرمية « لوات » وعين صافي القدر المختلس ، فلا محل للبحث في مدى انطباق المنشور رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥١ الصادر في بنك التسليف - في احتساب مقدار العجز - يستوى في ذلك أن يكون هذا المنشور قد قصد من إصداره ضبط قواعد حساب الوزن بين الحكومة وبين البنك - كما قرر الحكم - أو أنه يتضمن قواعد عامة تسرى في حق موظفي البنك ومستخدميه ، كما يذهب المتهم .
(الفرن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٠/١٠ ص ١٠ س ٧٦١)

٦٠ - إذا كان ما استلمه المتهم من القمح تم بصفته أميناً لشوكة بنك التسليف ولحساب الحكومة ، فيكون اختلاسه ما تنطبق عليه المادة ١١٢ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - يستوى في ذلك أن يكون القمح الذي سلم للتمهم من محصول سنة ١٩٥٤ أو من السنوات السابقة الميئة بالقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن .
(الفرن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٠/١٠ ص ١٠ س ٧٦١)

(ج) الموظف العمومي :

١ - تساء إلحائي المال بسبب وظيفته :

٦١ - أطلق الشارع حكم نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ ليشمل كل

موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلماً إليه بسبب وظيفته .

(الفرن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق جلة ١/١٥ ص ٧ س ٨٥٢)

٦٢ - أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ من سنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلماً بسبب وظيفته ، ولا يستلزم تطبيق هذه المادة سوى وجود الشيء في حفظ الموظف أو المستخدم الذي عهد إليه به يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً أو وجد بين يديه بمقتضى وظيفته .
(الفرن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق جلة ٤/١٥ ص ٨ س ٢٩٩)
(والفرن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق جلة ١٠-٦-١٩٥٢ ص ٧ س ٨٥٢)

٦٣ - تتحقق جريمة الاختلاس الماعقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ متى كان المال المختلس مسلماً إلى المتهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك في دفاعه .
(الفرن رقم ١٥٧٨ لسنة ٢٧ ق جلة ١٢/٣١ ص ١٠ س ١٠١٩)

٦٤ - من المقرر أن مطلوب التحصيل يشمل كل شخص يوكّل إليه عادة أو عرضاً تحصيل الأموال ، فإذا اختلسها وكانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته فانه يكون مرتكباً الجريمة المشار إليها في المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ ، ومن ثم فإذا كان المتهم حين ارتكب جريمة الاختلاس كان يعمل كاتباً بجلطة محكمة الجنيح وأن المبلغ الذي اختلسه قد وصل إلى يده بسبب وظيفته ، فانه ليس بال لازم بعد ذلك أن يدلل الحكم على أنه ممن ورد ذكرهم بالمادة ١١٢ عقوبات .
(الفرن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/٢٤ ص ٩ س ٢٣١)

٦٥ - مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته ، وإذا كانت الخدمة العسكرية هي من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فإن المتهم - بوصفه جندياً في الجيش - يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة بضيق لحكم المادة ١١٢ عقوبات ويصبح مسئولاً عما يكون تحت يده من أموال سلمت إليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاماً أم لا .
(الفرن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/١٧ ص ٩ س ٩٢٥)

٧٥ - لا يشترط لكى يعتبر الشخص من مأمورى التحصيل المشار اليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابى رسمى بل يكفى عند توزيع الأوصال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل .
(الظن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٧ ق جلة ٤/١٥/١٩٥٧ ص ٨٥ س ٤١٨)

٧١ - يراد بالأمناء على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو من بسبب وظيفته أو عمله على مال ، ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع وانما يكفى أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابى أو ادارى - فاذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم بموجب إيصال موقع عليه منه بصفته أميناً لمخزن المدرسة ووقع على هذا الإيصال أعضاء لجنة التسيير بها ، وقد اعترف المتهم بتوقيعه على الإيصال ، كما شهد الشهود بأن مخزن المدرسة في عهده ، فإن الحكم اذ اعتبره من الأمناء على الودائع يكون صحيحاً في القانون .
(الظن رقم ١٢١٤ لسنة ٣٠ ق جلة ٢٥/١٠/١٩٦٠ ص ١١٨ س ٧٢٧)

٣ - المكلف بخدمة عمومية :

٧٢ - متى كان المتهم قد تسلم الغنيز يوصف كونه باشجاويز الكتبية ، ليأشر توزيعه على الجنود ، فانه يكون هو التسلسل بحكم مركزه على مايوزعه ويكون وقت وقوع الاختلاس المسند اليه مكلفاً بخدمة عمومية عهد بها اليه ، ومن ثم فإن الحكم اذ داته بالمادتين ١١١ و ١١٩ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً لا خطأ فيه .

(الظن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٨/١٠/١٩٥٧ ص ٨٥ س ٨٢٥)

٧٣ - أمين شوة بنك التسليف في أداه ما كلف به - طبقاً للقوانين التنظيمية - انما يقوم بخدمة عامة تجعله في حكم الموظفين طبقاً للمادتين ١١١ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وبفضل ان ذلك فان الأمين المذكور - في ظل القوانين والقرارات الصادرة بتنظيم التسيير والاستيلاء على حصة الحكومة من القمح في بعض السنين وفقاً للأوضاع التي رسمتها تلك التشريعات - مكلف باستلام ما يرد للشوة من محصول

٦٦ - لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢/١ من قانون العقوبات الا اذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل وبخيل في اختصاص المتهم الوظيفي استناداً الى نظام مقرر ، أو أمر ادارى صادر ممن يملكه أو مستنداً من القوانين واللوائح - فاذا كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم منوط به الإشراف على السجن ، والمجنى عليه لم يصدر أمر قانونى بإيداعه سجن القسم حتى يسوغ للمتهم تفتيشه بل أودع الحجز بناء على أمر الضابط المنوب حتى يحضر ضابط المباحث ويفصل في أمره ، وكان الحكم لم يستظهر ما اذا كان من عمل المتهم واختصاصه الوظيفي تفتيش زلاء الحجز بالتسليم وتسليم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقاً للأنظمة الموضوعة لهذا الغرض ، فانه يكون ميباً بما يستوجب قضاة .

(الظن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٨/١٠/١٩٦٠ ص ١١٨ س ٢٢٤)

٦٧ - يكفى أن يكون المال موضوع جريمة الاختلاس المنصوص عنها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد سلم الى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولاً عنه - ولما كان تسليم المال الى المتهم على الصورة التي أثبتتها الحكم يتلزم معه أن يكون أميناً عليه ، فانه اذا اختلسه يبد مختلساً لأموال أميرية مما نصت عليه المادة المذكورة .

(الظن رقم ١٢٧٢ لسنة ٣٠ ق جلة ٣١/١٠/١٩٦٠ ص ١١٨ س ٧٣٦)

٢ - اثناء الودائع ومأمورى التحصيل :

٦٨ - لا يشترط في مأمورى التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ عقوبات أن يكونوا من الموظفين المثبتين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين ، ومن ثم فإن المتهم يعتبر من مأمورى التحصيل على أساس أنه مساعد مخزن يوصف بمصلحة السكة الحديد ومنوط به حساب النقود .
(الظن رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ ق جلة ١١/١٠/١٩٥٧ ص ٨٥ س ١٢٢)

٦٩ - متى كان من مقتضى عمل الموظف يوصف كونه كاتب قيودات مأمورية الضرائب فتح المظاريف المسجلة الواردة الى المأمورية من المولين ، والتي تحوى أذنو البريد ، وصد هذه الأذنون في دفتر خاص ، وارسالها الى الادارة المحلية ، فانه يكون أميناً على هذه الأوراق من وقت تسلمها حتى يرصدها في الغنات ويتولى إرسالها الى الجهة الرئيسية له ، وبذلك يعتبر في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ أميناً على الودائع .

(الظن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٦/١٠/١٩٥٧ ص ٨٥ س ١٩٤)

الجاني موثقاً عموماً « أو من في حكمه » وأن يكون المال الذي استولى عليه بغير حق مملوكاً للدولة وذلك بخلاف النص القديم للمادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور إذ كان يقتصر على عقاب من يأخذ نقوداً للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة ومستنداتها وأمتعتها ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ من قانون العقوبات واختار لفظ المال فشمّل بذلك النقود وغيرها من جميع صور المال .

(الفرن رقم ١١١٢ لسنة ٢٨ ق ج ٢/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٧١)

٧٧ — لا يشترط تطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الشيء المختلس في حيازة الموظف ، بل يكفي أن تمتد يده بغير حق إلى مال للدولة ، ولو لم يكن في حيازة الموظف .

(الفرن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق ج ٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٢٠)

٧٨ — إذا كان الثابت من الأوراق أن التهم موقوف عموماً بسلح الصيانة ، وأن السرقة وقعت على مال مملوك للدولة — وهو التيار الكهربائي الذي تنتجه وتوزعه إدارة الكهرباء والغاز — وكانت النيابة العامة قد استأثفت الحكم النهائي الابتدائي بإداته والحكم الصادر في المعارضة ببراءته من التهمة المستدلة إليه ، فإن القضاء من المحكمة الاستئنافية باعتبار الواقعة جنحة ومعاينة المتهم على هذا الأساس يعد خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم مع إحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتמיד نظرهما مستهدية بقواعد المنصوص عليها في المادتين ٤١٤ ، ٤١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، على اعتبار أن الواقعة جنابة تنطبق عليها المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩/١٩٥٣ (الفرن رقم ٥٨١ لسنة ٢٩ ق ج ٢/٥٩/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦١٦)

الفرع الثالث — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات

٧٩ — الرأمة التي نصت عليها المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ هي من الرزومات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وأن كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه .

(الفرن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق ج ٢/٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٥٣)

٨٠ — متى قضت المحكمة على المتهم بالإختلاس بمقوبة السجن وتفريره مبلغاً يساوي ما اختلسه وأثقلت الحكم بالزلز فان قضاءها يكون مخالفاً لنص المادة ١١٨ عقوبات للمدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ الذي ربط الحد الأدنى

القبح وأن يبقى في عهده إلى أن يتم طلبه والتصرف فيه فهو بلا ريب من الأمانة على الدوائج المشار إليهم في المادة ١١٢ من ذلك القانون .

(الفرن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق ج ٢/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٦١)

الفرع الثاني — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات

٧٤ — متى كان الثابت بالحكم أن المتهم يعمل سباً في معامل كلية الهندسة بجامعة القاهرة وأنه احتجز أثناء عمله قطعة من الرصاص أخفاها في ملابسه ولم يخبر بذلك أحداً من زملائه في العمل أو رؤسائه فيه ثم حاول الخروج بها من باب الكلية فضبطه الحارس ، فإن الوصف الصحيح للواقعة أنها جنابة معاقب عليها بالتطبيق للمادة ١١٢ من المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ حسبما يبين من بحث الظروف التي يعمل فيها المتهم وظروف وضع الرصاص المختلس في معامل الكلية .

(الفرن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٧ ق ج ٢/١٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٦٦)

٧٥ — متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن رجل البوليس شاهد سقوط شجرة مملوكة لمصلحة البلديات على الطريق فأبلغ بذلك وأثناء عودته إلى مكان الشجرة لم يبعدها وأبصرها فوق عربة يقودها المتهم الأول ويركب على العربة ويعوز الشجرة التهم الثاني « وهو جالوس بالبلدية » فإن الواقعة على هذه الصورة وهي استيلاء موظف عموماً بغير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات تكون جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، فإذا كانت القضية قد استأثفت من النيابة العامة ضد المتهمين فانه كلن يضمن على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

(الفرن رقم ٣٢١ لسنة ٢٨ ق ج ٢/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٥٣)

٧٦ — متى كانت الواقعة الثابتة في الحكم أن المتهم وهو عامل بمصلحة السكة الحديد استولى بغير حق على أدوات مملوكة لمصلحة قيمتها خمسة وعشرون جنيهاً ، فإن الواقعة على هذه الصورة تكون جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٥٣ ، وهي استيلاء موظف عموماً « أو من في حكمه » بغير حق على مال مملوك للدولة ، إذ لا يشترط لتوافر هذه الجريمة صفات خاصة في الموظف العمومي كما اشترطت المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا يكون المال قد سلم إلى الجاني بسبب وظيفته بل يكفي لتوافرها أن يكون

أن هذه الواقعة تدرج تحت حكم المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات لا تحت حكم المادة ١١٢ من القانون المذكور ، ولما كانت عقوبة الاختلاس الشاقة المقررة بها محمولة على المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ١/٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٤١ من قانون العقوبات — وهي التي يطبقها الحكم على الطاعنين بوصفها عقوبة الجريمة الأشد ليكون الحكم سديدا من هذه الناحية بمد استبعاد عقوبة العزل والرد والغرامة التي يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به منها وذلك بالنسبة الى كلا الطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الجن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق جلة ١٧/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢١٣)

الفصل الثالث

اختلاس السندات الحكومية الودعة

٨٣ — متى كان الحكم قد أثبت أن الكاتب المساعد بقلم الحفظ بمحكمة القاهرة التجارية كان قد أراح مكتبه يوم الحادث الى غرفة كاتب أول المحكمة فاقنتم المتهم — وهو كاتب عمومي — فرصة غيبته وجعل يقبل الملفات الموضوعة على المكتب واختلس منها أمر أداء معين والمستندات المرافقة له وأخفى هذه الأوراق بين صديقه وقميصه ، ثم أحسن بعد ذلك بانتفاض أمره إذ رآه بعض الموظفين وهو يختلس الأوراق ويخفيها ، فأعادهها ووضعها بين أوراق أحد الدفاتر التي كانت موضوعة على المكتب ، فإن هذه الواقعة كما أثبتها الحكم على المتهم تكون جريمة السرة التامة المنصوص عليها في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات كما هي معرفة بها في القانون .

(الجن ١٤٩ لسنة ٢٦ ق جلة ٥/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥١٢)

٨٤ — أن المادة ١٥٤ من قانون العقوبات تناول المكاتب والتلفرات على السواء .

(الجن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ ق جلة ٥/٢٨/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٩٠)

٨٥ — إذا أثبت الحكم في حق الطاعن أنه أخفى محضر الجلسة الأصلية ليودع بدلا منه المحضر المزور ، وأطرح دفاعه بأن هذا المحضر قد قدمه ، وهو ما يتحقق به جريمة الاختلاس التي دأه بها ، فإن إعادة هذا المحضر بعد ذلك الى ملف الدعوى لا تأثير لها في قيام الجريمة بمد وقوعها .

(الجن ١٤٥ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٠٢)

للترامة بخمسائة جنيه كما أوجب الحكم بالوزل ، ومن ثم يتعين تصحيح هذا الخطأ والقضاء بالوزل وبجعل الترامة ٥٥٠ جنيه بدلا من الترامة المقررة .

(الجن رقم ١٥٥ لسنة ٢٦ ق جلة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٠٣)

٨٦ — من المسلم به في منطلق القانون أنه لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات — التي طبقها المحكمة — على عقوبة الترامة النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس ، والحكمة في ذلك ظاهرة ، وهي أن تلك الترامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . أما في حالة الشروع ، فإن تحديد تلك الترامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

(الجن رقم ١٦٦ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٢٠)

(والجن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ ق جلة ٣١/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٣٦)

٨٧ — يتطلب القانون لتطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن تكون الأشياء المختلسة قد أودعت في عهدة الموظف المختلس أو سلمت اليه بسبب وظيفته — فإذا كان الثابت مما أورده الحكم عن وظيفة المتهم الأول والطريقة التي تمكن بواسطتها من اختلاس المبالغ التي أدخلها في ذمته أنه لم يكن الا موظفا كاتبا بصابات البلدية ولم يكن من مقتضيات عمله تحصيل الرسوم المختلسة من الشركة أو مستمدا صفة التحصيل هذه من القوانين أو اللوائح أو منوطا بها رسما من رؤسائه أو أية جهة حكومية مختصة ، بل أقدم نفسه فيها هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته ، فلا يمكن أن تنفي عليه صفة مأمور التحصيل أو المنسوب له مهما استطاع بالزمن وهو موغل في غيه ، وتكون المادة المطبقة على فعلته هي المادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي تماثل كل موقف أدخل في ذمته بأية كيفية كانت تقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل لا المادة ١١٢ التي أعمالها الحكم في حقه . وإذا فلا يصح القضاء بعقوبة العزل والغرامة ورد المبالغ المختلسة التي لم يرد لها ذكر في المادة ١١٨ قبل التعديل المشار اليه . ولا يغير من هذا النظر أن من بين التهم التي أدين بها المتهم الأول جريمة اختلاس ورقة بالحكومة حالة كونه الحافظ لها ، ذلك

رقم القاعدة

إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة

الفصل الأول : إخفاء الأشياء المسروقة

الفرع الأول :	فصل الإخفاء	٢٥١
الفرع الثاني :	أشياء مسروقة	٢٦
الفرع الثالث :	القصد الجنائي	٨٠٧
الفرع الرابع :	إستغلال جريمة إخفاء الأشياء المسروقة	١٠٩٧

الفصل الثاني : إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية

إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية	١١
---------------------------------	----

موجز القواعد :

الفصل الأول - إخفاء الأشياء المسروقة

الفرع الأول : فصل الإخفاء

- ١ - ركن الإخفاء يتوفر باتصال بدلهم اتصالاً مادياً بالشيء المسروق وإخفائه في المكان الذي أراد إخفاءه فيه ...
- صورة واقعة يتحقق فيها ركن الحيازة . شراء الدلم الأسلاك المسروقة التي وجدت في حيازة يتحقق به ركن الحيازة ...
- ٢ - الإخفاء يتحقق بوقوع فعل إيجاب من الجنائي تدخل به متحصلات الجريمة في حيازة . وجود الجنائي في مكان الإخفاء أو في محل دخله الحق وضبط فيه لا يكفي لتوافر ركن الإخفاء ...
- ٣ - لتلقي الحكم على توافر جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ينص عليها إخفاء شيء متحصل عن طريق السرقة ...
- ٤ - يعلم الدلم بهذا الشيء . لا يجب ...
- وضع بدل الجنائي على الأشياء المسروقة على سبيل التملك والاختصاص . شراء المسروق من سارقه وضبطه وهو في طريقة إلى متجر غفيع ، ولو لم يصل إليه . توافر فصل الإخفاء ...
- ٥

الفرع الثاني : أشياء مسروقة

- توافر جريمة الإخفاء سواء كانت الأشياء الخفاة متحصلة من سرقة أو جريمة غور على أشياء فاقدة بنية تملكها ...
- ٦

الفرع الثالث : القصد الجنائي

- ركن العلم بالسرقة . تحدث عنه صراحة وعلى استعمال . غير لازم ما دامت الواقعة تعقد تولده ...
- ٧

رقم القاعة

- وجوب حمل الحكم بالإدانة ما يفيلو قروح البحرية مصدر الأشياء المخفأة وعلم الحق بوقوعها ... ٨

الفرع الرابع : استقلال جريمة إخفاء الأشياء المسروقة

- مصادقة التهم بالحبس لمدة ستة شهور بلعربة سرعة بإفتسك بأن الواقعة المسندة للتهم جريمة إخفاء أشياء مسروقة . إلتزام المصلحة في ذلك ... ٩
- دفع الدعوى على التهم باعتبارها سارقا واقضاء ببراءته . جواز رفع الدعوى من جديد باعتبارها عتقا ... ١٠

الفصل الثاني - إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية

- تبرة التهم من تهمة إخفاء سلاح تاري متحصل من جناية قتل مقترن لعدم توافر الدليل على علمه بذلك
- لا يتطرق مع إدانته بتهمة إحراز السلاح . استقلال عناصر الجريمة بين كل منها عن الأخرى ... ١١

راجع : قض (القاعة ٦٣)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

إخفاء الأشياء المسروقة

الفرع الأول - فعل الإخفاء

١ - إذا استظهر الحكم أن المتهم اتصلت يده اتصالا ماديا بالشئ المسروق وإخفائه في المكان الذي أراد إخفائه فيه فهذا يكفي لتوفر ركن الإخفاء على ما هو معترف به في القانون .

(الفرن رقم ١١٥٧ لسنة ٢٥ ج ١/٢١ ١٩٥٦/١٠٨ ص ١٠٨)

٢ - متى أثبت الحكم في حق المتهم أنه اشترى الإسلامك المسروقة التي وجدت في حيازته ، وأنه أقر بذلك ، فقد تحقق ركن الحيازة على ما هو معروف به في القانون .

(الفرن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ ج ١/١٠ ١٩٥٧/٨ ص ٦٣٧)

٣ - لا تحقق جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة إلا إذا وقع من الجاني فصل إيجابي تدخل به متحصلات الجريمة في حيازته ، أما وجوده في مكان الإخفاء أو في محل دخله المخفي وضبط فيه ، فلا يكفي لاعتباره مخفيا لشيء يعوزه غيره ودون أن يصل إلى يده .

(الفرن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٧ ج ١/١٧ ١٩٥٧/٨ ص ٦٦٥)

٤ - إذا قال الحكم في معرض بيانه واقعة إخفاء المتهم الثالث أشياء مسروقة ، « أن المتهم الثالث وإن أنكر واقعة ابتياعه لبعض المسروقات ، فقد أقر أنه أخفأها من المتهمين الآخرين على نسييل الرهن ، وهذا الإقرار يلحقه قوله أنه يحترف الوساطة (قوميوني) في بيع الحلبي وهو عمل لا يمت لعملية الرهن بآية صلة ، فضلا عن أنه لا يدير محلا معدا لذلك ، وعلمه بالسرقة مستفاد من بخص الثمن المدفوع ، خاصة وأنه يقر بأن « المروحة الكهربائية » تساوى من الثمن خمسة وثلاثين جنيتها ، كما جاء على لسانه في التحقيقات ، ومن اعترافه بسابقة رهن - هي على الأصح شراء - بعض الأحذية القديمة من المتهمين المذكورين » فإن هذا الذي أورده الحكم يدل على توافر جريمة إخفاء الأشياء المسروقة بنصرها ، وهما إخفاء شيء متحصل عن طريق السرقة ، وعلم المتهم بمصدر هذا الشيء .

(الفرن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٨ ج ١/١٢ ١٩٥٨/٩ ص ٨٦٣)

٥ - يكفي أن يقوم الدليل - في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة - على أن الجاني قد وضع يده على الأشياء المسروقة على سبيل التملك والاختصاص - فإذا دال الحكم في منطق شديد على أن المتهم قد اشترى التطن المضبوط من التاطلين الأصليين في جريمة السرقة وأن هذا التطن قد ضبط وهو في طريقه إلى متجر المتهم محملا على عربة قتل يلاحظها ابن المتهم وبشكل منه ، فتكون هذه الأقطان

الفرع الرابع - استقلال جريمة إخفاء الأشياء المسروقة

٩ - لا مصلحة للطاعن فيها بشيء أن الواقعة المسندة إليه تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة مع علمها بسرقتها - لا سرقة ما دامت العقوبة المقررة لها وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور - تدخل أيضا في الحدود المقررة قانونا لمعقوبة جريمة إخفاء الأشياء المسروقة المنطبقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق مجلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧٧ ص ١٦٧)

١٠ - إذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا للأشياء المضبوطة وحكم ببراءته ، فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفيا لها لاختلاف الواقعتين ، ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكا في السرقة .

(الفرن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ ق مجلة ١٩٥٧/٦/١ ص ٨ ص ١٦٣)

الفصل الثاني

إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية :

١١ - تبرئة المتهم من تهمة إخفاء سلاح ناري مع علمه بأنه متحصل من جناية قتل عمد مقترن بجناية أحرار سلاح وذخيرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع ادانته بتهمة أحرار السلاح - لاستقلال كل من الجريمتين عن الأخرى في عناصرها .

(الفرن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ ق مجلة ١٩٦٠/١١/٧ ص ١١ ص ٧٥٦)

المسروقة قد دخلت في حيازة المتهم ووضعه يده - ولو لم تصل إلى متجره فعلا - ويكون الركن المادي للجريمة قد ثبت في حقه ، ولا محل للقول بعدم توافره .

(الفرن رقم ١٣٨٥ لسنة ٢٩ ق مجلة ١٩٦٠/١/١٨ ص ١١ ص ٧٥)

الفرع الثاني - الأشياء المسروقة

٦ - يستوى لتوقيع جريمة الاختفاء أن تكون الأشياء المخفاة متحصلة من جريمة سرقة أو من جريمة عثور على أشياء فاقدة بنية تملكها ما دامت قد توافرت لدى المائر على الشيء الضائع بنية امتلاكه سواء أكانت هذه النية مقارنة للعثور على الشيء أو لا حقة عليه .

(الفرن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٦ ق مجلة ١٩٥٦/١٢/١٨ ص ٧٧ ص ١٢٧٤)

الفرع الثالث - القصد الجنائي

٧ - عدم تحدث الحكم (بالادانة في جريمة إخفاء أشياء مسروقة) صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بالسرقة لا يبيح ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تهديد بذاتها توفر ركن العلم بالسرقة .

(الفرن رقم ١٥٧ لسنة ٢٥ ق مجلة ١٩٥٦/١٣/٣١ ص ٧ ص ١٠٨)

٨ - يلزم لتوافر جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة أن يشتمل الحكم على ما يفيد وقوع الجريمة مصدر الأشياء المخفاة وعلى ثبوت علم المخفي بوقوعها .

(الفرن رقم ٥١٩ لسنة ٢٧ ق مجلة ١٩٥٧/١٠/٨ ص ٨ ص ٧٧٣)

إرباط

الفصل الأول - تقدير قيام الإرباط

الفرع الأول :	مناط الإرباط	٢٠١
الفرع الثاني :	سلطة محكمة النقض	٥-٣
الفرع الثالث :	زوال الإرباط	١٠-٦

الفصل الثاني - حالات الإرباط بين الجرائم

الفرع الأول :	التعدد الصوري	١٣-١١
---------------	---------------	-------

رقم القاطعة

- الفرع الثاني : الصدد الحقيقي ١٤-٢١
- الفرع الثالث : صور لحالات عدم الارتباط ٢٢-٢٨

الفصل الثالث - أثر الارتباط

- الفرع الأول : أثر الارتباط في سلطة قاضي التحقيق ٢٩
- الفرع الثاني : أثر الارتباط على تحريك النيابة الدعوى الجنائية ٣٠-٣٢
- الفرع الثالث : المحكمة المختصة بنظر الجرائم المرتبطة ٣٣-٣٦
- الفرع الرابع : أثر الارتباط في العقوبة ٣٧-٤٢
- الفرع الخامس : أثر الارتباط في الاجراءات ٤٣-٤٧
- الفرع السادس : أثر الارتباط في الطعن ٤٨-٥٠

الفصل الأول - تقدير قيام الارتباط

الفرع الأول - مناهط الارتباط

موجز القواعد :

- الارتباط المقصود بالمادة ٣٢ ع. مناهط: أن تصل المحكمة بالدعوى الثانية وأن تكون الدعوى الأولى مطروحة أمامها ١
- الارتباط غير القابل للتجزئة. الاعتماد به. عند الحكم بالعقوبة عن الجريمة الأخذ دون البراءة ٢

الفرع الثاني - سلطة محكمة النقض

- تقدير توافر الشروط المقررة في م ٣٢ ع. موضوعي. إثبات الحكم وقائع الدعوى على نحو يوجب تطبيق المادة المذكورة. عدم تطبيقها يقتضي تدخل محكمة النقض وتطبيقها القانون على الوجه الصحيح ٣
- تقدير توافر الشروط المقررة في م ٣٢ ع. موضوعي. عدم تطبيق حكم هذه المادة خطأ يقتضي تدخل محكمة النقض ٤
- ارتباط التل بجمحة. الفصل في قيام الارتباط السببي المشار إليه في م ٣٢٤ ع أو عدم قيامه أمر موضوعي يستل به قاضي الدعوى ٥

راجع : نقض (القاعدة رقم ٥٣)

الفرع الثالث - زوال الارتباط

- حق محكمة الجنائيات في فصل الجنحة قبل تحقيقها عن الجنابة وإسالتها إلى محكمة الجنح ٦
- ارتباط الجنحة بالجنابة المحالة إلى محكمة الجنائيات. تقديره. موضوعي ٧

درم القاعة

- ٨ . فصل المحكمة الجنحة عن الجنابة دون اضرار من الدفاع . اثره أمام محكمة النقض . غير جائزة
- ٩ . إرتباط بسيط بين جنابة وجنحة . صدور قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى في الجنابة . زوال الارتباط . وجوب فصل المحكمة الجزئية في الجنحة عند إعادة طرحها عليها بالرغم من سبق صدور حكم فيها بعدم اختصاصها بواقعة الجنابة المرتبطة
- ١٠ . زوال الارتباط بين الجنابة والجنحة وقت إعادة عرض هذه الجنحة على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجنابة الى قرار من محكمة الجنابات بالانقصار على نظر واقعتها يقتضى فصل المحكمة الجزئية في الجنحة المستندة الى التهمين فيها . الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . خطأ في القانون

الفصل الثاني - حالات الارتباط بين الجرائم

الفرع الأول - التعدد الصوري

- ١١ . إستخلاص المحكمة نشوء جرمين احراز سلسل يتر ترخيص والقتل الخطأ من فعلين مستقلين وعدم توافر شروط م ٣٢ / ١ ع . مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع
- ١٢ . جرمنا أحداث جرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص . فعل واحد كون الجرمين . وجوب تطبيق م ١٣٢ ع والحكم بالقوة الأكد
- ١٣ . لإرتكاب التهم جرمين أحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص بفعل واحد هو الحقن . وجوب اعتبار الجريمة الأكد . وهي أحداث جرح والحكم بقوتها دون غيرها . م ٣٢ ع

الفرع الثاني - التعدد الحقيقي

- ١٤ . انطباق م ٣٢ ع . وجوب تطبيق عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأكد . طلب الحكم بانقضاء العقالة المرتبطة بها بمعنى اللذة لاجلوى منه
- ١٥ . اصدار التهم عدة شكايات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن مساملة واحدة وجعل استحقاق كل منها في تاريخ معين . نشاط إجرائي واحد يستحق به الإرتباط الذي لا يقبل التجزئة . وجوب إعمال نص م ٣٢ ع
- ١٦ . تحريم حالة التشرذم عن وصف الاشتباه . لا لإرتباط بينهما إلا إذا ثبت أن تشرذم التهم قد دفعه للإجرام
- ١٧ . توافر الارتباط غير القابل للتجزئة بين جريمة الاتساع عن بيع سلعة مسخرة بالسرم الممن وجرمه فيها بسر يزيد عليه . عدم إعمال حكم م ٣٢ / ٢ ع . خطأ في القانون يجب تصحيحه من محكمة النقض
- ١٨ . نظرية العقوبة المبررة . شروط تطبيقها : لا مجال لانطباقها إذا كان الحكم صادرا ببراءة التهم من تهمة مقول بارتباطها ارتباطا لا يقبل التجزئة بتهمة أخرى عقوبتها أشد دين التهم بها . ملة ذلك . مثال
- ١٩ . العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة يجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يحد هذا الحب إلى العقوبات التكميلية التي يجب توقيعها مع عقوبة الجريمة الأكد
- ٢٠ . عقوبة القرامة المقررة في م ٢٦ / ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمدلل بالقانون ٤٤٦ لسنة ١٩٥٤ ذات صيغة عقابية محضة . لا يقضى بها مع عقوبة الجريمة الأكد . م ٢ / ٢٣ ع

دلم القاعدة

- عقوبة التصدد الحقيقي مع الارتباط غير القابل للتجزئة . تحديد عقوبة الجريمة الأشد . الجريمة ذات العقوبة المفردة بالمقارنة بالشروع في الجريمة التي يترخص فيها للمحكمة التزول بالعقوبة إلى نصف الحد الأقصى المقرر للجريمة التامة أو التزول منها إلى العقوبة التالية
- العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح تارى من الأسلحة الواردة في القسم الثاني من المجلول رقم ٣ للمحقق والقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أشد من عقوبة الشروع في القتل العمد

٢١

الفرع الثالث - صور لحالات عدم الارتباط

- وجوب توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . رفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة . لا يؤثر . لا محل لتطبيق م ٣٢ ع
- جريمة السرقة مستقلة عن جريمة العود للاشتباه وإن كان الفصل المادى في الجريمة الأولى يدخل على نوع ما في أركان الجريمة الثانية . لا محل لتطبيق م ٣٢ ع
- تطبيق المادة ٣٢ ع في جريمة العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له لأنه يصطلح اعتبارها فعلا واحدا أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة
- تطبيق م ٣٢ ع على جريمة الاشتباه أو العود إليه مع الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . خطأ
- جريمة السرقة مستقلة عن جريمة الهرب الجرمي فكل أركانها متميزة عن الأخرى
- واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تناير واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى
- تبرئة المتهم من تهمة إخفاء سلاح تارى متحصل من جناية قتل لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع ادائه بتهمة إحراز السلاح . استقلال عناصر الجريمتين كل منهما عن الأخرى

٢٨

الفصل الثالث - أثر الارتباط

الفرع الأول : أثر الارتباط في سلطة قاضي التحقيق

- قاضي التحقيق ولايته عينية . تقليده بالجريمة المنتوب لها إلى حالة الارتباط غير القابل للتجزئة . تقرير قيام هذا الارتباط من شأن محكمة الموضوع وحدها

٢٩

الفرع الثاني - أثر الارتباط على تحريك النيابة الدعوى الجنائية

- قيد حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي لا يتوسع فيه سواء بالنسبة إلى الجريمة التي اشترط فيها القانون ضرورة تقديم شكوى أو بالنسبة لشخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها التي لا تنظم فيها شكوى
- جريمة الاشتراك في تزوير عقد زواج مستقلة في ركنها المادى عن جريمة اقترافا . جواز تحريك النيابة الدعوى الجنائية قسط في الجريمة الأولى دون الجريمة الثانية . بخلاف حالات التصدد المصوري للجرائم دون التصدد المادى

٣٠

رقم القاعدة

- سلطة النيابة في رفع الجنابة إلى محكمة الجنابات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة بالنسبة للجنابات المنصوص عنها في م ٢١٤/٣ أ.ج والجرم الأخرى المرتبطة بها طبقاً لنص م ٣٢ ع ... ٣١
- الإحالة في جنابات المادة ٢١٤/٣ أ.ج المصاحبة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ خضوعها للقواعد المنصوص فيها يتعلق بإحالتها إلى محاكم الجنابات . معنى كلمة ارتباط المشار إليها في النص هو المعنى المشار إليه بنص م ٣٢ ع ... ٣٢

الفرع الثالث - المحكمة المختصة بنظر الجرائم المرتبطة

- ارتباط جريمة من الجرائم العامة بجريمة من اختصاص محكمة استئنافية ارتباطاً حتمياً يوجب اختصاص المحاكم مباشرة بالجنابة العادية بنظر الدعوى والفصل فيها المادتان ١٨٣ أ.ج و ٣٢ ع ... ٣٣
- تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة الأصلية وسيرها في مجراها في مرحلتها الإحالة المحكمة إلى أن يتم الفصل فيها ... ٣٤
- بقاء اختصاص المحكمة العادية في حالة الارتباط الحتمي ولو قضى في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بالبراءة أو بعلم وجود وجه لإقامة الدعوى . علة ذلك . عموم نص المادة ١٨٣ أ.ج ٣٥
- محكمة الجنابات وللدائرة الجنابتية أمام محكمة النقض في حالة نظرها الموضوع بناء على الطعن للمرة الثانية إقامة الدعوى الجنابتية على غير من رفعت عليه أو عن وقائع أخرى أو عن جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها ... ٣٦

الفرع الرابع - أثر الارتباط في العقوبة

- طعن لا مصلحة منه . لا جلوى من اثره . مثال في جرمينى شروع في قتل وسرقة بحمل سلاح ... ٣٧
- ادانة المتهم بعقوبة تدخل في نطاق م ٩٨ أ عقوبات التي أثبت الحكم مقارنة للمتهم إياها . التي يقصور الحكم بشأن الجريمة الأخرى وهي جريمة الترويع مع ما أتته الحكم من تطبيق م ٣٢-٣٢ ع لا جلوى من اثره ... ٣٨
- ارتباط الجنحة بالجنابة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . حق المتهم في إعدم توقيع عقوبة الجنحة عليه في هذه الحالة ... ٣٩
- ازال عقوبة واحدة على المتهم عن جرمينى شروع في القتل الممد . مجادلته في الوصف القانوني لقول الاعتداء الذي وقع منه على المني عليه الثاني . لا مصلحة ... ٤٠
- خطأ الحكم في إدانة المتهم بجريمة الترويع . تطبيق المحكمة م ٣٢ ع ودخول العقوبة المقررة بها في نطاق عقوبة الجريمة الأشد التي ثبتت في حقه وهي جريمة الاختلاس . لا مصلحة في نقض الحكم ... ٤١
- حق المتهم في ألا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن الجنحة عند ارتباطها بالفصل المكون للجنابة ارتباطاً لا يقبل التجزئة أو أنها لم ترتبط بها وحكم عنها أمام تلك المحكمة ... ٤٢

الفرع الخامس : أثر الارتباط في الاجراءات

- وقوع فعل من المزم كون جرمينى البلاغ الكاذب والتلفد المرفوعة بهما الدعوى . إغفال المحكمة التحدث عن ركن البلاغية في جريمة التلفد وكتابة حكمها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها . لا عيب ... ٤٣

رقم القاعة

- معاقبة المم من تهمة القتل العمد دين السرة للإرتباط. التي على بالقصور في الحكم بيان واقعة السرة
- ٤٤ المصلحة فيه الحكم الصادر في لا جدوى من النفي
- قصر المم دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعي على تهمة اللجنة. تطبيق الحكم م ٣٢ ع وتوقيه العقوبة الأشد وهي
- ٤٥ المقررة لحماية الشروع في القتل. نفيه على الحكم عدم تعرضه لحالة الدفاع الشرعي. لا مصلحة لا مصلحة للمم في التمسك بعدم قبول دعوى الرتا لعدم تقديم شكوى الخفي عليه مع إدانة المم بالاشتراك
- الحكم بعقوبة واحدة في تهم متعلقة بناء على الارتباط المنصوص عليه في م ٣٢ / ٢. لا جدوى من النفي
- ٤٦ بطلان الإجراءات بالنسبة لأحدى هذه الجرائم في جريمة تزوير محرومى والحكم عليه بعقوبة المبرعة الأشد. م ٣٢ ع.
- ٤٧ لا مصلحة للمم في التمسك بعدم قبول دعوى الرتا لعدم تقديم شكوى الخفي عليه مع إدانة المم بالاشتراك

الفرع السادس - أثر الارتباط في الطعن

- ضل واحد كون مخالفة وجنحة، أو ارتباط اللجنة والمخالفة ارتباطا لا يقلل التبرئة. الحكم الصادر في المخالفة
- ٤٨ يصبح أن يكون علاطمن بالنقض الذي يرفع عنها وعن اللجنة معا نقض الحكم بالنسبة لحماية الشروع في القتل يقتضى نقضه بالنسبة لما قضى به في اللجنة بالنسبة للمم بسبب
- ٤٩ الارتباط إدانة الشاهد في الحكم المفروض بشهادة الزور. استفادة من نقض الحكم ونقضه بالنسبة له أيضا للارتباط
- ٥٠ الوثيق بين الجزئيتين

٢ - الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة
الضغرى طبقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات في فقرتها
الثانية ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة
دون البراءة .

(المن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ جلة ١٩٦٠/٦/٢٧ ص ١١٠ ص ١٠٠)

الفرع الثاني - سلطة محكمة النقض

٣ - أنه وإن كان تقدير توفر الشروط المقررة في
المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن
محكمة الموضوع وحدها لها أن تقرر فيه ما تراه استنادا
إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما تنتهي إليه ،
الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب
تطبيق المادة المذكورة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء
التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على
وجهه الصحيح .

(المن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ جلة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ ص ٢٥٠)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

تدقيق الارتباط

الفرع الأول - مناه الارتباط

١ - الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٣ من
قانون العقوبات إنما يكون في حالة اتصال المحكمة بالدعوى
الناية ، وأن تكون مطروحة أمامها مع الدعوى الحالية .

(المن رقم ٧٠٣ لسنة ٢٦ جلة ١٩٥٦/٦/١١ ص ٧ ص ٨٧٥)

٩ - إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قاصراً على التهمة المسندة الى المتهم الأول فقط بعد أن أصبحت جناية تخلف العادة لدى المجنى عليه فيها ، ولم يشمل هذا الحكم تهمتي الجنبه المسندتين الى المتهمين الثاني والثالث الا يحكم ارتباطهما بواقعة الجناية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرضهما على المحكمة الجزئية منفصلتين عن الجناية المذكورة بعد صدور قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، فانه لم يكن هناك ما يحول دون الفصل فيهما من محكمة الجنبه بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي تقرر فيها بالا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة الى المتهم الأول ، وبين تهمتي الجنبه المسندتين الى المتهمين الثاني والثالث ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية «بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها» مخطئاً في القانون .

(الفرن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٠ ق جلة ١٩٦٠/٢٠ ص ١١ ص ٥٩٥)

١٠ - إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصوراً على تهمة الجناية المسندة الى المتهم الأول فقط بعد أن تخلف لدى المجنى عليها عاة مستديرة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنبه المسندة الى المطعون ضدهم الا يحكم ارتباطها بواقعة الجناية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرض هذه الجنبه على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنايات بقصر نظرها للجناية ، فانه لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنبه المسندة الى المطعون ضدهم من محكمة الجنبه بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قضت فيها محكمة الجنايات وبين الجنبه المسندة الى المطعون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئاً في القانون - مما يتعين معه قضه واحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

(الفرن رقم ١٤٥٥ لسنة ٣٠ ق جلة ١٩٦٠/١٢ ص ١١ ص ٩٢٨)

الفصل الثاني

حالات الارتباط بين الجرائم

الفرع الأول - التمدد الصوري

١١ - متى استخلصت المحكمة في منطلق سليم أن جريمة اعرار المدس بغير ترخيص وقتل المجنى عليه خطأ نشأتا

٤ - ان تهديد توفر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توفرها من شأن محكمة الموضوع وحدها ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فان عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فان الارتباط بين الجريمتين يكون قائماً مما يقتضي اعتبارهما جريمة واحدة عملاً بالمادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١١٦ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩ ص ٥٩)

٥ - قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الارتباط السببي المشار اليه في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة هو فصل في مسألة موضوعية يستقل به قاضي الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع ولا مقب عليه فيه من محكمة النقض - فإذا كان الحكم بحسب ما استظهرته المحكمة لم ير قيام ارتباط بين جناية الشروع في القتل وبين جناية السرقة بأكراه ، فان ما يشيره المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ لا يكون له محل .

(الفرن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٦٠/٥/١٠ ص ١١ ص ٤٤٤)

الفرع الثالث : زوال الارتباط

٦ - أجازت المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات اذا أحلت جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنبه وتحيلها الى المحكمة الجزئية .

(الفرن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧ ص ٩٢٧)

٨ - ارتباط الجنبه بالجناية للحالة الى محكمة الجنايات من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة ، ولا يشار للمتهم بذلك في دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما تعلق منها بالجنبه .

(الفرن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧ ص ٩٢٧)

٨ - الارتباط بين الجرائم الذي يسوغ نظرها مما أمر متعلق بالموضوع فإذا فصلت محكمة الجنايات الجنبه عن الجناية ، ولم يمتريش الدفاع عن المتهم فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧ ص ١٢٠٦)

أن الاختباء صفة تلحق بالشخص ونشئها مسلكه الاجرامى ، وكلا الحالتين متميز عن الآخر بمقتضى الاول التمثل ومبنيث الثانى الاحكام الدالة على المسلك الاجرامى ، وليس هناك ارتباط بينهما الا ان ثبت ان التمثل دفع الى الاجرام او ان الاجرام ادى الى التمثل .

(الطن رقم ١١٥٠ لـ ٢٨ جـ ١٢/٢٠ س ١٩٥٨/٩ س ١١٣٠)

١٧ - اذا كان ما أوردته الحكم في بيان واقعة الامتناع عن بيع سلعة مسخرة بالسعر المعين ويبيعه اياها بسعر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات لأن الجريمة وقتما لنقض واحد وكاتتا مرتبطين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، فإن الحكم اذ قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين الى الطاعن يكون قد أخفا في تطبيق القانون مما يمتنع معه نقضه وتصحيحه .

(الطن رقم ١٧٠١ لـ ٢٨ جـ ١٢/٢٠ س ١٩٥٨/٩ س ١٠٧٦)

١٨ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن لأن التهم دين بالجريمة الثانية « حيازة السلاح الناري بدون ترخيص » والعقوبة المقررة لها أشد من عقوبة الجريمة الاولى « التشروع في قتل المجنى عليه » موضوع الطعن (والتي قضى ببراءة المتهم منها) - لا محل لذلك لأنه في حالة ثبوت قيام المسؤولية في حق المتهم عن الجريمة الاولى يقتضى الحال أن تتولى محكمة الموضوع بحث ما اذا كان وجود البندقية والخيرة في حيازة المتهم بغير ترخيص ، قبل نشوء الجريمة الاولى وقبل تصديره في استخدامها في ارتكاب هذه الجريمة ، يتوافر به الارتباط الحسى المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات لوحدة الفرض الجنائى والجريمتين ولأهما ترتبطان ببعضهما ارتباطا لا يتجزأ أولا يتوافر .

(الطن رقم ١٧٦١ لـ ٢٨ جـ ١٢/٢٠ س ١٩٥٨/٩ س ١٠٨٣)

١٩ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لها عدداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التى تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التوضيخ المدنى للخرافة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالصادرة ومراقبة البوليس ، والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة

عن فعلين مستقلين عن بعضهما مما يوجب تعدد العقوبات بتوقيع عقوبة عن كل جريمة من هاتين الجريمتين لعدم توافر شروط الفقرة الاولى من المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، فإن تقدير توافر شروط هذه المادة أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٤٨٠ لـ ٢٦ جـ ٢٨/٢٠ س ٢٩٥٦/٥ س ٧٨٤)

١٢ - متى كان الحكم قد قضى بعقوبتين مختلفتين عن جريمتي احدث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص مع وجوب تطبيق المادة ٣٣ فقرة أولى من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة الأشد ، لأن الفعل الواحد كون الجريمة ، فانه يكون قد أخفا في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١١٦ لـ ٢٧ جـ ١٨/٢٠ س ١٩٥٧/٢١ س ٢٦٥٨)

١٣ - متى كانت جريمة احدث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقتا بفعل واحد - هو اجراء عملية الحقن - وان تعددت أوصافه القانونية - فان ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣ من قانون العقوبات وهى هنا عقوبة احدث الجرح .

(الطن رقم ٤٨٤ لـ ٢٧ جـ ٢٥/٢٠ س ١٩٥٧/٢١ س ٨٧١٧)

الفرد الثانى - التعدد العقابى

١٤ - طلب الحكم بافضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة بمضى المدة لا جدوى منه ما دام هناك محل لتطبيق المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات مما مقتضاه أن توقع على الطاعن عقوبة واحدة هى عقوبة الجنحة بوصفها العقوبة الأشد .

(الطن رقم ١٢٥٧١٢٥٧ لـ ٢٥ جـ ٢٠/٢١ س ١٩٥٦/٢١ س ٧٥٠٧)

١٥ - متى كانت الوقائع كما أثبتتها الحكمان أن المتهم أصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة وانه جعل استحقاق كل منها في تاريخ معين ، وكان ما ثبت بالحكمين من ذلك قاطع في أن ما وقع من المتهم انما كان وليد نشاط اجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعا ، فانه يمتنع اعمال نص المادة ٣٣ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة من الواقعتين .

(الطن رقم ٣٤ لـ ٢٨ جـ ٢٠/٢١ س ١٩٥٨/٩ س ٥٨٢)

١٦ - التشرذ حالة تعلق بالشخص اذ لم يزاوول وسيلة مشروعة للتعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين

المقاب الذي فرضه الشارع لجرائم الاشتباه وانحراف عن الغاية التي تشيها من هذه النصوص .

- (الفرن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ قجلة ٢٣/٤/١٩٥٦ ص ٧٧٣٢٢)
(والفرن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٥ قجلة ٤/٩/١٩٥٦ ص ٧٨١٠١)
(والفرن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٧ قجلة ١/٣/١٩٥٧)
(والفرن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٧ قجلة ٢/٣/١٩٥٨ ص ٩١٣٢٢)

٣٣ - ان الفعل المسمى الذي يكون جريمة المود للاشتباه ومثاله الظاهر - ارتكاب جريمة سرقة - وان كان يخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة المود للاشتباه الا ان هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن الجريمة الأولى - كما ان المشروع بما أوردته في المادتين ١/٩٥٥ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ قد دل على أنه لا يريد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

- (الفرن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ قجلة ٢٣/٤/١٩٥٦ ص ٧١١٨)
(والفرن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٦ قجلة ٢٣/٤/١٩٥٦)
(والفرن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٧ قجلة ١/٣/١٩٥٧) .

٢٤ - اذا كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة المود للاشتباه ، الا ان هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة بحيث يستعذر اعتبارهما فعلا واحدا يمكن وصفه قانونا بوصف قانوني واحد أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة ومن ثم فلا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

- (الفرن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٦ قجلة ٢٣/٤/١٩٥٦ ص ٧١١٥)

٢٥ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن حالة الاشتباه أو المود لتلك الحالة تستوجب دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ، يستوي في ذلك أن تقام عليه الدعوى الجنائية عن الجريمتين مما أو عن كل جريمة منهما على حدة ، ولا وجه لتطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

- (الفرن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٧ قجلة ١/٣/١٩٥٧ ص ٨١٦٩٩)

٣٦ - جريمة السرقة مستقلة تماما عن جريمة التهريب الجبرى ، فكل أركانها القانونية التي تميزها عن الأخرى ، ولا أثر لما انتهت اليه المحكمة من برائة المتهم في واقعة السرقة على جريمة التهريب الجبرى التي توافرت شرائطها قبله .

- (الفرن رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٩ قجلة ٢١/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٢٩٩١)

ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لها يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

- (الفرن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ قجلة ٢٧/٢/١٩٥٩ ص ١٠٣٢٨)

٢٠ - عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بالإضافة الى العقوبة المفيدة لجريمة لحراز النخيرة ذات طيبة عقابية بحتة ، فلا يجوز القضاء بها مع عقوبة جريمة احراز السلاح وهي الجريمة الأشد التي دين المتهم بها طبقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم في حقه .

- (الفرن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ قجلة ٣٠/٣/١٩٥٩ ص ١٠٣٨٦)

٢١ - اذا كان الحكم المعلوم فيعقد دان المتهم في الجرائم الثلاث المنسوبة اليه وهي جريمة احراز السلاح التارى الوارد ذكره في القسم الثانى من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وجريمة احراز النخيرة ، وجريمة الشروع في القتل العمد ، وطبق المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات وقضى بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة المقررة لجريمة احراز السلاح المسندة الى المتهم طبقا للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وهي عقوبة مفردة ليس للقاضي أن يستبدل بها غيرها الا في حالة المادة ١٧ من قانون العقوبات - ولم تر المحكمة تطبيقها - وهو اذ أوقفها في حلها الأقمى يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، وتكون هذه العقوبة هي العقوبة الأشد باعتبار الرخصة التي حولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع في القتل العمد من امكان النزول بمقوبتها الى نصف الحد الأقصى أو النزول منها الى العقوبة التالية وهي السجن - عملا بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات .

- (الفرن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٩ قجلة ١/١١/١٩٦٠ ص ١١٢٩٩)

الفرع الثالث - صور لحالات عدم الارتباط

٢٢ حالة الاشتباه تقتضى دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذا بعموم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات يستوي في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ولا محل لسريان حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة والقول بشير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص

الحالة بما سبق أن جرى عليه قضاء محكمة النقض في بعض أحكامها في شأن التمدد الصوري للجرائم - كما هو الحال بالنسبة إلى جريمة دخول البيت بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه .

(المن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩ ق بلة ١٢/٨ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٠ لسنة ١٩٦٢)

٣١ - استحدث الشارع فيما أورده في الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام استثناء من الأصل العام المبين في الفقرة الثانية من المادة المذكورة حكماً آخر - فأجاز للنيابة العامة رفع الجنابات المنصوص عليها في هذه المادة وعما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى شملها التحقيق أمر تكليف واحد أمام محكمة الجنابات رأساً .

(المن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق بلة ١٥/٣ لسنة ١٩٦٢ ص ١١ لسنة ٢٤٢)

٣٣ - القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها - فانه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أي كان الباعث على ذلك ، ولما كان التعبير بكلمة « الارتباط » وإيراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - والمقام مقام تطبيق القانون الجنائي - لا يمكن أن ينصرف إلى غير المعنى الذي قصده الشارع وأرشد عنه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات- ولم تشر مذكرة القانون الإيضاحية بكلمة ما يمكن أن تجعل لها معنى جديداً يخالف المعنى الذي يتلأم مع هذه القاعدة العامة ، مما مفاده أنه إذا كَوْن الفعل الواحد جرائم متعددة ، أو وقعت عدة جرائم مرتبطة ببعضها لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم جنابة داخلية في الجنابات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة أي كانت العقوبة المقررة لها بالقياس إلى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنابات بطريق تكليف المتهم الحضور أمامها مباشرة - هذا هو المعنى الذي قصدت إليه المادة ٢١٤ وهو المستفاد من سياق النص وعبارته وهو الذي كان قائماً في ذهن الشارع حين أجرى هذا التعديل وما يجب أن يجري عليه العمل باعتباره التفسير الصحيح للقانون ، ويكون ما خاض فيه المتهم وما ساء بالجرمة التابعة والجرمة

٢٧ - واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى ، إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تحقق بها المغايرة التي يتمتع بها القول بوحدة الواقعة في الدعوى .

(المن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٧/٦ لسنة ١٩٦٠ ص ١١ لسنة ٦٠٠)

٢٨ - تبرئة المتهم من تهمة اخفاء سلاح ناري مع علمه بأنه متحصل من جنابة قتل عمد مقترن بجنابة أحرارز سلاح وذخيرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يعارض مع ادائته تهمة أحرارز السلاح - لاستقلال كل من الجريمتين عن الأخرى في عناصرها .

(المن رقم ١٠٩ لسنة ٣٠ ق بلة ١١/٧ لسنة ١٩٦٠ ص ١١ لسنة ٧٥٦)

الفصل الثالث

أثر الارتباط

الفرع الأول - أثر الارتباط في سلطة قاضي التحقيق

٢٩ - الأصل أن قاضي التحقيق ولايته عينية *in rem* فليس له أن يباشر التحقيق إلا في نطاق الجريمة المعنية التي طلب منه تحقيقها دون أن يمتد ذلك وقائع أخرى ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوب به بتحقيقه ارتباطاً لا يقبل التجزئة - فإذا كان الحكم قد انتهى - للأسباب السائغة التي أوردها - إلى قيام هذا الارتباط ، فلا تجوز المجادلة في هذه النتيجة التي هي من شأن محكمة الموضوع وحدها .

(المن رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٢/١٢ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٥ لسنة ١٠٥٥)

الفرع الثاني - أثر الارتباط على تحريك النيابة الدعوى الجنائية

٣٠ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى - ولما كانت جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج - التي دين المتهم بها مستقلة في ركبتها المادى عن جريمة الزنا التي اتهم بها ، فلا ضير على النيابة العامة أن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعتها تحقيقاً لرسالتها ، ولا محل لقياس هذه

الجنائية ، الا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنابات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية لدواع من المصلحة العليا ولاعتبارات قدرها المشرع نفسه - وهي بصدور الدعوى المروضة عليها - أن تهيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها •

(العدد رقم ٢١٤٣ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/٢٠٩٥٩ ص ١٠٠ ٢٢٧)

الفرع الرابع : أثر الارتباط في العقوبة

٣٧ - اذا كان الطعن واردا على احدى الجريمتين اللتين دين بهما المتهم وهي جريمة الشروع في القتل دون جريمة السرقة بحمل سلاح وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة ودلت عليها ولم توقع على المتهم سوى عقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت تلك العقوبة مقررة في القانون لأى الجريمتين - فانه لا تكون للمتهم مصلحة فيما يثيره بشأن جريمة الشروع في القتل •

(العدد رقم ١١٣٥ لسنة ٢٥ ق جلة ١/٢٤٠٩٥٦ ص ٧ ٦٨)

٣٨ - لا جدوى للمتهم فيما يثيره بشأن جريمة الترويع لمبادئ الشيوعية من قصور ما دام الحكم المطعون فيه أجرى في حقه تطبيق المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عنها في المادة ٩٨ أ عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم اياها ما دامت أسبابه واقية في خصوصها ولا قصور فيها •

(العدد رقم ٤٧ لسنة ٢٦ ق جلة ٢/٢٨٠٩٥٦ ص ٧ ٧٧٩)

٣٩ - ارتباط الجنحة بالجنابة المحالة الى محكمة الجنابات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنج عقوبة عن الجنحة اذا تبين من التحقيق الذي تجرته أنها مرتبطة بالفعل المكون للجنابة التي عوقب عليها ارتباطا لا يقبل التجزئة •

(العدد رقم ١١٥٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١/١٠٢٨٠٩٥٦ ص ٧ ١٢٩٩)

٤٠ - لا جدوى للمتهم في جريمتي الشروع في قتل الجنى عليها وولدها في شأن الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على المقتل الجنى عليه الثاني ما دامت المحكمة قد أزيلت به عقوبة واحدة عن جنابتي الشروع في القتل العمد المسندتين اليه وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى وذلك تطبيقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات •

(العدد رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق جلة ٥/٢٧٠٩٥٧ ص ٨ ٥٥٠)

المتبوعة - واعتبار الجريمة القائمة تابعة اذا كانت عقوبتها أخف من عقوبة الجريمة الأصلية أو مساوية لها - واعتبارها متبوعة اذا كانت عقوبتها أشد - ما خلاص فيه المتهم من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضحة - فإذا كان الحكم قد أثبت أن احرار السلاح كان بقصد ارتكاب جريمتي القتل وأن الارتباط بالمعنى المقهوم قانونا قائم بين الجرائم وبعضها، فإن النيابة اذا رفعت الدعوى برمتها الى محكمة الجنابات مباشرة بطريق التكليف بالحضور تكون قد تصرفت في حدود حقها ولم تتجاوز الحد المقرر لها في القانون •

(العدد رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق جلة ٢/١٥٠٩٦٠ ص ١١ ٢٤٢)

(العدد رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٩ ق جلة ٤/١٢٠٩٦٠ ص ١١)

(العدد رقم ١١٢٥ لسنة ٢٩ ق جلة ٩/٥٠٩٦٠ ص ١١)

(العدد رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٧/٥٠٩٦٠ ص ١١)

الفرع الثالث - المحكمة المختصة بنظر الجرائم المرتبطة

٣٣ - قررت المادة « ١٨٣ » من قانون الاجراءات الجنائية قاعدة عامة أصلية من قواعد تنظيم الاختصاص هي أنه اذا ارتبطت جريمة من الجرائم المادية بجريمة من اختصاص محكمة استئنافية - كجريمة عسكرية - ارتباطا حقيقيا توافر به شروط المادة ٣٣ من قانون العقوبات اختصت بنظرهما والقصل فهما المحاكم الجنائية ، وذلك نظريا لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الأصل الا في الأحوال التي يتناولها القانون بنص خاص •

(العدد رقم ٦١ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٢/١٢٠٩٥٨ ص ٩ ١١٠١)

٣٤ - تماكس الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الاحالة والمحاکمة الى أن يتم الفصل فيها •

(العدد رقم ٦١ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٢/١٢٠٩٥٨ ص ٩ ١١٠١)

٣٥ - ينظر اختصاص المحكمة المادية مبسوطا على الجريمتين المرتبطتين الى أن يتم الفصل في موضوعهما ، ولا ينفك عنها هذا الاختصاص ولو قضى في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بحسب الأصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وذلك لوجود النص بصيغة عامة ، والبررة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب •

(العدد رقم ٦١ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٢/١٢٠٩٥٨ ص ٩ ١١٠١)

٣٦ - الأصل هو الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاکمة حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات

المطعون فيه قد دانه بتهمة التبيد والاشتراك في التزوير ، والحد الأقصى لكل من الجريمتين واحد وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات ، والمحكمة لم تحكم عليه إلا بعقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات فلا مصلحة للطاعن اذن من ملته .

(الفرن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٣/١٩٥٨ ص ٩٨٨)

٤٧ - لا مصلحة للمتهم من التمسك بعدم قبول دعوى الزنا - بفرض عدم تقديم شكوى المجنى عليه في شأنها - ما دامت المحكمة قد دانت به جريمة الاشتراك في تزوير المحرر وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

(الفرن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق جلة ١٢/٨/١٩٥٩ ص ١٠٩٢)

الفرع السادس - أثر الارتباط في الطعن

٤٨ - النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المخالفة محله الطعن الموجه إلى الحكم الذي يصدر في المخالفة وحدها ، أما إذا كونه الفعل جرائم متعددة مما يصح وصفه في القانون بأكثر من وصف ، مخالفة وجنحة في وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فإن الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون محلاً للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنحة معاً .

(الفرن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧٢٠)

٤٩ - هضف الحكم بالنسبة لجناية الشروع في القتل يقتضى هضفه بالنسبة لما قضى به في الجنحة المنسوبة للمتهم وذلك بسبب ما بين الجريمتين من الارتباط لوقوع احدهما في أعقاب الأخرى ونتيجة لها مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون الاعادة بالنسبة إليهما معاً .

(الفرن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٧٩٠٦)

٥٠ - متى كان الحكم المنقوض قد دان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائز عند إعادة المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد عما سبق له ابدائه من أقوال كما أن من الجائز أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها ، فإن هضف الحكم بالنسبة للطاعن يستفيد منه حتماً المحكوم عليه بشهادة الزور للارتباط الوثيق القائم بين الجريمتين ويقتضى هضف الحكم بالنسبة له أيضاً .

(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق جلة ١/٢٨/١٩٥٧ ص ٨٨٣)

٤١ - متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون اذ دان المتهم بجريمة التزوير في محرر رسمي ، فإنه لا مصلحة للمتهم في هضف الحكم على هذا الأساس ما دام أن العقوبة المنقضى بها مبررة في نطاق عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة اختلاس الأموال العمومية التي ثبتت في حقه وكانت المحكمة قد طبقت في شأن المتهم المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق جلة ١٠/٧/١٩٥٧ ص ٨٨٧٧)

٤٢ - ارتباط الجنحة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنب عقوبة عن الجنحة إذا تبين من التحقيق الذي تجرته أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية المطروحة أمام محكمة الجنايات ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكمة .

(الفرن رقم ١٤٥٥ لسنة ٣٠ ق جلة ١١/٩/١٩٤٨ ص ١٢/١٢/١٩٦٠)

الفرع الخامس - أثر الارتباط في الإجراءات

٤٣ - متى كان الفصل الذي وقع من المتهم كونه جريمتي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، وكانت العقوبة المقررة لكلا الجريمتين واحدة ، فإن اغفال المحكمة التحلث عن ركن الملائية في جريمة القذف لا يسبب حكماً ما دامت أسبابه وإفاته لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها .

(الفرن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٦ ق جلة ١١/١١/١٩٥٦ ص ٧٨٦٥)

٤٤ - لا مصلحة للمتهم فيما يشهه بشأن قصور الحكم في بيان واقعة السرقة وذكر مؤدى الدليل عنها ما دامت المحكمة لم تعاقبه إلا عن حمة القتل المدع مع سبق الإصرار للارتباط بين التهمتين عملاً بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١٥١٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١١/٢/١٩٥٧ ص ٨١٤٤)

٤٥ - متى كان المتهم قد قصر دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس على حمة الجنحة التي نسبت إليه ، وكان الحكم قد طبق المادة ٣٣ عقوبات وأوقع عليه العقوبة الأشد وهي المقررة لجناية الشروع في القتل ، فإنه لا جدوى له من التمسك أمام محكمة النقض بعدم تعرض الحكم لما دفع به من أنه في حالة دفاع شرعي عن النفس ولم يرد عليه .

(الفرن رقم ١٥٧٩ لسنة ٢٧ ق جلة ٤/٢/١٩٥٨ ص ٩١٣٧)

٤٦ - لا جدوى للطاعن فيما ينهاه على المحكمة من عدم اصلاحها على المحررات المطعون فيها بالتزوير ، إذ أن الحكم

رقم القاعة

أرز

موجز القواعد :

زراعة الأرز :

- مخالفة الحظر الوارد في المادة الأولى من القانون ٧١ لسنة ١٩٥٣. إعتبار المخالف فاعلاً أصلياً سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره ١
- القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بزراعة الأرز. إصداره يعتبر إلغاءً ضمناً للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ وإن لم ينص على ذلك صراحة في ديباجته ٢
- جريمة المادة ١٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ توغرها بمجرّد زراعة الأرز في المنطقة المحظورة دون اشتراط الإعلان. ذلك الإعلان لا يلزم إلا في حالة اتخاذ احتياطات مقاومة حي الملاريا ٤٤٣

القواعد القانونية :

٣ - د ل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨ ، ١٩ ، من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ على أن الاعلان لا يكون الا حيث يوجب القانون اتخاذ احتياطات ايجابية معينة لمقاومة انتشار حي الملاريا - فافترض الشارع في هذه الحالات دون غيرها أن أصحاب الشأن يجهلون طرق تنفيذها فالزم جهة الاختصاص باعلانهم وحدد الأحوال التي أوجب فيها الاعلان بالمادة ١٩ وهو بسبيل بيان شخص المسئول عن تقات هذه الاجراءات ، وليس من بينها المادة ١٥

(المن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٩ قجلة ٢١/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٣٥)
(والمن ١٨٢٦ لسنة ٢٩ قجلة ٢/٥/١٩٦٠)
(والمن ١٨٨٣ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ لسنة ٢٩ قجلة ١/٥/١٩٦٠)
(والمن ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ لسنة ٢٩ قجلة ٢٠/٥/١٩٦٠)

٤ - تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - كما تدل عباراتها الصريحة بمجرّد المخالفة وهي الزراعة في المنطقة التي حرمت زراعة الأرز فيها - في حين أن المخالفة في الأحوال الأخرى التي وجب القانون الاعلان فيها انما تقوم على عدم الاستجابة لأوامر مفتش الصحة في خصوص الاحتياطات التي رأى الشارع للصالح العام الزام أصحاب الشأن بها . يؤكد هذا المعنى ما جاء بالمادة

١ - جعل الشارع المخالف للحظر الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بزراعة الأرز فاعلاً أصلياً مستأهلاً للعقاب الذي نص عليه في المادة الثانية منه سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .

(المن رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٦ قجلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢١٢)

٢ - ان ما فعله المشرع باصداره القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ الذي لم يأت بجديد لم ينص عليه القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ سوى تخفيف العقوبات الأصلية والتبعية - هو الالغاء الضمني للقانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ الذي كان ينظم زراعة الأرز في البلاد وإن لم ينص على ذلك صراحة في ديباجته ما دام التشريع الجديد قد أعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمًا كاملاً .

(المن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٧ قجلة ٢/١٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٨٨٣)
(والمن رقم ١٨٤٩ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥١ لسنة ٢٧ قجلة ١/٥/١٩٦٠)

٢٥ من القانون المذكور - اذ لو كان الشارع قد أطلق النص في المادة الثامنة عشرة وعم حكمه لما كان هناك محل لأن يفرد للمادة ١٥ حكماً خاصاً وأن يفرق بينها وغيرها في العقوبات - وورود المادة الثامنة عشرة بعد المادة ١٥ ليس من شأنه أن يغير من طبيعة كل جريمة من الجريمتين

المشار إليهما في المادتين - خصوصاً وأن الشارع لم يشترط لزراعة الأرز في المناطق المحرمة أية احتياطات معينة أسوة بالجرائم الأخرى *

(الفرن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٠ جلة ٥/٣١/١٩٩٠ ص ١١ ص ٥٢٥)

ولم نقاطه

أسباب الإباحة وموانع العقاب

الفصل الأول - الأسباب الشخصية التي تعمد للمسئولية

- الفرع الأول - الجنون والعمالة العقلية ٣-١
- الفرع الثاني - النوبة والسكر ٤

الفصل الثاني - الأسباب الميئية التي تعمد للمسئولية

- الفرع الأول - استعمال حق مقرر بمقتضى القانون ١٠-٥
- الفرع الثاني - ارتكاب المظن عملاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين ١٤-١١
- الفرع الثالث - الدفاع الشرعي

١- شروط الدفاع الشرعي .

- الشروط بصفة عامة ١٦-١٥
- الشرط الأول - فعل إجباري يخوف منه ٢٣-١٧
- الشرط الثاني - وقوع خطر حال على النفس والمال ٢٥-٢٤
- الشرط الثالث - الاعتقاد بوجود خطر لأسياب معقولة ٢٧-٢٦
- الشرط الرابع - أن يكون فعل المظن لرد العدوان والوسيلة الوحيدة لردّه ٣٧-٢٨

٢- التمسك بالدفاع الشرعي ٤٢-٣٨

٣- تقدير حالة الدفاع الشرعي ٥٠-٤٣

٤- تسبب الأحكام بالنسبة للدفاع الشرعي ٦٠-٥١

٥- تجاوز الدفاع الشرعي ١٢-٦١

موجز القواعد :

الفصل الأول - الأسباب الشخصية التي تصدم المسؤولية

الفرع الأول - الجنون والعمالة العقلية

رقم القاعدة

- ١ - الجنون أو عمالة العقل المفيان من المسؤولية هما اللذان يميلان إلخانى وقت الجرعة فاقده الشعور أو الاختيار. فتقدير الجنون أو العمالة العقلية. موضوعى م. ٦٢ ع
- ٢ - لاصبر الإباحة بالدون والإرهاق فى العمل قندا. للشعور فى حكم م. ٦٢ ع
- ٣ - طلب تدب طيب تقضى لإبداء الرأى فى حالة التهم العقلية لالزام المحكمة بإجابهه. حتى تبيئت من عناصر الدعوى وأسباب سائفة أن إلخانى وقت الجرعة كان فى تمام الشعور والادراك

الفرع الثانى - النيبوية والسكر :

- ٤ - النيبوية أو حالة السكر الاضطرابى. حكم السكر عن علم واختيار. م. ٦٢ ع والمصدر التاريخى لما. اقراض القانون توافر القصد إلخانى العام منه دون إلخاض فى إقارنه التهم من جرائم

الفصل الثانى - الأسباب العينية التي تصدم المسؤولية

الفرع الأول - استعمال حق مقرر بمقتضى القانون

- ٥ - احتفاظ المبلغ بحسم الجرعة الذى يحظر القانون حيازته أو إحراره لتقدمة إلى السلطة. استعمال الحق لعقاب م. ٦٠ ع
- ٦ - إباحة عمل الطبيب والصيدل مشروطة بأن يكون ما يجربه مطابقا للأصول الطبية المقررة.
- ٧ - استعمال الحق سبب من أسباب إباحة الجرائم. م. ٦٠ ع. شرط ذلك أن يكون استعمال الحق بمقتضى القانون وبمسن نية. أداء الواجب هو من صود استعمال الحق. مثال
- ٨ - حق نشر الإجراءات القضائية. اقتضاره على إجراءات المحاكمة العلنية والأحكام التى تصدر علنا دون إجراءات التحقيق الإبدائى أو الأول أو الإدارى. عدم امتداد هذا الحق إل ما يجرى فى الجلسات غير العلنية أو الجلسات التى قرر القانون أو المحكمة الحد من علانيتهما
- ٩ - تجريم فعل إسقاط يحول دون اعتباره مرتبطاً بمسئ
- ١٠ - إباحة إسقاط الجنين الذى لم يتجاوز عمره أربعة أشهر مجرد إيجابه انقسم حوله رأى الفقهاء

الفرع الثانى - ارتكاب الموظف عملا تنفيذا لما أمرت به القوانين

- ١١ - تعيين طبقا للأوضاع القانونية فى وظيفة بديوان الخاصة الملكية السابق. تنظيمه على غرار المصالح الأميرية وتطبيق نفس الأنظمة والتراتى التى تطبق على موظفى الحكومة ومستخلصها. حقوقهم فى الاستفادة من الاعفاء الواردة فى م. ٦٣ ع
- ١٢ - شرط الاعفاء الواردة فى م. ٦٣ ع. قيام الموظف بالقتل بمسن نية بعد التثبت والتحرى واعتقاده لأسباب مشغرة مشروعة هذا الفعل

دلم القاعدة

- ١٣ - مناط تطبيق م ١/٧٣ ع صدور أمر من رئيس يجب طاعته. لا يثنى من ذلك اعتقاد الموظف صدور الأمر ...
- ١٤ - لا يثبت إدعاء التهم عدم مسئولية عن ارتكاب جريمة إختلاس أموال أميرية تغليلاً لرغبة رئيسه . فكل الإختلاس عمل غير مشروع وثبة الإجرام فيه واضحة ...

الفروع الثالث - الدفاع الشرعى

١ - شروط الدفاع الشرعى :

الشروط بعقبة عامة :

- ١٥ - شروط الدفاع الشرعى : وقوع فعل إجبارى يمتنع منه التهم على النفس أو المال وأن يكون ذلك واجباً لأسباب مقبولة ...
- ١٦ - اعتراف التهم بالجرعة ليس شرطاً لقيام حالة الدفاع الشرعى ...
- الشرط الأول : فعل إجبارى يخوف منه .
- ١٧ - بساطة الإصابات التى بالتهم نتيجة إعتداء الجنى عليه لائتنى توافر حالة الدفاع الشرعى ...
- ١٨ - لا يشترط لقيام الدفاع الشرعى وقوع إعتداء فعلاً ...
- ١٩ - تخوف التهم من حصول إعتداء عليه إذا كان لهذا التخوف أسباب مقبولة . ككفايته لقيام الدفاع الشرعى ...
- ٢٠ - صورة واقعة لا يتوافر فيها ما يبرر الدفاع الشرعى ...
- ٢١ - عدم إدعاء التهم بوجود عدوان حال أو وشيك الوقوع عليه من الجنى عليه . لا قيام لحق الدفاع الشرعى ...
- ٢٢ - لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى حصول الإعتداء الحقيقى متى تم بصورة يمتنع منها الموت أو جراح بالغة ...
- ٢٣ - شروط نشوء حق الدفاع الشرعى . وقوع فعل إجبارى يمتنع منه التهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى . صورة واقعة يمتنع بها هذا الشرط ...
- الشرط الثانى - وجود خطر حال على النفس والمال :
- ٢٤ - حق الدفاع الشرعى عن النفس . شرع لردأى إعتداء على نفس المانع أو على نفس غيره ...
- ٢٥ - الدفاع الشرعى . نزاع على رى . المداخلة باستعمال القوة لاتصح ...
- الشرط الثالث - الاعتقاد بوجود خطر لأسباب مقبولة :
- ٢٦ - تقدير التهم لقتل الإعتداء الذى استوجب عنه الدفاع . وجوب أن يكون مبنيًا على أسباب مقبولة . حق المحكمة فى مراعاة هذا التقدير ...

رقم القاعدة

- ٢٧ - القتل المتخوف منه الذي يسوغ الدفاع الشرعى . يكفى اعتداء المتهم لأسباب مقبولة بهذا التخوف
- الشرط الرابع : أن يكون فعل المتهم رد العدوان والوسيلة الوحيدة لردده :
- حق الدفاع الشرعى شرع لرد العدوان . إنزاع المتهم سلاح خصمه . موالاة الإعتداء عليه بعد تجرده من السلاح . ذلك إعتداء معاقب عليه وليس دفاعاً شرعياً
- ٢٨ - حالة الدفاع الشرعى لا توافر الادعاء لعدوان
- ٢٩ - صورة واقعة لا تصحق فيها حالة الدفاع الشرعى
- ٣٠ - عدم تناسب بين فعل الإعتداء وفعل الدفاع . لا ينظر إليه إلا عند تقدير ما إذا كانت القوة المستعملة زادت عن الحد الضرورى
- ٣١ - إعتداء كل من المتهمين على الآخر بقصد الضرب فى ذاته . انتفاء حالة الدفاع الشرعى
- ٣٢ - إعتداف التناسب بين إعتداء المتهم عليه والمتهم . عدم تقيده حق الدفاع الشرعى
- ٣٣ - توفرية الإعتداء لا الدفاع من حضور المتهم إلى مكان الحركة حاملاً سلاحاً . غير لازم
- ٣٤ - شروط توافر حالة الدفاع الشرعى . انضاب قيامة إذا توافرت لدى المتهم نية الانضمام من المتهم عليه . مثال
- ٣٥ - إنتفاء حق الدفاع بعرض النظر من بدأ بالعدوان عند إنتزاع كل فريق من المتهمين الإعتداء على الفريق الآخر وتنفيذ كل من الفريقين مقصده
- ٣٦ - لزوم إستعمال القوة لمنع الإعتداء يقتضى أن تكون القوة هى الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذه الغاية
- ٣٧

٢ - التمسك بالدفاع الشرعى :

- ٣٨ - محكمة الموضوع القضاء بقيام حالة الدفاع الشرعى متى توافرت مقوماته ولو لم يدفع بها المتهم أو أنكر التهمة
- ٣٩ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى لا يشترط فيه إيراد بلفظه
- الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا يجوز فيها حالة الدفاع الشرعى . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل
- ٤٠ - قول المتهم بأنه لم يكن معتدياً وإنما كان يرد إعتداء وقع عليه من المتهم عليه . مفاده التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى من النفس
- ٤١ - جواز تمسك المتهم بحقه فى الدفاع الشرعى أمام محكمة الموضوع رغم سكوتة عن إثباته فى التحقيق
- ٤٢

٣ - تقدير حالة الدفاع الشرعى :

- ٤٣ - تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى
- ٤٤ - لا رقابة لشكة النقض على محكمة الموضوع فى تقديرها قيام حالة الدفاع الشرعى لأسباب سائفة .

درم القاعدة

- مفاجأة شخص أثناء سيره وسط المزروعات في ليلة مظلمة . وفي مكان بعيد عن العمران يطلق ناري نحوه
٤٥ اعتباره في حالة دفاع الشرعي
- وجود المthem في حالة دفاع شرعي . إستخلاص الحكم ما يخالف هذه الحقيقة . حتى عمكة النقص في تصحيح
٤٦ هذا الإستخلاص
- تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء من شأن عمكة الموضوع . إستخلاص المحكمة نتيجة تخالف ما أيقنته في حكمها
٤٧ سلطة عمكة النقص في تصحيح هذا الإستخلاص
- دفاع شرعي ، حالة الضرورة . تقدير قيامها . موضوعي . علم الزام الحكم بالتحدث عن كل دكن من
٤٨ لو كانت في عبارة مستقلة
- ما لم تقدير ظروف الدفاع الشرعي حالة المthem النفسية وقت الجريمة
٤٩
- تقدير حلول الخطر أمر اعتباري ينظر فيه إلى شخص المدافع وظروفه الخاصة التي أحاطت به في الحالة التي
٥٠ التي وجد فيها

٤ — تسبب الأحكام بالنسبة للدفاع الشرعي :

- تحدث الحكم عن دكن من لو كان حتى الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة . غير لازم
٥١
- بيان الحكم ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي . ادانته المthem بجريمة القتل دون نفي قيام تلك الحالة أو تناولها
٥٢ بالتحصيل
- إدانة المthem دون الرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . قصور
٥٣
- إثبات المحكمة في حكمها ما يدل على أن المthem كان في حالة دفاع شرعي . إستخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة .
٥٤ سلطة عمكة النقص في تصحيح هذا الإستخلاص
- إنكار الحكم في بعض أسبابه حتى المthem في الدفاع الشرعي وذكره في موضع آخر أن المthem في حل من اللود عن
٥٥ مالة . قصور
- إيراد الحكم من الوقائع ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي . الزام الحكم يبحث حالة الدفاع الشرعي ولو لم
٥٦ يدفع المthem بقيامها
- إبداء المthem جلسة المحاكمة ما ينضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعي . عدم مناقشة الحكم هذا الدفاع
٥٧ على وجه سليم . قصور
- الزام المحكمة بالرد على قيام حالة الدفاع الشرعي . حتى كان تمسك المthem بذلك جديدا وصرحنا أن تكون الواقعة
٥٨ كما اتبها الحكم ترشح لقيامها
- تدليل الحكم بتدليلا سليما على توافر نية القتل في حق المthem بعد نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي دفع بها .
٥٩ لأعيب

دفع القادة

— قول الحكم أن الطرفين يتنازعان وضع اليد على الأرض لا يصلح ردًا على تمسك المتهم بأنه أعتا لها إلى استعمال القوة لرد المظني عليه عن أرضه التي دخلها عنوة وتقدمه حكما صادرا لصالح والده باعادة وضع يده على الأرض .

صعود أمر من البوليس للطرفين قبل الحادث بعدم دخول الأرض غير موثر . وجوب بحث الحيازة العقلية للأرض

٦٠ : تجاوز الدفاع الشرعي :

— تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بوجوب مسؤولية المتهم عن تعويض الضرر الناشئ عن جرمه ٦١

— لاعل للكلام على تجاوز حدود الحق إلا مع افتراض قيام هذا الحق فضلا ٦٢

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الأسباب الشخصية التي تعدم المسؤولية

الفرع الأول — الجنون والعامة العقلية

١ — أن الجنون أو العامة في العقل اللذان أشارت اليهما المادة ٦٣ من قانون العقوبات ورتبت عليهما الاعفاء من المسؤولية ، هما اللذان يجلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور أو الاختيار فيما يعمل ، وتقدير ذلك أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع دون مقب عليه .

(الفرن رقم ٥١٠ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٠٨/٦/٩ ص ٩٠ ص ٦٢٤)

٢ — يشترط لانعدام المسؤولية الجنائية أن يكون المتهم فاقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل طبقا للأحوال المشار إليها في المادة ٦٣ من قانون العقوبات ، أما الإصابة المرضية بالدرن والارهاق في العمل فليس من الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة .

(الفرن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٠٨/٦/٢٣ ص ٩٠ ص ٦٩٨)

٣ — لا تلزم محكمة الموضوع بتبذ خير اذا هي رأت أن ما طلبة الدفاع عن المتهم من استطلاع رأي طبيب نفسي لا يستند الى أساس جدي لأسباب سائفة أوردتها — فاذا تناول الحكم دفاع المتهم من أنه كان في حالة فقد فيها شعوره وإدراكه واختياره وقت ارتكاب الحادث ورد عليه

بقوله : « ... أن تصرفات المتهم قبل الحادث وبعده ووقت الحادث كلها كانت تدل على ثباته وعقله وعلمه بما يفعل وفعل ولم يكن لديه انحراف ، فلم يشب أو يتم أى دليل على أنه كان في حالة جنون أو عاهة عقلية أفقدته شعوره واختياره ، بل كان تفكيره الارادى والشعورى قائما — من كنيته ذهابه لأمه وعدم ذكر ذلك لأحد وتصميمه على القتل واتخاذ الطرق التي تمنع من أن يوجه اليه اتهام أو اشتباه من طريقة صموده المنزل ودخوله فيه وارتكابه الحادث وبعده ومن مخاطبة زوجته وحديثه معها ومصاحبتها ومسح بصماته وغسل أداة القتل والبحث عما كان يريد أخذه من قنود ومصوغات وأوراق ، ثم بعد كشف الجثة من تصويره الواقعة وبقاء الشبهات على سارق مجهول أمام المحقق الأول ولصديقه الذي رافقه واقتراض القنود في اليوم التالي ، كل ذلك يقطع في تمام شعوره وإدراكه لما يفعل وارتكبه ... » — فلا تكون المحكمة بعد ذلك في حاجة الى أن تستعين برأى طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما يورث فيها من تحقيقات .

(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٠٩/١١/١٧ ص ١٠ ص ٨٩٦)

الفرع الثاني — النوبة والسكر

٤ — الأصل أن النوبة المانعة من المسؤولية — على مقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات — هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، ومنهزم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا وعن علم بحقيقة أمرها يكون

قد اصطنع اصطناعاً - فانه في هذه الحالة لا يتبع بالإبادة المقررة في القانون - فإذا كان مفاد ما أورده الحكم أن القمح المحجوز عليه والذي ورد ناطر زراعة المتهم إلى بنك التسليف هو بقية القمح الناتج من التقاوى المنتقاة التي حصل عليها المتهم وأن ثمة عذراً قهرياً حال دون وفائه بالتزامه ، هو توقيع حجز إداري على محصول هذه التقاوى المنتقاة ، فإن هذا الذي أورده الحكم سديد في القانون .

(الفرن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٩/١٦ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٣٠٤)

٨ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العقوبات أن حصانة النشر مقصورة على الاجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علناً ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجري في الجلسات غير العلنية ، ولا إلى ما يجري في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيتهما ، كما أنها مقصورة على اجراءات المحكمة ، ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الادارية ، لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وجس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته ، ويجوز محاسبته جنائياً عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

(الفرن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق بلة ٢٤/٢ ص ١٩٥٠/١٠ ص ٣٤٨)

٩ - المادة ٦٠ من قانون العقوبات إنما تبيح الأفعال التي ترتكب علماً بحق قرره القانون بصفة عامة ، وتحريم الشارع للأسقاط يحول دون اعتبار هذا الفعل مرتبطاً بحق وإنما يجعل منه إذا وقع جريمة يستحق جانها العقاب الذي فرضه الشارع لفصلته ، فلا يكون مقبولا ما عرض إليه المتهم في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن الشريعة الإسلامية تبيح إجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور وأن المادة ٦٠ من قانون العقوبات تبيح ما تبيحه الشريعة .

(الفرن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٩/٢٣ ص ١٩٥٩/١١ ص ٩٥٢)

١٠ - إبادة الشريعة الإسلامية إجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور ليس أصلاً ثابتاً في أدلتها المتفق عليها ، وإنما هو اجتهد الفقهاء اتفهم حوله الرأي فيما بينهم .

(الفرن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٩/٢٣ ص ١٩٥٩/١١ ص ٩٥٢)

مستولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام الإدراك ، مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم ، فانه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراسات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع بوهذا ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في تفسيرها للمادة ٦٣ من قانون العقوبات ، وهو هو الممول عليه في القانون الهندي الذي أخذت عنه المادة المذكورة .

(الفرن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٩/١٢ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٧٤٢)

الفصل الثاني

الأسباب البينة التي تعدم المسؤولية

الفرع الأول - استعمال حق مقرر بمقتضى القانون

٥ - يقتضى التبليغ عن الجرائم في بعض صور الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه إلى السلطة العامة وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو إحرازه إلا أن الاحتفاظ به في هذه الحالة مهما طال أمده لا يغير طبيعته ما دام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وإن كان في ظاهره يتسم بطابع الجريمة وذلك عملاً بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٨١ لسنة ٢٧ ق بلة ٢٧/١١ ص ١٩٥٧/٨ ص ٢٢٨)

٦ - إبادة غل الطبيب أو الصيدلي مشروطة بأن يكون ما يجري مطابقاً للأصول الطبية المقررة ، فإذا فرط أحدهما في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تمسده الفعل وتبجته ، أو تعصيره وعدم تحرزه عن أداء عمله .

(الفرن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق بلة ٢٧/١١ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٩١)

٧ - توقيع الحجز على زراعة قمح المتهم يفرض عليه واجب احترام هذا الحجز والمحافظة على المحجوز وعدم التصرف فيه على أي وجه ، وهو في أدائه لهذا الواجب إنما يستعمل حقاً مقمراً له يقتضى القانون ، فإن انطوى هذا الاستعمال على ارتكاب فعل يعرّمه القانون ارتفعت عنه صفة التجريم عملاً بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات ، وهذا إلا إذا ثبت سوء نية - كما إذا كان الحجز الموقع على القمح

أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع حتى تستطيع التثبت من حقيقة الصلة التي تربطه بالمتهم الأول بصفة هذا الأخير رئيساً له .

(الطن رقم ١٧٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١١ ص ١٢٣)

الفرع الثالث - الدفاع الشرعي

١ - شروط الدفاع الشرعي

”الشروط بصفة عامة“

١٥ - يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد وقع فعل إيجابي يخشى منه المتهم وقوع جريمة ، وأن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله ، وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب مقبول .

(الطن رقم ١١٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلة ١١/٣١/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١١٨)

١٦ - متى كان الحكم قد دان المتهم وأسس ذلك على عدم توافر حالة الدفاع الشرعي لديه مكتفياً بالقول أن دفاع المتهم لا يتفق مع انكاره الاعتداء على المجني عليه ، دون أن تصدر لمناقشة ما ذكره محامي المتهم في هذا الصدد ، فإنه يكون مشوباً بالتقصير في البيان ، ذلك أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي الاعتراف بالجريمة حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

(الطن رقم ٩٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٨٧)

الشرط الأول : فعل إيجابي يخوف منه

١٧ - بساطة الاصابات التي تحصل بالمتهم نتيجة اعتداء المجني عليه لا تنفي أن المجني عليه هو البادئ بالمعدون (الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٩٥٦)

١٨ - لا يشترط لقيام الدفاع الشرعي وقوع اعتداء فعلاً وإنما يكفي لقيامه تخوف المتهم من حصول اعتداء عليه إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

(الطن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٢٣/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٠٦٥)

١٩ - لا يشترط لقيام حق الدفاع الشرعي أن يقع على المدافع اعتداء على النفس بالفعل بل يكفي أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء . والبررة في ذلك هي بتقدير المدافع في الظروف التي كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنياً على أسباب مقبولة تسوغ هذا التقدير .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ٤/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٥٨)

الفرع الثاني - ارتكاب الموظف عملاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين

١١ - متى كان المتهم قد عين طبقاً للأوضاع القانونية في وظيفة بديوان الخاصة الملكية السابق نظم على غرار المصالح الأميرية وطبق على موظفيها ومستخدميه نفس الأنظمة واللوائح التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميه سواء بسواء ، فإنه يكون في هذا القدر من الكفاية ما يخلو الحق في الافادة من الاعفاء الوارد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٢٥/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٢٣١)

١٢ - أورد الشارع المادة ٦٣ من قانون العقوبات لجعل في حكمها حصانة للموظفين العموميين حتى لا يتعرضوا في أداء واجباتهم أو يترددوا في مباشرتهم لهذه الواجبات خشية الوقوع في المسؤولية الجنائية وقد جعل الشارع أساساً لمنع تلك المسؤولية أن يكون الموظف فيما قام به حسن النية ومن أنه قام أيضاً بما ينبغي من وسائل التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة ومن ثم فإذا كان المتهم يعمل في ظروف تجعله يعتقد أنه وهو يقوم بخدمة الملك السابق في الوظيفة المخصصة له إنما كان يباشر عملاً له صبته الرسمية وارتكب فعلاً ينهى عنه القانون تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيسه الذي تجب عليه طاعته فإنه لا يكون مسئولاً على أي الأحوال .

(الطن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٢٥/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ١٢٣١)

١٣ - إن المادة ٦٣ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى لا تنطبق إلا إذا ثبت صدور أمر من رئيس وجبت طاعته - ولا يفي اعتقاد الموظف بصدور الأمر عن حقيقة صدوره فعلاً . والتثبت من صدور الأمر لا غنى عنه لتوافر حسن النية .

(الطن رقم ١٤١٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٦٦)

١٤ - ما يقوله الطاعن خاصاً بعدم مسئوليته عن جريمة اختلاس أموال أميرية طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات لأنه انضاع لرغبة رئيسه المتهم الأول - هذا القول مردود بأن فعل الاختلاس الذي أسند إليه وداته المحكمة به هو عمل غير مشروع وية الاجرام فيه واضحة بما لا يشع للطاعن فيما يدعيه من عدم مسئولية - بل إن اقدامه على ارتكاب هذا الفعل يجعله أسوأ المتهم الأول في الجريمة ، وفضلاً عن ذلك فالذي يبين من الإخلال على محضر الجلسة

٢٠ - أن القاء المجنى عليه بعض التراب نحو المتدين على والده لا يعد اعتداء يبرر الدفاع .

(الفرن رقم ١٣٢٨ لسنة ٢٥ ق ١٤/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٧١٢)

الشرط الثالث: الاعتقاد بوجود خطر لأسباب معقولة

٢٦ - يجب لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع مبنيا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لترى ما إذا كان مقبولا وتسوغه البداهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة .

(الفرن رقم ١٧ لسنة ٢٦ ق ١٤/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٦٦٢)

٢٧ - لا يلزم في الفعل المتخوف منه والذي يسوغ حالة الدفاع الشرعي بصفة عامة أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المدافع وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب معقولة .

(الفرن رقم ٥١ لسنة ٢٨ ق ١٤/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٣٩٨)

الشرط الرابع : أن يكون فعل المتهم رد العدوان هو الوسيلة الوحيدة لرد

٢٨ - حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة متعد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان فإذا كان المتهم قد تمكن من انتزاع المرمى من يد خصمه فصار أعزلا من السلاح لا يستطيع به اعتداء فإن ما يقع منه بعد انتزاع السلاح من موالاة طعن المجنى عليه به ، هو اعتداء معاقب عليه ولا يصح في القساون اعتباره دفاعا شرعيا .

(الفرن رقم ١١١٨ لسنة ٢٥ ق ١٤/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٥)

٢٩ - لا تقوم حالة الدفاع الشرعي إلا إذا ثبت أن اعتداء مدعيها كان دفاعا لعدوان وقع عليه .

(الفرن رقم ٣٥ لسنة ٢٦ ق ١٤/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٣٥٦)

٣٥ - متى ثبت أن المتهم اعتدى على الطريق الموصل لملك أخيه المجنى عليه بأن أقام به حجرة خشبية وأن المجنى عليه ذهب اليه طالبا إزالة هذه الحجرة فوقعت مشادة صنع فيها المجنى عليه أخاه الذي تناول شيئا وصفه المجنى عليه بأنه قطعة من حديد وضربه بها على رأسه أكثر من مرة ووصفه الشهود بأنه قنقاب وقد تظلف عن هذا الاعتداء

٢٠ - أن القاء المجنى عليه بعض التراب نحو المتدين على والده لا يعد اعتداء يبرر الدفاع .

(الفرن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٧ ق ١٤/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٨٩)

٢١ - يشترط في حق الدفاع الشرعي عن النفس أن يكون استعماله موجها إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه ، فإذا كان الطاعن لا يدعى أن عدوانا حالاً يادبه به المجنى عليه ، أو كان وشيك الوقوع عليه منه حتى يباح له رده عنه ، فإن حق الدفاع الشرعي لا يكون له وجود .

(الفرن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٨ ق ١٤/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ١٠٥)

٢٢ - لا يوجب القساون بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حقيقيا بل قد ينشأ ولو لم يسفر التمدد عن أية إصابات متى تم بصورة يخشى منها الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

(الفرن رقم ١٩٩٠ لسنة ٣٨ ق ١٤/٥/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٩٨)

٢٣ - يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد وقع فعل إجباي يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي ، سواء وقع الاعتداء بالفعل، أو بدر من المجنى عليه بادرة اعتداء تجعل المتهم يعتقد - لأسباب معقولة - وجود خطر حال على نفسه أو ماله ، أو على نفس غيره أو ماله - فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قد بادر إلى اطلاق النار على المجنى عليه إذ رآه يمر أمام حقله ليلا ولم يصل صوته إلى سمعه عندما ناداه مستفسرا عن شخصيته ، وكان المجنى عليه وقت إصابته في حقله هو وبعيدا عن زراعة المتهم ، ودون أن يكون قد صلب من المجنى عليه أو من غيره أي فعل مستوجب للدفاع فلا يسوغ القول بأن المتهم كان وقتئذ في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو ماله .

(الفرن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ ق ١٤/٥/١٩٦٠ م ١١ ص ١٧)

الشرط الثاني : وقوع خطر حال على النفس والمال

٢٤ - حق الدفاع الشرعي عن النفس شرع لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .

(الفرن رقم ١٨ لسنة ٢٦ ق ١٤/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٤٥١)

٢٥ - إذا كان كل ما وقع من المجنى عليه حسب أقوال المتهم هو محاولة تشييد مجرى مياه لمنعه من رى أطيانه فإن اعتداء المتهم لردنه عن ذلك لا يعتبر دفاعا شرعيا عن المال

أسباب الإباحة وموانع العقاب

الرفيقين واتى كل فريق الاعتداء على الفريق الآخر فأنهذ كل من الرفيقين مقصده بضرب الفريق الآخر ، فإن كلا من أهل الفريقين يكون في هذه الحالة معنديا إذ أن كلا من أنصار الفريقين وقت أن أؤزل الضرب بالفريق الآخر كان قاصدا الضرب لذاته لا ليرد به ضريا موجبا اليه - بلاتفرق بين من بدأ بالمعدوان ومن لم يبدأ إذ أن حق الدفاع الشرعى في هذه الحالة يكون متشيا .

(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ١٢/١ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٨/١٠ ص ١٠٠١)

٣٧ - ليس لحق الدفاع الشرعى وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب الى الاحتباء برجالة السلطة ، فإذا كان التصوير الذى أخذ به الحكم الملعون فيه وأسس عليه قضاءه بنبىء في ظاهره بأنه كان في مقدور المتهم - وقد عاد الى قرته ليحل سلاحه ويطارد به الشبح - أن يحتسب برجالة السلطة العامة لدفع المعدوان الذى توهمه ، فكان يتعين على المحكمة أن تتجلى هذا الأمر وتستظهر بأدلة سائمة للوقوف على ما إذا كانت القوة التى استخدمها المتهم في دفع المعدوان هى الوسيلة الوحيدة لبلوغ تلك الغاية ، أو أنه كان في وسعه أن يتجنب استخدامها باستعمال وسائل أخرى كالالتجاء الى رجال السلطة للالتجاء بهم ، أما ولم يعرض الحكم لهذا البين ، فإنه يكون قاصرا قصورا يبييه ويستوجب تقضه .

(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٩/١٠ ص ٨٣)

٢ - التسك بالدفاع الشرعى :

٣٨ - من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تقضى بقيام حالة الدفاع الشرعى متى توفرت مقوماته ، ولو لم يدفع به المتهم ، أو كان قد أنكر التهمة .

(الطن رقم ١١١٨ لسنة ٢٥ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٠ ص ٥٥)

٣٩ - التسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال لا يشترط فيه قانونا إيرادها بلفظه . وإذن فإذا كان المتهم قد تسك في مراقبته بأنه لم يكن معنديا وأنه على فرض صحة ما أسند اليه ، فهو انما كان يرد اعتدائه وقع عليه من المجنى عليه وفريقه ففقد ذلك التسك بحالة الدفاع الشرعى .

(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٦ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ١٤٩)

٤٠ - متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكان مؤدى ما أورده الحكم

إسبابا مصحوبة بكسرين شرخين بالجدارية اليسرى ، فإن هذه الواقعة لا تتوفر بها حالة الدفاع الشرعى ولا ترشح لقيامها .

(الطن رقم ٤٩٩ لسنة ٢٦ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٠ ص ٧٥٥)

٣١ - عدم التناسب بين فعل الاعتداء وفصل الدفاع لا ينظر اليه إلا لمناسبة تقدير ما إذا كانت القوة التى استعملت لدفع التعدى زادت عن الحد الضرورى الذى استلزمه القانون ، ومدى هذه الزيادة في مسئولية المتهم عن الاعتداء الذى وقع منه .

(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٦ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١١/١ ص ٩٥٦)

٣٢ - متى كان كل من المتهمين معنديا لأنه حيناً وقع فصل الضرب كان قاصدا الضرب في ذاته لا ليرد ضريا موجبا الى فريقه فإن حالة الدفاع الشرعى تكون متشعبة ويماقب كل منهم على فعلته بلا تفرق بين من بدأ منهم بالمعدوان ومن لم يبدأ .

(الطن رقم ٩٦ لسنة ٢٧ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٢/١٢ ص ٢٥٤)

٣٣ - مجرد انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليها أو أحدهما ليساطه وبين ما وقع من المتهمين لجسماته لا ينتهى به حق الدفاع الشرعى كما هو معرف به في القانون .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٢٥٨)

٣٤ - حضور المتهم الى مكان الحركة حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه هو الذى بدأ بإطلاق النار . وأنه كان متنبوا الاعتداء لا الدفاع .

(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٢٦٢)

٣٥ - إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم كانت لديه نية الانتقام من المجنى عليه وأنه بادر المجنى عليه وطمعته بالسكين بمجرد أن وقع نظره عليه دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فأمسك به المجنى عليه وبالسكين ولم يدفعه حتى سقطا على الأرض سويا وحضر الشهود واتزعروا السكين منهما فأن هذا الذى أثبتته الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به في القانون .

(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٨/١٠/١٤ ص ٧٩٢)

٣٦ - لم يشرع الدفاع الشرعى للخصاص والانتقام وانما شرع لنج الممتدى من إيقاع فعل التعدى ، فإذا كانت الواقعة كما استخلصها الحكم هى أنه على أثر النزاع الذى قام بين المتهمين بسبب نزول الأتقان في الزرعة تجمع أهل

٤٦ — تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع — إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى — كما أثبتتها المحكمة — تدل بغير شك على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة، فإنه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون.

(الفرن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١١٣)

٤٧ — تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت هذه القوة تدخل في حدود الدفاع الشرعي أو تتجاوزها هو من شأن محكمة الموضوع، إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها ما ينفي التجاوز، ولكنها مع ذلك استخلصت نتيجة تخالف هذه الحقيقة، فمعتدئ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون، أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع تلك الحقيقة، وما يقضى به المنطق والقانون.

(الفرن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٦١)

٤٨ — أن تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالي الدفاع الشرعي والضرورة أو عدم قيامهما من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها، ولا يشترط في القانون أن يتدخلت المحكمة عن كل ركن من أركان حالة الضرورة وحالة الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة، بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من الظروف والملازمات طبقاً للواقعة.

(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٢٧)

٤٩ — أن تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري المناط فيه الحالة النفسية التي تتخالف ذات الشخص الذي يجازى بفعل الاعتداء فيجمله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موصفة على التور والفرج من أمارته مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المألوف المألوف الذي كان يتصدر عليه وقتئذ وهو مخوف بهذه الظروف والملازمات.

(الفرن رقم ٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٤/٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٩٨)

٥٠ — تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملازمات — فإذا قال المحكم أن المجنى عليه لم يكن يحمل عصا ولم يضرب المتهم بها، هذا القول، على إطلاقه لا يصلح

لا تتوفر به حالة الدفاع الشرعي ولا يرشح لقيام هذه الحالة فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الفرن رقم ٤٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٥٥)

٤١ — لا يشترط في التمسك بحالة الدفاع الشرعي عن النفس إيرادها بلفظه بل يكفي أن يكون المتهم أو المدافع عنه قد تمسك بأنه لم يكن معتدياً وأنه إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه ورفيقه مما مفاده التمسك بقيام تلك الحالة.

(الفرن رقم ٨١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٠٩)

٤٢ — سكوت المتهم في التحقيق عن إثارة حقه في الدفاع الشرعي لا ينجم من التمسك بهذا الحق أمام محكمة الموضوع.

(الفرن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٣٥٨)

٣ — تقدير حالة الدفاع الشرعي :

٤٣ — تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعي أو عدم قيامها هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها.

(الفرن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢/١٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٧٨)

٤٤ — قيام حالة الدفاع الشرعي مسألة موضوعية بحتة، لمحكمة الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديها من الأدلة والظروف اثباتاً ونفيًا، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دامت الأدلة التي توصلها توصل عقلاً إلى النتيجة التي تنتهي إليها.

(الفرن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢/١٩/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٨٢)

٤٥ — مفاجأة شخص أثناء سيره وسط المزروعات في ليلة حالكة الظلمة يستحيل معها الرؤية وفي مكان يتأذى عن الممران يطلق ناري نحوه — هو فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة — يبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي تصل إلى يد الدافع ويعتبر في حالة دفاع شرعي عن نفسه، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملازمات.

(الفرن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١١٣)

أسباب الإباحة وموانع العقاب

٥٦ - إذا كان ما أوردته الحكم يفيد أن المجنى عليه توجه على رأس فريق من أنصاره إلى مكان الجدار الذي كان المتهم يجري اقتلعه وتعرضوا له وهدموا جزءا منه واعتدى المجنى عليه وزميلة على المتهم اعتداه وصفه الحكم بالقسوة وأثبت الكشف الطبي أنه في مقتل وخطير ، فقد كان لازما على المحكمة أن تبحث حالة الدفاع الشرعي فنشبت قيامها أو تنفيها ما دامت الوقائع كما أوردتها الحكم ترشح لها ولو لم يدفع المتهم بقيامها ، فإذا لم تضل كان حكمها مشويا بالقصور .

(المن رقم ١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١٧/٣/١٩٥٨ ص ٩٠٥)

٥٧ - متى كان ما أبداه الدفاع عن المتهم بجلسته المحاكمة يتضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وإن كان - لمصلحة قدرها - لم ير إبداء الدفع بعبارة المألوفة ، وكانت أسباب الحكم فوق ذلك ترشح قيام هذه الحالة ، ولكن الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة الدفاع الشرعي أو ينفيها ، فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .

(المن رقم ٦٤ لسنة ٢٨ ق جلة ١٨/٤/١٩٥٨ ص ٩٠٤)

٥٨ - يجب لمطالبة المحكمة بالرد في حكمها على قيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون تمسك المتهم بقيام هذه الحالة جديدا وصرحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيامها .

(المن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/١٤/١٩٥٨ ص ٧٩٢)

٥٩ - إذا قال الحكم حين عرض لية القتل « إنها ثابتة قبل المتهم من استماله في اقتراف جريمته آلة من شأها أحدث الموت » بندقية » ، وقد ألقها من مسافة قريبة - ثلاثة أمتار - على مقتل من المجنى عليه هو رأسه ، مدفوعا إلى ذلك بحقته عليه باعتدائه أنه كان يسرق وهو سبب يكفي في عرف بعض النفوس المستهترّة المتهورة لازدهاق الروح » ثم قال الحكم ردا على دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعي « أن الثالث من مجبوع أقوال الفقيرين والمتهم نفسه أن المجنى عليه حين ضبط كان أعزلا ولم يحاول الهرب بنفسه ولا بالمسروقات ولم يكن هنالك ما يدعو المتهم للاعتقاد بوجود أي خطر حال على النفس والمال يجعله في حالة دفاع شرعي » ، فإن هذا الذي قاله الحكم ردا على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي ليس فيه تعرض لية القتل بما ينفي توافرها وتعارضها لما أثبتته الحكم في شأنها بما يؤدي إلى قيامها لدى المتهم .

(المن رقم ١١٣١ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/١٨/١٩٥٨ ص ٩٠٦)

سببا لنفي ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، أمام مطاردة المجنى عليه له والقاتل أرضا ومحاولة الحاق به رغم ما يحصله المتهم من سلاح .

(المن رقم ١٩٩٠ لسنة ٢٨ ق جلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠)

٤ - تسيب الأحكام بالنسبة للدفاع الشرعي :

٥٢ - لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي ، في عبارة مستقلة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملابسات حسب الواقعة الثابتة في الحكم .

(المن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٥ ق جلة ١٠/٢٥/١٩٥٦ ص ٧٨٥)

٥٣ - متى كان ما قاله الحكم يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي ولكنه دان المتهم بجريمة قتل المجنى عليها وذلك من غير أن ينفي قيام تلك الحالة ، ومن غير أن يتناولها بالتخصيص لينفي وجه الرأي فيها ، فإنه يكون قاصرا البيان .

(المن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٦ ق جلة ١٦/١٠/١٩٥٦ ص ١٠٤٠)

٥٤ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصابا ثم قضى بإداتته دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، وهو من الدفوع الجوهرية ، فإنه يكون قاصرا قصورا يبيحه .

(المن رقم ١٣٤٥ لسنة ٢٦ ق جلة ١٧/١٠/١٩٥٧ ص ٨١٩)

٥٥ - متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة ، فإنه عندئذ يكون لمحاكمة النقض أن تصحح هذا الاستخلاص بما يقضي به المنطق والقانون .

(المن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١٨/٢/١٩٥٧ ص ٨٦٥)

٥٥ - متى كان الحكم قد أذكر على المتهم في بعض أسبابه حق الدفاع الشرعي الذي يبيح القتل في قوله أن السارقين كانوا في طريقهم إلى الهرب من المنزل ، إذا به في موضع آخر من هذه الأسباب يقول أن المتهم كان في حل من النود عن ماله إذ كانت جريمة السرعة في دور التنفيذ والسارق لم ينادر مكانها ، ومقتضى هذا القول الأخير وموضعه في القانون أنه كان يحق للمتهم أن ينهب في استعمال حق الدفاع الشرعي إلى أي حد حدوده عملا بنص المادة ٣/٢٥٠ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد جاء مضطرب الأسباب بما يبيحه ويوجب نقضه .

(المن رقم ٨٩١ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٥/٢/١٩٥٨ ص ٩٠٢)

شأنه أن يغير مركز الخصوم في الدعوى ، ولأن الجريمة في المواد الجنائية هي بالمعانيق الثابتة فعلا لا بالاحتمال والفروض .

(المن رقم ١٩٩٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠٥ ص ١٩٨)

٥ - تجاوز الدفاع الشرعي :

٦١ - متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي فانه يكون مسئولاً عن تمييز الضرر الناشئ عن جرمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحاً في القانون .

(المن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٦/٤/١٩٥٩ ص ١٠٥ ص ٤١٥)

٦٢ - لا يصح القول بتجاوز حدود حق الدفاع الشرعي إلا اذا وجد الحق ذاته .

(المن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٥/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٧ -)

٦٠ - اذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأنه انما لجأ الى القوة لرد المجنى عليه عن أرضه بعد أن دخلها عنوة لشمه من الانتفاع منها وقدم حكماً صادراً لصالح والده بإعادة وضع يده عليها ، فلا يكفي للرد على هذا الدفاع قول الحكم أن الطرفين يتنازعان وضع اليد على الأرض ، وكان لزاماً على المحكمة أن تبحث فيما له الحيازة الفعلية على الأرض المتنازع عليها ، حتى اذا كانت للتمهم وكان المجنى عليه هو الذي دخلها بقصد منع حيازة المتهم لها بالقوة فانه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ، ويكون للتمهم الحق في استعمال القوة اللازمة طبقاً للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات - فإذا هي لم تفعل ذلك يكون حكمها خاطئاً ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد صدر أمر من جهة البوليس للطرفين - قبيل الحادث - بعدم دخول الأرض ، لأن هذا الأمر ليس من

استئناف

رقم الدفعة

الفصل الأول : إجراءات الاستئناف

الفرع الأول : التقرير بالاستئناف : ... ٤-١

الفرع الثاني : ميعاد الاستئناف :

(أ) مبدأ ميعاد الاستئناف ... ١١-٥

(ب) المدة التقديرية ... ١٦-١٢

(ج) أثر إقرارات ميعاد الاستئناف ... ١٨-١٧

الفصل الثاني الخصوم في الاستئناف والصفة فيه

الخصوم في الاستئناف والصفة فيه ... ٢٠-١٩

الفصل الثالث : حالات الاستئناف

حالات الاستئناف ... ٢٣-٢١

الفصل الرابع : أحوال جواز الاستئناف

الفرع الأول : استئناف النيابة ... ٢٨-٢٤

رقم القاعة

القرع الثاني : استئناف الدعوى المدنية	٢٩-٢٤ ...
القرع الثالث : ما لا يجوز استئنافه	٣٥-٣٦ ...
القرع الرابع : أثر جواز الاستئناف على أوجه الطعن الأخرى	٣٧-٣٩ ...

الفصل الخامس : نظر الاستئناف أمام المحكمة الاستئنافية

القرع الأول : تقرير التلخيص	٤٠-٤٤ ...
القرع الثاني : المفروض وسماع الشهود	٤٥-٥١ ...

الفصل السادس : آثار الاستئناف

القرع الأول : نطاق الاستئناف	٥٢-٦١ ...
القرع الثاني : سلطة المحكمة الاستئنافية	٦٢-٦٨ ...
القرع الثالث : يقيد المحكمة الاستئنافية بالواقعة وتقرير الاستئناف	٦٩-٧٤ ...
القرع الرابع : التصدي	٧٥-٨٣ ...

الفصل السابع - سقوط الاستئناف

سقوط الاستئناف	٨٤-٨٧ ...
----------------	-----------

الفصل الثامن : الحكم في الاستئناف

القرع الأول : في شكل الاستئناف	٨٨-٩١ ...
القرع الثاني : في موضوع الاستئناف	٩٢-٩٤ ...
القرع الثالث : في تنفيذ العقوبة	٩٥-٩٨ ...
القرع الرابع - في تسبيب الأحكام من المحكمة الاستئنافية	٩٩-١٠٧ ...
موجز القواعد :	

الفصل الأول - إجراءات الاستئناف :

الفرع الأول - التقرير بالاستئناف

— قد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوبا بعدم قبول الاستئناف شكلا ١

رقم القاعة

- ٢ — علم استلام توقيع الطاعن على تقرير الاستئناف
- ٣ — تدليل سائق على عدم وجود تقرير استئناف التباينة حين الفصل في استئناف التهم
- ٤ — لا يترتب الاستئناف بأى شكل آخر خلاف التقرير به في قلم الكتاب بالطريقة التي نصت عليها م ١/٤٠٦ أ.ج

الفرع الثاني — ميعاد الاستئناف

(أ) مبدأ ميعاد الاستئناف

- ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن. انقضى بعدم إعلان الحكم التباين
لا محل له. مادام قد عورض فيه فعلا. م ١٤٠٦ أ.ج
- ٥ — إعلان التهم بجلسة المعارضة في مواجهة التباينة. اعتبار المحكمة الاستئنافية مبدأ مريان ميعاد الاستئناف من
تاريخ صدور الحكم في المعارضة دون بحث تاريخ علم التهم بالحكم. خطأ
- ٦ — يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر بتثبيت الحكم التبايني من تاريخ النطق بالحكم. تقرير الاستئناف في حقيقته
منصب على الحكم التبايني الذي اندمج فيه
- ٧ — امتناع تطبيق حكم ٢٣٩ أ.ج عند حضور التهم بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت
فيها الحكم الا عند الادعاء بالمانع القهري الذي حال دون حضور هذه الجلسة
- ٨ — إحصاء ميعاد استئناف قرار قاضى التحقيق الصادر في غيبة الخصم من تاريخ إعلانه وحميا به. لا يمكن مجرد
العلم بالأمر
- ٩ — يبدأ ميعاد استئناف الأحكام المحضورية من تاريخ الصدور. حضور التهم الجلسة التي أبلى فيها دفاعه وصدور
القرار بتأجيل النطق بالحكم في الدعوى لأول مرة في حضوره. الحكم في هذه الحالة حضوري. وجوب تتبع
التهم سير دعواه من جلسة إلى أخرى
- ١٠ — ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة يبدأ من تاريخ صدوره لا فرض علم الطاعن به في هذا
التاريخ بطلان الإعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها. تراعى بداية الميعاد إلى جلسة العلم رسميا بصدور الحكم
- ١١

(ب) العذر القهري :

- ١٢ — الجهل بميعاد الاستئناف. لا يصلح علرا
- ١٣ — عدم مبادرة المتأنف إلى رفع الاستئناف بمجرد دزوال المانع. عدم قبوله شكلا
- وجود مانع قهري حال بين المعارض وبين حضور جلسة المعارضة. عدم مريان ميعاد الاستئناف إلا من يوم
إعلان علمه رسميا بصدور الحكم
- ١٤ — اضرب الأمة في يوم الحزائر. اعتباره عطلا وامتداد ميعاد الاستئناف إلى اليوم التالي
- ١٥ — تقدير كفاية عذر المتأنف في عدم التقرير بالاستئناف في الميعاد. أمر موضوعي الا إذا كانت علة الرفض غير
مستفاة عقلا
- ١٦

رقم القاطنة

(ج) أثر فوات ميعاد الاستئناف :

- ١٧ - عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً في غير ما قضى به
- ١٨ - الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً . قصر الطعن عليه وحده . اعتبار الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه إذا تبين أن الاستئناف وقع بعد الميعاد . عدم جواز التضرع لما يشوبه من من عيوب أو نقضة لصدور تشريع لاحق يحمل الواقعة غير مناقب عليها

الفصل الثاني - الخصوم في الاستئناف والمصفة فيه :

- ١٩ - وقع الاستئناف من غير التهم المحقق الذي أقيمت عليه الدعوى . وجوب القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه من غير ذي صفة
- ٢٠ - ارتكاب مجبوء للحادث بعد انتحاله اسم آخر وصدور الحكم النهائي ضد صاحب الاسم المتحلل يقتضي الحكم بعدم قبول المعارضة من هذا الأخير لإنتفاء صفته في رفعها . م ١٣٩٨ ج

الفصل الثالث - حالات الاستئناف :

- ٢١ - المقصود بحالة الخطأ في القانون المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من م ٤٠٢ أ. ج. جواز إستئناف الحكم لبطالته لعدم إشارته لنص القانون الذي حكم بموجبه
- ٢٢ - خضوع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها لأحكام قانون الإجراءات . لأجل لاستناد المدعى الذي بشأن الاستئناف على المادة ٣٩٦ مرافعات
- ٢٣ - اختصار حالة استئناف الحكم لبطالته على النيابة العامة والتهم وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية . المواد ٤٠٢ و ٤٠٣ أ ج

الفصل الرابع - أحوال جواز الاستئناف :

الفرع الأول - استئناف النيابة

- ٢٤ - طلب النيابة تطبيق أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة التي أعلن التهم بها م ٢٤٢ ع ، هذا لا يعتبر طلباً جديداً . حصوله في غيبة التهم . جائز . الحكم بعدم جواز استئناف النيابة لعدم إعلان التهم بذلك الطلب . خطأ
- ٢٥ - القول بعدم قبول استئناف النيابة لارتضاها الحكم الابتدائي . لأساس له
- ٢٦ - طلب النيابة بالخشلة توقيع أقصى العقوبة في جريمة تبديد . إيداعها الطلب في غيبة التهم ودخوله في نطاق المواد الواردة في وثيقة التكليف بالحضور . الحكم بحبس التهم شرها وهو دون ما طلبته النيابة . جواز الاستئناف الذي يرفع من النيابة عن هذا الحكم . م ٤٠٢/٢ أ ج
- ٢٧ - طلب النيابة تطبيق نص يقضى فضلاً عن الحبس أو القرابة بالصادرة والأخلاق ونشر الحكم وجوباً . جواز استئناف النيابة الحكم القاضي ببراءة التهم . م ٤٠٢/٧ أ ج
- ٢٨ - استئناف النيابة . طلبها توقيع أقصى العقوبة . شرط الإحتداد بهذا الطلب هو ابتداءه بجلسة أعلن لها التهم أو حضرها

رقم القاعدة

الفرع الثاني - استئناف الدعوى المدنية

- ٢٩ - تقدير قيمة الدعوى في حالة تمدد المدعى مدنيا عن قبل صار واحد بقيمة المدعى به بتمامه بغير التضايف إلى نصيب كل منهم متى كانت هذه الطلبات يجمعها سبب قانوني واحد. م ٤١ و ٤٢ مرافعات
- ٣٠ - حكم صادر ضد الممثل عن الحق الملقى في دعوى مدنية مقامة عليه تبعا للدعوى الجنائية بصرفى لا يزيد على التصاب الهائى الذى يحكم فيه القاضى الجزئى . استئناف هذا الحكم من المحكوم عليه المذكور أو طعنه فيه بطريق النقض . غير جائز
- ٣١ - رفع الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية . المطالبة بصرفيات لا تزيد على التصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا . إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية . غير جائز
- ١٢ - الاستئناف من المدعى الملقى تأسيسا على بطلان الحكم أو الإجراءات في حكم غير جائز إستئنافه لقلة التصاب . غير جائز. م ٤٠ و ٤١ و ٤٢ أ.ج
- ٣٣ - يجوز للمتهم إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية بغير تقييد بتصاب معين متى كان له أن يستأنف الحكم الجنائى. م ٤٠ و ٣٠ أ.ج
- ٣٤ - تتوافر صفه المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية عند تجاوز طلباته التصاب الذى يفصل فيه القاضى الجزئى نهائيا وكان فى ذلك أساس عقوبة المدنية

الفرع الثالث - ما لا يجوز استئنائه

- ٣٥ - عدم جواز إستئناف التهم الأحكام تصادرة في جرائم الجساست من المحاكم الإستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو أحكام الجنابات. م ٤٠ و ٤٢ أ.ج
- ٣٦ - استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الأهم . جوازها بالنسبة لأوامر قاضى التحقيق دون النيابة. م ١١٣ أ.ج

الفرع الرابع - أثر جواز الاستئناف على أوجه الطعن الأخرى

- ٣٧ - عدم جواز المعارضة فى الحكم الصادر فى غية التهم والمعتبر فى نظر القانون حضوريا متى كان إستئنافه جائزا. م ٢٣٩ أ.ج
- ٣٨ - عدم نفرة طعن م ٢٤١ أ.ج بين أحكام الدرجة الأولى التى لا يجوز إستئنافها وبين أحكام ثانى درجة غير القابلة للإستئناف بطبيعتها
- ٣٩ - شروط انسك بطلان الحكم أمام محكمة النقض أن يكون إبدية حق إستئناف الحكم ابتداء

الفصل الخامس - نظر الاستئناف امام المحكمة الاستئنافية**الفرع الأول - تقرير التخصيص**

- ٤٠ - تقرير التخصيص الذى نصت عليه م ٤١١ أ.ج . تأجيل القضية بعد تلاوته . تغير الهيئة . وجوب تلاوته من جديد

رسم القاعة

- ٤١ - إثبات عكس الثابت بمحضرة الجلسة والحكم بشأن ثلاثة التلخيص والتعلق بالحكم بجلسة علنية . لا يقبل الأتباع إجراءات الطعن بالتزوير .
- ٤٢ - الاكتفاء في قرار التلخيص بالتقدير الذي يطلبه القصل في شكل الإستئناف . لا عسلاً .
- ٤٣ - غلو تقرير التلخيص من الإشارة إلى إحدى وقائع الدعوى لا يرتب البطالان .
- ٤٤ - ثلاثة التقريرين بعد سماع دفاع التهم دون اعتراض من لا يطالان . م ٤١١ أ ج .

الفرع الثاني - الحضور وسماع الشهود

- ٤٥ - الدفع بعدم إعلان التهم بالجلسة المحددة لنظر الإستئناف . سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة المعارضة . م ٤٣٣ أ ج .
- ٤٦ - قيام محكمة أول درجة بسماع من حضر من شهود لا إثبات . عدم طلب التهم استدعاء الجني عليه لسماع أقواله . انتهى أمام المحكمة الإستئنافية بعدم سماع الجني عليه . لأجل له ما دامت هذه المحكمة لم تر ما يدعى إلى ذلك .
- ٤٧ - عدم أحجابه المحكمة الإستئنافية التهم إلى تأجيل الدعوى لسماع شاهدين . تحقق شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى . لا إخلال عن الدفاع .
- ٤٨ - الحكم بالناء الحكم المستأنف ورفض الدعوى للمنية دون إعلان المدعى المنق للحضور أمام المحكمة الإستئنافية . بطالان الحكم . م ٤٠٨ أ ج .
- ٤٩ - وجوب سماع المحكمة الإستئنافية الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وعليها استيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق . م ٤١٣ أ ج .
- ٥٠ - سماع محكمة أول درجة الشهود في أحوال الحكم المحضوري الاعتيادي . عدم التزام المحكمة الإستئنافية بسماع هؤلاء الشهود .
- ٥١ - جواز استناد الحكم الإستئنافي إلى أقوال شهود سئلوا في تحقيق البوليس بعد الحكم ابتدائياً في الدعوى عند طرح هذا التحقيق بالجلسة وعدم مطالبة الطاعن بسؤالهم وتحقق شفوية المرافعة أمام محكمة أول درجة .

الفصل السادس - آثار الاستئناف

الفرع الأول - نطاق الاستئناف

- ٥٢ - لا يقيد إستئناف النيابة الامتناع في التقرير به من وقائع . إستئناف النيابة ينقل الدعوى برمتها لمصلحة أطرافها جميعاً فيما يتعلق بالدعوى الجنائية .
- ٥٣ - إستئناف التهم الحكم الابتدائي على أساس تعليل التهمة من تبييد إلى نصب . الإستئناف ينصب على التبديل الواردة به .
- ٥٤ - إستئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . عدم تجاوزه ما قضى به في المعارضة . تصدى المحكمة لموضوع الدعوى . غير جائز .

رقم القاعدة

- إستئناف النيابة يطرح موضوع الدعوى الجنائية من جميع نواحيه . للمحكمة الإستئنافية تمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيولها وأوصافها القانونية غير مقبلة بطلبات النيابة .
- ٥٥
- إعلان المهم بوردة التكليف بالحضور بتهمة حيازة سنج غير مضبوطة . إدانته أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط استنادا إلى محضر ضبط الواقعة وتقرير المعاينة وقرار المهم . لا إخلال بمن الدفاع .
- ٥٦
- إستئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية ولا يجدها إلى الدعوى الجنائية . اتصال المحكمة الإستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق إستئناف النيابة العامة والمهم .
- ٥٧
- قول الحكم الصادر في إستئناف الدعوى المدنية وحدها أن النيابة طلبت معاقبة المهم . هو خطأ مادي لا يس سلامة الحكم .
- ٥٨
- تخطئ المحكمة الإستئنافية الحكم بعدم قبول المعارضة الذي انصب عليه الإستئناف نتيجة اضطرابها وعدم تفهمها حقيقة الواقعة المطروحة عليها . وجوب نقض الحكم والإحالة .
- ٥٩
- تحديد الإستئناف بما استؤنف فعلا في تقرير الإستئناف .
- ٦٠
- استئناف المهم الحكم الصادر في معارضته باعتباره كأن لم تكن يطرح الموضوع برمه لفصل فيه . عدم جواز إلغاء الحكم المتأنف والقضاء بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية بناء على إستئناف المهم وحده لأن المهم لا يباين بطلته .
- ٦١

الفرع الثاني - سلطة المحكمة الاستئنافية

- تحليل محكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون أن تلتفت نظر الدفاع . علم المهم بذلك وترافقه على أساسة أمام المحكمة الإستئنافية . لا بطلان .
- ٦٢
- مجال تطبيق المحكمة الإستئنافية للأداة ٤١٤ أ ج ألا يكون قد صدر حكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظرها .
- ٦٣
- المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الإستئنافية هو تصحيح خطأ الحكم المتأنف .
- ٦٤
- سلطة محكمة ثاني درجة في رد حالة الإشتباه التي لحقت بالمهم إلى تاريخ بلسها .
- ٦٥
- صورة واقعة تتوفر فيها جنابة الاختلاس المنصوص عليها في م ١١٣ ع . وجوب قضاء المحكمة الإستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .
- ٦٦
- عدم جواز محاكمة المهم أمام المحكمة الإستئنافية مباشرة عن واقعة لم تعرض على محكمة الدرجة الأولى . تعلق ذلك بالنظام العام .
- ٦٧
- سلطة المحكمة الإستئنافية في إعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح . عدم تبديد المحكمة بوصف الواقعة المعلن لها من النيابة أو المدعى بالحق للمدعى ما دامت لم تستد السهم فعلا جديلة .
- ٦٨

الفرع الثالث - تبديد المحكمة الاستئنافية بالواقعة وتقرير الاستئناف

- تبديد المحكمة الإستئنافية بما جاء بتقرير الإستئناف وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية . ليس محكمة ثانية درجة أن تنظر في واقعة جديلة لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تقل كلمتها فيها . مخالفة ذلك لأحكام تعلق بالنظام العام .
- ٦٩

رقم القاعدة

- ٧٠ علم جواز تعطيل المحكة الاستئنافية الهمة على أساس وقائع غير التي رفعت بها الدعوى .
- ٧١ سلطة المحكة الاستئنافية في تكييف واقعة الدعوى التي سبق طرحها أمام محكة أول درجة التكييف القانوني الصحيح وبيان عناصر الهمة وتحليلها بشرط علم إضافة فعل جديد أو تشديد العقوبة .
- ٧٢ ما لا يعارض مع تعيد المحكة الاستئنافية بخود الدعوى . تغيير الوصف القانوني للفعل المسند إلى المتهم . مثال في إقامة بناء مخالف للمواصفات القانونية بدون ترخيص من الجهة المختصة .
- ٧٣ للمحكة الاستئنافية إعطاء الواقع الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه للمتهم أمثالا جديدة أو أن تشدد العقوبة المنقضى عليه بما حتى لو كان هو المشتأنف .
- ٧٤ لا يعارض مع تعيد محكة أول درجة أو ثاني درجة بواقعة الدعوى . تغيير الوصف القانوني للفعل المسند إلى المتهم دون إضافة فعل جديد .

الفرع الرابع - التصدي

- ٧٥ حكم باطل صدر من محكة أول درجة . التزام المحكة الاستئنافية بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى دون إعادة القضية إلى محكة أول درجة . علم التزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكة أول درجة من جديد لتصلح البطلان بالحكم دون اجراءات المحكة .
- ٧٦ حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم . التزام المحكة الاستئنافية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى . علم جواز إعادة القضية لمحكة أول درجة إلا إذا كانت قد قضت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى .
- ٧٧ متى يجوز للمحكة الاستئنافية إعادة القضية لمحكة أول درجة ١٤٩٩م/٢٠١٧ ج. مثال .
- ٧٨ على المحكة الاستئنافية تصحيح كل بطلان في الاجراءات او في الحكم والحكم في الدعوى وليس لها إعادة القضية إلى محكة أول درجة طبقا للمادة ٤١٩ أ ج الا في حالة الحكم بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى .
- ٧٩ حكم حضوري اعتياري صادر في دعوى وجاز إستئناف قانونا . القضاء خطأ من محكة أول درجة يقول معارضة المهم شكلا . استفاد المحكة ولايتها بالفصل في المعارضة . إستئناف الحكم الحضوري الاعياري . التي على الحكم الاستئنافي برفقة إعادة الدعوى إلى محكة أول درجة لاجل له .
- ٨٠ سلطة المحكة الاستئنافية في تصحيح البطلان عملا باعادة ٤١٩ اجراءات قاصرة على حكم محكة أول درجة ولا يمتد الى الحكم الاستئنافي .
- ٨١ عند إلغاء الحكم الصادر من محكة أول درجة في موضوع المعارضة بالتأييد لبطلان فيه أو في الاجراءات . على المحكة الإستئنافية تصحيح البطلان والحكم في الدعوى .
- ٨٢ عند إلغاء الحكم الصادر من محكة أول درجة يسقط الدعوى الجنائية بمعنى المدة ليس للمحكة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكة أول درجة بعد أن استفادت ولايتها .

رقم المادة

- مناط أعمال حكم م ١/١٩٩ ج أن تكون الدعوى داخله في ولاية المحكمة ووقعت إليها على وجه صحيح . استلزام
اتصال المحكمة بالدعوى وفقا لقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ليس للمحكمة عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع
الدعوى وإنما تقتف عند حد القضاء ببيان الحكم المتأثف. ... ٨٣

الفصل السابع - سقوط الاستئناف

- عدم تقدم التهم قبل جلسة سابقة لم ينظر فيها استئناف . تقدمه تنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها . عدم
سقوط الاستئناف. ... ٨٤
- التزام المحكمة الاستئنافية بالنظر قبل الحكم بسقوط الاستئناف إذا كان النفاذ واجبا أم لا ٨٥
- سقوط الاستئناف . عدم اشتراط تنفيذ الحكم فعلا قبل الجلسة المحددة لتنظر الاستئناف . تسليم التهم نفسه
لل قرة الحرس قبل الجلسة . كتابته . م ٤١٢ ج ٨٦
- استئناف . اجراءات نظرة بالجلسة . سقوطه عملا م ٤١٢ ج . التقدم لتنفيذ حكم مشلول بالنفاذ . وقت
حصول . أو وقت التناهل على التنفيذ في يوم الجلسة . عدم اشتراط تنفيذ الحكم فعلا قبل الجلسة . كيفية
وقوعه . البررة في ذلك بضرورة التنفيذ أمرا واقعا يمثل التهم أمام المحكمة الاستئنافية قبل نظر استئنافه .
[تقرير الحكم غير ذلك خطأ في القانون ٨٧

الفصل الثامن - الحكم في الاستئناف

الفرع الأول - شكل الاستئناف

- تأجيل نظر الدعوى ليعول دون القضاء بهدم قبول الاستئناف شكلا ٨٨
- فقد تقرير الاستئناف لإثرب عليه الحكم وجوبيا بهدم قبول الاستئناف شكلا ٨٩
- حجية الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة فياتضمنه من حصول التقرير بالاستئناف . سلطة محكمة الموضوع
في الركوب إلى مضمون هذه الشهادة - إذا برئت من الظن - بغير حاجة للإطلاع على الجدول في قبول
الاستئناف ٩٠
- تعلق ميعاد الاستئناف بالنظام العام . تأجيل الدعوى ومناقشة دفاع التهم لا يعد فصلا ضدنيا في شكل الاستئناف ٩١

الفرع الثاني - في موضوع الاستئناف

- الحكم بالبرائة في الدعوى العمومية لا يكون ملزما لمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع
عن الدعوى المدنية وحدها ٩٢
- قضاء محكمة أول درجة براءة التهم استنادا إلى صدور القانون ٩ لسنة ١٩٥٦ الذي أمّن من العقاب حتى
ينقضى أجل معين حدده . الحكم استئنافيا بعد انتهاء هذا الأجل بالتأييد . لاخطأ . الدعوى المطروحة لانتزاع
الرافعة الجديفة ٩٣
- الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في الماراضاتمن جديد ليس
حكما منها الخصومةأو مانعا من السير في الدعوى ٩٤

دوم القاعدة

الفروع الثالث - في تشديد العقوبة

- إجماع آراء القضاة على أن الحكم قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة وذلك عند إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها . يخرج من هذه القاعدة أوامر قاضي التحقيق ٩٥
- قضاء المحكمة الاستئنافية غاييا بتشديد العقوبة المحكوم بها إعتداليا . معارضة التهم في هذا الحكم النهائي . الحكم فيها بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة . بطلانه ٩٦
- استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة التهم . وجوب صدور الحكم في هذا الاستئناف بإجماع آراء القضاة . سرعان حكم ١٤١٧ هـ . أ ج في هذه الحالة أيضا ٩٧
- إصدار الأحكام الاستئنافية بإلغاء البراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها . شرط الإجماع ؟ نطالقه ؟ قصره على حالة الخلاف في تقرير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع . هل ذلك ؟ قصره على ألعين بالاستئناف ودون العين بالنقض ٩٨

الفروع الرابع - في تسبیب الاحكام من المحكمة الاستئنافية

- عدم صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة . تأييده استئنافية . عدم أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي ٩٩
- انشاء اسباب جديدة كاملة لقضاة . صدور هذا الحكم الأخير متوجها باسم الأمة . لا بطلان ١٠٠
- اتخاذ المحكمة الاستئنافية أسباب الحكم المستأنف أسبابا لحكمها . جائز ١٠١
- عدم ذكر الحكم الاستئنافي شيئا عن بيان الاصابات التي أحسبها تصادم وتوهمها وأنها هي التي أدت إلى وفاة المني عليه . قصور ١٠٢
- قضاء المحكمة الاستئنافية بإدانة التهم المحكوم ببرائته إعتداليا دون أن تسمع شهادة الصراف . استنادا إلى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة بمثل ماشهد به في قضية أخرى . عدم إشارة الحكم إلى اطلاع المحكمة على أقوال الصراف في تلك القضية ولا ماعية الصلة بين التفتين . قصور ١٠٣
- أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي . خلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية . بطلان الحكم الاستئنافي ١٠٤
- أخذ الحكم الاستئنافي بإجماع بالحكم المستأنف المضمن المواد التي طبقت . كفاية ١٠٥
- عدم ذكر الحكم الاستئنافي مادة العقاب . بيان مواد الإتهام في الحكم الابتدائي . تأييد الحكم الاستئنافي لعدم ذكرها . لا عيب ١٠٦
- تحرير الحكم الاستئنافي الذي أيد الحكم الابتدائي لزيادة على نموذج مطبوع لا يقتض بطلانه . هل ذلك ؟ ... ١٠٧
- وجوب إبداء المحكمة الاستئنافية رأيا فيما ورد بالشهادة للرغبة التي يستتلبها التهم في البات سرخره . قصور ... ١٠٨
- الحكم عند انقضاءه على مناقشة البرقة التي سبق لإرسالها من التهم معلنا بها مرخره ١٠٩

الفرع الثاني - ميعاد الاستئناف

(١) مبدأ ميعاد الاستئناف

٥ - ميعاد الاستئناف طبقاً لنص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولا محل للاحتجاج بأن الحكم النيابي لم يعلن للمتهم ما دام قد ثبت أنه عارض فعلاً في هذا الحكم .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق. ج ١/٥/١٩٥٦ ص ٧٠١)
(والطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق بنفس الجلسة) .

٦ - إذا كان المتهم قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة في مواجهة النيابة لعدم الاعتداء الي عنوانه وكان الحكم الاستئنافي لم يبعث بتاريخ علم المتهم بالحكم الصادر في المعارضة حتى يجعل منه مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف بل اتخذ من تاريخ صدور الحكم المستأنف مبدأ لهذا الميعاد فانه يكون قد أخطأ .

(الطن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٦ ق. ج ١/٢/١٩٥٧ ص ٨٩٩)

٧ - متى كانت المحكمة قد قضت في الدعوى غيباً ثم أعادت نظرها مرة أخرى كطلب النيابة لاستبعادها من الرول لعدم سداد الرسم ولكن المحكمة حكمت في المرة الثانية حضورياً بشيئت الحكم الغيابي الذي أغفلت المحكمة فلم يعلن للمحكوم عليه فان ميعاد الاستئناف يكون طبقاً للمادة ٤٠٦ هـ هو عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ويكون التقرير بالاستئناف في حقيقته منصفاً على الحكم النيابي الذي اندمج فيه .

(الطن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق. ج ١/١٠/١٩٥٨ ص ٩٤٤)

٨ - ان حضور الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت فيها الحكم يمتنع معه تطبيق حكم المادة ٣٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يغير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم ما دام لم يدع أن غيابه عنها كان لمنايع قهرى فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفضه بمد الميعاد محضاً من يوم النطق بالحكم المستأنف فانه يكون قد صدر صحيحاً .

(الطن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢٨ ق. ج ١/٢٧/١٩٥٨ ص ٩٤٤)

٩ - نصت المادة ١٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن استئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق بالأوجه لاقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب

القواعد القاضية :

الفصل الأول

إجراءات الاستئناف

الفرع الأول - التقرير بالاستئناف

١ - ان فقد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوباً بعدم قبول الاستئناف شكلاً . فإذا كان جدول النيابة مؤشراً به بحصول الاستئناف فان ذلك يعتبر دليلاً على التقرير به طبقاً للشكل المقرر في القانون أخذاً بما استقر عليه العمل .

(الطن رقم ١١٤١ لسنة ٢٨ ق. ج ١/١٢/١٩٥٨ ص ١٠٦٠)

٢ - التقرير بالطن ما هو الاعل اجرائي يباشره موظف مختص بتحريره هو الكاتب المعين لتحرير التقرير به ، فمضى أثبت الكاتب رغبة الطاعن في الطعن فانه يكفى لصحة التقرير التوقيع عليه من الكاتب المختص بتحريره ، فيكون الحكم الاستئنافى اذ قضى بيطلان تقرير الاستئناف استناداً الى انه غير موقع عليه بافضاء من قرر بالاستئناف غير صحيح في القانون .

(الطن رقم ١٨٩١ لسنة ٢٨ ق. ج ١/٢/١٩٥٩ ص ١٧٩)

٣ - اذا كان بين من الأوراق أن ما أثبتته الحكم المطعون فيه - وصفا للبيانات التي تضمنها تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة - يطابق الواقع ، اذ أنه يشتمل على تصحيح في اسم المتهم الذى كان في الأصل... فبجمل... كما اشتمل على تصحيح في رقم القضية المستأنفة وفي تاريخ الجلسة المحددة لنظر الاستئناف وورد بالتقرير أن الاستئناف ينظر أمام الدائرة الثالثة في حين أن الحكم صدر من الدائرة الرابعة ، فان هذا الظاهر يؤيد ما حصلته المحكمة الاستئنافية ويؤدى الى ما انتهت اليه في حكمها من أن تقرير استئناف النيابة لم يكن موجوداً بلف القضية حين الفصل في استئناف المتهم .

(الطن رقم ١٣٢١ لسنة ٢٨ ق. ج ١/٩/١٩٥٩ ص ٣٠٠)

٤ - لا يترتب الاستئناف قانوناً الا على التقرير به .

(الطن رقم ١٣٢١ لسنة ٢٨ ق. ج ١/٩/١٩٥٩ ص ٣٠٠)

إستئناف

ومن ثم فإذا كان المتهم لم يقرر بالاستئناف الا في يوم ٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ في حين أن حالة المرض التي يعانيها قد زالت عنه طبقا للشهادة التي قدمها في آخر يناير سنة ١٩٥٤ ، فإن استئنافه يكون بعد الميعاد .
(المن رقم ٥٤٥ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٠/١٤/١٩٥٧ ص ٨٣ ص ٧٨٣)

١٤ - أن اضطراب المعارض في خدمة البوليس منذ اليوم الذي نظرت فيه المعارضة وترحيله من جهة الى أخرى يعد مانعا قهريا حال بينه وبين حضور الجلسة والمعلم بصدر الحكم الذي صدر فيها ، وبني على ذلك أن معياد الاستئناف لا يسرى بالنسبة اليه الا من يوم اعلائه أو علمه رسميا بصدر الحكم .
(المن رقم ٥١٥ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٠/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٨)

١٥ - متى كان الحكم المستأنف قد صدر في يوم ١٨/١٠/١٩٥٦ وكان اليوم الماشر لميعاد الاستئناف هو يوم ٢٨/١٠/١٩٥٦ الذي وافق يوم عطلة بلفت حد الرسمية حيث أضررت الأمة المصرية بموافقة حكومتها مشاركة لشعور أبناء الجزائر وتعلل العمل في دواوين الحكومة فان المتهم اذ استأنف الحكم في يوم ٢٩/١٠/١٩٥٦ أي في اليوم التالي لطلعة يوم الجزائر فان استئنافه يكون قد صادف الميعاد القانوني .
(المن رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٤١)

١٦ - تقدير كفاية المذر الذي يستند اليه المستأنف في عدم التقرير باستئنافه في الميعاد من حق قاضي الموضوع، فمتى قدر القاضي المذر ورفضه فلا تعقيب عليه من محكمة التقض الا اذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها مطلقا .
(المن رقم ١٣٠٣ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٨/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٦٨)

(ج) أئرفوات ميعاد الاستئناف :

١٧ - لا يجوز الطعن على الحكم الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا الا من حيث ما قضى به والا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي والاجراءات السابقة عليه وهو لا ما يجوز لمحكمة التقض أن تعرض لما يشوبه أو ينقضه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به .
(المن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢١/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٣٠)

١٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم النيابي بعدم قبول الاستئناف شكلا - فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم

في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر ، أو التبليغ ، أو الاعلان حسب الأحوال ، وقد صرحنا المذكرة الإيضاحية لهذا النص بأن الشارع قد وحد الميعاد بالنسبة لجميع الخصوم فقبل بدء الموعد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم ، أو من تاريخ تبليغه للنسبة العامة ، أو اعلائه للخصوم اذا لم يصدر في مواجهتهم ، أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهته منهم ، ومن ذلك يتضح أن الميعاد المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق الخصم الغائب - سواء كان متهما أو مدعيا بالحقوق المدنية أو مجتبا عليه - الا من تاريخ اعلائه رسميا بالأمر ، ولا يكفي في سريان هذا الميعاد العلم بالأمر الصادر من قاضي التحقيق .

(المن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٦/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٧٦)

١٠ - اذا كان الثالث أن محاكمة المتهم أمام محكمة أول درجة قد تمت بحضوره بجلسته معينة ، وفيها أبدى دفاعه ، ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته ، فان الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا - حتى ولو لم يحضر المتهم جلسة النطق به ، ويسرى ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره علنا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك لأن واجب المتهم يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها .

(المن رقم ١٣٠٣ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٨/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٦٨)

١١ - علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتفت هذه العلة لبطان الاعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصدر الحكم .

(المن رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٦٢)

(ب) المذر القهري :

١٢ - اعتذار المستأنف بجعله ميعاد الاستئناف لا يصلح عذرا .

(المن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٥٧)

١٣ - اذا طرأ على المحكوم عليه مانع قهري منه من رفع الاستئناف في موعده محسوبا من اليوم المقرر لبدئه ، كان عليه بمجرد زوال المانع أن يبادر على الفور الى رفعه ،

٢٢ - تخضع الدعوى المدنية أمام التقاضي الجنائي للقواعد الواردة في مجبوعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في تلك المجبوعة نصوص خاصة ، ومن ثم فلا محل لاستناد المدعي بالحق المدني الى ما هو مقرر في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بشأن الاستئناف .

(الطن رقم ٣٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩/٦/١٩٥٧ ص ٨٣ ١٦٦٦)

٢٣ - بين من نصوص المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن هذا القانون عرض لمادة البطلان الذي يلحق الاجراءات أو يلحق الحكم وخص المتهم والنيابة العامة وحدها باستئناف الأحكام التي تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعي بالحقوقي المدنية ، ومن ذلك ما يكون قد لحق الحكم الابتدائي من بطلان بسبب عدم تبادل المذكرات والرد عليه .

(الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ٢٠٤١)

الفصل الرابع

أحوال جواز الاستئناف

الفرع الاول - استئناف النيابة

٢٤ - طلب توقيع أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة المطلوب تطبيقها لا يعتبر طلبا جديدا ما يجب أن يتم في مواجهة المتهم أو أن يعلن به في حالة غيابه لأنه يدخل في نطاق المادة المطلوب تطبيقها والتي أعلن بها . واذن فمتى كانت النيابة قد طلبت في غيبة المتهم الحكم عليه بأقصى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات السابق اعلاته بما نقضت المحكمة بتفريم المتهم مائة قرش فان المحكمة الاستئنافية تكون قد أخطأت اذ قضت بعدم جواز استئناف النيابة الذي تم صحيحا وفقا لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٧/٣/١٩٥٦ ص ٧ ٤٥٤)

٢٥ - حق النيابة في الاستئناف مطلق مباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ويكون على غير أساس ما يثيره المتهم من عدم قبول استئناف النيابة لارتضاها الحكم الابتدائي .

(الطن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٠/٤/١٩٥٦ ص ٧ ٥٢٨)

الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه - اذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد ، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لفساد تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معالقب عليها .

(الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ٢٧٨)

الفصل الثاني

المخوض في الاستئناف والصفة فيه

١٩ - متى كان الاستئناف المطروح أمام المحكمة للفصل فيه ليس مرفوعا من المتهم الحقيقي الذي أقيمت عليه الدعوى فينبئ على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

(الطن رقم ٨٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ١٠٧١)

٢٠ - يتعين على المحكمة - وقد اعتبرت أن من ارتكب الحادث ليس هو المحكوم عليه غاييا الذي عارض في الحكم التباين الابتدائي واستأنفه ومثل أمام الهيئة الاستئنافية - بل هو شخص مجهول تسمى بإسه ، أن تقضى تبعا لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المارضة منه لرفعه من غير ذي صفة .

(الطن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ٩/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ١٨١)

الفصل الثالث

حالات الاستئناف

٢١ - لم يقصد الشارع من نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون الاستئناف مقصورا فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون ببناءه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاثة المشار إليها في تلك المادة . فإذا كان ما ينهض المتهم على الحكم المستأنف هو بطلانه لعدم إشارته لنص القانون الذي حكم بموجبه فان الحكم المعلوم فيه الذي قضى بعدم جواز استئنافه يكون قد أخطأ في القانون ما يتعين منه نقضه .

(الطن رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ١٠٦١)

على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

(الطن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٥٠ - جلة ١٩٥٦/٤/١٧ ص ٤٨٥)

٣١ - المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية لا تعجز للمدعي بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية اذا كانت التوضيحات المطلوبة لا تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا .

(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٢٢٦ - جلة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٥٦١)

٣٢ - يثبت المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية الحالات التي يجوز فيها للتهم والنيابة العامة رفع الاستئناف، ثم نصت على أنه فيما عدا هذه الأحوال لا يجوز الاستئناف من التهم أو النيابة إلا بسبب خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وقد فسرت محكمة النقض الخطأ في القانون الوارد في المادة ٤٠٢ اجراءات بمعناه الواسع بحيث يشمل أيضا وقوع بطلان في الاجراءات أو الحكم . وبين من نص المادة ساقلة الذكر والمادتين ٤٠٣ ، ٤٢٠ أن قانون الاجراءات الجنائية عرض لحالة البطلان الذي يلحق الاجراءات أو يلحق الحكم ، وخص التهم والنيابة العامة وحدهما باستئناف الأحكام التي تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعي بالحق المدني ، ومن ثم فإذا كان الاستئناف قد رفع من المدعي بالحق المدني عن تمويض يقل عن النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي ، فإن استئنافه يكون غير جائز قانونا ولا يغير من ذلك ما طرأ أثناء نظر الاستئناف ولم يكن في حسيان المدعي بالحق المدني وقت رفعه الاستئناف من عدم ايداع الحكم الابتدائي أو التوقيع عليه في الميعاد القانوني مما يلحق به البطلان اذ يشترط لجواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لميديه حق استئناف الحكم ابتداءه

(الطن رقم ٣٩٤ لسنة ٢٢٧ - جلة ١٩٥٧/٦/١٩ ص ٨ ص ٦٦٦)

(والطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ - جلة ١٩٥٩/٢/١٦ ص ١٩٩)

٣٣ - يشترط لصحة استئناف التهم الحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بغير تقيد بنصاب معين أن يكون استئنافه للحكم الجنائي جائزا ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز استئناف التهم المرفوع عن الصاغ الصادر بتفريمه خمسمائة قرش وبالزامه بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التوضيح المؤقت يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(الطن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ - جلة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩٥٧)

٣٦ - متى كانت النيابة العامة قد حددت بالجلسة القدر الذي تطلبه من العقوبة تحديدا صريحا بأن طلبت الحكم بأقصى العقوبة فإن ابداء هذا الطلب في غيبة المتهم لا يعتبر طلبا جديدا يستلزم اعلانا جديدا ما دام يدخل في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالعضور التي أعلن بها التهم فإذا قضت المحكمة في هذه الحالة في جريمة التبديد المسندة للتهم بحبسها شهرا وهو دون ما طلبته النيابة فإن استئنافها يكون جائزا اعلالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية وذلك لعدم الحكم بما طلبته النيابة .

(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٢٦ - جلة ١٩٥٦/٥/١٧ ص ١٧٥)

(والطن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٦ بقض الجلة)

(والطن رقم ١٧٩ لسنة ٢٦ - جلة ١٩٥٦/٤/١٧ ص ١٧٥)

٣٧ - متى كان نص القانون الذي طلبت النيابة تطبيقه على الواقعة يقضي فضلا عن الحبس أو الغرامة بالمصادرة والاغلاق ونشر الحكم وجوبا وحكم ببراءة المتهم فإن استئناف النيابة جائز طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٣٢٦ لسنة ٢٧ - جلة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨ ص ٥١٢)

٣٨ - اذا كان طلب النيابة الحكم بأقصى العقوبة قد حصل بجلسة لم يعلن لها المتهمان ولم يحضراها فانه لا يعتد بهذا الطلب عليهما - فإذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بحبس المتهمين في حدود مادة الاتهام المطلوبة ، فانها تكون قد أجابت النيابة الى طلباتها وبالتالي يكون استئنافها غير جائز ويكون ما انتهى اليه الحكم من ذلك صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١٣١٩ لسنة ٢٨ - جلة ١٩٥٧/٢/٢ ص ١٠ ص ١٦١)

الفرع الثاني - استئناف الدعوى المغنية

٣٩ - تقدر قيمة الدعوى ، اذا تعدد المدعون أو المدعي عليهم ، بقيمة المدعي به بتامة بغير التفات الى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانوني واحد فإذا طلب الجنائي عليهما في جريمة ضرب مبلغ ٥١ جنيتها تموض عن هذا العمل الضار فانه يجوز استئناف الحكم الذي يصدر في دعوى التوضيح هذه .

(الطن رقم ١١٢٠ لسنة ٢٥ - جلة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٥٧)

٣٠ - لا يجوز للممثل عن الحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية المقامة عليه بالتبعية للدعوى الجنائية متى كان التوضيح المطالب به لا يزيد

اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً

(المن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٧/١٧ ص ١٩٥٨/١٠ ص ١٦٨١)

٣٨ - ان عبارة نص المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية الذي يشترط فيما يشترط لقبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى أن يكون استئنافه غير جائز لم تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها

(المن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢/٢ ص ١٩٥٩/١٠ ص ١٢٤)

٣٩ - يشترط لجواز الدفع بظلال الحكم أن يكون لمبدئه حق استئناف الحكم ابتداءً

(المن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٦/٢ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٢٠٤)

الفصل الخامس

نظر الاستئناف أمام المحكمة الاستئنافية

الفرع الأول - تقرير التلخيص

٤٠ - اذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، تأجيل القضية لأى سبب من الأسباب وفى الجلسة التى حددت لنظرها ضمنت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها

(المن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢١/٢ ص ١٩٥٦/١٠ ص ٢٤٧)

٤١ - متى بان من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قد قام بتلاوة أحد أعضاء الهيئة التى نظرت الدعوى ، وأن الحكم قد نطق به فى جلسة علنية ، فلا يقبل من المتهم اثبات عكس ذلك الا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير

(المن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٥/١ ص ١٩٥٦/١٠ ص ٧٠١)

٤٢ - ذكر البيانات الواردة فى المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية بتقرير التلخيص واجب اذا اتصلت المحكمة بموضوع الدعوى . أما اذا كانت بصدد الفصل فى الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول الاستئناف فليس ثمة ما يمنع من أن يكتفى فى قرار التلخيص بالقدر الذى يتطلبه الفصل فى شكل الاستئناف

(المن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٢/١١ ص ١٩٥٦/١٠ ص ١١٩١)

٣٤ - لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة فى الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا كانت التوضيحات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى فأثباتوا نظوى العيب الذى شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية - فاذا كان استئناف المتهم للحكم الصادر فى الدعوى المدنية قدبنى على أن التوضيحات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى فأثباتاً ، فلا صفة للمدعى بالحقوق المدنية فيما يثيره فى طعنه بشأن عدم جواز استئناف الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية

(المن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/٢ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٨٢٤)

الفرع الثالث - مايجوز استئنافه

٣٥ - مؤدى نص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة فى جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجنابات ، فاذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز استئناف المتهم للحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية المدنية فى جريمة اهانة وقت عليها فان الحكم يكون صحيحاً لم يخالف القانون فى شيء

(المن رقم ١٤٦٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٤/٢ ص ١٩٥٦/١٠ ص ٤٩٦)

٣٦ - جواز استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام مقصور بنص المادة ١٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أوامر قاضى التحقيق دون النيابة

(المن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٠/١ ص ١٩٥٦/١٠ ص ٥٤٨)

(والمن رقم ٢٠١٠ لسنة ٢٥ نفس الجلسة)

الفرع الرابع - أثر جواز الاستئناف على أوجه الطعن الأخرى

٣٧ - أوجب المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية اعتبار الحكم حضورياً بالنسبة الى من يحضر إحدى الجلسات ثم يخلف عن حضور باقى الجلسات كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ على أن المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الحالة لا تقبل الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز . واذا كان المتهم حضر إحدى الجلسات ثم تخلف عن حضور باقىها وكان الحكم الصادر حضورياً اعتبارياً بمعايته بالحبس سنة مع الشغل هو من الأحكام التى يجوز له استئنافها فان الحكم الاستئنافى

٤٨ - متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدني وقضى بالناء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى المدنية وكذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدني للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمح دفاعه في الدعوى أصلا لنص المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم يكون قد بنى على مخالفة اجراء مهم من اجراءات المحاكمة مما يتطلبه .

(الفرن رقم ١٣٧٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/٢٠١٥٧ ص ٨٨ س ١٨٣)

٤٩ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجر به المحكمة في الجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل قص آخر في اجراءات التحقيق عملا بنص المادة ٣١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا أسست المحكمة قضاءها بإدانة المتهم على ما ورد على لسان المجني عليه دون أن تسمع شهادته في أي من الدرجتين ، فإن حكمها يكون باطلا لاختلاله بحق المتهم في الدفاع .

(الفرن رقم ٥١٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/١٠٧٠١٩٥٧ ص ٨٨ س ٧٥٤)

٥٠ - أوجبقت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على المحكمة في أحوال الحكم الحضورى الاعتبارى أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فإذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر أمامها فلا تترتب على المحكمة الاستئنافية إذا هي لم تسمع من جانبها شهودا مكنته بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

(الفرن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٨ ص ٩٨ س ٥٥٦)

٥١ - لقاضى الموضوع في المواد الجنائية الحرية في تكوين اقتناعه من الأدلة المطروحة أمامه ، كما أن له أن يستند على أى دليل منها يستخلص منه ما هو مؤيد اليه ناذا كانت أقوال الشهود الذين استند اليهم الحكم الاستئنافية مطروحة على سباط البحث وتذاتيح الخصوم الاطلاع عليها ومناعتها في الجلسة ولم يطلب المدعى بالحقوق المدنية الى المحكمة الاستئنافية استدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم ، فانه لا يصح له أن ينسب على المحكمة أنها استندت في حكمها الى أقوال وردت في تحقيق البوليس - بناء على شكوى قلمها المتهم بتبديد عقد - بعد احالة الدعوى الى المحكمة والحكم فيها

٤٣ - خلو تقرير التلخيص من الاشارة الى واقعة من وقائع الدعوى لا يترتب عليه أى بطلان ، وعلى المتهم اذا رأى من مصلحته أن تلم المحكمة بهذه الواقعة أن يوضحها في دفاعه الذي يتقدم به اليها .

(الفرن رقم ٢١٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٤/١٩٥٩ ص ٧٧ س ٤٣٤)

٤٤ - ما رسمه القانون في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات في الجلسة فلا يترتب على مخالفته البطلان - فإذا كان النائب من محضر الجلسة أن تقرير التلخيص قد تلى بها ولم يعترض المتهم على تلاوته بعد دفاعه ، وكان غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة ، فانه لا تجوز اثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١/١٩٦١ ص ١١٠ س ١٠٦)

الفرع الثاني - الحضور وسماع الشهود

٤٥ - ان حق المتهم في الدفع بيطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف يسقط اصلا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات اذا لم يعترض عليه بجلسة المعارضة .

(الفرن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/٤/١٩٥٦ ص ٧٧ س ٥٧٠)

٤٦ - تحكم المحكمة الاستئنافية - بحسب الأصل - على مقتضى الأوراق في الدعوى دون أن تجري أى تحقيق فيها الا ما ترى هي لزوما لتحقيقه أو ما تستكمل به النقص في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإذا كان النائب من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الاثبات ولم يطلب منها المتهم استدعاء المجنى عليه لسماع أقواله ، فليس له أن ينسب على المحكمة الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دامت هي لم تر ما يدعى الى ذلك .

(الفرن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧٧ س ٦٧٧)

٤٧ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر هي لزوما لاجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ولذا فان المحكمة اذا لم تجب المتهم الى تأجيل الدعوى لسماع الشاهدين اللذين طلب الدفاع سماعهما لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق المتهم في الدفاع ما دامت محكمة الدرجة الأولى قد حققت شفوية المرافعة ولم يطلب اليها الدفاع سماع شهود آخرين في الدعوى .

(الفرن رقم ٧٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/٦/١٩٥٦ ص ٧٧ س ٩٢٢)

٥٦ - متى كان الحكم الابتدائي قد استند في ادانته المتهم الى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة و تقرير المأيرة و اقرار المتهم بضبط الميزان لديه الأمر الذي يفيد ادانته عن حيازة الميزان وليس « السنج » كما ورد خطأ بورقة التسكين بالحضور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنه ، فانه يكون على علم بحقيقة انتهاء المسندة اليه و يكون استئنافه في الواقع منصبا عليها .

(الطن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٠٢٧ ق.١٠٤/٨/١٩٥٨ من ٩ ص ٢٦٧)

٥٧ - يقتصر أثر استئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يعمدها الى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذي حركها - لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة و المتهم .

(الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٠٢٨ ق.١٦/١٦/١٩٥٩ من ١٠ ص ١٠٤)

٥٨ - ما أوردته الحكم من أن النيابة طلبت معاقبة الطاعن بবাদ الاتهام هو تريد لا أثر له على سلامة الحكم ما دام الاستئناف كالمقصورا على الدعوى المدنية وحدها .

(الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٠٢٠ ق.١١/١١/١٩٦٠ من ١١ ص ٥١١)

٥٩ - اذا كان بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم النيابي الاستئنافي لأسبابه أنه تخطى الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة - وهو الحكم الذي انصب عليه الاستئناف أصلا ، فان محكمة النقض لا تستطيع ازاء هذا الخطأ والاضطراب البادي في الحكم أن تراقب صحة التطبيق القانوني مما يتعين معه هض الحكم وإحالة القضية الى محكمة ثاني درجة لتبدي رأيا فيما شاب الحكم المعارض فيه من خطأ جارها هو فيه .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٠٢٠ ق.١٥/١١/١٩٦٠ من ١١ ص ٧٩٢)

٦٠ - الواجب أن تقيد المحكمة الاستئنافية بالوجه الذي أقيم عليه الاستئناف فإذا أغفلته ولم تلفت اليه كان حكمها معيبا .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٠٢٠ ق.١٥/١١/١٩٦٠ من ١١ ص ٧٩٢)

٦١ - استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كان لم تكن يشل كذلك الحكم النيابي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - نظرا الى أن كلا الحكمين متداخلان ومندمجان أحدهما في الآخر - ما

ابتدائيا ما دامت قد حقت شغوة المرافعة أمام محكمة الدرجة الاولى بسماع شهود الاتبات في الدعوى .

(الطن رقم ٩٤٣ لسنة ٢٠٢٨ ق.١٠/١٠/١٩٥٨ من ٩ ص ٧٥٤)

الفصل السادس

آثار الاستئناف

الفرع الاول - نطاق الاستئناف

٥٢ - لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة بأى قيد الا اذا نص في التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الواقع محل المحاكمة ، وهذا الاستئناف لا يخص بنبه وانما هو ينقل الدعوى برمتها الى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعا فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتتصل بها اتصالا يخلوها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديده في الجلسة من الطلبات .

(الطن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٠٢٥ ق.٢/٢/١٩٥٩ من ٧ ص ٢٩٧)

٥٣ - متى كان المتهم حين استئناف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبديده الى نصبه فانه يكون على علم بهذا التعديل ويكون استئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به ولا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به ما دام أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أى تعديل في التهمة .

(الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٧ ق.٢/٢/١٩٥٧ من ٨ ص ٥٨٦)

٥٤ - ان الطعن بالاستئناف المرفوع من المتهم في الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة ، لا يصح قانونا أن يتجاوز ما قضى به في المعارضة ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه وهو لم يكن مطروحا عليها .

(الطن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٠٢٧ ق.٢/٢/١٩٥٨ من ٩ ص ١٢٥)

٥٥ - يترتب على رفع الاستئناف من النيابة العمومية أن تتصل المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى الجنائية اتصالا يخلوها النظر فيه من جميع نواحيها ، وهي مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة عليها والتي مسح اتصالها بها وذلك بجميع كيوفها وأوصانها القانونية وأن تنزل عليها حكم القانون الصحيح غير مقيدة في ذلك بطلبات النيابة .

(الطن رقم ١٨٤٢ لسنة ٢٠٢٧ ق.١٧/٢/١٩٥٨ من ٩ ص ١٨٠)

٦٥ - في وسع محكمة ثاني درجة أن ترد حالة الاستئناف التي لحقت بالتمهم الى تاريخ بدئهما وتحكم في الدعوى بما يطابق القانون ، وليس في هذا اساءة الى مركز المتهم القانوني ولا يمس حقوق المتهم المكتسبة بنطوق حكم محكمة أول درجة كما لا يمد في حكم القانون تشييراً لوصف التهمة مما يستوجب قانوناً لفت نظر الدفاع اليه في الجلسة. (الفرن رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ - ٢٠٨)

٦٦ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن رجل البوليس شاهد سقوط شجرة ملوكة لمصلحة البلديات على الطريق فأبلغ بذلك وأثناء عودته الى مكان الشجرة لم يجدها وأبصرها فوق عربة يقودها المتهم الأول ويركب على العربة ويعوز الشجرة الثاني « وهو جابوش بالبلدية » ، فإن الواقعة على هذه الصورة وهي استيلاء موظف عمومي بغير حق على شجرة ملوكة لمصلحة البلديات تكون جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ ، فإذا كانت القضية قد استوفت من النيات العامة ضد المتهمين فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

(الفرن رقم ٣٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٩ ص ٥٥٣)

٦٧ - لا يجوز محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام .

(الفرن رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢ ص ١٠ - ٢٧٩)

٦٨ - استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف الى الدعوى المدنية فحسب دون الجنائية الا أنه يبعد طرح الواقعة - بوصفها منشأ الفعل الضار المؤثم قانوناً - على محكمة الدرجة الثانية التي تتلأأعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه الى المتهم أفعالا جديدة غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تعطيه النيابة أو المدعي بالحق المدني عند تحريك دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

(الفرن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ ص ٤٧٧)

الفرع الثالث - تقيد المحكمة الاستئنافية بالواقعة وتقرير الاستئناف

٦٩ - تصل محكمة ثاني درجة بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف - فهي تتقيد بما جاء به والوقائع التي طرحها على المحكمة الجزئية - فإذا دانت المحكمة الاستئنافية

ما يلزم عنه أن استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتباره كان لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته لفصل فيه . ومقتضى ذلك أنه كان على المحكمة الاستئنافية أن تطبق نص المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية - في فقرتها الثالثة - أما وقد قضت بعدم اختصاصها على اعتبار أن الواقعة جناية ، فإنها بذلك سأت مركز واقع الاستئناف ، وخالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم . ولما كانت المحكمة قد قصرت بعثها على الاختصاص دون أن تعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها - حتى كانت محكمة النقض تستطيع تطبيق القانون عليها ، فإنه يتعين حالة الدعوى الى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد .

(الفرن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ ص ٨٤١)

(والفرن رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/١٢/٢١)

(والفرن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٣/١٤)

(والفرن رقم ١٥١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٢)

الفرع الثاني - سلطة المحكمة الاستئنافية

٦٢ - تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلتف اليه الدفاع عن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس . لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية انسا هي اعادة النظر في الدعوى واصلاح ما قد يكون وقع في المحاكمة الابتدائية من أخطاء .

(الفرن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ ص ٣٤٠)

٦٣ - المادة ٤١٤ من قانون الاجراءات الجنائية انما تطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لا بعد أن يكون قد صدر حكم انتهائى بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظرها .

(الفرن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ - ٤٠٥)

٦٤ - المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح ما قد وقع في الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من خطأ - فمن حقها بل من واجبها وقد تقل الموضوع برمته اليها أن ترجع الأمور الى نصائها الصحيح وتفصل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي من واقع أدوارها والأدلة القائمة فيها .

(الفرن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ ص ٨ - ١٤٠)

كان المستفاد مما أثبتته المحكمة أن الواقعة التي كانت مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية هي بذاتها التي رفعت لمحكمة أول درجة ، وقد تناولتها المحكمتان في حكميهما ، وكان من واجب محكمة ثاني درجة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تحمله من الكيفي والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً ، فإن حكمها بالغاء تصحيح الأعمال المخالفة استناداً إلى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية مخطئة في تطبيق القانون .

(المن رقم ١٩٤ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/٥/١٩٥٩/١٠ ص ٥٧٩)

٧٣ — استئناف الحكم الابتدائي — المرفوع من المتهم وحده — يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التي تملك إعطاء الوقائع الثابتة بالحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح ، دون أن توجه إلى المتهم أفعالا جديدة أو أن تشدد عليه العقوبة المقضى عليه بها .

(المن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/٦/١٩٥٩/١٠ ص ٧١١)

٧٤ — لا يقدر في سلامة الحكم المطعون فيه أن يكون الحكم الابتدائي — وهو في معرض تمحيصه للواقعة المطروحة — قد استبعد عنها جريمة التبديد حين رأى أن تهمة النصب أكثر انطباقاً عليها ، ذلك أن قضاءه في الأمر لا يبدو مجرد الأخذ بوصف معين للواقعة وإطراح وصف آخر لها ، فهو قضاء لم يحز قوة الأمر المقضى به نظراً إلى استئنافه من جانب المتهم ، ولا يحرم المحكمة الاستئنافية حقها في أن ترد الواقعة — بعد تمحيصها — إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(المن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/٦/١٩٥٩/١٠ ص ٧١١)

الفرد الرابع — التصديق

٧٥ — إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، وذلك وفقاً لما تقضى به المادة ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد ، إذ أن البطلان إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يتعداه إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقاً للقانون

المتهم في واقعة تختلف عن واقعة التهم الأخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها — فإن هذا منها قضاء فيما لم تصل به المحكمة طبقاً للقانون وفيه حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة أساس من التحقيقات ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يمد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول المتهم له ، فقضاؤها على تلك الصورة باطل .

(المن ١١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/١٣/١٩٥٩/١٠ ص ٤٠)

٧٥ — يتمتع على محكمة الاستئناف منها بأن أن تعيدل التهمة المسندة إلى المتهم وتقيمها على أساس من الوقائع غير التي رفعت بها الدعوى عليه — فإذا كان الفعل الذي نسب النيابة للمتهم ورفعت من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية وحكم فيه من تلك المحكمة لا يشمل سوى عدم تقديمه إقراراً قبل شروعه في صناعة الدخان ، وكانت مسألة وجود الدخان في محل مملوك لغير المتهم ، إنما وردت في الحكم بياناً للباعث على التفتيش ، ولم تقل النيابة أن المتهم قام بصناعة الدخان فعلاً ، ولم ترفع عنها الدعوى فلا تجوز — والوقائع منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض — أن يوجه إلى المتهم أمام محكمة ثاني درجة أية تهمة على أساسها .

(المن رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/٢/١٩٥٩/١٣ ص ٢٧٩)

٧٦ — الأصل أن الاستئناف — ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده — يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تعطي الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحدد ما وكل ما عليها هو ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده — فإذا كانت محكمة أول درجة قد قصرت بحثها في تناول ما وقع من المتهم من خطأ على قيادته السيارة بسرعة وعدم احتياظه ومراعاته للوائح، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وأضافت إلى ذلك عنصراً آخر كان مطروحاً على محكمة الدرجة الأولى وهو قيادته السيارة وهي غير مستوفاة شروط الأمن والمتانة فانها لا تكون قد خالفت القانون .

(المن رقم ٤٨٩٩ لسنة ٢٩ ق جلة ٤/٢٠/١٩٥٩/١٠ ص ٤٥١)

(المن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/٦/١٩٥٩/١٠ ص ٧١١)

٧٧ — مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بلون ترخيص ، وإنما هما قرنان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني — فإذا

الصادر في الدعوى من الأحكام الجائز استئنافها قانونا وكان المحكوم عليه قد عارض في هذا الحكم فانه يتعين على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول معارضته فإذا كانت قد أخطأت وحكمت بقبولها شكلا فان هذا الحكم لا يكسب المحكوم عليه حقا لأنه صدر بالمخالفة لما يقضى به القانون فان كان المحكوم عليه قد استأنف الحكم الحضورى الاعتبارى أيضا وكانت المحكمة قد فصلت فضلا في معارضته واستغفلت ولايتها فان القول بتبويت درجة من درجات التقاضى عليه والنمى على الحكم الاستئنافى يرفضه إعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة لا يكون له محل .

(الطن رقم ٦٦١ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٨/٦/٩ ص ٩ من ١٢٧)

٨٥ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان عملا بالمادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية قاصرة على حكم محكمة أول درجة ، ولا يجوز أن تمتد الى الحكم الذى تصدره هي لما ينطوى عليه هذا من افتئات على حجية الأحكام .

(الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/٣/٢٣ ص ١٠ من ٢٣٧)

٨٦ - تستنفد محكمة أول درجة ولايتها في الدعوى بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد ، فإذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلا في الاجراءات أو في الحكم فملها - وفقا للمادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الأولى - أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى .

(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/٣/٣٠ ص ١٠ من ٢٧٥)

٨٢ - الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بفسخ الملة هو في الواقع حقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، اذ أن مناه برامة التهم لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتخطى عن نظر الموضوع وتزد القضية الى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/٣/٣٠ ص ١٠ من ٢٧٧)

٨٣ - الأصل أنه اذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلا في الاجراءات أو في الحكم الابتدائى تصحح البطلان وتحكم في الدعوى عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفضت بها على وجه

طالما أن محكمة الدرجة الأولى كانت مختصة بنظر الدعوى ، وكانت الدعوى قد رفعت أمامها على وجه صحيح .

(الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٢٥ ق بلة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧ من ٥٣٨)

٧٦ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تتمد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(الطن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ ق بلة ١٩٥٦/١٠/٢٢ ص ٧ من ١٠٤٩)

(والطن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق بلة ١٩٥٧/٦/٣ ص ١٠)

(والطن رقم ١٣٢٤ لسنة ٢٧ ق بلة ١٩٥٧/١٢/٣ ص ١٠)

(والطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٨/٢/٢٤ ص ١٠)

٧٧ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بالفناء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر معارضة التهم وأسست قضائها على أن محكمة أول درجة حكمت في الدعوى دون أن تسع دفاع التهم فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز الا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم يتعين نقض الحكم .

(الطن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٦ ق بلة ١٩٥٦/١١/٢٢ ص ٧ من ١١٤٤)

٧٨ - أوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية في المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن تصحح كل بطلان مادي في الاجراءات أو في الحكم المستأنف وتحكم في الدعوى ولم يجز لها أن تتمد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وبنظر الدعوى .

(الطن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٧ ق بلة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ من ٣٦٧)

٧٩ - لا تقبل المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز اصلا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٤١ من قانون الاجراءات الجنائية فإذا كان الثابت أن الحكم الحضورى الاعتبارى

اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ومن ثم فإذا سلم المتهم نفسه قبل الجلسة إلى قوة الحرس ، فإنه يعتبر أنه قد قدم نفسه إلى هيئة مختصة وقام بالالتزام الواجب عليه طبقاً للمادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٥١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٢ ص ٨٨ ص ٩٩٣)

٨٧ - المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه : « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه ببقوة مقيدة للحرية وأجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فأقادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، ولما كان لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيداً لإبداء المتهم السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهينة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ، فإن المتهم إذا مثل أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع استئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، ويكون الحكم إذ قضى بسقوط استئناف المتهم رغم تقدمه في يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه - مخطئاً في القانون وتعين لذلك نقضه .

(الطن رقم ١٧٣٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢٢ ص ١١٣٩ ص ١١٤٠)

الفصل الثامن

الحكم في الاستئناف

الفرع الأول - في شكل الاستئناف

٨٨ - تأجيل نظر الدعوى لا يحول دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفقاً للقانون قبل النظر في موضوعه .

(الطن رقم ٦٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٧ ص ٤٥٧)

(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/١٤)

٨٩ - إن فقد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوباً بعدم قبول الاستئناف شكلاً ، فإذا كان جدول

صحيح - فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانوناً ، وعلى خلاف ما تقتضيه المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تصدر لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل تعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببيان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونهما ، إلا أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠١ ص ٤٥١)

الفصل السابع

سقوط الاستئناف

٨٤ - متى تقدم المتهم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها استئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة .

(الطن رقم ٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ ص ٦٩٣)

٨٥ - تعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر أول ما تنظر وقبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما إذا كان النفاذ واجباً ، فإذا كان غير واجب فإنه تعين عليها أن تقبل الاستئناف وتفصل في الدعوى ، ومن ثم فإذا تبين أن الكفالة التي دفعها المحكوم عليه المستأنف حين الإفراج عنه من النيابة وهي تعادل الكفالة المحكوم بها لوقف التنفيذ - لا زالت باقية بالخزائن إلى الآن على ذمة المتهم ولم تدفع النيابة العامة أن أخلاها بشروط هذه الكفالة قد وقع أو أن لها حقاً عليها ، فإن الحكم إذ قضى بسقوط الاستئناف مع ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ ص ٨٨ ص ٧١٤)

٨٦ - بين من مظاهر نص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يشترط أن يكون المستأنف قد بدأ فعلاً في تنفيذ الحكم وحرر أمر التنفيذ تمهيداً لإبداءه السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفي أن يكون قد تقدم للتنفيذ أي أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهينة على التنفيذ قبل الجلسة دون

التي حددها القانون سالف الذكر بالتأييد ، فاما لا تكون قد أخطأت . اذ أن مؤدى ذلك القانون أن الفعل أصبح معنيا من العقاب فيما مضى وحتى انقضاء الأجل المنصوص عليه فيه ولا تبدأ المسؤولية الجنائية الا بعد انقضائها في حالة عدم التوريد أو عدم دفع البذل التقدي ، ولما كانت الدعوى العمومية كما رفعت لا تشمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون هناك من سبيل أمام المحكمة الاستئنافية الا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف .

(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨٨٥ (٥١٤) والدمان رقم ٣٢٢ و ٣٢٣ لسنة ٢٧ ق نفس الجلسة)

٩٤ — الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية الى محكمة أول درجة الفصل في المعارضة من جديد لا يعد حكما منها للخصومة أو مانعا من السير في الدعوى ، فالطن فيه بطريق التقضى لا يكون جائزا .

(الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠٨٨١٠)

انفرع الثالث — في تشديد العقوبة

٩٥ — ان اجبا على آراء القضاء على الحكم — المنصوص على ضرورة توفره في الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، انسا هو قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية ، والتي يكون موضوعها طلب الغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها فيخرج عن نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأنف أمام غرفة الاتهام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للطن بطلان الأمر الصادر من غرفة الاتهام بالغاء الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بالا وجه لاقامة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صدوره باجتماع آراء القضاة .

(الطن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧٥٢٦)

٩٦ — اذا رأت المحكمة الاستئنافية أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم النهائي الصادر بتشديد العقوبة ، فانه من المتبين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر باجتماع آراء القضاة ، ويصبح الحكم باطلا فيما قضى به اذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون .

(الطن رقم ٩٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٥٧٠)

٩٧ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن حكم المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز الغاء الحكم

النيابة مؤشرا بحصول الاستئناف فان ذلك يعتبر دليلا على التقرير به طبقا للشكل المقرر في القانون أخذا بما استقر عليه العمل .

(الطن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٩ ص ١٠٦٠)

٩٨ — اذا اطاعت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية الى قيمة الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة واعتبرت أن لها حجية فيما تضمنته من حصول التقرير بالاستئناف من النيابة ومن المدعى المدني ووجدت فيها بحق غناء عن الاطلاع على الجدول — ما دامت قد برئت من الطعن — فان الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى اليه من قبول الاستئناف .

(الطن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٩ ص ١٠٦٠)

٩٩ — الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام وللحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى — فاذا كانت المحكمة عند نظرها الاستئناف قد استمعت الى دفاع المتهم وناقشته ، ثم أجلت الدعوى لسماح الشهود من غير أن تكون قد فصلت في أمر الاستئناف من حيث الشكل ، فان ذلك منها لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل الاستئناف ولا يمنعها قانونا عند اصدار حكمها من أن تنظر في شكل الاستئناف وأن تقضى بعدم قبوله لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني .

(الطن رقم ١٣٩٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٥ ص ١١٠٠)

الفرع الثاني — في موضوع الاستئناف

٩٢ — الحكم في الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزما للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع يختلف في كل منهما عن الأخرى ما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافيا — اما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعويين عند بدء اتصال القضاء الجنائي هما .

(الطن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ ص ٨٨٥ (١٢٧)

٩٣ — متى كانت محكمة أول درجة قد قضت ببراءة المتهم في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول التصح استنادا الى صدور القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٦ الذي مد أجل التوريد أو دفع البذل التقدي لنيابة ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦ وقضت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المهلة

١٠٠ - ليس ثمة ما يمنع المحكمة الاستئنافية أن هي رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف من أن تتخذها أسباباً لحكمها ، وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسباباً لحكمها .

(الفرن رقم ٤٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ ص ٤٢٦)

١٠١ - إذا لم يذكر الحكم الابتدائي شيئاً عن بيان الاصابات التي أحدثتها التصادم ونوعها وكيف انتهى إلى أن هذه الاصابات هي التي أدت إلى وفاة الجاني عليه وكان الحكم الاستئنافي قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه - قد خلا من هذا البيان - فإنه يكون قاصراً قصوراً يبيحه .

(الفرن رقم ٧١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧ ص ٩٢٩)

١٠٢ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإدانة المتهم الذي كان محكوماً ببرائته من محكمة أول درجة دون أن تسمع شهادة الصراف مستندة إلى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة بمثل ما شهد به في قضية أخرى دون أن تطلع على أقوال الصراف في تلك القضية التي استندت منها الدليل الوحيد الذي عولت عليه ، ولم تبين كذلك ماهية الصلة بين القضيتين ولا كيف تناول الصراف في شهادته في القضية الأخرى موضوع القضية الحالية وكان لا يظهر من الأوراق أن المحكمة نظرت القضيتين معاً كما لا يظهر منها وجه الارتباط بينهما ، فإن الحكم يكون قاصراً .

(الفرن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٤ ص ٨ ص ٨٥٦)

١٠٣ - متى كان الحكم الاستئنافي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي - الذي خلا من بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها واسم المتهم في الدعوى ورقمها - ولم ينشئ أسباباً لقضائه ، فإنه يكون باطلاً لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له .

(الفرن رقم ١٥٦٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ ص ٨ ص ١٠٠٧)

١٠٤ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد بينت مواد الاتهام بصدر حكمها وأخذت بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صريحة إلى المواد التي طبقت فإن النقص على الحكم بأنه لم يشر إلى المواد التي طبقتها يكون على غير أساس .

(الفرن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٨ ص ٩ ص ٥٦٢)

الصادر بالبرائة إلا بإجماع آراء القضاة - يسرى أيضاً على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناءً على ثبوتة المتهمة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفها .

(الفرن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ ص ٧ ص ٦٤٦)

٩٨ - يستبين من المذكرة الإيضاحية للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية ، ومن تقرير اللجنة التي شكلت للتسبيق بين مشروع قانوني الإجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البرائة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كاملة في تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة - وكل ذلك في حدود القانون إشاراً من الشارع لمصلحة المتهم - يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض الذي يقصد منه المصحة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه ، وأن المذكرة الإيضاحية قد أفصحت في بيانها لملة التشريع عن أن ترجيح رأي قاضي محكمة أول درجة في حالة عدم توافر الإجماع مرجحه إلى أنه هو الذي أجرى التحقيق في الدعوى وسمع الشهود بنفسه ، وهو ما يوحي بأن اشتراط إجماع القضاة مقصور على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقرير العقوبة - أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمصير إلى تطبيقه على وجه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع إلا لتمكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده .

(الفرن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ ص ١١ ص ٢٠١)

الفروع الرابع - في تسبب الأحكام من المحكمة الاستئنافية

٩٩ - إذا كان الحكم الاستئنافي إذ أيد الحكم الابتدائي - الذي لم يصدر باسم الأمة - لم يأخذ بأسبابه وإنما أنشأ لقضائه أسباباً جديدة كاملة وصدر متوجهاً باسم الأمة مصححاً بذلك البطلان في الإجراءات الذي شاب حكم محكمة أول درجة على مقتضى ما تقتضيه المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية - فإن النقص على الحكم الاستئنافي بالبطلان لا يكون له محل .

(الفرن رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٦ ص ٧ ص ٢٠٣)

١٠٧ — على المحكمة وهي تنظر معارضة المتهم في الحكم
العضوي الاعتباري الصادر في الاستئناف أن تبدي رأيا
فيما ورد بالشهادة المرضية التي يستند إليها في إثبات مرضه
وعما إذا كانت تصلح بذاتها مبررا للتخلف — أما وهي لم
تفعل وأحال الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها على
الأسباب التي ذكرها الحكم الصادر في الاستئناف — وهي
أسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التي أصدرها المتهم
يمتد عن التخلف لمرضه — ولم يكن قد قدم الشهادة ،
فإن حكمها يكون ميبيا بما يستوجب حقه •
(الملن رقم ٦٦٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١٥٥)

١٠٥ — إذا كان الحكم خاليا صلبه من ذكر المواد التي
طبقتها المحكمة ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه
وللأسباب الأخرى التي أوردتها ، وكان الحكم الابتدائي
قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التي طلبتها
النيابة فلا يصح حقه إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي
— فيه ما يتضمن بقاءه المواد التي عوقب المتهم بها •
(الملن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢٣/١٩٥٨ ص ٩٠٦)

١٠٦ — تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي
بطلانه ، ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف
أخذا بأسبابه ، مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة
من محكمة ثاني درجة •
(الملن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩/٢/١٩٥٩ ص ١٧٥٠)

رقم القاعة

استدلالات

- الفصل الأول : إجراءات جمع الاستدلالات ١٦-١
- الفصل الثاني : صحة الاستدلالات وقرير الدليل منها ٢٤-١٧
- الفصل الثالث : طيبة إجراءات الاستدلالات ... ٢٨-٢٥
- موجز القواعد :

الفصل الأول - إجراءات جمع الاستدلالات

- التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي وفقا للمادة ٤٦ أ. ج . إجراء صحيح من إجراءات جمع
الاستدلالات ١
- مجرد سير راكب في عربة قطار وإحكاكه بالركاب لا يوفر حالة التلبس بالجرمة ولا يبرر من ثم
التفتيش عليه ٢
- استمرار قيام مأموري الضبط القضائي ومروسمهم بالواجبات التي فرضها القانون رغم تولى النيابة التحقيق
بنفسها . صحة إسناد الحكم إلى ماورد بهذه المحاضر مادامت قد عرضت على بساط البحث والتحقيق
أمام المحكمة بالجلسة ٣
- سلطة رجل البوليس عند توافر حالة التلبس بجرمة في التحقق على جسم الجرمية التي يشاهده مع المتهم .
١٣٨٢ ج ٤
- دخول المنزل لنهر التفتيش . المادة ٤٥ أ. ج . علة الدخول . انضرورة . حالات المادة المذكورة . صدم
ورودها على سبيل المحصر . جواز دخول المنزل لتفتيش المتهم المأمور بالتفتيش عليه ٥

رقم القاعده

- ٦ - صحة الإجراءات التي يتخذها البوليس في سبيل الكشف عن الحرام عند عدم تدخل رجاله لحلقها بطريق
النش أو الخلع أو التعريض على ارتكابها
- ٧ - جواز صدور أمر النيابة بتفتيش مسكن المتهم بعد إطلاعها على محضر الاستدلال متى رأت كتابته لاصداره
- ٨ - واجبات مأمور الضبط القضائي . التحري عن الجريمة بقصد إكتشافها . مالا يعد تعريضاً على ارتكاب
الجريمة . التفتي واتصال الصفة بشرط بقاء إرادة الحائز حرة غير معدومة
- ٩ - لرجل الشرطة في سبيل البحث عن مجرم قار بتكليف من الجهة المختصة أن يستوقف السيارات التي يشتبه في
أن يكون المجرم موجوداً بها للقبض عليه
- ١٠ - تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة في غير إذن من سلطة التحقيق وفي غير حالة التلبس بالجريمة جائز
عند خلوها مع تحمل صاحبها عنها
- ١١ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يحول دون قيام مأموري الضبط القضائي بجميع الاستدلالات
- ١٢ - قيام الرموس بإجراء الاستدلال عند تتيب مأمور الضبط القضائي عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر . يمكن
أن يكون تكليف الرموس بذلك تكليفاً عاماً
- ١٣ - إجراءات البحث عن مرتكبي الحرام وجمع الاستدلالات بما ليس فيه مساس بحزمة الشخص أو مسكته .
صحة الاستشهاد بهذه الإجراءات كدليل في الدعوى
- ١٤ - تفتيش مالا يأخذ حكم المسكن . أمر لآخره القانون والاستدلال به جائز
- ١٥ - تفتيش جندى الجيش عند القبض عليه مخالفة التعليمات العسكرية هو إجراء تحفظي يسوغ القيام به من أي فرد
من أفراد السلطة العامة المخفلة لأمر القبض للتحوط من إستيغال الشخص ماعناه يكون معه من أشياء في
إلباء نفسه أو غيره أو من يتواجدون معه في محبسه
- ١٦ - البحث عن متهرب من تنفيذ حكم يقضى تعفيه لتنفيذ العقوبة عليه ولو تجاوز رجل الضبط القضائي في
سبيل ذلك حدود اختصاصه الإقليمي

الفصل الثاني - صحة الاستدلالات وتقدير الدليل منها

- ١٧ - بطلان محضر جمع الاستدلالات حرر بعد أن تولت النيابة التحقيق . شرط اعتماد الحدوى من التسلك به ؟
- لا يترتب البطلان على عدم إثبات مأمور الضبط القضائي كل ما يغيره في الدعوى من استدلالات . م ٢٤ أ .ج .
- ١٨ - ماتص عليه القانون في ذلك ورد على سبيل التنظيم والتوجيه
- لا يبطلان على مخالفة إجراءات تحرير المصبوطات المتعلقة بالجريمة للمصوص عليها في المادة ٥٥ وما بعدها
- ١٩ - من قانون الإجراءات
- ٢٠ - عدم اشتراط القانون تحرير محضر بتحريات رجل الضبطية القضائية
- ٢١ - جواز تجهيل شخصية المرشد وعدم الإفصاح عنها من مأمور الضبط القضائي

رقم القاعدة

- ٢٢ - تقدير جدية التحريات وإتصالها بشخص المتهم أو اقتصارها على متروكه ومبلغ كفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش متروكه لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . عدم تقييد النيابة بما ورد في طلب الإذن بالتفتيش لا يبطئ الأمر به .
- ٢٣ - جواز الاستناد إلى ماتقمته محضر تحريات الشرطة المطروح بالحلاسة لتعزيز ماساقته المشككة من أدلة .
- ٢٤ - جواز صدور الأمر بالتفتيش من النيابة أحسنه بعد إطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفايته ماتقمته لإصدار الإذن .
- راجع : مأمورو الضبط القضائي (القاعدة رقم ٥٢)

الفصل الثالث - طبيعة إجراءات الاستدلال

- ٢٥ - إشراف النيابة العامة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في معاضد جمع الاستدلالات التي يبرونها بدون انتداب منها : لأثر له في طبيعة هذه المحاضر كحاضر جمع استدلالات .
- ٢٦ - شرط قطع إجراءات جمع الاستدلالات لمدة سقوط الدعوى العمومية .
- ٢٧ - أمر حفظ صادر في غير تحقيق من النيابة ودون مباشرة التحقيق من المأمور المنتدب منها لإجرائه . خصائصه .
- ٢٨ - هو إجراء إداري لا تنظم به النيابة .
- ٢٩ - مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس لا يندب انتداباً منها لأحد رجال الضبط القضائي ويكون محضره في هذه الحالة محضر جمع الاستدلالات لا محضر تحقيق . عدم تقييد النيابة بأمر الحفظ الذي تصدره بعد تنفيذ مأمور الضبط القضائي ما أثارت به .

مطلقة على الأحوال التي تجيز القبض قانوناً على المتهم .
(الملن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٨ ج ٢ / ١٩٥٨ / ٩ ص ١١٦)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

إجراءات جمع الاستدلالات

٢ - متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقاً لما أثبتته بحكمها على لسان المخبر تحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه يبرية القطار يسير في ممرها ويحتك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالباً إليه النزول من القطار فلما رفض جذبته إلى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه في المتهم ويرغب التحري عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لكتب الضابط القضائي أخذ يستعطفه ولما يش منه رجاء أن يأخذ ما معه ويخلي سبيله فلما استوضحه الصول عما يجعله أفضى إليه أنه مخدر فاقطاده لكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فشر معه على المادة المخدرة فيكون ما أثبت الحكم عن الرب والشكوك

١ - أن التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تلتزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه « في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى » والقول بأن التفتيش المشار إليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالنص من مجال التسميم الذي تدل عليه عبارته إلى نطاق التخصيص الذي لا موقع له من موضع النص ولا من صيغته التي أحال فيها بصورة

٥ - دخول المنازل - وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل ، وحالاتي القرب والحرق - إلا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أضاف النص إليها ما شابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

(الضن رقم ١٧٩١ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/٢١/١٠٩٥٩/١٠٩١٠١٩١)

٦ - من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به رجاله في هذا السبيل يعد صحيحا طالما أنهم لم يتدخلوا في خلق الجريمة بطريق التشويع أو التخدير أو التحريض على مقارقتها ، فلا يصح أن يعاب على البوليس ما اتخذه من إجراءات - عقب التبليغ - من عرضه على والد الطفل المخطوف تسليمه إلى المبلغ تحت مراقبة البوليس وملاحظته ووضع خطة الضبط .

(الضن رقم ٥٦١ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٧/٤/١٩٥٩/١٠٩١٠١٩١)

٧ - لا يشترط لتفتيش مسكن للمتهم اعصا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق مقترح سابق على صدور أمر التفتيش ، فيجوز للنيابة أن تصدر أمرها بالتفتيش بعد اطلاعها على محضر الاستدلالات متى رأت كفايته لاصدار الأمر الذي يد تحتها التحقيق .

(الضن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/٤/١٩٥٩/١٠٩١٠١٩١)

(الضن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ ق جلة ٢٥/١٢/١٩٦٠/١٠٩١٠١٩١)

٨ - يجب على مأموري الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها ، وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى ، فيدخل في اختصاصهم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، ولا تريب عليهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها - ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي واتخاذ الصفات حتى يأمن الجاني لهم ويأمن جانبهم وليتمكنوا من أداء واجبهم ، ما دام أن إرادة الجاني تبقى حرة غير معدومة - فإذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد أودع للضابط من بادئ الأمر بما كان ينبغي عليه من التقدم إليه مباشرة دون تدخل للمتهم الآخر - الذي أوصله وأرشده إليه - لتذليل ما يترتب من مردود السيارة من عقبات ، الأمر الذي فسره المحكمة بحق بأنه إيماء من الطاعن باستعداده للتغاضي عن المخالفة الجرمية لقاء ما يبدل له من مال ، ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ

التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله في غير الأحوال التي يجيزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل لما أنه لا يجوز الاستناد في ادانة المتهم إلى ضبط المصادرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا هذا الإجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون أن كل ما بنى على الباطل فهو باطل .

(الضن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/٢١/١٠/١٩٥٨/١٠٩١٠١٩١)

٣ - من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي وعلى مرسومهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جمع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم أو التي يعلنون بها أية كيفية كانت ، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية الممكنة من ثبوت تلك الوقائع ، وفيما النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قصد هؤلاء المأمورين عن القيام إلى جانبها بهذه الواجبات في الوقت ذاته الذي تباشر فيه عملها ، وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه بضمهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(الضن رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ ق جلة ١٥/١٠/١٩٥٩/١٠٩١٠١٩١)

(الضن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٥/١٢/١٩٦٠/١٠٩١٠١٩١)

٤ - تخول المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في الجرح التلبس بما التي يجوز الحكم فيها بالحبس - وفي الجنابات من باب أولى - أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، ومقتضى هذه السلطة أن يخضع رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة التلبس كي يسلمه بدوره إلى مأمور الضبط القضائي بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التي شاهدها لا أن يكون قد سمي إلى خلق الحالة المذكورة ، والقول بنسب ذلك يعرض أدلة الدعوى للضياع وهو ما يتجاف ومرد التبايع .

(الضن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٣/٢/١٩٥٩/١٠٩١٠١٩١)

بقوله أن تكليف المساعد بجمع الاستدلالات مشروط بالأى يكون التكليف عاما ومقدما ، فإن القرار يكون مخطئا فى القانون متعينا نقضه .

(المن رقم ١٨٨١ لسنة ٢٩ جلة ١٤/١٠/١٩٦٠ ص ٥٧٩)

١٣ - التفتيش الذى يقوم به رجال الشرطة فى أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراء التعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن اجراء غير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل فى الدعوى .

(المن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ جلة ١٧/١٠/١٩٦٠ ص ٦٨٣)

١٤ - التفتيش الذى اجراه الضابطان بشوكة المتهم - وهى ما لا يمنع عليها حكم المسكن حسبما أورده الحكم من اعتبارات سائفة - أمر لا يعرهم القانون والاستدلال به جائز .

(المن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ جلة ١٧/١٠/١٩٦٠ ص ٦٨٣)

١٥ - اذا كان القبض الذى وقع على أحد جنود الجيش قد تم بناء على أمر الضابط المختص على النحو الوارد بالمادتين الرابعة والخامسة من قانون الأحكام العسكرية فإن التفتيش الذى يعبرى عليه بعد ذلك وقبل دخوله الى المكان الذى يعد للتحفظ عليه هو أمر يسيغه القانون ، لأن هذا التفتيش وإن لم يكن نظير التفتيش الذى عده القانون من اجراءات الاستدلال التى تجوز لأمورى الضبط القضائى بالمضى المشار اليه فى المادة ٤٦ من قانون الاجرام الجنائية ، الا أن سند اباحت كائى فى أنه اجراء تحفظى يسوغ لأى فرد من أفراد السلطة المتفخة لأمر القبض القيام به دفعا لما قد يحتل من أن يلحق المتهم اذى بشخصه من شىء يكون معه ، أو أن يلحق مثل هذا الاذى بغيره ممن يباشرون القبض عليه ، أو يوجدون معه فى مجبه اذا أودع فيه .

(المن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٠ جلة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ٦٩٩)

١٦ - ما يثيره المتهم من تجاوز المخبر حدود اختصاصه الاقليمى مردود بأن الحال لا يتصل الى اجراء القبض على مرتكبى الجريمة - وهو اجراء من اجراءات التحقيق - وانما بالبحث عن متهم هارب من التنفيذ يستلزم القانون تمهيد لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه .

(المن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ جلة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ٧١٥)

الرشوة وقبضه فعلا وضبط بعضه فى جيبه ، وأن ذلك كله حدث فى وقت كانت ارادة الطاعن فيه حرة طليقة ، وكان انزلاقه الى مقارفة الجريمة وليد ارادة تامة ، فيكون صحيحا ما خلص اليه الحكم من أن تعرضا على اوتكاب الجريمة لم يقع من جانب رجلى الضبط القضائى .

(المن رقم ٩٨٤ لسنة ٢٩ جلة ١٢/١٠/١٩٥٩ ص ٩٧٠)

٩ - اذا كان بين ما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشتهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذا لأمر صدر لهم ممن يملكه ، فإن لهم فى سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التى يشتبه فى أن يكون المعتقل موجودا بها للقبض عليه - فذا فاذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حجرة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل معتبرا فيها ، فإن جريمة احرار المخدر يكون متلبسا بها ، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن يقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بهذه الجريمة .

(المن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ جلة ١٤/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٢٤)

١٥ - لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير اذن من سلطة التحقيق وفى غير أحوال التلبس الا اذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير الى تخفى صاحبها عنها .

(المن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ جلة ٤/٤/١٩٦٠ ص ٣٠٨)

١١ - قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قسود مأمورى الضبط القضائى عن القيام الى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم اداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - وكل ما فى الأمر أن ترسل هذه المحاضر الى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند فى حكمها الى ما ورد فى هذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق امامها بالجلسة .

(المن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٩ جلة ٢١/١٠/١٩٦٠ ص ٥٢١)

١٢ - قد يقتضى العمل من مأمورى الضبط القضائى اذا ما تيقن عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر أن يصدر أمرا عاما لمساعدته بانخاذ ما يلزم من اجراءات الاستدلال فى غيابه ، وذلك حرصا على حريات الناس التى أراد القانون المحافظة عليها - فاذا ذهب القرار الى أن محضر التحرى الذى حرره « البلوكامين » بناء على مقتضيات العمل - ليس ورقة

الفصل الثاني

صفة الاستدلالات وتقدير الدليل منها

١٧ - متى كانت المحكمة قد اعتدلت في ادانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التي أدلى بها أمامها في جلسة المحاكمة مع سائر أدلة الإثبات الأخرى التي أوردتها في حكمها ومن بينها اعتراف المتهمين في تحقيق النيابة واعتراف المتهم الآخر بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك المتهم ، فإنه لا جدوى له من التمسك ببيان محضر جمع استدالات حرره مفتش المباحث المذكور بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق في القضية ودون أن يصدر من وكيل النيابة المحقق أمراً بنبذه لإجراء تحقيق معين .

(الفرن رقم ٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ من ٢٨١)

(الفرن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨)

١٨ - لا يترتب البطلان إذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدعوى من استدالات ، وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد إلا على سبيل التنظيم أو الارشاد .

(الفرن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٣ ص ٨٦٦)

١٩ - لم يرب قانون الاجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها - في شأن تعزيز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم - مما يجعل الأمر فيها راجعاً الى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .

(الفرن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٢٥ ص ٥٧٠)

٢٠ - لا يشترط القانون تحرير محضر بالتحريات من رجل الضبطية القضائية ، وما دام هو قد قرر في التحقيق أنه قام بمباشرة التحريات وأدلى بما أسفرت عنه - فإن ماينعاه المتهم من أن الحكم أسس على اجراءات باطلة يكون على غير أساس .

(الفرن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٤ ص ٧١٦)

٢١ - لا يعيب الاجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمداوته في مهمته .

(الفرن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٤ ص ١١ ص ٧)

٢٢ - تقدير جدية التحريات وما إذا كانت تصل بشخص المتهم ، أو أنها مقصورة على منزله وكفائتها لاصدار الأمر بالفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها

الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - فتسبب كانت المحكمة قد اقتضت بجديلة الاستدلالات التي بني عليها أمر الفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(الفرن رقم ١١١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٣ ص ٥٤٨ ص ٥)

٢٣ - للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث .

(الفرن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢ ص ١١ ص ٦٥٢)

(الفرن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٣)

٢٤ - استقر قضاء محكمة لنقض على جواز صدور أمر النيابة بفتيش منزل للمتهم بعد اطلاعه على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنته لاصدار هذا الأمر .

(اضمن رقم ١٥٠٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٥ ص ١١ ص ٨٦٦)

الفصل الثالث

طبيعة اجراءات الاستدلال

٢٥ - مجرد اشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرؤها بمقتضى وظائفهم ، بغیر انتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كعناصر جمع استدالات .

(الفرن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١٩ ص ٧ ص ٣٩٩)

٢٦ - اجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع المدة اذ هي لا تدخل في اجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى المشرع أن يرب عليها انقطاع المدة واشترط لذلك - بخلاف اجراءات التحقيق التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي - أن لا تحصل في غيبة للمتهم وعلى غير علم منه .

(الفرن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٨ ص ٧ ص ١٢٦٨)

٢٧ - الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى ادارياً الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزماً لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية - فإذا كان الثابت أن الضابط الذي افتتح المحضر الأول لم يباشر تحقيقاً فيه ، وأن المحضر الآخر الذي حرره « ملازم أول » لم يباشر بناء على انتداب من النيابة العامة ، بل سار فيه بناء على بلاغ شفعى من زوجة المجنى عليه -

وهو بلاغ مستقل بذاته منفصل عن البلاغ الكتابي الذي قدمه المجنى عليه للنيابة والتي نددت أحد الضباط لتحقيقه - ثم أعيدت الأوراق جميعها الى النيابة فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا فان هذا الأمر لا يكون حجة على المجنى عليه المضرور من الجريمة ، ويكون من حقه الالتجاء الى رفع الدعوى بالطريق المباشر .

(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٢/٩/١٩٥٩ ص ١٠١)

٢٨ - يشترط حتى يكون نذب مأمور الضبط القضائي صحيحا متجا أثره أن يكون النذب صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا استجواب المتهم ،

أمر الحفظ .

(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩/١٠/١٩٥٩ ص ٧٩٧)

رقم القاعة

استيقاف

الفصل الأول : الاستيقاف الجائر قانونا ... ١٢-١

الفصل الثاني : مابعد قبضا من حالات الاستيقاف ... ١٧-١٣

موجز القواعد :

الفصل الأول - الاستيقاف الجائر قانونا

- ١ - قيام الضابط باستيقاف سيارة المزم للبحث عن المأذون بقتضيه وتحمل المزم بارادته عن القدر . اعتبار الحكم أن هذا الاستيقاف لا يرقى إلى مرتبة القبض وأنه تم بالقدر اللازم لتنفيذ إذن التفتيش وإعداد المحكة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش . لاختطاً .
- ٢ - اقتياد رجل البوليس المزم إلى قسم البوليس التحرى عنه بعد الإشتباه فيه . قيام الضابط بقتضيه بعد إقراره بأن مامعه ليس مملوكا له . هو تفتيش صحيح .
- ٣ - اقتياد سيارة بـ المزم إلى نقطة البوليس بعد حرب وركوب منها بميلان سلاحا ناريا يعتبر استيقافا اقتضاه سر السيارة من غير نور . صوره من صور الاستيقاف اقتضاه ملابس جديده فلا يعد قبضا .
- ٤ - استيقاف الدائرية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل لاخرافهم عن خط سيرهم العادي بمجرد رؤيتهم أفراد الدائرية وظهورهم أمامهم بظهور الريه لا يعد قبضا .
- ٥ - استيقاف من يضع نفسه موضع الريب والشتات . مثال . إسرار المزم أثر رؤيته القبر يوضع مابيشه عليه من الصفيح من فقه ووضفها بأستانه .
- ٦ - مرق بين القبض والاستيقاف . سلطة مأمور الضبطية في استيقاف السيارة عند سيرها بسرعة يتعمد منها خطر على حياة الجمهور وأرواحهم .

رقم القاعدة

- ٧ - حذر رجل البوليس في استيقاف من ترى يزي الحبر وحمل مستزماته واثياده إلى البوليس.
- ٨ - استيقاف من يضع نفسه باختياره موضع الشبث والرب. صحيح في القانون.
- ٩ - جواز استيقاف الضابط في سبيل البحث عن مجرم فار بتكليف من الجهة المختصة السيارات التي يشقه في يكون هذا المجرم موجودا بها لقبض عليه.
- ١٠ - اسراع المهمة بالغرب ومحاولتها التوازي عن أنظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشهر عنها الأبحار بالهضرات يمر نتائجها باعتبار المتابعة في هذه الصورة من حالات الاستيقاف. تحمل المهمة عن المتدليل وظهور الأوراق التي تحوى المخدر يورف حالة التلبس بأحرازه المبرر لقبض عليها.
- ١١ - استيقاف شخص لوضعه نفسه في موقف مربب اقضى اتياده إلى الشرطة مما يصعب به تفتيش حقية كان يحملها بواسطة مأمور الضبط التفدائي إذا وجد فيها أبلغ به الدلائل الكافية على اتهام بأحراز مخدر.
- ١٢ - استيقاف سيارة وقطع بابا بها عن محكوم عليه فار من وجه العدالة. جوازه. عدم اتياده تفتيشا.

الفصل الثاني - ما يعد قبضا من حالات الاستيقاف

- ١٣ - استيقاف المتهم والاساك بلراعيه واثياده على هذه الحال إلى مركز البوليس. هو قبض بمناه القانوني.
- ١٤ - إتيابه المخبر في أمر المتهم فحرقه بالطريق. لا يبرر الاستيقاف. اتياده قبضا بمناه القانوني.
- ١٥ - تحقق القبض باستيقاف المتهم واثياده إلى مركز البوليس.
- ١٦ - مجرد كون المتهم من عائلة المطلوب القبض عليهم في جنابة قتل وارتيابه عند رؤيته رجال القوة وجريه عند مناداته لا يكفي لتوافر الدلائل الكافية التي تبرر القبض على المتهم وتفتيشه.
- ١٧ - استيقاف متهم فحرقه في طريق سبق أن ضبطت فيه حقية تحوى ذخيرة ممنوعة. قبض ليس له ما يبرره.

- راجع أيضا : قبض

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الاستيقاف الجائر قانونا

١- متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائنة وفي حدود سلطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكونستابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرتقى إلى مرتبة القبض

وأن ذلك حصل بالقدر الذي يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاه نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتش مما يعد تخليا منه عن المخدر بإرادته ، فإن اعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحا .

(العين رقم ٤٢ لسنة ٢٦ قجلة ٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧٨ ص ١٧٨)

٢- متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أقن بحق لظروف الحادث وملابساته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويشعر أمره ، فلما ثارت شبهة فيه رأى أن يستصعبه إلى قسم البوليس ، واعترف المتهم

٧ - ارتداء المتهم الزى المألوف لرجال البوليس السرى وحمله صفارة تشبه النوع الذى يستعمله رجال البوليس واظهاره جراب « الطبنجة » من جيب جلبابه هو عمل يتناق مع طبائع الأمور ويدعو الى الريبة والاشتباه ، فمن حق رجال البوليس أن يستوقفوا المشتبه فيه واقتياله الى مركز البوليس لاستيضاحه والتحرى عن أمره ولا يمد ذلك قبضا .

(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ٧٧٢)

٨ - التفتيش - كما هو معرف به فى القانون - هو ذلك الاجراء الذى رخص الشارع فيه التعرض لحرمه الشخص بسبب جريمة وقتت أو ترجع وقوعها منه ، وذلك تغليبا للمصلحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة واحتمال الوصول الى دليل ماضى يفيد فى كشف الحقيقة ، كما يصح فى القانون استيقاف الشخص الذى يضع نفسه باختيائه موضع الشبهة والريب بأفعال أو بأقوال تستلزم التدخل للكشف عن حقيقته ، وقد أوجبت المادة ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل من علم من الموثقين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التى يجوز للنباة العامة رفع الدعوى عنها بنير شكوى أو طلب أن يبلغ فوراً النباة العامة أو أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي - فإذا كان التائب من الحكم أن «الصول» كان يباشر أصلا عملا من أعمال وظيفته - وهو التثبت من وجود عهدة المتهم من سلاح وذخيرة بالصوان المد لحفظها - وفى تلك الأثناء وقع بصره على « المخيش » ، ولما تحرى خبره بدا له من تصرفات المتهم ما يوحي بأن فى الأمر جريمة فتخطف عليه وأبلغ النباة العامة بما وقع ، فلا مخالفة فيما أنهأه لحكم القانون .

(الطن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١٧/١٩٥٩ ص ٨٨٨)

٩ - اذا كان بين مما أوردته الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذا لأمر صدر لهم ممن يملكه ، فإن لهم فى سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التى يشتبه فى أن يكون المعتقل موجودا بها لقبض عليه - فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر أثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم القادر من المعتقل مخبئا فيها ، فإن جريمة احرار المخدر يكون متلبسا بها ، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن يقبض على كل منهم يرى أن له اتصالا بهذه الجريمة .

(الطن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١٤/١٩٥٩ ص ١٠٢٤)

أمام الضابط بأن ما فى الحقيبة ليس ملوكا فقام بتفتيشه فان الفخ يبين ان التفتيش لا يكون له محل .
(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٢٠/١٩٥٨ ص ٥٤٥)

٣ - ان ما قام به رجال الهجاة من اقتياد السيارة التى كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير الى قطرة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا فى وقت متأخر من الليل لا يعدو أن يكون صورة من صور الاستيقاف اقتضته بادية الأمر لملازمات جدية هى سير السيارة بغير نور فلا يرقى الى مرتبة القبض .

(الطن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٨ ق ١٠/٢٠/١٩٥٨ ص ٩١٧)

٤ - مجرد استيقاف الدائرية الليلية لأشخاص سائرين على الإقدام فى الليل انصرفوا عن خط سيرهم المادى بمجرد رؤية أفراد الدائرية وظهروا أمامهم بمظهر الريبة مما يستوجب الايقاف للتحرى عن أمرهم ، لا يمد قبضا .
(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٨٩٤)

٥ - اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه علبه من « الصفيح » فى فمه بمجرد رؤية المخبر ومضغها بألسانه وحاول ابتلاعها ، فانه يكون قد وضع نفسه بارادة واختيائه موضع الريب والشبهة ، مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، واذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت أثر هذا الاستيقاف بإبناث رائحة الأفيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتهما له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذى فى فمه الذى تبثت منه رائحة الأفيون ، فإن ما يثيره المتهم فى شأن بطلان القبض لا يكون له أساس .

(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٢٩ ق ١٠/٢٠/١٩٥٩ ص ٤٣٧)

٦ - ضباط البوليس فى المراكز والبنادر والأقسام بمقتضى المادة ٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية من مأمورى الضبطية القضائية الذين لهم فى الدوائر التى يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم من جنابات وجنح ومخالفات - فإذا كانت المحكمة قد أثبتت بما أوردته من ظروف الدعوى أن المتهم كان يسير بسيارته مخالفا للوائح يسيره فى شوارع المدينة بسرعة أكثر مما تستلزمه حسن القيادة فى مثل هذه الظروف ، الأمر الذى هو مما يجب على ضابط البوليس مراعاة تنفيذه ، فإن استيقافه السيارة لاختاذ ما يلزم بشأنها يكون صحيحا .

(الطن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٥٩ ص ٧٦٧)

رجال الشرطة لواجبهم إزاء الوضع المريب الذى وضع
المتهم ضمنه فيه .

(المن رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٩ ج ٢/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٩٩)

١٢ - فتح مخبر باب مقعد القيادة بحثا عن محكوم عليه
فار من وجه العدالة أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التى
كلف بها والتي تبيح له استيفاف السيارة ولا يعد فعله
تفتيشا .

(المن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ ج ٢/٤/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧١٥)

راجع : تفتيش

الفصل الثانى

ما يعد قبضا من حالات الاتياف

١٣ - متى كان المخبران قد استوقفا المتهم وهو سائر
في الطريق وأسكبا بذراعيه واقتاداه على هذا الحال الى
مركز البوليس ، فان ما قاما به ينطوي على تمثيل لحرته
الشخصية فهو القبض بمعناه القانونى المستفاد من الفصل
الذى يقارنه رجل السلطة في حق الأفراد والذي لم تجزه
المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية الا لرجال الضبط
القضائى وبالشروط المنصوص عليها فيها .

(المن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ج ٢/١٠/١٩٥٧ ص ٨٥ ص ٧٦٥)

١٤ - للاستيفاف شروط ينبغي توافرها قبل اتخاذ هذا
الاجراء وهي أن يضع الشخص ضمنه طواعية منه واختيارا
في موضع الشبهات والريب وأن ينبئ هذا الوضع عن
صورة تستلزم تدخل المستوف للكشف عن حقيقته ، ومن
ثم فمتى كان المخبر اشتبه في أمر المتهم لمجرد تلفظه وهو
سائر في الطريق ، وهو عمل لا يتنافى مع طبائع الأمور ولا
يؤدى الى ما يتطلبه الاستيفاف من مظاهر تبرره ، فان
الاستيفاف على هذه الصورة هو القبض الذى لا يستند
الى أساس في القانون فهو باطل .

(المن رقم ١١٦٤ لسنة ٢٧ ج ٢/٣/١٩٥٧ ص ٨٥ ص ٩٩٨)

١٥ - ان ما قارنه المخبران على هذه الصورة التى أوردها
الحكم من استيفاف المتهم عقب نزوله من القطار والاسك
به واقتياده على هذا الحال الى مركز البوليس ، عمل
ينطوي على تمثيل لحرته الشخصية ، فهو القبض بمعناه
القانونى والذي لم تجزه المادة (٣٤) من قانون
الاجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائى وبالشروط
المنصوص عليها فيها ، واذا كان رجال البوليس الملكى اللذان
قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية ،
وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الاعتداء لغير ذوى الشبهة

١٥ - اذا أثبت القرار في مدواته أن الضابط ومعه
رجلان من البوليس الملكى كانوا يسيرون بدائرة القسم في
منطقة اشتهرت بالاتجار في المخدرات فأبصرها بالمتهمه تقف
في الطريق وتمسك منديلا في يدها ، ولما أن وقع بصرها
عليهم أسرع في الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط
ومن معه ، ولما كانت التهمة بذلك قد وضعت ضمنها
موضع الشبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه أن
يستوقفوها ليتحرروا أمرها ويكشفوا عن الوضع الذى
وضعت ضمنها فيه طواعية واختيارا ، ومتابعة الضابط ومن
معه لها بعد فرارها على هذه الصورة المريبة ان هو الا
صورة الاستيفاف الذى لا يرقى الى مرتبة القبض - فاذا
تخلت التهمة طواعية واختيارا وهي تحاول القرار عن
التمثيل الذى تضع فيه جانباً من المخدر وألقته على الأرض
فأفارت عقده وظهرت الأوراق التى تحتوى المخدر ، فان
هذا التخلل لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به
رجال الشرطة في سبيل أداء واجبهم ولا يقبل من التهمة
التنصل من تبعه أحرار المخدر بقوله بطلان الاستيفاف ،
وعثور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض
أو تفتيش بل هو نتيجة لالتاقها التمثيل وما يحويه على
الأرض قبل أن يسلك بها أحد ، ويمتد هذا منها تخليا عن
حيازتها بل إسقاطا للملكيتها فيها ، فاذا هم فتحوا الأوراق
ووجدوا فيها المخدر فان التهمة تكون في حالة تلبس
بأحراره يسبح القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار -
فيما ذهب اليه - من اعتبار الواقعة قبضا - وقبضا باطلا
لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه - قد
أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار
اثباتها في محكمة الجنائيات المختصة .

(المن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢٩ ج ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٢٤)

١١ - اذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تخلى عن
الحقبة التى كان يعملها ولما سئل عنها أنكروا صلته بها الأمر
الذى أثار شبهة رجال الشرطة فاستوقفوه واقتادوه الى
الضابط القضائى وقصوا عليه ما حدث ، واذا وجد الضابط
أن فيما أدلى به رجال الشرطة الدلائل الكافية على اتهام
المتهم بجريمة أحرار مخدر أجرى تفتيش الحقبة ووجد بها
حشيشا وأفيونا ، فان الحكم لا يكون مخطئا في تطبيق
القانون ، وتكون الاجراءات التى تمت صحيحة ويكون
الاستناد الى الدليل المستند من هذه الاجراءات هو استناد
سلم ولا غبار عليه ، ذلك بأن استيفاف المتهم واقتياده
الى مأموور الضبط القضائى انما حصل في سبيل تأدية

١٧ - الاستيقاف إجراء لا يمكن اتخاذه دون توافر شرطه وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع شبهة أو روية ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره - أما والمتم وزميله لم يقوموا بما يشبه شبهة رجل السلطة الذي ارتاب لمجرد سبق ضبط حقيقة تحتوى على ذخيرة ممنوعة في نفس الطريق فسمح لنفسه باستيقاف المتهمين والامساك بأحدهم واقتياده وهو ممسك به الى مكان قضاء - فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون ، ويكون ما ذهب اليه الحكم من بطلانه وبطلان ما نتج عنه من تفتيش لا مأخذ عليه من ناحية القانون ما دام التخلي قد حصل بمد ذلك القبض الباطل .
(الطن رقم ٢٤١٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢٢ ص ١١٢٠٥٥)

والمتشردين ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضاً وانما هو مجرد استيقاف لا يكون صحيحاً في القانون ولا يؤدي الى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلاً .

(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ ص ١٠٠٠٦٠)

١٦ - مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم في جناية قتل وارثاكه لما رأى رجال القوة وجريه عندما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن - ان جاز معه للضابط استيقافه ، فانه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه في جنابة تبرر القبض عليه وتهيشه ، وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .
(الطن رقم ١٦٧٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠١١٢)

رقم القاعدة

إسقاط الحوامل

موجز القواعد :

- ١ - تحريم فعل الاسقاط يحول دون اعتباره مرتبطاً بحق وإنما جديده يبتدئ متى جازها العقاب ١
- ٢ - اباحة اسقاط الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة أشهر مجرد اجتهد أقسم حوله رأى الفقهاء ٢

الاسلامية تبيح اجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور وأن المادة ٦٠ من قانون العقوبات تبيح ما تبينه الشرعية .

(الطن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢٢ ص ١٠٥٢٠٥٢)

٢ - اباحة الشرعة الاسلامية اجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور ليس أصلاً ثابتاً في أدلتها المتفق عليها ، وانما هو اجتهد للفقهاء أقسم حوله الرأي فيما بينهم .
(الطن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢٣ ص ١٠٥٢٠٥٢)

القواعد القانونية :

١ - المادة ٦٠ من قانون العقوبات انما تبيح الافعال التي ترتكب عملاً بحق قرره القانون بصفة عامة ، وتحريم الشارع للاسقاط يحول دون اعتبار هذا الفعل مرتبطاً بحق وانما يجعل منه اذا وقع جريمة يستحق جانبها العقاب الذي فرضه الشارع لفعله ، فلا يكون مقبولا ما عرض اليه المتهم في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن الشرعة

رقم القاعدة

أسواق

موجز القاعدة :

— استغلال المتهم سوقا للتعامل بالجهة قبل صدور ق ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، خارج النطاق المكاني المحدد قرار وزير التجارة واستمرار استغلاله بعد صدور القرار المذكور . اختيار مخالفًا لأحكام القانون المذكور

القاعدة القانونية :	في استغلاله بعد تاريخ صدور القرار المذكور ، فانه يكون
متى كان المتهم قد استغل سوقا للتعامل بالجملة قبل صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكاني الجديد الذي حددته قرار وزير التجارة وظل مستمرا	بذلك قد خالف ما تقتضيه به نصوص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ (المن رقم ١٤٣٢ لسنة ٢٦ ق جلة ٢/٤/١٩٥٧ ص ٨٣١-٢٣٦)

رقم القاعدة

إشتباه

الفصل الأول : ماهية الإشتباه	٥-١
الفصل الثاني : جريمة العودة للإشتباه	
الفرع الأول : أركان الجريمة	١١-٦
الفرع الثاني : طبيعة الجريمة	١٣-١٢
الفرع الثالث : العقوبة	١٧-١٤
موجز القواعد :	

الفصل الأول - ماهية الإشتباه

- ١ - الإشتباه وصف يقوم ببنات المشبه فيه افترض الشارع فيه كون الخطر في شخص المتصف به
- ٢ - جرائم الإشتباه لا تتكون من فعل واحد محدود ببلاته لأنها في حقيقتها وصف يستدل عليه بما طبع عليه الشخص الذي يتصف به من إتياء لارتكاب الجرائم
- ٣ - سلطة المحكمة في تغيير وصف التهمة من إشتباه إلى عود للإشتباه
- ٤ - الإشتباه صفة تلحق بالشخص وينشأ مسلكه الاجرائي . والتشرد حالة تعلق بالشخص إذا لم يزاول وسيلة مشروعة للتعيش . ليس هناك ارتباط بينها إلا إذا ثبت أن التشرد والتشرد قد دفع إلى الاجرام أو أن الاجرام قد أدى إلى التشرد

رقم القاعة

- ٥ - سبق الحكم على المتهم بجرعة اشتباه وعدم رد اعتباره عنها وقت ارتكابه جرعة احراز سلاح . اعتباره من المشبه فيهم المقصودين بالمادة ٧/ ومن القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

الفصل الثاني - جريمة المود للاشتهاء

الفرع الأول - أركان الجريمة

- ٦ - اتهام المشبه فيه في جريمة . سلطة المحكمة في بحث ما إذا كان الفعل الذي وقع فيه يؤيد حالة الاشتباه من علمه دون توقف على فصل المحكمة فيه أو تنديما انتهت إليه
- ٧ - تحقق جريمة المود للاشتهاء متى وقع من المشبه فيه بعد الحكم عليه بالراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه بنقض النظر من مصير الاتهام الموجه إلى المشبه فيه
- ٨ - القضاء براءة المتهم استناداً إلى أن الجريمة المنحلة أساساً للمود جريمة بسيطة لا تدل على خطر المتهم . صحيح
- ٩ - اعتبار المتهم عائداً للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في م ٥ هـ من قانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . القول بانصراف الحكم الصادر على المتهم باعتباره عائداً لحالة الاشتباه إلى كل ماسبة من وقائع . غير صحيح
- ١٠ - شرط توافر جريمة المود للاشتهاء وقوع عمل من المشبه فيه من شأنه تأييد حالة الاشتباه وذلك خلال خمس سنين من تاريخ الحكم عليه بالراقبة للاشتباه إذا كان لأقل من ستة أو من تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمعنى المدة إذا كان لسنة فأكثر
- ١١ - العبرة في إثبات المود في حالة الاشتباه بتاريخ وقوع الجرائم لا بإتمام الحكم فيها

الفرع الثاني - طبيعة الجريمة

- ١٢ - جريمة المود للاشتهاء، جريمة عوقبية . العبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم لا بالصفة اللاحقة بالمشبه فيه قبل ارتكابها
- ١٣ - جريمة المود للاشتهاء، جريمة عوقبية . العبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة بعد سبق الحكم بالراقبة . قضاء النقض المستقر على توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشبه فيه إنما يتصل بتطبيق العقوبة - لا بطبيعة الجريمة

الفرع الثالث - العقوبة في الجريمة

- ١٤ - تطبيق م ٣٢٣ في جريمة المود للاشتهاء وجريمة السرقة التي تكونها . لا محل له
- ١٥ - ما أوردته المادتان ١٠٦ / ١ ، ٢ ، من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ يدل على عدم رغبة المشرع في الأخذ في جرمي المود للاشتهاء وجريمة السرقة التي تكونها بمحكم م ٣٢٢
- ١٦ - وجوب توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشبه فيه سواء وفت الدعوى الجنائية عن الاشتباه في فراو واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة . لا محل لسريان حكم م ٣٢٢
- ١٧ - وجوب تحديد الحكم بالراقبة بجرعة المود للاشتهاء اليوم الذي توضع فيه المراقبة المحكوم بها موضع التنفيذ
- ١٨ - تطبيق م ٣٢٢ على جريمة الاشتباه أو المود إليه مع الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشبه فيه . خطأ

ارتباط بينهما إلا أن ثبت أن التعطل دفع الى الاجرام أو أن الاجرام أدى الى التعطل .

(العدد رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق.ج.١٢/٢٠٨/١٩٥٨ ص ١١٢٠)

٥ - الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشديد والمشتبه فيهم وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يصح في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى ارتكاب الجرائم الأخرى - كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى - وإنما افترض الشارع هذا الوصف ككون خطر في شخص المتصف به ورتب عليه اذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب انذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله الحاضر بماضيه الذي انتزع منه هذا الوصف ، وتظل صفة الاشتباه لاصفة بالمشتبه فيه حتى يرد اعتباره عنها - فإذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه سبق الحكم عليه لجريمة الاشتباه ولم يكن هذا الجزاء قد محى عنه في تاريخ ارتكاب جريمة احرار السلاح التي دين بها ، فانه يمد من المشتبه فيهم الذين عنتهم الفقرة « و » من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٥٤ الأمر الذي يتحقق معه تغليب العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر .

(العدد رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق.ج.١٢/٢٠٨/١٩٥٩ ص ٣٨٦)

الفصل الثاني

جريمة العود للإقتباه

الفرع الأول - ارتكاب الجريمة

٦ - ان قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى العمومية على المشتبه فيه بشأن الواقعة المسندة اليه تطبيقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ ، أو بناء على ما ثبت للمحكمة من سبق الحكم عليه بالمراقبة لجريمة اشتباه ، ثم اتهمه بعد ذلك في جريمة ، هو أن تبحث ما اذا كان الفعل الذي وقع منه أخيرا يؤكد حالة الاشتباه من علمه دون توقف على فصل المحكمة فيه أو تقييد بما اتهمت اليه من رأى .

(العدد رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق.ج.١٢/٢٠٨/١٩٥٧ ص ٨٠٨)

٧ - تحقق جريمة العود الى حالة الاشتباه اذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه فيه ، وهذا العمل قد يتحقق وقوعه بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه

الفصل الأول

مادة الاشتباه

١ - الاشتباه هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يصح في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى ارتكاب الجرائم الأخرى - كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى - وإنما افترض الشارع هذا الوصف ككون خطر في شخص المتصف به ورتب عليه ، اذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب انذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله الحاضر بماضيه الذي انتزع منه هذا الوصف ، ولما كان وصف الاشتباه بهذا المعنى رهنا بثبوت مقدمات خاصة جعلها الشارع أمارة على ميل المشتبه فيه لنوع من الاجرام فقد خول القاضي أن يصدر حكما واجب التنفيذ فوراً اما بانذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما أو أن يوقع عليه عقوبة المراقبة .

(العدد رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق.ج.١٢/٢٠٨/١٩٥٦ ص ١٢٢)

٢ - جرائم الاشتباه لا تتكون من فعل واحد محدد بذاته يقع في وقت معين وينتقض باقضائه وانما هي في حقيقتها وصف اذا توفرت عناصره التي حددها القانون لصق هذا الوصف بالشخص ويستدل عليه بما طبع عليه من اتجاه الى ارتكاب جرائم حددها المشرع واعتبرها معيارا موضوعيا للكشف عن هذه الحالة .

(العدد رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٦ ق.ج.١٢/٢٠٨/١٩٥٧ ص ٢٠٨)

٣ - ان المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها ووصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ومن ثم فان اقامة الدعوى على المتهم بوصف انه مشتبه فيه لا يمنع المحكمة من الحكم عليه بوصف انه عائد لحالة الاشتباه .

(العدد رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٧ ق.ج.١٢/٢٠٨/١٩٥٧ ص ٨٠٣)

٤ - التشدد حالة تعلق بالشخص اذا لم يؤول وسيلة مشروعة للتشديد ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين أن الاشتباه صفة تلحق بالشخص وينشأ مسلكه الاجرامى وكلا الحالتين متبعض من الآخر بمقتضى الأول التعطل ومبعض الثاني الأحكام الدالة على المسلك الاجرامى ، وليس هناك

١١ - البيرة في اثبات المود الى حالة الاشتباه طبقا للرسم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هـ بتاريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها .
(الطن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٨ ق/١٢/٢٠ ص ٨٨٨ ص ١١٣)

الفرع الثاني - طبيعة الجريمة

١٢ - جريمة المود للاشتباه جريمة وقتية والبيرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة - لا بالصفة اللاحقة به قبل ارتكاب تلك الجريمة .
(الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٩ ق/٤/٥ ص ١١١ ص ٢٢٥)

١٣ - جريمة المود للاشتباه هي جريمة وقتية ، والبيرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة ، ولا محل للتحدث بما جرى عليه قضاء محكمة النقض في خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - لأن هذا القضاء الذي استندت اليه النيابة العامة انما يطبق بتطبيق العقوبة ، في حين أن الطعن المقدم منها قد عرضت فيه الى طبيعة الجريمة .

(الطن رقم ١٣٣٥ لسنة ٣٠ ق/١١/٢١ ص ١١١ ص ٨٠٧)

الفرع الثالث - العقوبة في الجريمة

١٤ - اذا كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة المود للاشتباه ، الا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة بحيث يتعذر اعتبارها فعلا واحدا يمكن وصفه قانونا بوصف قانوني واحد أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة ، ومن ثم فلا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٦ ق/٤/٢٣ ص ٧٨ ص ٦١٥)

١٥ - ان الفعل المادى الذى يكون جريمة المود للاشتباه ومثاله الظاهر - ارتكاب جريمة سرقة - وان كان يدخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة المود للاشتباه الا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن الجريمة الأولى - كما أن المشرع بما أورده في المادتين ٥ و ١/٦ من الرسم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ قد دل على أنه لا يريد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق/٤/٢٣ ص ٧٨ ص ٦١٨)

الى المتهم بناء عليه بإرتكابه احدى الجرائم ، ويتمتع على المحكمة المرفوعة اليها تهمة المود الى حالة الاشتباه أن تبحث ما اذا كان المتهم قد أتى عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه غير مقيدة بمصير الاتهام الأخير المبني على ذلك الفعل باعتباره مكونا لجريمة أخرى .

(الطن رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٧ ق/١٢/٢٠ ص ٨٨٨ ص ١٠١٣)

٨ - متى كان الحكم قد أفصح في مدوناته على أن الجريمة التي قارنها المتهم بجريمة المود للاشتباه والتخذه أساسا للمود جريمة بسيطة لا تدل على خطر في المتهم أو تكشف عن ميله الى الاجرام وقضى بالبراءة استنادا الى ذلك ، فان ما قرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٧ ق/١٢/١٣ ص ٩٨٨ ص ٢٣٣)

٩ - ان قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الاولى من المادة السابعة من الرسم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ أن يكون المشتبه فيه عائدا للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة ، ويكرر استحقاق العقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه ، ومن ثم فان القول بأن الحكم الصادر على المتهم باعتباره عائدا لحالة الاشتباه ينصرف الى كل ما سبقه من وقائع ولا يعتبر بعده المتهم عائدا من جديدة لحالة الاشتباه يكون غير سديد .

(الطن رقم ٨٧٠ لسنة ٢٧ ق/٢/٢٥ ص ٩٨٨ ص ١٩٨)

١٠ - يشترط لتوافر جريمة المود للاشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم اذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ اقصاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة اذا كان لسنة فأكثر ، فاذا كانت جريمة المود للاشتباه التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الأحكام الصادرة عليه للسرقة قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية وكانت جريمة السرقة الأخيرة التي ارتكبها المتهم وقضى عليه بالادانة فيها قد وقعت منه بعد اقصاء خمس سنوات من تاريخ اقصاء عقوبة المراقبة المقضى بها عليه فان جريمة المود للاشتباه لا تكون متوافرة .

(الطن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٨ ق/١٢/٢٠ ص ٩٨٨ ص ١١٣٠)

ويؤممه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحصله وزير الداخلية مدة سنة مع النفاذ فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون اذ أغفل بيان تاريخ بدء مدة المراقبة ، ذلك أن قاعدة عدم امتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه في الحبس يجب على المحكمة أن تعدد اليوم الذي توضع فيه عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تفاديا من استحالة التنفيذ بها .

(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٧ قجلة ١٩٥٧/٥/٧ ص ٨٨ ص ٤٨٠)

١٨ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن حالة الاشتباه أو الود لتلك الحالة تستوجب دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ، يستوى في ذلك أن تهاجم عليه الدعوى الجنائية عن الجريمتين مما أو عن كل جريمة منهما على حدة ، ولا وجه لتطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

(الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٧ قجلة ١٩٥٧/٦/٤ ص ٨٨ ص ٦١٩)

١٦ - حالة الاشتباه تقتضي دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذا بعموم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة . ولا محل لسريان حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص العقاب الذي فرضه الشارع لجرائم الاشتباه وانحراف عن الغاية التي تضيها من هذه النصوص .

(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ قجلة ١٩٥٦/٤/٢٣ ص ٧ ص ٦٢٢)

(الطن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٥ قجلة ١٩٥٦/٤/٣ ص ٨١ ص ٤٨١)

(الطن رقم ١٧٥٩ و ١٧٠٠ لسنة ٢٧ قجلة ١٩٥٨/٢/٢٣ ص ٩٨ ص ١٢٢)

١٧ - متى كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم بجريمة الود للاشتباه شهرا مع الشغل

إشتراك

رقم القاعدة

٤-١	الفصل الأول : قواعد عامة
١١-٥	الفصل الثاني : طرق الاشتراك وإثباته
	الفصل الثالث : تمييز بين الفاعل والشريك
٢٠-١٢	(أ) المساهمة الأصلية في الجريمة كففاعل
٢٢-٢١	(ب) تعديل وصف الجريمة من فاعل إلى شريك
٢٩-٢٣	الفصل الرابع : مسئولية الشريك وعقابه
٣٧-٣٠	الفصل الخامس : تسبب الأحكام في الاشتراك
	موجز القواعد :

الفصل الأول - قواعد عامة

- عدم توافق الأركان القانونية لجريمة إدارة منزل للدعارة يستتبع عدم قيام جريمة المعاونة في إدارته . لأنها نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لقيام لها ببلوته
- ١
- صفة الشريك تستمد من فعل الاشتراك والقصد منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه
- ٢
- شرط توافق صفة الشريك . ارتباط نشاطه للمادى بفعل أصلى معاقب عليه .
- ٣
- سريان قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات على جرائم القوانين الخاصة ما لم يوجد نص على غير ذلك .
- ٤

رقم القاعدة

الفصل الثاني - طرق الاشتراك والياته

- ٥ - لا يثبت الاشتراك في الجريمة بالاتفاق والمساعدة إلا إذا تأمن قبل وقوع تلك الجريمة سواء كانت وقتية أو مستمرة.
- ٦ - الاشتراك بالاتفاق يثبت من اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المنفرد عليه. يجوز إثبات الاتفاق بالقرائن والاستنتاج من أعمال لاحقة له.
- ٧ - الاستدلال على توفر الاشتراك بالاتفاق والتحريض من قرائن الدعوى وملابساتها. جوازه.
- ٨ - جواز استنتاج الاشتراك بالتحريض أو الاتفاق عن فعل لاحق للجريمة يشهد به. جواز الاستدلال عليه استنتاجاً من القرائن. مثال. جواز استخلاص الاشتراك في جريمة خطف من مساومة الطاعن في قيمة الجبل دون الرجوع إلى أحد آخر.
- ٩ - جواز الاستدلال على ظاهرة المساعدة الحثائية بالقرائن. تدليل ساطع. مثال.
- ١٠ - مناط الاشتراك تقابل لإرادة المشتركين فيمولا يشترط مضي وقت معين. جواز وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة.
- ١١ - ورود القرينة على واقعة التحريض أو الاتفاق في ذاته مع صحة الاستنتاج وسلاته. سلطة محكمة النقض في تصحيح استخلاص المحكمة للنتيجة بما يتفق مع المنطق والقانون.

راجع : إختلاس . (القاعدة رقم ٤١) .

وتفتيش (القاعدة رقم ٤٧)

الفصل الثالث - التمييز بين الفاعل والشريك

(١) المساعدة الأصلية في الجريمة كفاعل :

- ١٢ - وجود الممهم بمسرح الجريمة وإطلاعه النار على كل من يحاول الاقتراب منه وقت ارتكابها بمجرة زملائه. إعتباره فاعلاً أصلياً.
- ١٣ - حصول إفتاق بين الممهمين على ضرب المقتى عليه. مساهمة كل منهما باختياره فاعلاً أصلياً عن العادة التي نشأت عن الضرب دون حاجة إلى تقصى من منهما الذي أحدث إصابة المماه.
- ١٤ - إطلاق الممهم النار بينما وشيلاً يقصد تمكن بالي الممهمين من تحقيق الغرض المنفق عليه بينهم وهو القتل وحائهم في مسرح ارتكابها في فترة التنفيذ وتوسيل هربهم. إعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة قتل.
- ١٥ - فعل السرعة والاعتداء الذي تتوفر بهما جريمة السرعة باكره. إعتبار كل من ساهم فيها فاعلاً في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطهما.

رقم القاعدة

- ١٦ - قياس عمل الفاعل بالدور المباشر الذى يأخذه فى تنفيذ الجريمة ويتقضى وجوده على مسرحها وإتيانه عملاً من الأعمال المكونة لها . مثال فى جريمة قبض بنظرها المشدد . م ٣٩/٢ ع
- ١٧ - المساهمة الأصلية فى الجريمة بطريق الاتفاق . متى تتوافر ؟ مثال فى ضرب اقضى إلى موت
- ١٨ - كل من ساهم فى فعل السرقة أو الاختفاء المكونين لجريمة السرقة بإكراه يعتبر فاعلاً أصلياً فيها
- ١٩ - الفاعل المادى والفاعل الادبى المعرض على ارتكاب جريمة الخطف سواء . كل منهما فاعل أصلى
- ٢٠ - مساهمة التهم فى الافعال المادية المكونة للجريمة . مساهمة أصلية فى الجريمة كفاعل مثال فى سرقة

(ب) تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك :

- ٢١ - تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك دون لفت نظر الدفاع . إستناد المحكمة فى ذلك إلى ذات الواقعة التى رأى الأهم أن يعمل منها المهم فاعلاً أصلياً . لا إخلال بحق الدفاع
- ٢٢ - اعتبار التهم شريكاً فى الجريمة بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه فاعلاً . وكانت الواقعة المادية التى اختلفت المحكمة أساساً لوصف الجليد هى بعينها التى كانت مبنية بأمر الإحالة ومطروحة بالجلسة . دخول ذلك فى سلطة المحكمة

الفصل الرابع - مسئولية الشريك وعقابه

- ٢٣ - عدم توفر قصد الجنائى لدى الفاعل لا يجعل دون قيام الاشتراك متى تحقق القصد الجنائى لدى الشريك
- ٢٤ - تنازل الزوج فى جريمة سرقة . عدم امتداد أثر هذا التنازل إلى الشريك
- ٢٥ - عدم توفر قصد الجنائى لدى الفاعل لا يستتبع براءة الشريك الذى ثبت الاشتراك فى حقه
- ٢٦ - مسئولية المهم عن النتيجة المحتملة . تقرير م ٤٣ ع لقاعدة عامة رغم ورودها فى باب الاشتراك
- ٢٧ - مسئولية الشريك عن النتيجة المحضلة للجريمة التى تم الإتفاق على ارتكابها ولو لم يكن قد قصد ارتكابها
- ٢٨ - مجرد توافق المبهين على ارتكاب الجريمة . عدم مساءلة كل من المبهين إلا عن نتيجة فعله
- ٢٩ - ظرف حل السلاح فى السرقة ظرف مادى . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة . فاعلاً كان أم شريكاً ولو لم يعلم به

الفصل الخامس - تسبیب الاحكام فى الاشتراك

- ٣٠ - خلو الحكم من بيان قصد الاشتراك فى الجريمة . قصور
- ٣١ - خطأ الحكم فى بيان عدد الاعيرة التى أصابت القتل . عدم تأثيره على واقعة الاشتراك المنسوبة للمتهم
- ٤٢ - إشارة الحكم فى بيان للسادة القانونية التى طبقها على الشريك إلى م ٤٠ ع . عدم الإشارة إلى قترانها . لا عيب
- ٣٣ - عدم بيان الحكم قصد الاشتراك لدى الشريك وتوافر نية القتل لديه . قصور

رقم القاعدة

- ٢٤ — إمتداد الحكم في إدانة المتهم بالاشتراك في جناية القبض على المُنْبِي عليه وتعيينه إلى وساطته في إعادة المُنْبِي عليه وقبض القلبية . قصور
- ٣٥ — إدانة المتهم بصفته فاعلاً أو شريكاً في السرقة المُحْد وجوده مع غيره وقت ارتكابها . عدم بيان اتفاقهم على السرقة . قصور
- ٣٦ — حكم . تسيب كاف . مثال في جريمة اشتراك في جناية تخاير مع دولة أجنبية
- ٣٧ — إغفال الإشارة إلى مواد الاشتراك . الإشارة إلى المادة التي تنطبق على العقوبة لا بطلان

وتكون مسأله على أساس توافر القصد الجنائي لديه أو انعدامه ، وعلى هذا الأساس يمكن أن يقوم الاشتراك أيضاً .

(الملن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ قجلة ٤/٢١/١٩٥٩ ص ١٠٥٦٢)

٤ — قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات تسرى أيضاً — بناء على المادة الثامنة من هذا القانون — على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا إذا وجد في هذه القوانين نص على غير ذلك ، ولما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن احراز الأسلحة والخنازير والقوانين المعدلة لا تمنع تنصيصه من معاقبة الشريك في الجرائم الواردة فيه ، فيكون ما يشيره المتهم من أن القانون لا يعرف الاشتراك في احراز السلاح غير سديد .

(الملن رقم ١٤٦١ لسنة ٢٩ قجلة ٢/١/١٩٦٠ ص ١١٧)

الفصل الثاني

طرق الاشتراك واثباته

٥ — الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعاً شرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فإذا كان الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في القبض على المُنْبِي عليه وحجزه ودسل على ذلك بطلب المتهم القدية لإعادة المُنْبِي عليه وقبضه القدية بالفصل أو التراخي في تبليغ الحادث ، فإن ذلك لا يؤدي الى قيام الاتفاق والمساعدة في مقاربة الجريمة .

(الملن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ قجلة ٢/٢٧/١٩٥٦ ص ٢٦٤)
(والملن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ قجلة ١/١٤/١٩٥٨ ص ٣٩٤)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

قواعد عامة

١ — إذا كانت جريمة ادارة منزل للدعارة غير متوافرة الأركان فإن جريمة المعاونة في ادارته للدعارة تكون غير قائمة قانوناً لأنها نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لقيام لها بدوته .

(الملن رقم ١٩٨٩ لسنة ٢٥ قجلة ١/١٠/١٩٥٦ ص ٧٢٧)

٢ — الشريك انما يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه حتى ولو مع شريك له .

(الملن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ قجلة ٢/١٦/١٩٥٦ ص ٩١٠)

٣ — الحقيقة المراد اثباتها — وهي حصول الاعلان في محل الإقامة أو تخلفه لعدم صحة العنوان أو لغيره — لا تثبت على وجهها الصحيح عن طريق طالبة الاعلان ، بل هي منوطه بالموظف المختص — وهو هنا المحضر — يشتمل عند انتقاله لمباشرة الاعلان بالمحل المعلن بالورقة — فإذا أثبت على لسان شيخ الحارة أنه « لا سكن للمطلوب اعلانه » بالعنوان الذي وضعت المتهمه بعرضه دعواها ، فإن البيان كما صدر منها وبما صار اليه أمره لا يمكن — رغم منابته للحقيقة — أن يكون محلاً للعقاب ، ومثله لا يؤثم الا اذا تجاوز الأمر هذا النطاق بفعل من المحضر وذلك بأن يقوم الأخير بتأييد البيان علماً أو حسن النية — فيثبت ما يخالف الواقع ، وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلي ،

من القرائن التي تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره - فإذا تحدث الحكم عن اتفاق المتهمين على مقاربة الجريمة بقوله «... أن عدم توافر ظروف سبق الاصرار لا ينفي أن المتهمين قد اتفقوا فيما بينهم وبعد علمهم بما وقع من تمدد على والد الأولين وعم الثالث اتفقوا على ضرب المجنى عليه وتوجهاوا حاملين المص من مساكن الزرية الى حيث يوجد المجنى عليه... يدل على ذلك تسلسل الحوادث... وما قرره الشاهدان من أنها رأيا المتهمين وهم مقبولون معاً من جهة مساكن الزرية حاملين المص واتهاوا في وقت واحد على رأس المجنى عليه ضرباً بالمص وبغير أن يجد سبب مباشر يدعوا الى هذا الضرب، الأمر الذي يفيد حتماً أن المتهمين الثلاثة لم يقبلوا من مساكن الزرية الى حيث كان يوجد المجنى عليه... الا بعد أن اتفقوا على ضربه انتقاماً لضرب والد المتهمين الأولين وعم ثالثهم وحلوا عصيم واتجهوا الى مكانه واتهاوا على رأسه ضرباً... فان ما أوردته الحكم في التسديد على اتفاق المتهمين على مقاربة الجريمة سائفاً في العقل، ويتوافر به الاشتراك بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة.

(المن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق بلة ٢/١/١٩٦٠ ص ١١٣)

١٠ - الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل ارادة المشتركين فيه ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين فمن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة.

(المن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق بلة ٣/١٥/١٩٦٠ ص ٢٤٢)

١١ - مناط جواز اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استناداً الى القرائن أن تكون القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق في ذاته وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائفاً لا يجافي مع المنطق أو القانون - فإذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في ادانة المتهم والعناصر التي استخلص منها وجود الاشتراك لا تؤدي الى ما انتهى اليه فعندئذ يكون لمحكمة التقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون.

(المن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق بلة ١٧/٥/١٩٦٠ ص ٤٦٧)

الفصل الثالث

التمييز بين الفاعل والشريك

(أ) المساهمة الأصلية في الجريمة كفاعل.

١٢ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أن العمل

٦ - الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه - وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ويكون للقاضي الجنائي اذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك أن يستدل عليه بطريق له الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة له.

(المن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٦ ق بلة ٢١/٥/١٩٥٦ ص ٧٣٩) (والمن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ ق بلة ١٠/٧/١٩٥٧ ص ٦٤٠)

٧ - الاشتراك بالاتفاق انما يتكون من اتحادية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه، وهذه النية من مخبات الصدر ودخالت النفس التي لا تقع عادة تحت الحس وليس لها أمارات ظاهرة، كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا توجد له سمات أو شواهد ظاهرة تدل عليه، وللقاضي الجنائي اذا لم يتم على الاتفاق والتحريض دليل مباشر أن يستدل عليها من قرائن الدعوى وملابساتها.

(المن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ ق بلة ١٠/٧/١٩٥٧ ص ٨٥٣)

٨ - من حق القاضي، فيما عدا الحالات الاستثنائية التي قيد القانون فيها بنوع معين من الأدلة - اذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول التحريض أو الاتفاق من فعل لاحق للجريمة يشهد به - فإذا كان ما ساقه الحكم من أدلة على الاشتراك يؤدي الى ما رتب عليه من أن الطاعن كان على اتفاق سابق مع المحكوم عليهما الآخرين على ارتكاب جريمة الخطف، ولم تستخلص المحكمة هذه النتيجة من مجرد تسلمه الجمل واحضاره الغلام المخطف فصب، بل من مساومته في قبعة الجمل انخفاضاً وارتماً - على حد ما قال به الحكم - دون الرجوع الى أي أحد آخر، مما يدل على أنه هو صاحب الرأي الأول والأخير في الأمر فانها بذلك لم تتجاوز سلطتها في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى.

(المن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٨ ق بلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٣٢٩)

٩ - الاشتراك بطريق الاتفاق كما هو معروف به في القانون هو اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه، ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال عليها، وإذا كان القاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من واقع الدعوى فان له اذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما أشبه أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج

وأمسك المتهمان الثاني والثالث بأخ المجنى عليه ، ولما حاول مقاومتها اعتدى عليه المتهم الثالث بالضرب بسبق البندقية على رأسه وذراعه فأصابه ، بينما أمسك المتهم الأول وآخرين مجهولين بالمجنى عليه وهددوه ببنادقهم وعذبوه بالتمذيذات البدنية وعصبوا عينه واقتادوه قسرا عنه الى مكان مجهول ، وكان المتهمان الثاني والثالث آنذاك ممسكين بالشاهد الثاني حتى اختفى الجناة ومعهم المجنى عليه ، فان الحكم اذ دان المتهمين كعاقلين أصليين في جريمة القبض بظرفها المشدد ، يكون صحيحا في القانون .

(المن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٣/٦/١٩٥٧ ص ١٠٨٨)

١٧ — لا تناقض فيما قاله الحكم حين فُي قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهمين — وهو تدبير ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيرا هادئا لا يخالطه اضطراب مشاعر ولا افعال قس — وبين ثبوت اتفاق المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه — فاذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لُحقت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ما اقتضت به من اتفاقهم على الاعتداء عليه ، فلا تثرِب عليها في ذلك .

(المن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلة ٢١/٢/١٩٦٠ ص ١١٢٢)

١٨ — ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية التي تلحق ماديات الجريمة ، وكل من ساهم من المتهمين في فعل السرقة أو الاعتداء المكوئين لجريمة السرقة باكرام يعتبر فاعلا أصليا في هذه الجريمة .

(المن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٩/٢/١٩٦٠ ص ١١٦١)

١٩ — سوى القانون في جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بين الفاعل المادي والفاعل الأدبي « المعرض على ارتكاب الجريمة » واعتبر كلا منهما فاعلا أصليا فلا تكون المحكمة — في هذه الحالة — بحاجة الى بيان طريقة الاشتراك .

(المن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ ق جلة ١١/٤/١٩٦٠ ص ٢٤٦٦)

٢٠ — اذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه أسهم بتصيب في الأفعال المادية الكوكة للجريمة ومنها معالجة المتهمين وبينهم الطاعن فتح باب الشك ودخولهم جميعا بها ومعهم الأدوات التي تستعمل في فتح الخزائن فلا وجه لما يدعيه المتهم من أن دوره لا يتضمن الاشتراك في الجريمة .

(المن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق جلة ٢/٥/١٩٦٠ ص ١١٠٢)

الذي قام به المتهم الثالث وهو وجوده بمرسح الجريمة وإملاق النار على كل من يحاول الاقتراب منه وقت ارتكابها يكون بحسب ظروف ارتكاب الجريمة وتوزيع الأعمال الكوكة لها بين المتهمين — دورا مباشرا في تنفيذها اقتضى وجوده على مسرحها للقيام وقتارتكابها مع المتهمين الأول والثاني — فهو بهذا يعتبر فاعلا أصليا وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(المن رقم ١٥١٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١١/٢/١٩٥٧ ص ١٤٤٤)

١٣ — متى كان الثابت حصصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه ، فان مقتضى ذلك مساواة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن العادة التي تخلقت للمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذي اتفقا عليه وأحدثاه بالمجنى عليه وذلك من غير حاجة الى قصص من منهما الذي أحدث إصابة العادة .

(المن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق جلة ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٤٥)

١٤ — متى كان غرض المتهم من اطلاق الرصاص من بنقيته يينا وشمالا هو تمكين باقي المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحماية ظهرهما في ممرح الجريمة في فترة التنفيذ وتسهيل هربهما بعد ذلك وقد انتج التأثير الذي تم بينهم النتيجة التي قصدوا اليها وهي القتل ، فذلك يكفي لاعتبارهم جميعا فاعلين لجريمة القتل عمدا من غير سبق اصرار .

(المن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق جلة ٩/١٢/١٩٥٧ ص ٩٦٤٤)

١٥ — لا يشترط في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة باكرام أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل انه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس وكل من ساهم في هذه الحركة الكوكة للجريمة وهي عبارة عن فعلين « السرقة والاعتداء » فهو فاعل في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطهما .

(المن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ ق جلة ١٧/٢/١٩٥٨ ص ١١٧٧)

١٦ — ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الأعمال الكوكة لها مما يتدخل في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يجعله فاعلا أصليا في الجريمة التي دينوا بها — فاذا كانت الواقعة الناتجة بالحكم أنه بينما كان المجنى عليه عاكدا في الطريق الى بلدته يتقدمه أخوه (الشاهد الثاني) اذ خرج عليهم المتهمون من زراعة الذرة الواقعة على جانب الطريق

(ب) تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك :

٢١ - متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم أساسا لاعتبار المتهم شريكا في الجناية هي بينها واقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليته باعتباره فاعلا أصليا وهي بذاتها الواقعة التي كانت تدور عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الدعا عن المتهم إلى ما رآته من انطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون اساءة إلى مركز المتهم .

(الفرن رقم ٨٧١ لسنة ٢٧ ق جلة ١١/٤ ١٩٥٧ ص ٨٦٢)

٢٢ - للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تعدل المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوع بها الدعوى مادامت المحكمة لم تعتد الا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفضت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة دون أن تتقيد بالوصف الذي وصفت به النيابة العامة القفيل النسب للمتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(الفرن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٧/٢٤ ص ٧١٦)

الفصل الرابع

مسئولية الشريك وعقابه

٢٣ - عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك في جريمة التزوير المعنوي متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .

(الفرن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧٩٧)

٢٤ - متى كان الحكم قد جعل للتنال الصادر من الزوج في جريمة السرقة أثرا يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

(الفرن رقم ٧٠ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/١٠/٨ ص ١٠٠١)

٢٥ - عدم وجود القصد الجنائي لدى فاعل الجريمة لا يستبعد براءة الشريك ما دام الحكم قد أثبت الاشتراك في حقه .

(الفرن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٣٢٩)

٢٦ - أن المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن وردت في باب الاشتراك إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبمباراتها الصريحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة هي أن تحديد مناه تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها ارادة الفاعل أولا وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلا وبحكم المجرى المادي للأموال .

(الفرن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/٦/٢٥ ص ٧١٧)

٢٧ - من المقرر في فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاضاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .

(الفرن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/١٠/٧ ص ٨٦٠)

٢٨ - مجرد التوافق وإن كان لا يربط في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه ، إلا أنه إذا أثبت الحكم في حق كل من المتهمين أنه ساهم في أحداث الاصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليه وذاهاها على هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الفرن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٨/٣/١٨ ص ٣٠٩)

٢٩ - حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامي ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم به .

(الفرن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٦٠/٥/٢ ص ٤٠٢)

الفصل الخامس

تسبب الأحكام في الأثرات

٣٠ - إذا خلا الحكم من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان المتهم بها وأنه كان وقت وقوعها عالما بها قاصدا الاشتراك فيها فإن ذلك يكون من الحكم قصورا يبيحه مما يستوجب حقه .

(الفرن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٢٦٤)

٣١ - خطأ الحكم في بيان عدد الأضحية التي أصابت القاتل لا يبيحه ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر واقعة الاشتراك في القتل المنسوبة إلى المتهم .

(الفرن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ١٣٠٢)

في ترتيبها الزمني على السرقة لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في الادانة ، فانه يكون معنيا بما يستوجب عقبه ما دام لم يثبت أن نية المتهم كانت مقعودة مع غيره من المتهمين على السرقة .

(الطن رقم ٣٥ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٨/٣١ من ١٩٥٨ م ٩ ص ٣٤٢)

٣٦ - اذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثاني انما يتسلطان منه في زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة « بريطانيا » وأن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذك المتهم الأخيرين من الاضرار بمركز مصر العربي وأن المستندات التي تعامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثاني ناطقة في اثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسلمة لتلك الدولة أو توجيه نحو استيفاء بعض جوانبها . كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع أنه كان يعلم بتخاير المتهم الأول وهو من مأموري الدولة الأجنبية التي يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقيه التعليمات والاستيضاحات في شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار بنطوى بطبيعتها على الاضرار بمركز مصر العربي فان هذا التقرير يكفي في توافر القصد الجنائي لدى كل من المتهمين الرابع والسابع في جريمة الاشتراك في جناية التخاير المتصوص عليها في المادة ٧٨ مكررا (١) التي داتهما بها المحكمة .

(الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلة ١٣/٥ من ١٩٥٨ م ٩ ص ٥٠٥)

٣٧ - اذا كان الحكم قد بين طريقة الاشتراك الواقعة التي حصل الاشتراك فيها وكان القانون يسوى في المادة ٤١ عقوبات بين عقوبة الفاعل الأصلي وعقوبة الشريك فان السهو عن ذكر مواد الاشتراك لا يعيب الحكم ولا يستوجب نقضه ما دامت المحكمة قد اشارت الى النص الذي استمدت منه العقوبة .

(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٤/٦ من ١٩٥٨ م ٩ ص ٧١٦)

٣٨ - اشارة الحكم الى المادة ٤٠ من قانون العقوبات تكفي في بيان مادة القانون التي يطبقها المحكمة على المتهم بوصف كونه شريكا ، ولو لم تشر الى فقرتها الخاصتين بطريق الاتفاق والتخريض .

(الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ ق جلة ١٠/٦ من ١٩٥٧ م ٨ ص ٦٤٠)

٣٩ - متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم بالاشتراك في جريمة القتل الممد الى اتفاقه مع الفاعل على اقرار الجرمية ومساعدته على ارتكابها بمصاحبة له الى مسرح الجريمة لشد أزره وقصد تحقيق وقوعها ثم هربه معه عقب ارتكاب الحادث ، فانه يكون معنيا ، ذلك أن مقاله لا يؤدي وحده الى ثبوت قصد الاشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك .

(الطن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق جلة ١٢/١٢ من ١٩٥٧ م ٨ ص ٩٨٣)

٤٠ - متى كان قوام الأدلة التي أوردتها المحكمة في حق المتهم بالاشتراك بالاتفاق والمساعدة في جناية القبض على المجنى عليه وحجزه وتمذييه هو الوساطة في اعادة المجنى عليه وقبض القفدي ، دون أن يبين الرابطة التي تصل المتهم بفاعلي الجريمة أو يدلل على قصد الاشتراك لديه . وكانت هذه الأفعال لاحقة للجريمة ويصح في العقل أن تكون منفصلة عنها ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ ق جلة ١٤/١٤ من ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٩)

٤١ - لا يكفي لادانة شخص بصفته فاعلا أو شريكا في جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها الا اذا كانوا جميعا متفقين على السرقة ، ومن ثم فاذا اعتملت المحكمة في ادانة المتهم في جريمة السرقة الى القول بأن المتهم وهو سائق سيارة ضبط في الصباح الباكر من يوم الحادث يسير بسيارته سيرا مضطربا وكان فيها شخصان وبها ملابس مسروقة وضعاها برضاؤه في السيارة دون أن يستدر عن حملها ، وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين المتهم وغيره من المتهمين ، وكان ما ذكره من وقائع تالية

رقم القامدة

إشكال

١	الفصل الأول : ماهية الاشكال
٢٥٢	الفصل الثاني : سلطة محكمة الاشكال
٥٥٤	الفصل الثالث : الحكم في الاشكال والطن فيه
		موجز القواعد :

الفصل الأول - ماهية الاشكال

١ الاشكال هو نظار من اجراء تنفيذ الحكم وليس طريقا من طرق الطعن في الأحكام

رقم القاعدة

الفصل الثاني - سلطة محكمة الإشكال

- ٢ - سلطة محكمة الإشكال محدودة بطبيعة الإشكال نفسه . ليس لها أن تعرض للحكم المستشكل فيه بالصحة أو بالبلان أو مدى انطباقه على القانون . ذلك بحسب قوة الأحكام
- ٣ - الإشكال هو نظلم من التنفيذ وليس ملتا ، أثر ذلك : ليس لمحكمة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من حيث صحته أو بطلانه أو بحث ما يتصل بمخالفته للقانون أو الخطأ في تأويله

الفصل الثالث - الحكم في الإشكال والظمن فيه

- ٤ - تبعية الحكم في الإشكال للحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز الظمن فيه بالنقض . عدم جواز الظمن بالنقض في الحكم الصادر في الإشكال في تنفيذ حكم في مخالفة
- ٥ - الأصل في الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها . يستثنى من ذلك حالات الإشكال في التنفيذ

القواعد القانونية :

الفصل الأول ماهية الإشكال

- ١ - طرق الظمن في الأحكام مبنية في القانون بيان حصص - وليس الإشكال من بينها ، وإنما هو نظلم من اجراء تنفيذه .
- (الظن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٠٠١/١١/١٤ قسلة ٧٨٨ ص ١١٣)

الفصل الثاني سلطة محكمة الإشكال

- ٢ - سلطة محكمة الإشكال محدودة بحدود طبيعة الإشكال نفسه الذي لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب وقته مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وليس لقاضي الإشكال أن يتعرض للحكم المستشكل فيه بالصحة أو بالبلان أو يبحث في مدى انطباقه على القانون لما في ذلك من مساس بقوة الأحكام . ومن ثم فإذا قضت المحكمة في دعوى الإشكال بيلان الحكم المستشكل في تنفيذه فإنها تكون قد تجاوزت السلطة المخولة لها بنص القانون .
- (الظن رقم ٣١٢ لسنة ٢٧ قسلة ١٩٥٧/٥/١٤ ص ٨٠٢)

- ٣ - سلطة محكمة الإشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه ، وهذا الإشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم

بطلب وقته مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وليس لمحكمة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه ، أو بحث أوجه اتصال بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تعرض لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيوب وقتت في الحكم نفسه أو في اجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام - فإذا كانت أوجه الظمن التي أثارها الطاعن في الإشكال تتصل بموضوع الدعوى التي فصلت فيه المحكمة الاستئنافية ، فإن محل الاعتراض بها هو الظمن في الحكم متى كان باب الظمن ما زال مفتوحا - وسواء أكان هذا الظمن من الطرق العادية أم غير العادية .

(الظن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٠٠١/١١/١٤ قسلة ٧٨٨ ص ١١٣)

الفصل الثالث

الحكم في الإشكال والظمن فيه

- ٤ - الحكم الصادر في الإشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الظمن فيه بطريق النقص . فإذا كان الحكم صادرا في إشكال في تنفيذ حكم صادر في جريمة مخالفة ، فإن الظمن بالنقض في هذا الحكم لا يكون جائزا .
- (الظن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٦ قسلة ١٩٥٦/١٠/٢٩ ص ١٠٨١)

• - الأصل في الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها ، ولم يستثن الشارع - في قانون الإجراءات الجنائية - من هذا الأصل إلا ما نصت عليه المادة ٤٦٩ ، وما جاء من هذا الأصل

في الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن الاشكال في التنفيذ .
(الفرن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٩ ق جلة ١٨/٥/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٠٥)

رقم القاعدة

أشياء متروكة

موجز القواعد :

- يجب ان الشيء متروكاً متى تحمل صاحبه عنه بنية لنزول من ملكيته . العبرة في ذلك بواقع الأمر من جهة المخل . تقدير ذلك لحكمة الموضوع
- ١
- بمجرد سكوت المالك عن المطالبة بماله أو السعي لاسترداده . ذلك لا يدل بذاته على أن الشيء أصبح متروكاً ..
- ٢

القواعد القانونية :

المطمعون فيه قد أثبت ركن الاختلاس في حق المتهم وأن غرضه انصرف الى تملكه غشاً واستدل على ذلك استدلالاً سافهاً ، فإن ما يثيره التهم من أن المال المسروق هو مال متروك لا يكون سديداً .
(الفرن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٧/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٩٥)

٢ - لا يكفي لاعتبار الشيء متروكاً أن يسكت المالك عن المطالبة به أو يقرع عن السعي لاسترداده بل لابد أن يكون تخليه واضحاً من عمل ايجابي يقوم به مقروناً بقصد النزول عنه .
(الفرن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٧/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٩٥)

الشيء المتروك - على ما أشارت اليه المادة ٨٧١ من القانون المدني في فقرتها الأولى - هو الذي يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته وبنية انهاء ما كان له من ملكية عليه فيغدو بذلك ولا مالك له ، فإذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقاً ولا جريماً في استيلاء على الشيء لأنه أصبح غير مملوك لأحد ، والعبرة في ذلك بواقع الأمر من جهة التخلي ، وهذا الواقع يدخل تحريه واستقصاء حقيقته في سلطة قاضي الموضوع الذي له أن يبحث في الظروف التي يستفاد منها أن الشيء متروك أو مفقود ، ولما كان الحكم

إصابة خطأ

رقم القاعدة

موجز القواعد :

- رابعة السجية بين الخطأ وإصابة الجاني عليه ركن من أركان الجريمة
- ١
- تقدير السجية التي تنبئ خطأ على حياة الجمهور وتصلح أساساً لمساءلة الجاني في جرمين الأصابة والقتل خطأ
- ٢
- اعتلاله بحسب الزمان والمكان وظروف الحادث . سلطة محكمة الموضوع في تقديرها

القواعد القانونية :

٢ - السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمساءلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحدث ، وهو أمر موضوعي يبت تقديره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب .
(الملن رقم ٣٢١ لسنة ٢٦ ق جلة ١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٧٠)
(والملن رقم ١٣٤٠ لسنة ٢٦ ق جلة ١/٧/١٩٥٧)

١ - جريمة الإصابة الخطأ لا تقوم قانوناً إلا إذا كان وقوع الجرح متصلاً بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يقع الخطأ فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها .
(الملن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ ق جلة ٢/٧/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٤٢)

إضراب

رقم القاعدة

موجز القواعد :

لا يشترط في جريمة الإضراب على ترك العمل الفردي قصد جنائي خاص ولا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة في الحكم . يكفي القصد العام

القواعد القانونية :

أركانها التي تتكون منها قانوناً وإن لم يترتب على تعريض أو تشجيعه أية نتيجة . كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي أن يستفاد توافر هذا القصد ضمناً من البيانات الواردة في الحكم .
(الملن رقم ٤٩ لسنة ٢٦ ق جلة ٢/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٣٠)

لا يشترط القانون لقيام جريمة التعريض على ترك العمل الفردي توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافرها أن يحصل التعريض عن أرادة من الجاني وعلم منه بجميع

إعادة النظر

رقم القاعدة

موجز القواعد :

شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على الحدث وفقاً لنص المادة ٣/٢٦٢ إجراءات : أن يكون قد حكم عليه بقوة من المقررات المقررة للاحداث والتي لا يقضيها على موامم

راجع : مجالس عكرية (الأناعة رقم ٣)

القواعد القانونية :

من العقوبات الخاصة بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التقويمية المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم* .
فأما تكون قد أولت عبارة « العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث » الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات وأولا صيحيا متفقا مع مقصود الشارع ومع الحكمة التي توخاها من استحداث هذا النص* .
(المندرج ١٥٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٤ ص ٢٢٦)

١ - متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها السابق والصادر بحبس المتهم قد أسست قضاءها على القول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز إعادة النظر « أن يكون التهم قد حكم عليه بمقوبة

رقم القائمة

أبعاد قانونية

موجز القواعد :

- ١ - علم الارتباط بين تطبيق المادة ١٧ عقوبات وبين المادة ٢٥١ عقوبات الخاصة بالعذر القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي . من يجب على المحكمة أن تعد التهم معذورا طبقا لهذه المادة الأخيرة ...
- ٢ - يجوز لفئة الإهم إحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه . إذا رأت أن الجناية قد اقترنت بأحد الأبعاد القانونية أو بطروف مخففة ، وأن تصل العقوبة - بعد تطبيق المادة ١٧ عقوبات - إلى حدود عقوبة الجنبه ...
- ٣ - صغر السن كمعذر قانوني مخفف في تطبيق المادة ٧٢ عقوبات . شرطه - أن تكون العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على التهم هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ...

القواعد القانونية :

الاجراءات الجنائية أن يصدر من غرفة الإهم أمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية الا اذا رأت أن الجناية قد اقترنت بأحد الأبعاد القانونية أو بطروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنبه ، فإذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجناية المنسوبة للتهم لا يمكن النزول بها تطبيقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن اذا اقترنت الواقعة بطروف مخففة فإن الأمر اذ قضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنبه للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه يكون قد خالف القانون* .
(المندرج ١٨١٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٢ ص ٢١٥)

٣ - لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه - المادة ٧٢ من قانون العقوبات - الا اذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على التهم بعد تقدير موجبات الرأفة ان وجلت هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة* .
(المندرج ١٢٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٣ ص ٥٦٤)

١ - لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعذر القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي ، وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقمة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت وفي حدود هذا التقييد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة فازلتها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا اذا وجلت أن ذلك لا يسمعا نظرا لما استنباتته من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد فمندئذ فقط يكون عليها أن تعد معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعة وعشرين ساعة* .
(المندرج ١٢٣٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ ص ٢٢٢)

٢ - لا يجوز عملا بالمادتين ١٥٨ ، ١٧٩ من قانون

إعلان

رقم اتفاقية

الفصل الأول : إجراءات الإعلان

- الفرع الأول : إعلان التهم ٥-١
- الفرع الثاني : إعلان المدعى للمدنى ٦
- الفرع الثالث : إعلان التهم في المعارضة ٧-٩

الفصل الثاني : بيانات الإعلان

- بيانات الإعلان ١١ و ١٠

الفصل الثالث : بطلان الإعلان

- الفرع الأول : البسك بالعلان ١٢-١٥
- الفرع الثاني : أثر عدم حصول الإعلان على مواعيد الطعن ١٦-١٨

موجز القواعد :

الفصل الأول : إجراءات الإعلان

الفرع الأول - إعلان التهم

- ١ - حضور التهم بمجلس المرافعة أو اعلانه بها اعلاتا صحيحا ، اعلانه بالجلسة المحددة لصدور الحكم . غير لازم ...
- ٢ - تمثيل الدعوى من النيابة دون اعلان التهم . عدم حضور التهم الإجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى ؛ عدم اعتباره حكما حضوريا ...
- ٣ - تمثيل القضية من النيابة بعد إنقطاع السير فيها دون اعلان التهم بتكليف صحيح . بطلان الحكم ...
- ٤ - إيجاب الشارع الإعلان لاتخاذ إجراء أو بده ميعاد لا يفي عنه أى طريقة أخرى ...
- ٥ - اعلان التهم اعلاتا صحيحا بالدعوى . عدم التزام المحكمة بأجابه طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد ...

الفرع الثاني - اعلان المدعى المدنى

- ٦ - ثبوت أن المدعى المدنى أعلن للحضور للجلسة في عمله المختار وعدم إعلانه لشخصه • عدم إعتبره تاركا دعواه . صحيح . ٢٦١ . أ . ج

الفرع الثالث - اعلان التهم في المعارضة

- ٧ - الاعلان لجهة الإدارة . لا يصح أن يبنى عليه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ...
- ٨ - عدم إعلان المعارضة بالجلسة المحددة لنظر معارضته . تأثير وكيهه على تقرير المعارضة بعلمه بالجلسة وتمهده بأخطاره . لا يبنى عن الاعلان . الحكم في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . باطل ...

رقم القاعدة

- ٩ - إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة بلجنة الإدارة أو في مواجهة النيابة . إقرار وكيل المعارض في ذيل التقرير بالمعارضة بعلمه بالجلسة وتمهده باخطار موكله . عدم جواز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن

الفصل الثاني - بيانات الإعلان

- ١٠ - خلو ورقة الإعلان مما يفيد اتباع الإجراءات التي رسمها نص م ١٢ مرافعات . خطأ الحكم عند اعتباره إعلان التهم يزم البيع في مواجهة شيخ البلدة صحياً
- ١١ - وجوب احتفال الأوراق التي يقوم المخضرون بإعلانها إما على توقيع من سلمت إليه الورقة على الأصل أو إثبات إمتناعه وسببه . علة ذلك : عدم إستيفاء هذا الشرط يبطل الإعلان . م ١٠/٢٤٥ مرافعات . الإعلان الباطل للحكم الغيابي لا يبدأ به ميعاد المعارضة

الفصل الثالث - بطلان الإعلان

الفرع الأول - التمسك بالبطلان

- ١٢ - ليس للمسئول عن الحقوق المدنية التحدث في بطلان إعلان التهم . التظلم من بطلان الإعلان من حق من وجه إليه الإعلان وادعى بطلانه . ملحق المدعى الذي قاصر على حرقه المدنية وطعها
- ١٣ - بطلان تكليف التهم بالحضور أمام محكمة الجنايات . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول
- ١٤ - حضور التهم جلسة المحاكمة بغضه مانع له من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور . م ١٣٣٤ ج .
- ١٥ - تصحيح البطلان بحضور التهم جلسة المحاكمة . م ١٣٣٤ ج . عدم جواز إثارة هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض

الفرع الثاني - أثر عدم حصول الإعلان على مواعيد العلم

- ١٦ - لا يوجب قانون الإجراءات الإعلان حتى يبدأ ميعاد العلم في الأحكام الحضورية . لا عمل لمياد المسافة إلا حيث يجب الإعلان لسريان العلم ، كما هو الحال في المعارضة
- ١٧ - عدم إعلان التهم بالحكم الغيابي لشخصه وعدم علمه به علماً يقينياً . لا يفتح بميعاد المعارضة . عدم جواز ملحق النيابة العامة في الحكم الغيابي قبل رفع المعارضة والتفصل فيها أو فوات ميعادها . م ١٤٢٢ ج .
- ١٨ - ميعاد إستئناف قرارات قاضي التحقيق الصادرة في غيبة الخصوم من تاريخ إعلانهم رسمياً بالأمر . ولا يكتفى العلم بصورتها . م ١٦٥ أ . ج

القواعد القانونية :

تاركا دعواه » ، فإن هذا التمثيل الذي بنت المحكمة عليه قضاؤها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٢٢/١٩٥٦ ص ١٠٤٩)

الفرع الثالث - اعلان المتهم في المعارضة

٧ - الاعلان لجهة الادارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن .

(الفرن رقم ٧٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٧)

٨ - لا يبنى عن اعلان المعارض بمعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، تأشير وكيله على تقرير المعارضة بملحه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ، وتهده باخطار . المعارض . واذن فالحكم الذي يصدر في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(المدان رقم ٢٠٠٥٣٠٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٥٧)

٩ - اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لجهة الادارة أو في مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بل يجب أن يكون الاعلان لشخص المحكوم عليه غائبا أو في محل اقامته ، ولا يبنى عن ذلك تأشيرة وكيله على تقرير المعارضة بملحه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وتهده باخطار المعارض اذ أن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير .

(الفرن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٢٩)

الفصل الثاني

بيانات الاعلان

١٠ - ان المادة ١٢ من قانون المرافعات قد أوجبت على المحضر في حالة عدم وجود الشخص المطلوب اعلانه في موطنه أن يسلم الورقة المطلوب اعلانه الي وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصداه ، فإذا لم يجد منهم أحدا أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال لمأمور القسم أو البندر أو العدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دافتره ، كما أوجبت على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه الى المعلن اليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة

الفصل الأول

إجراءات الاعلان

الفرع الأول - اعلان المتهم

١ - لا يوجب القانون اعلان المتهم للجلسة التي حددت لصدور الحكم متى كان حاضرا بجلسة المرافعة أو معلنا لها اعلانا صحيحا .

(الفرن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٩٨)

٢ - لا يمكن اعتبار الحكم الذي يصدر في الدعوى بعد تسجيلها من النيابة دون اعلان المتهم - حضوريا بالنسبة الى المتهم ما دام هو لم يكن في الواقع حاضرا الاجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها .

(الفرن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٣١٢)

٣ - متى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تمترت في الطريق واهتمت عن السير بأن لم ينظر في الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تمجعت فجأة من جانب النيابة فانه كان من الواجب أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كما يترتب عليها أثرها فإذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن أصلا فلا يحق للمحكمة أن تعرض للدعوى فإن هي فعلت كان حكمها باطلا .

(الفرن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٣١٢)

٤ - متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد ، فإن أي طريقة أخرى لا تقوم مقامه .

(الفرن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ١١٨)

٥ - متى كان المتهم قد أعلن بالدعوى اعلانا صحيحا فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابه طلب التأجيل للإطلاع والاستعداد .

(الفرن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٥١)

الفرع الثاني - اعلان المدعى المدني

٦ - متى قالت المحكمة « ان الثابت بالأوراق أن المدعي بالحق المدني قد أعلن للحضور للجلسة الا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن في محله المختار ولا يصح لذلك اعتباره

اثارة الدفع بيطلان هذا الاجراء لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٨/١/٢٧ ص ٩ ص ٩٤)

١٤ — ان مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة يمنعه من التمسك بيطلان ورقة التكليف بالحضور على ما تنص به المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٥/١٣ ص ٩ ص ٥٤٠)

١٥ — لا يقبل من المتهم أن يتسكك لأول مرة أمام محكمة النقض بيطلان اجراء اعلانه الذي صحه حضوره جلسة المحاكمة .

(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٤ ق جلة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ ص ٨٢٢)

الفرع الثاني — اثر عدم حصول الاعلان على مواعيد الطعن

١٦ — الأصل في ميعاد المسافة أنه يمنع حيث يوجب القانون حصول اعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن وفي قانون المرافعات لا تبدأ مواعيد الطعن في الأحكام وفقا للمادة ٣٧٩ الا من تاريخ اعلانها ولو كانت حضورية بخلاف الحال في قانون الاجراءات الجنائية حيث لا يوجب القانون اعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها — ولذلك لم ينص على ميعاد مسافة الا حيث يجب الاعلان لسريان الطعن كما هو الحال في المعارضة ، ومن ثم فان ميعاد ايداع أسباب الطعن بالنقض لا يضاف اليه ميعاد مسافة .

(الطن رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٧/٣/٥ ص ٨ ص ١٩٨)

١٧ — متى كان الحكم قد صدر غيايبا وكان اعلان هذا الحكم الغيابي لم يحصل لشخص المحكوم عليه ولم يعلم به علما يقينيا ، فان ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون قائما ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الحكم الا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها .

(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٥/٢٦ ص ٩ ص ٥٦١)

١٨ — نصت المادة ١٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أن استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالأوجه لاقامة الدعوى يحصل بقرار في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر ، أو التبليغ ، أو الاعلان حسب الأحوال ، وقد صرح المذكرة الايضاحية لهذا النص بأن الشارع قد وحد الميعاد بالنسبة لجميع الخصوم فجعل بدء الموعد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم ، أو من تاريخ تبليغه للنيابة

سלט الى جهة الادارة وعليه أيضا أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته ، فاذا كان الحكم — في جريمة اختلاس أشياء محجوز عليها قضائيا — قد خلا مما يفيد أن هذه الاجراءات قد أثبتت ، فان المحكمة إذ عدت الاعلان في مواجهة شيخ البلد صحيحا وأست عليه ثبوت علم المتهم باليوم المحدد للبيع تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١١٤٤ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/١٢/١٦ ص ٩ ص ١٠٨٧)

١١ — توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات في فقرتها الخامسة أن يشتمل أصل الورقة الملنة اما على توقيع مستلم الصورة واما على الثبات واقعة امتناعه وسببه — لأن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتما على امتناع بل قد يرد الى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجب فاذا كان الثابت أن اعلان الحكم الغيابي قد ورد به أن المحكوم عليه قد أعلن مخاطبا مع شخصه ، ولا يوجد على أصل الاعلان توقيع المخاطب معه ولا من تسلم الاعلان فانه يكون باطلا طبقا للمادة ٢٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وذلك لعدم استيفائه الشروط المبينة في الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من هذا القانون ، ويطلان هذا الاعلان يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم الغيابي ، ولا يصح أن تبدأ به ميعاد المعارضة .

(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٠ ق جلة ١٩٦٦/١٢/٦ ص ١١ ص ٨٧١)

الفصل الثالث

بطلان الاعلان

الفرع الاول — التمسك بالبطلان

١٢ — متى تبين أن الحكم الابتدائي قد أعلن للمتهم المحكوم عليه بالقوية ولم يطن عليه بأي طريق من طرق الطعن العادية المخولة له في القانون فلا يقبل من المسؤول عن الحقوق المدنية التحدث في بطلان اعلان المتهم ، ذلك أن التظلم من بطلان الاعلان هو من شئون من وجه اليه الاعلان وادعى بطلائه ولأن القانون لم يمنح المسؤول عن الحقوق المدنية حق الطعن الا في نطاق حقوقه المدنية وحدها .

(الطن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٧/٥/٢٨ ص ٨ ص ٥٦٧)

١٣ — ان تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنابات هو من الاجراءات السابقة على المحاكمة ولا يقبل من المتهم

العامة ، أو اعلانه للخصوم اذا لم يصدر في مواجهتهم ،
أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهته منهم ، ومن ذلك
يتضح أن اليماد المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق
الخصم الغائب — سواء كان متهما أو مدعيا بالحقوق

(المن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٦/٥/١٩٥٩ س ١٠٠ ص ٥٧٦)

رقم القاعة

افلاس

موجز القواعد :

- ١ — حل الشيك تاريخيا واحدا . عدم قبول إدعاء المتهم أن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله .
صدور حكم بإشهار الإفلاس قبل تاريخ الشيك . اعتبار الشيك صادرا بعد إشهار الإفلاس دون وجود وصيد
قائم قابل للسحب ١
- ٢ — مجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره يوفر سوء النية . لا يقلل منه التعلل
بإشهار إفلاسه . مثل هذا الدفاع لا يستأهل ردا ٢

راجع أيضا : شيك (القاعدتين رقمي ١٢٤٥)

القواعد القانونية :

- ١ — استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك متى كان
يحمل تاريخيا واحدا ، فان مفاد ذلك أنه صدر في هذا
التاريخ ولا يقبل من المتهم الادعاء بأن الشيك حرر في
تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ، ومن ثم فاذا كان
الحكم الصادر بإشهار افلاس المتهم قد صدر قبل التاريخ
الذي يحمله الشيك وجب أن ينظر الى هذا الشيك على
أنه أعطى بعد اشهار الافلاس وفي وقت لم يكن له فيه
وصيد قائم وقابل للسحب .
(المن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ س ٩ ص ٦٣)
(المن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٧ بنفس الجلسة)
- ٢ — يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم
وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ، فلا عبرة بما
يدفع المتهم من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب
اشهار افلاسه ، اذ أنه كان متعينا أن يكون هذا المقابل
موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفاع المتهم المستند
الى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اشهار افلاسه
هو ما لا يستأهل ردا لظهور بطلانه .
(المن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢/٩/١٩٥٩ س ١٠٠ ص ١٧٥)

اقتران الجناية بجريمة أخرى

رقم القاعة

موجز القواعد :

- ١ — الجناية أو الشرع فيها كل منهما جريمة جعلها الشارع ظرفا مشددا للقتل متى وقع متفيا للجنة وسيا
لارتكابها . م ٢٣٤ ع ٣ ١
- ٢ — مناهة لتطبيق م ٢٣٤ ع ٢/ وقوع أي فعل مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل العمد ويمكن بذاته
لجريمة أخرى ٢
- ٣ — استغلال الجناية المقررة بجناية القتل العمد وعدم إشتراكها معها في أي عنصر من عناصرها ولا أي ظرف
من ظروفها المشددة للمعنوية . تحت ظروف الاكراه في السرقة بفعل القتل يمتنع إرباط جناية القتل بجناية
لا اقترانه بجناية . إنطابق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ عقوبات لا الفقرة الثانية ٣

القواعد القانونية :

تكون الجناية المقررة بالقتل مستقلة عنه ، والا تكون مشتركة مع القتل في أى عنصر من عناصره ولا أى ظرف من ظروفه التى يعتبرها القانون عاملا مشددا للعقاب - فإذا كان القانون لم يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر اليها الا مجردة عن هذا الظرف . ومتى تقرر ذلك ، وكان كل من جانيى القتل العمد والسرقه بالاكره اذا نظر اليهما معا يتبين أن هناك عاملا مشتركا بينهما وهو فعل الاعتداء الذى وقع على المجنى عليها - فانه يكون جريمة القتل ، ويكون في الوقت نفسه ركن الاكره في السرقه ، فيكون عقاب المتهمة طبقا لنص المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة - لا الثانية التى أعمل نصها الحكم ، على أن مالمتهى اليه الحكم في التكيف القانوني واعتباره القتل مقترفا بجناية السرقه بالاكره - وإن كان يخالف وجهة النظر سالفه الذكر - الا أن ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم ، ذلك بأن عقوبة الاعدام التى قضى الحكم بها مقررده أيضا لجناية القتل المرتبطة بجريمة ، كما هى مقررده أيضا للقتل العمد مع سبق الإصرار الذى أثبتته الحكم في حق المتهمة - فإذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملاسلات التى بينتها في أسباب الحكم فان قضائها يكون سليما . (المن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩٠٠ . جلة ٢٥/٤/١١٣١٩٦٠ ص ٣٥٦)

رقم القاعدة

١ - سوى القانون بين ارتكاب الجنبه والشروع فيها ، فكل منهما جريمة جعلها الشارع ظرفا مشددا للقتل، متى وقع منضمنا الى الجنبه وسببا لارتكابها - فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن وما ورد في المأينة أنه بعد أن اغتال المجنى عليها قد شرع في سرقه مالها ، فانها إذ طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات على ما فعل تكون قد أصابت في تكيف الواقعة من ناحية القانون ولم تخطئ في تطبيقه . (المن رقم ٢١٠٦ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٣/٢/١٩٥٩ ص ٢٢٤)

٢ - يكفي لتطبيق الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات وقوع أى فعل مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل العمد متميز عنه ومكون بذاته لجناية من أى نوع كان . (المن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٣/٤/١٩٥٩ ص ١٢٢)

٣ - جعل الشارع - في المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات بفقرتها الثانية والثالثة - من الجناية المقررة بالقتل العمد أو من الجنبه المرتبطة به ظرفا مشددا لجناية القتل التى شدد عقابها في هاتين الصورتين ، ففرض عقوبة الاعدام عند اقتران القتل بجناية والاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عند ارتباطه بجنبه - ومقتضى هذا أن

موجز القاعدة :

اكره

- الاكره وعدم الرضا . متى يتوافران ؟ بيانات أحكام الاداة بالنسبة لها . البيان الكافى . مثال
راجع أيضا : وقاع .

القاعدة القانونية :

فوق المتوسط وأنه يمكنه مقاومة المجنى عليها بشير رضا بقوة العضلية . أما ما ورد بالتقرير بعد ذلك من أن خلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة القفص من الإصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة بشير الى أن المجنى عليها لم تبذل مقاومة جسمانية فعلية في دره المتهم عنها ، هذا الذى ورد بالتقرير لا ينشئ أن المجنى عليها استسلمت تحت تأثير الاكره بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التى دان الحكم بها المتهم ويتوافر به ركن الاكره وعدم الرضا في جريمة الوقاع . (المن رقم ١٦٨٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩/١١/١٩٥٩ ص ٤٧)

١ - اذا كان الحكم - في جريمة الوقاع - قد دال على الاكره بأدلة سائمة في قوله « أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها من ذراعها ، وأدخلها عنوة زرعة القطن فقاومه الا أنه تمكن بقوة العضلية من التغلب عليها وألقاها على الأرض وهدهدها ببطوة كان يحملها وضربها برأسه في وجهها عند مقاومتها له » فان هذا الذى ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت وجود كدم بجبهة المجنى عليها وأن بينان المتهم الجسماني

رقم القاعدة

موجز القواعد :

البان

- ١ - غش البان . افترض العلم بالفش لدى البائع . مادام مصدرها الأصل مستولاً عن سلاتها عند التوريد
- ٢ - إضافة مادة غريبة إلى البان أو إنتزاع عنصر من عناصره . توغر الركن المادى لجرمة الفش بغض النظر عما ورد بق ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ ...
- ٣ - القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ في شأن مواصفات ومقاييس البان ومتجاته . لاستند القانون لقول بطلان القرار المذكور . علة ذلك ؟ ...
- ٤ - صدور القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ تضييلاً للمادة ٥ من قانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ...
- ٥ - قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالبان ومتجاته . صدره بناء على تفويض تشريعى بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ...
- ٦ - القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . مجال سرياته : دخول الألبان في عموم نضه ...
- ٧ - جريمة غش البان وعقافه نواصفاته القانونية . عناصر الواقعة الإجرامية . الفعل المادى . أثر توافره في محصر من اسلاف حكم القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من افترض العلم لديه بوصفه من الباعه للجورلين ...

القواعد القانونية :

- ١ - أصبح البائع بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ مستولاً عن السلة التى يتجر بها وعليه أن يثبت من مصدرها دائماً فلا يجب الألبان الا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومتبعة للقواعد التى تفرضها السلطات ذات الشأن فإذا طرأ عليها بعد ذلك عيب أو انتزع من عناصرها شيء فهو المسئول حتماً عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالفش ما دام مصدرها الأصلى مستولاً عن سلاتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت أحد من العقاب استناداً الى عدم توافر ركن العلم لديه .
- (الطن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٦/٢١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٣٠٥)
- ٢ - لا غش الأشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير يقبل ايجابى اما بإضافة مادة غريبة اليه واما بإنتزاع عنصر من عناصره ، فإذا أثبت الحكم أن المتهم أضاف الى اللبن مادة غريبة اليه وهى الماء فإن الركن المادى لجريمة الفش يكون قد توافر وذلك بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المواصفات الخاصة بالألبان ومتجاتها من أحكام .
- (الطن رقم ٩١٦ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٤/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٤٧)
- ٣ - أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة بالبان ومتجاته ، وتنفيذاً لهذا التفويض صدر قرار وزير الصحة في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ وأوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة المسم في لبن « الجاموس » عن ٥٠٪ وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر باطلا هو قول لا سند له في القانون .
- (الطن رقم ١٦٧٣ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣٥٥)
- ٤ - صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومتجاتها - تنفيذاً لحكم الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقع التدليس والفش المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩
- (الطن ١٤٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣١٥)

- ١ - أصبح البائع بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ مستولاً عن السلة التى يتجر بها وعليه أن يثبت من مصدرها دائماً فلا يجب الألبان الا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومتبعة للقواعد التى تفرضها السلطات ذات الشأن فإذا طرأ عليها بعد ذلك عيب أو انتزع من عناصرها شيء فهو المسئول حتماً عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالفش ما دام مصدرها الأصلى مستولاً عن سلاتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت أحد من العقاب استناداً الى عدم توافر ركن العلم لديه .
- (الطن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٦/٢١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٣٠٥)
- ٢ - لا غش الأشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير يقبل ايجابى اما بإضافة مادة غريبة اليه واما بإنتزاع عنصر من عناصره ، فإذا أثبت الحكم أن المتهم أضاف الى اللبن مادة غريبة اليه وهى الماء فإن الركن المادى لجريمة الفش يكون قد توافر وذلك بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المواصفات الخاصة بالألبان ومتجاتها من أحكام .
- (الطن رقم ٩١٦ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٤/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٤٧)
- ٣ - أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة بالبان ومتجاته ، وتنفيذاً لهذا التفويض صدر قرار وزير الصحة في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ وأوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة المسم في لبن « الجاموس » عن ٥٠٪ وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر باطلا هو قول لا سند له في القانون .
- (الطن رقم ١٦٧٣ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣٥٥)
- ٤ - صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومتجاتها - تنفيذاً لحكم الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقع التدليس والفش المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩
- (الطن ١٤٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣١٥)

- ٥ - أجاز القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ - في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه - لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته وتنفيذاً لهذا التفويض التشرى أصدر وزير الصحة قراراً رقم ١٠٢ في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة باللبان ومنتجاتها .
(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢١٥)
- ٧ - اذا أثبت الحكم في حق المتهم أنه عرض للبيع لبنا مفسوشا بنزع الدسم منه إلى ما دون الحد الأدنى للمواصفات القانونية ، فإن ذلك يتوافر به الركن المادى لجرمى الشئ ومخالفة المواصفات القانونية اللتين دانه بهما ، فينقطع عليه بالتالى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من افتراض العلم لديه بوصفه من الباعة المتجولين .
(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢١٥)
- ٦ - يسرى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على كل من غش أو شرع في أن يفس شئنا من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية

رقم القاعة

أمر الحفظ

- الفصل الأول : أمر الحفظ الإدارى الصادر من النيابة ٥-١
- الفصل الثانى : أمر الحفظ القضائى الصادر من النيابة ١٠-٦
- الفصل الثالث : مسائل متنوعة ١١ ١٣
- موجز القواعد :

الفصل الأول - أمر الحفظ الإدارى الصادر من النيابة

- المقصود مما أوجبه ١٦٢ ج من إعلان المنى عليه بأمر الحفظ هو إخطاره بما تم في شكواه . لم يرتبه القانون عليه أى أثر ولم يقيد بأجل معين ١
- وقف النيابة سبر التحقيق الذى لم تكتم تبداه نزولا على حكم القانون وإصدارها أمرا بالحفظ . عدم اعتبارها أمرا بالاجرة لاقامة الدعوى الذى تصدره سلطة التحقيق ٢
- أمر حفظ صادر في غير تحقيق من النيابة ودون مباشرة التحقيق من الأمور المتنب منها لاجرائه . هو إجراء إدارى لا يلتزم به النيابة ولا يمنع المضرورة من الجزية من الاتجاه إلى رفع الدعوى مباشرة ٣
- مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس لا يعد انتداباً منها لأحد رجال الضبط القضائى لإجراء التحقيق عضره محض استئصال . صدور أمر الحفظ من النيابة في هذه الحالة لا يعنها من رفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر النائب العام بإنشاء أمر الحفظ ٤
- تدب مأور الضبط القضائى لاستجواب المأمور لا يعد قانوناً من إجراءات التحقيق القضائى الذى ينفى قوة على الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الأوراق ٥

دفع القاعدة

الفصل الثاني - أمر الحفظ القضائي الصادر من النيابة بالأوجه لاقامة الدعوى

- ٦ - أمر الحفظ المانع من الرد إلى الدعوى الجنائية إلا إذا انقضى التائب العام أو ظهرت أدلة جديدة هو الذى يسبقه تحقيق تجريره النيابة بنفسها أو بمن تنديه . تدب وكيل النيابة ضابط البوليس لتحقيق بلاغ امتناع المني عليه من ابداء أقواله أمام ضابط البوليس . إعادة الأخير الشكوى إلى النيابة دون تحقيق . حفظها اداريا عمرة وكيل النيابة . جواز الرجوع في أمر الحفظ
- ٧ - الأمر القضائي الصادر من النيابة بأن لاوجه لاقامة الدعوى بعد تحقيق تجريره أو تدب إليه هو الذى يمنع من رفع الدعوى ويجوز للمني عليه والمدعى المدعى الطعن فيه أمام غرفة الاحكام . أمر الحفظ الإدارى الصادر بتامع محضر جمع الاستدلالات لا يقيد النيابة ويجوز المدول عنه ولا يقبل تظلا أو استئنافا من المني عليه والمدعى المدعى وإعمالها رفع الدعوى مباشرة
- ٨ - أمر حفظ . صدوره من النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . صدوره في صيغة أمر حفظ إدارى . لا يغير من طبيعته
- ٩ - عدم إجراء النيابة تحقيقا في الدعوى وعدم إصدارها أمرا بالأوجه لاقامة الدعوى . حق المدعى بالحق المدعى في تحريك الدعوى مباشرة أمام الحاكم الجنائية
- ١٠ - عدم تقديم النيابة في رفع الدعوى الجنائية بأمر الحفظ الصادر بناء على محضر جمع الاستدلالات

الفصل الثالث - مسائل متنوعة

- ١١ - اشارة الحكم إلى قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لعدم التهم . غير لازم
- ١٢ - عدم قيد المحكمة الطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب بأمر الحفظ عن الواقعة المبلغ عنها
- ١٣ - سلطة التائب العام الاستثنائية في إلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة بالرغم من موافقة المحامى العام عليه

القواعد القانونية :

الفصل الاول

أمر الحفظ الإدارى الصادر من النيابة

٢ - متى كانت النيابة قد أفهمت الشاكى باتباع الطريق الذى رسمه القانون في شأن ما ادعاه من تزوير وقع في محاضر جلسات قضية مازالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وقوفا منها عند هذا الحد الذى تقتضرت فيه على سؤال الشاكى وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه ، فإن مثل هذا الحفظ ليس الا ايدافا من النيابة أنها أوقفت سير التحقيق الذى لم تكند تبدأ نزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الذى تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا

١ - ما أوجبه المادة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية من اعلان المني عليه بأمر الحفظ هو اجراء قصد به اخطاره بسا تم في شكواه ليكون على بينة بالتصرف الحاصل فيها ولم يرتب القانون عليه أى أثر بل لم يقيد به بأجل معين .
(الظن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق . ٢٠ ج ١٩/٢١/٧ ص ٧٣٩)

٥ - ندب النيابة العامة معاون البوليس لسؤال المتهمين ، وما تلاه من تحقيق لا يعد قانونا من اجراءات التحقيق القضائي الذي يضفي قوة على الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الأوراق ويكسب خصوم الدعوى حقوقا ، ذلك بأن استجواب المتهم - على هذا النحو - هو أمر يحظره القانون في المادتين ١٩٩ و ٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢

(الفرن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٩٠٢ - جلة ٢٢/١٢/١٩٥٩ - ص ١٠٤١)

الفصل الثاني

أمر الحفظ أقضائي الصادر من النيابة
بالأوجه لإقامة الدعوى

٦ - المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الحفظ الذي ينبع من المود الى الدعوى الجنائية الا اذا ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة انما هو اذنى يسبقه تحقيق تجر به النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها . واذا فُتسى كان الثابت أن وكيل النيابة وإن كان قد تدبى ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن الا أن المجنى عليه امتنع عن ابداء أقواله أمامه فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا ، فإن هذا الأمر الذي لم يسبقه تحقيق اطلاقا لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية .

(الفرن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥٠٢ - جلة ٣/١٥/١٩٥٩ - ص ٧٣٠)

٧ - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو اجراء ادارى صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات علما بالمادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية وما يبدعها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه في أى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة ، ولا يقبل نظلما أو استئنفا من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لها هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنب والمخالفات، دون غيرها ، اذا توافرت له شروطه، وهذا الأمر الادارى يفتقر عن الأمر القضائي بالأوجه

يسمح لها بالموازنة بين أدلة الادانة وأدلة البراءة وترجح أن القضية بالحالة التي هي عليها ليست سالمة لأن تمام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الأمر هو وحده الذي فتح له الشارع باب الطعن .

(الفرن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٧٠٢ - جلة ٥/١٢/١٩٥٨ - ص ٥٧٥)

٣ - الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى اداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية - فاذا كان الثابت أن الضابط الذي افتتح المحضر الأول لم يباشر تحقيقا فيه ، وأن المحضر الآخر الذي حرره « ملازم أول » لم يباشر بناء على انتداب من النيابة العامة ، بل سار فيه بناء على بلاغ شغوى من زوجة المجنى عليه - وهو بلاغ مستقل بذاته منفصل عن البلاغ الكتابي الذي قدمه المجنى عليه للنيابة والتي نددت أحد الضباط لتحقيقه - ثم أعيدت الأوراق جميعها الى النيابة فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا فان هذا الأمر لا يكون حجة على المجنى عليه المضرور من الجريمة ، ويكون من حقه الالتجاء الى رفع الدعوى بالطريق المباشر .

(الفرن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩٠٢ - جلة ٢٢/١٢/١٩٥٩ - ص ١٠١)

٤ - يشترط حتى يكون ندب مأمور الضبط القضائي صحيحا منتجا اثره أن يكون الندب مريحا متصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا استجواب المتهم ، وألا ينصب على تحقيق قضية يرمتها - الا اذا كان الندب صادرا الى معاون النيابة ، وأن يكون ثابتا بالكتابة ، وأن يصدر عن صاحب الحق في اصداره الى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا ، أما مجرد احالة الأوراق من النيابة الى البوليس فلا يعد انتدابا منها لأحد رجال الضبط القضائي لاجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي عندئذ محضر جمع استدلال - لا محضر تحقيق ، فاذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حيلة الى صدور أمر من النائب العام بإلغاء أمر الحفظ .

(الفرن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩٠٢ - جلة ١٠/١٠/١٩٥٩ - ص ٧٩٧)

وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية يمنع من اقامة الدعوى ما دام لم يبلغ قانونا ، وانتهى من ذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بسايعيه ويستوجب نقضه .
(المن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩٠٢ . جلة ١٩ / ١٠ / ١٩٥٩ ص ٧٩٧)

الفصل الثالث

مسائل متوعة

١١ - قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لتغير المتهم لا يعنى المحكمة في شيء ولا تلتزم الاشارة اليه في الحكم وليس من شأنه أن يؤثر ضرورة في أقوال شهود الواقعة التي تجري المحاكمة عنها .
(المن رقم ٥٥ لسنة ٢٧ . جلة ٢٧ / ١٨ / ١٩٥٧ ص ٨٠٠)

١٢ - لا يهض أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم معرفة الفاعل دليلا على صحة الوقائع التي أبلغ بها المتهم ، ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة من غير أن تقيد به ، وعليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي اليه تحقيقها .
(المن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ . جلة ٢٦ / ٤ / ١٩٥٧ ص ٢٨٧)

١٣ - للحامي العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء حق مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها وتصرف فيها غير قابل للالغاء أو التعديل من النائب العام ، أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التي خص القانون بها النائب العام وحده ، كالأمر الصادر بالألا وجه لاقامة الدعوى ، فيكون شأن الحامي العام في هذا النوع من الاختصاص شأن باقي أعضاء النيابة يوضع لاشراف النائب العام وهو لا يشترط الا اذا شمل التاحيتين القضائية والادارية على السواء كما تفصح عنه نصوص القانون والمذكرة الايضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا منتجا لآثاره القانونية بالرغم من موافقة الحامي العام على أمر الحفظ .
(المن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ . جلة ١٨ / ١١ / ١٩٥٨ ص ٩٤٣)

لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجري تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقتضيه المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات ، فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا أيجز للمجنى عليه والمضى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة الاتهام .
(المن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ . جلة ١٩ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٣٦٩)

٨ - اذا كان الأمر قد صغر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أيا كان سببه ، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الاداري ، اذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، وهو أمر له بمجرد صدوره حجية الخاصة حتى ولو لم يعلن به الخصوم وينع من العود الى الدعوى الجنائية ما دام لا يزال قائما ولما بلغ قانونا ولا يغير من هذا النظر أن المجنى عليها لم تعلن بالأمر على ما تقتضيه المادة ١٦٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية اذ أن كل ما لها أن تطعن في القرار أمام الجهة المختصة صرح أن باب الطعن ما زال مفتوحا أمامها .
(المن رقم ٣٢١١ لسنة ٢٥ . جلة ١٠ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٥٢٥)

٩ - الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى العمومية الذي تصدره النيابة بعد التحقيق الذي تجريه بمرفعتها هو الذي يمنع من اقامة الدعوى العمومية الا اذا ظهرت أدلة جديدة أو إلغاء النائب العام في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره فإذا لم تجر النيابة تحقيقا في الدعوى ولم تصدر قرارا بالألا وجه لاقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى بالحق المدني يظل قائما في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية
(المن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٥ . جلة ١٧ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٥١١)

١٠ - أمر الحفظ المانع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انسا هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجرته النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى اعتبار اشارة وكيل النيابة « بأحالة الشكوى الى البوليس لتقصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي » ندبا للتحقيق ، واعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى اداريا بمثابة أمر بعدم

وتم القائمة

أمر بالاوجه

الفصل الأول - الأمر بعدم وجود وجه الصادر من النيابة

١	شال الأمر	الفرع الأول :
٨-٧	طبيعته وأثره	الفرع الثاني :
	الفصل الثاني - الطعن في القرار بالاوجه لاقامة الدعوى	
١٠ و ٩	الصفة في الطعن	الفرع الأول :
١٢ و ١١	الطعن في القرار الصادر من النيابة	الفرع الثاني :
١٣	الطعن في القرار الصادر من قاضي التحقيق	الفرع الثالث :
١٥ و ١٤	الطعن في القرار الصادر من غرفة الاحكام	الفرع الرابع :

موجز القواعد :

الفصل الأول - الأمر بعدم وجود وجه الصادر من النيابة

الفرع الأول - شكل الأمر

— الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لاقامة الدعوى في مواد الجنائيات. ضرورة أن يكون صريحاً وملوناً . وجود مذكرة يرى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها إصدار الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى . لا ينشئ

الفرع الثاني - طبيعته وأثره

- ١ — أمر الحفظ الإداري الصادر من النيابة . الأمر القضائي الصادر منها بأن لا وجه لاقامة الدعوى. الفرق بينها . نتائج ذلك ؟
- ٢ — صدور أمر الحفظ من النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها . هو أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . صلوه في صيغة أمر حفظ إداري . لا يغير من طبيعته
- ٣ — عدم إجراء النيابة تحقيقاً في الدعوى وعدم إصدارها أمر بالاوجه لاقامة الدعوى . حتى المدعى بالحق المدني في تحريك الدعوى مباشرة أمام الحاكم الجنائية
- ٤ — وقف النيابة سير التحقيق الذي لم تكتم تبدأ زواله حل حكم القانون وإصدارها أمر بالحفظ . عدم اعتبارها أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . طعن فيه . غير جائز
- ٥ — للأمر بالاوجه لاقامة الدعوى حيوية ولو لم يطل به الخصوم وهو مانع من رفع الدعوى الجنائية . عدم جواز رفع الدعوى المباشرة عن ذات الواقعة . عدم حصول الإدعاء المدني أمام سلطة التحقيق غير مؤثر م ١٦٢ و ٢١٠ ج .
- ٦ — الأمر بالاوجه المانع من المرد إلى اقامه الدعوى الجنائية هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجريمه النيابة . بنفسها أو بمن تنسبه من مأموري الضبط القضائي
- ٧ — الأمر بالاوجه لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة تفرم الدليل الجليد أن يكون مجبولاً
- ٨ — من المحقق أو استوفى عناصره التي حالت دون تحقيقه

دفع القاطنة

الفصل الثاني - الطعن في القرار بالأوجه لإقامة الدعوى

الفرع الأول - الصفة في الطعن

- ٩ - النزاع على الصفة في استئناف الأمر بالأوجه . قضاء غرفة الإتهام بعدم قبول الاستئناف لرفضه عن ليس له الحق في الطعن في الأمر بالأوجه ولم يغزله التوكيل الصادر إليه هذا الحق . قضاء صحيح
- ١٠ - الصفة في الطعن بطريقي الاستئناف والنقض في الأمر بعدم وجود وجه . اقتضاه على الحق عليه والمدعى بمقوق مدينة والتائب العام . م ١٦٢ و ٢١٠ ، ٢١٢ ج

الفرع الثاني - الطعن في القرار الصادر من النيابة

- ١١ - سريان حظر الطعن الوارد بالمادة ٢١٠ أ . ج . مدلة بق ١٢١ لسنة ١٩٥٦ على الطعن بطريق النقض أيضا ...
- ١٢ - عدم جواز الطعن بطريق النقض فيما لم يكن استئنافه جائزا . مثال في القرار الصادر من غرفة الإتهام بعدم جواز استئناف الطاعن

الفرع الثالث - الطعن في القرار الصادر من قاضي التحقيق

- ١٣ - يتفتح بمجاد استئناف القرارات الصادرة من قاضي التحقيق في غيبة الخصوم من تاريخ إعلانهم رسميا بالأمر لا من تاريخ العلم بالصدور . م ١٦٥ أ ج

الفرع الرابع - الطعن في القرار الصادر من غرفة الإتهام

- ١٤ - إصدار غرفة الإتهام أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل التهم لم يحضر أمامها لعدم كفاية الأدلة . استنادها في ذلك إلى بطلان التفتيش . جوازه
- ١٥ - الطعن بالنقض في أمر غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لا يقتضاه على إجراء باطل وقصور في التفتيش . غير جائز . م ١٩٥ أ ج

الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى اكتفاء بالجزاء الإداري .
(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/١/٧ ص ٨ ص ٧)

الفرع الثاني - طبيعته وآثره

٢ - الأمر الصادر من النيابة بالصفحة هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيمن على جميع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيدها ويجوز المدول عنه في أي وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة ، ولا يقبل تطلبا أو استئنافا من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لهما هو الالتجاء إلى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنح والمخالفات ، دون غيرها ، إذا توافرت له شروطه ،

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الأمر بعدم وجود وجه الصادر من النيابة

الفرع الأول - شكل الأمر

١ - يجب في الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى في مواد الجنائيات أن يكون صريحا ومدلوا ولا يشترط فيه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها على رئيس النيابة إصدار

وجود وجه لاقامة الدعوى الذى تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقاً شاملاً يسمح لها بالموازنة بين أدلة الادعاء وأدلة البراءة وترجح أن القضية بالحالة التى هى عليها ليست صالحة لأن هُدم عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الأمر وحده الذى فتح له الشارع باب الطعن .
(المن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٧/٥/١٩٥٨ ص ٥٧٥)

٦ - الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر له بمجرد صدوره حجية - حتى ولو لم يعلن به الخصوم - وينع من العود الى رفع الدعوى الجنائية ، وما دام هذا الأمر قائماً ولم يبلغ قانوناً فما كان يجوز رفع الدعوى المباشرة على المتهم بعد ذلك عن ذات الواقعة - على ما قال به الحكم الملمون فيه - بحق ، ولا يغير من هذا النظر أن الطاعة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية في تحقیقات النيابة ، فإن المادتين ١٦٢ ، ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية سرحتان في أن أحكامهما تنتظم المجنى عليه والمضى بالحقوق المدنية على السواء .
(المن رقم ٧٣٠ لسنة ٢٩ ق جلة ١٨/٥/١٩٥٩ ص ١٦٩)

٧ - أمر الحفظ المانع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - فاذا كان الحكم الملمون فيه قد ذهب الى اعتبار اشارة وكيل النيابة « بإحالة الشكوى الى البوليس لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي » تدبياً للتحقيق ، واعتبر أمر النيابة بضغط الشكوى ادارياً بمثابة أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ينع من اقامة الدعوى ما دام لم يبلغ قانوناً ، وانتهى من ذلك الى القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يبيحه ويستوجب قضاة .
(المن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق جلة ١٠/٥/١٩٥٩ ص ٧٩٧)

٨ - قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لاقامتها ، أو أن يكون تحقيق الدليل بمعرفته غير ميسر له من قبل - اما إخفاء الدليل نفسه أو فقدان أحد العناصر التى تتميز المحقق عن اشتغاله .
(المن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٠/٥/١٩٦٠ ص ٤٢٤)

وهذا الأمر الادارى يفرق عن الأمر القضائي بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجري تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تنص به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات ، فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا أجاز للمجنى عليه والمدعى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة الاتهام .
(المن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق جلة ٣/٥/١٩٥٦ ص ٣٦٩)

٣ - اذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أي كان سببه ، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الادارى ، اذ العبرة بصيغة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، وهو أمر له بمجرد صدوره حجية الخاصة حتى ولو لم يعلن به الخصوم وينع من العود الى الدعوى الجنائية ما دام لا يزال قائماً ولم يبلغ قانوناً ولا يغير من هذا النظر أن المجنى عليها لم تعلن بالأمر على ما تنص به المادة ١٦٢ وما يبدعها من قانون الاجراءات الجنائية إذ أن كل ما لها أن تطعن في القرار أمام الجهة المختصة لا صرح أن باب الطعن ما زال مفتوحاً أمامها .
(المن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٥ ق جلة ٤/٥/١٩٥٦ ص ٥٣٥)

٤ - الأمر بالوجه لاقامة الدعوى العمومية الذى تصدره النيابة بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفة هو الذى ينسج من اقامة الدعوى العمومية الا اذا ظهرت أدلة جديدة أو الغاء النائب العام في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره ، فاذا لم تجر النيابة تحقيقاً في الدعوى ولم تصدر قراراً بالوجه لاقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى بالحق المدني يظل قائماً في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .
(المن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٥ ق جلة ٧/٥/١٩٥٦ ص ٥٩١)

٥ - متى كانت النيابة قد أتمت الشاكي باتباع الطريق الذى رسمه القانون في شأن ما ادعاه من تزوير وقع فيمحاضر جلسات قضية ما زالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وقروفا منها عند هذا الحد الذى اقتضت فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه ، فإن مثل هذا الحفظ ليس الا إيداعاً من النيابة انما أوقفت سير التحقيق الذى لم تكده تبدأ فزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم

الفصل الثاني

الظمن في القرار بالأوجه لأقامة الدعوى

الفرع الأول - الصلة في الظمن

٩ - تعرض قرار غرفة الاهام لصفة الظمن لتخصيص مركزه القانوني في الدعوى وما خوله من حقوق في صدد النزاع بينه وبين المظموذ ضده ، وهو النزاع على الصفة التي يوجبها ياشر اجراءات الشكوى واستئناف قرار النيابة بخصفها قسولا منه بأنه لم يكن وكيلًا وانما ياشر ما ياشره عن نفسه ، وقضاؤها بعدم قبول الاستئناف المقدم من الظمن - لرغمه من غير ذي صفة - مستنادا الى أنه ليس ممن لهم الحق في الظمن في الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة الاحصاء أعمالا لنس المادة ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما أن التوكيل الصادر اليه لا يخلو له الظمن في مثل هذا القرار نيابة عن موكله ، هو قضاء أصاب وجه القانون الصحيح .

(الظمن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩/١/١٩٦٠ ص ٨٥)

١٥ - بين من استعراض نصوص المادتين ١٦٢ و ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية المحدثين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٢١٢ من القانون المذكور أن حق الظمن بالاستئناف في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى منوط بالمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، كما أن حق الظمن بالنقض في أوامر غرفة الاهام التي تصدر يرفض الاستئناف المرفوع اليها عملا بالمادة ٢١٥ من القانون سالف الذكر مقصور عليها وعلى النائب العام - فإذا كان الثابت أن الطاعة ليست المجنى عليها في الدعوى ولم تقسم بالادعاء يحقها المدنية - يوضعها أرملة المجنى عليه طبقا للأوضاع التي نظمها القانون ولم تدفع في ظمنها أن لها هذه الصفة فيكون ما انتهى اليه أمر غرفة اهتام من عدم قبول استئناف الطاعة صحيحا في القانون .

(الظمن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٢/٢/١٩٦٠ ص ١٤٢)

الفرع الثاني - الظمن في القرار الصادر من النيابة

١١ - أشار الشارع في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الى الحكمة التي قصدتها من تعديل المادة ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهي أن يضع للموظفين حماية خاصة بتقييم كيد الأفسراد لهم ، وتزعتهم

الطبيعة للشكوى منهم ، فحرم - فيما حرمه من اقتضاذ اجراءات الدعوى ضدهم لجرائم وقتت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها - حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بالأوجه لأقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الظمن بالنقض باقيا للمدعى بالحقوق المدنية ، بل أن هذا الظمن يجري عليه حكم المنع من الظمن بالاستئناف ، ما دام الظمن بالطريق العادي وغير العادي يلتقيان عند الرد الى العلة التي توخاها الشارع من تعديل المادة ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية تحصينا للموظفين من التعرض للسلط في الخصومة .

(الظمن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩/٥/١٩٥٩ ص ١٠٥)

١٢ - اذا كان القانون لا يبيح للظمن الظمن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف أمام غرفة الاهام ، فإن استئناف الأمر المذكور يكون غير جائز ، وهو هذا الاعتبار وعملا بالمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئه للظمن حقا في أن يسلك طريقا استثنائيا بالظمن في الأمر الصادر من غرفة الاهام في شأنه ، فيكون الظمن فيه بطريق النقض غير جائز .

(الظمن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٢/٢/١٩٦٠ ص ١٤٢)

الفرع الثالث - الظمن في القرار الصادر من قاضي التحقيق

١٣ - نصت للمادة ١٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أن استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالأوجه لأقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر ، أو التبليغ ، أو الاعلان حسب الأحوال ، وقد صرحت المذكرة الايضاحية لهذا النص بأن الشارع قد وحد الميعاد بالنسبة لجميع الخصوم فقبل بدء الموعد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منقسم ، أو من تاريخ تبليغه للنيابة العامة ، أو اطلاله للخصوم اذا لم يصدر في مواجهته ، أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهته منهم ، ومن ذلك يتضح أن الميعاد المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق الخصم النائب - سواء كان متهما أو مدنيا بالحقوق المدنية أو مجنيا عليه - الا من تاريخ اطلاله رسميا بالأمر ، ولا يكفي في سريان هذا الميعاد العلم بالأمر الصادر من قاضي التحقيق .

(الظمن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠٧)

الفرع الرابع - الوطن في التراد الصادر من غرفة الاتهام

١٥ - قصرت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات حتى الوطن بطريق النقص في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ومن ثم ثأن القول بطلان الأمر الصادر من غرفة الاتهام لإبتثائه على إجراء باطل وقصور تسميته لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن بحدوده الواردة في المادة ١٩٥ سالفة الذكر .

١٤ - متى كانت غرفة الاتهام قد أصدرت أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل التمس - الذي لم يحضر أمامها - لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك إلى أن فتش المتهم قد وقع بإطلا قانوناً لصدوره بغير إذن من الجهة المختصة وفي غير الحالات التي يجيز فيها القانون لأمور الضبط والتفتيش ، فلا يصح التمس عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها .

(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق بلة ١/٩ من ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٤١)

(الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق بلة ٢/٣ من ١٩٥٨ م ٩ ص ٦٠٩)

رقم القاعة

امن الدولة

موجز القواعد :

الفصل الأول - جريمة التخايير مع دولة أجنبية

- ١ - جنابة التخايير مع دولة أجنبية للمادة ٧٨ مكرراً من ق ٤٠ لسنة ١٩٤٠ . نية الاضرار ليست شرطاً
- ٢ - جريمة الاشتراك في جنابة تخايير مع دولة أجنبية . استخلاص توافر القصد الجنائي لدى الشركاء فيها مثال

الفصل الثاني - جريمة تسليم سر من اسرار الدفاع الى دولة أجنبية

- ٣ - جريمة تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد . م . ٨ من ق ٤٠ لسنة ١٩٤٠ . شرطاً تطبيقها ؟ ...
- ٤ - كون الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر . غير لازم لقيام الجريمة ...
- ٥ - نقل بيانات ومعلومات بحسب طبيعتها وظروفها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكيمة . كفايته لقيام الجريمة الاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٧/١٩٥١ . لأجله ...
- ٦ - هيولى نص المادة ٨٠ ع السر المادى والمعنوى ...
- ٧ - عدم تفريق نص المادة ٨٠ ع بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية ...
- ٨ - انطباق نص المادة ٨٠ ع ولو لم يقش من السر إلا بعضه ولو كان السر أفضى على وجه خاطئ . أو ناقص ...
- ٩ - سكوت السلطات عن التهمين مدة زمنية . لا يبنى أن الأسرار التي أفضوها لاتعلق بالدفاع عن البلاد ...
- ١٠ - ترى اسرار الدفاع إلى طائفة من الناس . لا يرفع عنها صفة السرية ...

الفصل الثالث - حالة الحرب

- ١١ - حرب . معناها في القانون الدولى : الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل لهاكل مظاهر الحرب ومقوماتها ...

رقم القادة

- ١٢ — القانون الجنائي له أهدافه الخاصة : العقاب فيه يقصد الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجمهورية فيها. العبرة بإرادة الشارع فيه بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي
- ١٣ — حالة الحرب حق محكمة الموضوع في تحديد معناها على ضوء مقاصده للشرع الجنائي
- ١٤ — استخلاص قيسام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل من أسانيد واعتبارات صحيحة لا خطأ
- ١٥ — المدفنة من حرب قائمة فعلا . مدناها وقف القتال مع تقرير استمرار حالة الحرب دون إنهاؤها
- راجع حرب .

الفصل الرابع — جريمة الانضمام الى منظمة شيوعية

- جريمة الانضمام إلى منظمة شيوعية جريمة ماسة بأمن الدولة من النخل . جريمة م ٩٨ من المرسوم بقانون ١١٧ لسنة ١٩٤٦ والمادة ٩٨ ب من المرسوم بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٤٦ . لا يؤثر في قيامها تغيير شكل الدولة من ملكية إلى جمهورية أو تغيير الدستور
- ١٦

كل من المتهمين الرابع والسابع في جريمة الاشتراك في جنائية
التخاير المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكررا (١) التي
دانتها بها المحكمة .

(الملن رقم ١٥١٩ ق ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٠٠)

الفصل الثاني

جريمة تسليم سر من أسرارالدفاع إلى دولة أجنبية

- ٣ — يشترط لتطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المتعلقة بجنائية تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد توافر شرطين أساسيين أولهما أن يكون الشيء ذا طبيعة سرية وثانيهما أن يكون متعلقا بالدفاع عن البلاد وتقدير ذلك موكلو إلى محكمة الموضوع في كلا الأمرين ولها في سبيل ذلك أن تستعين بمن ترى الاستعانة به كما أن لها أن تأخذ برأيه أو لا تأخذ به دون معقب عليها ما دامت المحكمة آيات في حكمها الأسانيد التي استندت إليها في استخلاص النتيجة التي انتهت إليها في طبيعة السر وفي علاقته بالبلاد عن البلاد وكان استخلاصها لهذه النتيجة استخلاصا سائفا يؤدي إليها .

(الملن رقم ١٥١٩ ق ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٠٠)

- ٤ — يماقب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد

القواعد القانونية :

الفصل الاول

جريمة التخاير مع دولة أجنبية

- ١ — ان نية الاضرار بالمصالح القومية ليست شرطا في جريمة التخاير مع دولة أجنبية المنصوص عنها في المادة ٧٨ مكررا (١) من قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠
- (الملن رقم ١٥١٩ ق ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٠٠)

٢ — اذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثاني انما يتسلمان منه في زمن حرب اسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة «بريطانيا» وأن هذا الصل في ذاته يكشف عن قصد ذلك «للمتهم الآخرين من الاضرار ببركز مصر العربي وأن المستندات التي تعامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثاني ناطقة في اثبات قيام المخايرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تطبيق على المعلومات المسلة لتلك الدولة أو توجيه نحو استيفاء بعض جوانبها . كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع أنه كان يعلم بتخاير المتهم الأول وهو من مأموري الدولة الأجنبية التي يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقية التعليمات والاستيفاشحات في شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار يظوى بطبيعتها على الاضرار ببركز مصر العربي فان هذا التقرير يكفي في توافر القصد الجنائي لدى

٩ - أن سكوت السلطات عن التمهين فترة زمنية لا يعني في شيء أن الأسرار التي أنشؤها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد .

(الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ م ٥٥٥)

١٠ - أن ترامي أسرار الدفاع الى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يحد ما يجب لها من الحفظ والكتمان .

(الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ م ٥٥٥)

الفصل الثالث

حالة الحرب

١١ - انه وإن كان الأصل في فقه القانون الدولي أن للحرب مستمرا العام هي الصراع المسلح بين دولتين إلا أن للأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى في الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .

(الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٢ ق - ١٣/٥/١٩٥٨ م ٥٥٥)

١٢ - القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمي من وراء العقاب الى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنقيد بآراء الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ، يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .

(الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ م ٥٥٥)

١٣ - للمحكمة الجنائية في تحديد معنى حالة الحرب وزمن الحرب أن تتحدى بقصد المشرع الجنائي تحقيقا للهدف الذي هدف اليه وهو حماية المصالح الجوهرية للجماعة متى كان ذلك مستندا الى أساس من الواقع الذي رآته في الدعوى وأقامت الدليل عليه .

(الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ م ٥٥٥)

١٤ - اذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلا واستند في ذلك الى اتساع العمليات العرسية بين مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن امتداد زمن هذه العمليات ومن تدلل الاسم المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون الا بين متحاربي

من يستولون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما اشترطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب مباشرها قواتها النظامية .

(الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ م ٥٥٥)

٥ - اذا أثبت الحكم على التمهين انهما كان يضطلعان بنقل معلومات وميانات هي بطبيعتها وفي الظروف التي ألمت فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكيمه فان الاستناد الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٥١ الذي بين طائفة من الأسرار الحكيمه المشار اليها في المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق - ١٣/٥/١٩٥٨ م ٨٢٠)

٦ - ان مفهوم نص المادة ٨٥ أن السر قد يكون ماديا وقد يكون معنويا وأن مسئولية ناقل السر قائمة اذا حصل على سر معنوي وأبلغه الى دولة أجنبية أو لمن يعمل لمصلحتها كما تكون قائمة اذا كان قد حصل على سر مادي وسلمه .

(الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ م ٥٥٥)

٧ - ان المادة ٨٥ لم تحرق في استحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله الى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها وجاء نصها عاما حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أي وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها، أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها .

(الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق ١٣/٥/١٩٥٨ م ٥٥٥)

٨ - ان المادة ٨٥ قصدت الى التعميم والاطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون إذ جاء بها « أن المهم في أمر هذه الجريمة هو الغرض الذي يرمى اليه الجاني فغير ذي بال الصورة التي يجري بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التي تستعمل في ذلك » كما أنه ليس من المهم أن يكون السر قد علم بإكله فان عبارة « بأى وجه من الوجوه » يراد بها أن تطبق العقوبة ولم لم يش من السر الا بغضه وكذلك لو كان السر أفضى على وجه خاطئ أو ناقص .

(الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق - ١٣/٥/١٩٥٨ م ٥٥٥)

تعارب مصر حين كان المهتان يباشران نشاطهما .
(المن رقم ١٥١٩/٢٧ ق جلة ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩٥٥٠)

الفصل الرابع

جريمة الانضمام إلى منظمة شيوعية

١٦ — إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهمين يعبر عن
الانضمام إلى منظمة شيوعية ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية
على غيرها من الطبقات كما ترمي إلى القضاء على طبقة اجتماعية
ملحوظا في تحقيق هذه الأغراض استعمال القوة والوسائل
الأخرى غير المشروعة ، وجريمة التحريض والترويج لهذه
المبادئ — اذ قال ردا على ما يشبه الدفاع في خصوص
زوال الملكية المصرية والدستور المصري اللذين كانا
موجودين وقت الحادث « ان تغيير شكل الدولة من ملكية
إلى جمهورية أو تغيير الدستور لا يلقى الجرمية التي لازالت
في نظر المشرع معاقبا عليها من وقت حصوله حتى الآن » ،
فإن ما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ، ويمكن
الاستناد إليه في رفض ما يشبه الدفاع في هذا الخصوص .
(المن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٣/٢/١٩٥٩ م ١٠٠٠ ص ١٢١)

وامداد مصر التشريعات المؤسسة على قيام حالة الحرب
كانشاء مجلس الفئام ومن اعتراف بعض الدول بإسرائيل
كدولة فإن الحكم يكون قد استند في القول بقيام حالة
الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذي رآه وللأسايد
والاعتبارات الصحيحة التي ذكرها .

(المن رقم ١٥١٩/٢٧ ق جلة ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩٥٥٠)

١٥ — الهدنة لا تجيء الا في أثناء حرب قائمة فعلا
وهي اتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار
حالة الحرب بينهم مهما طالت فترة الحرب ولا تأثر بالهدنة
حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين
المتحاربين وبين المحايدين أما الحرب فلا تنتهي الا بإتهاء
النزاع بين الفريقين المتصارعين أو بإبرام صلح بينهما يحسم
أسباب هذا النزاع نهائيا واذن فلا يس ما استدلل الحكم
به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما اعترض به
المتهان من عقد اتفاقية الهدنة التي توقفت بها القتال أو أن
دولة « بريطانيا » التي سلمت الأسرار إلى عملائها لم تكن

أموال أميرية

راجع : اختلاس "اختلاس الأموال الأميرية"

إنتاج

موجز القاعلة :

رسوم إنتاج الكحول . استغلالها في جميع الحالات ولو لم تنبسط المتبات . احتساب الضرائب نسبة الرسوم .

القاعدة القانونية :

وتحصيلها يكون مستحقا في جميع الحالات على المنتجات
ولو لم تضبط . ثم بعد ذلك تقدر التعويضات وهي
لا تحتسب الا بنسبة الرسوم .

(المن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٣/٢/١٩٥٧ م ٨٥٠ ص ١٥٥)

ان نص المواد ٣ ، ١٦ ، ١٧ من المرسوم الصادر
بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الانتاج
والاستهلاك عن الكحول يدل بجملة على أن تقدير الرسوم

انتخابات

راجع :

(علماء وتقابات)

رقم القامدة

إتھاک حرمة ملك الغير

موجز القواعد :

- ١ - دخول سكن في حيازة أكثر بقصد منع حيازته بالقوة . استعمال القوة بالفعل . لا يترتب
- ٢ - القوة في جريمة المادة ٣٦٩ عقوبات هي ما يقع على الأشخاص لاهل الأشياء
- ٣ - جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . صورة واقعة لا يترتب فيها القصد الجنائي
- ٤ - استخلاص الحكم توافر جريمة اختفاء المهر عن أمين من لم الحق في إخراجه بارتكاب الطاعن والمتهمة الثانية جريمة الوقاع في شقة غير مسكونة وهي مكان الاعتداء . مانع
- ٥ - جريمة ١/٣٩٩ ع . يكفى لقيامها أن يكون المهر قد دخل عقارا في حوزة الغير أو بقي فيه بقصد منع حيازته بالقوة
- ٦ - فناء البيت ودرجه هانن ملحقاته . الدخول إليها بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة تعاقب عليه المادة ٣٧٠ عقوبات

القواعد القانونية

لهم الحق في إخراجه منها تعتبر مكانا مسكونا لأنها من ملحقات المنزل المسكون الذي أبلغ القاطنون به قسم البوليس ، واستخلص واقعة الاختفاء - وهي الركن المادي للجريمة - من اعتراف الطاعن والمتهمة الثانية بالوقاع ، ذلك الفصل الذي لا يتم الا في الضفاء - وهو استنتاج سليم - فان الحكم يكون صحيحا في القانون ولا عيب فيه .

(المن رقم ١١٤ لسنة ٢٨ ق بلة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩٨٨)

٥ - تبسج المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى - الحماية على حائز القمار القسلي من اعتداء الغير على هذه الحيازة طال مدتھا أو قصرت ، ولا يشترط أن تكون قد استعملت بالفعل قوة من منع الحيازة - بل يكفى أن يكون المتهم قد دخل القمار الذي في حوزة الغير أو بقي فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة .

(المن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق بلة ١٥/١٠/١٩٦٠ ص ١١٧٧)

٦ - فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته المتصلة به اتصالا مباشرا والمخصصة لنافقه ، فالدخول اليهما بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة يقع تحت طائلة العقاب طبقا للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات .

(المن رقم ١٢٢٩ لسنة ٣٠ ق بلة ١٠/١٠/١٩٦٠ ص ١٢٥٠)

١ - المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لا تشترط أن تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحيازة بل يكفى أن يكون المتهم قد دخل المسكن أو بقي فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة .

(المن رقم ٩٣٦ لسنة ٢٥ ق بلة ٢/٧/١٩٥٦ ص ٧١٥٤)

٢ - ان القوة في جريمة المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

(المن رقم ٥١ لسنة ٢٦ ق بلة ١٠/١٠/١٩٥٦ ص ٧١٩٣)

٣ - ان مجرد ذهاب المتهم الى منزل المجنى عليه على اثر بلاغ السرقة المتقدم منه ضد هذا الأخير وفي حضور ضابط البوليس الذي انتقل لاجراء التفتيش ، لا يفيد وحده توافر القصد الجنائي لدى المتهم بارتكاب جريمة دخول منزل كما أن مجرد وجود نزاع بين الطرفين لا يكفى بذاته لاستخلاص هذا القصد .

(المن رقم ٨٣٦ لسنة ٢٧ ق بلة ٢٨/١٠/١٩٥٧ ص ٧٨٢٧)

٤ - اذا كان الحكم قد أثبت أن الشقة غير المسكونة وهي مكان ارتكاب الطاعن جريمة اختفاء عن أمين من

رقم القاعدة

إهانة

موجز القاعدة :

تحقق جريمة اهانة الموظف بتسليمه الألقاب التي تحمل من الإهانة أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . . .

التي تحمل معنى الإهانة الى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة
أو بسببها .

القاعدة القانونية :

جريمة اهانة الموظف تتحقق بمجرد تسليمه الألقاب (المعلن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٥ ق بلة ١٩٥٦/١/٢ ص ٧ ص ٦)

أوامر إدارية " إهانة "

راجع : نياية عامة

(القاعدة رقم ١٠)

وقانون (القاعدة رقم ٣٩)

أوامر عسكرية " إهانة "

راجع : تزوير (القاعدة رقم ٤٩)

طوية

(القاعدة رقم ٦)

أوراق رسمية " إهانة "

راجع : تزوير (القواعد من ٣١-٦٨)

إتلاف .

(القواعد من ٣)

إتبات (القواعد ١٢٢-١٤٨)

أوراق عرفية " إهانة "

راجع : تزوير

(القواعد من ٧٠-٧٣)

(پ)

وتم القائمة

بطلان

- الفرع الأول : ماهية البطلان ٩-١
- الفرع الثاني : التمسك بالبطلان ١٦-١٥
- الفرع الثالث : أثر البطلان ٢٠-١٧
- موجز القواعد :

الفرع الأول - ماهية البطلان

- أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي . غل الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية . بطلان الحكم الاستثنائي ١
- التناقض بين بطلان الحكم وإتدائه إنداماً قانونياً ٢
- عدم توفر ولاية نظر الدعوى للمحكمة إنداء . أثر تخلف هذا الشرط . إندام العمل الاجرائي إنداماً قانونياً . وجوب فصل المحكمة في الدعوى عند إعادة رفعها على الوجه الصحيح ٣-١٦
- الأصل في الإجراءات الصحة ٥
- مجرد الامتثال في وضع المضبوطات في احرز مطلقة لا يترتب عليه البطلان . قواعد تميز المضبوطات قواعد تنظيمية ٦
- ما روجه القانون في المادة ١١١ اجراءات جنائية من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة . مخالفة لا يترتب عليها البطلان ٧
- أسباب إندام الأحكام ليس من بينها بطلان تشكيل المحكمة ٨
- وجوب صحة الإجراءات في كل مراحل الدعوى وإقامة الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح بحال من أسباب الخطأ والبطلان ٩

الفرع الثاني - التمسك بالبطلان

- بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . إثارة ذلك لأول مرة أمام النقض . لا تقبل ١٠
- الدفع بعدم إعلان التهم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة المعارضة . م ١٣٣٣ ج ١١
- سلطة المحكمة الاستئنافية . متى يجب على المحكمة إعادة القضية لمحكمة أول درجة ١٢
- بطلان حضور جمع استدالات حرر بعد أن تولت النيابة التحقيق . شرط إندام الدعوى من التمسك به ١٣

قائمة بـ

رقم القاعدة

- ١٤ — التمسك بالدفع بالبطلان وجوب ابدائه أثناء نظر الدعوى التي يوقع البطلان في إجراءاتها . الاجراء الباطل يصححه عدم الطعن به في اليباد القانوني
- ١٦ — عدم جواز التمسك ببطلان الحكم بغير طرق الطعن . ستاد هذه القاعدة في قانون الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية . عدم جواز صياح الدعوى الأهلية ببطلان الحكم ١٦، ١٥
- الفرع الثالث : اثر البطلان**
- ١٧ — حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم . الترام المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى
- ١٨ — متى تلزم المحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة ؟
- ١٩ — متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة ؟
- ٢٠ — بطلان التحقيق . الدفع به . عدم تأثيره في قرار إحالة القضية إلى محكمة الجنائيات . آثاره . اقتضاه على الاجراء الذي تقرر بطلانه وما ترتب عليه من آثار مباشرة دون مساس بالإجراءات الصحيحة السابقة عليه

راجع : إجراءات (القواعد من ٢٦٤ — ٢٧٩)

وتحقيق (القواعد من ٤٨ — ٥٣) وتجشيش (القواعد من ١٠٤ — ١١١)

الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفعت إليها على وجه صحيح — فإذا كانت الدعوى قد اقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً ، وعلى خلاف ما تفضي به المادة ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية المدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها أن تقرر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ، إلا أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

(الملن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩٢٠ ق بـ ١١٠٩/٤/٢٠ ص ١٠٠ س ٤٥١)

٣ — منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل فيها مع أنه أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر

القواعد القانونية :

الفرع الأول : ماهية البطلان

١ — متى كان الحكم الاستئنافي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي خلا من بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها واسم المتهم في الدعوى ورقعها — ولم ينشئ أسباباً لقضائه ، فإنه يكون باطلاً لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له .

(الملن رقم ١٥٦٠ لسنة ٢٧٢٠ ق بـ ١١٠٩/٤/٢٠ ص ١٠٠٧)

٢ — الأصل أنه إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورات المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم الابتدائي تصحح البطلان وتحكم في الدعوى علماً بالقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون

٩ - من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الضالغ الملم وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى المرمية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تملن في الحكم - وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن - بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه من المتهمين ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، وكان المتهم يرمى من وراء دعواه أن تفتى له محكمة الجنائيات ببطلان الحكم - وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فضلا عن مساسه بقوة الشيء المقضي - فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها وميزاتها - ولو أن الحكم قد قضى برفض الدعوى موضوعا .
(المنذر رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٧/٤/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٢٨٠)

الفرع الثاني : التمسك بالبطلان

١٠ - متى كان المتهم لم يشر أمام المحكمة الاستئنافية شيئا في شأن بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة التفتيش .
(المنذر رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق بلة ٢٦/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٩٨)
١١ - ان حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف يسقط اعسالا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات اذا لم يترض عليه بجلسة المعارضة .
(المنذر رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق بلة ٢٦/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٧٠)

١٢ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(المنذر رقم ١٣٦/٢٨ ق بلة ٢٨/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٢٩)

١٣ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت في ادانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التي أدلى بها امامها في جلسة المحاكمة مع سائر أدلة الاثبات الأخرى التي أوردتها في

فيها ابتداء - فاذا نظرنا مرة أخرى كأن قضاؤه بإطلا يفتح له القانون باب الطعن بالطريق المادى أو بطريق التفتيش .

(المنذر رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٠/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٥١)

٤ - اذا كان عمل القاضى لغوا وإطلا بطلانا أصليا لأن الدعوى سمت الى ساحته من غير طريقها القانوني فلا عبرة بإطلا ما أتاه أو أجراه ، وهو من بعد اذا اتصل بالدعوى اتصالا صحيحا مطابقا للقانون فله أن يفصل فيها وتكون اجراءات المحاكمة عندئذ هي اجراءات مبتدأة .
(المنذر رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٠/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٥١)

٥ - الأصل في الاجراءات الصحة ، فتى باشر رجل الضبط القضائي أعماله في حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحا ما يقوله المتهم من أن المحكمة كان عليها أن تتحرى حقيقة مفة الضابط الذى أجرى التفتيش بتحقيق تجر به ، وذلك بارفاق ما يدل على ابتدائه رئيسا لمكتب المخدرات . أو معاونا منتدبا له لمجرد قول المتهم ذلك ودون أن يقوم الدليل عليه .

(المنذر رقم ٢٢٦٣ لسنة ٢٨ ق بلة ١١/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥١٧)

٦ - القانون حين أوجب المبادأة الى وضع المضبوطات في احرار مغلقة انما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الاثبات ، ولكن لم يرتب على مجرد الاهمال في ذلك أى بطلان ، فالامر مرجعه الى الملتئان المحكمة الى سلامة هذا الدليل كغيره من عناصر الدعوى .
(المنذر رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ ق بلة ١/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ١١١)

٧ - ما رسمه القانون في المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات في الجلسة فلا يترتب على مخالفته البطلان - فاذا كان الثابت من محضر الجلسة أن تقرر التلخيص قد تلى بها ولم يترض المتهم على تلاوته بعد دفاعه ، وكان غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمرقة أحد أعضاء الهيئة ، فانه لا تجوز اثاره الجدل في ذلك أمام محكمة التفتيش .

(المنذر رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٥/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٠٦)

٨ - اذا جاز القول في بعض الصور بانعدام الأحكام لتقادمها مقوماتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يشبه الطعن بشأن تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى .

(المنذر رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٨٠)

الأصلية غير جائز - إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك محل لإيراد ذلك النص الذي خرج به عن القواعد التي حددت نصاب الاستئناف - ولم يفرغ الشارع عن هذا الأصل - إلا بقدر ما خول لمحكمة النقض من حق إعادة النظر في الدعوى التي أصدرتها هي - في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣١٤ مرافعات في باب رد القضية عن الحكم إذ نصت على : « عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة - أحوال عدم الصلاحية - ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا - وإذا وقع هذا البطالان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى » وذلك باعتبار أن محكمة النقض - وهي المحكمة العليا - لا سبيل إلى تصحيح حكمها - في الحالة المشار إليها في المادة المذكورة إلا بالرجوع إليها فيها - أما في غير هذه الحالة التي جاءت على سبيل الاستثناء والعصر - فإن في سلوك طرق الطعن العادية منها وغير العادية ما يكفل اصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء - فإذا توافر سبيل الطعن وضيحه صاحب الشأن فلا يلومن إلا نفسه .

(المن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٨٠)

الفصل الثالث : أثر البطالان

١٧ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يرتب عليه منع السير في الدعوى ، أما حالة بطالان الإجراءات أو بطالان الحكم فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطالان وتحكم في الدعوى .

(المن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ ق بلة ١٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٤٩)

١٨ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا كان الحكم الصادر من هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يرتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطالان الإجراءات أو بطالان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطالان وتحكم في الدعوى .

(المن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق بلة ٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٨١)

حكمها ومن بينها اعتراف المتهمين في تحقيق النيابة واعتراف المتهم الآخر بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك المتهم ، فإنه لا جدوى له من التمسك ببطالان محضر جمع استدلالات حرره مفتش الباحث المذكور بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق في القضية ودون أن يصدر وكيل النيابة المحقق أمرا بنديه لاجراء تحقيق معين .

(المن رقم ٤١ لسنة ٢٨ ق بلة ٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٨١)

١٩ - نظم قانون الإجراءات الجنائية أحوال البطالان في قواعد عامة أوردتها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني - ودل الشارع بما نص عليه في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية - في عبارة صريحة - على أن التمسك بالدفع بالبطالان إنما يكون أثناء نظر الدعوى التي وقع البطالان في إجراءاتها - وهذا الاجراء الباطل - أي كان سبب البطالان يصححه عدم الطعن به في المبدأ القانوني - ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع وألا يخالها أى عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها - وذلك تقليدا لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة المساسة بالنظام العام .

(المن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٨٠)

٢٥ - نصت المادة ٥٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية في قوة الأحكام النهائية على ما يأتي « تقتضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة - وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون » ، ولما كان القانون قد بين طرق الطعن في الأحكام الجنائية وهي المعارضة والاستئناف والنقض ، ورسم أحوال وإجراءات كل منها فإن الطعن في تلك الأحكام الجنائية بالبطالان بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز في القانون مما يقتضى الحكم بعدم جواز سماع دعوى البطالان فيها .

(المن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٨٠)

١٦ - دل الشارع بما نص عليه في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المسدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ على أن الطعن في الأحكام بدعوى البطالان

٢٠ — البطلان المشار اليه في المادة ٢٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا يلحق الا الاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون ما يسبقه من اجراءات تمت صحيحة ، وليس من شأنه أن يؤثر في قرار احالة القضية على محكمة الجنايات •

(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق/٢/١٩٦٠ م ١١ م ١٥٨)

١٩ لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة الا اذا كان الحكم الصادر من هذه المحكمة الأخيرة قاضيا بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما اذا وقع في الحكم المذكور بطلان أو وقع في الاجراءات بطلان فإن المحكمة الاستئنافية بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تصحح البطلان وتحكم في الدعوى •

(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٧ ق/٣/١٩٥٧ م ٨ م ٩٥٥)

رقم القاطعة

بلاغ كاذب

موجز القواعد :

- ١ — وقوع فعل من المتهم كونه جرمي البلاغ الكاذب والتدفع المرفوعة بهما الدعوى . إنفعال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة التدفع وكفاية حكمها بالنسبة لجرمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها . لا يجب
- ٢ — عدم تقيد المحكمة المطروحة أمامها بتهمة البلاغ الكاذب بأمر الحفظ عن الواقعة المبلغ عنها
- ٣ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره متى كان المبلغ عالما بكذب الوقائع متوينا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده
- ٤ — كذب البلاغ أمر موضوعي . وجوب ذكر الأمر المبلغ عنه في الحكم
- ٥ — وجوب ذكر الأمر المبلغ عنه في الحكم . عدم جواز الاحالة على عريضة الدعوى
- ٦ — اشتراط القانون في البلاغ الكاذب أن يكون التبلغ من تلقاء نفس المبلغ . يستوى في التبلغ التقدم خصيصا للدلائل به أو الادلاء به أثناء تحقيق أجرى مع المبلغ فيما ليس له علاقة بموضوع البلاغ

حكمها ما دامت أسبابه وافية لا تقصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها •
(الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٦ ق/٣/١٩٥٦ م ٧ م ٨٦٥)

٢ — لا ينهض أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم معرفة الفاعل دليلا على صحة الوقائع التي أبلغ بها المتهم ، ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحت هذه التهمة من غير

القواعد القانونية :

١ — متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كونه جرمي البلاغ الكاذب والتدفع اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، وكانت العقوبة المقررة لكلتا الجريمتين واحدة ، فان إنفعال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة التدفع لا يعيب

هذا الشأن ، اذ يجب أن يبدو واضحا من الحكم ذاته ماهي الواقعة التي حصل التبليغ عنها والتي اعتبرتها المحكمة واقعة مكذوبة بسوء القصد من جانب المتهم .
(المن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٧/١٢/٢٠ ص ١١٢٦)

٦ — لا يتطلب القانون في البلاغ الكاذب الا أن يكون التبليغ من تلقاء نفس المبلغ ، يستوى في ذلك أن يكون قد تهم خصيصا للدلالة به ، أو أن يكون قد أدلى به في أثناء تحقيق أجرى معه في أمر لا علاقة له بموضوع البلاغ — فإذا كان بين من الأوراق أن المتهم ذكر مفصلا الوقائع التي أوردتها الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا لأسبابه ، وأنه وإن كان قد قدم بلاغه الأصلي متظلمًا من قله من عمله الى عمل آخر لم يرقه ، الا أنه أدلى في هذا التحقيق بأمور ثبت كذبها استندعا الى المدعى بالحقوق المدنية ، وهي مما يستوجب عقابه ولا علاقة لها بموضوع بلاغه — ولم يكن عند ما مثل أمام المحقق متهما يدافع عن نفسه ، وانسا كان متظلمًا بشرح غلامته ، فإن ما انتهى اليه الحكم من أدانة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب يكون صحيحا من ناحية القانون .
(المن رقم ١٦٩ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٥٩/٥/١٩ ص ١٠٠٠)

أن تنقيد به ، وعليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي اليه تحقيقها .

(المن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٧/٤/٩ ص ٨٣ ص ٢٨٧)

٣ — يتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معروف في القانون متى كان المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وكان متتويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده .
(المن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٧/٤/٩ ص ٨٣ ص ٢٧٨)
(والمن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/١١/١٨ ص ٨٣ ص ٩١٠)

٤ — تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر في دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم ان كان من الأمور التي يرب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا أم لا .
(المن رقم ١٥١ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٨/١٢/٢٠ ص ١١٢٦)

٥ — لا يكفي في قيام الوقائع المنسوبة الى المتهم في دعوى البلاغ الكاذب مجرد الاحالة على عريضة سبق تقديمها في

رغم القاطع

بناء

الفصل الأول : جريمة البناء بدون ترخيص ١-٦

الفصل الثاني : جريمة البناء المخالف للقانون ٧-١٣

الفصل الثالث : جريمة البناء على ارضي غير مقسمة ١٤-٢٤

موجز القواعد :

الفصل الأول : جريمة البناء بدون ترخيص

١ — إقامة التهم بيان قبل الحصول على ترخيص . تعمله غنما البلدية . لا يقبل . ق ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٤

٢ — لاعبرة بما يثيره الطاعن من أنه تقدم بطلب الحصول على رخصة في ظل قانون معين مادام لم يمنح هذا الترخيص

٣ — جريمة البناء بغير ترخيص تعدوقية متتابعة . عند توافر وحدة المشروع الإجرائي ووحدة الحق المحدث عليه . تعاقب الأفعال دون أن يقطع بينها فارق زمني يفهم اتصالها

رقم القاعة

- ٤ — استئناف الهم البناء بعد معاقبته على جريمة البناء بغير ترخيص . قبل إجراء جليلي لا يجوز إدماجه فيما سبقه
من أعمال البناء وإن تحقق التماثل بينهما
- ٥ — البناء بدون رخصة . متى بعد الترخيص بمنحها بقوة القانون ١٩٥٤م ٣ من ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
- ٦ — عدم استظهار الحكم حقيقة تاريخ إقامة المبنى وما قام به الهم من إجراءات الحصول على الرخصة . قصور

الفصل الثاني — جريمة البناء المخالف للقانون

- ٧ — القضاء بتصحيح الأعمال المخالفة . عدم بيان عناصر المخالفة المستوجبة لذلك . قصور
- ٨ — خطأ المحكمة الاستئنافية في قضائها بالغاء الإزالة في جريمة إقامة بناء مخالف للقانون بدون ترخيص . صلور
قانون قبل الفصل في الطعن بعدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية . أثره ؟
- ٩ — ثبوت أن الواقعة التي دارت عليها المرافعة أمام محكمة أول درجة هي أن الهم أقام بناء مخالفًا للقانون
بدون ترخيص . تناول الدفاع أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو . قضاء المحكمة بالقضاء
الإزالة . خطأ
- ١٠ — مخالفة البناء لمواصفات القانونية وإقامة البناء ذاته بدون ترخيص قربان ملازمان فعل البناء ومتداخلان في
وصفه القانوني.
- ١١ — أعمال البناء والتعليق والتدعيم محظورة من وقت اعتماد خطة التنظيم فيما عدا أعمال الترميم لإزالة الخلل
أو أعمال البياض . م ١٣ من ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
- ١٢ — أعمال الترميم المباح في حكم م ١٣ من ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ لا تجاوز ما تقتضيه الضرورة من إصلاحات لازالة
الخلل . عدم تحميلها الانشابات الجديدة ولأعمال التدعيم التي يقصد بها تقوية البناء
- ١٣ — استعادة الهم بمخالفة أحكام ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ التي حل محل على ق ٩٣ لسنة ١٩٤٨ من التوسعة القانونية
المقررة ق ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ للمعدل ٣٢ لسنة ١٩٥٨ عند توافر شروطها

الفصل الثالث — جريمة البناء على أرض غير مقسمة

- ١٤ — إقامة بناء على أرض غير مقسمة يستوجب القضاء بالمعدم
- ١٥ — إقامة بناء قبل صدور مرسوم التقسيم وقيل الحصول على الترخيص . الحكم بالإزالة صحيح . ق ٥٢
لسنة ١٩٤٠
- ١٦ — شرط صحة الحكم بالإزالة في توبة بناء على أرض مملوكة للتقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠
- ١٧ — نفاذ القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لصدوره ونشره في الجريدة الرسمية . أعماله لا يتوقف من نصحه على شرط
بغض النظر عن عدم صدور لائحته التنفيذية

رقم القاعدة

- ١٨ - صدور ق ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ يبد الحكم في تيمة إقامة بناء على أرض معلقة للتقسيم . سلطة المحكمة على التقضاء
بقبض الحكم فيما قضى به من تأييد الإزالة . م ٢٠٤/٢٥٠ ج
- ١٩ - جواز إقامة بناء على الأراضى المقتمة قبل صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ دون اشتراط صدور مرسوم
بالموافقة على التقسيم
- ٢٠ - لم يتأثر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بصدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ الذى قصد حماية المبانى التى أقيمت
فعلا بالمخالفة لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وغيره من قوانين البناء بقصر تنفيذ الأحكام الجنائية البائية
عن هذه الجرائم خلال الفترة الواردة به على التراخيص والمصاريف والرسوم المقررة بها . عدم تطبيق القانون
٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ إذا لم يكن هناك تحمة تنفيذ للأعمال المطلوبة من جانب المقيم بإقامة أية مبان
- ٢١ - تعليق الالتزام بتوصيل النور وغيره من المرافق فى الأراضى المقتمة إلى المرافق العامة على صدور قرار
من وزير الأشغال العمومية قاصر على التسيات الخاصة بالجهات التى لا توجد بها مرافق عامة دون التسيات
التي تجري فى الجهات التى تتوافر بها تلك المرافق
- ٢٢ - شرطا تطبيق عقوبة الإزالة تكون المهم هو منشئ التقسيم بدون موافقة سابقة وطبقا لاشروط المنصوص عليها
فى القانون ، أو عدم قيام المقيم أو المشتري أو المستأجر أو المنتفع بالحكم بالالتزامات التى فرضها القانون
فى م ١٢ و ١٣ منه
- ٢٣ - البناء على أرض تقسم قبل صدور مرسوم بالموافقة عليه . سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب التقسيم
بعد انقضاء الأجل الموعا إليه ينص م ٨ يعتبر بمثابة قبول للطلب عند استيفاء شروط اللائحة التنفيذية وارفاق
المستندات المبينة بالمادة ٧
- ٢٤ - وجوب اتباع طالب التقسيم فى الحصول على الإذن بإنشاء التقسيم أو تعديله وحتى يكون طلبة مقبولا بعدد
انقضاء الأجل المحدد قانونا لاجراءات التى رسمها القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقديم الطلب والمستندات
الرفقة به

على ترخيص بوقف البلدية منه مهما انطوى عليه هذا
الموقف من خطأ .

(الشن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١٧/٦/١٩٥٨ م ٩ ص ١٨٤)

٢ - لا عبرة بما يشتره الطاعن من أنه تقدم بطلب الحصول
على الرخصة فى ظل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ما دام هذا
الترخيص لم يمنح له .

(الشن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق جلة ٢٧/١/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٢١)

٣ - جريمة البناء بغير ترخيص تعتبر جريمة متتابعة الأفعال
متى كانت أعمال البناء متتابعة متوالية ، اذ هى جئت هوم
على نشاط - وإن اقترفت فى أزمنة متوالية - إلا أنه يقع
تنفيذا لمشروع إجرامى واحد ، والاعتداء فيه مسلط

القواعد القانونية

الفصل الأول

جريمة البناء بدون ترخيص

١ - نظم القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم
المبانى فى المادة ١١ منه طريق التظلم من القرارات التى
تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، ومن ثم فإنه
لا يقبل من المتهم أن يعلل اقامته بناء قبل الحصول

الفصل الثاني

جرمة البناء المخالف للقانون

٧ - اذا قضى الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة دون ان يبين عناصر المخالفة المستوجبة لذلك فانه يكون قاصرا واجبا قهضه .

(الطن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٢/١١/١٩٥٦ ص ٢٥٠)

٨ - متى كان خطأ المحكمة الاستئنافية فيما قضت به من القضاء عقوبة الازالة يلتقى في مؤداه مع ما نص عليه القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ من حيث عدم جواز الحكم بالمقويات التكميلية المبينة فيه مما يبنى عليه استحالة الحكم بالازالة ، فان محكمة النقض تجزئ به بيان وجه الخطأ القانوني في الحكم وتفضى برفض الطعن .

(الطن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٢ ق جلة ٢٢/١١/١٩٥٦ ص ١٩٩)

٩ - متى كان الثابت أن الواقعة التي دارت عليها المحاكمة أمام محكمة أول درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفا للقانون بدون ترخيص ، وقد تناول الدفاع عن المتهم أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو ، فان قضاءها بالغاء الازالة استنادا الى أن واقعة مخالفة البناء للقانون لم ترفع بها الدعوى يكون خاطئا .

(الطن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٢ ق جلة ٢٢/١١/١٩٥٦ ص ١٩٩)

١٠ - مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، وانما هما قرنان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني - فاذا كان المستفاد مما أثبتته المحكمة أن الواقعة التي كانت مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية هي بذاتها التي رفعت لمحكمة أول درجة ، وقد تناولتها المحكمتان في حكميهما ، وكان من واجب محكمة ثاني درجة أن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تحمله من الكيف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا ، فان حكما بالغاء تصحيح الأعمال المخالفة استنادا الى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية مخطيء في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٦/٥/١٩٥٩ ص ٥٧٩)

١١ - يتضح من استعراض نص المادتين الأولى والثالثة عشرة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تنظيم المباني - أن أعمال البناء والتلمية والتدعيم تستزم الحصول

على حق واحد ، وأن تكرر هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتماثلها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوجب بانقسام هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، ومتى تقرر ذلك فإن كل فترة من الفترات الزمنية المشار اليها تستقل بنفسها ويستحق فاعل الجريمة عقوبة تستغرق كل ما تم فيها من أفعال ومتى صدر الحكم عن أى منها يكون جزءا لكل الأفعال التي وقعت فيها - حتى ولو لم يكشف أمرها الا بعد صدور الحكم .

(الطن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/١/١٩٦٠ ص ٤٠٠)

٤ - اذا كانت جريمة اقامة البناء بغير ترخيص - التي حكم من أجلها بعقوبة الغرامة في القضية الأولى - قد ارتكبها المتهم في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ وصدر الحكم فيها بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم ثبت أن المتهم عاد يستأنف البناء بعد ذلك فحرر له المحضر المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٥٦ - وهو فعل جديد وولد ارادة إجرامية انبثقت لمناسبة الفعل الإجرامي الجديد - فانه لا يجوز قانونا اندماج هذا الفعل فيما سبقه - وأن تحقق التماثل بينهما - فيكون قضاء الحكم المطعون فيه بالإدانة عن الجريمة اللاحقة هو قضاء سليم من ناحية القانون .

(الطن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/١/١٩٦٠ ص ٤٠٠)

٥ - نطقت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني - طريقة استصدار الترخيص بإنشاء بناء أو اقامة أعمال ما نصت عليه المادة الأولى من القانون ، ومؤدى هذا النص أن الترخيص لا يعد مننوحا للطلاب بمقتضى القانون الا اذا مضى على تقديم الطلب ومرفقاته ثلاثون يوما متوالية أو مجزأة على فترتين في حالة اخطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم للطلاب بما ينع لها من تعديلات أو تصحيحات في الرسوم المقدمة وإعادة هذه الرسوم اليها وبشرط أن يمضي عشرة أيام من تاريخ اعلان الانذار اليها من الطلاب على يد محضر .

(الطن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٠/٥/١٩٦٠ ص ٥١٦)

٦ - اذا كان الحكم لم يستظهر حقيقة التاريخ الذى أقيم فيه البناء وما قام به المتهم من اجراءات في الحدود التى رسمها القانون قبل مباشرة البناء ، فان ذلك يصح بالتقصير في البيان ما يجعل محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(الطن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٠/٥/١٩٦٠ ص ٥١٦)

الفصل الثالث

جرمة البناء على أرض غير مقسمة

١٤ - اذا كانت التهمة المستندة الى المتهم أنه أقام بناء على أرض لا يجوز البناء فيها بغير تقسيم بالمخالفة لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فإن هذا مما يستوجب القضاء بالهزم .

(الفرن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٥ ق بلة ٢/٢٨ ص ٧٨١٠ ص ٢٦٩)

١٥ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أجرى بناء غرقين قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل حصوله على الترخيص الذي يفيد قيامه بالأعمال والالتزامات التي أوجبها القانون - فانه اذ قضى بإزالة الأعمال المخالفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الفرن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق بلة ١/١٩٥٦ ص ٧٠ ص ٧٠٥)

١٦ - دل الشارع بما نص عليه في المواد ٢، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أنه يشترط لصحة الحكم بالادانة في جريمة بناء على أرض معدة للتقسيم أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين أولهما أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة ولبطاً للشروط المنصوص عليها في القانون وثانيهما عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها فيه .

(الفرن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق بلة ٥/٦ ص ١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٧٨)

١٧ - ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقاً للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذاً ونصومه ممكن اعمالها بشأن النظر عن اللائحة أو القرارات الوزارية التي خولت المادة ٢٥ وزراء الأشغال والداخلية والصحة العمومية والمعدل اصداها، ولا يصح تعطيل أى نص مادام أن اعماله لا يتوقف على شرط .

(الفرن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق بلة ٥/٦ ص ١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٧٨)

١٨ - متى كانت الجريمة المنسوبة الى المتهم « اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم » قد وقعت في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥١، فإن خطأ الحكم فيما قضى به من عقوبة الإزالة يصبح غير ذي موضوع بصدور القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦، ومن ثم فإن المحكمة - اذ تجتزئ - بيان وجه العيب في الحكم المطعون فيه - لا يسعها ازالة صدور القانون

على ترخيص لاجرائها، وهي محظورة من وقت اعتماد خط التنظيم في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم - فيما عدا أعمال الترميم لإزالة الخلل وأعمال البياض .

(الفرن رقم ١٨٦٦ لسنة ٢٩ ق بلة ١٤/٦/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٥٧٤)
(الفرن رقم ١٨١٥ لسنة ٢٩ ق بفس البلة)

١٢ - أعمال الترميم في حكم المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ لا تتجاوز ما يرد على المبنى من اصلاحات تقتضيها الضرورة لازالة ما يتوره من خلل - وهي لا تمنى القيام بانشاءات جديدة - كما أنها تختلف عن أعمال التلميع التي يقصد بها قوة البناء - لأن الشارع أراد بقاء المبنى الواقعة خارج خطوط التنظيم على حالها حتى تزول، فلا يجوز تهويتها أو تلميعها أو اعادة بنائها حتى لا تزيد قيمتها فتضار الخزينة العامة فيما لهذه الريادة - فإذا كان مفاد ما أثبتته مهندس التنظيم في محضره أن ما قام به المتهم لم يكن ترميماً لإزالة خلل بواجهة مبنى بارز عن خط التنظيم وإنما كان هدماً وإعادة بناء مما يدخل في نطاق الأعمال المحظورة طبقاً لنص المادتين الأولى والثالثة عشرة من قانون تنظيم المبنى، فإن الحكم اذ قضى باعتبار هذه الأعمال من أعمال الترميم المباح القيام بها يكون مخطئاً في تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يمتنع معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة لمقولة الهزم .

(الفرن رقم ١٨٦٦ لسنة ٢٩ ق بلة ١٤/٦/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٥٧٤)

١٣ - صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ - في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المباني والذي حل محله القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤، ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المملوكة للبناء في الأقليم المصري المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، والذي يقضى بعدم جواز الحكم بإزالة أو تصحيح أو هدم الأعمال بالنسبة للأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين مسافة البياض خلال الفترة من تاريخ العمل بكل من تلك القوانين حتى ٢٠ يولييه سنة ١٩٥٦، مما يمتنع منه افعال هذا الحكم في حق المتهم نظراً الى وقوع الجريمة التي نسب اليه ارتكابها في خلال الفترة المحددة به وذلك باعتباره القانون الأصلح للمتهم عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٥٥٦ لسنة ٢٩ ق بلة ٢١/١٢/١٩٦٠ ص ١٠ ص ١٦٤)

٢١ - أن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعلقة للبناء اذ نصت على أن « السلطة المختصة أن تزم المقسم أن يزود الأرض المقسمة ببياء الشرب والافارة وتصرف المياه والمواد القنطرة وبصدر هذا الازام قرار من وزارة الأشغال العمومية ، وإذا كان التقسيم واقفا في جهة تتوافر فيها تلك المرافق فيكون تزويدها بطريق توصيلها بالمرافق العامة » ، قد أفادت أن الشارع عالج حالتين مختلفتين تماما - الأولى - وهي تلك الخاصة بالجهات التي لا توجد بها مرافق عامة فحصل انضمامه والالتزام بها في الأرض المقسمة موهوتا بصور قرار من وزارة الأشغال ، والثانية وهي تلك التقسيمات التي تجري في الجهات التي تتوافر فيها تلك المرافق ولا يستلزم الأمر فيها أكثر من إصالتها للمجارى العامة ، فتزويدها ببياء الشرب وغيرها واجب قانونا يقع على عاتق المقسم بمجرد اجراء هذه التقسيمات دون حاجة الى صدور أمر من وزارة الأشغال ، وهذا ما يفيد النص وما يظهر من روح التشريع والمناقشات التي جرت في لجنة الأشغال بجلس النواب ، وهو المعنى الذي كان ماثلا في ذهن الشارع عند اقتراح اللجنة المذكورة تعديل نص الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في المشروع المقدم من الحكومة .

(الفرن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٨ ق بلة ١١/٢٤ ص ١٩٥٨ ص ٩٧٨)

٢٢ - يشترط لصحة الحكم بالازالة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت في حق التهمة أحد أمرين : الأول أن تكون هي التي أنشأت التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة و طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون ، والثاني عدم قيامها بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ منه ، وهي المتعلقة بالالتزامات والأعمال التي يلزم بها المقسم والمشتري والمستاجر والمتنفع بالحكر - فاذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك الى التهمة ، بل ينسب حكمه بالازالة الى مجرد أنها أقامت البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، فانه يكون قد أخطأ اذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون ، مما يمتنع معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الازالة .

(الفرن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق بلة ١١/٢٤ ص ١٠ ص ١٩٥٩ ص ١٠٣٤)

(الفرن رقم ٢٢٩١ لسنة ٢٨ ق بلة ١١/٢٤ ص ١٩٥٩ ص ١٠٣٤)

المذكور إلا أن تنقض عملا بنص المادة ٢/٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية بتنقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم بالازالة .

(الفرن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق بلة ١١/٢٤ ص ١٩٥٨ ص ٩٧٨)

١٩ - لاحظ المشرع أنه طبقا للأثر المباشر للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تصبح التقسيمات السابقة على صدوره يبنأى عن أحكامه فنص في المادة ١/٢٤ منه على جواز تطبيق بعض أحكامه على التقسيمات السابقة على أن يكون ذلك برسوم ، ولم يصدر المرسوم المشار اليه في هذه المادة بتطبيق بعض أحكامه على التقسيمات التي لم تبع قطع أراضيها أو تبين كلها قبل العمل به ، ومفاد ذلك أن جميع التقسيمات السابقة على القانون سالف الذكر يجوز البناء عليها دون اشتراط صدور مرسوم بالموافقة على التقسيم .

(الفرن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٨ ق بلة ١١/٢٤ ص ١٩٥٨ ص ٩٧٨)

٢٠ - ان القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعلقة للبناء انا وضع - كما يدل على ذلك عنوانه والمذكرة الايضاحية ومفاد نصوصه - لمعالجة المباني والأعمال التي تمت فعلا بالمخالفة لأحكام هذه القوانين ومؤدى هذا أن الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وغيرها من القوانين المشار اليها ما زالت قائمة ولم تتأثر بصدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بل هو يؤكد وجودها فلم يكن الغرض من هذه النصوص الاستثنائية الواردة فيه الاحماية المباني التي أقيمت فعلا بالمخالفة لأحكام هذه القوانين من طريق قصر تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الجنائية عن هذه الجرائم خلال الفترة المشار اليها على الترامات والمصاريف والرسوم المتقاضى بها - وهي بحسب الترتيب الطبيعي للأمر تأتي في الخطوة التالية لاتمام تنفيذ الأعمال المخالفة لهذه القوانين ، فاذا لم يكن هناك ثمة تنفيذ اطلاقا من جانب المقسم ولم تحدد على الطبيعة الشوارع والميادين بأقامة مباني عليها ، فلا يكون محل لتطبيق القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ويكون للحكمة أن تعامل المقسم بالمادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠

(الفرن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٨ ق بلة ١١/٢٤ ص ١٩٥٨ ص ٩٧٨)

الأراضي المدة للبناء ، ومن المذكرة الايضاحية للقانون أنه يجب على طالب التقسيم لكي يحصل على الاذن الخاص بإنشاء التقسيم ، أو تعديله ، أو لكي يعتبر عليه مقبولا بعد انقضاء الأجل الذي حدده القانون أن يقدم مشروعه للسلطة المختصة متضمنا بيان التقسيم ، وبرنامجا يحدد كيفية تنفيذ المرافق فيه وتقدير تكاليف العمل ، وكذلك قائمة الشروط التي يرى المقسم فرضها على المشتري ، وأن يرفق بطلبه المستندات التي يبتها المادة السابعة من القانون ، وذلك حتى يتسنى للسلطة القائمة على التنظيم أن تجري ما تراه من تصحيح أو تعديل في الرسوم أو قائمة الشروط المقدمة اليها لكي تتطابق بينها وبين أحكام القانون واللائحة التنفيذية ، فتتحقق بذلك ما يهدف اليه المشرع من كماله الصحة العامة والنظام .

(المرن رقم ١١٥١ لسنة ٢٩ ق ٨/١٢/١٩٥٩ ص ١٩٩٩)
(والمرن رقم ١١٣٣ لسنة ١٦٢٤/١٢/١٩٥٩ ص ١٩٩٩)

٢٣ - تفسير المادة الثامنة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أن مجرد تقديم طلب التقسيم للسلطة المختصة وانقضاء أكثر من ستة أشهر على تقديمه دون رد على الطالب كاف وحده لاعتبار الطلب مقبولا ، هو تفسير بعيد عن مراد الشارع ، ذلك بأن هذه المادة قد نصت صراحة على وجوب أن يقدم طلب التقسيم وفقا لأحكام المادة السابعة - وهي توجب لإعتبار الطلب حقيقا بهذا الوصف أن يكون قد استوفى الشروط والأوضاع المقررة في اللائحة التنفيذية ، وأن يرفق به المستندات التي يبتها تلك المادة، وذلك حتى يمكن القول بأن سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب التقسيم بعد انقضاء ستة أشهر على تقديمه يعتبر بمثابة قبول منها لهذا الطلب .

(المرن رقم ١١٥١ لسنة ٢٩ ق ٨/١٢/١٩٥٩ ص ١٩٩٩)

٢٤ - الاستفادة من مجموع نصوص المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم

(ع)

تأديب "إحالة"

راجع : عمادة

(القاطنة رقم ١٤)

تبليد "إحالة"

راجع : خياطة أماته

رقم القاطنة

تجمهر

موجز القواعد :

- ١ - التجمهر، جواز تفرقه عرضاً من غير إخطار سابق
٢ - ساحة الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب الجريمة بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر

من غير إخطار سابق - وكل من بلغه الأمر من التجمهرين
بالتفرقة ورفض طاعته أو لم يعمل به يكون مستحقاً للعقاب.
(الممن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٥٧ ص ٨٠٣)

٢ - مسئولية الجريمة التي تقع بقصد تنفيذ الغرض
المقصود من التجمهر لا يتحملها جنائياً إلا الأشخاص الذين
يتألف منهم التجمهر وقت ارتكابها .
(الممن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩)

القواعد القانونية :

١ - ان التجمع - وان كان بريئاً في بده تكوينه - الا
انه قد يقع فيه ما يجعله مهدداً للسلام العام فيأمر رجال
السلطة بتفريقه ، ففي هذه الحالة ينقلب الى تجمهر معاقب
عليه ويكنى في حكم القانون حصول التجمهر ولو عرضاً

رقم القاعدة

تجديد إجبارى

موجز القواعد ،

- ١ — الاخطارات الخامة بالإخطارات من القربة العسكرية الباقة عل صدور القرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
- ٢ — عدم زوال الصفة الرسمية عنها
- ٣ — بيرية المادة ٥٥ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية توفرها دون اشتراط حصول الاعلان

القواعد القانونية :

اليه الحكم المطنون فيه — لما كان ذلك ، وكانت الحاجة قد دعت الى سن هذا الحكم — كما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون « لما لوحظ من كثرة عدد المتخلفين عن أداء الخدمة الالزامية وغالبيتهم ذوى المهن الذين ينتشرون فى البلاد دون أن تربطهم المهنة بىمكان أو بلد معين » ، مما يستتبع معه القول بوجوب الاعلان فى خصوص هذه الحالة وكان الحكم المطنون فيه قد أوجب للمقاب شرطاً لم يتطلبه القانون ، وقضى بالبراءة استناداً الى تخلفه — والحال أنه غير لازم — فانه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون بما يوجب نقضه .

(المن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩ ق بلة ١٩٥٩/١/٩ ص ١٠ ص ١٣٦)

- ١ — ان المادة ٧٧ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ أقت الاعفاءات من القربة العسكرية السابقة على صدوره قائمة ولا تزول الصفة الرسمية عن الاخطارات الخاصة بها .
- (المن رقم ١٣٢٨ لسنة ٢٦ ق بلة ١٩٥٧/١/٧ ص ٨ ص ٧)
- ٢ — قضت المادة ٩٩ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ — فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية — بمعاقة من خالف أحكام المادة ٥٥ بالمقوبات المنصوص عليها فى المادة ٤٨ ، ولم تستلزم للمقاب حصول الاعلان — خلافاً لما ذهب

رقم القاعدة

تحقيق

الفصل الاول — تحقيق النيابة

الفرع الاول — اعمال التحقيق

- ١ — عويات ٣-١
- ٢ — الفتيش ١٣-٤
- ٣ — المانية ١٦-١٤
- ٤ — تميز المقبوعات ١٧
- ٥ — تعرف الشهود على التهم ١٨

الفرع الثانى — الاختصاص باعمال التحقيق

- ١ — اختصاص وكلاء النيابة الكلية بالتحقيق ٢٠٤، ١٩

رقم القاعة

٢ - تحقيق معاون النيابة ٢٤-٢١

٣ - الاختصاص المكاني لأعضاء النيابة. ... ٢٨-٢٥

٤ - تدب مأمور الضبط القضائي للتحقيق

(١) بيانات أمر التدب ٢٣-٢٩

(ب) نطاق التدب وملءه ٣٦-٣٤

(ج) الاختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي ٣٩-٣٧

الفرع الثالث : إجراءات التحقيق

١ - غرض التحقيق ٤٧-٤٠

٢ - مكان التحقيق ٤٤،٤٣

٣ - سرية إجراءات التحقيق ٤٥

٤ - استدعاء الشهود أمام النيابة ٤٦

٥ - العودة للتحقيق بعد الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ٤٧

الفصل الثاني : العلم بالبطالان في إجراءات التحقيق

العلم بالبطالان في إجراءات التحقيق ... ٥٣-٤٨

الفصل الثالث : التحقيق أمام المحكمة

التحقيق أمام المحكمة ... ٥٤

موجز القواعد :

الفصل الأول - تحقيق النيابة

الفرع الأول - أعمال التحقيق

١ - عموماً

- أمر المحقق الذي يسبقه تحقيق بحره النيابة أو تدب إليه أحد رجال الضبط القضائي يمنح به العود إلى الدعوى

الجنائية إلا إذا أثناء النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة ١

- إجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنح . غير لازم لرفع الدعوى العمومية في هسله المواد ٢

رقم القاعة

- ٣ - وقف النيابة سير التحقيق الذي لم تكند تبدأ نزولا على حكم القانون وإصدارها أمرا بالاحتجاز . عدم احتجازه
أمرا بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق

٢ - التفتيش

- ٤ - تفتيش الأشخاص المعبر عنهم من أعمال التحقيق هو الذي يجريه سلطة التحقيق
٥ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق . استغلاله عن القبض الباطل السابق عليه
٦ - السهر عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه في التحقيق المقترح . لاجب م. ٩١ أ. ج
٧ - ماعية التحقيق المقترح المنصوص عليه في م ٩١ أ. ج ؟ إصدار وكيل النيابة أمرا بتفتيش مسكن المتهم بعد
إطلاعه على مآلته غاباط البوليس بحضره من أن المهمة تكثير مسكنا للدعارة السرية . صحيح
٨ - استغلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش مسكن للمتهم . جائز
٩ - عدم إستزام إجراء تحقيق بمعرفة سلطة التحقيق قبل إصدار الاذن بالتفتيش . أثر ذلك : عدم تحليف
الشاهد بعين لا يبطئ التحقيق
١٠ - إقتصار اعطاء النيابة العامة حال مباشرتها إجراء تحقيق القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية على
قيد إجراء التحقيق قبل أن تجرى هي التفتيش بنفسها أو بطريق تدب أحد مأموري الضبط دون غيره من
قيود
١١ - دخول المنازل لغبر التفتيش عمل ماضي اقتضه حالة الضرورة . التفتيش باحتجازه إجراء من إجراءات التحقيق
هو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع السر
١٢ - جواز صدور أمر النيابة بتفتيش مسكن للمتهم بعد اطلاعها على محضر الاستدلال متى رأت كفايته لإصداره ...
١٣ - مشاركة الزوجة لزوجها في حيازة المنزل الذي تسكنه فيه . صحة الإذن الصادر من النيابة بتفتيشه وصحة
تفتيشه في هذا المنزل . صحة الاستدلال بالدليل الذي أسفر عنه هذا التفتيش

٣ - المراقبة

- ١٤ - المراقبة من إجراءات التحقيق . لزوم القيام بها متروكا إلى السلطة التي تباشر التحقيق
١٥ - مراقبة . جواز إجرائها في غيبة المتهم إذا لم يتيسر حضوره . اقتصار حق التهم على التمسك ببعض المراقبة أو حيا
لا يبطئ المراقبة إجرائها في غيبة المتهم . ما عليك التهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شاب المراقبة التي
تمت في غيبة من نقص أو عيب . سلطة المحكمة في تقدير هذه المراقبة

٤ - تحريك المضبوطات

- ١٧ - ضبط الأشياء وتخزينها . اغفال الإجراءات الواردة فيما الشأن في قانون الإجراءات الجنائية . املتان المحكمة
إلى سلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية . لا بطلان م. ١٠٥ أ. ج . وما بعدها

رقم المادة

٥ - تعرف الشهود على المتهم :

١٨ - تعرف الشهود على المتهم . عدم استنزام القانون شكلا خاصا له

الفرع الثاني - الاختصاص بأعمال التحقيق

١ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بالتحقيق :

١٩ - وكلاء النيابة الكلية . اختصاصهم بأعمال التحقيق التي تقع بدائرة المحكمة الكلية

٢٠ - اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق بدائرة المحكمة الكلية دون حاجة الى تدبير من رئيس النيابة بذلك ..

٢ - تحقيق معاون النيابة :

٢١ - تدب وكيل النيابة لبحرية معاون النيابة للتحقيق . صحيح في القانون

١٢ - تولى معاون النيابة التحقيق لاستنابة من وكيل النيابة . حصول التحقيق بحضور محام مع المتهم دون إضرار من . سقوط حق المتهم في الدفع بيطالته م ٣٣٣ ج

٢٣ - صدور القانون ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٦ أثناء نظر القضية التي أجرى معاون النيابة تحقيقها . الدفع بيطالته يحضر التحقيق غير صليد

٢٤ - إحصاف تحقيق معاون النيابة المتدرب لأجرائه بصفة التحقيق القضائي عملا بأحكام القانون ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٦ .

٢٤ - انشاء القول بيطالته التحقيق عند صدور هذا القانون قبل نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات

٣ - الاختصاص المكاني لأعضاء النيابة :

٢٥ - إتمام الحقن وكيل النيابة مابداً من إجراءات التحقيق قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد وشروعه فيه . وهو مختص بأجرائه قانوناً . لا بيطالته

٢٦ - الاختصاص المكاني بإجراء التحقيق . امتداده بسبب ظرف اضطراري . مثالي في تنفيذ مأمور الضبط القضائي الإذن بفتيش ستم

٢٧ - بدو وكيل النيابة المختص التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني . امتداده بسبب الضرورة التي أوجدها التهام إلى خارج هذه الدائرة . صحة إجراءات التحقيق المخلة منه لو بمن يتدبر لها

٢٨ - بدو إجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكاني تقتضي متابعة التحقيق وتمقب للمتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومتنصياته

٤ - تدب مأمور الضبط القضائي للتحقيق :

(١) بيانات أمر التدب :

٢٩ - لا يلزم تدب غير الضابط الذي أجرى الفتح للقيام بتحقيق متصل بالمرحلة موضوع الإذن

رقم الصفحة

- ٣٠ - تأشير وكيل النيابة بإحالة الشكوى إلى البوليس لفحصها بمرقة أحد رجال الضبط القضائي ليس تدبياً لتحقيق
- ٣١ - شروط تدب مأمور الضبط القضائي لتحقيق . بيانات أمر التدب
- ٣٢ - تدب أحد أعضاء النيابة لتحقيق حادث . عدم لزوم النص صراحة على درجته في أمر التدب
- ٣٣ - كتابة أمر التدب على إشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على انصرافه إلى تحقيق الحادث
- (ب) نطاق التدب ومداه :

- ٣٤ - مناط صحة تدب مأمور الضبط القضائي لتحقيق أن يكون التدب صريحاً مكتوباً منصفاً على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق هذا استجواب المتهم . ولا ينصب على تحقيق قضية برهناً إلا إذا كان صادراً لمعاون النيابة . مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس لا يعد تدباً لتحقيق
- ٣٥ - تدب مأمور الضبط القضائي لاستجواب المتهمين وماتلاه من تحقيق لا يعتبر من إجراءات التحقيق القضائي . الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بالحفظ لا يكسب الخصوم في الدعوى حقوقاً
- ٣٦ - تدب مأموري الضبط القضائي لتحقيق . تحديد نطاق التدب . ومداه الرجوع في ذلك إلى المادة ٢٠٠ لا المادة ١٧٠ ج

(ج) الاختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي :

- ٣٧ - التحقيق الذي يجريه معاون النيابة في ذات اختصاصه المكاني . عدم إمكان الطعن على محضره بالبطان
- ٣٨ - اختصاص مأمور الضبط القضائي التابع القسم الذي وقعت في دائرته الجريمة بتسليم المتهم في أي مكان
- ٣٩ - اختصاص باشتجاء وش تحقيق حادث في قسم معين يعمل فيه يقتضي متابته التحقيق في قسم آخر يقع المحافظة التي تضم القسمين

الفرع الثالث - إجراءات التحقيق

١ - محضر التحقيق :

- ٤٠ - تدب غير الكاتب المختص في حالة الضرورة . جائز . تقدير قيام هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت اشرف محكمة الموضوع
- ٤١ - جواز تدب غير كاتب المحكمة عند الضرورة لاعتبارات تتعلق بموضوع التحقيق وظروفه أو زمانه ومكانه
- ٤٢ - خلو محضر تحقيق النيابة من بيان الظروف الداعية إلى تدب غير الكاتب المختص لا ينافي قيام الضرورة إلى تدب غيره

رقم القاعة

- ٢ - مكان التحقيق :
- ١٣ - مكان التحقيق مترك لاختيار المحقق.
- ١٤ - بدو وكيل النيابة التحقيق بدائرة اختصاصه : جواز استكثاله في مكان آخر.
- ٣ - سرية إجراءات التحقيق :
- ١٥ - إجراءات التحقيق من الأسرار التي لا يجوز إفشاؤها طبقاً لنص م ٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية .
- ٤ - استدعاء الشهود أمام النيابة :
- ١٦ - استدعاء النيابة الشاهد لسإع أقواله بناء على طلب المتهم . اعطاه بإشارة تليفونية لعدم وجود معلومات لديه لاجب .
- ٥ - المودة للتحقيق بعد الأمر بعدم وجود وجه :
- ١٧ - قوام الدليل الجليد . هو أن ما يثبت به الحق لأول مرة أما إخفاء الدليل أو قضاة أحد العناصر التي تعجز الحق من استيفائه.

الفصل الثاني - الطعن بالبطان في إجراءات التحقيق

- ١٨ - الدفع ببطان التحقيق وانتلاه من إجراءات لعدم تمكن النيابة لغاي التهم قبل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالتمم . لاجل له . الحالات التي يرتب القانون البطان فيها .
- ١٩ - الدفع ببطان إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي . إثارته لأول مرة أمام محكمة القضاء . لا يقبل .
- ٢٠ - تولي النيابة التحقيق بنفسها . عدم جواز قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء أي عمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها ولا كان عمله باطلا .
- ٢١ - وجود عيب في تحقيق النيابة . لا تأثير له على سلامة الحكم .
- ٢٢ - دخول رجال البوليس منزل المتهم لتفتيشه إذن التفتيش . اعترافه بعد ذلك أمام وكيل النيابة بعد إنتهاء التفتيش يفسح ساحت . الاعتراف على الاعتراف بقوله أنه تولد من إكراه . غير صحيح .
- ٢٣ - بطان عضو جمع الاستدلالات إذا حرر بعد أن تولت النيابة التحقيق .

الفصل الثالث - التحقيق أمام المحكمة

- ٢٤ - قدد لوراق التحقيق بدرفع القضية أمام المحكمة . التزام المحكمة بتولي تحقيق بنفسها .

راجع : إجراءات

(القواعد من ١٥٦ إلى ٢١٣)

القواعد القانونية :

لأن قام عنها الدعوى الجنائية، وهذا الأمر هو وحده الذى فتح له الشارع باب الطعن .

(المن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٧/٥/١٩٥٨ ص ٩٧ ص ٥٧٥)

٢ - التفتيش :

٤ - تفتيش الأشخاص الذى تبشره سلطات التحقيق بالشروط وفى الحدود التى رسمها القانون هو ذلك التفتيش الذى رخص الشارع فيه التعرض لحرية الشخص لمناسبة جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه تفتيها لمصلحة عامة على مصالح الأفراد الخاصة وخول - رعاية لهذه المصلحة العامة - سلطة التحقيق اجراء التفتيش لاحتمال الوصول الى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة .

(المن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٥/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢١)

٥ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو اجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول بطلان هذا التفتيش تبعا لبطلان القبض ، وللمحكمة أن تعتمد في ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

(المن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلة ١٢/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٣٨)

٦ - لم يشترط الشارع في التحقيق المتفرع في حكم المادة ٩١ اجراءات أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الاثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة ومن ثم فلا يعبه السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام المتهم لم يدع أن التفتيش تم في غير المكان الذى أراده الاذن .

(المن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦/١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٢)

٧ - يشترط للاتجاه الى تفتيش مسكن المتهم اعسالا لنص المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق قد فتح أو بدى به فعلا أو في حالة فتح أو بدى وتحقق هذه الصورة كلما رأت سلطة التحقيق بعد اطلاعه على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنائية أو جنحة ووجود أدلة أو قرائن تسمح بتوجيه الاتهام الى شخص معين بوصفه فاعلا أو شريكا وقدورت تلك السلطة صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح تحقيق ، اذ يصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخولا له اتخاذ كافة الاجراءات التى تقتضيها مصلحة التحقيق ويرخص القانون في اتخاذها كمعصر من عناصر تحقيق الدعوى ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ اجراء آخر شكلي كان أو غير شكلي . ومن ثم فإن اصدار

الفصل الاول

تحقيق النيابة

الفرع الاول - اعمال التحقيق

١ - عمويات :

١ - المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الحفظ الذى يمنع من العود الى الدعوى الجنائية الا اذا انقضى التائب العام أو ظهرت أدلة جديدة انما هو الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على اتداب منها . واذن فتى كان الشائب أن وكيل النيابة وإن كان قد نبذ ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المتقدم من المجنى عليه ضد الطامن الا أن المجنى عليه امتنع عن ابداء اقواله أمامه فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا ، فان هذا الأمر الذى لم يسبقه تحقيق املاقا لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية .

(المن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلة ١٥/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ٣٤٠)

٢ - لا يستوجب القانون اجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجرح ، بل يميز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق .

(المن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٦٢)

٣ - متى كانت النيابة قد أنهت الشاكي باتباع الطريق الذى رسمه القانون في شأن ما ادعاه من تزوير وقع في محاضر جلسات قضية ما زالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وقوعا منها عند هذا الحد الذى اقتصر فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه ، فإن مثل هذا الحفظ ليس الا ايداناً من النيابة أنها أوقفت سير التحقيق الذى لم تكده تباداً وزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الذى تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقاً شاملاً يسمح لها بالموازنة بين أدلة الادانة وأدلة البراءة وترجع أن القضية بالحالة التى هى عليها ليست صالحة

١١ - دخول المنازل لغير التفتيش لا يعد تفتيشا ، بل هو مجرد عمل مادي اقتضته حالة الضرورة ، أما التفتيش فهو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع الرق فيها ، وهو اجراء من اجراءات التحقيق .

(الطن رقم ١٧٩١ لسنة ٢٨ ق جلة ٢١/٣/١٩٥٩ ص ١٠٣٩١)

١٢ - لا يشترط لتفتيش مسكن المتهم اعسالا لنص المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق مفتوح سابق على صدور أمر التفتيش ، فيجوز للنيابة أن تصدر أمرها بالتفتيش بعد اطلاعها على محضر الاستدلالات متى رأت كفايته لاصدار الأمر الذي يعد فتحا للتحقيق .

(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق جلة ١٨/٥/١٩٥٩ ص ١٠٣٥٥)

١٣ - للزوجة التي تساك زوجها صفة أصيلة في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها ، وهي تمثل في هذه الحيازة وتوابعه ، بل تشاركه فيه ، وبهذا يكون الاذن بالتفتيش قد صدر سليما من ناحية القانون وجرى تنفيذه على الوجه الصحيح ، مما يجعل ما أسفر عنه هذا التفتيش دليلا يصح الاستناد اليه في الإدانة .

(الطن رقم ٧٧٣ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٢/٣/١٩٥٩ ص ١٠٤٤٤)

٣ - المعاية :

١٤ - ان المعاية من اجراءات التحقيق التي يترك أمر لزوم القيام بها الى السلطة التي تباشره .

(الطن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق جلة ١٦/٦/١٩٥٨ ص ٩٦٦٦)

١٥ - المعاية ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا لم يترحم حضوره وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما قد يكون في المعاية من نص أو عيب ، فيتع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف المعاية دليلا من أدلة الدعوى التي تستلزم المحكمة بتقديره ، ومجرد غياب المتهم عند اجراء المعاية ليس من شأنه أن يطلها .

(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق جلة ١٢/٧/١٩٥٩ ص ١٠٧٧٧)

١٦ - المعاية ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يطلها غياب المتهم وقت اجرائها ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون

وكيل النيابة أمرا بتفتيش مسكن المتهم بعد اطلاعه على ما أتيته ضابط البوليس في محضره من أن المتهمه تدبر مسكنها للدعارة السرية وأنه تحقق من ذلك يكون صحيحا في القضاة .

(الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/٦/١٩٥٨ ص ١٠٢٠٢)

٨ - ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، وينبني على ذلك جواز استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش مسكن المتهم ومباشرة هذا الاجراء اما بواسطة سلطة التحقيق نفسها أو بمن تدبه لذلك من مأموري الضبط القضائي .

(الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/٦/١٩٥٨ ص ٩٦٠٢)

٩ - لا يشترط لاتخاذ اجراء التفتيش أن يكون مسبقا تحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق ، ومن ثم فلا يطل التحقيق الذي صدر على أساس الاذن أن يكون مأمور الضبطية القضائية الذي ندب لاجرائه أهمل في تحليف الشاهد اليمين .

(الطن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٨ ق جلة ١٠/٧/١٩٥٨ ص ٩٧٨٢)

١٠ - ان الشارع اذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ بالاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن « يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يتدبرهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية » اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعفاء من القيود الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي المواد التي تعالج مسألة القبض على الأشخاص وتفتيشهم انما أراد أن يعفى النيابة من قيد اجراء التحقيق قبل أن تجري هي التفتيش بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية باجرائه دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تسبغ على التفتيش صفة كاجراء من اجراءات التحقيق .

(الطن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ ق جلة ٢١/١٠/١٩٥٨ ص ٩٨٤٣)

٢٢ - متى كان معاون النيابة الذي تولى التحقيق قد تلقى ابتداءً بإجرائه من وكيل النيابة وحصل التحقيق بحضور محامي المتهم بدون اعتراض منه سقط حقه في الدفع بيطلاق التحقيق كما تنص على ذلك المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .
(المن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق بلة ١٩٥٧/١/٢١ من ٨ ص ٥٢)

٢٣ - متى كانت القضية التي تدب معاون النيابة لتحقيقها منظورة أمام محكمة الجنابات عندما جعل الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٥ سنة ١٩٥٦ للتحقيق الذي يجريه معاونو النيابة عند ندهم لاجرائه صفة التحقيق القضائي ، فلا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذي يجريه غيرهم من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم ، فإن الدفع بيطلاق محضر التحقيق الذي أجراه لا يكون سديداً .
(المن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق بلة ١٩٥٧/٥/٧ من ٨ ص ١٧١)

٢٤ - أن الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٥ سنة ١٩٥٦ - الذي صدر قبل نظر القضية أمام محكمة الجنابات - قد أجاز للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومفاده أن الشارع قد جعل لها يجريه معاونو النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم ، والقول بيطلاق التحقيق الذي أجراه معاون النيابة وما يستتبعه من الالتزام بإعادته ممن يملكه ، فيه معنى متعذر بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائي ، وبعد أن زال التفرق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، وبزوال هذا التفرق أصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره زملائه لوجود الوصف الذي أراده الشارع في التحقيق الذي عرض على محكمة الجنابات عند نظر الدعوى التي باشرت هي أيضاً فيها التحقيق النهائي الذي يتطلبه القانون - فإذا كان الثابت من الأوراق أن معاون النيابة الذي أجرى التحقيق قد أثبت في صدر محضره أنه قدب لاجرائه من نائب النيابة فإن التمي بيطلاق محضر التحقيق الذي أجراه معاون النيابة لا يكون سديداً .
(المن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٨/١١/٢٥ من ٩ ص ٩٨٦)

في المانية من قفس أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها - كما هو الشأن في سائر الأوراق .
(المن رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ ق بلة ١٩٦٠/١٢/٢٢ من ١١ ص ٩٤٧)
(المن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٢ ق بلة ١٩٥٢/١/٩ من ٣ ص ١٠٥٢)
(المن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق بلة ١٩٥٨/١/٢٠ من ١٨ ص ٩٧٧)
(المن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/١٢/٧ من ١٠ ص ٩٧٧)

٤ - تحريز المضبوطات :

١٧ - لم يرتب قانون الإجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها في خصوص تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة ، مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية .
(المن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٥ ق بلة ١٩٥٦/٤/١٠ من ٧ ص ٥٤٢)
٥ - تعرف الشهود على المتهم :

١٨ - تصرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق الذي يوجب القانون لها شكلاً خاصاً .
(المن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/١/٢٢ من ١١ ص ٦٨١)

الفرع الثاني : الاختصاص بأعمال التحقيق

١ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بالتحقيق :

١٩ - وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابسون لها .
(المن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ٧٠٨)

٢٠ - أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابسون لها دون حاجة إلى تدب منه بذلك .
(المن رقم ٧٠ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٨/٥/١٢ من ٩ ص ٩٨٦)

٢ - تحقيق معاون النيابة :

٢١ - معاون النيابة من مأموري الضبطية القضائية وتدبه للتحقيق من وكيل النيابة الجزئية المختص صحيح في القانون .
(المن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق بلة ١٩٥٧/١/٢١ من ٨ ص ٥٢)

٣ - الاختصاص المكاني لأعضاء النيابة :

٢٥ - لا تبطل إجراءات التحقيق إذا كان المحقق (وكيل النيابة) قد أتى ما بدأه منها قبل انتقاله إلى مقر عمله الجديد وما دام قد شرع في هذا التحقيق وهو مختص بإجرائه قانوناً .

(الملن رقم ١٩٤ لسنة ٢٦ ق بلة ١٦/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٧٧)

٢٦ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو من يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها ، وإذا كان التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق ، وقد صدر الأمر به من وكيل نيابة في حدود اختصاصه ، ونذب لإجرائه مفتش مكتب مكافحة المخدرات أو من يندبه فنب هذا الأخير ضابط مباحث لتنفيذ الأمر ، وكان الظرف الاضطرابي المماضي - وهو محاولة التمهين « اللذين صدر الأمر بشطبهما وتفتيشهما » الحرب بنا معها من المواد المخدرة - هو الذي دعا الضابط إلى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ملاحظتهما وضبطهما ، فإن هذا الإجراء منه يكون صحيحاً موافقاً للقانون .

(الملن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٩ ق بلة ١٣/١٠/١٩٥٩ م ٧٢١ ص ٧٢١)

٢٧ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه ، أو من يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها - فإذا كانت محاولة التمهين الحرب - بنا معها من المواد المخدرة - قد صدرت إذن النيابة بضبطهما وتفتيشهما هي التي أوجبت حالة الضرورة ودعت الضابط ومن معه إلى مجاوزة حدود اختصاصهم المكاني للقيام بواجبهم المكلفين به من قبل النيابة العامة ، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الأمر غير ملاحقة التمهين وضبطهما ، فيكون صحيحاً ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بطلان التفتيش .

(الملن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ ق بلة ١٢/١٠/١٩٥٩ م ١٠٠٤ ص ١٠٠٤)

٢٨ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه

ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات التي بدأت على يد سلطة مختصة بكان وقوع الجريمة تجيز للمحقق أن يتابع المتهم وأن يتابع التحقيق في أي مكان آخر غير الذي بدأ فيه - ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني .

(الملن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٤/١٠/١٩٦٠ م ٧٠٦ ص ٧٠٦)

٤ - ندب مأمور الضبط القضائي للتحقيق :

(١) بيانات أمر التدب :

٢٩ - لا يستلزم القانون ندب غير الضابط الذي أجرى التفتيش للقيام بتحقيق يتصل بالجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها .

(الملن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق بلة ٢٦/١/١٩٥٩ م ٧٢١ ص ٧٢١)

٣٠ - أمر الحفظ المانع من العود إلى إقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجربته النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على اقتدار منها - فإذا كان الحكم المأمون فيه قد ذهب إلى اعتبار إشارة وكيل النيابة « بإحالة الشكوى إلى البوليس لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي » ندبا للتحقيق ، واعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى إدارياً بمثابة أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ينم عن إقامة الدعوى ما دام لم يبلغ قانوناً ، وانتهى من ذلك إلى القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يبيحه ويستوجب نقضه .

(الملن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩/١٠/١٩٥٩ م ١٩٧ ص ١٩٧)

٣١ - ما يشترطه القانون في ندب مأمور الضبط القضائي للتحقيق هو أن يكون المحقق مختصاً بإجراء العمل ، وأن يكون المندوب للتحقيق من مأموري الضبط القضائي ، وأن يبين في أمر التدب المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها فيما عدا استجواب المتهم .

(الملن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ق بلة ٣٠/١٠/١٩٦٠ م ٥٠٨ ص ٥٠٨)

٣٢ - إذا كان الواضح من أمر التدب المكتوب على ذات إشارة الحادث الملحة للنيابة العامة أن المندوب للتحقيق هو من أعضاء النيابة العامة ، فإنه لا يلزم النص صراحة على درجته ، طالما أن جميع أعضاء النيابة من مأموري الضبط القضائي .

(الملن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ق بلة ٣٠/١٠/١٩٦٠ م ٥٠٨ ص ٥٠٨)

فقد التارخ بذلك على أن المادة (٢٠٠) هي الأساس التي يرجع إليها وحدها في تحديد نطاق التدب من جانب النيابة ومدها — وقد جاء هذا النص خاليا من أي قيد ، وتقدير كل ما يتعلق بالتدب متروك للجنة الآمرة به .

(الفرن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٩ ق/٢٠/١٩٦٠ ص ١١٨ ص ١٤٨)
(والفرن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٩ ق — جلة ٩/١٩٦٠)

(ج) الاختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي .

٣٧ — معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم من مأموري الضبط القضائي فإذا أجرى التحقيق في ذات اختصاصه المكاني فلا يمكن أن يعلن على محضره باليطلق وكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا المحضر هو أنه لا يعتبر محضر تحقيق بالمعنى المعروف في القانون .

(الفرن رقم ٢٤١ لسنة ٢٩ ق/١٩٥٦/١ ص ٧ ص ٦٨٨)

٣٨ — متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فلا بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه إلى المتهم في بناء محكمة شبرا الواقع في اختصاص قسم وروض العرج ، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا بإجراء كل ما خوله إياه القانون من أعمال التحقيق — كاللغش — لتعقب المتهم في أي مكان في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقي الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الأولى .

(الفرن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٨ ق/٢٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٢١)

٣٩ — لا يؤثر في صحة الإجراء الذي قام به «باشجاوش» بدائرة قسم معين كونه تابعا لقسم آخر ما دام أنه يعمل في المحافظة التي تضم القسمين وطالما أنه مختص أصلا بتحقيق الحادث مما يقتضي اختصاصه بمتابعة تحقيقه في غير القسم الذي يعمل فيه .

(الفرن رقم ١٢٨ لسنة ٢٨ ق/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٥١)

الفرع الثالث — إجراءات التعقيب

١ — عنصر التحقيق

٤٠ — يجوز تدب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة ، وتقدير هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(الفرن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٥ ق/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٠٧)
(والفرن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٦ ق/١٩٥٦/٥/١ ص ٧ ص ٨٠٧)
(والفرن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق/١٩٥٦/٥/١ ص ٧ ص ٧٠١)

٣٣ — كتابة أمر التدب على ذات إشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على انصرافه إلى تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن والمنسوب إليه في تمة أحرار المخدر .

(الفرن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ق/٢٠/٥/١٩٦٠ ص ١١٨ ص ٥٠٨)

(ب) نطاق التدب ومده :

٣٤ — يشترط حتى يكون تدب مأمور الضبط القضائي صحيحا منتجا أثره أن يكون صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا استجواب المتهم ، ولا ينصب على تحقيق قضية برمتها — إلا إذا كان التدب صادرا إلى معاون النيابة ، وأن يكون ثابتا بالكثابة ، وأن يصدر عن صاحب الحق في إصداره إلى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا ، أما مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس فلا يمد ابتداء منها لأحد رجال الضبط القضائي لأجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذي يحضره مأمور الضبط القضائي عندئذ محضر جمع استدالات — لا محضر تحقيق ، فإذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر من النائب العام بالغاء أمر الحفظ .

(الفرن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق/١٩٥٩/٦/١٩ ص ١٠ ص ٧١٧)

٣٥ — تدب النيابة العامة معاون البوليس لسؤال المتهمين ، وما تلاه من تحقيق لا يمد قانونا من إجراءات التحقيق القضائي الذي يفتى قوة على الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الأوراق ويكسب خصوم الدعوى حقوقا ، ذلك بأن استجواب المتهم — على هذا النحو — هو أمر يحظره القانون في المادتين ٧٠ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ (الفرن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٩ ق/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٤١)

٣٦ — نعتت المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية — وقد وردت في الباب الرابع وعنوانه « في التحقيق بمعونة النيابة العامة » على أنه « فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقا لنص المادة (٦٤) تبأثر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنيح والجنابات طبقا لأحكام المقترة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية » ، كما نعتت المادة (٢٠٠) على أن « لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه » ولم ترد في هذا الباب أية إشارة إلى المادة (٧٠) من قانون الإجراءات الجنائية —

عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه تفيد المتهم ، ليس فيه ما يشوب الاجرامات في شيء .

(الفرن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٢٧/١٩٥٨ ص ٩٩٠)

٥ - المودة إلى التحقيق بعد الأمر بعدم وجود وجه :

٤٧ - قوام الدليل الجديد هو أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرر في الدعوى بأن لا وجه لاقامتها ، أو أن يكون تحقيق الدليل بمعرفة غير ميسر له من قبل - اما لغناء الدليل نفسه أو فقدانه أحد العناصر التي تميز المحقق عن استيفائه .

(الفرن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٠/١٩٦٠ ص ١١٣٤٤)

الفصل الثاني

العلم بالبطان في إجراءات التحقيق

٤٨ - دفع محامي المتهم بيلان التحقيق وما تلاه من اجراءات استنادا الى عدم تمكين النيابة له قبيل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم . هذا الدفع لا محل له إذ أن القساؤون لا يرغب البطان الا على عدم السماح بغير مقتضى لمحامي المتهم بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم أو مواجهته بغيره أو بالاطلاع على التحقيق أو الاجراءات التي أجريت في غيبه .

(الفرن رقم ٣٩ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢/١٩٥٦ ص ٧٣١١)

٤٩ - الدفع بيلان اجراء من اجراءات التحقيق الابتدائي يجب ابداءه أولا أمام محكمة الموضوع والتسك به من صاحب الحق فيه ولا يقبل اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٠/١٩٥٦ ص ٧٣١١)

٥٠ - متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملا من أعمال التحقبة الا بأمر منها والا كان عمله باطلا . ومن ثم فإذا أجرى ضابط التحقش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تبشر التحقيق في الحادث فإن التحقش يكون باطلا .

(الفرن رقم ٩٠ لسنة ٢٧ ق. جلة ٤/١٩٥٧ ص ٨٣٥)

٤١ - متى استشعر المحقق حرجا من الاستماعة بكتاب من كتاب المحكمة على منة احتفال المساس بحسن سير التحقيق أو الاضرار بمصلحة العدالة على أية صورة من الصور لاعتبارات تصل بموضوع التحقيق وظروفه أو بزمانه أو مكانه جاز تدب غيره لهذه المهمة تأسيسا على أن هذا التدب هو ضرورة تستقيم بها المصلحة العامة ، إذ المراد بالضرورة في هذا الموضع هو العذر الذي يبيح ترك الواجب دفعا للحرج عن المحقق وسدا للحاجة التي تقتضيها مصلحة التحقيق .

(الفرن رقم ١٨٥٨ لسنة ٢٧ ق. جلة ١١/١٩٥٨ ص ٢٨٠)

٤٢ - خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة الى تدب غير الكتاب المختص لا ينفي قيام الضرورة الى تدب غيره ، ولا ينفي من الوضع شيئا عدم اشارة المحقق صراحة في محضره الى العذر الذي دعاه الى هذا التسلب .

(الفرن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٨/١٩٥٩ ص ١٠٣٥٥)

٢ - مكان التحقيق :

٤٣ - المكان الذي يختاره المحقق لاجراء التحقيق يترك لتقديره وحسن اختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعة اجرائه .

(الفرن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٢/١٩٥٦ ص ٧٣٢٥٥)

٤٤ - لو كبل النيابة الذي وقع الحادث في دائرة اختصاصه متى كان قد أجرى التحقيق فيه من بادي الأمر في مقر عمله الذي يباشر اختصاصه فيه ثم أوجب عليه استكمالته أن ينتقل الى مكان آخر في بلد آخر ، فإن هذا الانتقال من حقه بصفته مباشرة لسلطة التحقيق مهيما على مصلحته .

(الفرن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق. جلة ٩/١٩٦٠ ص ١١٣٥٨)

٣ - سرية إجراءات تحقيق :

٤٥ - مقتضى نص المادة ٧٥ من قانون الاجراءات الخائية أن اجراءات التحقيق من الاسرار التي لا يجوز لمن أشار اليهم النص اقصاها .

(الفرن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ٩/١١/١٩٥٩ ص ٨٥٧)

٤ - استدعاء الشهود أمام النيابة :

٤٦ - ان استدعاء النيابة الطبيب لسماح أقواله بنسائه علي طلب المتهم ورده بإشارة تليفونية تفيد اعتذاره

الفصل الثالث

التحقيق أمام المحكمة

٥٤ - دلت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطتي الاتهام والمحكمة يقتضى حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي - دون غيرها - ما تراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها . والعبرة تكون بالتحقيق الذي تجره المحكمة بنفسها ، ومن ثم فإذا اعتمدت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم - على أقوال الشاهد الغائب - من واقع صورة الاطلاع المحررة بالقلم الرصاص وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك اكفاء المتهم بتلاوة أقوال الشاهد مما يعد تسليما منه بصفة صورة الاطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

(الجن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ ق. جلة ٤/٨ ص ١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٩٤)

٥١ - تسيب التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم .

(الجن رقم ١٩٦ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢/٩ ص ١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٩١)

٥٢ - متى كان دخول رئيس مكتب المخبرات ومعه قوة كبيرة الى منزل التهمة مشروعا ، وكانت قد أدلت باعترافها أمام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش بوضع ساعات وفي وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فانه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بقوله انه تولد عنه نوع اكراه يتمثل فيما تملك التهمة من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها .

(الجن رقم ١٨١١ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢/١٠ ص ١٩٥٨ ص ٩ ص ١٥١)

٥٣ - متى كانت المحكمة قد اعتمدت في ادانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التي ادلى بها امامها في جلسة المحاكمة مع سائر أدلة الإثبات الأخرى التي أوردتها في حكمها ومن بينها اعتراف المتهمين في تحقيق النيابة واعتراف المتهم الآخر بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك المتهم ، فانه لا جدوى له من التمسك ببيان مضرر جمع استدلالات حرره مفتش المباحث المذكور بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق في القضية ودون أن يصدر من وكيل النيابة المحقق أمرا بنديه لأجراء تحقيق معين .

(الجن رقم ٤١ لسنة ٢٨ ق. جلة ٤/٨ ص ١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٨١)

رغم القاطنة

تحكيم

موجز القواعد :

— قرار التحكيم في منازعات العمل هو بمثابة حكم نهائي له قوة الأحكام الاتهامية ، فإليه للتنفيذ بمجرد اعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به .

والتحكيم ، هو بمثابة حكم انتهائي له قوة الأحكام الاتهامية ، ومن ثم فانه يكون قابلا للتنفيذ بمجرد اعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به .

(الجن رقم ١٣٤٦ لسنة ٢٦ ق. جلة ١/١٤ ص ١٩٥٧ ص ٨ ص ٢١١)

القواعد القانونية :

قرار التحكيم الصادر وفقا لأحكام المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق

رسم القائمة

تزوير

الفصل الأول - أركان جريمة التزوير

الفرع الأول : تغيير الحقيقة في محرر ١٣-١
الفرع الثاني : السرور ١٨-١٤
الفرع الثالث : التصديق ٢٧-١٩
الفرع الرابع : تسيب الأحكام في أركان التزوير ٢٩-٢٨

الفصل الثاني : التزوير في الأوراق الرسمية

الفرع الأول : مائة الورقة الرسمية ٤٦-٣٠
الفرع الثاني : صور مختلفة من الأوراق الرسمية ٦٧-٤٧
الفرع الثالث : التزوير في الورقة الرسمية المعتبرة جنحة ٦٨

الفصل الثالث : التزوير في المحررات العرفية

التزوير في المحررات العرفية ٧٢-٦٩
--

الفصل الرابع : إثبات التزوير

إثبات التزوير ٨٧-٧٣

الفصل الخامس - استعمال الورقة المزورة

الفرع الأول : أركان الجريمة ٩٣-٨٨
الفرع الثاني : طبيعة الجريمة ٩٤

موجز القواعد :

الفصل الأول - أركان جريمة التزوير

الفرع الأول : تغيير الحقيقة في محرر

- إصطاع ورقة رسمية والتوقيع عليها بإمضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة . إتياره تزويرا في ورقة رسمية
- وضع أسماء مزورة على صور الاخطارات المرفوعة عليها بإمضاء الموظف المختص بعد نحو الأسماء الصحيحة . إتياره تغيير الحقيقة في محرر رسمي
- انتفاع بعض الناس بالمحرر المزور رغم إمكان كشف التزوير لمن يكون لديهم حذارة خاصة . عدم انتفاع صفة الجريمة

رقم المادة

- ٤ — تغيير الحقيقة في قيمة الأموال المستحقة على الممول أو مقفاهار في ورد المال تروير معاقب عليه
- ٥ — صودة واقعة لا تحقق فيها جريمة التزوير
- ٦ — البيان المتعلق بمحل إقامة المعلن إليه هو من قبيل الإقرار الفردي . مثايرة هذا البيان للحقيقة . لا عقاب متى كان هذا البيان لا يبدو أن يكون غيراً يحتمل الصديق والكذب أو كان من ضرور الدفاع
- ٧ — ما أثبتته المأذون - تتلا عن الزوج - من عدم دخوله بزوج من قبيل الإقرارات الفردية
- ٨ — إشهاد الطلاق معد لإثبات وقوع الطلاق بالحالة التي وقع بها . البيان الخاص بأثبات حالة الزوجة من حيث الدخول بها من علمه . عدم لزومه في إشهاد الطلاق . لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل ١٩٥٩-١-٤
- ٩ — مناط توافر جريمة التزوير و وقوع تغيير الحقيقة على جزء من أجزاء المقرر المحويرة التي من أجلها أهد المقرر لإثباته
- ١٠ — أوراق الحساب - كشوفات كانت أو دفاتر - المخصصة لإثبات عملية صرف أجور العمال بطريق الوكالة هي في حكم الدفاتر التجارية وقد تصلح في باب الاستدلال قبل كل من يمتنع أمر هذه البيانات . أثر ذلك؟ كل تغيير فيها يورف جريمة تزويرها
- ١١ — تغيير الحقيقة في البيان الذي أثبتته المحضر الأول بشأن تقدير قيمة الدعوى يحقق جريمة التزوير في ورقة رسمية
- ١٢ — وقوع التزوير على ما أهد المقرر لإثباته ، تاريخ المحرر يان هام ما يجب إثباته في عناصر أعمال المسامرات المكلف بها ماذن محكمة الأحوال الشخصية

الفرع الثاني : الضرر

- ١٤ — مجرد تغيير الحقيقة بطريق النش في الأوراق الرسمية تحقق منه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث وبدون اشتراط حصول ضرر خاص يلحق شخصاً بعينه
- ١٥ — تغيير الحقيقة بطريق النش بانتحال شخصية الغير تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً للغير ويقصد إستعمال المحرر فيها غيرت الحقيقة من أجله يعد من صور التزوير المنعوى
- ١٦ — يستحق الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة
- ١٧ — جريمة تقديم أوراق غير صحيحة إلى السلطة المختصة بقصد تسجيل الدخول إلى البلاد أو الإقامة فيها . تلازم الضرر مع القتل المادي في هذه الجريمة . عدم لزوم التحدث عن هذا الركن صراحة
- ١٨ — عدم لزوم تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر . يكفي أن يكون مستفاداً من الحكم

الفرع الثالث - القصد الجنائي

- ١٩ — لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير إلا إذا قصد الجنائي تغيير الحقيقة في محرر بإثبات واقعة مزورة في صودة واقعة صحيحة مما مقتضاه أن يكون عالماً بحقيقة واقعة المزورة وأن يقصد تغييرها

رقم المادة

- ٢٠ — نية الفتن توافر متى اتجهت نية الجنائي إلى استعمال المهرز فيما أنشئ من أجله
- ٢١ — عدم توفر القصد الجنائي لدى القاطل لا يمنع قيام الاشتراك في جريمة التزوير متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك ...
- ٢٢ — توافر القصد الجنائي يتحدد بتغير الحقيقة تغيراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمال المهرز فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه
- ٢٣ — مجرد الإهمال في تحري الحقيقة مهما بلغت درجته لا يتحقق به القصد الجنائي
- ٢٤ — القصد الجنائي في جريمة التزوير . توافره . لا عبرة بالباطل
- ٢٥ — ارتكاب التزوير بقصد التخلص من الضريبة . سقوط الضريبة بالتضادم لا يؤثر في قيام الجريمة
- ٢٦ — القصد الجنائي في التزوير . انقضاءه إذا كانت علة تقرير الزوج بانه مسيحي هي سابقة إضرافه بارتداده إلى الدين المسيحي وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج يومين
- ٢٧ — ما يعلم القصد الجنائي . الجهل بالواقع المختلط بالجهل بقاعدة مقررة في غير قانون العقوبات . إختيار الجهل في مجله جهلاً بالواقع ينفي به القصد الجنائي ، مثال في الجهل بأحكام قانون الأحوال الشخصية في شأن مواعيد الزواج

الفرع الرابع - تسبيب الأحكام في لوكان التزوير

- ٢٨ — تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير غير لازم . مادام قد أورد من الواقع ما يدل عليه
- ٢٩ — عدم عقد القاضي الجنائي بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائياً . جواز اعتماده على أسباب متفقة مع ذلك على أخذ عليها القاضي المدني
- ٣٠ — إلتانة المجرم في جريمة الم ٢٣ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ لا تقتضي بيان أركان التزوير . كفاية إثبات عدم صحة عيوات الأوراق المقدمة وأن بعضها موقع عليها بتوقيعات مزورة . تلازم الضرر مع الفعل المسمى في هذه الجريمة . عدم لزوم التحدث عن هذا الركن صراحة

الفصل الثاني - التزوير في الأوراق

الفرع الأول : مائة الورقة الرهنية

- ٣١ — إعطاء الورقة شكل الأوراق الرهنية ونسبة إنشائها إلى الموظف المختص . إعتباره تزويراً في محررومى ...
- ٣٢ — إختصاص الموظف بتحرير الورقة الرهنية لا يستلزمه من القوانين والوائح فحسب . بل يستلزمه من أوامر رؤسائه
- ٣٣ — تتحقق رهنية الورقة متى كان محررها موظفاً عمومياً مختصاً . تحرير منوطاً بالحكم بالبول قبل التوقيع به . لا يوجب القانون التوقيع عليه من القاضي . تنبيه الحقيقة فيه يعتبر تزويراً

رقم القاعدة

- ٣٤ - إعطاء الورقة المصدرة شكل الورقة الرسمية ومظهرها . تؤثر الجزية ولو لم تصدر فعلا من الموظف المختص .
يكن نسبة صدورها إلى موظف عام للأجرام برسميتها
- ٣٥ - مناط رسمية الورقة أن يمررها موظف عمومي مختص بوظيفته أو يتدخل في تحريرها أو التأثير عليها
وفقا لما تقتضيه القوانين والتراتيج أو التعليمات التي تصدر إليه من جهة الرئيسية
- ٣٦ - مناط رسمية المحرر صدوره من موظف رسمي مكلف بتحريره ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لإيائه
أو في بيان جوهرى متعلق بها
- ٣٧ - مناط رسمية المحرر . يمكن أن يكون تحريره طبقا لتقتضيات العمل أو بناء على أمر الرئيس وتعليماته
- ٣٨ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . ثم يشمله ؟
- ٣٩ - البطالان للآخر والمحرر بسبب عدم اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . والذي تقتض ملاحظة على
كثير من الناس - لا يحول دون معاقبة المأمور على تزويرها
- ٤٠ - الموظف العمومي في باب التزوير . هو من تعهد إليه إحدى السلطات الثلاث بتسيب من السلطة في أداء العمل
الذي نيظ به أموره . عدم تسوية الشارع بين القائم بخلفه عامة وبين الموظف العمومي في باب التزوير
- ٤١ - مناط رسمية المحرر . تحريره من موظف عمومي مكلف بوظيفته بتحريره
- ٤٢ - المحرر الرسمي . تعريفه : الرجوع في ذلك إلى نص ٢١١م و ٢١٣ ع . مناط رسميته : تحريره من موظف
عمومي مختص بوظيفته بتحريره . مثال في ترخيص استيراد موقع عليه من بنك ولم يتدخل في تحريره
موظف عمومي
- ٤٣ - المحرر الرسمي . تعريفه . الرجوع في ذلك إلى نص م ٢١ و ٢١٣ ع دون نص م ٣٩٠ ملحق . مناط رسميته .
تحريره من موظف عمومي مكلف بوظيفته بتحريره
- ٤٤ - الضرر إضراره عند الحبس بالاوراق الرسمية . أثر ذلك : عدم صحة القول بأن التزوير مقصود يبدو للنظر
الأولى مادام قد اتخذ به الخمين عليه
- ٤٥ - مناط رسمية المحرر؟ صدوره من موظف عمومي مكلف بتحريره ووقوع التغيير فيما أعدت الورقة لإيائه
أو في بيان جوهرى متعلق بها
- ٤٦ - يستند الموظف إختصاصه من القوانين والتراتيج ومن أوامر رؤسائه . فيما لهم أن يكلفوه به
- ٤٧ - المحرر الرسمي ماهيته : عدم اشتراط صدوره من موظف عمومي من أول الأمر . انسحاب رسمية
المحرر عند تدخل الموظف العمومي في حدود وظيفته على ما سبق ذلك من إجراءات
- راجع : أتلان (القاعدة رقم ٣)

الفروع الثانی : صور مختلفة من الأوراق الرسمية

- ٤٨ - تذكرة الاشتراك بالساعة . هي ورقة رسمية
- ٤٩ - الشهادة التي يمررها أعضاء اللجنة القروية بصرف كيات غيش من بنك التسليف هي ورقة رسمية. الأمر
رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩/١٠/١٩٤١

رقم القاعة

- ٥٠ - ورقة الفيش إلى يتدب أحد عساكر البوليس لاختلاصها عليها . هي ورقة رسمية
- ٥١ - الاضطرابات الخاصة بالاضغاطات من القرعة العسكرية السابقة على صدور في ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . عدم زوال الصفة الرسمية عنها
- ٥٢ - تحرير صحيفة السوابق المزورة بمعرفة موظف عام مخصص بتحريرها . توغر الجريدة ولو لم تسلم لصاحب الشأن أو تختتم بخاتم الإدارة
- ٥٣ - إعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة إنشائها إلى الموظف المخصص ، اختياره تزويراً في محرروسي
- ٥٤ - ملخص شهادة الوفاة . هو ورقة رسمية أعدت لإثبات تاريخ الوفاة
- ٥٥ - تغيير الحقيقة في قيمة الأموال المستحقة على الممول أو مقدارها في ورد المسال . تزوير معاقب عليه
- ٥٦ - صورة واقعة لا تتحقق فيها جريمة التزوير في محرروسي ، دفتر خزنة المجلس البلدي
- ٥٧ - إعلام شرعي . القول بأن م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رحمت الطريق الوحيد لإثبات ما غايل ما انضبط في الأعلام . غير صحيح . لاشأن لحكم هذه المسألة بالتزوير في الأعلام بسوء قصد
- ٥٨ - تغيير تاريخ وفاة المورث في الأعلام الشرعي . تزوير في ورقة رسمية
- ٥٩ - اختصاص كاتب الحلة بتحرير محاضر الجلسات . التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة معاقب عليه كتزوير في محرروسي
- ٦٠ - اصطناع الورقة يوفر تزويرها بصرف النظر عن الوقت الذي تم فيه . أثر ذلك بالنسبة لتزوير محضر جلسة بطريق الاصطناع
- ٦١ - حوالة البريد . التزوير الحاصل في بيانات تحويلها للغير . هو تزوير في محرر عرق . عله ذلك : لا تلزم تعليقات مصلحة البريد موظفيها بتحرير عبارة التحويل أو توثيقها
- ٦٢ - حوالة البريد . التزوير الحاصل في بياناتها المختلفة . ما يعتبر منها تزويراً في ورقة رسمية وما يعتبر تزويراً في ورقة عرقية . اختصاص موظف البريد بتوثيق الصرف على نوع ما مما يجعل من عملية الصرف ورقة رسمية مستقلة بذاتها
- ٦٣ - اختصاص العمدة عملاً بمنشور الداخلية بتحرير الشهادة الإدارية بإثبات وفاة من يتولى من أصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٢٤ . اعتبار تغيير الحقيقة فيها تزويراً في محرروسي
- ٦٤ - الصور العامة لتزوير المخرجات . صحيفة الدعوى . متى تكتسب الصفة الرسمية ؟ عند إتخاذ إجراءات الإعلان
- ٦٥ - البيان الجمهوري بصفاته قيد المواليد . مثال . بيان اسم المولود واسم والديه المنسوب إليها حقيقة . تغيير الحقيقة في هذا البيان يوفر جنابة التزوير في محرروسي
- ٦٦ - يمد محرراً رسمياً بإستارة طلب صرف نقود لمتعهد من السلفة المستندة رقم ٦٢ مكروع . ح . وكذلك كشف تزويد الحرم نتيجة تبادل الموظف بمراجعته وإعادته

دلم القاضة

- ٦٧ - قيام الرموس بإجراءات الاستدلال عند تنيب مأمور الضبط القضائي عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر .
يكن أن يكون تكليف الرموس بذلك تكليفا عاما . أثر ذلك : الحضر الذي يحرمه الرموس بناء على هذا
التكليف هو محرومي
٦٨ - المحرور الرعي : مناط رحيمته : يكن أن يكون تحريره طبقا لمتنصيات العمل بناء على أمر رئيس مختص .
دفتر تسل مساوي محكمة الأحوال الشخصية المأموريات المتتويين لتتفيلها هو من الأوراق الرحيمية ...

الفرد الثالث - التدوير في الورقة الرسمية للمعتبر جنحة

- ٦٩ - التدوير المقاب عليه بقوبة الجنحة في إستارة الاكثار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى التظن قصره : على
الاقترارات الى أشير إليها في م ١٠م فكل و زارى ٧١٢ لسنة ١٩٤٨ على سبل الحضر

الفصل الثالث - التدوير في المحررات العرفية

- ٧٠ - حوالة البريد . التدوير الحاصل في بيان تحويلها للغير . هو تدوير في محرر عرفي
٧١ - لا تكتسب صيغة الدعوى الصفة الرحيمية إلا بأخذ إجراءات الإعلان
٧٢ - تحرير ترخيص الاستيراد على نموذج خاص بالبنك وخلوه بما يقيد رسميته أو تدخل موظف عومي في
تحريره أو إضاهه بعمل التدوير المدعى به واقعا في محرر عرفي
٧٣ - إصلاات توريد التمتع لشوة بنك التسليف و دفتر الشوة . هـا من قبيل المحررات العرفية

الفصل الرابع - البتات التدوير

- ٧٤ - إصتراف المهم بالبيعة المسأخرة من الحوم المضبوطة بحمله أو البيعة الصحيحة للحم المقلد . غير لازم
لإجراء المضاهاه
٧٥ - إصناد الحكم إلى قضاء المحكمة المدنية بالرد والبطان للتدليل على أن السند مزور وعلى ثبوت جرعة الاستعمال
قصور
٧٦ - مجرد اتمسك بالورقة الزوررة . غير كاف في ثبوت العلم بالتدوير
٧٧ - إصناد الحكم على مضاهاه لم يتم على أوراق رحيمية أو عرفية معترف بها . لا بطلان
٧٨ - إضفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتدويرها . بطلان الإجراءات
٧٩ - محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه . عدم جواز القول بعكس ما جاء بمحضر الجلسة إلا عن طريق التظن
بالتدوير كما رحمه م ٢٩٦ أ . ج
٨٠ - سلطة المحكمة في حالة التظن بالتدوير في أى ورقة من أوراق القضية . م ٢٩٧ أ . ج
٨١ - جواز إعدام المهم بتدوير ورقة مقدمة في الدعوى ولو لم يسلك طريق التظن بالتدوير
٨٢ - القول بأن م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رحمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط في
الاعلام الشرعى . غير صحيح

رقم الفقرة

- ٨٣ - قصور الحكم بإدانة التهم بجرمة تزوير شفاط، ميلاد وكوتا إلى إضرافه بتحريره بياناتها دون إثبات أن التهم - بنفسه أو بواسطة غيره - هو الذي زور توقيع نائب العملة والقبالة
- ٨٤ - حجية الأوراق الرخيصة والأحكام المقررة للعلم فيها عمله الاجراءات المدنية والتجارية فحسب . جواز انقضاء المحكمة عن تاريخ شهادة ميلاد ابنه القليل عند إقناعها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع
- ٨٥ - عدم تنظيم المضاهاة في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان . حرية قاضي الموضوع في الإفتتاح بصحة إتخاذ إجراء أساسا لكشف الحقيقة . مثال في أوراق مضاهاة
- ٨٦ - عدم تنظيم المضاهاة في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان
- ٨٧ - التباية وسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية المقلمة فيها . وهو ليس شأن دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية
- ٨٨ - عدم تنظيم المضاهاة في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان . أثر ذلك : صحة إتخاذ ورقة استكتاب تم أمام موقن قضائي بطله اجنية أساسا للمضاهاة عند المقتنات المحكمة إلى صحة صدور توقيع المستكتب على الورقة المذكورة

راجع أيضا : إثبات

(القواعد من ١٤٩ إلى ١٥٣ ، من ١٨٠ - ١٨٥)

الفصل الخامس - استعمال الورقة المزورة

الفرع الأول - ارتكاب الجريمة

- ٨٩ - إدانة التهم في جريمة التزوير . عدم ذكر مؤدى الأدلة . قصور . إدانة التهم أيضا في جريمة استعمال الورقة المزورة . إضفاء المحكمة على ذلك ضمن ما احتضنت عليه في ثبوت جريمة التزوير المذكورة . فساد في الاستدلال
- ٩٠ - وكن العلم في جريمة الاستعمال . مثال لكفاية استظهاره
- ٩١ - طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثباته . مثال في تسييب حكم صدر في قضية اشتراك في تزوير وإستعمال ورقة مزورة
- ٩٢ - إستخراج صور لأصل عقد مزور دس في ملف الشهر العقاري مع مخالفة ذلك للحقيقة وإستعمالها . اعتبار ذلك إستعمالا لورقة زمنية مزورة
- ٩٣ - جريمة إستعمال أوراق مزورة . وجوب ثبوت علم من إستعمالها إنها مزورة
- ٩٤ - إثبات الحكم إشتراك المتهمة في تزوير الورقة التي إستعملها . تحمله إستقلا عن ركن العلم في جريمة الاستعمال . غير لازم

الفرع الثاني - طبيعة الجريمة

- ٩٥ - إستعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية فيها ؟ من تاريخ الكف عن التفكك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ الحكم بتزويرها
- راجع : تقليد

القواعد القانونية :

الفصل الأول

أركان جريمة التزوير

الفرع الأول - تغيير الحقيقة في محرر

١ - مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة هو تزوير معاقب عليه ، وذلك على أساس أن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون ينسبها إلى الموظف الذي قلد توقيعه .
(الطن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٩ ق جلة ١/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧)

٢ - متى كان الثابت بالحكم أن الأسماء المزورة التي وضعت على صور الاخطارات الموقع عليها بامضاء الموظف المختص قد أخفيت إليها على هذه الصور بعد محو الأسماء الصحيحة التي كانت مدونة بها بحيث يفهم المطلع على الصورة أن الأسماء موجودة بأصل الاخطار فإنه يعتبر تغييراً للحقيقة في محرر رسمى بمحو وإضافة كلمات ، وتحقق به جريمة التزوير .

(الطن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٩ ق جلة ١/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧)

٣ - إمكان كشف التزوير لمن يكون لديهم دراية خاصة تسهل لهم ادراك هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة مادام المحرر ذاته يجوز أن يخدع به بعض الناس .
(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨ ص ١٠١٧)

٤ - أعلنت أورلو الأموال الصادرة من الصياغة لائبات قيمة الأموال المستحقة على المسؤول كما أعلنت لائبات مقدارها وهذا مقتضاه أن كل تغيير للحقيقة بها تزويراً يعاقب عليه القانون .

(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨ ص ١٠١٧)

٥ - لا تتحقق جريمة التزوير في المحرر الرسمى (دفتر خزانة المجلس البلدى) بمجرد قيام المتهم بلمس ورقة عرفت مزورة (الإصصال النسوب مسدوره من بنك مصر) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية المدون بها إيراد اليوم في دفتر الخزنة للإيجام بأن هذا الإيراد قد تم إيداعه في أحد البنوك .

(الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق جلة ١/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٤٧)

٦ - ليس كل تغيير للحقيقة في محرر يعتبر تزويراً ، فهو إذا ما تعلق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص مما يمكن أن يأخذ حكم القرارات الفردية فإنه لا عقاب إذا ما كان هذا البيان لا يمدو أن يكون خبراً يحتل الصدق أو الكذب ، أو كان من ضروب الدفاع التي يلجأ إليها الخصوم مما يكون عرضه للفحص بحيث يتوقف مصيره على نتيجته - والبيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه هو مما تصدق عليه هذه الأوصاف .

(الطن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/٢١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٦٢)

٧ - مائتته المأذون في اشهاد الطلاق - على لبنان الزوج - من أنه لم يدخل بزوجته ولم يحتل بها إنما هو من قبيل القرارات الفردية التي تصدر من طرف واحد ولا تصلح بنائها لأن تكون أساساً للمطالبة بحق ما .
(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلة ٢/٢٨/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥١٢)

٨ - اشهاد الطلاق معد أصلاً لائبات وقوع الطلاق بالحالة التي وقع بها كما أثبت المطلق ونفس الألفاظ التي صدرت منه ، ولم يكن معداً لائبات حالة الزوجة من حيث الدخول أو عدم الدخول ، وهذا البيان غير لازم في الاشهاد لأن الطلاق يصبح شرعاً بدونه ، فهو ادعاء مستقل خاضع للتمحيض والتثبت وليس - حتى إن ذكر في الاشهاد - حجة على الزوجة ولا يؤثر في حقوقها الشرعية التي لها أن تطالب بها أمام القضاء .

(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلة ٢/٢٨/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥١٢)

٩ - لم توجب لائحة المأذونين - التي صدر بها قرار وزير العدل المؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٠ منه - بالقصل الثالث منها بشأن بيان واجبات المأذونين الخاصة باشهادات الطلاق ، ولا في الفصل الأول بشأن الواجبات العامة للمأذونين - اثبات شيء يتعلق بحالة الزوجة من حيث الدخول أو الخطوة .

(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلة ٢/٢٨/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥١٢)

١٠ - لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر لائباته .

(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلة ٢/٢٨/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥١٢)

١٣ - تاريخ المحرر هو من البيانات الهامة التي يجب اثباتها في محاضر الأعمال الخاصة بالأموريات التي يكلف بها مأمون محكمة الأحوال الشخصية باعتبار أن هذا البيان هو عنصر أساسي لاثبات ما يدرج في هذه المحاضر من البيانات .

(الطن رقم ٨٢٧ لسنة ٣٠ ق جلة ١٦/٢٧ - ١٩٦٠ ص ١١٠١٠٦١٥)

الفرع الثاني - الضرر

١٤ - مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية يتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقة التسمية كما صدرت من الموظف الرسمي المختص بإصداره وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالصلحة العامة ، إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه .

(الطن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٥ ق جلة ١٥/١٢٥ - ١٩٥٦ ص ٧٨٠٩١)

(الطن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١٥/١٢٥ - ١٩٥٨ ص ٩٠٦٦٢)

(الطن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ ق جلة ١٥/١٢٥ - ١٩٥٩ ص ١٠٦٨٠)

١٥ - متى كان التزوير قد وقع باتصال شخصية الغير وهي صورة من صور التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وكان المتهم قد غير الحقيقة للغير ويقصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله ، فإن جريمة التزوير تكون قد توافرت أركانها كما هي معرفة به في القانون .

(الطن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٦ ق جلة ١٥/٢١ - ١٩٥٦ ص ٧٨٧٣٦)

١٦ - يتحقق الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة لما في ذلك من العبث بحياتها وقيمتها التبدلية .

(الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق جلة ١٥/١ - ١٩٥٦ ص ٧٨٩٤٧)

١٧ - لا يبيح الحكم عدم تحدده صراحة عن ركن الضرر ما دام الحكم قد دان المتهم بجريمة تقديم أوراق غير صحيحة تمكنها من الحصول على اقامة دائمة في البلاد - إذ الضرر متلائم مع فلة المتهم وبقي التمهين الذين أدنوا معه .

(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق جلة ١١/٤ - ١٩٦٠ ص ١١٣٣٢٣)

١١ - كسوف الحساب المختصة لاثبات عليه صرف أجور المال هي ز حكم المغاير التجارية ولها قوة في الاثبات ، وكل تغيير للحقيقة في البيانات التي أعدت لاثباتها يعتبر تزويرا ، مادامت هذه الكشوف المتلاخقة قد أعدت أصلا لاثبات حقيقة العمليات التي تدون فيها لتكون أساسا للحاسبة بمقتضاها بين أطرافها ، ولتسبب العلاقات المالية التي تربط بعضهم ببعض ، وقد اتفقوا فيما بينهم على تحريرها لتسبب العمليات التي يقوم بها بعضهم بطريق الوكالة في صرف أجور المال وسائر نفقات العمل - كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - وهي عمليات تجرى دوريا ، فلا ريب أن هذه الأوراق - كشوفا كانت أو دفاتر تكون ما يصلح في باب الاستدلال ، فيجوز بها كاثبات أو غيره قبل كل من يمتنع أمر هذه البيانات ، وهي بهذه المثابة مما يجوز الاستناد اليه أمام القضاء ، وكل تغيير في هذه الأوراق هو تزوير معاقب عليه - كما انتهى اليه بحق رأى محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٣/٦ - ١٩٥٩ ص ١٠٦٥٧)

١٢ - اذا كان الحكم قد أثبت أن الورقة المزورة عبارة عن عريضة دعوى استرداد أشر عليها كاتب أول المحكمة الجزئية المختص قانونا - عملا بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والقوانين المدللة له بتقدير قيمة الدعاوى وتحصيل الرسوم القضائية عليها - يطلب معلومات قلم المضررين - تنفيذًا لمنشور وزارة العدل المؤرخ في ٢ من فبراير سنة ١٩٣٩ - الذي لا ينازع المتهم في أنه تضمن ما يفيد رجوع أقلام الكتاب الى تقرير المضرر الذي أوقع الحجز للاسترداد برأيه في تهديد الدعوى في مثل الحالة المطروحة - وكان اتصال المضرر الأول بهذه العريضة قد تم وفقا لأحكام هذا المنشور - وهو الموظف المختص الذي لا يتم تخاير قلم الكتاب مع المضرر الذي أوقع الحجز الا عن طريقه ، وكان التقدير الذي أثبت المضرر الأول - وهو البيان الذي وقع فيه التزوير - قد جاء قلا عن مضرر الحجز طبقا لما قدره المضرر الذي أوقعه ، فانه يمد مختصا بتحريره ، ولا جدوى للمتهم من التمسك على « المضرر الأول » بعدم اختصاصه بهذا الأمر ، ذلك أنه يفرض قصر هذا الاختصاص على المضرر الذي أوقع الحجز فان تدخل المضرر الأول في اثبات هذا البيان مفروض فيه أنه تم بعد استيفاء الاجراءات التي ناط المنشور سالف الذكر قلم المضررين بها .

(الطن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٣/٦ - ١٩٥٩ ص ١٠٦٧٤)

٢٤ - مجرد تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة تزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة .
(المن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق.ج. ٢٨/١٦/١٩٥٨ م ٩٩ ص ١٦٢)

٢٥ - متى كان الحكم قد أثبت أن القصد من التزوير هو التخلص من أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الإخفاء منها ، فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .
(المن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق.ج. ٢٤/١٢/١٩٥٨ م ٩٣ ص ٧٣٦)

٢٦ - ما انتهى اليه الأمر الصادر من غرفة الاتهام من تأييد قرار النيابة العامة بحفظ أوراق الشكوى المقدمة من الزوجة ضد الزوج لارتكابه تزويرا في عقد زواجها المحرر بمعرفة القس بشرطه أنه مسيحي بينما هو مسلم لخلو المحرر من تغيير الحقيقة في البيانات المتصلة بخلو الزوج من الموانع الشرعية التي خلا المحرر من الإشارة إليها بعد سديدها ، كما أن المستند من مدونات الأمر المطعون فيه أن القصد الجنائي لم يكن متوافرا لدى الزوج وقت إبرام عقد الزواج إذ اعتنق الأمر المذكور الأسانيد التي تقدمت بها النيابة العامة تبريرا لتصرفها ، ومنها أن الزوج حينما قرر أنه مسيحي وقت الزواج فقد كان ذلك لارتدادته الى الدين المسيحي فعلا لسابقة اعترافه وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج بيومين ، ولا يجب الأمر بعد أن أستوفى دليله بما أوردته من اعتبارات قانونية صحيحة أن يتزبد فيخطيء في ذكر بعض قرارات قانونية لم يكن لها شأن فيه كقوله أنه « لضرورة للشكليات لاعتناق دين معين إذ أن الدين صلة بين المرء وربه ... » كما أن عقد الزواج لم يشرع لاثبات ملء طرفية « - طالما أن ما أوردته الأمر من اعتبارات سليمة يكفي لحمل النتيجة التي انتهى اليها » .
(المن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق.ج. ٢٢/١٢/١٩٥٨ م ٩٣ ص ١١١٤)

٢٧ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو مشروع في ذاته - قررا بسلامة نية أمام المأذون - وهو يشته لهما - عدم وجود مانع من موانعه كانا في الواقع يجهلان وجوده ، وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المروضة عليها - قد أطاعت الى هذا الدفاع وعدهما بمذورين يجهلان وجود ذلك المانع ، وأن جهلهما في هذه الحالة لم يكن لمدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات ، وإنما هو

١٨ - لا يشترط صحة الحكم بالادانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم .
(المن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠ ق.ج. ٢٧/١٦/١٩٦٠ م ١١٣ ص ١٠٠)

الفقر الثالث - القصد الجنائي

١٩ - القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق الا اذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر باثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما يقتضاه أن يكون علما بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر .
واذن فإذا كان الحكم وهو بسبيل إقامة الدليل على تهمة الاشتراك في التزوير المسندة الى الطاعن قد قال « وحيث أن المتهمين الثالث (الطاعن) والرابع قد وقعا على عقد البيع المزور بصفتهم شاهدين وعلمين بحقيقة تزويره إذ أصرا على أن التي وقعت بصفتها بالتمه هي المجنى عليها في حين أنها لم تباع ولم تضع الختم المزور الموقع به على عقدي البيع والتنازل ولم توقع به أمامهما كما ذكرت » فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدي الى علم الطاعن بحقيقة شخصية التهمة التي وقعت على العقد بصفتها بالتمه .
(المن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٥ ق.ج. ٢٠/٢/١٩٥٦ م ٧٣ ص ١٩٨)

٢٠ - نية الغش التي يتطلبها القانون في جريمة التزوير تتوفر متى اتجهت نية الجاني الى استعمال المحرر فيما انشئ من أجله .
(المن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢٥ ق.ج. ٢١/٢/١٩٥٦ م ٧٣ ص ٢٥٤)

٢١ - عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك في جريمة التزوير المعنوي متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .
(المن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق.ج. ٢٨/٥/١٩٥٦ م ٧٣ ص ٧٩٧)

٢٢ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضرا ويكون نية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .
(المن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق.ج. ١٠/١/١٩٥٦ م ٧٣ ص ٩٤٧)
(والمن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق.ج. ١١/١/١٩٥٧ م ٨ ص ١٥١)

٢٣ - مجرد اهمال العملة أو شيخ البلد في تحري الحقيقة في الورقة المزورة مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير .
(المن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ ق.ج. ١٠/١/١٩٥٦ م ٧٣ ص ٩٦٠)

أن تملأ شكل الأوراق المعسومة وينسب انشائها الى موظف مختص بتحريرها والواقع بين أن تصدر منه أو تسبب اليه زورا يجعلها على مثال ما يحره شكلا وصورة .
(الفرن رقم ٣١٦ لسنة ٢٧ ق بلة ١٩٥٧/٥/٦ م ٨٥٢)

٣٢ — اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لاقراها .
(الفرن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق بلة ١٩٥٧/٦/١١ م ٨٥١)

٣٣ — تحقق رسمية الورقة متى كان محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها . فإذا كان الثابت أن القاضي يحرم منطق الحكم في الزل قبل النطق به وكان القانون ، لا يوجب التوقيع عليه منه فإن تضيير الحقيقة فيه باصطناعه يرمته وتضمنه بيانات غير صحيحة أو بتعمد أحداث تضيير فيه على خلاف الواقع توافر معه جميع أركان القانون لجرمة التزوير في المحررات الرسمية .
(الفرن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٨/٦/١١ م ٩٥٠)

٣٤ — لا يشترط في جرمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة — بل يكفي أن تملأ هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للإهمال برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .
(الفرن رقم ٦٥٤ لسنة ٢٨ ق بلة ١٩٥٨/٦/١٦ م ٧٥٠)

٣٥ — أن قانون العقوبات وإن كان لم يضع تعريفا محددا للورقة الرسمية ، إلا أنه أورد في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض أنواع من هذه المحررات ، وقد جرى قضاء محكمة النقض — على هدى الأمثلة التي ضربها القانون — بأن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية أو يتدخل في تحريرها أو التأثير عليها وفقا لما تقتضيه القوانين واللوائح أو التعليمات التي تصدر اليه من جهة الرئيسة ، وقد قن المشرع هذه القواعد العامة في المادة ٣٩٠ من القانون المدني الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، فعرف الورقة الرسمية بأنها هي التي يثبت فيها موقعه عام أو شخص مكلف بمصلحة

جبل بقاعدة مقررة في قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، وهو جبل مركب من جبل هذه القاعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانونا — في المسائل الجنائية — اعتباره في جبلته جعلا بالواقع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملاسات التي أحاطت بهذا دليلا قاطعا على صحة ما اعتقده من أنها كانتا يشاركان عملا مشروعا — للأسباب المعقولة التي تبرر لدهما هذا الاعتقاد — مما ينتهي منه القصد الجنائي الواجب توافره في جرمة التزوير ، فإن الحكم اذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .
(الفرن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٥٩/١١/٣ م ١٠٠)

الفرع الرابع — تسبب الاحكام في أركان التزوير

٢٨ — لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل من أركان جرمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
(الفرن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق بلة ١٩٥٦/٥/٢٨ م ٧٩٧)

٢٩ — القاضي الجنائي لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له يرغم صدور حكم بصفة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائيا ، وعدم تقييد القاضي الجنائي بحكم القاضي المدني ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التي اقتنع بها هذا الأخير اذ لا يضيره مطلقا أن تكون الأسباب التي يعتمد عليها متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني .
(الفرن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق بلة ١٩٥٦/١٠/١٠ م ٧٥٢)

٣٠ — لا حاجة بالمحكمة أن تبين أركان التزوير ما دام الحكم قد دانه عن تقديم أوراق غير صحيحة لإدارة الجوازات الجنسية وأثبت الحكم أن بعض هذه الأوراق موقع عليها بتوقيع مزورة وأن ما حوته غير صحيح .
(الفرن رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ ق بلة ١٩٦٠/٤/١١ م ٢٢٢)

الفصل الثاني

التزوير في الأوراق الرسمية

الفرع الأول — ملاحية الورقة الرسمية

٣١ — لا يشترط في جرمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي

الموقف الموسمي في باب التزوير نص على ذلك صراحة كما فعل في المادتين ١١١ ، ١١٩ من قانون العقوبات المعدلتين بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣
(الفرن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩٠٢ - جلة ١٦/٢ - ١٩٦٠ ص ١١٨٨).

٤١ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات أن مناط العقاب على تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بمقتضى وظيفته بتحريرها - وبعبارة الشارع واضحة المعنى لا غموض فيها ومراد الشارع لا يحتمل التأويل .
(الفرن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩٠٢ - جلة ١٦/٢ - ١٩٦٠ ص ١١٨٨).

٤٢ - لم يذكر قانون العقوبات تعريفا للورقة الرسمية ولا للموظف العمومي إلا أنه يشترط صراحة لرسمية المحرر في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ أن يكون محرر الورقة الرسمية موقفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها أو بالتدخل في هذا التحرير - فإذا كان بين من الإطلاع على ترخيص الاستيراد المدعي بتزويره أنه محرر على نموذج خاص ببنك الجمهورية عن ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان « بنك الجمهورية - المركز الرئيسي » بمضامين وعليه ثلاثة أختام بختم بنك القاهرة وليس فيه ما يفيد رسميته أو تدخل موظف عمومي في تحريره أو اعتماده ، فيكون الترخيص موضوع الإتهام ورقة عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩٠٢ - جلة ١٦/٢ - ١٩٦٠ ص ١١٨٨).

٤٣ - لا محل في تعريف الورقة الرسمية للاستناد الى المادة ٣٩٠ من القانون المدني لأنها وردت في الفصل الخاص بآليات الالتزام بالكتابة ، ولأن موظفي بنك الجمهورية هم مستخدمون في مؤسسة خاصة يقومون بخدمات خاصة لعملاء البنك ولصاها ، وفصل عن ذلك فإن هذا الاستناد فيه توسعة نطاق الجريمة الذي حدده الشارع في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات ومخالفة لصرح نصها وما أوجبه الشارع في الورقة الرسمية من أن يكون محررها موقفا عموميا وهي صفة لا بد أن تلازم مرتكب التزوير يحكم القانون - وادخل غير الموظف العمومي في حيز هذه النصين فيه مخالفة للقواعد الأولية في المسؤولية الجنائية .
(الفرن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩٠٢ - جلة ١٦/٢ - ١٩٦٠ ص ١١٨٨).

عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .
(الفرن رقم ١١١٥ لسنة ٢٨٠٢ - جلة ١٦/٢ - ١٩٥٨ ص ١١١٠).

٣٦ - مناط رسمية المحرر أن يكون صادرا من موقف رسمي مكلف بتحريره وأن يقع التغيير فيما أعلنت الورقة لأثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها .
(الفرن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩٠٢ - جلة ١٦/٢ - ١٩٥٩ ص ١٠٥١ - ٢٤٥٠).

٣٧ - لا يشترط في المحرر كى يسبق عليه وصف المحرر الرسمى أن يكون تحريره بناء على قانون أو لائحة بل يصبح أن يكون بنسابة على أمر الرئيس المختص أو طبقا لمقتضيات المل وتعليمات الرؤساء .
إعتراف رقم ٤٨٥ لسنة ٢٩٠٢ - جلة ١٦/٢ - ١٩٥٩ ص ١٠٥١ - ٤٤٦٠).

٣٨ - اختصاص الموقف بتحرير الورقة الرسمية لا يستلزم من التوائين والوثائق فحسب ، بل يستلزم كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى التي تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفي تحقيقا لهذه الطلبات ، كما قد يستند المحرر رسميته من ظروف انشائه ، أو من جهة مصدره ، أو بالنظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموقف لأثباتها أو لاقراءها .
إعتراف رقم ١٦٦ لسنة ٢٩٠٢ - جلة ١٦/٢ - ١٩٥٩ ص ١٠٥١ - ٦٧٤٠).

٣٩ - من المقرر أنه إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر - بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره - مما تهاوت ملاحظته على كثير من الناس ، فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة ، على اعتبار أن المحرر رسمى لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال .
(الفرن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٩٠٢ - جلة ١٦/٢ - ١٩٥٩ ص ١٠٥١ - ٦٧٤٠).

٤٠ - للموقف العمومي المشار اليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد اليه بنصيب من السلطة جزاؤه في أداء العمل الذى ينيط به أداؤه سواء كان هذا النصيب قد أسبق عليه من السلطة التشريعية في الدولة أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية - يستوى في ذلك أن يكون تابعا مباشرة الى هذه السلطات أو أن يكون موقفا بمصلحة تابعة لاحداها ، ولم ينص الشارع في باب التزوير على الشخص المكلف بخدمة عامة - وهو الذى يكلف من يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الأعمال العامة ولو أراد الشارع التسوية بين القائم بخدمة عامة وبين

والحاصل ومن المادتين الثالثة والثامنة من القرار الصادر من وزير الزراعة بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤١ بتنفيذ هذا الأمر ، أن الصرف يصفت من المستوفين للأحصاء وعضوا في اللجنة القروية هو موظف عام مكلف رسميا بتحرير الشهادة الخاصة بصرف كميات خيش من بنك التسليف وفي حدود القانون ، وأن عمله في ذلك هو عمل نهائي يتم به تنفيذ مقتضى الطلب المقدم الى البنك لصرف الكميات المطلوبة من الأكياس ، وأن صفته هذه تجعل من هذه الشهادة ورقة رسمية ككل الأوراق التي يحررها موظف عام مختص بتحريرها .

(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ ص ٧٨ ض ٧١٢)

٥٠ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستلزم من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستلزم كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكتفوه به ، ومن ظروف انشائه ، أو بالنظر الى طبيعة البيانات التي تدرج به وازروم تدخل الموظف لاتباعها . ومن ثم فإن ورقة القيش التي يندب أحد عساكر البوليس لأخذ البصمات عليها هي ورقة رسمية .

(الطن رقم ١١٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٨ ص ٧٧ ض ١٢٧٩)

(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٨ ص ٨٨ ض ٦٠١)

(الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٢٠ ص ١٠٨ ض ٤٤٦)

٥١ - أن المادة ٧٧ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ أقيمت الاعفاءات من القرعة العسكرية السابقة على صدورهم قائمة ولا تزول الصفة الرسمية عن الاخطارات الخاصة بها .

(الطن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٧ ص ٨٨ ض ٧٦٨)

٥٢ - متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم أن صحيفة السوابق المزورة قد حوت بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح وأنها صدرت فعلا خالية من السوابق ولم يكتشف أمرها إلا عند نزول الصحف ، فإن ذلك يفيد أن الجريمة قد تمت وأن الصفة الرسمية قد توفرت للورقة ولا ينير من ذلك عدم تسليمها لصاحب الشأن أو ما قيل من عدم توقيعها بخاتم الادارة .

(الطن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٨٢ ض ٣٣٩)

٥٣ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تملأ شكل الأوراق الموصية وينسب انشاؤها الى الموظف مختص بتحريرها ولا فرق بين أن تصدر منه أو تسب اليه زورا بصلها على مثال ما يحرمه شكلا وصورة .

(الطن رقم ٣١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ ص ٨٨ ض ٤٥٢)

٤٤ - إذا كانت المحررات المزورة هي من الأوراق الرسمية المفروض حصول الضرر من تزويرها أو المثل بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يستند عليها في إثبات ما فيها - وقد افندع فعلا من التزوير الحادث بها الجنى عليه وشقيقه ، فيكون ما يقوله المتهم من أن تزويرها مفضوح يبدو للنظر الأولى غير سديد .

(الطن رقم ١٨٣٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١١ ص ٣٩٤ ض ٢٩٤)

(الطن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)

٤٥ - مناط رسمية المحرر أن يكون صادرا من موظف عمومي مكلف بتحريره ، وأن يقع التفسير فيما أعدت الورقة لأبائاته أو في بيان جوهرى متعلق بها .

(الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ ص ١١٨ ص ٤٥٧)

٤٦ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستلزم من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستلزم كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكتفوه به .

(الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ ص ١١٨ ص ٤٥٧)

٤٧ - ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عمومي من أول الأمر ، ذلك أن المحرر قد يكون عريبا في أول الأمر ثم ينقلب الى محرر رسمى بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، ففي هذه الحال يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمى بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتسحب رسميته على ما سبق ذلك من الاجراءات .

(الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ ص ١١٨ ص ٤٥٧)

الفرد الثاني - صور مختلفة من الأوراق الرسمية

٤٨ - متى عرض الحكم لمساهية الاشتراك بالمسافة واعتبرها ورقة رسمية بما قاله من أن تذكرة الاشتراك الكليو مترى هي ورقة رسمية تقوم بإعدادها جهة حكومية هي مصلحة السكة الحديد ، ويختص بإبراجتها موظفون عوميون من نظار ومعاوني المحطات مختصون بمقتضى وظائفهم بأبواب البيانات التي فيها من مدنى السفريات والمسافة الباقية من تذكرة الاشتراك فذلك صحيح في القانون

(الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٢١ ص ٧٣١ ض ٧٣١)

٤٩ - بين من المادة الثانية من الأمر رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤١ بأحصاء المساحات الزراعية

٩٥ - اصطناع الورقة يعتبر تزويرا معاقبا عليه يصرف النظر عن الوقت الذي تم فيه ، فلا محل لما يقوله الطامن من أن جريمة التزوير في محضر الجلسة لا تقع الا اذا تم التزوير منه أثناء انعقاد الجلسة .
(الفرن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق.ج.١ - ١١/١١/١٩٥٨ ص.٩٢ ص.٩٠)

٩٦ - لا تلزم تعليمات مصلحة البريد موقعها بتحرير عبارة التحويل أو توثيقها إذ نصت المادة (٥٧) من تلك التعليمات « الجزء الثاني » على أنه يمكن نقل ملكية الحوالات بواسطة تحويلها من الرسالة إليه للفير ، وفي هذه الحالة ليس لمستخدم الصرف أن يتأكد من صحة توقيع المحيل « الرسالة إليه الحوالة » وإن كان عليه أن يتحقق فقط من أن التوقيع هو باسم المرسل إليه ، وأن ليس فيه أي أثر ظاهر للتزوير وإذا كانت تعليمات مصلحة البريد صريحة في أن الموظف غير مسئول عن صحة التوقيع الا اذا كان الاسم الموقع به على عبارة التحويل يتغير اسم المرسل إليه أو كان ظاهر التزوير ، وغير خاف أن ذلك لدوره مسئولية مصلحة البريد المدنية ، فإن التزوير الذي يقع في هذا البيان انما هو تزوير في محرر عرفي وقع بسيدا عن الموظف ودون تدخل منه ، ولا يؤثر على ذلك كونه مسطورا مع المحرر الرسمي في ورقة واحدة .

(الفرن رقم ١١١٥ لسنة ٢٨ ق.ج.١ - ١٢/١٢/١٩٥٨ ص.٩١ ص.١١١٠)

٩٧ - حوالة البريد تشتمل أصلا في أحد وجهيها على جزئين أولهما يصوره الموظف المختص بكتب التصدير ويشهد فيه بصحة ما أثبت مما عمله بنفسه من قبض قيمة الحوالة وتحصيل رسما وما تلقاه عن المرسل من تعرف باسمه واسم المرسل إليه ومكتب الصرف وهذا الجزء لا شية في رسيته ، والجزء الثاني يعرره من صرف له الحوالة وهو المرسل إليه بكتب ورودها يقر فيه باستلام قيمتها ، وهو وإن اختلف عن الجزء الأول في قوة الدليل ، الا أنه يعتبر ورقة رسمية ، ذلك لأن العامل المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بأضائه وبختم المكتب شهادة منه بقيامه بما تفرض عليه تعليمات مصلحة البريد من وجوب الاستيثاق من شخصية طالب الصرف بإحدى الطرق المبينة بالبند « ٢٢٩ » من هذه التعليمات الا اذا كان يصرف شخصا . كما أن الموظف مكلف أيضا بأن يأخذ توقيع مستلم قيمة الحوالة عليها نفسها ، وعلى الدفتر رقم « ١٦ » وهذا يدل على أن الموظف انما يقوم بتوثيق الصرف على نوع ما مما يجعل من عملية الصرف ورقة رسمية مستقلة بذاتها ، أما الوجه الآخر من ورقة الحوالة فهي يشتمل في أعلاه

٥٤ - ملخص شهادة الوفاة هو ورقة رسمية أعلنت لآليات تاريخ الوفاة .

(الفرن رقم ١٦٦ لسنة ٢٧ ق.ج.١ - ٥/٦/١٩٥٧ ص.٨ ص.٤٥٢)

٥٥ - أعلنت أرواد الأموال الصادرة من الصياغة لآليات قيمة الأموال المستحقة على المول كما أعلنت لآليات مقدارها وهذا مقتضاه أن كل تغيير للحقيقة بما يعتبر تزويرا يعاقب عليه القانون .

(الفرن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٧ ق.ج.١ - ٢/٢/١٩٤٧ ص.٨ ص.٥١٧)

٥٦ - لا تتحقق جريمة التزوير في المحرر الرسمي (دفتر خزانة المجلس البلدي) بمجرد قيام المتهم بلسق ورقة عريفية مزورة (الإصال المنسوب صدره من بنك مصر) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية للمدون بها إيراد اليوم في دفتر الخزنة للإهام بهذا الإيراد قد تم إبداه في أحد البنوك .

(الفرن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٧ ق.ج.١ - ٧/١٠/١٩٥٧ ص.٨ ص.٧٤٧)

٥٧ - اذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هي التزوير في اعلام شرعي ، فانه لا محل للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لآليات ما يخالف ما انضبط في الاعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة ان هو الا استدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سهو أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بأضافة غير وارث اليهم أو اغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذي أثبت الحكم الجنائي أنه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التي تضمنها الاعلام الشرعي الصحيح .

(الفرن رقم ١٧٤ لسنة ٢٨ ق.ج.١ - ٥/٦/١٩٥٨ ص.٩ ص.٤٦١)

٥٨ - ان البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث في الاعلام الشرعي هو لا شك من البيانات الجوهرية التي لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوراثة اللتين أمد المحرر في الأصل لآلياتها ، ومن ثم فإن تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويرا في محرر رسمي .

(الفرن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق.ج.١ - ٦/٢/١٩٥٨ ص.٩ ص.٧٣٦)

٥٩ - ان كاتب الجلسة مختص بمقتضى المادة « ٧١ » من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات ، فيكون التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة معاقبا عليه باعتباره تزويرا في محرر رسمي .

(الفرن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق.ج.١ - ١١/١١/١٩٥٨ ص.٩ ص.٩٠٢)

اثبات الميلاد دون بيان اسم المولود ووالديه لا يمكن أن يجرى في بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لا تترتب شعبة وحتى يكون صالحا للاستشهاد به في مقام اثبات النسب - فإذا تمعد المبلغ تغيير الحقيقة في شيء ما هو مطلوب منه وأجرى التيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به ، فانه يمد مرتكباً لجناية التزوير في محرر رسي .

(الطن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩٠٠ ق. ٢٩٠٠/١٠/٢٩٠٠ ص ١٠٠ ص ٨٠٦)

٦٦ - اذا كان الحكم قد خلاص من الأدلة السائفة التي أوردتها الى أن استمارتي طلب صرف تقود لمحمد من السلفة المستديرة رقم ٦٢ مكر ع ح. هي من المهرات الرسمية بطبيعتها والمتم هو المختص بتحريرها وقد تم التزوير بها حال تحريرها بمعرفة المتهم ، كذلك كشي توريد اللصوم بما يسيئه عليها تدخل معساوون المستشفين في أمرها بالمرجعة والاعتماد وهو مختص بهذه المرجعة فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٠٠ ق. ٣٠٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٤٥٧)

٦٧ - قد يقتضي العمل من مأمور الضبط القضائي اذا ما تيب عن مقر عمله نقله يعمل آخر أن يصدر أمراً عاماً لمساعدته باتخاذ ما يلزم من اجراءات الاستدلال في غيبه ، وذلك حرصاً على حريات الناس التي أراد القانون المحافظة عليها - فإذا ذهب القرار الى أن محضر التحري الذي حرره « البلوكامين » بناء على مقتضيات العمل - ليس ورقة رسمية وأن تغيير الحقيقة فيه لا يكون جريمة معاقبا عليها بقوله أن تكليف المساعد بجميع الاستدلالات مشروط بالا يكون التكليف علماً ومقدمات ، فان القرار يكون مخطئاً في القانون متيناً تقضه .

(الطن رقم ١٨٨١ لسنة ٢٩٠٠ ق. ٢٩٠٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٥٧٩)

٦٨ - الدفتر المدل تسلم المأمورات التي يندب تنفيذها معاون محكمة الأحوال الشخصية هو من الأوراق الرسمية - اذ المبرة في رسمية المحرر ليست بصدر قانون أو لائحة تسبغ عليه هذه الصفة ، بل أن الرسمية تستمد كذلك من أمر رئيس مختص طبقاً لمقتضيات العمل .

(الطن رقم ٨٢٧ لسنة ٣٠٠ ق. ٣٠٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٦١٥)

الفرد الثالث : التزوير في الورقة الرسمية لتغيير جنس

٦٩ - ان ما نصت عليه المادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٣ سنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الاجاري بذرة التقاوي من اعتبار بعض صور التزوير جنحة وقد ذكرت على سبيل الحصر لا يمنع من مؤاخذه الجاني على ما يكون قد وقع

كلمة « تحويل » وتحتها عبارة « اخفى للسيد » ثم ترك حيز من الورقة على ياض لكي يكتب فيه الرسل اليه الحالة اسم من يريد أن يغيث فيقتبسها بدلا منه وتاريخ التحويل ويوقع عليه بأصمالة .

(الطن رقم ١١١٥ لسنة ٢٨٠٠ ق. ٢٨٠٠/١٢/١٩٥٨ ص ٩٠ ص ١٠١١)

٦٣ - الشهادة الادارية المتضمنة اثبات وفاة من يتوفى من أصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٢٤ تحرر بمعرفة الصلة وهو - موظف عسومي - تابع لوزارة الداخلية التي صدر منها منشور ينظم تحريرها - ومختص بتحريرها واعطائها الصفة الرسمية بقصد الاستمارة ما على تسجيل بعض العقود العرفية دون حاجة الى اجراءات التوثيق ، تغيير الحقيقة في هذه الشهادة بتضمينها بيانات غير صحيحة عن تاريخ وفاة صاحب التكليف يعتبر تزويراً في محرر رسي .

(الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٩٠٠ ق. ٢٩٠٠/٤/٢٠ ص ١٠٠ ص ٤٤٩)

٦٤ - اذا كان محصل ما وقع هو أن التهمة عندما أُنشأت عريضة دعواها وضعت للمعلم اليه عنواناً لا يقيم به ، ثم قدمت العريضة للاعلان فلما انتقل المحضر لمباشرة الاعلان أثبت على لسان شيخ الحارة أنه « لا سكن للمطلوب اعلانه وعلى الطالب الارشاد » واذل ما أثبت المحضر على عدم صحة البيان الخاص بسجل اقامة المدعي عليه ، فقد تكشف الحقيقة منذ اللحظة التي اكتسبت فيها الورقة الصفة الرسمية - وهي صفة لا تكسب في مثله الا باتخاذ اجراءات الاعلان - أما قبل ذلك فان الورقة تظل عريضة في ملك التهمة ، مما مؤدها أن الصفة الرسمية عندما انصطقت على الورقة كانت تحمل معها ما يضيء به أثر البيان المظنون فيه ، فهي لذن قد انسحبت في خصوصه على ما هو في حكم المدم - ولما كان المحضر - طبقاً للوصف - هو الفاعل الأصلي للتزوير الذي نسب الى التهمة الاشتراك فيه ، وكان هذا المحضر لم يثبت غير الحقيقة فقد امتنع القول بوقوع تزوير منه في البيان الخاص بسجل اقامة المدعي اليه ، وامتنع القول فيما لذلك بحصول اشتراك في تزوير أو استعمال محرر مزور .

(الطن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨٠٠ ق. ٢٨٠٠/٤/٢١ ص ١٠٠ ص ٤٦٣)

٦٥ - نصوص المواد الاولى والسابعة والسابعة والثانية عشرة والثالثة عشرة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المدلل بالقانونين ٩٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمواليد والوفيات يؤخذ منها مجتمعة أن دفاتر المواليد ليست معمة لتقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود واسمي والوالدين المتسبب اليهما حقيقة ، ذلك بأن مجرد

الورقة كانت تحمل معها ما يسمى به أثر البيان المطعون فيه ، فهي إذن قد انسحبت في خصوصه على ما هو في حكم المدم . ولا كان المحضر — طبقا للورقة — هو الفاعل الأصلي للتزوير الذي نسب إلى التهمة الاشتراك فيه ، وكان هذا المحضر لم يثبت غير الحقيقة فقد امتنع القول بوقوع تزوير منه في البيان الخاص بحل اقامة المعلن إليه ، وامتنع القول فيما لذلك بصحصول اشتراك في تزوير أو استعمال محرر مزور .

(الفرن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢١/٤/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٤٦٢)

٧٢ — لم يذكر قانون العقوبات تعريفا للورقة الرسمية ولا للموظف العمومي الا أنه يشترط صراحة لرسمية المحرر في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ أن يكون محرر الورقة الرسمية موقفا عموما مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها أو بالتدخل في هذا التحرير — فإذا كان بين من الاطلاع على ترخيص الاستيراد المدعى بتزويره أنه محرر على نموذج خاص بينك الجمهورية عن ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان «بنك الجمهورية — المركز الرئيسي» بامضاءين وعليه ثلاثة أختام يختم بنك القاهرة وليس فيه ما يفيد رسميته أو تدخله موظف عمومي في تحريره أو اعتداده ، فيكون الترخيص موضوع الاتهام ورقة عرفية يجري على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٦/٢/١٩٦٠ ص ١١٨)

٧٣ — لا جدال في أن أمين الشونة المختص بتحرير ايصالات توريد كميات القمح المطلوبة للحكومة وثابت بيان هذه الايصالات بدفتر الشونة ليس موقفا عموما لأنه يتبع بنك التسليف الزراعي وهو ليس هيئة حكومية — فإذا كان الحكم قد اعتبر تزوير هذه الايصالات وهذا الدفتر جنائية تزوير في أوراق رسمية فإنه يكون مخالفا في تطبيق القانون . (الفرن رقم ١٦٨٠ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢١/٤/١٩٦٠ ص ١١٨ ص ٢٣٦)

الفصل الرابع

اثبات التزوير

٧٤ — لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير وطريقا خاصا فليس يشترط لإجراء المضاهاة أن يكون المتهم متزورا بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بطله أو البصمة

منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانون العام ، ولم يقصد بهذا القرار تقرير عقوبة الجثة الا استثناء في احوال خاصة ولا يصح التوسع في تطبيقه أو امتداد حكمه الى نوع آخر من أنواع التزوير غير منصوص عليه فيه ، ومن ثم فإن ما يقع من تزوير باستمارة الاكثار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى القطن تسرى عليه أحكام قانون العقوبات فيما تجاوز نطاق الإقرارات التي أشير اليها في المادة المذكورة . (الفرن رقم ٥٩ لسنة ٢٢ ق. جلة ٦/٢/١٩٥٧ ص ٨٣ ص ٧٠٤)

الفصل الثالث

التزوير في الحريات العرفية

٧٥ — لا تازم تعليمات مصلحة البريد موظفيها بتحرير عبارة التحويل أو وثيقها إذ نصت المادة « ٥٧ » من تلك التعليمات « الجزء الثاني » على أنه يمكن نقل ملكية الحوالات بواسطة تحويلها من المرسل إليه للغير ، وفي هذه الحالة ليس لمستخدم الصرف أن يتأكد من صحة توقيع المحيل « المرسل إليه الحالية » وأن كان عليه أن يتحقق فقط من أن التوقيع هو باسم المرسل إليه ، وأن ليس فيه أي أثر ظاهر للتزوير وإذا كانت تعليمات مصلحة البريد صريحة في أن الموظف غير مسئول عن صحة التوقيع الا إذا كان الاسم الموقع به على عبارة التحويل يتأير اسم المرسل إليه أو كان ظاهر التزوير ، وغير خاف أن ذلك لدرء مسئولية مصلحة البريد المدنية ، فإن التزوير الذي يقع في هذا البيان إنما هو تزوير في محرر عرفي وقع بعيدا عن الموظف ودون تدخل منه ، ولا يؤثر على ذلك كونه مظلوما مع الحرر الرسمي في ورقة واحدة .

(الفرن رقم ١١١٥ لسنة ٢٧ ق. جلة ١١/٢/١٩٥٨ ص ٩٠ ص ١٠١١)

٧٦ — إذا كان محصل ما وقع هو أن التهمة عندما أُنشأت عريضة دعواها ونسخت للمعلن إليه عنوانا لا يقيم به ، ثم قُضت العريضة للاعلان فلما انتقل المحضر لمباشرة الاعلان أثبت على لسان شيخ الحارة أنه « لا سكن المطلوب اعلانه وعلى الطالبة الارشاد » ، وإذا دُن ما أثبت المحضر على عدم صحة البيان الخاص بحل اقامة المدعى عليه ، فقد تكشفت الحقيقة منذ اللحظة التي اكتسبت فيها الورقة الصفة الرسمية — وهي صفة لاكتسب في مثلها الا بانفاذاجراءات الاعلان ، أما قبل ذلك فإن الورقة تظل عريضة في ملك التهمة ، مما مؤداه أن الصفة الرسمية عندما انطقت على

الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة الملمون فيها .

(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٠/١٩٥٧ ص ٨٠٨ ص ١٢٥)

٨١ - ان المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانوناً مطالته - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ماورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية

(الطن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٠/١٩٥٨ ص ٩١ ص ٢٥٣)

٨٢ - اذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هي التزوير في اعلام شرعي ، فانه لا محل للقول بأن المادة ٣١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رست الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط في الاعلام ، ذلك ان حكم هذه المادة ان هو الا استدراك لما عسى ان يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سهو أو خطأ تأثر به حقوق الورقة الشرعيتين باضافة غير وارث الهم أو انفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذي أثبت الحكم الجنائي أنه قد زور بسوء قصد وتثبت فيه الحقيقة التي تضمنها الاعلام الشرعي الصحيح .

(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق. جلة ٥/١٩٥٨ ص ٩١ ص ٤٦١)

٨٣ - اذا كان الحكم الملمون فيه - حين دان المتهم بتهمة تزوير شهادتي الميلاد - قد استند الى مجرد اعترافه بتحرير البيانات الواردة فيما وما ثبت من تزوير التوقيعين المنسوبين الى نائب العملة والقابلة دون أن يثبت في حقه أنه هو الذي زور هذين التوقيعين - اما بنفسه أو بواسطة غيره - فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب قضاة .

(الطن رقم ١١ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٤٥)

٨٤ - ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها محله الاجراءات المدنية والتجارية فحسب ، حيث عنت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضى بأن يجرى في قضائه على مقتضاها ، فلا تريب على المحكمة اذا هي لم تأخذ بتاريخ شهادة ميلاد « ابنة القتيل » لاقتناعها من الأدلة التي أوردتها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع .

(الطن رقم ١٣٣ لسنة ٢٩ ق. جلة ٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٨٣)

الصحيحة للخطم المقلد ما دامت المحكمة قد اطأنت من الأدلة السائمة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة في حقة .

(الطن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٦ ق. جلة ٥/١٩٥٦ ص ٧٠ ص ٧١٥)

٧٥ - متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان السند المدعى بتزويره دليلا على أنه مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم ، فان هذا الذي أوردته الحكم قاصر عن التسليل على توفر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم .

(الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٦ ق. جلة ٤/١٩٥٦ ص ٧٠ ص ٨٢٤)

٧٦ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهري من أركان جريمة الاستعمال المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة الا بشبوته .

(الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٦ ق. جلة ٤/١٩٥٦ ص ٧٠ ص ٨٢٤)

٧٧ - لم ينظم المشرع المضاهاة سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات في نصوص أمره ترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فلا محل للنسب على الحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها .

(الطن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٢/١٩٥٦ ص ٧٠ ص ١٢٣٤)

٧٨ - انفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرهما مما يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

(الطن رقم ١٥٤٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٤/١٩٥٧ ص ٨٠ ص ٢٨١)

٧٩ - يعتبر محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس مجابهة به الا عن طريق الطعن بالتزوير كما رست المادة ٢٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يبنى عن ذلك ابلاغ النيابة بأمر هذا التزوير .

(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٠/١٩٥٧ ص ٨٠ ص ٦٢٥)

٨٠ - للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أن تحيل الأوراق الى النيابة العامة ان رأت وجها للسير في تحقيق التزوير ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في النزاع من جهة المختصة اذا كان

الفرع التالى - طبيعة الجريمة

٩٥ - من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتمسك بها وتبقى مستمرة مابقى مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فإذا ظل المتهم متمسكا بالسند المزور الى أن حكم نهائيا بتزويره فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن الحكم اذ قضى برفض الدفع باقضاء الدعوى العمومية بضى أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحا ، ولا يغير من ذلك أن وصف التهمة الذى رفعت به الدعوى على المتهم أن جريمة الاستعمال بدأت فى ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ (الجن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٥٨ م ٩٣ ص ٣٢٢)

الحافظة مزورة فاستعمال الصورة فى الواقع وحقيقة الأمر استعمال لأصلى القدين وما عليهما من تأشيرات رسمية لا تتفق والواقع مما يعتبر تزويرا فى أوراق رسمية . (الجن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٣٦ م ٧٣ ص ٩١٠)

٩٣ - لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة الا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ، ولا يكفى مجرد تمسكه بها أمام الجهة التى قلعت لها ، ما دام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها . (الجن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٥٧ م ٨٣ ص ١٦٧)

٩٤ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اشترك مع مجهول فى تزوير شهادة ميلاده وأورد على ذلك أدلة كافية ، وكان اشتركا فى التزوير فيفسد حتما علمه بأن الورقة التى استعمالها مزورة ، فلا يعبى الحكم عدم تحدته عن ركن العلم فى جريمة استعمال الورقة المزورة . (الجن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٥٨ م ٩٣ ص ١٩٣)

تزيف

موجز القاعدة :

— تجهيز الأدوات والبنائك اللازمة للتزيف ، واستعمالها بالفعل فى أعداد العملة الزائفة . هذه الأعمال تعد شروعا مائجا عليه ، هل ذلك ؟

القاعدة القانونية :

أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ، إذ أن المتهمين بهذا قد تمديا مرحلة التفكير والتحضير وانتقلا الى دور التنفيذ بحيث لو تركا وشأنهما لتنت الجريمة فى أعقاب ذلك مباشرة . (الجن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ م ١١٣ ص ٤٦٣)

تجهيز الأدوات والبنائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل فى أعداد العملة الزائفة التى لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى العملة هى فى نظر القانون من

رقم القاعدة

تسخير جبرى

موجز القواعد :

— جرمية الاستناع عن البيع . توغرها ولو كان الاستناع جزئيا . المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ١

رقم القاعة

- ٢ — عجل الترية الحية . الامتناع عن بيعها بالسر المعلن وبيعها بسر يزيد عليه . تلك جريمة يعاقب عليها
وقد أُلحِكم المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ و مرسوم ١٩٥١.١٢.٣١ وقرار التوين ١١١ لسنة ١٩٥٢
- ٣ — توافر الارتبا طغير القابل لتجزئة بين جريمة الإمتناع عن بيع سلة مسرة بالسر المعلن وجريمة بيعها بسر
يزيد عليه . وجوب أعمال حكم المادة ٢٣٢ عقوبات

التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك بعد صدور مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التوين ثم أصدر القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ وأضاف عجل الترية الحية (البقرى الصغير) الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، فيكون ما يثيره الطاعن من أن امتناعه عن بيع « عجل الترية الحية » بالسر المعلن وبيعه إياها بسر يزيد عليه لا يعاقب عليها القانون أو أن إحدى الجريمتين لم تستكمل أركانها القانونية لا محل له .
(المن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٠٩٩/١/٢٠ ١٩٥٩.١٠.١٧ ص)

٣ — اذا كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الامتناع عن بيع سلة مسرة بالسر المعلن وبيعه إياها بسر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقتما لغرض واحد وكاتسا مرتبتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأحدهما ، فإن الحكم اذ قضى بقوّة عن كل جهة من التهمتين المسندتين الى الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .
(المن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٠٩٩/١/٢٠ ١٩٥٩.١٠.١٧ ص)

القواعد القانونية :

١ — ان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا ولا محل للقول بأن التهم عند ما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس — فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده .
(المن رقم ٢٤٠٠ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٠٩٨/٢/١٠ ١٩٥٨.١٠.٢٧ ص)

٢ — نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح في المادة الرابعة منه على أنه « يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى للربح الذى يرخّص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة الى أية سلة تصنع محليا أو تستورد من الخارج اذا رأى أنها تباع بأرباح تتجاوز الحد المألف » ، كما نص في المادة التاسعة منه على عقاب من باع سلة مسرة أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسر أو ربح يزيد على السر أو الربح المعلن أو امتنع عن بيعها بهذا السر أو الربح ، كما منح وزير التوين مباشرة الاختصاص المقرر لوزير

رقم القاعة

تشرد

موجز القواعد :

- ١ — معاقبة المرأة بجمعة التشرد . إذا اُخْلِعت الجرمة مرتزعا الوحيد فإن كان لها وسيلة أخرى مشروعة تكفى لتعيش فلا تبصر مشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجرمة التى قارتها

رقم القاعة

- ٢ - العقوبة الواجبة التطبيق على المائد إلى حالة التشرّد بعد سبق الحكم عليه بأنذاره للتشرّد ، هي عقوبة المراقبة فقط
- ٣ - التشرّد والاشتباه . الفارق بينهما ومبعث كل منهما . توافر الارتباط بينهما إذا ثبت أن التعطل دفع إلى الاجرام أو أن الاجرام أدى إلى التعطل

القواعد القانونية :

سنوات التالية لصدور الحكم بأنذاره فانه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ يكون عقابه بالمراقبة فقط ويكون الحكم قد أخطأ حين قضى بتأييد الحكم المتأسف القاضي بجبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة .

(الفرن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/١٥ ص ٨٤٤)

٣ - التشرّد حالة تطلق بالشخص اذا لم يزاول وسيلة مشروعة للتعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين أن الاشتباه سفة تلحق بالشخص وينشأ مملكه الاجرامى، وكلا الطالين متميز عن الآخر بمبعث الأول التعطل ومبعث الثانى الأحكام الدالة على المسلك الاجرامى ، وليس هناك ارتباط بينهما الا أن يثبت أن التعطل دفع الى الاجرام أو أن الاجرام أدى الى التعطل .

(الفرن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٩ ص ١١٣٠)

١ - المستعاد من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة تعاقب بجريمة التشرّد اذا اتخذت الجريمة مرتزقا الوحيد ، فاذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفي للتعيش فلا تعتبر متشردة وانسا تعاقب بعقوبة الجريمة التى قارفتها واذن فاذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهمه في حالة تشرّد وداتها بهذه الجريمة لمجرد احترافها الدعارة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون بهذا الخطأ حجت نفسها عن نظر الدعوى وتحقيق دفاع المتهمه .

(الفرن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٩ ص ٧١١)

٢ - متى كان الثابت بصحيفة سوابق المتهم التى كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية أن المتهم سبق الحكم عليه بأنذاره بالتشرّد ثم عاد الى حالة التشرّد في خلال الثلاث

تصدى "إحالة"

راجع : استئناف

(القاعدة ٥٤ والقواعد من ٧٥ - ٨٣)

ودعوى جنائية

(القاعدتين ١٧ و ١٨)

تضامن

"إحالة"

راجع : مسؤولية مدنية

(القواعد من ١٨ - ٢١)

وتوضي (القاعدة رقم ٢٠)

رقم القاعة

تمدى على الموظفين

موجز القواعد :

- ١ - تمضى على الموظفين . مناط تطبيق م ١٠٩ ع أن يكون الاكراه أو التهديد غاية حل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به
- ٢ - إعطاء المشرع حكم الرشوة بلcrime التمدى من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون الغرامة . م ١٠٩ ع مدلة بين ٦٩ لسنة ١٩٥٣
- ٣ - اتحاد الركن المادى فى صوري الاعتداء على الموظفين واختلاف الركن الادبى فى كل منهما
- ٤ - توافر القصد الخاص فى جريمة م ١٠٩ ع . مناطه . إستعمال القوة أو التهديد أو العنف فى حق موظف عموى أو مستخدم لغاية معينة هى حلة على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من الأعمال المكلف بها
- ٥ - الركن الادبى فى جرائم الاعتداء المنصوص عليها بالمادتين ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات . توافر القصد الجنائى العام . كفايته
- ٦ - جريمة للمادة ١٠٩ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . القصد الجنائى فيها . صورة واقعة يتوافر بها القصد الخاص ،

القواعد القانونية :

نصت على أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به .
(الفرن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٥/١٩٥٨ م ٩٥ ص ٤٩٢)

٣ - تتحد صورتا جريمة الاعتداء على الموظفين فى الركن المادى وتقتزمان فى الركن الادبى .
(الفرن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٥/١٩٥٩ م ١٠ ص ٧٢٢)

٤ - الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ جريمة خاصة يميزها عن جريمة التمدى على الموظفين العموميين ورجال الضبط ونحوهم من المكلفين بخدمات عامة والمنصوص عليها فى المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يتمثل فى اتواء الجاني الحصول من الموظف المتمدى عليه نتيجة معينة هى أن يؤدي له علا لا يحل عليه أن يؤدي أو أن يستجيب لرغبة المتمدى فيمتنع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه ،وهذه النتيجة التى تنسب الى هذا الباعث الخاص - هى قوام القصد الجنائى فى الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ المذكورة ، وهى وحدها التى تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم الاعتداء واستعمال القوة ضد الموظفين العموميين والمعتبرة جنحا وفقا لنصوص المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٥/١٩٥٩ م ١٠ ص ٧٢٢)

١ - ان الشارع أطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العموى أو المستخدم متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى فى ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنه من المضى فى تنفيذه أو فى غير فترة قيامه به من ادائه مستقبلا طالما أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

(الفرن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٥/١٩٥٨ م ٩٥ ص ٤٩٢)

٢ - ان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف فى عناصرها عن جريمة الرشوة وان كان المشرع قد أعطاها حكم الرشوة الا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط وليس عقوبة الغرامة التى راعى المشرع عند وضعها فى مواد الرشوة أن تكون مقابل الاتجار فى الوظيفة أو افساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣

لدى التهم بما مفاده أن التهم إنما قصد من الاعتداء
الهرب بعد أن كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسة اثنين
من أفراد البوليس ، والحيلولة بين المجنى عليه — وهو
من رجال الضبط — وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى
وظيفته ، فإن ما اتهمت إليه محكمة الموضوع من اعتبار
الواقعة تمديدا على أحد رجال الضبط في أثناء تأديقوظيفته
وبسببها هو وصف خاطيء لا يلتزم مع التفسير السليم
للقانون .

(المن رقم ١٦٨ لسنة ٢٨ ق بـ ٢٨/١٠٩/١٠٠ ص ٧٢٢)

• — لا يستد بالباحث في جرائم الاعتداء على الموظفين
ومقاومتهم الواردة في الباب السابع من قانون العقوبات،
وإنما يكفي لتوافر الركن الأدبي في تلك الجرائم أن يرتكب
الجاني الاعتداء وهو مدرك لما يفعل عالم بشروط
الجريمة التي لا يلزم لوجودها غير توافر القصد الجنائي
الصام .

(المن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق بـ ٢٨/١٠٩/١٠٠ ص ٧٢٢)

٦ — إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي

رقم القاعة

تعليم

موجز القواعد :

خضوع المدارس الحرة والخاصة لإشراف وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة بقوانين تنظيمها .
ذلك بحقق علاقة التبعية . مسؤولية الوزارة عن الضرر الذي يحدث نتيجة خطأ تابعها بإحدى هذه المدارس

من القساون المدني ، وهو ما نصت عليه أيضا المادة
الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر
بعد ذلك — في شأن تنظيم المدارس الحرة — وكذلك
المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ — في
شأن تنظيم المدارس الخاصة — فتكون وزارة التربية
والتعليم مسئولة عن الضرر الذي يصبث نتيجة خطأ
تابعها بإحدى هذه المدارس .

(المن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق بـ ٢٨/٤/١٠٩/١٠٠ ص ٥٠٦)

القواعد القانونية :

— تنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٤٨ — بشأن تنظيم المدارس الحرة — الممدل
بالقانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٣ — والمطبق على واقعة
الدعوى — على أن تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة
وزارة المعارف العمومية وتفتيشها في الحدود الواردة بهذا
القانون ، مما تتحقق به علاقة التبعية طبقا للمادة ١٧٤

رقم القاعة

تويض

- | | |
|---|-------|
| (١) مائة التويض | ١-٢ |
| (ب) حق المجنى عليه في التويض | ٣-٦ |
| (ج) الضرر على التويض | ٧-١٠ |
| (د) تقدير التويض | ١١-١٥ |
| (هـ) التضامن في التويض | ١٦-٢٠ |
| (و) دعوى التويض أمام المحكمة الجنائية | ٢١-٢٤ |

رقم القاعده

٢٨-٢٥ (ز) الحكم بالتعويض ٢٨-٢٥

موجز القواعد :

(١) ماهية التعويض

- ١ - الجزاء المقرر في الأمر العالي الرقم ١٨٩١-٦-٢٢ إلى نختص لجنة الجمارك بتوقيعه عن أعمال التهريب . هو تعويض مدنى ١
- ٢ - ما كانت تقضى به اللجان الجمركية في مسائل التهريب لا يعتبر من قبيل العقوبات الجنائية . بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة . أثر ذلك : جواز ادعاء مصلحة الجمارك بحقوق مدنية لاقتضاء مبلغ يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذى لحق بالخزنة العامة ٢

(ب) حق المنيى عليه في التعويض

- ٣ - الحق في التعويض الذى يورث عن وقع عليه الفعل الضار مباشرة . شرطه : أن يتحدد بمقتضى اتفاق أو مطالب به الدائن أمام القضاء . م ٢٢٢ مدنى ٣
- ٤ - القضاء بالتعويض لزوج عن قتل زوجته التى لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم بدينها . لا مخالفة فيه للأداب والنظام العام ٤
- ٥ - حق المدعى المدنى في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية متوط بأن يكون المدعى المدنى هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصى مباشر من الجريمة ٥
- ٦ - إنتقال التعويض عن الضرر الأدنى الذى يصيب المنيى عليه نتيجة الاعتداء عليه إلى الغير . شرطه أن يتحدد التعويض باتفاق أو أن يكون الدائن قد طالب به أمام القضاء ٦

(ج) الضرر محل التعويض

- ٧ - شرط الحكم بالتعويض أن لم يقع الفعل الضار عليه مباشرة عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للضرر وأن يكون الضرر محققا ٧
- ٨ - احتمال الضرر المستقبل لا يكتفى للحكم بالتعويض ٨
- ٩ - الضرر المادى والأدنى سبب في إيجاب التعويض . كلاما خاضع في تقديره لسلطة محكمة الموضوع ٩
- ١٠ - وجوب تعويض صاحب الثمن الذى تستولى عليه الدولة الحاربة عند قيام ضرورة ملحة لذلك ١٠

(د) تقدير التعويض

- ١١ - تقدير التعويض متروك لمحكمة الموضوع بدون معقب . ذكر موجبات التقدير . غير لازم ١١
- ١٢ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض . كيفية هذا التقدير ١٢

رقم القاعده

- ١٣ - تعدد المطالبين بالتعويض . الحكم لم جملة أو تعيين نصيب كل منهم . جائز
- ١٤ - استحقاق الرسوم على الكحول في جميع الحالات على متجانه ولو لم تضبط ثم تقدر التعويضات بنسبة الرسوم
- ١٥ - تقدير التعويض إذا تكرر الرد أمر موضوعي . مادام الحكم قد اعتمد في التقدير على أساس معقول

(هـ) التضامن في التعويض

- ١٦ - وجوب الحكم بالتضامن في التعويض بين القاطنين الذين ساهموا في إحداث الضرر بالحقن عليه في المسؤولية المدنية متى ثبت إجماع الفكرة والأرادة لديهم وقت الحادث
- ١٧ - التضامن في التعويض واجب سواء أكان الخطأ عمدياً أو غير عملي
- ١٨ - تطبيق محكمة الاحالة بعد نقض الحكم بالفصل فيما نقض فيه الحكم والاخرجت عن ولايتها . مثال في التضامن بين القاطنين
- ١٩ - التضامن في القانون ممتنع أن يكون كل من المطالبين بالتعويض ملزماً الطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب
- ٢٠ - حظر تظهير المحكمة أساس الدعوى المدنية وإلزام الطاعن مع المتهمين بالتعويض على وجه التضامن

(و) دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية :

- ٢١ - تقدير قيمة دعوى التعويض دائماً بتقدير التعويض المطلوب ولو وصف بأنه مؤقت
- ٢٢ - النزاع أمام المحكمة المدنية بشأن ملكية منزل لا يمنع من طلب التعويض عن اختلاس مستنداتها ولو كانت مرتبطة بدعوى الملكية
- ٢٣ - انتفاء ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويض عن الأفعال غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة محل المحاكمة . مثال . جريمة م ٣٣٧ ع . الفقرة بين قيمة الشيك والضرر النشئ عن الجريمة
- ٢٤ - وجوب الفصل في الدعوى المدنية رغم القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية . م ٣٠٩ أ . ج . مثال في قتل خطأ

(ز) الحكم بالتعويض

- ٢٥ - تقديم التهم محضر صلح يته وبين الحقن عليه . القضاء بالانحياز بالتعويض دون بيان الأثر المترتب على محضر الصلح . تصور
- ٢٦ - إثبات الحكم المطعون فيه أن المحكوم له استلم مبلغ التعويض والمصاريف المتسبة تنفيذاً للحكم الاستثنائي الأول . تماهى هذا المبلغ مع قيمة التعويض الذي انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له . قضاء هذا الحكم يرفض دعوى التعويض وإلزامه بمصروفاتها . لا خطأ
- ٢٧ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت الجريمة . وجوب رفض طلب التعويض
- ٢٨ - تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بموجب مسئولية التهم عن تعويض الضرر الناشئ عن جرمته

القواعد القانونية :

(١) مائة التمويض

١ - الجزء الذي ربطه الشارع في الأمر المالي الرقيم ٢٢ من يورث سنة ١٨٩١ وخص لجنة الجمارك بتوقيعه هو بمثابة تمويض مدني للخرافة العامة من الضرر الذي أصابها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احراز الدخان المشعوش باعتبارها تهريبا جبركيا .

(الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ ص ٧٨٢)

٢ - ما كانت تقضي به اللجان الجبركية في مواد التهريب من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بل من العقوبات المدنية لمصلحة الخزانة ، والنص الوارد بالمادة ٣٣ بشأن حق صاحب البضائع في تمويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجبركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها القاطعون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن - كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء الملغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتمويض الضرر الذي لحق بالخزانة العامة ، أما ما نص عليه من جواز التنفيذ بطريق الاكراه البدني وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجبركية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدوات التهريب ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأفعال المشار إليها باللائحة باعتبارها أفعالا ذات صبغة مدنية - فإذا كان الحكم المعلوم فيه قد قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على أن التمويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لغیر النيابة العامة طلب توقيها فانه يكون قد خالف القانون وطمعن قهقهه .

(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ ص ٨٣٠)

(ب) حق الجن على في التمويض

٣ - لا يمكن القول بأن الجنى عليه قد لحقه ضرر مادي يورث عنه الا اذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر

في حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تمويض يدخل في ذمته ويتلقاه عنه ورثته كأن يكون قد أفتق مالا في الملاح ، أما اذا كان الضرر الذي جملته المدعى بالحق المدني أساسا لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت الجنى عليه فإن هذا الضرر الأدبي لا يمكن أن ينتقل الى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ من القانون المدني .

(الطن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٣ ص ٧٨٠)

٤ - الزوج أن يبقى على الزوجة التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم بدينها وليس في القضاء له بالتعويض عن قتله ما يخالف الآداب والنظام العام

(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ ص ٧٨١)

٥ - حق المدعي المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو استثناء قاصر على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل اللجوء إليه منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعي بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

(الطن رقم ٨٠٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧٨٥)

٦ - ان التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب الجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه لا ينتقل منه الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء .

(الطن رقم ١٧١١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٥١٨)

(ج) الضرر عن التمويض

٧ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للضرر ، وأن يكون هذا الضرر محققا ، فإذا أصاب الضرر شخصا بالعبية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير بغير الاخلال به ضررا أصابه . وإذن فالعبية في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعي نتيجة لوفاته آخر هو أن يثبت أن الجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على

• راجع الأحكام المصادرة من الدائرة المدنية في الطعون : ٢٢/٦٦ ق (جلسة ١٩٥٦/١٢/٦) - قاعدة ١٢٤ - مجموعة الأحكام المدنية - سنة ٧ - صفحة ٩٢٥ ، ٢٤/٩٩ ق - (جلسة ١٩٥٨/١٢/١١) - قاعدة ٩٤ - مجموعة الأحكام - سنة ٩ - صفحة ٩٢٥ ، ٢٥/٢٦ ق - (جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٩) - قاعدة ٩٥ - مجموعة الأحكام - سنة ١٠ - صفحة ٩٢٦ .

وتحصيلها يكون مستحقا في جميع الحالات على المنتجات ولو لم تضبط . ثم بعد ذلك تقدر التوضيحات وهي لا تحتسب الا بنسبة الرسوم .
(الطن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٦ ق ١٨/٢/١٩٥٧ ص ٨٨٥)

١٥ - تقدير التوضيف - اذا تضمن الرد - هو من المسائل التي تفصل فيها محكمة الموضوع دون معقب فلا يقبل من المتهم أن يجادل أمام محكمة التقض في مقدار المبلغ المحكوم برده ، ما دامت المحكمة قد اعتدلت في ذلك على أساس معقول مستند من تقدير المتهم نفسه ، وتهديه أخشابا بهذه القبية بدل الأخشاب التي اختلسها .
(الطن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ ق ٢٩/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠)

(هـ) التضامن في التوضيف

١٦ - التضامن في التوضيف بين الفاعلين الذين أسهموا في أحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة للدمج وقت الحادث على ايقاع الضرب بالمجنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب الذي تخلفت عنه عاة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

(الطن رقم ٨٦٤ لسنة ٢٦ ق ٢٩/١/١٩٥٦ ص ٧٠٨٦)
(والطن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق ١٦/٦/١٩٥٨ ص ١٦٦٦)

١٧ - التضامن في التوضيف بين المسؤولين عن العمل الضار واجب طبقا للعادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عديدا أو غير عدي .
(الطن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق ٢٩/١/١٩٥٧ ص ٨٨٥)

١٨ - متى كانت محكمة التقض قد اعتبرت تقدير المحكمة للتوضيف تقديرا نهائيا في حدود سلطاتها التقديرية ولكنها خفضت الحكم لأنه أجرى خصم جزء من قيمة التوضيف دون أن يبين ما اذا كانت الحكومة ملزمة بالتضامن مع المتهمين فيصع الخصم أو غير ملازمة به معها فلا يصح الخصم ، وكانت محكمة الاحالة قد اتهمت الى أن الحكومة ملزمة مع المتهمين بالتضامن فانزولاتها تنحصر على اجراء الخصم والحكم على المتهمين والحكومة بالمبلغ الذي قدرته المحكمة الأولى ، فان قضت بزيادة مبلغ التوضيف فاما تكون بهذه الزيادة خارجة عن ولايتها .
(الطن رقم ٨٦٦ لسنة ٢٧ ق ٢٥/٦/١٩٥٧ ص ٨٨٤)

ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ونفسي له بتوضيف على هذا الأساس .

(الطن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق ١٣/٢/١٩٥٦ ص ٢٣٠)

٨ - مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتوضيف .
(الطن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق ١٣/٢/١٩٥٦ ص ٢٣٠)

٩ - الضرر المادي والأدبي سيان في ايجاب التوضيف لمن أصابه شيء منها وكلا الضررين خاضع لسلطة محكمة الموضوع .
(الطن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ ق ٢٧/١/١٩٥٩ ص ٩١)

١٥ - الاستيلاء الذي تنظمه قواعد القانون الدولي العام انما هو الذي تلجأ اليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملحة لتسد حاجاتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تمويض صاحب الشيء الذي استولت عليه .
(الطن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق ٢٩/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠)

(د) تقدير التوضيف :

١١ - لا يعيب الحكم انه لم يذكر موجبات ما حكمت به المحكمة وراة مناسبة من التوضيف اذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بشير معقب عليها .
(الطن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٥ ق ١٤/٢/١٩٥٦ ص ١٧٨)

١٢ - تقدير مبلغ التوضيف من سلطة محكمة الموضوع تقديره حسب تراه مناسبة وفق ما تبينه هي من مختلف ظروف الدعوى دون حاجة لبيان تلك الظروف ما دام قد اكتفت للحكم بالتوضيف عناصره القانونية .
(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق ٢/٢/١٩٥٦ ص ٢١٥)

١٣ - لمحكمة الموضوع أن تقضى ببيلغ التوضيف للدينين بالحق المدني جملة أو لتحديد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .
(الطن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق ١٣/٢/١٩٥٦ ص ٢٣٠)

١٤ - ان نص المواد ٣ ، ١٦ ، ١٧ من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الاتجاج والاستهلاك عن الكحول يدل بجلاء على أن تقدير الرسوم

قيته - التي دين المتهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مرتب عليها - مما تتنهي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به - فانه لا تعارض بين استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعميض وبين القضاء للمدعى بالحق المدني بما لحقه من ضرر فطلي نشأ مباشرة عن الجريمة (الفرن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق ٢٩/٢٦/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٣ ص ٨٢٠)

٢٤ - الحكم بالتعميض غير مرتبط حسابا بالحكم بالعقوبة في الدعوى الجنائية اذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية - فاقفل ولو لم يكن جريمة معاقبا عليها قانونا الا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن تاله ضرر منه أن يطالب بتعميظه - فإذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لأدلة الدعوى الجنائية واستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذي تنتسب اليه وفاة المجني عليه ، فانه كان متينا على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته ، أما وقد قضت بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقضه .

(الفرن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٩ ق ٢٩/١١/٢/١٩٥٩ ص ١٠٣ ص ٨٩٩)

(ز) الحكم بالتعميض

٢٥ - اذا كان الحكم قد قضى للمدعى بالحق المدني بالتعميض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على محضر الصلح الذي قدم في مصير الدعوى فانه يكون قاصرا .

(الفرن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٥ ق ٢٥/١٢/١٩٥٩ ص ٧ ص ٢٤)

٢٦ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المحكوم له أقر باستلام مبلغ التعميض والمصاريف المناسبة لتنفيذ الحكم الاستثنائي الأول وكان هذا المبلغ يوازي قيمة التعميض الذي انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء به له - فان هذا الحكم اذ قضى برفض دعوى التعميض والزامه بمصروفاتها لهذا السبب لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون اذ لا يهم أن يكون دفع التعميض للضرر قد حصل تنفيذا للحكم السابق صدوره في ذات الدعوى ما دام أن الحكم المطعون فيه أثبت أن المحكوم له استلم المصروفات المناسبة لما حكم له به .

(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق ٢٦/٢/١٩٥٩ ص ٧ ص ٤١٥)

١٩ - التضامن في القانون معناه أن يكون كل من المطالبين به ملزما للطلب واحدا أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .

(الفرن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق ٢٨/٢٧/١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

٢٠ - اذا كانت المحكمة قد قضت بالتعميض على اعتبار أن المدعى بالحق المدني هو والد المجني عليه عن نفسه مع ما هو ثابت بمحضر الجلسة وصدر الحكم من أنه ادعى مدنيا بصفته وليا طبيعيا على ولده المجني عليه ، فان المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية ، ولما كان الطعن يتصل بغير الطعن من التهمين معه اذ أن الحكم قضى بتعميظه جميعا بالتعميض متضامين ، فانه يتعين نقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالنسبة اليهم جميعا علا بالقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ ق ٢٩/٤/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٤٦)

(و) دعوى التعميض أمام المحكمة الجنائية

٢١ - ان دعوى التعميض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائما بمقدار مبلغ التعميض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .

(الفرن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ ق ٢٧/١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٥٧)

٢٢ - اذا دل الحكم على أن موضوع الدعوى المطروحة أمام المحاكم المدنية هو ملكية منزل ، فان هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض عن اختلاس المستندات ، ولو كانت هذه المستندات مرتبطة بدعوى الملكية ، لاختلاف موضوع الدعويين .

(الفرن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق ٢٩/٢٩/٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦٩٤)

٢٣ - الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعميضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل الكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تمتداه الى الأفعال الأخرى غير المحولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها - لانتهاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة - اصدار أمر بعدم دفع

- ٢٧ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائما
رفض طلب التمويض •
(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق ٢٦/٩/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٨٦)
- ٢٨ - متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع
القانون •
(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق ٢٦/٩/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤١٥)

رقم القاعدة

تفتيش

الفصل الأول : تولى سلطة التحقيق التفتيش

- الفرع الأول : مسائل عامة ... من ٣-١
- الفرع الثاني : التفتيش بمرقة النيابة ... من ٩-٤

الفصل الثاني - التفتيش المأذون به

- الفرع الأول : شروط صدور الأذن
- ١ - جدية التحريات ... من ١٦-١٠
- ٢ - تحقيق مفتوح ... من ٢٨-١٧
- ٣ - اختصاص مصدر الأذن ... من ٢٥-٢٩
- الفرع الثاني : بيانات الأذن ... من ٤٤-٣٦
- الفرع الثالث : نطاق الأذن :
- ١ - طلب الأذن ... ٤٥
- ٢ - الشخص المطلوب تفتيشه ... من ٤٩-٤٦
- ٣ - مكان التفتيش ... من ٥٩-٥٠
- ٤ - القبض نتيجة الأذن بالتفتيش ... من ٦٢-٦٠
- الفرع الرابع : تنفيذ الأذن بالتفتيش :

- ١ - إجراء التفتيش بمرقة مأمور الضبط القضائي :
- (أ) التفتيش من مأمور الضبط القضائي أو من ينوبه ... من ٧٥-٦٣
- (ب) الاختصاص المكاني للمأذون بالتفتيش ... من ٧٩-٧٦
- ٢ - حضور المتهم أو الشهود للتفتيش ... من ٨٧-٨٠

رقم المادة

- ٣- تفتيش جسم المتهم ... من ٨٨-٩١
- ٤- تفتيش الأثاث ... من ٩٢-٩٤]]
- ٥- فحص الاحراز عند التفتيش ... ٩٥
- ٦- تحرير محضر التفتيش ... ٩٦، ٩٧

الفصل الثالث : بطلان التفتيش

الفرع الأول : الدفع ببطلان التفتيش : ...

- ١- المصلحة في الدفع ببطلان التفتيش ... من ٩٨-١٠٣
- ٢- انسك بالدفع أمام محكمة القضا ... من ١٠٤-١١١
- ٣- تسبب الأحكام في الدفع بالبطلان ... من ١١٢-١١٧
- الفرع الثاني : أثر بطلان التفتيش على الاعتراف ... من ١١٨-١٢٨

الفصل الرابع : التفتيش الجائر بغض عن سلطة التحقيق

- الفرع الأول : مالا يدع تفتيشا ... من ١٢٩-١٤١
- الفرع الثاني : التفتيش الإداري ... من ١٤٢-١٤٥
- الفرع الثالث : التفتيش في أحوال القضا الجائر ... من ١٤٦-١٥٧
- الفرع الرابع : التفتيش حال التلبس (إحالة)
- الفرع الخامس : الاستيقاف والتدخل ... من ١٥٨-١٦٨
- الفرع السادس : الرضا بالتفتيش ... من ١٦٩-١٧٣

موجز القواعد :

الفصل الأول - تولى سلطة التحقيق والتفتيش

الفرع الأول - مسائل عامة

- تفتيش الأشخاص المحبوسين من أعمال التحقيق هو التفتيش الذي يرضى الشارع فيه التعرض لمحرمة الشخص

^١ عندئذ جرمه وقت أو يرجع وقوعها منه تنظيلا لمصلحة عامة على مصالح الأفراد الخاصة ... ١

رقم المادة

- ٢ - دخول موظف منزلاً غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله . باطل .
- ٣ - اشتراط أن يكون من أجرى التفتيش غير من تولى التحقيق المتصل بالجرمة موضوع الاذن . عدم لزومه ...

الفرع الثاني - التفتيش بمعرفة النيابة

- ٤ - مجال تطبيق المادة ٥١ ج. هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها. اما تفتيش اعضاء النيابة العامة بانفسهم أو مأمور الضبط القضائي بناء على تدبيرهم من سلطة التحقيق فقتصر عليه المادة ٩٢ إجراءات
- ٥ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق . استغلاله عن التفتيش الباطل السابق عليه ...
- ٦ - تولى النيابة التحقيق بنفسها . عدم جواز قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء أى عمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها ...
- ٧ - مجال تطبيق المادة ٥١ أ. ج. هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها دون تفتيش النيابة بنفسها أو من تنبئه لذلك. ...
- ٨ - استغلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش منزل المقيم . جائز ...
- ٩ - غرض التفتيش الذى يباشرة مأمور الضبط القضائي المتدبر لاجراءه من سلطة التحقيق للتواعد الواردة بالمواد ٩٢، ١٩٩، ٢٠٠ أ . ج . لمأمور الضبطية إتخاذ مايراه كفيلا بتحقيق الفرض من الاذن دون التزام طريقة معينة ...

الفصل الثاني - التفتيش المأذون به

الفرع الأول - شروط صدور الاذن

١ - جدية التحريات :

- ١٠ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش . متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ...
- ١١ - إثبات الحكم أن أمر التفتيش يبنى على تحريات جدية سبق صدور . ترتيبه استغلالاً على جدية التحريات من أن التفتيش انتهى إلى ضبط الواقعة فضلاً لا عيب ...
- ١٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ...
- ١٣ - تحقيق سلطة التحقيق من صلة المقيم بالتهمة الآخرين . ضبط أحدهم مطلباً بعبارة بيع المخدرات قبل تفتيش المقيم بفترة وجيزة . صحة الاذن بالتفتيش ...
- ١٤ - صحة صدور الاذن بضبط وتفتيش أحد أفراد القوات المسلحة بناء على تحريات تولاها ضابط البوليس الحربي ...
- ١٥ - تقدير جدية التحريات وإتصالها بشخص المقيم أو إقصاها على منزله ومبلغ كفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش بمتروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ...

رسم القضاة

- ١٦ - عدم لزوم تصريح المحكمة بأنها تترسل سلطة التحقيق على ما أوثقته من جديده التحريات مادامت ملونات الحكم بتحديد ذلك ...
- ٢ - تحقيق مفتوح :
- ١٧ - صدور الاذن بالتفتيش من وكيل النيابة في جريمة مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية . عدم إجراء تحقيق قبل صدور الاذن . لا يقدح في صحته . علة ذلك ؟ ...
- ١٨ - لا يشترط أن يكون تفتيش غير المنزل مسبقاً بتحقيق مفتوح ...
- ١٩ - عدم اشتراط أن يكشف التحقيق المفتوح عن قدر من الأدلة السو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه في التحقيق المفتوح . لا عيب ...
- ٢٠ - صدور إذن من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل منهم بجماعة إحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية دون إجراء تحقيق قبل إصداره . صحيح ...
- ٢١ - أعضاء النيابة المتنبهون لقيام بأعمال النيابة العسكرية . عدم تقديم بالقيود الواردة في م ١٩١ ج . الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤-١٠-١٩٥٤ ...
- ٢٢ - شرط صحة التفتيش الذي تجزئه النيابة أو تأذن في إجرائه بمسكن التهم . ألا يلجأ إليه إلا في تحقيق مفتوح ...
- ٢٣ - عدم إشتراط إجراء التحقيق بمرقة سلطة التحقيق قبل إصدار الإذن بالتفتيش . عدم تخليف الشاهد العين لا يبطئ التحقيق الذي صدر على أساسه الإذن ...
- ٢٤ - إختصار إعفاء النيابة العامة حال مباشرتها إجراء تحقيق قضائياً الى تدخل في إختصاص المحاكم العسكرية على قيد إجراء التحقيق قبل أن تجري هي التفتيش بنفسها أو بطريق تدب أحد مأموري الضبط دون غيره من قيود المائدة ١٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ...
- ٢٥ - ماهية التحقيق المفتوح المنصوص عليه في م ١٩١ ج . إصدار وكيل النيابة أمراً بتفتيش مسكن التهم بعد إطلاع على ما أثبتته ضابط البوليس من أن المهمة تدبر مسكنها للدعارة السرية . صحيح ...
- ٢٦ - تفتيش منزل منهم باحراز سلاح مما يدخل في إختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر الصادر في ١٣٦-١٩٥٢ . إختياره صحيحاً ولو لم يسبقه تحقيق ...
- ٢٧ - جواز صدور أمر النيابة بتفتيش مسكن التهم بعد إطلاعها على محضر الإستدلال متى رأت كفايته لإصداره جواز صدور الأمر بالتفتيش من النيابة العامة بعد إطلاعها على محضر جمع الإستدلالات متى رأت كفايته ما تضمنه لإصدار الإذن ...
- ٢٨ - إختصاص مصدر الإذن :
- ٢٩ - صدور الإذن من النيابة دون القاضي المختص بتفتيش منزل الزوجية المهمة . حصول هذا التفتيش في المنزل الذي الذي تسكن فيه زوجها . صحيح ...

رقم الفاتحة

- ٣٠ - إختصاص وكيل النيابة الكلية باصدار إذن التفتيش في أى جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها ...
- ٣١ - العبرة في إختصاص من مملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع ...
- ٣٢ - إختصاص وكيل النيابة باصدار أمر التفتيش في دائرة المحكمة الكلية التي يعمل في دائرتها بنظر حاجة إلى الحصول على تفويض بذلك من رئيس النيابة ...
- ٣٣ - لرئيس النيابة حق تدب أحد أعضاء دائرته لقيام بعمل عضو آخر بها عند الضرورة . جواز أن يكون هذا شفاعاً متى قام الدليل على حصوله . إثبات الحكم صدور إذن التفتيش من وكيل النيابة باعتباره متدياً للقيام بأعمال نيابة أخرى . كفاية ذلك لإختياره صادر أ من مملكه . للمحكمة أن تتحدد على ذلك لرفض طلب ضم دفتر الإنتداب بالنيابة الكلية ...
- ٣٤ - الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر الحقن أعمال وظيفته في حدود إختصاصه . المنازعة في إختصاص مصدر الإذن بالتفتيش وعلان تنفيذه مما يقتضى تحقيقاً موضوعياً . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة القضاة ...
- ٣٥ - صفة مصدر الإذن بالتفتيش ليس من البيانات الإجهرية به اللازمه لصحته . إغفالها لا يعيب الإذن متى ثبت أن مصدر الإذن كان مختصاً بإصداره ...

الفرع الثاني - بيانات الإذن

- ٣٦ - عدم تعيين إسم المأذون له بإجراء التفتيش في الإذن الصادر به . لا يطله ...
- ٣٧ - الإذن بالتفتيش . صدوره بالإسم الذي اشتهر به المتهمم . صحته ...
- ٣٨ - إلمتتان المحكمة إلى أن المتهمم هو بذاته الشخص المقصود من إصدار الإذن . عدم رد الحكم على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه . لا عيب ...
- ٣٩ - إحالة الأمر بالتفتيش في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم على المحضر المرفق . ورود الأسماء في هذا المحضر بأرقام متسلسلة على صورة منتظمة . توقيع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذي صدر فيه . صحة الأمر بالتفتيش ...
- ٤٠ - إنقضاء الاجل المحدد لتفتيش في الأمر الصادر به . جواز الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله ...
- ٤١ - الخطأ في ذكر إسم المطلوب تفتيشه لا يطل الأمر الصادر به مادام الحكم قد إستظهر أنه هو المقصود بذاته ...
- ٤٢ - وجوب تعيين الشخص المراد تفتيشه تميئناً واضحاً ومحدداً لما تحديداً نالاً للجهالة وقت صدور الإذن . تجهيل الشخص المعنى بالتفتيش وصدور الإذن في عبارة عامة غير محددة . أثره : بطلان التفتيش وبطلان الدليل المستمدة ...
- ٤٣ - لا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي وقت إجرائه التفتيش . ليس في القانون ما يمنع سلطة التحقيق من تبليغ ضحوى الإذن بأي طريقة مادام لهذا التبليغ أصل ثابت في أوراق الدعوى ...
- ٤٤ - إغفال إثبات ساعة إصدار الإذن . لا تؤثر في صحته عند ثبوت حصول التفتيش بعد الإذن به وقبل نفاذ أجله ...

رقم القاتل

الفرع الثالث - نطاق الإذن

١ - طلب الإذن :

٤٥ عدم تنفيذ النيابة بما ورد في طلب الإذن بالتفتيش لا يعطل الأمر به

٢ - الشخص المطلوب تفتيشه :

٤٦ صدور الإذن بتفتيش المتهم ومسكنه . تفتيش محل تجارته بناء على هذا الإذن صحيح

٤٧ صدور أمر النيابة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجوداً معه أو في محله وقت التفتيش . صحيح

٤٨ صحة إذن النيابة بتفتيش سيارة معينة بذاتها ومن يوجد بها من الأشخاص دون حاجة إلى أن يكون المأذون بتفتيشه مسمى بإسمه أو أن يكون في حالة تلبس بالجرعة قبل تنفيذ الإذن

٤٩ مشاركة الزوجة لزوجها في حيازة المنزل الذي تسكنه فيه . صحة الإذن الصادر من النيابة بتفتيشه وصحة تنفيذه في هذا المنزل . صحة الاستدلال بالدليل الذي أسفر عنه هذا التفتيش

٣ - مكان التفتيش :

٥٠ صورة واقعة يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم الموجود في منزل الشخص المأذون بتفتيشه طبقاً للمادة ٤٩ أ . ج

٥١ صدور أمر لمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل المتهم عن أسلحة وذخائر . صحة في إجراء التفتيش في كل مكان يرى هو إحتيال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه . عثور أثناء التفتيش على ورقة ملفوفة تحوي كمية كبيرة من المخشاش في كوة . ضبطه ما كشف عنه هذا التفتيش . صحيح

٥٢ وجود قرائن قوية على الشخص الموجود في المكان المأذون بتفتيشه . سلطة مأمور الضبطية القضائية في تفتيشه

٥٣ الإذن بتفتيش المكان . عدم تعديه إلى الأشخاص الموجودين فيه . إباحة ذلك إستثناء في ٤٩ أ . ج

٥٤ يجوز تفتيش المتهم في المكان المأذون بتفتيشه لتحقيق من غلو المتهم من أسلحة

٥٥ صدور أمر بتفتيش منزل المتهم . مساكمته مع أخيه في منزل واحد . دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش . لإجراء سليم

٥٦ صدور الإذن بتفتيش المتهم ومسكنه دون تحديد معين . قوله كل مسكن للمتهم مهما تعدد

٥٧ صدور أمر لمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل متهم للبحث عن سلاح . عثوره عرضاً أثناء التفتيش على غمور في أحد جيوب ملابس المتهم . ضبطه الغمور . صحيح

٥٨ وجوب قيام قران تسحب بتوجيه الإلهام إلى الشخص المقيم بالسكن المراد تفتيشه بصفته فاعلاً أو شريكاً في جريمة معينة تكون جنابة أو جنحة

رقم القاعدة

- ٥٩ - الاذن الصادر بتفتيش منزل يشهد أيضا الحقيقة باعتبارها ملحقه به
- ٤ - القبض نتيجة الاذن بالتفتيش :
- ٦٠ - صدور إذن بتفتيش المتهم . جواز القبض عليه دون حاجة إلى استيفاء الشروط الشككية لأمر القبض
- ٦١ - تنفيذ الاذن بالتفتيش يستلزم من الخدم من حرية المتهم : ضرورة الالتزام لإجراء التفتيش
- ٦٢ - القبض على المتهم إما يكون بالقبض الاكراهي
- لا يجب الحكم القاضى بطلان التفتيش لإفغاله بحث ما تناوله الاذن من القبض على المتهم المأذون بتفتيشه ومتراه

الفرع الرابع - تنفيذ الاذن بالتفتيش

- ١ - إجراء التفتيش بمرقة مأمور الضبط القضائي :
- (١) التفتيش من مأمور الضبط القضائي أو بمن ينوبه :
- ٦٣ - غور أحد الطرفين على المادة المفردة أثناء التفتيش . حصول ذلك تحت إشراف الضابط المأذون به
- ٦٤ - عدم تعيين مأمور تنفيذ إذن التفتيش . تفريغه بمرقة أى واحد من مأموري الضبط القضائي . جاز
- ٦٥ - مأمورو الضبط القضائي . بيانهم في المادة ٢٣ أ . ج . هو على رجل الحصر . مرسومهم ليسوا منهم . بطلان ما يجزئهم هؤلاء الموقوفون من قبض وتفتيش
- ٦٦ - حق مأموري الضبط القضائي وحدهم في إجراء التفتيش وفقا للمادة ٤٦ أ . ج
- ٦٧ - صدور الاذن لمعاون المباحث وإن يعاونه . اعتبار ما أجراه بغيره كل من زملائه الذين صاحبوه من تفتيش صحيحا
- ٦٨ - نائب وكيل المحكمات ضابط أحد مراكز البوليس تنفيذ إذن التفتيش الذي لم يعين مأمورا بعينه لتنفيذ في مركز آخر تابع المديرية قانها وحصول تحت إشرافه . صحة تفتيش
- ٦٩ - قيام أحد الطرفين بالتفتيش تحت رقابة الضابط المأذون به . صحيح
- ٧٠ - جواز تنفيذ الاذن بالتفتيش من أى مندوب من المتدربين له . قيام من أذن لم به معا ليس شرطاً لازماً لصحة
- ٧١ - عدم اشتراط الكتابة عند نوب الضابط المأذون بالتفتيش لغيره متى عوله الاذن حق التدب . عله ذلك ؟
- ٧٢ - جواز استعانة المأذون بالتفتيش - في تنفيذ الاذن - بأمراته وفي حضوره وتحت إشرافه . وجوب حصول التفتيش بحضور المتهم ونزرة واحدة . صورة واقعة توافر فيها هذه الشروط

رسم القاعة

- ٧٣ - دخول المجرم منزل التهم للتحفظ عليه . بطلان هذا الإجراء لا يصححه أن يكون الدخول بأمر من الضابط المأذون بالتفتيش . إمتداد البطلان إلى ما تلاه من ضبط ...
- ٧٤ - جواز الاستماتة في تنفيذ إذن التفتيش بمرور المأمور المأذون في ذلك مشروط بتأم الإجراءات في حضوره وتحت إشرافه . تخلف هذا الشرط مؤد إلى بطلان التفتيش ...
- ٧٥ - تفسير حرف الضبط الواردة بعبارة الأذن الصادر لمأمور الضبط أو من يندبه للتفتيش . هذا الحرف هو من الأحرف المشتركة بين عدة معاني لغوية . ورود هذا الحرف قبل ما يجوز فيه الجمع يقطع باطلاق التنب وإباحة إفراد الضابط بالتفتيش أو إشرافه عليه مع فيه من يندبه لذلك ...
- (ب) الاختصاص للمكان المأذون بالتفتيش :

- ٧٦ - اختصاص مأمور الضبط القضائي التابع للقسم الذي وقعت في دائرته الجرمية بتعقب التهم في أي مكان ...
- ٧٧ - الاختصاص للمكان بإجراء التحقيق . إمتداده بسبب ظرف إضطرابي . مثال في تنفيذ مأمور الضبط القضائي الأذن بتفتيش مهم ...
- ٧٨ - الاختصاص بإجراء التحقيق . إمتداده بسبب الضرورة التي أوجدها التهمان . مثال في تنفيذ إذن التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه ...
- ٧٩ - أثر مباشرة مأمور الضبط إجراء خارج دائرة اختصاصه المكاني . إعتباره من رجال السلطة العامة . إمتداد اختصاصه بسبب الضرورة التي أوجدها التهم . مثال في تنفيذ إذن التفتيش ...

٢ - حضور التهم أو الشهود للتفتيش :

- ٨٠ - حضور التهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش ...
- ٨١ - حضور التهم التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش ...
- ٨٢ - سرية التحقيق بالنسبة للجمهور . الإمتناء . تفتيش المنازل . نص المادة ١٥١ . ج . على حصوله بحضور التهم أو من ينيه عنه كلها سكن وإلا بحضور شاهدين ...
- ٨٣ - حضور الشهود تفتيش الأشخاص . هو ضمانة لسلامة الإجراءات . عدم جواز الاستناد إلى الم ١٧٧ . ج ...
- ٨٤ - التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي . وجوب حضور الشاهدين طبقاً للم ١٥١ . ج عند حصول التفتيش في غيبة التهم ...
- ٨٥ - حضور التهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة تفتيش مسكنه ...
- ٨٦ - الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه في غيبة الشاهدين ما يعنيه دفع موضوعي يستلزم تحقيقاً تثبت من محته . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ...

رقم المادة

- ٨٧ - حضور الشاهدين أثناء تفتيش المنزل. جال تطبيق نص المادة ٥٩ أ. ج. عند دخول رجال الضبط القضائي المنزل وتفتيشها في الحالات التي يميز لم القانون ذلك فيها . تبهم التفتيش يسرى عليه نص المادة ١٩٢ أ. ج.
- ٨٨ - ٣ - تفتيش جسم المهم :
- ٨٩ - وقوع إكراه على المهم بالقدر اللازم لإنزاع المخدومه لا يبطل التفتيش
- ٩٠ - الإكراه الذي يقع على المهم بالقدر اللازم لتكوين طبيب المشتكى من الحصول على متحصلات معدته . لا بطلان في الاجراءات
- ٩١ - إضراف المهم باخفاء المخدر في مكان خاص من جسمه . إذن النيابة باستخراج المخدر من مكانه . صحيح ...
- ٩٢ - قيام الطبيب باخراج المخدر من المكان الذي انتفاه فيه المهم المأذون بتفتيشه . صحيح
- ٩٣ - ٤ - تفتيش الأنثى :
- ٩٤ - مراد القانون من تفتيش أنثى بمعرفة أنثى ١٧/٤٦٠ أ. ج.
- ٩٥ - تكليف الضابط التهمة بأن قلب جيوبها ويروى جزء من علبه صغير أخرجهما كما أخرجت ورقة أعطتها في راحة يدها . أخذ الضابط الورقة منها . عدم منافاة ذلك لحكم المادة ٤٦ أ. ج.
- ٩٦ - تفتيش الأنثى . اشتراط أن يكون بمعرفة أخرى . عند وقوع التفتيش على عورة من عورات المرأة . اليد ليست منها
- ٩٧ - ٥ - فض الاحراز عند التفتيش :
- ٩٨ - يجوز فض الاحراز المعلقة الموجودة بمنزل المهم إذا كانت تحوى جسما صلبا وليست أوراقا غنومة أو مظقة
- ٩٩ - ٦ - تحرير محضر التفتيش :
- ١٠٠ - إغفال تحرير محضر باجراءات التفتيش . لا بطلان
- ١٠١ - افراد محضر بالتفتيش ليس بلامم لصحته

الفصل الثالث : بطلان التفتيش

الفرع الأول : الدفع ببطلان التفتيش

١ - للمصلحة في الدفع ببطلان التفتيش :

- ٩٨ - لاشأن للمتهم ببطلان تفتيش مسكن غيره
- ٩٩ - ليس لتغير من وقع عليه تفتيش المسكن أن يثير بطلان التفتيش
- ١٠٠ - بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش يستبعد منه من وقع التفتيش بمسكنه أو عله
- ١٠١ - الدفع ببطلان التفتيش . عدم قبوله بمن أنكر ملكيته للمضبوطات

رقم المادة

- ١٠٢ الدفع بطلان التفتيش أو الأمر الصادر به لا يقبل إلا من حائز المنزل
- ١٠٣ - مثال لإعدام المصلحة في انكسار بطلان التفتيش
- ٢ - انكسار الدفع أمام محكمة التفتيش :

- تنازل الدفاع عن انكسار بطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع وتوافقه في موضوع الالتماء . لإنهاء الدفع
- ١٠٤ بطلانه لأول مرة أمام محكمة التفتيش . لا يقبل
- ١٠٥ - الدفع بطلان التفتيش . ليس للتمم أن يبره لأول مرة أمام محكمة التفتيش
- ١٠٦ - الدفع بطلان إجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة التفتيش . لا يقبل
- ١٠٧ - إثارة الدفع بطلان التفتيش أمام غرفة الإتهام دون محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته أمام محكمة التفتيش
- ١٠٨ - الدفع لأول مرة أمام محكمة التفتيش بطلان إجراءات التفتيش . غير مقبول
- ١٠٩ - الدفع بطلان التفتيش . إثارته لأول مرة أمام محكمة التفتيش . غير جائز
- ١١٠ - قبول إثارة الدفع بطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة التفتيش . شرطه : أن يكون ماجاء بوقائع الحكم
- ١١١ - مخالفاً على البطلان . عدم استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من النظام العام
- ١١٢ - الفرق بين الدفع بطلان إذن التفتيش وبين الدفع بطلان إجراءات التفتيش أمر
- ١١٣ لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التفتيش

٣ - تسبب الأحكام في الدفع بالبطلان :

- الدفع بطلان التفتيش . عدم التعرض له في حكم الإدانة الذي يستند إلى الدليل المستمد من التفتيش .
- ١١٢ قصور
- ١١٣ - الدفع بأن الإذن بالتفتيش صدر بعض إجراءات التفتيش لا يستلزم ردًا خاصًا
- ١١٤ - إصدار غرفة الإتهام أمرًا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل التهم - الذي لم يحضر أمامها - لعدم كفاية
- ١١٥ الأدلة . إعتداعاً في ذلك إلى بطلان التفتيش . جواز
- ١١٦ - إغفال تعيين أسماء باقي أفراد رجال القوة الذين إستمأنهم الضابط المساعدون في تنفيذ الإذن بالتفتيش .
- ١١٧ لا يجب الحكم عند بيان أسماء من حضر التفتيش ومؤدى شهادتهم وعدم إعتداع في الأدلة على شهادة الباقين
- ١١٨ - قول الحكم أن من تم تفتيشه - رغم مغايرة اسمه للأسم الصادر به الإذن - هو المسمى بالتفتيش والذي انصبت
- ١١٩ عليه تحريات مكتب المحضرات لوجود إسمه الحقيقي بسجلاته . فساد في الاستدلال
- ١٢٠ - الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراءاته هو دفع موضوعي لا يستلزم ردًا خاصًا مادام أن تعاقب الإجراءات
- ١٢١ مستفاد من الحكم

رقم القاعده

الفرع الثاني - اثر بطلان التفتيش على الاعتراف

- ١١٨ - صدور اعتراف من المهم على اثر تفتيش باطل . تقديره موضوعي
- ١١٩ - حتى القاضى في الأخذ بالاعتراف اللاحق للمهم بمجازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه ...
- ١٢٠ - اعتراف المهم بمجلسة المحاكمة بمجازته لعلبة التي وجد بها المخدر . قبول الدفع ببطلان التفتيش وبراءة المهم . عدم تعرض المحكم للاعتراف . قصور
- ١٢١ - اعتراف المهم بضيء المسروقات في مسكنه . إغفال المحكم الرد على الدفع ببطلان التفتيش . لا عيب ...
- ١٢٢ - اعتماد المحكمة بصفة أصلية في إدانة المهم على اعترافه . مجادلته في صحة التفتيش . إنشائه مصلحه ...
- ١٢٣ - سلطة المحكمة في الأخذ بمتنصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش الباطل ومنها اعتراف المهم اللاحق على إجراء التفتيش
- ١٢٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف اللاحق لتفتيش باطل ولو كان قد صدر أمام نفس القاضى الذي أجراه
- ١٢٥ - بطلان الاعتراف الصادر في أعقاب التفتيش الباطل لرجل الضبط
- ١٢٦ - دخول رجال البوليس منزل المتهمة لتنفيذ إذن التفتيش . اعترافها بعد ذلك أمام وكيل النيابة . الاعتراض على الاعتراف بمقتضى قوله أن تولد عن إكراه . غير صحيح
- ١٢٧ - بطلان التفتيش . سلطة قاضي الموضوع في الأخذ بمتنصر الإثبات الأخرى التي تؤدي إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش وفي الاعتماد على الاعتراف اللاحق
- ١٢٨ - عدم جدوى التمسك ببطلان التفتيش عند اعتراف المهم في التحقيق وإطنتان المحكمة إليه

الفصل الرابع - التفتيش الجائر بغير إذن من سلطة التحقيق

الفرع الأول : ما لا يعد تفتيشا

- ١٢٩ - بحث رجال الإسماع في جيوب المصاب العناب عن صوابه بلع ما فيها وتعرفها وحصرها قبل قتل صاحبها إلى المستشفى للعلاج . جوازه
- ١٣٠ - مراقبة تنفيذ مستودعات الخمور لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع . دخوله في ولاية رجال مكتب الآداب
- ١٣١ - إياحة صاحب المنزل الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز . خروج هذا المنزل عن الحظر الذي نصت عليه المادة ١٤٥ ج
- ١٣٢ - إياحة الدخول في المنزل لكل طارق بلا تمييز . خروجه من الحظر الذي نصت عليه م ١٤٥ ج
- ١٣٣ - لا يجر قضا ولا تفتيشا حصول مفتش الأغلبية في حدود الإجراءات الصحيحة على حية من البين لتحليله

رقم المادة

- ١٣٤ - دخول المنزل لغرض التفتيش على مادی القضية حالة الضرورة . التفتيش باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق هو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع السر
- ١٣٥ - سلطة مأمور الضبط القضائي في ضبط الشيء المستعمل في ارتكاب الجريمة ، أو نتج عن ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة وما يبيد في كشف الحقيقة . قيودها : وجود الشيء في محل يجوز لمأمور الضبط القضائي دخوله . مثال
- ١٣٦ - التفتيش باعتباره من إجراءات التحقيق . القارق بينه وبين البحث والتفتيش . أثر رضاء المهم بذلك التفتيش
- ١٣٧ - دخول المنزل لغرض التفتيش تنفيذاً لأمر من وكيل النيابة إقتضاء التحقيق . مثال لواقعة يتوافر فيها صحة القبض على المهم وتفتيشه
- ١٣٨ - تفتيش السيارة الخاصة بالطرق العامة في غير إذن من سلطة التحقيق وفي غير حالة التلبس بالجريمة . جوازها عند خلوها مع تحمل صاحبها عنها
- ١٣٩ - مالا يند تفتيشاً : إجراءات البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات بما ليس فيه ساس بجرمة الشخص أو مسكه
- ١٤٠ - حكم المسكن لا ينطبق إلى الشونة في حدود التفتيش
- ١٤١ - مالا يند تفتيشاً . إتيان سيارة وفتح بابها بحثاً عن محكوم عليه فار من وجه العقلة

الفرع الثاني : التفتيش الإداري

- ١٤٢ - تحويل رجال السواحل وحرس المراكب والمصايد في حدود الدائرة البحرية صفة مأموري الضبطية القضائية وحسن تفتيش الأئمة والأشخاص
- ١٤٣ - تحويل رجال خفر السواحل وحرس المراكب من ضباط أو ضباط صف وموظفي المراكب وعملها أثناء مباشرتهم أعمالهم داخل حدود الدائرة البحرية صفة مأموري الضبطية القضائية . أحكام اللائحة البحرية الصادرة في ١٣/٩/١٩٥٣ لسنة ١١٤
- ١٤٤ - تفتيش المساكن والمحال لضبط العمليات المنصوص عليها في المادتين ٧ و٦ من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/١٩٤٧ برسم الانتاج والاستهلاك على الكحول - دون سابق صدور أمر كتابي بذلك من مدير أقرب مكتب للانتاج - بطلان التفتيش . المادة ١٥ من المرسوم
- ١٤٥ - حق موظفي المراكب في تفتيش الأئمة والأشخاص في حدود الدائرة البحرية التي يعملون بها . دخول قاعة السورس في نطاق الدائرة البحرية . المادة ٣١ من اللائحة البحرية الصادرة في ١٣/٩/١٩٥٣ . صحة إستشهاد الحكم بدليل يتعلق بجرمة غير جرمية كشف عنه التفتيش الذي اجراه موظفو المراكب إحصافاً على اللائحة البحرية

الفرع الثالث - التفتيش في أحوال القبض الجائر

- ١٤٦ - صدور أمر بضبط المهم وإحضاره عن ملكه وحصوله صحيحاً طبقاً للقانون . حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المهم قبل إيداعه من نقطة البوليس تمهيداً لتقديمه إلى سلطة التحقيق

رقم القاعة

- ١٤٧ - مجرد وجود المَهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله . عدم إعتباره في حالة تلبس بجرمة الإشتباه . عدم جواز القبض عليه وتفتيشه ...
- ١٤٨ - صورة واقعة يسوغ فيها لرجل الضبط القضائي القبض على المَهم وتفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٤٦، ٣٤ أ.ج ...
- ١٤٩ - وجود دلائل كافية على إتهام المَهم بجرمة إحراز غدر . سلطة مأمور الضبطية في تفتيشه . إعتبار التفتيش صحيحاً ولو لم يسفر التحقيق عن ثبوت صحة إستاناد الجريمة إلى المَهم . م. ١٣٤ . ج. ...
- ١٥٠ - يسوغ لضابط القبض على المَهم إستعمال الحق الذي غره له القانون في المادة ٣٤ إذا بدا منه ما آثار شبته . إلقاء المَهم وهو يجري في الطريق ورة . تحل إختيارى وليس غرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ...
- ١٥١ - ماهية التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي وفقاً للمادة ٤٦ إجراءات ...
- ١٥٢ - مجرد كون المَهم من عائلة المطلوب القبض عليه في جنابة قتل وإرتباكه عند رؤيته رجال القوة وجريه عند مناداته لا يكفي لإتوافر الدلائل الكافية التي تبرر القبض على المَهم وتفتيشه ...
- ١٥٣ - سلطات مأمور الضبط في حالات التلبس بالجريمة . تفتيش الشخص ومترله من غير إذن سابق من النيابة . أثر ذلك في تفسير المراد بأمر النيابة ضبط المَهم متلبساً بجرمة الرشوة ...
- ١٥٤ - المراد بمحضور المَهم في عرف المادة ١٣٤ . ج. هو المحضور المحكى لا المحضور الفعلي . مثال ...
- ١٥٥ - تفتيش أشخاص المَهم . مجال العمل بنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية . شموله للشخص الموجود بمنزل تم الدخول إليه بوجه قانوني وتوافرت الدلائل الكافية على إتهامه ...
- ١٥٦ - تفتيش جندي الجيش عند القبض عليه لمخالفة التعليمات العسكرية هو إجراء تحفظي يسوغ القيام به من أي فرد من أفراد السلطة العامة المخولة لأمر القبض لتسحوط من إستعمال الشخص ماصاه يكون معه من أشياء في إلقاء نفسه أو غيره أو من يتواجدون معه في محبسه ...
- ١٥٧ - صدور إذن النيابة بتفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء التفتيش . تفتيش الغير إنما يكون عند وجوده مع الشخص المأذون بتفتيشه . مشاهدته بإياب منزل هذا الأخير ومحاولة الحرب عند رؤيته رجال القوة ثم عودته إلى غرفة المأذون بتفتيشه يوفر الدلائل الكافية المبررة للقبض عليه ومن ثم تفتيشه . م. ٣٤ و ٤٦ . ج. لا يؤثر في سلامة نتيجة الحكم ماقاله من أن الطاعن كان موجوداً مع المأذون بتفتيشه ولا عطلوه في وصف حاله عند مشاهدته من أفراد القوة ...

الفروع الرابع - التفتيش حال التلبس « احالة »

راجع : تلبس .

الفروع الخامس : الاستيقاف والتخطي

- ١٥٨ - قيام الضابط باستيقاف سيارة المَهم للبحث عن المأذون بتفتيشه وتحل المَهم بإرادته عن التخطي . إعتبار الحكم أن هذا الاستيقاف لا يرقى إلى مرتبة القبض وأنه تم بالتدوير اللازم لتنفيذ إذن التفتيش واعتداد المحكمة على الدليل للشخص من الضبط والتفتيش . لا خطأ ...

رقم القاعة

- ١٥٩ - إلقاء التهم المأخوذ طواعية واختياراً . عدم أحقيته في الطعن على من يلقطه
- ١٦٠ - إلقاء التهم بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقيل أن يتخذ معه أي إجراء . عدم اعتبار تحليله عن المأخوذ نتيجة عمل غير مشروع
- ١٦١ - اقتياد رجل البوليس التهم إلى قسم البوليس . قيام الضابط بتفتيشه بعد إقراره بأن ما في الحقيبة ليس مملوكا له هو تفتيش صحيح
- ١٦٢ - عدم وقوع التفتيش على التهم أو منزلها . دفعة بيطلان التفتيش . غير جائز
- ١٦٣ - إلقاء التهم المأخوذ بغير مراقبة رجال البوليس له وتقييمهم حركاته خشية تعرضهم له . إقراره تحليلاً عن طوعية
- ١٦٤ - إلقاء التهم المأخوذ لدى مفاجأة رجال البوليس المسلحين لها . إقراره تحليلاً عنه طوعية
- ١٦٥ - تحمل التهم عن المأخوذ تحت رقابة المأذون له بتفتيشه اثر أمره من المأخوذ بعدم التحرك وتبديله بالسلمس . صحة التفتيش
- ١٦٦ - المخور على جسم الجريمة أثناء مباشرة الموصول علان من أعمال وظيفته وهو التفتيش من وجود عهدة الحاروس من سلاح وذخيرة بالصوان الملمدة لحفظها . لا مخالفة للقانون
- ١٦٦ - واجب الموظف والمكلف نخمة عامة في تبليغ الجهات المختصة فوراً ما يصل إلى علم أحدهما من جرائم أثناء أو بسبب تأدية عمله . المادة ٢٦ أ . ج . ذلك يقتضي التحفظ على الشخص وعلى الشيء
- ١٦٧ - إسرار التهمة بالمهرب ومحاولتها التوارى عن أنظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة أشهر عنها الإجراء بالمأخوذ بمرئياتها باعتبار المتابعة في هذه الصورة من حالات الاستيقاف . تحمل التهمة عن التفتيش وظهور الأوراق التي تحوى المأخوذ يوفى حالة التلبس بأحراره المأخوذ للقبض عليها
- ١٦٨ - إستيقاف شخص لوضعه نفسه في موقف مربى اقتضى اقتياده إلى مخفر الشرطة مما يصح به تفتيش حقيقة كأن يعملها بواسطة مأمور الضبط القضائي إذا وجد الدلائل الكافية على إتهامه بأحراره مألوف

الفرع السادس - الرضاء بالتفتيش

- ١٦٩ - حق الزوجة في الاذن بدخول المنزل في غيبة زوجها
- ١٧٠ - حق الزوجة في الاذن بتفتيش منزل زوجها في غيبته
- ١٧١ - حق الوالد في السماح بتفتيش منزل ولده إذا كان مع الأخير بصفه مستمرة
- ١٧٢ - دخول رجال مكتب مكافحة أدياء الطب إلى منزل التهم بالحيلة . تقديم التهم طامناً مختاراً وتوقيعه الكنتف الطبي على أحداهم . الدفع بيطلان الإجراءات . غير جائز
- ١٧٣ - حرية القاضي المختار في تكوين عقيدته من الادله المطروحة إلا إذا قبله القانون بدليل معين . صحة الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش إجراء شخص برضاء التهم بعد علمه بأنهم لا يتصرف بصفه مأمور الضبط القضائي

القواعد القانونية:

التفتيش ، والمحكمة أن تعتمد في ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

(الفرن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٠٠٢ ق. ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٨ من ١٢٣٨)

الفصل الأول

تولى سلطة التحقيق التفتيش

الفرع الأول - مسائل عامة

١ - تفتيش الأشخاص الذى تبشره سلطات التحقيق بالشروط وفي الحدود التى رسمها القانون هو ذلك التفتيش الذى رخص الشارع فيه التعرض لحرية الشخص لمناسبة جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه تفتيشا لمصلحة عامة على مصالح الأفراد الخاصة ودخول - رعاية لهذه المصلحة العامة - سلطة التحقيق في اجراء التفتيش لاحتمال الوصول الى دليل مادي يقيد في كشف الحقيقة .

(الفرن رقم ٧٢٥ لسنة ٢٠٠٢ ق. ١٠/١٠/١٩٥٦ ص ٧٨ من ٢١)

٢ - اذا كان الموقف الذى دخل المنزل غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله في الأحوال المخصوصة بالنسبة عليها ، بطل دخوله وبطل معه كافة ما يلحق بهذا الدخول من أعمال التفتيش والقبض .

(الفرن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٠٠٢ ق. ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٨ من ٦٥٠)

٣ - لا يستلزم القانون نذب غير الضابط الذى أجرى التفتيش للقيام بتحقيق يتصل بالجريمة التى أذن بالتفتيش من أجلها .

(الفرن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٠٠٢ ق. ٢٦/١٠/١٩٥٦ ص ٧٢ من ٧٢)

الفرع الثانى - التفتيش بمعرفة النيابة

٤ - مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التى يبيح لهم القانون ذلك فيها . أما التفتيش الذى يقوم به أعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو مأموري الضبط القضائي بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق فانه تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠٠٢ ق. ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٨ من ١٢٣٨)

٥ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو اجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول بطلان هذا التفتيش تبعا لبطلان

٦ - متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجرى فيها عملا من أعمال التحقيق الا بأمر منها والا كان عمله باطلا . ومن ثم فاذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذى كانت تبشر التحقيق في الحادث فان التفتيش يكون باطلا .

(الفرن رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٢ ق. ٢٧/١٠/١٩٥٦ ص ٨٨ من ٣٤٥)

٧ - ان مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التى يبيح لهم القانون ذلك فيها أما التفتيش الذى يقوم به أعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو يقوم به مأموري الضبط القضائي بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق فانه تسرى عليهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك .

(الفرن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٠٠٢ ق. ٧/١٠/١٩٥٦ ص ٨٨ من ٧٤٣)

٨ - ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، وينبني على ذلك جواز استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش مسكن المتهم ومباشرة هذا الاجراء اما بواسطة سلطة التحقيق نفسها أو بمن تنوبه لذلك من مأموري الضبط القضائي .

(الفرن رقم ٢١٢٧ لسنة ٢٠٠٢ ق. ٢٧/١٠/١٩٥٨ ص ٩٨ من ٦٠٢)

٩ - التفتيش الذى يقوم به مأموري الضبط القضائي بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق يخضع فقط للقواعد الواردة بالمادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق والتي تنص على اجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك والمادة ١٩٩ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الاجراءات التى يتبناها قاضى التحقيق ثم المادة ٢٠٠ التى تنص على أن لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التى من خصائصه ، وفيما عدا ما تقدم فلما مأموري الضبط القضائي كما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، اذا ما صدر اليهم

لنزل المتهم بفترة وجيزة فإن الاذن الصادر من النيابة يكون قد استوفى شرائطه القانونية ويكون هذا التفتيش قد وقع صحيحا والاستدلال بما أسفر عنه هو استدلال سليم .
(الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٢٨٠ - ج ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٨ ص ٩١٦٦)

١٤ - مفاد الأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ٩ من يونيه سنة ١٩٥٣ أن رجال البوليس الحربي مكلفون أصلا وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة الى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على حدة - وما استحدثه القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في هذا الشأن هو أنه أسبغ على رجال البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للاجراءات التي يتخذونها في ضبطها وتحقيقها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء المدنية ما للاجراءات التي تقوم بها مأمورو الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة - فإذا كان الثابت أن المتهم وهو جاوش بالقوات المسلحة قد نسب اليه احراز مواد مضرة ، فإن أمر الضبط والتفتيش الذي صدر من وكيل النيابة المحقق بعد اطلاعه على التحريات التي أجراها ضابط البوليس الحربي وسؤاله بشأنها يكون قد صدر صحيحا ، وبالتالي تكون اجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها الضابط المذكور تنفيذا لاذن النيابة صحيحة كذلك .
(الطن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠ - ج ٢٤ / ٥ / ١٩٦٠ ص ١١٥١)

١٥ - تقدير جدية التحريات وما اذا كانت تصل شخص المتهم ، أو أنها مقصورة على منزله وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - فمتى كانت المحكمة قد اقتنت ببجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .
(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٠ - ج ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ١١٥٨)

١٦ - اذا كان الحكم قد رد على دفع المتهم بطلان الاذن الصادر بتفتيشه على أساس خلو الدعوى من التحريات بقوله « ان الضابط أثبت في محضره من الوقائع ما يوحى بصحة التحريات وجديتها ، وقد أخذت النيابة بتلك التحريات وأصدرت الاذن على أساسها وفي حدود سلطاتها

اذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرويه كفيلا بتحقيق الفرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة معينة ما داموا لا يخرجون في اجراءاتهم على القانون .
(الطن رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٢٨٠ - ج ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٨ ص ١٠٤٨)

الفصل الثاني

التفتيش المأذون به

الفرع الأول - شروط صدور الاذن

١ - جلية التحريات :

١٠ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش وإن كان موكولا لسلطة التحقيق الا أن الأمر في ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع فهي الرقبة على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لاصدار الأمر بالتفتيش . فإذا هي في حدود سلطتها التقديرية أهدرته نتيجة عدم اطمئناها الى ما تم من تحريات أو تشككها في صحة قيامها أصلا أو أنها في تقديرها غير جدية ، فلا تريب عليها في ذلك .
(الطن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٥ - ج ٢٤ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧٠٤)

١١ - متى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزيذا استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى الى ضبط الواقعة فعلا .
(الطن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ - ج ٢٤ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٧١٨٩)

١٢ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فمتى كانت هذه المحكمة قد اقتنت ببجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك .
(الطن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٨ - ج ٢٤ / ١٦ / ١٩٥٨ ص ٦٧٢)
(الطن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٧ - ج ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٧ ص ٨٤٢)

١٣ - اذا كان التفتيش قد حصل بمنزل المتهم بمعد أن أقيمت سلطة التحقيق صلته بالمتهمين الآخرين وأنه خال معهم في تهريب المخدرات والاتجار فيها وقد ضبط بعض المتهمين متلبسا بجناية بيع المخدرات قبل اجراء التفتيش

المحاكم طبقاً للمادتين ١٦، ١٧ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ من القيود الواردة في المادة ٩١ من قانون الاجراءات .
(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢/٢٥ ص ٨٥٧/١٠ ص ٢٨٦)

٢٢ - كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذي تجر به النيابة أو تأذن في اجرائه بمسكن المتهم هو أن لا يلجأ اليه الا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة الى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة ، أو باشتراكه في ارتكابها أو اذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تملق بالجرمة .

(الطن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق - جلة ٥/٧ ص ١٩٥٧/١٠ ص ٤٧١)

٢٣ - لا يشترط لاتخاذ اجراء التفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق ، ومن ثم فلا يطل التحقيق الذي صدر على أساسه الاذن أن يكون مأمور الضبطية القضائية الذي تدب لاجرائه أهلل في تحليف الشاهد اليمين .

(الطن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٧ ص ١٩٥٧/١٠ ص ٧٨٢)

٢٤ - ان الشارع اذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ لاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن «يأثر أعضاء النيابة العامة الذين يندرجهم النائب العام للمل لدى المحاكم العسكرية اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٣٥ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية » اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعفاء من القيود الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي المواد التي تصالغ مسألة التبغ على الأشخاص وتفتيشهم انما أراد أن يعنى النيابة من قيد اجراء التحقيق قبل أن تجرى هي التفتيش بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية باجرائه ، دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تسبغ على التفتيش صفته كاجراء من اجراءات التحقيق .

(الطن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢/٢١ ص ١٩٤٧/١٠ ص ٨٤٣)

فان هذا يفيد أن المحكمة أقرت سلطة التحقيق على ما رآه من جدية هذه التعريات .

(الطن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٣ ق - جلة ١٢/١٢ ص ١٩٦٠/١١ ص ٨٧٥)

٢ - تحقيق مفتوح :

١٧ - الأمر الصادر من وكيل نيابة الصف بتفتيش منزل متهمة بجريمة احرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ، هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحاً وصادراً ممن يملكه قانوناً ، ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقاً قبل إصداره ما دام قد اقتنع بجدية التعريات التي قام بها ضابط البوليس وأقره على ذلك محكمة الموضوع ، وذلك طبقاً لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية و ١ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢
(الطن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ١/٢١ ص ١٩٥٦/١٠ ص ١٠٠)

١٨ - لا يشترط القانون لصدور أمر التفتيش أن يكون مسبوقاً بتحقيق مفتوح ما دام التفتيش لم يقع على منزل المتهم .

(الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ٣/١٠ ص ١٩٥٦/١٠ ص ١١٠٥)

١٩ - لم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ اجراءات أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الاثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة ومن ثم فلا يبيح السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام المتهم لم يدع أن التفتيش تم في غير المكان الذي أراده الاذن .
(الطن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١/٢١ ص ١٩٥٦/١٠ ص ٥٢٢)

٢٠ - الأمر الصادر من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهمة بجريمة احرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية - هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحاً وصادراً ممن يملكه قانوناً ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقاً قبل إصداره ما دام قد اقتنع بجدية التعريات التي قام بها ضابط البوليس الحربي .

(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢/٢٥ ص ١٩٥٧/١٠ ص ٢١٤)

٢١ - أغتت المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أعضاء النيابة المومنة الذين يندرجهم النائب العام لدى المحاكم العسكرية لمباشرة اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك

٢٨ — استقر قضاء محكمة النقض على جواز صدور أمر النيابة بتفتيش منزل المتهم بعد اطلاعه على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لاصدار هذا الأمر (الطن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٠١/١٢/١٩٦٠ ص ١١٦٦)

(والطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٠١/١٢/١٩٦٠ ص ٩٨٩)

(والطن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣٠١/١٠/١٩٥٨ ص ٩٨٢)

(والطن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣٠١/١٠/١٩٥٨ ص ١٠٥٣)

٣ — اختصاص مصدر الاذن :

٢٩ — للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصيلة في الإقامة فيه ، لأن المنزل في حيازتها ، وهي تمثله في هذه الصفة وتنب عنه بل تشاركه فيه ، ولا يمكن أن يعد المسكن بالتالي لغير المتهم في الدعوى حتى يستلزم الأمر اصدار اذن من القاضي الجزئي بتفتيشه . ومن ثم فإن الاذن الصادر من النيابة بتفتيش مسكنها يكون قد صدر ممن يملك اصداره قانونا .

(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٠١/١١/١٩٥٦ ص ٧٨ ص ١١٥٣)

٣٠ — صدور اذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الاذن باعتباره مختصا بالتفتيش في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناء على توفيق رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفوضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه إلا بنهي صريح .

(الطن رقم ١١٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٠١/١٢/١٩٥٦ ص ٧٨ ص ١٢٨٣)

٣١ — العبرة في اختصاص من يملك اصدار اذن التفتيش انما تكون بالواقع وإن تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة . (الطن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣٠١/١٢/١٩٥٦ ص ٥٢)

٣٢ — من المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يمارسون أعمال وظائفهم مع رئيس النيابة مختصون مباشرة إجراءات التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية ، فالأمر بالتفتيش الصادر من وكيل النيابة الكلية لتنفيذه في دائرة اختصاص المحكمة الكلية يكون صحيحا

٣٥ — يشترط للاتجاه الى تفتيش مسكن المتهم اعسالا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق قد فتح أو يبدى به فضلا أو في حالة فتح أو يبدى ، وتحقق هذه الصورة كلما رأت سلطة التحقيق بعد اطلاعه على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنسية أو جنحة ووجود أدلة أو قرائن تسمح بتوجيه الاتهام الى شخص معين بوصفه فاعلا أو شريكا وقدرت تلك السلطة صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح تحقيق ، اذ يصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخولا له اتخاذ كافة الاجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ويرخص القانون في اتخاذها كمنصر من عناصر تحقيق الدعوى ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ اجراء آخر شكلي كان أو غير شكلي ومن ثم فإن اصدار وكيل النيابة أمرا بتفتيش مسكن المتهم بعد اطلاعه على ما أثبتته ضابط البوليس في محضره من أن المتهمه تدبر مسكنها للشرطة السرية وأنه تحقق من ذلك يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٠١/١٢/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ١٠٢)

٣٦ — الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ١٣١/١/١٩٥٢ يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل اصداره ما دام قد اقتنع بجدية التهربات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقا لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجيئهما متجة لأثارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بالناء الأحكام العرفية الذي صدر لاحقا لواقعة الدعوى .

(الطن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣٠١/١٢/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٦٨٨)

٣٧ — لا يشترط لتفتيش مسكن المتهم اعسالا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق مفتوح سابق على صدور أمر التفتيش ، فيجوز للنيابة أن تصدر أمرا بالتفتيش بعد اطلاعه على محضر الاستدلالات متى رأت كفايته لاصدار الأمر الذي يعد فتحا للتحقيق .

(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣٠١/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٣٥)

والعبرة في ذلك انما تكون بالواقع — وإن تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .

(الطن رقم ١٣٤٩ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٢/٢٠ لسنة ١٩٩٦ ص ٩٣٣)
(والطن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٢/٢١ لسنة ١٩٥٧ ص ٥٢٠)

الفرع الثاني — بيانات الاذن

٣٦ — عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش في الاذن لا يبطله .

(الطن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ٢/٢٠ لسنة ١٩٥٦ ص ٢٠٧)

٣٧ — متى استظهر الحكم بأدلة سائفة أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به ، فإن الاذن بالتفتيش يكون صحيحا .

(الطن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٠/٢٣ لسنة ١٩٥٦ ص ٧٧٠)

٣٨ — متى كان الحكم قد استظهر بأدلة سائفة أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فإن اغفاله الرد على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه لا يجدي المتهم متى اطاعت المحكمة الى أنه هو بذاته الشخص المقصود من اصدار الاذن .

(الطن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٠/٧ لسنة ١٩٥٧ ص ٨٠٠)

٣٩ — متى كان الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش قد قص على أنه يشمل الأشخاص الموضحة أسماؤهم بالحضر المرفق ، وكان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام سلسلة وعلى صورة منظمة خالية من أي أثر مرب ، وقد وقع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذي أصدر فيه أمر التفتيش وأحال عليه في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم ، فإن الدفع ببطان أمر النيابة بالتفتيش لعدم إثبات أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ٣/٢١ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٠٠)

٤٠ — أن انقضاء الاجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك الى أن يعيد مفعوله ، وينبئ على ذلك أن الحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومتنتجة لأثرها .

(الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٢/٢٢ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٠٣)

صادرا من يملكه بشر حاجة الى الحصول على تفويض بذلك من رئيس النيابة .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ٥/٢٥ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٠٠)

٣٣ — لرئيس النيابة حق تدب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملا بنص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء — وهذا التدب يكفي فيه أن يتم شغافها عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا التدب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى — فإذا كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الاذن بالتفتيش قد وقعه باعتباره مندوبا للقيام بأعمال نيابة أخرى، فإن هذا الذي أثبتته يكفي لاعتبار الاذن صحيحا صادرا من يملك اصداره قانونا ، ومن ثم يكون سديدا ما رآه المحكمة من عدم وجود وجه لفسم دفتر الاتداب بالنيابة الكلية .

(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٤/٩ لسنة ١٩٩٠ ص ١١٨٠)

٣٤ — الأصل في الاجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه ، ولما كان ما أورده الطاعن في أسباب طعنه بشأن عدم اختصاص من أصدر الاذن بالتفتيش وبطلان تنفيذه مما يقتضي تحقيقا موضوعيا عند ابدائه أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل من التهم ما يثيره من ذلك لأول مرة أمام محكمة التقض .

(الطن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ٥/١٢ لسنة ١٩٩٠ ص ٨٦٦)

٣٥ — صفة مصدر الاذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الاذن بالتفتيش — ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الاذن كان مختصا باصداره —

• المبدأ ذاته بشأن اختصاص مغوري الضبط القضائي — راجع الحكم في الطن ٢٨/٢٢٦٢ ق. (جلة ١١/١٩ لسنة ١٩٥٧) — القادة ١١٢ — مجبوبة الاحكام — السنة العاشرة — صفحة ٥١٧ ، راجع في استلزام المرة الدفع ببطان التفتيش امام محكمة الموضوع — الاحكام في الطن ٣٧/٢٩٤ ق. (جلة ٢٢/٢٩ لسنة ١٩٥٧) ، ٢٢٧/١١٦٦ ق. (جلة ١٨/١١ لسنة ١٩٥٧) — لقادة ١٢١ و ٢٢٤ — مجبوبة الاحكام — السنة الثامنة — صفحة ٤٤٠ ، ٨١٥ و ٢٨/٧٤ ق. (جلة ١٨/١٩ لسنة ١٩٥٨) — لقادة ١١٦ — مجبوبة الاحكام — الصفحة الخامسة — صفحة ٤٢٩ .

الفرع الثالث - نطاق الاذن

١ - طلب الاذن :

٤٥ - القول بأن اذن النيابة صدر بتفتيش شخص المتهم ومسكنه مع أن الضابط اقتصر في طلبه على الاذن بتفتيش المسكن فقط مما يعيب الاذن المذكور - هذا القول مردود بأن النيابة - وهي تملك التفتيش من غير طلب - آلا تقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الاذن .

(المن رقم ١١١ لسنة ٣٠ ق. جلة ١٣/٦/١٩٦٠ ص ١١٨٥٨)

٢ - الشخص المطلوب تفتيشه :

٤٦ - متى صدر الاذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم ومسكنه ، فإن قرار غرفة الإتهام يصدد بطلان تفتيش محل تجارته لا يكون صحيحا في القانون إذ أن حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه .

(المن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٣/١١/١٩٥٩ ص ٧١١٥٩)

٤٧ - الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها صحيح في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له بدوره صحيحا .

(المن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٢ ق. جلة ١٢/٣/١٩٥٧ ص ٨١٤٨)

(والمن رقم ٤١ لسنة ٢٧ ق. جلة ٥/٢/١٩٥٧ ص ٢١٨)

(والمن رقم ٨٣١ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٨/١٠/١٩٥٧ ص ٨١٧٨)

٤٨ - إذا كانت النيابة العامة قد أمرت بتفتيش السيارة المينة بذاتها ومن يوجد بها من أشخاص على أساس مظنة مافرتهم مما الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها ، فإن الاذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان رفيقه من المتهمين صحيحا أيضا دون حاجة إلى أن يكون للأذن بتفتيشه مسمى باسمه أو أن يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

(المن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٦/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٧٢٤)

٤٩ - للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصيلة في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها ، وهي تمثل في هذه الحيازة وتوتب عنه ، بل تشاركه فيه ، وهذا يكون الاذن بالتفتيش قد

٤١ - الغلا في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(المن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٦/٦/١٩٥٨ ص ٩٧٢)

٤٢ - تفتيش المنازل - على ما استقر عليه قضاء محكمة التقص - اجراء من اجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة - جنابة أو جنحة - ترى أنها وقتت وصحت نسبتها الى شخص معين وأن هنالك من الدلائل ما يكفي لاحتكام مسكنه الذي كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله إلا في أحوال خاصة ، فيجب أن يكون تعيين الشخص المراد تفتيشه واضحا ومحددا له تحديدا فائيا للجملة وقت صدور الاذن - فإذا جاء الاذن الصادر من النيابة بإجراء التفتيش مجهلا خاليا من أية إشارة تحدد شخص المراد تفتيشه والبلدة التي يقع فيها منزله - بل هو في عباراته العامة للمجلة يصلح لأن يوجه ضد كل شخص يقيم في أي بلدة تجاور البلدة المذكورة بالاذن - ما دام أن الأمر متروك للمرشد على ما يراه هو دون أي تحديد - هذا بالإضافة إلى أن الاذن قد صدر ضد شخص يدعى ولم يثبت من الأوراق أن المتهم معروف بذلك الاسم ، فانه لا يكون لانا جديا ، ويكون التفتيش الذي حصل على مقتضاه قد وقع بإطلا لمخالفة الأصول المقررة للتفتيش ، ويبطل تبعا للدليل المستند منه .

(المن رقم ١٦٦٢ لسنة ٢٨ ق. جلة ٣/١١/١٩٥٩ ص ٨٥٢)

٤٣ - لا يشترط القانون إلا أن يكون الاذن بالتفتيش - شأنه في ذلك شأن سائر أعمال التحقيق ثابتا بالكتابة - وفي حالة الاستمجال قد يكون ابلاغه بالسرعة أو ببرقية أو بغير ذلك من وسائل الاتصال ، ولا يلزم وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائي للتدب لأن من شأن ذلك عرقلة اجراءات التحقيق - وهي بطبيعتها تقتضي السرعة ، وانما الذي يشترط أن يكون لهذا التبليغ نفوى الاذن أصل ثابت في أوراق الدعوى .

(المن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٢ ق. جلة ٣١/١٠/١٩٦٠ ص ١١٧٣٠)

٤٤ - أثبات سماع اصدار الاذن بالتفتيش انما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه - وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بعد صدور الاذن به وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر في صحة الاذن عدم اشتتاله على ساعة صدوره .

(المن رقم ١٣٤٩ لسنة ٢٣ ق. جلة ٢٠/١٢/١٩٦٠ ص ٩٣٣)

على أنه يخفى شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، وهذا الحق استثنائي ، فيجب عدم التوسع فيه .
(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٠٧/٦/١٩ ص ٨٥ ص ٦٨١)

٥٤ - لأمور الضبط عند دخوله منزل المأذون بتفتيشه أن يتحقق من خلو المتهمة الموجود داخل هذا المنزل المأذون بتفتيشه من الأسلحة التي قد تعطله وهو في سبيل أداء واجبه ، فإذا تحقق رجال القوة خلو المتهمة من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي يقع على المتهمة بعد ذلك يكون باطلا .
(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٠٧/٦/١٩ ص ٨٥ ص ٦٨١)

٥٥ - متى كان مسكن المتهمة ومسكن أخيه يضمها منزل واحد وقيمان مما فيه وإن استقل كل منهما بقسم منه ، فإن دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش الصادر له من النيابة هو إجراء سليم مطابق للقانون .
(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٠٨/٢/٢٤ ص ٩ ص ٢٣٠)

٥٦ - متى كان الأمر الصادر من النيابة قد نص على تفتيش المتهمة وتفتيش مسكنه ومن يوجد معه لضبط ما لديه من مخدرات ، دون أن يحدد مسكنا معينا للمتهمة ، فهو بهذا يشمل كل مسكن له مهما تعدد .
(الطن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٨ ق . جلة ١٩٠٨/٥/١٢ ص ٩ ص ٢٣٠)

٥٧ - إذا عثر عرضا الضابط المأذون له بالتفتيش على مخدر في أحد جيوب ملابس المتهمة أثناء بحثه عن السلاح وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية .
(الطن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٨ ق . جلة ١٩٠٨/٦/٢٣ ص ٩ ص ٦٨٨)

٥٨ - جرى قضاء محكمة النقض بصورة ثابتة مستقرة بأن المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية (٥ من قانون تحقيق الغايات القديم) صريحة في عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا في الأحوال التي نصت عليها تلك المادة ، كما قضت بأن دخول المنازل بدون هذا الأمر جريمة منطبعة على المادة ١٢٨ من قانون العقوبات (١١٢ قديمة) والضمان الذي أراده الشارع لحرمة المساكن لا يتحقق إلا إذا كان الاذن صادرا بتفتيش منزل عن جريمة معينة تكون جنائية أو جنحة وأن يقوم من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المقيم في المسكن المراد تفتيشه بوصفه فاعلا

صدر سليما من ناحية القانون وجرى تنفيذه على الوجه الصحيح ، مما يجعل ما أسفر عنه هذا التفتيش دليلا يصح الاستناد إليه في الإدانة .
(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٢٩ ق . جلة ١٩٠٩/٦/٢٢ ص ١٠ ص ٦٤٤)

٣ - مكان التفتيش :

٥٠ - متى كانت المتهمة موجودة في منزل الشخص المأذون بتفتيشه لدى دخول مأمور الضبطية القضائية ، فلما رآته هفتت وأخذت مرة كانت تضمها تحت ركبتيها فصلتها تحت إبطها ، ولما عرفته أخذت تتقهقر ثم ألقت بها فالتقطها ، فإن هذه المظاهر التي بدت من المتهمة أمام الضابط تعتبر قرينة قوية على أن المتهمة إنما كانت تخفي معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة . ومن ثم فإن ضبط المتهمة بها فيها من مخدر يكون صحيحا طبقا للمادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية .
(القضية رقم ٨٨٤ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٠٦/١١/٥ ص ٧ ص ١١٢٦)

٥١ - متى كان لأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش منزل المتهمة للبحث عن أسلحة وذخائر يفتنض أمر صادر له من السلطة المختصة فإن هذا الأمر يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه وبأية طريقة راهما موصلة لذلك . فإذا هو تبين عرضا أثناء التفتيش وجود كوة في الحائط بها ورقة ملفوفة تحوي كمية من ثمار الخشخاش كان حيا لجرمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص .
(القضية رقم ١١٩ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٠٦/١٢/٢١ ص ٧ ص ١٣٩٤)

٥٢ - لأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهمة أو غيره الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه إذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفى شيئا يفيد في كشف الحقيقة وله تخدير تلك القرائن وبلغ كتابتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .
(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٠٧/١/١٠ ص ٨ ص ٦٢٢)

٥٣ - الأصل أن تفتيش المكان ينصب عليه وعلى ما به من متعلقات فحسب ، ولا يتسدها إلى الأشخاص الموجودين فيه ، لأن حرية الشخص منفصلة عن حرمة منزله ، ولكن إباح القانون استثناء من المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية تفتيش الشخص الموجود في المكان سواء أكان متهما أم غير متهمة ، إذا قامت قرائن قوية

٦٤ - لا يقدح في صحة التفتيش أن يفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي ما دام الاذن لم يمين مأمورا بعينه .

(المن رقم ١٢٦ لسنة ٢٥ ق. - جلة ٢٠/١٩٥٦ ص ٧٥ س ٢٠٧)

٦٥ - بين القانون مأموري الضبط القضائي بالمادة ٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل مرسومهم كرجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي ولا يضمن عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبقها عليهم القانون وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الايضاحات ولجاء الممانيات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش واذا فاحضار منهم الى مركز البوليس لا يخول للجواش التوجيهي القبض عليه ولا تفتيشه .

(المن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق. - جلة ١/١٩٥٦ ص ٧ س ٦٥٩)

٦٦ - نص المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية اننا يخصص مأمور الضبط القضائي دون غيره بقى التفتيش .

(المن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق. - جلة ١/١٩٥٦ ص ٧ س ٦٥٩)

٦٧ - متى كان وكيل النيابة قد أصدر اذنه لمعاون الباحث ولن يساوه من رجال الضبط بتفتيش منازل وأشخاص ستة من المتهمين فإن انتقال الضابط الذي صدر باسمه الاذن مع زملائه الذين صاحبوه لمساعدته في ابتزاز التفتيش يبطل ما أجراه كل منهم من تفتيش بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الاذن الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه .

(المن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٧/١٩٥٧ ص ٨ س ٤٧١)

٦٨ - متى كان اذن التفتيش قد صدر مطلقا ، وتنبذ وكيل الحكمدار ضابط أحد مراكز البوليس لتنفيذه في مركز آخر يتبع المديرية ذاتها تحت اشرافه ، فإن التفتيش يكون صحيحا في القانون اذ أنه ما دام أن الأمر الصادر بالتفتيش لم يمين مأمورا بعينه لتنفيذه فلا يقدح في صحة التفتيش أن يفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي ومتى كان الذي قام بتنفيذه أحد مأموري الضبط القضائي التابعين للمديرية الذي له هذه الصفة بوجه عام بالنسبة

أصليا أو شريكا في ارتكابها . فاذا لم تحقق هذه الشروط فلا يمكن اعتبار الاذن اذنا جديا يتسنى معه اجراء التفتيش بوجه قانوني .

(المن رقم ١٣٧ لسنة ٢٨ ق. - جلة ٢١/١٩٥٨ ص ٩٤٣)

٥٩ - الاذن الصادر بتفتيش المنزل يشمل أيضا الحديقة باعتبارها ملحقة به .

(المن رقم ١٦٠ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢/١٩٥٩ ص ١٠ س ٦٠١)

٤ - القبض نتيجة الاذن بالتفتيش :

٦٥ - صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضي لتنفيذه الحد من حريته بالتدبير اللازم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجرامين من تلازم ومن ثم فلا وجه للقول بطلان أمر القبض في هذه الحالة لعدم استيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(المن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢/١٩٥٧ ص ٨ س ٥٩٠)

٦٦ - صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضي لتنفيذه الحد من حريته بالتدبير اللازم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجرامين من تلازم .

(المن رقم ١٧٥ لسنة ٢٨ ق. - جلة ٢٦/١٩٥٩ ص ١٠ س ٧٢٣)

٦٧ - القبض على المتهم لا يكون الا في حدود التقدير اللازم لاجراء التفتيش - فاذا كان ما أثبتته الحكم لا يبرر دخول المخبر منزل المتهم والقبض عليه ، فلا يبيح الحكم لفضاله تناول ما تضمنته أمر النيابة العامة من القبض على المتهم علاوة على تفتيشه ومنزله .

(المن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٨/١٩٦٠ ص ١١ س ٧٩٩)

الفصل الرابع - تنفيذ الاذن بالتفتيش

١ - اجراء التفتيش بمجرة مأمور الضبط القضائي :

(١) التفتيش من مأمور الضبط القضائي أو ممن يندب :

٦٣ - لا يقدح في صحة التفتيش أن يكون أحد المخبرين هو الذي عثر على المادة المخدرة ما دام ذلك قد تم بحضور الضابط المأذون بالتفتيش وتحت اشرافه .

(المن رقم ١١٥ لسنة ٢٥ ق. - جلة ٢١/١٩٥٦ ص ٧ س ١٠٠)

٧٣ - دخول المخبر منزل المتهم بوجه غير قانوني لا يصححه الأمر الصادر إليه من رئيسه - الضابط المأذون له بالتفتيش - بدخول المنزل ، بدعوى التحفظ على المطلوب فتحتشه تحقيقا للفرض من التفتيش لخروج هذا الأمر عن نطاق الأفعال المرخص بها قانونا نظرا إلى مساسه بحرمه المنازل ، مما يصم هذا الإجراء بالبطلان الذي يمتد أثره إلى ما أسفر عنه من ضبط .

(الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٨/١/١٩٦٠ ص ٧٩)

٧٤ - مأمور الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش وإن كان له أن يستعين في تنفيذ الأذن بمروسيه - ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي - إلا أن ذلك مشروط بأن تتم إجراءات الضبط والتفتيش تحت رقابته وإشرافه - فإذا كان ما أثبتته الحكم وأصبح الدلالة في أن التفتيش والضبط الذي قام به المخبر لم يكن تحت إشراف الضابط المأذون له بالتفتيش ، فيكون ما انتهى إليه الحكم من قبول الدفع ببطلان التفتيش الذي أسفر عن ضبط « الحشيش » صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٨/١/١٩٦٠ ص ٧٩)

٧٥ - إذا صدر الأذن بالتفتيش ممن يملكه إلى أحد مأموري الضبط القضائي « أو » من يندب من مأموري الضبط القضائي ، فإن دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من حرف العطف الشار إليه هو الإباحة - لوروده قبل ما يجوز فيه الجمع ، وهو ما يقطع بإطلاق النذب وإباحة أفراد الضابط بالتفتيش أو اشراك غيره معه فيه من يندبه لذلك .

(الطن رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٨/١/١٩٦٠ ص ٧٩)

(ب) الاختصاص المكاني للأذن بالتفتيش :

٧٦ - متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فعلا بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه إلى المتهم في بناء محكمة شبرا الواقع في اختصاص قسم روض الفرج ، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا بإجراء كل ما خوله إياه القانون من أعمال التحقيق - كالتفتيش - لتعقب المتهم في أي مكان في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقي الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الأولى .

(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٨/١/١٩٥٨ ص ٩٦)

٧٧ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه

إلى جميع الجرائم بدائرة المديرية فضلا عن أنه ندب للقيام بهذا التفتيش من وكيل الحكماء الذي يملك ذلك وتمت إشرافه .

(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٠/١/١٩٥٧ ص ٨٣)

٧٩ - متى كانت إجراءات الضبط والتفتيش قد تمت بناء على أمر الضابط المأذون له بها وتمت تحت رقابته وإشرافه ، فإن الدفع ببطلان التفتيش لأن الضابط عهد بتنفيذ أمر التفتيش إلى مخبر وهو ليس من رجال الضبط القضائي لا يكون له أساس .

(الطن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٨٣)

٧٠ - التفتيش الذي يقع تنفيذا لأذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به واحد من المدعويين له ، ما دام أن قيام من أذن لهم به مما ليس شرطا لازما لصحته .

(الطن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ٨/١/١٩٥٨ ص ١٠٤)

٧١ - لا محل لاشتراط الكتابة في أمر النذب الصادر من المنسوب الأصل ما دام أمر النيابة بالنذب ثابتا بالكتابة لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة إنما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة لا باسم من ندبه له - فإذا كان الثابت أن مأمور الضبطية القضائية الذي ندبته النيابة للتفتيش قد أجازت له النيابة أن ينسب غيره من رجال الضبطية القضائية لإجرائه ، فإن قضاء المحكمة ببطلان التفتيش على أساس عدم إثبات النذب الصادر من المنسوب من النيابة كتابة للضابط يكون غير صحيح في القانون .

(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ٩/٢/١٩٥٩ ص ٣٦٦)

٧٢ - إذا كان الثابت من واقعة الدعوى أنه أثناء أن كان الضابط المأذون بتفتيش منزل المتهم يقوم بتفتيشه ، لاحظ الكونستابل ورجلا البوليس الملكي - اللذين استعان بهما الضابط في تنفيذ أمر التفتيش وكانا يعملان تحت إشرافه - وجود باب مغلق بفناء المنزل ، فأنها إليه بما لاحظاه ، فطلب الضابط من المتهم فتح الباب وفتح فلا بوجوده وأمرهما الضابط بالدخول في الحديقة فخلاهما ، ثم أخبراه بأنها وجدتا نبات الحشيش مغروسا بها ، فقام الضابط وصحبته المتهم بتفتيش الحديقة بإرشاد الكونستابل والبوليس الملكي ، حيث شاهدهما الضابط بنفسه شجيرات الحشيش بالحالة التي وصفها ، فإن تفتيش المنزل والحديقة يكون بذلك قد حصل مرة واحدة وفي وقت واحد في حضور المتهم .

(الطن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠١)

المأذون له قانونا بتفتيش المتهم في دائرة اختصاصه — ذلك المتهم في أثناء توجهه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبدا له من المتهم المذكور من المظاهر والأهمل ما يثير على أحراره جوهرًا مخدرا ومحاولة التخلص منه — بأن هذا الظروف الاضطرابي المفاجيء — وهو محاولة المتهم التخلص من الجوهر المخدر بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه — هو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط الى ضبط المتهم في غير دائرة اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الاجراء منه صحيحا موافقا للقانون — اذ لا يسوغ في هذه الحال أن يفت الضابط مفلول اليدين ازاء المتهم المنوط به تفتيشه اذا صادفه في غير دائرة اختصاصه ، وفي ظروف تؤكد أحراره للجواهر المخدرة .

(الطن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ق . ج ١٠/٥/١٩٦٠س ١١١٤٤١)

٢ — حضور المتهم أو الشهود للتفتيش :

٨٥ — ان القانون اذ لم يجعل حضور المتهم شرطا جوهريا لصحة التفتيش فانه لا يقدح في صحة هذا الاجراء ان يكون التفتيش قد حصل في غيبة الطاعن .

(الطن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ق . ج ١٢/١/١٩٥٨س ١٠٠٩٦)

٨٩ — التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق تسرى عليه أحكام المواد ٩٢ ، ٩٩ ، ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، والمادة الأولى منها تنص على اجراء تفتيش منزل المتهم « وغير المتهم » بحضوره أو من ينييه عنه ان أمكن ذلك ، فحضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .

(الطن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٩ق . ج ١٠/٥/١٩٥٩س ١٠٥٦٨)

٨٢ — خرج المشرع على قاعدة سرية اجراءات التحقيق بالنسبة الى تفتيش المنازل فنص في المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينييه عنه كلما أمكن ذلك ، والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقدر الأمكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران .

(الطن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٩ق . ج ١١/١/١٩٥٩س ١٠٥٧٨)

٨٣ — لم يشترط القانون — بالنسبة الى تفتيش الأشخاص — حضور شهود تيسيرا لاجرائه ،

المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات واستداعها خارج تلك الدائرة ، فان هذه الاجراءات منه أو ممن يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها ، واذا كان التفتيش اجراء من اجراءات التحقيق ، وقد صدر الأمر به من وكيل نيابة في حدود اختصاصه ، وتنب لاجرائه مفتش مكتب مكافحة المخدرات أو من يندبه ، فندب هذا الأخير ضابط مباحث لتنفيذ الأمر ، وكان الطرف الاضطرابي المفاجيء — وهو محاولة المتهمين « الذين صدر الأمر بضبطهما وتفتيشهما » الهرب بما معهما من المواد المخدرة — هو الذي دعا الضابط الى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ملاحظتهما وضبطهما ، فان هذا الاجراء منه يكون صحيحا موافقا للقانون .

(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٩ق . ج ١٠/٦/١٩٥٩س ٧٣١)

٧٨ — من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات واستداعها الى خارج تلك الدائرة ، فان هذه الاجراءات منه ، أو ممن يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها — فاذا كانت محاولة المتهمين الهرب — بما معهما من المواد المخدرة — بعد صدور إذن النيابة بضبطهما وتفتيشهما — هي التي أوجدت حالة الضرورة ودعت الضابط ومن معه الى مجاوزة حدود اختصاصهم المكاني للقيام بواجبهم المكلفين به من قبل النيابة العامة ، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الأمر غير ملاحقة المتهمين وضبطهما ، فيكون صحيحا ما انتهى اليه الحكم من رفض الدفع بطلان التفتيش .

(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ق . ج ١٢/٨/١٩٥٩س ١٠٠٤٤)

٧٩ — الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية . فاذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فانه لا يفقد سلطة وظيفته وانما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار اليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وتنبم من النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسوغ له أن يقوم بمسك كلف به بتفتيش وظيفته أو تدب اليه من يملك حق التدب وأن يجريه خارج دائرة اختصاصه ، هذا هو الأصل في القانون — الا أنه اذا صادف مأمور الضبط القضائي

٨٩ - متى كان الاكراه الذي وقع على المتهم انما كان بالقدر اللازم لتسكين طبيب المستشفى من الحصول على مستحضرات مدمته ، فانه لا تأثير لذلك على سلامة الاجراءات .
(الملن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٦ ق. - جلة ١٩٥٧/٢/٤ ص ٨٨ س ١٠٤)

٩٠ - ان الاذن الصادر من النيابة باستخراج المخدر الذي اعترف المتهم باخفائه في مكان خاص من جسمه هو اذن صحيح واستخراج المخدر من مكانه بناء على ذلك يكون صحيحا أيضا .
(الملن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق. - جلة ١٩٥٨/٣/١٧ ص ٩٨ س ٣٠٠)

٩١ - ان قيام الطبيب باخراج المخدر من المكان الذي اخفاه فيه المتهم المأذون بتفتيشه لا تأثير له على سلامة الاجراءات ، ذلك ان الطبيب انما قام به بوصفه خيرا ولا يلزم في القانون ان يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية او ان يباشر عمله تحت اشراف أحد .
(الملن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق. - جلة ١٩٥٨/٣/١٧ ص ٩٨ س ٣٠٠)

٤ - تفتيش الأثشي :

٩٢ - مراد القانون من اشتراط تفتيش أثشي بمعرفة أثشي أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسائية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياتها اذا مست ومن ثم فان ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون ان هو التفتت لافاة المخدر التي طالته في وضعا الظاهر بين أصابع قدم المتهمه وهي عارية .
(الملن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٧ ق. - جلة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨٨ س ٥٢١)

٩٣ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أن الضابط لم يفتش المتهمه بنفسه وانما كلفها بأن تقبل جيبوها فبرز من جيبها الأيمن جزء من علبة صفيح أخرجهما كما أخرجت من جيبها الأيسر ورقة اغتبتها في راحة يدها فأخذها منها ووجد بداخل العلبة والورقة أفيونا وحشيشا فان ما تنماه المتهمه من مخالفة الضابط لمقتضى المادة ٤٦ من قانون الاجراءات يكون على غير أساس .
(الملن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق. - جلة ١٩٥٧/١٢/٢ ص ٨٨ س ٩٤٨)

٩٤ - مراد القانون من اشتراط تفتيش الأثشي بمعرفة أخرى هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسائية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياتها

الا أن حضورهم وقت التفتيش لا يترتب عليه البطلان ، اذ أن حصول التفتيش أمام شهود هو ضمان لسلامة الاجراءات التي يباشرها مأمور الضبط القضائي ، ولا محل لاستناد التهم الى المادة ٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، لأن المادة المذكورة لم تتحدث الا عن حق خصوم الدعوى في حضور اجراءات التحقيق عندما يباشرها قاضي التحقيق .

(الملن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٩٥٩/١١/٩ ص ١٠١ س ٨٥٧)

٨٤ - حصول التفتيش بحضور شاهدين اعمالا لنص المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية لا يكون الا في حالة غياب المتهم .
(الملن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٩٦٠/٢/٩ ص ١١٨ س ١٥٨)

٨٥ - لم يجعل قانون الاجراءات الجنائية حضور المتهم عند تفتيش سكنه شرطا جوهريا لصحة التفتيش ، ولم يوجب بطلانا على تخلفه .
(الملن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق. - جلة ١٩٦٠/١١/١٤ ص ١١٨ س ٧٨٢)

٨٦ - ما ينمعه المتهم من أن التفتيش تم في غير حضور شاهدين هو دفع موضوعي كان يقتضي من المحكمة أن تجري فيه تحقيقا للتثبت من صحة ، ومن ثم فلا قبل منه الجدل في هذا الخصوص أمام محكمة النقض لأول مرة .
(الملن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق. - جلة ١٩٦٠/١١/١٤ ص ١١٨ س ٧٨٢)

٨٧ - استقر قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها - أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على تدهيم لذلك من سلطة التحقيق فانه تسري عليهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بعرفة قاضي التحقيق - والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينمعه ان أمكن ذلك .
(الملن رقم ١٣٠ لسنة ٣٠ ق. - جلة ١٩٦٠/١١/١٤ ص ١١٨ س ٧٩٦)

٣ - تفتيش جسم المتهم :

٨٨ - ما دام الاكراه الذي وقع على المتهم كان بالقدر اللازم لاتزاع المخدر منه فلا بطلان في التفتيش .
(الملن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ ق. - جلة ١٩٥٩/٣/١٩ ص ٧ س ٢٨٧)

٩٩ — لا جدوى للطعن من إثارة الدفع بطلان التفتيش مع اقراره بأن مسكنه لم يفتش لأن البطلان انما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فاذا لم يثره من وقع عليه التفتيش فليس لغيره أن يثيره ولو كان يستفيد منه .
(الطن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٠٠٤ ق. جلة ١٩٥٦/١/٩ ص ٧ ص ١٦)

١٠٠ — لا يمكن أن يستفيد من بطلان الاذن الصادر من النيابة بالتفتيش الا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكنه أو بصله .
(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٢٠٠٤ ق. جلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ ص ٦٨٨)

١٠١ — متى أنكرت المتهمة ملكيتها للصره التي وجدت بها المواد المخدرة فلا يقبل منها التسك بطلان تفتيشها ولو كانت هذه الصرة على ملكها في الواقع .
(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٠٠٤ ق. جلة ١٩٥٦/١١/٥ ص ٧ ص ١١٢٩)

١٠٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان تفتيش منزل بينه أو ببطلان الأمر الصادر بتفتيشه لا يقبل من غير حائزه الذي يملك التحدث عن حرمة .
(الطن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٠٠٤ ق. جلة ١٩٥٨/٦/٤ ص ٩ ص ٢٤٦)

١٠٣ — اذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أسهم في صفقة الحشيش المبعة والتي ضبطت بالسيارة وأنه كان يحرزها وهو الذي باشر تسليمها فانه لا يكون للمتهم مصلحة في التسك ببطلان تفتيش حقية ضبطت في مكان آخر وما أسفر عنه هذا التفتيش من وجود فتات الحشيش وتلواته فيها .

(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠٠٤ ق. جلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ ص ٧١٦)

٢ — التسك بالدفع أمام محكمة النقض :

١٠٤ — اذا كان الدفاع عن المتهم قد أعلن عن رغبته في عدم التسك ببطلان التفتيش ، وترافع في موضوع التهمة ضالبا اعتبار المتهم محروا للتأنيق فلا يقبل منه ابداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠٠٤ ق. جلة ١٩٥٦/٢/٢٨ ص ٧ ص ٢٧٤)

١٠٥ — متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٤ ق. جلة ١٩٥٦/٤/٩ ص ٧ ص ٥٠٩)

اذا مست ، فلا يكون ضابط البوليس قد خالف القانون ان هو أمسك بيد المتهمة وأخذ العلة التي كانت بها .
(الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٠٠٤ ق. جلة ١٩٦٠/٦/٨ ص ١١ ص ١٤٨)

٥ — فض الاحراز عند التفتيش :

٩٥ — متى قرر الحكم أن نص المادة ٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية انما يحرم فض الأوراق المختومة أو المغلفة والاطلاع عليها وكان ظاهرا أن التغليف لا ينطوي على أوراق مما تشير اليه هذه المادة وانما كان يحوى جسما صلبا فانه يجوز فض الخلاف لفحص محتوياته فيكون ما قرره المحكمة تفسيراً للمادة ٥٢ المذكورة هو تفسير صحيح للقانون وفيه الرد الكافي على دفاع المتهم ببطلان اجراءات الضبط .

(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠٠٤ ق. جلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ ص ٧١٦)

٦ — تحرير محضر التفتيش :

٩٦ — الغرض من تحرير محضر اجراءات التفتيش كما يدل عليه سياق المادة ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، هو تدوين ما عسى أن يديه للمتهم من ملاحظات على الأشياء المضبوطة ، ولم يربب الشارع البطلان على انقضاء تحرير هذا المحضر .

(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٢٠٠٤ ق. جلة ١٩٥٦/٦/١٠ ص ٨ ص ٦٢٣)

٩٧ — افراد محضر بالتفتيش ليس بلامم لصحته ، ولا يترتب على مخالفته البطلان . وكفى أن تفتح المحكمة من الأدلة المقدمة اليها في الدعوى بأن التفتيش أجرى في المياد وأسفر عما قيل أنه تحصل عنه .

(الطن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٠٠٤ ق. جلة ١٩٥٨/١٢/٩ ص ٩ ص ١٠٦٤)

الفصل الثالث

بطلان التفتيش

الفرع الأول : دفع بطلان التفتيش

١ — المصلحة في الدفع ببطلان التفتيش :

٩٨ — لا شأن للمتهم في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن غيره .

(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٠٠٤ ق. جلة ١٩٥٦/١/٢ ص ٧ ص ١)

٣ - تسبب الأحكام في الدفع بالطلاق :

١١٢ - إذا كان الحكم قد أسس ادانة المتهم على الدليل المستند من تفتيش غرفتها دون أن يعرض للدفع بطلاق التفتيش ويرد عليه فإن هذا يجعله قاصر البيان مستوجب النقض .

(المن رقم ١٢١ لسنة ٢٠٠٦ - جلة ١٠١/١٢/١٩٠٦ ص ٧ س ٢١)

١١٣ - الدفع بأن اذن التفتيش صدر بعد اجراء التفتيش هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم ردا خاصا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة للادلة التي أوردها .

(المن رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٦ - جلة ١٠١/١٢/١٩٠٦ ص ٧ س ١٢٨٨)

١١٤ - متى كانت غرفة الاتهام قد أصدرت أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم - الذي لم يعترض أمامها - لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك الى أن تفتيش المتهم قد وقع بإملا قانونا لصدوره بنير اذن من الجهة المختصة وفي غير الحالات التي يجيز فيها التساؤل لأمور الضبط التفتيش ، فلا يصح التمسك عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها .

(المن رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٨ - جلة ١٠١/١٢/١٩٠٨ ص ٩ س ٦٠٩)

١١٥ - لا يقدح في سلامة الحكم أنه لم يبين أسماء باقي أفراد رجال القوة الذين استعان بهم الضابطان المأذونان بالتفتيش طالما أنه قد عني ببيان أسماء من حضر التفتيش ومؤدى شهادتهم وما دام أنه لم يستند في الادانة على شهادة الباقين .

(المن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠٠٩ - جلة ١٠١/١٢/١٩٠٩ ص ١٠ س ٧٧٨)

١١٦ - إذا كان الحكم قد رد على الدفع المبدي من المتهم بطلاق التفتيش لعدم جدية التحريات التي ابتنى عليها بقوله « أن هذا الدفع مردود بما ثبت من أقوال رئيس مكتب المخدرات من أن المتهم هو ذات الشخص المقصود بالتحريات والتي ثبت من الكارت الخاص بكتب المخدرات أنه هو ذات المطلوب صدور الاذن بتفتيشه » فإن ما قالته المحكمة لا يصلح ردا على دفاع المتهم - إذ أن مقتضى وجود ملف و « كارت » بالاسم الحقيقي للمتهم في مكتب المخدرات ، ومقتضى أن رجال المباحث يقصدون تفتيش صاحب هذا الاسم بالذات وهو الذي انصبت تحرياتهم عليه - مقتضى ذلك كله ألا يستبعدوا اذن النيابة بالتفتيش باسم آخر غير الاسم الذي يعرفونه من التحريات ومن السجل الخاص -

١٠٦ - لا يقبل من المتهم الدفع بطلاق اجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض .

(المن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٠٠٦ - جلة ١٠١/١٢/١٩٠٦ ص ٧ س ١٠٧٣)

١٠٧ - من المقرر أن الدفع بطلاق التفتيش هو من الدفع الموضوعية لتعلقه بصحة الدليل المستند من التفتيش ومن ثم فلا يقبل من المتهم اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يثره أمام محكمة الموضوع ولو كان قد تمسك بهذا الدفع أمام غرفة الاتهام .

(المن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٠٠٦ - جلة ١٠١/١٢/١٩٠٧ ص ٨ س ٤٤٠)

١٠٨ - إذا كان لا يبين من محضر جلسة محاكمة المتهم أنه لم يدفع بطلاق اجراءات التفتيش ، فإنه لا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(المن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٠٠٧ - جلة ١٠١/١٢/١٩٠٧ ص ٨ س ٨٩٥)

١٠٩ - ان الدفع بطلاق التفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تفتنى تحقيا .

(المن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٠٠٨ - جلة ١٠١/١٢/١٩٠٨ ص ٩ س ٥٥٨)

١١٠ - ان الأحكام التي صرحت فيها هذه المحكمة بأن الدفع بطلاق التفتيش هو من الدفع الموضوعية التي لا يجوز اثارها لأول مرة أمامها لا يقصد بها على وجه التحقيق استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حطيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام ، بل لهذا القول علة أخرى هي أن مثل هذا الطلب يستدعي تحقيا وبحثا في الوقائع وهو ما يخرج طبيعته عن سلطة محكمة النقض ، فإذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوع البطلان جازت اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولو لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

(المن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠٠٨ - جلة ١٠١/١٢/١٩٠٨ ص ٩ س ٦٠٩)

١١١ - فرق بين الدفع بطلاق اذن التفتيش وبين الدفع بطلاق اجراءاته ، وإذا كان المتهم لم يدفع بطلاق اجراءات التفتيش أثناء المحاكمة ، فإنه لا يجوز ابتداءه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها وما دامت قد ألحقت الى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المخدر المملوك للمتهم ، فإن التمسك على هذا الاجراء بطلان دس المخدر في جيبه لا يقبل أمام محكمة النقض .

(المن رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠٠٩ - جلة ١٠١/١٢/١٩٠٩ ص ١١ س ٨٤٨)

في صحة هذا الاعتراف ، فإن اغفال الحكم الرد على الدفع بطلان التفتيش لا يؤثر في سلامته .

(الجن رقم ١١٧ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/١٩ ص ١٩٥٧/٨ ص ٢٧٥)

١٣٢ - متى كان الحكم قد اعتمد بصفة أصلية في اداة المتهم على اعترافه في محضر البوليس وتحقيق النيابة واتخذ من هذا الاعتراف دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش المدعى بطلانه فإن مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون متفتية .

(الجن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/٢٩ ص ١٩٥٧/٨ ص ٤٣٨)

١٣٣ - بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤيدة الى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش ومن هذه العناصر اعتراف المتهم اللاحق على اجراء التفتيش .

(الجن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/٢٩ ص ١٩٥٧/٨ ص ٤٤٦)

١٣٤ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها ولها أن تمتد في حكمها عليه رغم المدول عنه .

١١٧ - البغض لا يتصور معه وقوع خطأ مادي في الاسم - فيكون الاذن قد صدر في حق شخص آخر غير المتهم ، ويكون تحليل الحكم لما دفع به المتهم تمليلًا غير سائق منطويًا على فساد في الاستدلال مما يوجب نقضه .

(الجن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٩ ق جلة ٢/١٩ ص ١١٣ ص ٢٠٥)

١١٧ - البغض بأن اذن التفتيش صدر بعد اجرائه هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم رداً خاصاً - بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم - من أن الاجراءات قد تعاقبت وأن التفتيش انما وقع بعد صدور الاذن به من النيابة .

(الجن رقم ١٤١ لسنة ٣٠ ق جلة ١٢/١٢ ص ١١٣ ص ٨٧٥)

الفرد الثاني - أثر بطلان التفتيش على الاعتراف

١١٨ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها ولها أن تمتد في حكمها عليه رغم المدول عنه .

(الجن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق جلة ٨/١٠ ص ١٩٥٦/٧ ص ١٠٠٩)

١١٩ - بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي لجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤيدة الى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه .

(الجن رقم ٦٧٧ لسنة ٢٦ ق جلة ٨/١٠ ص ١٩٥٦/٧ ص ١٠٦٣)

١٢٠ - متى كان الحكم حين قضي يقبل الدفع وبطلان التفتيش وكل ما ترتب عليه من اجراءات وبرائة المتهم قد أغفل ما اعترف به المتهم بجلطة المحاكمة من حيازته للبلية التي وجد بها المخدر ولم يتعرض بشيء لهذا الدليل المستقل عن الاجراءات التي قضي ببطلانها فإنه يكون قاصراً . ولا يغير من الأمر ما ذهب اليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم ببحوثات هذه البلية فإن ذلك مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيه .

(الجن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٦ ق جلة ٢/٢١ ص ١٩٥٦/٧ ص ١٣٤٧)

١٣٧ - ان بطلان التفتيش - بغرض صحة - لا يحول دون أخذ قاضي الموضوع بمناصر الاثبات الأخرى التي

١٢١ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف بضبط الملابس المسروقة في مسكنه ، ولم ينازع المتهم

١٣٢ - متى كان المحل مفتوحا للعامة ومباحا الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز فمثله يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية من حيث عدم جواز دخوله الا باذن من جهة القضاء وإذا دخله أحد كان دخوله مبررا وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٧ ق بلة ٢٠/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ ص ٥٢٤)

١٣٣ - حصول مفتش الأغذية في حدود الاجراءات الصحية على عينة من اللبن الذي شاهد الطاعن يبيعه ، مما يدخل في خصائص عمله فلا يعتبر قبضا أو تفتيشا .

(الطن رقم ١٦٧٣ لسنة ٢٨ ق بلة ١٢/١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣٥)

١٣٤ - دخول المنازل لغير التفتيش لا يعد تفتيشا ، بل هو مجرد عمل مادي اقتضته حالة الضرورة ، أما التفتيش فهو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع السر فيها ، وهو اجراء من اجراءات التحقيق .

(الطن رقم ١٧٩١ لسنة ٢٨ ق بلة ٢١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٩١)

١٣٥ - التفتيش الذي يحرمه القانون على مأمور الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المنازل ، أما ضبط الأشياء التي يحتل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة ، أو نتجت عن ارتكابها ، أو ماوقعت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، فانه مما يدخل في اختصاص هؤلاء المأمورين - طبقا للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية - بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لمأموري الضبط القضائي دخوله - فإذا كان مأمور الضبط القضائي الذي ضبط قطعة القماش في مكتب المتهم مأذونا بضبطه واحضاره ، فانه اذا شاهد هذه القطعة التي وصل اليه نيا استعمالها في ارتكاب الحادث من المجني عليه وقام بضبطها بإرشاده بنية كشف الحقيقة ، لا يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٩ ق بلة ٤/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١١)

١٣٦ - تفتيش المنازل أو الأشخاص هو بحسب الأصل اجراء من اجراءات التحقيق لا تأمر به الا سلطة من سلطاته لمناسبة جريمة - جنابة أو جنحة - ترى انها وقعت وصحت نسبتها الى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتعرض لحرية المتهم الشخصية أو لحرمة مسكنه - ذلك هو حكم التفتيش الذي نظم القانون قواعده وضبط حالاته وجعل لرجال الضبط القضائي ولبن خولهم سلطة التحقيق

تؤدي الى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، وأن تمتد في ثبوت حيازة المتهم لما ضبط في مسكنه على اعترافه اللاحق بوجودها فيه .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق بلة ٥/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٥٠)

١٣٨ - لا يجدى المتهم تمسكه بظلال التفتيش ما دام دليل وجود المضبوطات قد تحقق باعترافه في التحقيقات اعترافا طامتا المحكمة الى صحته بفسط الأتمعة والمنقولات الأخرى المختلفة في حجرته .

(الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٨ ق بلة ٩/٦/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٢٨)

الفصل الرابع

التفتيش الجائر غيراذن من سلطة التحقيق

الفرع الأول : ما لا يعد تفتيشا

١٣٩ - ما يقوم به رجل الاسعاف من البحث في جيوب الشخص العائى عن مسواحه ، قبل نقله الى المستشفى ، لجسم ما فيها وتعرفه وحصره ، هذا الاجراء لا مخالفة فيه للقانون اذ هو من الواجبات التي تلجأ اليها على رجال الاسعاف الظروف التي يؤدون فيها خدماتهم وليس من شأن أن يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذي يقومون بإسعافه فهو بذلك لا يعد تفتيشا بالمعنى الذي قصد الشارع الى اعتباره عملا من أعمال التحقيق .

(الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٢٥ ق بلة ١٠/١/١٩٥٩ ص ٧ ص ٢١٥)

١٤٠ - لا ريب في أن مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع يدخل في ولاية رجال مكتب الآداب المنوط بهم مراقبة ما يتعلق بالآداب العامة ومنها احتساء الخمر في المحلات .

(الطن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٥ ق بلة ٦/٢/١٩٥٧ ص ٧ ص ٢٩٧)

١٣١ - متى كان صاحب المنزل لم يرع هو نفسه حرمة ، فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، وجعل منه بفعله هذا محلا مفتوحا للعامة ، فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا دخله أحد كان دخوله مبررا ، وكان له تبعا لذلك ، أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

(الطن رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق بلة ٢٨/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٦٠)

من اعتبارات سائفة - أمر لا يحرمه القانون والاستدلال به جائز .

(المن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠٠٣، ج ١٧/١٠/١٩٦٠، ص ١١٣٨٣)

١٤١ - فتح مخبر باب مقعد القيادة بطحا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي كلف بها والتي تبيح له استيقاف السيارة - ولا يمد فصله تفتيشا .

(المن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠٠٣، ج ٢٤/١٠/١٩٦٠، ص ١١٥٧١)

الفرع الثاني - التفتيش الإداري

١٤٢ - أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريح في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمضاب من ضباط وضباط صف مأموري الضبطية القضائية وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجبركية التي يتولون علمهم فيها ، فإذا عثر أوباشي وهو من ضباط الصف أثناء تفتيش من اشبه فيه على مواد مخدرة فإن الضبط والتفتيش يكونان صحيحين في القانون .

(المن رقم ٧٣ لسنة ٢٨٨، ج ٢٩/٢/١٩٥٨، ص ٩٠٩٤٦)

١٤٣ - أحكام اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٩ وأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريحة في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك من ضباط أو ضباط صف وموظفي الجمارك وعملها على وجه العموم صفة مأموري الضبطية القضائية ، وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجبركية التي يباشرون أعمالهم فيها بصرف النظر عن رضاه التهم بهذا التفتيش أو علم رضاه به .

(المن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٩٩، ج ٢٠/٢/١٩٥٩، ص ١٠٠٤١١)

١٤٤ - تنص المادة ١٥ من المرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ برسم الاتاج أو الاستهلاك على الكحول - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه: يكون لموظفي إدارة رسم الاتاج التابعة لمصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يسميهم وزير المالية بقرار منه صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا المرسوم ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية في أي وقت وبدون إجراءات سابقة معانة المعامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية في حالة الاشتباه بمعانة أي محل آخر أو مسكن وتفتيشه لضبط أية عملية تجرى

حق مباشرته في حدود القانون ، والتفتيش بهذا المعنى القانوني هو بطبيعة الحال غير التفتيش الذي يجريه الأفراد على من تلتحقه شعبة الاهتمام بعبارة شيء حيازة إجرامية غير مشروعة ، فهو ليس تفتيشا ينتزل منزلة التفتيش الذي خاطب الشارع المحقق بأحكامه وإنما هو نوع من البحث والاستقصاء أو هو نوع من التتبع عن الأشياء الخاصة بجريمة تحقق وقوعها ، وإذا رضى به المتهم كان دليلا يصح استناد قضاء الاهتمام وقضاء الحكم اليه على السواء ، فإذا ثبت لمحكمة الموضوع سلامة هذا الاجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التتبع كدليل من أدلة الإثبات في الدعوى .

(المن رقم ١٣٨١ لسنة ٢٩٩، ج ١٨/١/١٩٦٠، ص ٧٠٠)

١٣٧ - دخول الضابط منزل المتهم لغير التفتيش أصلا تنفيذًا لتكليف وكيل النيابة له بدخول المنزل لاحتضار زوجة المتهم لاجراء المصانة بحضورها أمر اقتضاء التحقيق ولا شائبة فيه - فإذا ما شاهد الضابط المتهم يخرج سرعا من غرفة بداخل المنزل ويتجه الى حطيرة به وفي يده منديل ملفوف ألقى به فوق سقف الحطيرة وهو يعلم أنه ممن يتجرون بالمواد المخدرة ، فإن هذه المظاهر هي دلائل كافية عن وقوع جريمة احرار مخدر تجيز لهذا الضابط القبض على المتهم والاستماتة بزميله في ضبط هذا المنديل ، ويكون دخول المنزل وضبط المخدر قد تما صحيحين ويصح للمحكمة الاستناد الى الدليل المستمد من هذا الضبط .

(المن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩٩، ج ٢٩/٢/١٩٦٠، ص ١٠٨٥٨)

١٣٨ - لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير اذن من سلطة التحقيق وفي غير أحوال التلبس الا اذا كانت خالصة وكان ظاهر الحال يشير الى تخفي صاحبها عنها .

(المن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩٩، ج ٤/٤/١٩٦٠، ص ٣٠٨)

١٣٩ - التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراءه التعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن اجراء غير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل في الدعوى .

(المن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠٠٣، ج ١٧/١٠/١٩٦٠، ص ١١٣٨٣)

١٤٠ - التفتيش الذي اجراه الضابطان بشوكة المتهم - وهي مما لا يعطف عليها حكم المسكن حسبما اوردته الحكم

١٤٨ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم بإحدى الغرف وبمجرد أن شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يدس شيئاً تحت قدمه فطلب إليه التهنؤ والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط في مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فان مؤدى ما تقدم يدل بذاته - بفرض النظر عما اذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احرار مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٤٦ و ٤٧ من قانون الاجراءات .
(المن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٢٤/١٩٥٧ ص ٨٥ ص ١١١)

١٤٩ - لمأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة احرار مخدر تطبيقاً للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يشترط لصحة هذا الاجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة اسناد الجريمة الى المتهم ، اذ قد يتضح انقطاع صلة المتهم بها ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحاً منتجاً لأثمه .
(المن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٢١/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ٨٤)

١٥٠ - متى كان المتهم قد بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره ، فان ذلك يستتبع القبض عليه استمالاً للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإذا ألقى المتهم بورقة من جيبه وهو يجري في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه - بعد أن اشتبه في أمره - فانه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختيابه ولا يوصف تخليه عن الورقة أنه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه .
(المن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٢١/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ١٤٨)

١٥١ - ان التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو اجراء صحيح من اجراءات جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه « في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى » والقول بأن التفتيش المشار اليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالنص من مجال التعميم الذي تدل عليه عبارة الى نطاق التخصيص

خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين السابعة والسابعة ، ولا يجوز القيام بالمعينة أو التفتيش الا بأمر كتابي من مدير أقرب مكتب لتحصيل رسم الانتاج ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز على حسب الأحوال » - فإذا كان الثابت من الأوراق أن من حرر محضر التفتيش ، وكذلك محضر التحقيق هو معاون مكتب الانتاج ، ولم يرد بأحد هذين المحضرين ما يشير الى أنه مدير هذا المكتب ، فان ما انتهى اليه الحكم من القضاء بطلان التفتيش يكون في محله .
(المن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠٥ ص ٥٢٥)

١٤٥ - يعتبر قتال السويس بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة الجزية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ داخلًا في نطاق الدائرة الجزية ، وهي صريحة في تحويل موظفيها حق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجزية التي يعملون فيها - فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يعبرونه اعتسداً على هذه اللائحة على دليل يكشف عن جريمة غير جزية معاقبا عليها بمقتضى القانون العام، فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة على اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .
(المن رقم ١١٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٣/١٩٥٩ ص ١٠٥ ص ٧٣١)

الفرد الثالث : التفتيش في احوال القبض الجائر

١٤٦ - متى صدر الأمر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك اصداره وحصل صحيحاً موافقاً للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن قطة البوليس تهيئاً لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحاً ايضاً ، لأن الأمر بالضبط والاحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفرق عنه الا في مدة الحجز فنسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .
(المن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٢٧/١٩٥٩ ص ٧٨ ص ١٢١٧)

١٤٧ - وجود متهمة في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقصه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته ، لا يبنى بذاته عن تلبس بجريمة الاستتباء ولا يوجب الى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقاً لنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .
(المن رقم ١٣٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٢٩/١٩٥٧ ص ٨٥ ص ٩٥)

فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذي تجيز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه ، ولو أراد الشارع الحضور الذي يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائي لما كان متيسرا لهؤلاء أن يقوموا

بأداء واجباتهم التي فرضها القانون عليهم ، من المبادرة الى القبض على المتهم الذي تورفت الدلائل على اتهامه - وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع لمأموري الضبط في المادة ٣٤ المذكورة .

(الجن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٤٠٢/١١/٢٣ - جلة ١٠٩٠٩/١١/٢٣ - ص ١٠٩٣)

١٥٥ - نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو نص عام لا يقتضي الخصوص بيجز لمأمور الضبط القضائي التفتيش في كل الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم ، وقد ورد هذا النص في الفصل الرابع الذي عنوانه « دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص » ، ولا يستقيم أن يكون تفتيش الشخص وضبط ما معه جائزا وهو بعيد عن منزله وغير جائز عند وجوده فيه ما دام الدخول الى المنزل لم يكن مخالفا للقانون وكان التفتيش لازما بناء على دلائل مرصحة وكافية لاتهام شخص بجرمة احرار المخبر ، يؤيد ذلك ما جاء بالمادة ٤٩ من اجازة التفتيش لمأمور الضبط القضائي عند وجود قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود في منزله على أنه يخفي منه أشياء تنفيذ في كشف الحقيقة .

(الجن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٤٠٢/٢/٩ - جلة ١٩٦٠/٢/٩ - ص ١٠٨)

١٥٦ - اذا كان القبض الذي وقع على أحد جنود الجيش قد تم بناء على أمر الضابط المختص على النحو الوارد بالمادتين الرابعة والعاشرة من قانون الأحكام العسكرية فإن التفتيش الذي يجري عليه بعد ذلك وقيل دخوله الى المكان الذي يعد للتحفظ عليه هو أمر يسينه القانون ، لأن هذا التفتيش وان لم يكن نظير التفتيش الذي عمده القانون من اجرام الاستدلال التي تجوز لمأموري الضبط القضائي بالمضي المباشر اليه في المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، الا أن سند اباحت كائن في أنه اجراء تحفظي يسوغ لأي فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به فدعا لما قد يحتل من أن يلحق المتهم أذى بشخصه من شيء يكون منه ، أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يشارون القبض عليه ، أو يوجدون معه في محبة اذا أودع فيه .

(الجن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٤٠٢/١٠/٢٤ - جلة ١٩٦٠/١٠/٢٤ - ص ١١٩٩)

الذي لا موقع له من موضع النص ولا من صيغته التي أحال فيها بصورة مطلقة على الأحوال التي تجيز القبض قانونا على المتهم .

(الجن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٤٠٢/٣/١٩٠٨ - جلة ١٩٠٨/٣/١٩٦٠ - ص ١١٦)

١٥٢ - مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم في جناية قتل وارثا له لما رأى رجال القوة وجريه عند ما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن - ان جازمه للضابط استيقانه ، فانه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه في جناية تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين منه قضاة .

(الجن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٤٠٢/١١/٢٧ - جلة ١٩٠٩/١١/٢٧ - ص ١١٢)

١٥٣ - لا تستلزم حالة التلبس اذا من سلطة التحقيق لاجراء التفتيش ، اذ أن هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم تفتيش شخصه ومنزله كما هو مستفاد من المادتين ٤٦/١ ، ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فالأمر الصادر من النيابة بضبط المتهم متلبسا بجرمة الرشوة لم يقصد به المنع الذي ذهب اليه الدفاع - وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون - وواقع الحال أنه انما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ - وهو ما حدث فعلا على النحو الذي أوردته الحكم - ذلك بأن جريمة الرشوة قد انقضت بذلك الانقضاء الذي تم بين الراعي والمرتبى ، ولم يبق

الا اقامة الدليل على هذا الاتهام وتنفيذ مقتضاه بتسلم المبلغ - وهو ما هدف اليه وكيل النيابة بالأمر الذي أصدره - واذا كان الضابط الذي كلف تنفيذ طلب النيابة قد خوله القانون سلطة القبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية الرشوة ، ومتى كان القبض عليه صحيحا كان التفتيش صحيحا كذلك طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦/١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فيكون قضاء محكمة الموضوع برفض الدفع بطلان القبض والتفتيش بناء على هذا الأساس القانوني قضاء صحيحا في القانون .

(الجن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٤٠٢/١١/١٦ - جلة ١٩٠٩/١١/١٦ - ص ٨٦٦)

١٥٤ - اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب - في انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثاني فعلا في هذا المكان ،

والتفتيش وإبدائه بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذى ألقاه يكون سليماً لم يخالف القانون في شيء •
(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٧ ق. ج ٤/١٥/١٩٥٧ م ٨ ص ٤١٤)

١٦١ - متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أقنى بحق لطرف الحادث وملابساته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يستصحبه الى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن مافى الحقيقة ليس مملوكاً له فقام بتفتيشه فان الدفع ببطان التفتيش لا يكون له محل •
(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٧ ق. ج ٤/٢٠/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٤)

١٦٢ - متى كان التفتيش لم يقع على شخص المتهم أو على منزله وانما عثر على المخدر ملقى في الطريق دون مساس بجسم المتهم أو حرته ، فان الدفع ببطان التفتيش - على أى أساس أقبح - غير مجد في هذه الحالة •
(الطن رقم ١٧٣٣ لسنة ٢٧ ق. ج ٤/٢٧/١٩٥٨ م ٩ ص ٩٧)

١٦٣ - متى كانت الواقعة التى صار اثباتها في الحكم تفيد حصول التخلي عن الكيس المحتوى على المخدر من تلقاء المتهم طواعية واختياراً ، ولم يكن نتيجة اجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس اذ لم يبد منهم سوى مراقبة المتهم وتبع حركاته عندما قامت شبهتهم فيه وارتابوا في أمره ، فان القضاء يرفض الدفع ببطان القبض والتفتيش يكون صحيحاً في القانون ، أما مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال البوليس وتوهمه بأن أحدهم قد يقدم على القبض عليه أو التعرض لحرته فلا يصح اعتناؤه ذريعة لازالة الأثر القانونى المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر •
(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ ق. ج ٤/٤/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٩٠)

١٦٤ - متى كان الحكم قد استخلص من الظروف والوقائع التى أوردتها أن المتهمه ألقى بالنسيبيل وما فيه وتخلت عنه طواعية ، فانه يكون قد رد على دفاع المتهمه من أن تخليها عما معها انما كان لخشيته من رجال البوليس المسلحين عند ملاحقتهم لها ، ذلك أن حمل رجال البوليس السلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم بصفتهم من القوات العامة ، وأداؤهم لواجبات وظائفهم لا يمكن أن يؤول قانوناً بأنه ينطوي على معنى الاكراه الذى يعطل الإرادة ويبطل الاختيار •
(الطن رقم ٦٩ لسنة ٢٨ ق. ج ٤/٢٨/١٩٥٨ م ٩ ص ٤٢٦)

١٦٥ - اذا كان الواضح من مدونات الحكم أن ما أتاه المخبر - وقد كان من بين من استعان بهم رئيس مكتب

١٥٧ - اذا كان الثابت أن النيابة العامة أصدرت أمرها بتفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء ذلك ، وأن الطاعن كان لدى الباب يعاول الهرب من منزل الشخص المأذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة - وعندها دخل غرفة الشخص المذكور ، فان هذا الذى أثبتته الحكم يوفر لدى الضابط الدلائل الكافية التى تميز له القبض على الطاعن وتفتيشه طبقاً للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يؤثر في سلامة النتيجة التى انتهى اليها الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجوداً مع المأذون بتفتيشه ، كما لا يؤثر كذلك ما قاله الطاعن من خطأ الحكم في الاسناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالته عند ما شاهده أفراد القوة •

(الطن رقم ١٤١٧ لسنة ٢٣ ق. ج ٤/١٢/١٩٦٠ م ١١ ص ٨٨٢)

الفرع الرابع - التفتيش حال التلبس « احالة »

راجع تلمس :

الفرع الخامس : الاستيقاف والتخلي

١٥٨ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائفة في حدود سلطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكونسابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذى لا يرتقى الى مرتبة القبض وأن ذلك حصل بالقدر الذى يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتش ما يمد تخلياً منه عن المخدر بإرادته ، فان اعتداد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحاً •
(الطن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٦ ق. ج ٤/١٠/١٩٥٦ م ٧ ص ٩٧٨)

١٥٩ - متى كان المتهم هو الذى ألقى بالبليبة التى بدأ المخدر طواعية واختياراً عندما شاهد رجال القوة قادمين نحوه ، فان ذلك يدل على تخليه عنها وترتب عليه عدم أحقيته في الطعن على ما ينتقلها ويبلغ على ما فيها •
(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٧ ق. ج ٥/٢٠/١٩٥٧ م ٨ ص ٢١٤)

١٦٠ - متى كان الثابت أن المتهم هو الذى ألقى بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى اجراء فانه يكون قد تخلى بإرادته عما كان يحوزه من المخدر ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب رجال البوليس ، ومن ثم فان الحكم اذ قضى برفض الدفع ببطان القبض

القرار عن المبدل الذي تضع فيه جانباً من المخدر وألقت على الأرض فاقترط عنده وظهرت الأوراق التي تحوى المخدر ، فإن هذا التخلي لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة في سبيل أداء واجبه ولا يقبل من المتهمة التوصل من ثمة احرار المخدر بقسولة بطلان الاستيقاف ، وعثر رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض أو تفتيش بل هو نتيجة لالتقاطها المبدل وما يحويه على الأرض قبل أن يسك بها أحد ، وبعتبر هذا منها تخلياً عن حيازتها بل اسقاطاً للملكيتها فيها ، فإذا هم فتحوا الأوراق ووجدوا فيها المخدر فإن المتهمة تكون في حالة تلبس باحرازه يبيع القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار فيما ذهب اليه - من اعتبار الواقعة قبضاً - وقبضاً باطلاً لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه - قد أخفا في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار اتباعها فيه وتعين الفأوه وإعادة القضية الى غرفة الانعام لاحتالها الى محكمة الجنابات المختصة .

(المن رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٢٤ ج ٢/٢ - ١٩٦٠ ص ١١ ص ١٣٤)

١٦٨ - اذا كان الحكم قد أثبت أن المتهمة تخلي عن الحقيقة التي كان يحملها ولما سئل عنها أنكر صلتها بما الأمر الذي أثار شبهة رجال الشرطة فاستوقفوه واقتادوه الى الضابط القضائي وقصوا عليه ما حدث ، واذا وجد الضابط أن فيما أدلى به رجال الشرطة الدلائل الكافية على اتهام المتهمة بجرمة احرار مخدر أجرى تفتيش الحقيقة ووجد بها حشيشاً وأفيونا ، فإن الحكم لا يكون مخطئاً في تطبيق القانون ، وتكون الاجراءات التي تمت صحيحة ويكون الاستناد الى الدليل المستند من هذه الاجراءات هو استناد سليم ولا غبار عليه ، ذلك بأن استيقاف المتهمة واقتيادها الى مأمور الضبط القضائي انما حصل في سبيل تأدية رجال الشرطة لواجبهم ازاء الوضع المرب الذي وضع المتهمة فيه .

(المن رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٩٢٤ ج ٢/٢ - ١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٩٩)

الفرع السادس : الرضا بالتفتيش

١٦٩ - الزوجة تعتبر قانوناً وكيلة صاحب المنزل والحائزة فلها في غيبة صاحبه ، فلها أن تأذن في دخوله ويكون التفتيش الذي يجريه رجل البوليس باذن منها في غيبة صاحب المنزل تفتيشاً صحيحاً في القانون .

(المن رقم ١٥٠ لسنة ٢٢ ج ٢/٢ - ١٩٦٠ ص ٧ ص ٥١٥)

المخدرات على تنفيذ الأمر الصادر له بتفتيش المتهمة - انما تم تحت اشراف ورقابة الرئيس المذكور ، وكان القصد من أمر المتهمة بعدم التحرك وتهدده بالمسدس من تلقاء نفسه هو معاونته رئيس المكتب على تنفيذ أمر النيابة الصادر له باجراء التفتيش ، فإن ما يثيره المتهمة من أنه لم يلق بالكرس الذي يحوى المخدر طواعية واختياراً لا يكون له أساس .

(المن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٢٨٤٨ ج ٢/٢ - ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٩٢)

١٦٦ - التفتيش - كما هو معرف به في القانون - هو ذلك الاجراء الذي رخص الشارع فيه التعرض لحرمة الشخص بسبب جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه ، وذلك تطبيقاً للمصلحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة واحتمال الوصول الى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة ، كما يصح في القانون استيقاف الشخص الذي يضع نفسه باختیار موضع الشبهات والرب بأفعال أو بأقوال تستلزم التدخل للكشف عن حقيقته ، وقد أوجبت المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل من علم من الموظفين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأديته عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي - فإذا كان الثابت من الحكم أن « الصول » كان يباشر أعمالاً عملاً من أعمال وظيفته - وهو التفتيش من وجود عمدة المتهمة من سلاح وخبرة بالصوان الممد لحفظها - وفي تلك الأثناء وقع بصره على « المخبث » ، ولما تحرى خبره بدا له من تصرفات المتهمة ما يوحى بأن في الأمر جريمة تحفظ عليه وأبلغ النيابة العامة بما وقع ، فلا مخالفة فيما أتاه لحكم القانون .

(المن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٩ ج ٢/٢ - ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٨٨)

١٦٧ - اذا أثبت القرار في مدوناته أن الضابط ومعه رجلان من البوليس الملكي كانوا يرون بدائرة القسم في منطقة اشهرت بالتجارة في المخدرات فأبصروا بالمتهمة تقف في الطريق وتمسك مندبلاً في يدها ، ولما أن وقع بصرها عليهم أسرع في الهرب محاولة التواري عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت المتهمة بذلك قد وضعت نفسها موضع الشبهات والرب فمن حق الضابط ومن معه أن يستوقفوها ليحرروا أمرها ويكشفوا عن الوضع الذي وضعت نفسها فيه طواعية واختياراً ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فراغها على هذه الصورة المريبة ان هو الا صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى الى مرتبة القبض - فإذا تخلت المتهمة طواعية واختياراً وهي تحاول

ومتى تقرر ذلك فلا يسوغ اطراح الدليل المستند من تفتيش يجريه الأفراد لجرد أهم ليسوا من رجال الضبط القضائي أو من رجال سلطة التحقيق ، ذلك بأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومتى اقتنع القاضي من الأدلة التي أوردتها بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى وجب عليه أن يدينه ويوقع عليه العقاب ، وهذا هو أصل في الاستدلال في المواد الجنائية - فاذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم قد وافق على التفتيش على الصورة التي تم بها ورضى به ، وكان على علم بأن من أجراه ليس له صفة مأمور الضبط القضائي ، فإن القول بطلان هذا الاجراء وما ترتب عليه لا يكون سديدا - بل هو اجراء صحيح على المعنى الذي سبق بيانه - واذا كان قد عثر في أثناء هذا البحث الذي رضى به المتهم على الورقة المسالية المرسوفة فانه يصح الأخذ في حقه بهذا الدليل من أدلة الاثبات .

(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٨/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٠)

١٧٠ - تعتبر الزوجة وكيلة زوجها والحائزة فلما لمسكه في غيبته فلما أن تأذن بتفتيش المسكن في غياب زوجها .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ ق. جلة ٩/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٧٠)

١٧١ - يجوز للوالد الذي يقيم مع ولده بصفة مستمرة في منزل واحد أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذي يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا لأن المنزل يعتبر في حيازة الوالد وولده معا .

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٣/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٥٤)

١٧٢ - متى ثبت أن رجال مكتب مكافحة أذيعاه الطب قد دخلوا الى منزل المتهم بالحيلة ، ولكنه هو الذي تقدم طائما مختارا ، وأوقع الكشف الطبي على أحدهم ، فلا يسوغ له بعد ذلك أن يظن بطلان الاجراءات ارتكافا على دخولهم المنزل في غير الأحوال التي نص عليها القانون .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٨/٣/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٦٠)

١٧٣ - التفتيش بمعناه القانوني والتفتيش بمعناه في اصطلاح اللغة وان كانا يتمايزان تمايزا لا يقتضي صحة التشبيه بينهما الا أنهمسا لأنظافا على النتيجة المستمدة من كل منهما فيصح الاستدلال بأحدهما في مقام الاثبات ،

رقم القاعة

تقادم

١	الفصل الأول : بدء التقادم
٦-٢	الفصل الثاني : انقطاع مدة التقادم
٧	الفصل الثالث : الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بالتقادم

موجز القواعد :

الفصل الأول : بدء التقادم

١	- جريمة عدم تقديم إقرار الأرباح جريمة مستمرة . تبدأ مدة سقوطها من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار ...
	ب - انقطاع مدة التقادم :

الفصل الثاني : انقطاع مدة التقادم

٢	- قرار غرة الإهمام بإحالة منتهى إلى محكمة الجنائيات اجراء قاطع لمدة سقوط الدعوى الجنائية ...
	- إجراءات التحقيق وانفاذها . قطعها لمدة التقادم ولم يكن للنهيم طرفا في تلك الإجراءات وسواء علم بها أو لم يعلم . ١٧٧ ج
٣	
٤	- إجراءات القسطة القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع التقادم إذا تمت في غيبة المتهم وعلم غير علم منه ...

رقم الناحية

- ٥ - إجراءات المحاكمة القاطعة لمدة . ماهيتها : كل ما يتصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم هو إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة . من هذا القبيل قرارات تأجيل الدعوى بعد تنبيه المتهم بالحضور بجلسة سابقة ...
- ٦ - الإجراءات القاطعة لمدة بشرط مواجهة المتهم بها . ثروته بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها .
- ١٧٢ ج

الفصل الثالث - الدفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم

- ٧ - الدفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم متعلق بالنظام العام . شرط إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض : أن يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع

القواعد القانونية :

الفصل الأول

بده التقادم

- ١ - عدم تقديم اقرار الأرباح جريمة مستمرة تنظر قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأها إرادة المتهم أو تدخل في تجديدها وما بقي حق الخزائفة في المطالبة بالفريسة المستحقة قائما . ولا تبدأ مدة سقوطها الا من التاريخ الذي تنتهي فيه حالة الاستمرار .
- (الفرن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/١٠ ص ٧ ص ٨٤٨)

الفصل الثاني

انقطاع مدة التقادم

- ٢ - المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تنقطع بإجراءات الاتهام والتحقيق والمحاكمة متى اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي وتسمى مدة التقادم ابتداء من يوم الانقطاع . ومن ثم فإن قرار غرفة الاتهام بإحالة المتهم الى محكمة الجنائيات لمعاقبة عن التهمة المستندة اليه يعتبر إجراء قاطعا للمدة المذكورة .
- (الفرن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/١٠ ص ٧ ص ٨٠٣)

- ٣ - يترتب على جميع إجراءات التحقيق والمحاكمة بمقتضى المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية انقطاع المدة بالنسبة الى المتهم ولو لم يكن طرفا في تلك الإجراءات وسواء علم أو لم يعلم بها .
- (الفرن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/١٢/١٨ ص ٧ ص ١٢٦٨)

- ٤ - إجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع المدة اذ هي لا تدخل في إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى المشرع أن يرتب عليها انقطاع المدة واشترط لذلك بخلاف إجراءات التحقيق التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي - أن لا تحصل في غيبة المتهم وعلى غير علم منه .
- (الفرن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/١٢/١٨ ص ٧ ص ١٢٦٨)

- ٥ - ما قامت به المحكمة من تأجيل الدعوى الى إحدى جلسات المحاكمة بعد أن نهت المتهم في جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة ، وهو كثيره من الإجراءات التي يباشرها المحكمة وكانت في مباشرتها إياها ترسلها على الزمن الذي لم يبلغ غايته المسقطه للدعوى وقيل أن تمضي على آخر إجراء قامت به المدة المحددة للتقادم ، الأمر الذي يجعل الدعوى ما تزال ماثلة في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان الذي يجعله الشارع علة للسقوط .
- (الفرن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلة ١٩٦٠/٥/٢٤ ص ١١ ص ٤٩٨)

- ٦ - مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بقضاء الحكم يقطع مدة انقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو كان في غيبة المتهم - لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراءات

الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها والنص
في ذلك صريح .
(الفرن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩٠٠/٥/٢٤ - جلة ١١ ص ١٩٨٠)
الفصل الثالث
النفخ باقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم
٧ - ان النفخ باقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز
في الحكم ما يفيد صحة هذا النفخ .
(الفرن رقم ١٠٥ لسنة ٢٧٠٠ - جلة ١٠/٥/١٩٥٧ ص ٩٧٥)

رقم القاعة

تقليد

١	الفصل الاول : تقليد الرسم الصناعي
٧-٢	الفصل الثاني : تقليد الاختام الحكومية
٨	الفصل الثالث : تقليد العلامة التجارية

موجز القواعد :

الفصل الاول : تقليد الرسم الصناعي

- جريمة تقليد الرسم الصناعي . يمكن لصحتها وجود تشابه في الرسم والنموذج بحيث يخدع المتعاملين بالسلعة التي قلدها رسمها أو نموذجها . يعرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية . القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

الفصل الثاني : تقليد الاختام الحكومية

- إضرار المصالح العامة بالمصلحة المخوذة من الحرم المضبوطة بحله أو بصلة الصحيحة الختم المقلد غير لازم لاجراء المضاعفة
- سلطة المحكمة في تقدير توافر ركن التقليد . عدم تقليدها يرى الخبير الفني
- تقليد اختام أو علامات المصانع أو الجهات الحكومية . يتوافر كلما كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات . ولا يشترط أن يكون التقليد متفقا إذ يكفي وجود التشابه بين العلامتين المقلدة والصحيحة بما قد يوجب التعامل بها
- مادية تقليد الاختام المعاقب عليه . كفاية أن يكون هناك تشابه بين الختم الصحيح وغير الصحيح ولو كان التقليد ظاهرا مادام من شأنه خدع الناس . ع ٢٠٦
- القصد الجنائي في جريمة المسادة ٢٠٦ . هو قصد خدش مفرض . على المصالح فيه . اختلافه عن القصد الجنائي في جريمة المسادة ٢٧ من قانون المسقة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، القصد فيها عام
- جريمة استعمال ختم مقلد مع العلم بتقليده . تبيان الكافي لحكم الادانة فيها . مثال في ختم مقلد على الحرم

الفصل الثالث : تقليد العلامة التجارية

- جريمة تقليد العلامة التجارية والنش . اختلافهما في الركن المادي . هو في الأول اتيان فعل من أفعال التقليد أو الاستعمال لعلامة تجارية أو وضعها على منتجات بسوء نية أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها العلامة المقلدة أو الزوررة . الركن المادي في جريمة الخس هو فعل خداع المتعاقدين والشروع في ذلك

القواعد القانونية

الفصل الاول

تقليد الرسم الصناعي

١ - يكفى لتحقق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يخضع المتماثلين بالسلطة التي قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

(الفرن رقم ٧٨١ لسنة ٢٥ ق. - مجلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٢٦)

الفصل الثاني

تقليد الاختام الحكومية

٢ - لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا فليس يشترط لاجراء المضاهاة أن يكون المتهم معترفا بالبصمة المأخوذة من اللصوم المضبوطة بحبله أو البصمة الصحيحة للختم المقلد ما دامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائنة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة في حقه .

(الفرن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٦ ق. - مجلة ١٤/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧١٥)

٣ - متى كانت المحكمة قد اتهمت في منطلق سليم الى عدم توافر ركن التقليد لأن العلامة التي وضعت على اللصوم لا يمكن أن يخضع بها أحد سواء من يعرف القرامة والكتابة أو من لا يعرفها ، وهو من الواقع الذي استيقنته المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديره ، فانه لا يقدح في سلامة هذا التقدير أن يكون الضير الفني قد رأى غير ما رآه المحكمة .

(الفرن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٧ ق. - مجلة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٢٢)

٤ - تتحقق جريمة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع به القاصص للذئق بل يكفى أن يكون بين الختئين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسم

بالتعامل بها ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا ما دام من شأنه أن يخدع الناس .

(الفرن رقم ٥٤ لسنة ٢٨ ق. - مجلة ٤/٧/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٥١)

٥ - لا يشترط في جريمة تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عنها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون التقليد متقنا بل يكفى أن يكون هناك مشابه بين الختم الصحيح وغير الصحيح ولا يقدح في ذلك أن يكون التقليد ظاهرا ما دام من شأنه خدع الناس .

(الفرن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ ق. - مجلة ٤/٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٠٢)

٦ - يختلف القصد الجنائي الذي يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائي الذي يتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، فالقصد الجنائي في المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتحريم العمل ونية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالا ضاررا بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى المتهم وحده إثبات عكس هذا القصد ، أما القصد الجنائي في المادة الأخرى الخاصة بعلامات الدعنة فقصد عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون أخذ الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية ، ما لا يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٧ ق. - مجلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٥٥)

٧ - إذا تعرض الحكم الى جريمة استعمال المتهم ختما مقلدا مع علمه بتقليده - التي طاه بها - في قوله ٣ أما همة استعمال الختم المقلد التي وجهتها النيابة الى المتهم فهي ثابتة قبله من اعترافه بملكية اللصوم ومن ضبطها بحبله عقب بزحها بفترة وجيزة وعلما الختم المقلد ، ما يؤيد علم المتهم بمكان الختم المريف ومبادرته في استعماله يوسع بصته على اللصوم المضبوطة ، فانه يكون قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه العناصر القانونية لجريمة استعمال الختم المقلد مع علمه بتقليده ، وفيما قاله الحكم عن هذه الجريمة ما يكفى في بيان علم المتهم بالتقليد .

(الفرن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق. - مجلة ٤/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٢٠)

الفصل الثالث

تقليد العلامة التجارية

٨ - تختلف عناصر كل من جريمتي تقليد العلامة

رسم القناعة

- ٨ - التلبس هو وصف ينتسب على الجريمة لا على مرتكبها... ..
- ٩ - صورة واقعة يتوافر بها حالة تلبس بجريمة سرقة نياز كهربائي . حتى مأمور الضبط القضائي قد تفتيش مسكن المتهم في هذه الحالة بشر استئذان النيابة . م ٤٧ أ ج
- ١٠ - كفاية التواجد بمكان الجريمة ومشاهدة أثر من آثارها لتوافر حالة التلبس بها
- ١١ - يتحقق التلبس بإدراك وقوع الجريمة بأي حاسة من الحواس متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحصل شكاً . م ٨٠ ق تحقيق الحيات وم ٣٠ أ ج
- ١٢ - شروط التلبس : مجية عن سبيل قانوني مشروع . ليس منه التدخل غير القانوني لئلا يلزم التهم
- ١٣ - التلبس الحقيقي . مشاهدة الجريمة حال ارتكابها وإدراك وقوعها إدراكاً يقينياً عن طريق أي حاسة من الحواس
- ١٤ - استيقاف المجرم شخصاً لتوافر مظاهر خارجية تدل على بلأها عن وقوع الجريمة وللموقف المريب الذي وضع نفسه فيه طواعية واختياراً [. احضاره حاملاً آثار الجريمة إلى مأمور الضبط القضائي يوفر حالة التلبس عند مبادرة للمأمور إلى الانتقال إلى محل الواقعة أو رؤيته هذه الآثار
- ١٥ - ماعية التلبس بجريمة الرشوة : التفرد بين انتقاد الرشوة بمحصول اتفاق الطرفين عليها وبين التبايل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم مبلغ الرشوة . توافر حالة التلبس بمشاهدة مأمور الضبط القضائي واقعة تسليم المبلغ
- ١٦ - انتقال مأمور الضبط القضائي إلى محل الحادث أثر علمه بوقوعه ومشاهدته آثار الجريمة بادية . قيام حالة التلبس

الفصل الثاني : صور توافر فيها حالة التلبس .

- ١٧ - مشاهدة نور كهربائي وأسلاك هذا النور متصلة بأسلاك شركة الكهرباء بدون تعاقده مما يتحقق به حالة التلبس
- ١٨ - توافر حالة التلبس بالجريمة بجيز لغير رجال الضبطية القضائية القبض
- ١٩ - العثور عرضاً أثناء التفتيش المأذون به على مخدر . اعتبار الجريمة متلبساً بها
- ٢٠ - تقديم المتهم المخدر الى الكونستابل بمحض اختياره بعد تظاهره بالشراء . تلبس
- ٢١ - لقاء المتهم المخدر طواعية واختياراً . عدم أحقيته في العطن على من يلتقطه
- ٢٢ - لقاء المتهم بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل ان يتخذ معه أي اجراء . عدم اعتبار تخليه عن المخدر نتيجة عمل غير مشروع
- ٢٣ - ضم الضابط رائحة الحشيش تنصاعد من السيارة . تلبس - يجيز له تفتيش السيارة والقبض على كل منهم يرى اتصاله بالجريمة

ردم القاذبة

- ٢٤ - مشاهدة الضابط حالة التليس . سلطته في منع الحاضرين من مباحرة عل الواقعة أو الاضداد حتى يتم محضره . ٢٢م أ ج
- ٢٥ - مشاهدة الخضر عند قدى المهم . وجود قرآن وامارات على صلة المهم بهذا الخضر . توافر حالة التليس ...
- ٢٦ - إلقاء المهم الخضر لمرءة رجال البوليس له وتلبسهم حركاته غشية تعرضهم له : إعتباره تخلياً عن طواعية
- ٢٧ - إلقاء المهم الخضر لدى مفاجأة رجال البوليس المسلحين له . إعتباره تخلياً عن طواعية
- ٢٨ - إعتبار كل ما يظهر من جرائم لمتهنى إدارة الغاز والكهرباء أثناء فحص عداد النور في حالة تليس ...
- ٢٩ - سلطة مأمور الضبط القضائي الذي يراقب مهتس إدارة الكهرباء والغاز عند فحص عداد النور في القيام بالتفتيش ودون حاجته إلى إذن في حالة التليس
- ٣٠ - تليس . متى يخاف ؟ كتماية المظاهر الخارجية للمنية بلباسها عن وقوع جريمة . مثال في إحراز مخدر . سلطة مأموري الضبط في القبض على المتهمين وتفتيشهم عند توافر حالة التليس
- ٣١ - صحة القبض عند سقوط ما كشف عن عنايتات القاذبة التي كان يعملها الطاعن لتوافر حالة التليس . منازعة المهم في واقعة فراره وطريقة استيقافه لا تصدى للخلد الموضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض
- ٣٢ - إسقاطات من يضع نفسه موضع الرية والشبهة . إسرار المهم . أثر رؤيته المخبر - بوضع مايشه عليه من المصفيح في له وصفها بأستانه . إدراك حالة التليس بجرعة إحراز مخدر عن طريق حاسي الشم والروية
- ٣٣ - سلطة رجال الضبط القضائي عند توافر حالة التليس . تفتيش المنازل بغير إذن من سلطة التحقيق . تحديد الفترة التي تنقضي بها حالة التليس في الجرائم الوقتية المتتابعة . بدء السرقة في تاريخ سابق على إجراء التفتيش لا يبنى قيام حالة التليس . مثال في سرقة تيار كهربائي
- ٣٤ - شم واقعة الخضر إثر قيام الضابط بفتح حقبة سيارة استوقفها في سبيل البحث عن مجرم فار بتكليف من الجهة المختصة . توافر حالة التليس بإحراز مخدر
- ٣٥ - صورة واقعة تتوافر بها المظاهر الخارجية للمنبهة عن واقعة الرشوة والكشفة عن إدراكها . سلطة رجال الضبط القضائي عند توافر حالة التليس . القبض على المهم في غير إذن من سلطة التحقيق بأي مكان وفي أي وقت مادامت حالة التليس قائمة
- ٣٦ - محاربة المهم القوارى عن أنظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الاتجار بالخضر بمر متابعته . إلقاء المهم متديلاً ظهرت منه الأوراق التي تحوى الخضر . توافر حالة التليس
- ٣٧ - تحقق مأمور الضبط القضائي بنفسه من قيام حالة التليس عن طريق متابعة العامة المتهمين بالصباح ورؤيته ذلك . توافر حالة التليس . لا يبنى ذلك ثلثي التبا عن طريق الرواية عن شاهده

الفصل الثالث - صور وقلق لاتوافر فيها حالة التليس

- ٣٧ - صورة واقعة لا تحقق فيها حالة التليس
- ٣٨ - ظهور الجير ذو الارتباك على المهم ووضع يده في جيبه . عدم إعتبارها دلائل كافية على حالة التليس بالجرعة
- ٣٩ - صور التليس مصورة في القانون . عدم جواز التليس عليها

رقم القاعة

- ٤٠ - مجرد سبر واكب في بحر حرة قطار وإحكاكه بالركاب لا يوفر حالة التليس بالجرعة ولا يبرو من م القبض عليه
- ٤١ - واقعة متاعلة رجل القبطية القضائية للمتهم يضع مادة في فمه لم يثنيها وظها غندرا لا توفر حالة التليس رغم كون المتهم من المروطين لدى المباحث الجنائية بالانجار في المحضات
- ٤٢ - القبض على المتهم قبضا باطلا قبل شم فيه . إثناء حالة التليس . إجراء غسيل معدة للمتهم بعد ذلك ليس إجراء صحيحا
- ٤٣ - مجرد تلفت راكب قطار بمئة و عشرة وأربا كاه لروية رجال البوليس الملكي وعدم إستقراره على رأى واحد عند سؤاله عن اسمه لا يكتفى لتلق حالة حالة تليس بالجرعة

الفصل الرابع - تقدير قيام حالة التليس

- ٤٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام حالة التليس
- ٤٥ - تقدير دلائل التليس مسألة موضوعية . إطلاق يد القاضي الجنائي في تقدير سلامة الدليل وقرته دون قيد فيما عدا الأحوال المستثناة قانونا
- ٤٦ - تقدير حالة التليس والمدة التي مضت بين ارتكاب الجريمة واكتشافها . أمر موضوعي موكل محكمة الموضوع ولا يغيب عليها فيه متى إستملت على قيام هذه الحالة بأداة سائقة

الفصل الخامس - أثر حالة التليس

- ٤٧ - حق رجال السلطة العامة في القبض متى كانت الجريمة في حالة تليس
- ٤٨ - حق رجال السلطة العامة في إحضار المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي في الإختصاص التليس بها . هذا تعرض مادي وليس قبضا بالمعنى القانوني
- ٤٩ - توافر حالة التليس يتيح لغير رجال الضبط القضائي التخطف على المتهم
- ٥٠ - سلطة مأموري الضبط القضائي عند توافر التليس بالجرعة . جواز التفتيش والقبض
- ٥١ - القبض على المتهم الحاضر في جناية عند توافر الدلائل الكافية سواء كانت الجنابة مطبها بها أم لا غير حالة التليس . ١٣٤م . ج
- ٥٢ - سلطة رجل البوليس عند توافر حالة التليس بجرعة . ما تقتضيه هذه السلطة . التخطف على جسم الجريمة . ١٣٨م . ج
- ٥٣ - سلطة مأموري الضبط في حالات التليس بالجرعة . تفتيش الشخص ومزله من غير إذن سابقين من النيابة . أثر ذلك على تفسير المراد بأمر النيابة بضبط المتهم مطبها بجرعة الرشوة . المراد بذلك ضبط المتهم إثر تسلمه مبلغ الرشوة
- ٥٤ - تفتيش منزل المتهم في حالات التليس . سداد هذا الحق . ١٤٧م . ج . نطاق تطبيق هذه المادة : عند توافر حالة التليس بصفة عامة مادام أن التفتيش الذي أجراه مأمور الضبط القضائي وقع بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق لنيابة العامة تفتيشه . هل ذلك ٢ حرم النص ونتائج تقييده

يشترط في التليس باحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٥/٢٠ ص ٨٨ س ١٧٣)
(والطن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٠/٢٠ ص ٨٨ س ٥٢٧)

٦ - متى كانت حالة التليس التي شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة الاجراءات التي سبقتها والتي اتفخها ضابط البوليس الحربي ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لانهاق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحربي شهودها ، فان لهم وقد شاهدوه متلبسا بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٧ ق جلة ٢٥/٢٠ ص ٩١ س ١٤١)

٧ - يكفي للقول بقيام حالة التليس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط في التليس باحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي يعزرها المتهم .

(الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩/٩١ ص ٩٩ س ١٦٤)

٨ - أن التليس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها فيمكن أن تتشاهد الجريمة دون أن يشاهد فاعلها .

(الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩/٩١ ص ٩٩ س ١٦٨)

٩ - التليس حالة تلازم ذات الجريمة لاشخص مرتكبها فاذا كان الثابت من الحكم أنه لوحظ وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الشقة التي يقسم بها الطاعن وتخترق الشارع فوق أسلاك الترام وتغذي أماكن مختلفة بشوارع متجاورة شوهد منها نور كهربائي ينبعث من مصابيح كهربائية ولم يكن أصحابها متعاقدين مع ادارة الكهرباء على استيراد النور ، وقد قرروا جميعا أنهم انما يستمدون التيار من ذلك المنزل فهذه حالة تليس بجريمة سرقة التيار الكهربائي المملوك لادارة الكهرباء تفصل للمأمور الضبطية القضائية أن يغتن منزل المتهم بغير اذن من النيابة .

(الطن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٩١ ص ٩٩ س ١٠٠٦)

١٠ - ليس من الضروري أن يشاهد رجل الضبطية الطاعن أثناء ارتكابه الجريمة فعلا ، ويكفي أن يكون قد حضر الى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة بيرة سيرة وشاهد أثرها .

(الطن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٨ ق جلة ١٥/١٢/٩١ ص ٩٩ س ١٠٧٢)

القواعد القانونية :

الفصل الاول

ماهية التليس بالجريمة :

١ - يكفي في التليس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما ينتهي اليه التحقيق بعد ذلك .

(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق جلة ٢١/٢٠ ص ٧٧ س ٢١٩)

٢ - يشترط في التظلي الذي يبنى عليه قيام حالة التليس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة وطوعية واختيار فاذا كان وليد اجراء غير مشروع فان الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له ، واذا فتمت كانت الواقعة التابعة بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عما معه من القماش المبروق الا عندما هم الضابط بتفتيشه دون أن يكون مأمورا من سلطة التحقيق بهذا الاجراء فانه لا يصح الاعتماد بالتظلي ويكون الدليل المستمد منه باطلا .

(الطن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٥ ق جلة ٢١/٢٠ ص ٧٧ س ٢٢٤)

٣ - يكفي لاعتبار الجريمة متلبسا بها أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وعلى ذلك فان امساك المتهم بالفتيشة في يده وائبسات رائحة الحشيش منها يعتبر مظهرا من تلك المظاهر ، فاذا ثبت من فحص هذه العينة أن بها حشيشا فان جريمة احراز المخدر يكون متلبسا بها .

(الطن رقم ٦٢٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١٤/٩١ ص ٧٧ س ٨١٩)

٤ - التليس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها ومن ثم فان ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة احرازه متلبسا بها مما يسج لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساعدته فيها .

(الطن رقم ٨٥٧ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٠/٩١ ص ٧٧ س ١١٠٠)

٥ - يكفي للقول بقيام حالة التليس ، أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا

جنحة ذبح لحوم خارج السلخانة والوضع المريب الذي وضع الشخصان المذكوران هسهما فيه مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما - وهو مالا يمدو أن يكون تمرضا ماديا وليس قبضا بمعناه القانوني (الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ جلة ١٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ١٦٨)

١٥ - ما أثبتته الحكم في صدد توافر حالة التليس انما عني به ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المثق عليه من قبل ، ذلك بأن جريمة الرشوة قد امتثلت قانونا بذلك الاتفاق الذي تم بين الراشي والمرتشي ولم يبق الا اقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم الرشوة .

(الطن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ جلة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ١٦٩)

١٦ - لا ينفي قيام حالة التليس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل الى محل العادة بعد وقوعها بزمن - ما دام أنه يادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة ، وما دام أنه قد شاهد أثار الجريمة ياديه .

(الطن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ جلة ١٤/١١/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ١٧٨)

الفصل الثاني

صور توافر فيها حالة التليس

١٧ - مشاهدة نور كهربائي ينبعث من مصابيح في محل لم يكن صاحبه متعاقدا مع شركة الكهرباء على استيراد النور ومشاهدة أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة هو ما تتحقق به حالة التليس كما هي معرفة به في القانون (الطن رقم ١٨٥ لسنة ٢٦ جلة ١١/٤/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٥٦٧)

١٨ - متى كان الثالث من الحكم أن الضابط المأذون بالتفتيش كلف المخبر بالتحفظ على الغرفة التي يسكنها المتهم فتشاهد المخبر امرأة تخرج من باب الغرفة وهي تحفل درج منفضة تحاول الهرب به وعندها وقع نظرها عليه ألقت الدرج على الأرض فتبشّرت محتوياته التي كانت بينها قطعة من الحشيش فقام المخبر بالتبشّر عليها وجميع هذه المحتويات واعادة وضعها في الدرج . فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتحقق به حالة التليس بالجريمة التي تجزئ القبض لغير رجال الضبطية القضائية .

(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٦ جلة ٢٢/٥/١٩٥٦ ص ٧٧ ص ٧٦٩)

١٩ - أورد الشارع في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنابات القديم لفظ « الرؤية » في مشاهدة الجريمة التليس بما تعبرا عن الأظلم من طرق المشاهدة عند المقابلة بجناية أو جنحة ترتكب ، والنص الجديد في المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم يورد الرؤية وانما عني ببيان الحال التي ترتكب فيها تلك الجريمة جنابة كانت أو جنحة أو الوقوف على هذه الحال عقب ارتكاب أهمها بيرهة يسيرة ، ومفاد ذلك وطبقا لما جرى عليه القضاء - حتى في ظل النص القديم - أن الرؤية بذاتها ليست هي الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التليس ، بل يكفي أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه تستوى في ذلك حاسة البصر ، أو السمع ، أو الشم ، متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً فيكون ما انتهى اليه الحكم - من أن الاعتداد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التليس هو استدلال غير جائز لما فيه من اعتدائه على الحرية الشخصية - منطوقاً على تأويل خاطيء للقانون بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٢٩ جلة ١٠/١٠/١٩٥٩ ص ١٠١ ص ٧٩٣)

٢٢ - التليس الذي ينتج أثره القانوني مشروط بأن يعيى اكتشافه عن سبيل قانوني مشروع ، ولا يمد كذلك اذا كان قد كشف عنه اجراء باطل كالدخول غير القانوني لنزل المتهم .

(الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ جلة ١٨/١٠/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٧٩٦)

٢٣ - التليس وصف يلزم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها ، ولا يلزم لكشف هذه الحالة أن تكون الرؤية بذاتها على وسيلة هذا الكشف ، بل يكفي أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه - تستوى في ذلك حاسة البصر أو السمع ، أو الشم متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .

(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ جلة ٤/٤/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ٢٠٨)

١٤ - لا ينفي قيام حالة التليس بالجريمة كون رجل الضبط القضائي قد انتقل الى محل وقوعها بعد مقارعتها ما دام أنه يادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة على اثر ضبط الشخصين الذين أحضرهما المخبر اليه يحلان أثار الجريمة ياديه وشاهد تلك الآثار بنفسه - ما دام أن ضبط هذين الشخصين في الظروف التي أوردتها الحكم قد تم سليما لما نمت عليه المظاهر الخارجية المثبتة عن ارتكاب

حتى يتم محضره ، فإن هذا الاجراء منه يكون مشروعا
يفضله له القانون ، فان تخلى آخر على اثر ذلك عا يحجزه
من مخدر بالقائه على الأرض للتخلص من طوعية واختيارا
تقوم به حالة التلبس بالجريمة .

(الملن رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق جلة ١١/٤ س ٨ ص ١٩٥٧)

٢٥ - يكفى لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخدر عند
قدمي المتهم ، لذا وجدت لدى الضابط قرائن وأمارات
كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حتى له القبض عليه
وتفتيشه استنادا الى حكم المادة ٣٠ من قانون
الاجراءات الجنائية .

(الملن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ ق جلة ١١/٢١ س ٩ ص ١٩٥٧)

٢٦ - متى كانت الواقعة التي صار اثارها في الحكم
تفيد حصول التخلي عن الكيس المحتوى على المخدر من
تلقاء المتهم طوعية واختيارا ، ولم يكن نتيجة لاجراء غير
مشروع وقع من رجال البوليس اذ لم يد منهم سوى
مراقبة المتهم وتتبع حركاته عندما قامت شبهتهم فيه وارتابوا
فأمره ، فان القضاء يرفض الدفع بيطان القبض والتفتيش
يكون صحيحا في القانون ، أما مجرد خوف المتهم وخشيته
من رجال البوليس وتوهمه بأن أحدهم قد يقدم على
القبض عليه أو التعرض لعرجته فلا يصح اتخاذ ذرصة
لإزالة الأثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر .

(الملن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق جلة ٨/٤ س ٩ ص ١٩٥٨)

٢٧ - متى كان الحكم قد استخلص من الظروف
والوقائع التي أوردتها أن المتهمة أقت بالمسئول وما فيه
وتخلت عنه طوعية ، فانه يكون قد رد على دفاع المتهمه
من أن تخليها عا معها انما كان لغشيتها من رجال
البوليس المسلحين عند مفاجأتهم لها ، ذلك أن حصل
رجال البوليس السلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم
بصفتهم من القوات العامة ، وأداؤهم لواجبات وظيفتهم
لا يمكن أن يؤول قانونا بأنه ينطوى على معنى الاكراه
الذي يعطل الادارة ويطل الاختيار .

(الملن رقم ٦٩ لسنة ٢٨ ق جلة ٤/٢٨ س ٩ ص ١٩٥٨)

٢٨ - لمهندس ادارة الكوبراء والغاز حتى فحص عداد
النور ، وكل ما يظهر له من جرائم أثناء ذلك الفحص يكون
في حالة تلبس ، ولمأمور الضبط القضائي الذي يرافقه
ويشاهد هذه الحالة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة الى
اذن من السلطة القضائية المختصة .

(الملن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٨ ق جلة ٥/٥ س ٩ ص ١٩٥٧)

١٩ - متى كان لمأمور الضبط القضائي الحق في
تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر بمقتضى أمر
صادر له من السلطة المختصة فان هذا الأمر يبيح له أن
يجرى تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه
الأسلحة وما يتبعها فيه وبأية طريقة يراها موصلة لذلك .
فاذا هو تبين عرضا أثناء التفتيش وجود كوة في الحائط
بها ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش كان حيا
جريمة تلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه
هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص .

(الملن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٦ ق جلة ١٢/٢١ س ٧ ص ١٩٥٦)

٢٠ - تظاهر الكونستابل والمخير للمتهم برغبتها في
شراء قطعة الخيش ليس فيه ما يفيد التحريض على
ارتكاب الجريمة أو خلقها ما دام المتهم قدم المخدر اليها
بمحض ارادته واختياره .

(الملن رقم ١٣٢٣ لسنة ٢٦ ق جلة ١/٧ س ٨ ص ١٩٥٧)

٢١ - متى كان المتهم هو الذى ألقى بالعلبة التي بها
المخدر طوعية واختيارا عندما شاهد رجال اتقوه قادمين
نحوه ، فان ذلك يدل على تخليه عنها ويترتب عليه عدم
أحقته في الملن على من يلتقطها ويبلغ على ما فيها .

(الملن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلة ٥/٣ س ٨ ص ١٩٥٧)

٢٢ - متى كان الثابت أن المتهم هو الذى ألقى بها
معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى اجراء
فانه يكون قد تخلى بإرادته عما كان يحوزه من المخدر
ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب
رجال البوليس ، ومن ثم فان الحكم اذ قضى برفض الدفع
بيطان القبض والتفتيش وبإداتته بناء على الدليل المستند
من ضبط المخدر الذى ألقاه يكون سليما لم يخالف
القانون في شيء .

(الملن رقم ٢١٩ لسنة ٢٧ ق جلة ٤/١٥ س ٨ ص ١٩٥٧)

٢٣ - متى كان الضابط قد شاهد جريمة احراز المخدر
متلبسا بها عندما اشتتم رائحة الخيش تتصاعد من
السيارة ، فان من حقه أن يفتش السيارة ويقبض على كل
متهم يرى أن له اتصالا بها .

(الملن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٧ ق جلة ١١/٤ س ٨ ص ١٩٥٧)

٢٤ - متى كان الضابط بعد أن شاهد حالة تلبس المتهم
الأول بجريمة احراز المخدر أمر مراقبيه من رجال القوة
بمنع الحاضرين من ممارسة محل الواقعة أو الابتعاد عنه

على هذا الاجراء ، لأن جريمة السرقة - وإن كانت جريمة وقتية تم وتنتهي بمجرد ارتكابها - إلا أنها في صورة الدعوى جريمة متتابعة الأفعال ، يقتضى المعنى فيها تدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه ، فلا يصح الظن على الحكم من جهة استدلاله على المتهم بالدليل المستمد من الاجراءات التي تمت على أساس التلبس .

(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١١/٢٣ ص ١٩٥٩ - ١٠ ص ٩٤٣)

٣٣ - إذا كان بين مما أوردته الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملاً من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشتهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذاً لأمر صدر لهم من يملكه ، فإن لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التي يشبه في أن يكون المعتقل موجوداً بها للقبض عليه - فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم القار من المعتقل محتبساً فيها ، فإن جريمة احرار المخدر يكون متلبساً بها ، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن يقبض على كل منهم يرى أن له اتصالاً بهذه الجريمة .

(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٢/١٤ ص ١٩٥٩ - ١٠ ص ١٠٢٤)

٣٤ - ابلاغ الموظف الجهة المختصة بما تم بينه وبين المتهم من الرشوة ، ثم حضور المتهم وأخيه يوم الحادث لمقابلته للموظف في مبنى المحكمة وخروج هذا الأخير برفقتها ومعه ملف الدعوى وذهابهم تحت بصر الضابط الى مكان خارج المحكمة ليكونوا ببنائى عن مشاهدة الآخرين ورؤية الضابط للموظف يضع شيئاً في جيبه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة الى أخيه - المتهم الآخر - الذي كان يرافق المتهم - كل هذه مظاهر خارجية تبين من الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكب في ذلك الوقت ، وهذا تلبس يجيز له القبض على المتهم في أى وقت وفي أى مكان ما دامت حالة التلبس قائمة - ولو تغير اذن من سلطة التحقيق .

(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١١/١١ ص ١٩٦٠ - ١٠ ص ٢٣)

٣٥ - إذا أثبت القرار في مدوناته أن الضابط ومعه رجلان من البوليس المسمى كانوا يبرون بدائرة القسم في منطقة اشتهرت بالاتجار في المخدرات فأبصرها بالمتهمة تقف في الطريق وتسلم مندبلاً في يدها ، ولما أن وقع بصرها عليهم أسرع في الرب محاولة التوارى عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت المتهمة بذلك قد وضعت

٢٩ - إذا كان الثابت من الحكم - أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان سيارة في طريق غير مألوف بالصحراء يعلمون أن تجار المخدرات يسلكونه لتهريب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدوا سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث أتيا ، ولما شعرا بتعقب رجال البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة التي كانا يحملانها في السيارة ، فالتقيا كسبا تبين رجال القوة عند التقاطه أن به أفيونا ، فتعقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقي ما كانا يحملانه من المخدرات ، فإن ما أثبت الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما يبيى بذاته عن وقوع جريمة ، ونهى ما يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة مما يبيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطائفتين وقتئذيهما .

(الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٨ ق. - جلة ١٢/٢٤ ص ٩٥٨ - ١٠ ص ١٠٢٦)

٣٠ - إذا أثبت الحكم أنه عندما تم استيقاف الطاعن كان قد سقط منه ما كشف عن محتويات القنينة التي يحملها فقد دل بهذا على قيام التلبس ، ولا يؤثر في ذلك ما ذهب اليه الطاعن من المنازعة في واقعة فراه وما تعرض به للطريقة التي تم بها الاستيقاف لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٨ ق. - جلة ١٢/٢٩ ص ١٩٥٨ - ١٠ ص ١١٢٢)

٣١ - إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه علبه في « الصفيح » في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضغها بأسنانه وحاول ابتلاعها ، فانه يكون قد وضع نفسه بإرادته واختياره موضع الرب والشبهة ، مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وإذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بانبعاث رائحة الأفيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتهم له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي في فمه الذي تبين منه رائحة الأفيون ، فإن ما يبرره المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له أساس .

(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٢/٢٠ ص ١٩٥٩ - ١٠ ص ٤٣٧)

٣٢ - لأمور الضبط القضائي - الذي يرافق مندوب ادارة الكهراء والغاز - عند مشاهدته ما يدل على السرقة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة الى اذن من سلطة التحقيق ، اذ أن كل ما يظهر له من جرائم - في أثناء ذلك الفحص - يجعل الجريمة في حالة تلبس ، ولا يؤثر في هذا الوجه من النظر أن تكون السرقة قد بدأت فعلاً في تاريخ سابق على

بتهمة احراز مواد مخدرة كان يعرف أن له نشاطا في الاتجار بالمواد المخدرة وأنه عند ما تقدم منه أومأ برأسه للتهمة الأخرى التي قالت له عند ما تقدم المخبر منه « أنت ودبتني في داهية » ثم قالت للمخبر انها تحمل حشيشا أعطاه لها المتهم - فإن هذه الواقعة لا تتحقق بها حالة تلبس بالجريمة كما هي معرفة في القانون تبين لرجل البوليس وهو ليس من رجال الضبط القضائي القبض على المتهم واقتياده الى مركز البوليس اذ أنه لم يشم أوير معه مخدرا ظاهرا قبل أن يتعرض له بالقبض .

(الفرن رقم ١٢٠٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧ من ١٢٣٨)

٣٨ - لا تعرف القوانين الجنائية الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين ، وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك أو وضع يده في جيبه - على فرض صحته - دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه ما دام أن المظاهر التي شاهدها رجل البوليس ليست كافية لظن حالة التلبس بالجريمة التي يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من آحاد الناس القبض فيها .

(الفرن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٨/١٩٥٧ ص ٨ من ٧٥٥)

٣٩ - ان صور التلبس قد وردت في القانون على سبيل الحصر ولا يجوز التباس عليها ومن ثم فإذا أعرت المحكمة عن عدم ثبوتها في قول المخبر انه اشتم رائحة المخدر قبل القبض على المتهم وحصلت قوله في أنه لما رأى المتهم يحاول القاء المندبل قبض عليه وأخذ منه المندبل واشتمه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في القساوون اذ اعتبر المتهم في حالة تلبس ، ذلك أن مجرد محاولة القاء المتهم المندبل لا يؤدي الى اعتبار الجريمة المسندة اليه متلبسا بها لأن ما حواه المندبل لم يكن بالظاهر حتى يستطيع المخبر رؤيته .

(زافعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/٣/١٩٥٨ ص ٩ من ٢١٣)

٤٠ - متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقا لما أثبتته بحكمها على لسان المخبر تحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه بعربة القطار يسير في مرمرها ويحتك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر ثابا اليه النزول من القطار فلما رفض جذب به الى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشبه في المظهر ويرغب التحرر عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لكتب الضابط القضائي أخذ يستعطفه ولما يش من رجاء في أن يأخذ ما معه ويخلي سبيله فلما استوضحه الصول عما يحمله أفضى اليه أنه مخدر فافتاده لكتب

فسمها موضع الشبهات والرب فبن حق الضابط ومن معه أن يستوقفوها ليتحررا أمرها ويكتشفوا عن الوضع الذي وضعت فسمها فيه طواعية واختيارا ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فرارها على هذه الصورة المريبة أن هو الا صورة من مسور الاستيقاف الذي لا يرقى الى مرتبة التلبس - فإذا تخطت المتهمة طواعية واختيارا وهي تحاول القرار عن المندبل الذي تضع فيه جانبها من المخدر والقتة على الأرض فاهطت عقده وظهرت الأوراق التي تحوى المخدر ، فإن هذا التخلي لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة في سبيل أداء واجبه ولا يقبل من المتهمة التنصل من تبعة احراز المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ، وعثور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض أو تفتيش بل هو نتيجة لانفاها المندبل وما يحويه على الأرض قبل أن يسك بها أحد ، ويعتبر هذا منها تخليا عن حيازتها بل اسقاطا للملكيتها فيها ، فإذا هم اتحوا الأوراق ووجدوا فيها المخدر فإن المتهمة تكون في حالة تلبس باحرازه يبيع القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار - فيما ذهب اليه - من اعتبار الواقعة قبضا - وقبضا باطلا لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه - قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار أثباتها فيه ويتمين الغاؤه وإعادة القضية الى غرفة الاتهام لاحتالها الى محكمة الجنايات المختصة .

(الفرن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ من ١٢٤)

٣٦ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصت من أقوال الشهود من شم رائحة المخدر منبعثة من السيارة التي في حوزة المتهمين وتجمع العامة حولها مع صاحبهم بأن بالسيارة مخدرا وشم شرطي المرور هذه الرائحة وانها ذلك الى الضابط الذي تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصياح ورؤيته اياهما على تلك الحال ، وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هي معرفة به قانونا .

(الفرن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤/٤/١٩٦٠ ص ١١ من ٣٠٨)

الفصل الثالث

صور وقائع لاتوافر فيها حالة التلبس

٣٧ - متى كان الحكم قد أورد الواقعة التي قال بتوفر حالة التلبس فيها بقوله أن المخبر الذي قبض على المتهم

لخلق حالة تلبس بالجريمة التي يجوز لنهر رجال الضبطية القضائية من آحاد الناس القبض فيها .

(الظن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٠/٢٠١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٦٠)

الفصل الرابع

تقدير قيام حالة التلبس

٤٤ - تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكلوك الى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

(الظن رقم ١٧٦ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٠/٢٠١٩٥٩ ص ٨٠ ص ٢٢٦)

(الظن رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٠/٢٠١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٨٣٩)

٤٥ - تقدير توافر حالة التلبس والدلائل التي تؤدي اليه هو - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - تقدير من صميم اختصاص قاضي محكمة الموضوع فلا يصح النقي على المحكمة - وهي بسبيل مسارعة حقها في التقدير - بأنها تجاوزت سلطتها ، اذ في ذلك ما يجر في النهاية الى توقيع العقاب على برئ ، وهو أمر يؤذي العدالة وتؤدي منه الجباعة ، مما يتحتم معه اطلاق يد القاضي الجنائي في تقدير سلامة الدليل وقوته دون قيد - فيما عدا الأحوال المستثناة قانونا .

(الظن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٠/٢٠١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٥٢٨)

٤٦ - تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها الى وقت اكتشافها موكلوك الى محكمة الموضوع ، ولا معقب عليها في خصوصه متى كانت المحكمة قد استدلت على قيام هذه الحالة بأدلة سائفة .

(الظن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٠/٢٠١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٨٢)

الفصل الخامس

أحوال التلبس

٤٧ - لا جدوى مما يثيره المتهم من أن المخبر الذي قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة كانت في حالة تلبس تجيز لرجال السلطة العامة

الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فشر معه على المادة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الرب والسكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه اذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله في غير الأحوال التي يجيزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم اذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما أنه لا يجوز الاستناد في ادانة المتهم الى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل منفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن لوجود لولا هذا الاجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون أن كل ما بني على الباطل فهو باطل .

(الظن رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٠/٢٠١٩٥٨ ص ١٠٠ ص ٨٣٩)

٤٨ - اذا كان مؤدى الواقعة التي انتهت اليها الحكم أن الكونستابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة في قمه لم يبين ماهيتها فظنها مخدرا فأجرى القبض عليه وقتشه « فان هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهم شوهد في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، حتى ولو كان المتهم من المعروف لدى المباحث الجنائية بالاعتداء في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا .

(الظن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٠/٢٠١٩٥٨ ص ٩٠ ص ١١٠٩)

٤٩ - ما دام الثابت من الحكم أن القبض على المتهم حصل قبل شم فيه وأن الدليل المستند من الشم مع ما فيه من أساس بحرية المتهم لا يمكن اعتباره مستقلا عن القبض الذي وقع باطلا ، فلا يصح أن يقال أن الكونستابل شم المخدر ليصادف من قم المتهم على اثر رؤيته يتمل المادة وأن شم المخدر على هذه الصورة يعتبر تلبسا بجريمة الاحراز فيكون غسيل الملعقة بعد ذلك اجراء صحيحا على أساس هذا التلبس .

(الظن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٠/٢٠١٩٥٨ ص ٩٠ ص ١١٠٩)

٥٠ - اذا كانت الواقعة التي أوردتها الحكم هي « أن رجلى البوليس الملكي شهدا وهما يبران بأحدى عربات القطار المتهم بثلاث يمينة ويسرة وما أن وقع بصره عليهما حتى ازداد ارتياكه ولما نزل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت على رأى واحد وحاول العرب « فان هذه المظاهر - بغرض صحتها - ليست كافية

التلبس كى يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التى شاهدها لا أن يكون قد سعى الى خلق الحالة المذكورة ، والقول بغير ذلك يعرض أدلة الدعوى للضياع وهو ما يتجاف ومراد الشارع .

(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٣/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ٢٣٠)

٥٣ - لا تستلزم حالة التلبس اذا من سلطة التحقيق لاجراء التفتيش ، اذ أن هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم فتفتش شخصه ومنزله كما هو مستفاد من المادتين ١/٤١ ،

٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فالأمر الصادر من النيابة بضغط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذى ذهب اليه الدفاع - وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معرف به فى القانون - وواقع الحال أنه انما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ - وهو ما حدث فعلا على النحو الذى أورده الحكم - ذلك بأن جريمة الرشوة قد انقضت بذلك الاتفاق الذى تم بين الرأى والمرتبى ، ولم يبق الا إقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ - وهو ما هدف اليه وكيل النيابة بالأمر الذى أصدره - واذا كان الضابط الذى كلف تنفيذ طلب النيابة قد خوله القانون سلطة القبض على المتهم الذى توجد دلائل كافية على اتصافه بجناية الرشوة ، ومتى كان القبض عليه صحيحا كان التفتيش صحيحا كذلك طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦/١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فيكون قضاء محكمة الموضوع برفض الدفع ببطان التلبس والتفتيش بناء على هذا الأساس القانوني قضاء صحيحا فى القانون .

(الطن رقم ١١٤ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٦/١١/١٩٥٩ ص ١٠٠ ٨٦٦)

٥٤ - التفتيش الذى يقع فى حالة من حالات التلبس بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق للنيابة أن أجرت تفتيشه مستند من الحق الذى خوله الشارع لمأمور الضبط القضائي فى المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وتضييق نطاق تطبيق المادة المذكورة - ونصها عام - يؤدي الى نتائج قد تآثر بها العدالة عندما تقضى الظروف المحيطة بالحدث أن لا يتعاضد مأمور الضبط القضائي عن القيام بواجب فرضه عليه القانون وخوله الحق فى استعماله .

(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٤/١١/١٩٦٠ ص ١١١ ٧٨٢)

القبض على المتهم وتسليمه الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي .

(الطن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٥ جلة ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ٧٠ ٤)

٤٨ - كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي فى الجرح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني بل هو مجرد تعرض ماضى فحسب .

(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٦ ق. جلة ٥/١/١٩٥٦ ص ٧٠ ٦٥٩)

٤٩ - توافر حالة التلبس تبيح لتسليم رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم فاذا كان المستفاد مما أثبت الحكم أن المتهم تخلى لمواجعة واختيارا عن كس ولفافة ثم حاول الهرب ولما التقطها المخبر وتبين كنه محتوياتها بماه حتى تمكن من ضبطه واتقاده الى مركز البوليس فان ما قام به من ذلك يكون مطابقا للقانون .

(الطن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٨ ق. جلة ٦/١/١٩٥٨ ص ٩٨ ٦٣٤)

٥٠ - اذا كان ما أورده الحكم يفيد أن الطاعن ضالع فى الجريمة التى شاهدها البوليس فى حالة تلبس عندما ضبط لدى المتهم الأول المواد المخدرة المضبوطة وتحقق لديه اتصاله بتلك الجريمة فان اجراء التفتيش يكون صحيحا وكذلك ما لازمه من قبض .

(الطن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٦/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ٧٢)

٥١ - تنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتصافه فى حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنابات ، ومضى هذا أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو فى غير حالة التلبس متى كان ثمت دلائل كافية على اتصافه .

(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٧/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ١١٢)

٥٢ - تخول المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية رجال السلطة العامة فى الجرح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس - وفى الجنابات من باب أولى - أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي . ومتقضى هذه السلطة أن يتخلف رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذى شاهده مع المتهم فى حالة

رقم القاعدة

تموين

- الفصل الأول : جرائم الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ... ٧-١
- الفصل الثاني : المسئولية والمقاب في جرائم التموين ... ١٣-٨
- موجز القواعد :

الفصل الأول - جرائم الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

- ١ - حيازة الملم وهو صاحب غير فرنكي دقيقا صافيا ومطابقا في صفاته للمواصفات ولكنه من نوع غير دقيق التمتع القاصر بمرحلة ١. مخالفة ذلك لقرار الوزاري ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
- ١ - صدور قرار بمداجل التوريد . عدم قيام الملم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه . إعادة تقديمه للمحاكمة.
- ١ - صحيح ...
- ٣ - القرار الصادر من وزير التموين ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المنسلط بالقرار ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ صلوره من ملكه.
- ٤ - سران حكم م ٥٦ و ٥٨ من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في حق مرتكب مخالفة أحكام القرار ٥١٦ لسنة ١٩٤٥.
- ٥ - متى يترتب الدقيق بما بالجملة : قرار ٥١٥ لسنة ١٩٤٥
- ٦ - التزام أصحاب المطاحن ومديريها وحدهم بقبول أجولة الدقيق الفارغة . قرار ٥١٥ لسنة ١٩٤٥.
- ٧ - لا يلقى الملم من وجوب الاخطار عن البيانات المطلوبة بموجب قرار ٥٤ لسنة ١٩٥٦ إلا عن الشهور التي يكون فيها الصنف ناغيا ولم يتم خلالها أى تعاقد على الاستيراد بشرط أن يشير إلى ذلك صاحب الشأن في آخر بيان يرسله ...

الفصل الثاني - المسئولية والمقاب في جرائم التموين

- ٨ - مسئولية صاحب الملم . النيابة الذي يصلح بلماته عفرا يسبغ توقيع العقوبة الخفيفة .
- ٩ - جريمة إنتاج مخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كما كان عدد الأربعة التي وجدت ناقصة الوزن ...
- ١٠ - مخالفة الملم لأحكام القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بعدم إرسال البيانات الخاصة بالكاوتشوك . صدور القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بمداجل إرسال البيانات . إضافة الملم من ذلك.
- ١١ - صدور القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل لقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بمداجل الاخطار عن البيانات المطلوبة . وجوب إضافة الملم منه .
- ١٢ - تعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتناضى عن بعض المخالفات التوئية . لالتقيذ النيابة العامة في رقم الدعوى الجنائية
- ١٣ - قانون ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ . متى تبدأ مسئولية الملم الذي أعفى من توريد القمح طبقا لأحكامه ؟ ...

القواعد القانونية :

الفصل الاول

جرائم المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤

١ - متى ثبت أن المتهم صاحب مخبر أفرنكي ، وقد ضبط في محله دقيق ثبت من التحليل أنه من نوع غير دقيق التمشح الفاخر نمرة ١ ، فإن حيازته لهذا الدقيق يعتبر ترخيص خاص ، ولو كان صافيا ومطابقا في صفاته للمواصفات ، يعد في نظر القانون جريمة معاقبا عليها بمقتضى المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥

(الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٦٦ ق - جلة ١٠/١٦ ص ١٩٥٦/٧ ص ١٠٣٧)

٢ - متى كان المتهم قد قدم للمحاكمة قبل صدور القرار رقم ٦٤ سنة ١٩٥٤ - وقضى ببراءته لصدور تشريعات أملاّت أمد التوريث - فإنه لا مانع من إعادة تقديره للمحاكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يتم بالتوريد حتى حلول المياد المحدد فيه .

(الطن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٦٦ ق - جلة ١٠/٢٨ ص ١٩٥٧/١ ص ٨٩)

٣ - أراد الشارع من نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن يخول وزير التكوين سلطة تحديد وزن الرغيف بعد اتضاجه بكل ما يناسب الغرض من هذا التحديد ، ولا ريب أن تحديد الوزن يدخل فيه بطريق اللزوم نسبة الرطوبة ، كما يدخل فيه نسبة الجفاف ، لأن كلتا النسبتين تؤثر حتما في هذا الوزن ، وبالتالي فإن القرار الصادر من وزير التكوين رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١٢٥ سنة ١٩٥٤ قد صدر ممن يملكه .

(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٢٧٢ ق - جلة ١٠/٢٨ ص ١٩٥٧/٥ ص ٥٥٦)

٤ - صدور القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف انما كان تنفيذا للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومن ثم تعتبر مخالفة ما ورد بأحكامه مخالفة لها وتترى في حق مرتكبها المادتان ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧٢ ق - جلة ١٠/٢٨ ص ١٩٥٧/٥ ص ٥٦٢)

٥ - متى كان الاتفاق الذي تم بين المتهم والمشتري قد انصب على شراء جوال دقيق مغلق مما عبوته قائلًا قانون أفة وكان تعريف الشارع ليح البجلة في واقعة الدعوى ينزل على ما حدده بالنص ويصدق مسماء على

كل ما بلغ وزنه ٧٩ أفة من الدقيق فأكتر كوحدة قائمة بذاتها ، فلا محل للتسلك ينضم وزن الجوال فارغا .

(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٢٨ ص ١٩٥٧/٦ ص ٨٨)

٦ - لا الزام على المشتري برد جوال الدقيق بعد تفرغه من عبوته ولا الزام على البائع بقبوله وانما نظم الشارع رد أجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٤ سنة ١٩٥٥ فأوجب على أصحاب الملاحن ومديريها وحدهم قبول الجوالات الفارغة المنصرفة من مطالعهم على أن تكون سليمة من التلف

(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٢٨ ص ١٩٥٧/٦ ص ٨٨)

٧ - ان الفترة الأخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد أغتت من ارسال البيان المنصوص عليه في هذا القرار عن الشهور التي يكون فيها الصف ناقدا ولم يتم خلالها أى تعاقد على استيراد بشرط أن يكون صاحب الشأن قد أشار الى ذلك في آخر بيان أرسله ، ومن ثم فإذا كان المتهم لم يشر الى نقاد الصف في آخر بيان أرسله فالجريمة تعتبر قائمة في حقه .

(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨٤ ق - جلة ١٠/٢٨ ص ١٩٥٨/٣ ص ٣١٨)

(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٨ ق - نفس الجلة)

الفصل الثاني

المسئولية والعقاب في جرائم التكوين

٨ - تتيب صاحب المحل عند وقوع المخالفة لا يصلح بذاته عذرا يسبغ توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ الا اذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة .

(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧٢ ق - جلة ١٠/٢٨ ص ١٩٥٧/٥ ص ٥٦٢)

٩ - ان جريمة اتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرفغة التي وجبت ناقصة الوزن اذ أن ما نص عليه قرار وزير التكوين من ضرورة وزن عدد معين من الأرفغة انما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام .

(الطن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧٢ ق - جلة ١٠/٢٨ ص ١٩٥٧/١٢ ص ٩٥٢)

١٠ - ان القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لإباحة الفعل المنصوص على تجريمه في المادة الأولى من هذا القرار المتأبلة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ اذ أملاّ أجل ارسال البيانات المطلوبة الى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن المتهم يستفيد من ذلك باعتباره قانونا أصح طبقا للسادة

١٣ — أن القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص في مادته الأولى على أنه « يعنى من العقاب كل حائر يسلم بمقايير القمع المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ و ٩٢ لسنة ١٩٥١ و ٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٧٩ لسنة ١٩٥٣ إذا قام حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ بأداء مبلغ جنيتين لوزارة التكوين عن كل أردب من القمح لم يتم بتسليمه » — فإذا كان الحصول الذى لم يتم للمتهم بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢ الذى تشملته هذه القرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للمتهم صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولية سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسؤوليته الجنائية اذا لم يتم في هذا التاريخ بالتوريد أو يدفع البديل التقضى وتحص محاكمته عليها . فإذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم بأنه حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذى تبدأ فيه مسؤوليته الجنائية فإن الحكم اذ قضى ببراءته استنادا الى أن القانون قد أسقط عن الفعل وصف الجريمة يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(المن رقم ١٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٠ - ١٩٥٨/١٠ ص ٨٢٨)

الخامسة من قانون العقوبات ما دام قرار مد أجل ارسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .
(المن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٢١ - ١٩٥٨/١٠ ص ١٥٤)

١١ — متى كان القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والمعمول به في ١٩٥٧/٥/٢٩ قد مد أجل الاخطار عن البيانات المطلوبة حتى ١٩٥٧/٦/٢٩ فإنه يكون قد رفع التأنيث عن الفعل في تلك الفترة واذ كان المتهم قد حوكم خلال تلك الفترة فإنه يجب أن يستفيد من ذلك .

(المن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٨/٢ - ١٩٥٨/١٠ ص ٣١٨)

١٢ — أن تعليمات وزارة التكوين الى موظفيها بالتناضى عن بعض المخالفات — يفرض صدورها — لا تلزم النيابة العامة وهي الهيئة التى تقوم وحدها دون غيرها مباشرة الدعوى الجنائية في الأخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع الدعوى الجنائية .

(المن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٨/٢ - ١٩٥٨/١٠ ص ٣١٨)

رقم القاعة

تنظيم

راجع بناء :

تنفيذ

٢٠١	الفصل الأول : التقدم لتنفيذ الأحكام المشمولة بالنفاذ
٤١٣	الفصل الثانى : تنفيذ الأحكام الجنائية
٦٠٥	الفصل الثانى : تنفيذ الأحكام الجنائية

موجز القواعد :

الفصل الأول — التقدم لتنفيذ الأحكام المشمولة بالنفاذ

- شرط الاستئناف لعدم التقدم لتنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ . عدم اشتراط تنفيذ الحكم فعلا قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف . تسليم المتهم نفسه إلى قوة الحرس قبل الجلسة . كتابته . ١٤١٢م . ج ... ١
- التقدم لتنفيذ حكم مشمول بالنفاذ . وقت حصوله . هو وقت النداء على القضية فى يوم الجلسة . عدم اشتراط تنفيذ الحكم فعلا قبل الجلسة . والبررة فى ذلك بصيرورة التنفيذ أمرا واقعيا بمنح المتهم أمام المحكمة الاستئنافية قبل نظر استئنافه ... ٢

الفصل الثانى — تنفيذ الأحكام الجنائية

- وجوب مبادرة النيابة إلى تنفيذ الأحكام . صدور أمر كتابى بذلك . غير لازم . ١٤٦٢م . ج ... ٣
- الأصل فى الأحكام الجنائية وجوب تنفيذها . الاستثناء ما تضمنته م ٤٦٩ وم ٤٥٢ وما يليها من قانون الإجراءات الجنائية .. ٤

— عدم جواز تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى يدعى أن نجد المحكوم عليهم سبيلا للظفر بالطلاق ...

— الغرامة النسبية . وجوب الحكم بها على المجهين متضامتين . علم التخليد عليهم جميعا بأكثر من مقدارها الخلد

في الحكم م ٤٤٤ ع

إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ، فإن المتهم اذ مثل أمام المحكمة الاستئنافية الفصل في موضوع استئنافه عن حكم مرسوم بالغاذا ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ويكون الحكم اذ قضى بسقوط استئناف المتهم رغم تهمة في يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه - مخطئا في القانون ويؤول لذلك تهمة.

(طعن رقم ١٧٣٨ ق- ٢٩ لـ ٢٩٠٢/١٩٠٢/١١١١٩٠٢)

تنفيذ الأحكام الجنائية

٣- أوجب الشارع في المادة ٤٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على النيابة أن تبادر الى تنفيذ الأحكام الرابطة بالتنفيذ، ولم يرسم لذلك شكلا خاصا كصدور أمر كتابي أو تحرير طلب بضبط المحكوم عليه أو نحوه .

(الطبعة رقم ٨٩٧ لسنة ٢٧. جلة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨٨٤)

٤ - الأصل في الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها ، ولم يستثن الشارع - في قانون الإجراءات الجنائية - من هذا الأصل الا ما نصت عليه المادة ٤٩٩ ، وما جاء في الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن الاشكال في التنفيذ .
(الفنين رقم ٦٢٩ لسنة ٢٠٠٩ ق. جلة ٥٨ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٤٠)

٥ - لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى يدعى أن يجد المحكوم عليهم سبيلا للظن بالبطلان ما يتحتم معه القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يجعل لطرفي الطعن الممنوحة لهم والمذكورة في القانون على سبيل الحصر حدا يجب أن تقف عنده الأحكام ضامنا للصين سير العدالة واستقرار الأوضاع النهائية التي انتهت إليها المصلحة العامة .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦/٤/٢٦ ص ١١ - ص ٣٨)

القواعد القانونية :

التقدم لتنفيذ الاحكام المشمولة بالنفاذ

١ - بين من ظهر نص المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يشترط أن يكون المستأنف قد بدأ فعلاً في تنفيذ الحكم وحرر أمر التنفيذ تمهيداً لإيداعه السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفي أن يكون قد تقدم بالتنفيذ على أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المختصة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ومن ثم فإذا سلم المتهم نفسه قبل الجلسة إلى قوة الحرس ، فإنه يعتبر أنه قد قدم نفسه إلى هيئة المختصة وقام بالالتزام بأوجب عليه طبقاً للمادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٥١٦ لسنة ٢٧ ق. - جلسة ١٦/١٢/١٩٥٧ من ٨ ص ٩٩٣)

٢ - المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه : « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وإجبة النفاذ إذا لم يقدم التمييز قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقديم المحكوم عليه للتمييز قبل الجلسة ، فأفادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتمييز حتى وقت النداء على قضيتي في يوم الجلسة ما دام التمييز عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ولما كان لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التمييز تمهيدا لايداع المتهم السجن طبقا للمادة ٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

الفصل الثالث

تنفيذ الغرامة النسبية

٦ - أعمال نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات يوجب الحكم على المتهمين معاً بالغرامة النسبية متضامين

ولا استطاع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامين أو يخص كلا منهم بنصيب منه .
(العدد رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق. مجلة ١٩٥٦/١ ص ٧٧ ص ٨٥٣)

رقم لقاعدة

تهديد

الفصل الأول : أركان جريمة التهديد

الفرع الأول : الركن المادي	٤
الفرع الثاني : القصد الجنائي	٣٠٢
الفصل الثاني : إبراز المسال بطريق التهديد	٤٤٤

موجز القواعد

الفصل الأول - أركان جريمة التهديد

الفرع الأول - الركن المادي :

المقصود بإفشاء أمور أو نسبة أمور غشقة بالشرف في نص م ٣٢٧ ع . هي الأمور التي أشير إليها في جريمة القذف . التهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء كانت صحيحة أو مختلفة ...

الفرع الثاني - القصد الجنائي

- ١ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التهديد بإدراك الجاني أن أقواله أو كتابته من شأن أحدهما إزعاج الجاني عليه بما قد يكرهه على أداء ما هو مطلوب منه . لأهمية القصد الجنائي في تنفيذ التهديد فعلا ولا إلى مرة أثر التهديد في نفس الجاني عليه.
- ٢ - لا يلزم التحقق من القصد الجنائي في جريمة التهديد استقلا في الحكم . يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وظروف الواقعة.
- ٣ -

الفصل الثاني - إبراز المسال بطريق التهديد

- جريمة الشروع في اغتصاب المسال بطريق التهديد . م ٢/٣٢٦ ع . بيانات أحكام الإثبات فيها . البيان الكافي .
- ٤ - مثال
- ٥ - ما عتبه . التهديد . التخويف الذي يدفع الجاني عليه إلى تسليم المسال مهما كانت وسيلة . القصد الجنائي . متى يتوافر به علم الجاني باغتصابه ما لآخر له فيه .

القواعد القانونية :

الفصل الأول

أركان جريمة التهديد

الفرع الأول - الركن المادي :

١ - المقصود بالتهديد بإفشاء أمور أو نسبة أمور غشقة بالشرف والمنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٣٢٧

من قانون العقوبات ، هو إفشاء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت إليه أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه ، وهي الأمور التي أشير إليها في جريمة القذف المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات .
والتهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء أكانت صحيحة وقتت والقصل أو كانت مختلفة .
(العدد رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ ق. مجلة ١٩٥٦/١ ص ٧٧ ص ٧٥٨)

الفرع الثاني - القصد الجنائي

٢ - القصد الجنائي في جريمة التهديد يتحقق متى كان الجاني مدركا وقت مقارفته الجريمة أن أقواله أو كتابته من شأن أيهما أن يرعج المجنى عليه وقد تكرهه في صورة التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر على أداء ما هو مطلوب منه أو فعل ما هو مأمور به بفرض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى معرفة الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه. (الفرن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٥٥٠ - ٢٠١٩/٢/١٩٥٦ ص ٧٧٩)

٣ - لا يلزم التحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة التهديد بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وظروف الواقعة كما أوردتها.

(الفرن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٥٥٠ - ٢٠١٩/٢/١٩٥٦ ص ٧٧٩)

الفصل الثالث

إبزاز المال بطريق التهديد

٤ - إذا أثبت الحكم في حق المتهمين أن كلا منهما تسلّم من يد المجنى عليها مبلغ خسة جنيتها علما أن لا حق له فيها وقد ضبط رجال البوليس المبلغ على اثر استلامهما إياه وأنها قد توسلا إلى ذلك بتهديد المجنى عليها بالإساءة إليها والنيل من سمعتها وسمعة شقيقتها وسمعة المحل الذي تراول عملها فيه ، وكانت هذه الوسيلة كافية للتأثير عليها على النحو الذي استخلصته المحكمة ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم من حضورهما معا إلى محل المجنى عليها في أول الأمر ثم إلى محل « الأمريكين » الذي اتفقا مع المجنى

عليها على اللقاء فيه لقبض المال هو انصراف نيتهما إلى أخذ هذا المال ، فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في الحصول على المال بالتهديد التي دان المتهمين بها . (الفرن رقم ١٦٢٢ لسنة ٢٨٥٠ - ٢٠١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٨٣)

٥ - يكفي لتوفر التهديد المنصوص عليه في المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه مهما كانت وسيلته ، كما أنه يكفي لتوافر ركن القصد الجنائي في هذه الجريمة أن يكون الجاني وهو يقارف فعلته - علما بأنه يتعصب مالا لا حق له فيه - فإذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم اتصاله بسكرتير عام الشركة تليفونيا وتردده على مكتبه مهلدا بشر صورة خطاب كتاب التحريض المرسل للشركة متفصلا تحذيرها لتعاونها مع الانجليز بالقتال بإمدادهم بشروب البيرة الذي تنتجه ومنفردا بما سيلحق الشركة من أضرار من جراء النشر الذي أصر عليه - رغم تكذيب الشركة - ما لم تدفع له مبلغ المائتي جنيه ، وأنه لم يتمتع عن النشر إلا بعد تحرير الشيك الذي ظنه مستوفيا شرائطه القانونية ، وكان لا يؤثر في قيام الجريمة كونه الشيك غير مستوف للشرائط القانونية فإن ذلك كان بفعل محرر الشيك في غفلة من المتهم - وهو سبب خارج عن إرادته - فيكون صحيحا ما ذهب إليه الحكم من اعتبار ما وقع من المتهم شروعا في الاستيلاء على شيك بمبلغ مائتي جنيه منطبقا على الفقرة الثانية من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات والمادتين ٤٥ و ٤٧ من ذلك القانون . (الفرن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٨٥٠ - ٢٠١٧/١١/١٩٥٩ ص ٧٧٤)

تهريب

راجع : جارك :

(القواعد من ١-٦ ومن ٨-١١) .

(ج)

رقم المادة

جرائم النشر

١	الفصل الأول : حق نشر الإجراءات القضائية
٢	الفصل الثاني : حرية الصحافة
٤١٣	الفصل الثالث : القصد الجنائي في جريمة القذف
٦١٥	الفصل الرابع : القذف في حق الموظف العام
	موجز القواعد :

الفصل الأول - حق نشر الإجراءات القضائية :

- حق نشر الإجراءات القضائية مقصور على الإجراءات العلنية والأحكام التي تصدر علناً . عدم اعتدائه إلى التحقيق الابتدائي والتحقيقات الأولية أو الإدارية . نشر مخرجات التحقيقات الأخيرة . هو على مسئولية من نشرها .

الفصل الثاني - حرية الصحافة :

- حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد العادي لا يمكن تجاوزها إلا بشرح خاص .

الفصل الثالث - القصد الجنائي في جريمة القذف بطريق النشر

- كفاية القصد العام . انتراهه عندما تكون العبارات موضوع القذف شائبة بلباسها . لا يثبت القصد اعتقاد القاذف صحة وقائع القذف .

- القذف . إعادة النشر . هي في حكم القانون كأن نشر الجليد . م ١٩٧ ع . أثر ذلك .

الفصل الرابع - القذف في حق الموظف العام :

- البحث في دلالة نية القاذف على أن يكون الطعن موجهاً إلى الموظف العمومي أو من في حكمه . عدم قبول الدليل على صحة وقائع القذف في غير هذه الحالة .

- حسن البلية المبح لا يثبت صحة وقائع القذف في حق الموظف العام هو اعتقاد القاذف بصحة وقائع القذف وتلمذة المصلحة العامة .

القواعد القانونية

الفصل الأول

حق نشر الإجراءات القضائية

١ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العقوبات أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علناً ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجري في الجلسات غير العلنية ، ولا إلى ما يجري في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة

الحد من علنيتهما ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ، ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية ، لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته ، ويعجز محاسبته جنائياً عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

(المن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ج ٢ - ١٩٥٩/٣/٢٤ - ١٠ ص ٣٤٨)

الفصل الثاني

حرية الصحافة

- ٢ - حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد المعادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .
(المن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/٢٤/١٩٥٩ ص ١٠٨ ص ٢٤٨)

الفصل الثالث

القصد الجنائي في قضية القذف

- ٣ - لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذدوف أو احتقاره ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية ، أي معتددا صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف - شائئة بذاتها ومقدّعة .

(المن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/٢٤/١٩٥٩ ص ١٠٨ ص ٢٤٨)

- ٤ - يستوي أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من انشأه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد للافلات من المسؤولية الجنائية أن يتدعى بأن تلك الكتابة

إنما نقلت عن صحيفة أخرى - إذ الواجب يقضي على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل اقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تطوى على أية مخالفة للقانون كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .
(المن رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠ ق جلة ٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١٨ ص ١٢٩)

الفصل الرابع

القذف في حق الموظف العام

- ٥ - متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية إلا في حدود ما يكون الطعن موجها الى موظف عموماً أو من في حكمه - فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أى دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف ، وفي هذا ما يكفي لرفض اجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

(المن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/٢٤/١٩٥٩ ص ١٠٨ ص ٢٤٨)

- ٦ - استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادراً عن حسن نية ، أي عن اعتقاد بصدقه وقائع القذف والخدمة المصلحة العامة - لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لاضئان أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحال إثبات صحة الوقائع التي أسندتها الى الموظف ، بل تجب ادائته حتى ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به .
(المن رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٩ ق جلة ٢/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠٨ ص ١٠٥)

وقد انقضا :

جريمة

الفصل الأول : أركان الجريمة

- اترعى الأول : أركان المادى ٥-١
اترعى الثاني : القصد الجنائي والباط ٦-١
الفصل الثاني : تعدد الجرائم ٩ و ١٠
الفصل الثالث : جرائم الخسائر ١٠-١
القدر الرابع : الجريمة المستمرة والجريمة الوقية
اترعى الأول : الجريمة المستمرة ١٦-١١
اترعى الثاني : الجريمة الوقية ٢٢-٢٦

ردم القواعد

موجز القواعد :

الفصل الأول - أركان الجريمة

الفرع الأول - الركن المادي

- ١ - جريمة جلب القنصل . استحضار القنصل من الخارج ودخوله المياه الإقليمية بإرادة المتهمين وترتيبهم . اتفاق أحد رجال البوليس مع المتهمين على نقل القنصل من المركب إلى خارج المياه . لأثره " قيام الجريمة "
 - ٢ - ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالركن المادي لجريمة . سرقاته في حق كل من ساهم في الجريمة ...
 - ٣ - الاشتراك في جريمة بالاتفاق والمساعدة لا يستحق إلا إذا تم قبل وقوع تلك الجريمة
 - ٤ - اتحاد الركن المادي في صورة جريمة التعدي على الموظفين واختلاف الركن الأدبي في كل منهما
 - ٥ - فعل إخفاء الأشياء المسروقة . يمكن في توافره قيام الدليل على حيازة الشيء المسروق على سبيل التملك والاختصاص . مثال . شراء المسروق من سارقه وضبطه وهو في طريقه إلى متجر مخفيه ولو لم يصل إليه
- راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب (القاعدة رقم ٥)

الفرع الثاني - القصد الجنائي والباطل

- ٦ - كفاية الحيازة للمادية السلاح والذخيرة لقيام جريمة إحراز السلاح الناري وذخائره بغير ترخيص بصرف النظر عن الباطل
- ٧ - الباطل على الجريمة والباطل على ارتكابها ليسا من عناصرها القانونية
- ٨ - سبب الجريمة ليس ركنا فيها . عدم توفيق الحكم إلى ذكر السبب الصحيح الواقعة لا يضره مادام قد اشتمل على البيان الكافي لها ودال على الادانة تدليلا سلبيا . لا يضره

الفصل الثاني - تعدد الجرائم

- ٩ - الأصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام م ٣٢ع ألا يكون قد حكم في واحدة منها
 - ١٠ - عود للاشتباه . تعدد الجرائم . وجوب توقيع الجزاء على حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه
- راجع : ارتباط . (القواعد من ١١-٢٨ ومن ٣٧-٥٠)

الفصل الثالث - جرائم الجلطات

- ١١ - عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجلطات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجنائيات م. ٤٠٢. ١. ج
- ١٢ - اعتبار شهادة الزور من جرائم الجلطة . سلطة المحكمة في توجيه تهمة شهادة الزور في الجلطة

رقم القاعدة

- ١٤، ١٣ ... شرط تحريك المحكمة جرعة من جرائم الخسائر أن يكون ذلك أثناء انعقاد الجلسة وقبل قتل باب المرافعة في كل قضية ٢٤٦ أ.ج. م ١٢٩ مرافعات ...
- ١٥ ... ابداء الشهادة . وجوب إصرار الشاهد على أقواله الكاذبة حتى قبل باب المرافعة حتى تم الشهادة. للمدائن ٢٤٤ أ.ج. م ١٢٩/٧ مرافعات ...

الفصل الرابع - الجريمة المستمرة والجريمة الوقتية

الفرع الأول - الجريمة المستمرة

- ١٦ ... جريمة السباح بيع البوطة في محل عموى دون الحصول على ترخيص من الجرائم المستمرة المتجددة بتدخل لإرادة المأمور . قيام المسؤولية الجنائية كلما تجدد هذا التدخل ...
- ١٧ ... جريمة عدم تقديم إقرار الأرباح . جريمة مستمرة لا تبدأ مدته سقوطها إلا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار ...
- ١٨ ... جريمة التمدد على أرض أجنبية . هي جريمة مستمرة متجددة ...
- ١٩ ... وجوب تحرير عقود العمل بالكتابة ولو تمت في الفترة السابقة على سريان القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، تجدد النشاط الإجرائي في ظل هذا القانون . سريانه على هذا النشاط ...
- ٢٠ ... استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة لا تبدأ مدته سقوط الدعوى العمومية فيها إلا من تاريخ الكف عن التصك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ...
- ٢١ ... جريمة عدم الإبلاغ عن الميلاد والوفاة في الميلاد المحدد . هي من الجرائم المستمرة استمرروا تجديديا بإرادة الخافي، لا تبدأ مدته التقادم مادام الانتفاع من التبليغ قائما. سريان القانون الجديد طالما لم يحاكم المم في ظل القانون السابق ...

الفرع الثاني - الجريمة الوقتية

- ٢٢ ... جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة المحرك القيعية في الميلاد . طبيعتها : هي جريمة وقتية . قيامها من تاريخ انتهاء السنة شهور محقبة من تاريخ استعمال الاعتماد أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ...
- ٢٣ ... الجريمة الوقتية المتتابعة . متى تكون كذلك ؟ عند توافر وحلة المشروع الإجرائي ووحدة الحق المتدنى عليه ومصاب الأعمال دون أن يقطع بينها فارق زمني يفهم اتصالها . جريمة البناء بغير ترخيص ...
- ٢٤ ... آثار صدور الحكم في جريمة وقتية متتابعة يمنع من إعادة رفع الدعوى بسبب أي عمل من الأعمال المذكورة السابقة على الحكم ولو لم تشملها الدعوى . ولكنه لا يحول دون رفع دعوى جديدة عند عودة الخافي بعد الحكم إلى ارتكاب فعل جديد ولو كان مماثلا للفعل السابق ...
- ٢٥ ... الجريمة متلاحقة الأعمال . ماهيتها ؟ ...
- ٢٦ ... جريمة العود للاشتباه . جريمة وقتية . العبرة في ذلك بتاريخ وقوع الجريمة بعد سبق الحكم بالرافعة ...

تصل الى متجره فعلا - ويكون الركن المادى للجريمة قد ثبت في حقه ، ولا محل للقول بعدم توافره .
(الفرن رقم ١٣٨٥ لسنة ٢٠٢٢ ج ١/١٨٨٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٥)

الفرع الثاني - القصد الجنائي والباعث

- ٦ - يكفى لتحقق - جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص وجريمة احراز ذخيرة مما يستعمل في السلاح الناري - مجرد الحيازة المادية لهما ، أيا كان الباعث على حيازتهما ، ولو كان لأمر عارض أو طارئ .
(الفرن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٠٢٢ ج ١/١٦٦٠/١٩٥٨ ص ٩٨ ص ١٠٩٨)
(والقانون رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٠٢٢ ج ١/١٨٨٠/١٩٦٠ نفس البنية)
- ٧ - لا يعيب الحكم ما استلزم فيه من أمور تتصل في جملتها بالباعث على الجريمة والدافع للمتهم على ارتكابها وهذا ليس من عناصرها القانونية .
(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠٢٢ ج ١/١٧٠٠/١٩٦٠ ص ١٠ ص ٨٩٦)

٨ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها الواجب اثباتها في الحكم ، فلا يضيره ألا يكون قد وفق الى ذكر السبب الصحيح ، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان التهمة بها وأورد على ثبوتها في حقا أدلة سائلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها .
(الفرن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٠٢٢ ج ١/١١٠٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٣)

الفصل الثاني

تعدد الجرائم

- ٩ - الأصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٣ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها .
(الفرن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٢٢ ج ١/٢٣٠٠/١٩٥٩ ص ٧ ص ١٢٢)
- ١٠ - جرى قضاء هذه المحكمة في أحكامها الأخيرة على تقرير أن حالة الاشتباه تقتضي دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذا بمصوم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات، يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن جريمة الاشتباه

القواعد القانونية :

الفصل الأول

أركان الجريمة

الفرع الأول - الركن المادى

- ١ - متى وقعت جريمة جلب المخدر بإرادة الطائعين وبالترتيب الذي وضعوه لها وتمت فعلا باستحضار المخدرات من الخارج ودخولها المياه الإقليمية فإن ما اتخذته رجال البوليس وخفر السواحل من الاجراءات لفصط المتهمين باتفاق أحدهم مع المتهمين على قتل المخدر من المركب الى خارج الميناء - لم يكن يقصد به التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .
(الفرن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٠٢٢ ج ١/٣٤٠٠/١٩٥٩ ص ٧ ص ١٢٢٨)

٢ - ظرف الاكراه في السرقه من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة ، فهو بهذا الوصف لا يقتضي القتل وسار في حق كل من ساهموا فيه .
(الفرن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٠٢٢ ج ١/٢٩٠٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٢١)

- ٣ - لا يتحقق الاشتراك في الجريمة الا اذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة .
(الفرن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠٢٢ ج ١/١٤٠٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٩)

٤ - تتحدد صورتها جريمة الاعتداء على الموظفين في الركن المادى وتتميزان في الركن الأدبي .
(الفرن رقم ٦٤٤ لسنة ٢٠٢٢ ج ١/٣٠٠٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٢٢)

٥ - يكفى أن يقوم الدليل - في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة - على أن الجاني قد وضع يده على الأشياء المسروقة على سبيل التملك والاختصاص - فإذا دلت الحكم من منطق شديد على أن المتهم قد اشترى القطن المضبوط من الفاعلين الأصليين في جريمة السرقه وأن هذا القطن قد ضبط وهو في طريقه الى متجر المتهم محملا على عربة قتل يلاحظها ابن المتهم ويكلف منه ، فتكون هذه الأقطان المسروقة قد دخلت في حيازة المتهم ووضع يده - ولو لم

١٥ - اذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة - علما بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الاجراءات - وجب عليها أن توجه اليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتجمل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن المطة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، اذ هي وجبت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع ادوار المحاكمة كالا لا يقبل التجربة ، وهي لا تتم الا باقتال باب المرافعة ، فاذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

(المن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٢٩/٢/٣ لسنة ١٩٥٨ م ١٢٢ ص)

الفصل الرابع

الجرمة المستمرة والجرمة الوتية

الفرع الأول - الجريمة المستمرة

١٦ - جريمة السماح ببيع البوطة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص هي من الجرائم المستمرة التي يستند الأمر للمقاب عليه فيها على تدخل ارادة المتهم وتقوم المسؤولية الجنائية عنها كلما تجدد هذا التدخل ، وفي هذا النوع من الجرائم لا تشمل المحاكمة الا الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى أما ما يتجدد بعد ذلك فإن تدخل ارادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون اعتبار الحكم السابق الذي لا تكون له أى حجية في صدد هذه الجريمة الجديدة .

(المن رقم ١١٠١ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٦١/١/١٦ لسنة ١٩٥٦ م ٧٧ ص ٩٦)

١٧ - عدم تقديم اقرار الأرباح جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأ ارادة المتهم أو تدخل في تجديدها وما بقي حق الخزنة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائما . ولا تبدأ مدة سقوطها الا من التاريخ الذي تنتهي فيه حالة الاستمرار .

(المن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٢٦/٥/١٩٥٦ م ٧٧ ص ٨٤٨)

١٨ - جريمة التمدى على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق الدعوى العمومية فيها في السقوط الا عند انتهاء حالة الاستمرار .

(المن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٦ م ٧٧ ص ١٠٣٠)

في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ، وأن لا محل لبران حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

(المن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٢٩/٢/٣ لسنة ١٩٥٨ م ١٢٢ ص)

الفصل الثالث

جرائم الجلسات

١١ - مؤدى نص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجنابات ، فاذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز استئناف التهم للحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة اهانة وقت عليها فإن الحكم يكون صحيحا لم يخالف القانون في شيء .

(المن رقم ٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/٤/١٩٥٦ م ٧٧ ص ٩٦)

١٢ - للمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور الى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه ، وذلك على اعتبار أن شهادة الزور هي من جرائم الجلسة - ومن ثم فانه لا محل للتمسك على الحكم بأن المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور الى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تسمع دفاع المتهم .

(المن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/١١/١٩٥٦ م ٨٧٢ ص)

١٣ - ينتهي انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند قتل باب المرافعة فيها ، فلا يستقيم قانونا القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهي من جرائم الجلسة - قبل قتل باب المرافعة لأن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تهم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما قضى به المادة ٣٤٦ من قانون الاجراءات .

(المن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٥/١٩٥٩ م ١٠ ص ٥٨٣)

١٤ - توجيه تهمة شهادة الزور ينطوى في ذاته على معنى تبني الخصم الذي تملق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قتل باب المرافعة .

(المن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٥/١٩٥٩ م ١٠ ص ٥٨٣)

المؤقتة التي يستتم وجودها قانونا من أول يوم يتلو السطة الشهور التي حددها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد اعتبر المشرع بده بمعاد السنة شهور هو تاريخ استعمال الاعضادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر ، أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وتبدأ مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء السنة الشهور المذكورة .
(الفرن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩٠٢ ق. جلة ٢٩/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٨١ ص ١٠٧٨)

٢٣ - جريمة البناء بغير ترخيص تعتبر جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، اذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وان اقتصرت في أزمنة متوالية - الا انه يقع تنفيذها لمشروع اجرامى واحد ، والاعتداء فيه مسلط على حق واحد ، وان تكرر هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتماقيا دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة اجرامية في نظر القانون ، ومتى تقرر ذلك فان كل فترة من الفترات الزمنية المشار اليها تستقل بنفسها ويستحق فاعل الجريمة عقوبة تستغرق كل ما تم فيها من أفعال ومتى صدر الحكم عن أى منها يكون جزءا لكل الأفعال التي وقعت فيها - حتى ولو لم يكشف أمرها الا بعد صدور الحكم .
(الفرن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨٠٢ ق. جلة ١٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٠)

٢٤ - اذا كانت جريمة اقامة البناء بغير ترخيص - التي حكم من أجلها بعقوبة الغرامة في القضية الأولى - قد ارتكبتها المتهم في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ وصدر الحكم فيها بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم ثبت أن المتهم عاد يستأنف البناء بعد ذلك فخر له المحضر المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٥٦ - وهو فعل جديد وليد ارادة اجرامية انبعثت لمناسبة الفعل الاجرامى الجديد - فانه لا يجوز قانونا ادماج هذا الفعل فيما سبقه - وان تحقق التماثل بينهما - فيكون قضاء الحكم المطعون فيه بالادانة عن الجريمة اللاحقة هو قضاء سليم من ناحية القانون .
(الفرن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨٠٢ ق. جلة ١٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٠)

٢٥ - الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية هي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادى الأمر - على أن يجزى نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منظمة - بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابه أو كالمتشابه

١٩ - متى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت في الفترة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ، فانه يتعين على رب العمل اتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام ، وتنتج أثرها القانونى من حيث الشكل حالا ومباشرة دون أن يتطوى هذا على معنى الأثر الرجعى ، اذ أنه في هذه الصورة لا يسرى على ماسبق نفاذه ولكن تجدد النشاط الاجرامى في ظل هذا القانون يجعله ساريا عليه باعتبار هذا النشاط مكونا في ذاته جريمة .
(الفرن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٩٠٢ ق. جلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ١١٤)

٢٠ - من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة التمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فإذا ظل المتهم متمسكا بالسند المزور الى أن حكم نهائيا بتزويره في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فان الحكم اذ قضى يرفض الدعوى باقضاء الدعوى العمومية بضئ أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحا ، ولا يغير من ذلك أن وصف التهمة الذى رفعت به الدعوى على المتهم أن جريمة الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧
(الفرن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧٠٢ ق. جلة ٢٤/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٢٢)

٢١ - جريمة التخلف عن الابلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمرارا تجديدا ، وذلك أخذا من جهة بمقومات الجريمة السلبية - وهي حالة تجدد بتدخل ارادة الجاني ، وإيجابا من جهة أخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، وبطلان المتهم مرتكبا للجريمة في كل وقت ، وتقع جرمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدقالتقدم ما دام الامتناع عن التبليغ قائما ، ومتى كان المتهم لم يحاكم في ظل قانون السابق فان القانون الجديد يكون هو الواجب التطبيق .

(الفرن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٩٠٢ ق. جلة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٥)

الفصل الثاني - الجريمة الوقتية

٢٢ - جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجبرك اتقينية في خلال الاجل المحدد به بطبيعتها من الجرائم

سبق الحكم عليه بالمراقبة ، ولا محل للتحدى بما جرى عليه قضاء محكمة النقض في خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - لأن هذا القضاء الذي استندت اليه النيابة العامة إنما يتعلق بتطبيق العقوبة ، في حين أن الطعن المقدم منها قد عرضت فيه الى طبيعة الجريمة .

(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٣٠ - جلسة ١١/٢١/١٩٦٠ ص ٨٠٧)
(والطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/٢٠/١٩٥٨)
(والطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤/٥/١٩٦٠)

مع ما سبقه من جهة ظروفه ، وإن يكون بين الأزمته التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها جميعاً تكون جريمة واحدة .

(الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠ ص ٦٥٨)
(والطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠)

٢٦ - جريمة العود للاشتباه هي جريمة وقتية ، والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد

ردم القاعة

جارك

الفصل الأول :

جرائم التهريب الجمركي ... من ٦-١

الفصل الثاني :

اختصاص الجان الجمركية ... ٨٧

الفصل الثالث :

المخدرات الجمركية ... من ٩-١١

الفصل الرابع :

التفتيش في المائدة الجمركية ... من ١٢-١٤

موجز القواعد :

الفصل الأول - جرائم التهريب الجمركي

- ١ - اختصاص المحاكم الجنائية - بمجرد سرعان القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بالفصل في مسائل التهريب الجمركي التي تمت في ظل اللائحة الجمركية الصادرة في ١٩٠٩/٣/١٣ ...
- ٢ - إخفاء الدخان عن أعين رجال الجارك. توفر جريمة التهريب. لا يلزم قيام العلم بنوع الدخان المهرب ما دامت الرسوم الجمركية لم تسد عنه ...
- ٣ - التهريب أو الشروع فيه أو محاولة ذلك. كلها صور تعاقب عليها المادة ٢ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥. مفاد ذلك : امتداد العقاب إلى مادن الشروع من أعمال قصد بها الوصول إلى التهريب وإن لم تصل إلى البلد في التنفيذ.
- ٤ - السرعة من المائدة الجمركية. استغلاها عن جريمة التهريب الجمركي. لكل من المرحمين أو كائنها التي تميزها عن الأخرى ...

رقم المادة

- ٥ - الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب الجمركي . توقف تحريكها أو إلغاؤها إجراءات فيها على طلب كتابي من الجهة المختصة . المسادة ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . عاقلة ذلك. أثره : بطلان إجراءات بدء سير الدعوى الجنائية أمام جهة التحقيق أو الحكم وبطلان الحكم للترتيب عليها . ذلك بطلان من النظام العام. ...
- ٦ - أفعال التهريب هي مما يرتب المساء له المدنية في حدود القانون . سريان قواعد التقادم في القانون المدني ...

الفصل الثاني - اختصاص اللجان الجمركية

- ٧ - اللجان الجمركية ليست محاكم جنائية ولكنها لجان إدارية ذات اختصاص خاص . اختصاص المحاكم المدنية والتجارية بنظر المداخلة في قرارات تلك اللجان ...
- ٨ - اختصاص المحاكم الجنائية - بمجرد سريان ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بالفصل في مسائل التهريب الجمركي التي تمت في ظل لائحة ١٩٠٩٣/١٣ ...

الفصل الثالث - الجزاءات الجمركية

- ٩ - الجزاء المقرر في الأمر العالي الرقم ١٨٩١/٦ ٢٢ إلى تخصص لجنة الجمارك بتوقيمه عن أعمال التهريب هو بمثابة تعويض مدني للخرات العامة ...
- ١٠ - أحكام ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاصة بالتهريب الجمركي لا ت أصلح لتسهم من أحكام اللائحة الجمركية - ما كانت تقضي به اللجان الجمركية في مسائل التهريب لا يعتبر من قبيل العقوبات الجنائية . أثر ذلك : جواز ادعاء مصلحة الجمارك بحقوق مدنية لاقتضاء مبلغ يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزاة العامة ...
- ١١ - بالخزاة العامة ...

الفصل الرابع - التفتيش في الدائرة الجمركية

- ١٢ - تحويل رجال السواحل وحرس الجمارك والمصايد في حدود الدائرة الجمركية صفة مأموري الضبطية القضائية ق ١١٤ لسنة ١٩٥٣ ...
- ١٣ - صفة تفتيش الأمتعة من موظفي الجمارك وعمالها داخل حدود الدائرة الجمركية بصرف النظر عن رضا التهم بهذا التفتيش أو عدم رضائه به ...
- ١٤ - فتاة السويس داخلة في نطاق الدائرة الجمركية . حق موظفي الجمارك في تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يعملون بها . ٣١٠ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣-٢-١٩٠٩ ...

راجع أيضا : قد

القواعد القانونية :

الفصل الأول

جرائم التهريب الجمركي

١ - نقل القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجبركية - المنصوص عليها في اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ - الى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية ، ولم يعد للجان الجبركية اختصاص قضائي في مسألة التهريب بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ نشره في الموقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥ ، فيكون صحيحا اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥

(المن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/٤/١٩٥٩/١٠ ص ٤٩٩) -

٢ - اذا أثبت الحكم - بأسباب سائفة - أن المتهم كان يخفي الدخان بعيدا عن أعين رجال الجبارك ، وأن دفاعه الموضوعي غير صحيح ، وكان لا يلزم قيام العلم بنوع الدخان المهرب ، ما دامت الرسوم الجبركية لم تسدد عنه ، فإن القفل المسند الى المتهم يكون مندرجا تحت نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥

(المن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/٤/١٩٥٩/١٠ ص ٥٠٣ -

٣ - تماقب المادة الثانية من القانون ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ على التهريب أو الشروع فيه أو محاولة ذلك ، وترديد نص هذه المادة للجريمة التامة والشروع فيها ومحاولة ذلك يفهم منه أن العقاب يمتد حتما الى ما دون الشروع من الأعمال التي يقصد بها الوصول الى التهريب وإن لم يصل الى البدء في التنفيذ .

(المن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/٤/١٩٥٩/١٢/٢١ ص ١٠٢٩) -

٤ - جريمة السرقة التي تقع داخل الدائرة الجبركية مستقلة تماما عن جريمة التهريب الجبركي ، فكل أركانها القانونية التي تميزها عن الأخرى ، ولا أثر لما انتهت اليه المحكمة من برامة المتهم في واقعة السرقة على جريمة التهريب الجبركي التي توافرت شرائطها قبله .

(المن رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨/٤/١٩٥٩/١٢/٢١ ص ١٠٢٩) -

٥ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهريب الجبركي - هو عدم جواز

تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى اجراء من اجراءات يده تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فاذا اتخذت فيها اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي تطلبها القناصون به وقعت تلك الاجراءات باطللة ولا يصحها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة وتعيين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فاذا كان الحكم قد أطرحت الدفع يبطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم وهو معرض ورفضه ذلك الدفع أسبابا تصلح لتبرير ما انتهى اليه ، وأقام الحكم قضاءه بالإدانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الأذن المذكور ودون أن تجري المحكمة تحقيقا أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بنى على هذه الاجراءات الباطلة يكون مشوبا بالبطلان ، ما يستلزم منه قضاة وإحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لاعادة نظرها من جديد .

(المن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩/٨/١٩٦٠/١١ ص ٧٨٧) -

٦ - الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجبركية - والقوانين الملحق بها - بتهريب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة اخراجها - بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص - كل هذه الأفعال تطبق عليها أحكام قادم الالتزام المقرر بالقانون المدني ويستهدف المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار اليها الحصول على الرسوم المقررة وتموض مجز يستحق به الأفراد على دفع الرسم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لهم بغير اضرار بالخزانة العامة - فلا تخرج أفعال التهريب عن كونها من الأفعال التي ترتب المساءلة المدنية في الحدود التي رسمها القانون .

(المن رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩/٨/١٩٦٠/١١ ص ٨٣٠) -

(المن رقم ٦٦ لسنة ٢٣ - جلة ٢٣/٦/١٩٥٦/٧ ص ٩٣٥) -

(المن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ - جلة ٢٤/١١/١٩٥٨/٩ ص ٢٢٥) -

(المن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٥ - جلة ٢٥/١٠/١٩٥٩/١٠ ص ١٢٩١) -

الفصل الثاني

اختصاص اللجان الجبركية

٧ - اللجان الجبركية ليست محاكم جنائية وإنما هي لجان إدارية ذات اختصاص خاص والمعارضة في قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية والتجارية .

(المن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٦ - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٦/٧ ص ٩٧٢) -

من اللائحة الجمرية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدوات التهريب ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأفعال المشار إليها باللائحة باعتبارها أفعالا ذات صبغة مدنية — فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدنية بالحقوق المدنية تأسيسا على أن التهريب الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لتبر النية العامة طلب توقيعها ، فإنه يكون قد خالف القانون وتعين نقضه .

(المنذر رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٠٠٣ - ج ٢٨ / ١١ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٨٢)

الفصل الرابع

التفتيش في المائرة الجمرية

١٢ - أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صرح في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمسايد من ضباط وضباط صف صفة مأموري الضبطية القضائية وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمرية التي يتولون علمهم فيها ، فإذا عثر أوباشي وهو من ضباط الصف أثناء تفتيش من اشتبه فيه على مواد مخدرة فإن الضبط والتفتيش يكونان صحيحين في القانون .

(المنذر رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٨ - ج ٢٨ / ٤ / ٢٩ م ١٩٥٨ م ٩ ص ٤٤٦)

١٣ - أحكام اللائحة الجمرية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ وأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريحة في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك من ضباط أو ضباط صف وموظفي الجمارك وعمالها على وجه العموم صفة مأموري الضبطية القضائية ، وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمرية التي يباشرون أعمالهم فيها بصرف النظر عن رضاه المتهم بهذا التفتيش أو عدم رضائه به .

(المنذر رقم ٤٧٥ لسنة ٢٠٠٩ - ج ٢٩ / ٤ / ٢٠ م ١٩٥٩ م ١٠ ص ٤٤١)

١٤ - تعتبر قاعة السويس بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة الجمرية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ داخلة في نطاق الدائرة الجمرية ، وهي صريحة في تخويل موظفيها حق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمرية التي يعملون فيها — فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرهون اعتمادا على هذه اللائحة على دليل يكشف عن جريمة غير جمرية متعاقبا عليها بمقتضى القانون العام ، فإنه يصح الاستعانة بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(المنذر رقم ١١٣ لسنة ٢٠٠٩ - ج ٢٩ / ٩ / ٢٠ م ١٩٥٩ م ١٠ ص ٧٣٦)

٨ - قل القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجمرية — المنصوص عليها في اللائحة الجمرية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ — إلى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية ، ولم يعد للجان الجمرية اختصاص قضائي في مسألة التهريب بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ نشره في الوقائع المصرية في ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٥ ، فيكون صحيحا اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ ١٥ / ١٢ / ١٩٥٥

(المنذر رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٠٠٨ - ج ٢٨ / ٤ / ٢٨ م ١٩٥٩ م ١٠ ص ٤٩٩)

(والمنذر رقم ٢٢٧٨ إلى ٢٢٨٣ و ٢٢٨٦ و ٢٢٨٧ و ٢٢٨٨ و ٢٢٨٩ و ٢٢٩٠ بنفس الجلسة)

الفصل الثالث

الجرائم الجمرية

٩ - الجزء الذي وسطه الشارع في الأمر العالي الرقم ٢٢ من يونيو سنة ١٨٩١ وخص لجنة الجمارك بتوقيمه هو بمثابة تعويض مدني للخرافة العامة من الضرر الذي أصابها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احراز الدخان المنشوش باعتبارها تهريبا جمريريا .

(المنذر رقم ٧٣٢٤ لسنة ٢٠٠٦ - ج ٢٦ / ١٠ / ١٠ م ١٩٥٦ م ٧ ص ٩٧٢)

١٠ - القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ أشد في عقوباته من اللائحة الجمرية الصادرة في ١٣ / ٣ / ١٩٠٩ ، فلا يكون هو القانون الأصح للمتهم ، وتكون اللائحة الجمرية — التي خلت من النص على عقوبة الحبس — هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التي تمت في ظلها .

(المنذر رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٠٠٨ - ج ٢٨ / ٤ / ٢٨ م ١٩٥٩ م ١٠ ص ٤٩٩)

١١ - ما كانت تقضى به اللجان الجمرية في مواد التهريب من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات — بل هو من قبيل التوقيضات المدنية لصالح الخزانة ، والنص الوارد بالمادة ٣٣ بشأن حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمرية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن — كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضائه المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزانة العامة ، أما ما نص عليه من جواز التنفيذ بطريق الاكراه البدني وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣

جـمـيـات

موجز القاعدة :

— مريان قانون عقد العمل الفردي على الجمعية الخيرية الاسلامية . على ذلك : هي ليست من المؤسسات ذات الدخل الضئيل ، وتجمع عددا كبيرا من العمال . عدم خضوعها للضرائب ، لا يبيى إعفائها من اعباء قانون عقد العمل الفردي .

القاعدة القانونية :

الخيرية الاسلامية غير خاضعة لأية ضريبة وفقا للقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥٩ الا أنه لا يمكن القول بإعفاء مثل هذه الجمعية من اعباء قانون عقد العمل الفردي اذ انها ليست من المؤسسات ذات الدخل الضئيل وهي تجمع عددا كبيرا من العمال لا يتصور أن المشرع قد قصد الى حرمانهم من مزاي هذا القانون .
(العدد رقم ٦٩٠ لسنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٩/٦ ص ٧٧٩)

— مؤدى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ بشأن عقد العمل الفردي وما ورد بالمذكرة الايضاحية أنه فوق مريان هذا القانون على أصحاب المهن التجارية فهو يسرى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعروفة به في تشريع الضرائب، على ذلك فانه وان كانت إيرادات الجمعية

(τ)

ولم القاعة

مجز إداري

- الفصل الأول : سريان أحكام قانون المرافعات على المجز الإداري ... ٣-١
- الفصل الثاني : مدى سريان قانون المجز الإداري على المائي ... ٦-٤
- موجز القواعد :

الفصل الأول - سريان أحكام قانون المرافعات على المجز الإداري

- ١ - مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات مقصور على المجز القضائي . المجز الإداري نظمه الشارع بتشريعات خاصة . علم تعيين حارس على الأشياء المحجوزة إداريا يطال المجز . علم جواز تطبيق أي من المادتين ٣٢٣ و ٣٤١ ع ١
- ٢ - عدم سريان حكم المادة ٥١٩ مرافعات على المجز الإداري ... ٢
- ٣ - لاجل الأخذ بمبدأ الحراسة المقررة للشارع في المادة ٥١٢ مرافعات بالنسبة للمجزز الإداري ... ٣

الفصل الثاني - مدى سريان قانون المجز الإداري على المائي

- ١ - نص م . ٢٠ قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ نص إجرائي لا يسرى حكمه إلا بأثر مباشر على إجراءات المجز والبيع التي تمت قبل صدوره ... ٤
- ٢ - القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الذي أورد حكم المادة ٥١٩ / ١ مرافعات ليس قانوناً أصلياً ملغى . لا يسرى على الواقع السابقة على صدوره ... ٥
- ٣ - إدانة المم من تبديد أشياء حجز عليها إداريا وحدد ليومها في ظل قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يوم نال لانتفاضة الفترة المحددة في المادة ٢٠ م ... ٦
- راجع أيضا : اختلاس . (القاعدة رقم ٥)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

سريان أحكام قانون المرافعات على المجز الإداري

لانتقاد المجز الإداري تمين حارس على الأشياء المحجوزة لتستقل لمهده بمجرد تنصيه من مندوب المجز ويصبح أميناً مسؤولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ المجز، أما إذا لم يمين الحارس ولم تسلم اليه الأشياء المحجوزة إداريا تسليماً قلياً أو حكماً بلم قبوله الحراسة فإن المجز الإداري لا ينقذ ويكون لليب الذي يلحق محضره في هذه الصورة هو عيب جوهري يطله ، مما لا محل معه لتطبيق أي المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ من قانون المقويات .

(الملن رقم ١٣٩٨ لسنة ٢٥٠٢ ج ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧٧٣ / ٥٣٢)

٢ - إن مجال الأخذ بحكم المادة ٥١٩ من قانون المرافعات من اعتبار المجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيمه مقصور على المجز القضائي الذي

١ - مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على المجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها هذا القانون وبهذا المجز القضائي يصبح الشيء بمجرد أمر القاضي بحجزه محتسباً على ذمة السلطة القضائية خاضعاً لتصرفها طبقاً لأحكام القانون ، ولا يندى حكم هذه القاعدة الى المجز الإداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطاً نص عليها فأوجب دائماً

يوقع بالشروط التى نص عليها القانون ولا يمتدى حكم هذه القاعدة الى الحيز الإدارى الذى نظمه الشارع بشرائط خاصة .

(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق جلة ٥/٢١ لسنة ١٩٥٧ ص ٨٨ س ٥٢٥)
(الطن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ ق جلة ١٢/٢٥ لسنة ١٩٥٦ ص ٧٧ س ١٣١٧)

٣ — أوجب الشارع دائماً لانقضاء الحيز الإدارى تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل الى عهده بمجرد تنصيبه من مندوب الحيز ومن ثم يصبح أميناً مسؤولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحيز ، ولا يسوغ فى تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التى تفضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بحضر الحيز أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها فى المادة ٥١٢ من هذا القانون ما دام الشارع قد أوجب لانقضاء الحيز الإدارى عناصر وشروطاً مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة .

(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٢/٢٥ لسنة ١٩٥٨ ص ٩٦ س ٦٠)
(والطن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢٨/١٨ لسنة ١٩٥٨)

الفصل الثانى

مدى سريان قانون الحجر الإدارى على الماضى

٤ — ان المادة ٢٠ من قانون الحيز الإدارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والصادر فى ٢٢ من يوفيه سنة ١٩٥٥ والتى اعتبرت الحيز الإدارى كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال

سنة أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص اجرائى لا شأن له بقواعد التجريم فلا يسرى حكمه الا باثر مباشر على إجراءات الحيز والبيع التى تمت بعد صدوره .

(الطن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٢/٢٥ لسنة ١٩٥٦ ص ٧٧ س ١٣١٧) .

٥ — لا يعتبر القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الذى أورد حكم المادة ١/٥١٩ من قانون المرافعات قانوناً أصلياً للمتهم اذ لا شأن له بقواعد التجريم والمقاب وانما هو نص جزائى أورد حكماً خاصاً باعتبار الحيز كأن لم يكن اذا مضت ستة شهور من تاريخ توقيعه قبل أن تتم إجراءات البيع ولم يدر بظلم المشرع حين وضعه أن يسرى على المحجوز الماضية والوقائع السابقة على صدوره .

(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق جلة ٥/٢١ لسنة ١٩٥٧ ص ٨٨ س ٥٢٥)

٦ — جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحيز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحيز كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه — فاذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذى حدد للبيع كان بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحيز الذى توقع كأن لم يكن ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة المتهم من جريمة التبيد يكون مخالفاً فى القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانوناً بسبب تخلف أركانها ، مما يتعين معه قضاؤه والتفشاء براءة المتهم .

(الطن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق . جلة ١٤/٤ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٠ س ٤٢٧)

حجة الشئ * المقضى

وعمال عامة

(القاعدة رقم ١)

راجع : اثبات (القواعد من ٣٠٠ — ٣١٧)

وحكم القواعد من ٤٠١ — ٤٠٧)

وقرة الأمر المقضى

رقم القاعدة:

حرب

موجز القواعد :

- ١ — حق محكمة الموضوع فى تحديد معنى حالة الحرب على ضوء ما قصده المشرع الجنائى
- ٢ — إختيار الحالة القائمة بين مصر واسرائيل من حالات الحرب
- ٣ — المدة . ماهيتها ؟ أثرها : وقف القتال دون إنهائه . أثر ذلك ؟

رقم القاعة

- ٤ - حقوق الدولة المحاربة . الاستيلاء في حرف القانون الدولي . ماعية : "وجوب تعريض صاحب الشيء للمسئول عليه"
- ٥ - آثار قيام حالة الحرب : انقطاع العلاقات السلمية وانقضاء معاهدات الصداقة بين الدول المتحاربة . حق الدولة المحاربة في مصادرة أموال دولة العدو الموجودة في اقليمها

القواعد القانونية :

وواجبات القرقيين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المحايدين أما الحرب فلا تنتهي الا باقائه النزاع بين القرقيين المتصارعين أو بإبرام صلح بينهما يحسم أسباب هذا النزاع نهائيًا وإذن فلايس ما استدل الحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما اعترض به المتهمان من عقد اتفاقية الهدنة التي توقف بها القتال أو أن دولة « بريطانيا » التي سلمت الأسرار الى عملائها لم تكن تطارب مصر حين كان المتهمان يباشران نشاطهما .

(العدد رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق. ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩٠٥٠)

٤ - الاستيلاء الذي تنظمه قواعد القانون الدولي العام انما هو الذي تلجأ اليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملحة لتسد حاجاتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تعريض صاحب الشيء الذي استولت عليه .

(العدد رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق. ٢/٩/١٩٥٩ م ١٠٠١٦٩)

٥ - يترتب على قيام حالة الحرب انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وانقضاء معاهدات الصداقة والتحالف التي تكون مبرمة بينهما ، وتشوه حق الدولة المحاربة في مصادرة أموال دولة العدو الموجودة في اقليمها .

(العدد رقم ٢٥٩ لسنة ٣٠ ق. ١٢/٦/١٩٦٠ م ١١٠٩١٠)

١ - للمحكمة الجنائية في تحديد معنى حالة الحرب وزمن الحرب أن تهتدى بقصد المشرع الجنائي تحقيقا للهدف الذي هدف اليه وهو حماية المصالح الجوهرية للجماعة متى كان ذلك مستندا الى أساس من الواقع الذي رآه في الدعوى وأقامت الدليل عليه .

(العدد رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق. ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩٠٥٠)

٢ - اذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلا واستند في ذلك الى اتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن امتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون الا بين متحاربين وإصدار مصر التصرعات المؤسسة على قيام حالة الحرب كانشاء مجلس الفائت ومن اعتراف بعض الدول بإسرائيل كدولة فإن الحكم يكون قد استند في القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل الى الواقع الذي رآه وللأسانيد والاعتبارات الصحيحة التي ذكرها .

(العدد رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق. ١٣/٥/١٩٥٨ م ٩٠٥٠)

٣ - الهدنة لاجمىء الا في أثناء حرب قائمة فعلا وهي اتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما طالت فترة الحرب ولا تاتى بالهدنة حقوق

حریق

الفصل الثاني : الحريق بإهمال

موجز القواعد :

التاريخية

وهو يحمل أحواد الخراب بقصد إشعال النار فيها . تلك أفعال مرتبطة بالحركة ارتباط السبب بالسبب ... ٦

وفادالبزين أثناء تعريضه مما نتج عنه اشتعال النار في الخزن. ذلك يوفّر ركن الخطأ

(الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق.٠ جلسة ٢١/٣/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٧٣)

ولم القاعة

حصانة

موجز القواعد :

- موظفو منظمة الأمم المتحدة للأنشطة والزراعة . تمنحهم بالحصانة القضائية : مصريون كانوا أم أجانب .
القانون ٢٢٣ لسنة ١٩٥٢ ١
- حصانة النشر . قصرها على الإجراءات القضائية والأحكام العلية . عدم استنادها إلى ما يجري في الجلسات غير العلنية
ولا إلى ما يجري في الجلسات التي يقرر الحد من علنيها ، ولا إلى التحقيقات ٢

العلنية والأحكام التي تصدر علنا ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجري في الجلسات غير العلنية ، ولا يجري في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيها ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ، ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية ، لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم — فمن نشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته ، ويجوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .
(المرن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق. ٢٤/٢/١٩٥٩ م. ١٠ م. ٢٤٨)

القواعد القانونية :

- ١ — ان المادة الثامنة من القسم السابع عشر فقرة ب من الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادرة بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص —
من بين المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو المنظمة على « الحصانة القضائية » وجاء نصها عاما لا يفرق بين الموظف المصري الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية بل إنه ينظم كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة المذكورة (المرن رقم ١٤١٥ لسنة ٢٥ ق. ١٥/٣/١٩٥٦ م. ٧ م. ٢٤٦)
- ٢ — دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩، ١٩٠ من قانون العقوبات أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية

ولم القاعة

حكم

الفصل الأول : وصف الحكم

- القرع الأول : الحكم المحضوري ١ - ٣
- القرع الثاني : الحكم المحضوري الاعترافي ٣ - ١٢
- القرع الثالث : الحكم القبايلي ١٣ - ١٦
- الفصل الثاني : وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره ١٧ - ٣٨
- الفصل الثالث : يسائاته
- القرع الأول : ياقات النيابة ٣٩ - ٥٥

رقم القاعة	
٩٠ - ٩٦	الفرع الثاني : بيانات التسيب
٩٦ - ٩١	الفرع الثالث : بيانات المتطوع
	الفصل الرابع : تسيب الأحكام
٢٠٤ - ٩٧	الفرع الأول : التسيب للمعيب
٣٤٧ - ٢٠٥	الفرع الثاني : التسيب غير المعيب
٣٧٩ - ٣٤٨	الفرع الثالث : ما لا يعيب الحكم في نطاق الدليل
٣٩٩ - ٣٨٠	الفصل الخامس : بطلان الحكم وإعدامه
٤٠١	الفصل السادس : تصحيح الحكم
٤٠٧ - ٤٠١	الفصل السابع : حجية الحكم
٤١١ - ٤٠٨	الفصل الثامن : مسائل متنوعة
	موجز القواعد :

الفصل الأول - وصف الحكم

الفرع الأول - الحكم الحضورى

- حضور التهم بجلسة المحاكمة وإتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه . كتابته لوصف الحكم بأنه حضورى ما دام أن عمل المحاكمة بعد ذلك كان مقصوراً على التعلق بالحكم
- مضى يكون الحكم حضورياً ؟ بحضور التهم الجلسة إلى أبداً فيها دفاعه وصدور القرار بتأجيل التعلق بالحكم في الدعوى لأول مرة في مواجهته حتى ولو لم يحضر جلسة التعلق به . وجوب تتبع التهم سير دعواه من جلسة إلى أخرى

الفرع الثاني : الحكم الحضورى الاختيارى •

- مناط اعتبار الحكم حضورياً وفقاً للمادة ٢٣٩ إجراءات جنائية : حضور التهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم علواً مقبولاً بشرط أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة . تخلف هذا الشرط يسقط جلسة من الجلسات يقتضى إعلان التهم إعلاناً جديداً
- مضى يجوز المعارضة في الحكم الحضورى الاختيارى ؟
- عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاختيارى في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في مواد الجنايات المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ إجراءات : هو وجود التهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة . الحضور الاختيارى في حكم المواد ١/٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ إجراءات

رقم القاعدة

- ٧ وصف الحكم خطأ بأنه غيابي في حين أنه في حقيقته حضوري إعتباري . عدم جواز المعارضة فيه
- ٨ عدم جواز المعارضة في الحكم الصادر حضوريا إعتباريا متى كان استثناءه جائزا . المادة ٢٣٩ إجراءات
- ٩ حل المحكة في أحوال الحكم الحضوري الإعتباري أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان التهم حاضرا
- ١٠ تقدم التهم بلسان محامي بالعلم المانع من المحضور قبل صدور الحكم وعدم قبوله . اعتبار المحكة حكمها في الدعوى حضوريا وقضاءها في معارضة التهم بعدم قبولها لرفضها عن حكم غير قابل لها . صحيح
- ١١ استناع تطبيق حكم المادة ٢٣٩ إجراءات عند حضور التهم بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وتوجرت فيها بالحكم . تخلف التهم عن حضور جلسة التعلق بالحكم . لا يغير من ذلك . مادام لم يدع أن غيابه عنها كان المانع قهري
- ١٢ شرط قبول المعارضة في الحكم الحضوري الإعتباري ؟ إثبات الحكم عليه قيام عذر منه من المحضور ولم يستعمل تقديرة قبل الحكم وكان استثناءه غير جائز

الفرع الثالث - الحكم النهائي

- تمثيل الدعوى من النيابة دون إعلان التهم . عدم حضور التهم الإجراءات التي تحت بند تحريك الدعوى وعدم علمه بها . الحكم الذي يصدر فيها لا يثير حضوريا
- ١٣ جواز المعارضة في الحكم المعتبر حضوريا متى كان في حقيقته حكما غاييا
- ١٤ الحكم الصادر من محكمة الحائيات غاييا والموصوف خطأ بأنه حضوري . العلم فيه بطريق القضا . غير جائز
- ١٥ العبرة في وصف الحكم . أنه حضوري أو غيابي هي حقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكة عنه . مثال

الفصل الثاني - وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره

- ثبوت أن القاضي الذي اشترط المداولة ووقع على مسودة الحكم لم يسمع المرافعة في الدعوى : أثره . بطلان الحكم . المادة ٣٣٩ مرافعات
- ١٧ تنظيم التوقيع على الحكم وبيان واجب القضاة وحقوق المضامين في هذا الشأن . المرجع فيه إلى قانون الإجراءات الجنائية . الرجوع إلى قانون المرافعات . محله : لصد تقرر أو للإعانة على تنفيذ التواعد المنصوص عليها في ذلك القانون
- ١٨ ميعاد الثلاثين يوما الذي جعل حدا أقصى لتوقيع على الأحكام . بطلؤه من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم
- ١٩ القول بطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من ميعاد المرافعة . لا محل له . عدم تعديد قانون الإجراءات أجيلا لتطبيق بالحكم
- ٢٠ الأثر المترتب على عدم مراعاة التوقيع على الحكم في ميعاد الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة ٣١٢ إجراءات جنائية
- ٢١ تحرير مسودة الحكم بأسباب الحكم . خط القاضي لا يجب إلا عند التوقيع عليه من غير المانع لديه . للمادة ٣١٢ إجراءات

رقم القاعدة

- ٢٣ حضور المتهم بمجلس المرافعة أو إعلانه لها لإعلاناً صحيحاً . إعلانه بالجلسة المحددة لصدور الحكم . غير لازم
- ٢٤ ماعية الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره : هي التي تثبت توجه الطالب إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجده به رغم مضي هذا الميعاد على صدوره . لأجرة ما يرد في إعلان الإيداع عن تأريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٧ إجراءات
- ٢٥ عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم لقيام مانع . لا بطلان . المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية
- ٢٦ تأجيل محكمة الجنائيات المنطق بالحكم إلى ما بعد دور الاعتقاد . لأغلفة في القانون
- ٢٧ التوقيع على الحكم بعد تحريره . كفاية توقيع رئيس المحكمة والكاتب دون بقية أعضاء الهيئة التي أصدرته . المادة ٣١٢ إجراءات
- ٢٨ عدم اشتراك القاضي الذي ضم المرافعة في الهيئة التي نطقت بالحكم . عدم توقيعه على مسودة الحكم أو على قائمة بطلان الحكم
- ٢٩ العبرة في الأحكام بالصدور التي يمررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة
- ٣٠ غلو منطوق الحكم من النص على رفض الدفع بطلان التبغي والتفتيش . لا بطلان . ما دامت المحكمة قد أشارت في الأسباب إلى رفض هذا الدفع
- ٣١ إسقاط القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد الحكم فيها . خطأ
- ٣٢ تحرير الحكم الاستثنائي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه . علة ذلك ؟
- ٣٣ بطلان أوامر غرقة الأسماء إذا منقت مدة ثلاثين يوماً دون ختمها
- ٣٤ صحة التوقيع على الحكم من العضو الذي على رئيس المحكمة في الأقدمية إذا عرض لهذا الأخير مانع قهري بعد صدور الحكم وقبل التوقيع على أسبابه . إختصاص الرئيس بالتوقيع على الحكم بمجرد إجراء تنظيمي . المادة ٣١٢ إجراءات
- ٣٥ إستصدار الشهادة السلبية في نهاية ساعات العمل في اليوم الثلاثين لأينئ إيداع الحكم بعد ذلك . لا عبرة بما يرد في إعلان الإيداع عن تأريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٧ إجراءات
- ٣٦ توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته أمر لا يستلزمه القانون . كفاية توقيع رئيس المحكمة وكاتبها على الحكم بعد تحريره
- ٣٧ إصدار الأحكام الاستثنائية بالفناء البراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها . شرط الإجماع : قصره على حالات الخلاف بين المحكمة الاستئنافية ومحكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع
- ٣٨ ماعية الشهادة السلبية التي تثبت تأثير التوقيع على الحكم في ميعاد الثلاثين يوماً ؟ إشارة وكيل النيابة على كتاب لمحمة معينة بأن القضية لم ترد بعد . عدم اعتبارها شهادة سلبية في نظر القانون

رقم القاعدة

الفصل الثالث - بياتات الحكم

الفرع الأول - بياتات الدعاية

" صدره باسم الأمة "

- ٣٩ عدم صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة . تأييده استثنائياً . عدم أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي .
إنشاءه أسباباً جديدة كاملة لقضاة وصدور متوجاً باسم الأمة . لا بطلان
- ٤٠ غلو الحكم بما يفيد صدره باسم الأمة . بطلانه . تحككة النقص القضاء بالبيان من تلقاء نفسها
- ٤١ صدور الحكم وتنفيذه دون أن يكون هذا الإصدار والتنفيذ باسم الأمة . تنويجه بأسبابه بعد ذلك باسم الأمة عند
إيداعه قلم الكتاب . لا يجب

" تاريخ إصداره "

- ٤٢ عدم حل الحكم بتاريخ إصداره . أثره . بطلانه^(٥)
- ٤٣ التقويم المعمول عليه في إثبات تاريخ إصدار الحكم وحساب المدة المبتدئة بقانون الإجراءات الجنائية هو التقويم
الميلادي

" المحكمة التي صدر منها والمهية التي أصدرته "

- ٤٤ غلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته . إعتباره كأنه لا وجود له
- ٤٥ محضر الجلسة بكل المحكم في استيفاء القبض الحاصل في دياجه لعدم إثبات إسماء جميع أعضاء الدائرة التي أصدرت
الحكم عند عدم الادعاء بأن أحد هؤلاء لم يسمع المرافعة في الدعوى
- ٤٦ غلو الحكم الابتدائي من بياناته الجوهرية لا يطل الحكم الاستثنائي إذا استوفى الحكم الأخير هذه البيانات وأنشأ
لقضائه أسباباً جديدة
- ٤٧ لا يجب الحكم الابتدائي غلو دياجه من اسم القاضي الذي أصدره ومن بيان الرافعة وتاريخ حصولها ما دام أن
محضر الجلسة قد استوفى ذلك ولم يدع الطاعن أن القاضي الذي أصدر الحكم غير من سمع المرافعة . وما دام
أن الحكم الاستثنائي استوفى سائر البيانات التي يتطلبها القانون
- ٤٨ محضر الجلسة بكل المحكم في بيان المحكمة التي صدر منها والمهية التي أصدرته وأسماها المحصوم في الدعوى - عند
عدم الادعاء بأن القاضي الذي سمع المرافعة هو غير من أصدر الحكم . صحة استناد الحكم الاستثنائي إلى
أسباب الحكم الابتدائي في هذه الحالة

" تلاوة تقرير التخصيص "

- ٤٩ تقرير التخصيص الذي نصت عليه المادة ١٤١ أ. ج . تأجيل القضية بعد تلاوته . تغير المهية . وجوب تلاوته
من جديد

(٥) راجع أيضاً : الحكم الصادر في الفن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٤ ق . « هيئة عامة » - جلة ١٧ مايو سنة ١٩٦٥

رقم القاعدة

- إثبات عكس الثابت بمحضر الجلسة والحكم بشأن ثلاثة تقرير التلخيص والنطق بالحكم بجلسة علنية . لا يقبل
٥٠ إلا باتباع إجراءات العلم بالتزوير
- وجود خلاف بين محضر الجلسة الخاصة والحكم فيمن تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة . لا يجب . مادام الثابت
٥١ أن أن التقرير قد نل فعلا
- وجود عيب أو خطأ في تقرير التلخيص . لا يطلان
٥٢
- الحكم بكل محضر الجلسة في إثبات حصول ثلاثة تقرير التلخيص
٥٣

” اسم المتهم وسنة وصناعته ومحل إقامته “

- بيان من المتهم وصناعته وسكنه . الفرض منه : التحقق من أنه الشخص الذي رفعت عليه الدعوى وجرت
عاقبته . متى لا يكون إغفاله موثراً في الحكم ؟ عند عدم المنازعة في شخصيته وعدم الإدعاء بأنه من المجرمين
الأحداث الذين ليسهم تأثير في مسئوليتهم
٥٤

” إشارة حكم محكمة الجنايات المحضوري إلى الحكم السابق الصادر في غيبة المتهم “

- حكم محضوري في جنابة . عدم إشارته إلى الحكم الصادر في غيبة المتهم من محكمة الجنايات . لا يبيح . علة ذلك .
لأن الحكم فيما محضور المتهم ومثوله أمام المحكمة المادة ٣٩٥ إجراءات
٥٥

الفرع الثاني - بيانات التسمييب

” مادة العقاب “

- المقصود بمادة الخطأ في القانون المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ إجراءات . فهو لا الحالات
الثلاثة المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ إجراءات . جواز استئناف الحكم لبطالته لعدم إشارته لنص القانون
الذي حكم بموجبه
٥٦
- خطو الحكم من ذكر نص القانون الذي أقرل بموجبه العقاب على المتهم أثره : بطالته
٥٧
- إزالة المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها . لا يجب
٥٨
- عدم إلزام الحكم بالإشارة إلا إلى مادة القانون الذي عوقب المتهم بموجبه
٥٩
- بيان المحكمة الاستئنافيه مواد الإتهام بصدور حكمها وأخطاها بما جاء بالحكم المستأنف المتضمن الإشارة إلى المواد
التي طبقت . كفايته
٦٠
- إدارة الحكم إلى المادة ٤٠ عقوبات تكفي في بيان مادة القانون التي طبقت المحكمة على المتهم بوصف اكونه شريكاً
ولو لم يشر إلى قراءتها
٦١
- خطأ الحكم في رقم المادة المطبقة . إنهاؤه إلى النتيجة الصحيحة . لا يجب
٦٢

رقم القاعدة

عدم ذكر الحكم الاستثنائي مادة العقاب . بيان مواد الإهمال في الحكم الابتدائي . تأييد الحكم الاستثنائي له دون ذكرها . لأعيب

٦٣

مهور الحكم عند ذكر مواد الاشتراك . الإشارة إلى النص الذي استمد منه العقوبة . لأعيب

٦٤

عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بمتنفسه . أثره : بطلانه . تضمن الحكم ذكر المادة التي طلبت النيابة تطبيقها لا يفي عن هذه الإشارة . ما دام لم يقل إن المحكمة أدخلت بهذه المادة وأوقفت العقاب على مقتضاها

٦٥

الخطأ في ذكر مادة من مواد قانون الإجراءات الجنائية . لأعيب الحكم

٦٦

أحكام الإدانة . إغفالها الإشارة إلى مادة خلاف مادة العقوبة . لأعيب

٦٧

بطلان الحكم عند إغفاله بيان نص القانون الذي حكم به . لا يرفع هذا العيب الإشارة إلى رقم القانون وملحقه من تعديلات

٦٨

” بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة “

البرة في بيان واقعة الدعوى . هي بما يرد في الحكم . النص على عدم توفر ذلك في وصف الجريمة . يكون أمام محكمة الموضع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور

٦٩

البيانات الراجية في تسبيب الأحكام . بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . أمثلة لكتابة استظهار هذا البيان

٧٠ - ٧٤

” البيان الممول عليه “

البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع

٧٥

” بيانات حكم الإدانة “

البيانات الواجب توافرها في الحكم الصادر بالإدانة : بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم . والإشارة إلى نص القانون الذي حكم به

٧٦

المادة ٣١٠ إجراءات

٧٧

شرط صحة الحكم بالإدانة في تهمته بناء على أرض معدة لتقسيم طبقاً لقانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠

٧٨

” البيان المتعلق بصدر شكوى عن الجاني عليه أو وكيله الخاص “

البيان المتعلق بصدر الشكوى من الجاني عليه أو وكيله الخاص طبقاً لنص المادة ١١٣ من قانون الإجراءات

٧٩

من بيانات التسبيب الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم

٧٩

” رأى القاضي في أحكام الإعدام “

عقوبة الإعدام . وجوب أخذ رأى القاضي قبل إصدار الحكم بها . عدم لزوم بيان هذا الرأي في الحكم . المادة ٢/٣٨١ إجراءات

٧٩

رقم القاعدة

” ما لا يتصل بأركان الجريمة “

البيان المتعلق بعمد وتواريخ المرات التي تردت المهمة فيها على الموظف التي عرضت عليه الرشوة . لا ياتزم بيان في الحكم . على ذلك : عدم اتصاله بأركان جريمة الرشوة ٨٠

” تاريخ الواقعة ووقت وقوعها “

عدم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو إغفاله . لا عيب . مادام لا تأثير له على ثبوت الواقعة . ولا على الأدلة على ثبوتها ٨١

عدم تحديد الحكم بتاريخ الواقعة . لا عيب . مادام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون . ولم يدع الجهم أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة ٨٢

جواز اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن رد ما يند مطالبته بذلك تاريخاً لإرتكاب الجريمة . إغفال الحكم بيان تاريخ الحادث في واقعة الدعوى مع ورود بيان عن ذلك في وصف التهمة . لا عيب . مادامت المهمة لم تدع في طعن أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة ٨٣

فسور بيان حكم الادانة في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص عند عدم استظهاره حقيقة تاريخ إقامة البناء وما قام به المتهم من اجراءات في الحدود التي رسمها القانون قبل مباشرة البناء ٨٤

” محل الواقعة “

عدم اعتبار بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه إلا إذا قربت على حدوث الواقعة في محل معين أثر قانوني . يكفي في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة البريئة اليه . مادام أن الجهم لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ٨٥

تحديد المكان الذي وقعت فيه الرشوة . غير لازم . مادامت جهة إرتكاب الجريمة معينة في الحكم ٨٦

” بيانات الأحكام بالهبة للفتيش “

إغفال الحكم تعيين أسماء باقي أفراد رجال القوة الذين استعان بهم الضابط المأذون في تنفيذ الإذن بالفتيش . متى لا يبيح التسبيب ؟ عند بيان أسماء من حضر الفتيش وموئدى شهادتهم وعدم اعتياده في الإدانة ٨٧

على شهادة الباقيين ٨٨

” بيان كمية المخدر “

بيان كمية المخدر . متى لا يكون جوهرها ؟ عند عدم إثارة قه . التعاطى وعدم ثبوت هذا القصد للمحكمة ... ٨٩

” بيانات أحكام البراءة “

تفسير حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة . غير لازم . كفاية استعراضه أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة بحيث لا يوجد فيها ما يؤدى إلى ادانة الجهم . المادة ٣١٠ اجراءات ٩٠

الفرع الثالث - بيانات التطويق

أمر صادر من غرفة الاحكام بالغاء أمر صادر من قاضي التحقيق بالا وجه لإقامة الدعوى . العن على هذا الأمر بعدم النص فيه على صدوره بإحجام آراء القضاة . لا محل له . المادة ٤١٧-٢ من قانون الاجراءات الجنائية ٩١

رقم القاعدة

- ٩٢ قضاء المحكمة الاستئنافية غيابيا بتكديس العقوبة المحكوم بها ابتدائيا . معارضة التهم في هذا الحكم الثاني . الحكم فيها بالتأييد . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة . بطلانه ...
- ٩٣ استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على فترة التهم . وجوب صدور الحكم بالقضاء للحكم الصادر بالبراءة بإجماع آراء القضاة . مريان حكم المادة ٤١٧ إجراءات في هذه الحالة أيضا ...
- ٩٤ عدم لزوم النص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أبديت في أثناء المرافعة . الأسباب تكلل المنطوق في ذلك ...
- ٩٥ وجوب تحديد اليوم الذي توضع فيه المراقبة المحكوم بها موضع التنفيذ ...
- ٩٦ الأصل في الأحكام أن تعمل على الصحة . جواز تفسير منطوق الحكم ما أحلته أسبابه عن وقف تنفيذ العقوبة بقصره على عقوبة الحبس دون الترامة . انتهاء التناقض في هذه الحالة ...
- راجع أيضا :

عقوبة

(القاعدة رقم ٧٥)

الفصل الرابع - تسبيب الأحكام

الفرع الأول - التسبيب الميب

- ٩٧ الدفع بطلان التفتيش . عدم الترضى له في حكم الإداة التي استند إلى الدليل المستمد من التفتيش . قصور ...
- ٩٨ دفع التهم باحراز سلاح بأنه مخصص له به . تقديمه شهادة بذلك . إدانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه . صدور الحكم ميبا ...
- ٩٩ إدانة التهم على اعتبار أنه محدث الماعة بالجنبي عليه . غلو الحكم من بيان الصلة بين الماعة وبين الاعتداء الذي وقع من التهم . قصور ...
- ١٠٠ تمسك المتهم بعدم التحويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حد اعتباره في حكم الضمير فلا يستلزم أن يرى في القلام من يطلق مقلوفاً تاريخاً على آخر . هذا دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه في حالة إطراره رداً سائفاً . قصور ...
- ١٠١ ركن الملاية . مناطق توافره في السب الحاصل في فناء المنزل . مثال تقصير الحكم في استظهار ركن الملاية في سب وقع على سلم المنزل ...
- ١٠٢ نية التملك في جريمة السرعة . التحدث منها في الحكم . غير لازم . ما دامت لم تكن على نزاع ...
- ١٠٣ التصد الخائفي في جريمة الزورير . عدم تحقيقه إلا إذا قصد الخائفي تغيير الحقيقة في محرمات وأقمة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما عتضاه أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرم . مثال لتقصير في إستظهاره ...

رسم القاعة

- ١٠٤ القضاء بتصحیح الأعمال المخالفة . عدم بیان عناصر المخالفة المستوجبة لذلك . قصور
- ١٠٥ الاشتراك في الجريمة لا يمتنع إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قديمًا من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك . مثال للقصور في استظهاره في جريمة قبض وحجز بدون وجه حق
- ١٠٦ قصد الاشتراك في الجريمة . خلو الحكم من بيانه . قصور
- ١٠٧ إدانة المتهم في جريمة الزور . عدم ذكر موذى الأدلة . قصور . إدانة المتهم أيضًا في جريمة استعمال الورقة المزورة . اعتياد المحكمة في ذلك ضمن ما اعتمدت عليه على ثبوت جريمة التزوير المذكورة . فساد في الاستدلال
- ١٠٨ العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مجال تطبيقها : انتهاء المحكمة إلى أن الإحراز كان بقصد التعاطي . عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى . الاكتفاء في ذلك بنفي قصد الأجبار . خطأ في تطبيق القانون وقصور
- ١٠٩ حكم غير ظاهر منه أن المحكمة كانت ملزمة بالدليل في الدعوى عند استعراضه إلزامًا شاملاً ببيانه لما تحميه تحميها كافيًا . قصور
- ١١٠ استناد الحكم إلى قضاء المحكمة المدنية بالرد والبطالان دليلًا على أن السند مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال . قصور
- ١١١ منهم بجمعة عدم تقديم إقرار عن أرباحه التجارية . دفعه الدعوى بأن المثل كان مطلقًا في إحدى السنوات المتخلف فيها عن تقديم الإقرار . دفاع جوهرى . الحكم بالإدانة دون الرد على هذا الدفاع . قصور
- ١١٢ إثبات المحكمة أن الإحراز كان بقصد الأجبار . استدلالها على ذلك بأقوال الشهود وسوابق المتهم دون بيان ما هي السوابق وكيفية الاستدلال منها على ذلك . قصور
- ١١٣ عدم ذكر الحكم شيئًا من بيان الإعاذات التي أحدثها التصادم ونوعها وآثارها التي أدت إلى وفاة المني عليه . قصور
- ١١٤ استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى رواية شاهد بالجلسة . خلوعه جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم إلى الشاهد المذكور وثبوت أنه قال بعدم علمه بكيافة وقوع الحادث . خطأ في الاستناد
- ١١٥ إيراد الحكم من الوقائع ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى . التزام الحكم ببحث حالة الدفاع الشرعى ولو لم يدفع للمتهم قيامها ولا كان حكمًا قاصرًا
- ١١٦ استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من المني عليه . عدم كفايته ببلائه لثبوتية القتل
- ١١٧ جود المتهم في حالة دفاع شرعى . استخلاص الحكم ما يخالف هذه الحقيقة . حق محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص
- ١١٨ وتمسك المتهم بتحديد البيع ببلدة أخرى خلاف التي توقع المميز بها وأنه غير مكلف بنقل المحجوزات . عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه في الحكم . قصور

رقم المادة

- ١١٩ ... تستلزم الحكم بضم دفاتر المحفي عليه التجارية وتعين غير لتصفية الحساب بينهما . إغفال الحكم الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه . عيب ...
- ١٢٠ ... قضاء الحكم بقبول الدفع بطلان التفتيش وبرائة المهم . إغفاله التعرض لاعتراض المهم بمجلس المحكمة بمجازته لعلبة إلى وجد بها المقتدر : قصور ...
- ١٢١ ... إدانة المهم دون الرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . قصور ...
- ١٢٢ ... استناد الحكم في ثبوت علم المهم بجرمة المشتري على مجرد الزاولة والمران أو عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع المخالفة . قصور ...
- ١٢٣ ... استناد الحكم في إدانة المهم بجرمة التبيد على مجرد عدم نقله المحجوزات إلى السوق . عدم استظهاره تصرف المهم في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ . قصور ...
- ١٢٤ ... إدانة المهم بجرمة التبيد دون إثبات قيام القصد الخائى لديه . قصور ...
- ١٢٥ ... غلو الحكم بالإدانة من بيان ركن الخطأ الذى وقع من المهم مما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وإغفاله الإشارة إلى الكشف الطبي أو ايراد مؤداه . قصور ...
- ١٢٦ ... اعتماد الحكم على علم المهم بتبيد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن عدم استلام الأوراق التى تعيد تأجيل البيع . قصور ...
- ١٢٧ ... إدعاء المهم أنه لم يبلغ يوم مقارفة الجريمة السبع عشرة سنة . الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدية دون تناول هذا الدفاع أو تقدير من المهم . عيب ...
- ١٢٨ ... عدم استظهار توفرية القتل بالنسبة إلى الشخص المقصود إصابته . قصور ...
- ١٢٩ ... استناد الحكم في إدانة المهم إلى معاناة عمل الحادث دون أن يورد مؤدى علم المعاناة . قصور ...
- ١٣٠ ... عدم اطلاع المحكمة على الممرات المضبوطة وانتهائها إلى أنها عقود مما يستحق عليه رسم دعة الاتساع دون بيان أسانيد ذلك . قصور ...
- ١٣١ ... استناد الحكم في توفرية القتل إلى إصابة المحفي عليه في مقتل . ثبوت إصابة المحفي عليه في راحة يده . قصور ...
- ١٣٢ ... استناد الحكم في إدانة المهم بجرمة الخطف إلى الوساطة في إعادة المحفي عليه وقبض القدية دون بيان الرابطة التى تصله بناء على الجريمة . قصور ...
- ١٣٣ ... عدم استظهار الحكم بالإدانة علاقة السبيبة بين الخطأ والوفاة . قصور ...
- ١٣٤ ... استناد الحكم في ثبوت تقليد العلامة التجارية إلى رأى إدارة العلاقات التجارية . قصور ...
- ١٣٥ ... اعتماد الحكم على أقوال المحفي عليها في التفتيحات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئاً مما جاء في هذه الأقوال . قصور ...
- ١٣٦ ... اعتماد المجلس المحسى الحساب في غيبة المهم . إنكار حق المهم بالتبديد في مناقشة الحساب . قصور ...

رقم القاعدة

- قضاء المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم ببراءته إبتدائيا دون أن تسمع أقوال الشاهد . إبتدائها إلى أن الشاهد شهد أمام محكمة أول درجة بمثل ما شهد به في قضية أخرى . عدم إشارة الحكم إلى اطلاع المحكمة على أقوال الشاهد في تلك القضية ولا ما هي الصلة بين القضيتين . قصور ... ١٣٧
- عدم ذكر الحكم فعوى شهادة الشاهد الذي استند إليه في إدانة المتهم إكتفاء بالقول بأنها تزيد رواية شاهد آخر قصور ... ١٣٨
- إستناد الحكم في ثبوت الواقعة إلى أقوال الشهود وإلى التقرير الطبي على ما فيها من تناقض . عدم إيراد ما يرض هذا التناقض . قصور ... ١٣٩
- إستناد الحكم في براءة المتهم في التهمتين المستندتين إليه إلى أسباب تنصرف كلها إلى تهمة واحدة . قصور ... ١٤٠
- عدم بيان الحكم قصد الاشتراك الذي للشريك وتوافر نية القتل لديه . قصور ... ١٤١
- إثبات الطبيب الشرعي أن حالة المني عليه قد تحسن أو أجزت له جراحة . إدانة الحكم المتهم بجناية العادة المستديمة دون التحدث عن عرض الجراحة على المني عليه أو رفضه إجرامعا . عيب ... ١٤٢
- إصرار المتهم على حضور الشاهد . عدم إجابة المحكمة هذا الطلب واستنادها إلى أقواله في إدانة المتهم . عيب ... ١٤٣
- طلب المتهم من المحكمة إجراء معانة لتتحقق من حالة الضوء بنفسها . عدم ردعا على هذا الطلب الجوهري . قصور ... ١٤٤
- إستناد الحكم على أقوال شاهد في قضية أخرى دون سماع شهادته في الدعوى أو ضم القضية المذكورة . بطلانه ... ١٤٥
- إستناد الحكم في إدانة المتهم بالتبديد إلى عدم نقله المحجوزات إلى السوق بناء على تعهده بذلك . عيب ... ١٤٦
- إنكار الحكم في بعض أسبابه - من المتهم في الدفاع الشرعي وذكره في موضع آخر أن المتهم في - ل من القود من ماله . اضطراب يعيب الحكم ... ١٤٧
- عدم جواز الحكم على أقوال الشاهد قبل سماعه ... ١٤٨
- إستناد الحكم في إدانة المتهم على دليل ظني . عيب ... ١٤٩
- عدم تحقق المحكمة من علم المتهم باليوم المحدد للبيع في جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها . قصور ... ١٥٠
- إدانة المتهم بصفته فاعلا أو شريكا في السرقة لمجرد حضوره مع غيره وقت إرتكابها دون بيان اتفاقهم على السرقة . قصور ... ١٥١
- نسبة الحكم ما ليس له أصل في الأوراق إلى الشاهد . عيب ... ١٥٢
- إستناد الحكم في الإدانة على اعتراف المتهم . عدم تعرضه لما قاله المتهم من أن الاعتراف وليد إكراه . قصور ... ١٥٣
- إيداع المتهم بجلدة المحاكمة ما يضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعي . عدم مناقشة الحكم هذا الدفاع على وجه سليم . قصور ... ١٥٤
- دفع المتهم في دعوى القذف أو السب المباشرة بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل . إنغال المحكمة الرد عليه . صدور الحكمها مسيا ... ١٥٥

رقم القاطعة	
١٥٦	نفي الحكم من المهيمن بالقتل المد طرف سبق الإصرار ونية القتل . أخذهم بالقدر المتيقن دون نفي الاتفاق بينهم قصور
١٥٧	مثال لتسبب كاشف من عدم إقرار الواقعة في ذهن المحكمة وعدم وضوحها للبا
١٥٨، ١٥٩	وجوب رد الحكم على أوجه الدفاع اتقونية والموضوعية العامة . إغفال ذلك يعيب الحكم بالقصور . أمثلة
١٦٠	الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تنبئ على الجرم واليقين لأعلى الظن والاحتمال . مثال في تقدير سلامة إجراءات التحريز
١٦١	مثال لخطأ الحكم في الإستاد عند إستناذه لدليل ينقضه ما هو ثابت برحميا بالأوراق
١٦٢	مثال لتصاد إستدلال الحكم في خصوص فهم التقرير الطبي بفحص السلاح
١٦٣	مثال لتقصير بيان الحكم في الرد على الدفع بطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه ورغم تقديم دليله للمحكمة . تساند الأدلة في المواد الجنائية . مناهة: تمدد التعريف على مبلغ أثر الدليل الباطل في عقيدة المحكمة
١٦٤	بيان قاصر وتذليل معيب على ترافر سبق الإصرار
١٦٥	مثال لتقصير في بيان ركن العادة في جريمة المادة ٢/٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١
١٦٦	تعطيل سلطة محكمة الموضوع عن ممارسة حقها في تمحيص واقعة الدعوى وأدلتها لإظهار الحقيقة بما أمر لا يقره القانون بحال . رفض الحكم طلب الطاعن تدب غير هتسلى للتحقق من سلامة القرار . تملة بعدم جواز تغيب المحكمة على قرار من جهة مختصة . لا يصلح رداً على دفاع الطاعن وينطوي على إحلال بحق الدفاع
١٦٧	حق الدفاع الشرعي . لا وجود له متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الإحتياط برجال السلطة . مثال لتسبب معيب
١٦٨	إكتساب محضر الجلسة الذي اعتمدته رئيسها وكتابتها بالتوقيع عليه حجية لا محل بعدها للمحكمة أن تطرحه وتعتمد في قضائها على ما سمعته هي دون التثبت في المحضر مادامت هي لم تجر تصحيح ما اشتغل عليه بالطريقة التي ردها القانون . الحكم بكل محضر الجلسة في الإجراءات دون أدلة الدعوى
١٦٩	لا يجوز للمحكمة أن تحمل نفسها على الخير في مسألة فنية . مثال . يصدد المأزعة في فترة المنهي عليه على الكلام والإحراك بعد إصابته
١٧٠	واقعة فترة المنهي عليه أو عجزه عن الكلام عقب إصابته هي واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل التجزئة سواء أخذ بها الحكم أو نقاها . مثال في تجزئة هذه الواقعة بما يوجب الحكم
١٧١	تذليل قاصر على رؤية المنهي عليه من أطلاق النار عليه من الخلف
١٧٢	تذليل غير سائق . نتيجة فهم التقرير الطبي عن مسار الأخيرة النارية بحسم المنهي عليه على غير ما يردى إليه محصلة

رقم القاعة

- ١٧٣ مثال الحكم معيب بعدم التجانس والهاش في الأسباب
- عيب الحكم عند إضرابه في إيراد عناصر الواقعة وعدم الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة .
- ١٧٤ مثال .
- حكم الإدانة . وجوب إستيفائه بذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها . عدم جواز إستناده إلى أسباب حكم آخر ، إلا إذا كان صادراً في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم ، صريحاً في الدلالة على أن المحكمة قد درست ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحاً وأنها تأخذ به وتجمله أساساً لقضائيتها كأنهم ملزمون بفلا في حكمها
- ١٧٥ تنفيذ رأى المغير التي يجب أن يقوم على أسباب فنية تحمله .
- ١٧٦ سلطة قاضي الموضوع في تقرير البراءة لشك في صحة اسناد الهمة أولهم كفاية أدلة الثبوت مقيدة بإحاطته بأدلة الثبوت من عصر وبصورة
- ١٧٧ طلب ضم الأوراق . متى يكون هاماً ؟ عند تعلقه بحسم الحرية واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية . أثر إضلال الرد عليه في هذه الحالة : التصور . مثال في تحليل الرض تعليلاً بعد تسلياً بنتيجة دليل لم يطرح محل المحكمة .
- ١٧٨ تصور الحكم عند إضلاله الإشارة إلى مؤدى مانعته الأوراق عن سوابق التهم تامين شأنه إثارة الشبهة في قيام حالة العود للتلقيح على المادة ٥١ عقوبات .
- ١٧٩ فهم الدعوى على غير حقيقتها وعدم معرفة من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ومن المقصود بادانتهم التمييز ليس خطأ مادياً . الحكم الصادر في الدعوى حكم معيب بالتناقض والتخاذل .
- ١٨٠ عدم إلزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي . تعرضها بالرد على هذا الدفاع . وجوبه أن يكون ودعاه صحيحاً مستقلاً إلى ماله أصل في الأوراق .
- ١٨١ التناقض وتخاذل الأسباب وقصور التليل . مثال في تقدير أقوال متهم على آخر .
- ١٨٢ عيوب التسيب . مثال في إهدار قيمة شهادة مرضية .
- ١٨٣ مثال لقصد تليل الحكم على توافر التية الاجرامية لدى الرائي نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يزعم إلى محصلها واستخلاصها منها ما لا يؤدي إليه .
- ١٨٤ مثال لقصور الحكم عن بيان أركان جريمة شهادة الزور .
- ١٨٥ وجوب التليل على فساد دفاع التهم - لامتناعه دليلاً عليه .
- ١٨٦ مثال لقصور الحكم في استظهار عنصر العرض للبيع في جريمة عرض سلعة قاصدة للبيع .
- ١٨٧ إستخلاص الحكم توافر تية التبيد من مجرد خروج التهم عن نطاق التفويض الصادر إليه ببيع محصول قطن المنجي عليه برهته القطن باسمه دون إسم المنجي عليه في تلجج بعيد من مزرعته بقصد تحقيق الغرض من التوكيل . تصور .
- ١٨٨

رقه افاده

- سداد المبلغ المدعى بتبديده قبل اليعاد المحدد لتوريد يسقط عن التهم المسترلية الخفية . إغفال الحكم الاشارة
الى مخالصة قديمها التهم تتضمن إستلام المعنى عليه المبلغ موضوع إرسال الأمانة قبل حلول التاريخ المفق
عليه لتوريد الشيء يعيب الحكم بالقصور الذي يبطله . ١٨٩
- إغفال بيان تحقيق النتيجة التي يستقيم بها ازال حكم المادة ٢٤١ عقوبات يعيب الحكم بالقصور . ١٩٠
- قول الحكم أن من تم تفتيشه - رغم مغايرة اسمه للاسم الصادر به الأذن - هو المعنى بالتفتيش والذي انصبت
عليه تحريات مكتب المخدرات لوجود اسمه الحقيقي بسجلاته . فساد في الإستدلال . ١٩١
- عدم إستظهار الحكم أن من عمل التهم - بجنابة الأختلاس - واختصاصه الوطن تفتيش نزلاء الحبز بالقسم
وتسليم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقاً للأظمة الموضوعه . قصور . ١٩٢
- مثال لقصور بيان الحكم في الرد على دفع التهم بمجهله حقيقة المادة المضبوطة . ١٩٣
- المهل بأحكام وقواعد التنفيذ المدنية أو الخطأ فيها يعمل القفل غير مؤتم . قصور بيان حكم الإدانة عند إغفاله
الرد على الدفع بعدم توافر القصد الجنائي لهذا السبب . ١٩٤
- إستناع التهم عن الإجابة في التحقيق لايجوز إتخاذ قرينة على ثبوت التهمة قبله . ١٩٥
- فساد إستدلال الحكم . أمثلة لفساد إستدلال الحكم على توافر علم التهم بالحبز . ١٩٦
- إستخلاص الحكم علم التهم بالحبز من إيلانه به من الحارس بعد عودته من الخارج دون إستجلاء ماإذا كان
هذا البلاغ تم قبل وقوع التبديد أو بعده . ١٩٧
- قول التهم أنه مصرح له بعبث الحلوى التي يدخل البين ضمن عناصرها وإن ضبط البين كان بداخل المعمل
ولم يكن معروضا للبيع . دفاع جوهري . إغفال الرد عليه . قصور . ١٩٨
- وسيلة إثبات السوابق هي مضاهاة بصيات الأصابع . الشك في صحة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء لا يصلح
لاستبعادها . ١٩٩
- إغفال الرد على منازعة التهم في أساس التوقيف بالنسبة لتكيات غير المضبوطة من المراد موضوع الدعوى
إعمالاً لحكم المادتين ٣ ، ٢٢٧ من مرسوم ١٩٤٧/٧/٧ برسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول .
قصور . ٢٠٠
- وجوب إيداع المحكمة رأياً فيها ورد بالشهادة المرضية التي يستند إليها التهم في إثبات مرضه . قصور الحكم عند
إقتصاره على مناقشة البرقية التي سبق إرسالها من التهم مطلقاً بما مرضه . ٢٠١
- قصور بيان الحكم في إستظهار رابطة السببية عند إغفال صلة الوفاة بالاصابات التي أشار إليها من واقع الدليل
الطبي - وهو الكشف الطبي الذي أورد الحكم مضمونه . قول الحكم أن الاصابات الثابتة أودت بحياة
المعنى عليه . لا يفي . ٢٠٢
- القصر في إمكان حصول الإصابة الثالثة من مسلسل أطلق من مسافة معينة مسألة فنية بحث . الإستناد إلى التقرير
الطبي بشأن ماأوردته من إمكان حدوث الإصابة من المسلس المضبوط - رغم غلوه عما يدل على أن محرو
كان على بينة من مسافة الإطلاق عندما أبدى رأيه - لا يبرر رفض ماثيره التهم من أن الإصابة الثالثة
لاحدثت من هذا المسلس من مثل المسافة التي كانت بينه وبين المعنى عليه عند إصابته . ٢٠٣

رقم القاعدة

تسبب الأحكام الصادرة في المعارضة بدم قبولها للتقرير بما بعد الميعاد. وجوب تعرض المحكمة للملح الذي حال دون حضور المارض بالجلسة ، وللشهادة الرضائية المقدمة منه . إغفال ذلك وعدم تمكين المحكوم عليه من الحضور لسبب إعصاء يديه في تبرير تأخيرته في المقدمة منه بالمعارضة يجب المحكم بالإخلال بمن الدفاع ٢٠٤

وراجع أيضا :

إختلاس أشياء عجيزة : (القاعدة رقم ٤٢،٤٠)

إستفاف : (القاعدة رقم ٦٠)

مستلال : (القاعدة رقم ٢)

واشتباه : (القاعدة رقم ٩)

وإشكال : (القاعدة رقم ٢)

وتلبس : (القاعدة رقم ٣٩)

وغش : (القاعدة رقم ٩)

ومتشردون ومشتبه فيهم : (القاعدة رقم ١٩٨)

وعلات صناعية وتجارية : (القاعدة رقم ٢)

ومواد غادرة : (القاعدة رقم ١٨)

الفرع الثاني - التسبب غير العيب

٢٠٥ — مثال لتسبب كاف في جريمة التحريض على الدعارة

٢٠٦ — تحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة غير لازم

٢٠٧ — تحدث الحكم عن ركن العلم بالسرقة - في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة - صراحة وعلى إستقلال غير لازم

٢٠٨ — إجراء المعاينة بحرقه وكيل شيخ الخفرء . إستناد الحكم إليها بما إستند إليه من أدلة . لاجب

٢٠٩ — يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهمم لكن يقتضى له بالبراعة مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة

٢١٠ — البحث في وجود سبق الإصرار أو عدم وجوده . مسألة موضوعية . التبدل الكافي على توافره . أمثلة

رقم القاعدة

- ٢١١ — تماثل الأدلة إلى بينها الحكم الصادر من محكمة الجنائيات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا مع الأدلة التي بينها الحكم الجنائي أو نقل المحكمة بعض عبارات الحكم الجنائي وأسبابه والاعتداد عليها. لا عيب ...
- ٢١٢ — الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه صراحة . هو الطلب الحازم ...
- ٢١٣ — عدم إلزام المحكمة عند القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ...
- ٢١٤ ^١ — نية القتل . مسألة موضوعية . أمثلة لكفاية استظهارها ...
- ٢١٥ — سلطة محكمة الموضوع في تجزئة الدليل المقدم إليها والأخذ بما تطلعن إليه من أقوال الشهود المختلفة . عدم إلزامها ببيان المله ...
- ٢١٦ — ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة . مثال لكفاية استظهاره ...
- ٢١٧ — تقدير العقوبة وإعمال الظروف المشددة أو المخففة . من سلطة محكمة الموضوع . عدم إلزامها بإبداء أسباب تقدير العقوبة التي أوقعتها ...
- ٢١٨ — قصد الجنائي في جريمة التهديد. التحلث عنه استقلالا . غير لازم ...
- ٢١٩ — سلامة حكم المحكمة الاستئنافية القاضي بالبراءة عند التشكك في صحة إسناد البينة إلى المتهم وقسمته ما يدل على عدم اقتناع المحكمة بالإدانة السابق للقضاء بها . مادام أنه أحاط بالدعوى عن يصر ويصيرة ...
- ٢٢٠ — إتخاذ المحكمة الاستئنافية أسباب الحكم للمشتأف أسبابا لحكمها . جوازه ...
- ٢٢١ — تحديد موضع الدليل من الأوراق غير لازم . مادام له أصل فيها ...
- ٢٢٢ — جريمة التحريض على ترك العمل الفردي . قصد الجنائي فيها . عدم اشتراط القانون قصدا جنائيا خاصا لقيامها. تحدثت المحكمة عن هذا الركن بعبارة مستقلة . غير لازم ...
- ٢٢٣ — لهكمة الموضوع الاعتداد على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها . عدم إلزامها ببيان السبب ...
- ٢٢٤ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شهود الإثبات دون شهود النفي . عدم إلزامها ببيان السبب ...
- ٢٢٥ — تناقض أقوال الشهود . إستخلاص الحكم الإدانة من أقوالهم إستخلاصا سائنا لاتناقض فيه . لا عيب ...
- ٢٢٦ — مثال لكفاية الاستدلال على قصد التصاطي في جريمة إحراز الخضر ...
- ٢٢٧ — عدم إلزام المحكمة بالرد على أقوال شهود النفي . متى كان ذلك مستفادا من أخذها بأدلة الثبوت ...
- ٢٢٨ — إلزام محكمة الموضوع بالرد صراحة على مايقدم إليها من طلبات إذا كان الطلب ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ...
- ٢٢٩ — رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابته للمعنى عليه . يأنها في الحكم . مثال

رقم الفتاوى

- ٢٣٠ - إغفال الحكم بيان مدة علاج الجاني عليه في جريمة ضرب . إشارته إلى تقرير الطبيب الشرعي الذي تضمن أن الإصابة أصحرتة عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوماً . لا قصور
- ٢٣١ - إستخلاص المحكمة صورة الواقعة مما ورد ذكره على ألسنة بعض الشهود . غير لازم . جواز استنباطها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة للمكشآت العقلية . مادام يتفق مع حكم العقل والمنطق
- ٢٣٢ - إستخلاص المحكمة نية القتل مما يؤدى إليه . شفاء الجاني عليه بغير علاج . لا ينفي توفر هذه النية
- ٢٣٣ - إدانة التهم بقوة تدخل في نطاق المادة ٩٨ ١ عقوبات التي أثبتت الحكم مقارفة التهم لهاها . التي بقصور الحكم بشأن الجريمة الأخرى وهي جريمة التزوير مع ما أثبتته المحكمة من تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات . لا جدوى من إثارة
- ٢٣٤ - تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ عقوبات موضوعي . متى يجوز لهكة النقض التدخل . مثال
- ٢٣٥ - تحدثت المحكمة صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه
- ٢٣٦ - ذكر الحكم ما يكفي ليان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة التزوير . عدم تحدثت المحكمة صراحة عن قصد التهم . لا عيب
- ٢٣٧ - الحكم بالإدانة في جريمة القتل استناداً إلى قيادة التهم السيارة بسرعة زائدة . استناد الحكم بعد ذلك إلى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى إلى مرتبة الأخطاء المعاقب عليها قانوناً . لا عيب
- ٢٣٨ - وقوع قتل من التهم كون جرمي البلاغ الكاذب والقتل المرفوعة بهما الدعوى . إغفال المحكمة التحدث عن ركن الملاية في جريمة القذف وكفاية حكمها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب التهم عليها . لا عيب
- ٢٣٩ - التناقض الذي يوجب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته الآخر
- ٢٤٠ - قول الحكم بأن التهم قام بحصول عملة اجنبية إلى الخارج وكان ينبغي عليه استيراد البضائع التي حولت عنها تلك العملة وأن إرتفاع الأسعار لا يعتبر قوة قاهرة تعفي من هذا الواجب . سليم
- ٢٤١ - إستناد الحكم إلى أحد شهود النفي أقوالاً غلات الثابت بالأوراق . عدم إتخاذ هذه الأقوال دليلاً من الأدلة التي إستند إليها ، وعدم إعتمالها على واقعة يجوز مبرها إعتبارها المحكمة صحيحة قائمة . لا عيب
- ٢٤٢ - إستطامم السيارة التي يتوعدا التهم بالجاني عليه نتيجة قيادته بسرعة وعدم إطلاق جهاز التنبيه . توفر ركن الخطأ وعلاقة السببية في جريمة القتل الخطأ
- ٢٤٣ - عدم تقييد القاضي الجنائي بحكم المحكمة للدني ولو كان هذا الحكم نهائياً . إعتاده على أسباب متفقة مع تلك التي اعتد عليها القاضي المدني . لا يضره
- ٢٤٤ - بيان الحكم من وجوه الخطأ التي تسببت عنه قتل الجاني عليه أن التهم قاد السيارة بسرعة وهو ما ورد بوصف الواقعة المرفوعة بها الدعوى . تحمك التهم بأن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في الوصف لا عيب

رقم القاعة

- ٢٤٥ — طلب المدعي بالحق الذي سماع شهادة الشاهد بعد حيز التقضية الحكم . رد المحكمة على هذا الطلب بأن الشاهد كان غائبا للطلب لدى الشركة التي يقاضى رؤسائها وأن الطلب جاء متأخراً . عدم انتفاء هذا الرد على حكم سابق على شهادته وعدم فرضه قياً زمنياً مبهما
- ٢٤٦ — ذكر مضمون أقوال الشهود في الحكم وعدم إيراد النص الكامل لأقوالهم . كفايته
- ٢٤٧ — صورة واقعة توضح فيها جريمة الشروع في الواقع
- ٢٤٨ — مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والمحقق . ليس من وجوه الدلائل الجوهرية التي تقتضى ردّاً خاصاً
- ٢٤٩ — إحالة الحكم في بيان المروقات إلى الأوراق . لا عيب
- ٢٥٠ — الحكم في الدعوى إما يكون بناء على الأوراق المقدمة فيها . صحة الحكم الذي لم يند بالسابقة الغائية في اعتبار التهم حالاً مادامت النية لم تقدم ما يخالف ظاهر الأوراق ولم تطلب تأجيل الدعوى لهذا الغرض . ورود الحكم النهائي في صحيفة الحالة الجنائية رغم فوات مدة سقوط الدعوى الجنائية لا يقطع بنهاية السابقة . تد يرد ذلك إلى إعمال الموظف في تنفيذ . قرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بشأن قلم السوابق
- ٢٥١ — تمثّل الحكم صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة السرعة . غير لازم
- ٢٥٢ — عدم تمثّل الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . إيراد من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره . كاف
- ٢٥٣ — بيان مضمون كل دليل من الأدلة التي بنى الحكم بالأدلة قضاه عليها . وجوبه
- ٢٥٤ — توقيع عقوبة الضرب المفضى إلى الموت على التهم بالقتل العمد . لاصلاحه له من إثارة قصور الحكم في بيان نية القتل
- ٢٥٥ — إحالة المحكمة في مسودة الحكم إلى أسباب حكم آخر يحمل مقومات وجوده قانوناً . لا عيب
- ٢٥٦ — إشارة الحكم إلى مجابهة برسالة استندت إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها . لا تصور
- ٢٥٧ — إسطئان المحكمة إلى تقرير للمهندس التقنى . وضفا طلب إعادة مناقشته . تعليلها هذا الرض تعليلاً مقبولاً . لا عيب
- ٢٥٨ — الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراء التفتيش لا يستلزم ردّاً خاصاً . كفاية الرد الضمنى
- ٢٥٩ — عدم إشارة الحكم إلى تاريخ الكشف الطبي . لا عيب
- ٢٦٠ — جواز الاستناد إلى شهادة الرفقة الصادرة من الماخفاعة متى غلت السجلات الرسمية المدة لإثبات الوفاة من أى بيان مخالف
- ٢٦١ — استناد الحكم إلى تقرير الطبيب المين في التحقيق والذى استناد في تكوين رأيه بتأثير أطياف آخرين لم يحفلوا بهم . لا عيب

رقم القاعة

- ٢٦٢ - تخاية إثبات الحكم بالإدانة في جريمة حثك العرض حصول اتصال جنسى بين التهم والمضي عليها . طريقة حصول هذا الاتصال و كنيته . لاثباتها في منطق الحكم أو مقوماته
- ٢٦٣ - إعتبار طلب المعالجة دفاعاً موضوعياً لا يستلزم ردّاً صريحاً إذا كان لا يجه نفي القتل المكون للجريمة لو إثبات استحالة حصول الواقعة
- ٢٦٤ - تعرض الحكم لإصابات المضي عليه التي لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى . غير لازم
- ٢٦٥ - إشارة الحكم إلى قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير التهم . غير لازم
- ٢٦٦ - إقرار التهم بقبض الموقوفات في مسكنه . إنغال الحكم الرد على الدعوى بطلان التفتيش . لا يجب مادام التهم لم يتنازع في صحة هذا الاعتراف
- ٢٦٧ - خطأ الحكم في ذكر مصدر الدليل . لاثباته له على سلامته مادام له أصل ثابت من الأوراق
- ٢٦٨ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام حالة التيسر مادامت الأسباب التي يثبت عليها تقديرها سائفة
- ٢٦٩ - تدبير التهمين الحادث للأخذ بالثأر وترصدهم لمصومهم . مع الحكم في حثيه عن نية القتل بين التهمين جميعاً على الرغم من استقلال الواقع المتسوية لكل فريق منهم . لا يجب
- ٢٧٠ - التمييز الواردة على حرية القاضي الجنائي في تقدير الدليل : منها تدليله على صحة عقيدته بأدلة تؤدى إلى مآربه عليها لا يشربها خطأ في الاستدلال أو تناقض أو تخالف
- ٢٧١ - تحدث الحكم باستعلا لا عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة . غير لازم مادامت ظروف الدعوى لا تسبغ القول بانضائه
- ٢٧٢ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف اللاحق لتفتيش باطل ولو كان قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجراه
- ٢٧٣ - سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من الحكم الصادر من المحكمة المدنية يرد وبطلان القصد المطعون فيه
- ٢٧٤ - إثبات الحكم أن التهمين قارفوا القتل . عدم وجود خصومة شخصية بين المضي عليه وبين بعض التهمين . لا يجب
- ٢٧٥ - إقرار المحكمة ما تقدم به التهم في مذكرته التي لم تصرح له بتقديمها . لا يجب
- ٢٧٦ - إفتراس العلم بالنفس بالنسبة للمشتغلين بالتجارة والباعة للتجارين بمنعضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، عدم تحدث الحكم عن ركن العلم بالنفس في واقعة يحكمها القانون المذكور . لا يجب
- ٢٧٧ - جمع الحكم بين التهمين وهو في مقام التدليل على ثبوت نية القتل لوحدة الواقعة . لا يجب
- ٢٧٨ - استقلال الحكم على إمكان الروية من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي . صحيح
- ٢٧٩ - عدم التزام محكمة الإحالة بالرد على أسباب الحكم المنقوض

رقم القاعة

- ٢٨٠ - إمتناناً المحكة إلى أن التهم هو بذاته الشخص المقصود من إصدار الإذن . عدم رد الحكم على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه . لا عيب
- ٢٨١ - سلطة المحكة في الأخذ بقول الشاهد ولو خالف قولاً آخر له دون أن تبين العلة
- ٢٨٢ - سلطة المحكة في التحويل على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم يعلن بالحضور لأداء الشهادة أمامها
- ٢٨٣ - عدم بيان الحكم سبب إطراره لأقوال شهود لم ير الأخذ بشهادتهم وعدم تعفيه دفاع المهم الموضوعي لا عيب
- ٢٨٤ - عدم إشارة الحكم عند القضاء بالإدانة إلى شهادة شهود التي والرد عليها . لا عيب
- ٢٨٥ - نسبة الحكم إلى الشهود على خلاف الثابت بالأوراق واقعة معينة لم يعمل لها اعتباراً في إدانة المهم . لا عيب
- ٢٨٦ - الدفع بشيوع التهمة . عدم إستمراره رداً خاصاً من المحكة
- ٢٨٧ - القضاء بالبراءة من تهمة الورد للاشتباه إستناداً إلى أن الجريمة المتخذة أساساً للورد جريمة بسيطة لا تدل على خطئ المهم . صحيح
- ٢٨٨ - عدم تحديث الحكم عن طريقة القتل . غير لازم . مادام قد ثبت وقوع القتل
- ٢٨٩ - استناد الحكم إلى المعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة المهم . لا عيب
- ٢٩٠ - استناد الحكم إلى أقوال بعض الشهود مقتولة عن شهود آخرين جوارزه
- ٢٩١ - إثبات الحكم إلى أن الحادث وقع بناء على خطأ المني عليه وحده . عدم تحديه بعد ذلك عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى التهم أو تعرضه لآتي صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٣٨ عقوبات . لا عيب
- ٢٩٢ - عدم اتباع المهم الاجراءات التي رهنها المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات جنائية - عدم استجابة المحكة إلى طلب المهم إلباع شهود وعدم ردها على دفاعه المستند إلى هذا الأساس . لا عيب
- ٢٩٣ - ذكر المحكم أن التهم لم يقدم المحجوزات في يوم البيع مع علمه بالحجز . تحديه بعد ذلك عن نية التبدل استقلاً . غير لازم
- ٢٩٤ - نسبة الحكم أقوال الشاهد إلى تحقيق النيابة في حين أنه أدلى بها في الجلسة . لا عيب
- ٢٩٥ - طعن المهم المني عليه بمطواة لتطبيق مقاومته وليتمكن من الفرار بالقتل المسروق . توفر ظرف الإكراه في السرقة
- ٢٩٦ - إستناداً توفر القصد الجنائي في القرب من عبارة الحكم . كفايته
- ٢٩٧ - إثبات المحكة في منطق سليم إلى عدم توافر ركن التقليد في جريمة تقليد أختام بحكومة بخلاف هذا التقدير لا وآء التغير المني . لا عيب

رقم القاطعة

- إنهاء الحكم في منطق سليم إلى أن المهم في جريمة القتل الخطأ لم يرتكب خطأ ما ، وأن الخطأ من جانب المني عليه وحده . كفاية ذلك للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية ... ٢٩٨
- دفاع شرعي . حالة الضرورة . تقدير قيامهما : موضوعي . عدم التزام الحكم بالتحديث عن كل ركن من أركانها في عبارة مستقلة ... ٢٩٩
- الثبات المحكمة عن طلب المthem إجراء مضاعفة البصاة في مكان الحادث . عدم رد الحكم على هذا الطلب في جريمة رأى الحكم أنها وقعت من أكثر من شخص وأخذ المthem بأقواله وبما نسب إليه منهم آخر وبما ضبط لديه من متحصلات الجريمة . لا عيب . متى كان لا يؤثر في موقف المthem أن يزداد عدد الجناة واحداً ... ٣٠٠
- إستخلاص المحكمة وقوع السرقة . كفايته في توفر فعل الاختلاس ... ٣٠١
- حالة الحرب . مثال لتسبيب كاف لاستظهار قيامها ... ٣٠٣،٣٠٢
- مثال لتسبيب كاف في جريمة اشتهر الك في جنائية تخالف مع دولة أجنبية ... ٣٠٤
- مثال لتسبيب كاف في جريمة رشوة ... ٣٠٥
- صورة واقعة يتوفر فيها ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ ... ٣٠٦
- إثبات الحكم إشتراك المthem في تزوير الورقة التي استعمالها . تحده استقلاله عن ركن العلم في جريمة الاستعمال . غير لازم ... ٣٠٧
- جواز استناد الحكم الاستثنائي إلى أقوال شهود سئلوا في تحقيق البوليس بعد الحكم ابتدائياً في الدعوى عند طرح أقوالهم بالحسنة وعدم مطالبة الطاعن بسؤالهم وتحقق شفووية المرافعة أمام محكمة أول درجة ... ٣٠٨
- صفة الحكم عند رفعه التناقض الظاهري فيما ورد بتقريرين طبيين ... ٣٠٩
- قضاء محكمة الموضوع في الدعوى يكون بناء على الأوراق المطروحة عليها . مثال . في جريمة عدم توريد المthem لتسليم الحكومة من القمح ... ٣١٠
- لا يوجب الحكم إيراد مؤدى شهادة شهود الإثبات حلة ثم تسببها المthem جميعاً ... ٣١١
- إشطاء التعارض بين ما أثبتته المحكمة قتلا عن التقرير الطبي من وجود إصابة بكل من المthemين لأمر عارض وبين ما انتهى إليه في خصوص قتي وقرع تطلب عليها بناء على استخلاص سائق وغلو الأوراق من دليل التصليب ... ٣١٢
- جواز افتراض المحكمة حصول الواقعة على صورتها المحتملة وإثباتها إدانة المthem على أي صورة منها ... ٣١٣
- ما لا يوجب تسبب الحكم : إيراد أدلة البراءة بالنسبة لن قضى ببراءتهم — متناخلة في أدلة الإدانة ... ٣١٤
- تقدير رأى المغير والفصل فيما يوجه له من اعتراضات أمر موضوعي . إطمئنان المحكمة إلى أقوال الشاهد فيد ضمناً لإطراحها ما تضمنه تقرير المغير الاستثنائي ... ٣١٥

٣١٦	سلطة محكمة الموضوع في إطرار تقرير الخبير لأسباب ساقطة
٣١٧	استخلاص نية الطرفين وتحديد النتائج للبينة من الصلح أمر موضوعي . ما دام الاستخلاص ساقطاً . مثال ...
٣١٨	القصر في مسألة وضاه المضي عليها أو عدم وضائها في جريمة القتل القاضح غير العتيق أمر موضوعي . مادام الاستخلاص ساقطاً . مثال ...
٣١٩	لا يوجب الحكم إحالة في بيان مؤدى أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد أكثر عند اتفاق أقوالهم فيما استند إليه منها . اختلاف الشهود في بعض التفاصيل . عدم ذكرها يفيد إطرارها ...
٣٢٠	صحة استخلاص الحكم للمقائق القانونية من الأدلة المطروحة ولو كانت غير مباشرة إذا كان ما حصله منها لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق ...
٣٢١	لا يبدى التهم إثارة ما قاله الحكم في جزئيات الدعوى المستقاة من الدلالات المادية الثابتة من المعاينة عليها الصورة الصحيحة للحادث عند اعتراف التهم بارتكابه وعدم سيطرة المحكمة له في دفاعه من أنه كان وقت حصوله يدافع عن نفسه ...
٣٢٢	عدم التزام المحكمة بالاستماعة برأى خبير فني في أمر تبيته من عناصر الدعوى وما يورث فيها من تحقيقات . مثال ...
٣٢٣	— إضفاء الحكم على الخطابات المتبادلة بين التهم والدعوات التي لم يطلع عليها الدفاع لتدليل على واقعة لا أثر لها في الحكم بإدانة التهم . لا عيب ...
٣٢٤	— تفسير المهر بما تحمله عباراته أو توكيده أمر موضوعي . مثال ...
٣٢٥	— سلطة محكمة الموضوع في عدم التصويل على الشهادة الطيبة لأسباب ساقطة ...
٣٢٦	— جواز الرد على دفاع منهم بالإحالة إلى الرد على دفاع غيره عند اتحاد الدفاع فيما أحال الحكم إليه ...
٣٢٧	— قول الحكم أن السند ضبط مع المتهمين من بعد سابقة التقرير بقبضه مع أحدهما الذي لم يكن إلا أداة للآخر . لا تناقض ...
٣٢٨	— جواز الاستدلال على توافر الاشتراك بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة بالقرائن . مثال ...
٣٢٩	— توبة المتهمين من تهمة إحرار السلاح التاري موضوع جريمة سرقته بالإكراه — نتيجة عدم فهم المحكمة مدلول الإحرار — مع إدانتهم في جريمة سرقه السلاح بالإكراه . ذلك لا يوجب الحكم بالنسبة لما قضى به في الجريمة الأخيرة مدام قد بين ارتكابها ودلل على وقوعها منهم بأدلة ساقطة ...
٣٣٠	— غش الحكم في حساب الحد الذي تنهى به مدة السنة الأشهر التي يجب أن يحصل البيع خلالها عملاً بالمادة ٥١٩ مرافعات . متى لا يكون موثقاً في سلامة النتيجة التي انتهى إليها ...
٣٣١	— سلطة محكمة الموضوع في التصويل في إدانة التهم على إقراره في محضر ضبط الواقعة بارتكابه بالجريمة ولو لم تسمعه بالجلسة ...
٣٣٢	— جواز أخذ التهم باعتباره عند استقلاله عن التفتيش المقول بطلانه . جواز الاستدلال بما شهد به الشهود من واقع توكيد هذا الاعتراف لما بينهما من نوع اتصال ...

رقم القاعده

- ٢٣٣ - إدانة المتهم في جريمة المادة ٢٣ من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ لا تقتضي بيان أركان الزور .
كتابة إثبات عدم صحة عيويات الأوراق المقدمة وأن بعضها موقع عليها بتوقيعات مزورة
- ٢٣٤ - تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر في جريمة المادة ٢٣ من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، غير لازم .
عله ذلك : تلازم الضرر مع الفعل المادي في هذه الجريمة
- ٢٣٥ - تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر في جريمة الزور . غير لازم . يمكن أن يكون قيامه مستقداً من
عبارات الحكم
- ٢٣٦ - عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني بعيد عن محجة الصواب
- ٢٣٧ - كتابة الرد الضمني عند الدفع بتلقيق التهمة
- ٢٣٨ - المنازعة في مكان ضبط المتهم يمكن فيها الرد الضمني
- ٢٣٩ - الخطأ القانوني لا يوجب الحكم مادام أن قاضي الموضوع قد حول في تكوين عقيدته براءة المتهم على عدم
اطئناته إلى صله بالحق بعد أن لم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها . عدم جواز مصادرته
في اعتقاده . يسعى في ذلك صحة التفتيش أو بطلانه من ناحية القانون
- ٢٤٠ - سلطة قاضي الموضوع في الاقنات بما بين أنوال الشهود من خلاف لا يحس جوهر الشهادة . مادام الحكم
قد أورد أنوال الماع لا تناقض فيه
- ٢٤١ - الفصل في امتناع مسؤولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفته للجريمة أمر يتعلق بالواقع في
الدعوى مما يستقل بتقديره قاضي الموضوع . مادام تدليله ساففاً
- ٢٤٢ - الأدلة في المواد الجنائية متسائلة ومنها مجمعة فتكون عقيدة القاضي . يمكن أن تؤمى الأدلة في مجموعها إلى
قناعة المحكمة واطئنتها إلى ما انتهت إليه
- ٢٤٣ - لا يجوز مصادرة المحكمة في اعتقادها المبني على عناصر ساففة ولا المخاداة في تقديرها أمام محكمة النقض
- ٢٤٤ - الدفع باستحالة الروية بسبب الظلام يمكن فيه الرد الضمني
- ٢٤٥ - عدم التزام المحكمة بالرد على ما جاء بشهادة شهود النفي ، ولا على الدفع بتلقيق التهمة . مادام الرد مستقفاً
ضماً من القضاء بالإدانة
- ٢٤٦ - طلب إجراء معينة وتجربة روية لمكان الحادث . إعتباره دفاعاً موضوعياً . يمكن فيه الرد الضمني . إذا
كان مقصد من الطلب إثارة الشبهة في أدلة التثبت التي أطئت إليها المحكمة مع اقتضاء المنازعة في قوة
إصدار شهود الروية
- ٢٤٧ - إغفال الحكم بيان بعض تفصيلات تقريرى الصفة التشريعية والمعينة . لا يعيبه . يمكن أن يورد منها ما يمكن
لتقرير إقتضاه بالإدانة

رقم القاعة

الفرع الثالث - مالا يعيب الحكم في نطاق التتليل

الخطأ المادى :

- ٣٤٨ - وقوع خطأ مادى في الحكم . لا يعيبه
- ٣٤٩ - خطأ الحكم في مورد الواقع بما لا يؤثر في منطقة ولا في نتيجة . لا يعيبه
- ٣٥٠ - إبطان الحكم إلى أن التهم هو عتد إصابتي الرأس . الخطأ في تحديد أجهأ إلى أحدث الكسر . لا يعيب
- ٣٥١ - خطأ الحكم في بيان عدد الأعمرة إلى أصابت القتل . لا يعيبه . مادام أنه لا تأثير له على واقعة الاضرارك النسوبة إلى التهم
- ٣٥٢ - الخطأ المادى الواضح في تاريخ الحكم . لا يعيب . مادام أنه لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة
- ٣٥٣ - خطأ الحكم في اسم المبلغ عن الحادث . لا يعيب . مادام الأمر في التبليغ لا يجاوز حد الإخبار بجرمة وقت مباشر الجهة المختصة بتحقيقها
- ٣٥٤ - خطأ الحكم في اسم القرية التي انتقل إليها المبنى عليه وفريقه . لا يعيبه
- ٣٥٥ - الخطأ المادى بدنيابة الحكم في بيان تاريخ الواقعة لا يعيبه
- ٣٥٦ - خطأ الحكم في بيان سبب وجود شهود الواقعة بمكان الحادث لا يعيبه . مادام الأمر لا يتضمن بنى وجودهم في هذا المكان
- ٣٥٧ - الخطأ في بيان مكان ضبط سكين . لا يتال من سلامة الحكم ، إذا لم يرتب على مكان الضبط نتائج معينة
- ٣٥٨ - الخطأ المادى الذى لا تأثير به حقيقة الواقعة لا يعيب الحكم . مثال
- ٣٥٩ - خطأ الحكم في تحديد وقت وقوع الحادث . لا يعيبه . مادامت المحكمة قد اطأنت إلى رؤية الشاهدين للقبم وهو يطلق النار على القتل وعليهما
- ٣٦٠ - إفعال وصف الحكم أنه صدر غيايبا بالنسبة إلى أحد المتهمين في المنطوق الوارد بمحضر الجلسة هو سبب التحرير لا يعيب الحكم
- ٣٦١ - خطأ الحكم في تحديد مكان إحدى إصابات المبنى عليه . لا يعيبه . مادام أنه لا أثر له في قيام الجرمة إلى دان التهم بها

رقم القاضة

- ٣٦٢ ... - مالا يطل حكم الإدانة ومالا يعيب تسييه . الإشارة خطأ إلى وجود متهم آخر في مكان الحادث باعتباره فاعلاً في الجريمة - رغم تقرير برامته . مادام أن هذه الواقعة لم يكن لها أثر في منطق الحكم . ولم يدع الطاعن أن ضرراً لحق به من جراء ذلك
- ٣٦٣ ... - الخطأ للمدعى في إثبات حصول الواقعة لا يعيب الحكم

ما تزيد فيه :

- ٣٦٤ ... - تزيد المحكمة بعد استيفاء دلائل الحكم . لا يعيبه
- ٣٦٥ ... - إستيفاء الحكم بما أوردته من اعتبارات صحيحة . تزيد في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن لها شأن فيه لا يعيبه
- ٣٦٦ ... - إثبات الحكم أن أمر التفتيش بُنى على تحريات جنسية سبقت صدوره . تزيد إستدلالاً على جلية التحريات من أن التفتيش انتهى إلى ضبط الواقعة فضلاً . لا عيب
- ٣٦٧ ... - إدانة المتهم إستناداً إلى الأدلة القائمة في الدعوى بعد استبعاد الاعتراف . التزيد الخطأ في الحكم بإمكان الأخذ بالدليل المشد من الاعتراف غير الاختياري . لا عيب
- ٣٦٨ ... - مالا يعيب الحكم في نطاق الدلائل . التحدث عن سبب الجريمة الذي لا يتوقف عليه الفصل في الدعوى . مثال في رشوة
- ٣٦٩ ... - إستطراد الحكم بذكر أمور تتصل في جرمه ألبالاعث على الجريمة . لا عيب
- ٣٧٠ ... - عدم توفيق الحكم إلى ذكر السبب الصحيح لواقعة . لا يعيبه . مادام قد اشتمل على البيان الكافي لها ودلل على الإدانة بتدليلاً سليماً
- ٣٧١ ... - تزيد الحكم - في مقام بيان ظروف الجريمة - لا يعيبه . مثال
- ٣٧٢ ... - قول الحكم الصادر في استئناف الدعوى المدنية وحدها أن النيابة طلبت معاقبة المتهم هو تزيد لا أثر له على سلامة الحكم ، مادام الاستئناف كان مقصوراً على الدعوى المدنية
- الخطأ في الإسناد الذي لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة :
- ٣٧٣ ... - الخطأ في الإسناد إلى الشهود لا يعيب الحكم عند تعلقه بأقوال شهود التي التي لم تعمل عليها المحكمة
- ٣٧٤ ... - عدم الاعتداد خطأ الحكم في الإسناد إذا انصب على دفاع غير جوهري

رقم الفقرة

الخطأ في تسمية أقوال المتهم اعترافاً :

الخطأ في تسمية أقوال المتهم اعترافاً لا يعيب التفسير . عند عدم اكتمال المحكمة به والحكم على المتهم دون
٣٧٥ سماع الشهود

الخطأ في سرد بواحد الإقرار :

خطأ الحكم في سرد بواحد الإقرار لا يؤثر في منطق الحكم والنتيجة التي انتهى إليها
٣٧٦
التحويل على واقعة خاطئة مع بقاء الحكم صحيحاً بما بقى من أدلة أخرى :

تحويل الحكم على واقعة خاطئة . لا يعيب . إذا اشتمل على أدلة أخرى كافية بلباتها لإقناعه
٣٧٧
تفسير تحقيق النيابة :

تفسير التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم
٣٧٨

عدم بيان مدى العادة

عدم بيان الحكم مدى العادة . لا يؤثر في سلامته
٣٧٩

الفصل الخامس — بطلان الحكم أو ائتمانه

تناقض دفاع منهم مع دفاع منهم آخر . تولي عام واحد للرافعة عن التهمين . إخلال بحق الدفاع . أثره :
٣٨٠ بطلان في الإجراءات يؤثر في الحكم

حكم باطل صادر من محكمة أول درجة . إلزام المحكمة الاستئنافية بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى دون
إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . عدم إلزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد .
٣٨١ المادة ١١٩ إجراءات

عدم إعلان المأرض بمرقة النيابة بالخلسة المهددة لنظر مراضة . تأثير وكيله على تقرير المأرض بطله
بالخلسة وتهمه بانعطاره . لا يفتى عن الإعلان . الحكم في هذه الحالة باعتبار المأرض كأن لم تكن .
٣٨٢ باطل

رقم القاعدة

- ٣٨٣ ... تأسيس المحكمة قضاة على أموال شهود لم تسلمهم وكان سماعهم ممكناً ودون إجراء أى تحقيق فى الدعوى [كفاءة الدفاع بتلاوة أقوال الشهود الثابتين . بطلان الحكم^(١)]
- ٣٨٤ ... إدانة المتهم بناء على ما أثبتته مفتش العمل فى محضره . دون سماعه فى درجتي التقاضى ودون بيان سبب ذلك . بطلان الحكم . سماع المحكمة الاستثنائية شهود تنفى للمتهم لاعتناق شغوية المرافعة^(٢)
- ٣٨٥ ... تمجيد القضية من النيابة بعد انقطاع السير فيها دون إعلان المتهم بتكليف صحيح . بطلان الحكم
- ٣٨٦ ... إستناد المحكمة فى إدانة المتهم إلى اعترافه فى محضر ضبط الواقعة دون سماع هذا الاعتراف فى درجتي التقاضى أو سماع شاهد الاتيان فى الدعوى . بطلان الإجراءات^(٣) .
- ٣٨٧ ... أخذ الحكم الاستثنائى بأسباب الحكم الابتدائى دون أن ينشئ أسباباً لتقصاه . غلر الحكم الابتدائى من البيانات الجوهرية . بطلان الحكم الاستثنائى
- ٣٨٨ ... تأسيس المحكمة حكمها بإدانة المتهم على مائت من تقرير التحليل دون سماع أى شاهد فى الدعوى أو إجراء تحقيق فيها فى درجتي التقاضى فى ظل المادة ٢٨٩ إجراءات قبل تعديلها . بطلان الحكم
- ٣٨٩ ... على المحكمة الاستثنائية إذا رأت وقوع بطلان فى الإجراءات أو فى الحكم الابتدائى أن تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى . شرط ذلك : أن تكون الدعوى داخلة تحت ولايتها ورفعت إليها على وجه صحيح . رفعها إليها من لا يملك رفعها قانوناً . إضلالها بالدعوى يكون معلوماً ولا ينعن لها التعرض لموضوعها وإلا كان حكمها وما يبنى عليه من إجراءات معلوم الأثر .
- ٣٩٠ ... بطلان الحكم عند التقضاء فى الدعوى قبل الفصل فى طلب الرد ولو قضى فى طلب الرد إستثنائياً بالرفض ... نقض الحكم . أثره : إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى وجريان الحاققة على أساس أمر الإحالة الأحيل . عدم جواز توجيه تهم جديدة لم ترد فى أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذى رسمه القانون.
- ٣٩١ ... وإلا كان الحكم الصادر مشوباً بالبطلان
- ٣٩٥-٣٩٢ ... عدم جواز التمسك ببطلان الحكم بغير طرق الطعن . سداد هذه القاعدة من قانون الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية . عدم جواز الطعن فى الأحكام بدعوى البطلان الأصلية إلا فى الحالة التى نصت عليها المادة ٣١٤ مرافعات فى باب رد القضاة عن الحكم
- ٣٩٦ ... أسباب الاندحام : ليس من بينها بطلان تشكيل المحكمة

(١) (٢) (٣) بمرامى التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ إجراءات بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر من ١٩/٥/١٩٥٧

رقم القاعة

- بطلان إجراءات المحاكمة والحكم : عند محاكمة غير من اتخذت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده .
المادة ٣٠٧ إجراءات ٣٩٧
- تؤدي نص المادة ٣٩٥ إجراءات هو تقرير بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن . هذا البطلان فيه معنى السقوط الذي يجعل الطعن فيه بالتقاضي غير ذي موضوع ٣٩٨
- وقفت بحرك الدعوى الجنائية في جرائم الهريب الجمركي أو مباشرة إجراءات فيها على صدور الطلب بطلب من الجهة التي ناطها القانون به : أثر مخالفة الخطر المقرر بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ : بطلان إجراءات بده تسيير الدعوى الجنائية أمام جهة التحقيق أو الحكم . طبيعة هذا البطلان : تعلقه بالنظام العام . آثار البطلان : بطلان الحكم المترتب على الإجراءات الباطلة ٣٩٩
- الفصل السادس : تصحيح الحكم .**
- معاينة المتهم خطأ بالأشغال الشاقة بدلا من السجن . إطلوئه على خطأ في تطبيق القانون لا مجرد خطأ مادي في الحكم . عدم جواز تصحيحه من المحكمة التي أصدرته إزالا ولا يها . مثال ٤٠٠
- الفصل السابع : حجية الحكم .**
- البيع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى اللذة . إدانة المتهم دون الترخض لهذا الدفاع الجمهوري . عيب ٤٠١
- ققدورة من نسخة الحكم الأصلية . عدم تيسر الحصول على صورة رسمية منه . عدم اكتسابه قوة الأمر القضي مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ ٤٠٢
- ققد نسخة الحكم الأصلية واستيفاء الإجراءات المقررة للطعن بالتقاضي وعدم تيسر الحصول على صورة منه . وجوب القضاء بإعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ إجراءات ٤٠٣
- حجية الأحكام . ملها : عدم ورودها لإعلى المتطوق . مثال ٤٠٤
- إصدار المحكمة حكما في الدعوى . أثره : زوال ولايتها فيها فلا تملك تحليل الحكم أو تصحيحه فيما عدا الحالات المبينة بالمواد ٣٣٧ إجراءات و ٣٦٧ ، ٣٦٨ مرافعات وحالة الحكم النهائي ٤٠٥
- سلطة المحكمة الإستئنافية في تصحيح البطلان قاصرة على حكم محكمة أول درجة . عدم امتدادها إلى الحكم الذي تصدره هي لمساس ذلك بحجية الأحكام ٤٠٦
- الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام القضائية . المادة ١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ مله ذلك ؟ انقضاء الدعوى الجنائية بالحكم بالإت . شروط الدفع بقرة الشيء المحكوم فيه ؟ الحكم في الواقعة يمنع من تجديد دعوى عن نفس الواقعة بوصف آخر جديد . المادة ٤٥٥ إجراءات . أثر اتحاد الواقعة التي حكم على المتهم من أجلها أمام المجلس العسكري والواقعة التي قدم بها إلى محكمة الجنايات ؟ وجوب القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ٤٠٧

رقم القاعة

الفصل الثامن : مسائل متنوعة .

- ٤٠٨ الحكم يكمل عضو الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة ومنها لقت نظر الدفاع
- ٤٠٩ الحكم لا يكمل عضو الجلسة إلا في الإجراءات دون أدلة الدعوى
- ٤١٠ المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض: هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية
- ٤١١ تصور عضو الجلسة عند ذكر سن الشهود أو أعمال إلتفاتهم . لا يوجب الحكم

راجع أيضا :-

- إتلاف أوراق حكومية (القاعة رقم ٢)
- وإثبات (القاعدتان رقما ١٧٠،٨٦)
- واستدلال (القاعة رقم ١٣)
- وتزوير (القواعد ٩٥،٦٦،٤٨،٢٧)
- وتفتيش (القواعد أرقام ١٦٤،١٦٣،١٦٠،٩٥،٣٧)
- وبناء (القاعة رقم ١٥)
- وتليس (القاعدتان رقما ٤٩،٣٢)
- وغيابة (القاعة رقم ٢)
- وغيابة أمانة (القاعة رقم ٦)
- ودعوى مدنية (القاعة رقم ٣٠)
- ومسرة (القاعدتان رقم ٢٤،٨)
- وشيك بدون رصيد (القاعة رقم ١١)
- وضرب أنفى إلى موت (القاعة رقم ١٨)
- وعقوبة (القاعدتان رقما ٧٣،٣٢)
- وقيض (القاعة رقم ٢٧)
- وعود (القاعة رقم ١)
- ومسئولية جنائية (القاعة رقم ٤)
- ومواد مخدرة (القواعد أرقام ٤١،٢٠،١٤،٤)
- ونقض (القواعد أرقام ٢٤٦،٦٥،٦١،٥٨)
- ووصف التهمة (القاعدتان رقما ٣٩،٣٦)

« الحضورى الاعتبارى » المارضى فيه ولم يبين وجه المذر الذى منته من المتول فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى ، فان الحكم الصادر بعدم جواز المارضة يكون سليما في القانون عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الملن رقم ١٥٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٧ ص ٨٣)

٥ - لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر في مواد الجنابات ومن محكمة الجنابات ، كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات (المواد ٢٣٩ وما بعدها في الباب الثانى من الكتاب الثانى الذى عنوانه في محاكم الجنح والمخالفات) .

(الملن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٧ ص ٨٥)

٦ - المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ من قانون الاجراءات هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التى يجوز فيها ذلك في الجلسة التى حصلت فيها المرافعة حتى تباح له فرصة الدفاع عن نفسه . فإذا كان المتهم قد حضر جلسة أو جلسات سابقة ثم تخلف عن الحضور في جلسة المرافعة أو كان قد حضر عند النداء عليه في الجلسة ثم انسحب قبل أن تنظر قضيته فحصلت المحاكمة والمرافعة في غيبته فإن الحكم يكون قد صدر غايبا - الا أن الشارع لاعتبارات سامية تعلق بالعدالة في ذاتها اعتبر الحكم الصادر في الجنحة أو المخالفة في بعض الحالات حضوريا بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٣٩ اجراءات ، كما أجاز للمحكمة في حدود سلطتها التديرية أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا في حالتين أشارت اليهما المادتان ٢/٢٣٨ ، ٢٤٠ اجراءات بشرط أن تبين المحكمة في هاتين الحالتين الأسباب التى استندت اليها في ذلك .

(الملن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٧ ص ٨٥)

٧ - الأصل في الأحكام أن تبني على الواقع ، فإذا كان الحكم الابتدائى قد وصف خطأ بأنه غايبا فمفارض فيه المتهم في حين أنه في حقيقته حكم حضورى اعتبارى بقوة القانون فلا ينبغي على هذا الخطأ تشويع حق للمتهم في الطعن بطريق المارضة لأن منطوقات الأحكام ترد الى حكم القانون وكذلك الغضومة الناشئة عن تلك الأحكام .

(الملن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٧ ص ٨٥)

(الملن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/٦/١٩٦٧ (لم يشر)

الفصل الأول

وصف ائخم

الفرع الأول - الحكم الحضورى

١ - انه وإن كان المقصود بالحضور في نظر القانون هو وجود المتهم في الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التى يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم أو يدافع عن نفسه الا أنه يكفى لوصف الحكم بأنه حضورى أن يكون المتهم قد شهد الجلسة التى حصلت فيها المحاكمة وأتيح له فرصة الدفاع عن نفسه ما دام أن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصورا على النطق بالحكم .

(الملن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/٦/١٩٥٨ ص ٩٠)

٢ - اذا كان الثابت أن محاكمة المتهم أمام محكمة أول درجة قد تمت بحضوره بجلسة معينة ، وفيها أبدى دفاعا ، ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته فإن الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا - حتى ولو لم يحضر المتهم جلسة التطق به ، ويسرى ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك لأن واجب التمسس يقضى عليه يتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها .

(الملن رقم ١٣٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٨)

الفرع الثانى - الحكم الحضورى الاعتبارى

٣ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التى ترجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، اما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة ، اما اذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فانه يكون لازما اعلان المتهم اعلانا قانونيا بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى بدل الجلسة التى لم تنقد فيها المحاكمة .

(الملن رقم ١٣٢١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٧ ص ٨٥)

(الملن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٦ ص ١٣٢)

(الملن رقم ٦٦٨ لسنة ٣٠ ق - جلة ١١/١٠/١٩٦٠ ص ١١٣)

٤ - متى كان المتهم لم يدفع في جلسة المعارضة بأنه كان معنورا في تخلفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم

شكلا لرفعه بمد المياد محسوبا من يوم النطق بالحكم المستأنف فانه يكون صحيحا .

(الفرن رقم ١٠٧٦ لـ ٢٨ ق. ٥ جـ ٢٧/١٠/١٩٥٨ م ٩٠٢)

١٢ - نصت المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أن المعارضة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضورا لا تقبل الا اذا أثبت المحكوم عليه عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ، فاستلزم النص الشرطين معا لقبول المعارضة - فاذا كان الثابت من الأوراق أن المظنون ضدها حضرت في بعض جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة وتخلفت عن الحضور في بعضها الآخر دون أن تقدم للحكمة عفرا يبرر تخلفها ، وكان الحكم الصادر في الدعوى والمعتبر حضورا قد أعلن الى المظنون ضدها اعلانا قانونيا فلم تستأنفه مع أنه كان جائزا استئنافه قانونا ، فان قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المعارضة التي رفضتها المظنون ضدها عن الحكم المذكور لرفضها عن حكم غير جائز المعارضة فيه يكون سديدا ، وبالتالي يكون الحكم الاستئنافي اذ قضى بالناء الحكم المستأنف وبإعادة القضية الى محكمة أول درجة للنظر في معارضة المظنون ضدها من جديد قد جاب التطبيق الصحيح للقانون ، ولما كان الحكم المظنون فيه منه للخصومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حشا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم السابق صدوره منها - تعين قبول الطعن شكلا وموضوعا وتقض الحكم المظنون فيه وتصحيحه وتأييده الحكم المستأنف .

(الفرن رقم ١٣٠٥ لـ ٢٩ ق. ٥ جـ ٢٧/١٠/١٩٥٨ م ٩٠٢)

الفرع الثالث - الحكم التأييدي

١٣ - لا يمكن اعتبار الحكم الذي يصدر في الدعوى بعد تمجيلها من النيابة دون اعلان للمتهم - حضورا بالنسبة الى المتهم ما دام هو لم يكن في الواقع حاضرا الاجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها .

(الفرن رقم ٩٠٧ لـ ٢٦ ق. ٥ جـ ٢٦/١٢/١٩٥٦ م ٧٨١٣)

١٤ - المعارضة جائزة في الحكم الاستئنافي المعتبر حضورا اذا كان في حقيقته حكما غيايبا واعتبرته المحكمة خطأ حضورا ، اذ البررة في الأحكام هي بحقيقة الواقع لا بما توصف به على خلافه .

(الفرن رقم ١٣٣١ لـ ٢٦ ق. ٥ جـ ٢٦/٢/١٩٥٧ م ٨٨١١)

٨ - أوجبت المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية اعتبار الحكم حضورا بالنسبة الى من يحضر إحدى الجلسات ثم يتخلف عن حضور باقي الجلسات كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ على أن المعارضة في الحكم الصادر في هذه الحالة لا تقبل الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز واذن اذا كان للمتهم حضر إحدى الجلسات ثم تخلف عن حضور باقيها وكان الحكم الصادر حضورا اعتباريا بمعاقبته بالحيس سنة مع الشغل هو من الأحكام التي يجوز له استئنافها فان الحكم الاستئنافي اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(الفرن رقم ١٧٥٢ لـ ٢٧ ق. ٥ جـ ٢٤/٢/١٩٥٨ م ٩٠٢)

(الفرن رقم ٣٠٥ لـ ٢٨ ق. ٥ جـ ٢٧/١٢/١٩٥٨ م ٩٠٢)

٩ - أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية على المحكمة في أحوال الحكم الحضورى الاعتباري أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فاذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر أمامها فلا تهرب على المحكمة الاستئنافية اذا هي لم تسع من جانبها شهودا مكثفة بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

(الفرن رقم ٨٠٨ لـ ٢٨ ق. ٥ جـ ٢٠/٥/١٩٥٨ م ٩٠٦)

١٥ - متى كان المتهم قد حضر أمام المحكمة وتأجلت الدعوى في مواجهته ولكنه لم يحضر في الجلسة التي أجلت اليها الدعوى يل تقدم لبلان محاميه الى المحكمة بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة للأسباب السائفة التي ابتدأها ، فان المحكمة اذ اعتبرت حكمها في الدعوى حضورا وقضت في معارضة المتهم بعدم قبولها لرفضها عن حكم غير قابل لها تكون قد أصابت .

(الفرن رقم ٥٢٨ لـ ٢٨ ق. ٥ جـ ٢٧/٥/١٩٥٨ م ٩٠٦)

١١ - ان حضور الطاعن بالجلطة التي نظرت فيها الدعوى وتتمت فيها المرافعة وحجزت فيها للحكم ينتج معه تطبيق حكم المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ولا ينير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم ما دام لم يدع أن غيابه عنها كان لمانع قهري . فاذا كان الحكم المظنون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف

١٩ - استقر قضاء هذه المحكمة على حساب ميعاد الثلاثين يوما الذي جملته الشارع حدا أقصى لحصول التوقيع على الأحكام من اليوم التالي لتاريخه الذي صدر فيه الحكم .

(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢١٩)

٢٠ - لم يعدد قانون الإجراءات أجلا للنطق بالحكم وانما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن تبطل اذا اهضمت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورهما دون التوقيع عليها . وعلى ذلك فلا محل للقول ببطلان اجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة .

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٣١٥)

٢١ - لما كان قانون الإجراءات اذ تكفل في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها لم يربط البطلان على تأخير التوقيع الا اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثمانية الأيام المشار اليه فيها فقد اوصى الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون أن يربط البطلان على عدم مراعاته ، وكل ما رتبته على ذلك من أثر هو أن يكون للمحكوم عليه اذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالطن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداعه قلم الكتاب كما هو مقتضى نص المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤١٣)

(الطن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٩٨)

٢٢ - المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا توجب تحرير مسودة بأسباب الحكم بخط القاضى الا في حالة فريدة ، وهي حالة وجود مانع للقاضى الجزئى من التوقيع على الحكم بعد اصداره فانه في هذه الحالة لا يجوز لرئيس المحكمة أو للقاضى الذى يندبه أن يوقع على الحكم الا اذا كان القاضى الذى أصدره وضع أسبابه بخطه .

(الطن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤١٨)

٢٣ - لا يوجب القانون اعلان المتهمة للجلسة التى حددت لصدور الحكم متى كان حاضرا بجلسة المرافعة أو ملتنا لها اعلالا صحيحا .

(الطن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٩٨)

(٢٨)

١٥ - متى كان الحكم الصادر من محكمة الجنايات بادانة المتهمة في جناية قد وصف بأنه حضورى وهو في حقيقة الأمر حكم غيابي على الرغم مما وصفت المحكمة ، فإن الطعن في هذا الحكم لا يكون جائزا .

(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٥/٢/١٩٥٦ ص ٨ ص ٥٥٨)

١٦ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابي هي حقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه - فاذا كان الثابت من الحكم الاستثنائي - موضوع المرافعة - أن الطاعن لم يحضر الجلسة الأولى ، ولم يعلن بالجلسة التى تأجلت اليها الدعوى وسمعت فيها المرافعة ، وقد جاء الحكم خلوا من أسباب اعتباره حضوريا بالنسبة للطاعن - عملا بنص المادتين ٢٣٨/٢ ، ٢٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية - فإن الطعن فيه بطريق المرافعة يكون جائزا ، ولا يغير من هذا النظر ما خاض فيه حكم المرافعة بشأن علم الطاعن بتاريخ الجلسة الأولى - لأن الممول عليه للقول بوجود خطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن انما هي الوقائع التى جاءت في الحكم المارضى فيه - فلا تملك محكمة المرافعة - وهي بسبيل نظر المرافعة - وبعد أن استندت سلطتها بالفصل في موضوع الاستئناف ، أن تتشبه وضعا جديدا لم ير الحكم المارضى فيه - في حدود سلطته التقديرية - أن يأخذ به ، فترب عليه للطاعن حق المرافعة ، ويكون الحكم في قضائه بعدم قبول المرافعة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمتع بقضه .

(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٩٥٨)

الفصل الثانى

وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره

١٧ - متى تبين أن القاضى الذى اشترك في المدولة ووقع على مسودة الحكم لم يسمح المرافعة في الدعوى فإن الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣٣٩ من قانون المرافعات .

(الطن رقم ٨٠٣ لسنة ٢٥ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٣٦)

١٨ - تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين وغيرها من مواد التنظيم مبنية في قانون الإجراءات الجنائية مما لا محل معه للرجوع الى قانون المرافعات الا لصد قص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون .

(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ ق - جلة ٧/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٤٢)

٢٩ - العبرة في الأحكام بالصورة التي يعبرها الكتاب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة .

(الطن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦٦ ق. - جلة ١٢/٣/١٩٥٦ م ٧٧ ص ١٢٢٢)

٣٠ - متى كانت المحكمة قد أشارت في أسباب حكمها الى الدفع بطلان التقيض والتفتيش وردت عليه وانتهت الى أنه دفع في غير محله ، ثم أصدرت حكمها بإدانة المتهم ، فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستند من التفتيش ، ولا يترتب البطلان على خلو منطوقه من النص على رفض الدفع .

(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/٢/١٩٥٧ م ٨ ص ١٧٠)

٣١ - أن صدور الحكم والنطق به ينهي النزاع بين الخصوم ويخرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود الى نظرها بما لها من سلطة قضائية كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو اصلاحه الا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة أو بطرق تصحيح الخطأ المادي المتخصص عليه في المادة ١٣٣٧ ج . ٥ ومن ثم فإذا كانت المحكمة قد أمرت باستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد الحكم فيها فإنها تكون قد أغلقت .

(الطن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق. - جلة ١٠/١/١٩٥٨ م ١٤٤)

٣٢ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه ، ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه ، مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة .

(الطن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق. - جلة ٩/٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٧٥)

٣٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم لا يكون باطلاً اذا لم يضمن في ظرف ثمانية أيام من يوم صدوره ، وإنما يحكم بطلانه اذا مضت مدة ثلاثين يوماً دون أن يضمن ، ولا فرق بين الأحكام وبين الأوامر التي تصدرها غرفة الاتهام في تطبيق هذا المبدأ .

(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق. - جلة ١٩/٥/١٩٥٩ م ١٠ ص ٤٥٥)

٣٤ - دل الشارح بنص المادة « ٣١٢ » من قانون الاجراءات الجنائية أن التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة شهادة بما حصل ، فيكتفي فيه أن يكون من أي واحد من حضروا المداولة - وليس النص على اختصاص الرئيس بالتوقيع الا بقصد تنظيم العمل وتوجيهه - إذ الرئيس كرمالته في ذلك ، فإن عرض له مانع فحرم - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب - التي كانت محل

٢٤ - الشهادة التي يصح الاعتماد بها في اثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره انما هي التي تثبت أن الطالب قد توجه الى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجده به رغم مفى هذا المبدأ على صدوره مغلوبة في هذا المقام بما يرد في اعلان الإيداع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز المبدأ المتخصص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٩/٤/١٩٥٦ م ٧٧ ص ٥١٧)

(الطن رقم ٨٨٩ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٥/١١/١٩٥٦ م ٧٧ ص ١١٣٢)

(الطن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق. - جلة ١٠/١/١٩٥٨ م ٩٤٤)

(الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٧/١٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٩٨١)

(الطن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٢٠/١١/١٩٥٩ م ١٧٨)

٢٥ - أن نص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية أوجب تحرير الحكم بأسبابه كاملاً خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان وتوقيع رئيس المحكمة وكتابها عليه ، ثم يثبت ما يتبع عند قيام مانع للرئيس يمنعه من توقيع الحكم ، ولم يواج حالة قيام المانع بكتابت الجلسة ، ولم يرب بطلاناً على خلو الحكم من توقيعه .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٩/٤/١٩٥٩ م ٧٧ ص ٥٢٣)

٢٦ - لم ينص قانون الاجراءات الجنائية على البطلان الا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النطق به ، فإن قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم الى ما بعد دور الانقضاء لا تكون قد خالفت القساوون في شيء .

(الطن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٥ ق. - جلة ١٠/٤/١٩٥٦ م ٧٧ ص ٥٢٦)

٢٧ - التوقيع على الأحكام بعد تحريرها انما يكتفي فيه بتوقيع رئيس المحكمة والكتاب دون بقية أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم طبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق. - جلة ١/٥/١٩٥٦ م ٧٧ ص ٧٠١)

٢٨ - متى كان القاضي ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة ولم يشترك في الهيئة التي نقلت بالحكم ومع ذلك فاته لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات - فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان .

(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٦/٢/١٩٥٦ م ٧٧ ص ٩٢٥)

(الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٧ ق. - جلة ١١/١٢/١٩٥٧ م ٨٩٠ ص ٨٩٠)

يكون الإجماع الا لتسكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذرية الى تجاوز حدوده .

(المن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١/٢١/١٩٦٠ ص ١١٠١)

٣٨ - الشهادة السلبية التي تثبت تأخير توقيع الحكم في ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية هي الشهادة التي يحررها قلم الكتاب بناء على طلب صاحب الشأن والتي تفيد عدم ايداع الحكم في خلال تلك المدة - فاذا كانت الشهادة التي يستند اليها الطاعن هي اشارة من وكيل نيابة على كتاب لجهة معينة بأن القضية لم ترد بعد ، فان هذه الاشارة لا تعتبر شهادة سلبية في نظر القانون ولا تضي عنها .

(المن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ٢٨/١/١٩٦٠ ص ١٣١١)

الفصل الثالث

بيانات الحكم

الفرع الأول - بيانات العقوبة

صدوره باسم الأمة

٣٩ - اذا كان الحكم الاستثنائي اذ أيد الحكم الابتدائي - الذي لم يصدر باسم الأمة - لم يأخذ بأسبابه وانما أُنشأ لقضائه أسبابا جديدة كاملة وصدر متوجا باسم الأمة مصححا بذلك البطلان الذي شاب حكم محكمة أول درجة على مقتضى ما تنص عليه المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية - فان النص على الحكم الاستثنائي بالبطلان لا يكون له محل .

(المن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ٢/٢١/١٩٥٦ ص ٧٠٣)

٤٠ - خلو الحكم مما يفيد صدوره « باسم الأمة » يسس ذاتيته وفقده عنصرًا جوهريًا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا ، وهذا البطلان من النظام العام ، وللمحكمة التقض طبقا للمادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضي به من تلقاء نفسها وتقضي الحكم ولو لم يشر الطاعن في طعنه .

(المن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ٢٦/١/١٩٥٦ ص ٧٥٠)

٤١ - متى كان الحكم قد حرر بعنوان باسم الأمة فان هذا العنوان يعتبر كائنا منذ صدور الحكم والا كان تطلب وجوده في لحظة اصداره استيجابا لايداع الحكم بأسبابه قبل النطق به وهو ما استقر قضاء هذه المحكمة على عدم

مداولتهم جميعا - فوقع الحكم بدلا منه زميله - وهو المعضو الذي يليه في الأقدمية فلا يصح أن ينسب عليه بالبطلان .

(المن رقم ١٦٨١ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ٢٣/١/١٩٥٩ ص ١١١٠)

٣٥ - الشهادة السلبية الصادرة في اليوم الثلاثين - حتى في نهاية ساعات العمل - لا تنفي ايداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يتمتع عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد . ولا عبرة بما يرد في اعلان الايداع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(المن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ١٧/١/١٩٥٩ ص ١٠٨١)

٣٦ - لا يلزم في الأحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته ، بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها ، واذا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في اصداره .

(المن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٠٠٢ ق. جلة ٢٩/١/١٩٥٩ ص ١٠٧٢)

٣٧ - يستبين من المذكرة الايضاحية للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية ، ومن تقرير اللجنة التي شكلت للتسقي بين مشروع قانوني الإجراءات الجنائية والمراقبات أن مراد الشارع من النص على وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة انما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كامنة في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناوب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة - وكل ذلك في حدود القانون ايثارا من الشارع لمصلحة المتهم - يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالتقاضي الذي يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه ، وأن المذكرة الايضاحية قد أفصحت في يياها لعل التفسير عن أن ترجيح رأي قاضي محكمة أول درجة في حالة عدم توافر الإجماع مرجحه الى أنه هو الذي أجرى التحقيق في الدعوى وسمع الشهود بنفسه ، وهو ما يوحي بأن

اشتراط اجماع القضاة مقصور على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة - أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمصير الى تطبيقه على وجه الصحيح لا يحتاج الى اجماع ، بل لا يتصور أن

٤٦ - الأحكام النهائية هي وحدها التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض ، فخلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام - بنقض صحتة - لا يعيب الحكم الاستئنافي ما دام قد تدارك اغفال هذه البيانات واستوفاهما وأثبتا لقضائه أسبابا جديدة .

(الفرن رقم ١٩٦٣ لسنة ٢٩ق - جلة ٢٩/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٧٧ ص ١٠٧٧)

٤٧ - لا يعيب الحكم الابتدائي خلوه من أسبابه من اسم القاضي الذي أصدره ومن بيان الواقعة وتاريخ حصولها ما دام أن محضر الجلسة الابتدائي قد استوفى ذلك ، ولم يدع الطاعن أن القاضي الذي أصدر الحكم غير من سماع المرافعة ، وفضلًا عن ذلك فإن الحكم الاستئنافي - وإن أحال في بيان الواقعة إلى الحكم الابتدائي - إلا أنه قد سرد بعد ذلك أقوال الشهود بتفصيل واف يجعله مجتزأ بنفسه في ذكر هذا البيان ، كما أنه استوفى سائر البيانات التي تتطلبها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٩ق - جلة ٢٩/٥/١٩٦٠ ص ٤٥٢ ص ٤٥٢)

٤٨ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها الحكم والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى - فإذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها استوفت تلك البيانات ، ولم يدع الطاعن أن القاضي الذي سمع المرافعة هو غير من أصدر الحكم ، فإن استناد الحكم الاستئنافي إلى أسباب الحكم الابتدائي يكون سليماً لا غبار عليه ، كما أن الحكم الاستئنافي قد استوفى تلك البيانات التي لم تخل منها محاضر جلساته .

(الفرن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ق - جلة ٢٨/٦/١٩٦٠ ص ١١٣١ ص ١١٣١)

"تلاوة تقرير التلخيص"

٤٩ - إذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت نظرهما نظير الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فإن المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(الفرن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٤٧)

٥٠ - متى بان من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قد قام بتلاوة أحد أعضاء الهيئة التي نظرت

سرياته في المواد الجنائية ومن ثم فإن التمسك على الحكم بأنه قد صدر وقد دون أن يكون هذا الإصدار والتنفيذ باسم الأمة رغم توجيهه بأسبابه بعد ذلك باسم الأمة عند إيداعه قلم كتاب المحكمة يكون على غير أساس من الواقع أو من القانون .

(الفرن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٧ق - جلة ١٠/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٥٧)

"تاريخ إصداره"

٤٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن ورقة الحكم هي الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره والا بطلت لتقديدها عنصرًا من مقومات وجودها قانونًا وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبنيانه على الأسباب التي أقيم عليها فيطلأها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته .

(الفرن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٧ق - جلة ٢٥/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٢٤)

٤٣ - التاريخ الميلادي الذي جرت فيه المحاكمة وصدر فيه الحكم هو ما يجري عليه العمل في المحاكم وقد اعتبره الشارع أصلاً في حساب المدد المينة بقانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١١١٦ لسنة ٢٩ق - جلة ١٩/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٦٢)

"الحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرتها"

٤٤ - متى كان الحكم الاستئنافي قد قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة وبلا أسباب أخرى أضافها وكان يبين من الإطلاع على ذلك الحكم والحكم المطعون فيه خلوهما من بيان المحكمة التي أصدرتهما ، فإن خلوهما من هذا البيان الجوهرى يؤدي إلى الجعالة ويجعله كأنه لا وجود له .

(الفرن رقم ٥١١ لسنة ٢٧ق - جلة ١١/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٧٠)

٤٥ - محضر الجلسة يكمل الحكم - فإذا تضمن أسماء جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته ، فإنه يثبت بذلك استيفاء الشكل ويزيل كل شك في هذا الصدد ، وسد الطريق على إمكان الادعاء بالبطلان ، لخلو الحكم من اسمي عضوين من الهيئة التي أصدرته ، طالما أن الطاعن لا يدعي أن أحداً من أعضاء الدائرة التي اشتركت في الحكم لم يسمع المرافعة .

(الفرن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٨ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٦٤)

حكم

الحكم يبطل حتما بحضور المتهم ومثوله أمام المحكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٣/١٠/١٩٥٨ ص ٩٨٨)

الفرع الثاني : بيانات التسيب .

”مادة القاب“

٥٦ - لم يقصد الشارع من نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون الاستئناف مقصورا فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠

من ذلك القانون وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات المشار إليها في تلك المادة . فإذا كان ما يدعى المتهم على الحكم المستأنف هو بطلانه لعدم إشارته لنص القانون الذي حكم بموجب فان الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم جواز استئنائه يكون قد أخطأ في القانون .

(الفرن رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٣/١٠/١٩٥٦ ص ١٠٦١)

٥٧ - متى كان كلا الحكيمين الابتدائي المؤيد لأسبابه والاستئنافي قد خلا من ذكر نص القانون الذي أئول بموجب العقاب على المتهم ، وكان لا يعصم الحكم الابتدائي من هذا العيب أنه أشار إلى مواد الإعدام التي طلبت لسياسة تطبيقها على التهمة ما دام لم يفصح عن أخذه بها بل اقتصر على الإشارة على تطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات التي لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب وإنما يتعلق بتحديد العقوبة في حالة تعدد الجرائم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان .

(الفرن رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٣/١٠/١٩٥٦ ص ١٠٦١)

(الفرن رقم ١٤٣ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٣/١٠/١٩٥٨ ص ٤٠٥)

٥٨ - ان ازال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير تلك العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملازمة ببيان الأسباب التي من أجلها أودعت العقوبة بالقدر الذي وآته .

(الفرن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٣/١٠/١٩٥٧ ص ١٩٠)

(الفرن رقم ١٢٠٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٣/١٠/١٩٥٨ ص ٣٦)

٥٩ - لا يوجب القانون على المحكمة أن تشير في حكمها الا الى مادة القانون الذي حكمت بموجبه بمعقاب المتهم .

(الفرن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٣٩٩)

الدعوى ، وأن الحكم قد نطق به في جلسة علنية ، فلا يقبل من المتهم الثابت عكس ذلك الا باستابع اجراءات الطعن بالتزوير .

(الفرن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١٠/١٩٥٦ ص ٧٠١)

٥١ - ان وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فينبى تقرر التلخيص من أعضاء المحكمة لا يعيب الحكم ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا .

(الفرن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١٠/١٩٥٦ ص ٧٠١)

٥٢ - تقرير التلخيص المشار اليه في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية الذي يتلوه القاضي على زملائه بالجلسة ، ان هو الا مجرد بيان يتيح للقضاة الالماس بمسجل وقائع الدعوى وظروفها وبما تم فيها من التحقيقات والاجراءات ولم يرتب القانون على ما قد يشوب التقرير من عيب أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى .

(الفرن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٦/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٤٧)

٥٣ - الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

(الفرن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٢ ق. جلة ٢٣/١١/١٩٦٠ ص ٧٠١)

”إسم المزم وسنه وصناعته ومحل إقامته“

٥٤ - الغرض من ذكر البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته وسكنه بالحكم أو بمحضر الجلسة هو التحقق من أنه هو الشخص الذي رفعت عليه الدعوى العمومية وجرت محاكته فإذا ما تحقق هذا الغرض بذكر اسم المتهم ولقبه وكان المتهم لا ينازع في أنه هو الشخص المألوم بمحاكته ولم يدع أنه من المجرمين الأحداث الذين لسنهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم ، فان اغفال هذا البيان لا يصح أن يكون سببا في بطلان الحكم .

(الفرن رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٥ ق. جلة ٢٥/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٨٤)

(الفرن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٣١٢)

(الفرن رقم ١٦٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٤٢)

(الفرن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٦ ق. جلة ٢٦/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٤)

”إشارة محكمة الجنائيات المحضورية إلى الحكم السابق الصادر في غيبة المتهم“

٥٥ - لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته عدم اشارته الى الحكم الصادر في غيبة المتهم من محكمة الجنائيات لأن

٦٧ - لا يوجب القانون على المحكمة أن تشير في حكمها الا الى مادة القانون الذي حكمت بموجبيه بمقاب المتهم ، فلا ييبب الحكم عدم اشارته الى المادة ١١١ من قانون العقوبات التي أدخلت في حكم الموظفين العموميين طوائف أخرى .

(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق ٠ جلة ٢/٣٠/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٣٦٤)

٦٨ - نصت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اشارة الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبيه - وهو بيان جوهرى اقتضت قاعده شرعية الجرائم والعقوبات - فاذا خلا الحكم الاستثنائي - الذى قضى بالغاء حكم البراءة - من ذكر نص القانون الذى ازيل بموجبه المقاب على المتهم فانه يكون مشوباً بالطلان ، ولا يفسم الحكم من هذا العيب أنه أشار الى رقم القانون المطبق وما لحقه من تعديلات ما دام لم يفصح عن مواد القانون التى أخذ بها وبخاصة بالتجريم والمقاب .

(الطن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٩ ق جلة ٤/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٥١)
(والطن رقم ١٥٢٨ لسنة ٣٠ ق جلة ١/٢/١٩٦١ (١ بنشر)

”بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة“

٦٩ - العبرة في بيان واقعة الدعى ونوع الخطأ الذى وقع من المتهم في جريمة القتل الخطأ هي بما يجيء في الحكم لا بما جاء في وصف التهمة والنص على عدم توفر ذلك في وصف التهمة انما يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور واستيفاء ما بها من قصص علا بنص المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٢٥ ق جلة ٢/١٩/١٩٥٩ ص ٧ ص ٣٧٢)

٧٠ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن علم التهمة بأن ما تحرزه مخرى بل يكفى أن يكون فيها أوردته الحكم من وقائع ما يدل على ذلك .

(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٨ ق جلة ٢/٧/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٨٢)

٧١ - اذا قال الحكم في مرض بيانه واقعة اخفاء المتهم الثالث اشياء مسروقة ، « ان المتهم الثالث وان أترك واقعة ابتياعه لبعض المرسقات ، فقد أقر أنه أخذها من المتهمين الآخرين على سبيل الرهن ، وهذا الاقرار يحسمه قوله انه يحترف الوساطة (قومسيونجى) في بيع الحلوى وهو عمل لا يمت لعملية الرهن بأية صلة ، فضلاً عن انه لا يدير محلا معداً لذلك ، وعلمه بالسرقة مستفاد من بعض الشئ المنفوع ، خاصة وأنه يقر بأن « المروحة الكهربائية » تساوى من الشئ

٦٠ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد بينت مواد الاتهام بمصدر حكمها واخذت بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير اشارة صريحة الى المواد التى طبقت فان النص على الحكم بأنه لم يشر الى المواد التى طبقها يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/٢٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٦٢)

٦١ - اشارة الحكم الى المادة ٤٠ من قانون العقوبات تكفى في بيان مادة القانون التى طبقها المحكمة على المتهم بوصف كونه شريكاً ، ولو لم تشر الى فقرتها الخاصتين بطريق الاتفاق والتعريض .

(الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ جلة ٦/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٤٠)

٦٢ - ان خطأ الحكم في رقم المادة المنطبقة على واقعة الدعى لا يبييه ما دام قد انتهى الى نتيجة يقرها القانون .

(الطن رقم ١٦١٠ لسنة ٢٧ ق جلة ١/٦/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨)

٦٣ - اذا كان الحكم خالياً صلبه من ذكر المواد التى طبقها المحكمة ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التى أوردها ، وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التى طلبتها النيابة فلا يصح ههنا أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المواد التى عوقب المتهم بها .

(الطن رقم ٩١٧ لسنة ٢٣ ق جلة ٦/٢٣/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٠٦)

٦٤ - اذا كان الحكم قد بين طريقة الاشتراك والواقعة التى حصل الاشتراك فيها وكان القانون يسوى في المادة ٤١ عقوبات بين عقوبة الفاعل الأصلي وعقوبة الشريك فان السهو عن ذكر مواد الاشتراك لا ييبب الحكم ولا يستوجب ههنا ما دامت المحكمة قد أشارت الى النص الذى استمدت منه العقوبة .

(الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٢٨ ق جلة ٥/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧١٦)

٦٥ - ان عدم اشارة الحكم الى نص القانون الذى حكم على المتهمين بمقتضاه يجعله باطلاً ، ولا يثنى عن هذه الاشارة ما تضمنه الحكم من ذكر المادة التى طلبت النيابة تطبيقها على واقعة الدعى ما دام لم يقل ان هذه المادة هي التى اخذت بها المحكمة واوقعت المقاب بمقتضاها .

(الطن رقم ١٠٢٧ لسنة ٢٨ ق جلة ١/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٩٠)

٦٦ - لا ييبب الحكم الخطأ الذى يقع في ذكر مادة من مواد قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق جلة ٢/٢٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣٠٨)

ذاته ما هي الواقعة التي حصل التبليغ عنها والتي اعتبرها المحكمة واقعة مكتوبة يسوء القصد من جاب المتهم .
(الفرن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق. ١٢/٣. ١٩٥٨ م. ١١٢٦ م.)

«بيان الممول عليه في الحكم»

٧٥ - ان البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(الفرن رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ ق. ١٥/١٠. ١٩٥٩ م. ١٠ م.)

«بيانات حكم الإدانة»

٧٦ - أوجب المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم صادر بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجب ولم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة هذا البيان . فنتي كان مجموع ما أورده الحكم كائنا في بيان الواقعة وظروفها بما توافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت الى المتهم حسبما استخلصته المحكمة وكان قد أشير فيه الى نص القانون الذي يطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون في المادة المذكورة .

(الفرن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢٦ ق. ١٢/٣. ١٩٥٦ م. ١٢٣١ م.)

(والفرن رقم ١٩٢ لسنة ٢٧ ق. ١٨/٤. ١٩٥٨ م. ٨ م.)

(والفرن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٩ ق. ٤/٤. ١٩٦٠ م. ١١ م.)

٧٧ - دل الشارع بما نص عليه في المواد ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٢٤ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ على أنه يشترط لصحة الحكم بالادانة في تهمة بناء على أرض معدة للتقسيم أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين أولهما أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون وثانيهما عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها فيه .

(الفرن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق. ٥/٦. ١٩٥٨ م. ٩ م. ٤٧٨ م.)

«بيان التعلق بصدر شكوى من المجني عليه أو وكيله الخاص»

٧٨ - يلزم قانونا - طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية - صدور شكوى المجني عليه أو وكيله الخاص لامكان رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ من

خمس وثلاثين جنينا ، كما جاء على لسانه في التحقيقات ، ومن اعترافه بسابقة رهن هي على الأصح شراء بضئ الأحذية القديمة من المتهمين المذكورين » فإن هذا الذي أورده الحكم يدل على علم توافر جريمة اخفاء الأشياء المرسوقة بمنصرها ، وهما اخفاء شيء متحصل عن طريق السرقة ، وعلم المتهم بمصدر هذا الشيء .

(الفرن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٨ ق. ١١/٣. ١٩٥٨ م. ٩ م. ٨٦٢ م.)

٧٩ - اذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل تعامل الحشيش المسندة الى المتهم الأول بقوله « ان المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التي تمت في الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات تعامل الحشيش فيه لتسهيل تعامل المتهم الحشيش عنده إذ كان المسكن خلوا ما عداهم وقد قصدوا اليه لهذا الغرض بدليل مستند من ظروف الواقع على ما قرره المتهم السادس في التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بقهى معين وذهبوا الى مسكن المتهم الأول وكانت الجوزة بمداتها جاهرة هنالك على المنضدة والتار موقدة ودخنا جميعا كرسين من الحشيش وأن المتهم قد ساهم بتمال الحشيش معهم ، وترى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخفدت به من تحريات الضابط ومن نتيجة مراقبته الأمر الذي أكد صحته وجديده ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بجائزة وتسهيل تعامل الآخرين جواهر حرم القساؤون حيازتها » اذا تحدث الحكم بذلك فانه يكون قد بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجريمتي لحراز المخدر وتقديمه للآخرين للتعامل اللتين دان المتهم بهما .

(الفرن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ ق. ١١/١٨. ١٩٥٨ م. ٩ م. ٩٥٣ م.)

٨٠ - اذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم وزميلة دخلا الى فناء المصنع بمد منتصف الليل بطريق السور واختبأ في مكان مجاور لمخزن المصنع الذي به محركات وأسلأك نحاسية وأن بابه يتفتح وينلق دون مفتاح ، واستخلص الحكم من ذلك ومن الظروف الأخرى لواقعة الدعوى قيام نية السرقة ليهما ، فإن الحكم اذا اعتبر ما وقع من المتهم وزميلة شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح غير مشوب بالخطأ في القانون أو القصور .

(الفرن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق. ١٢/١٥. ١٩٥٨ م. ٩ م. ١٠٦٨ م.)

٨١ - لا يكفي في قيام الوقائع المسندة الى المتهم في دعوى البلاغ الكاذب مجرد الاحالة على عريضة سبق تقديمها في هذا الشأن ، اذ يجب أن يبدو واضحا من الحكم

٨٤ — الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا —
فاذا أغفل الحكم في واقعة الدعوى بيان تاريخ ارتكاب
الحادث — مع ورود بيان عن ذلك في وصف التهمة — فذلك
لا يقدر في سلامته ما دامت التهمة لم تدع في طعنها أن
الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .
(الطن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١٣٣)

٨٥ — اذا كان الحكم لم يستظهر حقيقة التاريخ الذي
أقيم فيه البناء وما قام به المتهم من إجراءات في الحدود
التي رسمها القانون قبل مباشرة البناء ، فإن ذلك يصح
بالقصور في البيان مما يميز محكمة النقض عن مراقبة
صحة تطبيق القانون على الواقعة .
(الطن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١٥٦)

”محل الواقعة“

٨٦ — لا يعتبر بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي من
البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه الا اذا رتب الشارع على
حدوث الواقعة في محل معين أثرا قانونيا كأن جعل منه
ركنا في الجريمة أو ظرفا شديدا وفي غير هذا النطاق فانه
يكفي في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة الجزئية اليه
ما دام أن المتهم لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها .
(الطن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٧ ق. جلة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨٨)
(والطن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ١١/١١/١٩٥٨ ص ١٦٦)

٨٧ — لا يلزم تحديد المكان الذي دفعت فيه الرشوة متى
كانت جهة ارتكاب الجريمة معينة في الحكم .
(الطن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ٢٣)

”بيانات الأحكام بالنسبة للتفتيش“

٨٨ — لا يقدر في سلامة الحكم أنه لم يبين أسماء
باقى أفراد رجال القوة الذين استعان بهم الضابطان المأذونان
بالتفتيش طالما أنه قد عني ببيان أسماء من حضر التفتيش
ومؤدى شهادتهم وما دام أنه لم يعتمد في الادانة على شهادة
الباقين .
(الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١٢/١٩٥٩ ص ٧٧٨)

”بيان كفة الضرر“

٨٩ — لا يكون بيان كسبة المخدر جوهرها ما دام المتهم
لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قصده التعاطي
ولم يثبت هذا التصدد للمحكمة .
(الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ٣٤٤)

قانون العقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي
يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى
الجنائية ، ولا يفي عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن
الزوج قد تقدم الى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا
وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنها في تحقيق النيابة العامة
(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١٢/١٩٥٩ ص ٩٩٢)

”رأى المفتي في أحكام الأعدام“

٧٩ — لا يوجب القانون عند الحكم بالاعدام بعد أخذ
رأى المفتي أن تبين المحكمة هذا الرأى في حكمها ، وكل
ما أوجبه المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية
في فقرتها الثانية هو أن تأخذ رأيه قبل اصدار الحكم
بالاعدام .
(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ٢٤٢)

”ملا يتصل بإركان الجريمة“

٨٠ — عدد المرات التي ترددت التهمة فيها على الموظف
المختص وتواربها لا يلزم بيانها في الحكم لعدم اتصالها
بإركان جريمة الرشوة .
(الطن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ٢٣)

”تاريخ الواقعة ووقت وقوعها“

٨١ — عدم توصل المحكمة الى معرفة وقت وقوع الحادث
أو اغفاله لا يستوجب نقض الحكم ما دام أنه لا تأثير له
على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .
(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق. جلة ١١/١٢/١٩٥٧ ص ٨٨)
(والطن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١٢/١٩٥٩ ص ٤٧٩)

٨٢ — لا ييبى الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة مادام
لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها ولم يدع المتهم
أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .
(الطن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٧ ق. جلة ١١/١٢/١٩٥٧ ص ٨٨)
(والطن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ١١/١٢/١٩٥٩ ص ١٥٥)
(والطن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٩ ق. جلة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ٧٠٦)

٨٣ — يغلب في جريمة التبديد أن تغير الجاني نية حياته
دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل
على ذلك ، فلا تتركب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع
« الوكيل » وهو الطاعن — عن رد الأمانة أو عجزه عن
ردها بعد مطالبته بذلك ، تاريخا لارتكاب الجريمة .
(الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق. جلة ١١/١٢/١٩٥٨ ص ١١٤٨)

٩٤ — لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفع التي أبدت في أثناء المرافعة اكتفاء بما يفيد ذلك في الأسباب .

(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ١١/٥/١٩٥٦ ص ١١٢٤)
(والطن رقم ١٣ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٥/٢/١٩٥٧ ص ٨)
(والطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق. جلة ١١/١/١٩٦٠ ص ٧٥١)
(والطن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٠ ق. جلة ١١/٢/١٩٦٠ بـنـر)

٩٥ — متى كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم بجريمة المودد للاشتباه شهرا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية مدة سنة مع التنفيذ فانه يكون قد أخلف في تطبيق القانون إذ أغفل بيان تاريخ بدء مدة المراقبة ، ذلك أن قاعدة عدم امتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه في الحبس يوجب على المحكمة أن تحدد اليوم الذي توضع فيه عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تصاديا من استقالة التنفيذ بها .

(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٧ ق. جلة ٥/٧/١٩٥٧ ص ٨٠٤)

٩٦ — الأصل في الأحكام أن تحصل على الصحة ، ولا تشرى على الحكم إذا خصص في منطوقه ما كان قد أجمله في أسبابه ، فإذا كان ما قاله الحكم في أسبابه أجمالا عن وقف تنفيذ العقوبة قد فسر في منطوقه بأنه يشمل عقوبة الحبس دون الغرامة فان هذا التفسير لا يجازي المنطق ولا يناقض في شيء ما سبقه .

(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٢/٢٢/١٩٥٨ ص ١١٠٥)

الفصل الرابع

تسيب الأحكام

الفرع الأول — التسيب العيب

٩٧ — اذا كان الحكم قد أسس ادانة المتهمه على الدليل المستمد من تفتيش غرفتها دون أن يعرض للدافع بطلان التفتيش ويرد عليه فان هذا يجعله قاصر البيان مستوجب التقص .

(الطن رقم ١٣١ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٣)

٩٨ — اذا دفع المتهم بأن البندية التي اتهم باحرازها بشير ترخيص ، مرسنة وقدم شهادة بذلك ، فادانته المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهريا بحيث

« بيانات أحكام البراءة »

٩٠ — لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ويكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة فلم يجد فيها ما يؤدي الى ادانة المتهم . (الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٠/٨/١٩٥٦ ص ١٠٠٤)

الفرع الثالث — بيانات المنطوق

٩١ — ان اجماع آراء القضاة على الحكم — المنصوص على ضرورة توفره في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، انما هو قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية ، والتي يكون موضوعها طلب إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها فيخرج عن نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأنف أمام غرفة الاحكام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للطن بطلان الأمر الصادر من غرفة الاحكام بإلغاء الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بالألا وجه لاقامة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صدوره باجماع آراء القضاة .

(الطن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٥ ق. جلة ٤/١٠/١٩٥٦ ص ٧٢٠)

٩٢ — اذا رأت المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الممارسة بتأييد الحكم النيابي الصادر بتشديد العقوبة ، فانه من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ، وبصبح الحكم بالإلا فيما قضى به اذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق. جلة ٤/١٦/١٩٥٦ ص ٥٧٠)

٩٣ — جرى قضاء هذه المحاكمة على أن حكم المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء القضاة ، يرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه .

(الطن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٥ ق. جلة ٤/٢٤/١٩٥٦ ص ١٤٦٦)

١٠٢ - استقر قضاء محكمة النقض على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن نية التملك في جريمة السرقة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع ، ولكن متى كان المتهم قد تازع في توفر هذا الركن وقال انه ما قصد السرقة وانما الانتفاع بالشيء بمضى الوقت ووده ثأية الى صاحبه كان واجبا على المحكمة والحالة هذه أن تتحدث عن قصد الخائفي فتنم الدليل على توافره فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصرا قصورا يعيبه يستوجب نقضه .
(الجن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٥ ق-جـ ٢٥/١٤/١٩٥٦ ص ٧١٩٢)

١٠٣ - القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق الا اذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محضر باثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما يقتضاه أن يكون علما بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر . واذا كان الحكم وهو بسبيل اقامة الدليل على تهمة الاشتراك في التزوير المسندة الى الطاعن قد قال « وحيث ان المتهم الثالث (الطاعن) والرابع قد وقعا على عقد البيع المزور بصفتها شاهدين وعالين بحقيقة تزويره اذ أمرا على أن التي وقعت بصفتها بالهبة هي الجني عليها في حين أنها لم تبع ولم تضع الختم المزور الموقع به على عقد البيع والتنازل ولم توقع أمامها كما ذكرت » فان ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدي الى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهم التي وقعت على العقد بصفتها بالهبة .

(الجن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٥ ق-جـ ٢٥/٢٠/١٩٥٦ ص ٧١٩٨)

١٠٤ - اذا قضى الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة دون أن يبين عناصر المخالفة المستوجبة لذلك فانه يكون قاصرا واجبا نقضه .

(الجن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق-جـ ٢٥/٢١/١٩٥٦ ص ٧٢٠)

١٠٥ - الاشتراك في الجريمة لا يتحقق الا اذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعا ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فاذا كان الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في القبض على المجني عليه وحجزه ودل على ذلك بطلب المتهم القدية لاعادة المجني عليه وبقضه القدية بالتصلي أو التراضي في تبليغ الحادث ، فان ذلك لا يؤدي الى قيام الاتفاق والمساعدة في مقاربة الجريمة .

(الجن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٥ ق-جـ ٢٥/٢٧/١٩٥٦ ص ٧١٩٤)

لو صحت لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فان الحكم يكون معيبا بسا يستوجب نقضه .

(الجن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٥ ق-جـ ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ٧٢٠)

٩٩ - اذا كان الحكم اذا دان المتهم على اعتبار أنه محلل العادة بالمجنى عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين العادة وبين الاعتداء الذي قال ان المتهم أوقعه بالمجنى عليه ، فانه يكون حكما قاصرا متعيبا نقضه .

(الجن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق-جـ ٢٥/١٦/١٩٥٦ ص ٧٠٩)

١٠٠ - اذا تسك الدفاع عن المتهمين بالقتل بسلهم التعويل على شهادة الشاهد قولاً منه بأنه ضيف الإبصار الى حد اعتباره في حكم الضرر فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقذوفاً ناراً على آخر ، فان هذا يعتبر دفاعاً هاما من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية المتهمين . واذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله انه « لا سند له في الأوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكمة شيئاً على هذا الشاهد ولا قال المتهمون في جميع أدوار التحقيق شيئاً بهذا الخصوص » . فان ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح رداً على ما دفع به المتهمون اذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكمة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت المتهمين عن الإشارة اليه في التحقيق ليس من شأنه أن يؤدي الى تقي دفاعهما وكان من التمعن على المحكمة اما تحقيق هذا الدفاع باختبار حالة الشاهد الوقوف على مدى قوة إبصاره ان كان لذلك وجه أو أن طرحه استناداً الى أدلة سائفة مقنعة تبرز رفضه ، أما وهي لم تفعل وفي الوقت ذاته اعتدلت على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالإدانة فان حكمها يكون قاصرا قصورا مستوجباً للنقض .

(الجن رقم ١١٨١ لسنة ٢٥ ق-جـ ٢٥/٢/١٩٥٦ ص ٧٢٩)

١٠١ - المنزل بحكم الأصل محل خاص ، والعلاية قد تتحقق بالجبر بالفاط السب في فناء المنزل اذا كان يقطنه سكان عديدين يؤمن مدخله ويختفون الى فناءه بحيث يستطيع سماع ألقاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم . فاذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن السب حصل على سلم المنزل دون أن يبين ما اذا كان قد حصل الجبر به وهل سكان المنزل من الكثرة بحيث تجعل من هذا الفناء محلا عاما على الصورة المتقدمة فانه يكون حكما قاصرا .

(الجن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٥ ق-جـ ٢٥/١٤/١٩٥٦ ص ٧١٨١)

ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم . فان هذا الذي أورده الحكم قاصر عن التليل على توفر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم .

(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٦/٦/٤ ص ٧٥٧ ص ٧٢٤)

١١١ - متى كان المتهم بجريمة عدم تقديم اقرارا عن أرباحه التجارية عن السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قد دفع بأن محله كان مفلتا سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ولا يقبل عقلا أن يحاكم عن نشاط لم يزاوله أثناء غلق المحل . فان هذا الدفاع جوهرى من شأنه أن صح أن يحط عنه عبء المسؤولية ويرفع عنه ثقل الجريمة فاذا قضى الحكم بإدائته دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه فانه يكون مشوبا بالقصور .

(الطن رقم ٩٩٧ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٦/٦/٥ ص ٧٥٨ ص ٨٤٨)

١١٢ - متى تعرضت المحكمة في حكمها للقصد من الاحراز وقالت انه بقصد الاتجار استنادا الى أقوال شهود الحادث وسوابق المتهم وحجم قطعة الأفيون المضبوطة دون أن تبين ماهية السوابق التي أشارت اليها ، وكيف استدلت منها على قصد المتهم خصوصا ما سبق أن أثبتت من أن تلك القطعة تزن ١٩٩ جراما ، فان هذا الاستدلال على الصورة المهمة التي ورد بها الحكم يعتبر قصورا معيبا في التسيب .

(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٦/٦/٦ ص ٧٥٨ ص ٨٩٧)

١١٣ - اذا لم يذكر الحكم الابتدائي شيئا عن بيان الاصابات التي أحدثتها التصادم ونوعها وكيف انتهى الى أن هذه الاصابات هي التي أدت الى وفاة المجنى عليه وكان الحكم الاستئناف قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه - قد خلا من هذا البيان - فانه يكون قاصرا قصورا معيبه .

(الطن رقم ٧١٨ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٦/٦/٦ ص ٧٥٨ ص ٩٣٩)

١١٤ - اذا استند الحكم في ادانة المتهم ضمن ما استند الى ما نسب الى شاهده أنه رواه بالجلسة مع خلو محضر جلسة المحاكمة مما نسب الحكم الى الشاهد المذكور وأثبت على لسانه أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث . فان الحكم يكون قد أخطأ في الاستناد بما يبيحه .

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٦/٦/٦ ص ٧٥٨ ص ٩٤٢)

١١٥ - اذا كان ما أورده الحكم يفيد أن المجنى عليه توجه على رأس فريق من أنصاره الى مكان الجدار الذي كان المتهم يجري أقاتته وتمرضوا له وهدموا جزءا منه

١٠٦ - اذا خلا الحكم من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان المتهم بها وأنه كان وقت وقوعها عالما بها قاصدا الاشتراك فيها فان ذلك يكون من الحكم قصورا معيبه مما يستوجب قضاؤه .

(الطن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٩٥٦/٦/٢٧ ص ٧٥٨ ص ٢٦٤)

١٠٧ - اذا كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة التزوير لم تورد مؤدى الأدلة التي أخفت بها واستندت اليها في ثبوتها في حق فان هذا يجعل حكمها من هذه الناحية مشوبا بالقصور ، ولا يرد على ذلك بأن المحكمة وقد دانت في جريمة استعمال الورقة المزورة فان العقوبة تكون مبررة، ما دامت قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم وفي توافر أركانها على ثبوت جريمة التزوير وهي لا تصلح بهذا أساسا صالحا لاقامة الادانة لقصور الدليل عليها مما يجعل الحكم مشوبا بالفساد في الاستدلال بالنسبة لجريمة الاستدلال .

(الطن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٩٥٦/٦/٢٨ ص ٧٥٨ ص ٢٧١)

١٠٨ - أوجب القانون توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق احراز أو حيازة المخدر ما لم يثبت المتهم أنه انما أحرز المخدر للتسليم أو للاستعمال الشخصي أو ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها . واذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى اليه من أن الاحراز كان بقصد التسليم على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل اقتصر على تقي قصد الاتجار مع أن هذا القصد ليس ركنا من أركان الجريمة التي تتحقق بمجرد الاحراز ، فان الحكم يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في الاستدلال بما يستوجب قضاؤه .

(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٩٥٦/٦/٢٩ ص ٧٥٨ ص ٣٧٧)

١٠٩ - متى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل الماسا شاملا معيبه لها أن تحسم التحصيل الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتصرف الحقيقة ما لا تجد معه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من قضاؤه . فان هذا الحكم يكون معيبا بما يستوجب قضاؤه .

(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ ق. جلة ١٩٥٦/٤/١٧ ص ٥٨٥ ص ٥٨٥)

١١٠ - متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية يراد بطلان السند المدعى بتزويره دليلا على أنه مزور وعلى

١٢٠ — متى كان الحكم حين قضي بقبول الدفع وبإعلان التفتيش وكل ما ترتب عليه من إجراءات وبرائة المتهم قد أغفل ما اعترف به المتهم بطلانة المحاكمة من حيازته للعليق التي وجد بها المخدر ولم يتعرض بشيء لهذا الدليل المستقل عن الإجراءات التي قضى بإبلاغها فانه يكون قاصرا ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم بمحتويات هذه العلية فان ذلك مما كان يتعين معه على المحكمة أن تحول كلمتها فيه .

(الفرن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٠٢٦ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٦ ص ٨٨ ص ١٣٤٧)

١٢١ — متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصابا ثم قضى بإدائته دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، وهو من الدفاع الجهرية ، فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(الفرن رقم ١٣٤٥ لسنة ٢٠٢٦ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٦ ص ٨٨ ص ١٩)

١٢٢ — لا يكفي لإدانة المتهم بجريمة خدع المشتري المتخصص عليها في القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ ما أوردته المحكمة من أسباب لثبوت العلم بناء على مجرد الزاولة والمران أو عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع المخالفة لأن ذلك ليس من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية .

(الفرن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٠٢٦ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٦ ص ٨٨ ص ٤٩)

١٢٣ — متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم في جريمة التبيد المسندة إليه على مجرد عدم نقله المحاصيل الزراعية المحجوز عليها إلى السوق في اليوم المحدد للبيع ولم يستظهر أن المتهم تصرف في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ ، فانه يكون قاصرا قاصرا متعينا نقضه .

(الفرن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٠٢٦ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٦ ص ٨٨ ص ٧٢)

١٢٤ — متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبيد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نية إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه انصرافا بملكه فانه يكون قاصرا قاصرا متعينا نقضه .

(الفرن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٠٢٦ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٦ ص ٨٨ ص ٧٤)

١٢٥ — متى كان الحكم قد خلا من بيان ركن الخطأ الذي وقع من المتهم مما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وكيف كان في مكانته في الظروف التي وقع فيها الحادث إضافة السيرة ورغم ما تمسك به المتهم في دفاعه بأن الحادث وقع

واعتمد الجنى عليه وزميلة على المتهم اعتدائه وصفه الحكم بالتسوية وأثبت الكشف الطبي أنه في مقتل وخاطر ، فقد كان زاميا على المحكمة أن تبحث حالة الدفاع الشرعي فتثبت قيامها أو تفحص ما دامت الوقائع كما أوردتها الحكم ترشح لها ولو لم يقع المتهم بقيامها ، فإذا لم تحمل كان حكمها مشوبا بالقصور .

(الفرن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٠٢٦ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٦ ص ٨٨ ص ١٠٤٠)

(الفرن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٠٢٦ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٨ ص ٨٨ ص ٢٠)

١١٦ — استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من الجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني .

(الفرن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٠٢٦ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٦ ص ٨٨ ص ١٠٤٢)

١١٧ — تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يعتداه هو من شأن محكمة الموضوع — إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى — كما أثبتتها المحكمة — تدل بغير شك على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي ، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة ، فانه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يقضي به المنطق والقانون .

(الفرن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٠٢٦ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٦ ص ٨٨ ص ١١١٣)

(الفرن رقم ١١٣٧ لسنة ٢٠٢٦ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٦ ص ٨٨ ص ٥٦)

(الفرن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٠٢٧ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٦ ص ٨٨ ص ١٦٦١)

١١٨ — متى دفع المتهم بتبديد محجوزات أمام محكمة ثاني درجة بأن المحجز توقع بيلة القصير وأنه تحدد البيع بيلة القوصية مشعرا بذلك إلى أنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى المكان الذي تحدد للبيع الأمر الذي يجعله غير مسئول عن عدم تقديمها هذا المكان ولم تمن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب تحميمه والرد عليه ، فان حكمها يكون قاصرا .

(الفرن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠٢٦ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٦ ص ٨٨ ص ١١٨٠)

١١٩ — تمسك المتهم بجريمة التبيد أمام محكمة ثاني درجة بفسم دفاتر الجنى عليه التجارية على أساس أنه ثابت فيها ما يفيد في كشف الحقيقة وبتمين خبير لتصفية الحساب بينهما ، هو من الطلبات الجهرية لتلقه تحقيق الدعوى اظهارا لوجه الحق فيها . فإذا أغفل الحكم الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٠٢٦ - جلة ١٢/٣١/١٩٥٦ ص ٨٨ ص ١١٨٢)

القضاء وقدرًا لأن المجنى عليه نزل فجأة من الرصيف محاولاً اختراق الشارع ، كما أغفل الإشارة إلى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه ، فانه يكون قاصر البيان واجبا قضا .
(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٧/٢/٤ س ١٠٧)

١٢٦ - متى كانت المحكمة قد اعتصمت في حكمها على ثبوت علم المتهم بتبديد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي تفيد تأجيل البيع إلى يوم آخر ، دون أن تبحث فيما اذا كان قد علم بالبيع علما حقيقيا ، فان هذا الامتناع وحده لا يؤدي إلى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاصرا ومشوبا بفساد الاستدلال .

(الطن رقم ١٥٠ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٧/٢/١١ س ١٣١)
١٢٧ - متى كان المتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بقبولة الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدم سن المتهم ما قدم إليها من أوراق - أو ما رآته هي نفسها ، فان قضاها يكون معيبا .
(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٧/٢/١٢ س ١٥٠)

١٢٨ - انه وان كان صحيحا أنه يكفى للعلاب على القتل الممد أن يكون الجاني قد قصد بالفعل الذي قارفه ازهاق روح انسان ولو كان القتل الذي اتواه قد أصاب غير المقصود - سواء أكان ذلك ناشئا عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل - إلا أنه يجب بالبداهة أن تتحقق نية القتل بادية ذى بده بالنسبة إلى الشخص المقصود أصابته أولا وبالذات . فان سكت الحكم عن استظهار هذه النية كان معيبا .
(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٧/٢/٢٥ س ٢٧٨)

١٢٩ - متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم - بين ما استند اليه - إلى معاناة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعاناة أو يذكر شيئا عنها ليوضح وجه اتخاذها دليلا مؤيدا لإدانة الاتيأ الأخرى التي بينها بالزعم من أن المتهم استشهد بهذه المعاناة نفسها على إقراره مما أسند اليه ، فانه يكون قاصر البيان .
(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٢/٤ س ٣٥٥)

١٣٠ - متى كان الثابت أن المحكمة بدرجتها لم تطلع على المحررات المضبوطة والتي تنازع المتهم في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم دفعة الاسماع ، وكان هذا الاطلاع لازما لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة

المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما انتهى اليه من أن تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التي يشغلها المتهم وبين الملاك لم يورد الأساس الذي تبرر ما انتهى اليه ، فانه يكون مشوبا بالقصور ، ويتمتعز معه على محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون .
(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٦ ق. جلة ١٩٥٧/٢/٤ س ٢٧٧)

١٣١ - متى كان الحكم قد استند في بيان نية القتل إلى استعمال المتهم آلات نارية من شأنها احدثت القتل بذاتها وتصويبها نحو المجنى عليها والملاحا عليها فاصابها في مواضع قاتلة هي رأس أولهما وبطن الثاني ، وكان الثابت من الحكم أن الميار الذي أطلقه المتهم الأول أصاب المجنى عليه الأول في راحة يده اليسرى وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، فان الحكم يكون قاصر البيان .
(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٢/١٥ س ٤١١)

١٣٢ - متى كان الحكم بإدانة المتهم في جريمة الخطف قد استند إلى الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض القدية وهي أفعال لاحقة للجريمة ويصح أن تكون منفصلة عنها ولا تتحقق بها مستقلة أركان الجريمة كما أنها لا تصلح بذاتها دليلا على الاشتراك فيها ، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التي تصل المتهم بناء على الجريمة ، فانه يكون مشوبا بالقصور .
(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٥/٧ س ٤٧٧)
(والطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٨/١/١٤ س ٢٩٥)

١٣٣ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئا عن الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت إلى وفاته فانه يكون معيبا لقصوره في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتته أوراق الدعوى .
(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٥/٢٧ س ٥٤٨)
(والطن رقم ٨٠ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٩٥٨/١/٢٣ س ٧٠٤)

١٣٤ - يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ومن ثم فان خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستادته في ثبوت توفر التقليد على كتاب ادارة العلامات التجارية أو رأيها من وجود تشابه بين الملامتين يجعله مشوبا بالقصور لأن القاضى

١٣٥ - متى كان الثابت أن المحكمة بدرجتها لم تطلع على المحررات المضبوطة والتي تنازع المتهم في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم دفعة الاسماع ، وكان هذا الاطلاع لازما لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة

رافقاه ، وبين الحكم مؤدى شهادة الضابط المذكور دون أن يذكر فعوى شهادة الشاهدين الآخرين اكثافه بقوله إن شهادتهما تؤيد روايته ، فإن الحكم يكون مشوباً بيبب القصور لأنه خلا من بيان مؤدى الدليل المستند من شهادة الشاهدين المذكورين فلا يعرف منه كيف أنه يؤيد شهادة الضابط .

(المن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/١٢/١٩٥٧ ص ٨٣٢ ص ٨٩٢)

١٣٩ - متى كان الحكم قد استند في القول بثبوت الواقعة حسب تحصيله لها الى أقوال الشاهدين والى التقرير الطبي الشرعى مما على ما فيها من تعارض دون أن يورد ما يرفع هذا التعارض ، فانه يكون قاصر البيان وفى ذلك ما يبييه ويوجب قهقهه .

(المن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٨/١١/١٩٥٧ ص ٨٩٨ ص ٨٩٨)
(والمن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ٨/٤/١٩٥٨ ص ٩٣٣ ص ٩٣٣)

١٤٠ - اذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من التهمتين استنادا الى أسباب تتصرف كلها الى التهمة الأولى دون الأخرى فانه يكون مشوباً بالقصور في تسميته .

(المن رقم ٨٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/١٢/١٩٥٧ ص ٩٧٣ ص ٩٧٣)

١٤١ - متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم بالاشتراك في جريمة القتل العمد الى اتفاقه مع الفاعل على اقرار الجريمة ومساعدته على ارتكابها بمصاحته له الى مسرح الجريمة لشد أزره وبقصد تحقيق وقوعها ثم هربه معه عقب ارتكاب الحادث ، فانه يكون معيباً ، ذلك أن ما قاله لا يؤدى وحده الى ثبوت قصد الاشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك .

(المن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/١٢/١٩٥٧ ص ٩٨٣ ص ٩٨٣)

١٤٢ - متى كان الحكم قد أثبت قيام العاهة على الرغم مما ورد بالتقرير الفنى من أن حالة المجنى عليه قد تحسن لو أجريت له عملية جراحية ودون أن يتحدث عن عرض الجراحة على المجنى عليه مع أن حالته لم تستقر بعد اجراء الجراحة أو يرفض المجنى عليه اجراءها ، فإن الحكم اذا دان المتهم بجناية العاهة المستندة دون أن يبت في هذا الأمر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(المن رقم ١٥٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢/١٢/١٩٥٧ ص ١٠٠٩ ص ١٠٠٩)

١٤٣ - متى كان محامى المتهم قد طلب بجلسة المحاكمة سماع الشاهد الذى تخلف عن الحضور لمرضه فلم تمتد المحاكمة بهذا الطلب قاصر الدفاع في مرافقته على وجوب

في المواد الجنائية انما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

(المن رقم ٤١٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٦/١٩٥٧ ص ٨٠٧ ص ٥٧٣)

١٣٥ - متى كان الحكم حين أورد الأدلة على المتهم قد اعتمد فيها على أقوال المجنى عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئاً مما جاء في هذه الأقوال حتى يتضح وجه الاستدلال بها ، فانه يكون قاصر البيان بما يبييه ويستوجب قهقهه .

(المن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٦/١٩٥٧ ص ٨٠٧ ص ١٣٥)

١٣٦ - ان ما تختص به المجالس الحسبية قبل الناقها أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتداد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهى المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العائلية الصيقة بشخص الانسان والتي رتب القانون عليها أثر في حياته الاجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٣٣ ، ٥٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يجوز الحكم فيها قوة الشيء المقضى به أمام المحاكم الجنائية وهى تحاكم المتهمين عن الجرائم المروضة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة في حكمها أن تخلص بنفسها ملاحظات المتهم بالتبديد على الحساب غير متبيلة في ذلك بقرار المجلس الحسبى الذى صدر في غيبته فاذا هي لم تعمل وأكثر على المتهم قهقهه في مناقشة الحساب بعد اعتداده من المجلس الحسبى ، فان حكمها يكون قاصراً .

(المن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٥/٦/١٩٥٧ ص ٨٠٧ ص ٧٣٣)

١٣٧ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإدانة المتهم الذى كان محكوماً ببراءته من محكمة أول درجة دون أن تسمع شهادة الصراف مستندة الى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة بما شهد به في قضية أخرى دون أن تطلع على أقوال الصراف في تلك القضية التى استندت منها الدليل الوحيد الذى عولت عليه ، ولم تبين كذلك ماهية الصلة بين القضيتين ولا كيف تساؤل الصراف في شهادته في القضية الأخرى موضوع القضية الحالية ، وكان لا يظهر من الأوراق أن المحكمة نظرت القضيتين مما كما لا يظهر منها وجه الارتباط بينهما ، فان الحكم يكون قاصراً .

(المن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ٤/١١/١٩٥٧ ص ٨٠٦ ص ٨٠٦)

١٣٨ - متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم ضمن ما استند اليه الى شهادة الضابط ورجلى البوليس اللذين

١٤٨ - أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وعندئذ
يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته .

(الفرن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/١٧ ص ١٩٠٨/١٩١٠ ص ٢٩١١)

١٤٩ - متى كان الدليل الذي ساقه الحكم وعول عليه
في ادانة المتهم هو دليل غنى مبنى على مجرد الاحتمال ، مع
أن الأحكام الصادرة بالادانة يجب ألا تبني الا على حجج
قطعية الثبوت تقيد الجرم واليقين فإن الحكم يكون معنيا
مستوجبا للنقض .

(الفرن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/١٧ ص ١٩٠٨/١٩١٠ ص ٢٩١٤)

١٥٠ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء
المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم
المحدد للبيع ثم تبعد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم
فاذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء
بالرجوع الى أوراق الجرح أو غير ذلك من طرق التحقيق ،
فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يمينه .

(الفرن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/١٧ ص ١٩٠٨/١٩١٠ ص ٢٩١٦)

١٥١ - لا يكفي لادانة شخص بصفته فاعلا أو شركا
في جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها
الا اذا كانوا جميعا متفقين على السرقة ، ومن ثم فاذا اعتدت
المحكمة في ادانة المتهم في جريمة السرقة الى القول بأن المتهم
وهو سائق سيارة ضبط في الصباح الباكر من يوم الحادث
يسير بسيارته سيرا مضطربا وكان فيها شخصان وبها ملابس
مسروقة وضماها برضاها في السيارة دون أن يمتدح عن
صلها ، وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين المتهم وغيره
من المتهمين ، وكان ما ذكره من وقائع تاليفة في ترتيبها
الزمني على السرقة لا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها
في الادانة ، فانه يكون معنيا بسا يستوجب قهقهه ما دام
لم يثبت أن نية المتهم كانت مقعودة مع غيره من المتهمين
على السرقة .

(الفرن رقم ٢٨٤٢ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٢١ ص ١٩٠٨/١٩١٠ ص ٣٢٢٢)

١٥٢ - متى كان ما أبته الحكم ونسب الى الشاهد ليس
له أصل في الأوراق ، فإن المحكمة تكون قد اقامت قضاها
بالادانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يمينه
بسا يوجب قهقهه .

(الفرن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/١١ ص ١٩٠٨/١٩١٠ ص ٣٤٩٩)

١٥٣ - متى كان الحكم قد استند في الادانة على
اعتراف المتهم في تحقيق النيابة دون أن يترشح لما قاله
المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد اكراه وانه

مناقشته ولكن المحكمة خربت صفحا عن طلبه وقضت
بادانة المتهم استنادا الى أدلة من بينها شهادة الشاهد المذكور
فإن حكما يكون معنيا مستوجبا للنقض .

(الفرن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/٢٠ ص ١٩٠٨/١٩١٠ ص ٤٨٨)

١٤٤ - متى كان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة أن
تتحقق المحكمة من حالة الضوء بنفسها لتبين مدى صحة
ما أدلى به الشهود في شأن امكان رؤية المتهم عند القائه
المخدر ، وهو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى
لاظهار الحقيقة منها ، وكان ما قالته المحكمة لا يصلح ردا
على هذا الطلب ، فإن الحكم يكون مشوبا بالتقصير .

(الفرن رقم ١٧٣٠ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/٢٧ ص ١٩٠٨/١٩١٠ ص ٩١١)

١٤٥ - متى كانت المحكمة قد بنت حكما على شهادة
شاهد في قضية أخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى
ولا أثر لاقواله في أوراقها ولم تأمر بضم قضية الجثة
المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم ، فإن الدليل الذي
استندت على هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون
باطلا ، والاستناد اليه يجعل حكما معنيا بسا يطله .

(الفرن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/٢٢ ص ١٩٠٨/١٩١٠ ص ١٠٨)

١٤٦ - متى كان الحكم قد أسس قضاها بادانة المتهم
في جريمة التبيد المسندة اليه على مجرد عدم قتله المحجوز
الى السوق في اليوم المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك -
وقد خلا مما ثبت تصرف الحارس في الأشياء المحجوزة -
فانه يكون قد أخطأ ، ذلك أن مثل هذا التعهد - ان صح -
لا يمدو أن يكون اختلافا ينافق لا يوجب فرضه القانون
فلا يكون عدم احترامه مكوئا لجريمة .

(الفرن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/٢٢ ص ١٩٠٨/١٩١٠ ص ١١٥٥)

١٤٧ - متى كان الحكم قد أنكر على المتهم في بعض
أسبابه حق الدفاع الشرعي الذي يبيح القتل في قوله أن
السارقين كانوا في طريقهم الى الحرب من المنزل ، اذا به
في موضع آخر من هذه الأسباب يقول ان المتهم كان في حل
من الذود عن ماله اذ كانت جريمة السرقة في دور التنفيذ
والسارق لم ينادر مكانها ، ومقتضى هذا القول الأخير
وموضعه في القانون انه كان يحق للمتهم أن ينهب في استعمال
حق الدفاع الشرعي الى أبعد حدوده عسلا ينص
المادة ٣/٢٥٠ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد جاء
مضطربا للأسباب مما يمينه ويوجب قهقهه .

(الفرن رقم ٨٩١ لسنة ٢٧ ق. جلة ٢٧/٢٥ ص ١٩٠٨/١٩١٠ ص ٢٠٢٢)

الأهالي تجهروا وأنه أطلق عيارا ناريا من بنقيته فأصاب أحد الأهالي كما أكد الحكم في موضع آخر أنه لم يكن يحل الحادث وقت حصوله من جنود البوليس غير المتهم « ثم عاد في حديثه عن نية القتل فقال أن « هذه النية قبل المتهم واضحة من السلاح المستعمل في الحادث ومن محاولته إطلاق النار قبل ذلك على الخفير وتعيينه على صرف الأهالي المجمعين في الشارع بالسلاح الذي كان يحمله ومنهم من المرور مما يستبر دليلا كافيا على أن القصد الجنائي لدى المتهم كان منصرا للقتل » . اذا أثبت الحكم ما تقدم فإن ذلك يبين منه أن واقعة الدعوى لم تستقر في ذهن المحكمة ولم تكن واضحة الى الحد الذي يؤمن به الخطأ في فهم حقيقة الموقف ومدى مسؤولية المتهم ولا يطمأن معه الى أن المحكمة قد أزلت حكم القانون على الواقعة على وجه الصحيح مما يبين معه تقصير الحكم .

(الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٠٢٢ ق. جلة ١٠٢/١٠٢٠ ص ٩٨٨/٩٨٩ ص ٨٠١)

١٥٨ - اذا كان الحكم لم يتعرض الى ما تمسك به المتهم بإحراز سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مفت عليها المدة التي جعلها الشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع - ان صح - فإن الحكم الصادر ضد المتهم بالجس لمدة سنة يعنى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عسلا بنص المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر استثناء لها ، فإذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فإن ادانة المتهم على اعتبار توافر الظرف المشدد المستمد من وجود سابقة له يكون قضاء صادرا بغير تمحيص سببه .

(الطن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٠٢٢ ق. جلة ١٠٢/١٠٢٠ ص ٩٨٨/٩٨٩ ص ٨١٣)

١٥٩ - اذا لم يعرض الحكمان الابتدائي والاستئناف لبيان مقدار القمع المحجوز عليه وقيمته وبيان قيمة ما ورد المتهم لبنك التسليف عينا وما سدده للصراف قدما قبل التاريخ المحدد للبيع أخيرا وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة المحصول المحجوز عليه أو يتعادل معها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي يخلص من أنه قام بتوريد القمع المحجوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٥٤ ج في اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع في قيام جريمة التبيد أو انتفاها فإن الحكم اذ لم ين بايراد هذا البيان يكون مشوبا بالقصور ما يبييه ويوجب قهقهه .

(الطن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠٢٢ ق. جلة ١٠٢/١٠٢٠ ص ٩٨٨/٩٨٩ ص ٨٣٦)

لم يعترف تلقائيا - وهو دفاع جوهرى كان يجب على المحكمة أن تتحقق لتبين مدى صحته وأن تعنى بأن تضمن حكما ردا عليه ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور . (الطن رقم ٦٢ لسنة ٢٠٢٨ ق. جلة ٢٨٨/٤/٢٨ ص ٩٨٨/٩٨٩ ص ٤١٦)

١٥٤ - متى كان ما أباده الدفاع عن المتهم بجلسة المحاكمة يتضمن معنى الاشارة الى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وإن كان - لمصلحة قدرها - لم ير ابداء الدفع بعبارة المألوفة ، وكانت أسباب الحكم فوق ذلك ترشح لقيام هذه الحالة ، ولكن الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها ، فإنه يكون قاصرا متينا تقصه .

(الطن رقم ٦٤ لسنة ٢٠٢٨ ق. جلة ٢٨٨/٤/٢٨ ص ٩٨٨/٩٨٩ ص ٤٢٣)

١٥٥ - متى كانت واقعة دعوى الجعنة المباشرة - سواء نظر اليها على أنها قذف أو سب وقفا في علانية - تندرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن الدفع باقتضاء الدعوى بالتنازل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفعات القانونية الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ، اذا ينبنى فيها لو صح - اقتضاء الدعوى الجنائية ، يقتضى صريح نص المادة ١٥ من القانون المذكور ، فإذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لنقض حكمها . (الطن رقم ٦٤ لسنة ٢٠٢٨ ق. جلة ٢٨٨/٤/٢٨ ص ٩٨٨/٩٨٩ ص ٤٣٥)

١٥٦ - متى كان الحكم قد نفى عن المتهمين جميعا في جريمة القتل المدعى سبق الاصرار ونية القتل وأخذهم بالتقدم المتيقن دون أن يعرض لوجود اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجنائية من عهده ، فإنه يكون قاصرا ، ذلك أنه لا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين انتفاء المتهمين فجأة الاعتداء على المجنى عليه واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفي لأخذ المتهمين بالتقدم المتيقن نفى طرف سبق الاصرار بل لا بد لذلك من انتفاء الاتفاق بينهم .

(الطن رقم ٦٤ لسنة ٢٠٢٨ ق. جلة ٢٨٨/٥/٢٧ ص ٩٨٨/٩٨٩ ص ٥٨٥)

١٥٧ - اذا أثبت الحكم في موضع منه حال يائه للواقعة أنه « وقع احتكاك بين بعض الأهالي وجنود البوليس وأن المتهم وهو أحد أفراد القوة المراقبة أطلق عسلا على المجنى عليه أثناء مروره في الطريق عيارا ناريا قاصدا قتله معتقدا أنه أحد المتشاجرين مع جنود البوليس » ثم قل عن نائب العدة وهو من أخذ بشهادتهم أنه رأى المتهم « وهو في حالة ارتباك وقد اختل هندامه وأخبر رئيسه بأن بعض

اصابات بالمتهم أن تتولى هي تحقيق دفاعه من أن الاعتراض المسند اليه في التحقيقات والذي استندت اليه المحكمة في حكمها قد صدر نتيجة تعذيب من رجال البوليس بأن تبحث هذا الاكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم - فان هي نكلت عن ذلك واكتفت بقولها ان هذا الادعاء لم يقم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فان حكمها يكون قاصرا متعمنا قضه ، ولا ينبغي في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(الفرن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٨ق - جلة ١٢/٢ لسنة ١٩٥٨م ص ١٠١٧)

١٦٤ - اذا كان ما استند اليه الحكم في التدليل على توافر ظرف سبق الاصرار ما أبده من أن المتهم اشترى في يوم أول يولية سنة ١٩٥٦ - بينما كانت المجني عليها لا تزال حية - الصندوق الذي احتوى جثتها دون أن يبين كيف أمكنه تحديد يوم الشراء على وجه اليقين ، كما استند الى دعوى حصول الزواج تحت تأثير التهديد بالقتل ، مما لا يتصل بواقعة الدعوى ولا يلزم عنه اتجاه التية الى قتل الزوجة بعد انشام الزواج ، ثم الى القول بحصول نزاع بين الزوجين في سبب القطع بسببه أو تحديد بداه . اذا كان ما تقدم ، فان الحكم يكون في تدليله على توافر ظرف الاصرار قاصرا ومعيا ويضمن لذلك قضه .

(الفرن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٨ق - جلة ١٢/٢ لسنة ١٩٥٨م ص ١٠٢٣)

١٦٥ - اذا كان ما أورده الحكم للاستدلال به على قيام ركن العادة - في الجريمة التي نصت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في فقرتها الثانية - هو قول مرسل لا يمكن معه الوقوف على أمر الواقعة المكونة لعضر الاعتداء ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة الى الواقعة الأخرى ، بحيث تستطيع محكمة النقض اقرار صحة وصفها ومراقبة صحة تطبيق القانون ، فلا يكفي هذا القول بيانا للركن المذكور ، مما يوجب الحكم ويوجب نقضه للقصور في بيان الواقعة .

(الفرن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٨ق - جلة ١٦/٢ لسنة ١٩٥٨م ص ١٠٩٠)

١٦٦ - اذا كان الحكم - في جريمة عدم تفويض قرار اللجنة المختصة بترميم عقار - حين رد على طلب الطاعن تدب خير هندسي للتحقق من سلامة العقار قال « ان اجابة الطلب غير مقبولة قانونا لأنها بمثابة تعقيب من المحكمة على قرار من جهة مختصة ألزم القانون من تلقى به بتنفيذه »

١٦٥ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة اجراءات التعرير بشرط أن يكون تقديرها مبنيا على استدلال سائق - فاذا كان ما ذكره الحكم لا يكفي في جملته لأن يستخلص منه أن حرز المينة التي أخذت هو بعينه الحرز الذي أرسل لمصلحة الطب الشرعي لتطليل محتوياته لاختلاف وزنيهما ووصفهما اختلافا يينا لا يكفي في تبريره افتراض عدم دقة الميزان أو من قام بالوزن مما كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ولأن الاحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال فان الحكم يكون معيا بما يوجب نقضه (الفرن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٨ق - جلة ٢٨/١٠ لسنة ١٩٥٨م ص ٨٥٥)

١٦٦ - اذا أخطأ الحكم في نقطة من نقط الاستدلال باستدائه الى دليل ينقضه ما هو ثابت رسميا بالأوراق فانه يكون معيا بالخطأ في الاسناد - فاذا أثبت الحكم أن البندقية وجدت مطبوعة في زراعة شريك أحد المتهمين بقتل المجني عليه في حين أن الثابت من ملف الدعوى أن البندقية عثر عليها في زراعة مجاورة لزراعة شقيق أحد المتهمين وقد نفي صاحب الزراعة التي عثر على البندقية فيها قيام أية علاقة بينه وبين المتهمين فان الحكم وهو بسبيل اثبات مدى اتصال المتهمين بالبندقية يكون قد أخطأ في الاستدلال .

(الفرن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٨ق - جلة ١١/٤ لسنة ١٩٥٨م ص ٨٨٦)

١٦٧ - متى كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد فهمت التقرير الطبي بفحص السلاح على غير ما يؤدي اليه محصله الذي أثبت في الحكم واستخلصت منه ما لا يؤدي اليه واعتبرته دليلا على الادانة فان الحكم يكون فاسد الاستدلال - فاذا كان المستفاد من الحكم أن البندقية وجدت مصددة وأن جهاز الملاحها يعمل في عسر تبعا لتصنع هذه الأجزاء بالمادة الصدئة ، وأنه لا يشتت من ماسورة هذه البندقية قبل وبعد اجراء التنظيف - « أي رائحة لبارود محترق » - فان ما قاله الحكم من أن البندقية وجدت صالحة للاستعمال لا يصلح ردا على ما تمسك به المتهمون من أن البندقية لم تكن مطابقة كما يدل على ذلك الكشف الطبي وأن العلاقة بينها وبين الحادث مقطوعة وكان على المحكمة أن تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها وتفصل هي في ثبوتها لديها .

(الفرن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٨ق - جلة ١١/٤ لسنة ١٩٥٨م ص ٨٨٦)

١٦٨ - ان الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه كانا ما كان قدره ، ومن ثم فانه يشين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود

١٦٩ - لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخير
القنى في مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد استند - بين
ما استند إليه - في ادانة المتهمين الى أن المجنى عليه قد تكلم
بعد اصابته وأقضى بأسماء الجناة الى الشهود، وكان الدفاع
قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع في قدرة المجنى
عليه على التمييز والادراك بعد اصابته ، فانه كان يتعين على
المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص
فنيا - وهو الطبيب الشرعى - ، أما وهى لم تفعل فان
حكمها يكون معيلا لاخلاله بحق الدفاع مما يتعين معه
قضه .

(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/١٧ ص ٢٢٣)

١٧٠ - واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب
اصابته هي واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل للتجزئة - سواء
أخذ بها الحكم أو نفاها - فإذا كان الحكم المطعون فيه
بعد أن أثبت أنه اقتنع بأن المجنى عليه استطاع أن يتكلم
عقب الاصابة وأنه أفضى لأخيه الشاهد بأسماء الجناة واتخذ
من هذه الواقعة دليل اثبات على الطاعنين ، عاد وقرر
في موضع آخر ما يفيد أن المجنى عليه عجز عن النطق عقب
الاصابة ، واتخذ الحكم من هذا العجز دليل قفى للمتهمين
الثاني والثالث القضى ببراءتهما ، فانه يكون قد تناقض
وشابه الفساد في الاستدلال مما يبييه ويستوجب قضه .

(تمعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/١٧ ص ٢٦٣)

١٧١ - ان العبارة التي صدرت من المجنى عليه لوكيل
النيابة من أن المتهمين أطلقوا عليه النار من الخلف لا تفيد
رؤيته لهما وهما يقتربان الجريمة ، إذ أن إطلاق النار من
الخلف في حد ذاته لا يؤدى الى رؤيته ، لاسيما أن المجنى
عليه لم يستوضح في ذلك حتى يكون ما استخلصته المحكمة
من عبارته التي أدلى بها لوكيل النيابة عقب اصابته مبنيا
على اليقين لا على مجرد الاستنتاج .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/١٧ ص ٢٦٦)

١٧٢ - اذا كان الحكم قد رد على ما يثيره المتهمان
من أن المجنى عليه لم يكن يستطيع رؤية مطلق النار عليه لأن
اصابته جميعها كانت من الخلف وذلك في قوله « ... انه
لو كان مسار الأبرية جميعها بجسم المصاب بالنسبة للوضع
الطبيعى له من الخلف الى الأمام ، لما قال الطبيب الشرعى
ان مسارها من الخلف الى الأمام » وفي مجموعها «
ولاكتفى بقوله أن مسارها كان من الخلف الى الأمام »
وكان تقرير الطبيب الشرعى - كما أورده الحكم - لم
يشر الى أن بعض اصابات المجنى عليه كانت من الأمام

فان هذا الذى قاله الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن
لأنه فضلا عما ينطوى عليه من الاخلاص بحق الدفاع ، فإن
فيه تعطىلا لسلطة المحكمة عن ممارسة حقها في تحييص
واقعة الدعوى وأدلتها لأظهار الحقيقة فيها ، وهو أمر
لا يقره القانون بحال .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ ص ٦٥) ،
(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ ص ٦٦)

١٦٧ - ليس لحق الدفاع الشرعى وجود متى كان
من الممكن الركوز في الوقت المناسب الى الاحتماء برجال
السلطة ، فإذا كان التصور الذى أخذ به الحكم المطعون
فيه وأسس عليه قضاءه يبنى على ظاهره بأنه كان في مقدور
المتهم - وقد عاد الى قرته ليحمل سلاحه ويطارده به
الشيخ - أن يحتسى رجال السلطة العامة لدفع العدوان
الذى توهبه ، فكان يتعين على المحكمة أن تستجلى هذا
الأمر وتستظهره بأدلة سائلة للوقوف على ما اذا كانت القوة
التي استخدمها المتهم في دفع العدوان هي الوسيلة الوحيدة
لبلوغ تلك الغاية ، أو أنه كان في وسعه أن يتجنب استخدامها
باستعمال وسائل أخرى كالالتجاء الى رجال السلطة
لاحتشامهم ، أما ولم يعرض الحكم لهذا البيان ، فانه
يكون قاصرا قصورا يبييه ويستوجب قضه .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٦ ص ٨٢)

١٦٨ - اذا كان ما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهد
واعتمدت عليه في حكمها يناقض الثابت على لسانه بمحضر
الجلسة الذى اعتمدته رئيسها وكاتبها بالتوقيع عليه -
فاكتسب بذلك حجة لا يخل بعدها للمحكمة أن تلحظه
وتعتمد في قضائها على ما سمعته هي دون الثابت في المحضر
ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التي
رسمها القانون - وكان الحكم لا يعتبر مكملا لمحضر
الجلسة الا في اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي
يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق فان الحكم إذ
قضى في جريمة - عدم تنفيذ المتهمين قرار الهمد الصادر
اليهم من لجنة الشئون الهندسية القائمة على أعمال التنظيم
بألهم الهمد استادا الى ما سمعت المحكمة الاستئنافية من
أن الشاهد قرر أمامها أنه لا يخشى خطرا من بقاء الدور
الأرضى للنزل بعد أن هدم المتهمين الدورين العلويين وهو
عكس ما أثبت بمحضر جلسة المحكمة الاستئنافية على لسان
هذا الشاهد - إذ قضى الحكم بذلك يكون مشوبا
بخطأ الاستناد مما يتعين معه قضه .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٦٣)

في حكمها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفوع والطلبات المتعلقة من التهم إلى أسباب حكم صادر في دعوى أخرى لا شأن للتهم بها ، فأنسه يكون قاصرا قصورا يبيحه ويوجب قضاة .

(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/٢/١٦٠١٩٥٩ ص ٢١٢)

١٧٦ - إذا كانت المحكمة قد أطرحت الشهادة المرضية لمجرد قولها انه من المعروف أن مثل المرض المشار اليه بها لا يستمر من تاريخ تحريره حتى تاريخ نظر الممارسة ، وهي إذ فعلت ذلك لم تأت بسند مقبول لما انتهت اليه ، فهي لم ترجع فيه إلى رأي فني يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبي ، فيكون الحكم الصادر في معارضة التهم باعتبارها كأن لم تكن معينا بما يوجب قضاة .

(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٩/٢/١٦٠١٩٥٩ ص ٢٢١)

١٧٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعفي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى التهم ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصنة للدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فخرجت دفاع التهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الاثبات - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يمرض لأدلة الثبوت - ومنها اعتراف المتهم لمهندس التنظيم بارتكاب جريمة بناء بدون رخصة وعلى وجه مخالف للقانون - ولم تدل المحكمة برأيها في هذه الأدلة مما ينبئ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بها وتمحصها ، فإن حكمها يكون معينا مستوجبا للنقض .

(الطن رقم ١٨١١ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٧/٢/١٦٠١٩٥٩ ص ٢٢٤)

١٧٨ - ان الطاب الذي تقدم به الدفاع عن التهم بشأن ضم المحررات الضبوة موضوع جريمة - عدم أداء رسم الدفعة المقرر عليها - يعد طلبا هاما لتعلقه بجسم الجريمة ذاتها واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية ، فكان يتعين على المحكمة اجابته لاظهار وجه الحق في الدعوى ، ولا يقبل من المحكمة تعليل رفض اجابته تعليلا يعد تسليما مقدما نتيجة دليل لم يطرح عليها وقضاة في أمر لم يعرض لنظرها مما يبيح الحكم بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى في شأن ما أثاره التهم في طعنه من خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٣/٢/١٦٠١٩٥٩ ص ٢٤١)

حتى يستطيع رؤية مطلق النار عليه ، بل ان المستفاد من هذا التقرير أن اصابت مؤخر أسفل أيسر الصدر حدثتسا من عيارين أطلقا على المجنى عليه من الخلف واستقر مقذوف أحدهما بالجسم بينما خرج الثاني من مقدم أيسر أعلى جدار البطن ، وكانت عبارة هذا التقرير عن مسار الأعبرة لا تفيد المعنى الذي ذهب إليه الحكم ، فإن ما استفاده الحكم من التقرير الطبي الشرعي من أن بعض اصابات المجنى عليه كانت من الأمام يكون تديلا غير سائغ على ادانة المتهمين .

(الطن رقم ٢١٤٩ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٢/١٦٠١٩٥٩ ص ٢٦٧)

١٧٣ - إذا كان ما استخلصه الحكم من القول بثبوت الواقعة - حسب تحصيله لها من أقوال الشاهدين - لا يفيد الا وجود الطائفتين في مكان الحادث واعتدائهما بالضرب على الشاهدين المذكورين ، وكان مجرد الوجود في مكان الحادث - حسب منطق الحكم - لا يكفي للإدانة ، إذ أنه قضى بتبرئة المصائب من فريق المتهمين مع أن هذه الاصابات تحمل دليل وجودهم بكان الحادث ، فإن هذا الاستخلاص فيه من التعارض ما يبيح الحكم بعدم التجانس والتناثر في الأسباب ما يستوجب قضاة .

(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٢/١٦٠١٩٥٩ ص ٢٨١)

١٧٤ - إذا كان بين ما أثبتته الحكم - عند تحصيله للواقعة - ما يفيد أن التهم أطلق على المجنى عليه عيارا واحدا أوداه قتلا ، وهذا على خلاف ما أثبت التقرير الطبي من أن المجنى عليه أصيب من أكثر من عيار واحد ساهمت جميعا في أحداث الوفاة فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر ، بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة للاضطراب العناصر التي أوردتها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، ما يستحيل عليها معه أن تعرف على أي أساس كوت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، ويكون الحكم معينا متينا قضاة .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٨ ق. جلة ٢٨/٢/١٦٠١٩٥٩ ص ٢٦٧)

١٧٥ - يجب لصحة الحكم بالادانة أن يكون مستنفيا بذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها ، ولا يجوز أن يستند إلى أسباب حكم آخر الا إذا كان صادرا في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحا وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا

به الى مجرد قرينة تؤيد شهادة الشهود ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالتخاذل والقصور بما يستوجب قضه .

(المن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٢٩/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٨١٠)

١٨٣ - الشهادة المرضية وان كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة الا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التحويل على تلك الشهادة، فان لمحكمة التقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها - فاذا كانت المحكمة - وهي في سبيل تبيان وجه عدم اطمئنانها الى الشهادة المرضية قد اقتصرت على القول بأن مثل المرض الذي ورد بها ما كان يحول بين المتهم والمتول أمامها دون أن تستظهر درجة جسامته مرضه ، وهل هو من الشدة بحيث تمنعه من المتول أمام المحكمة ، فقول المحكمة على النحو المشار اليه آفا يجعل حكما قاصر البيان لعدم الإجابة التي عولت عليها مقدمة لما انتهت اليه من أن المتهم رغم مرضه الثابت بالشهادة كان يستطيع حضور المحاكمة .

(المن رقم ٩١٠ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٢٩/١٠/١٩٥٩ ص ٨١٧)

١٨٤ - يجب أن تبنى الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها - فاذا كانت مؤدى أقوال الخفير أنه قبض على المتهم حين رآه يسكب الماء أمام المحل اعتقادا منه بأذنه الشخص الذي دأب على القاء التراب والملح أمام المحل ، والذي طلب منه أصحابه ضبطه ، وأن ما فعله المتهم لا يبدو أن يكون من قبيل السحر، وأن الخفير اذ قبض على المتهم انما فعل ذلك نزولا على رغبة أصحاب المحل مع علمه بأبهة الفعل الذي صدر من المتهم - لا اعتقادا منه بأن المتهم ارتكب جريمة ما - كما قالت المحكمة ، فان رفض المحكمة دفاع المتهم المبني على أن عرضه الرشوة على الخفير النظامي كان بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدي اليه محصلها واستخلاصا منها ما لا يؤدي اليه لا يكون مستندا الى أساس سليم .

(المن رقم ١٧٧ لسنة ٢٨ ق. - جلة ١٧/١١/١٩٥٩ ص ٨٨١)

١٨٥ - لا تتحقق جريمة شهادة الزور اذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى - فاذا أثبت الحكم أن الطاعن قد عدل أمام المحكمة المدنية الاستثنائية عن أقواله الأولى التي أدلى بها أمام المحكمة

١٧٩ - اذا كان الثابت من الأوراق أن وكيل النيابة عندما أشر بتقديم القضية للجلسة أثبت بصدور هذه الإشارة ما يفيد سبق الحكم على المتهم سنة ١٩٥٤ لشروع في سرقة بعمد ، وأنه وضع تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات ، وأنه حكم عليه في قضية أخرى سنة ١٩٥٦ بالمراقبة لمدة ستة أشهر تنفذ بعد المراقبة السابقة ، وكان ما تضمنته الأوراق عن سوابق المتهم من شأنه أن يثير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥١ من قانون العقوبات وتوفرها في حقه ، وكانت المحكمة لم تمن بحث قيام هذه الحالة أو عدم قيامها مع ما يحتل أن يسفر عنه هذا البحث من عدم اختصاصها بالفصل في الدعوى - ولم تشر بشيء الى مؤدى ما ورد عن هذه السوابق ، ولم تبين سبب اطلعها له ، فان حكما يكون مشوبا بالقصور ويتمن لذلك قضه .

(المن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٩/٥/١٩٥٩ ص ٥٥٥)

١٨٥ - اذا كان ما أوردته المحكمة في أسباب حكما يناقض بعضه بعضا ، مما يبين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها فجاء حكما مضطربا بحيث لا يعرف منه من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ولا ما قصدت اليه من ادانة أى المتهمين ، وكان الأمر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادي لا يؤثر في سلامة الحكم ، بل تجاوزته على عدم فهم الواقعة على حقيقتها ، فان الحكم يكون معيبا بالتناقض والتخاذل ويتمن قضه .

(المن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٢٣/٦/١٩٥٩ ص ٦٦٦)

١٨٦ - لا تلزم المحكمة بالرد على كل دفاع موشغى للستهم - اكتفاء بأخذها بأدلة الادانة - الا أنها اذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردحا صحيحا مستندا الى ما له أصل في الأوراق .

(المن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٢٣/٦/١٩٥٩ ص ٦٨٦)

١٨٢ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أجزائه بحيث يناقض بعضه ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة - فاذا كانت المحكمة بعد أن سلمت بعدم التحويل على اعتراف الطاعن الأول - كدليل قبل المتهمين - لما أحاطه من ظروف ، عادت واتخذت منه قرينة مؤيدة لأقوال الشهود ، دون أن تبين علة اطمئنانها اليه، مع سبق تصددها عن الظروف التي تحيط به التي دفعها الى عدم التحويل عليه كثيرا ، دون أن تبين كنه هذه الظروف ومؤداها ومدى تأثيرها في الاعتراف كدليل ، وكيف هبفت

بعيد عن مزرعته قاصرا عن التذليل على ثبوت نية المتهم في الاستحواذ على القطن المدعى بتديده وحرمان صاحبه منه مما يوجب الحكم ويستوجب حقه .

(الفرن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٢٢ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٣٥)

١٨٩ - حصول السداد للبلغ المدعى بتديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أشار في مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية الى مخالفة قسما موقعا عليها من المجنى عليه تفيد استلامه المبلغ موضوع ايصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المبلغ الا أنها لم تشر اليها في حكمها ، فإن المحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالفة ولحققة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم معيبا بالقصور الذي يطله .

(الفرن رقم ١٢٧ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٢١ لسنة ١٩٦٠ ص ١٩٧)

١٩٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد في أسبابه ما يفيد تحقيق النتيجة التي يستقيم بها ازالة حكم المادة ٢٤١ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ، فإنه يكون قاصرا عن بيان شرط تطبيق حكم المادة المذكورة .

(الفرن رقم ١٥٥٣ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٢١ لسنة ١٩٦٠ ص ١٩٩)

١٩١ - اذا كان الحكم قد رد على الدفع المبدي من المتهم ببيان التفتيش لعدم جدية الترحيات التي ابتنى عليها بقوله « ان هذا الدفع مردود بما ثبت من أقوال رئيس مكتب المخدرات من أن المتهم هو ذات الشخص المقصود بالترحيات والتي ثبت من الكارت الخاص بمكتب المخدرات أنه هو ذات المطلوب صدور الاذن بتفتيشه » فإن ما قالته المحكمة لا يصلح ردا على دفاع المتهم - إذ أن مقتضى وجود ملف و « كارت » بالاسم الحقيقي للمتهم في مكتب المخدرات ، ومقتضى أن رجال المباحث يقصدون تفتيش صاحب هذا الاسم بالذات وهو الذي انضمت تحرياتهم عليه - مقتضى ذلك كله ألا يستصدروا اذن النيابة بالتفتيش باسم آخر غير الاسم الذي يعرفونه من الترحيات ومن السجل الخاص - ما لا يتصور معه وقوع خطأ مادي في الاسم - فيكون الاذن قد صدر في حق شخص آخر غير المتهم ، ويكون تعليل الحكم لما دفع به المتهم تمليلًا غير سائغ منطويا على فساد في الاستدلال مما يوجب الحكم ويروجب حقه .

(الفرن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٢١ لسنة ١٩٦٠ ص ١١٥)

المدنية الجزئية ، دون أن يبين الحكم ما غاير الحقيقة في هذه الأقوال وأثرها على مركز الخصوم في الدعوى التي سمعت فيها الشهادة ، ودون أن يستظهر تعدد الطاعن تشير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، فإنه يكون قاصرا عن بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ويستوجب حقه - بالنسبة الى الطاعن والى باقي المحكوم عليهم معه - ولو لم يقدموا طعنا - لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة - عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٧ لسنة ١٩٥٩ ص ٩٨٣)

١٨٩ - لا يتأتى في منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلا عليه ، بل من واجب المحكمة أن تقيم الدليل على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق اذا هي اطرحته ، وأن تثبت بأسباب سائغة كيف كان المتهم ضالعا في الجريمة التي دين بها .

(الفرن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٨ لسنة ١٩٥٩ ص ٩٨٨)

١٨٧ - اذا دان الحكم المتهم بتهمة عرضه « تينا » فاسدا للبيع دون أن يتحدث عن الواقعة وكيف اعتبرها عرضا للبيع - مع ما أثبت من أن « التين » كان موضوعا بدلاخل التلاجة لتخزينه وبعيدها عن محل تجارة المتهم ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في البيان متعيينا حقه .

(الفرن رقم ١٢٨٣ لسنة ٢٩٩٠ ق. جلة ١٢/٢١ لسنة ١٩٥٩ ص ١٠٢٧)

١٨٨ - الأصل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص ، ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته الحدود المرسومة له في عقد الوكالة ، الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين ، فلا يلزم التقيد بحرية التوكيل في تفسير سلطة الوكيل بل يجب اعماله فيما يتشعب مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده ، فقيام المتهم برهن القطن المفوض ببيعه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذي كان يهدف اليه المدعى بالحق المدني - وهو تسديد المطلوب منه لبنك السليف الزراعي وللأموال الأميرية - لا يمد في صحيح القانون بتديده معاقبا عليه جنائيا ، ويكون استخلاص الحكم لنية التبديد من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر اليه بالبيع وقيامه برهن القطن باسمه دون اسم المدعى بالحق المدني في محلي

في التحقيق الذي باشرته النيابة العامة بعد احالة الدعوى الى محكمة الجنائيات وقصد الملف لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .
(الطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١١٣١٤٦)

١٩٦ - استناد الحكم الى اعلان التهم بالحيز في مواجهة كاتب دائرته بمقر الدائرة دون التدليل على ثبوت علم التهم بحصول الحيز عن طريق اليقين يعيب استدلال الحكم بالقصد ، اذ مثل هذه الاعتبارات ان صح التسك بها ضد التهم من الوجهة المدنية فانه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(الطن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٤/٥/١٩٦٠ ص ١١٣١٤٩٣)

١٩٧ - استخلاص الحكم علم التهم بالحيز من مجرد قوله بان الطارس ابلغه به بعد عودته من الخارج دون أن يحدد تاريخ هذا العلم ، أو أن يستجلى تاريخ وقوع التبيد وهل وقع قبل ابلاته بالحيز أو بعده ، غير سائق ولا يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه .

(الطن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٤/٥/١٩٦٠ ص ١١٣١٤٩٣)

١٩٨ - اذا كان بين من مراقبة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع التهم كان يقوم على أنه يشتغل بعمل العلوى ومصرح له بصنع أنواع منها يدخل اللين ضمن عناصرها وأن ضبط اللين بالطالة التي كان عليها انما حصل بداخل المعمل - ولم يكن مروضا للبيع - ومع وضوح هذا الدفاع اقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللين كان مروضا للبيع دون أن ترمض المحكمة لما أبداه الدفاع وتبدي رأيا فيه ، وكان هذا الدفاع جوهريا من شانه - لو صح - أن يؤثر في مركز التهم من الاتهام ، فان الحكم يكون معيبا بقصور البيان متعينا قهقهه .

(الطن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٠/٥/١٩٦٠ ص ١١٣١٥١٣)
(والطن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٩ ق. جلة ٢٠/٥/١٩٦٠ ص ١١٣١٥١٣)

١٩٩ - مجرد شك المحكمة في صحة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء - بالصورة التي اوردها الحكم - لا يصلح لاستبعادها ، ما دام أنه كان في مقدور المحكمة أن تحقق من كون السابقة للتهمة أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهي الطريقة الفنية التي تستخدمها ادارة تحقيق الشخصية في ادراج سوابق الجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .

(الطن رقم ١٥٣١ لسنة ٢٩ ق. جلة ٣١/٥/١٩٦٠ ص ١١٣١٥٣٢)

١٩٢ - لا تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات الا اذا كان نسلم المال المختلس من مقتنيات العمل ويدخل في اختصاص التهم الوطني استنادا الى نظام مقرر ، أو أمر اداري صادر من يملكه ، أو مستمدا من القوانين واللوائح - فاذا كان الحكم قد اورد في أسبابه أن التهم منوط به الاشراف على السجن ، والمجنى عليه لم يصدر أمر قانوني بإيداعه سجن القسم حتى يسوغ التهم تفتيشه بل اودع الحيز بناء على أمر الضابط المنوب حتى يحضر ضابط المباحث ويفصل في أمره ، وكان الحكم لم يظهر ما اذا كان من عمل التهم واختصاصه الوطني تفتيش نزلاء الحيز بالقسم وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة لهذا الغرض ، فانه يكون معيبا بما يستوجب قهقهه .

(الطن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٩ ق. جلة ٨/٣/١٩٦٤ ص ١١٣٢٢٤)

١٩٣ - الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقلم بقيقتهما لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكفي فيه بالرائحة ولا يبدى في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع - فاذا خلا الحكم من الدليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه فانه يكون معيبا متعينا قهقهه .

(الطن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٤/٣/١٩٦٠ ص ١١٣٢٣١)

١٩٤ - من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو في خصوص الدعوى - خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم - فاذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تسك به التهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحيز بعد التواء أمر الأداء الذي وقع الحيز نقاذ له - وهو دفاع جوهرى - فانه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب قهقهه .

(الطن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ ق. جلة ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١٣٢٧٠)

١٩٥ - من المقرر قانونا أن للتهم اذا شاء أن يتمتع عن الاجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يبد هذا الامتناع قرينة ضده ، واذا تكلم فانما ليبدى دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التي يبدى بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع التهم عن الاجابة

من المسلس المضبوط ، فإن ما أورده الحكم عن رأى الطبيب الشرعى لا يصلح بصورته سندا لرفض دفاع المتهم المبني على أن الإصابة القاتلة لا تحدث من هذا المسلس من مثل المسافة التى كانت بينه وبين المبنى عليه عند أصابته ، والقطع في هذه المسألة الفنية البحت متوقف على استطلاع رأى أهل الخبرة .

(المن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠ ق. ج ٢٩/١١/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٨٥٤)

٢٠٤ - المرض عنو قهرى وحق الدفاع مكفول بالقانون - فإذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جلسة المعارضة ، واعتذر عنه محاميه وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا المدعى ، فإن على المحكمة أن لم تروجه للتأجيل أن تعرض في حكمها للمدعى وللشهادة المرضية وأن تبدي رأيا فيها - أما وهى لم تقبل ، ولم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسماح دفاعه - لعل له وجها يبرر به تأخير في التقرير بالمعارضة ، فإن حكمها يكون معيا بالاخلاق بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(المن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٠ ق. ج ٢٩/١٢/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٨٧١)

الفرع الثانى - التسبب غير العيب

٢٠٥ - إذا كان الحكم قد استفاد تحريض المتهمه لأتشي على الدعارة من كونها صحبتها الى الشخص الذى اتخذ محله مكانا لالتقاء الجنسين وأنها قلمتها لشخص آخر ورافقتها الى السيارة التى ركبها مما ليرتكب معها فعل الفحشاء وأوصته بأن يعود بها في موعد معين ، فإن هذا الاستخلاص يكون سائفا ومقبولا وتحقق به الجريمة المبينة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

(المن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٥ ق. ج ٢٥/١٩/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩)

٢٠٦ - لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعى ، في عبارة مستقلة بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملازمات حسب الواقعة الثابتة في الحكم .

(المن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٥ ق. ج ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٥٥)

٢٠٧ - عدم تحدث الحكم بالادارة (في جريمة اخفاء أشياء مسروقة) صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بالسرقة لا يعيبه ما دامت الواقعة الجنائية التى أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توغر ركن العلم بالسرقة .

(المن رقم ١٥٧ لسنة ٢٥ ق. ج ٢٥/١/٢١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٨)

٢٠٠ - إذا كان المتهم قد فاز أمام محكمة ثانى درجة في الأساس الذى بنى عليه التعويض بالنسبة للكميات غير المضبوبة من المواد موضوع الدعوى وأشار الى حكم المادتين ٣ ، ١٧/٢ من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ ١٩٤٧ يرسم الاتاج أو الاستهلاك على الكحول ، فإن الحكم اذ اكتفى بتأييد الحكم المتأفف لأسبابه دون أن يرد على هذا الدفاع ولم يتحدث عن مؤدى المادتين المذكورتين وأثرهما فيما قضى به يكون معيا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(المن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ ق. ج ٢٨/١٢/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٦٣٥)

٢٠١ - على المحكمة وهى تنظر معارضة المتهم في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في الاستئناف أن تبدي رأيا فيما ورد بالشهادة المرضية التى يستند اليها في اثبات مرضه وعما اذا كانت تصلح بذاتها مبررا للتخلف - أما وهى لم تفعل وأحال الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها على الأسباب التى ذكرها الحكم الصادر في الاستئناف - وهى أسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التى أصدرها المتهم يعتذر عن التخلف لمرضه - ولم يكن قد قدم الشهادة ، فإن حكمها يكون معيا بما يستوجب نقضه .

(المن رقم ٦٦٧ لسنة ٢٩ ق. ج ٢٩/١٠/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٦٥٥)

٢٠٢ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل المدل لم يبين كيف انتهى الى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريعية هى التى سببت وفاة المبنى عليه فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه ، ولا يقدح في ذلك ما أورده الحكم في ختامه من أن الإصابات النارية أودت بحياة المبنى عليه - ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالإصابات التى أشار اليها من واقع الدليل القنى - وهو الكشف الطبي - مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا لا تستطع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التى أخذها بها .

(المن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٥ ق. ج ٢٥/١٢/١٩٦٠ ص ١١١ ص ٨١٥)

(والمن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٠ ق. ج ٢٥/١١/١٩٦٠ "م بخر")

٢٠٣ - إذا كان الثابت أن التقرير الطبي الذى أثبت أن إصابة المبنى عليه - وهى الإصابة القاتلة - يمكن أن تحدث من المسلس المضبوط قد خلا مما يدل على أن الطبيب الشرعى كان عندما أبدى هذا الرأى على بينة من مسافة الاطلاق بحيث لا يمكن القول بأن هذه المسافة كانت في تقديره عندما انتهى الى امكان حصول الإصابة القاتلة

وتروى قبل مقارفته جريمة قتل أمه بما يتوافر معه سبق الإصرار - فان ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها وربت عليه قيام ظرف سبق الإصرار يكون استخلاصا سليما متفقاً مع حكم القانون .

(الطن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق جلة ١/٢١ ص ١٢٣٧)

(الطن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٤ ق جلة ١٠/٣٠ ص ١١١٨)

(الطن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٤ ق جلة ١١/١٧ ص ٨٩٦)

٢١١ - لا يهم في صحيح القانون أن تكون أدلة الثبوت التي استند اليها الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيايباً منها ، مماثلة للأدلة التي بينها الحكم الغيابي أو أن تكون المحكمة قد هلت من هذا الحكم بعض عباراته وأسبابه وانخذت منها أسباباً جعلتها قواماً لحكمها ما دامت قد رأت أن تلك الأسباب المنقولة تمير تعميماً صادقاً عما وقر في وجدانها واستقر في يقينها من معانٍ وحقائق .

(الطن رقم ١١٧٩ لسنة ٢٥ ق جلة ٢/٧ ص ١٦٤)

٢١٢ - الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه رداً صريحاً هو الطلب الجازم الذي يصير عليه الدفاع .

(الطن رقم ١٢٦٠ لسنة ٢٥ ق جلة ٢/٢٠ ص ٢٠١)

٢١٣ - المحكمة غير ملزمة - وهي تفضي بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية - أن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام ، لأن في اغفال التحدث عنها ما يفيد حتماً أنها أطرحتها ولم ترفضها ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة .

(الطن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٥ ق جلة ٢/٢١ ص ٢٣٩)

(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٢٧ ق جلة ٢/٢٥ ص ٢٨١)

٢١٤ - تعدد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون ، وهي أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقرير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع - فإذا استظهر الحكم ثبوت القتل في قوله « .. أن الثالث من ظروف الدعوى وما تقدم تفصيلاً ومن التقارير الطبية وما أوردته الصور أن المتهم فاجأ أمه بالضرب العنيف » بيد الهون « على رأسها ثم أهال على رأسها مرات أخرى بلا رحمة ويصنف حتى سقطت بين يديه مضرجة بدمائها ولم يتركها بعد سقوطها ، بل أهال عليها ضرباً على رقبتها وهي ملقاة على ظهرها ، وقتت الضربات عظام الضروف الدرقى ، بدغم حقهده وخفيته - تلك التي قطعت أوصال المودة في القربى - بما تتوافر معه ثبوت القتل العمد المدون في وزهاق الروح ، وبما نشأت عنه الصدمة العصبية ، والارتجاج

٢٠٨ - لا يعيب الحكم أن يكون قد استند فيها استند إليه من أدلة إلى الملائمة التي أجراها وكيل شيخ الخفراء ، فان ذلك مما يخلو له نص المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار وكيل شيخ الخفراء من بين الرؤوسين لأموري الضبط القضائي .

(الطن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٥ ق جلة ١/٢١ ص ١١٦)

٢٠٩ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجح الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن يصر وبصورة (الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٥ ق جلة ١/٢١ ص ١٢٠) (الطن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٧ ق جلة ١١/٤ ص ٨٦٦)

٢١٠ - سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصص الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، وإذ كان هذا الظرف من الأمور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضي أن يستنتج من وقائع الدعوى وظروفها ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطئ في تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون - فإذا استدل الحكم على سبق الإصرار بقوله : « .. أنه متوافر من الظروف السابقة كلها التي شرحتها المحكمة تفصيلاً ، ومن حاجة المتهم الملحة إلى المال وجشمه واستداته من أمه وغيرها ومنامته في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أمانته وشرف وظيفته - وما وصل إليه حاله في الشهر الأخير من الضيق المالي - مع كثرة مطالب الحياة ومع اعتقاده أن أمه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك فاعا تضرع عليه ييمض هذا المال مما لها من معاش واستحقاق في الوقف ورصيد بالبنك - ففان ذرعا بكل ذلك وفطن أن هذا منتهى القوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له إلا في الأجهزة عليها ، ولا مخلص له مما هو فيه إلا أن يتخلص منها فيبرها في الوقف وفي أموالها ويأخذ ما لديها ، ففبر الأمر وفكر فيه وتروى منذ أن أغلقت بابها دونه في الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بضعة فذهب يرتب جريسته ويدير لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لزوجها ولا لأخيها - الذي لقيه مصادفة - شيئاً عن ذهابها لانه أعد للأمر جريسته وسلك سبيل التخفي في ذهابها إليها وفي الوصول إليها وفي كيفية قتلها ، بل دبر أمر كيفية اخفاء آثار جريسته ، بما يقطع كله في أنه انما فكر وصمم

٢١٨ - لا يلزم التحلث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة التهديد بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وظروف الواقعة كما أوردها .
(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/٢/٧ ص ٢٧٩)

٢١٩ - يكفي سلامة الحكم الاستثنائي بالبرائة أن تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة إلى المتهم وأن يتضمن ما يدل على عدم اقتناعها بالإدانة السابق القضاء بها ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٣/١٩ ص ٧٠٢)

٢٢٠ - ليس ثمة ما يمنع المحكمة الاستئنافية أن هي رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المتأنتف من أن تتخذها أسبابا لحكمها ، وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المتأنتف أسبابا لحكمها .

(الطن رقم ٤٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٣/٢٠ ص ٧٠٢)

٢٢١ - لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها .
وإذن فلا تترتب على الحكم أن أطلاق القول بأن بعض اللاعين قرروا بأن المتهم يتقاضى جملا نظير لعب القمار في مسكنه دون أن يشير إلى أساليبهم ما دام قد أورد مضنون أقوالهم في مدوناته وما دام المتهم لا يتنازع في نسبة هذه الأقوال إليهم .

(الطن رقم ٤٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٣/٢٠ ص ٧٠٢)

(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧٠٢)

(الطن رقم ١١٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٥٦/١٠/١٠ ص ٧٢٦)

٢٢٢ - لا يشترط القانون لقيام جريمة التحريض على ترك العمل الفردي توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافرها أن يحصل التحريض عن إرادة من الجنائي وعلم منه بجميع أركانها التي تتكون منها قانونا وإن لم ترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة . كما أنه لا يلزم أن يتحلث الحكم عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي أن يستفاد توافر هذا القصد ضمنا من البيانات الواردة في الحكم .

(الطن رقم ٤٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٣/٢٠ ص ٧٠٢)

٢٢٣ - تقوم الأحكام الجنائية على أساس من حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها وللمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تمتد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به

المخى وانسداد المسالك الهوائية التي انتهت بما أورده وصمم عليه من قائلها والتخلص منها « فإن ما أورده الحكم تدليلا على قيام هذه التية سائق واضح في البات توافرها لدى المتهم .

(الطن رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٢٦٧)

(الطن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/٣/٢٠ ص ٧٠٢)

(الطن رقم ٨٨ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٤/٢٠ ص ٧٠٢)

(الطن رقم ١٥٣٣ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٢/١٨ ص ٨٨٢)

(الطن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٦/٥/٧ ص ٨٨٢)

(الطن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٦/١٠/٢٩ ص ٨٣٨)

(الطن رقم ١٠٣٤ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٦/١٠/٢٠ ص ٨٠٧)

(الطن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٦/١١/٢٨ ص ٩١٥)

(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٥٦/١١/١٧ ص ٨٩٦)

٢١٥ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم إليها وأن تأخذ بما تظنن إليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تثق فيه ولا تظنن إلى صحة روايته ، وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها ولا يعيب حكمها ما وقع بين الشهود من خلاف ما دام استخلاصها للحقيقة القانونية التي اطمأنت إليها هو استخلاص سائق له أصله في الأوراق .

(الطن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/٣/٢٠ ص ٧٠٢)

٢١٦ - إذا كان الحكم إذ عرض لعلم المتهم بتزوير السند قال « وحيث أنه بالنسبة لجريمة الاستعمال فإن علم المتهم بتزوير الرخصة واضح من أن المتهم لم يقصد به إجراء غير استخراج الرخصة فضلا عن علمه بعدم لياقته طبيا للحصول على الرخصة ، كما أن المستفاد من ظروف الدعوى هو أنه المحرض على التزوير كما سبق » - فإن في هذا الذي أورده الحكم ما يكفي لاستظهار ركن القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة استعمال المحرر المزور .

(الطن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٥٦/٣/٢٠ ص ٧٠٢)

٢١٧ - إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة وأعمال الظروف التي تراها محكمة الموضوع مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقفت من أجلها العقوبة بالتقدير الذي رآته .

(الطن رقم ٣٥ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٣/١٥ ص ٧٠٢)

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٤/٢٠ ص ٧٠٢)

(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧١٠)

(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٦/٥/١٩ ص ٩٤٦)

٢٢٩ - يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذي دافع بالقتل خطأ وبين اسبابه للمجنى عليه باصابات قاتلة ، بما يكفي لاثبات قيام هذه الرابطة بقوله « وحيث ان خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن انحرافه للجهة اليمنى حيث كان يسير المجنى عليه وعدم استعماله لجهاز التنبيه أو القرامل عند اقترابه منه مما أدى الى الحادث فأصيب المجنى عليه » .
(الفرن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٧/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٦١٠)

٢٣٠ - اذا طبقت المحكمة في حق المتهم المادة ٢٤١/١ من قانون العقوبات فلا يكون قد شاب أسباب حكمها التصور ان هي لم تذكر مدة عجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية ما دامت قد أوردت في حكمها ما اشتل عليه التقرير الطبي الشرعي من بيان لنوع الاصابة وموضعها وجسامتها وكونها نافذة وما دام التقرير الطبي هسه الذي أشار اليه الحكم وأورد مضمونه يبينه ان الاصابة أعجزت المجنى عليه عن أعماله مدة تزيد عن عشرين يوما .
(الفرن رقم ٨١ لسنة ٢٦ ق جلة ١٥/١/١٩٥٦ م ٧ ص ١٦٦)

٢٣١ - لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعض الشهود ، وانما يكفي أن يكون مستتباً بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المكثات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق .
(الفرن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١٤/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٧٢٢)
(والفرن رقم ١٥٦ لسنة ٢٧ ق جلة ٢١/٣/١٩٥٨ م ٩ ص ٣٠٩)

٢٣٢ - متى أثبتت المحكمة أن المتهم استعمل سلاحاً « مسدس » من شأنه احداث القتل وازهاق الروح وأنه صوب هذا السلاح الى رأس المجنى عليه بقصد قتله فأصابه في مكان قاتل من جسمه ثم ذكرت الباعث من ضغينة سابقة فاتها تكون قد استخلصت توفر نية القتل مما يؤدي اليه ، ولا ينبغي توفر هذه نية القول بشقاء المجنى عليه بغير علاج .
(الفرن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٦ ق جلة ٢١/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٧٤٦)
(والفرن رقم ١٥٨٣ لسنة ٢٧ ق جلة ١٣/٢/١٩٥٧ م ٨ ص ١٠١٦)

٢٣٣ - لا جدوى للمتهم فيما يشير بشأن جريمة الترويع لمبادئ الشيوعية من قصور ما دام الحكم المطلون فيه أجرى في حقه تطبيق المادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة

امامها ما دامت قد اطمأنت اليها دون أن تطالب ببيان السبب متى كانت هذه الأقوال تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم .

(الفرن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦/٣/١٩٥٦ م ٧ ص ٤٤١)
(الفرن رقم ١٤٥٨ لسنة ٢٦ ق جلة ٩/٤/١٩٥٧ م ٨ ص ٣٧٩)

٢٢٤ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شهود الاثبات وتطرح أقوال شهود النفي دون أن تزم ببيان السبب ما دام الرد على أقوال الآخرين مستفاداً من الأخذ بأدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .
(الفرن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦/٣/١٩٥٦ م ٧ ص ٤٤١)

٢٢٥ - ان التناقض في أقوال الشهود يفرض قيامه لا ييبس الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصاً سائماً بما لا تناقض فيه ، اذ مرجع ذلك الى عقيدة المحكمة والمفتئنا الى صحة الدليل الذي تأخذ به .
(الفرن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٦/٣/١٩٥٦ م ٧ ص ٤٤١)
(والفرن رقم ٨٤ لسنة ٢٦ ق جلة ٤/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ١٧٤)

٢٢٦ - اذا كان الحكم قد تعرض للقصود من الاحراز فقال ان المتهم قد اعترف في محضر ضبط الواقعة بأهرازه لقطعة الاقيون التي ضبطت معه وأنه محزها بقصد التعاطي وأن الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة ولم يشاهد المتهم وهو يوزع أى مخدر على أحد من رواد محله الذي كان به وحده فإن هذا الاستدلال مقبول وكاف لحصل النتيجة التي انتهى اليها الحكم من أن المتهم كان يحوز المخدر لتعاطيه .
(الفرن رقم ٧٤ لسنة ٢٦ ق جلة ٤/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ١٦٢)
(والفرن رقم ٣١٨ لسنة ٢٦ ق جلة ٢٢/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٣)

٢٢٧ - المحكمة غير ملزمة بالرد على أقوال شهود النفي متى كان ذلك مستفاداً من أخفها بأدلة الثبوت .
(الفرن رقم ١٦٧ لسنة ٢٦ ق جلة ٩/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٢٣)

٢٢٨ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم اليها ، حتى ولو كان من الطلبات الأصلية ، أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها أن تلتفت الى الطلب والا ترد عليه .
(الفرن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٥ ق جلة ١٠/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٤٢)

وكانت العقوبة المقررة لكلتا الجريمتين واحدة ، فإن اغفال المحكمة التحدث عن ركن الملاينة في جريمة القتل لا يجب حكمها ما دامت أسبابه واقية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها .
(الفرن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٦٥)

٢٣٩ - التناقض الذي يجب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .
(الفرن رقم ٦٩٩ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٦٨)

٢٤٠ - متى أورد الحكم أن المتهم قام بتحويل عملة أجنبية الى الخارج وكان ينبى عليه استيراد البضائع التي حوت عنها تلك العملة ، وأن ارتضاع الأسعار لا يعتبر قوة قاهرة تغنى المتهم من الواجب الذي فرضه القانون عليه فإن ما قاله الحكم بذلك يكون سديدا .
(الفرن رقم ٦٩١ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٨٤)

٢٣١ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد عرض لدفاع المتهم ونسب خطأ الى أحد شهود قية أنه لم يذكر لشاهدين آخرين من الشهود أن الضارب للمجنى عليه شخص آخر غير المتهم على خلاف الشابت في الأوراق ما دام لم يتخذ هذه الأقوال دليلا من بين الأدلة التي استند اليها ولا هي تتضمن واقعة جوهريه اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة وكان لها أثرها في تكوين عقيدتها .
(الفرن رقم ٧٠١ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٠٤)

٢٤٢ - متى كان مفاد الحكم أن اصطدام السيارة التي كان يقودها المتهم للمجنى عليه لم يكن الا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم احتياط وتحرز لتضاد المجنى عليه وعدم احلاق جهاز التنبيه لتنبهيه ، فانه يكون قد دل على توفر ركن الخطأ واستظهر رابطة السببية .
(الفرن رقم ٧١٢ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٣٢)

٢٤٣ - القاضى الجنائى لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصفة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائيا ، وعدم تقيد القاضى الجنائى بحكم القاضى المدني ليس مقتضا

النصوص عنها في المادة ١٩٨ عقوبات التي أثبتت الحك مقارفة التهم ايها ما دامت أسبابه واقية في خصوصها ولا قصور فيها .
(الفرن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٧٩)

٢٣٤ - ان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها فان عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فان الارتباط بين الجريمتين يكون قائما مما يقتضى اعتبارهما جريمة واحدة عملا بالمادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات .
(الفرن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٨٤)
(الفرن رقم ٤١٦ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢٧/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٥٩٠)

٢٣٥ - لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
(الفرن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٦٧)

٢٣٦ - متى أورد الحكم ما يكفى لبيان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة النصب التي عتب المتهم من أجلها فان عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم لا يبييه ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن المتهم لم يكن جادا وقت التعاقد وأنه انما كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته .
(الفرن رقم ٦٦٤ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨١٦)

٢٣٧ - متى كان الحكم قد أسس توفر الخطأ الذي ترتب عليه حصول حادث القتل الخطأ في حق المتهم على أنه قاد السيارة بسرعة زائدة مما ينطبق عليه نص المادة ٢٨ من لائحة السيارت التي وقع الحادث في ظلها ، فهذا يكفى وحده أساسا تقوم عليه الادانة ولا يجب الحكم أن يكون استند بعد ذلك الى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى الى مرتبة الأخطاء والمآخذ عليها قانونا .
(الفرن رقم ٦٧٧ لسنة ٢٦ ق. - جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٣١)

٢٣٨ - متى كان القتل الذي وقع من المتهم كونه جريمتى البلاغ الكاذب والقتل اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ،

٢٤٩ — لا حرج على الحكم إذا أحوال في بيان المسروقات إلى الأوراق ما دام أن التهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها .

(الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٥ ص ١٩٥٦/٧ ص ١٢١)

٢٥٠ — من المقرر أنه إذا كانت صحيفة الحالة الجنائية التي قدمتها النيابة العامة بين منها أن الحكم الذي تستند إليه في اعتبار المتهم عادلاً حكم غير نهائي ، ولم تقدم النيابة إلى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإن المحكمة أذقت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها يكون حكمها بريئاً من حالة القصور والفساد في التدليل — أما ما تثيره النيابة من أن ورود هذا الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطة للدعوى الجنائية التي يعد الحكم النهائي مبدأ لها يعد قرينة على نهائيتها — والا كانت النيابة قد أخفرت إدارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملاً بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢ ، فإنه قول لا سند له من القانون ، ذلك أن مجرد ادراج الحكم النهائي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيتها ما دام ورودها بها قد يرد إلى الإهمال .

(الطن رقم ٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/١٢ ص ١٩٥٦/٧ ص ١١٤٧)

(والطن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/١٦ ص ١٩٥٧/٨ ص ٤٢٥)

(والطن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلة ١١/٢٨ ص ١٩٦٠/١١ ص ٨٤٥)

٢٥١ — لا يشترط التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن القصد الجنائي في جريمة السرعة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه .

(الطن رقم ٩٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/١٢ ص ١٩٥٦/٧ ص ١٤٩)

(والطن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٣١ ص ١٩٦٠/١١ ص ٧٤٥)

٢٥٢ — المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما دام أن فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستنتاجه كما هو معرف به في القانون .

(الطن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/١٩ ص ١٩٥٦/٧ ص ١١٦٤)

٢٥٣ — يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين مضمون كل دليل من الأدلة التي بني قضاءه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار الثابت في الحكم .

(الطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٢٠ ص ١٩٥٦/٧ ص ١١٧٤)

عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التي اقتنع بها هذا الأخير إذ لا يضيره مطلقاً أن تكون الأسباب التي يعتمد عليها متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني .

(الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/١ ص ١٩٥٦/٧ ص ٩٥٢)

٢٤٤ — متى أثبت الحكم على المتهم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه أنه قاد السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر — وهو ما ورد بوصف الواقعة التي أقيمت عليها الدعوى — كان هذا الخطأ وحده كافياً لإقامة الحكم ولا يكون هناك محل لما يثيره المتهم من أن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة (الطن رقم ٦٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٨ ص ١٩٥٦/٧ ص ٩٩٠)

٢٤٥ — متى كان المدعي بالحق المدني قد طلب سماع الشاهد بعد حجز القضية للحكم وكان ما تضمنته رد المحكمة على ذلك أن الشاهد كان الضامن للمدعي بالحق المدني لدى الشركة التي يقاضى رؤسائها وأن طلب سماع شهادته جاء متأخراً ، فإن ذلك لا ينطوي على حكم سابق على شهادته ولا يفرض قيلاً زمنياً مبهماً وإنما يرمي إلى استظهار أن أمر هذا الشاهد لم يكن ليخفى على المدعي بالحق المدني إلى ما بعد حجز القضية للحكم وعلاقتها أعرق في القدم من قيام التقاضى .

(الطن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٨ ص ١٩٥٦/٧ ص ٩٩٥)

٢٤٦ — لا يستلزم القانون إبراز النص الكامل لأقوال الشهود بل يكفي أن يورد الحكم مضمونها .

(الطن رقم ٨١٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٢٣ ص ١٩٥٦/٧ ص ١٠٥٧)

٢٤٧ — متى قال الحكم أن المتهم دفع المجنى عليها بالقوة وأرقلها عنوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجذب سروالها فأمسكت برباط الأستك تحاول منه ما استطاعت من الوصول إلى غرضه منها فتزق لباسها في يده وفك أزرار بنطلونه وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول مواقعتها بالقوة ، فإن ذلك مما تتحقق به جريمة الشروع في الوقاع متى اقتنعت المحكمة بأن التهم كان قصد إليه .

(الطن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٢٩ ص ١٩٥٦/٧ ص ١٠٧٩)

٢٤٨ — مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبير الفني ، ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تفتضى رداً خاصاً ما دام حكمها مبنيّاً على أصل ثابت في الدعوى .

(الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٣٠ ص ١٩٥٦/٧ ص ١١١٨)

٢٦١ - للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته فإذا كان الطبيب الشرعي الذي ندب في الدعوى قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب اختصاصي ثم أقر هذه الآراء وتبناها وأبدى رأيه في الحادث على ضوءها ، فليس يجب الحكم الذي يستند إلى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الأطباء الذين رجع إليهم لم يطلعوا اليهين .
(الطن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/١/٢٨ ص ٨٠ ص ٧٠)

٢٦٢ - متى كن مؤدى ما أثبت الحكم أن اتصالا جنسيا تم بين المتهم والمجنى عليها وهو مناط ادانة المتهم ، أما طريقة حصول هذا الاتصال وكيفية ، فهي أمور ثانوية لا أثر لها في منطق الحكم أو مقاومتها - متى كان ذلك فإن دعوى الخطأ في الاستناد التي يشير إليها المتهم تكون غير مجدية .
(الطن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٢/٤ ص ٨٠ ص ١٠٩)

٢٦٣ - متى كان طلب المتهم إعادة المانية لا يتجه إلى تقي القتل المكون للجريمة ولا أثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا منها إثارة التشبهة في الدليل الذي المأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا .
(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٢/١١ ص ٨٠ ص ١٤٠)

٢٦٤ - متى كان الحكم قد انصب على اصابة بعينها نسب إلى المتهم احداتها ، وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها ، وإطامات المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها ، فليس به من حاجة إلى التعرض لتعريفها من اصابات لم تكن محل اتهام ، ولم ترفع بشأنها دعوى ، مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها إنما يرجع إلى أنه لم يظن اليها .
(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٢/١٨ ص ٨٠ ص ٢٥٧)

٢٦٥ - قرار النيابة يحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم لا يعني المحكمة في شيء ولا تنزم الاشارة اليه في الحكم ، وليس من شأنه أن يؤثر ضرورة في اقوال شهود الواقعة التي تجري المحاكمة عنها .
(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٢/١٨ ص ٨٠ ص ٢٥٧)

٢٦٦ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف بضيقت الملابس السروقة في مسكنه ، ولم يشازع المتهم في صحة هذا الاعتراف ، فإن افعال الحكم الرد على الدفح بطلان التفتيش لا يؤثر في سلامته .
(الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/٢/١٩ ص ٨٠ ص ٢٢٥)

٢٥٤ - متى كانت العقوبة المقررة لها تدخل في الحدود المقررة لجريمة الضرب المقررة في الموت المتصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فلا جدوى للمتهم بالقتل العمد مما يثيره من قصور الحكم في بيان نية القتل .
(الطن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ١٢١٢ ص ١٢١٢)

٢٥٥ - لا يقدح في صحة الحكم كون المحكمة أحالت في مسودته - بفرض حصوله - إلى أسباب حكم آخر ما دام أنه يحصل مقومات وجوده قانونا .
(الطن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٢/٢ ص ١٢٢٣ ص ١٢٢٣)

٢٥٦ - متى كانت المحكمة قد اشارت في الحكم إلى ما جاء بالرسالة التي استندت إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون ايراد مضمونها ، فانها تكون قد استندت إلى ما له أصل ثابت في الأوراق ويكون النعى على الحكم بالقصور لا محل له .

(الطن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٢/٤ ص ٧ ص ١٢٣٤)

٢٥٧ - لا تثير على المحكمة أن هي اطأنت إلى تقرير المهندس الفني المقدم في الدعوى ، ورفضت طلب إعادة مناقشتها من جديد ، ما دامت قد علقت هذا الرفض تعليلًا مقبولا .

(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٢/١٠ ص ٧ ص ١٢٥٦)

٢٥٨ - الدفح بأن اذن التفتيش صدر بعد اجراء التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم ردا خاصا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة للأدلة التي أوردها .

(الطن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧ ص ١٢٨٨)
(والطن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٦٠/١٢/١٢ ص ١١ ص ٨٧٥)

٢٥٩ - عدم اشارة الحكم إلى تاريخ الكشف الطبي في جريمة الضرب لا يبيح .

(الطن رقم ١١٥٧ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧ ص ١٢٩٩)

٢٦٠ - متى كانت المحكمة قد أخذت بشهادة الوفاة الصادرة من الحاخخانة بعد أن تبين من الشهادات السلبية التي قلمت خلو السجلات الرسمية المعلقة لأثبات الوفاة من أي بيان مخالف لما ورد بها ، فانها لم تخطئ ، وذلك أن المادة ٣٠ من القانون المدني وقوانين المواليد والوفيات افترضت إمكان السكوت عن التبليغ عن الولادة أو الوفاة لعله أو لأخرى .

(الطن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٦ لسنة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨٠ ص ٦٠)

٢٧٢ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما تتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تهدره حسبما يكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجرى التفتيش الباطل ما دام قد صدر مستقلا عنه وفي غير الوقت الذي أجرى فيه .

(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٥/٦ ص ٨ س ٤٤٦)

٢٧٣ - محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى تطمئن إليه بدون مقب عليها بما فيها الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وطلان المقد المطعون عليه بعد أن تبين سبب اقتناعها بهذا الرأي باعتباره من الأدلة المقدمة إليها في الدعوى المطلوب منها الفصل فيها .

(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٥/٦ ص ٨ س ٤٥٦)

٢٧٤ - متى أثبت الحكم أن التهمين الأربعة هم الذين قارفوا القتل استنادا إلى الأدلة الملقولة التي أوردها فلا يقدح في سلامته كون بعضهم شخصا شخصيا للمجنى عليه وأن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط .

(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨ س ٥٣٠)

٢٧٥ - متى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، فانه لا يجب الحكم أن يطرح ما تقدم به المتهم في مذكرته التي يقول عنها من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة .

(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٥/٢٧ ص ٨ س ٥٤٥)

٢٧٦ - انه بمقتضى القانون رقم ٥٢٣ سنة ١٩٥٥ أصبح العلم بالنش مقترضا بالنسبة للمشتغلين بالتجارة والبيع المتجولين ومن ثم فلا يجب الحكم عدم تحدته عن ركن العلم واثبات توفره لدى المتهم ما دام من بينهم .

(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/١/٣ ص ٨ س ٥٨١)

(الطن رقم ٩١٦ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٩٥٨/١/٢٤ ص ٩ س ٧٤٧)

٢٧٧ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون وهو في مقام التدليل على ثبوت نية القتل قد جمع بين التهمين لوحدة الواقعة التي نسبت إليهما معا .

(الطن رقم ٣٠١ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/١/٤ ص ٨ س ٥٩٥)

٢٧٧ - لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها ، ومجرد الخطأ في ذكر مصدر الدليل في صدر الحكم لا تأثير له على سلامته خصوصا إذا كان المتهم لا يدعي أن هذه الأقوال لم تصدر من الشهود في موطن آخر من الأوراق .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ س ٢٨٨)

٢٧٨ - تقدير الظروف التي تلاص الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول إلى محكمة الموضوع دون مقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٤/١ ص ٨ س ٢٢٦)

٢٧٩ - متى كان الشابت أن التهمين قد دروا الحادث للأخذ بالتأثر وترصدوا لخصومهم على الطريق المألوف لهم سلوكه وكانوا مسلحين بالبنادق ، فانه لا يجب الحكم أن يجمع في حديث عن نية القتل بين التهمين جميعا على الرغم من استقلال الوقائع النسوبة لكل فريق منهم .

(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٤/١ ص ٨ س ٢٣١)

٢٨٠ - أساس الأحكام الجنائية هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، إلا أنه يرد على ذلك قيود منها أن يدلل القاضي على صحة عقيدته في أسباب حكمه بأدلة تؤدي إلى ما رتب عليها لا يشوبها خطأ في الاستدلال أو تناقض أو تخاذل .

(الطن رقم ١١٠ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٨ س ٣٥٢)

٢٨١ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر بعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوع احرازها قانونا وإذا كان ما أورده الحكم من أن المتهم ألقى بها معه عندما وقع بصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافيًا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدرا فلا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة المسألة المضبوطة ما دامت ظروف الدعوى لا تسبغ القول باتفاقها .

(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق. جلة ١٩٥٧/٤/٢٩ ص ٨ س ٥٤٤)

(الطن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٨ ق. جلة ١٩٥٨/١/٩ ص ٩ س ٦٣٤)

كذلك بأن تبين سبب طرحها لأقوال شهود لم تر الأخذ بشهادتهم إذ مرد الأمر الى اطمئنانها أو عدم اطمئنانها الى الأخذ بما شهدوا به .

(الفرن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١١/١٩٥٧ ص ٨٨١)

٢٨٤ - أن المحكمة غير ملزمة بأن تشير في حكمها الى شهادة شهود النفي والد عليها ردا صريحا لأن قضاءها بالادانة اعتمادا على عناصر الاثبات التي يبينها يفيد دلالة أنها لم تحرث تلك الشهادة ولم ترجعها للأخذ بها .

(الفرن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٧ ص ٨٨٨)

٢٨٥ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالأوراق الى بعض الشهود واقعة معينة ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتبارا في ادانة المتهم وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤيدة الى ما رتب عليها .

(الفرن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٧ ص ٨٨٥)

٢٨٦ - أن الدفع بشيوع التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستمر رد خاصا ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بالادانة للأدلة الواردة به .

(الفرن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٨ ص ٩٨٥)

٢٨٧ - متى كان الحكم قد أفصح في مدواته على أن الجريمة التي قارنها المتهم بجريمة العود للاشتباه والمتخفة أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر في المتهم أو تكشف عن ميله الى الاجرام وقضى بالبراءة استنادا الى ذلك ، فإن ما قرره الحكم المظنون فيه يكون صحيحا في القانون .

(الفرن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١٣/١٩٥٨ ص ٩٨٣)

٢٨٨ - أن طريقة القتل ليست من البيانات الجوهرية التي تلزم المحكمة بالتحدث عنها في الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فصلا .

(الفرن رقم ١٥٩٧ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٨ ص ٩٤٣)

٢٨٩ - لا يعيب الحكم أن يطنن الى العناية التي أجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة المتهم .

(الفرن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٨ ص ٩٦٨)

٢٨٨ - لا تثير على المحكمة اذا هي اتخذت من وقوع الجاحث في منتصف الشهر العربي قرينة على أن القمر في مثل هذه الليلة يكون في العادة ساطعا وذلك في سبيل التذليل على امكان الرؤية ، إذ أن القرائن تعد من طرق الاثبات في المواد الجنائية .

(الفرن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٧ ص ٨٨٥)

٢٧٩ - لا تلزم محكمة الاحالة بالرد على أسباب الحكم السابق الذي أصبح لا وجود له بعد نقضه .

(الفرن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٧ ص ٨٦٠)

٢٨٠ - متى كان الحكم قد استظهر بأدلة سائفة أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فإن اغفاله الرد على المآخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه لا يجدي المتهم متى اطمانت المحكمة الى أنه هو بذاته الشخص المقصود من اصدار الاذن .

(الفرن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٧ ص ٨٤٠)

٢٨١ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبداه في مرحلة أخرى ، دون أن تبين العلة ، إذ المرجح في ذلك الى ما تقتنع به ويطنن اليه وجدانها ، كما أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

(الفرن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٧ ص ٨٣٢)

(الفرن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١/١٩٥٧ ص ٩٢٨)

٢٨٢ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تمول في حكمها على أقوال شاهد أو أكثر أدلى بها في التحقيق الابتدائي ولو لم يطنن بالحضور لأداء الشهادة أمام المحكمة ما دامت أقواله في ذلك التحقيق كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ، على معنى أنها مدونة بلف التفتيش الذي كان تحت نظر الدفاع .

(الفرن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٧ ق. - جلة ٢٥/١١/١٩٥٧ ص ٩٠١)

٢٨٣ - ان محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تحقّب المتهم في دفاعه الموضوعي فترد على كل شبهة يثيرها أو جزئية يتمسك بها وترد عليها استقلالاً إذ الرد مستفاد من قضائها بالادانة للأسباب التي تضمنها حكمها وهي ليست ملزمة

الموصوفة بالقرار الطبي ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ظرف الاكراه في السرقة وقيام الصلة بين العنف الذي استخدمه المتهم وبين السرقة التي شرع في ارتكابها .
(الطن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٣ لسنة ١٩٥٨ م ٩ ص ٢١٧)

٢٩٦ - توافر القصد الجنائي على الضرب لا يستلزم من الحكم بيانا خاصا وانما يكفي أن يستفاد من عبارته .
(الطن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٣ لسنة ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٢٠)

٢٩٧ - متى كانت المحكمة قد اتهمت في منطق سليم الى عدم توافر ركن التقليد لأن العلامة التي وضعت على اللحوم لا يمكن أن يخضع بها أحد سواء من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفها ، وهو من الواقع الذي استيقنته المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديره ، فانه لا يقدح في سلامة هذا التقدير أن يكون الخبير الفني قد رأى غير ما رآته المحكمة .
(الطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٣ لسنة ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٢٢)

٢٩٨ - متى كان الحكم قد انتهى في منطق سليم الى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب الجاني عليه وحده ، فإن ذلك يكفي بذاته للقضاء ببرائة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية ، ذلك لأن مناط المسؤولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ألا يكون الضرر راجعا لسبب أجنبي لا يد « للحارس » فيه .
(الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٣ لسنة ١٩٥٨ م ٨ ص ٢٦٧)

٢٩٩ - ان تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالي الدفاع الشرعي والضرورة أو عدم قيامهما من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، ولا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حالة الضرورة وحالة الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملازمات طبقا للواقعة .
(الطن رقم ٢٠٣٨ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٣ لسنة ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٦٧)

٣٠٠ - متى كان لا يؤثر في موقف المتهم أن يرداد عدد الجناة واحدا . بفرض أن مضاهاة البصمات التي طالب بها كشفت عن وجود آخر في مكان الحادث في جريمة رأى الحكم أنها وقعت من أكثر من شخص وقد أخذه فيها ، وهو في ختام حديثه عن الأدلة بصفة أساسية ، بأقواله هو وبما نسبته المتهم الأول اليه وبما ضبط لديه من متحصلات

٢٩٥ - ان استناد الحكم الى أقوال لبعض الشهود منقولة عن شهود آخرين أمر لا يعرهم القانون اذ مرد ذلك الى ما تطنن اليه محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أدلة في الدعوى .
(الطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٣ لسنة ١٩٥٨ م ٩ ص ١١٨)

٢٩١ - متى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بنهائ على خطأ المجنى عليه وحده وانتهى الى أن خطأ المتهم - بفرض حدوثه - لم يكن له شأن في وقوع الحادث لانتفاء وابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذي لحق المجنى عليه ، فإن الحكم لا يكون قاصرا ولا مشوبا بالخطأ في القانون ان هو لم يتحدث عن جميع صور الخطأ النسوبة الى المتهم ولم يترض لباقي صور الخطأ المشار اليها في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .
(الطن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٣ لسنة ١٩٥٨ م ٩ ص ١٢٩)

٢٩٢ - رسم قانون الاجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ منه طريق اعلان الشهود الذين تطلب النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ، فاذا لم يتبع المتهم هذا الطريق ، فلا على المحكمة اذا هي أعرضت عن طلبه سماع شاهد ولم تستجب اليه ، ولا عليها كذلك اذا هي لم ترد على دفاعه المستند على هذا الأساس .
(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٣ لسنة ١٩٥٨ م ٩ ص ١٣٤)

٢٩٣ - متى كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن المحجوز عليه في يوم البيع مع علمه بالحجز . فإن في ذلك ما يكفي لاثبات توافر نية التبيد دون حاجة بعد ذلك الى التحدث استخلاصا عن هذه النية .
(الطن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٣ لسنة ١٩٥٨ م ٩ ص ١٩٢)

٢٩٤ - لا ينال من سلامة الحكم أنه نسب أقوال الشاهد الى تحقيق النيابة في حين أنه أدلى بها في جلسة المحاكمة اذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .
(الطن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٧ ق . جلة ٢/٣ لسنة ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٠٦)

٢٩٥ - متى كان الحكم قد انتهى الى أن المتهم قد طعن المجنى عليه ببطاؤه عندما حاول القبض عليه لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق فأحدث به الإصابة

على المعلومات المسلمة لتلك الدولة أو توجيه نحو استيفاء بعض جوانبها . كما قرر الحكم بالنسبة للنتم السابح أنه كان يعلم بتخابر المتهم الأول وهو من مـنـوـرى الدولة الأجنبية التي يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقى التعليمات والاستيضاحات في شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار ينطوي بطبيعته على الأضرار ببركز مصر العربي فإن هذا التقرير يكفي في توافر القصد الجنائي لدى كل من المتهمين الرابع والسابع في جريمة الاشتراك في جناية التخابر المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكررا (١) التي داتهما بها المحكمة .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٢٧ - جلة ١٣/١٢/١٩٥٨/٥ ص ٧٠٥٥)

٣٠٥ - إذا قرر الحكم أنه متى ثبت في حق المتهم عبثة بأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفة بأن انتزاعها من مكانها فإن ذلك يثبت عليه اختلاله بواجبات هذه الوظيفة وحتى كان مجورا لفعل ذلك من المخابرات البريطانية بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهري فرضه له يكون مرتشيا فإن الحكم يكون صحيحا في القانون خاليا من عيب القصور في التدليل على الجريمة التي دان المتهم بها .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٢٨ - جلة ١٣/١٢/١٩٥٨/٥ ص ٧٠٥٥)

٣٠٦ - إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة انساقفة التي أوردتها أن المتهم هو الذي صدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا تعمد بأن سار بسيارته في شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن ينبه المارة فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها والذي لولاه لما وقع الحادث مما يبرر ادائته في جريمة القتل الضلأ .

(الفرن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٢٦ - جلة ١٠/١٢/١٩٥٨/٥ ص ٦٥٥٥)

٣٠٧ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اشترك مع مجهول في تزوير شهادة ميلاده وأورد على ذلك أدلة كافية ، وكان اشتراكه في التزوير يفيد حتما عليه بأن الورقة التي استعملها مزورة ، فلا ييبب الحكم عدم تعده عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة .

(الفرن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٢٨ - جلة ١٣/١٢/١٩٥٨/٥ ص ٦٩٣)

٣٠٨ - لقاضى الموضوع في السواد الجنائية الحرية في تكوين اقتناعه من الأدلة المطروحة أمامه، كما أن له أن يستند على أى دليل منها يستخلص منه ما هو مؤد إليه فإذا كانت

الجريمة ، فإن التفت المحكمة عن اجابة طلب المضاهاة - في واقعة هذه الدعوى - وعن الرد عليه ليس مما يؤثر في سلامة الحكم وهو لا يبيعه .

(الفرن رقم ٤٠ لسنة ٢٢٨ - جلة ٨/٤/١٩٥٨/٥ ص ٢٧٥)

٣٠٩ - يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لدى يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة الى التحلل عنه صراحة .

(الفرن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٢٨ - جلة ٢٨/٤/١٩٥٨/٥ ص ٤٣٨)

٣٠٩ - إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر واسرائيل قائمة فعلا واستند في ذلك الى اتساع العمليات العربية بين مصر والدول العربية من ناحية واسرائيل من ناحية أخرى ومن امتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون الا بين متحاربين واصدار مصر التشريعات المؤسسة على قيام حالة الحرب كانشاء مجلس الفائض ومن اعتراف بعض الدول باسرائيل كدولة فإن الحكم يكون قد استند في القول بقيام حالة الحرب بين مصر واسرائيل الى الواقع الذي رآه وللأسانيد والاعتبارات الصحيحة التي ذكرها .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٢٧ - جلة ١٣/١٢/١٩٥٨/٥ ص ٥٥٥)

٣٠٣ - الهدنة لا تنجى الا في أثناء حرب قائمة فعلا وهي اتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرارية الحرب بينهم مهما طالت فترة الحرب ولا تنافي بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المحايدين أما الحرب فلا تنتهى الا باتهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين أو بإبرام صلح بينهما يحسم أسباب هذا النزاع نهائيا واذا فلا يسر ما استدلت الحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر واسرائيل ما اعترض به المتهمان من عقد اتفاقية الهدنة التي توقف بها القتال أو أن دولة « بريطانيا » التي سلمت الأسرار الى علانها لم تكن تحارب مصر حين كان المتهمان يشاران نشاطهما .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٢٧ - جلة ١٣/١٢/١٩٥٨/٥ ص ٥٥٥)

٣٠٤ - إذا قرر الحكم بالنسبة للنتم الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثاني يتسلحان منه في زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة « بريطانيا » وأن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذلك المتهمين الآخرين من الأضرار ببركز مصر العربي وأن المستندات التي تسامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثاني ناطقة في اثبات قيام المغامرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تطبيق

الحكم خلا عن التقرير الطبي من وجود إصابة بكل المتهمين لأمر عارض وبين ما انتهى إليه ما دام أنه لم يتم دليل على التعذيب .

(الطن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٠٢٨ - جلة ١٨/١١/١٩٥٨ ص ٩٦٥)

٣١٣ - لا تثير على المحكمة في أن تترس حصول الواقعة على صورها المحتملة ، وأن ثبت مع ذلك ادانة المتهم عنها على أي صورة من الصور التي افترضها .

(الطن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٠٢٨ - جلة ٢٦/١/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٧٢)

٣١٤ - لا يشترط لصحة الحكم أن يلتزم في وضع أسبابه ترتيبا معينا ، فايراد أدلة البراءة - بالنسبة لمن قضى ببراءتهم - متداخلة في أدلة الادانة لا يبلغ مبلغ العيب المبطل له .

(الطن رقم ٢١٥٢ لسنة ٢٠٢٨ - جلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٢٧٢)

٣١٥ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والقصل فيما يوجه إلى تهمتهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه - فإذا كان الحكم قد اطمان إلى أقوال مهندس التنظيم واستند إليها في ادانة الطاعن ، فذلك يفيد أنه قد أ طرح التقرير الاستشاري ، ولا يلزم أن يرد عليه استقلالا .

(الطن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٠٢٧ - جلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٢٧٦)

٣١٦ - اطراح المحكمة لتقرير الغير وعدم التعويل عليه - لأسباب سائئة أوردتها - أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك ، إذ الأمر يرجع في حقيقته إلى اطمئنانها هي ، وليست بمسألة مكلفة بأن تفتحص الحساب بنفسها أو أن تندب خيرا آخر لقصه ما دام أنها لم تجد في ظروف الدعوى وملابساتها ما يدعو إلى هذا الاجراء .

(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠٢٩ - جلة ١٩/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٨٠٢)

٣١٧ - من المقرر أن الصلح عقد ينجم به النزاع بين الطرفين في أمر معين وشروط معينة ، ولهذا وجب ألا يتوسع في تأويله ، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حق في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج للمفظة من الصلح وحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له بأفعالهما عليه - شأنه في ذلك شأن باقي المقود - إذ أنه ذلك

أقوال الشهود الذين استند اليهم الحكم الاستثنائي مطروحة على بساط البحث وقد أتيج للخصوم الاطلاع عليها ومناقشتها في الجلسة ولم يطلب المدعى بالحقوق المدنية إلى المحكمة الاستثنائية استدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم ، فانه لا يصح له أن ينعى على المحكمة أنها استندت في حكمها إلى أقوال وردت في تحقيق البوليس - بناء على شكوى قدمها المتهم بتبديد عقد - بعد احالة الدعوى إلى المحكمة والحكم فيها ابتدائيا ما دامت قد حقت شغوة المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الاثبات في الدعوى .

(الطن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٠٢٨ - جلة ١٠/١/١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٧٥٤)

٣٠٩ - متى كان الحكم فيما أوردته من أسباب صحيحة مستمدة من ذات الكشوف الطبية قد رفع التناقض الظاهري فيما جاء بالتقريرين الطبيين عن إصابة المجنى عليه فإن الحكم يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٠٢٨ - جلة ١٠/١/١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٧٩٢)

٣١٠ - اذا كانت النيابة لا تدعى في طعنها ما يخالف ما أثبتته المحكمة من خلو أوراق الدعوى من استمارة قيد حيازة المتهم للأرض التي يتحقق بها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ ولم تطلب من محكمة الدرجة الأولى التأجيل لتقدمها ولم تقدم لمحكمة ثاني درجة بما يفيد وجود هذه الاستمارة وإنما اكتفت بطلب والحكم بالطلبات فإن قضاء محكمة الموضوع في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بحالتها يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٠٢٩ - جلة ٢٠/١٠/١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٨٢٦)

٣١١ - لا بأس على الحكم ان هو أورد مؤدى شهادة شهود الاثبات جملة ثم نسبها اليهم جميعا فتعاديا من التكرار الذي لا موجب له .

(الطن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٠٢٨ - جلة ١٧/١١/١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٢٢٨)

٣١٢ - اذا كان الحكم إذ عرض لذاع الطاعن بشأن بطلان إقرار المتهمين الثاني والثالث عليه ونفى وقوع أكرام أو تعذيب من رجال البوليس عليها قد استند في ذلك إلى التفسير الطبي الشرعي وإلى مطابقة فعوى إقرارهما لما استظهرته المحكمة من وقائع الدعوى وملابساتها ، وإلى توريد المتهمين المذكورين لهذه الأقوال في مراحل التحقيق وأمام النيابة ، فإن ما انتهى إليه الحكم من عدم وقوع تعذيب على المتهمين يكون مبنيا على استخلاص

٣٣٠ - لحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من أدلة - ولو كانت غير مباشرة - متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .
(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩٠٢ ج ١١/١٧ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٨٩٦)

٣٣١ - لا يجدي المتهم إثارة ما قاله الحكم في جزئيات الدعوى ، ما دام هو معترف اعترافا صريحا باعترائه على المجنى عليها ، ولم تباينه المحكمة فيما صورته من أنه كان مدافعا عن نفسه ، ولأنه واضح من الحكم أن حديثه في هذه الجزئيات لم يخرج فيه عن الدلالات التي أوجعها الى المساديات الثابتة من المعايمة ومن الظروف التي لا يستلزمها الحادث وتلته ، ولم يكن معالجة الحكم لها إلا انبعاثا منه في طلب الصورة الصحيحة لما حدث .
(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩٠٢ ج ١١/١٧ ص ١٩٥٩/١٠ ص ٨٩٦)

٣٣٢ - لا تلزم محكمة الموضوع بنبذ خير اذا هي رأت أن ما طلبه الدفاع عن المتهم من استطلاع رأى طبيب قسائي لا يستند الى أساس جدي لأسباب ساقطة أوردتها - فإذا تناول الحكم دفاع المتهم من أنه كان في حالة فقد فيها شعوره وادراكه واختياره وقت ارتكاب الحادث ورد عليه بقوله : « ... أن تصرفات المتهم قبل الحادث وبعده ووقت الحادث كلها كانت تدل على ثباته وعقله وعلمه بما يفعل وفعله ولم يكن لديه انحراف ، فلم يثبت أو يقيم أي دليل على أنه كان في حالة جنون أو علة عقلية أفقدته شعوره واختياره ، بل كان فكيره الارادي والشعوري قائما - من كيفية ذهابه لأمه وعدم ذكر ذلك لأحد وتصميمه على القتل واتخاذ الطرق التي تمنع من أن يوجه اليه اتهام أو اشتباه - من طريقة صعوده المنزل ودخوله فيه وارتكابه الحادث وبعده ومن مخالطة زوجته وحديثه معها ومصاحبتها ومسح بسماته وغسل أداة القتل والبحث عما كان يريد أخذه من ثوب ومصوغات وأوراق ، ثم يمد كشف الجثة من تصويره الواقعة والقاء الشبهات على سارق مجهول أمام المحقق الأول ولصديقه الذي رافقه واقتراض الثوب في اليوم التالي ، كل ذلك يقطع في تمام شعوره وادراكه لما يفعل وارتكبه » -

من سلطته ، ولا رقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد والإبسات التي تم فيها تحصل ما استخلص منها - فإذا استخلص الحكم من عقد الصلح والظروف التي تم فيها أن القصد من إجرائه كان تهدئة الخواطر ، وأنه لا يحصل في طبيعته تنازلا من المجنى عليه عن حقوقه المدنية ، وكان هذا الاستخلاص سائما في العقل وتحتله عبارات الصلح وملاساته ، فيكون ما انتهى اليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - لسبق تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه - صحيحا في القانون .
(الفرن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٩٠٢ ج ١١/٢ ص ١٠ ص ٨٢٩)

٣١٨ - مسألة رضاه المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة السادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلا نهائيا ، وليس لحكمة النقض بمد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة المتهم الى قوله : « ... أن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضاه المجنى عليها غير متوافر ذلك أن الظاهر للشتم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة ، فضلا عن أنها سمحت له برضائها المخول لمسكنها والجلوس بصحبتهما ... ومن فلاحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضاه المجنى عليها من قولها بحضور جمع الاستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للإيقاع بالمتهم ، أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمي اليها ... » فإن ما أثبتته الحكم ينطوي على رضاه المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل معالته .
(الفرن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٩٠٢ ج ١١/١٧ ص ١٠ ص ٨٢٤)

٣١٩ - لا ييبس الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود الى ما أوردته من أقوال شاهد آخر - ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند اليه الحكم منها ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في تفصيلات معينة لم يوردها الحكم - ذلك لأن لحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تمتد على ما تلمس اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما دعاه ، وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحها .

(الفرن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٩٠٢ ج ١١/٢ ص ١٠ ص ٨٢٩)
(الفرن رقم ١٥٤١ لسنة ٢٩٠٢ ج ١١/٢ ص ١١ ص ٩٢٢)

٣٣٦ - لا يوجد ما يمنع الحكم من أن يحيل في رده على دفاع أحد المتهمين إلى ما رد به على دفاع غيره من المتهمين ، ما دام الدفاع واحدا فيما أحال إليه .
(الفرن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٢/٨ ص ١٠٥٩ ص ١٠٠)

٣٣٧ - إذا كان مفاد شهادة الضابط والكتاب التي أوردتها الحكم أن الورقة ضبطت مع المتهم الثاني - فقول الحكم بعد ذلك في إحدى عباراته أن الورقة « ضبطت معها معا » لا ينطوي على شيء من التناقض - إذ أن تسليم الورقة للمتهم الثاني الذي كان يصحب المتهم - لتنفيذ غرضها الإجرامي - إنما هو تسليم لها في الواقع - إذ لم يكن المتهم الثاني إلا أداة لها .
(الفرن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١١/١١ ص ١٩٦ ص ١١٣)

٣٣٨ - الاشتراك بطريق الاتفاق كما هو معرف به في القانون هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال عليها ، وإذا كان القاضي الجنائي له مطلق الحرية في تكوين عقيدته من واقع الدعوى فإن له إذا لم يحم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما أشبه أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره - فإذا تحدث الحكم عن اتفاق المتهمين على مقارنة الجريمة بقوله : « ... أن عدم توافر ظرف سبق الإصرار لا ينفي أن المتهمين قد اتفقوا فيما بينهم وبعد علمهم بما وقع من تمرد على والد الأولين وعم الثالث - اتفقوا على ضرب المجنى عن وتوجهوا حاملين المعنى من مساكين الزمة إلى حيث يوجد المجنى عليه ... يدل على ذلك تسلسل الحوادث ... وما قرره الشاهدان من أنها رأيا المتهمين وهم مقبلون معا من جهة مساكين الزمة حاملين المعنى واتهاوا في وقت واحد على رأس المجنى عليه ضربا بالمص ويغير أن يجد سبب مباشر يدعو إلى هذا الضرب ، الأمر الذي يفيد حتماً أن المتهمين الثلاثة لم يقبلوا من مساكين الزمة إلى حيث كان يوجد المجنى عليه ... إلا بعد أن اتفقوا على ضربه انتقاماً لضرب والد المتهمين الأولين وعم ثالثهم وحملوا عصيمهم واتجهوا إلى مكانه واتهاوا على رأسه ضربا ... » فإن ما أوردته الحكم في التدليل على اتفاق المتهمين على مقارنة الجريمة سائق في القتل ، ويتوافر به الاشتراك بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة .
(الفرن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٢/١١ ص ١٩٦ ص ١١٣)

فلا تكون المحكمة يعد ذلك في حاجة إلى أن تستعين برأي طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تبينته من عناصر الدعوى وما يورث فيها من تحقيقات .
(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٧/١١ ص ١٩٥٩ ص ١٨٩٦)

٣٣٣ - لا يفسد في سلامة الحكم اعتياده على الخطابات المحررة بلغة أجنبية التي تبادلها المتهم ووالدته والتي لم يطلع عليها الدفاع ، لأن ما استخلصه منها مقصور على التدليل على حسن العلاقة بين المتهم ووالدته وقت تحرير تلك الخطابات وهي واقعة لا أثر لها في الحكم بإدانة المتهم .
(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق. - جلة ١٧/١١ ص ١٩٥٩ ص ١٨٩٦)

٣٣٤ - لمحكمة الموضوع أن تفسر المحررات على ما يتبادر من عباراتها إلى المضمون ولا مقب عليها في ذلك ما دامت عبارات المحرر تحتمل التفسير الذي أخذت به أو تؤيده - فإذا كان مفاد ما أثبتته الحكم أن المتهم وإن وقع على القاتورة بطلب بضائع محدد منها إلا أنه لم يوقع على الجزء الخاص باستلام البضائع ، وأن المحكمة بعد بحث أسلوب التعامل بين الطرفين ، وأخذاً بالثابت بهذه الصائورة قد خلصت بحق - إلى أن البضائع لم يتسلمها المتهم ، فإن ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من أن المحكمة لجأت لاثبات عكس ما هو مدون بالقاتورة يثير الدليل الكتابي غير صحيح ، ويكون ما انتهى إليه الحكم من أن المتهم لم يستلم البضائع التي زعم المدعى بالحقوق المدنية أنه سلمها إليه - للأسباب التي أوردتها - هو استخلاص سليم .
(الفرن رقم ١١٨٣ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٢٣/١١ ص ١٩٥٩ ص ٩٣٨)

٣٣٥ - لا تصدو الشهادة المرشحة أن تكون دليلاً من أدلة الدعوى تخضع في تقديرها لمحكمة الموضوع كسائر الأدلة - فإذا كانت المحكمة قد تحدثت في حكمها عن الشهادة الطيبة التي استند إليها المتهم في تبرير عذره في التخلف عن الاستئناف في المبدأ - ولم تمول عليها للأسباب السائفة التي أوردتها في حدود سلطتها التقديرية فالجدل في هذا الخصوص يرد في حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لمحكمة التفتيش بها .
(الفرن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٢٣/١١ ص ١٩٥٩ ص ٩٤٨)
(الفرن رقم ١٤٠٢ لسنة ٢٩ ق. - جلة ٢٥/١١ ص ١٩٦ ص ١٠٣)

٣٣٣ - لا حاجة بالمحكمة أن تبين أركان التزوير ما دام الحكم قد دانه عن تقديم أوراق غير صحيحة لإدارة الجوازات والجنسية وأثبت الحكم أن بعض هذه الأوراق موقع عليها توقيعات مزورة وأن ما حوته غير صحيح .
(الفرن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق بلة ٤/١١/١٩٦٠ ص ٢٢٣)

٣٣٤ - لا يعيب الحكم عدم تحدده صراحة عن ركن الضرر ما دام الحكم قد دان المتهم بجريمة تقديم أوراق غير صحيحة تمكن بها من الحصول على إقامة دائمة في البلاد - إذ الضرر متلازم مع فعلة المتهم وباقي المتهمين الذين أدبوا معه .
(الفرن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق بلة ٤/١١/١٩٦٠ ص ٢٢٣)

٣٣٥ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم .
(الفرن رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٠/١٧/١٩٦٠ ص ٦٠٠)

٣٣٦ - لا تترتب على محكمة الموضوع أن هي التفتت عن الرد على دفاع قانوني بريد عن محبة الصواب .
(الفرن رقم ١٩٥ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٠/١٧/١٩٦٠ ص ٦١٠)

٣٣٧ - الدفع بأن التهمة ملققة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ، ويكفي للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالادانة .
(الفرن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٩ ق بلة ١٠/١٧/١٩٦٠ ص ٦٨٣)

٣٣٨ - ما يثيره المتهم من أنه لم يضبط بالزرعة وانما تم ذلك داخل منزله هو دفاع موضوعي لا يستلزم من محكمة الموضوع الرد عليه استقلا ، وانما فيما أوردته من شأن ظروف ضبط المتهم ومن بيان الأدلة التي أمست عليها ادانته واضرارها لأقوال شاهد النفي - فيما أوردته من ذلك ما يكفي للرد ضنا على دفاع المتهم .
(الفرن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٩ ق بلة ١٠/١٧/١٩٦٠ ص ٦٩٣)

٣٣٩ - الخطأ القانوني لا يعيب الحكم ما دام أن قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بثبوت التهمة على عدم الملتئان الى صلتها بالجواهر المخدرة بعد أن ألم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانها بصحتها مما لا يجوز معه مصادره في اعتقاده - يستوى في ذلك صحة التفتيش أو بطلانه من ناحية القانون .
(الفرن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٩ ق بلة ٢٤/١٠/١٩٦٠ ص ٧٢٢)

٣٣٩ - قضاء الحكم ببراءة المتهمين من تهمة احراز السلاح الناري المستندة اليهم استنادا الى عدم ضبط السلاح لدى أحد منهم ، كما أنه لم يثبت احرازهم له - نتيجة عدم فهم المحكمة لدلول معنى الاحراز في القانون - وإن كان غير متفق مع ما انتهى اليه من ادانة المتهمين في جريمة سرقة السلاح بالاكراه إلا أن ذلك لا يعيبه بالنسبة لما قضى به في هذه الجريمة الأخيرة التي أثبت وقوعها من المتهمين وبين أركانها وأقام الأدلة السالطة على ثبوتها في حقهم وهو ما يكفي لحصل الحكم
(الفرن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق بلة ٢/٢/١٩٦٠ ص ١٨١)

٣٤٠ - لا يجدي المتهم تمسكه بما ذهب اليه الحكم في حساب الحد الذي تنتهي به مدة الستة الأشهر ، ذلك بأن الواقع من الأمر أن الفترة الماخلة بين تاريخ اتفاق الطرفين على وقف البيع وبين اليوم الذي تحدد لإيقاع البيع فيه - هذه الفترة لا تتجاوز الميعاد الذي نصت عليه المادة ٥١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية محسوبة على مقتضى المادة ٢٠ منه ، فيكون ما وقع فيه الحكم من خطأ حساب المدة غير مؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها ولا فيما رتبته الحكم من آثار قانونية .
(الفرن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق بلة ٢/٨/١٩٦٠ ص ٢١٢)

٣٣١ - لا يعيب الحكم أنه عول في ادانة المتهم على اقراره من محضر ضبط الواقعة بالتصرف في المحجوز دون أن تسمعه المحكمة ، ذلك لأنه من حقها أن تتزود لحكمها من أدلة المعوى بما تطلن اليه ما دام أن الدليل له أصله الثابت في الأوراق وكان مطروحا على سبيل البحث بالجلسة .
(الفرن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق بلة ٢/٨/١٩٦٠ ص ٢١٢)

٣٣٢ - لا تترتب على المحكمة أن هي عولت بصفة أصلية في ادانة المتهم على اعترافه الصادر منه أمام النيابة وفي الجلسة واتخذت منه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش على أساس أنه لم يقله متاثرا بإجراء القبض المدعى ببطلانه - ولا محل لتشكي المتهم فيما أجعله الحكم من أقوال الشهود بشأن واقعة القاء المخدر وأن اللقافة التي عثر عليها هي بذاتها التي ألقاها - إذ أن الاستدلال بأقوالهم انما انصب على الوقائم التي شاهدها بأنفسهم فذكرها الحكم تأييدا لهذا الاعتراف لما بينهما من نوع اتصال جعلها تأخذ بهذا الاعتراف كدليل أساسي لصدوره من المتهم في جميع مراحل التحقيق وهو ما يستفاد من عبارة الحكم .
(الفرن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٩ ق بلة ٤/١١/١٩٦٠ ص ٢٢٨)

٣٤٠ - من سلطة قاضي الموضوع أن يلتفت عما بين أقوال الشهود من خلاف لا يؤثر في جوهر الشهادة - مادام الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا يتناقض فيه .
(الفرن رقم ١٢٣٦٦ لسنة ٢٠٠٢ ق/٢١/١٠١٠٠١ ص ٧٣)

٣٤١ - الفصل في امتناع مسؤولية المتهم تأسيسا على وجوده في حالة سرور وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون مقرب عليه - فإذا كان الحكم قد حصص دفاع المتهم في هذا الخصوص وانتهى للأسباب السائغة التي أوردتها إلى أنه كان أهلا لحمل المسؤولية الجنائية لتوافر الإدراك والاختيار لديه وقت مقارفة الفعل الذي ثبت في حقه ، فإن ما ينهض المتهم على الحكم من خطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .
(الفرن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠٠٣ ق/١٧/١١١٧٠٠١ ص ٧٥٦)

٣٤٢ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بنى، كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى - إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة - بل يكفي أن تكون الأدلة في مجوعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها ، ومتبعة في اكتمال قناعة المحكمة وأطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

(الفرن رقم ١٣٠٨ لسنة ٢٠٠٣ ق/١٥/١١١٧٠٠١ ص ٧٩٦)
(والفرن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٠٠٣ ق/٢١/١٠١٠٠١ "لم يشر")

٣٤٣ - متى بينت محكمة الموضوع واقعة الدعوى وأقامت قضاها على عناصر سائغة أقتنع بها وجدانها فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٣٠٨ لسنة ٢٠٠٣ ق/١٥/١١١٧٠٠١ ص ٧٩٦)

٣٤٤ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجهرية التي يمتنع على المحكمة أن ترد عليها استقلا - بل يكفي أن يكون الرد عليها مستغادا من الأدلة التي استند إليها الحكم في الادانة .

(الفرن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠٣ ق/٥/١٢/١١٠٠١ ص ٨٦١)

٣٤٥ - لا تلزم المحكمة بأن ترد على ما جاء بشهادة شهود قضي المتهم ، ولا على ما أبداه بشأن تلقين التهمة ما دام الرد مستغادا ضمنا من القضاء بالأدلة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها .

(الفرن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٠٠٣ ق/١٢/١٢/١١٠٠١ ص ٨٧٥)

٣٤٦ - إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن المتهم حين تقدم إلى المحكمة بطلب معاية وتجربة رؤيته لكان الحادث لم يقصد الا إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطاعت إليها المحكمة ، ولم ينازع في قوة إحصار شهود الرؤية ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة - بل يكفي أن يكون الرد عليه مستغادا من الحكم بالأدلة استنادا إلى أقوال الشهود الذين اطاعت إليهم المحكمة .

العبارة الواردة على لسان المدافع عن الطاعن بمحضر الجلسة هي « أن التفصيل في الدعوى هو من رأي ، وهل رأي ، أو أن أحدا لم ير ، أو لم تكن الرؤية ممكنة - فقد أجمع من سلوا في التحقيق على أن الحادث وقع في المشاء والشاء على الساعة السابعة والنصف مساء ٠٠٠ » .

(الفرن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢٠٠٣ ق/١٢/١٢/١١٠٠١ ص ٨٨٧)
(والفرن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢٠٠٣ ق/١٦/١١٦١١٠٠١)
(والفرن رقم ١٩٥٣ لسنة ٢٠٠٣ ق/٢٦/١١٦١١٠٠١)
(والفرن رقم ١٩٤٢ لسنة ٢٠٠٣ ق/١٤/١١٦١١٠٠١)

٣٤٧ - لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها - من تقرير الصفة التوجيهية ومحضر المعاية - ما يكفي لتبرير اقتناعها بالأدلة ، وما دامت المحكمة قد اطاعت إلى هذه الأدلة واعتضدت عليها في تكوين عقيدتها ، فإن اغفالها إيراد بعض تفصيلات معينة يعتبر امراحا لها .

(الفرن رقم ١٥٤١ لسنة ٢٠٠٣ ق/١٩/١٢/١١٠٠١ ص ٩٢٢)
(والفرن رقم ١٩٥٣ لسنة ٢٠٠٣ ق/٢٦/١١٦١١٠٠١ "لم يشر")
(والفرن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٢٠٠٣ ق/٢٧/١١٦١١٠٠١ "لم يشر")

الفرع الثالث : ما لا يعيب الحكم في نطاق الدليل .

الخطأ المادي

٣٤٨ - ما يقع من الحكم من خطأ مادي لا يعتد به ولا يبيح أو يقبح في سلطته .

(الفرن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠٠٢ ق/٢١/١٠١٠٠١ ص ٧٢٧)

٣٤٩ - خطأ المحكمة في سرد وقائع الدعوى لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام هذا الخطأ لا أثر له في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى إليها .

(الفرن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠٠٢ ق/١٠/١٠/١١٠٠١ ص ٩٤٧)

٣٥٠ - متى اطاعت المحكمة إلى أن المتهم هو محلل الأصابتين اللتين وجدتا يرأس المجنى عليه فلا ضير في أن

٣٥٧ — اذا كان الحكم لم يرتب نتائج معينة على مكان ضبط السكين — وهل كان في منزل زوج الطاعنة أو محل عمله — ولم يورد هذه الواقعة في عداد أدلة الادانة عند حصرها لها ، فيكون الخطأ في هذا البيان مما لا يؤثر في سلامة الحكم .

(الفرن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٨ ق ١٢/١٢ ١٩٥٩ ص ١٠٠ ٢٣)

٣٥٨ — الخطأ في وصف الأجولة المسروقة ليس من شأنه أن يقدر في سلامة الحكم ، لأنه من قبيل الخطأ المادي الذي لا تأثير به حقيقة الواقعة التي اطاعت اليها المحكمة .

(الفرن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق ٩/٢ ١٩٥٩ ص ١٠٠ ١٦٩)

٣٥٩ — تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ، ما دامت المحكمة قد اطاعت بالادلة التي ساقتها — الى أن الشاهدين قد رأيا المتهم وتحققا منه وهو يطلق النار على القاتل وعليهما .

(الفرن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ ق ٢١/٤ ١٩٥٩ ص ١٠٠ ٤٧٩)

٣٦٠ — اعتقال وصف الحكم أنه صدر غايابا بالنسبة الى أحد المتهمين في المنطوق الوارد بحضر الجلسة لا يملو أن يكون من قبيل السهو في التحرير الذي لا يعيب الحكم أو يؤثر في سلامته .

(الفرن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٩ ق ٢٦/١ ١٩٥٩ ص ١٠٠ ٨١٠)

٣٦١ — خطأ الحكم في تحديد مكان احدى اصابات المجنى عليه وهل هي في الساق اليمنى أو اليسرى لا يعيب الحكم مادام أن ذلك ليس له من أثر في قيام الجريمة التي دان المتهمين بها إذ الممول عليه في جناية السرقة باكره المنطقة على المادة ٣١٤/٢ من قانون العقوبات هو أن تكون هناك أفعال قسرية من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه وأن يترك الاكراه أثر جروح — وهو ما أثبتته الحكم في حق المتهمين .

(الفرن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق ٢٩/٢ ١٩٦٠ ص ١١١ ١٨١)

٣٦٢ — اذا كان الحكم بعدد أن جرم باداة الطاعن في الجرائم المنسوبة اليه — اعتمادا على ما أوردته من أدلة سائفة عاد — وهو في صدد سياق اثبات الاختاق بين الطاعنين جميعا — وأخطأ بذكر اسم المتهم الخامس — وأشار الى وجوده في محل الحادث باعتباره فاعلا في الجريمة — مع أنه قضى ببراءته — ولم يكن لهذه الواقعة غير الصحيحة أي أثر في منطق الحكم ، ولم يدع الطاعن أن خسرنا الحق به من جراء ذلك ، فإن ذلك لا يضر الحكم ولا يبيحه .

(الفرن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق ٢١/٢ ١٩٦٠ ص ١١١ ٢٤٢)

تغطي في تحديد اجهتا التي أحدثت الكسر ما دام المتهم يحصل وزرها معا ويكون الخطأ في ذلك مما لا يؤثر في النتيجة التي انتهى اليها الحكم ولا يبيحه .

(الفرن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٦ ق ٨/١٠ ١٩٥٦ ص ٧٧ ١٠١٧)

٣٥٩ — خطأ الحكم في بيان عدد الأعمرة التي أصابت القاتل لا يبيحه ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر واقعة الاشتراك في القتل المنسوبة الى المتهم .

(الفرن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٦ ق ٢٤/١٢ ١٩٥٦ ص ٧٧ ١٣٠٢)

٣٥٢ — لا عبرة بالخطأ المادي الواضح الذي يرد في تاريخ الحكم والذي لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة .

(الفرن رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٦ ق ٢٩/١ ١٩٥٧ ص ٨٠ ٩٨)

٣٥٣ — خطأ الحكم في اسم المبلغ عن العادة يفرض صحته ، لا يقدر في سلامته ما دام الأمر في التبليغ لا يجاوز حد الاخبار بجرمة وقعت لتباشر الجهة المختصة بتحقيقها .

(الفرن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٢ ق ٥/١ ١٩٥٧ ص ٨٠ ٤٦٢)

٣٥٤ — ان خطأ الحكم في اسم القرية التي انتقل اليها المجنى عليه وقرعته لا يبيحه ، ما دام هو خطأ مادي لا أثر له في منطق الحكم ولا في نتيجة .

(الفرن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٧ ق ٢٥/١ ١٩٥٧ ص ٨١ ٩٣١)

٣٥٥ — اذا كان الثابت من سياق الحكم ومن تسلسل الوقائع الثابتة به وتواريخها أن ما ورد بوصف التهمة في ديباجة الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ليس الا خطأ ماديا في بيان رقم السنة وصحته « ١٩٥٤ » لا « ١٩٥٥ » ، فانه لا يؤثر في صحة الحكم ولا يقدر في سلامته طالما أن المتهم لا يدعي في طعنه أن التواريخ التي اثبتتها المحكمة في أسباب حكمها مغايرة للواقع .

(الفرن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق ٧/١٠ ١٩٥٨ ص ٩٧ ٧٨٦)

(الفرن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٨ ق ١٢/١١ ١٩٥٩ ص ١٠٠ ١٥٥)

٣٥٦ — خطأ الحكم — على فرض حصوله — في بيان سبب وجود شهود الواقعة في مكان الحادث لا يؤثر في نتيجة ، وهو لا يبيحه ما دام الأمر لا يتعلق بنفى وجودهم في هذا المكان .

(الفرن رقم ١٤٤٧ لسنة ٢٨ ق ٢٩/١٢ ١٩٥٨ ص ٩٧ ١١٢٢)

٣٣٣ - خطأ الحكم في إثبات حصول الواقعة لا يؤثر على سلامته ما دام الأمر لا يتجاوز الخطأ المادى .
(المن رقم ١٥٥ لسنة ٣٠ ق بلة ١٨/١٠/١٩٦٠ ص ١١٣ ص ١٩٢)

ما تريد فيه الحكم :

٣٣٤ - ما تريدت فيه المحكمة - بمد استيفائها دليل الحكم - واستطردت فيه من قبيل الترض الجدلى ولا تعلق له بجوهر الأسباب ولا تأثير له بالحكم ولا يصح أن يتخذ سبيلا للظن في سلامة الحكم .
(المن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٥ ق بلة ١٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٨٩)

٣٣٥ - لا ييب الحكم - بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات صحيحة - أن يتزيد فيخطئ في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن لها شأن فيه .
(المن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٦ ق بلة ٢٦/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٤٤)

٣٣٦ - متى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جديده سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزيده استنادا على جديده التحريات من أن التفتيش قد انتهى ألى ضبط الواقعة فعلا .
(المن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق بلة ٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٨٩)

٣٣٧ - متى كان الحكم اذ استبعد الاعتراف الذى أدلى به المتهم أمام ضابط المباحث من عداد أدلة الدعوى ، قد أقصع عن كفاية باقى الأدلة للقضاء بإداته وكان ما أورده الحكم من ذلك سائفا في العقل والمنطق وكافيا لحمله ، فإن ما استطرد اليه الحكم تزيده من القول بإمكان الأخذ بالدليل الذى يكشف عنه الاعتراف غير الاختيارى - وهو تقرير قانونى خاطئ لا يتفق وقفه قانون الاجراءات الجنائية - لا ييب الحكم ولا يؤثر على سلامته .
(المن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٧ ق بلة ٢٠/١٠/١٩٥٦ ص ٩ ص ١٦٦)

٣٣٨ - لا يؤثر في سلامة الحكم الصادر بإدانة الطاعنين عن جريمة الرشوة تعدده عن الترض الذى يهدف اليه الطاعنان لحصولها على الملف وامتداد أيدها على بعض محتوياته ولو لم يكن الملف معروضا على المحكمة ، لأنه حديث يتعلق بالسبب ولا يتوقف عليه الفصل في الدعوى .
(المن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٨ ق بلة ١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٥٥)

٣٣٩ - لا ييب الحكم ما استطرد فيه من أمور تتعلق في جعلتها بالباعث على الجريمة والدافع للنعم على ارتكابها وهما ليسا من عناصرها القانونية .
(المن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق بلة ١١/١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٩٦)

٣٤٠ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها الواجب إثباتها في الحكم ، فلا يضيره ألا يكون قد وفق الى ذكر السبب الصحيح ، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان المتهم بها وأورد على ثبوتها في حقا أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها .
(المن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق بلة ١١/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢٣)

٣٤١ - اذا كانت المحكمة قد عولت في إثبات ركن الاهمال الى وجود « القانونس » داخل المخزن - وكان هذا هو السبب في الحريق - فلا ييبه ما تريد فيه وذكره بشأن مخالفة التعليمات ، اذ أن هذا الذى محطه أن يكون الحكم قد أثبت أن « القانونس » كان خارج المخزن ، وما أورده الحكم من ذلك لم يكن منصبا على دليل الادانة بل على الظروف التى وقعت فيها الجريمة .
(المن رقم ١١١٢ لسنة ٢٩ ق بلة ٢١/٣/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٧٢)

٣٤٢ - ما أورده الحكم من أن التابة طلبت معاقبة الطاعن بمواد الاتهام هو تزيد لا اثر له على سلامة الحكم ما دام الاستئناف كان مقصورا على الدعوى المدنية وحدها .
(المن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق بلة ١/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٥١)

« خطأ في الاستناد الذى لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة »

٣٤٣ - الخطأ في الاستناد لا ييب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة - فإذا كانت المحكمة لم تعمل على أقوال شهود النفى - بل أخذت بأدلة الثبوت التى اطاعت اليها وكوفت عقيدتها منها ، فإن خطأ الحكم بنسبته الى شهود النفى وقائع لا سند لها من الأوراق لم يكن له تأثير في سلامة الحكم ، ولا في النتيجة التى انتهت اليها المحكمة ، فلا يضير الحكم خطؤه في هذا الخصوص .
(المن رقم ٧٤٤ لسنة ٢٦ ق بلة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٦٤)
(والمن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٧ ق بلة ١٠/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٧٥)
(والمن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق بلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٢٢)
(والمن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٨/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٤٨)

الفصل الخامس

بطلان الحكم أو انعدامه .

٣٨٥ - إذا نسب لعدة متهمين الاشتراك مع موظف جنومي حسن النية - مأذون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلا من أخرى ، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للمأذون هي بذاتها المقصودة بالزواج بينما دفع متهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي اتفقت عليها الزواج فإن دفاع كل من هذين المتهمين يكون متناقضا مع دفاع الآخر مما يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل أمام محكمة الجنابات محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فاعلم تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب إجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ ق جلة ٢١/١٩٥٦ ص ٧١٠٤)

٣٨٦ - إذا رأت المحكمة الاستثنائية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، وذلك وفقا لما تقتضيه المادة ١٩٩/١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا تكون المحكمة الاستثنائية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد ، إذ أن البطلان إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يتعداه إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون طالما أن محكمة الدرجة الأولى كانت مختصة بنظر الدعوى ، وكانت الدعوى قد رفعت أمامها على وجه صحيح .

(الفرن رقم ١٣٩٣ لسنة ٢٥ ق جلة ١٠/١٩٥٦ ص ٥٣٨)

٣٨٧ - لا يبنى عن إعلان المعارض بمعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، تأشير وكيله على تقرير المعارضة بطله بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ، وتصله باخطار المعارض ، وإذا فالحكم الذي يصدر في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معينا بما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٤/١٩٥٦ ص ١٥٧٧)

(والفرن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٥ ق جلة ٢٤/١٩٥٦ لم يشر)

٣٧٤ - خطأ المحكمة في الاستناد لا عبرة به ما دام هذا الخطأ يفرض وجوده غير منسوب على دفاع جوهرى في الدعوى .

(الفرن رقم ٦٥٧ لسنة ٢٦ ق جلة ٨/١٠/١٩٥٦ ص ٧١٠٩٠)

”الخطأ في تسمية أقوال المتهم اعترافا“ .

٣٧٥ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الآخر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود .

(الفرن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٩ ق جلة ١٢/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٧٨٦)

”الخطأ في سرد بواطن الاعتراف“ .

٣٧٦ - خطأ الحكم في سرد بواطن اعتراف المتهم والظروف التي حلت عليه لا يؤثر في منطق الحكم والنتيجة التي انتهى إليها - وهي سلامة الاعتراف ذاته بصرف النظر عما تقدمه من ظروف وملابسات .

(الفرن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٥ ق جلة ١٥/١١/١٩٦٠ ص ١١٦٩٦)

التحويل هل واقعة حاطة مع بقاء الحكم صحيحا بما يقى من أدلة أخرى .

٣٧٧ - لا يعيب الحكم تحويله على واقعة حاطة متى كان مشتتلا على أدلة أخرى كافية بذاتها لإقامة الحكم في شأن المصطناته للشهادة المرضية التي قدمها المتهم .

(الفرن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٩ ق جلة ٢٣/١١/١٩٥٩ ص ١٠٩٤٨)

”تعييب تحقيق النيابة“ .

٣٧٨ - تعيب التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم .

(الفرن رقم ١٩٦ رقم ٢٧ لسنة ٢٤/١٠/١٩٥٧ ص ٨٢٩١)

”عدم بيان مدى العادة“ .

٣٧٩ - أن بيان مدى العادة أو عدم بيانه في الحكم لا يؤثر في سلامته .

(الفرن رقم ١٧٩ لسنة ٢٦ ق جلة ١/١٠/١٩٥٦ ص ٧٨٣٩)

٣٨٨ - متى كانت المحكمة قد أسست حكمها بإدانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون أن تسمح أى شاهد في الدعوى أو تجري تحقيقاً فيها في أى من درجتي التقاضي وذلك في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ ، فإن الحكم يكون باطلا لعدم بيانه السبب في عدم إجراء التحقيق .
(الفرن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٧ قـ جـ ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩٦)

٣٨٩ - الأصل أنه إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاً في الإجراءات أو في الحكم الابتدائي تصحح البطلان وتحكم في الدعوى عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفعت إليها على وجه صحيح - فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانوناً ، وعلى خلاف ما تقضي به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تصدر لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل تبين عليها أن تحصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ، إلا أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

(الفرن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ قـ جـ ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠٥)
٣٩٠ - يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه ثانياً طبقاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون المرافعات التي أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضي قبل ذلك باطلاً لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالإطمئنان إلى توزيع المدة ، ولا ينبغي عن ذلك كون طلب الرد قضي فيه استثناءً بالرفض إذ العبرة في قيام المصلحة في الطعن هي بقاءها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يمتد بانعدامها بعد ذلك .

(الفرن رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ قـ جـ ١٩٥٩/٦/٢٣ ص ١٠٥)

٣٩١ - قضى الحكم بيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المقروض ، وقضى ذلك أن تجري المحاكمة في الدعوى على أساس أمر الإحالة الأصل - فإذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهم المسندة إلى المتهمين أمام محكمة الإحالة قد أسندت إليهم تهماً جديدة

٣٨٣ - متى كانت المحكمة قد أسست قضاها على أقوال شهود لم تستمع وكان مسامحاً سكناً ودون أن تجري أى تحقيق في الدعوى مكتفية بما هو مدون بحضور الجلسة من أن الدفاع اكتفى بأقوال هؤلاء الشهود الصائين في التحقيقات وأمرت بتلاوتها - فإن حكمها يكون باطلاً .
(الفرن رقم ١٠٨٧ لسنة ٢٦ قـ جـ ١٩٥٦/١٢/٣ ص ٧٨)

٣٨٤ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها بإدانة المتهم على ما أثبتته مفتش العمل في محضره - وهو الشاهد الوحيد في الدعوى - من غير أن تبين السبب في عدم سماعه بالجلسة في أى من درجتي التقاضي فإن سماع المحكمة الاستئنافية لأقوال شهود تقي المتهم لا تحقق به شغوة المرافعة ويكون الحكم باطلاً .
(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٦ قـ جـ ١٩٥٦/١٢/١٠ ص ٧٨)

٣٨٥ - متى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تشرط في الطريق واقتطعت عن السير بأن لم تظر في الجلسة الأخيرة المعدلة لها ثم تجلبت فجأة من جانب النيابة فاته كان من الواجب أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كسباً يترتب عليها أثرها فإذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن أسلاً فلا يحق للمحكمة أن تعرض للدعوى فإن هي فعلت كان حكمها باطلاً .
(الفرن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ قـ جـ ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧٨)

٣٨٦ - متى كان الحكم قد استند في القضاء بإدانة المتهم إلى اعترافه في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في القمع المحجوز عليه دون أن تسمع هذا الاعتراف سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو تحقق شغوة المرافعة بسماع شاهد الإثبات في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً ببطلان في الإجراءات مما يبيحه ويستوجب نقضه .

(الفرن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧ قـ جـ ١٩٥٧/٦/٣ ص ٨٥)

٣٨٧ - متى كان الحكم الاستئنافي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي - الذي خلا من بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها واسم المتهم في الدعوى ورقمها - ولم ينشئ أسباباً لقضاؤه فاته يكون باطلاً لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له .
(الفرن رقم ١٥٦٥ لسنة ٢٧ قـ جـ ١٩٥٧/١٢/٣٠ ص ٨٨)

الجناية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه بصور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة - وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، ، ولما كان القانون قد بين طرق الظن في الأحكام الجنائية وهي المعارضة والاستئناف والتقص ، ورسم أحوال وإجراءات كل منها فإن الظن في تلك الأحكام الجنائية بالظن بدعاوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز في القانون مما يقتضى الحكم بدمم جواز سماع دعوى الظن فيها .

(الظن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

٣٩٥ - دل الشارع بما نص عليه في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ على أن الظن في الأحكام بدعوى الظن الأصلية غير جائز - إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك محل لإيراد ذلك النص الذي خرج به عن القواعد التي حددت نصاب الاستئناف - ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل - الا بقدر ما حول محكمة التقص من حق إعادة النظر في الدعاوى التي أصدرتها هي - في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣١٤ مرافعات في باب رد القضاء عن الحكم إذ نصت على : « عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة - أحوال عدم الصلاحية - ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا - وإذا وقع هذا الظن في حكم صدر من محكمة التقص جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الظن أمام دائرة أخرى » وذلك باعتبار أن محكمة التقص - وهي المحكمة العليا - لا سبيل إلى تصحيح حكمها - في الحالة المشار إليها في المادة المذكورة إلا بالرجوع إليها - أما في غير هذه الحالة التي جاءت على سبيل الاستثناء والحصر - فإن في سلوك طرق الظن العادية منها وغير العادية ما يكفل إصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء - فإذا توافر سبيل الظن وضيحه صاحب الشأن فلا يروم إلا تصحه .

(الظن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

٣٩٦ - إذا جاز القول في بعض الصور بانعدام الأحكام لتقديراتها مقوماتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يشهده الطاعن بشأن تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى .

(الظن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

لم ترد في أمر الاحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس و انتهت بإدانة المتهمين عن مهم لم تكن مسندة اليهم في أمر الاحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالظن ما يبيحه ويرجع نقضه ، ولا يثير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بمد تعديل الوصف ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهم الجديدة الى المتهمين بالجلسة ، لأن هذا التعديل وقع مخالفاً للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لاتصاله بأصل من أصول المحاكمات الجنائية أرمى الشارع قواعدها على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(الظن رقم ١٠٧ لسنة ٢٩ ق بلة ٣/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩٢)

٣٩٢ - لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية الى غير مدى يدعى أن يجد المحكوم عليهم سبيلا للظن بالظن مما يهتم منه القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يجعل لطرق الظن الممنوحة للمتهم والمذكورة في القانون على سبيل الحصر حدا يجب أن تقف عنده الأحكام ضمانا لحسن سير العدالة واستقرار الأوضاع النهائية التي انتهت إليها كافة القضايا .

(الظن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

٣٩٣ - نظم قانون الاجراءات الجنائية أحوال الظن في قواعد عامة أوردتها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني - ودل الشارع بما نص عليه في المادتين ٣٣٣ و ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية - في عبارة صريحة - على أن التمسك بالدفع بالظن إنما يكون أثناء نظر الدعوى التي وقع الظن في إجراءاتها وهذا الاجراء الباطل - أي كان سبب الظن يصححه عدم الظن به في المبادئ القانونية - ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة التقص ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع والا يخالطها أي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها - وذلك تطبيقاً لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة الماسة بالنظام العام .

(الظن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق بلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

٣٩٤ - نصت المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية في قوة الأحكام النهائية على ما يأتي « تقتضى الدعوى

الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه أذ بنى على هذه الاجراءات الباطلة يكون مشوباً بالطلان ، مما يتعين معه قضاؤه وحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لاعادة نظرها من جديد .
(المن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٨ من ١١ ص ٧٧٨)

الفصل السادس

تصحیح الحكم

٤٠٠ - ان قضاء المحكمة بمعنوية التهمين بعزيمة الخطف بالأشغال الشاقة تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات ينطوي على خطأ في تطبيق القانون لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمعنى المقصود بالمادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، لا تلك المحكمة تصديده أو تصحيحه ازالاً ولايتها في الدعوى بإصدار الحكم فيها، ولا يسوغ قانوناً تدارك هذا الخطأ الا عن طريق الطعن في الحكم بطريق استفس .
(المن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٩ من ٩ ص ٥٥٠)

الفصل السابع

حجية الحكم

٤٠١ - متى كان المتهم قد دنع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بإقضاء الدعوى الجنائية ببضئ المدة ولكن المحكمة قضت بإدائته دون أن تترض في حكمها لهذا الدفاع الجوهري وتفضل فيه فإن حكمها يكون معيباً وإجبا قضا .
(المن رقم ١٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٤ من ٨ ص ١٦٥)

٤٠٢ - متى تبين أنه فقدت ورقة من نسخة الحكم الأصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فإن مثله لا تقتضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستفد إذ أن فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر بفقدائها كاملة .
(المن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ ص ٧٨١)

٤٠٣ - اذا فقدت نسخة الحكم الأصلية وكانت الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، ولم يتيسر الحصول على صورة الحكم ، فإنه يتعين عملاً بالمادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .
(المن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ ص ٧٨١)

٣٩٧ - الأصل في المحاكمة أن تجرى في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الاجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم القائمة عليه الدعوى بمقتضى أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية - فإذا كان الثابت من التحقيق الذي أجرته النيابة أثناء التنفيذ أن المتهم الذي حوكم هو غير من اتخذت اجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده ، فإن ذلك يبطل اجراءات المحاكمة التي تمت ويبطل معها الحكم الذي بنى عليها ، ويتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة .
(المن رقم ١٢٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١١ من ١١ ص ٤١٦)

٣٩٨ - مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن . ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم القيايم إصداً من محكمة الجنائيات في الجنائية المنسوبة الى الملعون ضده فيه معنى سقوط ذلك الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، فإن الطعن المقدم عن الحكم الشايبى يعتبر ساقطاً بسقوط ذلك الحكم الذي كان محل الطعن .
(المن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٤ من ١١ ص ٥٨٧)
(والمن رقم ١٧٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٢٥ من ١٢ ص ١٩٠)

٣٩٩ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهريب الجمرى - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسيرها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فإذا اتخذت فيها اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي فانها القانون به وقعت تلك الاجراءات باطلاً ولا يصححها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أسيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحته اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فإذا كان الحكم قد أطرحت الدعوى بطلان التفويض المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجوارك برفع الدعوى الجنائية . ودون أن يورد الحكم وهو في معرض رفضه ذلك الدفع أسباباً تصلح لتبرير ما انتهى اليه ، وأقام الحكم قضاؤه بالإدانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الاذن المذكور ودون أن تبرئ المحكمة تحقيقاً أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا

٤٠٤ — اذا قرر الحكم المستأنف أن العبرة في حجية الحكم بمنطوقه لا بأسبابه وأنه لا يمكن القول بأن محكمة أول درجة قد عدلت في حكمها الذي قبلت فيه المعارضة شكلاً لجرد الإشارة في الأسباب الى ما شابه من قصور من الناحية القانونية البحتة فإن هذا التقرير يكون صحيحاً في الواقع مديداً في القانون .
(الطن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٠٨/١٩ ص ٩٢٧)

٤٠٥ — من المقرر أنه متى أصدرت المحكمة حكماً في الدعوى فأنها لا تملك تمديله أو تصحيحه لزوال ولايتها في الدعوى ، وذلك في غير الحالات المبينة بالمواد ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ من قانون المرافعات ، وفي غير حالة الحكم النهائي .
(الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٠٩/٢٣ ص ٣٢٧)

٤٠٦ — سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان عملاً بالمادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية قاصرة على حكم محكمة أول درجة ، ولا يجوز أن تمتد الى الحكم الذي تصدره هي لما ينطوي عليه هذا من اقتناث على حجية الأحكام .
(الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٠٩/٢٣ ص ٣٢٧)

الفصل الثامن

مسائل منوعة

٤٠٨ — الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات اجراءات المحاكمة وما يتم منها أمام المحكمة — فإذا أثبت الحكم أن المحكمة اقتصت نظر الدفاع الى ما استيقنته من تصوير الحادث ، فإن هذا يكفي لاثبات حصره ، ولا يقدح في ذلك خلو محضر الجلسة من الإشارة اليه .
(الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٥ ق جلة ١٩٠٦/١٣ ص ٣٣٤)
(والطن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٠٦/١١/٢٧ ص ١١٩١)
(والطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٠٨/٢/٣ ص ١١٨)
(والطن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٠٩/١٠/٢٦ ص ٨١٠)
(والطن رقم ١٨٣٤ لسنة ٢٩ ق جلة ١٩٠٦/٥/٢ ص ٣٩٤)

٤٠٩ — لا يكمل الحكم محضر الجلسة الا في خصوص اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق .
(الطن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٠٦/١٠/٣٠ ص ١٠٩٧)

٤٠٧ — قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية — تعيين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملصوفاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ — كما أشارت اليه المذكرة الإيضاحية — ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالبراعة التي اختارها الشارع عنواناً لهذا القانون ، ولا يدمر لاشارة الى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تترك لمحاكم العادية في الاختصاص — لا يصح الاعتراض بذلك بن وجوب — أولها أن عنوان القانون ليس له قوة نصه لصرح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص ، وثانيها أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص ليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون أحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع

- ٤١٠ — المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية .
(الطن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٠٢)
- ٤١١ — أن قصور محضر الجلسة عن ذكر سن الشهود أو محال إقامتهم لا ييب الحكم لأن هذا القصور لا يجعلهم عند المتهم وهم بينهم الذين عرفهم بأسمائهم ومحال إقامتهم وأعمارهم الثابتة بمحضر التحقيق الابتدائي .
(الطن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ ق/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٦٢)

(خ)

رقم القاعدة

خبرة

موجز القواعد :

- ١ - عدم تبذ المحكمة بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من توفر تية القتل . قصر مأموريته على حد إبداء الرأي
القنى في وصف الإصابات وسبب الوفاة ...
- ٢ - جواز الاستناد في الحكم إلى تقرير الطبيب المتطلب . في الدعوى والذى استعان في تكوين رأيه بتقارير
أطباء آخرين لم يحلفوا اليمين ...
- ٣ - الإكراه الذى يقع على المهم بالقدر اللازم لتمكين الطبيب من الحصول على متحصلات معنوية . ذلك لاثاثير
له على سلامة الإجراءات ...
- ٤ - ندب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبى على المهم . قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى
بالمأمورية تحت إشرافه . لا عيب ...
- ٥ - قيام الطبيب بتأرجع المهد من المكان الذى أخفاه فيه المهم للأذون بتفتيشه . إجراء صحيح . لا يلزم أن يكون
الخبر من رجال الضبط القضائى ، أو أن يباشر عمله تحت إشراف أحد ...
- ٨-٦ - تقدير آراء الخبراء . من اختصاص محكمة الموضوع . حرى بأن الأخذ بما تطعنن إليمن التقارير الفنية والإختصات
عما لا تطعنن إليه
- ٩ - إغفال تحقيق الدفاع الجوهري المتعلق بحالة الخفى عليه بعد إصابته وقدرته على التمييز والإدراك عن طريق
الخصص فنيا . إخلال بحق الدفاع . لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها على الخبر في مسألة فنية ...
- ١٠ - دعوة الخبر بالمجلس لسإاع أقواله . لا يلزم تخليفه اليمين . كفاية اليمين التى أداها عند مباشرته وظيفته ...

الطبيب الشرعى الذى ندب في الدعوى قد استعان بتقارير
أطباء آخرين منهم طبيب اختصاصي ثم أقر هذه الآراء وتبناها
وأبدى رأيه في الحادث على ضوءها ، فليس يعيب الحكم
الذى يستند الى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى
كون الأطباء الذين رجع اليهم لم يحلفوا اليمين .
(الطن رقم ١٤١٦ سة ٢٦ ق جنة ١/٢٨ ص ٨٠ س ٨٠)

٣ - متى كان الإكراه الذى وقع على المتهم انما كان
بالتقدير اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على
متحصلات معنوية ، فانه لا لاثاثير لذلك على سلامة الاجراءات
(الطن رقم ١٣٢٩ سة ٢٦ ق جنة ٢/٤ ص ٨٠ س ١٠٤)

القواعد القانونية :

- ١ - للمحكمة في حدود ما لها من حق استظهار عناصر
الجريمة ألا تتقيد بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من
توفر تية القتل اذ أن مأموريته قاصرة على حد إبداء رأيه
القنى في وصف الإصابات وسبب القتل .
(الطن رقم ١٣٥٤ سة ٢٦ ق جنة ١/١٤ ص ٨٠ س ٢٣)
- ٢ - للطبيب الممين في التحقيق أن يستعين في تكوين
رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته فاذا كان

٨ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القسوة التبديلية لتقرير الخير المقدم اليها ، دون أن تكون ملزمة بنذب خير آخر ما دام استنادها الى الرأى الذى اتهمت اليه هو استناد سليم لا يشوبه خطأ .
(الطن رقم ١١٥٢ سنة ٢٩ ق . جلة ١/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٧)

٩ - لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخير الفنى في مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد استند - بين ما استند اليه - في ادانة المتهمين الى أن المجنى عليه قد تكلم بعد اصابته وأقضى بأسماء الجناة الى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود وتنازع في قدرة المجنى عليه على التمييز والادراك بعد اصابته ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا لاخلاله بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه .
(الطن رقم ١٩٨٦ سنة ٢٨ ق . جلة ٢/١٧/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٢٣ ؛

١٠ - لا يعيب الحكم أن يستند في قضائه الى أقوال الطبيب الشرعى التى أدلى بها بالجلسة - باعتباره خيرا في الدعوى - بشير حلف يمين ، مادام قد أدى يميناً عند مباشرته لوظيفته يعنى عن تطليعه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم .
(الطن رقم ٤٨٣ سنة ٢٩ ق . جلة ٤/٢١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٧٩)
(والطن رقم ١٠٩٦ سنة ٢٩ ق . جلة ١١/١٧/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٩٦)

٤ - قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى بتوقيع الكشف على المتهم غير رئيسه الذى ندبته المحكمة ، لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أن المحكمة قد اطّالت الى عمله ، والى ما ذكره كبير الأطباء الشرعيين من أن توقيع الكشف الطبى على المتهم كان بحضوره وتحت اشرافه ، وما دام تقدير الدليل موكولا اليها .

١١ - زرقم ٢١٢ سنة ٢٧ ق . جلة ٨/٤/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٧٠

٥ - ان قيام الطبيب باخراج المخدر من المكان الذى أخذه فيه المتهم المأذون بتفتيشه لا تأثير له على سلامة الاجراءات ، ذلك أن الطبيب انما قام به بوصفه خيرا ولا يلزم في القساوون أن يكون الخير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله تحت اشراف أحد .
(الطن رقم ١٢٢ سنة ٢٨ ق . جلة ٣/١٧/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٠٠)

٦ - الأمر في تقدير رأى الخبراء ما تختص به محكمة الموضوع ولها كامل الحرية في الأخذ بما تطمئن اليه من التقارير الفنية واللائحات عما لا تطمئن اليه منها .
(الطن رقم ٥٦١ سنة ٢٨ ق . جلة ١/٩/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٢٧)

٧ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع اذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا يعقب عليها فيه - فاذا كان الحكم قد اطّال الى أقوال مهندس التنظيم واستند اليها في ادانة الطاعن ، فذلك يفيد أنه قد طرح التقرير الاستشارى ، ولا يلزم أن يرد عليه استقلالا .
(الطن رقم ١٥٤ سنة ٢٨ ق . جلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧٦)

ورقم القاعدة

خبز

موجر القاعدة :

— [اتاج خبز دون الوزن المقرر - توفر الجرمية كىما كان عدد الأرغفة التى وجدت ناقصة الوزن .

كيفا كان عدد الأرغفة التى وجدت ناقصة الوزن اذ أن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة انما ورد على سبيل التنظيم لا الالزام .
(الطن رقم ١٢٣١ سنة ٢٧ ق . جلة ٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٥٢)

خبز

القاعدة القانونية :

ان جريمة اتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها

رقم القاعة

خطا

- الفصل الأول : صور الخطا .
- الفصل الثاني : تقدير الخطا .
- الفصل الثالث : تصدد الخطا .
- الفصل الرابع : الخطا الهنيئ .
- الفصل الخامس : الخطا في المسئولية الفنية .
- الفصل السادس : الخطا بصدد المسئولية الجنائية .
- الفصل السابع : انتفاء الخطا .
- الفرع الأول : خطا المفروض .
- الفرع الثاني : الحادث القهري .

الفصل الثاني : تقدير الخطا

موجز القواعد :

الفصل الأول : صور الخطا

- صورة واقعة يتحقق بها ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ : قتل المتهم بسيارته مسرعا على يسار الطريق في مواجهة الحفي عليها . إغراقهما بدراجتهما يسارا للمادة أن يلاهما المتهم بسيارته . عدم تمكن المتهم من إيقاف السيارة لسرعها وانحرافه هو الآخر مما يثبت صدم الحفي عليها ... ١
- السرعة المفرطة خطرا على حياة المدمور وتصلح أساسا للمسئولية الجنائية في جرائم القتل والإصابة الخطأ . اختلاف تقديرها بحسب ظروف الحادث . الفصل في ذلك موضوعي ... ٢
- إقدام المتهم على قيادة سيارة بسرعة زائدة مع علمه بأن فرملة القدم بطرا عليها الخلل يفتق من وقت لآخر فلا تستجيب له في الوقت المناسب . مسئوليته عما ينتج نتيجة لهذا الخطأ ... ٣
- صورة لواقعة يتوفر فيها ركن الخطأ . قيادة المتهم لسيارة في شارع مزدحم وبسرعة كبيرة ودون أن ينبه المارة ، فصد المتهم عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ... ٤
- صور خطأ في جريمة حريق باهال : دخول المتهم المزن ومعه فانوس ، ووجوده على مقربة من البنزين ، فاقصده فانوسه أثناء التفرغ بالفانوس واشتعلت النار في المزن ... ٥
- الإهمال في صيانة المركب رغم التنبيه على المتهم بقيام خطر سقوطه ، وإقدامه على تأجيله قبل حادث السقوط . خطأ مؤتم ... ٦
- صور الخطأ الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات . لا يشترط توفرها جميعا . يكفي لتحقيق الجريمة توفر صورة واحدة منها ... ٧
- (راجع أيضا ، مسئولية مدنية (القاعدة رقم ١٤)

الفصل الثامن : بيان الأحكام لركن الخطا

- تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعي . يستظهره بأدلة سائلة . لا يقبل الجدل فيه أمام محكمة النقض ... ٨

رقم القاعة

الفصل الثالث : تصعد الخطا .

- جواز وقوع حادث اقتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين . خطأ أحدهما لا يبنى مسئولية الآخر . يستوى في ذلك أن يكون أحد الخطأين سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصول الحادث ... ١٠ ، ٩

الفصل الرابع : الخطا الهنئ .

- مسئولية الصيقل عما يقع منه من خطأ في تخضير عقار مخدر ، ولو كان يجهل كنه المخدر قبل تخضيره . واجبه في الرجوع إلى الكعب الفنية أو الاتصال بأبوى الشأن في المصلحة التي يقيمها . هذا الخطأ يكفي لحمل مسئولية جنائيا ومدنيا ... ١١
- مسئولية الطبيب عن استعمال مخدر دون التأكد من نوعه قبل إجراء جراحة تستغرق وقتا طويلا ودون الاستعانة بأخصائي في التخدير . ذلك خطأ وتقصير يوجب المسؤولية الجنائية . القول بأن موظفا فنيا هو الذي أعد المخدر مما يجعله حل من استعماله دون أي بحث . دفاع موضوعي لا يستأهل ردا ... ١٢

الفصل الخامس : الخطا في المسؤولية الفنية .

- وقوع الضرر عن تشلهم الرقابة يتم ضد مسئول الرقابة قاتونية غير قاطعة في تخضيره . مثال ... ١٣
- مسئولية المتوجع عن التابع . علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة . متى تتوافر ؟ عند ثبوت أنه لو لا الوظيفة لما استطاع التابع أن يرتكب الخطأ أو يفكر في ارتكابه ... ١٤

الفصل السادس : الخطا بصدد المسؤولية الجنائية .

- مسئولية المهم جنائيا عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي أحدثها عن خطأ أو عدم ، ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه . مرض المهنئ عليه وتقدمه في السن لا يقطع رابطة السببية بين فعل المهم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المهنئ عليه بسبب إصابته ... ١٥

الفصل السابع : انتقاء الخطا .

الفرع الأول : خطا المفروض .

- الأصل فيه أنه لا يرفع مسؤولية المهنئ ، وإنما يعقفا : ما لم يثبت أن خطا المفروض استغرق خطأ المسئول ، وكان العامل الأول في إحداث الضرر ... ١٧ - ١٦
- إنهاء الحكم إلى التعط بأن الحادث وقع بناء على خطأ المهنئ عليه وحده . قضاءه بالبراءة دون أن يتحدث بعد ذلك عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المهم أو يعرض لأبى صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٢٨ عقوبات . لا عيب ... ١٨
- يثبت أن الحادث وقع بناء على خطأ المهنئ عليه وحده . ذلك يكفي لقضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المهم والمستل من الحقوق المدنية . مناط مسؤولية هذا الأخير هو ألا يكون الضرر واجبا لسبب أجنبي . المادة ١٧٨ مدني ... ١٩

رقم القائمة

الفرع الثاني : الحوادث القهرى .

الحوادث القهرى . شرطه : ألا يكون الجانى يدعى حصول الضرر أو فى قدرته منه ٢٠

الفصل الثامن : بيان الأحكام فركن الخطأ .

وجوب بيان توفر ركن الخطأ بأدلة قاطعة . إدامة التهم فى جريمة قتل وإصابة خطأ إستنادا إلى أقوال مرسلة لا تقوم على فحص فى ، وعدم تفصيل الحكم بإبانات يمكن مراقبة سلاسلها . قصور يبيب الحكم . مثال . ٢١

القواعد القانونية :

الفصل الأول

صور الخطأ

١ - متى كان مفاد ما أثبت الحكم مستخلصا من أقوال شاهدة الرؤية ومن الماينة أن المجنى عليه وزميله - وكل منهما يركب دراجة - كانا ملتزمين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة لاتجاههما فلما أبصرا بالتهم مقبلا نحوهما بسرعة بالسيارة التى يقودها من الاتجاه المضاد ولكن فى ذات الجانب تاركا الجانب الأيمن لاتجاهه هو خشيا أن يدههما فأنحرفا الى يسارهما لمفاداة ذلك ، غير أن التهم لم يتمكن من إيقاف السيارة نظرا لسرعتهما فأنصرف هو الآخر الى جانبه الأيمن حيث اصطدم بالمجنى عليه بالجلجلة الخلفية اليمنى للسيارة فان الواقعة على هذه الصورة التى استخلصها الحكم بتحقيقهما ركن الخطأ فى جريمة القتل الخطأ كما هو معرف به فى القانون .

(الطن رقم ٧٨ سنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٦/٤ ص ٧ من ٥٥٤)

٢ - السرعة التى تصلح أساسا للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الاسابة الخطأ انما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادثة ، وهو أمر موضوعى يبتت قدرته محكمة الموضوع فى حدود سلطتها دون مقبى .

(الطن رقم ١٣٤٠ سنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٧/١٧ ص ٨ من ١٥)

(والطن رقم ١٠٣٣ سنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٧/٢٢١ ص ٨ من ١٧٦)

(والطن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/١٢/٢٦ ص ٨ من ٩٨٨)

٣ - متى كان الثابت أن التهم كان يقود السيارة بسرعة زائدة ، وأنه كان يعلم من قبل بحقيقة حالة فرملة القصد بها ، وبأن الخطل يطرا عليها بنته من وقت لآخر فلا تستجيب له فى الوقت المناسب عند العمل على وقف السيارة ، ولكنه على الرغم من علمه بهذه الظروف أقدم على قيادتها والسير بها ، فانه يكون مسئولاً عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ، ولا تجدى فى هذا المقام الحاجة بأن الخطل الذى طرا على فرملة السيارة كان فجائيا .

(الطن رقم ١٠٣٣ سنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٧/٢٦ ص ٨ من ١٧٦)

٤ - اذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائفة التى أوردها أن التهم هو الذى صدم المجنى عليها بالسيارة التى يقودها فتسبب فى قتلها من غير قصد ولا تمتد بأن سار بسيارته فى شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن يبه المارة فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفى لبيان الخطأ الذى وقع من التهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها والذى لولاه لما وقع الحادث مما يبرر ادائته فى جريمة القتل الخطأ .

(الطن رقم ٥٨٠ سنة ٢٨ ق . جلة ١٩٥٨/٧/١٠ ص ٩ من ١٥٥)

٥ - اذا كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الاهمال وعدم الاحتياط فى حق المتهمين - من دخولهما المخزن ومعهما « الفانوس » وجوده على مقربة من « البنزين » فاقصلا رذاذ البنزين أثناء التفرغ بالفانوس واشتعلت النار فى المخزن ، فان هذا يكفى لادانتهما بجريمة حريق باهمال - ولو لم يقع منهما أى خطأ آخر .

(الطن رقم ١٧١٢ سنة ٢٩ ق . جلة ١٩٦٠/٢/٢١ ص ١١ من ٢٧٣)

شخصين مختلفين أو أكثر لا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفي مسئولية ، ويستوى في ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سببا مباشرا أو غير مباشر في حصول الحادث - فإذا كان المتهم الأول - على ما أثبتته الحكم - هو الذي حضر المادة المخدرة مخطئا في تحضيرها ، فانه يكون مسئولنا عن خطئه مستقلا عن خطأ غيره الذي استعمل هذا المحلول .

(الفرن رقم ١٣٣٢ سنة ٢٨ ق . جلة ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ٩١)

الفصل الرابع

الخطأ المهي

١١ - اذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول (صيدلي) فيما قاله: من أنه حضر محلول «البوتوكاين» كمخدر موضعي بنسبة ١/١ وهي تريد على النسبة المسحوح بها طليا وهي ٨٠٠/١ ومن أنه طلب إليه تحضير «نوفوكاين» بنسبة ١/١ فكان يجب عليه أن يحضر «البوتوكاين» بما يوازي في قوته هذه النسبة وهي ١/١٠٠٠ أو ٨٠٠/١ ولا يفي من المسئولية قوله ان رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١/١ طالما أنه ثبت له من مناقشة هذا الرئيس في التليفون أنه لا يدري شيئا عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا الى جانب أنه موظف مختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن أنه لجا في الاستئناس عن نسبة تحضير هذا المخدر الى زميل له قد يخطئه وقد يصيب ، وكان لزاما عليه أن يتصل بذوى الشأن في المصلحة التي يتبعها أو الاستعانة في ذلك بالرجوع الى الكتب الفنية الموثوق بها «كالفارماكوبيا» ومن اقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئا عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف بقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا ينساق في ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم يبه المتهم الثاني وغيره من الأطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه استعاض به عن «النوفوكاين» - فان ما أثبتته الحكم من أخطائه وقع فيها المتهم يكفي لحمل مسئولية جنائيا ومدنيا .

(الفرن رقم ١٣٣٢ سنة ٢٨ ق . جلة ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ٩١)

١٢ - اذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند الى المتهم الثاني (طبيب) بقوله « انه طلب الى الممرضة والتومرج أن يقدموا له بنجا موضعيا بنسبة ١/١ دون أن يعين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجات التي وضع فيها ليتحقق مما اذا كان هو المخدر الذي يريد أم غيره ،

٦ - اذا كان الحكم قد أثبت على المتهم مسئولية عن حادث القتل والاصابة الخطأ بأدلة سائفة تقوم اساسا على اعماله في صيانة المنزل المنوط به حراسته والمسئول عنه وحده حسب اقراره على رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المنزل ، وتقصيره في الحفاظ على سكان المنزل ودرء الخطر عنهم ، واقدمائه على تأجيله قبيل الحادث ، فان صور الخطأ الموثم قانونا تكون متوافرة .

(الفرن رقم ١٥٣٧ سنة ٢٩ ق . جلة ١٩٦٠/٣/٢٢ من ١١ ص ٢٩٦)

٧ - لا تستلزم المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يسبب عنه الاصابة بجميع صورته التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولهذا لا جدوى للمتهم من الجادلة بشأن وجود ممانعة سابقة على تلك التي استند اليها الحكم ولم يثبت فيها أثر للقرامل - ما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد استند الى جانب الأدلة التي أوردتها الى أن المتهم قد أخطأ بسيره على يسار الطريق ، ولم يكن محتالما وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

(الفرن رقم ٤٨٨ سنة ٣٠ ق . جلة ١٩٦٠/١/٢٨ من ١١ ص ٦٣٨)

الفصل الثاني

تقدير الخطأ

٨ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا ما يتعلق بموضوع الدعوى - فمتى استظهرت المحكمة بأدلة سائفة أن المتهم أخطأ بأن سار بسيارته رغم عدم المامه بالقيادة فوقع منه الحادث الذي نشأ عنه اصابة المجنى عليه بالاصابات التي أوردتها التقرير الطبي الشرعي - فلا يقبل منه أن يجادل في ذلك أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ٦٧٢ سنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٩/٢/٤ من ٧ ص ٨٢٧)

الفصل الثالث

تعدد الخطأ

٩ - يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطاين من شخصين مختلفين ولا يسوغ القول بأن أحد الخطاين ينفي المسئولية عن مرتكب الآخر .

(الفرن رقم ١١٨٦ سنة ٢٦ ق . جلة ١٩٥٩/١/٢٩ من ٨ ص ٥٨)

١٠ - ان الشارع اذ عبر في المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات بمباراة « التسبب في القتل بغير قصد » قد أراد أن يمد نطاق المسئولية لتشمل من كان له نصيب في الخطأ ، وما دام يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ

١٤ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تأبئه بعمله غير المشروع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته ، أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ، وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة . ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع - في ارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية - قد قصد خدمة متبوعة ، أو جر نفسه - يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة .
(العلم رقم ١٠٩٣ س ٢٧٠ - مجلة ١٩٦٠/١ ص ١١ س ٤٥)

الفصل السادس

الخطأ بصدد المسؤولية الجنائية عن النتائج الخاطئة

١٥ - يكون المتهم مسئولاً جزائياً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابات التي أحدثها عن خطأ أو عدم ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسؤولية ، كما أن مرض المجنى عليه وتقدمه في السن هي من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته .
(العلم رقم ٣١٤ س ٢٧٠ - مجلة ١٩٥٧/٥ ص ٨ س ٤٤٨)

الفصل السابع

انتفاء الخطأ

الفرع الأول - خطأ الضرور

١٦ - الأصل أن خطأ الضرور لا يرفع مسؤولية المسئول وإنما يخففها إن كان ثمت خطأ مشترك بمعناه الصحيح ، ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامه درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .
(العلم رقم ٣١٦ س ٢٧٠ - مجلة ١٩٥٧/٢ ص ٧ س ٣٦١)

١٧ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى

ومن أن الكمية التي حقت بها المجنى عليها تفوق إلى أكثر من الضعف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكتر دون أن يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليتفرغ هو إلى مباشرة العملية ، ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لإهماله وعدم تحضره بأن حقن المجنى عليها بمحلول « البوتوكاين » بنسبة ١٪ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتسببت وماتت فإن ما أوردته الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليها - أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصيص يفيد أنه يستوقع من نوع المخدر وصلابته وأنه مادام ذلك المخدر قد أعيد من موقف فني مختص وأودع غرفة العمليات ، فإنه في حل من استعماله دون أي بحث - هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تلزم المحكمة بالإدلة عليه ، بل إن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة على خطأ المتهم وأسست عليها أدلته ، وهو ما أولته المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول بما يفيد أنه وقد حل محل أخصائي التخدير ، فإنه يتحمل التزاماته ومنها الاستيقان من نوع المخدر .
(العلم رقم ١٣٢٢ س ٢٨٠ - مجلة ١٩٥٩/١ ص ١٠ س ٩١)

الفصل الخامس

الخطأ في المسؤولية المدنية

١٣ - وقوع الضرر من تشمله الرقابة قرينة على تقصير متولى الرقابة ، وإلى هذا يشير الشارع في مذكرته الإيضاحية عن المادة « ٢٤١ » المقابلة للبادة « ١٧٣ » من القانون المدني الجديد من أن مسؤولية الكلف بالرقابة هي مسؤولية أصلية أساسها خطأ مفترض ولا تنتفى المسؤولية إلا إذا أثبت متولى الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ، فليس للطاعة ، أو لتأطر المدرسة التي يتبعها النسف بأن الحادثة - التي هي محل المسألة - كانت نتيجة ظرف فجائي للخلاص من المسؤولية ما دام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يتم عليه دليل من الحكم الذي أثبت أن الحادث وقع في فترة تغيير الحصص ، وأنه لم يكن باقصل أحد لمراقبة الطلبة في ذلك الوقت .
(العلم رقم ١٦٨ س ٢٨٠ - مجلة ١٩٥٩/٤ ص ١٠ س ٥٠٦)

اطمأن المحكمة الى توافر الخطأ في حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ التي تكفي كل صورة منها لعدله خطأ قائما بذاته أهام المتهم وترتب عليه مسئولية فاعلة — ولو لم يقع منه خطأ آخر — فإن في ذلك ما يتنبي معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهري .

(المن رقم ٤٨٩ سنة ٢٩ ق . جلة ٢٠/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٥١)

الفصل الثامن

بيان الأحكام لركن الخطأ

٢١ — اذا كان الحكم قد أخذ في مساءلة المتهم — بجرمة القتل والاصابة الخطأ — بأقوال مرسله لاستند الى فحص فني ، وهو حين أوردتها لم يدعها بيانات يمكن مراقبة سلامتها ، فانه يكون مشوبا بالقصور ، فإذا خلص الحكم الى أن ركن الخطأ ثابت في حق المتهم من قيامه ببناء الشرفة بناء غير فني من ضالة الحديد وعدم تركيبه تركيبا فنيا وضالة الأسمنت مما أدى الى عدم تحملها ثقل السقالة فسقطت وأصاب المجنى عليه ، وكانت أقوال مهندس التنظيم التي رجع اليها الحكم في تحديد مسئولية البناء وإن تضمنت بيانا لما يجب أن يكون عليه تسليح تسليحا فنيا ، فهي لم تشر الى مقدار العجز في مواد تسليح الشرفة المنهارة ولا الى مبلغ ثقل الحمل الذي اهارت تحته وقد رجع الشاهد في القول بردامة التسليح الى افتراض ضعفه لجرحه انهياره تحت هذا الحمل فإن الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه .

(المن رقم ١١٠١ سنة ٢٨ ق . جلة ١٦/١٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٨٤)

وقوع حادث القتل الخطأ مشتركا بين المتهم والمجنى عليه ، فلا يتنبى خطأ أحدهما مسئولية الآخر .

(المن رقم ٦٧٥ سنة ٢٦ ق . جلة ١٥/١٠/١٩٥٩ س ٧ ص ١٠٢٤)
(والمن رقم ١٥٣٧ سنة ٢٩ ق . جلة ٢٢/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٩٦)

١٨ — متى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده وانتهى الى أن خطأ المتهم — بفرض حدوثه — لم يكن له شأن في وقوع الحادث لا لتفاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذي لحق المجنى عليه ، فإن الحكم لا يكون قاصرا ولا مشوبا بالخطأ في القانون ان هو لم يتحدث عن جميع صور الخطأ المنسوبة الى المتهم ولم يتعرض لباقي صور الخطأ المشار اليها في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

(المن رقم ١٧٦٩ سنة ٢٧ ق . جلة ٢/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ١٢٩)

١٩ — متى كان الحكم قد انتهى في منقح سليم الى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده ، فإن ذلك يكفي بذاته للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسؤول عن الحقوق المدنية ، ذلك لأن مناط المسئولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ألا يكون الضرر واجبا لسبب أجنبي لايد « للعارس » فيه .

(المن رقم ٢٠٢٢ سنة ٢٧ ق . جلة ١٠/١٠/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٦٧)

الفرع الثاني — الحادث القهري

٢٠ — يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منه — فإذا

رقم القواعد

خطف

موجز القواعد :

١ — إستناد الحكم في إدانة المتهم بجرمة الخطف إلى الوساطة في إعادة الغني عليه وقضى القاضية ، دون بيان الرابطة التي تعمله بفعل الجرمية . قصور

٣ و ٢ — واقعة الخطف التي تتحقق بها الجرمية . يكفي لتحقيقها : انتزاع الطفل المخطوف من بيته وقطع صلته بأهله . مثال

٤ — جرمية المادة ٢٨٨ عقوبات سرية . القانون فيها بين الفاعل المادي والمعرض مل ارتكاب الجرمية . إنباز كل منها فأعلاهما

القواعد القانونية :

يلهو في الطريق العام مع الشاهد وكلف الأخير بشراء حاجة له ولما أراد الشاهد أن يعصب المجنى عليه معه أشار عليه المتهم بتركه وما كاد الشاهد يتعمد حتى أركب المتهم المجنى عليه على الدراجة معه موها إياه بأنه سيصعبه إلى جده ثم أخفاه بعد ذلك عن أهله قاصدا قطع صلته بهم وستره عن لهم حق ضمه ورعايته ، فإن ذلك مما يدخل في نطاق المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات وتتوافر به جريمة الخطف بالتعاطل التي عوقب المتهم بها .
(المن رقم ١١٣٩ سنة ٢٨ ق . ٠ بلة ١١/١٨/١٩٥٨ س ٩ ص ٩٧٣)

١ - متى كان الحكم بإدانة المتهم في جريمة الخطف قد استند إلى الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض القدية وهي أفعال لاحقة للجريمة ويصح أن تكون منفصلة عنها ولا تتحقق بها مستقلة أركان الجريمة كما أنها لا تصلح بذاتها دليلا على الاشتراك فيها ، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التي تصل المتهم بفاعلي الجريمة ، فانه يكون مشوبا بالتقصير .
(المن رقم ١٤٥ سنة ٢٧ ق . ٠ بلة ٥/٧/١٩٥٧ س ٨ ص ١٧٧)

٤ - سوى القانون في جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بين الفاعل المادى والفاعل الأدبى « المعرض على ارتكاب الجريمة » اعتبر كلا منهما فاعلا أصليا ، فلا تكون المحكمة - في هذه الحالة - بحاجة إلى بيان طريقة الاشتراك .
(المن رقم ١٧٨٧ سنة ٢٩ ق ٢٩ بلة ٤/١١/١٩٦٠ س ١١ ص ٣٤٦)

٢ - يكفى لقيام واقعة الخطف التي تتحقق به هذه الجريمة انتزاع الطفل المخطوف من بيته وقطع صلته بأهله .
(المن رقم ٤٢٠ سنة ٢٨ ق . ٠ بلة ٥/١٩/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٤٦)
٣ - إذا أثبت الحكم في حق المتهم أنه توجه إلى مكان المجنى عليه الذى لم يبلغ من العمر خمس سنوات وكان

رقم القاعدة

خيانة

موجز القواعد :

- ١ - جنابة التخابر مع دولة أجنبية . نية الإضرار بالمصالح القومية ليسه شرطاً فيها : المادة ٧٨ مكرراً (١)
من القانون ٤٠ لسنة ١٩٤٠
٢ - جريمة تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا التصدد . المادة ٨٠ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٤٠ . شرطاً تطيقها : كون الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر غير لازم .
شورل النص السر المادى والمعنوى . عدم تفريقه بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية . انطباق النص ولو لم يقش من السر إلا بعضه ، أو كان السر قد أنشئ على وجه خاطئ .
أو ناقص . سكوت السلطات عن التهمين مدة زمنية . أو ترى أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس لا أثر له في قيام الجريمة
٨-٢
٩ - مثال للتسبب الكافي في جريمة إشتراك في جنابة تخابر مع دولة أجنبية
راجع أيضا : أمن الدولة .

القواعد القانونية :

٦ - ان المادة ٨٠ قصدت الى التعميم والاطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون اذ جاء بها « أن الملم في أمر هذه الجريمة هو الغرض الذي يرمى اليه الجاني فغير ذى بال الصورة التي يجرى بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التي تستعمل في ذلك » كما أنه ليس من الملم أن يكون السر قد علم بأكمله فأن عبارة « بأى وجه من الوجوه » يراد بها أن تطبق العقوبة ولو لم يقض من السر الا بعضه وكذلك لو كان السر أفضى على وجه خاطئ أو ناقص » .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٥٥٥)

٧ - ان سكوت السلطات عن المتهمين فترة زمنية لا يعنى في شيء أن الأسرار التي أفضوها لاستمات بالدفاع عن البلاد .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٣-٥-١٩٥٨ من ٩ ص ٥٥٥)

٨ - ان ترمى أسرار الدفاع الى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يجر ما يجب لها من الحفظ والكتامان .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٥٥٥)

٩ - اذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثاني انما يتسلطان منه في زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة « بريطانيا » وأن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذنبك المتهمين الآخرين من الاضرار بمركز مصر العربي وأن المستندات التي تعامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثاني ناطقة في اثبات قيام المخايرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسجلة لتلك الدولة أو توجيه نحو استيفاء بعض جوانبها . كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع أنه كان يعلم بتخاير المتهم الأول وهو من مأموري الدولة الأجنبية التي يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقيه التعليمات والاستيضاحات في شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار ينطوي بطبيعته على الاضرار بمركز مصر العربي فإن هذا التزوير يكن في توافر القصد الجنائي لدى كل من المتهمين الرابع والسابع في جريمة الاشتراك في جريمة التخاير المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكررا (١) التي داتهما بها المحكمة .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٥٥٥)

١ - ان نية الاضرار بالمصالح القومية ليست شرطا في جريمة التخاير مع دولة أجنبية المنصوص عنها في المادة ٧٨ مكررا من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٥٥٥)

٢ - يشترط تطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المتعلقة بجناية تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد الى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد توافر شرطين أساسيين أولهما أن يكون الشيء ذا طبيعة سرية وثانيهما أن يكون متعلقا بالدفاع عن البلاد وتقدير ذلك موكل الى محكمة الموضوع في كلا الأمرين ولها في سبيل ذلك أن تستعين بمن ترى الاستعانة به كما أن لها أن تأخذ برأيه أو لا تأخذ به دون معقب عليها ما دامت المحكمة أبانت في حكمها الأساسيد التي استندت اليها في استخلاص النتيجة التي انتهت اليها في طبيعة السر وفي علاقته بالدفاع عن البلاد وكان استخلاصها لهذه النتيجة استخلاصا سائقا يؤدي اليها .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٥٥٥)

٣ - يعاقب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما اشترطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب بتأشرها قواتها النظامية .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٥٥٥)

٤ - ان مفهوم نص المادة ٨٠ أن السر قد يكون ماديا وقد يكون معنويا وأن مسؤولية ناقل السر قائمة اذا ما حصل على سر معنوي وأبانه الى دولة أجنبية أو لمن يصل لمصلحتها كما تكون قائمة اذا كان قد حصل على سر مادي وسلمه .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٥٥٥)

٥ - ان المادة ٨٠ لم تفرق في استحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله الى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها وجاء فيها عاما حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٥٥٥)

رقم القاعدة

خيانة الأمانة

الفصل الأول :

أركان الجريمة .

٢٠١	...	الفرع الأول : حصول إختلاس أو تبديد
٣	...	الفرع الثاني : المال موضوع التبديد
٨-٤	...	الفرع الثالث : التسليم بمقتضى عقد من عقود الأمانة...
٩	...	الفرع الرابع : الضرر
١٦-١٠	...	الفرع الخامس : القصد الجنائي
١٧	...	الفصل الثاني : تحديد تاريخ إرتكاب الجريمة
١٨	...	الفصل الثالث : تحريك الدعوى الجنائية
١٩	...	الفصل الرابع : المحكمة المختصة بنظرها
٢١، ٢٠	...	الفصل الخامس : إثبات الجريمة
٢٥-٢٢	...	الفصل السادس : تسبب الأحكام
٢٦	...	الفصل السابع : بدء سقوط الدعوى العمومية فيها
٢٧	...	الفصل الثامن : مسائل متنوعة

موجز القواعد :

الفصل الأول - أركان الجريمة

الفرع الأول - حصول اختلاس أو تبديد

- ١ ... متى يتم الاختلاس في جريمة التبديد؟ إذا غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك ...
عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنتفعة بينهم عمال خاص بها .
المادة ٥٢٠ مئى . أثر ذلك : توافر جريمة خيانة الأمانة عند إختلاس أحد الشركاء ما تسلمه من مال
لأداء عمل في مصلحة الشركة ...
- ٢ ...

الفرع الثاني - المال موضوع التبديد

- ٣ ... جريمة خيانة الأمانة . محلها : كل مال منقول له قيمة مادية أو معنوية بالنسبة لصاحبه تحققها بكل فعل يدل
على أن المدين اعتبر المال الذى أودع عليه موكلاً له . مثال ...

رقم القاعدة

الفرع الثالث - التسليم بمقتضى عقد من عقود الأمانة

- ٤ حق محكمة الموضوع في تفسير العقد القائم بين المئتم والمئتم عليه في جريمة التبييد. مثال
- ٥ اليد المارضة على الشيء موضوع الاختلاس. لا توفر جريمة خيانة الأمانة وإنما قد تكون الجريمة سرقة أو شروع فيها. مثال
- ٦ اشتراط الموكل في عقد الوكالة ضمان الوكيل للصفقة التي يقبدها من مخاطر الضياع والثلث. عدم تأثير هذا الاتفاق على طيبة العقد وما يترتب عليه الوكيل من اختلاس ممن ما يبيعه لحساب الموكل. مثال
- ٧ استيفاء المئتم المبلغ الذي تسلمه من المئتم عليه لتأنيث منزل الزوجة بآية عنه وعدم رده عند مطالبته بذلك. تكيف العقد بأنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه عقد من نوع خاص في غير محله
- ٨ استلام المئتم مبلغاً من المئتم عليه ليحضر له مقابلة ورقة صحيحة بقيمة من مكان بعيد. قيام المئتم باختلاس المبلغ لنفسه. توفر جريمة خيانة الأمانة في حقه

الفرع الرابع - القصد

- ٩ احتمال حصول القصد يكفي لتكوين جريمة خيانة الأمانة. البحث في حصول القصد من عدمه. مسألة موضوعية

الفرع الخامس - القصد الجنائي

- ١٠ القصد الجنائي في جريمة التبييد. لا يلزم التحدث عنه استقلالاً في الحكم. مادام أن ما أورده من وقائع الدعوى يكفي لاستظهاره
- ١١ دفع المئتم ممن النقص من الأشياء التي يمهده به وقوع جريمة التبييد. لا أثر له على انتهاء القصد الجنائي ...
- ١٢ إدانة المئتم بمجرمة التبييد دون إثبات قيام القصد الجنائي لديه. قصور
- ١٣ استناع المئتم من رد المغفولات التي تسلمها لإصلاحها واستعادته لردّها عند استلام ما يستحقه من الأجر المتأخر عليه. عدم كفايته لإثبات سوء النية
- ١٤ التزام المحكمة بفحص الحساب وتصنيفه متى كان سبب الاستناع عن رد المال المختلس واجباً إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين. مجرد الإلتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا يتحقق به جريمة الاختلاس
- ١٥ مجرد قيام المئتم بتسليم الشيء المونين عليه إلى غيره، لا يكفي لاعتباره مبدأً ما لم يثبت أنه قصد من وراء ذلك التصرف فيه
- ١٦ مجرد خروج المئتم عن حدود التفويض الصادر إليه ببيع محمول قلن المئتم عليه من القطن باسمه دون إسم المئتم عليه في محالج بعيد من مزرعته بقصد تحقيق الغرض من التفويض. عدم كفايته لتوافر جريمة التبييد ...

رقم القائمة

الفصل الثاني : تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة

جريمة خيانة الأمانة . تحديد تاريخ ارتكابها ؟ جواز إعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن
ودعا بعد مطالبته بذلك تاريخاً لارتكاب الجريمة ١٧

الفصل الثالث : تحريك الدعوى الجنائية

توقف حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المني على المنصوص عنه في المادة ٣١٢ عقوبات .
علته : المحافظة على كيان الأسرة . إمتداد سريانه على جرائم النصب وخيانة الأمانة . التنازل عن الشكوى
أثره : وجوب القضاء بالبراءة ١٨

الفصل الرابع : المحكمة المختصة بنظر الدعوى

إحتجاز المهم المقيم بالأسكندرية نقوياً وهو با بنية تملكها . اختصاص محكمة الإسكندرية بنظر دعوى خيانة
الأمانة في هذه الحالة ١٩

الفصل الخامس : آليات الجريمة

المنع بعدم جواز الإثبات بالبينة . سقوطه إذا لم ينسلك به المهم قبل سماع الشهود . سكوته يفيد تنازله عن هذا
الحق المستند من قواعد الإثبات المقررة لمصلحة المصوم وهي ليست من النظام العام ٢٠

المطالبة برد الأمانة ليست شرطاً لتوفر جريمة التبييد . للمحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى
... .. ٢١

الفصل السادس : تسبيب الأحكام

إيراد المحكمة الأدلة التي أطأنت بها على وقوع الجريمة في التاريخ الوارد بوصف الجريمة . عدم تحديد تاريخ
وقوع الجريمة . لا يؤثر في ثبوت الواقعة ٢٢

إعتماد المجلس المحسبي الحساب لا يمنع المحكمة الجنائية التي تنتظر تهمة التبييد من فحص هذا الحساب بنفسها .
وتحقيق ملاحظات المهم عليه ٢٣

يانات الأحكام الإداة في جريمة خيانة الأمانة . وجوب الرد على أوجه الدفاع الهامة رداً سائماً مثال . في الرد على
تمسك المهم بحقه في حبس السيارة حتى يقضى أجر إصلاحها ٢٤

مصاد المبلغ المدعى بتبديده قبل المياد المحدد للتوريد . تنقضي به المسؤولية الجنائية . إفضال الحكم بالإشارة إلى غفاسة
قدمها المهم تتضمن استلام المني عليه المبلغ موضوع إصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد
الشيء يجب الحكم بالتقصير ويطله ٢٥

رقم لقاعدة

الفصل السابع : بدء سقوط الدعوى الجنائية فيها .

بداية ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة من تاريخ طلب الشئ الختلاس والامتناع عن رده أو العجز عن رده مالم
يقم الدليل على خلاف ذلك

٢٦

الفصل الثامن - مسائل متنوعة

الاتفاق على إغناء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبديد إلى إقرعها تابعها . بطلانه . م ٢١٧/٣ مدني ...

٢٧

الفرع الثاني - المال موضوع التبديد

٣ - جريمة خيانة الأمانة انما تقع على مال منقول له
قيمة مادية أو اعتبارية بالنسبة لصاحبه ، وتحقق الجريمة
بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أؤتمن عليه
مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك - فإذا سلم الوكيل بأجر
الورقة التي في عهده للغير ليبيعها والحصول على ثمنها ،
فهذا الفعل يعتبر بشابة تصرف المالك في ملكه تحقق به
جريمة الاختلاس ، ولا يعتبر شروعا غير معاقب عليه .
(الملن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ من ١٠ ص ١٠٧٢)

الفرع الثالث - التسليم بمقتضى عقد من عقود الأمانة

٤ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد . فإذا كانت
الحكمة قد انتهت إلى أن العقد القائم بين المتهمة (الطاعنة)
والمجنى عليها عقد ودعية باستخلاص سائغ . فإن قضاءها
بإدانة الطاعنة عن جريمة التبديد يكون صحيحا في القانون .
ولا يجدى الطاعنة قولها أن العقد في حقيقته عقد شركة
لا يلحق بمقتود الأمانة التي أوردتها المادة ٣٤١ عقوبات .
(الملن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ من ٧ ص ٣٥٤)

٥ - متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من
حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه
عاملا عندها الا يدا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة
إليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكوينها القانوني

القواعد القانونية :

الفصل الأول

أركان الجريمة

الفرع الأول - حصول اختلاس أو تبديد

١ - أن الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير
الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .
(الملن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ٦٥٤)

٢ - يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن
بعض في أداء أعمال الشركة المتقدمة بينهم بمال خاص بها
هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، وتلك الوكالة
مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون المدني ، وبناء عليه
فالشريك في شركة محاصة الذي يسلم إليه مال بصفته
هذه لأداء عمل في مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما
خصص له يعد مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة
٣٤١ من قانون العقوبات .

(الملن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ من ١٠ ص ٧١١)
(والملن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٧ من ١١ ص ٧٦٤)

الفرع الخامس - القصد الجنائي

١٠ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما دام أن فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره كما هو معرف به في القانون .

(الطن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٩ ص ٧ من ١١٦٤)

١١ - قيام الطاعن بدفع ثمن الناقص من الأشياء التي بهدته بعد وقوع جريمة التبيد لا يحسم الجريمة ولا يبدل بذاته على انتهاء القصد الجنائي .

(الطن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٩ ص ٧ من ١١٦٤)

١٢ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبيد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرازا ببالكه فانه يكون قاصر البيان .

(الطن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٨ ص ٨ من ٧٤)

١٣ - لا يكفي لاعتبار المتهم مبددا مجرد امتناعه عن رد المنقولات التي تسلمها لاصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بياقيه ومع ما ابداه المتهم من استعداده لردّها عند استلام ما يستحقه من الأجر ، بل لابد من ثبوت سوء نيته بما يتجّه .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٨ من ٢٥٠)

١٤ - متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعا الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة امامها بالادانة أو البراءة ، إذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا تتحقق به جريمة الاختلاس .

(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٨ ص ٨ من ٢٧٤)

١٥ - أن مجرد تسليم الأمين الشيء المؤمن عليه الى غيره لا يكفي لاعتباره مبددا ما لم يثبت أنه قد قصد من وراء ذلك التصرف فيه .

(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ ص ٨ من ٧٧٢)

١٦ - الأصل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص، ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته الحدود المرسومة له في عقد الوكالة ، الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتماقدين ، فلا يلزم التقيّد بعرفية التوكيل في تفسير سلطة

لا تمدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يغطي القانون في شيء .

(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧ من ١٢٢٠)

٦ - متى كانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة تضمن أن المتهم تسلم الأسمدة من المدعى بالحق المدني باعتباره وكيلًا عنه بالمعولة لبيعها لحسابه ورد ثمنها اليه فباعها ودفع جزءا من الثمن ولم يدفع الباقي واختلسه لنفسه اضرازا به ، فانها تكون جريمة خيانة أمانة في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ولا يقدر في ذلك أن يكون الموكل قد اشترط لحماية نفسه ضمان الوكيل للصفة التي يعقدها من مخاطر الضياع والتلف إذ هو اتفاق لا يؤثر في طبيعة العقد كما حددها القانون .

(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٤ ص ٨ من ٦١٥)

٧ - اذا كانت الواقعة - التي أورد الحكم أدلة ثبوتها في حق المتهم - هي أنه تسلم تقودا من المجنى عليه ليقوم نيابة عنه بشراء منقولات منزل الزوجية فلم يفعل واستبقى المبلغ في ذمته ولم يرده حين طالبه به من سلمه اليه ، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، أما ما ذهب اليه المتهم من نفي صفة الوكالة عنه وقوله « ان أقصى ما يتصور في تكليف هذا العقد أنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه عقد من نوع خاص » فيجدر بميد عن حقيقة طبيعة العقد الذي تم بين الطرفين وعن تكيفه القانوني الصحيح الذي انتهى اليه الحكم .

(الطن رقم ١٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٩/١ ص ١٠ من ٥٩٥)

٨ - اذا كانت الواقعة على الصورة التي أثبتتها القرار المطعون فيه أن المجنى عليه سلم مبلغ الخمسة جنيهات للمتهم لاستعماله في أمر لمصلحة - إذ كلفه باضمار مقابله ورقة صحيحة من مكان بعيد فذهب ولم يعد واختلس هذا المبلغ لنفسه ، فإن هذه الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ ص ١١ من ٧٠٢)

الفرع الرابع - الضرر

٩ - يكفي لتكوين جريمة التبيد احتمال حصول الضرر ، ومساءلة البحث في حصول الضرر من علمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع ، ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

الطن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ ص ١٠ من ١١٦٤

الفصل الرابع

الحكمة المختصة بنظر الدعوى

١٩ — إذا كان الثابت أن المتهم قد احتجز قودا لمسلمة اليه على سبيل الأمانة — وهو بالاسكندرية بنية تملكها فإن جريمة خيانة الأمانة تكون قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التي يقيم بها والتي وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده ، وينتقد الاختصاص لتلك المحكمة وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات .

(المن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٧ من ٦٥٤)

الفصل الخامس

إثبات الجريمة

٢٠ — إذا كان المتهم لم يترشح على سماع شهود الاثبات ، ولم يتمسك قبل سماعه بدم جواز اثبات عقد الاثبات بالبينة ، فقد سقط حقه في التمسك بهذا الدفع على اعتبار أن سكوتة عن الاعتراض يفيد تنازله عن حقه المستند من القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية وهي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليس من النظام العام .

(المن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/١٨/١٩٥٧ ص ٨ من ٩١٤)

٢١ — لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها ، إذ للمحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها وفي أن تستدل على حصول التبديد من أى عنصر من عناصر الدعوى .

(المن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ٤/٨/١٩٥٨ ص ٩ من ٣٧٢)

الفصل السادس

تسبب الأحكام

٢٢ — تحديد التاريخ الذى تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي أوودتها على حصول الحادث في التاريخ الذى ورد في وصف التهمة دون ما اعترض من الطاعن بالجلسة .

(عفن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ من ١٩٥)

٢٣ — أن ما تختص به المجالس الحسبية قبل الغائسا أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتداد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الأحوال

الوكيل بل يجب اعماله فيما يتشئ مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده ، فقيام المتهم برهن القطن المفوض يسمه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذى كان يهدف اليه المدعى بالحق المدني — وهو تسديد المطلوب منه لئلك التسليف الزراعى وللأموال الأميرية — لا يعد في صحيح القانون تبديدا معاقبا عليه جنائيا ، ويكون استخلاص الحكم لنية التبديد من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر اليه بالبيع وقياسه برهن القطن بإسبه دون اسم المدعى بالحق المدني في ملحق يمسد عن مزعته قاصرا عن الدليل على ثبوت نية المتهم في الاستحواز على القطن المدعى بتبديده وحرمان صاحبه منه مما يوجب الحكم ويستوجب نقضه .

(المن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢٢/١٩٥٦ ص ١٠ من ١٠٣٥)

الفصل الثانى

تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة

١٧ — يلب في جريمة التبديد أن يغير الجاني نية حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك ، فلا شرب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع « الوكيل » — وهو الطاعن — عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبة بذلك ، تاريخا لارتكاب الجريمة .

(المن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ٣/٣٠/١٩٥٨ ص ٩ من ١١٤٨)

الفصل الثالث

تجريكها

١٨ — تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيда على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه — وإذ كان هذا التقييد الوارد في باب السرقه علته المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره الى الجرائم التي تشترك مع السرقه فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير اسراف في التوسع — فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت الى زوجها المتهم تبديد متغولاتها وملابسها تم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائيا عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر ، فإنه يتعين عملا بالمادة ٣١٢ سالفة الذكر أن يقضى ببراءته من التهمة .

(المن رقم ٣١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩ من ٨٩١)

ايصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلى
الا انها لم تشر اليها في حكمها ، فان المحكمة الاستئنافية
بعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحققة ما يراه بما تكون قد
حالت دون تمكين محكمة التقض من مراقبة صحة تطبيق
القانون ويكون الحكم معيبا بالقصور الذي يطله .
(الجن رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٢/١١ ص ١٩٧)

الفصل السابع

بده سقوط الدعوى الجنائية فيها

٢٦ - ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ
ايداع الشيء المختلس ، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن
رده أو ظهور عجز المتهم عن رده ، الا اذا قام الدليل على
خلاف ذلك .
(الجن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٩ ص ١٠٠ ص ٦٩٤)

الفصل الثامن

مسائل متنوعة

٢٧ - متى كان الحكم قد انتهى الى صحة الاتحاق على
اعضاء الشركة من مسؤوليتها من جريمة التبديد التي اقترضا
تابعا فانه يكون قد اخطأ في القانون ونقلا لحكم المادة
٣/٢١٧ من القانون المدني .
(الجن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٦/٢/٢ ص ٧ ص ٤٥٩)

الشخصية وهي المتعلقة بالصفات الطبيعية أو المألفة للصيقة
بشخص الانسان والتي رتب القانون عليها أثرا في حياته
الاجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون
الاجراءات الجنائية والتي يعوز الحكم فيها قوة الشيء
المتقضى به أمام المحاكم الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن
الجرائم المروضة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة في
حكمها أن تحصى بنفسها ملاحظات التهم بالتبديد على
الحساب غير متبديدة في ذلك بقرار المجلس الصبي الذي
صدر في غيبه فاذا هي لم تحمل وأكثر على التهم حقه في
مناقشة الحساب بمد اعتصاده من المجلس الصبي ، فان
حكمها يكون قاصرا .

(الجن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ٨ ص ٧٢٢)

٢٤ - اذا تناول الحكم ما عرض له التهم في دفاعه
بشان حق حبس السيارة حتى يقضى أجر اصلاحها ورد
عليه في قوله : « انه لا يقبل منه هذا الدفاع الا اذا كانت
السيارة قد اصلحت فعلا ولم يبد أي جزء منها » فانه بذلك
يكون قد رد على دفاع التهم بما يدحضه للأسباب الساتفة
التي أوردها .

(الجن رقم ٧١٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٥/١٨ ص ١٠ ص ٤٤٢)

٢٥ - حصول السداد للبلغ المدعى تبديده قبل الميعاد
المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن التهم المسؤولية
الجنائية - فاذا كان الثابت من الأوراق أن التهم قد أشار
في مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية بمخالصة قدمها
موقع عليها من المجنى عليه تهديد استلامه المبلغ موضوع

(>)

رقم القاعدة

دخان

موجز القواعد

- ١ - إنحصار المحاكم الجنائية بالفصل في مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان
- ٢ - إغشاء الدخان عن أعين رجال الجمارك يوفّر جريمة التهريب. عدم استمرازم قيام العلم بنوع الدخان المهرب مادمات الرسوم الجمركية لم تسدد عنه
- راجع أيضا : غش

٢ - إذا أثبت الحكم - بأسباب سائفة - أن المتهم كان

يغشى الدخان بعيدا عن أعين رجال الجمارك ، وأن دفاعه الموضوعي غير صحيح ، وكان لا يلزم قيام العلم بنوع الدخان المهرب ، ما دامت الرسوم الجمركية لم تسدد عنه ، فإن الفعل الممسند الى المتهم يكون متفردا تحت نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥

(المن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/١٠ ص ١٠٣ ، ٥٠٣)

القواعد القانونية :

١ - المحاكم الجنائية هي المختصة بالفصل في مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان .

(المن رقم ٧٢٤ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/١٠/٢ ص ٧ ، ٩٧٢)

رقم القاعدة

دعارة

موجز القواعد :

- التحريض على الدعارة . مثال لاستخلاص بما يؤدى إليه . اصطحاب الأثني إلى المكان المد لإلقاء الحنين ، ثم تقديمها إلى شخص وسماعتهما إلى السيارة التي ركبها بقصد ارتكاب الفحشاء مع تنبيهها إلى العودة في موعد معين . فذلك مما تتحقق به جريمة الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون لسنة ١٩٥١
- ٢ - جريمة إدارة منزل للدعارة وممارسة السجور والدعارة . هـامن جرائم البادة . أمثلة
- جريمة إدارة منزل للدعارة . عدم توفر أركانها القانونية . ذلك يستتبع عدم قيام جريمة المعاونة لإدارته . فلهذا : الجريمة الأخيرة نوع من الإشتراك في الفعل الأصلي . لقيامها ببلونه

دفع القاعة

- ٤ - إعداد المهمة المنزل لاستقبال نساء ورجال عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تقاضاه مع إقامة المتهمه فيه محترقة مهنة الحياكة . إعتباره عملاً للدعارة في حكم المادة ٨/٧ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١
- ٥ - المنزل الى يتأجرها الناس مفروشة لسكنائها على سبيل الاختصاص مدة غير محدودة . هي ليست من قبيل المحال المقررة المشار إليها في المادة ٩ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١
- ٦ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، لا يجوز أن تقاول غير المحكوم عليه
- ٧ - جريمة إدار منزل للدعارة من جرائم العادة
- ٨ - منظر اعتير المحل مداراً للدعارة في حكم المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١
- ٩ - وجود امرأة في منزل مدد للدعارة ، لا يضر ببلائه معاونة في إدارته أو استغلاله ، ولا يتحقق به جريمة المعاونة المقتب عليها بالمادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١
- ١٠ - الغير في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ٢ إعتبار القرع غيرا
- ١١ - الضريض على التجور والدعارة المنصوص عنه في المادة الأولى من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، لا يشترط فيه توفر ركن الاعتداء . تسهيل التجور أو الدعارة المنصوص عنه في المادة ٢/٩ من القانون المذكور يشترط توفر هذا الركن
- ١٢ - جريمة استغلال بغاء الأثني ، لا تستلزم توفر ركن العادة
- ١٣ - اعتبار الزوجة غيرا في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١

٣ - إذا كانت جريمة إدارة منزل للدعارة غير متوافرة الأركان فإن جريمة المعاونة في إدارته للدعارة تكون غير قائمة قانوناً لأنها نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لا قيام لها بدونه .

(المن رقم ٩٨٩ سنة ٢٥ ق ٣ - مجلة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ ص ٢٧)

٤ - إذا كان منزل المتهمه - على ما أثبتته الحكم - هو مكان خاص تقيم فيه محترقة مهنة الحياكة الا أنها أعدته في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تقاضاه ، فهو بهذا الوصف ممّا يدخل في التعريف الذي أورده الشارع لمحل الدعارة في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

(المن رقم ١٩٩٧ سنة ٢٥ ق ٣ - مجلة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ ص ١٠٩)

٥ - المحال المقررة المشار إليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ هي التي تمتد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بشير تمييز للإقامة مؤقتاً بها . وهو

القواعد القانونية :

١ - إذا كان الحكم قد استفاد تحريض المتهمه للأثني على الدعارة من كونها صحتها الى الشخص الذي اتخذ محله مكاناً لالتقاء الجنسين وأنها قدمت لها لشخص آخر ووافقتهما الى السيارة التي ركبها مما ليرتكب معها فعل الفحشاء وأوصته بأن يعود بها في موعد معين ، فإن هذا الاستغلال من يكون سائماً ومقبولاً ويتحقق به الجريمة المبينة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

(المن رقم ٩٨٢ سنة ٢٥ ق ٣ - مجلة ١٩٥٦/١/٩ ص ٧ ص ٩)

٢ - جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة التجور والدعارة هما من جرائم العادة التي لا تقوم الا بتحقق ثبوتها .

(المن رقم ٩٨٩ سنة ٢٥ ق ٣ - مجلة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ ص ٢٧)

امراً في منزل معد للدعارة لا يعتبر بذاته معاوناً في إدارته أو استغلاله ولا تحقق في تلك الجريمة .

(الفرن رقم ١٩٩٨ سنة ٢٥ ق - جلة ٢٠/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٨٩)

١٠ - الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بكافة الدعارة .

(الفرن رقم ١٥٨ سنة ٢٦ ق - جلة ٢٠/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥١٩)

١١ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - بشأن مكافحة الدعارة - على تجريم كل من حرّض ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سله له بصيغة عامة تفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتداء ، غير أن المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب « كل من يمتلك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور والدعارة » - وهذا التخصيص بمد التعميم ابتداءً يفيد أن مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام .

(الفرن رقم ١٢٢٥ سنة ٢٨ ق - جلة ١٦/١٦/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٠)

١٢ - لا تعارض بين هي الحكم وقوع جريمة إدارة بيت للدعارة وممارستها - وهذا من جرائم المادة التي لا تقوم إلا بثبوت ركن الاعتداء - وبين ما انتهى إليه الحكم من ثبوت جريمة استغلال الطاعة بناء المهمة الثانية ، وهي جريمة لم يستلزم الشارع فيها توافر هذا الركن .

(الفرن رقم ٧٧٣ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٢/٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦٤٤)

١٣ - الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - يؤيد ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يدير منزلاً للدعارة إذا ما كانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه .

(الفرن رقم ١٤٧٣ سنة ٣٠ ق - جلة ٢٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩٥٤)

ممنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لسكانها مدة غير محدودة ولها نوع من الاستمرار .

(الفرن رقم ١٩٩٧ سنة ٢٥ ق - جلة ٢٠/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٠٩)

٦ - النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بكافة الدعارة وجعلها وجوبية لا جزائية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن ينير من طبيعتها وهي بحسب الشروط الموضوعية لها فيه لا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .

(الفرن رقم ٤٣ سنة ٢٦ ق - جلة ٢٠/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٢٢)

٧ - متى أثبت الحكم أن أحد الرجال اعتاد التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء مع من تحضره له المرأة التي تدير هذا المنزل وأنه ارتكب الفحشاء عدة مرات مع المتهمه وهي ممن يستخدمن في إدارة هذا المنزل للدعارة فإن ذلك توافر به في حق المتهمه عناصر جريمة الاعتداء على ماموسة الدعارة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

(الفرن رقم ١٩٩٨ سنة ٢٥ ق - جلة ٢٠/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٨٩)

٨ - متى كان الحكم قد أثبت بأدلة سائفة أن المتهمه تدير منزلها للدعارة كما أورد مضمون ما جاء بحضر التفتيش من أن نسوة عديدات ورجالا قد ضبطوا بالمنزل واعترف النسوة بأنهن يارسن الدعارة في المنزل كما أقر الرجال بأنهم يترددون عليه في أوقات متباعدة لا ارتكاب الفحشاء نظير أجر تستوفيه منهم المتهمه فإن ما أثبتته الحكم توافر به في حق المتهمه عناصر جريمة الاعتداء على إدارة منزلها للدعارة طبقاً للمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

(الفرن رقم ١٩٩٨ سنة ٢٥ ق - جلة ٢٠/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٨٩)

٩ - أن المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقبت على فعل المعاونة في إدارة منزل للدعارة انصاعت المعاونة في اعداد المحل واستغلاله كشروع ، واذا فوجود

رقم القاعد:

دعوى جنائية

الفصل الأول : تحريك الدعوى .

الفرع الأول : قيود جنائية في تحريك الدعوى الجنائية :

٧-١	...	(أ) توقف رفع الدعوى على طلب أو إذن
١٠-٨	...	(ب) تحريك الدعوى في جرائم الموظفين
١٢-١١	...	تقرر الثاني : سلطة النيابة في إحالة المباشرة إلى محكمة الجنايات
١٥-١٣	...	تقرر الثالث : تحريك الدعوى في جرائم الخسائر
١٨-١٦	...	تقرر الرابع : تحريك الدعوى بمجرد تحقق التفتيش والجنايات
٢٢-١٩	...	تقرر الخامس : الأمر بالأوجه للتعليق من رفع الدعوى

الفصل الثاني : نطاق الدعوى .

٢٣	...	تقرر الأول : أمام المحكمة الجزئية
٢٦-٢٤	...	تقرر الثاني : أمام المحكمة الاستئنافية
٢٧	...	تقرر الثالث : أمام محكمة الجنايات
٢٨	...	تقرر الرابع : بعد تقضى الحكم وإعادة الإجراءات

الفصل الثالث : وقف الدعوى .

٣١-٢٩	...	وقف الدعوى
-------	-----	------------

الفصل الرابع : الحكم نهائيا في الدعوى وأثره .

٣٥-٣٢	...	الحكم نهائيا في الدعوى وأثره
-------	-----	------------------------------

الفصل الخامس : انقضاء الدعوى .

٣٩-٣٦	...	تقرر الأول : بالتنازل
٥٤-٤٠	...	تقرر الثاني : بمضي المدة

الفصل السادس : علاقة الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية .

٥٩-٥٥	...	علاقة الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية
-------	-----	---------------------------------------

الفصل السابع : مسائل متنوعة .

٦٣-٦١	...	مسائل متنوعة
-------	-----	--------------

رقم القاعة:

موجز القواعد :

الفصل الأول : تحريك الدعوى .

الفرع الأول - قيود حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية

(١) توقف رفع الدعوى على طلب أو إذن :

- ١ - إشترط تقديم الشكوى المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية . هي قيد واردة على حق النيابة في استعمال الدعوى الجنائية لا على حق المدعى المدني في رفع الدعوى مباشرة . الادعاء المباشر هو بمثابة الشكوى
- ٢ - الشكوى المنصوص عليها في المادة ٣ إجراءات لا تشترط أن يكون قد تلاها تحقيق منفرد أو مجمع استدلالات
- ٣ - حق طلب رفع الدعوى المحول لمصلحة الضراب طبقاً لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . خلو هذا النص من تعيين موظف بعينه
- ٤ - أحوال الطلب أو الإذن الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له . ورودها على سبيل المحصر إكتفاء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية
- ٥ - البيان المتعلق بصدر الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في جرائم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ عقوبات هو من بيانات الحكم المؤهولة لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية
- ٦ - حالات تعلق تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص : قصرها على شخص المتهم بالنسبة للجرائم التي خصها القانون بالذكر دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تنظم فيها شكوى الرأي المكسب الذي جرى عليه قضاء النقض في بعض الأحكام . تعلقه بحالات التردد الصوري دون المادى . مثال
- ٧ - توقف تحريك الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب الجسدي أو إتخاذ إجراءات فيها على طلب كتابي إعمالاً لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . أثر عاقبة هذا الخطر : بطلان إجراءات بدء تسيير الدعوى أمام جهة التحقيق أو الحكم وبطلان الحكم المترتب عليها . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها

(ب) تحريك الدعوى في جرائم الموظفين :

- ٨ - علم مبرهان القيد الوارد في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ على الدعاوى الجنائية التي رفعت قبل صدوره ...
- ٩ - كتابة الإذن من النائب العام أو أمضى العام أو رئيس النيابة يرفع الدعوى الجنائية ضد الموظف ومن في حكمه عند ارتكابه جريمة أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة دون إستزاه مباشرتها من أحد هؤلاء

رسم القضاة

- ١٠ - شرط تصدى المحكمة الاستئنافية للموضوع : أن تكون الدعوى داخلة تحت ولايتها ووقعت إلها بوجه صحيح . مثال في تطبيق المادة ٦٣ إجراءات المعلقة بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦
- الفرع الثاني - سلطة النيابة في الإحالة الباشرة إلى محكمة والجنايات**
- ١١ - سلطة النيابة في رفع الجنابة إلى محكمة الجنابات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة بالنسبة للجنايات المنصوص عنها في المادة ٢١٤-٣ إجراءات والجرائم الأخرى المرتبطة بها
- ١٢ - سلطة النيابة في رفع الجنابة إلى محكمة الجنابات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة بالنسبة للجنايات المنصوص عنها في المادة ٢١٤-٣ إجراءات والجرائم الأخرى المرتبطة بها طبقا لنص المادة ٣٢ عقوبات أيا كانت العقوبة المقررة للجنابة بالقياس للجرائم الأخرى
- الفرع الثالث - تحريك الدعوى في جرائم الجلسات**
- ١٣ - جرائم الجلسة . وجوب حصول تحريكها حال انعقاد الجلسة وقبل قتل باب الرافعة . كل قضية المادة ٢٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية
- ١٤ - شهادة الزور . عدول الشاهد عن شهادته قبل قتل باب الرافعة يعمل أنواله الأولى كأن لم تكن . للمادتان ١٢٩-٢ مرافعات و ٢٤٤ إجراءات
- ١٥ - حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة . للمادة ٢٣٢ إجراءات
- الفرع الرابع - تحريك الدعوى بمعرفة محكمة النقض والجنايات**
- ١٦ - محكمة الجنابات والدوائر الجنائية محكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في المرافعة إقامة الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة إليهم أو عن جنابة أوجدها مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها
- ١٧ - استعمال محكمة الجنابات أو النقض حق التصدي . أثره : تحريك الدعوى فحسب . حرية النيابة أو المستشار المنتخب للتحقيق في التصرف في الدعوى . وجوب أن تكون الإحالة لهكمة أخرى
- ١٨ - تصدى محكمة الجنابات الواقعة والحكم فيها دون إحالتها للنيابة للتحقيق . خطأ في القانون . القول بأن الدفاع عن المتهم قبل الرافعة على أساس التهمة الجديدة ولم يحصل منه إعتراف على توجيهها بالجلسة . لا يؤثر ذلك
- الفرع الخامس - الأمر بالأوجه المتع من رفع الدعوى**
- ١٩ - تدب و كبل النيابة ضابط بوليس لتحتقر بلاغ . إمتناع المني عليه عن إيداع أقواله أمام ضابط البوليس . إعادة الأخير الشكوى إلى النيابة دون تحقيق . حفظها إداريا بعمرة و كبل النيابة . جواز الرجوع في أمر الحفظ هذا
- ٢٠ - صرف النيابة النظر عن تهمة التزوير لا يمنع من جواز محاكمة المتهم عنها عن طريق المحنة المباشرة طالما أن الدعوى كانت مطروحة أمام المحكمة عن طريق قانوني قبل صدور قرار الحفظ الذي أصدرته النيابة عند إنهاؤها من تحقيقاتها

رقم القامدة

- حجية الأمر بالأوجه الصادر من النيابة بعد تحقيق قبل المضي عليه والمدعى المدعى على السواء. هذا الأمر مانع من
٢١ العودة إلى رفع الدعوى الجنائية حتى ولو لم يعلن به الخصوم
- أمر الحفظ المانع من العودة إلى إقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجر به النيابة بنفسها أو يقوم
٢٢ به أحد رجال القبط القضائي بناء على إنداب منها . مثال

الفصل الثاني - نطاق الدعوى

الفرع الأول - أمام المحكمة الجزئية

- تفيد المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى كما وردت في أمر الإحالة أو ورقة التكميل بالحضور وفقاً للمادة ٣٠٧
إجراءات . إدانة محكمة أول درجة الطاعن بتهمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها أمامها خطأ : أثره :
٢٣ بطلان الحكم الابتدائي المستأنف

الفرع الثاني - أمام المحكمة الاستئنافية

- تفيد المحكمة الاستئنافية بما جاء بتقرير الاستئناف وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية . ليس لها أن تنظر
في واقعة جديدة لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تنقل كلفها فيها ولو كان لها أساس من التحقيقات
٢٤ وإلا كان نقضاً ما بالطلا . قبول المهم له . لا يصححه . لتلفه بالنظام العام
- اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق إستئناف النيابة العامة والمهم . إتصار
٢٥ إستئناف المدعى المدعى على الدعوى المدنية
- إلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة يسقط الدعوى الجنائية بغض المدة . إستئناف هذه المحكمة ولايتها .
٢٦ عدم جواز إحالة المحكمة الاستئنافية للموضوع إليها

الفرع الثالث - أمام محكمة الجنايات

- توجيه النيابة تهمة الرشوة إلى المهم في الجلسة على أساس إرتباطها بتهمة إحراز الخلفات المرفوعة بها الدعوى :
٢٧ نقض محكمة الجنايات في الدعوى ولو لم يتعرض الدفاع . خطأ

الفرع الرابع - بعد نقض الحكم وإعادة الإجراءات

- إعادة الدعوى بعد نقض الحكم إلى حالتها الأولى وجريان المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصلي . عدم جواز
توجيه تهمة جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذي رسمه القانون^{٢٨}
٢٨ وإلا كان الحكم مشوباً بالبطلان . هذا البطلان لا يصححه قبول الدفاع عن المتهمن المرافعة في الدعوى

الفصل الثالث - وقف الدعوى

- على المحكمة وقف الدعوى الجنائية عملاً بالمادة ٢٢٣ إجراءات إذا كانت مسألة الأحوال الشخصية يتوقف عليها
٢٩ جلياً الفصل في الدعوى الجنائية
- وقف الدعوى حتى يفصل في العطن بالتزوير أمر جوازي
٣٠
- لا عمل على الحكم عدم السير في دعوى التزوير . خروجها عن نطاق المسائل الفرعية التي عتادها الشارع
٣١ بالإيقاف في المادة ٢٢٣ إجراءات . عدم اتصالها بالمرجحة أو بشروط تحقق وجودها

رقم المادة

الفصل الرابع : الحكم نهائياً في الدعوى والبراءة .

- ٣٢ ... : رفع الدعوى على المتهم باعتباره سارقاً وانقضاء براءته . جواز رفع الدعوى من جديد بوصفه عتقياً ... : ...
- ٣٣ ... : قد ورتة من نسخة الحكم الأصلية . عدم تيسر الحصول على صورة رسمية منه . علم إكتسابه قوة الأمر المقضى مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ ... : ...
- ٣٤ ... : الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه : الحكم في الواقعة يمنع من تجديدها عن نفس الواقعة بوصف آخر جديد . أثر اتحاد الواقعة التي حكم على المتهم من أجلها أمام المجلس السكري والواقعة التي قدم بها إلى محكمة الجنايات . وجوب انقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ... : ...
- الحكم بعدم الاختصاص وأثره على الجلسة المرتبطة :

- ٣٥ ... : دلالة حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية بالنسبة لأحد المتهمين . عدم شمله بالمنع المستند إلى باقي المتهمين إلا بعزم إرتباطها بواقعة الجنائية . زوال هذا الإرتباط وقت إعادة عرض هذه الجنايات على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجنائية التي تقرر من محكمة الجنايات بالإقتصاص على نظر واقعتها . على المحكمة الجزئية الفصل في الجنايات المستندة إلى باقي المتهمين . الحكم منها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . غطائي القانون ... : ...

الفصل الخامس - انقضاء الدعوى

الفرع الأول - التنازل

- ٣٦ ... : إختلاف التنازل المنصوص عليه في المادة ١٠ إجراءات من التنازل المنصوص عليه في المادة ٣١٢ عقوبات . الأول أثره عيني يحو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها . والثاني شخصي يقتصر على شخص الجاني الذي قصد به وقصر عليه ... : ...
- ٣٧ ... : تنازل الزوج عن الشكوى في جريمة السرقة لا يمتد أثره إلى الشريك ... : ...
- ٣٨ ... : دفع المتهم في الدعوى المباشرة بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل . إختفاء المحكمة الرد عليه . قصور ... : ...
- ٣٩ ... : حالة الإخفاء من العقوبة عملاً بالمادة ٣١٢ عقوبات . إمتداد سريتها على جرائم التعصب وحقبة الأمانة . التنازل عن الشكوى . أثره : وجوب القضاء بالبراءة . المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ... : ...

الفرع الثاني : مضي السنة .

- ٤٠ ... : طلب الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمخالفة بمضي السنة . لا جدوى منه عند أعمال المادة ٢/٣٢ عقوبات والحكم بقوة جنة بوصفها الأشد ... : ...
- ٤١ ... : ثبوت إتمام المتهم على عقد عقود ربوية لم يضمن بين يديه التحقيق فيها وآخر إتمام منها ولا بين كل إتمام وآخر أكثر من ثلاث سنوات . تنازل ركن الإعتياد . عدم سقوط الحق في رفع الدعوى الجنائية ... : ...
- ٤٢ ... : جريمة التمسك على أرض أثرية . طبيعتها : مستمرة متجددة . مدة سقوط الدعوى العمومية فيها لا تبدأ إلا عند انتهاء حالة الاستمرار ... : ...
- ٤٣ ... : بعدم مدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة استهلاك ورقة مزورة من تاريخ الكف عن التسك بالورقة أو التنازل عنها أو الحكم بتزويرها ... : ...

رقم القاعدة

- ٤٤ الدفع بانتفاء الدعوى العمومية بالتقادم . تعلقه بالنظام العام . شرط إثارته لأول مرة أمام محكمة التقاض : أن يكون في الحكم ما يفيد صحة الدفع
- ٤٥ جريمة العود للإستيلاء . سقوطها بمضي ثلاث سنوات من تاريخ توافرها
- ٤٦ مثال للتسبب الكافي في الرد على دفع بانتفاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في جريمة إقلاء بناء غير قانوني وبدون ترخيص
- ٤٧ بداية ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة من تاريخ طلب الشيء الخفئ والامتناع عن رده أو العجز عن رده ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك
- ٤٨ جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة المبرك القيسية في الميعاد . طبيعتها : جريمة وقتية . قيامها من تاريخ إنتهاء السنة شهور محسنة من تاريخ إستعمال الإعتماد أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة . بدء مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ إنتهاء السنة شهور المذكورة
- ٤٩ جريمة عدم الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد . طبيعتها : من الجرائم المستمرة إستمراراً تجديداً . مدة التقادم فيها لا تبدأ مادام الإمتناع عن التبليغ قائماً

الإجراءات الفاعلة لمدة السقوط :

- ٥٠ قرار غرة الإهم باحالة متهم إلى محكمة الجنائيات . إعتباره إجراء فاعلاً لمدة سقوط الدعوى الجنائية
- ٥١ إجراءات التحقيق والمحاكمة . قطعها لمدة التقادم ولو لم يكن المتهم طرفاً في تلك الإجراءات وسواء علم أو لم يعلم بها . المادة ١٧ إجراءات
- ٥٢ إجراءات جمع الاستدلالات لا تقطع التقادم إذا حصلت في غية المتهم وعلى غير علم منه
- ٥٣ تأجيل المحاكمة الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد أن نبت المتهم في جلسة سابقة لحضور . إجراء يقطع مدة التقادم
- ٥٤ كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع مدة التقادم ولو كان في غية المتهم عدم إستمرار الدافع مواجهة المتهم بالإجراءات إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال

الفصل السادس : علاقة الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية .

- ٥٥ الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية لا يكون ملازماً لمحكمة الإستئنافية وهي تفصل في الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها
- ٥٦ إقامة التأييد للدعوى الجنائية بدعوى غيرها بمرقة المدعى بالحق المدني وقبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . استقامة الدعوى الجنائية وإستقلالها عن الدعوى المدنية
- ٥٧ تحرك الدعوى الجنائية عند رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر . حق مباشرة الدعوى يصبح من حقوق التأييد
- ٥٨ وجوب ترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية . فصل القاضي الجنائي في أمر الورقة المدعى بتزويرها وتقديمه إليه كدليل على الإثبات

رقم القاعة

٥٩ قصر الادعاء المدني على متهم دون آخر لا يمس الإتهام في الدعوى الجنائية المقامة من النيابة العامة

الفصل السابع - مسائل متنوعة

٦٠ رفع الدعوى العمومية قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد. بقاؤها خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنائيات القديم

٦١ إجراء تحقيق إبتدائي في مواد الجرح. غير لازم لرفع الدعوى العمومية في هذه الحوادث

٦٢ إبتدائيات وزلزة التوبين إلى موقوفها بالتناقص عن بعض المخالفات التوبينية. عدم إلزام النيابة العامة بها

٦٣ بطلان عمل القاضي إذا رفعت إليه الدعوى بطريق القانوني

القواعد القانونية :

الفصل الأول

تحريك الدعوى

الفرع الأول - قيود حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية

(١) توقف رفع الدعوى على طلب أو إذن :

١ - اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للدعي بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل التمهت ، اذ له أن يحررها أمام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

(الفرن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢ ص ٧ س ١٢٨)

٢ - لا يشترط في الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع استدالات من مأموري الضبط القضائي .

(الفرن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢ ص ٧ س ١٢٨)

٣ - نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صريح في اسباب حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة ذات الشأن ، وجاء النص خلواً - في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى العمومية - من تعيين موقف بعينه .

(الفرن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١ ص ٧ س ١٠٩)

٤ - من المقرر أن أحوال الطلب أو الاذن الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له ، قد وردت على سبيل الحصر استثناء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية ولا يجوز اعمالاً لهذا الأصل التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ، كما لا يصح تصدية حكم حالة من أحوال الطلب المنصوص عليها إلى أخرى لم يرد في خصوصها نص .

(الفرن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١ ص ٧ س ١٠٩)

٥ - يلزم قانوناً - طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية - صدور شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص لا مكان رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، ولا يضي عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن الزوج قد تقدم الى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنها في تحقيق النيابة العامة.

(الفرن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١٢ ص ١٠ س ٩٩٢)

الدعوى الجنائية ضد المولفين أو المستخدمين المومنين الا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، فانه لا محل لما يتسبك به المتهم من وجوب اعمال مقتضى القيد الذى استحدثه القانون سالف الذكر والذى لم يعمل به الا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك أن الاجراء الذى يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤/١٠ ص ٨٩٦)

٩ - لا يشترط في رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقت اتساء تأدية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٧٣ في فقرتها الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية المدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - أن ياترئه النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي أن يأذن أحدهم برفع الدعوى ويكلف أحد أعوانه بتنفيذها ، ويصدر الاذن تسترد النيابة كامل حريتها فيما يتعلق باجراءات رفع الدعوى ومباشرتها ، فلا تترتب على وكيل النيابة المختص أن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي تطلع فيها القضية على المحكمة وبأشر اجراءات التكليف بالحضور بنفسه .

(الطن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٢/١٥ ص ٩٠٨)

(والطن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٣/٢١ ص ١١٢٢)

١٠ - الأصل أنه اذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم الابتدائي تصحج البطلان وتحكم في الدعوى عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفعت اليها على وجه صحيح - فاذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانونا ، وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ، فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من اجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر اليها أن تصدى لموضوع الدعوى وتصل في ، بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحكمة موصد ودونها ، إلا أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠٠١)

٦ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تازم فيها الشكوى - ولما كانت جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج - التي دين المتهم بها مستقلة في ركنها المادي عن جريمة الزنا التي اتهم بها ، فلا ضير على النيابة العامة أن هي بإشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها تحقيقا لرسالتها ، ولا محل لقياس هذه الحالة بما سبق أن جرى عليه قضاء محكمة التقض في بعض أحكامها في شأن التمدد الصوري للجرائم - كما هو الحال بالنسبة الى جريمة دخول البيت بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه .

(الطن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٨/١٢/٨ ص ١٠٠٩)

٧ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهريب الجبركي - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فاذا اتخذت فيها اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي نالها القانون به وقت تلك الاجراءات باطله ولا يصحها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فاذا كان الحكم قد أطلع الدفع بطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم وهو في معرض رفضه ذلك الدفع أسبابا تصحج لتبرير ما انتهى اليه ، وأقام الحكم قضاءه بالادانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الاذن المذكور ودون أن تجري المحكمة تحقيقا أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم المظنون فيه اذ بني على هذه الاجراءات الباطلة يكون مشوبا بالبطلان ، مما يتعين معه قضاؤه وأحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لاعادة نظرها من جديد .

(الطن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/١١/١١ ص ٧٧٨)

(ب) تحرك الدعوى في جرائم الموظفين :

٨ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذى منع رفع

الفرع الثاني - سلطة النيابة في الاحالة المباشرة الى محكمة الجنائيات

١١ - استحدث الشارع فيما أورده في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام استثناء من الأصل العام المبين في الفقرة الثانية من المادة المذكورة حكما آخر - فأجاز للنيابة العامة رفع الجنابات المنصوص عليها في هذه المادة وعما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى شملها التحقيق بأمر تكليف واحد أمام محكمة الجنابات رأسا .

(الطنز رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٤٢)

١٢ - القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها - فانه يجب أن تعد تعميما صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أي كان الباث على ذلك ، ولما كان التعبير بكلمة « الارتباط » وإيراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - والمقام مقام تطبيق القانون الجنائي - لا يمكن أن ينصرف الى غير المعنى الذي قصدته الشارع وأرشد عنه في المادة ٣٣ من قانون العقوبات - ولم تشر مذكرة القانون الايضاحية بكلمة ما يمكن أن تجعل لها معنى جديدا يخالف المعنى الذي يتلأم مع هذه القاعدة العامة ، مما مفاده أنه اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، أو وقت عدة جرائم مرتبطة ببعضها لفرض واحد وكانت احدي تلك الجرائم جنابة داخله في الجنابات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة إما كانت العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الأخرى - جاز للنيابة العامة تقديم تقريرها الى محكمة الجنابات بطريق تكليف المتهم الحضور أمامها مباشرة - هذا هو المعنى الذي قصصت اليه المادة ٢١٤ وهو المستفاد من سياق النص وعبارته وهو هو الذي كان قائما في ذهن الشارع حين أجرى هذا التعديل وما يجب أن يجري عليه العمل باعتباره التفسير الصحيح للقانون ، ويكون ما خاض فيه المتهم وما سماه بالجريمة التابعة والجريمة المتبوعة - واعتبار الجريمة الخادمة تابعة اذا كانت عقوبتها أخف من عقوبة الجريمة الأصلية أو مساوية لها - واعتبارها متبوعة اذا كانت عقوبتها أشد - ما خاض فيه المتهم من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضمه - فإذا كان الحكم قد أثبت أن احرار السلاح كان بقصد

ارتكاب جريمة القتل وأن الارتباط بالمعنى المضمون قانونا قائم بين الجرائم وبعضها ، فإن النيابة اذا رفعت الدعوى برمتها الى محكمة الجنابات مباشرة بطريق التكليف المضبور تكون قد تصرفت في حدود حقها ولم تتجاوز الحد المقرر لها في القساوون .

(الطنز رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٤٢)

الفرع الثالث - تحريك الدعوى في جرائم الجلطات

١٣ - ينتهى انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند قتل باب المرافعة فيها ، فلا يستقيم قانونا القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهي من جرائم الجلسة قبل قتل باب المرافعة ذلك لأن المحكمة تصعب من الوقت الذي اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقت أمامها في الجلسة ولم تتم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تنص به المادة ٢٤٦ من قانون الاجراءات .

(الطنز رقم ١٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٥/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٨٢)

١٤ - اذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة - عملا بالمادتين ٢/١٢٩ و ٢٤٤ من قانون الاجراءات - وجب عليها أن توجه اليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تستعمل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهى المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، اذ هي وجبت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يشق أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع ادوار المحاكمة كلالا قبل التجزئة ، وهي لا تتم الا باقتال باب المرافعة ، فإذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

(الطنز رقم ١٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٥/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٨٢)

١٥ - مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن حق توجيه التهمة الى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية .

(الطنز رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٠ ق - جلة ٢٦/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩٤٢)

الفرع الرابع - تحريك الدعوى بمعرفة محكمة التفتيش الجنائيات

١٦ - الأصل هو الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات

البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن إلا أن المجنى عليه امتنع عن ابداء أقواله أمامه فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا ، فان هذا الأمر الذي لم يسبقه تحقيق إطلاقا لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية .

(المن رقم ١٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٥٦ ص ٧٠ ٢٤٠)

٢٥ - اذا رد الحكم الاستثنائي على دفع الطاعن الأول بعدم جواز محاكمته بشأن جريمة التزوير بقوله « ان دعوى الاشتراك في التزوير منظورة عن طريق الجنبه المباشرة والتي أعلنت قبل أن توجه النيابة اتهامها بالاشتراك في التزوير وقبل قرار الحفظ الذي أصدرته النيابة عند اتهامها من تحقيقاتها فلا يقدر في قضاء محكمة أول درجة بإدانة المتهم أن النيابة قد قررت صرف النظر عن تهمة التزوير لأنها كانت مطروحة أمام المحكمة عن طريق قانوني ثم كوت عقيدتها من حيث ثبوت الاتهام وصحته وقضت بما قضت بتأجيل المتهم عنها » فان هذا الرد سائق مقبول .

(المن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٥٨ ص ٩٠ ١١٤٨)

٢٦ - الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر له بمجرد صدوره حجته - حتى ولو لم يعلن به الخصوم - وينتج من العود الى رفع الدعوى الجنائية ، وما دام هذا الأمر قائما ولم يبلغ قانونا فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك عن ذات الواقعة - على ما قال به الحكم المطعون فيه - يحق ، ولا يغير من هذا النظر أن الطاعة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية في تحقيقات النيابة ، فان المادتين ١٦٢ ، ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية صريحتان في أن احكامهما تنظم المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على السواء .

(المن رقم ٧٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٦/٨/١٩٥٩ ص ١٠٠ ٦٦٩)

٢٧ - أمر الحفظ المانع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجرته النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى اعتبار اشارة وكيل النيابة « بأحالة الشكوى الى البوليس لفحصها بعرفة أحد رجال الضبط القضائي » ندبا للتحقيق، واعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى اداريا بمثابة أمر بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية ينتج من اقامة الدعوى

الجنائية ، الا أنه اجيز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنابات وللدوائر الجنائية بمحكمة القضا في حالة نظر الموضوع بناء على الظن في المرة الثانية لدواعي المصلحة العليا ولاعتبارات قدرها المشرع نفسه - وهي بصدد الدعوى المروضة عليها أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جنائية أو جنبه مرتبطة بالتهمة المروضة عليها .

(المن رقم ٢١٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ٢٥٧)

١٧ - لا يترتب على استعمال « حق التصدي للدعوى الجنائية » غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المنسوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فإذا رأت النيابة أو المستشار المنسوب إحالة الدعوى الى المحكمة فإن الاحالة يجب أن تكون الى محكمة أخرى، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين فروا اقامة الدعوى .

(المن رقم ٢١٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ٢٥٧)

١٨ - اذا كانت الواقعة التي دين بها المتهمان هي غير الواقعة التي وردت بأمر الاحالة ، وكانت محكمة الجنابات حين تصدت للواقعة المذكورة وحكمت فيها بنفسها دون أن تحيل الدعوى الى النيابة للتحقيق - ان كان له محل - ودون أن تترك للنباية حرية التصرف في التحقيقات التي تجري بصدد تلك الواقعة قد أخطأت بمخالفتها صريح نص القانون ، فلا يؤثر في ذلك القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة على أساس التهمة الجديدة ولم يحصل منه اعتراض على توجيهها بالجلسة ، لأن ما أجرته المحكمة - على ما سلف ذكره - وقع مخالفا للنظام المأم لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لاعتبارات سامية تتصل بتوزيع العدالة على ما يقضى به القانون .

(المن رقم ٢١٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ٢٥٧)

الفرع الخامس - الأمر بالا وجه المانع من رفع الدعوى

١٩ - المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الحفظ الذي يمنع من العود الى الدعوى الجنائية الا اذا ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة انما هو الذي يسبقه تحقيق تجرته النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها . واذا فتمت كان الثابت أن وكيل النيابة وإن كان قد تدب ضابط

٢٦ - الحكم يسقط الدعوى الجنائية بضئ المدع هو في الواقع وحقبة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، اذ أن مناه برأة المتهم لعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتخطى عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها .
(العين رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧٧)

الفصل الثاني

نطاق الدعوى

الفرع الثالث - أمام محكمة الجنابات

٢٧ - متى كانت محكمة الجنابات قد نظرت الدعوى التي أقامتها النيابة العامة على المتهم أمامها بجناية الرشوة على أساس ارتباطها بالدعوى الأصلية المنظورة أمامها وهي جناية احراز المخدر ثم حكمت فيها هي بنفسها دون أن تحيل الدعوى الى النيابة لتحقيق أن كان له محل ودون أن تترك للنياية حرية التصرف في التحقيقات التي تجري بصدد تلك الجناية المرتبطة بها فما تكون قد أخطأت بمخالفتها نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يؤثر في ذلك عدم اعتراض المدافع عن المتهم على توجيه التهمة الجديدة اليه اذ ما وقع من المحكمة مخالف للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة الجنائية . ومن ثم يتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معا .

(العين رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٢٢)

الفرع الرابع - بعد نقض الحكم وإعادة الإجراءات

٢٨ - نقض الحكم يبعد الدعوى أمام محكمة الاحالة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ويقضى ذلك أن تجري المحاكمة في الدعوى على أساس أمر الاحالة الأصل - فاذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهم المسندة الى المتهمين أمام محكمة الاحالة قد أسندت اليهم تهما جديدة لم ترد في أمر الاحالة ونست المحاكمة على هذا الأساس واتهمت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة اليهم في أمر الاحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الحكم الملغى فيه يكون مشوباً بالبطان مما يبييه ويوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن المدافع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بعد تعديل الوصف ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهم الجديدة الى المتهمين بالجلسة ، لأن هذا التعديل وقع مخالفاً للنظام العام ، فإن يتعلق بالنظام العام لاتصاله بأصل من أصول

ما دام لم يبلغ قانونا ، وانتهى من ذلك الى القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يبييه ويستوجب نقضه .
(العين رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٩٧)

الفرع الأول - أمام المحكمة الجزئية

٢٣ - تنقيد المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى - كما وردت في أمر الاحالة أو ورقة التكليف بالحضور وفقا للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فاذا دانت محكمة أول درجة الطاعن بتهمة - لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها أمامها بل صرف النظر عنها ولم تر النيابة تقديمها اليها - فانها تكون قد أخطأت لأنها عاقبت الطاعن عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه ما يقتضى بطلان الحكم الابتدائي المستأنف ، وبهذا تمود الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل أن يصدر فيها الحكم .
(العين رقم ١١٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٠)

الفرع الثاني - أمام المحكمة الاستئنافية

٢٤ - تصل محكمة ثاني درجة بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف فهي تنقيد بما جاء به وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية ، فاذا دانت المحكمة الاستئنافية المتهم في واقعة تختلف عن واقعة المتهم الأخرى زلم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تحصل فيها - فإن هذا منها قضاء فيما لا تصل به المحكمة طبقا للقانون وفيه حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة أساس من التحقيقات ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته ، بعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول المتهم له ، فقضاؤها على تلك الصورة باطل .
(العين رقم ١١٢١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٠)

٢٥ - يقتصر أثر استئناف المدعى بالعقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يمداه الى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذي حركها - لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة .

(العين رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٠٤)

بالإيقاف في المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولعدم اتصالها بأركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أو بشروط تحقق وجودها .
(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٠ ق - جلة ١٩٦٠/٦/٢٢ ص ١١ من ١٠٠)

تفصيل الرابع

الحكم نهائياً في الدعوى وأثره

٣٢ - : رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقاً للأشياء المضيوبة وحكم ببراءته ، فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مضطراً لها لاختلاف الواقعتين ، ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكاً في السرقة .
(الطن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٦/١٠ ص ٨ من ٦٢٧)

٣٣ - متى تبين أنه فقدت ورقة من نسخة الحكم الأصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فإن مثله لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ إذ أن فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر بفقدانها كاملة .
(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٦/١٠ ص ٨ من ٧٨١)

٣٤ - مبدأ حجية الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم - فإذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يتمتع بعدد الحكم النهائي الصادر منها إعادة نظرها - حتى ولو تأخر الوصف القانوني طبقاً لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء إعادة ، وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التي أسننت إلى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكري المختص هي ذات الواقعة التي قدم بها إلى محكمة الجنابات - على ما استظهره الحكم بأسباب سائلة وبإدلة لها أصلها الثابت في أوراق المحاكمة العسكرية ، فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها علة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليماً لا يخالف القانون .
(الطن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٦/١٤ ص ١١ من ٥٦٧)

المحاكمات الجنائية أرسى الشارع قواعدها على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .
(الطن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٢/١١ ص ١١٢)

الفصل الثالث

وقف الدعوى

٢٩ - قصد الشارع بما أوجبه في المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من إيقاف الدعوى الجنائية أن تكون مسألة الأحوال الشخصية مما يتصل بركن من أركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أو بشرط لا يتحقق وجود الجريمة إلا بوجوده والا لا تتوافر علة الإيقاف ، وهذه العلة في خصوص هذا النص هي أن تكون المسألة مما يتوقف عليها جدوا الفصل في الدعوى الجنائية ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة إذا فصلت في الدعوى الجنائية المرفوعة بتزوير ورقة ولو كانت تحت صلة إلى نزاع مطروح أمام المحكمة المدنية ولما يفصل فيه .
(الطن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٢ ص ٨ من ١٩٢٣)

٣٠ - الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي لا يجوز أن تقف في سبيل حرية النيابة العامة في مباشرة الدعوى الجنائية في حدود القانون ، أو أن تعطل الأفراد عن ممارسة الحق المخول لهم قانوناً في التبليغ عن الجرائم أو الالتجاء إلى الطريق الجنائي المباشر عند الاقتضاء ، وهو من جهة أخرى يعد تطبيقاً خاصاً لحالة توقف الفصل في الدعوى الجنائية المطروحة على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون ، وفي نطاق هذه الإجراءات - دون التوسع فيها أو القياس عليها ، وقد جعل القانون هذا الإيقاف جوازياً لا وجوبياً - إذ قد ترى المحكمة أن التزوير واضح ، أو أن الورقة نفسها لا لزوم لها للفصل في الدعوى ، أو أن الدافع بالتزوير غير جدي .

(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٠ ق - جلة ١٩٦٠/٦/٢٧ ص ١١ من ١٠٠)

٣١ - ما ينام المتهمون على الحكم من سيره في دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة وتفاذ هذا العقد أمام القضاء المدني مردود بأنه فضلاً عن أن المتهمين أو المدافع عنهم لم يثيروا هذا الدافع - فلا يقبل منهم طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإنه من المقرر أن القاضي الجنائي غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية في هذه الحال لخروجها عن نطاق المسائل الفرعية التي عنها الشارع

الحكم بعدم الاختصاص وأثره على الجهة المرتبطة :

الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الدفع باقتضاء الدعوى بالتنازل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، إذ ينبغي فيما لو صح - اقتضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فإذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لتقضى حكمها .

(الفرن رقم ٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٥٨ م ٩ ص ١٣٥)

٣٩ - تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيوداً على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه - وإذا كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علة المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بشرق كجرائم التصب وخيانة الأمانة في غير أسراف في التوسع - فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها المتهم تبديد متقولاً وملاصبا ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها بالطريق المباشر ، فإنه يتعين عملاً بالمادة ٣١٢ ساقطة الذكر أن يقضى ببراءته من التهمة .

(الفرن رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٥٨ م ٩ ص ٨٩١)

الفرع الثاني : معنى التهمة .

٤٠ - طلب الحكم باقتضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة بعضي المدة لا جدوى منه ما دام هناك محل لتطبيق المادة ٣/٣٢ من قانون العقوبات مما يقتضاه أن توقع على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة الجنبه بوصفها العقوبة الأشد .

(الفرن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٥٠)

٤١ - العبرة في جريمة الاعتداء على الاقراض بالرابا الفاضل هي بمقدور الاقراض ذاتها وليست باقتضاء القوائد الربوية ، فمتى كان بين من الحكم أن المتهم اتفق على عقد عقود ربوية لم يفس بين بدء التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانوناً لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية ، فإنه بهذا يكون قد أثبت توفر ركن الاعتداء كما عرفه القانون وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى الجنائية فيه .

(الفرن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٤٠)

٣٥ - إذا كان الحكم السابق صدره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصوراً على تهمة الجنائية المسندة إلى المتهم الأول فقط بعد أن تخلف لدى المجنى عليها عاهة مستديرة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنبه المسندة إلى المظنون ضدهم إلا بحكم ارتباطها بواقعة الجنائية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرض هذه الجنبه على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجنائية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنابات بقصر نظرها للجنائية ، فإنه لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنبه المسندة إلى المظنون ضدهم من محكمة الجنبه بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص برؤال الارتباط بين واقعة الجنائية التي قضت فيها محكمة الجنابات وبين الجنبه المسندة إلى المظنون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها مخطئاً في القانون - مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

(الفرن رقم ١٤٥٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٠ م ١١ ص ٩٢٨)

الفصل الخامس

إقتضاء الدعوى

الفرع الأول : التنازل .

٣٦ - يختلف معنى التنازل في المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية عنه في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فهو في أولاهما ذو أثر عيني مطلق يدعو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها بينما هو في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ذو أثر شخصي يقصر على شخص الجاني الذي قصد به وقصر عليه - لاعتبارات شخصية وأواصر عائلية تربط بين المجنى عليه والمتهم - ولا تمتد إلى سواء من المتهمين .

(الفرن رقم ٧١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/٨/١٩٥٦ م ٧ ص ١٠٠١)

٣٧ - متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة أثراً يند إلى الشرك ويشمله فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

(الفرن رقم ٧١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/٨/١٩٥٦ م ٧ ص ١٠٠١)

٣٨ - متى كانت واقعة دعوى الجنبه المباشرة - سواء نظر إليها على أنها كذب أو سب وقعا علانية - تملج تحت

الطامن بدأ في البناء بتاريخ معين ، وهو ما يدحض ما ورد بالشهادة الادارية والتقارير الاستشاري المقدمين منه ، فان ما ذهب اليه الحكم يكون سائقا في الرد على ما دفع به المتهم من قدم البناء واقتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .
(الطن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٧٦)

٤٧ - ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع التني المختل ، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده ، الا اذا قام الدليل على خلاف ذلك .
(الطن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦٩٤)

٤٨ - جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجبرك القبيية في خلال الاجل المحدد هي بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يستمر وجودها قانونا من أول يوم يتلو الستة الشهور التي حددتها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد اعتبر المشرع بده ميعاد الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتمادات المتوقعة لتغطية قيمة الواردات الى مصر ، أو من تاريخ دفع قيمة الضاعة المستوردة ، وتبدأ مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء الستة الشهور المذكورة .
(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٧٨)

٤٩ - جريمة التخلف عن الابلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمرارا تجديدا ، وذلك أخذاً من جهة بمقومات الجريمة السلبية - وهي حالة تجدد بتدخل ارادة الجاني ، وإيجابيا من جهة أخرى لصريح نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، وبطلان المتهم مرتكبا للجريمة في كل وقت ، ووقع جرمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائما ، ومتى كان المتهم لم يحاكم في ظل القانون السابق فإن القانون الجديد يكون هو الواجب التطبيق .
(الطن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٥٧)

الإجراءات القاطعة لمدة السقوط :

٥٠ - المدعاة المقررة لاهضاء الدعوى الجنائية تنقطع بإجراءات الاتهام والتحقيق والمطابقة متى انضخت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي وتسمى مدة التقادم

٤٢ - جريمة التعدي على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق الدعوى المومية فيها في السقوط الا عند انتهاء حالة الاستمرار .
(الطن رقم ٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٥٩ ص ٧ ص ١٠٢٠)

٤٣ - من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متسك بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فاذا ظل المتهم متسكاً بالسند المزور الى أن حكم نهائيا بتزويره في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن الحكم اذ قضى برفض الدفع باقتضاء الدعوى المومية بمضي أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحا ، ولا يغير من ذلك أن وصف التهمة الذي رفعت به الدعوى على المتهم أن جريمة الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧
(الطن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٢٢)

٤٤ - ان الدفع باقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز آثاره في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولأول مرة أمام محكمة النقض لتسلطه بالنظام العام ، الا أنه يشترط أن يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع .
(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٧٥)

٤٥ - يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه فيه حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم اذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ اقتضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة اذا كان لسنة فأكثر ، فاذا كانت جريمة العود للاشتباه التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الأحكام الصادرة عليه للسرقة قد سقطت بمضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية وكانت جريمة السرقة الأخيرة التي ارتكبتها المتهم وقضى عليه بالإدانة فيها قد وقعت منه بعد اقتضاء خمس سنوات من تاريخ اقتضاء عقوبة المراقبة المكضى بها عليه فإن جريمة العود للاشتباه لا تكون متوافرة .

(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٣٠)

٤٦ - اذا كان الحكم - في جريمة اقامة بناء غير قانوني وبدون ترخيص - قد خلاص الى أن البناء شيد حديثا مستندا في ذلك الى ما شهد به مهنيي التنظيم من أن

للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عن الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافاً وإنما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعويين عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما .

(الفرن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٧ ص ٨٠٣)

٥٦ - من المتفق عليه أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية - عند تحريكها بمعرفة المدعي بالحق المدني - إلا إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانوناً ، كما أنه من المتفق عليه كذلك أنه إذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فإنها تستقيم بذاتها وتسير في طرقها مستقلة عن الدعوى المدنية .

(الفرن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٤/٥/١٩٥٧ ص ٨٠٤)

٥٧ - تتم إجراءات الادعاء المباشرة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجناح والمخالفات من قبل المدعي بالحقوق المدنية ، وترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها .

(الفرن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٤-٥-١٩٥٧ ص ٨٠٤)

٥٨ - إن الواجب يقتضي بأن يترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضي الجنائي نهائياً في أمر ورقة مدعى بتزويرها متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة إلى المحكمة المدنية كدليل على الإثبات .

(الفرن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٣/٦/١٩٥٨ ص ٩٠٦)

٥٩ - قصر الادعاء المدني على متهم دون آخر ليس من شأنه أن يمس الإتهام في الدعوى الجنائية المقامة من النيابة العامة .

(الفرن رقم ٢١٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٤/٥/١٩٥٩ ص ١٠٠)

الفصل السابع

مسائل متنوعة

٦٠ - إذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم قبل العمل بقانون الإجراءات الجديد فظل الدعوى خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات القديم .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٧/٤/١٩٥٧ ص ٧٠٢)

ابتداء من يوم الاقطاع ، ومن ثم فإن قرار غرفة الاتهام بأحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمناقشته عن التهمة المسندة إليه يعتبر إجراء قاطعاً للتمه المذكورة .

(الفرن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ٤/٤/١٩٥٧ ص ٧٠٣)

٥١ - يترتب على جميع إجراءات التحقيق والمحاكمة بمقتضى المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية اقطاع المدة بالنسبة إلى المتهم ولو لم يكن طرفاً في تلك الإجراءات وسواء علم أو لم يعلم بهما .

(الفرن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٨/١٢/١٩٥٦ ص ٧١٦٨)

٥٢ - إجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع المدة أذى لا تنتظر في إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى المشرع أن يرتبط عليها اقطاع المدة واشترط لذلك بخلاف إجراءات التحقيق التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي - أن لا تحصل في غيبة المتهم وعلى غير علم منه .

(الفرن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٨/١٢/١٩٥٦ ص ٧١٦٨)

٥٣ - ما قامت به المحكمة من تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد أن نبت المتهم في جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة ، وهو كثيره من الإجراءات التي تباشرها المحكمة وكانت في مباشرتها إياها ترسلها على الزمن الذي لم يبلغ غايته المسقطه للدعوى وقبل أن تمضي على آخر اجراء قامت به المدة المحددة للتقدم ، الأمر الذي يجعل الدعوى ما تزال ماثلة في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان الذي جملة الشارع علة للسقوط .

(الفرن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٤/٥/١٩٦٠ ص ١١٠٤٩٨)

٥٤ - مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل اجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع مدة انقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو كان في غيبة المتهم - لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراءات إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها والنص في ذلك صريح .

(الفرن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٤/٥/١٩٦٠ ص ١١٠٤٩٨)

الفصل السادس

علاقة الدعوى الجنائية بالمدنية

٥٥ - الحكم في الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزماً

- ٦١ — لا يستوجب القانون اجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنيح ، بل يميز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق .
(الطن رقم ١٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/١١ ص ٧ ص ٨٦٢)
- ٦٢ — ان تعليمات وزارة التموين الى موظفيها بالتناضى عن بعض المخالفات - بفرض صدورها - لا تلزم النيابة العامة وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية في الاخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع
- الدعوى الجنائية .
(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ ص ٩ ص ٣١٨)
- ٦٣ — اذا كان عمل القاضى لشوا وباطلا بطلانا أصليا لأن الدعوى سمت الى ساحتها من غير طريقها القانوني فلا عبرة ببطلان ما أتاه أو أجراه ، وهو من بعد اذا اتصل بالدعوى اتصالا صحيحا مطابقا للقانون فله أن يفصل فيها وتكون اجراءات المحاكمة عندئذ هي اجراءات مبتدئة .
(الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠ ص ٤٥١)

رقم القاعدة

دعوى مباشرة

موجز القواعد :

- ١ — تحريك الدعوى المباشرة . الشكوى المنصوص عليها في المادة ٣ إجراءات ، هي قيد وارد على حق النيابة وليس على المدعي المدني . الادعاء المباشر هو جنائية شكوى
- ٢ — حق المدعي بالحق المدني في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية . شرط ذلك : ألا تكون النيابة قد أجرت تحقيقاً وأصدرت فيه قراراً بالألوجه
- ٣ — رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية . من شأن ذلك تحريك الدعوى الجنائية تعاملاً ويصبح حق مباشرتها للنيابة وحدها
- ٤ — دفع المهم في الدعوى المباشرة المرفوعة عن إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣ إجراءات باقتضاها بالتنازل . واجب المحكمة في الرد على هذا الدفع . إغفال ذلك . قصور
- ٥ — الدعوى المباشرة ضد الموظفين أو المستخدمين أو رجال الضبط لجرائم وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها . استئناف أوامر قاضى التحقيق أو النيابة بالألوجه لاقامة الدعوى عن إحدى هذه الجرائم . الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجوده لإقامة الدعوى عن جرمين من هذه الجرائم . كل ذلك غير جائز . المادة ٢١٠ إجراءات المدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦
- ٦ — الأمر الصادر من النيابة بالألوجه بعد تحقيق . حجته ؟ إن نظام أحكام المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ أ ج . المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على السواء
- ٧ — المحاولة دون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر سواء تم تحريكها في ظل المادة ٢٣٢ من ق . ١ . ح . قيل تعديلها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ أم بعد ذلك
- ٨ — الأمر الصادر من النيابة بالحفظ والذي لم يسبقه تحقيق قضائي . حجته ؟ للمجنى عليه المفروض من الجرمية حق الانتجاع إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر

الاجراءات الجنائية هو في حقيقة قيد وارد على حرية

النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعي بالحقوق المدنية من حق اقامة الدعوى مباشرة

القواعد القانونية :

١ — اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون

قبل المتهم ، اذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

(الفرن رقم ١١٩٩ سنة ٢٥ق - جلة ١٩٥٦/٢/١٦ ص ٧ من ١٢٨)

٢ - الأمر بالإلزام لاقامة الدعوى العمومية الذي تصدره النيابة بعد التحقيق الذي تجريه بمرورها هو الذي يمنع من اقامة الدعوى العمومية الا اذا ظهرت أدلة جديدة أو ألغاه النائب العام في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره ، فإذا لم تجر النيابة تحقيقا في الدعوى ولم تصدر قرارا بالإلزام لاقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى بالحق المدني يظل قائما في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

(الفرن رقم ١١٩٥ سنة ٢٥ق - جلة ١٩٥٦/٤/١٧ ص ٧ من ٥٩١)

٣ - تتم إجراءات الادعاء المباشرة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنب والمخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، ويترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تبعا لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها .

(الفرن رقم ٣١٠ سنة ٢٧ق - جلة ١٩٥٧/٥/١٤ ص ٨ من ٤٩٦)

٤ - متى كانت واقعة دعوى الجنب المباشرة - سواء نظر إليها على أنها قذف أو سب وقفا في علانية - تندرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الدفع باقتضاه الدعوى بالتنازل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجهرية التي يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ، اذ ينبغي فيما لو صح - اهضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، اذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لتقص حكماها

(الفرن رقم ٨٥ سنة ٢٨ق - جلة ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ من ١٢٥)

٥ - حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي عدل المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ إجراءات الدعوى ضد الموظفين أو المستخدمين أو رجال الضبط لجرائم وقت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، حتى استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، كما عدل حق رفع الدعوى

بالطريق المباشر كذلك ولا يلتزم مع هذا المنع أن ينظر حق الطعن بالتقص باقيا على أصل جوازها بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الأتاهم والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، بل ان هذا المنع يجب أن يمتد لنفس الملة التي أقصحت عنها الشارع في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - وهي « أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيم كيد الأفراد لهم وتزعمهم الطبيعية للشكوى منهم » - الى الطعن بطريق التقص أيضا ما دام الشارع قد قصد الى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفي نطاق الجرائم المشار إليها في النص وما دام الطعن بالطريق المادى وبالطريق غير المادى يلتقيان عند الرد الى تلك الملة التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحصيليا للموظفين العامين من شطط الخاصة .

(الفرن رقم ١١٨٦ سنة ٢٧ق - جلة ١٩٥٨/٢/٢٤ ص ٩ من ٧١٠)

٦ - الأمر الصادر من النيابة العامة بال حفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر له بمجرد صدوره حجية - حتى ولو لم يعلن به الخصوم - وينع من العود الى رفع الدعوى الجنائية ، وما دام هذا الأمر قائما ولم يبلغ قانونا فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك عن ذات الواقعة - على ما قال به الحكم المطعون فيه - يحق ولا يثير من هذا النظر أن الطاعة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية في تحقيقات النيابة ، فإن المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية صريحتان في أن أحكامهما تنظم الجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على السواء .

(الفرن رقم ٧٣٠ سنة ٢٩ق - جلة ١٩٥٩/١/٨ ص ١٠ من ٦٢٩)

٧ - لم يأت القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢١ من مارس بتعديل المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية بجديده ، بل أكد رأيا استقر عليه الفقه والقضاء من قبل صدوره وبعدة .

(الفرن رقم ٧٣٠ سنة ٢٩ق - جلة ١٩٥٩/١/٨ ص ١٠ من ٦٢٩)

٨ - الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى اداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية - فاذا كان الثابت أن الضابط الذي افتتح المحضر الأول لم يباشر تحقيقا فيه ، وأن المحضر الآخر الذي حرره « ملازم أول » لم يباشر بناء على انتداب من النيابة العامة ، بل سار فيه بناء على بلاغ شكوى من زوجة الجنى عليه - وهو بلاغ مستقل بذاته منفصل عن البلاغ الكتابي

الذى قدمه المجنى عليه للنيابة والتي نذبت أحد الضباط لتحقيقه - ثم أعيدت الأوراق جميعها الى النيابة فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى ادارياً فان هذا الأمر لا يكون

حجة على المجنى عليه المضرور من الجريمة ، ويكون من حقه الالتجاء الى رفع الدعوى بالطريق المباشر *
(المن رقم ٧٧٧ سة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ من ١٠ ص ٦٥١)

رقم القاعة

دعوى مدنية

الفصل الأول : مدى اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني

مدى اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني ٩-١

الفصل الثاني : إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية ١٠-٤٨

الفصل الثالث : المسؤولية عن الأعمال الشخصية

القرع الأول : عناصرها ٥٠، ٤٩

القرع الثاني : التضامن فيها ٥٤-٥١

الفصل الرابع : المسؤولية عن عمل الغير

القرع الأول : مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه ٦١-٥٥

القرع الثاني : مسؤولية من يجب عليه الرقابة عن مرقى رقابه ٦٤-٦٢

الفصل الخامس : التعويض

١- التعويض عن الضرر المادى ٦٦، ٦٥

ب- التعويض عن الضرر الأبدى ٦٨، ٦٧

ج- التعويض عن الضرر المحتمل ٦٩

د- تقدير التعويض ٧٢-٧٠

هـ- تسبب أحكام التعويض ٧٥-٧٣

الفصل السادس : انتفاء الدعوى المدنية

انتفاء الدعوى المدنية ٧٧-٧٦

الفصل السابع : مصاريف الدعوى المدنية

مصاريف الدعوى المدنية ٨٥-٧٨

الفصل الثامن : مسائل متنوعة

مسائل متنوعة ٩٢-٨٦

موجز القواعد :

الفصل الأول - مدى اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني

مناطق اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعاوى الحقوق المدنية والفصل فيها : أن تكون تابعة للدعوى العمومية ، وأن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر المدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى ١

رقم القاعدة

- ٦٤٢ ... وضع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية . شرطه : أن يكون الضرر حاصلًا من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية
- ٣ ... للمدعى المدني المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية. إذا كان هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة
- ٤ ... عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئًا عن الجريمة . تعلقه بالنظام العام . جولة الدفع به ولو أمام محكمة النقض
- ٥ ... إقامة النيابة الدعوى الجنائية بمد تحريكها بمد معرفة المدعى بالحق المدني وقيل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية. إستقامة الدعوى الجنائية وإستقلالها عن الدعوى المدنية
- ٧ ... حق المدعى المدني في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر . شرط ذلك : صدور الإدعاء من صاحب الحق فيه . وجوب أن يكون الضرر شخصيًا مباشرًا . عدم قبول الدعوى الجنائية يستلزم عدم قبول الدعوى المدنية
- ٨ ... إثبات الحكم إلى أن إخلال التهم بالتعاقد لا يكون جريمة القتل والقضاء برأيه منها. تعرض المحكمة للدعوى المدنية والتفصل في موضوعها . قضاء من المحكمة في أمر خارج عن اختصاصها . وجوب الحكم بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية
- ٩ ... إضفاء ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويض عن الأفعال غير المحمولة على 'الجريمة' ولو كانت متصلة بالواقعة على المحاكمة . مثال : جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات التفرقة . بين قيمة الشيك والضرر القتل الناشئ عن الجريمة

الفصل الثاني - إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

- ١٤١٠ ... خضوع الدعوى المدنية للأجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . الرجوع إلى قانون المرافعات . محله : عند علم وجود نص في قانون الإجراءات . المادة ٢٦٦ إجراءات
- ١١ ... شرط توجيه طلب التعويض أمام المحكمة الجنائية : أن يكون التهم حاضرًا بنفسه وإلا وجب تأجيل الدعوى مع إعلانه بهذا الطلب . حضور وكيل التهم في جلسة معاقب عليها بالحبس لا يفي عن ذلك
- ١٢ ... تمام إجراءات الإدعاء المباشر بتكليف التهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة من قبل المدعى بالحق المدني . تحريك الدعوى الجنائية تبعًا للدعوى المدنية ، وصبرورة حتى مباشرتها لنيابة وحدها
- ١٥١٣ ... وضع الدعوى المدنية على التهم القاصرة بصفة الشخصية دون محله . غير جائز . المادة ٢٥٣ إجراءات
- ١٦ ... دفع التهم بطلان الحكم في الدعوى المدنية لصدوره دون إعلان المدعى المدني ودون حضوره لا أساس له من شأن كان التهم لا يدعى لإعلان المدعى لشخصه ولم يطلب اعتباره تاركًا لدعواه
- ١٧ ... وجوب اتباع الإجراءات التي وصفها القانون عند إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي
- ١٨ ... إقتفال حق الضرر في إقامة الدعوى المدنية إلى الضرر ومن بينه خلفه العام يجوز مباشرة هذا الحق أمام القضاء المدني أو أمام القضاء الجنائي إما بطريق التبعية للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر

رقم الفاتحة

١٩ إجازة القانون رفع الدعوى المدنية في الجلسة إذا كانت من الدعاوى القرعية . أى مجرد إيداع بحقوق مدنية عملاً بالمادة ٢٥١/٢ إجراءات

سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي :

٢٠ سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي . إذا كان قد رفع دعوى التصويص فضلاً أمام المحاكم المدنية برئته عدم الدفع لا يسقط حق اختيار الطريق الجنائي

٢١ الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي . ليس من النظام العام . سقوطه بعدم إثباته قبل الخوض في موضوع الدعوى

٢٢ سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي لإختياره الطريق المدني أولاً . شرطه : وجوب اتحاد موضوع الدعويين . صور لوقائع تتوافر فيها المغايرة بين موضوع الدعويين

وجوب الفصل في الدعويين الجنائية والمدنية معاً :

٢٤ رفع الدعوى المدنية صحيحة تبعاً للدعوى الجنائية . وجوب الفصل فيما معاً بمحكم واحد . إصدار المحكمة الجنائية حكمها في موضوع الدعوى الجنائية وحدها . ليس لها الحكم في الدعوى المدنية على إستقلال لفرز ولايتها في الفصل فيها . الأحوال المستتانة من ذلك : حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها بسبب من الأسباب الخاصة بها كالقادم

٢٥ القضاء في الدعوى الجنائية وإرجاء الفصل في الدعوى المدنية . عدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية

إحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية :

٢٦ إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية عقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيّق عليها نطاق الدعوى . غير جائز

٢٧ صدور حكم بالبراءة عس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضي المدني . عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة

٢٨ رفع الدعوى المدنية تبعاً للدعوى الجنائية . شرط إحالتها إلى المحكمة المدنية : أن تكون داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أى ناشئة عن الجريمة وأن تكون في حاجة إلى تحقيق تكفيّل يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية

٢٩ حالات إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة لفصل فيها : من بينها المنازعة في صفة المدعى بالحقوق المدنية . هذه الإحالة لاتمد بفصل في الدعوى المدنية . المادة ٣٠٩ إجراءات

إعتبار المدعى تاركاً دعواه :

٣٠ ثبت أن المدعى أعلن الحضور للجلسة في عمله المختار وعدم إعلانه لشخصه . عدم إختياره تاركاً دعواه . المادة ٢٦١ إجراءات

رقم القامدة

الحكم بالبراءة وأثره على الدعوى المدنية :

- ٢٣٠ دعوى مدنية مرفوعة تباعاً الدعوى الجنائية ولم تر المحكمة الجنائية أن الفصل في موضوعها يستلزم إجراء تحقيق خاص تتعلق به الدعوى الجنائية . إلزام المحكمة الجنائية بالفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الصادر بالبراءة ٣١
- ٣٢ الحكم بالبراءة لعدم ثبوت البراءة . وجوب رفض طلب التعويض ٣٢
- ٣٣ القضاء ببراءة التهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليه . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالقضاء بالتعويض على المسؤول عن الحقوق المدنية ٣٣
- ٣٤ طلب المدعى التعويض عما لحقه من أضرار من جراء مصرع إليها . استقرار المحكمة على أن الفصل الجنائي من هذه النتيجة منعدم في الأصل . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية ٣٤
- ٣٥ وجوب الفصل في الدعوى المدنية رغم القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية . خطأ الحكم بعدم الاختصاص بالدعوى المدنية بعد استظهار عدم توافر ركن الخطأ . جواز أن يكون الفصل جنحة أو شبه جنحة مدنية . تجرئ أن تالغ ضرر منه أن يطلب بتعويضه . مثال في قتل خطأ ٣٥
- سلطة المحكمة في تغيير أساس الدعوى المدنية :
- ٣٦ خطأ تغيير أساس الدعوى المدنية والقضاء بما يطلبه المحكوم . مثال ٣٦
- إستئناف الدعوى المدنية :
- ٣٧ تقدير قيمة الدعوى في حالة تعدد المدعين مدنياً عن فعل ضار واحدي قيمة المدعى به بئامه . شرطه : أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب واحد ٣٧
- حكم صادر ضد المسؤول عن الحق المدني في دعوى مدنية مقامة عليه تباعاً للدعوى الجنائية بتعويض لا يزيد عن النصاب الثاني الذي يحكم فيه القاضي الجزئي . إستئناف هذا الحكم من المحكوم عليه المذكور أو طمته فيه بطريق النقض غير جائز ٣٨
- ليس للمدعى المدني إستئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة تباعاً للدعوى الجنائية إذا كانت التعويضات المطلوبة . لا تريد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً . للمادة ٤٠٣ إجراءات ٣٩
- إستئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة التهم . وجوب صدور الحكم في هذا الإستئناف بإحجام آراء القضاة . سريان حكم المادة ٤١٧ إجراءات في هذه الحالة أيضاً ٤٠
- الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية لا يكون ملازماً للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحلها ٤١
- معنى الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله المنصوص عليه في المادة ٤٠٢ إجراءات . شبهوه بالطلان الذي يلحق الإجراءات أو الحكم . حق إستئناف الأحكام التي تصدر مشروبه بالطلان مقصور على التهم والنيابات وحدها . الإستئناف من المدعى المدني تأسيساً على بطلان الحكم أو الإجراءات في حكم غير جائز إستئنافه قلته انتصاب . غير جائز . المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ إجراءات ٤٢

رقم القاعدة

- شرط صحة إستئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية بغير تقيد بتصاب معين : أن يكون استئنافه للحكم
الخاص جازماً ٤٣
- تقدير قيمة الدعوى المدنية دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف بأنه مؤقت. ٤٤
- اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق استئناف النيابة العامة . إقتصار استئناف
المدعى المدني على الدعوى المدنية. ٤٥
- ليس للمدعى المدني صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا عند تجاوز طلباته التصاب الذي
يفصل فيه القاضي الجزئي نهائياً ومساس العيب الذي شاب الحكم بحقوقه المدنية. ٤٦
- قبول المدعى المدني الحكم الاستئنائي يرفض دعواه بحول دون تدخله أمام المحكمة الاستئنافية عند إعادة الدعوى
الجنائية إليها بناء على طعن النيابة العامة. ٤٧
- إستئناف المدعى بالمخوفق المدنية الدعوى وحده . سلطة المحكمة الاستئنافية في إعطاء الوقائع الثابتة في الحكم
الابتدائي الوصف القانوني الصحيح . علم تقيد المحكمة بوصف الواقعة المعطى لها من النيابة أو المدعى
بالحق المدني مادامت لم تستند للنهم أملاً جديدة ٤٨

الفصل الثالث - المسؤولية عن الأفعال الشخصية

الفرع الأول - عناصرها

- مسؤولية الأطباء والجراحين والصيادلة . الخطأ الطبي . متى يتوافر ؟ مثال : ٤٩
- تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي . يوجب مسؤولية المزمع عن تعويض الضرر الناشئ عن جرمته ٥٠

الفرع الثاني - التضامن فيها

- أساس التضامن في المسؤولية المدنية . تطابق الأدارات ولو فجأة بغير تدبير سابق ٥١
- تضامن القاطنين الذين ساهموا في إحداث الضرر بالجمعي عليه في المسؤولية المدنية . شرطه : ثبوت اتحاد الفكرة
والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالجمعي عليه ٥٢
- التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار واجب سواء أكان الخطأ عمدياً أو غير عمدي . المسادة
١٦٩ مدني ٥٣
- التضامن في القانون معناه أن يكون كل من المظالمين به مازماً للطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب. ٥٤

الفصل الرابع - المسؤولية عن عمل الغير

الفرع الأول - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة

- مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه . تحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو كلما استغل وظيفته
أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار غير المشروع ٥٥

رقم القاعة

- مسئولية المتبوع عن خطأ تابعه إذا كانت هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت أن التابع
٥٦ ما كان يستلج لارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة.
- مسئولية وزارة الداخلية عن فعل أحد المفراه التابعين لها متى ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته وبسببها
وبالتسوية المسلمة إليه للحراسة بها . يمكن أن يكون التابع قد استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة
٧ على إتيان الفعل الضار أو هيأت له فرصة لارتكابه . المادة ١٧٤ مفتح
- مخضوع المدارس الحرة والمدارس الخاصة لإشراف وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة بقوانين
تنظيمها بحق علاقة التبعية بالمادة ١٧٤ مفتح . المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالقانون
رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٣ وللمادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم المدارس الحرة والمادة
الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة
٥٨
- علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة . متى تنوافر ؟ عند ثبوت أنه لولا الوظيفة لا استطاع التابع أن يرتكب الخطأ
أو يفكر في ارتكابه . المادة ١٧٤ مفتح
٥٩
- الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية المتبوع : ضيائه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال
وظيفته . للمادة ١٧٤ مفتح . مثال
٦٠
- في مسؤولية المتبوع إذا لم يكن بين خطأ التابع وبين ما يؤدى من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن الوظيفة
ضرورية فيما وقع من الخطأ ولا داعية إليه (مثال) حصول الجريمة بعيداً عن محيط الوظيفة بارتكابها خارج
زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبشر أحوالها وظروف التعارف والصلة الشخصية التي تربط التابع بالمتبوع
عليه بمناسبة اشتغالهما معا في صيدلية واحدة هي ظروف طارئة لا تربطهما بمجانبة القتل للسرقة رابطة لولاها
ما كان الفعل غير المشروع قد وقع . عدم قيام مسؤولية المتبوع عن جريمة تابعة للمتهم
٦١

الفرع الثاني - مسؤولية من يجب عليه الرقابة عنهم في رقابته

- مسئولية الوالد عن الأعمال التي يرتكبها ولده القاصر الذي لم يبلغ من العمر خمسة عشرة سنة أو بلغها وكان
في كنفه هي مسؤولية مفترضة عنهم في رقابته . جواز إثبات عكسها . عبء الإثبات يقع على عاتق المسؤول
٦٢ للمادة ١٧٣ مفتح
- مسؤولية من يجب عليه الرقابة عنهم في رقابته أساسها خطأ مفترض . المادة ١٧٣ من القانون المدنى . وقوع
الضرر من تشمله يتم ضد متولى الرقابة قرينة . قانونية غير قاطعة في تقصيره . متى تنتفى مسؤولية متولى
الرقابة ؟ وجوب إثبات أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة
الرقابة . مثال
٦٣
- مسئولية الوالد عن رقابة ولده : وجوب بيان الحكم عناصرها ، من بين هذه العناصر عمر المتهم وحل مجاوز
٦٤ من الولاية على النفس

رقم الفاتحة

الفصل الخامس - التعويض

(١) التعويض عن الضرر المادى

شرط الحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور . وأن يكون هذا الضرر عتقاً . الحكم بالتعويض لن لم يقع الفعل الضار عليه مباشرة . شرطه : توفر حق له يعتبر الإخلال به ضرراً أصابه

٦٥

الحق في التعويض الذى يورث عن وقع عليه الفعل الضار مباشرة . شرطه : أن يكون قد أصابه هو نفسه ضرر في حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل في ذمته ويتقاه عنه ورثته . مثال

٦٦

(ب) التعويض عن الضرر الأدبى

” إنتقال التعويض إلى غير المبنى عليه “

إنتقال التعويض عن الضرر الأدبى الذى يصيب المبنى عليه نتيجة الاعتداء عليه إلى الغير . إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء . المادة ٢٢٢ مدنى

٦٧

المبنى عليه هو المضرور من الخربة - شخصاً طبيعياً كان أم معنوياً - إنتقال حق المضرور في إقامة الدعوى المدنية إلى الغير ومن بينه خلفه العام

٦٨

(ج) التعويض عن الضرر المحتمل

إحتمال وقوع الضرر في المستقبل . لا يكتفى للحكم بالتعويض

٦٩

(د) تقدير التعويض

تعدد المطالبين بالتعويض . الحكم لم حلة أو تعيين نصيب كل منهم . جائر

٧٠

تقدير التعويض . مترك لهكمة الموضوع بدون معقب عليها . ذكر موجبات التقدير غير لازم

٧١

الضرر المادى والأدبى بيان في إيجاب التعويض . كلاهما خاضع في تقديره لسلطة هكمة الموضوع

٧٢

(هـ) - سبب أحكام التعويض

وابلة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المبنى عليه . وجوب بيانها في الحكم . مثال

٧٣

وجوب بيان الحكم ذاته إدعاء المدعى وعلاقته بالمبنى عليه وصفته في المطالبة بالتعويض وأساس المسئولية المدنية والتضامن فيها . إغفال ذلك يعيب الحكم بالقصور

٧٤

بيانات تسبب أحكام التعويض . يكفى في ذلك بيان وقوع الخطأ والضرر وعلاقة السببية . ذكر عناصر الضرر

٧٥

لا يلزم

رقم القاعة

الفصل السادس - انقضاء الدعوى المدنية

- ٧٦ تقديم التهم معصر صلح بينه وبين المجني عليه . انقضاء الاختير بالتعويض دون بيان الأثر المترتب على معصر الصلح . قصور
- ٧٧ إستخلاص نية الطرفين وتحميد النتائج المبتناة من الصلح أمر موضوعي . مادام الاستخلاص سابقا . تدليل سلم على أن الصلح كان لهية الحواطر ولم يقصد به التنازل عن الحق المدني

الفصل السابع - مصاريف الدعوى المدنية

- ٧٨ إثبات الحكم المظنون فيه أن المحكوم له أثر باستلام مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذاً للحكم الاستثنائي الأول . تساوى هذا المبلغ مع قيمة التعويض الذي انتهى الحكم المظنون فيه إلى تقديره . قضاء هذا الحكم برفض دعوى التعويض وإلزامه بمصروفاتها . لا خطأ
- ٧٩ مصروفات الدعوى . عدم اعتبارها من الملحقات التي تدخل في تقدير قيمة الدعوى . المادتان ٣٠ ، ٣٥٦ مرافعات
- ٨٠ إستبعاد الطعن بالنقض التام من المدعى المدني من الجلسة لعدم سداد الرسم المقرر . إعادة عرضه رهن بالسداد
- ٨١ إستبعاد الطعن لعدم سداد الرسم . بقاء ذمة الطاعن مشغولة بأدائه
- ٨٢ إختلاف أجزاء المقرر لعدم سداد الرسم وعدم سداد الكفالة . الحكم بعدم قبول الطعن بالنقض لعدم سداد الكفالة هو حكم نهائي . القرار باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها . لا حجة له . إمكان إعادة الدعوى إلى الجدول متى سدد الرسم
- ٨٣ الأصل إتباع قانون الإجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه نص خاص . الرجوع إلى قانون آخر محله سد نص أو الامتناع على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . مسؤولية المدعى بالحقوق المدنية عن مصاريف الدعوى المدنية . المادة ٣١٩ / ١ إجراءات . تنظيم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها . الرجوع فيه إلى القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤
- ٨٤ عدم سداد رسوم الدعوى المدنية لا يتصل بإجراءات المحاكمة من حيث الصحة أو البطالان
- ٨٥ صحة لإزاهم التهم بمصاريف الدعوى وأتباب المحاكمة في غير مطالبة من المدعى بالحقوق المدنية . ذلك لا يعتبر قضاء من المحكمة بما لم يطلبه الخصوم وإنما لإعمال الحكم القانون . المواد ٣٢٠ إجراءات ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ من قانون المرافعات

الفصل الثامن - مسائل متنوعة

- ٨٦ الاتفاق على إعفاء الشركة من مسؤوليتها عن جريمة التبديد التي اقترفتها تابعها . بطلانه . المادة ٢١٧/٣ من القانون المدني
- ٨٧ انقضاء بالتعويض الزوج عن قتل زوجته التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم بدنيها لا مخالفة فيه للأداب والنظام العام

رقم القاعدة

- ٨٨ جواز أن تكون الواقعة مكونة لعلل خارجة عن نطاق المسؤولية المدنية .
- ٨٩ وفرض الملن بالتقاضي الدعوى المدنية . إعتبار طالب وقف التنفيذ غير ذي موضوع
- ٩٠ وجوب تقرب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية . فصل القاضي الجنائي في أمر الورقة المدعى بتزويرها وللقلمة إلى كدليل على الإثبات
- ٩١ قصر الادعاء المدني على من هم دون آخر لا يمس الإلزام في الدعوى الجنائية المقامة من النيابة العامة
- ٩٢ الملحق في وصف التهمة لا يمس الدعوى المدنية التي توافرت عناصرها

القواعد القانونية :

الفصل الأول

مدى اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني

١ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان حق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لعلل أخرى ولو كان متصلاً بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإذاً فإذا قضت المحكمة المذكورة فيها بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية وهو أساس آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها .

(الملن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٧/١/١٢ ص ٧ من ٤٩)

٢ - الأصل في الدعوى المدنية أن ترفع أمام المحكمة المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاسل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية - جنابة كانت أو جنحة أو مخالفة - فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن جريمة اتفت علة الاستثناء وانتهى الاختصاص .

(الملن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١١ ص ٧ من ٨٧١)

٣ - حق المدعي المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو استثناء قاصر على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل اللجوء إليه منوطاً بتوافره وهو أن يكون المدعي بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

(الملن رقم ٨٠٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧ من ١٢٠٥)

٤ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة التقض .

(الملن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ من ٢٨٨)

٥ - من المتفق عليه أن سلطة القضاء لا اتصل بالدعوى العمومية - عند تحريكها بمعرفة المدعي بالحق المدني - إلا إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانوناً ، كما أنه من المتفق عليه كذلك أنه إذا أقيمت النيابة دعوها قبل الدفع بدم قبول الدعوى المدنية فإنها تستقيم بذاتها وتسير في طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية .

(الملن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٤ ص ٨ من ١٢٦)

٦ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق

غير مترتب عليها — مما تنتهي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به — فانه لا تمارض بينا استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعويض وبين القضاء للمدعى بالحق المدني بما لحقه من ضرر فعلي نشأ مباشرة عن الجريمة .
(المن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٩/١٠ ص ١٠٠ ص ٨٢٠)

الفصل الثاني

إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

١٠ - وفقا للمادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، أما اذا لم يوجد نص في قانون الاجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من اعصال نص قانون المرافعات .
(المن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/١١/١٩٥٩/١١ ص ٧ ص ٥٦٦)

١١ - يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عند ما يوجه له طلب التعويض والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدني بإعلان المتهم بطلباته ولا يضي عن ذلك حضور محاميها اذا كان متهما في جنة معاقب عليها بالجس .
(المن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/٥/١٩٥٧/٥ ص ٨ ص ٤٩٠)

١٢ - تتم اجراءات الادعاء المباشرة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنب والمخالفات من قبل المدعى بالحق المدني ، ويترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها .
(المن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/٥/١٩٥٧/٥ ص ٨ ص ٤٩٦)

١٣ - متى كانت الدعوى المدنية وجهت الى المتهم القاصر بصفته الشخصية من أن له من ينثله قانونا وهو في هذه الدعوى والده ولم ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فإن المحكمة اذ قبلتها على الصورة التي رقت بها تكون قد أخطأت في القانون رغم ما اتخذه الحكم من جانب من تعيينه ممثلا للقاصر في غير الحالة التي "توجب ذلك" .
(المن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/٥/١٩٥٧/٥ ص ٨ ص ٥٠٩)

المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن القرار ناشئا عن هذه الجريمة بل كان ناشئا عن فعل آخر ولو كان متصلا بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

(المن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/٦/١٩٥٨/٦ ص ٩ ص ١٤٤)
٧ - لا تضي المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية الا اذا كانت تابعة للدعوى الجنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رقت به الدعوى العمومية ، ومادامت ملكية المرفوعات لم تثبت للمدعى بالحق المدني ، فهو اذن لم يكن الشخص الذي أصابه ضرر شخصي ومباشر من الجريمة ، واذا كانت الدعوى العمومية قد قضى فيها بعدم القبول فقد صح ما قضت به المحكمة من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .
(المن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٢/١٩٥٩/٢ ص ١٠ ص ٣٩٧)

٨ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق للمدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة ، سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، فمتى كان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن اخلال المتهم بالتعاقد الذي يلحقه الطعن لا تكون به جريمة الشئ المرفوعة بها الدعوى ، فإن قضاءه بالبراءة اعتدادا على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالقصل في الدعوى المدنية ، أما وقد تعرضت لها وفصلت في موضوعها فانها تكون قد قضت في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية ولا شأن للمحاكم الجنائية به ، مما يقتضي نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
(المن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٩/٥ ص ١٠ ص ٥٦٤)

٩ - الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تمتداه الى الأفعال الأخرى غير المصولة على الجريمة — ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها — لانتهاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية — ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة — اصدار أمر بعدم دفع قيمته — التي دين التهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها

الادعاء يحق مدنية عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية - في فقرتها الثانية .

(الفرن رقم ١٣٦٩ لسنة ٢٠ ق - جلة ١٦/١٢/١٩٦٠ ص ١١١ و ٩٤٢)

سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي

٢٠ - الاتجاه الى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي انما يكون برفع دعوى التعويض فعلاً أمام المحاكم المدنية وهي لا تعتبر مرفوعة الا باعلان عريضة اعلاناً صحيحاً أمام جهة مختصة ومن ثم فان بروتستو عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي .

(الفرن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٤/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ و ٤٩٦)

٢١ - الدفع بسقوط حق المدعى في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام فهو يسقط بعدم ابدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى .

(الفرن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٤/٥/١٩٥٧ ص ٨٨ و ٤٩٦)

(والفرن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٦/١٩٥٩ ص ١٠ و ٩٩٤)

٢٢ - اذا كان المدعون بالحق المدني لم يطلبوا في الدعوى المدنية المرفوعة منهم أمام المحكمة المدنية الا بطلب عقد الاجبار الصادر من الطاعن الأول للطاعن الثاني بسبب صورته قفصية لهم بذلك ، وكان المدعون لم يطلبوا في دعواهم المباشرة أمام محكمة الجنب الا تمريض الشر الناشئ عن تبيد أموالهم ، فان الدفع المقدم من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لأن المدعين لجأوا الى القضاء المدني يكون على غير أساس .

(الفرن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٠/١٢/١٩٥٨ ص ٩٩ و ١١٤٨)

٢٣ - اذا دل الحكم على أن موضوع الدعوى المطروحة أمام المحاكم المدنية هو ملكية منزل ، فان هذا النزاع لا ينع من طلب تمريض عن اختلاس المستندات ، ولو كانت هذه المستندات مرفوعة بدعوى الملكية ، لاختلاف موضوع الدعوى .

(الفرن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٦/١٩٥٩ ص ١٠ و ٩٩٤)

”وجوب الفصل في الدعوى الجنائية والمدنية ما“

٢٤ - الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية مما يحكم واحداً كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية بحيث اذا أصدرت المحكمة الجنائية حكماً في موضوع

١٤ - تخضع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي للقرائن الواردة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في تلك المجموعة نصوص خاصة ، ومن ثم فلا محل لاستناد المدعي بالحق المدني الى ما هو مقرر في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بشأن الاستئناف .

(الفرن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩/٦/١٩٥٧ ص ٨٨ و ١٦٦)

(والفرن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ و ٢٠٤)

١٥ - أوجب الشارع بالنص الصريح في المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالنا ، فاذا كان ما زال قاصراً فاعا توجه الى من يشل قانوناً ، ومن ثم فاذا كان المتهم عند ما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضي فيها قبله كان قاصراً ، فان الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في خصوص الدعوى المدنية .

(الفرن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ و ١٦٢)

١٦ - متى كان المتهم لا يدعي أنه أعلن المسحي بالحق المدني لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركاً لدعواه ، فان الدفع بطلان الحكم في الدعوى المدنية لصدوره دون اعلان للمدعي بالحق المدني ودون حضوره يكون على غير أساس .

(الفرن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٤/١٩٥٨ ص ٩٩ و ٤٢٨)

١٧ - نظم القانون اجراءات الادعاء بحقوق مدنية أمام القضاء الجنائي بحيث لا يكتسب المضرور أو من انتقل اليه حقه هذا المركز القانوني بما يترتب عليه من حقوق وأثار الا اذا باشر الادعاء بحقوق مدنية وفقاً لما هو مرسوم قانوناً .

(الفرن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ و ١١٢)

١٨ - الضرر الذي يتحملة المجني عليه من الجريمة يرتب له حقاً خاصاً له الخيار في أن يباشره أمام القضاء المدني أو أمام القضاء الجنائي بطريق التبعية للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر في الأحوال التي يبيّن القانون فيها ذلك ، وهذا الحق الشخصي وان كان الأصل أنه مقصور على المضرور الا أنه يجوز أن ينتقل الى غيره ومن بينه الورثة بوصفهم خلفه العام .

(الفرن رقم ٢٧٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ و ١١٢)

١٩ - القانون انما أجاز رفع الدعوى المدنية في الجلسة في حالة ما اذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط ب أي معهود

المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أى تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى في حاجة الى تحقيق تكليلى قد يؤدى الى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية .

(الفرن رقم ٣٥١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٣/٥/١٩٥٧ ص ٨ س ١٨٩٦)

٢٩ - ما يقوله الطاعنان في شأن الدعوى المدنية من أن الحكم قد ابتنى على اجراءات باطلة - ذلك بأهمها أنكرا صفة المدعين بالحقوق المدنية، وقرر هؤلاء أنهم على استعداد لتقديم اعلام الورائة اذا رأت المحكمة تأجيل الدعوى ، مما كان يجب معه تأجيلها حتى يقدموا الاعلام - والا فكان على المحكمة أن تحكم بدم قبولها - ما يقوله الطاعنان في هذا الخصوص مردود بأن المحكمة لم تفصل في الدعوى المدنية ، وكل ما فعلته أنها استعملت حقها المخول لها في المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية - نالحتها بحالتها على المحكمة المدنية المختصة لما رآته من أن الفصل فيها يستلزم اجراء تحقيق يطل الفصل في الدعوى الجنائية .

(الفرن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٩/١٢/١٩٦٠ ص ١١ س ٩١٨)

”اعتبار المدعى تاركا لدعواه“

٣٠ - متى قالت المحكمة : ان الثابت بالأوراق أن المدعى بالحق المدني قد أعلن للحضور للجلسة الا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن في محله المختار ولا يصح لذلك اعتباره تاركا لدعواه ، فان هذا التعليل الذي بنت المحكمة عليه قضاها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧ س ١٠٤٩)

”الحكم بالبراءة وأثره على الدعوى المدنية“

٣١ - يتعين على المحكمة الجنائية أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذى أصدرته بالبراءة في الدعوى الجنائية المتبوعة ما دام لم ترأى الفصل في التوضيحات - موضوع الدعوى المدنية - كان يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه تعطيل الفصل في الدعوى العمومية .

(الفرن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٧/٤/١٩٥٦ ص ٧ س ٥٠٦)

٣٢ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائماً رفض طلب التعويض .

(الفرن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٦/٩/١٩٥٦ ص ٧ س ٨٨٦)

الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بمبدأ الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثناءها القانون ، من بينهما حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفضها لسبب من الأسباب الخاصة بها كالتقادم .

(الفرن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٤/٤/١٩٥٦ ص ٧ س ٦٦٦)

(والفرن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ٤/١٩٥٣ ص ٨ س ٦٠٦)

٢٥ - متى كان الحكم قد قضى في الدعوى الجنائية وأرجأ الفصل في الدعوى المدنية فلم يصدر فيها حكم ، فان الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم فيها قابل للتقض طبقاً للمادة ٢٢٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٧٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٥/٦/١٩٥٧ ص ٨ س ٦٠٦)

٢٦ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستند وسائل التحقيق المحكمة ، ولا يبنى لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بمقولة ان الأمر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيّق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيّق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذى تم .

(الفرن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق - جلة ٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ س ٢٢٥)

٢٧ - حق المحكمة الجنائية في الاحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجب أن يسار حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز اصدار قرار باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة اذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى مساساً يقيّد حرية القاضي المدني .

(الفرن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق - جلة ٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ س ٢٢٥)

٢٨ - عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تمويض ضرر ليس ناشئاً عن جريمة هو ما يتعلق بولايتها التقضاية فهو من النظام العام ، ومن ثم فنتى كانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة التبديد التي رفعت بها الدعوى فليس في وسع المحكمة - وقد انتهت الى القول باتفاء الجريمة - الا أن تقضى برفضها وما كان في مقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها الى المحاكم المدنية لأن شرط الاحالة - ك مفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية - أن تكون الدعوى

مع ما هو ثابت بحضر الجلسة وصدر الحكم من أنه ادعى مدنيا بصفته وليا طبيعيا على ولده الجنى عليه ، فان المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقفت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية ، ولما كان الطعن يتصل بغير الطعن من التمهين منه اذ أن الحكم قضى بالزامهم جميعا بالتعويض متضامين ، فانه يتعين نقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالنسبة اليهم جميعا عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٢٦)

”إستئناف الدعوى المدنية“

٣٧ - تقدر قيمة الدعوى ، اذا تمدد المدعون أو المدعى عليهم ، بقيمة المدعى به بتمامه بغير التفات الى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانونى واحد فاذا طلب المجنى عليهما في جريمة ضرب ، مبلغ ٥١ جنها تمويضا عن هذا العمل الضار فانه يجوز استئناف الحكم الذى يصدر في دعوى التعويض هذه .

(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/٤/١٩٥٩ من ٧ ص ٥٧)

٣٨ - لا يجوز للمسئول عن الحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المقامة عليه بالتبعية للدعوى الجنائية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/٤/١٩٥٩ من ٧ ص ١٨٥)

٣٩ - للمادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية لاجمير للمدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية اذا كانت التعويضات المطلوبة لا تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا .

(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٤/١٩٥٩ من ٧ ص ٥٦١)

٤٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز انهاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء القضاة ، يسرى

٣٣ - متى كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة اليهم ، وكانت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع الا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التى قضى فيها بالبراءة فانه يستعنى على المحكمة الجنائية أن تقضى بالتعويض في هذه الدعوى التابعة بحالتها التى رفعت بها ما دام المسئول الحقيقى عن الحادث لم يمين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى .

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٢/١٩٥٧ من ٨ ص ٢٢١)

٣٤ - أباح القانون بصفة استثنائية رفع دعاوى الحقوق المدنية الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية فاذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ومن ثم فان قضاء المحكمة بالزام التمهين بتعويض المدعى بالحق المدني عن الأضرار المادية والمعنوية التى لحقت بها من جراء مصرع ابنها في الوقت الذى استقرت فيه على أن الفعل الجنائى من هذه الناحية منعدم في الأصل - فالتفويض المطالب به يكون اذن عن ضرر غير مباشر ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٢/١٩٥٧ من ٨ ص ٢٨٨)

٣٥ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالقوة في الدعوى الجنائية ، اذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية - فالتفصل ولو لم يكن جريمة معاقبا عليها قانونا الا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه - فاذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لإدالة الدعوى الجنائية واستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذى تتسبب اليه وفاة المجنى عليه ، فانه كان متينا على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية في الحكم الذى أصدرته ، أما وقد قضت بسقم اختصاصها بنظر تلك الدعوى فان حكمها يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢/١٩٥٧ من ١٠ ص ٨٤٩)

”سلطة المحكمة في تغيير أساس الدعوى المدنية“

٣٦ - اذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعى بالحق المدني هو والد المجنى عليه عن نفسه

أضاً على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناءً على تبرئة المتهم سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه .

(العدد رقم ٨٢٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ - ص ٧ و ٦٤٦)

٤١ - الحكم في الدعوى العمومية بالإبراء لا يكون ملزماً للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعوى وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عن الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافياً - إنما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعوى عند بدء اتصال القضاء الجنائي بها .

(العدد رقم ١٥١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١١ - ص ٨ و ١٢٧)

٤٢ - ينص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية الحالات التي يجوز فيها للمتهم والنيابة العامة رفع الاستئناف ثم قسمت على أنه فيما عدا هذه الأحوال لا يجوز الاستئناف من المتهم أو النيابة إلا بسبب خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وقد فسرت محكمة النقض الخطأ في القانون الوارد في المادة ٤٠٢ بامتناع الواسع بحيث يشمل أيضاً وقوع بطلان في الإجراءات أو المبادئ من نص المادة سالمة الذكر والمبادئ ٤٠٣ ، ٤٢٠ أن قانون الإجراءات الجنائية عرض لحالة البطلان الذي يلحق بالإجراءات أو يلحق الحكم ، وخص المتهم والنيابة العامة وحدهما باستئناف الأحكام التي تصدر مشوبه بالبطلان دون المدعى بالحق المدني ، ومن ثم فإذا كان الاستئناف قد رفع من المدعى بالحق المدني عن تمويض يقل عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي ، فإن استئنافه يكون غير جائز قانوناً ولا يغير من ذلك ما طرأ أثناء نظر الاستئناف ولم يكن في حيزان المدعى بالحق المدني وقت رفعه الاستئناف من عدم ايداع الحكم الابتدائي أو التوقيع عليه في المبدأ القانوني مما يُلحق به البطلان إذ يشترط لجواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لديه حق استئناف الحكم ابتداء .

(العدد رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ - ص ٨ و ١٧١)

(العدد رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٦ - ص ١٠ و ٢٠٤)

٤٣ - يشترط لصحة استئناف المتهم الحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بغير تقيد بنصاب معين أن يكون استئنافه للحكم الجنائي جائزاً ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز استئناف المتهم المرفوع

عن الحكم الصادر بتبرئته خمسمائة قرش وبإلزامه بدفع قرش صاع واحد على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه للقانون .

(العدد رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٠ - ص ٩ و ١٥٧)

٤٤ - أن دعوى التعويض عن القتل الصادر بتقدير قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .

(العدد رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٠ - ص ٩ و ١٥٧)

٤٥ - يقتصر أثر استئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يمتد إلى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذي حركها - لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق استئناف النيابة .

(العدد رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٦ - ص ١٠ و ٢٠٤)

٤٦ - لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً وانطوى العيب الذي شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية - فإذا كان استئناف المتهم للحكم الصادر في الدعوى المدنية قد نبى على أن التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً ، فلا صفة للمدعى بالحقوق المدنية فيها شيء في طعنه بشأن عدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية .

(العدد رقم ٧٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢ - ص ١٠ و ٨٢٤)

٤٧ - لا يستفيد المدعى بالحق المدني من طعن النيابة العامة ، إذ أن قض الحكم في هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية ، وتكون هذه الدعوى هي التي أعيد طرحها على محكمة ثاني درجة دون الدعوى المدنية - فإذا كان الثابت أن المدعى بالحق المدني قد قبل الحكم السابق مسدوره من المحكمة الاستئنافية برفض دعواه ولم يعلن عليه بطريق النقض فصار له بذلك حجية الشيء المقضي به بالنسبة للدعوى المدنية ولا يكون له حق التدخل أمام هذه المحكمة مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذي أصدرته محكمة النقض بناءً على طعن النيابة العامة وحدها ، فانه ما كان يجوز للحكمة الاستئنافية عند إعادة نظر الدعوى قبول تدخل المدعى بالحق المدني والحكم له بطلباته ، ويكون الحكم المطعون فيه

المحلول بأنه استعاض به عن « التوفوكاين » فإن ما أثبت الحكم من أخطائه وقع فيها المتهم يكفى لحمل مسؤوليته خائباً ومعدياً .

(الطن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢٧/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

٥٠ - متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى فإنه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحاً في القانون .

(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢٧/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤١٥)

الفرع الثانى - التضامن فيها

٥١ - أساس المسؤولية المدنية التضامنية هو مجرد تطابق الارادات ولو فجة وبشر تدبير سابق ، ويكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل مع ارادة الآخرين على إيقاعه . ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبل المتهمين عدم ثبوت اتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة .

(الطن رقم ٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢٧/٤/١٩٥٩ ص ٧ ص ٤٦٤)

٥٢ - التضامن في التعويض بين القاطنين الذين أسهموا في أحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب الذى تخلفت عنه عاعة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح قتل .

(الطن رقم ٨٦٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢٧/١٠/١٩٥٩ ص ٧ ص ١٠٨٦)

(والطن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢٧/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٧٦)

٥٣ - التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقاً للبلاد ١٩٩ من القانون المدنى يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمداً أو غير عمدى .

(الطن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢٧/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٨)

٥٤ - التضامن في القانون معناه أن يكون كلا من المطالبين به ملزماً للطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب

(الطن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢٧/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

الفصل الرابع

المسئولية عن عمل الغير

الفرع الأول - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه

٥٥ - مسئولية السيد تتحقق كلما كان فعل التابع

قد أخطأ فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى المدنية ، فيتعين الفاؤه بالنسبة لها والقضاء يرفضها .

(الطن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢٧/٨/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠١)

٤٨ - استئناف المدعى بالحق المدنى وحده وإن كان ينصرف الى الدعوى المدنية فحسب دون الجنائية إلا أنه يعيد طرح الواقعة - بوصفها منشأ الفعل الضار المؤتم قانوناً - على محكمة الدرجة الثانية التى تملك إعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائى الوصف القانونى الصحيح دون أن توجه الى المتهم أصلاً جديدة غير مقيدة في ذلك بالوصف الذى تعطيه النيابة أو المدعى بالحق المدنى عند تحريك دعواه مباشرة أمام الحاكم الجنائية .

(الطن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢٧/١٠/١٩٦١ ص ١١ ص ٤٧٧)

الفصل الثالث

المسئولية عن الأعمال الشخصية

الفرع الأول - عناصرها

٤٩ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول (صيدلى) فيما قاله : من أنه حضر «محلول البوتوكاين» كخضر موضى بنسبة ١٪ . وهى تزيد على النسبة المسموح بها طبياً وهى ٨٠٠/١ ومن أنه طلب اليه تحضير « نوفوكاين » بنسبة ١٪ فكان يجب عليه أن يحضر البوتوكاين بما يوازى في قوته هذه النسبة وهى ١٠٠٠/١ أو ٨٠٠/١ ولا يعفيه من المسئولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١٪ طالما أنه ثبت له من مناقشة هذا الرئيس في التليفون أنه لا يدرى شيئاً عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا الى جانب أنه موقف مختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه من أنه لجأ في الاستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر الى زميل له قد يخطئ وقد يعيب ، وكان لزاماً عليه أن يتصل بذوى الشأن في المصلحة التى يتبعها أو الاستاماة في ذلك بالرجوع الى الكتب الفنية الموثوق بها «كالفارماكوبيا» ومن اقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئاً عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يتفحصه أن يتأكد من النسب الصحيحة التى يحضر بها ، فلا ينشق في ذلك ورده نصيحة زميل له ، ومن أنه لم ينبه المتهم الثانى وغيره من الإطباء ممن قد يستعملون هذا

العملة الساعة السادسة وخمس دقائق مساءً وأشير في دفتر الأحوال أن الخفراء ومن بينهم الصغير المتهم قد تسلموا دركاتهم فالتهم من هذه اللحظة يعتبر أنه يؤدي عملاً من أعمال وظيفته فإذا كانت المشاجرة التي وقعت بين أخته وأخري قد حصلت بعد ذلك وبعد استلامه البندقية فاتجه إليها المتهم بوصفه خفيراً تحت ستار أداء الواجب عليه كما اتجه إليها غيره واتهم المتهم فرصة وجود السلاح الأميرى معه وارتكب ما ارتكب بها فإن هذا يبرر قانوناً الزام « وزارة الداخلية » بتعويض الضرر الذي وقع على المجنى عليهم من تابعيها المتهم أياً كان الباعث الذي حفزه على ذلك إذ هو غاية في الدلالة على أن وظيفة المتهم بوصفه خفيراً نظامياً هي التي هيأت له كل الظروف التي مكنته من اغتيال المجنى عليهم ولم يكن المتهم وقت فعلته التي فعلها متجرداً عن وظيفته ولا مقطوع الصلة فعلاً بمخدومه .

(الفرن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٧ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٥٨)

٥٨ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المدارس الحرة - المعدل بالقانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٣ - والنطبق على واقعة الدعوى - على أن تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وزارة المعارف العمومية وتفتشها في الحدود الواردة بهذا القانون ، مما تتحقق به علاقة التبعية طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، وهو ما نصت عليه أيضاً المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر بعد ذلك في شأن تنظيم المدارس الحرة ، وكذلك المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ - في شأن تنظيم المدارس الخاصة - فتكون وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن الضرر الذي يحدث نتيجة خطأ تابعيها بإحدى هذه المدارس .

(الفرن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٨/٤ - ١٩٥٩ م ١٠ ص ٥٠٦)

٥٩ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني أن المتنوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته ، أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ، وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة . ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أضر به المتنوع أو لم يضر به ، علم به أو لم يعلم ،

قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات فعله الضار غير المشروع أو هيأت له بأي طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتنوع أو عن باعث شخصي وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها إذ تقوم مسؤولية المتنوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته أو إساءة استعمال الشئون التي عهد إليه المتنوع بها متكلفاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته .

(الفرن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٧/٤ - ١٩٥٨ م ٧ ص ٦١٠)

٥٦ - يكفي لمسألة المتنوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أضر به المتنوع أو لم يضر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متنوعه - يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو لم يكن يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة .

(الفرن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٣ - ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٥٦)

٥٧ - أن القانون المدني الذي نص في المادة (١٧٤) على أن يكون المتنوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً داخل في طبيعة وظيفته ويمارس شأناً من شئونها أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ وأن تكون ضرورة لامكان وقوعه بل يتحقق أيضاً كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات فعله الضار غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكب الفعل لمصلحة المتنوع أو عن باعث شخصي إذ تقوم مسؤولية المتنوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتنوع إليه بها متكلفاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته وهذا النظر الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون القديم قد اعتنقه الشارع ولم ير أن يعيد عنه كما دلت عليه الأعمال التحضيرية لتبني المادة (١٧٤) .

فإذا كان الثابت أن المتهم تسلم بتبديته الأميرية من دوران

من الرفق به والعطف عليه ، وكان ذلك بمناسبة اشتغالها
مما في صيدلية واحدة ، غير أنه لا شأن لهذه العوامل
والشاعر بأعمال الوظيفة التي لا تربطها بعناية القتل
للسرقة رابطة لولاها ما كان الفعل قد وقع — انما ظروف
التعارف والصلة الشخصية — وهي ظروف طارئة — هي
التي زينت للمتهم أمر تدبير الجريمة على نحو ما حدث ،
ومتى تقرر ذلك فإن الطاعن على ما أثبتته الحكم لا يكون
مستولاً عن التوضيح المطالب به عن جريمة تايمة المتهم ،
ويكون الحكم إذ قضي بالزامه بالتوضيح قد أخطأ ويتعين
لذلك نقضه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليه .

(الجن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠٠٣ - جلسة ١٢/١٣/٢٠٠٦ ص ١١ ص ٨٩٧)

الفرع الثاني - مسئولية من تجب عليه الرقابة عن هم في رقابته

٦٢ - مقتضى نص المادة ١٧٣ مدني يجعل الوالد
مستولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة
أو بلغها ، وكان في كنف والده وقيم من ذلك مسئولية
مفترضة في حق من وجبت عليه الرقابة تنبئ الى أن يبلغ
الولد سن الرشد ما لم يتم به حاجة تدعو الى استمرار
الرقابة عليه ، أو الى أن يتفصل في معيشة مستقلة وهي
بالنسبة للوالد تقوم على قرينة الاخلال بواجب الرقابة
وعلى افتراض أنه أساء تربية ولده أو على الأمرين معا ،
على أن هذه المسئولية المفترضة يمكن اثبات عكسها وعبر
ذلك يقع على كاهل المسئول الذي يجب - لكي يتخلص
من مسئولية طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون
المدني - أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن
الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي
من العناية .

(الجن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠٠٦ - جلسة ١٢/١٣/٢٠٠٦ ص ٢ ص ٧١٨)

٦٣ - وقوع الضرر من تشمله الرقابة قرينة على تقصير
متولى الرقابة ، والى هذا يشير الشارع في مذكرته
الإيضاحية عن المادة ٢٤١ المقابلة للمادة ١٧٣ من القانون
المدني الجديد من أن مسئولية المكلف بالرقابة هي مسئولية
أصلية أساسها خطأ مفترض ولا تنفي الا اذا أثبت متولى
الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث
ما كان يمكن تلافيه مما كانت شدة الرقابة ، فليس
للمطاعة ، أو لناظر المدرسة التي تتبعها التسلك بأن الحادثة
- التي هي محل المساءلة - كانت نتيجة ظرف فحائي
للخلاص من المسئولية ما دام أن القيام بواجب الرقابة
المفروضة عليه لم يتم عليه دليل من الحكم الذي أثبت أن

كما يستوى أن يكون التابع - فارتكابه الخطأ المستوجب
للمسئولية - قد قصد خدمة متبوعة ، وأجر قصا لنفسه -
يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب
الخطأ لولا الوظيفة .

(الجن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٠٠٢ - جلسة ١٢/١٣/١٩٩٦ ص ١١ ص ٤٥)

٦٠ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني
على ما يجب أن يتحمل المتبوع من ضمان سوء اختياره
لتابعه عند ما قلده العمل عنده وتقصيره في مراقبته عند
قيامه بأعمال وظيفته - فإذا أثبت الحكم أن المتهم يعمل
سائق سيارة لدى المسئول عن الحقوق المدنية ، وكانت
وظيفة هذه قد يسرت له الحصول على الإسمنت بعد اثبات
رقم سيارته على التصاريح المزورة ، وأن هذه الوظيفة هي
السبب الذي يمكن المتهم من مقارفة ما أسند إليه - وهو
سبب مناسب في ذاته لتحقيق مسئولية المتبوع أساسه
استغلال التابع لوظيفته - فإن قضاء الحكم المطعون فيه
ببلغ التوضيح على سبيل التضامن بين المتهم والمسئول
عن الحقوق المدنية هو قضاء سليم من ناحية القانون .

(الجن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٠٠٢ - جلسة ١٢/١٣/١٩٩٦ ص ١١ ص ٤٥)

٦١ - من المقرر أنه يخرج عن نطاق مسئولية المتبوع
ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن بينه وبين ما يؤدي من
أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن هي ضرورة فيما وقع
من خطأ ولا داعية إليه - فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه
بمسئولية الطاعن على أن التابع وهو عامل « فراش »
بالصيدلية التي يملكها الطاعن ويعمل معه فيها المجنى عليه
بصفة صيدلي قد استعمل وظيفته وعمله بالصيدلية في الدخول
على المجنى عليه يسكنه بعد منتصف الليل ، وأنه لولا
هذه العلاقة لما أنشأ اليه المجنى عليه وأقمس له صدره
وفتح له باب مسكنه وأدخله هادئا مطمئناً حين لجأ اليه
في ذلك الوقت بجهة اسعافه من مفص مضاجع ، وأن
وظيفته كانت السبب المباشر في مساعدته على اتيان فعله
الضار غير المشروع بضئ النظر عن الباعث الذي دفعه
وكونه غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، فإن هذا
الذي انتهى اليه الحكم يحظى التطبيق الصحيح للقانون -
إذ بين مساقلة الحكم أن المتهم لم يكن وقت ارتكابه
الجريمة يؤدي عملاً من أعمال وظيفته - وانما وقعت
الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير
أدواتها - فالجريمة على الصورة التي أثبتها الحكم انما
وقعت بعيداً عن محيط الوظيفة فلا تلحقها مسئولية المتبوع ،
لأنه وإن كان المتهم قد خالط المجنى عليه وتعرف دخائله
وأحواله واستغل هذه المخالطة ، كما استغل ما أسند فيه

عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه لا ينتقل منه الى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدني الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء .
(الفرن رقم ١٧١١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ من ٥١)

٦٨ - المجنى عليه هو الذي يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانوناً سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للحماية القانونية التي يهدف اليها الشارع والضرر الذي يتحملة المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقا خاصاً - له الخيار في أن يباشره أمام القضاء المدني أو أمام القضاء الجنائي بطريق التنبية للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر في الأحوال التي يجيز القانون فيها ذلك . وهذا الحق الشخصي وإن كان الأمل أنه مقصور على المضرور الا أنه يجوز أن ينتقل الى غيره ومن بينه الورثة بوصفهم خلفه العام .
(الفرن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢ ص ١١ من ١٢٢)

(ج) التعويض عن الضرر المحتمل

٦٩ - مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض .
(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ من ٢٣٠)

(د) تقدير التعويض

٧٠ - لمحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعين بالحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .
(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ من ٢٣٠)

٧١ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقديره حسبما تراه مناسباً وفق ما تبينه هي من مختلف ظروف الدعوى دون حاجة لبيان تلك الظروف ما دام قد اكتملت للحكم بالتعويض عناصره القانونية .
(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٦ ص ٧ من ٢١٥)
(والفرن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ ص ٧ من ١٨٧)

٧٢ - الضرر المادي والأدبي سيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما وكلا الضررين خاضع لسلطة محكمة الموضوع .
(الفرن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٧ ص ١٠ من ٩١)

الحادث وقع في فترة شير الحصص وأنه لم يكن بالفصل أحد المراقبة الطلبة في ذلك الوقت .
(الفرن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ من ٥٠٦)

٦٤ - اذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعويض المدني على ما قاله من أن المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت اشرافه دون أن يبين الناصر التي استقى منها ذلك كما لم يبين عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس - فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .
(الفرن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٧ ص ١١ من ١٧٧)

الفصل الخامس

التعويض

(١) التعويض عن الضرر المادي

٦٥ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك اخلال بصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون هذا الضرر محققاً ، فاذا أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد من توفر حتى لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضرراً أصابه . وإذن فالعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بتعويض على هذا الأساس .
(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ من ٢٣٠)

٦٦ - لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر مادي يورث عنه الا اذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر في حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل في دمه وينتقله عنه وورثته كما يكون قد أفتق مالا في العلاج ، أما اذا كان الضرر الذي لحقه المدعي بالحق المدني أساساً للدعوى قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه فإن هذا الضرر الأدبي لا يمكن أن ينتقل الى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ من القانون المدني .
(الفرن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ من ٢٣٠)

(ب) التعويض عن الضرر الأدبي

إنتقال التعويض الى غير المجنى عليه

٦٧ - ان التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى

٧٧ - من المقرر أن الصلح عقد ينصم به النزاع بين الطرفين في أمر معين وبشروط معينة ، ولهذا وجب ألا يتوسع في تأويله ، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حقه في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج المبتناة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له بأهاتهما عليه - شأنه في ذلك شأن باقي العقود - إذ أن ذلك من سلطته ، ولا رقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد والملايسات التي تم فيها تحتمل ما استخلصه منها - فإذا استخلص الحكم من عقد الصلح والظروف التي تم فيها أن القصد من اجرائه كان تهدئة الخواطر ، وأنه لا يحصل في طياته تنازلاً من المجنى عليه عن حقوقه المدنية ، وكان هذا الاستخلاص سائفاً في العقل وتحتمل عبارات الصلح وملابساته ، فيكون ما انتهى اليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - لسبق تنازل المدعي بالحقوق المدنية عن حقوقه - صحيحاً في القانون .

(العدد رقم ٥٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ٨٢٩)

الفصل السابع

مصاريف الدعوى المدنية

٧٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المحكوم له قد أقر باستلام مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذا للحكم الاستثنائي الأول وكان هذا المبلغ يوازي قيمة التعويض الذي انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء به له - فإن هذا الحكم إذ قضى برفض دعوى التعويض والزامه بمصروفاتها لهذا السبب لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ لا يهم أن يكون دفع التعويض للمضروور قد حصل تنفيذا للحكم السابق صدوره في ذات الدعوى ما دام أن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المحكوم له استلم المصروفات المناسبة لما حكم له به .

(العدد رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٩ ص ٧ ٢١٥)

٧٩ - الالتزام بدفع مصروفات الدعوى هو من الالتزامات التي يعتبر القانون مصدراً لها وفقاً لنص المادة ٣٥٥ من قانون المرافعات ولا يقصد بالحكم بالمصروفات على خصم الزامه بتعويض عن خطأ ارتكبه في حق الخصم الآخر وإنما أوجب القانون الحكم بما على من خسر الدعوى

(٥) تسبب أحكام التعويض

٧٣ - يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذي دانه بالقتل الخطأ وبين اصابته للمجنى عليه بإصابات قاتلة ، بما يكفي لإثبات قيام هذه الرابطة بقوله « وحيث أن خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن اضطراره للجهة اليمنى حيث كان يسير المجنى عليه وعدم استعماله ل جهاز التنبيه أو الفرمامل عند اقترابه منه مما أدى الى الحادث فأصيب المجنى عليه » .

(العدد رقم ١٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٩ ص ٧ ٦١٠)

٧٤ - إذا كان الثابت من الحكم أنه قضى بالزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعي بالحق المدني مبلغ دون أن يبين ادعاء المدعي المذكور مدنياً أو علاقته بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من استظهار أساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها - وهي من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم - أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه فيما يقتضى بالمعوى المدنية ، ولا يقدر في ذلك ما ورد في محضر الجلسة من الاشارة الى ادعاء والد القتل مدنياً قبل المتهمين متضامين وحضور مدافع ومراقبته منه ، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في اثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر الأساسية في الدعوى .

(العدد رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢/١٩٦٠ ص ١١ ١٠٧)

٧٥ - إذا بين الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقته سببية فانه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كافية ، ولا تشرى عليه بمد ذلك ، إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض للحكوم به .

(العدد رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٠ ق - جلة ١١/٢/١٩٦٠ ص ١١ ٧٥١)

الفصل السادس

إنقضاء الدعوى المدنية

٧٦ - إذا كان الحكم قد قضى للمدعي بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على محضر الصلح الذي قدم في مصير الدعوى فانه يكون قاصراً .

(العدد رقم ٨٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٩ ص ٧ ٢٤)

التوثيق في المواد المدنية فيما يخالفه ، ولم يبق لتقوانين الرسوم في هذا الشأن الا أن تنظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها كما جاء بسجل المادة ٣١٩ سالف الذكر .

(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٨/١١/١٩٥٨ ص ٩ س ٩٢٩)

٨٤ - عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بغرض صحته - لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

(الطن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١١/١٩٥٨ ص ١٠ س ٢٣)

٨٥ - تنص المادة ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه اذا حكم بإدانة المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعي بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها ، وتنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ، كما تنص المادة ٣٥٧ من هذا القانون على أنه يدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة ، ومن ثم فإن قضاء الحكم بالزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل أتعاب المحاماة من غير أن يطلب المدعي بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قضاء بما لا يطلبه الخصوم ، وانما اعمالا لحكم القانون .

(الطن رقم ١٢٨٣ لسنة ق - جلة ١٢/١١/١٩٦٠ ص ١١ س ٨٦١)

الفصل الثامن

مسائل متنوعة

٨٦ - متى كان الحكم قد انتهى الى صحة الاتفاق على اغفاء الشركة من مسؤوليتها عن جريمة التبديد التي اقترحتها تابيها فانه يكون قد أخطأ في القانون وفقا لحكم المادة ٣/٢١٧ من القانون المدني .

(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ٥٥١)

٨٧ - للزوج أن يبقى على الزوجة التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم يدينها وليس في القضاء له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام .

(الطن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ٤٩٨)

٨٨ - القضاء بالبرائة لعدم القاب على واقعة القبض بدون وجه حق لا يؤدي حتما الى انتهاء المسؤولية المدنية ولا يمنع أن تكون قس هذه الواقعة فعلا خاطئا ضارا .

يجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر .

(الطن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ٤/١٢/١٩٥٨ ص ٧ س ٥٩٦)

فلا تعتبر من الملحقات المنوه عنها في المادة ٣٠ من القانون المشار اليه ولا تدخل في تقدير قيمة موضوع الدعوى .

(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ٤/١٦/١٩٥٦ ص ٧ س ٥٦١)

٨٥ - متى كان الطعن مقاما من المدعي بالحقوق المدنية فليس أن يؤدي للخرافة الرسم المقرر في القانون عندالتقرير بالطعن بطريق النقض ، فاذا لم يتم بسداده قررت المحكمة استبعاد الطعن من الجلسة ، واعادة عرض الطعن الى الجلسة رهن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالالزام وصيرورتها نهائية .

(الطن رقم ٨٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ٤/٨/١٩٥٨ ص ٩ س ٣٥٨)

٨٦ - ان ذمة الطاعن لا تبرا من أداء الرسم بمجرد توقيع الجزاء بالاستبعاد بل تظل ذمته المالية مشنولة بأدائه ، فان لم يوف به قامت المحكمة بتقديره واعلانه بقائمة الرسوم ثم التنبيه عليه بمقتضاها .

(الطن رقم ٨٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ٤/٨/١٩٥٨ ص ٩ س ٣٥٨)

٨٢ - استقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول الطعن ممن لم يعمل بسداد الكفالة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، والحكم في هذه الحالة نهائي لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سددت بعد ذلك على عكس الحال بشأن الرسوم اذ القرار باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لمدد دفعها لا حيية له ويمكن اعادة الدعوى الى جدول الجلسة متى سدد الرسم بعد ذلك .

(الطن رقم ٨٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ٤/٨/١٩٥٨ ص ٩ س ٣٥٨)

٨٣ - الأصل أن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع الى نصوص قانون آخر الا لسد قص أو للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن « يكون المدعي بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى » ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية » وكان قانون الاجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعي بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصاريف دعواه فأوجب أن يكون هو المسؤول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن ، ومن ثم فقد امتنع اعمال أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم

- ٨٩ - متى قضى برفض الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية فإن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية يصبح غير ذي موضوع .
(الشن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ من ٨ ص ٥٦٧)
- ٩٠ - ان الواجب يقتضى بأن يترقب القاضى المدنى أو قاضى الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضى الجنائى نهائيا في أمر ورقة مدعى بتزويرها متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة الى المحكمة المدنية كدليل على الاتبات .
(الشن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ من ٩ ص ٦٩٣)
- ٩١ - قصر الادعاء المدنى على متهم دون آخر ليس من شأنه أن يمس الاتهام في الدعوى الجنائية المتقامة من النيابة العامة .
(الشن رقم ٢١٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/١٤ من ١٠ ص ١٣٤)
- ٩٢ - الخطأ في وصف التهمة ليس من شأنه المساس بالدعوى المدنية التي توافرت عناصرها .
(الشن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٤ من ١١ ص ٢٢٦)

رقم القاعة

دفاع

١٩- ١	: حضور المحامى	الفصل الأول
٦٧- ٢٠	: مالا يعبر إخلالا بحق الدفاع	الفصل الثانى
١٠١- ٦٨	: ما يعبر إخلالا بحق الدفاع	الفصل الثالث
١٠٦- ١٠٢	: استجواب المتهم	الفصل الرابع
١٠٩- ١٠٧	: طلب التأجيل	الفصل الخامس
١١٥- ١١٠	: طلبات التحقيق	الفصل السادس
١٢٣- ١١٦	: طلب نذب الجبر أو مناقشته	الفصل السابع
١٤١- ١٢٤	: طلب سماع الشهود	الفصل الثامن
١٤٥- ١٤٢	: طلب ضم أوراق	الفصل التاسع
١٤٦	: طلب فتح باب المراقبة	الفصل العاشر
١٤٨- ١٤٧	: تقديم للمذكرات	الفصل الحادى عشر
١٥٣- ١٤٩	: طلب المعاينة	الفصل الثانى عشر
١٥٦- ١٥٤	: حرية الدفاع وضرواته	الفصل الثالث عشر
١٥٧	: تدوين دفاع المتهم	الفصل الرابع عشر

موجز القواعد :

الفصل الأول : حضور المحامى

١ مستند المدافع عن المتهم . مو كول إلى تقديره حسبما يرمى إليه ضميمه وإجتهاده

رقم النقطة

- ٢ تولى عام واحد الدفاع عن متهين متعددين في جنائية واحدة . جوازها إذا كان ثبوت الفصل قبل أحدهم لا يؤدي إلى تبرئة الآخرين
- ٣ تعارض دفاع متهم مع دفاع متهم آخر . تولى عام واحد المرافعة عن المتهمين . إخلال بحق الدفاع مثال في قضية تزوير
- ٤ حق المتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع . سكوت المتهم عن طلب تأجيل الدعوى لحين حضور المحامي الذي وكله . حرية المحامي الذي تدبته المحكمة في هذه الحالة في أداء مهمته
- ٥ تولى عام واحد الدفاع عن متهمين عند تحقق قيام التعارض بين مصالحهما . نقض الحكم بالنسبة للمتهمين مما
- ٦ إثارة المتهم أن عاميه الموكل كان عاميا عن المحامي عليه في قضية أخرى هي السبب المباشر للحادثة . هو سبب جديد . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
- ٧ كفاية حضور عام واحد مع المتهم بجانبه
- ٨ إلتزام المحامي إلى زبيله . دلالة : إقراره بتأورده بمرافعة الأخير واعتبارها من وضعه مما يفتيه عن تكرارها
- ٩ إستبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم سعادته الاشتراك . عدم زوال صفته كحام . توليه الدفاع عن المتهم . لا بطلان . المادتان ٧٠ من قانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لقانون المحامين
- ١٠ سكوت المتهم أو عاميه عن المرافعة أمام المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع ما دام أن المتهم لا يدعي أن المحكمة منته من المرافعة الشفوية
- ١١ تعارض مصلحة المتهمين . نوافره : إذا كانت الأدلة التي استند إليها الحكم في حق أحد المتهمين تؤدي إلى تبرئة الآخر
- ١٢ حضور محامي الشركة المسوأة عن الحقوق المدنية جميع جلسات المحاكمة الابتدائية والإستئنافية دون أن يذكر شيئا عن تغيير صفة مدير الشركة . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز
- ١٣ تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهم عن الآخر . اكتفاء المحكمة بمناطع واحد عنهم جميعا بحسب إجراءات المحاكمة
- ١٤ مناط تعارض مصلحة المتهمين اختلل بحق الدفاع : أن يكون التقاض بإدانة أحدهما يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر . مثال لا يتوافر فيه هذا التعارض
- ١٥ لا عمل لاعتراض تعارض مصلحة المتهمين المختلل بحق الدفاع عند عدم تبادلها الأهم والزمهما جانب الإنكار
- ١٦ مناط تعارض مصلحة المتهمين الذي يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر أن تكون أقوال أحدهما شهادة إثبات ضد الآخر . تولى عام واحد الدفاع عنهما يوفر الإخلال بحق الدفاع للبطل للحكم
- ١٧ للمعارض أن يعرض عقده في عدم الحضور بأى طريق على المحكمة دون وجوب لتوكيل غيره في إتيانه العلل
- ١٨ بطلان إجراؤه من إجراءات المحاكمة . سقوط الحق في التذرع به إذا تم بحضور محامي المتهم ودون اعتراض منه . مثال في سياق أقوال القليوب الشرعي والمترجم بغير حلف

رقم القاعد

وجوب حضور مدافع عن التهم بجنابة تنظرها محكمة الجنابات. عدم تحقق هذا الفرض إلا إذا حضر المدافع إجراءات المحاكمة من أولها حتى نهايتها. ضرورة سماع الشهود وطلبات النيابة ووجوده بشخصه أو ممثلاً في نائبه ...

١٩

الفصل الثاني - ما لا يعتبر اختلافاً بحق الدفاع

لمحكمة الإعراض عن سماع ما يذيع التهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ...

٢٠

إستناد المحكمة في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية وعناصر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسموا بالجلسة. جوازه إذا كان ذلك معروضاً على بساط البحث وكان في وسع الدفاع أن يناقشها ويرد عليها ...

٢١

معاينة التهم عن ذات الجرمية المرفوعة من أجلها الدعوى بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار. تتيه الدفاع. غير لازم ...

٢٢

تصحیح المحكمة بيان كيفية ارتكاب الحادث. لا يعد تغيراً لوصف التهمة. إجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى. جائز ...

٢٣

عدم الترام المحكمة تتيه الدفاع إلى تغيير وصف التهمة إذا كانت الواقعة مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجبرته المحكمة ودارت عليها مراعاة الدفاع ...

٢٤

رفع الدعوى على التهم بالقتل المدمع سبق الإصرار والرصد. إدانته بالقتل الممدود سبق إصرار. لفت الدفاع إلى ذلك. غير لازم. المادة ٣٠٨ من ق. أ. ج ...

٢٥

الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه صراحة هو الطلب الجازم ...

٢٦

تعديل محكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون أن تفتت نظر الدفاع. علم التهم بذلك وتوافقه على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية. لا بطلان ...

٢٧

مراقبة النيابة على أساس أن التهم وحده هو عدلت إصابات الجاني عليه بسكين. مراقبة الدفاع على هذا الأساس ذاته. تحقق الفرض الذي توخاه الشارع من تتيه الدفاع ...

٢٨

جريمة ضرب أنفص إلى موت. تعديل المحكمة وصف التهمة فيها بما يتضمن إستبعاد مسئولية التهم عن الضربة التي أتتبت الواقعة وسماحته من باقي ما وقع منه من إستثناء على الجاني عليه وهو ما كان داخلأ أصلاً في الوصف الذي أحيل به التهم من غرة الإتهام. لا إخلال بحق الدفاع ...

٢٩

إترام محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما يقدم إليها من طلبات إذا كانت ظاهرة الصلح بموضوع الدعوى ...

٣٠

حق محكمة الموضوع في الحكم على التهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجرمية المرفوعة بها الدعوى من غير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع ...

٣١

سكوت التهم عن المرافعة. الطعن على الحكم بسببه. غير جائز. مادامت المحكمة لم تنحصر من إنشاء دفاعه ...

٣٢

رقم القاعدة

- ٣٣ إستناد النيابة إلى التهم وصفاً جديداً للبهة . طرح الواقعة التي تفسبها هذا الوصف بالجلسة وبحقيقتها بمرقة المحكمة وقيام مراقبة الدفاع عليها . تنبيه الدفاع بعد ذلك لهذا التغيير . غير لازم
- ٣٤ عدم تمسك التهم بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وقيامه بالمرافعة فيها . التي على المحكمة بأنها أخلت بحقه في الدفاع . لا عمل له
- ٣٥ عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التهم أو الرد عليه إذا كان غير جائز وأبدى احتياطاً
- ٣٦ إستظهار المحكمة أن الإحراز كان بقصد التماثل وتغييرها الوصف القانوني الواقعة دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجبة للتهمة . لا إخلال بحق الدفاع
- ٣٧ مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والتجبر القبي . ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضي رداً خاصاً
- ٣٨ نفي ظرف سبق الإصرار في جريمة العادة المستتة إلى التهم دون لفت نظر الدفاع . لا خطأ
- ٣٩ عدم إعلان التهم بالحضور أمام غرفة الأتهام . عدم تمسك محامي التهم أمام محكمة الاحتياط بذلك وعدم طلبه أجلًا لتخصير دفاعه . لا إخلال بحق الدفاع
- ٤٠ سلطة محكمة ثاني درجة في ودحالة الانتباه التي لحقت بالتهم إلى تاريخ بدئها . لفت نظر الدفاع غير لازم
- ٤١ إستناد المحكمة قبل إطلاق العيار الثأري إلى مجهول من بين المتهمين بدلاً من معلوم . تنبيه الدفاع إلى ذلك . غير لازم
- ٤٢ إستئناف التهم المحكم الابتدائي على أساس التمديل الذي أجرته محكمة أول درجة في البهمة من تبييد إلى نصب . إلتصاف الاستئناف على التمديل الوارد به . القول بأن الدفاع لم ينظر بالتمديد . لا عمل له
- ٤٣ الطلب الذي لم يقصد منه التهم إلا إثارة شبهة في دليل لا تلعب بصلاحيته القانونية للآليات بفرض قيامها . عدم اعتباره من الطلبات الجوهرية التي تنزعم المحكمة بتنفيذها أو الرد عليه صراحة
- ٤٤ تعديل وصف البهمة من فاعل إلى شريك دون لفت نظر الدفاع . إستناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي رأى الاتهام أن يجمل منها التهم فاعلاً أصلياً . لا إخلال بحق الدفاع
- ٤٥ تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون تنبيه التهم . لا إخلال بحق الدفاع
- ٤٦ إثبات المحكمة أن التهم هو صاحب المواد المخدرة . إعتبار التهم حائزاً لها مع أن الدعوى رفضت عليه بأنه أسررها دون لفت نظره . لا إخلال بحق الدفاع
- ٤٧ خلو الملف المطبوع من ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت بلباس التهم . لا إخلال بحق الدفاع . طالما أنه كان في وسع محامي التهم إستيفاء هذا النقض بطلب الإطلاع على أصل التقرير الودع بملف القضية
- ٤٨ إلتفات المحكمة من طلب التهم بإجراء مضاهاة البصيات في مكان الحادث . عدم رد المحكم على هذا الطلب وأعتد التهم بأقواله وبما نسبته إليه منهم آخر وبما ضبط لديه من متحصلات الجرمية . لا عيب

رقم القاعدة

- إعلان المتهم بورة التكليف بالحضور خطأ بتهمة حيازة « سنج » غير مضبوطة . إدانته أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط إستناداً إلى ماورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعايرة وإقرار المتهم .
- ٤٩ لا إخلال بحق الدفاع
- قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته : قرار تحضيري لا تتولد عنه حقوق الخصوم . توجب حبساً العمل على تنفيذه . تراعى الدفاع في الدعوى دون الإشارة إلى هذا القرار أو انكسار تنفيذه . النسي على المحكمة الإخلال بحق المتهم في الدفاع . لا محل له
- ٥٠ حق المحكمة في المدول عن حكم تحضيري عند انتفاء حاجة الدعوى إليه . مثال
- ٥١ وجوب أن يكون الدفاع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى لاستجابة المحكمة له أو الرد عليه . مثال في طلب سماع شهود
- ٥٢ طلب ضم قضية تدعيا لراى قانونى للمتهم لا يقتضى ردا صريحا من المحكمة طالما أنها طبقت القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا
- ٥٣ مجرد علم مصدر الشك بعدم وجود متقابل وفاء له في تاريخ إصداره يوفر سوء النية . لا يقبل منه التعلل باشهار إنكساره . مثل هذا الدفاع لا يستأهل رداً
- ٥٤ تصحیح بيان كيدية ارتكاب الجريمة لا يعد تعقيراً أو وصف التهمة . جواز حصوله دون لفت نظر الدفاع . مثال في جريمة خطف
- ٥٥ إغفال الحكم الرد على طلب ضم أوراق لم تنتقل له الخصائص التي تستلزم التعرض له . لا إخلال بحق الدفاع
- ٥٦ عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي . تعرضها بالرد عليه . وجوب أن يكون الرد مستنداً إلى ما له أصل في الأوراق
- ٥٧ عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني يبيد عن محبة الصواب
- ٥٨ عدم تفرقة نص المادة ١١٢ عقوبات بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية متى سلمت الأموال للمتهم ووجدت في عهده بسبب وظيفته . عدم نحرى الحكم صفة الأخشاب الخلسة - وهل هي مملوكة للحكومة أم للأفراد - لا يوفر الإخلال بحق الدفاع
- ٥٩ إدانة الطاعن على أساس أن الماعين على المحاكمة والمدعى يختلفان عن إصابتين قد نجمتا عن ضربة واحدة هي التي أحدثها الطاعن . إجرأه هذا التحديد في غير تنبيه سابق لا يوفر الإخلال بحق الدفاع
- ٦٠ حصول التعديل في حدود عناصر الوصف السابق الذي يحمله التحقيق ودارت عليه المرافعة نتيجة استبعاد أحد عناصره : تعديل الوصف التهمة . لا وجوب لتبني الدفاع
- ٦١ صورة لطلب غير جازم لا يوفر الإخلال بحق الدفاع
- ٦٢ تبني الدفاع إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة . شكله : كفاية التنبيه الضمني . مثال . مواجهة المتهم السابقة في الحالات التي يعتبر توافرها ظرفاً مشدداً للقوبة
- ٦٣

رقم القاعدة

- منازعة التهم في مكان ضبطه. دفاع موضوعي . لا يستلزم من حكمة الموضوع الرد عليه استقلا . يمكن فيه الرد الضمني ... ٦٤
- الدفاع ظاهر البطلان لا يستأهل رداً ... ٦٥
- طلب نذب وسيد بين التهم الأسم الأيك وبين المحكمة : عدم اعتباره من الطلبات المحررية التي نلتزم المحكمة بالرد عليها في حالة رفضها إذا كان المقصود به مجرد التهام . دون أن يتعلق بتحقيق دفاع هام من شأنه التأثير في نتيجة الفصل في الدعوى ... ٦٦
- الدفاع باستحالة الروية بسبب الظلام . من الدفوع الموضوعية غير المحررية . يمكن فيه الرد الضمني ... ٦٧

الفصل الثالث - ما يعتبر إخلالا بحق الدفاع

- إدانة المحكمة للهمة في جريمة تشرد مجرد احتراقها الدعارة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش . إخلال بحق الدفاع ... ٦٨
- إحالة التهم إلى محكمة الجنايات بمثابة الإخلال بالمنطقة على المادة ١١٢ عقوبات . استبعاد المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وإستادها جنة السرعة إلى التهم . وجوب تنبيه التهم إلى هذا التغيير . عدم مراعاة ذلك . إخلال بحق الدفاع ... ٦٩
- تغيير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عامة . هذا تعديل في التهمة لا مجرد تغيير في الوصف . وجوب تنبيه الدفاع إليه ... ٧٠
- دفع التهم بأحراز سلاح بأنه مرخص له به . تقديمه شهادة بذلك . إدانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه . إخلال بحق الدفاع ... ٧١
- تمسك المتهم بعدم التحويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حد إعتباره في حكم الضمير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقلوفا تاريا على آخر . دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه في حالة إطراره رداً سائفاً . تصور الحكم ... ٧٢
- عدم تحقيق المحكمة دفاع التهم - بالاعتداء على أرض الآثار - المؤسس على انتفاء نية النصب لديه أو الرد عليه بسبب حكمها بما يتوجب نقضه ... ٧٣
- تعديل الوصف من تزوير إلى اشتراك . إضافة واقعة لم ترد بأمر الإحالة . عدم تنبيه التهم إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع ... ٧٤
- تمسك بمجرمة عدم تقديم إقرار عن أرباحه التجارية . دفعه الدعوى بأن المثل كان معلقاً في إحدى السنوات المتخلف فيها عن تقديم الإقرار . دفاع جوهرى . الحكم بالإدانة دون الرد على هذا الدفاع . قصور ... ٧٥
- تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة للمتهم من قتل عمد مقترن بمنازعة سرعة جعل سلاح إلى اشتراك في جريمة قتل عمد وقت نتيجة محتملة لخيانة سرعة جعل سلاح دون أن تنبه إلى هذا التغيير . إخلال بحق الدفاع ... ٧٦
- تمسك التهم إلى جريمة تبديد بتحديد البيع ببلدة أخرى بخلاف الى توقع المحضر بها وأنه غير مكلف بنقل المحجوزات . عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه في الحكم . يجب ... ٧٧

رقم القاعدة

- ٧٨ إدانة المتهم دون الرد على مادفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه . عيب
- ٧٩ تحسك المتهم بانقطاع رابطة السببية بين السيرة والإصابات التي حدثت بالجنى عليه . دفاع جوهري . إدانة المتهم دون بيان الإصابات التي وجدت بالجنى عليه وسببها . قصور
- ٨٠ إعدام المتهم أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة . الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة دون تناول هذا الدفاع . قضاء معيب
- ٨١ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . إدانة المتهم دون التبرع لهذا الدفاع . عيب
- ٨٢ تعديل وصف الجريمة من قتل عمد إلى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع
- ٨٣ إعادة القضية إلى المرافعة بعد حجزها للحكم وإجراء تحقيق فيها دون حضور المحامى الذى حضر التحقيق الأول أو تراجع في الدعوى على أساسه . إخلال بحق الدفاع . مثال
- ٨٤ فقد أوراق التحقيق وبدفع القضية أمام المحكمة . إلتزام المحكمة تولي التحقيق بنفسها . إعتادها بصفة أصلية في إدانة المتهم على أقوال الشاهد الغائب من واقع صورة إطلاع محروقة بالقلم الرصاص . إخلال بحق الدفاع
- ٨٥ إستناد الحكم في الإدانة على اعتراف المتهم . عدم تعرضه لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد إكراه . قصور
- ٨٦ إيداع المتهم بجلية المحاكمة ما يتضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعى . عدم مناقشة الحكم هذا الدفاع على وجه سليم . عيب
- ٨٧ دفع المتهم في الدعوى المباشرة باقتضاء الدعوى الجنائية بالتنازل . إغفال المحكمة الرد عليه . عيب
- ٨٨ إسناد الحكم واقعة جديدة إلى المتهم وإدانته على أساسها دون أن تنبه إلى هذا التعديل . إخلال بحق الدفاع يظل الحكم
- ٨٩ خطأ المحكمة في إغفال الرد على ما تحسك به المتهم باحراز سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن سابقة الحكم عليه في جريمة من جرائم الإعتداء على النفس قد ردد اعتباره عنها بقوة القانون
- ٩٠ وجوب رد الحكم على أوجه الدفاع التقانونية والموضوعية العامة . إغفال ذلك يعيب الحكم . مثال في جريمة إختلاس أشياء معجوزة
- ٩١ تقديم المتهم للمحكمة من المستندات ما يؤيد دفاعه من أن تأشيرته في تقديم شهادة الجمر كالتقية في ميادها يرجع إلى منازعة بينه وبين مصلحة الجمارك في تقدير الرسوم . على المحكمة تمحيص هذا الدفاع وتحقيقه . قعودها عن ذلك . إخلال بحق المتهم في الدفاع
- ٩٢ لا يجوز للمحكمة أن تحمل نفسها على الخبر في مسألة نفيه . إغفال تحقيق الدفاع الجوهري المتعلق بحالة الجنى عليه بعد إصابته وقدرته على التمييز والإدراك من علمه وذلك عن طريق التخصن فيها . إخلال بحق الدفاع
- ٩٣ تغيير الجريمة من شروع في قتل عمد إلى جنحة إصابة خطأ دون لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع

رقم القاعة

- الزام المحكمة بإجابة طلب التهم أو الرد عليه إذا كان جازماً ، وإلا صدر حكمها مبنيًا بالإخلال بغير الدفاع
والمقصود في البيان ٩٤
- تعديل تهمة تقليد علامة تجارية إلى تهمة غش منطقة على المادة الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ دون تقييد
التهم . إخلال بغير الدفاع ٩٥
- تعديل وصف التهمة من جرم المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات إلى جريمة المادة ٢٤١/١ من القانون المذكور
دون تقييد الدفاع . إخلال بغير الدفاع ٩٦
- سداد المبلغ المدعى بتليده قبل الميلاد المحدد للتوريد . أثره : سقوط المسؤولية الجنائية عن التهم . إغفال الحكم
الإشارة إلى مخالصة قديمة التهم تتضمن إستلام المبلغ عليه المبلغ موضوع إبطال الأمانة قبل حلول التاريخ
المقرر عليه قنن . يد . يجب الحكم بالمقصود الذي يطله ٩٧
- طلب الدفاع الإطلاع على الشيك لتحقق من أنه يحمل تاريخين . إستناد الحكم إلى البيانات المتباعدة محضر
البرليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخاً واحداً لا تاريخين كما يدعى الدفاع عن التهم . إخلال بغير
الدفاع ٩٨
- تمسك التهم - بجرمة اختلاس أشياء محجوزة - بعدم توافر القصد الجنائي لديه تأسيساً على أنه حين تصرف في
المحجوزات كان يعتقد زوال الحجر بعد إلغاء أمر الأداء الذي وقع الحجر نفاذاً له . دفاع جوهري .
إفادات المحكمة عن الرد عليه . عيب ٩٩
- قول التهم - في جريمة غش ألبان - أنه مصرح له بصنع الحلو التي يدخل اللبن ضمن عناصرها وأن ضبط
اللبن كان بإخلال للمعمل وليس معروضا للبيع . دفاع جوهري على المحكمة أن تعرض له وتبدى رأيا فيه
وإلا كان حكمها مبنيًا ١٠٠
- تخلف المحكوم عليه عن الحضور جلسة المرافعة واعتذر عما فيه عنه بتقديم شهادة طبية تفيد مرضه .
وجوب تعرض المحكمة للعدو الذي حال دون حضور المرافعة بالجلسة وللشهادة الرضائية المقررة له . إغفال
ذلك وعدم تمكين المحكوم عليه من الحضور لسياح ما عساه يليه في تقرير تأخيرته في التقرير بالمرافعة يجب
الحكم بالإخلال بغير الدفاع ١٠١

الفصل الرابع - استجواب التهم

- استجواب التهم . حصوله بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع بطلان الإجراءات
المبنى على هذا العيب . المادة ١/٢٣٣ من ق.ا.ج ١٠٢
- استجواب التهم أمام محكمة الدرجة الأولى بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . التي بعد ذلك بأنها
استجوبته . لا محل له ١٠٣
- إجابة التهم بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة . عدم اعتراض المدافع عنه . دفعه بعد ذلك
بطلان الإجراءات . غير جائز ١٠٤

رقم المادة

- عدم تعيين المتهم محاميا عنه وقت استجوابه أو عدم تقديم محاميه الحضور معه وقت هذا الاستجواب . إتهام
 ١٠٥ المحككة إلى رفض الدفع بعلان التحقيق . "صحيح في القانون
 ١٠٦ إمتناع المتهم عن الإجابة في التحقيق لا يجوز العقابه قرينة على كونه الهمة

الفصل الخامس - طلب التأجيل

- ١٠٧ طلب التأجيل للاستعداد . عدم إلزام المحككة بإجابته . شرطه : إعلان المتهم إعلانا صحيا
 حضور المحامي بالجلسة وطلبه التأجيل لمرض المتهم وتقديمه شهادة مرضية . رفض المحككة هذا الطلب دون
 ١٠٨ التحقق من صحة هذا العذر . إخلال بحق الدفاع
 إلغائات المحككة عن طلب المتهم تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل واكتفاؤها بحضور المحامي
 المتدرب دون بيان علة عدم إجابة هذا الطلب وأن الغرض منه عرقلة سير الدعوى يعطل إجراءات المحاكمة
 ١٠٩ للإخلال بحق الدفاع

الفصل السادس - طلبات التحقيق

طلب إجراء التحقيق :

- الأصل في الإجراءات الصحة . عدم التزام المحككة بإجراء تحقيق لتحري صفة الفاسط الذي أجرى التفتيش
 ١١٠ وأنه كان متدبرا رئيسا لمكتب المخدرات أو معلونا له لغير ذلك دون تقديم الدليل عليه
 ١١١ ما يفر الإخلال بحق الدفاع . رفض طلب تحقيق لغير تقديمه من المحامي المتدرب دون المحامي الموكل
 إدانة المحكم المتهم دون أن يبنى بتحقيق ما يبرره من أن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت إصدار الشيلير صيد
 ١١٢ قائم وقابل للسحب . وأن البنك المسحوب عليه إمتنع خطأ عن العرف وبدون وجه حق . قصور

- طلب التحقيق . شرط إجابته أو الرد عليه : إثارته أمام الهيئة التي ضمنت المرافعة وحكمت في الدعوى . إيداء
 ١١٣ الطلب أمام هيئة أخرى . لا يبنى

تنازل المتهم عن تحقيق طلبه :

- طلبات التحقيق المعنية . التزام المحككة بإجابتها عند الإصرار عليها من المتهم من بعد تنازله عنها . ما دامت
 ١١٤ المرافعة مازالت دائرة . مثال في طلب مباح شهود

طلب الاطلاع على التحقيق :

- الدفع بعلان التحقيق وما تلاه من إجراءات لعدم تمكن النيابة محامي المتهم قبل التصرف في التحقيق - من
 الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم . لا عمل له . الحالات التي يرب القانون
 البعلان فيها : عدم السماح بغير منقض محامي المتهم بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب
 ١١٥ المتهم أو مواجهته بغيره ، أو بالاطلاع على التحقيق أو الإجراءات التي أجريت في غيبته

رقم القاعدة

الفصل السابع - طلب تدب الطبيب أو مناقشته

- ١١٦ لا عطا لإحتضان المحكة إلى تقرير الهندس القنى . رفضها طلب إعادة مناقشته . تعليلها هذا الرضى تمليلًا مقبولًا.
- ١١٧ رفض المحكة طلب التهم مناقشة الخبير لأسباب تبرره . لا إخلال بحق الدفاع
- ١١٨ طلب الدفاع إحالة التهم إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحصه . إنتهاء المحكة إلى أن هذا الطلب لا يستند إلى أساس جدى . سلطتها في عدم الاستماعة برأى الطبيب
- ١١٩ طلب التهم اعتبار الواقعة جنحة لیسطة الإصابة إذ أن إزالة سنجيم من العظم لا يصير عامة . وإحكامه في ذلك إلى تغيير كبير الأطباء الشرعيين . إداة التهم دون إجابته إلى طلبه أو مناقشة الأساس الذى بنى عليه هذا الطلب وميل أثره في تحديد مسئوليته . خطأ
- ١٢٠ تعطيل سلطة محكة الموضوع عن ممارسة حقها في تحميم واقعة الدعوى وأدلتها لإظهار الحقيقة فيها أمر لا يقره القانون بحال . ورفض الحكم طلب الطاعن تدب غير هندسى للتحقق من سلامة القطار بقوله عدم جواز تعقيب المحكة على قرار من جهة مختصة لا يصلح ردًا على دفاع الطاعن وينطوى على إخلال بحق الدفاع
- ١٢١ عدم إلزام المحكة الاستماعة برأى غير قنى في أمر نيته من عناصر الدعوى وما يورثها من تحقيقات
- ١٢٢ المنازعة في صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكة النقض
- ١٢٣ إدراك معنى إشارات الأسم الأيك : أمر موضوعى . عدم التزام المحكة بالاستجابة إلى طلب تعيين وسيط مادام التهم لم يدع أن مافهمته المحكة يخالف ما أراده . حضور عام للدفاع عن التهم يحقق تتبع إجراءات المحاكمة وتقديم ما يشاء من أوجه الدفاع

الفصل الثامن - طلب سماع الشهود

- ١٢٤ محكة الموضوع التوصل في حكمها على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائى ولو لم تسمعه . ما دام التهم لم يعذب سماعه أو تلاوة أقواله . ومادات المحكة قد حققت شقوية المرافعة
- ١٢٥ قيام محكة أول درجة بسماع من حضر من شهود الإثبات . عدم طلب التهم إستدعاء الخفى عليه لسماع أقواله . التمس أمام المحكة الإستئنافى بعدم سماع الخفى عليه . لأجل له . مادات هذه المحكة لم تر ما يدعى إلى ذلك
- ١٢٦ تقصير التهم في إعلان شهوده أمام محكة الجنائيات طبقًا للمادة ١٨٦ من ق . ا . ج . رفض المحكة طلب التأجيل لإعلامهم . لا إخلال بحق الدفاع
- ١٢٧ عدم إجابة المحكة الاستئنافية التهم إلى تأجيل الدعوى لسماع شاهدين . تحقق شقوية المرافعة أمام محكة الدرجة الأولى دون طلب التهم سماع شهود آخرين في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع

رقم القاعدة

- طلب المدعي بالحق للمنفى سماع شهادة الشاهد بصدده حيز القضية للحكم . زه المحكمة على هذا الطلب بأن الشاهد كان ضامناً للطلب لدى الشركة التي يقاضى رؤسائها وأن الطلب جاء متأخراً . عدم انطواء هذا الرد على حكم سابق على شهادته وعدم فرغه قيدا زمنيا مبهما ١٢٨
- الوصول في إدانة المتهم الابتدائي على أقوال شاهد الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة النهائية . إلزام المحكمة الاستثنائية بإجابة طلب المتهم سماع هذا الشاهد في حضوره ١٢٩
- فصل المحكمة في الدعوى دون سماع شهادة المجنى عليها بعد عجز النيابة والدفاع عن الاعتداء إليها . لا إخلال [بحسن الدفاع] ١٣٠
- تأسيس المحكمة الاستثنائية قضاها بادانة المتهم على ما ورد على لسان المجنى عليه دون أن تسمع شهادته في الدرجتين الابتدائية والاستثنائية . إخلال بحسن الدفاع ١٣١
- إصرار المتهم على حضور الشاهد لمناقشته . عدم إجابة المحكمة هذا الطلب واستنادها إلى أقواله في إدانة المتهم ١٣٢
- عدم اتباع المتهم الإجراءات التي رسمها المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من ق.ج.إ. إعلان الشهود وسامعهم أمام محكمة الجنائيات . عدم استجابة المحكمة إلى طلب المتهم سماع شاهد وعدم ردعا على دفاعه المستند إلى هذا الأساس . لإخلال بحسن الدفاع ١٣٣
- تصریح المحكمة للمتهم بإعلان شهود تفي . عدم حضور الشهود رغم إعلانهم وتمسك المتهم بسامعهم . عدم إجابته إلى طلبه . إخلال بحسن الدفاع ١٣٤
- عدم سماع الشهود أمام درجتي التقاضي رغم تمسك الدفاع عن المتهم بسامعهم أمام محكمة ثاني درجة . بقاء [سحق في الطعن مادام لم يحضر معه محام يمكن أن يشرع بالجلسة على ما تم من إجراءات فيها] ١٣٥
- مناف الأعياد على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي دون سماعه بالجلسة ؟ أن تكون أقواله مطروحة في الجلسة على بساط البحث ويكون في وسع المتهم مناقشتها أو يطلب من المحكمة سماع أقواله بمحضها ١٣٦
- تحقق شغوة المرافعة عند استجواب المحكمة للمتهمين شأن ما وقع عليهما من اعتداء وذلك بصد اكثاف النيابة والمهم بتلاوة أقوال شهود الإثبات ١٣٧
- عدم تمسك المتهم بطلبه سماع الشاهد في الجلسة الأخيرة . دلالة : التنازل عنه . لا ينير من هذه الدلالة طلب المدافع عن المتهم في جلسة سابقة أعمال حكم القانون في الشاهد المتخلف عن الحضور . علة ذلك : القانون ترك الأمر في هذه الحالة لظن تقدير المحكمة ١٣٨
- منى يجوز للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود ؟ عند قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو دلالة . المادة ٢٨٩ من ق. ١ . ج. المدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ١٣٩
- طلب الدفاع عن المتهم أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شهود الإثبات . إعتباره بمثابة طلب جازم لتلزم المحكمة بإجابته متى كانت المحكمة لم تنته إلى القضاء بالبراءة ١٤٠

رقم القاعة

مضى تنازلم المحكمة الاستئنافية بإجراء التحقيق الذى أغفله محكمة أول درجة فى ظل المادة ٢٨٩ من ق. أ. ج. المحلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ؟ عند تنازل المتهم أمام هذه المحكمة عن سماع شهود الإثبات وانقضاء حاجة محكمة تانى درجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ... ١٤١

الفصل التاسع - طلب ضم أوراق

- تمسك المتهم بجمعة التبيد بضم دقائر المتهن على التجارية وتعين غير لتصفية الحساب بينهما . إغفال المحكم الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه . قصور ... ١٤٢
- طلب الدفاع عن المتهم من المحكمة الإستئنافية ضم أجلة مكتب المحامى المتهن عليه عن سنة معينة لإثبات واقعة استلام الأتساب التى جمعها المتهم من الموكلين . سكوت المحكمة عن الرد على هذا الطلب وتأنيدها المحكم الابتدائى لأسبابه . قصور ... ١٤٣
- طلب ضم ملف المتهم بمستشفى الأمراض العقلية لإثبات أنه كان فاقد الشعور وقت ارتكاب الجريمة بسبب عاهة فى عقله . رفض المحكمة هذا الطلب لأسباب غير مؤيدة . قصور ... ١٤٤
- طلب ضم أوراق لإثبات صحة واقعة القذف الموجه إلى غير موظف . رفضه . صحة ذلك قانونا ... ١٤٥

الفصل العاشر - طلب فتح باب المرافعة

- إنهاء المرافعة وحجز القضية للمحكم . طلب إعادتها بعد ذلك للمرافعة لإجراء تحقيق فيها . إجابته أو الرد عليه . غير لازم ... ١٤٦

الفصل الحادى عشر - تقديم المذكرات

- إطراح المحكمة ما تقدم به المتهم فى مذكرته التى لم تصرح له بتقديمها . لا عيب ... ١٤٧
- المذكرات التصفية : مجرد عدم تقديمها من المتهم لا يمس سلامة الإجراءات مادام لا يدعى أن المحكمة منته من ذلك . سكوت المتهم عن التقيب يدل على أنه لم ير ما يستأهل الرد على المذكرة المقدمة من المدعى بالمخوفى المدنية فى غير الموعد المحدد لتقديمها ... ١٤٨

الفصل الثانى عشر - طلب المعاينة

- مناط إعتبار طلب المعاينة دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا : إذا كان لا يتجه إلى نفي الفصل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة الحصول الواقعة كما رواها الشهود، بل كان يقصد إثارة الشبهة فى الدليل الذى أعطاهت إليه المحكمة ... ١٤٩
- طلب المتهم من المحكمة إجراء معاينة لتتحقق من حالة القروء بنفسها . عدم ردها على هذا الطلب . قصور ... ١٥٠
- طلب المعاينة إذا كان من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى إظهارا لوجه الحق فيها . عدم إجابته .. ١٥١
- أو الرد عليه ردا مقبولا يظل الحكم الصادر بالإدانة . مثال ...

رقم القاعدة

- طلب إجراء معانة وتجربة رؤية لمكان الحادث: إعتبره دفاعا موضوعيا - يكفى فيه الرد الضمى .
إذا كان الفصل من إثارة الشبهة في أدلة البروت الى المأنت الى المحكة مع إثناء المنازعة في قرة
إبصار شجود الرؤية
١٥٢
ملاييل المعانة: إسرائها في غية المتهم . ما عليك المتهم هو انك لدى محكة الموضوع بما شاب المعانة
الى تم في غيه من نفس أو عيب . سلطة المحكة في تقدير هذه المعانة
١٥٣

الفصل الثالث عشر - حرية الدفاع وضرواته

- حكم المادة ٢٠٩ عقوبات ليس إلا تطبيقا لبدأ حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه . يستوى أن تصدر
العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس
١٥٤
تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات على المأمن من المأضين . مادات عبارات التذف الموجهة إليهم تصل
بموضوع الخصومة وتقتضيا ضرورات الدفاع
١٥٥
الفصل فيما إذا كانت عبارات التذف أو السب بما يستلزمه الدفاع . موضوعى
١٥٦

الفصل الرابع عشر - تدوين دفاع المتهم

- خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يوجب الاجرامات . عل المأض أن يطلب تدوين ما يريد
إثباته من أوجه دفاعه
١٥٧

راجع أيضا : ٥٢٢ والقاعدة رقم (٣) وإليات القواعد (٢١٨، ١٦١، ١٠٨، ٨٤)

وإجراءات المحكة القواعد (٢٦٩، ٢٦٣، ٧٠) وإختصاص القاعدتان (٥٤، ١٤)

ولختلاس أشياء محجوزة القواعد (١٣، ١٠، ٢) و١٤، ٢١، ٣٣، ٤٢، ٤٣)

ولربط القاعدة رقم (٨) وأسباب الإباحة وموانع العقاب القواعد (٢٢، ٤١، ٣٩، ٤٢، ٥٠، ٥٦، ٦٢)

ولستئناف القاعدة رقم (٣٩) واستئناف القاعدة رقم (٥) وإسقاط حوامل التاعدة رقم (١)

وإعلان القاعدتين (١٤، ١٢) وبناء القواعد (٩، ٢، ١) وتحقيق القاعدة (٢٢) وتزوير القواعد (١٢، ١٤، ٦٠)

وتفتيش القواعد (١٦، ٦٩، ٩٥، ٨٦، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧، ١١٠، ١١٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥)

وحكم القواعد (٩٤، ٢٤١، ٢٥٨، ٢٨٦، ٣٣٧، ٣٤٥، ٣٧٤) وشيئة أمانة القواعد (٢٤، ٢٠، ٧)

ودعوى جنائية القاعدتان (٤٤، ٣٠) ودعوى مدنية القواعد (١٦، ٢٢، ٢١، ١٦) وسلح القاعدة رقم (١٧)

وشيك بدون وصيد القواعد (١٠، ١٩، ٢١، ٣٠، ٣٠) وشويعة القاعدة رقم (٣)

وغرة الإلهاام القاعدة رقم (٦٦) وقانون القاعدة رقم (٤٨) وقبض القاعدة رقم (٣) وقضاء القاعد رقم (٩)

وكحول القاعدة رقم (٣) ومستولية جنائية القاعدة رقم (٦٣)

ونقص القواعد (٥٧، ٨٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١)

ونياة عامة القاعدة رقم (٩) ونياة عامة القاعدة رقم (٣٠٥، ٢٦٩، ٢٥٣، ٢٤٩، ٢٤٥، ٢٤٠، ٢٣٧، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٢)

ووصف الهمة القاعدة رقم (٩) ووقاع القاعدة رقم (٢)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

حضور المحامي

١ - من المقرر أن استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استمداه أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوجب اليه ضميره واجتهاده .

(الفرن رقم ١١٢١ سنة ٢٥ - جلة ١/٢٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٤)

٢ - اذا كانت الواقعة التي أسندت الى المتهمين جميعا هي قتل المجنى عليه وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق واحد منهم لا يؤدي الى تبرئة الآخرين من التهمة - فان ذلك يجعل مصلحة كل منهم غير متعارضة مع مصلحة الآخر ولا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به .

(الفرن رقم ١١٢٠ سنة ٢٥ - جلة ١/٢٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨١)

٣ - اذا نسب لعدة متهمين الاشتراك مع موظف عومي حسن النية - مآذون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلًا من أخرى ، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للمآذون هي بذاتها المقصودة بالزواج بينما دفع منهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي انقذ عليها الزواج فان دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضا مع دفاع الآخر مما يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل أمام محكمة الجنايات محام خاص له حرية الدفاع عنه في نطاق مصالحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب إجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١١٥٦ سنة ٢٥ - جلة ١/٢١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٤)

٤ - المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع . الا أنه متى ثبت أن المتهم لم يذكر للمحكمة حين دعيته محاميا عنه أنه وكل محاميا آخر ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره فان المحامي الذي دعيته المحكمة يكون حرا في أداء مهمته .

(الفرن رقم ٧٢٦ سنة ٢٦ - جلة ١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٩٦)

٥ - اذا استندت المحكمة فيما استندت اليه في ادانة الطاعن الى أقوال المتهم الأول فقد تحقق قيام التعارض بين مصلحتهما في الدعوى ومن ثم فان تولي محام واحد الدفاع عنهما يوجب الحكم ويوجب نقضه ونظرا للارتباط وتحقيقا لحسن سير العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الأول معا .

(الفرن رقم ٨٩٢ سنة ٢٦ - جلة ١/١٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٢٨)

٦ - لا يقبل من المتهم أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض أن محاميه الموكل كان محاميا عن المجنى عليه في قضية جنائية أخرى هي السبب المباشر للحادث والدافع للمتهم على ارتكابه ولو كان هذا السبب متعلقا بالنظام العام ، لتلقه بنصر واقعي لم يسبق اثره أمام محكمة الموضوع .

(الفرن رقم ٨٧٢ سنة ٢٦ - جلة ١/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٦١)

٧ - لا يلزم من القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد .

(الفرن رقم ٨٧٢ سنة ٢٦ - جلة ١/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٦١)

٨ - انضمام المحامي الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد في مرافعة الأخير واعتبارها من وضعه مما يفنيه عن تكرارها ، ومن ثم فإذا كانت إجراءات المحاكمة قد بوشرت في مواجهة محامين أحدهما موكل عن المتهم والآخر منتدب - وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامي الموكل الذي ترافع عنه غير مقيد بجدول المحامين وانضم الآخر اليه ، فان المتهم يكون قد استوفى دفاعه .

(الفرن رقم ١٢٩٣ سنة ٢٦ - جلة ١/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٣٥)

٩ - ان المشرع بما أفصح عنه في المادتين ٣٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، وقد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامي الذي لم يتم بسداد الاشتراك في المياد للنقابة صفته كمحام، وانه وإن كان قد منعه من مباشرة أعمال المحاماة الا أن القانون لم يربط على اجترائها على مزاولتها الا المحاكمة التأديبية ومن ثم فان دفع المتهم بطلان إجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنايات كان اسمه مستبعدا من الجدول يكون في غير محله ما دام مقبولا للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنايات

(الفرن رقم ٤٤ سنة ٢٧ - جلة ١/٢٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٠٠)

وكان القضاء باداة أحدهما - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر ، وهو مناط التعارض المخل بحق الدفاع ، فانه لا يوجب الحكم أن تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ، وليس فيما تم تسليم من المحكمة قيام اتفاق سابق ، كما أن أحدهما لا يفسار بقيام سبق الإصرار أو انتفاؤه ، ما دام الحكم قد اعتبرهما فاعلين أصليين وأخذ كل منهما بقوله .

(الملف رقم ١٧٦٨ س ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ١١٦)

١٥ - لا محل لافتراض قيام التعارض المخل بحق الدفاع اذا كان الطاعنان لم يتبادلا الاتهام والتزما جانب الانكار .
(الملف رقم ١٧٦٨ س ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ١١٦)

١٦ - اذا كان مؤدى أقوال الطاعن الثاني - التي استند الحكم اليها في ادانة الطاعنين - أن تجعل مقررهما شاهد إثبات ضد الطاعن الأول ، مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لمحامي الطاعن الثاني بالرافعة عن الطاعنين الأولى فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يوجب الحكم ويطله بالنسبة للطاعنين الأول والثاني - ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فانه يتعين قرض الحكم بالنسبة للطاعنين الثلاثة .

(الملف رقم ٢٠٦ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٣٠ ص ١٠ ص ٣٦٩)

١٧ - لا يوجب القانون على المتهم أن يوكل غيره في ابداء عذره في عدم الحضور ، بل أن له أن يعرضه بأي طريق يكفل إبلاغه الى المحكمة .

(الملف رقم ١٩٠١ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ ص ١٠ ص ٨١٧)

١٨ - ما ينهائ المتهم على الحكم من سماعه أقوال الطبيب الشرعي والمترجم الذي تولى ترجمة أقوال الشاهدة دون تحليفهما البين القانونية مردود بأن هذا الاجراء قد تم بحضور محامي المتهم في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه عليه ما يسقط الحق في الدفع ببطلانه .

(الملف رقم ١٩٠٦ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ ص ٨٩٦)

١٩ - أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أجليت لنظرها على محكمة الجنايات ، ولا يتحقق هذا الترض الا اذا كان المدافع قد حضر اجراءات محاكمة المتهم

١٠ - لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم أو محاياه عن المرافعة الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام المتهم لا يدعى أن المحكمة منته من المرافعة الشفوية
(الملف رقم ٥١٢ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ ص ٨ ص ٧٥١)

١١ - متى كان الواضح من الأدلة التي استند اليها الحكم في حق أحد المتهمين الأول والثاني لا يؤدي الى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت اليه ، فان مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ولا يوجب اجراءات المحاكمة تولى الدفاع عنهما محام واحد .

(الملف رقم ١٥٦٢ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ ص ٨ ص ١٠٠١)

١٢ - متى كان الثابت أن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية حضر عنها من يمثلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية من غير أن يذكر شيئا عن تغيير صفة مدير الشركة ، فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الملف رقم ١٢١ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ ص ٢٥٦)

١٣ - اذا كانت الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة أنهم شرعوا في قتل المجني عليه مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلقوا عليه عدة أجرة نارية فأصدهن قتله فأحدثوا به الإصابات البليتين بالتقرير الطبي ، وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعا محام واحد أقام دفاعه على أن المجني عليه أصيب من عيار واحد ، وتبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة أن الطاعن هو الذي أطلق العيار الذي أصاب المجني عليه ، وأن الأجرة التي أطلقها الباقون انما أطلقوها للإرهاب وجاء التقرير الطبي الشرعي مؤيدا لهذا النظر ، فأثبت أن المجني عليه أصيب من عيار ناري واحد ، واستبعد الحكم ظرفي سبق الإصرار والترصد ، ودان الطاعن بتهمة الشروع في القتل ، وقضى ببراءة الباقين ، فانه يبين ما تقدم أن مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، فقد تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه صحة دفاع الآخر ، بحيث يتصدّر على محام واحد أن يرافعه عنهم ، ما ، ما كان يتعين منه أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به ، فاذا كانت المحكمة قد اكتفت بدفاع واحد عنهم جميعا ، فانها تكون قد أخلت خطأ بعبء اجراءات المحاكمة مما يستوجب قرض الحكم .

(الملف رقم ٢٠٩٩ س ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢ ص ٩ ص ٨٥٩)

١٤ - اذا كان الحكم قد انتهى الى أن الطاعنين ارتكبا فعل القتل معا ، واعتبرهما فاعلين أصليين لهذه الجريمة ،

في الجلسة ليرافع على أساسه بل يصح إجراؤه في الحكم
بمد القرائح من سماع الدعوى .

(الجلس رقم ٩٩٩ سنة ٢٥ق - جلسة ١٢/١/١٩٥٦ م ٧ ص ٩٥)

٢٤ - اذا كانت الواقعة المادية التي تضمنها الوصف
الجديد الذي أسندته النيابة الى المتهم ، مطروحة بالجلسة
وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها ، كما دارت
عليها كذلك مراقبة الدفاع ، فلا تثير على المحكمة اذا هي
لم تر بمد ذلك ضرورة لتبني الدفاع الى هذا التغير .

(الجلس رقم ١١٣٩ سنة ٢٥ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ١٥٧)

٢٥ - لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون
الاجراءات ، يكون سبق تعديل التهمة - الحكم على المتهم
بشأن كل جريمة زلت اليها الجريمة الموجبة اليه في قرار
الانتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة . واذا
فاذا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل العمد مع
سبق الاصرار والترصد وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة
قتلا عمدا دون سبق اصرار فلا محل لما ينهض المتهم من
عدم لفت نظر الدفاع الى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا
التى .

(الجلس رقم ١١٨٠ سنة ٢٥ق - جلسة ١٤/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ١٧٠)

٢٦ - الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابه
أو الرد عليه هو الطلب الجائز الذي يقرع سمع المحكمة
ويشتل على بيان ما يرمى اليه به ويصر عليه مقدمه في
طلباته الختامية .

(الجلس رقم ١٣٦٠ سنة ٢٥ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٠١)

(والجلس رقم ٥٠٤ سنة ٣٠ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٠ م ١١ ص ٤٥٧)

(والجلس رقم ١٢٣٧ سنة ٣٠ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠ م ١١ ص ١٨٣)

٢٧ - تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن
تلفت اليه الدفاع عن التهم لا يترتب عليه بطلان الحكم
الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا
التعديل وترافع أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس .
لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية انسا هي إعادة النظر في
الدعوى واصلاح ما يكون قد وقع في المحاكمة الابتدائية
من أخطاء .

(الجلس رقم ١١٩٩ سنة ٢٥ق - جلسة ٢/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٤٠)

٢٨ - متى تبين أن مثل الادعاء توافع في جلسة المحاكمة
على أساس أن المتهم هو وحده الذي أحدث اصابات المجنى
عليه بسكين كما توافع معامى المتهم على هذا الأساس ذاته
فإن مؤدى ذلك أن القرض الذي توخاه الشارع من تبني

من أولها حتى نهايتها - فلا بد أن يتم سماع الشهود
ومطالبات النيابة في وجوده بشخصه أو مثالا ممن ينوب عنه
(الجلس رقم ١٥٦٨ سنة ٢٩ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٦٠ م ١١ ص ٢١٨)

الفصل الثاني

مالا يترد خلافا بحق الدفاع

٢٠ - انه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده
المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، الا أن للمحكمة اذا كانت
قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيق
غير منتج في الدعوى ، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين
الملة .

(الجلس رقم ٩٤٤ سنة ٢٥ق - جلسة ١٢/١/١٩٥٦ م ٧ ص ٦)

٢١ - انه وإن كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم
على التحقيق الذي تجربه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع
فيه الشهود أمامها ما دام سماعهم ممكنا الا أنه ليس ما يمنع
المحكمة من أن تستند في حكمها الى ما ورد في التحقيقات
من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضرات المانية وأقوال
الشهود الآخرين الذين لم يسمعو بالجلسة ما دام كل ذلك
كان معروضا على بساط البحث وكان في وسع الدفاع أن
يناقشها ويرد عليها ، واذا فاذا كان المتهم لم يطلب من
المحكمة تلاوة هذه التقارير والمحاضر ولا الانتقال لاجراء
المانية فان ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الجلس رقم ١١٣٨ سنة ٢٥ق - جلسة ٢٤/١/١٩٥٦ م ٧ ص ٦٨)

٢٢ - اذا كانت المحكمة لم تغير في حكمها الوصف
القانوني للفعل المسند للمتهم كما لم تعدل التهمة باضافة
ظروف مشددة ، وانما عاقبت في حدود حقائقها عن ذات
الجريمة التي رفعت بها الدعوى بعد أن استجملت ظرف
سبق الاصرار ، فهي في حل من عدم اتباع الأحكام
المتنصوص عليها في المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات
الجنائية لعدم قيام المقتضى لتطبيقها .

(الجلس رقم ١١٣٨ سنة ٢٥ق - جلسة ٢٤/١/١٩٥٦ م ٧ ص ٧١)

٢٣ - اذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان
كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي
تضمنها أمر الاحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث ،
فإن ذلك لا يعد في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة
المحال بها المتهم مما يستوجب قافوا لفت نظر الدفاع اليه

٣٤ — متى كان المتهم لم يتمسك بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وتخلّف المجنى عليه عن حضورها وترافع المتهم في الدعوى دون إشارة منه إلى طلب سماع المجنى عليه أو الاطلاع على الأوراق التي تثبت دفاعه مما يفيد تنازله الضمني عن هذا الدفاع فإنه لا يثبت له بعد ذلك أن ينمي على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ أنها لم تقم بإجراء سكت هو عن المطالبة بتفنيده .

(الطن رقم ٤١٦ سنة ٢٦ ق — جلة ٢١/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٢٧)

٣٥ — المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه إلا إذا كان طلباً جازماً ، أما الطلبات التي تبدي من باب الاحتياط فللمحكمة أن شاعت أن تجيبها ، وإن رفضت أن تخرجها من غير أن تكون ملزمة بالرد عليها .

(الطن رقم ٦٦٨ سنة ٢٦ ق — جلة ٢١/٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨١٩)

٣٦ — متى كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في ورقة الاتهام هي أنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشاً) في غير الأحوال المرخص بها قانوناً ، وكانت المحكمة قد استقضت أن الأحرار كان يقصد التماطي فغير الوصف القانوني للواقعة دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجبة إلى التهم فانها لا تكون قد أخلت في شيء بدفاعه .

(الطن رقم ٧٦٤ سنة ٢٦ ق — جلة ٢١/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٠٩)

٣٧ — مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين آفوال الشاهد في التحقيق والغير الفني ، ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضي رداً خاصاً ما دام حكمها مبني على أصل ثابت في الدعوى .

(الطن رقم ٨٦٨ سنة ٢٦ ق — جلة ٢١/٣٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١١٨)

٣٨ — متى كان تعديل المحكمة وصف التهمة قد اقتصر على تقي طرف سبق الإصرار وكان من مقتضاه النزول إلى العقوبة الأخف فإنه لا تريب على المحكمة إذا هي لم تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن المتهم مسئول عن الماعة وفقاً لألأى الوصفتين .

(الطن رقم ٧٨٩ سنة ٢٦ ق — جلة ٢١/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١١٨)

٣٩ — متى تبين أنه حضر مع المتهم أمام محكمة الجنابات مناميان أحدهما موكل بالآخر مندوب وأبدي الطاميان دفاعهما دون أن يشير أحدهما في مرافقته إلى عدم إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة الجنابات ودون أن يطلب أجلاً لتحضير دفاعه — فإن دعوى المتهم

الدفاع وهو أن يدفع التهم عن نفسه تهمة طعن المجنى عليه بالسكين التي رأت المحكمة أن تدنيه بها طبقاً لما تكشفته عنه واقعة الدعوى أمامها ، هذا الترضي يكون قد تحقق .

(الطن رقم ٢٦ ق — جلة ٢١/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٨٢)

٢٩ — متى كان تعديل وصف تهمة الضرب المقضى إلى الموت حسبما انتهى إليه الحكم قد تضمن استبعاد مسئولية المتهم عن الضربة التي أنتجت الوفاة وساءلته المحكمة عن باقى ما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه وهو ما كان داخلاً في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرفة الاتهام ، وكانت الواقعة يرمتها مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف المحكمة شيئاً ، فإن المحكمة إذا فعلت ذلك فانها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحقه في الدفاع .

(الطن رقم ٨٢٢ سنة ٢٦ ق — جلة ٢١/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٧٢)

٣٠ — يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها ، حتى ولو كان من الطلبات الأصلية ، أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها ألا تلتفت إلى الطلب وألا ترد عليه .

(الطن رقم ١٤٠٧ سنة ٢٥ ق — جلة ٢١/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٤٢)

(والطن رقم ٢١٤ سنة ٢٧ ق — جلة ٢١/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٤٨)

٣١ — استمر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، وذلك كله من غير سبب تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع .

(الطن رقم ١٩٢ سنة ٢٦ ق — جلة ٢١/١٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٧٠)

٣٢ — سكوت المتهم من المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم ما دامت المحكمة لم تمنعه من إبداء دفاعه .

(الطن رقم ٥٩ سنة ٢٦ ق — جلة ٢١/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٦٦)

٣٣ — متى كانت واقعة الاشتراك في التزوير التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة إلى المتهم قد طرحت بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها كما دارت عليها كذلك مرافعة الدفاع ، فلا جناح على المحكمة إذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتبني الدفاع لهذا التغير .

(الطن رقم ٣٢١ سنة ٢٦ ق — جلة ٢١/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٨٤)

الواقعة مؤيدة الى هذا الوصف الجديد دون اساءة الى مركز المتهم .

(الغندر رقم ٨٧١ سة ٢٧ ق- جلة ١١/٤ ١٩٥٧ س ٨ ص ٨٦٢)

٤٥ - متى كانت المحكمة قد عدلت وصف التهمة دون تنبيه سابق من القتل العمد الى الضرب المفضي الى الموت لعدم قيام الدليل على توفر نية القتل وكانت الواقعة المسادية الميينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى فانه لا يحق للمتهم اثاره دعوى الاخلال بحقه في الدفاع .

(الغندر رقم ١٢٢٠ سة ٢٧ ق- جلة ١٢/٢ ١٩٥٧ س ٨ ص ٩٤٤)

٤٦ - متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالإدلة التي أوردتها أنه هو صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وانه أعددها للاحتجاز فيها وتوزيعها مستمينا في ذلك بزوجه ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع حين اعتبرته حائزا للمواد المخدرة المضبوطة من أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحزرها ، لأن هذا الاعتبار منها لا يعد شذرا في الوصف القانوني للقول المسند له ولا تمديلا للتهمة موجبا لتنبيهه اليه .

(الغندر رقم ١٥٦٢ سة ٢٧ ق- جلة ١٢/٢ ١٩٥٧ س ٨ ص ١٠٠١)

٤٧ - اذا كان الملف المطبوع قد اقتفل ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت بلباس المتهم فانه لا يجوز النسي على المحكمة بأنها أخلت بحقه في الدفاع ، ذلك أنه كان في وسع محامي المتهم وقد لاحظ هذا النقص أن يستوفيه بطلب الاطلاع على أصل التقرير المودع بملف القضية .

(الغندر رقم ١٥٩٦ سة ٢٧ ق- جلة ١/٢ ١٩٥٨ س ٩ ص ١١)

٤٨ - متى كان لا يؤثر في موقف المتهم أن يزداد عدد الجناة واحدا . يفرض أن مضاهاة البصمات التي طالب بها كشتت وجود آخر في مكان الحادث في جريمة رأي الحكم أنها وقعت من أكثر من شخص وقد أخذه فيها ، وهو في ختام حديثه عن الأدلة بصفة أساسية ، بأقواله هو وبما نسبته المتهم الأول اليه وبما ضبط لديه من متحصلات الجريمة ، فإن التنازع المحكمة عن اجابة طلب المضاهاة - في واقعة هذه الدعوى - وعن الرد عليه ليس مما يؤثر في سلامة الحكم وهو لا يبييه .

(الغندر رقم ٤٠ سة ٢٨ ق- جلة ٨/٤ ١٩٥٨ س ٩ ص ٢٧٥)

٤٩ - متى كان الحكم الابتدائي قد استند في ادانة المتهم الى ما ورد بمحض ضبط الواقعة وتقرير المعاينة وقرار المتهم بضبط الميزان لديه الأمر الذي يفيد ادانته من حيازة الميزان « السنج » كما ورد خطأ بوفرة التكليف بالحضور

بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لا يكون لها أساس على بالمادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الغندر رقم ٨٨٦ سة ٢٦ ق- جلة ٢٧/١١ ١٩٥٧ س ٧ ص ١٢١٧)

٤٠ - في وسع محكمة ثاني درجة أن ترد حالة الاشتباه التي لحقت بالمتهم الى تاريخ بدنها وتحكم في الدعوى بما يطابق القانون ، وليس في هذا اساءة الى مركز المتهم القانوني ولا يمس حقوق المتهم المكتسبة بمنطوق حكم محكمة أول درجة كما لا يمسد في حكم القانون تضييرا لوصف التهمة مما يستوجب قانونا لفت نظر الدفاع اليه في الجلسة .

(الغندر رقم ١٠٥٦ سة ٢٦ ق- جلة ٢/٥ ١٩٥٧ س ٨ ص ٢٠٨)

٤١ - اسناد المحكمة فعل اطلاق الميار التاري الذي أصاب المجنى عليه الى مجهول من بين التهمين بالشروع في قتله بدلا من معلوم ، لا يعتبر اضافة لواقعة جديدة أو تضييرا في الوصف مستوجبا لتنبيه الدفاع .

(الغندر رقم ١٠٦ سة ٢٧ ق- جلة ١٩/٢ ١٩٥٧ س ٨ ص ٢٦٨)

٤٢ - متى كان المتهم حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبديد الى نصب ، فانه يكون على علم بهذا التعديل ويكون استئناف الحكم الابتدائي منسبا على هذا التعديل الوارد به ولا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به مذام أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة .

(الغندر رقم ٤٢٠ سة ٢٧ ق- جلة ٢/٤ ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٨٦)

٤٣ - متى كان المتهم لم يقصد من وراء طلبه الا اثاره شبهة في الدليل وليس من شأنها - بغرض قيامها - أن تذهب بصلاحيته القانونية للأبثبات - فإن مثل هذا الطلب في مثل هذه الظروف - لا يعتبر من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بتنفيذ أو الرد عليه صراحة ، ورفض المحكمة إياه ولو ضمنا لا يعتبر اخلالا يحق الدفاع .

(الغندر رقم ٤٤٢ سة ٢٧ ق- جلة ١١/١١ ١٩٥٧ س ٨ ص ٩٦٦)

٤٤ - متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذاها الحكم أساسا لاعتبار المتهم شريكا في الجريمة هي بينهما الواقعة التي رأى الاتهام أن يحصل منها أساسا لمسؤوليته باعتباره فاعلا أصليا وهي بذاتها الواقعة التي كانت تلور عليها المرافعة ، فلا على المحكمة اذا هي لم توجه نظر الدفاع عن التهم الى ما رآه من انطباق وصف جديد للتهمة متى كانت

٥٥ - إذا انتهى الحكم الى وصف الطريقة التي تم بها الخطف بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة وهي التي كانت معروضة على بساط البحث وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للنص التي

كانت مطروحة على المحكمة ، فان ذلك لا يعد في حكم القانون تضييحا لوصف التهمة المحال بها المتهمون ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجراؤه في الحكم دون لفت نظر الدفاع اليه في الجلسة ليرافع على

أساسه - فاذا كانت النيابة العامة اتهمت المتهمين بخطف المجنى عليه الذي يبلغ سنة ست عشرة سنة كاملة بالاكراه وجبه في منزلهم مجرد بدون أمر أحد من الحكام المتهمين وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بذلك وكان ذلك مصحوبا بالتهديد بالقتل والتعذيب البدنية ،

فاستبعد الحكم واقعة حبس المجنى عليه وتمذيبه وتهديده الواردة بقرار الاحالة بقوله انه لا محل لاستداه الى المتهمين في خصوص الدعوى الحالية بوصفها أنها جرائم

بستقلة مكنتها باعتبارها من عناصر الجريمة التي دان المتهم بها - اذ كان ما تقدم فان النعي على الحكم لاختلاله بحق الدفاع بقوله ان المحكمة لم تبه المتهمين أو المدافعين عنهم الى ما أجرت من تعديل في وصف التهمة وفي مواد الاتهام بأن ذاتهم بالمادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بدلا من

المواد ٢٨٠ و ٢٨٢ / ١ / ٢٨٨ التي طلبت النيابة عقابهم بما يكون غير سديد .
(الهن رقم ١٩٧٩ س ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ من ١٠ ص ١٩٢)

٥٦ - ليس للمتهم أن ينعي على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع اذا كانت عبارة المدافع عنه فضلا عن كونها غير صريحة في طلب ضم محاضر معينة ولم يبين ماهيتها ومدى صلتها بالواقعة التي يحاكم عنها المتهم ، فانه ترفع في الدعوى دون أن يعقب عليها بشئ .

(الهن رقم ٢٠٥ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ من ١٠ ص ٣٦٤)

٥٧ - لا تلزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم ككشفه بأخذها بأدلة الادانة - الا أنها اذا ماتروست بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحا مستندا الى ما له أصل في الأوراق .

(الهن رقم ١٩٨٨ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ من ١٠ ص ١٨٦)

٥٨ - لا تشرع على محكمة الموضوع ان هي التفت عن الرد على دفاع قانوني بعيد عن محجة الصواب .
(الهن رقم ١٩٥٥ س ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٧ من ١١ ص ٦١٠)

وعارض للمتهم في هذا الحكم ثم استأنفه ، فانه يكون على علم بيقينة التهمة المسندة اليه ويكون استئنافه في الواقع منصبا عليها .

(الهن رقم ٢٠٢٩ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٢٦٧)

٥٩ - ان قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يبدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للمصنوع توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، فاذا ما ترفع الدفاع في الدعوى دون

الاشارة الى هذا القرار أو التسك بتفيذه ، فانه لا يحق له بعد ذلك النعي على المحكمة بأنها أخلت بحق المتهم في الدفاع .
(الهن رقم ٢٠٢٨ س ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ ص ٤١٩)

٥١ - ان قرار المحكمة باعلان الطبيب الكشاف والطبيب الشرعي هو من قبيل الأحكام التحضيرية التي لا تتولد عنها حقوق للمصنوع ، ومن حق المحكمة أن تعدل عنها عند عدم حاجة الدعوى الى هذا الاجراء طالما أوردت الأسباب السالفة التي تدل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت غير

منفردة اليه .
(الهن رقم ١٠٠٧ س ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/١٤ من ٩ ص ٧٩٢)

٥٢ - ان طلب سماع شهود النفي هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أي أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته ، والا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة الى هذا الطلب ، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها .

(الهن رقم ١١١٤ س ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٣ من ٩ ص ٨٧٤)

٥٣ - اذا كان الطاعن قد طلب ضم قضية تدعيما لرأيه القانوني ، فانه لا حاجة بالمحكمة الى الرد عليه بآثر من تطبيق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .
(الهن رقم ١٢٢٧ س ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ من ١٠ ص ١٥٥)

٥٤ - يتوافر سوء التنية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره ، فلا عبرة بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب اشهار افلاسه ، اذ أنه كان متينا أن يكون هذا المقابل موجودا بالمثل وقت تحرير الشيك ، فدفاع المتهم المستند الى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اشهار افلاسه هو

ما لا يستاهل ردا لظهور بطلانه .
(الهن رقم ١٨٨٩ س ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٩ من ١٠ ص ١٧٥)

٦٢ - اذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتسكع بسماع شاهد النفي بل اقتصر على قوله : « انه لم تسمع شهادة نفي المتهم ولا تكفى شهادة شهود الاثبات » - وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تمول عليها مطلئنة لشهادة شاهد الاثبات وللأسباب ، التي ذكرتها في حكمها ولم تر يد ذلك محلا لاستدعائه لسماعه ، فيكون ما ينهض الطاعن على الحكم من اخلال بحق الدفاع على غير أساس .

(الفلن رقم ١٢٢١ من ٢٠ - جلة ١٧/١٠/١٩٦٠ من ١١ ص ١٦٤)

٦٣ - لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتبني المتهم الى تغيير الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، وكل ما يشترطه هو تبني المتهم الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محقة لهذا الغرض سواء كان التبني صريحا أو بطريق التضن أو باتخاذ اجراء ينه عنه في مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله اليه - فإذا كان الثابت أن المحكمة قد استوضحت المتهم بأحراز سلاح ناري بما استبان لها أثناء نظر الدعوى بعد اطلاعها على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم من سابقة الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة في جناية شروع في قتل - فاعتبرت بها في حضور محاميها ، فإن ذلك يكون كافيا في تبني المتهم وتبني الدفاع عنه الى الظرف المشدد المستند من صحيفة حالته الجنائية التي كانت ملحقة بملف الدعوى ، وتكون لحكمة قد قامت باتباع أمر القانون في المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية في ققرتها الثالثة .

(الفلن رقم ٦٥٥ من ٢٠ - جلة ١٨/١٠/١٩٦٠ من ١١ ص ١٦٤)

٦٤ - ما يثيره المتهم من أنه لم يقبض بالزرعة وانما تم ذلك داخل منزله هو دفاع موضوعي لا يستلزم من محكمة الموضوع الرد عليه استقلا ، وانما فيما أوردته في شأن ظروف ضبط المتهم ومن بيان الأدلة التي أسست عليها ادائته والطراحا لأقوال شاهد النفي - فيما أوردته من ذلك ما يكفي للرد ضمتا على دفاع المتهم .

(الفلن رقم ٦٥٥ من ٢٠ - جلة ١٨/١٠/١٩٦٠ من ١١ ص ١٦٤)

٦٥ - لا يستأهل دفاع المتهم ردا من المحكمة عند ظهور بطلانه .

(الفلن رقم ١٢٣٦ من ٢٠ - جلة ٢١/١٠/١٩٦٠ من ١١ ص ٧٣٠)
(والفلن رقم ١٤٨٥ من ٢٠ - جلة ١٧/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٠٤)
٢٠ - جلة ١٧/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٠٤ - جلة ٢١/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٠٤ - جلة ٢١/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٠٤ - جلة ٢١/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٠٤

٥٩ - نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات صريح في عدم التفرقة بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية ، وجعل المبرة بتسليم الأموال الى المتهم ووجوبها في عهده بسبب وظيفته - فإذا كان الحكم حين أذان المتهم «معاون المحطة» - في جريمة الاختلاس - قد أثبت أن الأشخاص التي اختلسها كانت قد سلمت اليه بسبب وظيفته ، فلا يكون الحكم قد أدخل بحق المتهم في الدفاع - إذ هو لم يتحر صفة هذه الأشخاص - هل هي مملوكة للحكومة أم للأفراد .

(الفلن رقم ٨٨٣ من ٢٩ - جلة ٢٩/١٠/١٩٥٩ من ١٠ ص ٧٠١)

٦٥ - يدخل في حرية المحكمة في تقدير الوقائع حقها في تحديد مدى النتائج التي تخلف عن الجريمة الموجبة في أمر الحالة بما لا يمس العقوبة المقررة لها دون أن تعتبر ذلك تعديلا للتهمة مستوجبا لقت نظر الدفاع - فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن وآخر بأهمها أحداثا بالمصاب أصابتي تخلفت عنهما عاهتان مستديمتان وبعد أن نظرت الدعوى صدر الحكم بإدانة الطاعن على أساس أن العاهتين قد تخلفتا عن ضربة واحدة التي أحدثها الطاعن - وهي ذات الواقعة التي وجهت اليه بقرار الاتهام ، فيكون الفصل المادى الذي دين به الطاعن قد ظل واحدا لم يتغير وقد بقيت به المحكمة ولم تنصف اليه جديدا - فلا تعديل في الوصف ولا إضافة لأوصاف جديدة ولا وجه للقول بوقوع اخلال بحق الدفاع .

(الفلن رقم ١٢٩٠ من ٢٩ - جلة ٢١/١٠/١٩٥٩ من ١٠ ص ١٠٣٢)

٦٦ - اذا كان المتهمون الثلاثة قد قدموا الى المحاكمة بتهمة أنهم والمتهم الرابع قتلوا الجنى عليه عددا ومع سبق الإصرار بأن أطلقوا عليه عيارين نارين واعتدوا عليه بالضرب بالعصا قاصدين قتله - ثم تبينت المحكمة من التحقيق الذي أجرته أن المتهم الرابع أطلق أحد العيارين ولم توصل التحقيقات الى معرفة من من المتهمين الآخرين هو الذى ساهم في الاعتداء بالبنديقة الأخرى أو بالعصا فاعتبرت جميعا شركاء المتهم الرابع بالاتفاق والمساعدة على أساس ما تضمنته الوصف الأصلي وما شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة من أن اطلاق العيارين والضرب بالعصا كان بناء على اتفاق سابق بين المتهمين ، فإن هذا الذى أجرته المحكمة لا يبدو أن يكون تعديلا لوصف التهمة لا للتممة ذاتها ، إذ هي لم ترد شيئا على الواقعة المعروضة عليها ، بل انها استعملت جزءا منها لعدم ثبوته - فلا تشرب عليها اذا هي لم تلتفت نظر الدفاع الى ذلك .

(الفلن رقم ١٠٠٣ من ٢٢ - جلة ٢١/١٠/١٩٦٠ من ١١ ص ٢١٢)

٧٥ - التغير الذي تجرته المحكمة في الوصف من جناية شروع في قتل إلى جناية ضرب نشأت عنه عاعة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال الملبية في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنايات - علما بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية - اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الاحالة وهي الواقعة المكوفة للعاعة مما يستوجب لفت الدفاع عنه إلى ذلك .

(المن رقم ٦٨٨ سنة ٢٥ ق - جلة ١٠/١٠/١٩٥٦ ص ٧)
(والمن رقم ١٢٦٤ سنة ٢٥ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٥٦ ص ٢٦١)

٧٦ - إذا دفع المتهم بأن البندقة التي اتهم بإحرازها بغير ترخيص ، مرسعة وقدم شهادة بذلك ، فأداته المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهريا بحيث لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(المن رقم ٨١٦ سنة ٢٥ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧٠)

٧٧ - إذا تسك الدفاع عن التهمين بالقتل بدمم التعويل على شهادة الشاهد قولاً منه بأنه ضعيف الإبصار إلى حد اعتباره في حكم الضرير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقذوفاً فارياً على آخر ، فإن هذا يعتبر دفاعاً هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر في مسؤولية التهمين . وإذن فإذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله « لا سند له في الأوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكمة شيئاً على هذا الشاهد ولا قال المتهمون في جميع أدوار التحقيق شيئاً بهذا الخصوص » . فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح رداً على ما دفع به المتهمون إذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكمة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت المتهمين عن الإشارة إليه في التحقيق ليس من شأنه أن يؤدي إلى تقي دفاعهما وكان من المتعين على المحكمة إما تحقيق هذا الدفاع باختبار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة إبصاره إن كان لذلك وجه أو أن تطرحه استناداً إلى أدلة سائمة مقنعة يبرر رفضه ، أما وهي لم تعمل وفي الوقت ذاته اعتسدت على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالاداة فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً مستوجباً للنقض .

(المن رقم ١١٨١ سنة ٢٥ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٥٦ ص ٧١٢)

٧٨ - إذا كان التهم بالاعتداء على أرض الآثار قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه لم يفتصب الأرض وعلل وجودها

٦٦ - إذا كان طلب تبيين وسيط بين المتهم الأسم الأبيكم وبين المحكمة قد قصد به مجرد التهام بين المحكمة والمتهم دون أن يمتد إلى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ، ومن شأنه التأثير في نتيجة الفصل فيها ، فإنه لا يمد من الطلبات الجوهرية التي تلزم المحكمة بالرد عليها في حالة رفضها .

(المن رقم ١٣٧٩ سنة ٢٥ ق - جلة ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ١١٨٤)

٦٧ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجوهرية التي تبيّن على المحكمة أن ترد عليها استناداً ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من الأدلة التي استند إليها الحكم في الادانة .

(المن رقم ١٣٨٣ سنة ٢٥ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١٨٦)

الفصل الثالث

مايخير إخلالاً بحق الدفاع

٦٨ - المستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة تعاقب بجريمة التشرذ إذا اتخذت الجريمة مرتزها الوحيد ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفي للعيش فلا تعتبر متشرذة وإنما تعاقب بمقوبة الجريمة التي قارقتها وإذن فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت التهمة في حالة تشرذ وداتها هذه الجريمة لجرد احترامها الدعارة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للعيش فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون بهذا الخطأ قد حجبت نفسها عن نظر الدعوى وتحقيق دفاع المتهم .

(المن رقم ٩٩٢ سنة ٢٥ ق - جلة ١٩/١٩/١٩٥٦ ص ٧١١)

٦٩ - إذا كانت التهمة التي أحيل المتهم بها إلى محكمة الجنايات هي جناية الاختلاس المنطوقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وأسندت إليه جريمة أخرى هي جنحة السرقة وأدخلت بذلك عنصراً جديداً في التهمة ، فإنه يكون من حق المتهم أن يحاط به علماً ليؤدي رأيه فيه قبل أن يدين بقتضاه ، فإذا كانت المحكمة قد أغفلت تنبيهه إلى الوصف الجديد للمرافعة على أساسه طبقاً لما تقتضيه المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية فإن حكمها يكون معيباً بما يبيّله ويستوجب نقضه .

(المن رقم ٩٩٣ سنة ٢٥ ق - جلة ١٩/١٩/١٩٥٦ ص ٧١٤)

بتحقيق هذا الدفاع. ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب تحميمه والرد عليه ، فإن حكمها يكون قاصرا •

(المندرج ١٠٥٠ من ٢٦ - مجلة ١/٢٦ من ١٩٥٦/٧ ص ١١٨٠)

٧٨ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصابا ثم قضى بإدائته دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، وهو من الدفوع الجوهرية ، فإنه يكون قاصرا قصورا يمينه •

(المندرج ١٣٤٥ من ٢٦ - مجلة ١/٢٧ من ١٩٥٧/٨ ص ١٩)

٧٩ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عدد إلى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوي على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الحالة وتبين عن ركن السد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية •

(المندرج ٦١٧ من ٢٦ - مجلة ١/٢٢ من ١٩٥٧/٨ ص ٥٢)

٨٠ - متى كان المتهم يدعي أنه لم يبلغ يوم مقارنته الجريمة السبع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه ببقية الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقرر من المتهم ما قدم إليها من أوراق - أو مما رآه هي نفسها ، فإن قضاءها يكون معيا •

(٨ من ٢٦ - مجلة ١/٢٢ من ١٩٥٧/٨ ص ١٥٠)

٨١ - متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وباقتضاء الدعوى الجنائية بغض المدة ولكن المحكمة قضت بإدائته دون أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهرية وتوصل فيه فإن حكمها يكون معيا واجبا قهضه •

(المندرج ١١٧ من ٢٧ - مجلة ١/٢٤ من ١٩٥٧/٨ ص ١٦٥)

٨٢ - متى كان الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم الاستئنافي قد خلا من بيان الإصابات التي وجبت بالمجنى عليها والتي نشأ عنها وفاة أحدكما كما لم يبين سبب هذه الإصابات وهل نشأت عن المصادمة بالسيارة التي يقودها المتهم على الرغم مما تسك به الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات التي حدثت لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليهما ولم تسهما بسوء ولكنهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بسبب غزارة المطر وانزلاقا قدم أحدهما وهو يحمل الآخر ، وهو دفاع جوهرى لو صح

في وضع يده بأن جله كان مستأجرا من الحكومة ولما توفي وضع يده عليها بنفس السبب وقدم مستندا لاثبات دفاعه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع المؤسس على انتفاء نية القصد لديه ولم تشر إليه في حكمها ولم تبد رأيا فيه مع أنه دفاع جوهرى لو صح لأمكن أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون معيا بما يستوجب قهضه •

(المندرج ١٢٤١ من ٢٥ - مجلة ١/٢٤ من ١٩٥٦/٧ ص ١٨٣)

٧٤ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة من تزوير إلى اشتراك فيه ونسبت إلى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة في أمر الحالة دون أن تنبهه إلى هذا التعديل كى يؤسس عليه دفاعه ، فإنها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهم في الدفاع لعدم مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية •

(المندرج ١٢٤١ من ٢٥ - مجلة ١/٢٨ من ١٩٥٦/٧ ص ٢١٨)

٧٥ - متى كان المتهم بجرمة عدم تقديمه أقرارا عن أرباحه التجارية عن السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قد دفع بأن محله كان مطلقا سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ولا يقبل عقلا أن يحاكم عن نشاط لم يزاوله أثناء غلق المحل • فإن هذا الدفاع جوهرى من شأنه أن يصح أن يحط عنه عبء المسؤولية ويرفع عنه ثقل الجريمة فإذا قضى الحكم بإدائته دون أن يعرض لهذا الدفاع ويورد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور •

(المندرج ٢٩٧ من ٢٦ - مجلة ١/٥ من ١٩٥٦/٧ ص ٨١٨)

٧٦ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة إلى المتهم من قتل عدد مقترن بجناية أخرى - جناية السرقة بحمل سلاح إلى اشتراك في جريمة قتل عدد وقت نتيجة محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح - دون أن تنبهه إلى هذا التنبيه - فإن المحكمة تكون قد أضافت بهذا التعديل عنصرا جديدا لم ترفع به الدعوى هو وقوع جناية القتل كنتيجة محتملة لجناية السرقة ويكون حكمها معيا لا يخلاله بحق الدفاع •

(المندرج ٧٠٢ من ٢٦ - مجلة ١/٢٦ من ١٩٥٦/٧ ص ٩٠٧)

٧٧ - متى دفع المتهم بتبديد محجوزات أمام محكمة ثاني درجة بأن الحيز توقع ببلدة القصير وأنه تحدد للبيع ببلدة القوصية مشعرا بذلك إلى أنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى المكان الذي تمديد للبيع الأمر الذي يجعله غير مسئول عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تمن المحكمة

٨٦ — متى كان ما أبداه الدفاع عن المتهم بجملة المحاكمة يتضمن معنى الإشارة الى قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وإن كان — لمصلحة قدرها — لم ير إبداء الدفاع ببارته المألوفة ، وكانت أسباب الحكم فوق ذلك ترمح لقيام هذه الحالة ، ولكن الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة الدفاع الشرعي أو ينفيها ، فانه يكون قاصرا متعينا فقهه .

(الفرن رقم ٦٤ سنة ٢٨ ق — جلة ٢٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٢٢)

٨٧ — متى كانت واقعة دعوى الجناية المباشرة — سواء نظر اليها على أنها كذب أو سب وقفاً على علانية — تندرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن الدفع باهتزاز الدعوى بالتنازل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، اذ ينبغي فيما لو صح — احقضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فاذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لتفتي حكمها .

(الفرن رقم ٨٥ سنة ٢٨ ق — جلة ٢٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٢٥)

٨٨ — متى كانت المحكمة قد اخفخت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بينه ثلاث مرات متوالية عنصرا من عناصر الاثبات التي تداخلت في تكوين عقيدتها بتوافر جريمة القتل ونسبت في الوقت نفسه الى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات المبني عليه ، مع أن الواقعة التي شملها أمر الاحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فانه كان يجب على المحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة باستناد واقعة جديدة الى المتهم ، ثم اداته على أساسها أن تنبيه الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فاذا لم تفعل فإن اجراءات المحاكمة تكون مشوبة بيبب جوهرى اثر في الحكم بما يطله .

(الفرن رقم ٤٧ سنة ٢٨ ق — جلة ٢٨/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٧١)

٨٩ — اذا كان الحكم لم يتعرض الى ما تمسك به المتهم باحراز سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التي جعلها الشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع — ان صح — فإن الحكم الصادر ضد المتهم بالجيب لمدة سنة بمعنى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية علا بنص المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر

لتبني وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالتقصير .

(الفرن رقم ٥٧٢ سنة ٢٧ ق — جلة ٢١/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٤٨)

٨٣ — متى كانت المحكمة بعد أن اتمت تحقيق الدعوى واستمعت الى دفاع المتهم أعادتها الى المرافعة وأجرت تحقيقاً فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الأول من مبدئه أو ترفع في الدعوى على أساسه فانها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ولا يبنى على ذلك ما أثبت بمحضر الجلسة من حضور محام عن المحامي الأصل ما دامت المحكمة لم تبين ما اذا كان الأخير قد أخطر بقرارها الصادر بعد اتمام المرافعة وحجز القضية للمداولة ، ولم توضح كيف كانت ثبابة المحامي الحاضر عن المحامي الأصل وهل كان ذلك بناء على تكليف منه أو من المتهم أو كان من قبيل التلوع وهل اطلع المحامي الحاضر أو لم يطلع على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامي الأصل .

(الفرن رقم ١٨٢٧ سنة ٢٧ ق — جلة ٢١/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٧٢)

٨٤ — دلت المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطتي الاتهام والمحكمة يقتضى حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي — دون غيرها — ما تراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها والبررة تكون بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ومن ثم فاذا اعتبرت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم — على أقوال الشاهد النائب — من واقع صورة الاطلاع المحررة بالقلم الرصاص — وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فانها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك اكتفاء المتهم بتلاوة أقوال الشاهد مما يعد تسليما منه بصحة صورة الاطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

(الفرن رقم ٤٥ سنة ٢٨ ق — جلة ٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٩٤)

٨٥ — متى كان الحكم قد استند في الادانة على اعتراف المتهم في تحقيق النيابة دون أن يتعرض لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد اكرام وأنه لم يعترف تلقائيا — وهو دفاع جوهرى كان يجب على المحكمة أن تفتحه لتبين مدى صحته وأن تعنى بأن تضمن حكمها ردا عليه — فإن الحكم يكون مشوباً بالتقصير .

(الفرن رقم ١٦٢ سنة ٢٨ ق — جلة ٢٨/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤١٦)

الأعمال المسندة الى المتهم في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنائيات اجراءه بغير سبق تعديل في التهمة علا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل في التهمة نفسها يستل على استناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن موجودة في أمر الاحالة ، وهي واقعة الاصابة الخطأ التي قد يثير المتهم جدلا في شأنها ، مما كان يقتضي من المحكمة أن تلت الدفاع الى ذلك التعديل ، الا أنه لا مصلحة للمتهم في التمسك بهذا الوجه من الطعن ما دام الحكم قد عاقبه على جرمي الاصابة الخطأ والقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد بعقوبة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب معاقبته عليها ، ولم يستند الحكم الى الواقعة الجديدة في ثبوت التهمة التي دان المتهم بها .

(الفرن رقم ٢٢٥ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٢ س ١٠ ص ٢٤٠)

٩٤ - اذا بان من الأوراق أن الدفاع طلب بجلسة المحاكمة:

« أن يقضى أصليا بالبراءة ومن باب الاحتياط الكلي تمكين المتهم من اعلان شهود قضي على ما استجد من وقائع بعد الحادث واستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لما ظهر من المناقشة الطبية » فان ابداء الطلب في هذه الصورة يجعله بمثابة طلب جازم عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة - فاذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن دون أن تجيبه الى ما طلب ، لم تناقض هذا الطلب أو ترد عليه فان حكمها يكون مبيها بالاخلال بحق الدفاع وبالقصور في البيان مما يستل منه نقضه .

(الفرن رقم ٢٤١٠ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٢ س ١٠ ص ٢٥٤)

٩٥ - التنوير الذي أجرته المحكمة في الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية الى جريمة غش - وان كان لا يتضمن في ظاهره الاستناد الى أساس آخر غير ذلك الذي شلته الأوراق - الا أنه بعد مقارنات العناصر الواقعة كما وردت في ورقة التكليف بالحضور ، ويس كياضه المسمى ، وبنيناها القانوني ، مما كان يقتضي من المحكمة تنبيه المتهمين الى التعديل الذي أجرته في التهمة ذاتها ومنهجها أجلا لتحضير دفاعها اذا طلبا ذلك - أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون مخطئا في القانون مما يبيح وبوجوب نقضه .

(الفرن رقم ١٢٨٧ س ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ ص ١٠٤٥)

٩٦ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن ومتهمين آخرين لحاكمهم بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات - ونظرت الدعوى ودارت المرافعة فيها على هذا

استثناء لها فاذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فان اداة التهم على اعتبار توافر الظروف المشددة المستند من وجود سابقة له يكون قضاء صادرا بغير تمحيص سببه .

(الفرن رقم ١٠٠٠ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠/١٠ س ٩ ص ٨١٣)

٩٠ - اذا لم يمرض الحكماء الابتدائي والاستئنافي لبيان مقدار القمع المحجوز عليه وقيته وبيان قيمة ما ورده التهم لبنك التسليف عينا وما سدده للصراف نقدا قبل التاريخ المحدد للبيع أخيرا وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة الحصول المحجوز عليه أو يتبادل معها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي يخلص في أنه قام بتوريده الصبح المحجوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٠٤ ج في اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع في قيام جريمة التبيد أو انتافها فان الحكم اذ لم يمن بإيراد هذا البيان يكون مشوبا بالقصور مما يبيح وبوجوب نقضه .

(الفرن رقم ١٠٥٧ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨٣٦)

٩١ - اذا كان التهمان قد قعما للمحكمة من المستندات ما يؤيد في ظاهره صحة دفاعهما من أن الشاخير في تقديم شهادة الجرمك القبية في ميعادها يرجع الى منازعة بينهما وبين مصلحة الجمارك في تقدير الرسوم مما كان يقتضي من المحكمة أن تمنح هذا الدفاع وتحققه للوقوف على مدى صحته ثم تحكم في الدعوى بما تراه على ضوء ما يستر عنه هذا التحقيق ، واذا هي لم تفعل فانها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهمين في الدفاع مما يبيح حكمها بما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١٠٨٢ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٦ س ١٠ ص ١١١)

٩٢ - لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخير الفني في مسألة فنية - فاذا كان الحكم قد استند - بين ما استند اليه - في ادانة المتهمين الى أن المجني عليه قد تكلم بعد اصابته وأقضى بأساءه الجناة الى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع في قدرة المجني عليه على التمييز والادراك بعد اصابته ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعي - أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون مبيها لاخلاله بحق الدفاع مما يستل منه نقضه .

(الفرن رقم ١٩٨٦ س ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/١٧ س ١٠ ص ٢٢٣)

٩٣ - التنوير الذي تجرته المحكمة في التهمة من شروع في قتل الى جنحة اصابه خطأ ليس مجرد تنوير في وصف

حين تصرف في المحجوزات كان يستقد زوال الحجر بعد الغاء أمر الأداء الذي رقم الحجر نفاذاً له - وهو دفاع جوهرى - فانه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب قهقهه .
(الطن رقم ١٤٦٧ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٧٠)

١٠٠ - اذا كان بين من مراقبة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتغل بعمل العلوى ومصرح له بصنع أنواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها ، وأن ضبط اللبن بالحالة التي كان عليها انما حصل بتدخل الممل - ولم يكن معروضا للبيع - ومع وضوح هذا الدفاع اقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللبن كان معروضا للبيع دون أن تعرض المحكمة لما أبداه الدفاع وتبدى رأيها فيه ، وكان هذا الدفاع جوهرى ما شأنه - لو صح - أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام ، فإن الحكم يكون معيباً بقصور البيان متيناً قهقهه .
(الطن رقم ٢٤١٩ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥١٢)

١٠١ - المرض عذر قهرى وحق الدفاع مكفول بالقانون - فإذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور تأييداً لهذا العذر ، فإن على المحكمة أن لم تر وجهاً للتأجيل في جلسة المارضة ، واعتذر عنه بحمايه وقدم شهادة مرضية أن تعرض في حكمها للعذر وللشهادة المرضية وأن تبدي رأيها فيها - أما وهي لم تفعل ، ولم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسماع دفاعه - لعل له وجهاً يبرر به تأخير في التقرير بالمارضة ، فإن حكمها يكون معيباً بالاخلال بحق الدفاع مما يستوجب قهقهه .
(الطن رقم ١٠٢٣ سنة ٣٠ ق - جلة ٣٠/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٧١)

الفصل الرابع

استجواب المتهم

١٠٢ - اذا كان استجواب المتهم قد تم بموافقة الدفاع عنه ودون اعتراض منه فإن حقه في الدفع يظل الاجراءات المبني على هذا المبدأ يسقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٢٤٦ سنة ٢٥ ق - جلة ٢٥/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٨٩)
(والطن رقم ٣٢٧ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٥/١٩٦٠ ص ٧ ص ١٦٧)

١٠٣ - متى ثبت أن استجواب المتهم أمام محكمة أول درجة تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له أن ينعى عليها من بعد أنها استجوبته .

(الطن رقم ٣٢٧ سنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٩٧)

الأساس - ثم رأت المحكمة براءة المتهمين الآخرين لعدم ثبوت التهمة قبلها وإدانة الطاعن على أساس أنه ضرب الجنى عليه فأحدث به عدة أصابات أعجزته احداهما عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً ، فانه كان يتمتع على المحكمة أن توجه اليه في الجلسة التهمة المكوفة للجريمة التي رأت أن تعاقبه عليها وتبين له الفعل الذى تسند له ليدلى بدفاعه في صدده - وأذ هي لم تفعل فانها تكون قد أخطأت - ولكن هذا الخطأ لا يقتضى قهض الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة - وهي الحبس مدة سنة واحدة - تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٢ ع التي رفعت بها الدعوى ، وذلك عملاً بالمادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وتكون مصلحة الطاعن في ذلك منتفية .

(الطن رقم ١٣٧٢ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦١)

٩٧ - حصول السداد للبليغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن التهم المسنولة الجنائية - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أشار في مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية الى مخالصة قدمها موقع عليها من الجنى عليه تفيد استلامه المبلغ موضوع إبطال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسمى إلا أنها لم تشر اليها في حكمها ، فإن المحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحقيقة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم معيباً بالقصور الذى يبيته .

(الطن رقم ١٣٧٩ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩٧)

٩٨ - دفاع المتهم بأن الورقة تحمل تاريخين وسببه الاطلاع على الشيك للتحقق من ذلك هو دفاع جوهرى من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة أو عدم قيامها ، والفصل فيه لازم للفصل في موضوع الدعوى ذاتها - فإذا استند الحكم الى البيانات المثبتة بحضر البوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخاً واحداً ، فإن ذلك لا يكفي رداً على دفاع المتهم وتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع والحكم معيباً بما يستوجب قهقهه .

(الطن رقم ١٥٨١ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٠٨)

٩٩ - من المقرر أن الجبل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو في خصوص الدعوى - خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم - فإذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه

لحاميها المذكور أن يحضر للدفاع عنه ، فإن التفت المحكمة عن طلب التأجيل ومضيها في نظر الدعوى وحكمها عليه بالمقوبة - مكتفية بحضور المحامي المنتدب - دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته ، أو أن تشير إلى اقتناعها بأن العرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى ، يعتبر اختلالاً بحق الدفاع مبطلاً لإجراءات المحاكمة وموجباً لنقض الحكم .

(المن رقم ١٢١٩ سنة ٢٨ ق - بلة ١٢/١ سنة ١٩٥٨/٩ ص ٩٩٨)

الفصل السادس

طلبات التحقيق

طلب إجراء التحقيق :

١١٠ - الأصل في الإجراءات الصحة ، فتى باشر رجل الضبط القضائي أعماله في حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحاً ما يقوله المتهم من أن المحكمة كان عليها أن تحرى حقيقة صفة الضابط الذي أجرى التفتيش بتحقيق تجرعه ، وذلك بارتفاق ما يدل على ابتدائه رئيساً لمكتب المخدرات ، أو معاونة منتدبا له لمجرد قول المتهم ذلك ودون أن يقوم الدليل عليه .

(المن رقم ٢٢١٣ سنة ٢٨ ق - بلة ٥/١١ سنة ١٩٥٩/١٠ ص ١٠٧)

١١١ - لا فرق بين طلبات المحامي المنتدب والمحامي الموكل ما دامت تتعلق بحق من حقوق الدفاع وما دام المحامي المنتدب ظل يقوم بواجبه ولم ينتع عنه - فيكون الحكم الذي ينهى على رفض طلب التحقيق على أنه صادر من محام متدلب وهو يقوم بواجب الدفاع معيباً بالاختلال بحق الدفاع ، وتبين لذلك قضيته .

(المن رقم ١٢٩٨ سنة ٢٩ ق - بلة ٢٦/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١١٠)

١١٢ - إذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن ينهى بتحقيق ما يشبه من أن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب ، وهو دفاع هام - لو صح لتثير به مصير الدعوى - مسا كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل مكتفية بقولها إن الجريمة المستندة إلى المتهم قد اكتشفت أركانها في جانبها ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مستوجباً للنقض .

(المن رقم ١٠٣٤ سنة ٣٠ ق - بلة ١٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٦٧)

١٠٤ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم عندما يجيب بعض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يترش الدفاع عنه ، فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تفسار بالاستجواب ، ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان في الإجراءات .

(المن رقم ١٧٥٥ سنة ٢٧ ق - بلة ٢/٢/١٩٥٨/٩ ص ١١١)

١٠٥ - إذا كان المتهم لا يزعم أنه عين محامياً عنه وقت استجوابه أو أن محاميه هدم للمحقق مقرراً الحضور معه وقت هذا الاستجواب ، فإن ما انتهت إليه المحكمة من رفض الدفع بيطالن التحقيق يكون سديداً في القانون .

(المن رقم ١٣٠١ سنة ٢٩ ق - بلة ٢/٩/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٥٨)

١٠٦ - من المقرر قانوناً أن للمتهم إذا شاء أن يستمع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها ، ولا يمد هذا الامتناع قرينة ضده ، وإذا تكلم فانما ليبدى دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التي يبدى بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع المتهم عن الإجابة في التحقيق الذي باشرته النيابة العامة بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات وقصد الملف لاعتقاده بيطالن هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .

(المن رقم ١٧٤٢ سنة ٢٩ ق - بلة ٥/١٧/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٧)

الفصل الخامس

طلب التأجيل

١٠٧ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل للاستعداد ما دام المتهم قد أعلن إعلاناً صحيحاً ولم يدع عكس ذلك .

(المن رقم ٥٩ سنة ٢٦ ق - بلة ٤/٢٤/١٩٥٩/٧ ص ٤)

(المن رقم ٥١٢ سنة ٢٧ ق - بلة ١٠/٧/١٩٥٩ ص ٨ ص ٧٥١)

١٠٨ - متى كان المحامي الحاضر عن المتهم قد قدم بالجلسة شهادة مرضية للمتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تهدر صحة ذلك المذر ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(المن رقم ٨٢٩ سنة ٢٦ ق - بلة ٢٢/١٠/١٩٥٦/٧ ص ١٠٤٥)

١٠٩ - من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق اقتاضي في تعيين محام له - فإذا كان مفاد ما أبداه المتهم بالجلسة أنه يتعرض على السير في الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأنه يطلب تأجيل نظرها حتى يتسنى

لمناقشته ، وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رآته — وهي على بينة من دفاع المتهم من عدم لزومه للفصل في الدعوى ورجحت في حدود سلطتها التقديرية رواية من الحامات الى أقوالهم من الشهود على دفاع المتهم ، فأنها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(الفرن رقم ١٧٢٥ سنة ٢٧ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٥٨ ص ٩ من ٧٢)

١١٨ — متى كانت المحكمة قد رأت وهي تقرر الوقائع المروضة عليها في حدود حقها أن ما طلبه الدفاع من إحالة موكله الى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية أو السماح له بتقديم تقرير استشاري — لا يستند الى أساس جدي للأسباب السائفة التي أوردتها ، فأنها لا تكون في حاجة الى أن تستعين برأى طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الاجراءات بالجلسة .

(الفرن رقم ٤٠ سنة ٢٨ ق — جلسة ٤/٨/١٩٥٨ ص ٩ من ٢٧٥)

١١٩ — متى كان الدفاع عن المتهم بأحداث العادة قد طلب « اعتبار الواقعة جنحة ضرب لأن الإصابة بسيطة وإزالة مستتير من العظم لا يعتبر عاعة وكبير الأطباء الشرعيين يمكنه تقدير هذا والجزء البسيط الذي أزيل من العظم بسلام الى التيسج اللين » وصمم على طلب عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لإبداء الرأي ، ولكن الحكم لم يوجب المتهم الى ما طلب ولم يناقش الأساس الذي بنى عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من أثر في تحديد مسؤولية المتهم ، فانه يتعين خفض الحكم .

(الفرن رقم ٨٠ سنة ٢٨ ق — جلسة ٤/٢٨/١٩٥٨ ص ٩ من ٤٢٣)

١٢٠ — اذا كان الحكم — في جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بترميم عقار — حين رد على طلب الطاعن نذب خير هندسي للتحقق من سلامة العقار قال وإن إجابة الطلب غير مقبولة قانوناً لأنها بمثابة تعقيب من المحكمة على قرار من جهة مختصة ألزم القساؤون من تعلق به بتنفيذه « فإن هذا الذي قاله الحكم لا يصلح رداً على دفاع الطاعن ، لأنه فضلاً عما ينطوي عليه من الإخلال بحق الدفاع ، فإن فيه تعطيلاً لسلطة المحكمة عن ممارسة حقها في تمحيص واقعة الدعوى وأدلتها لإظهار الحقيقة فيها ، وهو أمر لا يقره القانون بحال .

(الفرن رقم ١٦٩٩ سنة ٢٨ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٥٨ ص ١٠ من ٦٥)

١٢١ — لا تلزم محكمة الموضوع بطلب خير اذا هي رأت أن ما طلبه الدفاع عن المتهم من استطلاع رأى طبيب هسائي لا يستند الى أساس جدي لأسباب سائفة أوردتها

١١٣ — اذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بطلب كان قد تمسك به أمام هيئة أخرى فانه لا يكون له أن يطلب بالرد على طلب لم يبيده أمام الهيئة التي حكمت في الدعوى .

(الفرن رقم ١٢١٩ سنة ٣٠ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١ من ٧١٥)

تنازل المتهم عن تحقيق طلبه :

١١٤ — تنازل التهمة في أول الأمر عن تحقيق طلب معين لا يسلبها حقها في المدول عن هذا التنازل والتمسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائمة ، فتنازل التهمة في مستقبل المرافعة عن طلب التأجيل لسماع شهود النفي لا يحول دون أن تتوجه الى المحكمة من جديد بهذا الطلب بلسان محاميها الذي يشلها والذي أصر على التمسك به وأكدته في ختام مرافعته وهو لا شك أدري بمصلحة موكلته .

(الفرن رقم ٧٤٤ سنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ من ٩٦٨)

طلب الإطلاع على التحقيق :

١١٥ — دفع محامي المتهم بيطلان التحقيق وما تلاه من اجراءات استنادا الى عدم تمكن النيابة له قبيل التصرف في التحقيق من الإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم . هذا الدفع لا محل له إذ أن القانون لا يوجب بيطلان الا على عدم السماح بغير مقتضى لمحامي المتهم بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم أو مواجعتته بغيره أو بالإطلاع على التحقيق أو الاجراءات التي أجريت في غيبته .

(التقرير رقم ٣٦ سنة ٢٦ ق — جلسة ٢/١٥/١٩٥٦ ص ٧ من ٣٦١)

الفصل السابع

طلب نذب الخبير أو مناقشته

١١٦ — لا تشرب على المحكمة ان هي ألحقت الى تقرير المهندس الفني التقدم في الدعوى ، ورفضت طلب إعادة مناقشته من جديد ، ما دامت قد عللت هذا الرفض بتعليلا مقبولا .

(الفرن رقم ١١١٣ سنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٥٦ ص ٧ من ١٢٥٦)

١١٧ — متى كانت المحكمة قد ينت في حكمها السبب الذي رفضت من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعي

ومن ثم لا يلتزم المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيطه
(الطن رقم ١٣٧٩ س ٣٠ - جلسة ١١/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٨١٨)
* راجع في سلطة المحكمة في ادراك معاني الأيكم :
الطن ٣/٨ ق - (جلسة ١٤/١١/١٩٣٣) - البند
٣٣٤ ، ٣٣٥ - القهرس الخامس والعشرين ج ١ ص ٦٢

الفصل الثامن

طلب سماع الشهود

١٢٤ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تمول في حكمها
على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم تسمه
في الجلسة ما دام المتهم لم يطلب سماعه أو تلاوة أقواله ،
وما دامت المحكمة قد حققت شغوية المرافعة بسماعها
من حضر من شهود الواقعة في مواجهة المتهم .
(الطن رقم ١٦٥ س ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧ س ٥٥٧)

١٢٥ - تحكم المحكمة الاستئنافية - بحسب الأصل -
على مقتضى الأوراق في الدعوى دون أن تجرى أى تحقيق
فيها الا ما ترى هي لزوما لتحقيقه أو ما تستكمل به النقص
في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإذا كان
الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة
قد حققت شغوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود
الاثبات ولم يطلب منها المتهم استدعاء المجنى عليه لسماع
أقواله ، فليس له أن ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم
سماع المجنى عليه ما دامت هي لم تر ما يدعى الى ذلك .
(الطن رقم ٣٢٧ س ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١٠ ص ٧ س ١٧٧)

١٢٦ - اذا قصر المتهم في اعلان شهوده كما تقتضى
بذلك المادة ١٨٦ من قانون الاجراءات ، مع ما كان
في الوقت من فسحة فلا جناح على المحكمة اذا لم تجبه
الى طلب التأجيل لاعلاهم .

(الطن رقم ٣٤٢ س ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١٠ ص ٧ س ٧٠٨)

١٢٧ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في
الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر هي لزوما لاجراء
تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ولذا فان المحكمة
اذا لم تجب المتهم الى تأجيل الدعوى لسماع الشاهدين
الذين طلب الدفاع سماعهما لا تكون قد خالفت القانون
أو أخلت بحق المتهم في الدفاع ما دامت محكمة الدرجة
الأولى قد حققت شغوية المرافعة ولم يطلب اليها الدفاع
سماع شهود آخرين في الدعوى .

(الطن رقم ٧٠٦ س ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧ س ٩٢٢)

- فإذا تناول الحكم دفاع المتهم من أنه كان في حالة فقد
فيها شعوره وادراكه واختياره وقت ارتكاب الحادث ورد
عليه بقوله : « ٥٥٥ » أن تصرفات المتهم قبل الحادث وبعده
ووقت الحادث كلها كانت تدل على ثباته وعقله وعلمه
بما يفعل وفعله ولم يكن لديه انحراف ، فلم يثبت أو يتم
أى دليل على أنه كان في حالة جنون أو عاهة عقلية أفقدته
شعوره واختياره ، بل كان شكيره الارادى والشعورى
قائما - من كيفية ذهابه لأمه وعدم ذكر ذلك لأحد
وتصميمه على القتل واتخاذ الطرق التي تمنع من أن يوجه
اليه اتهام أو اشتباه - من طريقة صموده المنزل ودخوله
فيه وارتكابه الحادث وبعده ومن مخاطبة زوجته وحديثه
معه ومصاحبته ومسح بساته وغسل أداة القتل والبحث
عما كان يريد أخذه من قنود ومصوغات وأوراق ، ثم بعد
كشف الجثة من تصوير الواقعة والقاء الشبهات على سارق
مجهول أمام المحقق الأول ولصديقه الذي رافقه واقتراض
الثوب في اليوم التالي ، كل ذلك يقطع في تمام شعوره
وادراكه لما يفعل واركب « ٥٥٥ » - فلا تكون المحكمة بعد
ذلك في حاجة الى أن تستعين برأى طبيب في الأمراض
العقلية أو النفسية في أمر تبينه من عناصر الدعوى
وما يورث فيها من تحقيقات .
(الطن رقم ١٠٩٦ س ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ س ٨٩٦)

١٢٢ - ما يثيره الطاعن من منازعة في صلاحية السلاح
للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى هو دفاع
يتعلق بموضوع الدعوى - فإذا كان لا يبين من محضر
جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى هذا
الدفع أو طالب فحص السلاح فلا يقبل منه التقدم بذلك
لأول مرة أمام محكمة التقض .
(الطن رقم ٢٢٩ س ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢ ص ١١ س ١٤٢)

١٢٣ * - ادراك المحكمة لمعاني اشارات الأسم الأيكم
أمر موضوعي يرجع اليها وحدها - فلا تعقيب عليها في ذلك ،
ولا تريب ان هي رفضت تعيين خبير ينقل اليها معاني
الاشارات التي وجهها المتهم اليها ردا على سؤاله عن
الجريمة التي يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة
أن تبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم
في طعنه أن ما فهمته المحكمة مخالف لما أراده من انكار
التهمة الممنوعة اليه ، وفضلا عن ذلك فان حضور محام
يتولى الدفاع عن المتهم يكفى في ذاته لاتظام أمور الدفاع
عنه وكالاتها - فهو الذي تتبع اجراءات المحاكمة ويقدم
ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من ابدائها

١٣٢ - متى كان محامي المتهم قد طلب ببطلة المحاكمة سماع الشاهد الذي تظف عن الحضور لمرضه فلم تمتد المحكمة بهذا الطلب فأمر الدفاع في مرافعة على وجوب مناقشته ولكن المحكمة خربت صفحا عن طلبه وقضت بإدانة المتهم استنادا إلى أدلة من بينها شهادة الشاهد المذكور فإن حكمها يكون ميبيا مستوجبا للنقض .
(الفرن رقم ١٧٠٩ سنة ٢٧ ق - جلة ١٠٥٨/١/٢٠ - جلة ٩ ص ١٨)

١٣٣ - رسم قانون الاجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ منه طريق اعلان الشهود الذين تطلب النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنابات ، فإذا لم يتبع المتهم هذا الطريق ، فلا على المحكمة اذا هي عرضت عن طلبه سماع شاهد ولم تستجب اليه ، ولا عليها كذلك اذا هي لم ترد على دفاعه المستند على هذا الأساس .

(الفرن رقم ١٧٧٢ سنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٢/٢ - جلة ٩ ص ١٢٤)
(والفرن رقم ٧٨٩ سنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٣ - جلة ٩ ص ٦٨٨)
(والفرن رقم ١٠٩٦ سنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٨/١١/١٧ - جلة ١٠ ص ٨٩٦)

١٣٤ - متى كانت المحكمة قد صرحت للتمهة باعلان شهود هي فأعلنت اثنين منهم ولكنهما لم يحضرا وتمسك الدفاع بسماعهما مبديا في مرافعة أهمية أوقالهما بالنسبة لمركز موكلته في الدعوى ، فإن المحكمة اذ لم تحبج لطلبه تكون قد أخلت بحق التهمة في الدفاع ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة غير ملزمة أصلا بإجابة التهمة إلى طلب سماع شاهدها لأنها لم تتقدم بها في الميعاد القانوني ما دام أن المحكمة قد صرحت لها باعلانهما وقامت فعلا بذلك .

(الفرن رقم ١٥٤٢ سنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٣/١٧ - جلة ٩ ص ٢٩١)

١٣٥ - متى كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا وأن الدفاع طلب أمام محكمة ثاني درجة سماع شهود الواقعة فأقبلت المحكمة نظر الدعوى لسماعهم فلما كانت الجلسة التي صدر فيها الحكم اكتفت بسؤال المجنى عليها بغير حلف بين عما يدعيه المتهم من صلتها بمطلقة دون أن تسألها عن موضوع الدعوى وأصدرت حكمها في مواجهة المتهم المنكر للتمهة مستندة إلى أقوال هذه الشاهدة وكان المتهم لم يحضر معه محام يمكن أن يترضى بالجلسة على ما تم من اجراءات فيها ، فإن حقه في الطعن يكون باقيا طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٢٧٥ سنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٥/١٢ - جلة ٩ ص ٥٠٠)

١٣٨ - متى كان المدعي بالحق المدني قد طلب سماع شهادة الشاهد بمد حيز القضية للحكم وكان ما تضمنته رد المحكمة على ذلك أن الشاهد كان الضامن للمدعي بالحق المدني لدى الشركة التي يقاضى رؤسائها وأن طلب سماع شهادته جاء متأخرا ، فإن ذلك لا ينطوي على حكم سابق على شهادته ولا يفرض قيда زمنيا مبهما وإنما يرمى إلى استظهار أن أمر هذا الشاهد لم يكن ليضئ على المدعي بالحق المدني إلى ما بمد حيز القضية للحكم وعلاقتهما أفرق في القدم من قيام التقاضى .

(الفرن رقم ٧٥٧ سنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠/٨ - جلة ٧ ص ٩٩٥)

١٣٩ - الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على ما تجرته المحكمة بنفسها من تحقيق علني بالجلسة ، فإذا كان الحكم المستأنف قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد عول في ادانة المتهم على أقوال شاهد الاثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة التباينة دون أن يسأل في مواجهة المتهم فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الاجراءات بإجابة المتهم إلى ماطلبه من سماع أقوال شاهد الاثبات في حضوره .

(الفرن رقم ٧٥٨ سنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠/٨ - جلة ٧ ص ٩٩٩)

١٣٠ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاستدعاء المجنى عليها ، وسماع شهادتها وأضعت المجال للنيابة العامة وللدفاع عن المتهمين لاعلاها والارشاد عنها ولكنها عجزا عن الأهتمام بها فصار سماعها غير ممكن فإنه لا تريب على المحكمة اذا هي فصلت في الدعوى دون أن تسمع شهادتها ولا تكون قد أخطأت في الاجراءات ، ولا أخلت بحق الدفاع .

(الفرن رقم ١١٠ سنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٥/٢٧ - جلة ٨ ص ٥٥٠)

١٣١ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجرته المحكمة في الجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في اجراءات التحقيق عملا بنص المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإذا أسست المحكمة قضاءها بإدانة المتهم على ما ورد على لسان المجنى عليه دون أن تسمع شهادته في أي من الدرجتين ، فإن حكمها يكون باطلا لاختلاله بحق المتهم في الدفاع .

(الفرن رقم ٥١٤ سنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١٠/٧ - جلة ٨ ص ٧٥٤)

يعتبر بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابه متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

(المن رقم ١٢٩٨ س ٢٩ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١١٠)

١٤١ - • اذا كانت المحاكمة بدرجتها قد جرت في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع امام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاثبات ، وكانت محكمة ثاني درجة انسا تقضى على مقتضى الأوراق - وهي لا تسع من شهود الاثبات الا من ترى لزوما لسماعهم ، فانه لا يحق للمتهم أن ينعى بطلان اجراءات المحاكمة .

(المن رقم ١٤٧٢ س ٣٠ ق - جلة ١٢/٢٦/١٩٦٠ س ١١ ص ١٥٤)

بالنسبة للتنازل الفسخي عن سماع شهود الاثبات : راجع • الحكم في الطعن ١٧٤٣/٣٠ ق - جلة ١٠/١٠/١٩٦١ والطعن ١٥٦٢ ، ١٥٦٣/٣٠ ق - جلة ١/٩/١٩٦١

الفصل التاسع

طلب ضم أوراق

١٤٢ - تمسك المتهم بجرمة التهديد امام محكمة ثاني درجة بضم دفاتر المجنى عليه التجارية على أساس أنه ثابت فيها ما يفيد في كشف الحقيقة وتبين خير لتصفية الحساب بينهما ، هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى اظهارا لوجه الحق فيها . فاذا أغفل الحكم الاشارة الى هذا الطلب أو الرد عليه فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(المن رقم ١٠٥١ س ٢٦ ق - جلة ١١/٢٦/١٩٥٧ س ٧ ص ١١٨٢)

١٤٣ - اذا كان دفاع الطاعن يقوم على أنه سلم المجنى عليه الأتعاب التي استلمها من الموكليين ، وطلب من المحكمة الاستثنائية ضم أجنحة الممتب عن سنة معينة ، وقال « انه قابت فيها كل شيء » ، وكان هذا الطلب من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لاطهار الحقيقة فيها ، وكانت المحكمة لم ترد على هذا الطلب بما يبرر طرحه ، بل اكتفت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يبيح ويوجب نقضه .

(المن رقم ١٦٦٩ س ٢٨ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٢)

١٤٤ - تهديد حالة المتهم العقليه وان كان من المسائل الموضوعية التي تقتض معاملة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليه أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاها في هذه المسألة بياناً كافياً لا اجمال فيه -

١٣٩ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ الى جانب أقوال من سمعته امامها بأقوال آخرين في التحقيقات وان لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة في الجلسة على بساط البحث وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال أو يطلب من المحكمة سماع أقوالهم بمرافعتها .

(المن رقم ٧٩٦ س ٢٨ ق - جلة ١٢/٢٣/١٩٥٨ س ٩ ص ١٩٨)

١٣٧ - اذا كان الشايد من محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن المتهم وكذلك النيابة لم يتمسكا بسماع شهود الاثبات وطلبا الاكفاء بتلاوة أقوالهم وكانت المحكمة قد ناقشت المتهمين في تفاصيل الاعتداء الواقع عليهما على النحو الواضح بمحضر الجلسة وكان كل منهما يعتبر شاهدا فيما وقع عليه من اعتداء فان مناقشة المحكمة لهما تحقق ما شغوة المرافعة .

(المن رقم ١٠٣٥ س ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٠/١٩٥٨ س ٩ ص ٨١٠)

١٣٨ - اذا كان للمتهم لم يتمسك بطلبه في الجلسة الأخيرة ، بل ترفع في الدعوى دون اشارة منه الى طلب سماع الشاهد ، فان ذلك يفيد تزوله فضا عن هذا الطلب ، ولا يبرر من هذا النظر ما أشار اليه المدافع عن المتهم في محضر جلسة سابقة من طلب افعال حكم القانون في الشاهد المتخلف عن الحضور ، ذلك أن القانون قد ترك الأمر في هذه الحالة للمتلقي تقدير المحكمة ، ان شامت حكمت على الشاهد المتخلف بالسرامة المقررة قانونا أو أجلت الدعوى لاعادة تكليفه بالحضور ، أو أمرت بالقبض عليه واحضاره اذا رأت أن شهادته ضرورية ، ومن ثم فالقول بأن الحكم المعلوم فيه قد أخل بحق الدفاع وشابه بطلان في الاجراءات لا يكون له محل .

(المن رقم ١٢٧٥ س ٢٨ ق - جلة ١٢/٢٠/١٩٥٨ س ٩ ص ١١٢٨)

١٣٩ - صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٩٥٧/٥/٢٩ بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بما يخول المحكمة الاستثنائية عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى في ذلك أن يكون القول صريحا أو ضمنيّا تصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، على ما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون .

(المن رقم ١٦١٥ س ٢٨ ق - جلة ١٠/١٠/١٩٥٩ س ١٠ ص ١)

١٤٥ - اذا كان الثابت أن الدفاع عن المتهم قد طلب أصليا البراءة واحتياليا التأجيل لسماع شهود الاثبات ، فان هذا

١٤٨ - اذا كان المتهمان لا يدعيان في طعنهما انهما طليا الى المحكمة التعقيب على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لتقديرها ولم يطلبوا أن تكون لهما الكلمة الأخيرة ، ولا يدعيان أن أحدا منهما من ذلك فلا يحق لهما التمس على الحكم شيئا في هذا الصدد - إذ أن سكوتهما عن ذلك دليل على أنهما لم يجدا فيما أبداه المدعى بالحقوق المدنية ما يستوجب ردا من جانبها مما لا يظل المحاكمة .

(الفرن رقم ١٢٦٢ من ٣٠ - جلة ١١/٧/١٩٦٠ من ١١ ص ٧٦٤)

الفصل الثاني عشر

طلب المائدة

١٤٩ - من المقرر أن طلب المائدة متى كان لا يجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود - بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطاعت اليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا ولا يلتزم المحكمة بإجابته - فإذا كانت محكمة الموضوع قد اطاعت الى أقوال محقق الواقعة وخلصت منها - لأسباب سائفة - الى مكان مشاهدة شاهد الرؤية للتمهين وقت مقارنتهما للاعتداء على المجنى عليه ، فإنه لا يجوز مصادرتهما في عقيدتهما ، ولا محل للنس علىهما لعدم توليها إعادة المائدة بمعرفتها .

(الفرن رقم ١٥١٤ من ٢٦ - جلة ١١/٧/١٩٥٧ من ٨ ص ١٤٠)

(والفرن رقم ٤٤٢ من ٢٧ - جلة ١١/٧/١٩٥٧ من ٨ ص ١٤٦)

(والفرن رقم ١٤٦٦ من ٣٠ - جلة ١١/٧/١٩٦٠ من ١١ ص ١٤٧)

(والفرن رقم ١٥٨٦ من ٣٠ - جلة ١١/٧/١٩٦١ من ١١ ص ١٤٧)

١٥٠ - متى كان الدفاع قد قصد من طلب المائدة أن تتحقق المحكمة من حالة الضوء بنفسها لتبين مدى صحة ما أدلى به الشهود في شأن إمكان رؤية المتهم عند قتاله المخدر ، وهو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لاثبات الحقيقة منها ، وكان ما قالته المحكمة لا يصلح ردا على هذا الطلب ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(الفرن رقم ١٧٣٠ من ٢٧ - جلة ١١/٧/١٩٥٨ من ٩ ص ٩١)

١٥١ - ان طلب المائدة إذ كان من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى انظارا لوجه الحق فيها ، فإن عدم اجابته أولاد عليه ردا مقبولا يظل الحكم الصادر بالادانة ، فإذا كانت المحكمة - في جريمة احراز مخدر - قد رفضت طلب الدفاع

فإذا كان الجاهر مع المتهم دفع بجلطة المحاكمة بامتناع العقاب لأن المتهم كان فاقد الشعور وقت ارتكاب الفعل بسبب غامة في العقل تراوده أحيانا ، وطلب ضم ملقه بمستشفى الأمراض العقلية ، ولكن المحكمة لم تظم الملف وردت على طلبه بقولها « ٥٥٥ ان الثابت من إفادة مدير عام « مصلحة الصحة العقلية » ردا على خطاب النيابة أن المتهم ترك مستشفى الأمراض العقلية منذ تاريخ معين إذ أفرج عنه لتحسن حالته وعدم انطباقها على أحكام المادة الرابعة بعد الخروج علما بأنه لم يتردد على المستشفى بعد هذه المرة » - فإن ما أوردته المحكمة لا يصلح ردا على طلب الدفاع ولا يفيد أن المتهم كان متمتعا بقواه العقلية وقت ارتكاب الفعل ، وبالتالي يكون الحكم معيبا بالقصور متعينا قفزه .

(الفرن رقم ١٧٦٢ من ٢٨ - جلة ١١/٧/١٩٥٩ من ١٠ ص ٨٠)

١٥٥ - متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية الا في حدود ما يكون الطعن موجها الى موظف عمومي أو من في حكمه - فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أى دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف ، وفي هذا ما يكفي لرفض اجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

(الفرن رقم ١٣٦٢ من ٢٨ - جلة ١١/٧/١٩٥٩ من ١٠ ص ٢٤٨)

الفصل العاشر

طلب فتح باب المرفعة

١٤٦ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة لإجراء تحقيق فيها أو الرد على هذا الطلب ما دامت المرافعة قد انتهت وحيزت القضية للحكم .

(الفرن رقم ١١٠٣ من ٢٥ - جلة ١١/٧/١٩٥٦ من ٧ ص ٢٤٣)

(والفرن رقم ٥١٢ من ٢٧ - جلة ١١/٧/١٩٥٧ من ٨ ص ٨٥١)

(والفرن رقم ٤٨٨ من ٣٠ - جلة ١١/٧/١٩٦٠ من ١١ ص ٧٣٨)

الفصل الحادى عشر

تقديم المذكرات

١٤٧ - متى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة دفاعه ، فإنه لا يجب الحكم أن يطرح ما تقدم به المتهم في مذكرته التي يقول عنها من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلطة .

(الفرن رقم ٢٩٦ من ٢٧ - جلة ١١/٧/١٩٥٧ من ٨ ص ٥٤٥)

وهي علي بينة من أمرها - كما هو الشأن في سائر الأوراق
(الطن رقم ١٤٦٦ سنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/٢٩/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٤٧)
والطن ٢٣٦ لسنة ٢٢ ق - (جلسة ١٩٥٢/٦/١٩٥٢)
مع الأحكام - السنة الثالثة - قاعدة رقم ٢٩٣ ص ١٩٥٢ ،
والطن ١٧٢٣ لسنة ٢٧ ق - (جلسة ١٩٥٨/١/٢٠) -
مع الأحكام - السنة التاسعة قاعدة رقم ١٧ ص ٦٨ ،
والطن ٦١٥ لسنة ٢٩ ق - (جلسة ١٩٥٩/١٢/١٩٥٩) -
مع الأحكام - السنة العاشرة - قاعدة رقم ٢٠٠ ص ١٧٧

الفصل الثالث عشر

حرية الدفاع وضرواته

١٥٤ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ
عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزم فيستوى أن
تصدر المبادئ أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في
محاضر البوليس ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا
بالضرورة الدلعية اليه .

(الطن رقم ٧٤٩ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٨٦)

١٥٥ - يدخل في معنى الغصم الذي يعنى من عقاب
القذف الذي يصدر منه أمام المحكمة طبقا لنص للمادة ٣٠٩
من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين ما دامت عبارات
القذف الموجبة اليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها
ضرورات الدفاع .

(الطن رقم ٩١١ سنة ٢٦ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٩٦)

١٥٦ - الفصل فيما اذا كانت عبارات السب أو القذف
مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .

(الطن رقم ٩١١ سنة ٢٦ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٩٦)

الفصل الرابع عشر

تدوين دفاع المتهم

١٥٧ - خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم
بالتفصيل لا ييب الاجراءات اذ أن علي الدفاع أن يبلط
تدوين ما يريد اثباته من أوجه دفاعه .

(الطن رقم ٨٣ سنة ٢٦ ق - جلسة ٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٧٢)

عن المتهم الاعتقال لحماية المتهم وكان هذا الرفض قائما على
ما قالت من أن ممانعة النيابة أثبتت خيق المشرب أما عرض
الحشيش في مكان مكشوف فيدل على جرأة المتهمين ، في
حين أن المتهم يبنى هذا الطلب على أنه كان يستطلع وهو
يجلس بالمقهى أن يرى أفراد القوة قبل دخولهم لمضبطه ،
وكانت الممانعة التي استندت اليها المحكمة خلوا ما أسس
عليه المتهم طلبه فإن الحكم الصادر بإدانة المتهم يكون باطلا
متعينا نفسه .

(الطن رقم ١٢٤٠ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/٢٩/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١١٠)

١٥٨ - اذا كان التات من محضر الجلسة أن المدافع عن
المتهم حين تقدم الى المحكمة بطلب ممانعة وتجربة رؤية
لمكان الحادث لم يقصد الا إثارة الشبهة في أدلة التبعوث
التي اطاعت اليها المحكمة ، ولم ينافر في قوة ابصار
شهود الرؤية ، فانه مل هذا الطلب يمتد دفاعا موضوعيا
لا يستلزم ودا صريحا من المحكمة - بل يكفي أن يكون
الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة استنادا الى أقوال
الشهود الذين اطاعت اليهم المحكمة .

* المبالغة الواردة على لسان المدافع عن الطعن بمحضر
الجلسة هي « ان اغتصم في الدعوى هو من رأى - وهل
رأى ، أو ان احدا لم ير ، أو لم تكن الرؤية ممكنة - فقد
اجمع من في التحقيق على ان الحادث وقع في العشاء والعشاء
على الساعة السابعة والنصف مسا ... » .

(الطن رقم ١٤٢٨ سنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/٢٩/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٨٧)

الطن ٣٠/١٥٨٩ ق - (جلسة ١١/١٦/١٩٦١) ، الطن
٣٠/١٩٥٢ ق - (جلسة ١١/٢/١٩٦١) والطن ١٧٤٢ /
٣٠ ق - (جلسة ١١/٢/١٩٦١) - بالنسبة لطلب الممانعة .

١٥٩ - الممانعة ليست الا اجراء من اجراءات
التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا هي رأت
لذلك موجبا ، ولا يطلها غياب المتهم وقت اجرائها ، وكل
ما يكون له هو أن يتسلك لدى محكمة الموضوع بما قد
يكون في الممانعة من قص أو عيب حتى تهدرها المحكمة

دفاع شرعي

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب

القواعد أرقام (من ١٥ إلى ٦٢)

ولم المادة

دقيق

موجز القواعد :

- إلزام أصحاب الماطن ومديرها وحدهم بقبول أجولة الدقيق الفارغة المنصرفة من مطاحنهم . لا إلزام على المشتري بردها . ولا إلزام على البائع بقبولها .
- ١
- ٢

المنصرفة من مطاحنهم على أن تكون سليمة من التلف .
(ملحق رقم ٣٨٨ سنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٤ ص ٨ س ١١١)

القواعد القانونية :

- ١ - لا إلزام على المشتري برد جوال دقيق بعد تعرضه
من عيوبه ولا إلزام على البائع بقبوله وانما نظم الشارع
رد أجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥
سنة ١٩٤٥ الملحق بالقرار رقم ٤٤ سنة ١٩٥٥ فأوجب على
أصحاب الماطن ومديرها وحدهم قبول الجوالات الفارغة
- ٢ - متى كان الاحتياق الذي تم من المتهم والمشتري
قد انصب على شراء جوال دقيق مغلق مما عيوبه قائما
ثمانون آفة وكان تعرف الشارع لبس الجملة في واقعة
الدعوى ينزل على ماحده بالنص ويصدق مساء على كل
ما بلغ وزنه ٧٩ آفة من الدقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها ،
فلا محل للتسك بخصم وزن الجوال فارغا .
(ملحق رقم ٣٨٨ سنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٤ ص ٨ س ١١١)

رقم المادة

دعمة

موجز القواعد :

- عدم اطلاع المحكمة على المحررات المضبوطة ، وإنتهاؤها إلى أنها عقود مما يستحق عليه رسم دةمة الساع دون
بيان أساس ذلك . قصور
- ١

القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٧ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم النعمة . طبعته : فصد عام : هو
بجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية
أو صناعية . يختلف ذلك عن القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٠٦ عقوبات فهو قصد خاص . حلة ذلك :
المادة ٢٧ من القانون سالف الذكر هي من قوانين البوليس المقصود بها توقي تداول الدفات في ذاته ،
دون أن يلاص هذا التداولية الفش أو أي باعث آخر غير مشروع

٣،٢

القواعد القانونية :

أما القصد الجنائي في المادة الأخرى الخاصة بإعلامات الدفعة فقصد عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية ، مما لا يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .
(المرن رقم ١٢٢٧ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ١٥٥)

٣ - المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ هي من قوانين البوليس المقصود بها توقي تداول الدفغات في ذاته ، دون أن يلبس هذا التداولية الفس أو أى باع آخر غير مشروع ، يدل على ذلك المقارنة بين الألفاظ والعبارة المنصوص عليها في هذه المادة والمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، كما يدل على ذلك أن المشرع أضاف المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ومثلتها المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات لمواجهة حالة خاصة ، غير أنها في بعض المذكرات التفسيرية لهذه القوانين لم تكن تدخل في نطاق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، وهي تداول تلك الدفغات والطابع ، حتى ولو لم يكن صنع نماذجها مقصودا به استعمالها استعمالا ضاراً بمصلحة الحكومة أو الأفراد .
(المرن رقم ١٢٢٧ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ١٥٥)

١ - متى كان الثابت أن المحكمة بدرجتها لم تطلع على المحررات المضبوطة والتي ينازع المتهم في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم دفعة الاتباع ، وكان هذا الإطلاع لازماً لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما انتهى إليه من أن تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين العملاء لم يورد الأسانيد التي تبرر ما انتهى إليه ، فانه يكون مشوباً بالقصور ، ويعتذر معه على محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون .
(المرن رقم ١٢٣١ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٨ ص ٢٧٧)

٢ - يختلف القصد الجنائي الذى يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائي الذى يتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، فالقصد الجنائي في المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتحريم القمل ونية استعمال الشيء المقلد أو الزور استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى المتهم وحده اثبات عكس هذا القصد

(۲)

رقم القاعدة

رابطة السببية

موجز القواعد :

- ١ رابطة السببية في جريمة الإصابة الخطأ . هي أحد العناصر القانونية المكونة لها . إنعدامها . أثره : إنعدام الجريمة .
- ٢ رابطة السببية في جريمة القتل خطأ . مثال على توفرها
- ٣ مسئولية التهم جنائيا عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها عن خطأ أو عمد . ولو كانت عن طريق غير مباشر . التراضي أو الإجماع في علاج الجاني عليه . ومريض الجاني عليه أو كبر سنه . لا تقطع رابطة السببية
- ٤-٦ عدم استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة . قصور يوجب الحكم . أمثلة
- ٧-٨ غلو الحكم من بيان إصابات الجاني عليه وسببها وكيف أدت إلى وفاته . قصور . أمثلة
- ٩ إنتهاء الحكم إلى أن الحادث وقع بناء على خطأ الجاني عليه وحده وأن خطأ المتهم — يفرض حلونه — لم يكن له شأن في وقوع الحادث لإتضاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذي لحق الجاني عليه . لا قصور ، ولا خطأ في القانون : ولو لم يتحدث الحكم عن جميع صور الخطأ المنسوبة للمتهم ، أو لم يتبرهن لباقي صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٣٨ عقوبات
- العلاقة السببية في المواد الجنائية علاقة قسرية تبدأ بفعل القسب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقع من النتائج المألوفة لقملة إذا أتاه عمداً . أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة البصر بالعواقب العادية لسلكه والقصور عن أن يلحق عمله ضرراً بالغاً . مثال
- ١٠ رابطة السببية . مسألة موضوعية ، يقدرها قاضي الموضوع : لا رقابة عليه لمحكمة النقض : مادام قد أقام قضاؤه ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه
- ١١

القواعد القانونية :

المتهم الذي دافه بالقتل خطأ وبين إصابته للجاني عليه بإصابات قاتلة ، بما يكفي لإثبات قيام هذه الرابطة بقوله « وحيث أن خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن انحرافه للجهة اليمنى حيث كان يسير الجاني عليه وعدم استعماله لجهاز التنبيه أو القراميل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصيب الجاني عليه » .
(البلن رقم ١٨٩ سنة ٢٦ ق- جلسة ١٧/٤/١٩٥٦ ص ٧ و ١١٠)

٣ - يكون المتهم مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها عن خطأ أو عمد

١ - جريمة الإصابة الخطأ لا تقوم قانوناً إلا إذا كان وقوع الجرم متصلاً بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يتق الخنث ، فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها .

(البلن رقم ٧٥٩ سنة ٢٥ ق- جلسة ٢٧/٢/١٩٥٦ ص ٧ و ١٤٢)

٢ - يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ

ولم تسهما بسوء ولكنهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بسبب غزارة المطر وانزلاق قدم أحدهما وهو يحل الآخر ، وهو دفاع جوهري لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم سيكون مشوبا بالقصور .
(المن رقم ٥٧٢ سنة ٢٧ ق - جلة ٢١/١٠/١٩٥٧ ص ٨ من ٨١٨)

٨ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئا عن الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت الى وفاته فانه يكون معيبا لقصوره في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة وواقع ما أثبتت أوراق الدعوى .
(المن رقم ٨٠٥ سنة ٢٨ ق - جلة ٢٢/٦/١٩٥٨ ص ٩ من ٧٠٤)

٩ - متى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده وانتهى الى أن خطأ المتهم - بفرض حدوثه - لم يكن له شأن في وقوع الحادث لانتفاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذي لحق المجنى عليه ، فإن الحكم لا يكون قاصرا ولا مشوبا بالخطأ في القانون ان هو لم يتحدث عن جميع صور الخطأ المنسوبة الى المتهم ولم يتعرض لبيان صور الخطأ المشار اليها في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .
(المن رقم ١٧٦٩ سنة ٢٧ ق - جلة ٢٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ من ١٢٩)

١٠ - العلاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل التسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لقلعه اذا أتاه عمدا ، أو خروجه فيما يرتكبه يخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصور أن أن يلحق عمله ضررا بالغير - فاذا كان تقرير الصفة التشريعية - كما قل عنه الحكم - قد أثبت في تجبته أن استعمال المخدر بالنسبة التي حضر بها بالقر الذي استعمل في تخدير المجنى عليها جاء مخالفا للعالم الطبية وقد أدى الى حصول وفاة المريضة بعد فترة دقائق من حقنها بالمطول نتيجة الأثر السام « للبيوتوكاين » بالتركيز وبالكمية التي حقنت بها - فإن ما ورد نتيجة هذا التقرير صريح كل الصراحة في أن الوفاة نتيجة التسمم وقد حدثت بعد دقائق من حقن المجنى عليها بهذا المطول وهو ما اعتمد عليه الحكم بصفة أصلية في الثبات توافر علاقة السببية - أما ما ورد بالحكم من « أنه لا محل للنقشة وجود الحساسية لدى المجنى عليها من علمه طالما أن الوفاة كانت متوقعة » فانه فضلا عن وروده في معرض الرد على دفاع المتهم وما جاء بأقوال لأطباء الذين رجح بعضهم وجود تلك الحساسية واعتقد

ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية ، كما أن مرض المجنى عليه وتقدمه في السن هي من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهت اليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته .
(المن رقم ٢١١ سنة ٢٧ ق - جلة ١٦/٥/١٩٥٧ ص ٨ من ٤٤٨)

٤ - القصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدليل القننى « وهو التقرير الطبى » في جريمة القتل الخطأ مما يعيب الحكم .
(المن رقم ٢٩٨ سنة ٢٧ ق - جلة ٢٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ من ٥٤٨)

٥ - اذا كان الحكم عندما تعرض للتقرير الطبى التشريعى قد اقتصر على وصف الإصابات الواردة بالتقرير ، فإن ما أثبت من ذلك يكون قاصرا في بيان رابطة السببية بين تلك الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وبين الوفاة .
(المن رقم ١٢٦٤ سنة ٢٣ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١ من ٧٧١)
(المن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلة ٢١/١١/١٩٦٠)

٦ - اذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل المعد لم يبين كيف انتهى الى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريعية هي التي سببت وفاة المجنى عليه ، فانه يكون قاصرا متعينا تقضه ، ولا يقدح في ذلك ما أوردته الحكم في ختامه من أن الإصابات التارئة أودت بصياة المجنى عليه - ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبى صلة الوفاة بالإصابات التي أشار اليها من واقع الدليل القننى - وهو الكشف الطبى - مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا لا تستطيع معه محكمة التقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي أخذها بها .
(المن رقم ١٣٢٢ سنة ٢٣ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١ من ٨١٥)
(المن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠)

٧ - متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائى قد خلا من بيان الإصابات التي وجبت بالمجنى عليها والتي نشأ عنها وفاته أحدهما كما لم يبين سبب هذه الإصابات وهل نشأت عن المصادمة بالسيارة التي يقودها المتهم على الرغم مما تمسك به الدفاع عنه أمام المحكمة الاستثنائية من اقتطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات التي حدثت لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليها

المادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضررا بالغير ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية بحتة — لقاضي الموضوع تقديرها ، ومتى فصل في شأنها اثباتا أو هيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه — فاذا كان الحكم قد دلل بأدلة مؤدية على اتصال فعل المتهم بحصول الجرح بالجنى عليه اتصال السبب بالمسبب ، فانه لا يقبل من المتهم المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(المن رقم ١٢٦١ سنة ١٣٠٠ / جلسة ١٢١٣ / ١١ ص ١٠٤)
(المن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٢٧ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

البعض الآخر وجودها ، ولم يمنع فريق ثالث حدوث الوفاة حتى مع وجودها ، ليس فيما قاله الحكم من ذلك بشأن الحساسية ما ينقض أو يمارض مع ما أفصحت عنه المحكمة بصورة قطعية في بيان واقعة الدعوى وعند سرد أدلتها ، وأخذت فيه بما جاء بقرار الصفة التشريعية من أن الوفاة نشأت مباشرة عن التسمم بمادة «البوتوكاين» (المن رقم ١٣٣٢ سنة ٢٨ ق — جلسة ١٢٧ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

١١ — العلاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا أتاه عمدا أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب

درم القاعة

ربا فاحش

موجز القواعد :

- ١ — جريمة الاحداث حل الإفراض بالربا الفاحش . العبرة فيها بمقدور الإفراض ذاتها وليست باقتضاء القوائد الربوية . متى لاتنقض الدعوى الجنائية فيها ؟ إذا لم يفس بين هذه التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من ثلاث سنوات :::: ... ٢٠٠ ... ١
- ٢ — واقعة الإفراض بالربا الفاحش والاعتقاد عليها . جواز إثباتها بكافة الطرق القانونية :::: ... ٢

فانه بهذا يكون قد أثبت توفر ركن الاعتقاد كما عرفه القانون وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى الجنائية عنها .

(المن رقم ١١٩٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٩ ص ٧ ص ٢٤٠)

٢ — واقعة الإفراض بالربا الفاحش والاعتقاد عليها يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة ولو زادت القروض على ألف قرش .

(المن رقم ١١٩٩ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٩ ص ٧ ص ٢٤٠)

القواعد القانونية :

١ — العبرة في جريمة الاعتقاد على الإفراض بالربا الفاحش هي بمقدور الإفراض ذاتها وليست باقتضاء القوائد الربوية ، فمتى كان يبين من الحكم أن المتهم اتفق على عقد عقود ربوية لم يفس بين هذه التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من المدة المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية ،

رقم القاعد

رد اعتبار

موجز القواعد :

- ١ - مواد العود وشروط رد الاعتبار . تأثيرها فقط بنوع العقوبة . دون نظر إلى وصف الجريمة والعقاب عليها ...
- ٢ - رد الاعتبار بقوة القانون وفقا للمادة ٥٥٢ إجراءات أثر ذلك في توفر الظروف المشددة في جريمة إحراز سلاح ناري وذخائر بدون ترخيص . عدم تضمن قانون الأسلحة والذخائر استثناء لقاعدة القروء بالمادة المذكورة وجوب تعرض الحكم لما يثار من دفاع في هذا الشأن
- ٣ - إعادة رد الاعتبار عند تعدد الأحكام . استنادا إلى أحدثها . المادتان ٥٥٠ و ٥٥١ إجراءات . مثال . إحراز سلاح واشتباة

استثناء لها ، فإذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فإن ادانة المتهم على اعتبار توافر الظروف المشددة المستند من وجود سابقة له يكون قضاء صادرا بغير تمحيص سببه .

(الملن رقم ١٠٤٠ سنة ٢٨ ق - جلية ٢٠ - ١٠ - ١٩٥٨ س ٩ ص ٨١٣)

٣ - إذا سبق الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة لسرقة ، فإن رد اعتباره عن جريمة الاشتباة المحكوم فيها بعدها لا يكون وفقا للمادتين ٥٥٠ و ٥٥١ من قانون الاجرامات الجنائية الا بمضي ١٢ سنة على اقفاسها ، واذا كان سبق الحكم للاشتباة على المتهم - بجريمة احراز سلاح ناري بدون ترخيص قائما وموجبا لتطبيق الفقرة « و » من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عليه وفقا للمادة ٣/٢٦ من القانون المذكور بعد أن نزل بها الحكم الى عقوبة السجن عملا بالمادة « ١٧ » من قانون العقوبات - فإن الحكم يكون صحيحا في القانون .

(الملن رقم ١٦٧٩ سنة ٢٨ ق - جلية ٢/١٧ س ١٠ ص ٢٠٩)

القواعد القانونية :

١ - ان مواد العود وشروط رد الاعتبار انما تتأثر وتتأثر فقط بالعقوبة المحكوم بها وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة . يقطع النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب .

(الملن رقم ٥٠٩ سنة ٢٨ ق - جلية ٢٦/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٦٦)

٢ - اذا كان الحكم لم يتعرض الى ما تمسك به المتهم باحراز سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التي جعلها الشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع - ان صح - فإن الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة سنة يحى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملا بنص المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر

رقم القاعد

رسوم قضائية

موجز القواعد :

- رسوم الملن بالتفنى المقام من للمدعي بالحقوق المدنية . وجوب إداته عند التقرير بالملن . إلتزام الملن من الجلسات في حالة عدم سداد . إعادة عرضه ومن بالسداد : بقاء ذمة الطاعن مشغولة بأداته

رقم القاعة

- ٣ — دفع الكفالة . لا يلزم أدائها وقت التقرير بالطن . جواز تقديمها عند نظره بالجلسة
- ٥٤٤ — عدم سداد رسم الدعوى المدنية . لا أثر له في صحة أو بطلان إجراءات المحاكمة . لاشأن للمتهم في الاحتجاج بذلك . هذا من شأنه الكتاب وحده
- ٦ — المعارضة في قائمة الرسوم . عدم جواز احتجاج المعارض بطلان إعلانه في الدعوى الصادرة بشأنها القائمة :
- ٧ — الحكم على التهم بمصروفات الدعوى المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . لا يلزم لذلك أن يطلب المدعى المدنى صراحة . المواد ٣٢٠ إجراءات و ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات

القواعد القانونية :

٦ — ما يثيره الطاعن بصدده عدم اعلانه — على فرض صحته — انما يكون محله المعارضة في الحكم الصادر من محكمة النقض في غيبه وفقا لنص المادة ٣٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يقبل مثل هذا الدفع في صد المعارضة في قائمة الرسوم ، ومن ثم يظل الحكم التبايني قائما وبالتالي تظل قائمة الرسوم صحيحة لاستنادها اليومصدورها وفقا له .

(الطن رقم ٦٦٤ سنة ٢٠٠٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١٤ ص ١١ من ٢٢٨)
(والطن ٢٩٩/١٦٦٩ ق — الصادر بجله ١٩٦٠/٢/١٤)

١ — متى كان الطعن مقاما من المدعى بالحقوق المدنية فمليه أن يؤدي للخزانه الرسم المقرر في القانون عند التقرير بالطن بطريق النقض ، فاذا لم يتم بسداده قررت المحكمة استبعاد الطعن من الجلسة ، واعادة عرض الطعن الى الجلسة رهن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالالزام وصيورتها نهائية .

(الطن رقم ٨٣٨ سنة ٢٢٧ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ من ٣٥٨)

٧ — تنص المادة ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه اذا حكم بادانة المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تصلها ، وتنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة امامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ، كما تنص المادة ٣٥٧ من هذا القانون على أنه يدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة ، ومن ثم فان قضاء الحكم بالزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل أتعاب المحاماة من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وانما اصلا لحكم القانون .

٢ — ان ذمة الطاعن لا تبرأ من أداء الرسم بمجرد توقيع الجزاء بالاستبعاد بل تظل ذمته المالية مشغولة بأدائه ، فان لم يوف به قامت المحكمة بتقديره واعلانه بقائمة الرسوم ثم التنفيذ عليه بمقتضاها .

(الطن رقم ٨٣٨ سنة ٢٢٧ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ من ٣٥٨)

(الطن رقم ١٣٨٣ سنة ٢٠٠٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٤ ص ١١ من ٨٦١)
(والطن ١٤٨٤ سنة ٢٠٠٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢١ ص ١١ من ١٩٦٠)
(والطن ٢٠٠/١٧٦٧ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢٣ ص ١١ من ١٩٦١)
(والطن ١٥٢٢/٢٠٠ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٧ ص ١١ من ١٩٦١)

٣ — لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالطن انما له أن يتقدم بها عند نظره بالجلسة .

(الطن رقم ٨٣٨ سنة ٢٢٧ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ من ٣٥٨)

٤ — عدم سداد رسوم الدعوى المدنية — بفرض صحته — لا تعلق له باجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

(الطن رقم ١٦٥٥ سنة ٢٢٨ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٢ ص ١٠ من ٢٢٢)

٥ — لا يقبل من المتهمين الاحتجاج بعدم دفع المدعى بالحق المدني الرسوم المستحقة على الاستئناف ، إذ هذا من شأن قلم الكتاب وحده ، وهما ليسا تأثيين عنه .

(الطن رقم ١٣٦٢ سنة ٢٢٨ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ ص ١٠ من ٢٤٨)

رشوة

٤-١	القصل الأول : جرمه المادة ١٠٣ عقوبات
٩-٥	القصل الثاني : جرمه للمادة ١٠٢ مكرره عقوبات
١٥-١٠	القصل الثالث : جرمه المادة ١٠٤ عقوبات
٢١-١٦	القصل الرابع : جرمه المادة ١٠٩ عقوبات ووالى أئنت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢
٤٠-٢٢	القصل الخامس : جرمه المادة ١٠٩ مكرر عقوبات

موجز القواعد القانونية :

الفصل الأول - جريمة المادة ١٠٣ عقوبات

١ قيام جريمة الرشوة في حق الموظف العمومي بمجرد طلبها. للمادة ١٠٣ عقوبات المصلحة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣

٢ إختصاص الموظف المرتشي بجميع العمل المتعلق بالرشوة. لا يكتفى أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتفويض الغير من الرشوة.

٣ طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأشد العقوبة. بيان في حكم المادة ١٠٣ عقوبات.

٤ قيام حالة التظلم بجريمة الرشوة تفصيلاً لإفراق سابق بين التظلم والمخفي عليه. لكل من شاهدا تسليم التظلم لرجال السلطة العامة. للمادة ٣٧ إجراءات

الفصل الثاني - جريمة المادة ١٠٣ مكرر عقوبات

شيخ الحارث ، هومن الكلفين بخدمة عامة . توفر جرة الرشوة في من أحلم من إذا أخذ عطية مقابل عدم إحضار
 أحد الأشخاص المطلوبين إلى مكتب الآداب
 جرائم الرشوة والشروع فيها . يجب نفيها : أن يكون القرض منها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته ،
 أو علاً به من أمه من اختصاصه . أمثلة : ...
 إنقاذ جرة الرشوة قانوناً بالإفلاق الذي بين الرأى والمرئى . ضبط التهم على أثر تسلم مبلغ الرشوة
 المتخذ عليه من قبل يور في عام حالة التليس بالقرعة

الفصل الثالث - جريمة المادة ١٠٤ عقوبات

عُثِ المَهم بالأوراق المُرتَبة بِحفظها بِسبب وظيفته بِاتِّزاعها مِن مَكانها . إخلالاً بِواجبات هذه الوظيفة .
حصوله مُقابل ذلك على مُرتَب شهري من المُخابرات البريطانية . إيجاره مُرتباً . إذانة المُحكَم له على هذا
الأساس . إضافه مع صَحيح القانون .

رقم القاعة

- ١١ — اختصاص مأمور الضبط القضائي التابع للقسم الذى وقعت في دائرته جريمة الرشوة — بدفع جزء من المبلغ الخفى عليه — بتسليمه المبلغ في أى مكان ويجتنبه في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقى الرشوة.
- ١٢ — جريمة الرشى . توافر الإخلال بواجبات الوظيفة بعرض جبل على عسكري لحمله على إيداء أقوال جليدية لتتجر البهجة من المسؤولية . قيام جريمة الرشوة في حق من عرض الجبل . المادة ١٠٤ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣
- ١٣ — الأمر الصادر من النيابة بضبط المجرم متلبا بجريمة الرشوة . لا يتصد به أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معروف به في القانون ، وإنما قصد به ضبط المجرم على إثر تسلمه مبلغ الرشوة الخفى عليه بينه وبين المبلغ . علة ذلك : لأن جريمة الرشوة تتعدد بالإيقاع الذى يتم بين الرشى والمرشى ولا يبقى إلا إقامة الدلائل على هذا الإيقاع وتنفيذ مقتضاه بإسليم المبلغ
- ١٤ — صورة واقعة يتوافر بها لإرتكاب الجاني جريمة الرشوة بأرادة حرة طليقة ورغم الإجراءات التى إتخذها مأمور الضبط القضائي في سبيل كشف الجريمة وضبط المجرمين فيها
- ١٥ — مسؤولية الموظف جنائيا عن إخلاله بواجبات وظيفته مقابل جبل معين حتى ولو لم توجد لديه أية الإيجار بها . يمكن مجردة إستغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة من ورائها . المادة ١٠٤ عقوبات المحقة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . مثال :

الفصل الرابع — جريمة المادة ١٠٩ عقوبات التى أقيمت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢

- ١٦ — مناط تطبيق المادة ١٠٩ عقوبات : سرانها على كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العموى أو المستخدمنى كانت غايته من ذلك حل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به . يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لئنه من المضى في تنفيذ أو في غير فترة قيامه بعمله من أدائه مستقبلا : ما يميزها عن جريمة المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ عقوبات
- ١٧-١٩ — جريمة المادة ١٠٩ عقوبات . إختلافها في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كانت تأخذ حكمها من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط دون الغرامة . علة ذلك : الغرامة في مواد الرشوة هي مقابل الإيجار في الوظيفة أو إضادمة الموظف.
- ٢٠-٢١ — تجزئ الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ عن الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات . وجوب توافر قصد غاص يشتمل في إنتزاع الجاني للحصول من الموظف المحتذى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدى له عملا لا يعمل له أن يؤديه أو أن يستجيب لفرقة المحتذى فيمتنع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه

الفصل الخامس — جريمة المادة ١٠٩ مكرر عقوبات

- ٢٢ — وجوب أن يكون الغرض من جرائم الرشوة أو الشروع فيها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته أو عملا يزعم أنه يدخل في اختصاصه
- ٢٣ — دخول الأعمال الى يطلب من الموظف أدائها ضمن حدود وظيفته مباشرة . غير لازم . كفاية أن يكون له علاقة بها :

- ٢١ - «ناتج اختصاص الموظف بالعمل المتعلق بالرشوة . كفاية صدور أمر شفوي من رعيه للقيام بعمل معين لإختياره شخصاً به . أمثلة ٢١
- ٢٥ - عرض مبلغ من النقود على جندي المرد لمتنع عن تحرير محضر مخالفة لساتق سيارة ، ولم يتقبلها الجندي . قيام جريمة عرض الرشوة . كون المخالفة مما يجوز أولاً يجوز الصبح فيها لا يؤثر في قيامها ٢٥
- ٢٨-٢٦ - جريمة للمادة ١٠٩ مكرراً عقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . توفرها بمجرد عرض رشوة لم تقبل متى كان العرض حاصل من موظف عمومي . انصراف نية الموظف إلى الإخلال بواجبات وظيفته . غير لازم . القول بإمكان حصول عدول إختيارى بعد رفض الرشوة . لا عمل له ٢٨-٢٦
- ٢٩ - تحدث الحكم الصادر بإدانة الطاعين عن جريمة الرشوة عن الفرض الذي يهدفان إليه لحصولهما على المالا وامتداد أيديهما على بعض محتوياته . لاثاثير له على سلامة الحكم . ولو لم يكن الملف معروضاً على المحكمة . علة ذلك : لتعلقه بالسبب ولعدم توقف الفصل في الدعوى عليه ٢٩
- ٣٠ - يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفهية ٣٠
- ٣١ - دخول رجال الجيش والشرطة وموظفي الوزارات والمصالح ومستخدميها على اختلاف طبقاتهم في حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين بمقتضى المادة ١٠٩ مكرر ، ١١١ عقوبات ٣١
- ٣٣، ٣٢ - إخلال الموظفين العموميين والمكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسببه بواجب التبليغ عن الجرائم يتدرج تحت باب الرشوة المعاقب عليها متى نقاضى الموظف بجملا في مقابله . إعتبار من عرض الجبل لهذا الفرض راسياً مستحقاً للعقاب . المادة ٢٦ إجراءات ٣٣، ٣٢
- ٣٤ - ثبوت أن العمل المراد القيام به أو الإبتناع عنه لا يدخل في إختصاص الموظف ولم يزعم الأخير أنه من إختصاصه . لا جريمة ٣٤
- ٣٥ - رفض المحكمة دفاع المتهم المبنى على أن عرضه الرشوة على الخفير التقاضى بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤيدى إليه محصلها وإستخلاصها منها مالا يؤيدى إليه . غير سليم ٣٥
- ٣٦ - قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة تنفيلاً لإتفاق سابق بين الراشئ والمرشئ . لرجل الضبط التقاضى القبض على المتهم في أى وقت وفى أى مكان مادامت حالة التلبس قائمة ٣٦
- ٣٧ - عدد المرات التى ترددت التهمة فيها على الموظف المختص وتوافرها . عدم إتصالها بأركان جريمة الرشوة . يبايها في الحكم . غير لازم ٣٧
- ٣٨ - تعذيب المكان الذى دفعت فيه الرشوة . غير لازم . متى كانت جهة ارتكاب الجريمة معية في الحكم ٣٨
- ٣٩ - تقديم الرشوة إلى الموظف معاقب عليه قانوناً ، ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة . مثال . دس . الموظف عند آخر أثناء قيامه بوظيفته ٣٩
- ٤٠ - أغراض الرشوة والإختصاص : الإخلال بواجبات الوظيفة . كفاية اختصاص الموظف بالعمل لا فرق بين طلب أدائه والابتناع عنه . توافر النية الإجرامية بغض النظر عما إذا كان العمل أو الابتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق . الإكراه المعنوى والضرورة . عند عرض الرشوة . مثال ٤٠

القواعد القانونية :

الفصل الأول

جرمة المادة ١٠٣ عقوبات

١ - ان جريمة الرشوة طبقا للمادة ١٠٣ من قانون العقوبات الممدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تقوم في حق الموظف العمومي بمجرد طلبها وفي قول الحكم يحصل هذا الطلب من جانب المتهم وتثبت ذلك في حقه ما يتحقق به حكمة معاقبته .

(الفرن رقم ١٢٠٨ سنة ٢٧ ق - جلة ١١/٢٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٢٥)

٢ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرتضى هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(الفرن رقم ١٦٠٧ سنة ٢٧ ق - جلة ١١/٢٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٧)

٣ - ساوت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات في التجريم والعقاب بين طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذ العطية ومن ثم فلا مصلحة للمتهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه .

(الفرن رقم ١٩٠٧ سنة ٢٧ ق - جلة ١١/٢٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٧)

٤ - متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة الاجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاضايق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحربي شهودها ، فإن لهم وقد شاهدوه متلبسا بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة العامة علا ينص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٦٠٨ سنة ٢٧ ق - جلة ١١/٢٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٤١)

الفصل الثاني

جرمة المادة ١٠٣ مكررا عقوبات

٥ - يقوم مشايخ الحارات في المذن - كما بين من مطالعة الأورنيك "درم ٢٣٣" شياخات - بخدمات عامة لصالح الجتس ، أى أهم من المكلفين بخدمة عامة ، ومن بين هذه الخدمات استحضار الأشخاص المطلوبين للاقسام خلسة للامن العام - فإذا أخذ أحدهم عطية مقابل علم

احضار أحد الأشخاص المطلوبين الى مكتب الآداب فإن عمله هذا يعد رشوة .

(الفرن رقم ٩٢٦ سنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٧٢)

٦ - استحدث الشارع نص المادة ١٠٣ مكررا مستهدفا به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغلن الموظفين العموميين ، والذين ألحقهم الشارع بهم في هذا الباب - وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم .

(الفرن رقم ١٢١٧ سنة ٣٠ ق - جلة ١٠/٢٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٠٦)

٧ - الزعم بأن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفة المتهم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية - وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص - فإذا كان الحكم قد دلل تدليلا سائما على صدور هذا الزعم من المتهم فلا معقب عليه فيه .

(الفرن رقم ١٢١٧ سنة ٣٠ ق - جلة ١٠/٢٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٠٦)

٨ - ما استخلصه الحكم من تراخي المتهم - بوصفه رئيسا لقلم عمال اليومية والخدمة السائرة بمصلحة الطيران المدني - الذي يعمل بها المبلغ في اتخاذ الاجراءات في الطلب الذي قدمه المبلغ المذكور لامتحانه وترقيته لا تعارض فيه مع ما انتهى اليه بعد ذلك من أن المتهم طلب لنفسه مبلغا من النقود ثم قبل من المبلغ ثلاثة جنيهات على سبيل الرشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته هو تسهيل الاجراءات لامتحانه وترقيته لوظيفة رئيس عمال الحدائق ومساعده في الترقية اليها دون من يتقدمه في نتيجة الامتحان ، ذلك أن الواضح من مدونات الحكم أن الاجراءات التي أشار اليها المتصله بتقديم الطلب قد تمت قبل طلب الرشوة وقبل المتهم بمبلغها - وهي اجراءات لا شأن لها بما زعمه المتهم للمبلغ .

(الفرن رقم ١٢١٧ سنة ٣٠ ق - جلة ١٠/٢٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٠٦)

٩ - ما أثبتته الحكم في صدد توافر حالة التلبس انما على به ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ، ذلك بأن جريمة الرشوة قد انقضت قانونا بذلك الاتفاق بين الراضى والمرضى ولم يبق الا اقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم الرشوة .

(الفرن رقم ١٢١٢ سنة ٣٠ ق - جلة ١٠/٢٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٠٦)

الفصل الثالث

جريمة المادة ١٠٤ عقوبات

١٠ — اذا قرر المحكم أنه متى ثبت في حق المتهم عيب بالأوراق المتوط به حفظها بسبب وظيفته بأن انتزعها من مكانها فإن ذلك يثبت عليه إخلاله بواجبات هذه الوظيفة ومتى كان مأجورا فعمل ذلك من المخبرات البريطانية بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهري فرضته له يكون مرتشيا فإن الحكم يكون صحيحا في القانون خاليا من عيب القصور في الدليل على الجريمة التي دان المتهم بها .

(الملن رقم ١٥٩٩ سنة ٢٧ ق - جلة ١٣/٥/١٩٥٨ س ٩ من ٥٥٥)

١١ — متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فعلا بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه الى المتهم في بناء محكمة شبرا الواقع في اختصاص قسم روض الفرج ، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا بإجراء كل ما خوله إياه القانون من أعمال التحقيق - كالفتيش - لتعقب المتهم في أى مكان في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقى الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الأولى .

(الملن رقم ٥٥٠ سنة ٢٨ ق - جلة ١٣/٥/١٩٥٨ س ٩ من ٦٢١)

١٢ — ان الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدلت صور الرشوة فد نص على «الاخلال بواجبات الوظيفة» كعرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوء امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو المكافأة على ما وقع منه ، وجاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة جديدا في التشريع عند تعديله مطلقا من التقيد بمدلوله لاستيعاب كل عيب يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب الى هذه الأعمال ويمد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل لها دائما أن تجري على سنن قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ، فإذا تعامل الموظف مقابل على هذا الاخلال كان فله رشوة مستوجبة للعقاب ، وإذا كان عرض الرشوة على الصورة الثالثة في الحكم على المسكرى وهو أحد أفراد سلطة الضبط وقائم بخدمة عامة في سبيل عمله على ابداء أقوال جديدة غير ما سبق أن أبداه في شأن كيفية ضبط المتهم وظروف هذا الضبط والميل به الى أن يستهدف في ذلك مصلحتها لتجن من المسؤولية وهو أمر تتأذى منه العدالة وتسقط عنه ذمة الموقف وهو اذا وقع منه يكون إخلالا بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن

يكون أميناً في تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما يوش فيها من إجراءات تتخذ أساسا لأثر معين يرتبه القانون عليها وهذا الاخلال بالواجب يندرج بنبر شك في باب الرشوة الملقب عليها قانونا متى تقاضى الموظف جملا في مقابله ، ويكون من عرض هذا الجمل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب .

(الملن رقم ٩٢٣ سنة ٢٨ ق - جلة ١٣/٥/١٩٥٨ س ٩ من ٧٦٦)

١٣ — لا تستلزم حالة التلبس اذا من سلطة التحقيق لاجراء التفتيش ، إذ أن هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم فتفتيش شخصه ومنزله كما هو مستفاد من المادتين ١/٤٦ ، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فالأمر الصادر من النيابة بضبط المتهم متلبا بجريمة الرشوة لم يقصد به المنع الذي ذهب اليه الدفاع - وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون - وواقع الحال أنه انما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ - وهو ما حدث فعلا على النحو الذي أورده الحكم - ذلك بأن جريمة الرشوة قد انقضت بذلك الاتفاق الذي تم بين الرشي والمرتشي ، ولم يبق الا إقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ - وهو ما ذهب اليه وكيل النيابة بالأمر الذي أصدره - واذ كان الضابط الذي كلف تنفيذ طلب النيابة قد دخوله القانون سلطة القبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهمائه بجناية الرشوة ، ومتى كان القبض عليه صحيحا كان التفتيش صحيحا كذلك طبقا للمادتين ٣٤ ، ١/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فيكون قضاء محكمة الموضوع برفض الدفع بطلان القبض والتفتيش بناء على هذا الأساس القانوني قضاء صحيحا في القانون .

(الملن رقم ١١٤٥ سنة ٢٩ ق - جلة ١١/١٦/١٩٥٩ س ١٠ من ٨٦٦)

١٤ — يجب على مأموري الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومركبتها ، وجمع الاستدلالات التي تزم للتحقيق والدعوى ، فيستغل في اختصاصهم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، ولا تهرب عليهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها - ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي واتحالت الصفات حتى يأمن الجاني لهم ويأمن جانبهم وليتمكنوا من أداء واجبهم ، ما دام أن إرادة الجاني تبقى حرة غير معذومة - فإذا كان التائب من الحكم أن الطاعن قد أوما للضابط من بادى الأمر بما كان يبني

غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

(الملن رقم ١٤١ سة ٢٤ - جلة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٩٩٢)

١٧ - أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كان المشرع قد أعطاها حكم الرشوة إلا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقتضية للحرة فقط وليس في عقوبة الترامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة أو افساد دمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الترامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به وهنا لا وعد ولا عطية .

(الملن رقم ١٤١ سة ٢٨ - جلة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٩٩٢)

١٨ - إيراد الشارع لجريمة المادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في باب الرشوة هو من قبيل التوسعة في معناها - لنوع شبه لاحظته الشارع بين الجريمتين من جهة النتيجة التي يفضي إليها التهديد أو الاعتداء ، لا من جهة الدلالة على حقيقة الرشوة في اصطلاح القانون ، وهي لا تكون إلا بوعده أو عطية .

(الملن رقم ٦٤٥ سة ٢٨ - جلة ١٢/٥/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٢٢)

١٩ - لا محل لتوقيع عقوبة الترامة في جريمة المادة ١٠٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لاتضاء الحكمة من توقيعها بانتفاء معنى الاتجار بالوظيفة ، على ما سبق به قضاء محكمة النقض .

(الملن رقم ٦٥٥ سة ٢٨ - جلة ١٢/٥/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٢٢)

٢٠ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ جريمة خاصة يميزها عن جريمة التمدي على الموظفين العموميين ورجال الضبط ونصهم من المكلفين بخدمات عامة والنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يمثّل في اتواء الجاني الحصول من الموظف التمدي عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي له عملا لا ييل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة التمدي فيتمتع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه ، وهذه النية - التي تنسب الى هذا الباعث الخاص - هي قوام القصد الجنائي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ المذكورة ، وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم الاعتداء واستعمال القوة ضد الموظفين العموميين والمعتبرة جنحا وفقا لنصوص المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات .

(الملن رقم ٦٤٥ سة ٢٨ - جلة ١٢/٥/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٢٢)

عليه من التقدم اليه مباشرة دون تدخل المتهم الآخر - الذي أوصله وأرشدته اليه - لتذليل ما يعترض مرور السيارة من عقبات ، الأمر الذي فسره المحكمة بحق بأنه إيماء من الطاعن باستمداه للتناضى عن المخالفة الجبركية لقضاء ما يبذل له من مال ، ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ الرشوة وقبضه فعلا وضبط بعضه في جيبه ، وأن ذلك كله حدث في وقت كانت ارادة الطاعن فيه حرة طليقة ، وكان انزاله الى مقارفة الجريمة وليد ارادة تامة فيكون صحيحا ماخلص اليه الحكم من أن تعرضا على ارتكاب الجريمة لم يقع من جانب رجل الضبط القضائي .

(الملن رقم ٩٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٥/١٩٥٩ س ١٠ ص ٩٧٠)

١٥ - عدلت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة ومنها الاخلال بواجبات الوظيفة واعتبرته نظير الامتناع عن عمل من أعمالها ، فالموظف الذي يخل بواجبات وظيفته مسئول جنائيا حتى ولو لم توجد لديه نية الاتجار بها ، لأنه يكفي مجرد نية استغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة من ورانها - فاذا كان الثابت أن المتهم توجه الى مكتب الشخص الذي كلف بإجراء التحريات عن المنزل الذي يديره للدعارة السريع - ثم كنف له عن شخصيته وأفهمه بأن لديه شكاوى ضده محالة اليه من النيابة ويسكنه حفظها ومطالبه بمبلغ عشرة جنيهات ، فإن هذا يوفر الاخلال بواجبات وظيفته المتهم ويقع تحت حكم المادة ١٠٤ السالف الإشارة اليها ، سواء كان طلبة المبلغ له ، أو في سبيل استرداده لتقريبه نظير ما دفعه أجرا لأفعال غير مشروعة .

(الملن رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٢٠)

الفصل الرابع

جريمة المادة ١٠٩ عقوبات

” التي ألغيت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٦ “

١٦ - أن الشارع أطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو المستخدم متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنه من أدائه مستقبلا طالما أن قضاء الموظف للأمر

٢٦ - تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بمجرد عرض رشوة لم تقبل متى كان العرض حاصلًا لموظف عمومي .

(الطن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ٥٥)

٢٧ - لا يشترط لوقوع جريمة تقوم من جانب الموظف على عدم قبول الرشوة أن تكون نيته قد انصرفت الى الاخلال بواجبات وظيفته ، ومن ثم فإن ما حدث من تبليغ سابق على الضبط لا يؤثر في قيامها .

(الطن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ٥٥)

٢٨ - التسليم بأن عرض مبلغ الرشوة قد تم من جانب الطاعنين وأن الرفض قد وقع من جانب المبلغ يتبع به القول بإمكان حصول عدول اختياري بعد ذلك ، وليس ينقص ما تم أن حصل الضبط أثناء المهلة التي طلبها الطاعنان للتشاور بعد خلاصتهما مع المبلغ على مقدار الرشوة ورفض قبول المبلغ الموعود .

(الطن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ٥٥)

٢٩ - لا يؤثر في سلامة الحكم الصادر بإدانة الطاعنين عن جريمة الرشوة تحدته عن العرض الذي يهدف اليه الطاعنان لحصولهما على الملف وامتداد أيديهما على بعض محتوياته ولو لم يكن الملف معروضا على المحكمة ، لأنه حديث يتعلق بالسبب ولا يتوقف عليه الفصل في الدعوى .

(الطن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ٥٥)

٣٠ - يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية - فإذا كان الحكم قد دلل تدليلا سائما على أن عمل الساعي « المبلغ » يقتضي التردد على المكان الذي تحفظ به ملفات الممولين للمعاونة في تصفيها وأنه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظفي مأمورية الضرائب - وهم من رؤسائه - فإن التحليل بانعدام أحد أركان جريمة الرشوة يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ٥٥)

٣١ - نصت المادة ١١١ من قانون العقوبات على أن المأمورين والمستخدمين أيًا كانت وظيفتهم يعتبرون كالوظائف وبذلك تنطبق أحكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيرا ، وإنما يشترط فيه بجواب ذلك أن يكون ممن تجري عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة

٢١ - إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي لدى المتهم بما مفاده أن المتهم إنما قصد من الاعتداء العرب بعد أن كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسة اثنين من أفراد البوليس ، والحيولة بين المجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته ، فإن ما انتهت اليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تسديا على أحد رجال الضبط في أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطئ لا يلتزم مع التفسير السليم للقانون .

(الطن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ٧٢٢)

الفصل الخامس

جريمة المادة ١٠٩ مكررا عقوبات

٢٢ - يجب في جرائم الرشوة والشروع فيها أن يكون العرض منها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته ، أو عملا يزعم الموظف أنه يدخل في اختصاصه .

(الطن رقم ٢٧٦ سنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤/١٥ من ٨ ص ٤١٦)

٢٣ - ليس ضروريا في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخله ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له علاقة بها .

(الطن رقم ٩٢٨ سنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠/١ من ٩ ص ٧٥١)

٢٤ - يكفي لكي يكون الموظف مختصا بالعمل أن يصدر اليه أمر شفوي من رئيسه بالقيام به ، كما يكفي أن يكون العمل الذي دفعت الرشوة من أجله له اتصال بأعمال وظيفة المرتضى ، وإذا كان العمل قد جرى في المحاكم على أن يقوم الكتاب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات حتى ينظم العمل في دوائر المحاكم المتعددة ، وحتى توزع القضايا على الجلسات توزيعا عادلا ، وكان لا تضارب بين ما جرى عليه العمل وبين ما أورده نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات فإن ادانة المتهم بجريمة عرض رشوة على كاتب أول محكمة للاخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات ولم تقبل منه يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ٩٢٨ سنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠/٧ من ٩ ص ٧٧٩)

٢٥ - إذا عين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة عرض رشوة على موظف عمومي « جندي المرور » ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير محضر مخالفة لسائق السيارة التي كان يركبها المتهم ولم تقبل منه وهي الجريمة التي دانه الحكم بما فانه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون هذه المخالفة التي عرض مبلغ الرشوة للامتناع عن تحريرها مما يجوز الصلح فيها أو لا يجوز .

(الطن رقم ١٠٤٢ سنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠/٢٠ من ٩ ص ٨٠٤)

في الأمر إذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم هذا الأخير أنه من اختصاصه .

(الفرن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ - جلة ١٩٥٩/٦/١ ص ١٠ من ٥٨٩)

٣٥ - يجب أن تبني الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها - فإذا كانت مؤدى أقوال الضهير أنه قبض على المتهم حين رآه يسكب الماء أمام المحل اعتقادا منه بأنه الشخص الذي دأب على القاء التراب والملح أمام المحل ، والذي طلب منه أصحابه ضبطه ، وأن ما فعله المتهم لا يبدو أن يكون من قبيل السر ، وأن الضهير إذا قبض على المتهم إنما فعل ذلك نزولا على رغبة أصحاب المحل مع علمه بماهية الفعل الذي صدر من المتهم - لا اعتقادا منه بأن المتهم ارتكب جريمة ما - كما قالت المحكمة ، فإن رفض المحكمة دفاع المتهم المبني على أن عرضه الرشوة على الضهير النظامي كان بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدي إليه مصطلحا واستخلاصها منها ما لا يؤدي إليه لا يكون مستندا إلى أساس سليم .

(الفرن رقم ١٧٦٧ سنة ٢٨ - جلة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ من ٨٨١)

٣٦ - ابلاغ الموظف الجهة المختصة بما تم بينه وبين المتهمه عن الرشوة ، ثم حشور المتهمه وأخبار يوم الحادث ومقابلتها للموظف في مبنى المحكمة وخروج هذا الأخير برفقتها ومعه ملف الدعوى ودعاها تحت بصر الضابط إلى مكان خارج المحكمة ليكونا بنى عن مشاهدة الآخرين ورؤية الضابط للموظف يضع شيئا في جيبه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة إلى أخيه - المتهم الآخر - الذي كان يرافق المتهمه - كل هذه مظاهر خارجية تبعث عن الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكبت في ذلك الوقت ، وهذا تليس يجيز له القبض على المتهمه في أى وقت وفى أى مكان ما دامت حالة التليس قائمة - ولو بشر لأن من سلطة التحقيق .

(الفرن رقم ٢٠٣٦ سنة ٢٩ - جلة ١٩٦٠/١/١١ ص ١١ من ٢٣)

٣٧ - عدد المرات التي ترددت المتهمه فيها على الموظف المختص وتواريفها لا يلزم بها في الحكم لعدم اتصالها بأركان جريمة الرشوة .

(الفرن رقم ٢٠٣٦ سنة ٢٩ - جلة ١٩٦٠/١/١١ ص ١١ من ٢٣)

٣٨ - لا يلزم تحديد المكان الذى دفعت فيه الرشوة متى كانت جهة ارتكاب الجريمة معينة في الحكم .

(الفرن رقم ٢٠٣٦ سنة ٢٩ - جلة ١٩٦٠/١/١١ ص ١١ من ٢٣)

الحكومة ، وقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أحد هذه الأنظمة ، وهناك أنظمة أخرى خاصة رجال الجيش والبوليس ، وعلى هذا يدخل في حكم الموظفين العموميين والساوميين والمستخدمين بمقتضى المادتين ١٠٩ مكررا ، ١١١ من قانون العقوبات رجال الجيش والبوليس وموظفى الوزارات والمصالح ومستخدميه على اختلاف طبقاتهم .

(الفرن رقم ٢٠٥ سنة ٢٩ - جلة ١٩٥٩/٢/٣٠ ص ١٠ من ٣٦٤)

٣٢ - مفاد نص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية ان واجب التبليغ عن الجرائم التى يعلم بها الموظفون العموميون أو المكلفون بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسبب تأديته هو أمر يدخل في واجبات وظيفتهم مبايعرضهم للمسئولية التأديبية إذا خالفوا هذا الواجب ، ونتيجة لما تقدم فإن عرض الرشوة على الموظف العمومى للامتناع عن أداء واجب التبليغ عن الجريمة المكلف به قانونا هو أمر يتعلق بذمة الموظف ، فإذا وقع منه هذا الامتناع يكون اخلالا خطيرا بواجبات وظيفته التى ترض عليه التبليغ عن الجرائم التى يعلم بها أثناء تأديته عمله أو بسبب تأديته ، وهذا الاخلال بالواجب يندرج تحت باب الرشوة المعاقب عليها قانونا متى تقاضى الموظف جعلا في مقابله ويكون من عرض هذا الجعلا لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب .

(الفرن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ - جلة ١٩٥٩/٦/١ ص ١٠ من ٥٨٩)

٣٣ - يتعين على المحكمة وقد اتجهت إلى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة اليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقى وتدخل في الحركة الاجرامية التى أنشأها المتهم - أن تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن تنبهه الى التعديل الذى أجرتة ليبدى دفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإذا هي أغفلت ذلك وقضت ببراءة المتهم استنادا الى أن رجلى البوليس الحربي ليس من اختصاصها اقتياد المتهم الى قسم البوليس دون أن تبين لكنتها فيما أسندته الى المتهم من أنه عرض الرشوة عليها « لصرف النظر عن النزاع القائم » وهو ما ينطوى على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التى علما بها والتي كان يتعين عليها القيام به باعتبارهما من المكلفين بخدمة عامة - علما بنص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية - لا مجرد عدم اقتياده الى القسم - فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(الفرن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ - جلة ١٩٥٩/٦/١ ص ١٠ من ٥٨٩)

٣٤ - من المقرر في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات أنه لا جريمة

الذى قام به أية مخالفة للقانون — وقد أسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للمحاكمة عن جريمة أنه طرح للبيع « شايًا » معبأ في أغلفة ناقصة الوزن ، فان قضاء المحكمة ببرائة المتهم عن هذه الواقعة استنادا الى أن عدم التبيئة يجعل الجريمة منعدمة لا يترتب عليه أن المتهم كان في حالة اكراه معنوى أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة — وانما كان عرضها للتأثير في مفتش الأسعار وحمله على الاختلال بواجبه بالامتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة في الوزن للتوجه بها الى مراقبة الأسعار لوزنها هناك ، ومن ثم كان سليما ما ذكره الحكم من أن برائة المتهم من واقعة عرضه للبيع « شايًا » بأغلفة ناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف .

(الطن رقم ١٢٦٥ سنة ١٣٣٠ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١ من ٧٧٤)

٣٩ - يعاقب القانون على الرشوة ولو كان المصل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت الى الموظف - بقصد افساد ذمته ليقارف جريمة دس مخدر في منزل آخر أثناء قيامه بتفتيشه بناء على البلاغ المقدم منه لمكتب البوليس الحرى الذى يعمل فيه من قدمت له العطفية .

(الطن رقم ١٧٥٩ سنة ٢٩ ق - جلة ٤/٤/١٩٦٠ ص ١١ من ٣١٦)

٤٠ - متى كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أدائه أو الامتناع عنه ، كما يؤخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما اذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق - فاذا كان الثابت أن مفتش الأسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن في مصنع المتهم انما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته ولم يكن في الاجراء

رقم القاعدة

رى وصرف

موجز القاعدة :

تنظيف العقاب في حالة إحداث قطع جسر النيل أو ترعة عمومية . حكمته : ما يترتب على ذلك القتل من الإخلال بتوزيع مياه الرى . القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣

القاعدة القانونية :

في المادة ٧٣ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٤ بعد النص على احداث الضرر ولم ينص عليه في المادة ٧٣ - كما شمل النص في المادة ٧٣ احداث الضرر ببيل جسر الترعة أو النيل أو بقاعها مما يدل على أن غرض الشارع من العقاب على هذا القتل هو المحافظة على سلامة هذه المرافق .

(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٤/١٤/١٩٥٧ ص ٨ من ٥٠٥)

غلظ القانون العقاب في حالة احداث قطع جسر النيل أو ترعة عمومية لما يترتب على ذلك القتل من الإخلال بتوزيع مياه الرى ، يدل على ذلك أنه خفف العقاب في حالة احداث القطع في جسر مصرف فنص عليه

(ز)

رقم القاعة

زنا

موجز القواعد :

- القضاء الزوج بالتصويص من قتل زوجته التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم يدينها . لا عاقبة فيه
للآداب والنظام العام ١
- الإشارة في الحكم إلى مجابهة برسالة استند إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها . لا قصورا ... ٢
- جرائم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ عقوبات . وجوب صدور شكوى المني عليه أو وكيله الخاص لإمكان رفع
الدعوى الجنائية . هذا من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم ٣

القواعد القانونية :

٣- يلزم قانونا - طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣

من قانون الاجراءات الجنائية - صدور شكوى المني
عليه أو وكيله الخاص لامكان رفع الدعوى الجنائية
في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ من
قانون العقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي
يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى
الجنائية ، ولا يثنى عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن
الزوج قد تقدم الى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة
الزنا وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنها في تحقيق
النيابة العامة .

(المن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩ - جلة ١٢/٨/١٩٥٩ س ١٠ ص ٩٩٢)

١ - للزوج أن يبقى على الزوجة التي لم ترفع عليها
دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم يدينها وليس في القضاء
له بالتصويص عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام .
(المن رقم ٣٦ لسنة ٢٩ - جلة ١٥/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٦١)

٢- متى كانت المحكمة قد أشارت في الحكم الى مجابهة
بالرسالة التي استندت الى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا
دون إيراد مضمونها ، فاتها تكون قد استندت الى ما له
أصل ثابت في الأوراق ويكون النعي على الحكم بالقصور
لا محل له .

(المن رقم ٨١٣ لسنة ٢٦ - جلة ٤/١٢/١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٣٤)

(س)

رقم القاعة

٨ البحث في توافر قصد الإذاعة في جريمة القذف . موضوعي

الفصل الثاني - السب والقذف الذي يستلزمه الدفاع

٩ سريان حكم المادة ٣٠٩ عقوبات سواء صدرت عبارات أمام الحاكم أو سلطات التحقيق أو عناصر الشرطة ...

١٠ انفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف عما يستلزمه الدفاع . موضوعي

١١ يُطبق حكم المادة ٣٠٩ عقوبات حل عامي الخدم

الفصل الثالث - السب والقذف في حق الموظفين

١٢ شرط إياحة العلم للمضن قلداً وسباً في حق الموظفين هو أن يكون صادراً عن حسن نية ولخمة مصلحة عامة . تحقق الجريمة إذا كان القاذف من "النية لا يقصد إلا التشهير والتجريح لصفان وأفراد شخصية ولو استطاع إثبات ما قذف به

١٣ قيام دليل الجريمة من كون العبارات الواردة بالشكاوى والبرقيات المرسلة "لجهات حكومية تعتبر قلداً وسباً واعتراف المتهم بالتحقيق وبالحكمة بإرسالها دون حاجة لإساع شهادة المجني عليه

١٤ تقديم المتهم عراض لجهات حكومية متعددة بالعلم في حق موظف مع علمه بتداولها بين إيدي الموظفين المختصين . توافر الملاية لثبوت قصد الإذاعة ووقوع الإذاعة فعلا

١٥ لايجب طلب تولي المحكمة إثبات صحة وقائع القذف إذا لم يقدم المتهم بالدليل على صحها

١٦ كفة حسن النية في جريمة قذف الموظفين : هو أن يكون العلم عليهم صادراً عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخمة للمصلحة العامة

الفصل الرابع - السب والقذف عن طريق النشر بالصحف

١٧ إذاعة الحائى عبارات قذف وسب سبق نشرها موجب العقاب . وجوب تحققه من أن تلك الكتابة لا تنطوي على أية مخالفة للقانون . المادة ١٩٧ عقوبات

الفصل الخامس - السب غير العلني

٨ إرسال المتهم صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تنبئ عن علاقة غير شرعية بين المتهم وزوجة المجني عليه وذلك بطريقة سرية داخل مطايرف مغلقة أو تسليمها بدأ يد دون أن يكون لدى المتهم قصد الإذاعة ودون أن تتحقق الملاية . إختار الواقعة مخالفة سب غير علني . المادة ٣٩٤-١ عقوبات

راجع : أيضا جرائم النشر .

القواعد القانونية ،

الفصل الأول

أركان الجريمة

الفرع الأول - القصد الجنائي

١ - لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا ، بل يكفي يتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر التاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجب عقاب المذنب أو احتقاره ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون التاذف حسن النية ، أي متقدما صحة ما روى به المجنى عليه من وقائع القذف ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف - شائنة بذاتها ومقذعة .

(المن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ - ق- جلة ١٩٥٩/٢/٢٤ من ١٠ ص ٢٤٨)

٢ - متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية الا في حدود ما يكون الظن موجبا الى موقفه عمومي أو من في حكمه - فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أي دليل يتقدم به لاثبات صحة ما قذف ، وفي هذا ما يكفي لرفض اجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

(المن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ - ق- جلة ١٩٥٩/٢/٢٤ من ١٠ ص ٢٤٨)

الفرع الثاني : العالانية

٣ - المنزل يحكم الأصل محل خاص ، والعالانية قد تحقق بالجهر بألفاظ السب في فناء المنزل اذا كان يقطنه سكان عديليون يؤمنون مدخله ويشتقون الى فناءه بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم فإذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن السب حصل على سلم المنزل دون أن يبين ما اذا كان قد حصل الجهر به وهل سكان المنزل من الكثرة بحيث تجعل من هذا الفناء معلما عام على الصورة المتقدمة فانه يكون حكما قاصرا .

(المن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٥ - ق- جلة ١٩٥٩/٢/٢٤ من ٧ ص ١٨١)

٤ - العالانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون

المقوبات لا تتوافر الا اذا وقعت ألفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء ببيئته أو بالمصادفة .

(المن رقم ١٩٩٥ لسنة ٢٥ - ق- جلة ١٩٥٩/٢/١٩ من ٧ ص ٣٦٧)

٥ - سلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره مكانا عاما ، وهو لا يكون كذلك الا اذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديليون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذي يجتمعهم على كثرة عددهم .

(المن رقم ١٩٩٥ لسنة ٢٥ - ق- جلة ١٩٥٩/٢/١٩ من ٧ ص ٣٦٧)

٦ - متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جريمتي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت جهما الدعوى عليه وكانت المقوبة المقررة لكلا الجريمتين واحدة ، فإن انفصال المحكمة تتحدث عن ركن العالانية في جريمة القذف لا يبيح حكمها مادامت أسبابه وافيها لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها .

(المن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٦ - ق- جلة ١٩٥٩/٢/١١ من ٧ ص ٨٦٥)

٧ - لا يكفي لتوافر ركن العالانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقية تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه .

(المن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ - ق- جلة ١٩٥٧/١١/١٨ من ٨ ص ٩١٠)

٨ - البحث في توافر قصد الاذاعة في جريمة القذف أمر موكول الى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .

(المن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ - ق- جلة ١٩٥٧/١١/١٨ من ٨ ص ٩١٠)

الفصل الثاني

السب والقذف الذي يستلزم الدفاع

٩ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه .

(المن رقم ٧٤٩ لسنة ٢٦ - ق- جلة ١٩٥٩/١٠/٢ من ٧ ص ٩٨٦)

١٦ - استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الظن عليهم صادرا عن حسن نية ، أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة - لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لصفائين أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من موجه الظن في هذه الحال إثبات صحة الوقائع التي أسندتها إلى الموظف ، بل تجب ادانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .
(الظن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق-بجسلة ١٢/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٥٥)

الفصل الرابع

السب والقذف عن طريق النشر في الصحف

١٧ - يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من انشأه هو ، ذلك أن قتل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد اللافلات من المسؤولية الجنائية أن يدّعى بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن صحيفة أخرى - إذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل اقدمائه على النشر من أن تلك الكتابة لا تطوى على أية مخالفة للقانون كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .
(الظن رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠ ق-بجسلة ١٢/٢٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩٢٩)

الفصل الخامس

السب غير العلني

١٨ - متى ثبت للمحكمة أن المتهم أرسل صورا فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تظهر المتهم وزوجة المجنى عليه في أوضاع تبيّن وجود علاقة غير شريفة بينهما وذلك بطريقة سرية داخل مطاريف مغلقة أو مسلما يدا بيد دون إيصالها للجمهور ودون أن يكون لديه قصد الاذاعودون أن تتحقق العلانية في شأنها بأي طريقة من الطرق فإن الواقعة الثابتة في حق المتهم لا تخرج عن كونها مطلقا غيب غير علني مما يعاقب عليه بالمادة ٣٩٤ فقرة أولى من قانون العقوبات .
(الظن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق-بجسلة ١٢/٢٦/١٩٥٩ ص ٧ ص ٨٩٤)

١٥ - الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزم الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .
(الظن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق-بجسلة ١١/٢٧/١٩٥٩ ص ٧ ص ١١٩٦)

١١ - يدخل في معنى الخصم الذي يعنى من عقاب القذف الذي يصدر منه أمام المحكمة طبقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين ما دامت عبارات القذف الموجهة إليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضرورات الدفاع .
(الظن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق-بجسلة ١١/٢٧/١٩٥٩ ص ٧ ص ١١٩٦)

الفصل الثالث

السب والقذف في حق الموظفين

١٢ - يشترط قافتا لإباحة الظن المتضمن قذفا وسبا في حق الموظفين أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سوء النية ، ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لصفائين وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي أسندتها إلى الموظف ، وتجب ادانته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .
(الظن رقم ١١٢٦ لسنة ٢٦ ق-بجسلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٢)

١٣ - متى كانت العبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفا وسبا ، قد أوردتها المتهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي يرسل بها لأكثر من جهة حكومية ، والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بأرسالها ، فإن دليل الجريمة يكون قائما بلا حاجة إلى سماع شهادة المجنى عليه .
(الظن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق-بجسلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٢)

١٤ - المرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة المتعددة بالظن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة ، ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة .
(الظن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٦ ق-بجسلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٢)

١٥ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم تقدم وبه دليلا من الدليل على صحة وقائع القذف ، فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تتولى عنه هذا الإثبات .
(الظن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٦ ق-بجسلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٢)

رقم الناحية

سبق اصرار

موجز القواعد :

- ١ لاجدوى مما يثيره المتهم حول توافر ظروف سبق الإصرار ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار
- ٢ مثال لكفاية استظهار توافر سبق الإصرار
- ٣ توافر سبق الإصرار ولو لم يكن المتهم عالماً بمرور المضي عليه من مكان الحادث وقت وقوعه
- ٤ مثال لاستظهار ظرف سبق الإصرار والدليل على توافره تدليلاً سائماً
- ٥ سبق الإصرار وصف لقصد الجاني . لاثباته بالوسيلة المتصلة في الاعتداء بتحقيقه رغم تعلق المتهم قصد الإيذاء على عامة المضي عليه في تنفيذ ما يقبله منه أو كون السلاح الناري المستعمل لم يخص أصلاً للقرب والإيذاء
- ٦ عدم توافر سبق الإصرار إذا وقع اعتداء المتهم لوقته بعد غضبة عرضت له عندما ظن أن المضي عليه حين هم للإقائه كان ينبغي مساعلة خصمه
- ٧ انصراف غرض المتهم إلى الاعتداء على شخص غير معين وجدده أو التقى به مصادفة . كفايته لتوفر ظرف سبق الإصرار
- ٨ تقى الحكم من المتهم بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل . أخذهم بالقتل المتيقن دون تقى الاتفاق بينهم . قصور
- ٩ مثال لبيان قاصر وتدليل معيب على توافر سبق الإصرار
- ١٠ البحث في وجود سبق الإصرار أو عدم وجوده مسألة موضوعية . مثال للتدليل الكافي على توافره
- ١١ للمحكّم أخذ المتهم من النتيجة التي لحقت بالمضي عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على اتفاقهم على الاعتداء عليه رغم تقيا قيام ظرف سبق الإصرار في حقهم

القواعد القانونية :

العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق اصرار .
(الممن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٩٥٦/١/٢١ ص ٧ ص ١٢٣)

٢ - اذا كان الحكم قد دلل على توافر سبق الاصرار فقال «وحيث انه لسابقة وجود الخصومات بين المتهم والمجنى عليه ولقيام المتهم من الدكان المجاورة للمكان الذي يجلس

١ - لا جدوى مما يثيره المتهم حول توافر ظرف سبق الاصرار ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق

بينهم قبل ارتكاب الجريمة على القتل بأي فرد يصادفونه في السوق من أفراد عائلة غريميه يتوفر به ظرف مسبق الإصرار .

(ملف رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٩/١٩٥٧ ص ٨ س ٩٦٤)

٨ - متى كان الحكم قد نعى عن المتهمين جميعا في جريمة القتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل وأخذهم بالقدر المتعين دون أن يعرض لوجود اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجريمة من عدمه ، فانه يكون قاصرا ، ذلك أنه لا تناقض بين انتفاء سبق الإصرار وبين انتفاء المتهمين فجأة الاعتداء على المجنى عليه واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفي لأخذ المتهمين بالقدر المتعين نفي ظرف سبق الإصرار بل لابد لذلك من انتفاء الاتفاق بينهم .

(ملف رقم ٥١٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٧/٥/١٩٥٨ ص ٩ س ٥٨٥)

٩ - إذا كان ما استند اليه الحكم في التدليل على توافر ظرف سبق الإصرار ما أباده من أن المتهم اشترى في يوم أول يولييه سنة ١٩٥٦ - بينما كانت المجنى عليها لا تزال حية - الصندوق الذي احتوى جيشها دون أن يبين كيف أمكنه تحديد يوم الشراء على وجه اليقين ، كما استند إلى دعوى حصول الزواج تحت تأثير التهديد بالقتل ، ما لا يتصل بواقعة الدعوى ولا يلزم منه اتجاه النية إلى قتل الزوجة بعد انتمام الزواج ، ثم إلى القول بحصول زواج بين الزوجين لم يستطع القطع بسببه أو تحديد مدهاء . إذا كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون في تدليله على توافر ظرف الإصرار قاصرا ومعييا ولتتبع لذلك قصه .

(الطن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٢٢/١٩٥٨ ص ٩ س ١٠٣٣)

١٠ - سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، وإذا كان هذا الظرف من الأمور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضي أن يستجبه من وقائع الدعوى وظروفها ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطئه في تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون - فإذا استدلت الحكم على سبق الإصرار بقوله : > ٥٠٠ أنه متوافر من الظروف السابقة كلها التي شرحتها المحكمة تكميلا ، ومن حاجة المتهم الملحة إلى المال وجشمه واستادته من أمه وغيرها ومشاربته في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أماته وشرف وظيفته - وما وصل إليه حاله في الشهر الأخير من الضيق المالي - مع كثرة مطالب

فيه للمجنى عليه وتسلبه وراه الحائل لضربه على غفلة منه بدون أن يحصل أي استنواز للتمهم يدعو لأن يقوم وتمتع قتل المجنى عليه يكون سبق الإصرار متوفرا - فإن ما أوردته الحكم من ذلك يتحقق به ركن سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون .

(الطن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢١/١/١٩٥٦ ص ٧ س ١٢٣)

٣ - سبق الإصرار يتوافر ولو لم يكن المتهم عالما بأن المجنى عليه سير من مكان الحادث وقت وقوعه .

(ملف رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٥/٣/١٩٥٦ ص ٧ س ٢٨٤)

٤ - متى قال الحكم أن سبق الإصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معا على جريمة القتل وإعدادهم للسلاح اللازم في تنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لحل الحادث حيث تناولوه منتهزين فرصة إزالته للضرورة - فانه يكون قد استظهر ظرف سبق الإصرار ودل على توافره تدليلا سافحا .

(ملف رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ٣٠/٣/١٩٥٦ ص ٧ س ١١١٨)

٥ - لا يحول دون قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهم أن يكون قصده في الإيذاء مقلتا على حدوث ممانعة من جانب المجنى عليه في تنفيذ ما يطلبه منه ، كما لا يحول دون قيام هذا الظرف المشدد أن يكون ما تسلب به المتهم هو من الأسلحة النارية التي لم تخصص أصلا للضرب والإيذاء ، لأن سبق الإصرار هو وصف للقصد الجنائي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه وإيذائه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل .

(الطن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٥/٤/١٩٥٧ ص ٨ س ٤٠٦)

٦ - إذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه انسا كان اعتداء وقع منه لوقت بعد غضبه عرض له عندما ظن أن هذا المجنى عليه حين هم للإقائه كان ينيئ مساعده خصمه فهو - أي المتهم - وإن قصد القتل إلا أن هذه النية لم يتم بنفسه الا عندما أقدم على ارتكاب فعله ما لا يتوفر به سبق الإصرار .

(ملف رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٩/١٠/١٩٥٧ ص ٨ س ٨٣٨)

٧ - لا يشترط لتوفر ظرف سبق الإصرار أن يكون غرض المص هو العدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفا إلى شخص غير معين وجله أو التقى به مصادفة ومن ثم فإن تصميم المتهمين فيما

٢٦	الفصل السادس : الإخفاء من العقاب
	الفصل السابع : تسيب الحكم
٢٨ ، ٢٩	الفصل الثامن : سرقة الأوراق الحكومية
٣٠ ، ٣١	الفصل التاسع : السرقة وإغناء الأشياء المسروقة
٣٢	الفصل العاشر : السرقة والهروب الجرمي
	موجز القواعد :

الفصل الأول - أركان الجريمة

الفرع الأول - الاختلاس

١	استخلاص المحكة ونوع السرقة . كتابته في توفر فعل الاختلاس
٢	عدم استبقاء السارق على ما اختطفه في حوزته لا يفي بركن الاختلاس
٢	راجع أيضا : اختلاس (القاعدة رقم ٥٤)

الفرع الثاني - ملكية الغير للمال المسروق « الشيء المتروك »

٣	عدم الاحتداد لمرة شخص المالك للمسروقات لا يؤثر في قيام جريمة السرقة
٤	الشيء المتروك للشار إليه في المادة ٨٧١ مدني : هو الذي يستغنى صاحبه عنه باستقاط حيازته بنية إنهاء ملكيته

الفرع الثالث - القصد الجنائي

٥	متى تلزم المحكة بالبحث عن نية التملك في جريمة السرقة ؟ إذا تزعزع المذهب في توافرها . مثال
٦	تحدث الحكم صراحة واستقلا عن القصد الجنائي في جريمة السرقة . غير لازم . يمكن أن يكون ذلك مستفادا منه
٧	عدم لزوم تحدث الحكم استقلا عن نية السرقة ما دامت الواقعة الجنائية التي أقيمتها تنفيذ بلدانها قيامها
	راجع أيضا : تلبس (القاعدة رقم ٣٢)

الفصل الثاني - الجريمة التابعة والشروع

٨	عاقلة للمتهم وهو عامل بالشركة المني عليها اختلاس مازوت منها . اعتبار الواقعة شروعا في سرقة
٩	صعوبة واقعة يترافق فيها الشروع في سرقة

رقم القاعة

الفصل الثالث - الفصل الأصلي والشريك

- إدانة منهم بصفتهم فاعلا أو شريكاً في السرقة بمجرد وجوده مع غيره وقت ارتكابها وعدم بيان اتفاقهم
١٠ على السرقة. قصور. مثال
- إسقاط التهم بتسليم في الأموال المادية المكتوبة للجرمة ومنها معالجة فتح باب الثقة والدخول مع باقي التهمين
١١ ومعهم أدوات فتح الخزائن. اعتباره فاعلاً أصلياً وليس شريكاً

الفصل الرابع - الظروف المشددة

الفرع الأول - الوسيطة

(١) الإكراه

- ظرف الإكراه في السرقة من الظروف البينة المتعلقة بالأركان المادية للجرمة . سرية في حق كل
١٢ من سام فيها
- الاعتداء الذي يشوب فعل الاختلاس مباشرة لتجاة الشيء المختلس . كفايته لتوافر جريمة السرقة باكرهه .
١٣ مسألة كل من سام فيها باعتباره فاعلاً
- يُزعم أن التهم المنيح عليه بمطالبة لتسليم مقاومته وليست من القراء بالتعلق الموقوف تفرغ ظرف الإكراه
١٤ التعلق في تحديد مكان إحدى إصابات المنيح عليه لا يوجب الحكم في جناية السرقة باكرهه المنطبقة على المادة ٣١٤/٧
مقويات . الممول عليه هو أن تكون هناك أفعال قسرية من شأنها تقطيل مقاومة المنيح عليه وأن يترك
١٥ الإكراه أثر جروح
- ظرف الإكراه في السرقة من الظروف البينة . اعتبار كل من سام في فعل السرقة أو الاعتداء المكونين لجريمة
١٦ السرقة باكرهه فاعلاً أصلياً

(ب) حل السلاح :

- ظرف حل السلاح في جريمة السرقة . تحققه مادام الخائن يحمل سلاحاً بطبيعته أي كان سبب حمله ولو كان عرضاً
١٧ بمحرم الوظيفة
- إلغاء النص للعقاب على حل وإحراز الأسلحة البيضاء . صحة الحكم باعتبار السلاح الأبيض الذي حل لمصلحة
١٨ ، ١٩ ارتكاب جريمة السرقة والاستماتة به على إيقاعها ظرفاً مشدداً في المادة ٣١٦ ع
- تحقق الظرف المشدد لجريمة السرقة بمجرد حل التهم سلاحاً بطبيعته ولو كان السلاح قاسداً أو غير صالح
٢٠ للاستعمال
- حل السلاح بطبيعته يحقق الظرف المشدد لجريمة السرقة ، حل الأدوات المضرة عرضاً من الأسلحة لا تحقق
٢١ هذا الظرف إلا إذا دلل الحكم على أن حملها كان لمصلحة السرقة
- حل السلاح من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرائي . سريان حكمه على كل من قاروف الجريمة فاعلاً كان
٢٢ أو شريكاً ولو لم يعلم به

رقم القاعدة

25

”سركة أمين القتل“

Y:

“المرقة طيبا للآفة ٣١٩ عقومات”

Ya

“تنازل الزوج”

Y-

إحالة الحكم في بيان المسروقات إلى الأوراق . لاسب . مادام التهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها ... ٢٧
راجع أيضا : بلاغ كاذب . (القاعدة رقم ٣) .

... ٢٨ صورة جرمه مرة تامة طبقاً للمادتين ١٥١، ١٥٢ عقوبات ...

74

في الحدود المقررة قانوناً لحقوقية جرعة الإخفاء ... :... :: ... ما دامت العقوبة المفضى بها تدخل
٣٠

५

جرعة السرقة مستقلة عن جرعة الهرب الحركي. لكل أركانها المميزة. ... ٣٦

22

القواعد القانونية :

الفصل الأول

أركان الجريمة

الفرع الأول - الاختلاس

١ - يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة .

(العلم رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩٠ ص ٤٣٨)

٢ - عدم استبقاء السارق ما اختلصه في حوزته لا ينفي ركن الاختلاس .

(العلم رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٩ ص ١٠ ص ١٦٩)

الفرع الثاني - ملكية الغير لعمال السرقة « الشيء المتروك »

٣ - لا يؤثر في قيام جريمة السرقة ، عدم الاحتذاء إلى معرفة شخص المالك .

(العلم رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٢ ص ١٠ ص ١٨)

٤ - الشيء المتروك - على ما أشارت إليه المادة ٨٧١ من القانون المدني في فقرتها الأولى - هو الذي يستثنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته وبنية اهائه ما كان له من ملكية عليه فيبدو بذلك ولا مالكا له ، فإذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقا ولا جريمة في الاستيلاء على الشيء لأنه أصبح غير مملوك لأحد .

(العلم رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ ص ١٠ ص ٤٩٥)

الفرع الثالث - القصد الجنائي

٥ - استمر قضاء محكمة النقض على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن نية التملك في جريمة السرقة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع ، ولكن متى كان المتهم قد تنازع في توفر هذا الركن وقال انه ما قصد السرقة وإنما الانتفاع بالشيء بعض الوقت وردده ثانية إلى صاحبه، كان ولجبا على المحكمة والحالة هذه أن تتحدث عن القصد الجنائي بتقديم الدليل على توافره فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصرا بيبه ويستوجب نقضه .

(العلم رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٤ ص ٨ ص ١٩٣)

٦ - لا يشترط التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن القصد الجنائي في جريمة السرقة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا منه .

(العلم رقم ٩٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/١٢ ص ٧ ص ١١٩٩)

٧ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة ما دامت الواقعة الجنائية التي أقيمتها المحكمة تقيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلصه للملك .

(العلم رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢١ ص ١١ ص ٧٤٥)

الفصل الثاني

الجريمة التامة والشروع

٨ - متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجرى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملا عندها إلا إذا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكليفها القانوني لا تدعو أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يخطئ القانون في شيء .

(العلم رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٥ ص ٧ ص ١٣٢٠)

٩ - متى كان المتهم قد توصل إلى اختلاس بعض الأقطان من غير الغرفة بالشركة ووضعها في أكياس ببناء الملح وكتب عليها اسم أحد التجار وأثبت في دفتر البوابة ورودها باسم هذا التاجر اثباتا للملكية وكانت تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها التاجر أن يستلم الأقطان بعد حلجها ، فإن ما وقع من المتهم لا يملو في الحقيقة أن يكون شروعا في سرقة وليس سرقة تامة .

(العلم رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ ص ٦٨)

الفصل الثالث

الفاعل الأصل والشريك

١٠ - لا يكفي لإدانة شخص بصفته فاعلا أو شريكا في جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها إلا إذا كانوا جميعا متفقين على السرقة ، ومن ثم فإذا اعتشدت المحكمة في إدانة المتهم في جريمة السرقة إلى القول بأن المتهم وهو سائق سيارة ضبط في الصباح الباكر من يوم الحادث يسير بسيارته سيرا مضطربا وكان فيها شخصان معها ملابس مسروقة وضعهاها برضاها في السيارة دون أن يعتذر عن

١٥ - خطأ الحكم في تحديد مكان إحدى إصابات الجاني عليه وهل هي في الساق اليمنى أو اليسرى لا ييب الحكم ما دام أن ذلك ليس له من أثر في قيام الجريمة التي دان المتهم بها اذ المول عليه في جناية السرقة بإكراه المنطبقة على المادة ٣١٤/٢ من قانون العقوبات هو أن تكون هناك أفعال قسرية من شأها تعطيل مقاومة الجاني عليه وأن يترك الاكراه أثر جروح - وهو ما أثبتته الحكم في حق المتهمين .

(الجن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٢/١٩٩٠ ص ١١ ص ١٨١)

١٦ - ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية التي تلحق ماديات الجريمة ، وكل من ساهم من المتهمين في فعل السرقة أو الاعتداء المكونين لجريمة السرقة بإكراه يعتبر فاعلا أصليا في هذه الجريمة .

(الجن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٢/١٩٩٠ ص ١١ ص ١٨١)

(ب) حمل السلاح

١٧ - يتوافر ظرف حمل السلاح المشدد في جريمة السرقة ما دام الجاني يحمل سلاحا بظنيته « بنذقة » وقت ارتكاب السرقة لئلا يابا كان سبب حمله لهذا السلاح وسواء أكان الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أم عمدا بقصد السرقة .

(الجن رقم ١٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٤٢)

١٨ - ان ما قرره الحكم من اعتبار السكنى التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقة الحاصلة ليلا - سلاحا يتوافر بحمله الظرف المشدد في جناية السرقة اذا لم يكن لصله مبرر من الضرورة أو الحرفة وكان مقصودا به تسهيل جريمة السرقة تأويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد ألغى المادة ٣٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر وهي التي كانت تماثل على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء كما ألغى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمقتضى على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الإلغاء في صحة التأويل المذكور ، لأنه وقف على إحراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتباره أن هذا الحمل أو الاحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها أو إحرازها ، أما اذا كان حمل شيء من الأسلحة البيضاء لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى والاستمانة به على إيقاعها ، استعمل السلاح ، أو لم يستعمل

حملها ، وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين المتهم وغيره من المتهمين ، وكان ما ذكره من وقائع تالية في ترتيبها الزمني على السرقة لا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها في الإدانة ، فانه يكون معينا بما يستوجب قضاؤه ما دام لم يثبت أن نية المتهم كانت مقنونة مع غيره من المتهمين على السرقة .

(الجن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٤٢)

١١ - اذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه أسهم بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها معالجة المتهمين وبيئتهم الطاعن فتح باب الشك ودخولهم جميعا بها ومعهم الأدوات التي تستعمل في فتح الخزائن فلا وجه لما يدعيه المتهم من أن دوره لا يمتد الى الاشتراك في الجريمة (الجن رقم ١٨٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٢/١٩٩٠ ص ١١ ص ٤٠٢)

الفصل الرابع

الظروف المشددة

الفرع الأول - الوسيلة

(١) الإكراه

١٢ - ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة ، فهو بهذا الوصف لاسق بنفس القتل وسار في حق كل من ساهموا فيه .

(الجن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٢١)

١٣ - لا يشترط في الاعتداء الذي يتوافر به جريمة السرقة بإكراه أن يكون سابقا أو مقارفا لفعل الاختلاس بل أنه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشيء المختلس وكل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن فعلين « السرقة والاعتداء » فهو فاعل في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطهما .

(الجن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٧٧)

١٤ - متى كان الحكم قد انتهى الى أن المتهم قد ملن الجاني عليه ببطوة عندما حاول القبض عليه لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقتل المسروق فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي ، فان ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ظرف الاكراه في السرقة وقيام الصلة بين العنف الذي استخدمه المتهم وبين السرقة التي شرع في ارتكابها .

(الجن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢١٧)

(ج) التصور

٢٣ - التصور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الألمان
المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته .
(الفرن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩ من ١٠٦٨)

الفرع الثاني - صفة الجاني

"سرقه أمين النقل"

٢٤ - متى كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم بوصفه
قائد سيارة نقل استلم من المجنى عليه مائة شيكارة أسمنت
بمقتضى بوليصة لتوصيلها إلى آخر فلم يسلم منها إلا
٤٥ شيكارة ، فإن الحكم إذا انتهى إلى اعتبار الواقعة سرقه
لا يكون قد أخطأ في شيء .
(الفرن رقم ٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ٢٥٢)

الفصل الخامس

"الظروف الخفيفة"

"السرقه طبقاً للمادة ٣١٩ عقوبات"

٢٥ - يلزم لتطبيق المادة ٣١٩ من قانون العقوبات -
كما هو صريح النص - أن يكون الفعل في الأصل جنحة
أي من السرقات العادية التي تنطبق عليها نص المادة ٣١٧
أو نص المادة ٣١٨ من هذا القانون ، أما إذا كان الفعل
يكون جنائية فلا يمكن أن يسرى عليه هذا الظرف المخفف .
(الفرن رقم ١٦٩٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ٥١)

الفصل السادس

الاعفاء من العقاب

"تنازل الزوج"

٢٦ - متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من
الزوج في جريمة السرقه أثراً يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه
يكون قد أخطأ في القانون .
(الفرن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ٨/١٠/١٩٥٦ ص ٧ من ١٠٠١)

الفصل السابع

تسبب الحكم

٢٧ - لا حرج على الحكم إذا أحوال في بيان المسروقات
إلى الأوراق ما دام أن المتهم لا يبنى حصول خلاف بشأنها .
(الفرن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/١٢/١٩٥٩ ص ٧ من ١١٢١)

فانه يمد سلاحاً يتوافر به الظرف المشدد الذي نص عليه
القانون في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٠/١٠/١٩٥٨ ص ٩ من ٨٢١)

١٩ - ان المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كثيرها
من المواد الواردة في باب السرقه التي جعلت من حمل السلاح
مطلقاً ظرفاً مشدداً دون تحديد لنوعه أو وصفه وعلى هذا
التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر . فإذا كان الثابت
من الحكم أن المتهم وزميلة ارتكبا السرقه ليلاً ، وكان أولهما
يحمل السكين في يده فإن ذلك يتوافر به جميع العناصر
القانونية لجناية السرقه المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون
العقوبات .

(الفرن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٠/١٠/١٩٥٨ ص ٩ من ٨٢١)

٢٠ - العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على
السرقه إذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً بطبيعته إنما هي مجرد
حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجاني لم يقصد من حمله
الاستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يلقى مجرد
حمله من رعب في نفس المجنى عليه - وهذه العلة تتوافر
ولو كان السلاح فاسداً أو غير صالح للاستعمال .

(الفرن رقم ١٤٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٨/٢/١٩٦٠ ص ١١ من ١٥٣)

٢١ - العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم
المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله لقانون
حمل وإحراز السلاح وإنما تكون بطبيعته هذا السلاح وهل
هو ممد في الأصل للاستعانة على النفس وعندئذ لا يفسر
حمله إلا بأنه كان لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من
الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتن
وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ولومئذ كالمطواة لا يتحقق
الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود
سلطاتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقه .

(الفرن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢/٥/١٩٦٠ ص ١١ من ٤٠٢)

٢٢ - حمل السلاح في السرقه هو من الظروف المادية
المتصلة بالفعل الإجرامي ويسرى حكمه على كل من قارف
الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً ولو لم يعلم به .

(الفرن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢/٥/١٩٦٠ ص ١١ من ٤٠٢)

الفصل الثاني ! : الترخيص بعمل السلاح ١ - ٣

رقم الفاتحة	
١٠	القسم الثالث : القانون الواجب التطبيق
١٨-١١	القسم الرابع : العقوبة والظروف المشددة
٢٠ ، ١٩	القسم الخامس : ارتباط الجريمة بأخرى
٢١	القسم السادس : مسائل متنوعة
	موجز القواعد :

الفصل الأول - دكن الحياة

٢ ، ١ يمكن لتوفر جريمة إحراز السلاح الثأري وذخائره بفكر ترخيص مجرد الحياة للمادية ولو كانت لأمر عارض...

الفصل الثاني - الترخيص بحمل السلاح

دفع التهم بأن السلاح المستلزم إحرازه مرخص له به وتقديمه شهادة بذلك ، إيداعه دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه.

٣ صدور الحكم معينا

٤ جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص . توافرها بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر

٥ التصريح الصادر من مأمور المركز بإحراز السلاح . إيداعه ترخيصا مؤقتا . انتهاء مدته بمضي سنة

واجب المرخص له بإحراز سلاح عند سحب جهة الإدارة الترخيص مؤقتا أو إلغائه ؟ تسليم هذا السلاح فوراً

٦ إلى مقر البوليس الذي يقع في دائرته محل إقامته . عدم تسليم التهم ذخيرة السلاح إلى مقر البوليس . صحة الحكم بإيداعه

تعيين التهم في وظيفة شيخ بلد وبد وقوع جريمة إحراز ذخائر بدون ترخيص . لا يؤثر على قيامها طالما لم يخطر

٧ المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة في حوزته

٨ خطأ القول بأن مخالفة قيود الترخيص بإحراز سلاح يتخلف بها الترخيص

مخالفة قيود الترخيص بإحراز سلاح منطبق على المواد ٢٩، ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ٤٢، ٢ من قرار

٩ وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٤/٩/٧ الملحق بقراريه الصادرين في ١٩٥٥/٦/٥ ، ١٦/١٦/١٩٥٦

الفصل الثالث - القانون الواجب التطبيق

لوكتاب التهم جريمة إحراز سلاح ثأري بفكر ترخيص إلى ظل القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٩ . معاقبته طبقاً للقانون

١٠ رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ باعتباره الأصلح . لا خطأ

الفصل الرابع - العقوبة والظروف المشددة

تطبيق المحكمة للمادة ١٧ عقوبات في جريمة إحراز السلاح المأقب عليها بالسجن وتزولها بقوة الحبس

١١ إلى أسبوع . خطأ

رقم القاعة

- سبق ارتكاب المتهم بإحراز سلاح جريمة إخلاص معجزات العاقب عليها بالمادة ٣٢٣ عقوبات . عدم انطباق الطرف المشدد المتخصص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ... ١٢
- عقوبة إحراز المسلمات بجميع أنواعها الأشغال الشاقة عملاً بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ... ١٣
- إغفال الرد على ما تمسك به المتهم بإحراز سلاح ناري من أن سابقة الحكم عليه في جريمة إعتداء على النفس قد رد إعتباره عنها بقوة القانون . خطأ ... ١٤
- عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٢٦قرة الأخيرة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ طبيعتها : عقوبة تكميلية لها صبغة عقابية بحتة . دخولها في نطاق قاعدة الحب المقررة للعقوبة الأشد . عدم جواز الحكم بها بالإضافة إلى عقوبة هذه الجريمة ... ١٥
- سبق الحكم على المتهم لجريمة إشتباه وعدم رداً اعتبارها عنها وقت ارتكابه جريمة إحراز السلاح . إعتباره من المشتبه فيهم الذين عنهم الفقرة (و) من المادة ٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . تطبيق العقوبة طبقاً للمادة ٣/٢٦ من القانون المذكور ... ١٦
- صحة معاقبة الشريك في الجرائم الواردة بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ عملاً بالمادة ٨ عقوبات ... ١٧
- عدم جواز الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها في قانون الأسلحة والذخائر . المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة بالقانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ ... ١٨

الفصل الخامس - ارتباط الجريمة بأخرى

- ثبوت واقعة إحراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حيا ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ... ١٩
- إحراز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل . قيام الارتباط بين الجريمتين عملاً بالمادة ٢/٣٢ عقوبات ... ٢٠

الفصل السادس - مسائل متنوعة

- إنهاء نص المادة ٢٥ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ التي كانت تعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء لا يؤثر في اعتبار حل السكن أثناء السرعة ظرفاً مشدداً ... ٢١

القواعد القانونية :

وذلك وفقا لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة والذخائر .

(الطن رقم ١١٥٣ سنة ٢٨ - جلة ٢٤/١٢/١٩٥٦/٧ ص ١٢٩٦)

٦ - من حق جهة الإدارة بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أن ترفض الترخيص أو تقصر مدته أو تقصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقيده بأى شرط تراه ، كما لها سحب الترخيص مؤقتا أو الناهه ، وعلى المرخص له فى حالتي السحب والالغاء أن يسلم السلاح فوراً الى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل اقامته ، وله حق التصرف فى السلاح المسلم لجهة الإدارة بالبيع أو بغيره من التصرفات الى شخص مرخص له فى حيازته أو تجارته أو صناعته ، فإذا لم ييسر له التصرف فى السلاح خلال سنة من تاريخ تسليمه الى البوليس ، اعتبر تنازلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التناوض ، فإذا كان المتهم لم يسلم ذخيرة مما تستعمل فى أسلحة نارية لم يرخص له بإحرازها - الى مقر البوليس طبقاً لأحكام هذه المادة فإن اداته لآحرازه تلك الذخائر يكون صحيحاً فى القانون .

(الطن رقم ١٢٤٨ سنة ٢٨ - جلة ٨/١٢/١٩٥٨/٩ ص ١٠٣٩)

٧ - تعيين المتهم فى وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة - إحراز ذخائر بدون ترخيص - لا يؤثر على قيامها لأنه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة التى فى حوزته طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

(الطن رقم ١٢٤٨ سنة ٢٨ - جلة ٨/١٢/١٩٥٨/٩ ص ١٠٣٩)

٨ - القول بأن مخالفة قيود الترخيص يتخلف بها الترخيص بإحراز السلاح لا سند له من القانون .

(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٥ - جلة ٢٥/٤/١٩٦٠/١١ ص ٢٥٣)

٩ - مخالفة قيود الترخيص بإحراز سلاح هى فى واقع الأمر مخالفة لمقتضى المادتين ٤ و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وللمادين الثانية والرابعة من القرار الذى أصدره وزير الداخلية فى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ - والمعدل بقراريه الصادرين فى ٥ من يونيه سنة ١٩٥٥ و ١٦ من يولي سنة ١٩٥٦ - بمقتضى السلطة الممنوحة له بالمادة ٣٧ من القانون .

(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٥ - جلة ٢٥/٤/١٩٦٠/١١ ص ٢٥٣)

الفصل الاول

ركن الحيازة

١ - يكفى لتوفر جريمة إحراز السلاح بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية أيا كان الباعث على الحيازة . ولو كان لأمر عرضي .
(الطن رقم ٨٠١ لسنة ٢٦ ق جلة ١٥/١٠/١٩٥٦/٧ ص ١٠٣٣)

٢ - يكفى لتحقق - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص وجريمة إحراز ذخيرة مما يستعمل فى السلاح الناري - مجرد الحيازة المادية لهما ، أيا كان الباعث على حيازتهما ، ولو كان لأمر عارض أو طارئ .
(الطن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٨ - جلة ١٦/١٢/١٩٥٨/٩ ص ١٠٩٨)
(والطن رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٨ - جلة ١٦/١٢/١٩٥٨/٩ ص ١٠٩٨) (لم ينشره)
(والطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٨ - جلة ١٦/١٢/١٩٥٨/٩ ص ١٠٩٨) (لم ينشره)

الفصل الثاني

الترخيص بمحمل السلاح

٣ - اذا دفع المتهم بأن البندقية التى اتمم بإحرازها بغير ترخيص ، مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فاداته المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهرياً بحيث لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .
(الطن رقم ٨١٦ لسنة ٢٢ - جلة ١٢/١٢/١٩٥٦/٧ ص ٤٠٠)

٤ - تتم جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده فى الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

(الطن رقم ٨٣ لسنة ٢٦ - جلة ٢٢/١٠/١٩٥٦/٧ ص ١٠٤٧)
(والطن رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٨ - جلة ٨/١٢/١٩٥٨/٩ ص ١٠٣٩)

٥ - التصريح الصادر من مأمور المركز بإحراز سلاح لحين اتمام اجراءات الترخيص هو فى الواقع تصريح مؤقت يجسد بالبداهة حده الطبيعى بعد مضي سنة من تاريخ صدوره

الفصل الثالث

القانون الواجب التطبيق

١٠ — متى كانت جريمة احراز سلاح قارى بغير ترخيص قد ارتكبت في ظل القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ فان الحكم اذ قضى بمقاب المتهم طبقا لنصوص القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصح ، يكون سليما وبسنائى عن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .
(العلم رقم ٤٠١ لسنة ٢٦ ق- جلة ١٠/٢٩ من ١٩٥٦ ص ٧ من ١٠٧٧)

الفصل الرابع

العقوبة والظروف المشددة

١١ — متى كانت عقوبة جريمة احراز السلاح بدون ترخيص التى دين بها المتهم هى السجن طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ وكانت المحكمة الاستئنافية قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بعقوبة الحبس الى أسبوع واحد — فانها تكون قد جاوزت الحد المقرر قانونا بهذه المادة والتي لاتجيز أن تنقص عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور مما يمتنع نقض الحكم وتصحيحه بما يطابق القانون .
(العلم رقم ٧٣٣ لسنة ٢٦ ق- جلة ١٠/٢٩ من ١٩٥٦ ص ٧ من ٩٦٩)

١٢ — ان جريمة اختلاس المجوزات — وهى جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وانما صارت فى حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الرض الذى فرض من أجله ، وترتبا على ذلك فانه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٣٣ عقوبات بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص باحراز السلاح .
(العلم رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٢/١٢ من ١٩٥٨ ص ٩ من ٤٨٣)

١٣ — ان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد أورد المسلمات بجميع أنواعها فى القسم الأول من الجدول رقم ٣ الخاص بالأسلحة المشخصة وهى التى يعاقب على احرازها بغير ترخيص بالأشغال الشاقة المؤقتة .
(العلم رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٠/٢٠ من ١٩٥٨ ص ٩ من ٧٩٨)

١٤ — اذا كان الحكم لم يتعرض الى ما تمسك به المتهم باحراز سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن السابعة المحكوم بها عليه فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التى جعلها الشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع — ان صح — فان الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة ستة سنين يعنى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية علا بنص المادة ٥٥٢ من قانون الاجرامات الجنائية التى لم يورد الشارع فى قانون الأسلحة والذخائر استثناء لها ، فإذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فان ادانة المتهم على اعتبار توافر الظرف المشدد المستمد من وجود سابقة له يكون قضاء صادرا بغير تمحيص سببه .
(العلم رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٠/٢٠ من ١٩٥٨ ص ٩ من ٨١٣)

١٥ — عقوبة الغرامة المقررة فى الفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ — فى شأن الأسلحة والذخائر — والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تعد عقوبة تكميلية ، غير أنه لما كانت طيبة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التى أسماها فى الواقع الصحيح فكرة التعموض المختلط بفكرة الجزاء ، وتتنازع مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية ، والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة للعقوبة الأشد ، فانه يتعين ادماج هذه الغرامة فى عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة اليها .
(العلم رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٨ ق- جلة ٢/١٧ من ١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٣٨)
(والعلم رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق- جلة ٢/٢٠ من ١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٨٦)

١٦ — الاشتباه فى حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشربين والمتشبه فيهم وصف بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا ما يحس فى الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود — كما هو الحال فى ارتكاب الجرائم الأخرى — وانما افترض الشارع بهذا الوصف كونه خطر فى شخص المتصف به وربط عليه اذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب الفداه أو معاقبته على تجديد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله بالحاضر بمافسبه الذى اتزعه من هذا الوصف ، وتتلخص صفة الاشتباه لاصقة بالمشتبه فيه حتى يرد اعتباره عنها — فإذا كان الحكم قد أثبت فى حق المتهم أنه سبق الحكم عليه لجريمة الاشتباه ولم يكن هذا الجزاء قد معنى عنه فى تاريخ ارتكاب جريمة احراز السلاح التى دين بها ، فانه يمد من المشتبه فيه الذين عنهم الفقرة ٥٥ من المادة السابقة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦

٢٠ - أن تهديد توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائماً مما يقتضي اعتبارها جريمة واحدة عملاً بالمادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات .

(الملن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩ من ٥٩٠)

الفصل السادس

مسائل مدعة

٢١ - أن ما قرره الحكم من اعتبار السكين التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقة الحاصلة ليلاً - سلاحاً يتوافر بحمله الظرف المشدد في جنابة السرقة إذا لم يكن لحمله مير من الضرورة أو العرفة وكان مقصوداً به تسهيل جريمة السرقة تأويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد أنشأ المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر وهي التي كانت تعاقب على حمل واحراز الأسلحة البيضاء كما أنشأ الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمشتغل على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الانشاء في صحة التأويل المذكور ، لأنه وقف على احراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتبار أن هذا الحمل أو الاحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها أو احرازها ، أما إذا كان حصل شيء من الأسلحة البيضاء لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى والاستعانة به على إيقاعها ، استعمل السلاح ، أو لم يستعمل فانه يعد سلاحاً يتوافر به الظرف المشدد الذي نص عليه القانون في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(الملن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٩ من ٨٢١)

لسنة ١٩٥٤ الأمر الذي يتحقق معه تظليل المقبولة إلى الاشتغال الشاقة المؤبدة عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر .

(الملن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٣٠ ص ١٠ من ٣٨٩)

١٧ - قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات تسري أيضاً - بناء على المادة الثامنة من هذا القانون - على الجرائم التي تقع بالمخالفة لتصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا إذا وجد في هذه القوانين نص على غير ذلك ، ولما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن احراز الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة لا تمنع نصوصه من معاقبة الشريك في الجرائم الواردة فيه ، فيكون ما يثيره المتهم من أن القانون لا يعرف الاشتراك في احراز السلاح غير سديد .

(الملن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١ ص ١١ من ١١٧)

١٨ - مفاد نص المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتذاره لا تنقطع الا بصور حكم لاحق - لا بمجرد الاتهام ، ولم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

(الملن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٥ ص ١١ من ٣٢١)

الفصل الخامس

إرتباط الجريمة بأثر

١٩ - أن ثبوت واقعة احراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتماً ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ما دامت المحكمة قد اقتضت للأسباب التي يبينها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى أن الميار انطلق في الهواء من القرد الذي كان يحمله المتهم ولم تكن لديه نية القتل .

(الملن رقم ٨٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ ص ٨ من ٨٢١)

(ش)

رقم نقاشة

شركات

موجز القواعد القانونية :

١. عدم مراعاة النسبة إلى أوجبها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ في عدد المصيرين المستخمين في الشركة . نطاق المسؤولية الجنائية الناتجة عن ذلك من حيث الأشخاص ومقر الشركة
٢. إعتبار الشركة قائمة حتى تنهى التصفية . ملكية موجوداتها للشركة لا للشركاء على الشيوع . عدم أحقية الشريك في التصرف في شيء منها
٣. ملكية الشركة للحصص والأموال والمنقولات . لاحق للشريك أثناء قيامها أو حال تصفيتها إلا في الربح
٤. تجاوز الشركة المساهمة دور التصفية . عدم خضوعها لتقييد النسب المقررة بالمادة ٩٣ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاصة بالحد الأدنى لعدد المستخمين المصيرين ولجميع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات
٥. تضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنقطة بينهم بحال خاص بها . توافر جرمية حياة الأمانة عند اختلاس أحد الشركاء ما تسلمه من مال الأداء عمل في مصلحة الشركة

القواعد القانونية :

ملوكة للشركة لا ملكاً شائعاً بين الشركاء فلا يصح لأحدهم أن يتصرف في شيء منها مما لا يسبيل معه إلى القول بوجود نوع من القسمة يجعل تصرف الشريك في المال الشائع مرتبطاً بنتائجها .

(الملحق رقم ٦٦١ لسنة ٢٦ ق - مجلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ من ٨١١)

٣ - تعتبر الشركة مالكة للحصص والأموال والمنقولات وليس لأى من الشركاء أثناء قيامها أو حال تصفيتها إلا الحق في الاستيلاء على الربح .

(الملحق رقم ٦٦١ لسنة ٢٦ ق - مجلة ٢٨/٥/١٩٥٦ ص ٧ من ٨١١)

٤ - أن شركات المساهمة التي تجتاز دور التصفية لتأخذ لتسيود النسب المقررة بالمادة ٩٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهي النسب الخاصة بالحد الأدنى لعدد المستخمين المصيرين ولجميع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات ، إذ أن العاقب لا يكون مستحقاً إلا إذا خولفت النسب المشار إليها آتفاً حال مزاولة الشركة نشاطها العادى .

(الملحق رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٨/٥/١٩٥٨ ص ٩ من ٤٢٧)

٥ - تضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنقطة بينهم بحال خاص بها هو غير

١ - بين من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع سوى في المسؤولية الجنائية (الناتجة من عدم مراعاة النسب المقررة في عدد المصيرين المستخمين في الشركة) بين عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة ، وبين المسئول عن إدارة الفرع أو الوكيل أو المكتب للشركة المنشأة في الخارج ، وليس في هذا النص ما يفيد التفرقة بين الشركات المنشأة في الخارج والمنشأة في مصر ولا ما يفيد قصر العقاب على مدير الفرع الكائن بمصر دون عضو مجلس الإدارة المنتخب من الشركة بل أن الشارع جعلهما مثليين في هذه المسؤولية في كل حال ثبت فيها مخالفة أحكام المادة المذكورة .

(الملحق رقم ٧٧٢ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٦/١/١٩٥٦ ص ٧ من ٤٠)

٢ - من المقرر مراعاة مصلحة الشركاء ولداًئي الشركة ومدينها أن انتهاء عقد الشركة لا يمنع من اعتبارها قائمة محتفلة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهى التصفية ، وبذا تكون كل موجوداتها في غشون هذه الفترة

مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون المدني ، وبناء عليه فالشريك في شركة محاصة الذي يسلم اليه مال بصفته هذه لأداء عمل في مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له بمد مرتبكاً للجرمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الملن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٦ ص ١٠ ص ٧١١)
(الملن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٩٦٠/١١ ص ١١ ص ٧٦٤)

رقم القاعدة

شروع

موجز القواعد القانونية :

- ١ صورة واقعة يتحقق فيها جرمة الشروع في وقاع
- ٢ ثبوت المهم وهو عامل بالشركة الخفي عليها إختلاس أشياء - لم تخرج عن حيازتها - يده على هذه الأشياء ليست إلا بدعواه . إعتبار الواقعة شروعا في سرقة لا خيانة أمانة
- ٣ صورة واقعة يتحقق فيها الشروع في سرقة
- ٤ عقوبة البزل المنصوص عليها في المادة ٢٧ عقوبات . جواز توقيعها في حالة الجرمة التامة والشروع فيها على حد سواء
- ١٤٠٧٠٥ عقوبة الغرامة القسرية في جرائم إختلاس الأموال الأميرية . إنطباقها على الجرمة التامة دون الشروع فيها
- ٦ متى تعتبر جرمة الإختلاس تامة ؟ مثال
- ٨ إعتبار الشروع قائما وفقاً لنص المادة ٤٥ عقوبات إذا بدأ الحائز تنفيذ فعل ما سابق على تنفيذ الركن المادي للجرمة وموّد إليه حالا ومباشرة
- ٩ جرمة الشروع في الحصول على المال بطريق التهديد المنصوص عليها في المادة ٣٢٦/٢ عقوبات . البيان الكافي لحكم الإدانة فيها . مثال
- ١٠ سكب التهم سائل الكبروسين على نافذة الماكينة وهو يحمل أعواد الثقاب بقصد إشعال النار فيها يوفّر شروعه في جرمة الحريق العمد ، لإتيانه فعلا مرتبطا بالارتباط السبب بالسبب
- ١١ صورة واقعة تتوافر بها جرمة الشروع في الاستيلاء على شيك بمبلغ معين بطريق التهديد
- ١٢ تسليم الركيل بأجر الورقة التي في عهده لتفريق ليومها والحصول على ثمنها يكون جرمة خيانة أمانة لا شروعا فيها غير معاقب عليه
- ١٣ تخفيض الأدوات والسيارات اللازمة لتزييف واستعمالها بالعمل في إعداد العملة التي لم تصل إلى درجة الاتقان تكفل لها الراجح في المعاملة . من أعمال الشروع المعاقب عليه قانوناً

راجع أيضاً : تهريب جمر ك

(القاعدة رقم ٣)

القواعد القانونية :

في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ سالف الذكر ، ومن ثم فإن جريمة الشروع في الاختلاس لا تقتضي توقيع عقوبة الغرامة على مرتكبها .
(الملن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩٨ من ٧٤٢)

٦ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تخلص في أن الطبيب شاهد المتهم وهو مريض بالمستشفى يحصل في يديه لافنتين في طريقه نحو باب الخروج فاسترب في الأمر وأمره بفتحها فوجد بداخلها بعض الأدوات والمهمات الطبية ، فإن جريمة الاختلاس تكون قد تمت ذلك أن جريمة الاختلاس تتم بمجرد اخراج الموقوف أو المستخدم العمومي للمهمات الحكومية من المخزن أو المكان الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .
(الملن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩٨ من ٧٤٢)

٧ - من المسلم به في منطق القانون أنه لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات - التي طبقها المحكمة - على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس ، والحكمة في ذلك ظاهرة ، وهي أن تلك السرقة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلصه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وقتما نص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . أما في حالة الشروع ، فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .
(الملن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩٨ من ١٠٢٠)

٨ - لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة ، بل يكفي لاعتبار الشروع قائماً وفقاً لنص المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني بتنفيذ فعل ما سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة .
(الملن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٢/١٥ ص ٩٨ من ١٠٦٨)

٩ - إذا أثبت الحكم في حق المتهمين أن كلا منهما تسلم من يد المجنى عليها مبلغ خمسة جنيهات علماً أن لاقح له فيها وقد ضبط رجال البوليس المبلغ على اثر استلامهما إياه وأنها قد توسلا إلى ذلك بتهديد المجنى عليها بالاساءة إليها والنيل من سمعتها وسمعة شقيقتها وسمعة المحل الذي تزاوّل عليها فيه ، وكانت هذه الوسيلة كافية للتأثير عليها على النحو الذي استخلصته المحكمة ، وكان مفاد ما أثبتته

١ - متى قال الحكم أن المتهم دفع المجنى عليها بالقوة وأرقدتها عنوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجذب سروالها فأمسكت برباط « الأستك » تطاول منه ما استطاعت من الوصول إلى غرضه منها فتمزق لباسها في يده وفك أزرار بنطلونه وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول مواقعتها بالقوة ، فإن ذلك مما تحقق به جريمة الشروع في الوقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه .
(الملن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠/٢٩ ص ٧٨ من ١٠٧٩)

٢ - متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يشرح من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملاً عندها إلا يدا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكليفها القانوني لا تمتد أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يغطى القانون في شيء .
(الملن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧٨ من ١٢٢٠)

٣ - متى كان المتهم قد توصل إلى اختلاس بعض الأقطان من «عنبر التفرقة» بالشركة ووضعها في أكياس بفناء المحلج وكتب عليها اسم أحد التجار وأثبت في دفتر البوابة ورودها باسم هذا التاجر إثباتاً للملكية وكانت تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها التاجر أن يستلم الأقطان بعد حلجها ، فإن ما وقع من المتهم لا يعدو في الحقيقة أن يكون شروعا في سرقة وليس سرقة تامة .
(الملن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩٨ من ٦٨)

٤ - لا يشترط لتوقيع عقوبة الزل المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها على مجرد ارتكاب جنابة الأمر الذي ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء ما دامت المحكمة في كلتا الحالتين قد عاملت المتهم بالرأفة وحكمت عليه بعقوبة الحبس .
(الملن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩٨ من ٧٤٢)

٥ - أعلن المشرع صراحة بإيراد المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة الأصلية ، ولو شاء أن يلحق بالمحكوم عليه

١٢ - جريمة خيانة الأمانة انما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية بالنسبة لصاحبه ، وتتحقق الجريمة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك - فإذا سلم الوكيل بأجر الورقة التي في عهده للنغير ليبيعها والحصول على ثمنها ، فهذا الفعل يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه تحقق به جريمة الاختلاس ، ولا يعتبر ذلك شروعاً غير معاقب عليه .
(الفرن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ، ١٠٧٢)

١٣ - تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في أعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاثان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانوناً ، اذ أن المتهمين بهذا قد تمديدا مرحلة التفكير والتحضير وانتقل الى دور التنفيذ بحيث لو تركا وشأهما تمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة .

(الفرن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١١ ، ٤٦٣)

١٤ - أعلن المشرع صراحة بإيراد المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة التامة - ولو شاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ ساقفة الذكر - يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما اختلسه المتهم أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع فتحدد تلك الغرامة غير ممكن - وهو ما يتعين معه تقض الحكم تقضاً جزئياً وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقضى بها على كل من الطاعنين ما دام العيب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة الى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلاً وذلك علماً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
(الفرن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٠ ق - جلة ٢١/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ، ٧٣٦)

الحكم من حضورهما معا الى محل المجنى عليها في أول الأمر ثم الى محل « الأميركين » الذي اتفقا مع المجنى عليها على اللقاء فيه لقبض المال هو انصراف نيتهما الى أخذ هذا المال ، فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في الحصول على المال بالتهديد التي دان المتهمين بها .
(الفرن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ، ١٨٣)

١٥ - اذا كان الثابت أن المتهم سكب سائل البترول على نافذة ماكينة لحن الغلال وهو يحمل أعواد الثقاب بقصد اشعال النار فيها ، فيكون بذلك قد أتى فعلاً من الأفعال المرتبطة بهذه الجريمة ارتباط السبب بالمسبب ، وبعد هذا الفعل شروعاً لا مجرد أعمال تحضيرية .
(الفرن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٦/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ، ٣٦٠)

١١ - يكفي لتوفر التهديد المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات أن يكون من شأنه تضويق المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه مهما كانت وسيلته ، كما أنه يكفي لتوافر ركن القصد الجنائي في هذه الجريمة أن يكون الجاني وهو يقارف فعلته - علماً بأنه يضئب مالا لاح له فيه - فلذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم اتصاله بسكرتير عام الشركة تليفونيا وتردده على مكتبه مهدداً بنشر صورة خطاب كاتب التحرير المرسل للشركة متضمناً تحذيرها لتعاونها مع الانجليز بالقتال بامدادهم بشروب البيرة الذي تنتجه ومنذراً بما سيلحق الشركة من أضرار من جراء النشر الذي أصر عليه ، ورغم تكذيب الشركة - ما لم تدفع له مبلغ المائتي جنيه ، وأنه لم يمتنع عن النشر الا بعد تحرير الشيك الذي غننه مستوفياً شرائطه القانونية ، وكان لا يؤثر في قيام الجريمة كون الشيك غير مستوف للشرائط القانونية فإن ذلك كان بفعل محرر الشيك في غفلة من المتهم - وهو سبب خارج عن ارادته - فيكون صحيحاً ما ذهب اليه الحكم من اعتبار ما وقع من المتهم شروعاً في الاستيلاء على شيك بمبلغ مائتي جنيه منطبقاً على الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والمادتين ٤٥ و ٤٧ من ذلك القانون .

(الفرن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٦/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ، ٨٧٤)

دفع القاعدة

شهادة زور

موجز القواعد :

- ١ إداة الشاهد بشهادة الزور في الحكم المنقوض. إستدائه من نفس الحكم بالنسبة للمطاعين وتقضه بالنسبة له أيضا شهادة الزور من جرائم الجلسة . سلطة المحكمة في توجيهها إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه
- ٢ تأمر بالقبض عليه
- ٣ وجوب توجيه تهمة شهادة الزور قبل فتح باب المرافعة
- ٤ كتابة تعدد الشاهد بتغير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة لقيام جريمة شهادة الزور
- ٥ وجوب توجيه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة والانتظار في الحكم حتى تنهى المرافعة الأصلية . عدول الشاهد قبل إقفال باب المرافعة بتجمل أقواله الأولى كأن لم تكن
- الشهادة التي يأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء : هي التي تكون لما في ذاتها قوة الاعتقاد لا يلتصق على عيان الشاهد وبقية من جهة وقائليتها للتصحيح والتحقق من صحتها من جهة أخرى . شهادة التماسع والشهرة لا ترتفع إلى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها
- ٦ إشتراط القانون لمساواة الشاهد زوراً قصداً إلى الكذب وتسلطه قلب الحقيقة في مجلس القضاء بسوء نية . الشهادة بما تظن به شواهد الحال وظاهر المستندات لا توفر هذا القصد
- ٧ عدم جواز تكليب الشاهد في إحدى رواياته إعتدافاً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . إداة التهم في جريمة شهادة الزور غيرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية . خطأ
- ٨ عدم تحقق جريمة شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة الدعوى . مثال لتصور الحكم عن بيان أن كان هذه الجريمة

القواعد القانونية :

- ١ - متى كان الحكم المنقوض قد دان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائر عند إعادة المحاكمة أن يعدن هذا الشاهد عما سبق له ابداءه من أقوال كما أن من الجائر أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها ، فإن قضى الحكم بالنسبة للمطاعين يستفيد منه حساباً المحكوم عليه بشهادة الزور للارتباط الوثيق القائم بين
- ٢ - للمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه ، وذلك على اعتبار أن شهادة الزور هي من جرائم الجلسة ، ومن ثم فانه لا محل للنمی على الحكم بأن المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور إلى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تسع دفاع المتهم .

(الملن رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٧ - مجلة ١٠/١٩٥٧ ص ٨٢)

(الملن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٠٠٦ ق - مجلة ٢٨/١٩٥٧ ص ٨٢)

٧ - يشترط القانون لمسئولية الشاهد زورا جنائيا قصده الى الكذب وتمسده قلب الحقيقة ، بحيث يكون ما يقوله محض افتراء في مجلس القضاء وبسوء نية - فاذا كان الحكم قد قى هذا الوصف عن شهادة الشاهدين وأثبت أنهما انما شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات فان المحكمة اذ قضت ببرائة الشاهدين من جريمة شهادة الزور لم تخطيء في تطبيق القانون .
(الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢ ص ١٠ من ١١٢)

٨ - لا يصح تكذيب الشاهد في احدي رواياته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لأن ما يقوله كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة أخرى انما يرجع الى ما تفضل به هسه من العوامل التي تلبسه في كل حالة ، مما يتحتم معه أن لا يؤخذ بروايه له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجع معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى - فادانة المتهم في جريمة شهادة الزور ليجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي اليها .
(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٧ ص ١٠ من ٩٨٣)

٩ - لا تحقق جريمة شهادة الزور اذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى - فاذا أثبت الحكم أن الطاعن قد عدل أمام المحكمة المدنية الاستئنافية عن أقواله الأولى التي أدلى بها أمام المحكمة المدنية الجزئية ، دون أن يبين الحكم ما غير الحقيقة في هذه الأقوال وأثرها على مركز الخصوم في الدعوى التي سمعت فيها الشهادة ، ودون أن يستظهر تمد الطاعن بتغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، فانه يكون قاصرا عن بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ويستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعن والى باقى المحكوم عليهم معه - ولو لم يقدموا طعنا - لوجدة الواقعة وحسن سير العدالة - عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .
(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٧ ص ١٠ من ٩٨٣)

٣ - توجيه همة شهادة الزور ينطوي في ذاته على معنى تبنيه الخصم الذي تتعلق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قفل باب المرافعة .
(الطن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢ ص ١٠ من ٥٨٣)

٤ - لا يلزم أن تكون الشهادة مكذوبة من أولها الى آخرها ، بل يكفي أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة .
(الطن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢ ص ١٠ من ٥٨٣)

٥ - اذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة - عملا بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الاجراءات - وجب عليها أن توجه اليه همة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تسجل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، اذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادة يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلا لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم الا باقتال باب المرافعة ، فاذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .
(الطن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢ ص ١٠ من ٥٨٣)

٦ - الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لابتنائها على عيان الشاهد وبقينه من جهة ولقابليتها للتحصيل والتحقق من صحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التي لا ترجع الا الى مجرد السماع والشهرة فلا تمد شهادة بالمعنى المقصود في القانون لتضمن التحقق من صحتها ، ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسلع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية فان هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ولا يرفسه الى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها - فاذا كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهدان - على ما هو ثابت بالحكم - ليست إلا ابتداء بما اتصل بهما ، أو قل لهما فإن شهادتهما لا تتوارى فيها اركان جريمة شهادة الزور -
(الطن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢ ص ١٠ من ٩١٤)

رقم الفقرة

شيك بدون رصيد

٢٤١	الفصل الأول : الفعل المادى للجريمة
١٠-٣	الفصل الثانى : القصد الجنائى
١٣-١١	الفصل الثالث : وجوب أن يكون الشيك تاريخ واحد
	الفصل الرابع : ما لا يؤثر فى توافر الجريمة
١٥٤١٤	(أ) عدم تقديم الشيك فى الميعاد الوارد بالمادة ١٩١ تجارى
١٦	(ب) عدم تقديم الشيك فى تاريخ إصداره
١٧	(ج) عدم بيان مكان السحب
١٨	(د) عدم تحرير الشيك على نموذج مطبوع
٢٠٩٤١٩	(هـ) سداد قيمة الشيك بعد وقوع الجريمة
٢١	(و) الباعث على إصدار الشيك
٢٢	(ز) علم المضيف بعدم وجود رصيد
٢٣	(ح) قيام حالة الضرورة
٢٠-٢٤	الفصل الخامس : نظر الدعوى والحكم فيها

موجز القواعد :

الفصل الأول - الفعل المادى للجريمة

١	قيام المسؤولية الجنائية عند إصطاء شيك بدون رصيد أو إصدار أمر بعدم الصرف أو سحب مبلغ من الرصيد يحيل الباقى غير كاف
٢	إستظهار المحكمة أن تحتل التهم من الشيك كان نهائياً لوكيل المضيف وليس على وجه الودعة . تحقق الركن المادى للجريمة

الفصل الثانى - القصد الجنائى

٣	تحقق سوء النية فى جريمة إصطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب وقت إصداره بعدم وجود مقابل وفاء للسحب
٤	مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يترافق به القصد الجنائى بمعناه العام فى جريمة الشيك بدون رصيد لاصرة بالأسياب المادة إلى إصداره لأتمامه قبلى الجرائم

رقم القاعدة

- ٥ مجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره يوفر سوء النية لا يقبل منه التسلل بأشهار لإفلاسه . ذلك الدفاع لا يستأهل ردّاً
- ٦ تحقق الحرمة ولو قام سبب مشروع لإصدار الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع . علة ذلك : حاية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري فيها بحرى القنود
- ٧ تحقق القصد الخلقى بإعطاء الخائن الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب
- ٨ علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب . عدم التزام المحكمة بالتحدث على استقلال عن هذا العلم مادام المهم لم يتنازع أمامها في قيامه لديه
- ٩ إستفاضة علم المهم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له من مجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب
- ١٠ سبب الشيك وتسليمه للمسحوب له . إختياره كالأوفاء بالنقود عدم جواز استرداد قيمة الشيك من البنك أو العمل على تأخير الوفاء بها لصاحبها . عدم جدوى التحدى بنظروف المهم الى أدت إلى سبب الرصيد أو صدور قرار بتأجيل الديون

الفصل الثالث - وجوب ان يكون الشيك تاريخ واحد

- ١١ إعتبار الشيك أداة وفاء عند حلة تاريخاً واحداً بغض النظر عن حقيقة الواقع
- ١٢ حل الشيك تاريخاً واحداً . عدم قبول ادعاء المهم بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذى عمله
- ١٣ حل الشيك تاريخاً واحداً . إختياره أداة وفاء ولو كان هذا التاريخ مخالفاً لحقيقة تاريخ تحريره

الفصل الرابع - ما لا يؤثر في توافر الجريمة

- ١ - عدم تقديم الشيك في المياد الواردة بالمادة ١٩١ تجارى :
 - عدم تقديم الشيك في المياد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ تجارى لا يترتب عليه زوال صفته ولا يتحول الساحب إسترداد مقابل الوفاء
 - ١٤ للمواعيل الواردة بالمادة ١٩١ تجارى . خاصة يدعواى الرجوع على الساحب لإذناضع مقابل الوفاء بفعل المسحوب عليه . مخويلها الساحب إثبات أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعة
 - ١٥ ب - عدم تقديم الشيك في تاريخ إصداره .
 - عدم اشتراط القانون تقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره لوقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد
 - ١٦ تحقق سوء النية بعلم المهم وقت الإصدار بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب
 - ج - عدم بيان مكان السحب :
 - ١٧ مكان سبب الشيك ليس من البيانات الجوهرية الى يترتب على تخلفها فقدان الشيك لصفته التجارية

رقم المادة

- ١٨ - علم تحرير الشيك على نموذج مطبوع :
- ١٩ - علم اشتراط تحرير الشيك على نموذج مطبوع . لا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أُنْتُبِت على غير الواقع
- ٢٠ - سداد قيمة الشيك بعد وقوع الجريمة :
- ٢١ - سداد قيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة ما دام المتهم لم يسرد الشيك من الخفي عليه
- ٢٢ - سداد قيمة الشيك بعد وقوع الجريمة لا تأثير له على قيامها
- و - البات على إصدار الشيك :
- الشيك . أداة دفع ووفاء ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه . لا حجة بقوله المتهم أنه أصدر الشيكات تأييداً لدينه أو أنه أو في الدين الذي حررت الشيكات تأييداً له في يوم تحريرها
- ز - علم المسفيد بعدم وجود رصيد :
- ٢٣ - لا حجة في استعمال حق قانوني . توافر حالة الضرورة عند وجود خطر يهدد النفس دون المال : لا حجة بقوله المتهم أنه أصدر الشيكات مضطراً إزاء غلظ عمله وإحاطة دعوى إظهار الإفلاس به

الفصل الخامس - نظر الدعوى والحكم فيها

- الاختصاص :
- إتمام الجريمة بمجرد إعطاء صاحب الشيك للمستفيد من العلم بعدم وجود مقابل وفاء قابل للمسحب . إنقضاء الاختصاص للمحكمة التي حصل تسليم الشيك بدلاؤها أو التي يقيم بها المتهم أو التي يقبض عليه فيها . الأعمال السابقة على تسليم الشيك من تحرير وتوقيع هي أعمال تحضيرية
- ٢٤ - الادعاء مدنياً :
- إنتفاء ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتبويض عن الأفعال غير المحمولة على الجريمة . مثال . في جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . التفرقة بين قيمة الشيك والضرر النشئ عن الجريمة
- ٢٥ - الأخذ بصورة الشيك :
- عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا يبنى وقوع الجريمة متى ثبت سبق وجوده مستوفياً شرائطه القانونية . المحكمة الأخذ بالصورة التفوتوغرافية كدليل عند مطابقتها للأصل
- ٢٦

رقم القاعة

تحقيق دفاع المزمع :

- دفاع المزمع بأن الشيك يعمل تاريخين وطلبه الإطلاع عليه . دفاع جوهرى . استناد الحكم إلى البيانات المثبتة بمحضر الجوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخاً واحداً لإخلال بحق الدفاع ... ٢٧
- دفاع المزمع بأن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب وأن الشيك أعطى في الاستناع [عن الصرف . وجوب تمحيص المحكمة هذا الدفاع أو الرد عليه ولا كان حكمها مشوباً بالقصور ... ٢٨
- إعمال المادة ٣٢ عقوبات :

- إصدار المزمع عدة شيكات لصالح شخص في يوم واحد وعن معاملة واحدة وجعل ميعاد استحقاق كل منها في تاريخ معين . وجوب إعمال المادة ٣٢ عقوبات ... ٢٩

الدعوى المباشرة :

- رفع الدعوى المباشرة بعد تاريخ استحقاق الشيك الذي توفرت له مقوماته . إلتناع بقرره برفضها قبل الأوان ... ٣٠

الفصل الثاني

القصد الجنائي

- ٣ - يتحقق سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل وفاء السحب .
- (الجنر رقم ٨٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/١: ١٩٥٦/٧ ص ١١٥٧)
- (الجنر رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩/٦: ١٩٥٧/٨ ص ١٩٢)
- ٤ - أن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعنى العلم العام الذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطى دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولا عبء بعد ذلك بالأسباب التي دفعته إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام الجريمة .
- (الجنر رقم ٥٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٢/١٠: ١٩٥٧/٨ ص ٨١١)
- ٥ - يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ، فلا عبء بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الفعل المادى للجريمة

- ١ - متى كانت المحكمة قد ضمنت أسباب حكمها أنه لا يعنى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكاً لا يقابله رصيد أو أعطى شيكاً له مقابل ثم أمر بعدم الصرف أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك . فإن ذلك يعتبر صحيحاً في القانون .
- (الجنر رقم ٣٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلة ٢٣/٤: ١٩٥٦/٧ ص ١٢٧)
- ٢ - متى كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الودية وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه تم على وجه تخلى فيه الساحب نهائياً عما سلمه لهذا الوكيل فإن الركن المادى للجريمة يكون قد تحقق .
- (الجنر رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٧/٥: ١٩٥٦/٩ ص ٨٢)

الفصل الثالث

وجوب أن يكون الشيك تاريخ واحد

١١ - متى ذكرت المحكمة أن الشيك موضوع التهمة يحمل تاريخاً واحداً فإنه يكون أداة وفاة بغض النظر عن حقيقة الواقع ، وإصداره على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ما دام الساحب لم يكن له رصيد قائم في التاريخ المثبت بالشيك - فإن ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه يكون صحيحاً في القانون .

(الفرن رقم ٧٤٣ لسنة ٢٦ - ج ٢ - ج ١٠/٢/١٩٠٦ ص ٧ من ٩٨٣)

١٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك متى كان يحمل تاريخاً واحداً ، فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من المتهم الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يصحله ، ومن ثم فإذا كان الحكم الصادر بشعار أفلاس المتهم قد صدر قبل التاريخ الذي يصحله الشيك وجب أن ينظر إلى هذا الشيك على أنه أعطى بعد اشهار الافلاس وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب .

(الفرن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٧ - ج ٢ - ج ١٠/٢/١٩٠٨ ص ٩ من ٦٣)

١٣ - إذا كان الثابت أن الشيك لا يعمل إلا تاريخاً واحداً ، فإنه يكون في حكم القانون التجاري أداة وفاة - لا أداة انسان ، ولو كان هذا التاريخ مخالفاً لحقيقة تاريخ تحرير الشيك .

(الفرن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ - ج ٢ - ج ١٠/١/١٩٦٠ ص ١١ من ٦٧٠)

الفصل الرابع

ما لا يؤثر في توافر الجريمة

(١) عدم تقديم الشيك في الميعاد الوارد بالمادة ١٩١ تجارياً:

١٤ - أن عدم تقديم الشيك في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ من القانون التجاري لا يترتب عليه زوال صفته ولا يفرض الساحب استرداد مقابل الوفاء كله أو بعضه .

(الفرن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٦ - ج ٢ - ج ١٠/٢/١٩٠٦ ص ٧ من ١٢٧)

١٥ - المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ من القانون التجاري خاصة بدعوى الرجوع على الساحب إذا ضاع مقابل الوفاء

اشهار افلاسه ، إذ أنه كان متعيناً أن يكون هذا المقابل موجوداً بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفع المتهم المستند إلى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اشهار افلاسه هو مما لا يستأهل رداً لظهور بطلانه .

(الفرن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ - ج ٢ - ج ١٠/٢/١٩٠٩ ص ١٠ من ١٧٥)

٦ - تحقق جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع ، ذلك بأن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري فيها مجرى النقود .

(الفرن رقم ١٠٣٥ لسنة ٢٩ - ج ٢ - ج ١٠/٢/١٩٠٩ ص ١٠ من ٨٢٠)

٧ - القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يتوافر لدى الجاني بإعطائه الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب .

(الفرن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ - ج ٢ - ج ١٠/١/١٩٦٠ ص ١١ من ١٦٧)

٨ - القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاة له في تاريخ السحب ، وليست المحكمة ملزمة بالتحدث على استقلال عن هذا العلم لأنه من القصد الجنائي العامة ما دام المتهم لم ينازع أمام محكمة الموضوع في قيام هذا العلم لديه - بل أنه يسلم في طعنه بقيامه إذ يقول أن المستفيد كان يعلم وقت اصدار الشيك بعدم وجود رصيد له باليكن .

(الفرن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ - ج ٢ - ج ١٠/١/١٩٦٠ ص ١١ من ٦٧٠)

٩ - يستفاد علم المتهم وقت اصدار الشيك بعدم وجود رصيد له من مجرد اعطائه شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

(الفرن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ - ج ٢ - ج ١٠/١/١٩٦٠ ص ١١ من ٦٦٠)

١٠ - سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاة كالوفاء بالنقد سواء بسواء ، وتكون قيمة الشيك من حق المسحوب له لا يجوز للساحب أن يستردّها من البنك أو يسلم على تأخير الوفاء بها لصالحها ، ومن ثم لا يجدي المتهم ما يشيّر من الجدل عن الظروف التي أحاطت به وأدت إلى سحب الرصيد أو صدور قرار بتأجيل الديون .

(الفرن رقم ١٤٣٣ لسنة ٣٠ - ج ٢ - ج ١٠/١٢/١٩٦٠ ص ١١ من ٩١٠)

الشيك لا يؤثر في الجريمة ما دام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من الجاني عليه .

(الفرن رقم ٢٠٤١ لسنة ٢٧ ق- جملة ٢٩ / ٤ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٤٤٣)

٢٠ - ان السداد لا تأثير له على قيام جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مادام أنه قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .

(الفرن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق- جملة ١٧ / ١٠ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٧٨٦)

(و) الباحث على إصدار الشيك :

٢١ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المرفق عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع عليه وبغض عن استعمال النقود في المعاملات ، ومادام أنه قد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون ، فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيكات - التي أصدر أمره بعدم صرفها - أن تكون تأمينا لدينه ، وأنه قد أوفى الدين الذي حورت الشيكات تأمينا له في يوم تحريرها ، إذ أن المتهم لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون .

(الفرن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٩ ق- جملة ٢٢ / ١ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٦٦٩)

(ز) لم المستفيد بعدم وجود رصيد :

٢٢ - لا عبرة في قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والفرش من تحريره ، ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب في البنك المسحوب عليه .

(الفرن رقم ١٠٣٥ لسنة ٢٠ ق- جملة ١٠ / ١ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٦٢٧)

(ح) قيام حالة الضرورة :

٢٣ - قول المتهم أنه انما أصدر الشيكات مضطرا بعد أن أغلق محله وأحاطت به دعوى اشهار الافلاس ، فعمد الى اصدار الشيكات للخلاص من الخطر الملحق به - هذا القول مردود بأن الاكراه بمعنى القانوني غير متوافر في النصوص ، لأن الشركة الدائنة استعملت حقا خولها اياه القانون ، فلا تترتب عليها في ذلك ، وبأن المرفوق قانونا أن حالة الضرورة لا تتوافر الا اذا وجد خطر يهدد النفس ، وأنها لا تتوافر اذا كان الخطر يهدد المال فحسب .

(الفرن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٩ ق- جملة ٣ / ١ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٦٦٩)

بשל المسحوب عليه وهي تخول الساحب أن يثبت كما قول المادة ١٩٣ تجارى أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل في منفعته .

(الفرن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٦ ق- جملة ٢٣ / ٤ / ١٩٥٦ م ٧ ص ٦٢٧)

(ب) عدم تقديم الشيك في تاريخ إصداره :

١٦ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره بل تحقق الجريمة ولو تقدم به المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائما - فإذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لصرف قيمته فلم يعد له رصيدا قائما قابلا للسحب وكان الحكم قد أثبت على المتهم بأدلة ساقطة مقبولة علمه وقت اصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب بما يستحق به سوء النية فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النتي على الحكم بالتقصير على غير أسس .

(الفرن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق- جملة ٧ / ١٠ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٧٨٦)

(ج) عدم بيان مكان السحب :

١٧ - مكان سحب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على تخلفها فقدان الشيك لصفته في القانون التجارى .

(الفرن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ ق- جملة ١٩ / ١ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٦٩٢)

(د) عدم تحرير الشيك على نموذج مطبوع :

١٨ - لا يشترط لزما أن يكون الشيك محررا على نموذج مطبوع ، وماخوذ من دفتر الشيكات الخاصة بالساحب ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه .

(الفرن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ ق- جملة ١٩ / ١ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٦٩٢)

(هـ) سداد قيمة الشيك بدفع الجزية :

١٩ - ان قول المتهم انه سدد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بما جله لا يودع رصيدا في البنك يقابل قيمة

الأخذ بصورة الشيك :

٢٦ - عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا ينفي وقوع الجريمة للمنصوص عنها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات متى قام الدليل على سبق وجوده مستوفياً شرائطه القانونية. وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الاثبات غير مقيدة بقواعد الاثبات المقررة في القانون المدني بغض عن لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى اذا ما اطاعت الى مطابقتها للأصل .
(الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١١ من ٣٧٢)

تحقيق دفاع المتهم :

٢٧ - دفاع المتهم بأن الورقة تحمل تاريخين وطلبه الاطلاع على الشيك للتحقق من ذلك هو دفاع جوهري من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة أو عدم قيامها ، والفصل فيه لازم للفصل في موضوع الدعوى ذاتها - فإذا استند الحكم الى البيانات المثبتة بحضر البوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخاً واحداً ، فإن ذلك لا يكفي رد على دفاع المتهم وتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع والحكم معياً بما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٧ ص ١١ من ٢٠٨)

٢٨ - اذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن ينفي بتحقيق ما يثيره من أن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت اصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب ، وأن البنك المسحوب عليه امتنع خطأ عن الصرف وبدون وجه حق وهو دفاع هام - لو صح لتغير به مصير الدعوى - مما كان يقتضي من المحكمة أن تمحص لتقف على مبلغ صحتة ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل مكتفية بقولها أن الجريمة المستندة الى المتهم قد اكتملت أركانها في جانب ، فإن حكماً يكون مشوباً بالنقص مستوجبا للنقض .
(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ ص ١١ من ٦٦٧)

إعمال المادة ٣٣ عقوبات :

٢٩ - متى كانت الوقائع كما أثبتتها المحكمان أن المتهم أصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن

الفصل الخامس

نظر الدعوى والحكم فيها

الاختصاص :

٢٤ - تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب - إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالمقابل على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى التوفد في المعاملات - أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية - ما دام الشيك لم يسلم بيد الى المستفيد - فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لحكمتها ، ولم يكن للمتهم محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب ، ولم يقبض عليه في دائرتها ، فإن الاختصاص ينتقل لمحكمة بولاق ، ويكون ما ذهب اليه الحكم من جعل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه بدائرتها قد نبى على خطأ في تأويل القانون امتد أثره الى الدفع وإلى الموضوع - حين تناوله المحكمة، ومن ثم يتعين نقض الحكم والقضاء بالناء الحكم المتألف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى .
(الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢ ص ١١ من ٨١١)

الادعاء مدنياً :

٢٥ - الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تعداها الى الأفعال الأخرى غير المحولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها - لا لتفاد علة التبية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست موضوعاً عن جريمة - اصدار أمر بعدم دفع قبضة - التي دين المتهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مرتب عليها - مما تقتضي منه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به - فإنه لا تعارض بين استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعويض وبين القضاء للدعوى بالحق المدني بما لحقه من ضرر فطلي نشأ مباشرة عن الجريمة .
(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ ص ١٠ من ٨٢٠)

الدعوى المباشرة :

٣٠ - متى كان الشيك قد توفرت له مقوماته وكان رفع الدعوى بعد تاريخ استحقاقه امتنع القول برفضه قبل الأوان وانتقت الحاجة الى بحث موضوع الخلاف بين المتهم والشركة المدعية على تنفيذ الصفقة التي حرر الشيك ضمانا لتنفيذها .
(الملن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٥٧ ص ٨ س ٢٩٦)

معاملة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منها في تاريخ معين ، وكان ما ثبت بالحكمين من ذلك قاطع في أن ما وقع من المتهم إنما كان وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعا ، فانه يمتنع اعمال نص المادة ٣٣ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الواقعتين .

(الملن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٥/٢٧/١٩٥٨ ص ٩ س ٥٨٢)

رقم النقطة

شيوعية

موجز القواعد :

- ١ جريمة الانضمام لمنظمة شيوعية فيها أعضاء ولم مندوبون لقيام بعمل مشترك وهم على علم بحقيقة أمره مع وجود برنامج نتيجة مزاولته نشاطها . إختلافها عن مجرد الإتصال الذي صدر بشأنه القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٤ الذي يكفى فيه قيام علاقة غير مشروعة من أى نوع كانت
- ٢ إداة المتهم بغضبه تدخل في نطاق المادة ١٤٩٨ عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم الجريمة المنصوص عليها بها التي يقصود الحكم بشأن الجريمة الأخرى وهي جريمة الترويج لمبادئ الشيوعية مع ما أثبتته الحكم من تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . لا جدوى من إثارة
- ٣ تغير شكل الدولة من ملكية إلى جمهورية أو تغير الدستور لا يلقى جرمته الانضمام إلى منظمة شيوعية والترويج لمبادئها

وهو اتصال لا يبلغ لدرجة الانضمام أو الاشتراك بل يكفى فيه قيام علاقة غير مشروعة من أى نوع كانت .
(الملن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢/٢١/١٩٥٦ ص ٧ س ٢١٩)

٢ - لا جدوى للمتهم فيما يشير بشأن جريمة الترويج لمبادئ الشيوعية من قصور ما دام الحكم المطعون فيه أجرى في حقه تطبيق المادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٩٨ عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم إياها ما دامت أسبابه واقية في خصوصها ولا قصورها فيها .
(الملن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٥/٢٨/١٩٥٦ ص ٧ س ٧٧٩)

٣ - اذا كان الحكم الصادر بإداة المتهم بجريمتي الانضمام الى منظمة شيوعية ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات كما ترمى الى القضاء على طبقة

القواعد القانونية :

١ - متى كان ما قاله الحكم وأسنده الى وقائع استخلصها استخلاصا سائفا من الأوراق تبنى في وضوح عن وجود منظمة شيوعية فيها أعضاء ولهم مندوبون وأن السلطة قد توقفت بين المتهمين في سبيل قيامهم بعمل مشترك يقومون به وهم جميعا على علم بحقيقة أمره ، كما ينشأ أيضا عن أن لتلك المنظمة برنامجا تتبعه في مزاولته نشاطها ، فان ذلك يكون جريمة الانضمام المنسوبة للمتهمين . و فرق بين هذا الانضمام وتوابع العلاقة بين المتهمين في داخل المنظمة وبين مجرد الاتصال الذي صدر بشأنه القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٥٤

اجتماعية ملحوظا في تحقيق هذه الأغراض استعمال القوة والوسائل الأخرى غير المشروعة ، وجريمة التحييد والترويع لهذه المبادئ - اذ قال ردا على ما يثيره الدفاع في خصوص زوال الملكية المصرية والدستور المصري اللذين كانا موجودين وقت الحادث « ان تغيير شكل الدولة من ملكية الى جمهورية أو تغيير الدستور لا يلغى الجريمة التي لا زالت في نظر المشرع معاقبا عليها من وقت حصوله حتى الآن » ، فانماقاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ، ويكفي الاستناد اليه في رفض ما يثيره الدفاع في هذا الخصوص .	(كلن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٨ د - جلسة ١٩٥٩/٢/١٠ ص ١٢١)
---	---

(ص)

صابون

موجز القاعدة :

زيادة نسبة الأحماض الدهنية لا تقوم مقام المعجز في وزن قطع الصابون . قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ - بتنظيم صناعة وتجارة الصابون

القاعدة القانونية :

سنة ١٩٥٦ - بتنظيم صناعة وتجارة الصابون - على أن
زيادة نسبة الأحماض الدهنية تقوم مقام المعجز في الوزن .
(المجلد رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٩ هـ - جلة ١٨/١/١٩٦٠ ص ١٦٦)
لم ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل

رقم المادة :

صحافة

٣-١ : حرية الصحفي ومدى مسؤوليته عن جرائم النشر .

١٣-٤ : انتخابات نقابة الصحفيين

موجز القواعد :

الفصل الأول - حرية الصحفي ومدى مسؤوليته عن جرائم النشر

١ : حرية الصحفي جزء من حرية الفرد المأدى فلا يمكن تجاوزها إلا بتشريع خاص .

حماة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية المدنية والأحكام التي تصدر علناً . عدم امتدادها إلى ما يجري بالمخبرات غير العلنية أو التي يقرر القانون أو المحكة المخدم علنيها ولا إلى التحقيق الابتدائي أو التحقيقات الأولية أو الإدارية . الناشر لوقائع التحقيقات ينشرها على مسؤوليته . جواز محاسبته جنائياً عما يتضمن

٢ : النشر من قلب وسب وإهانة .

نقل الكتابة المضمنة جريمة سب أو قذف ونشرها . إعتباره كالنشر الجديد سواء بسواء . على الناقل التحقق من أن الكتابة لا تنطوي على مخالفة القانون

٣

الفصل الثاني - انتخابات نقابة الصحفيين

وجوب امتداد الجمعية العمومية في يوم الجمعة الأول من شهر ديسمبر من كل سنة إعمالاً لنص المادة ٣٦ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ . قرار مجلس النقابة بدعوة أعضائها إلى الاجتماع الجمعية العمومية في أول مارس

٤ : سنة ١٩٥٧ بدلاً من الموعد السابق بسبب الطوارئ الثلاث . صحيح .

رقم القاعة

- ٥ النص على تأجيل انعقاد الجمعية العمومية بسبب عدم توافر العدد القانوني . ليس مائنا حصريا لأسباب التأجيل ...
- ٦ قرار مجلس النقابة شطب إسم من لم يسدد الاشتراك في ميعاده . سلطته في الملغول عنه . للمادة ٥٨ من القانون ١٨٥ سنة ١٩٥٥ ...
- ٧ تأجيل الانتخابات لا أثر له على كيان مجلس النقابة . القرارات التي يصدرها المجلس السابق في فترة التأجيل صحيحة ما دام لم يعلن عليها في الحدود والأوضاع القانونية ...
- ٨ تنازل المرشح في سبيل إجتاع الجمعية العمومية . مخالفة ذلك للمادة ١٣ من اللائحة الداخلية . لا بطلان ولا تأثير له في صحة الانتخاب الذي تم بين العدد الباقي من المرشحين. ...
- ٩ إضراف بعض التاعين يحدد انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقيل الانتخابات الحاصصة بمركز التقيد لا عيب
- ١٠ عثم أوراق الانتخاب كلها غاتم النقابة . عدم ظهور معالم غاتم النقابة على أحدها . إعتبارها صحيحة . ما دام لم يوجد عليها أى أثر يقتضى إلغائها ...
- ١١ تأخر بدء إجتماع الجمعية عن موعده واستطالة أمده إلى ما بعد الميلاد . لا عيب ...
- ١٢ توزيع العمل في لجنة الفرز . هو من شؤنها
- ١٣ عدم جواز عاقلة المادة ٧ من اللائحة الداخلية صريح نص للمادة ٣٦ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ . جواز حضور الجمعية العامة لكل من يؤدى رسم الاشتراك السنوي المستحق عليه لغاية تأويل الاجتماع العادى .

القواعد القانونية :

الفصل الاول

حرية الصحفي ومدى مسؤوليته عن جرائم النشر

- ١ - حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد العادى ولا يمكن أن تتجاوزها الا بشرع خاص .
(الفرن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٤ - ٣ - ١٩٥٩ - ١٠ ص ٢٤٨)

- ٢ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون المقبوبات أن حصانة النشر مقصورة على الاجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علنا ، وأن هذه الحصانة لا تمتد الى ما يجرى في الجلسات غير العلنية ، ولا الى ما يجرى في الجلسات التي قرر القانون

أو المحكمة الحد من علنيتهما ، كما أنها مقصورة على اجراءات المحاكمة ، ولا تمتد الى التحقيق الابتدائي ولا الى التحقيقات الأولية أو الادارية ، لأن هذه كلها ليست علنية اذ لا يشهد بها غير الخصوم وكلاهم فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فانما ينشر ذلك على مسؤوليته ، ويجوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

(الفرن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٤ - ٣ - ١٩٥٩ - ١٠ ص ٢٤٨)

- ٣ - يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاها الجاني منقولة عن الغير أو من انشأه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يستتر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقلل من أمد اللافتات من المسؤولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابة انما نقلت عن صحيفة أخرى - اذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة

٧- تأجيل الانتخاب لا أثر له على كيان مجلس النقابة ، فهو ما يزال قائما مستمر الوجود قانونا إلى أن يتم انتخاب أعضاء المجلس الجديد ليحل محله وبذلك يكون لما يصدره المجلس الأسبق من قرارات في فترة التأجيل قوتها ما دام لم يحصل الطعن عليها في الحدود وبالأوضاع التي نصت عليها المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥

(الفرن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ من ٢٠٩)

٨ - تنازل بعض المرشحين في مستهل اجتماع الجمعية العمومية هو حق لمن تنازل ولا يسب باقى المرشحين في شيء من حقوقهم كمرشحين ، ولا يؤثر في صحة الانتخاب الذي تم بين العدد الباقي من المرشحين بمد هذا التنازل ، على أن ما ورد بالمادة ١٣ من اللائحة الداخلية من تحديد أجل التنازل قبل مضي خمسة أيام لعرض أسماء المرشحين ، هو مجرد إجراء تنظيمي لا يستتبع مخالفة البطلان .

(الفرن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ من ٢٠٩)

٩ - انصراف بعض الحاضرين بعد انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبل الانتخابات الخاصة بمرکز القريب - برفض صحت - ليس فيه ما يعيب عليه الانتخاب .

(الفرن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ من ٢٠٩)

١٠ - متى كانت أوراق الانتخابات كلها مختومة بخاتم النقابة فلا عبرة بسا لوحظ من أن الختم على أحدها غير ظاهر المعالم ما دامت لجنة الفرز قد اعتبرت هذه الورقة صحيحة لعدم وجود أى أثر عليها يقتضى النافها .

(الفرن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ من ٢٠٩)

١١ - تأخير بدء اجتماع الجمعية العمومية عن موعده نصف ساعة ، واستقالة أمده إلى ما بعد السادسة مساء ، وإحالة المقترحات المقدمة من الأعضاء إلى لجنة تشكل لبحثها ليس من شأن كل ذلك أن يؤثر في سلامة الانتخابات .

(الفرن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ من ٢٠٩)

١٢ - توزيع العمل في لجنة الفرز هو من شؤنها ومن ثم فإن قيام عضو واحد من اللجنة بعملية فرز الأصوات لا أثر له متى كانت هذه العملية قد تمت علنا وفي حضور أعضاء اللجنة وتمت اشراف مجلس النقابة طبقا للقانون .

(الفرن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ من ٢٠٩)

سبق نشرها بأن يتحقق قبل اقدمه على النشر من أن تلك الكتابة لا تتطوى على أية مخالفة للقانون كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ١١ من ٢٢٩)

الفصل الثاني

انتخابات نقابة الصحفيين

٤ - ان ما امتنع بحكم الضرورة على مجلس النقابة مزاولته من الشؤون التي يختص بها لا يسلبه مباشرة ما خوله القانون من اختصاص عند زوال موجبات تلك الضرورة ، ومن ثم فإن الاجراءات التي اتخذها مجلس النقابة من اعلان عن ميدان الاجتماع العادي وقطع باب الترشيحات في أول مارس سنة ١٩٥٧ - لا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ كما تقضى بذلك المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ التي حددت موعد اجتماع الجمعية العمومية العادي في يوم الجمعة الأول من شهر ديسمبر من كل سنة - هي اجراءات صحيحة ولا غبار عليها ما دام لم يتسن له تحقيق ذلك ابان الظروف الاستثنائية التي حلت بالبلاد لئلا ينافى الثلاثي عليها والذي بدأ في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يتوقف الا خلال شهر ديسمبر من تلك السنة والتي اقتضت اعلان حالة الطوارئ واعادة العمل بأحكام القانون رقم ٥٣٣ سنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية .

(الفرن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ من ٢٠٩)

٥ - ان ما نص عليه الشارع من تأجيل انعقاد الجمعية العمومية بسبب عدم توافر العدد القانوني للحاضرين ليس ينافى حصرا لأسباب التأجيل وانما هو مبالغة للصورة العادية التي لا يصح فيها عقد الاجتماع عند الدعوة اليه لأول مرة وتختلف المدد اللازم قانونا لصحة الانعقاد .

(الفرن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ من ٢٠٩)

٦ - متى كان المجلس يعد أن بحث ظروف من شطب اسمه من الأعضاء لعدم سدادده الاشتراك في مياده على ضوء التظلمات والشكاوى المقدمة منهم قد عدل عن قراره السابق واعتبره كأن كان يكن ملتصا لهم المذفر في تخلفهم القهري عن السداد ، فانه يكون قد تصرف في حدود حقه الذي خوله له القانون اذ أن المادة ٥٨ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ حين نصت على أن لمجلس النقابة شطب اسم من لم يسدد الاشتراك في مياده ، قد حولت حقا للمجلس على سبيل الجواز يستعمله وفق مشيئته .

(الفرن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ من ٢٠٩)

والتي أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوي المستحق عليه لتساية تاريخ الاجتماع العاды .
(المن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٧ ص ٨ ص ٢٠٩)

١٣ - من المقرر أنه عند التضارب بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة ، ومن ثم فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يُلغى النص الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥

رقم القاعة

صيدلة

موجز القواعد :

- ١ - إباحة عمل الطبيب والصيدل مشروط بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة . فترط أحدهما بوجوب مسئولية الجنائية بحسب تمهله الفصل وتبعته أو تقصيره وعدم تعززه
- توفر الخطأ الطبي الذي يكفى لحمل مسئولية الصيدل الجنائية والمدنية بتحضيره عنراً موضعياً بقية تريد عن النسبة المسموح بها طياً ، وإقراره بمجهله كنه الخطر قبل تحضيره عما كان يقتضى رجوعه إلى الكتب الفنية للتأكد من نسبة تحضيره أو اتصاله بلوى الشأن في المصلحة التي يتبعها بدلاً من رجوعه في ذلك للذميل له قد يغفل وقد يصيبه ، ومن كونه المختص بتحضير الأدوية ومنها الخطر مما يستلزم مسئولية عن خطأ حصل يصدر منه ، ومن عدم تنبيه الأطباء من قد يستعملون الحلول المخضر بأنه امتناع به عن عنذر آخر . لا يفي من المسئولية . قوله إن رئيسه طلب منه تحضير الخطر بالنسبة السابقة طالما ثبت له من معاقبة هذا الرئيس أنه لا يدرى شيئاً عن كنه الخطر ومخيمه
- ٧ - إصدار للمشرع القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ لينسب به القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن الصيدلة يفصح عن قصده الحقيقي منه . سريانه على الوقائع التي تمت قبل صدوره مادامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون
- ٣ - إباحة القانون فعل الطبيب ومسامحه بحسب المريض بسبب حصوله على إجازة علمية . أساس عدم المسئولية . إستعمال الحق المقرر بمقتضى القانون . الحصول على شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدل بعملية الحفن لا يفي عن الرخص بمنزلة مهنة الطب

بحسب تمهله الفصل وتبعته ، أو تقصيره وعدم تعززه في أداء عمله .
(المن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١ ص ١٠ ص ٩١)

٢ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول (صيدل) فيما قاله : من أنه حضر مطول «البوتوكاين» كمخضر موصى بنسبة ١٪

القواعد القانونية :

١ - إباحة عمل الطبيب أو الصيدل مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط أحدهما في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسئولية الجنائية

به القانون القديم ويفصح عن قصده الحقيقي منه ، فهو بذلك قانون تفسيري لا يتضمن حكما مستحدثا ، بل اقتصر على ايفاض وجلاء غموض القانون القديم وبيان قصد المشرع منه ومن ثم كان ساريا على الوقائع التي تمت قبل صدوره ما دامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم بجريمة مزاوله مهنة الصيدلة لتجزيته مواد صيدلية بمخزونه البسيط استنادا الى المادتين ١ و ٩٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والجدول الخامس المرفق به صحيحا في القانون .

(المن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢ س ١٠ ص ١٢٧)

٤ - الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يعرجه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة الطب ، وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد والأوضاع التي نظمتها القوانين واللوائح - وهذه الاجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا ، وينبني على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون - أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما يحدثه الغير من الجروح وما إليها باعتباره معتديا - أى على أساس العمد ، ولا يعنى من المقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ، ومن ثم يكون سديدا في القانون ما قرره الحكم من أنه لا تنفى شهادة الصيدلة أو ثبوت ذرية الصيدلي بعملية الحقن عن الترخيص بمزاوله مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة احداثه بالمجنى عليه جرما عمديا ما دام أنه كان في مقدوره أن يستع عن حقن المجنى عليه مما تستفى به حالة الضرورة .

(المن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٩٦٠/١٢/١٣ س ١١ ص ٩٠٤)

وهي تزيد على النسبة المسموح بها طيا وهي ٨٠٠/١ ومن أنه طلب اليه تحضير «توفوكاين» بنسبة ١/١ فكان يجب عليه أن يحضر «البوتوكاين» بما يوازي في قوته هذه النسبة وهي ١٠٠٠/١ أو ٨٠٠/١ ولا يفي من المسئولية قوله ان رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١/١ طالبا أنه ثبت له من مناقشته هذا الرئيس في التليفون أنه لا يدري شيئا عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا الى جانب أنه موظف مختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن أنه لجأ في الاستعانة عن نسبة تحضير هذا المخدر الى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ، وكان لزاما عليه أن يتصل بذوى الشأن في المصلحة التي يتبها أو الاستمانة في ذلك بالرجوع الى السكتب الفنية الموثوق بها كالفارماكويا ، ومن اقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئا عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا ينساق في ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم يبنه المتهم الثاني وغيره من الأطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه استعاض به عن «التوفوكاين» - فان ما أثبتته الحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفي لعلل مسئولية جنائيا ومدنيا .

(المن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١)

٣ - صدر القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وكان من بين ما تضمنه التعديل نص مقدمة الجدول الخامس فاستبدل بها النص الآتي : «ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل عبوات محكمة الملق ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ومحظور تجزئتها في مخازن الأدوية البسيطة » ويتفصح من عبارة المذكرة الايضاحية تميلا لهذا التعديل أن المشرع عمد الى اصدار القانون الجديد ليفسر

(ض)

رقم القاعة

ضبط

موجز القواعد :

- ١ - وجود الجريمة في منزل شخص مأذون بفتيشه . القاطن بصرة كانت تحملها . صحة ضبط الصرة بما فيها من غدر طبقا للمادة ٤٩ من ق - ١ - ج
- ٢ - صدور أمر بضبط المهر واحضاره من يملكه وحصوله صحيحا طبقا للقانون : حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المهر قبل إيداعه بمن تقطع البوليس تمهيدا لضده إلى سلطة التحقيق
- ٣ - صدور أمر لمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل المهر للبحث عن أسلحة وذخائر . حق في إجراء التفتيش في كل مكان يرى هو إحتيال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه . عبثه أثناء التفتيش على ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش في كوة . ضبطه ما كشف عنه هذا التفتيش . صحيح
- ٤ - مجرد وجود المهر في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقصه في أقواله . عدم اعتباره في حالة تلبس بجرمة الاغتصاب . عدم جواز القبض عليه وتفتيشه
- ٥ - إياحة صاحب المنزل الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز . خروج هذا المنزل عن الخطر الذي نصت عليه المادة ١٤٥ ج . لم يدخله ضبط الجرائم التي يشاهد فيها
- ٦ - توافر حالة التلبس يبيح لغز وجال الضبط القضائي التحفظ على المهر . مثال
- ٧ - صدور أمر لمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل متهمة للبحث عن سلاح . عبثه عرضا أثناء التفتيش على غدر في أحد جيوب ملابس المهر . ضبطه الغدر . صحيح . المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية
- ٨ - جواز فسخ الأحراز المعلقة الموجودة بمنزل المهر إذا كان ظاهرها لا ينطوي على وجود أوراق مما تشبه إليه المادة ٥٢ من ق ١ ج . بل كانت تحوى شيئا صلبا
- ٩ - مأمور الضبط القضائي القبض على الذي توغرت الدلائل على اتهامه . له تتبع المهر الذي اعترف عليه متهمة آخر وعبثه وتفتيشه . لا يشترط في حكم المادة ٣٤ من ق ١ ج . التي تجبر تتبع المهر لضبطه وتفتيشه أن يكون المهر مائلا أمام رجل الضبط بل يكفي الحضور المحكمي
- ١٠ - حق مأمور الضبط القضائي طبقا للمادة ٥٥ من ق ١ ج . في ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة أو نتجت عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وما يفيده في كشف الحقيقة يشترط وجود هذه الأشياء في محل مجرى المأمور الضبط القضائي دعوله . مثال
- ١١

القواعد القانونية :

عليه وتفتيشه طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الملن رقم ١٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٩/١٢/١٩٥٧ م ٨ ص ٩٥)

٥ - متى كان صاحب المنزل لم يبرح هو نفسه حرمة ، فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، وجعل منه بفضله هذا محلا مفتوحا للعامة ، فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا دخله أحد كان دخوله مبررا ، وكان تبعا لذلك ، أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

(الملن رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٨/٣/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٦٠)

٦ - متى كان المحل مفتوحا للعامة وبماح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز فمثلته يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية من حيث علم جواز دخوله الا باذن من جهة القضاء وإذا دخله أحد كان دخوله مبررا وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

(الملن رقم ٣٧١ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٠/٥/١٩٥٧ م ٨ ص ٥٢٤)

٧ - توافر حالة التلبس تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم فاذا كان المستعد مما أثبتته الحكم أن المتهم تخلى طواعية واختيارا عن كيس ولقافة ثم حاول الهرب ولما التقطها المخبر وتبين أنه محتوياتها تبعة حتى تمكن من ضبطه واقتاده الى مركز البوليس فان ما قام به من ذلك يكون مطابقا للقانون .

(الملن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩/٦/١٩٥٨ م ٩ ص ٦٣٤)

٨ - اذا عثر عرضا الضابط المأذون له بالتفتيش على مخدر في أحد جيوب ملابس المتهم أثناء بحثه عن السلاح وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الملن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٢/٦/١٩٥٨ م ٩ ص ٦٨٨)

٩ - متى قرر الحكم أن نص المادة ٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية انما يحرم فضي الأوراق الختومة أو الملفة والاطلاع عليها وكان ظاهرا أن التخليف لا ينطوي على أوراق مما تشير اليه هذه المادة وانما كان يحوى جسما صلبا فانه يجوز فضي الملفة لفحص محتوياته فيكون ما قرره المحكمة تفسيراً للمادة ٥٢ المذكورة هو تفسير صحيح للقانون وفيه الرد الكافي على دفاع المتهم بطلان اجراءات الضبط .

(الملن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٤/٦/١٩٥٨ م ٩ ص ٧١٦)

١ - متى كانت التهمة موجودة في منزل الشخص المأذون بتفتيشه لدى دخول مأمور الضبطية القضائية ، فلما رآته نهضت وأخذت صرة كانت تضعها تحت ركبتيها فحملتها تحت ابطها ، ولما عرفته أخذت تتهمر ثم ألقت بها فالتقطها ، فان هذه المظاهر التي بدت من التهمة أمام الضابط تعتبر قرينة قوية على أن التهمة انما كانت تخفى معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة . ومن ثم فان ضبط الصرة بما فيها من مخدر يكون صحيحا طبقا للمادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الملن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ٥/١١/١٩٥٧ م ٧ ص ١١٢٦)

٢ - متى صدر الأمر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك اصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديره الى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا ، لأن الأمر بالضبط والاحضار هو في حقيقته أمر بالتقبض ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقضى المادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الملن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٧/١١/١٩٥٧ م ٧ ص ١٢١٧)

٣ - متى كان لمأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فان هذا الأمر يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه وباية طريقة يراها موصلة لذلك . فاذا هو تبين عرضا أثناء التفتيش وجود كوة في الحائط بها ورقة ملفوفة تحوى كيسة من تمار الخشخاش كان حياال جرمية متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديره لجهة الاختصاص .

(الملن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢١/١٢/١٩٥٧ م ٧ ص ١٢٤٩)

٤ - وجود متهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته ، لا ينفي بذاته عن تلبسه بجرية الاشتباه ولا يوجب الى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض

١٠ - إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب - في انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثاني فعلا في هذا المكان ، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذي تجيز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تبعة لضبطه وتفتيشه ، ولو أراد الشارع الحضور الذي يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائي لما كان متيسرا لهؤلاء أن يقوموا بإداه واجباهم التي فرضها القانون عليهم ، من المبادرة الى القبض على المتهم الذي توفرت الدلائل على اتهمه - وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع لأموري الضبط في المادة ٣٤ المذكورة (الملن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٩٣٠)

١١ - التفتيش الذي يحرمه القانون على مأمور الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في اجراءه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المنازل، أما ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة ، أو تبعت عن ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، فانه مما يدخل في اختصاص هؤلاء المأمورين - طبقا للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية - بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لأموري الضبط القضائي دخوله - فإذا كان مأمور الضبط القضائي الذي ضبط قطعة القماش في مكتب المتهم مأذونا بضبطه واحتضاره ، فانه إذا شاهد هذه القطعة التي وصل اليه نيا استعمالها في ارتكاب الحادث من المجنى عليه وقام بضبطها بإرشاده بنية كشف الحقيقة ، لا يكون قد خالف القانون .

(الملن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ١١)

رأى القادة

ضرائب

موجز القواعد :

- عبارة هـ ما لم يبلغ من الضريبة هـ الواردة في المادة ٨٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة لهما :
١ جزء الضريبة الذي كان عرضة لضيق على الدولة بسبب عاقلة للمول للقانون
- دفع التهم - بجرعة عدم تقديم إقرار عن أرباحه التجارية - الدعوى بأن عمله كان مطلقاً في سنتين من سنوات الخلف. دفاع جوهرى. وجوب الرد عليه وإلا كان الحكم قاصراً ٢
- جرعة عدم تقديم إقرار الأرباح. طبيعتها : جرعة مستمرة . قيامها ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأها لإرادة التهم أو تدخل في تجديددها وإبقى حق الخزنة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائماً. متى تبدأ مدة سقوطها ؟ من التاريخ الذى تنقضى فيه حالة الاستمرار ٣
- خلو نص المادة ٢١ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من تعيين موظف يبينه بمصلحة الضرائب في خصوص الحق في طلب دفع الدعوى العمومية ؟
- النص على تعريف مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية . إعتباره نصاً تفسيرياً يلحق بالتشريع السابق أو اللاحق ٥
- أحوال الطلب أو الإذن الواردة في القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له . وورودها على سبيل المحصر لاستثناء من قاعدة حرية التباينة في مباشرة الدعوى الجنائية ٦
- علم اطلاع المحكمة على المغرورات المضبوطة وأنها لها إلى أنها عقود مما يستحق عليه رسم دعة اتساع دون بيان أساس ذلك رغم منازعة التهم. قصور ٧
- إرتكاب الزور بقصد التخلص من الضريبة. سقوط الضريبة بالتقادم لا يؤثر في قيام الجريمة ٨

القواعد القانونية :

نقلوا - في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى العمومية -
من تعيين موظف بعينه .

(الفرن رقم ٨١٧ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ س ١٠٩٠)

• - عنى الشارع بتعريف ماهية مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية ، ومن ثم فإن النص على المتصود « بمصلحة الضرائب » يعتبر نصا تفسيرا يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخول الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقا .

(الفرن رقم ٨١٧ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ س ١٠٩٠)

٦ - من المقرر أن أحوال الطلب أو الاذن الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له قد وردت على سبيل الحصر استثناء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية ولا يجوز اعتسالا لهذا الأصل التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ، كما لا يصح تعديده حكم حالة من أحوال الطلب المنصوص عليها الى أخرى لم يرد في خصوصها نص .

(الفرن رقم ٨١٧ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ س ١٠٩٠)

٧ - متى كان الثابت أن المحكمة بدرجتها لم تطلع على المحررات المفبوعة والتي ينازع المتهم في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم دفعة الانساع ، وكان هذا الاطلاع لازما لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما انتهى اليه من أن تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين العملاء لم يورد الأسانيد التي تبرر ما انتهى اليه ، فانه يكون مشوبا بالتقصير ، ويعتمد معه على محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون .

(الفرن رقم ١٤٣١ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٧ ص ٨ س ٣٧٧)

٨ - متى كان الحكم قد أثبت أن القصد من التزوير هو التخلص من أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الإعفاء منها ، فانه لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .

(الفرن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٨ ص ٩ س ٧٣٦)

١ - سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن عبارة « مالم يدفع من الضريبة » الواردة في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له لا تحمل على ظاهر لفظها وانما ترد الى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم . واذن تكون حقيقة معناها - هذا الجزء من الضريبة الذي كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون ، ويكون الحكم اذ قضى بالزام المتهم بأن يدفع ٢٥٪ مما لم يدفع من الضريبة في الميعاد لم يفتقر في شيء .

(الفرن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ س ١٨٢)

٢ - متى كان المتهم بجريمة عدم تقديمه اقرارا عن أرباحه التجارية عن السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قد دفع بأن محله كان مقلدا سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ولا يقبل عقلا أن يحاكم عن نشاط لم يزاوله أثناء غلق المحل . فان هذا الدفاع جوهرى من شأنه ان صح أن يعط عنه عبء المسؤولية ويرفع عنه ثقل الجريمة فاذا قضى الحكم بإدائته دون أن يعرض لهذا الدفاع ويورد عليه فانه يكون مشوبا بالتقصير .

(الفرن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ س ٨٤٨)

٣ - عدم تقديم اقرار الأرباح جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تشتمل ارادة المتهم أو تدخل في تجديده وما بقى حق الزاغة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائما . ولا تبدأ مدة سقوطها الا من التاريخ الذى تنهى فيه حالة الاستمرار .

[(الفرن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٦ - مجلة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ س ٨٤٨)

٤ - نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صرح في اسباب حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة ذات الشأن ، وجاء النص

رقم القادة

ضرب

الفصل الأول - الركن السادس :

٣-١	القرع الأول - ضرب بسيط
١٦-٤	القرع الثاني - ضرب نشأت عنه عادة
٢٢-١٧	القرع الثالث - ضرب أفضى إلى موت

الفصل الثاني : الركن المعنوي والعدد

٢٨-٢٣	القرع الأول - القصد الجنائي
٢٩	القرع الثاني - القصد الإحتمالي
	الفصل الثالث :
٣٠	القادر للتيقن

موجز القواعد :

الفصل الأول - الركن السادس

القرع الأول - ضرب بسيط

١	إغفال الحكم بيان مدة علاج الجنى عليه . إشارته إلى تقرير الطبيب الذى يبين من مفسونه أن الإصابة أصحرت الجنى عليه عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوماً : لا تصور
٢	توفر جريمة الضرب الماتك عليها بالمادة ٢٤٢ ع بكل فعل يبد ضرباً ولو كان بقبضة اليد . حدوث جرح ينشأ عنه مرض أو عجز غير لازم
٣	إرتكاب التهم جرمي إحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب دون ترخيص بفعل واحد . وجوب تطبيق للمادة ٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة إحداث الجرح باعتبارها الأشد

القرع الثاني - ضرب نشأت عنه عادة

٤	تغير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عادة هو تعديل في الهمة نفساً لا في وصف الأفعال المهيئة في أمر الإحالة . وجوب قتل الدفاع إلى ذلك
٥	خلو الحكم من بيان الصلة بين الماعة والاعتداء الذى وقع من التهم . قصور
٦	علم بيان مدى الماعة لا يؤثر في سلامة الحكم

رقم القاعدة

- ٧ إستبعاد المحكمة إصابة العادة لعدم حصولها من الجهنين . لا يصح إستناد إحداث إصابات أخرى إليها آنحدا بالقدر المتيقن . علة ذلك : القادر المتيقن الذي يصعب العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله وتكون الحاقة قد دارت عليه
- ٨ إستدانة المحكمة إلى أن التهم هو محدث إصابته الرأس . الخلفاء في تحديد أيهما إلى أحدثت الكسر لا يجب الحكم عدم تحديد القانون نسبة معينة للنقص الذي يصطلي لتكوين العادة . يكفي ثبوت فقدان منفعة العضو التي تخلفت به بصفة مستتعية ولو قلنا جزئياً
- ٩ حصول اتفاق بين الجهنين على ضرب الغنى عليه . مسالة كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً عن العادة دون حاجة لقضي محدث إصابتهما
- ١٠ إتيان الخافى فضلاً لا يرتب عليه عادة حصول المرح . حدوث المرح من هذا القفل بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر . عدم توفر القصد الخافى في جرعة المرح المحدث للعادة . مثال
- ١١ إثبات الطبيب الشرعي أن حالة المضي عليه قد تحسن أو أجزت له جراحة . إدانة المحكمة التهم بتجاية العادة المستدعة دون التحدث عن عرض الجراحة على المضي عليه أو رفضه إجرائها خطأ في تطبيق القانون
- ١٢ طلب التهم إعتبار الواقعة جنة لساطة الإصاية تأسيها على أن إزالة سقيتر من العظم لا يخر عاعة واحكامه في ذلك إلى تشدير كبير الأطباء الشرعيين . إدانة التهم دون إجابته إلى طلبه . خطأ
- ١٣ فقد إضرار عن المضي عليه كلية على أثر الإصاية . توافر جناية العادة المستدعة قانوناً ولو كانت العين ضعيفة الإبصار قبل الإصاية . تحديد قوة الإبصار قبل الإصاية غير مؤثر
- ١٤ سلطة قاضي الموضوع في الجزم بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول إليه بشأن حالة إضرار العين قبل الإصاية إستناداً لوقائع الدعوى وأدلتها
- ١٥ سلطة المحكمة في تحديد مدى النتائج المتخلفة عن الجرعة بما لا يمس العقوبة المقررة لها . إدانة الطاعن على أساس أن الماعين المدعي تخلفهما من إصابته قد نجمتا من ضربة واحدة هي التي أحدثها الطاعن . لفت نظر الدفاع . غير واجب

الفرع الثالث - ضرب الغنى إلى موت

- تعديل المحكمة وصف الهبة في جرعة ضرب الغنى إلى الموت بما يتضمن استبعاد مسؤولية التهم عن الضربة التي أنتجت الوفاة وسألته عن باقي ما وقع منه من اعتداء على الغنى عليه وهو ما كان داخل في الوصف الذي أحل به . لا مخالفة للقانون أو إخلال بحق الدفاع
- ١٧ ثبوت أن المضي عليه أصيب في رأسه بأربع إصابات رضية أحدثت التهم إحداهما . حصول وفاة المضي عليه نتيجة إصابات الرأس جميعها . مسالة التهم من جرعة الضرب المتقضى إلى موت . صحيح
- ١٨ حصول الوفاة نتيجة هبوط القلب المفاجئ عقب إصطلاه حقة بشلل بسبب حساسية خاصة بجسم المضي عليه لا توجد مظاهر خارجية تم عنها . عدم تحميل التهم مسؤولية الوفاة
- ١٩

رقم القاعدة

- ٢٠ عدم تحميل المحكمة المزمع المسؤولية عن وفاة المني عليه في جريمة الحرح المنص إلى موت . وجوب مساهمته عن إحداهن الحرح البسيط .
- ٢١ قول المزمع في جريمة ضرب أفضى إلى موت أنه دفع المني عليه بقصد أبادها عن مكان المشاجرة خوفا عليها فوقعت على الأرض . إتصافه بالباغ ، لا تأثير له في قيام الجريمة .
- ٢٢ إقتصار الحكم على بيان وصف الإصابات الواردة بالتقرير الطبي التشريحي لا يكفي في إستهتار علاقة السببية بين الإصابة والوفاة .

الفصل الثاني - الركن المزمع « المزمع »

الفرع الأول - القصد الجنائي

- ٢٣ الخاطئ شخص المني عليه لا يغير من قصد المزمع ولا من ماهية الفعل الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد .
- ٢٤ إتيان الخاطئ فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الحرح . حدوث الحرح عن هذا الفعل بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر . عدم توفر القصد الجنائي في جريمة إحداهن جرح عمد . صحة نسبة إحداهن جرح خطأ إليه . مثال .
- ٢٥ علاج المزمع للسجنى عليه علاجاً غير مصرح له بأجراته ترتب عليه اللباس بدلاته . توافر عناصر جريمة إحداهن الحرح المزمع .
- ٢٦ القصد الجنائي في جريمة إحداهن الحرح المزمع . تحقيقه : بإقدام الخاطئ على إحداهن الحرح عن إرادة واختيار وهو علم بأنه فعل يعطره القانون ومن شأنه اللباس بدلة المني عليه أو بصحة .
- ٢٧ توافر القصد الجنائي في جريمة الضرب . لا يستلزم من الحكم بياناً خاصاً . يكفي أن يستند من عبارته .
- ٢٨ إباحة فعل الطبيب لحصوله على إجازة علمية طبقاً للقواعد القانونية . إستهتاله الحق مقرر بمقتضى القانون . شهادة الصيدلية لا تنفي عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب . مسؤولية من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب مما يحدث من جروح على أساس المزمع .

الفرع الثاني - القصد الاحتمالي

- ٢٩ مساهمة المزمع في جريمة الضرب عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالإهمال في العلاج . مالم يثبت أنه كان متعمداً التجسيم المسؤولية .

الفصل الثالث - القصد التيقن

- ٣٠ إعتناء المزمعين عن مني عليه ووفاته . ثبوت حدوث إصابته برأسه وعدم معرفة محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة . معاقبة المزمعين بجريمة الضرب أخذاً بالقدر التيقن في حقها .

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الركن المادى

الفرع الأول - ضرب بسيط

- ١ - اذا طبقت المحكمة في حق المتهم المادة ٢٤١/١ من قانون العقوبات فلا يكون قد شاب أسباب حكمها التصور ان هـ لم تذكر مدة عجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية ما دامت قد أوردت في حكمها ما اشتمل عليه التقرير الطبي الشرعى من بيان لنوع الإصابة وموضعها وجسامتها وكونها نافذة وما دام التقرير الطبي نفسه الذى أشار اليه الحكم وأورد مضبوطة يبين منه أن الإصابة أعجزت المجنى عليه عن أعماله مدة تزيد عن عشرين يوما .
(الطن رقم ٨١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ من ١٩٦٦)

- ٢ - لا يشترط في فعل التعدى الذى يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يعد الفعل ضربا بصرف النظر عن الآلة المستعملة في ارتكابه ولو كان الضرب بقبضة اليد .
(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ ص ٨ من ١٩٥٦)

- ٣ - متى كانت جريمة أحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد - هو إجراء عملية الحتن - وان تعددت أوصافه القانونية - فإن ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهى هنا عقوبة أحداث الجرح .
(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٥ ص ٨ من ١٩٦٧)

الفرع الثانى - ضرب نشأت عنه عاهة

- ٤ - التنوير الذى تجرعه المحكمة في الوصف من جناية شروع في قتل الى جناية ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة

ليس مجرد تنوير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنابات - عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - لجرأه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهى نية القتل بل يجاوز ذلك الى استناد واقعة جديدة الى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهى الواقعة المكونة للعاهة مما يستوجب لفت الدفاع عنه الى ذلك .

(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٥ ص ٧ من ١٩٦٦)
(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٨ ص ٨ من ١٩٦٧)

- ٥ - اذا كان الحكم اذا دان المتهم على اعتباره أنه محلث العاهة بالمجنى عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين العاهة وبين الاعتداء الذى قال ان المتهم أوقعه بالمجنى عليه ، فانه يكون حكما قاصرا متينا قضه .
(الطن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ من ١٩٦٦)

- ٦ - ان بيان مدى العاهة أو عدم بيانها في الحكم لا يؤثر في سلامته .
(الطن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٤ ص ٧ من ١٩٦٦)

- ٧ - متى استبعدت المحكمة أصابى العاهة لعدم حصولها من المتهمين ، فلا يصح لها أن تسند اليهما أحداث أصابات أخرى بالمجنى عليها وأخضعها بالتقدير المتيقن في حقيهما ، ذلك لأن التقدير المتيقن الذى يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذى يكون إعلان التهمة قد شمله ، وتكون المحاكمة قد دارت عليه .
(الطن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١١ ص ٧ من ١٩٦٦)

- ٨ - متى اطالأت المحكمة الى أن المتهم هو محدث الاصابتين اللتين وجدتا برأس المجنى عليه فلا خير في أن تخطىء في تحديد أهما التى أحدثت الكسر ما دام المتهم يحصل وزرهما معا ويكون الخطأ في ذلك مما لا يؤثر في النتيجة التى انتهى اليها الحكم ولا يسيه .
(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٨ ص ٧ من ١٩٦٧)

١٣ - متى كان الدفاع عن المتهم بأحداث العادة قد طلب واعتبار الواقعة جنحة ضرب لأن الإصابات بسيطة وإزالة ستمتير من الظلم لا يعتبر عاعة وكبير الأطباء الشرعيين يمكنه تقدير هذا الجزء البسيط الذي أزيل من العظم بملا من النسيج اللينى) وصمم على طلب عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لإبداء الرأى ، ولكن الحكم لم يجب المتهم الى ما طلب ولم يناقش الأساس الذى بنى عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من أثر في تحديد مسؤولية المتهم ، فانه يتعين نقض الحكم .

(المن رقم ٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ من ٤٣٣)

١٤ - اذا كان مفاد ما أثبت الحكم أن عين المجنى عليه كانت ضعيفة الابصار قبل الإصابة - مع ما بها من عتامات - وأنها فقدت هذا الابصار كلية على أثر الإصابة ، فإن هذا يكفى لتوافر ركن العاعة المستديمة قانونا ، ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الإصابة .

(المن رقم ٢١٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ١٠ من ٣٧٢)

١٥ - لمحكمة الموضوع - بما لها من حرية مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة - أن تأخذ في قضائها بما تظنن اليه من أقوال الشهود ، فلا تتريب عليها ان هي جرت بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول اليه في تقريره بشأن حالة ابصار العين قبل الإصابة التى نشأت عنها عاعة مستديمة على اعتبار أنه هو الذى يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها .

(المن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٤/٢٩ ص ١٠ من ٤١١)

١٦ - يدخل في حرية المحكمة في تقدير الوقائع حقها في تحديد مدى النتائج التى تخلف عن الجريمة الموجبة في أمر الإحالة بما لا يسس العقوبة المقررة لها دون أن يعتبر ذلك تمديلا للتمهة مستوجبا لفت نظر الدفاع - فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن وآخر بأنها أحداثا بالمصاب أصابتين تخلفت عنهما عاهتان مستديمتان وبعد أن نظرت الدعوى صدر الحكم بإدانة الطاعن على أساس أن العاهتين قد تخلفتا عن ضربة واحدة هي التى أحدثها الطاعن - وهى

٩ - لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يتطلب تكوين العاعة ، بل يكفى التحقق وجودها أن ثبت أن منفعة العضو الذى تخلف به قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدنا جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد .

(المن رقم ٧٨١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠/١٥ ص ٧ من ١٠٢٧)

١٥ - متى كان الثابت حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه ، فإن مقتضى ذلك مساءلة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن العاعة التى تخلف للمجنى عليه بوصفه كونهما نتيجة للضرب الذى اتفقا عليه وأحدثاه بالمجنى عليه وذلك من غير حاجة الى قصص من منهما الذى أحدث إصابة العاعة .

(المن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٢/١٢ ص ٨ من ٢٤٥)

١١ - متى كان الثابت من الوقائع أن الجاني لم يتمدد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبته اليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في أحداث نوبة الجرح ، ومن ثم فإذا كان الفعل المادى الصادر من المتهم وهو تمرير مرود بعين المجنى عليه لم يكن مقصودا به أحداث جرح وأن استعمال المرود على هذا النحو ليس من طبيعته أحداث الجرح وأن الجرح انما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك ان القصد الجنائى في جريمة الجرح المحدث للعاعة متوفر لدى المتهم .

(المن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤/١٦ ص ٨ من ٤٢٨)

١٢ - متى كان الحكم قد أثبت قيام العاعة على الرغم مما ورد بالتقرير القنى من أن حالة المجنى عليه قد تحسنت لو أجريت له عملية جراحية ودون أن يتحدث عن عرض الجراحة على المجنى عليه مع أن حالته لم تستقر بعد اجراء الجراحة أو يرفض المجنى عليه اجرامها ، فإن الحكم اذا دان المتهم بجناية العاعة المستديمة دون أن يبت في هذا الأمر يكون قد أخلفا في تطبيق القانون .

(المن رقم ١٥٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١٢/٣٠ ص ٨ من ١٠٠٩)

يسأل عن النتيجة وتظل مسؤوليته قائمة في خصوص أحداث الجرح البسيط .

(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧)

٢١ - أن قول المتهم في جريمة ضرب أفضى الى موت من أنه قصد إبعاد المجنى عليها عن مكان المشاجرة خوفاً عليها فدفنها بيده ووقعت على الأرض انما يتصل بالبايعات ، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبء به في المسؤولية .

(الطن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ س ٩ ص ١٠٤٤)

٢٢ - اذا كان الحكم عندما تعرض التقرير الطبي التشريعي قد اقتصر على وصف الاصابات الواردة بالتقرير ، فان ما أثبت من ذلك يكون قاصراً في بيان رابطة السببية بين تلك الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه وبين الواقعة .

(الطن رقم رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٧ س ١١ ص ٧٧١)

(والطن رقم ١٣٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢١)

الفصل الثاني

الركن الممنوي "العمد"

الفرع الاول - القصد الجنائي

٢٣ - متى كان الثابت أن المتهم تعمد اصابة شخص فضربه بالمصا فأصاب المصاعين آخر وأفقدها الابصار ، فان ركن العمد يكون متوفراً في هذه الصورة ذلك أن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد .

(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٢٥ س ٨ ص ٢٨٨)

٢٤ - متى كان الثابت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثاً لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبته اليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخلطه في أحداث هذا الجرح ، ومن ثم فإذا كان الفعل المادى الصادر من المتهم وهو تمرير مرود بين المجنى عليها لم يكن مقصوداً به أحداث جرح وأن استعمال المرود على هذا النحو ليس من طبيعته أحداث الجرح وأن الجرح انما نشأ عن خلطه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائي في جريمة الجرح المحلل للتلعة متوفر لدى المتهم .

(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٦ س ٨ ص ٤٢٨)

ذات الواقعة التي وجهت اليه بقرار الاتهام ، فيكون الفعل المادى الذي دين به الطاعن قد ظل واحداً لم يتغير وقد تحققت به المحكمة ولم تضاف اليه جديد - فلا تعديل في الوصف ولا اضافة لواقعة جديدة ولا وجه للقول بوقوع اخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢١ س ١٠ ص ١٠٣٢)

الفرع الثالث - ضرب افضى الى موت

١٧ - متى كان تعديل وصف تهمة الضرب المقضى الى الموت حسبما انتهى اليه الحكم قد تضمن استبعاد مسؤولية المتهم عن الضربة التي انتجت الوفاة وساءلته عن باقى ما وقع منه من اعتداء على المجنى عليه وهو ما كان دخلياً في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرفة الاتهام ، وكانت الواقعة يرمتها مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف المحكمة شيئاً ، فإن المحكمة اذ فعلت ذلك فانها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الدفاع .

(الطن رقم ٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢ س ٧ ص ٤٧٢)

١٨ - متى أثبت الحكم أن المجنى عليه أصيب في رأسه بإصابات أربع رضية ، وأن المتهم هو المحدث لأحدى هذه الإصابات وانتهى الحكم من ذلك الى أن المتهم مسئول عن جناية الضرب الميت على أساس ما استبان من تقرير الصفة التشريعية من أن الضربة التي أوقعتها المتهم هي وسائر الضربات التي وقعت على رأس المجنى عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته ، فإن الحكم يكون قد أصاب محبة الصواب في تقرير مسؤولية المتهم .

(الطن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٩ س ٧ ص ١٠٢٠)

١٩ - متى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب اعطاء حقنة النسلين - بسبب حساسية المجنى عليها وهي حساسية خاصة بجسم المجنى عليها - كاتمة فيه - وليس هناك أية مظاهر خارجية تنم عنها أو تدل عليها - ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت أن هي لم تحمل المتهم المسؤولية عن وفاة المجنى عليها .

(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧)

٢٥ - متى كانت المحكمة قد انتهت الى عدم تحميل المتهم بجريمة الجرح المقضى الى الموت المسؤولية عن وفاة المجنى عليها فان هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم (غير المصرح له بمزاولة مهنة الطب) جملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا

في القانون ما قرره الحكم من أنه لا تثنى شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلي بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساهلته عن جريمة احدثائه بالمجنى عليه جرما عديدا ما دام أنه كان في مقدوره أن يستنع من حقن المجنى عليه مما تنتهي به حالة الضرورة .

(الفرن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٠ ق - جلة ١٢/١٣ ١٩٦٠/١١ ص ٩٠٤)

الفرع الثاني - القصد الاحتمالي

٢٩ - المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي احدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترنخ في العلاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية .

(الفرن رقم ٦٧٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٦ ص ٧ س ٨٢٥)

(الفرن رقم ٣١٤ لسنة ١٧ ق - جلة ١٩٥٧/٥ ص ٨ س ٤٤٨)

الفصل الثالث

القدر التثني

٣٠ - اذا كان الشائب من التقرير الطبي الشرعي أن يرأس المجنى عليه اصابتين وأن الوفاة نشأت عن احدثهما دون الأخرى ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على أساس أن كلا المتهمين ضرب المجنى عليه وأنه لم يعرف أيهما أحدث الإصابة التي نشأت عنها الوفاة فأخذهما بالقدر المتبين في حقيهما ودانهما بجثة الضرب العمد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة بما تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فإن الحكم يكون سليما ولا مخالفة فيه للقانون .

(الفرن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢/٦ ص ٧ س ١٣٦)

٢٥ - متى كانت الواقعة الناتجة بالحكم أن المتهم أجرى للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه وترتب عليه المساس بسلامته ، فإن جريمة احدث الجرح عمدا تتوافر عناصرها كما هو معرف بها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١٠/١٥ ص ٨ س ٧٨٦)

٢٦ - ان القصد الجنائي في جريمة الجرح العمد انما يتحقق باقدام الجاني على احدث الجرح عن إرادة واختيار وهو عالم بأنه فعل يحظره القانون ومن شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو بصحته ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية أن يكون المتهم قد أقدم على اتيان فعلته مدفوعا بالرغبة في شفاء المجنى عليه .

(الفرن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١٠/١٥ ص ٨ س ٧٨٦)

٢٧ - توافر القصد الجنائي على الضرب لا يستلزم من الحكم بيانا خاصا وانما يكفي أن يستفاد من عبارته .

(الفرن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٣/٢ ص ٩ س ٢٢٥)

٢٨ - الأصل أن أي مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اإجازة عليقة طبقا للقواعد والأوضاع التي نظمتها القوانين واللوائح - وهذه الإجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاومتها فلا ، وينبني على القول بأن أساس عدم مسؤولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون - أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه للغير من الجروح وما لها باعتبارها متديدا - أي على أساس العمد ، ولا يفي من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ، ومن ثم يكون سديدا

ضرب أفضى إلى الموت (إحالة)

راجع : ضرب (الفواحد من ١٧ - ٢٢)

ضرب نشأت عنه عاهة (إحالة)

راجع : ضرب (الفواحد من ٤ - ١٦)

ورقم القاعة

ضرر

موجز القواعد :

مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالقبض

رقم لقاعدة

- ٢ ... القضاء بالبرائة لعدم العقاب لا يؤدي حتماً إلى انتفاء المسؤولية المدنية . جواز أن تكون نفس الواقعة فعلاً خاطئاً ضاراً أيوجب ملزومية فاعلة بتعويض الضرر ...
- ٣ ... الضرر المادي والأدبي سيان في إيجاب التعويض . كلاهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع ...
- ٤ ... وقود الضرر عن تشمله الرقابة قريبة على تقصير متولى الرقابة . وجوب إثبات متولى الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة وأن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة . مثال ...
- ٥ ... رتب الضرر على مجرد الإخلال بالثقة الملازمة للورقة الرسمية ...
- ٦ ... اقتصار ولاية المحاكم الجنائية على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة . إنتفاؤها بالنسبة للأفعال غير المحسولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة على المحاكمة . مثال . في جريمة المادة ٣٣٧ ع . الفقرة بين قيمة الشيك والضرر الدعوى الناشئ عن الجريمة ...
- ٧ ... للرد بالغير على الذي له حق إقامة الدعوى المدنية : هو المضرور من الجريمة سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً . حق المضرور في مباشرة دعواه أمام القضاء المدني أو أمام القضاء الجنائي بطريق التبعية أو بالطريق المباشر . جواز انتقال هذا الحق للورثة ...

القواعد القانونية :

الجديد من أن مسؤولية المكلف بالرقابة هي مسؤولية أصلية أساسها خطأ مفترض ولا تنتفي المسؤولية الا اذا أثبت متولى الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ، فليس للطاعة ، أو لناظر المدرسة التي يتبعها التمسك بأن الحادثة — التي هي محل المسألة — كانت نتيجة ظرف فجائي للخلاص من المسؤولية مادام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يتم عليه دليل من الحكم الذي أثبت أن الحادث وقع في فترة تضيير الحصص ، وأنه لم يكن بالفصل أحد لمراقبة الطلبة في ذلك الوقت .

(الجن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلة ٢٨/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٠٦)

٥ — مجرد الاخلال بالثقة الملازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ، اذ تضيير الحقيقة في الأوراق الرسمية من شأنه أن يزعزع الثقة الواجبة لهذه الأوراق .

(الجن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ ق — جلة ٢٦/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٠٦)

٦ — الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة

١ — مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض .
(الجن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق — جلة ١٣/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٢٠)

٢ — القضاء بالبرائة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق لا يؤدي حتماً الى انتفاء المسؤولية المدنية ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فعلاً خاطئاً ضاراً يوجب ملزومية فاعلة بتعويض الضرر .
(الجن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ ق — جلة ١٧/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٩٦)

٣ — الضرر المادي والأدبي سيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما وكلا الضررين خاضع لسلطة محكمة الموضوع .
(الجن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق — جلة ١٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

٤ — وقوع الضرر ممن تشمله الرقابة على تقصير متولى الرقابة ، وإلى هنا يشير الشارع في مذكرته الايضاحية عن المادة « ٢٤١ » المقابلة للمادة « ١٧٣ » من القانون المدني

٧ - المجنى عليه هو الذى يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانونا سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلا للحماية القانونية التى يهدف إليها الشارع . والضرر الذى يتحمله المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقا خاصا ، له الخيار فى أن يباشره أمام القضاء المدنى أو أمام القضاء الجنائى بطريق التبعية للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر فى الأحوال التى يجيز القانون فيها ذلك ، وهذا الحق الشخصى وإن كان الأصل أنه مقصور على المضرور إلا أنه يجوز أن ينتقل إلى غيره ومن بينه الورثة بوصفهم خلفه العام .

(قلمن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢/٢/١٩٦٠ م ١١ ص ١٤٢)

بها الدعوى الجنائية ولا تمتداهما إلى الأفعال الأخرى غير المصولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التى تجري المحاكمة عنها - لانتفاء علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست تمويضا عن جريمة - اصداد أمر بعدم دفع قيمته - التى دين المتهم بها ، بل هى عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها - مما تنتهى معه ولاية المحاكم الجنائية فى الحكم به - فانه لا تعارض بين استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التحويض وبين القضاء للمدعى بالحق المدنى بما لحقه من ضرر فعلى ثلأ مباشرة عن الجريمة .

(قلمن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٠/١/١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٢٠)

طب " إحالة "

راجع : صيدلة

: مهن طبية

(上)

رقم القاعة

ظروف مخففة

موجز القواعد :

اقتصار مريان نص المادة ٣١٩ عقوبات على جنح السرقات دون البطابات .

من السرقات المادية التي ينطبق عليها نص المادة ٣١٧ أو نص المادة ٣١٨ من هذا القانون ، أما إذا كان الفعل يكون جنابة فلا يمكن أن يسرى عليه هذا الظرف المخفف .
(الملن رقم ١٦٩٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٩ ص ١٠ س ٥١)

القاعدة القانونية :
يلزم لتطبيق المادة ٣١٩ من قانون العقوبات - كما هو صريح النص - أن يكون الفعل في الأصل جنحة أي

رقم القاعة

ظروف مشددة

موجز القاعدة :

- ١ القرح يعتبر من البير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١
- ٢ توفر ظرف حل السلاح المشدد في جريمة السرقة ليلا ولو كان الحياضي يحمل السلاح عرضاً بمحكم وظيفته ...
- ٣ كون المهم والمهي عليه - في جريمة هتك العرض - عاملين في عمل كواء واحد . إنبطاق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢٦٧ / ١ - ٢٦٩ عقوبات
- ٤ إلقاء المهم دورساً خاصة على المهي عليه في مكان خاص دون اعتراف التدريس . كناية ذلك لتشديد العقوبة في جريمة هتك عرض
- ٥ ظرف الإكراه في السرقة ظرف عيني متعلق بأركان الجريمة المادية . سريانه في حق كل من ساهموا فيها ...
- ٦ سبق ارتكاب المهم - بإحراز سلاح - جريمة اختلاس مجوزات المالك عليها بالمادة ٣٢٣ عقوبات . عدم انطباق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لتفصيل القانون ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإحراز السلاح
- ٧ إلزام المحكمة - مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات - المبدأ الأدنى للعقوبة بقررة بخاتبة إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد دون تحميم توافر هذا الظرف . خطأ في القانون
- ٨ حل السلاح دون تعهد لزرعه أو وصفه ظرف مشدد للجرائم الواردة في باب السرقة

رقم الفاعلة

- ٩ لها لإعزاز الأسلحة البيضاء لا يؤثر في اعتبار حمل السكين أثناء السرقة طرقاً مشدداً
- ١٠ تحقق التسود بدخول الأماكن للسور من غير أبوابها مهما كانت طريقته تكليف المأم الحصى عليه بعمل منعه من عجلة السيارات بالمدينة حتى مكان الحادث لا يحصل له سلطة عليه في حكم
- ١١ للمادة ٢٦٧/٢ عقوبات مجرد ارتكاب فعل حثك العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير آهل بالسكان لا يفيد تخلف رضاه
- ١٢ المبنى عليه متى الحكم على المأم بجرعة إشتباه وعدم رد اعتباره منها وقت ارتكاب جريمة إعزاز السلاح . تطبيق العقوبة
- ١٣ عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ أي فعل يكون لجناية مستقل عن الفعل للمكون لجناية القتل البدن . كفايته تطبيق الشطر الأول
- ١٤ من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات عدم اشتراط المادة ٢٨٢ عقوبات ونوع الظروف المشددة تألياً للقبض . جواز وقوعه مصاحباً له
- ١٥ بحق التلبس بالنفى بالنفى المقصود في المادة ٢٨٢ عقوبات بالإصابات المحددة بآلة صلبة راحة كالصفا
- ١٦ الطليقة وركب البدنية لفعل الظروف المشددة مجرد حمل مرتكب جريمة السرقة سلاحاً بطيئته ولو كان قنصاً أو غير صالح للاستهلاك
- ١٧ مسامحة المأم في فعل السرقة أو الاعتداء للمكونين بجرعة السرقة لا كراهة . إعتباره قاعلاً أصلياً . الإكراه ظرف
- ١٨ حتى ظرف حمل السلاح في السرقة ظرف مادي . مريان حكمه على كل من قارف للجريمة فاعلاً كان أم شريكاً
- ١٩ ولو لم يعلم به حمل السلاح بطيئته يعقن الظروف المشددة . حمل سلاح بالتخصيص لا يعقن الظروف المشددة إلا إذا حال الحكم على
- ٢٠ أن حله كان مناسبة السرقة الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ تشديد الشارع العقاب على من يدير منزلاً قماراً
- ٢١ إذا كانت له سلطة على من يمارس القمار

وسواء أكان الجاني يعمل السلاح عرضاً بحكم وظيفته أم
هدداً بقصد السرقة :

القواعد القانونية :

- (المن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ ق-٢ - مجلة ١٩٥٦/٥/٢١ ص ٧ ص ٧٤٢)
- ٣ - متى كان المتهم في جريمة هتك العرض والمجنى
عليه كلاهما عاملين في محل كراهة واحد ، فهما مشمولان
بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فانه ينطبق على المتهم
الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧
والفقرة الثانية من المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات .
- (المن رقم ١٠٢ لسنة ٢٧ ق-٢ - مجلة ١٩٥٧/٢/١٨ ص ٨ ص ٦٦٢)

- ١ - الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٥١
- (المن رقم ١٥٨ لسنة ٢٦ ق-٢ - مجلة ١٩٥٦/٤/٩ ص ٧ ص ٥١٩)
- ٢ - يتوافر ظرف حمل السلاح المشدد في جريمة السرقة
ما دام الجاني يعمل سلاحاً بطيئته « بدنية » وقت
ارتكاب السرقة لئلا إما كان سبب حمله لهذا السلاح

فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وزميلة ارتكبا السرقة ليلا ، وكان أولهما يحمل السكين في يده فإن ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٠/٢٠ - ١٩٥٨/٩ ص ٨٢١)

٩ - أن ما قرره الحكم من اعتبار السكين التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقة الحاصلة ليلا - سلاحا يتوافر بحمله الظرف المشدد في جنابة السرقة إذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو الحرفة وكان مقصودا به تسهيل جريمة السرقة تأويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد ألغى المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والنفاذ وهي التي كانت تعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء كما ألغى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون ولتشتل على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الإلغاء في صحة التأويل المذكور ، لأنه وقف على إحراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتبار أن هذا الحمل أو الإحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها أو إحرازها ، أما إذا كان حمل شيء من الأسلحة البيضاء لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى وللإستعانة به على إيقاعها ، استعمل السلاح ، أو لم يستعمل فانه يعد سلاحا يتوافر به الظرف المشدد الذي نص عليه القانون في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٠/٢٠ - ١٩٥٨/٩ ص ٨٢١)

١٠ - التصور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته .

(الطن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٢/١٥ - ١٩٥٨/٩ ص ١٠٦٨)

١١ - تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محلة سيارات مدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه بالمعنى الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٢/٢٣ - ١٩٥٩/١٠ ص ٢٢٦)

١٢ - مجرد ارتكاب فعل هتك العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير أهل بالناس لا يفيد أنه قد تم بغير رضاه المجنى عليه .

(الطن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٢/٢٣ - ١٩٥٩/١٠ ص ٢٢٦)

٤ - لا يشترط تشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باطلعة لدروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن تكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا . وسيلان أن يكون في عمله محترفا أو في مرحلة التكوين ما دامت له ولاية التربية بما تستتبعه من ملاحظة وما تستلزمه من سلطة .

(الطن رقم ٨٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/١١/١٤ - ١٩٥٧/٨ ص ٨٥٩)

(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٩/١٩ - ١٩٥٨/٩ ص ٥١٦)

٥ - ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة ، فهو هذا الوصف لاصق بنفس الفصل وسار في حق كل من ساهموا فيه .

(الطن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/١١/١٩ - ١٩٥٧/٨ ص ٩٢١)

٦ - أن جريمة اختلاس المحجوزات - وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله ، وترتبا على ذلك فانه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٣٣ عقوبات بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الملحق بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص بإحراز السلاح .

(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٥/١٢ - ١٩٥٨/٩ ص ٤٨٣)

٧ - إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقعت عند حد التخفيف الذي وقعت عنده ولم تستعمل التزول إلى أدنى ما نزلت مقيدة هذا الحد الأمر الذي يستلزم معه أنها كانت تنزل بالمعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني ، فإن تقدير العقوبة بالتقدير الذي قضت به المحكمة ودون تمحيص توافر الظرف المشدد للجريمة لا يكون سليما من ناحية القانون .

(الطن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٠/٢٠ - ١٩٥٨/٩ ص ٨١٣)

٨ - أن المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كثيرةا من المواد الواردة في باب السرقة التي جعلت من حمل السلاح مطلقا ظرفا مشددا دون تحديد لنوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر .

١٧ - العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا بطبيعته إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستماتة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يليق بمجرده من رعب في نفس المجنى عليه - وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال .

(الطن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٩٠/٢/٨ ص ١١ ص ١٠٣)

١٨ - ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية التي تلحق ماديات الجريمة ، وكل من ساهم من المتهمين في فعل السرقة أو الاعتداء المكوئين لجريمة السرقة باكراه يعتبر فاعلا أصليا في هذه الجريمة .

(الطن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٩٠/٢/٢١ ص ١١ ص ١٨١)

١٩ - حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفاعل الإجرامي ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم به .

(الطن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٩٠/٥/٢ ص ١١ ص ٤٠٢)

٢٠ - العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله لقانون حمل وإحراز السلاح وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه كان لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالمطواة لا يتحقق الظرف الشديد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة .

(الطن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٩٠/٥/٢ ص ١١ ص ٤٠٢)

٢١ - الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - يؤيد ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يدير منزلا للدعارة إذا ما كانت له سلطة على من يمارسون العجور أو الدعارة فيه .

(الطن رقم ١٤٧٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٩٠/١٢/٢٦ ص ١١ ص ٩٥٤)

١٣ - الاشتباه في حكم المرسوم يتناولون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشربين والمشتبه فيهم وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فضلا عما يصح في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود - كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى - وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كمون خطر في شخص المتصف به ورب عليه إذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب إنذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله الحاضر بماضيه الذي انتزع منه هذا الوصف ، وتظل صفة الاشتباه لاصفة بالمشتبه فيه حتى يرد اعتباره عنها - فإذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه سبق الحكم عليه لجريمة الاشتباه ولم يكن هذا الجزاء قد مضى عنه في تاريخ ارتكاب جريمة إحراز السلاح التي دين بها ، فإنه يعد من المشتبه فيهم الذين عنهم الفقرة « و » من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المدلل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الأمر الذي يتحقق معه تغليب العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر .

(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٣/٣٠ ص ١٠ ص ٢٨٩)

١٤ - يكفي لتطبيق الشرط الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وقوع أى فعل مستقل عن الفعل المكون لجناية القتل المعدم تمييز عنه ومكون بذاته لجناية من أى نوع كان .

(الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٣/١٣ ص ١٠ ص ٤٢٣)

١٥ - يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات متى كان وقوعه مصاحبا للقبض ، ولا يشترط أن يكون تاليا له .

(الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٢٣ ص ١٠ ص ٦٨٨)

١٦ - الإصابات العديدة التي استعملت في إحداثها آلة صلبة راضة - كالعضا الفليطة ، أو عتب «كعب» البندقية يتحقق بها التعذيب البدني بالمعنى المقصود في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات .

الله رقم ١٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٣/٢٣ ص ١٠ ص ٦٨٨

(٤)

عاهة

راجع : ضرب (القواعد من ٤ إلى ١٦)

رقم القاعدة

عفو

موجز القواعد :

١	الميزة المنصوص عليها في المادة ٣/١ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ . تجمع لجميع من شملتهم قوانين العفو للملأه إليها في القانون رقم ٥٨٣ سنة ١٩٥٤ بها
٢	قانون العفو الشامل رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٣ . نطاق سريانه : شموله لأصحاب الأرضة والدخول الأجنبية وغيرهم للشار إليهم في المادة الثالثة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وحدهم . شرط ذلك : قيامهم بالالتزامات المنصوص عليها في المادة المذكورة في الميعاد
٣	لأمر العفو عن العقوبة : شموله العقوبات التبعية والآثار الجنائية دون عمو الصفة الجنائية لقتل

وبشرط قيامهم بالالتزامات المنصوص عليها في المادة المذكورة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بقانون العفو ، ومن ثم فإذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم مما تنطبق عليه نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ لتصديره بضاعة إلى الخارج لم يستوف كامل قيمتها في الموعد القانوني ، فإن قانون العفو لا يشمل .

(الملن رقم ١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٥٧ ص ٨ من ٧٦٩)

٣ - أن أمر العفو عن العقوبة المحكوم بها وإن شملت العفو عن العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة عليها ، فإنه على أي حال لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يحو الصفة الجنائية التي تظل عالقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيها هذف من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا .

(الملن رقم ٣ لسنة ١٩٥٦ وفتايات - ج ١/٤ لسنة ١٩٥٨/١ ص ١)

القواعد القانونية :

١ - قصد الشارع - رعاية لجميع من شملتهم قوانين العفو المشار إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ - أن يكون من يشملهم العفو سواء في الإفادة من مزايا المنحة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ .

(الملن رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٥٦ ص ٧ من ٢٢٤)

٢ - أن نص المادة الأولى من قانون العفو الشامل رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٣ ومذكرته الايضاحية صريحان في أن المقصود بالعفو الشامل هم أصحاب الأرضة والدخول الأجنبية وغيرهم المشار إليهم في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ ، ولا يمتد العفو إلا إلى هؤلاء وحدهم

رقم القاعدة

عقوبة

القتل الأول : تقسيم العقوبات

٢٧- ١	الفرع الأول : العقوبات الأصلية
٥١- ٢٨	الفرع الثاني : العقوبات التبعية والتكليفية

رقم المادة

الفصل الثاني - تطبيق العقوبة :

الفرع الأول : تقديرها ٦٣-٥٢

الفرع الثاني : أسباب التخفيف والرافعة :

(أ) الإحاطة القانونية ٦٧-٦٤

(ب) الظروف المخففة ٧٦-٦٨

الفرع الثالث : الظروف المشددة ٧٩-٧٧

الفرع الرابع : تعدد العقوبات والأرباط غير القابل للتجزئة ٩٣-٨٠

الفصل الثالث - وقف التنفيذ ١٠١-٩٤

الفصل الرابع - إنقضاء العقوبة :

الفرع الأول : الفروع العقوبة ١٠٢

الفرع الثاني : رد الاعتبار ١٠٥-١٠٣

الفصل الخامس - عقوبة الجرائم الجنائية ١٠٨-١٠٦

الفصل السادس - عقوبة الجرائم الجنائية ١١٠-١٠٩

موجز القواعد :

الفصل الأول - تقسيم العقوبات

الفرع الأول - العقوبات الأصلية

إعتداء متهمين على جني عليه وثبوت حصول إصابات برأسه . عدم معرفة عدت الأصابة التي أدت إلى الوفاة .

١ زيادة المتهمين بجنحة القرب العد طبقاً للمادة ٢٤١ عقوبات أخذاً بالقدر المتيقن في حقها . في عمله ...

الزعم لإيضاح بطلان . مثال في جريمة سب قضت المحكمة فيها بالغرامة فقط ولم تستأنف النيابة . المادة ٣٠٨

٢ عقوبات

العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، مجال تطبيقها ؟ إنتهاء المحكمة إلى أن

الإقرار كان بقصد التعاطي . عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى . الاكتفاء في ذلك بنى قصد

٣ الأتجار . خطأ في تطبيق القانون وقصور

عدم تناقض أحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ مع قضاء المحكمة باعتبار الواقعة مخالفة منطوقة على المادتين

٤ ٧٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

رقم القاعدة

- ٥ الإكراه . ما فيه : وصف يقوم بالتخليه فيه بعد تحقق شروطه القاتلية . وجوب إنذاره أو معاقبته على تبعد حالة الإكراه واتصال فعله بالحاضر بما فيه الذي انتزع منه هذا الوصف
- ٦ حقوة القرامة على الادلاء ببيانات غير صحيحة للنصوص عليها في الأمر رقم ١٩٣ لسنة ١٩٤١ ، مناط تطبيقها : البيانات الخاصة بكتوف الإحصاء دون غيرها من البيانات التي تقدم لأغراض أخرى
- ٧ الحقوة الواجبة التطبيق على المتهم بالاختلاس طبقا للمادة ١١٨ عقوبات المصلحة بالقانون ١٩٥٣ : السجن وحرمة لا تقل عن خمسة جنيه والنزول
- ٨ توقيع الحكم الحقوة المصلحة في جريمة إحراز مواد مخدرة دون يسان سبب توقيعها رغم كون الواقعة ترشح أن الإحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حكم المادة ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ قصور
- ٩ الحقوة الواجبة التطبيق على المائد إلى حالة التشرذم بدسوق الحكم عليه باتلاره بالتشرد : هي المراقبة فقط
- ١٠ وجوب تحديد اليوم الذي توضع فيه حقوة المراقبة المحكوم بها موضع التنفيذ . حلة ذلك : عدم إمتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه في الحبس
- ١١ تنظيم العقاب في حالة إحداث قطع . جسر التل أو ترعة حومية . حكته : لا يترتب عليه من الاختلال بتوزيع مياه الري . القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣
- ١٢ إلغاء حقوة إجبار المتهم جرماً إعتاد الإجرام وإرساله إلى عمل خاص تبنيه الحكومة بالقانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦
- ١٣ عمل تطبيق العقوبة المكففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ : أن يثبت أن حيازة المواد المخدرة أو إحرازها بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي
- ١٤ إختيار المتهم عائداً للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة ٥٥ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، القول بانصراف الحكم الصادر على المتهم باعتباره عائداً لحالة الاشتباه إلى كل ماسبقه من وقائع غير صحيح
- ١٥ معاقبة المتهم خطلاً في جريمة خطف بالأشغال الشاقة بدلا من السجن . عدم جواز تعديل الحكم أو تصحيحه من المحكمة إلى أصوله لزوال ولايتها
- ١٦ إغفال الحكم الإشارة إلى مواد الاشتراك لاجبيه . مادامت المحكمة أشارت إلى النص الذي استندت منه العقوبة . جريمة الوساطة الواردة بالمادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ : العقاب عنها مقرر بالمادة ٣٣ دون المادة ٤٠ من القانون المذكور . النص الأخير إنما يعلق بقوة الخالفات التي يرتكبها من يرخص له بالإجبار في المخدرات
- ١٧ إحراز السمات بجميع أنواعها معاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة . القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
- ١٨ حقوة السجن نوع واحد بخلاف حقوة الحبس فهي نوعان : حبس بسيط . وحسب مع الشغل

رقم القاعة

- ٢٠ تقديم مواد مخلدة لأخرين لتعاطي يحكمه نص المادة ٣٣قرة ٣٠١ من القانون ١٩٥٢
- ٢١ جريمة خيانة إثبات الإضفاء للمسلة على ياض المنصوص عليها في المادة ١٣٤٠ عقوبات . المصدر التاريخي لهذا النص . علة أفراد هذه الجريمة بنص خاص في التشريع الفرنسي ؟
- ٢٢ متى تعتبر العقوبة أصلية ؟ إذا كانت العقاب الأصلي أو الأساسى المباشر للجريمة ووقعت مفردة دون أن يكون القضاء بها معلقاً على حكم بعقوبة أخرى.
- ٢٣ جريمة الحصول على المواد المعدنية الموجودة في باطن الأرض بدون ترخيص أو الشروع فيها . طبيعتها : جريمة من نوع خاص . قوامها : البعث بملك الحاجر . لانجمعها بالسرقة سوى العقوبة
- ٢٤ مجال تطبيق حكم المادة ٦٥ من القانون ١٩٥٣ بشأن النائم والمهاجر . قصره على الحالات التي لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى أشد
- ٢٥ لاستد لقول بقصر العقاب على عمليات التعامل في النقد الأجنبي التي تم في الخفاء إزاء عموم نص القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧
- ٢٦ جريمة المادة الثانية من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الأصناف الزهر الناتجة من مناطق تصميم تقاوى القطن الأهموى . عقوبتها : هي المقررة بالمادة الخامسة دون المادة السادسة من القانون المذكور
- ٢٧ القضاء بتمدد الغرامة ثالثة حكم المادة ٣١ من قانون عقد العمل الفردى . خطأ في تطبيق القانون . إخلال رب السمل إنما يحس مصالح العمال كجموع وبطريق غير مباشر

الفرع الثاني - العقوبات التبعية والتكميلية

- ٢٨ إقامة بناء على أرض لا يجوز البناء بها بغير تقسيم بالمخالفة لقادة الثانية من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، وجوب القضاء بالمدم
- ٢٩ المراقبة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ عقوبات وتلك المنصوص عليها في المادة ٧٥ من ذات القانون . كل منهما عقوبة تبعية مصدرها القانون . لا حاجة للنص عليها في الحكم . ماهية كل منهما : اختلاف سببها
- ٣٠ المصادرة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ عقوبات : طبيعتها وحكمها : عقوبة إختيارية تكميلية وشخصية لا يمكن بها على الغير الحسن النية : المصادرة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة : وجوبية وهي إجراء بوليصى لا مفر من إنفاذه في مواجهة الكافة
- ٣١ المصادرة في المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بمكالمة الدعاية لانتشار غير المحكوم عليه
- ٣٢ عقوبة المراقبة عقوبة تبعية تلحق بعقوبة الحبس الأصلية بقرعة القانون دون حاجة للنص عليها في الحكم ، وذلك في نطاق المادة ١٣ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١
- ٣٣ بناء غرفتين قبل صدور مرسوم التضمين وقبل الحصول على الترخيص بالتقام بالأعمال والالتزامات التي يوجبها القانون . صحة الحكم بإزالة الأعمال المخالفة
- ٣٤ الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ هي غرامة نسبية

رقم المادة

- ٣٥ إعمال المادة ٤٤ عقوبات يوجب الحكم بالفرامة القسرية على المتهين متضامين . عدم إمكان التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم
- ٣٦ خطأ المحكمة الاستئنافية في الحكم بالغاء الإزالة . صدور قانون قبل الفصل في الطعن بالنقض يقضى بعدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية . على محكمة النقض الحكم برفض الطعن مع إيضاح وجه الخطأ .
- ٣٧ قيام الهم بسداد المبالغ المخطئ . إغفال من الحكم بالرد دون الفرامة المساوية لقيمة ما عطف . المادة ١١٢ عقوبات .
- ٣٨ صدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بمد الحكم في تمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم . سلطة المحكمة في القضاء من تلقاء نفسها بنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الإزالة . المادة ١٢٥/٢ إجراءات ...
- ٣٩ إعطاء المشرع حكم الرشوة بجرمة المادة ١٠٩ عقوبات المدونة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٣ من حيث العقوبة القليلة
- ٤٠ حرية دون الفرامة .
- ٤١ عقوبة الفرامة القسرية في جريمة الاختلاس . إظهارها على الجرمية التامة دون الشروع فيها . علة ذلك : عدم إمكان تحديد الفرامة في حالة الشروع . المادتان ٤٦ ، ١١٨ عقوبات
- ٤٢ عقوبة العزل للمصوص عليها في المادة ٢٧ عقوبات . لا يشترط لقرينتها أن تكون الجرمية تامة .
- ٤٣ وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة الهم بالرافة والحكم عليه بالحبس سواء في الجرمية التامة أو الشروع .
- ٤٤ المادة ٢٧ عقوبات .
- ٤٥ القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ . عدم النص على القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . أثر ذلك : صحة الحكم بتصحيح البناء .
- ٤٦ مخالفة حكم المادة ١١٨ عقوبات قبل تعديلها لا يقتضي توقيع عقوبة العزل والفرامة والرد ولو كانت تمة اختلاس ووقعت متعلقة بالحكومة من بين الهم إلى دين بها الهم . إدراج التهمة الأخيرة تحت حكم اللادين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . العقوبة المقررة . الحكم الصادر بعقوبة واحدة في تهم متعددة عملاً بالمادة ٢/٣٧ عقوبات .
- ٤٧ مثال
- ٤٨ اعتبار الفرامة عقوبة أصلية في الخنايات في حالة وحيدة هي التي نصت عليها المادة ٤٦ عقوبات كعقوبة تخيرية مع السجن أو الحبس للشروع في جنابة عقوبتها إذا تمت هي السجن . اعتبار الفرامة عقوبة تكميلية إذا قضى بها بالإضافة إلى عقوبة أخرى . العقوبات القليلة لحرية كالحبس قد تكون تكميلية عند النص عليها بالإضافة إلى جزء آخر مباشر كالجرمة المصوص عليها في المادة ٢٥ عقوبات فرنسي .
- ٤٩ العقوبة التكميلية هي في حقيقتها عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة . وجوب توقيعها مهما كانت العقوبة المقررة لا يرتبط بذاك الجرمية من جرائم أخرى والحكم بها مع العقوبة الأشد .
- ٥٠ عقوبة الفرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . ملحقاً : هي عقوبة تكميلية ذات صيغة عناية عنه . دخولها في نطاق قاعدة الحب المقررة
- ٥١ العقوبة الأشد . عدم جواز الحكم بها بالإضافة إلى عقوبة هذه الجرمية .

رقم القامحة

- عقوبة الإزالة طبقاً للقانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، شرط تطبيقها : كون المتهم هو منتهي التهمة بدون موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون ، أو عدم قيام القسم أو للشرى أو للساجر أو للمتبع بالحكم بالالتزامات التي فرضها القانون المذكور في المادتين ١٢ ، ١٣ منه ٤٨
- جرمة المادة ١٠٩ عقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . لأجل توقيع عقوبة الفرامة لانتهاء المحاكمة من توقيعها باتضاء معنى الانجاز بالوظيفة ٤٩
- حيازة كسب يقصد البيع بغير ترخيص . تقديم طلب للحصول على ترخيص ببيع أو الحصول على الرخصة بعد وقوع الجريمة بضيعة أيام . لا يؤثر في تجريم القتل . وجوب الحكم بعقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الفرامة ٥٠
- الفرامة النسبية في جرم المادة ١١٨ عقوبات . القضاء بها على المحكوم عليه في الجريمة القائمة دون الشرع فيها . الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن بالنقض عند اتصال اليب القانوني الذي لحق بالحكم بمن لم يقبل طعنه شكلاً . مثال . في توقيع عقوبة الفرامة النسبية خطأ ٥١

الفصل الثاني - تطبيق العقوبة

الفرع الأول - تقديرها

- الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة في جرمه قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد . إنعدام مصلحته في الحكم بعدم تورط الطرفين المذكورين . علة ذلك : العقوبة المقررة للجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد ٥٢
- لاجلوى المتهم من القول بأن الوصف الصحيح للقتل الخاطئ المستند إليه هو ضرب أقصى للجوهر لا قتل عمد إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى . لا يتغير من ذلك تطبيق المحاكمة المادة ١٧ عقوبات ... ٥٣
- إدانة الحكم المتهم في جناي قتل عمد وشروع فيه مع سبق الإصرار . خطأ المحاكمة في وصف جناية الشروع في القتل بأنها قتل عمد . إعمال المادة ١٧ عقوبات . لأصلح من التي خطأ المحاكمة المذكورة ما كانت العقوبة المقررة للجريمة الواقعة الختائية ذاتها ٥٤
- تقدير العقوبة وإعمال الظروف المشددة أو المخففة مما يدخل في سلطة المحاكمة الموضوعية ، وهي غير مكنته بيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآه ٥٥
- إثارة المتهم عدم انطباق المادة ٣١٧ / ٧ عقوبات في حقه . لاجلوى منه . ما دامت مدة الحبس المقررة عليه بما مقررة لجريمة السرعة البسيطة المنطبقة على المادة ٣١٨ عقوبات ٥٦
- لأصلح من تحمس الماعن بأن الواقعة المستندة إليه تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة لأسرة ما دامت العقوبة المقررة لها تدخل في الحدود المقررة لعقوبة الجريمة الأولى ٥٧
- ترقيم المحاكمة أقصى العقوبة . عدم التزامها ببيان سبب ذلك ٥٨
- تقدير العقوبة مدله ذات الواقعة التي تارفعها للمتهم لا الوصف القانوني الذي تنطيه المحاكمة لها ٥٩

رقم المادة

- ٦٠ توقيع عقوبة القرب للقضى إلى الموت على اللثم بالقتل العمد . لامصلحة له في إثارة قصور الحكم في بيان نية القتل .
- ٦١ إدانة الحكم المعلنون فيه للثم باعتباره فاعلاً أصلياً . ثبوت أن الواقعة تجل القتل المستل إلى اللثم وإشراكه .
- ٦٢ الزام الحاكم العادية عند تقدير العقوبة على المحكوم عليه من مجلس العسكري عند محاكمته من جديد بمراجعة المدة التي تقلت عليه فعلاً .
- ٦٣ اتسام مصلحة اللثم في المعلن بأنه غير غرض بتحرير بعض الأوراق للثم بتزويرها . ما دام قد ثبت في حقه شبهة تزوير أوراق أخرى تكفي لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

الفرع الثاني - أسباب التخفيف أو الزيادة

(١) الأعداد القانونية :

- ٦٤ إدعاء المتهم أنه لم يبلغ ١٧ سنة يوم مقارنة الجريمة . الحكم عليه بالأشغال الشاقة دون تناول هذا الدفاع خطأ .
- ٦٥ شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على الحدث وفقاً لنص المادة ٣٦٧ من ق . ا . ج أن يكون قد قضى بعقوبة تعزيبية مفررة للأحداث خاصة .
- ٦٦ لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ عقوبات الخاصة بالظروف المخففة والمادة ٢٥١ عقوبات الخاصة بالمسلح القانوني لتصلح بتجاوز حدود حق الدفاع الشرعي . تنطبق تطبيق المادة الأخيرة ٤ الاطلاع العقوبة الموقفة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت . للمحكمة الزول بالعقوبة حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات . عليها إن وجدت أن تجاوز كان في ظروف تقتضي الزول إلى ما دون هذا الحد أن تعد للثم معلوماً وتوقع عليه عقوبة الحبس بعد أدنى ٢٤ ساعة .
- ٦٧ ملو صخر السن . مناط تخفيف العقوبة طبقاً للمادة ٧٢ عقوبات : أن تكون العقوبة التي رأيت المحكمة توقيعها هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

(ب) الظروف المخففة :

- ٦٨ تطبيق المحكمة للمادة ١٧ عقوبات في جريمة حراز السلاح المألف عليها بالسجن . تزولها بالعقوبة إلى الحبس أسبوعاً . خطأ في القانون .
- ٦٩ المحكمة النقض حتى الأجل بالمادة ١٧ عقوبات ما دام القانون يحول لها تطبيق النصوص التي تدخل الواقعة في متناولها .
- ٧٠ تطبيق المحكمة للمادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها . واجب . ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون .
- ٧١ تطبيق المحكمة للمادة ١٧ عقوبات على الجريمة المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣ عقوبات . " شروع في قتل عمد بمجرمه يسبب منها الموت " ومعاينة اللثم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . لا خطأ .
- ٧٢ إحالة مرة الإلزام بجناية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجناية .
- ٧٣ مخالفة القانون .

رقم المادة

- ٧٣ إستعمال المحكة الرأفة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات و التزامها الحد الأدنى للعقوبة للقررة لحماية إحراز السلاح مع قيام الطرف المشدد دون تمحيص توافر هذا الطرف . خطأ في القانون ...
- ٧٤ شرط إحالة الجناية من غرفة الاحكام إلى محكمة الجلسات : أن تكون العقوبة المقررة أصلاً للجناية مما يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس . عدم جواز إحالة جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٧/٢ عقوبات المدونة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ إلى المحكمة الجزئية . لا ينجز من ذلك إغفال النيابة الإشارية إلى الفترة الثانية من المادة المذكورة متى كان الواضح من تقرير الاحكام أن وصف الجريمة مما يعطى عليه الفقرة الثانية المشار إليها ...
- ٧٥ المادة ١٧ عقوبات . دالة عدم نزول المحكة بالعقوبة إلى الحد الأدنى المسموح به . تنسب العقوبة التي قضى بها مع الوقائع الثانية لدى المحكة ...
- ٧٦ ظروف الرأفة : تقديرها . العبرة في ذلك بالواقعة الجناحية ذاتها . دالة عدم نزول المحكة بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه في حدود المادة ١٧ عقوبات : تنسب العقوبة التي قضت بها فضلاً مع الواقعة التي ثبتت لديها ...

الفرع الثالث - الظروف المشددة

- ٧٧ شرط تشديد العقوبة في جريمة هتك العرض . أن يكون الجاني من المتولين تربية المني عليه بما تشيخه لغيره من ملاحظة وما تنظمه من سلطة . سواء كانت باعطاء دروس عامة للمجنين عليه مع آخرين في مدرسة أو معهد تعليم أو من طريق إلقاء دروس خاصة في مكان خاص معها كان الوقت قصيراً . وسواء كان الجاني مخرباً أو في مرحلة التكوين ...
- ٧٨ سبق الحكم على المتهم بجريمة إتياناً وعدم رد اعتباره عنها وقت ارتكابه جريمة إحراز السلاح . إلتحاق حكم الفقرة ٥ و ٤ من المادة ٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للمعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وتطبيق العقوبة طبقاً للمادة ٣/٢٦ من القانون المذكور ...
- ٧٩ العقوبة المقررة بالمادة ٣/٢٦ من قانون السلاح المعدل : هي الأشغال الشاقة المؤبدة . لا يصح أن تقل هذه العقوبة في حدداً الأدنى عن السجن عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . إشارة الحكم إلى قيام الطرف المشدد وقضائه مع ذلك بعقوبة الحبس عملاً بالمادة ٣/٢٦ من قانون السلاح والمادة ١٧ عقوبات . خطأ في تطبيق القانون ...

الفرع الرابع - تعدد العقوبات

" الارتباط غير القابل للتجزئة "

- ٨٠ لا جدوى من طلب الحكم بانقضاء الدعوى بالنسبة للمخالفة بمعنى المدة ما دام تطبيق المادة ٢/٢٢ عقوبات يقتضي توقيع عقوبة الحبس بوضوحها بالعقوبة الأشد ...
- ٨١ حالة الانقياد تقتضي دائماً توقيع جزائها مع جزاء الجزئية أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . لا عمل لسريان حكم المادة ٣٢ عقوبات ...
- ٨٢ تعدد الجرائم التي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ عقوبات . الأصل فيه أن تكون قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها ...

رقم القاعدة

- ارتباط الجنبنة بالجنابة المخالفة إلى محكمة الجنابات لإرتباط لايقبل التجزئة "يصل من حق التهم ألا توقع عليه محكمة الجنب عقوبة من الجنبنة ٨٣
- إزال عقوبة واحدة على التهم عن جرمين الشروع في قتل المني عليها إعمالا للمادة ٣٢ عقوبات . مجادله في الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على المني عليه الثاني . لا مصلحة ٨٤
- خطأ الحكم في إدانة التهم بجرمة الزور . تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات ودخول العقوبة المقضى بها في نطاق عقوبة الجرمعة الأشد التي ثبتت في حقه وهي الاختلاس . لا مصلحة في نقض الحكم ٨٥
- إدانة التهم عن تهمة الضرب ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص . دخول العقوبة المقضى بها عليه في نطاق عقوبة الإساءة الخطأ . لا جدوى من طلب تطبيق المادة ٢٤٤ عقوبات ٨٦
- وجوب إعمال المحكمة المادة ٣٢ عقوبات في حالة إصدار التهم عدة شكايات لصالح لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة وجعل استحقاق كل منها في تاريخ معين ٨٧
- إدانة التهم بتهمة تبديد واشتراك في تزوير . الحكم عليه بعقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات . لا جدوى له من التمس على المحكمة عدم اطلاعه على المحررات المطعون فيها بالتزوير ٨٨
- نظرية العقوبة المبررة . لا مجال لتطبيقها إذا كان الحكم صادراً ببراءة التهم عن تهمة مقول بارتباطها لإرتباطاً لا يقبل التجزئة بتهمة أخرى عقوبتها أشد من التهم بها . علة ذلك : مثال ٨٩
- إدانة التهم في جرمين زنا واشتراك في تزوير محرر وصي . تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات . دخول العقوبة المقضى بها في نطاق عقوبة الجرمعة الأشد وهي الاشتراك في تزوير محرر وصي . لا مصلحة له في التمس بعدم قبول دعوى الزنا ٩٠
- العقوبة المقررة لجرمة إحراز سلاح نارى من الأسلحة الواردة في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أشد من عقوبة الشروع في القتل العمد ٩١
- الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجرمعة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات ينظر إليه عند الحكم في الجرمعة الكبرى بالعقوبة دون البراءة ٩٢
- حق التهم في ألا توقع عليه محكمة الجنب عقوبة عن الجنبنة عند ارتباطها بالفضل للكون الجنابة المطروحة أمام محكمة الجنابات لإرتباطاً لا يقبل التجزئة أو أنها لم ترتبط بها وحكم عنها أمام تلك المحكمة ٩٣
- (راجع أيضاً عقوبة الجرائم الجنونية (القاعدة رقم ١٠٨)

الفصل الثالث - وقف التنفيذ

- عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجنبنة في جرائم الرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكانة المحضرات ٩٤
- عدم وجوب أن تكون العقوبة التي يستند إليها إلى إلغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ . المادة ٥٦ عقوبات ٩٥
- عدم تطلب المادة ١/٥٧ عقوبات إجراءات خاصة لإلغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة . كل ما اشترطه هو صدور الأمر من المحكمة بناء على طلب النيابة بعد تكليف التهم بالحضور ٩٦

رقم المادة

- تأييد الحكم الابتدائي بوقف تنفيذ العقوبة إستثنائيا . إختصاص محكمة أول درجة بالتصديق أو طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة. المادة ٥٧ عقوبات ... ٩٧
- الأمر بوقف تنفيذ العقوبة من صميم عمل قاضي الموضوع . من حقه أن يأمر أو لا يأمر به ... ٩٨
- الحكم بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة . غير جائز . علة ذلك ؟ ... ٩٩
- إيقاف تنفيذ العقوبة أمر موضوعي يقرره قاضي الموضوع لمن يراه مستحقا له من التجهين ... ١٠٠
- الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة . جواز تفسير متعلق الحكم ما أحلته أسبابه من وقف تنفيذ العقوبة بقصره على عقوبة الحبس دون الغرامة . إنشاء التناقض في هذه الحالة ... ١٠١

الفصل الرابع - انقضاء العقوبة

الفرع الأول - انقضاء العقوبة

- انقضاء العقوبة لايس التمل في ذاته ولايسمر الصفة الجنائية ، ولايرفع الحكم ولايؤثر فيما تقدم من عقوبة ... ١٠٢

الفرع الثاني - رد الاعتبار

- مواد العود وشروط رد الاعتبار : تأثرها بالعقوبة المحكوم بها بنقض النظر عن وصف الجريمة ... ١٠٣
- سبق الحكم على المتهم بالاعتقال الشاق لسرقه . رد اختياره عن جريمة الاعتداء المحكوم فيها بعدها لا يكون إلا بمضي ١٢ سنة من انقضائها. المادتان ٥٥٠ ، ٥٥١ من ق. ا. ج.
- سبق الحكم للاعتداء على المتهم بجريمة إحراز سلاح ناري بدون ترخيص يوجب تطبيق الفقرة (و) من المادة ٧٨ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل وتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٦/٣ من القانون المذكور ... ١٠٤
- لجنة المحددة لأحوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنشط إلا بصدر حكم لاحق - لا بمجرد الإهمال . ليس في قانون الأسلحة والذخائر نص يتنافى مع ذلك ويؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها ... ١٠٥

الفصل الخامس - عقوبة الجرائم الجنائية

- الغيب لا يصلح بذاته علواً يسبق توقيع العقوبة الخفيفة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إلا إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة ... ١٠٦
- صدر القرار الوزاري رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف كان تنظيلاً للمادة ٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، مخالفة أحكام هذا القرار تحكمها المادتان ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون المذكور ... ١٠٧
- توافر الارتباط غير القابل للتجزئة بين جريمة الامتناع عن بيع سلعة بالسر للمعلن وجريمة بيعها بسر يزيد عليه . عدم إعمال حكم المادة ٢٢/٢ ع. خطائي القانون يوجب تصحيحه من محكمة النقض ... ١٠٨

الفصل السادس - عقوبة الجرائم الجنائية

- إلزام المقرر في الأمر الحالى الصادر في ٢ من يونيو لسنة ١٩٩١ والتي تخصص لجنة الجمارك بتوجيه هو بمثابة تمويض مدنى للخرات العامة ... ١٠٩
- تبريد جنسى . طيبة جريمة الواردة باللائحة الجنائية : هي أفعال مدنية بحث . علة ذلك : أنها كانت تنضى به اللجان الجنائية في مسائل التبريد : لايجز من قبيل العقوبات الجنائية . أثر ذلك : جواز ادعاء مصلحة الجمارك بتعويض مدنى لاقتضاء مبلغ بمثل الرسوم المسحقة وتعويض الضرر الذى لحق بالخرات العامة ... ١١٠

فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالقبول
في الاستدلال بما يستوجب حقه .

(المجلد رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٩ ص ٧ ص ٣٧٧)

٤ - متى كان الحكم اذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم
لبناء للبيع مخالفاً للمواصفات القانونية ، مخالفة منطقية
على لمادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد قال
في ذلك أن مخالفة أحكام هذا القانون بحسن نية يعاقب
عليها بالمادة السابعة منه وأن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠
لم يقرر عقوبة المخالفة بحسن نية وإنما قرر أن أحكامه
لا تدخل بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ فإن هذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون .

(المجلد رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ ص ٤١٣)

٥ - الاشتباه هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند
تحقق شروطه القانونية وهذا الوصف بطبيعته ليس فضلاً
ما يحس في الخارج ولا واقعة مادية ينفصها نشاط الجاني
إلى الوجود كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الأخرى
وسا أقرض الشارع بهذا الوصف كموطن خطر في شخص
المتصف به وربط عليه ، إذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد
هذا الخطر ، وجوب انذاره أو معاقبته على تجدد حالة
هذا الاشتباه واتصال فعله الحاضر بماضي الذي ارتفع
منه هذا الوصف ، ولما كان وصف الاشتباه بهذا المعنى
رهنًا بثبوت مقدمات خاصة جعلها الشارع أمارة على ميل
المشتبه فيه لنوع من الاجرام فقد خول القاضي أن يصدر
حكمًا واجب التنفيذ فوراً أما بانذار المشتبه فيه بأن يسلك
سلوكاً مستقيماً أو أن يوقع عليه عقوبة المراقبة .

(المجلد رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٣ ص ٧ ص ٦٢٢)

٦ - ان ما فرضه الشارع في المادة الخامسة من الأمر
رقم ١٩٣ الصادر في ١٠/٢٩/١٩٤١ من عقوبة الغرامة
على الإدلاء ببيانات غير صحيحة ، هو نص خاص يقتصر
حكمه على البيانات الخاصة بتكشوف الإحصاء دون غيرها
من الاستمارات التي تقدم لأغراض أخرى .

(المجلد رقم ٤٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ ص ٧ ص ٦٦٢)

٧ - متى قضت المحكمة على المتهم بالاختلاس بعقوبة
السجن وتفرمه مبلغاً يساوياً ما اختله وأغلقت الحكم
بالمزل فإن قضاءها يكون مخالفاً لنص المادة ١١٨ عقوبات
المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الذي ربط الحد
الأدنى للغرامة بغصمة جنيته كما أوجب الحكم بالمزل .

القواعد القانونية :

الفصل الأول

نظم العقوبات

الفرع الأول - العقوبات الأصلية

١ - إذا كان التائب من التقرير الطبي الشرعي أن برأس
الجنى عليه أصابته وأن الوفاة نشأت عن إصابته دون
الأخرى ، وكان الحكم قد أقام قضاؤه على أساس أن كلا
التصين ضرب الجنى عليه وأنه لم يعرف أحداً أحدث
الإصابة التي نشأت عنها الوفاة فأخذها بالقدر المتعين
في حقهما وداهما بجنحة الضرب العمد المنطبقة
على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المنصبة
بما تدخل ، نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فإن الحكم
يكون سليماً ولا مخالفاً فيه للقانون .

(المجلد رقم ١١٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧ ص ١٢٦)

٢ - متى ثبت في حق المتهم أنه وجه إلى المصيبة بالحق
المدني علناً وفي الطريق العام عبارات سب تتضمن طعناً
في عرضها مما كان يجب توقيع عقوبتي الحبس والغرامة
مما المنصوص عنها في المادة ٣٠٨ عقوبات . إلا أنه نظراً
إلى أن النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي ولأن الحكم
الاستثنائي الأول الذي أوقع على المتهم عقوبة الغرامة
قد قضى بناء على طلب المتهم وحده فلا يسع هذه المحكمة
إلا أن تلتزم بتوقيع عقوبة الغرامة وحدها في حدود ما قضى
به الحكم الاستثنائي الأول حتى لا يضار بطلانه وهي
تقدرها بنفس القدر فتقضي بتعديل الحكم المستأنف
فيما قضى به من عقوبة الحبس .

(المجلد رقم ١١٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧ ص ٢٩١)

٣ - أوجب القانون توقيع العقوبة المطلقة المنصوص
عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
على مطلق أحرار أو حيازة المخدر ما لم يثبت المتهم أنه
إنما أحرز المخدر للتسليم أو للاستعمال الشخصي أو ثبت
ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها
وإذن فإذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى إليه من أن الأحرار
كان قصد التسليم على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى
بل اقتصر على قبي قصد الاتجار مع أن هذا القصد ليس
بكذا من أركان الجريمة التي تتحقق بمجرد الأحرار ،

بتوزيع مياه الري ، يدل على ذلك أنه خفف العقاب في حالة لحدوث القطع في جسر مصرف فنص عليه في المادة ٧٣ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٣ بمد النص على أحدث الحفر ولم ينص عليه في المادة ٧٣ - كما شمل النص في المادة ٧٣ أحداث الحفر ببديل جسر التربة أو النيل أو بقاعها مما يدل على أن غرض الشارع من العقاب على هذا الفعل هو المحافظة على سلامة هذه المرافق .

(الظن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٠٥)

١٢ - متى كانت العقوبة التي قضت بها المحكمة بحكمها التايي - هي اعتبار المتهم مجرماً اعتاد الاجرام وارساله الى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه الى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه - قد ألغيت بالقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٦ المعمول به من تاريخ نشره في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦، فإن الحكم الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ اذ أوقع تلك العقوبة يكون قد خالف القانون مما يمتنع

قضه وتصحيحه بتطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات .

(الظن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٣٦)

١٣ - لا يشترط توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ أن ثبت اتجار المتهم في المواد المخدرة بل يكفي في ذلك أن يقوم الدليل على حيازته أو احرازه لها وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ الا اذا أثبت المتهم أو ثبت للمحكمة أن الحيازة أو الاحراز لم يكن أيهما الا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

(الظن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٧٨)

١٤ - ان قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن يكون المشبه فيه عائداً للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة ، وينكر استحقاق العقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه ، ومن ثم فإن القول بأن الحكم الصادر على المتهم باعتباره عائداً لحالة الاشتباه ينصرف الى كل ما سبقه من وقائع ولا يعتبر بعدم التهم عائداً من جديد لحالة الاشتباه يكون غير سديد .

(الظن رقم ٨٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٩٨)

١٥ - ان قضاء المحكمة بمعاقبة المتهمين بجريمة الخطف بالأشغال الشاقة تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات يتطوّر على خطأ في تطبيق القانون

ومن ثم يمتنع تصحيح هذا الخطأ والقضاء بالزلز وبجعل الترامة خسائماً جنبه بدلاً من الترامة المقررة بها .

(الظن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٠٣)

٨ - أورد المشرع في القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تيسيرية يستفيد منها المتهم اذا أقام الدليل على أن احرازه للمخدر انما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو اذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب في هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر وتنزل بالمتهم العقوبة المخففة المقررة بها ، ومن ثم فمتى كانت واقعة الدعوى كما أوردتها الحكم ترشح أن الاحراز انما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وكانت هذه المحكمة لم تستبين من مدونات الحكم لمماذا وقع على المتهم العقوبة المقلطة دون المخففة مع قيام هذه الحالة - فإن الحكم يكون مشوباً بالقتور .

(الظن رقم ١١٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤١)

(والظن رقم ١٣٧٠-٢٦ لسنة ١٩٥٧/١٠/١٩٥٧)

٩ - متى كان الثالث بصحيفة سوابق التهم التي كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية أن التهم سبق الحكم عليه بإفذاره لتشرّد ثم عاد الى حالة التشرّد في خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بإفذاره فانه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ يكون عقابه بالمرقية فقط ويكون الحكم قد أخطأ حين قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي بجس التهم شهراً واحداً مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة .

(الظن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٤)

١٠ - متى كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم المستأنف بجس التهم بجريمة العود للاشتباه شهراً مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية مدة سنة مع النفاذ فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون اذ أغفل بيان تاريخ بدء مدة المراقبة ، ذلك أن قاعدة عدم امتداد مدة المراقبة بسبب وجود المحكوم عليه في الحبس يوجب على المحكمة أن تحدد اليوم الذي توضع فيه عقوبة المراقبة موضع التنفيذ تعادياً من استقالة التنفيذ بها .

(الظن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٧/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٨٠)

١١ - غلط القانون العقاب في حالة أحداث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية لما يترتب على ذلك الفعل من الأخلال

من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت انتجار المتهم في الجواهر المخدرة ، وأما يمكن توقيفها أن يثبت حيازته أو احرازه لها على أية صورة ، أما المادة ٣٤ فقد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة هي التي يثبت فيها للمحكمة أن القصد منه أنها هو التعامل أو الاستعمال الشخصي - فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أعد مسكنه وأداره لتقديم المواد المخدرة فيه لآخرين للتعامل وهي إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة ٣٣ السالفة الذكر ، فلا يكون قد أخطأ إذ أوقف عليه العقوبة الواردة فيها .
(الفرن رقم ١٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١١/١٨ ص ٩ من ٩٥٢)

٢١ - أن النص على جريمة خيانة اثنتان الأمضاء المسلمة على ياض الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات مقتبس من قانون العقوبات الفرنسي في المادة ٤٠٧ منه ، ولما كان التزوير في المحررات عندهم معاقب عليه - باعتباره جنابة - بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فقد رأى الشارع في خصوص جريمة التزوير التي تقع من عهد اليه بالورقة المضافة على ياض أن يعطب بها درجة في تدرج الجرائم وأن يهون عقوبتها فاعترها جنحة وعاقب عليها بعقوبة الحبس والغرامة المقررتين لجريمة التصيب المنصوص عليها في المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات الفرنسي وذلك لمللة لاحظها هو أن صاحب التوقيع مغرط في حق نفسه بالقتاله زمام أمره في يد من لا يصلح لحمل الأمانة .
(الفرن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢ ص ١٠ من ١٢٢)

٢٢ - تستند العقوبة الأصلية وصنفها من أنها تكون العقاب الأصلي أو الأساسي المباشر للجريمة والتي توقع منفردة بغير أن يكون القضاء بها معلقا على الحكم بعقوبة أخرى .
(الفرن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/١٧ ص ١٠ من ٢٢٨)

٢٣ - دل الشارع بنص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ أنه قصد من التصوص التي وضعها للعقوبة على جريمة الحصول على المواد المعدنية الموجودة في باطن الأرض بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها البث بتلك المحاجر ، ولا تجمعها بجريمة السرقة سوى العقوبة ، ولم يفرق الشارع في إيجاب الحصول على الترخيص بين مالك الأرض وغيره .
(الفرن رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٠ من ١٢٣)

لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمعنى المقصود بالمادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية فلا تملك المحكمة تعديلها أو تصحيحه لزوال ولايتها في الدعوى باصدار الحكم فيها، ولا يسوغ قانونا تدارك هذا الخطأ الا عن طريق الطعن في الحكم بطريق النقض .
(الفرن رقم ٣١٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٥/١٩ ص ٩ من ٥٥٠)

١٦ - اذا كان الحكم قد بين طريقة الاشتراك والواقعة التي حصل الاشتراك فيها وكان القانون يسوى في المادة ٤١ عقوبات بين عقوبة الفاعل الأصلي وعقوبة الشريك فإن السهو عن ذكر مواد الاشتراك لا يعيب الحكم ولا يستوجب قفصه ما دامت المحكمة قد أشارت الى النص الذي استندت منه العقوبة .
(الفرن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ من ٧١٦)

١٧ - ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن نص المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يسوى بين الوساطة وغيرها من الحالات التي وردت بها وإن ذلك يقتضى العقاب عنها بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣ من هذا المرسوم ولو مع عدم الاشارة الى جريمة الوساطة في النص الأخير ومن أن مقارنة المواد ٣٥٣، ٣٥٤ من المرسوم بقانون المذكور بالمواد التالية لها يفيد أن نص المادة ٤٠ من المرسوم سالف الذكر إنما يتعلق بعقوبة المخالفات التي يرتكبها من يرخص له بالانتجار في المخدرات وأن النص الأخير لا ينصرف إلا إليها - ما ذهب اليه الحكم من ذلك تأويل صحيح للقانون ولا خطأ فيه .
(الفرن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ من ٧١٦)

١٨ - ان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون ٥٤٩ لسنة ١٩٥٤ قد أورد السليسات بجميع أنواعها في القسم الأول من الجداول رقم ٣ الخاص بالأسلحة المشحونة وهي التي يماقب على احرزها بغير ترخيص بالأشغال الشاقة المؤقتة .
(الفرن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٩ من ٧٩٨)

١٩ - لا يعرف القانون سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهي المحكوم بها خلافا لعقوبة الحبس بنوعيه .
(الفرن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١١/١٠ ص ٩ من ٨٩٤)

٢٥ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لتوقيع العقوبة المظلمة المنصوص عليها في المادة ٣٣

وأشارت اليه مع الجزاء المقرر للمادة الأولى فلم يكن سائسا تكرار ذكر المادة الثانية مع المادة الرابعة ، وهو خلط يجب أن ينتزه عنه الشارع .

(الملحق رقم ٢٥٩ لسنة ٢٩ د - جلة ١٩٥٩/٩/١٠ ص ١٣٩)

٢٧ - المستفاد من مجموع نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - بشأن عقد العمل القروي - أنه قد اشتتل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل ، الأولى ، وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج ، وكذلك تحديد ساعات العمل ومنع الاجازات والمكافآت المستحقة لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبإذات وهذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ ، وهي سريحة في أن الرامة تمتد بقدر عدد العمال الذين أجفت المخالفة بحق من حقوقهم المذكورة - أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تطبيقية هدف المشروع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة ولسمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من امسدااره . ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من المرسوم بقانون ، فإخلال رب العمل بما أوجبه عليه هذه المادة لا يس مصلحهم ، معال، أو عدد منهم بصفة مباشرة وبإذات، وإنما يس مصلحهم كمجموع وبطريق غير مباشر ، والقصد منه - كما ورد بالمذكرة التفسيرية للقانون - هو أن يكون العمال على بينة من أمرهم ، وأن لا تنفذ في حقهم أحكام لاحقة الجزاءات الا اذا لم تترض عليها معسلة العمل في مياد معين ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قد يتعدد الرامة بقدر عدد العمال بالمؤسسة لما وقع من المتهم من مخالفة حكم المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مخطئا في تطبيق القانون وتبين قضا وتطبيق القانون على وجه الصحيح .

(الملحق رقم ١٢٩١ لسنة ٢٩ د - جلة ١٩٥٩/١٢/٢٢ ص ١٠٠)

الفرع الثاني - العقوبات التبعية والتكميلية

٢٨ - اذا كانت التهمة المستندة الى المتهم أنه أقام بناء على أرض لا يجوز البناء فيها بنير تسميم بالمخالفة لأحكام

٢٤ - مجال تطبيق حكم المادة «٢٥» من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ مقصور على الحالات التي لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى أشد .

(الملحق رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ د - جلة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٠)

٢٥ - القول بقصر العقاب على العمليات التي تتم في الخفاء لا سند له من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إزاء عموم نصه .

(الملحق رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ د - جلة ١٩٥٩/٢/٣٠ ص ١٠)

٢٦ - القاضي مطالب أولا : بالرجوع الى نص القانون ذاته وامعاه على واقعة الدعوى في حدود عبارة النص ، فذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يرد في الأعمال التحضيرية - ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتعليها على عبارة النص لخروج ذلك عن مراد الشارع ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعمير قناري القطن الأشموني - قد جعلت الجزاء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيع عقوبتي الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر والرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ومصادرة الأقطان موضوع المخالفة ، فانه كان من المتعين على المحكمة أن تطبق هذا النص على الواقعة المطروحة - بعد أن ثبتت لديها من العناصر التي أوردتها - وألا تجرى عليها حكم المادة السادسة التي تعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٣ و ٤

التي لا تنطبقان على الواقعة ، ولا عبرة بما جاء بالمذكرة الإيضاحية من قول يخالف النص الصريح فانه فضلا عن مخالفة ذلك لقواعد التفسير ، فانه يبين من مطالعة المذكرة الإيضاحية سالفة الذكر أن الشارع خرج عن مقترحاتها في شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند مخالفة أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون بأن جعل مدة الحبس لا تتجاوز ثلاثة أشهر بدلا مما جاء في المذكرة من قصره على مدة لا تتجاوز شهرا واحدا ، ويبدو أن واقع الأمر هو حدوث خطأ مادي في هذه المذكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بأن ذكرت المادة الثانية بدلا من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تداركه الشارع في نص المادة السادسة من القانون ، وليس أدل على وقوع هذا البُخس من أن المذكرة سبق أن تناولت جزاء المادة الثانية

٣٣ — متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أجرى بناء غرفتين قبل صدور مرسوم التقسيم وقبل حصوله على الترخيص الذي يفيد قيامه بالأعمال والالتزامات التي أوجبها القانون — فإنه إذ قضى بإزالة الأعمال المخالفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً — لهما .

(الجلسة رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٧ ص ٧٠٥)

٣٤ — الرأمة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ هي من الرامات النسيية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه .

(الجلسة رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٥ ص ٧٠٥)

٣٥ — أعمال نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات يوجب الحكم على المتهمين معاً بالسرقة النسيية متضامنين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه .

(الجلسة رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٥ ص ٧٠٥)

٣٦ — متى كان خطأ المحكمة الاستئنافية فيما قضت به من إلغاء عقوبة الإزالة يلتقي في مؤاده مع ما نص عليه القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ من حيث عدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية المبينة فيه مما ينبنى عليه استحالة الحكم بالإزالة ، فإن محكمة النقض تجتزئ ، ببيان وجه الخطأ القانوني في الحكم وتقضي برفض الطعن .

(الجلسة رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ١١٩٩)

٣٧ — تقضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بوجود الحكم بقرينة مساوية لقرينة ما اختلس ولا يؤثر في ذلك قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس ، فإن ذلك يعفيه فقط من الحكم بالرد الذي يلزمه طبقاً لنص المادة المذكورة .

(الجلسة رقم ١٥١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١١ ص ٨٠٨)

٣٨ — متى كانت الجريمة المنسوبة إلى المتهم وإقامة بناء على أرض معدة للتقسيم قد وقعت في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥١ ، فإن خطأ الحكم فيما قضى به من عقوبة الإزالة يصبح غير ذي موضوع بصدور القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فإن المحكمة — إذ تجتزئ — بيان وجه العيب في الحكم المطعون فيه — لا يسعها إزاء صدور القانون المذكور إلا أني

المادة الثانية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ فإن هذا مما يستوجب القضاء بالهدم .

(الجلسة رقم ١١٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٨ ص ٢٦٩)

٢٩ — المراقبة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ من قانون العقوبات وما نص عليه منها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من هذا القانون تدرجان تحت وصف واحد هو أن كلاهما عقوبة تبعية بمصرها القانون ، ولا تحتاج في توقيعها إلى حكم القضاء إلا أنها ما زالتا تختلفان في السبب الذي جعله الشارع أساساً لتوقيع كل منهما . ذلك بأن المراقبة المفروضة بالمادة ٢٨ إنما يتحملها المحكوم عليهم لجرائم معينة بالنص ولمدة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على خمس سنين في حين أن المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ لا تفرض إلا عند العفو عن محكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لأي جنسية بغض النظر عن وصفها ، وذلك عقب صدور الحكم بها أو في أثناء تنفيذها وقد حدد الشارع أمدها بخمس سنين مالم ينص أمر العفو على إقصائها أو التجاوز عنها جملة .

(الجلسة رقم ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧٠٤)

٣٠ — المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الأولى قد دلت على أن المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية وهي هذه المثابة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير الحسن النية ، أما ما أشارت إليه المادة المذكورة في فقرتها الثانية فهو مصادرة وجوبية تقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التاملك وهي على هذا الاعتبار إجراء بوليبي لافمر من اتخاذها في مواجهة الكفاية .

(الجلسة رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ١٢٢)

٣١ — النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وجعلها وجوبية لا جوازية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها وهي بحسب الشروط الموضوعية لها فيه لا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .

(الجلسة رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ١٢٢)

٣٢ — ظهر نص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ أنه يجعل عقوبة المراقبة عقوبة تبعية تلتحق بعقوبة الحبس الأصلية بقوة القانون وبغير حاجة للنص عليها في الحكم .

(الجلسة رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٤٨٨)

عليهما اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص .

(الجن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩ من ١٠٢٠)

٤٣ - لا محل لما يشير الطاعن من سريان القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ على واقعة الدعوى وعدم جواز الحكم بالتصحیح طبقا له ، ذلك لأنه لم ينص فيه على القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذى دين الطاعن وفقا له .

(الجن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢ ص ١٠ من ١٢١١)

٤٤ - يتطلب القانون لتطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن تكون الأشياء المختلسة قد أودعت في عهدة الموظف المختلس أو سلمت اليه بسبب وظيفته - فإذا كان الثابت مما أوردته الحكم عن وظيفة المتهم الأول والطريقة التي تمكن بواسطتها من اختلاس المبالغ التي أدخلها في ذمته أنه لم يكن الا موظفا كاتبا بصحات البلدية ولم يكن من مقتضيات عمله تحصيل الرسوم المختلسة من الشركة أو مستمدا صفة التحصيل هذه من القوانين أو اللوائح أو منوطا بما رسيا من رؤسائه أو أية جهة حكومية مختصة بل أقبح نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته ، فلا

يمكن أن تقضى عليه صفة مأمور التحصيل أو المتدوب له مهما استقال به الزمن وهو موغل في غيه ، وتكون البادة المنطقية على قلمته هي المادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي تعاقب كل موظف أدخل في ذمته بأية كيفية كانت هودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل لا المادة ١١٢ التي أصلها في حقه ، وإذن فلا يصح القضاء بعقوبة الزل والفرار ورد المبالغ المختلسة التي لم يرد لها ذكر في المادة ١١٨ قبل التعديل المشار اليه ، ولا يغير من هذا النظر أن من بين التهم التي دين بها المتهم الأول جريمة اختلاس ورقة متعلقة بالحكومة حالة كونه الحافظ لها ، ذلك أن هذه الواقعة تندرج تحت حكم المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات لا تحت المادة ١١٢ من القانون المذكور ، ولما كانت عقوبة الأشغال الشاقة المقررة على المبراد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ١/٤٠ ، ٣ ، ٢ ، ٤١ من قانون العقوبات - وهي التي طبقها الحكم على الطاعنين بوصفها عقوبة الجريمة الأشد فيكون الحكم سديدا من هذه الناحية بعد استبعاد عقوبة الزل والفرار والفرامة التي يتعين قضا الحكم قضا جزئيا فيما قضى به منها وذلك بالنسبة الى كلا الطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الجن رقم ١٨٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢ ص ١٠ من ٢١٣١)

قضى عملا بنص المادة ٢٥/٢ من قانون الاجراءات الجنائية بتنقض الحكم قضا جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم بالإزالة .

(الجن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩ من ٤٧٨)

٣٩ - ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كان المشرع قد أعطاهما حكم الرشوة الا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط وليس في عقوبة الفرامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة أو افساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الفرامة لا تزيد على ما أعلى أو وعد به وهنا لا وعد ولا عقوبة .

(الجن رقم ١٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩ من ٤٩٣)

٤٠ - من المسلم به في منطق القانون أنه لا عقوبة بنير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات - التي طبقها المحكمة - على عقوبة الفرامة بالنسبة التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس ، والحكمة في ذلك ظاهرة وهي أن تلك الفرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلصه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وقفا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . أما في حالة الشروع ، فان تحديد تلك الفرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

(الجن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩ من ٧٤٣)

(والجن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٢ ص ٩ من ١٠٢٠)

٤١ - لا يشترط لتوقيع عقوبة الزل المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها على مجرد ارتكاب جنابة الأمر الذي ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء ما دامت المحكمة في كلتا الحالتين قد عالمت المتهم بالرأفة وحكمت عليه بعقوبة الحبس .

(الجن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩ من ٧٤٣)

٤٢ - اذا كان الحكم المعلوم فيه قد عامل المتهمين - بجناية الشروع في الاستيلاء بنير حق على مال للدولة - بالرأفة - وقضى عليها بالحبس ، فقد كان من التمتين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن توقفت مدة الزل المقررة على

الجب المقررة للمقوبة الأشد ، فانه يتعين ادماج هذه الترامة في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها .

(الفرن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٧/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٢٨)

(والفرن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق- جلة ٢٠/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٨٦)

٤٨ - يشترط لصحة الحكم بالازالة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : الأول أن تكون هي التي أنشأت التقسيم دون الحصول على موافقة ساجدة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون ، والثاني عدم قيامها بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ منه ، وهي المتعلقة بالالتزامات والأعمال التي يلزم بها القسم والمستترى والمستأجر والمنتمى بالحكر - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئاً من ذلك إلى المتهم ، بل بنى حكمه بالازالة على مجرد أنها أقامت البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، فانه يكون قد أخطأ إذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون ، مما يتعين معه قضاؤه قسماً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الازالة .

(الفرن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٧/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٢٤)

(والفرن رقم ٢٢٩١ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٧/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٢٤)

٤٩ - لا محل لتوقيع عقوبة الترامة في جريمة المادة ١٠٩ المددلة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ لاتقاء الحكمة من توقيعها بانتقاء معنى الاتجار بالوظيفة ، على ما سبق به قضاء محكمة النقض .

(الفرن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٧/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٢٢)

٥٠ - لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلباً للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة المسندة إليه ، أو أن يكون حصوله على هذه الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة بضيعة أيام ما دام الثابت أنه في يوم حصول الواقعة لم يكن مرخصاً له بالاتجار ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ ألغى عقوبة المصادرة لما ضبط - للأسباب التي أوردتها - قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه ويتعين تصحيح هذا الخطأ بإضافة عقوبة المصادرة إلى عقوبة الترامة المتقاضى بها .

(الفرن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ ق- جلة ٢٦/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨١٤)

٥١ - أعلن المشرع صراحة بإيراد المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الترويع في الجريمة بعقوبة غير

٤٥ - تكلم الشاوع عن العقوبات الأصلية في القسم الأول من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون العقوبات بعد أن عدد أنواع الجرائم في الباب الثاني من الكتاب المذكور . وبين من مراجعة هذه النصوص أن الشارع أورد في المادة (١٥) العقوبات الأصلية للجنايات وقصرها على الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن ، أما الترامة فقد نص عليها في المادة (٤٦) كتصغير مع السجن أو الحبس كمقوبة أصلية للشروع في جنابة عقوبتها إذا تمت هي السجن ، وفي هذه الحالة وحدها تكون الترامة في الجنايات عقوبة أصلية ، أما إذا قضى بها بالإضافة إلى عقوبة أخرى فمعدن ذلك تكون العقوبة الأخيرة هي الأصلية وتعتبر الترامة مكملتها لها ، ويصدق هذا النظر أيضاً على العقوبات القيدة للحرية (كالحبس) التي تعد في الأصل من العقوبات الأصلية المقررة لمواد الجنع ، غير أنها قد تكون تكميلية إذا نص عليها بالإضافة إلى جزء آخر مباشر كما هو الحال في الجريمة المنصوص عليها في المادة (٣٥) من قانون العقوبات الفرنسي التي نصت على عقوبة الحبس الذي لا يتجاوز خمس سنوات كجزاء مكمل لعقوبة التجريد المدني .

(الفرن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٧/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٢٨)

٤٦ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل استعزفة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التوفيق المدني للخرافة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالصادرة ومراقبة البوليس ، والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لها يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

(الفرن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٧/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٢٨)

٤٧ - عقوبة الترامة المقررة في الفترة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - والمددلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ تعد عقوبة تكميلية ، غير أنه لما كانت طبيعة هذه الترامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الترامة النسبية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التوفيق المختلط بفكرة الجراء ، وتتألف مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قائمة

٥٤ — لا جلدوى من النعى على الحكم أنه اذ دان المتهمين في جريمتي القتل العمد والشروع في القتل مع سبق الإصرار ، لم يبين علاقة السببية بين فعل القتل المنسوب اليهما وبين النتيجة التي قضى بساءلها عنها ، متى استبان أن الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم وقوعها تبرر العقوبة المحكوم بها صرف النظر عن الخطأ القانوني الذي وقعت فيه المحكمة بوصفها جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار بأنها قتل عمد مع سبق الإصرار . ولا يفض من هذا النظر كون الحكم قد أخذ المتهمين بالرأفة اعمالا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ذلك أن المحكمة انما قدرت ظروف الرأفة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضى التزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منحها من ذلك الوصف الذي وصفته به .

(الحل رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢٨ ص ٧ ص ٢٧٧)

٥٥ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة ، واعمال الظروف التي تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالتقدير الذي رآته .

(الحل رقم ٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٢٥ ص ٧ ص ٢٥٦)

(والحل رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٢٥ ص ٧ ص ٢٦٩)

(والحل رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٥ ص ٩ ص ٥٤٦)

٥٦ — لا جلدوى للمتهم من القول بأن الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات غير منطبقة في حقه ما دامت مدة الحبس المقررة عليه بها مفرقة في القانون لجريمة السرق البسيطة المنطبقة على المادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

(الحل رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٤١ ص ٧ ص ٥٤٤)

٥٧ — لا مصلحة للطاعن فيها بشيره من أن الواقعة المستندة اليه تكون جريمة اخفاء أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها - لا سرقه - ما دامت العقوبة المقررة بها وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور - تدخل أيضا في الحدود المقررة قانونا لعقوبة جريمة اخفاء الأشياء المسروقة المنطبقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

(الحل رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٥١ ص ٧ ص ١٧٧)

٥٨ — المحكمة غير ملزمة عند توقيعها أقصى العقوبة أن تبين سببا لذلك ما دامت تمارس حقها خوله لها القانون .

(الحل رقم ٤٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٥٢ ص ٧ ص ٢٩٠)

مقوبة الجريمة التامة - ولو شاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسيية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ ساقطة الذكر - يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسيية يمكن تعديلها على أساس قيمة ما اختلسه المتهم أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة طبقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع فتعديد تلك الغرامة غير ممكن - وهو ما يمتنع معه خفض الحكم خفض جزئيا وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسيية المقررة بها على كل من الطاعنين ما دام الميب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة الى الطاعن الأول يحصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلا وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الحل رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١٠-١١ ص ١١ ص ٢٢٦)

الفصل الثاني

تطبيق العقوبة

الفرع الأول - تقديرها

٥٢ — لا جلدوى للطاعن من التمسك بعدم توافر ظرف سبق الإصرار والتزدد في جريمة القتل العمد المنسوبة اليه ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد .

(الحل رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١٢١ ص ٧ ص ١٢٣)

(والحل رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢١٤ ص ٧ ص ١٨٥)

(والحل رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢١٦ ص ٧ ص ٢٠٧)

٥٣ — لا جلدوى للمتهم من القول بأن الوصف الصحيح للقتل الجنائي المستند اليه هو مجرد «ضرب أفضى الى الموت» لا «قتل عمد» اذا كانت العقوبة المقررة بها عليه مفرقة في القانون للجريمة الأولى ولا ينير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه اذ أن تقدير ظروف الرأفة انما يكون بالنسبة الى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة الى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضى منها التزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منحها من ذلك اعتبارها المتهم مسؤولا عن جناية القتل العمد فيض اذ لم تحصل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها .

(الحل رقم ٧٧٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢١٧ ص ٧ ص ١٤٨)

الدفاع أو تهدد من المتهم ما قدم لها من أوراق - أو ما رآته هي نفسها ، فإن قضائها يكون مبيها .

(العدد رقم ١٣١٧ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٧ ص ٨ س ١٥٠)

٦٥ - متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها السابق والصادر بحبس المتهم قد أسست قضائها على القول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز إعادة النظر « أن يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات الخاصة بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التعزيمية المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم » فإنها تكون قد أولت عبارة « العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث » الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٣٢ من قانون الاجراءات وأولها صحيحا متققا مع مقصود الشارع ومع الحكمة التي توخاها من استحداث هذا النص .

(العدد رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٧ ق - مجلة ٢١/٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٢٦)

٦٦ - لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالظن القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي وكل ما تقتضيه للمادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة المقررة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا اذا وجدت أن ذلك لايسمحها نظرا لما استبانت من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة الى ما دون هذا الحد فستدئ فقط يكون عليها أن تعدد مذكورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعة وعشرين ساعة .

(العدد رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٧ ق - مجلة ٢١/٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٢٢)

٦٧ - لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه - المادة ٧٢ من قانون العقوبات - الا اذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة ان وجدت هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

(العدد رقم ١٢٩ لسنة ٢٠ ق - مجلة ١٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ س ٥٦٤)

ب - الظروف المخففة :

٦٨ - متى كانت عقوبة جريمة احراز السلاح بدون ترخيص التي دين بها المتهم هي السجن طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ٥٤ وكانت المحكمة

٥٩ - تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة التي قارنها للمتهم لا الوصف القانوني الذي تعمله المحكمة لها .

(العدد رقم ٢٢٥ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٧ س ٩٥٠)

٦٠ - متى كانت العقوبة المقررة لها تتدخل في الحدود المقررة لجريمة الضرب المفضي الى الموت المتصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فلا جدوى للمتهم بالتقليل المدد مما يثيره من قصور الحكم في بيان نية القتل .

(العدد رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١١/٢/١٩٥٦ ص ٧ س ١٢١٢)

٦١ - متى كانت الواقعة بالنسبة للمتهم كما أثبتها الحكم الذي دانه باعتباره فاعلا أصليا تجعل الفعل المسند اليه اشتراكا في جريمة الشروع في القتل المقررة بجناية السرقة بجعل سلاح ولا تجعل منه فاعلا أصليا وكانت العقوبة المقررة لها مقررة قانونا لجريمة الاشتراك في القتل المقررة بجناية أخرى فانه يتعين القضاء باعتبار ما وقع من المتهم اشتراكا في جريمة الشروع في القتل مع رفض الطعن طبقا لنص المادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات .

(العدد رقم ١٣٥٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٤-١-١٩٥٧ ص ٨ س ٢٨٥)

٦٢ - ان مانصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه « يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون المتهم قد قضاه » (تنفيذًا للحكم العسكري) . لايسع المحاكم العادية من السير في الدعوى من جديد ومماقبة المتهم بالعقوبة التي تراها - على أن تراعى حين تهدد العقوبة - مدة الجزاء التي تعد بها على المتهم فضلا لا مدة العقوبة المقررة لها مما يبلت .

(العدد رقم ١٣٥١ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩/٢/١٩٥٧ ص ٨ س ١٦٠)

٦٣ - لا جدوى مما يثيره المتهم بشأن التزوير في بعض الأوراق المتهم بتزويرها على اعتبار أنه غير مختص بتزويرها ما دام قد ثبتت في حقه تهمة تزوير أوراق أخرى تكفي لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

(العدد رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٦/٢/١٩٥٨ ص ٩ س ١٦٢)

الفرع الثاني - اسباب التخفيف أو الرأفة

١ - الأضرار القانونية :

٦٤ - متى كان المتهم يدعي أنه لم يبلغ يوم مقارنته الجريمة السبع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا

باحالة الدعوى الى محكمة الجنح الفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة يكون قد خالف القانون .

(المن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٨/٢/١٩٥٨ م ٩ ص ٢١٥)

٧٣ - اذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية احراز السلاح مع قيام الطرف المشدد ، وهو ما يشعر بأنها انما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا التقيد القانوني ، فان تقدير العقوبة بالقدر الذي قضت به المحكمة ودون تمحيص توافر الظروف المشدد للجريمة لا يكون سليماً من ناحية القانون .

(المن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٠/١٩٥٨ م ٩ ص ٨١٢)

٧٤ - ان المادة ١٧٩/٢ التي تحيل على المادحة ١٥٨/٢ من قانون الاجراءات الجنائية لم تطلق لقرعة الاحكام احالة الجناية الى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة فهذه الاحالة غير جائزة الا اذا كانت العقوبة المقررة أصلاً للجناية مما يجوز النزول به الى عقوبة الحبس ، واذاً فان قرار قرعة الاحكام اذ قضى باحالة المتهم الى محكمة الجنح لمعاقبته على الجرائم المسندة اليه في حدود عقوبة الجنحة مع أن احدي هذه الجرائم هي أنه اختلس مالا مسلماً اليه بسبب وظيفته ويصفته من مأموري التحصيل وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ١٩٥٣/١٩٥٣ والمطابق عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من ذلك كون النيابة العامة أوردت في تقرير الاحكام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ضمن المواد التي طلبت تطبيقها دون أن تشير الى الفقرة الثانية منها ، متى كان الواضح من تقرير الاحكام أن وصف تهمة الاختلاس مما ينطبق عليه نص الفقرة الثانية المشار اليها .

(المن رقم ١٠١٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٠/١٩٥٨ م ٩ ص ٩١٠)

٧٥ - اذا كان الحكم فيما أشار اليه في صدر المادة (١٧) من قانون العقوبات لم يقصد الا توقيع العقوبة في الحدود المنصوص عليها فيها ، ولا يفهم منه أنه أراد تخفيض العقوبة بانزالها الى الحد الأدنى - اذ كان في وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة الى أكثر مما نزلت

الاستثنائية قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بعقوبة الحبس الى أسبوع واحد - فانها تكون قد جاوزت الحد الأدنى المقرر قانوناً بهذه المادة والتي لا تجيز أن تنقص عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور مما يتعين معه نقض الحكم وتصحيحه بما يطابق القانون .

(المن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٩٦٩)

٦٩ - يخول القانون لمحكمة النقض أن تطبق النصوص التي تدخل الواقعة في متناولها ، وما دام هذا التطبيق يقتضي حكماً أن تقدر محكمة النقض العقوبة اللازمة ، فان ذلك يستتبع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ بالمادة ١٧ من قانون العقوبات .

(المن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٢٧/١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٠٢)

٧٠ - ان ازال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم دون الاشارة اليها لا يبيح حكمها ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير تلك العقوبة هو من اختصاصات محكمة الموضوع دون أن تكون ملازمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته .

(المن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٦/٢٦/١٩٥٧ م ٨ ص ١٩٠)

(والمن رقم ١٢٠٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/١٤/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٦)

٧١ - متى كان الحكم قد دان المتهم في جناية الشروع في القتل المدب بجواهر يتسبب عنها الموت المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقبه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون وكانت العقوبة المقررة بما تدخل في حدود العقوبة التي نص عليها بعد تطبيق المواد السابقة الذكر ، فان الحكم حين أنزل العقوبة بالحبس يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا محل للنزول للعقوبة الى السجن أو الى الحبس .

(المن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٥/٦/١٩٥٧ م ٨ ص ٤٦٥)

٧٣ - لا يجوز عملاً بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يصدر من غرفة الاحكام أمر باحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية الا اذا رأت أن الجناية قد اقررت بأحد الأعدار القانونية أو بطرود مخففة من شأنها تخفيض العقوبة الى حدود الجنح ، فاذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجناية المنسوبة للمتهم لا يسكن النزول بها تطبيقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن اذا اقررت الواقعة بطرود مخففة فان الأمر اذ قضى

على تجدد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله الحاضر بماضيه الذي اترع منه هذا الوصف ، وتظل صفة الاشتباه لاحقة بالمشبه فيه حتى يرد اعتباره عنها - فإذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه سبق الحكم عليه لجرمة الاشتباه ولم يكن هذا الجرم قد مضى عنه في تاريخ ارتكابه جريمة احرار السلاح التي دين بها ، فانه يعد من المشبه فيهم الذين عنهم الفقرة « و » من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٤ الأمر الذي يتحقق معه تظليل العقوبة الى الاشتغال الشاقة المؤبد عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر .

(المعلن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩/٢٠/١٩٥٩/١٠ ص ٩٢٨)

٧٩ - انذار المتهم هو من الظروف المشددة التي يتغير بها وصف الجريمة المستند اليه وهي احراره سلاحا قاربا مشحونا ببلون ترخيص ويوجب أن تمل المحكمة حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٤ - وهي التي تعرض عقوبة الأشغال الشاقة المؤبد ، وهذه العقوبة تصل في حددها الأدنى الى عقوبة السجن عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون قضاء محكمة الموضوع بالحبس تطبيقا للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر - في فقرتها الثانية والمادة ١٧ من قانون العقوبات منطويا على خطأ في تطبيق القانون - متى صح قيام الظرف المشدد الذي أشار اليه الحكم - وهذا الخطأ كان يقتضي مع قضى الحكم تصحيحه - لولا أن المحكمة لم تتنبه لأثر الظرف المشدد ولم تنبه محامي المتهم اليه لتسبب له فرصة ابداء دفاعه فيه ، مما يتبين منه أن يكون مع النقص الاحالة .

(المعلن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٠ - جلة ٢٠/١٢/١٩٦٠/١١ ص ٨٨٠)

الفرع الرابع - تعدد العقوبات

“ الارتباط غير القابل للتجزئة ”

٨٠ - طلب الحكم باقتضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة بمضي المدة لا جدوى منه ما دام هناك محل لتطبيق المادة ٣/٣٣ من قانون العقوبات مما يقتضيه أن توقع على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة الجعنة بوصفها العقوبة الأشد .

(المعلن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ - جلة ٢٥/٢١/١٩٥٩/٧ ص ٢٥٠)

٨١ - حالة الاشتباه تقتضي دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك

به - أن تنزل الى الحبس لمدة ستة شهور - وما دامت هي لم تعمل فانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الوقائع التي تبنت لديها .

(المعلن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩/٢٩/١٩٥٩/١٠ ص ٧٠١)

٧٦ - تدهير ظروف الرافعة من محكمة الموضوع انما يكون بالنسبة للواقعة الجنائية التي تبنت لديها قبل المتهم - فإذا اعتبرت المحكمة المتهمين الثاني والثالث شريكين في جريمتي القتل مع سبق الاصرار وعاملتهما بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقعت عليهما عقوبة الأشغال الشاقة المؤبد - فهذا مفاده أنها اخذت في اعتبارها الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات وهي الاعدام ثم نزلت بها الى العقوبة التي أباح لها هذا النص النزول اليها جوازيا ، وكان في وسع المحكمة - لو كانت قد ارادت أن تنزل بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه أن تنزل الى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت لم تعمل ذلك فانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي تبنت لديها .

(المعلن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩/٢/١٩٦٠/١١ ص ٢٤٢)

الفرع الثالث - الظروف المشددة

٧٧ - لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض ان يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن تكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص وبهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا . وسيان أن يكون في عمله محترفا أو في مرحلة التمرين ما دامت له ولاية التربية بما تستتبعه من ملاحظة وما تستلزمه من سلطة .

(المعلن رقم ٨٦٣ لسنة ٢٧ - جلة ٢٧/١١/١٩٥٧/٨ ص ٨٥٩)

٧٨ - الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشرددين والمشتبه فيهم وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يعرض في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود - كما هو الحال في ارتكابه الجرائم الأخرى - وانما افترض التسارع بهذا الوصف كموح خطر في شخص المتصف به وربت عليه اذا بذر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب انذاره أو معاقبته

لجريمة الاصابة الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، فلا جدوى له من طلب تطبيق هذه المادة .
(ملف رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ - ج ٢٢ - ج ١٥/١٠/١٩٥٧ ص ٨ س ٧٨٦)

٨٧ - متى كانت الوقائع كما أثبتتها المحكمة أن المتهم أصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منها في تاريخ معين ، وكان ما ثبت بالحكمين من ذلك قاطع في أن ما وقع من المتهم انما كان وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعا ، فانه يتعين اعمال نص المادة ٣٣ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الواقعتين .

(ملف رقم ٣١ لسنة ٢٨ - ج ٢٨ - ج ٢٧/٨/١٩٥٨ ص ٩ س ٥٨٢)

٨٨ - لا جدوى للطعن فيما ينهه على المحكمة من عدم اطلاعها على المهرات المطعون فيها بالتزوير ، إذ أن الحكم المطعون فيه قد دانه بتهمة التبديد والاشترائك في التزوير والحد الأقصى لكل من الجريمتين واحد وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات ، والمحكمة لم تحكم عليه الا بمقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات فلا مصلحة للطعن اذن من طعنه .

(ملف رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ - ج ٢٨ - ج ١٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ س ١١٤٨)

٨٩ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن لأن المتهم دين بالجريمة الثانية « حيازة السلاح الناري وذخيره بدون ترخيص » والعقوبة المقررة لها أشد من عقوبة الجريمة الأولى « الشروع في قتل المجنى عليه » موضوع الطعن (والتي قضى ببراءة المتهم منها) - لا محل لذلك لانه في حالة ثبوت قيام المسؤولية في حق المتهم عن الجريمة الأولى يقتضي الحال أن تتولى محكمة الموضوع بحث ما اذا كان وجود البنشقية والخفيعة في حيازة المتهم بغير ترخيص ، قبل نشوء الجريمة الأولى وقبل تكثيره في استخدامها في ارتكاب هذه الجريمة ، يتوافر به الارتباط الحتمي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات لوحدة الغرض الجنائي في الجريمتين ولأهما ترتبانا ببعضهما ارتباطا لا يتجزأ أو لا يتوافر .

(ملف رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ - ج ٢٨ - ج ١/١/١٩٥٧ ص ١٠ س ٨٣)

٩٠ - لا مصلحة للمتهم من التمسك بعدم قبول دعوى الزنا - بغير عدم تقديم شكوى المجنى عليه في شأنها -

أخذا بمسوم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ولا محل لمران حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص العقاب الذي فرضه الشارع لجرائم الاشتباه وانحراف عن الناية التي تضاهها من هذه النصوص .

(ملف رقم ٨٢٠ لسنة ٢٥ - ج ٢٥ - ج ١٢/٤/١٩٥٧ ص ٧ س ٤٨١)

(ملف رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ - ج ٢٦ - ج ١٢/٤/١٩٥٧ ص ٧ س ١٢٢)

٨٢ - الأصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٣ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها .

(ملف رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ - ج ٢٦ - ج ١٢/٤/١٩٥٧ ص ٧ س ١٢٢)

٨٣ - ارتباط الجنبه بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنبه عقوبة عن الجنبه اذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التي عوقب عليها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(ملف رقم ١١٥٧ لسنة ٢٦ - ج ٢٦ - ج ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٧ س ١٢٩٩)

٨٤ - لا جدوى للمتهم في جريسته الشروع في قتل المجنى عليها وولدها في شأن الوصف القانوني لقتل الاعتداء الذي وقع منه على القتل المجنى عليه الثاني ما دلت المحكمة قد أزيلت به عقوبة واحدة عن جنايتي الشروع في القتل العمد المسندتين اليه وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى وذلك تطبيقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(ملف رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ - ج ٢٧ - ج ٢٧/٥/١٩٥٧ ص ٨ س ٥٥٠)

٨٥ - متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون اذ دان المتهم بجريمة التزوير في محرر رسمي ، فانه لا مصلحة للمتهم في هفص الحكم على هذا الأساس ما دام أن العقوبة المقررة لها مبررة في نطاق عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة اختلاس الأموال الأميرية التي ثبتت في حقه وكانت المحكمة قد طبقت في شأن المتهم المادة ٣٣ من قانون العقوبات .

(ملف رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ - ج ٢٧ - ج ١٠/٧/١٩٥٧ ص ٨ س ٧٤٧)

٨٦ - متى كانت العقوبة المقررة بما على المتهم وهي الحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عن تهمة الضرب ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص ، تتدخل في نطاق العقوبة المقررة

الفصل الثالث

وقف التنفيذ

٩٤ - ان المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بكافة المخدرات وتنظيم استعمالها - تنص على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بمقوبة الجنحة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون - ومن ثم فان الحكم اذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها يكون قد أخطأ في القانون .

(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٧ - جلة ٢٥/١٩٥٧ ص ٨ س ٢٢٢)

٩٥ - لا يفيد نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات وجوب أن تكون العقوبة التي يستند اليها في إلغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ ، كما أن نصوص المواد الواردة بالباب الثامن من قانون العقوبات من ٣٥ - ٥٩ والخاصة بتطبيق تنفيذ الأحكام على شرط جاءت خلوا من التفرقة بين الأحكام المأمور بوقف تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التي يؤسس عليها طلب الإلغاء .

(الطن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ - جلة ٢١/١٩٥٧ ص ٨ س ٥٢٩)
(والطن رقم ١٨٦ ص ١٨٧ س ١٨٨ س ١٨٩ ، لسنة ٢٧ ق الصادره
جلة ٢١/١٩٥٧ -)

٩٦ - لم تضع الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات إجراءات خاصة لانتهاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة وكل ما اشترطه أن يصدر أمر الإلغاء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور ولم توجب إجراء أى تحقيق .

(الطن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ - جلة ٢١/١٩٥٧ ص ٨ س ٥٢٩)

٩٧ - متى كان المتهم قد قضى عليه ابتدائيا غاييا بالحبس شهرين مع النفل فعلارض وحكم في المعارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأيد هذا الحكم استئنافا ، فإن الاختصاص بالفصل في طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة انما يكون لمحكمة الدرجة الأولى وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون العقوبات لأن تأييد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يعطيه بثابة أهأ هي التي أصدرته مباشرة بل يعتبر الحكم الابتدائي قائما ومتجا لتأنيده من وقت صدوره .

(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ - جلة ٢١/١٩٥٧ ص ٨ س ٥٤٢)

٩٨ - الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقدير نوعها ومقدارها من صميم عمل قاضى الموضوع ، ومن حقه أن

ما دامت المحكمة قد داته بجريمة الاشتراك في تزوير المحرر الرسمى وأوقعت عليه مقوبتها علما بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

(الطن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/١٩٥٩ ص ١٠ س ٩٩٢)

٩٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم في الجرائم الثلاث المنسوبة اليه وهي جريمة احرارز السلاح النارى الوارد ذكره في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، وجريمة احرارز الخيرة ، وجريمة الشروع في القتل العمد ، وطبق المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات وقضى بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة المقررة لجريمة احرارز السلاح المسندة الى المتهم طبقا للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر المددلة بالقانون ٥٤٩ لسنة ١٩٥٤ ، - وهي عقوبة مفردة ليس للقاضى أن يستبدل بها غيرها الا في حالة المادة ١٧ من قانون العقوبات - ولم تر المحكمة تطبيقها - وهو اذ أوقفها في حدها الأقصى يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، وتكون هذه العقوبة هي العقوبة الأشد باعتبار الرخصة التي خولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع في القتل العمد من امكان النزول بمقوبتها الى نصف الحد الأقصى أو النزول منها الى العقوبة التالية وهي السجن - علما بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١٩٦٠ ص ١١ س ٢٩٨)

٩٢ - الارتباط الذي تاتثر به المسئولية عن الجريمة الصبرى طبقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٣٠ ق - جلة ٢٢/٩/١٩٦٠ ص ١١ س ١٠٠)

٩٣ - ارتباط الجنحة بالجنابة المصالة الى محكمة الجنابات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنج عقوبة عن الجنحة اذا تبين من التحقيق الذى تجره أنها مرتبطة بالقلل المكون للجنابة المطروحة أمام محكمة الجنابات ارتباطا لا يقبل التجزئة ، أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكمة .

(الطن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلة ٢٠/١٢/١٩٦٠ ص ١١ س ٩٢٨)

(والطن رقم ١١٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلة ٢٤/١٢/١٩٥٩ ص ٧ س ١٢٩٩)

الفرع الثاني - رد الاعتبار

١٠٣ - أن مواد المود وشروط رد الاعتبار انما تتأثر وتأثر فقط بالعقوبة المحكوم بها وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة تقطع النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب .

(الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/٥/٢٦ ص ٩ ص ٥٦٦)

١٠٤ - اذا سبق الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة لسرقة ، فإن رد اعتباره عن جريمة الاشتباه المحكوم فيها بعدها لا يكون وفقا للمادتين ٥٥٠ و ٥٥١ من قانون الإجراءات الجنائية الا بضئ ١٢ سنة على اقتضاها ، واذا كان سبق الحكم للاشتباه على المتهم - بجريمة احراز سلاح ناري بدون ترخيص قائما وموجبا لتطبيق الفقرة « و » من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المدلل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عليه وفقا للمادة ٣/٢٦ من القانون المذكور بمد أن تزل بها الحكم الى عقوبة السجن عملا بالمادة « ١٧ » من قانون العقوبات - فإن الحكم يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٩/٢/١٧ ص ١٠ ص ٢٠٩)

١٠٥ - مفاد نص المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع الا بصدور حكم لاحق لا يسجد الاتهام ، ولم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

(الطن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/٤/١١ ص ١١ ص ٣٢١)

الفصل الخامس

عقوبة الجرائم التولية

١٠٦ - التياب لا يصلح بذاته علرا يسبغ توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ الا اذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخافة .

(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٥/٢٨ ص ٨ ص ٥٦٢)

١٠٧ - صلور القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف انما كان تنفيذاً للمادة ٨ من المرسوم

بأمر أولا يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها على المتهم وهذا الحق لم يعطى الشارع للمتهم شأناً فيه ، بل خص به قاضي الدعوى ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير اليه رايه .

(الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٦/١٠ ص ٨ ص ٦٤٠)

٩٩ - أن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات الا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقسراً وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم عليه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفا للقانون .

(الطن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١١/١٨ ص ٨ ص ٩١٧)

١٠٠ - الحكم بإيقاف التنفيذ أمر موضوعي بحث يدخل تحت سلطان قاضي الموضوع وتقديره ، يقسره لمن يراه مستحقا له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصيا على حدة .

(الطن رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/١٢/١٥ ص ٩ ص ١٠٨١)

١٠١ - الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة ولا تثير على الحكم اذا خصص في منطوقه ما كان قد أجبله في أسبابه ، فإذا كان ما قاله الحكم في أسبابه اجمالا عن وقف تنفيذ العقوبة قد فسره في منطوقه بأنه يسجل عقوبة الحبس دون الترامة فإن هذا التفسير لا يعالج المنطق ولا يناقض في شيء ما سبقه .

(الطن رقم ١٢٠٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/١٢/٢٢ ص ٩ ص ١١٠٥)

الفصل الرابع

إقتضاء العقوبة

الفرع الأول - العفو عن العقوبة

١٠٢ - أن أمر العفو عن العقوبة المحكوم بها وإن شملت العفو عن العقوبات النجبة والآثار الجنائية المترتبة عليها ، فانه على أى حال لا يمكن أن يمس الفصل في ذاته ولا يحوي الصفة الجنائية التي تظل عاتقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما هذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا .

(الطن رقم ٣ لسنة ٥٦ ق - مجلة ١٩٥٨/٢/٤ ص ٩ ص ١)

١١٠ - ما كانت تقضى به اللجان الجزية في مواد التهريب من الترامة والمصادرة لا يعتبر من المقسوبات الجنائية بالمضى المقصود في قانون العقوبات - بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة ، والنص الوارد بالمادة ٣٣ بشأن حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذى لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجزية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن - كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة بتعويض الضرر الذى لحق بالخزانة العامة ، أما ما نص عليه من جواز التنفيذ بطريق الإكراه البدني وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجزية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدوات التهريب ، فإن ذلك لا يشير من طبيعة الأفعال المشار إليها باللائحة باعتبارها أفعالا ذات صبغة مدنية - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على أن التعويض الذى تطلب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لغیر النياية العامة طلب توقيعها ، فانه يكون قد خالف القانون وتعين نقضه .

(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٠ ق- جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ ص ١١ ص ٨٣٠)

بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومن ثم فتعتبر مخالفة ما ورد بأحكامه مخالفة لها وتسمى في حق مرتكبيها المادتان ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ ص ٨ ص ٥٦٢)

١٠٨ - اذا كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعلن وببعضها بسعر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقتنا لنرض واحد وكاتنا مرتبتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، فان الحكم اذ قضى بعقوبة عن كل حمة من التهمتين المسندتين الى الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

(الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ ص ١٠ ص ٩٦٧)

الفصل السادس

عقوبة الجرائم الجزية

١٠٩ - الجزء الذى ربطه الشارع في الأمر العالى الرقم ٢٢ من يونيو سنة ١٨٩١ وخض لجنة الجمارك بتوقيمه هو بمثابة تعويض مدني للخزانة العامة من الضرر الذى أصابها من اذخال أو اصطناع أو تداول أو احراز الدخان المشغوش باعتبارها تهريبا جمركيا .

(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ ص ٧ ص ٩٧٢)

رقم القاعدة

علامات تجارية

موجز القواعد :

جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٤٩ . متى تتحقق أركانها؟
بشابه الرسم والنوع على نحو يتعدى للتعاملين بالسلعة بصرف النظر عما يكون قضائيا فيها من بيانات تجارية نص

عليها القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ١

تقدير وجود التشابه بين المعلنين أو علمهم سلطة قاضي الموضوع ٢

نصن البيان التجاري ما لا يلائم الحقيقة لما اتضح من اختلاف نسبة الدم الداخلة في تركيب الجبن . مخالفته

لقانون ولو كانت نسبة الدم في الجبن تزيد على ما هو معلن على البضاعة ٣

رقم القاعدة

- قيام تقليد العلامة التجارية على عاكسة تم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما وإستناده في ثبوت توفر التقليد إلى رأى إدارة العلامات التجارية . قصور ... ٤
- اختلاف عناصر الواقعة الإجرامية في كل من جريمة تقليد العلامة التجارية والغش ... ٥
- تغير المحكمة الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية إلى جريمة غش دون تلبية المهم ومنحه أجلا لتحضير دفاعه . خطأ في القانون ... ٦
- زيادة نسبة الأحاض الدعنية لانتزوم مقام العجز في وزن قطع الصايون ... ٧

القواعد القانونية :

٤ - يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . ومن ثم فإن خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما وإستناده في ثبوت توفر التقليد على كتاب إدارة العلامات التجارية أو رأيا من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوبا بالقصور لأن القاضي في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

(الفرن رقم ٤١٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١/٢ ص ٨ من ٥٧٢)

٥ - تختلف عناصر كل من جريمة تقليد العلامة التجارية والغش عن الأخرى ، فالركن المادى في الجريمة الأولى ينحصر في اتيان فعل من أفعال التقليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية ، أو وضعها على منتجات بسوء نية ، أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها هذه العلامة المقلدة أو المزورة - وكل من هذه الأفعال يكون في ذاته جرائم مستقلة ولها مميزات الخاصة - بينما الركن المادى في جريمة المسادة الأولى من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر في فعل خداع المتأقذ أو الشروع في ذلك وينصب على بضاعة معينة بلأها .

(الفرن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٧/١٢/٢٢ ص ١٠ من ١٠٤٥)

٦ - التغير الذى أجرته المحكمة في الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية الى جريمة غش - وإن كان لا يضمن في ظاهره الاستناد الى أساس آخر غير ذلك الذى شمله الأوراق - إلا أنه يعد مغايرا لعناصر الواقعة كما وردت

١ - يكفى لتحقق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسم والنماذج الصناعية ، أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التى قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

(الفرن رقم ٧٨١ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ من ٢٣٦)

٢ - وجود التشابه بين العلامتين التجاريتين الذى يخدع به جمهور المستهلكين أو علمه هو من المسائل الموضوعية التى تدخل في سلطة قاضى الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض .

(الفرن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ من ٦٦٦)

٣ - متى كان البيان التجارى موضوع الاهتمام يتضمن ما لا يطابق الحقيقة لما اتفصح من اختلاف نسبة الدسم الداخلة في تركيب الجبن ، فانه يعتبر مخالفا للقانون ولو كانت نسبة الدسم في الجبن المروض تزيد على ما هو مدون على البضاعة .

(الفرن رقم ٨٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠/٢٩ ص ٧ من ١٠٨٣)

٧ - لم ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ - بتنظيم صناعة وتجارة الصابون - على أن زيادة نسبة الأحماض الدهنية تقوم مقام الجوز في الوزن . (الطن رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلد ١٨/١/١٩٦٠ ص ١١٥ ص ٦٦)

في ورقة التكليف بالحضور ، وبمس كياها المادى ، وبنيانها القانوني ، مما كان يقتضى من المحكمة تنبيه التمهين الى التعديل الذى أجرته في التهمة ذاتها ومنحها أجلا لتحضير دفاعها اذا طلب ذلك - أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون مخطئا في القانون مما يعيبه ويوجب نقضه . (الطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠٥ ص ١٠٤)

رقم القاعة

عمل

موجز القواعد :

- ١ - سريان المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعروفة به في تشريع الضرائب . مثال بشأن الجمعية الخيرية الإسلامية
- ٢ - اعتبار قرار التحكيم الصادر وفقاً للمادة ١٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بمثابة حكم انتائى . قابليته للتنفيذ بمجرد إعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به
- ٣ - التزام رب العمل باتباع ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من وجوب تحرير عقد عمل بالكاتب على القود التى تحت في الفترة السابقة على سريان هذا القانون . إعتبارها من القواعد التنظيمية الملزمة بالنظام العام . عدم انطواء ذلك على معنى الأثر الرجعى لتجديد النشاط الإجرائى في ظل هذا القانون
- ٤ - الأحكام التنظيمية الواردة بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ومنها المخصوص عليها في المادة ٣١ تحس مصالح العمال كجموع وبطريق غير مباشر . القضاء بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال جزاء مخالفتها . خطأ في تطبيق القانون

إذا أنها ليست من المؤسسات ذات الدخل الضئيل وهي تجمع عددا كبيرا من العمال لا يتصور أن المشرع قد قصد الى حرمانهم من مزايا هذا القانون .

(الطن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٦/٢٦/١٩٥٩ ص ٧ ص ٨٩٩)

٢ - قرار التحكيم الصادر وفقاً لأحكام المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم ، هو بمثابة حكم انتائى له قوة الأحكام النهائية ، ومن ثم فإنه يكون قابلاً للتنفيذ بمجرد إعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به .

(الطن رقم ١٣٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢١)

القواعد القانونية :

- ١ - مؤدى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى وما ورد بالمذكرة الإيضاحية أنه فوق سريان هذا القانون على أصحاب المهن التجارية فهو يسرى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعروفة به في تشريع الضرائب ، وعلى ذلك فإنه وإن كانت إرادات الجمعية الخيرية الإسلامية غير خاضعة لأية ضريبة وفقاً للقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ إلا أنه لا يمكن القول باعفاء مثل هذه الجمعية من أعباء قانون عقد العمل الفردى

٣- متى كانت العقود البرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت في الفترة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الرديء ، فانه يتعين على رب العمل اتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام ، وتنتج أثرها القانوني من حيث الشكل حالا ومباشرة دون أن يطوى هذا على معنى الأثر الرجعي ، اذ أنه في هذه الصورة لا يسرى على ما سبق نفاذه ولكن تجدد النشاط الاجرامي في ظل هذا القانون بجملة ساريا عليه باعتبار هذا النشاط مكونا في ذاته جريمة .

(المن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٨ ص ١١٤)

٤ - المستفاد من مجموع نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - بشأن عقد العمل الرديء - أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل ، الأولى ، وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكلفه لهم من علاج ، وكذلك تحديد ساعات العمل ومنع الاجازات والمكافآت المستحقة لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تنمى مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالأذات وهذه الحقوق هي التي حرص المشرع على

أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفترة الأخيرة من المادة ٥٢ ، وهي صريحة في أن الترامة تعدد بقدر عدد العمال الذين أوجفت المخالفة بحق من حقوقهم المذكورة - أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة ولضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره . ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من المرسوم بقانون ، فإخلاق رب العمل بمسا أوجبته عليه هذه المادة لا يمس مصالح العمال ، أو عدد منهم بصفة مباشرة وبالأذات، وإنما يمس مصالحهم كمجموع وبطريق غير مباشر ، والقصد منه - كما ورد بالمذكرة

التفسيرية للقانون - هو أن يكون العمال على بينة من أمرهم ، وأن لا تنفذ في حقهم أحكام لائحة الجزاءات الا اذا لم تتعرض عليها مصلحة العمل في ميدان معين ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بتعدد الترامة بقدر عدد العمال بالمؤسسة لما وقع من التهم من مخالفة حكم المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مخطئا في تطبيق القانون وتعيين قضاة وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

(المن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ ص ١٠٠٥)

رقم القاعة

عود

موجز القواعد :

عدم تقديم مايل على ضيرورة الحكم القائي الوارد بصحيفة سواين التهم نهائيا القضاء في الدعوى بناء على ذلك.

- ١ لاخطأ تحقق جريمة العود الى حالة الاشتباه بوقوع عمل يتأيد به حالة الاشتباه بعد الحكم بالمراقبة بنقض النظر عن مصر
- ٢ الاجام الموجه الى التهم إقامة الدعوى على التهم بوصف أنه مشتبه فيه لا يمنع المحكمة من الحكم عليه بوصف أنه عائد لحالة الاشتباه
- ٣ القضاء برامة التهم إستنادا إلى أن الجزعة المتخذة أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر التهم . صحيح
- ٤ تأثر مواد العود وشروط رد الاعتبار بالعقوبة المحكوم بها فقط بصرف النظر عن وصف الجزعة التي من أجلها
- ٥ حصل توقيع العقاب حصل توقيع العقاب

رقم القاعدة

- جرعة العود للاشتباه . شروط توفرها : أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالرقابة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بعض المدة إذا كان لسنة فأكثر. مثال ... ٦
- العبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها ... ٧
- شروط اعتبار التهم عائلاً في حكم المادة ٥١ ، عقوبات أن يكون عائلاً طبقاً للمادة ٤٩ ، عقوبات وأن يسبق الحكم عليه بالعقوبات ، وفي الجرائم التي ينشأ عنها المادة ٥١ ، المذكورة بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام . وأن يرتكب جنحة مماثلة ... ٨
- الماتلة بين الجريمة الأولى والجريمة الجديدة ليست ضرورية في حالة العود طبقاً للمادة ٢/٤٩ عقوبات ... ٩
- إغفال الحكم الإشارة إلى مدى ما تنقسمت الأوراق عن سوابق المتهم بما من شأنه إثارة للشبهة في قيام حالة العود المطبق على المادة ٥١ ، عقوبات وتوافرها في حق . قصور . مثال ... ١٠
- جرعة العود للاشتباه . طبيعتها : جريمة وقتية . العبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التي تقع من المشتبه فيه بعد الحكم بالرقابة ... ١١
- وسيلة التحقق من سوابق التهم عند التشك في صحة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء هي مضاهاة بصيات الأسماء ... ١٢
- مضي مدة طويلة بين ارتكاب التهم الجريمة التي اعتبر عائلاً على أساسها وبين الحكم فيها لا يمنع من تطبيق حكم المادة ٤٩ عقوبات متى توافرت شروطها ... ١٣
- جرعة العود للاشتباه . طبيعتها : جريمة وقتية . العبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة بعد سبق الحكم بالرقابة . قضاء التقضى المنقطع على توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه إنما يتعلق بتطبيق العقوبة لا بطبيعة الجريمة ... ١٤
- صحة الحكم الذي لم يقيد بالسابقة الغاية الواردة بصحيفة الحالة الجنائية في اعتبار التهم عائلاً ما دامت النيابة لم تقدم ما يخالف ظاهر الأوراق ولم تطلب تأجيل الدعوى لهذا الغرض . وورد الحكم القاضي في الصحيفة | رغم فوات مدة سقوط الدعوى الجنائية لا يقطع بنهاية السابقة ... ١٥

٢ - تحقق جريمة العود إلى حالة الاشتباه إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه، وبهذا العمل قد يتحقق وقوعه بنقض النظر عن مصير الاتهام الموجه إلى المتهم بناء عليه بارتكابه إحدى الجرائم ، ويتعين على المحكمة المرفوعة إليها مهمة العود إلى حالة الاشتباه أن تبحث ما إذا كان المتهم قد أتى عملاً من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه غير مقيدة بمصير الاتهام الأخير المبني على ذلك الفعل باعتباره مكوناً لجريمة أخرى .

(المن رقم ١٥٧٦ من ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١٢/٢٠ من ٨ ص ١٠١٢)

القواعد القانونية :

١ - متى كان لا يبين من صحيفة سوابق المتهم أن الحكم السابق صدوره عليه قد أصبح نهائياً ولم تقدم النيابة العامة للمحكمة ما يخالف الظاهر من ذلك الحكم التأييدي ، فإن قضاءها في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(المن رقم ٩٠٥ من ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١١/١٢ من ٧ ص ١١٤٧)

٨ - يشترط لاعتبار المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات - أولاً - أن يكون عائداً بمقتضى قواعد المود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون - ثانياً - أن يكون قد سبق الحكم عليه بمقتضى مقيدين للحرية لكلاهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها لمدة سنة على الأقل في سركات أو في إحدى الجرائم التي يبينها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر، وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام - ثالثاً - أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فيها .

(الطن رقم ١٦٥١ سنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١/١٢ سنة ١٩٥٩/١٠ ص ١٨)

٩ - أن المماثلة بين الجريمة الأولى التي صدر بشأنها الحكم السابق والجريمة الجديدة ليست ضرورية في حالة المود طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٦٥١ سنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١/١٢ سنة ١٩٥٩/١٠ ص ١٨)

١٠ - اذا كان الثالث من الأوراق أن وكيل النيابة عندما أشر بتقديم القضية للجلسة أثبت بصدور هذه الإشارة مايفيد سبق الحكم على المتهم سنة ١٩٥٤ لشروع في سرقة بعود ، وأنه وضع تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات ، وأنه حكم عليه في قضية أخرى سنة ١٩٥٦ بالمراقبة لمدة ستة أشهر تتقد بعد المراقبة السابقة ، وكان ما تضمنته الأوراق عن سوابق المتهم من شأنه أن يثير الشبهة في قيام حالة المود المنطبق على المادة ٥١ من قانون العقوبات وتوفرها في حقه ، وكانت المحكمة لم تمن بحث قيام هذه الحالة أو عدم قيامها - مع ما يحتل أن يسفر عنه هذا البحث من عدم اختصاصها بالفصل في الدعوى - ولم تشر بشيء الى مؤدى ما ورد عن هذه السوابق ، ولم تبين سبب اطراحها له ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور وتبين لذلك نقضه .

(الطن رقم ٣٠٢ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٩/١٩٥٩/١٠ ص ٥٥٥)

١١ - جريمة المود للاشتباه جريمة وقتية والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة - لا بالصفة اللاحقة به قبل لارتكاب تلك الجرائم .

(الطن رقم ١٥٣٨ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١/١٩٦٠/١١ ص ٣٢٥)

١٢ - مجرد شك المحكمة في صحة الحالة الحثائية لاختلاف الأسماء - بالصورة التي أوردتها الحكم - لا يصلح لاستبعادها ، ما دام أنه كان في مقدور المحكمة أن تتحقق

٣ - أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النية العامة على الفصل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتحصيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كونها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ومن ثم فإن إقامة الدعوى على المتهم بوصف أنه مشتبه فيه لا يمنع المحكمة من الحكم عليه بوصف أنه عائد لحالة الاشتباه .

(الطن رقم ١٥٧٦ سنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/١٢/١٩٥٧/٨ ص ١٠١٣)

٤ - متى كان الحكم قد أقصم في مصادقاته على أن الجريمة التي قارنها المتهم بجريمة المود للاشتباه والمتخذة أساساً للمود جريمة بسيطة لا تدل على خطر في المتهم أو تكشف عن ميله الى الاجرام وقضى بالبراءة استناداً الى ذلك فإن ما قرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً في القانون .

(الطن رقم ١٦٤٧ سنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/١٢/١٩٥٨/٩ ص ٣٣)

٥ - أن مواد العود وشروط رد الاعتبار انما تتأثر وتاثر فقط بالقوة المحكوم بها وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة يقطع النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب .

(الطن رقم ٥٠٩ سنة ٢٨ ق - جلة ٢٦/٥/١٩٥٨/٩ ص ٥٦٦١)

٦ - يشترط لتوافر جريمة المود للاشتباه أن يقع من المشتبه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم اذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بضيء المدة اذا كان لسنة فأكثر ، فإذا كانت جريمة المود للاشتباه التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الأحكام الصادرة عليه للسرقة قد سقطت بضيء أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقاً للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية وكانت جريمة السرقة الأخيرة التي ارتكبها المتهم وقضى عليه بالادانة فيها قد وقعت منه بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ انقضاء عقوبة المراقبة المقضى بها عليه فإن جريمة المود للاشتباه لا تكون متوافرة .

(الطن رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٨/٩ ص ١١٣٠)

٧ - العبرة في إثبات المود الى حالة الاشتباه طبقاً للرسم قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بإيام الحكم فيها .

(الطن رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٢/١٩٥٨/٩ ص ١١٣٠)

العامة انا يتعلق بتطبيق العقوبة ، في حين أن الطعن المقدم منها قد عرضت فيه الى طبيعة الجريمة .

(الطعن رقم ١٣٣٥ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢١ ص ١١ ص ٨٠٧)
(الطعن رقم ١٥٣٨ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٥ ص ١١ ص ٣٢٥)
(الطعن رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٠ ص ٩ ص ١١٣٠)

١٥ - ما تثيره النيابة من أن ورود الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطه للدعوى الجنائية التي يمد الحكم الغيابي مبدأ لها يعد قرينة على نفايته - والا كانت النيابة قد أخطرت ادارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملاً بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢ ، فانه قول لا سند له من القانون ، ذلك أن مجرد ادراج الحكم الغيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نفايته ما دام وروده قد يرد الى الاهمال .

(الطعن رقم ١٣٧٧ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ ص ١١ ص ٨٤٥)
(الطعن رقم ٧٥٤ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/١٦ ص ٨ ص ٤٢٥)
(الطعن رقم ٩٠٥ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٢ ص ٧ ص ١١٤٧)
(الطعن رقم ٣٩٣ سنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٥ ص ٣ ص ١٠٤٥)

راجع أيضاً : إشتباه

(القاعدة ١٦)

من كون السابقة للتهمة أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهي الطريقة الفنية التي تستخدمها ادارة تحقيق الشخصية في ادراج سوابق المجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .
(الطعن رقم ١٥٣١ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٣١ ص ١١ ص ٥٢٢)

١٣ - يصح للمحكمة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومعاملة المتهم على أساسها عند توافر شروطها مهما طالت المدة بين ارتكاب المتهم للجريمة التي يعتبر عائداً على أساسها وبين الحكم عليه فيها .
(الطعن رقم ١٢٤٤ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١ ص ١١ ص ٧٤٥)

١٤ - جريمة العودة للاشتباه هي جريمة وقتية ، والعمرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة ، ولا محل للتحدى بما جرى عليه قضاء محكمة النقض في خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - لأن هذا انقضاء الذي استندت اليه النيابة

(ع)

رقم القاعة

غرفة الإتهام

الفصل الأول : اختصاصات غرفة الإتهام

- الفرع الأول : نظر الطعون في قرارات النيابة ١ - ٣
 الفرع الثاني : نظر الطعون في قرارات قاضي التحقيق ٤ - ٦
 الفرع الثالث : إختصاصها بصدد الجنايات التي تحال من النيابة لحكمة الجنايات مباشرة ٧

الفصل الثاني : تصرف غرفة الإتهام في الدعوى

- الفرع الأول : سلطتها في تكييف الدعوى ٨
 الفرع الثاني : تمحيصها للأدلة وتقديرها ٩
 الفرع الثالث : حبسها للمتهم ١٠
 الفرع الرابع : حقها في إجراء تحقيق تكلي والتصدى للدعوى ١١
 الفرع الخامس : إحالتها القضية إلى محكمة الجنايات عند الحكم من محكمة الجنب بعدم الاختصاص ١٢ - ١٤
 الفرع السادس : سلطتها في إحالة الجناية لحكمة الجنب ١٥ ، ١٦
 الفرع السابع : إصدارها للأمر بالأوجه لبطان التفتيش ١٧
 الفرع الثامن : طيبة الأوامر التي تصدرها ١٨ ، ١٩
 الفصل الثالث : الطعن بالنقض في أوامر غرفة الإتهام ٢٠ - ٣٦
 الفصل الرابع : تنازع الاختصاص بين غرفة الإتهام وجهات أخرى ٣٧ - ٤٠

موجز القواعد :

الفصل الأول - اختصاصات الغرفة

الفرع الأول - نظر الطعون في قرارات النيابة

- الطعن بالاستئناف أمام غرفة الإتهام من المني عليه والمدعى بالحق المني لا يكون إلا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . إستئناف قرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق باتخاذ إجراءات إدارية . غير جائز ١
 تعرض قرار غرفة الإتهام لصفة الطاعن بالاستئناف في قرار الحفظ الصادر من النيابة . تصاؤها بعدم قبول الاستئناف المقدم منه لرفع من غير من غير صفة إستناداً إلى أنه ليس بمن الحق في الطعن في الأمر موضوع الطعن . صحيح في القانون ٢

رسم القاعة

- حق الطعن بالاستئناف في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى
منوط بالجنح عليه والمدعى بالحقوق المدنية . حق الطعن بالنقض في أوامر غرفة الإتهام التي تصدر برفض
الاستئناف المرفوع إليها مقصور على الجنح عليه والمدعى بالحقوق المدنية والثابت العام . المواد ١٦٢ ،
٢١٠ ، ٢١٢ من ق. ١٠ ج ٣

الفرع الثاني - نظر الطعون في قرارات قاضي التحقيق

- أمر صادر من غرفة الإتهام بإلغاء أمر صدر من قاضي التحقيق . بالأوجه لإقامة الدعوى . الطعن على هذا الأمر
بعدم النص فيه على صدوره بإجماع آراء القضاة . لأجل له . المادة ٤١٧/٢ من قانون الإجراءات الجنائية
إستئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الإتهام . جوازها بالنسبة لأوامر قاضي التحقيق دون
النيابة . المادة ١٦٣ من ق. ١٠ ج ٥
مالا يجوز إستئنافه من قرارات قاضي التحقيق : أمر . بإحالة الدعوى خطأ إلى غرفة الإتهام . علة ذلك : لأن
الغرفة هي الجهة التي تتولى الفصل في استئناف أوامر قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٦٧ من ق. ١٠ ج ٦

الفرع الثالث - اختصاصها بصدد الجنايات التي تحال من النيابة لمحكمة الجنايات مباشرة

- إختصاص الغرفة بالتصرف في الجنايات التي تحال إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة لإختصاص أصل .
التعديل للدخل على المادة ٢١٤ من ق. ١٠ ج . بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لم يسلب حقها في هذا الشأن
وإنما أضيف ولاية جديدة على كل من النيابة العامة وقاضي التحقيق بالنسبة للجرائم التي عنها التعديل . إحالة
جناية بما ذكر إلى غرفة الإتهام . عدم مجاوزتها لإختصاصها إذا ما هي فصلت فيها ٧

الفصل الثاني - تصرفها في الدعوى

الفرع الأول - سلطتها في تكييف الدعوى

- سلطة غرفة الإتهام في تكييف الجريمة المطروحة أمامها وإحالتها بالوصف الذي تراه . المادة ١٧٩ من ق. ١٠ ج . ١

الفرع الثاني - تمحيصها للأدلة وتقديرها

- سلطة غرفة الإتهام في تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الاتبات والظن . المادة ١٧٩ من ق. ١٠ ج . ٩

الفرع الثالث - حبسها للمتهم

- سلطة غرفة الإتهام في الأمر بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابي عليه ١٠

رسم قاعدة

الفرع الرابع - حقها في إجراء تحقيق تكليفي والتصدى للدعوى

حق غرفة الإتهام إجراء تحقيق تكليفي وحقها في التصدى للدعوى. حقان مستقلان غير مرتبطان وموكرلان
لتقديرهما ٩١

الفرع الخامس - اختصاصها التقصية لحكمة الجنائيات عند الحكم من محكمة الجنتج بعد الاختصاص

على غرفة الإتهام إحالة الواقعة إلى محكمة الجنائيات مادام قد سبق لحكمة الجنتج أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها .
لا يثير من ذلك : إحالة الفرقة الدعوى إلى محكمة الجنتج بوصف كونها جناية لتحكم فيها على أساس عقوبة
الجنتجة . للمادة ١٨٠ من ق. ١ . ج ٩٢

قضاء محكمة الجنتج العسكرية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جناية . التزام غرفة الإتهام بإحالتها إلى محكمة الجنائيات .
للمادة ١٨٠ من ق. ١ . ج ٩٣

عطأ القول بقصر حكم المادة ١٨٠ من ق. ١ . ج . على حالة الخلاف بين قضاء المحكم وغرفة الإتهام حول التكييف
القانوني للواقعة من حيث كونها جناية أو جنتجة . إنطلاقه أيضا في حالة الحكم من محكمة الجنتج بعدم الاختصاص
لائتضاء مبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنتج . علة ذلك : اتحاد علة حكم عدم الاختصاص في الحالين :
ليس لغرفة الإتهام أن تحكم في الدعوى عند إعادة طرحها عليها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها ٩٤

الفرع السادس - سلطة الفرقة في إحالة الجناية إلى محكمة الجنتج

لفرقة الإتهام إحالة الجناية إلى محكمة الجنتج للفصل فيها على أساس عقوبة الجنتجة إذا كانت عقوبة الجنتجة مما يجوز
الزول بها إلى عقوبة الحبس ٩٥

شرط إحالة الجناية من غرفة الإتهام إلى محكمة الجنتج لفصل فيها على أساس عقوبة الجنتجة : أن تكون العقوبة
المقررة أصلا للجنتجة مما يجوز الزول بها إلى عقوبة الحبس . عدم جواز إحالة جناية الاختلاس للمصوص
عليها في المادة ١١٢-٢ عقوبات للمدة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ إلى المحكمة الجزئية رغم إغفال التوبة الإثرية
إلى الفرقة الثانية من تلك المادة متى كان الواضح من تقرير الإتهام أن وصف التهمة بما ينطبق عليه الفرقة
الثانية المشار إليها ٩٦

الفرع السابع - إصدارها للأمر بالا وجه لبطان التفتيش

إصدار الفرقة أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل التهم - الذي لم يحضر أمامها - لعدم كفاية الأدلة .
إستنادها في ذلك إلى بطان التفتيش الذي وقع عليه لصدوره بنز إذن من الجهة المختصة . التي عليها بأنها
تجاوزت حدود سلطتها . غير صحيح ٩٧

رقم القاعدة

الفرع الثامن - طبيعة الأوامر التي تصدرها

- غرفة الإتهام سلطة من سلطات التحقيق . القرارات التي تصدرها أوامر وليست أحكاماً . عدم سريان أحكام المادة ٣٠٣ من ق. أ. ج الخاصة بالأحكام على الأوامر التي تصدرها ... ١٨
- بطلان أوامر غرفة الإتهام إذا مضت مدة ثلاثين يوماً دون أن تحتم ... ١٩

الفصل الثالث - الطعن بالنقض في أوامرها

- التصور والتخالف في أسباب أمر غرفة الإتهام الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . عدم اعتباره من قبيل الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله الذي يمنح للمدعى بالحق للمدعى الحق في الطعن بالنقض على الأمر المذكور ... ٢٠
- الأمر الذي تصدره غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه بطريق النقض . جوازه للخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون فساد الاستدلال ... ٢١
- عدم جواز الطعن بالنقض من الميهم في أوامر غرفة الإتهام المتعلقة بمسائل الاختصاص . مثال ... ٢٢
- الطعن بالنقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام . مناهضة : للخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو الإجراءات ... ٢٣
- إتهام غرفة الإتهام إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة الميهم . مجادلها في ذلك . غير جائزة ... ٢٤
- الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى . عدم جوازه إلا للنايب العام بنفسه أو لمحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه . توكيل أحدهما أحداً عوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب . في هذا الأمر . وجوب قيام النائب العام أو المحامي العام بوضع أسباب الطعن بنفسه أو التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره بإحاطة ... ٢٥
- جواز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الإتهام فيما تصدره من قرارات يرفض الطعن المرفوعة لما طبقا للقانون ... ٢٦
- الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإحالة المحاكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . صدوره عن النائب العام أو المحامي العام . توكيل أحدهما أحد أمواته بالتقرير بالطعن في علم الكتاب . وجوب قيام النائب العام أو المحامي العام بوضع أسباب الطعن بنفسه أو التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره بإحاطة ... ٢٧
- الطعن بالنقض لبطلان أمر غرفة الإتهام لا يقتضيه على إجراء باطل وتصور في السبب . غير جائز . المادة ١٩٥ من ق. أ. ج. ... ٢٨
- القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ للمحلل للمادة ٢١٠ من ق. أ. ج . تحريمه استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ضد الموقوفين أو المستخدمين أو رجال الضبط من جهة . وقت منهم أثناء أو بسبب تأديتهم وظيفتهم . إعتداد هذا المنع إلى الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام ... ٢٩

رقم التاعنة

- ٣٠ لا يربب الأمر الصادر من غرفة الإتهام أن يخطئ في ذكر بعض فقرات قانونية لم يكن لما شأن فيه طلباً له يصرف
عليه بما أوردته من إشارات قانونية صحيحة تكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها . مثال
- ٣١ قصور أسباب الأمر الصادر من غرفة الإتهام ونفاذه في تقدير أدلة الدعوى . عدم إعتباره خطأ في تطبيق
نصوص تقانون أو تأويلها . يميز الطعن فيه بالنقض مادام أن الفرقة انتهت إلى أمرها بعد تحميص الأدلة
ووزنها
- ٣٢ عدم جواز الطعن بالنقض فيما لم يكن استئنافه جائزاً . مثال
- « عدم جواز الطعن بالنقض في أمرها بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنابت »
- ٣٣ التمسك بطلان أمر الإحالة إلى محكمة الجنابت لعدم إعلان التهم بالحضور أمام غرفة الإتهام لا محل له . عدم
تحويل القانون للتهم الطعن في أمر الفرقة بإحالة محكمة الجنابت
- ٣٤ الدفع بطلان قرار غرفة الإتهام بالإحالة إلى محكمة الجنابت لخلوه من بيان المية التي أصدرته . عدم جواز
إثارة لأول مرة محكمة النقض
- ٣٥ الحق القول بطلان العام بالطعن بالنقض في أوامر الإحالة الصادرة من غرفة الإتهام . قصره على أوامر إحالة
الجنابة إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة دون الأمر بالإحالة إلى محكمة الجنابت
- ٣٦ الأمر بإحالة الدعوى من غرفة الإتهام إلى محكمة الجنابت . طبيته : أمر نهائي . الدفع بطلانه ، أثناء المحاكمة .
عدم جوازه . ذلك لا يمنع من مناقشة أوجه البطلان السابقة على أمر الإحالة

الفصل الرابع - تنازع الاختصاص بين غرفة الإتهام وجهات أخرى

- ٣٧ تنازع الاختصاص بين غرفة الإتهام ودائرة الجنب المتأنتة . اختصاص محكمة النقض بالتفصل فيه . للمدائن
٢٢٦ ، ٢٢٧ من ق . أ . ج . أمثلة
- ٣٨ التنازع السلبى على الاختصاص . قيامه بين غرفة الإتهام ودائرة الجنب المتأنتة . إعتقاد الاختصاص لمحكمة النقض
بالتفصل فيه . للمدائن ٢٢٦ ، ٢٢٧ من ق . أ . ج
- ٣٩ تنازع الاختصاص السلبى . ماهيته : وجوب نقل كل من المحكنتين عن اختصاصهما دون التفصل في الموضوع .
فصلهما في الموضوع يقتضى رفض الطلب للقدم من التباية لتحديد الجهة المختصة
- ٤٠ وجوب إحالة الواقعة إلى محكمة الجنابت مادام قد سبق الفصل فيها نهائياً من محكمة الجنب يعلم الاختصاص
لأنها جنابة ولو كان التهم هو الذى استأنف وحله المحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدائه عن الواقعة الحالة
إليها خطأ من غرفة الإتهام . المادة ١٨٠ من ق . أ . ج . التنازع السلبى يصح أن يقع بين جهتين إحداهما
من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم . محكمة النقض هي صاحبة الولاية بالفصل في هذا التنازع .
المادة ٢٢٧ من ق . أ . ج

القواعد القانونية :

المدينة بوصفها أرملة المجنى عليه طبقاً للأوضاع التي تنظمها القانون ولم تدع في طعنها أن لها هذه الصفة ، فيكون ما انتهى إليه أمر غرفة الاتهام من عدم قبول استئناف الطاعة صحيحاً في القانون .

(الطن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢ ص ١١ من ١٤٢)

الفصل الأول

اختصاصات الغرفة

الفرع الأول - نظر الطعون في قرارات النيابة

١ - الطعن بالاستئناف أمام غرفة الاتهام من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون إلا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق والقاضي بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، ومن ثم فإن الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة لقرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق باتخاذ إجراءات ادارية .

(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧ من ١٣٠٩)

٢ - تعرض قرار غرفة الاتهام لصفة الطاعن لتبصير مركزه القانوني في الدعوى وما خوله من حقوق في صدد النزاع بينه وبين المظنون ضده ، وهو النزاع على الصفة التي بموجبها باشّر اجراءات الشكوى واستأنف قرار النيابة بخصها قولا منه بأنه لم يكن وكلا وانما باشّر ما باشره من نفسه ، وقضاؤها بعدم قبول الاستئناف المقدم من الطاعن - لرفعه من غير ذي صفة - استنادا الى أنه ليس ممن لهم الحق في الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة الاتهام اعمالا لنص المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما أن التوكيل الصادر اليه لا يخول له الطعن في مثل هذا القرار نيابة عن موكله ، هو قضاء أصاب وجه القانون الصحيح .

(الطن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٩ ص ١١ من ٨٥٠)

٣ - بين من استعراض نصوص المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية المملكتين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٢١٢ من القانون المذكور أن حق الطعن بالاستئناف في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى منوط بالمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، كما أن حق الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام التي تصدر يرفض الاستئناف المرفوع اليها عملا بالمادة ٢١٠ من القانون سالف الذكر مقصور عليها وعلى النائب العام - فإذا كان الثابت أن الطاعة ليست المجنى عليها في الدعوى ولم تهم بالادعاء بحقها

الفرع الثاني - نظر الطعون في قرارات قاضي التحقيق

٤ - جواز استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام مقصور بنص المادة ١٦٣ من القانون الاجراءات الجنائية على أوامر قاضي التحقيق دون النيابة .

(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧ من ٥١٨)

(والطن رقم ٢٠١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ -)

٥ - ان اجماع آراء القضاة على الحكم - المنصوص على ضرورة توفره في الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، انما هو قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية ، والتي يكون موضوعها طلب إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها فيخرج عن نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأنف أمام غرفة الاتهام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للطعن ببطالان الأمر الصادر من غرفة الاتهام بالنسبة الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بالأوجه لاقامة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صدوره باجتماع آراء القضاة .

(الطن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧ من ٥٦٦)

٦ - صدور قرار قاضي التحقيق بإحالة الواقعة الى غرفة الاتهام باعتبارها من الجرح التي تقع بواسطة الصحف على غير أفراد الناس - وإن جاء على خلاف ما تقتضيه المادة ١٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب إحالة الواقعة في هذه الحالة الى محكمة الجنائيات مباشرة - الا أنه يعد مع ذلك قرارا نهائيا لا يقبل بطبيعة الاستئناف سواء من النيابة العامة ، أو غيرها من الخصوم . ولا محل للتعدي بالمادة ١٦١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تبيح للنائب العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق سواء من تلقاها نفسها ، أو بناء على طلب الخصوم ، ذلك أن هذا الحق لا يسرى على القرار المذكور ، لأنه يحكم حالة الدعوى على غرفة الاتهام تصبح هذه الهيئة مختصة بنظر الدعوى بحيث يكون التفرير باستئناف القرار المذكور أمامها غير ذي موضوع لأنها

بين جانب الإثبات والنفي من غير أن تكون سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره .

(الفرن رقم ١٤٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١/٢٩ ص ٨ من ١٠٢)

الفرع الثالث - حبسها للمتهم

١٠ - متى كانت غرفة الإتهام قد أمرت بحبس المتهم بعد صدور حكم غيابي عليه ، فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها بمقتضى القانون .

(الفرن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢١ ص ٨ من ١٨٥)

الفرع الرابع - حقها في إجراء تحقيق تكلمي والتصدي للدعوى

١١ - حق غرفة الإتهام في إجراء تحقيق تكلمي وحققها في التصدي للدعوى هما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم أحدهما عن الآخر وكلاهما من الملاحظات غرضة الإتهام موكل لتقديرها وخاضع لسلطانها بشارته متى رأت لذلك وجها وتدعه إذا لم تر من مباشرته جدوى كما هو المستفاد من نصوص المواد ١٧٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٤/٢٤ ص ٧ من ٦٣٥)

الفرع الخامس - أحوالها القضائية إلى محكمة الجنائيات عند الحكم من محكمة الجنب بدم الاختصاص

١٢ - مؤدى نص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يتعين على سلطة الاحالة سواء أكان قاضي التحقيق أم غرفة الإتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنائيات ما دام قد سبق لمحكمة الجنب أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها لأن من شأن هذا الحكم أن ينتج هذه المحكمة من نظر الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن تحيل غرفة الإتهام الدعوى إلى محكمة الجنب بوصف كونها جنائية لتحكم فيها على أساس عقوبة الجنب .

(الفرن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٠ ص ٧ من ٤٥٥)

(الفرن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١٢/٢١ ص ٧ من ١٢٤٤)

١٣ - أن محكمة الجنب العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة جزئية اقتصت بالفصل في بعض الجرائم التي خولتها الأوامر العسكرية الحكم فيها ومن ثم فلاذا قضت المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية وصدق الحاكم العسكري على هذا الحكم فانه يتعين على غرفة الإتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنائيات تطبيقاً لأحكام المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٢/٢ ص ٩ من ١٢٦)

الجهة التي تتولى الفصل في استئناف أوامر قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية وهو ما لم يتعلّق به مراد الشارع الذي يجب أن ينتزه عن هذا اللغو . (الفرن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٢٢ ص ١٠٥ من ١٠٥)

الفرع الثالث - اختصاصها بصدد الجنائيات التي تحال من النيابة لمحكمة الجنائيات مباشرة

٧ - أن غرفة الإتهام هي صاحبة الاختصاص الأصلي في التصرف في الجنائيات التي تحال إليها من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة ، كما أن التعديل الممثل على المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لم يسلب غرفة الإتهام حقها في هذا الشأن ولم يرد به أي نص يحرم عليها التصدي لهذا النوع من الجرائم التي عينها التعديل أو يخص النيابة العامة وقاضي التحقيق برفع الدعوى الجنائية فيها مباشرة على استئلال ، وغاية ما في الأمر أن هذا التعديل أضفى ولاية جديدة على كل من النيابة العامة وقاضي التحقيق بالنسبة إلى هذه الجرائم فإذا لم يستعمل أيهما هذه الرخصة وأحيلت جنائية ما ذكر إلى غرفة الإتهام فإنها لا تكون مجاوزة اختصاصها إذا ما هي فصلت في هذه الدعوى .

(الفرن رقم ١٢٧٧ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٩/١/١٣ ص ١٠ من ٤٤)

(الفرن رقم ١٢٧٧ إلى ١٢٨٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/١٣ ص ١٠ من ٤٤)

الفصل الثاني

تصرف غرفة الإتهام في الدعوى

الفرع الأول - سلطتها في تكيف الدعوى

٨ - لم يقيد الشارع غرفة الإتهام بالوصف المقيدة به الدعوى بل أجاز لها كما هو مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تكيف الجريمة المطروحة لنظرها وإحالتها بالوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك - حتى غير طلب من سلطة الإتهام - أن تجري أي تعديل في هذا الوصف .

(الفرن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ من ٢٧١)

(والفرن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٩٦٠/١٠/٢٤ ص ١١ من ٧٠٣)

الفرع الثاني - تمحيصها للأدلة وتقديرها

٩ - أضافت المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية على غرفة الإتهام سلطة تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة

متى كان الواضح من تقرير الإتهام أن وصف تهمة الاختلاس
ما ينطبق عليه نص الفقرة الثانية المشار إليها .

(الطن رقم ١٠١٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٥/١١/١٩٥٨/١٩٥٨ ص ٩٩٠)

الفرع السابع - إصدارها للأمر بلا وجه لطبلان التفتيش :

١٧ - متى كانت غرفة الإتهام قد أصدرت أمرها بعدم
وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم - الذي لم
يحضر أمامها - لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك إلى أن
تفتيش المتهم قد وقع باطلا قانونا لصدوره بغير إذن من
الجهة المختصة وفي غير الحالات التي يبيح فيها القانون
لأمور الضبط والتفتيش ، فلا يصح التمسك عليها بأنها تجاوزت
في ذلك حدود سلطتها .

(الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٦/١٩٥٨ ص ٩٩٠)

الفرع الثامن - طيبة الأوامر التي تصدرها :

١٨ - لا تمدو غرفة الإتهام أن تكون سلطة من سلطات
التحقيق ، إذ عبر الشارع عما صدره من قرارات بأنها أوامر
وليست أحكاما ، كما أورد نصوصها في الفصلين الثالث عشر
والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ولا تسرى
عليها أحكام المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية
الخاصة بالأحكام .

(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩/٦/١٩٥٧ ص ٨٠)

١٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم لا يكون
باطلا إذا لم يعتزم في ظرف ثمانية أيام من يوم صدوره ، وإنما
يحكم بطلانه إذا مضت مدة ثلاثين يوما دون أن يعتزم ،
ولا فرق بين الأحكام وبين الأوامر التي تصدرها غرفة
الإتهام في تطبيق هذا المبدأ .

(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩/٥/١٩٥٧ ص ١٠٠)

الفصل الثالث

الطن بالنقض في أوامرها

٢٠ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة
الإتهام لا يكون الا خطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون
الطعن الذي يقع في الأمر أو في الإجراءات ودون التصور
أو التخاذل في الأسباب . ومن ثم فإن طعن المدعى المدني
في قرار غرفة الإتهام بتأييد الأمر الصادر من النيابة لا يوجه

١٤ - لا محل للنقض بقصر حكم المادة ١٨٥ من قانون
الاجراءات الجنائية على حالة الخلاف بين قضاء الحكم
وغرفة الإتهام حول استكييف القانوني للواقعة - ذلك أن
علة الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى
واحدة في الحالين - حالة الخلاف في تكييف الواقعة من
حيث كونها جنائية أو جنحة ، وحالة عدم وجود مبرر من
ظروف الدعوى لتخفيض العقوبة إلى حدود الجنب ، مما
يتعين معه على غرفة الإتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها
بعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنب - في الصورة
الأخيرة - أن تعيدها - إذا رأت محلا لتسريح فيها - إلى
محكمة الجنائيات ، وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم جواز
نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٠ ق - جلة ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ٨٢٣)

الفرع السادس - سلطة الغرفة في إحالة الجنائية إلى محكمة الجنب :

١٥ - المادة ٢/١٧٩ التي تحيل على المادة ٢/١٥٨
من قانون الاجراءات الجنائية ، لم تطلق لغرفة الإتهام إحالة
الجنائية إلى محكمة الجنب للحكم فيها على أساس عقوبة
الجنحة إذ هذه الإحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة
المقررة أصلا للجنائية مما يجوز الزول بها إلى عقوبة الحبس
بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

(الطرد رقم ١١٩١ لسنة ٢٥ ق - جلة ٦/٢/١٩٥٦ ص ٧٠) (الطن رقم ٣١٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢/١٨/١٩٥٨ ص ٩٠)

١٦ - ان المادة ٢/١٧٩ التي تحيل على المادة ٢/١٥٨
من قانون الاجراءات الجنائية لم تطلق لغرفة الإتهام إحالة
الجنائية إلى محكمة الجنب للحكم فيها على أساس عقوبة
الجنحة فهذه الإحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة المقررة
أصلا للجنائية مما يجوز الزول بها إلى عقوبة الحبس ، وإذا
فان قرار غرفة الإتهام إذ قضى بإحالة المتهم إلى محكمة
الجنب لمناقشته على الجرائم المسندة إليه في حدود عقوبة
الجنحة مع أن أحدى هذه الجرائم هي أنه اختلس مالا
مسما إليه بسبب وظيفته وبصفته من مأموري التحصيل
وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢
من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣
والمعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة يكون قد خالف
القانون ، ولا يتعين من ذلك كون النيابة العامة أوردت في
تقرير الإتهام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ضمن المواد
التي طلبت تطبيقها دون أن تشير إلى الفقرة الثانية منها ،

٢٦- لا يجوز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الإتهام إلا فيما تصدره من قرارات يرفض الطعون المرفوعة لها طبقاً للقانون (الفرن رقم ٨١٠ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢٥/١٢/١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٠٩)

٢٧- أراد الشارع بـما نص عليه في المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء أن يصدر الطعن - في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة - عن النائب العام أو المحامي العام ، فإذا وكل أحدهما أعوانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب - فطيلة أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإيها . ومن ثم فإذا كان الثابت أن الذي قرر بالطعن بقلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة بتوكيل من المحامي العام إلا أن تقريره الأسباب لم يثبت أنه عرض على المحامي العام للموافقة عليه واعتماده قبل تقديمه بقلم الكتاب بواسطة من وكله ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفضه من غير ذي صفة . (الفرن رقم ١٧٢٨ لسنة ٢٧ ق- جلة ٢٥/١/١٩٥٨ م ٩ ص ٦٦)

٢٨- قصرت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ومن ثم فإن القول بطلان الأمر الصادر من غرفة الإتهام لا يثبت على إجراء باطل وقصور تسيبه لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن بحدوده الواردة في المادة ١٩٥ سالف الذكر . (الفرن رقم ٨٩٦ لسنة ٢٨ ق- جلة ٢٥/٦/١٩٥٨ م ٩ ص ١٤١)

٢٩- حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي عدل المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ إجراءات الدعوى ضد الموقوفين أو المستخمين أو رجال الضبط لجرائم وقت منهم أثناء تأديبة وظيفتهم أو بسببها ، حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، كما عطل حق رفع الدعوى بالطريق المباشر كذلك ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض باقياً على أصل جوازها بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الإتهام والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، بل أن هذا المنع يجب أن يمتد لنفس الملة التي أفصح عنها الشارع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - وهي وأن يضع للموظفين حماية خاصة تهيم

لإقامة الدعوى بقوله أن هناك دلائل تساعد الإتهام لا يكون جائزاً .

(الفرن رقم ١٤٠٣ لسنة ٢٥ ق- جلة ٢٥/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٨٣)
(والفرن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٧ ق- جلة ٢٥/١٠/١٩٥٧ م ٨ ص ٧٩٥)

٢١- القانون لا يجيز للمدعي بالحق المدني أن يضمن في أوامر غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله مما يخرج عن نطاقه الطعن بسداد الاستدلال .

(الفرن رقم ١٤٢٧ لسنة ٢٥ ق- جلة ٢٥/١٣/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٢٧)

٢٢- الأوامر التي تصدرها غرفة الإتهام والمتعلقة بسائل الاختصاص ليست من بين ما خول الشارع للمتهم حق الطعن فيه بطريق النقض . وعلى ذلك فإذا قضت غرفة الإتهام في الاستئناف المرفوع من المتهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى محكمة سينا العسكرية للاختصاص بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً فإن الطعن بطريق النقض في هذا الأمر يكون غير جائز .

(الفرن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق- جلة ٢٥/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٤٨)
(والفرن رقم ٢٠١٠ لسنة ٢٥ ق- جلة ٢٥/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٤٨)

٢٣- الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام لا يكون إلا لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو في الإجراءات .

(الفرن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥ ق- جلة ٢٥/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٦٣٥)
(والفرن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢٥/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٧٨٧)

٢٤- إذا ما انتهت غرفة الإتهام في حدود سلطتها التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين فيها ، وأصدرت بناء على ذلك أمراً بتأييد الأمر الصادر من النيابة بالأوجه لإقامة الدعوى فإنه لا يجوز مجادلتها في هذا الأمر .

(الفرن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢٥/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٧٨٧)

٢٥- لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا للنائب العمومي بنفسه أو للمحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه ، فإذا وكل أحدهما أعوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب - فطيلة أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإيها .

(الفرن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢٥/١٠/١٩٥٦ م ٧ ص ١١٠٣)

٣٢ - إذا كان القانون لا يجيز للسلطان الطعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام ، فإن استئناف الأمر المذكور يكون غير جائز ، وهو بهذا الاعتبار وعلا بالمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئ للطعن حقاً في أن يسلك طريقاً استئنافياً للطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام في شأنه ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(الفرن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٤/٢/١٩٦٠ ص ١١ من ١٤٢)

٣٣ - "عدم جواز الطعن بالنقض في أمر بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات"

٣٣ - لا محل للتمسك ببطان اجراءات الأمر الصادر بإحالة المتهم الى محكمة الجنايات لعدم اعلائه بالحضور أمام غرفة الاتهام اذ لم يستوجب قانون الاجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات طبقاً للسادة ١٩١ اجراءات ولأن القانون لم يخول للمتهم الطعن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحالة الى محكمة الجنايات .

(الفرن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٧/١١/١٩٥٦ ص ٧ من ١٢١٧)

٣٤ - الدفع ببطان قرار الاحالة الى محكمة الجنايات لخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع ببطان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل من المتهم اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٦/١/١٩٥٧ ص ٨ من ٢٩)

٣٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الحق المخول للنائب العام بالطعن في أوامر الاحالة الصادرة من غرفة الاتهام مقصور على الأوامر التي تصدر منها بإحالة الجنابة الى المحكمة الجزئية ، أو بأن الواقعة جنة أو مخالفة ، أما الأمر الصادر منها بإحالة القضية الى محكمة الجنايات المختصة بالنظر في أصل الدعوى فإن الطعن فيه غير جائز .

(الفرن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٠٥٥)

٣٦ - أمر غرفة الاتهام بإحالة الدعوى التي من اختصاص محكمة الجنايات الى المحكمة المذكورة هو أمر نهائي ، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تعرض للدفع ببطانته أيا كان سبب البطان ، لأن منطوق بطان هذا الأمر يؤدي الى إحالة الدعوى الى سلطة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة ،

كيد الأفراد لهم وزعمتهم الطبيعية للشكوى منهم» - الى الطعن بطريق النقض أيضاً ما دام الشارع قد قصد الى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفي نطاق الجرائم المشار اليها في النص وما دام الطعن بالطريق المادي وبالطريق غير المادي يلتقيان عند الرد الى تلك الملة التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحصيلنا للموظفين العامين من شطط المخاصمة .

(الفرن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٤/٦/١٩٥٨ ص ٩ من ٧١٠)

٣٠ - ما انتهى اليه الأمر الصادر من غرفة الاتهام من تأييد قرار النيابة العامة بحفظ أوراق الشكوى المقدمة من الزوجة ضد الزوج لارتكابه تزويراً في عقد زواجها المحرر بعرفة القس بتقريره أنه مسيحي بينما هو مسلم لظهور المحرر من تقرير الحقيقة في البيانات المتصلة بخلاف الزوج من الموانع الشرعية التي خلا المحرر من الإشارة اليها بعد سديدا ، كما أن المستفاد من مدونات الأمر المعلوم فيه أن القصد الجنائي لم يكن متوافراً لدى الزوج وقت إبرام عقد الزواج اذ اعتنق الأمر المذكور الأسانيد التي تقدمت بها النيابة العامة بتبريراً لتصرفها ، ومنها أن الزوج حينما قرر أنه مسيحي وقت الزواج فقد كان ذلك لارتداده الى الدين المسيحي فعلا لسابقة اعترافه وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج يومين ، ولا يجب الأمر بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات قانونية صحيحة أن يتزبد فيخطئ في ذكر بعض قرارات قانونية لم يكن لها شأن فيه كقوله أنه « لا ضرورة للشكليات لاعتناق دين معين اذ أن الدين صلة بين المرء وربه كما أن عقد الزواج لم يشرع لاثبات ملة طرفيه » - طالما أن ما أورده الأمر من اعتبارات سليمة يكفي لحصل النتيجة التي انتهى اليها .

(الفرن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ من ١١١٤)

٣١ - ما يثيره المدعي بالحقوق المدنية من القول ببطان أمر غرفة الاتهام - المعلوم فيه - لتعالها في تقدير أدلة الدعوى ولقصور في أسباب هذا الأمر ، لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها طبقاً للمادتين ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية مما يجوز معه الطعن بطريق النقض من المدعي بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من غرفة الاتهام ، ما دامت قد حصص الأدلة ووزنت بينها واتتحت في حدود سلطتها الى تأييد تصرف النيابة على أساس أن الدلائل على واقعة التزوير لا تكفي للدلالة .

(الفرن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٥/١٩٥٩ ص ١٠ من ٥٤٥)

أن يكون الحكم لم يعد قابلاً للطعن بطريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية فإن محكمة النقض يكون لها ما دامت الظروف — على ما جاء في الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنب المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر طلب تعيين الجهة التي تفصل في الدعوى — تدل على أنه سيقابل حتماً من غرفة الاتهام بحكم آخر بعدم جواز نظر الدعوى ، أن تعتبر الطعن بالنقض المقدم إليها طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر وذلك وضماً للأمر في نصائجه ، ومتى تقرر ذلك وكانت غرفة الاتهام قد أخطأت بإحالة القضية إلى محكمة الجنب ؛ فانه يكون من التعين قبول الطعن وإحالة القضية إلى محكمة الجنابات المختصة بالفصل في الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ ص ٩ من ١٠٠٢)

٣٩ - المقصود بالتنازع السلبى في الاختصاص أن تخلى كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل في الموضوع — وإذ كان كل من الحكم الاستثنائى الصادر بالبراءة والأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية — استناداً إلى هذا الحكم — هو قضاء فاصل في الموضوع ، فإن دعوى التنازع السلبى في الاختصاص تكون منعدمة وعلى غير أساس مما تبين معه رفض الطلب المقدم من النيابة العامة لتحديد الجهة المختصة .

(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٢ ص ١٠ من ٦٠٨)

٤٠ - إذا كان الحكم الصادر من محكمة الجنب المستأنفة بالغاء حكم محكمة أول درجة وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قد أصبح نهائياً ، كما أصبح نهائياً من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة التهم إلى المحكمة الجزئية لماعتبه عن تهمه الصاهة بقوة الجنبه ، فمحكمة الجنب قد فصلت في الدعوى بحكم نهائى ولا تستطيع أن تعود إلى نظرها ، كما لا تستطيع غرفة الاتهام أن تنظر الدعوى ما دام قد سبق أن أصدرت فيها أمراً بالأحالة أصبح نهائياً كذلك — وبذلك يقوم التنازع السلبى بين محكمة الجنب وبين غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لا يشترط لاعتباره قائماً أن يقع بين جتتين من جهات القضاء أو جتتين من جهات التحقيق — بل يصح أن يقع ذلك بين جتتين احدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم ، ولما كانت غرفة الاتهام هي دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومحكمة الجنب المستأنفة هي الأخرى إحدى دوائر تلك المحكمة ، فإن الفصل في التنازع ينقد لمحكمة

وهو ما لم يسمح به القانون ، على أن هذه الحجة لا تمنع من إثارة أوجه البطلان السابقة على أمر الأحالة ومناقشتها عند الاقتضاء .

(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ ص ١٠ من ١٠٥٥)

الفصل الرابع

تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام وجهات أخرى

٣٧ - ان مؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين الجهة المختصة يرفع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام وقرارات الجتتين المتنازعتين ، وغرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطن في قراراتها أمام دائرة الجنب المستأنفة التي هي الأخرى إحدى دوائر هذه المحكمة ، ومن ثم فان طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام ودائرة الجنب المستأنفة ينقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس انها الدرجة التي يطن في قرارات غرفة الاتهام أمامها .

(الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٤ ص ٩ من ٢٢٦)

(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٥ ص ٩ من ٩٩٣)

٣٨ - اذا كان الحكم الصادر من محكمة ثاني درجة بتأييد عدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى والمقصود عدم جواز نظر الدعوى لاستنفاد المحكمة الأخيرة ولايتها لسبق الفصل فيها» قد أصبح نهائياً — كما أصبح نهائياً من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة التهمة إلى محكمة الجنب المختصة لمحاكمتها عن تهمه العامة على أساس عقوبة الجنبه — بعدم قبول طعن النيابة في هذا القرار بطريق النقض — فان التنازع السلبى في الاختصاص يكون قد قام في الدعوى بين قضاء الجنب وقضاء غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لن يزول بتقديم القضية لرفة الاتهام مرة أخرى لانه يجب عليها بمقتضى القانون أن تفضي فيها هي أيضا بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منها ، والتنازع على هذه الصورة لا يمكن أن يوصف بأنه حاصل بين جتتين من جهات التحقيق والحكم التابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة لأن الطعن في الحكم الصادر في أى من الجتتين لا يكون أمام المحكمة الابتدائية وليست هي جهة عليا بالنسبة لهما فينتهى الأمر بأن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص طبقاً لنص المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإذ كان الاتجاه إلى طلب تعيين المحكمة المختصة لم يعد له القانون مياداً بل يشترط فيه

التقصض باعتبارها صاحبة «الولاية طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يتعين قبول الطلب وتعيين المحكمة المختصة وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات للفصل فيها - ولو أن المتهم هو الذى استأنف وحده الحكم الصادر بإدائته من المحكمة الجزئية عن الواقعة المحالة إليها خطأ من غرفة الاتهام - ذلك بأن المقام فى الطلب المقدم لمحكمة

التقصض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص ، وليس ملغى من المحكوم عليه وحده يمنع القانون اساءة مركزه بهذا الطعن - ولا سبيل للفصل فى الطلب المقدم من النيابة الا تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى توجب الاحالة الى محكمة الجنايات فى جميع الأحوال .
(العين رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٣ - جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠ س ١١ ص ٨١٩)

رقم القاعة

غش

الفصل الأول : جريمة الغش : أركانها

١	الفرع الأول : الفعل المادى
٢ - ١١	الفرع الثانى : القصد الجنائى
		وقرينة القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٥
١٢ - ١٤	الفصل الثانى : إيجاب المحكمة الواقعة مخالفة
١٥ - ١٨	الفصل الثالث : إجراءات أخذ البينة وإثبات المخالفة
١٩ - ٢٢	الفصل الرابع : عرض المواد المشفوشة للبيع
٢٣ - ٢٥	الفصل الخامس : غش الأكيان
٢٦	فصل السادس : غش الصابون
٢٧	فصل السابع : غش المياه الغازية
٢٨	فصل الثامن : الغش وتقليد العلامة التجارية
		موجز القواعد :

الفصل الأول - جريمة الغش « أركانها »

الفرع الأول - الفعل المادى

الفعل المادى فى الغش تحفته غلط النش أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة . مثال ١

الفرع الثانى - القصد الجنائى

« قرينة القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٥ »

جريمة خدع المشتري المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ هى جريمة عملية القصد الجنائى فيها هو « علم بالنش وتعمد إدخال النش على المشتري ٢

رقم القاعة

- استناداً لحكم في ثبوت علم المتهم بجرعة خدع للمشتري على مجرد الزاولة والمران أو عدم اتخاذ الاجراءات الكافية
٣ منع المخالفة . قصور.
- ٤ غش الألبان. إقراض العلم بالغش لدى البائع . القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥
- ٥ الجرم التي يشملها تعديل المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي صدر به القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥
هي للتصويع عليها بالبند الأول من المادة المذكورة
- ٦ إقراض العلم بالغش بالنسبة للمتشتين بالتجارة والبيع المتجولين . القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم تحديث
الحكم من ركن العلم بالغش وإثبات توفره لدى المتهم . لا عيب
- ٧ سريان حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على الألبان
- ٨ إثبات الحكم في حق المتهم أنه عرض لبيع لبناً منشوشاً بنزع السم منه إلى مادن الحنأ الأدنى للمواصفات القانونية .
توافر الركن المادي لجرم غش وخالفه المواصفات القانونية التي نته بها . إنطاف حكم القانون رقم
٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ عليه من إقراض العلم لديه بوصفه من الباعة المتجولين
- ٩ دالة القرية القانونية المستتيلة من القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ تحمل المتهم عباً إثبات جلبه البضاعة إلى
تكون جسم الجريمة من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية واتبعت فيها القواعد التي تفرضها السلطات
ذات الشأن . المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في ظل القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، مجال
انتباها : عند ثبوت حسن نية المتهم
- ١٠ قرية إقراض العلم بالغش أو بالفساد المقررة بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . إنطاف أثرها لمعوم القص
على كافة الأغذية والمقاصر الطبية والحاصلات الزراعية أو البلدية المشار إليها بالمادة الثانية من القانون ٤٨
للسنة ١٩٤١
- ١١ قرية إقراض العلم بالغش أو بالفساد المقررة بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، عدم مساهمة بالركن المعنوي
لجنة الغش . سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى
- وسيلة خدش هذه القرية : عدم إشتراط أدلة معينة في ذلك . تدليل الحكم على جهول المتهم بفساد المادة المعروضة
يقضي إعتبار الواقعة مخالفة بالمادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ — لا تبرة المتهم

الفصل الثاني - اعتبار المحكمة الواقعة مخالفة

- رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها لجنة عرض لبن للبع مخالف للمواصفات مع العلم بذلك . الحكم
باعتبارها مخالفة منطبق على المادتين ٥ ، ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، جواز الطعن في هذا الحكم
بطريق النقض . العبرة بوصف الواقعة كما رقت بها الدعوى
- ١٢ عرض لبن للبع مخالف للمواصفات . إعتبار المحكمة الواقعة مخالفة منطبق على المادتين ٧ ، ٥ من القانون
٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا خطأ
- ١٣ مجال العمل بنص المادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ : عند إثبات الحكم عدم توافر علم المتهم بالغش

رقم القاعة

الفصل الثالث - إجراءات أخذ العينات والبيات المخالفة

- ١٥ إسطنان المحكمة إلى العينة المضبوطة ولو كانت واحدة وإلى نتيجة تحليلها . فصارها في الدعوى بناء على ذلك .
لا عقلاً . للمادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
- ١٦ نص للمادة ٥ من القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة بشأن بطلان إجراءات أخذ
العينة عند عدم إعلان صاحب الشأن نتيجة التحليل في الأجل المحدد . عدم تنفيذ الحاكم به . علة ذلك : تجاوز
هذا القرار السلطة التي أمدها القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١
- ١٧ إعتبار المشتين البطرين من بين المواطنين المكلفين بضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
عدم إتباع ما نصت عليه للمادة ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن إجراءات أخذ العينة وتخريب
الحاضر . لا بطلان ١٨

الفصل الرابع - عرض الوارد المنشوطة البيع

- ١٩ استظهار الحكم مسؤولية المته من إدارة المثل . صفة إدانته في جريمة عرض لمنشوش سواء ثبتت ملكيته للمثل
أو لم تثبت
- ٢٠ إمكان مساهلة الممثل والمسئول من إدارة المثل معاً من جريمة عرض مواد منشوطة البيع متى تحققت باقي
عناصر هذه الجريمة بالنسبة لها
- ٢١ قصور بيان حكم الإدانة في استظهار عنصر العرض البيع . مثال ٢١
- ٢٢ قول المته إنه مصرح له بصنع الحلوى التي يدخل البن ضمن عناصرها وأن ضبط البن كان يدافع للمثل
ولم يكن معروضاً للبيع . دفاع جوهري ٢٢

الفصل الخامس - غش الألبان

- ٢٣ قرار وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧ الذي أوجب ألا تقل نسبة الدسم في لبن الجوامس عن ٥.٥٪ . صدور
طبقاً لتفويض المخول للوزير في المادة ٧/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، القول بقصر التفويض
على الموانع المنتجة دون المنتجات الطبيعية لاستدله ٢٣
- ٢٤ إضافة ماء إلى اللبن . يوفّر الركن المادي لجريمة الغش بنقض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠
وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالألبان ومتبناها ٢٤
- ٢٥ صدور القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ تطبيقاً للمادة ١/٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ للعدة بالقانون
رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ٢٥

الفصل السادس - غش الألبان

- ٢٦ زيادة نسبة الأحماس الدهنية لاتقوم مقام السبب في وزن قطع الصابون . قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٤/٤
بتنظيم صناعة وتجارة الصابون ٢٦

رقم القاعة

الفصل السابع - غش المياه الغازية

الركن المادى في جريمة إنتاج مياه غازية غير مطابقة للمرسوم الخاص بقصد البيع : توافره : عند احتواء هذه المياه على مواد غازية ولو كانت غير ضارة بالصحة ٢٧

الفصل الثامن - الغش وتقليد العلامة التجارية

تقليد العلامة التجارية والغش . إختلاف عناصر الواقعة الإجرامية في كل من المجرمين ٢٨

القواعد القانونية :**الفصل الأول****جريمة الغش . أركانها****الفروع الأولى - الفعل المادى**

١ - يكفى لتحقيق الغش خلط الشيء أو اضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن المادة المخلوطة خالصة لا شائبة فيها أو بقصد اظهارها في صورة أحسن مما هي عليه - فإذا كان الحكم قد أثبت أن الغش حدث بخلط مشروب الطافيا - وهو أقل درجة - الى مشروب مغاير وهو « البراندى » وكان المتهم يسلم باختلاف الصنفين وان قال باتفاق بعض العناصر ، فإن الحكم اذ انتهى الى قيام الغش يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢ ص ١١ ص ٢٠٢)

الفروع الثانية - القصد الجنائى**«قراءة القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥»**

٢ - جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائى وهو علم المتهم بالغش في الشيء المتفق على بيعه وتعمده ادخال هذا الغش على المشتري . واذا فلا يكفى لادانة المتهم بهذه الجريمة أن ثبت الحكم أنه الملتزم بالتوريد بل لابد أن يقوم الدليل على أنه هو الذى ارتكب الغش أو أنه عالم به علما واقعيًا

(الطن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/٢٢ ص ٢٥٨ ص ٢٥٩)
(والطن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨ ص ٤١)

٣ - لا يكفى لادانة المتهم بجريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما أوردته المحكمة من أسباب لثبوت العلم ببناء على مجرد الزاولة والمران أو عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع المخالفة لأن ذلك ليس من شأنه أن يؤدي الى ثبوت تلك الحقيقة القانونية .

(الطن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨ ص ٤٩)

٤ - أصبح البائع بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ مسئولاً عن السلعة التى يجرها وعليه أن يثبت من مصدرها دائماً فلا يجلب الألبان الا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومنعته للقواعد التى تخرسها السلطات ذات الشأن فإذا طرأ عليها بعد ذلك عبث أو ارتفع من عناصرها شيء فهو المسئول حتما عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالغش ما دام مصدرها الأصلى مسئولاً عن سلامتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت أحد من العقاب استنادا الى عدم توافر ركن العلم لديه .

(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ ص ٣٥٥)

٥ - يشمل تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس وهو التعديل الذى صدر به القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ الجرائم المنصوص عليها بالبند الأول من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١

(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨ ص ٥٨١)

٦ - انه بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ أصبح العلم بالغش مغترضا بالنسبة للمشتغلين بالتجارة والبيع المتجولين ومن ثم فلا ييبى الحكم عدم تحديثه عن ركن العلم وإثبات توافره لدى المتهم ما دام من بينهم .

(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨ ص ٥٨١)
(والطن رقم ٩١٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ ص ٧٤٧)

المذكورة الايضاحية - وهو ما ينعطف أثره لمعوم النص على كافة الأغذية والمقايير الطبية والحاصلات الزراعية أو الطبيعية المشار إليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش .
(العدد رقم ١٤٥٠ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١٢/١٩/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩١٢)

١١ - قرينة القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ القابلة لاثبات العكس لم تفسر الركن المعنوي في لجنة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي يلزم توافره للعقاب عليها ، ولم تتل من سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ، ولم تشتت أدلة معينة لبعض تلك القرينة - فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم طرحه للبيع «ملبنا» فاسدا لتجره وعدم صلاحيته للاستهلاك الأدنى ، وإطاعت المحكمة إلى أن المتهم لم يقع منه غش عن طريق قيامه بنفسه بفعل إيجابي معين من شأنه أحداث تضرير بالمادة المضبوطة لديه واستشفت حسن نيته وجهله بالتجريح الذي طرأ على تلك المادة ، واستدلت لذلك بالأدلة السائفة التي أوردها الحكم ، فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة ازالة حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الواقعة - أما وهي لم تفعل - فإن حكمها يكون مخطئا في القانون متعينا قهضه وتصحيحه واعتبار الواقعة مخالفة طبقا للمادتين الثانية والسابعة من قانون قمع التدليس والغش .
(العدد رقم ١٤٥٠ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١٢/١٩/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩١٢)

الفصل الثاني

إختبار المحكمة الواقعة مخالفة

١٢ - العبرة في قبول الطعن ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تفتى به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها لجنة عرض لبن للبيع مخالف للوصفات القانونية مع العلم بذلك ققضت المحكمة الاستئنافية بالحكم الملعون فيه باعتبارها مخالفة منطبقا على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا .
(العدد رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ٢/٢٠/١٩٦٠ ص ٧ ص ١١٢)

٧ - يسرى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على كل من غش أو شرع في أن يشن شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من المقايير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه المواد أو المقايير أو الحاصلات ، وتدخل الألبان في عموم هذا النص .
(العدد رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١٢/١٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣١٥)

٨ - إذا أثبت الحكم في حق المتهم أنه عرض للبيع لبنا مشفوشا بنزع السم منه إلى ما دون الحد الأدنى للوصفات القانونية ، فإن ذلك يتوافر به الركن المادى لجريمتي الغش ومخالفة المواصفات القانونية اللتين دانه بهما ، فينعطف عليه بالتالى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من افتراض العلم لديه بوصفه من الباعة المتجولين .
(العدد رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١٢/١٦/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣١٥)

٩ - إذا كان الحكم اذ قضى ببراءة المتهم قد التفت عن دلالة القرينة القانونية التي أوردها الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش - تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عيه اثبات العلم بالغش أو الفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقا للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان - على ما أفصح عنه في مذكرته الايضاحية للقانون المذكور - ولم يوائم بين هذه القرينة القانونية وبين حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ مما كان يقتضى من المحكمة ازالة حكم هذه المادة على الواقعة المطروحة إذا ثبت لها حسن نية المتهم ، فضلا عن أن الحكم لم يبين سنده في القول بأن البضاعة جسم الجريمة قد جلبت من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية واتبعت فيها القواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن - وهو ما كان المتهم مطالبا بإثباته لبعض القرينة القانونية سالفة البيان ، فإن الحكم يكون مخطئا في القانون ومعيبا بالقصور بما يستوجب قهضه .

(العدد رقم ١٨١٠ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١٢/١٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٧٥)
(والعدد من ١٨٠٧ إلى ١٨٠٩ لسنة ٢٠٠٣ - جلة ١٢/٢٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٧٥)
(مقتضى)

١٥ - أورد الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية حين افتراض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين - تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عيه اثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقا للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان - على ما أفصح عنه في

١٧ - ان قرار وزير الزراعة الصادر في ٨ من ابريل سنة ١٩٤٣ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط وإبانت المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص ببيع الغش والتدليس قد نص على اعتبار المقتضين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين .

(الفرن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٧٧)

١٨ - ان عرض الشارع مما نص عليه في المادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص ببيع الغش والتدليس من اتخاذ اجراءات معينة لكيفية أخذ العينات وتحرير المحاضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الاجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ، ولم يقصد أن يرب أي بطلان على عدم اتباع أي اجراء من تلك الاجراءات الواردة به .

(الفرن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٧٧)

الفصل الرابع

عرض المواد المنشوشة للبيع

١٩ - اذا كان الحكم في - جريمة عرض لبن مشفوش للبيع - قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن ادارة المحل ، فانه يصح اداته سواء ثبتت ملكيته له أو لم تثبت .

(الفرن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٨/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٥٨)

٢٠ - ان العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن ادارة المحل معا متى تحققت باقي عناصر الجريمة بالنسبة لهما .

(الفرن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٨/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٥٨)

٢١ - اذا دان الحكم المتهم بتهمة عرض « تينا » فاسدا للبيع دون أن يتحدث عن الواقعة وكيف اعتبرها عرضا للبيع - مع ما أثبت من أن « التين » كان موضوعا بداخل التلاجة لتخزينه وبعدها عن محل تجارة المتهم ، فانه يكون مشنوبا بالقصور في البيان متجنباً قفحه .

(الفرن رقم ١٢٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢١/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٢٧)

٢٢ - اذا كان بين من مراقبة الدفاع ومنقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتغل بمل الحلوى ومصرح له بصنع أنواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها ، وأن ضبط اللبن بالحالة التي كان عليها انما حصل بدخل للمحل - ولم يكن معروضا للبيع - ومع وضوح هذا

١٣ - متى كان الحكم اذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم لبنا للبيع مخالفا للمواصفات القانونية ، مخالفة منطبقه على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد قال في ذلك ان مخالفة أحكام هذا القانون بحسن نية يعاقب عليها بالمادة السابعة منه وأن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ لم يقرر عقوبة المخالفة بحسن نية وانما قرر أن أحكامه لا تفل بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فان هذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون .

(الفرن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٢)

١٤ - اذا أثبت الحكم أن « البراندی » الذي وجد في حيازة المتهم مشفوش باضافة الطانيا اليه وأن علمه بنشه غير متوافر ، فيكون الحكم قد أصاب اذ أوقع على المتهم عقوبة المخالفة المنصوص عنها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

(الفرن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٠٢)

الفصل الثالث

إجراءات أخذ العينة وإبانت المخالفة

١٥ - ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وان نصت على وجوب أخذ خمس عينات الا أن القانون انما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى أن تلصق اليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الأمر في ذلك الى تقدير محكمة الموضوع ، فتسبب المطامات الى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها والمطامات كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

(الفرن رقم ١١٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ٦/٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٨١)

١٦ - ان ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٤ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان اجراءات أخذ العينة اذا لم يعلن صاحب الشأن نتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه ، لا يقيد المحاكم لأن القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أمده بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذا له ولذلك فان للمحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظنن هي اليها دون التفت لهذا النص .

(الفرن رقم ١١٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ٦/٦/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٨١)

الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقصد التديس والتش المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩
(العلم رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٦/٢/١٩٥٩/١٠ ص ٣١٥)

الفصل السادس

غش الصابون

٢٦ - لم يصح قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ - بتنظيم صناعة وتجارة الصابون - على أن زيادة نسبة الأحماض الدهنية تقوم مقام العجز في الوزن .
(العلم رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٨/١/١٩٦٠/١١ ص ٦٦)

الفصل السابع

غش المياه الغازية

٢٧ - يتحقق العنصر المادى في جريمة - انتاج مياه غازية غير مطابقة لمرسوم المياه الغازية بقصد البيع - باحتوائها على مواد غريبة بغض النظر عما اذا كانت هذه المواد ضارة بالصحة ، أو غير ضارة .
(العلم رقم ١٢٤١ لسنة ٢٩ ق - جلة ٨/١٢/١٩٥٩/١٠ ص ١٠٧)
(والعلم رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٨/١٢/١٩٥٩/١٠ ص ١٠٧)
(“م” بئر “)

الفصل الثامن

النش وتقليد العلامة التجارية

٢٨ - تختلف عناصر كل من جريمة تقليد العلامة التجارية والغش عن الأخرى ، فالركن المادى في الجريمة الأولى ينحصر في اتيان فعل من أفعال التقليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية ، أو وضعها على منتجات بسوء نية ، أو بيعها أو عرضها للبيع وطبقها هذه العلامة المقلدة أو المزورة - وكل من هذه الأفعال يكون في ذاته جرائم مستقلة ولها مميزات الخاصة - بينما الركن المادى في جريمة المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر في فعل خداع المتعاقدين أو الشروع في ذلك ويحصب على بشاعة معينة بذاتها .
(العلم رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٢/١٢/١٩٥٩/١٠ ص ١٠٤)

الدفاع اقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللبن كان مروضاً للبيع دون أن تعرض للحكمة لما أبداه الدفاع وتبدى رأياً فيه ، وكان هذا الدفاع جوهرياً من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مركز التهم من الاتهام ، فإن الحكم يكون معيباً بقصور البيان متيناً قضيته .
(العلم رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٠/٥/١٩٦٠/١١ ص ١١٣)
(والعلم رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٠/٥/١٩٦٠/١١ ص ١١٣)

الفصل الخامس

غش الألبان

٣٣ - أجاز القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ في المادة ٢/٢ منه لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته ، وتنفيذاً لهذا التفويض صدر قرار من وزير الصحة في ٧ من يوليوسنة ١٩٥٢ أوجبه في مادته الأولى ألا تقل نسبة السهم في لبن الجاموس عن ٥٥ ٪ وعلى ذلك فإن القول بأن تخفيض المشرع للوزن في تحديد المواصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية - هذا القول لا سند له إذ هو تخصيص للنص بلا مخصص لأنه يشمل في عمومته كل تكوين لأية مادة مصنوعة كانت أو طبيعية .
(العلم رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٠/٥/١٩٥٩/١٠ ص ٧١٣)
(والعلم رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٦/٢/١٩٥٩/١٠ ص ٣١٥)

٣٤ - ان غش الأشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغير بفعل إيجابى اما بإضافة مادة غريبة اليه ولما باتزاع عنصر من عناصره ، فإذا أثبت الحكم أن التهم أضاف الى اللبن مادة غريبة اليه وهى الماء فإن الركن المادى لجريمة الغش يكون قد توافر وذلك بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٣ سنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ٧/٢/١٩٥٢ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالألبان ومنتجاتها من أحكام .
(العلم رقم ٩١٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٤/٦/١٩٥٨/٩ ص ٧٤٧)

٣٥ - صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ - بشأن الألبان ومنتجاتها - تنفيذاً لحكم الفقرة الأولى من المادة

(ف)

رقم الفوائد

فعل فاضح

موجز القواعد :

- جريمة الفعل الفاضح المبنى . أو كائنها : فعل ماضى يغدش حياة العين أو الأذن . والملاية . والقصد الجنائي :
- ١ وهو تتمد إتيان الفعل
- ٢ ملاحظة التهم المبنى عليها بالطريق العام وقرصه فزاعها . فعل فاضح على
- ٣ رضاه المبنى عليها في جريمة الفعل الفاضح غير المبنى أو عدم رضائها . مسألة موضوعية
- ٤ جريمة الفعل الفاضح غير المبنى . شرط توافرها : أن تم بغير رضاه المبنى عليها

بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة التهم إلى قوله : « ... أن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضاه المبنى عليها غير متوافر ، ذلك أن الظاهر للتهم هو أن المبنى عليها راضية عن الواقعة ، فضلا عن أنها سمحت له برضاها الدخول لمسكنها والجلوس بصحبتهما ... ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضاه المبنى عليها من قولها بمحضر جمع الاستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للإيقاع بالتهم ، أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به التهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمى إليها ... » فإن ما أثبتته المحكمة ينطوي على رضاه المبنى عليها بجميع مظاهره وكامل معالاه . (الطعن رقم ٧٢٦ سنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢/١٩٥٩ م ١٠ س ٨٢٤)

٤ - يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح غير المبنى المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تتم بغير رضاه المبنى عليها - حماية لشعورها وصيانة لكرامتها مما قد يقع على جسدها أو بحضورها من أمور مخلة بالحياة على الرغم منها . (الطعن رقم ٧٢٦ سنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢/١٩٥٩ م ١٠ س ٨٣٤)

القواعد القانونية :

١ - لا تقوم جريمة الفعل الفاضح المبنى على ما يبين من نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إلا بتوافر أركان ثلاثة (الأول) فعل ماضى يغدش في المرء حياة العين أو الأذن سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجاني على نفسه (الثاني) الملاية ولا يشترط توافرها أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا ، بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة . (الثالث) القصد الجنائي ، وهو تتمد الجاني إتيان الفعل . (الطعن رقم ١١٥١ سنة ٢٨ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٥٨ م ٩ س ٩١٣)

٢ - ملاحظة التهم المبنى عليها بالطريق العام وقرصه فزاعها - على ما استظهره الحكم المطعون فيه - تنطوي في ذاتها على الفعل الفاضح المبنى المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لايتيان التهم علانية فعلا فاضحا يغدش الحياة . (الطعن رقم ١١٥١ سنة ٢٨ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٥٨ م ٩ س ٩١٣)

٣ - مسألة رضاه المبنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض

(ق)

رقم القاعة

قاضى التحقيق

موجز القواعد :

- ١ - إحالة النيابة الأوراق إلى قاضى التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد . حقه فى مباشرة جميع سلطات المحرلة له بالقانون الجديد
- ٢ - حرية قاضى التحقيق فى التصرف فى التحقيق وإصدار قراره ولو كان مخالفا لطلبات النيابة
- ٣ - قرار قاضى التحقيق بإحالة الواقعة إلى غرفة الإتهام باعتبارها من المنع التى تقع بواسطة الصحف على غير افراد الناس على خلاف ما تقتضى به المادة ١٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب الإحالة إلى محكمة الجنائيات مباشرة . قرار نهائى . إستئناف النيابة أو المصنوع له أمام غرفة الإتهام غير مقبول . حلة ذلك: غرفة الإتهام هى الجهة التى تتولى الفصل فى إستئناف أوامر قاضى التحقيق
- ٤ - قرار قاضى التحقيق بإحالة الدعوى إلى غرفة الإتهام معناه أن الواقعة فى نظر القاضى لا تقتضى إصدار أمر بالأوجه لإقامة الدعوى
- ٥ - ولاية قاضى التحقيق : طبيعىة : عينية : ليس له أن يباشر التحقيق إلا فى نطاق المبرعة الى طلب منه تحقيقها . دون أن يصدى ذلك إلى وقائع أخرى ، ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالتمل المترط به تحقيقه لإرباطا لا يقبل الجزة .

القواعد القانونية :

المادة ١٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب إحالة الواقعة فى هذه الحالة الى محكمة الجنائيات مباشرة - الا أنه بعد مع ذلك قرارا نهائيا لا يقبل بطبيعته الاستئناف سواء من النيابة العامة ، أو غيرها من الخصوم . ولا محل للتعدي بالمادة ١٦١ من قانون الإجراءات الجنائية التى تبيح للنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق سواء من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب الخصوم ، ذلك أن هذا الحق لا يسرى على القرار المذكور ، لأنه بحكم إحالة الدعوى الى غرفة الإتهام تصبح هذه الهيئة مختصة بنظر الدعوى بحيث يكون التقرير باستئناف القرار المذكور أمامها غير ذى موضوع لأنها الجهة التى تتولى الفصل فى استئناف أوامر قاضى التحقيق طبقا للمادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية وهو ما لم يتعلق به مراد الشارع الذى يجب أن يتزود عن هذا القو .

(هملن رقم ١٢٩٤ س ٢٩ ق - جلة ١٢/٢٢ س ١٠ س ١٠٠٥٠)

١ - متى كانت النيابة لم تستعمل حقها فى التقرير بحفظ الدعوى وفقا لقانون تحقيق الجنائيات وأحالت الأوراق الى قاضى التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد، فإن له بهذه الاحالة أن يباشر جميع سلطاته المخولة له بالقانون الجديد .

(هملن رقم ٧٩٣ س ٢٦ ق - جلة ١١/٢٠ س ٧٠ س ١١٦٧)

٢ - لا حرج على القاضى من أن يتصرف فى التحقيق طبقا لما يمليه عليه ضميره ويصدر القرار الذى يراه ولو كان مخالفا لطلبات النيابة .

(هملن رقم ٧٩٣ س ٢٦ ق - جلة ١١/٢٠ س ٧٠ س ١١٦٧)

٣ - صدور قرار قاضى التحقيق بإحالة الواقعة الى غرفة الإتهام باعتبارها من المنع التى تقع بواسطة الصحف على غير افراد الناس - وإن جاء خلاف ما تقتضى به

٤ - قرار قاضي التحقيق بإحالة الدعوى الى غرفة الاتهام مفروض فيه أنه صدر بعد تجميع الواقعة والتصديق لأدلتها، وأنها في نظر القاضي لا تقتضى إصدار أمر بالآ وجه لأقامة الدعوى طبقا للحق المقرر له بالمادة ١٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية .
(العدد رقم ١٢٩٤ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٥٥)

٥ - الأصل أن قاضي التحقيق ولايته عينه Inrem فليس له أن يباشر التحقيق الا في نطاق الجريمة المعنية التي

طلب منه تحقيقها دون أن يمتد ذلك الى وقائع أخرى ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط بتحقيقه ارتباطا لا يقبل التجزئة - فإذا كان الحكم قد انتهى - للأسباب السائفة التي أوردتها - الى قيام هذا الارتباط ، فلا يجوز المجادلة في هذه النتيجة التي هي من شأن محكمة الموضوع وحدها .
(العدد رقم ١٢٩٤ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٥٥)

رقم القاعده

قانون

١	الفصل الأول : نفاذ القانون
٢ - ٦	الفصل الثاني : دستورية القانون
٧ - ١٣	الفصل الثالث : القانون الواجب التطبيق
١٤ - ٢٠	الفصل الرابع : تفسير القانون
٢١ - ٣٣	الفصل الخامس : مريان القانون من حيث الزمان
٣٤ - ٤٦	الفصل السادس : القانون الأصلى
٤٧ - ٥٠	الفصل السابع : الجهل بالقانون
٥١ - ٥٣	الفصل الثامن : إلغاء القانون

موجز القواعد :

الفصل الأول - نفاذ القانون .

نفاذ القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لصدوره ونشره بالجريدة الرسمية . إعمال ما لا يتوقف على شرط من نصوصه
١ بنفى النظر من صدور لائحته التنفيذية

الفصل الثاني - دستورية القانون .

صدور المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ مستوفيا الأوضاع الدستورية
٢ صدور القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الذى أضمن على رجال مكتب الآداب صفة مأمورى ضبط القضاة
٣ صحيحا في ظل الأوضاع التشريعية السارية .

رقم المادة

- ٤ وجوب تطبيق نص القانون عند تعارضه مع لائحة التنفيذية . مثال من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥
- ٥ صدور القرار الوزاري الخاص بتحديد نسبة السم في لبن الجاموس تنفيذاً لفرض المنصوص عليه في المادة ٢/٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ . لا مدق القانون لقول يطلان القرار المذكور
- ٦ حق السلطة التنفيذية في إصدار الواقع اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . هذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية . صدور القرار ٧٥ لسنة ١٩٤٨ إستناداً للإذن العام الذي تضمنه الدستور . الإذن الوارد بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . تحديد للإذن العام

الفصل الثالث - القانون الواجب التطبيق .

- ٧ تطبق التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وواجب القضاة وحقوق المتقاضين مية بقانون الإجراءات الجنائية . الرجوع لقانون المرافعات ، عله : لسد النقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون
- ٨ لاهل الرجوع لقانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية
- ٩ الرجوع لقانون المرافعات . عله : عند إحالة قانون الإجراءات إلى الواجبات قانون الأخير من نص
- ١٠ غرض الدعوى المدنية للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . الرجوع لقانون المرافعات . عله : إن لم يوجد نص في قانون الإجراءات
- ١١ إيجاب الشارع لانتقاد المجلس الإداري عناصراً وشروطاً مخصوصة . الأخذ بنصوص قانون المرافعات في تقرير المسؤولية الجنائية . غير سالف
- ١٢ القانون الجنائي . طبيته : قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية . وجوب تنفيذ القاضي بأرادة الشارع في القانون السالف ومراعاة أحكامه بنفس النظر عما يفرضه القانون للدولى
- ١٣ الأصل هو اتباع قانون الإجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه نص خاص . الرجوع إلى قانون آخر . عله : سد النقص أو الاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . إيجاب قانون الإجراءات مسئولية المدعى بالحقوق المدنية عن مصاريف الدعوى المدنية بصفة أصلية . المادة ٣١٩ من القانون المذكور وتنظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها . الرجوع فيه إلى قانون الرسوم
- راجع أيضاً : تحون . (المادة رقم ٢)

الفصل الرابع - تفسير القانون

- ١٤ عدم جواز التماس في قانون العقوبات
- ١٥ النص على تعريف مصلحة الضرائف في اللائحة التنفيذية . إختياره نصاً تفسيرياً يلحق بالتشريع السابق واللاحق النص العام يسلم به على عموم ما لم يخص بمخصص . مثال . في تفسير نص المادتين ١ ، ٢/٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة

رقم القاعة

- الضرب التشريعي . سريانه على الواقع التي تمت قبل صدوره ما دامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المقرر.
- ١٧ مثال من القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون الصيدلة
- ١٨ عدم جواز تطلب الأعمال التحضيرية ومن بينها المذكرات التفسيرية للمراقبة القانون . مثال من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الأكطان الزهر الناتجة من مناطق تمتع بقوى السطن الأهوني
- ١٩ لاعل للاجتهاد عند صراحة نص القانون
- القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فانه يجب أن تمتد تمييزاً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها من طريق التفسير والتأويل أي أكان الباحث على ذلك مثال في تفسير كلمة الارتباط الواردة بالمادة ٣/٢١٤ من ق. ١. ج. للضافة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧
- ٢٠ راجع أيضاً : راجع أيضاً : إجراءات المحاكمة (القاعدتين ٢٢٧، ٢٧١)
- ولوز (القاعدة ٤)
- وحصانة قضائية : (القاعدة رقم ١)
- وغرفة اتهام (القاعدة ٧)
- وغرفة : (القاعدة رقم ٢٥)
- وغش : (القواعد ٢٣٠، ٢٣٥)

الفصل الخامس - سريان القانون من حيث الزمان

- ٢١ رفع الدعوى العمومية قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية . خضوعها لأحكام قانون تحقيق الجنابات
- إحالة النيابة الأوراق إلى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات دون استمال حقها في حفظ الدعوى
- ٢٢ وفقاً لقانون تحقيق الجنابات . لقاضي التحقيق مباشرة جميع سلطاته الموقلة بالقانون الجديد
- المادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري . نص إجرأى لا شأن له بقواعد التجريم . علم
- ٢٣ سريانه على إجراءات الحجز والبيع التي تمت قبل صدوره
- إلزام رب العمل بتحرير عقد العمل بالكتابة طبقاً للمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . شموله القود التي تمت
- ٢٤ قبل سريان ذلك القانون
- إستغلال التهم سوراً لجملة قبل صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكاني الذي حدده قرار وزير التجارة واستمرار إستغلاله بعد صدور القروا المذكور ، إختياره مخالفاً لقانون سالف الذكر
- ٢٥ علم سريان القيد الواردي القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - بصدور الدعوى الجنائية ضد المظنيين أو المستعملين العموميين - على الدعاوى التي رفعت قبل صدوره
- ٢٦ صدور القانون ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ أثناء نظر قضية أجرى معاون النيابة تحقيقها . التبغ يطلان عضو التحقيق غير صليد
- ٢٧ التضيقات السابقة على القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ جواز البناء عليها دون اشتراط صدور مرسوم بالموافقة على الضم
- ٢٨ سريان المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على الإجراءات السابقة والمعاصرة والتالية لتحويل النقد

رقم الفاعلة

- إدانة المتهم عن تبديد أشياء حيز عليها إداريا وحدد ليها - في ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - يوم تال لانقضاء
٣٠ الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه لا اعتبار للحيز كأن لم يكن . خطأ في القانون
- إختصاص المحاكم الجنائية بمجرد سريان القانون ١٢٣ لسنة ١٩٥٥ بالفصل في مسائل التهريب الجمركي
٣١ رفع الطعن بالنقض قبل العمل بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . بقاؤه معكوماً بالشكل الذي تم في ظل المادة ٤٢٤
٣٢ من ق.أ.ج.
- سريان قوانين الإجراءات من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمتحولو تملقت بجرم الم وقت قبل
نفاذها مالم ينص الشارع على أحكام وقفية . تنظيم مرحلة الانضال . القوانين المعدلة للاختصاص تطبيق بأثر
فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات
٣٣ راجع أيضا : تموين (الفاعلة ١٣)

الفصل السادس - القانون الأصحح .

- القانون الأصحح المقصود به : الذي ينشئ للمتهم مكرراً أو وضماً يكون أصحح له من القانون القديم . قرار
٣٤ تخفيض وزن الرغيف لا يعتبر قانوناً أصحح
- قضاء محكمة أول درجة براءة المتهم في جريمة عدم توريد قع إستناداً إلى صدور القانون ٩ لسنة ١٩٥٦ الذي
٣٥ مد أجل التوريث أو دفع البذل التقدي . الحكم إستناداً بالتأييد بعد انتهاء الأجل . لا خطأ
- الأمر الصادر من المحافظ بالترخيص لخل معين ببيع مشروبات روحية بعد الميلاد المحدد إستثناء من القانون
لا يعتبر قانوناً أصحح ، المقصود بالقانون الأصحح ؟ الذي يلغى بعض المراتم أو يلغى بعض العقوبات
٣٦ أو يخففها أو الذي يقرر وجوباً للإعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى المخرفة ذاتها
- مشور النائب العام بإرجاء تقديم قضايا معينة أو طلب تأجيلها لا يرقى لمرتبة القانون أو يلغى ...
٣٧ مخالفة المتهم لأحكام القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بعدم إرسال البيانات المطلوبة منه . صدور القرار
رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ للمدلل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بمد أجل إرسال البيانات . إستفادة المتهم
٣٨ من ذلك باعتباره قانوناً أصحح . ما دام قرار المدد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى
- صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحلات العمومية قبل الحكم على المتهم نهائياً في جريمة ارتكبا
٣٩ في ظل القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، وجوب تطبيق أحكام القانون الأول باعتباره الأصحح للمتهم
- صدور القرار أوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ للمدلل لقرار أوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بمد أجل الإخطار
٤٠ عن البيانات المطلوبة . وجوب إستفادة المتهم منه
- صدور القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بعد الحكم في تهمة إقامة بناء على أرض معلقة للتقسيم . سلطة محكمة
٤١ النقض في القضاء من تلقاء نفسها بنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الإزالة . المادة ٢/٤٢٥ من ق.أ.ج.
- إحراز صلاح بدون ترخيص في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، عقاب المتهم طبقاً للقانون رقم ٣٩٤
٤٢ لسنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصحح . لا خطأ
- اللائحة الجمركية الصادرة في ١٩٠٩/٣/١٣ أصحح للمتهم من القانون ١٢٣ لسنة ١٩٥٥ ...
٤٣ إستفادة المتهم بمخالفة أحكام القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذي حل محل القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٨ من التوسعة
٤٤ القانونية المقررة بالقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ للمدلل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٨ عند توافر شروطها

رقم المادة

- سلطة محكمة النقض في تطبيق المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ باعتباره القانون الأصلح إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة ترشح إلى أن المتهم كان يحوز تلك المواد بقصد الاتجار ... ٤٥
- وجوب نقض الحكم عند صدور قانون أصحح . مثال من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن المواد المخدرة ... ٤٦

الفصل السابع - الجهن بالقانون

- الجهل بأحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم . مثال في الخطأ في فهم أسس القانون الإداري ... ٤٧
- عدم قبول الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل ... ٤٨
- الجهل بالواقع المخطط بقاعدة مقرر في غير قانون العقوبات. إعتبار الجهل في جله جهلا بالواقع ينفي به القصد الجنائي . مثال في الجهل بأحكام قانون الأحوال الشخصية شأن مواعع الزواج ... ٤٩
- الجهل بقانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه يجعل الفعل غير مؤثم . مثال في جريمة اختلاس أشياء معجزة ... ٥٠

الفصل الثامن - إلغاء القانون

- عقوبة اختيار التهم مجرمًا اعتاد الإجرام ولمسالة إلى عمل خاص تبينه الحكومة. إلغائها. بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ ... ٥١
- إعتبار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ بتنظيم زراعة الأرز الملحد بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ملغيا ضميا بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ في الحدود التي غير فيها القانون الحديد الذي أعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمًا كاملا ... ٥٢
- القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية لم يشر في ديباجته إلى إلغاء المادتين ٣١٧ ، ٣٢٢ من ق.١٠ ج. ... ٥٣

القواعد القانونية :

الفصل الثاني

دستورية القانون

- ٢ - صدر المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ مستوفيا الأوضاع المقروضة بالمادة ٤١ من الدستور ، ذلك أنه صدر بين دورى انعقاد البرلمان من السلطة التنفيذية وتمت إجراءات نشره في الجريدة الرسمية كما أنه قدم للبرلمان في دورته العادية التي تلت صدوره ، وبذلك أصبح قانونا نافذا منتجا آثاره التشريعية .
- (المن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ من ٢١٩)
- ٣ - القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ والذي أضاف على رجال مكتب الآداب صفة مأمورى الضبط القضائي ، صدر مستندا إلى الاعلان

الفصل الأول

نفاذ القانون

- ١ - ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذا ونصوصه ممكن اعمالها ينض النظم عن اللائحة أو القرارات الوزارية التي خولت المادة ٢٥ وزراء الأشغال والمخالطة والصحة الصونية والعدل إصدارها ، ولا يصح تعطيل أى نص ما دام أن أعماله لا يتوقف على شرط .
- (المن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٦ ص ٩ من ٤٧٨)

مه للرجوع الى قانون المرافعات الا لصد قصص أو للاعانة
على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون .
(الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٥ ق - مجلة ٢/٧/١٩٥٦ ص ٧٢، ٢١٢)

٨ - لا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص
عليه في قانون الاجراءات الجنائية .
(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق - مجلة ٢/٧/١٩٥٦ ص ٧٣، ٢١٥)

٩ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة الجنائية
لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة
على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية
أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعلة من القواعد
العاملة الواردة في قانون المرافعات .
(الطن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١/٤/١٩٥٦ ص ٢، ٤٩٨)

١٠ - وفقا للمادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية
يتبع في الفصل في المعاول المدنية التي ترفع أمام المحاكم
الجنائية الاجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتخضع
الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة
في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام
وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الاجراءات
نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون
المرافعات المدنية ، أما اذا لم يوجد نص في قانون الاجراءات
الجنائية فليس هناك ما يمنع من أعمال نص قانون المرافعات .
(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١/٤/١٩٥٦ ص ٧، ٥٦١)
(الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢/١٦/١٩٥٩ ص ١٠، ٢٠٤)

١١ - أوجب الشارع دائما لانقضاء الحجز الإداري تعيين
حارس على الأشياء المحجوزة لتنتقل الى عهدة بمجرد
تعيينه من منسوب الحجز ومن ثم يصبح أمينا مسؤولا
عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز ، ولا يسوغ في تقرير
المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي
تخص باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمسخر الحجز
أو ببدا الحراسة المقررة المشار اليها في المادة ٥١٢
من هذا القانون ما دام المشرع قد أوجب لانقضاء الحجز
الإداري عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب تعيين حارس
لحراسة الأشياء المحجوزة .
(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١/٢٠/١٩٥٨ ص ٩، ١٦٠)

١٢ - القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني
مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه
الذاتية إذ يرمي من وراء المقاب الى الدفاع عن أمن الدولة
وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه

الدستوري الصادر في ١٥/١٢/١٩٥٢ وبذلك يكون قد
صدر صحيحا في ظل الأوضاع التشريعية السارية وقت
صدوره .
(الطن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٥ ق - مجلة ٢/٦/١٩٥٦ ص ٧، ٢٩٧)

٤ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد
في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول
يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة ، ومن ثم
فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يلغى النص
الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥
والتي أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم
الاشتراك السنوي المستحق عليه لغاية تاريخ الاجتماع
الصادق .
(الطن رقم ١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١/٧/١٩٥٧ ص ٨، ٣٠٩)

٥ - أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠
لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة
باللبن ومنتجاته ، وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار وزير
الصحة في ٧ يولي سنة ١٩٥٢ وأوجب في مادته الأولى
ألا تقل نسبة السهم في لبن « الجاموس » عن ٥/٥٠ ،
وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر باطلا هو قول
لا سند له في القانون .
(الطن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١/١٢/١٩٥٩ ص ١٠، ٢٥)

٦ - من المقرر أن السلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا
تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين
بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ،
وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتنازع
عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٣٣ الملغى - الذي صدر
القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتعين هذا
المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستندا في الأصل
الى الاذن العام الذي تضمنه الدستور ، ولا يملو الاذن
الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للاذن
العام المستمد من النص الدستوري سالف الذكر .
(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢/٣٠/١٩٥٩ ص ١٠، ٢٧٧)

الفصل الثالث

القانون الواجب التطبيق

٧ - تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد
الجنائية وبيان واجب القضاء وحقوق المتقاضين وغيرها
من مواد التنظيم مبيته في قانون الاجراءات الجنائية مما لا محل

أو أتى على ارتكاب التجور والدعارة أو ساعده على ذلك أو سوله له بصيغة عامة تفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صرر التسهيل دون اشتراط ركن الاعتداء ، غير أن المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب « كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة التجور أو الدعارة سواء بقوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتعرض على التجور والدعارة » -وهذا التخصيص بعد التعميم ابتداء بفيد أن مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام . (العلم رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٦/١٢/١٩٥٨ س ٩ من ١٠٩٠)

١٧ - صدر القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وكان من بين ما ضمنه التعديل نص مقسمة الجداول الخامس فاستبدل بها النص الآتي : « ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل عوات محكمة القلق ومختلطة تجزئتها في مخازن الأدوية البسيطة » ووضح من عبارة المذكورة الإيضاحية تحليل لهذا التعديل أن الشارع عبد الى اصدار القانون الجديد ليسر به القانون القديم ويوضح عن قصده الحقيقي منه ، فهو بذلك قانون تفسيري لا يتضمن حكما مستحدثا ، بل اقتصر على إيضاح وجلاء غموض القانون القديم وبيان قصد الشارع منه ومن ثم كان ساريا على الوقائع التي تمت قبل صدوره ما دامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المنسرد ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ دان التهم بجريمة مزاولة مهنة الصيدلة لتجزئته مصاد صيدلية بمخزونه البسيط اعتادا الى المادتين ١ ، ٩٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والجداول الخامس المرقن به صحيحا في القانون . (العلم رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٨ ق- جلة ٢/٢/١٩٥٩ س ١٠ من ١٢٧)

١٨ - القاضي مطالب أولا بالرجوع الى نص القانون ذاته واعماله على واقعة الدعوى في حدود عبارة النص ، فاذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يرد في الأعمال التفسيرية - ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتعليها على عبارة النص لخروج ذلك عن مراد الشارع ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تداول الاقطن الزهر الناتجة من مناطق تميم تقاوى القطن الأشموني - قد جعلت الجزاء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيع عقوبتي الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو احدى هاتين

على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تتفاد بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجامعة الدولية . (العلم رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٣/١٢/١٩٥٨ س ٩ من ٥٥٥)

١٣ - الأصل أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع الى نصوص قانون آخر الا لسد هص أو للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن « يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى . ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية » وكان قانون الإجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصاريف دعواه فأوجب أن يكون هو المسئول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن ، ومن ثم فقد امتنع اعمال أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية فيما يخالفه ، ولم يبق لقوانين الرسوم في هذا الشأن الا أن تنظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها كما جاء بمجزر المادة ٣١٩ ساقلة الذكر . (العلم رقم ٢٥٨ لسنة ٢٨ ق- جلة ١١/١٨/١٩٥٨ س ٩ من ٩٣٩)

الفصل الرابع

تفسير القانون

١٤ - لا يصح القياس في قانون العقوبات . (العلم رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢/٢/١٩٥٩ س ٧ من ٢٢٢)

١٥ - عنى الشارع بتعريف ماهية مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية ، ومن ثم فإن النص على المقصود « بمصلحة الضرائب » يعتبر نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخول الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقا . (العلم رقم ٨٤٧ لسنة ٢٦ ق- جلة ١٠/٢/١٩٥٦ س ٧ من ١٠٩٠)

١٦ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٩ - بشأن مكافئة الدعارة - على تجريم كل من حرض ذكرا

للنيابة العامة تقديم الدعوى ريثما الى محكمة الجنات
بطريق تكليف المتهم الحضور أمامها مباشرة - وهذا هو المعنى
الذي تضمنت اليه المادة ٢١٤ وهو المستفاد من سياق
النص وعبارته وهو الذي كان قائما في ذهن الشارع
حين أجرى هذا التعديل وما يجب أن يجري عليه العمل
باعتبار التفسير الصحيح للقانون ، ويكون ما خاض فيه
المتهم وماسماه بالجريمة الثانية والجريمة المتبوعة - واعتبار
الجريمة الخادمة تابعة اذا كانت عقوبتها أخف من عقوبة
الجريمة الأصلية أو مساوية لها - واعتبارها متبوعة اذا كانت
عقوبتها أشد .

(الفرن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢٢)
(والفرن ١٥٧٢ لسنة ٢٩ ق جلة ٤/١٢/١٩٦٠ ، ١٣٢٥ لسنة ٢٩ ق
جلة ٥/٩/١٩٦٠ ، ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٧/٥/١٩٦٠) .

الفصل الخامس

سريان القانون من حيث الزمان

٢١ - اذا رقت الدعوى العمومية على المتهم قبل العمل
بقانون الاجراءات الجديد فتظل الدعوى خاضعة لأحكام
قانون تحقيق الجنائيات القديم .
(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٠٢)

٢٢ - متى كانت النيابة لم تستعمل حقها في التفرير
بحفظ الدعوى وفقا لقانون تحقيق الجنائيات وأحالت الأوراق
الى قاض التحقيق بعد سريان قانون الاجراءات الجنائية
الجديد ، فإن له هذه الاحالة أن يباشر جميع سلطاته المخولة
له بالقانون الجديد .
(الفرن رقم ٧٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٦٧)

٢٣ - ان المادة ٢٠ من قانون الحيز الاداري رقم ٣٠٨
سنة ١٩٥٥ والصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥ والتي اعتبرت
الحيز الاداري كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة
أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص اجرائي لا شأن له بقواعد
التجريم فلا يسرى حكمه الا بأثر مباشر على اجراءات
الحيز والبيع التي تمت بعد صدوره .

(الفرن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٣١٧)
(والفرن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢١/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٥٥)

٢٤ - متى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال
قد تمت في الفترة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٣١٧
سنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ، فانه يمتنع

العقوبتين ومصادرة الأقطان موضوع المخالفة ، فانه كان
من التمتنع على المحكمة أن تطبق هذا النص على الواقعة
المطروحة - بعد أن ثبت لديها من العناصر التي أوردتها -
والأ تجرى عليها حكم المادة السادسة التي تعاقب على مخالفة
أحكام المادتين ٣ و ٤ اللتين لا تنطبقان على الواقعة ،
ولاعبرة بما جاء بالمذكرة الايضاحية من قول يخالف النص
الصريح فانه فضلا عن مخالفة ذلك لقواعد التفسير ، فانه
يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية سالفه الذكر أن الشارع
خروج عن مقترحاتها في شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند
مخالفة أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون بأن جعل
مدة الحبس لا تتجاوز ثلاثة أشهر بدلا مما جاء في المذكرة
من قصره على مدة لا تتجاوز شهرا واحدا ، ويبدو أن واقع
الأمر هو حدوث خطأ مادي في هذه المذكرة حين تحدثت
عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بأن ذكرت المادة
الثانية بدلا من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تداركه الشارع
في نص المادة السادسة من القانون ، وليس أدل على وقوع
هذا الخطأ من أن المذكرة سبق أن تناولت جزاء المادة الثانية
وأشارت اليه مع الجزاء المقرر للمادة الأولى فلم يكن سائما
تكرار ذكر المادة الثانية مع المادة الرابعة ، وهو خطأ يجب
أن ينتزه عنه الشارع .

(الفرن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٩/٩/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦٢٩)

١٩ - لا محل للاعتداد عند صراحة نص القانون الواجب
تطبيقه .

(الفرن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٥)

٢٠ - القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة
ولا لبس فيها - فانه يجب أن تمت تعبيرا صادقا عن ارادة
الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل
أي كان الباعث على ذلك ، ولما كان التعبير بكلمة «الارتباط»
وايراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد في الفقرة الثالثة
من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون
رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - والمقام مقام تطبيق القانون الجنائي -
لا يمكن أن ينصرف الى غير المعنى الذي قصده الشارع
وأرشد عنه في المادة ٣٣ من قانون العقوبات - ولم تنس
مذكرة القانون الايضاحية بكلمة ما يمكن أن تجعل لها معنى
جديدا يخالف المعنى الذي يتلهم من هذه القاعدة العامة ،
مما مفاده أنه اذا كورن الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت
عدة جرائم مرتبطة ببعضها لبعض واحد وكانت احدى تلك
الجرائم جنائية داخلية في الجنائيات المنصوص عليها في المادة ٢١٤
من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة أيما كانت
العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الأخرى - جاز

منه على جواز تطبيق بعض أحكامه على التسميات السابقة على أن يكون ذلك بمرسوم ، ولم يصدر المرسوم المشار إليه في هذه المادة بتطبيق بعض أحكامه على التسميات التي لم تبع قطع أراضيها أو تبين كلها قبل العمل به ، ومفاد ذلك أن جميع التسميات السابقة على القانون سالف الذكر يجوز البناء عليها دون اشتراط صدور مرسوم بالموافقة على التقسيم .

(الفرن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٧/١٧/١٩٥٨ م ٩ ص ٦٨٤)

٢٩ - القول بأن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسرى إلا على الاجراءات السابقة أو المعاصرة لتحويل النقد دون ما يلي ذلك من اجراءات ، يتنافر والغاية التي تضيها الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من عملة صعبة واحكام الرقابة على النقد الاجنبى - على ما بين من المذكرة التفسيرية المرافقة للقانون المذكور - اذ أن كلف هذه الرقابة بمجرد الافراج عن العملة الاجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها في الغرض الذي أفرج عنها من أجله ، فيه تقوت لمراد الشارع واهدار للتقيد الموضوع لمحاورة تهريب النقد .

(الفرن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٠/٢٠/١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٧٧)

٣٠ - جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحيز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحيز كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه - فاذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذي حدد للبيع كان بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحيز الذى توقعه كأن لم يكن ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة المتهم عن جريمة التهريب يكون مضطرا في القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانونا بسبب تخلف أركانها ، مما يستلزم معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم .

(الفرن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٤/١٤/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٢٧)

٣١ - قل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجبركية - المنصوص عليها في اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ - الى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التى تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية ، ولم يعد للجان الجبركية اختصاص قضائي في مسألة التهريب بمجرد سريان القانون

على رب العمل اتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من القواعد التنظيمية المنطبقة بالنظام العام ، وتتج آثار القانوني من حيث الشكل حالا ومباشرة دون أن ينطوى هذا على معنى الأثر الرجعى ، اذ أنه في هذه الصورة لا يسرى على ما سبق قفاده ولكن تجدد النشاط الاجرامى في ظل هذا القانون يجعله ساريا عليه باعتبار هذا النشاط مكونا في ذاته جريمة .

(الفرن رقم ١٠٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢/٢/١٩٥٧ م ٨ ص ١١٤)

٢٥ - متى كان المتهم قد استغل سوقا للتعامل بالجملة قبل صدور القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكاني الجديد الذى حددته قرار وزير التجارة وظل مستمرا في استغلاله بعد تاريخ صدور القرار المذكور ، فانه يكون بذلك قد خالف ما تقتضى به نصوص القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩

(الفرن رقم ١٤٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢/٢/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٣٦)

٢٦ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٦ الذى منع رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين الا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة ، فانه لا محل لما يتمسك به المتهم من وجوب اعمال مقتضى التيد الذى استحدثه القانون سالف الذكر والذى لم يعمل به الا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك أن الاجراء الذى يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

(الفرن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩/١٩/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٢٦)

٢٧ - متى كانت القضية التى تدب معاون النيابة لتحقيقها منظورة أمام محكمة الجنايات عندما جعل الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٦ للتحقيق الذى يعبره معاونو النيابة عند تدميم لاجرائه صفة التحقيق القضائي ، فلا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يعبره غيرهم من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم ، فان الدفع ببطالان محضر التحقيق الذى أجراه لا يكون سديدا .

(الفرن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق - جلة ٧/٧/١٩٥٧ م ٨ ص ١١٨)

٢٨ - لاحظ المشرع أنه طبقا للأثر المباشر للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تصبح التسميات السابقة على صدوره بنائى عن أحكامه فنص في المادة ١/٢٤

متعلقة بجرائم وقت قبل عاذاها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الاجراءات - فاذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم الى محكمة أو جهة قضاء أخرى فان هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد هاذ القانون الجديد - ولو كانت الدعوى قد رفعت اليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات - وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال - كما فعل عند صدور القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٩ - بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الاقاقات والأمراض الضارة بالنباتات - فهي وحدها التي تطبق • ولما كان القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ اذ جعل الاختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن اعمال مقاومة دودة القطن لدى الرئيس بعد الميعاد القانوني في المحافظات والمديريات للجان ادارية مشكلة لهذا الغرض لم يرد به حكم خاص في شأن المدعى القائمة أمام القضاء وقت نفاذه ، فانه يتعين على المحاكم أن تقضى بعدم اختصاصها •

(الفرن رقم ١٢٧٢ لسنة ٣٠ - جلة ٢٨/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٢٦)

الفصل السادس القانون الأصلح

٣٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أمثلح له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل القرار الوزاري الذي يصدر بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية يحتته •

(الفرن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٥ - جلة ٢١/٧/١٩٥٧ ص ٧ ص ٢٤٢)

٣٥ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت ببراءة المتهم في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح استناداً الى صدور القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٩ الذي مد أجل التوريد أو دفع البدل التقدي لغاية ٣١ من مارس سنة ١٩٥٩ وقضت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المهلة التي حددها القانون مالف الذكر بالتأييد ، فانها لا تكون

المذكور من تاريخ نشره في الوقائع المصرية في ١٢/٢٥/١٩٥٥ ، فيكون صحيحاً اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٩

(الفرن رقم ٢٢٨١ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٩٩)
(الفرن من ٢٢٧٨ الى ٢٢٨٢ ، ٢٢٨٢ ، ٢٢٨٧ لسنة ٢٨ لقضائية جلة ٢٨/٤/١٩٥٩ •)

٣٦ - الأصل أن الطعن بطريق النقض ان هو الا عمل اجرائي لم يشترط القانون رفعه سوى افساح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون ، وقد أباح القانون هذا الاعتراض ورسم له التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده ، ويترتب على هذا الاجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، أما تقرير الأسباب التي يبنى عليها الطعن فما هو الا شرط لقبول الطعن ولتكوين محكمة النقض من النظر في موضوعه ، فالأسباب ليست الا تباع لهذا التقرير لاحقة به فمما يكونان وحدة اجرائية تحكمها القواعد التي كانت سارية على اجراءات الطعن عند بدء التقرير به ما دام هذا التقرير هو مناط اتصال المحكمة بالطعن واعتباره مرفوعاً اليها - فاذا كان الطعن قد رفع الى محكمة النقض قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لحصول التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم الملمون فيه - في ظل المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية وطبقاً للأوضاع التي كانت سارية حينذاك ، فانه يظل - طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القرار الصادر بإصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - محكوماً بالشكل الذي تم في ظلها دون اعمال الأثر التوري للمادة ٣٤ من القانون المذكور التي تتطلب التوقيع على الأسباب الواجب تقديمها في الميعاد القانوني من محام مقبول أمام محكمة النقض •

(الفرن رقم ١٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٢٠)

٣٣ - الأصل أن قوانين الاجراءات تسرى من يوم فاذاها على الاجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت

* البدا ذاته في الفن ١٣٣٣ / ٢٠ ق - (جلة ٢٨/١١/١٩٦٠)
راجع أيضاً الأحكام الصادرة في الفنون ٢٢/٢٥٢ ق - (جلة ١٢/٥/١٩٥٢) - قائمة ٢٥٢ - مجموعة الأحكام السنة الثالثة - صفحة ٩٤١
١٠٨٧ / ٢٢ ق - (جلة ٢٢/١٢/١٩٥٢) - قائمة ١٠٢ - مجموعة الأحكام السنة الرابعة صفحة ٣٧

٣٩ - متى كان المتهم قد ارتكب جريمة سماحه للغير بلعب القمار في مقياه في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الذي أنقضى القانون السابق وقضى بنقل المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلا من الملقق نهائيا ، فان القانون الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصلح للمتهم .
(الفرن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ ص ٩ من ٢٨٥)

٤٠ - متى كان القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والمعمول به في ٢٩/٥/١٩٥٧ قد مد أجل الاخلال عن البيانات المطلوبة حتى ٢٩/٦/١٩٥٧ فانه يكون قد رفع التأييم عن الفعل في تلك الفترة واذ كان المتهم قد حوكم خلال تلك الفترة فانه يجب أن يستفيد من ذلك .

(الفرن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ ص ٩ من ٣١٨)

٤١ - متى كانت الجريمة المنسوبة الى المتهم « اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم » قد وقعت في ٢٢ يولي سنة ١٩٥١ ، فان خطأ الحكم فيما قضى به من عقوبة الزالة يصحح غير ذى موضوع يصدر القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فان المحكمة - اذ تجتزئ - بيان وجه العيب في الحكم المطعون فيه - لا يسعها ازاء صدور القانون المذكور الا ان تقضى عملا بنص المادة ٢/٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية بنقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم بالازالة .

(الفرن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٦ ص ٩ من ٤٧٨)

٤٢ - متى كانت جريمة احراز سلاح فاري بشير ترخيص قد ارتكبت في ظل القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ فان الحكم اذ قضى بعقاب المتهم طبقا لنصوص القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصلح ، يكون سليما وببئى عن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

(الفرن رقم ٤٠١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٩ ص ٩ من ١٠٧٧)

٤٣ - القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أشد في عقوباته من اللائحة الجزمكية الصادرة في ١٣/٣/١٩٠٩ ، فلا يكون هو القانون الأصلح للمتهم ، وتكون اللائحة الجزمكية - التي خلعت من النص على عقوبة الحبس - هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التي تمت في ظلها .

(الفرن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ من ٤٩٩)

قد أخطأت . اذ أن مؤدى ذلك القانون أن الفعل أصبح مفعيا من المقاب فيما مضى وحتى انقضاء الأجل المنصوص عليه فيه ولا تبدأ المسؤولية الجنائية الا بعد انقضائها في حالة عدم التوريد أو عدم دفع البديل التقدي ، ولما كانت الدعوى المسمومة كما رفعت لا تشمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون هناك من سبيل أمام المحكمة الاستئنافية الا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف .

(الفرن رقم ٣٦١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨ من ٥١٤)

٣٩ - الأمر الذى يصدره المحافظ بالتريخيص لمحل معين ببيع مشروبات روية بعد الميعاد المحدد في القانون استثناء من القانون تحقيقا لصوالح مختلفة لا يعتبر قانونا أصلح في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات - ذلك أن قصد الشارع من عبارة « القانون الأصلح للمتهم » المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة - القوانين التى تلغى بعض الجرائم أو تلغى بعض العقوبات أو تخففها - أو تلك التى تقرر وجها للإعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها .

(الفرن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/١٤ ص ٨ من ٨٤٥)

٣٧ - ان الكتاب الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر من السيد النائب العام في ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على ارجاء تقديم قضايا الضح التى يتم فيها اصحاب الماطن والمخازير لمخالفاتهم أحكام التثريعات القائمة بشأن مواصفات انتاج الدقيق وصناعة الخبز الى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون منظورا من هذه القضايا أمام المحاكم الى أجل غير مسمى ، ولا يرقى الى مرتبة القانون أو يلغيه .

(الفرن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ ص ٨ من ٩٥٢)

٣٨ - ان القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لا باحة الفعل المنصوص على تجريمه في المادة الأولى من هذا القرار المقابلة للمادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ اذ امال أجل ارسال البيانات المطلوبة الى ٢٩ يولي سنة ١٩٥٧ ومن ثم فان المتهم يستفيد من ذلك باعتباره قانونا أصلح طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات ما دام قرار مد أجل ارسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

(الفرن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ من ١٥٤)

قررت المحكمة هذا المبدأ أيضا في الطعن ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، سنة ٢٧ ق الصادرين بذات الجلسة .

٤٤ - صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ - في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٥ ورقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المباني والذي حل محله القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ بشأن تقسيم الأراضي المملعة للبناء في الاقليم المحيطة بالمسول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، والذي قضى بدمج جوائز الكرامة بإزالة أو تصحيح أو هدم الأعمال بالنسبة للأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين سابقة البيان خلال الفترة من تاريخ العمل بكل من تلك القوانين حتى ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٦ ، مما يمتنع معه اصعال هذا الحكم في حق المتهم نظرا الى وقوع الجريمة في سبب اليه ارتكابها في خلال الفترة المحددة به وذلك باجباره القانون الأصلح لنتهم علما بالفترة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ من ١١ ص ٩٥٩)

الجهل بالقانون

٤٥ - إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع التهم على النحو الثابت بالكمك ترشح الى أن التهم كان يعزى تلك المواد بقصد الإيجار ، فإن محكمة النقض عملا بالرخصة لها ينسب المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تقتض التهمة لمصلحة المتهم من تلقاء نفسه ، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في يوبه سنة ١٩٦٥ هو القانون الأصح للمتهم بسا جاه في نصوصه من عقوبات أشد - وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فانه يتعين نقض التهمة وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقررة للحرقة القضي بما على التهم - (انظر رقم ١١٩١ رقم ٢٠ - جلد ١٠/٢١/١٢١٠/١١ من ١١ ص ١١٥)

(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧ ص ١٢٣١)

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢٣ ص ١٠ ص ٢٤٠)

* - المبدا ذاته في الطومون ٢٠.٦/١٢ ق - (جلسة ١٧/١٠-١٩٦٠)، ٢٠.٦/١١/١٥ ق - (جلسة ١٣٩٨/٢٠.٦-١٩٦٠)، ٢٠.٦/١٢/٥ ق - (جلسة ١٤٨٦/٢٠.٦-١٩٦٠)، ٢٠.٦/١٢/٢٦ ق - (جلسة ١٥٨٧/٢٠.٦-١٩٦٠)، ٢٠.٦/١٢/١٦ ق - (جلسة ١٦٦١/٢٠.٦-١٩٦٠).

وما يتعين حقه وتصحيحه بتطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٨٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٥٧ س ٨ ص ٨٣٦)

٥٢ - ان ما فعله المشرع باصداره القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ الذي لم يأت بجديد لم ينص عليه في القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ الممدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ سوى تخفيف العقوبات الأصلية والتبعية - هو اللغاء الضمني للقانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ الذي كان ينظم زراعة الأرز في البلاد وإن لم ينص على ذلك صراحة في ديباجته ما دام التشريع الجديد قد أعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمًا كاملاً .

(الفرن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٨٨)

٥٣ - القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وإن نص في المادة الأولى من قرار اصداره على أن « ... إلخ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية الصادر به المرسوم التشريعي رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٣ ما يخالف أحكام نصوص القانون المرافق ويستماض عنها بالنصوص المرافقة ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه » لم يتيسر في ديباجته الى إلغاء المادتين ٣١٧ ، ٣٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولم يرد بنصوصه ما يشار أحكامهما ، مما مؤداه أنه قد اكتفى بتنظيم ما أشار اليه في المادة السادسة منه مما لا يتعارض مع أحكام المادتين ٣١٧ ، ٣٢٢ سالتني الذكر - فبقيت المادتان معمولاً بهما تكمّل أحكامهما أحكام القانون الجديد - وهذا هو المعنى الذي ذهبت اليه المذكرة الايضاحية للقانون الأخير وما أوردته المذكرة الايضاحية لقانون السلطة القضائية في هذا الشأن إنما هو ايفساح يكشف عن قصد المشرع ويتشئ مع مفهوم النصوص وليس تداركاً لملاحظات .

(الفرن رقم ١١٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠ س ١١ ص ٨٤٦)

ملحوظة : اصدرت المحكمة ملين المبدأين في الطون اقام ١٨٤٩ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥١ سنة ٢٧ ق بدلات الجلسة .

وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانوناً - في المسائل الجنائية - اعتباره في جملة جلا بالواقع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملابسات التي أحاطت بهذا العذر دليلاً قاطعاً على صحة ما اعتقده المتهمان من أنهما كانا يشاران علناً معروفاً - للأسباب المحقولة التي تبرر لدهما هذا الاعتقاد - مما ينتهي معه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير ، فإن الحكم اذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الفرن رقم ٧٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١١/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٤٤)

٥٤ - من المقرر أن الجبل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو في خصوص الدعوى - خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفصل المرتكب غير مؤثماً - فإذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحيز بعد الناء أمر الأداء الذي وقع الحيز نقاذاً له - وهو دفاع جوهري - فانه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب حقه .

(الفرن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٧٠)

الفصل الثامن

إلغاء القانون

٥١ - متى كانت العقوبة التي قضت بها المحكمة بحكمها النهائي - هي اعتبار المتهم مجرماً اعتاد الاجرام وارساله الى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه الى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه - قد النيت بالقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٦ المعمول به من تاريخ نشره في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ ، فإن الحكم الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ اذ أوقع تلك العقوبة يكون قد خالف القانون

قانون دولي

موجز القواعد :

الحرب . معاهاتي القانون الدولي : صراع مسلح بين دولتين . للأمر الواقع أثره في تحديد هذا المعنى . الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل لما كل مظاهر الحرب ومقوماتها

فانون دول . قبض

رقم القاعة

تفيد القاضى الجنائى بإرادة الشارع فى تطبيق القانون الجنائى بنقض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية

الاستيلاء الذى ينظمه القانون الدولى العام . ماهيته : هو الذى تلجأ إليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملجته كسحبها عند توفر هذه الضرورة وتوجب تمويض صاحب الشيء الذى استولت عليه

آثار قيام حالة الحرب : انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وانقضاء معاهدات الصداقة والتحالف البرمة بينها ، ونشوء حق الدولة المحاربة فى مصادرة أموال دولة العدو الموجودة فى اقليمها

راجع ايضا : أمن دولة وحرب

فى الاعتبار بنقض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ق - جلة ١٣/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٥٥)

٣ - الاستيلاء الذى تنظمه قواعد القانون الدولى العام انما هو الذى تلجأ اليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملجته لتسدد حاجاتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تمويض صاحب الشيء الذى استولت عليه .

(الفرن رقم ١٨٨٦ سنة ٢٨ق - جلة ٩/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٦٩)

٤ - يترتب على قيام حالة الحرب انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وانقضاء معاهدات الصداقة والتحالف التى تكون برمة بينها ، ونشوء حق الدولة المحاربة فى مصادرة أموال دولة العدو الموجودة فى اقليمها .

(الفرن رقم ٣٥٩ سنة ٣٠ق - جلة ٢٠/١/١٩٦٠ س ١١ ص ٥٩١)

القواعد القانونية :

١ - انه وان كان الأصل فى فقه القانون الدولى أن الحرب بمنعها المأم هو الصراع المسلح بين دولتين إلا أن للأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى فى الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهى حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .

(الفرن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ق - جلة ١٣/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٥٥)

٢ - القانون الجنائى قانون جزائى له نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية اذ يرمى من وراء العقاب الى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تقيد بإرادة الشارع فى هذا القانون الداخلى ومراعاة أحكامه التى خاطب بها المشرع القاضى الجنائى فهى الأولى

رقم القاعة

قبض

١ الفصل الأول : ماهية القبض

٢ الفصل الثانى : أمر القبض والإحضار

رقم القاعة

الفصل الثالث : الأحوال التي يجوز فيها القبض :

٣	الفرع الأول : الاعتراف بالجريمة
١٧-٤	الفرع الثاني : التلبس
٢٨-١٨	الفرع الثالث : وجود قرائن قوية
٢٩	الفرع الرابع : التفتيش
٣٠	الفصل الرابع : تنفيذ أمر القبض
	الفصل الخامس : ما لا يجزئ قبضاً
	الفرع الأول : الاستيفان
٣٥-٣١	(أ) ما يجزئ استيفاناً
٣٩-٣٦	(ب) ما لا يجزئ كذلك
٤٠	الفرع الثاني : حصول منقش الأغلبية على عينة
٥٢-٤١	الفصل السادس : القبض الجاهل

موجز القواعد :

الفصل الأول - ماهية القبض

١ - القبض . ماهية : الإسكان من الجسم وتقييد الحركة والحerman من التجول لأية فترة زمنية

الفصل الثاني - أمر القبض والاحضار

الأمر بالقبض والاحضار . طبيته : هو في حقيقته أمر بالقبض ، ولا يفترق عنه إلا في مدة الحبس فحسب .

حين مأمور القبض القضائي في تفتيش المتهم في سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً مهما كان سبب

القبض أو الفرض منه

الفصل الثالث - الأحوال التي يجوز فيها القبض

الفرع الأول - الاعتراف بالجريمة

اعتراف المتهم لرجل البوليس السري بأمره خدراً . استصحابها له إلى أقرب مأمر من مأمرى الضبطية

القضائية . صحيح

الفرع الثاني - التلبس

٤ حين زجل السلطة العامة في القبض على المتهم متى كانت الجريمة في حالة تلبس . مثال

رقم القاعة

- ٥ - حق وجب السلطة العامة في إحضار المتهم وتقليبه إلى أقرب مأمر ضبط قضائي في لمحض المظليين بما التي يجوز الحكم فيها بالحبس . إختيار هذا تمرغا ماديا وليس قضا بالمضي القانوني
- ٦ - حالة التلبس بالجرمة تجوز القبض لغو رجال الضبطية القضائية . مثال
- ٧ - ضبط المخدر مع التهم يحمل جرمة إحرازه متلبسا بما مما يبيع لمأمور الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها [القبض على كل من سام فيها
- ٨ - مشاهدة مأمر الضبط القضائي جرمة إحراز المخدر متلبسا بما من حقة القبض على كل من يرى أن له اتصالا بها
- ٩ - شاهدة الضابط المخدر عند تدنى التهم . كفايته لقيام حالة التلبس . وجود قرائن وإشارات كافية لدى صاحب تقيده صلت هذا المخدر . من حقة القبض عليه وتفتيشه
- ١٠ - قيام حالة التلبس . بجرمة السرقة . تمسك الإشتاق سابق بين التهم والمضي عليه . عدم اعتبارها وليدة الإجراءات التي سبقها والتي اتخذها ضابط الشرطة . الحرفي . لكل من شاهده تسليم التهم لرجال السلطة العامة . المادة ٣٧ من ق. ١٠ ج
- ١١ - إلقاء التهم المخدر لمراقبة رجال البوليس " . تم . حركاته خشية تعرضهم له . إختياره تحليا عن طواعية . القبض عليه . تفتيشه . صحيح في القانون
- ١٢ - سلطة مأمر الضبط في القبض على المتهمين وتفتيشهم عند توافر حالة التلبس . أمثلة
- ١٣ - لرجال السلطة العامة في لمحض المظليين بما التي يجوز الحكم فيها بالحبس وفي الجنايات أن يحضروا " م ويسلموه إلى أقرب مأمر ضبط قضائي . مثال
- ١٤ - إدراك حالة التلبس بجرمة إحراز مخدر عن طريق حاسن الشم والروية أثر استيفاء المهم بعد أن وضع نفسه بارادته واختياره موضع الرب والشبهة . القبض عليه . صحيح في القانون . مثال
- ١٥ - سلطة مأمر الضبط عند توافر حالة التلبس . بجرمة في القبض على كل من يرى أن له اتصالا بهذه الجريمة . مثال
- ١٦ - سلطة رجال الضبط القضائي عند توافر حالة التلبس بالجرمة في القبض على المتهم بغير إذن من سلطة التحقيق بأي مكان وفي أي وقت مادامت حالة التلبس قائمة . مثال
- ١٧ - إسرار التهمة بالمغرب ومحاولتها التواري عن أنظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشهر عنها الإخبار بالمخدر يبرر متابعتها باعتبار المتابعة في هذه الصورة من حالات الاستيقاف . تحمل التهمة عن المشيل وظهور الأوراق التي تحمى المخدر يوفر حالة التلبس بأحراره المبرر لقبض عليها

الفرد الثالث - وجود قرائن قوية

- ١٨ - حق مأمر الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر متى كان هناك دلائل كافية على إسماعه . المادة ١٠٣٤ ج

رسم القضاة

- ١٩ - صورة واقعة يسوغ فيها لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٢٤ ، ١٤٦ ج.
- ٢٠ - ظهور الحيرة والارتباك على المتهم ووضع يده في جيبه . علم اعتبارها دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه . المادة ١٠٣٤ ج.
- ٢١ - صورة واقعة يسوغ فيها لضابط القبض على المتهم استعمال لاقع الذي عوله القانون في المادة ١٠٣٤ ج.
- ٢٢ - مشاهدة الطاعن في منتصف الليل يحمل شيئاً ويمدجها بيداً أن خلق حذاءه ليسهل عليه الهرب فور رؤيته سيارة البوليس تهدى من سرعتها يوفر الدلائل الكافية لقبض عليه
- ٢٣ - لمسور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحافس الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في جنابة سراء كانت متلبساً بها أو في غير حالة التلبس
- ٢٤ - مجرد كون المتهم من عائلة المطلوب القبض عليهم في جنابة قتل وإرتباكه عند رؤية رجال القوة وجريه عند مناداته لا يكفي لتوافر الدلائل الكافية التي تبرر القبض على المتهم وتفتيشه
- ٢٥ - تقديم الدلائل ومبلغ كتابتها لقبض على المتهم . أمر متروك لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع
- ٢٦ - المراد بحضور المتهم في عرف المادة ١٠٣٤ ج. هو الحضور المحكي لا الحضور الفعل . مثال
- ٢٧ - لمسور الضبط القضائي القبض على المتهم عند توافر الدلائل الكافية على اتهامه . مثال في إحراز غمزة
- ٢٨ - صدور إذن النيابة بفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء التفتيش . تفتيش الغير إنفاً يكون عند وجوده مع الشخص المسأون بفتيشه . مشاهدته بباب منزل هذا الأخير ومحاولة الهرب عند رؤيته رجال القوة ثم عودته إلى غرفة المسأون بفتيشه يوفر الدلائل الكافية المبررة لقبض عليه ومن ثم تفتيشه . المادتان ٣٤ ، ١٣٦ ج. لا يؤثر في سلامة نتيجة الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجوداً مع المسأون بفتيشه ، ولا غطوه في وصف حالته عند مشاهدته من أفراد القوة

الفرع الرابع - التفتيش

- ٢٩ - صدور إذن بفتيش متهمة . جواز قبض عليه ولوم بضمن الاذن أمر اصرياً بالقبض لما بين الاجراءين من تلازم . لا وجه القول بطلان أمر قبض لعدم إستيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من ق. ١٠ ج.

الفصل الرابع - تنفيذ أمر القبض

- ٣٠ - جواز دخول المنزل لتطبيق الأمر على المتهم المسأور بالقبض عليه . أساس ذلك قيام حالة الضرورة

رقم القاعة:

الفصل الخامس - ما لا يعتبر قبضا

الفرع الأول - الاستيقاف

١ - ما يعتبر استيقافا :

- ٣١ - قيام الضابط باستيقاف سيارة المتهم للبحث عن شائكون بضيعة وتحتل المتهم بإرادته عن المخبر . إعتبار الحكم أن هذا الاستيقاف لا يرقى إلى مرتبة القبض وأنه تم بالقدر الآدم لتتبرل إذن التفتيش واعتقاد المحكمة على التليل المستمد من الضبط والتفتيش . لا عطلا
- ٣٢ - استيقاف رجل البوليس المتهم ليتحرى أمره ثم اقتاده له إلى قسم البوليس بعد أن ثارت شبهة فيه . قيام الضابط بضيعة بعد اعترافه بأن مامعه ليس مملوكا له . هو تفتيش صحيح
- ٣٣ - اقتياد رجال المجاعة السيارة وبها المتهم إلى نقطة البوليس بعد هرب راكبين منها بمعلان سلاحا تاريا يعتبر استيقافا اقتضاه سير السيارة من غير نور ، لا يرقى إلى مرتبة القبض
- ٣٤ - استيقاف الدائرية البلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل لانحرافهم عن خط سيرهم العادي بمجرد رؤيتهم أفراد الدورية وظهورهم أمامهم بمظهر الريبة . لا يعد قبضا
- ٣٥ - ما لا يعد قبضا : استيقاف المخبر شخصا لتوافر مظاهر خارجية تنبئ ببلأها عن وقوع جريمة وللموقف المريب الذي وضع نفسه فيه طواعية واختيارا . إحضاره حاملا آثار الجريمة إلى مأمور الضبط القضائي يوفر حالة التليس عدم مبادرة المأمور إلى الإنتقال إلى محل الواقعة إثر رؤيته هذه الآثار

ب - ما لا يعد كذلك :

- ٣٦ - استيقاف المخبر المتهم والامساك بلزاعيه واقتاده على هذا الحال إلى مركز البوليس . هو قبض بمعناه القانوني
- ٣٧ - الاستيقاف . شروطه : أن يضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الشبكات والريب ، وأن يتبع هذا الوضع عن صودة تستلزم تدخل المستوقف لكشف عن حقيقته . مثال
- ٣٨ - تحقق القبض باستيقاف المخبرين المتهم عقب نزوله من القطار والامساك به واقتاده على هذا الحال إلى مركز البوليس
- ٣٩ - استيقاف رجل السلطة العامة المتهم بغيره مسيره بطريق سبق أن ضبطت فيه حقبة تحوى ذخيرة ممنوعة وإسماكه به واقتاده إلى مكان قضاء . إعتباره قبضا صريحا ليس له ما يبرره

الفرع الثاني - حصول مفتش الاقلية على العينة

- ٤٠ - حصول مفتش الاقلية في حدود الاجراءات الصحيحة على عينة من اللبن لتحليله . لا يعتبر قبضا

رقم القادة

الفصل السادس - القبض الباطل

- ٤١ - مروضو مأمورو الضبط القضائي ليسوا بهم . بطلان ما يجريه هؤلاء المروضون من قبض وتفتيش . مثال ...
- ٤٢ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق . استقلاله عن القبض الباطل السابق عليه
- ٤٣ - رجل البوليس من غير رجال الضبط القضائي . ليس له القبض على المتهم وقيامه إلى مركز البوليس في غير حالة التلبس بالجرمة . مثال
- ٤٤ - مجرد وجود المتهم وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقصه في أحواله . عدم إعتباره في حالة تلبس بجرمة الإشتباه . عدم جواز القبض عليه وتفتيشه
- ٤٥ - تمويل المحكة في إدانة المتهم على اعترافه إثر القبض الباطل الذي وقع عليه . عدم تحديده كدليل قائم بثباته ومتصل عن إجراءات القبض . قصور
- ٤٦ - مجرد سير راكب في عربة قطار واحتكاكه بالراكب لا يوفر حالة تلبس بالجرمة ولا يبرر من تم القبض عليه
- ٤٧ - القبض الباطل . أثره . وجوب امتناعه إلى الأعمال التالية للترتبة عليه . مثال في توافر العلة السببية بين القبض الباطل وبين الاعتراف والتفتيش وضبط الشيء موضوع الجرمية
- ٤٨ - لا يضير العلة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفلاتات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق
- ٤٩ - واقعة مشاهدة رجل الضبطية القضائية للمتهم يشع مادة في فم يتيئها وظنًا عندها لا توفر حالة التلبس ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية بالأخبار في المخدرات . بطلان القبض الواقع عليه ...
- ٥٠ - مجرد تلفت راكب قطار بعبء وبسرعة وارتباك له رؤية رجال البوليس الملوكي وعدم استقراره على رأى واحد عند سؤاله عن اسمه لا يكفي لحلق حالة تلبس بالجرمة التي تجيز لرجال الضبطية القضائية القبض فيها ...
- ٥١ - تكليف ضابط البوليس الحربي قبض رجاله بقسمة المتهم إلى البوليس دون أن يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة . إتيانه أمرًا خارجًا عن اختصاصه . ليس لمروسيه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر ..
- ٥٢ - القبض على المتهم إنما يكون بالقدر اللازم لإجراء التفتيش .
- ٥٣ - متى لا يوجب الحكم القاضي بطلان التفتيش إغفاله عما تناوله الاذن من القبض على المتهم المأذون بتفتيشه ومنزله ؟ إذا كان ما أتته الحكم لا يبرر دخول منزل المتهم والقبض عليه
- ٥٤ - بطلان القبض . لا يستغنى عنه إلا من وقع عليه . لا شأن لغيره في طلب البطلان

راجع أيضا : تفتيش

(القواعد ١٥٩٦١٥٩٦١٥٩٦١٥٩٦١)

الفرع الثاني - التلبس

٤ - لا جدوى مما يثيره المتهم من أن المخبر الذي قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة كانت في حالة تلبس تميز لرجال السلطة العامة إحضار المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

(المن رقم ٩٣٢ سنة ٢٥ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤)

٥ - كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجرح التلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني بل هو مجرد تعرض مادي فحسب .

(المن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٥٩)

٦ - متى كان الثابت من الحكم أن الضابط المأذون بالتفتيش كلف المخبر بالتخطف على العرفة التي يسكنها المتهم فشاهد المخبر امرأة تخرج من باب العرفة وهي تحفل درج متسلقة تطاول الهرب به وعند ما وقع نظرها عليه ألقت الدرج على الأرض فتبشرت محتوياته التي كانت بينها قطعة من الحشيش ققام المخبر بضبطها ويجمع هذه المحتويات وإعادة وضعها في الدرج . فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس بالجريمة التي تجزى الضبط لغير رجال الضبطية القضائية .

(المن رقم ٤٦٦ سنة ٢٦ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٦٩)

٧ - التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن التمهين فيها ومن ثم فإن ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة احرازه متلبسا بها مما يسمح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها أن يضبط كل من يقوم دليل على مساهمته فيها .

(المن رقم ٨٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٠٠)

٨ - متى كان الضابط قد شاهد جريمة احراز المخدر متلبسا بها عند ما اشتهم رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة فإن من حقه أن يقتنص السيارة ويقتبض على كل من يتم يرى أن له اتصالا بها .

(المن رقم ٤٧٦ سنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٢٧)

٩ - يكفي لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخدر عند قدمي المتهم ، فإذا وجدت لدى الضابط قرائن وأمارات

القواعد القانونية :

الفصل الأول

مادة القبض

١ - القبض على شخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرماته من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة .

(المن رقم ٢١٢ سنة ٢٩ ق - جلة ١١/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٨٢)

الفصل الثاني

أمر الضبط والاحضار

٢ - متى صدر الأمر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تلك اصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون فإن تفريجه قبل ايداعه سجن حطة البوليس تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا ، لأن الأمر بالضبط والاحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفترق عنه إلا في مدة الحجز فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفترقه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(المن رقم ٨٨٦ سنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢١٧)

الفصل الثالث

الأحوال التي يجوز فيها القبض

الفرع الأول - الاعتراف بالجريمة

٣ - متى كان الثابت من بيان واقعة الدعوى أن المتهم اعترف لرجلى البوليس الملكى باحرازه المخدر واختفائه في مكان خاص من جسمه ، فاستصحب بإعتبارهما من رجال السلطة العامة إلى أقرب رجل من رجال الضبطية القضائية ، فإنه لا يصح القول بأتهما تعرضا لحرته بغير حق .

(المن رقم ١٢٢ سنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٠٠)

١٣ - تخول المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في الضبط التلبيس بما التي يجوز الحكم فيها بالتلبيس - وفي الجنايات من باب أولى - أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمر من مأمرى الضبط القضائي ، ومقتضى هذه السلطة أن يتخفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة التلبس كي يسلمه بدوره الى مأمر الضبط القضائي بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التي شاهدها لا أن يكون قد سسى الى خلق العالة المذكورة ، والقول بغير ذلك يعرض أدلة الدعوى للضياع وهو ما يتجافى ومراد الشارع .

(العدد رقم ٢٠٠٥ سنة ٢٨ ق - جلة ٢٢/٢٣/١٩٥٩/١٠ ص ٢٢٠)

١٤ - اذا كان الثالث من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه عليه من « الصفيح » في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضغها بأسنانه وحاول ابتلاعها ، فانه يكون قد وضع قسه باردته واختياره موضع الرب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، واذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بانبعث رائحة الأفيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتها له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي في فمه الذي تبثت منه رائحة الأفيون ، فإن ما يثيره المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له أساس .

(العدد رقم ٤٧١ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٢٠/١٩٥٩/١٠ ص ٤٢٧)

١٥ - اذا كان بين مما أوردته الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشترى عنه الانجاز بالمخدر - وذلك تنفيذاً لأمر صدر لهم من يملكه ، فإن لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التي يشبه في أن يكون المعتقل موجودا بها للقبض عليه - فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مخبئاً فيها ، فإن جريمة احرار المخدر يكون متلبساً بها ، ويكون من حق الضابط أن يقتنص الحقيبة وأن يقبض على كل منهم يرى أن له اتصالاً بهذه الجريمة .

(العدد رقم ١٢٦١ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٢/١٩٥٩/١٠ ص ١٠٤)

١٦ - ابلاغ الموظف البصة المختصة بما تم بينه وبين المتهم عن الرشوة ، ثم حضور التهمة وأخيها يوم الحادث ومقابلتهما للموظف في مبنى المحكمة وخروج هذا الأخير برفقتها ومعه ملف الدعوى ودعاها تحت بصر الضابط

كافية تهديد صلة المتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه استنادا الى حكم المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(العدد رقم ١٥٩٨ سنة ٢٧ ق - جلة ٢١/٢١/١٩٥٨/٩ ص ٨٤)

١٥ - متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة الاجراءات التي سبقها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لافاق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحربي شهودها ، فإن لهم وقد شاهدوه متلبساً بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة العامة عملاً بنص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(العدد رقم ١٦٩٨ سنة ٢٧ ق - جلة ٢٤/٢/١٩٥٨/٩ ص ١٤١)

١١ - متى كانت الواقعة التي صار اثباتها في الحكم تهديد حصول التخلي عن الكيس المحتوي على المخدر من تلقاء المتهم طواعية واختياراً ، ولم يكن نتيجة اجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس اذ لم يبد منهم سوى مراقبة المتهم وتبجح حركاته عند ما قامت شبهتهم فيه وارتابوا في أمره ، فإن القضاء يرفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون صحيحاً في القانون ، أما مجرد خوف المتهم وخشيته من رجال البوليس وتوهمه بأن أحدهم قد قدم على القبض عليه أو التعرض لحرته فلا يصح اتخاذ ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر .

(العدد رقم ٤٣٨ سنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٤/١٩٥٨/٩ ص ٢٩٠)

١٢ - اذا كان الثالث من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان سيارة في طريق غير مألوف بالصعراء يعلمون أن تجار المخدرات يسلكونه لتهرب بضاعتهم ، وقد غير التهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدوا سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث أتيا ، ولما شعرا بتقب رجال البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة التي كانا يحملانها في السيارة ، فالتقا كياسا تبين رجال القوة عند التماس أن به أفيونا ، فتقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقي ما كانا يحملانه من المخدرات ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما ينفي بذاته عن وقوع جريمة وفيه ما يكفي لاختيار حالة التلبس قائمة بما يبيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطائفت وتفتيشهما .

(العدد رقم ١٢١٥ سنة ٢٨ ق - جلة ٢٢/٢/١٩٥٨/٩ ص ١٠٦)

(العدد رقم ١٢٥٩ سنة ٢٨ ق - جلة ٢٩/١/١٩٥٩/١٠ ص ٧٢)

الفرع الثالث - وجود قرائن قوية

١٨ - مؤدى نص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن القبض على المتهم الحاضر جائز قانوناً لأمور الضبط القضائي سواء كانت الجريمة متلبساً بها أو في غير حالات التلبس متى كان ثمت دلائل كافية على اتهامه .
(العدد رقم ١٠١٨ سنة ٢٦ ق - جلة ١٩/١١/١٩٥٧ ص ٧ من ١١٦١)

١٩ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم بأحدى الغرف وبمجرد أن شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يدس شيئاً تحت قدمه فطلب اليه النهوض والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط في مكان قدمه اليسرى ورقة من السلفونان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فإن مؤدى ما تقدم يدل بذاته - بنقض النظر عما إذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات .
(العدد رقم ١٤٥١ سنة ٢٦ ق - جلة ٢٤/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ١١١)

٢٠ - لا تفرم القوانين الجنائية الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمشتبهين ، وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتيباك أو وضع يده في جيبه - على فرض صحته - دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه ما دام أن المظاهر التي شاهدها رجل البوليس ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجريمة التي يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من أحاد الناس القبض فيها .
(العدد رقم ٥٠٦ سنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٨/١٩٥٧ ص ٨ من ٧٦٥)

٢١ - متى كان المتهم قد بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره ، فإن ذلك يستتبع القبض عليه استتمالاً للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا ألقى المتهم بورقة من جيبه وهو يعبر في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه - بعد أن اشتبه في أمره - فانه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة أنه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاويله .
(العدد رقم ١٨١ سنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ من ١٤٨)

الى مكان خارج المحكمة ليكونوا بسأى عن مشاهدة الآخرين و رؤية الضابط للموظف يضع شيئاً في جيبه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة الى أخيه - المتهم الآخر - الذي كان يرافق المتهم - كل هذه مظاهر خارجية تبث عن الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكب في ذلك الوقت ، وهذا تلبس يعجز له القبض على المتهم في أي وقت وفي أي مكان ما دامت حالة التلبس قائمة - ولو بغير إذن من سلطة التحقيق .

(العدد رقم ٢٠٣٦ سنة ٢٩ ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١ من ٢٢)

١٧ - إذا أثبت القرار في ملفاته أن الضابط ومعه رجلين من البوليس الملصكي كانوا يمدون بدائرة القسم في منطقة اشتهرت بالاجار في المخدرات فأبصروا بالتمهة تقف في الطريق وتسلك مندبلاً في بدعا ، ولما أن وقع بصرها عليهم أسرع في الهرب محاولة التوراي عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت التهمة بذلك قد وضعت قسماً موضع الشبهات والرب فمن حق الضابط ومن معه أن يستوقفوها ليتحرروا أمرها ويكشفوا عن الوضع الذي وضعت قسماً فيه طوعية واختياراً ، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فراها على هذه الصورة المريبة أن هو الا صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى الى مرتبة القبض - فاذا تخلص التهمة طوعية واختياراً وهي تحاول القرار عن التندبل الذي تضاع فيه جانيا من المخدر وألقت على الأرض فانطرد عقده وفطرت الأوراق التي تحوى المخدر ، فإن هذا التخلي لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة في سبيل أداء واجبهم ولا يقبل من التهمة التصل من تيمة احراز المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ، وعثور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض أو تفتيش بل هو نتيجة لالتقامها التندبل وما يحويه على الأرض قبل أن يسلك بها أحد ، وبمعتبر هذا منها تخلياً عن حيازتها بل اسقاطاً لمليكتها فيها ، فاذا هم فتحوا الأوراق ووجدوا فيها المخدر فإن التهمة تكون في حالة تلبس باحرازه يبيع القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار - فيما ذهب اليه - من اعتبار الواقعة قبضاً - وقبضاً باطلاً لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه - قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار النابها فيه ويتمين الغاؤه وإعادة القضية الى غرفة الاتهام لاحتالها الى محكمة الجنايات المختصة .
(العدد رقم ١٤٤٦ سنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ من ١٢٤)

الحاضر أمام رجال الضبط التقفالي لما كان متيسرا لهؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التي فرضها القانون عليهم ، من المبادرة الى القبض على المتهم الذي توفر الدلائل على اتهامه - وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع لأموري الضبط في المادة ٣٤ المذكورة .

(الفرن رقم ١١٨٢ سنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢٣/١٩٥٩ من ١٠ ص ٩٣٠)

٢٧ - دخول الضابط منزل المتهم لغیر التفتيش أصلا تنفيذاً لتكليف وكيل النيابة في بدخول المنزل لاحتضار زوجة المتهم لاجراء المراقبة بحضورها أمر اقتضاه التحقيق ولا شائبة فيه - فاذا ما شاهد الضابط المتهم يخرج مسرعا من غرفة بداخل المنزل ويوجه الى حظيرة به وفي يده مفاتيح ملفوف التي به فوق سقف الحظيرة وهو يعلم انه ممن يتجرون بالمواد المخدرة ، فان هذه المظاهر هي دلائل كافية عن وقوع جريمة احرار مفسد تجيز لهذا الضابط القبض على المتهم والاستماعا بزميله في ضبط هذا المندبل ، ويكون دخول المنزل وضبط المخدر قد تما صحيحين ويصح للمحكمة الاستناد الى الدليل المستند من هذا الضبط .

(الفرن رقم ١٢٠١ سنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢٣/١٩٥٩ من ١١ ص ١٥٨)

٢٨ - اذا كان الثابت أن النيابة العامة أصدرت أمراها بتفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء ذلك ، وأن الطاعن كان لدى الباب يحاول الدخول من منزل الشخص المأذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة - وعندها دخل غرفة الشخص المذكور ، فان هذا الذي أثبتته الحكم يوفر لدى الضابط الدلائل الكافية التي تجيز له القبض على الطاعن وتفتيشه تبعا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى اليها الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجودا مع المأذون بتفتيشه ، كما لا يؤثر كذلك ما قاله الطاعن من خطأ الحكم في الاستناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالته عندما شاهده أفراد القوة .

(الفرن رقم ١٢١٧ سنة ٣٠ ق - جلة ١١/٢٣/١٩٥٩ من ١١ ص ٨٨٣)

الفرع الرابع - التفتيش

٢٩ - صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضي تنفيذ الحد من حرته بالقدر اللازم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجراءين من تلازم ومن ثم فلا وجه للقول بطلان أمر القبض في هذه الحالة

٢٢ - اذا استظهر الحكم أن الطاعن شوهد في منتصف الليل يجعل شيئا وما أن رأى سيارة البوليس تهدى من سرعتها حتى قتل راجعا يبدو ، وأنه خلص حذاه ليهل له الجرى ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية التي تبرر القبض عليه طبقا للقانون .

(الفرن رقم ١٣٤٧ سنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٢٩/١٩٥٨ من ٩ ص ١١٢٢)

٢٣ - تنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنابات ، ومؤدى هذا أن القبض جائز لأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنابة متلبسا بها أو في غير حالة التلبس متى كان ثمت دلائل كافية على اتهامه .

(الفرن رقم ١٧٦٣ سنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢٣/١٩٥٩ من ١٠ ص ١١٢٢)

٢٤ - مجرد كون الطاعن من عائلة المتهم المطلوب القبض عليهم في جنابة قتل وارتيكاه لما رأى رجال القوة وجريه عند ما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن - ان جاز معه للضابط استيقافه ، فانه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه في جنابة تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستعين منه نفسه .

(الفرن رقم ١٧٦٣ سنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢٣/١٩٥٩ من ١٠ ص ١١٢٢)

٢٥ - لا تجيز المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية لأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط ، بل أجازت له ذلك أيضا عند وجود الدلائل الكافية على اتهامه بأحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة المذكورة ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداية لرجل الضبط : تقاضي ، على أن يكون تقديره هذا خاضعا لمراقبة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(الفرن رقم ١١٨٢ سنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢٣/١٩٥٩ من ١٠ ص ٩٣٠)

٢٦ - اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب - في انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثاني فعلا في هذا المكان ، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذي تجيز المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تبعة لفضله وتحتيته ، ولو أراد الشارع الحضور الذي يمثل فيه

٣٣- أن ما قام به رجال المجانة من اقتياد السيارة التي كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير إلى قطة البوليس بعد هروب راكبين منها بحلان سلاحا قاريا في وقت متأخر من الليل لا يبدو أن يكون صورة من صور الاستيقاف اقتضت بادئ الأمر ملاسبات جديدة هي سير السيارة بتغير نور فلا يرقى إلى مرتبة القبض .

(الفرن رقم ١٠٤٢ سنة ٢٨ ق- جلة ٢٨/١٠/٢٠ سنة ١٩٥٨/٩ ص ٨١٧)

٣٤- مجرد استيقاف الدائرية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل انصرفوا عن خط سيرهم العادي بمجرد رؤية أفراد الدائرية وظهروا أمامهم بمظهر الريية مايستوجب الإيقاف للتحري عن أمرهم ، لا بعد قبضا .

(الفرن رقم ١١٢٧ سنة ٢٨ ق- جلة ٢٨/١١/١٠ سنة ١٩٥٨/٩ ص ٨٩٤)

٣٥- لا ينفي قيام حالة التلبس بالجريمة كون رجل الضبط القضائي قد انتقل إلى محل وقوعها بعد مقارعتها ما دام أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة على أثر ضبط الشخصين اللذين أضرهما المخبر إليه يحصلان آثار الجريمة بادية وشاهد تلك الآثار بنفسه - ما دام أن ضبط هذين الشخصين في الظروف التي أوردتها الحكم قد تم سليما لما نت عليه المظاهر الخارجية النبتة عن ارتكاب جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة والوضع الرب الذي وضع الشخصان المذكوران قسميهما فيه مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما وهو ما لا يبدو أن يكون تعرضا ماديا وليس قبضا بمعناه القانوني .

(الفرن رقم ١٢٠٧ سنة ٢٠ ق- جلة ٢٠/١٠/١٧ سنة ١٩٦٠/١١ ص ١١٢٨)

(ب) ما لا يعد كذلك :

٣٦- متى كان المخبران قد استوقفا المتهم وهو سائر في الطريق وأسكبا بذراعيه واقتاداه على هذا المحل إلى مركز البوليس ، فإن ما قاما به ينطوي على تعطيل لحرية الشخصية فهو القبض بمعناه القانوني المستفاد من الفعل الذي يقارنه رجل السلطة في حق الأفراد والذي لم تجزه المادة ٣٤ قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها .

(الفرن رقم ٥٠٩ سنة ٢٧ ق- جلة ٢٧/١٠/٨ سنة ١٩٥٧/٨ ص ٧٦٥)

٣٧- للاستيقاف شروط ينبغي توافرها قبل اتخاذ هذا الاجراء وهي أن يضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع التفتيش والرب وأن ينبئ هذا الوضع عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة ، ومن ثم فمتى كان المخبر قد اشتبه في أمر المتهم لمجرد تفتته وهو

لعدم استيفائه الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٤٢٧ سنة ٢٧ ق- جلة ٢٧/٦/٢ سنة ١٩٥٧/٨ ص ٥٩٠)
(الفرن رقم ١٧٥٩ سنة ٢٨ ق- جلة ٢٨/١/٢٦ سنة ١٩٥٩/١٠ ص ٧٢)

الفصل الرابع

تنفيذ أمر القبض

٣٠- دخول المنازل - وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل ، وحالات الفرقة والحرق - إلا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أضاف النص إليها ما شابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

(الفرن رقم ١٧٩٦ سنة ٢٨ ق- جلة ٢٨/٣/٣١ سنة ١٩٥٩/١٠ ص ٢٩١)

الفصل الخامس

ما لا يعتبر قبضا

الفرع الأول - الاستيقاف

(١) ما يعتبر استيقافا :

٣١- متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائفة وفي حدود سلطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكولستابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض وأن ذلك حصل بالقدر الذي يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخضر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتش مما يعد تخليا منه عن المخدر بإرادته ، فإن اعتماد المحكمة على الدليل المستند من الضبط والتفتيش يكون صحيحا .

(الفرن رقم ٧٤٢ سنة ٢٦ ق- جلة ٢٦/١٠/٢ سنة ١٩٥٧/٨ ص ١٩٨٨)

٣٢- متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أيقن بحق لظروف الحادث وملابساته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهة فيه رأى أن يتمصحه إلى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما في الحقيقة ليس ملوكا له فقام بتفتيشه فأخذ الدفع بيلان التفتيش لا يكون له محل .

(الفرن رقم ١٧١٢ سنة ٢٧ ق- جلة ٢٧/١٠/٢ سنة ١٩٥٨/٩ ص ٥٤)

الفصل السادس

القبض الباطل

٤١ - بين القانون مأموري الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل رؤوسهم كرجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يمدون من مأموري الضبط القضائي ولا يضمن عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبها عليهم القانون وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الايضاحات واجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش واذن فاضرار منهم الى مركز البوليس لا يخول للجوايش النوبتي القبض عليه ولا تفتيشه .
(المن رقم ٢ سنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٥/١٩٥٦ ص ٧ من ١٩٥٦)

٤٢ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو اجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول ببطان هذا التفتيش تبعا لبطان القبض ، وللمحكمة أن تعتمد في ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

(المن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٤/١٩٥٦ ص ٧ من ١٢٣٨)

٤٣ - متى كان الحكم قد أورد الواقعة التي قال بتوفر حالة التلبس فيها بقوله ان المخبر الذي قبض على المتهم بتهمة احراز مواد مخدرة كان يعرف ان له نشاطا في الاتجار بالمواد المخدرة وأنه عند ما تقدم منه أومأ برأيه للتهمة الأخرى التي قالت له عندما تقدم المخبر منه « أنت ودتي في داهية » ثم قالت للمخبر انها تحمل حشيشا أعطاه لها المتهم - فان هذه الواقعة لا تتحقق بها حالة تلبس بالجريمة كما هي معرفة به في القانون تبيح لرجل البوليس وهو ليس من رجال الضبط القضائي القبض على المتهم واقتياده الى مركز البوليس اذ أنه لم يشم أو ير معه مخدرا ظاهرا قبل أن يتعرض له بالقبض .

(المن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٤/١٩٥٦ ص ٧ من ١٢٣٨)

٤٤ - وجود متهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقشه في اقواله حته سؤاله عن اسمه وحرفته ، لا يثبت بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتهاء ولا يوحى

سائر في الطريق ، وهو عدل لا يتناقض مع طلائع الأمور ولا يؤدي الى ما يتطلبه الاستيقاف من مظاهر تبرره ، فان الاستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذي لا يستند الى أساس في القانون فهو باطل .
(المن رقم ١١٦٤ سنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٣/١٩٥٧ ص ٨ من ١٩٥٨)

٣٨ - ان ما قارفه المخبران على الصورة التي أوردتها الحكم من استيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والامساك به واقتياده على هذا الحال الى مركز البوليس ، عمل ينطوي على تعطيل لحرته الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانوني والذي لم تجزه المادة ٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها، واذ كان رجلا البوليس الملكي اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية ، وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الاشتهاء لمجرد ذوى الشبهة والمتشدين ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضا وانما هو مجرد استيقاف لا يكون صحيحا في القانون ولا يؤدي الى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلا .
(المن رقم ١٦٧٨ سنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٩٦٠)

٣٩ - الاستيقاف اجراء لا يمكن اتخاذه دون توافر شرطه وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع شبهة أو رية ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره - أما والمتهم وزميلاه لم يقوموا بما يثير شبهة رجل السلطة الذي ارتاب لجرد سبق ضبط حقيية تحتوى على ذخيرة متنوعة في نفس الطريق فسمح لنفسه باستيقاف المتهمين والامساك بأحدهم واقتياده وهو مسك به الى مكان مفاء - فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون ، ويكفون ما ذهب اليه الحكم من بطلانه وطلان ما نتج عنه من تفتيش لا مأخذ عليه من ناحية القانون ما دام التخلي قد حصل بعد ذلك القبض الباطل .
(المن رقم ٢٤١٣ سنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٥/١٩٦٠ ص ١١ من ٥٠٥)

الفروع الثاني - حصول مفتش الانذبة على العينة من المتهم

٤٥ - حصول مفتش الانذبة في حدود الإجراءات الصحيحة على عينة من اللبن الذي شاهد الطاعن يبيمه ، مما يدخل في خصائص عمله فلا يعتبر قبضا أو تفتيشا .
(المن رقم ١٦٧٨ سنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١/١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٥٥)

٤٨ - إذا كان مؤدى الواقعة التي انتهى إليها الحكم « أن الكونستابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يفسح مادة في فمه لم يتيقن ماهيتها فظنّها مخدراً ، فأجرى القبض عليه وقتشه » فإن هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهم شوهد في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، حتى ولو كان المتهم من الموقوفين لدى المباحث الجنائية بالأشخاص في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا .
(الطعن رقم ١٣٠٧ سنة ٢٨ - ق- جلة ١٢/٢٢/١٩٥٨/٩ من ١٠٩٩)

٤٩ - إذا كانت الواقعة التي أوردتها الحكم هي « أن رجل البوليس الملكي شهدا وهما يبران بإحدى عربات القطار المتهم يتلفت يمينه ويسرة وما أن وقع بصره عليهما حتى ازداد ارتباكاً ولما زل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت على رأى واحد وحاولوا الهرب » فإن هذه المظاهر - يفرض صحتها - ليست كافية لخلق حالة تلبس بالجرمة التي يجوز لتبرر رجال الضبطية القضائية من أحاد الناس القبض فيها .
(الطعن رقم ١٦٧٨ سنة ٢٨ - ق- جلة ١٢/٢٠/١٩٥٩/٩ من ١٠٠٩)

٥٠ - بين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ - بتحويل ضبط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي - أنه ليس لضابط البوليس الحربي صفة الضبط القضائي بالنسبة إلى ما يرتكبه الأفراد من جرائم طالما أنهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن ضابط البوليس الحربي إذا أمر اثنين من رجاله بتسليم المتهم إلى البوليس دون أن يكون مكلفاً بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى أمراً خارجاً عن اختصاصه ولا يكون لمؤوسيه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر .
(الطعن رقم ١٦٨٢ سنة ٢٩ - ق- جلة ١٢/٢١/١٩٥٩/٩ من ١٠٨٩)

٥١ - القبض على المتهم لا يكون إلا في حدود التقدير اللازم لأجراء التفتيش - فإذا كان ما أثبتته الحكم لا يبرر دخول المخبر منزل المتهم والقبض عليه ، فلا يبيح الحكم اغتاله وتاول ما تضمنته أمر النيابة العامة من القبض على المتهم علاوة على تفتيشه هو ومنزله .
(الطعن رقم ١٣٩١ سنة ٢٩ - ق- جلة ١٢/١٨/١٩٦٠/١ من ١١٠٧٩)

٥٢ - لا يستفيد من بطلان القبض إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلاً ، ولا شأن لغيره في طلب بطلان هذا الاجراء .
(الطعن رقم ١٢٠٧ سنة ٣٠ - ق- جلة ١٢/١٧/١٩٦٠/١ من ١١٠٦٨٣)

الرجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقاً لنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .
(الطعن رقم ١٣٩٤ سنة ٢٩ - ق- جلة ١٢/٢٢/١٩٥٨/٩ من ٨٠٩٥)

٥٣ - متى كانت المحكمة قد عولت أيضاً فيما عولت لإدانة المتهم على الاعتراف المنسوب إليه إثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومتفصل عن تلك الاجراءات الباطلة ولا هي كشفت عن مدى استقلاله عنها فإن الحكم يكون معيباً .
(الطعن رقم ٥٠٦ سنة ٢٧ - ق- جلة ١٢/١٠/١٩٥٧/٩ من ٨٠٧٦٥)

٥٤ - متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة وفقاً لما أثبتته بحكمها على لسان المخبر تحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه بمرية القطار يسير في سمرها ويصنك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالبا إليه النزول من القطار فلما رفض جذبته إلى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه في المتهم ويرغب التحرر عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لكتب الضابط القضائي أخذ يستمطعه ولما يش منه رجاء في أن يأخذ ما معه ويضلي سبيله فلما استوضحه الصول عما يجعله أفضى إليه أنه مخدر فاقطاعه مكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فمشر معه على المادة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجرمة ومن ثم فهو قبض باطل قانوناً لحصوله في غير الأحوال التي يبيحها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما أنه لا يجوز الاستناد في إدانة المتهم إلى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلاً ولم يكن يوجد لولا هذا الاجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون أن كل ما بني على الباطل فهو باطل .
(الطعن رقم ١٠٣٠ سنة ٢٨ - ق- جلة ١٢/٢١/١٩٥٨/٩ من ٨٢٢٩)

٥٥ - لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يفسدها الاقتتات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق .
(الطعن رقم ١٠٣٠ سنة ٢٨ - ق- جلة ١٢/٢١/١٩٥٨/٩ من ٨٢٢٩)

رقم القواعد

قبض بدون وجه حق

موجز القواعد :

- ١ إدانة المتهم بالاشتراك في القبض على المني عليه وحجزه . تدليل الحكم على ذلك بطلب التهمة القدية لإعادة المني عليه وقيسه القدية بالقتل أو التراضي في تبليغ الحادث . عدم قيام الاتفاق والمساعدة في مقارنة الجريمة ...
- ٢ قرار المني عليه بعد إتمام جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو الضحايا البدنية من تلقاء نفسه أو بموافقة الجاني ولرشاده لا تأثير له على مسئولية المتهم الجنائية ...
- ٣ إستناد الحكم في إدانة المتهم بالاشتراك في جناية القبض على المني عليه وتعليقه ، إلى وساطته في إعادة المني عليه وقيسه القدية ، دون أن يبين الرابطة التي تصل المتهم بفاعل الجريمة أو يدل على قصد الاشتراك لديه .
- ٤ قصور ...
- ٥ اعتراف المتهم لرجل البوليس باحرازه غنما . إستصحابها له إلى أثرب مأمور من مأورى الضبطية القضائية صحيح ...
- ٦ عدم اشتراط القانون في التعليقات الدنية درجة معينة من الجسامة .تقلير الجسامة أمر موضوعي ...
- ٧ مثال للأصابات التي يستحق بها الضلييب البنى المقصود في المادة ٢٨٢ عقوبات ...
- ٨ تحقق القرف المشدد للمصوص عليه في المادة ٢٨٢ عقوبات متى كان وقوعه مصاحبا لقبض . لا يشترط أن يكون تاليا له ...
- ٩ ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الاعمال المكورة لما عا تدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ عقوبات يجعله فاعلا أصليا في الجريمة التي دينوا بها . مثال . في جريمة قبض بظرفها المشدد ...

القواعد القانونية :

٢- متى كان الواضح من الحكم أن جريمة القبض بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيب البدنية التي دين المتهمان بها قد تمت واكملت عناصرها قبل فرار المجنى عليه فلا يؤثر في مسئوليتهما الجنائية أن يكون فراره قد حدث من تلقاء نفسه أو بموافقة الجناة وارشاده .
(الملن رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١٤ ص ٧٢٢)

٣- متى كان قوام الأدلة التي أوردتها الحكم في حق المتهم بالاشتراك بالاتفاق والمساعدة في جناية القبض على المجنى عليه وحجزه وتعذيبه هو الوساطة في إعادة المجنى عليه وقيسه القدية ، دون أن يبين الرابطة التي تصل المتهم بفاعل الجريمة أو يدل على قصد الاشتراك لديه . وكانت هذه الأفعال

١- الاشتراك في الجريمة لا يتحقق الا اذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعا شمة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فاذا كان الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في القبض على المجنى عليه وحجزه ودل على ذلك بطلب التهمة القدية لإعادة المجنى عليه وقيسه القدية بالقتل أو التراضي في تبليغ الحادث ، فإن ذلك لا يؤدي الى قيام الاتفاق والمساعدة في مقارنة الجريمة .

(الملن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٧٢٤)

٧- يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات متى كان وقوعه مصاحبا للقبض ، ولا يشترط أن يكون تاليا له .
(الملن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/١/٢٣ ص ١٠٠ ص ١٨٨)

٨- ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة واتيانه عملا من الأعمال المكورة لها ما تدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يجعله فاعلا أصليا في الجريمة التي دينوا بها - فإذا كانت الواقعة الناتجة بالحكم أنه ينسب كان المجنى عليه عائدا في الطريق إلى بلدته يتقدمه أخوه (الشاهد الثاني) اذ خرج عليهم المتهمون من زوارة الذرة الواقعة على جانب الطريق وأمسك المتهمان الثاني والثالث بأخ المجنى عليه ، ولما حاول مقاومتها اعتدى عليه المتهم الثالث بالضرب بمقب البندقية على رأسه وذراعه فأصابه ، ينسب أمسك المتهم الأول وآخرون مجهولون بالمجنى عليه وهددوه بيناتهم وعذبوه بالتعذيب البدنية وعصبوا عنه واقتادوه قسرا عنه إلى مكان مجهول ، وكان المتهمان الثاني والثالث آنذاك مسكين بالشاهد الثاني حتى اختفى الجناة ومعهم المجنى عليه ، فإن الحكم اذ دان المتهمين كمتاعين أصليين في جريمة القبض بظرفها المشدد ، يكون صحيحا في القانون .
(الملن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/١/٢٣ ص ١٠٠ ص ١٨٨)

لاحقة للجريمة ويصح في العقل أن تكون منفصلة عنها ، فإن الحكم يكون مشوبا بالتقصير .
(الملن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٨/١/١٤ ص ٩ ص ٢٩)

٤- متى كان الثابت من بيان واقعة الدعوى أن المتهم اعترف لرجلى البوليس الملكي بإحرازه المخدر واختفائه في مكان خاص من جسمه ، فاستصحباه باعتبارهما من رجال السلطة العامة إلى أقرب رجل من رجال الضبطية القضائية ، فإنه لا يصح القول بأنهما تعرضا لحرته بغير حق .
(الملن رقم ٢٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٧٥/٢/١٧ ص ٩ ص ٣٠٠)

٥- لم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ، ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة ، والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع مستخلصه من ظروف الدعوى .
(الملن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩-١٩٥٨/١٠ ص ٨٨٦)

٦- الإصابات المديدة التي استعملت في إحداثها آلة صلبة راضة - كالمصا اللينة ، أو عقب « كب » البندقية - يتحقق بها التعذيب البدني بالمعنى المقصود في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات .
(الملن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/١/٢٣ ص ١٠٠ ص ١٨٨)

رقم القاعدة

قتل خطأ

موجز القواعد :

- ١ ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ . صورة لواقعة يتحقق بها هذا الركن
- ٢ رابطة السببية بين خطأ المم ومن إصابته المجنى عليه . يبينها في الحكم . مثال
- ٣ تقدير السرعة المتضرر خطأ على حياة الجمهور وتصلح أساسا للسماحة الجنائية عن جريمة القتل خطأ . أمر موضوعي . إختلاف هذا التقدير بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادثة
- ٤ إستناد الحكم في توافر الخطأ في حق المم إلى قيادة السيارة بسرعة زائدة . إستناده إلى صورة أخرى لا ترقى إلى مرتبة الأخطاء المعاقب عليها قانوناً . لا يبيح
- ٥ توافر ركني الخطأ وعلاقة السببية في جريمة القتل الخطأ بقيادة المم السيارة بسرعة وعدم احتياط وتحرز ودون إطلاق جهاز التثنية

رقم القاعدة

- ٦ بيان الحكم أن خطأ المتهم هو قيادة السيارة بسرعة . كفاية هذا الخطأ لإقامة الحكم . لا على ما أثاره المتهم من إضافة الحكم لوجه خطأ آخر لم ترد في وصف التهمة
- ٧ يصبح أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع حادث القتل مشتركا بين المتهم والمجنى عليه . لا يبنى خطأ أحدهما بمسئولية الآخر
- ٨ تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع
- ٩ جواز وقوع القتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين . خطأ أحدهما لا يبنى بمسئولية الآخر
- ١٠ عدم إظهار الحكم علاقة السببية بين الخطأ والوفاة . قصور
- ١١ خلو الحكم من بيان إصابات المجنى عليه وسببها رغم تمسك المتهم باقتران رابطة السببية بين المصادمه بالسيارة وبين الإصابات . قصور
- ١٢ ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ . صورة لواقعة يتوافر فيها هذا الركن ، قيادة السيارة بسرعة كبيرة في شارع مزدحم دون تنبيه السارة
- ١٣ عدم بيان إصابات المجنى عليه وتويعها وكيف أدت إلى الوفاة . قصور
- ١٤ جواز وقوع الحادث نتيجة خطأ شخصين مختلفين سواء كان أحدهما الخطأين مباشرا أو غير مباشر . مثال
- ١٥ إهمال المتهم صيانة الزلل المنوط به حراسه والمسئول عنه وحده رغم تنبيه عليه بقيام خطر سقوطه وتقصيره في درء الخطر عن السكان وتأجيله قبيل الحادث . توافر أركان الخطأ للوهم
- ١٦ عدم إسناد المصادمة ٢٢٨ عقوبات توافر لكل صور الخطأ التي أوردتها . كفاية تحقق صورة منها . مثال

للسيارة فإن الواقعة على هذه الصورة الذي استخلصها الحكم يتحقق بها ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ كما هو معرف به في القانون .

(الفرن رقم ٧٨ لسنة ٢٦ ق - مجلة ٤/٣/١٩٥٦ ص ٧ س ٥٠٤)

٢ - يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذي داه بالقتل خطأ وبين إصابته للمجنى عليه بإصابات قاتلة ، بما يكفي لاثبات قيام هذه الرابطة بقوله « وحيث أن خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن انحرافه للجهة اليمنى حيث كان يسير المجنى عليه وعدم استعماله لجهاز التنبيه أو القراميل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصيب المجنى عليه » .

(الفرن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ ق - مجلة ٤/١٧/١٩٥٦ ص ٧ س ٦١٠)

القواعد القانونية :

١ - متى كان مفاد ما أثبتته الحكم مستخلصا من أقوال شاهدة الرؤية ومن المعاينة أن المجنى عليه وزميله - وكل منهما يركب دراجته - كانا ملتزمين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة لاتجاههما فلما أبصرا بالمتهم مقبلا نحوهما بسرعة بالسيارة التي يقودها من الاتجاه المضاد ولكن في ذات الجانب تاركا الجانب الأيمن لاتجاهه هو خشيا أن يدههما فانحرفا إلى يسارهما لمقاداة ذلك ، غير أن المتهم لم يتمكن من إيقاف السيارة نظرا لسرعتهما فانحرف هو الآخر إلى جانبه الأيمن حيث اصطدم بالمجنى عليه بالجهة الخلفية اليمنى

الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(العلم رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١/٢٢ من ٨ ص ٥٧)

٩ - يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناءً على خطأين من شخصين مختلفين ولا يسوغ القول بأن أحد الضالين بنفى المسؤولية عن مرتكب الآخر .

(العلم رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١/٢٩ من ٨ ص ٨٨)

١٠ - القصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدليل الفني « وهو التقرير الطبي » في جريمة القتل الخطأ ما يعيب الحكم .

(العلم رقم ٣٨٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٥/٢٧ من ٨ ص ٥٤٨)

١١ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائي قد خلا من بيان الاصابات التي وجبت بالمجني عليها والتي نشأت عن المصادمة بالسيارة التي يقودها المتهم على الرغم مما تمسك به الدفاع عنه أمام المحكمة الاستثنائية من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الاصابات التي حدثت لأن السيارة لم تصطدم بالمجني عليها ولم تمسها بسوء ولكنهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بسبب غزارة المطر وانزلاق قدم أحدهما وهو يحل الأرض وهو دفاع جوهرى لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(العلم رقم ٥٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١٠/٢١ من ٨ ص ٨٤٨)

١٢ - إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة الساتمة التي أوردتها أن المتهم هو الذى صدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا تمسك بأن سار بسيارته في شارع مزدحم بالمسار والسيارات بسرعة كبيرة دون أن يبه المسار فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف لها أو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها والذي لولاه لما وقع الحادث مما يبرر ادائته في جريمة القتل الخطأ .

(العلم رقم ٥٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١/١٠ من ٩ ص ٦٥٥)

١٣ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئاً عن الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت الى وفاته فإنه يكون ممياً تقصوره في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتته أوراق الدعوى .

(العلم رقم ٨٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٣ من ٩ ص ٧٠٤)

٣ - السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمسائلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعي يبت تقديره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون مقب .

(العلم رقم ٣٢١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ٦٧٠)

(العلم رقم ١٣٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١/٧ من ٨ ص ١٥)

٤ - متى كان الحكم قد أسس توفر الخطأ الذى ترتب عليه حصول حادث القتل الخطأ في حق المتهم على أنه قاصد السيارة بسرعة زائدة مما يطبق عليه نص المادة ٢٨ من لائحة السيارات التي وقع الحادث في ظلها ، فهذا يكفي وحده أساساً لقيام عليه الادانة ولا يعيب الحكم أن يكون قد استند بعد ذلك الى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى الى مرتبة الأخطار الملقاة عليها قانوناً .

(العلم رقم ٦٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١/٤ من ٧ ص ٨٢١)

٥ - متى كان مفاد الحكم أن اصطدام السيارة التي كان يقودها المتهم بالمجنى عليه لم يكن الا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم احتياط وتحيز لتضاد المجنى عليه وعدم اطلاق جهاز التنبيه لتبنيه ، فإنه يكون قد دل على توفر ركن الخطأ واستظهر رابطة السببية .

(العلم رقم ٧١٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٦/٢٦ من ٧ ص ٩٣٢)

٦ - متى أثبت الحكم على المتهم من وجوه الخطأ الذى تسبب عنه قتل المجنى عليه أنه قاد السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر - وهو ما ورد بوصف الواقعة التي أقيمت عليها الدعوى - كان هذا الخطأ وحده كافياً لاقامة الحكم ولا يكون هناك محل لما يثيره المتهم من أن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة .

(العلم رقم ٦٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠/٨ من ٧ ص ٩٩٠)

٧ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذى أدى الى وقوع حادث القتل الخطأ مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر .

(العلم رقم ٦٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠/١٥ من ٧ ص ١٠٢٤)

٨ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوي على اخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر

وحده حسب إقراره على رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المنزل وتقصيره في الحفاظ على سكان المنزل ودره الخطر عنهم وإقدامه على تأجيله قبيل الحادث ، فإن صور الخطأ المؤثم قانوناً تكون متوافرة .
(المندرج ١٥٣٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٩٦)

١٦ - لا تستلزم المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي ينسب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولهذا لا جدوى للمتهم من المجادلة بشأن وجود معانة سابقة على تلك التي استند إليها الحكم ولم يثبت فيها أثر للفرامل - مما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد استند - إلى جانب الأدلة التي أوردتها إلى أن المتهم قد أخطأ بسيره على يسار الطريق ، ولم يكن محتاطاً وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .
(المندرج ٤٨٨ سنة ٢٠ ق - مجلة ٢٨/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٢٨)

١٤ - ان الشارع إذ عير في المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات بمباراة « التسبب في القتل بغير قصد » قد أراد أن يمد نطاق المسؤولية لتشمل من كان له نصيب في الخطأ ، وما دام يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين أو أكثر لا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفي مسؤوليته ، ويستوى في ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصول الحادث - فإذا كان المتهم الأول - على ما أثبتته المحكمة - هو الذي حضر المادة المخدرة مغطى في تحضيرها ، فانه يكون مسؤولاً عن خطئه مستقلاً عن خطأ غيره الذي استعمل هذا المحلول .
(المندرج ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩١)

١٥ - اذا كان الحكم قد أثبت على المتهم مسؤوليته عن حادثات القتل والإصابة الخطأ بأدلة سائلة تقوم أساساً على إهماله في صيانة المنزل المتوط به حراسته والمسئول عنه

راجع أيضاً : مسؤولية جائية (القاعدتان ٤٦ ، ٤٧)

قتل عمد

رقم القاعدة

الفصل الأول :	الركن المادي	١
الفرع الأول :	قتل القتل	١
الفرع الثاني :	الفاعل الأصل والشريك	٢ - ٤
الفرع الثالث :	الإخفاق على الجريمة	٥ - ٦
الفصل الثاني :	الركن المعنوي	١
الفرع الأول :	نية القتل	٧ - ٢١
الفرع الثاني :	لغفلان شخصية المني عليه	٢٢
الفرع الثالث :	القصد الاحتمالي	٢٣
الفصل الثالث :	الظروف المشددة	١
الفرع الأول :	القتل المقترون	٢٤ - ٢٧
الفرع الثاني :	سبق الإصرار والرمح	٢٨ - ٣٣
الفصل الرابع :	الظروف الخفيفة	٣٤
الفصل الخامس :	إرتباط القتل بجمعة أخرى	٣٥

رقم القاعدة

الفصل السادس : تسيب الحكم ٤٤-٣٦

موجز القواعد :

الفصل الأول - الركن المادي

الفرع الأول - فعل القتل

بيان الحكم بثبوت واقعة القتل وإستخلاصه إستعمال المتهمين نأسا وحجارة بقصد القتل . لا يقدح في هذا الثبوت عدم العثور على الجثي عليها أو عدم ضبط الوسائل المستعملة في الحادث ١

الفرع الثاني - الفاعل الأصلي والشريك

إطلاق المتهم التاريخيا وشيلا بقصد تمكن باقي المتهمين من تحقيق الغرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحمايتهم في مسرح إرتكابها في فترة التنفيذ وتسهيل هربهم . إعتبارهم جميعا فاعلين بحرمة القتل ٢

عدم بيان الحكم قصد الإشتراك لدى الشريك في جريمة القتل العمد وتوافرية القتل لديه . قصور ٣

إتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار . وجود تائبها وقت مسرح الجريمة وقت إرتكابها . لا جدوى للأخير من إثارة عدم ضربه الجثي عليه إلا ضربة أصابت العصا ٤

الفرع الثالث : الإتفاق على الجريمة .

تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب مالم يثبت إتفاقهم على إرتكاب الجريمة ٥

نفي الحكم عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل وأخضع بالتقدير المتيقن دون نفي الإلتحاق بينهم قصور ٦

الفصل الثاني - الركن المعنوي

الفرع الأول - نية القتل

نية القتل في جريمة القتل العمد . أمثلة لكيفية استظهارها في الحكم ٧

حق قاضي الموضوع في إستخلاص نية القتل دون معقب عليه متى كان إستخلاصه سابقا ٨

استخلاص الحكم نية القتل من استلال المتهم سكنتا ذات حد واحد ملتبس الطرف طوله ١,٥٠م وطعن الجثي عليه طعنة شديدة في مواضع قابلة لسبق إتهام أع القتل في قتل ابن عم المتهم . سائق وصحيح قانونا ٩

إستخلاص المحكمة توفر نية القتل بما يؤدى إليه . شفاء الجثي عليه بغير علاج . لا يثنى توفر هذه النية ١٠

إستعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من الجثي عليه . عدم كفايته بلباته لثبوت نية القتل مالم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الحافى . أمثلة ١١

رقم القاعدة

- ١٢ جواز توفرية القتل لدى المم بالقتل لأحد المني عليها وعدم توافرها لديه بالنسبة للمني عليه الآخر ...
- ١٣ عدم استظهار الحكم توفرية القتل بالنسبة للشخص المقصود إصابته أولاً . قصور ...
- تدبير التهمين الحادث للأخذ بالثأر وترصدهم لمصومهم . جمع الحكم في حديثه عن نية القتل بين التهمين جميعاً
- ١٤ رغم إستقلال الواقع المقسوة لكل فريق منهم . لا عيب ...
- إستناد الحكم في توافرية القتل إلى إصابة المني عليه في مقتل من آلة تارية . ثبوت إصابة المني عليه في راحة
- ١٥ يده . قصور ...
- استخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى ومن حداثة سن المني عليه ومرضه وهزاله وضربه بشدة عذابه
- ١٦ خشي ضربات متوالية في مواضع قاتلة بصفة مستمرة . مانع وصالح ...
- مثال لكفاية استظهار الحكم توافرية القتل لدى المم . لا عبرة بعد ذلك غلطاً الحكم في بين الباعث ...
- ١٨ مثال لقصور الحكم في استظهار نية القتل ...
- إنهاء الحكم إلى أن واقعة الدعوى صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص . عدم
- ١٩ إفصاحه عن شخص من انصرفت نية المم إلى قتله . لا عيب ...
- إستعمال سلاح ناري وإلحاق إصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المني عليه لا يفيد حتى قصد لإزهاق
- ٢٠ روحه ...
- ٢١ وجوب إيراد الحكم الأدلة والمظاهر الخارجية الكاشفة عن نية القتل ...

الفرع الثاني - الخطأ في شخصية المني عليه

- إستظهار الحكم توافرية القتل لدى المم على نحو صحيح في واقعة أخطأ فيها المم المني عليه وأصاب شخصاً آخر.
- ٢٢ قصد القتل ثابت لدى المم بالنسبة للمني عليها الإثنين ...

الفرع الثالث - القصد الاحتمالي

- مسئولية المم عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترام في العلاج
- ٢٣ أو الإهمال فيه

الفصل الثالث - الظروف المشددة

الفرع الأول - القتل المقترون

- كفاية الشروع في ارتكاب الجحنة لتطبيق الظروف المشددة المنصوص عليه في المادة ٣/٢٢٤ عقوبات ...
- ٢٤ كفاية وقوع أي فعل مكون بذاته لجناية - من أي نوع كان - مستقل عن جناية القتل المعد لتطبيق الشطر الأول
- ٢٥ من المادة ٢٠٢٤ عقوبات
- إستقلال الجناية المقتزاة بالقتل عنه وعدم إشتراكها معه في أي عنصر من عناصره ولا لأي ظرف من ظروف
- المشددة العقوبة . تحقق ظرف الإكراه في السرعة بفعل القتل يحق لإرتباط جناية القتل بجريمة - لا إتراته

رقم القاعة

- ٢٦ بجناية . خطأ الحكم في هذا التكيف . متى لا يكون موثراً ؟ إذا كانت العقوبة مقررة الواقعة . بوصفها الصحيح . مثال
- ٢٧ قيام علاقة السببية أو الارتباط السببي للشار إلى في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات . مسألة موضوعية
- الفرد الثاني : سبق الإصرار والترصد .**
- ٢٨ وقع الدعوى على المتهم بوصف القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . إدانته بالقتل العمد دون سبق الإصرار . لفت نظر الدفاع إلى ذلك . غير لازم
- ٢٩ لاجلوى من إثارة علم قيام طرفي سبق الإصرار والترصد . ما دامت العقوبة المقررة بها مقررة لجرمة القتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد
- ٣٠ مثال لكفاية استظهار سبق الإصرار في جرمه القتل العمد
- ٣١ ثبوت أن أية القتل لم يتم بنفس الجرم إلا عند إقدامه على ارتكاب الفعل . علم توافر سبق الإصرار . مثال
- ٣٢ انصراف غرض الجرم إلى الاعتداء على شخص غير معين وجسده أو الشيء به مصادقة . كفايته لتوفر ظرف سبق الإصرار
- ٣٣ سبق الإصرار ظرف مشدد وصف لتقصيد الجاني . البحث في وجوده من علمه . موضوعي

الفصل الرابع - الظروف المخففة

- ٣٤ تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات على جريمة الشروع في القتل العمد بالسبب ومعاينة المتهم بالاشتغال الشاقة سبع سنوات . لا خطأ

الفصل الخامس - ارتباط القتل بجريمة أخرى

- ٣٥ تعليل توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ عقوبات . موضوعي . تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على الوجه الصحيح إذا كانت وقائع الدعوى توجب تطبيق هذه المادة . ثبوت إحراز الجرم للسلح بقصد ارتكاب جريمة القتل . قيام الارتباط بين الجريمتين

الفصل السادس - تسبب الحكم

- ٣٦ وجوب لفت نظر الدفاع عند تعليل المحكمة الوصف من جناية شروع في قتل إلى جناية ضرب نثأعه عاهة مستندة
- ٣٧ تمسك الجرم بعدم التحويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حد اعتباره في حكم الضمير . دفاع هام . علم تحقيقه أو الرد عليه في حالة إطراره رداً سافهاً . قصور
- ٣٨ خطأ الحكم في بيان الأهمية إلى أصابت التليل . عدم تأثيره على واقعة الإشتراك في القتل المنسوبة إلى المتهم

رقم القاعدة

- تعديل وصف الجريمة من قتل عمد إلى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه .
٣٩ إخلال بحق الدفاع
إثبات الحكم أن المجهن قارفوا القتل استناداً إلى أدلة سائفة . كون بعضهم ليس خصياً شخصياً للمجنى عليه وأن
٤٠ المحصنة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط . لا عيب
ثبوت واقعة إحراز المم السلاح لا يلزم عنه حتى ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح .
٤١
طريقة القتل ليست يائناً جوهرياً في الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلاً .
٤٢
اتخاذ المحكمة من تعدد الطعنات عنصراً من عناصر الإثبات في تكوين عقيدتها بتوافرية القتل لدى المم . إستاند
الحكم إلى إحداث المم جميع ضربات المجنى عليه على خلاف أمر الإحالة لتعديل الجريمة . عدم تتيه المم
٤٣ إلى ذلك . عيب جوهري يطل الحكم
عدم بيان صلة الوفاة بالإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريعية والاكتفاء بذكر أن الإصابات النارية أودت
بجثة المجنى عليه . قصور .
٤٤

الفرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحماية ظهرهما
في مسرح الجريمة في فترة التنفيذ وتسهيل هربهما بعد ذلك
وقد اتج التديير اليها تم بينهم النتيجة التي قصدوا اليها
وهي القتل ، فذلك يكفي لاعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة
القتل عمداً من غير سبق اصرار .

(المن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١/٢٩ ص ٨ س ٩٦٤)

٣ - متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم بالاشتراك
في جريمة القتل العمد الى اتفاهه مع الفاعل على اقتراف
الجريمة ومساعدته على ارتكابها بمصاحبتها له الى مسرح
الجريمة لشد أزره بقصد تحقيق وقوعها ثم هربه معه عقب
ارتكاب الحادث ، فانه يكون معنياً ، ذلك أن ما قاله
لا يؤدي وحده الى ثبوت قصد الاشتراك وتوافرية
القتل لدى هذا الشريك .

(المن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١٢/١٠ ص ٨ س ٩٨٣)

٤ - اذا أثبت الحكم اتفاه المتهم على القتل العمد
مع سبق الاصرار ووجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت
ارتكابها ، فانه لا جدوى لهذا الأخير مما يشهده خاصاً بأن
الشاهدين ذكرا انه لم يضرب المجنى عليه الا الضربة التي
أصابته المعصا .

(المن رقم ٩٣٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨-١١-٤ ص ٩ س ٨٧٩)

القواعد القانونية :

الفصل الاول

الركن المادي

الفرع الاول - فعل القتل

١ - اذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً
كافياً كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت
منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين ، كما استخلص أن
المتهمين استعملوا في الجريمة بقصد القتل - الفأس والحجارة
وهي وسائل على الصورة التي أوردتها الحكم - تحدث
الموت - بل وتحقق بها القتل فعلاً - فلا يقدح في هذا
الثبوت عدم العثور على جثتي المجنى عليهما أو عدم ضبط
الوسائل التي استعملت في الحادث .

(المن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/٥/٢٠ ص ١١ س ٥٢١)

الفرع الثاني - الفاعل الأصلي والشريك

٢ - متى كان غرض المتهم من اطلاق الرصاص من
بنقلته بيننا وشمالاً هو تمكين باقي المتهمين من تحقيق

التي أثبتنا وأسس رأيه عليها من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها .

(البلن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢/١٩٥٦/٧ ص ٢٠٧)
(والبلن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٩٦)

٩ - متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل في جريمة القتل العمد المسندة للمتهم واستظهرها في قوله « وحيث انه عن توفر نية القتل عند المتهم انه استل سكيناً ذات حد واحد مدب الطرف طولها ١٥ سم لمن بها المجنى عليه طعنة شديدة وسددها بقوة الى مواضع قاتلة للقلب والحجاب الحاجز والكبد والدافع له على اقرار جريمة القتل سابقة اتهام أخ القتل في مقتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث بيومين » فان هذا الذي قاله الحكم سائق في استخلاص نية القتل لدى المتهم وصحيح في القانون .

(البلن رقم ٨٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١/١٩٥٦/٧ ص ٢ ص ١٧٨)

١٠ - متى أثبتت المحكمة أن المتهم استعمل سلاحاً « مسلس » من شأنه أحداث القتل وازهاق الروح وأنه صوب هذا السلاح الى رأس المجنى عليه بقصد قتله فأصابه في مكان قاتل من جسمه ثم ذكرت الباعث من ضمنية سابقة فأها تكون قد استخلصت توفر نية القتل مما يؤدي اليه ، ولا ينبغي توفر هذه النية القول بشفاء المجنى عليه بغير علاج .

(البلن رقم ٤٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢١/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٦٦)

١١ - استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة مقتل من المجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني .

(البلن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٢٢)

(والبلن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ٤/١٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ١١١)

١٢ - متى كانت جريمة القتل العمد والضرب المسندتان الى المتهم مختلفتان في العناصر المكونة لكل منهما والتي يتطلبها القانون فليس ثمة ما يمنع من توافر نية القتل لدى المتهم بالنسبة الى أحد المجنى عليها وعدم توافرها لديه بالنسبة الى المجنى عليه الآخر .

(البلن رقم ١٥٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٨/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٥٢)

١٣ - انه وإن كان صحيحاً انه يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون الجاني قد قصص بالعمل الذي قارنه ازهاق روح انسان ولو كان القتل الذي اتواء قد أصاب غير المقصود - سواء أكان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه القتل أو عن الخطأ في توجيه الفعل - الا أنه

الفرع الثالث - الاتفاق على الجريمة

٥ - تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما معاً على ارتكاب هذه الجريمة .

(البلن رقم ٧٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلة ١/٢٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٧٧)

٦ - متى كان الحكم قد هي عن المتهمين جميعاً في جريمة القتل العمد طرف سبق الاصرار ونية القتل وأخذهم بالقدر المتيقن دون أن يعرض لوجود اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجنائية من عدمه ، فانه يكون قاصراً ، ذلك انه لا تمارض بين اتقاء سبق الاصرار وبين اتواء المتهمين فجأة الاعتداء على المجنى عليه واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفي لأخذ المتهمين بالقدر المتيقن هي ظرف سبق الاصرار بل لا بد لذلك من اتفاق الاتفاق بينهم .

(البلن رقم ١٥٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ٥/١٩٥٨/٧ ص ٩ ص ٥٨٥)

الفصل الثاني

الركن المعنوي

الفرع الأول - نية القتل

٧ - اذا كان الحكم قد عرض لبيان توفر نية القتل في قوله « وحيث ان الحاضر مع المتهم الأول طلب اعتبار الواقعة جنحة ضرب بالنسبة له واستبعاد نية القتل عنه لأن المطواة التي استعملها في طعن ليست قاتلة بطبيعتها ولا تنهت عن نية القتل - وحيث ان هذا الدفاع مردود بما قرره الطبيب الشرعي من تصاد الجرح الى التجويف الصدري وأن الاصابة التي أحدثها تعتبر جسيمة وفي مقتل ، وترى المحكمة أن نية القتل واضحة لدى المتهم الأول من اختياره مكان الطعنة التي صوبها الى المجنى عليه ، ومن ظروف الحادث التي تدل على أن المتهم قد أراد بطعنه المجنى عليه ازهاق روحه » فان هذا الذي قرره الحكم من شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليه .

(البلن رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٦٧)

(والبلن رقم ١٥٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٨/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٥٢)

(والبلن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/١٨/١٩٥٨ ص ٩ ص ٩٦٥)

٨ - نية القتل العمد أمر موضوعي يستخلصه قاضي الموضوع دون معقب عليه متى كانت الوقائع والظروف

كان قاصدا قتل المجنى عليه لا مجرد اصابته ، فان ما ذكره الحكم تدليلا على توافر قصد القتل والشروع في يكون مشوبا بالقصور .

(المن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٧ ق- جلة ٢٥/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٢٦)

١٩- لا ييبب الحكم عدم افصاحه عن شخص من انصرفت نية المتهم الى قتله أو أنه تردد في تحديد هذا الشخص ، ذلك أن عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تحديده وانصراف أثره الى شخص آخر لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفاؤه ما دامت واقعة الدعوى لا تملو أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص ، فان كانت الأولى فالمسئولية متوافرة الأركان وان كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى اليها فله .

(المن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٧ ق- جلة ٢٥/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٢٩)

٢٠- ان مجرد استعمال سلاح ناري والحاق اصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتما أن المتهم قصد ازهاق روحه ، ولا يكفي الاستدلال بهذه الصورة في اثبات قيام هذا القصد .

(المن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٧ ق- جلة ٢١-٢١-١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٩)

(والمن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٧/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٣٠)

٢١- جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هي اتواء القتل وازهاق الروح ، وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية، ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه .

(المن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٧/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٣٠)

الفرع الثاني - الخطأ في شخصية المجنى عليه

٢٢- اذا تحدث الحكم عن نية القتل واستظهارها في قوله « ان نية القتل ثابتة لدى المتهم من اقدمه على اطلاق عيار على المجنى عليه الأول من سلاح ناري (فرد) مشو بالقتوف صوب اليه نحو قلبه وهو سلاح قاتل بطلبيته مما تستخلص منه المحكمة أن ذلك المتهم انما أطلق العيار على هذا المجنى عليه بقصد قتله وازهاق روحه ، ولا ينبر من الرأي شيئا أن العيار أخطأه وأصاب القذوف شخصا آخر فان المتهم في هذه الحالة يتحمل كذلك مسؤولية جريمة الشروع في قتل هذا المجنى عليه الثاني أيضا طالما أن حين أطلق العيار على المجنى عليه الأول انما كان يقصد قتله

يجب بالبداية أن تتحقق نية القتل بادية ذى يده بالنسبة الى الشخص المقصود اصابته أولا وبالذات . فان سكت الحكم عن استظهار هذه النية كان ميبا .

(المن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٧٨)

١٤- متى كان الثالث أن المتهمين قد دبروا الحادث للاخذ بالثار وترصدوا لخصومهم على الطريق المألوف لهم سلوكه وكانوا مسلحين بالبندق ، فانه لا ييبب الحكم أن يجمع من حديثه عن نية القتل بين المتهمين جميعا على الرغم من استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم .

(المن رقم ١٧٩ لسنة ٢٧ ق- جلة ٤/١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٣١)

١٥- متى كان الحكم قد استند في بيان نية القتل الى استعمال المتهمين آلات نارية من شأنها احداث القتل بذاتها وتصويبها نحو المجنى عليهما واملاهما عليهما فأصابتهما في مواضع قاتلة هي رأس أولهما وبطن الثاني ، وكان الثالث من الحكم أن العيار الذي أطلقه المتهم الأول أصاب المجنى عليه الأول في راحة يده اليسرى وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، فان الحكم يكون قاصر البيان .

(المن رقم ٦٦٢ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٥/٤/١٩٥٧ ص ٨ ص ١١١)

١٦- استخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى وملابساتها ومن حداثة سن المجنى عليه ومرضه وهزاله ومن شره بشدة وعنف بجذاه خشبي ضربات متوالية في مواقع قاتلة من جسمه الضئيل واستمرار المتهمة في الضرب الى أن حضرت الشاهدة واتزعت المجنى عليه منها ، هو استخلاص سائق سليم يكتفي في اثبات توافر نية القتل .

(المن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق- جلة ٥/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٨٢)

١٧- متى كان الحكم قد أثبت في حديثه عن نية القتل أن المتهم استعمل أداة قاتلة وجهها الى مقتل من المجنى عليه هو منطقة القلب بالذات وطمع بها طمعة شديدة قاسية فهزت الى القلب فأحدثت الوفاة ، فان ما ذكره الحكم من ذلك تتوغل في نية القتل ويستقيم به الدليل على قيامه ويستوى بعد ذلك أن يخطئ الحكم في بيان الباعث أو يصيب .

(المن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق- جلة ٢٩/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٢٨)

١٨- متى كان الحكم لم يبين من ظروف الدعوى وأدلتها وما استند اليه لإثبات أن المتهم حين أطلق العيار على المجنى عليه وأصابه في اجهام يده كان قاصدا القتل ، وكان ما قاله من استعمال المتهم سلاحا ناريا قاتلا ورجيته في استعادة زوجته بالقوة لا يلزم منه حتما أن المتهم عند اطلاق العيار

القانون عاملا مشددا للعقاب فاذا كان القانون لم يعتبرها جريمة الا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكرون لجناية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر اليها الا مجردة عن هذا الظرف . ومتى تقرر ذلك وكان كل من جنايتي القتل العمد والسرقة بالاكراه اذا نظر اليهما معا يتبين أن هناك عاملا مشتركا بينهما وهو فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليه - فانه يكون جريمة القتل ، ويكون في الوقت نفسه ركن الاكراه في السرقة فيكون عقاب المتهم طبقا لنص المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة - لا الثانية التي أعمل نصها الحكم ، على أن ما انتهى اليه الحكم في التكيف القانوني واعتباره القتل مقترنا بجناية السرقة بالاكراه - وان كان يخالف وجهة النظر سالفة الذكر - الا أن ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم ، ذلك بأن عقوبة الاعدام التي قضى الحكم بها مقررّة أيضا لجناية القتل المرتبطة بجنحة ، كما هي مقررّة أيضا للقتل العمد مع سبق الاصرار الذي أثبتته الحكم في حق المتهم - فاذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملايسات التي يبينها في أسباب الحكم فان قضائها يكون سليما .

(الملن رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٠٢ - جلة ٢٥ - جلة ١١٠/١٠/٢٥ - ١١٠ ص ٣٥٦)

٢٧ - قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الارتباط السببي المشار اليه في المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة هو فصل في مسألة موضوعية يستقل به قاضي الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع ولا مقب عليه فيه من محكمة النقض - فاذا كان الحكم بحسب ما استظهرته المحكمة لم ير قيام ارتباط بين جناية الشروع في القتل وبين جناية السرقة باكراه ، فان ما يشيره المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٤ لا يكون له محل .

(الملن رقم ١٥٦٢ لسنة ١٩٠٢ - جلة ٢٦ - جلة ١١٠/١٠/٢٥ - ١١٠ ص ١٢٤)

الفرع الثاني - سبق الاصرار والترصد

٢٨ - لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات ، بدون سبق تعديل للتمهة - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجبة اليه في قرار الاتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة . واذا فاذا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتمهة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة قتلا عمدا دون سبق اصرار فلا محل لما يشاء المتهم من عدم لفت الدفاع الى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا النعى .

(الملن رقم ١١٨٠ لسنة ١٩٠٢ - جلة ٢٥ - جلة ١١٠/١٠/٢٥ - ٧٠ ص ١٧٠)

وازهاق روحه ، قصدت القتل وازهاق الروح ثابت لدى المتهم بالنسبة للمجنى عليها الاتيين كليهما ، فان مقاله الحكم من ذلك يكون سائغا في استخلاص نية القتل العمد لدى المتهم وصحيحا في القانون .

(الملن رقم ١٠٣٤ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨ - جلة ١٠/١٠/٢٥ - ١٠٠ ص ٨٠٧)

الفرع الثالث - قصد الاحتمالي

٢٣ - ما دام الثابت من تقرير الصفة التشريعية أن الوفاة نشأت عن الاصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه ، فانه يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترخي في العلاج أو الاهدال فيه مالم يثبت أن المجنى عليه كان متعمدا تجسيم المسؤولية .

(الملن رقم ١١ لسنة ٢٦ - جلة ٢٦ - جلة ١٩/١٩/١٩٠٦ - ٧٠ ص ٢٨٢)

الفصل الثالث

الظروف المشددة

الفرع الأول - القتل للثمن

٢٤ - سوى القانون بين ارتكاب الجنحة والشروع فيها ، فكل منها جريمة جهلا الشارع ظرفا مشددا للقتل ، متى وقع منضما الى الجنحة وسببا لارتكابها - فاذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن وما ورد في المعاينة أنه بعد أن انتحل المجنى عليه قد شرع في سرقة مالها ، فانها اذ طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات على ما فصل تكون قد اصابته في تكيف الواقعة من ثلجية القانون ولم تخطئه في تطبيقه .

(الملن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٨ - جلة ٢٨ - جلة ٢٢/٢٢/١٩٠٩ - ١٠٠ ص ٢٣٤)

٢٥ - يكفى لتطبيق الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات وقوع أى فعل مستقل عن الفعل المكرون لجناية القتل العمد متتبع عنه ومكون بذاته لجناية من أى نوع كان .

(الملن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٩ - جلة ٢٩ - جلة ١٣/١٣/١٩٠٩ - ١٠٠ ص ٤٢٢)

٢٦ - جعل الشارع - في المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات بفقرتها الثانية والثالثة - من الجناية المقترنة بالقتل العمد أو من الجنحة المرتبطة به ظرفا مشددا لجناية القتل التي شدد عقابها في هاتين الصورتين ، ففرض عقوبة الاعدام عند اقتران القتل بجناية الاعدام أو الاضرار الشاقة المؤيدة عند ارتباطه بجنحة - ومقتضى هذا أن تكون الجناية المقترنة بالقتل مستقلة عنه ، والا تكون مشتركة مع القتل في أى عنصر من عناصره ولا أى ظرف من ظروفه التي يعتبرها

في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أمانته وشرف وظيفته - وما وصل إليه حاله في الشهر الأخير من الضيق المالي - مع كثرة مطالب الحياة مع اعتقاده أن أمه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك قاضها تضن عليه يبعث هذا المال مما لها من معاش واستحقاق في الوقت ورصيد بالبنك - فضاقت ذرعاً بذلك وظن أن هذا منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له إلا في الإجهاد عليها ، ولا مخلص له مما هو فيه إلا أن يتخلص منها فيرتها في الوقت وفي أموالها ويأخذ ما لديها ، فدير الأمر وفكر فيه وتروى منذ أن أغلقت بابها دونه في الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بعضه فذهب يرتب جرمته ويدبر لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لزوجها ولا لأخوها - الذي لقيه مصادفة - شيئاً عن ذهابها لها لأنه أعد للامر جرمته وسلك سبيل التخفي في ذهابها إليها وفي الوصول إليها وفي كيفية قتلها ، بل دبر أمر كيفية إخفاء آثار جرمته ، بما يقطع كله في أنه انما فكر وصمم وتروى قبل مقارفة جريمة قتل أمه بما يتوافر معه سبق الاصرار - « فان ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ورتبت عليه قيام ظروف سبق الاصرار يكون استخلاصاً سليماً متفقاً مع حكم القانون .

(اللمن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ - جلة ١٧/١١/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٨٩٦)

الفصل الرابع

الظروف المخففة

٣٤ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجناية الشروع في القتل العمد بجواهر يتسبب عنها الموت المنصوص عليها في المواد ٤٤، ٤٦، ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقبه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون وكانت العقوبة المقررة بما تدخل في حدود العقوبة التي نص عليها بعد تطبيق المواد السابقة الذكر ، فان الحكم حين أول العقوبة بالمتهم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا محل للنهي بأن أعمال المادة ١٧ عقوبات كان يقتضي التزول بالعقوبة إلى السجن أو إلى الحبس .

(اللمن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٧ - جلة ٥/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٩٥)

الفصل الخامس

ارتباط القتل بجرمة أخرى

٣٥ - ان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع

٢٩ - لا جدوى للطعن من التمسك بعدم توافر ظرف سبق الاصرار والترصد في جريمة القتل العمد المنسوبة اليه ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق اصرار ولا ترصد .
(اللمن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ - جلة ٢/٢٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٨٥)
(اللمن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ - جلة ٢/٢٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٠٧)

٣٠ - متى قال الحكم ان سبق الاصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معاً على جريمة القتل وإعدادهم للسلح اللازم في تنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لحل الحادث حيث قتلوه متتهزين فرصة إزالته للضرورة - فانه يكون قد استظهر ظرف سبق الاصرار ودلل على توافره تدليلاً سائفاً .

(اللمن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ - جلة ٣٠/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١١١٨)

٣١ - اذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه انما كان اعتداء وقع منه لوقت بعد غضبه عرضت له عندما ظن أن هذا المجنى عليه حين هم للملاقاته كان يني مساعدة خصمه فهو - أي المتهم - وإن تمسك القتل إلا أن هذه التهمة لم تهم بنفسه الا عند ما أقدم على ارتكاب فعله مما لا يتوفر به سبق الاصرار .

(اللمن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ - جلة ٢٩/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٢٨)

٣٢ - لا يشترط لتوفر ظرف سبق الاصرار أن يكون غرض المص هو العدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه متصرفاً الى شخص غير معين وجده أو التقي به مصادفة ومن ثم فإن تصميم المتهم فيما بينهم قبل ارتكاب الجريمة على الفتك بأي فرد يصادفونه في السوق من أفراد عائلة غريمهم يتوفر به ظرف سبق الاصرار .

(اللمن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ - جلة ٩/١٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٦٤)

٣٣ - سبق الاصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، واذا كان هذا الظرف من الأمور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضي أن يستنتج من وقائع الدعوى وظروفها ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطيء في تقدير هذا الظرف كما عرته القانون - فإذا استدل الحكم على سبق الاصرار بقوله : « ... انه متوافر من الظروف السابقة كلها التي شرحتها المحكمة تفصيلاً ، ومن حاجة المتهم الملحة الى المال وجشعه واستناده من أمه وغيرها ومضاميرته

وفي الوقت ذاته اعتدلت على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالأداتان حكمها يكون قاصرا قصورا مستوجبا للنقض .

(المن رقم ١١٨١ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢/١ ص ٧٧ من ١٢٩)

٣٨ - خطأ الحكم في بيان عدد الأعيمة التي أصابت القاتل لا يبيح ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر واقعة الاشتراك في القتل النسوبة إلى المتهم .

(المن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧ من ١٣٢)

٣٩ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوي على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة ويشير عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(المن رقم ٩١٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/١٢/٢٢ ص ٨ من ٥٧)

٤٠ - متى أثبت الحكم أن المتهمين الأربعة هم الذين قارفوا القتل استنادا إلى الأدلة المعقولة التي أوردتها فلا يقدح في سلامته كون بعضهم ليس خصما بخصبا الجنى عليه وأن الخصومة قائمة بين الجنى عليه وبين واحد منهم فقط .

(المن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨ من ٥٢٠)

٤١ - أن ثبوت واقعة إحراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ما دامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي يبينها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى أن العيار الناري انطلق في الهواء من الفرد الذي كان يصله المتهم ولم تكن لديه نية القتل .

(المن رقم ٨٣٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١٠/٢٨ ص ٨ من ٨٦١)

٤٢ - أن طريقة القتل ليست من البيانات الجوهرية التي تلزم المحكمة بالتحدث عنها في الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلا .

(المن رقم ١٥٩٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/١/١٤ ص ٩ من ٤٣)

٤٣ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص يمينه ثلاث مرات متوالية عنصرا من عناصر الإثبات التي تتداخلت في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ونسبت في الوقت نفسه إلى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات بالجنى عليه ، مع أن الواقعة

وحدما ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطار التي يقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجرمين يكون قائما مما يقتضي اعتبارهما جريمة واحدة عملا بالمادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات .

(المن رقم ١١٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩ من ٥٩٠)

الفصل السادس

تسيب الحكم

٣٦ - التعبير الذي تجرعه المحكمة في الوصف من جناية شروع في قتل إلى جناية ضرب نشأت عند عاهة مستديرة ليس مجرد تغيير في وصف الأعمال المبينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنائيات - عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - اجراه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للمادة مما يستوجب لفت الدفاع عنه إلى ذلك .

(المن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ من ١٩)

(والمن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤/٨ ص ٨ من ٣٦٧)

٣٧ - إذا تسلك الدفاع عن المتهم بالقتل بعدم التعويل على شهادة الشاهد قولاً منه بأنه ضعيف الإبصار إلى حد اعتباره في حكم الضريع فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقذوفاً نارياً على آخر ، فإن هذا يعتبر دفاعاً هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية المتهمين . وإذن فإذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله أنه «لاستدله في الأوراق فلم يحظ واحد من المحققين ولا المحكمة شيئاً على هذا الشاهد ولاقال المتهمون في جميع أدوار التحقيق شيئاً بهذا الخصوص، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح وداعاً على ما دفع به المتهمون إذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكمة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت المتهمين عن الإشارة إليه في التحقيق ليس من شأنه أن يؤدي إلى هي دفاعهما وكان من المتعين على المحكمة إما تحقيق هذا الدفاع باختيار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة إبصاره إن كان لذلك وجه أو أن تطرحه استناداً إلى أدلة سائفة مقنعة تبرر رفضه ، أما وهي لم تعمل

الصفة التشريعية هي التي سببت وفاة المجنى عليه ، فانه يكون قاصرا متينا قضا ، ولا يقدح في ذلك ما أورده الحكم في ختامه من أن الاصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه - ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالاصابات التي أشار اليها من واقع الدليل القنئ - وهو الكشف الطبي - مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي أخذها بها .

(الفرن رقم ١٣٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٩٦٠/١١ ص ١١ س ٨١٥)

التي شملها أمر الاحالة ورفعت بها الدعوى تضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فانه كان يجب على المحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة باستناد واقعة جديدة الى المتهم ، ثم اداته على أساسها أن تنبه الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فاذا لم يعمل فان اجراءات المحاكمة تكون مشوبة بيبب جوهرى أثر في الحكم بما يطله .

(الفرن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٥ ص ٩ س ٤٧١)

٤٤ - اذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل المعد لم يبين كيف انتهى الى أن الاصابات الواردة بتقرير

رقم القاعة

قتل متيقن

موجز القواعد :

- ١ - حدوث إصابتين برأس المجنى عليه وعدم معرفة محدث الاصابة الى أدت الى الوفاة . معاقبة المتهم بمحنة القرب المعد المنطبقة على المادة ٢٤١ عقوبات أخذاً بالقدر المتيقن في حقهما . لا عاقبة للقانون
- ٢ - إلتزام المحكة إصابتي الباعة لعدم حصولهما من المتهم . إستنادها إليهما لإحداث إصابات أخرى بالمجنى عليهما وأخذهما بالقدر المتيقن . لا يصح . علة ذلك ؟ القدر المتيقن المعاقب عليه في هذه الحالة هو الذى يكون إعلان التهمة قد جملته وتكون المحاكمة قد دارت عليه
- ٣ - نفي الحكم عن المتهم بالقتل المعد لظرف سبق الإصرار ونية القتل . أعلمهم بالقدر المتيقن دون التعرض لوجود اتفاق بينهم على ارتكاب الجريمة من عدمه . قصور . ضرورة انتفاء الاتفاق بينهم لأعلمهم بالقدر المتيقن ...

الحقبة المقررة لهذه الجريمة ، فان الحكم يكون سليما ولا مخالفة فيه للقانون .

(الفرن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢ ص ٧ س ١٣٦)

٢ - متى استبعدت المحكمة اصابتى الباعة لعدم حصولهما من المتهمين ، فلا يصح لها أن تسند اليهما احداث اصابات أخرى بالمجنى عليهما وأخذهما بالقدر المتيقن في حقهما ، ذلك لأن القدر المتيقن الذى يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذى يكون إعلان التهمة قد شمله ، وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

(الفرن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٦/١١ ص ٧ س ٨٧١)

القواعد القانونية :

١ - اذا كان الثابت من التقرير الطبي الشرعى أن برأس المجنى عليه إصابتين وأن الوفاة نشأت عن احدهما دون الأخرى ، وكان الحكم قد أقام قضاؤه على أساس أن كلا المتهمين ضرب المجنى عليه وأنه لم يعرف أيهما أحدث الاصابة التى نشأت عنها الوفاة فأخذهما بالقدر المتيقن في حقهما واداهما ببضعة المعد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت الحقبة المقررة المقضى بها تدخل في نطاق

على المجنى عليه واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يمكن لأخذ المتهمين بالتقدير التيقن هي طرف سبق الاصرار بل لا بد لذلك من انتفاء الاتحاق بينهم .
(العلن رقم ٥١٤ سنة ٢٨ ق - مجلة ٢٧/٥/١٩٥٨ س ٩ من ٥٨٥)

٣ - متى كان الحكم قد نفي عن المتهمين جميعا في جريمة القتل العمد طرف سبق الاصرار ونية القتل وأخذهم بالتقدير التيقن دون أن يعرض لوجود اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجريمة من عدمه ، فانه يكون قاصرا ، ذلك أنه لا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين انتفاء التهمين فجأة الاعتداء

قذف " إحالة "

راجع " سب وقذف "

رقم القاعة

قرارات وزارية

موجز القواعد :

- ١ القانون الأصح المقصود به : هو الذي ينشئ المتهمة القانون مركزاً أو وضماً يكون أصح له من القانون القديم.
القرار الوزاري بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية . لا يبتز قانوناً أصح
- ٢ قرار وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧ الذي أوجب ألا تقل نسبة النسم في لبن الجاموس عن ٥,٥ ٪ صدوره طبقا لتخفيض الخمول له في المادة ٢/٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، القول بقصر التوقيف على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية لاستدله
- ٣ قرار وزير العدل بتدب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنائيات لسيوط بناء على طلب رئيس محكمة استئناف لسيوط . صحة هذا القرار . المادة ٣٧٢ إجراءات جنائية
- ٤ قرار وزير التكوين رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١٢٥ سنة ١٩٥٤ ، صدوره عن ملكه . تحديد وزن الرغيف يدخل فيه بطريق التروم نسبة الرطوبة ونسبة الخفاف
- ٥ القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف . صدوره تنفيذاً للمادة ٨ من المرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، سريان المادتين ٥٦ ، ٥٨ من هذا المرسوم بقانون على مخالفة أحكام القرار المذكور
- ٦ النص في القرار الوزاري ٦٣ لسنة ١٩٤٢ على بطلان إجراءات أخذ البينة عند عدم إعلان صاحب الشأن بتبليغة التحليل في الأجل المحدد . عدم تنفيذ الحكم به . مجازوته للسلطة المخولة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١
- ٧ اعتبار المشتكين البليطين من الموظفين المكلفين بفسيط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ طبقا لقرار وزير الزراعة في ١٩٤٣/٤/٨
- ٨ قرار وزير التكوين بضرورة وزن عدد معين من الأربعة (تساو) ورد على سبيل التنظيم لا الإقرار
- ٩ صدوره القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بعد أجل إرسال البيانات المطلوبة بالقرار ١٣١ لسنة ١٩٥٣ . إستفادة المتهمة من ذلك باعتبارها قانوناً أصح مادام قرار المد قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى شرط الإخفاء من الإنططار المطلوب بالقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ عند تقاد الصف وعدم التصاعد على الإستيراد أن يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك في تصريح أرسله

رقم القاعة

- ١١ ... للمقصود بتاريخ دفع القيمة في حكم المادة ٢/١ من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ : هو تاريخ النفع بالعملة الأجنبية المخرج عنها للتصدير الخارجي بشرط طريق الاحتياذ المفتوح . حلة ذلك ؟
- ١٢ ... التواعد الواردة بال مادة ٣٧٠ إجراءات جنائية بشأن تخليد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار إنتقاد عمال الحنايات طبيها : قواعد تنظيمية . لا يطلان على مخالفتها .
- ١٣ ... نفاذ القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي دون توقف على صدور اللائحة والقرارات الوزارية المشار إليها بال مادة ٢٥ م .
- ١٤ ... إثبات الحكم نقل المدين معلومات وبيانات من أسرار الدفاع الحقيقية لا المحكية . لاعل للاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٧/١٩٥١ الذي بين طاقته من الأسرار المحكية المشار إليها بال مادة ٨٥ عقوبات .
- ١٥ ... لأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم بأحرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بمقتضى الأمر رقم ١٠ الصادر في ٣١/١/١٩٥٢ إعتباره صحيحاً ولو لم يسبقه تحقيق . أساس ذلك : المادة ٧ من القانون ١٥ لسنة ١٩٣٣ بنظام الأحكام العرفية وقرار الداخلية ١٩٥٢/٢/٢ وقرار النائب العام في ذات التاريخ
- ١٦ ... لاستند في القانون لقول يطلان قرار وزير الصحة بتحديد نسبة الدم في لبن الجوامس الصادر في ٧/٧/١٩٥٢ تنفيذاً للقادة ٢/٢ من القانون ١٣٢ سنة ١٩٥٠
- ١٧ ... حصول التربة الحية . يعمها ممن يقوم على تربيتها بسعر يزيد على السعر المعلن وامتناعه عن بيعها لهذا السعر . وجوب معاقبة طبقاً للمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وللرسوم الصادر في ١٢/١٢/١٩٥١ وقرار التوطين رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢
- ١٨ ... إعتبار عمال المصانع الحربية من طائفة المستخدمين العموميين في حكم المسادة ١١١ عقوبات طبقاً لقرار وزير الحربية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣
- ١٩ ... حق السلطة التنفيذية في إصدار الواجبات اللازمة لتنفيذ القوانين . المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ ، إستناد القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ لذلك الإذن العام . الإذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ترديد للإذن العام .
- ٢٠ ... الإذن العام المستند من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ لا يفيد نزول السلطة التشريعية عن سلطانها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية . بل هو دعوة لهذه السلطة لوضع القرارات اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً أو أن تدلل فيها أو تتصل تنفيذها أو تنفي من هذا التنفيذ .
- ٢١ ... القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فيما تضمنه من شروط خاصة بالزام المستوردين بتقديم شهادة الجمركة القيمة المائلة على ورود البضائع التي استوردتها إلى مصر بالعملة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها في خلال الأجل المحدد . إعتباره متما للمادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التي حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بشروط وأوضاع خاصة
- ٢٢ ... وجوب صدور قرار من وزير العدل إذا كان عمل إنتقاد محكمة الحنايات خارج المدينة التي يقع بها ذات المحكمة الإبتائية .

القواعد القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة التفضي على أن المتصور بالقانون الأصلح في حكم الفترة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزاً أو وضاً يكون أصلح له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل القرار الوزاري الذي يصدر بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية بحتة .

(الفرن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢١/٢/١٩٥٧ ص ٧ من ٢٢٣)

٢ - أجاز القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ في المادة ٢/٢ من لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومحتجاته ، وتنفيذاً لهذا التفويض صدر قرار من وزير الصحة في ٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ أوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥/٥٪ وعلى ذلك فإن القول بأن هميش المشرع للوزير في تحديد المواصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية - هذا القول لا سند له إذ هو تخصيص للنص بلا مخصص لأنه يشمل في عمومته كل تكوين لأية مادة مصنوعة كانت أو طبيعية .

(الفرن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢١/٢/١٩٥٧ ص ٧ من ١١٣)
(الفرن رقم ١٤١ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢١/٢/١٩٥٧ ص ١٠ من ٣١٥)

٣ - متى بان من الاطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر بنبذ وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسبوط ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسبوط ، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقاً للقانون وبمقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢١/٢/١٩٥٧ ص ٧ من ٨٤٢)

٤ - أراد الشارع من نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن يخول وزير التكوين سلطة تحديد وزن الرغيف بعد اقتضاه بكل ما يناسب الغرض من هذا التحديد ، ولا ريب أن تحديد الوزن يدخل فيه بطريق الزوم نسبة الرطوبة ، كما يدخل فيه نسبة الجفاف ، لأن كلتا النسبتين تؤثران في هذا الوزن ، وبالتالي فإن القرار الصادر من وزير التكوين رقم ٣٥٩ سنة ١٩٤٧ المعدل بقرار ١٢٥ سنة ١٩٥٤ قد صدر ممن يملكه .

(الفرن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٨/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ٥٥٦)

٥ - صدور القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف إنما كان تنفيذاً للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومن ثم فتمتير مخالفة ما ورد بأحكامه مخالفة لها وتسرى في حق مرتكبيها المادتان ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

(الفرن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٨/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ٥٦٢)

٦ - أن ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٣ سنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان اجراءات أخذ العينة التي لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه ، لا يقيّد المحاكم لأن القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أمده بها القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذاً له ولذلك فإن للمحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطعن في إليها دون التنازل لهذا النص .

(الفرن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢١/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ٥٨١)

٧ - أن قرار وزير الزراعة الصادر في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ بتعين الموظفين المكلفين بضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص ببيع الشئ والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين .

(الفرن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلة ٨/١/١٩٥٧ ص ٨ من ٧٧٧)

٨ - أن جريمة انتاج الغبير دون الوزن المقرر مصاعب عليها كيفما كان عدد الأرفعة التي وجدت قاقصة الوزن إذ أن ما نص عليه قرار وزير التكوين من ضرورة وزن عدد معين من الأرفعة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام .

(الفرن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢١/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ٩٥٢)

٩ - أن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لإباحة القمل المنصوص على تجريمه في المادة الأولى من هذا القرار المطالبة للسادة الأولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ إذ أطال أجل ارسال البيانات المطلوبة الى ٢٩ يوتيه سنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن التهم يستفيد من ذلك باعتبارها قانوناً أصح طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات ما دام قرار مد أجل ارسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

(الفرن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢١/٢/١٩٥٨ ص ٩ من ١٥٤)

(الفرن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٢/١٩٥٨ ص ٩ من ٣١٨)

فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكيمية فإن الاستناد الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٥١ الذي بين طائفته من الأسرار الحكيمية المشار اليها في المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل .
(العدد رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩٠٥٠)

١٥ - الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ١٠/١/١٩٥٢ يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا ولو كان من أصله لم يباشر تحقيقا قبل إصداره ما دام قد اقتنع بجدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقا لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجميعها منتجة لأثارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية الذي صدر لاحقا لواقعة الدعوى .

(العدد رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٢٢/١٩٥٨ ص ٩٠٨٨)
١٦ - أجازت المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٠ لوزير الصحة أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة بالبن ومنتجاته ، وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار وزير الصحة في ٧ يولييه سنة ١٩٥٢ وأوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة النسم في لبن « الجاموس » عن ٥٠٪ ، وعلى ذلك فإن القول بأن القرار قد صدر بإطلاء هو قول لا سند له في القانون .

(العدد رقم ١٦٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٠٤)

١٧ - نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبري وتحديد الأرباح في المادة الرابعة منه على أنه « يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يبين بقرار منه الحد الأقصى للربح الذي يرضى به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجارة الجملة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة الى أية سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج إذا رأى أنها تباع بأرباح تتجاوز الحد المألوف » . كما نص في المادة التاسعة منه على عقاب من باع سلعة مسعرة أو متعددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المعلن أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ، كما منح وزير التتوين مباشرة الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك بعد صدور مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التتوين ثم أصدر القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ وأضاف بجول الترية الحية (البقري الصغير) الى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون

١٠ - ان الفقرة الأخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد أضحت من ارسال البيان النصوص عليه في هذا القرار عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافذا ولم يتم خلالها أي تعاقد على استيراد بشرط أن يكون صاحب الشأن قد أشار الى ذلك في آخر بيان أسله ، ومن ثم فإذا كان المتهم لم يشر الى نفاذ الصنف في آخر بيان أسله فالجريمة تعتبر قائمة في حقه .

(العدد رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢/١٨/١٩٥٨ ص ٩٠٣٨)
ملحوظة - صدرت هذه المبادئ بذات الجلسة في الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٨ ق .

١١ - ان المقصود بتاريخ دفع القيمة في المادة ٢/١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ هو تاريخ النفع بالعملة الأجنبية المرفح عنها للتصدير الخارجى بشرط طريق الاعتماد المفتوح ، لأنه في هذا التاريخ - كما هو الحال بالنسبة لتاريخ استعمال المستورد للاعتماد - ينقص رصيد الدولة من العملات الأجنبية فيتميز على المستورد ضمانا لعدم التحايل على تهريب النقد الأجنبي ومن ثم فإذا كان المتهم قد حصل على اعتماد مفتوح من البنك واستعمله في استيراد البضائع فإن المبدأ يحسب في حقه من تاريخ هذا الاستعمال دون تاريخ قيامه بدفع قيمة الاعتماد للبنك ان لم يكن قد سده من قبل .

(العدد رقم ١٦٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢/١٨/١٩٥٨ ص ٩٠٣٤)

١٢ - ان ما نصت عليه المادة ٣٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنائيات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم تهدف الا الى وضع قواعد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها أي بطلان .

(العدد رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢/١٨/١٩٥٨ ص ٩٠١٩)

١٣ - ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذا ونصومه ممكن اعماها ينقض النظر عن الأخطاء أو القرارات الوزارية التي خولت المادة ٢٥ وزراء الأشغال والداخلية والصحة العمومية والعدل إصدارها ، ولا يصح تمطيل أي نص ما دام أن اعماها لا يتوقف على شرط .

(العدد رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ٥/١٦/١٩٥٨ ص ٩٠٧٨)

١٤ - اذا أثبت الحكم على المتهمين أنهم كانوا يظلمان بنقل معلومات وبيانات ه طبيعتها وفي الظروف التي أبلغت

٢٠ - ليس معنى الاذن العام المستند من نص المادة ٣٧ دستور سنة ١٩٣٣ الملغى نزول السلطة التشريعية عن سلطاتها في سن القوانين الى السلطة التنفيذية بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو أن تعطل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تنفي من هذا التنفيذ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية.

(الفرن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٣٠ س ١٠ ص ٢٧٧)

٢١ - ما تضمنه القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بالزام المستوردين تقديم شهادة الجبرك القيسية الدالة على ورود بضائع التي استوردوها في مصر بالعملة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها وذلك في خلال الأجل المحدد، يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - التي حظرت تحويل النقد من مصر أو إليها إلا بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك - ومفصلاً للأوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التعامل في النقد الأجنبي والتي يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقوف الذي رتبته القانون، وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التي ناط بها وزير المالية - وهي التي تضمنها القرار الوزاري سالف البيان - بحيث إذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد التعامل سند القانون واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧

(الفرن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٣٠ س ١٠ ص ٢٧٧)

٢٢ - صدور قرار من وزير العدل انما يكون واجباً اذا كان محل انعقاد محكمة الجنايات في مكان آخر خارج المدينة التي تقع بها ذات المحكمة الابتدائية .

(الفرن رقم ١٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٣٠ س ١١ ص ٢٨٠)

رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بسنوث التسمير الجبرى وتعدد الأرباح، فيكون ما يثيره الطاعن من أن امتناعه عن بيع « عجول التربة الحية » بالسعر المعلن وبينه إياها بسعر يزيد عليه لا يعاقب عليها القانون أو أن إحدى الجريمتين لم تستكمل أركانها القانونية لا محل له .

(الفرن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٣٠ س ١٠ ص ٢٦٧)

١٨ - نصت المادة الأولى من قرار وزير الحرية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه « تسرى على موظفى المصانع الحرة ومصانع الطائرات أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المدلة له الخاص بنظام موظفى الدولة »، فالتمهم باعتباره عاملاً في أحد المصانع الحرة يعتبر من عمال الحكومة الذين تربطهم بها علاقة تنظيمية عامة، وبالتالي يدخل في طائفة المستخدمين العموميين المشار إليهم في المادة « ١١١ » من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٣٠ س ١٠ ص ٢٨٢)

١٩ - من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أصلاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اغفاء من تنفيذها، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها، وقد عني دستور سنة ١٩٣٣ الملغى - الذي صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستتباً في الأصل الى الاذن العام الذي تضمنه الدستور، ولا يعدو الاذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون ترديدا للاذن العام المستند من النص الدستوري سالف الذكر .

(الفرن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٣٠ س ١٠ ص ٢٧٧)

رقم القاعة

قصد إحمال

موجز القواعد :

- مسئولية المزمع عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابات الى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترابى في العلاج أو الاممال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمداً بحسب المسؤولية .
- مناطق مسؤولية المزمع عن النتائج المحتملة لعمله : إتياناً لإرادته نحو الفعل ونتائج الطبيعية .

رقم المادة

- تحديد مناط تقدير الاحتمال في المادة ٤٣ عقوبات إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل وما يحصل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المعنى المادى للأمر ٣
- إنهاء المحكمة إلى عدم تحميل المتهم بجرمة القرب النفس إلى الموت مسئولية وفاة المعنى عليه . وجوب مسامحة من جريمة إحداث الجرح البسيط 4
- مسئولية المشترك عن النتيجة المحصلة للجريمة التي تم الاتفاق على ارتكابها ٥
- عدم تحميل القصد في جريمة القتل العمد بشخص معين بلاته أو تحديده وانصراف أثره إلى شخص آخر . لا يؤثر في قيامه ولا يبدل على انتفاءه . مادامت واقعة الدعوى لا تندرج وأن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص ٦

وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المعنى المادى للأمر .

القواعد القانونية :

- (المقنن رقم ١٨٤ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/٩/٢٥ ص ٨ ص ٧١٧)
- ٤ - متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم تحميل المتهم بجرمة الجرح النفس إلى الموت المسئولية عن وفاة المعنى عليها فإن هذا النظر لا يترتب عليه برائة المتهم جملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسئوليته قائمة في خصوص أحداث الجرح البسيط .
- (المقنن رقم ١٨٤ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/٩/٢٥ ص ٨ ص ٧١٧)
- ٥ - من المقرر في قه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .
- (المقنن رقم ٢٢٦ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/١٠/٧ ص ٨ ص ٧٦٠)
- ٦ - لا يوجب الحكم عدم إقصاءه عن شخص من انصرف نية المتهم إلى قتله أو أنه تردد في تحديد هذا الشخص ، ذلك أن عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تحديده وانصراف أثره إلى شخص آخر لا يؤثر في قيامه ولا يبدل على انتفاءه ما دامت واقعة الدعوى لا تندرج أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص، فإن كانت الأولى فالمسئولية متوافرة لإركان وأن كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى إليها فاعله .
- (المقنن رقم ١٢١٥ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/١٢/٢ ص ٨ ص ١٢٩٩)

- ١ - ما دام الثابت من تحرير الصفة التشريعية أن الوفاة نشأت عن الإصابة التي أحدثها المتهم بالمعنى عليه ، فانه يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ، ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترخيخ في الملاجأ الاحمال فيه ما لم يثبت أن المعنى عليه كان متعمداً بتجسيم المسئولية .
- (المقنن رقم ٢٦٦ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/٢/١٩ ص ٧ ص ٢٨٢)
- (المقنن رقم ١٦٨ سنة ٢٦ق - مجلة ١٩٥٧/٩/٤ ص ٧ ص ٨٢٥)
- (المقنن رقم ٣٢٤ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/٥/٦ ص ٨ ص ٤٤٨)
- ٢ - الأصل أن المتهم لا يسأل الا عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، الا أن الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقاً للمعنى المادى للأمر يخرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لفعله متى كان في مقبوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة الفاعل لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائجه الطبيعية .
- (المقنن رقم ١٨٤ سنة ٢٧ق - مجلة ١٩٥٧/٩/٢٥ ص ٨ ص ٧١٧)
- ٣ - ان المادة ٤٣ من قانون العقوبات وإن وردت في باب الاشتراك الا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبإبرازها الصريحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة هي أن تحديد مناط الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات

قصد جنائي (إحالة)

وليع :

- . إختلاف (القاعدتان ٤٠٢) .
- . وإختلاس أشياء صغيرة (القواعد ٣٨٠٣٧٠٣٥) .
- . وإختلاس أموال صغيرة (القواعد ٧٧٠٥٤٠٤٨) .
- . وإتشاء أشياء متحصلة من جريمة (القاعدة ٨) .
- . وأمن دولة (القاعدة ١) .
- . وإتهام حرمة ملك الغير (القاعدة ٣) .
- . وبلاغ كاذب (القاعدة ٣) .
- . وتبليد (القواعد ١٦٠١٥٠١٢٠١١) .
- . وتزوير (القواعد ٩٤٠٩٣٠٩٠٠٦٥٠٢٧٠٢٦٠٢٤٠٢٣٠٢٢٠٢١٠٢٠١٩) .
- . وتقليد (القاعدتان ٧٠٦) .
- . وتهايد (القواعد ٥٠٣٠٢) .
- . وجارك (القاعدة ٢) .
- . وحكم (القاعدة ٢٥٢) .
- . ودعارة (القاعدة ١٢) .
- . وورشوة (القاعدة ١٥) .
- . وسبوقلف (القواعد ١٤٠١٢٠٨٠٧٠٢٠١) .
- . وسين إصرار (القاعدة ٥) .
- . وسرقة (القواعد ١٠٠٧٠٥) .
- . وشهادة زور (القاعدة ٧) .
- . وشيك بدون رصيد (القواعد ٢٢٠٩٠٨٠٧٠٥٠٤) .
- . وضرب (القواعد ٢٧٠٢٦٠٢٤٠٢٣) .
- . وغش (القواعد ١٠٠٩٠٨٠٦٠٤٠٢) .
- . وقتل عمد (القواعد ٢١٠٢٠٠١٩٠١٨٠١٧٠١٦٠١٥٠١٣٠١٢٠١١٠١٠٠٨) .
- . وسبوقية جنائية (القواعد ٦٦٠٦٢) .
- . ومتاجم وعاجز (القاعدة ٢) .
- . ومواد مخدرة (القواعد ٢٨٠٢٣٠١٩٠١٢٠٨) .
- . وموظفون عربيون (القاعدة ٤٥) .
- . ونقد (القاعدة ٣) .
- . وهتك عرض (القاعدة ٦) .

رقم القاعدة

قضاة

٧-١	ولاية القاضي	الفصل الأول :
١١-٨	صلاحية القاضي	الفصل الثاني :
٢١-١٣	رد القاضي	الفصل الثالث :
		موجز القواعد :

الفصل الأول - ولاية القاضي

- ١ تذب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها للتعيين لقميل بإدارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنائيات. جائز
- ٢ حق وزير العدل في تدب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنائيات. المادة ٣٧٢ إجراءات
- ٣ تقديم رئيس محكمة استئناف القاهرة دعوى في مادة كسب غير مشروع إلى دائرة من ثلاثة مستشارين. صحيح. ولو تبين أن هذه الدائرة إحدى محاكم الجنائيات
- ٤ حق وزير العدل في تدب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنائيات أسبوط بناء على طلب رئيس استئناف أسبوط
- ٥ جواز اشتراك قاضي المحكمة العسكرية العليا الذي قرر بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة أصلا بنظرها - عملا بالقانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ - في الفصل فيها عند نظرها بالمحكمة العادية.
- ٦ منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل فيها. محله : أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر فيها ابتداء
- ٧ تدب رئيس محكمة الاستئناف أحد مستشاري المحكمة بدلا من مستشار أصلي وجد لديه مانع. إجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١/٢ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ لا يلزم الإشارة إلى هذا التدب في الحكم

الفصل الثاني - صلاحية القاضي

- ٨ كون القاضي قريبا لقاضي التحقيق الذي تدب لاستجواب المتهمين نقاداً لقرار غرفة الأهم : لا تقوم علم الصلاحية
 - ٩ مالا يعتبر إبداء رأى. مثال
 - ١٠ قول المحكمة في محضر الجلسة أن التجربة التي قامت بها أبدت إمكان ضبط المخدر على النحو الوارد بالتحقيق. عدم اعتباره إبداء لرأى مانع لما من القضاء في موضوع الدعوى
- حق التصدي للدعوى الجنائية. أثره : تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المطلوب لتحقيقها. حرية

رقم القاعدة

- ١١ المحلة الى تجري التحقيق في التصرف في الأوراق . إذا وأت الإحالة فيجب أن تكون إلى محكمة أخرى لا يجوز أن يشترك في الحكم بها أحد المستشارين اللذين قرروا إقامة الدعوى
- ١٢ قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد المزمع ليس من شأنه أن يقيد بها بشيء وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة . ولا يعد من أسباب عدم الصلاحية في حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية

الفصل الثالث - رد القاضى

- ١٣ عدم سلوك المزمع الطريق الذى رسمه القانون بالتقرير يرد رئيس المائدة في قلم الكتاب . عليه بالجلسة رده . إصدار المحكمة قراراً بتأجيل الدعوى . لا خطأ
- ١٤ إختصاص محكمة الجنابات المنظورة أمامها الدعوى الجنائية بالفصل في طلب الرد
- ١٥ عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاء في المواد الجنائية استئثالا
- ١٦ إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد تخضع لقواعد الواردة في قانون لإجراءات الجنائية وإن كانت إجراءات الجنائي دون غائقة القاعدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة
- ١٧ قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ إجراءات هو بيان المحلة التي تنصل في طلب رد القاضى الجزئي الجنائي دون غائقة القاعدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة
- ١٨ قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز
- ١٩ تقديم طلب الرد . اثره : وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً . بطلان قضاء القاضى قبل ذلك ولو قضى في طلب الرد استثنائياً بالنقض
- ٢٠ قضاء القاضى المطلوب رده قبل الفصل في طلب الرد . قضاء من حجب عن الفصل في الدعوى لأجل معين . لا تستغنى به محكمة أول درجة سألها في موضوع الدعوى الأصلية
- ٢١ الطعن في الأحكام بدعوى البطلان الأصلية غير جائز طبقاً لما تدل عليه المادة ٣٩٦ من نصوص المادة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ عدم خروج الشارع عن هذا الأصل إلا في المادة ٣١٤ من نصوص الباب ورد القضاء عن الحكم

القواعد القانونية :

الجنابات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ، ذلك أن نائب رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للعمل بإدارة التفتيش القضائي لا يرفع عن أيهما صفة القاضي أو يخلع عنه ولاية القضاء (١) .

الفصل الأول

ولاية القاضى

(العلم رقم ٦٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ ص ٣٩٤)
(والعلم رقم ٦٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ "تم نشر")

١ - نوب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها المنتدبين للعمل بإدارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة

فإذا نظرها مرة أخرى كان قضاؤه باطلاً يفتح له القانون باب الطعن بالطريق المادى أو بطريق النقض .

(المنذر رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلة - ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠ س ١٠١)

٧ - نوب رئيس محكمة الاستئناف أحد مستشاري المحكمة لنظر الطلب الذى تقدم به المتهم بيلتان الحكم بدلا من المستشار الأصلى - الذى وجد لديه مانع - اجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١ من فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن السلطة القضائية - والوارد فى الفصل الثانى منه المنون « فى نقل القضاة وتدريبهم » - سواء فى محاكم الاستئناف ، أو فى المحاكم الابتدائية - ولا يلزم الاشارة الى هذا النوب فى الحكم .

(المنذر رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ ق - جلة - ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١١ س ٢٨٠)

الفصل الثانى

صلاحية القاضى

٨ - مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقه أن يجلس فى دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة - أو أن يكون بين ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم وأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة

من ذلك النوع - وهذا المنع وادى على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه - ومن ثم فلا يقوم بالقاضى عدم الصلاحية لمجرد كونه قريبا لقاضى التحقيق الذى تدته النيابة لتنفيذ ما أمرت غرفة الاتهام بإجرائه من استجواب المتهمين .

(المنذر رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ ق - جلة - ١٩٥٩/١/٢٦ ص ٧ س ٩١٠)

٩ - متى كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة ناقشت

رئيس قسم الطب الشرعى فيها ورد بالتقرير الطبى وبعد ذلك وجه الدفاع سؤالاً أجاب عنه الشاهد بأنه سبق أن أوضح ما يرايد الاستفسار عنه فى اجابة سابقة ، ثم تمتى الدفاع سؤالاً آخر وجهه للطبيب الشاهد فردت المحكمة بمضمون ما قرره الطبيب الشرعى فى صدر مناقشته ثم أبدى الطبيب موافقته على ما قالته المحكمة ، فان ما ذكرته المحكمة ليس فيه معنى ابداء المحكمة لرايها لأنها انما رغبت بما لاحظته أن تبه الدفاع الى مضمون ما سبق للشاهد أن أوضحه فيما سلف من مناقشته أمامها .

(المنذر رقم ٢٩٣ لسنة ٢٨ ق - جلة - ١٩٥٨/٥/١٢ ص ٩ س ٥٠٢)

١٠ - ان قول المحكمة فى محضر الجلسة أن التجربة التى قامت بها أبدت امكان ضبط المخدر على الصورة الواردة

٢ - المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية يعد تعديلها بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تجيز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من ادوار انعقادها ، كما تجيز له ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

(المنذر رقم ٦٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلة - ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ س ٢٩٤)

(والمنذر رقم ٦٨٣ لسنة ٢٥ ق - جلة - ١٩٥٦/٢/١٤ لم تنشر)

٣ - متى تبين أن لجنة فحص الاقرارات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالمرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ وباقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة استئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية الى احدى دوائرها مشككة من ثلاثة مستشارين ، فانها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يغير من ذلك أن هذه الدوائر هى أصلا احدى محاكم الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل الذى اقتره الجمعية العمومية لمستشارى محكمة استئناف القاهرة .

(المنذر رقم ٧٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلة - ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ س ١٠٠)

٤ - متى بان من الاطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر يندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسبوط ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسبوط ، فان هذا القرار يكون قد صدر وفقا للقانون وبمقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(المنذر رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلة - ١٩٥٦/١/٤ ص ٧ س ٨٤٢)

٥ - ان السلطة التى حولها القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ للمحكمة العسكرية لاتصلو أن تكون مجرد تكليف بالاحالة الى المحكمة المختصة أصلا بنظرها ، وهى فى هذه الحالة محكمة الجنايات دون ابداء الراى فى موضوعها اذ ليس لها أن تقرر غير الاحالة ومجرد التقرير بذلك طبقا للقانون المذكور ودون أن يقوم القاضى بعمل يجعل له رأيا فيها لا يكون من شأنه أن يحرم عليه الفصل فى القضية عند نظرها بالمحكمة المادية .

(المنذر رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٧ ق - جلة - ١٩٥٧/١٢/١٠ ص ٨ س ١٧٩)

٦ - منع القاضى من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل فيها محله أن يكون ذلك القاضى له ولاية النظر فيها ابتداء

محكمة جنابات فإن نظره والفصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنابات المنظورة أمامها الدعوى .

(الفرن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧ من ١٣٢٥)

١٥ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى .

(الفرن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٣/٥ ص ٨ من ٢٠٢)

(والفرن رقم ٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٣/٥ ص ٢٢ "م" بشر ")

١٦ - المقصود من نص الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ إجراءات فيما نصت عليه من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات هو الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فانها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردتها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٣/٥ ص ٨ من ٢٠٢)

١٧ - لم يقصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٠ إجراءات أن يخالف القاسمعة الأصلية إلى وضعها في الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة بالفصل فيه ، وإنما أراد بيان الجهة التي تحصل في هذا الطلب ما دام القاضي الجزئي بمجرد انتقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء في طلب هو خصم فيه .

(الفرن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٣/٥ ص ٨ من ٢٠٢)

١٨ - إذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية ، فإن القانون رسم للتمهم طريقا معينا يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإن لم يعمل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الفرن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١١/٥ ص ٨ من ٨٧٢)

(والفرن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٥/١٧ ص ١١ من ١٤٧٧)

١٩ - يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائيا طبقا لنص المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات التي أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضي قبل ذلك باطلا لتعلقه بأصل من أصول المطالبة تقرر باعتبارات تتصل بالأطلسات إلى توزيع العدالة ، ولا يثنى عن ذلك كون

في التحقيقات لا يدل بذاته على أن المحكمة قد أبدت رأيا ينم عنها من القضاء في موضوع الدعوى ، إذ أنه ليس فيه ما يفيد أن المحكمة كوت رأيا مستقرا في مصلحة التهم أو ضد مصلحتها في خصوص ثبوت واقعة ضبط المخدر معه .

(الفرن رقم ١١٦١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١١/١٧ ص ٩ من ٩٢٢)

١١ - لا يترتب على استعمال « حق التصدي للدعوى الجنائية » غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المدوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فإذا رأت النيابة أو المستشار المدوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

(الفرن رقم ٢١١٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٧/٣/٢ ص ١٠ من ٢٥٧)

١٢ - قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد التهم ليس من شأنه أن يقيداه بشيء وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة ، ولا يعد من بين أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يحظر فيها على القاضي الذي يقوم به أحد هذه الأسباب أن يجلس للفصل في الدعوى وذلك لدورها لشبهة تأثره بصالحه الشخصي أو بصفة خاصة أو برأى سبق له أن أبداه في الدعوى ذاتها صوتا لمكانة القضاء وعلو كلمته في أعين الناس .

(الفرن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٥/١٧ ص ١١ من ١٤٧٧)

الفصل الثالث

رد القاضي

١٣ - متى كانت المحكمة قد أصدرت قرارا بتأجيل الدعوى بعد أن طلب التهم رد رئيس الدائرة ، فإن هذا الاجراء من المحكمة لا عيب فيه ما دام التهم لم يكن قد سلك الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب ولم تكن المحكمة قد أحييت علما بمصالح هذا التقرير .

(الفرن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧ من ١٣٢٥)

١٤ - طلب الرد متى كان مطلقا بدعوى جنائية تنظرها

الا بقدر ما خول لمحكمة النقض من حق إعادة النظر في الدعاوى التي أصدرتها هي - في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣١٤ مرافعات في باب رد القضاة عن الحكم اذ نصت على : « عمل القاضى أو قضاؤه في الأحوال المتضمنة - أحوال عدم الصلاحية - ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا - وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى » وذلك باعتبار أن محكمة النقض - وهي المحكمة العليا - لا سبيل الى تصحيح حكمها - في الحالة المشار اليها في المادة المذكورة الا بالرجوع اليها فيها - أما في غير هذه الحالة التي جاءت على سبيل الاستثناء والحصص - فان في سلوك طرق الطعن العادية منها وغير العادية مايكتفل اصلاح ماوقع في الأحكام من أخطاء - فاذا توافر سبيل الطعن وضيحه صاحب الشأن فلا يلومن الا نفسه .

(المجلد رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ - جلد ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٢٨٠)

طلب الرد قضى فيه استئنافيا بالرفض اذ المرة في قيام المصلحة في الطعن هي قيامها وقت صدور الحكم للطعون فيه ، فلا يمتد بانعدامها بعد ذلك .

(المجلد رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ - جلد ٢٣ / ٩ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٦٦٢)

٢٠ - قضاء القاضى المطلوب رده في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد هو قضاء ممن حجب عن الفصل في الدعوى لأجل معين لا تستند به محكمة أول درجة سلطتها في موضوع الدعوى الأصلية ، مما يتعين معه اعادتها اليها .

(المجلد رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ - جلد ٢٣ / ٩ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٦٦٢)

٢١ - دل الشارع بما نص عليه في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٩ على أن الطعن في الأحكام بدعوى البطلان الأصلية غير جائز - اذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك محل لايراد ذلك النص الذي خرج به عن القواعد التي حددت نصاب الاستئناف - ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل -

رقم الفتاوة

قطن

موجز القواعد :

- ١ القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مراقبة بلرة القطن . قصد الشارع منه : إتخاذ الاحتياطات لمراقبة بلرة القطن لدواعي من المصلحة العامة . التعديل الذي أدخل عليه بمقتضى المرسوم بقانون ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ والقرار الصادر في ١١/٢٢ / ١٩٤٧ ، لا يتناول المساس بالإجراءات العامة التي أوجبت للمادة الثانية من القانون المذكور إتخاذها قبل إجراء الحلاج . فحسب البلرة بمعرفة موظفي وزارة الزراعة غير لازم .
- ٢ الزور الملقب عليه بغفوة الجنحة في إشارة الاكثار رقم ٦ يطلب فتاوى القطن طبقا للمادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٢ لسنة ١٩٤٨ إسكتاه لا يوسع في تطبيقه على أنواع الزور الأخرى .
- ٣ وجوب تطبيق النص عند وضوح عباراته ولو خالف ما جاء به مذكرته التفسيرية . مثال من نص القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن تداول الأصناف الزهر في مناطق تعمم فتاوى القطن الأصحوي .

القواعد القانونية :

حفظا للمحصول الرئيسي للبلاد ، والمرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ يتعين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ الزراعية والقرار الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لم يتناول أيهما بالتعديل ما تناوله

- ١ - الظاهر من العنوان المصدر به القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مراقبة بلرة القطن ان الشارع قصد اتخاذ الاحتياطات لمراقبة بلرة القطن لدواعي من المصلحة العامة

رقم ٤٤٩ لسنة ١٩ - في شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تمسيح تهاوى القطن الأشموني - قد جعلت الجزاء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيع عقوبتي الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ومصادرة الأقطان موضوع المخالفة ، فانه كان من المتعين على المحكمة أن تطبق هذا النص على الواقعة المطروحة - بعد أن ثبتت لديها من العناصر التي أوردتها - ألا تجرى عليها حكم المادة السادسة التي تمتدب على مخالفة أحكام المادتين ٣ و ٤ اللتين لا تطبقان على الواقعة ، ولا عبرة بما جاء بالمذكرة الايضاحية من قول يخالف النص الصريح فانه فضلا عن مخالفة ذلك لقواعد التفسير ، فانه يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية ساقطة الذكر أن الشارع خرج من مقترحاتها في شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند مخالفة أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون بأن جعل مدة الحبس لا تتجاوز ثلاثة أشهر بدلا مما جاء في المذكرة من قصره على مدة لا تتجاوز شهرا واحدا ، ويبدو أن واقع الأمر هو حدوث خطأ مادي في هذه المذكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بأن ذكرت المادة الثانية بدلا من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تداركه الشارع في نص المادة السادسة من القانون ، وليس أدل على وقوع هذا الخطأ من أن المذكرة سبق أن تناولت جزء المادة الثانية وأشارت اليه مع الجزاء المقرر للمادة الأولى فلم يكن سائغا تكرار ذكر المادة الثانية مع المادة الرابعة ، وهو خلط يجب أن يتزوه عنه الشارع .

(الهن رقم ٢٥٩ سنة ٢٩ ق - جلنة ١٩٥٩/٦/١٠ ص ١٠ س ١٣٩)

رقم القاعة

قار

موجز القواعد :

لجنة البولي : اعتبارا من المذهب القار بعد صدور قرار وزير الداخلية في ١٩٥٩/٢/١٠ . قبل ذلك كانت تندرج تحت حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال الانصيب دون القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرامنة على سابق الخليل وري الحام وغيرهما من أنواع الألباب والأعمال الرياضية

المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ مما يدل على أن التعديل وإن تناوّل بعض أحكام القانون المذكور لم يتناول اللباس بالاجراءات التي أوجب القانون في المادة الثانية منه إتخاذها قبل اجراء الطلج ، وليس في القانون ما يعتم أن يتم فحص القطن بمعرفة موظفي وزارة الزراعة قبل اجراء الطلج .

(الهن رقم ١١٠٠ سنة ٢٥ ق - جلنة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ س ١٤٣)

٢ - إن ما نصت عليه المادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الاتجار في بذرة القناوى من اعتبار بعض صور التزوير جنحة وقد ذكرت على سبيل الحصر لا يمنع من مؤاخفة الجاني على ما يكون قد وقع منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانون العام ، ولم يقصد بهذا القرار تهديد عقوبة الجنحة الا استثناء في أحوال خاصة ولا يصح التوسع في تطبيقه أو امتداد حكمه الى نوع آخر من أنواع التزوير غير منصوص عليه فيه ، ومن ثم فإن ما وقع من تزوير باستمارة الاكثار رقم ٦ الخاصة بطلب تهاوى القطن تسرى عليه أحكام قانون العقوبات فيما تتجاوز نطاق الاقرارات التي أشير اليها في المادة المذكورة .

(الهن رقم ٥٩ سنة ٢٧ ق - جلنة ١٩٥٦/٢/١٠ ص ٨ س ٢٠٤)

٣ - القاضى مطالب أولا بالرجوع الى نص القانون ذاته وإعماله على واقعة الدعوى في حدود عبارة النص ، فإذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها مما يرد في الأعمال التفسيرية - ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتطبيقها على عبارة النص لغرض ذلك عن مراد الشارع ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون

رقم القاعدة

ألعاب القمار الواردة بالمادة ١٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ على سبيل التمثيل ، وجوب أن يكون الريح فيها موكولا
للخط أكثر منه للمهارة . تحقق الريح في المقامرة على طعام أو شراب أو على أي شيء يقرم به .
٢ ...
٣ ...
٤ ...
٥ ...
٦ ...
٧ ...
٨ ...
٩ ...
١٠ ...
١١ ...
١٢ ...
١٣ ...
١٤ ...
١٥ ...
١٦ ...
١٧ ...
١٨ ...
١٩ ...
٢٠ ...
٢١ ...
٢٢ ...
٢٣ ...
٢٤ ...
٢٥ ...
٢٦ ...
٢٧ ...
٢٨ ...
٢٩ ...
٣٠ ...
٣١ ...
٣٢ ...
٣٣ ...
٣٤ ...
٣٥ ...
٣٦ ...
٣٧ ...
٣٨ ...
٣٩ ...
٤٠ ...
٤١ ...
٤٢ ...
٤٣ ...
٤٤ ...
٤٥ ...
٤٦ ...
٤٧ ...
٤٨ ...
٤٩ ...
٥٠ ...
٥١ ...
٥٢ ...
٥٣ ...
٥٤ ...
٥٥ ...
٥٦ ...
٥٧ ...
٥٨ ...
٥٩ ...
٦٠ ...
٦١ ...
٦٢ ...
٦٣ ...
٦٤ ...
٦٥ ...
٦٦ ...
٦٧ ...
٦٨ ...
٦٩ ...
٧٠ ...
٧١ ...
٧٢ ...
٧٣ ...
٧٤ ...
٧٥ ...
٧٦ ...
٧٧ ...
٧٨ ...
٧٩ ...
٨٠ ...
٨١ ...
٨٢ ...
٨٣ ...
٨٤ ...
٨٥ ...
٨٦ ...
٨٧ ...
٨٨ ...
٨٩ ...
٩٠ ...
٩١ ...
٩٢ ...
٩٣ ...
٩٤ ...
٩٥ ...
٩٦ ...
٩٧ ...
٩٨ ...
٩٩ ...
١٠٠ ...

وأوردتها على سبيل التمثيل للنهي عن بزاولتها في الحال العامة وكذلك الألعاب المشابهة لها وهي التي يكون الريح فيها موكولا للخط أكثر منه للمهارة ، وكما يتحقق الريح في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب أو على أي شيء آخر يقوم به .
(الملحق رقم ١٦٠١٠١ - ٢٧ - جلة ١٨ / ٢ / ١٩٥٨ م ٩ ص ١٥٢)

٣ - متى كان المتهم قد ارتكب جريمة سماحه للغير يلعب القمار في مقامه في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الذي ألغى القانون السابق وقضى بخلق المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلا من التلق نهائيا ، فإن القانون الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصح للمتهم .
(الملحق رقم ١٥١٤ - ٢٧ - جلة ١٧ / ٢ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٢٨٥)

القواعد القانونية :

١ - لا تدخل لعبة الطاولة في أي من الألعاب والأعمال الرياضية بالمعنى الوارد في القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ودمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب والأعمال الرياضية وليست أيضا من أنواع القمار المحظور مزاولتها في الحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠ / ٢ / ١٩٥٥ باعتباره بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن بينها الطاولة وأنها لم تكن تمدد وقتذاك عملا من أعمال البانصيب مما يندرج تحت أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٥٥ بشأن أعمال البانصيب .

(الملحق رقم ١٧٠٥ - ٢٥ - جلة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٦ م ٧ ص ٧٧٤)

٢ - أن المراد بالألعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ هو الألعاب التي سمتها تلك المادة

رقم القاعدة

قح

مواضع التواعد :

قضاء محكمة أول درجة برامة التهم في جريمة عدم توريد قسح إبتداء إلى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذي مد أجل التوريد أو دفع البذل القدي . الحكم استثنائيا بالتأييد بعد إنتهاء الأجل . لا خطأ . علة ذلك :
مبرورة قبل سنيا من القاب فيما مضى وحتى إنتهاء الأجل المنصوص عليه في القانون ، ولا تبدأ المسؤولية الجنائية إلا بعد إقتضائها .
١ ...
٢ ...
٣ ...
٤ ...
٥ ...
٦ ...
٧ ...
٨ ...
٩ ...
١٠ ...
١١ ...
١٢ ...
١٣ ...
١٤ ...
١٥ ...
١٦ ...
١٧ ...
١٨ ...
١٩ ...
٢٠ ...
٢١ ...
٢٢ ...
٢٣ ...
٢٤ ...
٢٥ ...
٢٦ ...
٢٧ ...
٢٨ ...
٢٩ ...
٣٠ ...
٣١ ...
٣٢ ...
٣٣ ...
٣٤ ...
٣٥ ...
٣٦ ...
٣٧ ...
٣٨ ...
٣٩ ...
٤٠ ...
٤١ ...
٤٢ ...
٤٣ ...
٤٤ ...
٤٥ ...
٤٦ ...
٤٧ ...
٤٨ ...
٤٩ ...
٥٠ ...
٥١ ...
٥٢ ...
٥٣ ...
٥٤ ...
٥٥ ...
٥٦ ...
٥٧ ...
٥٨ ...
٥٩ ...
٦٠ ...
٦١ ...
٦٢ ...
٦٣ ...
٦٤ ...
٦٥ ...
٦٦ ...
٦٧ ...
٦٨ ...
٦٩ ...
٧٠ ...
٧١ ...
٧٢ ...
٧٣ ...
٧٤ ...
٧٥ ...
٧٦ ...
٧٧ ...
٧٨ ...
٧٩ ...
٨٠ ...
٨١ ...
٨٢ ...
٨٣ ...
٨٤ ...
٨٥ ...
٨٦ ...
٨٧ ...
٨٨ ...
٨٩ ...
٩٠ ...
٩١ ...
٩٢ ...
٩٣ ...
٩٤ ...
٩٥ ...
٩٦ ...
٩٧ ...
٩٨ ...
٩٩ ...
١٠٠ ...

رقم القاعة

- ١ إضفاء القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ الحائز من القاب إذا قام حتى يوم ٣١/٧/١٩٥٦ بإدائه البديل التقدي من مقادير القمع التي لم يتم تسليمها من السنوات من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٣، تخلف الحائز حتى ذلك التاريخ من التوريده أو دفع البديل التقدي برونه مسئولية الجنائية ... ٢
- ٣ توقيع الحيز على زراعة القمح لتحم يفرض عليه واجب احترام هذا الحيز . إستهاله في أداء هذا الواجب حقاً مقترراً بمقتضى القانون مالم يثبت سوء نيته . مثال . في إخلال التهم بالتزامه الذي فرضه عليه القانون ٢٣ لسنة ١٩٤٦ بشأن القتاوى للضامة ... ٤

بـالطلبات « فإن قضاه محكمة الموضوع في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بعاتلها يكون صحيحاً في القانون .

(الملن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٩٠ س ٨٢٦)

٣ - أن القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص في مادته الأولى على أنه لا يفي من القاب كل حائز يسلم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ و ٩٢ لسنة ١٩٥١ و ٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٧٩ لسنة ١٩٥٣ إذا قام حتى يوم ٣١/٧/١٩٥٦ بإدائه مبلغ جنهين لوزارة التسوين عن كل أردب من القمح لم يتم تسليمه « - فإذا كان المحصول الذي لم يتم التهم بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢ الذي تشمل هذه القرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للتهم صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولية سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسئولية الجنائية إذا لم يتم في هذا التاريخ بالتوريد أو بدفع البديل التقدي وتصح محاكمته عليها . فإذا كانت النيابة العامة قد أتمت التهم بأنه حتى يوم ٣١/٧/١٩٥٦ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذي تبدأ فيه مسئولية الجنائية فإن الحكم اذ قضى ببراءة استنادا الى أن القانون قد أسقط عن الفعل وصف الجريمة يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون .

(الملن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٩٠ س ٨٢٨)

٤ - توقيع الحيز على زراعة قمح التهم يفرض عليه واجب احترام هذا الحيز والمحافظة على المحجوز وعند التصرف فيه على أى وجه . وهو في أدائه لهذا الواجب

القواعد القانونية :

١ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت ببراءة التهم في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح استنادا الى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذي مد أجل التوريد أو دفع البديل التقدي لتأية ٣١ مارس سنة ١٩٥٦ وقضت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المهلة التي حددها القانون سالف الذكر بالتأييد ، فإنها لا تكون قد أخطأت . إذ أن مؤدى ذلك القانون أن الفعل أصبح مغنيا من القاب فيما مضى وحتى إقفاء الأجل المنصوص عليه فيه ولا تبدأ المسئولية الجنائية الا بعد إقفائها في حالة عدم التوريد أو عدم دفع البديل التقدي ، ولما كانت الدعوى العمومية كما رفعت لا تشمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون هناك من سبيل أمام المحكمة الاستئنافية الا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف (١) .

(الملن رقم ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨٠ س ٥١١)

٢ - إذا كانت النيابة لا تنفى في طعنها ما يخالف ما أثبتته الحكم من خلل أوراق الدعوى من استمارة قيد حيازة التهم للأرض التي يترشح لها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ ولم تطلب من محكمة الدرجة الأولى التأجيل لتقديرها ولم تقدم لمحكمة ثانى درجة بما يفيد وجود هذه الاستمارة وانما اكتفت بطلب الحكم

٣ : غررت المحكمة هذا البذا أيضا في الطعنين ٣٦٢ ، ٣٦٣ سنة ٢٧ ق : القناوين بذات الجلسة .

الى بنك التسليف هو بقية القمح الناتج من التناوى المستقاة التى حصل عليها المتهم وأن ثمة عفرا حال قهريا حال دون وفائه بالتزامه ، هو توقيع حجز ادارى على محصول هذه التناوى المستقاة ، فان هذا الذى اوردته الحكم سديد فى القانون .
(المن رقم ١٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٠٩/٢/١٠ ص ١٠٤ ص ٢٠٤)

راجع أيضا : اختلاس .
(القاعدة رقم ٧٣٤٠)

انما يستعمل حقا مقرا له بمقتضى القانون ، فان اضلوى هذا الاستعمال على ارتكاب فعل يجرمه القانون ارتفعت عنه صفة التجريم عملا بالمادة ٩٠ من قانون العقوبات ، هذا الا اذا ثبت سوء نيته . كما اذا كان الجبر الموقوع على القمح قد اصطنع احدنا - فانه فى هذه الحالة لا يستنتج بالاباحة المقررة فى القانون - فاذا كان مفاد ما اوردته الحكم أن القمح المحجوز عليه والذي ورد ناظر زراعة المتهم

رقم القاعدة

قوة الأمر المقضي

موجز القواعد :

- ١ لا حجية للأحكام الصادرة من المحكمة المدنية أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها للمفاعله.
- ٢ المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ...
- ٣ عدم تنفيذ القاضى الجنائى بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائيا . إضماره على أسباب متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى للمضى . لا يفسره ...
- ٤ الملن فى الحكم الصادر بعدم قبول استئناف التهم شكلا . عدم جواز توجيه الملن إلى الحكم الابتدائى القاضى بالإدانة ، الذى أصبح نهائيا . المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ...
- ٥ إعتبار قرار التحكيم بمثابة حكم انتهائى . الرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ ...
- ٦ صلور حكم من المجلس المسكوى بقوية من نوع العقوبات المقررة فى القانون الجنائى . جواز محاكمة الجنائى من جديد أمام المحاكم العادية . للمادة ٢٠٩ ، ١٦٩ من قانون الأحكام المسكوية • ...
- ٧ صلور حكم بالبراءة بمن أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضى الملن . عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ...
- ٨ سلطة قاضى الإشكال : الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع . عدم جواز التعرض لصحة الحكم المشكك فيه أو بطلانه لما فى ذلك من مساس بقوة الأحكام ...
- ٩ رفع الدعوى على التهم باعتباره سارقا والقتله براهنه . جواز رفع الدعوى من جديد بوجهه غنيا ...
- ١٠ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . إدانة التهم دون التعرض لهذا الدفع الجوهرى . قصور ...
- ١١ إضمار المجلس المسبى الحساب فى غيبة التهم . إنكار حق التهم بالتبديد فى مناقبة الحساب . قصور ...
- ١٢ قد ورتة من نسخة الحكم الأصلية . عدم تيسر الحصول على صورة رسمية منه . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضى ما دامت طرق الملن فيه لم تستنفذ . قد الورقة يستوى بقصد النسخة كاملة ...

• راجع القاعدتين ١٦ ، ١٧ والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التماس إعادة النظر فى قرارات وأحكام المجالس المسكوية •

رقم القاعة

- الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . قصر الطعن عليه وحده . إعتبار الحكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه إذا تبين أن الاستئناف رفع بعد المباد . عدم جواز الترخيص لا يشوبه من عيوب أو نقض لصدور تشريع لاحق ينيل الواقعة غير معاقبة عليها ... ١٢ ...
- إفتسك بالدفع بالبطان إنما يكون أثناء نظر الدعوى . الاجراء الباطل يصححه عدم الطعن به ، و اليجاد . شروط قول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض : الا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق الى سبق عرضها على محكمة الموضوع ، وألا يخالفها أى عنصر واقعى لم يسبق عرضه عليها . صير قاعدة قوة الأمر الملقى على قواعد النظام العام ... ١٣ ...
- عدم جواز الطعن ببطان الحكم بغير طرق الطعن . سناد هذه القاعة في قانون الإجراءات الجنائية . عدم جواز سماح الدعوى الأصلية ببطان الحكم ... ١٤ ...
- دلالة الحكم برفض الطعن بالنقض : صدوره بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى . حوزة هذا الحكم قوة الشيء الملقى واعتباره عنوانا لمحققة بما جاء فيه ... ١٥ ...
- الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام القضائية . مباشرة المحكمة العسكرية إجراءات المحاكمة وإصدارها حكما نهائيا . حوزة هذا الحكم قوة الشيء الملقى في نفس الواقعة . عدم جواز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ... ١٦ ...
- مبدأ حيوية الأحكام : إقراره وحدة الموضوع والسبب والخصوم . ثبوت أن الواقعة المادية التي تطلب التباية مما حاكه اللزم عنها سبق طرحها على المجلس العسكري المختص وحكم فيها نهائيا . على المحكمة الامتناع من إعادة نظر ما حذى ولو تناير الوصف القانوني طبقا لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء الإعادة ... ١٧ ...
- واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تناير واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى. ... ١٨ ...

القواعد القانونية :

تقيد القاضى الجنائى بحكم القاضى المدنى ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التى اقتنع بها هذا الأخير اذ لا يضيره مطلقا أن تكون الأسباب التى يستند عليها متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى .

(الطعن رقم ٧٢٦ س ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/١ ص ٧ س ١٩٥٢)

٣ - متى كان الطعن في الحكم الاستئنافى الذى قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلا فانه لا يجوز للمتهم أن يوجه طعنه الى الحكم الابتدائى الذى قضى في موضوع الدعوى بإدائته والذي أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه عملا بنص المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات التى لا تميز الطعن الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

(الطعن رقم ١٠٢٢ س ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢ ص ٧ س ١٩٥٢)

١ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها كما تقضى بذلك المادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات .

(الطعن رقم ٦٧١ س ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٤ ص ٧ س ٨٢٤)

٢ - القاضى الجنائى لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له يرغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائيا ، وعدم

ولكن المحكمة قضت بإدائته دون أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهري وتفصل فيه فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(الفرن رقم ١٤٧ سنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٧/٦/٢٤ من ٨ ص ١٩٥)

١٠ - أن ما تختص به المجالس الحسبية قبل المآلها أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتداد الحساب من هاتين الجنتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهي المتعلقة بالصفت الطبيعية أو المالية للصيقة بشخص الإنسان والتي رب القانون عليها أثرا في حياته الاجتماعية ونص عليها في المادتين ٢٢٣ ، ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يحوز الحكم فيها قوة الشيء المقضي به أمام المحاكم الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المروضة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة في حكمها أن تحصى بنفسها ملاحظات المتهم بالتبديد على الحساب غير متبديدة في ذلك بقرار المجلس الحسبي الذي صدر في غيبته فإذا هي لم تعمل وأكثرت على المتهم حقه في مناقشة الحساب بعد اعتياده من المجلس الحسبي ، فإن حكمها يكون قاصرا .

(الفرن رقم ٤٩٢ سنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٢٢٣)

١١ - متى تبين أنه فقلت ورقة من نسخة الحكم الأصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فإن مثله لا تنقض به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ إذ أن فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر بفقدها كاملة .

(الفرن رقم ٥٢٢ سنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ ص ٧٨١)

١٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم النيابي بعدم قبول الاستئناف شكلا - فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه - إذا ماتين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد ، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

(الفرن رقم ١١٧ سنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ من ٩ ص ٢٧٨)

١٣ - نظم قانون الإجراءات الجنائية أحوال البطلان في قواعد عامة أوردها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني - ودل الشارع بما نص عليه

٤ - قرار التحكيم الصادر وفقا لأحكام المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم ، هو بشاية حكم انتهائي له قوة الأحكام النهائية ، ومن ثم فانه يكون قابلا للتنفيذ بمجرد اعلانه أو بعد أسبوع من الموعد المحدد به .

(الفرن رقم ١٢٤١ سنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٧/١/١٤ من ٨ ص ٢١)

٥ - إذا صدر حكم من المجلس العسكري يعقوبة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي فانه لا يحوز قوة الشيء المقضي به ولا يمنع من محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم المدنية وذلك عملا لنص المادتين ٢ ، ١٦٩ من قانون الأحكام العسكرية .

(الفرن رقم ١٢٥١ سنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٧/٢/١٩ من ٨ ص ١٦٠)

٦ - حق المحكمة الجنائية في الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضي المدني .

(الفرن رقم ٦١ سنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ٢٢٥)

٧ - سلطة محكمة الاشكال محدودة بحدود طبيعة الاشكال فسه الذي لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب وقته مؤقنا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس لقاضي الاشكال أن يتعرض للحكم المستشكل فيه بالصحة أو بالبطلان أو يبحث في مدى انطباق على القانون لما في ذلك من مساس بقوة الأحكام . ومن ثم فإذا قضت المحكمة في دعوى الاشكال ببطلان الحكم المستشكل في تنفيذه فانها تكون قد تجاوزت السلطة المخولة لها بنص القانون .

(الفرن رقم ٣١٢ سنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ من ٨ ص ٥٠٢)

٨ - إذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا للاشياء المنسوبة وحكم ببراءته ، فانه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفيا لها لاختلاف الواقعتين ، ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكا في السرقة .

(الفرن رقم ٤٤٨ سنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ من ٨ ص ٦٢٧)

٩ - متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وباقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة

في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية — في عبارة صريحة — على أن التمسك بالدفع بالبطلاق إنما يكون أثناء نظر الدعوى التي وقع البطلاق في إجراءاتها — وهذا الإجراء الباطل — أي كأن سبب البطلاق يصححه عدم الظن به في المبدأ القانوني — ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع وألا يخالفها أي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها — وذلك تخلياً لأصل أسباب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة المناسبة بالنظام العام .

(المن رقم ١٨٨ سنة ١٩٨٠ ق-٥ - مجلة ٤/٢٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

١٤ - نصت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية في قوة الأحكام النهائية على ما يأتي « تنقض الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة — وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون » ، ولما كان القانون قد بين طرق الظن في الأحكام الجنائية وهي للمارضة والاستئناف والنقض ، ورسم أحوال وإجراءات كل منها فإن الظن في تلك الأحكام الجنائية بالبطلاق بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز في القانون مما يقتضي الحكم بعدم جواز سماع دعوى البطلاق فيها .

(المن رقم ١٨٨ سنة ١٩٨٠ ق-٥ - مجلة ٤/٢٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

١٥ - أجازت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ولتسبر الأسباب التي بني عليها الظن في أي حالة من الحالات المشار إليها فيه — فيكون قضاء محكمة النقض يرفض الظن معناه بالضرورة أنها أصدرت حكماً يمد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى ولم تر في ذلك عيباً — ومثل هذا الحكم يمد هذه المرحلة يجوز قوة الشيء المقضي ويصير عنواناً للحقيقة بما جاء فيه .

(المن رقم ١٨٨ سنة ١٩٨٠ ق-٥ - مجلة ٤/٢٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٨٠)

١٦ - قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية — تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان

ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ — كنا أشارت إليه المذكرة الإيضاحية — ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالعبارة التي اختارها الشارع عنواناً لهذا القانون ، ولا بعدم الإصارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشترك المحاكم العادية في الاختصاص — لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين — أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسري على جميع الأفراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة ، وينبغي على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام ينحصر القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني — إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكماً وأصبح هذا الحكم نهائياً ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً بإصداره يجوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن ازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يجرمه القانون وتأتي به المصادفة ، إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يطالب جان عن ذات فعل مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة — ومخالفة هذه القاعدة تمنع باباً لتناقض الأحكام ، فضلاً عن تجدد الخصومة مما ينزع عن الأحكام ما ينبغي لها من الثبات والاستقرار .

(المن رقم ١١٥٣ سنة ١٩٨٠ ق-٥ - مجلة ٤/٢٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٦٧)

١٧ - مبدأ حجية الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصم — فإذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي حولها القانون سلطة الفصل فيها ، فانه يستتبع بعد الحكم النهائي الصادر منها إعادة نظرها — حتى ولو تأخر الوصف القانوني طبقاً لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء الاعادة ، وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التي أسندت إلى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكري المختص هي ذات الواقعة التي قدم بها إلى محكمة الجنابات على ما استظهره الحكم بأسباب سائلة وبإدلة لها أسسها

● (المبدأ ذاته في الطعون ١٣٥٣ ، ١٣٥٧ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٣/٢٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٠) .

١٨ — واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى ، اذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تحقق بها المعايرة التي يتمتع معها القول بوحدة الواقعة في الدعويين .
(الملن رقم ٤٨٧ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ ص ١١ ص ٦٠٠)

الثابت في أوراق المحاكمة العسكرية ، فان ما انتهى اليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليما لا يخالف القانون .
(الملن رقم ١١٥٢ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/١٤ ص ١١ ص ٥٦٧)

رقم القاعدة

قوة قاهرة

موجز القواعد :

- ١ إعتبار المدوان الثلاثي على بور سعيد من حالات القوة القاهرة . إعتداد بمعاد التقرير بالظمن وتقديم الأسباب إلى حين زولها ...
شرط توفر الحادث القهري : ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منه . صورة لا تتوافر فيها هذه الحالة ...
- ٢ ...

٢ — يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منه — فاذا اطاعت المحكمة الى توافر الخطأ في حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ التي تكفي كل صورة منها لمدلها خطأ قائما بذاته أناه المتهم وترتب عليه مسؤولية فاعله — ولو لم يقع منه خطأ آخر — فان في ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهري .
(الملن رقم ٤٨٩ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠ ص ٤٥١)

القواعد القانونية :

- ١ — ان الظروف التي مرت بها بور سعيد أثناء المدوان الثلاثي من شأنها أن تعد من حالات القوة القاهرة التي ترتب عليها امتداد معاد التقرير بالظمن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها الذي لم يتم الا في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦
(الملن رقم ١٥٩٩ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢١ ص ٩ ص ٨٨)

(ك)

رقم القاعدة

كحول

موجز القواعد :

- ١ ... استحقاق الرسوم في جميع الحالات على منتجات الكحول ولولم تضبط . تقدير التعويضات بنسبة الرسوم ...
- ٢ ... تفتيش المساكن والمحال لضبط العمليات المنصوص عليها في المادتين ٦ و ٧ من الرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧
برسم الاتاج والاستهلاك على الكحول . بطلانه : إذا تم دون أمر كتابي من مدير أقرب مكتب إنتاج ...
- ٣ ... إضلال الحكم الرد على متازعة التهم في أساس التعويض بالنسبة للكميات غير المضبوطة من المواد موضوع الدعوى
ودون التحدث عن مؤدى المادتين ٣ - ١٧ من الرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ وأثرها فيما تفتى به .
تصور

العمليات المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة ، ولا يجوز القيام بالمعاينة أو التفتيش إلا بأمر كتابي من مدير أقرب مكتب لتحصيل رسم الاتاج ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز على حسب الأحوال » - فإذا كان الثابت من الأوراق أن من حذر محضر التفتيش ، وكذلك محضر التحقيق هو معاون مكتب الاتاج ، ولم يرد بأحد هذين المحضرين ما يشير إلى أنه مدير هذا المكتب ، فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء ببطلان التفتيش يكون في محله .

(الطن رقم ١٧٤ سنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٥/١٩٤٩ س ١٠ ص ٥٢٥)

٣ - إذا كان المتهم قد فازع أمام محكمة ثاني درجة في الأساس الذي بنى عليه التعويض بالنسبة للكميات غير المضبوطة من المواد موضوع الدعوى وأشار إلى حكم المادتين ٣ ، ٢/١٧ من الرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ برسم الاتاج أو الاستهلاك على الكحول ، فإن الحكم إذا اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يرد على هذا الدفاع ولم يتحدث عن مؤدى المادتين المذكورتين وأثرهما فيما تفتى به يكون ميباً بالتصور بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٨٢٤ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٨/٦/١٩٦٠ ر ١١ ص ١٢٤)

القواعد القانونية :

١ - ان نص المواد ٣ ، ١٦ ، ١٧ من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الاتاج والاستهلاك عن الكحول يدل بجلاء على أن تقدير الرسوم وتحصيلها يكون مستحقاً في جميع الحالات على المنتجات ولو لم تضبط . ثم بعد ذلك تقدر التعويضات وهي لا تحسب الا بنسبة الرسوم .

(الطن رقم ١٥٠٠ سنة ٢٦ ق - جلة ١٨/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ١٥٥)

٢ - تنص المادة ١٥ من المرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ برسم الاتاج أو الاستهلاك على الكحول - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه : « يكون لموظفي ادارة رسم الاتاج التابعة لمصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يمينهم وزير المالية بقرار منه صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا المرسوم ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية في أي وقت وبدون اجراءات سابقة معاينة العامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولسائر رجال الضبطية القضائية في حالة الاشتباه معاينة أي محل آخر أو مسكن وتفتيشه لضبط أية عملية تجرى خفية من

رقم القاعدة

كسب

موجز القاعدة :

تقديم طلب الحصول على الرخصة أو الحصول عليها بعد وقوع الجريمة لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع . وجوب الحكم بالمصادرة . المادة الأولى من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٧ ... ١

الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام ما دام الثابت أنه في يوم حصول الواقعة لم يكن مرخصاً له بالتجارة ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ التي عقوبة المصادرة لما ضبط - للأسباب التي أوردتها - قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه وتعين تصحيح هذا الخطأ بإضافة عقوبة المصادرة الى عقوبة الغرامة المقررة بها .
(الملن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨١٤)

القواعد القانونية :
لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلباً للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة المسندة اليه ، أو أن يكون حصوله على هذه

رقم القاعدة

كسب غير مشروع

موجز القواعد :

تقديم دعوى كسب غير مشروع إلى إحدى دوائر محكمة الاستئناف بأمر من رئيس المحكمة . ولاية هذه الدائرة بنظر الدعوى ولو كانت من دوائر المحاكمات . مثال ١

المحكمة المختصة علماً بنظر دعوى الكسب غير المشروع هي محكمة الاستئناف الكائن ببلدتها على عمل الشخص المرفوعة عليه الدعوى . مكان انعقاد جلسات هذه المحكمة . لا يؤثر . ما دامت قد انعقدت في المدينة التي بها مقرها . مثال ٢

رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ وإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة استئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية الى إحدى دوائرها مشكلة من ثلاثة مستشارين ، فانها تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى

القواعد القانونية :
١ - متى تبين أن لجنة فحص الاقاربات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالرسوم بقانون

يعمل بمصلحة الأملاك بمدينة القاهرة فإن محكمة استئناف القاهرة تكون وحدها هي المختصة بنظر الدعوى ، وما دامت قد انضمت قعلا في مقر المحكمة وهو مدينة القاهرة فإنه لا يؤثر على سلامة هذا الاجراء أن تكون قد عقدت جلساتها في بناء محكمة القاهرة الابتدائية بدلا من دار القضاء العالي .

(الجن رقم ٧٠٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ ص ١٠٠)

ولا يشير من ذلك أن هذه الدائرة هي أصلا إحدى محاكم الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل الذي أقرته الجمعية العمومية لمستشارى محكمة استئناف القاهرة .
(الجن رقم ٧٠٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ ص ١٠٠)

٢ - متى كان المتهم في دعوى الكسب غير المشروع

(J)

دور القاعة

لوائح

موجز القواعد :

- ١ مثال
- ٢ تنازل المرشح لقابة الصحافة في مسهل إجتاع الجمعية العمومية لا يترتب عليه بطلان الانتخاب رغم مخالفته للمادة ١٣ من اللائحة الداخلية
- ٣ سداد المهر العجز أو النص في لائحة النقل المشترك بالتقاربه ومنحه مهلة . لا أثر لها في مسئوليته في جنابة الإختلاس
- ٤ حق السلطة التنفيذية في إصدار الواقع اللائحة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها. للمادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ المللى
- ٥ الدخول أو الخلو . عدم النص بلائحة المأذونين على وجوب إثبات الخاص بهما

القواعد القانونية :

التنازل قبل مضي خمسة أيام لعرض أسماء المرشحين ، هو مجرد اجراء تنظيمي لا يستتبع مخالفة البطلان .
(الفرن رقم ١ سنة ٢٧ ق - جلة ١/١٩٥٧ ص ٨ س ٣٠٩)

٣ - لا يؤثر في مسؤولية المتهم في جنابة الاختلاس مبادرته بسداد العجز ، كما لا يفيد الاستناد الى ما ورد بلائحة النقل المشترك - وهي لائحة ادارية تنظيمية - من انذار المختلس ومنحه مهلة - لا يفيد الاستناد الى ذلك لانه ليس من شأن ما جاء بتلك اللائحة أن يؤثر في مسؤولية المتهم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقه .
(الفرن رقم ١٠٤ سنة ٢٨ ق - جلة ٥/١٩٥٨ ص ٩ س ٤٥٠)

١ - من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة ، ومن ثم فإن ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يلغى النص الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ والتي أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الاشتراك المستوى المستحق عليه صاية تاريخ الاجتماع العاды .

(الفرن رقم ٢٧ ق - جلة ٧/١٩٥٧ ص ٨ س ٣٠٩)

٢ - تنازل بعض المرشحين في مستهل اجتماع الجمعية العمومية هو حق لمن تنازل ولا يسبب باقي المرشحين في شيء من حقوقهم كمرشحين ، ولا يؤثر في صحة الانتخاب الذي تم بين العدد الباقي من المرشحين بعد هذا التنازل ، على أن ما ورد بالمادة ١٣ من اللائحة الداخلية من تحديد أجل

٤ - من المقرر أن السلطة التنفيذية أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتوافقة عليها ،

• - لم توجب لائحة المأذونين - التي صدر بها قرار وزير العدل المؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٠ منه - بالفصل الثالث منها بشأن بيان واجبات المأذونين الخاصة بأشهاديات الطلاق ، ولا في الفصل الأول بشأن الواجبات العامة للمأذونين - إثبات شيء يتعلق بحالة الزوجة من حيث الدخول أو الغلظة .
(ملحق رقم ٤٦٠ سنة ٢٩ هـ - جلة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٥١٢)

وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملني - الذي صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ في ظله - بتقنين هذا المبدأ في المادة ٣٧ منه فيكون ذلك القرار مستندا في الأصل الى الاذن العام الذي تضمنه الدستور ، ولا يعلو الاذن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن يكون تدينا للاذن العام المستند من النص الدستوري سالف الذكر .
(ملحق رقم ٢٢٤ سنة ٢٩ هـ - جلة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٤٤)

(↪)

رقم القاعده

مأمورو الضبط القضائي

الفصل الأول :

٦-١ ... تحديد مأموري الضبط القضائي

الفصل الثاني :

١٣-٧ ... اختصاص مأموري الضبط القضائي

الفصل الثالث :

ملطة مأموري الضبط القضائي

الفرع الأول : في البحث عن الجرائم ومركبتها وجمع الاستدلالات. ...

١٤ ... أ - في التبليغ عن المخدرات

١٨-١٥ ... ب - في جمع الاستدلالات

الفرع الثاني : في القبض ...

٢١-١٩ ... أ - في حالة الدلائل الكافية

٢٤-٢٢ ... ب - في حالة التلبس ...

٢٦-٢٥ ... ج - الاستيقاف ...

الفرع الثالث : في التفتيش ...

٣٠-٢٧ ... أ - في حالة التلبس ...

٣٦-٣١ ... ب - في حالة القبض ...

٤١-٣٧ ... ج - في حالة الأذن به ...

٤٥-٤٣ ... د - في إجراء التفتيش ...

٥٠-٤٦ ... الفرع الرابع : في التحقيق ...

٥٣-٥١ ... الفرع الخامس : في ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة

موطن القواعد :

الفصل الأول - تحديد مأموري الضبط القضائي

تحديد مأموري الضبط القضائي

١ ... - احبار رجال مكتب الآداب من مأموري الضبط القضائي بمنعوى القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ ...

رقم الفقرة

- ٢ — بيان مأموري الضبط القضائي في المادة ٢٣ إجراءات جنائية على سبيل الحصر . عدم انصرافه إلى مرسومه
كرجال البوليس الضرب منهم . أثر ذلك
- ٣ — المقتضون البيطريون اعتبارهم من الموظفين المكلفين بضبط وإتات المخالفات لأحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١
- ٥٤٤ — تحويل رجال غفر السواحل وحرس الجمارك والمصايد صفة مأموري الضبطية القضائية في حدود الدائرة
الجزيرية وذلك بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣
- ٦ — تحويل القانون رجال البوليس الحربي صفة الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي يرتكبها أفراد القوات
للمسلحة

الفصل الثاني - اختصاص مأموري الضبط القضائي

- ٧ — مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بلغل المستودع . دورهم
في ولاية رجال مكتب الآداب
- ٨ — اختصاص مأموري الضبط القضائي التابع لقسم الذي وقتت الجريمة في دائرته بإجراء ماحوله إزاء
القانون من أعمال التحقيق كالفتيش لتسبب التهم في أي مكان
- ٩ — اختصاص موظفي إدارة رسم الإنتاج التابعة لمصلحة الجمارك بمعاينة العامل والمصانع والمحال المرصص بها
وتفتيشها . عدم جواز معاينة أي محل آخر أو سكن وتفتيشه إلا بأمر كتابي من مدير أقرب مكتب لتسبيل
رسم الإنتاج
- ١٠ — ليس لضابط البوليس الحربي صفة الضبط القضائي بالنسبة للأفراد من جرائم إلا بتكليف من القيادة
العامة لقوات المسلحة
- ١١ — ضباط البوليس في المراكز والبنادر والأقسام بمقتضى المادة ٢٣ إجراءات جنائية من مأموري الضبطية
القضائية الذين لم في الدوائر التي يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم
- ١٢ — اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم إلا أن لم في حالة الضرورة
ضبط التهم في غير دائرة اختصاصهم المكاني لتنفيذ الإذن بالفتيش على شخصه
- ١٣ — الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعمال وظائفه في دائرة اختصاصه . ليس على المحكمة تحري حقيقة
الاختصاص بمجرد ادعاء ملتهم غير ذلك غير دليل

الفصل الثالث - سلطة مأموري الضبط القضائي

الفروع الأول : في البحث عن الجرائم ومركبتها وجمع الاستدلالات .

أ - في التبليغ عن المخدرات :

- ١٤ — تراخي مأموري الضبط القضائي في تبليغ النيابة العامة عن المخدرات . لا يخلل

رقم القاعة

ب - في جمع الاستدلالات :

- ١٥ - استخفاف ضابط البوليس في عمل المجني عليه بناء على طلبه لسباع اعتراف المتهم بالجرعة، لامتثاقه فيه للأخلاق.
من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم
- ١٦ - عدم إثبات مأمور الضبط القضائي لكل ما يجريه في الدعوى من استدلالات . لا يطلان
- ١٧ - لا تريب على مأموري الضبط القضائي فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها وضبط المجرمين فيها ، له في سبيل ذلك التفتيش وانتحال الصفة بشرط بقاء إرادة الجاني حرة غير معنومة .
مثال
- ١٨ - لا يشترط القانون تحرير محضر بتحريرات رجل الضبطية القضائية . كتابة تقريره مباشرة في التحقيق ...

الفرع الثاني : في القبض .

أ - في حالة الدلائل الكافية :

- ١٩ - مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر سواء كانت الجرعة متلبسا بها أو في غير حالات التلبس متى كان تحت دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا في المادة ٣٤ إجراءات
- ٢٠ - تقدير وجود الدلائل الكافية التي تجزئ القبض على المتهم وتفتيشه في غير حالة التلبس لمأمور الضبط القضائي مخصوصة في ذلك لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع
- ٢١ - مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر متى وجدت دلائل كافية على اتهامه . المراد بحضور المتهم الحضور الحكي لا القفل

ب - في حالة التلبس

- ٢٣، ٢٢ - لرجل السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمو من مأموري الضبط القضائي متى كانت الجرعة في حالة تلبس
- ٢٤ - لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في حالة التلبس بالجرعة

ج - الاستيقاف

- ٢٦، ٢٥ - استيقاف المتهم والامساك به واقفاده إلى مركز البوليس هو القبض بمعناه القانوني وهو لا يجوز إلا لرجال الضبط القضائي . ليس للمخبر ذلك إذ هو ليس من رجال الضبطية القضائية

الفرع الثالث - في التفتيش

(أ) في حالة التلبس :

- ٢٧ - كل ما يظهر من جرائم لمهتس إدارة الناز والكهرباء أثناء فحص عداد النور يكون في حالة تلبس . لمأمور
- الضبط القضائي الذي يرافقه التفتيش دون إذن من السلطة القضائية المختصة

رقم القاعدة

- ٢٨ — التلبس بجرعة مرقة التيار الكهربائي بغزل مأمور الضبطية القضائية تفتيش منزل المتهم بغير إذن من النيابة ...
- ٢٩ — كفاية المظاهر الخارجية المثبتة عن وقوع جرعة نقيام حالة التلبس مما يبيح لرجال الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه
- ٣٠ — مأمور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس . المادة ٤٧ إجراءات
- (ب) في حالة القبض :
- ٣١ — مأمور الضبط القضائي دون غيره تفتيش المتهم وفقاً للمادة ٤٦ إجراءات جنائية
- ٣٢ — صدور أمر بضبط المتهم وإحضاره بمن يملكه وحصوله صحيحاً . مأمور الضبط القضائي تفتيشه قبل إيداعه سجن نقطه البوليس تمهيداً لتقديمه إلى سلطة التحقيق
- ٣٣ — قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجرعة إحراز عندر . لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ إجراءات جنائية
- ٣٤ — مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجرعة إحراز عندر تطبيقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية . اعتبار التفتيش صحيحاً متبجاً لاثاره ولو انقطع انقطاع صلة المتهم بالجرعة
- ٣٥ — التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ إجراءات جنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تازم التحقيق وفقاً للمادة ٤٦ إجراءات . القول بأن المقصود به هو التفتيش الوقائي فيه خروج بالنص عن المعنى الذي تدل عليه عبارته
- ٣٦ — نص المادة ٤٦ إجراءات نص عام يميز مأمور الضبط القضائي التفتيش في كل الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم
- (ج) في حالة الاذن بالتفتيش :
- ٣٧ — صدور الاذن بالتفتيش لمعاون المباحث ولمن معاونته من رجال الضبط من شأنه تحويل كل منهم سلطة إجرائه . وقوع ما أجراه كل منهم من تفتيش يفرده صحيحاً
- ٣٨ — وجود قرائن قوية على إخفاء الشخص الموجود في المكان المأذون بتفتيشه لشيء يفيد في كشف الحقيقة . سلطة مأمور الضبط القضائي في تفتيشه
- ٣٩ — لايتدرج في صفة التفتيش أن يفتده أى من مأموري الضبط القضائي مادام الاذن لم يعين مأموراً بعبه
- ٤٠ — مأمور الضبط القضائي التحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المأذون بتفتيشه من أسلحة، تحقق رجال القوة من خلو المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم بعد ذلك يقع باطلاً

رغم القناعة

- ٤١ - إجازة النيابة لمأموري الضبط القضائي الذي يندب للفتيش أن يندب غيره من رجال الضبطية القضائية لإجرائه. لأجل لا اشتراط الكتابة في أمر التندب الصادر من المتدوب الأصيل ما دام أمر النيابة بالتدب ثابتا بالكتابة ...
- (د) في إجراءات الفتيش :

- ٤٣ و ٤٤ - الفتيش الذي يشره مأمور الضبط القضائي المتدب لإجرائه من سلطة التحقيق . خضوعه للقواعد الواردة بالمواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ إجراءات جنائية
- ٤٤ - استماعة مأمور الضبط القضائي المأذون له بالفتيش بمروسيه مشروط بتأم إجراءات الفتيش والضبط تحت رقابته وإشرافه . إغفال ذلك يبطل الفتيش
- ٤٥ - تطبيق المادة ٥٩ إجراءات جنائية . محاله عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها . الفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة بأنفسهم أو مأمورو الضبط القضائي بناء على تدبيرهم لذلك من سلطة التحقيق . خضوعه لأحكام المادة ٩٢ إجراءات جنائية

الفرع الرابع - في التحقيق

- ٤٦ - إشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في معاضد جمع الاستدلالات التي يجزئها بنزق انتداب صريح من النيابة . لا يتر من صفة هذه المعاضد كخاضر جمع استدلالات ...
- ٤٧ - تولى النيابة التحقيق بنفسها . عدم جواز قيام رجال الضبط القضائي بعمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها ...
- ٤٨ - على مأموري الضبط القضائي ومروسيهم الاستمرار في القيام بالواجبات التي فرضها عليهم القانون من جمع التحريات اللازمة للتحقيق رغم تولى النيابة التحقيق بنفسها
- ٤٩ - شرط صحة ندب مأمور الضبط القضائي أن يكون التندب صريحا ثابتا بالكتابة متعبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا استجواب المتهم . وألا يتصب على تحقيق قضية برميها إلا إذا كان التندب صادرا إلى معاون النيابة وأن يصدر عن صاحب الحق في إصداره إلى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين بمكانها ونوعها
- ٥٠ - ندب النيابة مأمور الضبط القضائي لسؤال المتهمين أمر محظوره القانون

الفرع الخامس - في ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة

- ٥١ - عدم اتباع ما نصت عليه المادتان ١١ و ١٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقسح الفس والتدليس من اتخاذ إجراءات معينة لأخذ العينات وتخوير الحاضر وقت الضبط . لا بطلان
- ٥٢ - خضوع مأمور الضبط القضائي في تحريز المضبوطات المادة ٥٦ إجراءات جنائية . يستوى في ذلك كونه أصيلا أو متدوبا من النيابة
- ٥٣ - للمور الضبط القضائي ضبط الأشياء المتعلقة في ارتكاب الجريمة أو نتجت عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وكل ما يفيد في كشف الحقيقة . شرط ذلك : وجود هسله الأشياء في محل يجوز لم دخوله

القواعد القانونية :

الفصل الأول

تعديد مأموري الضبط القضائي

١ - القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ والذي أضاف على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي، صدر مستندا إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٠/١٢/١٩٥٢ وبذلك يكون قد صدر صحيحا في ظل الأوضاع التشريعية السارية وقت صدوره .

(الفرن رقم ١٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢/١٩٥٦ ص ٧ من ٢٩٧)

٢ - بين القانون مأموري الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل مرسومهم رجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي ولا يضئى عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبغها عليهم القانون وكل ما لهم وقتا للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الايضاحات واجراء الماينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش واذن فاحضار متهم الى مركز البوليس لا يخول للجاويش التوبجى القبض عليه ولا تفتيشه .

(الفرن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١/١٩٥٦ ص ٧ من ٦٥٩)

٣ - ان قرار وزير الزراعة الصادر في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ بتعين الموظفين المكلفين بضبط واثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع النش والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين .

(الفرن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/١٩٤٧ ص ٨ من ٧٧٧)

٤ - ان القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ صرح في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمصايد من ضباط وضباط صف صفة مأموري الضبطية القضائية وحق تفتيش الأمتة والأشخاص في حدود الدائرة الجبركية التي يتولون عملهم فيها ، فإذا عثر أومباي وهو من ضباط الصف أثناء تفتيش من اشبه فيه على مواد مخدرة فإن الضبط والتفتيش يكونان صحيحين في القانون .

(الفرن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢/١٩٥٦ ص ٩ من ٤٤٦)

٥ - أحكام اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٩ وأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صرحة في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك من ضباط أو ضباط صف وموظفي الجمارك وعماها على وجه العموم صفة مأموري الضبطية القضائية ، وحق تفتيش الأمتة والأشخاص في حدود الدائرة الجبركية التي يباشرون أعمالهم فيها بصرف النظر عن رضاء المتهم بهذا التفتيش أو عدم رضائه به .

(الفرن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ٤/١٩٥٩ ص ١٠ من ٤٤١)

٦ - مفاد الأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ أن رجال البوليس الحربي مكلفون أصلا وبصفة دائمة بحكم وظائهم بضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة إلى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على حدة - وما استحدثه القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في هذا الشأن هو أنه أسبغ على رجال البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للإجراءات التي يتخذونها في ضبطها وتحقيقها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء السادية ما للإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة - فإذا كان الثابت أن المتهم وهو جاويش بالقوات المسلحة قد نسب اليه احراز مواد مخدرة ، فإن أمر الضبط والتفتيش الذي صدر من وكيل النيابة المحقق يمد اطلاعه على التحريات التي أجراها ضابط البوليس الحربي وسؤاله بشأنها يكون قد صدر صحيحا ، وبالتالي تكون اجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها الضابط المذكور تنفيذا لأذن النيابة صحيحا كذلك .

(الفرن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٠ ق - جلة ٣/١٩٦٠ ص ١١ من ٥٤١)

الفصل الثاني

اختصاص مأموري الضبط القضائي

٧ - لا ريب في أن مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السلاح بشرب الخمر يداخل المستودع يدخل في ولاية رجال مكتب الآداب المنوط بهم مراقبة ما يعلق بالآداب العامة ومنها احتساء الخمر في المحلات .

(الفرن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢/١٩٥٦ ص ٧ من ٢٩٧)

١١ - ضباط البوليس في المراكز والبنادر والأقسام يقتضى المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية من مأموري الضبطية القضائية الذين لهم في الدوائر التي يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم من جنسيات وجنح ومخالفات - فإذا كانت المحكمة قد أثبتت بما أوردته من ظروف الدعوى أن المتهم كان يسير بسيارته مخالفا للوائح يسيره في شوارع المدينة بسرعة أكثر مما تستلزمه حسن القيادة البوليس مراعاة تنفيذها ، فإن استيفائه السيارة لاتخاذ ما يلزم بشأنها يكون صحيحا .

العدد رقم ٩٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٦ / ١٠ / ١٩٥٩ / ١٠ ص ٦٧٧

١٢ - الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار لهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتنبه من النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسوغ له أن يقوم بعمل كلف به يقتضى وظيفته أو ندب إليه من بملك حق التدب وأن يجريه خارج دائرة اختصاصه ، هذا هو الأصل في القانون - إلا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المأذون له قانونا بتفتيش المتهم في دائرة اختصاصه ذلك المتهم في أثناء توجيهه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبدا له من المتهم المذكور من المظاهر والأفعال ما ينم على احرازه جوهرا مخدرا ومحاولة التخلص منه سفان هذا الطرف الاضطرابي المفاجيء - وهو محاولة المتهم التخلص من الجواهر المخدرة بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه - هو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط الى ضبط المتهم في غير دائرة اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الاجراء من صحيحا موافقا للقانون - اذ لا يسوغ في هذه الحال أن يفت الضابط مفلول اليدين ازاء المتهم الموقوف به تفتيشه اذا صادفه في غير دائرة اختصاصه وفي ظروف تؤكد احرازه للجواهر المخدرة .

(العدد رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ٦ / ١٠ / ١٩٦٠ / ١١ ص ٤١١)

١٣ - الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه - فإذا كان المتهم قد دفع بيطان اجراءات التفتيش على أساس أن الضابط الذي باشرها لم يكن مختصا بحسب المكان ، ولم يقدم الدفاع دليلا على ذلك - فإنه ليس على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتعقيق

٨ - متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فعلا ببلغ جزء من المبلغ المتفق عليه الى المتهم في بناء محكمة شبرا الواقع في اختصاص قسم روض الفرج ، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا باجراء كل ما خوله اياه القانون من أعمال التحقيق - كالفتيش - لتعقب المتهم في أى مكان في المرحلة التالية الخاصة ببلغ باقى الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الأولى .

(العدد رقم ٥٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢ / ١٠ / ١٩٥٨ / ٩ ص ٦٢١)

٩ - تنص المادة ١٥ من المرسوم الصادر في ٧ من يولي سنة ١٩٤٧ برسم الاتاج أو الاستهلاك على الكحول - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه : « يكون لموظفى ادارة رسم الاتاج التساوية لمصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية بقرار منه صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا المرسوم ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم وللسائر رجال الضبطية القضائية في أى وقت وبدون اجراءات سابقة معانة المعامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها ، كما يجوز لهم وللسائر رجال الضبطية القضائية في حالة الاشتباه معانة أى محل آخر أو مسكن وتفتيشه لضبط أية علية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة ولا يجوز القيام بالمعانة أو التفتيش الا بأمر كتابى من مدير أقرب مكتب لتحصيل رسم الاتاج ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفى المحافظة أو المديرية أو المركز على حسب الأحوال » - فإذا كان التات من الأوراق أن من حرر محضر التفتيش ، وكذلك محضر التحقيق هو معاون مكتب الاتاج ، ولم يرد بأحد هذين الحضرين ما يشير الى أنه مدير هذا المكتب ، فإن ما انتهى اليه الحكم من القضاء بيطلان التفتيش يكون في محله .

(العدد رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢ / ١٠ / ١٩٥٩ / ١٠ ص ٤٢٥)

١٠ - يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ - بتحويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي - أنه ليس لضابط البوليس الحربي صفة الضبط القضائي بالنسبة الى ما يرتكبه الأفراد من جرائم طالما أنهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن ضابط البوليس الحربي اذ أمر اثنين من رجاله بتسليم المتهم الى البوليس دون أن يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى أمرا خارجا عن اختصاصه ولا يكون لمؤوسه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر .

(العدد رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١ / ١٠ / ١٩٥٩ / ١٠ ص ٥٨٩)

تجربه بناء على ذلك القول المجرى ، ولا عبرة بالشهادة الادارية التي قدمها المتهم أمام محكمة النقض ، ما دام قد فاتته أن يقدمها لمحكمة الموضوع لتبدي رأيا فيها .
(العلن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٠ ق - جلة ١١/١٠/١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٧٤٢)
(والعلن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/١٠/١٩٥٩ ص ١٠٠ ص ٥١٧)

الفصل الثالث

سلطة مأموري الضبط القضائي

الفرع الأول - في البحث عن الجرائم ومركبتها وجمع الاستدلالات

١ - في التبليغ عن الحوادث :

١٤ - لم يقصد المشرع حين أوجب على مأموري الضبط القضائي المبادرة الى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث الا تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الاثبات ولم يرتب على مجرد الامسال في ذلك أي بطلان اذ العبارة بما تقتضيه به المحكمة في شأن صحة الواقعة وصحة نسبتها الى المتهم ، وان تأخر التبليغ عنها .
(العلن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/١٠/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٥٩)

ب - في جمع الاستدلالات

١٥ - متى كان الثابت أن الضابط وزميله انما انتقلا الى محل المجنى عليه واستخفيا فيه بناء على طلب صاحبه ليسمعا اقرار المتهم بأجل الدين وحقيقة الفائدة التي يحصل عليها في القرضين الربويين فانه لا يصح أن يعاب التسمع هنا بالنسبة لرجل البوليس بصفاته الأخلاق لأن من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم للتوصل الى معاقبة مرتكبيها .
(العلن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٧٩)

١٦ - لا يرتب البطلان اذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدعوى من استدالات ، وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد الا على سبيل التنظيم أو الارشاد .
(العلن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٣/٣/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٦٦)

١٧ - يجب على مأموري الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية - أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومركبتها ، وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى ، فيدخل في اختصاصهم اتخاذ مايلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، ولا تشرب عليهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها - ولو انخلوا في سبيل ذلك التفتي واتصال الصفات حتى يأس الجاني لهم ويأمن جانبيه وليتأكدوا من

١٨ - لا يشترط القانون تحرير محضر بالتحريات من رجل الضبطية القضائية ، وما دام هو قد قرر في التحقيق أنه قام بمباشرة التحريات وأدلى بما أسفرت عنه - فان ما ينشأ عنهم من أن الحكم أسس على اجراءات باطلة يكون على غير أساس .
(العلن رقم ٩٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٧٠)

(العلن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧)

الفرع الثاني - في القبض

١ - في حالة الدلائل الكافية :

١٩ - تنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات ، ومؤدى هذا أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنائية متلبسا بها أو في غير حالة التلبس متى كان تمت دلائل كافية على اتهامه .

(العلن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٢٧/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١١٢)

(والعلن رقم ١٠١٨ لسنة ٢٦ جلة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١١٦١)

٢٠ - لا تجيز المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط ، بل أجازت له ذلك أيضا عند وجود الدلائل الكافية على اتهامه بأحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة المذكورة ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداعة لرجل الضبط القضائي ، على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(العلن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/٢٣/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٣٠)

ج - الاستيقاف :

٢٥ - متى كان المخبران قد استوقفا المتهم وهو سائر في الطريق وأمسكاً بذراعيه واقتاداه على هذا الحال إلى مركز البوليس ، فإن ما قاما به ينطوي على تمطيل لحرته الشخصية فهو القبض بمعناه القانوني المستفاد من الفعل الذي يقارنه رجل السلطة في حق الأفراد والذي لم تجزه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها .

(الفرن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/٨ - ١٩٥٧/١٠ ص ٨ من ٦٦٥)

٢٦ - إن ما قارنه المخبران على الصورة التي أوردتها الحكم من استيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والامساك به واقتياده على هذا الحال إلى مركز البوليس ، عمل ينطوي على تمطيل لحرته الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانوني والذي لم تجزه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها ، وإذ كان رجلاً البوليس الملكي اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية ، وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لفرد ذوي الشبهة والتشديد ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضاً وإنما هو مجرد استيقاف لا يكون صحيحاً في القانون ولا يؤدي إلى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلاً .

(الفرن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٢٠ - ١٩٥٩/١٠ ص ١ من ٦٠)

الفرع الثالث : في التفتيش .

١ - في حالة التلبس :

٢٧ - لمهندس إدارة الكهرباء والغاز حق فحص عدادات النور، وكل ما يظهر له من جرائم أثناء ذلك الفحص يكون في حالة تلبس ، ولأمور الضبط القضائي الذي يرافقه ويشاهد هذه الحالة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة إلى إذن من السلطة القضائية المختصة .

(الفرن رقم ١٠٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٥ - ١٩٦٨/٥ ص ٩ من ٤٥٧)

٢٨ - التلبس حالة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها . فإذا كان الثابت من الحكم أنه لوحظ وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الشقة التي يقم بها الطاعن وتخترق الشارع فوق أسلاك الترام وتنفذ أماكن مختلفة بشوارع متجاورة شوهد منها نور كهربائي ينبعث من مصابيح كهربائية

٢١ - إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب - فانتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثاني فعلاً في هذا المكان ، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذي تمييز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه ، ولو أراد الشارع الحضور الذي يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائي لما كان متيسراً لهؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التي فرضها القانون عليهم ، من المبادرة إلى القبض على المتهم الذي توفرت الدلائل على اتهامه - وهو الأمر المراد أصلاً من خطاب الشارع لمأموري الضبط في المادة ٣٤ المذكورة (الفرن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١١/٢٣ - ١٩٥٩/١١ ص ١٠ من ٩٢٠)

ب - في حالة التلبس :

٢٢ - لا جدوى مما يثيره المتهم من أن المخبر الذي قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة كانت في حالة تلبس تميز لرجال السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

(الفرن رقم ٩٢٢ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٠/٢ - ١٩٥٦/١٢ ص ٧ من ٤)

٢٣ - كل ما خوله القانون وفقاً للمادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجنب التلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يمد قبضاً بالمعنى القانوني بل هو مجرد تعرض مادي فحسب .

(الفرن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٠/٢٤ - ١٩٥٦/٢ ص ٧ من ١٥٩)

٢٤ - متى كان المتهم قد بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره ، فإن ذلك يستتبع القبض عليه استمالاً للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا التى المتهم بورقة من جيبه وهو يجري في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه - بعد أن اشتبه في أمره - فانه يكون قد أقدم على ذلك العمل بإختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة أنه كان ثمة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه .

(الفرن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/٢١ - ١٩٥٨/١٠ ص ٩ من ١٤٨)

هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفتقر عنه الا في مدة الحجز فحبس ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه مهما كان سب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .
(المن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٢٧/١٩٥٦ ص ٧ من ١٢١٧)

٣٣ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بفتيشه شاهد المتهم بأحدى الغرف وبمجرد أن شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يمس شيئاً تحت قدمه فطلب إليه الهوض والانتقال من موضعه فلما أبتعد وجد الضابط في مكان قلمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فإن ما تقدم يدل بذاته - بنفى النظر عما إذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احرار مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي فتفتشه طبقاً لأحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات .
(المن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٢٤/١٩٥٧ ص ٨ من ١١١١)

٣٤ - لمأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة احرار مخدر تطبيقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يشترط لصحة هذا الاجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة اسناد الجريمة الى المتهم ، إذ قد يضح اقتطاع صلة المتهم بها ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحاً منتجاً لأثره .
(المن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/٢١/١٩٥٨ ص ٩ من ٨٤٤)

٣٥ - ان التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو اجراء صحيح من اجراءات جمع الاستدلالات التي تازم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه « في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى » والقول بأن التفتيش المشار اليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالتمس من مجال التعميم الذي تدل عليه عبارة الى نطاق التخصيص الذي لا موقع له على الأحوال التي تجيز القبض قانوناً على المتهم .
(المن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ من ٦١٦)

ولم يكن أصحابها متعاقدين مع ادارة الكهرياء على استيراد التور ، وقد قرروا جميعاً أنهم انما يستمدون التيار من ذلك المنزل فهذه حالة تلبس بجريمة سرقة لتيار الكهريائي المملوك لادارة الكهرياء تخول لمأمور الضبطية القضائية أن يفتش منزل المتهم بغير اذن من النيابة .
(المن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ من ١٠٠٦)

٣٩ - اذا كان الثابت من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان سيارة في طريق غير مألوف بالصهره يطمون أن تجار المخدرات يسلكونه لتهرب بضاعتهم ، وقد غير التهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدوا سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث أتيا ، ولما شعروا بشغب رجال البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة التي كان يحملها في السيارة ، فالتقيا كيساتين لرجال القوة عند التقاطه أن به أفيونا ، فتتبعوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقى ما كانا يحملانه من المخدرات ، فإن ما أثبت الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما ينهيه بذاته عن وقوع جريمة ، وفيه ما يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة بما يبيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشهما .
(المن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ من ١٠٢٦)

٣٥ - التفتيش الذي يقع في حالة من حالات التلبس بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق النيابة أن أجرت تفتيشه مستند من الحق الذي خوله الشارع لمأمور الضبط القضائي في المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتضييق نطاق تطبيق المادة المذكورة - ونصها عام - يؤدي الى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تفضي الظروف المحيطة بالحدث أن لا يتقاسم مأمور الضبط القضائي عن القيام بواجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله .
(المن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلة ١١/١٤/١٩٦٠ ص ١١ من ٧٨٢)

ب - في حالة القبض :

٣١ - نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية انما يخص مأمور الضبط القضائي دون غيره بحق التفتيش .
(المن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١/٥/١٩٥٦ ص ٧ من ٦٥٩)

٣٢ - متى صدر الأمر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك اصداره وحصل صحيحاً موافقاً للقانون فإن تفتيشه قبل ايداعه سجن قطة البوليس تمهيداً لتجديده الى سلطة التحقيق يكون صحيحاً أيضاً ، لأن الأمر بالضبط والاحضار

نذب للقيام بهذا التفتيش من وكيل الحكماء الذي يملك ذلك وتحت اشرافه .

(الملن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/١٩٥٧/١٠ س ٨ ص ١٢٠)
(الملن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٠/١٩٥٦/٢٠ س ٧ ص ٢٠٧)

٤٠ - لمأمور الضبط أن يتحقق من خلو المتهمة الموجود داخل المنزل المأذون بتفتيشه من الأسلحة التي قد تملكه وهو في سبيل أداء واجبه ، فإذا تحقق رجال القوة من خلو المتهمة من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي يقع على المتهمة بعد ذلك يكون باطلا .

(الملن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩/١٩٥٧/١٩ س ٨ ص ١٦١)

٤١ - لا محل لاشتراط الكتابة في أمر التنبأ الصادر من المنوب الأصلي ما دام ، أمر التنبأ بالنذب تابعا بالكتابة لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة انما يعبره باسم التنبأ العامة الآمرة لا باسم من نذبه له - فإذا كان الثابت أن مأمور الضبطية القضائية الذي نذبه التنبأ للتفتيش قد أجاز له التنبأ أن يذنب غيره من رجال الضبطية القضائية لأجرائه ، فإن قضاء المحكمة يطلان التفتيش على أساس عدم اثبات التنبأ الصادر من المنوب من التنبأ كتابة للضباط يكون غير صحيح في القانون .

(الملن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢/١٩٥٩/٢٠ س ١٠ ص ١٦٧)

ع - في إجراء التفتيش :

٤٢ - التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق يخضع فقط للقواعد الواردة بالمادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهمة أو من ينوب عنه أن أمكن ذلك والمادة ١٩٩ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الإجراءات التي يتبناها قاضي التحقيق ثم المادة ٢٠٠ التي تنص على أن لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي بعض الأعمال التي من خصائصه ، وفيما عدا ما تهدم فلما مأمور الضبط القضائي ، كما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، إذا ما صدر اليهم إذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذ ما يرونه كميلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة معينة ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون

(الملن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١٩٥٨/١٢ س ٩ ص ١٠٤٨)

٣٦ - نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو نص عام لا يقتضي الخصوص بجزء مأمور الضبط القضائي التفتيش في كل الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهمة ، وقد ورد هذا النص في الفصل الرابع الذي عنوانه « في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص » ، ولا يستقيم أن يكون تفتيش الشخص وضبط ما معه جائزا وهو بعيد عن منزله وغير جائز عند وجوده فيه ما دام الدخول الى المنزل لم يكن مخالفا للقانون وكان التفتيش لازما بناء على دلائل صريحة وكافية لاتهام شخص بجريمة احرار المخدر ، يؤيد ذلك ما جاء بالمادة ٤٩ من اجازة التفتيش لمأمور الضبط القضائي عند وجود قرائن قوية ضد المتهمة أو شخص موجود في منزله على أنه يخفي معه أشياء تفيد في كشف الحقيقة .

(الملن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢/١٩٦٠/٢٠ س ١١ ص ١٥٨)

ج - في حالة الاذن به :

٣٧ - متى كان وكيل النيابة قد أصدر اذنه لمعاون الباحث ولما يماونه من رجال الضبط بتفتيش منازل وأشخاص ستة من المتهمة فإن انتقال الضباط الذي صدر باسمه الاذن مع زملائه الذين صاحبوه لمساعدته في انجاز التفتيش يجعل ما أجراه كل منهم من تفتيش بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الاذن الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه .

(الملن رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق - جلة ٧/١٩٥٧/٧ س ٨ ص ٤٧١)

٣٨ - لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهمة أو غيره الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه اذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة وله تقدير تلك القرائن وبلغ كفايتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

(الملن رقم ٣١٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/١٩٥٧/١٠ س ٨ ص ١٢٢)

٣٩ - متى كان إذن التفتيش قد صدر مطلقا ، ونذب وكيل الحكماء ضابط أحد مراكز البوليس لتنفيذ في مركز آخر تباع المديرية ذاتها تحت اشرافه ، فإن التفتيش يكون صحيحا في القانون إذ أنه ما دام أن الأمر الصادر بالتفتيش لم يبين مأمورا بعينه لتنفيذ فلا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي - ومتى كان الذي قام بتنفيذ أحد مأموري الضبط القضائي التابعين للمديرية الذي له هذه الصفة بوجه عام بالنسبة الى جميع الجرائم بدائرة المديرية فضلا عن أنه

٤٧ — متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية نفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملاً من أعمال التحقيق إلا بأمر منها والا كان عمله باطلاً . ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تبشر التحقيق في الحادث فإن التفتيش يكون باطلاً .
(الملن رقم ٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٨ س ٢٤٥)

٤٨ — من الواجبات المفروضة قانوناً على مأموري الضبط القضائي وعلى مرعوسهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويعيروا جميع التحيات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم أو التي يملكون بها بآية كيفية كانت ، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية لتسكن من ثبوت تلك الوقائع ، وقيام النيابة العامة بأجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قيود هؤلاء المأمورين عن القيام إلى جانبها بهذه الواجبات في الوقت ذاته الذي تبشر فيه عليها ، وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجبة على أولئك المأمورين تحررها بما وصل اليه بحثهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق لتسليمها كما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستدعي في الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(الملن رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٥ ص ١٠ س ٥)
(والملن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٣١ ص ١١ س ٥٢١)

٤٩ — يشترط حتى يكون ندب مأمور الضبط القضائي صحيحاً منتجا أثره أن يكون الندب صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا استجواب المتهم ، وألا ينصب على تحقيق قضية برمتها - إلا إذا كان الندب صادرا إلى معاون النيابة ، وأن يكون ثابتا بالكتابة ، وأن يصدر عن صاحب الحق في إصداره إلى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا ، أما مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس فلا يعد اتدابا منها لأحد رجال الضبط القضائي لأجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي عندئذ محضر جمع استدالات - لا محضر تحقيق ، فإذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر من النائب العام بالغاء أو الحفظ .

(الملن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٠/١٩ ص ١٠ س ٧٢٧)
(والملن رقم ٢٤٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠ ص ١١ س ٥٠٨)

٤٣ — التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق تسرى عليه أحكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، والمادة الأولى منها تنص على اجراء تفتيش منزل المتهم « وغير المتهم » بحضوره أو من ينبيه عنه ان أمكن ذلك ، فحضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .
(الملن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/٢٥ ص ١٠ س ٥٦٨)

٤٤ — مأمور الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش وإن كان له أن يستعين في تنفيذ الأذن بمرعوسيه - ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي - إلا أن ذلك مشروط بأن تتم اجراءات الضبط والتفتيش تحت رقابته وإشرافه - فإذا كان ما أثبتته الحكم واضح الدلالة في أن التفتيش والضبط الذي قام به المخبر لم يكن تحت إشراف الضابط المأذون له بالتفتيش ، فيكون ما انتهى إليه الحكم من قبول الدفع بطلان التفتيش الذي أسفر عن ضبط « الحشيش » صحيحا في القانون .
(الملن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٨ ص ١١ س ٢٩)

٤٥ — استقر قضاء محكمة التقض على أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها - أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق فانه تسرى عليهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق - والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينبيه عنه ان أمكن ذلك .

(الملن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ - جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ ص ١١ س ٧٩٦)
(والملن رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ ص ٧٧ س ١٢٢٨)
(والملن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ ص ٨ س ٧٤٣)

الفرع الرابع - في التحقيق

٤٦ — مجرد إشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدالات التي يجرعها بمقتضى وظائفهم يغير اتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع استدالات .

(الملن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٩ ص ٧ س ٣٦٩)

في خصوص تعزيز المضبوطات وعدم خضوعه لأحكام المادة ٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذا كان منتدبا من النيابة العامة للتفتيش وخضوعه لأحكامها إذا قام بالضبط كأصيل .

(العلم رقم ٩٧٠ لسنة ٢٩ - مجلة ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ٧٧٨)

٥٣ - التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في إجراءاته اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن ، أما ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة ، أو تجت عن ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، فانه مما يدخل في اختصاص هؤلاء المأمورين - طبقا للسادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية - بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لمأموري الضبط القضائي دخوله - فإذا كان مأمور الضبط القضائي الذي ضبط قطعة القماش في مكتب المتهم مأذونا بضبطه واحتضاره ، فانه اذا شاهد هذه القطعة التي وصل اليه نأ استعمالها في ارتكاب الحادث من المجنى عليه وقام بضبطها بإرشاده بنية كشف الحقيقة ، لا يكون قد خالف القانون .

(العلم رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٩ - مجلة ١٠/١٢/١٩٦٠ ص ١١)

٥٤ - نلب النيابة العامة معاون البوليس لسؤال المتهمين ، وما تلاه من تحقيق لا يعد قانونا من إجراءات التحقيق القضائي الذي يضفي قوة على الأمر الصادر من النيابة بمد ذلك بحفظ الأوراق ويكسب خصوم الدعوى حقوقا ، ذلك بأن استجواب المتهم - على هذا النحو - هو أمر يحظره القانون في المادتين ٧٠ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية الممدتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢

(العلم رقم ١١٢٥ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٤١)

الفرع الخامس - في ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة

٥١ - ان غرض الشارع مما نص عليه في المادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع النش والتدليس من اتخاذ إجراءات معينة لكيفية أخذ العينات وتحرير المحاضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ، ولم يقصد أن يرب أي بطلان على عدم اتباع أي إجراء من تلك الإجراءات الواردة به .

(العلم رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٠/٨/١٩٥٧ ص ٨٠ ص ٧٧٧)

٥٢ - لا أساس في القانون للترفة التي قال بها الحكم - في معرض سرده واجبات مأموري الضبط القضائي

رقم القاعدة

مجالس عسكرية

موجز القواعد :

- ١ - صدور الحكم من المجلس العسكري بقوة من نوع القويات المقررة في القانون الجنائي لا يمنع من محاكمة الجنائي من جديد أمام المحاكم العادية .
- ٢ - محاكمة المتهم عسكريا لاتمنع محاكمته من جديد أمام المحاكم العادية . التزام هذه المحاكم عند تقدير العقوبة بمراعاة مدة الجزاء التي نفذ بها على المتهم فضلا لمدته العقوبة المنقضى بها . المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية .
- ٣ - الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام القضائية . متى صارت نهائية حازت قوة الشيء المنقضى منها طرق الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى [المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ .

القواعد القانونية :

١ - إذا صدر حكم من المجلس العسكري بمقتضى من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي فإنه لا يحوز قوة الشيء المقضي به ولا يمنع من محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم العادية وذلك إعمالاً لنص المادتين ١٦٩ ، ٢ من قانون الأحكام العسكرية .
(المن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٦٠)

٢ - أن ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه « يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون للمتهم قد قضاها » (تنفيذاً للحكم العسكري) لا يمنع المحاكم العادية من السير في الدعوى من جديد ومعاينة المتهم بالمقابلة التي تراها - على أن تراعى حين تقدير العقوبة - مدة الجزاء التي نفذ بها على المتهم فعلاً لا مدة العقوبة المقررة لها مهما بلغت .
(المن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٦٠)

٣ - قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تبيين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم

في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالمعارة التي اختارها الشارع عنواناً لهذا القانون ، ولا بعدم الإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشترك المحاكم العادية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة ، وينبئ على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكماً وأصبح هذا الحكم نهائياً ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً بإصداره يحوز قوة الشيء المقضي في قس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة ، إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جاني عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تفتح باباً لتناقض الأحكام ، فضلاً عن تجدد الخصومة مما ينزع عن الأحكام ما ينبغي لها من الثبات والاستقرار .
(المن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ ق جلة ١٤/٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٦٧)

رقم لفائدة

مجرمون أحداث

موجز القواعد :

- ١ - إدعاء المتهم عدم رآؤه - ع عشرة سنة يوم مغادرته الحرية . معاقبته بالأشغال الشاقة دون تناول هذا الدفاع ، خطأ
- ٢ - سلطة المحكمة في التحقق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية
- ٣ - شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على منتهب باعتباره حدثاً وفقاً لنص المادة ٣٦٢ / ٢ إجراءات جنائية ، أن يكون قد لحكم عليه بمقتضى من العقوبات الخاصة بالأحداث
- ٤ - تخفيف العقوبة على المتهم الذي يبلغ سبع عشرة سنة طبقاً لمادة ٧٢ عقوبات. شرطه . أن تكون العقوبة التي أتت المحكمة بتوقيعها بعد تقدير موجبات الرأفة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

القواعد القانونية :

١ - متى كان المتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارنته الجريمة السبع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بمقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سن المتهم مما قدم إليها من أوراق - أو ما رآته هي نفسها ، فإن قضاءها يكون معيبا .
(الطن رقم ١٣١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٢ ص ٨٠ ص ١٥٠)

٢ - ان التحقن من حالة المتهم الصغير الاجتماعية كما نصت بذلك المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية متروك كله للمحكمة فإن حصلت هي بنفسها ما ناط بها الشارع تحصيله من التحقيق الذى تجر به بنفسها أو من أوراق الدعوى كان لها أن تكتفى بذلك دون معقب عليها وان تمذر عليها ذلك كان لها أن تستعين في ذلك بموظفى وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم .
(الطن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٧ ص ٩ ص ١٠٥)

٣ - متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز اعادة النظر في حكمها السابق والصادر بجسب المتهمة قد أسست قضاها على القول بأن الفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز اعادة النظر « أن يكون المتهم قد حكم عليه بمقوبة من العقوبات الخاصة بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التقريبية المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم » .
فإنها تكون قد أولت عبارة « العقوبات الخاصة بالمتهمة الأحداث » الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات تأويلا صحيحا متفقا مع مقصود الشارع ومع الحكمة التى توخاها من استحداث هذا النص .
(الطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٤ ص ٩١ ص ٢٢٦)

٤ - لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه المادة ٧٢ من قانون العقوبات - الا اذا كانت العقوبة التى رأت المحكمة توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة ان وجدت هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ ص ١١ ص ٥٦٤)

محاكم شرعية

موجز القواعد :

- ١ - قصر تطبيق الرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ على الأحوال التى تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
- ٢ - المقصود من الاجراءات المشار إليها فى المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حماية أحكام الفتنة الصادرة منها
- ٣ - إعلام شرعى . تزويده . القول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رعت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط فى الاعلام . غير صحيح

مقصود على الأحوال التى تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
(الطن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٧ ص ٢٢٧)

القواعد القانونية :

١ - تطبيق أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧

ما انضبط في الاعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة ان هو الا استدراك عادل لما عني أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سهو أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث الهم أو انقغال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذي أثبت الحكم الجنائي أنه قد زور بسوء قصد وتشيرت فيه الحقيقة التي تقسمها الاعلام الشرعى الصحيح .
(المن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٩ ص ٩١)

٢ - المقصود من الاجراءات التي أشار اليها الشارع في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية أحكام النفقة الصادرة من تلك المحاكم .
(المن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٣ ص ٢٢٧)

٣ - اذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم في التزوير في اعلام شرعى ، فانه لا محل للقول بأن المادة ٣٩١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف

رقم القاعة

محاكم عسكرية

موجز القواعد :

- ١ - حالة قضايا الجنائيات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها بعد إلغاء الأحكام العرفية إلى محكمة الجنائيات لاغرفة الانعام
- ٢ - قضاء محكمة الجنح العسكرية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية . التزام غرفة الانعام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات
- ٣ - الإذن بفتيش منزل مقيم بأحرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١ اعتباره صحيحا ولو لم يسبقه تحقيق
- ٤ - إعفاء النيابة العامة حال مباشرتها تحقيق القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية من قيد إجراء التحقيق قبل أن تجرى هي الفتيش بنفسها أو بطريق ثلث أحد مأموري الضبط القضائي دون غيره من القيود الواردة في المادة ١/٩١ إجراءات جنائية
- ٥ - ارتباط جرمية من الجرائم العامة بجرمة من اختصاص محكمة استثنائية لارتباطا احتيايا يوجب اختصاص المحاكم الجنائية العادية بنظر المدعويين والقصل فيهما ١٨٣ أ ج و ٢/٢٢ ع

محكمة الموضوع المختصة بعد الناء الأحكام العرفية ، وهي محكمة الجنائيات لا غرفة الانعام .

(المن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/٩ ص ٨٠)

٢ - ان محكمة الجنح العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة جزئية اختصت بالفصل في بعض الجرائم التي خولتها الأوامر العسكرية الحكم فيها ومن ثم فإذا قضت المحكمة

القواعد القانونية :

- ١ - مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية أن حالة قضايا الجنائيات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها ، انما تكون الى

في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ١٦٥٨ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتبدون في ذلك بالتقيد المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية » اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعفاء من التقيود الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي المواد التي تمالج مسألة القبض على الأشخاص وتفتيشهم انما أراد أن يعفى النيابة من قيد اجراء التحقيق قبل أن تجري هي التفتيش بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجرائه ، دون غيره من التقيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تسبغ على التحقيق صفته كاجراء من اجراءات التحقيق .

(الفرن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٥٨ س ٩ ص ٨٤٢)

٥ - قررت المادة « ١٨٣ » من قانون الاجراءات الجنائية قاعدة عامة أصلية من قواعد تنظيم الاختصاص هي أنه اذا ارتبطت جريمة من الجرائم العادية بجريمة من اختصاص محكمة استثنائية - كجريمة عسكرية - ارتباطاً حسياً تتوافر به شروط المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، اختصت بنظرهما والفصل فيها المحاكم الجنائية العادية ، وذلك تطبيقاً لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الأصل الا في الأحوال التي يتناولها القانون بنص خاص .

(الفرن رقم ٦١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١١٠١)

المسكينة بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية وصلى الحكم العسكري على هذا الحكم فانه يتبين على غرفة الاتهام أن تحيل الدعوى الى محكمة الجنابات تطبيقاً لأحكام المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الفرن رقم ١٧١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٢٣/١٩٥٨ س ٩ ص ١٢٦)

٣ - الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ١٠/٣١/١٩٥٢ يعتبر صحيحاً وصادراً ممن يملكه قانوناً ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقاً قبل إصداره مادام قد اقتنع بجدية التحيات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقاً لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجميعها متنتجة لأثارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية الذي صدر لاحقاً لواقعة الدعوى .

(الفرن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٢٣/١٩٥٨ س ٩ ص ٦٨٨)

٤ - ان الشارع اذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الامر العسكري رقم ٩٩ بالاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن « يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يندبهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية اجراءات التحقيق

محاکمة "إحالة"

راجع : اجراءات (القواعد من ١ - ٢٤٢)

رقم القاعدة

محال صناعية وتجارية

موجز القواعد :

- ١ - القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، منه المارضة في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة له أو لقرارات المفصلة له . يستوى في ذلك صلوها من أى من درجتي القاضى
- ٢ - أصل التبريم ولازمه أن يكون اخل للذى حرم الشارع إنشاءه أو إقامته إلا بترخيص مما يخص لفرض صناعى أو تجارى أو أن يكون بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلداً لفراسة أو مفسداً بالصحة العامة أو خطراً على الأمن العام .

القواعد القانونية :

كما يخصص لفرش صناعي أو غرض تجاري ، أو أن يكون محلا بطبيعية ما يجري فيه من نشاط مقلقا للراحة أو مضرا بالصحة العامة أو خطرا على الأمن العام ، وهذا الأصل التشريعي يقتضي عند تقرير المسؤولية الجنائية اعتباره وعدم اضراره ، وهو لتعلقه بلازم التجريم سابق في الترتيب على التمييز الذي اشتبه على محكمة الموضوع بين نوعي الموائش من أنها من الموائش الحلوب أو غير الحلوب وهو ما لم تنتبه المحكمة الى أنه قد اجتمع لهما حكم واحد في القانون (بند ٥٦ من القسم الأول وبند ١٠٢ من القسم الثاني) ، وبذلك يسقط التفريق الذي انتهى اليه الحكم وما قاله من أن محضر ضبط الواقعة لم يبين نوع المائشة وما اذا كانت حلوبا أو غير حلوب أو من الموائش التي تربي، وقد كان واجبا على المحكمة أن تناوله بتحقيق تجريه ليتكشف لها ما تازعها الشك فيه من قيام موجب التجريم أو عدم قيامه وأن الخطيرة موضوع الاتهام مما يسرى عليه حكم القانون أو لا يسرى ، ولا تستطيع محكمة النقض مع قصور الحكم من هذه الناحية مراقبة صحة انطباق القانون على حقيقة الواقعة مما يمتنع له نقض الحكم والاحالة .

(المن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١١ ص ١٨٨)

١ - بين من الاطلاع على المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ - بشأن المحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون أن الشارع قد تعلق مراده باغلاق سبيل المعارضة بالنسبة الى الأحكام التي تصدر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، أو القرارات المنفذة له منعا من اطالة اجراءات المحاكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقا يسرى حكمه على الأحكام التي تصدر من درجتى التقاضى دون قصره على أحكام محكمة أول درجة ، وذلك أخذا بمسوم النص وتمشيا مع حكمة التشريع ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

(المن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٨ ص ١٠ و ٦٢٥)

٢ - التاخر من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ أن الأصل هو أن يكون المحل الذي حرم الشارع انشاءه أو اقامته الا بترخيص من الجهة المختصة

رقم القاعدة

محال عمومية

موجز القواعد :

- السماح ببيع الوطلة في محل عموى دون الحصول على ترخيص . جريمة مستمرة . عدم قبول المحاكمة إلا للحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . تدخل الجنائي في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون اعتبار للحكم السابق ١
- سريان أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ فيما عدا المادة الثانية منه على المحال العمومية الموجودة وقت العمل ٢
- احوال المقررة المشار إليها في المادة ٩ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافئة الدعاية هي المعلنه لاستقبال الجمهور بغير تمييز للإحالة وقتها . عدم تحقق هذا المعنى في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لكتاما ملة غير محدودة ولطانوع من الاستثمار ٩ ٣
- المراد بالألعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ هي الألعاب التي صممت تلك

رقم المادة

- المادة وأوردتها على سبيل التليل والألعاب المشابهة لما وهي التي يكون الريح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة . جواز تحقق الريح في المقامرة على طعام أو شراب ٤
- صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ قبل الحكم نهائيا على المتهم بجرمة ارتكباها في ظل القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، وجوب تطبيق أحكام القانون الجديد فيما هو أصلي للمتهم . مثال ٥
- مسامحة مستغل المحل ومديره وللشرف على أعمال فيه ، مما يقع فيه من مخالفات . قوام هذه المستلزمات فرض عليهم بما يقع فيه من مخالفات ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . لا يثبت من أيهم الاعتراض بعدم علمه ٦

القواعد القانونية :

محدودة ولها نوع من الاستثمار .

- (الطن رقم ١٩٩٧ لسنة ٢٥ قجلة ٢٠/٢/١٩٥٧ ص ٧ س ٤٠٩)
- ٤ - ان الراد بالألعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ هو الألعاب التي سمته تلك المادة وأوردتها على سبيل التليل للنهي عن مزاوتها في المحال العامة وكذلك الألعاب المشابهة لها وهي التي يكون الريح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، وكما يتحقق الريح في صورة المقامرة على مبلغ من التتود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب أو على أى شيء آخر يقوم بمال .
- (الطن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٧ قجلة ١٨/٢/١٩٥٨ ص ٩ س ١٨٣)
- ٥ - متى كان المتهم قد ارتكب جريمة سماحه للغير بلعب القمار في مقامه في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ للمعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الذي أنشأ القانون السابق وقضى بخلق المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلا من الناق نهائيا ، فإن القانون الأخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصح للمتهم .

(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ قجلة ١٧/٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٨٥)

- ٦ - ان المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ نصت على مسامحة مستغل المحل ومديره وللشرف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكامه ، وهي مسئولة ألقامها الشارع واقترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه .

(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧ قجلة ٢٧/٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٢٨٥)

١ - جريمة السماح ببيع البوطة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص هي من الجرائم المسترة التي يستند الأمر المايق عليه فيها على تدخل ارادة المتهم وتقوم المسئولية الجنائية عنها كلما تجدد هذا التدخل ، وفي هذا النوع من الجرائم لا تشمل المحاكمة الا الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى أما ما يتجدد بعد ذلك فإن تدخل ارادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون اعتبار للحكم السابق الذي لا تكون له أى حجية في مسند هذه الجريمة الجديدة (١) .

(الطن رقم ١١٠١ لسنة ٢٥ قجلة ١٦/١/١٩٥٦ ص ٧ س ٤١٩)

٢ - ليس في صياغة المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا في مقارفة فقرتها ما يفيد أن أحكام القانون المذكور (فيما عدا المادة الثانية منه) لا تسمى الا على ما أنشئ من المحال السومية بعد صدوره (٢) .

(الطن رقم ١١٠١ لسنة ٢٥ قجلة ١٦/١/١٩٥٦ ص ٧ س ٤١٩)

٣ - المحال المقررة المشار اليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥١ هي التي تمت لاستقبال من يرد اليها من أفراد الجمهور بشرط تمييز للاقامة مؤقتا بها . وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لكانها مدة غير

(١) و (٢) قررت المحكمة هاتين القاعدتين أيضا في حكمها الصادر في نفس الجلسة في القضية رقم ١١٠٢ سنة ٢٥ القضائية .

رقم القاطعة

محاماة

الفصل الأول :

١ تنظيم ممارسة مهنة المحاماة

الفصل الثاني :

التقيد بجدول المحامين :

٢-٦ الفرع الأول : شروط التقيد

٧ - ١١ الفرع الثاني : أثر التقيد

١٢ الفرع الثالث : احتساب مدة الخدمة السابقة في مدة المحاماة

١٣ الفرع الرابع : الاستبعاد من الجدول

١٤ الفرع الخامس : نقل التقيد من جدول المحاكم المختصة إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية

١٥ ، ١٦ الفرع السادس : نقل التقيد إلى جدول غير المشتغلين

الفصل الثالث :

١٧ - ١٩ حقوق المحامين وواجباتهم

موجز القواعد :

الفصل الأول - تنظيم ممارسة مهنة المحاماة

١ - حرية نزول مهنة المحاماة بمقتضى القانون . لا يجوز مرون تدخل الشارع لتنظيم ممارستها
راجع : تقص (القاعدة رقم ٢٢١)

الفصل الثاني - التقيد بجدول المحامين

الفرع الأول - شروط التقيد

- ٢ - صدور حق من التعيينات للحكوم بها على طالب التقيد في الجدول ، لا يكتبه حقا حالصا في التقيد بل يبقى أمره على تقدير السلطة التي تتصل في طلبه
- ٣ - اشتغال طالبه التقيد بالتمشيط البريطاني ثم في إحدى وظائف الحكومة وأعماله الخدمة من تلقاء نفسه . عدم تعارضه مع حسن السيرة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة
- ٤ - الاشتغال بمهنة المحاماة . عدم اشتراط فوات مدة معينة على الحصول على درجة البكالس أو ضرورة الاشتغال في أعمال قنية معينة

- ٥ - توقيع بعض القرارات على طالب القيد لأسباب لانضيق وحسن السمة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة .
فقدانه صلاحية الاشتغال بالمحاماة
- ٦ - هجاء طالب القيد بالانذار خلال فترة حمله إماماً لأحد المساجد لانتهاكه من العمل بعد إجازته الاحتياطية وادعائه المرض . عدم مسامحة باللمة أو الذرف ولا يجهل الطاعن غير أهل للاحترام الواجب لمهنة المحاماة .
- الفرع الثاني - أثر القيد**
- ٧ - حق الاشتغال بالمحاماة لا يبدأ وجوده إلا من تاريخ القيد رجحه . لا يفتى عنه التحاق الطالب في مدة سابقة يكتب أحد المحامين ومباشرة أعمال المحاماة
- ١٠٤٩٤٨ - مناطق القيد بالحدود هو الاشتغال بالمحاماة وممارسة فعلها . تلازم الأمرين بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر
- ١١ - حق المحامين للمقولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية دون غيرهم في المرافعة أمام محكمة الجنايات
- الفرع الثالث - احتساب مدة الخدمة السابقة في مدة المحاماة**
- ١٢ - اشتغال طالب القيد بوظيفة كتابية لا يشتغل شاغلها فعلاً وبصفة أصلية بالتأتون . عدم احتساب المدة التي قضاه فيها في مدة المحاماة
- الفرع الرابع - الاستبعاد من الجدول**
- ١٣ - استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم سداده الاشتراك . عدم زوال صفته كتمام . توليه الدفاع عن المتهم . لا يطلان
- الفرع الخامس - نقل القيد من جدول المحاكم المختلطة إلى جدول المحاكم الوطنية**
- ١٤ - نقل جدول المحامين أمام المحاكم المختلطة من اسم المحامي . إمتناع نقل اسمه إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية
- الفرع السادس - نقل القيد إلى جدول غير المشتغلين**
- ١٥ - للمحامي الذي كلف من مزاولة المهنة أن يطلب نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين وللمجلس النقابي أن يطلب نقل اسم المحامي إلى جدول غير المشتغلين إذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة
- ١٦ - المقصود بالمحامين غير المشتغلين الذين يجوز لهم نقل أسماهم إلى جدول غير المشتغلين هم من يمارسون المهنة بسلام يجوز لهم دون استعراضهم فيها ظرف طارئ
- الفصل الثالث - حقوق المحامين وواجباتهم**
- ١٧ - حظر الجمع بين المحاماة والتوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو غيرها
- ١٨ - إعفاء المحامين من المتقاضين من عقاب القذف ما دامت عبارات القذف الموجهة منهم تصلح بموضوع الخصومة وتقتضي ضرورات الدفاع
- ١٩ - إنضمام المحامي إلى زميله في معنى الإقرار بما ورد في مرافعة الخصم واعتبارها من وضعه بما يقتضيه تكررهما راجع : إجراءات (القواعد من ٨ - ١١ و ٧٥ و ٧٨ و ٧٩ و ٩٣ و ١٠٧) ودفاع (القواعد من ١ - ١٩) وعسكة الجنايات (القواعد من ١٠ - ١٣)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

تنظيم ممارسة مهنة المحاماة

١ - حرية مزاوله المهنة بوصفها نتيجة طبيعية للحرية الشخصية وإن كانت مكثولة بمقتضى القوانين ، إلا أن كثافة هذه الحرية لا يعنى انحلالها لمساس ذلك بالنظام العام مساسا مباشرا - فليس هناك ما يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيم ممارستها بما يكفل مصلحة الجماعة ويحقق الأغراض السامية التي قدراها عند سن هذه القوانين والتي جعلها الشارع سبيجا لتلك الحرية وضاعة للصالح انعام يتدفق بها ما يمس المهنة بالأذى ، وحتى لا يعرض لها عوارض تتجافى مع ما يجب لها من اعتبار بوجه عام ، ولا مع حقوق القائمين على ممارستها بوجه خاص .

(الظاهر رقم ١٨ لسنة ٢٩ رقم ٢٩٠٩/٩ وجملة ١٠٠ س ٤٠١)
(والظنون ٥١ و ٥ : ١٧ و من ١٩ : ٣٢ لسنة ٢٩ ق بنسب
الجملة) .

الفصل الثاني

التدريج بجدول المحامين

الفرع الأول - شروط القيد

٢ - أن أمر العفو الصادر لطالب القيد في جدول المحامين وإن تناول العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم بإدائته في الجرائم التي ارتكبها - إلا أنه لا يكسبه حقا خالصا في القيد بجدول المحاماة بل يبقى أمره محل تهدير السلطة التي تفصل في منليه .

(الظن رقم ٣ لسنة ١٩٠٦ جملة ٢/٤ ١٩٠٨ س ١٠)

٣ - اشتغال الطاعن بالجيش البريطاني فترة من الزمن ، ثم تعيينه بعد ذلك بإحدى وظائف الحكومة بمجرد انتهاء المعاهدة المصرية الإنجليزية وبقاؤه بها إلى أن اعتزلها من تلقاء نفسه لا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة .

(الظن رقم ٤١ لسنة ٢٩ ق - جملة ١/٥ ١٩٢٠ س ١١)

٤ - لم يشترط القانون للاشتغال بمهنة المحاماة عدم قوت مدة معينة على الحصول على درجة الليسانس في القانون ، أو ضرورة الاشتغال في أعمال فنية معينة طالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة وتوافرت فيه باقي الشروط القانونية .

(الظن رقم ١ لسنة ٣٠ ق - جملة ٢/٢ ١٩٢٠ س ١١)

٥ - إذا كان بين من ملف خدمة الطاعن أن بعض الإجراءات التي وقعت عليه كان لأسباب لا تتفق وحسن السمعة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة - كتجيزه لجانب بداليدفع عنه تهمة نسبت إليه ، وإدلاله بأقوال غير صحيحة في محضر البوليس لصالح هذا البدال وإخفافه محضرا محروا ضد تاجر ، واستعماله استمارات سفر صرفت إليه للحضور أمام محكمة عسكرية للشهادة وللحضور جلسة مجلس تأديب مع عدم حضوره أمامها ، وتوقيعه في دفتر الحضور والانصراف في يوم لم يتواجد فيه ، فإن ذلك يفقده صلاحية الاشتغال بالمحاماة التي تطلبها المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في فقرتها الرابعة .

(الظن رقم ٣٨ لسنة ٢٩ ق - جملة ٦/١١ ١٩٢٠ س ١١)

٦ - سبق مجازاة الطاعن بالإنذار خلال فترة عمله عامما لأحد مساجد وزارة الأوقاف بسبب انقطاعه عن عمله عقب إجازته الاعتيادية دون توقيع الكشف الطبي عليه وتقديمه شهادة طبية مرضية - مما استدعى الشك في صحة ادعائه - بما لا يتفق ومركزه الديني - لا يمد ماسا بالذمة أو الشرف ، وليس من شأنه أن يجعل الطاعن غير أهل للاحترام الواجب لمهنة المحاماة ، ويترتب على ذلك أنه لا يعتبر مانعا من قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين .

(الظن رقم ٧ لسنة ٣٠ ق - جملة ٢/٢ ١٩٢٠ س ١١)

الفرع الثاني - أثر القيد

٧ - متى كان الطالب لم يقيد بجدول المحامين الإتاخير ٣٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فإن حقه في الاشتغال بالمحاماة لا يبدأ وجوده إلا من هذا التاريخ وحده ولا ينشئ عن ذلك التحاق الطالب في مدة سابقة بكتب أحد المحامين وبإشرته أعمال المحاماة .

(الظن رقم ٣ لسنة ١٩٥٧ - جملة ١١/١٩ ١٩٥٧ س ٨)

٨ - دل الشارع بعبارة عنوان الباب الأول من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم - وبالترتيب الذي اختاره للنصوص التي أوردها فيه على أن مناط القيد

القانون الخاص بنظام موظفي الدولة وأعمال الجوزات لا يعتبر عملاً فنياً بلعني الذي عناه القانون ولم يصدر من وزير العدل قراراً باعتبار أعمال الطالب من هذه الأعمال، فإن القرار المطعون فيه إذ قضى برفض احتساب المسدة التي قضاه الطالب في هذه الوظيفة في مدة المحاماة لا يكون قد أخطأ .

(المن رقم ١ لسنة ١٩٥٧ - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ من ٨ ص ٨٤٢)

الفرع الرابع - الاستبعاد من الجدول

١٣ - أن المشرع بما أفصح عنه في المادتين ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، قد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامي الذي لم يتم بسداد الاشتراك في الميعاد للنقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد منعه من مباشرة أعمال المحاماة إلا أن القانون لم يربط على إجرائه على مزاولتها إلا المحاكمة التأديبية ومن ثم فإن دفع المتهم بيلان إجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلاً عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنايات كان اسمه مستبعداً من الجدول يكون في غير محله ما دام مقبولاً للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنايات .

(المن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧٠٠)

الفرع الخامس - نقل القيد من جدول المحاكم المختلطة إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوظيفية

١٤ - متى كان الثالث من الأوراق أن الطاعن سبق أن شطب اسمه من جدول المحامين أمام المحاكم المختلطة بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ بقرار أصدرته محكمة الاستئناف المختلطة منعقدة بمجلس تأديب للمتهم نسبت إليه وظل الجدول خلوا من اسمه تنفيذاً للقرار المذكور حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو التاريخ الذي نص عليه القانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٩ ، فإنه يستحق قانوناً نقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوظيفية وذلك تطبيقاً للمادة الأولى من القانون سالف الذكر .

(المن رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ - جلسة ١٩٥٨/٦/١٨ من ٩ ص ٥)

الفرع السادس - نقل القيد إلى جدول غير الشتمين

١٥ - قطعت المادة الثامنة من قانون المحاماة كل شك ودرأت كل شبهة في انصراف نصوصه إلى الذين يقومون بأعمال المحاماة إذ نصت على أن « للمحامي الذي كف عن مزاوله المهنة أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين نقل اسمه

بجدول المحامين هو الاشتغال بالمحاماة وممارستها فضلاً - فعملية القيد ليست مقصودة لذاتها بقدر ما هي وسيلة الاشتغال بالمحاماة اشتغالا فعلياً ، فالأمران - بحكم طبيعة الأمور - متلازمان ، بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر ، فالاشتغال بالمحاماة هو الغرض من القيد في الجدول، والقيد في الجدول هو سبيل الاشتغال بالمحاماة .

(النظم رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٩ من ١٠ ص ٤٠١)

٩ - ضبط الشارع الاشتغال بمهنة المحاماة بضيابط مزدوج ، فأقام بالمادة الثانية حداً فاصلاً بين المحاماة ومن لا يتوافر فيه شروط القيد - حتى لا يشأها غير أهلها - وأقام بالمادة الأولى حداً فاصلاً بينها ومن تقوم به حالة تتعارض مع ممارستها فحذف - وإن عوارفت - شروط القيد - فمن لا يتوافر فيه شروط القيد - يحرم من حق الاشتغال بالمحاماة وهو لا يستطيع الاشتغال بها - إذا كان مقيداً .

(النظم رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق - نقابات - جلسة ١٩٥٩/٦/٩ من ١٠ ص ٤٠١)

١٥ - فكرة الاشتغال بالمحاماة اشتغالا فعلياً - لم يبق لأول مرة في جدول المحامين - هي دون غيرها التي كانت تشمل في ذهن الشارع عند وضع القانون فقد تكررت في نصوص المواد ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٩٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، واسعة في مراحلها المختلفة ، وهذه النصوص على تعددها ووضوح عباراتها تدل على قصد واضعها من أن الاشتغال بالمحاماة هو الأصل في الباب الأول ولا يصح الفصل بينه وبين القيد في جدول المحامين المملين .

(النظم رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٩ من ١٠ ص ٤٠١)

١١ - تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون متصفين دون غيرهم بالرافعة أمام محكمة الجنايات - فإذا كان الثالث أن المحامي الذي باشر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات غير مقرر للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت بالفعل .

(المن رقم ١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١ من ١١ ص ١٢٦)

الفرع الثالث - احتساب مدة الخدمة السابقة في مدة المحاماة

١٢ - متى كانت وظيفة الطالب من الوظائف الوظيفية التي لا يشتمل شغلها فضلاً وبصفة أصلية بالقانون وكان ما أسند إليه من بحوث بقسم الدعاية والنشر وتطبيقه

فهي كالمادة الأولى من القانون تسيرون في منحي واحد ،
فما دام الاشتغال بالمحاماة - وهو النضر الأميل فيها -
هو المسوغ للقيود ، فالتحقاق المحامي الطارىء بأحدى
الوظائف بعد ممارسة منتهه والذي من شأنه أن يمنحه
من الممارسة هو موجب نقل اسمه الى جدول المحامين غير
المشتغلين ، فالميسار في الطالين واحد وقد أكد الصارع
مراده بعد ذلك بما تدل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة
الثانية من وجوب انقطاع صالة الموظف بالوظيفة قبل طلب
قيده اسمه بالجدول - وأن يكون الانقطاع لأسباب غير
ماسة بالذمة والشرع .

(المن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٩/١٠ ص ١٠١)

١٨ - يدخل في معنى الخصم الذي يعنى من عقاب
القذف الذي يصدر منه أمام المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٠٩
من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين ما دامت عبارات
انتدفع الموجبة منهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها
ضرورات الدفاع .

(المن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧١١٩)

١٩ - انضمام المحامي الى زميله يتضمن معنى الاقرار
بما ورد في مرافعة الأخير واعتبارها من وضعه مما ينعنه
عن تكرارها ، ومن ثم فإذا كانت اجراءات المحاكمة قد
بوشرت في مواجهة محامين أحدهما موكل عن المتهم والآخر
منتدب - وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامي
الموكل الذي ترافع عنه غير مقيد بجدول المحامين وانضم
الآخر اليه ، فإن المتهم يكون قد استوفى دفاعه .
(المن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/١٢ ص ٨٢٣٥)

الى جدول المحامين غير المشتغلين وللمجلس النقابة
أن يطلب نقل اسم المحامي الى جدول المحامين غير المشتغلين
إذا التحق بمصل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقاً لنصوص
هذا القانون واللائحة الداخلية » .

(المن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٩/١٠ ص ١٠١)

١٦ - قانون المحاماة - على ما هو واضح من نصوصه -
لا يعرف المحامي الذي لا يشتغل بالمحاماة ولا يقصد
بالمحامين غير المشتغلين الا من كان يمارس المهنة فعلاً وحال
دون استمراره فيها ظرف طارئ - فجعل النقل الى جدول
المحامين غير المشتغلين مقصوراً على هؤلاء دون غيرهم ،
ومتى كان الأمر كذلك ، وجب أن يكون هذا الاستثناء
من الأصل مقصوراً على ما استثنى على سبيل الحصر
فلم يكن الأمر اذن أمر عنوان - كما يقول الطاعن -
بل هو أمر الشارع في النصوص ذاتها وهي من الوضوح
والصرامة بحيث لا يجوز الانحراف عنها أو تفسيرها
تفسيراً يخرجها عن مراد الشارع .

(المن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٩/١٠ ص ١٠١)

الفصل الثالث

حقوق المحامين وواجباتهم

١٧ - المادة (١٩) من قانون المحاماة - وهي التي
حرمت الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال
وان وردت في الباب الخامس منه « في حقوق المحامين
وواجباتهم » فانها فيما ذكرت بشأن عدم جواز الجمع
بين المحاماة والتوظيف في احدى مصالح الحكومة أو غيرها -
لم تأت بجديد ، بل هي من مطابقات القانون وموافقاته ،

رقم القاعة

محكمة الجنايات

الفصل الأول - تشكيل المحكمة واتخاذها

٩١٦

المرع الاول : تشكيل المحكمة

رقم القاعة

الفرع الثاني : انعقاد المحكمة :

- ١ - أدوار الانعقاد ٧
- ب - مكان الانعقاد ٩ ، ٨

الفصل الثاني - الاجراءات امام المحكمة

- الفرع الاول : حضور التهم والمدافع عنه ١٣-١٠
- الفرع الثاني : إعادة المحاكمة ١٦-١٤
- الفرع الثالث : الإحالة إلى عكة الجنائيات ١٨، ١٧
- الفرع الرابع : فصل الخصمة عن الجناية ١٩
- راجع إجراءات (القواعد من ١١٢ - ١٣٩)

موجز القواعد :

الفصل الأول - تشكيل المحكمة وانعقادها

الفرع الأول - تشكيل المحكمة

- ١ - ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها المتدربين للعمل بإدارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنائيات . جائز ١
- ٢ - لو تضرر المدل عند الضرورة . ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنائيات لأحد أدوار انعقادها بناء على طلب رئيس عكة الاستئناف وله ندب أيهما لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى ٣ ، ٢
- ٤ - لرئيس عكة الاستئناف ندب أحد مستشاري المحكمة للجلسة بدلاً من المستشار الأصلي لوجود مانع لديه... ٤
- ٥ - عدم تضرر قانون السلطة القضائية لحالة الضرورة إلى قد تضرر على أحد مستشاري عكة الجنائيات أسوة بما فعل بالنسبة إلى رئيس الدائرة . اكتفى بما تكفلت به المادتان ٣١٧ و ٣٧٢ إجراءات جنائية من تنظيم هذه الحالة ٥
- ٦ - إكتفاء قانون السلطة القضائية بتنظيم ما أشار إليه في المادة السادسة من مما لا يتعارض مع أحكام المادتين ٣١٧ و ٣٧٢ إجراءات جنائية . يتأولها معمولاً أيهما تكلل أحكامهما أحكام القانون المذكور ٦

الفرع الثاني - انعقاد المحكمة

أ - أدوار الانعقاد :

- ٧ - نص المادة ٣٧٠ إجراءات جنائية على تحديد تاريخ افتتاح كل دور انعقاد محاكم الجنائيات قبله . بشهر يقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس عكة الاستئناف ونشره بالجريدة الرسمية . قاعة تنظيمية . عائلتها لترتيب البطالان ٧

رقم الفقرة

(ب) مكان الانتقاد :

- اشتراط انتقاد محكمة الجنائيات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية . لا يلزم انتقادها في ذات المبنى الذي تجرى فيه جلسات المحكمة الابتدائية ... ٨
- انتقاد محكمة الجنائيات في مكان آخر خارج المدينة التي تقع بها ذات المحكمة الابتدائية . يستوجب صدور قرار بذلك من وزير العدل ... ٩

الفصل الثاني - الاجراءات امام المحكمة

الفرع الأول - حضور التهم والمضامع عنه

- كفاية حضور محام واحد مع التهم بجناية أمام محكمة الجنائيات ... ١٠
- عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى في الأحكام الصادرة من محكمة الجنائيات في مواد الجنائيات ... ١١
- إختصاص المحامين المقيولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنائيات ... ١٢
- حضور مدافع عن كل متهم بجناية أمام محكمة الجنائيات . لا يتحقق إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات محاكمة التهم من أولها حتى نهايتها بشخصه أو بممثلا عن ينوب عنه ... ١٣

الفرع الثاني - إعادة المحاكمة

- البررة في شأن سقوط الأحكام النهائية الصادرة من محكمة الجنائيات بالوصف الذى أقيمت به الدعوى . ليس للمتهم عند إعادة محاكمته التمسك بالعقوبة المقررة بها فيها . عدم تنفيذ المحاكمة بما جاء في الحكم النهائي ... ١٤
- بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم . أثره : سقوط ذلك الحكم وجعل الشغل فيه بالقضاء غير ذي موضوع . إعتبار الظعن سابقا ... ١٥
- سقوط الأحكام النهائية الصادرة من محكمة الجنائيات بتعريض المتهم عا . أو التيسر عليه . إعادة الإجراءات من محاكمة مبتدأة . ليس للمتهم الذى قبض عليه التمسك بالعقوبة المقررة بها فيها . محاكمة الإعادة الفصل في الدعوى بكامل حريتها . لما تشديد العقوبة في غير ملطن من النيابة على الحكم النهائي كما لا أن تخفف العقوبة. ... ١٦

الفرع الثالث - الاحالة الى محكمة الجنائيات

- الحكم نهائياً من محكمة الجناح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . تقرير غرفة الاحكام بعد ذلك بأحالتها إلى محكمة الجناح للفصل فيها على أساس عقوبة الجناحة . خطأ . المادة ١٨٠ ج ١٧
- إحالة قضايا الجنائيات الى لم تبدأ المحاكم العسكرية . مردداً بعد إلغاء الأحكام العرفية إلى محكمة الجنائيات . لاخرقة الاحكام . م ٢ من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ ... ١٨

رقم القاعة

الفرع الرابع - فصل الجنبنة عن الجنابة

فصل محكمة الجنابات الجنبنة عن الجنابة لا يعتنما في سبيل تكوين عقيدتها في الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى كافة . لا يعد ذلك مباحا قضاء في الجنبنة بل يبقى موضوعها سليما حتى يقضى فيه من المحكمة التي أحيلت إليها

١٩

القواعد القانونية

الفصل الأول

تشكيل المحكمة وانقضاء

الفرع الأول - تشكيل المحكمة

للجلوس بمحكمة جنابات أسبوت ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف أسبوت ، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقا للقانون وبمقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية.

(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/٤ ص ٧ ص ٨٤٢)

٤ - ندب رئيس محكمة الاستئناف أحد مستشاري المحكمة لنظر الطلب الذي تقدم به المتهم، بطلان الحكم بدلا من المستشار الأصلي - الذي وجد لديه مانع - اجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ - في شأن السلطة القضائية - والواردة في الفصل الثاني منه المنون وفي قتل القضاة وندبهم - سواء في محاكم الاستئناف ، أو في المحاكم الابتدائية - ولا يلزم الاشارة الى هذا التدب في الحكم .

(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١١ ص ٣٨٠)

٥ - أعاد الشارع الوضع قاعدة تنظيمية عامة لتشكيل محاكم الجنابات فنص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون السلطة القضائية الصادر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ على أن « تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنابات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف » وهي قاعدة سبق أن وردت في موضعين - في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء وفي المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية - ثم استحدثت حكما جديدا ضمنه نص الفقرة الثانية من المادة السادسة ساقلة الذكر الذي يقضى بأن « يرأس محكمة الجنابات رئيس المحكمة أو أحد رؤساء الدوائر وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها » وقد اقتصر المشرع على ذلك

١ - ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها المنتدبين للعمل بإدارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنابات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ، ذلك أن ندب رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للعمل بإدارة التفتيش القضائي لا يرفع عن أيهما صفة القاضى أو يظلم عنه ولاية القضاء (١) .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ ص ٧ ص ٢٩٤)

٢ - المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تجيز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن ينسب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنابات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ، كما تجيز له ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى (٢) .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ ص ٢٩٤)

٣ - متى بان من الاطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر بندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية

(١) و (٢) قررت المحكمة هاتين القاعدتين أيضا في حكمها الذي أصدرته بجلسته ١٩٥٦/٢/١٤ في القضية رقم ١٨٣ سنة ٢٥ القضائية .

المبنى الذي تجرى فيه جلسات المحاكم الابتدائية -
وما دامت محكمة الجنائيات التي نظرت الطلب قد انتقلت
في مقرها وهو مدينة القاهرة ، فإن انعقادها يكون
صحياً .

(المن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ قـ ٢٦/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٨٠)

٩ - صدور قرار من وزير العدل انسا يكون واجباً
إذا كان محل انعقاد محكمة الجنائيات في مكان آخر خارج
المدينة التي تقع بها ذات المحكمة الابتدائية .

(المن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ قـ ٢٦/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٨٠)

الفصل الثاني

الإجراءات أمام المحكمة

الفرع الأول - حضور المتهم والمطلع عنه

١٠ - لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية
أمام محكمة الجنائيات أكثر من معام واحد .

(نظن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ قـ ١٠/١٢/١٩٦٠ ص ٧ ص ١٢٦١)

١١ - لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الإجراءات
الجنائية بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق
بالأحكام التي تصدر في مواد الجنائيات ومن محكمة
الجنائيات ، كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات (المواد
٢٣٩ وما بعدها في الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي
عنوانه في محاكم الجنح والمخالفات) .

(المن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ قـ ٢٨/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٥٨)

١٢ - تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية
على أن المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف
أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالرافعة
أمام محكمة الجنائيات - فإذا كان الثابت أن المأمى الذي
بأمر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنائيات غير مقرر
للرافعة أمام المحاكم الابتدائية : فإن إجراءات المحاكمة
تكون قد وقعت باطلاً .

(المن رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٩ قـ ٢١/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩٦٠)

١٣ - أوجب الشارع حضور مدافع عن كل منهم بجناية
أجبلت لنظرها على محكمة الجنائيات ، ولا يتحقق هذا الغرض
الا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من

ولم يعرض لحالة الضرورة التي قد تطرأ على أحد مستشارى
محكمة الجنائيات أسوة بما فعل بالنسبة الى رئيس الدائرة
مكتفياً بما تكفلت به المادتان ٣١٧ ، ٣٧٢ من قانون
الإجراءات الجنائية - المدلتين بالقانون رقم ٥٣٥
لسنة ١٩٥٣ - من تنظيم لهذه الحالة .

(المن رقم ١١٠ لسنة ٢٠ قـ ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٨٦)

٦ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة
القضائية وإن نص في المادة الأولى من قرار اصداؤه
على أن « ... يلقى من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية الصادر به المرسوم
التشريعى رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٣ ما يخالف أحكام نصوص
القانون المرافق ويستأض عنها بالنصوص المرافقة ويلغى
كل نص آخر يخالف أحكامه » لم يشر في ديباجته الى إلغاء
المادتين ٣١٧ ، ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ،
ولم يرد بنصوصه ما يغير أحكامهما ، مما مؤداه أنه قد
اكفى بتنظيم ما أشار اليه في المادة السادسة منه
ما لا يتعارض مع أحكام المادتين ٣١٧ ، ٣٧٢ سالتى
الذكر - فبقيت المادتان معمولاً بهما تكمل أحكامهما
أحكام القانون الجديد - وهذا هو المعنى الذي ذهبت
اليه المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير . وما أوردته المذكرة
الإيضاحية لقانون السلطة القضائية في هذا الشأن انها هو
ايضاح يكشف عن قصد المشرع وتمشى مع مفهوم
النصوص وليس تداركاً لما فات .

(المن رقم ١١٠ لسنة ٢٠ قـ ١٧/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٨٦)

الفرع الثاني - انعقاد المحكمة

(١) أدوار الانعقاد .

٧ - أن ما نصت عليه المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات
الجنائية من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد
محاكم الجنائيات قبله شهر بقرار من وزير العدل بناء
على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشر هذا القرار
بالجريدة الرسمية لم تهدف الا الى وضع قواعد تنظيمية
لا يترتب على مخالفتها أى بطلان .

(المن رقم ٢٣ لسنة ٢٨ قـ ٢٨/٥/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤١٩)

(ب) مكان الانعقاد .

٨ - المادة السابعة من قانون السلطة القضائية وإن
اشتترط أن انعقد محكمة الجنائيات في كل مدينة بها محكمة
ابتدائية الا انها لم تشترط أن انعقد المحكمة في ذات

غايا من محكمة الجنابات في جناية عن الحكم الصادر غايا من محكمة الجنب والمخالفات — فقد أجاز القانون المعارضة في الحكم الأخير ، ولم يجز أن يضار معارض بناء على معارضة رفضها — أما الحكم الأول فلا يطبق به حق للنهم ولا يجوز له التسك بقوله — وانما هو يسقط حتما بحضوره أو القبض عليه ، ومتى قرر ذلك فانه لا يقبل من المتهم الذي قبض عليه بمدحكم غايين مادي عليه في جناية من محكمة الجنابات أن يتسك بالمقوية المقضى بها غايا — بل أن محكمة الاعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها — غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغايي ، فلما أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم المذكور ، كما أن لها تخفف المقوية وحكمها في كلا نتالين صحيح قانونا — الأمر الذي ترى معه الهيئة العامة للمواد الجزائية المدول عما يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر ، والقصل في الدعوى الحالة اليها على هذا الأساس (المن رقم ١ لسنة ٣٠ قـ ١٢/١٧/١٩٦٠ ص ١١ س ٦٤٣)

الفرع الثالث — الاحالة الى محكمة الجنابات

١٧ — متى كانت غرفة الاهام قد قررت باحالة الدعوى الى محكمة الجنب للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبه مع سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنب بعدم الاختصاص لأنها جناية ومع تقريرها هي أن الواقعة جناية ، فانها تكون قد أخلطت في تطبيق القانون إذ كان واجباً عليها إحالتها الى محكمة الجنابات اصلا لنص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(التفسير رقم ١٨٧ لسنة ٢٩ قـ ١٢/٢١/١٩٥٦ ص ٧ س ١٣٤٤)

١٨ — مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بالناء الأحكام العرفية أن احالة قضايا الجنابات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها ، انما تكون

المادة ٣٣٣ من قانون اصول المحاكمات السوري تقابل المادة ٣١٥ من قانون الاجراءات الجنائية المصري — وقضاء التقضى استقر بشأنها على ما انتهى اليه الحكم الحالي — الحكم في الطعن ٣١٦ لسنة ١٤ قضائية — (جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨) مع التوايد القانونية السنة السادسة قاعدة ٣.٨ صفحة ٤١٠ — والحكم في الطعن ٥٦٦ لسنة ٢٩ قضائية — (جلسة ١٩٥٦/٥/١٢) — مع الاحكام — السنة العاشرة — قاعدة رقم ١١٧ — صفحة ٥٣١

المادة ٥٩ ، ٥٦١ الصادرين من محكمة التمييز بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٨ و ١٩٥٨/٦/٢٥ — مجلة القانون الصادرة عن وزارة العدل السورية السنة التاسعة صفحة ١٠٧ ، ٥١٩ ، والحكم السابق صدره من محكمة التمييز (دائرة دمشق) بتاريخ ٦ ايلول — سبتمبر سنة ١٩٥٩

اولها حتى نهايتها — فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده وبشخصه أو ممثلا من نيوب عنه . (المن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢٩ قـ ٢/٨/١٩٦٠ ص ١١ س ٢١٨)

الفرع الثاني — اعادة المحاكمة

١٤ — مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فاذا رفعت بوصفها جناية سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويظل حتما الحكم الصادر فيها في غيبة المتهم الذي لا يجوز له عند اعادة محاكمته أن يتسك بالمقوية المقضى بها فيها ، بل أن المحكمة تفصل في الدعوى في مثل تلك الحالة بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم المذكور ، لأن اعادة الاجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل انها شرعت للمصلحة العامة ، ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام الغيائية في مواد الجنابات على حالة المعارضة في الأحكام الغيائية الصادرة في مواد الجنب والتي يسرى في حقها نص المادة ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة .

(المن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٩ قـ ١٢/٥/١٩٥٥ ص ١٠ س ٥٣١)

١٥ — مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن ، ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم الغيائي الصادر من محكمة الجنابات في الجنبه النسوبة الى المظنون ضده فيه معنى سقوط ذلك الحكم عما يجعل البطلان فيه غير ذي موضوع ، فان الطعن المقدم من الحكم الغيائي يعتبر يسقط ذلك الحكم الذي كان محلا للطعن .

(المن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٠ قـ ٢/٢٠/١٩٦٠ ص ١١ س ٥٨٧)

(المن رقم ١٩٦٦ لسنة ٢٩ قـ ٢/٢٥/١٩٦٠)

(المن رقم ١٥٤٢ لسنة ٣٠ قـ ١/٩/١٩٦١)

١٦ — مفاد النص الصريح للمادة ٣٣٣ من قانون اصول المحاكمات السوري أنه ترتب على حضور المحكوم عليه أو القبض عليه سقوط الحكم الغيائي حتما وبقوة القانون ، وعلة ذلك أن اعادة الاجراءات لم تبين على نظام مرفوع من المحكوم عليه — بل هي بحكم القانون محاكمة لابتداء ، وترتبا على ذلك جاء نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصورا على تحويل الطعن في مثل هذا الحكم للنيابة العامة والمدعي بالحقوق المدنية والمسئول عن ذلك فيما يختص بسبب هذا يختلف الحكم الصادر

الى محكمة الموضوع المختصة بعد الغاء الأحكام العرفية، وهي محكمة الجنائيات لا غرفة الاتهام .
(المؤدق ٤٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩/١٩/١٩٥٧ ص ٨ ص ٩٨٩)
الفرع الرابع - فصل الجنحة عن الجنابة
١٩ - ان فصل محكمة الجنائيات الجنحة عن الجنابة

(الطن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٥ ص ٧ ص ٨٥)

محكمة الجناح "إحالة"

راجع : اختصاص .

(القواعد أرقام ٣٣ و ٣٨ و ٦٠) .

رقم الصفحة

محكمة الموضوع

١٠-١	الفصل الأول : سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل
	الفصل الثاني : سلطة محكمة الموضوع في المسائل الواقعية :
١٤-١١	الفرع الأول : استخلاص عناصر الجريمة
١٦-١٥	الفرع الثاني : تقدير قيام حالة التلبس
٢٣-١٧	الفرع الثالث : التمسك بالمسائل الواقعية أمام محكمة الموضوع
	الفصل الثالث : سلطة محكمة الموضوع في تقدير العقوبة وتعليلها :
٢٥-٢٤	الفرع الأول : في تقدير العقوبة
٢٦	الفرع الثاني : في تقدير تعدد العقوبات
٢٧	الفصل الرابع : سلطة محكمة الإحالة بعد تقضى الحكم

موجز القواعد :

الفصل الأول - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل

- ١ - تقدير رأي الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي
- ٢ - سلطة قاضي الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم
- ٣ - تقدير الدليل المستمر من الاعتراف . موضوعي
- ٤ - للمحكمة أن تأخذ بما تراه من تقارير الخبراء وتطرح ما عداها
- ٥ - الاعتماد على أقوال الشاهد في التحقيق الابتدائي دون ضمانه بالجلسة . متى يصحح
- ٦ - حق محكمة الموضوع في أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ونوكات متائلة

رقم القاعة

- ٧ — سلطة قاضي الموضوع في إلزام بصمة ما عجز الطبيب عن الوصول إليه بشأن حالة إصهار العين قبل الإصابة
إستناداً إلى وقائع الدعوى وأدلتها
- ٨ — سلطة محكمة الموضوع في إلزام بمراجعة الطبيب الشرعي اعتماداً على وقائع الدعوى
- ٩ — سلطة محكمة الموضوع في الأخذ برواية متقولة عن آخر عند الاطمئنان إلى صدورها من هذا الأخير حقيقة
وكانت نخل الواقع في الدعوى... ..
- ١٠ — سلطة قاضي الموضوع في الالتفات عما بين أقوال الشهود من خلاف لا يمس جوهر الشهادة

الفصل الثاني - سلطة محكمة الموضوع في المسائل الواقعية

الفرع الأول - في استخلاص عناصر الجريمة

- ١١ — تقدير وجود التشابه بين علامتين تجاريتين أو علمه . موضوعي.
- ١٢ — تقدير السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ
والإصابة الخطأ باختلافه بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادثة . سلطة محكمة الموضوع في هذا التقدير.
- ١٣ — بيان تاريخ الواقعة . هو أمر موضوعي متى أقيم الدليل عليه . طبيعة جريمة عيانة الأمانة وتحديد تاريخ
ارتكابها
- ١٤ — متى التروك في حكم المادة ٨٧١ مكرر ؟

الفرع الثاني - في تقدير قيام حالة التلبس

- ١٥ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة
الموضوع
- ١٦ — تحديد الفترة التي تقتضي بها حالة التلبس أمر موضوعي بشرط الاستناد إلى ماله أصل في الأوراق ولاسباب
مؤدية

الفرع الثالث - التمسك بالمسائل الواقعية أمام محكمة الموضوع

- ١٧ — الاحتجاج بالمرض كدفع مانع من دفع الاستئناف في الجاد . ثلثه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز
- ١٨ — متى يوقع غداً في اسم أحد شهود الزمات أدى إلى عدم إدلائه . عدم وجود أثر لذلك في الأوراق وعدم
إثارة أمام محكمة الموضوع . انفسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل
- ١٩ — ليس لهم أن يثير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض
- ٢٠ — ليس لهم أن يثير الدفع بطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض

رقم القاعة

- ٢١ — عدم إثارة ملن المتهم على تحقيقات النيابة بجلسة المحاكمة . لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة ...
- ٢٢ — عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بضغط أجزاء من اللعوم يعرف منها من الذبحة ونوعها . يعتز بها جديدا .
- ٢٣ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض عند وضوح مقوماته من مدونات الحكم دون إجراء تحقيق موضوعي .

الفصل الثالث — سلطة محكمة الموضوع في تقدير العقوبة وتصددها

الفرع الأول — في تقدير العقوبة

- ٢٤ — تقدير العقوبة وإعمال الظروف المشددة أو المخففة . هو من سلطة محكمة الموضوع . عدم الزامها بأبداء أسباب تقدير العقوبة التي أوتعتها ...
- ٢٥ — تقدير العقوبة . موضوعي ...

الفرع الثاني — في تقدير تعدد العقوبات

- ٢٦ — تقدير توافر شروط المادة ٣٢ ع أو عدم توافرها . موضوعي . مثال في جرمي إحراز سلاح وقتل خطأ

الفصل الرابع — سلطة محكمة الإحالة بعد نقض بالحكم

- ٢٧ — عدم تقدير محكمة الإحالة بما ورد في حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا بحكم النقض في إعادة تقديرها ...

القواعد القانونية :

الفصل الأول

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل

في أثناء التحقيق مع المتهم وسواء أكان المتهم مصرا على هذا الاعتراف أم أنه عدل عنه في مجلس القضاء أو في إحدى مراحل التحقيق ، وهذا من سلطة قاضي الموضوع غير خاضع في تقديره لرقابة محكمة النقض .

(انظر ٢٢٢ لسنة ٢٠٢١ قـ/٢/١٩٠٦ ص ٧ لسنة ٢٠١٩)

٣ — تقدير الدليل المستمد من الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها .

(انظر ١٣٧٥ لسنة ٢٠٢٥ قـ/٢/١٩٠٦ ص ٢ لسنة ٢٠٢٤)

٤ — الأمر في تقدير رأى الخبراء مما تختص به محكمة الموضوع ولها كامل الحرية في الأخذ بما تظنن إليه من التقارير الفنية والالتفات عما لا تظنن إليه منها .

(الطن ٥٦١ لسنة ٢٠٢٨ قـ/٢/١٩٠٨ ص ٩ لسنة ٢٠٢٧)

١ — الأمر في تقدير رأى الخبراء والفضل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يظنن إليه منها .

(الطن ٧٥٩ لسنة ٢٠٢٥ قـ/٢/١٩٠٦ ص ٧ لسنة ١٤٢٢)

٢ — لقاضي الموضوع — متى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه والملائت إليه نفسه — أن يأخذ به في ادانة المتهم المحترف سواء أكان هذا الاعتراف قد صدر أمامه أو

الفصل الثاني

سلطة عكة الموضوع في المسائل الواقية

الفرع الأول - في استخلاص عناصر الجريمة

١١ - وجود التشابه بين العلامتين التجاريتين الذي يفسد به جمهور المستهلكين أو علمه هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض .
(الطن ٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ ص ٧ ص ٦٦٦)

١٢ - السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمساءلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحدث ، وهو أمر موضوعي بحث قدره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب .
(الطن ٣٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ ص ٧ ص ١٧٠)

١٣ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً - ومنها جريمة خيانة الأمانة - هو من الأمور الداخلية في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، وعلى قاضي الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى ، وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي واستخلاص هذا التاريخ منها ومتى أقام الدليل عليه فهو بمنزلة عن كل رقابة .
(الطن ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ ص ٩ ص ١١٤٨)

١٤ - الشيء المتروك - على ما أشارت إليه المادة ٨٧١ من القانون المدني في فقرتها الأولى - هو الذي يستثنى صاحبه عنه باسقاط حيازته وبنية انهاء ما كان له من ملكية عليه فيندو بذلك ولا مالك له ، فإذا استولى عليه أحد فلا يمد سارقاً ولا جريمة في الاستيلاء على الشيء لأنه أصبح غير مملوك لأحد .
(الطن ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ ص ١٠ ص ٤٩٥)

الفرع الثاني - في تقدير قيام حالة التلبس

١٥ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكثافتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي

٥ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعهم أمامها بأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها ظالماً أن أقوالهم كانت مطروحة في الجلسة على بساط البحث وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال أو يطلب من المحكمة سماع أقوالهم بمعرفتها .
(الطن ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٢٩ ص ٦٩٨)

٦ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ولو كانت متشابهة .
(الطن ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٣ ص ٩ ص ١١٤٨)

٧ - لمحكمة الموضوع - بما لها من حرية مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة - أن تأخذ في قضائها بما تطمئن إليه من أقوال الشهود ، فلا تريب أيها أن هي جرت بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول إليه في تقريره بشأن حالة إحصار العين قبل الإصابة التي نشأت عنها علة مستديسة على اعتبار أنه هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها .
(الطن ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٦ ص ١٠ ص ٤١١)

٨ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت لديها .
(الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٤ ص ١١ ص ١١)

٩ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية يتقنها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٦ ص ١١ ص ٢٤٢)
(الطن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ ص ١١ ص ٧٩٦)

١٠ - من سلطة قاضي الموضوع أن يلتفت عما بين أقوال الشهود من خلاف لا يؤثر في جوهر الشهادة - مادام الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه .
(الطن ١٣٣٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢١ ص ١١ ص ٧٣٠)

٢٢ — اذا لم يثر المتهم أمام المحكمة أنه لم تضبط لديه أجزاء من اللحوم يرف منها سن الذبيحة ونوعا ، فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالموضوع .

(الطن رقم ٧١٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٠٦/٦/٢٦ ص ٧٧ ص ٩١٢)

٢٣ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض — الا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم ، أو كانت عناصر الحكم مؤدية اليقبوله بنير حاجة اليإجراء تحقيق موضوعي ، لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض — فاذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يفيد صحة هذا الدفع ، وكان الفصل فيه يقتضي تحقيقا موضوعيا ، فإن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

(الطن ٢١٥٣ لسنة ٢٨ قلة ١٩٠٦/٤/٢١ ص ١٠ ص ٤٧٠)

الفصل الثالث

سلطة عكة الموضوع في تقدير العقوبة وتعددها

الفرع الأول - في تقدير العقوبة

٢٤ — أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة وإعمال الظروف التي تراها محكمة الموضوع مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآته .

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٠٦/٤/٢٢ ص ٧ ص ٤٦٩)

(والطن رقم ١٢٠٤ لسنة ٢٧ قلة ١٩٠٦/٤/٢٢ ص ٩٩ ص ٢٦)

٢٥ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون وإعمال الظروف التي تراها محكمة الموضوع مخففة أو مشددة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير ملزمة ببيان الأسباب .

(الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ قلة ١٩٠٥/٥/١٩ ص ٩ ص ٥٤٦)

الفرع الثاني - في تقدير تعدد العقوبات

٢٦ — متى استخلصت المحكمة في منطق سليم أن جريمة احرز المندس بغير ترخيص وقد لالجنى عليه خطأ نشأتا عن فعلين مستقلين عن بعضهما مما يوجب تعدد العقوبات بتوقيع عقوبة عن كل جريمة من هاتين الجريتين لعدم

يوكل الأمر فيها الي سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فتبي كانت هذه المحكمة قد اقتضت بجسدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكمايتبا لتسوية اسداده وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا مقب عليها في ذلك .

(الطن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٨ قلة ١٩٠٥/٦/١٦ ص ٩ ص ٩١٢)

١٦ — تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها الي وقت اكتشافها للفصل فيها اذا كانت الجريمة متلبسا بها أو غير متلبس بها موكل الي محكمة الموضوع ولا مقب عليها في خصوصه ، ما دامت الأسباب التي استندت اليها لها أصولها في الأوراق وتؤذي قانونا الي النتيجة التي انتهت اليها .

(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٩ قلة ١٩٠٥/١/٢٢ ص ١٠ ص ٨٣٩)

(والطن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ قلة ١٩٠٦/١١/١٤ ص ١١ ص ٧٨٢)

الفرع الثالث - التصك بالأسائل الواقعية أمام محكمة الموضوع

١٧ — لا يصح الاحتجاج لأول مرة أمام محكمة النقض بالمرض كعذر مانع من رفع الاستئناف في المهاد .

(الطن رقم ١٢ لسنة ٢٦ قلة ١٩٠٦/٤/٢٢ ص ٧ ص ٤٥٧)

١٨ — متى كان ما ينهائ المتهم من وقوع خطأ في اسم أحد شهود الاثبات أدى الي عدم اعلانه لا أثر له في الأوراق ولم يثره المتهم أمام محكمة الموضوع فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن ٧٦ لسنة ٢٦ قلة ١٩٠٦/٤/٢٢ ص ٧ ص ٤١٨)

١٩ — ليس للمتهم أن يثير ملنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٦ قلة ١٩٠٦/٤/٢٢ ص ٧ ص ٥٠٩)

٢٠ — متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بطلان التفتيش ، فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٦ قلة ١٩٠٦/٤/٢٢ ص ٧ ص ٥٠٩)

٢١ — متى كان الدفاع لم يبد ببسلة المحاكمة ما يشيره من ملن على تحقيقات النيابة ، فإن مثله لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٦ قلة ١٩٠٦/٤/٢٢ ص ٧ ص ٥٢٣)

الى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض وتجرى فيها المحاكمة على أساس أمر الاحالة الاصيل فلا تقيد المحكمة بما ورد في حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في اعادة تقديرها لأن مداره هو القانون وليس الواقع ، ومن ثم فإن القول بالتزام محكمة الاحالة بتصحيح العيب الذى قضى الحكم الأول من أجله والاقتصار على التصحيح يكون على غير أساس من القانون .
(الطن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٧ ق ٢٤ / ٢٤ / ١٩٥٨ م ٩ ص ١٩٤)

توافر شروط التقسرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن تقدير توافر شروط هذه المادة أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع .
(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ م ٧ ص ٧٨٤)

الفصل الرابع

سلطة عكة الاحالة بعد نقض الحكم

٢٧ - ان قضى الحكم ببعد الدعوى أمام محكمة الاحالة

رقم القاعة

مراقبة

موجز القواعد :

- ١ - عدم تجاوز مدة مراقبة البوليس المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون العقوبات حل المدة التي شملها الغو منته قمرتها المادة ٣/١ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ ، تنص جميع من شملهم قوانين الغو المشار إليها في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٤ بجله المنته
 - ٢ - الرقابة المنصوص عليها في المادة ٢٨ عقوبات وما نص عليها منها في المادة ٧٥ عقوبات كل منهما عقوبة تبعية مصدرها القانون لا تحتاج في توقيعها إلى حكم القضاء . إختلافهما في السبب الذى جعله الشارع أساسا لتوقيع كل منهما
- راجع أيضا : لفتاوى (القواعد من ١٤- ١٧)

من هذا القانون تدرجان تحت وصف واحد هو أن كلا منهما عقوبة تبعية مصدرها القانون ، ولا تحتاج في توقيعها الى حكم القضاء الا أنها ما زالتا تختلفان في السبب الذى جعله الشارع أساسا لتوقيع كل منهما . ذلك بأن الرقابة المفروضة بالمادة ٢٨ انما يتحملها المحكوم عليهم لجرائم معينة بالنص ولمدة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على خمس سنين في حين أن الرقابة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ لا تفرض الا عند الغو من محكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لأى جناية بغض النظر عن وصفها ، وذلك عقب صدور الحكم بما أو في أثناء تنفيذها وقد حدد الشارع أمدتها بغض سنين ما لم ينص أمر الغو على اقصاها أو التجاوز عنها جملة .
(الطن رقم ١١١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/١٣ م ٧ ص ٣٢٤)

القواعد القانونية :

- ١ - قصد الشارع - رعاية لجميع من شملتهم قوانين الغو المشار إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ - أن يكون من يشملهم الغو سواء في الافادة من مزاي المنحة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ وهى عدم تجاوز مدة مراقبة البوليس المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون العقوبات على المدة التي شملها الغو .
(الطن رقم ١١١٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/١٣ م ٧ ص ٣٢٤)
- ٢ - الرقابة التي فرضها الشارع في المادة ٢٨ من قانون العقوبات وما نص عليه منها في الفقرة الثانية من المادة ٧٥

رقم القاعدة

مسئولية جنائية

الفصل الأول - المسؤولية الجنائية والركن المادى

الفرع الأول : المسؤولية فى حالى الاغناق والتجدير	١ - ٦
الفرع الثانى : للمسئولية عن فعل الغير	٧ - ٨
الفرع الثالث : للمسئولية عن الجريمة للتلاخة الأفعال	٩
الفرع الرابع : صور للمسئولية فى الجرائم الخلفة	١٠ - ٢٩

الفصل الثانى - المسؤولية الجنائية والركن المعنوى

الفرع الأول : الحد الحائى وفى الجرائم العسدية

(أ) : القصد العام والقصد الخاص	٣٠ - ٣٤
(ب) : القصد الاحتمالى	٣٥ - ٤٠
(ج) : أثر الجهل بالقانون فى القصد الحائى	٤١ - ٤٢
الفرع الثانى : الخطأ فى الجرائم غير العسدية	

(أ) : صور لخطأ	٤٣ - ٤٧
(ب) : لخطأ للشترك	٤٨ - ٥٢

الفصل الثالث - رفع المسؤولية الجنائية

الفرع الأول : عدم تكامل العناصر الإجرامية	٥٣ - ٥٧
الفرع الثانى : مواعى للمسئولية	٥٨ - ٦٣
الفرع الثالث : أسباب الإباحة (إحالة)	

الفصل الرابع - ما لا يرفع المسؤولية

الفرع الأول : الباحث	٦٤ - ٦٨
الفرع الثانى : السداد	٦٩ - ٧٣
الفرع الثالث : ما لا ينبى المسجذ فى جرائم الاختلاس	٧٤ - ٧٧
الفرع الرابع : صور لغيرى لما لا يرفع للمسئولية	٧٨ - ٨٧

رقم القاعدة

موجز القواعد :

الفصل الأول - المسؤولية الجنائية والركن المادى**الفرع الأول - المسؤولية حال الاتفاق والتجهر**

- ١ - تضامن المجهين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل. مناطه : ثبوت اتفاقهما معاً على ارتكاب الجريمة .
- ٢ - مسؤولية الشريك . إقصاء القصد الجنائى لدى القاعل لا يستتبع براءة الشريك الذى ثبت الاشتراك في حقه . م ٤٢ ع
- ٣ - المسؤولية في جريمة التجهر لا يتحملها جنائياً إلا الأشخاص الذين تألف منهم التجهر وقت ارتكابها ...
- ٤ - مجرد التوافق على ارتكاب الجريمة . عدم مساهمة كل من المجهين إلا عن نتيجة فعله
- ٥ - إقصاء المجهين على القتل الممد مع سبق الإصرار ووجود تأنيها في مسرح الجريمة وقت ارتكابها يبنى مصلحة الأخير في التمسك بأنه لم يضرب الهنئ عليه إلا القرية الى أمسايت العصا
- ٦ - ثبوت اتفاق المجهين على الاعتداء على الهنئ عليه لا يتعارض مع نفي سبق الإصرار . لا تشريه على المحكمة إذا أخملت المجهين عن النتيجة الى لحقت بالهنئ عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ثبوت إتفاقهم على الاعتداء عليه

الفرع الثانى - المسؤولية عن فعل الغير

- ٧ - افتراض علم مسئول المثل العموى ومديره والمشرع على أعماله عن أية مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . عدم قبول اعتذار أحد منهم بعدم علمه
- ٨ - مناط مسؤولية التهم في جريمة عرض مواد مفسوشة . قيامه بإدارة المثل دون إعتداد بملكيته

الفرع الثالث - المسؤولية عن الجريمة المتلاحقة الأفعال

- ٩ - اعتبار الجريمة متلاحقة الأفعال وحيدة واحدة في باب المسؤولية الجنائية

الفرع الرابع - صود المسؤولية في الجرائم المختلفة

- ١٠ - يتولى في المسؤولية مدير الفرع الكائن بمصر وعضو مجلس الإدارة للمتدب من الشركة عند مخالفة أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، عند عدم مراعاة النيب المقررة في عدد المصربين المستخلصين في الشركة
- ١١ - قيام المسؤولية الجنائية باعطاء شيك بدون رصيد أو صدور أمر من الساحب بعدم صرفه أو صحبه مخالفاً بحيل الباتى غير كاتف

رقم القاعدة

- ١٢ - صدور قرار بمد أجل توريد القمح . عدم قيام الملمم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه . لإجواز إعادة تقديمه للمدا كذا رغم سبق برامته لإطالة أمد التوريد قانونا
- ١٣ - إعتبار من يخالف أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بزراعة الأرز قاعلا أصليا سوايا تركب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره
- ١٤ - توافر المسؤولية الجنائية إذا استغل الملمم سواقا للجملة قبل صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٤٩ خارج النطاق الكافي للجديد الذي حددته قرار وزير التجارة ثم استمر في استغلاله بعد صدور القرار
- ١٥ - مجرد الاعتناء عن رد المال المختلس لوجوب تصفية الحساب بين الطرفين لا يتحقق به جريمة الاختلاس . على المحكمة أن تقوم بضحي الحساب وتصفيته
- ١٦ - تحقق للمسئولية عند عدم تقديم الملمم شهادة المحرك القبيحة عن البضاعة التي استوردها في الميعاد . ولو كان قد استخرجها فعلا وتأخر في تقديمها
- ١٧ - لا تأثير على مسؤولية الملمم الجنائية إذا خلط المحكم بين وزن القطعة التي ألتاها الملمم على الأرض وبين القطعة التي عثر عليها في جيبه مادام قد أثبت عليه أنه أحرز القطعتين كليهما
- ١٨ - توافر المسؤولية عن جريمة الاعتناء عن البيع ولو كان الاعتناء جزئيا
- ١٩ - تحقق مسؤولية الملمم إلتطافا لمادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ولو كان الملمم يقيم وحده في المكان الذي وضع التار فيه
- ٢٠ - قيام المسؤولية عن جريمة تسليم سر من أسرار الدفاع إلى دولة أجنبية أو الحصول على السري بهذا القصد ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر ما دامت مصر نفسها في حالة حرب مباشرها قواتها النظامية
- ٢١ - توافر مسؤولية صاحب الشيك بمجرد تحليه عن الشيك لوكيل المستفيد
- ٢٢ - عدم تبين القانون حدا أدنى لقيمة المحرزة من المادة المخدرة . العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا
- ٢٣ - مسؤولية جندي الجيش في تطبيق المادة ١١٢ عقوبات... مما يكون تحت يده من أموال سلمت إليه بسبب وظيفته سواء أكان المال عاما أم لا
- ٢٤ - قيام المسؤولية في جريمة إحراز السلاح والخبرة بدون ترخيص بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد القانوني ولو اتخذ الملمم بعد ذلك إجراءات إستصدار رخصة جديدة
- ٢٥ - عدم الإلتئام للمعرفة شخصي المالك للمسروقات لا أثر له في قيام جريمة السرقة
- ٢٦ - قيام المسؤولية في جريمة استخراخ الخافي المواد المعنوية من المتاجر أو المهاجر أو شرعه في ذلك قبل الحصول على ترخيص ولو تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الفعل أو بعده
- ٢٧ - مناط قيام مسؤولية الشاهد عن الشهادة الزور أن يصر على أقوال الكاذبة حتى تقل ياب المراقبة

رقم المادة

- ٢٨ — مبدأ مسؤولية المتهم الذي أضحى من توريد القسح عملاً بالقانون ٢١ لسنة ١٩٥٦ إنزالاً لم يتم في ١٩٥٦/٧/٣١
بتوريد القسح أو بلغ البذل القسدي
٢٩ — مسؤولية المتهم — في جرائم القسح عبارات القذف والسب عند إعادة نشرها . نقل الكتابة ونشرها
يخبر في حكم القانون كالتنشر الجديد . ١٩٧٧ ع ٥

الفصل الثاني - المسؤولية الجنائية والركن المعنوي

الفرع الأول - القصد الجنائي في الجرائم في الضحية

(١) القصد العام والقصد الخاص

- ٣٠ — قيام المسؤولية الجنائية في الجرائم المستمرة كلما تجدد تدخل لإرادة المتهم . جهول المحاكاة الحالة الجنائية
السابقة على وضع الدعوى . ما يتجدد بعد ذلك بتدخل لإرادة الجاني يكون جريمة جديدة
٣١ — إمتناع المتهم عن رد المغتولات إلى تسليمها لإصلاحها واستعدادها لرداعتها استلام ما يستحقه من الأجر
المتنازع عليه — عدم كفايته في إثبات سوء النية
٣٢ — لمسألة المتهم عن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها يجب أن يكون عالماً علماً حقيقياً باليوم
الليح ثم يصمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم
٣٣ — تمتد القتل مسألة موضوعية وهي أمر داخل متعلق بالإرادة . ويجب إثبات توافره لدى المتهم . مثال
— توافر المسؤولية في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة بالإمتناع عن تقديم المحجوزات يوم البيع أو عدم
الإرشاد عنها بقصد سرقة للتضييق في أمر أو إبداء الحاجز

(ب) القصد الاحتمال

- ٣٥ — مسؤولية محدث الإحابة عن النتائج المحتمل حصولها منها ولو كانت عن طريق غير مباشر عالم بثبت
تمسك المتهم عليه بتجسيم المسؤولية
٣٦ — ثبوت أن الضحية التي أوقعها المتهم هي وسائر الضحايا التي وقعت على رأس المتهم عليه كانت مجتمعة
في السبب في وفاته . مسألة المتهم عن جريمة ضرب أفضى إلى الموت . صحيح
٣٧ — مسؤولية المتهم عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها
٣٨ — ثبوت أن وفاة المتهم عليه نتيجة هبوط القلب عقب إعطاء حقنة نفسانية كانت بسبب حساسية خاصة
بجسمه ليس لمظاهر خارجية تدل عليها انتفاهاً بالمسؤولية عن الوفاة
٣٩ — إنتهاء المحكمة إلى عدم تحميل المتهم بجريمة الضرب القسدي إلى الموت للمسؤولية عن وفاة المتهم عليه —
لا يبين مسؤوليته عن جريمة إحداث الحرق البسيط
— مسؤولية المتهم عن النتيجة المحتملة للجريمة التي تم الاتفاق على ارتكابها
٤٠ (ج) أثر الجهل بالقانون في القصد الجنائي

رقم القاعة

- ٤١ — الجهل بقانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه يجعل القتل غير مؤثم
- ٤٢ — الجهل بأحكام وقواعد تنفيذ المذنية أو الخطأ في فهمها يجعل القتل غير مؤثم

الفرع الثاني — الخطأ في الجرائم غير العمدية

- ٤٣ — البحث الأول : صور الخطأ
- ٤٤ — تقدير السرعة التي تصلح أساساً لمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أمر موضوعي
- ٤٥ — قيادة اللطم السيارة بسرعة زائدة مع علمه من قبل بحقيقة حالة الترامل وماها من غلل مسئولية عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ
- ٤٦ — السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ هي التي يتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه
- ٤٧ — توافر الخطأ الذي يكفي لحمل مسئولية « البصيلة » الجنائية والمذنية بتخضيره غدراموضعا بنسبة تزيد عن النسيبة المسموح بها طبقاً لقراره بمجمله كنه الغدر قبل تخضيره مما كان يقتضي رجوعه إلى الكسب الفنية فتأكد من نسبة تخضيره أو اتصاله بلوى الشأن في المصلحة التي يليها بدلاً من رجوعه في ذلك إلى زميل له وقد غشيت له بصيب — ومن كونه المختص بتخضير الأدوية ومنها الغدر بما يستلزم مسئولية عن كل خطأ يصدر منه — ومن عدم تبيين الأطباء ممن قد يستعملون المحلول المخضر، بأنه استعان به عن غدر آخر. ولا يفي من المسئولية قوله إن رئيسه طلب منه تخضير الغدر بالنسبة السابقة طالما أنه ثبت له من مناقشته هذا الرئيس أنه لا يدري شيئاً عن كنه الغدر
- ٤٨ — توافر الخطأ الطبي الذي يكفي لحمل مسئولية الطبيب المراح بطلية تخضير غدر موصى بنسبة معينة دون أن يبين الغدر أو يطلع على الزجاجة التي وضع فيها لتحقيق مما إذا كان هو الغدر الذي يريد أم غيره، ومن أن النكية التي حقن بها المحني عليها حقوق إلى أكثر من الضعف الكمية المسموح بها ومن أنه قيل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون إسئانة بطبيب مختص بالتقدير مما يقتضي عمله بالتزاماته ومنها الاستيقاظ من نوع الغدر
- ٤٩ — البحث الثاني : الخطأ المشترك
- ٥٠ — خطأ الضرور لا يرفع المسئولية الجنائية عن المسئول وإن كان يخففها — لا يفي للمسئول إلا إذا ثبت أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه بحيث يستغرق خطأ المسئول
- ٥١ — اشتراك الممهم والمخفي عليه في الخطأ لا يفي أحدهما مسئولية الآخر
- ٥٢ — جواز وقوع الحادث نتيجة خطأ مختصين غفطين . لا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما يستغرق خطأ الآخر أو يفي مسئولية . يستوى في ذلك أن يكون أحد الخطأين سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصول الحادث
- ٥٣ — لا يفي مسئولية الممهم تراخي الجهة الإدارية في إخلاء المزل من سكانه بعد إذ تحقق لما خطر سقوط المزل طالما أن الحكم قد أثبت قيام هذه المسئولية في حق الممهم

رقم القاعة

- ٥٧ ... عدم إذعان الجاني عليهم لطلب الإخلاء الموجه إليهم لا يبنى من التهم الخطأ الموجب لمسئولية
عن الحادث ...

الفصل الثالث - رفع المسؤولية الجنائية

الفرع الأول - عدم تكامل عناصر الواقعة الإجرامية

- ٥٣ ... لا لمسئولية على من يثير الحقيقة التي تتعلق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص . البيان
الخاص بمحل إقامة المدعى عليه . إعتباره من قبيل الإقرارات الفردية . لا عقاب على تغيير الحقيقة فيه ...
- ٥٤ ... لا جريمة في الاستيلاء على الشيء التروك ...
- ٥٥ ... وقوع التغيير على شيء ما أعد المحرور لإثباته مناط قيام المسؤولية عن جريمة الآ وير ...
- ٥٦ ... عدم قيام جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات إذا كان العمل
المبادىء القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم أنه من اختصاصه ...
- ٥٧ ... عدم توافر جريمة اختلاس الأشياء المحبوز عليها متى زال قيد الحبس باقالة التهم من القرامة المنفذ بها
قبل ثبوت الجنايات ...

الفرع الثاني - مواقع المسؤولية

- ٥٨ ... لا يكون المقاب مستحقا في حالة مخالفة الشركة التي تحتاز دور التصفية لقيود النسب المقررة بالمادة ٩٣
من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ...
- ٥٩ ... الجنون أو الباطل العقاب المضيان من المسؤولية هما الجنان بجهلان الجنان فاقدا للشعور والاختيار . يحمل
تقدير ذلك أمر متعلق بوقائع الدعوى ...
- ٦٠ ... شرط انعدام المسؤولية الجنائية أن يكون التهم فاقدا للشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل ...
- ٦١ ... تشديد حالة التهم العقلية مسألة موضوعية بشرط بيان الأسباب الكافية ...
- ٦٢ ... الحيوية للمانة من المسؤولية هي الناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجنان قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة
أمرها . تناول التهم مادة مخدرة أو مسكرة مختارا وعن علم بها . مسؤولية عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت
تأثيرها ...
- ٦٣ ... الفصل في امتناع مسؤولية التهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفة الجريمة أمر يتعلق بوقائع
الدعوى مما يستقل بتقديره قاضي الموضوع بناء على أسباب سافقة ...

الفرع الثالث - أسباب الإباحة « احوالة »

راجع : اسباب الإباحة

رقم القاعة

الفصل الرابع - ما لا يرفع المسؤولية

الفرع الأول - الباعث

- ٦٤ - لا يؤثر في قيام المسؤولية في جريمة المرحح السداد أن يكون ألهم قد أقدم على إتيان فعله مدفوعاً بالرغبة في شفاء الجاني عليه
- ٦٥ - لا عبرة بالباعث في قيام المسؤولية الجنائية في جريمة إصدار الأمر بعدم دفع الشيك الذي سحب من قبل .
- ٦٦ - لا عبرة بالباعث في المسؤولية . مثال في جريمة ضرب أنفى إلى موت
- ٦٧ - كفاية الحيازة للمادة السلاح والخبرة بصرف النظر عن الباعث ولو كان الأمر عارض أو طارئ
- ٦٨ - مجرد الاستيلاء على السلاح في غير الأحوال المخصصة بها قانوناً عن علم وإدراكه . يتحقق به معنى الإحراز مهما كان الباعث ومهما قصرت فترة الإحراز

الفرع الثاني - السداد

- ٦٩ - سداد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا يؤثر على مسؤولية ألهم عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد طالما لم يسترد الشيك من الجاني عليه
- ٧٠ - مبادرة ألهم في جناية الاختلاس بسداد المعجز لا أثر له في مسؤوليته
- ٧١ - رد ألهم في جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، مقابل المال الذي تصرف فيه لا يؤثر في قيام الجريمة
- ٧٢ - سداد قيمة الشيك بعد وقوع الجريمة لا تأثير له على قيامها
- ٧٣ - بيع ألهم المحاصلات المحجوزة لإداريا وسداد ثمنها للصراف لا يفي ألهم من المسؤولية الجنائية

الفرع الثالث - ما لا ينهى الحجز في جرائم الاختلاس

- ٧٤ - دفع ألهم بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله لا تأثير له في مسؤوليته عن فعله مادام هو المحجوز ضده الوحيد والمطارد على ما حجز عليه
- ٧٥ - مخالفة الإجراءات المقررة لمحجز أو إيعج المحجوزات لا تبني اختلاس هذه المحجوزات ما دام لم يقض ببطان المحجز
- ٧٦ - تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوز وإحلال غيره عمله لا ينهى المحجز ولا أثر له على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة
- ٧٧ - الدفع بملكية المحجز للفيز الذي لم يلجأ للقضاء لإلغاء المحجز لا يفي ألهم في جريمة اختلاس أشياء محجوزة من مسؤولية ارتكابها

رقم الفقرة

الفرع الرابع - صور أخرى لما يرفع المسؤولية

- ٧٨ - قرار الجنى عليه في جريمة قبض بدون وجه حق من تلقاء نفسه أو بموافقة الخيانة ، لا أثر له على الجريمة متى اكتملت عناصرها
- ٧٩ - الإغفاء المتخصص عليه في المادة ١٤٥ عقوبات لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة ما دامت وسيلة الإغفاء ليست في ذاتها جريمة معاقفا على
- ٨٠ - ارتكاب التزوير بقصد التخلص من الضريبة . سقوط الضريبة بالتقادم لا يؤثر على قيام الجريمة
- ٨١ - عدم تقديم الشيك قبلت في تاريخ إصداره لا يؤثر في قيام جريمة إصداره شيك بلا رصيد
- ٨٢ - تمام جريمة الرشوة بمجرد تقديم الرشوة للجندي المورور ينتج عن عمل من أعمال وظيفته هو تحرير محضر غائقة . لا يؤثر في قيام الجريمة كون الخالقة يجوز أو لا يجوز الصلح فيها
- ٨٣ - إخفاء محضر الجلسة لإبداء آخر مرسوم بدلا منه تتحقق به جريمة الاختلاس . إعادة المحضر بعد ذلك لا يؤثر في قيامها
- ٨٤ - تعيين اتهم بعد وقوع جريمة احراز ذخائر بدون ترخيص في وظيفة شيخ بلد لا يؤثر على قيامها طالما أنه لم ينظر عن وجود السلاح أو الذخيرة التي في حوزته
- ٨٥ - لا يشرط لوقوع جريمة تقوم من جانب الموظف على عدم قبول الرشوة أن تكون نيته قد انصرفت إلى الإخلال بواجبات وظيفته . لا يؤثر في قيام الجريمة التبليغ السابق على تضبط
- ٨٦ - مجرد التقدم بطلب الرخيص لمصلحة المتاجر والمخاير لا يفيد رضاها باستخراج المواد المعدنية من هذه الامكنة
- ٨٧ - تنازل الممن عن البضائع التي استوردتها لا أثر لا يؤثر على قيام جريمة الإخلال بواجبه تقديم شهادة بالمعرك القبية

القتل لا يترتب في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما معا
على ارتكاب هذه الجريمة .
(الممن رقم ٧٩٩ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ ص ٧ ص ٧٧)

٢ - عدم وجود القصد الجنائي لدى فاعل الجريمة
لا يستتبع براءة الشريك ما دام الحكم قد أثبت الاشتراك
في حقه .

(الممن رقم ١٥٤٥ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٨ ص ٢٢٩)

٣ - مسئولية الجريمة التي تقع بقصد تنفيذ الغرض

القواعد القانونية :

الفصل الأول

المسئولية الجنائية والركن المادي

الفرع الأول - المسئولية حال الاتفاق والتجمهر

١ - تضامن المتهمين في المسئولية الجنائية عن جريمة

الفرع الثالث - المسؤولية في الجرائم المتلاحقة

٩ - الجريمة متلاحقة للأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية هي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادئ الأمر - على أن يجزى نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منتظمة - بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشاهجا أو كالتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه ، وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها جميعا تكون جريمة واحدة .
(الفرن رقم ١٠١١ لسنة ٢٠ - جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٥)

الفرع الرابع - صود للمسؤولية في الجرائم المتخلطة

١٠ - بين من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع سوى في المسؤولية الجنائية (الناتجة من عدم مراعاة النسب المقررة في عدد المصنفين المستخدمين في الشركة) بين عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة ، وبين المسئول عن إدارة الفرع أو الوكيل أو المكتب للشركة المنشأة في الخارج ، وليس في هذا النص ما يفيد التفرقة بين الشركات المنشأة في الخارج والمنشأة في مصر ولا ما يفيد قصر العقاب على مدير الفرع الكائن بمصر دون عضو مجلس الإدارة المنتدب من الشركة بل أن الشارع جعلهما مثليين في هذه المسؤولية في كل حال ثبت فيها مخالفة أحكام المادة المذكورة .
(الفرن رقم ٧٧٢ لسنة ٢٥ - جلسة ١٦/١٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٠)

١١ - متى كانت المحكمة قد ضمنت أسباب حكمها أنه لا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم الصرف أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك . فإن ذلك يعتبر صحيحا في القانون .
(الفرن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٢/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٧)

١٢ - متى كان التهم قد قدم للحاكمية قبل صدور إقرار رقم ٦٤ سنة ١٩٥٤ - وقضى بإيراده لصدور تشريعات أطلت أمد التوريد - فإنه لا مانع من إعادة تقديمه للحاكمية بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يتم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه .

(الفرن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٦ - جلسة ١٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٩)

١٣ - جعل الشارع المخالف للحظر الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بزراعة الأرز

المقصود من التجهر لا يتحملها جنائيا إلا الأشخاص الذين يتألف منهم التجهر وقت ارتكابها .

(الفرن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٧ - جلسة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٠٩)

٤ - مجرد التوافق وإن كان لا يترتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة فعله الذي ارتكبه ، إلا أنه إذا أثبت الحكم في حق كل من المتهمين أنه ساهم في أحداث الإصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليه وداهما على هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الفرن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٧ - جلسة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٠٩)

٥ - إذا أثبت الحكم اتفاق المتهمين على القتل الممد مع سبق الإصرار ووجود قاتلها في مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، فإنه لا جدوى لهذا الأخير مما يثيره خاصا بأن الشاهدين ذكرا أنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التي تركت آثارا بالعلسا .

(الفرن رقم ٩٣٥ لسنة ٢٨ - جلسة ١١/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٧٩)

٦ - لا تعارض فيما قاله الحكم حين هي قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين - وهو تدبير ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيراً هادئاً لا يخالط اضطراب مشاعر ولا أفعال نفس - وبين ثبوت اتفاق المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه - فإذا ما أخضعت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ما اقتضت به من اتفاقهم على الاعتداء عليه ، فلا تريب عليها في ذلك .

(الفرن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٩ - جلسة ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١١٢)

الفرع الثاني - المسؤولية عن فعل الغير

٧ - أن المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ نصت على مساهمة مسئول محل ومديره والمشرف على أعمال فيه عن أية مخالفة للإحكام ، وهي مسؤولية أقالها الشارع وافترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أهم موجودا بالحل وقت وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يتنذر بعدم علمه .

(الفرن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٧ - جلسة ٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٨٥)

٨ - إذا كان الحكم في - جريمة عرض لبن مغشوش للبيع - قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل ، فإنه يصح ادانته سواء ثبت ملكيته له أو لم تثبت .

(الفرن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ - جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٥٨)

من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس —
فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده .

(الفرن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٠/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٧٥)

١٩- لا يمنع من تطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد تحقق من خلو المكان من ساكنيه أو أن تكون النار لم تشتعل أو لم يكن من شأنها تعريض حياة السكان للخطر بل إن النص ينطبق ولو كان مرتكب الحريق مقيما وحده في المكان الذي وضع النار فيه .

(الفرن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٢/٤/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٥٥)

٢٠- يعاقب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد من يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما اشترطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب بتأثيرها قواتها النظامية .

(الفرن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٥)

٢١- متى كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الوديعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه تم على وجه تخفي في الساحب نهائيا عما سله لهذا الوكيل فإن الركن المادي للجريمة يكون قد تحقق .

(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق- جلة ٢٧/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٨٢)

٢٢- لم يبين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا ، واذن فمتى كان الثابت من الحكم أن التلوثات التي وجدت عاقلة بالأحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علق به من الأحراز التي وجدت في مسكن المتهم وحدها وفي حيازتها وكان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذي انتهى إلى ادانة المتهم لاحراز المخدر يكون صحيحا في القانون .

(الفرن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٠/٧/١٩٥٨ س ٩ ص ٧٨٢)

٢٣- مجال تطبيق المادة ١١٢ ع المعدلة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موقف أو مستخدم عمومي يختلس مالا ما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته ، واذ كانت الخدمة العسكرية هي من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فإن المتهم - بوصفه جنديا في الجيش - يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة يخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات - ويصبح مسئولاً عما يكون

فعلًا أصليا مستأهلا للعقاب الذي نص عليه في المادة الثانية منه سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .

(الفرن رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٦ ق- جلة ٢/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٢١٢)

١٤- متى كان المتهم قد استغل سوقا للتعامل بالجملة قبل صدور القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ خارج النطاق المكاني الجديد الذي حددته قرار وزير التجارة وظل مستمرا في استغلاله بعد تاريخ صدور القرار المذكور ، فإنه يكون بذلك قد خالف ما تقتضيه بنصوص القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩

(الفرن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق- جلة ٤/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٢٦)

١٥- متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجع الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالادانة أو البراءة إذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا يتحقق به جريمة الاختلاس .

(الفرن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق- جلة ٤/٨/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٧٤)

١٦- متى كان المتهم لم يتم في الميعاد بتقديم شهادة الجمرک القبيحة عن البضاعة التي استوردها فإنه يكون قد أخل بالواجب الذي فرضه عليه القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥١ وقرار وزير المالية رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ ، ولا وجه للادعاء بحسن النية لتأخره في تقديمها ما دام قد استخرجها فعلا ، ذلك أن الاخلال بالواجب الذي فرضه القانون يقع اما بالعود عن أدائه أو التراجع عن القيام به في اياه أو في ميعاده .

(الفرن رقم ١٥٤٨ لسنة ٢٦ ق- جلة ٤/٩/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٨٢)

١٧- اذا خلطت المحكمة بين وزن قطعة المخدر التي ألتاها المتهم على الأرض وبين وزن القطعة التي عثر عليها في جيبه ، فلا تأثير لهذا الخلط - على فرض صحته - على مسئولية الجنائية في المعوى ما دام الحكم قد أثبت عليه أنه أحرز القطعتين كليتهما في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

(الفرن رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق- جلة ١١/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٨٥١)

١٨- إن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا ولا محل للقول بأن المتهم عندما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان يقصد

تحت يديه من أموال سلمت اليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما أم لا .

(الفرن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٨/١١/١٧ س ٩ ص ٩٢٥)

٢٤ - تم جريمة احراز السلاح والخزيرة بدون رخصة بمجرد انتهاء مفقود الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

(الفرن رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٨/١٢/٨ س ٩ ص ١٠٣٩)

٢٥ - لا يؤثر في قيام جريمة السرقة ، عدم الاهتداء الى معرفة شخص المالك للسرقات .

(الفرن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٨/١٢/١٢ س ١٠ ص ١٨)

٢٦ - يكفي لتحقيق الجريمة المنصوص عنها في المادة (٩٤) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالملاحم والملاحر المعدل بالقانون رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٥٤ أن يستخرج الجاني المواد المعدنية من المتاجر أو الملاحر أو يشرع في ذلك قبل الحصول على الترخيص بغض النظر عما اذا كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الفعل أم لا .

(الفرن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٨/٢/٢٢ س ١٠ ص ١٥٢)

٢٧ - اذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة - علما بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الاجراءات - وجب عليها أن توجه اليه حمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تمجّل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، اذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الاكمل أن يفتح أمام الشاهد الجليل ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع ادوار المحاكمة كالا لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم الا باقتال باب المرافعة ، فاذا عدل عنها اعتبرت أقواله الاولى كأن لم تكن .

(تفسير رقم ٤٦٢ لسنة ٢٩ ق - مجلة ٢٩/٥/٢٦ س ١٠ ص ٥٨٣)

٢٨ - ان القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص في مادته الاولى على أنه « يعنى من العقاب كل حائز يسلم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب التراوات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ٥٠ و ٩٢ لسنة ١٩٥١ و ٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٧٨ لسنة ١٩٥٣ اذا قام حتى يوم ٣١/٧/١٩٥٦ بأداء مبلغ جنيهين لوزارة التموين عن كل اردب

من القمح لم يتم تسليمه » - فاذا كان الحصول الذي لم يتم المتهم بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢ الذي تشمله هذه القرارات فالن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للمتهم صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولية سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسئوليته الجنائية اذا لم يتم في هذا التاريخ بالتوريد أو يدفع البديل التقدي وتصح محاكمته عليها . فاذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم بأنه حتى يوم ٣١/٧/١٩٥٦ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذي تبدأ فيه مسئوليته الجنائية فإن الحكم اذ قضى ببراءته استنادا الى أن القانون قد أسقط عن الفعل وصف الجريمة يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(الفرن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٨ ق - مجلة ٢٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨٣٨)

٢٩ - يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من انشائه هو ، ذلك أن قتل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد اللافلات من المسؤولية الجنائية أن يذرع بأن تلك الكتابة انما نقلت عن صحيفة أخرى - اذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل اقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تتطوى على أية مخالفة للقانون كمنهون نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠ ق - مجلة ٣٠/١٢/٢٠ س ١١ ص ١٢٩)

الفصل الثاني

المسئولية الجنائية والركن المعنوي

الفرع الاول - القصد الجنائي في الجرائم غير المعنوية

المبحث الاول : القصد العام والاصد الخاص

٣٠ - جريمة السماح ببيع البوطة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص هي من الجرائم المستمرة التي يستند الأمر المعاقب عليها فيها على تدخل ارادة المتهم وتقوم المسئولية الجنائية عنها كلما تجدد هذا التدخل ، وفي هذا النوع من الجرائم لا تشمل المحاكمة الا الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى أما ما يتجدد بعد ذلك فإن تدخل ارادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون اعتبار للحكم السابق الذي لا تكون له أى حجية في صدد هذه الجريمة الجديدة .

(الفرن رقم ١١٠١ لسنة ٢٥ ق - مجلة ٢٥/١١/١٦ س ٧ ص ٤٦)

مسئولية جنائية

القبيل يكون الغرض منه وضع المراقيل في سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبديد سواء بسواء .
(الفرن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق- جلة ١٠٢٥/١/٢٥ ص ١١ ص ١٠٦٦)

المبحث الثاني : القصد الاحتمال

٣٥ - مادام الثالث من تقرير الصفة التشريعية أن الوفاة نشأت عن الاصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه ، فانه يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ، ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراسخ في العلاج أو الاهمال فيه مالم يثبت أن المجنى عليه كان متعمداً تجسيم المسؤولية .

(الفرن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق- جلة ١٩٥٦/٢/١٩ ص ٧ ص ٢٨٢)

٣٦ - متى أثبت الحكم أن المجنى عليه أصيب في رأسه بإصابات أربع رضية ، وأن المتهم هو المحدث لأحدى هذه الإصابات وانتهى الحكم من ذلك إلى أن المتهم مسئول عن جنائية الضرب الميت على أساس ما استبان من تقرير الصفة التشريعية من أن الضربة التي أوقفها المتهم هي وسائر الضربات التي وقعت على رأس المجنى عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته ، فإن الحكم يكون قد أصاب مجبة الصواب في تقرير مسؤولية المتهم .

(الفرن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٦ ق- جلة ١٩٥٦/١٠/٩ ص ٧ ص ١٠٢٠)

٣٧ - الأصل أن المتهم لا يسأل إلا عن الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، إلا أن الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقاً للمجرى المادى للأمر خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لسله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة الفاعل لابد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائج الطبيعية .

(الفرن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٩٥٦/١/٢٥ ص ٨ ص ٧١٧)

٣٨ - متى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجئ عقب اعطاء حقنة البنسلين - بسبب حساسية المجنى عليها وهي حساسية خاصة بجسم المجنى عليها - كامة فيه - وليس هناك أية مظاهر خارجية تتم عنها أو تدل عليها - ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت أن هي لم تحل التهم المسئولية عن وفاة المجنى عليها .

(الفرن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٩٥٦/١/٢٥ ص ٨ ص ٧١٧)

٣٩ - لا يكفي لاعتبار المتهم مبدداً مجرد امتناعه عن رد المتقولات التي تسلمها لاصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بياقيه ومع ما أبداه المتهم من استعداده لردّها عند استلام ما يستحقه من الأجر ، بل لابد من ثبوت سوء نيته بما ينتج .

(الفرن رقم ١٠٤ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٨ ص ٢٥٠)

٣٢ - يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ، فإذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع إلى أوراق الحجز أو غير ذلك من طرق التحقيق ، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يمينه .

(الفرن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٧ ق- جلة ١٩٥٨/٢/١٧ ص ٩ ص ٢٩٦)

٣٣ - تعدد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون ، وهي أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقرير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرته في تقدير الوقائع . فإذا استظهر الحكم نية القتل في قوله « .. أن الثالث من ظروف الدعوى وما تقدم تفصيلاً ومن التقارير الطبية وما أوردته الصور أن المتهم فاجأ أمه بالضرب العنيف » يد الهون « على رأسها ثم انزال على رأسها مرات أخرى بلا راحة وبضرب حتى سقطت بين يديه مضرجة بدمائها ولم يتركها بعد سقوطها » إلخ انزال عليها ضرباً على رقبته وهي ملقاة على ظهرها ، وثبتت الضربات عظام الغضروف الدرقى ، يدفعه حقدّه وحفيظته - تلك التي قطعت أوصال المودة في القربى - بما توافر معه نية القتل العمد المدون وإزهاق الروح ، وبما نشأت عنه الصدمة العصبية ، والارتجاج المخي وانسداد المسالك الهوائية التي انتهت بما أرادته وصرم عليه من قتلها والتخلص منها « فإن ما أوردته الحكم تدليلاً على قيام هذه النية سائق واضح في إثبات توافرها لدى المتهم .

(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق- جلة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ ص ٨٩٦)

٣٤ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبدها العارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يستع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضراراً بالدفائن الحاجز - فإذا أثبت الحكم أن الصراف انتقل إلى مكان الحجز وبعث عن المحجوزات فلم يبدها وتنازل مع العارس وطلب منه تقديمها فلم يرشده عنها ، فإن هذا يكفي لاعتباره مبدداً لأن كل فعل من هذا

على قيادتها والسير بها ، فانه يكون مسئولاً عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ، ولا تجدى في هذا المقام الحاجة بأن الخطأ الذى طرأ على فرملة السيارة كان فجائياً .

(المقرر رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٦ ق - جملة ٢٦/٢٦/١٩٥٧ ص ٨ من ١٦٦)

٤٥ - السرعة التى تصلح أساساً للمسئولة الجنائية فى جريمة القتل والإصابة الخطأ هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيستبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية فى الحدود المسموح بها طبقاً لقرار وزارة الداخلية الصادر بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

(المقرر رقم ١٠١٢ لسنة ٢٧ ق - جملة ١٦/١٦/١٩٥٧ ص ٨ من ١٩٨)

٤٦ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - فى جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول (سيدلى) فيما قاله: من أنه حضر محلول « البوتوكاين » كمخدر موسى بنسبة ١٪. وهى تزيد على النسبة المسموح بها عليها وهى ٨٠٠/١ ومن أنه طلب إليه تحضير « نوفوكاين » بنسبة ١٪ فكان يجب عليه أن يحضر « البوتوكاين » بما يوازيه فى قوته هذه النسبة وهى ١٠٠٠/١ أو ٨٠٠/١ ولا يفيه من المسؤولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١٪ طلباً أنه ثبت له من مناقشته هذا الرئيس فى التليفون أنه لا يدرى شيئاً عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا إلى جانب أنه موقف مختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومزجه لاجأ فى الاستعانة عن نسبة تحضير هذا المخدر إلى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ، وكان إزاماً عليه أن يتصل بذوى الشأن فى المصلحة التى يتبناها أو الاستمانة فى ذلك بالرجوع إلى الكتب الفنية الموثوق بها « كالفارماكوبيا » ومن أقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئاً عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التى يحضر بها ، فلا ينساق فى ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم يبنه المتهم الثانى وغيره من الإلباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه استعان به عن « النوفوكاين » - فان ما أثبت الحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفى لحمل مسئولية جنائياً ومادنياً .

(المقرر رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق - جملة ١٦/٢٧/١٩٥٧ ص ١٠ من ٩١)

٤٧ - إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند إلى المتهم الثانى (طبيب) بقوله « انه طلب الى الممرضة والتدريجى أن يقيمها له بنجاح موضعياً بنسبة ١٪ دون أن يبين هذا المخدر ودون أن يطلع على الرضاعة التى وضع

٣٩ - متى كانت المحكمة قد انتهت الى عدم تحميل المتهم بجريمة الجرح المقضى الى الموت المسئولية عن وفاة المجنى عليها فان هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم جملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسئوليته قائمة فى خصوص أحداث الجرح البسيط .

(المقرر رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق - جملة ٢٥/٢٥/١٩٥٧ ص ٨ من ٧١٧)

٤٠ - من المقرر فى فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التى يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التى اتفق الجناء على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .

(المقرر رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧ ق - جملة ٧/١٠/١٩٥٧ ص ٨ من ٧٦٠)

المبحث الثالث : أثر الجهل بالقانون فى التصديق الجنائى

٤١ - من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه كحالة الخطأ فى فهم أسس القانون الإدارى يجعل الفعل المرتكب غير مؤثماً .

(المقرر رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٦ ق - جملة ٢٥/١٢/١٩٥٧ ص ٧ من ١٣٣٩)

٤٢ - من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - ومن ذلك الخطأ فى فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثماً .

(المقرر رقم ١١٦٧ لسنة ٢٩ ق - جملة ١٥/٣/١٩٦٠ ص ١١ من ٢٧٠)

الفرع الثانى - الخطأ فى الجرائم غير العمدية

المبحث الأول : صور الخطأ

٤٣ - السرعة التى تصلح أساساً للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ انما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحدث ، وهو أمر موضوعى يعتد به محكمة الموضوع فى حدود سلطتها دون مقب .

(المقرر رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٦ ق - جملة ٢٦/٢٦/١٩٥٧ ص ٨ من ١٧٦)

٤٤ - متى كان الثابت أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة زائدة ، وأنه كان يعلم من قبل حقيقة حالة فرملة القدم بها ، وبأن الخطأ يطرأ عليها بنته من وقت لآخر فلا تستجيب له فى الوقت المناسب عند العمل على وقف السيارة ، ولكنه على الرغم من علمه بهذه الظروف أقدم

وما دام يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين أو أكثر لا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفي مسؤوليته ، ويستوى في ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سببا مباشرا أو غير مباشر في حصول الحادث — فإذا كان المتهم الأول — على ما أثبتته الحكم — هو الذي حضر المادة المخدرة مخطئا في تحضيرها ، فإنه يكون مسئولاً عن خطئه مستقلا عن خطأ غيره الذي استعمل هذه المحلول .

(الفرن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق- جلة ٢٨/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١)

٥١ — لا مصلحة للمتهم فيما يبرئه في شأن مسؤولية جمة الإدارة لتراخيها في إخلاء المنزل من سكانه بعد أن تحقق لها خطر سقوط المنزل ، ذلك أن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم — فإذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام ، فذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ، كما أنه يفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لا ينفي مسؤولية المتهم طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

(الفرن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ ق- جلة ٢٢/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٩٦)

٥٢ — عدم اذعان المجنى عليهم لطلب الاخلاء الموجه اليهم لا ينفي عن المتهم الخطأ الموجب لمسئوليته عن الحادث ، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمجنى عليه فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر .

(الفرن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ ق- جلة ٢٢/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٩٦)

الفصل الثالث

رفع المسئولية الجنائية

الفرع الأول — عدم تكامل عناصر الواقعة الاجرامية

٥٣ — ليس كل تقدير لتحقيق في محرر يعتبر تزويرا ، فهو اذا ما تعلق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص مما يمكن أن يأخذ حكم القرارات الفردية فإنه لا عقاب اذا ما كان هذا البيان لا يعدو أن يكون خيرا يحتل الصدق أو الكذب ، أو كان من ضروب الدفاع التي يلجأ اليها الخصوم مما يكون عرضة للنقض بحيث يتوقف مصيره على نتيجة — والبيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه هو مما تصح عليه هذه الأوصاف .

(الفرن رقم ٨٠٩ لسنة ٢٨ ق- جلة ٢١/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٦٢)

فيها يلتحق مما اذا كان هو المخدر الذي يريد أم غيره ، ومن أن الكمية التي حققت بها المجنى عليها حقوق الى أكثر من الضعف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكتر دون أن يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليتفرغ هو الى مباشرة العملية ، ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله وعدم تحرزه بأن حقن المجنى عليها بمحلول « البوتوكاين » بنسبة ١/١ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتمت وماتت — فإن ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليه — أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصص يفرضه من أن يستوثق من نوع المخدر وصلاحيته وأنه ما دام ذلك المخدر قد أعد من موظف فني مختص وأودع غرفة العمليات ، فإنه في حل من استماله دون أي بحث — هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تزم المحكمة بالرد عليه ، بل إن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها المحكمة على خطأ المتهم وأثبتت عليها اداته ، وهو ما أولته المحكمة — بحق — على أنه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسؤول بما يفيد أنه وقد حل محل اختصاصي التخدير ، فإنه يتحمل التزاماته ومنها الاستيثاق من نوع المخدر .

(الفرن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق- جلة ٢٨/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١)

المبحث الثاني : الخطأ المشترك

٤٨ — الأصل أن خطأ المضرورة لا يرفع مسؤولية المسؤول وإنما يفيقها إن كان ثمت خطأ مشترك بمعناه الصحيح ، ولا يعني المسؤول استثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرورة هو العامل الأول في أحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامه درجة بحيث يستغرق خطأ المسؤول .

(الفرن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق- جلة ١٥/٢/١٩٥٩ س ٧ ص ٣٦١)

٤٩ — يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع حادث القتل الخطأ مشتركا بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر .

(الفرن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٦ ق- جلة ١٥/١٠/١٩٥٩ س ٧ ص ١٠٢٤)

٥٥ — إن الشارع إذ عبر في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بعبارة « التسبب في القتل بغير قصد » قد أراذ أن يند نطاق المسئولية لتشمل من كان له نصيب في الخطأ ،

٥٩ - ان الجنون أو العادة في القتل اللذان أشارت اليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات ورتبت عليهما الاعفاء من المسؤولية ، هما اللذان يطلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقتدا للشعور أو الاختيار فيما يعمل ، وتقدير ذلك أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب عليه .

(الطن رقم ٥١٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٩ ص ٩ ص ١٢٤)

٦٠ - يشترط لاندغام المسؤولية الجنائية أن يكون المتهم فاقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل طبقاً للأحوال المشار اليها في المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، أما الاصابة المرضية بالدرن والارهاق في العمل فليست من الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة .

(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٦/٢٢ ص ٩ ص ١٦٨)

٦١ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاؤها في هذه المسألة بآنا كافيا لا اجمال فيه - فإذا كان الحاضر مع المتهم دفع بجلسة المحاكمة بامتناع العقاب لأن المتهم كان فاقد الشعور وقت ارتكاب الفعل بسبب عاة في العقل تراوده أحياءا ، وطلب ضم ملف بمستشفى الأمراض العقلية ، ولكن المحكمة لم تظم الملف وردت على طلبه بقولها « .. ان التائب من افادة مدير عام « مصلحة الصحة العقلية » ردا على خطاب النيابة أن المتهم ترك مستشفى الأمراض العقلية منذ تاريخ معين اذ أفرج عنه لتحسن حالته وعدم انطباقها على أحكام المادة الرابعة بعد الخروج علما بأنه لم يتردد على المستشفى بعد هذه المرة » - فان ما أوردته المحكمة لا يصلح ردا على طلب الدفاع ولا يفيد أن المتهم كان متمتعا بقواه العقلية وقت ارتكاب الفعل ، وبالتالي يكون الحكم معيبا بالقصور متعينا نقضه .

(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٦ ص ١٠ ص ٨٠)

٦٢ - الأصل أن النسيوية المانعة من المسؤولية - على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا نه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، ومنهوم ذلك أن من تناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام الادراك ، مما ينبئ عليه توافر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه

٥٩ - الشيء المتروك - على ما أشارت اليه المادة ٨٧١ من القانون المدني في فقرتها الأولى - هو الذي يستغنى صاحبه عنه باسقاط حازته وبنية انهاء ما كان له من ملكية عليه فيغندو بذلك ولا مال له ، فاذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقاً ولا جريمة في الاستيلاء على الشيء لأنه أصبح غير ملوك لأحد .

(الطن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٤/٢٧ ص ١٠ ص ٤٩٥)

٥٥ - لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحر الجوهرية التي من أجلها أعد المحر لاثباته .

(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ ص ٥١٢)

٥٦ - من المقرر في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات أنه لا جريمة في الأمر اذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم هذا الأخير أنه من اختصاصه .

(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٦/١ ص ١٠ ص ٥٨٩)

٥٧ - لا تقوم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها اذا زال قيد الحجز عن المحجوز عليه قبل حصول التبديد ، ولما كانت اقالة المتهم من الرامة السابق الحكم بها عليه هي تصرف قانوني تم به ابراء ذمته من الالتزام بالوفاء بمبلغ الرامة المنفذ بها قبل ثبوت التبديد ، فان المال المحجوز عليه يصبح خالصا لمالكه يتصرف فيه كيف شاء ، ويكون الحكم حين دان المتهم بجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليه قضائيا قد خالف التطبيق السليم للقانون وذلك لاتفاء المسؤولية الجنائية .

(الطن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/٣/١٤ ص ١١ ص ٢٢٢)

الفرع الثاني - موانع المسؤولية

٥٨ - ان شركات المساهمة التي تجتاز دور التصفية لا تخضع لتقيدو النسب المقررة بالمادة ٩٣ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ وهي النسب الخاصة بالحد الأدنى لعدد المستثمرين المتبرين ولجموع ما يتقاضونه من اجور ومربيات ، اذ أن العقاب لا يكون مستحقا الا اذا خولفت النسب المشار اليها آتفا حال مزاوله الشركة نشاطها المادى .

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٥/٩ ص ٩ ص ٤١٧)

٦٥ — ان مجرد اصدار الامر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمناهه العام الذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه انما يسلط دفع الشيك الذي سبه من قبل ، ولا عبرة بمد ذلك للأسباب التي دفعت الى اصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام الجريمة .
(المن رقم ٥٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٢٢/١٩٥٧ ص ٨١١)

٦٦ — ان قول المتهم في جريمة ضرب أفضى الى موت من أنه قصد إبعاد المجنى عليها عن مكان المشاجرة خوفاً عليها فلنفسها يند ووقعت على الأرض انما يتصل بالباعث ، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسؤولية .
(المن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/٨/١٩٥٨ ص ٩٠٤٤)

٦٧ — يكفي لتحقيق - جريمة احرار سلاح ناري بغير ترخيص وجريمة احرار ذخيرة مما يستعمل في السلاح الناري - مجرد الحيازة المادية لها ، أيا كان الباعث على حيازتهما ، ولو كان لأمر عارض أو طارئ .
(المن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩٠٩٨)

٦٨ — مجرد الاستيلاء على السلاح في غير الأحوال المرخص بها قانوناً عن علم وإدراكه يشترق به معنى الاحراز كما هو معرف به في القانون مهما قصرت فترة الاحراز ومهما كان الباعث عليه .
(المن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٧/١٩٦٠ ص ١١٠٧)

الفرع الثاني - السداد

٦٩ — ان قول المتهم انه سدد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بسا جملته لا يودع رصيدها في البنك يقابل قيمة الشيك لا يؤثر في الجريمة ما دام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .
(المن رقم ٢٠٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٤/٢٩/١٩٥٨ ص ٩٠٤٢)

٧٠ — لا يؤثر في مسؤولية المتهم في جنابة الاختلاس مبادرته بسداد العجز ، كما لا يفيد الاستناد الى ما ورد بلائحة النقل المشترك - وهي لائحة ادارة تطبيقية - من انذار المختلس ومنعه مهلة - لا يفيد الاستناد الى ذلك

لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم ، فانه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراضات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، وهذا ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في تفسيرها للمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وهو هو المحول عليه في القانون الهندي الذي أخذت عنه المادة المذكورة .
(المن رقم ١٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٣٠/١٩٥٩ ص ١٠٧٢)

٦٣ - الفصل في امتناع مسؤولية المتهم تأسيساً على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون مقب عليه - فإذا كان الحكم قد محس دفاع المتهم في هذا الخصوص وانتهى للأسباب السائفة التي أوردتها الى أنه كان أهلاً لحمل المسؤولية الجنائية لتوافر الادراك والاختيار لديه وقت مقارفة الفعل الذي ثبت في حقه ، فان ما ينهه المتهم على الحكم من خطأ في تطبيق القانون غير سليم .
(المن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٧/١٩٦٠ ص ١١٠٧)

الفرع الثالث - أسباب الإباحة «إحالة»

راجع : أسباب الإباحة

الفصل الرابع

ما لا يرفع المسؤولية

الفرع الأول - الباعث

٦٤ — ان القصد الجنائي في جريمة الجرح العمد انما يتحقق باقدام الجاني على احدث الجرح عن ارادة واختيار وهو عالم بأنه فعل يحظره القانون ومن شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو بصحته ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية أن يكون المتهم قد أقدم على اتيان فعله مدفوعاً بالرغبة في شفاء المجنى عليه .
(المن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١٥/١٩٥٧ ص ٨٠٧٨)

البلدا ذاته في الطعن ١٤٧٥ لسنة ٣٠ القضائية - (جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٠) و ٢٠ / ١٧٨٢ ق - (جلسة ١٠/٣٠/١٩٦١) ، وهو مبدأ الطعن ٢٦/٨٠ ق - (جلسة ١٥/١٠/١٩٥٦) قاعدة ٢٨٢ - مجموعة الأحكام - سنة سابعة - صفحة ١٠٣٣ ، الطعن ١٨/١٢٨٦ ق - (جلسة ١٦/١٢/١٩٥٨) قاعدة ٢٦٦ مجموعة الأحكام - سنة تاسعة - صفحة ١٠٨٨

فيكون الحجز قائما قانونا لا ينبغي تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوزات على أن يقدم ضمانا للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله .

(الفرن رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٦٠/٥/١٩ ص ١١ من ٤٤٩)

٧٧ - تتم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوي عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ، ومن مخالفة الواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقسته - ولا يعني الحارس من العقاب احتجابه بأن الشيء المحجوز عليه مملوك لآخر - إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يتسلم من تسليمه لملكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة بإنهاء الحجز .

(الفرن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٠ ق - مجلة ١٩٦٠/١٠/٢٣ ص ١١ من ٧٤٨)

الفرع الرابع - صور أخرى لما لا يرفع المسؤولية

٧٨ - متى كان الواضح من الحكم أن جريمة التقيض بدون وجه حق مع التهديد أو التعذيب البدنية التي دين المتهمان بها قد تمت وأكملت عناصرها قبل فرار المجني عليه فلا يؤثر في مسؤوليتهما الجنائية أن يكون فراره قد حلت من تلقاء نفسه أو بموافقة الجناة وأرشادهم .

(الفرن رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/٥/١٤ ص ٧ من ٧٢٢)

٧٩ - متى كان الحكم قد رد على ما دفعت به التهمة من أنها تستفيد من الإغناء المنصوص عليه في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات بقوله « وأن ما ورد في المادة ١٤٥ المذكورة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة مادامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقبا عليها والقانون يعاقب على مجرد إحراز الجواهر المخدرة أحرزا ماديا مع العلم بأنها مخدرة » فإن هذا الرد يكون صحيحا في القانون .

(الفرن رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٧/١/٧ ص ٨ من ٤)

٨٠ - متى كان الحكم قد أثبت أن القصد من التزوير هو التخلص من أداء النسيئة أو من تقديم الشهادة الفالسة على الاعتراف منها ، فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون هذه النسيئة قد سقطت بالتقدم .

(الفرن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/١/٢٢ ص ٩ من ٧٢٦)

٨١ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره بل تحقق الجريمة

لأنه ليس من شأن ما جاءه تلك اللائحة أن يؤثر في مسؤولية التهم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقه .

(الفرن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/٥/٩ ص ٩ من ٤٥٠)

٧١ - تتحقق جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى ثبت أن الموقوف تصرف في المال الذي بعده على اعتبار أنه مملوك له ولا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه .

(الفرن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/٦/٢٢ ص ٩ من ٦٩٨)

٧٢ - أن السداد لا تأثير له على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أنه قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .

(الفرن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/١٠/٧ ص ٩ من ٧٨٦)

٧٣ - من المقرر قانونا أن حق المدين في بيع المحصول المحجوز اداريا نظير الأموال الأميرية يتقدم بالحجز على ذات المحصول حجرا قضائيا ، ذلك لأن هذا الأخير يقتضي من الحارس ألا يتصرف في المحجوز احتراماً لأمر القضاء - فيكون ما ذهب إليه الحكم من أن بيع المتهم للمعاملات المحجوزة وسداد ثمنها للصراف لا يفيق من المسؤولية الجنائية صحيح في القانون .

(الفرن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/٣/٨ ص ١ من ٢١٢)

الفرع الثالث - ما لا ينهي الحجز في جرائم الاختلاس

٧٤ - أن دفع التهم بتبديد المحجوزات بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر في مسؤوليته عن فعله ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما حجز عليه .

(الفرن رقم ١٣٩٥ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٩٥٦/٣/٥ ص ٧ من ٢٨١)

٧٥ - يجب دائما احترام الحجز - ولو كان مشعوبا بما يظله - ما دام لم يقضى بطلانه - فمماثلة الاجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات - بشرط وقوعها - لا تبطل اختلاس هذه المحجوزات .

(الفرن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٩/٥/١٩ ص ١٠ من ٥٥٨)

٧٦ - اتفاق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء المحجوزة ولحل محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحجز الذي وقع بأمر السلطة القضائية - وأوامرها وأجبة الاحترام -

الاختلاس التي دأه بها ، فان اعادة هذا المحضر بمد ذلك الى ملف الدعوى لا تأثير لها في قيام الجريمة بمد وقوعها .
(الملحق رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ ص ٩٠٢)

٨٤ - تعيين المتهم في وظيفة شيخ بلد بمد وقوع جريمة - احراز ذخائر بدون ترخيص - لا يؤثر على قيامها لانه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو النخيرة التي في حوزته طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

(الملحق رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ ص ٩٠٣)

٨٥ - لا يشترط لوقوع جريمة تقوم من جانب الموظف على عدم قبول الرشوة أن تكون نيته قد انصرفت الى الاخلال بواجبات وظيفته ، ومن ثم فان ما حدث من تبليغ سابق على الضبط لا يؤثر في قيامها .

(الملحق رقم ٧٩٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ ص ١٠)

٨٦ - مجرد التقدم بطلب الترخيص لمصلحة التاجم والمطاجر لا يفيد قانونا رضاهما باستخراج المواد المدنية من هذه الأمكنة .

(الملحق رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢ ص ١٠)

٨٧ - تنازل المتهم عن البضائع التي استوردها لا أثر لا يفيد من التزامه بتقديم شهادة الجبرك القيمة بوصفه مستوردا .

(الملحق رقم ١٣١٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ ص ١٠٨٢)

ولو تهدم به المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون لسكى يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائما - فاذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لصرف قيمته فلم يجد له رصيدا قائما قابلا للسحب وكان الحكم قد أثبت على المتهم بأدلة سائلة مقبولة علمه وقت اصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب مما يتحقق به سوء النية فان عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النتي على الحكم بالتصوير على غير أساس .

(الملحق رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ ص ٧٨٦)

٨٢ - اذا بين الحكم واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجريمة عرض رشوة على موظف عسومي « جندي المرور » ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير محضر مخالفة لسائق السيارة التي كان يركبها المتهم ولم تقبل منه وهي الجريمة التي دأه الحكم بها فانه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون هذه المخالفة التي عرض مبلغ الرشوة للامتناع عن تحريرها مما يجوز الصلح فيها أو لا يجوز .
(الملحق رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٨٠٤)

٨٣ - اذا أثبت الحكم في حق الطاعن أنه أخفى محضر الجلسة الأصل ليودع بدلا منه المحضر المزور ، وأطرح دفاعه بأن هذا المحضر فقد منه ، وهو ما تتحقق به جريمة

ولم تلتزم

مسئولية مدنية

٢٠١ الفصل الأول : المسؤولية عن الأعمال الشخصية
٩-٣ الفصل الثاني : مسؤولية المتجرع عن فعل تابعه
١٢-١٠ الفصل الثالث : مسؤولية متولى الرقابة
١٧-١٣ الفصل الرابع : قضاء بالبراءة والبراءة على المسؤولية المدنية
٢١-١٨ الفصل الخامس : التضامن في المسؤولية المدنية
٢٦-٢٢ الفصل السادس : مسائل متفرقة

رقم المادة

موجز القواعد :

الفصل الأول - المسؤولية عن الأعمال الشخصية

- ١ — تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي يوجب مسؤولية المتهم عن تعويض الضرر الناتج من جرمته
- ٢ — الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجزائية بتهديب الضائع ووسائل النقل تعتبر من الأفعال التي ترتب المساءلة المدنية في الحدود التي رسمها القانون
- واجب أيضا : دعوى مدنية (المادة ٤٩)

الفصل الثاني - مسؤولية التبوع عن فعل تابعه

- ٣ — تحقق مسؤولية التبوع عن فعل تابعه كلما كان فعل التابع قد وقع مع أثناء تأدية وظيفة أو كلما استغل وظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على إثبات فعله الضار غير المشروع أو حيات له بأي طريقة كانت فرصة ارتكابه
- ٤ — مناط مسؤولية التبوع عن خطأ تابعه أن تكون هناك علاقة وثيقة بين الخطأ والوظيفة
- ٥ — مساءلة وزارة الداخلية عن تعويض الضرر الناتج من فعل أحد الخفرات التابعين لها متى ارتكب هذا الفعل أثناء تأدية وظيفة أو بسببها أو كانت وظيفته هي التي حيات له ، كل الظروف التي مكنته من ارتكاب الفعل ولم يكن وقت فعله متجردا عن وظيفته ولا مقطوع الصلة فلا يخلو منه
- ٦ — خضوع المدارس الحرة والمدارس الخاصة لرعاية وزارة التربية والتعليم وتضيقها في الحدود الواردة بقوانين تنظيمها يحقق علاقة التبعية للوزارة
- ٧ — توافر علاقة التبعية بين الخطأ ووظيفة التابع كلما ثبت أن التابع ما كان يستطيع لارتكاب الخطأ أو ما كان يشكر فيه لولا الوظيفة سواء قصد خدمة متبوعة أو جرتفع لنفسه وسواء كان خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به
- ٨ — الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية المتبوع . ضيائه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته عدم مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه إذا لم يكن بين خطأ التابع وما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن الوظيفة ضرورية فيها ووقع من خطأ ولا داعية إليه
- ٩ —

الفصل الثالث - مسؤولية متولى الرقابة

- ١٠ — الوالد مسئول عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنف والده إلى أن يبلغ سن الرشد ما لم يتم به حاجة تدعو إلى استمرار الرقابة عليه أو إلى أن ينفصل في معيشة مستقلة وهي مسؤولية تفرض على إبيات عكسها وعيب ذلك يقع على كاهل المسئول

دفع القاطنة

- ١١ — وقوع الضرر عن تشمله الرقابة قربية على تخصيص متولى الرقابة — عدم انتفاء مسئوليته إلا إذا أثبت أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة
- ١٢ — مسئوليته الولد عن رقابة والده . وجوب بيان الحكم عناصرها — من ذلك بيان عمر التهم وعدم تجاوزه من الرقابة على النفس

الفصل الرابع — القضاء بالبرائة وآثاره على المسؤولية المدنية

- ١٣ — شروط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى الحقوق المدنية : تبيينها للدعوى العمومية وأن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة . كون الضرر ناشئاً نتيجة لتعلل آخر بخلاف الجريمة . لا اختصاص المحكمة الجنائية في القضاء بالتعويض
- ١٤ — القضاء بالبرائة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حتى لا يؤدي حتماً إلى إفتاء المسؤولية المدنية
- ١٥ — قضاء براءة التهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليه . يستتبع فيه على المحكمة الجنائية بالقضاء بالتعويض على المسئول عن الحقوق المدنية
- ١٦ — القضاء بالتعويض المدعية بالحق المدني عن مصرع إنبها مع القضاء بالتسليم الفعل الجنائي . إعتبار التضمين المطالب به عن ضرر غير مباشر . الادعاء به يخرج عن اختصاص المحكمة الجنائية
- ١٧ — مناط المسؤولية قبل المسئول عن الحقوق المدنية طبقاً للمادة ١٧٨ مدنى . وجوب ألا يكون الضرر واجباً لجانب أجنبي

الفصل الخامس — التضامن في المسؤولية المدنية

- ١٨ — أساس المسؤولية المدنية التضامنية هو مجرد تطابق الإرادات ولو فجأة وبغير تدبير سابق — ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبل التهمين عدم ثبوت اتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة
- ١٩ — تضامن الماهطين الذين ساهموا في إحداث الضرر بالحقى عليه في المسؤولية المدنية. شرط: اتحاد الفكرة والإرادة بينهم وقت الحادث
- ٢٠ — التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الصادر واجب سواء كان الخطأ عمدياً أو غير عمدى (المادة ١٦٩ مدنى)
- ٢١ — التضامن في القانون. مثله

الفصل السادس — مسائل متنوعة

- ٢٢ — جواز تدخل المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال سواء كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالنتيجة أم لم تكن

رقم القاعة

٢٣	الاتفاق على إعفاء المسئول عن الحقوق المدنية من مسئولية عن أفعال تابعه باطل المادة ٣١٧ / ٣ من القانون للمنفق
٢٤	التظلم من بطلان إعلان الحكم من شئون من وجه إليه الإعلان . ليس للمسئول عن الحقوق المدنية حق الطعن إلا في نطاق حقوقه المدنية وحدها
٢٥	الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية من المسئول المختل عن الحقوق المدنية المختل دون أن يوجه إليه ادعاء مدني غير جائز
٢٦	يكنى لتسيب أحكام التعويض بيان وقوع الخطأ والضرر وعلاقة السببية دون ذكر عناصر الضرر الذي قدر على أساسه التعويض

راجع : أيضا دعوى مدنية :

(القواعد من ٦٥ إلى ٧٥) .

القواعد القانونية :

الفصل الاول

المسئولية عن الأعمال الشخصية

١ - متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي فإنه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحاً في القانون .
(المذد رقم ٢٩٩ لسنة ٩٢ ج ١/٤/١٩٥٩ ص ١٠)

٢ - الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجزمكية - والقوانين الملحقة بها - بتهريب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة إخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص كل هذه الأفعال تطبق عليها أحكام تقادم الالتزام المقررة بالقانون المدني ، ويستهدف المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مجز يستحق به الأفراد على دفع الرسوم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي تنظم لهم بغير إضرار بالضرورة العامة - فلا تخرج أفعال التهريب عن كونها من الأفعال التي ترتب المساءلة المدنية في الحدود التي رسمها القانون .

(المذد رقم ١٣٦٨ لسنة ٩٠ ج ٢/٢٨/١١/١٩٦٠ ص ٨٣٠)

٣ - راجع الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية في الطون :
(ج ٢٢ - (جلسة ١٢/٦/١٩٥٦) - قاعدة ١٣٤ - مجموعة

الأحكام المدنية - سنة ٧ - صفحة ٩٣٥ ، ٢٤/٩٦ ق -
(جلسة ١١/١٢/١٩٥٨) - قاعدة ٩٤ - مجموعة الأحكام
- سنة ٩ - صفحة ٧٢٥ ، ٢٥/١٢/٦٧ ق - (جلسة
١٠/١/١٩٥٩) - قاعدة ٩٥ - مجموعة الأحكام سنة ١٠ -
صفحة ٦٢٦ .

الفصل الثاني

مسئولية المتبوع عن فعل تابعه

٣ - مسئولية السيد تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على ارتكاب فعله الضار غير المشروع أو هيأت له بأي طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن بائع شخصي وسواء كان البائع الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته أو إساءة استعمال الشئون التي عهد إليه المتبوع بها متكفلاً بسا افترضه القانون في حق من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته .

(المذد رقم ١٨٩ لسنة ٩٦ ج ١/١٧/١٩٥٩ ص ٧)

٤ - يكتفى لمساءلة المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة

وقت فعلته التي فعلها متجرا عن وظيفته ولا مقطوع الصلة
فملا بمخدومه .

(الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٨ ق ٧/١٠/١٩٥٨ ص ٩٥٨)

٦ - نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٨ -
بشأن تنظيم المدارس الحرة - الملحق بالقانون رقم ٤٦٩
لسنة ١٩٥٣ - والمنطبق على واقعة الدعوى - على أن
تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وزارة المعارف العمومية
وتنقيتها في الحدود الواردة بهذا القانون ، مما يتحقق به
علاقة التبعية طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، وهو
ما نصت عليه أيضا المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣
لسنة ١٩٥٥ الذي صدر بعد ذلك - في شأن تنظيم المدارس
الحرة - وكذلك المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠
لسنة ١٩٥٨ - في شأن تنظيم المدارس الخاصة - فتكون
وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن الضرر الذي يصطت
نتيجة خطأ تابعها بإحدى هذه المدارس .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق ٢٨/٤/١٩٥٩ ص ١٠٠)

٧ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون
المدني أن التبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه
تابعه بعمله غير المشروع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم
بأعمال وظيفته ، أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ،
وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ
ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب
الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة . ويستوى أن
يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته ، أو عن
طريق الاساءة في استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق
استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به
التبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى
أن يكون التابع - في ارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية -
قد قصد خدمة متبوعه ، أو جري نفع لنفسه - يستوى
كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكابه الخطأ
لولا الوظيفة .

(الطن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٩ ق ١٢/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٥)

٨ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني
على ما يجب أن يتحمل التبوع من ضمان سوء اختياره
تابعه عندما قلده العمل عنده وتقصيره في مراقبته عند
قيامه بأعمال وظيفته - فإذا أثبت الحكم أن المتهم يعمل
سائق سيارة لدى المسئول عن الحقوق المدنية ، وكانت
وظيفته هذه قد يسرت له الحصول على الأستنت بـمد
أثبات رقم سجلاته على التصاريح المزورة ، وأن هذه الوظيفة
هي السبب الذي مكن المتهم من مقارنة ما أسند إليه - وهو

ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود
وظيفته أو عن طريق الاساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن
طريق استغلالها ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر
به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن
يكون التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعه -
يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب
الخطأ أو لم يكن ليفكر في ارتكابه لولا الوظيفة .
(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق ٢٧/١٠/١٩٥٨ ص ٢٠٦)

٥ - أن القانون المدني إذ نص في المادة (١٧٤) على أن
يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله
غير المشروع متى كان واقفاً منه في حالة تبادلية وظيفته
أو سببها لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ
التابع وهو يؤدي عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته ويمارس
شأناً من شؤنها أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر
لهذا الخطأ وأن تكون ضرورية لا ممكان وقوعه بل يتحقق
أيضاً كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة
على ارتكاب فعله الضار غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة
كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكب الفعل لمصلحة المتبوع
أو عن باعث شخصي إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه
الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءة استعمال
الشئون التي عهد المتبوع إليه بها متكلفاً بما افترضه القانون
في حقه من ضمان سوء اختياره تابعه وتقصيره في مراقبته
وهذا النظر الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل
القانون القديم قد اعتنقه الشارع ولم ير أن يحدد عنه كما
دلت عليه الأعمال التحضيرية لتقنين المادة (١٧٤) . فإذا
كان الثابت أن المتهم تسلم بتدقيقه الأمرية من دوار المدة
الساعة السادسة وخمس دقائق مساءً وأشير في دفتر الأحوال
الأنف والأحوال ومن بينهم الخفير المتهم قد تسلموا دركاتهم
فإنهم من هذه اللحظة يعتبر أنه يؤدي عملاً من أعمال وظيفته
فإذا كانت المشاجرة التي وقعت بين أخته وأخرى قد حصلت
بعد ذلك وبعد استلامه البندقية فأنهجه إليها المتهم بوصفه
خفيرا تحت ستار أداء الواجب عليه كما اتجه إليها غيره واتهم
المتهم فرصة وجود السلاح الأمرية معه وارتكب ما ارتكب
بما فإن هذا يبرر قانوناً الزام «وزارة الداخلية» بتعويض
الضرر الذي وقع على المجني عليهم من تابعها المتهم أياً كان
الباعث الذي حفره على ذلك إذ هو غاية في الدلالة على أن
وظيفة المتهم بوصفه خفيرا نظامياً هي التي هيأت له كل
الظروف التي مكنته من اغتيال المجني عليهم ولم يكن المتهم

الفصل الثالث

مسئولية متولي الرقابة

١٠ — مقتضى نص المادة ١٧٣ مدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها ، وكان في كف والده ويقيم من ذلك مسؤولية مفترضة في حق من وجبت عليه الرقابة تبقى الى أن يبلغ الولد سن الرشد ما لم يتم به حاجة تدعو الى استمرار الرقابة عليه ، أو الى أن ينفصل في معيشة مستقلة وهي بالنسبة للوالد تقوم على قرينة الاخلال بواجب الرقابة وعلى افتراض أنه أساء تربية ولده أو على الأمرين مما ، على أن هذه المسؤولية المفترضة يمكن اثبات عكسها وعبه ذلك يقع على كاهل المسئول الذي يجب لكي يتخلص من مسئولته طبقاً لفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني أن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لآلده واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية .

(الفرن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٢ ص ٧١٨)

١١ — وقوع الضرر من تشله الرقابة قرينة على تقصير متولي الرقابة ، وإلى هذا يشير الشارع في مذكرته الإيضاحية عن المادة «٢٤١» المقابلة للمادة «١٧٣» من القانون المدني الجديد من أن مسؤولية المكلّف بالرقابة هي مسؤولية أصلية أساسها خطأ مفترض ولا تنتهي المسؤولية إلا إذا أثبت متولي الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ، فليس للطاعة ، أو لناظر المدرسة التي يتبعها التمسك بأن الحادثة — التي هي محل المسألة — كانت نتيجة ظرف فجائي للخلاس من المسؤولية ما دام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يتم عليه دليل من الحكم الذي أثبت أن الحادث وقع في فترة تغير الحصص ، وأنه لم يكن بالفصل أحد لمراقبة الطلبة في ذلك الوقت .

(الفرن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠٠٦)

١٢ — إذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعويض المدني على ما قاله من أن المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت إشرافه دون أن يبين العناصر التي استقي منها ذلك ، كما لم يبين عمر المتهم وهمل تجاوز سن الوالدة على النفس — فإن الحكم يكون معيباً بالتقصير .

(الفرن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ ص ٧٧١)

سبب مناسب في ذاته لتحقق مسؤولية المتبوع أساسه استغلال التابع لوظيفته — فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببيع التعويض على سبيل التضامن بين المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هو قضاء سليم من تلحية القانون .

(الفرن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلد ١٢/١/١٩٦٠ ص ١١٤٥)

٩ — من المقرر أنه يخرج عن نطاق مسؤولية المتبوع ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن بينه وبين ما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن هي ضرورة فيما وقع من خطأ ولا داعية اليه — فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه بمسؤولية الطاعن على أن التابع وهو عامل «فراش» بالصيدلية التي يملكها الطاعن ويعمل معه فيها المجنى عليه بصفة صيدلي قد استغل وظيفته وعمله بالصيدلية في الدخول على المجنى عليه بسكنه بعد منتصف الليل ، وأنه لولا هذه العلاقة لما أنس اليه المجنى عليه وأفسح له صدره وفتح له باب مسكنه وأدخله هادئاً مطمئناً حين لجأ اليه في ذلك الوقت بجملة أسعافه من مخض مفاجيء ، وأن وظيفته كانت السبب المباشر في مساعدته على ارتكاب فعله الضار غير المشروع بفض النظر عن البائع الذي دفعه وكونه غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة بها ، فإن هذا الذي انتهى اليه الحكم يجافي التطبيق الصحيح للقانون — إذ يبين ما قاله الحكم أن المتهم لم يكن وقت ارتكابه الجريمة يؤدي عملاً من أعمال وظيفته — وإنما وقمت الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبشر أدواتها — فالجريمة على الصورة التي أثبتتها الحكم إنما وقعت بعيداً عن محيط الوظيفة فلا تلحقها مسؤولية المتبوع ، لأنه وإن كان المتهم قد خالط المجنى عليه وتعرف دخائله وأحواله واستغل هذه المخالطة ، كما استغل ما أنسه فيه من الرفق به والمطف عليه ، وكان ذلك بمناسبة اشتغالها مما في صيدلية واحدة ، غير أنه لا شأن لهذه العوامل والمشاعر بأعمال الوظيفة التي لا تربطها بجناية القتل للسرقة رابطة لولاها ما كان الفعل قد وقع — إنما ظروف الحاروف والصلة الشخصية — وهي ظروف طارئة — هي التي زينت للمتهم أمر تدبير الجريمة على نحو ما حدث ، ومتى هُزل ذلك فإن الطاعن على ما أثبت الحكم لا يكون مسئولاً عن التعويض المطالب به عن جريمة تابعة للمتهم ، ويكون الحكم إذ قضى بإلزامه بالتعويض قد أخطأ وتبين لذلك قهقهة ورفض الدعوى المدنية بالنسبة اليه .

(الفرن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢ ص ٨٩٧)
(الفرن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٤/١/٢٦ ص ٢٩١)

إنها في الوقت الذي استمرت فيه على أن الفصل الجنائي من هذه الناحية منعدم في الأصل — فالتضامن المطالب به يكون إذن عن ضرر غير مباشر ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ ص ٨)

١٧ — متى كان الحكم قد انتهى في منطق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده ، فإن ذلك يكفي بذاته للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية ، ذلك لأن نطاق المسؤولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ألا يكون الضرر واجبا لسبب أجنبي لا بد «للحارس» فيه .

(الفرن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/١٠ ص ٩ ص ٢٦٧)

الفصل الخامس

التضامن في المسؤولية المدنية

١٨ — أساس المسؤولية المدنية التضامنية هو مجرد تطابق الارادات ولو فحاشا وبغير تقدير سابق ، ويكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل مع ارادة الآخرين على إيقاعه ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبل التصحيح عدم ثبوت اتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا في ارتكاب الجريمة .

(الفرن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ ص ٧ ص ١٦٤)

١٩ — التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في أحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت اتحاد المسؤولية والارادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب الذي تخلفت عنه عاهة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

(الفرن رقم ٨٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٩ ص ٧ ص ١٠٨٦)

(الفرن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٦ ص ٩ ص ٦٢٦)

٢٠ — التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقا للمادة ١٩٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمديا أو غير عمدي .

(الفرن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ ص ٨ ص ٨٨)

٢١ — التضامن في القانون معناه أن يكون كلا من المطالبين به ملزما للطالب واحدا أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .

(الفرن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ٩١)

الفصل الرابع

القضاء بالبراءة وأثره على المسؤولية المدنية

١٣ — الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء بعضها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى المسموعة وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر المدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى المسموعة ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لعمل آخر ولو كان متصلا بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإذن فإذا قضت المحكمة المذكورة فيها بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية وهو أساس آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فأما تكون قد تجاوزت حدود ولايتها .

(الفرن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ ص ١٩٤)

١٤ — القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة التعويض بدون وجه حق لا يؤدي حتما إلى انقضاء المسؤولية المدنية ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فضلا عن عناصرها يوجب مزاومة فاعله بتعويض الضرر .

(الفرن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٧ ص ١٩٦ ص ١٠٩٦)

١٥ — متى كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليهم ، وإذا رد الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التي قضى فيها بالبراءة لأنه يستتبع على المحكمة الجنائية أن تقضى بالتعويض في هذه الدعوى التابعة بطلانها التي رفعت بها ما دام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يبين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

(الفرن رقم ٨٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/١١ ص ٨ ص ٢٢١)

١٦ — أباح القانون بصفة استثنائية رفع دعاوى الحقوق المدنية إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى المسموعة وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل نتيجة عن الجريمة المرفوعة عنها الدعوى المسموعة فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ومن ثم فإن قضاء المحكمة بالزمام المتهم بتعويض المدعي بالحق المدني عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها من جراء مصرع

الفصل السادس

مسائل متنوعة

٢٢ — استحدثت الشارع نص المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية وأباح به للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال وبصرف النظر عما اذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية لها أم لم تكن . وذلك استثناء من القاعدة العامة التي مقتضاها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية نظرها مع الدعوى الجنائية .

(الظن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٦ ص ٢٨٨)

٢٣ — متى كان الحكم قد انتهى الى صحة الاتفاق على اغناء الشركة من مسؤوليتها عن جريمة التبديد التي اقترعها تابعا فانه يكون قد أخطأ في القانون وفقا لحكم المادة ٢١٧/٣ من القانون المدني .

(الظن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ س ٤٥٩)

٢٤ — متى تبين أن الحكم الابتدائي قد أعلن للمتهم المحكوم عليه بالعقوبة ولم يضمن عليه بأي طريق من طرق الطعن المادية المخولة له في القانون فلا يقبل من المسئول عن الحقوق المدنية التحمل في بطلان اعلان المتهم ، ذلك أن التظلم من بطلان الاعلان هو من شئون من وجه اليه الاعلان وادعى بطلانه ولأن القانون لم ينسحب المسئول عن الحقوق المدنية حق الطعن الا في نطاق حقوقه المدنية وحدها .

(الظن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢٨ ص ٨ س ٥٦٧)

٢٥ — المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية — وان أجازت للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه اليه ادعاء مدني فيها — الا أن هذا التدخل الإضافي لا يعطى للمسئول المحتل عن الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها الذي لا يمس الحكم فيها ، اذ دل الشارع بما نصت عليه المادتان ٤٢٠ في فقرتها الأولى ، ٤٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية — في وضوح وصرحة — على أن الطعن بطريق النقض وهو طعن غير عادي لا يكون الا لمن مسه الحكم المطعون فيه — وفيما يختص بحقوقه فقط ، ولا يعتبر الشخص طرفا في الحكم الا اذا قضى له أو عليه فيما فصل فيه — فطعن المسئول عن الحقوق المدنية لا يجوز الا فيما يختص بالدعوى المدنية بالتظلم مما انتهت اليه المحكمة في قضائها ضده — فاذا كان الثابت من الحكم أنه صدر في الدعوى الجنائية التي أقامتها النيابة العامة ضد المتهمين — ولم يتعرض الحكم لمسئولية الوزارة ولم يلزمها بشيء ما — فإن طعننا على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية يكون غير جائز .

(الظن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/٢١ ص ١١ س ٢٧٢)

٢٦ — اذا بين الحكم أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فانه يكون قد أحاط بعناصر المسئولية المدنية احاطة كافية ، ولا تشرّب عليه بعد ذلك اذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

(الظن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١١ ص ١١ س ٧٥١)

رقم القادة

معارضة

الفصل الأول :

الأحكام الخاطئة المطروحة فيها ١٤-١

الفصل الثاني :

مبادئ المطروحة ١٤-١٥

رقم القاعة

الفصل الثالث :

نظر المعارضة والحكم فيها	
الفرع الأول : إعلان التهم بمجلس المعارضة	٢١-١٧
الفرع الثاني : الحكم في المعارضة	٢٦-٢٢
الفرع الثالث : الطعن في الحكم الصادر في المعارضة	٣٠-٢٧
الفصل الرابع : ما لا يعدم معارضة	٣٢، ٣١

موجز القواعد :

الفصل الأول - الأحكام التي يجوز المعارضة فيها

- ١ - جواز المعارضة في الحكم المتبرر حضورياً متى كان في حقيقته حكماً غايياً المبررة في الأحكام هي بحقيقة الواقع
- ٢ - صحة الحكم بعدم جواز المعارضة إذا لم يبين التهم وجه العذر الذي منعه من الحضور بمجلس المعارضة إلى صدر فيها الحكم المحضوري الاعتراري
- ٣ - وصف الحكم خطأ بأنه غايي مع أن حقيقة الواقع أنه حضوري اعتراري . عدم جواز المعارضة فيه
- ٤ - الحكم المحضوري الاعتراري لا يجوز الطعن فيه بالمعارضة إذا كان من الجائز استئنافه
- ٥ - جواز المعارضة في الحكم المحضوري الاعتراري إذا أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض فيه
- ٦ - حضور التهم ثم تخلفه بمجلس تالية - تقدمه بلسان محاميه بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم وعدم قبول العذر لأسباب سابقة . هذا الحكم هو حكم حضوري اعتراري لا تقبل المعارضة فيه
- ٧ - الحكم المحضوري الاعتراري لا يجوز للنيابة الطعن فيه بالنقض إلا بدفع المعارضة من المحكوم عليه أو قوات ميعاده الذي يبدأ من تاريخ إعلانه
- ٨ - عدم قبول المعارضة في الحكم المحضوري الاعتراري إلا إذا أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز . قضاء محكمة أول درجة خطأ يقبورها شكلاً تستند به ولايتها وليس محكمة الاستئناف أن تعيد الدعوى لمحكمة أول درجة لفصل في المعارضة
- ٩ - لا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في غية التهم والمتبرر حضورياً متى كان استئنافه جائزاً
- ١٠ - لم يفرق القانون لقبول المعارضة في الحكم المحضوري الاعتراري بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها . المادة ٢٤١ إجراءات جنائية

رقم القاعة

- ١١ - الاحكام الصادرة في الجرائم التي تقع المخالفة لاحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الحال الصناعية والتجارية لا يجوز المعارضة فيها . سريان هذه القاعده على الاحكام التي تصدر من درجتى التقاضى ...
- ١٢ - البرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي حقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة . إبطال الحكم الاستثنائي ذكر الأسباب التي استند إليها في اعتباره حضوريا . الطعن فيه بطريق المعارضة جائز ...
- ١٣ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المعارضة في الحكم المحضوري الاعتراري لأن استئنائه جائز . إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم المتألف مع إعادة القضية إلى محكمة أول درجة لفصل في المعارضة بخالف التطبيق الصحيح للقانون ...
- ١٤ - على المحكمة وهي تنظر معارضة التهم في الحكم المحضوري الاعتراري الصادر في الاستئناف إيداء رآها فيها ورد بالشهادة المرغوبة التي يستند إليها التهم في إثبات مرضه ...

الفصل الثاني - ميعاد المعارضة

- ١٥ - الحكم النهائي الذي لم يعلن للمتهم ولم يبدأ ميعاد المعارضة فيه - لا يجوز الطعن بالنقض فيه ...
- ١٦ - الاعلان الباطل يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم النهائي ولا يصح أن يبدأ به ميعاد المعارضة ...

الفصل الثالث - نظر المعارضة والحكم فيها

الفرع الأول - اعلان التهم ببجسة المصارعة

- ١٧ - الاعلان لبجسة الإحالة لا يصح أن يبنى عليه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ...
- ١٨ - تأشير وكيل المراض على تقرير المعارضة بعلمه بالجلسة وتمهده باعتباره . لا يبنى من اعلان المراض بجرعة النيابة بالجلسة المحددة لنظر معارضة ...
- ١٩ - اعلان المراض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة يجب أن يكون للشخص المحكوم عليه غاييا أوق عمل إقامته . ولا يبنى من ذلك تأشير وكيل المراض على تقرير المعارضة بعلمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وتمهده باعتباره المراض ...
- ٢٠ - اعلان التهم بجلسة المعارضة في مواجهة النيابة . اعتبار المحكمة الاستئنافية مياداً سريان معاد الاستئناف تاريخ صدور الحكم في المعارضة دون بحث تاريخ علم التهم بالحكم خطأ ...
- ٢١ - صدور الحكم على التهم باعتبار معارضة كأن لم تكن وهو مفيد الحرية . عدم افتتاح ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسمياً بصدور ذلك الحكم ...

الفرع الثاني - الحكم في المعارضة

- ٢٢ - إذا قضت المحكمة الاستئنافية غاييا بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا وجب النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر باجماع آراء القضاة ...

رقم القامدة

- ٢٣ - لإرتكاب مجهول الحادث بعد انتحاله إسم آخر وصدر الحكم النهائي ضد صاحب الإسم المتحلل بقتضى الحكم بعدم قبول المعارضة من هذا الأخير لانتهاء صفته في رفعها
- ٢٤ - إطرار المحكمة الشهادة المرضية وقضائها باعتبار المعارضة كأن لم تكن مجرد قولها بأن مثل المرض المشار إليه لا يستمر من تاريخ تحريرها حتى تاريخ نظر المعارضة دون الرجوع إلى رأى فني يقوم على أساس من العلم أو من التخصص الطبي. عيبه
- ٢٥ - المعارضة في قائمة الرسوم . دفع الطاعن بعدم إعلانه . غير مقبول . بقاء الحكم النهائي قائماً وكذلك قائمة الرسوم لاستنادها إليه وصورها وفقاً له . عمل الطبع بعدم الإعلان يكون في الحكم الصادر من محكمة النقض في غيبة الطاعن وفقاً للمادة ٤٣٠ إجراءات
- ٢٦ - على المحكمة إن لم تروجها لتأجيل أن تعرض في حكمها للمرض والشهادة المرضية وأن تبطل رأياً فيها ... راجع أيضاً : القاعدتين ١٣ و ٨

الفرع الثالث - الطعن في الحكم الصادر في المعارضة

- ٢٧ - لا يكون مقبولاً من الطاعن بالقبض الإبداء في طعنه لأول مرة بمرضة الذي كان محمداً لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى
- ٢٨ - ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . انقضى بعدم إعلانه الحكم النهائي لا محل له ما دام قد عورض فيه فعلاً م. ١٤٠٩ ج.
- ٢٩ - إستئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة لا يصح أن يتجاوز ما قضى به في المعارضة وتصلى المحكمة لموضوع الدعوى. غير جائز
- ٣٠ - طعن النيابة العامة في الحكم النهائي قبل رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها . غير جائز ... راجع أيضاً : القاعدتين ٢٠ و ٢١

الفصل الرابع - ما لا يعد معارضة

- ٣١ - مناط التفرقة بين نصي المادتين ٣٩٥ ، ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو الوصف الذي ترفع به الدعوى. العبارة في شأن سقوط الأحكام النهائية الصادرة من محكمة الجنائيات بالوصف الذي أقيمت به الدعوى أي الواردة في قرار الإحالة. خطأ تراس سقوط الأحكام النهائية في مواد الجنائيات على حالة المعارضة . الأحكام النهائية في مواد الجرح
- ٣٢ - سقوط الأحكام النهائية الصادرة من محكمة الجنائيات في جنابة : ماهية إعادة الإجراءات : هي محاكمة مبتدأة وليست تظلاً. أثر ذلك : سلطة محكمة الإعادة في الفصل في الدعوى بكامل حوزتها. لما أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم النهائي
- راجع نقض (القامدة ص ٧ ص ٦٨١)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الأحكام الجائز المعارضة فيها

١ - المعارضة بجائزة في الحكم الاستئنافي المتبرحضوريا إذا كان في حقيقته حكما غاييا واعتبرته المحكمة خطأ حضوريا ، إذ البرة في الأحكام هي حقيقة الواقع ، لا بما توصف به على خلافه .

(الطن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ من ١١٨)

٢ - متى كان المتهم لم يرفع في جلسة المعارضة بأنه كان ممنورا في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم «الضروري الاعتباري» المعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذي منعه عن التول فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى ، فإن الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة يكون سليما في القانون علا بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٥٠٧ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٥٧/٢/١١ ص ٨ من ١٢٩)

٣ - الأصل في الأحكام أن تبني على الواقع ، فإذا كان الحكم الابتدائي قد وصف خطأ بأنه غايي فعارض فيه المتهم في حين أنه في حقيقته حكم ضروري اعتباري بقوة القانون فلا يبني على هذا الخطأ تنوء حق المتهم في الطعن بطريق المعارضة لأن منطوقات الأحكام ترد إلى حكم القانون وكذلك الخصومة الناشئة عن تلك الأحكام (١) .

(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ٨ من ٧٠٩)

٤ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت بحضوريا اعتباريا بتبريم المتهم خمسمائة قرش ورد الشيء لأصله فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، فحكم بعدم جواز المعارضة استنادا إلى الحكم الصادر ضد المحكوم عليه هو من الأحكام الجائز استئنافا الأمر الذي يجعل المعارضة فيه غير مقبولة علا بالمادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٨/١/٤ ص ٩ من ١٤٥)

(١) ملحوظة : قررت المحكمة ذات المبادئ في الطعن بقم الصادر بديات الجلسة .

٥ - ان المعارضة في الحكم الصادر حضوريا اعتباريا جائزة القبول إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض فيه ، فإذا كان المعارض قد سبق إلى تقديم عذره ودليله قبل الحكم الحضورى الاعتباري فانه لا يبقى لاجازة معارضته سوى تصديق هذا المقر باعتماد دليله .

(الطن رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٨/٢/١١ ص ٩ من ١٧١)

٦ - متى كان المتهم قد حضر أمام المحكمة وتاجلت الدعوى في مواجهته ولكنه لم يحضر في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى بل تقدم بلسان محاميه إلى المحكمة بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة للأسباب السائفة التي أبدتها ، فإن المحكمة إذا اعتبرت حكمها في الدعوى حضوريا وقضت في معارضة المتهم بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها تكون قد أصابت .

(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩ من ٥٦٦)

٧ - متى كان الحكم قد صدر حضوريا اعتباريا وكان لايين من الأوراق أن المتهم قد أعلن بهذا الحكم ، فإن معاد المعارضة بالنسبة له يكون ما زال قائما ومن ثم لا يجوز للنيابة أن تلتمن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة من المحكوم عليه أو قوات مياعدها .

(الطن رقم ١٨ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٦/٣ ص ٩ من ٦٠٧)

٨ - لا تقبل المعارضة في الحكم الحضورى الاعتباري الا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية فإذا كان الثابت أن الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في الدعوى من الأحكام الجائز استئنافا قانونا وكان المحكوم عليه قد عارض في هذا الحكم فانه تبين على محكمة أول درجة أن قضى بعدم قبول معارضته فإذا كانت قد أخطأت وحكمت بقبولها شكلا فان هذا الحكم لا يكسب الحكم عليه حقا لأنه صدر بالمخالفة لما قضى به القانون فان كان المحكوم عليه قد استأنف الحكم الحضورى الاعتبارى أيضا وكانت المحكمة قد فصلت فعلا في معارضته واستأنفت ولايتها فان القول بتقويت درجة من درجات التقاضى عليه والنسب على الحكم الاستئنافى يرفضه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة لا يكون له محل .

(الطن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٨/٦/٩ ص ٩ من ٦٢٧)

الجنائية - فإن الطعن فيه بطريق المعارضة يكون جائزا ، ولا يغير من هذا النظر ما خاض فيه حكم المعارضة - بشأن علم الطاعن بتاريخ الجلسة الأولى - لأن المول عليه للقول بوجود خطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن انما هي الوقائع التي جاءت في الحكم المعارض فيه - فلا تلكلح محكمة المعارضة - وهي بسبيل نظر المعارضة - وبعد أن استنفدت سلطاتها بالقصل في موضوع الاستئناف ، أن تنشئ وضعا جديدا لم ير الحكم المعارض فيه - في حدود سلطته التقديرية - أن يأخذ به ، فترتب عليه للطاعن حق المعارضة ، ويكون الحكم في قضائه بدمم قبول المعارضة قد أخطأ في تطبيق القانون ويصح نقضه .

(الفرن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٣٠/٥٩ ص ١٠ من ٩٠٨)

١٣ - نصت المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أن المعارضة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضورا لا تقبل الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ، فاستأنز النص الشرطي مما قبله المعارضة - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المظنون قد حضر في بعض جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة وتخلقت عن الحضور في بعضها الآخر دون أن تقدم للحكمة عذرا يبرر تخلفها ، وكان الحكم الصادر في الدعوى والمعتبر حضورا قد أعلن الى المظنون - سدحا اعلافا قانونيا فلم تستأنفه مع أنه كان جائزا استئنافا قانونا ، فإن قضاء المحكمة الجزئية بدمم قبول المعارضة التي رفعتها المظنون ضدعا عن الحكم المذكور لرفعها عن حكم غير جائز المعارضة فيه يكون سديدا ، وبالتالي يكون الحكم الاستئنافي اذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية الى محكمة أول درجة للنظر في معارضة المظنون ضدعا من جديد قد جابب التطبيق الصحيح للقانون ، ولما كان الحكم المطعون فيه منه للخصومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حتما بدمم جواز نظر الدعوى لسبق القصل فيها لاستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم السابق سدوره منها - تعين قبول الطعن شكلا وموضوعا ونقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وتأيتد الحكم المستأنف .

(الفرن رقم ١٣٠٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥/٢/١٠٠٠ ص ١١ من ٢٦٦)

١٤ - على المحكمة وهي تنظر معارضة المتهم في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في الاستئناف أن تبدي رأها فيها ورد بالشهادة المرفوعة التي يستند اليها في اثبات مرضه وعما اذا كانت تصلح بذاتها مبررا للتخلف - أما وهي

٩ - أوجبت المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية اعتبار الحكم حضورا بالنسبة الى من يحضر لحدى الجلسات ثم يتخلف عن حضور باقى الجلسات كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ على أن المعارضة في الحكم الصادر في هذه الحالة لا تقبل الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز واذا كان المتهم حضرا لحدى الجلسات ثم يتخلف عن حضور باقيها وكان الحكم الصادر حضورا اعتبارا بمواقته بالحبس سنة مع الشغل هو من الأحكام التي يجوز له استئنافها فإن الحكم الاستئنافي اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي بدمم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(الفرن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧/١٧/١٩٥٨ ص ٩ من ٩٨١)

١٥ - ان عبارة نص المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية الذى يشترط فيها يشترط قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى أن يكون استئنافه غير جائز لم تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها .

(الفرن رقم ١٨٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٢٤)

١١ - بين من الماطلاع على المادة ٢١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ - بشأن المحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون أن الشارع قد تعلق مراده بإغلاق سبيل المعارضة بالنسبة الى الأحكام التي تصدر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، أو القرارات المنفذة له منها من الحالة اجراءات المحاكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقا يسرى حكمه على الأحكام التي تصدر من درجتى التقاضى دون قصره على أحكام محكمة أول درجة ، وذلك أخذا بمصوم النص وتنشيا مع حكمه التشريعى ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون ويصح نقضه وقصحيته والقضاء بدمم جواز المعارضة .

(الفرن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ٦٢٥)

١٢ - العبارة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هي حقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه - فلذا كان الثابت من الحكم الاستئنافي - موضوع المعارضة - أن الطاعن لم يحضر الجلسة الأولى ، ولم يعلن بالجلسة التي تأجلت اليها الدعوى وسمعت فيها الرافعة ، وقد جاء الحكم نطرا من أسباب اعتباره حضورا بالنسبة للطاعن - علا بسبب السادتين ٢٣٨ / ٢ ، ٢٤٠ من قانون الاجراءات

١٨ — لا يبنى عن اعلان المعارض بمعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، تأشير وكيله على تقرير المعارضة بملحه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ، وتمهده باخطار المعارض واذاً فالحكم الذى يصدر فى هذه الحالة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معنياً بما يستوجب نقضه (✽) .

(الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٧ ص ٧٥٧)

١٩ — اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لجهة الادارة أو فى مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبنى عليه الحكم فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بل يجب أن يكون الاعلان لشخص المحكوم عليه غايياً أو فى محل اقامته ، ولا يبنى عن ذلك تأشيرة وكيله على تقرير المعارضة بملحه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وتمهده باخطار المعارض اذ أن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتماً علم الأصل الذى لم يكن حاضراً وقت التقرير .

(الطن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ ص ٨٨٢)

٢٠ — اذا كان المتهم قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة فى مواجهة النيابة لعدم الاهتداء الى عنوانه وكان الحكم الاستثنائى لم يثبت تاريخ علم المتهم بالحكم الصادر فى المعارضة حتى يجعل منه مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف لا يتخذ من تاريخ صدور الحكم المتأقن مبدأ لهذا الميعاد فانه يكون قد أخطأ .

(الطن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ ص ٧٩٩)

٢١ — متى كان المتهم مقيد الحرية فى اليوم الذى صدر الحكم فيه باعتبار معارضته كأن لم تكن ، وخلت الأوراق مما يثبت علم المتهم رسمياً بصودر ذلك الحكم ، فانه يتعين احتساب ميعاد الطعن من تاريخ تقديم المتهم للتنفيذ .

(الطن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢١ ص ٩٨٢)

الفرع الثانى — الحكم فى المعارضة

٢٢ — اذا رأت المحكمة الاستئنافية أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم النيابى الصادر بتشديد العقوبة ، فانه من المتعين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر باجتماع آراء القضاة ، وبصبح الحكم باطلاً فيما قضى به اذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقاً للقانون .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٦ ص ٧٥٧)

لم تحمل وأحال الحكم الصادر فى المعارضة بدم قبولها على الأسباب التى ذكرها الحكم الصادر فى الاستئناف — وهى أسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التى أصدرها المتهم باعتذره عن التخلّف لمرضه — ولم يكن قد قدم الشهادة ، فان حكمها يكون معنياً بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢ ص ١١٥٥)

الفصل الثانى

ميعاد المعارضة

١٥ — متى كان الحكم فى حقيقته حكماً غايياً لم يعلن للمتهم ولم يبدأ بمعد المعارضة فيه ، فان الطعن بالنقض فيه يكون غير جائز .

(الطن رقم ١٣٢١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ١١٨)

١٦ — توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات فى فقرتها الخامسة أن يشتمل أصل الورقة الملئة اما على توقيع مستلم الصورة واما على إثبات واقعة امتناعه وسببه — لأن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتماً على امتناعه بل قد يرد الى سبب آخر كتقصير المحضر فى القيام بواجبه — فاذا كان الثابت أن اعلان الحكم النيابى قد ورد به أن المحكوم عليه قد أعلن مخاطباً مع شخصه ، ولا يوجد على أصل الاعلان توقيع المخاطب معه ولا من تسلم الاعلان ، فانه يكون باطلاً طبقاً للمادة ٢٤ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية وذلك لعدم استيفائه الشروط المبينة فى الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من هذا القانون ، وبطلان هذا الاعلان يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم النيابى ، ولا يصح أن تبدأ به ميعاد المعارضة .

(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢ ص ٨٧١)

الفصل الثالث

نظر المعارضة والحكم فيها

الفرع الاول — اعلان المتهم بجلسة المعارضة

١٧ — الاعلان لجهة الادارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن .

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٠ ص ٢٧٧)

قررت المحكمة هذه القاعدة ايضاً فى حكمها الذى اصدرته فى نفس الجلسة فى القضية رقم ٢٥ القضائية .

الفرع الثالث - الطعن في الحكم الصادر من المعارضة

٢٧ - لا يكون مقبولا من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة يبرسه في اليوم الذي كان محددا لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .

(الطن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/١٩٥٦/٥ ص ٧٨١)

٢٨ - ميعاد الاستئناف طبقا لنص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية انما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولا محل للاحتجاج بأن الحكم النهائي لم يعلن للمتهم ما دام قد ثبت أنه عارض فضلا * .

(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/١٩٥٦/٥ ص ٧٠١)

(والطن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/١٩٥٦/٥)

٢٩ - ان الطعن بالاستئناف المرفوع من المتهم في الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة ، لا يصح قانونا أن يتجاوز ما قضى به في المعارضة ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه وهو لم يكن مطروحا عليها .

(الطن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤/٢/١٩٥٨/٩ ص ١٤٥)

٣٠ - متى كان الحكم قد صدر غيايا وكان اعلان هذا الحكم النهائي لم يحصل لشخص المحكوم عليه ولم يعلم به علما يقينيا ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون قائما ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الحكم الا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها .

(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٥/٢/١٩٥٨/٩ ص ٥٦١)

راجع : (القاعدتين رقمي ٢٠ و ٢١)

الفصل الرابع

ما لا يعد معارضة

٣١ - مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فاذا رفعت بوصفها جناية سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويبتل حتما الحكم الصادر في غية للمتهم الذي لا يجوز له عند اعادة محاكمة أن يتسكك بالمقبرة المتقضى بها فيها ، بل ان المحكمة تفصل في الدعوى

(*) صدر حكم بهذه المبادئ بذات الجلسة في القضية رقم ٣٢٥ سنة ٢٦ قضائية .

٣٣ - يتعين على المحكمة - وقد اعتبرت أن من ارتكب الحادث ليس هو المحكوم عليه غيايا الذي عارض في الحكم النهائي الابتدائي واستأنفه ومثل أمام الهيئة الاستئنافية ، بل هو شخص مجهول تسمى باسمه ، أن تقضى تبعا لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة منه لرفعها من غير ذي صفة .

(الطن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩/٢/١٩٥٩/١٠ ص ١٨١)

٣٤ - اذا كانت المحكمة قد أطرحت الشهادة المرضية لمجرد قولها انه من المعروف أن مثل المرض المشار اليه بها لا يستمر من تاريخ تحريرها حتى تاريخ نظر المعارضة ، وهي اذ فعلت ذلك لم تأت بسند مقبول لما انتهت اليه ، فهي لم ترجع فيه الى رأى فنى يقوم على أساس من العلم أو من التخصص الطبي ، فيكون الحكم الصادر في معارضة المتهم باعتبارها كأن لم تكن معيبا بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٣/١٩٥٩/١٠ ص ٣٢١)

٣٥ - ما يثيره الطاعن بصدد عدم اعلانه - على فرض صحته - انما يكون محله المعارضة في الحكم الصادر من محكمة النقض في غيبه ونقلا لنص المادة ٤٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يقبل مثل هذا الدفع في صدد المعارضة في قائمة الرسوم ، ومن ثم يظل الحكم النهائي قائما وبالتالي تظل قائمة الرسوم صحيحة لاستنادها اليه وصدورها وفقا له .

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٠/١١ ص ٢٢٨)

(والطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١/٢/١٩٦٠)

٣٦ - المرض عذر قهري وحق الدفاع مكفول بالقانون - فاذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جلسة المعارضة ، واعتذر عنه مطاميه وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر ، فإن على المحكمة ان لم تر وجها للتأجيل أن تعرض في حكمها للعذر وللشهادة المرضية وأن تبدي رأيا فيها - أما وهي لم تفعل ، ولم تكن المحكوم عليه من الحضور لسماع دفاعه - لعل له وجها يبرر به تأخيرها في التقرير بالمعارضة ، فإن حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٩/١٢/١٩٦٠/١١ ص ٨٧١)

كل فيما يختص به — وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيايبا من محكمة الجنابات في جناية عن الحكم الصادر غيايبا من محكمة الجنب والمخالفات — فقد أجاز القانون المعارضة في الحكم الأخير ، ولم يجز أن يضار معارض بناء على معارضة رفعها — أما الحكم الأول فلا يتعلق به حق للمتهم ولا يجوز له التمسك بقبوله — وإنما هو يسقط حتماً بحضوره أو القبض عليه ، ومتى تقرر ذلك فإنه لا يقبل من المتهم الذي قبض عليه بعد حكم غيايب صادر عليه في جناية من محكمة الجنابات أن يتسكك بالمقوبة المقضى بها غيايباً — بل إن محكمة الإعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها — غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ، فلها أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم المذكور ، كما أن لها أن تخفف العقوبة — وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانوناً — الأمر الذي ترى معه الهيئة العامة للمواد الجزائية المعدول عما يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر ، والتفصل الدعوى المطالة إليها على هذا الأساس .

(الملن رقم ١ لسنة ٣٠ ق بلة ١٧/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١٤٣)

في مثل تلك الحالة يكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم المذكور ، لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل إنها شرعت للمصلحة العامة ، ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية في مواد الجنابات على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في مواد الجنب والتي يسرى في حقها نص المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضة .

(الملن رقم ٩٦ لسنة ٢٩ ق بلة ١٢/٥/١٩٥٩ س ١٠ ص ٣١)

٣٣ — مفاد النص الصريح للمادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السوري أنه يترتب على حضور المحكوم عليه أو القبض عليه سقوط الحكم الغيابي حتماً وبقوة القانون ، وعلة ذلك أن إعادة الإجراءات لم تبين على تنظم مرفوع من المحكوم عليه — بل هي يحكم القانون محاكمة مبتدئة ، وترتيباً على ذلك جاء نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصوداً على تخويل الطعن في مثل هذا الحكم للنيابة العامة والمدعي بالحقوق المدنية والمستول عنها —

ورقم القاعدة

ملاحه

موجز القاعدة :

يحق جريمة عدم تحفيظ المتهمة من سير مركبة ذات محرك حال سيرها في مكان حرج وعدم وقفها تفادياً
من أنظار الإسطلام وإصطدامه بصندل آخر وإحداثه تلفاً به وفقاً للقانون ١٧ لسنة ١٩٤١ بشأن الملاحه
الداخلية ولو كان القانون الجاني لا يعرف جريمة إتلاف المقول بأعمال

الجاني لا يعرف جريمة إتلاف المقول بأعمال « يكون قد أغفل الواقعة المؤتممة بقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الحائس بالملاحه الداخلية وقرار وزير المواصلات رقم ١٧ من يونيو سنة ١٩٤١ تنفيذاً له مكشياً بالنظر الى الائتلاف الذي لم يكن في حقيقة الأمر موضوع الاتهام « بل كان مجرد أثر من آثاره أشير اليه في الوصف ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

(الملن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٨ ق - بلة ٢/١٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٣١)

القاعدة القانونية :

إذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي أنه وهو قائد مركب ذات محرك لم يخفف من سيرها في مكان حرج ولم يقف عند الاقتضاء تفادياً من أخطار الإسطدام ، فاصطدم بالصندل المملوك لآخر وأحدث به التلفيات المبيته بالحضر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبرائة استناداً الى القول بأن « القانون

رقم القاعة

ملكية صناعية

موجز القاعة :

تحقق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي بتوافر تشابه في الرسم والنموذج يكون من شأنه أن يخدع المتعاملين
بالسلعة التي قلد رسمها أو نموذجها

<p>تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التي قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .</p> <p>(تعلن رقم ٧٨١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ من ٢٢٦)</p>	<p>القاعدة القانونية :</p> <p>يكفي لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي النصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، أن يوجد</p>
---	--

رقم القاعة

مناجم وحاجر

موجز القواعد :

- ١ تحقق الجريمة للنصوص عنها في المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الملعل بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ باستخراج الحافى للوراد المعدنية من المناجم أو الحاجر أو شروعه في ذلك قبل الحصول على الترخيص ولو كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الجريمة
- ٢ القصد بالحافى في جريمة المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الملعل بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، هو مجرد علم الحافى بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراجه للوراد المعدنية أو الشروع في ذلك - إحاطة الحافى مصلحة للمناجم والحاجر علماً بما يفعل - عدم كتابته لإثبات هذا القصد
- ٣ مجرد التقدم بطلب الترخيص لمصلحة المناجم والحاجر لا يفيد رضاعها باستخراج المواد المعدنية . ولا يحول دون وقوع الجريمة
- ٤ الجريمة للنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ . طبيعتها : جريمة من نوع خاص . قوامها العبث بالمناجم . عدم تخريق الشارع في إيجاب الحصول على الترخيص بين مالك الأرض وغيره
- ٥ مجال تطبيق حكم المادة ٦٥ من قانون ٦٦ لسنة ١٩٥٤ مقصور على الحالات التي لا يعاقب فيها القانون بقوة أخرى أشد

القواعد القانونية :

٣ - مجرد التقدم بطلب الترخيص لمصلحة المناجم والمحاجر لا يفيد قانوناً رضاعاً باستخراج اللواد المعدنية من هذه الأمانة لا يحول دون وقوع الجريمة .

(الملن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣-٢-١٩٥٩ م ١٠ ص ١٥٢)

٤ - دل الشارع بنص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ أنه قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة الحصول على اللواد المعدنية الموجودة في باطن الأرض بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها البث بثلث المحاجر ، ولا تجمعها بجريمة السرقة سوى العقوبة ، ولم يفرق الشارع في إيجاب الحصول على الترخيص بين مالك الأرض وغيره .

(الملن رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٢٣/١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٤٠)

٥ - مجال تطبيق حكم المادة ٦٥٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ مقصور على الحالات التي لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى أشد .

(الملن رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٢٣/١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٤٠)

١ - يكفي لتحقيق الجريمة المنصوص عنها في المادة (٦٤) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر المعدل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يستخرج الجاني اللواد المعدنية من المناجم أو المحاجر أو يشرع في ذلك قبل الحصول على الترخيص بنقض النظر عما إذا كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الفعل أم لا .

(الملن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢/٢٣/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٥٢)

٢ - القصد الجنائي في جريمة المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ هو مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج اللواد المعدنية أو الشروع في ذلك ، ولا يكفي لانتفاء هذا القصد أن يحيط الجاني لمصلحة المناجم والمحاجر علماً بما يفعل ، لأن القانون لا يمتد إلا بالتريخيص كصورة للرضاء الذي يحول دون وقوع الجريمة .

(الملن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢/٢٣/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٥٢)

رقم القاعدة

منظمات دولية

موجز القاعدة :

تتمتع كافة موظفي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالحصانة القضائية سواء كانوا مصريين أم أجانب ووفقاً للإتفاق الخاص بالخاص الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢

القاعدة القانونية :

والحصانات التي يتمتع بها موظفو المنظمة - على « الحصانة القضائية » وجاء نصها عاماً لا يفرق بين الموظف المصري الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية بل إنه ينتظم كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة المذكورة .

(الملن رقم ١٤١٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢/١٥/١٩٥٩ م ٧ ص ٢٤٦)

أن المادة الثامنة من القسم السابع عشر فقرة ب من الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص - من بين الموايا

رقم القاعده

مهن حرة

موجز القاعده :

حرة مزاوله المهنة كمالها بمقتضى القانون . ذلك لا يبنى اطلاقها ولا يتحول دون تدخل الشارع لتنظيم ممارستها ...

ممارستها بما يكفل مصلحة الجماعة ويحقق الأتراض السامية
التي قدرها عند سن هذه القوانين والتي جعلها الشارع سياجا
تلك الحرية وضمانا للمصالح العام يدفع بها ما يمس المهنة
بالاذى ، وحتى لا يعرض لها عوارض تتجافى مع ما يجب لها
من اعتبار بوجه عام ، ولا مع حقوق القائمين على ممارستها
بوجه خاص .
(النظام رقم ١٨ لسنة ٢٩ قواعباته-جلسة ١٩٥٩/٦/١٠ ص ٤٠١)

القاعدة القانونية :

حرة مزاوله المهنة بوصفها نتيجة طبيعية للحرية
الشخصية وان كانت مكنولة بمقتضى القوانين ، الا أن كفاية
هذه الحرية لا يعنى اطلاقها لمساس ذلك بالنظام العام مساسا
مباشرا - فليس هناك ما يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيم

مهن طبية

رقم القاعده

موجز القواعد :

- ١ لارتكاب المهن جرمي إحداث الجرح ومزاوله مهنة الطب بدون ترخيص بفعل واحد . وجوب إعتبار
الجرمة الأشد والحكم بقوتها
- ٢ معالجة المهن المجنى عليه بوضع مساحيق ومراهم غلظة على مواضع الحروق . إعتبار مالتوكية جرمة تطبق
عليها المادة الأولى من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن مزاوله مهنة الطب
- ٣ علاج المهن المجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه ترتب عليه المساس بسلامته . توافر عناصر جرمة إحداث
الجرح
- ٤ إيداء ممرض مشورة طبية وعلاجه المريض على خلاف ما أوصى به الطبيب يكون جرمة ممارسة مهنة الطب
بدون رخصة . المادة الأولى من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤
- ٥ توافر الخطأ الطبي الذي يكفى لحمل مسؤولية الطبيب الجراح . تحضير غدر موصى بنسبة معينة دون أن يعين
الغدر أو يطلق على الزاجرة التي وضع فيها ودون الاستعانة بطبيب مخصص بالتخدير في عملية قد تستغرق
ساعة فأكثر . هذا القصير لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب
المشول

رقم القاعة

- ٦ — توافر الخطأ الطبي الذي يكفي لحمل مسئولية الصيدل الجناحية والمادية بتحضيره غلوا موضعيا بنسبة تزيد عن النسبة المسموح بها طبيا وإقراره بجهله كنه الخطر قبل تحضيره مما كان يقتضي رجوعه إلى الكتب الفنية لتأكد من نسبة تحضيره أو اتصاله بلوى الشأن في المصلحة التي يتبعها بدلا من رجوعه في ذلك إلى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ومن كونه الخصى بتحضير الأدوية ومنها الخطر مما يستلزم مسئولية عن كل خطأ يصدر منه . ومن عدم تنبيه الأطباء عن قد يستعملون الحلول المخضر ، بأنه استعاض به عن غدر آخر لا يفي من المسئولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضير الخطر بالنسبة السابقة طالما ثبت له من مناقشة هذا الرئيس أنه لا يدري شيئا عن كنه الخطر وسميته
- ٧ إياحة عمل الطبيب أو الصيدل مشروطة بأن يكون ناجم عنه مطابقا للأصول العلمية المقررة . مسئولية أحدهما عن التفريط بحسب تمسده الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله
- ٨ إياحة عمل الطبيب : حصوله على أجازة علمية . لا يفي عنها شهادة الصيدل أو ثبوت دواية الصيدل بمهنة الطب . مسامحة الصيدل عن جريمة إحداث جرح عمدي عند حقن الحقن عليه . عدم إعفائه إلا عند قيام حالة الضرورة

بسلامته ، فإن جريمة أحداث الجرح عمدا تتوافر عناصرها كما هو معرف بها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .
(الملن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/١٥ س ٨ ص ٧٨٦)

القواعد القانونية :

٤ - إذا كان الحكم - في جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة - قد أثبت على المتهم أنه خالف مشورة الطبيب المينة في تذكرة الدواء وأنه امتنع عن إعطاء الحقن بمادة الطلوطرية إلى المريض مكتنبا بحضنة بمادتي الكالسيوم واليتامين فقط بقوله إن ماضله هو العلاج الصحيح لـ يشكو منه المريض وأن الطبيب المصالح أخطأ في عمله كما أثبت الحكم نتيجة للإطلاع على تذكرة الدواء الصادرة من الطبيب المالح قتين منها أن الطبيب أوصى المريض المذكور بتناول جرعة من دواء ثلاث مرات يوميا وأن يحضن بمغلول من مادة (الطرطير) و (الكالسيوم) و (فيتامين) ك في الوريد يوما بعد يوم بواسطة طبيب . ثم انتهى الحكم بعد ذلك إلى القول بأن ما وقع من التهم هو إبداء لمشورة طبية تفرض عن نطاق مهنته كمرض وكان ينبغي عليه أن يتخذ ما أمر به الطبيب المالح ولكنه يأنشر علاج المريض بطريقة أخرى . إذا بين الحكم ما تقدم فإن عمل المتهم يكون مخالفا للمادة الأولى من قانون

١ - متى كانت جريمة أحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد - هو إجراء عملية الحقن - وإن تعددت أوصافه القانونية - فإن ذلك يقتضي اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة أحداث الجرح .

(الملن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٥ س ٨ ص ٧١٧)

٢ - أن معالجة المتهم للمجنى عليه بوضع المساحيق والمراهم المختلفة على مواضع المحروق وهو غير مرخص له بمزاولة مهنة الطب تعد جريمة تطبق عليها المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن مزاولة مهنة الطب .

(الملن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/١٥ س ٨ ص ٧٨٦)

٣ - متى كانت الواقعة الشائبة بالحكم أن التهم أجري للمجنى عليه علاج غير مصرح له بإجرائه وتجهيزه عليه المساس

أنه حضر محلول «البوتوكاين» كمخدر موضعي بنسبة ١/١. وهي تزيد على النسبة المسموح بها طياً وهي ٨٠٠/١ ومن أنه طلب إليه تحضير «نوفوكاين» بنسبة ١/٨ فكان يجب عليه أن يحضر «البوتوكاين» بما يوازي في قوته هذه النسبة وهي ١/١٠٠٠ أو ٨٠٠/١ ولا يفي من المسؤولية قوله إن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١/٨ طالما أنه ثبت له من مناقشة هذا الرئيس في التليفون أنه لا يدري شيئاً عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا إلى جانب أنه موظف مختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر ، ومشول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن أنه لجأ في الاستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر إلى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ، وكان لزاماً عليه أن يصل بظوى التباين في المصلحة التي يتبعها أو الاستشارة في ذلك بالرجوع إلى الكتب الفنية الموثوق بها «كالفارماكوبيا» ومن إقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئاً عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا ينساق في ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم ينبه المتهم الثاني وغيره من الأطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه استماض به عن «التوفوكاين» — فإن ما أثبتته المحكمة من أخطائه وقع فيها المتهم يكفى لحمل مسئوليته جنائياً ومعنياً .

(المن رقم ١٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٧/١٩٥٩ س ١٠ ص ٩١)

٧ - إباحة عمل الطبيب أو الصيدل مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول الطبية المقررة ، فإذا فرط أحدهما في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تمهله الفعل ونتيجته ، أو قصيره وعدم تحزره في أداء عمله .

(المن رقم ١٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٧/١٩٥٩ س ١٠ ص ٩١)

٨ - الأصل أن أي مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة الطب ، وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقاً للقواعد والأوضاع التي تنظمها القوانين واللوائح - وهذه الإجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلاً ، وينبئ على القول بأن أساس عدم مسئوليته

رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ وتكون المحكمة إذ داته عن هذه المخالفة طبقاً للوصف المرفوعة به الدعوى قد طبقت القانون على الواقعة تطبيقاً سليماً لا خطأ فيه .

(المن رقم ١٠٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٧/١٩٥٨ س ٩ ص ٨٤٩)

٥ - إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند إلى المتهم الثاني (طبيب) بقوله «أنه طلب إلى المرحمة والتمورجي أن يقلعاً له بنجاً موضعياً بنسبة ١/٨ دون أن يبين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة التي وضع فيها ليتحقق مما إذا كان هو المخدر الذي يريد أم غيره ، ومن أن الكمية التي حقت بها المجنى عليها تنوق إلى أكثر من الضعف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون أن يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليترغ هو إلى مباشرة العملية ، ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لإهماله وعدم تحزره بأن حقن للمجنى عليها بمحلول «البوتوكاين» بنسبة ١/٨ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتقسمت وماتت» — فإن ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من ثأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليها — أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصيص يفي به أن يستوثق من نوع المخدر وصلاحيته وأنه ما دام ذلك المخدر قد أعد من موظف فني مختص وأودع غرفة العمليات ، فإنه في حل من استعماله دون أي بحث - هذا البغاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لاتزام المحكمة بالرد عليه ، بل إن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها المحكمة على خطأ المتهم وأثبتت عليها أداتته ، وهو ما أولته المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقتل بوجود في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسؤول بما يفيد أنه وقد حل محل أخصائي التخدير ، فإنه يحمل التزاماته ومنها الاستيثاق من نوع المخدر .

(المن رقم ١٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٢٧/١٩٥٩ س ١٠ ص ٩١)

٩ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول (صيدلي) فيما قاله : من

الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون - أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما يحدثه للغير من الجروح وما إليها باعتباره متديا - أى على أساس العمد ء ولا يعفى من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ء ومن ثم يكون سديلا فى القانون ما قرره الحكم من

أنه لا تمنى شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة احداثه بالمجنى عليه جرحا عمليا ما دام أنه كان فى مقدوره أن يمتنع عن حقن المجنى عليه مما تنتهى به حالة الضرورة .

(الطن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٠ ق - جامة ١٢/١٣/١٩٦٠ س ١١ ص ٩٠٤)

رقم القاطعة

مواد مخدرة

الفصل الأول :

أركان جرائم المخدرات .

٩- ١	الفرع الأول : المقرر
٣٢-١٠	الفرع الثانى : الركن المادى .
٣٧-٣١	الفرع الثالث : الركن المعنوى .

الفصل الثانى :

٤٣-٢٨	القوية .
٥١-٤٤	اجرامات التفتيش فى جرائم المخدرات .

موجز القواعد :

الفصل الاول - أركان جرائم المخدرات

الفرع الاول - المفسد

- ١ لأجلوى للمتهم من المزاغة فى وزن قطعة الأفيون التى وجدت بداخل العبوة التى ضبطت معه مادام الحكم قد أثبت أن تلك العبوة كانت تخوى عند ضبطها على نزع قطع أخرى من المخدرات .
- ٢ ضالة كمية المخدرات أو كبرها هى فى الأمور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة .
- ٣ خلط الحكم بين وزن القطعة التى ألقاها المتهم على الأرض وبين القطعة التى عثر عليها فى جيبه . إتيانه أن المتهم أعرض القطعتين كليهما . لاجب .
- ٤ علم بعين القانون حدا أدنى لكمية المخزوة من المادة المخدرة . وجوب العقاب مهما كان المقدار ضئيلا .
- ٥ بيان مقدار كمية المخدر المضبوط فى الحكم ليس جوهرى . مادام إستخلاصه لثبوت قصد الاتجار فى حق المتهم سابقا .

رقم القاعة

- ٦ كتابة وقوع التحليل على جزء من مجموع ما مضى من مادة مخففة
- ٧ الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة
- ٨ بيان كية المخدر لا يكون جوهرياً عند عدم إثارة المذهب قصد التعاطي وعدم ثبوت هذا القصد للمحكمة
- عبارة « في أي طور من أطوار نموها » التي تشير إلى النباتات المذكورة في الفقرة (و) من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢. هي كلها النباتات الخلف المتفصل عن الأرض.
- ٩

الفرع الثاني - الركن السادي

- ١٠ لإحراز. ماهيته: هو الاستيلاء مادياً على المخدر طالت قدرته أم قصرت ولما كان الباعث عليه
- ١٢٠١١ لإحراز بقصد التعاطي. أمثلة لكتابة الدلائل عليه.
- تحقق الحيازة إذا كان سلطان الشخص ميسوطاً على المادة المخدرة ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المرز للمخدر شخصاً آخر نائباً عنه
- ١٣ ضبط المذهب وهو يدخن الحشيش. عدم ضبط عنصر من عناصر الحشيش معه. كتابة ذلك لإحرازه محرراً مادة الحشيش
- ١٤ إثبات المحكمة أن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار. استدلالاً على ذلك بأقوال الشهود وسواين المذهب وحجم القطة المضبوطة دون بيان ماهية السواين وكيفية الاستئلال منها على ذلك. قصور.
- ١٥ إظهار المحكمة أن الاحراز كان بقصد التعاطي وتغييرها الوصف القانوني الواقعة كما وردت بورقة الاتهام دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجبة للمذهب. لإعجال بحق الدفاع.
- ١٦ استحضار المخدر من الخارج ودخوله المياه الإقليمية بأرادة المهيمن وترتيبهم. إتفاق أحد رجال البوليس مع المهيمن على نقل المخدر من المركب إلى خارج البناء. لأثر له في قيام جريمة الخلب.
- ١٧ قيام الدليل على أن إحراز المخدر كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو ثبوت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها. على المحكمة أن تعمل نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
- ١٨ جريمة زراعة نبات الحشيش. القصد الجنائي فيها: يكفي أن توافره أن تكون الزراعة بقصد الاتجاج
- ١٩ إثبات الحكم أن المذهب الثاني لأخذ قطة الحشيش من المذهب الأول عند مارآه يتماطها. إنتفاء القول بأن المذهب الأول هو الذي قدم ككاشي المخدر أو سبل له تعاطيه.
- ٢٠ العثور مع المذهب على رقتين ظهر من التحليل أنهما مخترتان على آثار دون الوزن من مادة الحشيش إنتهاء المحكمة إلى ثبوت أن المذهب كان مخز الحشيش ويعلم حقيقة. لا عيب.
- ٢١ إثبات المحكمة أن المذهب هو صاحب المراد المخدرة للمضبوطة. إعتبار المذهب حائزاً لما مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحرزها دون لفت نظره. لإعجال بحق الدفاع.
- ٢٢

درج القاعة

- قيام جريمة إحراز الجوهر المخدر بمجرد الاستيلاء عليه مادياً مع علم الحائز بأن الاستيلاء واقع على جوهر مخدر
٢٣ يحظر القانون إحرازه بغير ترخيص، لآثار لياحت على الحرية
- جريمة تسهيل تعامل المخدر للغير . مثال لواقعة لانتوا في الجربة
٢٤ شرط توقيع العقوبة المانعة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ : كتابة ثبوت
الحيازة أو الإحراز على أية صورة . مجال تطبيق المادة ٣٤ : في حالة ثبوت أن القصد من الحيازة أو الإحراز
هو التعامل أو الاستعمال الشخصي . تقديم مواد مخدرة لآخرين للتعامل أمر يحكمه نص المادة ٣٣ فقرة (ج)
٢٥ من القانون المذكور
- جريمة إحراز المخدر وتقديمه لآخرين للتعامل . مثال
٢٦ وجود مقص وميزان لا يبرهن ضمناً حياً ثبوت واقعة الاتجار في المخدر . إغفال المحكمة للحدث ضمناً يفيد ضمناً
أنها لم تر فيها ما يدعو إلى اعتبار الأحرار بقصد الأجر
٢٧ تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . مثال في زراعة شجيرات حشيش يقصد التعامل والاستعمال
الشخصي
٢٨ صورة ، اقعة توافق فيها جنائية لإختلاس حرز المادة المخدرة وجنائية إحراز المخدر في غير الأحوال التي يبيها
القانون
٢٩ الإحراز هو الاستيلاء المادي على المخدر لأي باحث كان ولو سلمه المهم لآخر بعد ذلك لإخفائه أو سعى لإتلافه
حتى غلت المهم الأصل في جنائية الإحراز
٣٠ تناوب المهمين تعامل الحشيش . ذلك يوفر جريمة إحرازها المخدر بقصد التعامل . كون الطاعن هو صاحب
المزل الذي جرت فيه هذه الأعمال ، ليس من شأنه أن يثير مركزه بما يسمح قانوناً باعتباره مسهلأزميله
٣١ تعامل المخدر
- جريمة تسهيل تعامل المخدر . وقوعها بوسيلة تم عن نشاط من جانب المهم يجد فيه غيره مساعداً يحقق رغبته في
٣٢ تعامل المادة المخدرة

الفرع الثالث - الركن المادي

- القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر، توافره يستحق الحيازة المادية وعلم الحائز بأن ما يحوز به هو من المواد المخدرة
٣٣ للمنوعة قانوناً
- إحراز المخدر مباح عليه بصرف النظر عن الباعث
٣٤ يمكن أن تستفي المحكمة الدليل على القصد الخاص من إحراز المادة المخدرة من وقائع الدعوى أو أن تستنبطه من
٣٥ عناصر وظروف تصلح لإنتاجه
- تحدث الحكم إستغلالاً عن علم المهم بأن ما يحوز به مخدر، غير لازم كتابة استظهاره من ملونات الحكم
٣٦

رقم القادة

٣٧ تحل الحكم من ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة . غير لازم مادمات ظروف الدعوى لاتسبغ القول بانتفائه

الفصل الثاني - العقوبة

٣٨ توقيع العقوبة المخلقة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق إحرار أو حيازة المخدر . إنتهاء الحكمة إلى أن الإحرار كان يقصد التعامل . عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى . الإكتفاء في ذلك بنش قصد الاتجار . خطأ في تطبيق القانون وتصور

٣٩ عدم جواز القضاء بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجنحة في الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢

٤٠ على تطبيق العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ إذا أثبت التهم أو ثبتت للحكمة أن الحيازة أو الإحرار لم يكن لهما إلا يقصد التعامل أو الاستعمال الشخصي

٤١ جريمة الوساطة وغيرها من الحالات التي وردت بالمادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . العقاب منها بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣ دون المادة ٤٠ من القانون المذكور

٤٢ لحكمة النقض تنقض الحكم بحصول التهم من تلقاء نفسها وتطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ باعتباره القانون الأصح إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة على النحو الثابت بالحكم ترشح إلى أن التهم كان يحرز تلك المواد بقصد الاتجار

٤٣ مجال تطبيق نص المادة ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ : عند عدم استظهار الحكم قصداً خاصاً لدى التهم من إحراره المخدر

الفصل الثالث - اجرامات التفتيش في جرائم المخدرات

٤٤ لاجدوى لتهم من العلم بيطلاق التفتيش إذا كان الحكم قد استند إلى اعترافه في تحقيقات البوليس وقبائه بأحرار المادة المخدرة باعتباره دليلاً مستقلاً عن الدليل الذي أسفر عنه التفتيش

٤٥ إسك التهم والشبهة في يده وإثبات راحة الحشيش منها . تحليل البينة المضبوطة وثبت أن بها حشيشاً . اعتبار الجرمية في حالة تلبس

٤٦ ضبط المخدر مع التهم . اعتبار جريمة إحراره في حالة تلبس ببيع لأشور الضبط التقفاني الذي شاهده وقهرها التلبس على كل من ساءم فيها

٤٧ تقديم التهم المخدر إلى الكونتابل بمحض اختياره بعد تظاهر الأخير بالشراء . ليس فيه ما يبيد التعريض على ارتكاب الجريمة أو علقها

٤٨ وجود مظهر خارجي تنبيه بذاتها من وقوع جريمة إحرار يمكن قيام حالة التلبس . تبين ماهية المادة المخدرة . غير لازم لتوافر هذه الحالة

٤٩ مشاهدة الضابط جريمة إحرار المخدر متلبساً بها عندما يستمر راحة الحشيش تتصاعد من السيارة . من حقه تفتيش السيارة والتلبس على كل منهم يرى أن له إتصالاً بها

رقم القاطعة

ورود صور التلبس في القانون على سبيل المحصر . علم جواز التلبس عليها . مثال لواقعة لا تتوافر فيها حالة

٥٠ التلبس

إندام مصلحة المتهم في التلبس يطلان التفتيش إذا أثبت الحكم أنه أحرز كمية أخرى غير الحشيش الذي

٥١ -أوله البغ

راجع : تفتيش .

القواعد القانونية :

الفصل الأول

أركان جرائم المخدرات

الفرع الأول - المخطر

٤ - لم يعين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالمقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا ، وإذن فمنى كان الثابت من الحكم أن التلوثات التي وجدت عالقة بالأحراز المضبوطة أمكن فصلها عما عقلت به من الأحراز التي وجدت في مسكن المتهم وحدها وفي حيازتها وكان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذي انتهى إلى ادانة المتهم لاحراز المخدر يكون صحيحا في القانون .

(الملحق رقم ٢٣٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٨ م ٩ ص ٧٨٢)

٥ - بأن مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم ليس جوهريا ما دام أن الحكم قد استخلص ثبوت قصد الاتجار في حق المتهم استخلاصا سائنا وسليما .

(الملحق رقم ١١٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٨/١٩٥٨ م ٩ ص ٩٥٠)

٦ - ما أثبتته تحليل العينات من أنها من الحشيش والأفيون يكفي لحمل الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة احرازه مواد مخدرة ، ما دام المتهم لا ينزع في أن تلك العينات هي جزء من مجموع ما ضبط .

(الملحق رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١٤/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٠٢١)

٧ - الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكفي فيه بالواقعة ، ولا يندى في ذلك التدليل على العلم من ثلجة الواقع - فإذا خلا الحكم من الدليل القننى الذى يستقيم به قضاؤه فانه يكون معيبا متعينا قهقهه .

(الملحق رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/١٤/١٩٦٠ م ١١ ص ٢٣١)

١ - لا جلدوى للمتهم من وراء منازعته في وزن قطعة الأفيون التي وجدت بداخل العبوة التي ضبطت معه ما دام الحكم أثبت أن تلك العبوة كانت تحتوى عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات وأنها خللت جميعا وثبت أنها من الحشيش مما يصح به قانونا حمل العقوبة المحكوم بها على احراز هذا الحشيش .

(الملحق رقم ١٢٧٦ م ٢٥ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٦٠)

٢ - خالكة كمية المخدرات أو كبرها من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة .

(الملحق رقم ٧٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ م ٧ ص ٤٦٢)

(والملحق رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦/١٦/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٨٩)

٣ - اذا خلطت المحكمة بين وزن قطعة المخدر التي ألقاها المتهم على الأرض وبين وزن القطعة التي عثر عليها في جيبه ، فلا تأثير لهذا الخلط - على فرض صحته - على مسئولية الجنائية في الدعوى ما دام الحكم قد أثبت عليه أنه أحرز القطعتين كليهما في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

(الملحق رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٧ م ٨ ص ٨٥١)

المخدرة ولضبطت معه بعض هذه اللقافات أو آلة التقطيع كسطوة وميزان الأمر المنتهى في الدعوى ، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفي للتدليل على احراز المخدر بقصد التعاطي ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه .

(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/٤/٢٢ ص ٢ ص ٩٣٢)

١٣ - لا يشترط لاعتبار الشخص حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محزراً مادياً للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدرة شخصاً آخر نائباً عنه ، فليس بيبس الحكم أن يستر التهمين جيما حائزين وعمرزين للمواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول ما دام أنه قد استخلص من الأدلة الساتفة التي أوردتها أن التهمين جيما قد اتفقت كلمتهم على تهريب المواد المذكورة بالسيارة التي أعدها لهذا الغرض .

(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧ ص ٧٩٤)

(والطن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٩/١/٢٦ ص ١٠ ص ٧٢)

١٤ - متى أثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط وهو يدخن الحشيش ، فإن هذا يكفي لاعتبار التهم محرزاً لمادة الحشيش من غير أن يقبض معه فعلاً عنصر من عناصر الحشيش .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٦/٩/٤ ص ٧ ص ٨١٩)

(والطن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/١/٢٨ ص ٨ ص ٨١٤)

١٥ - متى تعرضت المحكمة في حكمها للقصد من الاحراز وقالت انه بقصد الاتجار استناداً إلى أقوال شهود العايدات وسوابق التهم وحجم قطعة الأفيون المضبوطة دون أن تبين مائة السوابق التي أشارت إليها ، وكيف استدلت منها على قصد التهم خصوصاً مع ما سبق أن أثبتت من أن تلك القطعة تزن ١٩٩ جراماً ، فإن هذا الاستدلال على الصورة البهيمية التي ورد بها الحكم يستر قصوراً ميباً في التسبب .

(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/٩/٢٦ ص ٧ ص ٨٩٧)

١٦ - متى كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في ورقة الاتهام هي أنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشاً) في غير الأحوال المرخص بها قانوناً ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الاحراز بقصد التعاطي فغير الوصف القانوني الواضحة دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إلى التهم فإنها لا تكون قد أخلت في شيء ، بدفاعه .

(القبية رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/١٠/١٠ ص ٧ ص ١٠٠٩)

٨ - لا يكون بيان كمية المخدر جوهرياً ما دام المتهم لم يشر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قصده التعاطي ولم يثبت هذا القصد للمحكمة .

(الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٩ ق - مجلة ١٩٦٠/٤/١١ ص ١١ ص ٢٤٣)

٩ - عبارة « في أي طور من أطوار نموها » التي تشير إلى النباتات المذكورة في الفقرة ٥ من المادة ٣٣ من الرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لا تعني ضرورة وجود النبات قائماً وملصقاً بالأرض دون وجوده جافاً ومنفصلاً عنها - إذ أن هذه التفرقة لاستدلالها من القانون والقول بها فيه تخصيص للنص بغير غرض ، ومن شأنه إذا أخذ بها أن تؤدي إلى نتيجة غير منطقية وهي أن يخرج من دائرة التجريم حصص شجيرات نبات وتجنيفها - مع أن هذه مرحلة لازمة لاستخراج جوهر المخدر ، ولا يتصور أن الشارع قد قصد إلى هذه النتيجة .

(الطن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٠ ق - مجلة ١٩٦٠/٧/٢٧ ص ١١ ص ٦١٠)

الفرع الثاني - الركن المادي

١٠ - الاحراز هو مجرد الاستيلاء على الجواهر للمخدرة استيلاء مادياً طالت فترته أم قصرت ، يستوي في ذلك أن يكون الباعث عليه مجرد حفظه لحساب شخص آخر أو الاتساع به .

(الطن رقم ١١١٢ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ ص ٥٢)

١١ - إذا كان الحكم قد تعرض للقصد من الاحراز فقال أن التهم قد اعترف في محضر ضبط الواقعة بأحرازها لقطعة الأفيون التي ضبطت معه وأنه محزرها بقصد التعاطي وأن الكمية المضبوطة من المخدرات شظيلة ولم يشاهد المتهم وهو يورع أي مخدر على أحد من رواد محله الذي كان به وحده فإن هذا الاستدلال مقبول وكاف لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم من أن المتهم كان يحزر المخدر لتعاطيه .

(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/٤/٢٢ ص ٧ ص ٤٦٢)

١٢ - إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت قصد التعاطي لدى التهم في قوله « وتري المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط ليس بكم كبير بالنسبة لشخص مدمن التعاطي وترجح أن التهم كان يحزره لاستعماله الشخصي إذ أنه فضلاً عن أن سوابقه تدل على ذلك فإنه لو كان يتجر لأغراض صغيرة لتوزيع

أن المتهم كان يحضر مادة الحشيش ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافياً للدلالة على أن المتهم كان يحضر المخدر وأنه يعلم بأن ما يحضره مخدر ، ولا على المحكمة اننا لم نتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة لكفاء بما نكتشف عنه حكمها من توافر هذا الركن .

(الطن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/١١/١٩٥٧ ص ٨٩٥)

٢٢ - متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالأدلة التي أوردتها أنه هو صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وأنه أعدها للاجبار فيها وتوزيعها مستنياً في ذلك بزوجه ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع حين اعتبرته حائزاً للمواد المخدرة المضبوطة من أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحرزها ، لأن هذا الاعتبار منها لا يمد تقييداً في الوصف القانوني للفعل المسند له ولا تدليلاً للثمة موجباً لتسببه إليه .

(الطن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٥٧ ص ٨٩١)

٢٣ - أن جريمة احرزاز الجوهر المخدر تتم بمجرد الاستيلاء عليه مادياً مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على جوهر مخدر يحظر القانون احرزاه بغير تصريح ، ولا يجدي به ذلك كون الباعث على ارتكاب جريمته هو محاولة إخفاء أدلة الجريمة التي وقعت من متهم آخر أو أي غرض آخر لأن البواعث لا تؤثر على الجريمة .

(الطن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٥٧ ص ٨٩١)

٢٤ - متى كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين كانوا يتأوبون تخاطي الحشيش أثناء وجودهم مما فإن دور كل منهم يعتبر مماثلاً لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالاً شخصياً ، وليس فيما أثبتته الحكم من اختصاص المتهم بحمل الجوزة المشتملة وقت أن وقع عليه نظر الضابط ما يميز مركزه بما يسمح قانوناً باعتباره مسهلًا لزملائه الذين كانوا يساءلونه استعمال المخدر متى كان لا يبين من الحكم أن الأشخاص الذين كانوا يجالسون المتهم في الجانوت قد استأناوا في الاحراز بشخص آخر لتسهيل التاطلي .

(الطن رقم ٥٠٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٨ ص ٩١٩)

٢٥ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لتوقيع العقوبة المنظفة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم قانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر

١٧ - متى وقت جريمة تجلبيل للمخدر بإرادة الطاعين وبالترتيب الذي وضوه لها وتمت فعلاً باستحضار المخدرات من الخارج ودخولها المياه الإقليمية فإن ما اتخذته رجال البوليس وخفر السواحل من الاجراءات لضبط المتهمين - باتفاق أحدهم مع المتهمين على نقل المخدر من المركب الى خارج الميناء - لم يكن يقصد به التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

(الطن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٥٦ ص ١٢٨٨)

١٨ - أورد المشرع في القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تيسيرية يستمد منها المتهم اننا أقام الدليل على أن احرزاه المخدر إنما كان بقصد التاطلي أو الاستعمال الشخصي أو اننا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب في هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بغضون سالف الذكر وتنزل بالثمة العقوبة المنخفضة المقررة بها ، ومن ثم فمتى كانت واصمة الدعوى كما أوردها الحكم ترشح أن الاحراز إنما كان بقصد التاطلي أو الاستعمال الشخصي وثبتت هذه المحكمة لم تثبت من مدونات الحكم لما وقع على التهمة العقوبة المنخفضة دون المنخفضة مع قيام هذه الحالة - فإن الحكم يكون مشوباً بالنقص .

(الطن رقم ١١٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/١١/١٩٥٧ ص ٨٤١)

١٩ - يكفي ثبوت التصدد الجاني في جريمة زراعة نبات الحشيش أن تكون الزراعة بقصد الاتاج .

(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٥٧ ص ٨٠٢)

٢٠ - متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن المتهم الثاني أخذ قسطاً من الحشيش من المتهم الأول عند ما رآه يتطالع ، فإن ذلك ينفي معه القول بأن هذا الأخير هو الذي قدمه له أو سهل له تطايه ، ويكون الحكم إذ اعتبر أن احرزاهما كان بقصد التاطلي والاستعمال الشخصي قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/١٢/١٩٥٧ ص ٨٠٣)

٢١ - متى كان الحكم قد أقام قضاء في إدانة المتهم بجريمة احرزاز تخدر على أنه عثر منه على ورقة تبيح مملوكة بداخلها ورقة ملوفاً أبيض وظهر من نتيجة تحرير العمل الكيميائي أن كلا من الورقتين تحتوي على آثار دون اللون من مادة سمراء ثبت من التحليل أنها حشيش وأن هذه الآثار تدل على

٢٨ - اذا كان الثابت بالحكم المعلن فيه أن عدد شجيرات الحشيش التي زرعها المتهم شغل ، وكان ما أورده من عناصر وأدلة يفيد بذاته تواثر الحيازة بقصد التماطي والاستعمال الشخصي ، مما كان يوجب على المحكمة تطبيق المادة ٣٤٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلا من المادة ٣٣٠ ، فإنه يسمي تصحيح الحكم بمعاينة المتهم على مقتضى المادة المذكورة .

(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٢ ص ١٠٠)

٢٩ - اذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة الساتئة التي أوردها - أن المتهم الأول - وهو شغل وظيفته سكرتير ثيابة - تسلم بحكم وظيفته وبصفته كاتباً للتحقيق الذي يجري في جنابة - من المحقق المادة المخدرة لتحريزها فأختلسها بأن استبدل بها غيرها بنير علم المحقق وسلمها للمتهم الثاني الذي أسرع في اخراجهما وأخفاها ، فإن هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان : جنابة اختلاس حرز المادة المخدرة - وجنابة احراز المخدر في غير الأحوال التي بينها القانون .

(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١)

٣٠ - الاحراز في صحيح القانون - هو مجرد الاستيلاء لنادى على المخدر لأي باعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لاختفاه ، أو سعى لاثباته حتى ينفذ للمتهم الأصلي في جنابة الاحراز .

(الطن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١)

٣١ - اذا كان ما أورده الحكم من عناصر وأدلة يفيد أن المتهم الأول والطاعن كانا يتوليان تماطي الحشيش ، فيكون دور كل منهما مماثلا دور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخصيا ، وكون الطاعن هو صاحب المنزل الذي جرت فيه هذه الأعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانونا باعتباره مساهلا لزميله تماطي المخدر ، والحال أنه انما كان يبادله استعماله فقط ، ويكون القدر الذي يجب محاسبة الطاعن عليه وفقا للوافة الشابتة بالحكم هو ارتكابه لجريمة احراز المخدر بقصد التماطي .

(الطن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١)

٣٢ - انما كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذي شغل معه المخدر دون الطاعن ، وهو الذي كان يحمل الملوحة

المخدرة ، وانما يكفي لتوقيها أن ثبتت حيازته أو احرازها لها على أية صورة ، أما المادة ٣٤٤ فقد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة هي التي ثبت فيها للمحكمة أن القصد منه هو التماطي أو الاستعمال الشخصي - فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أعد مسكنه وأداره لتقديم المواد المخدرة فيه لآخرين للتماطي وهي إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة ٣٣٠ السابقة الذكر ، فلا يكون قد أخطأ إذ أوقف عليه العقوبة الواردة فيها .

(الطن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٨/١٩٥٦ ص ٩)

٣٦ - اذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل تماطي الحشيش للسندة الى المتهم الأول بقوله « ان المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التي تمت في الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات تماطي الحشيش فيه لتسهيل تماطي للمتهمين الحشيش عنده اذ كان السكن خلوا مما عليهم وقد قصدوا به لهذا الغرض بديل مستفاد من ظروف الواقع على ما قرره المتهم السادس من التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بقضى معين وذهبوا الى مسكن المتهم الأول وكانت الجسوة بمداتها جاهزة هناك على المذقة والثار موقدة ودخنوا جيا كرسين من الحشيش وأنه قد ساهم المتهم بتماطي الحشيش معهم ، وترى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخذت به من تحريات الضابط ومن نتيجة مراقبته الأمر الذي أكد صحته وجديته ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بحيازة وتسهيل تماطي الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها » . اذا تحدث الحكم بذلك فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجريمتي احراز المخدر وتقديمه للآخرين للتماطي اللتين دان للمتهم بهما .

(الطن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٨/١٩٥٦ ص ٩)

٣٧ - وجود القصد والميزان لا يقطعان في ذاتهما ولا يلزم عنهما حتما ثبوت واقعة الاتجار في المخدر ، ما دامت المحكمة قد اتهمت للأدبائ التي بينهما - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - أن الاحراز كان بقصد التماطي ، وفي اغفال المحكمة لتحدث عنهما ما يفيد ضمننا أن المحكمة لم ترفيها ما يدعو الى تغيير وجه الرأي في الدعوى .

(الطن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥٦ ص ١٠)

في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدراً فلا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بالتحدث مستقلاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة ما دامت ظروف الدعوى لا تسبغ القول باتفاقه .

(الطن رقم ٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٦/١٩ ص ٩٠٤)

الفصل الثاني

العقوبة

٣٨ - أوجب القانون توقيع العقوبة المنفصلة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق احرار أو حيازة المخدر ما لم يثبت المتهم أنه انما احرز المخدر للتعاطي أو للاستعمال الشخصي أو ثبت ذلك انقص الخصاص للمحكمة من الناصر المطروحة أمليها . وإذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى اليه من أن الاحراز كان بنفسه التعاطي على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل اقتصر على قى قصد الاتجار مع أن هذا القصد ليس ركناً أركان الجريمة التي تحقق بمجرد الاحراز ، فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالتقصير في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٥ ق ص ٧٠ ص ٢٧٧ جلسة ١٩٥٦/٢٩)

٣٩ - أن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها - تنص على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجنية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون - ومن ثم فإن الحكم اذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها يكون قد أخطأ في القانون .

(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ ص ٢٢٢)

٤٠ - لا يشترط لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في المواد المخدرة بل يكفي في ذلك أن يقوم الدليل على حيازته أو احرازه لها وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ الا اذا اثبت المتهم أو ثبت للمحكمة أن الحيازة أو الاحراز لم يكن أليهما إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

(الطن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١١ ص ٨ ص ٨٧٨)

وقت دخول رجال البوليس ما يستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن ، وليس من دليل على أنه استعان بالطاعن في الاحراز أو التعاطي أو أنه يسر له سبل الحصول على المخدر بوسيلة تم عن نشاط من جانبه وجد فيه المتهم الأول مساعداً لتحقيق رغبته في تعاطي المادة المخدرة ، فإن هذا الذي أثبتته المحكمة لا يوفر في حق الطاعن جريمة تسهيل للمتهم تعاطي المخدر .

(الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٩ ص ١١ ص ٨٩)

الفرع الثالث - الركن الجنوي

٣٣ - القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجنائي بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة المتنوعة قانوناً .

(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ ص ٥٢)
(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ ص ٧ ص ٧١٩)

٣٤ - احرار المخدر جريمة معاقب عليها بعرف النظر عن الباعث عليه .

(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ ص ٥٢)

٣٥ - ليس لازماً أن يكون استدلال المحكمة على القصد الخاص من احرار المادة المخدرة مصدره الدليل الذي يقدمه المتهم المحرز بنفسه ، بل يكفي في ذلك أن تستقي المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لاتجاهه .

(الطن رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٦٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٧ ص ٥٧٥)

٣٦ - اذا كان ما أورده الحكم حين شرح واقعة الدعوى وتحصيل أدلتها كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحزره مخدر ، فإن المحكمة لا تكون مكلفة بعد ذلك بالتحدث استقلاً عن ركن العلم بحقيقة المادة اكنفاء بما هو مستفاد من مجموع حكمها من توافر هذا العلم عند المحرز .

(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٧/٢٩ ص ٨ ص ٤٤٤)
(والطن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ ص ٨ ص ٨١٤)

٣٧ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر بعلم الجنائي بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوع احرارها قانوناً ، واذا كان ما أورده الحكم من أن المتهم ألقى بما معه عندما وقع بعصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافياً

القبض على المتهم وحصل قوله في أنه لما رأى المتهم يحاول القاء التنديل قبض عليه وأخذ منه التنديل واشتبه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في القانون إذ اعتبر المتهم في حالة تلبس ، ذلك أن مجرد محاولة القاء المتهم التنديل لا يؤدي إلى اعتبار الجريمة المسندة إليه متلبساً بها لأن ما حواه التنديل لم يكن بالظاهر حتى يستطیع المخير رؤيته .
(اللمن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٥٨ ص ٩ من ٢١٣) .

٥١ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أسهم في صفقة الحشيش المبيعة والتي ضبطت بالسيارة وأنه كان يحرزها وهو الذي يشر تسليمها فإنه لا يكون للمتهم مصلحة في التمسك بطلان تفتيش حقية ضبطت في مكان آخر وما أسفر عنه هذا التفتيش من وجود فئات الحشيش وتلواته فيها ■
(اللمن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/٦/١٩٥٨ ص ٩ من ٦١٦) .

٤٨ - يمكن للقول بقيام حالة التلبس ، أن تكون هناك مظاهر خارجية تبيّن بطلانها من وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس بالحرز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين حامية المادة التي شاهدها .

(اللمن رقم ٢٠ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ١٧٢)
(واللمن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٥٧ ص ٨ من ٥٢٧)
(واللمن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/٦/١٩٥٨ ص ٩ من ٦٢٤)

٤٩ - متى كان الضابط قد شاهد جريمة احراز المخدر متلبساً بها عندما اشتم رائحة الحشيش تصاعد من السيارة ، فإن من حقه أن يفتش السيارة ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالاً بها .
(اللمن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٥٧ ص ٨ من ٢٧٧) .

٥٠ - ان صور التلبس قد وردت في القانون على سبيل الحصر ولا يجوز القياس عليها ومن ثم فإذا أمرت المحكمة من عدم حتمتها في قول المخبر انه اشتم رائحة المخدر قبل

رقم المادة

موازين ومكاييل

موجر القاحلة :

إعلان التهم بورقة التكاليف بالحضور بتهمة حيازة سنج غير مضبوطة . إيداعه أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط إستناداً إلى ماورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير الماييرة وإقرار التهم بفضبط الميزان . إمكانته يكون منصبا على حقيقة التهمة المسندة إليه .
... ..

وليس «السنج» كما ورد خطأ بورقة التكاليف بالحضور وعارض التهم في هذا الحكم ثم استأنفه ، فإنه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة إليه ويكون استأنفه في الواقع منصبا عليها .
(اللمن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٥٨ ص ٩ من ٣٦٧)

القاحلة القانونية :

متى كان الحكم ابتدائي قد استند في ادانة المتهم إلى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير الماييرة وإقرار التهم بفضبط الميزان لديه الأمر الذي يفيد ادانته عن حيازة الميزان

رقم القائمة

مواليد ووفيات

موجز القواعد :

- جواز الاستناد إلى شهادة الوفاة الصادرة من الملاحظة متى علت السجلات الرسمية المدة لإثبات الوفاة من أي بيان مخالف . ١
- حقائق المواليد ليست مدعة لقبول الوفاة مجردة عن شخصية المولود واسم الوالدين المنسب إليها حقيقة .
— تعدد المبلغ الغير الحقيقية في ١٠٠ ما هو مطلوب منه وإجراء القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به .
توافر جنابة التزوير في محروسة في حقه . ٢
- ١ — جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في المياد المحدد من الجرائم المستمرة استمراراً جدياً . ٣

القواعد القانونية :

على وجه واضح لا يتبره شبهة وحتى يكون صالحاً للاستعانة به في مقام إثبات النسب - فأنما تعدد المبلغ تبع الحقيقة في حق ما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به فانه يعد مرتكباً لجناية التزوير في محروسة .

(المعروف ١٠٨٤ لسنة ٢٩ ج ٢٩/١٠/١٩٥٩ س ١٠٠٠٠٠٠٠)

٣ — جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في المياد المحدد من الجرائم المستمرة استمراراً تجديداً ، وذلك أخذاً من جهة بمقومات الجريمة السلبية - وهي حالة تجديد تدخل ارادة الجاني ، وإيجاباً من جهة أخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ ، والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، وبظل المتهم مرتكباً للجريمة في كل وقت، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائماً ، ومتى كان المتهم لم يحاكم في ظل القانون السابق فإن القانون الجديد يكون هو الواجب التطبيق .

(المعروف ١٣٢١ لسنة ٢٠ ج ٢٩/١١/١٩٩٠ س ١١ س ٨٥٨)

١ - متى كانت المحكمة قد أخذت بشهادة الوفاة الصادرة من الملاحظة بعد أن تبين من التحقيقات السلبية التي قدمت خلو السجلات الرسمية المدة لإثبات الوفاة من أي بيان مخالف لما ورد بها ، فأنها لم تخلف ، ذلك أن المادة ٣٠ من القانون المدني وقوانين المواليد والوفيات افترضت إمكان السكوت من التبليغ عن الولادة أو الوفاة لعدة أو لأخرى .
(المعروف ١٣٢٢ لسنة ٢٩ ج ٢٩/١٢/١٩٥٧ س ٨٠٠٠٠٠٠٠)

٢ - نصوص المواد الأولى والمادتين السابعة والثانية عشرة والثالثة عشرة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانونين ١٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ ، المحاسن للمواليد والوفيات يؤخذ منها مجسمة أن دفتر المواليد ليست مدعة لقبول الوفاة مجردة عن شخصية المولود واسم الوالدين المنسب إليها حقيقة ، ذلك بأن مجرد إثبات الميلاد دون بيان اسم المولود ووالديه لا يمكن أن يجرى فيه بيان وفاة المولود

رقم القاعدة

موظفون عموميون

الفصل الأول :	تحديد صفة الموظف العام
الفرع الأول :	صفة الموظف العام ٦-١
الفرع الثاني :	من لا يعد موظفا عاما ٨٠٧
الفرع الثالث :	مأمورو التحصيل والأمناء على الودائع ١٣-٩
الفرع الرابع :	المكلفون بخدمة عامة ١٧-١٤
الفصل الثاني :	اختصاصات وواجبات الموظف العام
الفرع الأول :	جريمة اختلاس الأموال الأميرية ٢١-١٨
الفرع الثاني :	جريمة تزوير الأوراق الرسمية ٢٧-٢٢
الفرع الثالث :	جريمة الرشوة ٣٤-٢٨
الفرع الرابع :	في التبليغ عن الجرائم ٣٥
الفصل الثالث :	حماية القانون للموظف العام
الفرع الأول :	في دفع الدعوى الجنائية ٤٠-٣٦
الفرع الثاني :	في مسؤولية الموظف عند طاعته أمر رئيسه ٤١
الفرع الثالث :	في جرائم قذف الموظف والاعتداء عليه ٤٥-٤٢
الفرع الرابع :	في جريمة التداخل في الوظيفة العامة بغير حق ٤٦
موجز القواعد :	

الفصل الأول - تحديد صفة الموظف العام

الفرع الأول - صفة الموظف العام

- ١ - تسوية القوانين بين موظفي المخاصة للملكية وبين الموظفين العموميين مما يجعل مزاولتهم لأعمال وظائفهم تنقسم بالتالي العام ١
- ٢ - علم اشترط المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لتوافر جريمة استيلاء موظف عمومي أو من في حكمه بغير حق على مال مملوك للدولة صفات خاصة في الموظف العمومي ، كما اشترطت المادة ١١٢ عقوبات ولا أن يكون المال قد سلم إلى الخاني بسبب وظيفته بل يكفي لتوافرها أن يكون الخاني موظفا عموميا أو من في حكمه وأن يكون المال الذي استولى عليه بغير حق مملوك للدولة ٢

رقم القناعة

- ٣ — دخول موظف مستخدم مصلحة السكة الحديدية أو قبل صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ أو بعده صدره في عدل من يسرى عليهم نص المادتين ١١١ الملحق بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ و ١١٩ من قانون العقوبات ...
- ٤ — العامل بالمصانع الحرة أو مصانع الطائرات . اعتباره من عمال الحكومة الذين يربطهم بها علاقة تنظيمية عامة . دخوله في طائفة المستخدمين العموميين المشار إليهم في المادة ١١١ عقوبات
- ٥ — المراد بالموظف العمومي في حكم المادتين ١٠٩ مكررا ، ١١١ من قانون العقوبات : كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيرا بشرط أن يكون ممن تجري عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة . من هذه الأنظمة قانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والأنظمة الخاصة برجال الجيش والبوليس
- ٦ — الموظف العمومي المشار إليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات : هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي يناف به أدائه سواء كان هذا النصيب قد أسخ عليه من السلطة التشريعية في الدولة أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية يستوى في ذلك أن يكون تابعا مباشرة إلى هذه السلطات أو أن يكون موظفا متصلة تابعة لاحداها . اغفال الشارع النص على هذا الشخص المكلف بخدمة عامة في باب التزوير

الفرع الثاني — من لا يعد موظفا عاما

- ٧ — تحرير الورقة الرسمية من موظف عمومي صفة لا بد أن تلازم مرتكبي التزوير بحكم القانون . موظف بنك الجمهورية هم مستخدمون في مؤسسة خاصة يقومون بخدمات خاصة لعملاء البنك وحسابه
- ٨ — أمين شئون بنك التسليف . اختصاصه بتحرير ايصالات توريد القمح لشئون بنك التسليف ودفع الشئنة . عدم اعتباره من الموظفين العموميين لتبعيته لبنك التسليف وهو ليس هيئة حكومية

الفرع الثالث — مأمورو التحصيل والأمناء على الودائع

- ٩ — لا يشترط في مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكونوا من الموظفين المتبين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين
- ١٠ — اعتبار كاتب قيودات مأمورية الضرائب بالنسبة إلى الأوراق التي يتسلمها بتمتص عهده من الأمناء على الودائع في حكم المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣
- ١١ — التنب الكتابي الرسمي غير لازم لاعتبار الموظف من مأموري التحصيل
- ١٢ — متدرب التحصيل . شموله كل مخبر يحول إليه عادة أو عرضا تحصيل الأموال . مثال لكتاب الجلسة
- ١٣ — المراد بالأمناء على الودائع هو كل شخص من ذوى الصفة العمومية أوتمن بسبب وظيفته أو عمله على مال لا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع . يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه ، أو أن تكون عهنته التي يحاسب عليها قد نظمت بأمر كتابي أو إداري

رقم المادة

الفرع الرابع - المكلف بخدمة عامة

- ١٤ — اختيار المكلف بخدمة عمومية في حكم الموظف العمومي . المادتان ١١١ و ١١٩ من قانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .
مثال : باشجاويش كتيبة اعطس عبر السطحة لجائرة توزيمه
- ١٥ — شيخ الحارة هو من المكلفين بخدمة عامة . استفسار الاختصاص للطوبين للأقسام من الخدمات العامة التي يوردها شيخ الحارة بخدمة الأمن العام . اعطه عطية مقابل لعدم احضار أحد الاختصاص للكتب الامامية بطرشوه
- ١٦ — الختفى في الجيش . اختياره من المكلفين بالخدمة العامة وخضوعه لحكم المادة ١١٢ عقوبات . مسؤليته عما يكون تحت يده من أموال سلمت إليه بسبب وظيفته . يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما أم لا
- ١٧ — اختيار أمين شوتة بنك السليف في أداء ما يكلف به طبقا للقوانين الترابية في حكم الموظفين طبقا لصادين ١١١ و ١١٩ عقوبات . دخره في عداد الأبناء على الواقع المشار إليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات عند استلامه حصة الحكومة من محصول القمح

الفصل الثاني - اختصاصات وواجبات الموظف العام

الفرع الأول - جريمة اختلاس الأموال الأميرية

- ١٨ — مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات للمادة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . هو كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا عاما تحت يده متى كان المال اختلس مسلما إليه بسبب وظيفته سواء أكان التسليم ماديا أو وجد المال بين يديه بمقتضى وظيفته
- ١٩ — اخفاء سبائك في معمل كلية الهندسة لخدمة من الرصاص ومحاولة الخروج بها . اختيار الواقعة جنائية اختلاس بالمادة ١١٢ أو ١١٣ ع
- ٢٠ — تحقق جريمة الاختلاس متى كان المال المختلس قد سلم إلى المهتم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك في دفتاره ١١٢ ع
- ٢١ — اختلاس الأموال الأميرية م ١١٣ عقوبات للمادة بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . عدم اشتراط أن يكون الشيء المختلس في حيازة الموظف

الفرع الثاني - جريمة تزوير الأوراق الرسمية

- ٢٢ — اعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة انشائها إلى الموظف المختص . اختياره تزويرا في محضر رسمي
- ٢٣ — اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستعمله من القوانين والواقع فحسب بل يستعمله كذلك من أوامر رؤسائه فيما لم أن يكلفوه به
- ٢٤ — تحرير منطوق الحكم بالبول قبل النطق به . لا يوجب القانون التوقيع عليه من القاضي . تظهير الحقيقة فيه يعتبر تزويرا

رقم المادة:

- ٢٥ — إعطاء الورقة المصطنعة شكل الورقة الرسمية ومظهرها . توفر الجريمة ولو لم تصدر فلان الموظف الخصص
- ٢٦ — إختصاص كاتب الجلسة بمقتضى المادة ٧١ من قانون نظام القضاء بتحرير حاضرات الجلسات
- ٢٧ — إختصاص الصلدة عملاً بمشور الداخلية بتحرير الشهادة الإدارية المضمنة إثبات وفاة من يتوفى من أصحاب الكاليف قبل سنة ١٩٢٤

الفروع الثالث - في جريمة الرشوة

- ٢٨ — وجوب إختصاص المرتضى بجميع المدل المتعلق بالرشوة . غير لازم . كتابة أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة
- ٢٩ — عدم إشتراط دخول الاعمال التي يطلب من الموظف إداؤها ضمن حدود وظيفته بل يكفي أن يكون له حلاقة بها
- ٣٠ — توافر الاعلال بواجبات الوظيفة يعرض جعل على عسكري لحمله على إبداء أقوال جديدة في شأن كنيهة ضبط المهمة تنتج من المشوالة . قام جريمة الرشوة ، في حق من عرض الجمل
- ٣١ — إختيار الموظف خصماً بالعمل إذا صدر إليه أمر شفوي من رئيسه بالتزام به . يكفي أن يكون المدل الذي وقعت الرشوة من أجله له إتصال بأعمال وظيفته المرتضى
- ٣٢ — من أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء . يكفي في صفة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية
- ٣٣ — الاعلال بواجب التبليغ عن الجرائم يتدرج تحت باب الرشوة للعاقب عليها متى تقاضى الموظف جلا في مقابله إختيار من عرض الجمل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب م. ٢٦. أ. ج.
- ٣٤ — الزعم بأن المدل الذي يطلب الجمل لادائه يدخل في أعمال وظيفته المأمور هو مطلق القول دون إشتراط اقترانه بتناصر أخرى أو وسائل احتيالية

الفروع الرابع - في التبليغ عن الجرائم

- ٢٥ — علم الموظف أو المدكلف علمه عدمه أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للتبليغ العامة وقع الدعوى ضدها بغير شكوى أو طلب . وجوب تبليغه ضدها فوراً التبايه أو أقرب مأور من مأورى الضبط المختصين م. ٢٦. ب. مرات

الفصل الثالث - حماية القانون للموظف العام

الفروع الأول - في دفع الدعوى الجنائية

- ٣٦ — الاعضاء الواردة في المادة ٦٣ عقوبات . سريانه على من عين قانوناً بديوان الخاصة الملكية السابق الذي نظم على قرار ذامالاع الاميرية وطبق على موظفيها ومستخدميها نفس الانظمة والوائح التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها
- عدم سريان القيود الواردة في القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - التي منعت رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين

رقم القاعدة

- ٣٧ للمستخدمين العموميين إلا من التائب العام أو الخاضع العام أو رئيس النيابة على الدعاوى الجنائية إلى وقت قبل صدوره
- ٣٨ — عدم جواز إستئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بالالوجه لإقامة الدعوى عن جرعة وقت من موظف أو مستخدم أو رجل ضبط أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . عدم جواز الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بالالوجه لإقامة الدعوى عن جرعة من هذه الجرائم
- ٣٩ — عدم جواز إستئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بالالوجه لإقامة الدعوى في الجرائم التي تقع من الموظفين أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها عدم جواز الطعن بطريق النقض في هذه الجرائم من المدعى بالحقنق المدنية تعصية للموظفين من التعرض للشطط في الخصومة
- ٤٠ — رفع الدعوى الجنائية على الموظف أو للمستخدم أو رجل الضبط . كفاية حضور الإذن برفع الدعوى وذكرات وكيل النيابة المختص بتنفيذ

الفرع الثاني - في مسئولية الموظف عند طاعة امر رئيسه

- ٤١ — أسباب الإباحة وموانع العقاب . شروط الاعفاء الواردة في المادة ٦٣ ع . حسن نية الموظف وقيامه بوسائل التثبت والتحرى واعتقاده مشروعية الفعل لأسباب معقولة . مثال

الفرع الثالث - في جرائم قذف الموظف والاعتداء عليه**قذف الموظف العام :**

- ٤٢ — القذف في حق الموظف . اشتراط حسن النية لايحائه . لايقبل من القاذف إثبات صحة الوقائع التي أستندها إلى الموظف إذا لم يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح لاحتاد شخصية
- ٤٣ — حسن النية في جرعة قذف الموظفين . اعتقاد القاذف بصحة وقائع القذف . إذا كان قصد القاذف التشهير والتجريح شفاء لفضائل أو دوافع شخصية . فلا يقبل من موجه الطعن في هذه الحالة إثبات صحة الوقائع التي أستند إلى الموظف

الاعتداء على الموظف العام :

- ٤٤ — اطلاق الشارح حكم م ١٠٩ عقوبات المعدل بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو للمستخدم متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حل الموظف على قضاء امر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به سواء وقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله أو في غير فترة قيامه به . طالما أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو اجتنابه عمله قد تحقق نتيجة لذلك
- ٤٥ عدم الاعتداء بالباطح في جرائم الاعتداء على الموظفين ومقاومتهم الواردة في الباب السابع من قانون العقوبات

الفرع الرابع - في جريمة التداخل في الوظيفة العامة بغير حق

- ٤٦ تسليم الحق عليها بوقوع الفعل عليها نتيجة إخضاعها بظواهر الحاني إلى إخضاعها لإحكامها بأنه طبيب يوفر جرمي حثك العرض بالقوة والتدخل في وظيفة عامة بغير وجه حق .
- راجع أيضا : سبب القذف .
- القرع ٣ - ١٥

القواعد القانونية :

الفصل الأول

تحديد صفة الموظف العام

الفرع الأول - صفة الموظف العام

١ - سوت التوانين بين موظفى الخاصة الملكية وبين الموظفين العموميين وبذلك لا يكون ثمة فرق بينهم إلا أن هؤلاء الأولين يتقاضون مرتباتهم من المبلغ الذى ترصده الدولة للمخصصات الملكية وهو ليس من أموال الملك الشخصية وإنما يتقاضاه بوصفه ملكا يزاول سلطاته المرسوم له بالدستور وما يفتق منه على موظفى الخاصة لا يعتبر أنه من شئون الملك الشخصية مما يجعل مزاولتهم لأعمال وظائفهم تسب بالمطابق العام لا بالمطابق الخاص .

(الظن رقم ٤٨٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢ من ٨ ص ٧٢٤)

٢ - متى كانت الواقعة الثابتة فى الحكم أن المتهم وهو عامل بمصلحة السكة الحديد استولى بغير حق على أدوات مملوكة للمصلحة قيمتها خمسة وعشرون جنيهًا ، فإن الواقعة على هذه الصورة تكون جناية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وهى استيلاء موظفه عمومى « أو من فى حكمه » بغير حق على مال مملوك للدولة إذ لا يشترط لتوافر هذه الجريمة صفات خاصة فى الموظف العمومى كما اشترطت المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا أن يكون المال قد سلم إلى الجانى بسبب وظيفته بل يكفى لتوافرها أن يكون الجانى موظفًا عمومياً . أو من فى حكمه « وأن يكون المال الذى استولى عليه بغير حق مملوكاً للدولة وذلك بخلاف النص القديم للمادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور إذ كان يقتصر على عقاب من يأخذ نقوداً للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة وسندات وأمنتها ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ من قانون العقوبات واختار لفظ المال ففضل بذلك التقود ونحوها من جميع صور المال .

(الظن رقم ١١١٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٢ من ٩ ص ٨٧١)

٣ - ان نص الفقرة الأولى من المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يدخل المستخدمين فى المصالح التابعة للحكومة أو الموشوعة تحت رقابتها فى عداد من يسرى عليهم نص المادة ١١٩ من قانون العقوبات ، ولا جدال فى أن موظفى ومستخدمى مصلحة السكة الحديد كانوا ولا يزالون - سواء قبل صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى ١٨ من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو بعد صدوره - ممن يشملهم نص المادتين ١١١ ، ١١٩ مالمضى الذكر لأنه رغم صدور هذا القانون بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد « جمهورية مصر » وتغيير بعض الأوضاع فيها ، فإن الشرع لا يزال يعتبر هذه المصلحة فى عداد الملك العام لهيئة التنفيذ كما هو مفهوم صراحة من مذكرات القانون الأيضحة .

(الظن رقم ١١٦٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ من ٩ ص ١٠٢٠)

٤ - نصت المادة الأولى من قرار وزير الحرية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه « تسرى على موظفى المصالح الحرية ومصانع الطائرات أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له الخاص بنظام موظفى الدولة » ، فلم تتم باعتباره عاملاً فى أحد المصالح الحربية يعتبر من عمال الحكومة الذين تربطهم بها علاقة تنظيمية عامة ، وبالتالي يدخل فى طائفة المستخدمين العموميين المشار إليهم فى المادة ١١١ . من قانون العقوبات .

(الظن رقم ٢٢٧٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٩ من ١٠ ص ٢٨٢)

٥ - يراد بالموظف العمومى - بحسب قصد الشارع فى المادة ١٠٩ - مكرراً من قانون العقوبات - كل شخص من رجال الحكومة يده نصيب من السلطة العامة ، فلا يدخل فى هذا الشئ سوى رجال السلطة القضائية ورجال السلطة التنفيذية والإدارية . ولكن الشارع لم يرد أن يقتصر أحكام الرشوة على هذه الطائفة فنص فى المادة ١١١ من قانون العقوبات على أن المأمورين والمستخدمين أياً كانت وظيفتهم يعتبرون كالوثنين وبذلك تطبق أحكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الاشتراك فى إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه فى ذلك صغيراً ، وإنما يشترط فيه بجواب ذلك أن يكون ممن تجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة ، وقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أحد هذه الأنظمة ، وهناك أنظمة أخرى خاصة ببرجال الجيش

والبوليس ، وعلى هذا يدخل في حكم الموظفين العموميين وتأمينهم والمستخدمين بمقتضى المادتين ١٥٩ مكررا ، ١١١ من قانون العقوبات رجال الجيش والبوليس وموظفي الوزارات والمصالح ومستخدمهم على اختلاف طبقاتهم .
(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٩٨)

٦ - الموظف العمومي المشار اليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد اليه بصيب من السلطة بإذوله في أداء العمل الذي يبط به أداءه سواء كان هذا الصيب قد أسبق عليه من السلطة التشريعية في الدول أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية - يستوى في ذلك أن يكون تابعا مباشرة الى هذه السلطات أو أن يكون موظفا بمصلحة تابعة لاحداها ، ولم ينص الشارع في باب التزوير على الشخص المكلف بخدمة عامة - وهو الذي يكلف من يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الأعمال العامة - ولو أراد الشارع التسوية بين القائم بخدمة عامة وبين الموظف العمومي في باب التزوير لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادتين ١١١ ، ١١٩ من قانون العقوبات المعدلين بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣
(الطن رقم ١١٨٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٨)

الفرع الثاني - من لا يعد موظفا عاما

٧ - لا محل في تعريف الورقة الرسمية للاستناد الى المادة ٣٩٠ من القانون المدني لأنها وردت في الفصل الخامس بآيات الالتزام بالكتابة ، ولأن موظفي بنك الجمهورية هم مستخدمون في مؤسسة خاصة يقومون بخدمات خاصة لملء البنك ولحسابه ، وفلا عن ذلك فان هذا الاستناد فيه توسع نطاق الجريمة الذي حدده الشارع في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات ومخالفة لصريح نصهما وما أوجب الشارع في الورقة الرسمية من أن يكون محررها موظفا عموميا وهي صفة لا بد أن تلازم مرتكب التزوير بحكم القانون - وسادخال غير الموظف العمومي في حيز هذه النصين فيه مخالفة للقواعد الأولية في المسؤولية الجنائية .
(الطن رقم ١١٨٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٨)

٨ - لا جدال في أن أمين التوبة المختص بتحرير إيصالات توريد كميات القمح المطلوبة للحكومة وإثبات بيان هذه الإيصالات بدخول التوبة ليس موظفا عموميا لأنه يتبع بنك التسليف الزراعي وهو ليس هيئة حكومية - فإذا كان الحكم قد اعتبر تزوير هذه الإيصالات وهذا الدخول جناية تزوير في أوراق رسمية ، فانه يكون مخالفا في تطبيق القانون .
(الطن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٣٦)

الفرع الثالث - مأمورو التحصيل والأمناء على الودائع

٩ - لا يشترط في مأموري التحصيل والأمناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ عقوبات أن يكونوا من الموظفين المثبتين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين ، ومن ثم فان التهم يعتبر من مأموري التحصيل على أساس أنه مساعد مخفي بمصلحة السكة الحديد ومنوط به حساب القنود .
(الطن رقم ١٥١١ سنة ٢٦ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٣)

١٠ - متى كان من مقتضى عمل الموظف يوسف كونه كاتب قيودات مأمورية الضرائب فتح المظاريف المسجلة الواردة الى المأمورية من المولدين ، والتي تحوي أدون البريد ، ورصد هذه الأدون في دفتر خاص ، وإرسالها الى الادارة المحلية ، فانه يكون آمينا على هذه الأوراق من وقت تسلمها حتى يرصدها في الدفاتر ويتولى إرسالها الى الجهة الرئيسية له ، وبذلك يعتبر في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ آمينا على الودائع .
(الطن رقم ٣٢٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٩٤)

١١ - لا يشترط لكي يشتر الشخص من مأموري التحصيل المشار اليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابي رسمي بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بسيرة التحصيل .
(الطن رقم ٢٧٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤١٨)

١٢ - من المقرر أن مندوب التحصيل يشمل كل شخص يوكل اليه عادة أو عرضا تحصيل الأموال ، فإذا اختلسها وكانت قد سلمت اليه بسبب وظيفته فانه يكون مرتكبا للجريمة المشار اليها في المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالرسوم بقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ ، ومن ثم فلان كان التهم

١٦ - مجال تطبيق المادة ١١٢ ع المدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلص ما لا مما تحت يده متى كان المال المختلص قد سلم اليه بسبب وظيفته ، واذ كانت الخدمة العسكرية هي من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فإن التهم - بوصفه جندياً في الجيش - يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة يخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات - ويصح مستحلاً عما يكون تحت يده من أموال سلمت اليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عما أم لا .
(الفرن رقم ١١٦٦ سنة ٢٨ ق جلة ١١/١٧/١٩٥٨ ص ٩٠ ١٢٥)

١٧ - أمين شونة بنك التسليف في أداء ما كلف به - طبقاً للقوانين التنوينة - اما يقوم بخدمة عملة تجمله في حكم الموظفين طبقاً للمادتين ١١١ ، ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وفضلاً عن ذلك فإن الأمين المذكور - في ظل القوانين والقرارات الصادرة بتسلم التنوين والاستيلاء على حصة الحكومة من القمح في بعض السنين وفقاً للأوضاع التي رسمتها تلك التشريعات - مكلف باستلام ما يرد للشونة من محصول القمح وأن يقيه في عهده الى أن يتم طلبه والتصرف فيه ، فهو بلا ريب من الأمناء على الوظائف المشار اليهم في المادة ١١٢ من ذلك القانون .
(الفرن رقم ٩٤١ سنة ٢٩ ق جلة ١١/١٦/١٩٥٩ ص ١٠ ٧٦١)

الفصل الثاني

اختصاصات وإيجابيات الموظف العام

الفرع الأول - في جريمة اختلاس الأموال العمومية

١٨ - ان مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ من سنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلص ما لا مما تحت يده متى كان المختلص مسلماً اليه بسبب وظيفته ، ولا يستلزم تطبيق هذه المادة سوى وجود التهمة في حفظ الموظف أو المستخدم الذي عهد اليه به يستوى في ذلك أن يكون قد سلم اليه تسليمياً مادياً أو وجد بين يديه بمقتضى وظيفته هـ .
(الفرن رقم ٥٧٥ سنة ٢٧ ق جلة ١٥/١٥/١٩٥٧ ص ٨ ٢٩٩)
(والفرن رقم ١٧٠ سنة ٢٦ ق جلة ١٦/١٥/١٩٥٦ ص ٧ ٨٦٢)

ارتكب جريمة الاختلاس كان يسلم كاتباً بجلصة محكمة الجلسع وأن البالغ الذي اختلصه قد وصل الى يده بسبب وظيفته ، فانه ليس بلامر بعد ذلك أن يدلل بالحكم على أنه ممن ورد ذكرهم بالمادة ١١٢ عقوبات .
(الفرن رقم ١٢ سنة ٢٨ ق جلة ٢٢/٢/١٩٥٨ ص ٩٠ ٢٣١)

١٩ - يراد بالأمناء على الوظائف كل شخص من ذوي الصفة العمومية أو من بسبب وظيفته أو عمله على مال ، ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأموال والوظائف وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائعهم التكليف به ، أو أن تكون عهده التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو اداري - فإذا كان الثالث من الحكم أن التهم وهو قائم بخدمة عامة بالدرسة قد تسلم السبل بموجب إيصال موقع عليه منه بصفته أميناً لمخزن المدرسة ووقع على هذا الإيصال أعضاء لجنة التنوين بها ، وقد ائتمروا التهم بتوقيعه على الإيصال كما شهد الشهود بأن غزن المدرسة في عهده ، فإن الحكم اذ اعتبره من الأمناء على الوظائف يكون صحيحاً في القانون .
(الفرن رقم ١٢١٤ سنة ٢٠ ق جلة ١٠/١٥/١٩٦٠ ص ١١ ٧٢٧)

الفرع الرابع - المكلفون بخدمة عامة

١٤ - متى كان التهم قد تسلم الحيز بوصف كونه بائعاً أو الكسبة لياشر توزيعه على الجنود ، فانه يكون هو التسلط بحكم مركزه على ما يوزعه ويكون وقت وقوع الاختلاس المسند اليه مكلفاً بخدمة عمومية عهد بها اليه ، ومن ثم فإن الحكم اذ داته بالمادتين ١١١ ، ١١٩ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً لا خطأ فيه .
(الفرن رقم ٨٣٤ سنة ٢٧ ق جلة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ص ٨ ٨٢٥)

١٥ - يقرم شايخ الحاروت في المدن - كما بين من مطالعة الأورنيك رقم ٤٣٣ شايخات - بخدمة عامة لصالح المجتمع ، أي أنهم من المكلفين بخدمة عامة ، ومن بين هذه الخدمات استحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام خدمة للأمن العام - فإذا أخذ أحدهم عطية مقابل عدم احضار أحد الأشخاص المطلوبين الى مكتب الأداب فإن عمله هذا يعد رشوة هـ .
(الفرن رقم ٩٢٦ سنة ٢٨ ق جلة ١٠/١٧/١٩٥٨ ص ٩ ٧٢٣)

٢٤ - تتحقق رسمية الورقة متى كان محررها موظفا عموميا غنصا بمقتضى وظيفة بتحريرها فإذا كان الثابت أن القاضي يحرر منطوق الحكم في الرول قبل النطق به وكان القانون لا يوجب التوقيع عليه منه فإن تفتير الحقيقة فيه باسطناه يرمته وضيمته بآيات غير صحيحة أو بتسند أحداث تنميه فيه على خلاف الواقع تتوافر معه جميع الأركان القانونية لجريمة التزوير في المحررات الرسمية .

(الفرن رقم ١٤٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٦/١٩٥٨ ص ٩ ١٦٢)

٢٥ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورهما كذبا الى موظف عام للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .

(الفرن رقم ١٥٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٦/١٩٥٨ ص ٩ ١٦٨)

٢٦ - إذا كاتب الجلسة غنص بمقتضى المادة ٧١ من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات ، فيكون التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة معاقبا عليه باعتباره تزويرا في محرر رسمي .

(الفرن رقم ١١٤٥ ص ٢٨ ق جلسة ١١/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ٩٠٢)

٢٧ - الشهادة الإدارية المتضمنة إثبات وفاة من يتوفى من أصحاب التكليف قبل سنة ١٩٢٤ تحرر بمعرفة المدة وهو - موظف عمومي - تابع لوزارة الداخلية التي صدر منها منشور ينظم تحريرها - ومختص بتحريرها واعطائها الصفة الرسمية بقصد الاستمارة بها على تسجيل بعض العقود العرفية دون حاجة الى اجراءات التوثيق ، فتعتبر الحقيقة في هذه الشهادة بتضمينها بآيات غير صحيحة عن تاريخ وفاة صاحب التكليف يعتبر تزويرا في محرر رسمي .

(الفرن رقم ٨٥٥ سنة ٢٩ ق جلسة ٤/٢٠/١٩٥٩ ص ١٠ ٤٤٦)

الفرع الثالث - في جريمة الرشوة

٢٨ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرتضى هو وحده المختص بالتأميم بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الفرض من الرشوة .

(الفرن رقم ١٦٠٧ سنة ٢٧ ق - جلسة ١/٦/١٩٥٨ ص ٩ ١٧)

١٩ - متى كان الثابت بالحكم أن المتهم يسلم سبأكا في معائن كلية الهندسة بجامعة القاهرة وأنه احتجز أثناء عمله قطعة من الرصاص أخفاها في ملبسه ولم يخبر بذلك أحدا من زملائه في العمل أو رؤسائه فيه ثم حاول الخروج بهامن باب الكلية فضبطه الحارس ، فإن الوصف الصحيح للواقعة أنها جناية معاقب عليها بالتطبيق للمادة ١١٢ أو المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ حسبما يبين من بحث الظروف التي يعمل فيها المتهم وظروف وضع الرصاص المختلس في معامل الكلية .

(الفرن رقم ١٢٦١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢/١٧/١٩٥٧ ص ٨ ١٩٦)

٢٠ - تتحقق جناية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ متى كان المال المختلس مسلما الى المتهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك في دفتريه .

(الفرن رقم ١٥٧٨ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٥٧ ص ٨ ١٠١٩)

٢١ - لا يشترط لتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الشيء المختلس في حيازة الموظف ، بل يكفي أن تمتد يده بنير حق الى مال للدولة ، ولو لم يكن في حيازة الموظف .

(الفرن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ١٠٢٠)

الفرع الثاني - في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية

٢٢ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب انشاؤها الى موظف مختص بتحريرها ولا فرق بين أن تصدر منه أو تسب اليه زورا بجعلها على مثال ما يحرره شكلا وصورة .

(الفرن رقم ٣١٦ ق - جلسة ٦/٩/١٩٥٧ ص ٨ ٤٥٢)

٢٣ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإبانتها أو لإقرارها .

(الفرن رقم ٤٤٩ سنة ٢٧ ق جلسة ٦/١١/١٩٥٧ ص ٨ ٦٥١)

العمل في دوائر المحاكم المتعددة ، وحتى توزع القضايا على الجلسات توزيعاً عادلاً ، وكان لا تعارض بين ما جرى عليه العمل وبين ما أوردته نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات ، فإن ادانة المتهم بجريمة عرض رشوة على كاتب أول محكمة للاخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات ولم تقبل منه يكون صحيحاً في القانون .

(الفرن رقم ٩٢٨ س ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٨ س ٩ ص ٧٧٩)

٣٢ — يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية — فإذا كان الحكم قد دال تدليلاً سائناً على أن عمل الساعي «الملغ» يقتضي التردد على المكان الذي تحفظ به ملفات الممولين للمعاونة في تصفيغها وأنه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظفي مأمورية الضراب — وهم من رؤسائه — فإن التعدي بالانعدام أحد أركان جريمة الرشوة يكون على غير أساس .

(الفرن رقم ٧٩٥ س ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٥)

٣٣ — مفاد نص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن واجب التبليغ عن الجرائم التي يعلمها الموظفون العموميون أو الكلفون بخدمة عامة تأدية عملهم أو بسبب تأديته هو أمر يدخل في واجبات وظيفتهم مما يعرضهم للمسئولية التأديبية اذا خالفوا هذا الواجب ، ونتيجة لما تقدم فإن عرض الرشوة على الموظف العمومي للامتناع عن أداء واجب التبليغ عن الجريمة المكلف به قانوناً هو أمر يتعلق بذمة الموظف ، فإذا وقع منه هذا الامتناع يكون اخلالاً خطيراً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها أثناء تأديته عمله أو بسبب تأديته ، وهذا الاخلال بالواجب يندرج تحت باب الرشوة للمسابق عليها قانوناً متى تقاضى الموظف جعلاً في مقابله ، ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب .

(الفرن رقم ٦٨٢ س ٢٩ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٨٩)

٣٤ — الزعم بأن السمل الذي يطلب الجمل لأدائه يدخل في أعمال وظيفة المتهم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بتناصر أخرى أو وسائل احتيالية — وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فملاً من الموظف دون أن يكون

٢٩ — ليس ضرورياً في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلية ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له علاقة بها .
(الفرن رقم ٩٢٨ س ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٨ س ٩ ص ٧٠١)

٣٥ — ان الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدت صور الرشوة قد نص على «الاخلاء بواجبات الوظيفة» كعرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوة امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو الكفافة على ماوقع منه ، وجاء التبرير بالاخلال بواجبات الوظيفة جديداً في التشريع عند تصديده مطلقاً من التشديد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل بحث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك يتسبب الى هذه الأعمال ويهدد واجبا من واجبات أداؤها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائماً أن تجري على سنن قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجري عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ، فإذا تماهى الموظف مقابل على هذا الاخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، واذاً يكون عرض الرشوة على الصورة الثابتة في الحكم على العسكري وهو أحد أفراد سلطة الضبط وقائم بخدمة عامة في سبيل حملة على ابداء أقوال جديدة غير ما سبق أن ابداه في شأن كيفية ضبط المتهم وظروف هذا الضبط والميل به الى أن يستهدف في ذلك مصلحته لتتج من المسئولية وهو أمر تأذي منه العدالة وتعتق عنده ذمة الموظف وهو اذا وقع منه يكون اخلالاً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يكون أميناً في تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما يورث فيها من اجراءات تتخذ أساساً لأثر معين يربطه القانون عليها وهذا الاخلال بالواجب يندرج بغير شك في باب الرشوة المقاب عليها قانوناً متى تقاضى الموظف جعلاً في مقابله ، ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب .

(الفرن رقم ٩٣٢ س ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٨ س ٩ ص ٧٦٦)

٣٦ — يكفي لكي يكون الموظف مختصاً بالعمل أن يصدر اليه أمر شفوي من رئيسه بالتابع به ، كما يكفي أن يكون العمل الذي دعت الرشوة من أجله له اتصال بأعمال وظيفة المرتضى ، واذا كان السمل قد جرى في المحاكم على أن يقوم الكاتب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات حتى ينتظم

بسوءه ، فإنه يكون في هذه القدر من الكفاية ما يخوله الحق في الادانة من الاعطاء الوارد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات .
(الطن رد ١٠٩٥ س ٢٦ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٢٢١)

٣٧ - متى كانت الدعوى السومية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٦ الذي منعه رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين الموصفين إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، فإنه لا محل لما يتمتع به المتهم من وجوب اعصال مقتضى القيد الذي استحدثه القانون سالف الذكر والذي لم يصل به إلا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك أن الاجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

(الطن رد رقم ٢١٠ س ٢٧ ق جلسة ١٩/٥/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٩٦)

٣٨ - حرم الشارع بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٦ الذي عدل المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ اجراءات الدعوى ضد الموظفين أو المستخدمين أو رجال الضبط لجرأهم وقت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، حتى استضاف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، كما عطل حق رفع الدعوى بالطريق المباشر كذلك ولا يتم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض باقيا على أصل جوازته بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الاتهام والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، بل ان هذا المنع يجب أن يمتد لنفس العلة التي أوضحتها المادة ١٧١ من القانون رقم ١٩٥٦ - وهي « أن يضع الموظفون حيازة خاصة بتجهيز كيد الأفراد لهم ونزعهم الطيبة للشكوى منهم » - الى الطعن بطريق النقض أيضا ما دام الشارع قد قصد الى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة للموظفين السابقين وفي نطاق الجرائم المشار اليها في النص وما دام الطعن بالطريق المادي والطريق غير المادي يلتقيان عند الرد الى تلك العلة التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحصيلا للموظفين السابقين من شغل الخاصة .

(الطن رد رقم ١١١٨ س ٢٢ ق جلسة ٢٤/٦/١٩٥٨ س ٩ ص ٧١٠)

٣٩ - أشار الشارع في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٦ الى المحكمة التي قصدتها من تعديل المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهي أن يضع

لذلك تأثير في اعتقاد المجني عليه بهذا الاختصاص - فإذا كان الحكم قد دلل تمديلا سائنا على صدور هذا الزعم من المتهم فلا مقب عليه فيه .
(الطن رد ١٢١٧ س ٣٠ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٠٦)

الفرع الرابع - في التبليغ عن الجريمة

٣٥ - التفتيش - كما هو معروف به في القانون - هو ذلك الاجراء الذي رخص الشارع فيه الترض لحمة الشخص بسبب جريمة وقت أو ترجيح وقوعها منه ، وذلك تغليبا للمصلحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة واحتمال الوصول الى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة ، كما يصح في القانون استيقاف الشخص الذي يضع نفسه باختياره موضع الشبهات والرب بأفعال أو بأقوال متنازع التسلخ للكشف عن حقيقته بوقد أوجبت المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل من علم من الموظفين أو المكلفين بخلمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي - فإذا كان التاب من الحكم أن « الصول » كان يائسر أصلا عملا من أفعال وظيفته - وهو التبت من وجود همة المتهم من سلاح وذخيرة بالسوان المد لحفظها - وفي تلك الأثناء وقع بصره على « الخيش » ، ولما تحرى خبره بدا له من تصرفات المتهم ما يوحي بأن الأمر جريمة تستغل عليه وأبلغ النيابة العامة بما وقع ، فلا مخالفة فيما أتاه لحكم القانون .

(الطن رد رقم ١٠٧٥ س ٢٩ ق جلسة ١١/١٧/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٨٨)

الفصل الثالث

حياة القانون لوظف العام

الفرع الأول - في رفع الدعوى الجنائية

٣٦ - متى كان المتهم قد عين طبقا للأوضاع القانونية في وظيفة بديوان الخاصة الملكية السابق الذي نظم على غرار المصالح الاميرية ويطبق على موظفيها ومستخدميها نفس الانظمة واللوائح التي تطبق على موظفي الحكومة ومصغفيها سواء

للموظفين حماية خاصة تعيهم كيد الأفراد لهم ، وتزعهم الطبيعة للشكوى منهم ، فحرم - فيما حرمه من اتخاذ إجراءات الدعوى ضدهم لجرائم وقتهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بالأول وجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض باقيا للمدعى بالحقوق المدنية ، بل أن هذا الطعن يجري عليه حكم المنع من الطعن بالاستئناف ، ما دام الطعن بالطريق المادي وغير المادي يلتزمان عند الرد إلى الصلة التي توخاها الشارع من تعديل المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية تحصينا للموظفين من التعرض للتدخل في المحسومة .

(المن رقم ٢٠٠١ سنة ٢٨ ق.ج.١٦/٥/١٩٥٩/١٠ ص ٥٤٥)

٤٠ - لا يشترط في رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط جريمة وقت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٣ في فقرتها الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي أن يأذن أحدهم برفع الدعوى ويكلف أحد أعماله بتنفيذ ، وبصوره الاذن تسترد النيابة كامل حريتها فيما يتعلق بإجراءات رفع الدعوى وبماشيتها ، فلا تريب على وكيل النيابة المختص أن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي ترفع فيها القضية على المحكمة وبأشهر إجراءات التكليف بالحضور بنفسه .

(المن رقم ١٧٢٢ سنة ٢٩ ق.ج.٢١/٢/١٩٦٠/١١ ص ٢٧٣)

الفرع الثاني - في مسئولية الموظف عند طاعة أمر رئيسه

٤١ - أورد الشارع المادة ٦٣ من قانون العقوبات ليجل في حكمها حصانة للموظفين العموميين حتى لا يتخرجوا في أداء واجباتهم أو يترددوا في مباشرتهم لهذه الواجبات خشية الوقوع في المسئولية الجنائية وقد جعل الشارع أساسا للمنع تلك المسئولية أن يكون الموظف فيما قام به حسن النية ومن أنه قام أيضا بما ينبغي من وسائل التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به وأن اعتقاده كان مبنا على أسباب مقولة ومن ثم فإذا كان التهم يعمل في ظروف تجعله يعتقد أنه وهو يقوم بخدمة الملك السابق في الوظيفة المخصصة له

الفرع الثالث - في جرائم قذف الموظف والاعتداء عليه

قذف الموظف العام :

٤٢ - يشترط قانونا لإباحة الطعن التضمن قذفا وسبا في حق الموظفين أن يكون صادرا عن حسن نية أي عن اعتقد بصحة وقائع القذف ولحمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سيئ النية ، ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لفتائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي أسندها إلى الموظف ، وتجب أداته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

(المن رقم ١٤٤٦ سنة ٢٦ ق.ج.٥/٣/١٩٥٩/٨ ص ١٢٢)

٤٣ - استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن حسن نية ، أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولحمة المصلحة العامة - لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لفتائن أو دواعي شخصية ، ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحال إثبات صحة الوقائع التي أسندها إلى الموظف ، بل يجب أداته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

(المن رقم ١٢٩٤ سنة ٢٢ ق.ج.١٢/٢/١٩٥٩/١٠ ص ١٠٥)

الاعتداء على الموظف العام :

٤٤ - أن الشارع أطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليلال العقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو المستخدم متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لشئ من الماضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لئنه من أدائه

مستقبلا طلالا أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو اجتنبه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد . (الطن رقم ١٤١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٩٢٣)	لوجودها غير توافر قصد الجنائي العام . (الطن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٢٢)
٤٥ - لا يشد بالباعث في جرائم الاعتداء على الموظفين ومقاومتهم الواردة في الباب السابع من قانون العقوبات ، وإنما يكفي لتوافر الركن الأدبي في تلك الجرائم أن يرتكب الجنائي الاعتداء وهو مدرك لما يفعل عالم بشروط الجريمة التي لا يلزم	الفرع الرابع - في جريمة التماسخ في الوظيفة العامة بشرح حق ٤٦ - متى ثبت أن المجنى عليها قد اتخذت بالنظام التي اتخذها المتهم والتي أدخل بها في روعها بتصرفاته أنه طيب بالمستشفى فسلمت بوقوع الفعل الذي استقال إلى موضع الفة منها وخدش حياته ، فإن هذا مما تحقق به جريمتي هناك الرض بالقوة والتدخل في أعمال طيب للمستشفى بشرح . (الطن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٦٠ س ١١ ص ٦٢٧)

والقاعدة

مياه غازية

موجز القاعدة :

تحقق العنصر المادي في جريمة إنتاج مياه غازية غير مطابقة لمرسوم المياه الغازية بقصد البيع باحتوائها على مواد غريبة ولو كانت غير ضارة بالصحة .

القاعدة القانونية :

على مواد غريبة بغض النظر عما إذا كانت هذه المواد ضارة بالصحة ، أو غير ضارة .

يتحقق العنصر المادي في جريمة - إنتاج مياه

(الطن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٨/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠١٧)
(والطنان رقم ١٢٣٩ و ١٢٤٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٨/١٩٥٩ لم يشر)

غازية غير مطابقة لمرسوم المياه الغازية بقصد البيع - باحتوائها

(٥)

رقم القاعدة

نصب

موجز القواعد :

- ١ — إيهام التهم المبنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سنداً مزوراً بدلاً من السند الصحيح . الخلفاء المبنى عليه ودفعه مبلغ الدين . تحقق ركن الاحتيال في جريمة النصب
- ٢ — إيهام المبنى عليه بمشروع تجارى كاذب . تأييد هذا الادعاء بأوراق تشهد باطلاً بالتجارة مع آخرين . تسليم المبنى عليه التهم ما عليه من تقود آثاراً بذلك . تحقق ركن الاحتيال
- ٣ — إيهام التهم المبنى عليه برغبته في الوفاء بالدين . دفعه مبلغاً وتوقيعه سنوات بقيمة باقى الدين للحصول على مخالصة . أخذ صورة فوتوغرافية لها للتسلل بها عندما تحين القرض الى أعد لها ما تخذه للحصول على المخالصة توغر الطرق الاحتمالية
- ٤ — تظاهر التهم بالشراء . تسليمه المبنى عليه ورقة من فئة المشرقة جنبات لصرفها للدفع ثمن ما اشتراه . استرداد الورقة بحجة صرفها بنفسه والمبنى عليه فيها جنين . هربه بها . قيام جريمة النصب قانوناً

القواعد القانونية :

٣ - اذا كان مؤدى ما استخلصه الحكم أن المتهم لم يكن يتنى السداد وإنما أوهم الدائن برغبته فيه ودفع تأييداً لزعمة مبلغاً ووقع سنوات بما يوازى قيمة باقى الدين وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنازل عن الحقوق إذا ما تم له ما أراد تحت تأثير الحيلة أخذ صورة فوتوغرافية لهذه المخالصة ليتمسك بها عندما تحين الفرصة التى يعد لها ما تخذه ليحصل على المخالصة . فان هذا يمكن بذاته لأن يستتر من المظاهر الخارجية المؤيدة لزعامة مما تتوفر به الطرق الاحتمالية (الفرن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٦/١٠ ص ١٠٩١)

٤ - اذا كانت الواقعة التى أثبتها الحكم فى حق المتهم هى أنه تظاهر بالشراء من المبنى عليها وساوها على البيع ووصل الى تحديد ثمن معين، ثم استعان على تأييده هذه المزاعم المكتوبة باعطائها ورقة ذات عشرة جنبات وكلها بصرفها عماد اليها وطلب منها الورقة بحجة صرفها بنفسه فأتخذت المبنى عليها وسلمته الورقة - وهى تملك فيها جنين - فأخذها وهرب بها ، فان هذه الوقائع اذا ثبتت فى حق المتهم وصحت نسبتها

١ - متى قام التهم بإيهام المبنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سنداً مزوراً بدلاً من سند صحيح كان يدلونه به وينس قيمة السند فأتخذ المبنى عليه وسلمه مبلغ الدين بناء على ذلك فان هذا ما يتحقق به ركن الاحتيال فى جريمة النصب .

(الفرن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٥/٢١ ص ٧٥٢)

٢ - متى كان المتهم قد أوهم المبنى عليه بمشروع تجارى وهمى وأيد ادعاه بأوراق تشهد كذباً بالتجارة مع آخرين فأتخذ المبنى عليه بذلك وسلمه التهود التى طلبها ، فان ما فعله يتحقق به طريقة الاحتيال كما عرفها القانون .

(الفرن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٥٦/٦/٢ ص ٨٥٦)

إليه تكون قانوناً جريمة نصب النصوص عليها في المادة ٣٣٦
من قانون العقوبات، ويكون قضاء المحكمة الاستئنافية ببراءة
المتهم منطوياً على خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يستوجب
نقض الحكم ، ولما كان هذا الوصف لم يوجه إلى المتهم ولم
يُمنح للدفاع أن يتاوله في مرافسته ، فإن محكمة النقض
لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يبين أنه يكون مع
النقض الاحالة .
(المن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١١ ص ١١٠)

رقم النقطة

نفقة

موجز القواعد :

- ١ - المقصود من الإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
- ٢ - قصر تطبيق الرسوم بقانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ على الأحوال التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

القواعد القانونية :

- ١ - المقصود من الإجراءات التي أشار إليها الشارع في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية أحكام النفقة الصادرة من تلك المحاكم .
(المن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٢ ص ٢٢٧)
- ٢ - تطبيق أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ مقصور على الأحوال التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
(المن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٣ ص ٢٢٧)

نقابات

راجع : صحافة القواعد من (٤ - ١٣)
وعامه .

رقم النقطة

نقد

موجز القواعد :

- ١ - قيام التهم بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج . إلزامه باسترداد البضائع التي حولت عنها تلك العملة . عدم إعتبار ارتفاع الأسعار قوة قاهرة تنف من هذا الواجب
- ٢ - حظر التعامل في عمليات النقد الأجنبي حالة أو مؤجلة . حالته ؟ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧

رقم المادة

- ٣ - عدم تقديم المهتم شهادة الجمرک القيمة عن البضاعة التي استوردها في المياد توفر الجمرية ولو كان قد استخرجها فعلا وتاجر في تقديمها
- ٤ - قانون الغمر الشامل رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، عدم سريانه على واقعة تصدير بضاعة إلى الخارج لم تستوف كامل قيمتها في الموعد القانوني
- ٥ - المقصود بتاريخ دفع القيمة في حكم المادة ١/٧ من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨
- ٦ - عملية التعامل في النقد الاجنبي . شرط صحبا والجزء المرب على تخلف هذا الشرط . وجوب تطبيق المادة ٩ من ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧
- ٧ - المادة الأولى من ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . مجال تطبيقها . وجوب سريانها أيضا على الإجراءات التالية لتحويل النقد . تنظيمها جميع عمليات التعامل في النقد الاجنبي ما تم منها تحت إشراف الجهات المختصة وتلك التي تم في الخفاء . علة ذلك
- ٨ - العقاب وفقا للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . عدم اقتصاره على العمليات التي تم في الخفاء
- ٩ - جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في المياد . جنحة منطبقة على المادتين ١ ، ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨
- ١٠ - جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في المياد المحدد . جريمة وقتية . قيامها من تاريخ انتهاء السنة شهري عقبتين تاريخ استمال الأعداد او من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة . بدء سريان مدة إنقضاء الدعوى الجنائية من هذه الجريمة من تاريخ انتهاء السنة شهري المذكورة
- ١١ - جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في المياد المحدد . تنازل المهتم عن البضائع التي استوردها لآخر . لا يفي من هذا الواجب

التي يحددها وزير المالية بقرار منه - يستوى في هذا المعنى العمليات التي بين النص نوعها أو غيرها مما لم ينص عليه ما دام قوامها جميعا التعامل بالنقد الاجنبي .

(العدد رقم ١٣٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٥٧ م ٨ س ٢٥)

٣ - متى كان المهتم لم يقيم في المياد بتقديم شهادة الجمرک القيمة عن البضاعة التي استوردها يكون قد أخل بالواجب الذي فرضه عليه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الملحق بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ وقرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، ولا وجه للدعاء بحسن النية لتأخره في تقديمها ما دام قد استخرجها فعلا ، ذلك أن الإخلال بالواجب الذي فرضه القانون يقع اما بالتعود عن أدائه أو التراخي عن القيام به في ابانه أو في ميعاده .

(العدد رقم ١٥٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٩/٤/١٩٥٧ م ٨ س ٢٨)

القواعد القانونية :

١ - متى أورد الحكم أن المهتم قام بتحويل عملة اجنبية الى الخارج وكان ينبغي عليه استيراد البضائع التي حولتها تلك العملة ، وأن ارتفاع الأسعار لا يعتبر قوة القاهرة تمنى المهتم من الواجب الذي فرضه القانون عليه ، فإن ما قاله الحكم بذلك يكون سديدا .

(العدد رقم ٩٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٥٦ م ٨ س ٨٨١)

٢ - أطلق الشارع في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ حظر التعامل في عمليات النقد الاجنبي حالة كانت أو مؤجلة الا اذا استوفيت الشروط

المقوية المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٧٧)

٧ - القول بأن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسمى إلا على الإجراءات السابقة أو المعاصرة لتحويل النقد دون ما يلى ذلك من إجراءات ، يتأخر والتأية التي تضاهي الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من عملة صعبة واحكام الرقابة على النقد الأجنبي - على ما بين من المذكرة التفسيرية المرافقة للقانون المذكور - اذ أن كف هذه الرقابة بمجرد الافراج عن العملة الأجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها في الغرض الذي أفرج عنها من أجله ، فيه تفويت لمراد الشارع واهتداد للقيود الموضوعة لمحاربة تهريب النقد .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٧٧)

٨ - القول بقصر العقاب على العمليات التي تتم في الغطاء لا سند له من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إزاء عموم نصه .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٠/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٧٧)

٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الإخلال بواجب تقديم شهادة الجبرك القبية في خلال الأجل المحدد بالقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ يعتبر جنة منطبق على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨

(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٧٨)

١٠ - جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة الجبرك القبية في خلال الأجل المحدد هي بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يستم وجودها قانوناً من أول يوم يتلو السنة الشهور التي جدها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد اعتبر المشرع بدء ميعاد السنة شهور هو تاريخ استعمال الاعتصادات المفتوحة لتضلية قيمة الواردات الى مصر ، أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وتبدأ مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء السنة الشهور المذكورة .

(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٧٨)

١١ - تنازل المتهم عن البضائع التي استوردها لآخر لا يقي من التزامه بتقديم شهادة الجبرك القبية بوصفه مستورداً .

(الطن رقم ١٣١٢ سنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٨٢)

٤ - ان نص المادة الأولى من قانون الغو الشامل رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٣ ومذكرته الإيضاحية صريحان في أن المقصود بالغو الشامل هم أصحاب الأرضة والدخول الأجنبية وغيرهم المشار اليهم في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ ، ولا يمتد الغو الا الى هؤلاء وحدهم وبشرط قيامهم بالالتزامات المنصوص عليها في المادة المذكورة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بقانون الغو ، ومن ثم فاذا كانت الواقعة المسندة الى المتهم مما تنطبق عليه نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ لتصديره بضاعة الى الخارج لم يستوف كامل قيمتها في الموعد القانوني ، فإن قانون الغو لا يشمل .

(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ٨/١٠/١٩٥٧ س ٨ ص ٧٦٩)

٥ - ان المقصود بتاريخ دفع القبية في المادة ٢/١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ هو تاريخ الدفع بالعملة الأجنبية المقترح عنها للمصدر الخارجي بغير طريق الاعتصام المفتوح ، لانه في هذا التاريخ - كما هو الحال بالنسبة لتاريخ استعمال المستورد للاعتصام - ينقص رصيد الدولة من العملات الأجنبية فيتعين على المستورد اثبات استيراده بضاعة تعادل قيمة ما نقص من الرصيد وذلك ضماناً لعدم التحايل على تهريب النقد الأجنبي ومن ثم فاذا كان المتهم قد حصل على اعتصام مفتوح من البنك واستعمله في استيراد البضائع فإن الميعاد يحتسب في حقه من تاريخ هذا الاستعمال دون تاريخ قيامه بدفع قيمة الاعتصام للبنك ان لم يكن قد سلمه من قبل .

(الطن رقم ١٦٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢/١٨/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٤٥)

٦ - ما تضمنته القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بالزام المستوردين تقديم شهادة الجبرك القبية الدالة على ورود البضائع التي استوردها الى مصر بالعملة الأجنبية التي أفرج عنها من أجل استيرادها وذلك في خلال الأجل المحدد ، يعد متما لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - التي حظرت تحويل النقد من مصر أو اليها الا بالشروط والأوضاع التي تحدت بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك - ومفصلاً للاوضاع التي يجب أن تتم عليها عملية التعامل في النقد الأجنبي والتي يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقف الذي رتبته القانون ، وهو تنفيذ الشروط والأوضاع التي ناط بها وزير المالية - وهي التي قضتها القرار الوزاري سالف البيان - بحيث اذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد التعامل سند القانون واستوجب

رقم الفتاوة

تقضى

الفصل الأول : المصوم في الطعن

- القرع الأول — من له حق الطعن ... ٦- ١
- القرع الثاني — التوكيل في الطعن ... ٨٠- ٧

الفصل الثاني : إجراءات الطعن

- القرع الأول — التقرير بالطعن ... ١٤- ٩
- القرع الثاني — إيداع أسباب الطعن ... ٢٣- ١٥
- القرع الثالث — ميعاد الطعن

(أ) ميعاد التقرير ... ٢٩- ٢٤

(ب) ميعاد إيداع الأسباب ... ٤٤- ٣٠

القرع الرابع — رسوم الطعن ... ٤٦- ٤٥

القرع الخامس — الكفالة ... ٥٠- ٤٧

الفصل الثالث : المصلحة في الطعن

- القرع الأول — القواعد العامة ... ٥٢- ٥١
- القرع الثاني — القوة للبررة ... ٨١- ٥٣
- القرع الثالث — مسائل متنوعة ... ٩٦- ٨٢

الفصل الرابع : حالات الطعن

القرع الأول — الأحكام العامة ... ٩٧- ٩٦

القرع الثاني — عداقة القانون وانحطاط في تطبيقه أو تأويله

(أ) ما يحد كذلك ... ١٢٧- ٩٨

(ب) ما لا يحد كذلك ... ١٣٦- ١٢٨

القرع الثالث : بطلان الحكم

(أ) ما يعتبر سببا لبطلان الحكم ... ١٣٧- ١٣٥

(ب) ما لا يعتبر سببا لبطلان الحكم ... ١٧٩- ١٦٦

رقم القاطعة

الفرع الرابع - بطلان الإجراءات

(أ) ما يعتبر سببا لبطلان الإجراءات [... ١٨٠ - ١٩٨

(ب) مالا يعتبر سببا لبطلان الإجراءات ... ١٩٩ - ٢٠٧

الفصل الخامس : أسباب الطعن

الفرع الأول - الأسباب الجديفة التي لا يجوز ابتدؤها لأول مرة ... ٢٠٨ - ٢٤١

الفرع الثاني - الأسباب الموضوعية ٢٤٢ - ٢٦٩

الفرع الثالث - أسباب متعلقة بالنظام العام ... ٢٧٠ - ٢٧٥

الفصل السادس : ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

الفرع الأول - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام ... ٢٧٦ - ٢٨٤

الفرع الثاني - مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام ... ٢٨٥ - ٣٠٦

الفصل السابع : سلطة محكمة النقض

(أ) في الطعن في الأحكام ... ٣٠٧ - ٣١٨

(ب) في أسئلة تنازع الاختصاص ... ٣١٩

الفصل الثامن : أثر الحكم في الطعن ... ٣٢٠ - ٣٣١

الفصل التاسع : سقوط الطعن ... ٣٣٢

موجز القواعد :

الفصل الأول - المحصور في الطعن

الفرع الأول - من له حق الطعن

عدم إدعاء الحق عليه بحقوق مدنية قبل المزمع صدور الحكم بمرامته . إندعام صفة الحق عليه في الطعن في هذا الحكم م. ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ... ١

مر الصادر من غرفة الأهم بأن لا وجه لإقامة الدعوى . توكيل النائب العام أو المحامي العام - رئيس النيابة بالقرير بالطعن بقلم الكتاب في هذا الأمر . وجوب قيام النائب العام أو المحامي العام بوضع أسباب الطعن بنفسه أو التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره أياها م. ١٩٣ ج. ... ٢

الطعن في الأمر الصادر من غرفة الأهم بأحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن ... ٣

رقم القاعة

- القانون ١٧١ لسنة ١٩٥٦ للمحلل المادة ٢١٠ ج. تجرعه إستئناف القرار بألا وجه لإقامة الدعوى الصادر
عند موظف أو مستخدم أو رجل ضبط عن جريمة أرتكبها أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة . امتداد هذا المنح
لدى الوطن بطريق التقضى ... ٤ ...
مناط توافر صفة المدعى بالحقوق المدنية فى الوطن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية . تجاوز طلباته
التصايب الذى يفصل فيه القاضى الجزئى نهائيا ومساس العيب الذى شاب الحكم بحقوقه المدنية ... ٥ ...
عدم جواز الوطن من المشور المحتمل عن الحقوق المدنية للتدخل فى الدعوى الجنائية ... ٦ ...

الفرع الثانى - التوكيل فى الوطن

- التقرير بالوطن . التوكيل فيه . يجب أن يكون ثابتا وقت التقرير بالوطن . عدم مراعاة ذلك . عدم قبول
الوطن شكلا ... ٧ ...
التقرير بالوطن . التوكيل فيه . يجب أن يكون خاصا ... ٨ ...

الفصل الثانى - إجراءات الوطن

الفرع الأول - التقرير بالوطن

- التوكيل فى التقرير بالوطن يجب أن يكون ثابتا وقت التقرير بالوطن . عدم مراعاة ذلك . عدم قبول الوطن
شكلا ... ٩ ...
عدم تمكن الطاعن من اتباع الإجراءات التى رسمها القانون للتقرير بالوطن بسبب وجوده بالسجن المحرقى .
إبداءه ورغبته كتابة فى التقرير بالوطن أثناء وجوده بالسجن . تقديمه الأسباب فى المياد بواسطة محاميه .
قبول الوطن شكلا ... ١٠ ...
التقرير بالوطن بالنقض لا يكون إلا من صاحب الشأن شخصا أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض توكيلا
خاصا ... ١١ ...
عدم إبداء التهم أو وكياله الرسمى ورغبته فى المياد القانونى فى التقرير بالوطن . تقديم طلب من محامى التهم
لدى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالوطن . عدم قبول الوطن شكلا ... ١٢ ...
التقرير بالوطن هو مناط اتصال محكمة التقضى بالوطن . أسباب الوطن هى من شروط قبوله ... ١٣ ...
تكليف الطاعن بالحضور أمام محكمة التقضى ليس شرطا لازما لاتصال المحكمة بالوطن . كفاية التقرير فى ذلك ... ١٤ ...

الفرع الثانى - إيداع أسباب الوطن

- أسباب الوطن بالنقض . وجوب أن تكون واضحة ومحددة ... ١٥ ...
ذكر الطاعن فى أسباب طعنه عبارات جارية عاكفة للنظام العام . وجوب الأمر بمحوها المادة ١٢٧ مرافعات ... ١٦ ...
حصول الطاعن على شهادة بعدم ختم الحكم فى مدى الثانية أيام التالية لصدوره ثم إعلانه بإيداعه فى المياد . عدم

رقم القاعدة

- ١٧ ... تقديم الأسباب القانونية للظن على الحكم في موضوعه واكتفائه أصليا بطلب بطلان الحكم واحتياطيا باعطائه مهلة لتقديم تلك الأسباب . عدم كفاية ذلك لنقض الحكم
- ١٨ ... جواز إبداء الأسباب قلم كتاب محكمة النقض مباشرة
- ١٩ ... تجهيل سبب الظن . وجوب الالتفات عنه
- ٢٠ ... تقديم أسباب الظن في المبدأ شرط لقبول الظن . اعتبار الأسباب والقرير وحدة اجرائية لا يثنى أحدهما عن الآخر
- ٢١ ... وجوب استيفاء العمل الاجرائى بذاته شروط صحته الشكلية دون تكلته بوقائع أخرى خارجة عنه . للمول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من القرار بحصول الإيداع . لا يثنى عن هذا الاقرار أية تأثيرة من خارج هذا القلم . علة ذلك
- ٢٢ ... عدم اشتراط القانون طريقا مبنيا لإثبات تقديم أسباب الظن في المبدأ . ما يجري عليه العمل من إعداد سجل خاص بقلم الكتاب ترصد فيه أسباب الظنون حال تقديمها . مساهمة مراد الشارع من إثبات حصول الاجراء بالأوضاع التي رخصها لذلك
- ٢٣ ... أسباب الظن بالنقض . وجوب تفصيلها ابتداء . علة ذلك

الفرع الثالث - ميعاد الظن

(أ) ميعاد القرير :

- ٢٤ ... صدور الحكم على المتهم باعتبار معارضته كأن لم تكن وهو مفيد الحرية . عدم افتتاح ميعاد الظن إلا من يوم علمه رسميا بصدور ذلك الحكم
- ٢٥ ... اعتبار العنوان الثلاثى على بور صعيد من حالات القوة القاهرة . امتداد ميعاد التقرير بالظن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها
- ٢٦ ... بده ميعاد الظن بالنقض من التباية في الحكم النهائي الصادر بعدم جواز استئنافها من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات المعارضة بالنسبة للمتهم
- ٢٧ ... وجوب إبتداء ميعاد الظن في الحكم من اليوم الذى يثبت فيه رسميا علم الطاعن بصدوره . مثال ...
- ٢٨ ... وجوب التقرير بالظن فور زوال المانع
- ٢٩ ... علة احتساب ميعاد الظن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة من يوم صدوره . المقرض علم الطاعن به يوم صدوره . انثناء هذه العلة لبطلان الاعلان . عدم بده المبدأ إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم

(ب) ميعاد إبداء الأسباب :

- ٣٠ ... عدم تقديم الطاعن شهادة دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقعا عليه في المبدأ . وعدم تقديم أسباب الظن في المبدأ عليه امتداد للمبدأ . لا وجه له

رقم القاعة

- ٣١ ماعية الشهادة التي يستل بها على عدم ختم الحكم في الموعد القانوني . الشهادة الدالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها ...
- ٣٢ جواز ايداع أسباب الطعن قلم كتاب محكمة النقض مباشرة ...
- ٣٣ عدم اضافة ميعاد مسافة الميعاد المحدد لايداع الأسباب ...
- ٣٤ تقديم الطاعن شهادة بعدم ايداع الحكم محررة قبل انقضاء الثمانية أيام التالية لصدوره . تقديمه شهادة ثانية بعد انقضاء الثمانية عشر يوما المحددة للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه . عدم أحقيته في استناد الميعاد ...
- ٣٥ تقديم الطاعن شهادة بعدم وجود الحكم محررة قبل انقضاء ميعاد الثمانية أيام التالية لصدوره . سقوط حق الطاعن في الطعن بانقضاء ١٨ يوما ...
- ٣٦ حصول الطاعن على شهادة تثبت عدم ايداع الحكم غنوما بعد انقضاء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب عدم جلواها في استناد الميعاد ...
- ٣٧ الشهادة التي يستند عليها للاعتراض بالمهلة هي التي ترد على السلب
- ٣٨ مناط قبول تقرير الأسباب التي تودع بعد مضي أكثر من أربعين يوما . م ٤٢٦ أ.ج
- ٣٩ منتج الطاعن مهلة لتقديم أسباب الطعن بعد ميعاد الأربعين يوما . مثال ...
- ٤٠ الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما . الدالة على أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وايداعه قلم الكتاب يوم طلبه ورغا عن مضي ثلاثين يوما على تاريخ صدوره ...
- ٤١ الشهادة التي يصح الاستئلال بها على أن الحكم لم يتم في الميعاد هي الدالة على أن الطاعن قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لتحضير دفاعه قلم مجده به . عدم جواز تحملك الطاعن بما تضمنه اعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب في ميعاد معين ...
- ٤٢ تقديم أسباب الطعن في الميعاد شرط لقبول الطعن ولاحقة بالتقرير به . لا يعني أحدهما عن الآخر ...
- ٤٣ تقرير الأسباب . تقديمه إلى مكتب النائب العام لا ينتج أثره القانوني . العبرة بتاريخ وصوله إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ...
- ٤٤ بدء ميعاد ايداع الأسباب من تاريخ العلم بايداع الحكم والاطلاع على أسبابه ...

الفرد الرابع - رسوم الطعن

- ٤٥ استبعاد الطعن من الجلسة لعدم سداد الرسم المقرر . اعادة عرضه مرهون بسداد الرسوم لا بمجرد صدور القائمة بالإلزام وصدورها نهائية ...
- ٤٦ استبعاد الطعن لعدم سداد الرسم . بقاء فة الطاعن مشغولة بأدائه ...

رقم القاعة

الفرع الخامس - الكفالة

- ٤٧ عدم إبداء الطاعن المحكوم عليه بقوة التهمة الكفالة . عدم قبول طعته شكلاً ...
- ٤٨ دفع الكفالة وقت التقرير بالظن . غير لازمة ...
- ٤٩ عدم إبداء الطاعن الكفالة . المحكم بعدم قبول الظن . حكم نهائي لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سجدت بعد ذلك . اختلاف الخزاء المقرر لعدم سداد الرسم وعدم سداد الكفالة ...
- ٥٠ عدم إبداء الكفالة بالكامل . عدم قبول الظن ومصادرة ما سدد منها ...

الفصل الثالث - المصلحة في الظن

الفرع الأول - القواعد العامة

- ٥١ البرة في قيام المصلحة في الظن هي قيامها وقت صدور الحكم المظنون فيه فلا يمتد بانتمائها بعد ذلك ...
- ٥٢ وإقر المصلحة في الظن بالنسبة للتبابة العامة ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه ...

الفرع الثاني - العقوبة المقررة

- ٥٣ تزود الظن على إحدى الجزئتين الثنتين دين بها المم وهي جريمة الشروع في القتل دون جريمة السرقة بجعل سلاح . انتهاء الحكم المظنون فيه إلى وقوع الجريمة الأخيرة وتوقيفه على المم تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات عقوبة واحدة مقررة في القانون لأي من الجزئتين . انعدام المصلحة في الظن ...
- ٥٤ انعدام مصلحة الطاعن فيما يشهده حول توافر ظرف سبق الإصرار مادامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة بل جريمة القتل العمد بغير إصرار ...
- ٥٥ ادانة مته بجناية القتل العمد . التي بأن الوصف الصحيح للقتل المسند إليه هو الضرب المفضي إلى الموت . انعدام المصلحة في الظن مادامت العقوبة المقررة للقتل العمد بغير إصرار . انعدام المصلحة في الظن مادامت العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة . إعمال المادة ١٧ عقوبات لا يغير من ذلك ...
- ٥٦ قتل عمد . المنازعة في قيام ظرف الرصد . دخول العقوبة المقررة للقتل العمد من غير ترصد . انعدام المصلحة في الظن ...
- ٥٧ المنازعة في وزن قسمة الأثمين التي وجدت مع المم . انتهاء الحكم إلى إحراق المم لجوهر الحشيش مما يصح به قاتراً محل العقوبة المحكوم بها على إحراقه . انعدام المصلحة في الظن ...
- ٥٨ الظن بخطأ الحكم في وصف جناية الشروع في القتل بأنها قتل عمد . كون العقوبة المحكوم بها على القدر الواقعة الجنائية ذاتها . انعدام المصلحة في الظن ...

الحكم على الطاعن بالأشغال الشاقة المؤقتة في جريمة قتل عمليه سيق الاصرار والرصد . اعدام مصلحة في
اشك بدم توافر هذين الشرطين
٥٩
النس على الحكم بالتصوير في استظهار ركن القصد الجنائي في جريمة استعمال السند الزور . كفاية الاصابات
بالنسبة لجريمة الاشتراك في الزور الى عوقب من اجلها . اعدام مصلحة في العطن
٦٠
طلب النيابة العامة معاقبة المتهم طبقا للققرة السابعة من المادة ٣١٧ عقوبات . اعتبارها قاعلا اصيلين
ومعاقبتها طبقا للققرة الخامسة من المادة ٣١٧ عقوبات . اعدام مصلحة المتهمين الى العطن على ذلك
٦١
منازعة المهر في مدى انطباق الققرة السابعة من المادة ٣١٧ عقوبات في حقه كون عقوبة الحبس المقضى بها عليه
مقررة في القانون لجريمة السرقة البسيطة . اعدام مصلحة في العطن
٦٢
التفكك بأن الواقعة المستندة للمتهم تكون جريمة اغتصاب اشياء مسروقة لا سرقة كون العقوبة المحكوم بها عليه مقررة
لجريمة اغتصاب اشياء المسروقة . اعدام مصلحة في العطن
٦٣
شريعة . اذانة المهر بمقوبة تدخل في نطاق المادة ٩٨ عقوبات الى اثبت الحكم مقارنة المهر اياها . التي
بمقتضى الحكم بشأن جريمة الزور . تطبيق الحكم المادة ٣٢ / ٢ عقوبات . اعدام مصلحة في العطن
٦٤
اذانة المهر بالعقوبة المقررة لضرب البسيط من جريمة الضرب المحدث العامة للمستدعية المنسوبة اليه . العطن
على الحكم بخلافه من بيان مدى العامة . اعدام مصلحة
٦٥
تطبيق المادة ٣٢ عقوبات واذانة المهر في جريمتي السرقة وبيع الزيت لغير المسهلين بمقوبة واحدة داخلة في
حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية . العطن على الحكم بخلافه في الاسناد فيما يتعلق بواقعة السرقة .
لا مصلحة في العطن
٦٦
توقيع عقوبة الضرب المقضى الى الموت على المهر بالقتل العمد . لا مصلحة له من ازالة تصور الحكم في بيان
نية القتل
٦٧
معاقبة المهر من جهة القتل العمد دون السرقة للارتباط . التي على الحكم بالتصوير في واقعة السرقة . اعدام
المصلحة فيه
٦٨
انزال عقوبة واحدة على المهر من مجرمي الشروع في قتل الأم وولدها . مجالته في الوصف القانوني لقتل
الاعتداء التي وقع منه على المجرى عليه الثاني . لا مصلحة
٦٩
عقلا الحكم في اذانة المهر بجريمة الزور . تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات ودخول العقوبة المقضى بها في نطاق
عقوبة الجريمة الاشد الى بقت في حقه وهي جريمة الاختلاس . لا مصلحة في نقض الحكم
٧٠
اذانة المهر بالضرب بمقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاصابة عقلا . عليه تطبيق المادة ٢٤٤ عقوبات
لا مصلحة
٧١
رشوة . اعدام مصلحة للمتهم في التحدي بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه . المادة ١٠٣ عقوبات ساوت بين طلب
الوظف الرشوة لنفسه أو لفرد
٧٢

رقم الفتاوة

- ٧٣ قصر التهم دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى على تهمة البخنة . تطبيق الحكم المادة ٣٢ عقوبات وتطبيق العقوبة الأشد وهى المقررة بلجاية الشروع فى القتل . التى على الحكم عدم تعرضه لحالة الدفاع الشرعى .
اتصلام المصلحة
- ٧٤ انعدام مصلحة الطاعن فيما يبره بشأن الزورير فى بعض الأوراق المthem تزويرها على اعتبار أنه غنص يتحريها .
إثبات الحكم فى حقه تهمة تزوير أوراق أخرى تكفى لحمل العقوبة المحكوم بها عليه
- ٧٥ اتفاق المتهمين على القتل المصد مع سبق الاصرار ووجود ثانيهما فى مسرح الجريمة وقت ارتكابها . لا مصلحة للأخصر فى التمسك بأنه لم يضرب الخفى عليه إلا الضربة التى أصابت عصابه
- ٧٦ إدانة التهم لتبديد واشترائك فى تزوير . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات والحكم بعقوبة واحدة مقررة لأى من الجرمين .
الطعن بعدم اطلاع المحكمة على اخررات الطعون فيها بالتزوير . انعدام المصلحة
- ٧٧ نظرية العقوبة المبررة . لا مجال لاطاقتها إذا كان الحكم صادرا ببراءة التهم عن تهمة مقول بارتباطها ارتباطا
لا يقبل التميز بتهمة أخرى عقوبتها أشد دين بها التهم
- ٧٨ عاقبة أحكام قانون الإجراءات بشأن تنبيه الدفاع إلى تعديل إحدى التهمين المقوسين إلى التهم : معاقبتها بالعقوبة المقررة للجريمة الثانية الأشد التى دين بها أيضا . انتهاء المصلحة فى الطعن
- ٧٩ التمسك بعدم قبول دعوى إثباتا . إدانة التهم بها وبجريمة الاشتراك فى تزوير المغرور الرسمى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبة من الثانية بوصفها الجريمة الأشد . لا مصلحة فى الطعن
- ٨٠ وجوب تنبيه الدفاع عند تعديل وصف التهمة من جريمة المادة ٢٤٢ / ١ ع إلى جريمة المادة ٢٤١ / ١ ع . إدانة التهم ومعاقبة بعقوبة تدخل فى نطاق المادة الأولى . انتهاء المصلحة فى الطعن
- ٨١ ثبوت سبق الاصرار فى القتل المصد . يكفى لتوقيع عقوبة الاعدام بالنسبة للقاعل أو للشريك . انعدام المصلحة فى الطعن بيطلان الحكم لاضافة ظرف الرصد والاقران من غير تنبيه الدفاع

الفرع الثالث - مسائل متنوعة

- ٨٢ إنعدام مصلحة الطاعن فى الدفع بيطلان التفتيش . إستناد الحكم إلى إعراف التهم فى تحقيقات البوليس والنيابة
إدانة المصلحة فى الطعن بأن الخبر الذى قبض على الطاعن ليست له صفة مأمور الضبط القضائى طالما أن
الواقعة كانت فى حالة تلبس
- ٨٣ إنعدام مصلحة الطاعن فى الدفع بيطلان التفتيش مع إقراره بأن مسكنه لم يفتش . ليس لغير صاحب المسكن
أن يثير بيطلان التفتيش ولو كان يستغيد منه
- ٨٤ لا مصلحة للطاعن فى التمسك بأوجه البطلان المتعلقة بغيره من المتهمين ما دامت لا تمس حقا له
- ٨٥ طعن بالنقض بيطلان الإجراءات التى نرى عليها الحكم لا يقبل من لا شأن له ببطلان البطلان
- ٨٧ إنعدام المصلحة فى التمسك على الحكم متى كان متعلقا بغير الطاعن

رقم القاطعة

- ٨٨ إعتاد المحكمة بصفة أصلية في إدانة المتهم على اعترافه . مجادلته في صحة التفتيش . لا مصلحة
قصر المتهم دفعة بقيام حالة الدفاع الشرعى على حجة الإحطة . تطبيق الحكم المادة ٣٢ عقوبات وتوقيفه العقوبة
الأشد . ومضى المقررة لحناية الشروع في القتل . التى على الحكم لعدم التعرض لحالة الدفاع الشرعى .
- ٨٩ اتعلم المصلحة
إنتفاء مصلحة المتهم في التحلى بعدم توافر مبدأ اليوت بالكاتبه عند قيام مانع أدبى
- ٩٠ لا جدوى من البحث في مدى إنطابق منشور بنك التسليف في احتساب مقدار العجز إذا كان الحكم قد أُنيت
بأدلة منطقية أن اختلاس القميص المسلل إلى المتهم بعفته أميناً لشوة بنك التسليف وقع في أربعة لواتات
وعين صاقى للمقدار الخلس
- ٩١ لا مصلحة للمتهم في إثارتها قالة الحكم في جزئيات الدعوى المستفاه من الدلالات المساعدة للدعوى طلبا للصورة
الصحيحة للحادث عند اعترافه بارتكابه والانطاف عن دفاعه من أنه كان وقت حصوله يذافع عن
نفسه
- ٩٢ إنتفاء مصلحة للمتهم في التسلل بعدم إعلائه إذا كان مآل دعواه حياً هو القضاء بعدم جواز سماعها
- ٩٣ إندمام المصلحة في الطعن على الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة العسكرية
الخصصة ما دامت المحكمة العسكرية قد قضت برامة المتهمين وصودق على هذا الحكم من المحاكم العسكرية ..
- ٩٤ إنتفاء المصلحة من الطعن بالنقض بدعوى قصور الحكم لإغفاله الرد على معانية سابقة تنق القول بإسراع المهم
ما دام الحكم قد استند إلى خطأ المتهم بيسره على يسار الطريق
- ٩٥ المصلحة في الطعن بظلال القبض . شرط قيامها . تعلق الظلال بمن وقع القبض عليه باطلا . لا شأن لغيره
في طلب بظلال القبض

الفصل الرابع - حالات الطعن

الفرع الأول - الأحكام العامة

- ٩٧ القصور في التسيب له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون

الفرع الثانى - مخالفة القانون والخطا في تطبيقه أو تأويله

(١) ما يند كذلك

- ٩٨ احتراف المرأة الدعارة . اتهامها بالشر . دفعها بوجود وسيلة أخرى مشروعة لتعويض . نجات المحكمة عن
تحقيق ذلك . خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله
- ٩٩ مواد عديدة . العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من الرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مجال لتطبيقها . اتهام
المحكمة إلى أن الاحراز كان بقصد التماطلى . عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى . الاكتفاء
في ذلك بنق قصد الاحجاز . خطأ في تطبيق القانون
- ١٠٠ تطبيق المحكمة المادة ١٧ من قانون العقوبات في جريمة احراز السلاح الملقب عليها قانونا بالسجن . تزولها
بقوة الجسب إلى أسبوع . خطأ في تطبيق القانون

رقم القاعدة

- المقصود بحالة الخطأ في القانون المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٠٢ ج. إضلال الحكم الابتدائي : الإشارة لنص القانون الذي حكم بحوجه. قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف خطأ في تطبيق القانون ١٠١
- النهاء الحكم المسأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة بدعى أنها لم تسمع دفاع المتهم . خطأ في تطبيق القانون ١٠٢
- اختلاس . المادة ١١٨ عقوبات . إضلال الحكم بالزل . خطأ في تطبيق القانون ١٠٣
- مواد مخدرة . الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس للقضى بها . المادة ٣٧ من الرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، خطأ في تطبيق القانون ١٠٤
- تشرد واشتباء . تمدد الجرائم . تطبيق المادة ٣٢ ع على جريمة الاشتباء أو العود إليه مع الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه . خطأ في تطبيق القانون وتأويله ١٠٥
- الحكم بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة . خطأ في تطبيق القانون ١٠٦
- احالة غرة الإلزام بالحياة المقررة بطرود مخففة لا يجوز معها الزول عن حد السجن إلى محكمة المنع . مخالفة القانون ١٠٧
- خطف . م. ١/٢٨٨ . عقوبات . معاقبة المتهم بالأشغال الشاقة بدلا من السجن . خطأ في تطبيق القانون ١٠٨
- أحراز سلاح بقصد ارتكاب جريمة قتل . وقوع الجريمة الأخيرة . قيام الارتباط بين الجريمتين . عدم إعمال المحكمة حكم ٣٢ عقوبات واعتبارها جريمة واحدة . خطأ في تطبيق القانون ١٠٩
- الزام المحكمة الحد الأدنى للعقوبة المقررة بحياة إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد دون تمحيص توافر هذا الظرف . خطأ في القانون ١١٠
- جريمة عدم تخفيف المتهم من سيرة مركبة ذات المحرك حال سيرها في مكان حرج وعدم وقوفه بها تقاضيا من أخطار الاصطدام . الحكم ببراءة المتهم استناداً إلى أن القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بأعمال . خطأ في القانون ١١١
- حيز إداري . انقضاء السنة أشهر المحددة بالمادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ : اعتبار المحيز كأن لم يكن . إدانة المتهم من تديد المحجوزات . خطأ في القانون ١١٢
- إنهاء الحكم إلى اعتبار الواقعة شروعا في جنة قبض غير معاقب عليه بعد استبعاد الظرف المشدد بدعى أن أن التعذيب البدني لم يكن على درجة من الخطورة — على الرغم من أن مدونات الحكم تؤدى إلى توافر جنة القبض بدون أمر الجهات المختصة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ ع . خطأ في القانون ١١٣
- سرقة موظف عمومي التيار الكهربائي الذي تنتجة وتوزعه إدارة الكهرباء والنار . جنابة بالمادة ١١٣ عقوبات . احيار الواقعة جنة . خطأ في القانون ١١٤
- مادة ٢١ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية . سريانها على الأحكام التي تصدر من درجتي التقاضي . قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول المارضة . خطأ في القانون ١١٥

رقم القاعدة

- ١١٦ كون المهم هو مفتش القسم بدون موافقة سابقة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون أو عدم قيام القسم أو المشتري أو المستأجر أو المتعاقب بالحكم بالالتزامات التي فرضها القانون في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ عدم نسبة شيء من ذلك إلى المهم . الحكم بالأزالة . خطأ في تطبيق القانون ...
- ١١٧ خلع عسكرية . جرعة المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . تطلب الحكم الملعون فيه حصول إعلان من أتم الحادية والعشرين من عمره بالحضور إلى مكتب التجنيد المختص . خطأ في القانون ...
- ١١٨ تحدث الحكم الملعون فيه عن أن قصد المهم من الاعتداء الحرب بعد أن كان مقبوضاً عليه والمخيلة بين المفي عليه وهو من رجال الضبط . وبين أدائه عملاً كلف به بمقتضى وظيفته . اعتبار الواقعة تعدياً على أحد رجال الضبط في أثناء تأديته وظيفته وبسببها . خطأ في تأويل القانون ...
- ١١٩ تقرير الحكم عدم جواز الاعتداء على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التلبس بجرعة . خطأ في تأويل القانون .
- ١٢٠ إلغاء عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٧ حصول المهم على ترخيص بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام . خطأ في تأويل القانون ...
- ١٢١ الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية رغم القضاء بالإبراء في الدعوى الجنائية . مخالفت القانون ...
- ١٢٢ تناوب المجهن شرب الخشيش . جرعة إحراز المخبر بقصد التعاطي . تمام الفصل في منزل أحدهما القول بقيام جريمة تهويل تعاطي المادة المخدرة التي كانت مع الآخر قبل دخوله المنزل . خطأ في القانون ...
- ١٢٣ وجوب تنفيذ العقوبة المفيدة للحرية قبل نظر الاستئناف . اشتراط تنفيذ الحكم فضلاً قبل الجلسة . خطأ في القانون . المبررة بصيرورة التنفيذ أمراً واقعاً بحول المهم أمام المحكمة الاستئنافية قبل نظر استئنافه ...
- ١٢٤ أمين شوتة بنك التليف المختص بتحرير إيصالات توريد كيات التمتع المطلوبة للحكومة وإثبات بيانها بدفع الشوتة ليس موظفاً عمومياً . اعتبار تزوير الإيصالات والدفع جنائية تزوير في أوراق رسمية . خطأ في تطبيق القانون ...
- ١٢٥ إدانة المهم عن جريمة اختلاس أشياء معجوزة ورغم زوال قيد الحجز باقالة المهم من الفرمة المفضة بها قبل حصول التبديد . خطأ في القانون ...
- ١٢٦ اعتبار الحكم مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذي يحدد الاختصاص . خطأ في القانون ...
- ١٢٧ حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . تأييد استئنافياً . نقض ذلك الحكم . قضاء محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها : خطأ في القانون ...

راجع : نصيب (القاعدة رقم ٣)

ب - ما لا يعد كذلك :

- ١٢٨ قرار غرفة الأهم بأن لاوجه لاقامة الدعوى . التي عليه بالقصور وتخاذل الأسباب . هذا لا يختبر من قبل القضاة في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ...
- ١٢٩ قصور أسباب الأمر الصادر من غرفة الأهم وتناوله في تقدير أدلة الدعوى . لا يختبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ...

رقم المادة

- الشروع في قتل وإحراز سلاح ناري من الأسلحة الواردة في القسم الثاني من المجلول رقم ٣. "إعمال حكم للمادة ٢/٣٢ عقوبات . القضاء بالعقوبة المقررة لإحراز السلاح . لا خطأ. في القانون. عقوبة إحراز هذا السلاح أشد من عقوبة الشروع في القتل العمد ١٣٠
- الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم جواز استئناف الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لرفعه من غير الخفى عليه في الدعوى التي لم يدع بحقوق مدنية بصفته وارثا . لا خطأ في تطبيق القانون ١٣١
- عدم جواز الطعن بطريق النقض فيما لم يكن استئنافيا. مثال في القرار الصادر من غرفة الإتهام بعدم جواز استئناف الطاعن ١٣٢
- تقرير الحكم أن تحرير تواريخ الاستيراد على نموذج خاص بالبنك وخلوه مما يقيد رسميته أو تدخل موظف عمومي في تحريره أو اعتياده يحمل التزوير المدعى به واقفا في محرو عرقى . ليس فيه مخالفة للقانون؟ ١٣٣
- اصدر الأحكام الاستئنافية بالناء البراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها تطبيقا للقانون على وجهها الصحيح دون النص على توافق شرط الإجماع . لا خطأ في تطبيق القانون ١٣٤
- الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يصدر حكم بات من المجلس السكري . لا خطأ في تطبيق القانون ١٣٥
- مبدأ حجية الأحكام يترس وحلة الموضوع والسبب والنصوم . سبق طرح الواقعة للمادية على المحكمة التي غرنا القانون في ملزمة الفصل فيها وصدر حكم نهائي منها . امتناع إعادة النظر فيها حتى ولو تغير الوصف القانون لها. ١٤٥٥ ج. ١٣٦
- راجع أيضا قضي : (القواعد : ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩)

الفرع الثالث - بطلان الحكم

(ما يعتبر سببا لبطلان الحكم :

- الضعف بطلان التفتيش . عدم العرض له في حكم الإدانة الذي استند إلى الدليل المستمد من التفتيش . قصور ١٣٧
- إدانة اللهم على اعتبار أنه يتحدث العامة بالخفى عليه . غلو الحكم من بيان الصلة بين الماعه وبين الاعتداء الذي وقع من اللهم . قصور ١٣٨
- حكم غير ظاهر منه أن المحكمة كانت ملزمة بالدليل في الدعوى عند استعراضه الما شاملا جىء لها تحجيصه تحجيصا كافيا . قضي ١٣٩
- استناد الحكم في إدانة اللهم بجرمة التبييد على مجرد عدم نقله المحجوزات إلى السوق . عدم استظهار تصرف اللهم في الأشياء المحجوزة بقصد حرقة التنفيذ. قصور ١٤٠
- غلو الحكم بالإدانة من بيان ركن الخطأ الذي وقع من اللهم بما نص عليه في المادة ٢٤٤ عقوبات وإغفاله الإشارة إلى الكشف الطبي أو لإيراد مؤذاه . قصور ١٤١

رقم الفتاوى

- ١٤٢ ... غل الحكم الصادر بالإدانة من البيانات الواجب توافرها فيه . قصور ...
- ١٤٣ ... إنكار الحكم في بعض أسبابه حتى ألهم في الدفاع الشرعى وذكره في موضع آخر أن ألهم في حل من اللود من حالة . قصور ...
- ١٤٤ ... إستناد الحكم في إدانة ألهم على دليل على . قصور ...
- ١٤٥ ... نسبة الحكم ما ليس له أصل في الأوراق إلى الشاهد . قصور ...
- ١٤٦ ... غرض الحكم . كشف السبب عن عدم استقرار الواقعة في ذهن المحكمة وعدم وضوحها لديها ...
- ١٤٧ ... عدم كفاية ما ذكره الحكم لاستخلاص الدليل السالغ . مثال
- ١٤٨ ... القصور في بيان ركن الاعتداء في جريمة المادة ٢/٩ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، مثال ...
- ١٤٩ ... إيراد الحكم ما يفيد انتفاع المحكمة بتدوين الجنح عليه على الكلام عقب الحادث والفضائه بأسماء الجنحة . تقرير الحكم في موضع آخر عجز الجنح عليه عن التعلق عقب الإصابة . تناقض وفساد الاستدلال ...
- ١٥٠ ... عدم بجائس الحكم ونهاية أسبابه . مثال
- ١٥١ ... اضطراب الحكم في إيراد عناصر الواقعة وعدم استقرارها للاستقرار الذى يجعلها في حكم الواقع الثابتة . عيب في الحكم . مثال ...
- ١٥٢ ... شرط صحة الحكم بالإدانة . استناد الحكم المطعون فيه في رفض الدفع والطالبات للقائمة من ألهم إلى أسباب حكم صادر في دعوى أخرى لأشأن للمتهم بها . قصور ...
- ١٥٣ ... سلطة قاضى الموضوع في تقرير البراءة عند ترجيحه أدلة التتقيق بأدلة البتوت من مصر وبصورة ...
- ١٥٤ ... طلب ضم الأوراق طلبهم عند تعقده بجمع الجريمة واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية . رفض تبليط الرضى تبليلا يند تبليلا بنتيجة دليل لم يطرح بالحكمة . قصور ...
- ١٥٥ ... قصور بيان حكم البراءة . مثال في جريمة نصب ...
- ١٥٦ ... هم الدعوى على غير حقيقتها وعدم معرفة من هو القاعل ومن هو الشريك في الجريمة ومن المقصود بأدائته من المجهن ليس خطأ ماديا . الحكم الصادر في الدعوى حكم معيب بالتناقض والتخالف
- ١٥٧ ... تخالف الأسباب وقصور التبليط . مثال في تقدير أموال منهم حل آخر ...
- ١٥٨ ... عيوب التسبيب . قصور البيان . مثال في اعداد قيمة شهادة مرضية ...
- ١٥٩ ... إغفال الحكم الإشارة إلى مخالفة قننها ألهم تضمن استلام الجنح عليه المبلغ موضوع لإصالح الأمانة قبل حلول التاريخ الملتزم عليه لتوريد الشيء بميب الحكم بالقصور الذى يطله ...
- ١٦٠ ... بيانات حكم الإدانة في جنحة المادة ٢٤١ عقوبات . إغفال بيان النتيجة النهائية لأصابات الجنح عليه بميب الحكم بالقصور

رقم القاعة



- ١٦١ لا يشك بدون حديد . استناد الحكم إلى البيانات المثبتة بمحض قول "بوليس" يقول بأن القوّة تحمل مجازياً واحداً -
... .. لا تأخرين كما يدعى الدفاع عن المّهم . حيب
- ١٦٢ قصور بيان أحكام الادانة . عدم استظهار الحكم أن من عمل المّهم واختصاصه الوطني تقتضئ نزلاء المحجر
وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقاً للأنظمة الموضوعة يعيب الحكم بالقصور ...
- ١٦٣ مواد مخدرة . قصور بيان الحكم في الرد على دفع المّهم بجهله حقيقة المادة المضبوطة عند إغفال الدليل القنئ ...
- ١٦٤ حكم . بيانات التسيب . بيان نص القانون الذي حكم بموجبه . أثر إغفال البيان . بطلان الحكم
- ١٦٥ تسيب أحكام التعويض . وجوب بيان الحكم ذاته اسم المدعى وعلاقته بالمخني عليه وصفته في المطالبة بالتعويض
ولأساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها . إغفال ذلك يعيب الحكم بالقصور
- (ب) ما لا يتجر سبياً لبطلان الحكم :
- ١٦٦ تريد المحكة بعد استيفاء دليل الحكم . لا يبييه
- ١٦٧ عدم صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة تأييده استثنائياً . عدم أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي .
إشثاره أسباباً جديدة كاملة لقضائه . صدور هذا الحكم الأخير متوجاً باسم الأمة . لا بطلان
- ١٦٨ تناقض أقوال الشهود . استخلاص الحكم الادانة من القوائم استخلاصاً سائفاً لاتناقض فيه . لا عيب
- ١٦٩ استخلاص الحكم نية القتل من استلال المّهم سكتياً ذات حد واحد مذنب الطرف طوله ١٥,٥ سم وطعته بها المخني
عليه طعنة شديدة موجبة إلى مواضع قاتلة وأن الدافع لارتكاب الجريمة هو سبق اتهام أخ القتل في قتل ابن عم
المّهم قبل الحادث يومين . هو استخلاص سائق وصحيح قانوناً
- ١٧٠ ذكر الحكم أن المحكة اطلمت على المواد التي طلبت النيابة العلم بتطبيقها . القول بخار الحكم من ذكر المواد التي
أخلت بها المحكة . غير صحيح
- ١٧١ عدم توصل المحكة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو إغفاله . لا عيب
- ١٧٢ عدم ذكر الحكم الاستثنائي مادة العقاب . بيان مواد الاتهام في الحكم الابتدائي . تأييد الحكم الاستثنائي له دون
ذكرها . لا عيب
- ١٧٣ تلحقاً لما أدى بديانة الحكم في بيان تاريخ الواقعة لا يبييه
- ١٧٤ إثبات الحكم بأداة سائفة علم المّهم وقت اصداره الشيك بأنه ليس له مقابل وقاء قابل للسحب . مثال انني
القصور عن الحكم
- ١٧٥ عدم توفيق الحكم إلى ذكر السبب الصحيح للواقعة لا يبييه ما دام قد اشتغل على البيان الكافي لها ودلل على
الادانة بتدليل ساليا

رقم القاعدة

- الإشارة عطا إلى وجود أحد التهمين في مكان الحادث رغم تقرير برامته . لا يعيب تسييه ولا يبطل الحكم ... ١٧٦
- بيانات التسييب . عدم تحديد القانون شكلا خاصا لهذا البيان . ايراد الحكم ما يفيد نهم الواقعة من مجموع ما أورده عنها . لا قصور ... ١٧٧
- عدم بيان كية القصر . عدم إثارة التهم قصد الصاعلي وعدم ثبوت هذا القصد للمحكمة . لا قصور ... ١٧٨
- بيانات التسييب . الخطأ المادي في إثبات ساعة حصول الواقعة لا يعيب الحكم ... ١٧٩

الفرع الرابع - بطلان الإجراءات

(أ) ما يعتبر سببا لبطلان الإجراءات :

- إحالة التهم إلى محكمة الجنابت بجناية الاختلاس المطبقة على المادة ١١٢ ع . استبعاد المحكمة هذه التهمة لعدم توفر أركانها القانونية واستنادها جنحة السرقة إلى التهم . وجوب تلييه التهم إلى هذا التغير . عدم مراعاة ذلك . بطلان الإجراءات ... ١٨٠
- دفع التهم بأحرار سلاح بأنه مرخص له به . تقديمه شهادة بذلك . إدانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه حكم معيب ... ١٨١
- تمارض دفاع منهم مع دفاع منهم آخر . تولي عام واحد المرافعة عن التهمين . إخلال بمن الدفاع يرتب بطلان إجراءات المحاكمة . مثال في قضية تزوير ... ١٨٢
- عدم إعلان المعارض بمجرد النيابة بالجلسة المحددة لنظر معارضته . تأشير وكيله على تقرير المعارض يعلمه بالجلسة وتعهده باختباره لا يفي عن الاعلان . الحكم في هذه الحالة باعتبار المعارض كأن لم يكن . باطل ... ١٨٣
- تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة للمتهم من قتل عمد مقترن بجناية سرقة بعمل سلاح إلى اشتراك في جريمة قتل عمد وقت نتيجة عمله لجناية سرقة بعمل سلاح دون أن تنبه إلى هذا التغير . إخلال بمن الدفاع ... ١٨٤
- اعتراف التهم أمام المحكمة بإحدى التهم الملتزمة إليه . الحكم عليه في باقي التهم دون سماع الشهود في مواجهته . خطأ ... ١٨٥
- الحكم بالغاء الحكم المتألف ورفض الدعوى المدنية دون إعلان المدعي المدني للحضور أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم . م . ٤٠٨ . ج ١٨٦
- نستاد المحكمة في إدانة التهم إلى اعترافه في محضر ضبط الواقعة دون سماع هذا الاعتراف أو سماع شاهد الأليات في الدعوى . بطلان الإجراءات ... ١٨٧
- تأسيس المحكمة قضاءها بإدانة التهم على ما ورد على لسان المني عليه دون أن تسمع شهادته . إخلال بمن الدفاع ... ١٨٨
- عدم اشتراك أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة في الهيئة التي نظمت بالحكم . عدم توقيمه على مسودته أو على قائمة الحكم . بطلان م ٣٤٢ مرافعات ... ١٨٩
- تمارض مصلحة التهمين يستلزم فصل دفاع كل منهم عن الآخر . اكتفاء المحكمة بمدايع واحد عنهم جميعا يهبط لإجراءات المحاكمة ... ١٩٠

رقم القاعة

- ١٩١ عدم سماع المحكمة لشهادة التي اعتمدت شهادته دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه قبل العمل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يظل الحكم لا يثبت على إجراءات باطلة
- ١٩٢ التفتت المحكمة عن طلب التهم بتأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل واكتفتها بحضور المحامي المتدب دون بيان علة عدم إجابة هذا الطلب أو الإشارة إلى إقتناعها بأن الفرض منه عرقلة سير الدعوى يظل إجراءات المحاكمة للاخلال بمنع الدفاع
- ١٩٣ إغفال الحكم الرد على دفاع عام . إخلال بمنع الدفاع . مثال في جريمة عدم تقديم شهادة المحرك التقييمية في الميعاد
- ١٩٤ الطلب الجازم من جانب التهم . عدم إجابته أو الرد عليه . إخلال بمنع الدفاع
- ١٩٥ المرافعة عن التهم أمام محكمة الجنائيات من عام غير مقرر للمرافعة أمام المحكمة الابتدائية . بطلان إجراءات المحاكمة . ١٣٧٧ ج
- ١٩٦ عادة المحاكمة . جرياتها على أساس أمر الإحالة الأصل . توجيه تهم جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذي رسمه القانون . بطلان إجراءات المحاكمة عنها
- ١٩٧ محاكمة غير من انقضت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده . بطلان إجراءات المحاكمة
- ١٩٨ توقف تحريك الدعوى الجنائية عن جرائم الهرب المحمركي أو إتخاذ إجراءات فيها على طلب كتابي . أثر مخالفة الحظر المقرر بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . بطلان الإجراءات

(ب) ما لا يصلح سبباً لبطلان الإجراءات :

- ١٩٩ استبعاد سبق الاصرار والرصد . عدم نفيه الدفاع إلى ذلك . عدم الحكم بقوة أشد من المقررة قانوناً للجريمة المستندة إلى التهمين . لا إخلال بمنع الدفاع
- ٢٠٠ قيام محاكمة أول درجة بسبب من حضر من شهود الاتبات . عدم طلب التهم استدعاء المني عليه لسبب أقواله . التي أمام المحكمة الابتدائية بعدم سماع المني عليه . لأجل له ما دامت هذه المحاكمة لم ترم يدعوا إلى ذلك
- ٢٠١ عدم تمسك التهم بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وقيامه بالمرافعة فيها . التي على المحاكمة باطلاً بغيره في الدفاع . لأجل له
- ٢٠٢ عدم إعلان التهم بالحضور أمام غرفة الاتهام . عدم تمسك محامي التهم أمام محكمة الجنائيات بذلك وعدم طلبه أجلًا لتحضير دفاعه . لا إخلال بمنع الدفاع
- ٢٠٣ سكوت التهم أو محاميه عن المرافعة أمام المحكمة . لا إخلال بمنع الدفاع
- ٢٠٤ عدم تدوين دفاع التهم تفصيلياً في محضر الجلسة لا يوجب الحكم
- ٢٠٥ تصحيح بطلان إجراءات المحاكمة بسقوط الحق في التمسك به إذا تم الإجراء بحضور محامي التهم ودون اعتراضه

رقم المادة

- ٢٠٦ عدم التمسك بسماع شاهد التي في مطالبة جازمة . عدم استدعاء المحكمة للشاهد لأنها لم تر علان لسماعه . لا إخلال بحق الدفاع .
- ٢٠٧ تنازل المتهم أمام محكمة أول درجة عن مباح شهود الإثبات . انقضاء حاجة محكمة ثاني درجة إلى اتخاذ هذا الإجراء . لا إخلال بشفوية المرافعة في ظل المادة ٢٨٩ أ . ج . للمدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧

الفصل الخاص - أسباب التمسك

الفرع الأول - الأسباب الجديدة التي لا يجوز ابتدائها لأول مرة

- ٢٠٨ الدفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة . إثارة لأول مرة أمام محكمة التمسك . غير جائزة .
- ٢٠٩ تنازل الدفاع عن التمسك بطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع وترافعه في موضوع التهمة . إبداء الدفع بطلان لأول مرة أمام محكمة التمسك . لا يقبل .
- ٢١٠ الاحتجاج بالمرس كملد مانع من رفع الاستئناف في المبدأ . إثارة لأول مرة أمام محكمة التمسك لا يجوز .
- ٢١١ بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة وعدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة التمسك . لا يقبل .
- ٢١٢ التي يوقع خطأ في اسم أحد شهود الإثبات أدى إلى عدم إعلائه . عدم وجود أثر لذلك في الأوراق وعدم إثارة أمام محكمة الموضوع . التمسك به لأول مرة أمام محكمة التمسك . لا يقبل .
- ٢١٣ حكم مستأنف . ليس للمتهم أن يثير طعنه فيه لأول مرة أمام محكمة التمسك .
- ٢١٤ الدفع بطلان التفتيش . ليس للمتهم أن يثيره لأول مرة أمام محكمة التمسك .
- ٢١٥ طعن للمتهم على تحقيق النيابة . عدم إثارة بجلسة المحاكمة . لا يجوز . إثارة أمام محكمة التمسك لأول مرة .
- ٢١٦ إبداء الطاعن لأول مرة أمام محكمة التمسك بمرضه في اليوم الذي كان محمدا لتنظر معارضة أمام محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل .
- ٢١٧ الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . كون الواقعة كما أثبتها الحكم لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعي . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة التمسك . لا يقبل .
- ٢١٨ عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بضبط أجزء من اللوح يعرف . منها من التبيحة ونوعها . يعتبر سببا جليلا
- ٢١٩ الدفع بطلان إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي . إثارة لأول مرة أمام محكمة التمسك . لا يقبل .
- ٢٢٠ الدفع بطلان إجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة التمسك . لا يقبل .
- ٢٢١ إثارة التهم أن عمليه الموكل كان غاميا عن الحق عليه في قضية أخرى هي السبب المباشر للحدث . هو سبب جديد لتعلقه بمتنصر واقعي لم يسبق إثارة أمام محكمة الموضوع .
- ٢٢٢ الدفع بطلان قرار غرفة الإتهام بالااحالة إلى محكمة الجنائيات لخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة التمسك .

رقم القاعدة

- ٢٢٣ تقرير التلخيص . عدم جواز الاعتراض لأول مرة أمام محكمة التقض على ماورد في التقرير من لمصود أو مخالفة الثابت في الأوراق
- ٢٢٤ رد القضاة . قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية . إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض غير جائز
- ٢٢٥ الدفع لأول مرة أمام محكمة التقض ببطالان إجراءات التفتيش . غير مقبول
- ٢٢٦ اعتراض التهم على الإجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض
- ٢٢٧ حضور محام الشركة المثلثة عن الحقوق المدنية جميع جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية دون أن يذكر فيها عن تغيير صفة مدير الشركة . إثارته ذلك لأول مرة أمام محكمة التقض . غير جائز
- ٢٢٨ بطالان تكليف التهم بالحضور أمام محكمة الجنائيات . الدفع به لأول مرة أمام محكمة التقض . غير مقبول
- ٢٢٩ إثارة الدفع ببطالان التفتيش أمام غرفة الإتهام دون محكمة الموضوع . إثارته بعد ذلك أمام محكمة التقض . غير جائز
- ٢٣٠ الدفع لأول مرة أمام محكمة التقض ببطالان إجراءات التحريز غير جائز
- ٢٣١ تصحيح البطالان بحضور التهم جلسة المحاكمة . م ٣٣٤ أ ج . عدم جواز إثارة هذا البطالان لأول مرة أمام محكمة التقض
- ٢٣٢ الدفع ببطالان الإجراءات السابقة على المحاكمة أمام محكمة التقض . وجوب إثارة هذا البطالان بداءة أمام محكمة الموضوع
- ٢٣٣ محكمة التقض لا تنتظر إلا في صحة الإجراءات أمام محكمة الدرجة الثانية وفي عدم صحتها . المنازعة في صحة المدعى للدعي في المطالبة بالتعويض . وجوب إثارة تلك المنازعة أمام محكمة الموضوع
- ٢٣٤ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض . عدم وضوح مقوماته من ملونات الحكم دون إجراء تحقيق موضوعي
- ٢٣٥ الدفع ببطالان الحجز . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة التقض
- ٢٣٦ اختلاس أشياء معجوزة . المنازعة بين مكان الحجز ومكان البيع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة التقض
- ٢٣٧ الدفع بوقف الدعوى الجنائية . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض
- ٢٣٨ التمس على الحكم بعدم وقف السير في دعوى الزوير لقيام صحة ونفاذ عقد البيع . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض
- ٢٣٩ الدفع ببطالان الاعتراض للحصول عليه بطريق التصيب أو الإكراه . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة التقض
- ٢٤٠ التمسك بحالة الإكراه المعنوي أو الضرورة لأول مرة أمام محكمة التقض أمر غير جائز مادامت الواقعة الطبيعية لا تأتي للأحكام فيها

رقم القاعدة

- الفرق بين الدفع بطلان إذن التفتيش وبين الدفع بطلان إجراءات التفتيش أمر
لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض... ٢٤١ ...
- الفرع الثاني - الأسباب الموضوعية**
- خيانة الأمانة . قاعدة عدم جواز اثبات الحق للمدعى به بالينة . وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع . ٢٤٢ ...
- دفاع شرعى . قيام حالته . تقدير ذلك . موضوعى . ٢٤٣ ...
- حق محكمة الموضوع في تفسير العقود . استخلاصها حقيقة المقد في جريمة خيانة الأمانة . المنازعة في ذلك
موضوعية . ٢٤٤ ...
- فصل المجنحة عن الجنائية . عدم الاعتراض على ذلك أمام محكمة الموضوع . إثارة الاعتراض على ذلك أمام محكمة
النقض . غير جائزة . ٢٤٥ ...
- المجادلة في تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا أمام محكمة النقض . لا يقبل . ٢٤٦ ...
- تقدير السرعة التي تصلح أساسا للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ . موضوعى . ٢٤٧ ...
- إثارة الدفع بطلان التفتيش أمام غرفة الاحكام دون محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . ٢٤٨ ...
- بطلان الحكم لعدم الطعن به في جلسة علنية . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . ٢٤٩ ...
- التي على الحكم بعدم الإشارة إلى المذكرات التي قدمها رغم أهمية ما بها . عدم بياض ماهية هذا الطاع الذي أيداه .
عدم قبول هذا الوجه من الطعن . ٢٥٠ ...
- تمدد الجرائم . تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع . موضوعى . متى يجوز لمحكمة النقض التدخل .
مثال . ٢٥١ ...
- قبول إثارة الدفع بطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . مثال . ٢٥٢ ...
- عدم قبول المجادلة أمام محكمة النقض في تقدير محكمة الموضوع للأدلة - ومن بينها شهادة الصغير عند عدم الادعاء
بعدم قدرته على التمييز . ٢٥٣ ...
- تقدير قيام المانع الأدنى أو عدم قيامه - بناء على أسباب مؤدية - هو أمر موضوعى . ٢٥٤ ...
- تقدير سن المتهم من المسائل الموضوعية . ٢٥٥ ...
- سلطة قاضى الموضوع في استبعاد عبارة أثبتتها الكاتب بمحضر الجلسة خطأ عن تنازل المدعية بالحق الدف عن
دعواها بناء على أسباب مؤدية . عدم قبول الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . ٢٥٦ ...
- البحث في حصول الضرر من علمه في جريمة خيانة الأمانة . مسألة موضوعية . ٢٥٧ ...
- الاعتراف . تقديره وبمحت كيفية صدوره أمر موضوعى . ٢٥٨ ...
- تقدير التوفيق إذا تعلق الأمر موضوعي مادام الحكم قد اعتمد في التقدير على أساس مقول . مثال . ٢٥٩ ...

رقم القاطعة

- الشهادة الطبية المقدمة لتقرير العلة في الخلف في الاستئناف في الميعاد . سلطة محكمة الموضوع في عدم التحويل
٢٦٠ عليها لأسباب سائفة .
- التحدي بنص المادة ٦٣ عقوبات يقتضي تحقيق محكمة الموضوع لصلة الرئيس بالمرموس . وجوب إثارة هذا
٢٦١ الدفاع أمام محكمة الموضوع .
- ارتباط القتل بمنجحة . الفصل في قيام الارتباط السببي المشار إليه في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات أو عدم قيامه .
٢٦٢ أمر موضوعي .
- المنازعة في صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعي . منازعة موضوعية لا يجوز إثارتها
٢٦٣ لأول مرة أمام محكمة النقض .
- الدفع بطلان التفتيش لإجراه في غيبة الشاهدين . دفع موضوعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة
٢٦٤ النقض .
- وزن محكمة الموضوع لأقوال الشهود وتقدير الظروف التي تؤيد فيها الشهادة . أمر موضوعي .
٢٦٥ ما يثيره التهم بشأن مسلك الشاهد في التحقيق واتصاله بالشهود وجدلته الشهادة أمر يتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٢٦٦ الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه . المنازعة في اختصاص مصدر الاذن بالتفتيش وبطلان تفيله عما يقتضي تحقيقا موضوعيا . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٢٦٧ جرح عمد . علاقة السببية . الفصل في شأنها إثباتا أو نفيًا - الأدلة مؤديه - مسألة موضوعية .
- ٢٦٨ المنازعة في قيمة الضرر المالي المترتب على فعل التخريب للعاقب عليه بالمادة ٣٦١/٢ ع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٢٦٩

الفرع الثالث - الأسباب المتعلقة بالنظام العام

- إثارة التهم أمام محكمة النقض أن عامية الموكل كان عاميا عن الحقن عليه في قضية أخرى هي سبب الحادث . عدم
٢٧٠ عدم قوله ولو كان متعلقا بالنظام العام لتعلقه بتصرف واقعي .
- أسباب متعلقة بالنظام العام . جواز اتسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . حق المحكمة في الأخذ بها من تلقاء
٢٧١ نفسها . شرط ذلك .
- عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة . من النظام العام .
٢٧٢ جواز الدفع به ولو أمام محكمة النقض .
- ٢٧٣ الدفع بانتفاء الدعوى العمومية بالتقدم متعلق بالنظام العام . شرط إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
- الاستحصال المكاني . تعلقه بالنظام العام . شرط اتسك بعدم الاختصاص المكاني لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٧٤ عند عدم استزله تحقيقا موضوعيا .

رقم القائمة

قوة الأمر التقضى . سموها على قواعد النظام العام . شرط قبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة التقضى . عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم به ٢٧٥

الفصل السادس - ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

الفرع الأول - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام

- ٢٧٦ الحكم الصادر في مخالفة مرتبطة تمام الارتباط بمحنة بحيث لا تقبل التجربة . جواز الطعن فيه بطريق التقضى
- ٢٧٧ الأمر الصادر من غرفة الاستئناف بعدم وجود وجه لاستقامة الدعوى . الطعن فيه بطريق التقضى جائز من المدعى للمنفق لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ٢٧٧
- ٢٧٨ رفع الدعوى على المهم على أساس أنها جنحة عرض لنبيع مخالف للمواصفات مع العلم بذلك . الحكم باعتبارها مخالفة مطابقة على المادتين ٧ و ٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . جواز الطعن في هذا الحكم بطريق التقضى ٢٧٨
- ٢٧٩ الطعن بالتقضى في الأوامر الصادرة من غرفة الاستئناف . مناهة أن يكون خطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون إبطاء في الإجراءات ٢٧٩
- ٢٨٠ تصور الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاستئناف . على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله . المادتين ١٩٥ و ٢١٢ أ.ج ٢٨٠
- ٢٨١ المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يجوز الطعن فيها بطريق التقضى . الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية ٢٨١
- ٢٨٢ الحكم الاستئنافى الصادر بتأييد الحكم الابتدائى الذى قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في غيبة المهم والمتمتع حضوريا بقوة القانون . جواز الطعن فيه بطريق التقضى إذا كان باب استئناف الحكم الصادر في الموضوع قد انطلق أمام المهم لإعلانه به لشخصه وانقضاء مهلة الاستئناف ٢٨٢
- ٢٨٣ الحكم بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر معارضة المهم من جديد . عدم توافر شروط قبول المعارضة طبقاً للمادة ٢٤١ أ.ج . الحكم منه لخصوصية على خلاف ظاهرة . علة ذلك : جواز الطعن فيه بطريق التقضى ٢٨٣
- ٢٨٤ مناهة جواز الطعن وصف الواقعة كما رفضت بها الدعوى أصلاً لاحتياطاً انتهت إليه المحكمة ٢٨٤

الفرع الثانى - ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

- ٢٨٥ الحكم الصادر ضد المسول عن الحق المنفى في الدعوى المدنية القائمة عليه فيما للدعوى الحائنية بتوضيح ولا يرد على التصاب الهائى الذى يحكم فيه القاضي الجزئى . استئناف هذا الحكم من المحكوم عليه أو طعنه فيه بطريق التقضى غير جائز ٢٨٥
- ٢٨٦ الحكم الصادر في مخالفة لائحة الجبايات . الطعن فيه بطريق التقضى غير جائز ٢٨٦
- ٢٨٧ أوامر غرفة الاستئناف المنطوقة بمسائل الاختصاص . عدم جواز الطعن بالتقضى فيها من المهم ٢٨٧
- ٢٨٨ الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيه بطريق التقضى غير جائز ٢٨٨
- ٢٨٩ الطعن على الحكم الاستئنافى للقاضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً في غير ما قضى به . غير جائز ٢٨٩
- ٢٩٠ الحكم الصادر في إشكال في تنفيذ حكم صدر في جريمة مخالفة . عدم جواز الطعن فيه ٢٩٠

رقم القاعدة

- الظمن في الحكم الصادر بعدم قبول استئناف المزمع شكلاً . عدم جواز توجيه الظمن إلى الحكم الابتدائي الذي أصبح نهائياً ٢٩١
- الظمن بطريق التقضى مباشرة في الحكم الجزئي القاضي بتسليم المهر إلى والده أو ولي أمره . غير جائز ... ٢٩٢
- الحكم الصادر في مخالفة إدارة آلة معاكسة بدون ترخيص . عدم جواز الظمن فيه بطريق التقضى ... ٢٩٣
- الحكم النهائي الذي لم يمتن المهر ولم يبدأ ميعاد المعارضة فيه . لا يجوز الظمن فيه بالتقضى ... ٢٩٤
- الأحكام الصادرة في طلبات رد النفقة في المواد الختامية . عدم جواز الظمن فيها استقلالاً ... ٢٩٥
- الحكم الصادر من محكمة الختامات والوصوف خطأ بأنه حضوري . الظمن فيه بطريق التقضى . غير جائز ... ٢٩٦
- التضام في الدعوى الختامية وإرجاء الفصل في الدعوى المدنية . عدم جواز الظمن بالنسبة للدعوى المدنية ٢٩٧
- رفض الظمن موضوعاً . رفض للمرة الثانية عن ذات الحكم . غير جائز ... ٢٩٨
- الحكم الصادر بوقف الفصل في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الختامية . الظمن فيه بطريق التقضى . غير جائز ... ٢٩٩
- ظمن النيابة العامة في الحكم النهائي قبل رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها . غير جائز ... ٣٠٠
- حكم « حضوري اعتباري » . الظمن فيه بطريق التقضى من النيابة قبل رفع المعارضة من المحكوم عليه أو قروا ميعادها . غير جائز ... ٣٠١
- الظمن في التقضى في أمر غرة الإهم لإطلاعه لا يقتضيه على إجراء باطل وقصور في التسيب . غير جائز ... ٣٠٢
- الظمن بالتقضى لا يصح أن يوجه إلا للحكم النهائي الصادر من آخر درجة . تنبيه إلى حكم محكمة أول درجة . غير جائز ... ٣٠٣
- الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في المعارضة من جديد غير منه المستصواب . عدم جواز الظمن فيه بالتقضى ... ٣٠٤
- الأحكام الابتدائية . عدم جواز الظمن فيها بالتقضى ... ٣٠٥
- عدم جواز الظمن فيما لم يكن استئنافه جائزاً . مثال . القرار الصادر من غرفة الإهم بعدم جواز استئناف الطاعن ... ٣٠٦

الفصل السابع - سلطة محكمة التقضى

(١) في الظمن في الأحكام :

- تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ج . إثبات الحكم وقائع الدعوى على نحو يوجب تطبيقها . عدم تطبيقها يقتضى تدخل محكمة التقضى ... ٣٠٧
- تقضى الحكم بالنسبة لجناية الشروع في القتل يقتضى تقضيه بالنسبة للقضي به في الجندة المرتبطة المنسوبة للمتهم ... ٣٠٨

رقم القاعدة

- ٣٠٩ ... مبدء الجهم في حالة دفاع شرعي . استخلاص الحكم ما يخالف هذه الحقيقة . حق محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص
- ٣١٠ ... حق محكمة النقض في تطبيق النصوص التي تدخل الواقعة في متناولها . تقدير القوة اللازمة . حقها في الأخذ بالامانة ١٧ عقوبات ...
- ٣١١ ... اعتبار المحكمة الجهم فاعلا أصليا لا شرعيا . توقيفها عليه القوة المقررة للاشتراك . سلطة محكمة النقض في اعتبار ما وقع من الجهم اشتراكا مع رفض الطعن ...
- ٣١٢ ... سلطة محكمة النقض في الرقابة على أسباب محكمة الموضوع التي من أجلها رفضت التحويل على الشهادة المرعية ...
- ٣١٣ ... تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء من شأن محكمة الموضوع . استخلاص المحكمة نتيجة تخالف حقيقة ما أثبتته في حكمها . عدم جواز تصحيح محكمة النقض للحكم ...
- ٣١٤ ... خطأ الحكم بعدم إيقاعه العقوبة نتيجة على الجهم . عدم استناد النيابة في طعنها إلى ذلك . تناقض مصلحة الجهم مع تطبيقه . عدم جواز تصحيح محكمة النقض للحكم ...
- ٣١٥ ... الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . قصر الطعن عليه وحده . اعتبار الحكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه إذا ثبت أن الاستئناف وقع بعد الجهاد . عدم جواز التعرض لما يشوبه من عيوب أو نقص لصدور لتقرير لاحق يحمل الواقعة غير معاقب عليها ...
- ٣١٦ ... صدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ يحد الحكم في تمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم . سلطة المحكمة في التقضاء من تلقاء نفسها بنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الإزالة ...
- ٣١٧ ... إثبات الحكم أن عدد شجيرات الحنشير التي زرعها المتهم ضئيل . مؤدى ما أوردته توافر الحيازة بقصد التعااطي والاستعمال الشخصي . عدم تطبيق الحكم المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . تصحيح محكمة النقض للحكم بمعالجة الجهم على مقتضى تلك المادة ...
- ٣١٨ ... حق محكمة النقض في الفصل في الطعن على ما تراه متفقا وحقيقة العيب الذي شاب الحكم متى اتسع له وجه الطعن . مثال ...

(ب) في أمثال تنازع الاختصاص :

- ٣١٩ ... استناد الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة عند قيام نزاع بين غرفة الأهماء ومحكمة الجلسم المتألفة ...

الفصل الثامن - أثر الحكم في الطعن

- ٣٢٠ ... نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين . يقتضى تقضيته بالنسبة للطاعن الآخر الذي يتصل به وجه الطعن ولولم يقدم أسبابا للطعن ...
- ٣٢١ ... نقض الحكم بحد الأدنى على حالها الأول قبل صدور الحكم المتفرض ...

رقم القاطعة

- ٣٢٢ ترى عام واحد البتاع عن متهين عند تحقق قيام التضارب بين مصلحتيهما . نقض الحكم بالنسبة للمتهين معا ...
- ٣٢٣ إداة الشاهد في الحكم المفروض بشهادة الزور . استغاثته من نقض الحكم ونقضه بالنسبة له أيضا
- ٣٢٤ رفض الطعن في الدعوى المدنية . اعتبار طلب وقف التنفيذ غير ذى موضوع
- ٣٢٥ مجال مبدأ عدم الاصرار بالحكم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض . مقدار العقوبة ...
- ٣٢٦ عدم التزام محكمة الاحالة بالرد على أسباب الحكم المفروض
- ٣٢٧ تنيد محكمة الاحالة بعد نقض الحكم بالفصل فيما نقض فيه الحكم وإلا عرجت عن ولايتها . مثال
- ٣٢٨ بقض الحكم ببعد الدعوى إلى سريتها الأولى . حتى محكمة الاحالة في تقدير وقائع الدعوى دون التقيد بما ورد في حكمها الأولى
- ٣٢٩ نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعتين يقتضى نقض بالنسبة للطاعن الآخر الذى يتصل به وجه الطعن ولم يقدم أسبابا لطعته
- ٣٣٠ عدم استعادة للدعى للمنفى من طعن النيابة في الدعوى الجنائية
- نقض الحكم . إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى . جريان الحاكاة على أساس أمر الاحالة الاصيل علم جواز توجيه
- ٣٣١ تم جديدة لم ترد في أمر الاحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذى رسمه القانون

الفصل التاسع - سقوط الطعن

- سقوط الحكم التباين - عمل الطعن - عملا بنص المادة ٣٩٥ أ . ج . يحيل الطعن فيه غير ذى موضوع . الحكم
- ٣٣٢ يسقط الطعن

القواعد القانونية :

الفصل الاول

المقصود من الطعن

الفرع الاول - من له حق الطعن

- ١ - متى كان المجنى عليه لم يدع بحقوق مدنية قبل التهم فلا تكون له حصة في الطعن في الحكم الصادر ببرائة التهم ونفا
- حكم المادة ٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية .
- (علمن رقم ١٩٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١١ ص ٨٦٨)

٢ - لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى الا للنائب العمومي نفسه أو للمحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه ، فاننا وكل أحدهما أعوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب فله أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فان كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على وقتها بما يفيد اقرارها ياها .

(علمن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ ص ١١٠٣)

٣ - أراد الشارع بما نص عليه في المادة ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٣٩ من قانون نظام القضاء أن يصدر الطعن - في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجنائية الى

والطوى العيب الذى شاب الحكم على محاسن بالدعوى المدنية فإذا كان استئناف التهم للحكم الصادر فى الدعوى المدنية قد بنى على أن التوضيحات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، فلا سفة للمدعى بالحقوق المدنية فيما يثيره فى طعنه بشأن عدم جواز استئناف الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية •

(العدد رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٢٤)

٦ - المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية - وإن أجازت للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه فى الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه اليه ادعاء مدنى فيها - إلا أن هذا التدخل بالانضمام لا يعطى المسئول المحتل عن الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية وحدها الذى لا يسه الحكم فيها ، إذ دل الشارع بما نصت عليه المادتان ٤٢٠ فى فقرتها الأولى ، ٤٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - فى وضوح وصراحة - على أن الطعن بطريق النقض وهو طعن غير عادى لا يتكون إلا من مه بالحكم المظنون فيه - وفيما يختص بحقوقه فقط ، ولا يعتبر الشخص طرفاً فى الحكم إلا إذا قضى له أو عليه فيما فصل فيه - فطعن المسئول عن الحقوق المدنية لا يجوز إلا فيما يختص بالدعوى المدنية بالتظلم مما انتهت اليه المحكمة فى قضائها ضده - فإذا كان الثابت من الحكم أنه صدر فى الدعوى الجنائية التى أعلتها النيابة العامة ضد المتهمين - ولم يتعرض الحكم لمسئولية الوزارة ولم يلزمها بشئ ما - فإن طعنها على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية يكون غير جائز •

(العدد رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢١/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٧٣)

(والعدد رقم ١٨٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٢/١٩٦٠ س ١٢)

الفرع الثانى - التوكيل فى الطعن

٧ - التقرير بالطن لا يجوز من وكيل إلا اذا كان توكيله ثابتاً وقت التقرير بالطن واذاً لم يكن المحامى الذى قرر بالطن يعمل توكيلاً ثابتاً ، يبيح له التقرير بالطن عن الطاعنة ، بل قدم تقريراً عريفاً ، ثم قدم يوم الجلسة توكيلاً ثابتاً لاحقاً فى التاريخ لتاريخ التقرير فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً •

(العدد رقم ١١٣٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٦٦)

المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة - من النائب العام أو المحامى العام ، فإذا وكل أحدهما أعوانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعه فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يبينه اقراءه بإيعاها • ومن ثم فإذا كان الثابت أن الذى قرر بالطن بقلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة بتوكيل من المحامى العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على المحامى العام للموافقة عليه واعضاده قبل تقديمه بقلم الكتاب بواسطة من وكله ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفسه من غير ذى صفة •

(العدد رقم ١٧٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٠/١٩٥٨ س ٧٦ ص ٧٦)

٤ - حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذى عدل المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ اجراءات الدعوى ضد الموظفين أو المستخدمين أو رجال الضبط لجرائم وقت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، كما حطل حق رفع الدعوى بالطريق المباشر كذلك ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض بائياً على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الانعام والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، بل أن هذا المنع يجب أن يمتد لنسب الملة التى أضحى عنها الشارع فى المذكرة الإيضاحية لقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - وهى • أن يضع للموظفين حماية خاصة تعيهم كيد الأفراد لهم وتزعمهم الطيبة للشكوى منهم - الى الطعن بطريق النقض أيضاً ما دام الشارع قد قصد الى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة للموظفين المامين وفى نطاق الجرائم المشار اليها فى النص وما دام الطعن بالطريق العادى وبالطريق غير العادى يلتقيان عند الرد الى تلك الملة التى توخاها الشارع بهذا التعديل تحصيناً للموظفين المامين من سطوت المخاصمة •

(العدد رقم ١١٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٤/١٩٥٨ س ٩ ص ٧١٠)

• - لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة فى الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا اذا كانت التوضيحات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً

الرسى قد أبدى رغبته فى إلباد القانونى فى التقرير بالطن وحال دون تحقيق هذه الرغبة مانع لا دخل لارادته فيه .
(الطن رقم ٥١٢ لسنة ٢٨ - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٨ ص ٩ من ٥٧٠)

١٣ - الأصل أن الطن بطريق التقض أن هو الا عمل لجرانى لم يشترط القانون لرفعه سوى إضاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتأه القانون ، وقد أباح القانون هذا الاعتراض ورس له التقرير فى فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المراد الطن عليه فى خلال الميعاد الذى حدده ، ويترتب على هذا الإجراء الشكلى دخول الطن فى حوزة محكمة التقض واتصالها به بناء على اعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، أما تقرير الأسباب التى بنى عليها الطن فما هو الا شرط لقبول الطن ولتمكين محكمة التقض من النظر فى موضوعه ، فالأسباب ليست الا تبا لهذا التقرير لاحقة به مهما يكونان وحدة اجرائية تحكمها القواعد التى كانت سارية على إجراءات الطن عند بدء التقرير به ما دام هذا التقرير هو مناط اتصال المحكمة بالطن واعتباره مرفوعا إليها - فإذا كان الطن قد رفع الى محكمة التقض قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لحصول التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه - فى ظل المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وطبقا للأوضاع التى كانت سارية حينذاك بغائه يظل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القرار الصادر بإصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - محكوما بالشكل الذى تم فى ظلها دون أعمال الأثر القورى للمادة ٣٤ من القانون المذكور التى تتطلب التوقيع على الأسباب الواجب تقديمها فى الميعاد القانونى من محكم مقبول أمام محكمة التقض .
(الطن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ من ٨٢٠)

١٤ - لا يلزم اعتبار الطن مرفوعا لمحكمة التقض تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، ذلك بأن محكمة التقض ليست درجة استئنافية تميد عمل قاضى الموضوع وإنما هى درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، ومتى تقرر ذلك فإن التقرير بالطن فى قلم الكتاب تصحح به محكمة التقض متمثلة بالطن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير فى الميعاد .
(الطن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ من ٨٢٠)

٨ - التقرير بالطن بالتقض لا يكون الا من صاحب الشأن شخصيا أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض توكيلا خاصا .
(الطن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٥ - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٩ ص ٧ من ١١٢٢)

الفصل الثانى

أجراءات الطن

الفرع الأول - التقرير بالطن

٩ - التقرير بالطن لا يجوز من وكيل الا اذا كان توكيله ثابتا وقت التقرير بالطن وإذن فإذا لم يكن المحامى الذى قرر بالطن يحمل توكيلا ثابتا - يسبح له التقرير بالطن عن الطاعنة ، بل قدم تقريراً عرفياً ، ثم قدم يوم الجلسة توكيلا ثابتا لاحقا لتاريخ التقرير فإن الطن يكون غير مقبول شكلا .
(الطن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ - جلة ٢٤/١/١٩٥٩ ص ٧ من ٦٦)

١٠ - اذا كان الطاعن (عسكري بالجنش) قد أبدى كتابه فى الميعاد أثناء وجوده بالسجن بوحده ما يفيد أنه يطمئن فى الحكم بطريق التقض وقدم الأسباب بواسطة محاميه فى الميعاد وكانت ادارة الجيش لم تمت بالسجين الطاعن الى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ليقرر بالطن بالتقض أمام الموظف المختص ، ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال الى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن ، فإن هذا الأخير يكون فى حالة عذر قهرى حال بينه وبين التقرير بالتقض بالطريق المرسوم بالقانون ويكون الطن بالصورة التى قدم بها مقبولا شكلا .
(الطن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٥ - جلة ٢١/١٠/١٩٥٩ ص ٧ من ١١٢٢)

١١ - التقرير بالطن بالتقض لا يكون الا من صاحب الشأن شخصيا أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض توكيلا خاصا .

(الطن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٥ - جلة ٢٦/١٠/١٩٥٩ ص ٧ من ١١٢٢)

١٢ - متى كان التهم قد قرر بالطن فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ مع أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ ، فإن الطن يكون غير مقبول شكلا لتقدمه بعد الميعاد ، ولا يغير من هذه النتيجة مجرد تقديم طلب من محامى المتهم الى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالطن فى الحكم من التهم ، ما دام لم يثبت أن المتهم نفسه أو وكيله

الفرع الثاني - ايداع أسباب الطعن

١٥ - يجب لقبول أسباب الطعن بالنقض أن تكون واضحة محددة .
(الفرن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ - جلة ١٩٠٦/٤/١٩ - ص ٧٠٠)

١٦ - متى أورد الطاعن في أسباب طعنه عبارات جازحة مخالفة للنظام العام فانه يمتنع طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات الأمر بصرها .
(الفرن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ - جلة ١٩٠٦/٦/٢٦ - ص ٧٠٧)

١٧ - متى كان الطاعن قد حصل على شهادة بصدق ختم الحكم في مدى الثابتة أيام التالية لصدوره ، ولما أعلن بإيداعه في المبدأ لم يفتقر الأسباب القانونية للطعن على الحكم في موضوع بل طلب أملياً بطلان الحكم واحتياطياً اعطاه مهلة لتقديم تلك الأسباب بالنظر الى عدم ختم الحكم في خلال الثمانية الأيام المقررة في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجائية فان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .
(الفرن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ - جلة ١٩٠٦/١٠/٢٣ - ص ٧٠٦)

١٨ - يجوز ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن قلم كتاب محكمة النقض مباشرة .
(الفرن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٦ - جلة ١٩٠٧/٣/٥ - ص ٨١٨)

١٩ - متى كان المتهم لم يوضح مواضع اعتراضه على نتيجة تحليل المخدر واجراءات تحريره ولم يفصح عن ماهية انتائض الذي يشير اليه بين أقوال الشهود فان ما ينادى به الحكم من ذلك يكون غير معين ولا تلتفت اليه المحكمة .
(الفرن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ - جلة ١٩٠٨/٦/٢٤ - ص ٧١٦)

٢٠ - تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن بطريق النقض نى خلال المبدأ الذي حدده القانون هي شرط لقبول الطعن ، وتعد لاحقة بتقرير الطعن ويكونان ما وحدة اجرائية ولا يبنى أحدهما عن الآخر ، فكل من قرر بالطعن أن يثبت ايداع أسباب طعنه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال المبدأ الذي حدده القانون للتقرير بالطعن والا كان الطعن غير مقبول شكلاً .
(الفرن رقم ١٥٦٦ لسنة ٢٩ - جلة ١٩٦٠/٢/١١ - ص ١٢١)

٢١ - الأصل أنه طالما أن القانون قد اشترط لصحة الطعن ، بوصفه عملاً اجرائياً ، أن يتم في زمان ومكان معينين ، فانه يجب أن يستوفي هذا العمل الاجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكلته بوقائع أخرى خارجة عنه ، والممول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الايداع ، ولا يقوم مقام هذا الاقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم - ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة على اختلاف درجاتهم لاسلام ولا يتم في هذا الخصوص - فإذا كانت النيابة العامة وإن قررت بالطعن في المبدأ القانوني بأشهاد رسمى في قلم الكتاب ، الا أنها لم تراعى في تقديم أسباب طعنها الأصول المتأدية للتبني لحصول الايداع بقلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على - بيل القطع واليقين بحصوله في التاريخ الذي قالت به ، فان الطعن منها يكون غير مقبول شكلاً ، ولا يغير من ذلك أن تكون الأسباب قد أرقت بأوراق الطعن بعد موافقة المداوى العام على التقرير بالطعن في اليوم الذي قررت بالطعن فيه لأن هذا لا يدل بذاته على حصول تقديم الأسباب الى قلم الكتاب في المبدأ لخلوها بما يدل على ذلك .
(الفرن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٩ - جلة ١٩٦٠/٢/١١ - ص ١٢١)

٢٢ - القانون وان لم يشترط طريقاً معيناً لاثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في المبدأ القانوني الا أن مايجرى عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتاب متوضعبوقلم من موطنى القلم المذكور لاستلام أسباب الطعن ورصد حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متسابقة مع اثبات تاريخ ورقم الايداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها ايصالاً من واقع السجل مثبتاً للايداع اصطيافاً لهذه الصلية الاجرائية من كل عبث ، يساير مرامى الشارع من اثبات حصول هذا الاجراء بالأوضاع التي رسمها لذلك .
(الفرن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٩ - جلة ١٩٦٠/٢/١١ - ص ١٢١)

٢٣ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ٤٢٤ و ٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أن تفصيل الأسباب ابتداءً مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعرضاً بوجهة منذ افتتاح الخصومة بحيث ييسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو موطن البطلان الذي وقع فيه .
(الفرن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ - جلة ١٩٦٠/٢/١١ - ص ٥٢١)

الفرع الثالث - ميعاد الطعن

(أ) ميعاد التقرير :

٢٤ - متى كان المتهم مقيد الحرية في اليوم الذي صدر الحكم فيه باعتبار معارضة كائن لم تكن ، وخلت الأوراق ما يثبت علم المتهم رسماً بصدر ذلك الحكم ، فإنه يتعين احتساب ميعاد الطعن من تاريخ تقديم المتهم للتنفيذ .
(الفرن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١/٢١ من ١٩٥٨ ص ٩٨٢)

٢٥ - ان الظروف التي مرت بها يوم سعيد أثناء العدوان الثلاثي من شأنها أن تمد من حالات القوة القاهرة التي يترتب عليها امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب الى حين زوالها الذي لم يتم الا في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٩
(الفرن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١/٢١ من ١٩٥٨ ص ٩٨٨)

٢٦ - ان ميعاد الطعن بطريق النقض من النجاة في الحكم الصادر غيابياً بعد جواز استئنافها يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ قوات المعارضة فيه بالنسبة للمتهم .
(الفرن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١/٢١ من ١٩٥٨ ص ٩٨٠)

٢٧ - اذا كان بين من الأوراق ثبوت علم الطاعن رسمياً بصدر الحكم المطعون فيه - يرفض المعارضة وتأييد الحكم الصادر بإداته - بعد أن حضر أولى جلسات الأشكال في تنفيذه فإن الميعاد القانوني في التقرير بالطعن بطريق النقض يكون محسوباً من هذا اليوم الأخير ، واذا كان الطاعن لم يقرر بالطعن في الحكم المذكور الا بعد الميعاد القانوني فإنه حتى مع التسليم بقيام مانع قهري لدى الطاعن من حضور الجلسة التي نظرت فيها معارضته وفضي فيها برفضها لا يكون طعنه مقبولاً شكلاً .
(الفرن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١/٢٦ من ١٩٥٩ ص ٨٩)

٢٨ - يتبين على الطاعن أن يقرر بالطعن اثر زوال المانع باعتبار أن هذا الاجراء لا يعدو أن يكون عملاً مادياً ، أما اعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضي فسخة من الوقت قدرها القانون بشرة أيام تمنى على تاريخ العلم بإيداع الحكم والاطلاع على أسبابه - أخذاً بحكم المادة ٤٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية - فأن كان الطاعن قد بادر بالتقرير

بالطعن فور زوال المرض ، وقدم الأسباب بعد يومين من هذا التاريخ فإن طعنه يكون مقبولاً شكلاً .

(الفرن رقم ٩٨١ لسنة ٢٩ ق - جلة ١/١٧ من ١٩٥٩ ص ١٠٨٥)
(الفرن رقم ١٤٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١/٢٩ من ١٩٦٠)

٢٩ - علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدءاً له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتفت هذه العلة لبطان الاعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسمياً بصدر الحكم .

(الفرن رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ١/٢٦ من ١٩٦٠ ص ١١٣٢)

(ب) ميعاد إيداع الأسباب :

٣٠ - لا يقوم للطعن قائمة الا اذا حصل بتقرير في قلم الكتاب وقمت أسبابه في الأجل الذي ضربه القانون في المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - فلا يكون للطاعن وجه في طلب امتداد الميعاد ما دام لم يقدم شهادة على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقعا عليه في الميعاد القانوني وقت صدوره كما تقتضي بذلك المادة ٤٣٦ من ذلك القانون .
(الفرن رقم ٢٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ١/٢٦ من ١٩٥٦ ص ٧٤٦١)

٣١ - الشهادة التي يستدل بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني ينبغي أن تكون على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقفاً عليه وقت صدورها .
(الفرن رقم ٨٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ١١-٥ من ١٩٥٦ ص ٧١١٣٢)

٣٢ - يجوز إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن قلم كتاب محكمة النقض مباشرة .
(الفرن رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١/٢٦ من ١٩٥٧ ص ٨١٩٨)

٣٣ - الأصل في ميعاد المسافة أنه يمنح حيث يوجب اقتانون حصول اعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن وفي قانون المرافعات لا تبدأ مواعيد الطعن في الأحكام وفقاً المادة ٣٧٩ الا من تاريخ اعلائها ولو كانت حاضرة بخلاف الحالف قانون الاجراءات الجنائية حيث لا يوجب القانون اعلان الأحكام المحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها - ولذلك

١٩٥٧/٥/٢٢ وكلها تدل على أن الحكم لم يضمن حتى تاريخ تحرير الشهادة الأخيرة ثم أودع تقريرا بالأسباب في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧ وبنى التقرير على بطلان الحكم لعدم ختمه في الميعاد ، فإن الظن يكون مقبولا شكلا - إذا لم يتيسر الحصول على صورة من الحكم ، ذلك أن امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية والذي غايته أربعمون يوما من تاريخ النطق به محله أن يوجد الحكم فعلا حتى تثبت المحكمة بطريقة يقينية من تاريخ صدوره واحتساب ميعاد الأربعين يوما التالية لصدوره .

(الظن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٤/٩ من ٩ ص ٤٠٧)

٣٩ - متى كان الحكم قد صدر حضوريا في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ قرر المتهم بالظن في بطريق التقضى في ٢ من يولي سنة ١٩٥٧ وحصل على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى الشافية أيام التالية لصدوره ، وحصل على شهادة أخرى بعدم ايداعه تاريخيا ١٩٥٧/٨/١ ثم قدم أسباب طعنه في يوم ١٩٥٧/٨/٤ طالبا بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه غير أنه في مساء اليوم نفسه أعلن مرة أخرى بأن الحكم مودع بالملف في تاريخ إعطاء الشهادة المؤرخة ١٩٥٧/٨/١ ولم يكن في وسع المتهم أن يقدم أسبابا جديدة لطلعه بعد هذا الإعلان الأخير حيث كان ميعاد الأربعين يوما المقررة كحد أقصى للتقرير بالظن وتقديم الأسباب قد انقضى باهتضاء هذا اليوم (١٩٥٧/٨/٤) وذلك بسبب خطأ قلم الكتاب في تحرير الشهادة الأولى ، فإن لمحكمة التقضى أفساح مجال الظن للمتهم ومنحه أجلا يقدم فيه أسباب طعنه .

(الظن رقم ١٥٥٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ ص ٤١١)

٤٠ - الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره هي الشهادة الدالة على أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وايداعه قلم الكتاب يوم طلبه رغما عن مضي ثلاثين يوما على تاريخ صدوره .

(الظن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٦/١٠ من ٩ ص ٦٤٤)

٤١ - ان مفاد نص المادتين ٤٢٤ ، ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يضمن في الميعاد القانوني إنما هي الشهادة التي تثبت أن الطاعن قد توجه الى قلم الكتاب للإطلاع على الحكم لمناسبة تحضير أوجه طعنه فلم يجده به فإذا هو أهمل في حق نفسه ولم يحصل على الشهادة الدالة على عدم ايداع الحكم في الميعاد فاني طعنه لا يكون مقبولا لأن الأمر

لم ينص على ميعاد مسافة الا حيث يجب الاعلان لسريان الظن كما هو الحال في المارضة ، ومن ثم فإن ميعاد ايداع أسباب الظن بالتقضى لا يضاف اليه ميعاد مسافة .

(الظن رقم ١٤٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ١٩٨)

٣٤ - متى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن بعدم وجود الحكم محررة قبل انقضاء ميعاد الشافية أيام التالية لصدور الحكم ، فانها لا تحقق الغرض الذي قصده القانون منها ، ولا يكون للطاعن الحق في امتداد الميعاد ، ولا يكون ثمة قيمة لشهادة ثانية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد انقضاء الشافية عشر يوما التي حددها القانون للتقرير بالظن وتقديم أسبابه .

(الظن رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/١٢ من ٨ ص ٢٤٢)

٣٥ - متى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن بعدم وجود الحكم محررة قبل انقضاء ميعاد الشافية الأيام التالية لصدور الحكم ، فانها لا تحقق الغرض الذي قصده القانون منها وبالتالي يسقط حق الطاعن في الظن باهتضاء الشافية عشر يوما التي حددها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه .

(الظن رقم ٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٤/٢٩ من ٨ ص ٤٢١)

٣٦ - اذا كان الحكم قد صدر بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وقرر المتهم الظن فيه بطريق التقضى في ١٦ من نفس الشهر وحصل على شهادة من قلم كتاب نيابة شال القاهرة مؤرخة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ (أى بعد انتهاء الشافية عشر يوما المحددة بالقانون) تثبت عدم ايداع الحكم مختموماً ، فإن الظن يكون غير مقبول شكلا ولا يلتفت الى الأسباب المقدمة بعد الميعاد ، ذلك أن الشهادة المقدمة من المتهم بعد انقضاء ميعاد الظن وتقديم الأسباب لا تكون مجدية في امتداد الميعاد .

(الظن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١٢/٩ من ٨ ص ٩٦١)

٣٧ - متى كانت الشهادة التي يستند اليها المتهم في طعنه والمستخرجة من قلم الكتاب صريحة في أن الحكم كان مودعا في ذلك اليوم الذي ذهب فيه وكيله الى القلم المذكور ، فانها لا تصلح أساسا يعتمد عليه للاعتراض بالمهلة المنصوص عليها في القانون لامتداد ميعاد تقديم الأسباب ، لأنها لم ترد على السلب .

(الظن رقم ١٧٤٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٢/١٨ من ٩ ص ١٨٦)

٣٨ - متى كان الحكم قد صدر بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٥٧ وقرر المتهم الظن فيه بتاريخ ١٦ من نفس الشهر وحصل على أربع شهادات سلبية آخرها في

فعلية أن يؤدى للخزاة الرسم المقرر في القانون عند التقرير بالطن بطريق النقض ، فإذا لم يتم بسداده قررت المحكمة استبعاد الطن من الجلسة ، وإعادة عرض الطن الى الجلسة رهن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالازام وصيروتها نهائية .

(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٢٥٨)

٤٦ - ان ذمة الطاعن لا تبرأ من اداء الرسم بمجرد توقيع الجزاء بالاستبعاد بل تظل ذمته المالية مشغولة بادائه ، فان لم يوف به قامت المحكمة بتقديره واعلانه بقائمة الرسوم ثم التنفيذ عليه بقتضاها .

(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٢٥٨)

الفرع الخامس - الكفالة

٤٧ - متى كان الطاعن المحكوم عليه بمقبوية الترامة لم يودع الكفالة ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باغائه منها ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلاً .

(الطن رقم ١١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢ ص ٨ ص ٥٧٧)

(والطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١ ص ١١ ص ١١٢٢)

٤٨ - لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالطن انما له ان يتقدم بها عند نظره بالجلسة .

(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٢٥٨)

٤٩ - استقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول الطن ممن لم يجعل بسداد الكفالة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، والحكم في هذه الحالة نهائى

لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سددت بعد ذلك على عكس الحال بشأن الرسوم اذ القرار باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها لاجبية له ويمكن إعادة الدعوى الى جدول الجلسة متى سدد الرسم بعد ذلك .

(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٢٥٨)

٥٠ - أوجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قبول طن المحكوم عليه بمقبوية غير مقبذة للحرية ايداع الكفالة المينة في المادة ٣٦ منه - ولما كان الطاعن لم يودع خزاة المحكمة التى أصدرت الحكم كامل مبلغ الكفالة التى نص عليها القانون ، فان طعنه يكون غير مقبول ويتعين مصادرة ما سدد من الكفالة .

(الطن رقم ١٥٥٦ لسنة ٢٠ - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢ ص ١١ ص ٨١٢)

في ذلك ليس يعلم ختم الحكم في ميعاد معين بل هو بعدم تمكنه من الاطلاع عليه فيستنى له تقديم أسبابه في الميعاد واذن فلا يجوز للطاعن ان يتسكك بما جاء في اعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب في ميعاد معين (الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ ص ٩ ص ٧٥٨)

٤٢ - تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن بطريق النقض في خلال الميعاد الذى حدده القانون هى شرط لقبول الطعن ، وتمتد للاحقة بتقرير الطعن ويكونان معا وحدة اجرائية ولا يبنى أحدهما عن الآخر ، فعلى من قرر بالطن ان ثبت ايداع أسباب طعنه قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذى حدده القانون للتقرير بالطن والا كان الطعن غير مقبول شكلاً .

(الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١ ص ١١ ص ١٢١)

٤٣ - لم يخول القانون لمكتب النائب العام حق تلقي التقارير التى يتقدم بها المحكوم عليهم ، أو القيام بعمل قلم الكتاب المختص - فتقديم عريضة أسباب الطعن اليه لا ينتج أثره القانوني ، ويكون وصول تلك العريضة الى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم بعد انقضاء ميعاد الثمانية

عشر يوما المشار اليها بنص المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - الذى رفع الطعن في ظله والذى تسرى أحكامه على اجراءاته تطبيقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مما يسقط الحق في الطعن ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

(الطن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ ص ١١ ص ٦٦٥)

٤٤ - يتعين على الطاعن أن يقر بالطن أثر زوال المانع باعتبار أن هذا الاجراء لا يعمد أن يكون عملاً مادياً ، أما اعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضى نسخة من الوقت قدرها القانون بمشرة أيام تضى على تاريخ العلم بايداع الحكم والاغلاق على أسبابه - أخذاً بحكم المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية - فإذا كان الطاعن قد بادر بالتقرير بالطن فور زوال المرض ، وقدم الأسباب بعد يومين من هذا التاريخ فان طعنه يكون مقبولا شكلاً .

(الطن رقم ٩٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٧ ص ١١ ص ٨٨٥)

الفرع الرابع - رسوم الطعن

٤٥ - متى كان الطعن مقاماً من المحلى بالحقوق المدنية

الفصل الثالث

المصلحة في العُنف

الفرع الأول - القواعد العامة

٥١ - يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً طبقاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون المرافعات التي أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضي قبل ذلك بإطلاا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة بقرار اعتبارات تتصل بالأطمئنان إلى توزيع العدالة ، ولا يثنى عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه استثنائياً بالرفض إذ العبرة في قيام المصلحة في الطعن هي قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يمتد بانعدامها بعد ذلك .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٣ ص ١٠ ص ٦٦٢)

٥٢ - من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تطعن في الحكم - وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن - بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه من المتهمين ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان ، وكان المتهم يرمى من وراء دعواه أن تقضى له محكمة الجنابات بيطالان الحكم - وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فضلاً عن مساسه بقوة الشيء المقضى - فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها - ولو أن الحكم قد قضى برفض الدعوى موضوعاً .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩ ص ١١ ص ٣٨٠)

الفرع الثاني - العقوبة المثيرة

٥٣ - إذا كان الطعن وارداً على إحدى الجريمتين اللتين دين بهما المتهم وهي جريمة الشروع في القتل دون جريمة السرقة بجعل سلاح وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة ودلت عليها ولم توقع على المتهم سوى عقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات وكانت تلك العقوبة مقررّة في القانون لأي الجريمتين - فإنه لا تكون للمتهم مصلحة فيما يشيره بشأن جريمة الشروع في القتل .

(الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ ص ٧ ص ٦٩٨)

٥٤ - لا جدوى مما يشيره المتهم حول توافر ظرف سبق الإصرار ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بشرط سبق إصرار .

(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١ ص ٧ ص ١٢٣)

٥٥ - لا جدوى للمتهم من القول بأن الوصف الصحيح لل فعل الجنائي المسند إليه هو مجرد « ضرب أفضى إلى الموت » لا « قتل عمد » إذا كانت العقوبة المقررة بها عليه مقررّة في القانون للجريمة الأولى ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي منها الزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك اعتبارها المتهم مستولاً عن جناية القتل العمد فهي إذ لم تعمل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها .

(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٧ ص ١٤٨)

٥٦ - لا جدوى للمتهمين مما يشيرونه بصدد قيام ظرف الترسد ما دامت العقوبة المقررة في نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد من غير ترسد .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٧ ص ١٨٥)

٥٧ - لا جدوى للمتهم من وراء منازعته في وزن قطعة الأفيون التي وجدت بداخل العلبة التي ضبطت معه ما دام الحكم أثبت أن تلك العلبة كانت تحتوى عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات وأنها حلت جميعاً وثبت أنها من العشيش مما يصح به قانوناً حمل العقوبة المحكوم بها على إحراز هذا العشيش .

(الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ ص ٧ ص ٢٦٠)

٥٨ - لا جدوى من النعي على الحكم أنه إذ كان المتهمين في جريمتي القتل العمد والشروع في القتل مع سبق الإصرار ، لم يبين علاقة السببية بين فعل القتل المنسوب إليهما وبين النتيجة التي قضى بمسألتها عنها ، متى استبان أن الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم وقوعها تبرر العقوبة المحكوم بها بصرف النظر عن الخطأ القانوني الذي وقعت فيه المحكمة بوصفها جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار بأنها قتل عمد مع سبق الإصرار . ولا يفسى من هذا النظر كون الحكم قد أخذ المتهمين بالرأفة أصلاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ذلك أن المحكمة

أما قدرت ظروف الرافة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي النزول بالمعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعا من ذلك الوصف الذي وصفنا به .

(العين رقم ١٣٨٣ لسنة ٢٥ - جلد ٢٨ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٢٧٧)

٦٥ - لا مصلحة للمتهم في الطعن على الحكم إذا دأه جريمة الضرب المحدث لعامة مستبدية لظهور من بيان ملهاها متى كانت العقوبة المقرض بها عليه تدخل في نطاق عقوبة جنحة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه أهية مستبدية .

٦٦ - لا مصلحة للمتهم في التمسك بما عسى أن يكون
بحكم قد وقع فيه من خطأ في الاستناد وسوء فهم لأقوال
الشهود فيما يتعلق بواقعة السرقة التي دين بها مع تهمة
بيع الزيت لغير المستهلكين ما دام الحكم قد غلبه على
أجريتين مقبولة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة
لجريمة الثانية الواجب معاقبته بها .

٦٧ - متى كانت العقوبة المقررة لها تدخل في الحدود
 لتقوّر لجرمة الضرب المفصّل إلى الموت المنصوص عليها
 في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فلا جدوى للمتهم
 لقتل العمد ما يثيره من قصور الحكم في بيان أية القتل
 (الفتن رقم ١٠٣ لسنة ٢٦ - جلة ٢٧/١١/١٩٦٢ ص ٧ س ١٢١٢)

٦٨ - لا مصلحة للمتهم فيما يشهه بشأن قصور الحكم
 بيان واقعة السرقة وذكر مؤدى الدليل عنها ما دامت
 المحكمة لم تعاقبه الا عن تهمة القتل المصد من سبق الاصرار
 لارتباط بين التمتين عملا بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات .
 (العلم رقم ١٥١٧ لسنة ٢٦ ق - ج ٢١ / ٢١١٧ س ٨ ص ١٤٤)

٦٩ - لا جدوى للمتهم في جرمته الشروع في قتل
 الجاني عليها ولدها في شأن الوصف القانوني لـ
 الاعتداء الذي وقع منه على الطفل الجاني عليه الثاني
 دامت المحكمة قد أزلت به عقوبة واحدة عن جنايته
 وشروع في القتل المد السنتين إليه وهي العقوبة المقررة
 لجرمة الأولى وذلك تطبيقاً للمادة ٣٢ قانون
 مقومات •

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ من ٨ ص ٥٥٠)

٧٠ - متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون اذ دلت التهمة بجرمة التزوير في محرر رسمى ، فانه لا مصلحة للمتهم في نقض الحكم على هذا الأساس ما دام أن العقوبة المقررة لها مبررة في نطاق عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة اختلاس الأموال الأميرية التي ثبتت في حقه وكانت المحكمة قد طبقت في شأن المتهم المادة ٣٣ من قانون العقوبات .
(المن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٧ ص ٨٠ ص ٧٤٧)

٧١ - متى كانت العقوبة المقررة على المتهم وهي الحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عن تمتع الضرب ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص ، تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإساءة خطأ المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، فلا جدوى له من طلب تطبيق هذه المادة .

(المن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٧ ص ٨٠ ص ٧٨٦)

٧٢ - ساوت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات في التجريم والعقاب بين طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذها العلية ومن ثم فلا مصلحة للمتهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه .

(المن رقم ١٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٧ ص ٨٠ ص ١٧)

٧٣ - متى كان المتهم قد قصر دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس على تهمة الجثة التي نسبت إليه ، وكان الحكم قد طبق المادة ٣٣ عقوبات وأوقع عليه العقوبة الأشد وهي المقررة بجناية الشروع في القتل ، فانه لا جدوى له من التمسك أمام محكمة النقض بعدم تعرض الحكم لما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ولم يرد عليه .

(المن رقم ١٥٧٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٧ ص ٨٠ ص ١٢٧)

٧٤ - لا جدوى مما يثيره المتهم بشأن التزوير في بعض الأوراق المتهم بتزويرها على اعتبار أنه غير مختص بتزويرها ما دام ثبتت في حقه تهمة تزوير أوراق أخرى تكفى لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

(المن رقم ١٦٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٦ ص ٨٠ ص ١٦٢)

٧٥ - اذا أثبت الحكم اتفاق المتهمين على القتل الممد مع سبق الإصرار ووجود تآمنهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، فانه لا جدوى لهذا الأخير مما يثيره خاصة بأن الشاهدين ذكرا أنه لم يضرب المجنى عليه الا الضربة التي أصابت عصابه .

(المن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/٤ ص ٨٠ ص ٨٧٩)

٧٦ - لا جدوى للطعن فيما ينص على المحكمة من عدم اطلاعه على المحررات المطعون فيها بالتزوير ، اذ أن الحكم المطعون فيه قد دانه بتهمة التشديد والاشتراك في التزوير ، والحد الأقصى لكل من الجريمتين واحد وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات ، والمحكمة لم تحكم عليه الا بعقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٣ من قانون العقوبات فلا مصلحة للطعن اذ من طعنه .

(المن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٣ ص ٨٠ ص ١١١٤)

٧٧ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن لأن المتهم دين بالجريمة الثانية « حيازة السلاح الناري وذخيره بدون ترخيص » والعقوبة المقررة لها أشد من عقوبة الجريمة الأولى « الشروع في قتل المجنى عليه » موضوع الطعن (والتي قضى ببراءة المتهم منها) - لا محل لذلك لأنه في حالة ثبوت قيام المسؤولية في حق المتهم عن الجريمة الأولى يقتضى الحال أن تتولى محكمة الموضوع بحث ما اذا كان وجود البندقية والذخيرة في حيازة المتهم بغير ترخيص ، قبل نشوء الجريمة الأولى وقبل تفكيره في استخدامها في ارتكاب هذه الجريمة ، يتوافر به الارتباط الحتى المنصوص عليه في

الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات لوحدة الرض الجنائي في الجريمتين ولأنهما ترتبطان ببعضهما ارتباطاً لا يتجزأ أولاً يتوافر .

(المن رقم ١٦١١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٠/٦ ص ٨٠ ص ٨٣)

٧٨ - التغير الذي تجرعه المحكمة في التهمة من شروع في قتل الى جثة اصابة خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى المتهم في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنائيات اجراءه بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن موجودة في أمر الاحالة ، وهي واقعة الاصابة الخطأ التي قد يثير المتهم جدلاً في شأنها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تلت الدفاع الى ذلك التعديل ، الا أنه لا مصلحة للمتهم في التمسك بهذا الوجه من الطعن ما دام الحكم قد عاقبه على جريمتي الاصابة الخطأ والقتل الممد مع سبق الإصرار والتزويد بعقوبة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب معاقبته عليها ، ولم يستند الحكم الى الواقعة الجديدة في ثبوت التهمة التي دان المتهم بها .

(المن رقم ٢٠٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/٣ ص ٨٠ ص ٢٤٠)

خلاف الدليل الذى أسفر عنه التفتيش - الى اعتراف المتهم
في تحقيقات البوليس والنيابة بإحرازه للعادة المخدرة •

(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٥ ق - جلة ١/٢/١٩٥٦ ص ٧)

٨٣ - لا جدوى مما يثيره المتهم من أن المخبر الذى قبض
عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة
كانت في حالة تلبس تجيز لرجال السلطة العامة القبض على
المتهم وتسليمه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط
القضائي •

(الطن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ١/٢/١٩٥٦ ص ٧)

٨٤ - لا جدوى للطاعن من اثاره الدفع ببيان التفتيش
مع اقراره بأن مسكنه لم يفتش لأن البطلان انما شرع
للحفاظه على حرمة المسكن فاذا لم يثره من وقع عليه
التفتيش فليس لغيره أن يثيره ولو كان يستفيد منه •

(الطن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلة ١/٢/١٩٥٦ ص ٧)

٨٥ - لا مصلحة للطاعن في التمسك بأوجه البطلان
المتعلقة بغيره من المتهمين ما دامت لا تمس حقا له •

(الطن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢/٧/١٩٥٦ ص ١٦١)

٨٦ - الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التى بنى عليها
الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان •

(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٦ ق - جلة ٤/٢٢/١٩٥٦ ص ٦٣٠)

٨٧ - لا مصلحة للمتهم فيما ينهضه على الحكم متى
كان ذلك متعلقا بغيره من المتهمين ولا يمس حقا له •

(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١/٧/١٩٥٦ ص ٨)

٨٨ - متى كان الحكم قد اعتد بصفة أصلية في اداة
التمهم على اعترافه في محضر البوليس وتحقيق النيابة واتخذ
من هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش
المدعى ببطلانه فان مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان
التفتيش تكون منتفية •

(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١/٢/١٩٥٧ ص ٨)

٨٩ - متى كان المتهم قد قصر دفعه قيام حالة الدفاع
الشرعى عن النفس على تهمة الجنحة التى نسبت اليه ،
وكان الحكم قد طبق المادة ٣٣ عقوبات وأوقع عليه العقوبة
لأشد وهى المقررة لجنحة الشروع في القتل ، فانه لا جدوى
له من التمسك أمام محكمة النقض بعدم تعرض الحكم

٧٩ - لا مصلحة للمتهم من التمسك بعدم قبول دعوى
أزنا - بفرض عدم تقديم شكوى الجنى عليه في شأنها -
ما دامت المحكمة قد داته بحرية الاشتراك في تزوير المحرور
الرسمى وأوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٣ من قانون
العقوبات بموجبها الجريمة الأشد •

(الطن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٨/١٩٥٩ ص ١٠)

٨٠ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن
ومتهمين آخرين لمعكتهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون
العقوبات - ونظرت الدعوى ودارت المرافعة فيها على هذا
الأساس - ثم رأت المحكمة برائة المتهمين الآخرين لعدم
ثبوت التهمة قبلها وإدانة الطاعن على أساس أنه ضرب
الجنى عليه فاحلت به عدة احاديث أعجزته احداها عن
إشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما ، فانه كان
يتعين على المحكمة أن توجه اليه في الجلسة التهمة المكونة
لجريمة التى رأت أن تتابعه عليها وتبين له الفعل الذى
تسند اليه ليدلى بدفاعه في صدد - واذ هي لم تفعل
فانها تكون قد أخطأت - ولكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض
الحكم ما دامت العقوبة التى أوقعتها المحكمة - وهى
الحبس مدة سنة واحدة - تدخل في نطاق عقوبة الجريمة
المتضمن عليها في المادة ١/٢٤٢ ع التى رفعت بها
الدعوى - وذلك عملا بالمادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات
وتكون مصلحة الطاعن في ذلك منتفية •

(الطن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١/١٨/١٩٦٠ ص ١١)

٨١ - لا يقبل المتهمون في طلب نقض الحكم - أن
الحكمة أضافت من تلقاء نفسها الى وصف التهمة ظرف
اترصد ، أو أنها عاملتهم بالمادة ٣٣٤ من قانون العقوبات
في فقرتها الثانية باعتبار أن الجنائين مقترنان ببعضهما
برابطة الزمنية وأنها وقتا تحت تأثير ثورة نفسية إجرامية
واحدة - ما دام أن ظرف سبق الإصرار التى رفعت به
الدعوى - وأثبت الحكم توافره - ولم يتناوله المتهمون
ببى مشن - يكتفى بتوقيع عقوبة الإعدام سواء بالنسبة
الى القاتل الأصلي أو الشريك •

(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١)

وراجع نقض (القاعدة ١٠٩)

الفرع الثالث - مسائل متنوعة

٨٢ - لا جدوى للمتهم من الطعن ببطلان التفتيش اذا
كان الحكم قد استند ضمن ما استند اليه - كدليل مستقل

٩٤ - صدور الحكم بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى وإحالتها إلى المحكمة المختصة هو إقصاء يضاف التأويل الصحيح للقانون من أن المحاكم العادية هي صاحبة اختصاص أصيل في نظر الجبرائي التي تخول للمحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها ، وما كان لها أن تتدخل وعن وإلّا هذه وتقتضي بعدم اختصاصها دون الفصل في موضوع الدعوى التي أجيأت إليها من النيابة العامة قبل أن يصدر فيها حكم نهائي من المحكمة العسكرية - إلا أن اختصاص القضاء لا تستطيع أن تقضي الحكم إلاّ الخطأ طبقا لنص المادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية - ذلك بأن تطبيق هذه الفقرة مشروط بقيام مصلحة لهم ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية براءة المتهمين - وقد صودق على هذا الحكم من المحاكم العسكرية ، فلا مصلحة في قضي الحكم ويصبح الظن بذلك غير ذي موضوع .

(التميز رقم ٢٠٤ - ٢٢ - ٢٤ - ب - ق - ١٩٦٠/٥/٣٠ - ١١ ص ٥٠٢)

٩٥- لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يسبب عنه الإصابة بجميع صوره التي أوردتها، بل يكفي لتحقق الجريمة أن تتوفر صورة واحدة منها، ولذا لا جدوى للتمتع من المجادلة بشأن وجود معارضة سابقة على تلك التي استند إليها الحكم ولم يثبت فيها أثر للفرامل - كما منفي القدر - بأنه كان يقود السيارة بسرعة - كما ماد الحكم - قبل الإزالة التي أوردتها، إلى أن التمهيد قد أخطأ بسببه على مسار الطريق، ولم يكن معطلا وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم.

(العين رقم ٤٨٨ ع-٢٠ - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨ ص ١١٦٨)

٩٦- لا يشهد من بطلان القبض الا صاحب الشأن فيه
من وقع القبض عليه باطلا ، ولا شأن لغيره في طلب بطلان
هذا الاجراء .
(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠-ق-جسلة ١٧/١٠/١٩٦٠ ص ١١ من ١٨٣)

الفصل الرابع

حالات الطعن

الفروع - الأقسام العامة

٩٧ - القصور في التسبيب له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون ، فلا تملك محكمة النقض

لما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ولم يرد عليه •

(العلم رقم ١٥٧٩ لسنة ٢٧ ج - مجلة ١٩٥٨/٢/٤ من ٩ ص ١٣٧)

٩٠ - تبين المادة ٤٠٣ من القانون المدني الاتبات بالبنية في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، ويقام هذا المانع أو عدم قيامه بديل في نطاق الواقع ، فتقديره متروك لتأنيق الموضوع لرفع لوائح كالتدعوى وملاستها ، ومتى أقام قضاء بذلك - كما هو الحال في الدعوى - على أسباب مؤيدة اليه فلا يجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة التقض ، ولا مصلحة للتمتع بعد ذلك فيما يشهده كونه عدم توافر أدلة التوب بالكتابة ، لأن في قيام البنية الأدبي وحده ما يكفي لجواز الاتبات بالبنية .
(مقرر رقم ٧٧٧ في ٢٩ - ٢٠ - ١٩٥٥ / ٩ / ٢٠ - ١٠ - ١٩٥٥)

٩١ - إذا أثبت الحكم بأدلة منطقية أن اختلاس القمح المسبل للمتهم بصفته أميناً لشعبة بنك التليف ووقع في أزمة «الوات» وعين واقع المقدار المختلس، فلا محل للبحث في مدى إطلاق التشويع ٢٠٧ لسنة ١٩٦١ الصادر من بنك التليف - في احتساب مقدار العجز - يستوى في ذلك أن يكون هذا التشويع قد قصد من إصداره ضبط قواعد الوزن بين الحكومة وبين البنك - كما قرر القواعد - أو أنه يتضمن قواعد عامة تسرى في حق موظفي البنك ومستخدميه - كما ذهب إليه المتهمة.

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/١٩٥٩ من ١٠ ص ٧٦١)

٩٢ - لا يبدى المتهم إثارة ما قاله الحكم في جزئيات الدعوى ، ما دام هو متعترف اعترافا صريحا بأفعاله على المعنى عينا ، ولا يتنازع الحكمة فيها بصورة من أنه كان مدافعا عن نفسه ، وإنما يتنازع من الحكم أن حديثه في هذه الجزئيات لم يفرج فيه عن الدلالات التي أرجعها إلى الماديات الثلاثة من المنة والكره والافتقار إلى الذات الصالحة . ولم يكن معالجة الحكم لها إلا انفعال منه في طلب الصورة الصحيحة له حدث .

(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٧/١١/١٩٥٩: ١٠ ص ٩٦)

٩٣ - إذا كان مال دعوى المتهم حتماً هو القضاء بعدم جواز سماعها ، فإن ما يثيره في شأن عدم إعلانه وما ينسبه من خطأ إلى المحكمة في ذلك لم يكن بغير ذلك النتيجة إذا أن المحكمة قد اتصلت بالدعوى بصدد الأمر بحالتها إليها .

(الطبعة رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٦٠ م ص ١١ ص ٣٨٠)

والتي لا تجيز أن تقضى عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور ،
مما يتعين منه تقضى الحكم وتصحيحه بما يطابق القانون .
(الطن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠٩٦/١٠/٢ ص ٧ من ١٩٩٦)

١٠١ - لم يقصد الشارع من نص الفقرة الأخيرة من
المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون
الاستئناف مقصوراً فقط على الحالة الأولى من حالات
الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من
المادة ٤٢٠ من ذلك القانون وإنما قصد الخطأ في تطبيق
نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث
المشار إليها في تلك المادة . فإذا كان ما ينصاه التمس على
الحكم المستأنف هو بطلانه لعدم اشارته لنص القانون الذي
حكم بموجبه فإن الحكم المطعون فيه الذي قضى بدمج جواز
استئنافه يكون قد أخطأ في القانون .
(الطن رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠٩٦/١٠/٢ ص ٧ من ١٩٩٦)

١٠٢ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قصت بالفاء
الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر
معارضة المتهم وأست قضاها على أن محكمة أول درجة
حكمت في الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم فإنها تكون
قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك أن إعادة القضية لمحكمة
أول درجة غير جائزة إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة
الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ومن
ثم يتعين نقض الحكم .
(الطن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠٩٦/١١/١٢ ص ٧ من ١١٤٤)

١٠٣ - متى قصت المحكمة على المتهم بالاختلاس بعقوبة
السجن وتفرغه مبلغاً يساوى ما اختلسه وأغفلت الحكم
بالعزل فإن قضاها يكون مخالفاً لنص المادة ١١٨ عقوبات
المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ الذي ربط الحد الأدنى
للعقوبة بخمسائة جنيه كما أوجب الحكم بالعزل .
(الطن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠٩٦/١١/٢٧ ص ٧ من ١٢٠٣)

١٠٤ - أن المادة ٣٧ من الرسوم بقانون رقم ٣٥١
سنة ١٩٥٢ بكسافة المخدرات وتنظيم استعمالها - تنص
على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة
الجسدية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون - ومن
ثم فإن الحكم إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المنقضى
بها يكون قد أخطأ في القانون .
(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠٩٦/٣/٥ ص ٨ من ٢٢٢)

إزاء قبوله التعرض لما انشاق اليه الحكم من تفرقات
قانونية خاطئة وهو بسبيل رده على ما تمسك به المتهم من
دفع قانونية .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٠ من ٢٤٤)

الفرع الثاني - مخالفة القانون

والخطأ في تطبيق القانون أو تأويله

(١) ما يدعى ذلك :

٩٨ - المستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة تعاقب بجريمة التشرد إذا
اتخذت الجريمة مرتزها الوحيد ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة
أخرى مشروعة تكفي للتعيش فلا تعتبر مشردة وإنما
تعاقب بعقوبة الجريمة التي قارتها وإذا كانت المحكمة
قد اعتبرت المتهم في حالة تشرد ودانته بهذه الجريمة لمجرد
احترافها الدعارة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة
أخرى مشروعة للتعيش فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق
القانون في تأويله وتكون هذا الخطأ حجت نفسها عن نظر
الدعوى وتحقيق دفاع المتهم .

(الطن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١/٩ ص ٧ من ١١)

٩٩ - أوجب القانون توقيع العقوبة المنظمة للنصوص
عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
على مطلق احراز أو حيازة المخدر ما لم يثبت المتهم أنه إنما
أحرز المخدر للتعاطي أو للاستعمال الشخصي أو ثبت ذلك
التقصيد الخاص للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها . وإذا
فإن كان الحكم لم يؤسس ما انتهى إليه من أن الاحراز
كان بقصد التعاطي على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى
بل اقتصر على هي قصد الاتجار مع أن هذا التقصد ليس
ركناً من أركان الجريمة التي تحقق بمجرد الاحراز ، فإن
الحكم يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالتالي
في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٢/١٩ ص ٧ من ٢٧٧)

١٠٠ - متى كانت عقوبة جريمة احراز السلاح بدون
ترخيص التي أدان بها المتهم هي السجن طبقاً للفقرة الثانية
من المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ وكانت
المحكمة الاستئنافية قد طبقت المادة ١٧ من قانون
المقوبات ونزلت بعقوبة الحبس إلى أسبوع واحد - فإنها
تكون قد جاوزت الحد الأدنى المقرر قانوناً بهذه المادة

١٠٩ - أن تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٣ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا كان الثالث من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائماً مما يقتضى اعتبارهما جريمة واحدة عملاً بالمادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩ من ٩١٠)

١١٠ - إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، وهو ما يشير بأنها إنما وقعت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما زلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني ، فإن تقدير العقوبة بالقدر الذي قضت به المحكمة ودون تحييص توافر الظرف المشدد للجريمة لا يكون سليماً من ناحية القانون .

(الطن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٩ من ٨١٣)

١١١ - إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه « وهو قائد مركب ذات محرك لم يخفف من سيرها في مكان حرج ولم يبق عند الاقتضاء تهادداً من أخطار الاصطدام ، فاصطدم بالصندل الملوك لآخر وأحدث به التفتيات الميئة بالحضر » فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبرائة استناداً إلى القول بأن « القانون الجنائي لا يعرف جريمة ائتلاف المنقول باهمال » يكون قد أغفل الواقعة المؤتممة بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالملاحه الداخلية وقرار وزير المواصلات في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤١ تنفيذاً له مكتفياً بالنظر إلى الائلاف الذي لم يكن في حقيقة الأمر موضوع الاتهام ، بل كان مجرد أثر من آثاره أشير إليه في الوصف ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩ من ١٠٣١)

١١٢ - جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحيز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحيز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه - فإذا كان

١٠٥ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن حالة الاشتباه أو العود لتلك الحالة تستوجب دائماً توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ، يستوى في ذلك أن تقام عليه الدعوى الجنائية عن الجريمتين معاً أو عن كل جريمة منهما على حدة ، ولا وجه لتطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

(الطن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٦/٤ ص ٨ من ٦١٩)

١٠٦ - أن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقرراً وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتماً القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم يطلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفاً للقانون .

(الطن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١١/١٨ ص ٨ من ٩١٧)

١٠٧ - لا يجوز عملاً بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يصدر من غرفة الاتهام أمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إلا إذا رأت أن الجناية قد اقترنت بأحد الأعداد القانونية أو بطرف مخفف من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنع ، فإذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجناية بالنسبة للمتهم لا يمكن النزول بها تطبيقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن إذا اقترنت الواقعة بطرف مخفف فإن الأمر إذ قضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنع للفصل فيها على أساس عقوبة الجنع يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٨/٣/١٨ ص ٢١٥ من ٢١٥)

١٠٨ - أن قضاء المحكمة بمقابلة المتهمين بجريمة الخطف بالأشغال الشاقة تطبيقاً للقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات ينطوي على خطأ في تطبيق القانون لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمعنى المقصود بالمادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية فلا تملك المحكمة تعديله أو تصحيحه لزوال ولايتها في الدعوى بإصدار الحكم فيها ، ولا يسوغ قانوناً تدارك هذا الخطأ إلا عن طريق الطعن في الحكم بطريق النقض .

(الطن رقم ٣١٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٥/١٩ ص ٩ من ٥٥٠)

الثابت من الأوراق أن اليوم الذى حدد لليسع كان بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحجز الذى توقع كأن لم يكن ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة المتهم عن جريته التبديد يكون مخطئاً فى القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانوناً بسبب تخلف أركانها ، مما ينعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم .

(التمن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٢٨-ق-٢-ج-١٤/٤/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٢٧)

الاستثنائية باعتبار الواقعة جنحة ومعاقبة المتهم على هذا الأساس يمد خطأ فى القانون يستوجب نقض الحكم مع إحالة الدعوى الى المحكمة الاستثنائية لتعيد نظرها مستهدية بالقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٤١٤ ، ٤١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، على اعتبار أن الواقعة جنائية تطبق عليها المادة ١١٣ من قانون العقوبات المحددة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٣

(التمن رقم ٥٨١ لسنة ٢٩-ق-٢-ج-١٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ١١٦)

١١٣ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هى مكلفة بتحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبريات وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة الى أن تلتفت نظر الدفاع الى ذلك مادام أن الواقعة المادية التى اتخذتها المحكمة أساساً للتغيير الذى أدخلته على الوصف القانونى المعطى لها من النيابة العامة هى بذاتها الواقعة الملية بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها الواقعة دون أن تضيف إليها شيئاً ، بل نزلت بها من جنابة الى جنحة بعد استئزال الخلف المشدد المخلط للعقوبة - فإذا كانت الواقعة أن المتهمين اتهموا بجناية الشروع فى القبض على المجنى عليه بدون وجه حق للمسحوب بتعديبات بدنية ، وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم فى مدوناته وكما دارت عليها المحاكمة تتوافر بها أركان جنحة القبض على الأشخاص بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى النسبة - وهى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات - فإن الحكم اذ انتقص من الواقعة الخلف المشدد المستند من التعديبات البدنية - يسعى أهما لم تكن على درجة من الخطورة لتكون ذلك الخلف وتلطيظ العقوبة - وخلص الى اعتبار الواقعة شروعا فى جنحة قبض غير معاقب عليها طبقاً للمادة ٤٧ من قانون العقوبات لعدم النص على عقاب الشروع فيها يكون مخطئاً فى القانون مما يقتضى تصحيحه .

(التمن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩-ق-٢-ج-١٤/٤/١٩٥٩ ص ١٠ من ٢١٢)

١١٥ - بين من الاملاخ على المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ - بشأن المحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الإيضاحية المرافقة لهذا القانون أن الشارع قد تعلق مراده بإغلاق سبيل المعارضة بالنسبة الى الأحكام التى تصدر فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، أو القرارات المنفذة له منعا من المالة إجراءات المحاكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقاً يسرى حكمه على الأحكام التى تصدر من درجتي التقاضى دون قصره على أحكام محكمة أول درجة ، وذلك أخذاً بمسوم النص وتمشياً مع حكمة التشريع ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون وينعين لذلك نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

(التمن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٩-ق-٢-ج-١٨/٤/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٢٥)

١١٦ - يشترط لصحة الحكم بالأزالة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت فى حق التهمة أحد أمرين : الأول أن تكون هى التى أنشأت التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها فى القانون ، والثاني عدم قيامها بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ ، ١٣ منه ، وهى المتعلقة بالالتزامات والأعمال التى يلزم بها القسم والمشتري والمستأجر والمتنفع بالحكر - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئاً من ذلك الى التهمة ، بل بنى حكمه بالأزالة على مجرد أنها أقيمت البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، فانه يكون قد أخطأ اذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون ، مما ينعين معه نقضه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الأزالة .

(التمن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨-ق-٢-ج-١٩/٩/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٢٤)
(التمن رقم ٢٢٩١ لسنة ٢٨-ق-٢-ج-١٢/٥/١٩٥٩)

١١٧ - قضت المادة ٦٩ من القانون ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ - فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية بمعاينة من خالف أحكام المادة ٥٥ بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٤٨٨

١١٤ - اذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم موظف عمومي سلاح الصيانة ، وأن السرقة وقمت على مال مملوك للدولة - وهو التيار الكهربائى الذى تنتجه وتوزعه ادارة الكهرباء والغاز - وكانت النيابة العامة قد استأهت الحكم التيايى الابتدائى بإدائته والحكم الصادر فى المارضة ببراءته من التهمة المسندة اليه ، فإن القضاء من المحكمة

١٢٠ - لا يؤثر في تجريم فصل حيازة الكسب بقصد البيع بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلبا للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة المسندة إليه ، أو أن يكون حصوله على هذه الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة بضعة أيام ما دام الثابت أنه في يوم حصول الواقعة لم يكن مرخصا له بالانتجار ، فيكون الحكم المعلوم فيه أذ النى بقوة المصادرة لما ضبط - للأسباب التى أوردتها - قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه ويتعين تصحيح هذا الخطأ بإضافة عقوبة المصادرة الى عقوبة الغرامة المقررة بها .
(المن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨١٤)

١٢١ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة في الدعوى الجنائية ، إذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية - فاقبل ولو لم يكن جريمة عقابيا عليها قانونا الا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه - فإذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المعلوم فيه قد عرض لأدلة الدعوى الجنائية واستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذى تنسب إليه وفاة الجنى عليه ، فإنه كان متنبها على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية في الحكم الذى أصدرته ، أما وقد قست بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقضه .
(المن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨١٩)

١٢٢ - إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذى ضبط معه المخدر دون الطاعن ، وهو الذى كان يحمل « الجوزة » وقت دخول رجال البوليس لما يستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن ، وليس من دليل على أنه استعان بالطاعن في الإحراز أو التعامل أو أنه يسر له سبيل الحصول على المخدر بوسيلة تتم عن نشاط من جانبه وجد فيه المتهم الأول مساعدا لتحقيق رغبته في تعامله المصادرة ، فإن هذا الذى أثبتته الحكم لا يوفر في حق الطاعن جريمة تسهيل للمتهم تعامله المخدر .
(المن رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٩٤)

١٢٣ - المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه : « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بقوة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تهم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فأقادت بذلك

ولم تشترط للعقاب حصول الاعلان - خلافا لما ذهب اليه الحكم المعلوم فيه - لما كان ذلك ، وكانت الحاجة قد دعت الى سن هذا الحكم - كما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون « لما لوحظ من كثرة عدد المتخلفين عن أداء الخدمة الإلزامية وغالبيتهم من ذوى المهن الذين ينتشرون في البلاد دون أن تربطهم المهنة بمكان أو بدم معين » ، مما يستتبع معه القول بوجود الاعلان في خصوص هذه الحالة ، وكان الحكم المعلوم فيه قد أوجب للعقاب شرطا لم يتطلبه القانون ، وقضى بالبراءة استنادا الى تخلفه - والحال أنه غير لازم - فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه .
(المن رقم ١٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٢٦)

١٢٨ - إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائى لدى المتهم بما يفاده أن المتهم إنما قصد من الاعتداء الحرب بعد أن كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسة اثنين من أفراد البوليس ، والصلولة بين الجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته ، فإن ما انتهت اليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تدبيرا على أحد رجال الضبط في أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطئ لا يلتزم مع التصريح السليم للقانون .
(المن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٢٢)

١١٩ - أورد الشارع في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات التقديم لفظ « الرؤية » في مشاهدة الجريمة المتلبس بها تعبيرا عن الأغلب من طرق المشاهدة عند المفاجأة بجناية أو جنحة ترتكب ، والنص الجديد في المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم يورد الرؤية وإنما عنى ببيان الحال التى ترتكب فيها تلك الجريمة جناية كانت أو جنحة أو الوقوف على هذه الحال عقب ارتكاب أهما ببرهة يسيرة ، ومفاد ذلك وطبقا لما جرى عليه القضاء - حتى في ظل النص القديم - أن الرؤية بذاتها ليست هي الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التلبس ، بل يكفى أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بإية حاسة من حواسه تستوى في ذلك حاسة البصر ، أو السمع ، أو الشم ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً فيكون ما انتهى اليه الحكم - من أن الاعتماد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التلبس هو استدلال غير جائز لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية - منوطا على تأويل خاطئ للقانون بما يستوجب نقضه .
(المن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٩٢)

ببطلان أمر غرفة الاتهام - المدعى بالحقوق المدنية من القول
أدلة الدعوى ولتقصور في أسباب هذا الأمر ، لا يعتبر
خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها طبقاً للمادتين
١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما يجوز معه
الطعن بطريق النقض من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر
الصادر من غرفة الاتهام ، ما دامت قد محضت الأدلة
ووازنت بينها واتهمت في حدود سلطتها إلى تأييد تصرف
النيابة على أساس أن الدلائل على واقعة التزوير لا تكفي
للإدانة .

(الفرن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ س ١٤٢)

١٣٣ - إذا كان القانون لا يميز للطعن الطعن في أمر النيابة
العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بطريق
الاستئناف أمام غرفة الاتهام ، فإن استئناف الأمر المذكور
يكون غير جائز ، وهو هذا الاعتبار وعلا بالمادة ٢١٢
من قانون الإجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئ للطعن
حقاً في أن يسلك طريقاً استثنائياً في الأمر الصادر من
غرفة الاتهام في شأنه ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض
غير جائز .

(الفرن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ س ١٤٢)

١٣٣ - لم يذكر قانون العقوبات تعريفاً للورقة الرسمية
ولا للموظف العمومي إلا أنه يشترط صراحته لرسمية
المحرر في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ أن يكون محرر الورقة
الرسمية موظفاً عمومياً مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها
أو بالتدخل في هذا التحرير - فإذا كان بين من الإطلاع
على ترخيص الاستيراد المدعى بتزويره أنه محرر على
نموذج خاص بينك الجمهورية عن ترخيص باستيراد
بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان « بنك
الجمهورية - المركز الرئيسي » بامضائين وعليه ثلاثة
أختام بختم بنك القاهرة وليس فيه ما يفيد رسميته أو
تدخل موظف عمومي في تحريره أو اعتضاده ، فيكون
الترخيص موضوع الاتهام ورقة عرفية يجري على نصيب
الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ س ١٦٨)

١٣٤ - يستين من المذكرة الإيضاحية للمادة ٤١٧ من
قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية ، ومن تقرير
اللجنة التي شكلت للتنسيق بين مشروع قانوني الإجراءات
الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب
إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة
أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف
بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن
تكون هذه الوقائع والأدلة كائناً في تقرير مسؤولية المتهم
واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسؤولية
ومقدار العقوبة - وكل ذلك في حدود القانون إشاراً
من الشارع لمصلحة المتهم - يشهد لذلك أن حكم هذه

١٣٩ - ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من القول
ببطلان أمر غرفة الاتهام - المظنون فيه - لتناها في تقدير
أدلة الدعوى ولتقصور في أسباب هذا الأمر ، لا يعتبر
خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها طبقاً للمادتين
١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما يجوز معه
الطعن بطريق النقض من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر
الصادر من غرفة الاتهام ، ما دامت قد محضت الأدلة
ووازنت بينها واتهمت في حدود سلطتها إلى تأييد تصرف
النيابة على أساس أن الدلائل على واقعة التزوير لا تكفي
للإدانة .

(الفرن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ س ٥٥٥)

١٣٠ - إذا كان الحكم المظنون فيه قد دان المتهم في
الجرائم الثلاث المنسوبة إليه وهي جريمة احراز السلاح
الناري الوارد ذكره في القسم الثاني من الجدول رقم ٣
للحقن بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، وجريمة احراز
الذخيرة ، وجريمة الشروع في القتل العمد ، وبنك المادة
٢/٣٣ من قانون العقوبات وقضى بقوة الأشغال الشاقة
لمدقش عشرة سنة المقررة لجريمة احراز السلاح المسندة
إلى المتهم طبقاً للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر
المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، - وهي عقوبة مفردة
ليس للقاضي أن يستبدلها غيرها إلا في حالة المادة ١٧
من قانون العقوبات - ولم تر المحكمة تطبيقها - وهو إذ
أوقعها في حدها الأقصى يكون قد طبق القانون تطبيقاً
صحيحاً ، وتكون هذه العقوبة هي العقوبة الأشد باعتبار
الرخصة التي خولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة
الشروع في القتل العمد من إمكان النزول بعقوبتها إلى
نصف الحد الأقصى أو النزول منها إلى العقوبة التالية وهي
السجن - علا بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات .

(الفرن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلة ١/١١/١٩٦٠ ص ١١ س ٢٩)

١٣١ - بين من استعراض نصوص المادتين ١٩٢ ،
٢١٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم
١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٢١٢ من القانون المذكور أن حق
الطعن بالاستئناف في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق
أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى منوط
بالجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، كما أن حق الطعن
بالنقض في أوامر غرفة الاتهام التي تصدر برفض الاستئناف
المرفوع إليها عملاً بالمادة ٢١٥ من القانون سالف الذكر
مقصور عليهما وعلى النائب العام - فإذا كان الثابت أن
الطاعة ليست المجني عليها في الدعوى ولم يتم بالإدعاء

عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة — ومخالفة هذه القاعدة فتقع بابا لتناقض الأحكام ، فضلا عن تجدد الخصومة مما يزعج عن الأحكام ما يبني لها من الثبات والاستقرار .

(المن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ ق — مجلة ١٢/١٤/١٩٦٠ ص ١١٠٦)

١٣٦ — مبدأ حجية الأحكام يفترض وحده الموضوع والسبب والخصوم — فإذا كانت الواقعة المادية التي تنطب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يتمتع بعد الحكم النهائي الصادر منها بإعادة نظرها — حتى ولو تغير الوصف القانوني لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء الإعادة ، وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التي أسندت إلى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكري المختص هي ذات الواقعة التي قدمها إلى محكمة الجنابات — على ما استظهره الحكم بأسباب سائفة وبأدلة لها أصلها الثابت في أوراق المحاكمة العسكرية ، فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة لفصل فيها علما بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليما لا يخالف القانون .

(المن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ ق — مجلة ١٢/١٤/١٩٦٠ ص ١١٠٦)

الفرد الثالث — بطلان الحكم

(١) ما يعتبر سببا لبطلان الحكم :

١٣٧ — إذا كان الحكم قد أسس ادانة المتهم على الدليل المستمد من تفتيش غرقها دون أن يعرض للنفع يبطلان التفتيش ويرد عليه فإن هذا يجعله قاصر البيان مستوجب النقض .

(المن رقم ٦٣١ لسنة ٢٥ ق — مجلة ١٢/١٤/١٩٥٦ ص ٧٠٣)

١٣٨ — إذا كان الحكم إذ دان المتهم على اعتبار أنه مجلد الماعة بالمجنى عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين الماعة وبين الاعتداء الذي قال أن المتهم أقرمه بالمجنى عليه ، فإنه يكون حكما قاصرا متعينا نقضه .

(المن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق — مجلة ١٢/١٤/١٩٦٠ ص ٧٠٥)

١٣٩ — متى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل الماما شاملا حتى يحى لها أن تمنحه التمهين الكافي الذي

المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض الذي يقصد منه المصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه — وأن المذكرة الإيضاحية قد أفصحت في بيانها لئلا التشرع عن أن ترجيح رأى قاضي محكمة أول درجة في حالة عدم توافر الإجماع مرجعه إلى أنه هو الذي أجرى التحقيق في الدعوى وسمع الشهود بنفسه ، وهو ما يوحى بأن اشتراط اجماع القضاة مقصور على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة — أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمصير إلى تطبيقه على وجه الصحيح لا يحتاج إلى اجماع ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع إلا لتسكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده .

(المن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٩ ق — مجلة ١٢/١٤/١٩٦٠ ص ١١٠١)

١٤٥ — قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية — تبين ما لأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظا من الشارع عند تقرير هذا المبدأ — كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية — ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالمعارة التي اختارها الشارع عنوانا لهذا القانون ، ولا يهدم الإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تترك للمحاكم العادية في الاختصاص — لا يصح الاعتراض بذلك

من وجهين — أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجردا من هذه الصفة ، وينبني على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني — إلا أنه متى باشرت للمحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائيا ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يجوز قوة الشيء المنقضى في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يعرّمه القانون وتآذيه المدة ، إذ من التواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان

١٤٤ متى كان الدليل الذى ساقه الحكم وعول عليه في ادانة المتهم هو دليل ظنى مبنى على مجرد الاحتمال ، مع أن الأحكام الصادرة بالادانة يجب ألا تبني الا على حجج قطعية الثبوت وحيد الجرم واليقين فان الحكم يكون معيبا مستوجبا للنقض .

(الطن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ ص ٩ ص ٢٩٤)

١٤٥ - متى كان ما أثبتته الحكم ونسبه الى الشاهد ليس له أصل في الأوراق ، فان المحكمة تكون قد أقامت قضاءها بالادانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/١ ص ٩ ص ٢٩٩)

١٤٦ - اذا أثبت الحكم في موضع منه حال بيانه للواقعة أنه « وقع احتكاك بين بعض الأهالي وجنود البوليس وأن المتهم وهو أحد أفراد القوة المربطة أطلق عددا على المجنى عليه أثناء مروره في الطريق عيارا ناريا قاصدا قتله معتقدا أنه أحد المتشاجرين مع جنود البوليس » ثم قل عن نائب العمدية وهو ممن أخذ بشهادتهم أنه رأى المتهم « وهو في حالة ارتباك وقد اختل هندامه وأخبر رئيسه بأن بعض الأهالي تجمهروا وأنه أطلق عيارا من بندقيته فأصاب أحد الأهالي كما أكد الحكم في موضع آخر أنه لم يكن يحل الحادث وقت حصوله من جنود البوليس غير المتهم » ثم عاد في حديثه عن نية القتل فقال ان « هذه التبة قبل المتهم واضحة من السلاح المستعمل في الحادث ومن محاولته إطلاق النار قبل ذلك على الخفير وتصميمه على صرف الأهالي المجتمعين في الشارع بالسلاح الذى كان يحمله ومنهم من المروور مما يعتبر دليلا كافيا على أن القصد الجنائي لدى المتهم كان منصرفا للقتل » . اذا أثبت الحكم ما تقدم فان ذلك يبين منه أن واقعة الدعوى لم تستقر في ذهن المحكمة ولم تك واضحة الى هذا الحد الذى يؤمن به الخطأ في فهم حقيقة الموقف ومدى مسؤولية المتهم ولا يظان معه الى أن المحكمة قد آتت حكم القانون على الواقعة على وجه الصحيح مما يتعين معه نقض الحكم .

(الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٩ ص ٨٠١)

١٤٧ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة اجراءات التعرير بشرط أن يكون تقديرها مبنيا على استئلال سائح - فاذا كان ما ذكره الحكم لا يكفى في قيمته لأن يستخلص منه أن حرز العينة التي أخذت هو بعينه الحرز الذى أرسل لمصلحة الطب الشرعى لتحليل محتوياته لاختلاف وزنها وصفها اختلافا يينا لا يكفى في تبريره اقتراض

يدل على أنها قامت بما يبنى عليها من تدقيق البحث لتفريق الحقيقة ما لا تجد معه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساد . فان هذا الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ ص ٧ ص ٥٨٥)

١٤٥ - متى كان الحكم قد أسس قضاءه بادانة المتهم في جريمة التبديد المسندة اليه على مجرد عدم قتله المصاصيل الزراعية المحجوز عليها الى السوق في اليوم المحدد للبيع ولم يستظهر أن المتهم تصرف في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ ، فانه يكون قاصر البيان متينا نقضه .

(الطن رقم ١٢٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٨ ص ٨ ص ٧٢)

١٤٦ - متى كان الحكم قد خلا من بيان ركن الخطأ الذى وقع من المتهم مما نص عليه في المدة ٢٤٤ عقوبات وكيف كان في مكتته في الظروف التى وقع فيها الحادث إيقاف السيارة رغم ما تسك به المتهم في دفعه بأن الحادث وقع قضاء وقدرًا لأن المجنى عليه نزل فجأة من الرصيف محاولا اختراقه الشارع ، كما أغفل الإشارة الى الكشف الطبى ولم يورد مؤده ، فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(الطن رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٤ ص ٨ ص ١٠٧)

١٤٧ - أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق فيه أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها على المتهم ، فاذا خلا الحكم من ذلك فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٩٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٨ ص ٨ ص ٣٦٥)

١٤٨ - متى كان الحكم قد أثير على المتهم في بعض أسبابه حق الدفاع الشرعى الذى يبيح القتل في قوله ان السارقين كانوا في طريقهم الى الهرب من المنزل ، اذا به في موضع آخر من هذه الأسباب يقول ان المتهم كان في حل من الذود عن ماله اذ كانت جريمة السرقة في دور التنفيذ والسارق لم ينادر مكانها ، ويمتنع هذا القول الأخير وموضعه في القانون أنه كان يحق للمتهم أن يذهب في استمالة حق الدفاع الشرعى الى أبعد حدوده عملا بنص المادة ٣/٢٥٠ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد جاء مضطرب الأسباب مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٨٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٢٥ ص ٩ ص ٢٠٢)

جميعا في احداث الوفاة فان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة لاضطراب الناصر التي أوردتها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، مما يستحيل عليها منه أن تعترف على أي أساس كوت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، ويكون الحكم معينا متينا قهقهه .

(الطن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٩٧)

١٥٢ - يجب لصحة الحكم بالادانة أن يكون مستوفيا بذاته كامل الأسباب التي اعتد عليها ، ولا يجوز أن يستند الى أسباب حكم آخر الا اذا كان صادرا في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء هذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحا وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع والطليات المقدمة من المتهم الى أسباب حكم صادر في دعوى أخرى لا شأن للمتهم بها ، فانه يكون قاصرا قصورا يبيعه ويوجب قهقهه .

(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ٣١٢)

١٥٣ - من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصنت الدعوى وأحاطت بطروقتها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وصغيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجعت دفاع المتهم أو داخلها الرية في صحة عناصر الاتبات - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لأدلة الثبوت ، ومنها اعتراف المتهمه لهنفس التنظيم بارتكاب جريمة بناء بدون رخصة وعلى وجه مخالف للقانون - ولم تدل المحكمة برأيا في هذه الأدلة مما ينشأ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بها وتحصنها ، فإن حكمها يكون معينا مستوجبا للنقض .

(الطن رقم ١٨٩١ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ٣٢٤)

١٥٤ - أن الطلب الذي تقدم به الدفاع عن المتهم بشأن ضم المحررات المضبوطة موضوع جريمة - عدم أداء رسم الضمة المقررة عليها - يعد طلبا هاما تعلقته بجسم الجريمة ذاتها واستجداء عناصرها الواقعية والقانونية ، فكان يشين على المحكمة اجابته لاطهار وجه الحق في الدعوى ، ولا يقبل من المحكمة تطيل رفض اجابته تطيلا يعد تسليميا مقدما

عدم دقة الميزان أو من قام بالوزن ما كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستجلب به حقيقة الأمر ولأن الأحكام في المراد الجنائية يجب أن تنبئ على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال فإن الحكم يكون معينا بما يوجب قهقهه .

(الطن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ٩ من ٨٥٥)

١٤٨ - اذا كان ما أوردته الحكم للاستدلال به على قيام ركن العادة - في الجريمة التي نصت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في فقرتها الثانية - هو قول مرسل لا يمكن معه الوقوف على أمر الواقعة المكونة لنقص الاعتقاد ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة الى الواقعة الأخرى ، بحيث تستطيع محكمة النقض اقرار صحة وصفها ومراقبة صحة تطبيق القانون ، فلا يكفي هذا القول بيانا للركن المذكور ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه للقصور في بيان الواقعة .

(الطن رقم ١٣٣٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ٩ من ١٠٩٠)

١٤٩ - واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب اصابته هي واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل التجزئة - سواء أخذ بها الحكم أو قاعا - فإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أنه اقترن بأن المجنى عليه استطاع أن يتكلم عقب الإصابة وأنه أفضى لأخيه الشاهد بأسماء الجناة واتخذ من هذه الواقعة دليل اثبات على الطاعنين ، عاد وقرر في موضع آخر ما يفيد أن المجنى عليه عجز عن النطق عقب الإصابة ، واتخذ الحكم من هذا المعجز دليل قهق للمتهمين الثاني والثالث المقضى ببراءتهما ، فانه يكون قد تناقض وشابه القصد في الاستدلال مما يبيعه ويستوجب قهقهه .

(الطن رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٦٣)

١٥٠ - اذا كان ما استخلصه الحكم من القول بشبوت الواقعة - حسب تحصيله لها من أقوال الشاهدين - لا يفيد الا وجود الطاعنين في مكان الحادث واعتدائهما بالضرب على الشاهدين المذكورين ، وكان مجرد الوجود في مكان الحادث - حسب منطل الحكم - لا يكفي للدلالة إذ أنه قضى ببراءة المصابين من فريق المتهمين مع أن هذه الإصابات تحمل دليل وجودهم بكان الحادث ، فإن هذا الاستخلاص فيه من التضارب ما يعيب الحكم بعدم التجانس والتهاتر في الأسباب مما يستوجب قهقهه .

(الطن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٨٦)

١٥١ - اذا كان بين ما أثبتته الحكم - عند تحصيله للواقعة - ما يفيد أن المتهم أطلق على المجنى عليه عيارا واحدا أرداه قتلا ، وهذا على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي من أن المجنى عليه أصيب من أكثر من عيار واحد ساهمت

١٥٨ - الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التحويل على تلك الشهادة ، فإن لحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها - فإذا كانت المحكمة - وهي في سبيل تبيان وجه عدم امثلتها إلى الشهادة المرضية - قد اقتضت على القول بأن مثل المرض الذي ورد بها ما كان يحول بين المتهم والمثل أمامها دون أن تستظهر درجة جسامته مرضه ، وهل هو من الشدة بحيث تمنعه من المثل أمام المحكمة ، فقول المحكمة على النحو المشار إليه آخراً يجعل حكمها قاصر البيان لعدم ابداء الأسباب التي عولت عليها مقدمة لما انتبت إليه من أن المتهم رغم مرضه الثابت بالشهادة كان يستطيع حضور المحاكمة .

(المن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٠ - ١٠٩٥/١٠ ص ٨١٧)

١٥٩ - حصول السداد للمبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أشار في مذكرته المتقدمة إلى المحكمة الاستئنافية إلى مخالفة قدمها موقع عليها من المجنى عليه عقيد استلامه المبلغ موضوع إيصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسمى إلا أنها لم تشر إليها في حكمها ، فإن المحكمة الاستئنافية بمدم تعرضها لهذه المخالفة ولحقيقة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم معيباً بالقصور الذي يطله .

(المن رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٠ - ١٩٦٠/١٠ ص ١٩٧)

١٦٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد في أسبابه ما يفيد تحقق النتيجة التي يستتبع بها إزوال حكم المادة ٢٤١ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ، فإنه يكون قاصراً عن بيان شرط تطبيق حكم المادة المذكورة .

(المن رقم ١٥٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٠ - ١٩٦٠/١٠ ص ١١٩)

١٦١ - دفاع المتهم بأن الورقة تحتمل تاريخين وظلله اللامع على الشك للتحقق من ذلك هو دفاع جوهري من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة أو عدم قيامها ، والفصل فيه لازم للفصل في موضوع الدعوى ذاتها - فإذا استند الحكم إلى البيانات المثبتة بحضر البوليس للقول بأن

بنتيجة دليل لم يطرح عليها وقضاء في أمر لم يعرض لنظرها مما يوجب الحكم بالقصور ويوجب محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والقرار برأى في شأن ما أثاره المتهم في طعنه من خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(المن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٢٣ - ١٩٥٩/١٠ ص ٦٠٤)
(المن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٠ - ١٩٦٠/١٠ ص ٨١٧)

١٥٥ - إذا كان الحكم الصادر ببراءة المتهمين من جريمة النصب - مع تسليمه بتواجد المتهمين معاً وتدخل المتهم الثاني على الصورة التي ذكرها - قد خلا من بيان الوقت والظروف التي تدخل فيها المتهم الثاني ، وهل كان تدخله يسبب من المتهم الأول وتبديده ، وهل كان ذلك قبل شراء التمثال الزائف ، أو بعده - هذا القصور في بيان الواقعة يحول دون قيام محكمة النقض بوظيفتها من الرقابة على صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة في الدعوى مما يستلزم منه نقض الحكم .

(المن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٠ - ١٩٥٩/١٠ ص ٦١٩)

١٥٦ - إذا كان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها يناقض بعضه بعضاً ، مما يبين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها فجاء حكمها مضطرباً بحيث لا يعرف منه من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ولا ما قصدت إليه من ادانة أي المتهمين ، وكان الأمر ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادي لا يؤثر في سلامة الحكم ، بل تجاوزته إلى عدم فهم الواقعة على حقيقتها ، فإن الحكم يكون معيباً بالتناقض والتخاذل ويستلزم نقضه .

(المن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٠ - ١٩٥٩/١٠ ص ٦٦٦)

١٥٧ - التناقض الذي يوجب الحكم هو ما يقع بين أجزائه بحيث ينقض بعضه ما يشته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة - فإذا كانت المحكمة بمد أن سلمت بمد التحويل على اعتراف الطاعن الأول - كذلك قبل المتهمين - لما أحاطه من ظروف ، عادت واتخذت منه قرينة مؤيدة لاقتوال الشهود ، دون أن تبين علة امثلتها إليه ، مع سبق تعذرهما عن الظروف التي تحيط به والتي دفعتها إلى عدم التحويل عليه كثيراً ، دون أن تبين كنه هذه الظروف ومؤداها ومدى تأثيرها في الاعتراف كدليل ، وكيف هيئت به إلى مجرد قرينة تؤيد شهادة الشهود ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالتخاذل والقصور بما يستوجب نقضه .

(المن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/١٠ - ١٩٥٩/١٠ ص ٧٠٨)

عليه وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من استظهار أساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها - وهي من الأمور الجوهرية التي كان يمين على الحكمة ذكرها في الحكم - أما وهي لم تفلل فإن حكمها يكون ميبيا بما يستوجب تقضه فيما يخص بالدعوى المدنية ، ولا يقدح في ذلك ما ورد في محضر الجلسة من الإشارة الى ادعاء والد القاتل مدنيا قبل المتهمين متضامنين وحضور مدافع ومرافعة عنه ، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في اثبات ما يتم أمام المحكمة من اجراءات دون العناصر الأساسية في الدعوى .

(المن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١١ ص ١١ و ٤٠٧)

(ب) مالا يترسبها لبعثان الحكم :

١٦٦ - ما تزييت فيه المحكمة - بعد استيفائها دليل الحكم - واستلظف فيه من قبيل الفرض الجدلي ولا تعلق له بجوهر الأسباب ولا تأثير له بالحكم . لا يصح أن يتخذ سبيل اللعن في سلامة الحكم .

(المن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٤/٧ ص ٧٨ و ١٨٩)

١٦٧ - اذا كان الحكم الاستثنائي اذ أيد الحكم الابتدائي - الذي لم يصدر باسم الأمة - لم يأخذ بأسبابه وانما أنشأ لتقصاه أسبابا جديدة كاملة وصدر متوجا باسم الأمة مصححا بذلك البطالان في الاجراءات الذي شأب حكم محكمة أول درجة على مقتضى ما تقضى به المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية - فان النوى على الحكم الاستثنائي بالبطالان لا يكون له محل .

(المن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٧ ص ٧٨ و ٢٠٣)

١٦٨ - ان التناقض في أقوال الشهود يفرض قيامه لا ييب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاسا سائما بلا تناقض فيه ، اذ مرجع ذلك الى عقيدة الحكمة والمساواة الى صحة الدليل الذي تأخذ به .

(المن رقم ٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٧ ص ٧٨ و ١٧٤)

١٦٩ - متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل في جريمة القتل العمد المسندة للتهمة واستظهرها في قوله « وحيث انه عن توفر نية القتل عند التهمة انه اسئل سكين ذات حد واحد مدب الطرف طولها ١٥ سم طعن بها الجاني عليه طعنة شديدة وسددها بقوة الى مواضع قاتلة للقلب والحجاب الحاجز والكبد والدماغ له على اشراف جريمة انتسل

الورقة تحمل تاريخا واحدا ، فان ذلك لا يكفي ردا على دفاع المتهم وتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع والحكم ميبيا بما يستوجب تقضه .

(المن رقم ١٥٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٧ ص ١١ و ٢٠٨)

١٦٢ - لا تحقق الجريمة المتصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات الا اذا كان تسليم المال في المادة من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص التهمة الوطني استنادا الى نظام مقرر ، أو أمر اداري صادر مما يملكه ، أو مستندا من القوانين واللوائح - فاذا كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم منوط به الاشراف على السجن ، والمجنى عليه لم يصدر أمر قانوني بإيداعه سجن القسم حتى يسوغ للتهمة تفتيشه بل أودع الحجز بناء على أمر الضابط المتوب حتى يحضر ضابط المباحث ويفصل في أمره ، وكان الحكم لم يستظهر ما اذا كان من عمل التهمة واختصاصه الوطني تفتيش نزلاء الحجز بالقسم وتسليم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة لهذا الغرض ، فانه يكون ميبيا بما يستوجب تقضه .

(المن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٨ ص ١١ و ٢٢٤)

١٦٣ - الكشف عن كنه المادة المضمومة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكفي فيه بالرائحة ولا يبيد في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع - فذا خلا الحكم من الدليل «لغنى الذى يستقيم به قضاؤه فانه يكون ميبيا متينا تقضه .

(المن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٤ ص ١١ و ٢٢١)

١٦٤ - نصت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اشارة الحكم الى نص القانون الذى حكم بسوجه - وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات - فاذا خلا الحكم الاستثنائي - الذى قضى بالنساء حكم البرائة - من ذكر نص القانون الذى أزيل بسوجه العقاب على المتهم فانه يكون متوبا بالبطالان ، ولا يصح الحكم من هذا الباب أنه أشار الى رقم القانون المنطبق ولحقه من تعديلات مادام لم يفصح عن مواد القانون التي أخذ بها والخاصة بالجريم والعقاب .

(المن رقم ١٨٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢ ص ١١ و ٢٥١)

(والمن رقم ١٥٢٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢)

١٦٥ - اذا كان الثابت من الحكم أنه قضى بالزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا للبلدى بالحق المدني مبلغ دون أن يبين إعفاء المدعى المذكور مدنيا أو علاقته بالمجنى

سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لصرف قيمته فلم يجد له رصيداً قائماً قابلاً للسحب وكان الحكم قد أثبت على المتهم بأدلة سائفة مقبولة علمه وقت إصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب ما تحقق به سوء النية فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النسي على الحكم بالقصور على غير أساس .

(الطن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/١١/١٩٥٨ ص ٩٩ ص ٧٨٦)

١٧٥ — سبب الجريمة ليس ركناً من أركانها ولا عناصر من عناصرها الواجب اثباتها في الحكم ، فلا يفرضه ألا يكون قد وفق الى ذكر السبب الصحيح ، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان المتهم بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها .

(الطن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٣)

١٧٦ — اذا كان الحكم بعد أن جزم بإدانة الطاعن في الجرائم المنسوبة اليه — اعتسداً على ما أوردته من أدلة سائفة عاد — وهو في صدد سائر اثبات الاتفاق بين الطاعن جيباً — وأخطأ بذكر اسم المتهم الخامس — وأشار الى وجوده في محل الحدث باعتباره فاعلاً في الجريمة — مع أنه قضى ببراءته — ولم يكن لهذه الواقعة غير الصحيحة أى أثر في منطق الحكم ، ولم يدع الطاعن أن ضرراً لحق به من جراء ذلك ، فإن ذلك لا يضر الحكم ولا يبيحه .

(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢٢)

١٧٧ — لم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها — فمتى كان مجموع ما أوردته كافيها لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصها المحكمة — كان ذلك محققاً للحكم القانون .

(الطن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢١٦)

١٧٨ — لا يكون بيان كمية المخلد جوهرياً ما دام المتهم لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قصده التعاطي ولم يثبت هذا القصد للمحكمة .

(الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣١٢)

١٧٩ — خطأ الحكم في اثبات حصول الواقعة لا يؤثر على سلامته ما دام الأمر لا يتجاوز الخطأ المأدب .

(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٣)

سابقة اتهام أخ القاتل في قتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث يومين » فإن هذا الذي قاله الحكم سائغ في استخلاص نية القتل لدى المتهم وصحيح في القانون .

(الطن رقم ٨٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٧٨)

١٧٠ — متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها أطلعت على المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم قضت بعد ذلك في الدعوى فلا يصح أن يطن في حكمها بقوله اذ الحكم خلا من ذكر المواد التي أخذ بها .

(الطن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٠٧)

١٧١ — عدم توصل المحكمة الى معرفة وقت وقوع الحادث أو اغفاله لا يستوجب نقض الحكم ما دام لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .

(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٤٢٦)

١٧٢ — اذا كان الحكم خالياً صلبه من ذكر المواد التي طلبتها المحكمة ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردتها ، وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التي طلبتها النيابة فلا يصح نقضه اذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي — نية ما يترتب بذاته المواد التي عوقب المتهم بها .

(الطن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٠٦)

١٧٣ — اذا كان الثابت من سياق الحكم ومن تسلسل الوقائع الثابتة به وتواريخها أن ما ورد بوصف التهمة في ديباجة الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ليس الا خطأ مادياً في بيان رقم السنة وصحته « ١٩٥٤ » لا « ١٩٥٥ » ، فإنه لا يؤثر في صحة الحكم ولا يقدر في سلامته ما لم أن المتهم لا يدعي في نفسه أن التواريخ التي أثبتتها المحكمة في أسباب حكمها مغايرة للواقع .

(الطن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٨٦)

١٧٤ — لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ سدادده بل تحقق الجريمة ولو تقدم به المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون لكي يعبرى مجرى النقود ويكون مستحق الأداء بمجرد الإطلاع دائماً — فإذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٠ من أكتوبر

الفرع الرابع - بطلان الاجرامات

(١) ما يعتبر سبباً لبطلان الاجرامات :

١٨٠ - اذا كانت التهمة التي أحيل المتهم بها الى محكمة الجنابات هي جناية الاختلاس المنطوقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وأسندت اليه جريمة أخرى هي جنحة السرقة وأدخلت بذلك عنصراً جديداً في التهمة ، فانه يكون من حق المتهم أن يعاط به علماً ليبنى رأيه فيه قبل أن يدان بمقتضاه ، فإذا كانت المحكمة قد أغفلت تنبيهه الى الوصف الجديد للرافعة على أساسه طبقاً لما تقتضيه به المادة ٣٠٨ من قانون الاجرامات الجنائية فإن حكمها يكون معيباً بما يطله ويستوجب نقضه .

(المن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١٩ ص ٧ ض ١٤)

١٨١ - اذا دفع المتهم بأن البندقة التي اتهم بالحرارها بشير ترخيص ، مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فأداته المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهرياً بحيث لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(المن رقم ٨١٦ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١٢ ص ٧ ض ٢٨)

١٨٢ - اذا نسب لعدة متهمين الاشتراك مع موقفه العمومي حسن النية - مآذون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلاً من أخرى ، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للمآذون هي بذاتها المقصودة بالزواج بينما دفع منهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي انقد عليها الزواج فإن دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضاً مع دفاع الآخر مما يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل أمام محكمة الجنابات محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصالحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب اجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه .

(المن رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/١٢ ص ٧ ض ١٠٤)

١٨٣ - لا ينبغي عن اعلان الماراض بعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر الماراضة ، تأثير وكيه على تقرير الماراضة بطله بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ، وتهدم

بأخطار الماراض واذن فالحكم الذي يصدر في هذه الحالة باعتبار الماراض واذن فالحكم الذي يصدر في هذه الحالة (المن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٦/٤ ص ٧ ض ١٥٧)

(والمن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٥ ق - بنفس الجلة .)

١٨٤ - اذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة الى المتهم من قتل عمد مقترن بجناية أخرى - جناية السرقة بحمل سلاح الى اشتراك في جريمة قتل عمد وقتت نتيجة محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح - دون أن تنبه الى هذا التنبيه - فإن المحكمة تكون قد أضافت بهذا التعديل عنصراً جديداً لم ترفع به الدعوى هو وقوع جناية القتل كنتيجة محتملة لجناية السرقة ويكون حكمها معيباً لاخلاله بحق الدفاع .

(المن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧ ض ٧٠٩)

١٨٥ - اعتراف المتهم أمام المحكمة بأحدى التهم المسندة اليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقى التهم التي دين بها دون سماع الشهود في مواجهته .

(الله رقم ١١٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ ض ١٨٠)

١٨٦ - متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدني وقضى بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدني للخصم أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمح دفاعه في الدعوى أصلاً لنسب المادة ٤٠٨ من قانون الاجرامات الجنائية ، فإن الحكم يكون قد بنى على مخالفة اجراء مهم من اجراءات المحاكمة مما يطله .

(المن رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ ض ١٨٣)

١٨٧ - متى كان الحكم قد استند في القضاء باداة التهم الى اعترافه في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في القمح المحجوز عليه دون أن تسمح هذا الاعتراف سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو تحقق شغوية المرافعة بسماع شاهد الاثبات في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً ببطلان في الاجرامات مما يبيحه ويستوجب نقضه .

(المن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/٦/٢٧ ص ٨ ض ٥٧٩)

١٨٨ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشغوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة في مواجهة المتهم وتسمح فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تسمح للشهود الذين كان يجب

تلاوة أقوال الشهود الغائبين كلها قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن المحكمة المظنون في حكمها إذ لم تسمح للشاهد الذي اعتمدت على شهادته دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه يكون حكمها مشوباً بالبطالان في الإجراءات مما يبيح ويستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٨ ق جلة ١١/٤ لسنة ١٩٥٨ ص ٩ من ٨٨٢)

١٩٢ - من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له - فإذا كان مفاد ما أبداه المتهم بالجلسة أنه يعترض على السير في الدعوى في غيبة محامي الموكل وأنه يطلب تأجيل نظرهما حتى يتسنى لمحامي المذكور أن يحضر للدفاع عنه ، فإن الثبات المحكمة عن طلب التأجيل ومضيها في نظر الدعوى وحكمها عليه بالمقوية - مكتفية بحضور المحامي المنتدب - دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابته ، أو أن تشير إلى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى ، يعتبر اختلالاً بحق الدفاع مبتلاً لإجراءات المحاكمة وموجباً لنقض الحكم .

(الفرن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/٤ لسنة ١٩٥٨ ص ٩ من ٩٩٨)

١٩٣ - إذا كان المتهمان قد قدما للمحكمة من المستندات ما يؤيد في ظاهره صحة دفاعهما من أن التأخير في تقديم شهادة الجرمك التيقية في ميعادها يرجع إلى منازعة بينهما وبين مصلحة الجمارك في تقدير الرسوم مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحص هذا الدفاع وتحققه للوقوف على مدى صحته ثم تحكم في الدعوى بما تراه على ضوء مايسفر عنه هذا التحقيق ، وإذ هي لم تفعل فإنها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهمين في الدفاع مما يبيح حكمها بما يستوجب نقضه .

(الفرن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/٤ لسنة ١٩٥٨ ص ١٠ من ١١) (والفرن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٨ ق - نفس الجلسة .)

١٩٤ - إذا بان من الأوراق أن الدفاع طلب بجلسته المحاكمة : « أن يقضى أصلياً بالبراءة ومن باب الاحتياط الكلي تمكين المتهم من اعلان شهود هي على ما استجد من وقائع بعد الحادث واستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لما ظهر من المناقشة الطبية » - فإن إبداء الطلب في هذه الصورة يجهل بمثابة طلب جازم عند الاتجاه الى القضاء بنفي البراءة - فإذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن دون أن

سماهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر في إجراءات التحقيق عملاً بنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا أسست المحكمة قضاءها بإدانة المتهم على ما ورد على لسان المجنى عليه دون أن تسمح لشهادته في أي من الدرجتين ، فإن حكمها يكون باطلاً لاختلاله بحق المتهم في الدفاع .

(الفرن رقم ١٥٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٧ لسنة ١٩٥٧ ص ٨ من ٧٥٤)

١٨٩ - متى كان أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى لم يشترك في الهيئة التي نطقت بالحكم ومع ذلك لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات فإن الحكم يكون مشوباً بالبطالان .

(الفرن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١١/٤ لسنة ١٩٥٧ ص ٨ من ٨٩٠)

١٩٠ - إذا كانت الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة أهم شرعوا في قتل المجنى عليه مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلقوا عليه عدة أجرة نارية قاصدين قتله فأخذوا به الإصابتين المبيتين بالترتيب الطبي ، وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعاً محام واحد أقام دفاعه على أن المجنى عليه أصيب من عيار واحد ، وتبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة أن الطاعن هو الذي أطلق العيار الذي أصاب المجنى عليه ، وأن الأجرة التي أطلقها الباقرن إنما أطلقوها للإرهاب وجاء التقرير الطبي الشرعي مؤيداً لهذا النظر ، فأثبت أن المجنى عليه أصيب من عيار ناري واحد ، واستبعد الحكم طرفي سبق الإصرار والترصد ، ودان الطاعن بتهمة الشروع في القتل ، وقضى بإبراء الباقرين ، فانه يبين ما تقدم أن مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، فقد تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يمتنع على محام واحد أن يترافع عنهم معاً ، مما كان يتعين منه أن يتولى الدفاع عن كل منهم معام خاص به ، فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بمداافع واحد عنهم جميعاً ، فإنها تكون قد أخطأت خطأً يبيح إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

(الفرن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/٣ لسنة ١٩٥٨ ص ٩ من ٨٥٩)

١٩١ - إن الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماهم ممكناً ، فإذا كان الثالث أن إجراءات المحاكمة قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٧ الذي عدل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما يجيز للمحكمة

ويبطل معها الحكم الذي بنى عليها ، ويتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة .

(الفرن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٠/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤١٦)

١٩٨ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهريب الجبركي - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فإذا اتخذت فيها إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به وقت تلك الإجراءات باطله ولا يصحها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فإذا كان الحكم قد أُلحِجَ النسخ يبطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم وهو فى معرض رفضه ذلك الدفع أسبابا تصلح لتبرير ما انتهى إليه ، وأقام الحكم قضاؤه بالأدلة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الأذن المذكور ودون أن تجرى المحكمة تحقيقا أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه اذ بنى على هذه الإجراءات الباطلة يكون مشوبا بالبطلان ، مما يتعين معه نقض وإحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لاعادة نظرها من جديد .

(الفرن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ ق - جلة ١١/٨/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٧٨)

(ب) ما لا يصلح سببا لبطلان الاجراءات :

١٩٩ - استبعاد سبق الاصرار والترصد من التهمة أمر يستفيد منه المتهمون فلا يصح أن يكون سببا لطعنهم فى الحكم الصادر عليهم استنادا الى أنهم لم ينهوا الى هذا التعديل قبل اجرائها ما دام لم يحكم عليهم بقوة أشد من المنصوص عليه فى القانون للجريمة الموجهة اليهم .

(الفرن رقم ١٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٦/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٢٧)

٢٠٠ - تحكم المحكمة الاستثنائية - بحسب الأصل - على مقتضى الأوراق فى الدعوى دون أن تجرى أى تحقيق فيها الا ماترى هي لزوما لتحقيقه أو ما تستكمل به النقص فى إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإذا كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حققت شقوة المرافعة وسعت من حضر من شهود الإثبات

تجيبه الى ما طلب ، لم تناقش هذا الطلب أو ترد عليه فإن حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع وبالقصور فى البيان مما يتعين معه نقضه .

(الفرن رقم ٢١٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٥٤)

١٩٥ - تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحاميين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنائيات - فإذا كان الثابت أن المحامى الذى باشر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنائيات غير مقرر للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقتت باطله .

(الفرن رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٩ ق - جلة ١/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٢٦)

١٩٦ - نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ويقتضى ذلك أن تجرى المحاكمة فى الدعوى على أساس أمر الإحالة الأصيل - فإذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهم المسندة الى المتهمين أمام محكمة الإحالة قد أسندت اليهم تهما جديدة لم ترد فى أمر الإحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس وانتهت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة اليهم فى أمر الإحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذى رسمه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان مما يعيبه ويوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة فى الدعوى بعد تعديل الوصف ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهم الجديدة الى المتهمين بالجلسة ، لأن هذا التعديل وقع مخالفا للقانون وفى أمر يتعلق بالنظام العام لاتصاله بأصل من أصول المحاكمات الجنائية التى أرسى الشارع قواعدها على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(الفرن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩٢)

١٩٧ - الأصل فى المحاكمة أن تجرى فى مواجهة المتهم الحقيقي الذى اتخذت الاجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقسامة عليه الدعوى بمقتضى أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا كان الثابت من التحقيق الذى أجرته النيابة أثناء التنفيذ أن المتهم الذى حوكم هو غير من اتخذت اجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده ، فإن ذلك يبطل إجراءات المحاكمة التى تمت

٢٠٦ - إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتسكع بسماع شاهد النفي بل اقتصر على قوله :

« انه لم تسمع شهادة شاهد نفي التهم ولا تكفى شهادة شهود الاتبات » - وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تحول عليها مطبقة لشهادة شاهدي الاتبات وللأسباب ، التي ذكرتها في حكمها ولم تر بعد ذلك محلا لاستئنافه لسماحه ، فيكون ما ينهيه الطاعن على الحكم من اخلال بحق الدفاع على غير أساس .
(الفرن رقم ١٣١ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلة ١٧/١٠/١٩٩٦ ص ١١٠ ص ١٦٤)

١٠٧ - إذا كانت المحاكمة بدرجتها قد جرت في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاتبات ، وكانت محكمة ثاني درجة انما تقضى على مقتضى الأوراق - وهي لا تسمع شهود الاتبات الا من ترى لزوما لسماحه ، فانه لا يحق للتهم أن ينفي بيطالن اجراءات المحاكمة .
(الفرن رقم ١٤٧٣ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلة ٢٩/١٢/١٩٩٠ ص ١١٠ ص ٩٥٤)

الفصل الخامس

أسباب الطعن

الفرع الأول - الأسباب الجديدة التي لا يجوز إبدؤها لأول مرة

٢٠٨ - الدفع بيطالن اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تحبل آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الفرن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلة ١٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٨٥)

٢٠٩ - إذا كان الدفاع عن التهم قد أعلن عن رغبته في عدم التسكع بيطالن التفتيش ، وترافع في موضوع التهمة طالبا اعتبار التهم محرزا للتساقي فلا يقبل منه ابداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الفرن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلة ٢٨/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٧٤)

٢١٠ - لا يصح الاحتجاج لأول مرة أمام محكمة النقض بالمرض كعذر مانع من رفع الاستئناف في المبدأ .
(الفرن رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلة ٤/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٥٧)

٢١١ - متى كان التهم لم ير أمام المحكمة الاستئنافية شيئا في شأن بيطالن الاجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الفرن رقم ٧٦ لسنة ٢٩٦٠ ق - جلة ٤/٣/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٩٨)

ولم يطلب منها التهم استدعاء المجنى عليه لسماحه أقواله ، فليس له أن ينفي على المحكمة الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دامت هي لم تر ما يدعي الى ذلك .
(الفرن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلة ٢١/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٧٧)

٢٠١ - متى كان التهم لم يتسكع بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيرا وتختلف المجنى عليه عن حضورها وترافع التهم في الدعوى دون اشارة منه الى طلب سماع المجنى عليه أو الاطلاع على الأوراق التي تثبت دفاعه مما يفيد تنازله الضمني عن هذا الدفاع فانه لا يحق له بعد ذلك أن ينفي على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ أنها لم تهم بإجراء سكت هو عن المطالبة بتفتيشه .
(الفرن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلة ٢١/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٢٧)

٢٠٢ - متى تبين أنه حضر مع التهم أمام محكمة الجنابات محاميان أحدهما موكل والآخر منتدب وأبدى المحاميان دفاعهما دون أن يشير أحدهما في مرافعته الى عدم اعلان التهم بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة الجنابات ودون أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه - فان دعوى التهم بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لا يكون لها أساس علا بالمادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .
(الفرن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلة ٢٧/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢١٧)

٢٠٣ - لا يجوز أن ينفي على سكوت التهم أو محاميه عن المرافعة الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع ما دام التهم لا يدعي أن المحكمة منته من المرافعة الشفوية .
(الفرن رقم ٥١٢ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلة ٧/١٠/١٩٥٦ ص ٨ ص ٧٥١)

٢٠٤ - الأصل في اجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت ، فلا يجب الحكم أن يكون دفاع التهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، وإذا كان التهم يمه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة اثباته به ، فان هو لم يفعل فليس له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض .
(الفرن رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلة ١٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٨١)

٢٠٥ - ما ينهيه التهم على الحكم من سماعه أقوال الطبيب الشرعي والمترجم الذي تولى ترجمة أقوال الشاهدة دون تحليلهما البين القانونية مردود بأن هذا الاجراء قد تم بحضور محامي التهم في جلسة المحاكمة أمام اعتراض منه عليه مما يسقط الحق في الدفع بيطالته .
(الفرن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلة ١٧/١١/١٩٥٦ ص ١٠ ص ٨٩٦)

٢٢٠ - لا يقبل من المتهم الدفع ببيان إجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٢/١٠/١٩٥٦ م ٧ ص ١٠٧٢)

٢٢١ - لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن محاميه الموكل كان محاميا عن المجنى عليه في قضية جناية أخرى هي السبب المباشر للحادث والدافع للمتهم على ارتكابه ولو كان هذا السبب متعلقا بالنظام العام ، لتعلقه بضمير واقعي ولم يسبق إثارة أمام محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٦١)

٢٢٢ - الدفع ببيان الإحالة إلى محكمة الجنايات الخلو من بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع ييطان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يقبل من المتهم إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٦/١/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٩)

٢٢٣ - متى كان المتهم لم يعترض على ماورد في التقرير الذي تلاه أحد أعضاء الهيئة ، فليس له من بعد أن يعيب على هذا التقرير القصور ومغالته للثابت في الأوراق .

(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٦/٢/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٢٧)

٢٢٤ - إذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية ، فإن القانون رسم للمتهم طريقا معينا يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ - جلسة ٢٧/١١/١٩٥٧ م ٨ ص ٨٧٢)

(والطن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ - جلسة ٢٩/١٧/١٩٦٠ م ١١ ص ٤٧٧)

٢٢٥ - إذا كان لا يبين من محضر جلسة محاكمة المتهم أنه لم يدفع ببيان إجراءات التفتيش ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٧ - جلسة ٢٧/١١/١٩٥٧ م ٨ ص ٨٩٥)

٢٢٦ - إذا كان ما يشكو منه المتهم بصد عدم اعلائه بجليلة المعارضة هو اعتراضه على الإجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة وقد حضر أمام محكمة ثاني درجة ومعه محام فمكتته من ابداء دفاعه وصرحت له بتقديم مذكرات لكنه لم يثر أمامها شيئا مما اعترض به في أوجه الطعن ، فلا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٧ - جلسة ٢٧/١/١٩٥٨ م ٩ ص ١٢٣)

٢٢٧ - متى كان ما ينهه المتهم من وقوع خطأ في اسم أحد شهود الإثبات أدى إلى عدم اعلائه لا أثر له في الأوراق ولم يثر المتهم أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٦/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ١٤٨)

٢٢٨ - ليس للمتهم أن يثير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١١٦ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٦/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٠٩)

٢٢٩ - متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببيان التفتيش ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٦/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٠٩)

(والطن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ - جلسة ٢٨/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٨)

٢٣٥ - متى كان الدفاع لم يبد بجليلة المحاكمة ما يثيره من طعن على تحقيقات النيابة ، فإن مثله لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٦/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٢٣)

٢٣٦ - لا يكون مقبولا من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة برضه في اليوم الذي كان محمدا لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .

(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٦/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ١٨١)

٢٣٧ - متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي وكان مؤدى ما أورده الحكم لا تتوفر به حالة الدفاع الشرعي ولا يرضح لقيام هذه الحالة فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٦/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٧٥٥)

٢٣٨ - إذا لم يثر المتهم أمام المحكمة أنه لم تضبط لديه اجزاء من اللحوم يعرف منها سن الذبيحة ونوعها ، فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالموضوع .

(الطن رقم ٧١٤ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٦/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٩٢٦)

٢٣٩ - الدفع ببيان إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي يجب ابداءه أولا أمام محكمة الموضوع والتسك به من صاحب الحق فيه ولا يقبل إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ - جلسة ٢٦/١٠/١٩٥٦ م ٧ ص ١٠٠٩)

المتهمان لم ينازعا في صفة المدعى بالحق المدني في الحكم له بالتعويض ، فلن يقبل منهما لأول مرة أمام محكمة النقض المنازعة في صفة المدعى بالحق المدني .
(الطن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٤/٢٤/١٩٥٩ ص ١٠ ٢٤٨)

٣٣٤ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض - إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم ، أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بشرح حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يفيد صحة هذا الدفع ، وكان الفصل فيه يقتضي تحقيقا موضوعيا ، فإن آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .
(الطن رقم ٢١٥٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٤/٢٤/١٩٥٩ ص ١٠ ٤٧٠)

٣٣٥ - إذا كان بين من محضر الجلسة أن المتهم لم يدفع ببيان الحيز أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه أن يشتر هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٤/٢٤/١٩٥٩ ص ١٠ ٧٥٨)

٣٣٦ - إذا كان الثابت أن المتهم لم يتسكك أمام محكمة ثاني درجة بأن المحجوزات حدد لبيها مكان آخر غير مكان الحيز فلا يقبل منه أن ينص على الحكم عدم رده دفاع لم يطرحه هو أمامها ، ولا يجوز له أن يشتر هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٤/٢٤/١٩٦٠ ص ١١ ١٠٦)

٣٣٧ - الدفع بوقف الدعوى الجنائية انتظارا للفصل في مسألة فرعية لا يخرج عن كونه طرعا من طرق الدفاع - فإذا كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يشتر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلة ٢٤/٢٤/١٩٦٠ ص ١١ ٥٥٧)

٣٣٨ - ما ينهيه المتهمون على الحكم من سيره في دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة وهذا هذا العقد أمام القضاء المدني مردود بأنه فضلا عن أن المتهمين أو المدافعين عنهم لم يشيروا هذا الدفع - فلا يقبل منهم طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإنه من المقرر أن القاضي الجنائي غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية في هذه الحالة لخروجا عن نطاق المسائل الفرعية التي عنها الشارع

٣٣٧ - أن تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات هو من الإجراءات السابقة على المحاكمة ولا يقبل من المتهم إثارة الدفع ببيان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٤/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ ٩٤)

٣٣٨ - متى كان الثابت أن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية حضر عنها من يمثلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية من غير أن يذكر شيئا عن تغير صفة مدير الشركة ، فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٤/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ ٢٥٦)

٣٣٩ - متى كان المتهم لم يشر دفعه ببيان التحقيق الذي بنى عليه أمر التفتيش أمام محكمة الموضوع واكتفى بكتابة مذكرة لفرقة الإحكام ولم يشر إليها أمام المحكمة ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطن رقم ٧٤ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٤/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ ٤٢٩)

٣٣٠ - متى كان المتهم لم يدفع ببيان إجراءات التحريز أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٤/٢٤/١٩٥٨ ص ٩ ٤٣٨)

٣٣١ - لا يقبل من المتهم أن يتسكك لأول مرة أمام محكمة النقض ببيان إجراء اعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .
(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٤ ق - جلة ٢٤/٢٤/١٩٥٨ ص ٣ ٨٣٢)

٣٣٢ - إذا كان ما ينهيه المتهمون على الحكم هو دفع ببيان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا بين من محضر الجلسة أن المتهمين أو المدافعين عنهم أثاروا هذا الدفع أمام محكمة الجنايات فإنه لا يقبل منهم إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطن رقم ١٩٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٤/٢٤/١٩٥٩ ص ١٠ ١٩٢)

٣٣٣ - الطعن بطريق النقض لا يمكن اعتباره امتداد للخصومة ، بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع - ومتى كان على محكمة النقض ألا تنظر القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع ، وكان

٢٤٤ — لمحكمة الموضوع سلطة حصر العقْد فإذا كانت المحكمة انتهت إلى أن العقْد قائم بين المَهم « الطاعة » والمجنى عليها عقد ودية باستخلاص سائر فإن قضائها بإدانة الطاعة عن جرمي التبديد يكون صحيحاً في " قانون • ولا يجدي العقْد قولها أن العقْد في حقيقته عقد شركة لا يلحق بعقود الأمانة التي أوردتها المادة ٣٤١ عقوبات • (الملن رقم ٢٤ لسنة ٢٦ قـ - جلة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ من ٣٥٤)

٢٤٥ — ما دام المَهم في الجناية لم يتعرض على فصل اللجنة منها ولم يطلب إلى المحكمة ضم أوراق للإطلاع عليها ولم تره من جانبها ما يدعو إلى ذلك فلا يجوز له أن يثير أمام محكمة النقض اعتراضه على هذا الفصل خصوصاً إذا لم يثبت هذا الفصل أية مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع فهو غير ممنوع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيه واقعة اللجنة التي فصلت •

(الملن رقم ١٧ لسنة ٢٦ قـ - جلة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ من ٦٦٢)
(والملن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ قـ - جلة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧ من ١٢٠٦)

٢٤٦ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائياً أو مدنياً مما يطلق بموضوع الدعوى — فتى استظهرت المحكمة بأدلة سائفة أن المَهم أخطأ بأن سار بسيارته رغم عدم الأمان بالقيادة فوقع من الحادث الذي نشأ عنه إصابة المجنى عليه بالإصابات التي أوردتها التقرير الطبي الشرعي — فلا يقبل منه أن يجادل في ذلك أمام محكمة النقض • (الملن رقم ٦٧٢ لسنة ٢٦ قـ - جلة ١٩٥٦/٦/٤ ص ٧ من ٨٢٧)

٢٤٧ — السرعة التي تصلح أساساً لمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ، أو الإصابات الخفيفة إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث، وهو أمر موضوعي بحث تقديره محكمة الموضوع في حدود سلطاتها دون معقب •

(الملن رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٦ قـ - جلة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٨ من ١٧٦)
(والملن رقم ٢٢١ لسنة ٢٦ قـ - جلة ١٩٥٦/٤/٢٠ ص ٧ من ٦٢٠)

٢٤٨ — من المقرر أن الدفع بطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية تنلقه بصحة الدليل المستند من التفتيش ومن ثم فلا يقبل من المَهم إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض مادام لم يثريه أمام محكمة الموضوع ولو كان قد تسك هذا الدفع أمام غرفة الاحكام • (انظر رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ قـ جلة ١٩٥٧/٤/٢٩ ص ٨ من ٤٤٠)

٢٤٩ — متى كان المدعى بالحق المدني قد تنازل أمام محكمة الموضوع عن الدفع بطلان الحكم الابتدائي لما شاب

بالإخفاف في المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، ولمعد اتصالها بأركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أو بشرط تحقيق وجودها • (الملن رقم ١٨٧ لسنة ٢٠ قـ - جلة ١٩٦٠/٦/٢٧ ص ١١ من ١٠٠)

٢٢٩ — لا يقبل من المَهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن اعترافه بالتهمة كان وليد إكراه أو تعذيب • (الملن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠ قـ - جلة ١٩٦٠/١١/٧ ص ١١ من ٧٥٦)

٢٤٠ — التسك بحالة الإكراه المعنوي أو حالة الضرورة أمر لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الثابت أن المَهم لم يتسك بذلك أمام محكمة الموضوع وأن الواقعة كما أثبتها الحكم لا أثر للإكراه فيها • (الملن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٠ قـ - جلة ١٩٦٠/١١/٧ ص ١١ من ٧٧٤)

٢٤١ — فرق بين الدفع بطلان إذن التفتيش وبين الدفع بطلان إجراءاته، وإذ كان المَهم لم يدفع بطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة، فانه لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضوع عقيدتها، ومادامت قد اطاعت إلى أن التفتيش قد أسفر عن الثور عن المخدر الملوّك للمَهم، فإن التمس على هذا الإجراء باحثاً من المخدر في جيبه لا يقبل أمام محكمة النقض • (الملن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٠ قـ - جلة ١٩٦٠/١١/٢٨ ص ١١ من ٨٤٨)

الفرع الثاني - الأسباب الموضوعية

٢٤٢ — التقيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الأثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد، فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بأبيئة يجب على من يريد التسك به أن يتقدم به إلى محكمة الموضوع فإذا لم يثر شيئاً من ذلك أمامه فانه يعتبر متنازلاً عن حقه في الأثبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يكون له من بعد أن يتسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض • (الملن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٠ قـ - جلة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ من ١٩٥)

٢٤٣ — قيام حالة الدفاع الشرعي مسألة موضوعية بحثها محكمة الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديها من الأدلة والظروف اثباتاً ونهياً ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك مادامت الأدلة التي أوردتها توصل عقلاً إلى النتيجة التي تنتهي إليها •

(الملن رقم ٤١ لسنة ٢٦ قـ - جلة ١٩٥٦/٢/١٩ ص ٧ من ٢٨٢)

اقتصروا على القول بعدم الاطمئنان الى أقواله لصغر سنه وجواز التأثير عليه ، فإن ذلك القول منهم يكون غير مقبول .

(الطن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٦/٢١/١٩٥٩/١٠ ص ١٩٢)

٢٥٤ - تبيح المادة ٤٣٣ من القانون المدني الالابث بالبيئة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملاستها ، ومنى أقام قضاءه بذلك - كما هو الحال فيما يشهده حول عدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة - لأن في قيام الدعوى - على أسباب مؤدية اليه فلا يجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة التقض ، ولا مصلحة للمتهم بعد ذلك فيما يشهده حول عدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة ، لأن في قيام المانع الأدبي وحده ما يكفي لجواز الالابث بالبيئة .

(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٦/٢٢/١٩٥٩/١٠ ص ١٥١)

٢٥٥ - تقدير سن المتهم من المسائل الموضوعية التي لا تجوز إثارة الجدل فيها أمام محكمة التقض .

(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٦/٢٢/١٩٥٩/١٠ ص ١٥٨)

٢٥٦ - العبرة في إثبات طلبات الخصوم هي حقيقة الواقع لا بما أثبتته الكتاب سهوا - فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق - قد ذكرت الأدلة والاعتبارات التي اعتمدت عليها في قضائها باستمارة عبارة « تنازل المدعية بالحق المدني عن دعواها » ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها - خصوصا إذا كانت المدعية بالحق المدني قد حضرت في الجلسة التالية لهذا التنازل المدعي به وأثبت طلباتها دون اعتراض من الطاعن - فالجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة التقض .

(الطن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٦/٢٩/١٩٥٩/١٠ ص ١٩٤)

٢٥٧ - يكفي لتكوين جريمة التبيد احتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها غالبا قاضي الموضوع ، ولا يدخل حكمة في ذلك تحت رقابة محكمة التقض .

(الطن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٦/٢٩/١٩٥٩/١٠ ص ١٩٤)

٢٥٨ - اعتراف المتهم وبثب كنيته صندوره واليواعت عليه وتقدير وقائمه هو أمر موضوعي ، فلا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض .

(الطن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٦/٢٩/١٩٥٩/١٠ ص ٧٠١)

٢٥٩ - تقدير التعويض - إذا تضرر الرد - هو من المسائل التي تفصل فيها محكمة الموضوع دون مقبته فلا يقبل من المتهم أن يجادل أمام محكمة التقض في مقدار المبلغ

من بطلان في الاجراءات لعدم النطق به في جلسة علنية ، فلا يسوغ له التمسك به أمام محكمة التقض لأنه دفاع يتطلب تحقيقا موضوعيا لا تختص به هذه المحكمة .

(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٧/١٦/١٩٥٧/٨ ص ١٧٣)

٢٥٠ - متى كان المتهم ينفي على الحكم أنه لم يشتر الى المذكرات التي قدمها رغم أهمية ما بها من وجوه الدفاع دون أن يبين ماهية هذا الدفاع الذي أبداه في المذكرة ولم يحدده وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تتجبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يلتزم ردا بل يعتبر الرد عليه مستندا من القضاء بالادانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها ، فإن ما يشهده في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٥/٢٦/١٩٥٨/٩ ص ٥٧٢)

٢٥١ - أن تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة علنا بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة التقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائما ما يقتضي اعتبارها جريمة واحدة علنا بالمادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٧/٢٨/١٩٥٨/٩ ص ٥٩٠)

٢٥٢ - أن الأحكام التي صرح فيها هذه المحكمة بأن الدعي ببطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمامها لا يقصد بها على وجه التحقيق استبعاد التفتيش وجبب أحكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام ، بل لهذا القول علة أخرى هي أن مثل هذا الطلب يستدعي تحقيقا وبحثا في الواقع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة التقض ، فإذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوع البطلان جازت إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض ولو لم يبلغ به أمام محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٥/٢٣/١٩٥٨/٩ ص ١٠٩)

٢٥٣ - لأصل المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة - فإذا كان الطاعن لا يدعي أن القتل المخطوف الذي أخذت المحكمة بشهادته لم يكن يستطع التمييز وإنما

المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى هذا العقم أو طالب بفحص السلاح فلا يقبل منه التقدم بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(المن رقم ٦٤٩ لسنة ٢٠ - ق - جلة ١٠/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦٥٢)

٢٦٤ - ما يبره المتهم من أن التفتيش تم في غير حضور شاهدين أو دفع موضوعي كان يقتضي من المحكمة أن تجري فيه تحقيقاً للتثبت من صحته ، ومن ثم فلا يقبل منه الجدل في هذا الخصوص أمام محكمة النقض لأول مرة .
(المن رقم ١٢٩٩ لسنة ٢٠ - ق - جلة ١١/١٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٢٨)

٢٦٥ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .
(المن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠ - ق - جلة ١١/١٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٦٦)

٢٦٦ - ما يبره المتهم فيما يمس سلك الشاهد في التحقيق واتصاله بالشهود حينذاك وجبراته بالشهادة أمر يتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض .
(المن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠ - ق - جلة ١١/١٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٦٦)

٢٦٧ - الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه ، ولما كان ما أورده الطاعن في أسباب طعنه بشأن عدم اختصاص من أصدر الأذن بالتفتيش وبتلّان تنفيذ ما يقتضي تحقيقاً موضوعياً عند ابتدائه أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل من المتهم ما يبره من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض *
(المن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٠ - ق - جلة ١٢/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٦٦)

٢٦٨ - العلاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية المنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا مارأه عبداً

* المبدأ ذاته بشأن اختصاص مأموري الضبط القضائي - راجع الحكم في المن ٢٨/٢٢٢٢ ق (جلة ١١/٥/١٩٥٩) - القائمة ١١٢ - مجموعة الأحكام - السنة العاشرة - صفحة ٥١٧ ، راجع في استلزام إثارة الدفع بطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع - الأحكام في الطعون ٢٩/٢٩٤ ق - (جلة ٢٩/٤/١٩٥٧) ، ٢٧/١١٦٦ ق - (جلة ١٨/١١/١٩٥٧) - قاعدة ١٢١ ، ٢٤٤ - مجموعة الأحكام - السنة الثامنة - صفحة ٤٤٠ ، ٨٩٥ ، ٢٨/٧٤ ق - (جلة ٢٨/٤/١٩٥٨) - قاعدة ١١٦ - مجموعة الأحكام - السنة التاسعة - صفحة ٤٢٩ .

المحكوم برده ، مادامت المحكمة قد اعتبرت في ذلك على أساس معقول مستمد من تقدير المتهم نفسه ، وتقديره أخشاباً بهذه التهمة بدل الأخشاب التي اختلسها .
(المن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩ - ق - جلة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٠١)

٢٦٩ - لامتدو الشهادة المرضية أن تكون دليلاً من أدلة الدعوى تخضع في تقديرها لمحاكمة الموضوع كسائر الأدلة - فإذا كانت المحكمة قد تحدثت في حكمها عن الشهادة الطبية التي استمد إليها المتهم في تبرير عذره في التخلف عن الاستئناف في المياد - ولم تمول عليها للأسباب السائفة التي أوردها في حدود سلطتها التقديرية - فالجدول في هذا الخصوص يرد في حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لمحاكمة النقض بها .
(المن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٩ - ق - جلة ١١/٢٣/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٤٨)

٢٦١ - ما يقوله الطاعن خاصاً بعدم مسئولية عن جريمة اختلاس أموال أميرية طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات لأنه انصاع لرغبة رئيسه المتهم الأول - هذا القول مردود بأن فعل الاختلاس الذي أسند إليه وداته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الإجرام فيه واضحة بما لا يشغ للطاعن فيما يدعيه من عدم مسئولية - بل إن إقدامه على ارتكاب هذا الفعل يجعله أسوأ المتهم الأول في الجريمة ، وفصلان ذلك فالذي بين من الإطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع حتى تستطیع التثبت من حقيقة الصلة التي تربطه بالمتهم الأول بصفة هذا الأخير رئيساً له .
(المن رقم ١٧٧٥ لسنة ٢٩ - ق - جلة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢٧)

٢٦٢ - قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الأتباط السببي المشار إليه في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة هو فصل في مسألة موضوعية يستقبل في قاضي الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع بلا مقب عليه من محكمة النقض - فإذا كان الحكم بحسب ما استظهرته المحكمة لم ير قيام ارتباط بين جنابة الشروع بالشروع في القتل وبين جنابة السرقة باكره ، فإن ما يبره المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ لا يكون له محل .
(المن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ - ق - جلة ١٠/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤٢٤)

٢٦٣ - ما يبره الطاعن من منازعة في صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعي هو دفاع يتعلق بموضوع الدعوى - فإذا كان لا يبين من محضر جلسة

٢٧٢ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تمويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .

(المن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٥٧/٢/٢٦ ص ٨ من ٢٨٨)

٢٧٣ - أن الدفع باقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز اثاره في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتلقه بالنظام العام ، الا أنه يشترط أن يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع .

(المن رقم ١٠٥ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٨/٨/٩ ص ٩ من ٤٧٥)

٢٧٤ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة - وإن كان من مسائل النظام العام التي يجوز التسكك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى - الا أن الدفع بعدم الاختصاص المحلي لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتت لحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

(المن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٩/٢/١٧ ص ١٥ من ٣٢٤)

٢٧٥ - نظم قانون الاجراءات الجنائية أحوال البطلان في قواعد عامة أوردتها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني - ودل الشارع بما نص عليه في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية - في عبارة صريحة - على أن التسكك بالنفع بالبطلان انما يكون أثناء نظر الدعوى التي وقع البطلان في اجراءاتها - وهذا الاجراء الباطل - ايا كان سبب البطلان يصححه عدم الطعن به في الميعاد القانوني - ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع وألا يخالفها أى عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها - وذلك تنظيلا لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التسكك بالأسباب الجديدة المساسة بالنظام العام .

(المن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق - مجلة ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١١ من ٢٨٥)

أو خروجه فيها يرتكبه بفسلته عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضررا بالغير ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية بحث - لتقاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل في شأنها اثباتا أو حيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه - فإذا كان الحكم قد دلل بأدلة مؤيدة على اتصال فعل المتهم بعصول الجرح بالجنى عليه اتصال السبب بالسبب ، فانه لا يقبل من المتهم المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(المن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٠ ق - مجلة ١٩٦٠/١٢/١٣ ص ١١ من ٩٠٤)
(المن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ ق - مجلة ١٩٥٩/١٢/٢٧ ص ١٥ من ٩١)

٢٦٩ - اذا كان الثابت أن المتهم أو المدافع عنه لم ينازع أصما في قيمة الضرر المالي المترتب على فصل التخریب والذي طلب التياية العامة تطبيق المادة ٣٦١ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية - بالنسبة اليه ودارت المرافعة على هذا الأساس ، فانه لا يقبل من أنه يثير هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض لتلحق الأمر بسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى والفصل فيها .

(المن رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ ق - مجلة ١٩٦٠/١٢-٢٦-١٢ ص ١١ من ٩٤٧)

الفرع الثالث - الأسباب المتعلقة بالنظام العام

٢٧٠ - لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن محاميه الموكل كان محاميا عن الجنى عليه في قضية جنائية أخرى هي السبب المباشر للحادث والدافع للمتهم على ارتكابه ولو كان هذا السبب متعلقا بالنظام العام ، لتعلقه بنصر واقعي لم يسبق اثاره أمام محكمة الموضوع .

(المن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٩/١٢/١٠ ص ٧ من ٢٤٩)

٢٧١ - دل الشارع بما نص عليه في المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن محكمة النقض لا تتصل بالحكم المطعون فيه الا من تلك الوجوه التي بنى عليها والتي حصل تقديرها في الميعاد الا أن تكون أسبابا متعلقة بالنظام العام فيجوز للطعن أن تسكك بها لأول مرة بل يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها بشرط أن يكون وجه الخطأ ظاهرا من الاطلاع على ذات الحكم بغير رجوع الى أوراق أخرى .

(المن رقم ١٣٩٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٧/٢/١٢ ص ٨ من ٢٢٥)

٢٨١ - المقصود بالأحكام المصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن فيها بطريق النقض على حدة أما في الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية .

(الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٨ س ٢٠٢)

٢٨٢ - متى كان الحكم بالنقض قد انصب على الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المارضة في الحكم الصادر في موضوع الدعوى في غية التهم والمعتبر حضوراً بقوة القانون طبقاً لنص المادة ٢٣٩ - من قانون الإجراءات وكان باب استئناف الحكم الصادر في الموضوع قد انضق أمام التهم لإعلانه به لشخصه وإقضاء ميماد الاستئناف - فإن مثل هذا الحكم وإن لم ينفه الخصومة يمنع من السير في الدعوى ، والطعن فيه بطريق النقض جائز سبقاً لنص المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات .

(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ٨ س ٧٠٩)

٢٨٣ - نصت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أن المارضة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضوراً لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ، فاستلزم النص الشرطين مما قبل قبول المارضة - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المظنون ضدها حضرت في بعض جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة وتخلفت عن الحضور في بعضها الآخر دون أن تقدم للمحكمة عذراً يبرر تخلفها ، وكان الحكم الصادر في الدعوى والمعتبر حضوراً قد أعلن إلى المظنون ضدها إعلاناً قانونياً فلم تستأنفه مع أنه كان جائزاً استئنافه قانوناً فكان قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المارضة التي رفعتها المظنون ضدها عن الحكم المذكور لرفعها عن حكم غير جائز المارضة فيه يكون سديداً ، وبالتالي يكون الحكم الاستثنائي اذ قضى بالناء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للنظر في مارضة المظنون ضدها عن جديد قد جاب تطبيق الصحيح للقانون ، ولما كان الحكم المظنون فيه منهيًا للخصومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حتماً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاستفاذ ولايتها بنظرها بالحكم السابق صدوره منها - تبين قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض الحكم المظنون فيه وتصحيحه وتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٥ ص ١١ س ٢٦٦)

الفصل السادس

ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

الفرع الأول - ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

٢٧٦ - النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المخالفة محله الطعن الموجه إلى الحكم الذي يصدر في المخالفة وحدها ، أما إذا كونه العمل جرائم متعددة مما يصح وصفه في القانون بأكثر من وصف ، مخالفة وجنحة في وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فإن الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون محللاً للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنحة معاً .

(الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ س ٢٥٠)

٢٧٧ - القانون لا يجيز للمدعى بالحق المدني أن يطعن في أوامر غرقة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله مما يخرج عن نطاقه الطعن بفساد الاستدلال .

(الطعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٥٦/٢/٢١ ص ٧ س ٢٢٧)

(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢١ ص ٨ س ٧٩٥)

٢٧٨ - البررة في قبول الطعن ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على التهم على أساس أنها جنحة عرض لبن البيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك فقضت المحكمة الاستئنافية بالحكم المظنون فيه باعتبارها مخالفة منطبقاً على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً .

(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ س ٩١٣)

٢٧٩ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام لا يكون إلا لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو الإجراءات .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٤ ص ٧ س ١٢٥)

٢٨٠ - قصر المشرع في المادتين ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بالإلزام وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٨ ص ٧ س ٧٨٧)

الطن على الحكم الابتدائي والاجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز لحكمة التقضى أن تعرض لما يشوبه أو ينقصه بمد أن حاز قوة الأمر المقضى به .

(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ٥/٢١/١٩٥٦ ص ٧٣٠)

٢٩٠ - الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق التقضى . فإذا كان الحكم صادرا في اشكال في تنفيذ حكم صادر في جريمة مخالفة ، فإن الطعن بالتقضى في هذا الحكم لا يكون جائزا .

(الطن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٠/٢٩/١٩٥٦ ص ٧٣١)

٢٩١ - متى كان الطعن في الحكم الاستئنافى الذى قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلا فانه لا يجوز للمتهم أن يوجه طعنه الى الحكم الابتدائى الذى قضى في موضوع الدعوى بإداته والذي أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه عملا بنص المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات التى لا تجيز الطعن الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

(الطن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٣/١٩٥٦ ص ٧٢٢)

٢٩٢ - من المقرر أنه حيث يسند طريق الاستئناف وهو طريق عاوى من طرق الطعن يسند من باب أولى الطعن بطريق التقضى ومن ثم فإن الطعن على الحكم الجزئى القاضى بتسليم المتهم الى والده أو أولى أمره بطريق التقضى مباشرة لا يكون جائزا .

(الطن رقم ٩١٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/١٨/١٩٥٦ ص ٧٢٢)

٢٩٣ - متى كان الحكم قد صدر في مخالفة بالتطبيق للمادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن الآلات البخارية والمساكين ٧ و ٨ من هذا الأمر والمادة ١٤ من اللائحة الصادرة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وكان المتهم قد قدم للحكمة بتهمة أنه أدار آلة بخارية بدون ترخيص ، فإن الطعن في هذا الحكم بطريق التقضى لا يكون جائزا عملا بنص المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها .

(الطن رقم ١٣٧١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٢/٢١/١٩٥٧ ص ٤٧)

٢٩٤ - متى كان الحكم في حقيقة حكما غيايبا لم يعلن للمتهم ولم يبدأ بعد مياد المعارضة فيه ، فإن الطعن بالتقضى فيه يكون غير جائز .

(الطن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢/٥/١٩٥٧ ص ٨١)

٢٨٤ - البرية في قبول الطعن - على ما جرى عليه قضاء محكمة التقضى - هي بوصف الواقعة كما رقت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذى قضى به المحكمة .

(الطن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٦ ق - جلة ٤/٢١/١٩٦٠ ص ١١)

الفرع الأول - ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

٢٨٥ - لا يجوز للمستول عن الحق المدعى أن يستأنف الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية القائمة عليه بالتبعية للدعوى الجنائية متى كان التوضي المطالب به لا يزيد على التصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق التقضى .

(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ٤/٢/١٩٥٦ ص ٧٢٥)

٢٨٦ - ان المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون ٣٥٣ سنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الطعن بالتقضى على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنابات والجنح دون المخالفات . فلا يجوز الطعن بطريق التقضى في الحكم الصادر في مخالفة لائحة الجنابات .

(الطن رقم ١٤١ لسنة ٢٦ ق - جلة ٩/٤/١٩٥٦ ص ٧٠٨)

٢٨٧ - الأوامر التى تصدرها غرفة الاتهام والمتعلقة بمسائل الاختصاص ليست من بين ما خول الشارع للمتهم حق الطعن فيه بطريق التقضى . وعلى ذلك فإذا قضت غرفة الاتهام في الاستئناف المرفوع من المتهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى الى محكمة سينا لمسكرة للاختصاص - بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا فإن الطعن بطريق التقضى في هذا الأمر يكون غير جائز .

(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٥٤٨)

(والطن رقم ٢٠١٠ لسنة ٢٥ ق - نفس الجلة)

٢٨٨ - الطعن بطريق التقضى في الحكم الذى صدر قبل الفصل في الموضوع والذي لم يبين عليه منع السير في الدعوى لا يكون جائزا . ومن ثم فلا يجوز الطعن في الحكم الاستئنافى الصادر بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بعدم قبول المعارضة ما دام باب استئناف الحكم السالف الذكر الصادر في الموضوع ما يزال مفتوحا لعدم اعلان المتهم به .

(الطن رقم ٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلة ١/٥/١٩٥٦ ص ٧٦٩)

٢٨٩ - لا يجوز الطعن على الحكم الاستئنافى القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا الا من حيث ما قضى به والا انصف

أمام المحكمة المرفوعة إليها ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز قانوناً .

(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٢٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٨٠٠)

٣٠٠ - متى كان الحكم قد صدر غيباً وكان اعلان هذا الحكم التبايى لم يحصل لشخص المحكوم عليه ولم يعلم به علماً يقينياً ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون قائماً ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الحكم الا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها .

(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ٥/٢٦/١٩٥٨ ص ٩٠٦)

٣٠١ - متى كان الحكم قد صدر حضورياً اعتبارياً وكان لا يبين من الأوراق أن المتهم قد أعلن بهذا الحكم ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون ما زال قائماً ومن ثم لا يجوز للنيابة أن تطعن في الحكم الا بعد رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٠٧)

٣٠٢ - قصرت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاحكام بأن لا وجه لاقامة الدعوى على حالة الضأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ومن ثم فإن القول بيلالان الأمر الصادر من غرفة الاحكام لا يتناه على اجراء باطل وقصور تنسيبه لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وانما هو من صميم الخطأ في الاجراءات الذى لا يتسع له مجال الطعن بحدوده الوارد في المادة ٩٥ ساقطة الذكر .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٤١)

٣٠٣ - الطعن بطريق النقض طبقاً للمادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية لا يصح أن يوجه الا للحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، واذا فالطعن بهذا الطريق على الحكم الصادر استئنافياً بتأييد الحكم الابتدائى بعدم جواز المعارضة لا يجوز أن يتبدل الى حكم محكمة أول درجة .

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٧/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٨١)

٣٠٤ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد لا يمد حكماً منها للخصومة أو ماناً من السير في الدعوى ، فالطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٧/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٨)

٣٠٥ - لا تميز المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية الطعن بطريق النقض الا في الأحكام النهائية الصادرة من

٢٩٥ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ٥/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٠٢) (والطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٧ نفس الجلة .)

٢٩٦ - متى كان الحكم الصادر من محكمة الجنابات بإدانة المتهم في جريمة قد وصف بأنه حضورى وهو في حقيقة الأمر حكم غيبى على الرغم مما وصفته المحكمة ، فإن الطعن في هذا الحكم لا يكون جائزاً .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ٥/٢٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٥٨)

٢٩٧ - متى كان الحكم قد قضى في الدعوى الجنائية وأرجأ الفصل في الدعوى المدنية فلم يصدر فيها حكم ، فإن الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم فيها قابل للنقض طبقاً للمادة ٤٢٠ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ٤/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٠٦)

٢٩٨ - متى كان التائب من الأوراق أن الطاعن سبق له أن رفع طعناً من ذات الحكم قضى برفضه موضوعاً ، فإنه لا يجوز قانوناً طبقاً لنص المادة ٤٣١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يرفع طعناً للمرة الثانية عن ذات الحكم .

(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٢١/١٩٥٧ ص ٨ ص ٦٩٨)

٢٩٩ - ان الطعن بالنقض طريق غير عادى لا يفتح بابه ، الا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة أما ما سبق ذلك من ضروب الخطأ ووجوه الظلم فلا يصح الطعن فيها الا مع الحكم الصادر في الموضوع ، وقد لا يجد الخصم عتذراً وجهاً للتظلم فإن هو وجد وجهاً لذلك فقد أجاز له القانون الطعن في الحكم من يوم صدوره لاصلاح ما عسى أن يكون قد وقع من خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم الموضوعى ذاته أو ما بنى عليه أو اتصل به ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بوقف الفصل في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية التي أصبح الحكم فيها نهائياً هو من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وليس من شأن هذا الحكم أن يبنى عليه منع السير في الدعوى

آخر درجة - فإذا كان الطاعن لا يوجه طعنه الى الحكم الاستثنائي ، ولكنه يرمى الى الطعن في الحكم الابتدائي بدعوى الاخلال بحق الدفاع ، ولم يتمسك بهذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية ، فليس له أن يشيّر لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الجلسة رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٠٤)

٣٠٦ - إذا كان القانون لا يجوز للطاعن الطعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف أمام غرفة الاحكام ، فإن استئناف الأمر المذكور يكون غير جائز ، وهو هذا الاعتبار وعلا بالمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئ للطاعن حقاً في أن يسلك طريقاً استثنائياً للطعن في الأمر الصادر من غرفة الاحكام في شأنه ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(الجلسة رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٠ م ١١ ص ١١٢)

الفصل السابع

سلطة محكمة النقض

(١) في الطعن في الأحكام :

٣١١ - متى كانت الواقعة بالنسبة للمتهم كما أثبتتها المحكمة الذي دانه باعتباره فاعلاً أصلياً تجعل القتل المسند اليه اشتراكاً في جريمة الشروع في القتل المقررة بجناية السرقة بعمل سلاح ولا تجعل منه فاعلاً أصلياً وكانت العقوبة المقررة بما مقرر قانوناً لجريمة الاشتراك في القتل المقررة بجناية أخرى فانه يتعين القضاء باعتباره ما وقع من المتهم اشتراكاً في جريمة الشروع في القتل مع رفض الطعن طبقاً لنص المادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات .

(الجلسة رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧ م ٨ ص ٢٨٨)

٣١٢ - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة الا أن المحكمة متى أبطلت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

(الجلسة رقم ٢٧٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٥٧ م ٨ ص ٤٢٣)

٣١٣ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت هذه القوة تدخل في حدود الدفاع الشرعي أو تتجاوزه هو من شأن محكمة الموضوع ، الا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها ما ينفي التجاوز ، ولكنها مع ذلك استخلصت نتيجة تخالف هذه الحقيقة ، فعتد ذلك يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون ، أن تدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع تلك الحقيقة ، وما يقضى به المنطق والقانون .

(الجلسة رقم ٤٥٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١-١٢-١٩٥٧ م ٨ ص ٦٦١)

٣١٤ - متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون بالتأثاته عن إيقاع العقوبة التبعة وكانت النيابة العامة لم تستند اليه

آخر درجة - فإذا كان الطاعن لا يوجه طعنه الى الحكم الاستثنائي ، ولكنه يرمى الى الطعن في الحكم الابتدائي بدعوى الاخلال بحق الدفاع ، ولم يتمسك بهذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية ، فليس له أن يشيّر لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الجلسة رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٢٠٤)

٣٠٦ - إذا كان القانون لا يجوز للطاعن الطعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بطريق الاستئناف أمام غرفة الاحكام ، فإن استئناف الأمر المذكور يكون غير جائز ، وهو هذا الاعتبار وعلا بالمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئ للطاعن حقاً في أن يسلك طريقاً استثنائياً للطعن في الأمر الصادر من غرفة الاحكام في شأنه ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(الجلسة رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٠ م ١١ ص ١١٢)

٣٠٧ - انه وإن كان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها لها أن تقرر فيه ما تراه استناداً الى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي الى ما تنتهي اليه ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة توجب تطبيق المادة المذكورة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح .

(الجلسة رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٦٠ م ٧ ص ٢٥٠)

٣٠٨ - قضى الحكم بالنسبة لجناية الشروع في القتل يقتضى قضاه بالنسبة لما قضى به في الجنيحة المنسوبة للمتهم وذلك بسبب ما بين الجرمين من الارتباط لوقوع احدهما في أعقاب الأخرى ونتيجة لها مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون الاعادة بالنسبة اليهما معاً .

(الجلسة رقم ٢٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٩٥٦)

٣٠٩ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع - الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة - تدل بغير شك على أن المتهم كان

المتنازعتين - واذا كانت غرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطمح في قرارها أمام دائرة الجنح المستأنفة التي هي احدى دوائر هذه المحكمة فان الاختصاص بالفصل في طلب تبين المحكمة المختصة ينقذ لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطمح في قرارات غرفة الاتهام امامها - وهي احدى الصيغتين المتنازعتين - عندما يصح الطعن قانونا (الفرن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٨ ق-جلسة ١١/٢٥/١٩٥٨ ص ٩٩٣)

الفصل الثامن

أثر الحكم في الطعن

٣٢٠ - قضى الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى قضاؤه أيضا بالنسبة للطاعن الآخر الذي يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسبابا لطعنه .
(الفرن رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ ق-جلسة ١٩٥٦/١/٢١ ص ٧٠٤)
٣٢١ - قضى الحكم بيبس الدعوى أمام المحكمة التي تباد امامها المحاكمة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق-جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ ص ٦٠٤)
(الفرن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٧ ق-جلسة ١٩٥٧/١/٤ ص ٨٠٢)
٣٢٢ - اذا استندت المحكمة فيما استندت اليه في ادانة الطاعن الى أقوال المتهم الأول فقد تحقق قيام التضارب بين مصلحتهما في الدعوى ومن ثم فان تولى محام واحد الدفاع عنهما يجب الحكم ووجب قضاؤه ونظرا للارتباط وتحقيقا لحسن سير العدالة تبين قضى الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الأول معا .

(الفرن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٦ ق-جلسة ١٩٥٦/١/١٥ ص ١١٣٨)
٣٢٣ - متى كان الحكم المنقوض قد دان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائز عند إعادة المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد عما سبق له ابداءه من أقوال كما أن من الجائز أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها ، فان قضى الحكم بالنسبة للطاعنين يستفيد منه حتما المحكوم عليه بشهادة الزور للارتباط الوثيق القائم بين الجرمين ويقتضى قضى الحكم بالنسبة له أيضا .

(الفرن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٦ ق-جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ ص ٨٣)
٣٢٤ - متى قضى برفض الطعن المرفوع من المستوفى الحقوق المدنية فان طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية يصبح غير ذي موضوع .

(الفرن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ ق-جلسة ١٩٥٧/٢/٨ ص ٨٥٧)

٣٢٥ - مبدأ جواز الاضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض انما يكون اعماله من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حدا أقصى لا يجوز

في طعنها دافاه لا يمكن تصحيحه لتعارض هذا التصحيح مع مصلحة المتهم « المظنون ضده » طبقا لنص المادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .
(الفرن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٧ ق-جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ ص ١٨٨)
٣٢٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم النهائي بدم قبول الاستئناف شكلا - فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يجوز قوة الشيء المحكوم فيه - اذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرقعه بمد المبدأ ، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تقتضيه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

(الفرن رقم ١١٧ لسنة ٢٨ ق-جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ ص ٢٧٨)
٣٢٦ - متى كانت الجريمة المنسوبة الى المتهم « اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم » قد وقعت في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥١ ، فان خطأ الحكم فيما قضى به من عقوبة الازالة يصبح غير ذي موضوع بصدور القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فان المحكمة - اذ تجتزئ - ببيان وجه العيب في الحكم المطعون فيه - لا يسعها ازاء صدور القانون المذكور الا أن تقضى علنا بنص المادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بقضى الحكم قضا جزئيا فيما قضى به من تأدية الحكم بالازالة .

(الفرن رقم ١١٠ لسنة ٢٨ ق-جلسة ١٩٥٨/٥/١٦ ص ٤٧٨)
٣٢٧ - اذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن عدد شجيرات الحشيش التي زرعها المتهم ضئيل ، وكان ما أورده من عناصر وادلة يفيد بذاته توافر الحيازة بقصد التصالح والاستعمال الشخصي ، مما كان يجب على المحكمة تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلا من المادة ٣٣ ، فانه تبين تصحيح الحكم بمعاقبة المتهم على مقتضى المادة المذكورة .

(الفرن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٩ ق-جلسة ١٩٥٩/٥/١١ ص ١٠ ص ٥٢٢)
٣٢٨ - السبب الذي يتمسك به الطاعن في طعنه - وان كان غير صحيح على الصورة التي اوردتها - الا أنه يتسع لمبب التصور عن بيان الأدلة والظروف التي يستدل منها على أن الطاعن كان يعلم بأن ما أخافه من مرسوبات متحصل من جناية قتل الأمر الذي يقتضى قضى الحكم بالنسبة اليه .
(الفرن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق-جلسة ١٩٦٠/٥/٣١ ص ١١ ص ٥٢١)

(ب) في أحوال تنازع الاختصاص :

٣٢٩ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تبين المحكمة المختصة مرفوع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام قرارات الجهتين

الثابت أن المدعى بالحق المدني قد قبل الحكم السابق صدوره من المحكمة الاستئنافية برفض دعواه ولم يظن عليه بطريق النقض فصارت له بذلك حجة الشيء المقضي به بالنسبة للدعوى المدنية ولا يكون له حق التدخل أمام هذه المحكمة مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذي أصدرته محكمة النقض بناء على ظن النيابة العامة وحدها ، فانه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية عند إعادة نظر الدعوى قبل تدخل المدعى بالحق المدني والحكم بطلانيته ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى المدنية فيتمت المأوؤ بالنسبة لها والقضاء برفضها .

(المن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٤ ق - جلة ١٢/٨ ص ١٠٠ من ١٠١٣)

٣٣١ - قض الحكم ببعد الدعوى أمام محكمة الإحالة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض ، ويتقضى ذلك أن تجري المحاكمة في الدعوى على أساس أمر 'لاحالة' الأميل - فاذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهم المسندة الى المتهمين أمام محكمة الإحالة قد أسندت اليهم تهما جديدة لم ترد في أمر الإحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس وانتهت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة اليهم في أمر الإحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان مما يبيحه ويوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بمد تعديل الوصف ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهم الجديدة الى المتهمين بالجلسة ، لأن هذا التعديل وقع مخالفا للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لاتصاله بأصل من أصول المحاكمات الجنائية أرسى الشارع قواعدها على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(المن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢٠ ص ١١ من ١٩٢٢)

الفصل التاسع

سقوط الطعن

٣٣٢ - مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية هو تحرير بطلان الحكم الصادر في غيبة التهم واعتباره كأن لم يكن ، ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم التأيي الصادر من محكمة الجنائيات في الجنابة المنسوبة الى المظنون ضده في معنى سقوط ذلك الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، فإن الطعن المقدم عن الحكم التأيي يعتبر ساقطا بسقوط ذلك الحكم الذي كان محلا للطعن .

(المن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٢/٢٠ ص ١١ من ٥٨٧)

الهيئة الثابتة أن تمداه وهو لا يتناول ما عدا ذلك من نحو تهديد الوقائع واعطاء الحادث وصفه الصحيح .

(المن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٢٤ ص ٨ من ١٩٥٧)

٣٣٦ - لا تلزم محكمة الإحالة بالرد على أسباب الحكم السابق الذي أصبح لا وجود له بعد نقضه .

(المن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٢٤ ص ٨ من ١٩٥٧)

٣٣٧ - متى كانت محكمة النقض قد اعتبرت تهديد المحكمة للتعويض تهديرا نهائيا في حدود سلطتها التقديرية ولكنها نقضت الحكم لأنه أجرى خصم جزء من قبضة التعويض دون أن يبين ما اذا كانت الحكومة ملزمة بالتضامن مع المتهم فيصيح الخصم أو غير ملزمة به معها فلا يصح الخصم ، وكانت محكمة الإحالة قد انتهت الى أن الحكومة ملزمة مع المتهم بالتضامن فإن ولايتها تقتصر على اجراء الخصم والحكم على المتهمين والحكومة بالمبلغ الذي قدرته المحكمة الأولى ، فإن قضت بزيادة مبلغ التعويض فانها تكون بهذه الزيادة خارجة عن ولايتها .

(المن رقم ١٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٢٥ ص ٨ من ١٩٥٧)

٣٣٨ - ان قض الحكم ببعد الدعوى أمام محكمة الإحالة الى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض وتجري فيها المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأميل فلا تقضى المحكمة بما ورد في حكمها الأول حول تهديد وقائم الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها لأن مداره هو القانون وليس الواقع ، ومن ثم فإن القول بالترزم محكمة الإحالة تصحيح العيب الذي قض الحكم الأول من أجله والاقتصار على التصحيح يكون على غير أساس من القانون .

(المن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٢/٢٤ ص ٩ من ١٩٤٢)

٣٣٩ - ان قض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقضه أيضا بالنسبة للطاعن الآخر الذي يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسبابا لطعنه علا بصن المادة ٤٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(المن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٢/١٣ ص ٩ من ١٩٥٨)

(المن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢٥ ص ١٠ من ٢١٩٩)

(المن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/٢٧ ص ١٠ من ١٩٨٣)

(المن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٢/١١ ص ١١ من ٢٢٤٦)

(المن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ ق - جلة ١٢/٢١ ص ١١ من ١٩٦٠)

٣٣٠ - لا يستفيد المدعى بالحق المدني من ظن النيابة العامة ، إذ أن قض الحكم في هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية ، وتكون هذه الدعوى هي التي أعيد طرحها على محكمة ثاني درجة دون الدعوى المدنية - فاذا كان

رقم القاعة

نيابة عامة

الفصل الأول : سلطة النيابة العامة في التحقيق

١٧ - ١	الفرع الأول : في إجراء التحقيق
٢٤ - ١٨	الفرع الثاني : في التصرف في التحقيق
٢٧ - ٢٥	الفصل الثاني : سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى
٣١ - ٢٨	الفصل الثالث : حق النيابة في العطن في الأحكام
٣٢	الفصل الرابع : سلطة النيابة في تنفيذ الأحكام
٣٣	الفصل الخامس : قرارات النيابة العامة في المنازعات المدنية والإدارية
	موجز القواعد :

الفصل الأول - سلطة النيابة العامة في التحقيق

الفرع الأول - في إجراء التحقيق

- ١ - التحقيق الذي يجره معاون النيابة في ذات اختصاصه المكاني . عدم إسكان المعلمين على محضره بالبطان
- ٢ - وكلاء النيابة الكلية . اختصاصهم بأعمال التحقيق عن المحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية
- ٣ - التفتيش المحاصل بواسطة وكيل النيابة المفتق . استغلاله عن القبض الباطل السابق عليه
- ٤ - إختصاص وكيل النيابة الكلية بإصدار إذن التفتيش في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها
- ٥ - تطلب وكيل النيابة الجزئية معاون النيابة للتحقيق . صحيح
- ٦ - حضور عام مع المزم في التحقيق الذي تولاه معاون النيابة . عدم اعتراضه على ذلك . سقوط حق المزم في الدفع ببطلته م ١٣٣٣ ج .
- ٧ - أعضاء النيابة للتدوين لقيام بأعمال النيابة العسكرية . عدم تقديم بالقيود الواردة في المادة ١٩١ ج . الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤ - ١٠ - ١٩٥٤
- ٨ - تولي النيابة التحقيق بنفسها . عدم جواز قيام مأمور الضبط القضائي بإجراء أي عمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها
- ٩ - صدور القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ أثناء نظر القفوية التي أجرى معاون النيابة تحقيقها . الدفع ببطان محضر التحقيق . غير سليم

رقم القاعدة

- ١٠ — تعليمات وزارة التكوين إلى موظفيها بالتناقص من بعض المالحقات التبرئية . عدم التزام النيابة العامة بها
- ١ — اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق بدائرة المحكمة الكلية دون حاجة إلى تنبيه من رئيس النيابة بذلك
- ١٢ — اقتصار إنهاء النيابة العامة حال مباشرتها بإجراء تحقيق القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية على قيد إجراء التحقيق قبل أن تجري هي التفتيش بنفسها أو بطريق نائب أحد مأموري الضبط دون غيره من قيود المادة ١١/٩١ ج
- ١٣ — إتصاف تحقيق معاون النيابة المتدوب لإجرائه بصقة التحقيق القضائي عملاً بأحكام القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦
- ١٤ — انتهاء حق النيابة العامة عند صدور هذا القانون قبل نظر الدعوى أمام محكمة الجنائيات
- ١٥ — إحالة أهال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لايضليه اختصاصه بعمله الأصل مالم ينصص في أمر التلب بأعمال النيابة العسكرية وحدها
- ١٦ — اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة التي يعمل بها
- ١٧ — إيالات أمر نائب أحد أعضاء النيابة لتحقيق حادث . عدم لزوم النص صراحة على درجة من نائب التحقيق
- ١٨ — حق رئيس النيابة في نائب أحد أعضاء دائرته للقيام بعمل عضو آخر بذلك الماترة عند الضرورة

راجع : تحقيق (القاعدة رقم ٢٥)

راجع : تفتيش (القواعد من ١-٩ ومن ١٧-٤٩)

الفرع الثاني - في التصرف في التحقيق

- ١٨ — أمر الحفظ للمانع من المود إلى الدعوى الجنائية . نائب وكيل النيابة ضابط بوليس لتحقيق بلاغ . إمتناع المضي عليه من ابداء أقواله أمام ضابط البوليس . إعادة الأخير الشكوى إلى النيابة دون تحقيق . حفظها إدارياً بمرقة وكيل النيابة . جواز الرجوع في أمر الحفظ هذا
- ١٩ — أمر الحفظ الصادر من النيابة . الأمر الصادر منها بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية . الفرق بينها . الأخير وحده الذي يمنع من رفع الدعوى الجنائية
- ٢٠ — الأمر الصادر من النيابة بأن لاوجه لإقامة الدعوى في مواد الجنائيات يجب أن يكون صريحاً وملوناً . وجود ملوكه محرره برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها إصدار الأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى . لا يثنى
- ٢١ — صدور مشرور من النائب العام بأرجاء تقديم قضايا ميعه إلى المحاكمة . عدم اعتباره في قوة القانون
- ٢٢ — سلطة عمل النيابة العامة في أن يبدى لفرقة الإتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للقيمة المستندة إلى التهم
- ٢٣ — حق المالحى العام في مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها
- ٢٤ — عدم قابلية تصرف المالحى العام بدائرة عمله في الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام للإلغاء أو التصيل من النائب العام بخلاف تصرفه في الاختصاصات العامة إذ تخضع فيها لإشراف النائب العام من التاجين القضائية والإدارية . سلطة النائب العام في التناء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة بالرغم من من موافقة المالحى العام

رقم القاعة

الفصل الثاني - سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى

- ٢٥ - كفاية الإذن من النائب العام أو المأمور العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد الموقوف ومن في حكمه عند ارتكابه جريمة أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة دون استئذان مباشر بها من أحد هؤلاء ...
- ٢٦ - حالات تعلق تحريك النيابة الدعوى الجنائية على شكوى المني عليه أو وكيله الخاص . قصرها على شخص لهم بالنسبة للجرائم التي خصها القانون بالذكر دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تنظم فيها الشكوى الرأى المكسب الذي جرى عليه قضاء النقض في بعض الأحكام تطلق بمحالات التحدد السوري دون اللادى ...
- ٢٧ - سلطة النيابة في رفع الجنائية إلى محكمة الجنائيات بطريق تكليف التهم بالحضور أمامها مباشرة بالنسبة للجنائيات المنصوص عنها في المادة ٣/٢١٤ أ. ج. والجرائم الأخرى المرتبطة بها طبقاً لنص المادة ٣٢٤ ع ...

الفصل الثالث - حق النيابة في الطعن في الأحكام

- ٢٨ - القول بعدم قبول استئناف النيابة لا يرضاهما الحكم الابتدائي . لا أساس له . حق النيابة في الاستئناف مطلق ...
- ٢٩ - حق النيابة في الطعن . اقتضاه على الدعوى الجنائية . عدم استفادة المدعى المدني من طعن النيابة في الدعوى الجنائية ...
- ٣٠ - حرية النيابة العامة في ممارسة اختصاصها . أثر عدم محاسنًا رخصة تأملها القانون بها . عدم جواز الاستناد إلى ذلك لصيب قرار قاضي التحقيق ...
- ٣١ - توافر المصلحة في الطعن بالنقض : بالنسبة النيابة العامة ولو كانت المصلحة هي للمحكوم عليه . علة ذلك ...

الفصل الرابع - سلطة النيابة في تنفيذ الأحكام

- ٣٢ - وجوب مبادرة النيابة إلى تنفيذ الأحكام . صدور أمر كتابي بذلك غير لازم . م ١٤٦٢ ح ...

الفصل الخامس - قرارات النيابة العامة في المنازعات المدنية والجنائية والإدارية

- ٣٣ - استئناف قرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تصدر باتخاذ إجراءات إدارية . غير جائز .

القواعد القانونية :

الفصل الأول

سلطة النيابة العامة في التحقيق

الفرع الأول - في إجراءات التحقيق

جميعاً من مأموري الضبط القضائي فإذا أجرى التحقيق في ذات اختصاصه المكاني فلا يمكن أن يطن على محضره بالطلان وكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا المحضر هو أنه لا يعتبر محضر تحقيق بالمعنى المعروف في القانون .
(الملن رقم ٣٤١ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٥٦/٥ ص ٧ ص ١٨٨)

١ - معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم

٨ - متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملاً من أعمال التحقيق إلا بأمر منها وإلا كان عمله باطلاً . ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تبأشر التحقيق في الحادث فإن التفتيش يكون باطلاً .

(ملحق رقم ٩٠ لسنة ٢٧ ق - جملة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٨ س ٢٤٥)

٩ - متى كانت القضية التي تدب معاون النيابة لتحقيقها منظورة أمام محكمة الجنايات عندما جعل الشارع يقتضى القانون رقم ٦٣٥ سنة ١٩٥٦ للتحقيق الذي يجريه معاونوا النيابة عند ندهم لإجرائه صفة التحقيق القضائي ، فلا يخلف من حيث أثره وقيسته عن التحقيق الذي يجريه غيرهم من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم ، فإن الدفع بطلان محضر التحقيق الذي أجراه لا يكون سديداً .

(ملحق رقم ١٣١ لسنة ٢٧ ق - جملة ١٩٥٧/٥/٧ ص ٨ س ٤٧١)

١٠ - أن تعليمات وزارة التكوين إلى موظفيها بالتفاضي عن بعض المخالفات - بفرض صدورهما - لا تلزم النيابة العامة وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها مباشرة الدعوى الجنائية في الأخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع الدعوى الجنائية .

(ملحق رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جملة ١٩٥٨/٢/١٨ ص ٩ س ٢١٨)

١١ - أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها دون حاجة تدب منه بذلك .

(ملحق رقم ٧٠ لسنة ٢٨ ق - جملة ١٩٥٨/٥/١٢ ص ٤٨٦)

١٢ - أن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن « يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يندهم النائب العام لدى المحاكم العسكرية إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقدمون في ذلك بالتقيد المبني في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية » إذ نص على ذلك ولم ينص على الإغناء من التقيد الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الإجراءات

٢ - وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها .

(ملحق رقم ٢٤٢ لسنة ٥٦ ق - جملة ١٩٥٦/٤/١ ص ٧ س ٧٠٨)
(وراجع ملحق رقم ٧٠ لسنة ٢٨ ق - جملة ١٩٥٨/٥/١٢ ص ٤٨٦)
(والمعنى رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ ق - جملة ١٩٦٠/٢/٢٢ ص ١١ س ٢٩٢)

٣ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو إجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول بطلان هذا التفتيش تبعاً لبطلان القبض ، وللمحكمة أن تمتد في ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

(ملحق رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق - جملة ١٩٥٦/١٢/٤ ص ٧ س ١٢٣٨)

٤ - صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أية جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الإذن باعتباره مختصاً بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع تقيبه إلا بنهي صريح .

(ملحق رقم ١١٤٧ لسنة ٢٦ ق - جملة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧ س ١٢٣٨)
(والمعنى رقم ٦٤٧ لسنة ٢٩ ق - جملة ١٩٥٩/٥/٢٥ ص ١٠ س ٥٧٠)

٥ - معاون النيابة من مأموري الضبطية القضائية وندبه للتحقيق من وكيل النيابة الجزئية المختص صحيح في القانون .

(ملحق رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق - جملة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨ س ٥٢)

٦ - متى كان معاون النيابة الذي تولي التحقيق قد تلقى ابتدأاً بإجرائه من وكيل النيابة وحصل التحقيق بحضور محامي المتهم بدون افتراض منه سقط حقه في الدفع بطلان التحقيق كما تنص على ذلك المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(ملحق رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق - جملة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨ س ٥٢)

٧ - أعتفت المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أعضاء النيابة الموسمية الذين يندهم النائب العام لدى المحاكم العسكرية مباشرة إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقاً للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ من التقيد الواردة في المادة ٩١ من قانون الإجراءات .

(ملحق رقم ١٤٨ لسنة ٢٧ ق - جملة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ٨ س ٢٨٩)

التي هم تابعون لها ، وذلك بناء على تهمهم من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تعرضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم القروض ولا يستطاع فيه الا اذا كان هناك نص صريح .

(المن رقم ١٤٤٩ لسنة ١٣٢٩ هـ - ٥/٢٢/١٣٦٠ م - ٢٩٢ ص)

١٦ - اذا كان الواضح من أمر التلب المكتوب على ذات اشارة الحادث المبلغة للنيابة العامة أن المندوب للتحقيق هو من أعضاء النيابة العامة ، فانه لا يلزم النص صراحة على درجته ، طالما أن جميع أعضاء النيابة من مأموري الضبط القضائي .

(المن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ق - ٥/٣٠/١٣٦٠ م - ١١ ص - ٥٠٨)

١٧ - لرئيس النيابة العامة حق تلب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بترك الدائرة عند الضرورة عملا بنص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء - وهذا التلب يكفي فيه أن يتم شفاها عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا التلب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى - فإذا كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة عند ما أصدر الاذن بالتفتيش قد وقعه باعتباره منتدبا للقيام بأعمال نيابة أخرى ، فإن هذا الذي أثبت يكفي لاعتبار الاذن صحيحا صادرا ممن يملك اصداره قانونا ، ومن ثم يكون سديدا ما رآه المحكمة من عدم وجود وجه لنص دفتر الاتداب بالنيابة الكلية .

(المن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق - ١٤/٦/١٣٦٠ م - ١١ ص - ٥٨٢)

الفرع الثاني - في التصرف في التحقيق

١٨ - المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الحفظ الذي يمنح من المود الى الدعوى الجنائية الا اذا ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة انما هو الذي يسبقه تحقيق تجر به النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على اقتداب منها . ولذا فمنى كان الثابت أن وكيل النيابة وإن كان قد تلب ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المتقدم من المجني عليه ضد الطاعن الا أن المجني عليه امتنع عن ابداء أقواله أمامه فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بضغط الشكوى

الجنائية وهي المواد التي تمالح مسألة التضييق على الأشخاص وتعتيمهم انما أراد أن يعنى النيابة من قيد اجراء التحقيق قبل أن تجري هي التفتيش بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجرائه ، دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تسبق على التفتيش صفته كاجراء من اجراءات التحقيق . (المن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ ق - ٢١/١٠/١٣٥٨ م - ٩ ص - ٨٤٣)

١٣ - أن الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٦ الذي صدر قبل نظر القضية أمام محكمة الجنابات - قد أجاز للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومفاد أن الشارع قد جعل لها يجريه معاونو النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم ، والتقول بطلان التحقيق الذي أجراه معاون النيابة وما يستتبعه من الإلزام بأعادته ممن يملكه ، فيه معنى متمذر بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائي ، وبعد أن زال التفرق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، ويزوال هذا التفرق أصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه لوجود الوصف الذي أرادته الشارع في التحقيق الذي عرض على محكمة الجنابات عند نظر الدعوى التي باشرت هي أيضا فيها التحقيق النهائي الذي يتطلبه القانون - فإذا كان الثابت من الأوراق أن معاون النيابة الذي أجرى التحقيق قد أثبت في صدر محضره أنه تلب لأجرائه من نائب النيابة فإن النص بطلان محضر التحقيق الذي أجراه معاون النيابة لا يكون سديدا .

(المن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٨ ق - ٢٥/١١/١٣٥٨ م - ٩ ص - ٩٨٦)

١٤ - لحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسله اختصاصه بعمله الذي له أن يباشر دائما ما لم يمنح ذلك من صرحا ولم يخصص في أمر التلب الصادر اليه بأعمال النيابة العسكرية وحدها .

(المن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ ق - ٢٢/٢/١٣٦٠ م - ١١ ص - ٢٩٢)

١٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية

المطلي للثمة المستدة الى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى الى المحكمة .

(المن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩٨١)

٢٣ - ان المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء اذ نصت على أن « يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين » انما حددت للمحامين العامين اختصاصا قضائيا يستند الى أساس قانوني يجعل تصرفاتهم القضائية في مأمن من الطعن ، فخلو كل منهم في دائرة اختصاصه كافة الحقوق والاختصاصات القضائية التي للنائب العام ليصبح من سلطته إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة والطعن بالاستئناف في المبادئ الضوئ والطعن في قرارات غرفة الاحكام على ألا يمس ذلك ما للنائب العام من حق الاشراف باعتباره صاحب الدعوى المسماة والقائم على شئونها كما بين من نص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء والمادة ٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والتي تنص على أنه « للنائب العام حق الرقابة والاشراف على جميع أعضاء النيابة » .

(المن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/١٨/١٩٥٨ ص ٩١٣)

٢٤ - للمحامي العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن القضاء حق مباشرة الاختصاصات الفنية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها وتصرف فيها غير قابل للإلغاء أو التعديل من النائب العام ، أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التي خص القانون بها النائب العام وحده ، كالأمر الصادر بالأمر لاقامة الدعوى ، فيكون شأن المحامي العام في هذا النوع من الاختصاصات شأن باقي أعضاء النيابة يخضع لاشراف النائب العام وهو لا يتحقق الا اذا شمل التأمين القضائي والإدارية على السواء كما صرح عنه نصوص القانون والمذكرة الإيضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا منتجا لإقراره التقاوية بالرغم من موافقة المحامي العام على أمر الحفظ .

(المن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١١/١٨/١٩٥٨ ص ٩١٣)

الفصل الثاني

سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى

٢٥ - رفع الدعوى الجنائية ضد الموقوف أو المستقدم

اداريا ، ان هذا الأمر الذي لم يسبقه تحقيق اطلاقا لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعتها الادارية .

(المن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٥/٢/١٩٥٦ ص ٧٨٠)

١٩ - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو اجراء اداري صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التي تهين على جميع الاستدلالات عملا بالمادة ٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز المدول عنه في أي وقت بالنظر الى طبيعتها الادارية البحتة ، ولا يقبل تظلما أو استئنافا من جانب المجني عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لهما هو الاتجاه الى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنب والمخالفات ، دون غيرها ، اذا توافرت له شروطه ، وهذا الأمر الاداري يفرق عن الأمر القضائي بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد ان تجرى تحقيق الواقعة نفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقتضيه المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات ، فهو وحده الذي ينبع من رفع الدعوى ، ولهذا ايجز للمجني عليه والمدعى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة الاحكام .

(المن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٥/٢/١٩٥٦ ص ٧٨٠)

٢٥ - يجب في الأمر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى في مواد الجنابات أن يكون مبررا ومعلوما ولا يبنى عنه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى مذكرة محزنة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها على رئيس النيابة إصدار الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى اكتفاء بالجزاء الاداري .

(المن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٧/١٧/١٩٥٧ ص ٨٠)

٢١ - ان التعليم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدوري رقم ٦٩ سنة ١٩٥٧ في ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على ارجاء تقديم قضايا الجنب التي يتم فيها اصحاب الماطن والمخازين لمخاتمتهم أحكام الترسيمات القائمة بشأن موصافات اتاج العقيق وصناعة العزير الى المحكمة وطلب تأجيل ما يكون منظورا من هذه القضايا أمام المحاكم الى أجل غير مسمى ، ولا يرقى الى مرتبة القانون أو يليه .

(المن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٧/١٢/١٩٥٧ ص ٨٠)

٢٢ - من المقرر أن النيابة العامة حق ابداء ما بين لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة بمباشرة اجراءات الدعوى العمومية وهي في ذلك لا تتجزأ ومن حق ممثلها أن يبدى لفرقة الاحكام ما يراه بشأن الوصف

المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ويكون على غير أساس ما يثيره المتهم من عدم قبول استئناف النيابة لارتضاها الحكم الابتدائي .

(الطن رقم ١٣٩٣ لسنة ٢٥ قسيلة ١٠/١٩٥٩ ص ٧٥٣٨)

٢٩ - لا يستفيد المدعى بالحق المدني من طعن النيابة العامة ، إذ أن قض الحكم في هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية ، وتكون هذه الدعوى هي التي أعيد طرحها على محكمة ثاني درجة دون الدعوى المدنية - فإذا

كان الثابت أن المدعى بالحق المدني قد قبل الحكم السابق صدوره من المحكمة الاستئنافية برفض دعواه ولم يطن عليه بطريق التقاضي فصار تله بذلك حجية الأمر المقضي به بالنسبة للدعوى المدنية ولا يكون له حق التدخل أمام هذه المحكمة مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذي أصدرته محكمة النقض بناء على طعن النيابة العامة وحدها ، فانه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية عند إعادة نظر الدعوى قبول تدخل المدعى بالحق المدني والحكم له بطلباته ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى المدنية ، فيتعين التأوّه بالنسبة لها والقضاء برفضها .

(الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق- جلة ١٨/١٩٥٩ ص ١٠٠١٠٣)

٣٠ - لا يجوز الزام النيابة بممارسة رخصة طاهيا انقائون بها ، فلا محصل للقول بأن عدم استئناف النيابة العامة لقرار أصدره قاضي التحقيق قد فوت على الطاعنين درجة من درجات التقاضي ، ولا يصح كذلك الاستناد الى عدم استعمال هذا الحق المخول لها دون الطاعنين للنهي على القرار المذكور .

(الطن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ جلة ٢٢/١٩٥٩ ص ١٠٠٥٠٥)

٣١ - من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمرکز قانوني خاص يجيز لها أن تطن في الحكم - وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن - بل كانت المصلحة هي للحكوم عليه من المتهمين ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مرحلة الدعوى الجنائية مسحية وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والطلائع ، وكان المتهم يرمي من وراء دعواه أن تفضي له محكمة الجنابات بطلان الحكم - وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فضلا عن مساسه بقوة

العام أو أحد رجال الضبط لجرمة وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٩ في فقرتها الثالثة - لا يشترط فيه أن يباشر النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى فإن أذن بإقامتها ضد الموظف العمومي فلا تشرب على وكيل النيابة المختص ان هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي يطرح أمامها النزاع .

(الطن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ ق- جلة ١٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩٠٧٨١٠)
(والطن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق- جلة ٢١/٢/١٩٦٠ ص ١١٢٧٣)

٣٦ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي يبيح عدم التوسع في تصديره وقصره على أضيق نطاق بالنسبة الى الجريمة التي خصها القناون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى - ولما كانت جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج - التي دين المتهم بها مستقلة في ركنها المادي عن جريمة الزنا التي اتهم بها ، فلا خير على النيابة العامة أن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعا تحقيقا لرسالتها ، ولا محل لتقاي هذه الحالة بما سبق أن جرى عليه قضاء محكمة النقض في بعض أحكامها في شأن التمدد الصوري للجرائم - كما هو الحال بالنسبة الى جريمة دخول البيت بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه .

(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق- جلة ٨/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٩٩٢٠)

٣٧ - استحدث الشارع فيما أورده في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ اعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام استثناء من الأصل العام المبني في الفقرة الثانية من المادة المذكورة حكما آخر - فأجاز للنابة العامة رفع الجنابات للنصوص عليها في هذه المادة وعما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى شملها التحقيق بأمر تكليف واحد أمام محكمة الجنابات رأسا .

(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ قسيلة ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١٢٢٢)

الفصل الثالث

حق النيابة في الطعن في الأحكام

٢٨ - حق النيابة في الاستئناف مطلق مباشره في الموعد

أو تحرير طلب بضبط المحكوم عليه أو نحوه .
(الطن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٧ قجلة ١١/١١/١٩٥٧ ص ٨٨٤)

الفصل الخامس

قرارات النيابة العامة في المنازعات المدنية والإدارية

٣٣ - الطعن بالاستئناف أمام غرفة الاتهام من المبنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون الا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق والقاضي بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، ومن ثم فإن الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة لقرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق باتخاذ اجراءات ادارية .
(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٢٦ ق - قجلة ٢٥/١٢/١٩٥٦ ص ٧٣٠٩)

الشيء الملقى - فان مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها - ولو أن الحكم قد قضى برفض الدعوى موضوعا .
(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ قجلة ٢٦/٤/١٩٦٠ ص ٢٨٠)

الفصل الرابع

سلطة النيابة في تنفيذ الأحكام

٣٣ - أوجب الشارع في المادة ٤٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية على النيابة أن تبادر الى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ ، ولم يرسم لذلك شكلا خاصا كصدور أمر كتابي

$$(\mathbf{A})$$

رقم القادة

هتك عرض

الفصل الأول :

١ - ٩ الركن للمادى

الفصل الثانى :

٦ القصد الجنائى

الفصل الثالث : الظروف المشددة :

٧ - ٨ ١ - القارة

٩ - ١٠ ب - صفة الجنائى

الفصل الرابع :

١٣ - ١٤ نسيب الأحكام

موجز القواعد :

الفصل الأول - الركن المادى

١ هتك العرض فعل عل بالحياه يستلزم الى جسم الجنئ عليها وعوراتها ويخش حياهما

٢ توفر هتك العرض قانونا ولولم يترك الفعل أثرا بجسم الجنئ عليه

٣ صورة واقعة يتوفر فيها الركن المادى لجناية هتك العرض . مباغتة الجنئ عليها بوضع المم يدعا عن قبله

٣ من خارج اللابس

٤ كشف جزء من جسم الجنئ عليه يعد من العورات يوفر بذاته الفعل المادى لجريمة هتك العرض

٥ تخزيق لباس الجنئ عليها وكشف جزءا من جسمها هو من العورات عل غير لإرادتها يوفر جنائية هتك

٥ العرض

الفصل الثانى - القصد الجنائى

٦ القصد الجنائى في جريمة هتك العرض هو علم مرتكب الفعل بأنه غاوش لعرض الجنئ عليها

رقم القادة

الفصل الثالث - الظروف المشددة

(١) القوة :

- جنابة هتك المرض . و كن القوة فيها . توافره بارتكاب الفعل ضد إرادة المجرى عليه وبغير رضاه . الاكراه
الأدنى والمباذلة واستعمال الحيلة تتدرج تحت القوة أو التهديد ٧
- تسليم المجرى عليه بوقوع الفعل عليها نتيجة اغتصافها بمظاهر الخائى التى اغتفلها لا يهاجمها بأنه طيب يوفى
جريمة هتك المرض بالقوة والتدخل فى وظيفة عامة بغير وجه حق ٨

ب - صفة الخائى :

- كون المجرى عليه عاملين فى عمل كرواء واحد . انطباق النظر المشدد المتخصص عليه فى المادتين
٢٦٧/١ و ٢٦٩/٢ عقوبات ٩
- اعتبار الخائى من المتولين تربية المجرى عليه دون اشتراط تولى التربية فى مدرسة عامة وعلى وجه الاحتراف ١٠
- اعتبار المجرى عليه من المتولين تربية المجرى عليه ولو باعطاء دروس خاصة فى مكان خاص دون احترام ١١
- تكليف المجرى للمجرى عليه بحمل مناعه حتى مكان الحادث لا يحمل له سلطة عليه فى حكم ٢٦٧/٢ ع ١٢

الفصل الرابع - تسبيب الأحكام

- كفاية إثبات الحكم ببلائه حصول اتصال مجنى بين المجرى والمجرى عليها . طريقة حصول هذا الاتصال
وكيفية . لا تأثير لها فى متنته أو مقوماته ١٣
- مجرد ارتكاب فعل هتك المرض فى الظلام وفى حشة الليل وفى مكان غير آهل بالناس لا يفيد غمدا
ورضاء المجرى عليه ١٤

القواعد القانونية:

الفصل الاول

الركن المادى

٢ - هتك المرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل
الى جسم المجنى عليه وعوراتها ويخدش عاطفة الحياء عنده
من هذه الناحية ولا يشترط توافره قانونا أن يترك الفعل
أثرا بجسم المجنى عليه .
(الملن رقم ١٤٢٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ ص ٨ س ٨٦)

٣ - متى كان الفعل المادى الذى قارنه المتهم هو
مباغة المجنى عليها بوضع يدها الممدودة على قلبه من خارج
الملابس ، فإن هذا الفعل هو مما يخدش حياء المجنى عليها
العرضى وقد استطال الى جسمها وبلغ درجة من التعش
يتوافر بها الركن المادى لجناية هتك المرض .
(الملن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ ص ٩ س ٢٩٨)

١ - هتك المرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل الى
جسم المجنى عليها وعوراتها ويخدش عاطفة الحياء عندها .
(الملن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ ص ٧ س ١٧٤)

جرمتى هتك العرض بالقسوة والتدخل في أعمال طبيب
المستشفى بشرق ٩٠ - ل ٣٠ - ج ٢٧/١٩٦٠/١١ ص ١٢٧ (١٦٣٧)

(ب) صفة الجاني

٩ - متى كان المتهم في جريمة هتك العرض والمجنى عليه
كلاهما عاملين في محل كواء واحد ، فهما مشمولان بسلطة
رب عمل واحد ، ومن ثم فانه يطبق على المتهم الظرف الشديد
المخصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ والفقرة
الثانية من المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات .
(الفرن رقم ١٠٢ ل ٢٧ - ج - ج ٢١/١٨٠٧/٨ ص ٨٠٣ ٢٦٣٣)

١٠ - لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض
التي يكون فيها الجاني من التولين تربية المجنى عليه أن تكون
التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ
أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن تكون
عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك
في مكان خاص وبمما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني
بالتربية قصيرا . وسيان أن يكون في عمله محترفا أو في مرحلة
التدريب ما دامت له ولاية التربية بما تستتبعه من ملاحظة
وما تستلزمه من سلطة .
(الفرن رقم ٨٦٣ ل ٢٧ - ج - ج ٢١/١٨٠٧/٨ ص ٨٠٩)

١١ - لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة
هتك العرض التي يكون فيها القاتل من التولين تربية
المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى
عليه مع غيره أو أن يكون في مدرسة أو معهد تعليم بل
يكفي أن يكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى
عليه ولو كانت في مكان خاص ، ولا يشترط كذلك أن
يكون الجاني محترفا مهنة التدريس ما دام قد ثبت أنه قد
عهد اليه من أبوي المجنى عليه اعطائه دروسا خاصة والاشراف
عليه في هذا الصدد .
(الفرن رقم ٤٤٢ ل ٢٨ - ج - ج ٢١/١٩٥٨/٩ ص ٤٤٦)

١٢ - تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة
سيارات مدنية حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه
بالمعنى الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ من قانون
العقوبات .
(الفرن رقم ٢٠٠٢ ل ٢٨ - ج - ج ٢١/١٩٥٩/٢ ص ١٠ ص ٢٢٦٦)

٤ - يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني
على كشف جزء من جسم المجنى عليه بعد من العورات التي
يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ، ولو لم يقرن ذلك
بفعل مادي آخر من أفعال الفحش ، كإحداث احتكاك
أو إيلاج يترك أثرا .

(الفرن رقم ١٦٦٤ ل ٢٨ - ج - ج ٢١/١٩٥٩/١٢ ص ١٠ ص ٢٧)

٥ - تمزيق لباس المجنى عليها الذي كان يستترها وكشف
جزء من جسمها هو من العورات - على غير إرادتها أمام
الشهود الذين شهدوا بذلك - هذا الفعل يتوافر به جنابة
هتك العرض بصرف النظر عما يقع على جسم المجنى عليها
من جرائم أخرى .
(الفرن رقم ١٩٠٨ ل ٢٩ - ج - ج ٢١/١٩٦٠/١١ ص ١١ ص ٢٨٦٦)

الفصل الثاني

القصد الجنائي

٦ - اذا كان ما أبتج الحكم في حق المتهم يدل بذاته
على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى
عليها فان ذلك يتوافر به القصد الجنائي في جريمة هتك
العرض .
(الفرن رقم ١٢٣٣ ل ٢٥ - ج - ج ٢١/١٩٥٧/٢ ص ٧ ص ١٧٤٤)

الفصل الثالث

الظروف المشددة

(أ) القوة

٧ - لا يقتصر ركن القوة في جنابة هتك العرض على
القوة المادية ، بل ان الشارع جعل من التهديد ركنا مماثلا
للقوة وقرنه بها في النص وبذلك أراد أن يعتبر الفعل جنابة
كلما ارتكبت ضد ارادة المجنى عليه وبغير رضاه ، فيندرج
تحت معنى القوة أو التهديد الاكراه الأدبي والمباغتة واستعمال
الحيلة لأن في كل من هذه الوسائل ينعدم الرضاء الصحيح .
(الفرن رقم ٩٢١ ل ٢٨ - ج - ج ٢١/١٩٥٨/٢ ص ٩ ص ٦٥٩٩)

٨ - متى ثبت أن المجنى عليها قد اتخذت بالمظاهر
التي اتخذها المتهم والتي أدخل بها في روعها بصرفاته أنه
طبيب بالمستشفى فسلست بوقوع الفعل الذي استلظ الى
موضع الفة منها وخدش حياعها ، فان هذا مما تتحقق به

الفصل الرابع

تسيب الأحكام

فإن دعوى الشك في الاستناد التي يشير إليها المتهم تكون غير مجدية .

(المقرر رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ في جلة ٢/٤ من ١٩٥٧ س ٨ من ١٠٩)

١٤ — مجرد ارتكاب فعل هتك العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير آهل بالناس لا يفيد أنه قد تم بتير رضاه المجنى عليه .

(المقرر رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢/٢٢ من ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٢٩)

١٣ — متى كان مؤدى ما أثبت الحكم أن اتصالا جنسيا تم بين المتهم والمجنى عليها وهو مناط ادافه المتهم ، أما طريقة حصول هذا الاتصال وكيفيته ، فهي أمور ثانوية لا أثر لها في منطق الحكم أو مقوماته — متى كان ذلك

(و)

رقم القاطعة

وصف التهمة

- الفصل الأول : سلطة النيابة في تحليل وصف التهمة ... ١ ...
- الفصل الثاني : عقيد المحكمة بالواقعة التي ترفع بها الدعوى ... ٤-٢ ...
- الفصل الثالث : عدم العقيد بوصف التهمة ...
- القرع الأول : عدم عقيد المحكمة بوصف التهمة ... ١١-٥ ...
- القرع الثاني : عدم عقيد غرفة الإتهام بوصف التهمة ... ١٣-١٢ ...
- الفصل الرابع : مالا يعد تغييرا لوصف التهمة ... ٢١-١٤ ...
- الفصل الخامس : ما يستلزم لفت نظر الدفاع عند تحليل وصف التهمة ...
- القرع الأول : بإضافة واقعة جديدة ... ٣١-٢٢ ...
- القرع الثاني : كيف يتم لفت نظر الدفاع ... ٣٤-٣٢ ...
- الفصل السادس : مالا يستلزم لفت نظر الدفاع عند تحليل وصف التهمة ...
- القرع الأول : التحليل القائم على نفس الوقائع التي شكلها التحقيق ودارت حولها المرافعة ولم يترتب عليه ... ٤٢-٣٥ ...
- القرع الثاني : الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ... ٤٥-٤٣ ...
- القرع الثالث : إخلالاً للمادة ... ٤٨-٤٦ ...
- الفصل السابع : وصف التهمة في نطاق الدعوى المدنية ... ٥٠-٤٩ ...
- الفصل الثامن : وصف التهمة في نطاق الطعن بالنقض ... ٥٢-٥١ ...
- الفصل التاسع : مسائل متنوعة ... ٥٦-٥٣ ...

موجز القواعد :

الفصل الأول — سلطة النيابة في تحليل وصف التهمة

- ١ — سلطة النيابة أن تبدى لغرة الإتهام ما تراه بشأن الوصف المعطى التهمة للمستند للمتهم ... ١ ...

رقم القاعدة

الفصل الثاني - تقيد المحكمة بالواقعة التي ترفع بها الدعوى

- ١ - ثبت أن الواقعة التي دارت عليها المرافعة أمام محكمة أول درجة متى أن المصم أقام بناء عائقاً للقانون بدون ترخيص . تناول الدفاع أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو . قضاء المحكمة بالنقض بالإزالة خطأ ٢
- ٢ - تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عامة مستدعة ليس مجرد تمييز في وصف الأفعال : مما يجوز المحكمة إجراؤه إنما هو تعديل لقيمة لا تحلها المحكمة إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ... ٣
- ٣ - تعديل التهمة بأمر الإحالة أو بورة التكليف بالحضور . تغيير المحكمة الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة مما يترتب عليه تشديد العقوبة . لا يمكن للمحكمة أن تجزئها في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ٤

الفصل الثالث - عدم التقيد بوصف التهمة**الفرع الأول - عدم تقيد المحكمة بوصف التهمة**

- ١ - عدم تقيد المحكمة بوصف التهمة بالواقعة ، وطبقاً لجميع الوافعة بجميع كونها وأوصافها وتطبيقاً لنصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ٥
- ٢ - سلطة المحكمة في تمييز وصف التهمة من اشتباه إلى عود للاشتباه ٦
- ٣ - اعتبار المصم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرفوعة بها الدعوى . جوازه دون التقيد بوصف التهمة ... ٧
- ٤ - لفت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر الثيق لا يمنع المحكمة من أن تكون عقبتها بعد ذلك بما تظن من أدلة ٨
- ٥ - سلطة المحكمة الاستثنائية في تكيف واقعة الدعوى إلى سبق طرحها على محكمة أول درجة التكيف القانوني الصحيح وبيان عناصر التهمة وتعديلها بشرط عدم إضافة فعل جديد أو تشديد العقوبة . مثال في إضافة أحد عناصر الخطأ ٩
- ٦ - عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه التهمة العامة على فعل المصم . طبقاً لجميع الوافعة المطروحة أمامها بجميع كونها لفت نظر الدفاع مادام أن الواقعة للمادية التي اختلصت أساساً للتمييز الذي أدخلته على الوصف القانوني هي بذاتها الواقعة الميئة بأمر الإحالة دون أن تضيف شيئاً ١٠
- ٧ - سلطة المحكمة الاستثنائية في تكيف واقعة الدعوى إلى سبق طرحها على محكمة أول درجة التكيف القانوني الصحيح ١١

الفرع الثاني - عدم تقيد غرفة الاتهام بوصف التهمة

- ١ - سلطة غرفة الاتهام في تكيف الجريمة المطروحة عليها وتعديل وصف التهمة دون طلب من سلطة الاتهام ١٢-١٣

رقم القاعدة

الفصل الرابع - ما لا يعد تغييرا لوصف التهمة

- ١٤ - معاقبة المتهم عن ذات الجريمة المرفوعة من أجلها الدعوى بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار . علم
اعتبار ذلك تغييرا لوصف التهمة أو تعديلا لها . ثمة الدفاع غير لازم
- ١٥ - تصحيح المحكمة بيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يستوجب
قانونا لقت نظر الدفاع . عدم إعتباره تغييرا لوصف التهمة المحال بها المتهم
- ١٦ - لمحكمة الجنائيات - بدون سبق تعديل التهمة - الحكم على المتهم بثان كل جريمة نزلت إليها الجريمة
الموجهة إليه في قرار الإتهام دون لقت نظر الدفاع
- ١٧ - سلطة محكمة ثاني درجة في رد حالة الاختصاص التي لحقت بالمتهم إلى تاريخ بدئها والحكم في الدعوى
بما يلائم القانون . ليس في ذلك إساءة إلى مركز المتهم القانوني ولا يعد تغييرا لوصف التهمة
- ١٨ - إسناد المحكمة قبل إطلاق العيار التاري الذي أصاب المني عليه إلى مجهول من بين المتهمين بالشروع
في قتله بدلا من معلوم . لا يعد إضافة واقعة جديدة أو تغييرا في وصف التهمة
- ١٩ - اعتبار الحكم المتهم حائرا للمواد المنقولة مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحرزها ، ليس تغييرا في
الوصف القانوني للعمل المسند له ولا تعديلا للتهمة موجبا لتغييره إليه
- ٢٠ - تصحيح بيان كيفية ارتكاب الجريمة لا يعد تغييرا لوصف التهمة . جواز حصوله دون لقت
الدفاع
- ٢١ - حتى المحكمة في تحديد مدى النتائج التي تنطقت عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى بما لا يمس القوة
المقررة دون أن يعتبر ذلك تعديلا للتهمة أو لوصف مستوجب لقت نظر الدفاع

الفصل الخامس - ما يستتزم لقت نظر الدفاع عند تعديل وصف التهمة**الفرع الأول - إضافة واقعة جديدة**

- ٢٢ - إحالة متهم إلى محكمة الجنائيات بجنابة الاختلاس المطبق عليها المادة ١١٧ عقوبات . إستبعاد المحكمة هذه
التهمة وإستادها بجنابة السرقة إلى المتهم لإدخاله لعنصر جديد في التهمة . وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التغيير
- ٢٣ - تغيير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب ثلثت عنه عاعة مستدعة . تعديل في التهمة مما يستوجب لقت
نظر الدفاع إلى ذلك
- ٢٤ - تعديل التهمة من تزوير إلى إشراك فيه . إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة . عدم
تنبيه المتهم إلى ذلك لإخلال بحق الدفاع
- ٢٥ - تعديل التهمة من قتل عمد مقترن بجنابة سرقة بعمل سلاح إلى إشراك في جريمة قتل عمد وقعت نتيجة
محضلة لجنابة سرقة بعمل سلاح دون أن تنبه المتهم إلى هذا التغيير لإخلال بحق الدفاع
- ٢٦ - تعديل التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ - تضمنه نسبة الإهمال إلى المتهم وهو : عنصر جديد لم يرد في أمر
الإحالة ويتميز عن ركن السمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى

رقم القاعدة

- إتخاذ المحكمة من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بيته مرات متوالية عنصر من عناصر الإثبات لتوافر نية القتل وإسنادها إلى المتهم أنه هو وحده أحدث جميع طعنات الجاني عليه رغم رفع الدعوى بحلول هذه الطعنات عن المتهم و آخر . وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل الجليد ... ٢٧
- تغيير التهمة من شروع في قتل عدل إلى جنحة إصابة خطأ ليس مجرد تغيير في الوصف وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جليدة للمتهم ... ٢٨
- إسناد المحكمة إلى المتهم واقعة جليدة تكون مع الواقعة المنسوبة إليه في وصف التهمة وجه الاهتمام بالحقيق وتدخل في الحركة الإجرامية التي أتاها المتهم . وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل الجليد ... ٢٩
- تعديل التهمة من جريمة تقليد علامة تجارية إلى جريمة غش . معايير لتعناصر الواقعة المرفوعة بها الدعوى ومساهم بكانها المادى وبينائها القانونى مما يقتضى تنبيه المتهم إلى هذا التعديل ... ٣٠
- تعديل التهمة من ضرب طبقا للمادة ٢٤٢/١ عقوبات إلى ضرب تحمكه للمادة ٢٤١ / ١ عقوبات . يستلزم تنبيه الدفاع ... ٣١

الفرع الثاني - كيف يتم لفت نظر الدفاع

- مراعاة التباينة على أساس أن المتهم وحده أحدث إصابات الجاني عليه سكين . مراعاة الدفاع على هذا الأساس ذاته . تحقق غرض الشارع من تنبيه الدفاع ... ٣٢
- إستئناف المتهم الحكم الابتدائى على أساس التعديل الذى أجرت محكمة أول درجة في التهمة من تبديل إلى نصب . ورود الاستئناف على التعديل الوارد به ... ٣٣
- تنبيه الدفاع إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة . كفاية التنبيه الضمى . مثال : مواجهة للمتهم بالسابقة في الحالات التي يعتبر توافرها خروفا مشددا للعقوبة ... ٣٤

الفصل السادس - مالا يستوجب لفت نظر الدفاع تعديل وصف التهمة

- الفرع الاول - التعديل القائم على نفس الوقائع التي عملها التحقيق ودارت حولها مراعاة الدفاع ولم يترتب على التعديل إسناد تهمة أشد عقابا من التهمة المرفوعة بها الدعوى
- لا تلازم المحكمة بتبنيه الدفاع إلى تغيير وصف التهمة كانت الواقعة للمادية التي تضمنها الوصف الجليد مطروحة بالجلية وتناولها تحقيق المحكمة ودارت عليها مراعاة الدفاع ... ٣٥
- تعديل المحكمة وصف تهمة الضرب المفضى إلى الموت بما يتضمن إستبعاد مسؤولية المتهم عن الضربة التي أنتجت الوفاة ومساهمة عن باقى ماوقع منه من إعتداء على الجاني عليه وهو ما كان داخلا أصلا في الوصف الذى أحيل به للمتهم من غرفة الإتهام . لا إخلال بمقتضى الدفاع ... ٣٦
- إسناد التباينة إلى المتهم وصفا جديدا للتهمة . طرح الواقعة التي تضمنها هذا الوصف بالجلسة وتحقيقها بمعرفة المحكمة وإقيام مراعاة الدفاع عليها . لا إخلال بمقتضى الدفاع ... ٣٧

رقم القاعدة

- استظهار المحكمة أن إصرار المواد المخدرة كان يقصد التعاطي وتغيرها الوصف القانوني الواقعة دون إضافة شيء
 ٣٨ من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجبة للتمم . لا إخلال بمقتضى الدفاع
 أخذ المحكمة التهم بوصف معين بدلاً من وصف النيابة . إستنادها في ذلك إلى الواقعة المسادية للهيئة بوصف التهمة
 ٣٩ والتي كانت مطروحة بالحسنة ودارت المرافعة عليها . لا إخلال بمقتضى الدفاع
 تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك . إستناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي رأى الإتهام أن يحمل منها
 ٤٠ أساساً لمسألة التهم بوصفه فاعلاً أصلياً وهي بلانها الواقعة التي دارت عليها المرافعة . تنبيه الدفاع إليه غير لازم
 تعديل وصف التهمة من قتل إلى ضرب أفضى إلى الموت . كون الواقعة المسادية للهيئة بأمر الإحالة والتي
 ٤١ كانت مطروحة بالحسنة لإستنادها لاعتقادية أو إضافة عناصر جديدة لا تختلف عن الأولى . لا إخلال بمقتضى الدفاع
 تعديل وصف التهمة في حدود عناصر الوصف الأصلي وما شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة نتيجة استبعاد أحد
 ٤٢ عناصره لا محل لقت النظر إليه . مثال في قتل عمد

الفرع الثاني - للحكم على التهم بشأن كل جريمة ثزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى

- إستناد سبق الإصرار والردع . عدم الحكم بقوة أشد من المقررة قانوناً للجريمة المستندة إلى التهمين . لا موجب لتنبيه الدفاع
 ٤٣ حق محكمة الموضوع في الحكم على التهم بشأن كل جريمة ثزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى
 ٤٤ تعديل وصف التهمة بنق طرف سبق الإصرار والزول إلى العقوبة الأخف . لقت نظر الدفاع غير لازم
 ٤٥

الفرع الثالث - الخطأ المادى

- تعديل محكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون لقت نظر الدفاع عن التهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من
 ٤٦ المحكمة الاستئنافية مادام التهم قد علم بهذا التعديل
 إعلان التهم بوقوع التكليف بالحضور خطأ بتهمة حيازة « سنج » غير مضبوطة . إدانته أمام محكمة أول درجة
 ٤٧ بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط إستناداً إلى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة . إستئناف التهم الحكم ، علمه
 ٤٨ بحقيقة التهمة المسندة إليه وورود إستئنافه عليها
 الخطأ المادى بدليجة الحكم في تاريخ الواقعة لا يبيح مادام التهم لا يدعى في طعنه أن التواريخ التي أثبتت المحكمة
 ٤٩ في أسباب حكمها مغايرة للواقع

الفصل السابع - وصف التهمة في نطاق الدعوى المدنية

- الخطأ في وصف التهمة لا يمس الدعوى المدنية التي توافرت عناصرها
 ٤٩ سلطة المحكمة الاستئنافية في إعطاء الوقائع الثانية في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح . عدم تعبد المحكمة
 ٥٠ بوصف الواقعة المصلى لها من النيابة أو المدعى بالمحق للمنفى ما دامت لم تستدل لتهم أفعالا جنائية

رقم القاعدة

الفصل الثامن - وصف التهمة في نطاق الطعن بالنقض

- ٥١ التهمة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رقت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي تنقضي به المحكمة مثال
- ٥٢ منطوق عدم جواز الإضرار بالحكم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض . مقدار العقوبة الذي يعتبر حداً أقصى لا يجوز تجديده . عدم تناوله ماعداً ذلك من تقدير الوقائع وإعطاء الحوادث وصفه الصحيح

الفصل التاسع - مسائل متنوعة

- ٥٣ عدم إشرط تحقيق شقوق المرافعات في مواد الخلافات ولو رقت الدعوى بوصف الحجة واعتبرتها المحكمة مخالفة . البررة في ذلك بحقيقة الواقعة ووصفها القانوني
- ٥٤ جريمة عدم تخفيف اللطم من سر مركبه حال سيرها في مكان حرج وعدم وقوفه بها تقادياً من أخطار التصادم فاصطدم بصنل مملوك لأخر وأحدث به بعض التلفيات . قضاء الحكم بالبراءة إستناداً إلى أن القانون الخاطئ لا يعرف جريمة إلتلاف المقول بأعمال . إغفاله الواقعة الموثقة مكتفياً بالنظر إلى الإلتلاف الذي لم يكن موضوع إتهام بل مجرد أثر من آثاره أشير إليه في الوصف . مخالفة للقانون
- ٥٥ تمام الحجة ليس بشرط تطبيق الظرف المشدد في جريمة القتل العمد . تطبيق المحكمة للمادة ٢٣٤ عقوبات . ورغم ثبوت أن التهم كان شارعاً في سرقة تفرد المجني عليها بعد اغتيالها تكييف صحيح للواقعة من ناحية القانون
- ٥٦ تحدث المحكمة عن القصد الخائني بما مفاده أن التهم قصد من الاعتداء المريب بعد أن كان مقبوضاً عليه ومودعا في حراسة البوليس والحياولة بين المني عليه وهو من رجال الضبط وبين أدائه عملاً كلف به بمقتضى وظيفته . إعتبار المحكمة الواقعة تعدياً على أحد رجال الضبط في أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطئ لا يثبت مع التفسير السليم للقانون

بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة الى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى الى المحكمة .
(الملن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٧ قـجلة ١٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٧١)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

سلطة النيابة في تعديل وصف التهمة

الفصل الثاني

تقديم المحكمة بالواقعة التي ترفع بها الدعوى

٢- متى كان الثابت أن الواقعة التي دارت عليها المحاكمة أمام محكمة أول درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفاً للقانون بدون ترخيص ، وقد تناول الدفاع عن المتهم أمام محكمة ثانية درجة واقعة الدعوى على هذا النحو ، فإن قضاها

١- من المقرر أن للنيابة العامة حق ابداء ما يمين لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة مباشرة بإجراءات الدعوى العمومية وهي في ذلك لا تتجزأ ومن حق ممثلها أن يبدى لفرقة الاتهام ما يراه

بالبقاء الإزالة استنادا الى أن واقعة مخالفة البناء للقانون لم ترفع بها الدعوى يكون خاتما .

(الجن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلة ٢٧/١١/١٩٥٧/٨ ص ١١٩٩)

٣ - تغيير الوصف من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاعة مستديبة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة ، مما يجوز للمحكمة اجراؤه عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات بشرى سبق تعديل في التهمة ، وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملكه المحكمة الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الاحالة وهي الواقعة المكونة للعامة ، خصوصا اذا كانت تهمة الشروع في القتل قد خلت من أية اشارة الى العامة المستديبة .

(الجن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٨/٤/١٩٥٧/٨ ص ٣٦٧)

٤ - دل الشارع بما نص عليه في المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أن التهمة في المواد الجنائية انما تحدد بأمر الاحالة أو بوقعة التكليف بالضرر وأن ما تجر به المحكمة من تغيير في حكمها للوصف القانوني للفعل المسند للمتهم أو من تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي ثبتت من التحقيق أو من المرافعة بالجلسة متى ترتب عليه تشديد العقوبة عن الحد المنصوص عنه في أمر الاحالة أو في ورقة التكليف بالضرر - ما يجرى من تغيير في الوصف أو تعديل في التهمة - لا يسكن للمحكمة أن تجر به في حكمها بشرى سبق تعديل في التهمة ، وانما هو تعديل في التهمة ذاتها لا تملكه المحكمة الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى .

(الجن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٧/٥/١٩٥٨/٩ ص ٥٧٨)

الفصل الثالث

عدم التقيد بوصف التهمة

الفرع الاول - عدم تقيد المحكمة بوصف التهمة

٥ - لا تتقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة امامها بجميع كبرها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا .

(الجن رقم ١٧٦ لسنة ٢١/٥/١٩٥٧/٧ ص ٧٥٨)

٦ - ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه

النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة امامها بجميع كبرها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ومن ثم فإن اقامة الدعوى على المتهم بوصف أنه مشتبه فيه لا يمنع المحكمة من الحكم عليه بوصف أنه عائد لحالة الاستثناء .

(الجن رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٧ جلة ٢٧/١٢/١٩٥٧/٨ ص ١٠١٣)

٧ - للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تمد المتهم شركا لا فاعلا في الجريمة المرفوع بها الدعوى ما دامت المحكمة لم تستدل الا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة دون أن تتقيد بالوصف الذي وصفت به النيابة العامة الفعل المنسوب للمتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(الجن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/٢/١٩٥٨/٩ ص ٧١٦)

٨ - قيام المحكمة بلفت نظر الدفاع الى المرافعة على فرض التقدر المتيقن لا يمنعها أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تظنن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى .

(الجن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ٢٨/١١/١٩٥٨/٩ ص ٩٦٦)

٩ - الأصل أن الاستئناف - ولو كان مرفوعا من المتهم وحده - يعيد طرح الدعوى يرمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تطلى الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانون الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحدها وكل ما عليها هو ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده - فاذا كانت محكمة اول درجة قد قصرت بحثها في تناول ما وقع من المتهم من خطأ قيادته السيارة بسرعة وعدم احتياطه ومبراته اللوائح ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وأضافت الى ذلك عنصرا آخر كان مطروحا على محكمة الدرجة الاولى وهو قيادته السيارة وهي غير مستوفاة شروط الأمن والمناطة فانها لا تكون قد خالفت القانون .

(الجن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلة ٢٩/٤/١٩٥٩/١٠ ص ٤٥١)

١٠ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة امامها بجميع

١٣ - مفهوم نص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لفظة الإلزام أن تكفي الواقعة المروضة عليها التكييف الذي تراه مطابقا للقانون وأن تسبغ عليها الوصف الذي تتحد به تلك الجريمة في قانون العقوبات - مادامت الواقعة تحتل وصفا آخر غير ذلك الوصف المقدم اليها .
(المن رقم ١٢١٦ لسنة ٢٠٠٣ - ج ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٠ ص ١١٠ ص ٧٠٢)
(المن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٧٢ - ج ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٨ ص ٢٧١)

الفصل الرابع

ما لا يعد تغيرا لوصف التهمة

١٤ - اذا كانت المحكمة لم تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للتهمة كما لم تعدل التهمة بإضافة ظروف مشددة ، وانما عاقبت في حدود حقها عن ذات الجريمة التي رفعت بها الدعوى بعد أن استبعدت ظرف سبق الاصرار ، فهي في حل من عدم اتباع الأحكام المنصوص عليها في المادة كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي الواقعة قتلا عمدا دون سبق اصرار فلا محل لما ينصاه تغيرا في الوصف مستوجبا لتغيير الدفاع .

(المن رقم ١١٣٨ لسنة ٢٠٠٣ - ج ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧١ ص ١٠٨)

١٥ - اذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث فان ذلك لا يعد في حكم القانون تغيرا لوصف التهمة المحال بها المتهم مما يستوجب قانونا لقت نظر الدفاع اليه في الجلسة ليراقب على أساسه بل يصح اجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى .

(المن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٠٠٣ - ج ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧١ ص ٩٥)

١٦ - لمحكمة الجنائيات بقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات ، بدون سبق تعديل للتهمة - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة ثولت اليها الجريمة الموجبة اليه في قرار الالزام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة . واذا كانا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة قتلا عمدا دون سبق اصرار فلا محل لما ينصاه المتهم من عدم لقت الدفاع الى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا النتي .

(المن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٠٠٣ - ج ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧١ ص ١٧٠)

كيفية وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى أن تلت نظر الدفاع الى ذلك مادام أن الواقعة السادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعلن لها من التوبة العامة هي بذاتها الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف اليها شيئا ، بل ثزلت بها من جنابة الى جنحة بعد استئزال الظرف المشدد المخلط للعقوبة - فاذا كانت الواقعة أن المتهمين اتهموا بجنابة الشروع في القبض على المجنى عليه بدون وجه حق المصحوب بتعديلات بدنية ، وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم في مدوناته وكما دارت المحاكمة تتوافر بها أركان جنحة القبض على الأشخاص بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوي الشبهة - وهي الجريمة الملقب عليها بالمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات - فان الحكم اذا اقتض من الواقعة الظرف المشدد المستمد من التعديلات البدنية - بدعوى أنها لم تكن على درجة من الخطورة لتكوين ذلك الظرف وتزليل العقوبة - وخلص الى اعتبار الواقعة شروعا في جنحة قبض غير معاقب عليها طبقا للمادة ٤٧ من قانون العقوبات لعدم النص على عقاب الشروع فيها يكون مخطئا في القانون مما يقتضى تصحيحه .

(المن رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٠٣ - ج ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٢)

١١ - لا يتحد في سلامة الحكم المطعون فيه أن يكون الحكم الابتدائي - وهو في معرض تحميمه للواقعة المطروحة - قد استبعد عنها جريمة التبديد حين رأى أن تهمة النصب أكثر انطباقا عليها ، ذلك أن قضاءه في الأمر لا يبدو مجرد الأخذ بوصف معين للواقعة والمراح وصف آخر لها ، فهو قضاء لم يحز قوة الأمر المقضى به نظرا الى استئنافه من جانب المتهم ، ولا يحرم المحكمة الاستئنافية حقها في أن ترد الواقعة - بعد تحميمها - الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(المن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٠٠٣ - ج ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧١١)

الفصل الثاني - عدم تقييد غرفة الاتهام بوصف التهمة

١٢ - لم يقيد الشارع غرفة الاتهام بالوصف المقتضية به الدعوى بل أجاز لها كما هو مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية تكييف الجريمة المطروحة لتتطابق مع أحوالها بالوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك - حتى يغير طلب من سلطة الاتهام - أن تجري أى تعديل في هذا الوصف .
(المن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٧٢ - ج ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٨ ص ٩٠ ص ٢٧١)

بقوله أن المحكمة لم تنبه المتهمين أو المدافعين عنهم إلى ما أجرتهم من تعديل في وصف التهمة وفي مواد الاتهام بأن داتهم بالمادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بدلا من المواد ٢٨٠ و ٢٨٢ و ٢٨٨ التي طلبت النيابة عقابهم بما يكون غير مفيد .

(الطن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ من ١٠ ص ١٩٢)

٢١ - يدخل في حرية المحكمة في تقدير الوقائع حقها في تحديد مدى النتائج التي تخلف عن الجريمة الموجهة في أمر الاحالة بما لا يمس العقوبة المقررة لها دون أن يعتبر ذلك تعديلا للتهمة مستوجباً لفت نظر الدفاع - فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن وآخر بأتهما أحداثا بالمصاب أصابين تخلفت عنهما عاهتان مستديتان وبعد أن نظرت الدعوى صدر الحكم بإدانة الطاعن على أساس أن العاهتين قد تخلفتا عن ضربة واحدة هي التي أحدثها الطاعن - وهي ذات الواقعة التي وجهت إليه بقرار الاتهام ، فيكون الفصل المادى الذى دين به الطاعن قد ظل واحدا لم يتغير وقد بقيت به المحكمة ولم تغف إليه جديدا - فلا تعديل في الوصف ولا إضافة واقعة جديدة ولا وجه القول بوقوع اخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٢١ من ١٠ ص ١٠٣٢)

الفصل الخامس

مايستلزم لفت نظر الدفاع عند تعديل وصف التهمة

الفرع الأول - إضافة واقعة جديدة

٢٢ - إذا كانت التهمة التي أحيل المتهم بها إلى محكمة الجنايات هي جنابة الاختلاس المنطوق عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وأسندت إليه جريمة أخرى هي جنحة السرقة وأدخلت بذلك عنصرا جديدا في التهمة ، فانه يكون من حق المتهم أن يحاط به علما ليبدى رأيه فيه قبل أن يبدآن بمقتضاه ، فإذا كانت المحكمة قد أغفلت تنبيهه إلى الوصف الجديد للمرافعة على أساسه طبقا لما تقتضيه به المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن حكما يكون معيا بما يظله ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٩ من ٧ ص ١٤)

٢٣ - التغير الذى تجرعه المحكمة في الوصف من جنابة شروع في قتل إلى جنابة ضرب نشأت عنه عاهة مستدينة

١٧ - في وسع محكمة ثاني درجة أن ترد حالة الاشتباه التي لحقت بالمتهم إلى تاريخ بدئها وتحكم في الدعوى بما يلائق القانون ، وليس في هذا إساءة إلى المركز القانوني للمتهم ولا يمس حقوقه المكتسبة بنطوق حكم محكمة أول درجة كما لا يمد في حكم القانون تغيرا لوصف التهمة مما يستوجب قانونا لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة .

(الطن رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ٢٠٨)

١٨ - اسناد المحكمة فعل اطلاق البيار التارى الذى أصاب المجنى عليه إلى مجهول من بين المتهمين بالشروع في قتله بدلا من معلوم ، لا يعتبر إضافة واقعة جديدة أو تغيرا في الوصف مسوجبا لتغيير الدفاع .

(الطن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١٢ من ٨ ص ٢٦٨)

١٩ - متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالإدلة التي أوردتها أنه هو صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وأنه أعدها للاتجار فيها وتوزيعها مستعينا في ذلك بزوجته ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع حين اعتبرته حائزا للمواد المخدرة المضبوطة مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحرزها ، لأن هذا الاعتبار منها لا يعد تغيرا في الوصف القانوني للفعل المسند له ولا تعديلا للتهمة موجبا لتغييره إليه .

(الطن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ من ٨ ص ١٠٠١)

٢٠ - إذا انتهى الحكم إلى وصف الطريقة التي تم بها الخطف بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة وهي التي كانت معروضة على بساط البحث وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ، فإن ذلك لا يمد في حكم القانون تغيرا لوصف التهمة المحال بها المتهمون ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجراءه في الحكم دون لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة ليرتفع على أساسه - فإذا كانت النيابة العامة اهتمت بالمتهم بخطف المجنى عليه الذى لم يبلغ سنه ستة عشرة سنة كاملة بالاكراه وحبه في منزل موجود ببلون أمر أحد من الحكام المختصين وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بذلك وكان ذلك مصحوبا بالتهديد بالقتل والتعذيب البدنية ، فاستبعد الحكم واقعة حبس المجنى عليه وتمزيقه وتهديده الواردة بقرار الاحالة بقوله انه لا محل لاستداه إلى المتهمين في خصوص الدعوى الحالية بوصف أنها جرائم مستقلة مكتفية باعتبارها من عناصر الجريمة التي دان المتهم بها - إذا كان ما تقدم فإن النوى على الحكم لا تخلله بحق الدفاع

الحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة بإسناد واقعة جديدة الى المتهم ، ثم ادانته على أساسها أن تبته الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فإذا لم تعمل فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بيبب جوهرى أثر فى الحكم بما يبطه .
(الملن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٩ ص ٩١٠)

٢٨ - التغير الذى تجريه المحكمة فى التهمة من شروع فى قتل الى جثة اصابة خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المستندة الى المتهم فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات اجراءه بغير سبق تعديل فى التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن موجودة فى أمر الإحالة ، وهي واقعة الإصابة الخطأ التى قد يثير المتهم جدلاً فى شأنها ما كان يقتضى من المحكمة أن تلت الدفاع الى ذلك التعديل ، إلا أنه لا مصلحة للتهم فى التسلك بهذا الوجه من الطعن ما دام الحكم قد عاقبه على جرمته الإصابة الخطأ والقتل المد مع سبق الاصرار والترصد بمقوبة واحدة داخلية فى حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب معاقبته عليها ، ولم يستند الحكم الى الواقعة الجديدة فى ثبوت التهمة التى دأن المتهم بها .
(الملن رقم ٢٠٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ ص ١٠٠)

٢٩ - يتعين على المحكمة وقد اتجهت الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة اليه فى وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقى وتدخل فى الحركة الاجرامية التى اتاها المتهم - أن تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن تبته الى التعديل الذى أجرته ليبدى دفاعه فيه طبقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا هى أغفلت ذلك وقضت ببراءة المتهم استناداً الى أن رجلى البوليس الحري ليس من اختصاصهما اقتياد المتهم الى قسم البوليس دون أن تبين كلفتهما فيما أسندته الى المتهم من أنه عرض الرشوة عليهما « لأصرف النظر عن النزاع القائم » وهو ما ينطوى على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التى علما بها والتي كان يتعين عليهما القيام به باعتبارهما من المكلفين بخدمة عامة - عملاً بنص المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لا مجرد عدم اقتياده الى القسم - فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً بيبب ويستوجب قسمة .
(الملن رقم ١٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٠ ص ٥٨٩)

٣٠ - التغير الذى أجرته المحكمة فى الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية الى جريمة غش - وإن كان لا يتضمن فى ظاهره الاستناد الى أساس آخر غير ذلك الذى شملته

ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المبينة فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات - عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - اجراءه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى المحكوم عليه لم تكن موجودة فى أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للماعة مما يستوجب لت الدفاع عنه الى ذلك .

(الملن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧٠)
(الملن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧١١)

٢٤ - اذا عدلت المحكمة وصف التهمة من تزوير الى اشتراك فيه ونسبت الى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة فى أمر الإحالة دون أن تبته الى هذا التعديل كى يؤسس عليه دفاعه ، فإنها تكون بذلك قد أخذت بحق المتهم فى الدفاع لعدم مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .
(الملن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٢٨ ص ٧٠)

٢٥ - اذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة الى المتهم من قتل عمد مقترن بجناية أخرى - جناية السرقة بحصل سلاح الى اشتراك فى جريمة قتل عمد وقمت نتيجة محتملة لجناية سرقة بحصل سلاح - دون أن تبته الى هذا التغير - فإن المحكمة تكون قد أضافت هذا التعديل عنصراً جديداً لم ترفع به الدعوى هو وقوع جناية القتل كنتيجة محتملة لجناية السرقة ويكون حكمها معنياً لاختلاله بحق الدفاع .
(الملن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ ص ٧٠)

٢٦ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوى على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الاهمال الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد فى أمر الإحالة ويتعين من ركن العمد الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(الملن رقم ٩١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨٨٥)

٢٧ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بيبب ثلاث مرات متوالية عنصراً من عناصر الأثبات التى تتدخل فى تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ونسبت فى الوقت نفسه الى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات بالجنى عليه ، مع أن الواقعة التى شملها أمر الإحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وأخر ، فانه كان يجب على

هذا التعديل الوارد به ولا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به ما دام أن المحكمة الاستئنافية لم تجرأ تعديل في التهمة. (المن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلة ١٩٥٧/١/٢ ص ٨٠ ص ٨٦)

٣٤ - لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتبني المتهم إلى تسيير الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تبين من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، وكل ما يشترطه هو تبني المتهم إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محقة لهذا الغرض سواء كان التبني صريحا أو بطريق التضمن أو باتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله إليه فإذا كان الثالث أن المحكمة قد استوضحت المتهم بإحراز سلاح ناري بما استبان لها أثناء نظر الدعوى بعد اطلاها على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم من ساقية الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة في جنابة شروع في قتل - فاعترف بها في حضور محاميه ، فإن ذلك يكون كافيا في تبني المتهم وتبني الدفاع عنه إلى الطرف المشدد المستند من صحيفة حالته الجنائية التي كانت ملحقة بلف الدعوى ، وتكون المحكمة قد قامت باتباع أمر القانون في المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية في قترتها الثالثة . (المن رقم ٦٥٠ سنة ٣٠ ق - جلة ١٩٦٠/١٠/١٨ ص ١١ ص ١٦٣)

الفصل السادس

ما لا يستوجب لفت نظر الدفاع إلى تعديل وصف التهمة

الفرع الأول - التعديل القائم على نفس الوقائع التي شملها التحقيق ودارت حولها مرافعة الدفاع ولم يترتب على التعديل استناد تهمة أشد عقابا من التهمة المرفوعة بها الدعوى

٣٥ - إذا كانت الواقعة المادية التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة إلى المتهم ، مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها ، كما دارت عليها كذلك مرافعة الدفاع ، فلا تشريث على المحكمة إذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتبني الدفاع إلى هذا التغيير . (المن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٥٧/٢/٧ ص ٧ ص ١٥٧)

٣٦ - متى كان تعديل وصف تهمة الضرب القضي إلى الموت حسبا انتهى إليه الحكم قد تضمن استبعاد مسؤولية المتهم عن الضربة التي اتبعت الوفاة وسالته عن باقي مآويع منه من اعتداء على المجنى عليه وهو ما كان دافعا في الوصف الذي أحيل به المتهم من غرفة الإتهام ، وكانت الواقعة برمتها

الأوراق - إلا أنه يعد مائلا لعناصر الواقعة كما وردت في ورقة التكليف بالصور ، ويس كيانها المادي ، وبنيتها القانوني ، مما كان يقتضي من المحكمة تبني المتهم إلى التعديل الذي أجرته في التهمة ذاتها ومنعها أجلا لتحضير دفاعها إذا طلبا ذلك - أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون مخطئا في القانون مما يعيه ويوجب نقضه . (المن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٥٩/١٢/٢٢ ص ١٠٤ ص ١٠٤)

٣١ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن ومتممين آخرين لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات - ونظرت الدعوى ودارت المرافعة فيها على هذا الأساس - ثم رأت المحكمة برامة المتهم الآخرين لعدم ثبوت التهمة قبلهما وإدانة الطاعن على أساس أنه ضرب المجنى عليه فأحدث به عدة إصابات أعجزته إحداها عن إشفاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تعاقبه عليها وتبين له الفعل الذي تسند إليه ليدلي بدفاعه في صلده - وإذ هي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت - ولكن هذا الخطأ لا يقتضي نقض الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة - وهي الحبس مدة سنة واحدة - تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٢ ع التي رفعت بها الدعوى ، وذلك عللا بالمادة ٤٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتكون مصلحة الطاعن في ذلك منتفية .

(المن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلة ١٩٦٠/١٠/١٨ ص ١١ ص ٦١)

الفرع الثاني - كيف يتم لفت نظر الدفاع

٣٢ - متى تبين أن ممثل الادعاء ترفع في جلسة المحاكمة على أساس أن المتهم هو وحده الذي أحدث إصابات المجنى عليه يسكين كما ترفع محامي المتهم على هذا الأساس ذاته فإن مؤدى ذلك أن الغرض الذي توخاه الشارع من تبني الدفاع وهو أن يدفع المتهم عن نفسه تهمة طعن المجنى عليه بالسكين التي رأت المحكمة أن تدنيه بها طبقا لما تكشفته عنه واقعة الدعوى أمامها ، هذا الغرض يكون قد تحقق . (المن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٧/٢/١٩ ص ٧ ص ٢٨٢)

٣٣ - متى كان المتهم حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدائته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبديد إلى نصب ، فإنه يكون على علم بهذا التعديل ويكون استئناف الحكم الابتدائي منصبا على

المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون امتداد واقعة مادية . أو اضافة عناصر جديدة لا تختلف عن الاولى ، فانه لا يثبت للتهم اثاره دعوى الاخلال بيقته في الدفاع .
(الجن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢ ص ٨٥٨ س ٩١٤)

٤٢ - اذا كان المتهمون الثلاثة قد قدموا الى المحاكمة بتهمة أهم والمتهم الرابع قتلوا المجنى عليه هذا ومع سبق الاصرار بأن أطلقوا عليه حيارين تاريخ واحتدوا عليه بالضرب بالعصا قاصدين قتله ، ثم تبينت المحاكمة من التحقيق الذي أجرته أن المتهم الرابع أطلق أحد الحيارين ولم توصل التحقيقات الى مسرفة من من المتهمين الآخرين هو الذي ساهم في الاعتداء بالبنشقة الأخرى أو بالعصا فاعتبرهم جميعا شركاء التهم الرابع بالاتفاق والمساعدة على أساس ما تضمنته الوصف الأصلي وما شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة من أن اطلاق الحيارين والضرب بالعصا كان بناء على اتفاق سابق بين المتهمين ، فان هذا الذي أجرته المحاكمة لا يبدو أن يكون تعديلا لوصف التهمة لا للتهمة ذاتها ، اذ هي لم تزد شيئا على الواقعة المعروضة عليها ، بل انها استبعدت جزءا منها لعدم ثبوته - فلا تريب عليها اذا هي لم تلتفت نظر الدفاع الى ذلك .
(الجن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٥ ص ١١ س ٢٤٢)

الفرع الثاني - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى

٤٣ - استبعاد سبق الاصرار والترصد من التهمة أمر يستبعد منه المتهمون فلا يصح أن يكون سببا لمنهم في الحكم الصادر عليهم استنادا الى أنهم لم يبنوها الى هذا التعديل قبل اجرائه ما دام لم يحكم عليهم بقوة أشد من المنصوص عليه في القانون للجريمة الموجبة لهم .
(الجن رقم ١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٦ ص ٧ س ٤٢٧)

٤٤ - استقر قضاء هذه المحاكمة على أنه يجوز لمحاكمة الموضوع أن تحكم على التهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، وذلك كله من غير سبق تعديل في التهمة أو وقت نظر الدفاع .
(الجن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٧ س ٥٧٠)

٤٥ - متى كان تعديل المحاكمة وصف التهمة قد اقتصر على هي طرف سبق الاصرار وكان من مقتضاه التزويل

مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف المحاكمة شيئا ، فان المحاكمة اذ فعلت ذلك فانها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بيقن الدفاع .
(الجن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ س ٤٧٢)

٣٧ - متى كانت واقعة الاشتراك في التزوير التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة الى المتهم قد طرحت بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحاكمة فيها كما دارت عليها كذلك مراعاة الدفاع ، فلا جناح على المحاكمة اذا هي لم تزد بعد ذلك ضرورة لتبني الدفاع لهذا التزوير .
(الجن رقم ٣٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ س ١٨٤)

٣٨ - متى كانت التهمة الموجبة الى المتهم في ورقة الاتهام هي أنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المرخص بها قانونا ، وكانت المحاكمة قد استظهرت أن الاحراز بقصد التعاطي فغيرت الوصف القانوني للواقعة دون أن تضيف اليها شيئا من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجبة الى التهم فانها لا تكون قد أخلت في شيء بدفاعه .
(الجن رقم ٧٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ ص ٧ س ١٠٠٩)

٣٩ - متى أخذت المحاكمة المتهم بوصف معين بدلا من الوصف الذي اتهمته النيابة به ، للاعتبارات التي رافها وأشارت اليها في حكمها ولم تستند في ذلك الى واقعة جديدة غير تلك الواقعة المادية المبينة في وصف التهمة ، والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة عليها فان الحكم يكون سليما .
(الجن رقم ١١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ ص ٧ س ١٢٠٢)

٤٥ - متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم أساسا لاعتبار التهم شريكا في الجناية هي بعينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئولية باعتباره فاعلا أصليا وهي بذاتها الواقعة التي كانت تدور عليها المرافعة ، فلا على المحاكمة اذا هي لم توجه نظر الدفاع عن التهم الى ما رافه من انطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية الى هذا الوصف الجديد دون اسبابه الى مركز التهم .
(الجن رقم ٨٧١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٤ ص ٨ س ٨٦٢)

٤١ - متى كانت المحاكمة قد عدلت وصف التهمة دون تبني سابق من القتل المد إلى الضرب المفضي الى الموت لعدم قيام الدليل على تورط في القتل وكانت الواقعة المسادية

وصف التهمة

٥٠ — استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب دون الجنائية إلا أنه يبعد طرح الواقعة — بوصفها منفصلاً قبل الضار الموثم قانوناً — على محكمة الدرجة الثانية التي تملك إعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه إلى المتهم أفعالا جديدة غير مقيمة في ذلك بالوصف الذي تمليه النيابة أو المدعى بالحق المدني عند تحريك دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

(الفرن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق — مجلة ١٩٢٠/٥/١٢ ص ١١٠ ص ٢٢٢)

الفصل الثامن

وصف التهمة في نطاق العلم بالظن

٥١ — العبرة في قبول الظن ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هي بوضوح الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليس بالوصف الذي تقضى به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبين البيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك فقتضت المحكمة الاستئنافية بالحكم المعلوم فيه باعتبارها مخالفة لمنطقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — فإن الظن في هذا الحكم بطريق التقضي يكون جائزاً .

(الفرن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٥ ق — مجلة ١٩٢٠/٥/٢٠ ص ١١٢ ص ٢٢٢)

(وتضمن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩ ق — مجلة ١٩٢٠/٥/٢٦ ص ١١٠ ص ٢٢٢)

٥٢ — مبدأ عدم جواز الاضرار بالحكم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في العلم بطريق التقضي إنما يكون اعماله من تلبية مقدار العقوبة الذي يعتبر حدا أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه وهو لا يتناول ما عدا ذلك من نحو تقدير الوقائع وإعطاء الحادث وصفه الصحيح .

(الفرن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق — مجلة ١٩٢٠/٥/٢٦ ص ٨٠ ص ١٠٢)

الفصل التاسع

مسائل متنوعة

٥٣ — لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود لأن لحاضر المخالفات بنص المادة ٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية حجية خاصة توجب اعتماد ما دون فيها إلى أن ثبت ما ينفيه ،

إلى العقوبة الأخف فانه لا تترتب على المحكمة إذا هي لم تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن المتهم مسئول من المصلحة وفقاً لآي الوصفين .

(الفرن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٦ ق — مجلة ١٩٢٠/١١/٢٧ ص ١١٨ ص ٢٢٢)

الفرع الثالث — الخطأ المادي

٤٦ — تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلتفت إليه الدفاع عن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وتوافق أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس . لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية إنما هي إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما قد يكون وقع في المحاكمة الابتدائية من أخطاء .

(الفرن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق — مجلة ١٩٢٠/٥/٢٠ ص ١١٠ ص ٢٢٢)

٤٧ — متى كان الحكم الابتدائي قد استند في ادانة المتهم إلى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المصارفة وقرار التهم بضبط الميزان لديه الأمر الذي يفيد ادانته عن حيازة الميزان وليس « السنج » كما ورد خطأ بورقة التكليف بالحضور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنفه ، فانه يكون على علم بحقيقة التهمة المستندة إليه ويكون استأنفه في الواقع منصبا عليها .

(الفرن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٢٧ ق — مجلة ١٩٢٠/٥/٢٠ ص ١١٠ ص ٢٢٢)

٤٨ — إذا كان الثالث من سياق الحكم ومن تسلسل الوقائع الثابتة به وتواريفها أن ما ورد بوصف التهمة في ديباجة الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ليس الا خطأ مادياً في بيان رقم السنة وصحته « ١٩٥٤ » لا « ١٩٥٥ » ، فانه لا يؤثر في صحة الحكم ولا يقدح في سلامته طالما أن المتهم لا يدعى في طعنه أن التواريخ التي أثبتتها المحكمة في أسباب حكمها مغايرة للواقع .

(الفرن رقم ١٩٤٤ لسنة ٢٨ ق — مجلة ١٩٢٠/١٠/٧ ص ٩ ص ٧٨٩)

الفصل السابع

وصف التهمة في نطاق الدعوى المدنية

٤٩ — الخطأ في وصف التهمة ليس من شأنه المساء بالدعوى المدنية التي توافرت عناصرها .

(الفرن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق — مجلة ١٩٢٠/٥/٢٠ ص ١١٠ ص ٢٢٢)

٥٥ - سوى القانون بين ارتكاب الجنية والشروع فيها ، فكل منهما جريمة جعلها الشارع ظرفا مشددا للقتل ، متى وقع منفضا الى الجنية وسببا لارتكابها - فاذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن وما ورد في المأينة أنه بعد أن اغتال المجني عليها قد شرع في سرقة مالها ، فانها اذ طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على ما فعل تكون قد أصابت في تكييف الواقعة من ناحية القانون ولم تخطئ في تطبيقه .
(الملن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٨ ق جلة ١٩٥٩/٢/٢٢ ص ١٠٠ من ٢٢٤)

٥٦ - اذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي لدى المتهم بما مفاده أن المتهم انما قصد من الاعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسة اثنين من أفراد البوليس ، والحيلولة بين المجني عليه - وهو من رجال الضبط - وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته ، فان ما انتهت اليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعديا على أحد رجال السبب لا يلتزم مع التفسير السليم للقانون .
(الملن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٩/٦/٣٠ ص ١٠ من ٧٢٢)

يستوى في ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت ابتداء بوصف أنها جنية واعتبرتها المحكمة مخالفة أو أنها رفعت في الأصل بوصف الواقعة مخالفة اذ العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقعة ووصفها القانوني الذي تضفيه عليها المحكمة .
(الملن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/٥/١٣ ص ٩٠ من ٥٤٠)

٥٤ - اذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي أنه « وهو قائد مركب ذات محرك لم يخفف من سيرها في مكان حرج ولم يقف عند الاقتضاء تعاديا من أخطار الاصطدام ، فاصطدم بالنسند الملوك لآخر وأحدث به التفتيات المبينة بالحضر » فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالبراءة استنادا الى القول بأن « القانون الجنائي لا يعرف جريمة اطلاق المتقول باعمال » يكون قد أغفل الواقعة المؤتممة بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالملاحه الداخلية وقرار وزير المواصلات في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤١ تنفيذا له مكتفيا بالنظر الى الاتفاق الذي لم يكن في حقيقة الأمر موضوع الاتهام ، بل كان مجرد أثر من آثاره أشير اليه في الوصف ومن ثم فان الحكم يكون قد خالف القانون .
(الملن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٥٨/١٢/١٢ ص ٩ من ١٠٢١)

وظيفة عامة "إحالة"

راجع "موظفون عموميون"

وقاع

موجز القواعد :

- ١ - الشروع في الوقاع . مثال
- ٢ - صورة لواقعة تتوافر بها جريمة الوقاع . ١/٢٦٧ عقوبات
- ٣ - أركان جريمة الوقاع . وكن الاكراه وعدم الرضا . مثال

القواعد القانونية :

من الوصول الى غرضه منها فتمزق لباسها في يده وفك أزرار بنظلوته وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول مواقعتها بالقوة ، فان ذلك مما تحقق به جريمة الشروع في الوقاع متى اقتضت المحكمة بأن المتهم كان يقصد اليه .
(الملن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٦ ق - جلة ١٩٥٦/١٠/٢٩ ص ٧ من ١٠٧٩)

١ - متى قال الحكم ان المتهم دفع المجني عليها بالقوة وأرغمها عنوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجذب سروالها فأمسكت برباط الأستك تحاول منعه ما استطاعت

الأرض وهددها بمطواة كان يحملها وضربها برأسه في جبهتها عند مقاومتها له ، فإن هذا الذي ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعي الذي أثبت وجود كدم بجهة المجنى عليها وأن ببيان المتهم الجسماني فوق المتوسط وأنه يمكنه مقاومة المجنى عليها بغير رضاها بقوة المضلية . أما ما ورد بالتقرير بعد ذلك من أن خلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الإصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يشير إلى أن المجنى عليها لم تبد مقاومة جسمانية فعلية في درء المتهم عنها ، هذا الذي ورد بالتقرير لا ينفي أن المجنى عليها استسلمت تحت تأثير الاكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التي دان الحكم بها المتهم ويتوافر به ركن الاكراه وعدم الرضا في جريمة الوقاع .

(المن رقم ١٦٨٣ لسنة ٢٨ ق - جلة ١٩٠٩/١٩ ص ١٠ ص ١٧)

٢ - متى كان المتهم قد باغت المجنى عليها وهي مريضة ومستلقية في فراشها وكم فاهها بيده وانتزع سروالها ثم اتصل بها اتصالاً جنسياً بإبلاج قضيبه فيها بغير رضاها منتهزاً فرصة عجزها بسبب المرض عن المقاومة أو إثبات أية حركة ، فإن ذلك يكفي لتكوين جريمة الوقاع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات ، أما الآثار التي تنتج عن هذا الفعل فلا تأثير لها على وقوع الجريمة .

(المن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٧ ق جلة ١٩٠٨/١/٢٧ ص ٩٨ ص ١٠٢)

٣ - إذا كان الحكم - في جريمة الوقاع - قد دلل على الاكراه بأدلة سائفة في قوله « أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها من ذراعها ، وأدخلها عنوة زراعة القطن فقاومته إلا أنه تمكن بقوة المضلية من التلبس عليها وألقاها على

رقم القاعة

وقف التنفيذ

موجز القواعد :

- ١ - الحكم بجس متهمة لمدة ثلاث سنين . وقفه تنفيذ هذه العقوبة . خطأ (م ٥٥٠ ع)
- ٢ - عدم وجوب كون العقوبة التي يستند إليها في إلغاء وقف التنفيذ قابلة للتنفيذ . م ٥٦٦ ع
- ٣ - الإجراءات الخاصة بإلغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة . م ٥٧٧ ع . صدور الأمر من المحكمة التي أجرت وقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد إعلان المتهم . لا وجوب لاجراء تحقيق
- ٤ - طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة الصادرة من محكمة أول درجة والتي تأيد حكمها استئنافياً . هو من اختصاص محكمة أول درجة . م ٥٧٧ ع
- ٥ - سلطة قاضي الموضوع في الأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها . الأمر متروك لخصيصه
- ٦ - الحكم بوقف تنفيذ المصادرة . غير جائز

سنين ويوقف تنفيذ هذه العقوبة فإنه يكون قد أخطأ لمخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

(المن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلة ١٩٠٩/٢/١ ص ٧ ص ١٣٢)

القواعد القانونية :

- ١ - إذا كان الحكم قد قضى بجس المتهم لمدة ثلاث

من قانون العقوبات لأن لا يبد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يجعلها بمثابة أياً هي التي أصدرته مباشرة بل يعتبر الحكم الابتدائي أساساً ومنتجاً لتأجيله من وقت صدوره .
(الفرن رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨٠ و ٥٤٣)

٥ - الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقدير نوعي ومقدارها من صميم عمل قاضي الموضوع ، ومن حقه أن يأمر أو لا يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها على المتهم وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه ، بل خص به قاضي الدعوى ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لشيئته وما يصير إليه وإياه .
(الفرن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ ص ٨٠ و ٦٤٠)

٦ - أن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقرراً وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضي حتماً القول برد الشيء المضبوط بناءً على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفاً للقانون .
(الفرن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ ص ٨٨ و ٩١٧)

٢ - لا يفيد نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات وجوب أن تكون العقوبة التي يستند إليها في الناء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ ، كما أن نصوص المواد الواردة بالباب الثامن من قانون العقوبات من ٥٥ - ٥٩ والخاصة بتطبيق تنفيذ الأحكام على شرط جاءت خلوا من التفرقة بين الأحكام المأمور بوقف تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التي يؤسس عليها طلب الانهاء .

(الفرن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨٠ و ٥٣٩)
(والفرن رقم ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - نفس الجلسة)

٣ - لم تضع الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات إجراءات خاصة لانتهاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة وكل ما اشترطته أن يصدر أمر الانهاء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناءً على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور ولم توجب إجراء أى تحقيق .
(الفرن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨٠ و ٥٣٩)

٤ - متى كان المتهم قد قضى عليه ابتدائياً غيائياً بالحبس شهرين مع الشغل فعارض وحكم في المعارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأيد هذا الحكم استئنافياً ، فإن الاختصاص بالقتل في طلب الناء وقف تنفيذ العقوبة إنما يكون لمحكمة الدرجة الأولى وفقاً لنص المادة ٥٧

(۷)

يانصيب

موجز القاعدة :

لعبة الطيبولا . عدم إنطباق أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة عليها . اندراجها تحت أحكام القانون رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار

والأعمال الرماضية وليست أيضا من أنواع القمار المحظور
مزاوتها في الحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون
رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية
في ١٠/٢/١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار
ومن بينها الطيبولا وأنها لم تكن تعد وقتذاك عملا
من أعمال اليانصيب مما يندرج تحت أحكام القانون
رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب .
(هـن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٢ - ١٩٥٦ ص ٧ ص ٧٧٤)

القاعدة القانونية :

لا تدخل لعبة الطيبولا في أي من الألعاب والأعمال
الرياضية بالمعنى الوارد في القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢
المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على
سباق الخيل ورمي الحسام وغيرها من أنواع الألعاب

ملحق

بالقواعد القانونية

التي قررتها

الدائرة المدنية بمحكمة النقض

مما يخص المواد الجنائية

(١)

إجبات

رقم القاعدة

- ١ الفصل الأول : عبء الإثبات
 الفصل الثاني : طرق الإثبات :
 الفرع الأول : الإقرار :
 (١) ماهيته وحجته
 (ب) التجزئة والإقرار بالركب
 الفرع الثاني : الإثبات بالكتابة
 الفصل الثالث : حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية
 موجز القواعد :

الفصل الأول - عبء الإثبات

- عبء البضاعة المهربة داخل دائرة المراقبة الجمركية . إدعاء حائزها حصوله عليها نتيجة مبادلة تحت خارج
 الدائرة الجمركية دون تقديمه الدليل على ذلك . إستخلاص الحكم بأدله سائلة أنها مهربة. لا خطأ
 ١

الفصل الثاني - طرق الإثبات

الفرع الأول - الإقرار

- (١) ماهيته وحجته
 ٢ الإقرار بذاته إخبار وهو قرينة قانونية على حقيقة القرينة
 (ب) التجزئة والإقرار بالركب
 إختيار إقرار حائز البضاعة المضبوطة بمجاز تملأ ووصولها إليه عن غير طريق التهريب من الإقرارات المركبة
 بالمجاز تجزئها
 ٣

الفرع الثاني - الإثبات بالكتابة

- علم جواز إثبات عقد الوكالة إلا بالكتابة إذا كان موضوع التصرف عمل الوكالة التزديد قيمته على عشرة جنيهات .
 علم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض
 ٤

الفصل الثالث - حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية

- حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على ما قضى به في منطوقه بالبراءة أو الإدانة بالنسبة لمن كان
 موضع المحاكمة دون أن تلحق تلك الحجية الوقائع التي لم يكن ضله فيها ضروريا
 ٥ - إقتضاء براءة متهمة عن تهمة حبس مخور عن التناول بقصد التلاعب في الأسعار . إلتزام حجية هذا الحكم
 في شأن تحديد الجرم والإلتزام صاحبها ببيعها بالسعر الجبري المقرر قانونا
 ٦

القواعد القانونية :

الفصل الأول

عنه الإثبات

١ - متى كان الثابت أن البضاعة المهربة ضبطت داخل دائرة المراقبة الجمركية وادعى حائزها أنها وصلت إليه نتيجة مبادلة تمت خارج الدائرة الجمركية مع بعض السياح ولم يقدم الدليل على ما ادعاه وانهى الحكم بأدلة سائلة الى أنه حصل على هذه البضاعة من مصدر واحد وهو يعلم بتجربتها ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون .

(الفرن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ ق . جلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ١٩٤ ص ١٩٤)

الفصل الثاني

طرق الإثبات

الفرع الأول - الاقرار

(١) ماهيته وحيثيته :

٢ - اذا كان الواقع في الدعوى أن محكمة الموضوع اذ علمت الطاعة باقرارها الوارد في صحيفة دعوى أخرى مرفوعة منها لم تخرج عن مفهوم الاقرار بأنه اخبار ، وكان الاقرار قرينة قانونية على حقيقة المقر ، وكانت الطاعة كما ذكر الحكم الملعون فيه لم تستطع دحض هذه القرينة بإثبات أن مضمونه غير مطابق للحقيقة ، فإن مؤدى ذلك أن محكمة الموضوع لم ترفيا أبده الطاعة في شأن هذا الاقرار أنه مبني على خطأ في الواقع اذ أن ظاهر الحال يكذب - ولازم ذلك أن تعامل الطاعة بقتضاه - ومن ثم يكون قضاء الحكم الملعون فيه في هذا الخصوص غير منطوق على خطأ في القانون .

(الفرن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق . جلة ٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٤)

(ب) التجزئة "الأقرار المركب"

٣ - اقرار حائز البضاعة المضمولة ببيعته لها وبأنها وصلت اليه من طريق معين غير التهريب هو من الاقرارات المركبة التي يجوز تجزئتها والأخذ باقراره بعبارة هذه

البضاعة ونبذ ما يدعيه في الشطر الآخر من اقراره عن وصولها اليه عن غير طريق التهريب ما دام الدليل قد أقيم على عدم صحة ما ادعاه المقر في هذا الصدد .

(الفرن رقم ٦٦ لسنة ٢٣ ق . جلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٩٤)

الفرع الثاني - الإثبات بالكتابة

٤ - انه وإن كان عقد الوكالة لا يجوز اثباته الا بالكتابة اذا زاد موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جنيهات الا أنه اذا كان الموكل لم يتسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يملك التحدى به أمام هذه المحكمة لأول مرة لأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ولاه لا يجوز أن يثار أمام هذه المحكمة الا ما كان معروضاً على محكمة الموضوع من أوجه الدفاع .

(الفرن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ ق . جلة ٢/٢٨/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٧٦)

الفصل الثالث

حجية الأحكام الجنائية أمام احاكم المدينة

٥ - مؤدى نص المادة ٥٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالادانة بالنسبة لمن كان موضع المحاكمة ودون أن تلحق الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الادانة . فإذا لم يكن الخصم متهما في الحكم الجنائي الذي يتسك بحجيته فلا يمكنه أن يفيد من عبارات قد يكون الحكم المذكور أوردتها في سياق أسبابه .

(الفرن رقم ٢٥ لسنة ٢٣ ق . جلة ١٢/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠٠)

٦ - اذا قضى ببراءة متهم من تهمة حبس خمر عن التداول بقصد التلاعب في الأسهم فإنه لا تلازم بين هذا الحكم وبين عدم التزام المتهم ببيعها بالسعر الجبري لاختلاف الموضوع في كل من الواقعتين ولأن تحديد ثمن شراء هذا النوع من السلع أمر مقرر بنص الشارع ولا يفيد الحكم الصادر بالبراءة تطل صاحب الضمور من التزام البيع بالسعر القانوني مما ينتهي معه التحدى بحجية هذا الحكم في شأن تحديد ثمن الضمور اذا تم الاستيلاء عليها وبيعها بعد صدوره .

(الفرن رقم ٦٠ لسنة ٢٣ ق . جلة ١٠/٢٤/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٣٣)

رقم القاعة

إعلان

الفصل الأول : كيفية الإعلان

- (١) وجود الشخص المطلوب لإعلانه ٢٠١
- (ب) غياب الشخص المطلوب لإعلانه ٢-٩
- (ج) إعلان شخص له موطن معلوم ١٠

الفصل الثاني : الشخص الذي يوجه إليه الإعلان

- (١) الإعلان في مراجعة النيابة : ١١
- (ب) الإعلان لمصلحة الإدارة : ١٢، ١٣

موجز القواعد :

الفصل الأول - كيفية الإعلان

(١) وجود الشخص المطلوب لإعلانه :

- على محضر الإعلان من بيان إمتناع المعلن إليه المتاح مع شخصه عن التوقيع أو الإشارة إليه وفيه الإنضاء بهذا السبب . بطلان الإعلان . المادتان ٩٠ و ٢٤ مرافعات ١
- إمتناع المعلن إليه شخصيا عن إستلام صورة الإعلان . على محضر الإعلان من قيام المحضر بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة وتوجيه خطاب موصى عليه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المخارق طرف أربع ومحضرين ساعة يتسلم الصورة لمصلحة الإدارة . بطلان الإعلان . المادتان ١٢ و ٢٤ مرافعات ٢

(ب) غياب الشخص المطلوب لإعلانه :

- يثبت أن المحضر أعلن المطلوب لإعلانه مع أحد أقاربه لغيابه دون أن يثبت في أصل الإعلان أنه يقم معه . بطلان الإعلان . المادتان ١٢ و ١٤ مرافعات ٣
- ... المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة من يقدم إليه لإستلام الإعلان عن ورود بياناتهم في المادة ١٢ مرافعات
- ... طالما أن هذا الشخص قد حوّل في موطن المراد إعلانه . إتمام الإعلان على هذه الصورة لا عمل معه
- ... لتسلك بعدم وصوله ولزم إعطاء أن صفة مستلم الإعلان غير صحيحة ٤
- ... تسلم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه . عدم وجود المعلن إليهم . تسلم الورقة إلى من ذكرها بالمادة ١٢ مرافعات . إغفال المحضر إتيانهم عدم وجود المطلوب لإعلانه . بطلان الإعلان
- ... للمادة ٢٤ مرافعات ٥
- ... عدم إيجاب المادة ١٢ مرافعات على المحضر إرفاقه بإصال التخطيب المرص عليه لمسلم الإعلان . يمكن إرسال المحضر الإسطار في المبدأ للتصريح عليه في هذه المادة وإتيان في محضر قيامه بإرسال هذا الإسطار في المبدأ . إغفال إرفاقه بإصاله الإسطار المرص عليه لا يثنى وافية الإسطار في ذاتها ٦

رقم القاعدة

- ٧ - عدم مراعاة ما أوجبه المادة ١٢ مرافعات من بيان ما يفيد غياب الشخص المطلوب لإعلانه وأن المحاطب
يقم معه يظل الإعلان . المادة ٢٤ مرافعات ٧
- ٨ - وجوب بيان المحضر جميع الخطوات الى سبقت تسليم صورة الإعلان إلى حاكم البلدة أو شيخها . إغفال المحضر
بيان إسم المستمع عن تسليم الصورة وعلاقته بالمطلوب لإعلانه وسبب الإمتناع يظل ورقة الإعلان ٨
- ٩ - إغفال المحضر إثبات غياب الشخص المطلوب لإعلانه وإسم المحاطب معه وصفته وسبب امتناعه عن تسليم
الإعلان يظل الإعلان . المادتان ١٠ ، ١٢ مرافعات ٩
- (ج) اعلان شخص له موطن معلوم :
- ١٠ إغفال المحضر إثبات آخر موطن للمعلن إليه في مصر أو في الخارج يظل الإعلان . المادتان ١٤ ، ٢٤ مرافعات. ١٠

الفصل الثاني - الشخص الذي يوجه اليه الاعلان

(١) الإعلان في مواجهة النيابة :

- خلو ورقة الإعلان لنيابة من بيان آخر موطن للمعلن إليه في مصر أو في الخارج . بطلان الإعلان . المادتان
١١ / ١٤ ، ٢٤ مرافعات ١١
- (ب) الإعلان لجهة الإدارة :

- عدم إثبات الخطوات الى سبقت تسليم الصورة لجهة الإدارة والوقت الذي انتقل فيه المحضر إلى عمل للمعلن إليه .
بطلان الإعلان . المواد ١١ ، ١٢ ، ٢٤ مرافعات ١٢
- جواز تسليم صورة الإعلان إلى شيخ البلد في أجد البنادر دون مأمور البندر . المادة ١٢ مرافعات ١٣

التوقيع « دون أن يرد في المحضر شيء عن سبب امتناع
المعلن اليه عن التوقيع كنص الفقرة الخامسة من المادة ١٠
من قانون المرافعات أو الإشارة الى رفضه الاقضاء له
بهذا السبب فان الاعلان يكون باطلا طبقا للمادة ٢٤
مرافعات على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من وجوب
اثبات جميع الخطوات التي يتبناها المحضر في الاعلان
في محضره. »

(المن رد م ٢٤٥ لسنة ٢٣ ق ١١/١٩٥٧ ص ٨٠ م ٧٧٦)

٢ - جرى قضاء محكمة النقض بوجوب تسليم صورة
الاعلان الى جهة الادارة في حالة الامتناع عن استلامه
دون تفريق بين ما اذا كان المستمع هو شخص المراد اعلانه
أو غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ من قانون المرافعات .

القواعد القانونية :

الفصل الاول

كيفية الإعلان

(١) وجود الشخص المطلوب اعلانه :

١ - متى تبين من الصورة التنفيذية للحكم الملمون
فيه ومحضر اعلانه أن المحضر أثبت فيها أنه أعلن الطاعن
بصورة من الحكم المذكور « مخاطبا مع شخصه وامتنع عن

يترتب على ذلك بطلان ورقة الاعلان عملا بالمادة ٢٤ من ذلك القانون ، لما كان ذلك فان اعلان المطنون عليه السادس بتقرير المطن يكون باطلا .

(المطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٥ - جلة ١٩٥٩/١٠ ص ٥٤٥)

٦ - المادة ١٢ من قانون المرافعات اذ نصت على أنه « يجب على المحضر أن يرسل الى المطن اليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته » فانها لم توجب على المحضر ارفاق ايصال الخطاب الموصى عليه بأصل الاعلان وغاية ما تطلبته أن يرسل المحضر الاخطار في الميعاد المنصوص عليه فيها وأن يثبت في محضره قياسه برسالة هذا الاخطار في الميعاد واذن فليس في اغفال ارفاق ايصال الاخطار الموصى عليه ما ينفي واقعة الاخطار في ذاتها .

(المطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٥ - جلة ١٩٥٩/١٢ ص ٨٧٩)

٧ - اذا كان بين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان المطن أن المحضر اذ انتقل الى محل اقامة المطنون عليه الرابع أثبت في محضر الاعلان أنه خاطب نسيه دون أن يدرج به ما يفيد غياب المطنون عليه الرابع وأن الشخص الذي خاطبه يقيم معه - وهي بيانات واجبة طبقا لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات ويترتب على اغفالها بطلان الاعلان عملا بالمادة ٢٤ منه ، فانه يتعين اعتبار المطن غير مقبول شكلا بالنسبة للمطنون عليه الرابع .

(المطن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٥ - جلة ١٩٦٠/١ ص ٨٤)

٨ - جرى قضاء محكمة النقض بيطالن الاعلان الذي تسلم صورته الى حاكم البلدة أو شيخها اذا لم يثبت المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة الى أيهما من انتقاله الى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسليم الاعلان واسم هذا الشخص الذي لا غنى عنه للتثبت من علاقته بالمطوب اعلاته ، فاذا كان الواضح من صيغة محضر الاعلان ومحضر الانتقال أنه ليس فيها ما يفيد أن المحضر قد خاطب عند انتقاله الى موطن المطنون عليه شخصاً له صفة في تسليم الاعلان عنه بعد تأكد من عدم وجوده بهذا الموطن فضلاً عن أن عبارة « امتناع أهل منزله عن الاستلام » التي يرد بها المحضر تسليم صورة الاعلان الى شيخ البلدة جاءت خلوا من بيان اسم هذا الشخص المتنع وعلاقته بالمطوبون عليه كما خلت من بيان سبب الامتناع ، فان الاعلان المنال اليه يكون قد وقع باطلا .

(المطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ - جلة ١٩٦٠/١١ ص ٨٩)

فاذا تبين أنه لم يرد في محضر الاعلان شيء عن قيام المحضر بتسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة عقب امتناع المطن اليه شخصياً عن استلامه وتوجيه كتاب موصى عليه الى هذا الأخير في موطنه الأصلي أو المختار في ظرف أربع وعشرين ساعة يخبره فيه أن الصورة قد سلمت لجهة الادارة كما توجب ذلك كله المادة ١٢ سالفة الذكر فان الاعلان يكون قد وقع باطلا طبقاً للمادة ٢٤ مرافعات .

(المطن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٢ - جلة ١٩٥٧/١١ ص ٨٧٩)

(ب) غياب الشخص المطلوب اعلاته :

٣ - متى تبين من أصل ورقة اعلان المطن أن المحضر أثبت في محضر الاعلان أنه أعلن المطلوب اعلاته مع أحد أقاربه لتعيايه دون أن يثبت اقامة المخاطب مع المطلوب اعلاته فان اغفال هذا البيان في محضر الاعلان يترتب عليه بطلان الاعلان عملاً بالمادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات .

(المطن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٢ - جلة ١٩٥٧/١٢ ص ٩٠٨)

٤ - اذا كان الثابت من مطالعة أصل اعلان تقرير المطن أن المحضر أثبت فيه أنه انتقل الى محل اقامة المطنون عليه وخاطب تابعه . وأعلنه بصورة من التقرير - فان في هذا البيان من الواضح ما يدل على أن اعلان المطن تم وفقاً للقانون ولا يجدي المطنون عليه ادعاه أن من سلمت اليه الصورة ليس تابعاً له - ذلك أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان ممن ورد فيهم في المادة ١٢ من قانون المرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد اعلاته ومتى تم الاعلان على هذه الصورة فلا محل للتمسك بعدم وصوله ولو ادعى المطن اليه أن الصفة التي قررها مستلزم الاعلان غير صحيحة .

(المطن رقم ٤١٠ لسنة ٢٤ - جلة ١٩٥٩/٢ ص ١٩٩)

٥ - اذا كان بين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان المطن أن المحضر اذ توجه الى موطن المطنون عليه السادس لاعلان اعلاته مخاطباً مع زوجته التي تسلمت صورة الاعلان ولم يثبت في محضره عدم وجود المطلوب اعلاته ، وكان الأصل في اعلان أوراق المحضرين وقتاً للمادة ١١ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب اعلاها الى الشخص نفسه أو في موطنه فاذا لم يجعله المحضر في موطنه جاز أن تسلم الأوراق الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه وفقاً للمادة ١٢ من ذلك القانون ، فاذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب اعلاته كتمتضي الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون المرافعات فانه

الفصل الثاني

الشخص الذى يوجه إليه الإعلان

(١) الإعلان في مواجهة النيابة .

١١ - خلو ورقة الاعلان للنيابة من بيان آخر موطن للمعلن اليه في مصر أو في الخارج يترتب عليه بطلان الاعلان وفقا لحكم المادتين ١١/١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات .
(الفرن رقم ٤٢١ لسنة ٢٢ ق - جلة ٢١/٥/١٩٥٦ ص ٧ من ٦٥٢)

(ب) الإعلان لجهة الإدارة :

١٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه يعتبر باطلا الاعلان المسلمة ورقته لحاكم البلدة أو شيخها اذا لم يثبت المحضر في محضره الخطوات التى سبقت تسليم الصورة اليه والوقت الذى انتقل فيه الى محل المعلن اليه وذلك عملا بالمواد ١١ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات .
(الفرن رقم ٢٩١ لسنة ٢٢ ق - جلة ٢٦/١٢/١٩٥٧ ص ٨ من ٩٦٠)

١٣ - الغرض من تسليم صورة الاعلان لجهة الادارة طبقا للمادة ١٢ من قانون المرافعات هو أن تولي هذه الجهة تسليمها للشخص المطلوب اعلانه ، وهذا القصد يتحقق اذا سلمت صورة الاعلان الى شيخ البلد في أحد البنادر باعتباره ممثلا هو الآخر لجهة الادارة في تلك البلدة ، ولا تدل عبارة نص المادة المشار اليها على أن تسليم الصورة مقصور على مأمور البندر دون العمدة أو مشايخ البلد ولا على ايجاب ترتيب معين يسبق فيه مأمور البندر العمدة أو شيخ البلد .
(الفرن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ ق - جلة ٦/٥/١٩٥٨ ص ٩ من ٢٦٦)

رقم القامدة

إفلاس

موجز القواعد :

والتوقف عن الدفع :

- ١ المقصود بالتوقف عن الدفع للتصريح عليه في باب الإفلاس أو الصلح الوفاق هو التوقف الذى يبنى عن مركز مالى مضطرب . الإمتناع عن الدفع لعلو طرأ على المدين مع إقتداره أو لمنازعة جديده في صحة الدين أو مقداره أو حلول أجل إستحقاقه أو انقضاءه لا يحد توقفا عن الدفع
- ٢ - إختيار بروتسو عدم الدفع توقفا عن الدفع غير صحيح بصفة مطلقة . وجوب التحقق من توقف المدين عن الدفع وعجزه عن الوفاء بمدين تجارى غير متنازع فيه

القواعد القانونية :

"التوقف عن الدفع"

من ناحية صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضاءه بسبب من أسباب الانقضاء .
(الملن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٢٢ - مجلة ١٩٥٦/٢ ص ٧ س ٤٣٥)

٢ - لا يصح أن يعتبر بصفة مطلقة بروتستو عدم الدفع توقفا عن الدفع بل يكون لزما على المحكمة إذا أرادت أن تتأخذ المدين بميعاد الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ أن تبحث في قيام توقف المدين عن الدفع وفي ثبوت أنه في حالة عجز عن الوفاء بدين تجارى غير متنازع فيه وفي متى بدأ هذا التوقف لتجرى من تاريخه أعمال القانون .
(الملن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٢٢ - مجلة ١٩٥٦/٢ ص ٧ س ٤٣٥)

١ - التوقف عن الدفع المقصود بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالصلح الوافى من الإفلاس هو بذاته التوقف عن الدفع المقصود في باب الإفلاس وهو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضالقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنية الى خطر محقق أو كبير الاحتمال فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفا اذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذرا طرا على المدين مع اقتداره وقد يكون لئازعته في الدين

ولم القاعدة

أمر حفظ

موجز القاعدة :

لأوامر الحفظ التى تصدرها النيابة بوصفها سلطة تحقيق في نطاق إتصال القوانين الجنائية بالوقائع المطروحة عليها ما للأحكام من قوة الأمر القضى . واقعة تمتد إليها سلطان قانون آخر - من غير القوانين الجنائية .
أمر الحفظ لا يجوز تلك القوة ولا يحول دون طرح النزاع على الجهة ذات الاختصاص القضائى

القاعدة القانونية :

في مدى انطباق غير القوانين الجنائية أو أعمال نصوصها ، واذن فمضى كان الواقع في الدعوى أنه اثر دخول الطاعن الى ميناء بورسعيد اعترضه رجال الجمارك وقاموا بتفتيشه فمضوا معه على أكياس محتوية على هود ذهبية وكان من جراء ذلك أن قام بوليس الميناء بالتحقيق معه وقيدت الواقعة جنحة ولما عرض الأمر على النيابة وصفت الواقعة بالمواد ٢ و ٧ و ٩ و ١٠ ق ٨٠ سنة ١٩٤٧ والمادتين ٦ و ٧ من قرار وزير المالية ٥١ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ٥٣ سنة ١٩٤٩ ثم أصدرت فيها قرارا بالحفظ لعدم الجنائية . ثم رأت مصلحة الجمارك . التى ينشأها المظنون عليهما محاكمته على اعتبار أنه شرع في تهريب التهود الذهبية سائلة الذكر بالتطبيق للمادة الثالثة من القانون رقم ٩٨

أوامر الحفظ التى تصدرها النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق انما تصدر عنها في نطاق اتصال القوانين الجنائية بالوقائع المطروحة عليها مما يسبغ على تلك الأوامر في هذه الحالة ما للأحكام من قوة الأمر القضى . الا أنه اذا كانت الواقعة موضوع التحقيق الذى حفظته النيابة لأسباب قانونية تمتد إليها سلطان قانون آخر - من غير القوانين الجنائية - فان أمر الحفظ لا يحوز تلك القوة ولا يحول دون طرح النزاع في صورته الثانية على الجهة الأخرى ذات الاختصاص القضائى اذ لم يكن للنائب أصلا ولاية البحث

سنة ١٩٣٩ والمواد ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجزيرية ،
فانه لا شأن للقانون الجنائي المشار اليه في وصف النيابة
بما أسندته اللجنة الجزيرية الى الطاعن ولا بما تصدره
في هذا النطاق من جزاء هو المصادرة التي لا تعتبر عقوبة
بالمعنى المقصود في القوانين الجنائية ، ومن ثم يكون أمر
النيابة بالحفظ قطعيا لعدم تأييم الواقعة انما صدر عنها
في نطاق القوانين الجنائية التي تتحدد بها ولايتها فلا يمتد
أثر الحفظ الى ما عداها ولا يكون لقراراتها قوة الأمر
المقتضى فيما يجاوز هذا النطاق .
(الملن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ ق - جلة ١٢/١١/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٢٤)

رمز القاعدة

أموال عامة

موجز القاعدة :

شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والبر والإحسان من الأملاك العامة : أن تدبرها الحكومة وتقوم بالصرف
عليها من أموال الدولة . تولى وزارة الأوقاف إدارة أعيان تلك الأماكن بصفتها ناظرة لا يطلع عليها صفة
المال العام

في رعاية الحكومة تدبر شؤونها وتقوم بالصرف عليها من
أموال الدولة . فإذا كان الثابت أن وزارة الأوقاف لم تتول
إدارة تلك الأعيان المتنازع عليها بصفتها الحكومية وانما
بوصفتها ناظرة عليها شأنها في ذلك شأن أى فرد من الأفراد
يهد اليه بإدارة شؤون الوقت فانه ليس من شأن هذا النظر
أن يخلع على هذا المال صفة المال العام .
(الملن رقم ٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلة ١٥/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٤٥٣)

القاعدة القانونية :

١ - شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والبر
والإحسان من الأملاك العامة طبقا لنص الفقرة السابعة من
المادة التاسعة من القانون المدني القديم - هو أن تكون

(ت)

توير

ولم المضاة

تحقيق التوير :

(أ) حق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق ١

(ب) التحقيق بإجراء المضاة ٣٠٢

موجز القواعد :

تحقيق التوير :

(أ) حق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق :

هككة الموضوع الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على ما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون تحقيق أو ندب خبر لأشباب مؤدية ١

(ب) التحقيق بإجراء المضاة :

سك المدعى بالتزوير بإجراء المضاة إلى جانب طلب التحقيق. تقدير المحكمة أن أقوال الشهود لم تقطع فيها جرى التحقيق بشأنه. عدم إجابة طلب المضاة أو الرد عليه. إغفال لتصرف هام من عناصر دفاع جوهرى... ٢

— إسناد الحكم في القضاء برد وبطلان السند المطعون فيه بالتزوير إلى تقريرى الخبرين المقدمين في الدعوى برغم اختلافهما في تحديد موطن التزوير وطريقة حصوله والتفاوت الظاهر بين الرأيين فيما. إضافة ٣

الحكمة مشاهدتها الخاصة دون بيان مواضع التزوير إلى رأيها ودلائله. تصور

القواعد القانونية :

تحقيق التوير

(أ) حق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق .

وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يكون ملزما بالسبر في إجراءات التحقيق أو ندب خبر ، فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد استخلصت من تناقض المدعى وتردده صحة الورقة المدعى بتزويرها ، فانه يكون غير منتج تعيب الحكم في أسبابه النافذة .

(الملن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ س ١١ ص ٩٥)

(ب) التحقيق بإجراء المضاة :

٢ - متى كان المدعى عليه بالتزوير قد طلب الى محكمة

١ - جرى قضاء محكمة النقض على اطلاق سلطة قاضى الموضوع في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها

٣ - متى كان بين ما أورده الحكم أن المحكمة قد استندت في قضائها برد وطلان السند المطعون فيه بالتزوير إلى ما ورد بتقريرى الخبيرين المتقدمين في الدعوى رغم اختلافهما في تحديد مواطن التزوير في المحرر المذكور وطريقة حصوله ، ولم تبين كيف وامت بين الرايين فيهما - على ما بينهما من تفاوت ظاهر ومع استحالة تصور الجمع بينهما - وأنها أضافت إلى ذلك مشاهدتها الخاصة وقطعت بها في حصول التزوير في مسألة اختلفت فيها أبحاث الخبراء دون أن تبين هي مواضع التزوير التي رأتها ودلائله التي اطمأنت اليها . فإن الحكم يكون قاصر البيان .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٥٦ ص ٧ من ٢٢٦)

الموضوع اجراء مضاهاة بين خط الورقة المطعون فيها بالتزوير وبين خط خصم آخر في ايصالات قدمها وذلك الى جانب طلبه التحقيق لاثبات تسلمه الورقة المذكورة بحالتها من هذا الخصم باعتبار أنه وكيل دائرة الطاعن بالتزوير ، وكانت المحكمة اذ قدرت أن أقوال الشهود لم تقطع فيما أجرى التحقيق بشأنه ، لم تستجب الى طلب المضاهاة ولم ترد عليه في حكمها ، فإن الحكم يكون قد أغفل عنصرا هاما من عناصر دفاع جوهرى مما يكون من شأنه فيما لو ثبت أن الورقة محررة بخط ذلك الخصم أن يتغير وجه الراى في الدعوى ويكون الحكم قد شاب قصور يطله ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٦ ص ٧ من ٦٥)

رقم القاعدة

تعويض

تقدير التعويض :

الفرع الأول : الضرر المادى والأدبى ٢٠١

الفرع الثانى : سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض ٣

موجز القواعد :

تقدير التعويض :

الفرع الأول - الضرر المادى والأدبى

سلطة محكمة الموضوع في تحديد مقدار التعويض . إيرادها لأسباب سافرة الأرقام المقدمة من المضرور لتحديد له حسب بيان أن المبلغ الذى قدرته هو عما لحق المضرور من ضرر مادى أو أدبى وأنه تعويض له عما تكبدته

وناله ١

لا يبيح الحكم إدماجه للضرر المادى والأدبى معا وتقديره التعويض عنهما بجهة بغير تخصيص ٢

الفرع الثانى - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض

تقدير الضرر وتقدير التعويض عنه من المسائل الواقعية التى تستغل بها محكمة الموضوع ٣

القواعد القانونية :

تقدير التعويض

الفرع الأول - الضرر الأدبي والمادي

هو عن جميع ما لحق بالطاعن من ضرر مادي وأدبي ، وأنه
تمويض عن جميع ما تكبده من مصروفات ، وما ناله من
متاعب - فحسبها ذلك ليستقيم قضاؤها .
(العدد رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢-٣-١٢-١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٥٠)

٢ - لا يعيب الحكم أنه أدمج الضرر المادي والأدبي
مما وقدر التعويض عنهما جملة بغير تخصيص لقدراره عن
كل منهما إذ ليس هذا التخصيص بلازم قانوناً .
(العدد رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢-٣-١٢-١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٥٠)

الفرع الثاني - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض

٣ - تقدير الضرر وتقدير التعويض عنه هو من المسائل
الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع دون تعقيب
عليها فيه .
(العدد رقم ٢٣٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٨٩)

١ - إذا كانت محكمة الموضوع - وهي بسبيل تقدير
ما يستحقه الطاعن من تعويض - قد اطرحت للأسباب
السائدة التي ذكرتها الأرقام التي أوردتها الطاعن في الكشف
المقدم منه تحديدا من جانب التعويض الذي يرى فيه
مستحقا له - وتوالت هي بما لها في هذا الخصوص من
سلطة التقدير - تحديد مقدار التعويض الذي رأت أن
الطاعن يستحقه - مبينة في حكمها أن المبلغ الذي قدرته

تموين

الفصل الأول : الإستيلاء ١

الفصل الثاني : التسميم الجبري ٤-٢

موجز القواعد :

الفصل الأول - الاستيلاء

الإستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ ، ٤٥ وما يندرجان من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الإستيلاء
الفصل المقترب بالتسليم للمواد للمتلقي عليها وليس هو مجرد صدور قرار بالإستيلاء في ذاته ١

الفصل الثاني - التسميم الجبري

التقصية براءة متهمة من تهمة جبري خور عن التداول بقصد التلاعب في الأسعار . إنعدام حجية هذا الحكم في
تحديد الثمن والتزام صاحبها ببيعها بالسعر الجبري ٢

اللجنة العليا لتموين وبلعة الحديد :

صدور قرار من اللجنة العليا لتموين في ١٧/١٠/١٩٤٥ وقرار من لجنة الحديد في ٢٤/١٠/١٩٤٥ بتحديد
أسعار الحديد للمتلقي عليه . عدم اختصاص أي من اللجنتين بإصدار قرارها ٢

رقم القاعة

تحميد وزارة التموين بواسطة لجان التسمية الجبرية سعر بذرة القطن وإضافة زيادة عليه تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم للمصاين في ظل الدستور الملغى. هذه الزيادة، ليست جزءاً من الثمن بل هي ضريبة غرضية غير الطريق للمستوى على المشتري لا شأن للبائع به. ليس لوزارة التموين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء. خطأ الحكم إذ اعتبر هذه الزيادة فروق أسعار وأجاز للحكومة تحصيلها

٤

الجنة العليا للتموين ولجنة الحديد :

٣ - أن قرار اللجنة العليا للتموين الصادر بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٥ وكذلك قرار لجنة الحديد الصادر في ٢٤/١٠/١٩٤٥ بشأن تحديد أسعار الحديد المستولى عليه بقرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ - هذان القراران لم يصدر أيهما ممن هو مختص بإصداره وهو وزير التموين دون غيره وذلك وفقاً للفقرة السادسة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
(المن رقم ٢٣٤ لسنة ٢٢ ق- مجلة ١/٢ ١٩٥٨/٩ ص ٢٥)

٤ - اختصاص وزارة التموين ولجائها قاصر على تنظيم تداول الزيت وتحديد أسعاره فلا يمتداه إلى تحصيل فروق أسعار عن سلعة ليست مملوكة لها فإذا كانت وزارة التموين بواسطة لجان التسمية الجبرية قد حدثت في ظل الدستور الملغى سعراً لبذرة القطن يلزم به البائع وأضاف إلى زيادة تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم إلى المصاين فإن هذه الزيادة لا تعد جزءاً من الثمن وإنما هي فرض ضرب على المشتري لا مصلحة للبائع فيه ليس لوزارة التموين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو استهدفتم من ذلك نقطة ما تحمله من بيع الزيوت المخصصة لشئون التموين بأقل مما تتكلفه فعلاً - ذلك أنها لا تملك فرض رسوم أو ضرائب على السلع عند تداولها ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء إذ أن المادة ١٣٤ من الدستور الملغى الذي كان سارياً وقت فرض هذه الزيادة لا يبيح إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون ولا تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون . ولم يقول القائمون على إجراء الأحكام العرفية - وتذكرك سلطة فرض ضريبة أو رسم ومن ثم يكون الحكم الملهون فيه إذ اعتبر هذه الزيادة فروق أسعار يجوز للحكومة تحصيلها قد أخطأ في تطبيق القانون ما يستوجب نقضه .
(المن رقم ١٥٤ لسنة ٢٥ ق- مجلة ٥/٢١ ١٩٥٨/١٠ ص ٤٤١)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الاستيلاء

١ - الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها إنما هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها وبعد جردها جرداً وصفيّاً في حضور ذوي الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار بالاستيلاء في ذاته .
(المن رقم ٢٣٤ لسنة ٢٢ ق- مجلة ١/٢ ١٩٥٨/٩ ص ٢٥)

الفصل الثاني

التسعير الجبري

٢ - إذا قضى ببراءة متهم من تهمة جيس خمور عن التداول بقصد التلاعب في الأسعار فإنه لا تلازم بين هذا الحكم وبين عدم التزام المتهم ببيعها بالسعر الجبري لاختلاف الموضوع في كل من الواقعتين ولأن تحديد ثمن شراء هذا النوع من السلع أمر مقرر بنص الشارع ولا يفيد الحكم الصادر بالبراءة تحلل صاحب الخمور من التزام البيع بالسعر القانوني مما ينتهي معه التحدي بحجية هذا الحكم في شأن تحديد ثمن الخمور إذا تم الاستيلاء عليها وبيعها بعد صدوره .

(المن رقم ٦٠ لسنة ٢٢ ق- مجلة ١٠/١- ١٩٥٧/٨ ص ٧٢٣)

رقم القائمة

تأيرات

موجز القواعد :

- ١ - طلب تحويل دار سينما الى مرقص وعمل للموسيقى . خضوعه لأحكام لائحة التأيرات الصادرة في ١٢/٧/١٩١١ .
تغيير نشاط المحل يستلزم الحصول على رخصة جديدة
- ٢ - لائحة التأيرات الصادرة في ١٢/٧/١٩١١ هي لائحة قائمة بذاتها أصدرها وزير الداخلية في حدود سلطاته ...
- ٣ - المادتين ٢٨ و ٤٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العامة لا تعلمان من تطبيق لائحة التأيرات
- ٤ - إصدار ترخيص مؤقت بتشغيل محل للموسيقى والرقص . علم إكتساب المرخص له حق الحصول على رخصة دائمة

القواعد القانونية :

كان للسلطة التنفيذية اذ ذاك الحق في اصدار تلك اللوائح المستقلة بذاتها ، والديباجة التي صدرت بها اللائحة خلو من الاشارة الى أى قانون تستند اليه في اصدارها بل بين منها أن وزير الداخلية انما أصدرها في حدود سلطاته .
(الملن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٠٦/٧ ص ٧ من ١٩٢٢)

٣ - نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ لا يعد من تطبيق لائحة التأيرات ولا يدل على أن الملاحى تخضع لهذا القانون بل لها أحكامها الخاصة . كما أن ما نصت عليه المادة ٤٧ من قانون المحال العمومية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ من إلغاء أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية وجميع القوانين المدله والمكملة له لا أثر له على لائحة التأيرات اذ انها صدرت مستقلة عنه .
(الملن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٠٦/٧ ص ٧ من ١٩٢٢)

٤ - اصدار ترخيص مؤقت لمناسبات خاصة بتشغيل محل للموسيقى والرقص لا يكسب حقا في الحصول على رخصة دائمة .
(الملن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٠٦/٧ ص ٧ من ١٩٢٢)

١ - طلب تحويل دار السينما الى مرقص ومحل للموسيقى يخضع لأحكام لائحة التأيرات الصادرة في ١٢ يولييه سنة ١٩١١ دون القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحلات العمومية . وتغيير نشاط المحل كطلب الترخيص أصلا يستلزم رخصة جديدة كص المادة ١٧ من تلك اللائحة ، ولا محل للقول بالاكفاء بتبليغ الجهة المختصة بهذا التغير استنادا الى المادتين ٨ ، ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١
(الملن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٠٦/٧ ص ٧ من ١٩٢٢)

٢ - لائحة التأيرات الصادرة في ١٢ يولييه سنة ١٩١١ ليست لائحة تنفيذية لقانون المحلات العمومية رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الذى ألقى بمقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا هي من قبيل اللوائح التي تصدرها لأكحكام قانون آخر بل انها لائحة قائمة بذاتها مما اصطلح على تسميته « بلوائح البوليس » والتي يكون الغرض من اصدارها المحافظة على أمن وسلامة الجمهور والصحة العامة ، وقد

(ج)

جارك

رقم القاعدة

الفصل الأول : المخالفات الجمركية

مخالفات الهريب :

- (أ) طبيعتها ٢٤١
- (ب) نية الهريب ٥-٣
- (ج) عقوبات الهريب ٨-٦
- الفصل الثاني : الإتيان في المنازعات الجمركية ١٠٤٩

موجز القواعد :

الفصل الأول - المخالفات الجمركية - « مخالفات التهريب »

(١) طبيعتها :

١ التهريب والتصدير ومحاولة الإخراج في تبخر التشريعات الجمركية لا يعد من الأفعال الجنائية التي يتحدد الشروع فيها على ضوء المادة ٤٥ ع

٢ - التهريب والتصدير والإخراج في تبخر اللائحة الجمركية لا يعد من قبيل الأفعال الجنائية التي يتحدد سقوط الدعوى التي ترفع عنها بالبلد المقررة في المواد الجنائية . إنطلاق أحكام تقادم الإلزام المقررة بالقانون المنقذ على هذه الأفعال

(ب) نية الهريب :

٣ عدم جواز توقع أحد الجزاءات المنصوص عليها في لائحة الجمارك الا بتوافر نية الهريب

٤ - نية الهريب . نقياً . مسألة موضوعية

٥ - إستخلاص الحكم لتوافر نية الهريب من الأفعال التي حصرها إستخلاصاً سابقاً . لا قصور

(ج) عقوبات الهريب :

٦ عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادتين ٣٣، ٣٥ من اللائحة الجمركية . اعتبارها عقوبة جوازية وذلك في حالة الهريب بالتصدير أو الاستيراد على السواء

رسم القاعة

- ٧ - سلطة محكمة الموضوع في رفض توقيع عقوبة المصادرة
 - المادة ٣٣ من اللائحة تنص على جزائين . المصادرة والقرامة . هذه الأخيرة وحدها هي التي تفرض
 ٨ - خضوع البضاعة المهربة للرسم

الفصل الثاني - الإتيان في المنازعات الجمركية

- ضبط البضاعة المهربة داخل دائرة المراقبة الجمركية . إدعاء حائزها بمحصوله عليها نتيجة مبادلة تحت خارج
 ٩ - الدائرة الجمركية . عدم تقديمه الدليل على ذلك . إستخلاص الحكم بأدلة سابقة آتت بها مهربة لا خطأ ...
 - إعتبار إقرار حائز البضاعة المضبوطة بميازته لما ووصلها إليه من غير طريق التهريب من الإقرارات المركبة
 ١٠ - الحائز بمخبرتها

المقررة بالقانون المدني اذ أن ما يستهدفه المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بإلزام الممارك هو مجرد الحصول على الرسوم المقررة وتمويض مجز يستحق به الأفراد على دفع الرسم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لهم بغير اضرار بالخزينة العامة .
 (الفرن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلد ٢٥/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٢٩)

(ب) نية التهريب :

- ٣ - نية التهريب هي مناط الجزاءات المنصوص عليها في لائحة الجمارك ، ولا يصح توقع أحد تلك الجزاءات الا اذا قام الدليل على توافر تلك النية - وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة .
 (الفرن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٣ ق - جلد ٢٣/١٠/١٩٥٩ ص ٧ من ٨١٣)
 ٤ - متى كانت المحكمة قد هت بأدلة سائفة في حدود سلطاتها الموضوعية توافر نية التهريب فانها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وانما عالجت مسألة موضوعية انتهت منها الى استبعاد تلك النية .
 (الفرن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٣ ق - جلد ٢٣/١٠/١٩٥٩ ص ٧ من ٨١٣)
 ٥ - اذا كان الحكم قد استخلص من كون الطاعن تاجرا لا يخفى عليه أن الذهب محظور إصداره الى الخارج

القواعد القانونية :

الفصل الأول

المخالفات الجمركية "عائلات التهريب"

(أ) طبيعتها :

- ١ - ما عبرت عنه التشريعات الجمركية بالتهريب والتصدير ومحاولة الاخراج لا يعد من الأفعال الجنائية التي يتحدد الشروع فيها على ضوء المادة ٤٥ من قانون العقوبات ، واذا فلا محل للتحدثي بنص المادة المذكورة في هذا الخصوص .
 (الفرن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ ق - جلد ٢٤/١١/١٩٥٨ ص ٩ من ٧٢٤)
 ٢ - الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجمركية والقوانين الملحقة بها بتهريب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة اخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص لا تمد من قبيل الأفعال الجنائية التي يتحدد سقوط الدعوى التي ترفع عنها بالمدد المقررة في المواد الجنائية طبقاً لأحكام قانون تحقيق الجنائيات وقانون الاجراءات الجنائية الذي أعقبه ، وانما ينطبق على هذه الأفعال أحكام تقدم الالتزام

٨ - تنص المادة ٣٣ من اللائحة الجبركية على جزاءين أولهما المصادرة وثانيهما الغرامة وهذه الأخيرة وحدها هي التي تفرض خضوع البضاعة المهربة للرسم لأنها تتحدد على أساسه أما المصادرة فلا تفرض ذلك ولا يستلزمه نص

المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩
(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ - مجلة ١٢/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٢٤)

الفصل الثاني

الإثبات في المنازعات الجبركية

٩ - متى كان الثابت أن البضاعة المهربة ضبطت داخل دائرة المراقبة الجبركية وادعى حائزها أنها وصلت إليه نتيجة مبادلة تست خارج الدائرة الجبركية مع بعض السياح ولم يقدم الدليل على ما ادعاه وانتهى الحكم بأدلة سائمة إلى أنه حصل على هذه البضاعة من مصدر واحد وهو يعلم بتبريعها ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون .
(الطن رقم ٦٦ لسنة ٢٤ ق - مجلة ١٢/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٢٤)

١٠ - اقرار حائز البضاعة المضبوطة بحيازته لها وبأنها وصلت إليه من طريق معين غير التهريب هو من الاقرارات المركبة التي يجوز تجزئتها والأخذ بقراره بحيازة هذه البضاعة وفيذ ما يدعيه في الشطر الآخر من اقراره عن وصولها إليه عن غير طريق التهريب ما دام الدليل قد اقيم على عدم صحة ما ادعاه المقر في هذا الصدد .
(الطن رقم ٦٦ لسنة ٢٤ ق - مجلة ١٢/١١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٢٤)

بشير ترخيص سابق من وزارة المالية ومن اجتيازه الدائرة الجبركية مخفيا في جيوبه قرطاس الجنهات الذهبية واتهازه فرصة اشتغال رجال الجمر بكفتيش شخص آخر وفي دخوله خلسة دون أن يقدم نفسه لهم وكشف عما يحمله . استخلص من ذلك ما يؤكد توفر محاولة الطاعن تهريب الذهب الى الخارج يشتى الطرق والوسائل الميسورة داخل الميناء ، وكان استخلاص الحكم لتوافرية التهريب من هذه الأفعال التي حصرها سائما ، فإن النتي عليه في هذا الصدد بالتصور يكون غير سديد .
(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ - مجلة ١٢/١١/١٩٥٨ ص ٩ ص ٧٢٤)

(ج) عقوبات التهريب :

٦ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٥ من اللائحة الجبركية هي عقوبة جوازية وقد رأى المشرع أن تكون موحدة في حالات التهريب بالتصدير أو الاستيراد على السواء ولا محل للقول بأن المشرع فرض عقوبة المصادرة وجعلها وجوبية في حالات التصدير دون حالات الاستيراد لانعدام العلة في هذه التفرقة لأن التهريب في ذاته جريمة سواء وقع على بضائع صادرة أو مستوردة
(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٣ ق - ١٢/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠١٠)

٧ - اذا كان الحكم قد قضى برفض توقيع عقوبة المصادرة في حمة التهريب استنادا الى حسن نية المتهم لأسباب سائمة فانه لا يكون قد خالف القانون اذ لحكمة الموضوع أن تقرر في حدود سلطتها التقديرية قيام الأسباب المبررة لرفض توقيع العقوبة الجوازية .
(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٣ ق - ١٢/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠١٠)

(ح)

حكم

رقم القاعة

الفصل الأول : إمداد الحكم

- ٢٤١ والدولة فيه والتعلق به
- ٣ الفصل الثاني : بيانات الحكم وصدوره باسم الأمة
- ٤ الفصل الثالث : طلب الفصل في أغفلت المحكمة الفصل فيه
- ٥ الفصل الرابع : تصحيح الأحكام

موجز القواعد :

الفصل الأول - إصدار الحكم

والدولة فيه والتعلق به

- ١ خلو الحكم ذاته من الريان أن القاضي لم يحضر التعلق به قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته . بطلان الحكم
- ٢ عدم زوال ولاية القضاء عن القاضي المنقول في المحكمة المنقول منها إلا بقبليته مرسوم نقله بصفة رسمية من وزير العدل . لا إعتداد بصدور المرسوم قبل التعلق بالحكم طالما أنه لم يبلغ بمرسوم نقله قبل صدور الحكم

الفصل الثاني - بيانات الحكم

و صدوره باسم الأمة

- ٣ صدور الحكم في تاريخ لاحق لإعلان الدستور الصادر في ١٩٥٣/٢/١٠ . خلوهما يفيد صدوره باسم الأمة بطلان الحكم

الفصل الثالث - طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه

- ٤ طلب الفصل في أغفلت المحكمة الفصل فيه أو طلب تفسير الحكم : وجوب تمامه بالأوضاع والإجراءات المقررة في المواد ٢٩ و ٣٠ وما بعدها من المرافعات . شأنها شأن الطلب الأصل

الفصل الرابع - تصحيح الأحكام

- ٥ تصحيح خطأ المصادق في منطوق الحكم . مناهة : أن يكون له أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه في نظر الحكم . الحكم بالزام أحد الخصوم بالمصاريف دون الإشارة في الأسباب إلى إيجاب الحكم في شأن هذه المصاريف عدم جواز الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته لتصحيحه بالزام خصم آخر

القواعد القانونية :

الفصل الاول

إصدار الحكم

" المدافله فيه والنطق به "

١ - لما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات تنص على أنه « يجب أن يبين في الحكم ، المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه ... وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ... والقصور في أسباب الحكم الواقعية ... وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ... يترتب عليه بطلان الحكم » ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان أن القاضي الذي لم يحضر تلاوته قد اشترك في المدافله فيه ووقع على مسودته ، فإن هذا الحكم يكون مشوباً بالبطلان على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . ولا يغير من هذا النظر ما تمسكت به المطعون عليها من أن الشهادة التي استخرجتها من قلم الكتاب شهيد أن القاضي الذي لم يحضر النطق بالحكم قد وقع على مسودته ما دام أن الحكم ذاته قد خلا من هذا البيان ، مما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٥٨ ص ٩ س ٧٨١)

٢ - صدور مرسوم ينقل التقاضي من محكمة الى أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها الا اذا أبلغ اليه المرسوم بصفة رسمية من وزير العدل ، فاذا كانت الأوراق المقدمة في ملف الطعن خالية مما يفيد تبليغ المرسوم الى السيد المستشار الذي اشترك في إصدار الحكم المطعون فيه قبل صدوره فإنه لا اعتداد بصدور مرسوم نقله قبل النطق بالحكم ، كما لا يبعد الاستناد الى كشف توزيع العمل بالمحكمة المنقول اليها طالما أنه لا يستفاد منه أنه قد أبلغ بمرسوم نقله قبل صدور الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون النتي يبطال الحكم لزوال ولاية أحد المستشارين الذين اشتركوا في إصداره على غير أساس .

(الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٤ ص ١١ س ٤٧)

الفصل الثاني

بيانات الحكم

" صدوره باسم الأمة "

٣ - متى كان الحكم قد صدر في تاريخ لاحق للإعلان الدستوري الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٠ وكان يبين من الإطلاع عليه أنه لم يدون فيه ما يفيد أنه صدر باسم الأمة طبقاً للقانون فإنه يكون حكماً باطلاً .
(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٥٧ ص ٧ س ٨١١)

الفصل الثالث

طلب انفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه

٤ - طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه من الطلبات السابقة بشأن تخلف الطالب في الترقية أو طلب تفسير الحكم السابق في هذا الخصوص ، يجب أن يتم بالأوضاع وبالأجراءات المقررة في المواد ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات شأنه في ذلك شأن الطلب الأصلي سواء بسواء .

(الطعن رقم ٢٨ ، ٨٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٥٧ ص ٧ س ١٩)

الفصل الرابع

تصحيح الأحكام

٥ - لكي يمكن الرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادي الواقع في منطوقه طبقاً للمادة ٣٦٤ مرافعات يجب أن يكون لهذا الخطأ المادي أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه في نظر الحكم بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا اذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والمساس بحجيته - وعلى ذلك فإذا كان الحكم اذ قضى في منطوقه بالزام أحد الخصوم في الدعوى بمصروفاتها قد خلا من أية إشارة في أسبابه تتم عن اتجاهه في شأن هذه المصروفات فإن القول بإمكان الرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيحه بالزام خصم آخر بها دون المحكوم عليه بما يعتبر تغييرا في منطوق الحكم غير جائز قانوناً .

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٧ ص ٨ س ٩٦٧)

دخان

مو حز القواعد :

- ١ - إضراف حافف الدخان المخطوط بـ عصر الضبط بمسقة الإجمراف . علم جواز الإداء بـ ذلك بظلال إجمراف أأء البفاف باأ بـ عصر الضبط ... ٢١١ ... علم جواز الإداء بـ ذلك بظلال
- ٢ - الفصف بـ عء البفاف الفف فؤءفمن الدخان المصفوف أو ف عء صو ، عصر الضبط . لا بظلال ...
- ٣ - جافزة الدخان المخطوط بـ علم المافف بؤوء الموائف الفف فؤافف الموائف فـ سؤ الفف . أأأافا ء ...

العيان أو صوري مضر الضبط مادام من ضبط لديه
الدلائل لم يبد اعتراضا على ذات العيانات التي جرى
التحليل عليها ولا اعتراضا على مادون بالمحضر فتسرى
المطابق القاضي إلى صحة الدليل المستمد من التحليل ولم
يساوره الشك في ناحية من نواحيه خصوصا من جهة
إدخال العينة أو من تحرير المحضر من صورة واحدة أو من
عملية التحليل ذاتها أصدر حكمه على هذا الأساس بنقض
النظر عن عدد العيانات التي أخذت كما جرى قضاء هذه
الحكمة .

١ - متى اعترف حائز اللذان المخطوط في محضر
الضبط بصحة الاجراءات وقرر أنه ليس له اعتراض على
شيء منها ، فان هذا من شأنه أن يحول بينه وبين المود
الى الادعاء بيطلان الاجراءات التي اتبعت سواء في عدد
العينات التي أخفئت من اللذان أو صور محضر الضبط .

٣ ستمى ثبت أن حائز اللخاڤ المخلوط قد حازه مع علمه بوجود المواد الغريبة فيه فانه بذلك يكون قد توفر لديه ركن سوء النية في حيازته .

٢ - المادة الرابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم صناعة المخان وتجارته لم ترتب بطلانا على النقص في عدد

(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١١/٢٩/١٩٥٦ م ٧ من ٩٢٧)

(ص)

صورة

رقم القاعدة

موجز القاعدة :

— تقدير القرائن وكمايتها في الإثبات . موضوعي لمحنة الموضوع استخلاص صورة البعد بأدلة سائفة —

الحكم المطعون فيه لم ير في ثبوت علاقة الزوجية بين
المطعون عليهما قرينة تكفي وحدها لاثبات الصورة فان
التي عليه في هذا الخصوص لا يملو أن يكون جدلا
موضوعيا مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .
(الملن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلة ١٩٥٩/١/٢٢ ص ١٠ ص ٦٤)

القاعدة القانونية :

— تقدير القرائن وكمايتها في الاثبات هو مما تستقل
به محكمة الموضوع طالما كان استخلاصها سائفا مؤديا
عقلا الى النتيجة التي تكون قد انتهت اليها ولما كان

رقم القاعدة

صيادلة

موجز القاعدة :

— عدم اجبار مساعدي الصيدلة أعضاء في قابة المهن الطبية —

قابة عليا للمهن الطبية والأعمال التحضيرية له أنه لم يقصد
اعتبار مساعدي الصيدلة أعضاء في قابة المهن الطبية
فانهم لا يعتبرون أعضاء في هذه القابة ولو أن لهم حق
مزاولة مهنة مساعدي الصيدلة طبقا للقانون رقم ٥
سنة ١٩٤١ .
(الملن رقم ١٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٩٥٩/٥/١٧ ص ٧ ص ٥٩١)

القاعدة القانونية :

— العبرة في بيان أصحاب الحق في عضوية القابة
هي بالقانون الذي أذن بإنشاء القابة . ولما كان المستفاد
من نصوص القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٤٠ الخاص بإنشاء

(ض)

ضرائب

رقم الصفحة

الفصل الأول - مسائل عامة

- (١) فرض الضريبة ٣-١
(ب) التقادم في الضريبة والرسوم ٤

الفصل الثاني - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية

الفرع الأول - وعاء الضريبة

- (١) الربح الذي يخضع للضريبة ٦٠٥
(ب) حق السلطة التنفيذية في إصدار لوائح بإضافة مهن أخرى ٧
(ج) خصم الديون من الأرباح ٨
(د) التوقف عن العمل ٩

الفرع الثاني - تقدير وعاء الضريبة

- (١) التقدير القمل ١٠
(ب) التقدير الحكيم ١٣-١١
(ج) الأحكام الخاصة بالشركات ١٤

الفرع الثالث - إجراءات ربط الضريبة

الفصل الثالث - الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية

تحديد الربح الاستثنائي

- وحتى الممول في اختيار رقم المقارنة ١٦

الفصل الرابع - رسم الأيلولة على التركات

أسس تقويم وعاء الضريبة

- وشيرة الخلل التجاري ١٧

موجز القواعد :

الفصل الأول - مسائل عامة

(١) فرض الضريبة

صدور قرار من لجنة التسمية يفرض مبلغ معين على كل أفة من الزيت زيادة على القسمة تستولى عليها الحكومة

رقم القاعدة

- إذا كان الزيت لأغراض صناعية . صلور هذا القرار^١ ظل الدستور الملغى . إعتبار ذلك من الضريبة المفروضة بغير الطريق الدستوري الصحيح ١
- إقتضاء الحكومة حصيلة من ثمن الحديد المستولى عليه استناداً إلى قرار وزير التكوين . إعتبار هذه الحصيلة نوعاً من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستوري الصحيح طبقاً للدستور الملغى ٢
- إضافة وزارة التكوين زيادة على التسمير الجبري لبذرة القطن تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم للمعابين في ظل الدستور الملغى . هذه الزيادة ليست جزءاً من الثمن بل فرض ضرب على المشتري لامتصاصه للباقي فيه ليس لوزارة التكوين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ٣
- (ب) التقادم في الضريبة والرسوم :
- حساب التقادم فيما قبل القانون الملغى الحديد بالتقويم المجري ما لم ينص على خلاف ذلك ٤

الفصل الثاني - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية

الفرع الأول - وعاء الضريبة

- (أ) الربح الذي تخضع للضريبة .
- سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة لأرباح المخرج السنائي طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تنديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ٥
- الأفراد الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات بقصد بيعها . متناط فرض الضريبة عليهم . توافر ركن الإعتماد . ثبوت تكرار عمليات الشراء والبيع خلال السنة الضريبية غير لازم ٦
- (ب) حق السلطة التنفيذية في إصدار لوائح بإضافة مهن أخرى .
- تنول المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ للسلطة التنفيذية حق إصدار لوائح تنفيذية في شكل قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ عهدت لوزير المالية إضافة مهن أخرى بقرارات تصدر منه . دعوة اللجنة الإدارية كي تمارس اختصاصها . لا إقتيات على السلطة التشريعية ٧
- (ج) خصم الديون من الأرباح :
- عدم جواز خصم الديون من الأرباح إلا بعد صلور حكم نهائي بها ووجوب خصمها في السنة التي ثبتت فيها بخصمها هذا الحكم وليس في سنة نشوء الدين ٨
- (د) التوقف عن العمل :

- وجوب التبليغ عن التوقف وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في ميعاد ٦٠ يوماً من تاريخ التوقف وإلا إلزم للمول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه . لزوم هذا الإعستار في أحوال التوقف الجبري ولو كان تاريخ التوقف ثابتاً على وجه لا يرقى إليه الشك ٩

رقم القاعدة

الفرع الثاني - تقدير وعاء الضريبة

(أ) التقدير القل:

- مناط تحديد أرباح الممول على أساس دقائره وأوراقه أن تكون مطابقة لحقيقة الواقع . حق المحكمة في إطراح دقائره الممول لأسباب سائفة والأخذ بالتقدير الخرافي دون أن يمنع ذلك الاسترشاد بالدقائر كمصدر من عناصر التقدير
- ١٠

(ب) التقدير الحكى:

- وجوب إنقاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ ما دام الربط في هذه السنة لم يصبح نهائيا وقت سريان الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولو كان التقدير مطعوننا عليه من جانب الممول وحله
- ١١
- قيام الممول الخاضع للربط بطريق التقدير بالظن في تقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ وجوب إنقاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ . عدم الاعتداد بتنزله عن الظن بعد صدور القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢
- ١٢
- وجوب إعمال أحكام الرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ في جميع حالات إنطباقه حتى ولو لم يطلب الممول ذلك أمام محكمة الموضوع
- ١٣

(ج) الأحكام الخاصة بالشركات:

- إلزام كل شريك في شركة التضامن شخصيا عن حصته في أرباح الشركة وعلان الإجراءات الموجهة من مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة عن الضريبة المسنحة على الشركاء المتضامين ما لم يكونوا قد أثنوا هذا المدير في تقديم إقرار الأرباح
- ١٤

الفرع الثالث - إجراءات ربط الضريبة

- في القصة السابقة لنفاذ القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . إحصاء اختصاص المأمورية في تقدير أرباح الممول بصورة تقريبية على النموذجين ١٨ ، ١٩ بنية الوصول لاتفاق يكون أساسا للربط . إذا تملكت لجنة التقدير هي المختصة بإنشاء الربط في الفترة اللاحقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . إحصاء المأمورية بتحديد عناصر ربط الضريبة وإخطار الممول بها على النموذج ١٨ وربط الضريبة وإخطاره بها على النموذج ١٩ . إلغاء لجان التقدير وإنشاء لجان الظن للفصل في اعتراضات الممولين على تقديرات مصلحة الضرائب
- ١٥

المصل الثالث - الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية

تحديد الربح الاستثنائي:

« حق الممول في اختيار رقم المقارنة » .

إستعمال الممول الذي يملك حسابات منتظمة حقه في اختيار رقم المقارنة الذي يبنى على أساسه تقدير أرباحه الإستثنائية بتقديمه في الميعاد المحدد لإقراره باختياره ١٢/ من رأس المال المستمر رقما للمقارنة . لا يجوز له

رقم القاطعة

بعد ذلك العلول عنه يدعى حصول تعديل في حساباته ليس من شأنه تغيير جوهرها ونقله إلى فئة المولدين ذوي الحسابات غير المتلطة الذين لا تسري عليهم المواعيد إلا اعتباراً من تاريخ إسطارهم بتقدير مصلحة

الضرائب ١٦

الفصل الرابع - رسم الأثولة على التركات

أسس تنويم وعاء الضريبة « شهرة المحل التجاري »

- تقدير شهرة المحل التجاري يرجع فيه تحديداً إلى طرق فنية خاصة . ومن ذلك طريقة متوسط الأرباح

الصافية . لم يكن مقابل « محلو الرجل » بمناه العرقه السائد داخلاً في هذا التقدير . إستبعاد الخبير لشهرة

المحل بالمبنى الفنى المصطلح عليه . إحصائه رغم ذلك على عناصر التركة مقابل « محلو الرجل » . خطأ ١٧

القواعد القانونية :

الفصل الأول

مسائل عامة

(١) فرض الضريبة :

١ - متى كانت لجنة التسعيرة قد قوتت في ظل الدستور الملئى فرض مبلغ معين عن كل أقة من الزيت زيادة على التسعيرة الواردة في جدول التسعيرة الجبرية تستولى عليه الحكومة إذا كان الزيت لأغراض صناعية . فأن هذا القرار يكون إاملاً لمخالفته لذلك الدستور حتى لو صدر قرار اللجنة تنفيذاً لقرار من مجلس الوزراء إذ ليس من اختصاصه فرض ضريبة أو رسم ، ولا يقدح في ذلك أن يكون القرار الوزارى رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ قد صدر من وزير التموين بالاستيلاء على الزيت الموجود بالمعاصر في جميع بلاد القطر المصرى إذ أن هذا الاستيلاء صدر عاماً فهو استيلاء مجرد ولم يقرن بالتسليم القملى للزيت المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفى بحضور ذوى الشأن فيه أو بعد دعوتهم بخطاب مسجل طبقاً للمادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فهو لا يبدو أن يكون إجراء تنظيمياً قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في هذه السلعة، وليس من شأنه هل ملكية الزيت الى الحكومة فلا شأن

لها به ولا باقتضاء جزء من ثمنه والا كان ذلك نوعاً من الضريبة المرسومة بغير الطريق الدستورى الصحيح طبقاً للمادة ١/١٣٤ من الدستور الملئى .

(الملئى رقم ٢٥٠ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١/١٢/١٩٥٨ ص ٩ ط ٢٨)

٢ - متى تبين أن الحكومة قد فرضت في ظل الدستور الملئى اقتضاء جزء من ثمن الحديد المستولى عليه لتغطية مصاريف توزيع تدعيمها واستندت في اقتضاء هذه الحصيلة على قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ دون أن يصدر بهذه الحصيلة قانون يحدد أساسها ووعاها والمزمين بنفها وطريقة تحصيلها فإن ذلك يكون نوعاً من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستورى الصحيح وفقاً للمادة ١/١٣٤ من الدستور الملئى ويجوز لكل ذى مصلحة أن يتسكك بأن فرض اقتضاء هذه الحصيلة غير قائم على سند تشريعى سليم لصله ذلك بالنظام العام - ذلك لأن قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ الملئى بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٥ والصادر تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسعير الجبرى قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاماً على كميات الحديد المخزونة بالمخازن أو الموجودة بالدوائر الجبركية أو الكميات التى يتم استيرادها مستقبلاً فهو استيلاء مجرد ولم يقرن بالتسليم القملى للحديد المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفى بحضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم لذلك فهو لا يبدو

وكانت الرسوم المطالب بها في واقعة الدعوى مستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد ، فإن هذه الخمس سنوات يتعين أن تحسب بالتقويم الهجري .
(المجلد رقم ١١١ لسنة ٢٥ هـ - ج ٢ - ج ١٢/١٢/١٩٥٨ م ١٠ ص ٧٢٢)

الفصل الثاني

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية

الفرد الأول - وعاء الضريبة

(١) الربح المخصص للضريبة :

٥ - جرى قضاء محكمة النقض بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة الأصل العام الذي يسرى على كل منة لم تستثن بنص خاص . ومن ثم فإن هذه الضريبة هي التي تسرى بالنسبة لأرباح المخرج السينمائي طبقاً لذلك القانون لأن مهنة المخرج لم ترد ضمن المهن التي عدها المادة ٧٣ ولم يصدر من وزير المالية قرار باعتبارها من المهن غير التجارية التي تخضع لحكم هذه المادة . ولا محل للقول بأن مهنة الخبير المنصوص عليها في المادة المذكورة تحسب على عمل المخرج لأن الشرع إذ أورد بهذه المادة في سبيل الحصر مهنة معينة باعتبارها غير تجارية ومنها مهنة الخبير قد قصد من هذا اللفظ مدلولاً خاصاً هو التمتع والتخصص في فن معين واتخاذ الخبرة فيه مهنة . ولو جاز القول بغير هذا لوجب اعتبار كل محترف لمهنة من المهن خبيراً الأمر الذي يناقض غرض الشارع عن التخصيص .
(المجلد رقم ٤٥ لسنة ٢٤ هـ - ج ٢ - ج ١٢/١٢/١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٠)

٦ - أخضعت الفقرة السابعة من المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ « الأفراد الذين يشترون عادة لحسابهم المقارات بقصد بيعها » لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لما ينطوي عليه القيام بهذه الأعمال من قصد تحقيق الربح عن طريق المضاربة . وجعل نطاق فرض الضريبة عليهم توافر ركن الاعتقاد ، أما القول بأنه يتعين ثبوت تكرار عمليات الشراء والبيع خلال السنة الضريبية التي تحقق فيها الربح فمردود أولاً - بأن الشرع لم يحدد لتوافر ركن الاعتقاد أجلاً معيناً ما أطلق النص ما يستفاد منه إمكان استخلاص هذا التوافر من مجموع الظروف القائمة في كل حالة على حدة ومردود ثانياً - بأن مبدأ سنوية الضريبة المنصوص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤

لأن يكون إجراء تطبيقياً قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في هذه السلة بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها منها ، وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية العديد المستولى عليه أو حيازته إلى الحكومة ولا شأن لها به ولا باقتضاء حصيلة من ثمنه .
(المجلد رقم ٣٢٤ لسنة ٢٣ هـ - ج ٢ - ج ١٢/١٢/١٩٥٨ م ٩ ص ٢٥)

٣ - اختصاص وزارة التكوين ولجانها قاصر على تنظيم تداول الزيت وتحديد أسعاره فلا يتعداه إلى تحصيل فروق أسعار عن سلة ليست مملوكة لها فإذا كانت وزارة التكوين بواسطة لجان التسمية الجبرية قد حددت في ظل المستور الملقى سراً لبصرة القطن يلزم به البائع وأضاف إليه زيادة تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم إلى المصانع فإن هذه الزيادة لا تمد جزءاً من الثمن وإنما هي فرض ضرب على المشتري لا معلقة للبائع فيه ليس لوزارة التكوين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو استندت من ذلك نقطة ما تحملها من بيع الزيت المخصصة لشئون التكوين بأقل مما تكلفه فعلاً - ذلك أنها لا تملك فرض رسوم أو ضرائب على السلع عند تداولها ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء أذ أن للادة ١٣٤ من الدستور الملقى الذي كان سارياً وقت فرض هذه الزيادة لا تجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا تكليف الأهالي بتأدية هذه الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون . ولم يخول القانون على إجراء الأحكام العرفية وتلك سلطة فرض ضريبة أو رسم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذه الزيادة فروق أسعار يجوز للحكومة تحصيلها قد أخلاً في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .
(المجلد رقم ١٥٤ لسنة ٢٥ هـ - ج ٢ - ج ١٢/١٢/١٩٥٨ م ١٠ ص ٤٤١)

(ب) التقادم في الضرائب والرسوم :

٤ - القاعدة في حساب التقادم - فيما قبل القانون المدني الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - هي ما لم ينص القانون على حساب التقادم بالتقويم الميلادي فإن المدة تحسب بالتقويم الهجري ، وإذا فاته لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه « يسقط حق الخزانة في المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدني بعضي خمس سنوات من اليوم الذي استعملت فيه الورقة الغائصة للرسم ويسقط الحق في طلب رد الرسوم المحصلة بغير حق بعضي سنتين » - ولم تذكر هذه المادة أن الخمس سنوات التي يسقط حق الخزانة في المطالبة بالرسوم بعد مضيها ميلادية ،

سواء كانت تلك الديون محقة في ذمة الممول أو متنازعا في تحقها واعتبر المشرع أن تلك المبالغ المحتجزة من مجموع الربح لا تمد من التكاليف التي يجوز خصها . فإذا ما ثبتت هذه الديون في ذمة الممول بحكم نهائي كان للممول خصها من مجموع الأرباح في السنة التي ثبتت فيها بمقتضى هذا الحكم . ولا عبرة بما يثار من أن الأحكام مقررّة وأنه نتيجة لذلك يجب أن تحل أرباح السنة التي نشأ فيها الدين بقيمتها ذلك أن هذه القاعدة لا محل لأعمال حكمها في مجال تحديد وعاء الضريبة في كل سنة ضريبة على حدة لأن كل سنة منها تحل أرباحا بالتكاليف الفعلية التي تحملها الممول في تلك السنة .

(المن رقم لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٧ ص ٨ س ٨٦٨)

(د) التوقف عن العمل :

٩ - لما كانت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الأولى منها قد نصت على أنه « إذا وقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه ووقفا كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل » ، وكانت الفقرة الثانية قد نصت على أنه « لأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول في بحر ستين يوماً من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة والا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة » فإما بذلك تكون قد جعلت من الفقرة الثانية شرطاً أو قيداً للانتفاع بالحكم الوارد في الفقرة الأولى هو وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في ميعاد ستين يوماً من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزانة العامة وحتى تتمكن مصلحة الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها في الوقت المناسب ، ودبت على تخلفه نوعاً من الجزاء المالي مناهة عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في الميعاد القانوني ومياده التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه وهي منتقلة الصلة بواقعة التبليغ . فإذا كان الحكم المعلوم فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على عدم لزوم الإخطار في أحوال التوقف الجبري متى كان تاريخ التوقف تابها على وجه لا يرقى إليه الشك فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(المن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٥ ق - مجلة ٨/١٢/١٩٦٠ ص ١١٠ س ٦١٠)

لسنة ١٩٣٩ لم يقصد به سوى تعيين فترة المحاسبة على الضريبة واستقلال كل سنة بصساباتها . وإذا فُتّى كان بين من أسباب الحكم المعلوم فيه أنه أقام قضاءه بإخضاع الأرباح التي حققتها الطاعن خلال سنوات النزاع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على مائت لديه من الأدلة السالفة التي أوردتها من أنه اعتاد شراء العقارات بنية بيعها ويقصد الربح مما يخرجها عن كونها مجرد عمليات عرضية قصد بها مجرد توظيف المال واستثماره وكان اثبات توافر ركن الاعتياض من المسائل المتصلة بالوقائع والتي تستل بتقديرها محكمة الموضوع - لما كان ذلك فإما إذ أخضعت الأرباح التي حققتها الطاعن نتيجة لنشاطه من اعتياده شراء العقارات بقصد بيعها لم تخطئ في تطبيق القانون .

(المن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٧٢٤)

(ب) حق السلطة التنفيذية في إصدار لوائح بإضافة مهن أخرى :

٧ - نصوص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ - الذي كان سارياً وقت صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - يستفاد منها فتقول السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك ، فإذا كان المشرع قد واعي عند صدور القانون المشار إليه أنه من غير الميسور حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد بنص المادة ٧٢ من القانون إلى وزير المالية أن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهن أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعي العمل فهو دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها المحول لها بمقتضى النص العام الوارد في المادة ٣٧ سائلة الذكر أو تهية مجال لهذه الممارسة وليس فذ هذا اقتيات على السلطة التشريعية .

(المن رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٨ ص ٩ س ٧٦٥)

(ج) خصم الديون من الأرباح :

٨ - حرم المشرع في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - في خصوص تحديد الوعاء الذي تربط عليه الضريبة خصم ما يجتزه الممول من مجموع الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة أو لإعدياد مقابل لوفاء الديون

الفرع الثاني - تقدير وعاء الضريبة

(١) التقدير العملي :

١٠ - اذا كان بين ما أوردته الحكم المعلوم فيه أنه أثر الضريبة على ارباح دفاتر الطاعن وعدم التحويل عليها لاعتبارات سائلة أوردتها ، وكان مناسبا الأخذ بما ورد بدفاتر الممول وأوراقه في تقدير أرباحه هو أن يكون الثابت بهذه الدفاتر والأوراق مطابقا لحقيقة الواقع - والا حددت هذه الأرباح بطريق التقدير ، وكان ارباح دفاتر الممول لا يمنع من الاسترشاد بها كمعتمدين من العناصر التي تؤدي الى الوصول الى هذا التقدير ، كما أن وجود فارق بسيط بين الرصيد الذي انتهى اليها الضريبة في تقديره وبين ما هو ثابت بدفاتر الممول لا يبرر الأخذ بالنسب الواردة بهذه الدفاتر ما دام أن الأرباح أصبحت خاضعة لطريق التقدير ، وكان ارباح دفاتر الممول والأخذ بتقدير الضريبة هو من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع متى أقامت حكمها على أسباب سائلة ، لما كان ذلك فإن التمس على الحكم المعلوم فيه بالقصور أو التناقض في هذا الخصوص يكون نميا غير سديد .

(المدن رقم ٢٩١ لسنة ٢٤ ق - جلة ٢٦ / ٢٦ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٤٩)

(ب) التقدير الحكي :

١١ - المقصود بالربط النهائي المشار اليه في المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ذلك الربط الذي لم يعد قابلا للظن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الظن أو المحاكم على اختلاف درجاتها ويصبح ما عداه خاضعا لأحكام المادة الأولى من ذلك المرسوم بقانون ولو أدى ذلك الى مخالفة قاعدة عدم اضرار الطاعن بظلمته . فاذا كان الممول قد رفع استئنافا عن الحكم الصادر ضده بشأن تقدير أرباحه عن سنة ١٩٤٨ وفي مرحلة الاستئناف نشر المرسوم بقانون المشار اليه فإن الضريبة لا تكون قد ربطت ويطا غاليا بالنسبة لأرباح تلك السنة ويتعين اعمال نص المادة الأولى منه واتخاذ أرباح الممول المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ اذ يكفي أن يكون التقدير في هذه السنة مقطوعا فيه من جانب الممول وحده لكي يسرى عليه حكم المرسوم بقانون المذكور من تاريخ سريانه وتنتهي بمصلوه ولاية المحكمة على النزاع القائم بشأن أرباح سنة ١٩٤٨ .

(المدن رقم ١٠٢ لسنة ٢٤ ق - جلة ٢٦ / ٢٦ / ١٩٥٨ ص ١٠ ص ٢٤٩)

١٢ - متى كان الممول من الممولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير وطمع في تقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ ثم تنازل عن ظلمته بعد صدور المرسوم رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فإن ربط الضريبة عن أرباح تلك السنة لا يكون قد أصبح غاليا وقت صدور هذا المرسوم بقانون ويتعين تطبيقه على الممول المذكور واتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الضريبة عليه عن سنة ١٩٤٨ ، لا ينض من ذلك تنازل الممول عن ظلمته لأن هذا التنازل قد حصل بعد صدور المرسوم بقانون سابق الذكر فلم يصادف محل له بعد أن أسقط هذا القانون الظن بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ بمجرد صدوره ولا ينسحب أثره الى ذلك الظن .

(المدن رقم ١٥٩ لسنة ٢٤ ق - جلة ٢٦ / ٢٦ / ١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٢٠)

١٣ - استن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هي قاعدة الأرباح الحكيمة عن السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ على أساس الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ، وقد استهدف الشارع باستصداره هذا القانون تصفية قضايا المولين المترتبة قبل صدوره ما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزينة ، ولذا فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو مصلحة الضرائب وترتب على ذلك أن يتحتم تطبيق أحكام المرسوم في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك ، ومن ثم فلا وجه لما تثيره مصلحة الضرائب - المعلوم عليها من أن الممول لم يمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع .

(المدن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلة ٢٦ / ٢٦ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٢)

(ج) الأحكام الخاصة بالتركت :

١٤ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل اضافة فقرة أخيرة اليها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ - أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتج شركات التضامن من أرباح ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته في الشركة . ومن ثم فإن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة على مقدار نصيب في الربح يصادف حصته في الشركة . ونتيجة لذلك يكون علي هذا الشريك عبء تقديم الاقرار

التي نظمت تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة على تحديده بإحدى طريقتين ، أما ربح سنة يختارها الممول من السنوات المالية المنشأة المنتهية خلالها ، وأما ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستمر - وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة متروكا للمول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره لمصلحة الضرائب طبقا للاوضاع والمواعيد التي تصدر بقرار وزاري ، ونصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أن الممول إذا لم يبلغ اختياره في المواعيد يحدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من القانون المشار اليه ، وإحصالا لنص المادة الثالثة من القانون أصدر وزير المالية القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لأجل استكمال الحق للمول للمولين بمقتضى هذا القانون يبنى أن يقدم المول الى مأمورية الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز عمله طلبا في ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر ١٩٤١ موضحا به الطريقة التي يختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون المذكور ، ثم مد هذا الأجل بقرارات متتالية كان آخرها القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الذي حدد يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وكان هذا الأجل آخر ميعاد يجوز فيه للمول تقديم طلبه باختيار رقم المقارنة ، فإذا كان بين من الوقائع التي وردت بالحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة من المولين ذوى الحسابات المنتظمة وأنها قدمت في الميعاد المحدد بالقرارات الوزارية اقرارا باختيارها ١٢٪ من رأس المال المستمر رقما للمقارنة ، فإنها تكون قد استعملت حقها في الاختيار طبقا للاوضاع التي حددتها القرارات الوزارية فلا يجوز لها بعد ذلك المدول عنه بدعى ادخال بعض تعديلات ضريبية على حساباتها ، لأن هذه التعديلات لأغراض من جوهر الحسابات وليس من شأنها أن تنقلها الى فئة المولين ذوى الحسابات غير المنتظمة والذين لا تسرى عليهم المواعيد الا اعتبارا من تاريخ اخطارهم بتقدير مصلحة الضرائب ، ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون إذ أيد قضاء محكمة أول درجة بالغاء قرار لجنة الطعن فيها قرره من أحقية الشركة الطاعنة في اختيار أرباح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة وبطلان هذا الاختيار واعتبار رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال المستمر .

(المن رقم ٢٩١ لسنة ٢٥ - ق - ٤/٤/١٩٦٠ من ١١ من ١٠٠)

عن أوله في الشركة كما يجب أن توجه الإجراءات من مصلحة الضرائب الى الشركاء شخصيا . كل ذلك الا اذا كان الشركاء قد أناب مدير الشركة أو أحد الشركاء فيها أو الغير في تقديم الأقرار عن الأرباح الى مصلحة الضرائب فإن الإجراءات في هذه الحالة يجب أن توجه الى هذا النائب بصفتها هذه وذلك سواء كانت الشركة قائمة أو كانت في حالة تصفية - فإذا كان الحكم قد اعتبر أن الشركة هي المسئولة عن الضريبة ورتب على ذلك صحة الإجراءات التي وجهتها مصلحة الضرائب الى مدير الشركة من الضريبة المستحقة على الشركاء التفاضلين ورفض القضاء بطلان تلك الإجراءات فإنه يكون قد خالف القانون .

(المن رقم ٦٠ لسنة ٢٤ - ق - ٤/١٥/١٩٤٨ من ٩ من ٤٦١)

الفرع الثالث - إجراءات ربط الضريبة

١٥ - لم يكن أى من النموذجين ١٩ ، ٢٠ ضرائب - في الفترة السابقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - يتضمن اخطارا من المأمورية للمول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو يربطها إذ أن اختصاص المأمورية كان منحصرا في تقدير أرباح المول بصورة تقريبية على النموذجين المذكورين بغية الوصول الى اتفاق يكون أساسا لربط الضريبة فإذا تضرر كانت لجنة التقدير هي الجهة المختصة ابتداء بربط الضريبة بموجب قرار تصدره يعتبر السند الذي تستمد منه المصلحة حقها في مطالبة المول بإداء الضريبة ، ومن ثم فإن ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ من أن التقدم يقطع باخطار المول بمناسر ربط الضريبة أو يربطها في الفترة ما بين أول يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن ينصرف الا الى التمسرة اللاحقة لنفاذ القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ في ٢٤/٩/١٩٥٠ وأما الفترة الأولى السابقة لنفاذه فإن الاجراء الطاعن للتقدم الذي عناه الشارع يمثّل في اخطار المول من قبل مصلحة بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق أو بعد صدور قرار لجنة التقدير .

(المن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٥ - ق - ٤/٢٣/١٩٦٠ من ١١ من ٤٤٤)

الفصل الثالث

الضريبة الخاصة على الأرباح الإستثنائية

تحديد الربح الإستثنائي

” حق المول في اختيار رقم المقارنة “

١٦ - نصت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١

الفصل الرابع

رسم الأولوية على التركات

أسس تقويم وماء الضريبة

« شجرة المحل التجاري »

« خلورجل » بمعناه العرق السائد ، وكان الخير الذي
نقبت عليه المحكمة قد خلص في تقريره الى استبعاد أن يكون
المحل التجاري موضوع النزاع شهرة بالمعنى الفني
المصطلح عليه ولكنه اقيم رغم ذلك على عناصر التركة
مقابل « خلو الرجل » بحسبانه قبة للصنع التجاري
وباعتباره من عناصر الشهرة - في حين أنه خارج ومستقل
عنها بما قرره ذات الخير من انشاء شهرة المحل بمعناها
الفني ، فان الحكم المطعون فيه اذ أخذ بما انتهى اليه هذا
الخير من اعتبار مقابل « خلورجل » عنصرا من عناصر
شهرة المحل يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

(المن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/١٠ ص ٤٤٧)

١٧ - اذا كان الثابت أن تقدير مصلحة الضرائب للشهرة
المحل موضوع النزاع كان على أساس أنها شهرة تجارية
ذات قيمة يرجع في تحديدها الى طرق فنية خاصة لجأت
المصلحة في تقديرها لاحداها وهي طريقة متوسط الأرباح
الصادفة ، ولم يكن تقديرها للشهرة على أساس أنها تتضمن

(ع)

علامات تجارية

رقم القاطعة

موجز القواعد :

- ١ قيام نزاع بين شخصين على علامة تجارية لم يكتب أحدهما ملكيتها باستعمال خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها.
تقرر ملكيتها لمن ثبتت أسبقية في استعمالها ولو كان الآخر قد سبقه إلى تسجيلها أو تقدم طلب بذلك المادة ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩
- ٢ قيام نزاع حول ملكية العلامة التجارية . اختصاص الحاكم بالنقل في هذه الملكية . المادة ٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩
- ٣ سلطان من فئة واحدة . حق محكمة الموضوع في الفصل في أمر الخلاف أو التنازع بينهما وما يحيط بها ومتجها من ظروف وملابسات تصحق بها أو تمنع معها الحماية التي ينشدها القانون
- ٤ مفهوم نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن الشارع أباح للتاجر أو الصانع إتخاذ اسمه الخاص علامة تميز منتجاته . شرط ذلك أن يتخذ هذا الاسم في كتابته شكلا مميزا . إباحة إتخاذ كلمة علامة تجارية مشروط بأن تكون هذه الكلمة متضمنة تسمية مميزة أو مبتكرة
- ٥ العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في اللحن بالنظر إلى العلامة في مجموعها لا إلى كل عنصر من العناصر التي تركب منها إذا كانت تشترك في جزء أو أكثر مما يحتويه علامة أخرى

القواعد القانونية :

١ - متى كان النزاع قائما بين شخصين لم يكتسب أحدهما ملكية العلامة التجارية باستعمالها خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فان الملكية تقرر لمن ثبت منها أسبقيته في استعمال العلامة ولو كان الآخر قد سبقه الى تسجيلها أو الى تقديم طلب هذا التسجيل .

(الفرن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٢ ج ١٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٤١)

٢ - اذا كان النزاع يدور حول ملكية العلامة التجارية فان المحاكم دون الجهة الادارية هي التي تختص بالفصل في هذه الملكية وهو ما أشار اليه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في مادته الثامنة .

(الفرن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٢ ج ١٣/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٤١)

٣ - لمحكمة الموضوع أن تفصل في حدود سلطاتها التقديرية في أمر الخلاف أو التشابه بين سمتين من فئة واحدة وما يحيط بالسمتين ومتجهيهما من ظروف وملابسات تحقق بها أو تمتنع معها الحماية التي ينشدها القانون للمستهلكين وللمستهلكين على السواء .

(الفرن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٢ ج ١٣/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٤١)

٤ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أنه « فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الأسماء المتخذة شكلا مميزا والامضاءات والكلمات .. » ومفهوم هذا النص أن الشارع أباح للتاجر أو الصانع أن يتخذ من اسمه الخاص علامة تمييز منتجاته وفي هذه الحالة يشترط أن يتخذ هذا الاسم في كتابته شكلا مميزا - كما أباح له أيضا اذا لم يرد اتخاذ

اسمه علامة - أن يتخذ من أية كلمة من الكلمات علامة - ولأن الكلمة شيء غير الاسم الشخصي - اقتضى الحال أن تكون الكلمة المطلقة كعلامة تجارية متفصلة تسمية مميزة أو مبتكرة - ويتضح من ذلك أن الشارع في تمداده لما يصح اعتباره علامة تجارية ذكر الأسماء والكلمات مما يفيد أن اسم التاجر المتخذ علامة تجارية ليس في مفهوم النص مجرد كلمة من الكلمات بحيث يستثنى عن شرط اتخاذه في كتابته شكلا مميزا ، وأذن لا يكون بالحكم المطعون فيه قصور ولا خطأ في القانون اذا لم يعتد بها آثاره الطاعن أمام محكمة الموضوع من أن فقط « الشبراويش » هو محض كلمة وبصح لذلك أن تكون بمجرد ادعاء أن تتخذ في كتابتها شكلا مميزا علامة تجارية .

(الفرن رقم ١٢١ لسنة ٢٥ ج ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧١٣)

٥ - الغرض من العلامة التجارية - على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ - هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع وتحقيق هذا الغرض بالمقارنة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل ، ومن أجل ذلك وجب تقدير ما اذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها في مجموعها لا الى كل من العناصر التي تتركب منها - فالعبارة ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور ما تحتويه علامة أخرى - وانما العبارة هي بالصورة العامة التي تتلخص في الذهن نتيجة تركيب هذه الصورة أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تتركب منها وعما اذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

(الفرن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٥ ج ٢٨/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ١٠٠)

رقم القاعدة

عمل

الفصل الأول : عناصر عقد العمل .

(١) طوائف العمال المستثناة من تطبيق قانون العمل ١

رقم المادة:

	(ب) الأجر
٢	«تعريفه»
٤، ٣	«صور الأجر وملحقاته»
	الفصل الثاني : آثار عقد العمل
	التزامات صاحب العمل :
	(١) الإلزام بأداء الأجر وملحقاته :
٥	«سلطة رب العمل في التمييز بين الأجور»
٦	«طريقة احتساب الأجر»
٧	(ب) الإلزام بتوفير وسائل العلاج للعالم وأسرم
٨	(ج) الإلزام بوضع كادر للعالم
	الفصل الثالث : تنظيم العمل .
	وقت العمل :
٩	«ساعات العمل»
	الفصل الرابع : إنهاء عقد العمل :
	فسخ عقد العمل بالإرادة المفردة .
١٠	«الفصل التأديبي»
	الفصل الخامس : حماية القانون للعامل عند إنهاء العقد
١١	الفرع الأول : المكافأة عن مدة الخدمة
	الفرع الثاني : خصائص الدعوى العمالية
١٢	«الإعفاء من الرسوم القضائية»
	موجز القواعد :

الفصل الأول - عناصر عقد العمل

(١) طوائف العمال المستثناة من تطبيق قانون العمل

نص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عدم سريان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات والمهيات العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة وعلى إلغاء القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال . مقتضى ذلك اعتبار نقابات عمال الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة ومنها عمال هيئة قناة السويس منحلة إحصائياً

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩

رقم القاعده

(ب) الأجر

وتعريفه

إشغال الأجر بمفهومه كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت تسميته . إختيار خلاف المصلحة جزءا لا يتجزأ من الأجر . وجوب إدخالها ضمن الأجر في حساب مكافأة نهاية الخدمة ما لم يرتض العامل الإضاق مع صاحب العمل على إستبعادها من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له ٢

« صور الأجر وملحقاته »

سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص إحتياط ربه العمل على صرف منح للعمال بصفة عامة وأن هذا الإحتياط أثناء طرحها خرج بها عن إختيارها لإجها إلى جعلها إلزاما يضاف إلى الأجر الأصلي ويختار مكافأة له ... ٣

توافر عناصر صرف في صرف المنحة . إختيارها حقا مكتسبا للعمال وجزءا من الأجر يلتزم صاحب العمل بأدائه إليهم . لا يمنع من ذلك تخلف الخسارة أو إغتناض الربح بعد استقرار العرف ٤

الفصل التالي - آثار عقد العمل

إلزامات صاحب العمل .

(١) الإلتزام بأداء الأجر وملحقاته :

« سلطة رب العمل في التمييز بين الأجور »

سلطة رب العمل في أن يميز في الأجور بين عماله لإختلافات يراها ٥

« طريقة إحتساب الأجر »

إقرار محكمة الموضوع برب العمل على ما ارتآه من أن بعض المبالغ التي صرفت للعامل هي أجر عمل إضافي . لا مكافأة أو منحة . عدم إحتسابها له ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة . تعتبر موضوعي ٦

(ب) الإلتزام بتوفير وسائل العلاج للعمال وأسرهم

إستناد قرار هيئة التحكيم في فضائه بالزام الشركة بعلاج أسر العمال إلى شرط في عقد مبرم بين الشركة والمحكومة لا إلى أحكام قانون عقد العمل القردى . لا مخالفة لقانون ٧

(ج) الإلتزام بوضع كادر للعمال

ليس في المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ما يوجب على صاحب العمل وضع كادر ينظم المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح المرتبات والملاوات الدورية لعماله ٨

رقم القاعة

الفصل الثالث - تنظيم العمل

« ساعات العمل »

الإتفاق بين رب العمل والعمال على أن تكون ساعات العمل سبع ساعات يوميا وعلى احتساب الأجر اليومي من كل ساعة زائدة. أثر تطبيق القانون ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ على الاتفاق المذكور

الفصل الرابع - انتهاء عقد العمل

فسخ عقد العمل بالإرادة المفردة

« الفصل التالي »

حق رب العمل في فسخ عقد العمل لإخلال العامل بأحد التزاماته الجوهرية في العقد المحدد للمدة. مرده أن العقد ملزم كل طرفه ويرتب في ذمتها التزامات متبادلة

الفصل الخامس - حماية القانون العامل عند انتهاء العقد

الفرع الأول - المكافأة عن مدة الخدمة

إختيار إعانة التلازم جزا لا يتجزأ من الأجر. مادة ٣/١٨٣ م.ف. عدم النص صراحة في الإتفاقية بين الشركة والعمال على إستبعاد إعانة غلاء المعيشة عند احتساب المكافأة. احتساب الحكم المطعون فيه ورغم ذلك مكافأة مدة خدمة العامل على أساس مرتبه الأصل دون إضافة علاوة الغلاء خطأ في القانون

الفرع الثاني - خصائص الدعوى العمالية

« الإغناء من الرسوم القضائية »

إغناء العامل من رسوم الدعوى التي يرفعها طبقا لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل القروي. نقصان هذا الإغناء على مرحلة على مرحلة التقاضي أمام محكمة أول درجة دون مراحل التقاضي التالية

الفواحد القانونية :

الفصل الأول

عناصر مقد العمل

(١) طوائف العمال المستثناء من تطبيق قانون العمل :

١ - إذا كان الطالب قد قدم طلبه الى محكمة تنازع الاختصاص بوصفه ممثلا لنقابة عمال هيئة قناة السويس،

وكان القانون رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٦ الخاص بتأميم شركة قناة السويس قد أنطأ ادارة المرور في هذا المرقع الى هيئة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ألحقت بوزارة الاقتصاد والتجارة ، وكان قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نص في مادته الرابعة على عدم سريان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة كما نص في المادة ١٤ منه على الناء القانون رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢ في شأن تقابلات العمال ، فان مقتضى اعمال هذه النصوص اعتبار تقابلات

مراتبهم وأن هذا الاعتياد أنشأ عرفاً خرج بهذه المنحة من اعتبارها تبرعاً إلى جعلها الزاماً بضاف أجر العامل الأصلي ويعتبر مكملاً له ، ولم يدع رب العمل أمام قضاء الموضوع أنه توقف عن إعطائه عماله المنحة السنوية أو أنه أقص من قدرها الذي جرى على احتسابه مستوفياً على أساس نسبة معينة من مراتبهم كما أنه لم يوجه أى مطعن فيما اعتبره الحكم عرفاً - فإن استخلاص محكمة الموضوع في هذا الصدد هو ما يدخل في حدود سلطتها الموضوعية التي هي بنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائماً ويؤدى إلى النتيجة التي انتهت إليها في خصوصه .

(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٢ في جلة ١١/٢٨ من ١٩٥٧ ص ٨٨٢)

٤ - متى توافرت عناصر الصرف في صرف المنحة أصبحت حقاً مكتسباً للعمال وجزءاً من الأجر يلتزم صاحب العمل بإدائه إليهم لا يمنع من ذلك تحقق الخسارة أو انخفاض الربح بعد استقرار هذا العرف فإذا كان بين من القرار المطعون فيه أنه ثبت لهيئة التحكيم من دفاع الشركة الطاعنة أنها ظلت تصرف المنحة باستمرار طوال عشر سنوات إلى أن أوقفت صرفها في السنة الأخيرة وأن الهيئة انتهت إلى أن المشر سنوات « مدة كافية لتكوين العقيدة عند العمال لاعتبار المنحة جزءاً من الأجر » فإن القرار لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

(الطن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٥ في جلة ١١/٢٨ من ١٩٦٠ ص ١١٤)

الفصل الثاني

آثار عقد العمل

(١) الالتزام بأداء الأجر وملحقاته .

« سلطة رب العمل في التمييز بين الأجر »

٥ - أنه وإن كانت حماية المياح نوعاً من الأجر تخص به الشركة من يقيم من مستخدميها في دائرة التزامها إلا أن اعتبارها كذلك لا يقتضى إلزام الشركة بتعميم هذه الحماية إلى غيرهم ممن لا يقيمون داخل هذه الدائرة لأن من سلطة صاحب العمل أن يميز في الأجر بين عماله لاعتبارات يراها فإذا كانت الشركة قد أبانت الظروف المبررة لتخصر الحماية على طوائف من موظفيها وعمالها الذين يقيمون داخل منطقة التزامها دون غيرهم ممن يقيمون خارج هذه

عمال الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة - ومنها عامل هيئة قناة السويس - منطلة انحلالاً نهائياً ولم يعد لها كيان قانوني وقد حلت بالعلم محلها جمعية سيث « رابطة عمال هيئة قناة السويس ببور سعيد » يقتضى القرار الجمهوري الصادر في ١٩٦٠/٨/١٥ - وهذه تناير في نشاطها وأغراضها أغراض ونشاط نقابة عمال شركة قناة السويس « سابقاً » مقابلة تامة ، وبذلك لم تعد للطلاب صفة في التحدث عن عمال هيئة قناة السويس بوصفه النقابي السابق إذ أن مصالح العمال قد أصبحت بصلمور قانوني التأمين والعمل الموحد المشار إليهما فردية لا جماعية - وكون الطالب قد انتخب رئيساً لهذه الجمعية الجديدة لا يني أكثر من أنه لا يمثل إلا شخصه في هذا النزاع وقد أقر أنه لن يفيد من وراء هذا الطلب شيئاً ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطلب لزوال صفة الطالب ولائتمام مصلحته فيه في محله ويتعين قبوله .

(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٢١ في جلة ١١/٢٨ من ١٩٦٠ ص ١١٠)

(ب) الأجر « مرفقة »

٢ - يشمل الأجر بمفهومه كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت طبيعته ، فيدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة ، وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من التقنين المدني هذا المعنى ، فنصت في فقرتها الثانية على أن العلاوات التي تصرف لمستخدمى المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر ، ولأيساس على ذلك يتعين عند احتساب مكافأة نهاية مدة الخدمة الاعتداد بهذه العلاوة وإضافتها إلى الأجر الأصلي ، ما لم يرض العامل الاتفاق مع صاحب العمل على استبعاد علاوة الغلاء من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له ، ومثل هذا الاتفاق يكون صحيحاً وفقاً لمفهوم المخالفة من نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فانه يتعين هضه .

(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٥ في جلة ١١/٢٨ من ١٩٦٠ ص ١١٦)

« صور الأجر وملحقاته »

٣ - متى كان الحكم إذ اعتبر المنحة السنوية جزءاً من أجر العامل وأجرى احتساب مكافأة على هذا الأساس قد استند إلى ما استخلصه من شهادة الشهود ومأثبات من هذه الشهادة من أن رب العمل اعتاد لمدة سنوات صرف المنحة لعماله جميعاً بصفة عامة وعلى أساس نسبة معينة من

الأصل رخصة أجازها لها القانون هي أن تستند الى العرف ومبادئ العدالة في اجابة العمال الى بعض مطالبهم التي لا ترتكن الى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة ، وكانت النقابة الطاعنة لم تقدم ما يدل على قيام عرف خاص يقتضى الزام صاحب العمل بوضع مثل هذا الكادر كما أنها لم تنسب الى مشروع الكادر الذى وضعت الشركة اخلاله بمراكز قائمة أو بحقوق مكتسبة لمستخدمى الشركة وعملها ، فان القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون فيما انتهى اليه من أنه ليس من اختصاص هيئة التحكيم الزام الشركة بوضع كادر لعمالها على وجه معين .
(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٢-ق-٢٢ - جلسة ٢٢-١٢-١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦١)

الفصل الثالث

تنظيم العمل "ساعات العمل"

٩- متى طبق القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الذى حدد ساعات العمل بتسع ساعات في بعض الصناعات وفي الوقت ذاته طبق الاخفاق المبرم بين رب العمل وثابة العمال والذي مقتضاه ان الطرفين ارتضيا أن تكون ساعات العمل اليومي سبع ساعات وأنه اذا زاد تشغيل العامل عن ذلك أعطي أجراً عن كل ساعة زائدة يعادل سبع الأجر اليومي فإذا مؤدى ذلك أن تكون الساعات الزائدة على التسع ساعات التي أشار اليها ذلك القانون هي التي تستحق عليها العلاوة يواقع ٢٥٪ وهي العلاوة الواجبة قانوناً ، أما مادون التسع ساعات فانه يخضع لها ورد بعقد الاتفاق المذكور أى تحسب العلاوة يواقع سبع الأجر اليومي .
(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٣-ق-٢٣ - جلسة ٢٣-٤/١٨-١٩٥٧ ص ٨٣ ص ٤٢٦)

الفصل الرابع

اتهاء عقد العمل

فسخ عقد العمل بالإرادة المفردة

"الفصل التأديبي"

١٠- حق رب العمل في فسخ العقد لاخلال العامل بأحد التزاماته الجوهرية في العقد المحدد المسد يرجع في أصله الى أن عقد العمل ملزم للطرفين ويرتب في ذمتها

المنطقة ، فان التمس على القرار المطعون فيه رفضه طلب تعميم مجانية صرف اليه لجميع مستخدمي الشركة لمخالفته لتقواعد العرف والعدالة يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٢-ق-٢٢ - جلسة ٢٢-١٢/١٢-١٩٦٠ ص ١١ ص ١٦١)

"طريقة احتساب الأجر"

٦- اذا رأت محكمة الموضوع اقرار رب العمل على ما أرفقته من أن بعض المبالغ التي صرفت للعمال إنما هي أجر عمل اضافي طبقاً للكشف المقدم منه لا مكافأة أو منحة وأن هذا الأجر الإضافي لا يدخل ضمن الأجر الذى تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة ولا يضاف اليه ، فان ما انتهى اليه - بما لها من سلطة في تقدير الموضوع وفي فهم الواقع من الدعوى بما تؤدى اليه أوراقها - لا سلطان عليها فيه لمحكمة النقض .
(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٥-ق-٢٥ - جلسة ٢٥-٤/٢٢-١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣٥١)

(ب) الإلتزام بتوفير وسائل العلاج للعمال وأسرهم :

٧- اذا كان بين من قرار هيئة التحكيم المطعون فيه أنه لم يستند في قضائه بالزام الشركة الطاعنة بعلاج أسر العمال الى الأحكام المسماة لقانون عقد العمل القدرى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وانما أقام قضاءه على شرط في العقد المبرم بين الشركة والحكومة يلزم الشركة بعلاج عائلات العمال ، وكان تقرير الطعن لم يتضمن تعيب القرار في هذا الذى أقام عليه قضاءه ، وكانت المادة ٥٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه يقع بإملا كل شرط في عقد العمل تخالف أحكامه هذا القانون ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل ، فان التمس على القرار بمخالفة القانون يكون على غير أساس .
(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥-ق-٢٥ - جلسة ٢٥-١٢/١٢-١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨١٦)

(ج) الإلتزام بوضع كادر للعمال ؛

٨- ليس في نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل القدرى ما يوجب على صاحب العمل وضع كادر ينظم المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وانشاء الدرجات ومنح الترقية والعلوات الدورية لعماله - واذا كان ذلك وكانت هيئة التحكيم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أصحاب الأعمال والعمال ولها الى جانب هذا

ما يتقاضاه العامل فعلا من مرتب بما في ذلك اعانة الغلاء اذ هي تعتبر جزاء لا يتجزأ من الأجر - فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باحتساب مكافأة مدة خدمة الطاعن على أساس مرتبه الأصلي دون اضافة علاوة الغلاء يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

(الملن رقم ٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٢٧)

الفرع الثاني - خصائص الدعوى العمالية

” الاعفاء من الرسوم القضائية “

١٢ - الاعفاء من الرسوم القضائية المنصوص عليه في المادة ٥٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ الصادر في شأن عقد العمل الفردي - مقصور على الدعاوى التي يرفعها العمال ابتداء أمام محاكم الدرجة الأولى ، فتمت أصدر القضاء الابتدائي حكمه في الدعوى التي يرفعها العامل طبقاً لأحكام ذلك القانون فان الطعن في هذا الحكم يصبح مستحقاً للرسوم القضائية المفروضة على مراحل التقاضي التالية . ولا يصح القول بسحب الاعفاء من الرسوم القضائية على هذه المراحل قياساً على مرحلة التقاضي الابتدائية لأن هذا الاعفاء هو استثناء من الأصل المقرر في قانون الرسوم القضائية فلا يقبل التوسع في بسط نطاقه على غير ما شرع له هذا الاستثناء (الملن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٥٩ ص ١٠٣٤)

التزامات متبادلة تسوغ لأحدهما التحلل من رابطة العقد اذا امتنع الطرف الآخر عن تنفيذ التزامه أو أخل به .
(الملن رقم ٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٩٤)

الفصل الخامس

حماية القانون للعمال عند انتهاء العقد

الفرع الأول - المكافأة عن مدة الخدمة

١١ - اذا كانت الاتفاقية المبرمة بين الشركة المطعون عليها والعمال - بعد العمل بأحكام القانون المدني الجديد - قد نصت على احتساب مكافأة العامل على أساس آخر أجر وصل اليه دون أن تتضمن نصاً صريحاً يقضى باستبعاد اعانة الغلاء عند احتساب المكافأة ، وكانت طريقة تنفيذ الشركة للاتفاقية بإداء المكافأة على أساس الأجر الأصلي الوارد بجدول ترتيب درجات العمال لا يتضمن قبول العامل احتساب مكافأته على أساس هذا المربى دون اضافة اعانة الغلاء لما في ذلك من اهدار لمق افترضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح في الاتفاقية . لما كان ذلك ، وكان الأجر وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني ينصرف الى

(غ)

غرامة

رقم القاعدة

موجز القاعدة :

الغرامة والمصادرة التي تقضى بها اللجان الجزائية في مواد الهريب من قبيل التزيفات المدنية . المعارضه في قرارات تلك اللجان من اختصاص المحكمة التجارية . خضوع إجراءاتها لأحكام قانون المرافعات الحكم الصادر بإنهاء الحكم الابتدائي التقاضي باعتبار قرار اللجنة الجزائية كأن لم تكن . عدم إشراف صدره بإحاط آراء قضاة المحكمة

الجبركية هي من اختصاص المحكمة التجارية ما يقتضى بداهة أن تكون اجراءاتها خاضعة لأحكام قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية لا لقانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم لا يكون الحكم قد خالف القانون اذا ألقى الحكم الابتدائي الصادر باعتبار قرار اللجنة الجبركية كأن لم يكن دون أن يثبت أن هذا الانهاء تم بإجماع آراء قضاة المحكمة (العين رقم ٦٦ لسنة ٢٣ ق - جلة ١٩٥٦/١٢ ص ٧ ص ٩٢٤)

القاعدة القانونية :

ما تقتضى به اللجان الجبركية في مواد التهريب من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هو من قبيل التحريضات المدنية لصالح الخزانة كما أن المعارضة في قرارات اللجان

(ق)

قانون

رقم القاعدة

الفصل الأول : اصدار القانون

١ « نشرة بالحرية الرسمية »

٢ الفصل الثاني : دستورية القوانين

الفصل الثالث : تطبيق القانون

٣ - ٥ الفرع الأول : تطبيقه من حيث الزمان

٦ الفرع الثاني : تطبيقه من حيث المكان

الفصل الرابع : تفسير القانون

٧ الفرع الأول : التفسير التشريعي

٨ الفرع الثاني : التفسير القضائي

٩ - ١١ الفصل الخامس : إلغاء القانون

موجز التواضع :

الفصل الأول - اصدار القانون

« نشرة بالحرية الرسمية »

القرار التشريعي، يستلزم بطبيعته النشر في «الحرية الرسمية» ليحل به الكافة ويكون له حكم القانون الذي صدر

١ تنفيذاً له

رقم الصفحة

الفصل الثاني - دستورية القوانين

دستورية تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بإضافة مهن غير تجارية إلى المهن الواردة في هذه المادة ٢

الفصل الثالث - تطبيق القانون

الفرع الأول - تطبيقه من حيث الزمان

- ٣ القوانين وما في حكمها لا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص
- ٤ - وجوب مريان أحكام قانون المرافعات الجديد على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به إلا ما استثنى بنص خاص . المادة الأولى من قانون المرافعات
- - طريقة الطعن في الحكم تحدد بالقانون الساري للقول وقت صدوره . إلغاء القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لبعض أحكام الإعتقال الشرعية ومنها باب التماس إعادة النظر وتقريره اتباع أحكام قانون المرافعات ابتداء من ١/١/١٩٥٦ . مؤدى ذلك جواز الطعن بالالتماس في حكم صادر من المحكمة العليا الشرعية ٥

الفرع الثاني - تطبيقه من حيث المكان

- ٦ التوكيل في الطعن بالنقض يعتبر من الإجراءات المتعلقة به . يسرى عليه قانون البلد الذي يباشر فيه

الفصل الرابع - تفسير القانون

الفرع الأول - التفسير التشريعي

- لا يؤثر في حق المشرع في إصدار تشريع تفسيري إستتالة الزمن ولا استقرار الأحكام على وجهة نظر واحدة غير متعارضة بل يكفي أن يرى المشرع أن الأحكام لم تستن قصده الحقيقي من التشريع المفسر ٧

الفرع الثاني - التفسير القضائي

- استناد المحكمة إلى قوى كمتمصر من عناصر البحث للاستئناس بها لتعرف الرأي السديد الذي تفسر نصوص قانون . ليس تخليا منها عن وظيفتها ٨

الفصل الخامس - إلغاء القانون

- إلغاء القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بما نصت عليه المادة ٤٧ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن إلغاء العمومية لأثر له على لأغية السيارات لصندوقها مستقلة عن القانون الملغى ٩
- - عدم جواز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق بنص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يمارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . مجال تطبيق المادة ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يخلف عن مجال تطبيق الأمر العسكري ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ . لا عمل بقول إلغاء الأمر بالقانون المذكور ١٠
- - لا أثر لمعاملة سنوات الشحن على التشريع الخاص بشرط اللعب باعتباره تشريعا خاصا . انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل ليس من شأنه إلغاء هذا التشريع الخاص أو الاستثناء منه . وغبة للمشرع في الإبقاء على هذا التشريع بما تضمنته من أحكام خاصة بيطلان شرط الذهب ١١

القواعد القانونية :

الفصل الأول

إصدار القانون

« نشره بالجريدة الرسمية »

١ - القرار التشريعي يستلزم بطبيعته النشر في الجريدة الرسمية ليطلع به الكافة وليكون له حكم القانون الذي صدر تنفيذاً له وإعمالاً لحكامه ، ولا يمكن تسوية القرار في هذا الخصوص بالتنظيمات الإدارية التي يصدرها الوزراء ورؤساء المصالح للموظفين في حدود سلطاتهم التنفيذية وقد تكفي فيها الأوامر الشفوية والكتب الدورية .
(المعلن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٢٢ - ج ١٧ / ١٧ / ١٩٥٦ / ٥ ص ٧ من ٦٠٧)

الفصل الثاني

مستوى القوانين

٢ - يستفاد من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملغى أنه يخول السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . فإذا كان المشرع قد راعى عند تقييده للمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه من غير الميسور حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد إلى وزير المالية بأن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة منها أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تكشف عنه دواعي العمل فهو دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص العام الوارد في المادة ٣٧ ساقفة الذكر أو هيئة مجال لهذه الممارسة وليس في هذا انقياد على حقوق السلطة التشريعية . وعلى ذلك فلا يصح القول بأن تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ المشار إليها ليس من قبيل اللوائح التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من ذلك الدستور وإنما هو تفويض تشريعي لا يملك الوزير مباشرته لنفساته لحكم المادة ١٣٤ من ذات الدستور التي لا تجيز انشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون .
(المعلن رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٢ - ج ١٧ / ١٧ / ١٩٥٨ / ٥ ص ٥٥٠)

الفصل الثالث

تطبيق القانون

الفرع الأول - تطبيقه من حيث الزمان

٣ - الأصل في القوانين وما في حكمها ألا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص . ومن ثم فلامحل للقول بريان قرار وزير التوطين الصادر في ١٩٤٦/٢/٢٦ على الماضي بمقولة أنه جاء تحريراً للواقع .
(المعلن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠٢٢ - ج ١٧ / ١٧ / ١٩٥٨ / ٥ ص ٢٥)

٤ - الأصل وفقاً لنص المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ هو وجوب سريان أحكام هذا القانون على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به إلا ما استثنى بنص خاص ، فإذا كانت الدعاوى التي صدر فيها الحكم المعلنون فيه لا تدخل في نطاق الاستثناءات المنصوص عليها في هذه المادة ، وكان الاستئناف قد نظر بعد إلغاء قانون المرافعات المختلط أمام محكمة استئناف وتداول في جلسات تحضير أمامها ، فانه يخضع والحال هذه في الإجراءات لنصوص قانون المرافعات الجديد .
(المعلن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٢ - ج ١٧ / ١٧ / ١٩٥٩ / ١٢ ص ١٠٠ من ٨٢٦)

٥ - تحدد طريقة الطعن في الحكم بالقانون الساري المعمول وقت صدوره عملاً بالمادة الأولى من قانون المرافعات إذ ورد على القاعدة المقررة بها والتي تنص على سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها - ورد على هذه القاعدة ضمن الاستثناءات المقررة بالمادة « القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منسقة لطريق من تلك الطرق » ، ولما كان القانون رقم ٤٦٢ الصادر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ والخاص بإلغاء المحاكم الشرعية قد نص بإدائه الأولى على أن هذا الإلغاء لا يعمل به إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ - فإن مؤدى ذلك هو عدم الاعتداد بما نصت عليه المادة ١٣ من هذا القانون من إلغاء بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ومنها المواد ٣٣٩ إلى ٣٣٥ الخاصة بالتأشير وإعادة النظر ، وعدم الالتفات إلى ماقرره المادة السادسة من هذا القانون من اتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس

فأوضح أن الاعفاء المقرر بالفترة الأخيرة من المادة المذكورة مقصور على الضائع المحصنة سببا دون تلك التي تشحن في طرود. وقد أصدر المشرع بمقتضى ما له من الحق الدستوري في إصدار تشريع تفسيري - هذا الحق الذي لا تؤثر فيه استطلاعة الزمن بين القانونيين - ولا استقرار أحكام القضاء الابتدائي والاستئنافي فيما فصلت فيه من قضايا مماثلة على وجهة نظر واحدة غير متعارضة - ذلك أن قيام التعارض في الأحكام ليس بشرط يلزم توفره قبل أن يعمد المشرع إلى إصدار التشريع التفسيري - بل يكفي في هذا الخصوص أن يرى المشرع أن المحاكم لم تستتب قصده الحقيقي من التشريع المفسر.

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٤ - جلة ٢٤/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٩٠)

الفرع الثاني - التفسير القضائي

٨ - استناد المحكمة إلى فتوى صادرة من المعهد اليوناني للقانون الدولي كمصدر من عناصر البحث التي استأنست بها لتعرف الرأي السديد في تأويل نصوص القانون اليوناني لا يعتبر تخليا منها عن وظيفتها.

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ - جلة ٢٧/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣٣١)

الفصل الخامس

الفاء القانون :

٩ - ما نصت عليه المادة ٤٧ من قانون المحال العمومية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ من إلغاء أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات العمومية وجميع القوانين المعدلة والمكملة له لا أثر له على لائحة التيارات إذ أنها صدرت مستقلة عنه.

(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ - جلة ٢٢/٧/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٩٢)

١٠ - مجال تطبيق الأمر العسكري رقم ٤٩٦ يختلف عن مجال تطبيق القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، وذلك أن هذا الأمر تطبق أحكامه في الحدود المبنية به على جميع العمال في مديرتي قنا وأسوان دون التقييد بما إذا كانت مناطق العمل بعيدة عن العمران أو غير بعيدة عنه ، في حين أن الفترة الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لا تطبق الا حيث يكون العمال في المناطق البعيدة عن العمران والتي حددها وزير الشؤون الاجتماعية ، ومن ثم فلا محل للقول بأن القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد نظم من جديد ما سبق أن نظمته الأمر العسكري ٤٩٦ ولا يكون بالتالي ثمة محل

الملية - الا منذ الوقت الذي تقرر بالمادة الأولى من القانون المذكور لإلغاء المحاكم الشرعية وهو أول يناير سنة ١٩٥٩ ، وإذن فمتى كان حكم المحكمة العليا الشرعية قد صدر في ٢٨/١٢/١٩٥٥ فإن الظن فيه بالالتباس يكون مقبولا ، ومن ثم يكون النى على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٧ - جلة ٢٤/٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٥١)

الفرع الثاني - تطبيقه من حيث المكان

٦ - نصت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على أن الظن بطريق التقضى يحصل بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة التقضى ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب - ومضى ذلك أن التوكيل بالظن يعتبر من الإجراءات المتعلقة بالظن - ، كما نصت المادة ٢٢ من القانون المدني على أن يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تباشر فيه تلك الإجراءات فإذا كان بين من الاطلاع على التوكيل الصادر إلى المحامي المقرر بالظن أنه حرر في مصر وصدر من الموكل لاتخاذ إجراءات الظن الحالي بسوجه فإن هذا التوكيل يمتنع أن يتم وفقا لما يتطلبه القانون المصري ، ولما كانت المادة ٢٧ من قانون الحماطة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أوجبت أن يتم التوكيل إما بورقة رسمية أو بورقة عرفية بشرط أن يصدق فيها على الامضاء ، وكانت المادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ تنص على أن تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات عدا ما كان منها متعلقا بالحقوق الشخصية مما يفيد أنه متى كان التوكيل محررا في مصر فانه يمتنع أن يكون موثقا من أحد هذه المكاتب ، وكان بين من الاطلاع على التوكيل أنه لم يصدق عليه من أى مكتب من مكاتب التوثيق في مصر ، فانه لا يعتبر توكيلا موثقا وفقا لأحكام القانون المصري - وعلى ذلك فلا محل للاعتداد في هذا الخصوص بما ذيل به هذا التوكيل من اعتماد القائم بأعمال السفارة اليونانية لامضاء الموكل عليه ، ومن ثم يمتنع الحكم بدم قبول الظن .

(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ - جلة ٢٦/٥/١٩٦٠ ص ١١ ص ٤١٧)

الفصل الرابع

تفسير القانون

الفرع الأول - التفسير التشريعي

٧ - القانون رقم ٧٥٥ لسنة ١٩٥٥ قانون تفسيري كشفه به المشرع عن حقيقة المراد بنص المادة ٣٧ من اللائحة الجبركية

بمرسوم سنة ١٩٤٤ من شأنه التأخير في هذا التشريع الخاص بما يعد الفاء له أو استثناء من بطلان شرط الذهب يضاف إلى الاستثناءات الواردة في ذلك التشريع على سبيل الحصر، وقد بدت رغبة المشرع المصري جلية في الإبقاء على هذا التشريع الخاص بما تضمنه من أحكام خاصة بطلان شرط الذهب وما ورد فيه من استثناءات ، فلم يضمن التقنين المدني الجديد نصوصا في هذا المعنى ، بل أن لجنة المراجعة قد حذفت من المشروع التمهيدي نص المادة ١٨٧ التي كانت تتناول بالتنظيم ما تضمنه هذا التشريع الخاص ، وذلك اعتبارا بأن ذلك النص يقرر حكما في مسائل اقتصادية متغيرة يحسن تركها لقانون خاص ، هو ذلك المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ ، وفي ذلك تأييد لما سبق بيانه من أن هذا التشريع الخاص يحكم المعاملات الداخلية والخارجية ، وبقي بطلان شرط الذهب في كليهما سواء في ذلك أكان الشروط هو وجوب الوفاء بالذهب ، أو كان الشروط الوفاء بما يعادل قيمة الذهب *en valeur or* ذلك أن اشتراط الوفاء في هذه الحالة الأخيرة بمسلة ورقية على أساس قيمتها ذهبيا ليس إلا تحايلا على القانون الذي فرض العملة الورقية سرا الزاميا ، ولا جدوى من ابطال شرط الدفع بالذهب إذا لم يتناول البطلان هذه الصورة .

(المن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٥ د - مجلة ١٢/١٧/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٢٠)

للتحدى بنص المادة الثانية من القانون المدني فيما نصت عليه من أنه يلغى التشريع السابق إذا صدر تشريع لاحق ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

(المن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٥ د - مجلة ١٢/١٧/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٢٠)

١١ - انه وإن كان قد ورد في نص المادة ٥/٤ من معاهدة سندات الشحن التي أصبحت نافذة المفعول في مصر اعتبارا من ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ - تحديد لالتزام الناقل أو السفينة بتوضي مقداره مائة جنيه استرليني ، كما نص في المادة التاسعة منها على أنه « يراد بالوحدات النقدية الواردة بها القيمة الذهبية » *Valeur or* إلا أنه ليس لما ورد بهذين البندين أثر ما على التشريع الخاص بشرط الذهب في مصر ، وهو ما صدر به مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، ثم المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ ، وقد نص في هذا الأخير على بطلان شرط الذهب « في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية » ، ولما كان هذا القانون ممترا تشرعا خاصا متعلقا بالنظم النقدية والعملة وهي من النظام العام ، ومقررا بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية على حد سواء وهو أمر راعى الشارع فيه المصلحة العامة المصرية ، فانه لا يمكن القول بأن انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل واتخاذها فيها

رلم القاعة

قضاء مستعجل

موجز القاعة :

حكم صادر من المحكمة الجنائية بإزالة بناء أقيم بالخالفه لأحكام القانون . قيام النزاع من غير المزم بشأن تنفيذ هذا الحكم . عدم اختصاص الحاكم المدني بنظر هذا الإنشكال . علة ذلك : هذا الحكم ليس من الأحكام المالية المشار إليها بالمادة رقم ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل هو عقوبة جنائية . تنفيذه إما يكون بإزالة الأثر النافذ عن مخالفة القانون حتى يرتفع ضرر الجريمة عن المجتمع

القاعدة القانونية :

المحاكم الجنائية على أموال المحكوم عليه بالطرق المدنية المقررة للحجز على المنقول أو نزع ملكية العقار وقام نزاع من غير المحكوم عليه بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها

ان المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية قصت الى أنه كلما أريد تنفيذ الأحكام المالية الصادرة من

لأحكام القانون فليس من الأحكام المالية المشار إليها بل هو عقوبة جنائية مقصود بها محو المظهر الذي أحدثته الجريمة وتنفيذ الحكم الصادر بها إنما يكون بإزالة الأثر الناشئ عن مخالفة القانون حتى يرتفع ضرر الجريمة عن المجتمع وعلى ذلك فلا تختص المحكمة المدنية بنظر النزاع القائم بشأن تنفيذ هذا الحكم .

(ملعن رقم ٩٨ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٦/٦/١٤ ص ٧ ص ٧١٨)

كان ادعى ملكيتها فإن النزاع يكون من اختصاص المحاكم المدنية ويرفع إليها طبقاً لأحكام قانون المرافعات ، والمقصود بالأحكام المالية الأحكام الصادرة بالترامة أو بما يجب رده أو الترميزات والمصاريف مما يراد تحصيله عن طريق التنفيذ على أموال المحكوم عليه ، وهو التنفيذ الذي ينتهي إلى بيع الأموال المنفذة عليها للحصول منها على قيمة الأحكام المالية المنفذة بها ، أما الحكم بإزالة البناء القائم بالمخالفة

دلم القاعدة

قضاء

موجز القواعد :

- ١ - حق المحكمة في استعراض أسباب المخاصمة وأدلتها للحكم بجواز المخاصمة أو بعدم جوازها . المادة ٨٠٢ مرافعات
- حق نفس الهيئة الاستئنافية التي فصلت في الاستئناف الوصفي في الفصل في استئناف الموضوع . للمادنان
- ٢ - ٤٧١/٥/٣١٢ مرافعات

عدم صلاحية القضاء :

٢ - طلب الناء وصف النفاذ هو طلب وقته تابع للطلب الأصلي وحكم محكمة الاستئناف فيه لا تأثير له مطلقاً على استئناف الموضوع ولا يمنع المحكمة التي أصدرته من الفصل في استئناف الموضوع - ولهذا أجاز المشرع في المادة ٤٧١ مرافعات أن يكون التظلم من النفاذ أمام نفس الهيئة التي يرفع إليها الاستئناف عن الحكم - وعلى ذلك فلا محل للقول بأن رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم في الاستئناف الوصفي أبدى رأيه في موضوع الدعوى بما جاء بأسباب هذا الحكم وأنه بذلك قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية يمنعه من الفصل في استئناف الموضوع متى كان الحكم في الاستئناف الوصفي إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر مستندات الدعوى .

(ملعن رقم ٣٨ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٧/١/١٠ ص ٨ ص ٤٥)

القواعد القانونية :

غاصمة القضاء :

١ - من حق المحكمة عملاً بالمادة ٨٠٢ مرافعات أن تبحث مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وتحكم بقبولها وهذا لا يتأتى لها إلا باستعراض أسباب المخاصمة وأدلتها لتبين منها مدى ارتباطها بأسباب المخاصمة . فإذا كان الحكم قد أشار إلى أنه لم يرفع ما أسند إلى وكيل النيابة على ما ظهر له من الأوراق غشا أو تدليساً أو غدراً أو خطأ مهنياً جسيماً وإنما رأى أن ما أتاه يعتبر خطأ مهنياً غير جسيم بسبب حداثة عهده بأعمال النيابة وأنه خطأ هين لا يخل في أسباب المخاصمة - فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون إذا قضى بعدم جواز المخاصمة .

(ملعن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٩٥٦/١٢/٢٠ ص ٧ ص ١٠٠١)

رقم القاعدة

قوة القاهرة

موجز القواعد :

- ١ - المقصود بالاستحالة التي ينقضى بها الالتزام : الإستحالة المطلقة بطرود حالة القاهرة أو حادث جبرى لا قبل للملتزم بدفعه أو التحرز منه
- ٢ - تقرير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة القاهرة. تقدير موضوعى

٢ - تقرير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة

قاهرة هو تقدير موضوعى تملكه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة .

(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٧ ص ٧ ص ١٠٢٢)

القواعد القانونية :

١ - المقصود بالاستحالة التي ينقضى بها الالتزام هو الاستحالة المطلقة بطرود حالة القاهرة أو حادث جبرى لا قبل للملتزم بدفعه أو التحرز منه .

(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ ص ٧ ص ٧٨٩)

(ل)

لوائح

رقم القاعدة

موجز القاعدة :

دستورية تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بإضافة مهن غير تجارية إلى المهن الواردة في هذه المادة . هذا التفويض من قبيل اللوائح التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣

التنفيذية في شكل مراسم يوقعها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . فإذا كان المشرع قد راعى عند تقيينه للمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

القاعدة القانونية :

يستفاد من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملنى أنه يخول السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح

وعلى ذلك فلا يصح القول بأن تقيض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٣ المشار إليها ليس من قبيل اللوائح التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من ذلك الدستور وإنما هو تقيض تشرى لا يملك الوزير مباشرته لمنافاته لحكم المادة ١٣٤ من ذات الدستور التي لا تجيز انشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغائها الا بقانون .
(الملن رقم ٤٥ اسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٥٠)

أنه من غير المسور حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد الى وزير المالية بأن يضيف الى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهنا أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تكشف عنه دواعي العمل فهو دعوة للجهة الادارية كي تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص العام الواردة في المادة ٣٧ سالفة الذكر أو تهئية مجال لهذه الممارسة وليس في هذا اقتيات على حقوق السلطة التشريعية

(م)

عمادة

وكم القاعدة

موجز القواعد :

توكيل المأى .

صدور التوكيل بالملن إلى عدد من المأين والصريح لم بالقيام بما نص عليه التوكيل مجتمعين أو مفردين .
إنفراد أحدهم بالتقرير بالملن . جوازه .

تقرير مأى الطاعن بالملن في قلم كتاب محكمة النقض بصفته وكيلًا عن وكيل الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله . عدم قبول الملن شكلا .

٢

٣ - توكيل الطاعن لعدة مأين . جواز إنفراد أحدهم بالتقرير بالملن . المادة ٨٥ مرافعات والمادة ٧٠٧ منق .

٤ - إشراط القانون لإتيات الوكالة بالخصوصة أن تكون بالكتابة وأن يقدم سند التوكيل . إقرار الخصم الحاضر مع المأى بالوكالة . كفايته دليلا في الإتيات . عدم جواز التصدى نملقة ذوى الشأن بوكالهم إلا إذا أذكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المأى لإجراء قبل استصدار توكيل . لا يترض عليه بأن التوكيل لاحق لتاريخ الإجراء . عدم حضور صاحب الشأن بنفسه أو عدم إرساله لوكيل ثابته وكالته قانونا يميز لخصومه إيداع الطلبات التي يميز عالم القانون .

٤

٥ - يشترط في المقرر بالملن بالنقض أن يكون عمائا مقبولا أمام محكمة النقض وقت التقرير به ، ولو لم يكن مقبولا أمامها وقت صدور التوكيل له .

٥

٦ - تقديم الطاعن لمصورة من توكيل رضى عام منصوص فيه صراحة على توكيل المأى توكيلا عاما وعلى وجه التخصيص على حقه في الملن بالنقض . الاعتراض على هذه الصورة عمولة إنها صورة توكيل عرفى لا يعمل إلا الإضاء للمبدق عليه من المراكز استند غرضه بتقديمه للجهة التي استعمل فيها وأودع بها على ماقلده للمادة ٧٠٢ منق ، ٢٥ ، ٢٦ ، عماده . في غير محله .

٦

القواعد القانونية :

توكيل المحامي :

١ - اذا صدر التوكيل بالطن من الطاعن الى عدد من المحامين وصرح لهم بالقيام بما نص عليه عقد التوكيل مجتمعين أو منفردين فانه يجوز لأحدهم الايراد بالترتيب بالطن بطريق التقض .
(الملن رقم ١٤٥ لسنة ٢٣ ق - مجلة ١٢/٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩١١)

٢ - اذا كان محامي الطاعن قد قرر بالطن في قلم كتاب هذه المحكمة بصفته وكيلًا عن وكيل الطاعن دون أن يقدم التوكيل الصادر من الطاعن الى وكيله فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .
(الملن رقم ١٠٥ لسنة ٢٣ ق - مجلة ٢/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٦)

٣ - متى كان التوكيل الصادر من الطاعن قد صدر لعدة محامين فانه يجوز افراد أحدهم بالترتيب بالطن لأن قانون المرافعات قد خرج في الوكالة بالخصومة عن القاعدة العامة التي قررتها المادة ٧٠٧ من القانون المدني فنص في المادة ٨٥ من قانون المرافعات على أنه اذا تمدد الوكلاء جاز لأحدهم الايراد بالعمل في القضية ما لم يكن ممنوعا من ذلك بنص التوكيل ولا محل لتخصيص عموم نص هذه المادة وقصره على السير في الدعوى بعد اقامتها .
(الملن رقم ٣٠١ لسنة ٢٣ ق - مجلة ٢/٧/١٩٥٨ ص ٩ ص ٢٣٠)

٤ - انه وان كان القانون يشترط في الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة ويتطلب تقديم سند التوكيل لاثبات الوكالة - الا أنه متى أقر الخصم الحاضر مع المحامي بالوكالة فان هذا يكفي دليلا في الاثبات فلا يجوز للقضاء الصدى لمصلحة ذوي الشأن بوكلائهم الا اذا أذكر صاحب الشأن وكالة وكيله - فاذا باشر المحامي اجراء قبل أن يستصدر توكيلا له من ذي الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الاجراء - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - وغاية الأمر أن صاحب الشأن ان لم يحضر بنفسه يوم الجلسة أو لم يرسل عنه وكيلًا ثابتة وكالته بالطريقة القانونية جاز لخصومه محافظة على حقوقهم ابداء الطلبات التي يجيزها لهم القاضون في هذا الخصوص .
(الملن رقم ٤ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣١٢)

٥ - لما كان كل ما تقتضيه المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يوقع تقرير الطعن بالتقض محام مقبول أمام محكمة التقض بوصفه وكيلًا عن الطاعن فان مفاد ذلك هو وجوب تحقق هذا الشرط وقت التقرير بالطن بالتقض ولو لم يكن المحامي الذي قرر به مقبولا أمام محكمة التقض وقت صدور التوكيل له - ذلك لأن العبرة في تحديد نطاق التوكيل وبيان سلطات الموكل بالوقت الذي يجري استعمال التوكيل فيه بتنفيذ العمل المشار اليه به . فاذا كان المحامي الذي قرر بالطن بطريق التقض - وقت صدور التوكيل - مقيدا بجدول المحامين لدى المحاكم الشرعية ولم يكن مقبولا أمام محكمة التقض ، وكان الثابت أن عبارة التوكيل تحول له حق التقرير بالطن بطريق التقض ولم يحدد التوكيل بريد زمني ولم يمدل عنه فهو ينصرف الى الحال والاستقبال على السواء - لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تجيز المرافعة أمام محكمة التقض للمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية بالنسبة للمعاوى التي كانت أصلا من اختصاصها ، وكان النزاع في الدعوى الرافعة ما اختصت به المحاكم الشرعية أصلا وأحيل بعد الغائها الى المحاكم الوطنية ، وكان المحامي الذي تقدم عن الطاعنين بالتقرير بالطن بالتقض بموجب التوكيل المشار اليه هو شمه الذي كان يحضر عنها أمام المحكمة العليا الشرعية عند نظر الدعوى أمامها - فان التقرير بالطن يكون قد قدم من ذي صفة .
(الملن رقم ٩ لسنة ٢٧ ق - مجلة ٢/٥/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٥٥٢)

٦ - اذا كان التوكيل المتقدم من الطاعن هو صورة من توكيل رسمى عام نص فيه صراحة على توكيل المحامي توكيلا عاما في جميع القضايا أمام جميع المحاكم ونص فيه بوجه التخصيص على حق المحامي في الطعن بالتقض ، فان ما يثيره المظنون عليهم من اعتراض على الصورة الرسمية للتوكيل بمقولة انه لا يتحقق بها قيام الطعن شكلا لأنها ليست توكيلا موثقا ولكنها صورة لتوكيل عرفي لا يحصل الا الامضاء المصدق عليه من الموكل وقد استند غرضه الذي حرم من أجله تقديمه للجهة التي استعمل فيها وأودع بها على ما تهيمه المواد ٧٠٢ مدني ، ٢٥ و ٢٦ من قانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤ يكون في غير محله .
(الملن رقم ٣٨١ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٠٠)

رقم القاضية

محكمة الموضوع

٢٤١	الفصل الأول : سلطتها في مدى إلزام محكمة الموضوع بالرد على ما يثيره الخصوم
٧-٣	الفصل الثاني : سلطتها في تقدير الدليل
٨	الفصل الثالث : سلطتها في اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة
٩	الفصل الرابع : سلطتها في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق
١٠	الفصل الخامس : سلطتها في استخلاص عناصر الفتح
١١	الفصل السادس : سلطتها في تقدير وحدة السبب في الدعوى

موجز القواعد :

الفصل الأول - مدى إلزام محكمة الموضوع بالرد على ما يثيره الخصوم

- لمحكمة الموضوع استخلاص صحة توقيع مورث على عقد ملحق عليه بالتجهيل من الوقائع وأقوال الشهود متى كان استخلاصاً سابقاً . التي باغفال المحكمة سؤال الشهود عن الحتم الموقع به على العقد وأنه هو الذي وقع به المورث . جليل موضوعي حول مسائل واقعية ١
- عدم إلزام محكمة الموضوع بتعقب حجج الخصوم والرد على كل منها إستقلاً . حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سابقة تكفي لحمله ٢

الفصل الثاني - سلطتها في تقدير الدليل

- المحكمة بتقدير دليل الدعوى ولو كان هذا الدليل حكماً صادراً من محكمة أخرى ٣
- تقدير كفاية الأدلة لإثبات الحفنية . موضوعي ٤
- سلطة محكمة الموضوع في استخلاص ما تقتضيه وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سابقة ٥
- سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الجير كله أو بعضه ٦
- أخذ محكمة الموضوع بما جاء بتقرير الجير . عدم إلزامها بالرد على الطعون التي يوجهها الخصوم إلى هذا التقرير . أخذاً بما ورد فيه بعد دليلاً كافياً على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق إلغائها إليه ٧

الفصل الثالث - سلطتها في اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة

- إعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . هو إيجاباً في فهم الواقع . إستقلال محكمة الموضوع به متى أثبتت حكمها على أسباب سابقة ٨

رقم القاعة

الفصل الرابع - سلطتها في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق

سلطة محكمة الموضوع في الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على ما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون تحقيق أو ندب خبير لأسباب موضوعية. غير منتج تهيب الحكم بعد ذلك في أسبابه النافذة. ... ٩

الفصل الخامس - سلطتها في استخلاص عناصر التفتيش

سلطة قاضي الموضوع في استخلاص عناصر الفتح من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به وما لا يثبت. ... ١٠

الفصل السادس - سلطتها في تقدير وحلة السبب في الدعوى

سلطة محكمة الموضوع في تقدير وحلة السبب في الدعوى التي تفتش طلبات متعلقة ناشئة عن سبب قانوني واحد. المادة ٤١ مرفعات. ... ١١

الفصل الثاني

تقدير الدليل

٣ - للمحكمة المرفوعة إليها الدعوى متى كانت مختصة بنظرها أن تقدر دليل هذه الدعوى ولو كان هذا الدليل حكما صادرا من محكمة أخرى. فإذا ما تبين لها أن هذا الحكم قد صدر في حدود ولاية المحكمة التي أصدرته أثبتت له حججه وأخذت به. وهي بذلك لا تدمر ولا تها ولا تقضي في موضوع هذا الحكم. وإذا فُتِي رُفعت دعوى بطلب أحقية في استعمال اسم إلى محكمة مختصة واستندت في قضائها برفض هذه الدعوى إلى حجية أحكام صادرة من محاكم لبنان فيما قضت به من تقي بنوة الطالب لمن يطلب استعمال اسمه فإن الحكم يكون مستندا إلى أساس قانوني متى كانت الأحكام المذكورة صادرة من جهة ذات ولاية. ولا يعيب الحكم ما ذكره من أن النزاع في موضوعه ومبتغاه مطالبة بالحصول الميراثية في تركه المطلوب استعمال اسمه باعتبار الطالب ابنا له متى كان لا يقصد بذلك بحسب الاستفادة من مجموع ما أورده الحكم إلا أن يكون يثابرة لتحقيق الباعث على إقامة الدعوى.

(الفرن رقم ٤ لسنة ٢٥ - ٢ - جلة ١٢ - ١٩٥٦/١ ص ٧ س ٧٤)

٤ - تقدير كفاية الأدلة لاثبات الجنبية يدخل في سلطة محكمة الموضوع.

(الفرن رقم ٤ لسنة ٢٥ - ٢ - جلة ١٢ - ١٩٥٦/١ ص ٧ س ٧٤)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

مدى التزام محكمة الموضوع بالإدلاء على ما يثيره الخصوم

١ - متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت لأسباب سائغة من وقائع الدعوى ومن أقوال الشهود أن المورث وقع بخته أمام الشهود على عقد مقابلة طعن عليه الورثة بالتجديل وأتهم كانوا حاضرين التحقيق الذي أباح لهم هي ما يشته خصصهم بكافة طرق الثبوت - فإن النعمي بأن محكمة الموضوع أغفلت سؤال الشهود عن الختم الموقع به على العقد المذكور أو أنه هو الذي وقع به المورث ، هذا النعمي يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض.

(الفرن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٢ - ٢ - جلة ١٥/١٠/١٩٥٦ ص ٧ س ٤٧)

٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب حجج الخصوم والرد على كل منها استقلا وحسبها أن تقيم قضامها على أسباب سائغة تكفي لحله.

(الفرن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٤ - ٢ - جلة ١٤/١١/١٩٥٩ ص ١٠ س ١٠٤)

(والفرن رقم ٢١٢ لسنة ٢٥ - ٢ - جلة ٢٦/١١/١٩٥٩ ص ١٠ س ٧٠٣)

(والفرن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٥ - ٢ - جلة ٢٨/٤/١٩٦٠ ص ١١ س ٣٥٠)

الفصل الرابع

سلطانها في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق

٩ - جرى قضاء محكمة النقض على اطلاق سلطة قاضي الموضوع في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابسها دون أن يكون ملزماً بالسفر في إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطانها التقديرية قد استخلصت من تناقض المدعى وتردده صحة الورقة المدعى بتزويرها ، فانه يكون غير منتج تسيب الحكم في أسبابه النافذة .

(المن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢٨/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٩٥)

الفصل الخامس

سلطانها في استخلاص عناصر النش

١٠ - لقاضي الموضوع سلطة تامة في استخلاص عناصر النش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا النش وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك ما دلت الوقائع تسمح به .

(المن رقم ٣٤٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩ ص ٧ ص ١٦٨)

الفصل السادس

سلطانها في تقدير وحدة السبب في الدعوى

١١ - اذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة من سبب قانوني واحد فان محكمة الموضوع - عند تقدير قيمة هذه الدعوى طبقاً للمادة ٤١ مرافعات - تقدير وحدة السبب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد حصلت هذه الوحدة بناء على أسباب واقعية سائمة .

(المن رقم ١٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٢٨/١٢/١٩٥٧ ص ٧ ص ٩٨٦)

٥ - لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتض به وما يطمئن اليه ضميرها في أسباب سائمة تثق مع الثابت في الأوراق ولا تخرج عن محاضر التحقيق ولا عن المقرر .

(المن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٤ ص ٨ ص ٢٧٨)

٦ - لمحكمة الموضوع - في حدود سلطانها التقديرية - أن تأخذ بتقرير الضير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة اذ هي لا تفتنى الا على ما تطمئن اليه دون أن يشوب حكمها في ذلك أي تناقض .

(المن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢ ص ٩ ص ٤٣)

(والمن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٣ ص ٩ ص ٦٨٩)

٧ - لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد على الطعون التي يوجهها الخصم الى تقرير الضير ما دام أنها قد أخذت بما جاء في هذا التقرير - اذ أن في أخذها بما ورد فيه دليلاً كافياً على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليها وهي في تقديرها ذلك لا سلطان عليها لمحكمة النقض .

(المن رقم ١٦٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٥ ص ٩ ص ٨٢٤)

الفصل الثالث

سلطانها في اختيار الورقة مبدأً لثبوت بالكتابة

٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن تقرير ما اذا كانت الورقة التي يراد اعتبارها مبدأً لثبوت بالكتابة تجعل الاتبات قريب الاحتمال أولاً ليجعله هو اجتهاد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاؤه على استخلاص سائق .

(المن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢٨/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٣٥)

رقم القاعة

محلات عامة

• وجز القواعد :

طلب تحويل دار السبيل إلى مرقص وعمل الموسيقى . خضوعه لأحكام لائحة الباترات الصادرة في ١٩١١/٧/١٢
تغيير نشاط المثل يستلزم الحصول على رخصة جديدة

رقم القاطعة

- ١ - لائحة التيارات الصادرة في ١٢/٧/١٩١١، ليست لائحة تنفيذية لقانون المحلات الموسمية رقم ١ لسنة ١٩٠٤ ،
أو أي قانون آخر ، هي لائحة قائمة بذاتها أصدرها وزير الداخلية في حدود سلطاته ٢
- ٢ - المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ في شأن المحلات الموسمية . لا تخد من تطبيق لائحة التيارات ٣
- ٣ - المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحلات الموسمية . عدم تأثيرها على لائحة التيارات ٤
- ٤ - إصدار ترخيص مؤقت لمناسبات خاصة بتشغيل محل للموسيقى والرقص لا يكسب حقا في الحصول على رخصة دائمة ٥

القواعد القانونية :

كان للسلطة التنفيذية إذ ذاك الحق في إصدار تلك اللوائح المستقلة بذاتها ، والديباجة التي صدرت بها اللائحة خلو من إشارة إلى أي قانون تستند إليه في إصدارها بل بين منها أن وزير الداخلية إنما أصدرها في حدود سلطاته .
(الفرن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٠٦/٧/٧ ص ٧ من ١٩٢)

٣ - نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ لا يحد من تطبيق لائحة التيارات ولا يدل على أن الملاحى تخضع لهذا القانون بل لها أحكامها الخاصة .
(الفرن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٠٦/٧/٧ ص ٧ من ١٩٢)

١ - طلب تحويل دار السينما الى مرقص ومحل للموسيقى يخضع لأحكام لائحة التيارات الصادرة في ١٢ يولية سنة ١٩١١ دون القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحلات الموسمية . وتشير نشاط المحل كطلب الترخيص أصلا يستدعى رخصة جديدة كص المادة ١٧ من تلك اللائحة ، ولا محل للقول بالاكفاء بتبليغ الجة المختصة بهذا التغير استنادا الى المادتين ٨ ، ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١
(الفرن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٠٦/٧/٧ ص ٧ من ١٩٢)

٤ - ما نصت عليه المادة ٤٧ من قانون المحال الموسمية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ من إلغاء أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات الموسمية وجميع القوانين المعدلة والمكملة له لا أثر له على لائحة التيارات إذ أنها صدرت مستقلة عنه .
(الفرن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٠٦/٧/٧ ص ٧ من ١٩٢)

٥ - إصدار ترخيص مؤقت لمناسبات خاصة بتشغيل محل للموسيقى والرقص لا يكسب حقا في الحصول على رخصة دائمة .
(الفرن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٠٦/٧/٧ ص ٧ من ١٩٢)

٢ - لائحة التيارات الصادرة في ١٢ يولية سنة ١٩١١ ليست لائحة تنفيذية لقانون المحلات الموسمية رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الذى يقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا هي من قبيل اللوائح التي تصدر تنفيذا لأحكام قانون آخر بل انها لائحة قائمة بذاتها مما اصطلح على تسميته « بلوائح البوليس » والتي يكون الغرض من إصدارها المحافظة على أمن وسلامة الجمهور والصحة العامة ، وقد

مسئولية تقصيرية

رقم القاعدة

الفصل الأول : عناصر المسؤولية

- ١ (أ) الخطأ .
- ٣٠٢ (ب) الضرر للمادى والأذى .
- ٤ (ج) علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

الفصل الثاني : صورة مختلفة للمسئولية التقصيرية :

- (أ) المسؤولية عن عمل الغير .
- ٦٠٥ «مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة»
- ٧ (ب) المسؤولية عن إساءة حق الإنتجاع إلى القضاء .
- ٨ (ج) مسؤولية المقاتل .
- ٩ (د) مسؤولية الحكومة عن تفريق المظاهرات وإصابة شخص غير متظاهر .

الفصل الثالث : إثبات المسؤولية التقصيرية ونفيها :

- ١٠ (أ) إيجابها .
- ١١ (ب) نفيها .

الفصل الرابع : جزاء المسؤولية :

- ١٣٠١٢ تعويض وتقدير . []

موجز القواعد :

الفصل الأول - عناصر المسؤولية

(أ) الخطأ

- ١ إضفاء الخطأ . أثره : إمتناع المساءلة بالتعويض .

(ب) الضرر للمادى والأذى

- ٢ لا يوجب الحكم إدماجه للضررين للمادى والأذى مما وتقدير التعويض عنها جملة .

— الضرر من أركان المسؤولية . ثبوته شرط لازم لقيامها والحكم بالتعويض . تتسلك وب العمل بأن العامل لم يلحقه أى ضرر من فصله . إضغاث الحكم عن حسن الدفاع الجوهرى وعدم العتابة بتمحيصه أو الرد عليه . قصور .

٣

در القاعة

(ج) علاقة السببية بين الخطأ والضرر

إشارة الحكم في صدد تقرير خطأ الحكومة إلى أن الأمر كان يقتضى عناية أولى لصيانة الأمن . كاف لتريب
المسئولية ٤

الفصل الثنى - صور مختلفة للمسئولية التقصيرية

(١) المسئولية عن عمل الغير

« مسئولية التبوع عن أعمال تابعة »

إستلام أحد رجال البوليس الملكى سلاحا من وزارة الداخلية لتفتيشات وظيفته . وإطلاعه هذا السلاح في حفل
عرس دعى إليه بصفته الشخصية . إصابة أحد الحاضرين . مسئولية وزارة الداخلية عن الأضرار التى
أحدثها في هذه الحالة . المسادتان ١٥٢ مدنى قديم ، ١٧٤ مدنى جديد ٥

— إقامة مصلحة السكة الحديد الجازات وحراسها لتنظيم حركة إيجازها . حق التبويل على مألخت المصلحة
نفسها به وإختيار المرور مأمونا عند فتح البوابة وإذن الحارس بالمرور . غير متنج في نفي المسئولية عن
الحارس قول الحكم بأنه لم يكن يعلم بقدوم القطار أو لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو يراه ، إقامة
الحكم على تلك الأسباب قصور ٦

(ب) للمسئولية عن إساءة حق الانتباه إلى القضاء

الإحراف في مباشرة حق الانتباه إلى القضاء واستماله إستعلا كيديا إيتناء مضارة الفر موجب للمسئولية
بالتبويض سواء إقرن هذا القصد بنية جلب المنفعة أو لم تقرر به تلك النية طالما لها كان المدف
بالدعوى مضارة الخصم . حسب الحكم إستخلاصه نية الإضرار ، وقصد الكيد ليقوم قضاؤه على أساس
سليم ٧

(ج) مسئولية المقاول

مسئولية رب العمل عن خطأ المقاول إذا كان يعمل بتوجيه وتحت إشرافه . مسئولية رب العمل الذى يسعى
إختيار المقاول . تمسك المضرور بأن المقاول الذى عهد إليه المالك بمجهل أصول المقاوله . عدم الرد على
هذا الدفاع بالقصور ٨

(د) مسئولية الحكومة عن تفريق المظاهرات وإصابة شخص غير مظاهر

تأسيس الحكم قضاءه يرفض دعوى التبويض عن إصابة الطاعة التى كانت في شرفة منزلها أثناء تفريق رجال
البوليس لمظاهرة على نفي وقوع خطأ من جانبهم وإيراده الإحتجارات الساتئة المبررة لقضاؤه . التى عليه
بالخطأ في القانون وفساد الإستقلال يكون على غير أساس ٩

الفصل الثالث - آليات المسئولية التقصيرية ونفيها

(١) إيجابها

إلتزام المضرور باليات وقوع الخطأ الذى نشأ عنه حادث إحتراق الطائرة وأرتبط معه برابطة السببية ١٠

رقم القاعدة

(ب) نفيها

١١ الجب الأجنبي يصلح أساسا لدفع المسؤولية التقصيرية وكذلك للمسئولية العقدية . مثال

الفصل الرابع - جزاء المسؤولية

التعويض « تقديره »

١٢ وجوب النظر في الضرر كما صار إليه عند الحكم كلما كان متغيرا

— سلطة عكة الموضوع في تحديد مقدار التعويض . إيرادها لأسباب سائفة الأرقام المقدمة من المضرور تحديدا له . حيا تبيان أن المبلغ الذي قلته هو ما لحق المضرور من ضرر مادي وأدى وأنه تعويض

١٣ له عما تكبده من مصروفات وناله من مناع

القواعد القانونية :

الفصل الاول

عناصر المسؤولية

(أ) الخطأ :

١ — اذا كانت محكمة الموضوع اذ قررت أن المظعون عليها الأول والثاني كانا على حق في استعمال لقب « الشيراويش » وأن أولهما سمى لمنع اللبس بإضافة اسمه الخاص قبل اللقب المذكور — وأن سميه هذا كان على قدر ادراكه — فانما تكون قد تمت عن المظعون عليهما الخطأ بجميع صورته سواء كان هذا الخطأ خروجاً عن الحق أو تعصفاً في استعماله — بما يتمتع معه المساواة بالتعويض .
(المن رقم ١٢١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/١٠ ص ١٠٣ ص ٧٦٣)

(ب) الضرر المادي والأدبي .

٢ — لا يجب الحكم أنه أدمج الضرر المادي والأدبي معا وقدر التعويض عنهما جملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما اذ ليس هذا التخصيص بلازم قانونا .
(المن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٣ ص ١٠٠ ص ٧٥١)

٣ — لما كان الضرر من أركان المسؤولية وكان ثبوته شرطا لازما لقيام هذه المسؤولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك ، وكانت الطاعة قد تمسكت في دفاعها بأن المظعون عليه لم يلحقه أى ضرر من فصله للأسباب التي استندت اليها في هذا الدناغ ، فإن الحكم المظعون فيه وقد تمت عن هذا الدفاع ولم ين بتحصيه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأي في الدعوى يكون مشوبا بقصور يطله .

(المن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٧ ص ١١ ص ٢٥)

(ج) علاقة السبب بين الخطأ والضرر :

٤ — متى كانت المحكمة قد أشارت في صدد تقرير خطأ الحكومة الى أن الأمر كان يقتضى منها غاية أوفى لصيانة الأمن فإن ذلك كاف لترتيب المسؤولية .
(المن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/١٥ ص ٧ ص ٣١٠)

الفصل الثاني

صور مختلفة للمسئولية التقصيرية

(١) المسؤولية عن عمل الغير

« مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة »

٥ — متى كان الثابت أن التابع هو مستخدم لدى وزارة

(ج) مسؤولية المقاتل :

٨- انه وإن كان الأصل في القانون أن المسؤولية شخصية إلا أن حالة مسؤولية المتبوع عن خطأ تابعه ليست هي الاستثناء الوحيد الذي يرد على هذا الأصل بل يرد عليه أيضا مسؤولية رب العمل عن خطأ المقاتل إذا كان هذا الأخير يعمل بتوجيهه وتحت اشرافه المباشر - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - كما يرد عليه أيضا حالة رب العمل الذي يسعى اختيار المقاتل فيعهد بالعمل الى مقاتل جاهل بأصول مهنة المقاتلة والمقاتل بين مسؤولية المالك في هذا الصدد ومسئولية المتبوع أن سوء الاختيار في الحالة الأولى يجب على المدعي إثباته وفي الحالة الأخرى هو مفترض قانونا افتراضا لا سبيل لدفعه - فإذا كان المضرور قد تمسك في دفاعه بأن المقاتل الذي عهد اليه المالك يجعل أصول هذه المهنة ولم يتناول الحكم هذا الدفاع بما يصلح ردا عليه فانه يكون قاصر التسبب مخالفا للقانون (الفرن رقم ١٠٥ لسنة ٢٤ - جلة ١٢/١٢/١٩٥٨ من ٩ من ٥٥٧)

(د) مسؤولية الحكومة عن تفريق المظاهرات وإصابة شخص غير متظاهر :

٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى عرض لما أوردته محكمة الدرجة الأولى في حكمها من أسباب أقامت عليها مسؤولية الحكومة عن فعل تابعها من رجال البوليس أثناء قيامهم بتفريق المظاهرات التي قامت يوم وقوع الحادث الذي أصيبت فيه الطائفة وما أسندته ذلك الحكم اليهم من خطأ يتشمل في الملاحمة الأعمية النارية على غير هدى وبدون دقة - مع وجود متسع من القضاء أمامهم وحادتهم نتيجة لذلك ولعدم احكام الرماية اصابة الطائفة التي كانت في شرفة منزلها في الدور الثاني منه - وكان الحكم المطعون فيه قد تناول بالتنفيذ ما ورد في هذه الأسباب فأوضح - مما حصله من الوقائع - أنه لم يكن تمت - في مكان وقوع الحادث - قضاء متسع وأما لم يثبت أن رجال البوليس كانوا يطلقون النار جزاءا - وأسس قضاؤه برفض دعوى الطائفة على هي وقوع خطأ ما من جانب رجال البوليس - موددا في ذلك من الاعتبارات السائلة ما يبرر قضاؤه فان التمس عليه بالخطأ في القانون وقساد الاستدلال يكون غير على أساس . (الفرن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٥ - جلة ١١/١٩/١٩٥٩ من ١٠ من ١٩٥٥)

الداخلية في وظيفة بوليس ملكي وأن الوزارة سلمته لمقتضيات وظيفته سلاحا ناريا وتركته يحمل في جميع الأوقات وأنه ذهب حاملا هذا السلاح الى حفلة عرس دعي اليها وهناك أطلق السلاح اظهارا لشارعه الخاصة بأصاب أحد الحاضرين ، فان وزارة الداخلية تكون مسئولة عن الاضرار التي أحدثتها تابعها بعمله هذا غير المشروع . ولا يؤثر في قيام مسئوليتها أن يكون تابعها قد حضر الحفل بصفته الشخصية ما دام عمله الضار غير المشروع متصلا بوظيفته مما يجعله واقعا منه بسبب هذه الوظيفة وذلك وفقا لحكم المادة ١٥٢ مدني قديم الذي لا يفرق في شيء عن حكم المادة ١٧٤ مدني جديد .

(الفرن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٢ - جلة ٥/٢/١٩٥٦ من ٧ من ٥٨٢)

٦ - انه وإن كان صحيحا أن مصحة السكة الحديد غير مكلفة بإقامة المجازات أو بحراستها الا أنها متى أقامتها وعهدت بها الى حراس يقومون على تنظيم حركة اجتيازها فيمنعون المرور عند الخطر ويأذنون به عند الأمان فقد حق للناس أن يمولوا على ما أخذت مصلحة السكة الحديد نفسها به وأن يعتبروا المرور مأمونا متى فتح الحارس البوابة وأذن بالمرور ، ومن ثم يكون من غير النتج في نهي المسئولة عن العامل القائم على المزلتان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يكن يعلم بتقديم القطار الذي صدم السيارة وأنه لم يكن في مقدوره أن يسمع حركته أو أن يراه بسبب إقفاء أنواره ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه وقد أقيم على تلك الأسباب يكون مثنويا بقصور يبطله بما يستوجب قضاؤه .

(الفرن رقم ٢٨ لسنة ٢٥ - جلة ٢٦/١٢/١٩٥٩ من ١٠ من ٢٢٦)

(ب) المسؤولية عن إساءة حق الانتباه الى القضاء :

٧ - حق الانتباه الى القضاء هو من الحقوق العامة التي ثبتت للكافة ، الا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له واستعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير والاحتقار المسالة بالتبويض - وسواء في هذا الخصوص أن يقرن هذا القصد بنية جلب النفعمة لنفسه أو لم تثرن به تلك النية ، طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توفر نية الاضرار وقصد الكيد لدى الطاعن بطله اشارة اقل من المطعون عليه - فحسب ذلك ليقوم قضاؤه في هذا الخصوص على أساس سليم .

(الفرن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ - جلة ١٠/١٥/١٩٥٩ من ١١ من ٥٧٤)

الفصل الثالث

إببات المسؤولية التقصيرية ونفيها

(١) إثباتها :

١٠ - متى كانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها برفض دعوى التويض المؤسّسة على المسؤولية التقصيرية على أن وقوع الحادث للطائرة - والذي أودى بحياة طيارها - دون أن يعرف سببه لا يلزم منه اعتبار شركة الطيران مرتكبة لخطأ يقتضى الحكم عليها بالتعويض إذ يتعين على المضرور أن يثبت وقوع الخطأ الممين الذي نشأ عنه الحادث وارتبط معه برابطة السببية ، وأنه متى كان سبب احتراق الطائرة في الجو غير معلوم ولا يمكن استناده لعيب معين في تركيب الطائرة فإن مسؤوليتها عن التعويض تعتبر منتفية - فإن هذا التأسيس صالح لإقامة الحكم وكاف في دفع مسؤولية الشركة المذكورة .

(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٥٨ ص ٩ س ٤٤١)

(ب) نفيها :

١١ - متى كانت محكمة الموضوع وهي بسبيل تحقيق مسؤولية شركة الطيران التقصيرية قد عرضت لما أسند إليها من خطأ وما دفعت به هذا الخطأ فأوضحت أن الحادث الذي اعتبر أساساً لدعوى التويض وهو احتراق الطائرة قد وقع بسبب أجبي لا يسد للشركة فيه يتمثل في صورة حادث مفاجئ مجهول السبب وغير متصل بأي خطأ من جانب الشركة فانه لا مصلحة للضرور في التسكك بعدم تعرض الحكم للبحث في المسؤولية التقاعدية التي أسس

عليها أحد مباني التويض المطالب بها باعتبار أنه يمثل حصته الميراثية فيما يستحقه مورثه من تعويض قبل الشركة نتيجة لخطئها التقاعدى ذلك لأن السبب الأجبي يصلح أساساً لدفع المسؤولية التقصيرية وكذلك لدفع المسؤولية التقاعدية .

(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٥٨ ص ٩ س ٤٤١)

الفصل الرابع

جزاء المسؤولية

التعويض "تقديره"

١٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه كلما كان الضرر متغيراً يتعين على القاضى النظر فيه لا كما كان عندما وقع بل كما صار إليه عند الحكم .

(الطن رقم ٦٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٥٧ ص ٨ س ٧٨٢)

١٣ - اذا كانت محكمة الموضوع - وهي بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد أطرحت للأسباب السابقة التي ذكرتها الأرقام التي أوردها الطاعن في الكشف المقدم منه تحديداً من جانبه للتعويض الذي يرى نفسه مستحقاً له - وتولت هي بمالها في هذا الخصوص من سلطة التقدير - تحديد مقدار التعويض الذي رأت أن الطاعن يستحقه - مبنية في حكمها أن المبلغ الذي قدرته هو عن جميع ما لحق بالطاعن من ضرر مادي وأدبي ، وأنه تعويض عن جميع ما تكبدته من مصروفات ، وما فاته من متاعب - فصحبها ذلك ليستقيم قضاؤها .

(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢/٣/١٩٥٩ ص ١٠ س ٧٥٠)

معاهدات

موجز القواعد :

رقم القاعدة

- ١ وقائق سنة ١٩٠٢ للمقود بين مصر والسودان . هو قانون من قوانين الدولة .
- ٢ وقائق سنة ١٩٠٢ للمقود بين مصر والسودان . ما به : معاهدة مبرمة بين الدولتين . ليس لإحدهما التدخل من حكمه بعمل مفرد . وقع دعوى يكون للمدعى عليه فيها ثبوت في بلاد الدولة الأخرى . إلزام القاضي بالتسحق من إعلانه وفقاً لأحكام المراق من تلقاء نفسه ولو خالفت أحكامه قانونه الداخلي .
- ٣ وقائق سنة ١٩٠٢ للمقود بين مصر والسودان . شموله لإعلانه الأوراق في كافة الدعاوى المدنية والتجارية ودعاوى الأحوال الشخصية والدعاوى الجنائية .

القواعد القانونية :

يطلب منه الحكم في دعوى يكون المدعى عليه فيها مقيما في بلاد الدولة الأخرى أن يتحقق من أن اعلانه قد تم وفق أحكام ذلك الوفاق من تلقاء نفسه ولو خالفت أحكامه قانونه الداخلي سواء كان القانون الداخلي قد صدر قبل إبرام المعاهدة أو صدر بعد إبرامها .
(الفرن رقم ١٣٧ لسنة ٢٣ ق - جلة ٢/٨ من ١٩٠٦ ص ٧ من ٢٧٤)

٣ - لا محل للقول بأن وفاق سنة ١٩٠٢ المقود بين حكومتى مصر والسودان قاصر على اعلان الأوراق الخاصة بالمواد الجنائية ذلك أن نص عنوان الوفاق ونصوص مواده الأولى والرابعة والثانية والعشرين صريحة في عموم نصوصها وشمولها لكافة الدعاوى المدنية والتجارية ودعاوى الأحوال الشخصية والدعاوى الجنائية على السواء .
(الفرن رقم ١٣٧ لسنة ٢٣ ق - جلة ٢/٨ من ١٩٠٦ ص ٧ من ٢٧٤)

١ - لما كان الوفاق المقود بين حكومتى مصر والسودان قد صدق عليه مجلس النظار في ١٧ من مايو سنة ١٩٠٢ ونشر بالوقائع الرسمية كما نشر بمجموعة القوانين والقرارات المصرية فإنه يكون قانونا من قوانين الدولة .
(الفرن رقم ١٣٧ لسنة ٢٣ ق - جلة ٢/٨ من ١٩٠٦ ص ٧ من ٢٧٤)

٢ - ان وفاق سنة ١٩٠٢ هو معاهدة مبرمة بين مصر والسودان وليس لاحدى الدولتين أن تتحلل من أحكامه بمثل منفرد أخذا بأحكام القانون الدولي العام في شأن المعاهدات وعلى القاضى في كل دولة من الدولتين عند ما

مقاصة

موجز القواعد :

رقم القاعدة

- المقاصة نوع من وفاء الدين ، تحصل بقدر الأقل من الدينين . ضرورة تحديد الدين الذى تجرى به المقاصة في التاريخ للمصر مبدأ لتنفيذها مضافا إليه فوائد له أجرة على هذا التاريخ . عدم جواز إضافة فوائد عن الدين بعد التاريخ للذكور . للادتان ١٩٢ ، ١٩٣ مطلق قديم ١
عدم جواز إثارة الدفع بالمقاصة لأول مرة أمام محكمة النقض ٢

القواعد القانونية :

مضافا اليه فوائده السابقة على هذا التاريخ فاذا كان الحكم قد أضاف فوائد لاحقة للتاريخ المذكور فإنه يكون قد أخطأ
(الفرن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٣ ق - جلة ١/٢ من ١٩٠٨ ص ٩ من ٤٣)

٢ - الدفع بالمقاصة بين دينين هو من الدفع التى لا يسوغ اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الفرن رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلة ١٢/٤ من ١٩٠٨ ص ٩ من ٧٠٢)

١ - المقاصة طبقا لنص المادة ١٩٢ من القانون المدني التقديم هي نوع من وفاء الدين تحصل بقدر الأقل من الدينين كص المادة ١٩٣ من ذلك القانون . وهذا الوفاء الذى يحصل بالمقاصة يستلزم قانونا تحديد الدين الذى تجرى به المقاصة في التاريخ المعتبر مبدأ لتنفيذها

دفع القاعدة

ملكية

موجز القاعدة :

القاعدة التي وضعها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - وهي عدم جواز تمتك الفرد أكثر من مائتي فدان. من قواعد النظام العام. سريان هذا القانون على الوقائع السابقة ما دام لم يصدر في خصوصها حكم نهائي

هي من قواعد النظام العام وهي عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتي فدان ومن ثم فإن أحكام هذا المرسوم بقانون تسري على الوقائع السابقة على صدوره ما دام لم يصدر في خصوصها حكم نهائي .
(الملن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٢٣ ق - جلة ١٤ / ١١ / ١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٩٨)

القاعدة القانونية :

- وضع المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي بما نص عليه في المادة الأولى منه قاعدة

دفع القاعدة

مواعيد

موجز القواعد :

حساب للمواعيد :

- ١ عدم جواز احتساب يوم صدور الحكم المحضوري في مسائل الأحوال الشخصية ضمن ميعاد الثمانية عشر يوما المحددة في المادة ٨٨١ مرافعات الطعن في الحكم . المادة ٢٠ مرافعات
- ٢ بداية ميعاد الثلاثين يوما المحددة للطعن بالنقض من اليوم التالي لحصول إعلان الحكم . عدم احتساب اليوم الذي تم فيه الإعلان . المادتان ٢٠ ، ٤٢٨ مرافعات
- ٣ إمتداد ميعاد الاستئناف إلى أول يوم من أيام العمل بعد العطلة الرسمية . المادة ٢٣ مرافعات

مواعيد المسافة :

- ٤ يضاف إلى ميعاد الاستئناف ميعاد مسافة بين المحل الذي أعلن فيه المستأنف ومقر محكمة الاستئناف وبين مقر هذه المحكمة وموطن المستأنف عليه
- ٥ ملة إضافة ميعاد المسافة هو تحقيق المساواة بين المتخاصمين . إنشاؤها في حالة إقامة المحضوم في ذات الجهة المراد إتخاذ الإجراء فيها وبالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة السفر بينهما

القواعد القانونية :	مواعيد المسافة
حساب المواعيد	٤ - يجب أن يضاف الى الميعاد المحدد في القانون للاستئناف ميعاد مسافة بين المحل الذي أعلن فيه المستأنف بالحكم المستأنف ومقر محكمة الاستئناف وبين مقر محكمة الاستئناف وموطن المستأنف عليه . (الطن رقم ١٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٨ ص ٧ من ٨٨٥)
١ - يوم صدور الحكم الحضورى في مسائل الأحوال الشخصية لا يحسب ضمن ميعاد الثمانية عشر يوما المحددة في المادة ٨٨١ مرافعات للطن في الحكم وذلك وفقا لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٤ ص ٨ من ٢٩٤)	٥ - علة اضافة ميعاد المسافة هو تحقيق المساواة بين المتخاصمين بنسخ من يمد موطنه عن المكان الذى يتمين فيه الحضور أو اتخاذ اجراء فيه ميعادا يستنفده في قطع هذه المسافة حتى لا يضيع عليه جزء من ميعاده الاصلى في الأسفار وحتى لا يمتاز خصم يقيم في ذات البلدة المراد اتخاذ الاجراء فيها على آخر لا يقيم فيها - ومن ثم فان هذه العلة تنتفى عندما يكون المتخاصمين مقيمين في ذات الجهة المراد اتخاذ الاجراء فيها كما تنفى بالنسبة للمسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة السفر بينهما . (الطن رقم ٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٢ ص ١٠ من ٢٧٢)
٢ - ميعاد الثلاثين يوما الذى حددته المادة ٤٢٨ مرافعات للطن بالتقضى هو من المواعيد التى تحسب بالايام لا بالساعات ويبدأ هذا الميعاد من اليوم التالى لحصول اعلان الحكم ولا يحسب اليوم الذى تم فيه الاعلان طبقا للمادة ٢٠ مرافعات . (الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢٥ ص ٨ من ٤٥١)	٣ - اذا وقع آخر ميعاد الاستئناف خلال عطلة رسمية (عطلة عيد الاضحى) فان الميعاد يمتد الى أول يوم من أيام العمل بعدها عللا بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات . (الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٢ ص ٩ من ١٤٦)

موطن

موجز القاعدة :

دفع القاعدة

المقصود بتعريف الموطن في المادة ١/٤٠ ملغى : هو الموطن في القانون الداخلى . وجوب تطبيق القانون الداخلى بشأن الموطن في تحديد الاختصاص الخارجى

القاعدة القانونية :	انما هو الموطن في القانون الداخلى الا أنه في تحديد الاختصاص الخارجى يطبق قاضى الموضوع قانونه الداخلى بشأن الموطن .
المقصود بتعريف الموطن في المادة ١/٤٠ من القانون المدنى	(الطن رقم ٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٢ ص ٧ من ٧٤)

(ن)

نظام عام

رقم القاعدة :

موجز القاعدة :

القاعدة التي وضعها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - بشأن الإصلاح الزراعي - وهي عدم جواز تملك الفرد أكثر من مائتي فدان هي من قواعد النظام العام . سريان هذا القانون على الواقع السابقة مادام لم يصدر في خصوصها حكم نهائي

هي من قواعد النظام العام وهي عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتي فدان ومن ثم فإن أحكام هذا المرسوم بقانون تسري على الواقع السابقة على صدوره ما دام لم يصدر في خصوصها حكم نهائي *
(المدين رقم ٢٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١٤/١٩٥٧ م ٨ ص ٧٩٨)

القاعدة القانونية :

وضع المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي بما نص عليه في المادة الأولى منه قاعدة

رقم القاعدة :

نقابات

٢٤١	... الفصل الأول : نقابة المهن الطبية .
٤٤٣	... الفصل الثاني : نقابة الميادنة .
٦٤٥	... الفصل الثالث : نقابة الصحفيين .
٧	... الفصل الرابع : نقابة المحامين .

موجز القواعد :

الفصل الأول - نقابة المهن الطبية

اختصاص مجلس نقابة المهن الطبية بالفصل في النزاع بين المريض والطبيب بشأن تقدير قيمة الأمتاب عند عدم الإتيان عليها . المادة ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٨ . تمام نزاع حول تكليف طبيب بملاج مريض

رقم القاعة

- وسمالة الطبيب ياتي أنصابه وأجره مستشفاه. الفصل فيه من اختصاص القضاء. الحكم بعدم قبول الدعوى
١ إستناداً إلى المادة سائلة الذكر. خطأ في القانون. ...
- ٢ عدم إعتبار مساعدى الصيادلة أعضاء في نقابة المهن الطبية. القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٠٤، لسنة ١٩٤١ ...
- الفصل الثاني - نقابة الصيادلة**
- ٣ التأسيس على ورقة انتخاب أعضاء مجلس نقابة الصيادلة بغير العلامة إلى وضعها لجنة الانتخاب ضابطاً لسرية الانتخاب. أثره بطلان الورقة. ...
- ٤ وجوب أن يكون الطاعن في انتخابات مجلس نقابة الصيادلة من بين الناخبين الذين حضروا الجمعية العمومية وإلا كان الطعن منه غير مقبول شكلاً. المادة رقم ٥١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩. ...

الفصل الثالث - نقابة الصحفيين

- ٥ لأغية العمل الصحفي تعتبر عقد عمل مشترك وضعه مجلس نقابة بطريق التفويض من الشارع. القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ للملئ بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥. عبارة نص المادة ٢٤ من القانون الملئ لانتص لأكثر من تحويل مجلس نقابة سلطة إيراد عقد إستخدام الصحفيين دون منحه سلطة التشريع والفنين. ...
- ٦ لأغية العمل الصحفي إما صدرت تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١. مؤدىً بنصوص القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ و ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ أن هذه اللائحة ألغيت واستمرت نافذة متبعة لأحكامها رغم إلغاء القانون الذى صدرت تنفيذاً له. إهدار الحكم تلك اللائحة وتطبيقه لقانون عقد العمل الفردى بالنسبة لكافة مدة الخدمة إستناداً إلى أنها إن كانت تشريعاً فقد نسخها قانون عقد العمل الفردى وإن كانت عقد عمل مشترك فقد فقدت مدولها وزالت صفتها التصاقية بصور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل المشترك وبعدم تسجيلها طبقاً لأحكامه. خطأ في القانون. ...

الفصل الرابع - نقابة المحامين

- ٧ لم تجز التشريعات التى صدرت في شأن إلهاماه حتى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ لوزير العدل الحق في الطعن على تشكيل اللجان الفرعية أو قرارات مجلس النقابة الصادرة في هذا الشأن. عدم خروج المشرع عند إصداره القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ عن هذا النهج - في خصوص اللجان الفرعية. ...

القواعد القانونية :

الفصل الاول

نقابة المهن الطبية

بشأن تقدير قيمة الأتعاب عند عدم الاتفاق عليها اما هو الذى يتجتم عرضه على مجلس نقابة الأطباء قبل الاتجاء الى القضاء فاذا خرج النزاع عن هذه الدائرة كان لاي من المتنازعين الاتجاء الى القضاء. واذا فتمت كان الواقع في النزاع أنه يدور بين طبيب يطالب يساقى أنصابه وأجره مستشفاه عن علاج مريض كلفه مورت باقى الخصوم بملاجه في حين يشكر المورت ذلك فان هذا النزاع يكسوم

١ - مفاد نص المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٨ أن النزاع الذى يقوم بين المريض أو ولي أمره وبين الطبيب

الفصل الثالث

نقابة الصحفيين

٥ - تعتبر لائحة العمل الصحفي - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عقد عمل مشترك وضعه مجلس النقابة بطريق التفويض من الشارع ذلك أن نقابة الصحفيين بحكم تكوينها الذي أضفاه عليها القانون رقم ١٠ لسنة ٤١ الصادر بإنشائها قبل النافه بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ كانت نقابة لها طابع مزدوج خاص لا تشاركها فيه أية نقابة أخرى إذ تجمع في تكوينها بين فريقي أصحاب الصحف ومحرريها وقد نظم المشرع طريقة إبرام العقد بينهما وشرط تهادد - فإذا ما خول مجلس النقابة المكون من مثلي الفريقين وضع قواعد عقد الاستخدام الصحفي وتم وضع هذا العقد فأما يتم لا يوصفه تشريعا وإنما باعتباره عملا إراديا صدر من فريقين بإرادة المثل لها - قدر الشارع أن هذا المثل يهدف إلى رعاية صالحهما وهذا العمل الإرادي هو عقد مشترك بينهما وإن يشاره ممثل واحد لهما بإرادة واحدة بما خوله الشارع له صراحة من سلطة النيابة عنهما . أما عبارة نص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ من أن (يضع مجلس النقابة لائحة بالقواعد الخاصة بعقد استخدام الصحفيين والتمويضات التي تستحق لهم عند فسخ العقد وفقا لأحكام القانون العام وكذلك القواعد التي يجب عليهم مزاولة مهنتهم طبقا لها وغير ذلك) فلا تسمح لأكثر من تخويل مجلس النقابة سلطة إبرام العقد بوضع أحكامه وشروطه وقواعده التي تسمى على جميع عقود الاستخدام الصحفي بحيث لا يجوز الخروج عنها في العقود الفردية دون منح هذا المجلس سلطة التشريع والتفويض .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٤ - جلة ١٠/٢٩/١٩٥٩ ص ١٠٥٢)

٦ - لائحة العمل الصحفي إنما صدرت تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين فتظل نافذة منتجة لأحكامها ما بقي القانون الذي أنشأها أو ما بقيت هي بالنص على نفاذها بعد النافه - وقد استمر هذا القانون قائما إلى أن ألغى بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٥٥ الصادر في ٣٠ من شهر مارس سنة ١٩٥٥ دون أن يمس هذا الإلغاء ما ترتبت للصحفيين بقتضاه أو بمتنفي اللوائح التي صدرت تنفيذا له من حقوق وامتيازات قبل أصحاب الصحف وكالات الأنباء وهو ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٤ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ ، ثم جاء القانون

قائما حول هذا التكليف وبصبح الفصل فيه من اختصاص القضاء ويكون الحكم قد أخطأ في القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى استنادا إلى المادة المذكورة .

(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٢ - جلة ١٩-١١-١٩٥٦ ص ٧ من ١٠٦)

٢ - العبرة في بيان أصحاب الحق في عضوية النقابة هي بالقانون الذي أذن بإنشاء النقابة . ولما كان المستفاد من نصوص القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٥٠ الخاص بإنشاء نقابة عليا للمهن الطبية والأعمال التحضيرية له أنه لم يقصد اعتبار مساعدي الصيادلة أعضاء في نقابة المهن الطبية فافهم لا يعتبرون أعضاء في هذه النقابة ولو أن لهم حق مزاولة مهنة مساعدي الصيادلة طبقا للقانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ (الطن رقم ١٩٠ لسنة ٢٢ - جلة ١٢/٥/١٩٥٦ ص ٧ من ٥٩١)

الفصل الثاني

نقابة الصيادلة

٣ - متى كانت اللجنة المشرفة على عملية انتخاب أعضاء مجلس نقابة الصيادلة وفروز الأصوات قد رأت وضع القواعد التي تحدد إبداء الرأي بما يكفل سرية الانتخاب وقامت بطبع تلك القواعد في رأس قوائم الانتخاب باللغتين العربية والفرنسية فوجب أن تسود الدائرة على يسار المرشح المراد انتخابه وأن يكون التسويد بالقلم الرصاص ورتبت الإعلان على مخالفة ذلك ولم يعترض أحد من الجمعية العمومية فإن اتباع تلك القواعد تحقق به سرية الانتخاب التي يطلبها القانون وهي قواعد لا عنت فيها . وعلى ذلك فإذا كان الناخب قد أشر أمام اسمه المرشح بعلامة (X) أو بعلامة (V) أو بعلامة (-) أو بعلامة (=) فإن في هذا التأثير مخالفة للقواعد الصريحة التي وضعتها اللجنة ومن شأنه الإخلال بسرية الانتخاب وبإعلان ورقة الانتخاب . (الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ - جلة ١٠/٤/١٩٥٨ ص ٩ من ٢٢٢)

٤ - متى تبين أن الطاعن في انتخاب مجلس نقابة الصيادلة لم يكن من بين الناخبين الذين حضروا الجمعية العمومية فإن الطعن منه يكون غير مقبول شكلا عملا بالمادة ٥١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

(الطن رقم ١ لسنة ٢٨ - جلة ١٠/٤/١٩٥٨ ص ٩ من ٢٢٢)

أمام المحاكم منذ صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ حتى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ أنها قد حصرت حق وزير العدل في الطعن على تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة ولم تجزله الطعن على تشكيل اللجان الفرعية أو قرارات مجلس النقابة الصادرة في هذا الشأن ، ولم يفرغ المشرع عند إصداره القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ عن هذا النهج - في خصوص اللجان الفرعية - فلم تشر المذكرة الإيضاحية لهذا القانون حين تحدثت عما استحدثت فيه من أحكام أنه أجاز لوزير العدل الطعن في تشكيلها أسوة بما اتبع في تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة - يؤكد هذا النظر - أن المادة ٨٨ من القانون حين تحدثت عن الآثار التي تترتب في حالة قبول الطعن لم تتناول إلا حالتين تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة دون اللجان الفرعية وفي ذلك ما يدل على أن أمر تشكيل اللجان الفرعية بعيد عن نطاق الطعن الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٨٦ - لما كان ذلك ، وكان القراران المطعون فيهما قد صدرا من مجلس النقابة باعتماد نتيجة انتخاب اللجنة الفرعية لمحكمة استئناف القاهرة - فهما واردان في شأن تشكيل اللجنة الفرعية - وكان هذا التشكيل بطبيعته مما لا يرد عليه طعن فإن القرارات التي صدرت باعتماد هذا التشكيل لا تكون محل طعن كذلك ويتمين الحكم بعدم جواز الطعن .

(الطعن رقم ١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٥ س ١٠ س ٢٢٢)

رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ فأكد هذا الوضع واستظهره في عبارة جليه محكمة حين عدل هذه الفقرة واستبدل بها نصا جديدا يقضي بالإبقاء على جميع الحقوق والامتيازات المقررة بمقتضى أحكام لائحة العمل الصحفي الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ للصحفيين المقيدين بجدول النقابة وهو ما أشارت اليه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون . ومؤدى ذلك أن هذه اللائحة بقيت واستمرت نافذة منتجة لأحكامها رغم إلغاء القانون الذي صدرت تنفيذا له - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أطرحها وأهدر ما تضمنته من قواعد تحكم العلاقة بين طرفي الخصومة وأزل على واقعة الدعوى أحكام قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لكافة مدة الخدمة - استنادا إلى القول بأنها إن كانت تشريعا فقد نسخها قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وإن كانت عقد عمل مشترك فقد قفلت مدلولها هذا وزالت صفحتها التعاقدية بصدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ وبعدم تسجيلها طبقا لأحكامه - فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القوانين .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٠ س ١١ س ٥١٦)
(والطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٩ س ١٠ س ٩٤)

الفصل الرابع

قناة المحامين

٧ - يبين من التشريعات التي صدرت في شأن المحاماة

درج القائمة

تقاضي

الفصل الأول : إجراءات الطعن

الفرع الأول : مبادئ الطعن ٤-١

الفرع الثاني : تقرير الطعن

(أ) تفصيل أسباب الطعن في التقرير ٩-٥

(ب) نطاق الطعن ١٠

الفرع الثالث : إعلان الطعن ١٢، ١١

رقم المادة

١٣	التبعية الرابع : المصوم في العطن
١٥، ١٤	الفصل الثاني : المصلحة في العطن
	الفصل الثالث : حالات العطن
١٦	المسألة في تطبيق القانون أو تأويله
	الفصل الرابع : أسباب العطن
١٧	الفرع الأول : أسباب متعلقة بالنظام العام
١٨	الفرع الثاني : أسباب قانونية غائطها الواقع
١٩	الفصل الخامس : الحكم في العطن وأثره
	موجز القواعد :

الفصل الأول - إجراءات العطن

الفرع الأول - ميعاد العطن

٢٠١	بمجرد ميعاد العطن لا يكون إلا من تاريخ إعلان الحكم من جانب من يتسلك بحريان الميعاد أو من جانب من يتسلك به . تمام قلم الكتاب بإعلان الحكم . عدم إعادة الطعون عليه من هذا الإعلان .
٣	- بداية ميعاد الثلاثين يوما المحددة للعطن بالنقض من اليوم التالي لحصول إعلان الحكم . عدم احتساب اليوم الذي تم فيه الإعلان . المادتان ٢٠ ، ٢٨ مرافعات .
٤	- حتى الطاعن في إضاعة ميعاد مسافة إلى الميعاد المحدد للعطن بالنقض .

الفرع الثاني - تقرير العطن

(أ) تفصيل أسباب العطن في التقرير

٥	لمصدر أسباب العطن عن البيان التفصيل الواجب قانونا . أثره : عدم قبولها . المادة ٢٩ مرافعات .
٦	- العبرة في تفصيل أسباب العطن هي بما جاء بالتقرير وحده . مثال .
٧	- خطأ تقرير العطن من بيان وجه التنبه على الحكم في خصوص الخطأ في فهم واقعة من الواقع . إختيار سبب العطن مجعلا .
٨	- التنبه على شهادة الشهود بأنها مضطربة ومتناقضة . تنبى مجهل قاصر .
٩	- عدم رسم طعون طريقة خاصة ليان أسباب العطن . يكفي أن يكون المقصود منها ظاهرا ومعددا .

(ب) نطاق العطن

نطاق العطن بالنقض لا يتسع لغير الحكم الذي يطعن فيه . لاستعمال المادة ٤٠٤ مرافعات في باب النقض . ورود

دفع القاطعة

التي على حكم سابق صدر مستقلا عن الحكم المطعون به . عدم توجيه الطاعن علمه إلى هذا الحكم . عدم تقسيمه تقرير الطعن طلبا بخصوصه . التي على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لاتباعه ولايصادف
علا

١٠

الفرع الثالث - اعلان الطعن

- اعلان الطعون عليهم النيابة . عدم قيام الطاعن بطلب أى جهد في سبيل التحري عن موطنهم . وجود مايشير إلى هذا الوطن بالنسبة للبعض في أوراق الطعن ومايسر السبيل إلى معرفته بالنسبة للبعض الآخر عن طريق وكيلهم الذى مثلهم في الخصومة أمام محكمة الاستئناف . بطلان الإعلان . تمسك الطاعن في جلسة المرافعة بعدم وجود موطن للطعون عليهم منذ بدء التقاضي وطلبه ضم ملف الدعويين الابتدائية والاستئنافية لإثبات ذلك . لايفضت إليه .

١١

اعلان الطعن بالنقض الموجه إلى أحد المحاليس البلدية بالأكام إلى إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة وتسليم الصورة إليها . صحة الإعلان . المادة ٣/١٤ مرافعات

١٢

الفرع الرابع - الخصوم في الطعن

رفع الدعوى على الطاعن وآخر يطلب إلزامهما متضامتين بتوقيض . صدور الحكم الابتدائي ضدكما ورفع استئناف عنه من المحكوم عليه الآخر دون الطاعن واختصاص الأخير في الاستئناف . عدم منازعة الطاعن لخصمه في طلباته سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف . وعدم رفعه استئنافا عن الحكم الابتدائي . عدم قبول الطعن منه بالنقض . القول بأن عدم منازعته ترجع إلى عدم إعلانه إعلانا صحيحا في الدعوى . لايجدى سبيله المعارضة أمام محكمة الموضوع .

١٣

الفصل الثاني - المصلحة في الطعن

- العمدة في قيام المصلحة في الطعن بالنقض هي قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه : عدم الاعتداد باتداعها بعد ذلك . لا قيمة لاتداعها قبل الحكم المطعون فيه ، ما دام الطعون عليه لم يتمسك بذلك أمام أمام محكمة الموضوع

١٤

- المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساسا للطعن . مثال عن حكم تقضى في منطوقه بطلان مشاركة التسليم دون الحكم بالقضايا . المادة ٧١٣ مرافعات قديم

١٥

الفصل الثالث - حالات الطعن

الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله

لا أهمية لما يرد في أسباب الحكم من الأخطاء القانونية ما دام منطوقه متفقا مع التطبيق الصحيح للقانون على الوقائع الثابتة به

١٦

الفصل الرابع - أسباب الطعن

الفرع الأول - أسباب متعلقة بالنظام العام

- إنه وإن كان يجوز النيابة كما يجوز محكمة النقض من تلقاء نفسها أن تثير في الطعن ما يمتنع بالنظام العام إلا أن ذلك - مشروط بأن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم . مثال

١٧

رقم القاعة

الفرع الثاني - أسباب قانونية بإبطالها الواقع

— تسلك المدعين بإعلان إقرار الدين أو بإعلان إقرار تنازله عن الدعوى التي رفعها بإعلان هذا الإقرار الفسخ وإلزام الإرادة . إختيارها دفن ما عاينها الواقع ١٨

الفصل الخامس - الحكم في الطعن وأثره

نقض الحكم نقضاً كلياً فتصور في التسبب لعدم الرد على طلب التحقيق وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للحكم فيها من جديد . فهكّة الإحالة أن تسلك في الحكم في الدعوى ما كان جائزاً لما قبل إصدار الحكم المتقوض . حقها في إجابة طلب التحقيق والأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها ما دام القانون يسمح بالإتيان بالينة ١٩

القواعد القانونية : وأن الإعلان الذي تم كان بناء على طلب قلم كتاب المحكمة فانه يمتنع رفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد .

(الفرن رقم ٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٠/٢٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٩١)

الفصل الأول

إجراءات الطعن

الفرع الأول - ميعاد الطعن

١ - مفاد نص المادة ٣٧٩ مرافعات أن بدء جريان ميعاد الطعن لا يكون إلا من تاريخ إعلان الحكم من جانب من يتسلك بجريان الميعاد أو من جانب من يتسلك به ضده . فإذا تبين من صورة الحكم المقدمة من الطاعن أن إعلانها كافٍ حاصل بناء على طلب قلم الكتاب وقد أعلنها مباشرة للنيابة العامة ثم قام قائد السجون الحرية بإعلانها إلى الطاعن شخصياً فإن المظنون عليه لا يفيد من هذا الإعلان - كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة - (الفرن رقم ٢٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٢/٢٠/١٩٥٦ س ٧ ص ١٠٠١)

٣ - ميعاد الثلاثين يوماً الذي حددته المادة ٤٢٨ مرافعات للطعن بالنقض هو من المواعيد التي تحسب بالأيام لا بالساعات ويبدأ هذا الميعاد من اليوم التالي لحصول إعلان الحكم ولا يحسب اليوم الذي تم فيه الإعلان طبقاً للمادة ٢٠ مرافعات .

(الفرن رقم ٨٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٢٥/١٩٥٧ س ٨ ص ٤٥١)

٤ - للطاعن بطريق النقض الحق في أن يضيف على ميعاد الثلاثين يوماً المقررة بالمادة ٤٢٨ من قانون المرافعات للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين محل إقامته الذي أعلن فيه الحكم المظنون فيه وبين مقر قلم كتاب هذه المحكمة .

(الفرن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٥٨ س ٩ ص ٧١٢)

الفرع الأول - تقرير الطعن

(١) تفصيل أسباب الطعن في التقرير :

٥ - أن القانون إذ أوجب تفصيل أسباب الطعن فإن مراده بهذا التفصيل في معنى المادة ٤٢٩ مرافعات ذكر هذه الأسباب على سبيل البيان والتحديد لا مكان التعرف على المقصود منها وإدراك الغيب الذي شاب الحكم - فإذا كان

٢ - الإعلان الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن هو الذي يصدر من أحد طرق الخصومة في الدعوى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإذا تبين من الأوراق أن المظنون عليه لم يعلن الحكم المظنون فيه للطاعن

(ب) نطاق الطعن :

١٠ - نطاق الطعن بطريق التقضى لا يتسع لتبرير الحكم الذى يملن فيه وليس فى باب التقضى فى قانون المرافعات ولا فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة التقضى نص يماثل المادة ٤٠٤ التى تقضى بأن استئناف الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة ، فإذا كان وجه النوى على الحكم المظلون فيه أنه خالف القانون اذ أحال الدعوى الى التحقيق وأجاز اثبات الصورة بين المتعاقدين بنهر الكتابة، ولم يكن الحكم المظلون فيه هو الذى أحال الدعوى الى التحقيق لاثبات حقيقة العقد موضوع النزاع وانما حكم آخر سابق عليه وصدر استتلالا عنه ، وكان الطاعن لم يوجه ملته الى هذا الحكم ولم يضمن تقرير الطعن طلبا بخصومه - فان النوى على الحكم المظلون فيه بمخالفة القانون لهذا السبب لا يتجه ويستبرر وكأنه لم يصادف محلا .
(المندر رقم ٥٠٠ لسنة ٢٤ - جلة ٢٧/١٠/١٩٥٦ ص ١١ ص ٥٢٥)

الفرد الثالث - اعلان الطعن

١١ - متى كان الطاعن قد طلب فى تقرير الطعن اعلان المظلون عليهم للنياية بقوله انه ليس لهم محل إقامة معروف له فى مصر دون أن يقدم ما يدل على أنه بذل أى جهد فى سبيل التحرر عن موطنهم رغم أن فى لوراق الطعن ما يشير الى هذا الموطن بالنسبة للبعض وبها يسر السبيل الى معرفته بالنسبة للبعض الآخر عن طريق وكيلهم الذى مثلهم فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف فان الاعلان يكون قد وقع باطلا . ولا يلتفت الى ما أثاره الطاعن فى جلسة المرافعة من أنه لم يكن للمظلون عليهم موطن معلوم له فى مصر أو فى الخارج منذ بدء التقاضى كما أنه لا محل لاجابته الى طلب ضم ملهى الدعوى الابتدائية والاستئنافية لاثبات ما تمسك به فى هذا الخصوص اذ كان على الطاعن أن يودع فى المواعيد التى حددها القانون لإيداع المستندات ما يدل على قيامه بالتحرر عن موطن المظلون عليهم قبل تسليم صورة اعلانهم بالطنن للنياية .
(الطنن رقم ٤٢١ لسنة ٢٢ - جلة ٢١/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٥٢)

١٢ - متى كانت صحيفة الطعن بالتقضى الموجه الى أحد المجالس البلدية بالأقاليم قد أعطت الى ادارة قساييا الحكومة بالقاهرة وسلمت اليها صورة الاعلان فان الاعلان

ما ينهائ الطاعن فى خصوص التقصير فى تسييب الحكم وفى أدلة هذا التقصير قد جاء خاليا من بيان وجه العيب ولا موطنه بكيفية واضحة منفصلة كما جاء قاصرا عن بيان أدلة التقصير فان أسباب الطعن تكون غير مقبولة لتقصورها عن البيان التفصيلى الواجب قانونا .
(الطنن رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ - جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٥)

٦ - العبرة فى تفصيل أسباب الطعن على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى بما جاء بتقرير الطعن وحده - فإذا كان الطاعن فيما ينهائ فى خصوص التقصير فى تسييب الحكم قد اكتفى فى تقرير الطعن بالإحالة فى ذلك على بعضه بنود عقد مريم بين المظلون عليهما أبان أرقامها دون بيان محتواها وألم الى ما جاء بذكرته المقدمة الى محكمة الاستئناف دون اشارة معينة عن مضمونها لبيان صحة ما يتعدى به فان هذه الاحالة المجملة المبهمة وكذلك ما يورده الطاعن بذكرته الشارحة عن هذا البيان لا ينشئ عن وجوب تفصيله فى تقرير الطعن .
(الطنن رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ - جلة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٥)

٧ - اذا كان تقرير الطعن قد خلا من بيان وجه النوى على الحكم فى خصوص الخطأ فى فهم واقعة من الوقائع فان سبب الطعن يكون مجهلا .
(الطنن رقم ٦٤ لسنة ٢٢ - جلة ٢٨/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٧٦)

٨ - لا يقبل النوى على شهادة الشهود بأنها مضطربة ومتناقضة متى كان هذا النوى مجهلا قاصر البيان .
(الطنن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٢ - جلة ١١/٧/١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٧٠)

٩ - لم يرسم القانون لبيان أسباب الطعن طريقة خاصة بل يكفى أن يكون المقصود منه ظاهرا ومحددا ، فإذا كان يبين من الاطلاع على تقرير الطعن أن الطاعن أورد فى صدد الكلام على أسباب الطعن وجوه نفيه على الحكم المظلون فيه ومصرها فى مخالفة الحكم الثابت فى الأوراق والتناقض والتقصور فى الأسباب والخطأ فى تطبيق القانون ثم أخذ بعد ذلك فى مناقشة أسباب الحكم وتمتداد تأخذه على هذه الأسباب فى حدود أوجه النوى سالفة الذكر بما يجعل هذه المآخذ وأدلتها واضحة ظاهرة فان الدفع ببطلان الطعن لخلو تقريره من أسباب الطعن يكون فى غير محله .
(الطنن رقم ١٧٦ لسنة ٢٥ - جلة ٢١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٦٦)

المطعون فيه اذا لم يتسك بذلك المطعون عليه أمام محكمة الموضوع .

(البن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٣/١٢/١٩٠٦ ص ٧ س ١٩٦)

١٥ - المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساساً للطعن .
فاذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب بطلان مشاركة تحكيم لم يشترط فيها ميعاد للحكم وأسس المدعي دعواه على مضي الثلاثة الشهور المحددة قانوناً دون أن يصدر المحكمون أحكاماً في المنازعات المنوط بهم انهاؤها فقضى الحكم في منطوقه ببطلان المشاركة وتبين من أسبابه أنه يقوم في حقيقة الواقع على أساس من المادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم وأن المحكمة وإن كانت قد عبرت في منطوق حكمها بلفظ البطلان إلا أنها لم ترد به إلا انقضاء المشاركة بانقضاء الأجل الذي حدده القانون ليصدر المحكمون حكمهم في خلاله ، وهذا هو بالذات ما قصد اليه المدعي من دعواه ، ولم يرد في أسباب الحكم إشارة ما إلى أن تمت بطلاناً لاسقياً بالمشاركة ناشئاً عن فقدان ركن من أركان انعقادها أو شرط من شرائط صحتها . فإن التمس على الحكم فيما قضى به في منطوقه من بطلان المشاركة دون انقضائها يكون موجهاً إلى عبارة لفظية أخطأت المحكمة في التعبير بها عن مرادها وليست مقصودة لذاتها ولا تتحقق بهذا التمس للطعن إلا مصلحة نظرية بحتة وهي لا تصلح أساساً للطعن ذلك أن البطلان المؤسس على انقضاء المشاركة ليس من شأنه أن يمس ما يكون قد صدر من المحكمين من أحكام قطعية في فترة قيام المشاركة .

(البن رقم ١٧٦ لسنة ٢٤ ق - جلة ١٩/١٩/١٩٠٨ ص ٩ س ٥٧١)

الفصل الثالث

حالات الطعن

” الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله ”

١٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أساس المادة ٣٧ من اللائحة الجزيرية وهي غير منطقية إلا أنه قد صدر صحيحاً في نتيجة ويبرره نص آخر في القوانين

يكون صحيحاً طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ . ولا محل للدفع ببطلان الاعلان بمقولة أنه كان يجب تسليم الصورة إلى مأمورية القضايا صاحبة الاختصاص المحلي الذي يتبعه المجلس البلدي المذكور .

(البن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ ق - جلة ١٣/١٢/١٩٠٨ ص ٩ س ١٨٢)

المفرع الرابع - الخصوم في الطعن

١٣ - لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بالنقض أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه وطلباته ، وأنه بقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه . واذن فمتى تبين أن الدعوى رفعت بطلب الحكم على المدعي عليها متضامتين بتعويض ولما صدر الحكم الابتدائي ضدّها استأنفه أحدهما واختصم الآخر في الاستئناف كما يبين أنه لم تبد من هذا الآخر منازعة ما لخصمه في مزاعمه وطلباته سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف كما أنه لم يرفع استئنافاً عن الحكم الابتدائي الصادر في هذه الخصومة فإن الطعن بالنقض منه في صورة هذه الدعوى يكون غير مقبول . ولا يجدي تسككه بأنه لم ينازع خصمه لأنه لم يعلن في الإجراءات اعلانياً صحيحاً إذ سبيل اعتراضه على هذا لا يكون بالطعن بطريق النقض بل بالمعارضة أمام محكمة الموضوع وتخطي المعارضة للطعن بالنقض لا يتحقق معه في صورة هذه الدعوى ثبوت توافر شرط منازعته لخصمه أمام محكمة الموضوع في طلباته .

(البن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلة ١٣/١٢/١٩٠٨ ص ٩ س ١١١)

الفصل الثاني

المصلحة في الطعن

١٤ - العبرة في قيام المصلحة في الطعن بطريق النقض هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يتعد بانعدامها بعد ذلك ، كما أنه لا قيمة لانعدامها قبل الحكم

أو يطلان اقرار تنازله عن الدعوى التى رفعها يطلان هذا
القرار للنقض ولانعدام الارادة بسبب فقد الأهلية — هذه
الدفع يخالها واقع يود الفصل فيها الى محكمة الموضوع
وحدها .

(المن رقم ٢١٤ لسنة ٢٢ ق - مجلة ٤/٤/١٩٥٧ ص ٨ ص ٢٦٢)

الفصل الخامس

الحكم في الطعن وأن

١٩ - متى كان الثابت من الحكم الصادر بتقضى الحكم
الاستئنافى الأول أنه قضى هذا الحكم قضا كليا للتصوير
في السبب اذ لم يرد على طلب التحقيق وأحال القضية
الى محكمة الاستئناف لتحكم فيها من جديد ، فانه يكون
لمحكمة الاحالة أن تسلك في الحكم في الدعوى ما كان
جائزا لها قبل اصدار الحكم المنقوض ولها أن تجيب طلب
التحقيق وأن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها متى رأت في ذلك
فائدة لاثبات الحقيقة ما دام القانون يسمح بالإلتمات بلئية .
(المن رقم ٣٢١ لسنة ٢٢ ق - مجلة ٤/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٥٣)

(م ٣٨ من اللائحة) فلا أهمية بعد ذلك لما ورد في أسباب
الحكم من الأخطاء القانونية ما دام منطوقه متفقا مع التطبيق
الصحيح للقانون على الوقائع الثابتة فيه .
(المن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٥ ق - مجلة ١٠/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٦٠١)

الفصل الرابع

أسباب الطعن

الفرع الأول - أسباب متعلقة بالنظام العام

١٧ - انه وإن كان يجوز للنياية كما يجوز لمحكمة النقض
من تلقاء نفسها أن تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام
الا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على الجزء الملمون
عليه من الحكم ، فاذا كان شكل الاستئناف لم يرد عليه طعن
فيكون ما قفست به محكمة الاستئناف من قبول الاستئناف
شكلا قد حاز قوة الأمر المقضى ، ويكون غير مقبول ما تثيره
النياية في خصوص شكل الاستئناف من أن الاستئناف
كان غير جائز .

(المن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٢ ق - مجلة ١٢/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ٩٦١)

الفرع الثانى - أسباب قانونية يخالها الواقع

١٨ - تمسك المدعى بطلان اقرار الدين الصادر منه

(و)

وقف

دفع القاعدة

موجز القاعدة :

شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والبر والإحسان من الأملاك العامة : أن تكون في رعاية الحكومة تدير شؤونها وتقوم بالصرف عليها من أموال الدولة . تولى وزارة الأوقاف إدارة أعيان تلك الأماكن بصفتها ناطرة لا يتجمل عليها صفة المال العام

اقاعدة القانونية :

أموال الدولة • فإذا كان الثابت أن وزارة الأوقاف لم تتول إدارة تلك الأعيان المتنازع عليها بصفتها الحكومية وإنما بوصفها ناطرة عليها شأنها في ذلك شأن أى فرد من الأفراد يعهد إليه بإدارة شؤون الوقف فانه ليس من شأن هذا النظر أن يخلط على هذا المال صفة المال العام •
(المن رقم ٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٥٨ م ٩ ص ٤٥٣)

— شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والبر والإحسان من الأملاك العامة طبقاً لنص الفقرة السابقة من المادة التاسعة من القانون المدني القديم — هو أن تكون في رعاية الحكومة تدير شؤونها وتقوم بالصرف عليها من

دفع القاعدة

وكالة

١ ... الفصل الأول : إنشاد الوكالة ...

... الفصل الثاني : آثار الوكالة ...

٢ ... ٥ التزامات الوكيل ...

٣ ... الفصل الثالث : الوكالة بالتصرفة ...

موجز القواعد :

الفصل الأول - إنشاد الوكالة

صدور هيأت وقروض من وكيل المورثة وإجازتها هذه التصرفات . ثبوت أن حالتها العقلية لم تكن تسمح لها بأى تصرف . مستولية من كان يتولى إدارة أموالها عن هذه الهيأت والقروض

١

دفع القاعدة

الفصل الثاني - التوكيل بالوكالة

« التزامات الوكيل »

٢ - تقرير الحكم بتجاوز الوكيل حدود التوكيل لأسباب سائلة . إستخلاص موضوعي لرقابة محكمة النقض عليه

الفصل الثالث - الوكالة بالخصومة

٣ - اشتراط القانون لإثبات الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة وأن يقدم سند التوكيل . إقرار الخصم الحاضر مع المحامي بالوكالة . كفايته دليلا في الإثبات . عدم جواز التصديق لملاقة ذوى الشأن بوكالهم ، إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المحامي لإجراء قبل استصدار التوكيل ، لا يترتب عليه بأن التوكيل لاحق لتاريخ الإجراء . عدم حضور صاحب الشأن بنفسه أو عدم إرساله لوكيل ثابتة وكالته قانونا يميز خصومة إبداء الطلبات التي يحجزها لم القانون

التوكيل قد أقام ذلك على استخلاص موضوعي سائق ، فلا رقابة لمحكمة النقض عليه .
(الملحق رقم ٢٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٥ ص ٧ من ٤٨٩)

القواعد القانونية :

الفصل الثالث

الوكالة بالخصومة

٣ - أنه وإن كان القانون يشترط في الوكالة بالخصومة أن تكون بالكتابة ويتطلب تقديم سند التوكيل لإثبات الوكالة - إلا أنه متى أقر الخصم الحاضر مع المحامي بالوكالة فإن هذا يكفي دليلا في الإثبات فلا يجوز للقضاء التصديق لملاقة ذوى الشأن بوكالهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله - فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن يستصدر توكيلا له من ذوى الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يترتب عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراء - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - وغاية الأمر أن صاحب الشأن إن لم يحضر بنفسه يوم الجلسة أو لم يرسل عنه وكيلًا ثابتة وكالته بالطريقة القانونية جاز لخصومه محافظة على حقوقهم إبداء الطلبات التي يحجزها لهم القانون في هذا الخصوص .

(الملحق رقم ٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢ من ١٠ ص ٢١٢)

الفصل الأول

استعداد الوكالة

١ - متى كان الحكم قد انتهى إلى أن حالة موروثه الخصوم العقلية لم تكن تسمح لها بأن تأتي أو تمقل معنى أى تصرف استنادا إلى الأسباب السائلة التي أوردتها وأن الهبات والقروض المقول بعدورها من الموروث لم تصدر منها عن رضا صحيح وبالتالي تتحمل المسؤولية عنها من كان يتولى إدارة أموالها والمتصرف فيها فانه لا مخالفة في ذلك القانون .

(الملحق رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢١ من ٨ ص ٢٤١)

الفصل الثاني

آثار الوكالة

« التزامات الوكيل »

٢ - متى كان الحكم إذ قرر بأن الوكيل قد تجاوز حدود

فهارس المجموعة

القسم الأول

فهرس هجائي

للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض
الهيئة العامة للواد الجنائية — الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	رقم الصفحة
٢٤٠	إقراران
٢٤١	إكراه
٢٤٢	ألبان
٢٤٣	أمر الحفظ
٢٤٧	أمر بالأوجه
٢٥١	أمن الدولة
٢٥٤	أموال أميرية « إحالة »
٢٥٤	إنتاج
٢٥٤	إنتخابات « إحالة »
٢٥٥	إتتهاك حرمة ملك الغير
٢٥٦	إعانة
٢٥٦	أوامر إدارية
٢٥٦	أوامر عسكرية
٢٥٦	أوراق رسمية
٢٥٦	أوراق عرقية
(ب)	
٢٥٩	بطلان
٢٦٣	بلاغ كاذب
٢٦٤	بناء
(ت)	
٢٧٣	تأديب « إحالة »
٢٧٣	تبيد « إحالة »
٢٧٣	تجهيز
٢٧٤	تجنيد إجباري
٢٧٤	تحقيق
٢٨٦	تحكيم
٢٨٧	تقدير
٣٠٥	ترخيص
(١)	
٣	إتلاف
٤	آثار
٥	إثبات
٦٣	أجانب
٦٤	إجراءات
١١٦	أحكام عرقية
١١٦	أحوال شخصية
١١٧	إختراع
١١٧	إختصاص
١٤١	إختلاس (أشياء معجوزة — أموال أميرية)
١٥٩	إخفاء (أشياء مسروقة — متحصلة من جريمة)
١٦١	إرتباط
١٧٣	أرز
١٧٤	أسباب الإباحة وموانع العقاب
١٨٦	إستئناف
٢٠٩	إستدلالات
٢١٥	إستيفاق
٢١٩	إسقاط الحوامل
٢٢٠	أسواق
٢٢٠	إشتباه
٢٢٤	إشتراك
٢٣١	إشكال
٢٣٣	أشياء متروكة
٢٣٣	إصابة خطأ
٢٣٤	إضراب
٢٣٤	إعادة النظر
٢٣٥	أعداء قانونية
٢٣٦	إعلان
٢٤٠	إفلاس

رقم الصفحة	الوصف	رقم الصفحة	الوصف
٢٩١	حضانة قضائية	٢٠٥	تسريح جبري
٢٩١	حكم	٢٠٦	تسرد
		٢٠٧	نقد «إحالة»
(خ)		٢٠٧	نظام «إحالة»
٤٧١	خبرة	٢٠٨	تمديد الموظف
٤٧٢	خبر	٢٠٩	تعليم
٤٧٣	خطأ	٢٠٩	تمريض
٤٧٨	خطف	٢١٥	تفتيش
٤٧٩	خيانة	٢٤٩	تقدم
٤٨١	خيانة أمانة	٢٥١	تقليد
		٢٥٣	تليس
(د)		٣٦٤	تموين
٤٩١	دخان	٣٦٦	تنظيم
٤٩١	دمارة	٣٦٦	تنفيذ
٤٩٤	دعوى جنائية	٣٦٨	تهديد
٥٠٩	دعوى مباشرة	٣٦٩	تهريب «إحالة»
٥١١	دعوى مدنية	(ج)	
٥٣١	دفاع	٢٧٣	جرائم النشر
٥٦٢	دفاع شرعي «إحالة»	٢٧٤	جرعة
٥٦٣	دقيق	٢٨٠	جارك
٥٦٣	دعوى	٢٨٤	جميعات
(ر)		(ح)	
٥٦٧	رابعة السيرة	٣٨٧	حجز
٥٦٩	ربا	٣٨٨	حجية الشيء المقضي «إحالة»
٥٧٠	رد اعتبار	٣٨٨	حرب
٥٧٠	رسوم قضائية	٣٨٩	حرز
٥٧٢	رشوة	٣٩٠	سرق
٥٨٠	رذى وصرف		

رقم الصفحة

(ط)

٦٤٧ طب « إحالة »

(ظ)

٦٥١ ظروف مخففة

٦٥١ ظروف مشددة

(ع)

٦٥٤ طاعة مستديعة « إحالة »

٦٥٧ عفو

٦٥٧ عقوبة

٦٨١ علامات تجارية

٦٨٣ عمل

٦٨٤ عود

(غ)

٦٩١ غرفة الإهمام

٧٠٢ غش

(ف)

٧٠٩ فصل فاضح

(ق)

٧١٣ قاضي التحقيق

٧١٤ قانون

٧٢٦ قانون دولي

٧٢٧ قبض

٧٤٠ قبض بدون وجه

رقم الصفحة

(ز)

٥٨٣ زنا

(س)

٥٨٧ سب ووقف

٥٩١ سبق إصرار

٥٩٣ سرقة

٦٠٠ سرقة السندات المودعة « إحالة »

٦٠٠ سلاح

(ش)

٦٠٩ شركة

٦١٠ شروع

٦١٣ شهادة زور

٦١٥ شيك بدون رصيد

٦٢٢ شيوعية

(ص)

٦٢٧ صابون

٦٢٧ صحافة

٦٣٠ صيدلة

(ض)

٦٣٥ ضريبة

٦٣٧ ضرائب

٦٣٩ ضرب

٦٤٥ ضرر

رقم الصفحة	رقم الصفحة
٩٨٤ وظيفة عامة « إحالة »	(أ)
٩٨٤ وقيلع
٩٨٥ وقف التنفيذ	٩٦٥ حظك عرض
(ى)	(و)
٩٨٩ يانصيب	٩٧١ وصف التهمة

القسم الثاني

فهرس هجائي

الملحق

القواعد المدنية التي قررتها محكمة النقض

رقم الصفحة

(غ)

١٠٢٨ غرامة

(ق)

١٠٢٩ قانون

١٠٣٣ قضاء مستجمل

١٠٣٤ قضاء

١٠٣٥ قوة القاهرة

(ل)

١٠٣٥ لوائح

(م)

١٠٣٦ عمارة

١٠٣٨ محكمة الموضوع

١٠٤٠ علات عمومية

١٠٤٢ مسئولية تقصيرية

١٠٤٦ معاهدات

١٠٤٧ مقاصة

١٠٤٨ ملكية

١٠٤٨ مواعيد

١٠٤٩ موطن

(ن)

١٠٥٠ نظام عام

١٠٥٠ نقابات

١٠٥٣ نقص

(و)

١٠٦٠ وقف

١٠٦٠ وكالة

رقم الصفحة

(ا)

٩٩٣ إثبات

٩٩٥ إعلان

٩٩٨ إفلاس

٩٩٩ أمر الحفظ

١٠٠٠ أموال عامة

(ت)

١٠٠١ تزوير

١٠٠٢ تبويض

١٠٠٣ تخمين

١٠٠٥ تيارات

(ج)

١٠٠٦ جوارك

(ح)

١٠٠٩ حكم

(د)

١٠١١ دخان

(ص)

١٠١٢ صورة

١٠١٢ صياغة

(ض)

١٠١٣ ضرائب

(ع)

١٠٢١ علامات تجارية

١٠٢٢ عمل

بيان

١ - لما كانت بعض الأحكام قد صدرت وفقا لقوانين ملغاة أو معدلة فإنه ينبغي على القارئ ملاحظة القانون الذي صدر الحكم وفقا لأحكامه ، وقد تضمنت بعض القواعد الاشارة اليه صراحة .

٢ - يرجع للأحكام ذاتها في المجموعات الخاصة بأحكام محكمة النقض ابتداء من السنة السابعة الى السنة الحادية عشر ، وقد حرص المكتب الفني على بيان رقم السنة الخاص بالمجموعة التي نشرت بها القاعدة القانونية والصفحة فضلا عن رقم الطعن الذي صدرت فيه تلك القاعدة القانونية والصفحة فضلا عن رقم الطعن الذي صدرت فيه تلك القاعدة وتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم فيه .

٣ - وبالنسبة للقواعد المتماثلة في الحكم والصبغة فقد أكتفى المكتب الفني بنشر إحداها مع الاشارة للآخرى بالهامش .

ومن جهة أخرى واستكمالاً للتنسيق والتبويب وتيسيراً للباحث رأى المكتب الفني العمل على تكرار القواعد القانونية الهامة في مواضع مختلفة من أبواب هذه المجموعة مع الاكتفاء في مواضع أخرى بالاحالة الى تلك القواعد .

٤ - ألحق المكتب الفني بهذه المجموعة القواعد التي قررتها الدائرة المدنية في المواد الجنائية والتجارية وما يتصل بها .

رئيس المكتب الفني

محمد بن عبد الله بن محمد

طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة

وكيل وزارة

على سلفان على

رئيس مجلس الإدارة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية
٥٠٠٠-١٩٦٦م/١٩٧٠-٤

